اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة .. نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

■ قمة العالم البترولية

■ المصادرة فى الجامعات المصرية



■ ملف: اشتراكية المستقبل.. أطروحات ومناقشات

■ ندوة: التجربة الصينية.. الاشتراكية مع السوق

■ دراسة: المأزق التنموية للرأسمالية المصرية

■ رؤية: عن اليسار وأزمته.. دعوة للحوار

■ حوار: المناضل الفلبينى والدن بيو.. كيف نقاوم؟

■ مستقبل الفصائل الفلسطينية ووثيقة خطيرة من داخل إسرائيل

الاصدار الثانى - العددان العاشر والحادى عشر - صيف ٢٠٠٥

اليسار الجديد

• ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد العاشر والحادى عشر صيف ٢٠٠٥

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب-القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد الالكترونى
alyassar@alahai.com

الاشتراكات فى مصر: سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

الآراء الواردة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن رأى حزب التجمع.

المحتويات

• الافتتاحية

الافتتاحية

اشتراكية المستقبل

أطروحات وتجارب ومناقشات

يستهدف هذا العدد من أعداد اليسار الجديد إعادة طرح موضوع بناء الاشتراكية فى المستقبل فى مصر . ويقدم لذلك للقراء مادة علمية غنية ومتنوعة . لتكون أساسا لأى نقاش علمى وسياسى حول الموضوع .

ونبدأ هذا العدد بإعادة التذكير بما كان قد تضمنه مشروع برنامج حزب التجمع حول اشتراكية المستقبل فى مصر وقد كان هذا الطرح موضع خلاف ونقد من أطراف متعددة من اليساريين المصريين . وقد رؤى إذ ذاك رفع هذا الجزء من برنامج الحزب بالنظر للطبيعة المستقبلية للموضوع وللحاجة لمزيد من المناقشات النظرية والسياسية .

وللتأكيد على أهمية الاشتراكية فى المستقبل فى مصر يقدم الدكتور إبراهيم العيسوى تحليلا معمقا حول النتائج التى أدت إليها تطبيق الليبرالية الجديدة فى مصر خلال الفترة منذ ١٩٧٤ وحتى الان . كما يعرض العدد مادة علمية حول تجربة الصين فى بناء اشتراكية السوق . تشمل عرضا بواسطة الدكتور إبراهيم العيسوى لكتاب عن " الصين والاشتراكية : الاصلاحات السوقية والصراع الطبقى " ألفه مارتن هارف لاندربرج وبول بربيت ونشرته

مجلة **Monthly Review** اليسارية الأمريكية فى مطلع عام ٢٠٠٤ وينشر العدد أيضاً مناقشة حول اشتراكية السوق فى الصين اشترك فيها الدكتور سمير أمين والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور إبراهيم العيسوى .

ويشمل العدد أيضاً عرضا لأفكار ميشيل البرت وروبين هامل الكاتبين الأمريكيين اليساريين عن ماذا بعد الرأسمالية حيث يقدمان رؤية حول ما يطلقون عليه اقتصاد المشاركة . وهى رؤية اقرب إلى رؤى الفوضويين وتتضمن نوعا من المشاريع الاشتراكية الخيالية التى تستند على إعادة تنظيم مجتمع بديل للمجتمع الرأسمالى يتم العمل فيه وإدارته وتنظيمه بواسطة أشكال مختلفة من أشكال المشاركة عن طريق مجالس ممثلة للعاملين ومجالس ممثلة للمستهلكين يتم التفاوض فيما بينها لتحديد خطط الإنتاج والنمو وتوزيع الناتج الاجتماعى . وتدار هذه المجالس بأسلوب ديموقراطى يضمن توسيع المشاركة إلى اقصى حد ممكن .

أن المادة الغنية التى يطرحها هذا العدد عن الاشتراكية تبين أن الاشتراكية لم تزل هى هدف المستقبل لا فى مصر وحدها ولكن على النطاق العالمى أيضاً سواء فى أكثر دول العالم سكانا وأعلاها فى معدلات التنمية . أو فى أكبر الدول الرأسمالية وأكثرها تطوراً وغنى .

إن ما ننشره فى هذا العدد يوضح أن الاشتراكية لم تزل هدفا لنضال العديد من الشعوب . حتى وإن كان مفهوم الاشتراكية الآن يحتاج إلى المزيد من العمل الفكرى والنقاشات الجادة والنضال الشاق . ولعلنا بذلك نستثير مشاركات إضافية بواسطة قوى اليسار ومفكريه فى مصر حول الموضوع .

د.إبراهيم سعد الدين

ندوة

الاشتراكية مع السوق فى التجربة الصينية
آفاق التطور والمشكلات التى تطرحها التجربة

أقام منتدى العالم حواراً مع المفكر الدكتور سمير أمين شارك فيه: د. إسماعيل صبرى عبد الله ود. إبراهيم سعد الدين ود. إبراهيم العيسوى حول التجربة الصينية.

استند الحوار إلى المعلومات ووجهات النظر التى تضمنها كتاب " الصين والاشتراكية " الذى قام د . إبراهيم العيسوى بعرض ملخص له فى هذا العدد . بالإضافة إلى عدد من مساهمات الدكتور سمير أمين حول التطورات فى المجتمع الصينى وكذلك مشاهداته فى الصين والحوارات التى أجراها مع عدد من المفكرين الصينيين خلال زياراته المتعددة للصين .

وقد بدأ الحوار بعرض من الدكتور سمير أمين ركز فيه على أن أى نقاش حول التجربة الصينية لابد من تناوله فى إطار إشكالية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وفى هذا الإطار أكد الدكتور سمير أمين على أن الماركسيين لم يطوروا نظرية للانتقال من الرأسمالية للاشتراكية . وقد نشأ خلاف حول سبل التحول إلى الاشتراكية فبينما أكدت الدولة الثانية على الطريق الإصلاحى وعلى الانتقال التدريجى إلى الاشتراكية . ركز الماركسيون الثوريون على الانتقال للاشتراكية عن طريق الثورة واستيلاء البروليتاريا على السلطة .

وأكد الدكتور سمير أمين على أن ماركس ركز على الانتقال إلى الاشتراكية فى الدول الرأسمالية المتقدمة فى أوروبا . ولم يتطرق على الإطلاق للانتقال للاشتراكية فى مناطق أو دول التخوم .

ولكن أول ثورة استهدفت بناء مجتمع اشتراكى حدثت فى روسيا القيصرية التى كانت أضعف حلقات النظام الرأسمالى العالمى . ورغم نجاح الانقلاب الثورى وتولى تحالف من البروليتاريا وفقراء الريف والجنود السلطة بقيادة الحزب الشيوعى الروسى . فقد بقى هذا الحزب لفترة ينتظر نجاح ثورات بروليتارية مشابهة فى أجزاء أخرى من أوروبا وخاصة فى ألمانيا. ولكن الثورة لم تنجح فى أى من أقاليم أوروبا الأخرى . مما دفع بالحزب الشيوعى الروسى إلى تبنى بناء الاشتراكية فى دولة واحدة .

ولم يكن هناك أى نموذج نظرى يمكن الاعتماد عليه لتحديد مسيرة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . فى دولة متخلفة أو حتى فى دولة متقدمة . ورغم أن برنامج الحزب الشيوعى الروسى كان قد حدد بعض التوجهات الأساسية وبعض الخطوط العامة لمسار عملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . إلا أن عملية الانتقال الفعلية تمت كنتيجة للحركة الثورية للجماهير من جهة ، وبتأثير الأفعال وردود الأفعال والأزمات التى واجهتها الثورة والتدخلات الخارجية والتدخل العسكرى الذى مارسته الدول الرأسمالية وحالة الحصار التى فرضت على الدول السوفيتية وغير ذلك . من جهة أخرى .

ومرت الثورة الروسية بقيادة لينين بمراحل مختلفة من مرحلة شيوعية الحرب إلى مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة التى طرحها لينين بعد عصيان القوات المسلحة المكونة من أبناء الفلاحين فى كرندستاد فى عام ١٩٢١ . واستمرت عملية التحول إلى الاشتراكية موضع صراع فكرى بين أكثر من جناح من أجنحة الحزب الشيوعى السوفييتى ، إلى أن تمكن ستالين من تصفية محالفيه فى الحزب وتبنى طريق الانتقال السريع إلى الاشتراكية والاعتماد على تكوين الكولخوزات بأساليب

بيروقراطية وقهرية مكنت الدولة السوفيتية من مصادرة الفائض الزراعى وتعبئته واستخدامه فى عملية تصنيع سريعة بالاعتماد على النفس .

وأعلنت الدولة السوفيتية أنها أنهت الانتقال إلى الاشتراكية فى عام ١٩٣٦ عندما وضع الدستور الجديد للاتحاد السوفييتى . وقد عرفت الاشتراكية إذ ذاك بالسلب أى إلغاء وغياب الملكية الفردية والرأسمالية لأدوات الإنتاج . وسيادة ملكية الدولة والملكية التعاونية والاعتماد على التخطيط المركزى فى تسيير النشاط الاقتصادى .

وعندما نجحت الثورة الصينية فى عام ١٩٤٩ ؛ كان من الطبيعى أن تتبنى الأساليب السوفيتية لبناء الاشتراكية فى الفترة التالية لنجاح الثورة مباشرة مع محاولة أخذ الظروف الصينية فى الحسبان بواسطة ماوتسى تونج والحزب الشيوعى الصينى . ولم تبدأ الصين فى عملية إعادة نظر جادة فى طريق الانتقال إلى الاشتراكية. إلا بعد أن بدأ الصراع الصينى السوفييتى بدءاً من ١٩٥٧ ، وخاصة بعد انسحاب الخبراء السوفييت من الصين فى أوائل الستينيات من القرن العشرين .

ورغم ابتعاد الصين عن النموذج السوفييتى ، فإن الصينيين لم يقدموا حتى الآن نموذجا نظريا أو أى نظرية لعملية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية . وفى هذا الشأن ؛ ثمة عدد من الاتجاهات التى قد تكون متناقضة ومختلفة مع بعضها البعض ؛ مع عدم تبنى السلطة الإيديولوجية الرسمية أى الحزب الشيوعى الصينى أى موقف واضح من هذه الاتجاهات والآراء . ورغم ذلك فمن المهم التعرف على بعض التوجهات الأساسية التى تبناها الصينيون فى سعيهم لتطوير مجتمعهم .

ولعل من أهم ما يستحق الذكر هنا النقاط الـ ٢٥ التى وردت فى الخطاب الرسمى الصينى فى السنوات الأولى للستينيات (١٩٦١ أو ١٩٦٣) . ووفقا لهذا الخطاب فإنهم يشيرون إلى أهمية التمييز بين ثلاث حقائق أساسية أو ثلاثة مستويات من الحقيقة :

(١) الدولة **The state**

(٢) القومية **The nation**

(٣) والشعب **The people**

ويرتبط المفهوم الأول بالسلطة وماهية الطبقات التي تملك السيطرة الاقتصادية والسياسية ، والتي تحدد اختياراتها توجهات الدولة . وهذا المفهوم أو المستوى سيستمر عالميا لفترة تاريخية طويلة . بمعنى أنه لن يكون هناك مجتمع أو مجتمعات فوضوية ، أى مجتمعات خالية من السلطة أو الدولة . ومن ثم فإن أى مجتمع سيكون فيه دائما قدر من التناقض بين الحكام والمحكومين ، حتى لو كان الحكام قد وصلوا للحكم عن طريق ثورة شعبية ، ومهما كانت درجة شعبيتها .

وفيما يتعلق بمفهوم القومية ، يشير الصينيون إلى أن العالم يتكون من قوميات مختلفة ، لكل منها ثقافتها الخاصة ، وتاريخها الخاص ووضعها الإستراتيجيى . كما أن للأمم مصالح تتجاوز المصالح الطبقية . ولابد من الاعتراف بهذا الجانب وعدم إنكاره باسم العالمية ، سواء أكانت عالمية رأسمالية أم عالمية اشتراكية . فالقول بأن الأممية تنفى وجود المصالح القومية أو الوطنية هو قول غير صحيح . ومن المهم فى العلاقات بين الأمم أخذ المصالح الوطنية لكل القوميات فى الاعتبار ، وعدم إهمال أى مصالح قومية أو وطنية باسم الأممية .

وفيما يتعلق بمفهوم الشعب فالمقصود هنا هو الطبقات الشعبية التى تكون الأغلبية الكبرى فى كل أمة ، وبالتالى الأغلبية الكبرى من البشرية . ويضم الشعب الطبقات العاملة بالمعنى الواسع بما فى ذلك العمال اليدويين والعمال الذهنيين . كما تضم الفلاحين وخاصة صغار وفقراء الفلاحين ، وكذلك الحرفيين وصغار التجار وغيرهم .

إن عملية الانتقال إلى الاشتراكية تتضمن تغيرات متوازية على هذه المستويات الثلاث فى اتجاه إعادة بناء المجتمع داخل البلد والمجتمع العالمى بما فى ذلك العلاقات الدولية ، والتى تتطلب توازن القوى العسكرية وغير العسكرية والنفوذ الثقافى والقدرات العلمية .

إن تذكر هذا الإطار مهم جداً فى حكمنا على عملية الانتقال فى الصين ومن الملاحظ . أن بعض الدراسات أو التحليلات لا تأخذ هذا الإطار فى الاعتبار . ويؤدى ذلك إلى الوصول إلى احكام قد لا تكون صحيحة .

وبفرض قبولنا بأن الصين تعيش فى مرحلة انتقال إلى الاشتراكية وأن هذه المرحلة هى مرحلة طويلة ، فإننا لابد أن نلم بالمبادئ التى تحكم هذه العملية الانتقالية . وعلينا إن نتذكر أيضاً أن هذا الانتقال يبدأ من أوضاع لها طابع رأسمالى . إن المبادئ الاشتراكية التى تحكم عملية الانتقال تلك هى السعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاندماج الاجتماعى ، كبديل عن عملية التهميش التى تنتج عن إتباع الأساليب الرأسمالية . ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات والآليات التى تتضمن :

(١) توزيعا عادلا للدخل بين الناس .

(٢) توزيعاً مقبولاً للدخل بين الأقاليم .

(٣) درجة معقولة من ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية عن طريق استخدام قوانين الاقتصاد بدلاً من استخدام الوسائل الإدارية .

إن التوزيع العادل للدخل يتطلب المزج بين التخطيط والسوق لضمان العمل للجميع بشروط مقبولة اجتماعيا وبأجور يقل التفاوت بينها إلى أقصى حد ممكن . ومن المهم هنا أن ندرس ما إذا كانت اشتراكية السوق قد أدت إلى زيادة التفاوت بين الدخول أو أنها لم تؤد إلى زيادة هذا التفاوت ، وما

إذا كان زيادة التفاوت خلال السنوات العشرين الأخيرة قد أدت إلى كسر الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي أم أنها لم تزل في إطار مقبول .

النقطة الثانية في شروط تثبيت النمط هي تلك المتعلقة بالتوزيع بين الأقاليم . والواقع أنه على خلاف ما يقال أن التفاوت بين الأقاليم زاد ، فإن التفاوت قد نقص بالمقارنة بالفترة السابقة. عموماً ، التفاوت بين الريف والحضر مر بمراحل . فمرة زاد التفاوت ، ومرة نقص وهكذا لا يوجد اتجاه أكيد للزيادة أو النقصان.

بالإضافة إلى ذلك هناك درجة معقولة من السيطرة على العلاقات الخارجية . وهذه هي النقطة الثالثة.

لابد إذن من إدارة ديمقراطية للسوق وإدارة ديمقراطية للخطة والجمع بينهما ليس أمراً سهلا. إن الإدارة الديمقراطية للسوق معناها تقييم السوق من خلال مفاوضات جماعية . على سبيل المثال إن اتحادات الفلاحين تدخل في مفاوضات مع النقابات العمالية ومع البلديات ، من أجل ضمان توافر كميات معينة من منتجات معينة بأسعار معينة . وهذا ما يسمى بالتقنين الديمقراطي . أى تقنين من خلال مفاوضات اجتماعية . والخطة الديمقراطية هي خطة بقرار من السلطة ، لكن بمشاركة من المستفيدين أو الضحايا لهذا القرار، أى الطبقات الشعبية . والمهم هنا كيف تمثل هذه الطبقات من خلال نقابات منظمات..الخ . ففى كل مسألة ، هناك إمكانية التلاعب بواسطة السلطة التى تحدد ما إذا كانت المنظمات المختارة تمثل أو لا تمثل القاعدة فعلا . هذه نقطة يمكن النقاش حولها ، وذلك لأن الجمع بين الإدارة الديمقراطية للسوق والخطة الديمقراطية ليس عملية سهلة وهذه نقطة متقدمة فى النقاش فى أوروبا أكثر منها فى الصين ، مثلا لدى عدد من الشيوعيين فى فرنسا ، وألمانيا ، وإيطاليا ، وأسبانيا وربما بلجيكا والسويد . أى أن الأنجليز خارج الموضوع كذلك روسيا وشرق أوروبا أيضاً .

أيضاً يتم فى إطار النقاش التمييز بين الفاعلية والربحية . لابد من إعطاء مضمون إيجابى لمفهوم الفاعلية الاجتماعية ، وهى بالطبع لا تساوى الربحية التى تستند عليها أيديولوجية السوق . والربح

السوق يعنى القبول بأن هناك وحدات مستقلة بعضها عن بعض . أما إذا كانت جميع الوحدات مندمجة في كيان واحد ، فلا يوجد سوق . إن السوق يفترض استقلال الوحدات ، وهذا معناه ملكية فرد أو أفراد أو ممكن أن تكون جماعية . ما معنى جماعية ؟ هنا يطرح أن ملكية الدولة ليست هى الصورة الوحيدة لتمثيل الملكية الجماعية . فهى تأخذ صورة ملكية الأقاليم أو ملكية السلطة المحلية أو البلديات . وليس فقط الملكية الجماعية على النمط السوفييتى مثل الجمعيات الريفية للفلاحين فى منطقة معينة أو حتى الملكية الجماعية على النمط الاشتراكى الديمقراطى الأكثر تقدماً مثلما حدث فى بعض الأحيان فى السويد بقيام التعاونيات الخاصة بالنقابات العمالية والملكية المشتركة للعمال من خلال النقابة . وهناك نقطة أعتقد أنها متقدمة فى نقاش الشيوعيين الأوروبيين عنها فى الصين، وهى كيف نتخيل بناء مؤسسات بحيث إن الملكية تبقى ملكية جماعية ولكن بصورة مركبة فمثلا يمكن أن تكون هناك أشكال مختلفة للمشاركة فى هذه الملكية منها :

الذى هو مصدر الكفاءة **efficiency** يرتبط بالتحكم فى الملكية إذا كان فى سوق به ملكية . ولكنها ملكية مسئولة عن توزيع المسئوليات . فالمسئوليات تربط بالملكية التى يمكن أن تكون ملكية

(١) ملكية العمال فى المؤسسة الاقتصادية .

(٢) ملكية المستفيدين ، أى الزبائن والمستخدمين لمنتجات المؤسسة .

(٣) مشاركة الناس الذين يعيشون فى البيئة المحيطة بالمؤسسة .

ومن المهم ملاحظة أن المؤسسات الصينية هى مؤسسات تقليدية فى بلد متخلف ، بمعنى أنه لا يوجد فيها هذا الميراث العمالى الذى يوجد فى المصانع الرأسمالية . كما أن البيئة أيضا ليست ديمقراطية ، فهناك حزب واحد ، وان كانت هناك انتخابات شكلية فى بعض أجهزة السلطة والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات المفترض أنها منظمات شعبية تمثل الجماهير الشعبية فى واقع الأمر ولكنها قد لا تمثلها على الإطلاق . وهذه مشكلة معقدة جداً . لكن هناك اعتراف بوجود مشكلة .

هناك أيضا قضايا كثيرة محل نقاش . منها . التحكم فى العلاقات مع الخارج فيما يختص بالخطة ، أى من حيث الخيار استيراد أو تصدير ، ومن حيث ما هى الواردات اللازمة وكيف تمولها ، و ما هى الصادرات المكنة ، و إلى أى حد يعتمد على الميزة المقارنة التى تملكها الصين و هى العمل الرخيص .. الخ كما أن هناك بالإضافة لذلك مشكلة الاستثمارات الأجنبية. والمشاركة بين الشركات الأجنبية والصناعات الوطنية ، ومشكلة نقل التكنولوجيا. وفى هذا الصدد تثار قضية دخول الصين فى منظمة التجارة العالمية ، وتأثير هذا الدخول على وضع الصين فى الاقتصاد العالمى. وعلينا هنا أن ننظر فى تجربة آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا بعد أزمة ١٩٩٧ - ١٩٩٨.إن ما حدث ولم يزل يحدث هو تفكيك المنظومة الإنتاجية الوطنية تفكيكا كاملا . فهذه النظم فى مرحلة ما يسمى بالمعجزة ، أى عندما كانت معدلات النمو سريعة خاصة كانت قد حققت نوعا من التنمية المتركزة على الذات ولو بأسلوب رأسمالى ، لكن بتدخل دولة قوية. ونتيجة لهذه الأزمة أصبح هذا البناء فى حالة تفكك والشركات المتعددة الجنسية الكبرى توجهت لغزو القطاعات التى هى موضع اهتمامها ، أى التى يمكن أن تربح منها وتصفى الباقى ، بحيث أن الباقى " لم يعد مستقلا " إذ أن وجود الباقى يفترض استمرار دور للدولة وإستمرار تخصيص موارد لهذا الباقى .. الخ . المطلوب من الشركات ومن رأس مال المؤمم هو التصفية وليس فقط الاستيلاء على الوحدات التى يمكن أن يستخرجوا منها الأرباح الكبيرة ، فالمطلوب هو تصفية الباقى وهذا هو ما يحدث فعلا حالياً ولو بدرجات بطيئة نسبيا وليس بسرعة التصفية العالمية عندنا فى المنطقة العربية . أما بالنسبة للصين فلا توجد حتى الآن إشارات للتصفية . لكن هل هذا مضمون فى المستقبل مع وجود الضغوط المتزايدة ؟ هنا نأتى إلى نقطة إشكالية الديمقراطية . ففى رأيى أنه لا يمكن أو لم يعد من الممكن الفصل بين الإدارة الديمقراطية والأهداف الاجتماعية والوطنية. فلم يعد ممكنا أن تدافع عن نظام غير ديمقراطى حتى إذا كان هذا النظام يحقق إنجازات تقدمية اجتماعية ، و حتى إذا كان هذا النظام يدافع بالفعل عن مصالح الشعب وعن الاستقلال الوطنى .

لاحظ أنه من ناحية المبدأ ، فإن هذا الفصل لم يكن مرفوضاً فى المراحل التاريخية السابقة على سبيل المثال الشعب المصرى ساند فعلا المشروع الناصرى والشعب السوفيتى لفترة طويلة ساند فعلا المشروع السوفيتى .. الخ . ولكن غياب الديمقراطية لم يكن قضية ذات أولوية . ولكن فى الوقت الحالى أصبح هذا الفصل مرفوضاً من جانب المثقفين ومرفوضاً شعبياً . وهكذا أصبح مطروحاً كيفية خلق أو إبداع الأشكال الديمقراطية لإدارة المجتمع. المسألة هنا ليست روشته . أنا شخصيا أرفض الروشته الأمريكية ، أى التعددية الحزبية والانتخابات الشكلية. وهذا قد يكون مهماً . لكن الجزء الأهم هو إعادة بناء المؤسسات الشعبية وغيرها من المؤسسات الديمقراطية .

إذا ثمة مشكلات محددة فى عملية الانتقال ، وهى إشكالية الملكية وإشكالية بناء المؤسسات أو الآليات اللازمة لعملية التقنين الديمقراطى ، أى الإدارة الديمقراطية للسوق والإدارة الديمقراطية للخطة معاً . ثم هناك إشكالية ضبط العلاقات الخارجية ومواجهة ضغوط منظمة التجارة الدولية . وأخيراً هناك إشكالية الديمقراطية .

د . إبراهيم سعد الدين

اعتقد أننا جميعاً نقر بأن ماركس لم يحاول أن يضع نموذجاً لمجتمع اشتراكى . لقد حلل المجتمع الرأسمالى وتوقع مساره على أساس القوانين الخاصة بنمط الإنتاج . بل إن هذه القوانين هى اتجاهات عامة. وهذه الاتجاهات قد تؤدى إلى نتيجة متوقعة، وقد لا تؤدى إلى النتيجة المتوقعة إذا تدخلت عوامل أخرى لم تكن فى الحسبان .

والتجربة السوفيتية بداية من لينين وثم من بعده ، ومن الثورة نفسها ، كان فيها كثير جداً من الفعل ورد الفعل ، بمعنى إنه لم يكن هناك مخطط واضح منذ البداية لما يراد عمله . حتى تصفية الملكية الرأسمالية لم تكن وفق خطة محددة ، بل إن كثيراً من التصفيات حدثت بواسطة العمال الثائرين أنفسهم دون تدخل الدولة . ومن ثم أصبحت هناك ضرورة لتحديد كيفية إدارة هذه الوحدات المستولى عليها . إن حركة الثورة كانت تطرح المسائل وتبحث الدولة عن حلول . لم يكن

هناك خط واضح للعملية الثورية . وأيضاً الإطار الدولى ومحاولات تدمير الدولة السوفيتية أدى إلى ظهور اتجاهات مختلفة مثلا الضغوط في حرب التدخل والفشل في الحصول على الأغذية للمدن والجنود في أثناء فترة الحرب الأهلية هو الذى أدى إلى شيوعية الحرب . إذن في الاتحاد السوفييتى ، قبل الاستقرار كانت هناك أفعال تتم كنتيجة للظروف الموضوعية التى تعيشها الثورة ، ولم يكن المسار في كثير من الأحيان يتحدد بنظرية ، لكن بكيفية إدارة الأزمة وعندما يتحدد مسار معين نتيجة لأزمة ما يصبح هذا المسار قانوناً إلهياً ثابتاً ولابد أن يستمر .

مثلا لما تكلم لينين عن موضوع النقابات ، سنلاحظ أن لينين رفض فكرة استمرار الدور النضالى للنقابة ضد الإدارة ، حيث كانت النقابة كممثل للعاملين تناضل من أجل مكاسب اقتصادية واجتماعية لهم . وبدلا من هذا الدور ، حدد لها دوراً مزدوجاً بأنها تدير وتدافع عن مصالح العاملين ولكن في إطار سيطرة الحزب . أن كثيراً من الأدوار التى حددها لينين للنقابات نسيت تماماً وأصبح دور النقابة هو الدفاع عن مخطط الدولة ، وفي أحسن الأحوال التفاوض من أجل مكاسب فرعية للعاملين .

إننا أيضا نلاحظ أن المركزية الشديدة في التخطيط والمركزية الشديدة في الإدارة كانت إيجابية في مرحلة من المراحل في بداية التصنيع وفي بداية إعادة البناء الاقتصادى ، حيث كانت أهدافه سهلة التحديد وواضحة كنتيجة للقصور الشديد في الموارد وللقصور الشديد في الأهداف وفي الكوادر . إنما عندما ابتدأت العملية تتعقد وعندما صارت الاحتمالات متعددة لحلول مختلفة . ابتدأ نمط الإدارة الذى كان موجوداً يصبح غير صالح للمرحلة التالية .

دون الدخول في تفاصيل كثيرة أود أن أؤكد أن النموذج السوفيتى في واقع الأمر لم يكن نتيجة طرح نظرى والوصول إلى حلول نظرية ، بل إنه كان نتيجة لعملية فيها الفعل ورد الفعل ، والتأثر بالعالم الخارجي ، والتأثر بالأزمات التى يعيش فيها المجتمع ، وكيفية مواجهة هذه الأزمات .. الخ . أشير هنا إلى مسألة تصفية طبقة الكولاك (كبار الملاك الزراعيين) وما حدث فيها . لم يكن هناك قرار -

بتصفية الكولاك إنما الحزب الشيوعى – الذى كان يعتمد على فقراء الفلاحين فى الصراع ضد أغنياء الريف تصرف فى إنحاء كثيرة ذاتياً لتصفية هذه الطبقة . أتذكرأنه كان لستالين خطاب عنوانه Dizzy with Success أشار فيه إلى أن العملية لم تكن محكومة حتى فى الحزب لكنها كانت محكومة بأفعال الفقراء فى الريف الذين اندفعوا للانتقام من الأغنياء . إن الكثيرين من اليساريين بعد ذلك هم الذين اعتبروا ماحدث فى الاتحاد السوفييتى هو السبيل الوحيد للانتقال للاشتراكية . أن البعض فى مصر مثلا كان يصر على اتباع النموذج السوفييتى لحل مشكلة الزراعة . وبينما سمح اتساع الأراضى فى الاتحاد السوفييتى إلى اتباع النموذج السوفييتى لحل مشكلة الزراعة . حيث توجد فيه ملكية جماعية وملكية فردية لكل واحد . أما الوضع فى مصر فهو مختلف تماماً . إذا تم توزيع الأرض على الفلاحين وأصبح هناك حد أدنى من الملكية لكل فلاح . فلن تكون هناك ملكية جماعية . والعكس بالعكس .

إن إحدى المسائل التى نشأت فى التجربة العالمية هى السباق بين كتلتين. وهذا السباق لم يكن فقط على الإنتاج ، إنما فى مجال التسلح . وفى مجال التسلح كان تأثير هذا التسابق على الكتلة السوفيتية مضاعفا ، وأقوى كثيراً من تأثيره على الكتلة الغربية . فلكى يكون توازن فى التسلح انطلاقاً من قاعدة إنتاجية ضعيفة ، فإن المخصص لعملية التسلح كان لابد أن يكون أكبر نسبياً كثيراً مما هو حدث فى الغرب الذى كانت قواعده الإنتاجية قد تطورت كثيراً. فإذا كان الغرب يخصص نحو ١٠٪ من الناتج الإجمالى للتسلح ، كان على الدولة السوفيتية أن تخصص نسبة أكبر كثيراً للتسلح . وقد أثر ذلك بشكل قوى على إمكانية الوفاء باحتياجات الناس المادية ، وإطالة فترة الحرمان . التى أدت فى النهاية إلى المقارنة بين المجتمعين الاشتراكي والرأسمالى ، خاصة مع زيادة إمكانية التواصل التليفزيونى وغيره .

لا يستطيع أى مجتمع فقير حتى فى حالة المساواة أن يوفر الرضا لشعبه إذا لم تكن فيه نهضة مستمرة . ومن هنا نجد أن المحاولات المختلفة حدثت فى الكتلة السوفيتية فى إطار ما يسمى الإصلاح – وكلها إصلاحات فى اتجاه للسوق دون توفر الشروط اللازمة – هى التى أدت فى النهاية

إلى ما نجده فى الصين. وما يحدث هناك مهم جداً لأنه فى النهاية ، لم يعد هناك سوى عدد محدود جداً من الدول التى تحاول أن تنتقل إلى شكل أو آخر من أشكال الاشتراكية .

إذن مسألة دور السوق وغيرها من المسائل لم تؤسس نظرياً لا فى الكتلة السوفيتية ولا فى غيرها. وان كانت بعض التوجهات قد تبلورت لدى بعض الاقتصاديين الغربيين فى فترة من الفترات بشأن الوصول إلى نوع من التقارب بين الكتلتين . مثلا تنبرجن) توقع أن يحدث تغيير فى الاتحاد السوفيتى فى اتجاه السوق وتغيير فى الدول الرأسمالية فى اتجاه التخطيط . حدث ذلك فى وقت كان المثل السوفيتى موجوداً وناجحاً . إنما مع الأزمة التى نشأت فى المجتمعات الاشتراكية ، أى فى المجتمع السوفيتى ومن سار على وتيرته من الدول التابعة ، ومع ثقل تأثير عملية التسليح ، حدث التفكك المعروف . وهنا أصبحت محاولة الصين محاولة مهمة للغاية .

إن مثل هذه المحاولة ليست محاولة مؤكدة النجاح ولا هى على عكس ذلك مؤكدة الفشل . إنما هى مجرد محاولة . والمحاولة لابد أن يكون فيها إمكانيات التغيير أو التعديل المستمر طبقاً لما تظهره الحاجات وهنا تأتى أهمية قضية الديمقراطية. إن قضية الديمقراطية فى الواقع مهمة ليس فقط فى العلاقات بين الحاكم والمحكوم ، إنما حتى فى الدراسة الحقيقية للنتائج والتقييم ومحاسبة المسئولين . إذ كيف يحدد مدى النجاح ومدى الفشل إذا كان هناك إخفاء للحقائق ؟ إننى لا أقول أن هذا حاصل فى الصين ، لأننى لا أملك معرفة بالواقع الصينى . إنما فى الكتلة السوفيتية كانت النتائج التى يحددها الحزب هى النتائج التى لا تقبل النقاش ، وذلك رغم كل المشاكل الموجودة . أهمية الديمقراطية فى أنها تؤدى إلى الكشف عن واقع الأمر – النجاحات والفشل – وبالتالى تؤدى إلى طرح إمكانية التغيير ، والوصول إلى نتائج أفضل . والديمقراطية بالطبع ليست هى فقط حرية الكتابة وحرية التعبير ، إنما تتعلق فى واقع الأمر بإمكانية الوصول إلى الكفاءة. إن الديمقراطية شرط لتحقيق الكفاءة .

د . إسماعيل صبرى عبد الله

من السهل أن ندين التجربة السوفيتية. لكن من المهم أن نفهمها ونأخذ منها الدروس. أهم هذه الدروس أن البدء من أضعف نقاط أو حلقات النظام الرأسمالى كله كان له مزايا ، لكن كانت له مثالب منها : (١) عدم توافر الشروط المادية للانتقال أساساً ، خاصته ضعف القاعدة الإنتاجية والتقدم التكنولوجى . (٢) غياب أى تراث ديمقراطى فى هذا البلد . والميل الطاغى لتقديس السلطة. لقد اكتشفت مثلا أن حكاية إخفاء المعلومات لم تكن إختراع السوفييت لقد كان هذا هو النظام المعمول به من ٢٠٠ سنة . لم تكن تعلن أى أرقام عن روسيا أبداً . فهذا كان ممنوعاً . طبعاً كانت تجهز إحصائيات ونتائج ولكنها لا تنشر. أيضا من التراث الروسى ، هناك اتجاه عام لتقديس السلطة . روسيا دولة واسعة مترامية الأطراف وليست كلها مسكونة ، وبالتالى فإنها تعرضت باستمرار إلى الهجوم من الشمال والجنوب والغرب والشرق . كل مكان فى روسيا كان مهدداً . وكانت روسيا مهددة بالتفتيت ولكن كان يوحدها مؤسستان هما : الكنيسة الأرثوذكسية والقيصر والروس أنفسهم كانوا ينظرون للغرب والشرق والجنوب كأعداء . لقد تعبوا كثيراً من العثمانيين . حرب القرم كانت مع العثمانيين والمهم أن التهديد لروسيا كان يأتى من كل جهة . وبالتالى كان لابد من قيام نوع من التقديس لهذه السلطة المركزية التى مثلت الضمان الوحيد لعدم تفتيت هذا البلد.

إن هذا الشعورلدى الروس بأنهم محاصرون . انتقل إلى التجربة الاشتراكية ، ليس فقط لأنهم فعلا كانوا محاصرين ، ولكن لأن فى المخزون النفسى للشعب هناك شعور بالحصار وعندما حوصروا لجأوا إلى مواجهة الحصار بالميل للأنغلاق والشك فى كل شئ .. الخ .

أنا أريد أن أؤكد أن من أهم العيوب التى كنا نعانيها لما تحولت الماركسية اللينينية من منهج فلسفى إلى دين أن مواقف كثيرة أصبحت مقدسة ولا تتغير، وصارت لها كتب مقدسة ، ولها الصحابة والتابعون وأمور من هذا النوع . ومن يكتب كتاباً كان لابد وأن يشير إلى المؤسسين : ماركس ولينين . فلابد أن لكل شيء أصلاً موجوداً لديهما . لقد كنا نستخدم الأصول الماركسية كما يستخدم المسلمون القرآن : لابد من سند من الكتاب وإلا كان الأمر أكبر خطأ أو انحراف..

وأود أن أشير إلى أن أعمق ثورة فى العالم لم يتغير أكثر من ١٠٪ من الثقافة الخاصة بالشعب الذى أحدث الثورة . أما الباقى فهو الموروث أو المخزون الثقافى . بعد ذلك . وتطبيقاً للمنهج الماركسى على التجربة السوفيتية فإننا نحكم بأن الثورة نجحت نجاحاً كبيراً فى البناء وتقوية الإنتاج لاشك في ذلك . ولكن علاقات الإنتاج تجمدت طبقاً لنفس المنطق الماركسى . إذ حصل تناقض فى هذه التجربة الاشتراكية بين التقدم التكنولوجى والعلمى وخصوصاً فى العلوم الطبيعية وبين تطور وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج . فحتى الآن فى علم الفضاء الخبراء الروس أكثر خبرة من الأمريكيين . وأمريكا تدفع كثيرا من أجل تشغيل مصانع صواريخ روسية لأن هذا أوفر لها بدلا من أن تبدأ من جديد . لكن ظل هذا التقدم بعقلية الكتمان محصوراً فى المجال العسكرى دون أن يكون له انعكاس أومردود ملموس في المجال المدنى . والوضع كان على العكس من ذلك فى الدول الرأسمالية حيث كان الإنفاق العسكرى ينشط الصناعة وينشط الإنتاج ويزيد معدلات النمو. لأنه يتم أساساً من خلال مصانع عادية فليست هناك مصانع اسمها مصانع حربية فى أمريكا. إن صناعة الطيران الأمريكية تعيش بفضل التجارب التى تتم على الطيران الحربى التى تنتجه وبعد ذلك تنتج طائرات مدنية مشابهة .

عموماً أنا ضد أى تعريف جامع مانع للاشتراكية. وإن الاشتراكية جوهريا تهدف إلى تقدم البشرية. ومن علامات هذا التقدم التدنى بمستوى الاستغلال إلى أدنى حد ممكن. ذلك أن المجتمع لا يمكن يخلو تماماً من أى نوع من الاستغلال . ولكن المطلوب ألا يستند المجتمع على مبدأ استغلال فائض القيمة .

د. إبراهيم العيسوى

كثيرا ما يتم التحفظ على نمط التنمية الصينى بأنه غير قابل للتكرار . والحجة هنا هى اعتماده على التصدير ، وأنه من غير الممكن أن تتجه كل الدول النامية إلى التصدير ، وأن زيادة صادرات البعض ستكون بالضرورة على حساب نقصان صادرات البعض الآخر . فما رأيكم ؟

د . إبراهيم سعد الدين

القضية التى أثارها الدكتور العيسوى خاصة بتأثير النجاح الصينى على البلاد الأخرى المصدرة التى تعتمد بصفة أساسية على التصدير، إن هذه القضية صحيحة طالما أن مركز الجذب الأساسى للصادرات هو الولايات المتحدة الأمريكية فإذا كانت كل دول آسيا تحاول التصدير للولايات المتحدة . وتتنافس على أسواقها فالنجاح الصينى فى مثل هذه الحالة يكون على حساب الآخرين . وأريد هنا أن أضرب مثلاً بسيط جداً وهو موضوع الكويز الذى اتفقت عليه مصرمع إسرائيل والولايات المتحدة . إن قدرات الصين على التصدير ستجعل الاستفادة من الكويز محدودة للغاية ، لأن القدرات الصينية ستمنع الاستفادة من هذا الإتفاق . ولكن من المهم أن ندرك أن نمو الصين سوف يفتح سوقاً جديدة للصادرات ، الذى هو السوق الصينى ذاته . إن الآخرين يمكن أن يصدروا للصين . وفى هذه الحالة ، لن تكون الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الشريكين الوحيدين فى التجارة ، لأنه سيكون هناك شركاء جدد فى التجارة. فالسوق الصينى بتوسعه يخلق سوقاً للتصدير إليه وأول الدول التى يمكن أن تصدر إليه هم الجيران المباشرون للصين .

د . سمير أمين

يمكن النظر إلى الموضوع من زاوية أخرى . يمكن أن تنطلق مرحلة تنمية متعجلة فى الصين أوفى غير الصين بإعطاء أولوية للصادرات ، لكن ليس من المكن أن تستمر على هذا الوضع طويلاً. إذ يجب أن تليها مرحلة تعتمد أكثر وأكثر على التوسيع فى السوق الداخلية . وأنا أعتقد أن فى نمط آسيا الشرقية الجنوبية والشرقية وفى نمط الصين المرحلة المعتمدة بالأساس على الصادرات . ولكن لابد أن تتحول هذه الدول إلى الاعتماد أكثر وأكثر على السوق الداخلية . الأمر الذى يتطلب رفع الأجوربالضرورة . وهذا الموضوع مطروح فى الصين فعلاً وهو جزء من المعركة السياسية الدائرة هناك.

د . العيسوى

لاشك أيضا أن عين العنصر الأجنبى . أى الشركات الدولية على السوق المحلى للصين .

د . سمير أمين

ثمة نقطة مهمة خاصة بالتكنولوجيا. لابد أن يأخد المرء فى الاعتبار حقيقة الواقع المختلف للصين . أننى أتذكر أنه منذ عشرين سنة عندما بدأت الصين فى الانفتاح ثم الالتجاء للتكنولوجيا الأجنبية فى قطاع البترول . وأتى الفرنسيون من شركة **alf** . وقد ذكر لى صديق فرنسى كان شيوعياً وكان يعيش فى الصين فى أثناء الثورة الثقافية وأصبح يتقن اللغة الصينية . وعمل مترجماً بين الصينيين والشركة الفرنسية ؛ ذكر لى أن الصينيين كانوا يتعلمون التكنولوجيا الغربية المتقدمة فى منتهى السرعة وأنه بعد سنتين قالوا شكراً للشركة الفرنسية . مثلاً شركة أسمدة أمريكية كانت تتصور أنها سوف تستطيع أن تغزو السوق الصينى . ولكن بعد سنتين أو ثلاث قال لهم الصينيون شكراً . ولكن للأسف لا يحدث هذا عندنا . وأنا كنت لاحظت الأمر نفسه فى كوريا الجنوبية . وقلت هذا الكلام فى مصر منذ سنوات . فالمهندس المتخرج فى كوريا الجنوبية الرأسمالية فى كلية الهندسة يشتغل فى المصنع بيده ويركب الأتوبيس ؛ ويلبس اللبس العمالى . وذلك على خلاف المهندس فى مصر . المهندسون فى مصر "بشوات" يريدون أن يجلسوا فى مكاتب ونادراً جداً من يشتغل فعلا فى المهنة كمهندس .

د . العيسوى

بمناسبة الآثار البيئية معروف أن هناك اهتماما عالمياً كبيرا بموضوع البيئة . وأن هناك ضغوطاً من الدول المتقدمة – التى سبب التلوث واستنزاف الموارد أصلاً – على الدول النامية لكى تراعى الاعتبارات البيئية . من الواضح أن الصين لم تلتفت كثيراً إلى هذا. والسؤال هو : هل يمكن لأى دولة نامية الآن أن تتنزل عند مقتضيات الحفاظ على البيئة والحفاظ على الموارد بالشكل المثالى

المطلوب . أم أن هذا بالضرورة سوف يكون على حساب تنميتها . وذلك مع علمنا أن إهمال البيئة قد يؤدى إلى انقطاع فى التنمية على المدى الطويل .

د . إسماعيل صبرى عبد الله

هناك مشاكل كبرى متعلقة بظاهرة الاحتباس الحرارى ووجود نسبة عالية من ثانى أكسيد الكربون فى الجو وهذه المشكلة ولدت مع الصناعة الحديثة طبعاً . أى أن التلوث بالكربون فى الجو زاد خلال الـ ٢٠٠ سنة التى مضت أكثر مما حدث منذ وجود البشر على سطح الأرض حتى الآن . وقد ارتبط هذا بالذات باستخدام الطاقات الاحفورية كالفحم ، والبترول ، والغاز الطبيعى . وهذه المشكلة قد أصبحت مشكلة عالمية. فالإنسان لا يمكن أن يتعامل معها فرديا .

لكن إلى جانب هذه المشاكل العالمية هناك مشاكل بيئية لها الأولوية المحلية ففى مصر مثلاً مشكلة البيئة الأساسية ترتبط بالنيل. فالنيل أعطاها مياها وهيأ الأرض للزراعة . وكان المصريون يعيشون فى سعادة عندما كان عددهم ٢ مليون . لكن عندما زاد عددهم إلى سبعين مليوناً صارت هناك ندرة فى المياه وفى الأرض وأصبح الشعب المصرى والمجتمع المصرى معرضاً للتلوث يوميا . النيل يتلقى كل زبالة الشعب المصرى بما فى ذلك مخلفات المجارى التى تنتهى إليه . كما تتدفق بقايا الأسمدة والمكونات الكيماوية للمبيدات من المصارف متوجهة للنيل . مما يزيد الملوحة ويسمم الأحياء الطبيعية التى توجد فى النيل فإذاً على المستوى المحلى بالنسبة لبلد مثل مصر التلوث المستمر الخاص بالمياه والأرض أدى إلى تدهور جودة الأرض وزيادة المياه تحت سطحها وزيادة درجة ملوحتها . مما أدى إلى ضعف الإنتاجية الزراعية . فالموالح مثلا إنتاجها عندنا نصف إنتاجيتها فى المغرب ، لأن أرض المغرب شبه صحراوية تتخلص من المياه ، أما أرضنا فهى طينية والمياه تتجمع فيها . كما تتصلب التربة بسبب المواد التى تضاف إليها من الأسمدة فتصبح مقفلة وتمنع نزول المياه إلى أسفل . وهكذا تصعد المياه إلى أعلى مؤدية إلى "تطبيل" التربة وغرق القرى . فبالنسبة إلى مصر كما فى كل البلاد العربية فيما عدا العراق هناك النقص المائى. وقد أصبحنا الآن فى مستوى دون الحد

الأدنى للشبع المائى ، أى أقل من ألف متر مكعب للفرد سنوياً . وهكذا أصبحنا ضمن الدول الفقيرة فى المياه . والواجب أن نحافظ على هذه المياه وألا نبددها .

هذا عن الريف . أما فى المدن فان التلوث مرتبط أساسا فى العالم الثالث بالفقر وفى العالم الغنى بزيادة السيارات .

د . سمير أمين

لكن فى العالم الثالث أيضاً بما فيه الصين . أصبح هناك جمع بين هاتين الظاهرتين ، أى الفقر والتبذير فى الوقت نفسه. ذلك أن عدد السيارات في الصين أصبح عدداً خيالياً بالمقارنة بما كان عليه منذ عشرين سنة .

د . العيسوى

ثمة تطورات فى المشهد الصينى تستدعى أن نتوقف عندها ونفكر فى مغزاها طويلاً . فهناك تحولات مهمة فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج فى الصين. فبعض المنشآت الإنتاجية أصبحت مملوكة للمحليات وحكومات الأقاليم ، ولكن يمكن وصفها فى الواقع بأنها أصبحت ملكيات خاصة للجهات التى تديرها . وهناك طبعاً إلى جانب ذلك خصخصة بالمعنى المعتاد للكلمة . وفيما يتعلق بالأرض الزراعية فقد كسرت الكوميونات وأعطى حق الانتفاع للمزارعين وذلك برغم احتفاظ الدولة شكلياً بحق الملكية (الرقبة) . ولكن طبقاً لبعض التقارير فإن المنتفع بالأرض لا يكاد يختلف فى شئ عن المالك لحق الرقبة.

وهناك طبعاً قضية الاستثمار الأجنبى ومشروعاته . إن الاستثمار الأجنبى قد لا يكون كبيراً جداً كنسبة من الاستثمار الإجمالى فى الصين ، فهو تقريباً ١٠٪ وإن كان قد وصل فى بعض السنوات إلى ١٧٪ . لكنه يتركز فى بعض المجالات ، حيث النسبة تبدو كبيرة وتبدو فيها سيطرة للمشروع الخاص وللعنصر الأجنبى . فيقال مثلا إن ٤٢٪ من النمو فى الناتج المحلى الإجمالى يأتى من

الاستثمار الأجنبى المباشر . سواء أكانت مشروعات استثمار أجنبى مباشر بالكامل أى مملوكة بأكملها للأجانب . أم كانت مشروعات مشتركة بين الأجانب والصينيين . وأحيانا يتم التوسع فى التعريف بحيث يشمل حقوق التصنيع وشراء العلامات والأسماء التجارية وما إلى ذلك . وفى بيان تزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبى، يذكر أيضاً أن ٦٥٪ من النمو فى الصادرات الصينية خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٣ يرجع إلى هذه المشروعات . كما أن ٨١٪ من صادرات المنتجات ذات التكنولوجيا الرفيعة كان من نصيب مشروعات الاستثمار الأجنبى .

وفيما يتعلق بتناقص دور الحكومة فى المجال الإنتاجى ، يذكر أن التوظف فى المشروعات الصناعية التى كانت مملوكة للدولة هبط من ٤٦٪ من الإجمالى فى سنة ١٩٧٨ إلى ١٥٪ حالياً فى سنة ٢٠٠١ . وفى مجال التجارة الداخلية انخفض التوظف فى المشروعات التى كانت مملوكة للدولة من ٨٠٪ فى سنة ١٩٧٨ إلى أقل من ١٠٪ فى سنة ٢٠٠١ . أى أن هناك عدداً من المؤشرات التى تشير إلى تراجع دور المشروعات التى كانت مملوكة للدولة أو القطاع العام تراجعاً كبيراً .

وفيما يتعلق بدور التخطيط فى التنمية ، فالتطور مشابه كثيراً لما حدث فى مصر . على صعيد الخطاب السياسى ، هناك حديث عن المزاوجة بين التخطيط والسوق . لكن عملياً الوضع مختلف . والسيادة فيما يبدو قد أصبحت للسوق . ويقال إن هناك الآن لا مركزية على نطاق واسع جداً فى الصين ، بحيث إن الأقاليم والمدن ومختلف الكيانات أصبحت تتمتع بحرية كبيرة جداً فى التصرف فى الموارد وفى الاقتراض والتعامل مع الشركات الدولية . ربما ظلت هناك بعض الضوابط ، لكن بمرور الوقت تقلصت هذه الضوابط كثيراً .

وفى الجانب الخاص بإشباع الحاجات ، وهو أحد السمات التى يستدل منها على تحقيق العدالة الاجتماعية ، ثمة تراجع كبير حسبما قرأت . فهناك شواهد على أن الفوارق فى توزيع الدخول ازدادت بشكل كبير . بل إن البعض يرى أن الصين أصبحت من أكثر بلاد العالم سوءاً فى توزيع الدخل ، وأنها أصبحت تنافس دول أمريكا اللاتينية سيئة السمعة فى مسألة التوزيع والعدل

الاجتماعى . أيضاً مع توسع المشروعات الخاصة يلاحظ أن الخدمات العامة التى كانت متاحة مجاناً مثل التعليم والصحة وما إلى ذلك أصبحت فى وضع قريب من الوضع الملاحظ فى مصر . فهناك تهميش لدور الوحدات العامة التى تقدم هذه الخدمات ، مع التحول إلى العلاج بأجر . عموماً تذكر التقارير المتاحة أن هناك تدهوراً شديداً فى إشباع الحاجات الاجتماعية مع غياب التأمين ضد البطالة والتأمين الاجتماعى والوظائف التقليدية الأخرى التى كانت تقوم بها الدولة .

وفيما يتعلق بالأجور ، أشارت دراسة إلى أن الأجور منخفضة أكثر مما ينبغى ، وأن ما يشار إليه على أنه ميزة نسبية فى مجال الأجور هو فى الواقع نوع من الاستغلال للعمال أو الضغط على الأجور لكى تهبط إلى مستوى منخفض يسمح بانخفاض تكلفة المنتجات ويساعد على سهولة تصديرها .

وإلى جانب انخفاض الأجور ، ثمة بطالة . والتقديرات هنا تذكرنا بالحالة المصرية أيضاً . ورسميا البطالة فى حدود ٥٪ . لكن طبقاً للتقارير غير الرسمية يتراوح معدل البطالة بين ٨٪ أو ١٠٪ . بل إن بعض المراقبين يصلون بالمعدل إلى ٢٥٪ . لكن من الصعب تصور ذلك المدى من البطالة مع الانتعاش والرواج الصينى .

عموماً هذه الدلائل تشير فى مجموعها إلى الفقر فى العناصر التى يمكن أن نقول إنها تنتمى للاشتراكية أو تشير إلى اتجاه عام نحو الاشتراكية . وبالتالى فالظاهر أن هناك ديناميكيات للتغير تجعل عملية التحول إلى السوق تراكمية ، بمعنى أن التحول إلى السوق والقطاع الخاص يؤدى إلى مزيد من التحول إلى السوق ومزيد من الاعتماد على الرأسمالية . وإلى المزيد من التنازل عن الضوابط . فالتنازل فى مرحلة يؤدى إلى ضغوط جديدة من أجل مزيد من التنازل عن الضوابط فى مرحلة لاحقة . وهذا يعطى انطباعاً قويا بأننا أمام نموذج لدولة رأسمالية لازال فيها نوع من التسلطية . وعندما نقيم النظام من زاوية إشباع التنمية لحاجات عموم الناس ، نلحظ أن القصور فى إشباع الاحتياجات

الأساسية قد أصبح أمراً ملموساً . زد على ذلك القصور فى الجانب الديمقراطى ، أى جانب المشاركة الشعبية التى أصبحت غائبة عن المشهد الصينى .

وعندما نأتى إلى عنصر الاستقلال نجد أن هناك وجهتين للنظر فيما أطلعت عليه من دراسات . أولهما وجهة نظر تذهب إلى أن الصين دولة ذات اقتصاد ضخم وسوق محلى كبير جداً ، وأنه مهما دخلها من استثمار أجنبى ومهما كان لها من تعاملات مع الخارج ، يظل الاقتصاد الصينى محصناً ضد النفوذ الأجنبى وضد التبعية . ويمكن أن يشار هنا إلى النسب الإجمالية للاستثمار الأجنبى المباشر فى الاستثمار الإجمالى ، فهى فى حدود ١٠٪ وهذه ليست بالنسبة العالية . وهناك الانفتاح التجارى مقيساً بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج . فهذه النسبة فى حدود ٦٥٪ ، وهى ليست بالنسبة الضخمة ، إذا ما تذكرنا أن النسبة تصل فى بعض الدول إلى ما يقرب من ٨٠٪ أو ٩٠٪ من الناتج . وهناك أمر آخر مهم جداً ، وهو معدلات الادخار المحلى شديدة الارتفاع فى الصين . فهذا مؤشر جيد للاعتماد على الذات ، وهو يشير إلى ضعف المكون الأجنبى فى الاستثمار . أضف إلى ذلك قول البعض أن الدولة الصينية لم تزل تمسك بضوابط معقولة تحافظ على الاستقلال .

وفى المقابل ، هناك وجهة النظر الأخرى التى ترى أن هناك تبعية لرأس المال الأجنبى ، وأن التبعية التكنولوجية بالذات مرتفعة بشكل كبير . كما تستند وجهة النظر هذه إلى تحليلات تفصيلية للتجارة أو الاستثمار . ويشار هنا إلى ما سبق ذكره من أن ٦٥٪ من النمو فى الصادرات الصينية خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ يرجع إلى الاستثمار الأجنبى وأن ٨١٪ من الصادرات الصينية ذات التكنولوجيا الرفيعة يعود إلى الشركات الأجنبية . أى أن الاعتماد التكنولوجى على الخارج طبقاً لوجهة النظر هذه كبير جداً . كما تذكر أيضاً مؤشرات عن التغريب الثقافى بمعنى تزايد غزو الثقافة الغربية للصين كما حصل فى دول كثيرة أخذت بسياسات الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

وأخيراً نـأتى إلى السؤال الأخير الذى أنا طرحتـه . وهـو أنـه بغض النظر عـن حضـور الاشتراكية أو غيابها فى التحولات الصينية . أليست هناك دروس مفيدة فى هـذه التحـولات للـدول النامية ؟ أعتقد أن هناك دروساً مفيدة بالقطع . أبرزها الحفاظ على معدل مرتفع للادخار المحلى فـى التجربة الصينية . فهذا أمر لافت للنظر . ومؤشر مهم للاعتماد علـى الـذات يمكـن أن تسـتفيد منـه الدول النامية . وهو يشير أيضاً إلى أهمية الحفاظ على معدل مرتفـع للتراكـم الرأسمـالى كمصـدر يـوفر التغذية المستمرة للنمو الاقتصادى . وهناك درس مهم آخر . ألا وهو أن الانفتاح التجارى للصين كـان متدرجاً ومتواكباً إلى حد كبير مع النمو فى القدرات الإنتاجية والقدرات التنافسية . فلـم يكـن هنـاك تسرع فى هذا الانفتاح . بل استمرت الصين لفترة معقولة فى العمل بضوابط مهمة . وإلى جانـب ذلـك . هناك أيضـاً دروس بشـأن مـا يجـب تجنبـه . أى الـدروس السـلبية . أولهـا درس البيئـة والمـوارد الطبيعية . فقد وصل الأثر على البيئة وتلويث الموارد إلى حدود صارخة . والدرس السـلبى الآخـر وإن كنا لم نتعرض له فى الحوار يتعلق بتعامـل الصين مـع الزيـادة السـكانية وتطبيقهـا سياسـة الطفـل الواحد . لقد أدت هذه السياسـة السـكانية إلى اخـتلالات خطيرة فـى هيكـل السـكان حاليـاً . وهـذه الاختلالات لها تكلفتها الاجتماعية والاقتصادية التى قد تكون باهظة .

ومن المهم عند الحديث عن الاستفادة من دروس التنمية الصينية أن هـذا لا يعنـى إمكانيـة تكرار التجربة الصينية . ذلك أن الصين بضـخامة مسـاحتها وسـكانها ، وضـخامة اقتصـادها وتنـوع مواردها ليست كأى دولة أخرى . وما ينطبق على الصين قد لا ينطبق على دول أخرى كـثيرة . بـل إن الكثير من النظريات الاقتصادية من الصعب انطباقها على دولة بحجم الصين . فنظرية المزايا النسبية والتجارة الدولية عموماً من الصعب أن تنطبق على دولة بهـذا الحجـم الهائـل الـذى لم يـدر بخلـد آدم سميث أو ريكاردو . فهمـا كانـا يتحـدثا عـن دولـة بحجـم انجلـترا أو البرتغـال وهـى دول صغيرة بالمقارنة بالصين ، كما أنها دول صغيرة جداً حتى بمقاييس الزمن الذى عاشا فيه . ولـذا فـإن التنـوع الكبير جداً فى الصادرات الصينية لدرجة أنه يندر أن نضرب مثالاً بسلعة لا تصدرها الصين يتحـدى

النظريات التقليدية عن المزايا النسبية في التجارة الدولية . ويدعو للبحث عن نظرية أو نظريات جديدة لتفسير الظاهرة الصينية .

د . سمير أمين

هناك صعوبة فى كيف تنظر إلى ما يحدث سواء أكان ذلك على صعيد الصين أم فى أى مكان آخر . سواء أكان ذلك من حيث المنهج أم من حيث الواقع . وبالطبع يلزم أن نجمع بين الاثنين . المنهج والواقع يعنى لا نتجاهل الواقع ونتحدث فقط عن النظريات أو المنهج . وأيضاً لا يمكن أن ننظر إلى الواقع والوقائع دون منهج فى تحليلها . وهذه هى الصعوبة الحقيقية للأسف التى نلحظها فى الكثير مما يكتب عن الصين وعن البلاد الأخرى بل وعالمياً حالياً . ينظر أكثر إلى الواقع منه إلى المنهج ، وكأن المنهجية أصبحت تنتمى إلى الماضى ، بدعوى أن نكون عمليين وننظر إلى الواقع .

فمثلاً معظم النقاط إن لم تكن جميع النقاط التى جاءت فى كتاب " الصين والاشتراكية " فى رأيى حقيقية ، لكنها قد لا تكون مرتبطة بعضها ببعض أو قد تكون مرتبطة بعضها ببعض بمنتهى السرعة دون النظر إلى ما هى الشروط والظروف التى أدت إلى ذلك . لذلك أنا أعتقد أن النقطة الأساسية التى ذكرها د . إبراهيم سعد الدين فى البداية بشأن التجربة السوفيتية وهى من الممكن أن تنطبق أيضاً على التجربة الصينية . إن إعادة كتابة التاريخ السوفييتى فى مرحلة متأخرة من الستالينية أظهرت أن كل ما حدث كان مخططاً بينما د . إبراهيم سعد الدين يقول - وهذا صحيح - إن ما حصل كان فعل ورد فعل داخلى وخارجى ، ولم يكن مخططاً . كذلك النقاط أيضاً التى أضافها د . إسماعيل مهمة جداً ، لأن الذى حصل هو ناتج التاريخ ، وليس ناتج أفكار وآراء وتخطيط أومشروع مخطط .

فكذلك يلزم أن ننظر إلى التجربة الصينية على أنها فعل . ورد فعل . ففى المرحلة الأولى ويمكن أن نسميها السوفيتية كان هناك تقليد للنمط السوفييتى من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٧ وقد أدت هذه المرحلة إلى نتائج سريعة وهامة . وأنا اعتقد أنها كانت فى الجملة إيجابية . لكنها وصلت إلى حدودها وكان

يلزم وقوع تغيير . إن التحدى هو الذى أدى إلى التغيير . وليس أفكار ماوتستونج وحدها . والمرحلة الثانية التى يمكن نسميها بالثورة الثقافية حدثت كنوع من رد الفعل على الحدود التى وصلت إليها محاكاة تجربة النمو السوفيتى فى الصين فى ظروف مختلفة تماماً عن ظروف روسيا . فى روسيا هذا النمط استطاع أن يمتد لمدة أطول . ففى روسيا كانت هناك أرض واسعة وموارد معدنية كبيرة . لكن الصين وصلت لحدود التجربة فى مدة قصيرة . المرحلة الماوية حققت الكثير . فقد بنت القاعدة الإنتاجية التى لم تقدر الهند مثلا على بنائها فى الفترة ذاتها . ومن اللافت للنظر أن متوسط عدد أيام العمل فى الريف الصينى ارتفع من ١٢٠ يوم فى السنة فى ١٩٥٠ إلى ٢٦٠ يوماً فى السنة فى نهاية فترة ماوتسى تونج فى أواخر السبعينيات .

على كل حال هذا هو الظرف الذى أدى إلى المرحلة التالية ، أى مرحلة دنج . وهنا أيضاً ألاحظ أن معظم التغيرات لم تأت نتيجة تصور نظرى بل نتيجة رد فعل على فعل . كذلك لابد أن ننظر للظروف الدولية . فاستمرار هذا النمط أو ذاك من التنمية ، والذى قد يعنى النجاح للشعب الصينى والنجاح للاشتراكية بالمعنى الواسع لشعوب العالم كله فى الأجل الأطول . يتطلب شروطاً خارجية . وهنا فى رأيى أنه إلى حد كبير ، وكذلك المقابلة مع الاتحاد السوفيتى ، فمثلما لا نستطيع أن نحكم على النمط السوفيتى بالفشل وتتجاهل تأثير الفاشستيه والحرب وكل هذه التطورات الخارجية ، كذلك ينبغى أن نتذكر أن من شروط نجاح النمط الصينى حدوث تغيرات معينة على الصعيد العالمى : مثل توازن قوى أفضل عالمياً أو عولمة متعددة الأقطاب بالمعنى الحقيقى . ولكن هذا يتطلب إعادة بناء التحالف بين شعوب الجنوب فى مواجهة الاستعمار ، وخروج أوروبا عن الأطلسية وتخلصها من التبعية السياسية للولايات المتحدة .

أن مستقبل النمط الصينى مرتبط أيضاً بردود الفعل فى المجتمع الصينى من اليمين ومن اليسار . فمن اليمين ، هناك ضغوط رجال الأعمال وضغوط الطبقة الجديدة الرأسمالية وضغوط الفئات الواسعة التى تستفيد من هذا الدور . هذا من جانب . ولكن من جانب أخرى ، هناك ضغوط اليسار بمعنى رد فعل الجماهير الشعبية أو غيابه ومن جهة أخرى أن نشير إلى التمفصل بين هذه التغيرات فى داخل

المجتمع الصينى والتغيرات التى قد تحدث على الصعيد العالمى . لذلك إذا كنا متفقين على أن الاشتراكية لا يمكن أن تكون إلا عالمية . فإن كل ما يحدث إلى أن يحدث التحول إلى نمط الإنتاج ونمط الحياة الخارج على المنطق الرأسمالى أى الاشتراكي على صعيد عالمى إلى ربما خلال ١٠٠ سنة أو ٢٠٠ سنة . هو فى الحقيقة انتقال جزئى ، وبالتالى مهدد . فلا يوجد ضمان للنجاح . وبالتالى أنا لا أوافق مثلا على رأى أندريه جوندر فرانك وفالرشتين وأريغى بأن الصين نجحت فى إطار رأسمالى ، بمعنى أنها تحولت إلى دولة رأسمالية . ربما ستكون قريبا إحدى الدول الرأسمالية الكبرى . وأنا أعتقد أن هذا الكلام غير صحيح .

د . إبراهيم سعد الدين

هناك ثلاث نقاط أخرى أعتقد أنه من المهم التطرق إليها فى بحث حالة الصين :

النقطة الأولى : دور الصينيين فى الخارج فى تمويل النشاط الاقتصادى فى الصين هذه مسألة مهمة جداً . لأنه مقارنةً بمصر مثلا حيث تتجه الرأسمالية المصرية إلى نقل ادخاراتها للعالم الخارجى ، فإن الأمر على العكس من ذلك فى الصين حيث إن جزءاً كبيراً من الاستثمارات الدولية التى تذهب للصين هى فى الواقع ادخارات صينيين يعيشون فى الخارج . فهذا نمط مختلف جدا فى التصرف عن التصرف العربى فيما يختص بالمدخرات .

النقطة الثانية : هى المحافظة على الأجور المنخفضة فى الصين الناتجة عن الضبط الحكومى ، ولا أقول بالضرورة أنها نتيجة للدكتاتورية ، وإنما هى ترجع إلى الضبط الحكومى لقضية الأجور وضبط الحركة النقابية . إن هذه كلها عوامل تجعل إمكانيات الصين فى التصدير مقارنة بكل الدول الأخرى القريبة والبعيدة عنها فى المنافسة الدولية إمكانيات أكبر كثيراً . وربما نستطيع أن نقول إن بقاء الميزان الحسابى لصالحها سيظل مرتبطاً إلى حد كبير ببقاء متوسطات الأجور منخفضة فى الصين. ويصبح السؤال هو : إلى أى حد يمكن أن يستمر هذا الوضع وإلى أى حد يمكن لقضية الديمقراطية أن تغير هذه الميزة النسبية للعمالة الصينية ؟

النقطة الثالثة التى سأذكرها وأنا أقارن بالعالم العربى ومصر على وجه التحديد . هو أن الدقة والقدرة على العمل والإتقان جزء من الطابع الصينى حتى قبل المرحلة الرأسمالية والاشتراكية . وهذا الإتقان ملحوظ بسهولة فى أى منتجات صينية. إن عملية الاتقان جزء من ثقافة القوى العاملة الصينية والتراث الصينى بوجه عام . وهذا الاتجاه للإتقان يعطى الصين إمكانية فى السوق الدولية تختلف تماماً عن مصر والدول العربية . وهنا أنا لا أهاجم الطبقة العاملة المصرية أو العربية . ولكنى أشير إلى أن فكرة الإتقان ليست جزءاً من العادات العربية السائدة . وأنها ليست جزءاً من العادات والنمط السائد فى الطبقات العاملة فى أغلب البلاد العربية . إن هذا النوع من السلوك يؤدى إلى فروق كبيرة فى النهاية ، بمعنى أن نجاح الصين فى استمرار التنمية قد يفتح الطريق لنجاح الصين فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وذلك لأن المسألتين مرتبطتان .

الصين طبعاً هى أكثر من خمس العالم من ناحية عدد السكان . ولذلك فالنجاح فى الصين له رد فعل على العالم كله ، حتى من دون أن تكون هناك محاولة من الصين لبناء اشتراكية على النطاق العالمى . أود أن أذكر أيضاً أنه فى إطار التجربة السوفيتية كانت الفكرة هى بناء الاشتراكية كنظام بديل على النطاق العالمى . ولكن من وجهة نظرى . فإن الصين لا تطرح كنموذج لبناء الاشتراكية فى العالم . ومع ذلك فإن نجاح تجربتها بالوصول إلى نوع من العدل الاجتماعى وإلى نوع من التقدم المجتمعى وإلى نوع من المجتمع المبنى على قيم مختلفة عن القيم الرأسمالية سيكون له تأثير على العالم كله سواء أكان هذا هو الهدف من جانبها أم لم يكن . طبعاً ليس بالضرورة أن يقلدها الآخرون بالضبط . إن هذا أمر غير ممكن . إنما الأمر المؤكد أنه سيكون لنجاح الصين تأثير على العالم كله .

د . إسماعيل صبرى عبد الله

أريد أن أؤكد أنه من الضرورى أن نستبعد من حديثنا فكرة النموذج . ما نجح فى بلد ليس بالضرورة صالح لكل بلد آخر . لكن يمكن أن نتلقى منه دروساً جزئية فى معالجة بعض المشاكل التى يمكن أن تكون متشابهة . لكن التطلع لنموذج يمكن نقله بحذافيره أظنه لم يعد وارداً ، وبخاصة بعد

ما حصل مع التجربة السوفيتية . يجب أن نقلع عن التقليد نهائيا ويجب أن نترك للشعوب حرية تحديد ما تراه دون أن يكون هناك أوصياء عليهم .

أريد أيضاً أن أؤكد أنه لا توجد حالة جمود عند نقطة معينة . فالصين أما أن تشهد مزيداً من التطور إلى الأمام وإما أن تتراجع عن وضعها الحالى . إنها الآن تخرج من دول العالم الثالث وتتحول إلى مستوى الدول الكبرى ، وقد تدعى قريباً إلى اجتماعات دول الثمانى الكبار . المهم فى الأمر أن استمرار التقدم فى الصين يتوقف على معالجة الجوانب السلبية فى التجربة .

وقد أثبت الصينيون أنهم أصحاب قدرة على الابتكار ومن الممكن أن يغيروا أشياء كثيرة . وهذا رصيد إيجابى لصالحهم ، يقيهم من الوقوع فى حالة الجمود التى وصل إليها السوفيت وتجمدوا عندها تماماً حتى وصلوا لمستوى الانهيار . ولو كان السوفيت بدأوا إعادة النظر فى أوضاعهم مبكراً كان يمكن للنظام أن يتغير ويتواصل بصورة جديدة . أما الأمر فى الصين فمختلف . وهم يحاولون كما عرض د . سمير تغيير حياتهم والدخول فى مراحل تطور جديدة . فمادام عندهم هذه القدرة على التجديد ، فإنهم سيكونون قادرين على التطور والاستمرار . الصين أثبتت أنها عندها قدرة على التطور ، وهذه نقطة تحسب لمصلحتها . وعندما يضيفون إلى التنمية بمعدلات عالية البعد الاجتماعى كما يقال فى مصر ، سيستمروا فى النجاح . ولكن إذا لم يفعلوا ذلك فلن تكون النتيجة مجرد التوقف عند ما هم عليه الآن . لكن احتمالات التطور وعدم الجمود فى رأيى كبيرة .

د . سمير أمين

لقد سافرت كثيراً داخل الصين . وفى كل الأقاليم التى زرتها ، كنت ألاحظ أنه بالمقابلة مع أى منطقة أخرى من العالم الثالث سواء أكانت عربية أم هندية أم إفريقية أم فى أمريكا اللاتينية . ظاهرة الإبداع فى الصين بشكل تسترعى الانتباه . إنه إبداع بمعنى أنك ستجد فى أى بلد صغيرة أو مدينة صغيرة مصانع صغيرة لها إنتاج من أنواع مختلفة ومن مستوى اتقان رفيع . أنا لا أريد أن أقول أنها موروث حضارى . إنما هى ميزة ثقافية ، بمعنى أنها نتيجة تاريخ طويل . وهذا طبعا ميزة

كبرى . هناك كاتب كتب عن التكنولوجيا فى تاريخ الصين ـ لا أذكر اسمه الآن رغم أنه شخص معروف جداً ـ كتب يقول إنه عندما يقارن بين أدوات إنتاج الحرفيين فى الصين والأدوات المناظرة فى أى منطقة أخرى من العالم السابق للرأسمالية سواء أكان فى أوروبا نفسها أم فى الشرق العربى الإسلامى أم فى الهند ، فإنه يجد أن أدوات الإنتاج الصينية التقليدية أكثر تطوراً وأكثر دقة . فالصينيون يستخدمون مثلا عشر أدوات مختلفة أو أكثر لأداء وظيفة معينة كطرق المعادن أو نقر الخشب مقارنة بثلاثة أدوات مثلا فى مناطق أخرى .

د . إبراهيم العيسوى

أريد أن أعلق على النقطة الثانية التى ذكرها د . إبراهيم سعد الدين بخصوص آثار النجاح الصينى على العالم. فى الواقع أن الأمر ليس بالضرورة كله ايجابيات أو تكرار للنجاح الذى حدث فى الصين . ذلك أن هناك مؤشرات معينة على الأقل فى إقليم شرق آسيا تظهر وجود تأثيرات سلبية فالدول التى كانت سابقا تدعى النمور الأسيوية أصبحت تعانى هجرة الصناعات إلى الصين ، حيث أصبحت الصين مثل المغنطيس الذى يجذب الصناعات إليه من كوريا وتايوان وهونج كونج وغيرها ، لدرجة أن البعض صار يتحدث عن تفريغ اقتصاديات هذه البلاد من طاقاتها الصناعية أو تفكيك الهياكل الصناعية التى بنيت فيها على مدى سنوات طوال .

عن اليسار وأزمته

■ د. رفعت السعيد

" وماظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون "

عندما توفى الرسول (ص) وخرج عمر شاهراً سيفه فى وجه كل من قال بموته .. قال أبو بكر قولته الشهيرة « من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات . ومن كان يعبد الله فإن الله حى لايموت » .

وهكذا كان الأمر تماما عندما تداعى بنيان ما أسمى بالمنظومة الاشتراكية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى الذى عاش الكثيرون مكتفين بالعيش فى ظلاله الوارفة ومكتفين بالموافقة على كل مايقول ، وكل مايفعل .

(أذكر أننى عندما أصدرت كتابى «تأملات فى الناصرية » وفيه نقد عنيف لمقال كتبه بيلاييف وبريماكوف بعنوان « الأفراح على ضفاف النيل » .. ونشراه فى البرافدا غداة عملية تعذيب وحشى وغير مبرر موروست فى السجون الناصرية ضد الرفاق ، صدر الكتاب عام ١٩٧٢ وغضب السوفييت ولم أعبأ ، لكن ماأثار حزنى هو أن زعيما شيوعيا عربيا مهيبا قال مستنكراً : كيف تهاجم أبناء لينين ، وكانت إجابتى غير مهذبة فدولة لينين تضم أيضا لصوصا وقوادين فمن أين أتوا .. وصمت الزعيم) .

وعندما غربت الشمس أصبح البعض يتامى ، كمن فقد أباه وأمه . هم لم يعتادوا على التفكير المستقل ، ولا على الرؤية الانتقادية للقول والفعل الآتى من الكرملين (الفاتيكان الماركسى) . ولعلهم كانوا مظلومين فأى نقد لن يكون نقدا لرأى أو فعل وإنما سيكون « ثورة مضادة » وخروجاً عن الصف ، وسقوطاً فى وهدة التحريفية والانتهازية وربما العمالة .

المهم صعد أبو بكر الماركسى إلى أعلى قبة فى الكرملين ليصيح : من كان مع الاتحاد السوفيتى فإنه قد مات ، ومن كان مع المبدأ فإن المبدأ باق . لكن الكثيرين لم ينصتوا ، وأن انصتوا لم يفعلوا ماهو واجب .

وتقبل الجميع قدرهم وإن بنسب متفاوتة ، البعض تنصل ، غسل يديه من الأمر كله وكأنه يمارس الاستربتيز ، والبعض قال بالتعامل مع الواقع الجديد وبضرورة التجديد وضرورة إعمال العقل والرؤية الانتقادية لكنه كان سلفياً وبقى سلفياً إذ وضع ذات النبيذ القديم فى وعاء يتبدى جديداً . والبعض وهو قليل مارس التجديد الفكرى حقاً وفعلاً متمسكا بالقيم والمبادئ الأساسية .

***

لكننا قفزنا بمقدمة درامية ناسين الاجابة عن سؤال بسيط : ماذا تعنى كلمة يسار؟ أو من هم اليساريون ؟ وقد تفجر هذا السؤال عندما حاولنا فى حزب التجمع (مصر) أن نقيم ما أسميناه « ملتقى اليسار» بهدف تجميع جماعات وشظايا يسارية متناثرة ، للتفكير معاً فى مستقبل اليسار المصرى . فوجئنا بالبعض يعتبر أن كلمة « يسار » تعنى « ماركسية » ناسياً أن كلمة يسار نبتت فى حقل الثورة الفرنسية « البرجوازية » . وأرادوا بذلك استبعاد الناصريين والقوميين وكل من لم يتحل بالماكياج الماركسى .

وفاتنا أيضاً أن نشير إلى أن « المجتمع المصرى » (ولا أعرف ماذا عن المجتمعات الأخرى) قد أعتبر – ولم يزل حتى الآن بنسبة ما – أن « الاشتراكية » قد هزمت ليس فقط بسبب ماكان فى المنظومة الاشتراكية ، وإنما بسبب ما رآه وعانى منه فى الإطار الناصرى الذى أسمى نفسه اشتراكياً .

فالاشتراكية اختلطت فى ذهنه بركام من ممارسات باطشة وسجون ومعتقلات طالت كل من همس بنقد أو رأى مخالف لمقولات وأفعال « الثورة » . وبركام آخر من فساد تفشى فى القطاع العام وفشل ذريع فى إدارة عديد من منشآته. دون أن يعنى ذلك إنكارهم لمنجزات ناصرية إيجابية .

وكثيراً ماينظر المواطن العادى المعجب جداً بعبد الناصر وبما قدمه له ولأولاده إلى المتحدثين عن الاشتراكية كأناس آتين من كوكب آخر ، لايعيشون عالمنا الواقعى . بما دفع الكثيرين منا إلى اعتبار « الاشتراكية » قضية مؤجلة ناسين الفارق الجوهرى بين الشعار التكتيكى والآخر الاستراتيجى ، وكونهما فى نهاية الأمر حزمة واحدة تشبه الحلزون ، كل دائرة منه تصعد لتفضى إلى الأخرى .. دون أن تعرف نهاية الأولى ولابداية الثانية .

وأيضا هناك يساريون يستمتعون بعزلتهم على طريقة المتأسلمين الذين يعتبرون أنفسهم

وحدهم « الفرقة الناجية » وكل من عداهم هالكون . ويمعنون فى استمتاعهم بعزلتهم التى تقتادهم إلى اليقين بفكرة السلف الصالح .. الذى حافظ على نقاء « النظرية » فقاد « الدولة » حتى النصر العظيم . ويتجسد السلف الصالح عند بعض الماركسيين فى صورة ستالين الذى ينتظرونه كمهدى منتظر يعود ليملأ الأرض عدلاً أو ظلماً سيان . ودون دخول فى تفاصيل مؤسفة بل ومخجلة أكاد أؤكد أن ستالين بجبروته ومقاصله لم يكن لازما وأنه لايلزمنا بل لعله وضع البذرة الفاسدة لفساد كل مافى الوعاء النظرى والتطبيقى .

ولكن هناك على الطرف الآخر قائلون بالمزج بين الماركسية والليبرالية ، وهذا فى اعتقادى عين الصواب . لكن التطبيق يتفاوت . كأن تأتى بصندوق من خشب ثمين وتطعمه بقطع من صدف فيزداد جمالا ثم لاتتوقف ، تريد أن تثبت جدارتك أو مهارتك أو خضوعك أو تنصلك سيان .. فتواصل وضع الصدف حتى يختفى كل الخشب الثمين ولايبقى سوى الصدف الليبرالى ، أو حتى المتراجع أو ماهو أكثر من مجرد التراجع .

وفكرة الخشب الذى جرى تطعيمه بالصدف تكررت فى بلدان عدة البعض نجح أو يكاد ، والبعض ساد فيه التراجع ، ولم يبق سوى الاسم أو اللقب أو التاريخ . وكثيراً ماينظر المتفائلون اليساريون أو بالدقة الباحثون عن تفاؤل لايحتوى فى مضمونه أى قدر مما يستدعى أى تفاؤل إلى نتائج انتخابية فى بلدان كالمجر أو السويد أو أسبانيا بزعم أن الاشتراكيين قد نجحوا أو أحرزوا نتائج مبشرة ناسين الفارق الكبير جدا بين هذا الصنف ممن يسمون أنفسهم بالاشتراكيين وبين الاشتراكية التى نفكر فيها ونطمح للحلم بها .

كذلك كان البعض ولم يزل يخلط فى استسلام غير علمى بين ماورد فى كتابات آباء الماركسية من « افتراضات» أو « نبوءات » أو « حقائق نظرية » فكل مايرد حتى « النكات » وحتى « الشتائم » يجرى ترديده فى وجل كنص مقدس . بل إن البعض استسلم لعبارات واتهامات ولم يزل يستسلم دون أية رغبة أو قدرة على الفحص . كمثال : لماذا كان النزوع نحو التغيير عن طريق البرلمان خيانة ؟ ولماذا كان كاوتسكى مرتداً (لاحظ معنى ومغزى كلمة « مرتد » وترديد المتأسلمين لها) ؟ والغريب أن أحداً منا لم يقرأ كاوتسكى لكنه يتعين على كاوتسكى أن يبقى مرتداً . دون أن نعمل عقلنا . ودون أية قدرة على النظر الانتقادى لأى حرف ورد فى النص الذى بات مقدساً .

***

وإذا جاز لنا أن نتحدث عن أنفسنا فإن لنا تجربة خاصة جداً . وربما هى فريدة فى

هذا المجال . فمنذ قرابة العقود الثلاثة وتحديداً عام ١٩٧٦ أى فى أوج الصعود السوفيتى والانتشار المبهر لتلك الأنظمة المحيرة التى أجهد السوفييت أنفسهم فى البحث عن تسمية لها . فلا هى اشتراكية حقة (بمعنى أنها لاتتماثل مع الدولة الأم أى الاتحاد السوفيتى) ولا هى رأسمالية (بمعنى أنها ليست جزءاً من المعسكر العدو) . ولأن البعض كان سلفياً وحاداً فقد استعار – دون أن يدرى – من السلف الإسلامى مايشبه تعبير « دار الإسلام » و« دار الحرب » .. وبينهما كانت دول بين بين أسميت إسلاميا «دار العهد » أو «دار الصلح » وهى دول ليست مسلمة ولا هى عدوة ، وإنما فرضت توازنات القوى على الجميع إجراء نوع من التهادن المتبادل . وهكذا كان الأمر فوجد المعسكر الاشتراكى والمعسكر الرأسمالى وبينهما دول أسميت « دول النظام اللارأسمالى» أو « دول الديمقراطية الجديدة » والتسمية مثيرة للسخرية ، وكم حاولنا مناقشة السوفييت حولها لكنهم فى النهاية وبعد نقاش مجهد ، والتواءات غير مقنعة انتهوا إلى الإقرار بأنها تسمية سياسية وليست نظرية . خاصة أن اللارأسمالى لغة ووفق التقسيمة الخماسية التى قررها ماركس فيما يتعلق بتطور المجتمعات لايكون إلا اشتراكياً أو إقطاعياً . كما أن كلمة الديمقراطية جديدة كانت أم قديمة كانت أبعد مايكون عن الواقع المطبق فى هذه الدول .

باختصار .. فيما كانت أعلام الاشتراكية أو حتى الماركسية تزهو مرفرفة على ربى ساحات ممتدة من العالم .. فى أدغال إفريقيا ودول آسيا وأمريكا اللاتينية . وكان الجميع يرددون عبارة تبعث على الدفء والطمأنينة (وكان دفئاً مثلجاً وطمأنينة زائفة) وهى « حتمية انتصار الاشتراكية » باللغة الروسية و« حتمية الحل الاشتراكى» باللغة الناصرية – وفيما كانت الاشتراكية تلتصق حتماً كطابع بريد إلزامى لكل رسالة يجب أن تمرر إعلامياً أو جماهيرياً ، وفيما دعاوى الفرز الحاسم والحاد تفصل بين الأخوة الذين تحتم عليهم وفق قواعد النقاء النظرى أن يكونوا أعداءً ، أعلن السادات فكرة المنابر وتشكلت منابر ثلاثة: « مصر العربى الاشتراكى – الأحرار الاشتراكيين – التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » .

نتأمل التسميات ... اليمين والوسط تمسحا بالاشتراكية مجاراة للسائد وتملقا للمألوف

والرائج ، واليسار لم يضع طابع البريد الاشتراكى على رسالته الموجهة للجماهير .

وتمادينا فرفضنا فكرة النقاء النظرى . وفكرة دارى الإسلام والحرب واخترنا « دار العهد » ودعونا كل فصائل اليسار جميعاً إلى الانخراط فى وعاء حزبى واحد . الماركسيين والناصريين والقوميين والبعثيين والطليعة الوفدية والذين ليسوا أياً من هذه التصنيفات لكنهم يسار دعوناهم جميعا . وأتوا إلى «تجمع » واحد وموحد .

واحتجنا أن نتخاصم كثيراً مع الفاتيكان الماركسى الذى وجد فى تصرفنا هذا بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، والأهم أنه وجد فى هذا تفكيراً مستقلا وما اعتاد « الأولاد الطيبون » أن يفكروا بشكل مستقل ، كما أن التفكير المستقل قد يؤدى إلى الرأى المستقل ، ومن ثم إلى الخلاف مع المركز السوفيتى .

وكانت التجربة صعبة ، بل وصعبة جداً . فالسوفييت ينظرون شذراً لهؤلاء الأولاد المشاغبين والتقاء رموز هذه التيارات أو البعض منها كانت مجازفة قاسية وصعبة . والتوصل إلى عقلية موحدة وأسلوب موحد وطريقة مرضية لاتخاد القرار كان يتحقق ولكن عبر معاناة فعلية .

وتطلب ذلك صبراً على الرأى الآخر . فعلمنا أنفسنا كيف نحتمل الآخر وكيف نتعامل معه على قدم المساواة وفرضنا على أنفسنا قيوداً أثبتت فيما بعد أنها « حلى» جميلة وثمينة . فتعلمنا أن نستمع للآراء المختلفة ، وألا نتعجل التصويت حتى لو كانت الأغلبية مضمونة مسبقاً ، وإلا نفرض رأيا ، أو نتجاهل رأياً حتى ولو كان لعضو واحد . وعلمنا أنفسنا كيف نبحث عن توافق يجد كل طرف فيه بعضا من رأيه وبعضا من آراء الآخرين (عندما عقد المؤتمر الأول للتجمع . اقترح عضو ألا نصوت على البرنامج سائلين من يوافق . ومن يعترض . قال نحن جميعا يمتلك كل منا رأيا مخالفاً لجملة أو عبارة أو حتى فكرة وضعت لتتوافق مع آراء الآخرين ، ولهذا اقترح أن نصوت هل هناك من يرفض البرنامج ؟ ولم يرفضه أحد ، لكننا جميعا كنا نعرف أن كلامنا لايرحب أولا يتفق مع هذه الفكرة أو تلك أو هذا الرأى أو ذاك) .

وهكذا تعلمنا أن الرأى الناتج عن مزيج من الرؤى يمكنه أن يوحدنا ، لكننا وياللدهشة اكتشفنا أنه فى كثير من الأحيان كان الأكثر صواباً .

ورويداً رويداً اكتشفنا أننا نتعامل مع

بعضنا بليبرالية نسجناها عبر تجارب صعبة وربما مريرة .. وكان طبيعيا أن تنعكس هذه الليبرالية على مناخنا العام وعلى علاقاتنا بالمجتمع وبالقوى الاجتماعية الأخرى وبالفصائل السياسية والجماعات الطبقية .

وكان طبيعيا أيضا أن نبنى فى داخلنا ديمقراطية حزبية غير مسبوقة صانت وحدتنا . ويكون الأمر المثير للحيرة أن الذين تمسكوا بالوحدة الفكرية وبالنقاء النظرى ويرفض أى تسامح فكرى إزاء الآخر قريبا كان أو بعيداً لم يلبثوا أن انقسموا وتشرذموا تحت وطأة الأحداث القاسية ، بينما نحن ومن خلال التنوع واحترام هذا التنوع لم نلبث أن إزددنا توحداً . ولست أقصد فقط أنه لم يحدث فى صفوف التجمع أى انقسام ، وإنما أعنى أننا وبعد ممارسات مشتركة وتفكير مشترك ومعاناة مشتركة تقاربنا وحتى دون أن نشعر لنجد أنفسنا وفى أحيان كثيرة ونحن متحدون فكراً أو قريبون من ذلك ، ونجد أن ماركسيتنا وناصريتنا وقوميتنا وليبراليتنا قد انصهرت جميعا معاً لتثمر سبيكة متألقة كسبائك الذهب اسمها الفكر التجمعى أو الرأى التجمعى.

ولم تكن مصادفة أن نصبح الأقوى بين فصائل اليسار بل وأن نحصل على مساحة واسعة جداً من التأثير المجتمعى . وأن نكون قادرين على اكتساب احترام قطاعات كبيرة وممتدة فى مختلف أرجاء مجتمعنا وحتى على الصعيد العربى . وأن ننتزع وجوداً برلمانياً هو الأقوى بين كل أحزاب المعارضة الشرعية.

أليس أمراً مبهراً أن حزب اليسار يحصل من مصاعد البرلمان على ثلاثة أضعاف ماحصل عليه حزب الوفد بتراثه وتاريخه وإمكاناته المالية ؟

كذلك استطاع التجمع أن يقترب من وعى المواطن العادى باستخدامه مفردات عادية تقترب من لغة معاملاته اليومية متباعداً عن تلك المفردات التى أزعم أن كثيرين يلوكونها زهواً ويعقدونها عمداً دون أن يفهموا معناها الحقيقى .

وبرغم كل الصعوبات يتبدى الطريق أمامنا ممهداً ومفتوحاً أمام المزيد .. باختصار أصبح اليسار ملح الأرض . وهذا أمر مهم ، بل ومهم جداً .

ويحدث ذلك كله بينما البعض لم يزل يلوك ذات الألفاظ والشعارات التى عزلته من فرط طفولتها اليسارية عند الجماهير ، وهو يستعذب العزلة وينعم بها فيزداد عزلة ويزداد معها رضاء عن نفسه .

لكننا رغم ذلك نستشعر مسئوليتنا تجاه الجميع ونمد أيدينا لهم محاولين أن تجرى حوارات لعلها تفيد فى منح البعض قدرة على مراجعة ماكان ومايكون . ولعلها تفيدنا نحن أيضا ببعض مما يقولون .

وحتى ماسبب لنا فى الماضى حرجا وصب علينا لعنات « الرفاق» عندما لم نمتثل – بحكم تفكيرنا المستقل ، وتكويننا المتنوع – لقرارات الرفاق الكبار. عندما عارضنا غزوهم لأفغانستان ورفضهم للاتفاق الأردنى الفلسطينى . هذا الذى سبب لنا حرجا وجر علينا لعنات الرفاق الصغار قبل الكبار أصبح الآن درساً مفيداً ، وعلامة مميزة تقينا شر الاتهام بأننا نتبرأ ممن كنا نتعبد فى معبده .

***

لكننى حريص على أن أحذر نفسى وزملائى . فذلك كله قد يقدم لنا حلا آنياً ، أو بهجة مؤقتة . فنحن لم نزل بعد « لانفكر » . نحن نقدم حلولا عملية ولنقل أنها إدارية ،لانلتفت بعيداً عما تحت أقدامنا . لم نفكر بعد فى المحتوى النظرى والفكرى وكيفية تطويره ومدى هذا التطوير . ربما لأن « العملى» أسهل كثيراً من « الفكرى» . وربما لأن« الفكرى » سوف يقودنا حتما إلى مخاطر وإتهامات جاهزة مسبقاً . وربما هو الكسل .

وعلى أية حال فأننى أعتقد أن أحداً من سكان فصائل اليسار لم يتجاسر على إعمال عقله ليسأل نفسه عن المغزى الحقيقى للفكرة التى يدافع عنها وربما كان على استعداد للتضحية من أجلها .

مثلا ماهى الناصرية ؟ وماذا تعنى اليوم ؟ وهل هى الميثاق كما كان ؟ وهل هذا ممكن ؟ أم هى التطبيق بكل مافيه من عوار يكاد أن يضاهى النجاحات ، بل ويكاد أن يكون مسئولا عن الإطاحة بها ؟

ماهى القومية ؟ ماهو المنطوق النظرى للبعثية وهل لم يزل صالحاً . وهل هو صالح لكل زمان ومكان .

وماهى الماركسية ؟ هل هى كتابات ماركس وانجلز كلها ؟ وكتابات لينين – ستالين – تورير – تولياتى – ماوتسى تونج – هوشى منه .. إلخ وهل هى جميعا « نظرية » أم البعض منها ؟ وأى بعض ؟ ومن يختار ؟ أم أن النظرية هى مجرد مجموعة محدودة من القوانين العامة يتعين عليها أن تكتسى بواقع معين وزمان معين ؟

أى هل النظرية مثل الكتب السماوية صالحة لكل زمان ومكان . أم أن هناك

معادلات تقول : قوانين عامة + فرنسا لايمكن أن تتساوى مع قوانين عامة + مصر أو + تشاد ؟

ومن ثم تكون هناك ماركسيات تتغاير زمانا ومكانا ؟

ثم .. في العقيدة الدينية نجد تعريفا حاسماً « الدين تسليم بالإيمان » فهل يتعين أن نفرض على أنفسنا تسليماً مسبقاً بالايمان بالنظرية ، أم أن ننظر إليها دوماً نظرة انتقادية لندخل عليها ونحذف منها ؟

وأكاد أقول أن أحداً منا – في مصر على الأقل – لم ينتم للماركسية عبر دراسة متأنية لها . كنا ننتمي للفكرة ونتحمس لها ثم وياللغرابة نبدأ في دراستها . وقد نتعرف عليها أولا .. ليس فقط لأننا لم نحدد ماذا تعني « الماركسية » ولا أين نجدها في هذه الجبال من الكتابات ، وإنما لأن الماركسية وياللدهشة هي أصعب وأكثر النظريات السياسية تعقيداً رغم أنها موجهة للبسطاء والفقراء الأقل تعليماً والأقل استعداداً لتفهم التعقيدات الفلسفية .

وهل كان ضرورياً ولم يزل لكي نتحدث عن العدل الاجتماعي والاشتراكية ولكي نناضل من أجل العمال والفلاحين والفقراء عامة أن ندرس كتاب « المادية والنقد التجريبي » للينين أو « الأيديولوجية الألمانية » لماركس وانجلز ؟ أنا شخصياً حاولت وفشلت مع الأول وسئمت من الثاني .

وليست هذه دعوة للجهالة ولا لعدم دراسة الفلسفة لكنني فقط أردت القول أن مايعتبره البعض ماركسية ملزمة للماركسيين جميعا هو نوع من لزوم مالايلزم . وإن بإمكان المرء أن يكون مناضلا من أجل العدل والاشتراكية وحتى الشيوعية دون أن يلزم نفسه بما لاقدرة له على فهمه . وتبقى الكتب المماثلة نوعاً من التمارين الفلسفية التي قد يهواها البعض ويغرقون أنفسهم فيها وهذا حقهم .

وبدون ذلك تتحول الماركسية إلى كهنوت غير مفهوم ينظر إليه غير الفلاسفة أو غير المتفلسفين في وجل ، ويحوله البعض إلى أقانيم كهنوتية تشبه الأسرار المقدسة للكهنة الفراعنة . يخشاها البشر العاديون ويقدسونها لكنهم لايفهمونها وحتى لايعرفونها .

كل هذه المسائل تحتاج منا إلى تفكير وإلى حوار مفتوح لايعرف الاتهام بالهرطقة . لسبب بسيط ، وهو إنه سيقودنا حتماً إلى مختنقات فكرية تحتاج إلى حل أو إلى حلول نضعها بأنفسنا وقد تتغاير الحلول بتغير المحاولات .

مثلاً .. نكاد أن نتفق (لسنا جميعا على

آية حال) أن افتقاد الديمقراطية والشفافية وحرية التعبير والنقد كانت من أسباب انهيار المنظومة الاشتراكية ، ومن ثم نتجه إلى المناداة باشتراكية + ديمقراطية . (وأحذر من الخلط بينها وبين الاشتراكية الديمقراطية) . لكن اشتراكية + ديمقراطية تعنى بالضرورة تعددية حزبية حقيقية وتداول للسلطة عبر انتخابات حرة .

ونتأمل الممكن التالى : فاز الاشتراكيون فى الانتخابات ، أمموا المصانع والبنوك والأراضى والعقارات . وبعد سنوات أربع نجح الخصم الرأسمالى فأعاد المصانع والأراضى والبنوك والعقارات لأصحابها . ثم أتى الاشتراكيون .. ثم ذهبوا ..

هل يمكن اقتصاد أو مجتمع يحتمل أن يركب مثل هذه الأرجوحة دون أن يدمر ؟

وهل يمكن أن نفكر فى حل عاقل ومعقول يجعل من مثل هذا التداول أمراً محتملاً ، ومقبولا دون أن نرتكب فعل الاستربتيز الفاضح كما فعل البعض فى أوربا كى يصلوا إلى السلطة ، فوصلوا فإذا بهم مثل الآخرين وأسوأ .. فرحلوا ، أو بالدقة أجبروا على الرحيل عبر الانتخابات التالية ؟

باختصار شديد نحن بحاجة للنظر المتمعن فى شأننا النظرى بعد تلك الكارثة التى حاقت بكل ماحملنا به . سبينوزا له عبارة جميلة « إذا وقعت واقعة عظيمة فلا تضحك ولاتبكى ولكن فكر» ضحك خصومنا وبكينا نحن ، لكننا لم نفكر ، وحتى لم نفكر فى ضرورة ولا لماذا ولاكيف نفكر .

وفى بدايات القرن الماضى قال بليخانوف لمن يستعجلون الثورة فى روسيا القيصرية « أن روسيا لم تطحن بعد الدقيق الذى ستصنع منه خبز الثورة » وفى زماننا أقول وأكاد أؤكد « دون أن نفكر وأن نجد حلولا نظرية لقضايانا الاستراتيجية فإن مصر ستظل غير قادرة على زرع القمح الذى يتعين عليها أن تطحنه لتصنع منه خبز التغيير الذى نحلم به » .

أو هذا ما أعتقد .

رؤية

وما زال الحوار مستمراً..

لماذا الاشتراكية؟*

د. إبراهيم سعد الدين

إننا نتمسك بالاشتراكية لأنها النظام الذى يهيىء أفضل الفرص للمساواة بين الناس. حيث يؤمن حزب التجمع بأن الناس خلقوا أحراراً متساوين ، وأن كل أشكال عدم المساواة التى نشأت مع تطور المجتمع الانسانى كانت نتاجا للاستغلال . ويتطلع الحزب لتأمين فرص متكافئة للناس جميعا فى المأكل والمسكن وفى التعليم والصحة والتدريب والعمل وممارسة الرياضة والترفيه حتى يتطور كل فرد فى المجتمع ، فلا يعوق الاحتياج تطوره الحر ليصل إلى أقصى ما يمكن أن تحمله إليه طاقاته وملكاته المبدعة وإمكاناته وإختياراته، فبذلك وحده سوف تزدهر شخصية كل إنسان وتنمو قدراته على أفضل نحو، فالمساواة تعنى فى هذه الحالة شروطاً متكافئة للجميع لتلبية احتياجاتهم الإنسانية وليست استنساخاً بشريا يخلق ملايين الصور المتكررة.

وبذلك يحصل المجتمع من كل فرد فيه على أقصى ما عنده إذ يلبى له حاجاته الأساسية التى سوف تزداد مع نمو ثروات المجتمع التى يسهم جميع أفراده فى خلقها وتعظيمها وهم راضون وسعداء..

إن استمرار اختيار التجمع للاشتراكية كهدف لنضاله تنبع من قناعة الحزب أيضا بأن السعى لإقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى فى مصر هو أفضل السبل لمواجهة ووقف التدهور المستمر فى أوضاع المجتمع المصرى وخاصة الفئات الشعبية فيه . كما ينبع من اقتناع بعجز الرأسمالية المصرية عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومطردة تخرج المجتمع من أزماته . كما ينبع هذا

الاختيار من التزام الحزب بالسعى لتحقيق مجتمع يحقق الكفاءة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحقق العدل الاجتماعى والديمقراطية فى الوقت نفسه ، أى تحقيق الكفاية والعدل فى إطار من الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

إن تحليل الأوضاع السائدة فى مجتمعنا تبرز أن المجتمع المصرى يعانى من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، التى تبرز فى التالى:

أ- تدنى معدلات النمو الاقتصادى بصفة عامة ، على امتداد ربع القرن الماضى- فخلال التناقص وأصبح يقل عن معدل نمو السكان فى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات :أى أن الاقتصاد فقد قدرته على فتح آفاق المستقبل الاقتصادى . أمام الأجيال الصاعدة من الشعب المصرى ، ففقدت هذه الأجيال الثقة فى المستقبل .

ولم تقف المشكلة عند تباطؤ النمو الاقتصادى بصفة عامة ، بل إن قطاعات الإنتاج الرئيسية (وهى الزراعة والصناعة) كانت تنمو بمعدل أقل من النمو الاقتصادى الكلى، وبالتالى أصاب هذه القطاعات الضمور النسبى.

لقد صار حال الاقتصاد المصرى خلال ربع القرن الماضى أشبه بطائر أخذ جناحاه فى الضمور والضعف، ففقد هذا الطائر قدرته على الطيران.

ب- تزايد الاعتماد علىالعالم الخارجى فى الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان بسبب ضمور قطاعات الإنتاج الرئيسية فى الزراعة والصناعة . لقد فقدت الزراعة المصرية قدرتها على توفير الغذاء الأساسى (الحبوب) للشعب المصرى ، فازدادت فجوة الغذاء وافتقد المجتمع المصرى أمنه الغذائى بحيث لا زال يعتمد على الواردات من القمح بنسبة كبيرة من احتياجاته . وقد كرس هذه الحالة إدمان الحصول على المساعدات الغذائية (بالذات الأمريكية) ، وأصبحت مصر تتنافس على المركز الأول فى استيراد القمح مع دول أخرى . إن الاعتماد على المساعدات الخارجية يحقق مصالح المنتج الأجنبى والمستهلك المصرى على حساب المزارع المصرى.

وعندما فقدت الزراعة قدرتهما على الوفاء بحاجات السكان الأساسية زادت الواردات ولم تحدث زيادة مقابلة فى الصادرات فكان أن تراكمت الديون الخارجية إلى أن بلغت حد الخمسين مليار دولار فى أوائل التسعينيات.

ج- تدنى معدلات الادخار والاستثمار : إن المجتمع المصرى الآن ونتيجة للسياسات الحكومية ، يدخر بالمعيار النسبى نصف ما تدخره دول يقل دخل الفرد فيها عن دخل الفرد فى مصر . فمعدل الادخار المحلى فى مصر لا يزيد حاليا على ١١٪ فى حين أنه يزيد على ٢٠٪ فى دولة مثل الهند ، بل إنه يزيد على ٣٠٪ فى الصين. إن السياسات الحكومية فى المجالات النقدية والمالية تحض على المضاربة ولا تشجع على الادخار .وفى نهاية المطاف لابد أن ينخفض معدل الاستثمار مع تفاقم مشكلة الدين الخارجي . وعندما ينخفض معدل الاستثمار يتباطأ النمو الاقتصادى ويفقد المجتمع القدرة على خلق فرص عمل منتجة للشباب من أبنائه فيرتفع معدل البطالة . لا عجب إذن أن أبلغ معدل البطالة فى مصر الآن حدوداً لم يعرفها المجتمع المصرى منذ الحرب العالمية الثانية وتقدر بـ ١٥ ٪ من قوة العمل . والأهم من ذلك هو بطالة الشباب التى تصل إلى ٣٠٪ إن هذه المعدلات تهدد الاستقرار الاجتماعى والنفسى فى الصميم . إن بطالة الشباب أصبحت أشبه بالقنبلة الموقوتة.

د- انتشار الفقر على نطاق واسع : بل زيادة معدلاته وحدته وتعدد مظاهره كالتسول وعمالة الأطفال والتسرب من المدارس وتزايد أطفال الشوارع والدعارة وظهور أكثر من عشرين حياً عشوائى حول القاهرة كما ظهرت أحياء مماثلة حول المدن الكبرى . واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، وانتشار أنماط استهلاك استفزازية بكل المقاييس . فطبقا لأحدث التقديرات تبلغ نسبة الأسر التى تعيش تحت خط الفقر حوالى نصف عدد الأسر المصرية ، وتزيد هذه النسبة على النصف فى الريف المصرى ، وتزيد على ذلك كثيرا فى ريف الصعيد . لا عجب إذن أن نرى بؤر العنف والإرهاب تتركز فى صعيد مصر. إنه رد فعل المهمشين على النظام الذى أدى إلى تهميشهم ، خصوصا أنهم يعايشون واقع الطبقات المترفة ونمط استهلاكهم البذخي والمستفز . ومما يزيد من خطورة الوضع أن الدخول والثروات التى أصبح يتمتع بها الأغنياء ليست دائما

ثمار العمل المنتج بقدر ما هى نتاج أنشطة السمسرة والمضاربة (انظر إلى البورصة مثلا) والعمولات والرشاوى وتجارة المخدرات ، بل والفساد بصوره التى لا تحصى . ولأن هذه الفئات حصلت على أموالها وثرواتها دون جهد وعرق ، بل بالفساد والإفساد والإجرام ، فاننا نراها تنفق بسفه.

هـ - استشراء الفساد على نطاق واسع:

لقد أصبحت رائحة الفساد تزكم الأنوف ، وهو يتراوح بين فساد صغار موظفى الدولة الذين يجدون من الصعب عليهم أن يعيشوا على دخولهم الرسمية فى ظل الارتفاع الكبير فى نفقات المعيشة وفساد الكبار، أو الفساد فى المراكز العليا ولم يعد الفساد فى مصر مجرد انحرافات فردية بل أصبح ظاهرة عامة يتم بمقتضاها نهب ثروة البلاد لصالح فئات لا تمارس دورا إنتاجيا محدداً مما يكرس أوضاعا غير عادلة .. إن الفساد يعوق انطلاق الاقتصاد لأنه يرفع تكلفة الاستثمار والمعاملات ، ويغذى نزعات العنف والتطرف فى المجتمع.

و- انتشار العنف والإرهاب والتطرف : ويعود ذلك إلى عدة أسباب ، منها انتشار البطالة والفقر وتدهور توزيع الدخل والتهميش وتباين أنماط الاستهلاك . ولكن منها أيضا طبيعة النظام السياسى والإحساس أن التغيير السلمى من خلال صناديق الانتخاب ضرب من المستحيلات . ومنها تنامى تطلعات الناس وعجزهم عن تلبية تلك التطلعات بما يولد لديهم الإحساس بالإحباط الذى يفجر نزعة عدوانية تجاه المجمع الذى يعتبرونه مسئولا عن هذا الوضع . ومن الخطأ أن نتصور أن منابع العنف والإرهاب والتطرف هى الأصولية الدينية وحدها . فالعنف الذى تمارسه أجهزة الدولة ضد المواطنين فى مناسبات شتى أصبح يولد ، بمفعول قانون الفعل ورد الفعل ، عنفا مضاداً فيما يشبه حلقة مفرغة .كما أن من أسباب انتشار العنف والتطرف أيضا غياب أية فرصة لحوار سياسى حقيقى فى المجتمع ، وآلية تتيح للمواطنين المشاركة فى صنع القرارات .

ز- تراجع الإنتاجية فى معظم مجالات العمل والإنتاج : ويعود ذلك على المستوى الاقتصادى لانخفاض التراكم الرأسمالى فى صورة آلات ومعدات ترفع إنتاجية العمل . لكنه يعود أيضا إلى

سوء الإدارة الاقتصادية وفساد نظام الحوافز الذى لا يتيح لكل شخص تقديم أفضل ما عنده . يضاف إلى ذلك اشتغال الفرد الواحد أكثر من عمل حتى يستطيع مواجهة أعباء الحياة وتكاليف المعيشة . انظر إلى موظفى الحكومة والقطاع العام بل والقطاع الخاص . فلم يعد لمعظم هؤلاء وظائف محددة ينشغلون بها وإنما يمارسون أشتاتا من الأعمال ، فيقل التركيز ويزداد الإجهاد . فتتدهور الإنتاجية . وفوق كل ذلك يضاف أيضا تدنى قيم الإجادة والتحسين فى المنوال الثقافى الراهن . وغياب أى ارتباط بين الجهد والعائد بين الثواب والعقاب.

ح- تفكك العلاقات الاجتماعية وغياب روح التضامن : التى حفظت للمجتمع المصرى كيانه وزودته بالقدرة على مواجهة العديد من المحن والأزمات . ويعود تفكك العلاقات الاجتماعية وغياب روح التضامن إلى سيطرة النزعة المادية والاستهلاكية ونمو روح المنافسة المسعورة التى تتخذ سمات مدمرة بسبب ضيق الرقعة الإنتاجية وشح الفرص وغياب الهدف القومى ، الكل يريد أن يصبح غنيا ، لأن الفقر ضعف ومهانة . الكل يريد أن يستهلك أحدث ما تنتجه مصانع الغرب الرأسمالى من سلع مهما كانت مكلفة أو مدمرة للبيئة أو حتى لا ضرورة منها. لقد تعاظمت النزعات الاستهلاكية وتواضعت القدرات الإنتاجية.. وكان أحد أوجه هذه الظاهرة هو تراكم الديون وإدمان المساعدات الخارجية ، ولكن أحد أوجهها التى لا تقل خطورة هو تفكك النسيج الاجتماعى وتحول الناس إلى مجموعة من الجزر المنعزلة ، فى ظل هذه البيئة يكون الشعار هو الخلاص الفردى وبأى ثمن . لكنه لابد أن يكون بالضرورة ثمنا فادحاً للفرد والمجتمع على السواء.

ط- تراجع قيم الوطنية والقومية : على مستوى معين من التحليل يكون هذا إنعكاسا لتصاعد الأنانية وشعارات " أنا وبعدى الطوفان" ولكن على المستوى الموضوعى نقول إن هذا يعود إلى تراجع قيمة الإنتماء ، مع التأكيد على أن الانتماء ليس كلاماً يقال أو شعارات ترفع . يتولد الانتماء عندما يحس الفرد أن له فى ثروات المجتمع نصيبا عادلا وكرامة وكلمة مسموعة ، يتناسب مع ما يبذله من جهد وعرق . ويخفى الانتماء عندما يضيع هذا الإحساس . فالانتماء ، كذلك الوطنية والقومية ، ليست علما ولا نشيدا فقط . بل إن قيم الوطنية والقومية مرتبطة بنمط

التوزيع فى المجتمع وبالقيم السائدة فيه والأهداف العليا التى يتوافق الشعب على التطلع إليها والكفاح من أجلها.

ى_ تراجع المستوى الثقافى : والإيمان بالخرافات وعدم ارتباط السبب بالنتيجة بالضرورة . إن هذا الارتباط بين السبب والنتيجة هو أساس التفكير العقلانى والعلمى . وتراجع المستوى الثقافى قد يكون أحد إفرازات اقتصاد السوق . المشوه أو المتخلف وهيمنة الثقافة التجارية الاستهلاكية والإعلام الأحادى السطحى فى مجتمع نام . فاقتصاد السوق فى هذه الظروف لا يقوم على الارتباط بين الجهد والعائد ، بين الكفاءة والمكافأة ، فى هذه الظروف يصبح ارتفاع المستوى الثقافى عيبا لاميزة ، فيضعف الحافز تجاهه. وانتشار التواكلية يعود من جهة إلى فقدان الأمل فى تحسين الأوضاع عن طريق الجهد المنتظم والدءوب ومن جهة أخرى للفصل التام بين العلم ونتائجه فى التعليم والحياة وتلقين الطلاب لمفردات العلم وليس مناهجه وفلسفته ، حيث تصبح هذه النزعة نوعا من "أحلام اليقظة" . إن عدم الإيمان بالارتباط بين السبب والنتيجة . وهو أساس التواكلية والإيمان بالخرافات ، يعنى عدم الإيمان بالقدرة على التغيير . وهذا أخطر ما يمكن أن يصيب الجسم السياسى للمجتمع ، فهو يفرز ظواهر السلبية والانسحاب من الحياة العامة.

لقد تفاقمت هذه الأزمات فى مصر خلال فترة السنوات العشرين الأخيرة التى شهدت ما سمى بالانفتاح الاقتصادى والعودة إلى نظام السوق . ورغم إغداق المزايا على المستثمرين بأمل تشجيعهم على الاستثمار المؤدى لزيادة قدرات مصر الإنتاجية وتحسين إمكاناتها التنافسية ، فقد فشلت هذه السياسات فى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تخرج المجتمع من أزماته . بل على العكس فإن السياسات المتبعة زادت الأزمات حدة . ويعود ذلك بصفة خاصة ..

أ- الطبيعة الخاصة للرأسمالية المصرية التى نمت فى عهد الانفتاح الاقتصادى . إن الجزء الأكبر من الرأسمالية الجديدة هى قوى تابعة تسعد بالارتباط بالرأسمالية العالمية ولا تسعى للاستقلال بالسوق الوطنى . وتفضل العمل كوكيل للشركات الأجنبية فى السوق المحلى . أو تقتصر على إنتاج منتجات خارجية تحت الاسم التجارى للشركات الدولية

وهى لذلك تعتمد كلية على التكنولوجيا الخارجية التى لا تشارك بأى شكل من الأشكال فى انتاجها أو تطويرها.

ب- إن الرأسمالية المصرية الجديدة فى أغلبها لم تزل تسعى للربح السريع . ويفضل الكثيرون لذلك الاستثمار فى مجالات الخدمات والتجارة والسياحة . وتستبعد الاستثمارات الكبيرة ذات العائد فى الأجل الطويل فى القطاعات السلعية .كما أنها تستبعد الاستثمار فى التنمية البشرية أو فى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية.

جـ - ولم تزل الرأسمالية المصرية المعاصرة تحتفظ بالطابع العائلى . وتحرص على بناء المشروعات فى الإطار الفردى أو العائلى. ويؤدى هذا إلى اعتمادها على الاقتراض حتى لتمويل استثماراتها بدلا من اللجوء إلى سوق المال لفتح المجال لمشاركة ومساهمة جمهور المدخرين والمستثمرين .

د- كما لم تزل الرأسمالية المصرية الحديثة أكثر اهتماما بالتوظيف المالى منها بالاستثمار فى رأسمال ثابت فى المجتمع المصرى ذاته . وقد أدى ذلك إلى توجيه الرأسمالية المحلية لجزء من ادخاراتها وادخارات المجتمع للتوظيف المالى فى الأسواق الخارجية(أكثرمن مائة وعشرين مليار دولار خلال العشرين سنة الماضية) وقد وصل حجم ما حول للخارج من ادخارات المصريين فى السنوات العشرين الأخيرة ، ما يتجاوز حجم مجموع المساعدات والمعونات والقروض التى حصلت عليها مصر من العالم الخارجى.

هـ- ويتم فى الوقت نفسه تبديد جزء مهم من إدخارات الرأسمالية المحلية فى استثمارات عقارية ترفيهية لا ترفع من القدرات الإنتاجية للمجتمع المصرى ، وفى المضاربة العقارية . كما تبين إحصائيات البنك الدولى إن ٣ر٣٥٪ من استثمارات رأس المال المصرى والعربى والأجنبى فى منتصف التسعينيات قد صبت فى المجال العقارى الذى لا يمكن تصدير إنتاجه.

و- إن الرأسمالية المصرية فضلا عن هذا كله تفتقر إلى التقاليد الليبرالية والديمقراطية وهى من أكثر الطبقات الاجتماعية استدعاء لتدخل الدولة للوقوف إلى جانبها ولحسم أى صراع اجتماعى لصالحها . وتمثيل الرأسمالية المصرية لذلك إلى الاستناد إلى سلطة الدولة كأداة للضبط والقهر .

ولا يعنيها فى هذا أن تتولى السلطة القوات المسلحة أو الجماعات الدينية . طالما أن هذه السلطة لا تستخدم للحد من فرصها فى تحقيق أكبر الأرباح المكنة وبأيسر الطرق.

وإذا كانت الرأسمالية المصرية عاجزة عن حل المشاكل المتفاقمة التى يواجهها المجتمع المصرى، فأن حل هذه المشاكل لا يمكن أن يستند أيضا إلى مجرد فتح الباب واسعا للاستثمارات الخارجية ولا بتقديم مزيد من الإغراءات والمزايا الضريبية وغيرها للمستثمرين .

إن رأس المال الخارجي لا يتدفق إلى موطن معين لمجرد الاستفادة من بعض المزايا الضريبية التى قد تستمر أو تزول . إن رأس المال الخارجي يتدفق مشاركاً فى النشاط الإنتاجى فى تلك الموطن التى يتوافر فيها مزايا حقيقية للمستثمرين إما نتيجة لارتباط الموطن بأسواق متسعة تزداد فرص الوصول إليها لو تم الإنتاج فى داخلها ، أو لوجود قدرات بشرية عالية الكفاءة يمكن الاستفادة منها فى الإنتاج وخلق قيمة مضافة جديدة أو لوجود أيدى عاملة رخيصة ومدربة فى آن واحد . وتحقيق البلد المضيف لمعدلات تنمية عالية لمدة طويلة واستقرار الأوضاع السياسية فيه(النظام البرلمانى أساسا) .

وتبرز تحركات رأس المال الدولى وتدفقاته أن الجزء الأكبر من التدفقات الخارجية التى تخلق طاقات إنتاجية جديدة تتم بين الدول المتقدمة ذاتها ، أما ما يذهب للدول النامية فيتركز فى عدد محدود من الدول التى استطاعت بالفعل أن تكسر حلقة التخلف وأن تسير خطوات مهمة فى طريق التنمية . وبمعنى آخر فإن رأس المال الخارجي لا يعدو أن يكون عاملا مساعداً للدول التى هيأت الظروف بالفعل لتنمية مطردة فيها.

إن التنمية لا يمكن أن تتم فى مصر فى إطار سياسة تدعو إلى انسحاب الدولة وتعتمد على السوق بصفة أساسية لإحداث التراكم الرأسمالى والتراكم المعرفى ولتطوير الإنتاج. إن الدولة مطالبة لذلك بالقيام بدور فعال وأساسى فى التنمية يتجاوز مجرد تحديد الإطار القانونى للعمل الاقتصادى ووضع السياسات العامة والاستثمار فى بناء المرافق العامة والبنية الأساسية . إن الدولة سيكون عليها بالإضافة إلى ذلك القيام باستثمارات مباشرة فى المجالات التى تنأى

الرأسمالية عن الانتشار فيها . ويشمل الدور التنموى للدولة القيام بالوظائف التالية بشكل خاص:

أ- تنمية القدرات البشرية : عن طريق الحفاظ على صحة الإنسان . وتوفير شروط تعليمية وتدريبية وتطوير مهاراته وقدراته الإنتاجية.

ب- بناء قاعدة علمية وتكنولوجية : قادرة على المشاركة فى التطور العلمى والتكنولوجى الجارى فى العالم والاستفادة منه على أساس من الأخذ والعطاء فى الوقت نفسه.

ج- القيام بدور أساسى فى تنمية المدخرات القومية وزيادة حجم الادخار القومى والتشجيع على الاستثمار فى رأس المال الثابت كبديل عن السعى للربح عن طريق المضاربة وعن طريق التوظيف المالى للمدخرات .

د- قيام الدولة بدور فعال فى توجيه الاستثمارات إلى الصناعات المتقدمة تكنولوجيا والتى تملك امكانات للنمو ولعب دور أساسى فى تحديث المجتمع . وقيام الدولة بدور مباشر فى الاستثمار فى الصناعات الجديدة والكبيرة الحجم التى تنأى الرأسمالية المحلية عن الاستثمار فيها.

و- قيام الدولة بوضع السياسات اللازمة لإخراج مصر من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

ح- قيام الدولة بدور فعال فى إعادة توزيع الدخل وفى توفير الخدمات الأساسية لمختلف فئات الشعب.

ط- القيام بدور فعال فى توجيه النشاط الزراعى والصناعى وفى تنمية الصادرات وتحقيق توازن حقيقى فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات .

ى- قيام الدولة بتوجيه أنماط الاستهلاك توجيها عقلانيا عبر أجهزة الإعلام التى تسيطر عليها.

إن قيام الدولة بدور فعال فى التنمية فى الإطار الرأسمالى ، يمكن أن يؤدى بالفعل إلى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى .كما حدث فى أكثر من مكان فى الدول الصناعية الحديثة فى أمريكا اللاتينية أو فى شرق أسيا. على أن هذا النمو كما تبرز الأمثلة التاريخية كثيرا ما

يصاحب بعدد من الآثار السلبية التى تؤدى إلى زيادة حدة التوتر الاجتماعى وإلى زيادة حدة الصراعات الطبقية داخل هذه المجتمعات . وتبرز فى الإطار الرأسمالى بصفة خاصة السلبيات التالية:

١- استمرار سيطرة الاحتكارات الخاصة فى العديد من الأنشطة حيث لا يتسع السوق لأكثر من مشروع من الحجم الاقتصادى الأمثل أو لعدد محدود فقط من مثل هذه المشروعات .

٢- زيادة حدة الفروق الداخلية وتركز الثروة فى أيدى جماعات مالية محدودة فى الوقت الذى تتسع فيه ظاهرة الفقر وتستشرى.

٣- استمرار اتساع ظاهرة البطالة وتهميش أجزاء مهمة من القوى البشرية فى المجتمع.

٤- سيادة الأنماط الاستهلاكية الترفيهية فى الوقت نفسه الذى تعجز فيه الطبقات الشعبية عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية.

إن الحد من هذه السلبيات من ناحية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستقلة توفر الاحتياجات الأساسية للجماهير وتطور نوعية الحياة وتحقق العدل الاجتماعى والديمقراطية فى الوقت نفسه يتطلب أكثر من مجرد النمو السريع للإنتاج . إنه يتطلب فى الحقيقة تغييراً شاملاً فى كيفية تنظيم عملية الإنتاج وفى طابع الملكية وفى القاعدة الاجتماعية للسلطة والحكم . وفى القيم السائدة فى المجتمع.

إن الطريق لتحقيق ذلك هو إقامة مجتمع اشتراكى يتجنب السلبيات التى ظهرت فى التجارب السابقة ويستفيد من الإيجابيات ويكون على درجة عالية من المرونة مع السماح بالنقد المستمر لما هو قائم واكتشاف الصعوبات الرئيسية والتناقضات الجديدة التى تبرز والسعى الدائم للتغلب عليها.

اشتراكية المستقبل

إن الاشتراكية المبتغاة لا يجوز أن تكون تطبيقا لنموذج نظرى مسبق، بل سيتشكل نموذجها على أساس المعطيات الخاصة بالمجتمع المصرى. وعلى أساس من نوعية المشاكل التى تواجهه

ودراسة ومناقشة شكل التنظيم الاقتصادى والاجتماعى الأقدر على تحقيق التقدم والكفاءة والعدل والديمقراطية فى مصر. وكذلك الاستثمار الجيد للقيم الحضارية الإيجابية التى تشكل الهوية المتميزة لمصر.

وتوضح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا فى مصر صعوبة الانتقال الفورى إلى الاشتراكية . وأن تحقيق مجتمع اشتراكي فى مصر سيتطلب أولا النضال من أجل تنمية اقتصادية اجتماعية مصرية مطردة تعتمد على الذات . فى إطار تنمية اقتصادية ونهضة عربية تبنى بالتعاون المشترك بين أجزاء الوطن العربى على أساس من الاستقلال والاعتماد الجماعى على النفس . تلك هى التنمية المستقلة.

وتعتمد التنمية المستقلة على تحالف طبقى واسع يشمل الرأسمالية المصرية المنتجة بالإضافة إلى الفلاحين والعمال والمثقفين والفئات الوسطى وخاصة فى قطاعات الإنتاج ويفتح الطريق لنمو كل من القطاعين العام والخاص ويعبىء كل القدرات والإمكانات المصرية لتحقيق التنمية.

إن النجاح فى تحقيق هذا النوع من التنمية المستقلة والمطردة هى شروط ضرورية لتوفير ظروف الانتقال للاشتراكية . ولكنها ليست شروطاً كافية . إذ أن التنمية المستقلة يمكن أن تؤدى إلى أشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى.

ففى حالة نجاح التنمية المستقلة فإن طبيعة التنظيم الاقتصادى الاجتماعى المستقبلى يعتمد على طبيعة التوازن الذى سينشأ بين الطبقات وعلى نتائج الصراع بينها .كما يعتمد أيضا على وضوح الرؤية لدى القوى الاشتراكية حول نموذج الاشتراكية المبتغاة ومدى قدرة القوى الاشتراكية على تعبئة الجماهير وقيادة صراعها ديمقراطيا من أجل بناء تنظيم اقتصادى اجتماعى بديل للرأسمالية يكون أقدر على تحقيق آمال الجماهير فى التقدم والعدل والديمقراطية الحقة.

إن النموذج الاشتراكى الذى يتبناه حزب التجمع فى مصر يجب أن يتجنب كل أنواع القصور التى برزت فى محاولات البناء الاشتراكى السابقة سواء على المستوى العالمى أو المحلى.

من هنا فأن التجمع يسعى لأن يتم بناء مجتمع اشتراكى جديد فى مصر عندما تتوافر الظروف لذلك على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى. وليس نيابة عن الجماهير أو باسمها . لقد

بينت التجربة أن بناء الاشتراكية نتيجة لقدرة أقلية ثورية على الاستيلاء على السلطة يؤدى مهما حسنت النيات إلى محاولة بناء الاشتراكية لصالح الجماهير وليس بواسطتها . ويؤدى ذلك في النهاية إلى قدر أو أكثر من القهر وفرض الإدارة باسم مصلحة الجماهير بما يلغى ركناً أساسياً من أركان الاشتراكية وهو ديمقراطيتها .

وقد أثبتت التجربة أيضا أن نوع التنظيم المجتمعي الذى قد يبدو ناجحا أو صالحا فى فترة تاريخية معينة قد يفتقد الصلاحية فيما بعد لأسباب تتعلق بالتطورات التى تمر بالمجتمع ذاته أو نتيجة لتطورات الظروف الدولية أو المحلية أو نتيجة لثورة العلم والتكنولوجيا أو لغير ذلك من الأسباب . إن الاختيار الاشتراكى لابد وأن يكون لذلك اختيارا يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس مما يحققه النظام الاشتراكى لابد وأن يكون لذلك اختيارا يجرى تجديده بصفة مستمرة على أساس مما يحققه النظام الاشتراكى من إنجازات فعلية فى إطار من تعددية سياسية تتيح لكل القوى الاجتماعية والسياسية حرية التنظيم والاجتماع والرأى وطرح برامج بديلة والسعى لتداول السلطة سلمياً.

وقد بينت التجربة أيضا أنه لا يمكن بناء الاشتراكية بالحد من حرية المبادرة والمبادأة فى ميادين البحث العلمى والإنتاج ، فضلا عن استبعاد دور السوق فى قياس الكفاءة باستبعاد المنافسة . وقد ظهر أثر ذلك بصفة خاصة فى قصور المجتمع عن ملاحقة التطوير العلمى والتكنولوجى وبصفة خاصة القصور فى ترجمة التقدم العلمى إلى تقدم فى ميادين الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية.

إن الاشتراكية التى يتبناها حزب التجمع فى مصر لابد لذلك أن تتيح درجة واسعة من حرية المبادرة والمبادأة لكل القوى الاجتماعية والجماعات والأفراد فى جميع الميادين بما فى ذلك ميادين الإنتاج والخدمات . إن الوحدات المملوكة ملكية مجتمعية مثلها مثل غيرها من وحدات الإنتاج مطالبة فى مثل هذا المجتمع بأن تثبت كفاءتها بالاستناد إلى قواعد السوق والتنافس. بما فى ذلك التنافس فى الأسواق الدولية ، دون حماية مبالغ فيها يدفع المستهلك ثمنها ودون امتيازات أو دعم خاص تمنحه الدولة لهذا النوع من الوحدات فى مواجهة الوحدات المنافسة

محلية كانت أو دولية إلا إذا فرضت الضرورات الاقتصادية ذلك فى فترات معينة من تطور الاقتصاد الوطنى.

وقد عانت التجارب الاشتراكية من المركزية ومن سيطرة المركز على توجيه النشاط الإنتاجى والاجتماعى والثقافى .كما عانت من استخدام الأوامر الإدارية كأحد السبل الأساسية للتوجيه بما فتح المجال واسعا لسيطرة بيروقراطية الحزب والدولة وتسلطها فى غيبة الديمقراطية والقدرة على التحاسب والمساءلة.

ويدرك الاشتراكيون لذلك الأهمية الخاصة للحد من البيروقراطية ومن تسلطها فى أى محاولات جديدة للبناء الاشتراكى .كما يدركون ضرورة البعد عن المركزية وضرورة خلق آليات فعالة فى إطار المجتمع توسع من سلطات المحليات والحكم المحلى ..وتخضع السلطات المسئولة للتحاسب والمساءلة وتفتح مجالا واسعا للمشاركة الحقيقية للشعب المنظم فى اتخاذ القرارات ذات التأثير فى حياته وتقدمه.

وفى هذا الإطار فإن النظام الاشتراكى الذى يناضل حزب التجمع من أجل إقامته لابد وأن يتيح أوسع الحريات لعمل الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية ومشاركتها الفعالة فى تسيير المجتمع وفى اتخاذ القرارات الخاصة به فى مختلف المجالات التى تهتم بها فى مثل هذه التنظيمات.

إن مجتمع الاشتراكية المقبل مجتمع يتيح أوسع مشاركة لتنظيمات العاملين فى مشروعات إنتاج السلع والخدمات فى اتخاذ القرارات الخاصة بوحداتهم كما يتيح فرصا واسعة للمستهلكين فى التعبير عن أفضلياتهم وفى الاختيار الحر بين بدائل مختلفة من السلع والخدمات التى يمكن الاختيار فيما بينها لإشباع حاجات وطلبات المستهلكين.

وكما يتيح المجتمع الاشتراكى المقبل أوسع الحريات السياسية فانه يتيح أيضا أوسع قدر من الحرية الثقافية وحرية الاعتقاد الدينى ويتبنى التعدد الثقافى والفكرى ويشجع الحوار الحر بين المفكرين ومختلف الجماعات الثقافية.

ويسعى الاشتراكيون فى هذا المجتمع لإعلاء القيم الاشتراكية وتحرير الإنسان من عبودية المال ، ويعملون على ازدهار الثقافة والعلوم والآداب والفنون وترعرع روح التجديد والإبداع على نطاق المجتمع.

إن للاشتراكية ثقافة تواجه ثقافة الاستغلال الرأسمالى وهى بالضرورة تعلى مكانة الإنسان حيث هو إنسان دون تميز على أساس من الجنس أو اللون أو العقيدة والدين.

وتتسع فى المجتمع الاشتراكى فى المستقبل سلطات الحكم المحلى المنتخبة ديمقراطيا وتنقل لمسئولية الحكم المحلى كل الأنشطة التى يمكن إداراتها بكفاءة على هذا المستوى .

ويفرق الاشتراكيون فى المستقبل بين الدور الذى يمكن أن يتنامى للدولة وبين دور البيروقراطية الحكومية الذى يجب أن تسعى القوى الاشتراكية للحد منه من ناحية ولإخضاعه للمساءلة والمحاسبة الشعبية على كل المستويات من جهة أخرى.

إن الحد من البيروقراطية يتطلب الحد من دور القرار الإدارى والسلطوى فى تحديد ما يجب عمله أو القيام به من أنشطة . ويشجع لذلك احلال التعاقد بين الجماعات والتنظيمات ووحدات الإنتاج والخدمات وبين المنتجين والمستخدمين لمنتجاتهم محل الأوامر الإدارية والقرارات السلطوية كلما كان ذلك ممكناً.

ويعطى المجتمع الاشتراكى لذلك إعطاء قدسية خاصة للملكية الحكومية باعتبارها الشكل الأرقى للملكية.

إن عمليات الإنتاج تتم فى سائر المجتمعات فى مشروعات مختلفة ذات أحجام متفاوتة تستخدم أنواعاً متباينة من التكنولوجيا وتعتمد على قوى عاملة متباينة فى درجة تعليمها وكفاءتها وتخصصها . بما يتطلب وجود أشكال مختلفة من التنظيمات لادارة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات .

إن ضمان الكفاءة وتوفير حرية المبادأة والمبادرة للأفراد والجماعات فى ميادين الانتاج يتطلب لذلك أن يتسع المجتمع الاشتراكى فى المستقبل لأشكال مختلفة من ملكية المشروعات تشمل:

١) المشروعات العامة التى تملكها كليا أو جزئيا الدولة. والتى تدار بواسطة ادارة محترفة تحت إشرافها بمشاركة العاملين والمستهلكين من خلال منظماتهم الديمقراطية.

٢) المشروعات المملوكة للمحليات والتى تدار بواسطتها أو تحت إشرافها بمشاركة من العاملين والمستهلكين.

٣) المشروعات التى يملكها ويديرها مجموع العاملين والتى يمكن أن تتخذ شكل مشروعات تعاونية أو شكل المشروع الفردى.

٤) المشروعات التعاونية فى مجالات الإنتاج الزراعى والصناعات الصغيرة والحرفية والخدمات.

٥) المشروعات الخاصة المملوكة لأفراد أو شركات أشخاص أو أموال والتى تدار بواسطتهم أو بواسطة إدارة محترفة خاضعة لإشرافهم بمشاركة من العاملين أو ممثليهم.

٦) صغر المنتجين والحرفيين وغيرهم من المهنيين الذين يبيعون خدماتهم أو منتجاتهم .

وفى إطار تعدد أشكال الملكية يسمح لجميع أنواع الوحدات بالتنافس فيما بينها دون إعطاء أى ميزات لشكل من أشكال الوحدات على حساب شكل آخر.

ومع كل ما تقدم فى بناء المجتمع الاشتراكى ، وتحول السوق بالتالى إلى سوق اشتراكى متحرر من المفارقات المميزة للسوق الرأسمالى والمرتبطة أساسا بالفوارق الكبيرة فى توزيع الدخل والثروة فى المجتمع ، تتزايد إمكانية الاعتماد على السوق فى توجيه قوى الإنتاج، وفى تطوير وزيادة الإنتاجية وفى ضمان جودة المنتجات من السلع والخدمات وفى السعى للحد من التكلفة والهدر. ويبقى للوحدات الانتاجية استقلالها المالى والادارى ، حتى بالنسبة للمشروعات المملوكة ملكية عامة . وبغض النظر عن وجود أشكال تنظيمية أعلى فإن اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع يكون من مسئولية الوحدات المنتجة التى تدخل فى علاقات تعاقدية مع بعضها البعض وفى علاقات مساومة جماعية مع ممثلى العاملين.

وبالإضافة إلى الدور المتزايد للسوق الاشتراكى، يبقى للتخطيط دور مهم وحاسم فى المجتمع الاشتراكى باعتباره صمام الأمان ضد احتمالات القصور فى عمل السوق ، باعتباره الأداة

الضرورية للتنسيق الفعال بين الأنشطة ولتسريع تنمية المناطق الأكثر تخلفا ولضمان أخذ المصالح المستقبلية الخاصة بالأجيال القادمة فى الحسبان.

ويكون التخطيط بقدر الإمكان ديمقراطيا وتأشيريا ويعتمد فى تحقيق أهدافه على استخدام الروافع الاقتصادية دون استناد إلى سلطة الدولة وأوامرها أو نواهيها .

ويسعى المجتمع بصفة مستمرة إلى تحقيق توازن بين سلطات المركز وسلطات المحليات وسلطة الإدارة فى المشروعات العامة والخاصة والمدارة ذاتيا . ويختص المركز وأجهزة التخطيط بصفة خاصة بالوظائف التالية:

١) التخطيط الطويل الأجل والذى يتضمن التخطيط للتنمية البشرية وللحفاظ على البيئة ولتطوير التكنولوجيا وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين نوعية الحياة.

٢) اقرار وتمويل الاستثمارات الكبرى الرئيسية سواء فى قطاعات البنية التحتية أو القطاعات الإنتاجية.

٣) السعى عن طريق الجهاز المصرفى لمتابعة حركة الاستثمارات التى تتم بواسطة المشروعات المستقلة الخاصة أو المحلية أو المدارة ذاتيا. واستخدام السياسة الائتمانية فى توجيه الاستثمار والإنتاج.

٤) السعى بوسائل اقتصادية لتشجيع الاستثمارات فى القطاعات ذات الأولوية والسعى لتوفير المعلومات والشروط لتحفيز الاستثمار المجدى وللحد من الاستثمارات ذات الجدوى المنخفضة إلا تلك التى قد تفرضها ضرورات اجتماعية. وتشكل السياسة الضريبية الرشيدة أداة فعالة فى هذا الصدد.

٥) توفير الإطار التشريعى والمؤسسى اللازم لضمان سلامة عمل آليات السوق(مقاومة الاحتكار والتلاعب بالأسعار والغش وحماية المستهلك، واحترام الأطراف المتعاقدة لشروط العقد، وحماية مصالح صغار المساهمين وحقوق المتعاملين مع البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات..إلخ).

٦) وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والتوازن والتقدم فى المجتمع وتوفير الظروف الملائمة لاستمرار عملية التنمية واطرادها . وتشمل السياسات الاقتصادية بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، والسياسات المالية والسياسات النقدية وسياسات تطوير الزراعة والصناعة وغيرها.

إن النظام الاشتراكى إذ يزدوج فى المستقبل بين استخدام آليات السوق وآليات التخطيط فانه يسعى إلى استخدام كلتا الآليتين بهدف تحقيق أكبر قدر من كفاءة الإنتاج ومن عدالة التوزيع ، وحماية البيئة ، واطراد التنمية دون إرهاق للجيل المعاصر ودون افتئات على حقوق الأجيال القادمة . وذلك مع الاحتفاظ للتخطيط بالدور الضابط والحاسم فى نهاية المطاف، لوقاية المجتمع من احتمالات شطط السوق أو قصورها.

ولضمان حسن إدارة يتجه المجتمع الاشتراكى فى المستقبل إلى أن يسمح بتحديد الأثمان بصفة أساسية عن طريق الأسواق ، بما يسمح بتعبير الأثمان عن العلاقة بين العرض والطلب وبين التكلفة والقيمة الاستعمالية للسلع والخدمات . وذلك أمر أساسى لضمان حرية المستهلك فى اختيار ما يريد استهلاكه فى الحدود التى يوفرها له دخله . وفى هذا المقام لابد أن تلعب جمعيات المستهلكين دوراً مهماً فى حماية المستهلك وترشيد خياراته.

ويستبعد التدخل فى تحديد الأثمان إلا فى الحالات النادرة التى يكون للمنتج أو لبائع السلعة احتكار. ويستبعد استخدام الدعم لتخفيض الأسعار إلا فى الحالات القليلة التى يكون هناك أسباب اجتماعية واضحة لذلك وتتحمله الخزانة العامة . وتوفر بعض الخدمات مجانا نظراً لأهميتها بالنسبة للمجتمع وضرورتها لكل الأفراد بغض النظر عن قدرتهم على دفع تكلفتها ، ويأتى فى مقدمة تلك الخدمات المجانية: الخدمات التعليمية والخدمات الصحية(بالمعنى الواسع الذى يشمل الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحى ومقاومة التلوث) ، كذلك يمكن أن تتدخل الدولة عن طريق الضريبة لرفع أسعار السلع التى تقضى مصلحة المجتمع الحد من استهلاكها كالخمور والتبغ والسلع الترفيهية.

وتتحدد الأجور أيضا عن طريق السوق وعن طريق التفاوض الجماعي بين النقابات المستقلة وبين الإدارات في المشروعات بما في ذلك المشروعات العامة المملوكة للدولة أو للمحليات أو حتى تلك المدارة ذاتيا بواسطة ممثلي العاملين . ومن الطبيعي أن تختلف الأجور باختلاف المهارات والتخصصات وأن يعكس الأجر مدى إنتاجية العمل ومدى ندرة المهارات المطلوبة. وتعتبر الفروق في الأجر بين الأعمال المختلفة أحد أهم حوافز اكتساب مهارات أعلى يشتد الطلب عليها اجتماعيا.

وتساعد الدولة الاشتراكية على اكتساب كل من تؤهلهم ملكاتهم مهارات أعلى عن طريق اتاحة فرص واسعة لتدريب العاملين واكسابهم مهارات أعلى أو تخصصات جديدة يكثر الطلب عليها.

إن تبني الخيار الاشتراكي في مصر مستقبلا لا يعني الاتجاه إلى محاولة الاكتفاء الذاتي ولا إلى استبعاد الاستفادة من مزايا التجارة الدوليّة التي تبنى على تحسين القدرة التنافسية للبلاد . لقد أصبح من المستحيل أن تنعزل أي دولة تسعى لبناء الاشتراكية عن السوق العالمي . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الحجم المتوسط أو الصغير.

إن مصر الفقيرة بمواردها الطبيعية فيما عدا البشر لن تجد بداً في المستقبل من الاعتماد على قواها العاملة الماهرة في خلق قيم مضافة عالية في شكل سلع وخدمات قابلة للتصدير للأسواق الإقليمية أو الدولية.

على أن الارتباط بالأسواق الدولية والاستفادة من مزايا التجارة الخارجية لا يمنع مصر من السعي المشترك مع غيرها من الدول حديثة الاستقلال لتعديل نظام التعامل الدولي ليصبح أكثر عدلاً . وفي هذا الإطار فإن تنمية التعاون المشترك والاعتماد المتبادل على النفس بين الدول العربية وبعضها البعض وهي تطور مشروعات التكامل وخلق سوق عربية مشتركة ، وكذلك تنشيط العلاقات وتطويرها بين الدول النامية سوف يلعب دوراً إيجابياً لخلق نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على العدل والتكافؤ.

وعلى عكس ما كان يفترض في النماذج النظرية للاشتراكية من أن تحقيق التقدم في إطار الاشتراكية سيقود إلى انتفاء الحاجة لوجود الإدارة المحترفة والمتخصصة ، ونمو قدرة كل

العاملين على تولى العمل الإدارى ، فإن تعقد العمليات الانتاجية وتقسيمها رأسيا وأفقيا واكتساب عمليات الإنتاج والتوزيع طابعا عالميا يعنى أن الوحدات الإنتاجية فى المجتمع الاشتراكى مهما اختلفت أشكال ملكيتها ستبقى تضم قيادات إدارية محترفة ومتخصصة وسيتواجد فى داخلها مديرون ومدارون ومشرفون ومشرف عليهم.

ومن الطبيعى أن تتمتع الإدارة بسلطة على الأفراد والأشياء بقدر مسئوليتها عن الإنتاج والإنجاز . فالقاعدة المتعارف عليها قانونيا هى" لا مسئولية بدون سلطة".

على أن السلطة تتيح دائما إمكانية سوء استخدامها واستغلالها مما يستوجب إخضاع الإدارة للمحاسبة والرقابة دون أن يؤدى ذلك إلى شللها أو التدخل فى وظائفها الحيوية .

ويمارس عملية الإشراف والرقابة فى المجتمع الاشتراكى ممثلو المالكين ومجموع العاملين أو ممثليهم فضلا عن ممثلى المستهلكين أو المستخدمين الأساسيين للخدمة أو السلعة الذين يتم اختيارهم بوسائل ديمقراطية.

ويتم فى المجتمع الاشتراكى الربط بين دخول الإدارة وبين انجازاتها عن طريق نظام فعال للحوافز المادية وغير المادية.

إن السمات العامة للنظام الاشتراكى الذى يدعو حزبنا القوى الاشتراكية والتقدمية لبنائه مستقبلا ، لا يتضمن أكثر من أفكار عامة حول طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى يمكن أن يحقق لمصر تطوراً مطرداً فى نوعية الحياة فيها فى إطار من الديمقراطية والعدل الاجتماعى والمساواة التى تزدهر على أرضيتها القدرات الكامنة للجماهير.

إن هذه الأفكار تتطلب مزيداً من المناقشة والحوار والتفصيل .كما يتطلب النضال ترجمتها إلى برامج عمل سياسى وتنظيمى مرحلية تعالج الواقع ومشكلاته وتحدياته فى كل فترة من فترات النضال.

ومن المهم فى هذا المجال التأكيد على أمرين على درجة قصوى من الأهمية:

١- أن بناء مجتمع اشتراكى فى مصر سيتطلب نضالات ديمقراطية شاقة على الجبهات كافة لوقف التدهور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الحادث . والناتج عن مجمل السياسات التى يتبعها النظام الحاكم فى مصر.

كما سيتطلب النضال من أجل تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستقلة ومطردة بالاعتماد على الذات فى إطار من سياسة الاعتماد الجماعى العربى على النفس وتحقيق نهضة عربية شاملة.

إن بناء الاشتراكية يأتى تتويجا للنجاح فى النضالات المشار إليها فيما سبق ويتم كنتجة للاقتناع الديمقراطى لفئات أوسع وأوسع من شعب مصر.

٢- أن أى نظام اشتراكى فى المستقبل ليس محطة وصول نهائية . لأن مجرد تبنى الاشتراكية لا يعنى فى حد ذاته النجاح فى مواجهة كل المشاكل والتناقضات المحتملة مستقبلا . إن الحياة سوف تطرح باستمرار تناقضات جديدة ومشاكل وتحديات جديدة ولا مجال لمجابهة المشاكل والتحديات إلا بالتأكيد على الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية وإتاحة الحرية لكل القوى الاجتماعية والسياسية لطرح ما تراه من حلول لمشاكل المجتمع فى المستقبل وإتاحة الحرية للشعب للاختيار بين الحلول المطروحة ديمقراطيا.

---

* هذه الرؤية كانت إسهاماً مقدماً لمشروع برنامج حزب التجمع الجديد(ديسمبر ١٩٩٩).وكانت موضعا للمناقشة والاختلاف بين أطراف متعددة من اليساريين المصريين ونظراً للطبيعة المستقبلية للموضوع للحاجة لمزيد من المناقشات النظرية والسياسية لم يتضمن برنامج الحزب- عند إقراره بالتصويت هذه الوثيقة وما زال الحوار مفتوحا حولها للجميع من داخل الحزب وخارجه.

المآزق التنموية للرأسمالية المصرية

د . إبراهيم العيسوى

تبدأ هذه الورقة فى الجزء الأول منها باستعراض عشر نتائج لتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية فى الواقع المصرى ، تمثل فى حقيقتها الحصاد المر لممارسات الرأسمالية التابعة فى مصر . ثم تتناول الورقة فى الجزء الثانى منها سبعة مآزق وقعت فيها هذه الرأسمالية ، ووضعت مصر من جرائها أمام مفترق طرق حاسم . وأخيراً تبين الورقة فى الجزء الثالث منها أن نموذج الليبرالية الاقتصادية فاقد لشروطه أصلا فى الواقع المصرى ، وذلك لأسباب يتصل بعضها بسمات خاصة للرأسمالية المصرية ويتصل بعضها الآخر بالظروف والسياسات العامة التى تشكل مناخ عمل هذه الرأسمالية . وتنتهى الورقة إلى أنه لا يمكن التعويل على الرأسمالية المصرية المعاصرة فى حدوث نهضة اقتصادية يعتد بها . فضلاً عن حدوث تنمية شاملة ومطردة . وأن البديل الطبيعى لإحداث العدل الاجتماعى والتقدم الشامل والتحرر الوطنى هو نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والقائمة على مشاركة شعبية واسعة ، والذى يمكن أن يفضى فى مرحلة لاحقة إلى تطور اشتراكى ديمقراطى .

وقبل الانتقال من هذا التقديم الموجز لمحتويات الورقة إلى تفاصيل هذه المحتويات ، ثمة مسألة ينبغى التوقف عندها وإيضاحها درءاً لاحتمال لبس قد يقع فيه القارئ من جراء استخدام لفظين فى الورقة قد يبدو أنهما استخدما كما لو كانا متطابقين فى المعنى ، بينما هما فى الحقيقة مختلفان فى المعنى من ناحية ومتداخلان فى المعنى من ناحية أخرى . وهذان اللفظان هما : القطاع الخاص والرأسمالية .

إن القطاع الخاص هو تعبير واسع يضم فى الواقع جميع الفعاليات غير الحكومية المشتغلة بالنشاط الاقتصادى . وهو فى الحالة المصرية تحديدا قطاع يتسم بدرجة عالية من التجزؤ وعدم التجانس وغياب أو ضعف الروابط بين أجزائه . فهو يضم فئات مختلفة من المنشآت ليست كلها مما يمكن اعتباره منشآت رأسمالية بالمعنى الدقيق ، كما يضم جماعات من البشر تمارس أنشطة اقتصادية خارج المنشآت أصلا . وتفصيل ذلك أن القطاع الخاص يشتمل على الآتى :

أ - شريحة صغيرة من المنشآت الكبيرة والمتوسطة التى يمكن أن ينطبق عليها وصف الرأسمالية من حيث اتباعها أساليب العمل والإدارة الحديثة ، ومن حيث طبيعة الطبقة المالكة لهذه المنشآت ، وهم من يشار إليهم عادة بلفظ رجال الأعمال . والكبار من هؤلاء ذوو نفوذ كبير ، وهم على علاقات وطيدة بأهل السلطة من جهة ، وبالشركات الأجنبية من جهة أخرى ، ولهم حضور ملحوظ فى أجهزة الإعلام .

ب - شريحة ضخمة من المنشآت الصغيرة التى يصدق على أصحابها صفة البرجوازية الصغيرة ، حيث إنهم يعملون لحسابهم ويجمعون بين ملكية المنشأة وإداراتها والعمل فيها بوسائل تقليدية فى الغالب . وقد لا يستخدمون سوى عدد ضئيل من العمل المأجور . وأغلب هذه المشروعات عائلية . تعمل بأساليب إنتاج عتيقة ، وفرصها فى التوسع والتجديد جد محدودة .

جـ - شريحة من المنشآت الفلاحية والتجارية والحرفية القزمية التى هى أقرب فى أنماط إنتاجها إلى أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية ، حيث يغلب عليها الإنتاج بقصد الإعاشة ، لا بقصد تعظيم الربح .

د - شريحة كبيرة ممن يعملون خارج المنشآت - حسب التعبير الإحصائى المتعارف عليه - وعادة ما يشار إلى هذه الشريحة بالقطاع غير النظامى . والشطر الأعظم من أعضاء هذه الشريحة يعمل فى أنشطة مشروعة وإن لم تتخذ شكلا قانونيا معترفاً به ، وهى فى الغالب الأعم أنشطة هامشية تنطوى على إنتاجية هزيلة ودخل ضئيل . والشطر الأصغر يعمل فى أنشطة غير مشروعة ، والمعلومات عنهم شحيحة للغاية بحكم الطبيعة السرية لأنشطتهم .

إن الشريحة أو الطبقة الرأسمالية بالمعنى الحديث أو الدقيق هى مجرد مكون واحد من مكونات كثيرة للقطاع الخاص . والحقيقة أنه فى كثير من الجدل حول التغير فى النظام الاقتصادى وجدوى التحويل إلى اقتصاد السوق يشيع استعمال لفظ القطاع الخاص من جانب أهل السلطة والاقتصاديين والمفكرين والمثقفين غير اليساريين . ويكاد أن يكون استعمال لفظ الرأسمالية مقصورا على دوائر اليسار ؛ وذلك بحكم أن التحليل الطبقى أساسى فى نظرتهم إلى الأوضاع المجتمعية . ولما كانت هذه الورقة معنية بالتحاور مع كل المعنيين بقضية التنمية سواء أكانوا من أهل اليسار أم أهل اليمين والوسط . فقد استعملت اللفظين . والأمل ـ بعد هذا الإيضاح ـ ألا يثير هذا الاستعمال أى التباس فى ذهن القارئ . فمع إدراكنا للفرق بين تعريف القطاع الخاص وتعريف الرأسمالية على النحو الذى بيناه ؛ إلا أننا قصدنا بهذا الاستعمال المزدوج أن نخاطب فئات ثلاث فى آن واحد : من يتحدثون عن دور القطاع الخاص ككل فى التنمية ، ومن يستعملون هذا اللفظ كتعبير فضفاض عن الشريحة الحديثة والفاعلة فيه ، وهى الشريحة الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة ، التى كثيراً ما يسلط الضوء عليها باعتبارها رأس الرمح للقطاع الخاص ، تقوده وتقود معه حركة التنمية ، وكذلك من يؤثرون استخدام لفظ الرأسمالية كتعبير أدق عن الطبقة التى يتجادلون حول ما إذا كان يجب أن يعهد إليها ، أو لا يجوز أن يعهد إليها . بمهام التنمية فى مصر .

أولاً : الحصاد المر لسياسات الرأسمالية

منذ عام ١٩٧٤ ، أى منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً ، والنظام الحاكم فى مصر يسعى إلى إجراء عملية إعادة هيكلة للاقتصاد المصرى بما يتوافق مع نموذج التنمية الرأسمالية المعروف حديثاً بنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة . وهذا هو النموذج الذى تروج له المؤسسات الدولية الشهيرة كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية ، والدول الرأسمالية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . إنه نموذج اقتصاد السوق الحر المعتمد على آليات السوق فى تشغيل الاقتصاد ، والمستند إلى الطبقة الرأسمالية أو إلى القطاع الخاص (حسب المصطلح الدارج) كقوة فاعلة رئيسية فى التنمية وقائدة لمسيرتها ، مع فتح الاقتصاد الوطنى أمام المنتجات والاستثمارات الأجنبية ، والاندماج فى السوق أو النظام الرأسمالى العالمى . وفى هذا النموذج يتقلص دور الدولة فى التنمية ويصفى القطاع العام ، كما

يهمش دور التخطيط فى التنسيق المسبق للقرارات والتصرفات الاقتصادية . وما هذا النموذج فى حقيقته سوى نموذج الرأسمالية التابعة .

لقد بدأت عملية إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى شهدت تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ثم اكتسبت قوة دفع كبيرة مع برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى عام ١٩٩١ والسنوات التالية . ومازالت هذه العملية مستمرة حتى الآن . ومن خلال هذه العملية يعاد تشكيل الرأسمالية المصرية وتمر ممارساتها بتطورات مهمة . وتتوثق العلاقة بين السلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية ، لاسيما شريحة الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة . وتزداد يوماً بعد يوم قوة تعبير سياسات النظام الحاكم عن مصالح الطبقة الرأسمالية .

ومن الملاحظ ازدياد التداخل بين قيادات وأعضاء النظام الحاكم منذ أوائل السبعينات وبين قيادات وأعضاء الطبقة الرأسمالية التى تدين بالفضل لهذا النظام فى إزالة القيود التى كانت قائمة على تطورها . والتى حدت من انطلاقها فى الستينات من القرن العشرين . فقد انضم عدد لا بأس به من كبار المسئولين السابقين وأبنائهم إلى صفوف الرأسمالية . وصاروا من أصحاب الأعمال ، أو من القائمين بإدارة أعمال كبار الرأسماليين . وتعددت علاقات المصاهرة بين الرأسماليين وأهل السلطة ، وتولدت معها قنوات للتأثير المباشر حيناً وغير المباشر حيناً آخر على صنع السياسات العامة لصالح الرأسمالية المصرية .

ومن المعلوم أن كبار الرأسماليين أصبحوا يشاركون أهل السلطة فى عمليات صنع القرارات . فهم يدعون لإبداء الرأى فى اللجان الوزارية وفى لقاءات الوزراء مع ممثلى منظمات رجال الأعمال . كما أن العرف قد استقر على الاحتفاظ بعدد من المقاعد لشخصيات رأسمالية فى مجلس إدارة البنك المركزى ، ومجالس إدارات المعاهد والمراكز العلمية ، ومجالس الجامعة والكليات ، وما إليها . ومن خلال هذه القنوات يسهل التفاهم ويحدث التقارب بين رجال الأعمال وبين القائمين على هذه المؤسسات ، وتراعى وجهات نظر ممثلى الرأسمالية بدرجة أو بأخرى . ولم يقنع مجتمع الأعمال بمثل هذه المشاركات . بل إنه تجاوزها بإقامة هيئات ومجالس ومراكز بحثية متعددة تضم رجال الأعمال ، كما تضم إلى جانبهم مسئولين كبار سابقين وحاليين . والغرض الأساسى لمثل هذه الهيئات هو التأثير فى السياسات العامة ، فضلاً عن محاولة تكوين رأى عام مساند لمطالب رجال الأعمال ..

كذلك لم يقنع بعض رجال الأعمال بالمشاركة فى صنع القرارات من خلال ما يدعون إليه من لجان حكومية . بل إنهم سعوا لاحتلال أكبر عدد ممكن من مقاعد المجالس المحلية ومجلسى الشعب والشورى . وخاض البعض منهم معارك انتخابية ضارية . وظفوا فيها سلاح المال على نحو ملحوظ . بينما اكتفى البعض الآخر بوسائل تأثير أخرى للفوز بتعيين النظام لهم فى المجالس النيابية .

ولم يتوقف طموح كبار الرأسماليين عند التمتع بعضوية مجلسى الشعب والشورى ، بل إنهم سعوا ونجحوا ـ بالتفاهم مع السلطة الحاكمة وحزبها بالطبع ـ فى الوصول إلى رئاسة عدد من اللجان المهمة فى المجلسين ، كرئاسة اللجنة الاقتصادية ولجنة الخطة والموازنة ولجنة الإسكان فى مجلس الشعب ؛ ورئاسة لجنة الصناعة فى مجلس الشورى .

ومن وسائل التقارب بين النظام الحاكم والرأسمالية المصرية : انضمام عدد كبير من الرأسماليين إلى حزب الحكومة ـ الحزب الوطنى ـ ووصولهم إلى مراكز قيادية مهمة فيه . كاشتراكهم فى الأمانة العامة والمكتب التنفيذى وكذلك فى لجنة السياسات التى تكونت مؤخرا وتولى رئاستها جمال ابن الرئيس مبارك . أضف إلى ذلك أن وفوداً من رجال الأعمال صاروا يرافقون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء فى زياراتهم الرسمية للدول الأجنبية . كما أن رجال الأعمال يشتركون فى الوفود التى تضم ممثلين للحكومة وللحزب الحاكم والتى تبعث إلى الخارج ، لاسيما إلى الولايات المتحدة فيما صار يطلق عليه " بعثات طرق الأبواب " التى تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبى لمصر وكذلك إلى تحسين صورة العرب والمسلمين فى عيون الأجانب .

ويحرص كبار الرأسماليين على المساهمة فى تمويل المشروعات الاجتماعية التى تحظى برعاية قرينة الرئيس وابنه جمال ، وذلك لما قد يترتب على مثل هذه المساهمة من منافع متعددة . أولها : تحسين صورة رجال الأعمال وذلك بتسليط الأضواء عليهم وإبراز وفائهم بما صار يطلق عليه " المسئولية الاجتماعية " لرجال الأعمال أو للقطاع الخاص . وثانيها : ظهورهم جنبا إلى جنب مع أعضاء من أسرة الرئيس ، بما لذلك من إيحاءات بالقرب من الرئيس ذاته . وثالثها : العائد الذى ينتج عن هذه المساهمات فى صورة تلبية مطالب معينة لرجال الأعمال أو تذليل صعوبات تعترض نشاطهم وما إلى ذلك . ومن جهة أخرى ، صار كبار الرأسماليين يمولون مؤتمرات الحزب الوطنى ، التى هى فى الواقع

مظاهرات تأييد للنظام الحاكم . وهو أمر لابد وأن يكون له مردود طيب فى صورة أو أخرى لصالح من قدموا هذا التمويل .

قنوات إضافية

وأخيراً : فإن اشتراك رجال الأعمال المصريين فى غرف التجارة الأجنبية التى فتحت لها مقرات فى مصر كالغرفة الأمريكية والألمانية وما إليها . وكذلك تخصيص حصة لهم فى المعونات الاقتصادية الأمريكية التى تقدم لمصر ، يوفر لهم قنوات للتأثير على الحكومة وسياساتها من خلال الهيئات والشركات الأجنبية . فكأن الرأسمالية المصرية تحتمى بالرأسمالية الأجنبية ، وتستعين بها كقنوات إضافية لتوصيل مطالبها إلى الحكومة ، بل وللضغط عليها فى بعض الأحيان .

ومع تنامى الوزن الاقتصادى للطبقة الرأسمالية ومع تزايد تأثيرها فى عملية صنع القرارات واتخاذها . لم يعد من المبالغة وصف النظام الحاكم بأنه نظام حكم الطبقة الرأسمالية . فقد صار النظام فى خدمة مصالح هذه الطبقة . وصارت السياسات العامة توظف لعمل كل ما من شأنه إتاحة المزيد من الفرص للنمو الرأسمالى ولرعاية مصالح الرأسماليين ، وذلك بدعوى أن هذا هو ما سيؤدى إلى نمو اقتصادى أسرع ورخاء كبير لمصر كلها . وكما هو الشأن فى بلاد أخرى كثيرة : فإن خدمة السياسات العامة لمصالح الرأسمالية لا يعنى وجود تطابق تام بين سياسات الدولة ومصالح الطبقة الرأسمالية . فاعتبارات الحفاظ على درجة معقولة من الاستقرار السياسى والاجتماعى ـ وهو أمر مطلوب لنمو الرأسمالية ذاتها ـ تتطلب ألا تهمل الدولة مصالح بعض الطبقات والفئات الأخرى . حتى تضمن تحييدها واتقاء شر معارضتها أو تذمرها . وحتى توسع دائرة المؤيدين لسياساتها .

وهذا الحرص على تأمين الاستقرار السياسى والاجتماعى برعاية جانب ولو ضئيل من مصالح الطبقات غير الرأسمالية هو ما يفسر عدم استجابة الدولة لبعض مطالب الرأسماليين بالكامل ، أو تأجيل الاستجابة إليها بعض الوقت . وهو ما قد يفسر خطأ على أنه تعارض أو تناقض بين السلطة الحاكمة والطبقة الرأسمالية . فالواقع أن العلاقة شأنها شأن كل علاقة بشرية فيها شىء من الجدلية التى تحتمل قيام تناقضات ثانوية بين طرفيها . وذلك دون أن تعصف بوحدة التوجه والمصالح . ولذا فعندما نشير إلى نظام حكم الرأسمالية التابعة فى مصر . فإننا نشير فى الواقع إلى الطابع العام لهذا الحكم . وإلى العنصر

الحاكم لسياسات هذا النظام ، والذى قد تخالطه سمات وعناصر أخرى بهدف الحفاظ على الحد الضرورى من الأمن والاستقرار اللازم لاستمرار النظام الحاكم ، واللازم أيضاً لمباشرة الطبقة الرأسمالية لأنشطتها الاقتصادية .

والسؤال الآن ، ما الذى انتهى إليه تطبيق نموذج الليبرالية الاقتصادية . وما الذى انتهى إليه حكم الرأسمالية المصرية المعاصرة بوجه عام ؟

لا شك أن تقدماً قد حدث فى عدد من المجالات . من أبرز صوره زيادة العمر المتوقع عند الميلاد وانخفاض نسبة الأمية والتوسع فى مساحة الرقعة الزراعية باستصلاح الأراضى الصحراوية (وهو توسع محدود بالنظر إلى ما يقابله من استقطاع وإتلاف فى الرقعة الزراعية القديمة والأعلى من ناحية الجودة والإنتاجية) ، وظهور مصانع جديدة لاسيما فى المدن الجديدة . وتطوير البنية الأساسية ، وبخاصة فى مجال الاتصالات والطرق والكبارى والصرف الصحى . **لكن التقدم كان محدوداً . وكانت تكلفته عالية حتى بالقياس إلى وعود المتحمسين للنموذج الليبرالى . كما صاحب هذا التقدم تراجع فى عدد من المجالات . بحيث إن المحصلة النهائية هى أن مصر لم تستطع الفكاك من أسر التخلف ولم تتمكن من الانطلاق على طريق التقدم بعد ثلاثين عاماً من تطبيق النموذج الليبرالى .**

إننا نستطيع أن نرصد الحصاد المر لسياسات الليبرالية الاقتصادية وحكم الرأسمالية فى مصر بدلالة عشرة أمور يمكن أن يلمسها المواطن العادى بوضوح . وهى :

(١) **نمو اقتصادى محدود ومتناقص** . لا سيما فى الثمانينات والتسعينات . انتهى إلى ركود اقتصادى خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٩ - ٢٠٠٣) . فحسب الإحصاءات الرسمية (وزارة التخطيط) التى تتسم فى العادة بتضخيم الإنجازات التنموية ، انخفض معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى من ٦,٣٪ فى عام ١٩٩٩/٩٨ إلى ٤,٩٪ فى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ . ثم إلى ٣,٢ ٪ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ . ثم إلى ٣,١٪ فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . ويقدر أن معدل النمو لم يزد على ٢,٥٪ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ . إن هذا النمو على ضآلته قد تم بمستوى كفاءة منخفض وبدين عام داخلى وخارجى كبير تقتطع مصروفات خدمته مبالغ ضخمة من الدخول المتحققة فى السنوات القادمة . وذلك على ما سيأتى بيانه فيما بعد .

وبالطبع وراء هذا التدنى فى معدل النمو الاقتصادى **انخفاض شديد فى معدل الادخار** المحلى (فى حدود ١٠٪ حالياً) ، **وفى معدل الاستثمار الإجمالى** (فى حدود ١٦٪) ،

وارتفاع شديد فى نسبة الطاقات الإنتاجية المعطلة وفى المخزون السلعى ، لاسيما فى وحدات القطاع العام التى لم يعثر لها على مشتر بعد ، وتركت أصولها الإنتاجية بلا تجديد أو صيانة كافية . وتوقف عملية التصنيع ، أو دخول مصر فى عملية تفكيك للتصنيع أو انقلاب على التصنيع de – industrialization تحت وطأة المنافسة الأجنبية غير المتكافئة وبفعل انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الإنتاجي . ومن الأمور ذات الدلالة المهمة أن نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى كان يدور حول ١٧٪ ــ ١٩٪ طوال ٢٧ عاماً من ١٩٧٤ حتى ٢٠٠١ ، وأنه كان قد هبط إلى مستوى ١٢٪ - ١٤٪ فى معظم سنوات الثمانينات ، وذلك حسب مؤشرات التنمية الدولية لعام ٢٠٠٣ التى يصدرها البنك الدولى .

(٢) بطالة على نطاق واسع ، تقدرها الحكومة بنحو ١٠٪ من القوة العاملة أى نحو مليونى شخص ، بينما هى على أقل تقدير ١٥٪ من القوة العاملة ، أى نحو ثلاثة ملايين و٢٠٠ ألف شخص فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١[١] . وقد أسهمت عمليات الخصخصة بإخراج ١٤٣ ألف عامل من شركات القطاع العام بنظام المعاش المبكر ، انضم معظمهم إلى صفوف المتعطلين . والبطالة الحاصلة فى مصر هى بطالة شباب متعلم بالدرجة الأولى ، حيث تتركز البطالة فى الفئة العمرية ١٥ ــ ٢٩ سنة (٨٤٪ من المتعطلين) ، وحيث ترتفع نسبة البطالة بين الباحثين عن عمل لأول مرة . وخاصة من ذوى المؤهلات المتوسطة يليهم ذوو المؤهلات فوق المتوسط والجامعية . ولا تخفى الآثار الاجتماعية والسياسية المحتملة لانتشار البطالة على هذا النحو .

(٣) الفقر والتفاوتات المتزايدة فى توزيع الدخل

قدرت نسبة الفقراء فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٤٨٪ من إجمالى عدد السكان ، وذلك فى تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ١٩٩٦/٩٥ . وللأسف فإن التقديرات التى نشرت حديثاً فى دراسة مشتركة للبنك الدولى ووزارة التخطيط[٢] تتبنى تعاريف جديدة ومتعددة للفقر وأسلوباً جديداً فى حساب نسبة الفقراء بما يجعل التقديرات الحديثة غير قابلة للمقارنة مع التقديرات السابقة . وبينما تتجه نسبة الفقراء إلى التزايد بدرجة بسيطة فى عام ٢٠٠٠/٩٩ حسب بعض التعاريف (من ٢٦,٢٪ إلى ٢٦,٦٪ حسب خط فقر يساوى ثلثى الإنفاق الوسيط ، ومن ٩,١٪

---

[١] للمزيد راجع دراستى حول أوضاع البطالة المتضمنة فى كتابى : **هموم اقتصادية مصرية** . دار ميريت ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

[٢] البنك الدولى ، **تخفيض الفقر فى مصر** ، مجلدان ، يونيو ٢٠٠٢ .

إلى ٩,٢٪ حسب خط فقر يساوى نصف الإنفاق الوسيط) . فإنها قد اتجهت للانخفاض حسب تعاريف أخرى (من ٥١,٤٪ إلى ٤٢,٦٪ حسب خط فقر مرتفع[٣]. ومن ١٩,٤٪ إلى ١٦,٧٪ حسب خط فقر منخفض) . أى أن عدد الفقراء يصل إلى ١٠,٧ مليون شخص حسب خط الفقر المنخفض ، بينما يصل إلى ٢٧,٣ مليون شخص حسب خط الفقر المرتفع.

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الحديثة لا تعترف بالفقر إلا إذا كان فى أشد حالاته . ولا تدرج فى عداد الفقراءِ إلا من كانت أحوالهم فى غاية البؤس والشقاء .

وحسب تقديرات خط الفقر المنخفض . يلاحظ اتجاه نسبة الفقراء إلى التزايد فى الصعيد خلال السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين وذلك من ٢٩,٣٪ إلى ٣٤,٢٪ فى ريف الصعيد . ومن ١٠,٨٪ إلى ١٩,٣٪ فى حضر الصعيد . وفى المقابل يشير التقرير إلى انخفاض نسبة الفقراء فى المناطق الحضرية من ١٣,١٪ إلى ٥,١٪ وفى ريف الوجه البحرى من ٢١,٥٪ إلى ١١,٨٪ ، وفى حضر الوجه البحرى من ٨,٣٪ إلى ٦,٢٪ . وإجمالاً ، انخفضت نسبة الفقر حسب هذا التقرير من ١١٪ إلى ٩,٢٪ فى الحضر ، ومن ٢٤,٨٪ إلى ٢٢,١٪ فى الريف .

وعموما ، فإن التقديرات الأحدث لخط الفقر ترد عليها تحفظات كثيرة . أبرزها تفضيل الأخذ بخط فقر منخفض لإظهار نسبة منخفضة للفقراء من جهة ، وتعرض بعض نسب الفقر فى المناطق المختلفة لارتفاعات أو لانخفاضات كبيرة يصعب تصور حدوثها فى ظرف خمس سنوات فقط ، من جهة أخرى .

ويلاحظ أيضاً أنه برغم أن تقرير البنك الدولى يبرز انخفاض نسبة الفقر فى السنوات الخمس من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠ ، إلا أنه يظهر فى الوقت ذاته اتجاه الفروق فى توزيع الدخل إلى التزايد . فقد ارتفع المعامل الذى يعبر عن مدى المساواة أو عدم المساواة فى توزيع الدخول (وهو ما يطلق عليه معامل جينى) من ٣٤,٥ إلى ٣٧,٨ ، دليلاً على ازدياد التركز أى عدم المساواة فى توزيع الدخول . كما يسجل التقرير ميل الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى الاتساع . إذ يشير التقرير إلى

---

[٣] التقديرات الخاصة بخط الفقر المرتفع لم تظهر فى التقرير الصادر عن البنك الدولى ، ولكنها ظهرت ضمن عرض للنتائج فى ندوة عقدت بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة فى مايو ٢٠٠٢ .

أن أفقر ٢٠٪ من السكان كان نصيبهم من الدخل ٧,٦٪ ، بينما وصل نصيب أغنى ٢٠٪ من السكان إلى ٤٥,٨٪ ، أى ما يزيد على ستة أمثال نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان . ومن جهة أخرى فإن نصيب أغنى ١٠٪ من السكان (٣١,١٪) اقترب من نصيب الـ ٦٠٪ من السكان أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة (٣٣,٨ ٪) .

لاحظ أننا قد اقتصرنا فى وصف الفقر على مؤشرات الدخل والإنفاق . وهى لا تكفى وحدها للتعبير عن مدى الفقر . ومن المعروف أن التقارير الدولية كتقرير التنمية البشرية وتقرير التنمية فى العالم صارت تضيف مؤشرات أخرى مثل مؤشر فقر القدرات البشرية ومؤشرات الحرمان من التعليم والصحة والغذاء وما إليها .

(٤) دين داخلى ودين خارجى كبيران

حسب تقرير البنك المركزى عن الأوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١[٤] بلغ حجم الدين العام الداخلى ٣٢٩,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٢ موزعاً كالتالى :

٢٢١,٢ مليار جنيه دين مستحق على الحكومة

٤١,٢ مليار جنيه دين مستحق على الهيئات العامة الاقتصادية

٦٧,٤ مليار جنيه صافى مديونية بنك الاستثمار القومى

وتبلغ نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى (بسعر السوق الجارى) ٨٥٪ . وهى نسبة جد مرتفعة ، وتفوق كثيراً حد الأمان المعمول به فى الاتحاد الأوروبى وهو ٦٠٪ . وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الدين المحلى للحكومة[٥] قد تضاعف ست مرات خلال سبع سنوات (من ٩٤/١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١) . وتقدر أعباء خدمة الدين العام الداخلى فى عام

---

[٤] نقلاً عن تقرير اللجنة الخاصة التى شكلها مجلس الشعب لدراسة بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الوزارة فى ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢ . مجلس الشعب . فبراير ٢٠٠٣ .

[٥] لا يشمل صافى مديونية بنك الاستثمار القومى .

٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٦,٦ مليار جنيه ، وهو ما يوازى ثلث الإيرادات العامة للدولة (حوالى ٧٩ مليار جنيه فى تلك السنة) .

وفيما يتعلق بالدين العام الخارجى ، تشير الإحصاءات إلى أنه قد ارتفع فى نهاية يونيو ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٧ مليار دولار ، بما نسبته ٣٢,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى . كما بلغ عبء خدمة هذا الدين ٢,١ مليار دولار ، أى ما نسبته ٩,٣٪ من الحصيلة الجارية بما فيها التحويلات . مقابل ٧,٤٪ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠[٦] . وسوف يزداد عبء خدمة الدين الخارجة بالعملة المحلية من جراء الانخفاضات المتوالية التى طرأت على سعر صرف الجنيه المصرى .

إى أن إجمالى الدين العام (الداخلى والخارجى معاً) يمثل ١١٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية يونيو ٢٠٠٢ . وتقدر خدمة الدين بشقيه الداخلى والخارجى معاً بنحو ٣٥,٦ مليار جنيه (٢٦,٦ مليار جنيه للدين الداخلى وحوالى ٩ مليارات جنيه للدين الخارجى) . وهذا المبلغ يزيد على ضعف إجمالى الاستثمارات العامة المدرجة فى الموازنة العامة للدولة (١٥,٣ مليار جنيه) للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠١ . كما أنه يستنفد ٤٥٪ من إجمالى الإيرادات العامة والمنح فى الموازنة .

(٥) تدهور مستمر فى سعر الصرف

لقد شهد سعر صرف الجنيه انخفاضاً متواصلاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وذلك بنسبة ٦٠٪ من قيمة الجنيه . حيث انخفض سعر صرف الجنيه من ٢٩ سنتاً إلى ١٨ سنتاً ، وذلك لارتفاع سعر صرف الدولار من ٣٤٠ قرشاً إلى ٥٤٣ قرشاً فور تنفيذ قرار تحرير سوق النقد الأجنبى (أو تعويم سعر الصرف) فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣ . وقد استمر سعر صرف الجنيه فى الانخفاض خلال عام ٢٠٠٣ حتى أصبح الدولار معادلاً لسبعة جنيهات أو أكثر فى أواخر الصيف ، ثم هبط دون مستوى سبعة جنيهات فى أواخر العام مع تراجع الطلب بعض الشىء وتزايد المعروض من الدولارات من جانب السلطة النقدية .

---

[٦] وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣ .

ومن المعروف أن ثبات سعر الصرف فى الفترة السابقة عند ٣٤٠ قرشا للدولار كان على حساب قيام البنك المركزى بضخ دولارات فى السوق سحباً من الاحتياطيات الدولية لمصر ، إضافة إلى الاحتفاظ بسعر فائدة مرتفع على الودائع بالعملة المحلية . وهو ما أدى إلى انخفاض تلك الاحتياطيات من ٢٠,٢ مليار دولار فى ديسمبر ١٩٩٧ إلى ١٤,١ مليار دولار فى يونيو ٢٠٠١ . وهذا هو مستواها أيضاً فى يونيو ٢٠٠٢ . ولكن مع تزايد الخوف على نفاد الاحتياطى ، اتجهت الحكومة للحفاظ على الاحتياطيات والسماح لسعر الصرف بالانخفاض . فقد انخفض سعر صرف الجنيه من ٢٥ سنتا فى نهاية ٢٠٠١ (أى أربعة جنيهات للدولار) إلى ٢٠ سنتاً (أى خمسة جنيهات للدولار) فى نهاية ٢٠٠٢ ، ثم إلى ١٨ سنتاً (أى خمسة جنيهات ونصف) فى نهاية الأسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٣ .

إن انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى هو تعبير عن خلل هيكلى أو بنيوى يتمثل فى ضعف قواعد الإنتاج فى الاقتصاد المصرى ، بما يجعله شديد الاعتماد على الخارج فى تلبية احتياجات المواطنين من السلع الاستهلاكية وفى الوفاء بحاجات القطاعات الإنتاجية من مستلزمات الإنتاج[٧] . كما أنه تعبير عن ضعف القدرة التنافسية للمنتجات المصرية ، بما يجعلها غير قادرة على التصدير للأسواق الخارجية ، وذلك بالرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء جولة أورجواى فى ديسمبر ١٩٩٣ التى دشنت مرحلة جديدة فى تحرير النظام التجارى الدولى ، والتى قالت الحكومة المصرية إنها ستستعد لها برفع تنافسية المنتجات المصرية ! ! وأخيراً فإن الانخفاض المتواصل فى سعر صرف الجنيه مرتبط بالسماح بحرية انتقال الأموال إلى الخارج (تحرير حساب المعاملات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات) . فضلاً عن ارتفاع مدفوعات المصريين لقاء خدمات مثل السياحة للخارج . لاسيما الرحلات المتكررة للحج والعمرة .

---

٧ وهذا الوضع يجعل سعر الصرف سلاحاً ذا حدين . فهو يزيد من جاذبية الصادرات من منظور الأجانب ، لانخفاض سعرها . ولكنه يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات التى تدخل فى إنتاج السلع القابلة للتصدير ، وهو ما يلغى جانباً من الخفض المحتمل فى أسعار الصادرات . وبالطبع فإن انخفاض سعر الصرف يزيد من أسعار السلع المستوردة التى يستهلكها المصريون . وهو على هذا النحو يضيف إلى التضخم الحادث أصلاً بفعل العجز المستمر والمتزايد فى الموازنة العامة للدولة .

ويتجلى ضعف البنيان الاقتصادى المصرى وانكشافه المتزايد أمام التغيرات الخارجية فى ارتفاع مستوى الديون الخارجية ، وفى ضآلة الصادرات بالنسبة للواردات حيث لا تغطى الإيرادات من الصادرات أكثر من ثلث المدفوعات عن الواردات فى معظم السنوات . وفى الاعتماد على الخارج فى استيراد التكنولوجيا والسلاح ، وفى الدخول فى مشاركة غير متكافئة (كالمشاركة مع الاتحاد الأوروبى) . وغياب العناية الكافية بتعميق المشاركات مع الأقربين . لا سيما الدول العربية والأفريقية . أضف إلى ذلك ضعف التماسك فى هيكل الإنتاج المحلى والاتجاه إلى تفكيك الصناعة المحلية وانحسار حركة التصنيع بوجه عام ، والتواضع الشديد فى معدلات الادخار والاستثمار . ولذا فإن الاقتصاد لا يتمتع بالمناعة اللازمة للوقاية من الصدمات الخارجية ، ولم يتح له فرص كافية لبناء قدرة ذاتية تمكنه من تحقيق نمو مطرد .

(٦) **تردى مستوى الخدمات العامة** ، لاسيما التعليم والصحة والمرور والقضاء والأمن وخدمات الشهر العقارى وسائر خدمات الإدارة الحكومية . وهو أمر لا يحتاج إلى بيان . وحسب القارئ أن نضرب له مثلاً صارخاً من مجالات الخدمات الصحية فعلاوة على ما يلقاه المرضى فى المستشفيات العامة من عنت وإرهاق وإهمال ، فإن تكلفة علاج مريض أنيميا البحر المتوسط ـ وهو مرض شائع فى مصر ـ قد شهدت فى الفترة الأخيرة ارتفاعاً مذهلاً . حيث ارتفع ثمن كيس الدم من ١٢٠ جنيهاً إلى ٢٢٠ جنيها ، كما ارتفع ثمن علبة الديسفرال (وهو دواء يتم تعاطيه عدة مرات فى الشهر للتخلص من الحديد الزائد فى الدم) من ٣٦ جنيها إلى ٢٤٠ جنيها ، وهى لا تكفى المريض سوى يومين[٨]. فمن يقدر على ذلك ؟ .

(٧) **الافتقاد الواضح لسيادة القانون مع غياب المساءلة مما فتح الباب لاستشراء الفساد.** من أبرز مظاهر ذلك التسيب الملحوظ فى تطبيق القوانين والتدخل فى أمور القضاء من جانب السلطة التنفيذية والعجز عن تنفيذ الأحكام واقتضاء الحقوق ، وإعراض الحكومة عن تنفيذ ما يخصها من أحكام المحاكم عندما لا يروق لها ذلك ، والفشل فى ضبط حركة الشارع المصرى (المرور) أو الحد من مخالفات البناء . ومن جهة أخرى ثمة تشدد وقبضة حديدية عندما يتعلق الأمر

---

٨ تحت ضغوط شديدة ، اضطرت الحكومة إلى تخفيض سعر علبة الديسفرال إلى ٨٠ جنيها ، وهو ما يعنى زيادة بنسبة ١٢٠ % من السعر الأصلى .

بالأمن السياسى حسبما تعرفه الدولة . والمهم أن كوارث كبرى قد تقع (مثل حريق قطار الصعيد) وأن أخطاء جسيمة قد ترتكب فى وضع السياسات العامة ، وذلك دون أن يحاسب كبار المسئولين عنها . وفى أقصى الحالات يتم تنحية الوزير أو المسئول الكبير ، ولكن دون حساب أو عقاب .

(٨) **ديمقراطية مقصوصة الجناحين** . فالجناح الاجتماعى للديمقراطية مقصوص بفعل سياسات الليبرالية الاقتصادية وما تؤدى إليه من عجز عن التنمية وإفقار متزايد وتفاوتات صارخة فى توزيع الدخول والثروات . والجناح السياسى للديمقراطية مقصوص من خلال ترسانة القوانين والقرارات الاستثنائية ، لاسيما قانون الطوارئ المطبق دون انقطاع عبر ٢٤ عاماً (منذ ١٩٨١) ، وقانون الأحزاب (الذى يصادر إمكانات الممارسة الفعالة للنشاط الحزبى) ، وقانون الجمعيات (الذى يجعل من الصعب قيام الجمعيات ، أو يعوق ممارسة نشاطها عندما يقدر لها القيام) والخلل كامن فى الدستور القائم أصلاً ، والذى يغلب دور الفرد على دور المؤسسات ويجعل للسلطة التنفيذية هيمنة على باقى السلطات . كما أنه كامن فى الممارسات العملية التى تحيل الكثير من المؤسسات إلى مجرد واجهات بلا فاعلية (أى مجرد ديكور) وتكرس المركزية الشديدة . والمحصلة أن الطريق مسدود أمام المشاركة السياسية أو حتى المشاركة فى الحياة العامة . والاستثناء هو إشراك كبار الرأسماليين فى عملية اتخاذ القرارات ، مع إهمال جسيم للعمال وغيرهم من الفئات . كما أن الطريق مسدود أمام تداول حقيقى للسلطة .

(٩) **تبعية صارخة للقوى الرأسمالية العالية المهيمنة ، لاسيما للولايات المتحدة الأمريكية .** وهذه التبعية لا تقتصر على المجال الاقتصادى ، بل تمتد لتشمل المجال السياسى والمجال الثقافى . والتبعية تعنى فى نهاية الأمر تعطيل الإرادة الوطنية ، وتغليب إرادة أطراف أخرى خارجية . وهذا الأمر واضح فى الاستسلام لمشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة التى نعيش فيها وإعادة تحديد أدوارها من خلال مشروعات مختلفة كالشراكة الأوروبية والشرق أوسطية ومناطق التجارة الحرة . كما أنه واضح بجلاء فى حالة الشلل التى أصابت مصر ـ وسائر الدول العربية ـ فى مواجهة غطرسة القوة الأمريكية المتمثلة فى غزوها واحتلالها للعراق ، وفى المساندة

الأمريكيــة المفضــوحة لإســرائيل فــى تصــرفاتها العدوانيــة المجنونــة تجــاه الشــعب الفلسطينى .

(١٠) فقدان متزايد لدور مصر الريادى على المستوى العربى وعلـى مسـتوى العـالم الثالـث أو عـالم الجنوب . لقد بدأت هـذه العمليـة مـع السـعى المنفـرد لإنهـاء الاحـتلال الإسـرائيلى لسـيناء ، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيـد ، ومـا أدت إليـه مـن مقاطعـة عربيـة لمصـر . وبـالرغم مـن عـودة العلاقات بين مصر والدول العربية الأخرى ، إلا أن ذلك لم يصـطحب بتنشـيط يسـتحق الـذكر لدور مصر على الصعيد العربى ـ لا اقتصادياً ولا سياسياً " .

وتطور الأمر لدرجة أنه صار من الممكن أن تجتمع القمة العربية دون أن يحضرها رئـيس الدولة المصرية (قمة بيروت) ، وأن يقتصر دورنا فى مواجهـة الصـراع العربـى الإسـرائيلى علـى إقنـاع الفلسـطينيين بالمبـادرات الأمريكيـة- الإسـرائيلية ، وعلـى حـث العـراق علـى الامتثال لما تريده أمريكا تفاديا للهجوم الأمريكى على العراق واحتلال أراضيه بل إن دورنـا فى حل مشكلة جنوب السودان صـار هامشـياً ، ووجودنـا فـى القـارة الأفريقيـة أصبح غـير محسوس ، على أهمية هذين الأمرين للأمن القومى المصرى وللتنمية المصرية .

ولا عجب فى ظل هذه الممارسات أن تتأخر مسيرة **التكامل الاقتصـادى** العربـى وأن يسلك العـرب فيها سلوكاً مآله الفشل (مثل محاولة تحرير التجارة بين الدول العربية مع وجود تفاوتات واضـحة فـى السياسات الضريبية والجمركية والدعم فيما بينها) ، بـدلاً مـن أن تـدفع بهـم مصـر نحـو سـلوك أكثـر إيجابية ، وهو السلوك الإنتاجى من خـلال استراتيجية للإنمـاء التكـاملى أو التكامـل الإنمـائى . ومـن الثابت من خلال الممارسة الفعلية أنه عندما تتخلى مصر عن مهمة القيادة فى الوطن العربى ، فإنه ليس هناك من يستطيع ملء الفراغ الناشئ عن تخليها ، وذلـك بـالرغم مـن ادعـاءات الـبعض بقـدرتهم علـى القيادة . ولا عجب أيضا أن يتقلص دور مصر على صعيد دول الجنوب ، وتتحول إلى دولة نامية عاديـة تتبع الآخرين بعد أن كانت تقودهم أو تشارك فى قيادتهم .

ثانياً : المآزق السبعة للرأسمالية التابعة فى مصر

لعل هذه الملاحظات العشر تكفى لإبراز عجز الرأسمالية المصرية وفشل سياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها حكومات الرأسمالية التابعة المتعاقبة على مصر على امتداد نحو ثلاثة عقود فى إحداث تنمية جادة . لقد أوقعت هذه السياسات البلاد فى مآزق عديدة ، وأوصلتها إلى طريق مسدود لم يعد يجدى السير فيه . ما هى هذه المآزق إذن ؟ ثمة سبعة مآزق على الأقل يمكن إبرازها على النحو التالى :

المأزق الأول : الحكومة تتخلى عن مسئولية التنمية والقطاع الخاص غير قادر على سد الفراغ التنموى الناشئ ، فأصيبت التنمية باليتم والضياع .

لقد انسحبت الحكومة من مجالى الإنتاج والاستثمار الإنتاجى اللذين يشكلان عصب عملية التنمية . وكانت البداية بوقف الاستثمار والتوسعات فى القطاع العام مما أدى إلى إضعافه وتكبيله بأعباء ثقيلة للقروض التى اضطر للحصول عليها من البنوك . ثم تلا ذلك عمليات الخصخصة . فتم بيع الشركات الرابحة ، وبقيت الشركات المتعثرة والخاسرة . فمن أصل ٣١٤ شركة قطاع عام تمت خصخصة ١٩٠ شركة كلياً أو جزئياً ، بالبيع أو بالإيجار التمويلى طويل الأجل ، وبقيت ١٢٤ شركة لم تجد من يشتريها ، وذلك طبقا للإحصاءات المتاحة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ . **وكانت المحصلة كارثة : حيث لم تزد قيمة ما تمت خصخصته من شركات القطاع العام على ١٦,٩ مليار جنيه ، تمثل ثلث القيمة التقديرية لهذه الشركات فى أوائل التسعينيات**[٩] . والسؤال الذى لابد أن يطرح هنا : أين رجال القطاع الخاص المحلى أو رجال الأعمال الأجانب الذين كان يقال إنهم يحثون الحكومة على الخصخصة وإنهم متلهفون على شراء القطاع العام ؟ .

وتستمر الشركات غير المبيعة فى حالة يرثى لها من الإهمال وضعف الطاقة المستغلة وتراكم المخزون ، حيث لم تزد عمليات إعادة هيكلتها تأهيلاً لبيعها على سداد بعض مديونياتها للبنوك

[٩] قدرت قيمة أصول القطاع العام فى أوائل التسعينيات بنحو ٨٠ مليار جنيه ، وحيث إن ما تمت خصخصته يمثل ٦٠% من إجمالى عدد الشركات (١٩٠ من ٣١٤ شركة) ، فإن القيمة التقديرية الأصلية لهذه الشركات حوالى ٤٨ مليار جنيه ..ومن ثم فإن حصيلة الخصخصة (١٦,٩ مليار جنيه) لا تمثل سوى ٣٥% من هذه القيمة طبقاً لهذا الحساب التقريبى المبسط بطبيعة الحال .

وتسريح نسبة من عمالها مقابل معاش مبكر هزيل . وأصبحت هذه الشركات مثل " البيت الوقف " . فلا هى قادرة على الإنتاج والتطوير ، ولا هى قابلة للبيع بصورتها الحالية . والنتيجة هى تعطيل جزء مهم من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصرى ، وتراكم خسائر هذه الشركات عاماً بعد عام . وأغلب الظن أن مصير الكثير من هذه الشركات ـ إذا ما استمرت السياسات الحالية ـ سيكون الخروج من دائرة النشاط الاقتصادى بإشهار الإفلاس والتصفية .

ومن الثابت أن القطاع الخاص لم يكن يعانى مزاحمة من القطاع العام والحكومة . بل إنه كان يتوسع مع توسعهما . ولذا عندما هبطت الاستثمارات العامة هبط معها الاستثمار الخاص . وانخفض معدل الاستثمار الكلى .

ولذلك تبقى التنمية يتيمة فى مصر ، فلا الحكومة ترعاها ولا القطاع العام يسمح له بالإسهام فيها ، ولا القطاع الخاص لديه الإمكانات وحب المخاطرة اللازمين للنهوض بها .

المأزق الثاني : عجز كبير عن زيادة الادخار المحلي وفشل في اجتذاب رأس المال الأجنبى ، ومن ثم تهبط الاستثمارات إلى معدلات متواضعة وتتراجع التنمية مع استمرار الاعتماد على التمويل الأجنبى (قروض ومنح) وما يعنيه من اعتماد على الخارج وتبعية .

وتواضع مستوى الادخار المحلى هو محصلة أمرين : ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص لدى الأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى واستمرار العجز فى الموازنة العامة للدولة . والأمر الأول مرتبط بفتح الأبواب على مصاريعها للاستيراد ، وبالتوجه الاستهلاكى الشائع لاسيما فى التليفزيون وغيره من وسائل الإعلام ، مع غياب سياسات جادة لتشجيع الادخار . أما الأمر الثانى ، أى عدم القدرة على تحقيق فائض فى العمليات الجارية بالموازنة العامة ، وهو ما يعرف بالادخار الحكومى اللازم لتمويل الاستثمارات والتحويلات الرأسمالية ، فهو أمر مرتبط بالإسراف فى النفقات الحكومية وبارتفاع معدلات الضرائب على الدخل والأرباح التجارية والصناعية وكذلك ضعف القدرة على تحصيل الضرائب ، **خاصة الضرائب المباشرة على الدخل المتحقق فى القطاع الخاص والضرائب الجمركية . أضف إلى ما تقدم الإفراط فى تقديم الإعفاءات الضريبية للمستثمرين دون ضوابط تحد من قيمة الإعفاء أو تربطه بأهداف محددة كزيادة التصدير أو زيادة التوظف .** ومن الملاحظ أن النسبة الكبرى من الضرائب هى

ضرائب غير مباشرة مثل ضرائب الدمغة وضرائب المبيعات والرسوم الجمركية . ومن المعروف أن عبء هذا النوع من الضرائب تراجعي أى أنه يصيب الفقراء ومحدودى الدخل بنسبة أكبر مما يصيب ذوى الدخول المرتفعة .

وتشير الإحصاءات إلى أنه من إجمالى إيرادات ضريبية فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠١ قدرها نحو ٥١,٧ مليار جنيه . لا تشكل الضرائب على الدخل أكثر من ٢١,٦ مليار جنيه أى ٤١,٧٪ ، النسبة الكبرى منها ضرائب على شركات القطاع العام ومرتبات وأجور العاملين فى الحكومة . أما الضرائب على السلع والخدمات فقد بلغت ٣٠,١ مليار جنيه أى ٥٨,٢٪ من إجمالى الإيرادات الضريبية وعموماً ، فإن الإيرادات الضريبية لم تشكل فى تلك السنة أكثر من ٥٦,٣٪ من إجمالى الإنفاق العام .

وهذه الوقائع تشير إلى أمرين مهمين :

١ - ضعف مساهمة القطاع الخاص فى تمويل الإنفاق العام الحكومى من خلال الضرائب لاسيما الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب الجمركية . فالتهرب أعلى ما يمكن فى القطاع الخاص ، والملتزم هو شركات القطاع العام .

٢ - إلقاء الجزء الأكبر من عبء تمويل الإنفاق العام على الطبقات الفقراء محدودة الدخل والطبقات الوسطى ، فهم الشريحة الأكثر تمويلاً لإيرادات الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات .

ومن جهة أخرى يشير ضعف معدل الادخار العام إلى ضعف مساهمة القطاع الرأسمالى فى الادخار ، حيث يتسم هذا القطاع بميل مرتفع للاستهلاك ، وخاصة الاستهلاك الترفى . ومن الشواهد على ذلك وارداتنا المرتفعة من السلع الكمالية والعدد الكبير من المناطق والمدن والقرى الجديدة المخصصة لإسكان الأغنياء أو لاستجمامهم - مدن الأحلام ومدن الجولف وقرى الساحل الشمالى وما إليها . وحتى عندما يدخر القطاع الرأسمالى فإنه يؤثر تمويل استثماراته بالقروض المصرفية ويحول جانباً من مدخراته إلى الخارج للاستثمار أو على سبيل التأمين فيما لو قرر تصفية نشاطه فى مصر . وهذا المسلك لا يتفق من قريب أو بعيد مع الصورة المثالية للرأسمالى الناجح فى كتب الاقتصاد الرسمالى .

وهكذا أدخلتنا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى ونموذج التنمية الليبرالية فى مأزق خطير ، ألا وهو مأزق العجز عن تمويل التنمية المنشودة من جانب الشعب أو حتى التنمية الموعودة من جانب الحكومة والهيئات المالية الدولية التى تحضها أو تشجعها على التمسك بهذا النموذج . فلا هى استطاعت زيادة المدخرات المحلية ، ولا هى نجحت فى جذب الاستثمارات الأجنبية .

إن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال ثمانى سنوات من ١٩٩٥/٩٤ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ لم يزد على ٨٢٣ مليون دولار . والقفزات التى يشهدها هذا الرقم لا تعود إلى استثمار صافى حقيقى ، بقدر ما تعود إلى إتمام صفقات خصخصة لصالح الأجانب ، فهى شراء لأصول قائمة ، وليست إضافة صافية إلى الأصول القائمة . والأجانب (شأنهم شأن المصريين فى القطاع الخاص) يمولون الجزء الأكبر من عملياتهم فى مصر بقروض من البنوك ، وليس بضخ موارد نقد أجنبى من الخارج . كما أن رقم الاستثمار الأجنبى الصافى فى تناقص منذ عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ ، فبعد ما كان قد وصل فى تلك السنة إلى ١٦٥٦ مليون دولار ، هبط إلى أقل من الثلث فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (٥٠٩ ملايين دولار ، أى ٣٠,٧ ٪ من قيمته فى السنة السابقة) ، ثم إلى ٤٢٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . ومن المعروف أن الجزء الأكبر من هذا الاستثمار لا يصب فى قطاعات الصناعة التحويلية بقدر ما يصب فى قطاعات البترول والغاز الطبيعى ، أى الصناعات الاستخراجية التقليدية .

وضعف تدفق الاستثمار الأجنبى ليس بالأمر الغريب طالما استمرت حالة الركود أو حالة الضعف البين فى معدلات النمو الاقتصادى فى مصر ، وطالما استمر النظر إلى الاستثمار الأجنبى على أنه بديل للاستثمار الوطنى ، أى الممول بمدخرات محلية . فالاستثمار الأجنبى لا يفد إلى دولة نامية لإقالتها من عثرتها ، بل إنه لا يتدفق عادة (باستثناء التدفق لقطاعات الطاقة والمواد الأولية) إلا بعد ما يكون الاقتصاد الوطنى قد نجح - بجهوده الذاتية - فى رفع معدلات الادخار والاستثمار والنمو فى الدخل القومى . إنه يأتى لكى يشارك فى نجاح تحقق ، ولا يأتى كى يحول العجز أو الفشل إلى نجاح

. ومن ثم يبقى الأقل فى التنمية السريعة منوطاً برفع معدلات الادخار المحلى و بحشد وتعبئة الفائض الاقتصادى من خلال سياسات تقشفية تحد من الاستهلاك والاستيراد لكل ما هو غير ضرورى .

المأزق الثالث : العجز عن التصدير مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال .

وهذه هى الثمرة التى جنيناها من سياسات التثبيت والتكيف ، أى من برنامج الإصلاح الاقتصادى على النمط الرأسمالى . لقد كان أحد مبررات سياسة الانفتاح التى ساقتها حكومات الحقبة الانفتاحية هو أن هذه السياسات يقصد بها تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد متوجه للداخل ومعتمد على إنتاج بدائل الواردات إلى اقتصاد متوجه للخارج ومعتمد على الإنتاج للتصدير . ولكن الأرقام الرسمية تشير إلى عكس ذلك .

فالصادرات المصرية لم تزد فى أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية طوال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ ، ووصلت إلى أدنى مستوى لها فى عام ١٩٩٩/٩٨ وهو ٢٦٪ . وإذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات قد زادت بعد ذلك (إلى ٣٥,٨٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، و٤٣٪ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ و٤٥,١٪ فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١) ، **فإن السبب الرئيسى فى ذلك ليس زيادة القدرة على تصدير المنتجات غير البترولية ، بل النقص الحاد فى الواردات تمشياً مع حالة الركود التى أصابت الاقتصاد المصرى منذ عام ٢٠٠٠/٩٩** . فقد هبطت الواردات السلعية من ١٧,٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ١٦.٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ثم إلى ١٤,٦ دولار فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ . أما الصادرات فكانت تدور حول رقم ٦ مليارات دولار خلال السنوات الأربع ١٩٩٩/١٩٩٨ - ٢٠٠٢/٢٠٠١ . وعموماً فإن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى لم تزد على ٧,٤٪ ، بينما وصلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٦.٤٪ وذلك فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

والخلاصة أن الاقتصاد لم يزل عاجزاً بفضل السياسات الرأسمالية المطبقة عن وضع حد لطوفان الاستيراد ، وذلك بدعوى عدم الخروج على مبادئ فتح الاقتصاد والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . بل إن السياسات الحكومية قد تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطنى الذى اتجه إلى التدفق للخارج بمبالغ كبيرة منذ عام ١٩٩٨/٩٧ ـ عام وقوع الأزمة المالية الآسيوية . والدليل على ذلك تضخم

بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات ، وهو يقدم أحد التعبيرات غير المباشرة عن خروج رؤوس الأموال . فقد ارتفعت قيمة هذا البند من ٦١ مليون دولار في عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٣١٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩/٩٨ ، وإن كان قد هبط بعد ذلك إلى متوسط قدره ٥٢٠ مليون دولار ، أي ٨,٥ ضعف قيمة هذا البند في عام ١٩٩٥/٩٤.

ولعل أحد أسباب تسرب الموارد إلى الخارج هو ارتفاع مستوى الاعتماد على الخارج من جراء ضعف الهيكل الصناعي المصري ، وعدم قدرته على إشباع نسبة يعتد بها من الطلب على السلع المختلفة ، لاسيما السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج . فدرجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد المصري ضعيفة ، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض " مضاعف الإنفاق " ، أي انخفاض الأثر التراكمي للإنفاق في زيادة الدخل بعد عدد محدود من الدورات ، وإلى زيادة الطلب على الواردات ، ومن ثم تسرب الموارد من دورة الدخل القومي إلى الخارج

المأزق الرابع : بالرغم من تراجع دور الحكومة في الإنتاج والخدمات العامة ، فإنها لم تزل عاجزة عن تدبير موارد كافية لتمويل الإنفاق العام المحدود .

لقد كان من أبرز نتائج تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية في مصر انكماش دور الحكومة أو كما يقال انكماش " حجم الحكومة " ، معبراً عنه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي . فقد هبطت هذه النسبة من ٥٠٪ في سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢٪ في سنة ١٩٩٤/٩٣ ، ثم إلى ٢٦٪ في المتوسط طوال الفترة ١٩٩٧/٩٦ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، حيث تكاد النسبة تكون ثابتة عند هذا المستوى في هذه السنوات الست . وهذه النسبة أقل كثيراً مما تحقق في دول رأسمالية متقدمة . ففي عام ١٩٩٧ مثلا بلغت هذه النسبة في المملكة المتحدة ٣٩٪ ، وفي السويد ٤٤,٣٪ ، وفي فرنسا ٤٦,٦٪ . ومن جهة أخرى انخفض نصيب الاستثمار العام في الاستثمار المحلي الإجمالي من حوالي ٨٠٪ في سنة ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٥٪ في سنة ١٩٩٨ ، ثم إلى ٣٣,٨٪ في سنة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وذلك حسب بيانات المتابعة التي تقوم بها وزارة التخطيط .

وبرغم انكماش الإنفاق والاستثمار الحكومي إلى هذا الحد ، تعجز الحكومة عن تدبير موارد كافية لتمويل هذا المستوى المحدود من الإنفاق العام ، حيث وصل عجز الموازنة

(زيادة النفقات على الإيرادات) إلى ٩ مليارات جنيه فى سنة ١٩٩٨ ، ولكنه ارتفع إلى ١٣,٢ مليار جنيه فى ٩٩/٢٠٠٠ ، ثم إلى نحو ٢٠ مليار جنيه فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ . ويقدر العجز فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ بحوالى ٢٢,٢ مليار جنيه . وقد واكبت هذه الزيادة المطلقة فى العجز ، زيادة فى نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث ارتفعت من ١٪ فى موازنة ٩٧/١٩٩٨ إلى ٥,٧٪ فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ (فعلى مبدئى) . ومن هنا أخذ إجمالى الدين المحلى والدين الأجنبى فى التزايد على النحو الذى بيناه فيما سبق .

وهنا نواجه بالخيارات الاجتماعية لليبرالية الجديدة . حيث يتضح مدى انحيازها للرأسماليين . فبدلاً من مواجهة العجز فى الموازنة بمراجعة الإعفاءات والامتيازات السخية التى يحصل عليها رجال الأعمال بحجة حفزهم على الاستثمار (وهى حجة مبالغ فيها كثيراً حتى باعتراف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، وبدلاً من تضييق الخناق على كبار الممولين المتهربين من دفع الضرائب ، تلجأ الحكومة إلى بديل يحمل المستهلكين أعباء جديدة ـ وأغلبهم من الفقراء وذوى الدخول المتوسطة ـ وذلك من خلال تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات . كما تلجأ الحكومة إلى زيادة الدين العام المحلى والخارجى ، ومن ثم تحمل الأجيال القادمة بأعباء ثقيلة لخدمة هذا الدين .

ومع تراجع الخدمات العامة ، لا يجد الناس بديلا سوى الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص . وهو بديل صعب بالنسبة للكثيرين من ذوى الدخول المحدودة ، بل وذوى الدخول المتوسطة . فتكلفة العلاج الخاص باهظة ، وتكلفة التعليم الخاص والدروس الخصوصية شديدة الإرهاق . وعندما عهدت الحكومة إلى شركات خاصة أو أجنبية بجمع القمامة فى بعض المدن ، وربطت بين استهلاك الكهرباء ومصروفات جمع القمامة ـ وهو ربط غير مبرر أصلاً ـ ضج الناس بالشكوى من ارتفاع تكلفة هذه الخدمة ، ولكن ما من سميع ولا مجيب ! .

المأزق الخامس : اهتمام بالتنمية البشرية على مستوى الخطاب الرسمى ، لا على مستوى الفعل ، ومن ثم يستمر الفشل فى إصلاح نظام التعليم والصحة والعجز عن محاصرة الفقر والتفاوتات

فى توزيع الدخل والثروة ، وتدنى أجور الكتلة الكبيرة من موظفى الحكومة ، مما لا يسمح بنمو يذكر لا فى الإنتاجية ولا فى التنافسية .

لقد عجزت الحكومة عن تحويل شعاراتها البراقة فى شأن التنمية البشرية والنهضة العلمية والتكنولوجية والعناية بالبعد الاجتماعى إلى وقائع ملموسة . فبالرغم من التزايد المستمر فى الإنفاق الكلى على التعليم والصحة (حتى وصل الإنفاق المقدر فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١٩,٧ مليار جنيه للتعليم و٦,٩ مليار جنيه للصحة) ، إلا أن الناس تضج بالشكوى من غياب المدرسة ومن الاضطرار إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التى وصل ما يدفع فيها طبقاً لبعض التقديرات إلى ١٢ مليار جنيه فى السنة (أى إلى ٦٠٪ مما تزمع الحكومة إنفاقه على التعليم) . كما أن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة قد وصلت إلى مستوى بالغ السوء .

فقد أصبح الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهناً بتوافر قدرة مالية كبيرة ، مما وضع الفقراء وذوى الدخول المنخفضة أمام خيارين كليهما سيىء : الحرمان من خدمات التعليم والصحة ، أو الرضا بما يقدم منهما فى المنافذ الحكومية بالرغم من عدم جدواه فى معظم الحالات . وفى كل الأحوال ، يضطر هؤلاء إلى اقتطاع نسب متزايدة من دخولهم الضعيفة من أجل الحصول على خدمة أفضل قليلاً فى مجالى التعليم والصحة . وذلك بالقطع على حساب احتياجات أخرى كالغذاء والسكن وما إليهما .

ومما يزيد الأمور سوءاً بالنسبة للفقراء ومحدودى الدخل ، وبالرغم من حديث الحكومة المستمر عن البعد الاجتماعى . إلا أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر (٤٨٪ طبقاً لآخر تقدير متاح وهو عن سنة ١٩٩٦/٩٥) ، كما أن الفروق آخذة فى الاتساع بمعدلات سريعة فى توزيع الدخل والثروة . وقد سبق بيان ذلك فى القسم الأول من البحث .

ومن جهة أخرى ، تستمر السياسات الحكومية فى انحيازها للأغنياء وكبار الرأسماليين والطفيليين . فبدلاً من إعطاء أولوية خاصة لتوفير مساكن لائقة للفقراء وذوى الدخول المنخفضة ، وإنقاذ الكثيرين منهم من الإسكان العشوائى الذى اضطروا إلى اللجوء إليه اضطراراً ، نجد الحكومة تعطى الأولوية لتمرير قانون الرهن العقارى فى مجلس الشعب الذى يقصد به التيسير على الأغنياء

الباحثين عن مساكن . وذلك بتقسيط ثمن المسكن على أجل زمنى طويل من جهة ، وحل مشكلة المستثمرين الذين اندفعوا اندفاع القطيع (ودون تدخل من الدولة لوضع حد لرعونتهم) إلى الاستثمار العقارى فى فيلات وعمارات مرتفعة التكلفة وفى مدن الأحلام والمدن الترفيهية و " المولات " وما إليها . من جهة أخرى .

فالرأسماليون يدافعون عن السوق وقوانينه طالما كانت نتائجه مربحة لهم . ولكنهم يتذمرون منه عندما يجلب عليهم الخسائر . ويضغطون على الحكومة بكل الوسائل . لتحمل نتيجة سلوكهم الخاطئ فى السوق . ومن أسف أن الحكومة تستجيب لهم ، كما واضح فى تعجلها إصدار قانون الرهن العقارى الآن . وذلك فى الوقت الذى تتلكأ فيه فى إصدار قانون منع الاحتكار وقانون حماية المستهلك . وهى تصرفات تجعل من الحديث عن البعد الاجتماعى " نكتة " سخيفة .

والمهم فى الأمر أننا إزاء مأزق آخر من مآزق سياسات الليبرالية الاقتصادية . ألا وهو عجز الحكومة عن وضع ما ترفعه من شعارات حول التنمية البشرية موضع التطبيق . والنتيجة هى تعرض رأس المال البشرى للمجتمع المصرى للتآكل . وفقدان القدرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح الذى جرتنا إليه هذه السياسات قبل الأوان .

المأزق السادس : الحديث عن تزايد دور الحكومة فى الإشراف والتوجيه . مع تهميش دور التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ الخطط

تطمئنا التقارير الرسمية عندما نعترض على تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والاستثمار . بأن **دور الحكومة يتزايد ولا ينقص فى اقتصاد السوق . وهذا أمر لا نلمس له أثر حتى فى بعض المجالات التقليدية التى تقوم بها الحكومات فى كل الدول الرأسمالية ، والتى كان يتوقع أن يزداد اهتمام الحكومة المصرية بها بعد ما انسحبت من عملية التنمية.** ومن أمثلتها السهر على تطبيق القوانين القائمة . واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أحكام المحاكم ، ومراقبة جودة السلع ومواصفاتها من أجل الارتقاء بالمنتجات المصرية ومن أجل حماية المستهلكين المصريين من الغش والضرر ، وتحسين الأسواق حتى تعمل بكفاءة أعلى وذلك بتوفير المعلومات ومنع الاحتكار ، وغير ذلك كثير . وفى كل هذه المجالات يكاد المواطن المصرى لا يلمس أثراً لوجود الحكومة . والأمثلة كثيرة ابتداء من **فوضى**

المرور فى الشوارع ، وانتهاء باستيراد لحوم مصابة بجنون البقر رغم صدور قرارات بحظر استيرادها . ومروراً بغياب الرقابة على المواصفات ، وانتشار الغش الصناعى والتجارى ، وتغلغل الرشوة والمحسوبية فى كل نواحى الحياة . وهذا فضلاً عن إعراض الحكومة عن تنفيذ أحكام المحاكم فيما يتعلق بالأحزاب والصحف الحزبية وغير ذلك .

وكان من الطبيعى أن يتراجع دور التخطيط مع تراجع دور الدولة سواء من خلال انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى أم من خلال توقفها عن الاستثمار الإنتاجى ، وركونها إلى آليات السوق (وهى بالضرورة آليات متخلفة فى بلدنا ، حيث السوق غير مكتملة وغير موحدة) . ولا يدحض فى ذلك استمرار الحكومة فى إصدار الخطط السنوية والخمسية . فمصداقية التخطيط تكمن أولاً وقبل كل شىء فى القدرة على تنفيذ ما يوضع من خطط . وإذا افتقدت هذه القدرة كما هو الشأن حالياً ، يصبح ما لدينا مجرد خطط على الورق ، لا تخطيط جاد .

وإذا كان التخطيط الإلزامى الكامل غير ممكن ، بل وغير مرغوب فيه من زاوية الكفاءة الاقتصادية ، فلا شك أن المزج بين التخطيط وقوى السوق وارد فى ظروفنا . شريطة أن تكون الأولوية لقوى التخطيط الذى قد يمارس فى بعض الأحوال بالإلزام وفى بعضها الآخر بالسياسات المالية والنقدية وما إليها من سياسات تهدف إلى بلوغ آثارها بالتأثير فى قوى السوق . ولكن عنصر الإلزام يقتضى الحفاظ على قدر معقول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج (وهذا ما تفرط فيه الحكومة بالخصخصة) ، كما يستلزم امتلاك الحكومة صلاحيات واسعة فى توجيه سلوك الفاعلين فى السوق وتحديد نطاق تصرفاتهم بمنح التراخيص أو حجبها (وقد فرطت الحكومة فى جانب من هذه السلطة بإحلال الإخطار محل الترخيص فى المشروعات الاستثمارية) ، وبحظر بعض الأنشطة أو الالتزام بممارستها فى إطار معين (مثلما كان يحدث بتجميع الحيازات الزراعية وتطبيق دورة زراعية موحدة)

وحتى فيما يتعلق باستخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير فى قوى السوق ، فإن يد الحكومة فى هذا الشأن مغلولة نتيجة للإفراط فى منح الإعفاءات والمزايا للمستثمرين بشكل مطلق (

الإعفاء مثلاً من الضريبة بدلاً من تخفيضها بنسب متناقصة عبر الزمن) ، ونتيجة للإحجام عن وضع سقوف ائتمانية لبعض أنواع الاستثمار أو الأنشطة الاقتصادية ، والعزوف عن تباين أسعار الفائدة على القروض حسب الأغراض التى تتوخاها ، وحسب ما إذا كانت تتفق مع ما تضمنته الخطة من أولويات فى مجال الإنتاج والاستثمار . فكيف يتأتى تنفيذ الخطط فى مثل هذه الظروف ـ وذلك إذا افترضنا جدلاً أنه قد أحسن وضعها ؟! .

المأزق السابع : التغنى بالديمقراطية ، مع السماح بتآكل قاعدتها الاجتماعية ، وفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال على الحكم .

كثيرا ما تذكرنا الحكومة (وربما تمن علينا !) بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية . ولكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية السياسية منقوصة من نواح كثيرة ، وأن الديمقراطية الاجتماعية مفتقدة إلى حد بعيد . وإذا كان أنصار الرأسمالية يعتبرون الديمقراطية رفيقاً ضرورياً لاقتصاد السوق ، فإننا لا ننعم بأى منهما فى ظل نظام الحكم الراهن ؟ فكلاهما مشوه ومنقوص وعاجز عن الحركة السليمة . ولا أريد أن استطرد فى تعداد أوجه القصور فى حياتنا السياسية أو فى حصر الصور المختلفة لغياب المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الأساسية من جانب غالبية الشعب . فقد أصبح هذا معروفاً للقاصى والدانى[١٠] . كما أننى لن أفيض فى شرح عملية الاستقطاب الاجتماعى الحاصلة فى مصر . وحسبى ما ذكرت سلفاً بشأن تزايد الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تآكل الأساس الاجتماعى لحصول المواطنين على فرص متكافئة فى تحسين مستوى معيشتهم وفى المشاركة فى الشئون العامة .

ولعله من المهم أن نضيف أن الحكومة لا تدخر وسعاً فى تدليل الرأسماليين والإغداق عليهم بالمزايا والعطايا (وبخاصة كبارهم) ، وأنها صارت تشركهم فى كل قرار ، وأنها صارت تضمهم إلى الوفود الرسمية ، وأنها تدعوهم فى شتى الاجتماعات للجلوس مع الوزراء والرؤساء ، وأنها تستجيب

---

[١٠] للوقوف على أوجه القصور فى الممارسة الديمقراطية وللتعرف على ما هو مطلوب لمعالجتها والانتقال إلى ممارسة ديمقراطية أفضل ، راجع : البرنامج العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، بناء مجتمع المشاركة الشعبية ، أكتوبر ١٩٩٩ ، وبخاصة ص ص ٦٤ ـــ ٦٨ ، وص ص ٧٦ ـــ ٨٩ .

للكثير من مطالبهم وضغوطهم . وفى المقابل لم نسمع عن دعوة ممثلى العمال للمشاركة فى اجتماع وزارى أو وفد رسمى ، هذا مع أن معظم الممثلين الرسميين للعمال تحت السيطرة الحكومية ، ويحركون ما تحت أيديهم من نقابات واتحادات وفق رغبات الحكومة ، لا وفق رغبات الطبقة العاملة الكادحة .

وفى الوقت الذى لم نسمع فيه عن منع رجال الأعمال من تكوين الاتحادات والجمعيات ، أو عن منعهم من ممارسة شتى الأنشطة ومختلف الضغوط على الحكومة من خلال هذه المؤسسات ، وعن طريق الصحف التى سمح لهم بامتلاكها ، فإن النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية تستمر تحت الحصار ، لا تغيب عنها عيون رجال الأمن ، ولا يسمح لها بممارسة الأنشطة المتعارف عليها فى كل الدول الديمقراطية كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات . بل ويحظر عليها عقد الاجتماعات الجماهيرية خارج مقارها ، كما هو الحال مع الأحزاب التى يفترض عملها مخاطبة الجماهير حيث يوجدون فى أماكن عملهم وأماكن سكنهم .

فهل يمكن فى مثل هذه الظروف أن يكون هناك كما تزعم الحكومة " تخطيط بالمشاركة " . أى بمشاركة كل القوى الاجتماعية : القطاع الخاص ، والعمال ، والجمعيات الأهلية - إلى جانب الحكومة بالطبع ؟ . **وهل يمكن فى مثل هذه الأوضاع إلا أن تكون مثل هذه المشاركة غير متكافئة ومنحازة لكبار الرأسماليين ؟** إن الديمقراطية تحتاج إلى جناحين للتحليق بهما ، وهما : الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ولكن الحكومة وسياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها قد دأبت على " قصقصة " الجناح السياسى للديمقراطية وتكاد تنزع جناحها الاجتماعى . **فهل ينتظر فى هذه الظروف أن تتحقق الشفافية والمحاسبية والرقابة الجادة على أعمال الحكومة ، وهل ينتظر أن يحاصر الفساد ، وكل هذه الأمور من المتطلبات الضرورية للأداء الاقتصادى السليم ، فضلا عن أنها من مواصفات الحكم الجيد ؟** بل هل يتوقع فى مثل هذه الظروف أن تتطور الرأسمالية فى مصر وتصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادى ، أم أن الأرجح أن تتحول إلى **رأسمالية الأقارب والأصهار والمحاسيب التى تغنى هؤلاء وتفقر مصر ؟!** .

ثالثاً : نموذج الليبرالية الاقتصادية فاقد لشروطه أصلاً فى الواقع المصرى

فهذا النموذج يقوم على خمسة افتراضات ، ولكنها لم تتحقق فى الواقع المصرى ، وهى :

(١) افتراض أن التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى يؤديان إلى الاستقرار الاقتصادى وإلى إزالة تشوهات السوق ، وأن هذا يؤدى بدوره إلى الاستثمار والتنمية . ومن الثابت أن الأثر الانكماشى فاق كل تصور ، وأن الاقتصاد دخل فى حالة ركود مزمن ، ومازالت السوق فى حالة أبعد ما تكون عن النضج .

(٢) افتراض أن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الإنتاجى والإنتاج المباشر . يفسح المجال أمام القطاع الخاص ويطلق طاقاته . والذى حدث هو العكس . فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع الاستثمار العام ،وهبط مستوى الأداء الاقتصادى فى مجموعه .

(٣) افتراض أن تحرير التجارة والاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى يؤدى إلى المنافسة التى ترفع الكفاءة وتحفز النمو ، ومن ثم تنشط التنمية . ولكن الذى حدث هو تعريض الصناعات الوطنية لمنافسة غير متكافئة ، قبل أن تتأهل لخوض هذه المنافسة .

(٤) افتراض أن تراجع مساهمة الدولة فى النشاط الاقتصادى وتراجع دور التخطيط وإطلاق المجال أمام قوة السوق يقوى المنافسة التى تنشط التنمية وتحسن الكفاءة. والواقع المر هو أن المجال أصبح متسعاً أمام فوضى السوق ونشوء الاحتكارات . ومما يسترعى الانتباه أنه بالرغم من مرور عدة سنوات على صياغة مشروع قانون لدعم المنافسة ومنع الاحتكار ،فإن هذا المشروع لم يتحول إلى قانون بعد .

(٥) افتراض أن تحرير الاقتصاد وسائر إجراءات التثبيت والتكيف تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى يقال إنها ضرورية لدعم النمو ونقل التكنولوجيا الحديثة . ولكن هذا لم يحدث ، بل شهد الاقتصاد المصرى خروجاً للأموال على نطاق غير مسبوق .

لماذا لم تتحقق الافتراضات أو الآمال المعقودة على النموذج الرأسمالى للتنمية ؟ السبب الرئيسى فى رأيى يرجع إلى خصائص الرأسمالية المصرية المعاصرة ، وإلى الظروف الخاصة لتطورها فى مصر .

فليست لهذه الرأسمالية جذور عميقة فى التربة المصرية . فلم تتح ظروف مصر فى إطار الإمبراطورية العثمانية أو تحت الاحتلال البريطانى ظهور طبقة رأسمالية بالمعنى الصحيح . بل إن نشأة الملكية الخاصة فى الأرض الزراعية تعتبر نشأة حديثة نسبياً ، ولم تتطور الزراعة إلى زراعة رأسمالية حقاً . كما ظلت قطاعات المال والتصدير والاستيراد وتجارة القطن والمتاجر الكبيرة لفترات طويلة حكراً على الأجانب ، بمن فيهم بعض مواطنى دول عربية أخرى . بل إن نشاط فريق من الأجانب قد امتد إلى بعض الحرف أو الصناعات الحرفية التقليدية التى اشتهر بها المصريون .

كما أن دخول المصريين فى القطاع الصناعى ظل محدوداً ، والاستثناء هو بنك مصر وشركاته ، ونفر قليل من الصناعيين المصريين أمثال عبود باشا . أما الغالبية من الصناع المصريين فقد كانت ولم تزل تتمثل فى رجال أعمال صغار من أصحاب الورش والمصانع الصغيرة والمتوسطة . وطبقاً لتعداد المنشآت لعام ١٩٩٦ ، بلغت نسبة المنشآت التى تشغل أقل من خمسة عمال ٩٣,٥٪ ، كما بلغت نسبة المنشآت التى تشغل أقل من عشرة عمال ٩٨,٥٪ . والنسبة الكبرى من المنشآت هى منشآت عائلية ، آفاقها فى التطور والتوسع جد محدودة .

وبرغم ما استهدفه الإصلاح الزراعى (الذى نفذته ثورة يوليو ١٩٥٢ ولما يمض سوى أقل من شهرين على قيامها) من تحويل أصحاب الأموال من المصريين من الاستثمار الزراعى والعقارى إلى الاستثمار الصناعى ، فإن هذا التحول لم يقع ، ولم يتحمس أغنياء المصريين كثيراً للمشاركة فى برامج التصنيع ، ولا للمشاركة فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى . ومن هنا جاءت قرارات التأميم وإجراءات " التحول الاشتراكى" التى أدت إلى انقطاع مهم فى خط تطور الرأسمالية المصرية التى هى أصلاً ضعيفة القوام .

ثم جاءت مرحلة الانفتاح فى أوائل السبعينيات لتشهد ظهور فئات جديدة من الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ورأسمالية المقاولات ، ورأسمالية التوكيلات ، ورأسمالية

المضاربات من خلال ما أطلق عليه " تصقيع " الأراضى والشقق ، وألوان أخرى من الرأسمالية الطفيلية التى تعيش على مشكلات الاقتصاد وتزدهر بفضل الفساد والوساطة والمحسوبية والتربح من المال العام وما إلى ذلك . وإلى جانب هؤلاء ظهرت بعض الفئات الرأسمالية التى اشتغلت بالصناعة لاسيما فى المدن الجديدة . ولكنها شريحة رقيقة للغاية ، ولم تتخصص فى النشاط الصناعى لمدة طويلة ، بل سرعان ما نوعت نشاطاتها بالدخول فى الأنشطة العقارية والخدمية والتجارية .

وقد كان لهذه الفئات الرأسمالية الجديدة رافدان أساسيان :

أ ـ الرأسمالية البيروقراطية : التى نشأت فى القطاع العام والحكومة ، واستطاعت مراكمة رأسمال بشرى أو رأسمال مادى أو الاثنين معاً . وهذه الرأسمالية لم تتخلص كلية من الإرث البيروقراطى الذى يحد من وتيرة تحولها إلى منظمين رأسماليين يقبلون على تحمل المخاطرة ويتحمسون لاقتحام المجالات الجديدة .

ب ـ رأسمالية المهجر : التى أفرزتها عودة بعض العناصر المغضوب عليها من نظام الحكم فى الخمسينيات والستينيات ، لاسيما الأخوان المسلمون ومن إليهم ، من المناطق التى هاجرت إليها وكونت فيها ثروات كبيرة ، لاسيما منطقة الخليج . كما أفرزت هذه الطبقة أيضاً عودة نسبة من المهاجرين إلى تلك المنطقة فى أعقاب الثورة النفطية فى أوائل السبعينيات ، بعد أن تمكنوا من تكوين قدر لا بأس به من المدخرات . وهذه الشريحة الرأسمالية متأثرة بأنماط النشاط الاقتصادى وأنماط الاستهلاك والسلوك الشائعة فى بلاد الخليج النفطية ،حيث تنفصم العلاقة بين الجهد والدخل ، وحيث تطغى أنشطة التوكيلات والتجارة والمقاولات على ما عداها ، وحيث يعتبر الفساد آلية مهمة من آليات الحراك الاجتماعى الصاعد .

وشتان بين هذه النوعيات من الرأسمالية التى ترعرعت فى مصر ، وبين الرأسمالية التقليدية التى بنت النظام الرأسمالى فى الغرب . بل وما أبعد الظروف التى تعمل فيها هذه النوعيات من الرأسمالية عن الظروف المطلوبة لنجاح نموذج التنمية الرأسمالية .

وعلى سبيل التعميم الواسع ، نقول إن من أهم سمات الرأسمالية المصرية المعاصرة ما يلى :

١) رأسمالية غير نقية ، حيث تبزغ فى بيئة تتعدد فيها أنماط الإنتاج ، وتنشأ محملة بإرث أنماط الإنتاج الفلاحية والحرفية وبأشكال الإدارة ما قبل الرأسمالية ، الذى ينعكس بدرجة أو بأخرى على سلوكها .

٢) رأسمالية عائلية ، ذات أفق محدود للتوسع . وحتى عندما تتوسع بإنشاء شركات المساهمة ، فإن نسبة كبيرة من هذه الشركات تنشأ وتظل مغلقة على عائلات بعينها .

٣) رأسمالية عازفة عن المخاطرة ، وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية ، ولا تقبل بقوانين السوق التى تقضى بتصفية غير الكفء بالإفلاس والخروج من الصناعة ، وتتحايل للحصول على دعم الدولة وحمايتها .

٤) رأسمالية غير متخصصة ، لا تركز على نشاط بعينه ، ومن ثم لا تبرز وتشتهر بمنتج معين ، حيث يتشتت جهدها فى مجالات متعددة ، يساعدها فى ذلك تساهل المصارف فى منح الائتمان ، وفساد ذمم بعض العاملين فى الحكومة والبنوك . ولذلك لم يعد من السهل الفصل بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، حيث يميل كبار الرأسماليين إلى الجمع بين النشاط الإنتاجى والنشاط الطفيلى .

٥) رأسمالية مستهلكة ، ضعيفة الميل لادخار ، ولا تفضل المجازفة بأموالها ، وتؤمن نفسها بإخراج الأموال إلى خارج البلاد ، كما أنها مستعدة للهرب فى أى لحظة تتأزم فيها الأمور .

٦) رأسمالية مقلدة ، لا تميل إلى الابتكار والإبداع . وتفضل السير فى الدروب المطروقة التى تتيحها لها الشركات الأجنبية ، وذلك على خلاف الرأسماليات الغربية التى أصبح من أبرز سماتها الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجى ، والعمل الدائب على تجديد المنتجات والعمليات .

٧) رأسمالية شديدة الارتباط بالخارج ، فهى فى الواقع رأسمالية تابعة شأنها شأن رأسماليات الأطراف أو التخوم ، ترتبط بالشركات الأجنبية من خلال التوكيلات والتراخيص وشراء حقوق التصنيع ـ أو بالأحرى التجميع للمكونات . ومن ثم فهى لا تساهم حقاً فى نقل وتوطين

تكنولوجيا جديدة . وهى أقرب إلى منافذ بيع للشركات الأجنبية ، أو مراكز تجميع وتعبئة وتغليف منخفضة التكلفة لهذه الشركات .

٨) **رأسمالية تفتقر إلى مشروع وطنى لتنمية مصر** . وهذه السمة ليست إلا محصلة مباشرة للسمتين السابقتين . فالمشروعات التى تقبل عليها الرأسمالية المعاصرية المعاصرة لا تنتظم ضمن تصور استراتيجى معين ، وهى فى أغلب الحالات ردود فعل لمبادرات تأتى من الخارج من جانب شركات تبحث عن توسيع أسواقها ، أو تمثل توسعاً عشوائياً ـ وغالبا ما يتسم بالإفراط ـ فى مجالات قد تلبى بعض الاحتياجات المحلية (مثلما هو ملاحظ من إفراط فى الاستثمار العقارى لأصحاب الدخول العليا ، وتوسع غير مبرر فى المطاعم والكافيتريات والصيدليات وما إليها) . ومن هنا ظهر الحديث عن **الاستثمار العشوائى** ، أى عشوائية الاستثمار الخاص .

أما عن ظروف السوق التى تعمل فيها هذه الألوان من الرأسمالية فى مصر ، فإن السوق تتسم بالتجزؤ ، وضعف المنافسة ، وشيوع الاحتكارات ، وكثرة الغش والتلاعب ، وغياب قدرة تنفيذية صارمة على فرض المواصفات الفنية الصحيحة ومعايير السلامة المناسبة فى المنتجات . وهى سوق الزبون فيها دائما على خطأ ، على خلاف القاعدة المتعارف عليها فى الرأسمالية المتقدمة .

ومن جهة أخرى ، فإن الظروف التى تعمل فيها الرأسمالية المصرية لا تساعدها على إحراز تقدم كبير ، بفرض أنها تريده وتقدر عليه . فسلبيات مناخ الأعمال فى مصر متعددة نذكر منها : ارتفاع معدلات الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، وارتفاع تكلفة المعاملات ، والتعقيدات الإدارية والمعوقات البيروقراطية ، وتقلبات السياسة الاقتصادية العامة ، أو النكوص عن اتخاذ السياسات السليمة فى الوقت الملائم ، وطول إجراءات التقاضى والبطء الشديد فى الفصل فى المنازعات التجارية والإدارية ، وغياب دور محسوس للدولة فى زيادة الإنتاجية والتنافسية من خلال تشجيع البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، ووضع أهداف محدودة للتقدم الصناعى والتكنولوجى ورسم سياسات فعالة وتقديم حوافز كافية لتنفيذها من جانب جهات البحث العلمى العامة أو شركات القطاع الخاص أو من جانب الاثنين معاً ، وأخيراً غياب تصوّر استراتيجى من جانب الدولة للتنمية الصناعية بوجه خاص ، مما يؤدى إلى افتقاد القطاع الخاص للبوصلة التى يهتدى بها فى إقامة مشروعاته .

غير أن العوامل المعوقة المتصلة ببيئة الأعمال التى يمارس فيها القطاع الخاص المصرى نشاطه لا تكفى لتقديم تفسيرٍ جوهرى لتواضعِ أدائه التنموى . فالعيب الأساسى كامن فى سمات الرأسمالية

المصرية التى عرضناها سابقا . والتى هى من قبيل السمات الهيكلية التى تعوقها عن المساهمة فى إحداث تنمية جادة . ناهيك عن القيام بالدور الرئيسى فيها . بعبارة أخرى فإن ترشيد الرأسمالية بمعنى السعى لإقامة نموذج جديد للرأسمالية (الرأسمالية الجديدة) قد يخفف من حدة المآزق التنموية الراهنة ، ولكنه لن يقضى عليها كلية . وذلك بسبب نقاط الضعف البنيوية فى الرأسمالية المصرية . فالنموذج الجديد سيركز على تحسين المناخ المتاح لعمل الطبقة الرأسمالية . ولكنه لن يغير من الخصائص الجوهرية لهذه الطبقة .

وجملة القول هى أن الرأسمالية المصرية المعاصرة هى رأسمالية غير ناضجة ، ضعيفة البنيان . تسير فى ركاب الشركات الدولية . أكثر مما تهتدى فى مسيرتها بمشروع مصرى للتنمية الوطنية . كما أنها تعمل فى ظروف غير مواتية ، لاسيما فيما يتعلق بمواصفات السياسات العامة المحفزة على حدوث تنمية رأسمالية على غرار النمط الرأسمالى الموجه الذى عرفته بلدان شرق آسيا . ولذا فلا يمكن التعويل على مثل هذه الرأسمالية لحدوث نهضة اقتصادية جادة . ناهيك عن تنمية شاملة ومطردة .

وبالطبع فإن توصيفنا العام للرأسمالية المصرية . لا ينفى أنها تضم بعض الرأسماليين الجادين ، ولكنهم قلة ضئيلة ، أو قل إنهم الاستثناء الذى يثبت القاعدة . وعموماً فإن غاية ما يمكن توقعه من الرأسمالية المصرية هو أن تقوم بدور العامل المساعد فى التنمية . لا المحرك الرئيسى لها . وهو دور مطلوب على كل حال ، إذ لا غنى عن كل جهد إنتاجى يمكن أن يسهم به القطاع الخاص المصرى فى التنمية ، وذلك بالنظر إلى ضخامة التحديات التنموية التى تواجه مصر . والحاجة إلى حشد كل جهد ممكن لمواجهة هذه التحديات .

وإذا كان الحال كما صورناه ، فإن أهل اليسار مدعوون إلى تكثيف جهودهم من أجل إبراز البديل الطبيعى لهذه السياسات . وليس هذا البديل فى تقديرى سوى نموذج التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والمرتكزة على مشاركة شعبية واسعة ، والتى قد تؤدى فى مرحلة لاحقة إلى تطور اشتراكى ديمقراطى ، يستوعب دروس التطبيقات السابقة للاشتراكية ، ويبدع صوراً وأشكالاً جديدة لتنظيم الحياة على أرض مصر بما يحقق العدل الاجتماعى وينهى استغلال الإنسان للإنسان ويرتقى بنوعية حياة المصريين أجمعين وبما يخلص الوطن من صور التبعية كافة[11] .

[11] أنظر مقومات هذا النموذج فى: **البرنامج العام لحزب التجمع** ، مرجع سابق ، ص ٧٤ وما بعدها .

حوار

والدن بيلو المناضل الفلبينى

النضال ضد الهيمنة الأمريكية اقتصادى أيضا

خالد الفيشاوى

في هذا الحوار يطرح والدن بيلو- المحلل الفليبينى ، ومؤسس ومدير معهد (فوكس)"نظرة على جنوب العالم " ، و المناضل السياسى ضد حكم اللنيدى و ماركوس - رؤية للمنتدى الاجتماعي العالمي بعد أحداث ١١ سبتمبر ،

و يؤكد على الحاجة لربط الاحتجاجات ضد صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية بالحملات ضد التوسع العسكري الأمريكي .

هل يمكن أن تحدثنا عن خلفيتك التعليمية و الأسرية ؟

ولدت في مانيلا عام ١٩٤٥ . كان أبي يعمل في مجال السينما في الفليبين ، و تحول للعمل في الإعلان و الأنشطة الترفيهية . أما والدتي ، كانت مغنية و ملحنة ومهتمة بالفنون . لكن أبى كان واسع الاطلاع. تبدأ القصة باننى عندما ولدت أطلقوا على اسم والدن ،ولكن كان لي أيضا اسمان أو ثلاثة أسماء أسبانية .، فوالداي كانا يتحدثان الأسبانية . لكنهما لم يعلمونا إياها- كانت الإنجليزية هي اللغة الأساسية في منزلنا . و خلال نشأتي تعلمت لغتين فلبينيتين ، إحداهما كنت لا أعرف الكتابة بها . تعلمت في المدارس الكنسية (الجزويت)من المدرسة الابتدائية حتى التخرج فى الكلية .عرفت طريقى للراديكالية كرد فعل مناهض للنظام التعليمي المحافظ - لم تكن مدارس الجزويت فى الفليبين متاحة إلا لأبناء النخبة . بطبيعة تكوينى كنت رافضا بشكل غريزى لهذا التزمت و عرفت عبر هذا الرفض طريقى للسياسة

هل كان ذلك قبل التطور الذى حدث بظهور لاهوت التحرير؟

-لم يكن هناك سوى حفنة من الجامعة اتخذت مواقف راديكالية فى بداية حكم ماركوس . كان النظام الكنسي هو المهيمن الأساسي على عقول الطبقة الحاكمة . بالمثل كما كان الحال فى أمريكا اللاتينية . نشأت طبقة مسيحية خلال مسيرة التحرر القومى ، إستنادا إلى النظم الدينية القائمة ،و ظهر بينها بعض اتجاهات التجديد ، مثل حركة المحررين . لكن هؤلاء لم يكونوا التيار السائد بين الكنسيين .

أعرفهم جميعا . لم يرتبط أى منهم بالسياسة التقدمية إلا ثمانى أو عشر شخصيات على الأكثر .

الحقيقة أن الجزويت غير ليبراليين و لا دعاة تحرر مهما تشدق بعضهم بعكس ذلك . و يتضح ذلك من نظامهم فى التعليم وما يدفع به من خريجين يتميزوا تماما بالروح المحافظة إلى أقصى حد .

ماذا فعلت بعد التخرج ؟

تعليم الطبقة العليا فى الفلبين يؤدى بشكل أتوماتيكى إما للعمل فى الشركات متعددة الجنسيات أو فى القانون أو فى الحكومة . لم أكن أرغب فى الالتحاق بأى من هذه المجالات ، على الأقل عندما قاربت على التخرج . كما ذهبت الى " سولو " لأعمل بالتدريس بكلية فى " جولو " لمدة عام . وهناك اشتركت مع المثقفين المسلمين الذين كانوا آنذاك يسعون لتشكيل جبهة ميندانا للتحرر الوطنى . التى ضمت فيما بعد عدداً من النشطاء كانوا من بين تلاميذى .

كنت أتعاطف مع تحليلاتهم الخاصة بالتمييز ضد المسلمين فى الفلبين .لكننى لم أكن أؤيد على الاطلاق دعواتهم الانفصالية .

بعد ذلك ، عملت لسنوات قليلة كمدير مطبوعات لمعهد الثقافة الفلبينية ، الذى أقامه أساتذة فى علم الإنثربولوجيا من جامعة شيكاغو . و على الرغم من منهجهم التجريبى فقد حظيت أفكارهم– حول البنية الاجتماعية و الأنماط السلوكية الفلبينية – بقدر كبير من التأثير و النفوذ . كان أولئك العلماء مرتبطين بعلاقات و ثيقة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية . فى ذاك الوقت كانت نسبة ضخمة من التمويل الأمريكى لأبحاث العلوم الاجتماعية تأتى من وزارة الدفاع الأمريكية . و كان الناس ينظرون للفلبين باعتبارها مكاناً للمنح البحثية . كان ذلك فى النصف الثانى من الستينيات ، فى ذروة الحرب ضد فيتنام – و مع ذلك ،لا زال علماء الاجتماع يؤكدون أن أبحاثهم لم تكن لها أى تطبيقات أو استخدامات عسكرية .كانت هذه الفترة بالنسبة لى فترة الارتباط القوى بالسياسة .و إدراك الكيفية التى يعمل النظام وفقاً لها .

حيث لم يكن هناك أى اختلاف على الاطلاق بين هذا الشكل من أشكال التمويل و بين البحث الأكاديمى .

هل كان ذلك وقت إعادة انتخاب ماركوس ؟

قبيل انتخابات ١٩٦٩ مباشرة سافرت الى برينكتون من أجل الدراسات العليا . كانت معركة انتخابية تتميز بالفساد و الاضطرابات العنيفة ، تلك أوقات لا تنسى . فى عام ١٩٧٠ ، كانت هناك ما تسمى بعاصفة الربع الأول في الفلبين . و التى تميزت باندلاع الحركة الطلابية . لكننى كنت فى الولايات المتحدة . حيث لعبت الحركة الطلابية الأمريكية المناهضة للحرب فى فيتنام . لعبت دوراً فى تسييسى بشكل حقيقى . أما التجربة المهمة التالية بالنسبة لى ، كانت الذهاب إلى تشيلي عام ١٩٧٢ من أجل بحث الدكتوراه . حيث جذبتنى تجربة الليندى و طريقه الدستورى الى الاشتراكية . و أردت دراسة التحركات السياسية فى مدن الصفيح . قضيت شهرين فى العمل مع المنظمات الشيوعية في المجتمعات المحلية . و ان كنت قد أدركت بمجرد وصولى أن علاقات القوى قد تغيرت بالفعل : حيث كانت قوى الثورة المضادة فى صعود آنذاك . كما استعدت التركيز على العمل الأكاديمى و الاهتمامات السياسية مع تصاعد القوى الرجعية فى تشيلي، و هذا أمر ليس بالسهل ،خاصة مع قادم من العالم الثالث .فطالما أنت غير تشيلى . و ملون . فأنت عميل لكوبا .و جعلنى ذلك فى وضع مضطرب فى بعض الأحيان .

كانت رسالتى للدكتوراه . دراسة مقارنة للثورة المضادة فى المانيا .وايطاليا .و تشيلى . وهى الثورات المضادة الشهيرة بتدخل المخابرات المركزية فيها ، و لكن فى الوقت نفسه شهدت دوراً ليس أقل تأثيراً ووزناً للقوى الطبقية المحلية التى شكلت جبهة متماسكة ضد الليندى .هذه التجربة جعلتنى أتشكك على نحو صحيح من التوجه الواضح لعلم السياسة الأمريكى الخاص بالدول النامية . القائل بالدور الديمقرطى للطبقة الوسطى . حيث أرى أن هذه الطبقة شديدة التناقض .

بعد ذلك . عدت الى الولايات المتحدة الأمريكية فى بداية عام ١٩٧٣ للدفاع عن إطروحتى للدكتوراه . فى ذلك الوقت الذى فرض فيه ماركوس الأحكام العرفية و كان المجتمع الفلبينى فى حالة من الاضطراب .و لذلك أصبحت لأول مرة نشيطاً فى أوساط السياسيين الفلبينيين الموجودين فى المنفى . حيث تشكلت العديد من الجماعات المتنوعة . فكانت هناك حركة تحرير الشعب الفلبينى المرتبطة بالسيناتور " راؤول مانجلابوس " أحد أعمدة النخبة المعارضة لماركوس الذى فر إلى الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة فور إعلان الأحكام العرفية . من ناحية أخرى شكل عدد من الأمريكيين – بعضهم خبراء فى شئون المنطقة –

جماعة أطلقت على نفسها " أصدقاء الشعب الفلبينى "

. كان منهم " دانيل سكيرمر " من بوستون الذى كان قد انتهى على التو من كتابه " الجمهورية أو الامبراطورية ". انجذبت حينذاك الى اتحاد الفلبينيين الديمقراطيين ، المتحالف مع الحزب الشيوعى الفلبينى ، . الجيش الشعبى الجديد .

بالنسبة للفرضية الخاصة بالعلاقة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الأحكام العرفية و التى حللتها فى كتاب (أشكال القمع : دور المساعدات الأمريكية فى دعم نظام الأحكام العرفية فى الفلبين . الصادر فى واشنطن ١٩٧٧) .. إلى أى مدى كان اليسار الفلبينى ينظر للمعركة التى يخوضها باعتبارها حركة للتحرر الوطنى أكثر منها حركة معارضة للحكم العسكرى ؟ .

- بالطبع ، ادعى ماركوس أن حركة النهوض الثورى هى السبب الأساسى الذى دفعه لفرض الأحكام العرفية ، قائلاً إنها ضرورية لفرض المركزية الصارمة . أما ذريعته الثانية لفرض الأحكام العرفية فكانت ما أطلق عليه " المأزق الديمقراطى " و الاحتفاظ بمسافة بعد بين النخبة التقليدية و اليسار ، من أجل استمراره فى إعاقة التنمية و التطور .

فى عام ١٩٦٨ ، أعيد تأسيس الحزب الشيوعى الفلبينى – حيث كان ينظر للحزب الشيوعى القديم باعتباره حزباً متورطاً فى مساومات ميئوس من جدواها فضلاً عن أنه مؤيد للسوفييت – و فى مارس ١٩٦٩ تم تشكيل القوات الشعبية الجديدة ، التى اتخذت من وسط و شمال شرق لوزون مركزاً لها و تبنت الاستراتيجية الماوية الكلاسيكية ، التى تقوم على أساس خلق مناطق محررة فى الريف ، و التعامل مع المدن باعتبارها جبهة ثانوية و الاهتمام فى الأساس بتجنيد الشعب فى القوات الشعبية الجديدة .

حينما فرض ماركوس الأحكام العرفية ، كان هناك نشاط كبير قائم بالفعل ، و كان اليسار الفلبينى قد استعاد حيويته و ازدهاره.

هل عدت للفلبين بعد ١٩٧٢ ؟

- لا ،حينما حاولت تجديد جواز سفرى عام ٧٤ أو ١٩٧٥ ، تمت مصادرته بلا نقاش أو إبداء مبررات . لذلك بقيت بلا نشاط فعال لمدة سبع سنوات تالية . فى ذلك الحين ، كان اتحاد الفلبينيين الديمقرطيين هو محور حياتى . ألقيت محاضرات فى كلية بسان فرانسيسكو ، و فى جامعة ولاية نيويورك ، وفى جامعة ولاية بيركلى لمدة أربع سنوات – لم يكن ذلك من أجل مواصلة عملى الأكاديمى ، و لكن لمواصلة

الحياة فقط . و التحقت بالحزب الشيوعى الفلبينى . و انتهى بى المطاف للعمل فى نيو يورك . وسان فرانسيسكو . وواشنطن . لكننى كنت أتقدم فى مجال السياسة و الكتابة التى لم تكن تعكس الأولويات الحزبية بشكل اتوماتيكى ،و لكننى كنت أشعر بأهميتها فى فهم حقيقة ما يحدث. حيث لم يكن معظم اليساريين يولون اهتماما بالبنك الدولى فى ذلك الحين . بينما كنت أشعر أنه يلعب دوراً حاسماً .و دفعنى للاهتمام بالبنك الدولى أسباب استراتيجية متنوعة . منها ، أن أحد المشروعات الكبرى فى الفلبين ،كان مشروع الطاقة النووية ، الذى أثار اهتمامى بمشكلات الطاقة عموماً . وفى عام ١٩٧٩ . أنشأنا –"بيتر هايتز " من استراليا و " ليوبا زارسكى "و أنا – معهد علوم البحار . لبحث علاقات التداخل بين الطاقة و السياسيين . وهى العلاقة التى ما زالت قائمة حتى اليوم : و ان كنت قد اشتركت فى بحثها فى الثمانينيات . حينما قدمنا توثيقاً تاريخياً للمشروع النووى فى الفلبين و ذلك فى بحثنا الخاص بنشر القوات العسكرية الأمريكية فى الباسيفيك حينما بحثنا فى قضية المساعدات الأمريكية الثنائية لماركوس و حجم المساعدات المقدمة عبر البنك الدولى وجدنا من خلال البحث أن دور المؤسسات المتعددة الأطراف – و البنك الدولى على نحو خاص – فى الفلبين أدى الى تهميش و تصعيد الدعم الأمريكى المباشر . من هنا بدأ اهتمامى .فى ذلك الحين . لم تكن لى خلفية منهجية فى الاقتصاد و اكتسبتها من خلال الممارسة العملية فى البحوث . و أصبحت أكثر اهتماماً باكتشاف تناقضات استراتيجية التنمية الشاملة و هو الأمر الذى إنتهى باصدار كتاب "كارثة التنمية" . و بدأت فى التحقق من أن عمليات التنمية تملك فاعلياتها الخاصة و مدعومة بأيديولوجيا شديدة الوضوح.

تتميز الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ فى الفلبين بوجود الأزمة الاقتصادية الى جانب تآكل شرعية النظام . فى عام ١٩٨٢ أضير الجنوب بشدة من الركود العالمى . و فقد ماركوس قدراً كبيراً من القاعدة التى يستند اليها من القوى المحلية . و أصبح أكثر اعتماداً على دعم الشركات المتعددة الجنسيات و على الولايات المتحدة الأمريكية .و مع انتهاء عقد الثمانينيات و بداية التسعينيات قام البنك الدولى باجبار ماركوس على تعيين مجلس وزراء من التكنو قراط لحماية نموذج السوق الأكثر انفتاحاً و الإنتاج من أجل التصدير . حمايته من السلب و النهب الذى تمارسه الحاشية و الأصدقاء و المقربون .

قبل عام ١٩٨٣ . كان الخوف الكبير لأمريكا أن تقع القوى المعارضة لماركوس تحت تأثير و نفوذ القوات الشعبية الجديدة . نتيجة لأن البديل الأخر لماركوس و هى الأوليجاركية الفلبينية كانت تعانى من الضعف

و التشرذم.وكان زعيمها الأكبر. بنجنو أكينو. خارج البلاد. بينما كان اليسار هو القوة الأساسية المعارضة للأحكام العرفية.وهو الأمر الذى تغير عام ١٩٨٣ حينما عاد أكينو و تم اغتياله و أشعل موته المعارضة فى أوساط الطبقة الوسطى و النخبة الفلبينية . و بالتدريج أصبحت قادرة على إكتساب المبادرة و الابتعاد عن اليسار.

فى ذلك الحين . أصبح ماركوس شوكة فى جانب الولايات المتحدة الأمريكية . لم يكن يرغب فى تغيير النظام . ولا يوافق على مقترحات واشنطن باشراك المعارضة القانونية لتلعب دوراً سياسياً حقيقياً و بلغت التوترات بين الطرفين ذروتها فى بداية عام ١٩٨٦ . حينما أجبرت الولايات المتحدة ماركوس على اجراء انتخابات . فقام بتزويرها مما أدى الى انفجار معارضة الطبقة الوسطى و النخبة المدنية وإ ندلاع انتفاضة عززتها القوات المسلحة . و حذر المسئولون فى واشنطن مثل مايكل ارماكوست . المسئول الرسمى عن المنطقة فى الخارجية الأمريكية .من مغبة الاستعدادات التى اتخذها ماركوس لضرب الثائرين بالقنابل . و تدخلت الإدارة الأمريكية لمنع ذلك . و طار ماركوس الى "هاواى".

و تولى كورازون أكينو السلطة . بغية استرضاء الشعب . فى الواقع أعيدت الديمقراطية الأوليجاركية فى الفلبين . بينما كانت مقاطعة الحزب الشيوعى الفلبينى لانتخابات عام ١٩٨٦ مثار جدل حول دورهم كمجرد واجهة مكنت ماركوس من البقاء فى السلطة و قنعوا بالاكتفاء بالفرجة على الأحداث المتلاحقة . كان ذلك أحد الأسباب الأساسية لتهميش اليسار عن مجرى الحياة السياسية فى البلاد.

ماذا فعلت بعد سقوط ماركوس ؟

-عندما عدت إلى مانيلا . التحقت للعمل باحدى كليات الجامعة الفلبينية ،و منذ ذلك الحين . أصبحت أكثر اهتماما بالعمل في القضايا والمشكلات العامة - دور الشركات المتعددة الجنسيات. و النموذج الأسيوى للتنمية . وإعادة تصنيع البلاد — و ذلك أكثر من الاهتمام بالمشكلات الوطنية الخاصة . و منذ أواخر الثمانينيات شاركت فى عدد من المنظمات — مركز الثروات الفلبينية . و منظمة الغذاء أولاً ، و أوكسفام . و السلام الأخضر — و ذلك بصفتى الشخصية . و ليس لارتباطى بالحزب الشيوعى الفلبينى . لم يكن ذلك بسبب خيبة أملى فى القضايا و المشكلات الوطنية ،و لكن لأننى كنت أشعر أن اليسار فى الفلبين منبت الصلة بالواقع . سواء الواقع المحلى أو العالمى . و حينما تم القضاء على القوات الشعبية الجديدة فى منتصف الثمانينيات . بإعدام الكثير من ميليشياته فى حملة مسعورة قام بها جواسيس من القوات المسلحة الفلبينية

. حينذاك كتبت عن تلك الحملة . متسائلاً عن بعض الإ دعاءات الفلسفية للحركة . الخاصة بما هو طبقى . وما هو شخصى . كما تأثرت بشدة من الحسابات السياسية الخطأ فيما يتعلق بانتخابات ١٩٨٦ .

ما الذى دفعك في تلك المرحلة إلى تأسيس معهد نظرة على جنوب العالم – فوكس ؟

أردنا تأسيس معهد يبحث فى القضايا الاقتصادية ،و السياسية و البيئية الأسيوية . و ارتباطها بالصورة العامة فى العالم . أسسنا المعهد فى بانجكوك . كان إختيار بانجكوك نتيجة لأسباب متعددة .جزء منها تكاليف الإنشاء ،و جزء أخر يتعلق بظروف و شروط البحث و التحليل غير المتوافرة فى أى مكان أخر فى أسيا ،هذا فضلاً عن قدرة المنظمات غير الحكومية الفلبينية على جذب الناس للقضايا و المشكلات المحلية . رغم اننا فى حاجة للاهتمام و التركيز على العمل الاقليمى و الكوكبى . جعلتنى دراسة نماذج التنمية– التى يطرحها البنك الدولى و غيره من أشكال الهيمنة و السيطرة – أدرك أن هذه الأشكال لا يمكن مواجهتها على المستوى الوطنى . سواء كانت المواجهة تستهدف معارضة القوى العسكرية الأمريكية . أو تحدى البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى أو الشركات المتعددة الجنسيات . فمن الضرورى البدء فى خلق روابط و علاقات اقليمية لمواجهة تلك التحديات .

فحينما نجحت الحركة الفلبينية فى اغلاق القواعد العسكرية الأمريكية فى أوائل التسعينيات و ساعدت على ذلك عوامل طارئة متنوعة حذر بعض منا من أنه إذا لم تتغير التوازنات العسكرية فى المنطقة فان الانتصار الذى تحقق لن يستمر ،و بالفعل عندما لم تتغير التوازنات العسكرية فى المنطقة . عادت الآن القوات الأمريكية إلى الفلبين بأكثر مما كانت عليه . ان الحركات الوطنية لا تكتسب أهميتها إلا فى ارتباطها بالحركات الاقليمية و الكوكبية . و إن كانت الأشكال التقليدية للتضامن الدولى لم تعد مناسبة فى الأوضاع الراهنة.

من كان معك فى تأسيس معهد نظرة على الجنوب(فوكس) ؟–

كمال مالهوترا . من الهند كان مديراً مشاركاً معى فضلاً عن العديد ممن ساعدوا فى إقامة معهدنا فى بانجكوك من العلماء التايلانديين ، مثل " سوتى براسارتسيرت " . الذى قدم مساهمات فكرية مهمة . كذلك . كنا على علاقة وثيقة مع الحركة الكورية . و مع شخصيات من اليابان مثل " موتو ايكيو" و القليل منهم التحق بمجلس إدارة المعهد الذى حاولنا أن نجعله يتميز بالتنوع قدر الإمكان . و رغم اننا بدأنا من مشكلات و قضايا أسيا و الباسيفيك ، إلا أن أشكال الهيمنة و أساليب المقاومة الكوكبية كانت دائماً محور

اهتمامنا و لم تغب عن إدراكنا .

فيما يتعلق بقضية المصطلحات .. هل ترى أن هناك مشكلات فى تحديد أو تصحيح ما تعنيه كلمات مثل "الجنوب" و " الشمال" أو " التنمية" و " العولمة " : و غيرها من المصطلحات التى عادة ما تستخدمها و تنشرها المؤسسات الدولية بطريقة تثير الحيرة و الارتباك ؟

-آمل ألا يكون معهدنا مشاركاً فى ذلك . عادة نحن نتشكك و نستريب من كلمة "التنمية" ، فالتنمية الرأسمالية يجب أن تكون اصطلاحاً أكثر وضوحاً ،و عادة نحن نتحدث عن العولمة التى تقودها الشركات الاحتكارية الكبرى فى ارتباطها بديناميات الرأسمالية العالمية .فى البداية قاومت استخدام كلمة العولمة على هذا النحو المشوش الذى يعمى على القوى الطبقية الحقيقة التى تسعى إليها و تجنى ثمارها . فى الحقيقة ،كل هذه المصطلحات تستخدم بدو ن تدقيق و بشكل فضفاض . روعتنى " أوكسفام " عندما صنفت بعض المرتبطين بها باعتبارهم " خائفين من العولمة " و قامت بتشويه أى شيء و كل شيء كانوا يناضلون من أجله . فعلى الرغم من أن " الشمال " و " الجنوب " قلقون ، إلا أنه لابد من التمييز بشكل و اضح بين البلدان الصناعية الكبرى و بين بقية بلدان العالم أو التمييز بين مركز الاقتصاد الرأسمالى الكوكبى و بين محيطه فى الوقت نفسه ، فإن نموذج العلاقات غير المتكافئة بين الشمال و الجنوب يتم اعادة انتاجها داخل الشمال نفسه ، بينما هناك نخب العالم الثالث تعيش و تنتمى للجنوب لكن مصالحهم الاقتصادية و أنماط حياتهم ترتبط بإحكام بالشمال . لذلك ، نحن نسعى لأن نستخدم هذه المصطلحات بطريقة أكثر عملية ، و أكثر تكيفاً مع الحقائق .

هل يمكنك الاستفاضة فى رسم صورة لأنشطة فوكس ؟

عملنا مشروط بأولويات الصراع الكوكبى حيث تشكل التجارة المحور الأساسى . و تصبح العلاقات التجارية الدولية و منظمات مثل منظمة التجارة العالمية ، أكثر اهتماماً ببناء الإقتصاد الكوكبى . و تستلزم أيضاً الاهتمام الخاص . و فى المقام الثانى تأتى " قضايا الأمن"، المحور الثانى فى إهتماماتنا .و فى هذا الإطار ، نتابع الأشكال الجديدة للهيمنة العسكرية و السياسية الأمريكية ، خاصة فى منطقة أسيا المطلة على الأطلنطى ،و تقديم يد العون لبناء المقاومة . أيضاً ، نبحث فى الأساليب التى تتبعها القوى المحلية للاندماج فى النظام الاستراتيجى الكوكبى ، خاصة التى تتبعها القوى المحلية فى جنوب و شرق أسيا . المحور الثالث لإهتمامنا، هو المجتمع المدنى . حيث نبحث المجالات المختلفة لأنشطة المنظمات الشعبية و

إمكاناتها الكبيرة فى تحقيق الديمقراطية ، و أيضاً ميولها الكبيرة لفرض خياراتها و أجنداتها على الحركات الأكثر اتساعاً .

و فى النهاية نبحث دور الأيديولوجيات . و الإدراك المغالى فى التبسيط الذى يصل إلى حد التشويه و سوء الفهم الذى تروج له السى إن إن و التصورات الشبيهة لشعوب الجنوب . نحن ننحاز لرؤية نقدية للجوانب المختلفة و المتنوعة للاحياء الإسلامى و نضع نصب أعيننا عناصر الانحطاط و التردى الكثيرة التى تشوبها ، ولا زلنا فى حاجة للتساؤل : لماذا يقف الإسلاميون فى طليعة القوى المناضلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ؟ و على الرغم من ذلك فإن الأصولية الإسلامية ليست هى الشىء الوحيد الذى نناقشه فنحن نتابع أيضاً المواقف و الرؤى الهندوسية و المسيحية . ولازالت المؤسستان الرئيسيتان اللتان تحتلان جانبا أساسياً فى إهتماماتنا هى منظمة التجارة العالمية و البنتاجون ، فى هذا الإطار فإن أحد إنتقاداتنا للحركة المناهضة لعولمة الشركات الإحتكارية الكبرى هو عجزها عن الربط بين المنطق الاقتصادى للشركات متعددة الجنسيات و منظمة التجارة العالمية و بين الهيمنة العسكرية الأمريكية . فنحن فى حاجة لفهم العلاقة بين الاثنين و هو الأمر الذى سيساعد على توحيد الحركات المختلفة.

ننشر الكثير من أبحاثنا و تحليلاتنا ، بلغة و واقعية في مطبوعات فوكس . و إذا ألقيت نظرة على موقعنا على شبكة الإنترنت

"http://www.focusweb.org"

سترى سلسلة مما قدمناه من أبحاث و تحليلات و ما نقوم به . ننظم مؤتمرات ، خاصة في القضايا المالية ، و التجارة و القضايا العسكرية . كما نعمل مع الحركات الكوكبية ، خاصة ، حركات السلام و الحملات المناهضة لعامة الشركات الاحتكارية . و نشارك أيضاً بدور فيما يسميه البيروقراطيون ببناء القدرات . من ناحية أخرى ، تعاونت الحكومة الفيتنامية معنا فيما إذا كان يجب عليهم الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية أم لا ،و أعطيناها معلومات فنية حول المنظمة ، و التي أوضحت كيفية وأسباب الكارثة التي تلحق بفيتنام إذا ما التحقت بمنظمة التجارة العالمية إننا نتعاون مع المجتمعات السكانية المحلية و المنظمات الوطنية . و أيضاً بعض الحكومات، و تقديم المعلومات لهم حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الكوكبية ،و في هذا الإطار ، نبادر إلى الاستماع إلى المبادرات المهمة الكثيرة التي تقوم بها المجتمعات السكانية المحلية . على سبيل المثال ، تبذل الجهود في تايلاند للاستغناء عن النظام الوطني الحالي ، حيث بلغ الأمر حد أن يقوم الناس بسك عملاتهم النقدية بأنفسهم في بعض المناطق . وكذلك تبذل جهود مماثلة فى مجتمعات محلية في

الأرجنتين و تشيلى ، حيث ابتدعوا أنظمة للمقايضة تمكن الناس من السيطرة على التجارة .

كيف يتم تمويل عملكم ؟

لدينا أكثر من عشرين مصدراً للتمويل منها المنظمات الأوروبية غير الحكومية مثل نوفيب ، و أوكسفام ، و إنتربريس ، و التنمية و السلام الكندية . كما نحصل على بعض الأموال من فورد فونديش و من جهات أخرى على أساس كل مشروع على حدة . و لدينا فى هذا الأمر عدة مبادىء . أولاً: تنويع مصادر تمويلنا . فلا نحصل من مصدر واحد على أكثر من ٢٠٪ من تمويلنا . و ذلك لضمان استقلاليتنا و لضمان عدم قصر تمويلنا على واحد أو اثنين من المولين . ثانياً : نحن فى حاجة لضمان أن التمويل لا يتضمن أى شروط تخل باستقلاليتنا . ثالثاً : نحن نرفض أى تمويل من الدولة الأمريكية . و رابعاً: عادة ما يتولى مجلس المعهد تحديد أهداف أى مشروع مشترك مع الحكومات و المؤسسات الأخرى . حتى الآن تمضى أعمالنا على نحو جيد . على سبيل المثال ، على الرغم من أننا نتلقى أموالاً كثيرة من أوكسفام و لنا كثير من الملاحظات على عملهم فإن التزامنا بقاعدة ٢٠٪ فقط من التمويل مكنتنا من أن ننتقد علنا حملتهم الخاصة بحرية الوصول الى الأسواق . و تقريرهم الأخير حول التجارة ، الذى ناقش قضية تمكين بلدان الجنوب من الوصول الى أسواق الشمال . و هى القضية الشائكة فى نظام التجارة العالمى .

على ماذا تختلف فى هذا الشأن؟

نحن لا نقر بأن حرية النفاذ للأسواق هو القضية الأساسية و بالتالى لا نوافق على دعم برنامج الانتاج من أجل التصدير ، أو على ما يقتضيه ذلك من فتح أسواق الجنوب فى المقابل أمام الواردات . علاوة على ذلك ، فان حملة أوكسفام تسعى بنشاط لحرف الحركة عن المشكلات الأكثر أهمية . و تجاهل الأولوية الأساسية فى الوقت الراهن ، و هى معارضة منظمة التجارة العالمية التى تعمل على فرض برامجها على بلدان العالم المختلفة . ان البرنامج الحالى لمنظمة التجارة العالمية يعزز التنازلات المنتزعة من البلدان النامية فى الدوحة (المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية عام٢٠٠٢) من أجل جعل المؤتمر الوزارى الخامس الذى يعقد فى المكسيك فى العام القادم نقطة انطلاق لتوسيع مجال مفاوضات منظمة التجارة العالمية لتشمل الاستثمار .

كانت دورة الأورجواى لمفاوضات منظمة التجارة العالمية قد دارت بتوسع حول سياسة التدابير الحكومية و المنافسة. هذا ما يجب أن يركز عليه معارضو الليبرالية الجديدة : زيادة الضغوط المحلية فى قضايا الخلاف الحقيقية داخل منظمة التجارة العالمية ، تصعيد الاختلافات حول التعريفات الجمركية الصارمة و الدعم

المقدم للإنتاج الزراعى . كذلك علينا أن نسعى لإستغلال شرط الاجماع الذى يعتبر نقطة ضعف فى اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية – و هو ما يعنى إمكانية انهيار المفاوضات.

فى هذا الإطار ، و وفق هذا الإدراك يمكن قلب العولمة التى تقودها الشركات الاحتكارية رأساً على عقب ، على نحو ماترى الأيكونوميست.

هل يمكنك بإيجاز انتقادك لمنظمة التجارة العالمية ؟

منظمة التجارة العالمية تتميز بعدم الشفافية ، و عدم الديمقراطية ،و اكتساب عضويتها يتم بالاختيار و ليس بوسائل ديمقراطية ، و تؤدى عدم الشفافية إلى سيطرة أيديولوجيا التجارة الحرة على المنظمة ،و التى تروج لروشتة اللبرلة ، و الخصخصة و التخلص من النظم الإقتصادية المتبعة، على المستويات القومية لصالح النظام المعولم – وتعمل منذ ٢١ عاماً مضت على إعادة ترتيب إقتصاديات العالم الثالث ، و لم تسفر روشتاتها إلا عن المزيد من الفقر و عدم المساواة . الهدف الأول لها هو تنفيذ مبادىء نيو ليبرالية تؤدى للمزيد من المعاناة . و ثانياً ، تعد منظمة التجارة العالمية هيئة مستقلة ، ومع ذلك فإنها لاتمثل سوى مصالح الدولة و الشركات الاحتكارية الأمريكية الكبرى . و ترتبط باحكام بالحاجات المتغيرة للولايات المتحدة ، التى تحولت من دعم الجات (المعاهدة الدولية للتجارة و التعريفات الجمركية) إلى دعم منظمة التجارة العالمية الغنية باعتبارها نظاماً متعدد الأطراف اسمياً ، و قواعده ملزمة.

و بصرف النظر عما إذا كان الإتحاد الأوروبى أو اليابان مؤيدان و مؤيدين ومتحمسين لمنظمة التجارة العالمية وقت إنشائها ، تلبية لرغبة إدارة كلينتون فإن الدولة الأمريكية شديدة المرونة فى كيفية تحقيق أهدافها فتعقد اتفاقيات متعددة الأطراف وقتما تريد ، و اتفاقيات ثنائية فى الوقت نفسه . إن خدعة منظمة التجارة العالمية تكمن فى سريتها ، و عدم ديمقراطيتها ، و عملية اتخاذ القرار فيها التى تخضع لسلطة أوليجاركية.

ما الذى تفترضه كبديل لنظام منظمة التجارة العالمية ؟

لا زلت أعتقد أن الإسهام فى إحداث المزيد من الفوضى و الارتباك في عمل المنظمة هو الشيء الوحيد المفيد .إذا افترضت أن مؤسسة مركزية تفرض معايير واحدة على كل أنحاء الكوكب ، فأنت تتجاهل التمايزات بين البلدان النامية و حقها في تحقيق إستراتيجيتها الاقتصادية بنفسها . الآن أصبحت سياسة التجارة من أجل التصنيع محرمة و محظورة من جانب منظمة التجارة العالمية . إذا نظرت إلى تجربة البلدان المصنعة حديثاً

– في أمريكا اللاتينية في الستينيات و السبعينيات – ستجد أن إنجازهم هذا القدر اليسير من التنمية الرأسمالية كان بسبب قدرتهم الواسعة على المناورة .

نحن نعتقد أنه يجب إضعاف منظمة التجارة العالمية و الهيئات المشابهة لها ، اذا لم يكن من الممكن التخلص منها تماماً أما المؤسسات الدولية الأخرى مثل الأونكتاد – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية التى كانت تؤدى دورها بفاعلية و مسئولية ، الى أن سحبوا اختصاصاتها و منحوها لمنظمة التجارة العالمية – هذه المؤسسة الدولية يجب دعمها و كذلك يجب دعم المنظمات الإقليمية المثيلة . كما لابد من إنشاء مؤسسات مالية اقليمية . فلو كان صندوق النقد الأسيوى موجوداً عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨الذى أنشىء بدعم من كل بلدان المنطقة لكانت الأزمة المالية الأسيوية أخذت منحى مختلفاً . كانت فكرة هذا الصندوق قد قضى عليها فى السابق باعتبارها تمثل تحدياً لهيمنة صندوق النقد الدولى . بمعنى أخر نحن ندعو لأكبر قدر من اللامركزية ، و أوسع تعددية ،و المزيد من التروى و التوازنات ،ففى نظام أقل تعولماً يجب أن تكون جماعات السكان المحليين و الحركات الشعبية فى وضعية أكثر فاعلية فى تحديد الاستراتيجيات الاقتصادية .عادة ما تقول النخب المحلية فى اللحظة الراهنة :"نحن لا نملك السير فى هذا السبيل – و إذا ما فعلنا ذلك ، فإن صندوق النقد الدولى أو منظمة التجارة العالمية سيحكمان علينا باننا نتبع سياسات مؤيدة لحماية الإنتاج الوطنى " لايقف معهد فوكس – نظرة على الجنوب " ضد التجارة و ان كان يرى ضرورة إدارتها بشكل افضل، وان زيادة الصادرات و الواردات امر جيد . الا ان المؤشرات فى العالم الثالث تشير الى التوجة نحو الانتاج من اجل التصدير ، و هو الذى يجب تصحيحه ليتوجه الانتاج لسد احتياجات السوق المحلى – و استعادة التوازن المفتقد بين الصادرات و الواردات ، و الذى يؤدى الى تدويل اقتصادياتنا . نحن لا نستطيع عمل ذلك الا من خلال تنظيم التجارة ليس من خلال قواعد فتح الاسواق التى تفرضها منظمة التجارة العالمية و لكن من خلال المفاوضات بين الأطراف المختلفة صاحبة المصلحة . ولا يستلزم الحد من العولمة قبول المنظمات الاقليمية الموجودة فعليا ، و التى تتميز بعدم الاتفاق على قواعد محددة للحد من العولمة . حيث ان بعض هذه المنظمات الاقليمية ليست الا منظمات للدفاع عن الاقتصاد المعولم ، و عن سيطرة النخب التكنوقراطية . و بعضها الاخر يساند برامج التنمية الاقليمية الزائفة.

ماذا يعنى الحد من العولمة بالنسبة للشئون المالية ؟

الفوضى التى تميز تحركات الاموال الكوكبية هى المسئولة عن المزيد من حالة عدم الاستقرار التى تصيب

اقتصادياتنا منذ اواخر الثمانينيات .نحن فى حاجة للسيطرة على راس المال سـواء على الصـعيد الاقليمـى او على المستوى المحلى . فى هذا الاطار فان التجارب المختلفة فى ماليزيـا و شـيلى و الصـين تجـارب مثمـرة و فعالة . ما نحتاج الية هو آلية نقدية اسيوية لا تدعم فقط البلدان الواقعة تحـت ضـغط الأزمـة ، و لكـن ايضـا لابد من البدء في إقامة قاعدة للتحكم على المستوى الاقليمي .لكننى أشـك كـثيرا فـى قـدرة اى سلطة نقديـة عالمية على التحكم المالى على النطاق الكوكبي . بسبب أن هـذه البنـى المركزيـة تنفـذ مـن خلالهـا الآن القـوى المتحكمة في الأسواق ،خاصة البنوك المركزية الكبرى . لا أعتقد أن مثـل هـذه المؤسسـة المركزيـة سـتدافع عـن مصالح بلدان العالم الثالث . ولا أعتقد أن منح الحرية لراس المال الأجنبى كان عـاملا اسـتراتيجيا في التنميـة بل يمكن أن يكون عاملا إضافيا فقط .فى الحقيقة أن النخـب المحليـة في بلادنـا تسـعى لان تثبـت أقـدامها في النظام العالمي القائم ،و لديها احتياطيات ضخمة من رأس المال . المشكلة انه مهما كانت قـدرة حكومـات دول المنطقة على مواجهة سيطرة رأس المال عليها ،فان المضي في النظم الضريبية المتبعة فى جنوب شرق أسيا نظما تعمل لصالح راس المال . بالطبع يجب أن تكون ثروات هذه النخب خاضعة لنظام ضريبي صحيح و مناسب .

ماذا عن الإصلاح الزراعي ؟

تبقى قضـية توزيـع الأرض قضـية محوريـة . أحـد الأسـباب الرئيسـية لـدعم البنـك الـدولي في السـبعينيات لاستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير ، و تأييد هذه الاستراتيجية بقوة من جانب المؤسسـات و التكنـوقراط المحليين، هو الضيق الشديد للأسـواق فـى البلـدان الناميـة ، نتيجـة التفـاوت الضـخم في توزيـع الثـروات و الدخول . كان تركيز النخب على الصادرات يبدو كسبيل للفكاك من مأزق ضيق الأسـواق المحليـة – و إلحـاق صناعاتك بالسوق الخارجى الكبير. فى الوقت نفسـه كانـت هـذه الاسـتراتيجية هـي السـبيل لتفـادى القيـام بالإصلاح الزراعي الكبير و الضرورى لخلق قوى شرائية محلية تدفع عمليـة التصـنيع المحلـى . إن الإصـلاح الزراعي و إعادة توزيع الأرض أمر ضروري اجتماعيا و اقتصاديا في أسيا و في أمريكا اللاتينية .

منذ الانتصارات التى تحققت فى سياتل ، و هناك خلافات داخل الحركة ، خاصة بـين النشـطاء و المنظمـات التي تنتمي للشمال ويجتمعون حول المشكلات البيئية و قضـايا حقـوق العمـال – وهـو الموقـف الـذى وصـفته بالحماية الخضراء – و بـين أولئـك الـذين ينتمـون للجنـوب و يـرون ان التنميـة هـى القضـية ذات الأولويـة الرئيسية. لا يمكن توهم إمكانية تحقيق اتفـاق بـين هـاتين الـرؤيتين بسـهولة ، أو تحقيـق الانسـجام فيمـا بينهما .

إذا كان لهذه الحركة أن تتطور ،فما هو السبيل للتغلب على هذه الاختلافات و إيجاد حلول لها ؟

الاختلافات حقيقة واقعية ، و اعتقد أنني أشرت إلى أن هناك مجالات واسعة للاتفاق بين الحركات الشمالية و الحركات الجنوبية – كالاتفاق على النقد المشترك للشركات متعددة الجنسيات و راس المال الكوكبي ، و الإدراك العام لحاجة المواطنين للعب دور كبير في تحديد قوانين السوق و قوانين التجارة. في الواقع أن الشعوب في الجانبين تمكنت من أن تلتقي في تحالفات و أعمال مشتركة في سلسلة من القضايا ،و هذا دليل على قوة المصالح المشتركة فيما بينها. علاوة على ذلك ، اعتقد أن الخلافات حول القضايا العمالية يتم حلها . نحن ننتقد بشدة الطريقة التي تحاول نقابات العمال الأمريكية من خلالها أن تناقش ضرورة دعم منظمة التجارة العالمية إذا ما أيدت الحقوق الجمركية و حقوق العمال. أننا نرى انه لا يجب الدعوة لتعزيز و دعم منظمة التجارة العالمية . هذا باختصار شديد رأينا فيم يتعلق بالقضية الأولى أما بالنسبة للرطانة البلاغية حول حقوق الإنسان في الجنوب فهي حركة حمائية لا تستهدف إلا حماية وظائف الشماليين . و الحد من حركة انتقال الجنوبيين للعمل في الشمال . و كلما طرحنا هذه القضية للمناقشة بطريقة ودية ، يدافعون عنها بشدة . نقول ، دعونا نبتعد عن الرياء و التظاهر الكاذب : طبعا يجب ان ندافع عن وظائف العاملين في الشمال – ولكن بالطريقة التي تدعم حركات الطبقة العاملة في أي مكان أخر ، وليس بغرض حماية مصالح قطاع وحيد و إهمال الآخرين . نحن في حاجة لاستراتيجيات بعيدة المدى للرد على الأسلوب الذي تتبعه الرأسمالية في إعادة تقسيم الطبقة العاملة على النطاق العالمي – وهو التقسيم الذي يقصى مئات الملايين من العمالة الريفية عن أعمالهم . أن ديناميات راس المال الكوكبي تخلق فئات واسعة من غير المنتمين طبقيا ، ولا ينالون أي دعم من النقابات في الشمال . هذا هو ما نحتاجه في استراتيجيتنا، و هو بذل جهود قوية لتنظيم الطبقة العاملة العالمية .حتى الآن لازالت الاستجابة من الشمال – خاصة من النقابات العمالية – استجابة دفاعية تتخفى وراء قناع حقوق الإنسان . و تضعنا هذه الرؤى و المواقف من جانب الشمال في موقف صعب ،فبينما تدعم شعوب بلادنا حقوق العمال بقوة و تعارض بفاعلية الأخطار البيئية لسياسات التنمية تنظر إلى أصحاب هذه الرؤى باعتبارهم أعداء للبيئيين و للعمال .

أن حرية الوصول إلى الأسواق ليس القضية المحورية ، و ان كانت تمثل مشكلة . هناك اتجاه في الشمال – ليست كل منظمات الخضر طرفا فيه – يدعو لاستخدام المعايير البيئية كسبيل لفرض حظر على السلع الواردة من البلدان النامية ، سواء بالنسبة لطرق الإنتاج أو بالنسبة للمنتج ذاته . و تكون النتيجة هي فرض

شكل من أشكال التمييز فى المعاملة.

نحن ندعو لمشروع مارشال على نطاق الكوكب – تشارك فيه الجماعات البيئية بشكل فعال – لتطوير طرق و أساليب الإنتاج في الجنوب و الإسراع بالتحول إلى التكنولوجيا النظيفة . هذا ما يجب أن تركز عليه منظمات الخضر في البلدان المتقدمة ، و يشكل هذا نوعا من الانتقال الإيجابى للتكولوجيا . بدلا من فرض العقوبات الاقتصادية .من السهل جدا فرض عقوبات اقتصادية لحماية مصالحهم . وهو السلاح الذي تشهره أيضا بعض المنظمات التقدمية فى الشمال .وما يؤسف له بشدة أن الحركة العمالية الأمريكية انحازت لهذا الموقف المرائي و تدعى في الوقت نفسه أنها قلقة بشدة بشان الشعب الصينى . رغم أنها لا تهدف في الحقيقة إلا لتحقيق أغراض أنانية خاصة . إذا ما تجاوزنا هذه الحجج و الذرائع و أقمنا حوارا حول المبادئ. و المصالح العامة للطبقة العاملة العالمية ، فسوف نمضى قدما للأمام .

إلى أي حد يمكن أن تعتبر المنتدى الاجتماعي العالمى فى البرازيل ساحة لطرح و تسوية تلك الخلافات ؟

حينما طرحت فكرة إنشاء منتدى لأول مرة ،كان معهد فوكس أحد المنظمات التي منحت دعمها الكامل مباشرة لهذه الفكرة . ما كان يقترحه البرازيليون هو مجال مفتوح يلتقي فيه الناس معا في حركة مشتركة لتأكيد تضامنهم . كان ذلك عنصرا مهماً فى المنتدى الاجتماعي الأول الذى عقد في ٢٠٠١ . كان هناك شعور عام بالحاجة للحوار حول البدائل بعد سياتل . اعتقد أنه بذلت جهود حقيقية لإشراك الحركات الجنوبية . سواء في داخل البنية التنظيمية للمنتدى أو في المناقشات العامة. رغم ذلك قد لا يكون هناك نجاح كامل في مشاركة كل مناطق الجنوب . منذ البداية شاركت فاندانا شيفا و آخرون من الجنوب ، ليس بطريقة الرعاية الأبوية ، و لكنهم قدموا مقترحات حقيقية حول ما يجب فعله . فى الحقيقة ان الموند دبلوماتيك .و منظمة اتاك لعبا دورا مشتركا مهماً فى عقد هذا المنتدى ، فضلا عن دعم حزب العمال البرازيلي الذي يشكل الحكومة المحلية فى الولاية التى تتبعها بورتو اليجرى ،كان دعما حاسما . و لكن على الرغم من ان اتاك و الموند دبلوماتيك لازالا يلعبان دورا حيويا فى المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني الذي عقد عام ٢٠٠٢ ، إلا أن دورهما كان اقل كثيرا . و لم تلعب أى منظمة دورا محوريا و مركزيا ،فلم تهيمن المنظمات البرازيلية غير الحكومية و جماعات المجتمع المدنى ولا حزب العمال ، ولكنهم كانوا قوة محركة للمنتدى . الشيء الأكثر إيجابية الذى تم منذ انعقاد المنتدى الاجتماعى العالمى الأول هو إنشاء لجنة دولية تناقش فيها المشكلات الإقليمية . غالبية المشاركين من العالم الثالث لازالوا من الأمريكيين اللاتينيين. ولو أن هناك حاجة لوجود

الأفارقة و الأسيويين في هذه العملية وهو الأمر الذي دفع البرازيليين أنفسهم لاقتراح عقد الاجتماعات القادمة في الهند .

في الحقيقة إن في الكثير من المناقشات العامة كان المتحدثون الرئيسيون شخصيات جاءت من الشمال مثل ناعوم شومسكي و ايمانويل وولرشتايز . انا لا اعترض على ذلك لأننا استفدنا كثيرا من مشاركتهم . كما لعبت شخصيات أخرى من الجنوب دورا محوريا مثل زيجوبرتا منتشو و سمير أمين ،و إن كنا في حاجة لأناس اكثر من الجنوب للمشاركة في هذه العملية المتنامية لكن وظيفة المنتدى هي إيجاد مجال ، من خلال اجتماع يعقد كل عام أو عامين ، نكون فيه قادرين على اللقاء معا و تبادل وجهات النظر في مناخ مفتوح و حر – و ليس لمجرد القيام بمظاهرة احتجاجية أخرى . إن التركيز الأساسي الآن يجب أن ينصب على خوض المعارك الفكرية في المنتدى الاجتماعي العالمي. يجب أن تكون اجتماعات المنتدى مهرجانا للحب تسعى فيه كل الشعوب على اختلافها للتفاهم و التوافق . و نهدف من وراء ذلك إلى شحن أفكارنا بحثا عن البدائل ، و ليس مجرد توطيد التعايش السلمي .

ما هي الأعمال الجماعية التي تتصور انه يمكن للمنتدى الاجتماعي العالمي أن ينظمها في السنوات الأربع أو الخمس القادمة ؟حتى الآن نرى احتجاجات ضخمة تحظى و حدها بالأضواء مثل احتجاجات سياتل ، و براغ ، و واشنطن . ولكن كان هناك مستوى اخر من التحركات تزامنت مع تلك الاحتجاجات . وهي الحملات الكوكبية حول قضايا و مشكلات خاصة ،ألا يقتضى ذلك درجة متعاظمة من التنسيق المركزي؟

لا أعتقد ان المنتدى الاجتماعي العالمي أنشئ لهذا الغرض . الشيء الأساسي الذي يسعى المنتدى لعمله هو حشد الناس معا لمناقشة البدائل و تأكيد تضامنهم و يصعب بشدة أن يتحول المنتدى لمنظمة مناضلة على شاكلة تحالف عالمنا ليس للبيع . انه في حاجة لان يكون منتدى يضم الجميع ، حيث يمكن للبشر الذين قد لا يكونوا موافقين على الأهداف الاستراتيجية المتوسطة المدى ، يمكن لهم ان يشاركوا في حوار مثمر و جاد .آمل أن كل التحركات و التحالفات المختلفة تشعر بأهمية استعدادها الكافي للمشاركة كل عام او عامين في ساحة المنتدى حيث يمكن مناقشة الإستراتيجيات و التكتيكات، و ليس مجرد طرح أفكار حول البدائل . أما التحالفات فهي تشكل خطوة أدنى من المنتدى الاجتماعي .فهذة التحالفات لها استراتيجيات فعلية محددة . الآن يبذل تحالف عالمنا ليس للبيع جهودا لإعاقة الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية . كذلك حملة "كفى خمسون عاما" التي تلعب دورا أساسيا في المنتدى الاجتماعي العالمي ،تنظم حملتها بالأساس ضد

صندوق النقد الدولى .كما أن الحملة ضد المعامل التى تستخدم عمالة منخفضة الأجور و ضد "نايك "شديدة الفاعلية و قد أنشأت كشبكة ضد الشركات الاحتكارية الكبرى بالأساس .من ناحية أخرى . تولد الحركة المناهضة للحرب من جديد يمكن أن تكون بمثابة هيئة من الخبراء لتحديد الاستراتيجيات الكوكبية .

-تتحدث عن أن يكون المنتدى الاجتماعي العالمي منتدى يشمل الجميع ، و لكن ألا يتضمن ذلك خطر أن يلقى نفس المصير الذي انتهت إليه حركة عدم الانحياز ،حيث تبددت الأهداف الأصلية النبيلة لمؤتمر باندونج و لم تسفر غن شيء إلا عن أن يحل سوهارتو ومن على شاكلته محل قادة و زعماء حاولوا بجدية تحسين العالم ، وجعلوا الحركة بلا مغزى أو هدف ؟عادة ما تخلى أسوأ هؤلاء التجار عن مبادئ الحركة و اغتنموها لتحسين صورتهم فى العالم الثالث.. مع الوضع فى الاعتبار اختلاف الظروف .ألم يكن المنتدى الاجتماعي العالمي الأخير مزينا بكل أشكال و تلاوين السياسيين من يسار الوسط من إيطاليا . و فرنسا .و من أماكن أخرى ،من أولئك الذين هتفوا بحماس لشن الحرب ضد الإرهاب ،و الهجوم على أفغانستان؟

-نعم ، أوافق تماما على ان هذا الأمر يشكل خطرا .كان عدد من الناس الذين ظهروا بوضوح فى بورتو اليجرى ، جاءوا فقط لتحسين صورة أنفسهم و تقديم اوراق اعتمادهم كتقدميين .رغم انهم يلعبون دورا ضارا و خبيثا في بلادهم، في الوقت نفسه ،اعتقد أن المنتدى سوف يصبح اكثر حصافة فى اختيار من يدعوهم .و لكن يصعب القول أن حضور أولئك كان طاغيا ، فضلا عن أن هذه القلة من السياسيين لم يطلب من أحد منهم الحديث .وان كان بعض المسؤولين في البنك الدولي قد حضروا و طلبوا الحديث من المنصة و حينها رفضنا ، و قلنا لأحدهم : نستطيع الذهاب إلى أي مكان في العالم لكن هذا المكان ليس مكانك للحديث " .حينئذ ذهب متحدث باسمهم لايكونوميست و قال : " أن منعت ، و هذا انتهاك لحرية التعبير و بالطبع أبرزت الايكونوميست ذلك .

هناك تحد آخر هو كيفية تفادي استغلال الأحزاب السياسية القائمة .في الوقت الراهن . لازال مركز ثقل المنتدى يتمثل في الحركات الاجتماعية — على الرغم من الدور القيادي الذي يلعبه حزب العمال البرازيلي ، الذي لا يسعى لجذب الأحزاب السياسية التي على شاكلته . لكن الآن هناك خطر من تطلع يسار الوسط القديم و الأحزاب الاشتراكية للمنتدى الاجتماعي العالمي و دهشتهم من استطاعته تجميع هذا الحصاد الوافر من منظمات السكان المحليين . و الآن نشاهد جهودا حثيثة في عدد من الأماكن لإقامة منتديات اجتماعية على يد جماعات سياسية تقليدية .

ما أثر أحداث ١١ سبتمبر على حركة مناهضة العولمة عموماً ؟

-أعلنت صحافة المال و التجارة بابتهاج ان تلك الأحداث قضت على الحملة المناهضة للعولمة .لأنها كشفت أن الديماجوجيا المناهضة للرأسمالية على حد زعمهم تفضي عادة إلى احتجاجات عنيفة في الشوارع .والتي تؤدى بدورها إلى الإرهاب . و من حسن الطالع إن أحداث ١١ سبتمبر لها تأثير فى افاقة الشارع من هذه الديماجوجيا . فى الحقيقة إن كثيراً من النشطاء ارتبكوا بشدة و أصابتهم الكآبة و الإحباط . نتيجة لاستيلاء الحرب على الإرهاب على الاهتمام العام . فضلا عن أن الحركة نفسها لم تكن مستعدة جيدا للتعامل مع تلك الأحداث .

- المحت مبكرا إلى الانفصال بين الحملة المناهضة للعولمة التي تقودها الشركات الاحتكارية الكوكبية التى تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها العدو .و بين الانتشار العسكرى للولايات المتحدة الأمريكية و عسكرة الدولة الأمريكية . كما استشعر البعض أن من الأفضل تجنيب هذه القضية من أجندة الحركة . إذا كانت الحركة لا تملك الإمكانات للتعامل المباشر مع هذه الأحداث فمتى تتمكن من مجابهة هذا الواقع . و كيف أعاقها ذلك عن مواجهة التحديات ؟

-كان التأثير المباشر لأحداث ١١ سبتمبر هو الارتباك الشديد . خاصة حينما ألغى البنك الدولي و صندوق النقد الدولي اجتماعهما الذى كان مقررا عقده فى نفس الشهر في واشنطن . و سعدوا بذلك . و امتنوا للقاعدة لقيامها بتلك التفجيرات . و قاموا آنذاك بتجاهل احتجاجات السكان المحليين و اغتنموا الخوف المفاجئ الذي أصاب البلدان النامية و راحوا يفرضون إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية و كان هناك اتفاق و قفنا ضده . لا أحد ينكر أن ما حدث كان بمثابة هزيمة . و لكن في الوقت نفسه كانت هناك بعض التطورات الموازية ..فى البداية . أثيرت فضيحة ايزون .لم يستخف أحد بالدور غير الشرعى الذي تم و الذي حال دون إنجاز انتصارات و تحقيق تقدم أيدلوجي في أعقاب ١١ سبتمبر . ثانيا .هناك أزمة مستمرة في الأرجنتين ، تشكل كارثة اجتماعية و اقتصادية بسبب النيوليبرالية . أدت إلى تزايد الشكوك في مشروع العولمة التى تقوده الشركات الاحتكارية الكبرى . ثالثا . هناك البرنامج الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية . حيث ما زال البنتاجون يعجز عن الإمساك بابن لادن . لكن اصبح الآن يتواجد و ينتشر بتوسع مفرط فى مناطق يصعب على الولايات المتحدة ان تتحرر من أخطار هذا التوسع المفرط . فضلا عن أن الدخول الى العراق سوف يخلق مشكلات كبرى أخرى .من المفترض أيضا . أن التوترات في جنوب آسيا و الصراع فى الشرق الأوسط . تظهران أن الوضع الإستراتيجي للولايات المتحدة قد يكون الآن أسوأ مما كان عليه قبل ١١ سبتمبر . نتيجة لهذا الإفراط فى التوسع .إن الرد الأمريكي يساعد على تعزيز

الاتجاهات الأصولية الإسلامية و لا يساعد على تحجيمها. و أن كان كل من مهاتير و مشرف يعملان بنشاط بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الفجوة بينهما و بين شعوبهما تزداد اتساعا .

في النهاية اعتقد أن هناك تحولا في دور الكثير من الجماعات المناهضة لعولمة الشركات الكوكبية. فقد شرعت الآن في مواجهة مشكلات الحرب و العسكرة . أما على صعيد الصراع الراهن في فلسطين . فلدينا عدد من الناس يسعون لاختراق المخططات الإسرائيلية .

شارك ٥٠ ألفاً في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقد هذا العام ، في مقابل ١٥ ألفاً شاركوا في أول منتدى عقد في يناير ٢٠٠١ . وفي القمة الأوربية التي عقدت في برشلونة في مارس شارك في المظاهرات التي أقيمت ضدها ٣٠٠ ألف معارض ، اكثر كثيرا من عدد المعارضين الذين شاركوا في احتجاجات جنوة . لا شك ان هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به قبل أن نعود للوضع السابق على سبتمبر ٢٠٠١ .و رغم ذلك ، هناك العديد من المؤشرات على أن الحركة تستعيد دورها النضالي . أحد الأمثلة على ذلك . حينما أرسلت الولايات المتحدة قوات عسكرية إلى الفليبين في يناير ٢٠٠٢، وجهنا نداء للناس للمشاركة في حملة إعلانية للسلام ، و استجاب لها عدد ضخم من المتطوعين ، مكنونا من القيام ببحث و استقصاء شامل .بدءاً من الذهاب إلى باسلان . و دراسة الوضع ، و التحدث مع الناس — و منهم الأمريكيين — و عدنا من هناك بتقرير نقدي استهجنته الحكومة الفليبينية ، و نشر في الفليبين . كان هذا مثالا على تحرك الناس التي تهتم بقضايا التجارة و يمتد اهتمامها للمشكلات المرتبطة بالأمن . كذلك أحد الذين ذهبوا إلى باسيلان " ماتي وورى "عضو البرلمان الأوروبي . و الرئيس السابق لجماعة السلام الأخضر .و كان ذهابه شكلا من أشكال الربط و التحولات التي تحدث.

-عادة ما تشير إلى السياسات الطبقية ، و هذا الأمر ليس شائعا في الحركات المناهضة للعولمة . من أين تستمد معاييرك الفكرية في الوقت الراهن ؟

-أود أن أقول انني براجماتي . أتعامل مع أي شيء أراه مفيدا للعمل الذي أقوم به و هذا بوضوح يشمل المخزون النظري للماركسية. لكنني لا أعتبر نفسي لينينيا، لأنني أعتقد أن الأزمة التي عصفت بالمجتمعات الشيوعية ارتبطت بالطبيعة النخبوية لمنظمات الطليعة اللينينية . يمكن للمرء أن يتفهم الأسباب التاريخية لنشوء مثل هذه المنظمات ، فقد نشأت في ظروف قمعية . و لكن حينما أصبحت النخبوية اللينينية حالة دائمة و مستمرة و مبررا نظريا للافتقار إلى الديمقراطية الداخلية . أصبحوا في الحقيقة قوة سلبية . أنا

اكثـر اهـتمامـا بوجهـات نظـر الحركـة الـجديدة – بشكـلها التنظيمـي غـير المركـزي ،بمعاداتهـا للبيروقراطية،و اتباعها للأفكار الخاصة بالديمقراطية المباشرة . و استلهامها لروح جان جـاك روسـو في هـذا الشان سواء وصفت هذه الحركة الجديدة بالفوضوية او لا توصف بذلك .

لازالت فى هذه المرحلة . أعتقد أن اكثر المساهمات القيمة للحركة هو نقـدها للعولـمة الـتي تقودهـا الشـركات الاحتكارية الكبرى . فضلا عن النموذج الذى تقدمه للمستقبل المشترك و لعملية صـنع القـرارات علـى الرغم من ذلك الآن هناك أزمة كوكبية للديمقراطية التمثيليـة في الغـرب . و أيضـا فـى بلـدان مثـل الفليـبين . لكـن الحركة لم تقدم بديلا لهذا النموذج . فهل البديل هـو العمـل الـديمقراطى المباشـر ؟ هـل هـو مـا شـاهدناه في سياتل و جنوه ؟ كذلك يجب أن نتسـاءل كيف يمكن لنا ان نتطور فـى المسـتقبل . كيـف نقـيم مؤسسـات و إن كنت أكره استخدام هذه الكلمة – أى نمأسس أساليب للحكم الديمقراطي المباشر .

حول مستقبل

الفصائل الفلسطينية

فيصل حورانى

تتوخى هذه الورقة رصد ما آل إليه حال فصائل الكفاح المسلح والأحزاب الفلسطينية فى ظل اتفاق أوسلو والتطبيق المتعثر له . كما تتوخى تفحص فرص تحول الفصائل إلى أحزاب وفرص نشوء أحزاب جديدة . وتتطلع الورقة إلى تقديم تقويم للحياة السياسية الفلسطينية ، خصوصا الحزبية ، ولمجراها فى ظل السلطة التى نشأت بموجب الاتفاق . ولكى يمكن إتمام الرصد والتقويم دون فجوات كبيرة ، ستستحضر الورقة ما هو لازم من معطيات التجربة التى سبقت أوسلو ، خصوصاً المعطيات التى أسهمت فى الدفع نحوه . وإلى ما تقدم ، ستحاول الورقة استشراف آفاق المستقبل بمقدار ما تتيح الظروف الراهنة رؤية هذه الآفاق.

ولتحقيق ما تتوخاه ، ستعتمد الورقة على متابعة كاتبها للشأن الفلسطينى متابعة مباشرة ومثابرة منذ خمسينيات القرن المنصرم وما أنجزه من دراسات ومؤلفات ، ما تناول الحياة الفلسطينية العامة قبل العام ١٩٤٨ أو بعده . وبهذا يمكن اعتبار الورقة تلخيصا لثلاثة كتب منشورة رصدت تطور الفكر السياسى وممارسة الفلسطينيين منذ العام ١٩١٨ حتى العام ١٩٧٤ ، وكتابين فى قيد النشر

رصدا التطور اللاحق . ومئات المقالات . وسيظل للخبرة الشخصية ، للمعاينة والانهماك في الممارسة ، دور خاص في صياغة هذه الورقة.

وفي مدى الحاجة إلى الإيجاز وتجنب عرض الوقائع التي في المتناول ، ستركز الورقة ليس على المعلومات بل على الاستخلاصات ، وستبرز بطبيعة الحال وجهة النظر التي يتبناها كاتبها . ولن تنهمك الورقة في الجدل مع وجهات النظر الأخرى ، فمؤتمركم هذا بوقته المديد يتيح فرصة وافية لمثل هذا الجدل . وهي ، إذن ، ورقة رأي تعرض ما استخلصه كاتبها، تعرضه للنقاش وتتوخى أن يقتنع الآخرون به دون أن تقلل من أهمية أي وجهة نظر .

بين الاجمال والتفصيل

في النظرة العامة ، حين لا تتقصى التفاصيل والتعقيدات التي تكتنفها . يمكن أن نرى كيف نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد العام ١٩٤٨ بتأثير توق الفلسطينيين إلى التخفف من المعاناة التي سببتها النكبة ورغبتهم في استعادة ما فقدوه : الوطن الذي أغتصب ومصادر الرزق والحياة المستقرة التي فقدت . وسنرى أيضا كيف تأثرت هذه النشأة أكثر ما تأثرت بظروف اللجوء والتشتيت .كما يمكن أن نرى كيف دفعت هذه الظروف أعداداً كبيرة للانهماك في نشاط الأحزاب السياسية العربية القائمة في أماكن الشتات، ثم كيف أنبتت فصائل العمل الوطني الفلسطيني التي أسسها في الغالب ناس خاب أملهم في هذه الأحزاب أو آخرون رأوا منذ البداية أهمية أن يتخذ الفلسطينيون زمام المبادرة بأنفسهم . وفي هذه النظرة العامة ، يمكن أن نرى أيضا كيف استعارت الفصائل الناشئة سياسة الحركة الوطنية التي قادت كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨ وشعاراتها غير آبهة لما حل بالوطن ولما نهض على أرض الواقع من حقائق توجب تبديل السياسة القديمة والشعارات.

والواقع أن هذه الاستعارة استمرت في صورة أو أخرى طيلة سنوات الستينيات التي شهدت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الوعاء السياسي والتنظيمي للجميع . وهذه هي الفترة التي شهدت العدوان الإسرائيلي الذي وسع في العام ١٩٦٧ حدود السيطرة الإسرائيلية العسكرية والإدارية فشملت أرض فلسطين بكاملها وأراضي بلاد عربية أخرى، العدوان الذي أنشأ حقائق أشد سفوراً في التدليل على أن السياسة والشعارات المستعارة مما قبل ١٩٤٨ لم تعد ملائمة.

وبتأثير عوامل كثيرة كلها معروف، في مقدمتها العامل المشار إليه أعلاه ـ شهد عقدا السبعينيات والثمانينيات في القرن الماضي تحولات بطيئة ، لكنها مثابرة ، أفضت إلى تبلور تيارين متقابلين أدرك أحدهما أهمية عقد تسوية مع إسرائيل فيما تشبث الآخر برفض أى تسوية والدعوة إلى استعادة فلسطين بكاملها . وتبلورت بين التيارين قوى صغيرة لم يفلح أى منها في تشكيل تيار ثالث يعتد به . وقد توزع التياران فصائل العمل الوطني . ودفع التطور الذى أتم بلورة الصورة مع أوائل التسعينيات إلى أن تصير لتيار التسوية الأغلبية. وهذه الأغلبية هي التي قادت العمل الذى أفضى في نهاية مطاف معقد إلى أتفاق أوسلو.

والآن بعد عشر سنوات في ظل أوسلو ، هانحن نشهد بداية تحولات أخرى . فالجبهة الشعبية التي شكلت لوقت طويل العمود الفقرى لفصائل منظمة التحرير الرافضة للتسوية مالت منذ بعض الوقت إلى ما مالت إليه "فتح" عمود قوى التسوية الفقرى حين وافقت على الاحتكام إلى الشرعية الدولية ، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" ، هذه التي تشكلت أواخر ثمانينيات القرن المنصرم فدعم تشكيلها قوى الرفض ، تشهد منذ بعض الوقت تفاعلا يعمل في داخلها من غير المستبعد أن يفضي إلى تليين تشددها وتخفيف معارضتها للتسوية إذا توافرت الظروف التي تساعد على أن يبلغ هذا الجدل نهاية إيجابية.

هذا ما هو ما تظهره النظرة العامة ، أما تقصي التفاصيل فمن شأنه أن يظهر صورة أقل تماسكا . ولأن من المتعذر أن تتابع ورقتنا هذه التفاصيل ، فإني أستأذنكم في أن أضع بين أيديكم منذ البداية الاستخلاص الذى توصلت إليه بعد طول متابعة . وفي رأيي أن الفصائل والقوى التي أنبتتها ظروف ما بعد النكبة مباشرة قد أنجزت ما أمكن إنجازه وقصرت عن إنجاز ما ينبغي إنجازه . وإذا صح أن ما أنجزته الفصائل وما لم تنجزه دخلا في تحديد مسارها وقدرتها على الاستمرار ، أى إذا صح أن للعامل الذاتي دخلاً في تقويتها أو إضعافها ، فمن الصحيح أيضا أن حزمة من العوامل غير الذاتية تضافرت فأفقدت الفصائل أولا بأول الأساس الذى نشأت عليه . وبفقدان الفصائل هذا الأساس ، طغى حضور العوامل الذاتية السلبية على حضور الإيجابية . ولا أجد مبالغة في القول بأننا نشهد الآن مرحلة تلاشي الحركة الوطنية التي نشأت بعد ١٩٤٨ ، إذا لم يحدث ما يوقف التلاشي.

ربما كان هذا استخلاصا متعجلاً ، وربما رآه بعضكم متعسفاً أو رأى فيه تعبيراً عن اليأس إزاء عجز هذه الحركة الوطنية عن إنجاز برنامجها بالرغم من أنها خفضت سقف هذا البرنامج مرة تلو مرة وما من شيء يشير إلى أنها ستمتنع عن تخفيضه مرة أخرى . أما أنا، ففي رأيي أن طغيان السلبي على الإيجابي في بنية الفصائل وعملها قد تم . بدأ هذا منذ بعض الوقت ، منذ ما قبل أوسلو ، ثم تواصل الانحدار ، ثم أشد بعد أوسلو . وذلك في كل الأحوال لأن العوامل التي أذنت بطغيان السلبي تفاقمت.

سوف نتطرق لهذه العوامل لاحقاً . أما في البداية ، فيجدر أن نستحضر حقيقة أن اتفاق أوسلو جاء في سياق الانحدار الذي بدأ قبله . فلم يكن له أن يدفع في اتجاه آخر. وقد رأيتم أن الجهود الفلسطينية والإقليمية والدولية التي بذلت لتجعل من اتفاق أوسلو مفتاحا لتحقيق تسوية سياسية متوازنة ومقبولة قد فشلت جميعها ولم تنجح حتى في الحيلولة دون تردي الوضع على الصعد كلها ، خصوصاً الصعيد الفلسطيني . وبهذه الصفة ، ساهم الاتفاق في الدفع إلى مزيد من الانحدار وساهم بالتالي في إضعاف قوى الحركة الوطنية الفلسطينية.

وإذا كان قد بقي من هذه الحركة شيء هو هذا الذي يجتهد بعض ناسه للصعود من القعر أو لوقف التردي ، فإنه الشيء الذي أبقته ثلاثة عوامل لا يؤشر أي منهما بالضرورة إلى ثبات الحركة أو قابليتها للنهوض من جديد : آلية الاستمرار والاتكاء على نفوذ السلطة ومنافعها ونفوذ معارضيها ومنافعهم، وصعوبة بروز البديل الأرقى . وها هي المشاهدة المباشرة كافية وحدها لإظهار عجز الفصائل التي تحمست لاتفاق أوسلو عن تحويله إلى رافعة تنشط العمل الوطني وترتقي بالحياة السياسية وتقرب الشعب الفلسطيني من تحرير أرضه المحتلة واستعادة حقوقه . تماما ، كما أن المشاهدة وحدها كافية أيضا لإظهار عجز هذه الفصائل حتى عن إدامة الأمل بإمكانية تطبيق الاتفاق الذي تحمست له. أما الفصائل التي عارضت الاتفاق فقد عجزت بدورها عن تقديم بديل فعال وأسهمت في الحيلولة دون نشوء البديل من خارجها . ولم يتمكن أي من الفصائل المؤيدة أو المعارضة من تحسين أحواله الخاصة أو حتى من وقف ترديها .وليس بإمكان أي فصيل ، منظمة فدائية كان أو حزباً أو هيئة أو أي شيء آخر ، أن يزعم أن وضعه التنظيمي قد تحسن في نهاية السنوات العشر

الأخيرة عما كان عليه قبلها وأن شعبيته قد إتسعت أو زادت رسوخاً أو أنه أنفذ برنامجه إن كان له برنامج.

فإذا انتقلنا من حال كل فصيل على حدة إلى حال منظمة التحرير ، فصيل كل الفصائل . وحال السلطة المعدودة ذراع المنظمة فى الأرض المحتلة . فهل يمكن أن نقع على صورة مختلفة . ألم يستشر هنا أيضا الغياب المريع لدور المؤسسة ودور القيادة الجماعية لحساب التفرد والفوضى ووهن الإحساس بالمسئولية . ألم يستشر ، هنا أيضا ، نفوذ الذين أحلوا أمزجتهم أو إرادتهم أو حتى نزواتهم محل الميثاق الوطنى والنظام الأساسى وبرامج م. ت. ف . وقرارات مجالسها الوطنية ومحل القانون الأساسى للسلطة والقوانين الأخرى وأوغلوا فى الفساد والإفساد . ولو أن الفصائل المكونة المنظمة الجامعة لم تكن قد ضعفت ، فهل كان من الممكن أن ينحدر حال هذه المنظمة إلى ما انحدر إليه .

لقد أفضى تردى الوضع مع عجز الفصائل عن التطور وتشبثها فى الوقت ذاته بما فى حوزتها إلى تكوين عقبة فلسطينية انضافت إلى عقبات أخرى فسدت الطريق أمام نشوء وضع جديد أرقى . ويبدو لى أن الفصائل مرشحة لتأخير نشوء مثل هذا الوضع إلى أمد طويل . وقد يتوجب علينا أن نتابع مشهداً لا يتبدل إلا أن يكون التبديل نحو الأسوأ : فصائل اهترأت ثيابها القديمة ولم تعد قادرة على استبدالها بثياب جديدة.

لماذا يحدث هذا؟

إننا إزاء شعب عالى التأهيل ومسيس ومتعدد التجربة ومجذوب إلى العمل العام بدوافع قوية دائمة التأثير وله خصائص أخرى إيجابية يعتد بها . فكيف انتهى حال الفصائل المنبثقة من هذا الشعب إلى هذا الحال؟ ولماذا لم تفض الجهود المثابرة والخبرات إلى حال أفضل؟ وكيف تتبدد حصيلة مسيرة امتدت لأكثر من نصف قرن؟.

فى هذه الأسئلة كما في غيرها مما يماثلها ، تكمن الاشكالية التى تدعو هذه الورقة إلى مناقشتها . وبين يدى هذه المناقشة ، يجدر أن نستحضر ظروف نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية المتجددة بعد نكبة ١٩٤٨ ، الحركة التى تجمعت فى نهاية المطاف حول منظمة التحرير الفلسطينية وضمت قوى سياسية وأخرى مسلحة ، أحزابا وفصائل فدائية وأعداداً كبيرة، زمراً وأفراداً ، من المستقلين ،

والتى ردفها اتحادات مهنية وشعبية وهيئات وطنية متعددة الغرض . لقد نشأت هذه الحركة بعد أن كانت الأحزاب والقوى التى نشطت مثل العام ١٩٤٨ قد تلاشت جميعها بتأثير الكارثة الماحقة . وإذا كان صحيحاً أن الصراع مع الغزو الصهيونى الاستيطانى والاستعمار البريطانى الحاضن له كان قد أوهن القوى الفلسطينية قبل ذلك ، فمن الصحيح أيضا أن تلاشى هذه القوى قد تم بتأثير ما جرى فى العام ١٩٤٨ . لقد حيل بين الشعب الفلسطينى و الظفر بدولة مستقلة ودمر كيانه الوطنى تدميراً شاملاً بالقوة ، وشتت جموعه فتوزعتها أماكن لجوء متعددة ومتفرقة فلم يعد ممكنا أن تستمر البنى الفوقية التى تمثل هذا الشعب.

هنا - فى ما يخص موضوع ورقتنا ، يجدر أن ننتبه إلى أن النخب الفلسطينية التى تشتتت لم تنشىء حزباً أو أحزاباً جديدة . والذين دفعتهم دوافع شتى للانهماك فى العمل العام نشطوا فى أطر الأحزاب العربية القائمة فى بلدان المحيط الذى لجأوا إليه . حتى الذين بقوا من النخب فى ما لم تستول عليه إسرائيل من أرض فلسطين نشطوا بأغلبيتهم الكاسحة فى فروع هذه الأحزاب العربية ولم ينشئوا أحزابا فلسطينية خاصة. الشيوعيون وحدهم شكلوا استثناء فى هذا السياق ، لكنه الاستثناء الذى لا يبطل القاعدة . فقد أنشأ من وجد من الشيوعيين فى قطاع غزة الحزب الشيوعى الفلسطينى فى هذا القطاع . واشترك من وجد من الشيوعيين فى ضفتى الأردن مع نظرائهم شرق الأردنيين فى إنشاء الحزب الشيوعى الأردنى ، وكان هذا حزبا مشتركاً فلسطينيا أردنياً.

أما الفصائل الفدائية التى نشأت أواخر خمسينيات القرن المنصرم وأوائل ستينياته ، فقد نشأت جميعها بمعزل عن الأحزاب ، أنشأها ناس ضاقوا بالعمل الحزبى وانخلعوا عن أحزابهم أو كانوا ضد الحزبية منذ البداية . وهؤلاء جميعهم ، جميعهم بغير استثناء ، بثوا الدعوة إلى الكفاح المسلح وليس الكفاح السياسى . وقد اتخذت الفصائل الناشئة فى ذلك الوقت ، جميعها ، مواقف سلبية إزاء الانتماء الحزبى وأظهرت استهانة وضيقا سافرين بالفكر السياسى والبرامج السياسية . وحين أنشئت م. ت. ف . فى العام ١٩٦٤ ضمت قائمة مؤسسيها عدداً ممن كانوا أعضاء فى الأحزاب الفلسطينية السابقة وعدداً ممن صاروا أعضاء فى الأحزاب الفلسطينية السابقة وعدداً ممن صاروا أعضاء فى أحزاب المحيط العربى . بالرغم من هذا ، فإن ميثاق المنظمة الأول ، الذى حمل اسم الميثاق

القومى . والذى قيل إن المؤتمر المؤسس للمنظمة قد أقره بالإجماع ، حوى نصاً يدين الحزبية ويعد انصراف الفلسطينيين إلى العمل الحزبى مثلبة لا تليق بالمناضل من أجل تحرير وطنه . وحين تسلم ممثلو الفصائل الفدائية قيادة م. ت. ف. وهيمنوا على هيئاتها الأخرى بعد أربع سنوات أو خمس من إنشاء المنظمة، استمرت الاستهانة بالعمل الحزبى وما أنطوت عليه من استهانة بالفكر السياسى ، واشتد الولع بالبندقية .وفى الميثاق الوطنى الذى أحله حملة البنادق فى العام ١٩٦٨ محل الميثاق القومى. اعتبر الكفاح المسلح طريقا وحيداً للعمل الوطنى الفلسطينى . وعدت ممارسته استراتيجية وليس تكتيكاً ، وأله السلاح واشتدت الاستهانة بما عداه . ولم تكن التعابير التى شاعت ، من نوع "إخرس يا قلم ولعلع يا رصاص" أو "التحشيش الفكرى" إلا بعض مظاهر الجهر بهذه الاستهانة.

فى ظل هذه الاستهانة، تعذر أن تتعزز فى الفصائل الفدائية ، فصائل الكفاح المسلح ، السمات التى تجعلها مماثلة للأحزاب أو تأذن بتطورها فى الاتجاه الذى يحولها إلى أحزاب . بل إن حركة القوميين العرب، وهى التى كانت بمثابة حزب عربى عام ذى وزن ظاهر فى الحياة السياسية ، ألغت سمتها الحزبية بنفسها ، وتحولت على الساحة الفلسطينية إلى واحدة من الفصائل المسلحة ، وبزت الفصائل جميعها فى الولع بالسلاح والاستهانة بالكفاح السياسى . والأحزاب التى لم تلغ وجودها أنشأت فصائل فدائية ملحقة بها، ثم لم يلبث أن انهمكت فصائلها فى تأليه السلاح والاستهانة بالوسائل السياسية . وقد انتهى الأمر بأن حل حضور الفصيل المسلح فى الساحة الفلسطينية محل حضور الحزب ،كما صار إليه شأن شقى حزب البعث: السورى الذى أنشأ الصاعقة ، والعراقى الذى أنشأ جبهة التحرير العربية.

لكن، إذا صح أن الموقف السلبى إزاء العمل الحزبى ينطوى فى العادة على ضيق بالتعددية ورغبة فى التفرد ، فإن الحال على الساحة الفلسطينية لم يكن هكذا . فالتعددية لم تغب عن ساحة العمل الوطنى الفلسطينى فى أى وقت ، لا قبل ١٩٤٨ ولا بعده ، ولا فى الأوقات الملائمة وأماكن الشتات الملائمة ولا فى الأوقات والأماكن غير الملائمة . قد يقع الباحث علىأسباب عدة لدوام التعددية . وقد يجد بين الأسباب ما أفرزته الظروف الذاتية الفلسطينية كما قد يجد ما أملاه سلوك دول المحيط العربى وسعى بعضها للاحتفاظ بموطىء قدم فى الساحة ذات الأهمية الكبيرة. أما ما نود استخلاصه

من التنويه هنا بدوام ظاهرة التعددية ، فهو أن الاستهانة بالفكر السياسي والعمل الحزبي المنظم والمثابر هي التي أملت الموقف السلبي من الحزبية ولم تمله أي رغبة في إلغاء التعددية.

لقد قيل الكثير عن تماثل فصائل فدائية بعينها مع الأحزاب . ويمكن التنويه فعلاً بمحاولات جرت للمماثلة بين بنى الفصائل وبين البنية الحزبية وصياغة برامج سياسية وأنظمة داخلية في النحو الذي تفعله الأحزاب . غير أن مما لا شك فيه أن الفصائل الفدائية لم تكن أحزاباً وحالها التنظيمي لم يرتق في أي وقت إلى المستوى الذي ينبغي أن يصير إليه الحزب. ولن يتردد في الموافقة على هذا الحكم أن يستحضر حقائق في متناول الجميع: التحايل المتواتر على إزامات الأنظمة الداخلية ،والتفلت المتواتر أيضا من إلزامات البرامج التي تعتمدها مؤتمرات الفصائل ، وسطوة كل أمين عام أو من في حكمه على عمل التنظيم كله وإزمان وجود الأمناء العامين في مواقعهم ، وتغلب مظاهر الولاء لشخص أو شلة على الولاء للفصيل أو حتى للقضية الوطنية ذاتها تشدداً . ولم يزد ما صيغ بوصفه برامج العمل الوطني عن كونه شعارات إلا في أضيق الحدود.

بكلمات أخرى، استقطبت المسألة الوطنية جل الاهتمام . وتماهت الدعوة إلى حل هذه المسألة مع الدعوة إلى الإتكاء على السلاح في المقام الأول أو على السلاح وحده .. وصار التشدد اللفظي بما ينطوي عليه من إهمال للواقع هو السمة الغالبة.

أما التطور نحو الواقعية ، نحو العقلانية ، نحوأخذ معطيات الواقع ، وليس الرغبات وحدها ، بعين الاعتبار ، التطور الذي جرى في مسار عسير ومعقد ، فقد تم بتأثير تطور ذاتي عادي . وتبع الفكر السياسي هذا التطور من خلال رصده له دون أن يسهم إلا بدور ضئيل في الحفز عليه . ومن هنا ، بدا في حالات كثيرة أن تحول هذا الفصيل أو ذاك من الولع بالبندقية إلى الاهتمام بالسياسة ومن التطرف أو العدمية إلى العقلانية والواقعية وكأنه رضوخ لسطوة الأمر الواقع واستسلام له. وبهذا ، كثيراً ما صورت السياسة الصحيحة على أنها سياسة بغيضة فرضتها الظروف فرضاً . وما أكثر ما روج للتحولات الإيجابية بلغة اعتذارية بدل أن تقدم بوصفها ارتقاء محموداً إلى مستوى فهم الواقع ورسم الأهداف القابلة للتحقيق !.

ولم يكن غريباً أن هذا التطور ، وقد صور في هذا النحو، قد أفرز أطرافاً متنابذة تحتدم الخصومات في ما بينها بأشد مما هو قائم بينها من خلافات . المحتفظ بتشدده منها يتهم المنصاع لدواعي العقلانية بأنه استسلامي وليس أقل من هذا ، والعقلاني يتهم المتشدد بأنه عدمي ، وذلك دون أن ينطوى التمايز الفعلي بين طبيعتي الجانبين على ما يوجب حقاً وقوفهما على طرق نقيض.

طبيعي أن هذا الوصف لا يغفل وجود مظاهر تطور طبيعية وراقية انطوى عليها التطور العام نحو العقلانية السياسية، تماما كما أنه لا يغفل إرث العقلانية المنحدر من تجربة ما قبل ١٩٤٨ . شيء آخر لا ينبغي إغفاله ، وهو التأثير الإيجابي الذى مارسته أطراف عربية وأخرى عالية حث كل منها ناس الحركة الوطنية الفلسطينية على جعل الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة مرجعاً لمطالبها وهادياً لممارستها. غير أن الطابع الغالب للتحول هو الذى جعل الإرتقاء إلى مستوى المطالبة بالاحتكام إلى الشرعية الدولية يبدو كأنه تراجع عن الصواب أو استسلام لواقع مبغوض ليس أكثر . وهو ذاته الذى غلب لغة التراشق بالتهم والتنابز بالألقاب على لغة الجدل الفكرى السياسي . شيء آخر أيضا لا يجوز إغفاله هو حقيقة وجود حلقات استسلامية فعلاً داخل الصف العقلاني ضاق ناسها لأسباب شتى بأعباء الكفاح المثابر فاستثمروا التوجه العقلاني وأضمروا استرضاء العدو وسيلة للظفر بأى شيء قد يقبل هذا العدو التخلي عنه. وهذه حقيقة يقابلها على الطرف الآخر حقيقة وجود حلقات عدمية داخل الطرف المتشدد لم تقم وزناً لأى ضوابط ينبغي أن يلتزمها المكافحون من أجل تحرير أى وطن . وهذه الحلقات هى التى اندفعت فى تصرفات شاذة وأجازت لنفسها أن تمارس الإرهاب الذى طال أبرياء كثيرين لا دخل لهم بالصراع فأساءت بهذا إلى سمعة العمل الوطني الفلسطيني كما لم يسيء إليه سلوك خاطيء آخر

ولقد كان التوجه نحو العقلانية ، التوجه الذى أجتذب فى نهاية المطاف معظم الفصائل ومعظم ناس كل واحد منها وغالبية الجمهور ، مرشحاً لأن يتخفف من مخاطر السلبيات التى أكتنفت الساحة الفلسطينية ويغلب الإيجابيات لو لم تطرأ على الساحة العربية ثم على الساحة الدولية التطورات التى أفقدت الفلسطينيين كثيراً ممّا كان يسند مطالبتهم بحل المسألة الفلسطينية فى ضوء الشرعية الدولية وليس فى هدى إملاءات العدوان العسكرى الإسرائيلي . يشار هنا إلى الحل المصرى

الإسرائيلى المنفرد وخروج مصر من معادلة الصراع بالقوة مع إسرائيل وما تبعهما من إنقسام فى الصف العربى .كما يشار إلى الانهيار المتلاحق للأنظمة الاشتراكية فى أوروبا وتفكك الاتحاد السوفياتى وما أفضيا إليه من تشديد القبضة الأمريكية المنحازة للعدوانية الإسرائيلية وحفز التطور فى إسرائيل باتجاه مزيد من السطوة للقوى الأكثر يمينية وعدوانية . يشار أيضا إلى الحرب العراقية الإيرانية التى فتكت بقوة بلدين كان كل منهما مندوباً لمساعدة الشعب الفلسطينى والتخفيف من عربدة القوة الإسرائيلية . ويشار بعد هذا كله إلى الجريمة ملتبسة الدوافع ، جريمة غزو الكويت ، وإلى الجريمة سافرة الدوافع ، جريمة الحرب التى أستأنفتها الولايات المتحدة وبريطانيا وسواهما ضد العراق بعد تجرير الكويت فأخرجت العراق هو الآخر من معادلة أى صراع بالقوة مع إسرائيل وأسهمت فى زيادة عربدة القوة الإسرائيلية . ويشار فى هذا السياق بالذات إلى الأذى الكبير الذى لحق بمنظمة التحرير الفلسطينية جراء رفضها مجاراة الولايات المتحدة وحلفائها ورفضها مباركة الحرب التى أشعلوها ، الحرب التى لم تنطفىء إلى اليوم . ويشار خصوصا إلى ما أفضى إليه هذا كله من انهيار شامل للتضامن العربى واشتداد سطوة للولايات المتحدة على الأنظمة العربية واستخدامها هذه السطوة لتبهيت المساندة العربية للفلسطينيين ضد إسرائيل. كما يشار خصوصا أيضا إلى الوهن الشديد فى دور الأمم المتحدة والهيئات العالمية الأخرى وتدنى فعالية القانون الدولى وما نجم من التطورات الدولية من إحلال الإرادة الأمريكية محل الشرعية الدولية.

فى هذا الجو الذى تعاقبت فيه الانهيارات ، انعقد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط . وأذن للفلسطينين بأن يشهدوا المؤتمر المنعقد لتقرير مصيرهم دون أن يكون لهم فيه وفد مستقل ودون أن يؤذن لمثليهم الذين ألحقوا بالوفد الأردنى بأن يجهروا بان لهم علاقة بمنظمة التحرير ، ممثلة شعبهم. ولم تفض مفاوضات المؤتمر التى انتقلت إلى واشنطن وغيرها إلى أى نتيجة ، لا على المسار الفلسطينى للمفاوضات ولا على أى مسار آخر . وفيما أدى هذا إلى احتدام الخلاف بين الفصائل التى أيدت المشاركة فى المؤتمر الدولى والأخرى التى عارضتها ، استخلص ممثلو " فتح" فى القيادة الفلسطينية وبعض أنصارها النتيجة التى سرعان ما اتضح كم كانت متعجلة : أطرق باب العدو مباشرة دون رعاية دولية رسمية! وكان أن أدى الولوج فى عطفة أوسلو السرية بين ما أدى إليه إلى

تعمق الانشقاق بين فصائل م . ت. ف. بل بين الفصائل الفلسطينية كلها. ما ضمته م. ت. ف. وما لم تضمه ، وإشعال لغة التراشق بالتهم والتنابز بالألقاب من جديد.

شق أوسلو حركة التحرير الفلسطينية من جديد وأضاف سبباً إلى الأسباب العديدة التى عرقلت تطورها.

انحدار دون عدة لمقاومته

وهكذا . ولجت الحركة الوطنية الفلسطينية مسار أوسلو . أو لأقل إنها انجدرت فيه . فى زمن انحدار عام على الصعد كلها. وقد وجدت الحركة نفسها فى هذا الوضع دون أن تكون مسلحة بما يفى من العدة الفكرية والتنظيمية التى يتطلبها نبذها الكفاح المسلح والعنف بأشكالهما جميعها واضطرارها إلى ممارسة الكفاح السياسى وحده . هذا دون أن تتحدث عن الافتقار إلى أشياء أخرى يخرجنا التطرق لها عن مجال اهتمام هذه الورقة . وبين دلائل عديدة على خطورة الافتقار لخبرة الكفاح السياسى ، نستحضر حقيقة أن قيادة "فتح" والقليلين الذين جاروها قد ولجوا عطفة أوسلو وأداروا المفاوضات وعقدوا الاتفاق دون إجراء أى مناقشة محدودة أو عامة بشأنه . لا داخل فصائلهم . ولا فى قيادات هذه الفصائل . ولا فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، ولا فى أى من المجلسين المركزى أو الوطنى اللذين أوجبت قراراتهما العودة إليهما قبل عقد أى اتفاق . بل إن الموافقات اللاحقة اقتنصت اقتناصا دون مناقشة كافية ودون مراعاة حقيقية لآلية اتخاذ القرارات . وإذا جاز لى أن أركز على ما يمكن استخلاصه من التدقيق فى الجو الذى مرر فيه اتفاق أوسلو مما يخص موضوع الورقة وحده ، فما أسهل أن نحكم بأن وهن الفصائل كلها ووهن م.ت. ف كانا قد انحدرا بفاعليتها إلى القاع فجعلاها توافق أو تعارض دون أن يصير للموافقة أو المعارضة دور كبير فى تشبث أصحاب الاتفاق به.

وبعد إبرام الاتفاق ، حين روج المتحمسون له وهم اقتراب التوصل إلى تسوية سياسية عبر المفاوضات وحدها وقيل للجمهور إن المرحلة الناشئة هى مرحلة بناء مؤسسات الدولة القادمة وتطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاه ، لم يرتق عمل أى فصيل ، ولم يتحول أى من الفصائل التى وافقت على نبذ الكفاح المسلح والعنف إلى حزب سياسى . والحقيقة أن مثل هذا التحول لم يكن ممكناً . ففى ظل التعلق

بالوهم ومع التوصيف الاعتباطي للمرحلة التي بدأت بالاتفاق بأنها مرحلة البناء ومع الافتقار للخبرة اللازمة لأي بناء . ثم مع الوهن العام . لم يستعد أي من الفصائل المستوى من التنظيم الذي كان قد بلغه من قبل . ولم يتهيأ له ما هو لازم للانتقال إلى مستوى أرقى.

انطبق هذا على "فتح" كبرى الفصائل وصاحبة أوسلو الأولى مثلما انطبق على سواها .وفي المتناول حقائق سافرة الدلالة . فمؤتمر "فتح" العام الذي كان أوان انعقاده قد حل حتى قبل أوسلو لم ينعقد . وقيادة "فتح" لم تتجدد . لا بمؤتمر ولا بأي آلية أخرى. وما كان قد بقي من جماعية القيادة تضاءل حتى كاد يغيض لحساب نمو سلطة الفرد وطغيان سطوة السلطة التي أنشأها الاتفاق . وبالرغم من هيمنتها على هذه السلطة التي قيل إنها ستتولى مهام البناء ومعالجة شئون الحياة اليومية للناس . لم تنشىء "فتح" برنامجاً من طبيعة جديدة يدل الجمهور على توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية فيحفزه على الالتفاف حولها . أو حتى على معارضتها . في ضوئه .أما ما عاينه الجمهور في المجرى الواقعي فهو المزيد من التفكك في عرى "فتح" التنظيمية والمزيد من الغياب والتغييب للمؤسسات القيادية والمزيد من سطوة الفردية والمزاجية والفوضى وما أستشرى بتأثير هذا كله من فساد وإفساد . وما حل بـ " فتح" حل بدرجة أو أخرى بغيرها من الفصائل بعد أن تخلى عن هويته الشيوعية أمعن أيضا في السلوك الذي يفقده أي هوية . "وفداً" الفصيل المنشق عن الجبهة الديمقراطية والذي أعطى لنفسه اسم حزب أخذ يتلاشى .والفصائل الصغيرة التي كاد الجمهور ينسى حتى أسماءها لم يبق منها. إذا استثنينا حضور من ظفروا من أعضائها بوظائف في السلطة . لا ما قل ولا ما دل . ولم يصر حال أي من الفصائل التي عارضت الاتفاق أفضل مما كان قبله . أما الأحزاب القليلة التي أعلن تشكيلها بعد أوسلو . فقد ظلت هزيلة الحضور هزيلة التأثير . ثم لم يلبث أن تلاشت دون أن يفتقدها حتى الذين أيدوها.

بكلمات قليلة . لقد اقترن تعثر تطبيق اتفاق أوسلو وانكشاف الوهم الذي روج بشأنه بالتردي المطرد لأوضاع الفصائل جميعها وبروز مظاهر الفوضى والتفلت من الضوابط والقصور في تطويع شئون الفصيل للتواؤم مع الظرف المستجد . ولئن بدا أن هذا التردي لحق بفصيل أكثر مما لحق بغيره ، فالملاحظ أنه ما من فصيل سلم منه. وحين أبرز تعثر تطبيق الاتفاق الحاجة إلى ممارسة الضغط على عدو مخاتل

ونهضت الانتفاضة الجديدة . لم يكن غريبا أن الفصائل المنهمكة فيها استعارت أساليب الانتفاضة السابقة وأدواتها . ثم لم يطل الوقت بعد ذلك حتى تم اللجوء إلى ما هو ميسر من سلاح واستخدمت الوسائل التى سبق الإعلان عن نبذها منذ زمن طويل .كما لم يكن غريباً أن هذه العودة إلى ما جرى نبذه لم تجتذب معارضى أوسلو وحدهم بل اجتذبت ناس أوسلو أنفسهم. بل إن بين هؤلاء بالذات مع اتبع أكثر أساليب العنف إثارة للجدل وبزَ الرافضين المزمنين فى العودة إلى ما نبذه هو نفسه منذ سبعينيات القرن المنصرم. هذه العودة إلى ما جرى نبذه والعجز عن ابتكار الموائم لما استجد من ظروف يدلان بين ما يدلان عليه على صواب ما تريد هذه الورقة ابرازه : وهن بنية الحركة الوطنية وتراجع أحوالها عن المستوى الذى بلغته هى ذاتها من قبل.

وفى تفسير هذه الظاهرة . ترد بالطبع أسباب كثيرة ، وتختلف الآراء أو تتفاوت ، أو تتعارض. دون أن يمنعنا هذا عن القول بأن الأسباب كلها ناجمة من التبدل المطرد الذى يتعرض له المجتمع الفلسطينى أو المجتمعات الفلسطينية . وحين نضع اليد على طبيعة هذا التبدل فسندرك أن تأثيره مرشح للاستمرار ما لم تجر مقاومته بصورة فعالة . وبالوصول إلى هذه النقطة . نكون قد وصلنا إلى الإشكالية التى تقترح هذه الورقة على مؤتمركم مناقشتها والحث على تقضى أبعادها.

إزمان حالة اللجوء وتأثيرها

فرقت نكبة ١٩٤٨ الشعب الفلسطينى على جماعات متعددة ومتباعدة لا تربطها وحدة جغرافية ولا تنظم أقنية الاتصال بينها. ففقد الشعب عدداً من عناصر وحدته: الأرض الواحدة . والسوق الواحدة. وعلاقات الإنتاج، والسلطة، وكل البنى الفوقية الموحدة . وفى الشتات ، خضعت كل جماعة لظرف المكان الذى لجأت إليه دون أن يكون لها دور يذكر فى تكوين هذا الظرف. وبهذا وهنت البنى التحتية لما كان شعباً موحداً . وخضعت الجماعات المشتتة إلى تأثيرات راحت تفعل فعلها فى توهين الموروث من السمات المشتركة بينها. أليس من الطبيعى والحال هو هذا الحال أن تأتى البنى الفوقية التى تشكلت فى ظروف اللجوء أقل تماسكاً وإحكاماً من البنى التى يفرزها ظرف عادى وأقل ثباتاً أيضا؟.

هذا السؤال يبرز مسألة ماثلة ينبغي الحذر من أن تفهم فهماً ميكانيكياً . فقد أخضع الشعب الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨ إلى تأثير حركتين متضادتين وليس واحدة فقط: حركة تدفع باتجاه تماهي الأشتات مع البيئات التي لجأت إليها وتبدد السمات التي كانت توحدها مع غيرها قبل اللجوء . وحركة أخرى تدفع الأشتات إلى التشبث بالسمات المشتركة وتنميتها وتمتينها وتعويض التأثير السلبي للتشتت بالتشدد في التركيز على المطالب الوطنية التي تستقطب الجميع. وبوجود الحركتين وبالتوازي مع نتائج تأثيرهما كليهما. راحت تأثيرات اللجوء ذاته تفعل فعلها في تبديل الطبائع الشخصية والجمعية ، ما جعل المسألة كلها أشد تعقيداً من أن تفهم فهماً ميكانيكياً.

لقد حفزت على حركة تبديد السمات المشتركة حزمة من العوامل متداخلة التأثير : انهيار الكيان الوطني الذي كان قائماً وضخامة النكبة التي فتكت به وبمقوماته . وقسوة الأيدي العربية التي تحكمت بشئون الجماعات اللاجئة أو شئون من بقي في الأرض الفلسطينية التي لم تستول عليها إسرائيل . وسطوة هذه الأيدي على حركة الفلسطينيين وما أدى إليه هذا من إحكام عزلة الجماعات المتفرقة بعضها عن بعض. واختلاف التأثيرات التي أخضعت لها كل جماعة وتباين بعضها إزاء بعض. وضغط الحاجات الحياتية التي توجب تلبيتها الاستجابة لإملاءات المحيط . والتأثير المباشر وغير المباشر للدعوات العربية القومية أو الدينية التي هونت خصوصية الشأن الفلسطيني وركزت على ما رأت أنه مشترك بين الفلسطينيين والعرب أو المسلمين الآخرين . وما إلى هذا من عوامل.

أما الحركة الثانية، حركة التشبث بما هو مشترك ، فنشطت بحكم آلية الاستمرار أولا . وحفز عليها توق الفلسطينيين جميعا إلى استعادة ما فقدوه من أرض ومصادر رزق وحقوق إنسانية ووطنية ، كما حفز عليها كفاحهم متعدد الوجه في هذا الاتجاه وإيمان أغلبيتهم في كل الظروف بأن استعادة ما فقد، كله أو بعضه ، ممكنة . ولا شك في أن خيبات الأمل الفلسطينية بالعرب الذين فشلوا في تمكين الفلسطينيين من استعادة ما فقدوه قد فعلت فعلها في تعزيز صورة موحدة ما للشخصية الوطنية الفلسطينية . وفي سياق هذا التطور مع التأثير الحاسم لخيبة الأمل بالعرب ، نشطت في أواخر خمسينيات القرن المنصرم وأوائل ستينياته موجة تشكيل الإتحادات والمنظمات الشعبية والفصائل الفلسطينية.

وقد خضع تأثير الحركتين وتفوق إحداهما على الأخرى في وقت أو غيره لتبدل الظروف . التبدل الذى يتعذر هنا استقصاء تفاصيله . والملاحظ بالاجمال أن الحركة الإيجابية ، حركة التشبث بالمشترك . كانت هى الغالبة فى كل وقت أذنت ظروفه بانتعاش حركة مطالبة الفلسطينيين باستعادة ما فقدوه ومقاومتهم للعدوان الإسرائيلى . ولا يجوز أن نخشى تكرار القول بأن السمات المشتركة استمرت ونمت على هذه الأرضية ، أرضية المطالبة بالحقوق ومقاومة مغتصبيها. وفى هذا يمكن التفسير السديد لحقيقة أن البنى الفوقية المثلة للفلسطينيين المتشبثين بأن االسمات المشتركة تجسدت فى فصائل للمقاومة ولم تتجسد فى أحزاب عادية. والالتفاف الشعبى حول الفصائل تحقق بسبب دعوتها إلى المقاومة فى المقام الأول، وليس بسبب أى برنامج سياسى أو اجتماعى موجود أو غير موجود . ولنا هنا أن نستحضر الدلالة السافرة لحقيقة أن "فتح" هى التى استحوذت على أوسع التأييد الشعبى بالرغم من أن مؤسسيها أعلنوا بفصيح العبارة أنهم يرجئون التبشير بأى برنامج سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى إلى ما بعد تحرير الوطن . وحتى لو تفحصنا ما سمى برامج مما وضعته فصائل أعلنت تبنيها الماركسية مثلا فسنقع أيضا على الدلالة ذاتها، فقد انتفى مما ينسب إلى الماركسية ما يحث على المقاومة وأغفل ما عداه أو لم يرتكز عليه تركيزاً كافياً.

بكلمات أخرى ، فقد الشعب الفلسطينى وحدته التى تعززت فى ظروف مقاومة الغزو الصهيونى والانتداب البريطانى قبل ١٩٤٨ وتحول بعد هذا العام إلى جماعات لاجئين مشتتة . وحين أتحدث عن لاجئين وجماعات لاجئة فإنى أنطلق من المدلول العلمى لصفة لاجىء . وليس المدلول القانونى وحده . وفى هدى ما أنطلق منه أجازف فأقول إن كل فلسطينى هو لاجىء بمعنى من المعانى ، يستوى فى هذا المعترف له بهذه الصفة قانونا والموصوف مقيماً ، وتستوى الجماعات المشتتة خارج الوطن والأحزاب الباقية فيه . وذلك لأن الجميع مفتقر إلى عدد كبير من المقومات التى لا يكون المواطن مواطناً تام المواطنية بدونها . وفى أحد تعارفيها العلمية ، فإن صفة لاجئين تدل على جماعة سكانية مفتقرة إلى شكل محدد من علاقات الإنتاج وخاضعة لمنظومة علاقات لا تسهم هى فى صياغتها . وهذا تعريف ينطبق ، كليا أو جزئياً ، على الجماعات الفلسطينية المشتتة خارج الوطن أو داخله .

ولعل من الصائب أن نقول إن أظهر سمة مشتركة بين الجماعات كلها هى سمة افتقارها جميعها إلى عدد كبير من السمات المشتركة.

وقد فتك إزمان اللجوء بعدد من السمات المشتركة للشعب الفلسطينى ونما فى الجماعات المشتتة سمات جديدة كثير منها يشير إلى ما ينتجه عدم الاستقرار . ومن اليسير أن يلاحظ المرء عدداً من هذه السمات السلبية حتى دون الحاجة إلى دراسة معمقة . وأخصها عدم الثبات على رأى أو موقف . واختلاط الآراء والمواقف المتباينة فى الشخصية الواحدة . واستعداد هذه الشخصية للدفاع عن موقف ونقيضه فى آن واحد بالحماس ذاته. وسهولة الانتقال من تبنى رأى إلى تبنى نقيضه ثم العودة إلى الرأى الأول.

هذه السمات التى لحقت بالشخصية الفردية والشخصية الجمعية أيضا . والتى تفاقم خطرها مع امتداد حالة اللجوء وتفاقمها . فعلت فعلها فى تحديد بنية الفصائل الفلسطينية وفى مسار تطويرها. حتى لقد صرنا نرى الشخص الواحد أو الفصيل الواحد أو الجماعة الواحدة متحمسين لدعوة تحرير فلسطين وللتسوية السياسية كليهما. للكفاح المسلح طريقاً وحيداً وللمفاوضات التى تشترط أول ما تشترط نبذ هذا الكفاح . للتشدد وللتهاون . وصرنا نرى موغلين فى شتى أشكال التخريب والفساد وهم أعلى الناس صوتاً فى الدعوة إلى الإصلاح وإعلاء شأن النزاهة . ومما لا شك فيه فى أن هذا الاختلاط قد أسهم فى مفاقمة تأثير عوامل الانحدار التى أشرنا إلى عدد منها.

يعيدنا هذا إلى ما بدأنا به. وهو أن اتفاق أوسلو جاء فى وقت انحدار وليس فى وقت صعود . واتفاق جاء فى هذا الوقت وبتأثيره . كان من الطبيعى أن يسهم فى الدفع نحو مزيد الانحدار . والواقع أننا كنا سنشهد . على الأغلب. النتيجة ذاتها حتى لو أن المفاوضات التى تمت فى هذا الوقت قد صاغت اتفاقا أحكم نصوصاً وأفضل. فالعبرة ليست فى أى نصوص . بل فيما يمكن أن يفضى إليه الاتفاق . فى أن ينهض بالحالة قيد المعالجة أو يهبط بها.

ولأن الاتفاق ألزم الجانب الفلسطينى وقف مقاومته للاحتلال دون أن تلتزم إسرائيل وقف عدوانها وحتى دون أن تقر بأنها تحتل أرض الفلسطينيين . فقد كان من الطبيعى أن يشتد تأثير الحركة السلبية . الحركة التى تواصل تبديد السمات المشتركة وتعزز السمات السلبية المستجدة مع اللجوء .

ويبدو أن إسرائيل ـ غير الغافلة عن ما تحمله هذه الحركة من فوائد لها ـ قد استهدفت بين ما أستهدفته وهي تواصل تدمير البنى التحتية حفز هذه الحركة واستكمال السعي الإسرائيلي الدائم لإلغاء صفة الشعب الفلسطيني بما هو شعب ـ واستكمال تعزيز وضعه بما هو أشتات متفرقة ـ وتقليص تأثير العوامل التي تعارض هذه الحركة ـ خصوصا عامل المقاومة ذا التأثير الحاسم في هذا المجال.

في هذا المستوى من الفهم للسياسة الاسرائيلية الثابتة ـ الفهم الذى افتقر إليه كثيرون ممن غمرتهم زحمة الأحداث المتلاحقة ـ يمكن أن نفهم تشدد إسرائيل ضد ياسر عرفات ونهجه وضد الفصائل والقوى والشخصيات الوطنية التي سلكت بما يبقى الشعب الفلسطيني على الخط الذى يبقى له ما يوحده. فياسر عرفات ـ مهما قيل عن سلبياته الكثيرة ـ مما هو صحيح أو مهول أو غير صحيح ـ احتفظ وسط زحام الأحداث واختلاط المواقع بوعيه لأهمية إبقاء الشعب الفلسطيني في خط المجابهة وتركيز الاهتمام على المشروع الوطني الذى يوحده واستبقاء تمثيله الوطني ومقاومة تفكيكه إلى جماعات وشلل تهمل المشروع الوطني وتتقاتل فيما بينها على الفتات كما تريد إسرائيل ـ ولم تعاقب إسرائيل ياسر عرفات على أخطائه ـ كما صور الأمر من قبلها ـ على صوابه بالذات ـ وما فعلته إسرائيل بعرفات هو ذاته بكل من تسلح بالوعي وبالمؤسسات الوطنية التي أنشأها هذا الوعي.

وفي سنوات أوسلو العشر ـ بغطاء أفراح السلام التي اقترنت بالبداية ـ شددت إسرائيل سطوتها على حياة الجموع الفلسطينية في الأرض المحتلة ـ وطوقتها ـ وشددت القبضة خصوصا على حركتها الوطنية بفصائلها كلها ـ ولم توفر لا للجمهور ولا لفصائل الحركة التي تمثله لا حرية الحركة والاتصال ولا حرية عقد الاجتماعات التي تجمع ممثلي الأشتات. واستثمرت إسرائيل كل عوامل التردي الأخرى واستخدمت سطوتها للحفز على مزيد من التفكك وحجب فرص التطور والتقدم ـ ولأن الولع بالاتفاق وما بثه من أوهام في البداية وما أقترن به من سعي لاسترضاء إسرائيل وتجنب استفزازها قد أفضت إلى إضعاف م. ت. ف ـ فقد وهن هذا الإطار السياسي الجامع ـ ووهنت بوهنه الصلات بين المشتتين في الداخل وبين المشتتين في الخارج ـ بما فيها الصلة بين فروع الفصائل ـ ومع انسداد الأمل بعقد تسوية ـ خصوصاً التسوية التي تلحظ حاجات جماعات الخارج الوطنية. نشأ

الظرف الذى من شأنه أن ينشط حركة تماهى هذه الجماعات مع محيطها ويبدد سماتها الخاصة المشتركة.

وإلى أن يتوفر إحصاء واستقصاء يمكن الركون إلى صدقهما - يبقى من الجائز المجازفة بالقول استناداً إلى المعاينة المباشرة إن ما لحق بالبنية التحتية التى تسند وحدة الشعب الفلسطينى إليها فاق فى سنوات أوسلو العشر أو كاد يفوق ما لحق بها من أضرار فى العقود العديدة التى سبقتها . ومما لا شك فيه أن الأضرار التى لحقت ببنية الفصائل جراء هذا بلغت النسبة ذاتها . وعلينا أن نقر - دون تهيب - بما هو معروف - وهو أن تدمير البنى التحتية لأى شعب يستتبع تلاشى بناه الفوقية وبضمنها البنى السياسية المتوفرة له؛ حتى لو لم تتوافر عوامل أخرى لتلاشيها هى فى واقع الأمر عوامل متوافرة فى حالة الفصائل الفلسطينية . وتدمير البنى التحتية لا يبقى مجالاً لنشوء بنى فوقية أرقى من التى تتلاشى.

فرص الإصلاح

لا يراد لما قيل أن يغفل أن الحركة الايجابية التى تصون سمات الشعب الموحدة له ما تزال تفعل فعلها هى الأخرى. ومع ثنائية الظلم ومقاومة الظلم هناك ثنائية تبديد السمات والاحتفاظ بها. ومع اتساع الوعى على ختل المحتل الإسرائيلى فى التعاطى مع استحقاقات التسوية السياسية ، أعيد الاعتبار للعوامل الإيجابية أو استعادت هذه العوامل شيئاً من حضورها فى الوعى العام. ونبتت الدعوة إلى الإصلاح ولو لم تقترن أعمال مقاومة الاحتلال بالأخطاء والخطايا التى جعلت جناها أقل من حجم الجهود والتضحيات المبذولة ، ولو لم يمتط فاسدون مشهورون موجة الدعوة إلى الإصلاح فيشوهوها - لأمكن أن نأمل فى أن تتغلب الحركة الإيجابية من جديد. وما زال فى المتناول أن يفضى تصحيح مسار مقاومة الاحتلال وتنقية موجة الإصلاح من الفاسدين الذين امتطوها إلى إنعاش هذا الأمل.

لقد نجحت إسرائيل فى تدمير بنى تحتية واسعة . إنه زحف القوة المنهجى للسيطرة على الجغرافيا وتدمير الزراعة والصناعة والخدمات والعملية التعليمية واستكمال تشتيت الجماعات المتفرقة وتفريق كل جماعة إلى وحدات صغيرة وعزلها بعضها عن بعض وحرمانها من مصادر عيشها

العادية وجعلها جميعاً بحاجة إلى العيش على الغوث الذى يجيء من الخارج والذى تتحكم إسرائيل والمانحون قليلاً أو كثيراً لها بمعظم مصادره وأقنية توصيله . . هذا الغوث الذى إن وفر حياة عادية أو حتى ميسرة لبعض ناس النخب ووفر للجموع ما يسد الرمق . فإن الاتكاء عليه وحده يعزز العمل الذى يستهدف زعزعة ما تقوم عليه المجتمعات الموحدة من أسس . وبإمكان قراءة متبصرة للإحصاءات التى فى المتناول أن تظهر خطورة ما أنتهى إليه الأمر على هذه الناحية .فالإنتاج الزراعى والصناعى لم يعد يوفر نسبة يعتد بها فى الدخل القومى . وقد انخفضت حتى النسبة التى كانت توفرها الخدمات . وإذا انتبهنا إلى دور الغوث الخارجى ذاته حتى فى الزراعة والصناعة والخدمات . فسيجوز أن نستخلص أن نسبة الذين يعيشون فى الأرض المحتلة من أبناء الشعب الفلسطينى على الغوث الخارجى لا تقل بأى حال عن ثلثيهم . وليس بإمكان أحد أن يقول إن الاتكاء على الغوث يساعد فى إنشاء مجتمعات راسخة التكوين . فكيف يمكن أن تستمر البنية التحتية اللازمة لاستمرار البنى الفوقية السياسية وغيرها . أو نشوء ما هو أرقى ، إذا لم يصلح الحال ويمتلك الشعب الفلسطينى وسائل بنائه وتطوره العادية وكيف يمكن أن يمتلك الشعب الفلسطينى هذه الوسائل إذا بقى الاحتلال القادر على الاستمرار فى التدمير ومنعه من تعويض ما يدمر .

وحين نتحدث عن تلاشى بنى وضعف الأمل بنشوء بنى جديدة ، فالمقصود فى الحالتين هو البنى التى تمثل الشعب بفئاته المتعددة وتنهمك فى معالجة شئونه العامة. وليس أى بنى بالاطلاق . ذلك أن تغييب البنى الوطنية العامة لسبب أو غيره وتفكيك وحدة الشعب وعزل جماعاته بعضها عن بعض نفسح المجال لظهور الشلل التى تنشغل بما هو أدنى من الشأن الوطنى العام. وقد تتشكل الشلل من شظايا الفصائل ، أو قد تنبت من أشتات الجماعات المتفككة . ومع استمرار الاحتلال وسطوته وإمعانه فى التخريب لن تكون هذه الشلل إلا شللاً بالغة فى الفساد ومتنابذة أو متناحرة ، الأمر الذى يلحق بالمجتمع مزيداً من التدمير.

إن نذر تكون مثل هذه الشلل قائمة منذ بعض الوقت . وقد بلغ الحال النقطة التى تجمد فيها تطور الفصائل كافة فتراجعت عن مستويات فى القيم والفكر والتنظيم والأداء سبق لها هى ذاتها أن حققتها

. وما دامت إسرائيل مثابرة على الدفع في هذا الاتجاه فالأمل معقود على الجانب الفلسطيني وحده ليوقف هذا الدفع ويصلح الحال الذاتية التي أوصلته إلى هذا الحال.

وفي الحياة الواقعية . لا ينسد طريق أو ينفتح إلا بفعلِ فاعلين . وإذا كان من شأن الطمع الإسرائيلي المسح بالقوة أن يحث إسرائيل على تدمير البنى التحتية والفوقية للمجتمع الفلسطيني وحجب فرص تطوره الطبيعي . فإن في هذا وحده حتى لو لم تتوافر أسباب أخرى ما يحفز الفلسطينيين على إصلاح أمرهم وتجديد وسائل كفاحهم كي يتمكنوا من تخفيف الأذى اللاحق بهم ومواجهة التأثير السلبي للعوامل التي تحجب فرص تطورهم . وبالرغم من كل ما في الحياة العامة الفلسطينية من مثالب ومظاهر قصور وفساد . فلا يجوز أن نغفل أن الرغبة في الإصلاح عميقة والدعوة إليه واسعة . وغني عن البيان أني أشير هنا إلى رغبة المتضررين من السلبيات . أي أغلبية الناس . وأستبعد نداءات الإصلاح التي يطلقها الوالغون في الفساد أو يشهرها أعداء الشعب الفلسطيني لسبب أو غيره.

إن المطلوب هو إصلاح شامل يطال كل ما تخلف أو تجمد أو تردى أو فسد . والإصلاح يوجب أول ما يوجب تشديد العمل لتبديل الظروف غير المواتية . وهذا يقود إلى استخلاص شديد السفور: لا أمل بإتمام أي إصلاح ما دام الاحتلال وسطوة المحتل على الحياة الفلسطينية موجودين . ولهذا الاستخلاص تتمة منطقية: الإصلاح يضطرد على مهاد أخرى. ولا مجال للعب بترتيب الأولويات . فالمسألة الوطنية ستظل هي الأولى. أما الأمل بأن ينصلح الحال قبل تحرير الأرض أو على مهاد سياسة تزعم لنفسها التصدي للبناء بمعزل عن متطلبات الكفاح ضد الاحتلال. فهو أمل يماثل أمل إبليس في دخوله الجنة.

لقد أخطأت "فتح" ولفيفها في توصيف ما بدأ بأوسلو على أنه مرحلة البناء واستكمال تحرير الوطن هذا الخطأ بين حزمة الأسباب التي أسهمت في تردي حال "فتح" وغيرها . وما كان مطلوبا من قبل لا يزال مطلوبا إلى الآن: وضع المسألة الوطنية في أولوية اهتمام أي فصيل يراد إصلاحه وتطويع أوضاع الفصيل بما ينسجم فعلاً مع هذه الأولوية . وليس قولا فقط. وإذا لم يحدث هذا وغيره مما هو لازم لتحسين الأداء العام في الكفاح الوطني ، فسيظل المجتمع الفلسطيني أسير العوامل التي تفتك بوحدته وبناه التحتية والفوقية . ولن تنفع المعالجة الإصلاحية المجتزأة في تحريره . وبمقدار ما

يتعلق الأمر بالفصائل أو الأحزاب الماثلة فى الساحة حتى الآن. فمن المشكوك فيه أن تفضى إصلاحات مجتزأة إلى إصلاح أى منها ناهيكم بأن تفضى إلى الارتقاء بوضعه أو إلى المجيء بجديد.

نقطة أخرى أود أن أشير إليها قبل أن أختم هذه الورقة. تلك هى النقطة الخاصة بموضوع الصلة الواسعة التى كانت للحركة الوطنية الفلسطينية بفصائلها كافة مع القوى التى تمثل البشرية التقدمية الرافضة للاستعمار والإمبريالية والعدوانية فى كل مكان فى العالم . هذه الصلة التى ميزت الحركة الوطنية الفلسطينية في وقت من الأوقات بدأت تضمر منذ ما قبل أوسلو. ثم انقطعت أو كادت بعد أوسلو . وأنا أعتقد أن تبديل منحنى التطور على الساحة ما انقطع من صلاتها بالحركات التقدمية فى العالم وتلحظ فى برامجها وممارساتها ما يعيدها إلى الوضع الذى كانت فيه جزءاً من حركة البشرية التقدمية . إنك لا تستطيع أن تقاوم عدواناً مستمراً واقعاً عليك تشنه إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية فيما أنت منعزل عن الحركة العالمية الآخذة بالتشكل ضد العدوانية الأمريكية بالذات . الحركة التى تنطوى على ما هو رافض للعدوانية الإسرائيلية أيضا . لقد كان انكفاء الفصائل على الشأن المحلى وحده وتفريط معظمها بما كان له من صلات حيوية بالقوى التقدمية والقوى المناصرة للعدل فى كل مكان في العالم أحد مظاهر التراجع فى الحياة السياسية الفلسطينية . ثم صار أيضا سببا من الأسباب التى أدت إلى مزيد من التراجع . لقد جرى هذا التراجع بتأثير السياسة التى رأت أن استرضاء الولايات المتحدة وإسرائيل سيساعد فى التوصل إلى حل عادل . وما دامت سنوات أوسلو العشر قد أظهرت كم هى خاطئة هذه الرؤية فعلى المطالبين بالاصلاح أن يطالبوا بتصحيحها وتصحيح ما استتبعه من مواقف وممارسات .

ومع التأكيد على الاستنتاج العام لهذه الورقة بشأن وهن الحياة الفصائلية والحزبية الفلسطينية ومصاعب ظهور بديل أرقى فى وقت قريب . قد ينبغى أن نناقش تأثير هذا الموصوف بالعمل الإصلاحى وتلمس ما تعد به الإصلاحات إذا أمكن أن يستمر القائمون عليها بما بدأوا به . وفى يقينى أن ما يمكن عمله من إصلاحات فى ظل سطوة الاحتلال لن يحدث تبديلا دراماتيكيا فى الوضع ، حتى لو استوفى دعاة هذه الإصلاحات ما يضمرونه منها ولم تحبط العدوانية الإسرائيلية مسعاهم . بل إنى أجازف فأقول إن ما آل إليه وضع الفصائل . خصوصا الفصائل التى تعد نفسها صاحبة السلطة ،

خصوصا منهّا" فتح" يشكل عائقا فى وجه الإصلاح ولن تصير "فتح" حزباً سياسياً يلتزم برنامجاً سياسياً ونظماً تأذن بتفاعل الآراء وتداول مواقع المسئولية وتجديد القيادات وفق إرادة الأعضاء ، لن تصير "فتح" غير ما هى عليه . والشعبية أو الديمقراطية لن يصير أى منهما حزباً للبروليتاريا أو أى طبقة أخرى فى مجتمع اللاجئين الذى لا تمايز واضحا فيه بين أى طبقات . و"حماس" لن تكف عن كونها مؤسسة ثيوقراطية يتكىء قادتها على ما ينسبونه إلى وحى السماء حتى يمنعوا جمهورهم من مطالبتهم بما تقتضيه شئون الأرض . وإذا تطورت " حماس" فقصارى ما يمكن أن تفعله هو أن تبلغ فى المسألة الوطنية ما بلغته" فتح" فى وقت سابق فتقبل بدولة على جزء من أرض فلسطين بأمل أن تشكل قاعدة للعمل من أجل بقية المطالب ، وذلك دون أن تتوفر للملتزمة بوحى السماء و المرونة التى توافرت لغيرها . وسيظل حزب الشعب لزمن طويل على بلباله وهو يبحث عن هويته التى فتك بها هو نفسه.

إلا أن المضى فى الإصلاح حتى لو جاء مجتزأ سوف ينشىء بيئة يسودها مناخ مختلف عن المناخ الذى انتهى إليه الحال. وحتى ولو جاء الجنى متواضعاً ، فإن غلبة روح الإصلاح ستبيح الأمل بمزيد منه . مرة أخرى نتحدث عن الإصلاح الذى تمليه الحاجات الوطنية والرغبة فى تحسين أساليب مقاومة الاحتلال وحين يتوخى الإصلاح تحسين الموقف الفلسطينى ضد الاحتلال وتخفيف الأذى المنصب عليه ، سيكون على المصلحين أن يعملوا على جبهتين : لجم النوازع المغامرة ، ولجم النوازع الاستسلامية . إن تمتين الموقف ضد الاحتلال يوجب كف أذى التطرف القومى أو الدينى كما يوجب كف أذى التهاون . ولا أشك فى أن غالبية الجمهور ، وبضمنها غالبية جمهور كل فصيل ، سوف تدعم العمل فى هذا الاتجاه . لكننى لا أظن أن نسبة كبيرة من المتنفذين فى كل فصيل تتحمس لما تتحمس له غالبية الجمهور.

ومهما يكن من أمر ، فإذا أريد للحياة الحزبية أن تتقدم وإذا أريد تشجيع نشوء أحزاب جديدة أو دفع الفصائل للارتقاء إلى أحزاب ، فلابد من أن يلحظ فى سياق الإصلاح الشامل ما هو لازم لتطوير الحياة الحزبية بالذات . ومما لا شك أن أى إصلاح فى أى مجال سوف يحدث أثراً إيجابياً فى كل مجال . وفى المقدمة ، فإن كل إنجاز فى مجال توسيع الحريات الديمقراطية وتعزيزها أو مجال

فرض سيادة القانون سيعد إنجازاً ذا تـأثير حاسـم علـى الحيـاة الحزبيـة . إلا أن هـذا لـن يغنـى عـن تدابير بعينـها مطلوب اتخاذها للارتقاء بهذه الحياة . وقد نعد فى مقدمـة التـدابير المطلوبـة ثلاثـة: اعتماد معونات مالية تقدم للأحزاب من الميزانية العامة ويحصل كل حزب منهـا علـى حصـة تعـادل حجمه الذى يمكن قياسه وفق المعايير المعتمدة . واعتماد مبدأ التصويت للقائمة وليس للأفراد فـى أى انتخابات بلدية أو عامة. وتوفير صدقية كافية للاقتناع بأن مبدأ تـداول السـلطة سـيتبع دون تحايـل عليه.

يقال هذا دون ملل من التأكيد على أن الأمل بتحقيق الإصلاح الـلازم أمـل سـيظل ضـئيلا مـا لم يتبـدل الحال الراهن ، وتبديل الحال عملية كفاحية ما من شك فى أنها قاسية ومعقـدة وطويلـة الأمـد. وفـى هذا فليتنافس المتنافسون.

قمة العالم البترولية

والطريق إلى نفق أولدافيي

المؤلف: ريتشارد دنكان

المترجم: د. سمير فياض

التاريخ: ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠

الموجز

قيل عن نظرية أولدافيي أنها نظرية خطرة، لا ترد علي بال، منافية للعقل، سخيفة. وتعبر عن هزيمة الذات الإنسانية، والكاتب يقدمها هنا باعتبارها نظرية شديدة التأثير، حيث إنها مؤسسة علي: الطاقة وتوزيعها علي اتساع العالم، والمعلومات السكانية، وعلي مشاهدات الكاتب علي مدار ٣٠ عاما، في ٥٠ دولة، وعلي ما يهواه الكاتب من الأنثروبولوجيا وعلوم الآثار، وعلي قراءته في مجالات عديدة.

وترتكز النظرية علي العلاقة والتناسب: بين ناتج الطاقة، و استخدامها، وتوزعها علي سكان العالم، وتشير تلك النظرية السهلة إلي أن العمر المتوقع للحضارة الصناعية مساو أو أقل من مائة عام (من عام ١٩٣٠ إلي عام ٢٠٣٠)، حيث توضح: أن إجمالي نصيب الفرد من سكان العالم ظل متزايدا بسرعة فائقة في المدة من ١٩٤٥ إلي ١٩٧٣(٣,٥٪سنويا)،وظل نصيب الفرد علي قمة متزايدة حتى عام ١٩٧٩، ثم تباطأ معدل التزايد ليصل إلي ٠,٦٤٪ سنويا، وفجأة.ولأول مرة في التاريخ اتخذ نصيب الفرد طريق الهبوط طويل المدى بواقع(٠,٣٣٪ سنويا)، في المدة الأخيرة، أي من العام ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩، وتشرح النظرية قمة ١٩٧٩ البترولية وما لحقها من هبوط ، وتدعي النظرية أيضا أن نصيب الفرد من ناتج الطاقة سيواصل الهبوط ليصل إلي القيم الدنيا التي سبق أن حققها في عام ١٩٣٠ ؛

والتي يتوقع الوصول إليها في عام ٢٠٣٠. وتبلغ تلك القيمة نسبة تصل إلي ٣٠٪من القيمة التي وصل إليه تصيب الفرد في عام ١٩٧٩. وهكذا لا تزيد فترة ازدهار نصيب الفرد من البترول عن مائة عام.

ويرى الكاتب أن هذا الانهيار في نصيب الفرد من البترول يمكن ربطه بانتهاء عمر شبكات الفولت الكهربائي العالي علي اتساع العالم، حيث لا تجدد. ويتزايد الظلام. وباختصار عندما تشح الكهرباء فسنعود سريعا إلي عصور الظلام.

وبالطبع. يمكن لنا أن نعتبر أن نظرية مولدافيي خاطئة. ولكننا لا يمكن لنا أن نرفضها طالما استمر الناتج الإجمالي للطاقة في العالم علي ما هو عليه. واستمر تزايد السكان بالمعدلات السائدة الآن أو قريبا منها

أولا: المقدمة:

تعتبر نظرية أولدافيي مخططا ذا قاعدة من المعطيات، تقرر توقعا لاستمرار عمر المدنية الصناعية بما لا يزيد على مائة عام. بدءا من ١٩٣٠. ولعل جذور النظرية تتصل بأيام الفلاسفة الإغريق وتمتد حتى علماء القرن العشرين، ولربما كان اتباع ذلك النهج مفيدا. حيث إنه يصعب علي الناس تقبل النظرية بالرغم من سهولة فهمها.

ولا تتعامل نظرية أولدافيي مع الجيولوجيا أو الحفريات القديمة. كما أنها ليست منظورا وصفيا. ولكنها نظرية(علي شكل منحنى) تحاول بمنطق النمو والتزايد من ناحية. والهبوط والتلاشي من ناحية أخرى. أن تشرح تاريخ إنتاج واستخدام الطاقة في العالم، كما أنها تتعامل مع المعلومات السكانية، ولقد اختار الكاتب اسم النظرية باعتبار معرفته بها، وبحكم شهرتها، وتعبيرها الأجوف والمرعب، وأخيرا لأنها تعبر عن التحول المسخي هبوطا إلي العصر الحجري. وللحقيقة فإن الحياة بالأسلوب الذي بينته النظرية كان ولا يزال طريقة يتبعها الناس في الحياة، علي المستوى: المحلى والقبلى والكوكبى، وقد مارسها أجدادنا بمساوئها ومحاسنها لملايين السنين.

ولا شك أن وصول المدنية الصناعية إلي القمة ثم الانحدار، سيكون بسبب مجموعة متشابكة ومعقدة من الأسباب، مثل: الزيادة السكانية، تآكل التربة، ارتفاع حرارة الكوكب، الفيروسات الجديدة البازغة، التلوث، تدمير البيئة، الخروب بسبب نقص الموارد. وهكذا نرى أن نظرية أولدافيي التي بدأت بقياس وحيد(قانون وايت) قد انتهت باثناء جديد وهو الكهرباء.

ويقول الكاتب. أن أغلب مدة خبرته قد أمضاها في شبكات القوى الكهربائية. وأنظمة إدارة الطاقة الحاكمة. وبالطبع فإن الكهرباء ليست مصدرا أوليا للطاقة. كما أنها حاملة للطاقة دون كتلة. وهي تنطلق بسرعة تقارب سرعة الضوء، كما أنه لا يمكن تخزينها للأغراض العملية. وهي كأنظمة قوى كهربائية: مكلفة ومعقدة، كما أنها نهمة في استعمال الوقود. وبالتالي ملوثة. وتحتاج إلي صيانة وعمليات تشغيل مستمرة(علي مدار ٢٤ ساعة يوميا،وعلي مدار أيام الأسبوع السبعة. وعلي مدار أسابيع السنة الإثني وخمسين)، وهناك مشكلة أخرى، حيث إننا ننظر إلي الكهرباء باعتبارها واقعا وجدناه، فلا مشكلة هناك، فقط اضغط علي زر الكهرباء في الجدار. باختصار فإن الكهرباء هي خلاصة الحياة المعاصرة، ولكن أنظمة القوى الكهربائية مكلفة وخطرة ودقيقة، وكل هذا يعزز القول بخطورة احتمال الإظلام الكوكبي الدائم، وأنه سيقترن — إن حدث – بانهيار المدنية الصناعية(جرف أولدافيي علي المنحنى).

وتمثل تلك الورقة الأرضية الشارحة للدليل الموضح لنظرية أولدافيي.

تعاريف:

(O) :الزيت الخام، والغاز الطبيعي المسيّل.

(E) :المصادر الأولية للطاقة،مثل: الزيت، الغاز، الفحم، الطاقة النووية، القوة الهيدرولوكية.

'Pop' :سكان العالم

'ô' :نصيب الفرد من إنتاج الزيت.

(ê) : نصيب الفرد من إنتاج الطاقة.

'G' :بليون = مليار =

'b' :برميل من الزيت.

'boe' :برميل من معادل الزيت، كمحتوى من الطاقة وليس كنوعية.

'J' :"جول" وحدة العمل

حضارة الكهرباء = حضارة الصناعة

يمكن تصوير مرحلة الحضارة الصناعية كمنحنى مماثل لنبضة(لها طرف صاعد، وطرف هابط، بينهما قمة)، وتوضح تلك النبضة معدل استهلاك الفرد للطاقة علي مدار فترة زمنية يستغرقها الصعود إلي القمة

والنزول منها، ويمكن تحديد العمر المتوقع للحضارة الصناعية بأنه السنوات اللازمة بين: نقطة الصعود لهذا المنحنى(وهي النقطة التي يبلغ عندها نصيب الفرد من الطاقة نسبة ٣٠٪ من مستوى نصيب الفرد من الطاقة عند بلوغ القمة)، وبين نقطة الهبوط لهذا المنحنى(وهي النقطة المعادلة لنقطة الصعود. ولكن علي الطرف الهابط للمنحنى) كما يوضح ذلك شكل ٤، والإضافة التي تبينها نظرية أولدافيي هي أنها تركز علي المشاكل التي ترد في شبكات القوى الكهربائية ذات الضغط العالي، علي اتساع العالم.

المدنية والكيلووات الجاهز:

بالرغم من الأهمية البالغة للوقود الأحفوري، إلا أن الكهرباء هي الطاقة الطرفية التي لا غنى عنها للمستخدم النهائي، المتواجد في مجتمع المدنية الصناعية. ولكي نحدد أهميتها، فعلينا أن نفرّق بين: الطاقة الأولية المستهلكة(وهي اللازمة لتوليد الكهرباء)، والطاقة الأولية المستهلكة اللازمة لتوليد ما غير الكهرباء، مثل العمل والحرارة.

ومن هنا، لا بد لنا أن نلاحظ الآتي:

٤٢٪ من الطاقة الأولية في العالم تستهلك لتوليد الكهرباء(١٩٩٩).

٣٩٪ من الطاقة الأولية في العالم المتولدة من النفط تستهلك لتوليد ما غير الكهرباء.

١٨٪ من الطاقة الأولية في العالم المتولدة من الغاز الطبيعي لتوليد ما غير الكهرباء.

١٪ من الطاقة الأولية في العالم المتولدة من الفحم تستهلك لتوليد ما غير الكهرباء.

ولكن عندما نبحث عن الجودة، فإن أهمية الكهرباء تتضح بصورة جلية، فمثلا إذا أردت تسخين غرفتك الباردة، فإن وحدة عمل واحدة (جول واحد) من الفحم هي المعادل لواحد جول كهرباء، أما إذا أردت أن تشّغل تليفزيونك، فإن جول واحد من الكهرباء لا يتحقق إلا من ٣ جول فحم!. لذلك إذا كان هناك أي داع لقلقك بخصوص موضوع الطاقة، فلتقلق ولا تنم ولا حتى تغفو بسبب: النفط، ثم الغاز، ثم الفحم.

واقلق دائما بسبب زر الكهرباء علي الحائط.

ثانيا: الطاقة والحضارة:

مقدمة: يقول ليسلي هوايت فيما يعرف بقانون هوايت الآتي:

تزدهر الحضارة، عندما:

تزداد كمية الطاقة المسّخرة للفرد في العام.

أو تزداد كفاءة الوسائل والمعدّات اللازمة لتحويل الطاقة إلي قوة عمل متزايدة...

وهكذا يصبح ممكنا أن نضع سكتشا لتاريخ تقدم الحضارة بدءا من تلك النقطة.

الزيت أو البترول أو النفط:

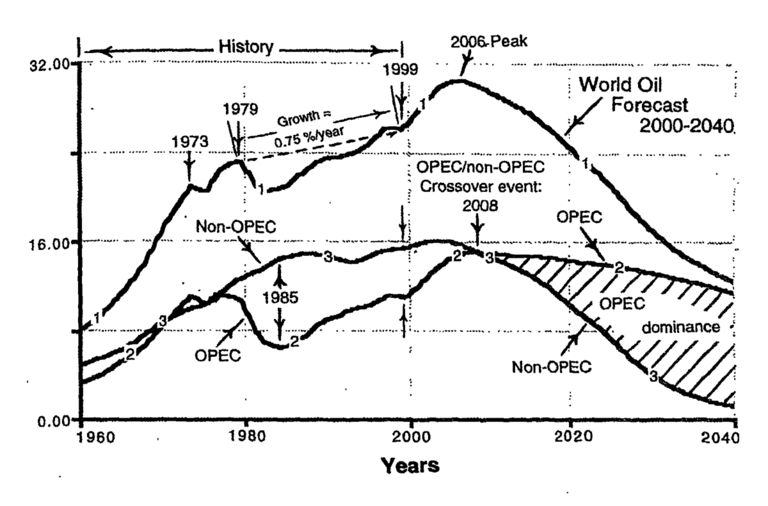
هو سائل، حامل للطاقة، قابل للنقل.

وهو المصدر الأساسي الأولى للطاقة اللازمة للحضارة الصناعية.

ولكنه بالطبع، ليس المصدر الأعظم للمستهلك النهائي.

ويقول الكاتب دنكان إنه قام بتوليد طريقة جديدة(نموذج ومحاكاة)، ثم قام بتوظيفها لتوليد سلسلة من خمسة تنبؤات حول موضوع إنتاج البترول علي مستوى العالم، علي مدار خمس سنوات(من ١٩٩٦ إلي ٢٠٠٠)، بواقع تنبؤ جديد كل عام، ويوضح الشكل رقم ١ النتائج الأساسية التي يحددها أحدث تلك التنبؤات: تنبؤ# ٥ (دنكان ٢٠٠٠ ب)

شكل – رقم ١ : إنتاج البترول: عالمي، من دول الأبك، من غير دول الأوبك



ملاحظات: علي الشكل رقم(١)، في منحنياته الثلاثة :

توضح التنبؤ بوصول إنتاج العالم من البترول إلي الذروة (القمة) في عام٢٠٠٦.

توضح لحظة عبور إنتاج الأوبك وما غير الأوبك (تبادل المواقع) في عام ٢٠٠٨.

يتزايد معدل إنتاج البترول لدول الأوبك في المدة من ١٩٨٥ إلي ١٩٩٩ بمقدار ٩,٣٣ مرة عن إنتاج دول ما غير الأوبك.

وهكذا، يوضح الشكل رقم (١) تاريخ إنتاج البترول في العالم خلال المدة من١٩٦٠ إلي ١٩٩٩(منحنى رقم ١)، ويفصّل الكاتب فيقول:

كان معدّل النمو خلال المدة من ١٩٦٠ إلي ١٩٧٣ هائلا بواقع٦,٦٥٪ سنويا.

ثم تباطأ معدّل النمو خلال المدة من ١٩٧٣ إلي ١٩٧٩ ليصبح بواقع ١,٤٩٪ سنويا.

ثم أصبح معدّل النمو أكثر بطئا خلال المدة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩ ليصبح صفريا تقريبا بواقع ٠,٧٥٪ سنويا.

ويقول الكاتب إذا ما انتقلنا إلي ما بعد عام ١٩٩٩ (الوضع المستقبلي الوارد في رقم٥): فيشير إلي أن إنتاج البترول في العالم سيصل إلي الذروة (القمة) فى عام٢٠٠٦.

ثم ينزل من تلك القمة خلال المدة (٣٤ سنة) من ٢٠٠٦ إلي ٢٠٤٠. بمعدل هبوط سنويّ يصل إلي ٢,٤٥٪، حيث يصبح إنتاج البترول حواليّ ٥٨,٨٪ مما هو عليه يوم وصوله للقمة.

أما نقطة العبور علي المنحنى بين دول الأوبك وما غير الأوبك(تبادل المواقع). فيتوقع حدوثها في عام ٢٠٠٨ (بعد القمة بعامين)، ويتضح ذلك من الشكل السابق علي منحنى ٢،و٣ . وهذا الحدث يقسم العالم إلي معسكرين: أحدهما ذو فائض بتروليّ، والثاني بدون فائض.

وتقدم تلك الورقة السيناريو التالي:

ابتداء من عام ٢٠٠٨ فإن دول الأوبك(١١ دولة) ستنتج أكثر من ٥٠٪ من ناتج البترول في العالم.

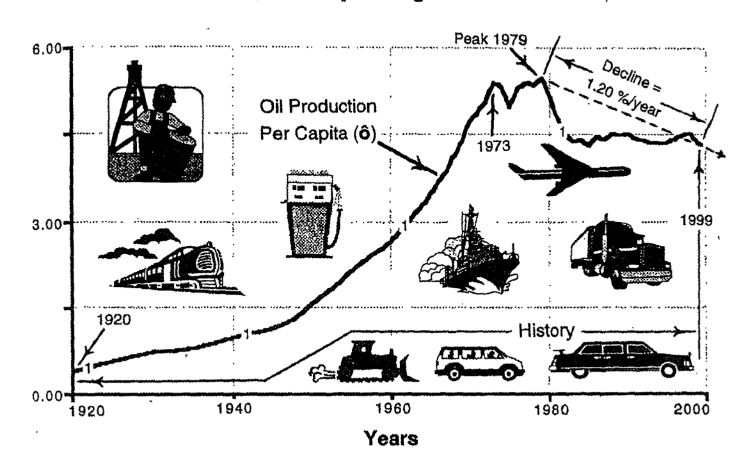
بعد ذلك تتحكّم دول الأوبك تقريبا في ١٠٠٪ من صادرات البترول في العالم.

وتقدر شركة Bb Amoco – عام ٢٠٠٠ احتياطيات الأوبك المؤكدة بواقع٧٧,٦٪ من احتياطى إنتاج البترول في العالم.

ينمو إنتاج الأوبك البترولي خلال المدة من ١٩٨٥ إلي ١٩٩٩ بمعدل مرتفع نسبيًا ٣,٤٦٪ سنويا؛ علي حين أن معدّل نمو مجموعة ما غير الأوبك تنمو نموا هامشيا ٠,٣٧٪ سنويا خلال المدة نفسها (١٤ سنة).

وبالطبع، نلاحظ أن هناك حدثين متميزين، هما: الوصول إلي ذروة الإنتاج في عام ٢٠٠٦، وتبادل المواقع بين دول الأوبك ومجموعة دول ما غير الأوبك في عام ٢٠٠٨. ويوضح الشكل رقم (٢) تلك المعلومة التاريخيّة.

شكل رقم ٢ :متوسط نصيب الفرد من ناتج البترول علي مستوى العالم



ملاحظات : علي الشكل رقم(٢) :

'ô': نصيب الفرد من إنتاج الزيت : يلاحظ أن هذا النصيب كان ينمو استثنائيا خلال الفترة من ١٩٢٠ إلي ١٩٧٣ .

ثم أصبح معدّل نمو نصيب الفرد من إنتاج الزيت قريبا من الصفر خلال المدة من ١٩٧٣ إلي ١٩٧٩ .

إلا أن 'ô' سرعان ما نزلت من قمة ١٩٧٩ نزولا متناقصا بواقع ١,٢٪ سنويا من تلك السنة حتى عام ١٩٩٩.

الاستجابة التقليدية "لم أكن أعرف ذلك".

أما الرسوم الكرتونية الموضّحة في الشكل، فتؤكد أن البترول هو المصدر الأوليّ الأعظم للطاقة، الموظّفة في قطاع النقل،حيث إن ٩٥٪ من البترول المنتج في عام ١٩٩٩ قد استخدم في قطاع النقل.

ويمثّل المنحنى المشار إليه في الشكل رقم (٢) 'ô':نصيب الفرد من إنتاج الزيت، وهو النسبة ما بين ناتج البترول الكليّ في العالم، وتعدد السكان في العالم، أي = (O) / 'Pop'

برميلا من الزيت/ للفرد الواحد/ في العام.

ويجب ملاحظة أن نصيب الفرد من ناتج بترول العالم قد نما نوا استثنائيا خلال الفترة من ١٩٢٠ إلي ١٩٧٣. ثم أصبح النموّ شبه منعدم خلال المدة من ١٩٧٣ إلي ١٩٧٩. وانتهى النمو بالتناقص نزولا متناقصا بواقع ١,٢٪ سنويا من قمة ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٩، (نزولا من ٥,٥٠ برميل للفرد الواحد في عام ١٩٧٩ إلي ٤,٣٢ في عام ١٩٩٩– "قول ما هو بالهزل").

الحقيقة الأساسية المؤقتة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩ بالنسبة للناتج البترولي (شكل ٢)

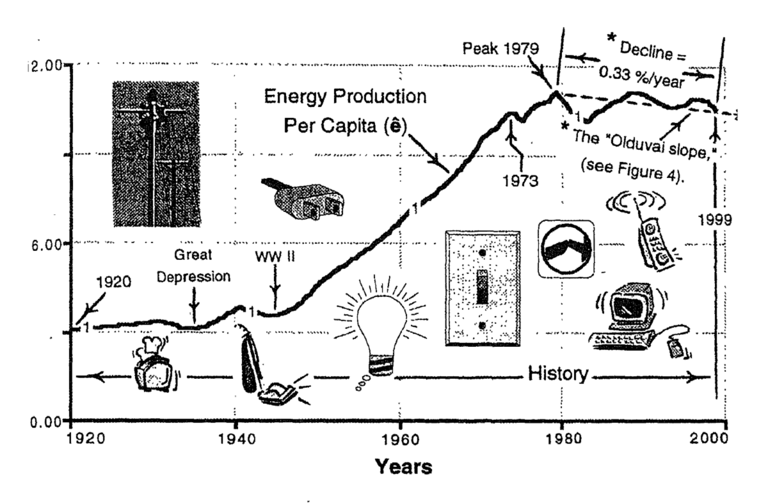
ناتج متزايد، ونصيب متناقص: كيف؟:

بالرغم من تزايد إنتاج البترول في العالم (O) خلال المدة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩ بمعدل٠,٧٥٪ سنويا (شكل ١)، إلا أن سكان العالم (Pop) قد نموا بشكل أسرع. وهكذا حدث تناقص نصّيب الفرد من البترول في العام (ô) بما يعادل ١,٢٪ سنويا خلال المدة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩ (بما يعادل ٢٠ عاما من التناقص في نصيب الفرد من البترول).

وكما أوضحنا فإن الأهداف الرئيسية من تلك الدراسة هو: وصف، ومناقشة ،واختبار نظرية أولدافيي عن المدنية الصناعية، خلال مسارها التاريخي، وبتطبيق قانون هوايت(المؤشر) فإن النسبة بينك ناتج الطاقة علي مستوى العالم (E) ، وتعداد سكان العالم (Pop) ، بمعنى

أن (ê) = (E) / (Pop) ، وهذا ما يوضحه شكل(٣) علي مستوى العالم خلال المسار التاريخي المنصرم منذ عام ١٩٢٠

شكل رقم ٣ : نصيب الفرد في العالم من ناتج الطاقة خلال المدة من ١٩٢٠ إلي ١٩٩٩



ملاحظات :

نما نصيب الفرد من ناتج الطاقة في العالم بدرجة لها دلالة منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٧٩

تناقص نصيب الفرد من ناتج الطاقة في العالم بمعدل متوسطه٠,٣٣٪سنويا خلال المدة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩(وهذا المنحدر سيوضح لاحقا في شكل ٤).

أما الصور الكرتونية فتوضح أن المستهلك النهائي للكهرباء قد وصل إلي نقطة اللاتزايد في الحياة المعاصرة.

إذا تأملنا تلك التغيرات في نصيب الفرد في العالم من ناتج الطاقة خلال تلك المدة الممتدة، فإننا نلاحظ الآتي:

نمو متوسط لنصيب الفرد بواقع ٠,٦٩٪ سنويا خلال المدة من ١٩٢٠ إلي ١٩٤٥.

نمو هائل لنصيب الفرد بواقع٣,٤٥٪ سنويا خلال المدة من١٩٤٥ إلي١٩٧٣.

عودة للنمو المتوسط بواقع ٠,٦٤٪ سنويا خلال المدة من١٩٧٣ إلي ١٩٧٩.

تغير هبوطي لأول مرة في تاريخ نصيب الفرد، ولمدى زمني طويل (من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩)، ويسمى بمرحلة الانحدار الأولى (ثلاثة انحدارات) لأولدافيي.

الحقيقة الأساسية لنصيب الفرد في الطاقة: (شكل ٣)

بالرغم من أن الناتج الكلي من الطاقة في العالم (E) قد نما علي مستوى العالم بمعدل ١,٣٤٪ سنويا في المدة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩(عشرون عاما)، إلا أن سكان العالم (Pop) قد تزايدوا بمعدل أسرع، وهكذا انحدر نصيب الفرد في العالم من ناتج الطاقة بمعدل ٠,٣٣٪ سنويا خلال العشرين عاما.

نظرة تاريخية:

يرجع الفضل في التعرف علي قمة العالم البترولية، باعتبار نصيب الفرد من ناتج البترول، إلي روبرت رومر(١٩٨٥). حيث إنه أول من نشر معلومات عن فترة القمة تلك، ولقد أشار بدقة إلي أن موعدها هو عام ١٩٧٩ ثم يتبعها في رأيه انحدار حاد، حسب المعومات المتوفرة لديه عندئذ.

كما يرجع الفضل أيضا إلي جون جيبونز وآخرين في عام ١٩٨٩، لنشرهم شكلا عن نصيب الفرد في العالم من ناتج الطاقة. حيث أوضحوا أن القمة البترولية تلك كانت في عام١٩٧٣.

وقد أوضحت كلتا الدراستين أن الصعود للقمة يتبعه انحدار في نصيب الفرد في العالم من الطاقة.

ثالثا: تطور الفكر وصولا إلي نظرية أولدافيي:

لعل أفضل ما بدأ به الكاتب هو تلك الفقرة المقتطفة من هانز سبيمان – ١٩٣٨التي يقول فيها "لنتصور أي مجتمع عظيم يمكن أن نحققه، إذا ما نظّم رجال ونساء هذا العالم أنفسهم، كما تفعل ملايين الخلايا خلال تطور الأجنة".

إن البذور الأولى لنظرية أولدافيي قد وجدت منذ زمن طويل، فعلي سبيل المثال كتب الشاعر الغنائي اليوناني بندار(٥٢٢ – ٤٣٨ قبل الميلاد) ماذا بعد سقوط الظلام؟ هل كتب القدر علينا السير إلي النهاية؟ (نشر إيسلي – ١٩٧٠).

أما الكاتب العربي ابن خلدون(١٣٢٢ – ١٤٠٦) فإنه ينظر إلي تضامن المجموعة البشرية باعتبارها المتطلب الأول للمدينة "تتطلب المدينة القيم القبلية لكي تحيا،ولكن الواقع أن هذه القيم بالذات هي ما تدمره المدينة، خاصة أن قيم حضارة المدينة الناشئة تدمر قيم القبيلة، بظهور حياة مفتخرة تضعف علاقة: الأجيال ، والأسر، والإقليم، وتستبدلها بمتطلبات صناعية جديدة من نوع: أنماط الغذاء، والمودة، والملابس، والمنازل المتسعة، ومستحدثات المدينة الأخرى" (ويزرفورد – ١٩٩٤).

أما جوزيف جرانفيل – ١٦٦٥ فيلاحظ أنه بالرغم من أن الحياة تصبح أيسر باستخدام الآلات الموظفة للطاقة. فإنها أيضا تجعل الحياة أكثر اعتمادا، وذلك عندما يتم تسارع وتزايد المتطلبات المصطنعة بدرجة أكبر من الموارد ممكنة الاستهلاك. حيث إن الأخيرة تتجه نحو التناقص بالاستهلاك ذي الخطو المتسارع (إيسلي –)١٩٧٠.

أما أول من تعرف علي أن الحضارة يمكز أن تتلاشى بسرعة،هو الكاتب والمغامر واشنطون ارفنج (١٧٨٣ – ١٨٥٩)، حيث يقول" تفقد الأمم قوميتها بسرعة، وتختلط بدرجة متزايدة، ويتم تبادل الأفكار وأنماط الحياة، بانسياب وانتشار الآداب والسلوكيات، التي تدمر بسرعة التمايزات التي كانت سائدة بين الأمم. وهكذا فإن العالم ينمو في اتجاه التوحد، ما لم نعود إلي البربرية، أي إلي الفوضى(الشواش)مرة أخرى، بالاستهلاك ذي الخطو المتسارع(ارفنج – ١٨٢٢).

قدم البيولوجي الرياضي ألفرد لوتكا، أول جملة تشير إلي أن الحضارة الصناعية يمكن أن تتلاشى عودة إلي نمط الحياة الأولى، فيقول: " يمكن بنظرة شمولية للجنس البشرى أن نعتبر أنه وحدة تشتمل علي زوائد اقتصادية وصناعية، وأنها قد غيرت خصائصها جذريا وبسهولة خلال الفترة التى عاشتها البشرية، وهكذا أصبحنا نعيش بعيدا عن التوازن، وهي حقيقة ذات دلالة عملية، حيث إنها تدل علي أن هناك فترة لازمة لإعادة شروط التوازن، ويفرط فى التفاؤل من يظن أن إعادة التوازن لا يتطلب جهدا وعملا شاقا، ومن الممكن أن يحدث هبوط مفاجئ، بما يجعل أبناءنا يشعرون بأن قدر التعويض المتاح محدود وغير عادل لهم، حيث لا يمكنهم من حل مشاكلهم ومتاعبهم، وذلك بسبب أننا أفرطنا في نمط معيشتنا المفتخرة (لوتكا — ١٩٢٥).

وفي عام ١٩٥٠ كتب بوليماث نوربرت واينر(١٨٩٤ — ١٩٦٤)بأن أفضل أمل لنا في التقدم هو في أن محاولاتنا للتقدم في مواجهة الضرورة الجارفة ما هي إلا الذعر الطاغي الموضح في التراجيديا اليونانية.

إن الموارد الأمريكية التي كانت تبدو غير قابلة للنفاد، اتضح أنها أيضا بطريقها للنفاد، وما يرفض الكثيرون معرفته هو أن الأربعمائة سنة الأخيرة في عمر البشرية ما هي إلا فترة خاصة واستثنائية جدا في تاريخ العالم، وما تحقق إلا: بسبب تعاظم الاتصالات، وبسبب تعاظم السيطرة علي موارد الطبيعة، وقد يؤدي ذلك في كوكب محدود،مثل الأرض، إلي تعاظم عبودية الإنسان للطبيعة، علي المدى الزمني الطويل.

وكتب سير شارلز جالتون دارون في عام ١٩٥٣ بأن الثورة الخامسة تأتي عندما نكون قد استهلكنا مخازن الفحم والبترول الأرضية، والتي تراكمت خلال مئات الملايين من السنين، ونأمل أن نصل إلي موارد أخرى من الطاقة قبل أن نصل إلي الوقت الخطر، ولكن بدون الدخول في تفاصيل فإنه من الواضح أن طريقة الحياة ستختلف. سواء أوجد بديل مريح أم لم يوجد، فلا شك أنه سيحدث تغيير كبير في طريقة الحياة. وهذا التغيير يمكن أن نسميه ثورة، ولكنها ستختلف عما سبقها من ثورات، أنه من غير المحتمل أن تؤدي إلي تزايد في السكان، بل من المحتمل أن يتحقق العكس (دارون — ١٩٥٣).

أما سير فريد هويل فقد قالها دون تردد "كثيرا ما قيل أن الإنسان إذا ما فشل في تخليق مسار له علي الأرض، فإن أجناسا أخرى ستحل محله في السباق، ولعل ذلك صحيحا في مجال تنامي الذكاء، إننا الآن استهلكنا أو علي وشك أن نستهلك المتطلبات الطبيعية والضرورية الموجودة في هذا الكوكب، وإذا ما

فقدنا: الفحم، والبترول، والمواد المعدنية عالية الجودة. فإننا لا نتوقع أن توجد مكنة لأجناس أخرى بديلة – مهما كانت قدرتها – مستطيعة أن تتسلق مشوارا طويلا من حالة البدائية صعودا إلي مستوى التكنولوجيا رفيع المستوى، فهو سباق أحادي، وإذا فشلنا فيه. فإن ذلك يكون فشلا لهذا النظام الكوكبي، فيم يتعلق بذكاء قاطنيه. ولعل ذلك ينطبق علي الأنظمة فى الكواكب الأخرى. حيث لا نتوقع أن يوجد بأى منها إلا فرصة واحدة، وفرصة وحيدة فقط (هويل – ١٩٦٤)

رابعا: أنظمة نمذجة العالم:

لعل خطأنا الأكبر هو في انسياقنا مع النظرة الغربية السائدة واسعة الانتشار، عن الطبيعة والإنسان،والتي ترتب عليها شيوع الاعتقاد بأن الإنسان ليس جزءا فقط من الطبيعة. وإنما هو أيضا سيدها، بل وتفوقه عليها، وأن التطور ما هو إلا عملية خلق الإنسان وجلوسه علي قمة برج الكوكب، فهو ينظر إلي الأرض علي أنها كنز ينهب منه بمجرد ظهور الرغبة لديه في النهب، وللحقيقة،فإن سلوك العالم الغربي منذ إهلالة الثورة الصناعية دليل لا يدحض علي صحة تلك الفرضية (إيان ماك هارج عام ١٩٧١).

وفي عام ١٩٧٠ أعدّ جاي فوريستر نموذجا لفهم الفرضيات المتاحة التي توضح أن المجتمعات البشرية تدخل الآن مرحلة تتحول فيها من مرحلة النمو إلي مرحلة التوازن الجديدة، فيقول إنه عندما يقارب النمو ما أسماه بالحدود الثابتة، فإن مرحلة النمو يحلّ محلّها مرحلة التوازن، وفي الحالة البترولية تصبح مرحلة النمو البترولي مرحلة نمو استثنائي. لا تستمر للأبد، ويحق لنا أن نتساءل هل هناك مستقبل بديل؟. سيتوقف نمو السكان ، وسيتوقف التصنيع، وإذا لم تتخذ إجراءات واعية: لتقييد النمو السكاني، وإستثمار رأس المال، فإن القوى المتوارثة داخل النظام الطبيعيّ والاجتماعى ستتزايد وتعلو لتحدد النمو، ويصبح السؤال فقط عن متي وكيف يتوقف النمو، وليس عما إذا كان سيتوقف من عدمه، وبالطبع فإن موديول فوريستر يستند إلي اتباع نمط "الانطلاق ثم الانهيار". فهو يتنبأ بأن معدلات الحياة المادية ستصل إلي قمتها في عام ١٩٩٠ ليبدأ الهبوط وصولا إلي الانهيار في عام ٢١٠٠ . وحاول فوريستر أن يبحث عن السياسات الاجتماعية الواعية التي تجعل من المرحلة الاجتماعية والحضارية التي نعيشها الآن مرحلة متواصلة. متخطيا الضغوط والتقاليد التي تشجع استمرارية النمو والتي تكافئ عليه، حيث يمتدح الفولكلور الشعبي السائد عالميا قصص النجاح والتوسع، عكس طريق المستقبل. وأشار إلى أن التواصل يمكن أن يتحقق في العالم، بتوظيف خمس سياسات معا، هي:

١. تناقص معدل استخدام الموارد الطبيعية بواقع ٧٥٪.

٢. تناقص تولد التلوث بواقع ٥٠٪.

٣. تناقص استثمار رأس المال بواقع ٤٠٪.

٤. تناقص معدل المواليد بواقع ٣٠٪.

٥. تناقص إنتاج الغذاء بواقع ٢٠٪.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن ذلك درب من الخيال(سماء زرقاء)، وأن قاعدة الانطلاق والانهيار هي الأساس، حيث يتزايد: السكان، ونصيب الفرد من الناتج الصناعي. خارج نطاق الاستمرار والتواصل، وبالتالي فمآله الهبوط، ولعل أخطر أسباب الهبوط هو نضوب الموارد غير المتجددة(نماذج ميداوز وآخرين – ١٩٧٢).

أما نظرية أولدافيي (١٩٨٩)فتشير إلي تقسيم التاريخ البشري إلي ثلاث مراحل:

مرحلة ما قبل الصناعة: وكانت مرحلة ممتدة وطويلة من التوازن،حيث كانت الأدوات البدائية والبسيطة والآلات الضعيفة محددة للنمو الاقتصادي.

المرحلة الصناعية: وكانت مرحلة قصيرة من عدم التوازن، وبدأت بقوة واندفاع عندما ظهرت الآلات الجديدة القوية، والتي أزاحت مؤقتا كل حدود مقيدة للنمو.

مرحلة اللاصناعة: وهي مرحلة سنواجهها قريبا، والتي ينحدر فيها الاقتصاد الصناعي، وصولا إلي مرحلة جديدة من التوازن، التي يحددها:إجهاد الموارد غير المتجددة، والتآكل المستمر في البيئة الطبيعية(دنكان – ١٩٨٩)

تسيد فكرة الانطلاق وصولا لقمة ثم الانحدار:

وهكذا، نجد أن المعنى الذي نصل إليه يشير إلي أنه شديد الميل لتحقيق شكل الانطلاق ثم الانهيار، وأن هذا المعنى هو المخرج السائد لآلاف النماذج التي حاوله الكثيرون عبر السنين(ميداوز وآخرين – ١٩٩٢)، وكلها تشير – قديمها وحديثها _ إلي أن مدة الحضارة الصناعية(صعودا وانحدارا)تتراوح بين ١٠٠ عام إلي ١٠٥ أعوام.

ويتنبأ الكاتب الأسترالي ريج موريسون بأن الانطلاق والانهيار يتحقق دائما حيثما يكون الإنسان متسيدا،وفي هذا السيناريو(لا يوجد موديول)يرتفع عدد سكان العالم إلي حوالي ٧ مليارات فى

عام٢٠٣٦، ثم ينحدر إلي ٣,٢مليار نسمة في عام٢٠٩٠، بمتوسط متناقص حوالي ٧١,٤ مليون نسمة سنويا، خلال مدة٥٤ عاما فقط (تصاعد منطلق، قمة سكانية، يتبعها انهيار سكاني).

خامسا: نظرية أولدافيي: (شكل ٤):

يقول ريتشارد بريستون إن كوكب الأرض يحاول التخلص من الطفيل البشري، بعد أن تعرف الجهاز المناعي الخاص بالأرض علي وجود الجنس البشري.

وتقول نظرية أولدافيي أن الحياة المتوقعة للحضارة الصناعية تساوي أو تقل عن مائة عام، وذلك إذا أخذنا بمعيار متوسط نصيب الفرد من الطاقة في العام علي مستوى العالم، حيث تحدد أن الحضارة الصناعية تبدأ في عام ١٩٣٠لتنتهي في عام ٢٠٣٠أو قبلها.

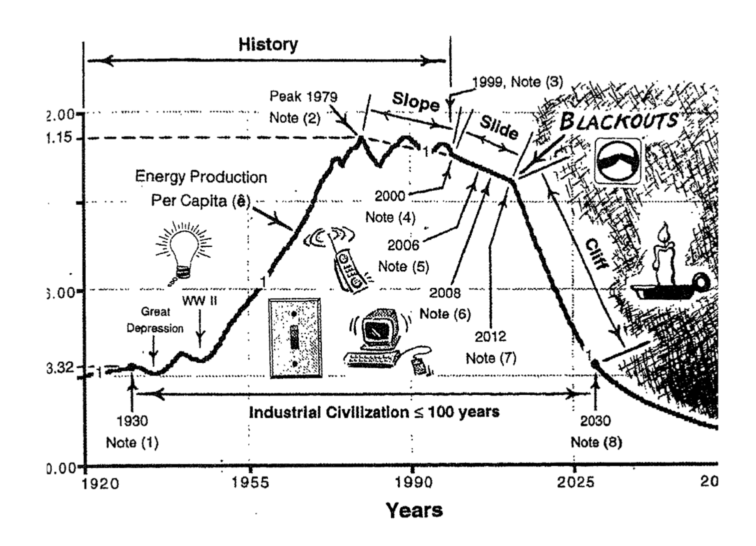
وهكذا تتحدد أهدافنا في دراسة النظرية في ثلاثة أبعاد:

أن نركز في مناقشة النظرية علي الفترة من ١٩٣٠ إلي ٢٠٣٠.

أن نركز علي الأحداث المهمة ذات العلاقة بالطاقة خلال تلك المدة.

أن نؤكد أن الحضارة الصناعية = حضارة الكهرباء = نظام الحياة المعاصرة.

شكل ٤ نظرية أولدافيي: من ١٩٣٠ إلي ٢٠٣٠



ملاحظات :

عام ١٩٣٠ يمثل بداية الحضارة الصناعية، عندما كانت (ê) ٣٠٪ من قمة المنحنى.

عام ١٩٩٧ يمثل قيمة القمة بواقع ١١,١٥ من الطاقة كمكافئ طاقة من برميل بترول للفرد في العام.

عام ١٩٩٩ يشير إلي نهاية البترول رخيص السعر.

عام ٢٠٠٠ بداية الجهاد من أجل القدس (الانتفاضة الفلسطينية).

عام ٢٠٠٦ يمثل قمة الناتج البترولي العالمى (أشير إليها مسبقا في شكل ١).

عام ٢٠٠٨ يمثل نقطة عبور إنتاج دول الأوبك علي المنحنى، متجاوزة إنتاج ما غير الأوبك (أكثر من ٥٠٪ من ناتج العالم للبترول).

عام ٢٠١٢بداية الإظلام بتناقص الكهرباء علي اتساع العالم.

عام ٢٠٣٠يمثل نهاية الحضارة الصناعية عندما تعود (ê) إلي ٣٠٪ من قمة المنحنى.

نلاحظ أن ثلاث فترات تميز مرحلة انحدار نصيب الفرد من الطاقة(الهبوط. الانحدار. السقوط). وكل فترة منها أكثر انحدارا من سابقتها.

الرسومات الكرتونية علي الشكل توضح أهمية الطاقة بالنسبة للمستخدم النهائي للطاقة. في مجال الصناعة. وفي مجال الحضارة.

يوضح الشكل السابق البيانات التاريخية لنصيب الفرد من البترول خلال المدة من ١٩٣٠ إلى١٩٩٩، وتقدير افتراضي عن نصيب الفرد من البترول في المدة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٣٠.

واجمالي المدتين حوالي مائة عام هي المدة المتوقعة لاستمرار الحضارة الصناعية المستندة إلي الطاقة البترولية. وتتشكل منظومة أولدافي: من المنحنى الذي أشرنا إليه. ومن أحداثه الثمانية اللاحقة التي سنشير إليها، ونلاحظ أن المنحنى الذي أشرنا إليه مشابه بصفة عامة لموجة نبضية(انطلاق وانهيار)، والأحداث الثمانية المؤثرة في نصيب الفرد من الطاقة البترولية عبر المائة عام هي:

الأحداث الثمانية:

أحداث أربعة(ماضوية) من عام ١٩٣٠حتى عام ٢٠٠٠؛والممتدة حتى عام ٢٠٠١:

الحدث الأول في عام ١٩٣٠المشار إليه في ملاحظة رقم ١في الشكل ٤: يبين نقطة بداية الحضارة الصناعية. عندما يصل نصيب الفرد من الطاقة البترولية إلي ٣,٣ برميل من البترول في العام. وبالطبع فإن تلك النقطة تمثل أيضا نقطة بداية الموجة النبضية علي منحنى الصعود. عند وصولها إلي قيمة ٣٠٪ من قمة المنحنى.

الحدث الثاني في عام ١٩٧٩المشار إليه في ملاحظة رقم ٢ في الشكل ٤: يبين قمة الكمال لنصيب الفرد من الطاقة البترولية في العام، حيث وصلت إلي ١١,١٥ برميل من البترول في العام.

الحدث الثالث في عام ١٩٩٩المشار إليه في ملاحظة رقم ٣ في الشكل ٤: يبين نقطة النهاية للبترول رخيص السعر.

الحدث الرابع في ٢٨سبتمبر عام ٢٠٠٠ (وما لحقه من أحداث سبتمبر ٢٠٠١) المشار إليه في ملاحظة رقم ٤ في الشكل ٤ يبين نقطة انفجار العنف في الشرق الأوسط (المسمى عند الغرب بالجهاد من أجل القدس)، وما لحقه من أحداث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتي يربطها الغرب بالنضال من أجل استعادة

فلسطين، ويلاحظ أيضا أن تلك النقطة هي نقطة النهاية للمرحلة الأولي من التناقص في نصيب الفرد من ناتج البترول، وبداية في ذات الوقت لمرحلة المزيد من التناقص في المستقبل (الانحدار)، مما جعل نصيب الفرد من ناتج الطاقة متناقصا سنويا بمقدار٠,٣٣٪ علي مدار العشرين عاما السابقة (من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩).

أحداث أربعة أخرى مستقبلية(حتى عام ٢٠٣٠):

وهي تبدأ في الدراسة من عام٢٠٠٠ ،حيث تتصاعد القيمة البترولية للشرق الأوسط، كبؤرة تتركز عليها الأعين.

الحدث الخامس في عام ٢٠٠٦المشار إليه في ملاحظة رقم ٥ في الشكل ٤: يبين نقطة القمة الكاملة المشار إليها سابقا في الشكل رقم ١ ، وهي في ذات الوقت في منتصف فترة الانحدار في نصيب الفرد من الناتج البترولي المشار إليها في شكل ٤.

الحدث السادس في عام٢٠٠٨ المشار إليه في ملاحظة رقم ٦ في الشكل ٤: يبين حدث عبور إنتاج دول الأوبك على المنحنى، متجاوزة إنتاج ما غير الأوبك (فتصل إلي أكثر من ٥٠٪ من ناتج العالم للبترول، وتتحكم في حوالي ١٠٠٪ من صادرات البترول).

الحدث السابع في عام٢٠١١ المشار إليه في ملاحظة رقم ٧ في الشكل ٤: يبين نقطة نهاية انحدار أولدافيي، حيث ينحدر نصيب الفرد من الناتج البترولي إلي ٠,٦٧٪ سنويا خلال المدة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠١١.

الحدث الثامن في عام٢٠٣٠ المشار إليه في ملاحظة رقم ٧ في الشكل ٤: يبين انهيار إنتاج الطاقة البترولية، أما المدة المحصورة بين سنة٢٠١٢ وسنة ٢٠٣٠ والمسماة بفترة السقوط أو التردي، والتي ينحدر فيها نصيب الفرد من الناتج البترولي بواقع ٥,٤٤٪ سنويا، فيتزايد فيها إظلام الشبكات الكهربائية علي شكل موجات، وصولاً إلي الإظلام شبه الكامل، بانتهاء عمر شبكات القوى الكهربائية، وعدم تجديدها، إلا إذا برزت موارد طاقة بديلة وكافية غير متاحة حتى الآن، وفي عام ٢٠٣٠ ينهار نصيب الفرد من الناتج البترولي، وصولا إلي نقطة نهاية الموجة النبضية علي منحنى الهبوط، عند وصولها إلي قيمة ٣٠٪ من قمة المنحنى، وبذلك تصبح الحضارة الصناعية تاريخا.

الأهمية المتميزة للكهرباء:

ونعيد التأكيد بأن الحضارة الصناعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالكهرباء. فالكهرباء تمد المستهلك النهائي بما يعادل٤٢٪، وذلك يتم بمقابل ٣٩ من البترول وليس ٤٢ ،وهذا الفارق بواقع ٣٪ لا يدخل في الحساب تنوع أشكال الطاقة المستعملة من قبل المستهلك النهائي، ولإيضاح ذلك يبدأ الكاتب بالاعتذار لجورج أورويل، والقانون الثاني من الثيرموديناميكا، والذي يقول بأن كل وحدات الحركة(الجولات)الخاصة بالطاقة متساوية، فيشير إلى أن بعض تلك الجولات أكثر تساويا من غيرها، باعتبار مصدرها، وللتبسيط يمكن أن تسخن قهوتك بواحد جول من الطاقة البترولية، تماما كما يمكنك تسخينها بواحد جول من الطاقة الكهربائية، أما إذا أردت شحن الكومبيوتر الخاص فإن واحد جول من الكهرباء يعادل ثلاثة جولات من البترول، وهكذا يتضح لنا أن نسبة: أهمية الكهرباء إلي البترول لا تقف عند ٤٢:٣٩ وإنما تتجاوزها إلي ٩٩:١، وذات النسب تتحقق في حالة الكهرباء منسبة إلي الغاز الطبيعي، وفي حالة الكهرباء منسبة إلي الفحم.

ويجب ملاحظة أنه يتم استنفاد موجودات أعمال الكهرباء المولدة للقدرة، سواء أكانت تلك القدرة مشروعات تعتمد علي الفحم، أم علي الطاقة النووية، أم متولدة من السدود المائية، فكلها تتناقص، ويزداد الطلب علي الغاز الطبيعي، ولكنه غير كاف(سيمونز٢٠٠٠).

وموت الشبكة الكهربائية يعني موت المدن بالدرجة الأولى، وخاصة الكبرى منها.

سادسا: استخلاص:

تظهر نظرية أولدافيي الآتي:

الربط بين السكان ونمو الطاقة، لتحدد مسار نصيب الفرد من ناتج الطاقة.

تقرر أن العمر المتوقع للحضارة الصناعية١٠٠ عام أو أقل (من ١٩٣٠ إلي ٢٠٣٠)، وذلك في ضوء المعلومات المتاحة حتى بداية القرن الحادي والعشرين.

النظرية اختبرت صحتها في المدى الزمني من ١٩٢٠ إلي ١٩٩٩

تشير النظرية إلي أنه بالرغم من أهمية كل مصادر الطاقة الأولية، فإن أن الكهرباء هي جوهر الحضارة الصناعية.

تقرر النظرية أن نصيب الفرد في العالم من الطاقة زاد بسرعة في المدة منذ ١٩٤٥، ليصل إلي قمة الزيادة في ١٩٧٩.

ولأول مرة في التاريخ يتناقص نصيب الفرد في العالم من الطاقة في المدة من ١٩٧٩ إلي ١٩٩٩، بمعدل ٠,٣٣٪سنويا على مدار عشرين عاما(انحدار أولدافيي).

تتوقع النظرية تناقص نصيب الفرد في العالم من الطاقة خلال المدة من ٢٠٠٠ إلي ٢٠١١ بمعدل ٠,٦٩٪سنويا(انزلاق أولدافيي).

تظهر بقع من الإظلام الكهربي الدائم ابتداء من عام ٢٠١٢ .

يتناقص نصيب الفرد في العالم من الطاقة ليعود إلي ما كان عليه في ١٩٣٠(نقطة بداية الحضارة الصناعية)، بواقع ٣,٣٢ برميل بترول للفرد في السنة، ويتزايد معدل الانخفاض خلال المدة من٢٠١٢ إلي ٢٠٣٠ ، بواقع٥,٤٤٪(معدل غير مسبوق)، وستكون تلك الفترة هي فترة الإجهاز علي الحضارة الصناعية لتموت بعد مائة عام من انبعاثها.

وتتوقع النظرية أنه خلال تلك الفترة(١٨ عاما)تزايد ظهور المشاكل التالية :

١. البطالة.
٢. نقص الغذاء والخبز.
٣. انعدام المأوى للكثيرين.
٤. فقدان الحكومات القائمة للاحترام.
٥. منظمات العالم غير فاعلة.
٦. انتشار القبلية الجديدة.
٧. تزايد الأعداد السكانية هو ما يميز قرب الانحدار السكاني.
٨. الكوكب الأرضي أكثر حرارة (مضاعفات).
٩. عنوان الحياة الجديدة: هو الفيروسات الجديدة البازغة.
١٠. تداعي شبكات القوى الكهربائية.
١١. العودة إلي عصور الظلام والإظلام.

وينتهي الكاتب بمقولة له في عام ١٩٧٩ هي:

إذا كان الله قد خلق الأرض لسكنى البشر، فقد خلقها لتكون مستقرا لأسلوب حياة العصر الحجرى

المراجع:

REFERENCES

BPAmoco (2000). *BP Amoco Statistical Review of World Energy (1968-2000).* BP Amoco, London. http://www.bp.com/centres/energy/ .

Carlton, J (2000). An Electricity Crunch May Force the Nation into Tough Tradeoffs. *Wall Street Journal* (October 10). p. A1.

Darwin, CG (1953). *The Next Million Years.* Doubleday, Garden City, NY. 210 p.

Duncan, RC (1989). Evolution, Technology, and the Natural Environment: A Unified Theory of Human History. *Proceedings of the St. Lawrence Section ASEE Annual Meeting,* Binghamton, NY. 14B1-11 to 14B1-20.

Duncan, RC (2000a). The Heuristic Oil Forecasting Method: User's Guide & Forecast #4. www.halcyon.com/duncanrc/ (Forecast #4). 30 p.

Duncan, RC (2000b). Crude Oil Production and Prices: A Look Ahead at OPEC Decision-Making Process. PTTC Workshop, Bakersfield, CA. (Forecast #5, September 22). 15 p.

Duncan, RC (2000c). The Olduvai Theory: An Illustrated Guide. *Pardee Keynote Symposia,* Geological Society of America, Summit 2000, Reno, NV. 6 p.

Eiseley, L (1970). *The Invisible Pyramid.* University of Nebraska Press. Lincoln. 173 p.

Forrester, J (1971, 1973). *World Dynamics.* Wright-Allen Press, Cambridge, MA. 144 p.

Gibbons, JH, Blair, PD and Gwin, HL (1989). Strategies for Energy Use. *Scientific American,* 261 (3), September, p. 86-93.

Hoyle, F (1964). *Of Men and Galaxies.* University of Washington Press, Seattle. 73 p.

Irving, W (1970). *Journals and Notebooks, Vol. III, 1819-1827.* University of Wisconsin Press, Madison, WI. 791 p.

Living Earth (1996). The Brilliant Earth: A Nocturnal Satellite Map. The Living Earth, Inc., Santa Monica, CA. Poster.

Lotka, AJ (1925). *Elements of Physical Biology.* Williams & Wilkins, Baltimore. 460 p.

McHarg, I (1971). Man, Planetary Disease. *Vital Speeches of the Day* (October). p. 634-640.

Meadows, DH, Meadows, DL, Randers, J and Behrens III, WW (1972, 1974). *The Limits to Growth.* New American Library, New York. 207 p.

Meadows, DH, Meadows, DL, Randers, J (1992). *Beyond the Limits: Confronting Global Collapse, Envisioning a Sustainable Future.* Chelsea Green, Post Mills, VT. 300 p.

Morrison, R (1999). *The Spirit in the Gene: Humanity's Proud Illusion and the Laws of Nature.* Cornell University Press, Ithaca, NY. 286 p.

Preston, R (1994). *The Hot Zone.* Doubleday, New York. 323 p.

Romer, RH (1985). *Energy: Facts and Figures.* Spring Street Press, Amherst, MA. 68 p.

Spemann, H (1938). *Embryonic Development and Induction.* Yale Univ. Pr., Newhaven, CN. 401 p.

Simmons, MR (2000). Energy in the New Economy: The Limits to Growth. Energy Institute of the Americas, Oklahoma City (October 2). 1 p.

Tainter, JA (1988). *The Collapse of Complex Societies.* Cambridge University Press, UK. 250p.

Weatherford, JM (1994). *Savages and Civilization: Who Will Survive?* Crown, New York. 310 p.

White, L (1949). *The Science of Culture: A Study of Man and Civilization.* Farrar, Straus & Co. New York. 444 p.

Wiener, N (1950, 1954). *The Human Use of Human Beings: Cybernetics and Society.* Doubleday, New York, 199 p.

Institute on Energy and Man

اتفاقية الكويز

كامب ديفيد جديدة

د.منير الحمش

هكذا وصف الاقتصادى العربى البارز الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله . وزير التخطيط المصرى الأسبق ، ورئيس منتدى العالم الثالث اتفاقية(الكويز) بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بأنها كامب ديفيد جديدة ، وربط اقتصاديون مصريون هذه الاتفاقية (بالفكر الجديد) الذى تتبناه الحكومة المصرية . مما يؤكد كما قال د. جودة عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة وأمين اللجنة الاقتصادية لحزب التجمع بأن " الحكومة الحالية فاقدة للحس السياسى" بينما وصف د. إبراهيم العيسوى المستشار بمعهد التخطيط القومى الاتفاقية بأنها تمثل "اختراقا تاريخيا منذ معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية " وقال بأن "الحكومة المصرية لا ترى أملاً فى تحقيق النمو الاقتصادى إلا بالاعتماد على الخارج الاقتباسات مأخوذة مما نشرته جريدة "الأهالى" الصادرة عن حزب التجمع" بتاريخ ١٥-١٢-٢٠٠٤).

وأدان الحزب الناصرى اتفاقية(الكويز) واعتبرها "تأتى فى إطار مسلسل التبعية والتسليم للعدو الصهيونى تحت أوهام السلام . وحل المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها البلاد، بما يترتب عليه من تدمير للقطاع العام وتخريب للصناعة المصرية تحت أوهام التصدير للولايات المتحدة الأمريكية "(جريدة العربى القاهرية العدد الصادر فى ٢٠٠٤/١٢/١٠).

وفى نفسه العدد مقالة تحليلية مهمة للأستاذ أحمد السيد النجار .. المحرر الرئيسى لتقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الذى يصدره مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية فى الأهرام . ويقول الأستاذ النجار بأن الحكومة المصرية تخلت دفعة واحدة عبر "اتفاقية الكويز" عن دورها السيادى وتركت حفنة من رجال الأعمال المرتبطين بصلات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل . يقررون مصير علاقات مصر مع دولة معادية هى إسرائيل ، فى وقت لم تجف فيه دماء آخر من سقطوا بيد الغدر الإسرائيلى ، وأقصد الجنود الذين استشهدوا بعد أن قصفتهم دبابة إسرائيلية عمداً فى رفح ، وياله من توقيت يوحى بوطنية وعزة الحكومة ورجال أعمالها !!".

فى المقابل فقد كانت الفرحة كبيرة جداً ، فى الجانب الإسرائيلى، بتوقيع هذه الاتفاقية . وقد لخص ايهود أولمرت وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى هذه الفرحة بقوله " إن أتفاق الكويز يشكل انفراجة تاريخية تتيح لإسرائيل زيادة إدراتها لمصر " بعد أن ظلت السوق المصرية وباقى الأسواق العربية، عصية على إسرائيل وعلى السلع التى ينتجها اقتصادها وتحمل علاماتها التجارية منذ اغتصابها لفلسطين عام ١٩٤٨.

ولعل أخطر ما فى هذه الاتفاقية، هى الخلفية السياسية والفكرية التى دفعت القيادة المصرية إلى توقيعها . ففى حديثه الذى أجراه فى أسوان فى مطلع الشهر الماضى قال الرئيس مبارك موضحاً فوائد (الكويز) أنها" توسع فرص العمل لأن هناك تفكيراً لعدد من الدول بإنشاء صناعات فى المناطق المؤهلة للتصدير لأمريكا دون جمارك".

أما عن إسرائيل فيوضح الرئيس المصرى إن "إسرائيل دولة معترف بها ، ولها علاقات دبلوماسية ، ولمصر معها اتفاقية سلام، وبالتالى المسألة ليست توقيع اتفاق الكويز من أجل التطبيع".

فالواضح من كلام الرئيس مبارك ، أن الكويز من الناحية الاقتصادية ستفتح آفاق الاستثمار الأجنبى وبالتالى تعالج مسألة البطالة وتوسع فرص العمل . أما سياسياً فلا مشكلة ، فإسرائيل ترتبط مع مصر باتفاقية سلام، ولها معها علاقات دبلوماسية . إذن فالتطبيع حقيقة واقعة . والكويز لا تأتى فى إطار التطبيع مع إسرائيل ، وإنما تأتى فى إطار اتفاقية السلام والعلاقات الدبلوماسية معها.

لكننا لا نجد ما يجبر الحكومة المصرية على عقد مثل هذه الاتفاقية مع إسرائيل والولايات المتحدة من الناحية الموضوعية ، وكذلك من جانب الفوائد أو المصالح التى يمكن أن تحققها هذه الاتفاقية للاقتصاد المصرى.

فإذا ما تجاوزنا مسألة العلاقة مع إسرائيل ، بصفتها معبراً لعلاقة أوثق مع الولايات المتحدة ، وإذا ما تجاوزنا أيضا مسألة الاعتقاد(الخاطىء) لدى الإدارة المصرية بأن الاتفاقية تأتى فى إطار العلاقات الطبيعية بين الدول التي تعترف ببعضها البعض وتتبادل التمثيل الدبلوماسى . وأن التطبيع مع إسرائيل حاصل فعلاً ، وإن الاتفاقية لا تهدف إلى التطبيع.

إذا ما تجاوزنا ذلك ، فإن هذه الاتفاقية ستكون وبالاً على الاقتصاد المصرى والعربى فى آن واحد . ليس هذا فحسب ، بل إنها ستكون لصالح إسرائيل ، ولضرب الاقتصاد العربى فى الصميم لماذا؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه فى النقاط التالية:

١- ينص الاتفاق على تحديد "مناطق صناعية مؤهلة" فى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى والمدينة الصناعية فى بورسعيد ، وسيكون للمنتجات المصنعة فى هذه المناطق الحق فى دخول السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية شريطة أن يبلغ المكون الإسرائيلى ٧ر١١٪ من السلع المنتجة ، كما يمكن أن يصل المكون الأمريكى إلى ١٥٪ وينص الاتفاق أيضا على حق الجانب الإسرائيلى فى امتلاك نسبة تصل إلى ٣٥ ٪ من رأسمال الشركات المشتركة التى سيتم انشاؤها فى هذه المناطق.

وهذا الاتفاق مكرس بالأساس لقطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أولا ومواد البناء والأثاث والجلود ثانياً.

والاتفاق على هذا النحو ، لا يمكن عزله عن المشروع الأمريكى للشراكة مع دول الشرق الأوسط- وبالتحديد مشروع ٢٢+١ ، أى ٢٢ دولة عربية مضافاً إليها دولة إسرائيل- الذى أعلنه الرئيس الأمريكى بوش فى ولايته الأولى ، قبل الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير . ويهدف ذلك المشروع إلى إقامة سوق شرق أوسطية (لا تختلف عن مشروع شمعون بيريز الذى أعلنه فى

منتصف التسعينيات من القرن الماضي) تحت الهيمنة الأمريكية ، يكون لإسرائيل فيها الدور الأساسي.

وكان من الطبيعي أن ترى إسرائيل في الاتفاقية على أنها "إنفراجة تاريخية" ذلك أن الأسواق العربية بقيت عصية على السلع والبضائع الإسرائيلية ، وأن استطاعت التسلل إلى بعض هذه الأسواق عبر طريق طرف ثالث، أو بواسطة علامات تجارية مزورة.

واتفاقية كامب ديفيد ، بين مصر وإسرائيل ، وأن أدت إلى الاعتراف بإسرائيل ، لكنها لم تستطع أن تجعل المواطن في مصر يتعامل مع الحقائق الرسمية لهذا الاعتراف ، فيقبل على التعامل مع إسرائيل . ولهذا فقد فشلت عمليات التطبيع مع الإنسان المصرى العادى ، وبقى التعامل مع إسرائيل في حدود العمل الدبلوماسي والتجارة الرسمية المحدودة.

٢- ولكن تحت ضغط واقع العلاقات المصرية الأمريكية ، والرغبة في تدعيمها من قبل الحكومة المصرية ، وبسبب السعى المتواصل من إسرائيل للاندماج في المنطقة العربية وخلق وقائع على الأرض ، وبإلحاح واضح من قلة من رجال الأعمال المصريين، تم توقيع الاتفاق الذى يرجع بجذوره إلى خوالى ثماني سنوات ، عندما عقد المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة، فقد كانت مصر تريد عقد اتفاق تجارى مع الولايات المتحدة تعفى بموجبه البضائع المصرية من الرسوم الجمركية ، في حين أن الولايات المتحدة كانت تريد إدخال إسرائيل إلى الاتفاق وبما يعطيها ميزة لإدخال المكون الإسرائيلى إلى البضائع المصرية. وقد رفضت مصر ذلك في حينه ، إلا أنها أخيراً رضخت للطلب الأمريكي وبالتالى سوف نشهد استئناف المفاوضات من أجل إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة ، ومع أوروبا لاحقاً .

هذا على الرغم عما يجرى في الأراضى الفلسطينية من ممارسات وحشية من قبل القوات الإسرائيلية المحتلة بدعم أمريكي غير محدود . ضد شعب فلسطين في مدنه وقراه وبيوته ومزارعه ، ورغم استمرار احتلال الجولان السورية ومزارع شبعا في لبنان .مما يزعزع ، بناء النظام العربى الإقليمى (الضعيف أصلاً).

وهو إلى جانب ذلك يعتبر ضربة موجعة لاتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى، التى تتعرض منذ توقيعها إلى صعوبات ومعوقات بسبب تحفظات وطلبات الدول العربية فيما يتعلق بقوائم السلع المستثناة وبقواعد بلد المنشآ والروزنامة الزراعية وغير ذلك . ولهذا ستكون اتفاقية الكويز صاحبة الحظ الأوفر فى مثل هذه الظروف ، ولكن على حساب الاقتصاد المصرى، وعلى حساب التجارة البينية العربية .مما سيؤدى إلى إضعاف هذه التجارة أكثر ما هى ضعيفة . لصالح الاقتصاد الإسرائيلى .كما ستؤدى الاتفاقية إلى اضعاف المقاطعة العربية للسلع الإسرائيلى. وستكون بمثابة "حصان طروادة" الذى تدخل من خلاله السلع الإسرائيلية إلى السوق المصرية وباقى الأسواق العربية بعلامات تجارية مصرية ، تخفى مكوناتها الإسرائيلية.

٣-هل ستحقق (الكويز) المنافع الاقتصادية لمصر والتى تقول الحكومة المصرية أنها ستحققها . بمعنى آخر إن الأهداف المعلنة للاتفاقية من شأنها مضاعفة الصادرات المصرية من المنسوجات والألبسة ، التى تعانى من صعوبات ومنافسة شديدة بعد أن إنتهى العمل بنظام الحصص الذى كان معمولا به، مع بداية عام ٢٠٠٥ . فهل ستتحقق هذه الأهداف فعلاً؟.

يستشهد أصحاب هذا الرأى بحالة الأردن والمناطق الصناعية المؤهلة فيها فقد عقد الأردن اتفاقية(الكويز) مع إسرائيل والولايات المتحدة، وأدت هذه الاتفاقية إلى جانب عوامل أخرى (سياسية فى معظمها) إلى ارتفاع الصادرات الأردنية الاجمالية إلى الولايات المتحدة من ٣١ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ٧٠٥ ملايين دولار عام ٢٠٠٣.

صحيح أن الصادرات الأردنية قد تضاعفت خلال أربع سنوات ، لكن هل سيستمر ذلك بعد انتهاء نظام الحصص وانفتاح الأسواق الجمركية على بضائع الصين وتايلاند وغيرها. فهل ستصمد البضائع الأردنية أمام المنافسة الجدية التى ستواجهها؟.

ثم لماذا توضع العلاقات التجارية الأردنية- الإسرائيلية فى هذا الإطار؟.

لماذا لا تقترن زيادة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة ، بزيادة المستوردات الأردنية من إسرائيل؟ حيث أصبح الميزان التجارى لصالح إسرائيل وبلغ العجز الأردنى فى عام ٢٠٠٣ حوالى ٢٦ مليون دولار.

٤-إن توقيع هذا الاتفاق ـ يعنى أن مصر قبلت(رفض) الولايات المتحدة عقد اتفاق التجارة الحرة مع مصر ، وربطته بقبول(الكويز) معبراً للعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة . مما يعتبر انتهاكاً لسيادة مصر وحرية قرارها الاقتصادى.

كما أن هذا الاتفاق يعتبر متحيزاً لصالح إسرائيل ، ضمن جميع المقاييس فالسلعة التى يمكن إنتاجها بمكونات مصرية وعربية ، لا تستفيد من الاعفاء الأمريكى . فإذا استطاعت الصناعة المصرية إنتاج ملابس بمكونات مصرية ١٠٠٪ فإنها لا تتمتع بالإعفاء الجمركى الأمريكى ، ما لم تستخدم نسبة ٧ر١١٪ على الأقل من مكونات إسرائيلية . وهذا يعنى أن مصر تمنح مزايا للمكونات الإسرائيلية ، أفضل مما يمنح للمنتجات العربية ، وأن المكونات الإسرائيلية أصبح لها وضع مميز فى علاقات مصر التجارية مع الولايات المتحدة.

ولعل ما يلفت النظر ـ أن (الكويز) يعكس تناقضا فى الموقف المصرى من قواعد المنشأ فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . فهذه الاتفاقية تتطلب أن تستخدم الأقمشة المصرية كشرط لاعتبار الملابس المصرية ذات منشأ مصرى ، وتتمسك مصر بهذا الشرط ـ لكنها تقبل إكساب صفة المنشأ المصرى للابس مصنوعة فى مصر ويدخل فيها المكون الإسرائيلى.

أخيراً ،مما يؤسف له ، أن (بعض) أصحاب مصانع النسيج والألبسة الجاهزة ، يرون فى هذه الاتفاقية مخرجاً للازمة التى يعانون منها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وغزارة إنتاج الصين وبلدان جنوب شرق آسيا ، والمنافسة الشديدة التى تواجه الصناعات الوطنية ـ بعد تطبيق أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

لكن هل يأتى الحل عن طريق الارتماء فى شبكة المخططات الإسرائيلية -الأمريكية؟.

والواقع أنه لا بديل عن تفعيل القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ـ وأن تتعاون الصناعات الوطنية فى الإطار العربى ، فالمشكلة واحدة ، وحلها يندرج فى برنامج على المستوى القومى وفى إطار الاتفاقات العربية العديدة . بهدف رفع مستوى الأداء والجودة وتخفيض تكاليف الإنتاج والتطوير . وفى إطار صناعة النسيج والملابس ، يصح ذلك على الصناعة السورية والتونسية بوجه خاص ـ ومن هنا تبدو أهمية التعاون العربى لمواجهة مثل هذه التحديات .

وأننا نتوقع أن تلقى هذه الاتفاقية الفشل ، بفضل المعارضة الوطنية في مصر ، وبفضل لجان المقاطعة الشعبية داخل مصر وفي البلدان العربية ، كما أن على مكتب المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، أن يبادر بوضع الشركات المصرية داخل المناطق الصناعية المؤهلة ، في قائمة الشركات المتعاونة مع إسرائيل ومقاطعة منتجاتها في البلاد العربية ، بما في ذلك الدعوة إلى مقاطعتها داخل السوق المصرية نفسها.

إن الممانعة التي سوف تلقاها اتفاقية الكويز ، تندرج في إطار الممانعة للمشروع الأمريكي – الصهيوني . ليس في مصر وحدها وإنما في جميع البلدان العربية والبلدان الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية.

وثائق

أخطر وثيقة من داخل إسرائيل

ممدوح عتريس رضوان

أصدر (معهد تخطيط السياسة للشعب اليهودى) التابع رسمياً للوكالة اليهودية تقريره الشامل عن العام المنصرف(٥٧٦٤ عبرية) والموافق (٢٠٠٤م) ، وقدم هذا التقرير المكون من (٦٠٠ ورقة) إلى رئيس وزراء دولة إسرائيل (ارئيل شارون) ، وقد نشر المعهد (للمرة الأولى فى تاريخه) موجزاً لهذا التقرير، وبالطبع لم ولن تنشر أية تفاصيل أو أطروحات لآليات العمل لما يشمله التقرير من تخطيطات سياسية استراتيجية لإسرائيل واليهود ، ولكن هذا النشر له مدلول مهم وخطير : لأنه يكشف عن عدم اكتراث أو تخوف قادة وحكماء الصهيونية نتيجة لنشره وتداوله بين القاعدة اليهودية فى الشتات (الدياسبورا) أو العامة فى إسرائيل بمختلف طوائفهم في ظل تردى الأوضاع العربية الراهنة، أو ربما جاءت الجرأة فى نشره من منطلق ما قاله الجنرال المغرور(موشيه دايان) للأوبزورفر البريطانية فى فبراير ١٩٦٨ م: "إن إسرائيل تستطيع وضع خطة حرب ضد العرب وتنشرها فى الصحف دون خشية من شيء .. لأنه ببساطة نحن متأكدون من أن العرب لا يقرأون شيئاً".

ورداً منا على هذا الجنرال المهزوم والمعزول بعد انكساره فى أكتوبر ١٩٧٣ م. فأننا لن نخيب ظنه فينا نحن العرب ، ولنقرأ هذا التقرير الخطير المتداول داخل إسرائيل ، ومن ثمة نطرحه أمام الجميع من أجل أن يحتاطوا .. ويحاطوا بكل حرف من كلماته للتعامل مع هذه المعلومات والمعطيات والخطط الصهيونية .

يقول رئيس مجلس الإدارة ومجلس التوجيه الاحترافي بالمعهد (دينيس روس) وهو أمريكي الجنسية وسفير سابق في تقديمه للتقرير: إن إسرائيل والشعب اليهودي يواجهان عدة تحديات في العالم سواء ديموجرافية أو مخاوف أمنية مختلفة أو أشكالاً جديدة لمعاداة السامية أو عجزاً في الحاجات الاقتصادية المتنوعة أو غير ذلك من هذه التحديات والمخاوف . وكذلك يشير إلى أن المنظمات اليهودية في أنحاء العالم تتعامل مع كل هذه التحديات على أنها مشكلة بذاتها وبنظرة (segmented) وليست بنظرة تكاملية(Integrated) ،ولذا فإن المعهد يقدم هذه النظرة التكاملية في تقريره الشامل من أجل مواجهة الأخطار الحادثة والمحتملة ، وكذلك معرفة وتحديد أين تظهر الضغوط والتوترات التي هي تحت السيطرة ، وأين ومتى وكيف تنشأ الردود داخلياً وخارجياً، والمعهد يقدم تقريره هذا باعتبار أنه الأرضية التي على أساسها يمكن عمل أحكام في المستقبل من أجل صالح الشعب اليهودي وإسرائيل . وقد جاء كذلك في مقدمة التقرير بقلم البروفيسور (سيرجوديلا بيرغولا) الذي شارك البريجادير جنرال احتياط (عاموس جلبوع) في رئاسة مشروع التقرير قوله: "إن ما نأمل تقديمه في هذا التقرير هو المنهج الكوني التكاملي للاتجاهات المختلفة التي تؤثر على الشعب اليهودي في الحاضر والمستقبل ، وكيفية انجاز هذا المنهج الكوني من خلال المساهمات الاحترافية التي يمكن أن تضعها بنجاح التحديات الاستراتيجية الأساسية.. إن هذا التقرير يشير إلى هذه التوجهات السياسية" ـ. وقد قام بمشروع هذا التقرير فريق مكون من ١٧ خبيراً محترفاً.

وينقسم التقرير إلى أربعة كتب رئيسية : الكتاب الأول يقدم استنتاجات رئيسية ، والثاني تقييم شامل عن إسرائيل والشعب اليهودي من حيث الإطار العالمي، وتأثير البيئة الخارجية على اليهود واليهودية ، وتحليل الاتجاهات الداخلية الكبرى داخل الشعب اليهودي ، والكتاب الثالث يكشف عن حالات الازدهار وحالات التراجع للجاليات اليهودية في بلدان العالم المختلفة ، وأما الكتاب الرابع والأخير ، فإنه يطرح ليهود العالم الأجندة الاستراتيجية

والخيارات الحرجة تأسيسا على المزايا والموجودات الاستراتيجية.

الكتاب الأول (الاستنتاجات الرئيسية)

يشير هذا الكتاب فى بداية سطوره بأن الشعب اليهودى وحضارته لم ينصهروا مع حضارات الآخر رغم المغريات . وكانت مساهمات اليهود للإنسانية تفوق كثيراً نسبتهم لتعداد سكان العالم. ويؤكد الكتاب على أن(الشعب اليهودى وجد ليبقى) وأن هذا الشعب قد تعايش تاريخياً بنجاح كبير جداً مع التحديات الصعبة واستطاعوا التكيف مع كل المتغيرات من حولهم. كما يؤكد الكتاب فى أولى صفحاته على أن تأمين وضمان ازدهار مستقبل اليهود يتطلب فى الأساس : تقييماً حذراً لكل تقييم دقيق للتهديدات والضعف . وعلى أساس تحقيق ما سبق يمكن استنتاج التوصيات للمستقبل. ويتطرق الكتاب الأول من التقرير إلى تفاصيل هذه الاستنتاجات وهى أربعة:

أولا : المؤشر العام

حيث يبرز كفتى ميزان العوامل الايجابية والعوامل السلبية المعاكسة لصالح اليهود وإسرائيل. وكذلك يحدد بعض هذه العوامل الايجابية الداعمة لبقاء اليهود وازدهارهم مثل: استمرار الكيانية اليهودية التقليدية(Jewishness). ووجود بنى مؤسساتية داعمة ومؤثرة للتنظيم الذاتي. وكذلك وجود القوة الصلبة فى دولة إسرائيل بجانب القوة الناعمة فى الولايات المتحدة الأمريكية . بالاضافة للآثار الايجابية للعولمة، كما أكد على أن من أهم العوامل الايجابية وجود نزاعات دولية جديدة تساعد على تعطل الانتباه لإيجاد حلول النزاع الإسرائيلى- العربى.

أما بالنسبة للعوامل والاتجاهات المعاكسة للشعب اليهودى ودولة إسرائيل فكان أبرز ما أشار إليه المؤشر العام هو : استمرار التهديدات الأمنية على دولة إسرائيل . وصعود الإسلامية الأصولية المعادية لليهود وإسرائيل ، وانتشار أسلحة القتل الجماعى مع نشطاء معادين لإسرائيل ، وكذلك ظهور قدرات متنامية لعدد قليل من الناس (فلسطينيين أو عرب) يستطيع قتل أعداد كبيرة جداً من اليهود، كما أن هناك مؤشراً يؤكد على حدوث انحدارات ديموجرافية معاكسة وفى غير صالح يهود إسرائيل على أرض إسرائيل ،حيث أجرى مسح مؤخراً داخل إسرائيل كشف عن أن ٢٥٪ من الشباب يرغبون فى الهجرة خارج إسرائيل وهو ما يعتبر نذير شؤم على

مستقبل ومصير دولة إسرائيل .

ثانيا: العوامل الخارجية

وأول هذه العوامل التى تعرض لها التقرير كان بشأن (نظرية صراع الحضارات) ، وقد اقتصر التقرير على هذا الصراع بين الإسلام (خاصة أشكاله الأصولية) وبين الغرب المسيحى(!) ،وحيث أشاد بهذا الصراع الذى منح فرصة رائعة لإسرائيل واليهود بالتماثل مع الغرب حيث يعيش غالبية يهود الشتات (الدياسبورا) وليؤكدوا على فكرة التحالف اليهودى المسيحى ، ويعترف التقرير بأن المؤسسات اليهودية نجحت نجاحاً مذهلاً فى إجراء المقارنات والربط المقنع بين أعمال الإرهاب يوم ١١ سبتمبر فى نيويورك وبين العمليات الانتحارية داخل إسرائيل .

وثانى هذه العوامل المؤثرة هى(العولمة) حيث يرى التقرير أن الاقتصاديات الاقليمية أصبحت أكثر قدرة وآمكانية على التنافس ، وهذا يجلب بعض الصعوبات والمساوىء لليهود فى بلدان العالم، ويرى التقرير أيضا استمرار وجود مشاكل سياسية وأمنية غير محلولة سيؤدى إلى خلق نظم عالمية أقوى حزما،أما عن عوامل التضامن بين يهود العالم فيرى التقرير أنها تكون فى حالة صعود وقوة أثناء فترات الحروب الاسرائيلية مع العرب أو مع تزايد التهديدات والعنف أثناء هذا النزاع الاسرائيلى- العربى- كما أن الاهتمام والمحافظة المستمرة على ذكرى المحرقة النازية (هولوكست) هى أحد العوامل المهمة فى استمرار تعاطف الغرب مع اليهود وبالتالى إسرائيل .

ثالثا: العوامل الداخلية

سواء داخل إسرائيل أو داخل الجاليات اليهودية فى العالم ، فإن الشعب اليهودى يلاقى مأزقاً خطيراً من حيث تناقص أعداده وبالتالى تأثيره ومن ثمة عدم ضمان بقاء إسرائيل مستقبلاً ،وقد حصر التقرير هذا التناقص فى أسباب كثيرة مثل: انخفاض معدل المواليد ،وزيادة نسبة الطلاق بين اليهود ، وزواج اليهود الشباب من غير اليهود ، وارتفاع تكلفة ممارسة الشعائر الدينية اليهودية وغيرها من الأسباب الداخلية التى تضعف الكيانية اليهودية وبالتالى قدرات اليهود على الضغط السياسى والاقتصادى من أجل الحفاظ على مكاسبهم ومصالح إسرائيل أيضا.

رابعا: الخيارات الحرجة لليهود وإسرائيل والأجندة الاستراتيجية

ويقر هنا بأن الخيار الأشد حدة وحرجاً لدى إسرائيل والشعب اليهودى فى العالم هو ذلك الخيار المتعلق بالسياسات التى يفرض اتخاذها بشأن النزاع مع الفلسطينيين ، ثم يشير التقرير لعدة خيارات بايجاز حيث يتعرض لها تفصيليا بالكتاب الرابع والأخير.

الكتاب الثانى: تقييم شامل عن الشعب اليهودى.

ويقدم تقرير هذا الكتاب تقييما شاملاً للشعب اليهودى فى أنحاء العام من خلال ثلاثة أطر : الأول (إطار عالمى)، والثانى (تأثير البيئة الخارجية على الشعب اليهودى واليهودية) والثالث (الاتجاهات الداخلية داخل المجتمع اليهودى).

وعن الاطار العالمى يتطرق الى تقيم اليهودية المعاصرة من حيث القومية والحضارة والديانة ثم يطرح عدة تساؤلات أهمها : هل اليهود قومية ضمن إطار عام للحضارة يتضمن قوميات أخرى أم أن لليهود حضارة بحكم حقهم فى ذلك؟ ،وكذ لك كيف يمكن قياس إسرائيل على ميزان العادى والاستثنائى بالمقارنة مع دول أخرى؟ ،ويعقب هذه التساؤلات بإشارة عن تحديث تنظيمات اليهود فى شرق أوروبا ومحدودية ذلك فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط ،كما يؤكد على أن (معاداة السامية) استمرارها هو استمرار لوحدة اليهود واستقلال جالياتها واستقلال دولة إسرائيل والتعاطف معها ودعمها .والتقييم التالى بالنسبة لليهود فى ظل النظام العالمى،حيث يشيد بالموقف الجديد للكنيسة الكاثوليكية بدولة إسرائيل ووجود سفارة للفاتيكان فى إسرائيل ، وعدم إنكار المحرقة النازية ضد اليهود(هولوكست)، يعقبه تقييم لدور الهجرة اليهودية حول العالم وأثرها على حجم وتوزيع القوى اليهودية فى مناطق العالم المختلفة وخلق الاطار لتشكيل تنمية الحياة اليهودية ، وصدر عن هذا التقرير عدة إحصاءات بهذا الشأن ،حيث يعلن أنه ومنذ الحرب العالمية الثانية شملت الهجرة العالمية حوالى ٨ر٤ مليون يهودى : ٩ر١ مليون بين ١٩٨٩ م-٢٠٠٣م ،وقد استقبلت إسرائيل ٥٩٪ من ٩ر٢ مليون مهاجر يهودى منذ ١٩٦٩م ، بينما انتشر ٤١٪ فى البلدان الغربية المهمة ، ومن جموع المهاجرين اليهود كان ٥٥٪ من أوروبا الشرقية ، وكان ١٦٪ من آسيا وأفريقيا ، ونسبة ١٣٪ من البلدان الغربية ، وإسرائيل ١٦٪ خرجوا منها، ويطالب التقرير بخلق ظروف تجذب مهاجرين جدداً وتستبقى السكان اليهود فى إسرائيل وعلى أن يكون ذلك المطلب هو الأولوية السياسية

الجوهرية فى إسرائيل وبين تجمعات يهود الشتات(الدياسبورا).

أما التقييم العام الثانى من الكتاب الثانى للتقرير الشامل والخاص بتأثير البيئة الخارجية على اليهود وإسرائيل فقد أشار إلى أثنى عشر نوعاً من العمليات تؤثر على اليهود فى العالم، وذكرها على النحو التالى:

١- الاعتماد على الغير فى ظل النظام العالمى الجديد ، وبالتالى عدم قدرة اليهود وإسرائيل على التنبؤ بالبيئة العالمية.

٢- التغيرات الجيوسياسية . وأهم هذه التغيرات التى أوردها التقرير:

أ- سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي وتداعيات ذلك: حيث ما زالت آثار هذه التداعيات تخدم اليهود عامة وإسرائيل خاصة. فقد انتقل بعد سقوط الاتحاد السوفيتى يهود كثيرون ساهموا فى تنمية الموارد البشرية فى إسرائيل ، وكذلك رفعوا من حجم بعض الجاليات فى أوروبا وأمريكا والأهم فى ألمانيا حيث هاجر إليها كثير من اليهود الروس وأقاموا فيها جالية كبيرة ناطقة بالروسية.

ب- النظام العالمى الجديد بقيادة الولايات المتحدة وإعلانها الحرب على الإرهاب العالمى يزيد ذلك من التأثير السياسى اليهودى الأمريكى فى داخل الولايات المتحدة ويقوى إسرائيل استراتيجيا ولكنه يخلق محوراً ثلاثيا (أمريكا + إسرائيل+ اليهود) مكروهاً فى العالم الثالث.

ج- توسيع الاتحاد الأوروبى يخلق فرصاً عظيمة للاختراق والتعبير الثقافى والسياسى اليهودى فى أوروبا وذلك عن طريق انتشار الجاليات اليهودية فى دول أوروبا الشرقية المنضمة للاتحاد الأوروبى. وهنا يؤكد التقرير على : الحاجة لبناء منظمة وقيادة فعالة للجاليات اليهودية الأوروبية. والحاجة لايجاد نمط ملائم من الحوار على المستوى المؤسساتى فى الاتحاد الأوربى.

د- إن السيطرة العربية على مصادر النفط يعوق التأثير الأمريكى عالمياً وقد يؤثر سلباً على العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية.

هـ- إن بلداً إسلامياً (باكستان) يمتلك السلاح النووى ، وبلداً إسلامياً آخر(إيران) فرصة قائمة فى امتلاكها ومعه بعض المجموعات الإرهابية يشكلون تهديدات غير تقليدية لإسرائيل .

و- أظهرت أحداث ١١ سبتمبر ثم عودة تأثير إرهاب القاعدة أن الفئة القليلة يمكنها أن تقتل عدداً كبيراً ، وما زالت المخاوف من ذلك قائمة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة وبين يهود الشتات.

ز- إن الاحتلال الأمريكي للعراق يزيح خطراً على الجبهة الشرقية ويقوى موقف إسرائيل الاستراتيجي . ولكن النتائج طويلة الأمد للاحتلال الأمريكي غير واضحة تماماً.

س- إن سرعة النمو الاقتصادى في الصين حالياً ،وربما الهند مستقبلا . هو ازدهار يحدث وسيحدث في مجتمعات هي فعلياً خالية من الوجود اليهودى ولا تتأثر عقائدها ودياناتها بالصورة التوراتية عن الشعب اليهودى مثلما هو في المسيحية الأوربية.

٣- النزاع العربى الإسرائيلي : ويحذر التقرير من أن الاضطراب المستمر في الشرق الأوسط يشوه صورة ومركز إسرائيل الدولى ويزيد من بعض الضغوط على يهود الشتات ، كما أن تصعيد النزاع مع الفلسطينيين يولد أنماطاً جديدة من العنف يصعب مواجهتها بفعالية. كما يحذر التقرير اليهود للانتباه ومعالجة آثار ميول أمريكا تجاه إسرائيل وعدم رضاء بعض البلدان من ذلك التعاطف والميول ولد معه كراهية ضد التجمعات اليهودية ، ولكن التقرير يؤكد على أن ضعف القدرة على شن هجوم عربى تقليدى قد جرى موازنته بالفعل بانتشار الأسلحة غير التقليدية(!).

- الاتجاهات الديموجرافية ،حيث يشير التقرير إلى حدوث انخفاض مستمر في المخصص الديموجرافي للاقتصاديات المتطورة حيث يعيش غالبية يهود العالم ، وأن الزيادة الطبيعية السلبية لسكان أوروبا تخلق حاجة ملحة للعمالة من خارج أوروبا ، وهو ما يحفز هجرة واسعة من البلدان الإسلامية كثيفة السكان إلى أوروبا ، وبالتالى سيوفر ذلك للمسلمين في أوروبا البنى التحتية لنشر العنف ضد اليهود وإسرائيل . كما سيوفر للمسلمين خلق قوة ضغط إقتصادية وبالتالى سياسة داخل أوروبا . ومما يضر معه مصالح إسرائيل واليهود في أوروبا.

٥- العلوم والتكنولوجيا . فهى تسمح بتدعيم الروابط بين الجاليات اليهودية في العالم ومع إسرائيل، وذلك من حيث تجميع وتبادل المعلومات والاجتماع عن طريق الصورة ومواجهة الأزمات

وتنمية قاعدة بيانات لليهود وإسرائيل.

٦- فضاء المعلومات والتغيير عن بعد. وشبكات الاتصال. أشار التقرير بشأنها: أنها ساعدت في نشر معاداة السامية وخدمت الأهداف الإرهابية في كثير من الأحيان ضد اليهود وإسرائيل.

٧- الانفتاح تجاه الآخر. قد أفاد اليهود كثيراً حيث سمح بالاعتراف بالرموز والفضاءات اليهودية والإسرائيلية في الثقافة والسياسة ومما نجحت بفضله في تحقيق نشاطات مكرسة خاصة للثقافة الأوربية في معظم دول الاتحاد الأوروبي. وإستغلال ناجح لذكرى المحرقة النازية (هولوكست) لليهود.

٨- الإسلام. وحول هذا الشأن يشير التقرير إلى أن داخل الإسلام ينبثق نزاع بين التقليدية والحداثة. وبين القبلية والعولمة. وحتى في المقاومة والقتال بين الإسلام الأصولي والمعتدل. والأصولي تتزايد قوته ويجب الانتباه لذلك. وعموماً فالمنظمات الإسلامية تؤكد على أن النزاع الإسرائيلي العربي هو نزاع ديني وأيديولوجي فقط، كما يشيد التقرير بفائدة اعتبار المنظمات الإسلامية أن أمريكا وإسرائيل واليهود عدواً واحداً وكذلك اعتبار العالم اليهودي والمسيحي عالم واحداً مما تصبح معه (بفضل المنظمات الإسلامية) اليهودية مرتبطة بالمسيحية في النضال التاريخي بين الإسلام والمسيحية (كما يزعم هذا التقرير).

٩-المسيحية. وقد أفرد التقرير لها صفحات عديدة. وقد أشار بشأنها: أن العالم المسيحي يتأثر بالاتجاهات في العالم الإسلامي وبالتالي يوجه سياساته تجاه مجتمعات الشرق الأوسط بشكل يتجنب معه تهديد مصالح الأقليات المسيحية وهذا يعني مزيجاً من الاتجاهات والاجراءات السياسية يتم تبنيه وقد يهدد المصالح اليهودية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط.

ويؤكد التقرير على أن التغيير الايجابي في العالم المسيحي هو المتعلق بالسياسات الجديدة التي تبناها (البابا يوحنا بولس الثاني) فيما يتعلق بالشعب اليهودي وإسرائيل بدءاً من زيارته التاريخية وغير المسبوقة لحائط المبكى ثم اجتماعه في روما مع (طواف) كبير الحاخامات، ومن قبل تبرئة اليهود المعاصرين من ذنب صلب ودم (السيد المسيح) ومن ثمة الاعتراف بدولة إسرائيل رسمياً وكذلك توقيع الوثائق الخاصة المتعلقة بموضوع معاداة السامية والمحرقة النازية وكتاب الصلاة

الجديد المعروف (بالكاتاخيزم) . أما بشأن تطور الكنائس الانجيلية (خاصة كنائسها البروتستانية الأصولية بأمريكا) فإن التقرير يفيد بأنها تشكل إتجاهاً داعماً جداً لليهود ودولة إسرائيل الكبرى(التوراتية) وفقاً لمعتقدات هذه الكنائس عن فكرة (المسيا) وبالتالى اعترافهم (المفيد جداً) لدور اليهود ودولة إسرائيل الكبرى فى تحقيق معتقداتهم الخاصة . واعتبارهم إقامة إسرائيل الكبرى مرحلة وسيطة وحتمية لتحقيق فكرة عقيدة(المسيا) على الأقل وفى المدى القصير هى فكرة ناجحة ومفيدة لصالح توسعات دولة إسرائيل ، وهذه الفكرة وجدت صدى واسعاً خاصة فى مجتمع الأصوليين البروتستانت الأمريكيين .

١٠- ظهور أشكال جديدة من معاداة السامية. وحيث يرى التقرير : أن بعض المؤيدين لحركة مناهضة العولمة يعتبرون العولمة (سيطرة على مقدرات العالم) . وكذلك ظهرت حملات تنكر (المحرقة) والأخطر ظهور تحالف بين الجماعات اليسارية واليمين والأصوليين المسلمين حول أجندة واحدة معادية لإسرائيل مثلما حدث فى مؤتمر ديربان ضد العنصرية ، وما زالت هناك آراء معادية ، لليهود وإسرائيل فى بعض الدوائر الأكاديمية والجامعات ، وخطورة ذلك أن اليهود الليبراليون وخاصة فى فرنسا تأثروا من مواقف الليبراليين فى أوروبا ومن ثمة أخذوا يبعدون عن تجديد علاقاتهم بالتجمعات اليهودية المنظمة فى أوروبا خاصة فرنسا وبلجيكا.

١١- أثر العولمة الاقتصادية : وعن ذلك الأثر جاء فى التقرير أن العولمة لها إيجابيات وسلبيات على الاقتصاد الإسرائيلى ، وأن فتح الاقتصاديات الوطنية للمنافسات والأسواق الدولية أحدث خراباً كبيراً على الطبقة الوسطى اليهودية خاصة فى دول أمريكا الجنوبية.

١٢- وعن نظم الحكم السياسى فى العالم يرى التقرير أن استمرار أزمات سياسية وأمنية غير محلولة قد يقود إلى ظهور نظام حكم دولى أكثر حزماً . ويشير أيضا إلى أن المنظمات الدولية و منها الأمم المتحدة تظهر تحيزاً واضحاً ضد إسرائيل.

وعن فرص اليهود وإسرائيل فى ظل تحديات العالم الخارجى أكد التقرير على النقاط الآتية:

-معظم اليهود يعيشون فى العالم جامعين الثراء والقوة العسكرية والمعرفة التكنولوجية والحرية السياسية ،كما أنهم يكونون فى موقع ملائم فى مجالات الصناعات الرئيسية والأساسية ويوجد تحت

تصرف اليهود كثير من المصادر المهمة التى يمكن تعبئتها لدعم اليهودية واليهود أمام التحديات والأخطار الخارجية.

-استخدام فكرة العولمة في فكرة عولمة وتضامن كل يهود الشتات في ظل عولمة يهودية مستقلة متحدة.

-يمكن تسخير العولمة في ترويج المصالح اليهودية.

-هزيمة وسقوط العراق والحرب الأمريكية على الإرهاب يفيدان في المدى القصير موقع إسرائيل الاستراتيجي ولكن المخاطر والتحديات الناجمه عن هذه العوامل ضخمة.

-إن أى ضعف في الهيمنة الأمريكية أو في الغرب بشكل عام ، أو أى تصاعد في مظاهر معاداة للأمريكيين ، أو أى خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا كلها أمور قد تنذر بالمساوىء على مصالح اليهود وإسرائيل . وحاليا النتيجة في العراق ستلعب دوراً بالنسبة لذلك.

-النمو الاقتصادى في الصين والهند وانتشار الأسلحة النووية وغير التقليدية قد يؤدى إلى تقليص السيطرة الأمريكية والغربية (حيث يعيش معظم يهود الشتات).

-زيادة عدد السكان العرب والمسلمين في أوروبا وأمريكا الشمالية يضر بالمصالح اليهودية.

-إن حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة غير التقليدية يهدد أمن إسرائيل على المدى البعيد.

-إن التحدى المركزى الذى يواجه دائما العالم اليهودى هو كيفية تكبير الفوائد الناجمة عن التأثيرات الخارجية والمشاركة والاختراق للنشاط الدولى وفى ذات الوقت كيفية وضرورة تقليص تآكل هوية والتزام اليهود.

وعن التقييم الخاص بالاتجاهات داخل الكيانات اليهودية، فقد شمل ست نقاط هى:

١- استمرار الكيانية اليهودية (jewishness حيث أصبحت مسألة خيار حتمى ،وفيها ما زال معظم اليهود يلتزمون بممارسة الشعائر التقليدية مثل: دراسة (القابلاه) الصوفيات والصلوات، والختان(بريت ميلاه) ،وطقس بلوغ الذكور (بارميتوفاه) ،وتناول الأطعمة الشرعية الحلال (كاشر) ،ووجبة طعام(سيدر) عيد الفصح ، وإضاءة شموع يوم السبت المقدس، والاستماع أو أداء الموسيقى الشعبية اليهودية (كليرمز) ،وقد تأثرت التجمعات اليهودية مؤخراً بحركتين: حركة مساواة المرأة

بالرجل وما يسمى (بالمنانيم المساوتية) أى مساواة طقوس الصلاة بين الجنسين وإباحة صلاة النساء وحدهن. كما أن حركة المثيلي الجنس اليهودية وإقامة معابد خاصة بهم تتصاعد فى أمريكا الشمالية وأوروبا وإسرائيل ويطالبون بوضع أكبر فى المجتمع وفى الكنيست.

٢- الاتحاد والانقسام: فهناك قضايا تشغل روح الاتحاد بين يهود العالم مثل:

وحدة المصير والثقافة، والالتفاف الدائم حول دعم بقاء دولة إسرائيل ، المواظبة على ذكرى المحرقة . وتصاعد معاداة السامية خاصة فى أوروبا، وهناك قضية اهتمام يهود الشتات بإسرائيل أكثر من إهتمام إسرائيل بهم. وعن (الداخل الإسرائيلى) فإن حدة الانقسامات فى صعود منذ اغتيال (اسحاق رابين) في ١٩٩٥ م ، كما أنه توجد انقسامات شديدة جداً فى الشئون الدينية والاجتماعية وأيضا الاقتصادية مع أن الأنقسام العرقى بين اليهود الغربيين (الإشكنازيم) واليهود الشرقيين (السفارديم) ما زال يتلاشى ولكن ببطء ، إن أكثر الموضوعات التى تؤدى إلى إنقسامات فى المجتمع الإسرائيلى هى التي تتعلق بوجود إسرائيل فى(يهودا والسامرة)الضفة الغربية وحتى قطاع (غزة).

٣- تعداد اليهود والأمن: فالشعب اليهودى فى الشتات يتناقص جداً باستثناء الأقليات الدينية (كالحرديم) ، وأصبح تعداد اليهود فى العالم قضية حرجة ، وتغيرت اتجاهات السكان اليهود وأصبحت مركزة فى منطقتين جغرافيتين هما: أمريكا الشمالية وإسرائيل فقط، وقد انتقلت تجمعات يهودية كبيرة من أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ، وأصبحت الجاليات اليهودية تتمركز فى المناطق المتروبولية وأكبر التجمعات الحالية فى نيويورك -لوس إنجلوس-ميامى الكبرى- بوسطن- شيكاغو-لندن- موسكو- مونتريال- باريس-سيدنى- بودابست-بروكسل- امستردام- روما-كييف وأخيرا هناك تجمعات جديدة فى كبرى المدن الألمانية مثل برلين وفرانكفورت وميونخ وهامبورج وكولون ودوسلدروف ومعظمهم من اليهود الألمان والسوفيت السابق. وعموماً فإن اليهود الذين يهاجرون من مجتمعاتهم لم يعودوا ينظرون إلى إسرائيل على أنها الملاذ الوحيد حتى فى أصعب الظروف والأزمات، ويرى التقرير فى شأن الأمن: أن إنحياز الإعلام فى كثير من دول العالم بجانب عجز الجهود الدفاعية الإعلامية السياسية الإسرائيلية لم يسبب فقط مهاجمة دولة إسرائيل بل أشار إلى اليهود عامة. وإن دعمهم لإسرائيل وعلى أساس إنها سبب النزاع فى الشرق الأوسط ، وقد استجد

أمر خطير حيث جرى مؤخراً فى أوروبا استطلاع للرأى العام الأوروبى يرى: إن إسرائيل تعتبر خطراً على السلام العالى".

٤- المركز الاجتماعى والاقتصادى: تبين بالمعدل إنه ما زال وضع الجاليات اليهودية أفضل اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا من وضع السكان الوطنيين فى بلدان الشتات ، كما أن دولة إسرائيل تحتل مكاناً بين أكثر ٢٥ دولة ثرية بالنسبة إلى الناتج الداخلى العام والتعليم العالى وطول العمر ، ولكن ما زال الفقر قلق فعلى فى بعض المناطق ولولا المساعدات اليهودية العالمية ليهود الاتحاد السوفيتى السابق والأرجنتين لكانوا يعيشون بؤسا قاسياً ، وإن انهيار الطبقة الوسطى اليهودية فى دولة الأرجنتين يهدد بقاء تلك الجالية اليهودية ، وبرغم التميز المطلق ليهود الولايات المتحدة فإنه ما زال يوجد بها حوالى ٢٠٠ ألف يهودى يعيشون تحت خط الفقر.

أما فى إسرائيل فإنه منذ عام ٢٠٠٠م ما زال الاقتصاد يعيش ركوداً حقيقياً وقد وصل الفقر إلى أعلى درجاته حيث يعيش ٣٥٠ ألف عائلة(٥ر١٨٪) تحت خط الفقر أغلبهم من الغزب والحرديم والمهاجرين المسنين من الاتحاد السوفيتى السابق ومن الطبقة الوسطى الدينا، وهناك مؤشرات فعلية بتحسن الاقتصاد عام ٢٠٠٥م.

- إن اليهود عامة ليسوا أقل ثراءً عما كانوا عليه فى الماضى ولكن تبرعاتهم هى التى أصبحت أقل من الماضى وأصبحت أيضا الأموال العامة تتقلص وأتجهت المنظمات والمؤسسات اليهودية نحو المصادر الخارجية ، وأصبح أثرياء اليهود المشهورون يوجهون ثلث تبرعاتهم فقط للقضايا اليهودية وثلثا التبرعات للقضايا العامة ولا يميلون لقيادة التجمعات والتنظيمات اليهودية على عكس المهنيين والمحترفين خاصة المحامين والأطباء والمحاسبين الذين يصلون إلى القيادات العليا للمنظمات اليهودية.

٥- العلاقات بين دولة إسرائيل ويهود الشتات وتحكمها عدة أبعاد: الأول البعد الروحى والعرقى وبشأن هذا البعد جاء :إن إسرائيل غير مقبولة كمركز للعالم اليهودى ولا كمنبع ثقافى مصدر إلهام روحى له، فاليهود الأمريكيون يبذلون جهوداً خارقة لخلق مركز بديل لحياة يهودية عظيمة على خطى نموذج (بابل -أورشليم)، ومع ذلك فما زالت إسرائيل تعتبر من أحد عوامل تشكيل الهوية

اليهودية اليوم وإذا كانت إسرائيل في بعض الأحيان تكون مصدر فخر وتضامن لليهود فإنها أيضا تكون سبباً للقلق وهدفاً للانتقاد.

والبعد الثاني هو السياسي والأمني وهو بعد يؤثر بفاعلية على يهود الشتات وأحوال هذا التأثير تنحصر في الآتي: ارتفاع في انتقاد سياسة إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية، زيادة تبرعات يهود الشتات لإسرائيل لأغراض الأمن بشكل خاص ، وحدوث إنخفاض حاد جداً في السياحة اليهودية الفردية والعائلية إلى إسرائيل بالرغم من زيادة بعثات التضامن اليهودية المنظمة لإسرائيل فالاعلام المعادى لإسرائيل وإرهاب الفلسطينيين أدى لزيادة تضامن اليهود وإنخفاض السياحة اليهودية في آن واحد . والبعد الثالث هو الاجتماعي والاقتصادي ، حيث جاء فيه : إن الخصومات الأخيرة في الموازنة العامة في إسرائيل خفضت جذرياً مساعدة المهاجرين ولم تعد حافزاً على الهجرة إلى إسرائيل (العاليا) فإن هذه الاستقطاعات أدت إلى الإحباط والغضب.

وعلى الصعيد الاقتصادى ما زالت صناعة التكنولوجيا العالية الإسرائيلية هي إحدى أهم الصناعات في العالم وأصبحت مصدر فخر ليهود الشتات . أما البعد الجغرافي فقد ورد فيه: لقد تغيرت المصادر الكامنة للهجرة إلى إسرائيل (العاليا) ،فاليهود الروس يفضلون ألمانيا على أرض إسرائيل المقدسة ولا توجد الآن مصادر للهجرة إلى إسرائيل إلا أماكن الضيق والحزن مثل: الأرجنتين وجنوب أفريقيا وإيران ، وليس هناك مخزون أساسي ورئيسي للهجرة إلى إسرائيل سوى الغرب ، ولكي تحدث هذه الهجرات لإسرائيل لابد من توافر شرطين : حدوث تغييرات كبيرة في إسرائيل ، وحدوث أزمات حادة حيث تعيش جاليات الشتات. وعن خامس هذه الأبعاد (البعد التنظيمي والمؤسسي) جاء: أن هناك منظمات تتعامل مع اليهود بمنطلق عالمي أهمها: الوكالة اليهودية وهي المنبر العالمي للشعب اليهودي ،وأيضا الكونجرس اليهودي العالمي الذي له شبكات في أوروبا - وأمريكا الجنوبية والاتحاد السوفيتي السابق وتعتبر أداة سياسية مهمة. كما أن هناك مؤسسات يهودية عالمية لها مجالات وأنشطة محددة مثل: منظمة(بناى بريت) الدينية ،وصندوق تمويل النشاط الصهيوني (كيرن هايسود)،ومساعدة الهجرة العبرية(هياس) ،والمنظمة النسائية الصهيونية الدولية WIZO ،ومنظمة استعادة الأملاك اليهودية في العالمWJRO،ومؤتمر مطالبة التعويضات

من ألمانيا ، وهى منظمات ما زالت ناجحة جداً ، وكذلك هناك منظمات دينية مستمرة فى النجاح مثل: الاتحاد الارثوذكسى وحركة الاصلاح والمحافظين ،وحركة (هاباد) التى أنفصلت عن حركة (الحاسيديم) ،والجدير بالذكر أن المنظمات اليهودية بأمريكا لها مقاصد وتأثيرات عالية وأهم هذه المنظمات هى: إتحاد الجاليات اليهودية الأمريكية (ujc)، ،ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى ، والايباك ،و(هداسا) ، وعصبة مناهضة تشويه السمعة (ADL)، إلا أن (ujc) أنشأ لجنة تحديد التعويض والمساعدات لدول ما وراء البحار (أوناد) وذلك أضعف وضع إسرائيل الذى كان دائماً وسابقاً وضعاً منفصلاً ومبيزاً وليصبح جزءاً من عنوان عام هو (ما وراء البحار).

٦- العلاقات بين الشتات والشتات، ومن منطلق الفكرة التلمودية القائلة : "جميع بنى إسرائيل يتكافلون ويحملون مسئولية بعضهم البعض" فإنه ما زالت بعض المؤسسات الكبرى خارج إسرائيل تتكفل بتجمعات يهودية في محتلف المناطق وعلى رأس هذه المؤسسات (التجمع اليهودى الأمريكى) وهو الأكبر فى العالم حيث ساهم فى المجالات الطارئة حاليا مثل: ضرورة مساعدة يهود الأرجنتين ، وإعادة تأهيل الجاليات اليهودية فى دول الاتحاد السوفييتي السابق وأوروبا الشرقية ، ومن المنظمات النشطة دولياً ومن خارج أمريكا منظمة الاغاثة اليهودية العالمية ومقرها(لندن) . ويشيد التقرير بدور منظمة (هاباد) فى إقامة شبكات دولية من المعابد والحاخامات والمراكز التعليمية اليهودية ، ومع ذلك فهناك حاجة ملحة أكثر من الماضي للحفاظ على التراث اليهودى مثل المعابد والمقابر والمدارس اليهودية والمتاحف الخاصة وغيرها التى خربت بسبب قلة الاستخدام وخاصة فى مناطق التجمعات اليهودية الصغيرة التى بدأت تختفى من خارطة الجاليات اليهودية المرصودة.

الكتاب الثالث: (الجاليات اليهودية بين الازدهار والتراجع)

تفجر بعض إحصاءات تقرير هذا الكتاب شكوكاً كثيرة حول ما سبق من إحصاءات يهودية رسمية منذ الحرب العالمية الثانية وأحداث المحرقة حيث كان عدد يهود العالم ورد على النحو التالى:

إحصاء (Universal jewish Encgclopedia) كان العدد (١٥٨ر١٤ مليون) عام ١٩٧٥م

إحصاء (Zionist year -book 1987) كان العدد (٩٦٣ر١٢ مليون) عام ١٩٨٤ م إحصاء(world-1958) كان العدد (٩٦٧ر١١ مليون عام ١٩٧٥م). إحصاء (Statistical Bulletin of

Israel) كان العدد (٣٢٥ر١٣ مليون) عام ١٩٦٤ م وفى احصاء (الكتاب السنوى الأمريكى اليهود عن عام ١٩٩٤م) كان العدد (٦١٩ر١٢ مليون) عام ١٩٩٣م.

دون ذكر لعدد يهود المغرب، رغم ذكره ليهود باقى البلدان العربية على النحو التالى:

فى تونس (ألفان) ، فى اليمن (١٦٠٠) ،فى سوريا(١٢٠٠) ،فى الجزائر(٣٠٠) ،ومن المعروف أن كلا من مصر ولبنان بها أقل من مائتين(معظمهم من المسنين) ، أما العراق فكان بها حتى أكتوبر٢٠٠٣م(٣٧ يهودياً) رحل منهم أربعة إلى إسرائيل وقتل عدد لم يعلن عنه فى حادثة تفجير مقر الموساد بالموصل فى نوفمبر من نفس العام.

ولكن فى هذا التقرير ذكر أعداد اليهود ولأول مرة فى المملكة المغربية كان العدد(٥٥٠٠ يهودى) عام ٢٠٠٤م وهو على عكس ما كان يشاع أن أعدادهم فى المغرب ما بين(٢٠-٣٠ ألفاً) وجاءت الاعداد الرسمية عن عام ٢٠٠٤ م فى هذا التقرير ليهود العالم على النحو التالى:

-اجمالى يهود العالم(إسرائيل + الدياسبورا) حوالى ١٣ مليون يهودى.

-فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٣ر٥ مليون ، كندا ٣٧٠ ألفاً ، أمريكا الجنوبية ٤٠٠ ألفاً .

-بجميع دول قارات أسيا وأفريقيا واستراليا والباسفيكى ٢٤٥ ألفاً ، إسرائيل ٩٤٠ر٥ مليون .

-الاتحاد الأوروبى ٦ر١ مليون، وجميع دول الاتحاد السوفيتى السابق ٤١٣ ألفا.

وقد جاء أيضا فى تفاصيل التعداد أن يهود تونس أصبحوا بعد حادثة حريق معبد(جربة) ١٥٠٠ فقط ، وأهم ما ورد فى التعداد هو ما جاء بشأن (ألمانيا) حيث تدفق اليهود الروس وأصبح يهود المانيا عام ٢٠٠٤م حوالى ١٠٨ آلاف وهذا التزايد يرجع لعاملين : ارتفاع مستوى الاقتصاد الألمانى، قبول الألمان لليهود تعويضاً (أو بالأحرى إبتزازاً) عن هولوكست هتلر.

وعن أوضاع اليهود فى إسرائيل (فلسطين المحتلة) جاء فى هذا الكتاب الثالث : "سيكون هناك أغلبية غير يهودية فى إسرائيل والضفة الغربية وغزة بحلول ٢٠١٠ م والتى سوف تزيد لتصبح عام ٢٠٥٠ م لصالح أغلبية غير يهودية بنسبة أكثر من ثلثى اجمالى السكان، وعلى هذا فإن المجتمع الإسرائيلى يواجه ورطة تتطلب ايجاد توازن بين الكيانية اليهودية والديمقراطية والسيادة الإقليمية" .

أما بالنسبة للبنى الاقتصادية الإسرائيلية فقد أشار أن ترتيب إسرائيل يقع بين أغنى الاقتصادات العالمية وهذا مبنى على أساس الناتج القومى العام بإسرائيل ، وتشكل الصناعات القائمة على المعرفة والمعلومات المصدر الرئيسى للاقتصاد الإسرائيلى ، وقد عكس الركود الاقتصادى الدولى الراهن وتراجع الاقتصاديات القائمة على الشبكات الالكترونية منذ عام ٢٠٠٠م ذلك في وجود ركود عميق تعيشه إسرائيل منذ ٢٠٠٠م ، وقد ساعد أيضا على الركود فى الاقتصاد الإسرائيلى عوامل أخرى منها: إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية وانهيار السياحة والصناعة المرتبطة بها وتزايد البطالة مع عدم توافر فرص عمل لليهود السوفيت ، وكذلك انخفاض مجمل الطلبات على البضائع الإسرائيلية.

وعن تقييم أوضاع الديمقراطية والحكومة والسياسات فى إسرائيل جاء فى تقرير الكتاب الثالث ما يلى:

"تبقى إسرائيل دولة ديمقراطية قوية ، يحتل نظامها القضائى خاصة(المحكمة العليا) موقعاً قوياً جداً بالنسبة للمجال العام، إن الانتقال السهل للسلطة بين الأحزب أثبت ديمقراطية إسرائيل، ولكن طرحت تساؤلات محرجة بشأن سوء استخدام الأموال فى الحكومة ، وقد تعرض سياسيون مهمين إلى التحقيق الجنائى، أما الأمر المقلق للغاية فهو عدم استطاعة النظام السياسى اتخاذ خيارات حرجة تجاه الشأن الفلسطينى ، فمثلا: إن فشل رئيس الحكومة فى الاستفتاء الذى جرى فى حزب الليكود فى آيار(مايو)٢٠٠٤م حول خطة الانسحاب الأحادية من غزة كشف عن ضعف داخلى فى قدرة النظام الإسرائيلى على الحكم ، وسيأتى الاختبار الصعب عندما لا تستطيع إسرائيل أكثر من ذلك تأجيل اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن الضفة الغربية(يهودا والسامرة) وغزة، أما عن المحاولات المتكررة لتغيير قوانين الانتخابات البرلمانية فانها تكشف عن مخاوف واسعة تتعلق بصحة البناء للنظم الإسرائيلى ، وقد فشلت كثيرا القوانين الجديدة فى تحقيق استقرار النظام السياسى ، أما الحوار السياسى داخل الكنيست وخارجه غالباً ما يكون صوت المتطرفين الأكثر حسماً من صوت المعتدلين، وعموماً فإن الهوية الدينية للإسرائيليين تنقسم إلى أربعة : العلمانيون والتقليديون ،.والأرثوذكس ، والحريديم.

الكتاب الرابع : من التقرير الشامل

ويبين الامكانات والمزايا الاستراتيجية لدى الشعب اليهودى وإسرائيل ، كما طرح الخيارات الحرجة والأجندة الاستراتيجية . ومن أبرز ما أشار إليها هذا الكتاب من التقرير بشأن أرصدة اليهود وإسرائيل : القوة الناعمة المتمثلة في يهود الأصوليين البروتستانت فى(U.S.A) ، والدعم القوى والرسمى من قوى اليمين الأمريكى الحاكم ،واعتبار اليهود وإسرائيل ضمن الحضارة الغربية، واستمرار الذكرى العالمية السنوية للمحرقة النازية وتزايد مشاركة غير اليهود سنوياً.

أما عن الخيارات فإن الخيار الأول الوحيد الأشد حرجاً الذى يواجهه اليهود وإسرائيل هو الخاص بالسياسات التى يجب طرحها بشأن النزاع مع الفلسطينيين ، وأن مستقبل اليهود وإسرائيل مهدد بهذا النزاع ، لهذا يجب العمل على انخراط كل اليهود فى هذا الخيار الحرج مع عدم المساس بحق حكومة إسرائيل فى صنع خياراتها.

يختتم التقرير بطرحه للأجندة الاستراتيجية المقترحة ، والتى تضمنت النقاط التالية:

(١) الازدهار عبر التمزقات التاريخية

إن المفتاح لفهم المآزق الأساسية التى تواجه اليهود وإسرائيل ، هو القدرة على ترتيبها ضمن التمزقات التاريخية ، وإن عصر التنوير والمحرقة وإقامة دولة إسرائيل القوية ، مع بروز تجمع يهودى فريد ومتميز خاصة فى(U.S.A) هى تغيرات جذرية في تاريخ اليهود ، إن هذه التمزقات تتطور ضمن حركة تاريخ الإنسانية ككل، وإلى جانب حركتها المتلاحقة ، وهذا يتطلب الاستمرارية النشطة والتكيف مع هذه الأوضاع الدينامكية ، وهذه النظرية تجبرنا إلى خمسة توجهات سياسية هى:

أ) التخطيط بعيد المادى.

ب) تأمين المستقبل له الأولوية على كل الاحتياجات الراهنة.

ج)ضرورة التدخل فى العمليات التاريخية من أجل التأثير على المستقبل بطريقة إيجابية.

د) استمرار التطورات الاقتصادية حتى لو تعارضت مع المفاهيم اليهودية الارثوذكسية ، لأن ما كان ممكناً تحقيقه فى الماضى قد يصعب فى المستقبل.

هـ) ضرورة تطوير المؤسسات اليهودية بحيث تكون قادرة على العمل فى إطار رؤية تاريخية

بعيدة المدى ومتكاملة.

(٢) تدعيم أمن دولة إسرائيل ويهوديتها الفريدة:

إن إسرائيل دولة قوية لكن أمنها حرج على المدى الطويل وبالتالى ضمان أمنها أمر حاسم فإذا سقطت إسرائيل وهو ما لا يمكن تصوره فإن بقاء الشعب اليهودى يصبح مشكوكاً فيه . وكذلك إن الاتجاهات الديموجرافية فى إسرائيل تسير فى اتجاهات تنذر بالسوء فى كل أنحاء إسرائيل عامة وفى مناطق النقب والجليل خاصة . ولذا يتبين الحاجة الضرورية لاتخاذ قرارات وتنفيذ حتمى طبقاً لما تبرره التوجهات السياسية التالية:

أ) أى قرارات متعلقة بحدود إسرائيل يجب مراعاة العوامل الديموجرافية والتمسك بطبيعة إسرائيل اليهودية.

ب) الهجرة إلى إسرائيل ضرورة وجودية حتى بالنسبة للجاليات اليهودية التى تعيش فى مجتمعات آمنة وراقية مثل U.S.A وعند عودة هذه الجاليات لأرض إسرائيل يجب تهيئة ظروف مناسبة لها والعمل على تجنب حدوث إنشقاقات لهذه الجاليات حال عودتها فى داخل إسرائيل.

ج) على قادة يهود العالم بالضغط على حكومة إسرائيل لتدعيم الطبيعة اليهودية داخل إسرائيل .

د) يجب نقل الإحساس بالمخاطر عن بقاء دولة إسرائيل للجيل القادم من يهود العالم.

هـ) المساعدات والتبرعات اليهودية لدولة إسرائيل يجب توجيهها نحو الحفاظ على مستقبل إسرائيل واليهود وليس نحو الاحتياجات التقليدية الحالية.

(٣) توجهات استراتيجية جديدة فى المجال الجيوسياسى الدولى:

بالفعل إقامة دولة إسرائيل ومالها من قوة صلبة بالاضافة لوجود الجالية اليهودية فى U.S.A وما تملك من القوة الناعمة ، هما قوى عظيمة لم يكن لليهود مثلها من قبل ، لكن إسرائيل واليهود معرضون للاعتداء ، وذلك مما يتطلب اتخاذ توجهات جديدة وعلى ذلك:

أ) يجب إدراك حقيقة واعتماد إسرائيل على الدعم الغربى وما يسببه ذلك من مأزق

حقيقى، بينما تعتمد إسرائيل فى مستقبل إزدهارها ورخائها فى المدى الطويل على التوصل إلى اتفاقية مع الإسلام ومن هنا ضرورة بناء استراتيجية يهودية عظمى بشأن الإسلام والمنظمات الإسلامية . مع خلق نسبة استقرار للنزاع الإسرائيلى الفلسطينى.

ب) ابتكار صيغ جديدة للتعامل مع معاداة السامية.

ج) على يهود أوروبا إيجاد خطط ووسائل للحصول على قوى ناعمة داعمة لأهدافنا.

د) على اليهود تبنى نشر القيم النبوية فى أعمالهم الدولية.

هـ) هناك تغيرات فى موازين القوى الدولية ؛مما يتطلب بناء جسور يهودية دولية إلى هذه القوى المهمة الجديدة مثل: الاتحاد الأوروبى، والصين الشعبية ، والهند.

(٤) تأييد سياسات الحكومات الداعية للتعددية الثقافية:

إن الأصوات اليهودية التى تعارض دعم حكومة U.S.A للمدارس الدينية المختلفة. وكذلك دعم الجالية اليهودية لجهود حكومة فرنسا لحظرها استخدام الرموز الدينية فى مدارسها يتطلب اعادة النظر من جانب الأراء اليهودية ، لأن ذلك يصب فى صالح اليهود.

(٥) دعم وتمويل وتهيئة الإبداع اليهودى.

(٦) إقامة أكاديمية لتنمية القادة وصناعة النخب اليهودية.

(٧) دعم التمايز اليهودى وتنمية الشعور بالفخر للإنتماء للشعب اليهودى وإسرائيل . مع تسويق أفضل للأسئلة التى تطرحها اليهودية وطرح الاجابات والبدائل مع تجنب إجراء مقارنات وتشبيهات مع الأديان الأخرى، وإعادة النظر فى نظم تدريب الحاخامات فى إسرائيل ، وكذلك توسيع مجموعات الانترنت اليهودية وتخفيض تكاليفها.

(٨) الاستخدام الكامل والمستمر لفضاء المعلومات الكونية.

(٩) إعادة النظر فى أحوال الروابط والعلاقات بين اليهود داخل وخارج إسرائيل.

(١٠) صياغة منتظمة للشعب اليهودى وصياغة سياسات تضمن المستقبل لليهود.

(١١) المطالبة بالتعويضات واستعادة الأملاك(Pestution):

التعويضات الناشئة عن المحرقة النازية لا يمكن قياسها أبداً، كذلك لابد من المطالبة باستعادة ملكية الأملاك اليهودية وكذلك القطع الفنية والعقارات ، وفي هذا الخصوص لابد من تغيير توزيع تعويضات المحرقة من توزيعها على الورثة إلى صرفها لمستقبل كل اليهود.

(١٢) مواجهة كارثة الانحدار الديموجرافي:

وذلك بمساعدة كثرة الانجاب بين اليهود ، ومنع الزواج المختلط مع غير اليهود، وتشجيع الزواج المبكر، وتشجيع الهجرة اليهودية لإسرائيل وتقوية الديموجرافية اليهودية في أرض إسرائيل ، وكذلك فإن التربية اليهودية هي العنصر الأساسي لضمان البقاء اليهودي وتقليل التآكل.

وأخيراً: إن هذا التقرير اليهودي الشامل الصادر من الوكالة اليهودية عن عام ٢٠٠٤ م نطرحه أمام المهتمين بالشئون اليهودية وخاصة الاسرئيلية عساهم أن يخيبوا أمل الجنرال المقهور(موشيه دايان) وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق ، وربما يتفق المهتمون من المصريين والعرب معي في وجوب وحتمية تكوين منظمات عربية وإسلامية عالمية متخصصة في دعم الفلسطينيين في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من تراث وفنون وتعليم ورعاية دينية(مسيحية وإسلامية) ومنظمات لمناهضة تشويه السمعة العربية والإسلامية ومنظمات المطالبة بالتحقيق والتعويضات عن محرقات كفر قاسم ودير ياسين وصابرا وشاتيلا وقانا والسويس وسيناء والقنيطرة وتونس والمسجد الأقصى وجنوب لبنان وجنين وقتل الأسرى العرب، وليس عيباً منا أو خجلاً من أن نقرأ ونعي الدروس ونستخلص (الدواء من نفس السم) الوارد في هذا التقرير.

الاتحاد الديمقراطى

منظمة جديدة لحصار روسيا

(اتحاد المتضررين من روسيا)

نبيل رشوان

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي سعت روسيا للحفاظ على الروابط القديمة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة من خلال تأسيس ما صار يعرف برابطة الدول المستقلة (الكومنولث)، حاولت روسيا تطوير هذه الرابطة من خلال عقد عدد من الاتفاقيات كان آخرها اتفاقية الدفاع المشترك ، كما سعت روسيا لسد فراغات أمنية في تلك الدول من خلال الإبقاء غلى بعض القواعد العسكرية فى بعض الدول مثل جورجيا و أوكرانيا (أسطول البحر الأسود).

كان المحرك الأساسي لروسيا من الإبقاء على تلك العلاقات الحميمية مع دول الاتحاد السوفييتي السابق هو ما رسخ في الاستراتيجية الروسية منذ القدم من ضرورة أن تكون هناك أنظمة حليفة أو موالية أو على الأقل غير معادية لروسيا على حدودها الممتدة لعشرات الآلاف من الأميال وهذه الاستراتيجية دفعت روسيا ثمنها من خلال تسهيلات اقتصادية لتلك الدول من خلال منح بعض هذه الدول و خاصة الدول الأربع التى كونت فى كيشنيوف عاصمة مولدوفا ما أصبح يعرف (باتحاد الدول الديموقراطية) من خلال منحها مواد الطاقة من نفط و غاز بأسعار تفضيلية و خاصة لأوكرانيا التى تدعم روسيا اقتصادها بحوالي ٨٠٠ مليون دولار.

و بنظرة موضوعية على ماهية الدول الداخلة في الاتحاد الجديد - و الذى تأسس على حطام منظمة إقليمية كانت تسمى جووام و التي كانت تضم كلاً من: جورجيا و أوكرانيا و أوزبيكستان و أذربيجان و مولدوفا . و هي منظمة أسستها الولايات المتحدة لتفتيت الكومنولث الروسى الذى كان يضم دول الاتحاد السوفييتي السابق باستثناء دول البلطيق الثلاث (إستونيا - لاتفيا - ليتوانيا) - نجد أنها دول يجمعها قاسم مشترك واحد و هي أن بها حركات انفصالية موالية لروسيا بل إن تلك الأخيرة سعت للإبقاء على هذه الجراح مفتوحة لاستخدامها عند اللزوم و بالفعل استخدمتها روسيا في جورجيا من خلال تقديم دعم غير مباشر للانفصاليين الأبخاز مما دفع الرئيس الجورجي آنذاك للتصريح بعد هزيمة جيشه بأن روسيا ركّعته ، كما أن عملية هدم الكومنولث تأتي كخطوة وقائية أمريكية لضمان عدم عودة أى شكل من أشكال الوحدة على أنقاض الاتحاد السوفيتي السابق خاصة أن القيادات في دول الكومنولث من بقايا النظام السوفيتي و الذين لم يخطوا خطوات واسعة نحو عمليات إصلاحات حقيقية ، ناهيك عن أن روسيا بدأت تفكر جدياً في تأسيس وحدة اقتصادية تضم دولاً محورية من دول الاتحاد السوفييتى السابق و هي روسيا و أوكرانيا و بيلوروسيا و كازاخستان. و هو الأمر الذى فسره الغرب على أنه محاولة روسية لإحياء الاتحاد السوفييتى اقتصادياً على الأقل، و ربما كان هذا أحد دوافع الغرب للإسراع بدعم حركات موالية له في أوكرانيا للتخلص من أى نظام يوافق على الدخول في اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

و إذا نظرنا إلى دوافع كل دولة في تأسيس الاتحاد المسمى بالديموقراطي نجدها على النحو التالى : -

١ - مولدوفا قضيتها الأهم هي إقليم متمرد على أراضيها يسمى بريدنستروفية معظم قاطنيه من الروس و تدعم روسيا هذا الإقليم بحكم الامتداد العرقي ، و تتهم مولدوفا جارتها ذات التأثير على الإقليم بالعمل على حل المشكلة إلا أن روسيا لا ترغب في حل القضية و استمرت في دعم هذا الإقليم بل إن الجيش ١٤ الروسي لم ينسحب من مولدوفا إلا منذ فترة قصيرة ، و أثناء حكم الرئيس كوتشما في أوكرانيا تركت روسيا لأوكرانيا القيام بدور الوساطة في حل مشكلة الإقليم ، نظراً للقرب الجغرافي لعل مولدوفا تجد حلاً لمشكلة الإقليم المتمرد .

٢ ـ الدولة الثانية جورجيا و هي الدولة التي دعمت الولايات المتحدة ما صار يعرف بثورة الورود حيث خلعت الرئيس شيفارد نادزة لصالح الرئيس الشاب الموالى للغرب ميخائيل ساكاشفيلي ، و معاناة جورجيا أكبر قليلاً من غيرها من الدول الأخرى فقد انفصل إقليم أبخازيا المطل على البحر الأسود و الذي كان أحد المنتجعات الرئيسية فى الاتحاد السوفييتي السابق و مصدر الدخل الكبير لجورجيا القليلة الموارد ، كما ظهرت مشكلة انفصالية أخرى و هى تمرد إقليم أوسيتيا الجنوبية الذي يقع نصفه الثانى ضمن الاتحاد الروسي و يسمى أوسيتيا الشمالية ، و كنوع من الضغط على روسيا استقدم النظام الجديد فى جورجيا خبراء أمريكيين لتدريب الجيش الجورجى فنشأت قاعدة أمريكية إلى جانب قواعد روسية موجودة يطالب الجورجيون بإخلائها ، و يطمح الرئيس الجورجي ذو الدولة الصغيرة فى لعب دور إقليمى خاصة بعد دوره و دعمه كعراب لثورة البرتقالي فى أوكرانيا .

٣ ـ أذربيجان لم تنس لروسيا دعمها للمقاتلين الأرمن في منطقة ناجورونوكاراباخ الواقعة في قلب الأراضى الأذربيجانية و ساعد على انفصال الإقليم ذي الأغلبية الأرمنية ، كما أن النظام الذى قام بقيادة ألهام علييف على التوريث يطمع فى الحصول على الشرعية من دول مقربة للولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبى مثل جورجيا و أوكرانيا .

٤ ـ أوكرانيا لها قصة طويلة مع روسيا فلم يعرف التاريخ دولة أوكرانيا بحدودها الحالية إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى حيث لم تكن أوكرانيا على مدى تاريخها دولة من الأصل فقد كانت تسمى روسيا الصغيرة و روسيا بحدودها الحالية كانت تسمى روسيا الكبرى ، و من المعروف أن غرب أوكرانيا كان جزءاً من بولندا فى حين شرق أوكرانيا و هو ما يعرف بمنطقة الدنباس كانت جزءاً من الأمبراطورية الروسية و القرم كما هو معروف ضمه خروشوف لأوكرانيا عام ١٩٥٤ و كان جزءاً من الأراضي الروسية ، و هدف أوكرانيا من تشكيل هذا الاتحاد الجديد هو الضغط على روسيا و طرح نفسها كقوة إقليمية لروسيا فى منطقة جنوب الاتحاد السوفييتى السابق و ما وراء القوقاز ، كما تسعى أوكرانيا إلى تأكيد استقلاليتها من خلال هذا الاتحاد خاصة أن روسيا لم تتعامل مع أوكرانيا من منذ استقلالها على أنها دولة مستقلة و ربما لهذا السبب و فى محاولة من أوكرانيا

لتأكيد استقلالها أنها لم توقع على ميثاق رابطة الدول المستقلة و هو أمر لا يعرفه الكثيرون رغم تولى أوكرانيا رئاسة هذه المنظمة مرتين على الأقل ، ثم جاءت ثورة البرتقالى و هزيمة المرشح المؤيد من روسيا فدفعت أوكرانيا لانتهاج خط أكثر استقلالية عن روسيا و شديد الارتباط بالغرب .

الأمر بهذا الشكل يشير إلى أن منطقة الاتحاد السوفييتي السابق سوف تتحول إلى مناطق تكتلات مختلفة إحداها فلك روسيا مع علاقة مع الولايات المتحدة تقتصر على المصالح الاقتصادية ، و لكن سيتكون تكتل آخر و هو ما أعلن عنه مؤخراً اتحاد الدول الديموقراطية و الذى يضم ضمن ما يضم دولاً يس لها علاقة بالديموقراطية مثل أذربيجان التى ورث رئيسها الحكم عن والده و مولدوفا التى يحكمها زعيم الحزب الشيوعي ، و هى الدولة الأكبر و الأهم بين الدول الأربع ، كل ما فى الأمر أن الرئيس الأوكرانى أراد أن يلعب دوراً إقليمياً وعد المسئولين الأمريكيين فهل سيقدم على مساعدة قوى تغيير فى أذربيجان ، و ربما كان الرئيس الأوزبيكستانى إسلام كريموف متسقاً مع نفسه فلم ينضم إلى الأتحاد الجديد لأنه يعلم أنه رجل غير ديموقراطى و هو يحكم منذ انهيار الاتحاد السوفييتى و سيستمر حتى الممات لأنه لا توجد بادرة تشير إلى احتمال تخليه لسلطة بأى شكل .

لكن يبرز سؤالان مهمان ستطيع أوكرانيا القيام بدور قوة إقليمية بما لهذا الدور من أعباء ، و السؤال الثانى هل ستقف روسيا مكتوفة الأيدى أمام التحدى الجديد حيث إنها لم تعد قوى عظمى بل إن الدور الإقليمى أيضاً يسحب من تحت أقدامها ، فى تقديرى الشخصى إمكانيات أوكرانيا لا تؤهلها للقيام بدور إقليمى فهى تعتمد فى مواد الطاقة الخاصة بها على روسيا و الفائدة التى تحاول أوكرانيا أن تجنيها من دخولها في هذا الاتحاد هى فتح أسواق هذه الدول أمام منتجاتها مخافة أن تقوم روسيا بإغلاق أسواقها أمام البضائع الأوكرانية حيث تعتبر روسيا أكبر شريك تجاري لأوكرانيا التى تصدر ٤٠٪ من منتجاتها إلى روسيا .

و من المتوقع أن يسعى الغرب إلى تنظيم ثورات أخرى على غرار ثورتى الورود و البرتقالى في دول مثل بيلوروسيا و كازاخستان حليفتى روسيا الأهم بهدف فرض طوق من الدول المناوئة لروسيا حولها و من المتوقع أن تستخدم روسيا أوراق ضغط كبيرة لديها لم تستخدمها حتى الآن و هى متمثلة ليس فقط فى مصادر الطاقة و لكن أيضاً في إذكاء النعرات الانفصالية فى تلك الدول و خاصة

فى أوكرانيا التى تمتلك روسيا تأثيراً كبيراً عليها و التى يصل عدد المواطنين الروس المقيمين فيها ١٧٪ من عدد سكانها بالإضافة إلى أن القرم و شرق البلاد يرغب أصلاً فى الانضمام لروسيا ، أذربيجان سيكون الضغط عليها اقتصاديا فسوق الخضراوات و الفواكه الأذربيجانى هو روسيا و ثلث سكانها يعيشون فى المدن الروسية المختلفة و يعملون فى تجارة الورود و الخضروات ، أما جورجيا و مولدوفا فمن الممكن أن يتحولا إلى دولتين تعانيان من الحرب الأهلية حيث قسمت جورجيا إلى أقاليم لا يستطيع الرئيس الجورجي عمل شيء حيالها و إذا انسحبت قوات حفظ السلام الروسية المرابطة فيها ستتحول البلاد إلى الحرب و نفس الشيء ينطبق على مولدوفا ، كما ستعوق روسيا طموحات هذه الدول فى الانضمام سواء لحلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي نتيجة الحصار الروسى الاقتصادى المتوقع أو نتيجة الصراعات و الحركات الانفصالية المتوقع أن تنشط فى الفترة القادمة .

المصادرة فى الجامعات المصرية

■ عيد عبد الحليم

من مواثيق الجامعة المصرية والتى تأسست فى عام ١٩٠٨ تحت مسمى جامعة فؤاد الأول والتى تحولت بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى « جامعة القاهرة » أن رسالتها تقوم على نشر الثقافة العلمية والأدبية فى جميع الطبقات سواء أكان ذلك بإباحة الانتساب إلى معاهدها المختلفة من غير قيد ولاشرط ، أم بإلقاء المحاضرات العامة فى العلوم والآداب والفنون ، أم بنشر المؤلفات فى كل فرع من فروع العلم ، كذلك من رسالتها مساعدة التطور الاجتماعى بكل مافى وسعها من ضروب التجديد فى اللغة ، التجديد فى النثر والشعر ، التجديد فى نظرة الناس إلى الفنون الجميلة والبحث فى وجوه ترقيتها وشيوعها .

وهذا على اعتبار أن الجامعة - فى الأساس - هى من أكبر الوحدات الاجتماعية عدداً وأسماها مكانة ، وأخطرها مسئولية ، وأشملها رسالة هى بكل أولئك مصدر إشعاع يشع منه التضامن » على حد تعبير د. طه حسين .

وهنا لنا أن نتساءل :

هل حققت الجامعة تلك الرسالة المنوطة بها على مدار مايقرب من قرن من الزمان ، أم أن المسألة قد مرت فى خندق الشكليات ، دون تفهم حقيقى لما كان يهدف إليه د. طه حسين فى عبارته السابقة عميقة المغزى شديدة الدلالة؟

على ما أعتقد أن الأمور قد صارت على

العكس – تماماً – ، فالجامعة التى بدأت بفكرة شعبية مستقلة على يد مجموعة من مناضلى الوطن أمثال مصطفى كامل وقاسم أمين ومحمد عبده ، قد تحولت سريعاً خلال خمسة عشر عاماً من إنشائها إلى الارتماء فى حضن السلطة ، وليس أدل على ذلك من تغيير اسمها الذى كان يحتوى على قيمة وطنية عليا تربط الدارس بأرض الوطن باعتبارها « جامعة مصرية » ، إلى اسم أخر أحادى النزعة « جامعة فؤاد الأول » نسبة إلى الملك فؤاد الذى كان أول رئيس لها عند تأسيسها وهو لم يزل أميراً .

كل ذلك – من وجهة نظرى – أوجد تلك العلاقة الشائكة التى بدأت مبكراً بين الحرم الجامعى والسلطة التى سرعان مابثت رقباءها داخل الجامعة ، فكان الخطاب التعليمى مشروطاً أو بمعنى أدق مقيداً ، وهذا بالتالى أعطى لرجال السلطة داخلها – زادت حيثياتهم أو قلت – فضاءات شاسعة من التصرف الفورى ضد أى فكر تجديدى بناء ، وإن أظهرت تلك السلطة وجهاً من وجوه الليبرالية المزيفة مدعية حفاظها على ورقة التوت ، حتى لاتنكشف سوءاتها ، وكان انقلابها الأول مفاجئاً وعاصفاً خاصة أنه جاء ضد واحد من أهم من آمنوا بفكرة تكوين جامعة أهلية تنهض بالمجتمع من ثباته إلى آفاق رحبة للتنوير وهو د. طه حسين ، وذلك بعد صدور كتابه « فى الشعر الجاهلى » عام ١٩٢٦ ، والذى اعتمد فيه على المنهج الديكارتى فى استخدام الفلسفة القائمة على منطق الشك للبحث فى خصائص الأشياء ، وقد طبق ذلك على « الشعر الجاهلى» الذى رأى فيه أنه لايمثل مرآة صادقة للحياة الجاهلية « لأن أكثره مختلف وضعه الوضاعون فى القرن الإسلامى الأول والثانى والثالث كما وضعوا مئات الألوف من الأحاديث ونسبوها إلى النبى» . على حد تعبيره ، ولعل النقطة التى ربما هى التى أثارت حفيظة دعاة الماضى وسدنة التقليد وماسحى أجواخ السلطة ضد د. طه حسين هى تأكيده على ضرورة فصل الدين عن الدولة ، التى راج مصطلحها الآن « العلمانية » يتضح ذلك من قوله « أن المؤثر الذى طبع الأمة العربية بطابع لايمحى مؤلف من عنصرين قويين هما الدين والسياسة ، ولاسبيل إلى فهم التاريخ الإسلامى إلا إذا وضحت مسألة الدين والسياسة توضيحاً كافياً » .

وهذا الطرح لم يرق للقيادة السياسية – فى هذا الوقت – حيث كان دعاة ماسمى بـ « الخلافة الاسلامية » يحاولون النفخ فى قرب الماضى فى محاولة للتقرب من السلطان فؤاد » موهمين إياه بأنه لو حقق هذا المطلب سيدعم سلطته على مصر دون اعتبار للدستور ، وقد استغل هؤلاء بعض طلبة الأزهر للترويج للفكرة

في المدن المصرية ، وبالتالي اكتسب هؤلاء الثقة ، مما جعل لبعضهم نفوذاً قوياً ، أهل واحداً منهم ويدعى « الشيخ خليل حسنين » لأن يرفع دعوى إلى النائب العمومي يتهم فيها د. طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية بأنه ألف كتاباً أسماه « الشعر الجاهلي » ونشره على الجمهور ، مدعياً أن بهذا الكتاب طعناً صريحاً في القرآن الكريم حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوي .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تقدم شيخ الأزهر بتاريخ ٥ يونيو ١٩٢٦ بخطاب آخر إلى النائب العمومي يبلغه فيه بتقرير عن هذا الكتاب مشيراً إلى أن به خرافات وكذباً في القرآن وطعناً على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نسبه الشريف ».

وتطورت القضية فتقدم أحد أعضاء مجلس النواب وهو عبد الحميد عنان ببلاغ اتهم فيه طه حسين بأنه نشر ووزع وعرض للبيع في المحافل والمحلات العمومية كتاباً أسماه الشعر الجاهلي تضمن طعناً ، وتعدى فيه على الدين الإسلامي - وهو دين الدولة - بعبارات صريحة في كتابه .

وهذه الدعوى كانت كفيلة بأن توجه إلى طه حسين تهمة جريمة التعدي على الأديان التي يعاقب عليها القانون بالمادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلي الصادر عام ١٩٠٤ والمادتين ١٤٨ و١٥٠ ، إلا أن جراءة الأستاذ محمد نور - رئيس نيابة مصر في ذلك الوقت - وتفهمه لما احتواه الكتاب ومناقشاته الجادة أثناء التحقيق مع طه حسين جعلته يصدر قراره التاريخي في ٣٠ مارس ١٩٢٧ بحفظ الأوراق إدارياً .

***

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تخرج المصادرة من الجامعة فقد سبقها بعام واحد أي عام ١٩٢٥ قضية مشابهة وربما لاتقل في ضراوتها عن « الشعر الجاهلي» ، حيث أصدر القاضي الشرعي بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية الشيخ علي عبد الرازق كتاباً تحت عنوان « الإسلام وأصول الحكم » تناول فيه الخلافة ومفهومها فكرياً في التاريخ الإسلامي ، وقد جاء الكتاب - أيضاً - في ظل الظروف التي أشرنا إليها سابقاً حول إحياء فكرة الخلافة الإسلامية ، مما جعل الملك يدفع بالكتاب لبعض علماء الأزهر الذين اجتمعوا برئاسة « الشيخ محمد أبو الفضل » شيخ الجامع الأزهر - في ذلك الوقت وعضوية أربعة وعشرين شيخاً ، وبدأوا في تنويع الاتهامات للشيخ علي عبد الرازق مدعين أنه قال « إن جهاد النبي كان في سبيل الملك لاسبيل الدين ، وإن الشريعة الاسلامية شريعة روحية لاعلاقة لها بأمور الدين ، وإن نظام الحكم في عهد النبي شابه الغموض والإبهام والترويج لفكرة لزوم الإجماع بشأن وجوب تنصيب الإمام ،

وإن حكومة أبى بكر والخلفاء من بعده كانت حكومة لادينية » .

ولم تطل المحاكمة مثلما حدث مع « طه حسين » فقد صدر الحكم بعد جلسة واحدة – فقط – ، وهو حكم يعد الأول فى التاريخ حيث تم تجريد على عبد الرازق من كل شهاداته العلمية والعملية .

وهذا هو نص الحكم :

« حكمنا نحن شيخ الجامع الأزهر بإجماع أربعة وعشرين عالماً معنا من هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على عبد الرازق أحمد من علماء الأزهر ، والقاضى الشرعى بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ، ومؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم» من زمرة العلماء .

وحتى يتضافر السياسى مع الدينى لتكتمل اللعبة الكهنوتية – إن جاز التعبير – تم تشكيل – على الفور – مجلس مخصوص أو سمى الآن بـ « محكمة الاستئناف – دعى إلى تكوينه على ماهر باشا وزير الحقانية بالنيابة ، وانعقد فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٥ ، وقرر تنفيذ الحكم الصادر من هيئة علماء الأزهر والخاص بفصل على عبد الرازق من وظيفته اعتباراً من ٢٢ محرم ١٣٤٤ هـ الموافق ١٢ أغسطس ١٩٢٥ مع مراعاة حقه فى مكافأة نهاية الخدمة.

ويرى د. نصر حامد أبو زيد فى مقال نشر بجريدة « أخبار الأدب » فى ٩ يناير ٢٠٠٠ تحت عنوان « على عبد الرازق والملك .. تعرية السلطة من قناعها الدينى أنه « ثمة بعد تاريخى آخر يتم تجاهله حتى فى تحليل السياق إذ يكتفى المحللون بالنظر إلى مسألة إلغاء الخلافة فى تركيا بوصفها مسألة صراع بين الحركة القومية التركية بقيادة « أتاتورك » وبين النظام الإسلامى المتمثل فى مؤسسة « الخلافة » ، وهنا يتم تجاهل السياق الدولى أو «العالمى » ، حيث كانت الحرب العالمية الأولى فى جانب من أهم جوانبها هى حرب انحلال الامبراطوريات التقليدية فى العالم كله ، تمهيداً لقيام نظام عالمى جديد ، تصبح " الدولة القومية " الجديدة وحدته البنائية .

ومعنى كلام د. أبو زيد أن فكرة الخلافة كانت بحاجة إلى مراجعة كبيرة قبل أن تطفو على سطح الأحداث ويحاول البعض الترويج لها كقناع سياسى يخفى خلفه تراكمات من المصالح الشخصية والمنافع الذاتية ، دون محاولة البحث فى أوراق الواقع المتغير ، وماحدث فى تركيا كان تفريغاً لمصطلح « الخلافة » من مضمونه السياسى أولاً

والاجتماعى ثانياً ، فبعد أن صعد « أتاتورك » ورفاقه إلى السلطة كان أول قرار له هو إلغاء السلطة مع الإبقاء على منصب الخلافة وذلك فى أول نوفمبر ١٩٢١ ، حيث أصبح المنصب شرفياً - فى الأساس - خالياً من أى مضمون سياسى ، ولذلك بادر السلطان وحيد الخامس بالهرب فى ١٧ نوفمبر فعين المجلس الوطنى فى « أنقرة » السلطان عبد المجيد مكانه ، وبقيت الأمور كما هى حتى تم إلغاء الخلافة نهائياً فى ٧ مارس ١٩٢٤ .

وربما لأن « على عبد الرازق » قد وضع يده فى عش الدبابير كما نقول فى المثل الشعبى مفنداً فكرة الخلافة وأبعادها السياسية ، ولأنه لم يمش - كعادة التنويريين الكبار - على الخط المرسوم من قبل الدولة التى باركت كتباً مثل « الخلافة أو الإمامة العظمى» لمحمد رشيد رضا والصادر عن دار المنار عام ١٩٢٣ والذى يدعو فيه إلى إحياء فكرة « الخلافة» على اعتبار أنها ضرورة تاريخية .. !!

ولأن على عبد الرازق تربى على قيمة الاجتهاد والنظر فيما وراء الأشياء والبحث فى الدلالات التاريخية ، والغوص فى لجة التراث من أجل الاتيان بتصورات جديدة تناسب العصر والمجتمع ، لم يركن للجمود الذى ساد تلك الفترة - وأقصد الجمود الفكرى - الذى حول المؤسسة الدينية إلى تابع سياسى يؤازر ويبارك خطوات السلطة حتى ولو كانت فى الطريق الخطأ .

الفن القصصى فى القرآن الكريم
وزمن الفكر المغدور

مع صدور الطبعة الثانية لكتاب « الفن القصصى فى القرآن الكريم » للدكتور محمد أحمد خلف الله ، عن دار سينا للنشر فى يوليو ١٩٩٩ حتى ثارت ثائرة مجمع البحوث الإسلامية الذى أخرج بياناً بمصادرة الكتاب للمرة الثانية ، فقد كانت المصادرة الأولى عام ١٩٤٨ ، حيث كان « خلف الله » فى ذلك الوقت طالباً فى الدراسات العليا بكلية الآداب - جامعة فؤاد الأول « القاهرة حالياً - وتقدم لنيل درجة الدكتوراة عن رسالة تحت العنوان نفسه تحت إشراف الشيخ أمين الخولى ، مما فتح عليه باباً لم يغلق حتى الآن من المطاردة والمصادرة ، وعلى حد تعبير خليل عبد الكريم فى تقديمه للطبعة الجديدة من الكتاب « ارتفعت أصوات منكرة وشرعت أقلام شرسة ، وامتشقت أسياف جديدة صارمة تطعنها » ، ومن المؤسف أن أساتذة جامعيين وعلماء

أكاديميين كانوا فى مقدمة من هاجموا الكتاب ومؤلفه .

وقد انتشرت القضية والهجوم عليها على صفحات الجرائد والمجلات الأسبوعية ، انتشار النار فى الحطب ، فأصبحت أخبارها عند القاصى والدانى ، وهذا الهجوم الضارى على الرسالة وكاتبها ، جعل - خلف الله - مضطراً لتقديم أطروحة أخرى نال عنها درجة الدكتوراه .

والكتاب - فى حد ذاته - يعد نظرة جديدة فى دراسة الفن القصصى فى القرآن الكريم من الناحية البلاغية ، فهو لايقصد إلى تعليم التاريخ أو نشر وثائقه ؛ وهذا مايشير إليه د. خلف الله حين يقول « لن نذهب نحن إلى أبعد من قولهم حين ندل على ما فى القصص القرآنى من تطور داخلى هو بعينه ذلك التدرج فى التشريع ، فنحن نعلم أن القصص القرآنى قد نزل لخدمة الدعوة الإسلامية وشرح مبادئها وتوضيح عقائدها ، والدفاع عن النبى العربى والقرآن الكريم ، على هذا جرى الواقع ، وبهذا نطق القرآن الكريم .

ويطرح د. خلف الله فكرة - فيها من العمق والتجديد وكسر المألوف وهى فى الوقت ذاته مرتبطة بالتعمق فى دلالات النص القرآنى ، ومفادها على حد تعبيره « أنه إذا كان القصص القرآنى قد جاء لخدمة هذه الدعوة - الإسلامية - كان لابد من أن تصبح القصة صورة لهذه الدعوة تعبر عما يدور فى البيئة من آراء وأفكار وتصور مايجرى فى البيئة من حركات عدائية أو سلمية وتدافع عن النبى عليه السلام والدعوة ، تدعو لهما لتثبيت أركانهما وتمكن لهما من قلوب الكفرة والمشركين ، كان القصص القرآنى - إذن - يتطور من حيث الموضوعات أو من حيث الآراء ، حسب قاعدة التدرج هذه ، وهذا هو التطور الداخلى لعنصر من عناصر القصة » .

وعلى ما أرى أن تميز « الفن القصصى فى القرآن الكريم » يأتى من شقين :

الأول : جرأة الفكرة التى اتسمت بالتجديد فى آليات الكتابة ، والرؤية .

ثانياً : طبيعة التناول التفسيرى للقصة القرآنية ، وتنقية تفاسيرها من الإسرائيليات ، والتفاسير الضعيفة ، وإدخال الجانب النقدى الذى ينتمى إلى علم النقد الأدبى من استخدام تيمات السرد ، والبعد الزمنى وغيرها كمناطق جديدة للتفسير .

وربما هذا الجانب الأخير هو ما ألب الأزهر ومشايخه ضد د. محمد أحمد خلف

الله وكتابه الذى ماهدف من ورائه إلا فتح باب الاجتهاد ، الذى أغلقه دعاة الماضى من أجل مصالحهم الشخصية والتقرب من الساسة والسلاطين ، ولأجل هذا وقفوا بالمرصاد لكل ضوء يحاول بث أشعته على العقل العربى ، مما يجعلنا نؤرخ للقرن العشرين بأنه قرن الفكر المغدور .

« نجيب محفوظ » أجمل « أولاد حارتنا »

فى كلمته التاريخية التى أرسلها عميد الرواية العربية نجيب محفوظ إلى الأكاديمية السويدية المانحة لجائزة نوبل والتى حصل عليها أديبنا الكبير عام ١٩٨٨ يقول محفوظ عن الحضارة الإسلامية :« وعن الحضارة الإسلامية فلن أحدثكم عن دعوتها إلى إقامة وحدة بشرية فى رحاب الخالق تنهض على الحرية والمساواة .. والتسامح .. ولاعن فتوحاته التى غرست آلاف المآذن الداعية للعبادة والتقوى والخير على امتداد أرض مترامية .. مابين مشارف الهند والصين وحدود فرنسا .. ولا عن المؤاخاة التى تحققت فى حضنها بين الأديان والعناصر فى تسامح لم تعرفه الإنسانية " قد يتساءل سائل عن إيرادى لهذا المجتزأ من الكلمة التى تعتبر وثيقة قومية يجب أن تقرأ جيداً .

والإجابة تكمن فى عنصرين :

الأول : أنها تأكيد على انتماء محفوظ إلى الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامى والعربى القائم على التسامح والإخاء دون التفرقة بين شخص وشخص .

الثانى : أن هذا المقطع الوجيز يرد على دعاة التكفير الذين لاحقوا أعمال الكاتب الكبير منذ أكثر من خمسين عاماً بداية من تقرير الشيخ محمد الغزالى الذى كتبه منذ أكثر من أربعين عاماً مطالباً بمصادرة رواية «أولاد حارتنا » التى تمت مصادرتها بالفعل ومنعت طباعتها فى مصر .

كذلك فتوى الشيخ عمر عبد الرحمن فى نهاية الثمانينات باهدار دم نجيب محفوظ مقارنة باهدار الخمينى لدم سليمان رشدى صاحب كتاب « آيات شيطانية » .

وهذه الفتوى أصعب وأمر من الأولى لأن الأولى مصادرة على عمل ، والثانية مصادرة على حياة ، وماكان من بعض دعاة التكفير إلا أن قاموا بتحريض شاب لم يقرأ شيئاً لنجيب محفوظ فطعنه فى رقبته نجا منها « محفوظ » بأعجوبة ، وكادت هذه الطعنة تودى بحياته ، ورغم أن الله سلم ، إلا أن لها تأثيرات عضوية عليه فلم يستطع بعدها أن يتحرك

بانتظام وأن يكتب كما كان .

وإذا كان لاعذر فى القتل العمد فإن هذا الصبى الذى غررت به جماعات التكفير جاء كصورة مقيتة لواقع متأزم اجتماعياً واقتصادياً بفعل سياسات الإفقار ، وسيادة ثقافة السلعة والنمط الاستهلاكى ، كذلك لسيطرة ثقافة التغييب والتسطيح .

والعجيب أن الترويج للفكر التكفيرى ضد نجيب محفوظ قد وصل إلى الجامعة حيث أصدر أستاذ جامعى يدعى السيد أحمد فرج أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بكلية التربية بالمنصورة كتاباً عام ١٩٩٩ تحت عنوان « أدب نجيب محفوظ وإشكالية الصراع بين الإسلام والتغريب » ، وقد عثر على هذا الكتاب الزميل الروائى محمد الوردانى الذى نشر مقالاً فى جريدة « أخبار الأدب» فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٩٨ ، يفند فيه ماجاء فى الكتابات من اتهامات صريحة ، ربما لاتقل خطورة عن فتوى « عمر عبد الرحمن» ومنها هذا المقطع الذى يحمل فى طياته دلالات خطيرة :

« تجد الحرية عنده – عند نجيب محفوظ – تتطلع إلى المنازع الشاذة ، فهى أقرب للجنون منها إلى الحرية ، وإن شئت قل أقرب إلى الدمار أو الدعارة » ص ١٢

وفى مقطع آخر نرى المؤلف يقول بعبارات هى تكفير صراح :

« ونجيب محفوظ ليس أول من سعى لقتل الحق فقد سبقه كثيرون من صليبيين وصهاينة » ص ١٢

وفى عبارة أخرى تتهم محفوظ بالعداء ضد الإسلام :

« إن من شأن الإيمان بهذه الأفكار « الموسوية» أن تقوى إيمان نجيب محفوظ بضرورة إزالة المجتمع الاسلامى القديم » ص ٣٣

بل تتهمه عبارة أخرى بالكفر والشرك بالله :

« إذن فنجيب محفوظ لم يكن روحانياً قط ، ولأن الروحانية تناقض معتنقه فإن فكرة الله ستطور إلى الأفكار المطلقة » ص ٤٤

« والغريب فى نجيب محفوظ الذى أشرف على الثمانين من عمره والذى يردد فى كثير من أحاديثه أنه لم يعد ينتظر إلا حسن الخاتمة لايزال متعلقاً بالرموز الوثنية مثله مثل أدونيس وحنا مينا وغيرهم » ص ١٥

وكذلك قوله فى مقطع آخر :

« ولكن المتتبع لأعماله منذ بدأ ينشر فى

الثلاثينيات وحتى الآن يجد أن الكاتب يعمد إلى إثارة أفكار إلحادية أو جنسية تسوغ تعاطى الجنس كالماء والهواء» ص ٥١

ومن العبارات الشائكة أيضاً :

« إن الكاتب – ونأسف له – يمارس فى هذا الحوار مجاملة اليهود وبغضاً للعرب وإنكاراً لوجود الله » ص ٧٠

ولنا أن نتساءل بعد إيراد هذه العبارات هل هناك اتهام أو تلميح بالكفر والردة أوضح من ذلك

والأغرب والمؤسف أن هذا الكتاب كان مقرراً على طلبة كلية التربية بالمنصورة وكاتبه وصل إلى رئاسة قسم اللغة العربية بالكلية ، ترى كيف يكون توجه الطلاب الذين يقرأون مثل هذا الكلام ، وأين موقف الجامعة من هذا التخريب العلنى لعقول آلاف الشباب ، الذين يتخرجون ليعينوا مدرسى لغة عربية يتعلم على أيديهم آلاف الأطفال ، والقضية – كما أراها – هى فى الأساس قضية تغافل الجامعة عن دورها – على الأقل الإدارى – المنوط منه فحص المادة العلمية التى تقدم للطلاب ، كذلك منع كل من تسول له نفسه فى تكفير إنسان يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، حتى لانجنى إلا الندم .

نصر أبو زيد .. وتحولات الخطاب الدينى

هل كان يتوقع عامل اللاسلكى بالمحلة الكبرى أن يصبح صاحب أشهر قضية مصادرة فى القرن العشرين ، إنه نصر حامد أبو زيد المواطن المصرى البسيط العصامى الذى أخذه طموحه العلمى ليترك وظيفته البسيطة ليكمل تعليمه الجامعى فيلتحق بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة القاهرة ، التى يتخرج فيها – بتفوق – وهو الأول على دفعته فيعين معيداً بها فى أواسط السبعينيات ، ثم يلمع اسمه فى الثمانينيات خاصة بعد صدور كتابه « مفهوم النص – دراسة فى علوم القرآن » مما جعل الدوريات والمجلات المصرية والعربية تتهافت على نشر مقالاته الفكرية التى راحت تكشف المسكوت عنه فى الخطاب الدينى ، وهو الأمر الذى جرّ عليه المتاعب الكثيرة بعد ذلك ، نظراً لخوضه فى بعض المناطق الشائكة والتى تمثل مايمكن أن يسمى بحقل ألغام بالنسبة لأى مفكر عضوى .

وعندما خلت درجة الأستاذية بقسم اللغة العربية ، التى كان يعمل بها أستاذاً مساعداً حتى عام ١٩٩٢ تقدم بطلب الترقية ، وكان عليه أن يتقدم – طبقاً للوائح الجامعية – بعدة بحوث ودراسات تؤهله للحصول عليها ، فما

كان منه إلا أن تقدم بكتابين هما « الإمام الشافعى وتأسيس الأيديولوجية الوسيطة ، و« نقد الخطاب الدينى » .

وقد أحيل طلبه مرفقاً بالأبحاث إلى لجنة علمية ، مكونة من ثلاثة دكاترة قدم اثنان منهما تقريرهما المؤيد له والمؤكد لحصوله على الدرجة ، أما الثالث فقد رفض أن يعطيه الدرجة مشيراً فى تقريره إلى أن « أبو زيد » يطلق العنان لفكره فى الدفاع عن الماركسية ويبرئها من تهمة الإلحاد ، فى حين أنه يسوى بين الأزهر والتطرف ويصف علماء الدين بالكهنوت ، ويعمد إلى تشويه تاريخ القرآن ، والأكثر من ذلك نعت هذا الدكتور لأبو زيد بأن مايقوله هو قول « سمادير » أى « مايراه المخمور إبان سكره البين » وأن ما أتى به جدلية تولد جدلية ، وأخطر ماجاء فى هذا التقرير هو قول الدكتور المقيم. للدرجة

« أن ماجاء به أبو زيد كلام أشبه بالإلحاد » وهى عبارة تغمز الباحث فى عقيدته

وللأسف اعتمدت الجامعة التقرير الثالث المشار إليه سابقاً والذى قدمه د. عبد الصبور شاهين ولم تقف القضية عند هذا الحد حيث لم يكتف ذو الكرامات من شيوخ الجامعة بعدم منح « د. نصر » درجة الأستاذية ، بل أوصلوا القضية إلى أروقة المحاكم والتى لم تكن رحيمة – أيضاً – بهذا الباحث الجاد بل أيدت قضية الحسبة التى رفعت ضده وحكم فيها بالتفريق بينه وبين زوجته د. ابتهال يونس ، مما جعله يلجأ إلى هولندا التى مازال يعيش فيها حتى الآن ويعمل فى إحدى جامعاتها .

***

« مسامير » عبد الله النديم

عاش « عبد الله النديم » شاعر الثورة العرابية ومؤرخها الأول ملاحقاً ومطارداً نظراً لآرائه وكتاباتها المناهضة للاستعمار الإنجليزى ، والتى اتخذ من أدب الطرائف أقنعة لتصل مضامين رسالته إلى ملايين المصريين ، وأوضح دليل على ذلك منهجه فى مجلته « التنكيت والتبكيت » والتى أصدرها فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وظلت كتاباته ذاكرة للوطن ، مقروءة على المستويين النخبوى والجماهيرى حتى بعد وفاته فى مطلع القرن العشرين ، وحافزاً للأجيال من أجل البحث عن قيم الأصالة فى بنية المجتمع المصرى.

لكن العجيب فى الأمر أن يحاول البعض حجب الأفكار التنويرية لواحد ممن شاركوا فى صناعة النهضة الحديثة ، ففى أكتوبر من عام

١٩٩٩ ، صدر قرار من رئيس جامعة القاهرة بتحويل الأستاذ الدكتور عبد المنعم الجميعى وكيل كلية التربية بالفيوم وأمين عام الجمعية المصرية للدراسات التاريخية إلى مجلس التأديب بالجامعة ، بسبب رفض « الجميعى» الاعتذار فى الصحف عن تدريسه لكتاب عبد الله النديم « المسامير » ، وقد سبق ذلك منع رئيس الجامعة الكتاب المذكور من تدريسه للطلبة ، والذى كان د. الجميعى قد اختاره ليدرس ضمن منهج تاريخ الفكر السياسى المعاصر .

وربما جاء منع الكتاب ومعاقبة الأستاذ الجامعى الفاضل نظراً لما يحويه بين دفتيه من أدبيات « فن الهجاء السياسى» وهى سمة من سمات الأسلوب الساخر الذى تميز به « عبد الله النديم » ، والذى كتب عدة مقالات ضمها بعض ذلك فى هذا الكتاب يهجو فيها أحد نجوم بلاط السلطان عبد الحميد .

كتاب

برنارد لويس

د. زبيدة عطا
كلية الآداب-جامعة حلوان

أصدرت أمريكا فى الشهر الماضى قانوناً ضد معاداة السامية تحت تأثير اللوبى اليهودى هناك فالقانون أختزل السامية في اليهود وجرم كل من تناول الدين اليهودى والصهيونية وإسرائيل وبناءً على هذا فمن الممكن أن تهاجم الإسلام أو المسلمين فى أمريكا ولن تقع تحت طائلة القانون ولكن إذا تعرضت ولن أقول للعقيدة اليهودية فجميع الأديان لها احترامها ولكن لأى شىء يمس الصهيونية أو دولة إسرائيل فستجد نفسك تحت طائلة القانون وإذا كانت أمريكا قد أصدرت فى عام ١٩٩٦ قانوناً للحريات وحقوق الإنسان وأول حق هو حرية التعبير ولقد هاجم أحد القادة الأمريكيين الإسلام علناً قال ديننا ودينهم وكان الرد الأمريكى أن أمريكا بلد حر للرجل حق التعبير عن رأيه فحرية الرأى مكفولة ولكن واضح أن حرية الرأى تشمل جميع شعوب الأرض إلا إسرائيل فهى ذات مقدسة ومن يحاول أن يمسها يتعرض للتجريم والاتهام بسلاح معاداة السامية وكما حدث فى انجلترا حين قام الأمير هارى فى حفل تنكرى مع أصدقائه بوضع شارة النازى على كتفه كنوع من الفكاهة قامت قيامة اللوبى اليهودى فى إنجلترا وأذاعت وكالات الأنباء أن أباه أرسله كنوع من المراضاة لليهود لمشاهدة معسكرات الاعتقال هناك بل وصل التدخل والضغط ومحاولة الحجر إلى الفن فلقد ثارت المؤسسات اليهودية على ميل جبسون من أجل فيلم أيام المسيح وكل من يجرؤ على التقليل وليس نعنى ما حدث

من محارق اليهود والمسماة بالهولوكوست لا يسلم من الهجوم والهولوكوست كلمة يونانية تعنى حرق القربان بالكامل وكان في الأصل مصطلحاً دينياً يشير إلى القربان الذى يقدم للرب على سبيل التحية واتخذه اليهود اسماً لمعسكرات الاعتقال التى قام بها النازيون وقد استغلها اليهود وضغطوا على أوروبا لإشعارها بعقدة الذنب وليس ألمانيا فقط التى ما زالت تدفع تعويضات فالمؤرخ برنارد لويس يقول إن ما حدث لليهود لم يكن على أيدى النازى فقط بل شاركه في ذلك عدد من أهالى الدول التى إحتلها النازى ولذا فعل الجميع للتكفير عما فعلوه فى أمريكا وبرنارد لويس هو أحد الشخصيات البارزة فى دائرة مخططى سياسة المحافظين الجدد فى أمريكا وهو المنسق للسياسة الخاصة بالإرهاب وللحرب ضد العراق ووضع أسس قانون معاداة السامية والذى أشار وولفوتيز نائب وزير الدفاع الأمريكى فى حكومة بوش إذ ذاك بدوره بالنسبة للإدارة الأمريكية فقال فى حفل تكريمه فى الجامعة العبرية والتى أقامت احتفالية بيوم ميلاده ووصفه بالموجه الأيديولوجى للسياسة الأمريكية ولكل ما أتصل بالعالم العربى والإسلامى فالرجل هو العراب الرئيسى للسياسة المعادية للعرب والداعية لاستخدام القوة ضدهم والموالية لإسرائيل ولقد فضح لويس الإدارة الأمريكية فى أبريل ٢٠٠٢ بعدم الاهتمام بالتحذيرات القائلة بضرورة تجنب اشتعال الشارع السياسى العربى ضد أمريكا لأن الناس فى ذلك المكان من العالم لا يفهمون إلا منطق القوة والحزم. وبرنارد لويس من أسرة بريطانية يهودية حصل على الدكتوراة فى التاريخ الإسلامى وترك العمل بالجامعات أثناء سنوات الحرب والتحق بالمخابرات العسكرية البريطانية ثم عاد للجامعة فى ١٩٧٤ وإن ظلت المخابرات ترجع إليه بالمشورة ثم انتقل إلى الولايات المتحدة فى جامعة بريستون ١٩٧٤ وأصبح على صلة وثيقة بصناع القرار الأمريكى وخاصة قيادة بوش ويقول عنه مؤرخ يهودى آخر وهو وليم كانتور فى كتابه تاريخ اليهود أن لويس يؤكد أنه صهيونى وهو لا يوافق على الإتهامات التى وضعها بعض المؤخين اليهود بالحضارة الاسلامية وفى رأى لويس أن السلوك الاسلامى يجنح للعنف وأن العرب ضد الثقافة متعصبون ضائعون يفتقدون الإدارة فينفجرون فى ثورات شيفوتية وخاصة فى العصور الحالية ويقول عنه إدوارد سعيد إن شخصية هذا الرجل تتزامن مع استغلال بريطانيا لبترول العرب وهو يعبر عن الشعوبية اليهودية ضد العرب وهذا التعريف بالرجل يوضح موقفه من

العرب والمسلمين فهو أحد المساهمين الأساسيين فى إصدار قانون ضد السامية وإذا راجعنا كتابه السامية والسامية الذى أصدر فى ١٩٨٦ ثم أعاد اصداره عام ١٩٧٩ بعد إضافة فصول تتفق مع التغيرات العالمية فى الشرق الأوسط حيث يرى أن أحداثاً غيرت وطورت الأمور فى الشرق الأوسط ولكنها لم تقم بحل المشكلات المطروحة والمضمون الذى ورد فى الكتاب هو نفسه البنود التى استند إليها فى إصدار القانون الأمريكى ضد السامية فهو اتهام صريح للعالم بمعاداة الصهيونية وإسرائيل اليهودية وخاصة العالم العربى سواء على مستوى الحكام أو المستوى الثقافى والشعبى اتهام صريح بمعاداة السامية والوقوف ضد اليهود واتهم كل من أبدى رأيا ضد إسرائيل وممارستها بالتعصب وإذا استعرضنا الكتاب نجده يقع فى تسعة فصول تكلم عن الهولوكوست والسامية واليهود وضد السامية والمسلمون واليهود والنازى والمشكلة الفلسطينية والحرب ضد الصهيونية والحرب ضد اليهود وأخيراً الاتجاه الجديد ضد السامية وعبر فصول الكتاب خص العرب والمسلمين حكاماً وشعوباً بنصيب الأسد من الاتهامات ويعبر ما كتبه عن العنصرية والتعصب فالعرب أصبحوا الآن فى حاجة لقانون بعد ظهور الشعور ضد العرب والسامية الذى مخزاه كتاب برنارد لويس ونجد هذا الهجوم يبدأ من مقدمة الكتاب نفسها حيث بدأ الهجوم على رئيس وزراء فرنسا أن آنذاك ريمون بارو اتهمه بمعاداة السامية فيذكر أنه فى عام ١٩٨٠ حدث تفجير فى معبد يهودى بشارع كوبر فكيس بباريس وأنه نتج عن هذا مقتل أربعة منهم لم يكونوا من اليهود وإنما كانوا من العابرين مصادفة وأصيب عشرة فقام ريمون بار رئيس وزراء فرنسا انذاك وظهر فى التلفزيون ليبدى أسفه لما حدث للضحايا ويقول برنارد أن بارا يقول أنهم يقصدون اليهود ولكنهم أصابوا فرنسيين أبرياء ليسوا طرفاً فى الأمر مرورا بالمصادفة وليس لهم صلة بالصراع العربى الإسرائيلى. ويرى لويس أن معنى هذا القول أنه يرى أن اليهود غير فرنسيين وليسو أبرياء ويبدى دهشته من كلام رئيس وزراء فرنسا عن جريمة ارتكبها عربى أو فرنسى ضد السامية ويؤكد نظريته بحادثة أخرى يحاول أن يؤكد الموقف العنصرى لفرنسا ضد اليهود والتعاطف مع العرب وأن الكراهية تنتشر ضدهم بلا مبرر فيذكر أن واحدة من أشهر المدارس الثانوية وهى مدرسة ليسيه فولتير فى باريس قام طلبتها وأساتذتها بالاحتجاج على المذبحة التى جرت فى مخيمات صابرا وشاتيلا فى بيروت للفلسطينيين على يد القوات الاسرائيلية

حيث أوقفوا الدراسة من الساعة العاشرة إلى منتصف النهار وأرسلوا خطابين واحد لرئيس الجمهورية الفرنسية طالبين بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية إسرائيل والاعتراف بمنظمة التحرير ولم يكن تم الاعتراف بها والرسالة الأخرى موجهة إلى السفارة الإسرائيلية فى باريس طالبين سرعة سحب القوات الإسرائيلية من بيروت ولبنان وقرأ الخطابين على الطلبة فى فناء المدرسة ويبدى برنارد لويس دهشته لماذا تعاطف هؤلاء الطلبة وأساتذتهم مع الفلسطينيين ولماذا لم يتعاطفوا مع بولندا وأوغندا وافغانستان أو جنوب أفريقيا أو جنوب شرق آسيا فهو يرى أن الذبحة لا تستدعى كل هذا الاهتمام والتعاطف الذى قام به الطلبة والأساتذة ويشير إلى أن هذا تكرر فى دول أوربية عديدة ويضرب مثلاً بإيطاليا من مقاطعة شركة العال الاسرائيلية ويرى أن هذه المواقف سببها الاعلام ويعود لفترة وانها لم تنتبه تجاه اليهود وأمتدت للعصر الحديث وأن إدانة اسرائيل هى الظاهرة الرئيسية ويحاول أن يلقى بتبعة ما حدث فى صابرة وشاتيلا على المليشيات اللبنانية المسيحية وبدء الهجوم على مصر فيتهم محمود رياض وزير خارجية مصر الأسبق فيذكر أنه فى يوم ١٩ يونيو ١٩٦٩ فى مؤتمر هيج شبه إسرائيل واحتلالها للأرض العربية باحتلال النازى لهولندا أو أنه أمام غضب المتهمين حذف الكلمة وأن الكراهية بدت فى الصحف والمجلات والكتب الدراسية العربية وأنها موجهة لليهود واليهودية لا كما يدعى العرب ضد الصهيونية وأن حتى مصر التى لديها معاهدة سلام تقوم صحافتها بمعاداة السامية فأتهم جريدة المصور بأنها نشرت فى ١٨ فبراير ١٩٨٣ تقرير المفوض الاسرائيلى فى صابرة وشاتيلا وذكر الكاتب سينشرها كاملة لأهميتها ويذكر أن الكاتب أو المترجم تعمد أن يغفل الأجزاء الخاصة بدور المليشيات اللبنانية المسيحية فهو يريد بعث الفرقة، ويقول أن الاجابة التى يرد بها العرب على إتهام معاداة السامية هى أنهم ساميون ولكن يعود ويؤكد أن كلمة السامية لا تخص إلا اليهود وحدهم كما حددها القرار الأمريكى بعد ذلك واتهم العرب بمحاباة النازية وذكر أن كتاب كفاحى لهتلر صدرت له ترجمة فى أسبانيا فى نفس الوقت أصدرت مصر وبيروت ترجمة له وهذا دليل على الشعور بالسامية التى يسودها، ويحاول تفسير الصهيونية وإسرائيل ومن هؤلاء وأن المفاهيم لم تعد محددة بينهم ومن هنا كان فكرة القانون الأمريكى ويتحدث عن كراهية المسيحية لليهود والعلاقة التاريخية بين اليهودية والمسيحية والعداء

بينهما والدور الذى لعبه المسيحيون تجاه اليهود فى كتابتهم ومعتقداتهم وخاصة المعتقدات العامة بخصوص عقيدتهم وأن اليهود ظهروا كأصل الشرور ومدبرى ثورات فاسدين ويحكمون عالم الأخيار يقول أن العرب والمسلمين لا يفرقون بين اليهودية والصهيونية ويتعاملون بروح عداء وأن الموقف ضد السامية واضح فى جميع اقطار العالم الاسلامى وأنها تأصلت فى نفوس العرب فيذكر دور اليهود أن السعودية مسئولة عن دعمهم ضد السامية وأن الملك فيصل ضد السامية ذكر دور اليهود وأن هدفهم أضعاف المسيحية والاسلام واعتبره معادياً للسامية وأن الوكالات السعودية توزع منشورات للنازيين والفاشيين الجدد التى تصدرها مجموعة عربية ولا أعلم من أين أستقى تلك المعلومات وأن معروف الدوالبى ممثل السعودية فى الأمم المتحدة ذكر فى عام ١٩٦٤ وتحدث عن التسامح والحرية وهاجم اليهود بعنف فهو هنا الذى يخلط بين اليهودية والصهيونية وأشار إلى أن هناك تغيرات حدثت وأن الكتابات العربية خلال عشرين سنة الأخيرة حوت تغيرات أساسية فى الكتابات العربية أخذت مجراها وأهمها الكتابة ضد اليهود ويشير إلى أن جريدة الدعوة التابعة للإخوان المسلمين نشرت سلسلة من المقالات فى الجريدة الرئيسية وفى الملحق الخاص بالأطفال أن عليهم أن يحموا أنفسهم من الصليبيين واليهود والماركسيين والعلمانيين وذكروا أن الصليبيين عدو ليس لأنه مسيحى لأنه ممكن أن يكون مسيحياً ولا يكون صليبياً كالأقباط فى مصر أما اليهود فكلهم سيئون وأنها لم تفرق بين إسرائيل واليهود وذكر أن ملحق الأهرام الاقتصادى الصادر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ به مقاله بقلم لطفى عبد العظيم حيث ذكر كاتب المقال أنه ليس هناك تمييز بين اليهود وإسرائيل وليس هناك فرق بين يهود البندقية وأولئك الذين أرتكبوا مذبحة دير ياسين ويقول أن الدليل المصرى الرسمى الصادر فى حرب ١٩٧٣ حين يتحدث عن الفرق العسكرية يتحدث عن الفرق اليهودية والضباط اليهود عامة وأن هذا الوصف أمتد إلى اليهودية عامة ونسأل هل لم يقرأ السيد لويس ماصدر عن حاخامات من أمر صادر إلى وحدات الجيش أو إجابة الحاخامات على مجند متدين لامكان التخلص من المدنيين الفلسطينيين ويرى أن الموقف ضد السامية أمتد إلى مجال الأدب والفن ويرى أن توفيق الحكيم كتب نصاً أدبياً أو رواية فى عام ١٩٣٦ يظهر فيه اليهود كعدو دائم للاسلام والمسلمين ولقد سألت عن هذه الرواية فلم أجد أحداً يعرف شيئا عنها ويرجع لويس العداء لليهود إلى القرآن والتراث الاسلامى

ويذكر أن هناك ندوة عقدت فى الأزهر فى ١٩٨٦ وألقيت محاضرة بعنوان سلوك اليهود تجاه المسلمين فى الفترة الاسلامية والقاها الشيخ عبد الله المشد فى المؤتمر الرابع للاكاديمية الاسلامية للأبحاث أن اليهود حتى بعد وفاة النبى(ص) أرادوا الانتقام من المسلمين وأنهم جبناء.

ولا يواجهون عدوهم وخاصة إذا كان قوياً وأن اليهود مسئولون عما يحدث فى السياسة والاجتماع والدين وفى جميع المشاكل التى تصاعدت فى السنوات الأولى وأن مقالات المؤتمر سارت على نفس الوتيرة وقام الأزهر بنشر المؤتمر فى ثلاثة أجزاء بالعربية وبالانجليزية فى جزء واحد فهنا أتهام للأزهر بمعاداة السامية وتقول أن الأمر لم يقتصر على هذا بل أن الكتب الدراسية فى الأراضى العربية وفى العالم الاسلامى عامة تسىء إلى اليهود وأنه ليس مقصوراً على العرب بل أمتد إلى ماليزيا وأندونيسيا ومسلمى أفريقيا الاستوائية وأن هذا بدأ من الخمسينيات والستينيات وأن هذا لا يعنى أنه لم يكن هناك عداء لليهود وأن الاسلام يرفض اليهود. "هل حاول برنارد لويس أن يرى ما كتب فى الكتب الدراسية اليهودية على العرب وفلسطين وما تقوله الصحف الاسرائيلية عن العرب والمسلمين" ويعود لمهاجمة المسيحيين فيقول أن بروتوكولات حكماء الصهيونية هى نصوص مزورة للإساءة إليهم وأن أول ترجمة عربية من الفرنسية نشرت فى ١٢٩٦ وهناك ترجمة أخرى نشرها عربى مسيحى ونشرت فى القاهرة بعد عام أو عامين وأنها ترجمت بعد ذلك عدة مرات وأنها صدرت ١٩٦٨ بتصدير من عباس محمود العقاد وترجمها شوقى عبد الناصر أخو الرئيس جمال عبد الناصر ثم يتحدث عن يهود العالم العربى وأن يهود الدول العربية وقفوا ضد الصهيونية وايدوا العرب ويهود دمشق ايدوا قدرى القادسى الضباط السورى الذى انضم لقوات المفتى فى فلسطين مع ذلك اضطهدهم العرب وطردوا فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٠ وأنه بعد هزيمة العرب فى ١٩٤٨ وإقامة دولة إسرائيل فانفجر العداء طردوا اليهود وأن الفقراء منهم ذهبوا إلى إسرائيل وظهرت فى الدول العربية الأدب المعادى للسامية .

ولقد نال مصر النصيب الأكبر من إتهامات معاداة السامية بل اتهم مصر باستضافة النازيين بعد الحرب العالمية وأن أحدهم حمل اسم جديد هو عمر أمين وأصبح مستشاراً لهيئة الاستعلامات المصرية وظل فى القاهرة لوفاته ١٩٦٥ وأن العرب والمسلمين سعوا لعدم اصدار تبرئة لليهود من

الفاتيكان وارسلوا سفرائهم لمنع هذا وان سوكارنو تدخل لدى البابا لمنع العفو وأن كامل الشناوى في عدد الأخبار الصادر فى ٢٢ ديسمبر ١٩٦٣ كان البابا فى زيارة للأراضى المقدسة ذكر أنه لن يتهم اليهود بصلب المسيح لأن القرآن الكريم قال أنه لم يصلب ولكنهم أثاروا الناس ضده وأساءوا له حيث اتهموه بالكذب والادعاء أنهم حرضوا الرومان على قتلة وإذا كانت هناك جريمة من ٢٠٠٠ سنة فهناك اصابع الاتهام تشير إليهم بمقتل كنيدى. وأن البابا حين وصل إلى عمان ١٩٦٤ ذكر راديو عمان أنهم صلبوا المسيح من ٢٠٠ سنة ومن ٥٠ سنة طردوا الفلسطينيين الأبرياء بوحشية وأن ممثلى الكنائس الشرقية المسيحية حاولوا الضغط بالنسبة للمسودة . وفى مؤتمر مكة نوفمبر ١٩٦٤ ويرأسه مفتى السعودية وحضور آخرون ذكر أن الصهيونية والقوى الاستعمارية وراء صدور هذا القرار؛ الرجل لم يترك مسلمين ومسيحيين إلا واتهمهم بأنهم ضد السامية . ثم انتقل إلى الجامعة العربية وأنها أصدرت قرار مقاطعة ضد إسرائيل ومنتجاتها وثقافتها والأفلام التى تتعرض لإسرائيل ؛ "هل المطلوب من الجامعة العربية أن تروج لإسرائيل. والفلسطينيون يتعرضون للاضطهاد ويعيشون فى مخيمات ويقول أن السعودية رفضت سفيراً لأصله اليهودى واندونيسيا فعلت نفس الشىء وأن ماليزيا رفضت اوركسترا هارمونى لان قطعة موسيقى بعنوان رابسودى عبرى ، وأن مصر فى احتفالية المسرح لم تسمح باحتفال بمسرحيات ليهودى مصرى هو يعقوب صنوع إلا بعد اتفاقية السلام وأن مصر رغم أنها فى ١٩٧٩ عقدت مهرجان القاهرة السينمائى ودعت إليه اليزابيث تايلور والتى سبق منعها وأفلامها فى الأقطار العربية لدعمها لإسرائيل واعتناقها اليهودية وكانت ضيفة الشرف فى الليلة المفتوحة .. واستقبلها أنور السادات لأن عدداً من المنتجين واليهود والمخرجين حضروا بدعوة شخصية من زملائهم المصريين ولا نعرف من هم زملاؤهم وعرضت أفلام ذات قصص يهودية أو تناولت اليهود وفى رأيه أن مصر لم تستطع أن تستمر على هذه الوتيرة وأن أول ضحايا سياسية اللاسامية كانت يوغسلافيا البلد الذى يساعد العرب ولم يكن له علاقة دبلوماسية مع إسرائيل وأن الرقابة المصرية قطعت خمس عشرة دقيقة بدعوة أن أحد المثلين يهودى وأن التدرب اليوغوسلافى انسحب وهدد السفير السويسرى باتخاذ اجراءات وأن فيلماً أمريكياً يتعرض لقصة يهودى أوقفته الجمارك المصرية وأن فيلماً إيطالياً عن عائلة يهودية فى إيطاليا الغى المشهد الأخير

لأنه يحتوى على نص أغنية عبرية ويقول سواء ،كانت الحكومة المصرية أو الصحفيون أنفسهم فهو يتعمدون إلغاء أى شيء يلقى الضوء على اليهود، والأغرب أن السيد لويس يوجه اتهام تأييد النازية لرؤساء مصر فيذكر أن جمال عبد الناصر والسادات عبرا عن إعجابهما بالنازية وهتلر وخاصة انور السادات "الرجل الذى عقد معاهدة السلام مع إسرائيل وينسب إليه المعاداة للسامية ومحاباة النازية فيذكر أنه فى سبتمبر ١٩٥٣ فى جريدة المصور جرى استفتاء من عدد من الشخصيات المصرية العامة وسألتهم عن شائعة بأن هتلر لم يمت وأنه حى فى البرازيل فأجابه السادات بأنه يحى هتلر رغم هزيمته وأن المانيا أوجدت نوعاً من توازن القوى وأن السلام لم يتحقق الا بعودة المانيا ويقول أن أنور السادات لم يشر من قريب أو بعيد للاضطهادات التى تعرض لها اليهود ولقد تناسى الرجل للسادات أنه صانع السلام مع إسرائيل ولن يجعل هذه الكراهية مقصورة على مصر والسادات بل امتدت إلى لبنان وقادتها ويذكر أن مجلة تسمى البيرن صادرة فى بيروت فى ٢٦ يونيو ١٩٧٤ سجلت محادثة فى دمشق بين قائد الحزب اللبنانى التقدمى الاشتراكى كمال جنبلاط والرئيس السورى حافظ الاسد فى احتفالية للبعث السورى وأن أحد السوريين قال إننا نتذكر هتلر لقال جنبلاط على حد قول لويس أنه أنقذنا من الصهيونية وأن اعداد اليهود الذين قتلهم النازى مبالغ فيها، ويقول الرجل رأيين متناقدين أنه بعد زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ردود افعال المصريين أوضحت رغبة عامة فى السلام وحاجتهم للعيش فى سلام وأن الزوار الاسرائيليين الاوائل فوجئوا بالاستقبال الودى الشديد من عامه المصريين ولكن لم يدم طويلاً نتيجة للاعلام المصرى الذى حول الموقف لعداء السامية وأن مناحم بيجين لم يتفهم الامانة الطبية التشخيصية ودخل فى مشاحنات قانونية وأن الصحافة المصرية انتقدته بعنف بدأت لهجة معاداة السامية وأن هذا ووجه بعدم رضى من الاسرائيليين وان المصريين رفضوا التطبيع فى الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والعلم وتوقيع معاهدة السلام لم يستقبل بنفس الحماس الذى كان لزيارة اسرائيل والسبب عدم حل مشكلة الحكم الذاتى للفلسطينيين وساءت العلاقة بين البلدين نتيجة الخلاف على المستعمرات فى الضفة الغربية واجتياح اسرائيل للبنان ١٩٨٢ وأن الصحافة المصرية تناولت اليهود والصحافة بعنف واتخذوا موقفاً معادياً للسامية أما عن موقف الحكومة المصرية فأنها قللت الصلات التجارية إلى أقل درجة ولكن لم

يفترضوا المقاطعة وفى نفس الوقت لم يشجعوا المصريين على زيارة إسرائيل ولكن لم يمنعوا الاسرائيليين من الحضور وهم يحضرون بأعداد كبيرة واستعادوا سفيرهم فى إسرائيل ولكن لم يغلقوا السفارة ولم يطردوا اليهود من القاهرة، فهو يرى أن الحكومة استعملت سياسة الباب الموارب، ويتساءل لماذا لم تستغل الحكومة المصرية سلطتها لاجبار الاعلام على تغيير موقفه وحصر الموقف فى السياسة وليس ضد السامية أما العداء ضد السامية فى الدول العربية حين عقد معاهدة السلام مع إسرائيل قام العرب بطرد مصر من الجامعة العربية ومن المجتمع العربى وأن مصر فى رأيه اصبحت مكروهة كإسرائيل وحين تحسنت العلاقات مع مصر ويرى أن مصر كانت مركز الفكر فى العالم العربى فهى تصدر الكتب والمجلات والصحف والمدرسين والكتاب والصحفيين للعالم العربى وجنوب غرب أسيا وشمال أفريقيا أن السبب فى موقف الكتاب والصحفيين المصريين من إسرائيل والموقف المعادى للسامية يرجع إلى الناشرين المصريين الذين وضعوا أعينهم على السوق العربية الغنية ويخضعون للسوق السعودية وأن الناشرين السعوديين اعطوا مؤشراً لما يجب أن يكون عليه السوق فالكتاب المصريون والناشرون لا يهمهم إلا المادة والتوزيع ويبدأ فى سرد أمثله عن الصحافة المصرية وموقفها المعادى للسامية ويبدأ بدار الهلال ويذكر أنها إحدى دور النشر المعروفة نشرت فى كتابها الشهرى بعنوان اليهود تاريخ وعقيدة لكامل سعفان والتى ذكرت أنه خبير فى اللغة والديانة العبرية وأنه سيكشف سراليهود منذ الفترة القديمة امتداد للعصر الحديث والذى تناول حاوية فطير الدم اليهودى فى دمشق وأن هذا تبعه العديد من الكتب والمجلات ومنها مقالات لأنيس منصور واحد من أشهر الكتاب المصريين والقريب من السادات وأن فى مصر معارضة محدودة متمثلة فى معارضة سياسة السلام مع إسرائيل وأن الصحافة المصرية تظهر اليهود أشراراً وخائنين بطبعهم، وأن الكاتب محمد الحيوان فى الجمهورية كتب مقالة عن اليهود فى نيويورك ذكر أن يهود مصر لم يذهبوا إلى إسرائيل وذهبوا إلى أمريكا وخاصة نيويورك وأنهم لا يستطيعون العيش فى إسرائيل ولأنهم اعتادوا أن يعيشوا على الشر وأنهم يتربصون بالزائرين العرب والمقالة توضح كيف يعيش اليهود العمليات غير القانونية تحت حماية العمدة اليهودى وأن هذا التهجم نشر فى الصحافة للصحافة الاشتراكية ففى جريدة الشعب كتب السفير السابق سعد الفطاطرى اتهم اليهود بالسعى

لتدمير الحضارة العربية وأن اليهود يشجعون الحروب الأهلية بين العرب وخلق المشاكل الاقتصادية وتغلغلوا فى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وأن أكثر المقالات ضد السامية فى رأيه فى جريدة الأحرار لسان الحزب الليبرالى ١٩ يوليو ١٩٨٢ نشر الدكتور يحيى الرخاوى مقالاً عن التاريخ اليهودى والنظريات اليهودية وكل الاتجاهات الفكرية فى مصر فى نظر لويس مدانة وضد السامية ويرى أن مثقفى مصر كشفوا عن موقفهم المعادى للسامية وحادثة سليمان خاطر وهو جندى بسيط فى منطقة نوبيع فى سيناء قام بإطلاق النار على مجموعة اسرائيلية قتل عدداً من أفرادها ويذكر لويس انه وفقا لشاهد عيان اسرائيلى أن البوليس المصرى لم يمد يد العون للجرحى ومنعوا طبيباً اسرائيلياً من مديد العون له ومن لم يقتل ترك ينزف للموت واضح أن لويس يحاول أن ينقل صورة مشوهة للمصريين ويحاول أن يلصق بهم العنف ويذكر ان العسكرى حين سألوه لم يكن يعرف جنسية من قتلهم، وأوضح أن المنطقة ممنوعة وتحول سليمان فى رأس لويس نتيجة لتأثير الصحافة المصرية وأن الصحافة حولت القتلى إلى جواسيس يصورون مواقع عسكرية وأنهم مزقوا العلم المصرى وأن الإسرائيليات نصف العاريات أثرن الشعور الدينى لدى سليمان ويقول إن كثيرا من المثقفين سواء كانوا يساريين أو يمينيين أو معارضة اسلامية اشتركوا جميعا فى مساندة سليمان وأظهروا معاداتهم الصريحة للسامية وعلى حد قول السياسى الماركسى خالد محيى الدين اعتبر محاكمة سليمان محاكمة لمصر والفكر العربى ونبيل الهلالى اتهم النظام المصرى بأنه ضد سليمان وأن عليه مواجهة الصهيونية بدلا من مواجهة الطلبة والعمال ولم يخرج عمر التلمسانى من دائرة معاداة السامية حيث ذكر أن كل مسلم يريد أن يفعل ما فعله سليمان وأن فى هذه الحالة لن توجد إسرائيل . ولطفى الخولى الكاتب الماركسى اعتبر وصف سليمان بالمجنون إهانة لكل المصريين وأن فريد عبد الكريم أحد قيادات الحزب الناصرى اعتبره ضمير مصر ومحمد إبراهيم كامل وزير الخارجية السابق أن ما فعله عبر عن غضب المصريين وعلى هلال دسوقى الاستاذ بجامعة القاهرة خاطبه سليمان صديق الفنان نور الشريف اعتبر أن ما فعله يجب أن يفعله الجميع وأحمد ناصر اعتبر أن التاريخ سيكرم سليمان وأنه ظهر ما يسمى عباده سليمان وأنها انتهزت بانتحار سليمان وان كانت أثبتت الشعور المعادى للسامية فاليمين واليسار والاخوان الناصريون وكتاب مصر فنانوها وشعبها دخل فى دائرة معاداة السامية

واتهم لويس الصحافة الحكومية أنها كانت وراء هذا بعدم شرحها حقيقة ما حدث وصنعت من الفاعل بطلا.. وأسأله هل تنافس ما قام به متعصب إسرائيلى دخل حرم المسجد الأقصى وقتل المصلين واعتبروه بطلا ويقيم له عدد من المؤسسات الصهيونية احتفالية كل عام..

كتاب برنارد لويس هو الذى يفضح العنصرية والتعصب ويبدو أننا نحتاج لقانون لمنع معاداة العرب والمسلمين الذين أصبح الهجوم عليهم مستباحاً.

ما أورده برنارد لويس فى كتابه سيجد تشابها واضحا بين دوافع قانون معاداة السامية الأمريكى فالرجل كما ذكرت أحد منسقى سياسة الشرق الأوسط فى القيادة الأمريكية.

..ويستمر النضال

اليسار الجديد

ليكن الوطن محلاً للسعادة المشتركة .. نبنيه بالحرية والعقل والمصنع .

رفاعة الطهطاوي



تصوير بالخيوط الملونة من أعمال : بنات أخميم

« خمسون عاما على ثورة يوليو »

ملف العدد

هجمة أمريكية على العالم

الكوكبة والعالم الثالث

اليسار ومستقبل مصر

ماذا يجرى فى الصين ؟ ■ اتفاق ماشاكوس

الاصدار الثانى - العددان الثانى والثالث - صيف وخريف ٢٠٠٢

اليسار الجديد



* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.
* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب- القاهرة.

هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨

فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧..

البريد الالكترونى

elyassar@alahali.com.



الآشتراكات :

فى مصر:

سنويا للأفراد ١٢ جنيها

للمؤسسات ١٥ جنيها

خارج مصر:

للأفراد ١٥ دولار

للمؤسسات ٢٠ دولار

الاعلانات :

يتفق بشأنها مع الإدارة

الآراء الواردة بالمجلة، لا تعبر بالضرورة عن رأى حزب التجمع.



المحتويات

★ فكرة

★ كتب

★ وثائق

هجمة أمريكية على العالم

■ نبيــل زكــى

قبل ١١ سبتمبر على ٢٠٠١ ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتصور نفسها أشبه بقلعة منيعة وحصينة يستحيل اختراقها أو اقتحامها وتعجز أى قوة عن تخطى أسوارها . ومن هنا ، ركزت كل جهودها على العالم الخارجى لكى تقتنص ماتستطيع اقتناصه من موارد وثرواته وتتحكم فى مقدراته ومصيره . ونشرت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية فى أركان المعمورة واقامت القواعد وانتزعت التسهيلات فى مختلف بقاع الأرض ، وتولت توزيع " محطات" مخابراتها هنا وهناك.الهدف هو الهيمنة المطلقة المنفردة على العالم بعد أن تلاشت أى قوة منافسة بتفكك وانهيار المعسكر " الاشتراكى".

كما استعانت الولايات المتحدة بعصابات المافيا الايطالية لإعاقة تحركات الحزب الشيوعى الايطالى عقب الحرب العالمية الثانية .. واستخدمت الفاشيين والنازيين السابقين فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى والأحزاب اليسارية فى أوربا..

واستنجدت بكل القوى الرجعية والمحافظة واليمينية المتطرفة لمحاولة كسر نفوذ اليسار فى أماكن مختلفة من العالم ..

وكما اعتمدت على الجنرالات الانقلابيين والفهاررة (فوهرر صغير) الأقزام فى تأمين المصالح الأمريكية عندما تفشل أساليب الحكم العادية فى قمع القوى الديمقراطية والتقدمية واليسارية..

كذلك عثرت الولايات المتحدة على ضالتها فى الحركات الدينية التى تتبنى التطرف الأعمى وتمارس المتاجرة بالدين.

فهذه الحركات جاهزة لكى تكون أدوات لضرب القوى التقدمية والمد اليسارى الصاعد.

وإذا لم تكن مثل هذه الحركات موجودة .. يجرى العمل على تأسيسها وتمويلها واستخدامها فى تحقيق المهمة المطلوبة .

وظهرت نظرية إقامة " الحزام الاسلامى " لاحتواء الاتحاد السوفيتى لصاحبها زبجنيو بريجنسكى ، مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى فى السبعينيات.

وهكذا تم حشد أكبر عدد ممكن من "المجاهدين" للقتال فى الجبهة الجديدة التى فتحها الأمريكيون لكى يصنعوا " فيتنام أخرى" للاتحاد السوفيتى من داخل أفغانستان .

كانت القنصلية الأمريكية فى جدة قد تحولت إلى مركز للتجنيد ، وبوابة لتصدير المقاتلين – وفق شهادة مايكل سبرينجان الموظف الأمريكى السابق فى القنصلية .

ومن هناك يتم شحن " المجاهدين" إلى بيشاور فى باكستان حيث تتلقفهم المخابرات الحربية الباكستانية (التى وضعت نفسها بالكامل فى خدمة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) وتتولى تدريبهم وتسليحهم ، ووضع كشوف المرتبات لكل فرد منهم ، وتوزيعهم على المواقع القتالية داخل أفغانستان .

كانت التعليمات تنص على قطع الطريق على أى محاولة من جانب السوفييت للانسحاب من أفغانستان بل ومنعه من هذا الانسحاب عن طريق تهديد خطوطه التى يعول عليها فى التقهقر.

فقد كانت واشنطن تريد استنزاف الاتحاد السوفيتى الى أقصى حد ممكن. وقد تأكدت كل هذه المعلومات فى الآونة الأخيرة.

ولم يلتفت " المجاهدون" إلى الساحة الأقرب التى تستغيث وتهيب بكل وطنى أن يساندها ويخفف من معاناتها .. وهى فلسطين . ولم يخطر المسجد الأقصى على بالهم ، رغم محاولات إحراقه ، ولم يزعجهم الزحف الاستيطانى وعمليات التهويد للقدس ومصادرة الأراضى.

ولم يعد " للجهاد" سوى معنى واحد هو أن تضع نفسك تحت تصرف المخابرات الأمريكية وتتحول إلى مخلب قط فى مخطط أمريكى لتهديد الأمن القومى للاتحاد السوفيتى . ولا مانع من زراعة الأفيون لتوفير تمويل إضافى للعمليات العسكرية لتخفيف العبء عن الميزانية الحربية الأمريكية!

وعندما نشر الدبلوماسى الأمريكى السابق

جورج كينان مقاله الشهير عن إستراتجية الاحتواء للاتحاد السوفيتى فى مجلة " فورين افيرز" قبل سنوات طويلة تحت توقيع " إكس" ، لم يكن أحد يتوقع أن يتم اعتماد هذه الاستراتيجية ، وأن تنجح فى اسقاط الاتحاد السوفيتى.

وفى عام ١٩٨٥ إستقبل الرئيس الأمريكى رونالد ريجان مجموعة من الرجال الملتحين المعممين .. قدمهم إلى الصحفيين بقوله:

« هؤلاء هم المعادلون الأخلاقيون للآباء المؤسسين لأمريكا" ! وهكذا اعتبر ريجان أفراد جماعة أسامة بن لادن فى مرتبة جورج واشنطن وتوماس جيفرسون ومندوبو الولايات الأمريكية الذين وقعوا الميثاق الدستورى فى فيلادلفيا عام ١٧٨٧.

ويقول المفكر الباكستانى محمد اقبال أن كلمة " الجهاد" لاتعنى تماما " الحرب المقدسة" ، كما ترجمت آلاف المرات الى الانجليزية ، ولكنها كلمة عربية تعنى الكفاح . وقد يكون الكفاح بالعنف أو بغير وسائل العنف . وهناك نوعان:

جهاد كبير وجهاد صغير . والجهاد الصغير يتضمن عنفاً ، وأما الكبير فانه صراع مع الذات.

ويوضح محمد اقبال " أن الجهاد ، كظاهرة عالمية عنيفة ، اختفى من التاريخ الاسلامى فى الأعوام الأربعمائة الأخيرة ، ولكن أعيد إحياؤه فجأة بمساعدة أمريكية فى الثمانينيات"

لقد تم استدراج الاتحاد السوفيتى للتدخل فى أفغانستان لكى تجد الديكتاتورية العسكرية الباكستانية برئاسة ضياء الحق فرصتها لتوسيع خدماتها الولايات المتحدة ضد "الشيوعية الملحدة" فى وقت تصعد فيه واشنطن نشاطها المحموم لتعبئة مليار مسلم ضد ماأسماه ريجان امبراطورية الشر".

ويستعيد الكاتب الباكستانى محمد اقبال – فى محاضرة القاها بجامعة كولورادو الأمريكية فى ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٧ – كل الوقائع يقول :

" بدأت الأموال الأمريكية تتدفق ، وشرع عملاء المخابرات الأمريكية فى الذهاب إلى جميع أنحاء العالم الاسلامى لتنظيم الأفراد الذين وجب عليهم القتال فى معركة الجهاد الكبرى . وكان أسامة بن لادن واحداً من أفضل المجندين الأوائل . لم يكن عربيا فحسب ، بل سعوديا أيضا . ولم يكن سعوديا فقط بل مليونيرا كبيرا وعلى استعداد لأن يدفع من

ماله الخاص لدعم القضية . وراح بن لادن يجول فى المنطقة لتنظيم العناصر من أجل "الجهاد " ضد الشيوعية .)

ويقول محمد اقبال :" التقيت مع بن لادن لأول مرة عام ١٩٨٦ كان قد نصحنى بلقائه مسئول أمريكى لأعلم إن كان من رجال المخابرات الأمريكية أم لا . كنت أتحدث مع هذا المسئول ، فقلت : " من هم هؤلاء العرب هنا الذين يثيرون كل هذا الاهتمام ؟" وقصدت بكلمة " هنا " .. أفغانستان وباكستان . أجابنى قائلا :" عليك بلقاء أسامة " . وذهبت لرؤية أسامة . ووجدت رجلا غنياً يأتى بالمجندين من الجزائر والسودان ومصر ، مثله مثل الشيخ عمر عبد الرحمن الذى كان خليفا لأمريكا .."

وعندما تحققت الأهداف الأمريكية فى أفغانستان وتلقى الاتحاد السوفيتى الضربات القاضية .. فقدت جماعات « المجاهدين » مبرر وجودها وأصبحت عبئا على صانعيها . ولم تجد هذه الجماعات ماتفعله سوى الانحياز إلى طرف ضد آخر فى الحرب الأهلية الأفغانية وتصدير عناصرها إلى دول فى العالم العربى لقتل رجال الشرطة والسائحين والأقباط (!!) كما حدث فى مصر ، أو إبادة السكان الآمنين الأبرياء فى قرى بكاملها فى الجزائر أو محاولة تحويل السودان إلى قاعدة لنشاطها . ولم ترسل هذه الجماعات أحداً لتعكير صفو الأمن الإسرائيلى ! ولم تقبل جماعة بن لادن بأن تكون مجرد احتياطى فى الظل يستعين بها الأمريكيون عند الحاجة . وكان لابد أن تبحث عن قضية تناضل من أجلها . والقضايا كثيرة . أولها هو الوجود العسكرى الأمريكى فى السعودية ، الذى اتخذ أبعاداً جديدة إبتداء من عام ١٩٩٠، مع حرب الخليج الثانية بحجة مساعدة السعودية ضد العراق ، غير أن القوات الأمريكية « بقيت فى أرض الكعبة» رغم انتهاء الحرب . وأضافت جماعة بن لادن موضوع معاناة الشعب العراقى من الحصار .. وأخيراً .. أضافت متأخرة موضوع العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى الأشرطة الدعائية المسجلة التى تم توزيعها عقب ١١ سبتمبر.

وكان كافة المحللين السياسيين فى العالم العربى وخارجه على حق عندما قالوا أن الارهاب صناعة أمريكية.

فمنذ شجعت المخابرات الأمريكية اللاجئين الكوبيين على اختطاف الطائرات الكوبية فى مطلع الستينيات .. والولايات المتحدة سجل

حافل فى مجال ممارسة الارهاب أو تشجيعه.

ومنذ إلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين فى أغسطس عام ١٩٤٥ (قبل ٥٧ سنة) - بلا مبرر عسكرى على الإطلاق - والولايات المتحدة تلحق الأذى بالمدنيين الأبرياء.

ومع إستمرار العمليات السرية وتوقيع العقوبات هنا وهناك وفرض الحصار على هذا الشعب أو ذاك .. والضحايا من المدنيين يدفعون الثمن الفادح للسياسات الأمريكية.

وأثبتت كل الانقلابات العسكرية وغير العسكرية التى دبرتها ونفذتها الولايات المتحدة أنها تتحدى إرادة الشعوب فى اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحكامها.

إذن .. فقد كانت الولايات المتحدة تتصور نفسها .. قلعة حصينة يستحيل اختراقها ، قبل ١١ سبتمبر ، بسبب الثقة التى منحتها إياها قوتها العسكرية والمالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

وما أن استطاع عنصر خارجى اقتحام القلعة واختراق أسوارها .. حتى انهار كل شئ فى الداخل . وبدت القلعة فارغة من أية قوة .. بل وعاجزة عن الدفاع عن عقر دارها .

وعاش الأمريكيون يوماً كاملاً - ١١ سبتمبر - بلا سلطة وبلا حكام ، بلا رئيس وبلا حكومة وبلا كونجرس ، وبلا قيادة عسكرية تتخذ القرارات . وشعر الأمريكيون فى ذلك اليوم بأنهم معلقون فى الهواء تحت رحمة قوة خارقة لايستطيعون رؤيتها ولافهمها ولامعرفة كنهها.

وبصرف النظر عن أية تفاصيل أو أى جدل حول الجهة التى قامت باعتداءات ١١ سبتمبر (حيث ظل البعض يصر على تبرئة ساحة جماعة بن لادن حتى بعد اعتراف قائدها نفسه بأنه وراء هذه الاعتداءات !!) فان ما لايحتمل الجدل هو أن هجمات ١١ سبتمبر قدمت أكبر خدمة للدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة.

فكل ماكان يصعب تمريره قبل ١١ سبتمبر أصبح من الممكن ومن الضرورى تمريره بعد ١١ سبتمبر وبحجة ماحدث فى ذلك اليوم . لقد أسفرت تلك الهجمات عن تغيير فى النظام الدولى، وخلقت تحالفات لم تكن محتملة ، وأسفرت عن تنازلات دبلوماسية لم تكن متوقعة . وفى الوقت الذى كان أسامة بن لادن يقسم العالم إلى " فسطاطين ": المؤمنين والكفار ،.. كان جورج بوش الابن يقسم العالم إلى معسكرى " الخير والشر" ، ويعلن لكل سكان الأرض :" إما أن تكونوا معنا أو مع

الارهابيين"!

لقد اندفعت الإدارة الأمريكية ، بكل ماالديها من قوة وجبروت ، باتجاه بلد فقير ومدمر لتجهز على كل بقاياه . ومازالت الولايات المتحدة تشن حتى الآن حربها فى أفغانستان دون مؤشر واضح حول نهاية تلوح فى الأفق لهذه الحرب.

ووجد العالم نفسه بازاء تصرفات همجية من طرفين : طرف يضرب هدفا ثابتا قوامه بشر أبرياء بطائرة حمولتها أبرياء آخرين ! وطرف يستخدم كل مايملك من أسلحة متطورة وتكنولوجيا عسكرية لضرب قرى بيوتها من الطين .. وسكانها أبرياء لاذنب لهم ولم يرتكبوا أى جريمة أو مخالفة.

غير أن الانسان ليس حيوانا تقنيا وحسب ، فقد أشار " أرسطو" إلى أننا حيوانات سياسية أيضا ، وأنه يجب علينا العودة إلى السياسة إذا كنا نبحث عن حلول للمشكلات المعقدة . . فان ذلك يعنى العودة إلى المعاهدات التى اعتادت الولايات المتحدة أن تقذف بها مؤخرا فى سلة المهملات ، مثل تلك المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية أو المتعلقة بالاحتباس الحرارى (كيوتو) أو تلك المعاهدة الأكثر خطورة التى تتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى الأسلحة البيولوجية والكميائية.

غير أن جورج بوش أعلن فى خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٣١ يناير عام ٢٠٠٢ أن كلا من إيران والعراق وكوريا الشمالية قد شكلت "محور الشر" وأطلق تهديداته ضدها ثم قام بعد ذلك بتوسيع جبهة الأعداء لكى تشمل سوريا وليبيا والصين .

وأصبح الحديث فى واشنطن يدور حول حرب تمتد حتى نهاية القرن الجديد – وربما أكثر – وتشمل حوالى ستين دولة . وعلمنا أن ساحة العمليات سوف تمتد من أفغانستان لتشمل العراق والصومال واليمن إلى جانب باكستان ودول أخرى لم تعلن أسماؤها بعد . ثم قيل أن سوريا وحزب الله .. من الأهداف المدرجة على القائمة!

وأشارت الدوائر السياسية والعسكرية فى واشنطن إلى أن الولايات المتحدة سوف تستخدم مزيجاً من العمليات العسكرية والنظامية والخاصة والسرية بالإضافة إلى إجراءات عقابية أخرى ، وفقاً لخصوصيات وظروف كل دولة ، دون الرجوع إلى حكومات هذه الدول!.

وقال أحد الأمريكيين فى واحد من

استطلاعات الرأى التى أجريت بعد أحداث ١١ سبتمبر :

«دعـونا نقـصف كل الدول العـربيـة والاسلامية ونزيلها عن وجه الأرض لتعيش اسرائيل فى سلام "!! وجاءت كل مواقف وتصريحات جورج بوش الابن وجماعته من أمثال نائب الرئيس ديك تشينى ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد .. لتقدم مبررات كافية لهذه الدعوة .

كان رئيس بنك انجلترا المركزى " ايدى جورج" يقول: " عندما تعطس الولايات المتحدة ، فان العالم يصاب بالزكام " ومايثير القلق هو أن الولايات المتحدة فى العشر أو العشرين سنة المقبلة لن تكون الولايات المتحدة التى عرفها العالم طوال القرن العشرين .. رغم أن هذا العالم قاسى الكثير من عدوانية وغطرسة أمريكا فى القرن الأخير ورغم أن ويلات الحروب التى شنتها الولايات المتحدة ضد شعوب كثيرة فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وعندما تسقط الدولة العظمى الوحيدة فى حالة من الهذيان ، فان العالم كله يجب أن يشعر بالرعب وأن تستشعر البشرية كلها .. الخطر. ولم تعد تصريحات وبيانات أسامة بن لادن تختلف عن تصريحات وبيانات جورج بوش : أنها الحرب بين الخير والشر ، بين الحق والباطل ، بين الايمان والكفر ، بين الحرية والاستبداد.

وأصبحت الولايات المتحدة هى مملكة الخير المطلق التى تحارب مملكة الشر المطلق . ووسيلة هذه المواجهة الوحيدة هى استخدام أقصى درجات القوة العسكرية ، بما فى ذلك الأسلحة النووية.

لقد تم تعطيل السياسة وقوانينها وأحكامها ومواثيقها .. ومعها كل العلاقات الدولية الصحية.

وهناك من يرى أى هجمات ١١ سبتمبر أدت إلى إخراج أمريكا عن طورها وتأجيج عصبيتها القومية ، غير أنه من الواضح أن شركات انتاج الأسلحة وشركات البترول العملاقة فى الولايات المتحدة تعرف ماتريد وتتصرف بعقل بارد بعيداً عن الانفعالات السطحية ، أما تأجيج المشاعر فهو مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف البعيدة المدى.

وهذا هو مايفسر لنا أنه بالنسبة للولايات المتحدة لم يعد هناك فى العالم الآن سوى الارهاب وأسلحة الدمار الشامل التى تختفى أو تتوارى داخل عدد من الدول . ولامجال لأى

نقاش حول أسباب الارهاب ومصادره وجذوره والطرق الأمثل لاقتلاعه . ولامجال لأى نقاش حتى حول تعريف هذا الارهاب..

والولايات المتحدة الأمريكية تدق طبول الحرب منذ ١١ سبتمبر ضد العالم كله ، وهى حرب دائمة .. مساحتها هى الكرة الأرضية ، وتستخدم فيها كل الأسلحة ولاتتقيد بأى شئ وليس أمامها محرمات أو محظورات.

لقد أصبحت الولايات المتحدة تستبيح أى شئ منذ اعتداء الحادى عشر من سبتمبر .. متعطشة للدماء والحروب ولتغيير الأنظمة والحكام عند اللزوم .

وأخذت الولايات المتحدة تعزز وجودها العسكرى فى الفلبين وقطر ودول آسيا الوسطى ، وتراقب المحيط الهندى ، وتفتش السفن فى البحر المتوسط ، وتنشئ قواعد جديدة فى اريتريا بحيث أصبح العالم العربى تحت حصار محكم.

وكما حرص أسامة بن لادن على أن يسلب الإرادة وحق الاختيار أمام " حقائق " منجزة وجاهزة ، وعلى أن يخنق الميل الطبيعى للحياة فى التنوع والتجدد والتعدد .. كذلك فعل بوش.

يقول زيجينو بريجنسكى فى كتابه خارج نطاق السيطرة OUT OF-CONTROLإن الأزمة فى عالم مابعد الشيوعية يمكن أن تتعمق وتؤدى إلى عودة ظهور ديماجوجية ألفية وحروب بين الشمال والجنوب ويمكن أن يقوم عندها تحالف جديد بين الدول الأشد فقراً ، ربما بقيادة الصين ضد الدول الغنية".

لقد لفت نظر المفكرين والمحللين أن هذه الديماجوجية مصدرها الشمال الذى لم يستفد من دروس القرن الماضى.

ولفت نظرهم أيضا أن العقد الأخير من القرن تميز بالفوضى والحروب المدمرة ، وأن مطلع القرن الحالى فاق فيه الرعب كل ماشهدته البشرية فى أفلام السينما . فقد تبين أن " العولمة " تنطوى على أخطار داهمة ناجمة عن افتقادها إلى مؤسسات عالمية تنظم العلاقات الدولية على أساس التكافؤ والعدالة ، وليس على أساس القوة ، فضلاً عن افتقارها إلى مقولات انسانية تنفى المعزوفات الجديدة عن " صراع الحضارات" و" نهاية التاريخ " و"المستقبل الأسود" .

وأول مايلفت الانتباه فى هذه الظاهرة الارتدادية سهولة الأعذار لشن حروب دموية جديدة وتجاوز حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال ، وصولاً إلى إسقاط هذا الحق عمليا. وجرى التمهيد لهذه التحولات عبر نشر

أفكار محبطة فبدلاً من تقسيم العالم إلى رأسمالي واشتراكي ، جرى تقسيمه إلى أغنياء وفقراء . ثم جرى تمويه هذا التقسيم بالحديث عن تقسيم العالم إلى مسلمين ومسيحيين ويهود وهندوس وبوذيين .. الخ.

وهذا التحول الاستراتيجي هو أساس اندلاع الحروب .. وأدى إلى عودة التاريخ إلى عصر الاستعمار الرأسمالي . وقد تجلى ذلك في عودة الأنظمة السياسية والحكومات والمؤسسات الدولية والشركات الاقتصادية والقطاع الخاص لكي تمثل جميعا مصالح الأغنياء في العالم ، بالإضافة إلي تحكمها المطلق في قيادة الجيوش وإدارة أسلحة الدمار الشامل والهيمنة على وسائل الاعلام الكبرى.

ولم يعد يمثل مصالح الفقراء سوى بعض الأحزاب اليسارية وعدد من الجمعيات الأهلية غير الحكومية .. والجمعيات الخيرية!! أما إذا اختارت إحدى الدول أن تنتهج طريقاً مستقلاً وأن تبقى خارج السرب ، فانها سوف تغامر بأن تضع نفسها تحت الحصار الاقتصادى (في أحسن الأحوال) وعلى قائمة الارهاب (على الأرجح) وأحيانا قد يؤدى ذلك الى ضرب منشآتها الاقتصادية بشكل مباشر.

ولم تعد الأنظمة الليبرالية في الغرب الرأسمالي مسالمة ومنفتحة بل تتدخل في كل شئ وتملك مشاريع أمنية وعسكرية . وأصبح مشهد اقتياد المعتقلين العرب في الشوارع الأمريكية الى التحقيق ، ثم إلى السجن .. مشهداً روتينياً . وصارت مراقبة المهاجرين من أصول عربية وآسيوية في مدن دول الاتحاد الأوربي .. تشكل أولوية أمنية.

وتتنامى التيارات الشوفينية وقوى اليمين المتطرف والنازية الجديدة في أكثر من دولة غربية.

أن محنة العودة إلى الوراء بدأت على الصعيد الاجتماعي بتخلي الدولة عن أي دور في رعاية القطاعات الدنيا ، وتمثلت على الصعيد السياسي في المزيد من العسكرة والاستنفار الأمني والعقائدي.

ألا يلفت نظرنا أنه في الوقت الذي نشهد فيه انفجاراً في المعلومات وقفزة في المعرفة والاعلام لم يسبق لها مثيل في التاريخ .. أن تفكر حكومة أقوى وأغنى دولة في العالم في تأسيس مركز للتضليل الاعلامي.

ألا يصح أن نتوقع – إذن – محاصرة شعوب الجنوب والمزيد من النهب لثرواتها الطبيعية؟

ألا يعني مبدأ " الضربات الاستباقية" الذي

أصبح يحمل اسم " مبدأ بوش" أن الولايات المتحدة تريد اتخاذ اجراءات وقائية ضد أى خصم " يعتزم" وأكرر كلمة" يعتزم" – القيام بأنشطة لاترضى عنها واشنطن أو تعتبرها "تدميرية"

لقد أصبحنا فى موقف تواجه فيه الولايات المتحدة التى تملك ترسانة صناعية – عسكرية ضخمة فى حاجة دوماً لحرب تبرر وجودها المكلف للغاية فى وقت يرى فيه الصقور الأمريكيون أن الحرب " الدائمة" تجعل هناك طلباً دائماً على خدماتهم.

وتخضع السياسة الأمريكية الآن لقاعدتين رئيسيتين:

* أن تبقى الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة لامنافس لها على امتداد القرن الحالى ، والذى يليه من قرون لو أمكن. ومن هنا ضرورة سد الطريق أمام صعود أى قوة كبرى إلى مستوى المنافسة والتحدى فى مواجهة الولايات المتحدة.

* أن تظل الهيمنة المنفردة والمطلقة على العالم بلا عوائق أو تشويش قد يضعف هذه الهيمنة أو يقلل من سطوتها.

لقد بدأ عصر الامبراطورية الواحدة . والمطلوب من الجميع أن يفسحوا لها الطريق.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تفعل ماتشاء وبحصانة تامة

وكان أصحاب النوايا الطيبة فى العالم يتصورون بعد اعتداءات ١١ سبتمبر أنه قد حان الوقت الذى تراجع فيه الولايات المتحدة سياساتها حتى تفهم سبب كراهية العالم لهذه السياسات . وكان البعض يفترض أن الولايات المتحدة ستحاول بجدية لأول مرة ، التعرف على الأسباب الحقيقية للارهاب وتعالجها..

غير أن ماحدث هو العكس تماما.

ولم تعد المشكلة هى الارهاب ، بقدر ماهى استكمال عملية السيطرة الأمريكية على العالم.

ورغم أن الذين نفذوا العمليات الهجومية فى نيويورك وواشنطن كانوا عبر تجربتهم السياسية أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بكثير ، منهم إلى قضايا أمتهم العربية ، وفى طليعتها فلسطين . ورغم أن منفذى اعتداءات نيويورك وواشنطن لم يكونوا فى يوم من الأيام فى عداد المناضلين لتحقيق أحلام مواطنيهم فى التحرر أو التقدم أو العدالة أو الديمقراطية .. إلا أن المطلوب الآن من الشعوب العربية أن تدفع الثمن.

ألا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة وجدت مجرد ذريعة لتنفيذ مخططات كانت موضوعة

على الرف أو فى أحسن الأحوال – يجرى تنفيذها بحذر وببطء؟

والمخطط الأمريكى الآن فى المنطقة يبدأ بضرب العراق وإقامة نظام عميل لواشنطن فى بغداد ، ثم تهديد سوريا وإيران من قاعدة الانطلاق الجديدة (بغداد) ، والضغط عليهما للاذعان أو البحث عن وسيلة التخلص من الأنظمة القائمة فيهما.

ويمضى جنب إلى جنب مع هذا المخطط .. تصفية النضال الوطنى الفلسطينى ، بعد أن اعتمدت واشنطن سياسة شارون كسياسة رسمية لها وأصبحت حرب إسرائيل القمعية الدموية ضد الشعب الفلسطينى جزءاً لايتجزأ من الحرب الأمريكية ضد " الارهاب ".

وفى نفس الوقت ، فان مشروع " تغيير الأنظمة" فى العالم العربى مطروح ويتم التلويح به بين وقت وآخر .. ولكن ليس بهدف إقامة أنظمة ديمقراطية تراعى حقوق الانسان – كما تدعى واشنطن – وانما بهدف ادخال تحسينات تجميلية يمكن أن يكون من الأسهل فى ظلها تمرير كل مخططات واشنطن ضد فلسطين والعراق وسوريا وإيران .. إلى جانب تقسيم السودان.

***

أننا محكومون بجنون العظمة والهيمنة وروح الانتقام من حركات التحرر الوطنى التى انفجرت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وهم يحلمون بفرض الهيبة الضائعة (فى١١ سبتمبر) دون تبصر بفداحة الثمن.

أنهم يدفعوننا إلى زمن يسود فيه التهور وشهوة السيطرة والغاء الآخر وجشع احتكار خيرات الأرض كلها بدلا من تقاسمها بالعدل .

وأصبحت القوة هى الحق . وهى القوة التى يمتلك فيها انسان العصور الحديثة من أسلحة الفتك والتدمير مالا مجال لمقارنته بأسلحة الفتك والتدمير التافهة، التى كان حيوان الغاب يستخدمها.

وقد أجمع فلاسفة وكتاب وأدباء البشرية فى كل العصور على أن أبشع مايمكن أن يهدد المجتمعات البشرية فى أى مكان وزمان هو سيادة " قانون الغاب".

ولكن .. هل تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض ماتريد ؟

وهل يمكن الغاء خبرة وتجارب الشعوب على مدى القرون؟

وهل يمكن – ببساطة – استئصال قيم الحرية والتحرر والاستقلال الوطنى والسيادة.؟

سوف تتفاقم الشرور ، وتتكرر دورة الشر

الف مرة دون نهاية .. كالدوران المجنون فى حلقة مفرغة ، مالم تتوقف البشرية كلها لحظة عاقلة صادقة أمام الحقيقة التى تؤكد أن مصيراً واحداً يحكم الكرة الأرضية أكثر من أى وقت مضى (وكل المشاركون فى قمة الأرض فى جوهانسبرج يدركون ذلك)

ولم تفلح حتى الآن كل جحافل العدو الإسرائيلى فى قمع نضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسلة. ولن يكون أى عدوان على العراق مجرد نزهة.

والولايات المتحدة تقف معزولة تماما على الساحة الدولية بعد أن بدأ حلفاؤها يدركون أنها تسوقهم إلى مغامرات غير مأمونة العواقب.

لقد ولّى زمان الاستعمار والإستعباد والقهر والهيمنة والتسلط . وولى زمان بناء رخاء مجتمع على أساس شقاء أو فناء مجتمع آخر ..

ولّى إلى غير رجعة ، وكلما اشتد سعار وحوش الغابة .. كلما احتشد الضحايا ونظموا أنفسهم فى مواجهة البرابرة الجدد.

دراسات

١- الكوكبة: والعالم الثالث.

٢- التنمية الذاتية المتواصلة فى البلدان العربية

٣- مشكلات التعليم وأزمة البطالة.

٤- البناء على الأرض الزراعية.

الكـوكبـة والعـالـم الثـالـث

▫ د. إسماعيل صبري عبد الله

في العدد الأول من اليسار الجديد قدمنا الدراسة الهامة للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله بعنوان : الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية. هنا نستكمل الدراسة التي تتعرض للكوكبة والعالم الثالث.

الفصل الرابع : الثـورة المعـرفيـة

(١) تعدد المجالات

اصطحب ظهور ونمو وسيطرة الشركات متعدية الجنسية اتجاه ايديولوجى يخفى حقيقتها ويتمثل بادعاء أن البشرية دخلت عصرا جديدا كل الجدة لا تجدى فى التعامل معه مفـاهيم القوميـة والاستقلال والسيادة الوطنية والاستغلال الرأسمالى وما تعانيه شعوب العالم الثـالث مـن فقـر وجـهل وحرمان . بل واختفاء الشمال والجنوب فى كوكب يتحـول إلى قريـة صغـيرة بفضـل الثـورة العلميـة والإيديولوجية . وأولئك هم دعـاة الكوكبيـة globalism . ويسـايرهم فريـق مـن مثقفـى وخـبراء الجنوب الذين يزعمون ألا سبيل للتقدم والرخاء أمام بلادنا إلا باللحاق بقطـار الكوكبـة السـريع ولـو تشبثا بمؤخرته . وكل ما عدا ذلك هراء وليس أمام من فاتهم القطار إلا الشقاء المتزايد . وقـد عـارض كثير من مثقفى الجنوب الكوكبة باسم الحفاظ على حضـارات البـلاد العريقـة وهويتـها المتمـيزة دون خوض فى طابع الظاهرة الاستغلالى فـى المقـام الأول . وكثـيرا مـا يبسـط بعضـهم الأمـور بـالزعم أن الكوكبة هى سيطرة الإمبريالية الأمريكية ، ويستعملون الكوكبة والأمركـة كـاسمين لظـاهرة واحـدة . وسنعود إلى هذا الجدل بعد أن نوضح مفهوم " الثورة التكنولوجية " الذى يشكل العمود الفقرى الذى

تستمد منه كل هذه المزاعم . وفى حقيقة الأمر شهد النصف الثانى من القرن العشرين ثورة معرفية شملت الفلسفة ومناهج البحث . والعلم ، والتكنولوجيا .

١- الفلسفة ومناهج البحث

تغيرت القواعد الفكرية التى قام عليها تطور الغرب منذ عصر النهضة إلى منتصف القرن العشرين . فقد حكم ذلك التطور عبر قرون خمسة أنموذج Paradigm يمكن تلخيصه كالآتى : الإنسان قادر على التقدم ليصنع جنة على هذه الأرض دون انتظار جنة الله فى العالم الآخر[١] التى كانت الكنيسة تؤكد أنها ستستقبل فقراء هذه الأرض . وفى هذا الإطار نشأت " الإنسانيات " humanities كعلوم محورها الإنسان وعلمانية الآداب والفنون والتعليم...الخ . وهذا التقدم المطرد يعتمد على القوانين العلمية التى تحكم الطبيعة والبشر ، على مفهوم أن الحقيقة العلمية ثابتة وباقية ولا يملك الإنسان تغييرها أو إبطالها تماما وإنما يساعده التعرف عليها فى استخدامها فيما يحقق الخير له . ويتأكد ذلك بالصياغة الرياضية لتلك القوانين كما فعل نيوتن وداروين ولافوازييه ... الخ . ولا أحسب أن التقدم المطرد أمر موضوعى وأظن مثلا أن اكتشاف الطاقة النووية كان خيرا على البشر . ولكن الأمر الثابت الآن هو ما أثبت محدودية القانون العلمى . ونشير هنا إلى مواضع ثلاثة : اللايقين . التعقد ، والشواش . ولن أخوض فى حديث حول اللايقين لأننى لا أملك التكوين الفلسفى اللازم . ويمكن لمن يبحث الأمر أن يقرأ فلاسفة ما بعد الحداثة مثل جاك دريدا . وأكتفى بفهمى للايقين هو أن صدق أى مقولة أو قانون نسبى وليس مطلقا . وأقف قليلا عند التعقد والشواش لأهميتهما الخاصة فى دراسة العلوم الاجتماعية .

أ – التعقد complexity : يصاغ القانون العلمى على درجة عالية من التجريد . ولما كانت الطبيعة وحياة البشر تقوم أساسا على ظواهر معقدة فإن التناول العلمى التقليدى يحلل المعقد إلى أجزاء مبسطة يصوغ لكل جزء مجردا علاقة أو علاقات تشكل قوانين علمية . ويبقى بعد ذلك افتراض أن جمع كل هذه الجزئيات يكفى لفهم الكل المركب منها . وما فعل بريجوجين Prigogine (جائزة نوبل فى الكيمياء) هو إثبات وجود ظواهر معقدة لا يمكن فهم حركتها إلا بمنهج كلى جديد يعالجها ويحصل على فهم أكثر صدقا مما تصل إليه مجموعة قوانين تحكم حركة الأجزاء . والتعقد يبرز الحاجة إلى تعدد العلوم اللازمة لدراسته multidisciplinary والمشترك العلمى interdisciplinary

ب – الشواش chaos [15] : عجزت فيزياء ما دون الذرة عن تحديد نمط معين لحركة مكوناتها رغم المعجلات الضخمة التى بنيت لهذا الغرض . وبدون مثل هذا النمط يستحيل صياغة أى قانون علمى . ومن ثم كانت ضرورة وضع أساليب رياضية جديدة . وهكذا ظهرت رياضيات الشواش Mathematics of chaos .

٢ – العلـوم

وكان لتطور مناهج البحث العلمى أثره المباشر على الرياضيات كما رأينا فى التعقد والشواش كفروع جديدة فى الرياضة . ونضيف إلى ذلك " نظرية الكارثة " التى تستمد أهميتها من الخروج على الخطية linearity إذ أنها تدرس حالة انهيار النسق الرياضى . وهى تقترن باسم العالم الفرنسى ر. توم [16] . وثمة أمور أقل جذرية فى الرياضة الحديثة وبعض المحاولات فى مجال " الرياضيات الاجتماعية " أى إبداع أدوات رياضية خصيصا لدراسة العلوم الاجتماعية تأسيسا على أن تطور الرياضة السابق كان لخدمة البحث فى العلوم الطبيعية . ومن ثم فإن أدواته قليلة الجدوى فى تحليل شئون المجتمع .

وفى مجال العلوم الطبيعية لابد من التنويه بالنظرية العامة للنسبية وإثبات صحتها من الفرع الجديد المسمى " علوم الفضاء " وكذلك فيزياء ما دون الذرة subatomic physics ومن ناحية أخرى دراسات الجزيئات فى علم الأحياء molecular biology وما تلاها فى علم الوراثة ودراسة المورثات genetics وما ترتب على ذلك من بحوث الهندسة الوراثية .

٣– التكنولوجيـا

١– الثورة الصناعية الثانية : كان جوهر ما تحقق منذ الثورة الصناعية الأولى إحلال الآلة محل الإنسان فى الأعمال اليدوية . وكان الجديد الذى يستحق اسم الثورة الصناعية الثانية هو إحلال الآلة محل الإنسان فى عمليات ذهنية كثيرة ومتنوعة بكفاءة (فى حدود كل عملية) أعلى عشرات المرات من كفاءة الإنسان المؤهل . وفى تسلسل منطقى بسيط طرح وجود الحاسب الآلى منذ البداية ضرورة استخدامه فى معالجة البيانات . وهكذا ظهر علم المعلوماتية ووضع البرمجيات المتطورة لإجراء عمليات تزداد شمولا وتعقدا فى ضوء الممارسة العملية وما تطرحه من مشكلات . وكان وجود الحاسوب بجزئيه الصلب والطرى أكبر العوامل التى أسهمت فى تطور علوم الفضاء كلها الذى أنتج وسائل الاتصال الحديثة .

٢- التكنولوجيا الحيوية : كانت دراسة المورثات فاتحة لفصل جديد من التطور التكنولوجى يتمثل فى تجاوز التعرف على الوظائف الحيوية فى أدق مكوناتها إلى تحويل بعض هذه الوظائف . ونستشهد هنا باقتباس من أحد الأخصائيين فى الحقل : " إن هجمة تكنولوجية تعد الآن ستغير تماما اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية . وجوهرها هندسة عمليات الحياة لخدمة أغراض تجارية " (١٧) . ومن أهم ما تحقق فى هذا المجال الأدوية الحيوية التى تبدو أنجع أثرا وأقل ضررا من الأدوية الكيميائية . وأهم ما شغل الرأى العام عالميا محصولات النباتات المعدلة جينيا وعمليات الاستنساخ .

٣- ما يسمى بالإنجليزية **Nanotechnology** وهو دراسات لكائنات بالغة الصغر يصعب أن يراها الإنسان حتى بالمجهر . ومثال واضح لها محاولة إعادة تركيب ذرات الفحم ليكتسب صفات الماس حيث أن الكاربون هو المكون الرئيسى للمعدنين .

(٢) الكوكبة والمعرفة

ينبهر الناس – لاسيما فى العالم الثالث – حين يشاهدون قنوات التليفزيون الفضائية والهاتف المحمول . وهذا ما يساعد الحديث عن الثورة التكنولوجية كما لو كانت من فعل ساحر عظيم . اختص الغرب الأوروبى – الأمريكى بأعماله المعجزة . ويتصدى بعض المثقفين وأهل الرأى من العرب لإنذار العامة بالخطر العظيم الذى يفرض حضارة الغرب المادية وبعض ما يرد فيه من قيم سلوكية على حساب حضارتنا العربية الإسلامية . ويواجههم فريق آخر يمجد التقدم الذى هو ثمرة عقلانية الغرب ويندد بالقيم الحضارية التى كانت سببا لتخلفنا . وإذا كان لدينا من العلميين الذين يحاول كل منهم فهم ومتابعة الجديد فى مجال تخصصه فإن تدخلهم نادر فى الجدل حامى الوطيس بين " أنصار الجديد وأتباع القديم " . ويكاد يغيب من النقاش تماما البحث فى كيف " تحققت الثورة التكنولوجية " ولماذا خلت الفترة بين الحربين العالميتين من إبداع تكنولوجى بعيد الأثر فيما عدا الإذاعة اللاسلكية (الراديو) . فى حين توالت الاختراعات فى نصف القرن الفائت بمعدلات غير مسبوقة فى تاريخ البشرية ؟ . وفى الوقت ذاته لا ينتبه أحد إلى التكلفة الباهظة للبحث والتطوير الذى أوصل إلى كل هذه الاختراعات . ويكفى أن نذكر بأن إنفاق الدول الصناعية السبع الكبرى فى هذا المجال فى سنة واحدة (١٩٩٥) بلغ ٣٥٤ مليار دولار تحملت الدولة نصفها

فى المتوسط والشركات الرأسمالية النصف الآخر . وكان التسليح المجـال الأساسـى للإنفـاق العـام . والإنتاج الصناعى سعيا وراء تعظيم الربح المجال الطبيعى للشركات . ومن ثم نكتشف أهداف الإنفاق (الحصول على أسلحة أكثر تدميرا . وتعظيم ربح الرأسماليـة) وكـل من الهدفـين ليسا بـالضرورة عقلانيا أو ساعيا للخير العام . ويمكن بحق أن نتساءل هل كان تطويع الطاقة النووية خيرا أم شرا . ومن المعروف أن هذا التقدم كلف البيئة غاليا من حيث استنفاد موارد طبيعية وانتشار التلوث . وفى اعتقادى أن سيادة الاحتكارات القومية قبل الحرب العالمية الثانية كـانت محافظة لا تسـعى جـادة وراء زيادات هامة فى إنتاجية العمل (مصدر الربح) لأن سيطرتها على الأسـواق فـى إمبراطوريـات محمية جمركيا كفلت لمعظمها أرباحا كبيرة وإن لم تحمها من الكساد الأعظم الذى أثر عليها جميعـا بالسلب . ولكن ظروف الكساد تشيع الخشية من المغامرة بالجديد فضلا عن قلة الموارد التى يمكن أن تخصص للبحث والتطوير نتيجة لتراجع مستوى الأرباح . أما حين دخلت الرأسمالية على اختلاف مواطنها مرحلة استحالة الحرب لاكتساب أسواق جديدة لم يبق متاحا لزيـادة الأربـاح إلا الاسـتثمار فى البحث والتطوير سعيا وراء زيادات ضخمة فى الإنتاجيـة كـان علـى رأسـها حلـول الآلـة محـل الإنسان فى أعمال ذهنية كثيرة وصولا إلى " الروبوت " . ولم يكن من اليسير إدارة شـركة لهـا أكـثر من مائة شركة تابعة أو فرع فى عشرات الدول بدون " ثورة المعلومات والاتصالات " . أما بث برامج التليفزيون . واستخدام المحمول فى الاتصالات عـبر الكـرة الأرضيـة فإنـه يستند إلى توافـر الأقمـار الصناعية . ومن المعروف أن " غزو الفضاء " وإنتاج الأقمار الصناعية حدث فى إطار حمـى التسـليح واحتمال الحرب بين " العملاقين " الولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفييتى . ونضيـف أن شـبكة " إنترنت " فى الأصل اخـتراع حربـى مولـه البنتـاجون لمواجهـة سـيناريو لحـرب عالميـة تدمـر فيـها واشنطون فى حين تنتشر القوات الأمريكية فى عدد كبير من المواقع حول الكرة الأرضية . وكان من المتعين التوصل إلى شبكة للاتصالات ليس لها مركز ويمكن بالتالى اتصال كل طرف فيها بطرف آخـر مباشرة . وكما حدث فى المرحلة التالية للثورة الصناعية الأولى . تؤدى الاختراعات إلى تحقيق أمـور تفوق بكثير الهدف الحاكم للاختراع والذى أنفق من أجل تحقيقه .

ومن أهم نتائج ثورة المعلومات والاتصالات استفادة منظمات أهلية (أو غـير حكوميـة كمـا يقال الآن) فى الاتصال ببعضها البعض للتنسيق والتعاون وتبـادل الـرأى . ولم يكـن مـا جـرى فـى سياتل ضد منظمة التجارة العالمية ممكنا بدون الفاكس والبريد الإلكترونى على سبيل المثـال كذلـك لا يهون أحد من الفوائد الكبيرة التى يحصل عليها البحث العلمى باستخدام الحاسوب . ولكـن يبقـى أن أدوات هذه الثورة (من قواعد البيانات إلى البنية الأساسية مـرورا بالتكلفـة الماليـة والقـدرة علـى

استخدام المعلومات فى تحسين حالة المواطن الفقير) تجعل الغالبية العظمى لسكان العالم خارج دائرة المستفيدين منها .

الفصل الخامس

الكوكبة والعالم الثالث

(١) التركز والتهميش

من المعروف أن نمط إنتاج الرأسمالية يتجه من خلال آليات السوق الداراوينية إلى تركز الإنتاج والثروة والنفوذ فى أيدى شركات كبرى . فى حين يدفع بالكثيرين إلى قريب من حد الفقر أو حتى أقل منه . فالمجتمع الرأسمالى يتميز باندفاع أصيل نحو الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء . ومن الطبيعى أن يبلغ هذا الاستقطاب فى مرحلة الكوكبة أقصاه على مستوى الكوكب كله . وفيما يلى تدليل على ذلك :

التركز

نشأت ظاهرة الكوكبة وتنامت فى النصف الثانى من القرن العشرين . وهى حاليا فى أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية . أو تنازع شركتين على السيطرة على شركة ثالثة (*) . ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو فى مؤخرته ظهرت فى لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية . وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP فى أوائل الستينات . وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التى تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث . وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات متعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وبنك التنمية الآسيوى وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ... الخ . ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين

(*) وأحدث مثال على ذلك الصراع بين شركة Worldcom الأمريكية وBritish Telecom على السيطرة على شركة الاتصالات الهاتفية الكبيرة MCI . وبوسع من يريد المزيد عن هذه العمليات أن يرجع إلى كتاب:

R.L. KUHN (ed.): Mergers, Aquisitions and Leverage Buyout" 1990. Dow Jones-Irwin.

متعاصرتين : الكوكبة فى الشمال والتنمية فى الجنوب .وإذا كانت قضية اللحاق catch-up لم تخدع العقلاء . فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمرا مأمولا فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر . وبوسعنا الآن أن نختبر الأرقام الموثقة فى البنك الدولى وأن نرى حقيقة الأمور . ومن واقع تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى سنويا منذ أواخر السبعينات يمكن أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٥ . وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة .

الدول الصناعية السبع الكبرى

وقد وصلنا إلى الجدول التالى الذى يبين من ناحية نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع ، ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية ، من ناحية أخرى . والتركيز على الدول السبع (الولايات المتحدة . اليابان . ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا . كندا) له ميزة إظهار مفعول قانون التركز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها . وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية home country لعدد ٤٣٠ شركة من الخمسمائة أكبر شركات كوكبية وفقا لما جاء بمجلة فورشن فى عددها الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ . أى أن القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل الكوكبة ترتبط ولو شكليا بالدول السبع التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام . وهذا ما حمل بعض الكتاب إلى وصف قمة مجموعة السبع G-7 بمجلس إدارة اقتصاد العالم . ومن ناحية أخرى أنفقت تلك الأقطار فى عام ١٩٩٦* على " أعمال البحث والتطوير " أى أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج . مبلغ ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص . وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة high technologies .

وكما شرحنا من قبل نجد أن القطاع المالى يمثل جانبا أساسيا من أنشطة الكوكبة . وهنا أيضا نرى السيطرة فى إطار السبع الكبار . فبين الشركات الكوكبية فى قائمة " فورشن " نجد ٦٤ بنكا كوكبيا منها ٥٨ مقرها الأصلى فى واحدة أو أخرى من تلك المجموعة . بالإضافة لذلك نجد فى القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشتغل بالأعمال المالية مقارها جميعا فى نفس المجموعة . وفى نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع . وفى

* المرجع : Oecd in Figures. 1999 وليس فيها رقم عن سنة أحدث ١٩٩١ .

مجال التخصص فى عمليات الاستثمار وأدواته نجد خمس شركات منها أربع فى الولايات المتحدة ومقر الخامسة اليابان . ومعروف أن النشاط المالى يلعب دورا جوهريا فى تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفى أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى التى تشكل فى الواقع سوقا واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة . ونظرا لكثرة الحديث عن ثورة الاتصالات ، تورد قائمة " فورشن " أسماء ٢١ شركة كوكبية منها ١٨ فى دول مجموعة السبع . وفى مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة إحدى عشر شركة منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات منها ثلاث من اليابان والثمانى الأخرى من الولايات المتحدة . ومن الجلىّ أن ما هو ملحوظ من زيادة نضيب قطاع الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التى عرضناها للتو .

توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم

نسب مئوية

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩.٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥.٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوروبية والصين	١٥.٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر : حسبت هذه النسب أساسا من بيانات البنك الدولى فى تقارير التنمية فى العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة فى مجلة OECD Observer (أعداد مختلفة) .

ولا يحتاج هذا الجدول إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء فى عصر الكوكبة والتنمية المدعاة . فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للعالم فى تراجع منتظم . وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادى القوى فى عدد محدود من دوله والمتواضع فى معظمها ونمو سالب فى عدد آخر . وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق . والتراجع المحدود فى نضيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين . ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب فى هذا كله . ووفقا لما جاء بالتقرير

الاقتصادى العربى الموحد (١٩٩٦) بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٥٢٨.٧ مليار دولار فى ١٩٩٥ . وهذا الرقم يمثل ١.٩٪ من مجموع العالم . وتضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربى يضم ٤.٠٤٪ من إجمالى سكان العالم .

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد فى تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثى الذى يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة وبالتالى تخضع لسيطرة الدول السبع الكبار فى إطار أيديولوجية السوق : البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، منظمة التجارة العالمية . وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيرا على يد البنك والصندوق ومازالت تعانى . وساءت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات فى نقدهما . ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعيا . فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية فى السلع والخدمات والأموال (جات ١٩٩٤) . ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادى أن تخرج عليه دون خسارة فادحة . وبالإضافة إلى هذا " الدستور " تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولى للاستثمار الأجنبى ، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولى للعمل . وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التى تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل فى المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية جات ١٩٩٤ . وهى تسميها هيئة التحكيم ولكنها تسمى الأفراد الذين يشكلونها " قضاة " كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجبارى بنص الاتفاقية . وأخيرا لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها تفتش فى شئون كل عضو فى المنظمة مرة كل خمس سنوات . وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولى والداخلى التى ترضيها . ولكن " أيديولوجية السوق " هذه أفرزت نشاطا خطيرا هو المضاربة فى البورصات العالمية مع الإفلات من كل أشكال الرقابة .

وهكذا يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساسا لصالح الشركات الكوكبية التى أسميناها بصدق متعدية الجنسية . ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام ، وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية ، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمى والتكنولوجى ، وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات . وهكذا وجدنا مقار ٤٣٠ شركة من أكبر الشركات فى العالم تنتسب أو ترتبط بمجموعة السبع الصناعية الكبرى . كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثى تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود فيما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة cross investment. وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساسا لصالح

القوى التي حققته . كما أن له ثمنا كبيرا في داخل مجتمعات تلك الدول يتمثل في نسب بطالة عالية وتزايد عدد من يعيشون تحت حد الفقر وقد تعروا من غطاء التأمينات الاجتماعية . وبدأت تلك الدول تشهد النمو الاقتصادى الذى لا تصاحبه فرص عمل جديدة . ودخلت الشركات الكبرى فيما يسمى إعادة الهيكل restructuring وتصغير حجم أجهزتها الإدارية down sizing والتخلى عن أسلوب المجمعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات components فى شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن Sub contracting . فالتركز الشديد فى الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق فى وحدات الإنتاج الصناعى . وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت فى المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا مصيرها إذ من الوارد أن تغذى التيارات السياسية العنصرية الرجعية المعادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة . ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أممى ينسق النضال المشترك مع كل فقراء العالم .

الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذى تراجع نصيبه من الناتج المحلى الإجمالى للعالم خلال العقود الثلاث الماضية كما رأينا بالأرقام . وبرغم أيديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ألزمت ظاهرة استمرار الفقر فى العالم وتزايد أعداد الفقراء بانتظام البنك الدولى بأن يتخلى عن واحد من أهم مسلمات الليبرالية وهو ما يسمى " مفعول التساقط " trickling down effect . ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفى تلقائيا وتدريجيا ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعنى تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر فى الكسالى والمعوقين . وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير charity أى ما يتبرع به الأغنياء . وفى هذا الإطار المفهومى ليس للدولة دور يذكر فيما وراء حفظ النظام . وقد تبنى البنك بالتالى ضرورة التصدى المباشر لحل قضية الفقر direct attack on poverty وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع poverty alleviation policies . وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر .

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم محسوبا على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة

المحلية . أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل فى سوقه ppp . وقدر فى ١٩٩٥ أن عدد المعدمين فى العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خبراؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى فى حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسيويين وسكان أمريكا اللاتينية . أما " أفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة فى أعداد المعدمين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد فى اليوم إلى ثلاثة دولارات فى اليوم (أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك فى ٥٧ دولة (وفقا لبيانات تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) وهى تضم ٣٥٧٦.٦ مليون نسمة ، أى ٦٣٪ من إجمالى سكان كوكبنا . وكل هذه الدول فى قارات الجنوب فيما عدا ثلاث أوربيات لا يتجاوز إجمالى سكانها ١٠ مليون (مولدوفا . مقدونيا . ألبانيا) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن ، موريتانيا ، السودان ، مصر ...) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومى السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعنى أن الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولار الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادا كبيرة من الفقراء .

ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت فى الدخول يقل فى الدول الصناعية الغنية عنه فى دول العالم الثالث الأقل فقرا . وإذا نظرنا فى جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالى الدخل القومى١٠٠ وكذلك إجمالى دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كل عشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلى الإجمالى ، الوارد فى تقرير التنمية فى العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورا هامة . ففى الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠.٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى (السويد) و٢٩.٩٪ (سويسرا) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلا نصيبا لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤.٤٪ (استراليا) و٨.٧٪ اليابان . أما فى العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية) . ولم يجد البنك أى وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومى لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . فى عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩.٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلى التى بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولار ولكن العشر الغنى استولى على ٤٦.١٪ من الناتج القومى الاجمالى . ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجا للنجاح الاقتصادى . وفى البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغنى على ٥١.٣٪ . ولا يكفى أن نقارن نصيب العشر الغنى بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك

المحلية ، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل فى سوقه ppp . وقدر فى ١٩٩٥ أن عدد المعدمين فى العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خبراؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى فى حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسيويين وسكان أمريكا اللاتينية . أما " أفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة فى أعداد المعدمين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد فى اليوم إلى ثلاثة دولارات فى اليوم (أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك فى ٥٧ دولة (وفقا لبيانات تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) وهى تضم ٣٥٧٦،٦ مليون نسمة ، أى ٦٣٪ من إجمالى سكان كوكبنا . وكل هذه الدول فى قارات الجنوب فيما عدا ثلاث أوربيات لا يتجاوز إجمالى سكانها ١٠ مليون (مولدوفا ، مقدونيا ، ألبانيا) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن ، موريتانيا ، السودان ، مصر ...) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومى السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعنى أن الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولار الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادا كبيرة من الفقراء . ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت فى الدخول يقل فى الدول الصناعية الغنية عنه فى دول العالم الثالث الأقل فقرا . وإذا نظرنا فى جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالى الدخل القومى ١٠٠ وكذلك إجمالى دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كل عشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلى الإجمالى ، الوارد فى تقرير التنمية فى العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورا هامة . ففى الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠،٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى (السويد) و ٢٩،٩٪ (سويسرا) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلا نصيبا لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤،٤٪ (استراليا) و٨،٧٪ اليابان . أما فى العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية) . ولم يجد البنك أى وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومى لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . فى عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩،٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلى التى بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولار ولكن العشر الغنى استولى على ٤٦،١٪ من الناتج القومى الاجمالى . ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجا للنجاح الاقتصادى . وفى البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغنى على ٥١،٣٪ . ولا يكفى أن نقارن نصيب العشر الغنى بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك

ويشمل فى أقل تقدير الخمس . ونجد أدنى نصيب للخمس ٢،١٪ فى كل من البرازيل وغينيا بيساو . وبالمقابل أعلى نصيب ٩،٥٪ فى رواندا ، وبنجلاديش ولاوس . ! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥٪ نجد أن نصيب الخمس الفقير فى ٢٠ دولة أقل من ذلك ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع شيلى والبرازيل .. ويضاف إليها روسيا الاتحادية . وتتراوح النسبة فى ١٩ دولة بين ٥٪ و٩٪ .

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومى بين فئات الدخول . وأغلب من هم فى مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئا اسمه منحنى لورينز أو معامل جينى . ورغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدولى لم يجد خبراؤه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب هى: موريتانيا ، مصر ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، الأردن . وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث . فحصة الخمس الفقير فى موريتانيا ٣،٦٪ وفى مصر ٨،٧٪ وتتدرج الدول الأربع بين هذين الحدين . ومن نافلة القول أن هذه الأقطار لا تضم أغنى الدول العربية (ذات الدخل العالى) ولا أفقرها (مثل الصومال أو اليمن) .

وخلاصة القول أن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان . ولما كان أغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة فى هذا المجال . لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية فى الوقت ذاته إلى توجه لدى " الدول المانحة " نحو تصفية ما يسمى " معونات التنمية الرسمية " أى المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالإنجليزية بحروف O D A . وقد تم تحول كبير فى الرأى العام الأوروبى والأمريكى من الحرص على هذه المساعدات إلى التخلى عنها لأن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة فى شئ . كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء فى الداخل قبل فقراء الخارج . ولكن الأهم من ذلك هو سلوك الشركات الكوكبية . فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة . والآن فى إطار تراجع دور الدولة أو استغناء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم . ومن هنا برز

المفهوم الجديد المسمى الشراكة parternership التى تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة . ومن الإنصاف أن نذكر أن فى المجتمعات الغنية أفرادا وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التليفزيون من محن ومآسى إنسانية . ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون " المساعدات الإنسانية " فى حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التى تحل ببلدان من العالم الثالث . وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح فى توريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى مافيا محلية تتخفى وراء ادعاء سياسى أو مسمى اجتماعى . وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفى الداروينى إن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش . ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع . ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئا ثقيلا يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض .

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية ، فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتمالات الحرب . لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أى نظام حاكم فى العالم الثالث أيا كانت جرائمه مادام يعلن عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفييتى، والمسارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأى قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفييتى يريد حكامه أن يستفيدوا من سخاء الغرب . وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقا للخيارات العسكرية قبل الإيديولوجية . أما الآن فالسائد هو أيديولوجية السوق وبالتالى حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسى أو التزام عسكرى . وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادى الغربى دون أدنى حاجة لوجود عسكرى مكلف . كذلك فقدت المواد الأولية التى تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الإمبراطوريات الكبرى . فنصيب المادة الأولية اليوم فى ثمن أى سلعة لا يزيد عن ١٠٪ . وتتجه جميع أسعار السلع الأولية اتجاها طويل المدى أو قرنيا secular كما يقال نحو الهبوط عبر تذبذبها فى الأسواق فى الأجل القصير . كما أن التكنولوجيا الحديثة نجحت فى تخليق مواد جديدة تتفوق فى مزايا أساسية عن المواد الأولية ، كما أنها تتسم فى جميع المجالات بالتدنى بمكون الطاقة والمادة الأولية فى قيمة

السلعة أو الخدمة (٠) وعلى العرب جميعا أن يتأملوا واقع أننا فى السبعينات (مع حرب ١٩٧٣) كنا نهدد بحظر تصدير البترول لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر البترول عدة مرات خلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات . أما فى التسعينات فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا . وعندئذ ندرك كيف أصبح " الذهب الأسود " سلاحا فاسدا كتلك التى زود بها فاروق جيش مصر فى حرب ١٩٤٨ . وعلينا أيضا أن ندرك حقائق الأمور . فالارتفاع الحالى فى أسعار البترول ثمرة مضاربات لأن العلاقة بين العرض العالمى والطلب العالمى لم تتغير إلى حد يفسره . وإذا أخذنا فى الاعتبار معدل معقول للتضخم نجد أن قيمة ٣٠ دولار الآن لا تزيد عن ١٠ من دولارات ١٩٧٣ ويجب ألا تغشنا الأرقام التى تزفها وسائل الإعلام عن زيادة فى الأسعار (٠) . وفى مجال حركة رؤوس الأموال لم ننتظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية فى بلادنا بل سارعنا إلى الاستثمار فى الغرب . ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار فى الخارج واضحة فى كل أقطار العرب وفى أفقرها . وأعرف أن استثمارات المصريين فى الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب فى مصر ، وأحسب أن أكثر من قطر عربى آخر فى نفس الوضع أو قريب منه . ولا حاجة فى الغرب لعمالة من العالم الثالث والدليل الواضح هنا هو " حائط الصين العظيم " الذى يبنيه الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال . ولكنه يلتقط من عندنا أصحاب الكفاءات العالية (فى الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات متعدية الجنسية) ، وبالطبع من يملكون ثروة فى البلد الذى يهاجرون إليه .

وبقدر هذا الاستغناء المتزايد ، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم فى العالم الثالث التى تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تسوم شعوبها عذاب الفقر والجهل والذل

---

(٠) وهذا نتيجة لسياسة فى البحث التكنولوجى تهدف لذلك أى لابداع

Energy and material saving technologies.

ويؤكد هذا الاتجاه الوعى البيئى الذى يطالب بالتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة clean technologies

(٠) بدأ الدولار يفقد من قوته الشرائية ومن سعر صرفه فى مواجهة العملات الأخرى فى ١٩٦٩ حين خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب ، وفى ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تماما وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعا ، وأصبحت كلها عائمة . وانتهى بذلك الدور الوحيد الذى أنشئ من أجله صندوق النقد الدولى وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء . وثمة اتجاه قوى لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية فى الرأسمالية العالمية المعاصرة ، أنظر فى ذلك: I.S. ABDALLA: Monnaie et structure Economique; Paris 1951.

والمهانة ورتعت فى موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنــهب فكـون أفرادها ثروات خرافية . وكان اختفاء السند الأجنبى الفاعل إيذانا بانهيار" الدولـة ذات السيادة " وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم . وكان من الطبيعى إزاء انهيار الدولـة الفاسـدة الظالمـة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسـب المنازعـات طـابع العنـف وتنتشـر الحـروب الأهليـة وحروب الحدود . وليس هذا الحديث توقعا لمستقبل نخشاه ، ولكنه حاضر نعيشه . فأين الدولة فى الصومال ورواندا بوروندى والكونغو برازافيل والكونجو (زاتير سابقا) وسيراليون وليبريا وأفغانستان ؟ . ولماذا نذهب بعيدا . ألم تستمر الحرب الأهلية فى لبنان ١٥ عامـا اختفـت فيـها سـلطة الدولـة ويعد الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعا من المعجزات ؟ ومن يملك التنبؤ بنهايـة قريبـة للحرب الأهلية فى السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول ، أو عدم تجدد الحرب الأهلية فى اليمن ؟ . ولا أريد قول المزيد فى هذا الباب حتى لا أنكأ جروحا مازالت دامية . ولكن الأحداث – لأسفى الشديد – أثبتت صحة ما قلته قبل حرب الخليج الثانية مـن أن عـدم توجـه العـرب نحـو التكـامل والوحدة ينذر بمزيد من التجزئة داخل عدد من أقطارنا . لقد قلنا الكثير ضد التبعية ومسئولية حكام دول العالم الثالث ونحن الآن فى وضع أسوأ إذ ضاعت الدولة أصلا . والمستفيد الأول والأخـير مـن هذه الحروب هم تجار السلاح . ويبقى دائما سؤال يحتاج إلى مزيد من البحـث هـو مـن يمـول هـذه الحروب وقد استمر بعضها أكثر من ربع قرن كحرب أنجولا التى لم تصف تماما حتى الآن ؟ هنـاك عناصر للإجابة تتمثل فى بعض حالات ظاهرة ، فقادة " المجـاهدين " المتحـاربين فـي أفغانسـتان يشجعون زراعة الأفيون ويبيعونه بثمن بخس (أقل مما يدفع فى شراء أفيون المثلث الذهبى) . كما يبيع قادة حركة يونيتا الانفصالية فى أنجولا الماس للشركات متعدية الجنسية بأقل من نصف الثمـن الذى تحصل عليه جنوب أفريقيا . ومسارعة شركة أمريكية لعقد اتفـاق مـع كـابيلا قبـل أن يطـرد موبوتو ويدخل العاصمة كينشاسا يرجع لأن جيشه كان قد سيطر فعلا على إقليم كاتنجا أكبر مصـدر للماس فى أفريقيا وربما فى العالم . والقضية تستحق الاهتمـام والبحـث ، فالمـال عصب الحـرب ، وكل حرب تستمر عدة سنوات لابد أن يكون لها جهة أو جهات ممولة . وهكذا على أية حال تدمر المجتمعات نفسها بدل أن تنميها (*) .

(*) إنظر :

Luc Van de Goor, Kumar Rupesinghe and Paul Sciarone (ed " (.Between Development and Destruction.

(٢)

التنمية المستقلة فى زمن الكوكبة

يتوهم البعض من دعاة الكوكبية globalism أن الكوكبة قد محت الحدود السياسية وأهدرت قيم الوطنية والقومية ، وأن الحضارة الغربية فى طريقها إلى العالمية على أساس دفع الحضارات الأخرى إلى عالم المتاحف والذكريات الحلوة أو المرة على حسب هوى المتذكر . وأن هذا [illegible]

الكبار ربحا أعلى من متوسط الأرباح جزء منه، يسمونه" الريع " rent مرتبط بكبر حجم الشركة . وما يعنينا هنا أن اقتصاديات السوق تؤكد أن المنتج الحدى يفلس إذا انخفض سعر السوق لأن عائده يقل عندئذ عن تكلفة إنتاجه . وهذا الأمر فى نظر الليبراليين محمود لأنه إعمال لقانون البقاء للأصلح الذى هو وحده سبيل التقدم المستمر ، ومن ثم فإن التهميش يهدد كثيرا من أقطار العالم الثالث . وبالتالى لابد لبلادنا أن تتجاوز الوضع الحدى بمسافات كبيرة .

ومن ناحية أخرى لابد أن نأخذ فى الحسبان ظاهرة استغناء الشركات الكوكبية عن الدولة بمفهومها التقليدى . فهى توظف الدولة فى فتح أسواق جديدة وواسعة . ونرى الآن أمثلة لرؤساء دول أو حكومات يزورون رسميا دولا أخرى وفى رفقتهم " رجال أعمال " وفى حقائبهم مشروعات عقود كبيرة . وأصبح نجاح أو إخفاق الزيارة الرسمية مرتبطا بحجم ما تم التعاقد عليه . وهو ما يبدو عبر وسائل الأعلام كعملية تنشيط ودعم لشركات من جنسية الزائر يؤدى بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة . ولكن الشركات الكوكبية التى تستفيد من العقود لها مصانع فى أقطار متعددة ويمكن أن تورد منها ما يعادل نسبة عالية من قيمة العقد الذى فاز به الرئيس الزائر . ومن ناحية أخرى كشفت التحقيقات الجنائية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة تتلقى دعما ماليا كبيرا من الشركات المعنية ، وثبت أن بعضها يمول حزبين متنافسين حتى لا تأتى نتيجة الانتخابات بأى شئ سلبى يمكن أن يضايقهم . وهكذا تحول رجال الدولة من statesmen إلى بياعين salesmen وظهرت فى أمريكا دعوة قيادات الشركات الكبرى corporate leaders لأن يتحلوا ببعض صفات رجال الدولة ، أى أن يراعوا الجوانب السياسية والاجتماعية وضرورات الاستقرار إلى جانب اهتمامهم الأصيل بتعظيم الربح . لكن قادة الشركات الكوكبية لهم حسابات تختلف عن حسابات السياسيين فى أحيان كثيرة . وهنا يضغطون فى أحوال معينة على الحكومة لتغيير سياستها . وأكبر مثل على ذلك تخلى الولايات

المتحدة عن تسوية قضية الأسرى والمفقودين من الجنود الأمريكيين كشرط حاسم لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام . فقد أعيدت تلك العلاقات لتأخذ الشركات الأمريكية نصيبا من سوق انفتحت على التعامل الخارجي وتسابقت الشركات متعدية الجنسية إلى أرضها . وترك موضوع الأسرى والمفقودين للتفاوض الهادئ والإجراءات المتدرجة التى لا يعلن عنها . وفى مثال آخر يطالب قادة الشركات الكبرى التى مقرها الولايات المتحدة برفع الحصار الذى تفرضه واشنطون على كوبا ، وبشكل خاص إلغاء التشريع الذى يحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع هذا البلد . ولكنهم يلقون مقاومة شديدة من " مافيا المخدرات " الكوبية المستقرة فى فلوريدا أساسا والتى تشترى ذمم عدد كبير من أعضاء مجلسى الكونجرس . ومهما يكن من أمر هذا الصراع سارعت شبكة CNN إلى افتتاح مكتب لها فى هافانا منذ عامين ، ولم تتخذ الإدارة الأمريكية أى إجراء قانونى ضدها حتى هذه اللحظة . وقد أصدر الكونجرس الأمريكى منذ أكثر من سنتين قانونا بمعاقبة الشركات غير الأمريكية التى تتعامل مع إيران ، والعقاب هنا يكون بحظر نشاطها فى الولايات المتحدة أساسا . وفجأة أعلن أن شركة توتال الفرنسية المقر قد وقعت مع إيران عقدا فى صناعة البترول قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات . ولم يثر هذا الأمر أى نزاع بين واشنطون وباريس ، ولا سمعنا عن معارضة شركات بترول أمريكية لانفراد شركة فرنسية بهذا العقد الدسم . والسبب عندي يرجع إلى أسلوب عمل الشركات الكوكبية القائم على استخدام شركات تابعة لها أو التعاقد من الباطن مع شركات أمريكية أو شركات تابعة لتلك الشركات .

وأسوق هذا الحديث لإبراز واقع جديد على حكامنا وهو أننا سنتعامل أكثر فأكثر مع شركات متعدية الجنسية وأن مكانة العلاقات بين الحكومات تتراجع أكثر فأكثر فى إطار ما يسمى الشراكة أو إقامة منطقة حرة .. الخ . وترجع أهمية هذا الوضع الجديد إلى ضرورة تعزيز قدرتنا التفاوضية مع هذه الشركات . ومن ثم يتعين البحث عن عناصر القوة التفاوضية التى تحترمها هذه الشركات بعيدا عن الإيديولوجيات والعبارات الإنسانية والصيغ السياسية المعدة للاستهلاك العام . وفيما يلى أقدم ما توصلت إلى أنه عناصر قوة لأى قطر من العالم الثالث .

١- حجم السوق الحالية أو الاحتمالية

من نافلة القول تأكيد أن الشركة الرأسمالية تسعى دائما إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات . ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول ... الخ

. ومن هنا يأتي إهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التي تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية . وهذا الإهمال قد انعكس في حرص الرأى العام الأمريكي على رفض أن يموت جنود أمريكيون في معارك من أجل فض قتال في أفغانستان أو محاولة إقامة دولة في الصومال . حتى مأساة البوسنة (وهي بلد أوروبي) تدخلت الولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي وبأسلوب يضمن حياة جنودها إلى أقصى حد ممكن . وعلى العكس مارست الشركات الكوكبية كل صنوف الضغط لدعم العلاقات التجارية مع الصين رغم كل ما قيل عن عدم احترام حكومتها لحقوق الإنسان . وبرغم انفراد الحزب الشيوعي بالسلطة فيها . هذا مع العلم بأن الصين لا تقدم أى إعفاءات ضريبية للمستثمرين . وكمؤشر جزئى على أهمية حجم السوق نذكر بأن الهند في السنوات الأربع الأخيرة تلقت أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم الثالث . وفي تفسير هذا الإقبال الكبير نجد حقيقة ذكرها رئيس وزراء الهند عند لقائه بمثقفين مصريين أثناء زيارته لمصر في أكتوبر ١٩٩٧ من أن ثلث الهنود حاليا طبقة وسطى . أى حوالى ٣٠٠ مليون لهم تطلعاتهم الاستهلاكية المشروعة ويمكنهم دخلهم من شراء ما يرضونه . ولما كانت تعاملات الشركات الكوكبية محكومة بما يسمى " التخطيط الاستراتيجي " وهو دراسة لاحتمالات المستقبل في مجالات نشاط الشركة في المدى المتوسط . كان من الطبيعي أن تأخذ في الحسبان إمكان تحول فئات جديدة من الناس إلى طبقة وسطى في السنوات الخمس القادمة مثلا . وهو ما أسميه السوق الاحتمالية .

٢- معدلات نمو اقتصادى عالية ومطردة

وبديهى أن تحول السوق الاحتمالية إلى سوق فعلية يتوقف قبل أى شئ على الزيادة في الدخل القومي واتساع قاعدة من يستفيدون من تلك الزيادة . ولا يعنى في هذا المقام ضرورة تحقيق معدلات نمو استثنائية تقترب أو تتجاوز ١٠٪ سنويا . بل يكفي معدل ثلاثة أضعاف معدل زيادة السكان السنوية . حوالى ٦٪ . وذلك لأن الأهم هو اطراد النمو عبر عشر أو خمس عشر سنة . والارتفاع الكبير يمكن أن يكون استثناء ولفترة محدودة . كما يمكن إذا كان الارتفاع بسبب حدث معين (كشف بترولى مثلا) أن يليه انخفاض حاد . وعلى العكس من ذلك يعنى اطراد معدل نمو مرتفع أن الاقتصاد القومي يسير بخطى ثابتة وبطريقة مأمونة يمكن أن تكون أساسا يعتمد عليه الأطراف الخارجية في تخطيطهم الاستراتيجي . ونعود لحالة الهند لاختبار صحة ما نقول . لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادى ٥.٨٪ خلال السنوات العشر ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . وفي النصف الأول من التسعينات الذى شهد تراجعا عاما في معدلات النمو وخاصة في جنوب شرقى آسيا كان

متوسط معدل النمو السنوى ٤.٠٦٪ . ونجد وراء هذا الأداء زيادة معدل الادخار المحلى (فى هذا البلد الفقير) فقد ارتفع من ١٧٪ فى ١٩٨٠ إلى ٢٢٪ فى ١٩٩٥ . كذلك ارتفع معدل الاستثمار المحلى من ٢١٪ إلى٢٤٪ . وفى مجال توسيع السوق المحلية يلعب نمط توزيع الدخل القومى دورا أساسيا . فتركز الدخل فى يد العشر الأكثر دخلا يخلق طلبا على السلع الترفيهية ولكنه طلب محدود بقلة عدد الأغنياء فى حين يقف الفقراء وراء أسوار السوق لأنهم محرومون من القوة الشرائية اللازمة لدخولها . وكلما كان التوزيع أكثر عدلا اتسعت السوق أساسا باتساع قاعدة الطبقات الوسطى . ومن ثم تكون عدالة التوزيع عامل قوة اقتصادية فى التفاوض وليست مجرد إرضاء الرغبة المشروعة فى توفير قدر من العدل الاجتماعى ، ناهيك عن التخفيف المستمر لوطأة الفقر الذى يدعو إليه البنك الدولى

٣- القدرة العلمية والتكنولوجية

لم نكف نحن العرب عن ترديد مقولة " عصر العلم والتكنولوجيا " الذى يجب أن ندخله طيلة العقود الثلاثة الماضية . ومع ذلك لا أعتقد أن أوضاعنا قد تحسنت كثيرا عن الصورة التى قدمتها دراسة أنطوان زحلان فى أواسط السبعينات ، فى حين تقدم غيرنا فى العالم الثالث فى نواحى كثيرة . ونكتفى هنا بالإشارة إلى جانبين هامين فى هذا الشأن . وأولهما أن الإنتاج الحديث للسلع والخدمات لا مكان فيه لعامل غير مؤهل علميا . وما لا نمتلكه من المعارف والمهارات ننجح أحيانا فى شرائه بثمن باهظ أبرز أمثلته أجور العمالة الأجنبية من ناحية وحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى . وليس لنقل بعض التقنيات الجديدة فى مواقع محدودة مفعول مضاعف ينشر بذاته المعرفة التقنية فى جنبات المجتمع . كما أن اقتناء الأدوات الحديثة لا يأتى معه بالقدرة على الاستفادة منها إلى أبعد حد . والمثل الذى يقلقنى شخصيا هو عدد أجهزة الحاسوب التى انتشرت فى مكاتب وبيوت كثيرة فى مصر والتى أعتقد أننا لا نستخدم من طاقاتها الكاملة إلا فى حدود ١٠٪ . ومازالت صناعة البرمجيات Software فى الوطن العربى تحبو خطواتها الأولى . فى حين أن الهند مثلا ثانى مصدر للبرمجيات فى العالم بعد الولايات المتحدة . فالآلة الأكثر تقدما لا تعطى كل قدرتها إلا إذا تعامل معها أفراد مؤهلون يتقنون التكنولوجيا المستعملة فيها ولديهم طلب اجتماعى يقتضى استخدامها . وإذا كان كلينتون فى خطاب افتتاح مدة رئاسته الثانية قد نادى بإتاحة التعليم العالى للجميع ، فإنه لم يكن يصدر عن شعور عميق بالتضامن مع الفقراء أو اقتناع حميم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وإنما دفعه إلى هذا ما تتطلبه الشركات الأمريكية من

عمالة حاصلة على هذا المستوى من التأهيل . فإذا أردنا أن ننافس المتقدمين وأن نحسن موقعنا على نحو ملموس ومتزايد فى اقتصاد العالم فلا سبيل لذلك إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب وإعادة التأهيل وتكرار التدريب وبث التطلع إلى المزيد من المعرفة لدى أجيالنا الشابة وإعلاء قيمة الإتقان فى العمل . والأمر الثانى هو بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على تطويع المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تكنولوجية جديدة . وفى حدود دراستى للأوضاع فى مصر وجدت أن المشكلة الأساسية هى ندرة الطلب الاجتماعى على منتجات البحث العلمى والتكنولوجى . لقد أنشأت مصر – لاسيما بعد ثورة ١٩٥٢ – عشرات من مراكز البحث العلمى والتكنولوجى المتخصصة بالإضافة لما أنشأته من جامعات . وتضم هذه الوحدات العلمية الألوف المؤلفة من حملة الدكتوراه . ولكنها تبقى طاقة عاطلة يعلوها صدأ القدم والإهمال . فما دام أصحاب القرار فى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص لا يدركون تماما أهمية البحث العلمى والتكنولوجى المحلى وضرورة تنشيطه والارتفاع بمستواه والاستفادة من منتجاته ويعنون بشراء " الجاهز " من الخارج لن تتكون عندنا القاعدة المنشودة . وللدولة دور أساسى فى بناء تلك القاعدة . فعليها يقع عبء تمويل البحث العلمى فى مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية وعلوم الحياة التى توفر البنية الأساسية لكل بحث تطبيقى وتكنولوجى . ومن جهة أخرى لابد أن يشارك قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص فى تمويل البحث التكنولوجى وبخاصة فى مرحلة التعرف على التكنولوجيات المستوردة وتطويعها للظروف المحلية وتحسينها وثانيا فى تبنى مشروعات البحث والتطوير . وعلينا أن نعرف بالدقة التكلفة السنوية لاستيراد التكنولوجيا حتى ندرك بضرورة " الإحلال محل الواردات " كما كان يقال . أو على الأقل الطموح لإنتاج خدمات تقنية يمكن تصديرها . ونجد فى البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ميزان مدفوعات للتكنولوجيا يقارن فى كل دولة ما تصدره وما تستورده . وبقراءة بيانات ١٩٩٦ نجد هذا الميزان حقق فائضا كبيرا لصالح كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وهولندا والسويد . فى حين حقق عجزا فى ألمانيا وفرنسا . كما نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول السبع الصناعية يتراوح ما بين ١.١٦٪ فى إيطاليا و٢.٨٤٪ فى اليابان . وهذا ما يفسر جزئيا واقع أن أعلى نسبة زيادة سنوية فى إنتاجية العمل تحققها اليابان . ولتفادى اللبس نوضح أننا بصدد عمليات البحث والتطوير فقط وبالتالى لا تدخل البحوث العلمية ولا التعليم العالى بمرحلتيه فى هذه الأرقام التى ذكرناها بالرغم من أهميتها لعمليات البحث والتطوير . هل يعرف أحد تكلفة البحث والتطوير فى أقطار العرب الغنية

أو الفقيرة أو متوسطة الحال ؟ وحيث يوجد إنفاق على مراكز بحوث هل يتجاوز إجمالى مرتبات العاملين ويسمح باقتناء المراجع وأدوات البحث العلمى الحديثة؟ .

٤- الاستقرار السياسى

ولا يعنى هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هذا هدف مستحيل فى المدى الطويل ، ويمكن أن يكون فى الأجل المتوسط سببا لقلاقل اجتماعية وهزات سياسية وأعمال عنف وتدمير . وإنما يتحقق الاستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية (وليس مجرد أشخاص) نشيطة فى المجتمع . وهذا لا يتصور إلا ملاصقا للتعددية السياسية وحرية العمل السياسى وتكوين الأحزاب وحرية حركتها ، ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمى للسلطة إلا بالانتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليها وصف النظافة والنزاهة كما يقول رجال القانون وكذلك الإعلام الغربى . ومثل هذا التغيير من طبيعة الأمور فلا شئ فى الكون يبقى على حاله . ولكل مجتمع تناقضاته الداخلية وبه مصالح متعارضة ووجهات نظر بل وفلسفات متنوعة . وميزة الديموقراطية هى أنها تنظم قواعد الصراع الاجتماعى وتفتح باب انتقال السلطة من حزب (أو أحزاب مؤتلفة) إلى حزب آخر (أو مجموعة أخرى من الأحزاب) . ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التى يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا يعرف عنهم شيئا كثيرا يطبقون سياسات لم تكن منتظرة . وكان نمو الديموقراطية الغربية الديموقراطى الذى تحقق أساسا بسبب نضال الجماهير ودفاعها عن حقوقها المشروعة واقتحام ممثليها مواقع صنع القرار ، فرصة للرأسمالية للبقاء بقبول تداول السلطة فى إطار مجتمع رأسمالى دون تهديد حال بالإطاحة بالرأسمالية كطبقة حاكمة . ومن ثم ظهرت الدعوة إلى المشاركة الشعبية المباشرة فى صنع القرار ..ومن وسائل هذه المشاركة تمتع الحكم المحلى القائم على الانتخاب الحر والمسئولية أمام ناخبيه بسلطات حقيقية تنتزع من جهاز الدولة المركزى . ومن أشكاله أيضا مشاركة العاملين فى إدارة الشركات فى القطاع الخاص (وهذا مطبق فى ألمانيا منذ الستينات) ومشاركة المنتفعين فى إدارة الخدمات : المدارس ، المستشفيات .. الخ . وفى تقديرى أن انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون بالطرق السلمية ، أى حين تقتنع أغلبية المواطنين الواضحة (وليس المطلقة فقط) بعناصر نمط الإنتاج الاشتراكى المحدد النابع أصلا منها والمطروح عليها . ولا يجوز أن يكون الانفراد بالسلطة السياسية وحرمان المجتمع من تداولها السلمى ثمنا للحصول على العدالة الاجتماعية . فأنبل ما فى

الاشتراكية هو النزعة الإنسانية العميقة التى تدفع إلى النضال من أجل أن يتحرر المواطن من القهر السياسى والظلم الاجتماعى معا .

وقد تنبه المفكرون ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين إلى انتشار ظاهرة الفساد المرتبط بالحكم والسياسيين على نطاق لم يكن معروفا من قبل ، وتوفر الديموقراطية إلى حد كبير وسائل الكشف عن الفساد ومحاكمة الفاسدين (١٩) . وأعتقد أن حجم الفساد السياسى فى الدول الديموقراطية الغنية مرتبط بتراجع دور الدولة وهيبة كبار المسئولين فيها أمام ما تملكه الشركات الكوكبية من نفوذ وسلطان وأموال تتزايد باستمرار . وفى ظل الكوكبة أصبحت مراكز القيادة فى الشركات الكبرى أهم فى نظر الكثيرين من مناصب الوزارة ، وأصبحت مناصب الدولة وسيلة للإثراء حتى لو أدى الحصول على الأموال إلى فقدان المنصب السياسى . ولكن أثر الفساد فى أقطار العالم الثالث أعظم بكثير ، فهو فساد مصحوب بجهل وانعدام كفاءة يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية . فالمسئول السياسى الذى يقبل رشوة من شركة يتعاقد معها يقبل أن تدفع بلده ثمنا أعلى من المتاح فى الأسواق أو تقبل سلعا أو خدمات من مستوى أدنى بكثير من المتاح . وقد كتبت قبل ١٥ عاما " إن الفضيلة فى مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليست قيمة أخلاقية فقط " وأكرر أن مجتمعا لا يميز بين الحلال والحرام أيا كان مقياس ذلك يسير بالضرورة إلى الهاوية . وعلى أية حال فإن أحدث صيحة ظهرت بعد أن فجر الرئيس الحالى للبنك الدولى خطر الفساد فى شعار " الحكم الجيد " وهذه ترجمة غير دقيقة للمصطلح الانجليزى good governance .

٤- ضرورة التكامل الإقليمى

قلنا أعلاه إن الاعتماد الجماعى على النفس مكمل أساسى للتنمية المستقلة فى أى قطر . ونضيف هنا أن أى قطر صغير أو متوسط الحجم سيلاقى مصاعب جمة فى إعمال تنمية مستقلة فى الظروف العالمية التى أوجدتها الكوكبة . ويترتب على ذلك أنه من الضرورى لبلدان العالم الثالث أن تشكل تجمعات إقليمية كبيرة يكون لكل منها وزن بحيث يعجز الاقتصاد الكوكبى عن تهميشها . وتعدد هذه التجمعات الإقليمية هو السبيل لفرض نوع من التوازن داخل النسق العالمى ولتوفير قدرات تنافسية لا يملك أحد إهمالها . والاتحاد الأوروبى ضرورة لتكون أوروبا على مستوى تكافؤ من الفعالية مع الولايات المتحدة واليابان . فحجم السوق عنصر جوهرى فى التعامل مع الشركات متعدية الجنسية . وقد تأكد هذا من خلال مشروع بحثى كبير أجرته " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OECD فى ١٩٩٥ وأسمته " الاعتماد المتبادل " interdependence . وكان أمده الزمنى ١٩٩٥ – ٢٠٢٠ .

أ - اقتصاديات الحجم : تمت الدراسة عن طريق إعداد نموذج توازن عام (*) صمم على أساس معطيات ثابتة عن السكان والموارد الأولية (أى متغيرة فى حدود معروفة وواحدة أيا كان سيناريو التطور) وبنت اعتمادا على هذا النموذج سيناريو أول يفترض نمو اقتصاد أعضاء المنظمة بمعدل ثابت ٣٪ سنويا طول الفترة ، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ ٦،٧٪ . ويستند تقدير هذه المعدلات على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التى توفر الحرية الكاملة لحركة المبادلات والاستثمار بين كل الدول . لأنها ترى أن تلك الحرية تدفع إلى زيادة كبيرة ومتسارعة فى الإنتاجية . أما السيناريو الثانى فإنه يتعلق بالتطور الذى يخفض معدله تأخر عدد من الدول عن إجراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولى . والمقدر أن يكون عندئذ معدل النمو ٣٪ فى دول المنظمة و٤،٥٪ فى الدول الأخرى . وما يعنينا هنا هو ما وصلت إليه الدراسة من أن خمس دول ستصبح فى ٢٠٢٠ من الدول الكبرى التى تأخذ نصيبا وافرا من مجموع الناتج المحلى لدول العالم وكذلك من إجمالى التجارة الدولية . وهذه الدول الخمس الكبرى الجديدة هى : روسيا ، الصين ، الهند ، البرازيل ، إندونيسيا . وذلك على النحو التالى :

الناتج المحلى الإجمالى للعالم وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠ ب	٢٠٢٠ أ
العالم (تريليون دولار)	٣٠.٨	٦٦	١٠١
دول المنظمة (٪ من المجموع)	٦١	٤٩	٣٨
الخمس الكبار الجدد	٢١	٣١	٣٧
بقية دول العالم	١٨	٢٠	٢٥

(المرجع السابق : أ - السيناريو المتفائل ، ب السيناريو المتحفظ)

وأول ما يلفت النظر فى هذه النتائج هو تراجع نصيب الدول الأعضاء فى المنظمة فى جميع الأحوال (وإن بنسب مختلفة وبفروق بينها كبيرة) . كما نلاحظ أن الدول غير الأعضاء فى مجموعها تحسن وضعها وإن كان الفائز الأكبر هو الدول الخمس الكبرى الجديدة التى يرتفع نصيبها

(*) General Equilibrium Model

OECD: L'Observateur de l'OCDE, No. 207 Août - Septembre 1997.

بعشر نقاط مئوية فى السيناريو المتحفظ و١٧ نقطة فى السيناريو المتفائل . فى حين أن بقية دول العالم تحقق تحسنا متواضعا للغاية (٢ نقطة مئوية بعد ٢٥ سنة) فى السيناريو المتحفظ ، أما فى السيناريو المتفائل فتحقق ٧ نقاط . ومن ثم يبدو تراجع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتناسب بالذات مع تقدم تلك الدول الخمس .

وتعطى أرقام التجارة الدولية المتوقعة انطباعا مماثلا مع شئ من الاختلاف فى النسب .

حجم التجارة الدولية وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠ ب	٢٠٢٠ أ
العالم (تربليون دولار)	٧.٦	١٧	٢٨
دول المنظمة (٪)	٦١	٥٩	٤٩
الخمس الكبار الجدد (٪)	١٠	١٤	٢١
بقية العالم	٢٣	٢٧	٣٠

وواضح فى الجدول التراجع الملموس لنصيب دول منظمة التعاون والتنمية فى التجارة الدولية بصفة خاصة فى السيناريو المتفائل . ولكن ما يلفت النظر هو التواضع النسبى للزيادة فى نصيب الخمس الكبار الجدد . ويفسر ذلك الاتساع المتوقع للأسواق الداخلية فى هذه الدول كثيفة السكان تحت التأثير المزدوج لزيادة السكان والارتفاع المطرد فى الدخول .

وإذا تركنا جانبا كلا من روسيا والصين على أساس أنهما فى جميع الأحوال من الدول الكبرى ذات الأسواق الواسعة ، ونحن فى العادة لا نعد الصين من دول العالم الثالث . وهى ليست فى مجموعة السبع والسبعين فى الأمم المتحدة ولا فى حركة عدم الانحياز . ويتعين علينا النظر فى الدول الثلاث التى لاشك فى أنها من دول الجنوب وأن ليس بينها دولة غنية بمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . وبالرجوع إلى أساس اختيار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدول الخمس نجد أنها تركزت فى أمرين عدد سكان لا يقل عن مائة وخمسين مليون نسمة وناتج محلى إجمالى لا يقل عن مائة وخمسين مليار دولار وفيما يلى أرقام الدول الثلاث فى ١٩٩٥ .

	عدد السكان (بالمليون)	الناتج المحلى الإجمالى (مليار دولار)
الهند	٩٢٩.٣	٣٢٤.١
إندونيسيا	١٥٩.٢	١٩٨.١
البرازيل	١٥٩.٢	٦٨٨.١
(المصدر : البنك الدولى – تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧)		
مجموع الدول العربية	٢٥٢.٨	٥٢٨.٧

(المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ١٩٩٦ . ويلاحظ أن النفط والغاز الطبيعى يمثلان خمس هذا الرقم) .

ب – أوضاع العرب : وفى ضوء هذا التحليل تتضح ضرورة أن تشكل الدول النامية تجمعات تتوافر فى كل منها العناصر المتوافرة فى الدول الخمس الكبرى فى ٢٠٢٠ . وأعتقد أن الأقطار العربية مجتمعة توفر هذه الشروط . كما أن وحدة اللغة والخلفية الثقافية من شأنها أن تيسر التكامل وإن كانت اليوم بعيدة عنه .

وفى ضوء ما تثبته التجارب الناجحة ومقارنتها بما يجرى فى معظم الدول الأفريقية يتضح بجلاء أن وحدة العرب الاقتصادية هى طوق النجاة من الأخطار التى تهدد مجمل الدول العربية مستقبلا والتى لمسنا بعض مظاهرها المدمرة والدموية فى ربع القرن الفائت : غزو الكويت ، حرب الخليج الأولى والثانية وضياع فرصة التنمية المتسارعة فى العراق أغنى أقطار العرب فى المياه والطاقة الأحفورية ومساحة الأرض القابلة للاستصلاح والزراعة مقارنة بعدد السكان . الخمس عشرة سنة التى ضاعت من عمر لبنان . الحرب الأهلية فى اليمن . أوضاع الصومال المنهارة ، محنة الجزائر ، الحرب الأهلية فى السودان .. الخ . وعلينا أن نواجه الواقع بصراحة وجسارة : لقد أخذت مظاهر التبعية ، وبدايات التهميش ، والتدمير بديلا عن التنمية تعمل عبر كل الوطن العربى . ووصلت العلاقات العربية – العربية إلى أدنى وضع عرفناه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أن مكانتنا الدولية قد تراجعت كثيرا حاليا . كذلك أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أبعد ما يكون عن ما يمكن أن تكون لو أخذنا بأسباب التقدم والنمو الاقتصادى والعدل الاجتماعى والديموقراطية .

ويجب أن نتذكر أننا أمة فقيرة بالمقاييس الاقتصادية المتعارف عليها . فمتوسط دخل المواطن العربى حاليا لا يتجاوز ٢٠٩١ دولار فى السنة . وإذا أخذنا فى الاعتبار التفاوت الشديد فى الدخل بين دول عربية محدودة السكان والدول العربية كثيرة السكان من ناحية ، وسوء توزيع الدخل القومى داخل كل قطر عربى يتضح لنا أن ثلث الأمة العربية على الأقل يعيش عند حد الفقر أو دونه . كما أن نسب الأمية مرتفعة فى عصر لا تكفى فيه معرفة القراءة والكتابة ولا حتى اجتياز مرحلة التعليم الأساسى بنجاح . ومنذ الآن فرضت التكنولوجيا المتقدمة ضرورة إكمال المرحلة الجامعية ليصبح الإنسان عاملا منتجا . ومازالت المرأة العربية كقاعدة عامة مقيدة الحرية ومتدنية المكانة . محرومة فى كثير من الأحوال من فرص العمل ومن المشاركة السياسية . وتراجعت مكانة العقلانية فى خطابنا السياسى والإعلامى بل والتعليمى مفسحة المجال للعنف السياسى والتطرف الأعمى والاستجابة لأعمال الشعوذة وأحاديث الخرافات . وليس من المبالغة القول بأننا أهدرنا تراث النهضة العربية فى هذا المجال . ومن ناحية أخرى لابد من التخلص من أوهام ثراء مواردنا الطبيعية ، فمعظم أرض الوطن العربى صحراء ، وفيما عدا العراق نعيش جميعا فى حالة شح مائى نسبى أو مطلق . كما يتعين علينا أن ندرك بصفة عامة أن الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وحدها لم يخلق مطلقا ثراء متجددا وارتفاعا مطردا فى مستوى المعيشة وتقدما علميا وتكنولوجيا مرموقا فى أى بلد فى تاريخ البشرية الحديث . وخير مثال هنا هو الكونغو (زائير) فهى من أغنى بلاد العالم فى الموارد الطبيعية الثمينة والمتنوعة وشعبها من أفقر شعوب الأرض . وإنما تحقق كل ذلك فى الأقطار التى استخدمت ما يستخرج من جوف الأرض كمادة أولية أو مدخل أولى فى صناعات وخدمات متطورة ومتنوعة .

وعلينا أن نعى أن " الثراء المفاجئ " الذى عرفته الأقطار المصدرة للبترول فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية ، وأن النفط شأنه فى ذلك شأن كل المواد الأولية يباع فى سوق يسيطر عليها المشترون لا المنتجون . وقد سبق أن أشرنا إلى الاتجاه طويل الأمد نحو هبوط أسعار المواد الأولية . ونعود مرة أخرى لدراسة مشروع " الاعتماد المتبادل " حيث نجد النص التالى " بالرغم من الزيادة المتوقعة فى الطلب على الطاقة ... سيكون الإنتاج العالمى للطاقة كافيا ، ولن يرتفع سعر الطاقة الأحفورية (حتى ٢٠٢٠) إلا بنسبة متواضعة وستبقى أسعار البترول أقل من الأرقام القياسية التى وصلت إليها فى فترة سابقة "(٠) .

(٠) المرجع السابق ، ص ١١

ونضيف هنا أن عدد سكان الأقطار العربية فى الأقطار المصدرة للنفط والغاز سترتفع فى هذه الفترة بمعدل سنوى ٢,٥٪ وعلى مستوى الوطن العربى كله بمعدل ٢٪ .

وبإيجاز نزعم أننا لا نملك خيارا فى مواجهة كل قضايانا المعقدة وأخطار التبعية والفقر والتهميش إلا ببناء كيان اقتصادى قومى يتجاوز الأطر القطرية دون إهمال لخصائص وظروف كل قطر . وهذه الخلاصة مؤسسة لا على أمجاد الماضى ولا أحلام القوميين العرب بمختلف اتجاهاتهم وأحزابهم ولكن على ضرورة البقاء فى حلبة الأمم التى ستشكل عالم القرن الجديد . وعلينا أن نحول هذه المقولة المستقبلية إلى واقع شعبى . بمعنى أن تقتنع غالبية المواطنين العرب بأن التكامل الاقتصادى ثم الوحدة هى وحدها الإطار الذى يمكن أن يخرجهم من البطالة إلى العمل المنتج ، ومن الفقر إلى مستوى معيشة لائق ، ومن الإجحاف بالفقراء إلى عدالة اجتماعية فى توزيع الدخل ، ومن الاستبداد السياسى والعنف والعنف المضاد إلى حياة ديموقراطية حقيقية وليست مجرد أشكال يتخفى وراءها حكم الفرد أو الحزب الواحد . كذلك لابد من أن تدرك الرأسمالية العربية فى مختلف الأقطار أن النجاح والثراء أيسر فى سوق حجمها يقارب (فى ٢٠٢٠ مثلا) ثلاثمائة مليون منه فى سوق قطرية محدودة من حيث عدد السكان ومن حيث عدد أصحاب القدرة على تشكيل طلب متزايد .

جـ - التنمية التكاملية : لن تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء . وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود ولكن لأن مثل هذه المعاهدة الآن لن تغير من الواقع شيئا أكثر مما حققته اتفاقية الخمسينات التى أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .. أى لا شئ تقريبا. والسبب الموضوعى فى هذا الإخفاق وتلك الاستحالة هو أن الوحدة نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتى ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية تاريخية Processes . ومن باب أولى يكون من العبث تخيل تحقيقها بإرادة زعيم ملهم أو حزب طليعى متفرد . وقد اخترت عن عمد تعبير " توحد " وليس توحيد ، لأن توحد فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وفى صحاح الجوهرى نقرأ " توحد برأيه أى تفرد به " فى حين أن توحيد لا بد له من فاعل ومفعول به . وفى اعتقادى أن المطلوب هو توحد الوطن والأمة ، أى مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين فى العمل الإيجابى الذى يستهدف تحقيق الوحدة .

والأمر الثانى الذى ألح عليه دائما هو ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة فى توحيد السوق العربية . وهذا لا يتنافى مع ضرورة عقد اتفاقيات متعددة بين الحكومات العربية . وأرى على العكس أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكون قوى ضاغطة على الحكومات فى هذا الشأن

ومن جهة أخرى لا أرى مناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة الشائعة فى الخطاب السياسى والإعلامى العربية فى هذه الأيام وسيلة فاعلة لخلق تلك المصالح المنشودة ، فأسواق الأقطار العربية ببنيتها الحالية أسواق أسيرة كما يقال Captive markets . فنحن نستورد من الغرب وعلينا أن نصدر له ما يقرب الميزان التجارى من التوازن . ونحن فى الوقت ذاته ونتيجة للتخلف لا ننتج الكثير مما تحتاجه أسواقنا الداخلية ، ولا ما يمكن أن يشكل صادرات واسعة كما أن الفقر يضيق بالضرورة حجم الأسواق الداخلية . ومن هنا كان لابد من تحقق إرادة جماعية فاعلة فى أمرين لا يتحقق أى منهما تلقائيا بفعل آليات السوق . فالتنمية (بخلاف التطور) عمل إرادى قاصد إحداث التغييرات التى تخرجنا من التخلف إلى النمو المطرد . ولو كانت السوق كافية فلماذا لم تحقق التنمية المنشودة فى مصر رغم أنها عاشت ما يزيد عن مائة عام بلدا مفتوحا لكل أجنبى يتمتع فيه بامتيازات تحد من السيادة الوطنية ؟ وثانيهما " التكامل " فهو أيضا عمل إرادى والدليل على ذلك هو دور الحكومات الأوروبية ذات التاريخ الطويل فى الحروب فى تجاوز حدود الدولة القومية بالتدريج ، والإصرار على ذلك وتتابع إجراءاته من معاهدة روما التى أنشأت " السوق المشتركة " فى أواخر الخمسينات بين دول ست حتى وصلت إلى" الاتحاد الأوروبى " بمعاهدة ماستريخت فى التسعينات التى وقعتها ١٢ دولة ثم انضمت إليها ثلاث .

ومن ثم لابد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية إلى تحقيق التنمية من خلال التكامل ، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية ، وهذا هو ما نسميه التنمية التكاملية ، وهو مفهوم مشترك مع اختلاف بسيط فى الاسم ، بين يوسف صايغ ومحمد محمود الإمام وكاتب هذه السطور ، وصل إليه كل منا منفردا والتقينا فى النتيجة .

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل محتوى التنمية التكاملية وآلياتها التى تستهدف الكفاية والعدل والشروط السياسية والاجتماعية والثقافية التى لا غنى عنها لتحقيق الهدف الأكبر : وضع كريم لأمة العرب بين سائر الأمم الفاعلة فى نسق العلاقات الدولية فى القرن المقبل كثمرة لنضال جاد ومثابر لا يسلم بعجز ولا يستسلم ليأس . ومن يريد قراءة المزيد من فكرى فى هذا المقام بوسعه أن يقرأ كتابى " وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة " الذى نشرته مؤسسة الأهرام فى ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لبروتوكول الإسكندرية .

التنمية الذاتية المتواصلة في البلدان العربية
المعوقات والمقتضيات

□ أحمد السيّد النجّار*

منذ زمن طويل يمتد لعدة عقود، استقر تعريف التنمية كعملية تستوعب النمو الاقتصادي وتتجاوزه إلى إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية لخلق قدرة على النمو الذاتي المتواصل، وتشمل المجال الاجتماعي متضمنة تحقيق العدالة بين أبناء الوطن في توزيع الناتج المحلي لتضييق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية أو الفئات الدخلية، وتمتد لمجال السياسة متضمنة رفع مستوى المشاركة السياسية من قبل المواطنين في صياغة الخيارات الصغرى والكبرى لوطنهم .

وكذلك في تحديد الأطر الحاكمة للنظام السياسي ، وفي اختيار السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما أن التنمية تتضمن حرية الفكر والبحث والحرية الثقافية عموما .. هذه الحرية التي تخلق المناخ الملائم للتطور

* المشرف على إصدار وتحرير التقرير السنوي: " الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية"
الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلمي والتكنولوجي وأيضا لتطور العلوم الاجتماعية والفنون والآداب. كما يمتد مفهوم التنمية إلى صياغة علاقات قائمة على التكافؤ والندية والعدالة مع البلدان الأخرى. (١)

ورغم وجود توافق عام إلى حد كبير بشأن مصطلح "التنمية"، إلا أن مصطلح "التنمية المستقلة" ما زال محل خلاف. وهو يحتاج للمراجعة بالفعل . فمصطلح "التنمية المستقلة" كتوصيف لطبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية أو حتى أي بلد آخر في العالم. يبدو بالنسبة لنا غير دقيق سواء في الوقت الراهن أو في الماضي. وهذا المصطلح كان ذا طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، وكان جزءا من منظومة المفاهيم المرتبطة بالحركة العالمية لإسقاط الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال في البلدان التي كانت مستعمرة والتي سحبت فكرة الاستقلال على "التنمية" بعد استقلالها السياسي. ومصطلح "التنمية المستقلة" غير دقيق. ببساطة لأنه منذ انتهاء الاقتصاد الطبيعي ما قبل الرأسمالي، القائم على الاكتفاء الذاتي، لم يعد هناك أي اقتصاد مستقل بشكل كامل في العالم. وهذا الأمر ينطبق على كافة اقتصادات العالم التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي و الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بأسرها، حيث أن هناك علاقات اقتصادية دولية تتضمن درجات متفاوتة من الاعتماد المتبادل. لكن طبيعة هذا التبادل للاعتماد هي التي تضع بعض الدول في وضع مهيمن وقادر على صياغة شروط العلاقات الاقتصادية الدولية بما يتوافق مع مصالحه، وقادر عموما على إحراز المكاسب على حساب الدول الأخرى، أو بمعنى آخر استغلالها بشكل منظم وتعريضها لدرجات متفاوتة من الاستغلال والنهب. فالمشكلة إذن هي في صيغة تبادل الاعتماد وليس في هذا التبادل نفسه الذي هو جزء هيكلي من طبيعة العلاقات بين الاقتصادات التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي.

وعلى أي الأحوال فإن "الاستقلال الاقتصادي الكامل" لا يعني على الأرجح سوى الانغلاق والانعزال والتخلف والاقتراب باقتصاد أي بلد، من حالة الاقتصادات البدائية. لذلك فإن مصطلح "التنمية المستقلة" ليس هو المصطلح الملائم للتعبير عن طبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية، لأن ما تحتاجه البلدان العربية هو تنمية مستندة على الإمكانات الذاتية في إطار علاقات تفاعلية عادلة ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي ... تنمية تحفز كل عناصر القوة الاقتصادية الذاتية وتعبئها، وترفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين بشكل يمكن الاقتصادات والمجتمعات العربية من تحقيق نقلة كبيرة في مستويات معيشتها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، تنمية تعني بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحلي الذي يمكن الارتكاز عليه في إقامة علاقات متوازنة وعادلة مع البلدان المتقدمة تكنولوجيا عندما يكون هناك ما يمكن تبادله بين الطرفين. تنمية ترفع كفاءة تخصيص الموارد المحلية المتنوعة لأقصى درجة من أجل بناء اقتصادات قوية يمكنها أن تشبع احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وترفع مستويات معيشتهم بشكل مستمر وراسخ،وتكتسب هي ذاتها القدرة على النمو الذاتي المتواصل. وتكون في الوقت ذاته قادرة على الاستجابة بشكل فعال للتحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية الدولية بشكل يمكنها من الصمود في المنافسة ويكسبها القدرة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي. والتنمية التي نتحدث عنها بهذا المعنى هي "التنمية الذاتية المتواصلة" القائمة

على بناء قواعد ذاتية صناعية وزراعية وخدمية، وتطوير قواعد علمية وتكنولوجية محلية، في إطار التفاعل مع الاقتصاد الدولي على أسس عادلة ومتوازنة ومتكافئة.

وهذه "التنمية الذاتية المتواصلة" في البلدان العربية لها ثلاثة أبعاد: الأول داخلي يتعلق ببناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف وبشكل قادر على المنافسة مع إنتاج الاقتصادات الأخرى من السلع والخدمات من زاويتي السعر والجودة، وتمويل بناء هذه القواعد من خلال المدخرات والاستثمارات المحلية بالأساس، وتوزيع ناتج هذا الاقتصاد بشكل يراعي العدالة وحوافز النمو والإنتاج. وذلك في إطار نظام اقتصادي يتم بناؤه بشكل متوافق مع متطلبات تحقيق هذه الأهداف ويتحدد فيه دور الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي بشكل يساعد على تحقيق التنمية .

والثاني يتعلق بصياغة علاقات اقتصادية تكاملية بين الدول العربية بما يعني تحرير انتقال عناصر الإنتاج والسلع فيما بينها. لخلق فضاء اقتصادي رحب أمام قوى الإنتاج العربية ذاتها ، وأمام ما تنتجه من سلع وخدمات. للتحرك فيه بحرية عبر البلدان العربية بما ينطوي عليه ذلك من ميزات نسبية وسوق واسعة وحوافز كبيرة للنمو والتوسع والتكامل الاقتصادي. فضلا عما يعنيه ذلك من توسيع نطاق المصالح التي تربط البلدان العربية وزيادة عناصر التقارب والتوحد بين هذه البلدان.

أما البعد الثالث للتنمية التكاملية المتواصلة في البلدان العربية فإنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان العربية والأطر الحاكمة لها من اتفاقات دولية متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإن الدول العربية مدعوة للتعاون من أجل العمل على صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة ومتوازنة، بما قد يعنيه ذلك من إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها البلدان العربية للعمل على تعديلها بما يتناسب مع المصالح العربية وذلك بالتوافق مع البلدان النامية أو حتى المتقدمة التي تتشارك مع الدول العربية في الموقف من هذه الاتفاقات.

وسوف نتناول هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة باعتبارها هدف النشاط الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية ..

أولا: القواعد الاقتصادية الداخلية للتنمية الذاتية المتواصلة:

تتحدد فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة، بناء على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع والذي تتوزع بناء عليه، الأدوار الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي ، وتتحدد بناء عليه معطيات المناخ الاقتصادي الملائم أو غير الملائم لقوى الإنتاج ، للانطلاق والعمل بفعالية ، لتحقيق مضمون التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتحدد أيضا فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية بحدود قدرته على تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات المحلية ، لرفع مستوى تشغيل العمل ورأس المال ، وتحقيق دورة من النجاح الاقتصادي ، تكون

جاذبة للدول والشركات الأجنبية ، للتعاون في مجالات الاستثمار والتسويق والتكنولوجيا مع البلد المعني بشروط متوازنة وعادلة ومتكافئة للطرفين.

وتتحدد أيضا بمستوى التعليم ودرجة شيوعه ، وبمدى تحضر المجتمع وانفتاحه، وبمستوى الإنفاق على البحث والتطوير العلميين ، وبفعالية المنتج العلمي والتكنولوجي في تحديث الاقتصاد ورفع إنتاجية العمل ورأس المال فيه.

١- النظام الاقتصادي بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي:

شهدت بنية النظام الاقتصادي وتوزيع الأدوار فيه بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي، تطورات هائلة على مدار التاريخ الاقتصادي الحديث ؛ فمن تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجاري الموافق أو الإيجابي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة ، في عصر سيادة الفكر التجاري والتوسع الاستعماري في العالم الجديد ، وفي بعض مناطق إفريقيا وآسيا، والذي قامت به الدول الأوروبية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادي القائمة على فكر المدرسة الكلاسيكية القائم على قاعدة " دعه يعمل دعه يمر" ، التي تعني إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول، في ظل دولة ينحصر دورها في ضمان الأمن الداخلي وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم ، والدفاع عن البلد ضد أي عدوان خارجي أو القيام بمثل هذا العدوان لمصلحة الرأسمالية المحلية ، لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها.

ولم تكن الدولة تتدخل من خلال السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد ، أو لضمان رفع مستوى التشغيل ، أو لإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال التحويلات الاجتماعية، بل تركت الأمر لصراع القوى بين الطبقة الرأسمالية وطبقتي العمال والفلاحين.

ثم انتهت هذه المرحلة بكارثة الكساد العظيم التي بدأت في خريف عام ١٩٢٩ واستمرت غالبية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي ، ولم تخرج الاقتصادات الرأسمالية الكبرى من ذلك الكساد ؛ إلا عبر تبنيها للأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر، من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته.

وكان كينز يرى أن " توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم ، لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، باعتباره وسيلة وحيدة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدما تاما ، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح".

كما أشار "كينز" إلى أن "إسناد بعض السلطات الإدارية المتروكة في معظمها للمبادرة الخاصة إلى مؤسسات مركزية ، أمر له أهميته الحيوية ، وفيما يخص الميل للاستهلاك ، ستضطر الدولة دوما إلى أن تمارس عليه تأثيرا توجيهيا بواسطة سياستها المالية ، وبتحديد معدل الفائدة وربما بوسائل أخرى .

أما سياسة التشغيل فيحتمل أن يكون تأثير السياسة النقدية علي سعر الفائدة كافيا لأن يسير بها إلى قيمتها المثلى . لذلك نعتقد أن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية " .(٢)

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد ، والتي أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة في ثلاثينيات القرن العشرين ، واستمرت منطلقا لسياساتها الاقتصادية حتى بداية السبعينيات، فقدت الكثير من نفوذها الفكري في النصف الأول من السبعينيات بعد انتشار ظاهرة الركود التضخمي . نظرا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك أي بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة في آن واحد وهو ما جسده منحنى فيليبس.

وعلي أي الأحوال فإن الضربة التي تلقتها النظرية الكينزية في الواقع قد أفسحت المجال أمام فكر النقديين الجدد اللذين تزعمهم "ميلتون فريدمان " – Milton Friedman _ ومعه مدرسة شيكاغو في وقت سابق علي تدهور مكانة المدرسة الكينزية في الواقع .

وظهرت بعد ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة ، والتي شكلت في مجموعها أساسا لموجة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التي تجتاح العالم في الوقت الراهن ، والتي تتمحور بشكل أساسي حول تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد ، مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق ، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب بها من نموذج الدولة "الحارسة" الذي حددته المدرسة الكلاسيكية كدور للدولة منذ القرن التاسع عشر ، والذي أعاد النقديون الجدد إحياءه .

ويرى ستجلتز (Stiglitz) الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١، والذي كان يعمل كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أن هناك ستة أدوار للدولة هي :

إقامة البنية الأساسية في العلوم والتكنولوجيا والمال والصحة والبيئة وفي المجال الاجتماعي ، وأن أداء الدولة لهذه الأدوار يمكن أن يؤدي لتحقيق التقدم ، مستشهدا في ذلك بالتجربة الأمريكية وبتجارب دول الشرق الأقصى.(٣)

وفي نفس الاتجاه يرى ألبنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٧ ، الذي كرس الجزء الأكبر منه لتناول دور الدولة، أن المهام الجوهرية للدولة هي إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تشمل استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء وحماية البيئة .

وبالتالي فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كصانع أو كتاجر أمر غير مرغوب فيه في ظل الموجة الليبرالية الجديدة التي تنطوي أيضا علي بيع المشروعات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص.

أما أفكار "الطريق الثالث" التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين وما زالت تشكل الموجه لبعض البلدان، فإنها لا تعدو كونها نسخة معدلة من الأفكار الكينزية في أكثر دولتين تتبنيان التحرر الاقتصادي وهما الولايات

المتحدة في عهد كلينتون ، وبريطانيا في عهد رئيس الوزراء الحالي توني بلير. وهذه الدعوات ظهرت كرد فعل على الآثار الدرامية لانفلات قوى السوق وبالذات في أسواق العملات والبورصات.

وكان هذا الانفلات قد بلغ مستويات درامية حين تلاعب المضاربون في أسواق العملات وعلى رأسهم الأمريكي ذي الأصل المجري: جورج سورس، بتلك الأسواق وفجروا أزمة العملات الأوروبية في سبتمبر عام ١٩٩٢ والتي انتهت بخروج الإسترليني من آلية أسعر الصرف الأوروبية أو ما كان يسمى بنظام الثعبان الأوروبي آنذاك ولم تعد إليه مرة ثانية ، في حين خرجت الليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية بشكل مؤقت ثم عادت للنظام ودخلت في إطار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

كما بلغ انفلات قوى السوق ذروة جديدة في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥ عندما طبقت الحكومة المكسيكية مطلب صندوق النقد الدولي لها بتخفيض عملتها "البيسو" مقابل الدولار ثم تعويمها بعد ذلك تجسيدا لموقف "الصندوق" والدول الدائنة الرئيسية بضرورة إطلاق قوى السوق بلا قيود عبر تحرير الاقتصاد وعلاقاته الخارجية. وقد تم ذلك في ظروف غير مواتية، أهم ملامحها أن الفائض التجاري الذي كان ملمحا دائما تقريبا للميزان التجاري المكسيكي خلال الثمانينيات قد انقلب إلى عجز منذ عام ١٩٩٠، ثم تزايد على نحو سريع منذ عام ١٩٩١ مخلفا نحو ٦٤.٢ مليار دولار من العجز التجاري خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤.(٤)

وعندما تم تعويم البيسو المكسيكي في ظروف العجز التجاري المكسيكي الكبير وما أدى إليه تراجع الاحتياطيات الدولية المكسيكية من العملات الحرة إلى ٦ مليارات دولار عند التعويم مقارنة بنحو ١٦,٧ مليار دولار قبل ذلك بستة أشهر،(٥) انقض المضاربون على العملة المكسيكية ودفعوها للانهيار .

ودخلت المكسيك في أزمة طاحنة استوجبت برنامجا أمريكيا ودوليا قيمته ٤٧,٨ مليار دولار لإنقاذ المكسيك من أزمتها المالية التي كانت قوى السوق الجامحة الانفلات عنصرا رئيسيا في تفجيرها، وكانت أيضا الرابح الأساسي منها ومن برنامج الإنقاذ المالي للمكسيك ، أو على حد تعبير المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك، ميشيل كامديسو ، الذي أكد "أن المضاربين جنوا ثمار المليارات الممنوحة من الصندوق للمكسيك ، لكن العالم في قبضة هؤلاء الصبيان".(٦)

ومن البديهي أن يكون لهؤلاء المضاربين سطوة كبيرة على الاقتصاد العالمي في تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق بلا ضوابط مثلما يطلب صندوق النقد الدولي والدول الدائنة من الدول المدينة التي تضطرها ظروف تعثرها المالي إلى طلب مساندة الصندوق لها ماليا أو مساندته لها في إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ومن المعروف أيضا أن المضاربين قاموا بدور رئيسي في تفجير أزمات بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وطوال عام ١٩٩٨ عندما قاموا بهجمات هائلة على عملاتها مستغلين المأزق المالي الذي كانت تمر به وسهولة الهجوم بالمضاربة على عملاتها في ظل التحرر المالي الواسع النطاق في تلك البلدان التي لم تكن لدى الدولة في غالبيتها، القدرة على مواجهة الأزمة بصورة قوية وفعالة بسبب محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي كتجسيد لتبني تلك الدول للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد.

ومن كل هذا نخلص إلى أن التحرير المطلق للاقتصاد وما ينطوي عليه من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد ، والاقتراب أو الوصول بها إلى مستوى الدولة الحارسة ، لصالح إطلاق المجال أمام القطاع الخاص ، ومنحه الإعفاءات الضريبية والامتيازات المختلفة ، لتكريس هيمنته على الاقتصاد. ينطوي على تعريض الاقتصاد المحلي لاضطرابات مالية واقتصادية في الداخل نتيجة سعي الرأسمالية المحلية وراء أقصى ربح ، دون أن تلقي بالا للاعتبارات الاجتماعية ، أو للمصلحة الاقتصادية العامة. وينطوي أيضا على تعريض الاقتصاد المحلي لعواصف عاتية، مصدرها الأجانب الذين تم فتح الاقتصاد المحلي أمامهم ، بالذات من يعمل منهم في مجال طفيلي نموذجي ، مثل أسواق العملات. حيث لا يعنيهم سوى تحقيق الربح الذي يتحقق في هذه السوق بشكل شديد الارتفاع في حالات الاضطراب في سوق الصرف ، على أن يتخذ هذا الاضطراب اتجاهات تتماشى مع الاتجاهات التي يضارب عليها المضاربون في أسواق العملات.

وإذا كانت نسبة الإنفاق العام للدولة من الناتج المحلي الإجمالي، هي أهم التعبيرات الكمية عن دور الدولة في الاقتصاد ، فإنه يمكن القول إن الاقتصادات العربية تعتبر من الاقتصادات التي قلصت دور الدولة في الاقتصاد إلى حد بعيد سواء عبر تقليص دورها في الإنتاج أو عبر تخلي غالبيتها بدرجات متفاوتة عن دورها في إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية التي تظهر في بنود الإنفاق العام.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، قد بلغ في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة على الترتيب نحو ٤٤,٦٪ ، ٤٢,٢٪ ، ٣٦,٣٪ ، ٢٠,٤٪ في عام ١٩٩٨ ، مقارنة بنحو ٣٧,٤٪ ، ٣٧,٨٪ ، ٣٦.٤٪ ، ٢٠,٧٪ للدول المذكورة بالترتيب في عام ١٩٨٠ . وبالمقابل بلغ الإنفاق الاستثماري العام في الدول الأربع المذكورة بالترتيب نحو ٢ ٪ ، ٢,٤٪ ، ١,٥٪ ، ٠,٦٪ في عام ١٩٩٨ ، مقارنة بنحو ٢.١٪ ، ٢,٢٠٪ ، ١.٨٪ ، ١.٣٪ للدول المذكورة بالترتيب عام ١٩٨٠.(٧)

أي أن الإنفاق العام الجاري في بعض هذه الدول الصناعية المتقدمة قد تزايد بشكل واضح وثبت تقريبا في البعض الأخر. وبالمقابل ، انخفض الإنفاق العام الاستثماري في هذه الدول باستثناء إيطاليا ، علما بأن الإنفاق الاستثماري في هذه الدول محدود أصلا في كل الأحوال .

والغريب حقا أن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة آنفا باستثناء الولايات المتحدة ، أعلى من المؤشر المناظر له في الدول العربية التي تتوفر بيانات عنها في هذا الصدد ، حيث بلغ الإنفاق العام الجاري والاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٠,٧٪ ، ٣٤٪ ، ٣٢,٦٪ ، ٣٨٪ في كل من مصر ، الأردن ، وتونس واليمن على الترتيب في عام ١٩٩٨ .(٨) أما المغرب فإن نسبة إنفاقه الجاري والاستثماري من ناتجه المحلي الإجمالي ، بلغت ٣٣,٣٪ عام ١٩٩٧ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠. وهو ما يؤكد على أن الضغوط التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وهي نفسها الدول الدائنة للبلدان العربية والضغوط التي يقوم بها صندوق النقد والبنك الدوليان ، من أجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد في البلدان العربية والنامية عموما ، هي ضغوط غير منطقية. وينبغي أن تتعامل الدول العربية مع

قضية دور الدولة في الاقتصاد على ضوء ظروفها الخاصة دون الخضوع لأي ابتزاز من الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها تلك الدول التي اعتبرت دعوتها لتقليص دور الدولة في الاقتصاد نموذجا عالميا يجب أن يحتذى بدون النظر للظروف الخاصة لأي دولة .

ولذلك فإن صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تسيطر عليهما الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، قد جعلا تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أو تحريره من سيطرتها وبيع القطاع العام للقطاع الخاص ، شروطا ضرورية لحصول أي دولة على القروض من المؤسستين الدوليتين ، أو على مساندتهما لها للحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية . أو لإعادة جدولة ديونها عندما تتعثر في سدادها . ولأن الكثير من الدول العربية عانت من اختلالات اقتصادية ومالية تفاقمت منذ الثمانينات بصفة خاصة ، فإن البعض منها بدأ ، تحت وطأة تلك الاختلافات والحاجة للاقتراض ولإعادة جدولة الديون ، في الاستجابة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين فيما يتعلق بتغيير السياسات الاقتصادية باتجاه التحرير وتقليص دور الدولة في الاقتصاد .

كذلك فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، سارعت بالعمل على الاستفادة من الهيمنة العالمية لنموذجها الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات(اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدريجيا عام ١٩٩٤، واتفاق تحرير الخدمات المالية عام ١٩٩٧، واتفاق تحرير خدمات الاتصالات عام ١٩٩٧) وبناء مؤسسات دولية جديدة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية في الإطار الذي يحقق مصالحها (منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥بموجب اتفاق جات لضمان التزام أعضائها به والتحكيم بينهم فيما يختلفون بشأنه) . وكل ذلك أدى إلى تقليص دور الدول في التحكم في حركة علاقات اقتصاداتها مع اقتصادات البلدان الأخرى وكرس بيئة دولية قائمة على التحرير الاقتصادي وتقليص دور الدولة بشكل يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ولم ينتصر بالضرورة لقضية التحرير بشكل مستقيم وشامل لأن عملية التحرير التي عمادها اتفاق جات تتسم بأنها انتقائية وجزئية وتتماهى مع مصالح الدول الصناعية المتقدمة بالأساس حتى ولو توافقت هنا أو هناك مع مصالح الشعوب أو بعض القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية والنامية عموما. وهذه البيئة الدولية الجديدة ، ساهمت بدورها في دفع الدول العربية والنامية باتجاه سياسات التحرير الاقتصادي وتقليص الدور الاقتصادي للدولة .

وإذا كانت هناك عيوب لنظام الاقتصاد الحر بمعناه الكلاسيكي ، حتى في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، فإن عيوب تطبيقه تتضاعف في البلدان النامية والفقيرة ؛ حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض والبطالة وتكون هناك حاجة لتعبئة طاقات المجتمع لتجاوز كل ذلك من خلال دور فاعل للدولة.

كما أن عيوب تطبيقه في الدول النامية تتضاعف في ظل ضعف القدرة الاقتحامية للطبقات الرأسمالية فيها التي يفضل جانب كبير منها العمل في التجارة الخارجية والعمل كوكلاء لشركات أجنبية أو في تجميع منتجاتها محليا أو في التجارة الداخلية أو في المضاربة بمختلف أشكالها ومجالاتها، ويضعف أو حتى ينعدم لديها

الاحساس بالمسئولية الاجتماعية. وتنتشر داخلها ثقافة الخبطة التي لا يمكن أن تشكل أساسا لتحقيق أي نمو متواصل أو تنمية متعددة الجوانب تفضي لبناء اقتصاد قوي ومجتمع حديث ومتطور.

لذلك فإن النموذج الكينزي الذي أشرنا إلى أهم ملامح موقفه بشأن الدور الاقتصادي للدولة في موضع سابق . يبدو حدا أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيرة. شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولة حتى لا يصبح القطاع العام مرتعا للفساد. وحتى لا يتحول الإنفاق العام الجاري إلى مجالا للفساد أيضا. ويمكن بالمقابل تركيز أهم عيوب تبني نظام الاقتصاد الحر كموجه للاقتصاد في البلدان العربية على النحو التالي:-

- إضعاف قدرة الدولة على تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد في الظروف العادية . وإضعاف قدرتها بدرجة أعلى. على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تشعلها قوى السوق المنفلتة على غرار الأزمات التي أشعلتها تلك القوى في أوروبا عام ١٩٩٢ وفي المكسيك عام ١٩٩٥. وفي بلدان شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧. ١٩٩٨. فهذه القدرة مرتبطة. فضلا عن كفاءة الإدارة الاقتصادية. بحجم الإنفاق العام وبحجم الأصول الاقتصادية التي بحوزة الدولة.
- إضعاف قدرة الدولة على ضمان درجة عالية من التشغيل لقوة العمل ولرأس المال . بما يؤدي غالبا لانتشار البطالة في البلدان التي لم تتحول إلى دول صناعية. وتعتبر الدول العربية التي تراجع فيها الدور الاقتصادي للدولة حالة نموذجية في الانتشار الواسع النطاق للبطالة بكل ما يعنيه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. والذي سنتعرض له في موضع لاحق.
- إضعاف دور الدولة في تحديث المجتمع. هذا الدور الذي من المفترض أن تقوم به عبر تطوير الخدمات التعليمية والصحية وعبر مساعدة الفقراء من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية.
- إضعاف قدرة الدولة على دفع عملية التحديث الاقتصادي والتكنولوجي الذي من المفترض أن تقوم به عبر اقتحام مجالات صناعية جديدة عالية التكنولوجيا. وتقوم به أيضا من خلال تمويل ورعاية البحث والتطوير العلميين والمؤسسات العامة القائمة بهما. ونظرا لأن القطاع الخاص في البلدان النامية وضمنها البلدان العربية لا يقوم غالبا بهذه الأدوار كبديل للدولة . فإن عدم قيامها بها يترك الدولة نهبا للتخلف الاقتصادي والتكنولوجي.
- أن تبني نظام الاقتصاد الحر بشكل كامل. يضع اقتصاد الدولة تحت رحمة المضاربين المحليين والأجانب في القطاع المالي وبالتحديد في بورصات الأسهم وأسواق العملات. ويمكن أن تحدث اضطرابات مالية تتطور إلى أزمات اقتصادية واسعة النطاق لا تستطيع الدولة محدودة القدرات الاقتصادية مواجهتها وتضطر لطلب المساندة من الخارج بكل شروطها وأعبائها.

وترتيبا على كل ما سبق فإن النظام الاقتصادي الذي يتضمن حدا أدنى من تدخل الدولة على غرار النظام الاقتصادي المبني على أساس الأفكار الكينزية. يشكل نظاما اقتصاديا ملائما لظروف البلدان العربية التي تحتاج

لدور قوي للدولة في تحديث الاقتصاد والمجتمع وفي تحقيق التنمية بمعناها الشامل الذي أشرنا إليه في البداية. لكن مثل هذا النظام الذي يمكن أن يحقق إنجازات في فترات التعبئة والنهوض العام لتحقيق أهداف قومية كبرى ولمواجهة التحديات الخارجية، يمكن أن يشكل مرتعا للفساد فيما بعد، إذا لم تكن هناك درجة عالية من الرقابة الشعبية على مالية الدولة، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتوافر إلا في نظام ديمقراطي يتسم بدرجة عالية من الشفافية.

٢- التنمية .. بين الاعتماد على الذات والمساعدات الخارجية:

يتوزع الدخل المحلي لأي بلد بين الاستهلاك والادخار، فالادخار وفقا لـ "جون مينارد كينز" هو زيادة الدخل على الإنفاق من أجل الاستهلاك. (٩)

وهذا التعريف العام لا توجد خلافات بشأنه سوى إشارات جزئية باحتمال ذهاب جزء من الدخل إلى مسارب الاكتناز بالذات في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، فضلا عن احتمال [illegible] الخارج عبر تهريب الأموال في حالة انتشار الفساد والأنشطة غير المشروعة، وتتوقف قدرة اقتصاد أي بلد على النمو وزيادة الدخل بصورة أساسية، على حصة كل من الاستهلاك والادخار من الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت حصة الاستهلاك تتراجع فرص النمو الاقتصادي المعتمد على الذات، وبالمقابل فإنه كلما زادت حصة الادخار من الناتج المحلي تزيد فرص تحقيق النمو الاقتصادي. وذلك لأن الادخار المحلي هو الذي يستخدم في تمويل الاستثمارات المحلية الجديدة التي هي أساس زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي الذي يمكن بناء التنمية الشاملة على أساسه.

ورغم أنه من الممكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساهم في تمويل الاستثمارات الجديدة وبالتالي تمويل تحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد، إلا أن هذه الاستثمارات الأجنبية لا تأتي لأي بلد في العادة إلا إذا كانت هناك دورة نمو وازدهار اقتصادي في هذا البلد قائمة على المدخرات والاستثمارات المحلية. كما أن دور الاستثمارات التي يمولها الأجانب يظل محدودا بالمقارنة مع الاستثمارات الممولة من خلال المدخرات المحلية التي هي الأساس في تمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وعلى أي حال فإن تطور الادخار بمنابعه الداخلية الأساسية والخارجية المساعدة، له أهمية كبيرة لمعرفة قدرة البلد المعني على تغطية الاستثمارات المطلوبة للخطط الإنمائية لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.(١٠)

والحقيقة أنه ليس هناك خلاف حول أهمية ودور الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة بالذات في البلدان الفقيرة والنامية التي تحتاج أكثر من غيرها لاحتجاز نسبة كبيرة من دخلها المحدود أصلا، من أجل تمويل استثمارات جديدة لتحقيق دفعة للنمو الاقتصادي تتوقف قوتها على حجم هذه الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي وقدرتها على خلق مضاعف قوي للاستثمار في قطاعات أخرى.

وهناك إشكالية في العلاقة بين الادخار والاستهلاك والنمو الاقتصادي، حيث أن معدل الادخار المرتفع. يعد ضروريا لتمويل الاستثمار الذي ينهض النمو الاقتصادي على أساسه، لكن هذا الادخار المرتفع قد يضعف حوافز النمو لأن الحافز الرئيسي للتوسع في الاستثمارات الجديدة هو وجود طلب استهلاكي فعال (أي مقرون بالقدرة على الشراء) على المنتجات التي ستنتجها هذه الاستثمارات. وفي ظل ارتفاع معدل الادخار قد يكون الطلب الاستهلاكي الفعال أقل من أن يحفز استثمارات جديدة واسعة النطاق.

ونتيجة لهذه الإشكالية فإن الدول التي هي بصدد تحقيق الدفعة القوية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المدخرات المحلية، تلجأ عادة للتوسع في التسويق الخارجي لمنتجاتها لتعويض قصور الطلب الاستهلاكي الفعال داخل البلد بسبب ارتفاع معدل الادخار. وهذا التوسع يتطلب توفر قدرة تنافسية عالية للمنتجات التي توجهها هذه الدولة للأسواق الخارجية، خاصة بعد أن أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء عصر حصول بعض الدول على ميزات اقتصادية وتسهيلات لدخول أسواق الدول الكبرى كثمن لمواقفها السياسية.

في حين تلجأ دول أخرى إلى تنشيط الاستهلاك المحلي وتشجيع ثقافة الاستهلاك من خلال وسائل الدعاية والإعلام لخلق طلب محلي فعال يحفز نمو الاستثمارات الجديدة، مع التوسع في تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاقتراض أو جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع لتعويض ما يؤدي إليه تنشيط الاستهلاك المحلي من إضعاف لمعدل الادخار المحلي.

وهذه السياسة تؤدي عادة إلى ظهور وتفاقم أزمة الديون الخارجية للدولة بكل تبعاتها السياسية والاقتصادية. ومن بين الآثار الاقتصادية للتوسع في الاعتماد على الاقتراض من الخارج، أن قوى الادخار المحلية تتأثر سلبيا عبر الزمن طالما أنه يمكن توفير رؤوس الأموال من الدول الأخرى، مما يؤدي بالمقابل إلى تغذية قوى الاستهلاك المحلي. وهو أمر يتبلور في النهاية في وجود اختلال واضح يقوم بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب، ويوازيه خلل واضح بين قوى الطلب المحلي وقوى العرض الكلي مما يجعل مثل هذا البلد عرضة لعدم تحقيق التوازن ومن ثم التضخم.(١١)

وإذا تابعنا معدلات الادخار والاستثمار في البلدان العربية التي تتوافر بيانات عنها ، سنجد أنه باستثناء الدول النفطية ـ فإن الدول العربية تحقق معدلات ادخار متدنية للغاية (أنظر الجدول١).

جدول (١) الادخار والاستثمار وميزان الموارد في بعض البلدان العربية عام ١٩٩٩

الدولة	الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	١٤٪	٢٣٪	-٩٪
المغرب	١٨٪	٢٣٪	-٥٪
سورية	١٨٪	٢٩٪	-١١٪
لبنان	-١٣٪	٢٨٪	-٤٠٪

اليمن	١٣٪	٢١٪	-٨٪
موريتانيا	١٢٪	٢٢٪	-١٠٪
الأردن	٦٪	٢٧٪	-٢١٪
تونس	٢٤٪	٢٨٪	-٣٪
السعودية	٢٦٪	٢١٪	+٥٪
الجزائر	٣٠٪	٢٧٪	+٣٪
الكويت	٢٢٪	١٢٪	+١٠٪
الصين (الأراضي الرئيسية)	٤٢٪	٤٠٪	+٢٪
هونج كونج	٣٠٪	٢٥٪	+٥٪
سنغافورة	٥٢٪	٣٣٪	+١٩٪
كوريا الجنوبية	٣٤٪	٢٧٪	+٧٪
ماليزيا	٤٥٪	٣٢٪	+١٣٪
العالم	**٢٢٪**	**٢٣٪**	**٠**

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول رقم ١٣.

وقد بلغ معدل الادخار في كل من مصر وسورية والمغرب والأردن واليمن ولبنان وموريتانيا بالترتيب نحو ١٤٪، ١٨٪، ١٨٪، ٦٪، ١٣٪، -١٣٪، ١٢٪ في عام ١٩٩٩ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. ومن بين الدول غير النفطية التي تتوافر بيانات عنها كانت تونس هي الأعلى في معدل الادخار المحلي بها ، حيث بلغ نحو ٢٤٪ في العام ١٩٩٩.

وفي نفس العام بلغ معدل الادخار العالمي ٢٣٪. وإن كان هذا المعدل يصل إلى مستويات شديدة الارتفاع في البلدان السريعة النمو في شرق وجنوب شرق آسيا رغم الأزمة الاقتصادية التي ضربتها منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وحتى بدايات عام ١٩٩٩. فقد استمرت هذه البلدان رغم أزماتها، وربما تحت وطأتها، في تحقيق معدلات ادخار مرتفعة بلغت في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند نحو ٣٠٪ ، ٥٢٪، ٣٤٪، ٤٥٪، ٣٢٪ في عام ١٩٩٩، في حين بلغت معدلات الاستثمار في البلدان المذكورة بالترتيب ، نحو ٢٥٪، ٣٣٪، ٢٧٪، ٣٢٪، ٢١٪ في العام نفسه.

أما الصين صاحبة الاقتصاد العملاق، فإنها نجحت في تفادي الوقوع في براثن الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية في عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨. واستمرت معدلات الادخار والاستثمار فيها عند مستوى شديد الارتفاع أهلها لمواصلة دورة النمو السريع المستمرة فيها منذ عقدين من الزمن والتي سبقها نمو معتدل متواصل منذ استقلال الصين. وقد بلغ معدل الادخار فيها نحو ٤٢٪ عام ١٩٩٩، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها نحو ٤٠٪ في العام نفسه. (١٢)

وكما هو واضح فإن معدل الادخار في هذه البلدان يزيد كثيرا على معدل الاستثمار فيها ، مما يعكس أن هذه الدول تعتمد على ذاتها أساسا في تمويل الاستثمار المحلي بها، فضلا عن تخصيص جانب مهم من مدخراتها لسداد ما سبق واقترضته من الخارج. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، هي في الأصل، بلدان اعتمدت على تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار في بداية نهوضها الاقتصادي قبل أن تصبح مدخراتها المحلية قادرة على تمويل استثماراتها بالكامل وتصدير رأس المال أيضا. وهي حصلت على هذا الوضع لأسباب سياسية بالأساس تتعلق بمحاولة الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان ، خلق نماذج اقتصادية رأسمالية متفوقة على النماذج الاشتراكية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية لوقف المد الاشتراكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا في زمن الحرب الباردة. وقد بلغ معدل الادخار المحلي (نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي)في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية بالترتيب ٢٩٪ ، ١٠٪ ، ٨٪ في عام ١٩٦٥ ، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها على الترتيب نحو ٣٦٪ ، ٢٢٪ ، ١٥٪ في العام نفسه.(١٣) وكما هو واضح فإن هناك فجوة كبيرة تم تمويلها من خلال رؤوس الأموال الأجنبية.

وعلى العكس من ذلك، فإن تمويل التنمية تم بالاعتماد على الذات بالأساس في كل من الصين وماليزيا وتايلاند فقد اعتمدت على المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المحلية والنهوض الاقتصادي بصورة أساسية من خلال تحقيقها لمعدلات ادخار بالغة الارتفاع تعتبر الأعلى في العالم، واعتمدت إلى جانب هذه المدخرات المحلية على رؤوس الأموال الأجنبية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة ذهبت إلى تلك البلدان للمشاركة في ثمار دورة النمو والازدهار الاقتصادي التي بدأت على قواعد محلية. وقد بلغ معدل الادخار المحلي في كل من الصين وماليزيا وتايلاند بالترتيب ٢٥٪ ، ٢٤٪ ، ١٩٪ عام ١٩٦٥ وهي معدلات متوازنة تقريبا مع معدلات الاستثمار في هذه البلدان والتي بلغت للدول الثلاث بالترتيب ٢٤٪ ، ٢٠٪، ٢٠٪في العام نفسه، علما بأن متوسط معدلي الادخار والاستثمار العالميين بلغ ٢٠٪ في ذلك العام.

وفي عام ١٩٨٨ بلغ معدل الادخار في هذه الدول بالترتيب ٣٧٪ ، ٣٦٪ ، ٢٦٪ ، في حين بلغ معدل الاستثمار بها ٣٨٪ ، ٢٦٪ ، ٢٨٪ في العام نفسه . علما بأن متوسط معدل الادخار العالمي بلغ ٢٣٪ في ذلك العام ، في حين بلغ متوسط معدل الاستثمار العالمي ٢٢٪ في العام نفسه.(١٤)

أي أن الدول الثلاث استمرت تقريبا على توازن معدلات الادخار والاستثمار المحلي فيها عند مستوى مرتفع عن المتوسط العالمي للادخار والاستثمار. في حين تفوقت معدلات ادخارها على معدلات الاستثمار فيها عند مستويات شديدة الارتفاع لكليهما في عام ١٩٩٩ كما أوضحنا من قبل.

وقد قامت تجارب النمو الاقتصادي السريع في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على توجه تصديري واضح بحيث تم تعويض نقص الطلب الاستهلاكي الفعال الناجم عن ارتفاع معدلات الادخار المحلية، من خلال تنشيط الطلب الخارجي الذي تمكنت تلك الدول من زيادته عبر تحسين القدرة التنافسية لصادراتها من زاويتي الجودة والسعر.

وإذا حاولنا تتبع العوامل التي ساعدت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على تحقيق معدلات الادخار المرتفعة التي تزيد كثيرا عن متوسط معدل الادخار العالمي، فإن ذلك يعود لتبني تلك الدول لسياسات نقدية مشجعة للادخار ومرنة في الوقت ذاته بشكل يسمح بحفز الاستثمارات أيضا. كما أن القطاع المالي فيها تطور على نحو سريع بصورة جعلته قادرا على حفز الادخار المحلي.

وفضلا عن كل ذلك فإن هذه الدول اعتمدت على تطوير ثقافة ادخارية مستندة إلى ميراثها التقشفي التاريخي الذي يدخل حتى ضمن تعاليم دياناتها، والذي كان في منزلة الضرورة تاريخيا لمواجهة الكوارث الطبيعية والزيادات الكبيرة للسكان والحروب وما كان ينجم عن كل ذلك من تدهور في الأحوال المعيشية يصل إلى حد المجاعات الجماهيرية واسعة النطاق.

ونتيجة لأن معدلات الاستثمار المحلية في البلدان العربية غير النفطية تتجاوز كثيرا معدلات الادخار المحلية فإن هناك فجوة كبيرة في ميزان الموارد (راجع الجدول ١)، تشكل مدخلا للحاجة للعالم الخارجي سواء في صورة اقتراض من الخارج أو استثمارات أجنبية. وإذا كان تحقيق نمو اقتصادي حقيقي سريع يتجاوز ٥٪ سنويا، ويمكن تحقيق تنمية شاملة على أساسه، يتطلب معدل استثمار يتجاوز ٣٠٪ وفقا للحسابات الاقتصادية، فإن ذلك يعني أنه من الضروري تحقيق زيادة هائلة في المدخرات المحلية في البلدان العربية.

ويمكن القول أن معدلات الادخار في البلدان العربية غير النفطية في حاجة لأن تتضاعف تقريبا إذا أرادت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا يدفعها إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة. كما أن الاستثمارات التي سيتم تمويلها من هذا الادخار يجب أن تكون في المجالات التي تحتاجها المجتمعات العربية، فضلا عن ضرورة إقامتها على أسس تنافسية لضمان قدرة منتجاتها على التدفق بفعالية للأسواق الخارجية.

أما تصور أن الاستثمارات الأجنبية سوف تأتي وترفع معدل الادخار فإنه وهم يتبناه للأسف الكثيرون من النخب السياسية والثقافية في بعض البلدان العربية. ويجب إدراك أن مثل هذه الاستثمارات الأجنبية لن تأتي إلا لتشارك في دورة نمو نصنعها نحن من خلال مدخراتنا المحلية بالأساس، وفي مثل هذه الحالة يمكننا أن نجتذب المهم والضروري منها بشروط عادلة.

وإذا كانت كفاءة السياسات النقدية ومرونتها ضرورية لحفز الادخار المحلي فإن تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترشيد الاستهلاك هو أمر أكثر ضرورة لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن.

وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك والتي لا تقيم للادخار وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع كأساس للتنمية الشاملة.

وهناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ ،حيث أدت تداعياتها إلى حدوث

ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم في الدول الصناعية المتقدمة. كما حاولت تلك الدول، إنعاش اقتصاداتها من خلال خفض أسعار الفائدة التي انحدرت في الدول الغربية الكبرى إلى مستويات متدنية للغاية، حتى وصل سعر الفائدة على الدولار إلى ١,٥٧٪ في ديسمبر ٢٠٠١، وهو أدنى مستوى له منذ نصف قرن، في حين انخفض سعر الفائدة على اليورو إلى ٣,٣٥٪ .(١٥) وهذه العوامل تشكل باعثا للأموال العربية على العودة لو تم التعامل بشكل ديناميكي مع هذه القضية من قبل الحكومات العربية ورجال الأعمال العرب.

ومن ناحية أخرى فإن البلدان الغربية عموما وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهدت حالة من تصاعد الكراهية والعنصرية ضد العرب في ما بعد أحداث سبتمبر، وامتدت هذه الحالة، حتى إلى بعض البلدان الآسيوية. كما أدت الأزمة الأمريكية، إلى تزايد عمليات المراقبة التمييزية على الأرصدة العربية وحركتها في المصارف الغربية.

وهذه العنصرية وما يترافق معها من إجراءات تمييزية عموما، سوف تشكل كابحا على تدفق الأموال من البلدان العربية إلى الغرب، كما أنها يمكن أن تدفع جانبا ولو يسير من الأموال العربية المهاجرة إلى العودة من المهجر للتوطن في بلدانها العربية الأصلية أو في أي بلد عربي تتوافر فيه ظروف ملائمة لجذب الاستثمارات.وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات الخارجية العربية العامة والخاصة قد بلغت نحو ٨٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧.(١٦) ووفقا لأدنى معدلات للعائد فإن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون قد تجاوزت تريليون دولار في الوقت الراهن.

ولدعم فرص حدوث هذا التحول، فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب، والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي.

وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ، لم تقم الحكومات العربية بما من شأنه جذب الأموال المهاجرة ، لأن الإجراءات تمس طبيعة الكثير من النظم القائمة على عدم الشفافية والتي ينتشر فيها الفساد واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق أرباح اقتصادية.

٣- التشغيل يحدد درجة توظيف الإنسان لتحقيق التنمية:

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة ، أهم عناصر الإنتاج ، باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي والخدمي. وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الإنتاجي الحاسم أو هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة. ونظرا لأن قوة العمل هي

جدول (٢)

أجر وإنتاجية العمالة في الدول العربية (المتاحة) ودول فقيرة ونامية ومتقدمة مختارة

الدولة	متوسط ساعات العمل أسبوعيا		الحد الأدنى للأجر بالدولار سنويا		متوسط الأجر السنوي في الزراعة بالدولار		متوسط تكلفة العامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا		القيمة المضافة لكل عامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا		صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا	
	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ٢٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩
مصر	٥٨	٠٠	٣٤٣	٤١٥	٠٠	٠٠	٢٢١٠	١٨٦٣	٣٦٩١	٥٩٧٦	١٤٨١	٤١١٣
الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٤٠	٠٠	٠٠	٦٢٤٢	٠٠	١١٣٠٦	٠٠	٥٠٦٤	٠٠
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦٢٤	١٣٢٨٨	١٣٥٩٩	٣٤٣١٦	٨٩٧٥	٢١٠٢٨
الأردن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦٤٣	٢٠٨٢	١٦٣٣٧	١١٩٠٦	١١٦٩٤	٩٨٢٤
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٧٢	٠٠	٠٠	٢٥٨٣	٣٣٩١	٦٣٢٨	٩٠٨٩	٣٧٤٥	٥٦٩٨
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٩٩	٠٠	٦١٤٢٢	٠٠	٥٨٣٢٣
سوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٤٤	٤٣٣٨	٩٦٠٧	٩٩١٨	٦٧٦٣	٥٥٨٠
ليبيا	..	..	..	..	..	..	٨٦٤٨	..	٢١١١٩	..	١٢٤٧١	
الكويت	..	...	..	٨٢٤٤	..	..	١٠٢٨١	..	٣٠٣٤١	..	٢٠٠٦٠	
تونس	٠٠	٠٠	١٣٨١	١٥٢٥	٦٦٨	٩٦٨	٣٣٤٤	٣٥٩٩	٧١١١	٠٠	٣٧٦٧	٠٠
الإمارات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩٦٨	٠٠	٢٠٣٤٤	٠٠	١٣٣٧٦	٠٠
اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤٩٢	١٢٩١	١٧٩٣٥	٥٧٨٢	١٣٤٤٣	٤٤٩١
جنوب إفريقيا	٤٢	٤١	٠٠	٠٠	٨٨٨	٠٠	٦٢٦١	٨٤٧٥	١٢٧٠٥	١٦٦١٢	٦٤٤٤	٨١٣٧
زامبيا	٠٠	٤٥٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١٨٣	٤٢٩٢	١١٧٥٣	١٦٦١٥	٨٥٧٠	١٢٣٢٣
زيمبابوي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٦٥	٠٠	٤٠٩٧	٣٤٢٢	٩٦٢٥	١١٩٤٤	٥٥٢٨	٨٥٢٢
كوريا الجنوبية	٥٢	٤٨	٠٠	٣٩٠٣	٠٠	٠٠	٣١٥٣	١٠٧٤٣	١١٦١٧	٤٠٩١٦	٨٤٦٤	٣٠١٧٣
ماليزيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥١٩	٣٤٢٩	٨٤٥٤	١٢٦٦١	٥٩٣٥	٩٢٣٣
تايلاند	٤٨	٠٠	٠٠	١٠٨٣	٠٠	٠٠	٢٣٠٥	٢٧٠٥	١١٠٧٢	١٩٩٤٦	٨٧٦٧	١٧٧٤١
البرازيل	٠٠	٠٠	١٦٩٠	١٣٠٨	٠٠	٠٠	١٠٠٨٠	١٤١٣٤	٤٣٢٣٢	٦١٥٩٥	٣٣١٥٢	٤٧٤٦١
إسرائيل	٣٦	٣٦	٠٠	٥٨٦١	٤٥٨٢	٧٩٠٦	١٣٥٤١	٢٦٦٣٥	٢٣٤٥٩	٣٥٥٢٦	٩٩١٨	٨٨٩١
تركيا	٠٠	٤٨	٥٩٤	١٢٥٤	١٠١٥	٢٨٩٦	٣٥٨٢	٧٩٥٨	١٣٩٩٤	٣٢٩٦١	١٠٤١٢	٢٥٠٠٣
ألمانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٧٠٨	٣٣٢٢٦	٣٤٩٤٥	٧٩٦١٦	١٩٢٣٧	٤٦٣٩٠
فرنسا	٤٠	٣٩	٦٠٥٣	١٢٠٧٢	٠٠	٠٠	١٨٤٨٨	٠٠	٢٦٧٥١	٦١٠١٩	٨٢٦٣	٠٠
الولايات المتحدة	٤٠	٤١	٦٠٠٦	٨٠٥٦	٠٠	٠٠	١٩١٠٣	٢٨٩٠٧	٤٧٢٧٦	٨١٣٥٣	٢٨١٧٣	٥٢٤٤٦
اليابان	٤٧	٤٧	٣٩٢٠	١٢٢٦٥	٠٠	٠٠	١٢٣٠٦	٣١٦٨٧	٣٤٤٥٦	٩٢٥٨٢	٢٢١٥٠	٦٠٨٩٠
بريطانيا	٤٢	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٤٠٦	٢٣٨٤٣	٢٤٧٢٦	٥٥٠٦٠	١٣٣١٠	٣١٢١٧
الصين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤٩	٣٢٥	٤٧٢	٧٢٩	٣٠٦١	٢٨٨٥	٢٥٨٩	٢١٥٦
المكسيك	٤٣	٤٥	١٣٤٣	٧٦٨	١٠٣١	٩٠٨	٣٧٧٢	٧٦٠٧	١٧٤٤٨	٢٥٩٣١	١٣٦٧٦	١٨٣٢٤

المصدر: جمعت وحسبت من: World bank, World Development Indicators 2001, p.60-62.

عنصر إنساني ، فإن عملها أو تعطلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. كما أن إنتاجيتها التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره وبالذات مدى حداثة الآلات التي تستخدمها ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة ... هذه الإنتاجية تشكل عاملا محددا رئيسيا للقدرة التنافسية لأى اقتصاد .

ومن المعروف أن الوضع المثالي لتوظيف قوة العمل في أي بلد أي حالة التشغيل الكامل لها، هو وضع نظري لا يمكن أن يتحقق في الواقع حتى في أزهى حالات الاقتصاد لوجود نسبة هامشية للبطالة الاحتكاكية التي تعنى تعطل بعض العاملين خلال الفترة بين تركهم لعمل ما وحصولهم على عمل جديد ، وأيضا لوجود نسبة هامشية للبطالة الاختيارية والبطالة الفنية. لذلك فإن الحالة "المثالية" الواقعية لتوظيف قوة العمل تضمن في أفضل الأحوال بطالة محدودة يتراوح معدلها حول مستوى ٣٪ من قوة العمل، ويمكن تسميتها حالة التشغيل شبه الكامل لقوة العمل. وهذا التشغيل لقوة العمل يكون متحققا في داخل البلد لتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلى والتصدير .

وخلافا لهذا الوضع فإنه تكون هناك مشاكل متفاوتة الحدة في التشغيل ، سواء تجسدت في انتشار بعض أو كل أنماط البطالة بما يعنى وجود معدل بطالة مرتفع أو شديد الارتفاع ، أو تجسدت في الاعتماد على تصدير خدمات قوة العمل مباشرة عبر سفر العاملين للعمل في بلدان أخرى بدلا من توظيفهم في الداخل وتصدير إنتاجهم بما يتضمنه من قيمة مضافة تحتسب للاقتصاد المحلى.

ومن المؤكد أن تصدير خدمات جزء من قوة العمل يعنى إهدارا جزئيا لهذا الجانب من قوة العمل في أنشطة ذات عائد مالي من الخارج دون أن تعبر عن تغيير مباشر في الناتج المحلى أو في مستوى تشغيل وتطور الاقتصاد. فضلا عن أن الاعتماد على تشغيل جانب من قوة العمل في الخارج يجعل تطور معدل البطالة في الاقتصاد المحلى مرهونا في جانب مهم منه بالوضع الاقتصادي في البلدان المستقبلة للعاملين القادمين منه وأيضا بحالة العلاقات السياسية بين البلد المصدر لخدمات قوة العمل والبلد المستورد لها.

وبالنسبة لحجم البطالة ومعدلاتها في البلدان العربية فإن هناك ندرة في البيانات وتزييفا فجا للبيانات في بعض البلدان العربية القليلة التي تصدر بيانات عن حجم ومعدل البطالة فيها، بما يجعل مؤسستين اقتصاديتين حكوميتين دوليتين مثل صندوق النقد والبنك الدوليين تكفان عن نشر بيانات حديثة عن البطالة في البلدان العربية. وتشير البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة قد بلغ ٢٨,٧٪ من قوة العمل الجزائرية عام ١٩٩٧، بينما بلغ ١٧,٨٪، ١٨,١٪ في المغرب وتونس بالترتيب في عام ١٩٩٦، في حين بلغ معدل البطالة في مصر ١١,٣٪ عام ١٩٩٥. ولا تتوافر بيانات دولية حديثة عن البطالة سوى في البحرين التي تشير بيانات الصندوق إلى أن معدل البطالة فيها قد بلغ ٤٪ عام ١٩٩٩.(١٧)

وبالنسبة لإنتاجية العمالة التي تحدد بدرجة كبيرة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي فإنه بالنظر للجدول "٢" سنجد أن إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية منخفضة في البلدان العربية غير النفطية. وهي تقل كثيرا عن إنتاجية العمالة في الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة وحتى من بعض الدول النامية مثل تركيا. لكن من الضروري ملاحظة أن إنتاجية العمالة العربية تتأثر سلبيا بالحجم الكبير للبطالة المقنعة، كما تتأثر بمستويات الأسعار في البلدان العربية، كما تتأثر لدى تقييمها بالدولار بسعر الصرف السائد لكل عملة عربية، في ظل حقيقة أن هذه العملات العربية في مجموعها مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار.

وإذا احتسبنا إنتاجية العمالة العربية بالدولار، بناء على تعادل القوى الشرائية لعملاتها مع الدولار. فإنها ترتفع كثيرا لتبلغ بالنسبة لمصر والمغرب والأردن وسورية بالترتيب نحو ٩٨٧١٫٢، ١٥٤٨٤٫٦، ٢٣٥٧٧٫٦، ١٥٨٨٢ دولار سنويا، لكنها تبقى أقل كثيرا من المعدلات المناظرة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول الصناعية الجديدة وبعض الدول النامية. ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى في ظل انخفاض صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية، فإن إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات يمكن أن يتمتع بدرجة عالية من القدرة على المنافسة إذا قبل بهامش ربح معتدل أو محدود، مثل حالة الصين التي يبلغ صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بها نحو ٢١٥٦ دولار سنويا وفقا لسعر الصرف السائد ونحو ٩٠٩٦٫٧ دولار سنويا وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار. ورغم ذلك فإن منتجاتها الرخيصة تجتاح أسواق العالم بسبب القبول بهوامش ربح معتدلة أو محدودة.

لكن كل ذلك لا ينفي أن مؤشر إنتاجية العمالة، متدن في الدول العربية غير النفطية ويحتاج إلى ثورة حقيقية من خلال التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع. فضلا عن أن استقرار سعر صرف العملات المحلية ودفعها نحو سعر مواز لتعادل القوى الشرائية بينها وبين الدولار، يمكن أن يساعد على رفع إنتاجية العامل في البلدان العربية غير النفطية عند تقديرها بالدولار.

أما إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية بالبلدان العربية النفطية، فإنها تعبر بالأساس عن مستوى الإنتاجية في صناعات التكرير والبتروكيماويات ، وهي صناعات كثيفة رأس المال بدرجة عالية والإنتاجية المرتفعة فيها تعود لهذه الكثافة الرأسمالية. أما باقي الصناعات غير النفطية في الدول العربية النفطية فإنها ربما لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في الدول العربية غير النفطية.

٤- التعليم والبحث والتطوير كآليات للتحديث الاقتصادي والاجتماعي:

شهدت مؤشرات التعليم تفاربا في اتجاهها، حيث تحسنت في بعض البلدان العربية بنسب متفاوتة وتدهورت في البعض الأخر كما هو واضح من الجدول "٣". ففي مصر والسعودية والمغرب والجزائر وتونس

تحسنت مؤشرات التعليم ، بينما ثبتت تقريبا في سورية ، وتدهورت بشدة في الكويت والأردن رغم ارتفاع الإنفاق على التعليم فيهما. لكن المؤشرات المدرجة في الجدول "٣"، تتسم بأنها كمية، ولا تعبر عن مستوى الخدمات التعليمية التي تقدم في البلدان العربية، وبالتالي فإننا لا نستطيع التوصل من هذه المؤشرات الكمية إلى ما ينتج عنها من تعليم مهارات الحياة والمهن المختلفة للمتعلمين.

وعلى أي الأحوال فإن المجتمعات العربية لا تستفيد كليا مما تنفقه على التعليم، حيث ينضم جانب مهم من خريجي النظام التعليمي بشقيه العالي والمتوسط إلى صفوف العاطلين كما أشرنا من قبل، مما ينطوي على إهدار العنصر البشري وإهدار ما أنفق على تعليمه وتدريبه، وذلك كنتيجة لضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية العربية من جهة وتخلف الطبقة الرأسمالية في البلدان العربية وضعف قدراتها الاقتحامية وسيادة ثقافة الخبطة بينها، وشراهتها الشديدة للأرباح غير العادية، والتي نمت وراء أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها التي جعلتها في وضع احتكاري تقريبا في الكثير من الأسواق العربية، وهذه الشراهة تجعلها لا تقبل بمعدلات ربح معتدلة تضمن التوسع في الأعمال والتشغيل، بل تقاتل من أجل استمرار الحماية الجمركية للانفراد بالمستهلك العربي واستغلاله أسوأ استغلال.

جدول (٣) الإنفاق على التعليم ونسبة القيد في الابتدائي والثانوي وسنوات الدراسة المتوقعة للذكور والإناث في البلدان العربية(المتاح معلومات عنها) مقارنة بإسرائيل والمتوسط العالمي.

الدولة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي		صافي نسبة القيد من المجموعة العمرية المناسبة				سنوات الدراسة المتوقعة بالعام			
	١٩٨٠	١٩٩٧	ابتدائي		ثانوي		ذكور		إناث	
			١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
مصر	٥٫٧٪	٤٫٨٪	٧٢٪	٩٥٪	٤٣٪	٧٣٪	..	١٢	..	١٠
الأردن	٦،٦٠٪	٦٫٨٪	٧٣٪	٦٨٪	٥٣٪	٤١٪	١٢	..	١٢	..
تونس	٥٫٤٪	٧،٧٠٪	٨٣٪	١٠٠٪	٤٠٪	٧٤٪	١٠	..	٧	..
الجزائر	٧٫٨٪	٥٫١٪	٨٢٪	٩٦٪	٤٣٪	٦٩٪	١٠	١٢	٧	١٠
سورية	٤٫٦٪	٣،١٪	٩٠٪	٩٥٪	٤٨٪	٤٢٪	١١	١٠	٨	٩٠
اليمن	..	٧٪	..	..	..	..	..	.	..	..
الكويت	٢،٤٪	٥٪	٨٥٪	٦٥٪	٨١٪	٦٣٪	١٢	٩	١٢	٩
لبنان	..	٢٫٥٪	..	٧٦٪	..	..	..	..	..	..
المغرب	٦،١٪	٥٪	٦٢٪	٧٧٪	٣٦٪	٣٨٪	٨	..	٥	..
السعودية	٤٫١٪	٧٫٥٪	٤٩٪	٦٠٪	٣٧٪	٥٩٪	٧	١٠	٥	٩

ة										
إسرائيل	٨.٢٪	٧.٦٪	..	.	..	.	..	.	.	.
العالم	٣.٩٪	٤.٨٪	٨١/	٩٠٪	٦٠/	٦٨٪	.	..	..	.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ٦.

أما بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير العلميين، فإنه شديد التدني في البلدان العربية قاطبة سواء في قيمته المطلقة أو في نسبته من الدخل القومي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومع ما تنفقه إسرائيل على البحث والتطوير العلميين. ويزيد ما تنفقه الأخيرة في هذا المجال عن مجمل ما تنفقه الدول العربية فيه، خاصة في ظل الظروف الراهنة للعراق الذي كان إنفاقه في هذا الصدد مرتفعا قبل أزمة وحرب الخليج الثانية. وهذا التفوق الإسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة في الإنفاق على البحث العلمي وفي عدد المقالات العلمية المنشورة وفي الصادرات عالية التقنية ، هو عار حقيقي على كل الحكومات العربية وبالذات في الدول العربية الكبيرة والتي كانت أسبق في التعليم والتحديث عن غيرها.(راجع جدول ٤)

ومن الضروري الإشارة أيضا إلى أن كفاءة توظيف ميزانية الإنفاق على البحث العلمي تختلف من بلد لآخر بشكل كبير، حيث يكون الجهاز الإداري المصاحب لأعمال البحث والتطوير العلميين كبيرا ومستنفذا لجانب كبير من هذه الميزانية ، في البلدان التي تتعامل بصورة بيروقراطية مع هذه القضية، مثلما هو الحال في غالبية الدول العربية. وهناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها .

كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للعقول العربية المهاجرة ، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. وعندما تحقق الدول العربية إنجازات لها قيمة في البحث والتطوير العلميين سيكون بإمكانها أن تتعاون من موقع الندية والتكافؤ مع البلدان المتطورة علميا وتكنولوجيا ، وهو أمر حيوي لدخول البلدان العربية في نطاق التعاون والتنافس في هذا المجال ، بكل ما يولده ذلك من إمكانات للتطور السريع.

وبغض النظر عن جوهر السياسات الاقتصادية لكل دولة عربية، وهل تقوم هذه السياسات على الحرية الاقتصادية أم على تدخل أو سيطرة الدولة على الاقتصاد ، فإن الدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كآلية ضرورية

لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد .

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن تفعيل مراكز البحث العلمي القائمة والتي سيتم إنشائها سواء كانت عامة أو خاصة ، يتطلب من الدولة وبالذات مؤسساتها الإعلامية والتعليمية أن تعمل على بناء مناخ ملائم للبحث العلمي الحر والمستقل تماما ، وأن تعمل على مكافحة الجهل وكل ما يرتبط به من دجل وشعوذة لبناء أسس راسخة لمناخ ملائم للبحث العلمي وللتقدم عامة كأسس ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية في الفعالية الاقتصادية للمجتمعات العربية .

جدول (٤)

دارسو العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسون وإنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في الدول العربية مقارنة بإسرائيل والمتوسط العالمي

الدولة	عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان في الفترة من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ١٩٩٧	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام ١٩٩٩	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام ١٩٩٩
الجزائر	..	..	٥٨	١٣٩	..	١٦	..
مصر	٤٥٩	٣٤١	١٢	١١٠٨	٪٠.٢٢	٣	٤٧
العراق	..	..	٤١	٣٥	..	..	..
الأردن	٩٤	١٠	٢٦	١٧٧	٪٠.٢٦	١٥	...

الكويت	٢٣٠	٧١	٢٩	١٧٣	٠.١٦٪	٣٥	..
لبنان	..	..	٣٠	٨١	..	..	..
ليبيا	..	..	..	١٢	..	..	..
موريتانيا	..	..	٤١	٢	..	..	..
المغرب	..	..	٤١	٢٧١	..	١٠	٦
عمان	..	..	١٣	٥٣	..	١١٨	..
السعودية	..	..	١٧	٦١٣	..	١٨	صفر
السودان	..	..	١٦	٤٣	...	..	..
سورية	٣٠	٢٥	٢٣	٥٧	٠.٢٪	..	..
الإمارات	..	..	٢٤	١٢٧	..	..	..
تونس	١٢٥	٥٧	٣٣	١٨٨	٠.٣٪	١٢٥	١٠
اليمن	..	..	٥	١٠	..	..	..
إسرائيل	..	..	٤٩	٥٣٢١	٢.٣٥٪	٤٦٤٤	٢٥٨
العالم	..	..	٣٥	٥١٢٦٣٧	٢.١٨٪	٩٥٩٩٩٠	٦٧٦٤١

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2001, Table 5.11.

٥- هياكل الإنتاج والصادرات وضرورات التطوير:

يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصادات العربية في المستقبل هو تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات . فالإنتاج قائم على الصناعات الاستخراجية (النفط أساسا) والزراعة مع ضعف شديد لحصة الصناعة التحويلية في هذا الإنتاج بالذات بالمقارنة مع البلدان التي تمر بمرحلة النهوض الصناعي لتتقدم إلى صفوف الدول الصناعية الجديدة أو المتقدمة كما هو واضح من الجدول"٥".

جدول (٥) تطور القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توجد بيانات عنها وفي دول صناعية جديدة ومتقدمة والعالم عموما. بين عامي ١٩٩٠- ١٩٩٩.

الدولة	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي		القيمة المضافة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩
مصر	٢٤٪	٢٧٪	٥٢٪	٥٠٪
الأردن	١٥٪	١٥٪	٦٤٪	٧١٪
تونس	١٧٪	١٨٪	٥٤٪	٥٩٪
الجزائر	١٢٪	١١٪	٤١٪	٣٣٪

سورية	..	..	٤٨٪	..
اليمن	١٠٪	١١٪	٤٣٪	٣٤٪
الكويت	١٢٪	..	٤٧٪	..
لبنان	..	١٧٪	..	٦١٪
المغرب	١٨٪	١٧٪	٥٠٪	٥١٪
السعودية	٨٪	١٠٪	٤٣٪	٤٥٪
موريتانيا	١٠٪	١٠٪	٤٢٪	٤٦٪
كوريا الجنوبية	٢٩٪	٣٢٪	٤٨٪	٥١٪
ماليزيا	٢٦٪	٣٥٪	٤١٪	٤٣٪
تايلاند	٢٧٪	٣٢٪	٥٠٪	٤٩٪
اليابان	٢٨٪	٢٤٪	٥٦٪	٦١٪
الولايات المتحدة	١٩٪	١٨٪	٧٠٪	٧٢٪
العالم	٢٢٪	٢١٪	٦٠٪	٦١٪

المصدر: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١. جدول ١٢.

ونتيجة لاعتماد البلدان العربية على القطاع الأولي وعلى النفط بصورة أساسية فإن معدلات نموها تتذبذب بشكل تابع لحركة أسعار النفط (راجع الجدول ٦). ويظهر هذا التذبذب بشكل خاص في البلدان العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط والتي يشكل النفط عماد اقتصاداتها مثل بلدان الخليج والجزائر وليبيا واليمن. فنجد أن هذا المعدل قد تحسن بشكل قوى عام ٢٠٠٠.

وكان لابد أن يتراجع هذا المعدل عام ٢٠٠١ بسبب تراجع أسعار النفط خلاله. مقارنة بمستواها عام ٢٠٠٠. وهذا التراجع عام ٢٠٠١ كان يعود بصورة أساسية لتأثيرات الأزمة الأمريكية بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر من العام المذكور - والتي أدت إلى ركود الاقتصاد الأمريكي وتراجع ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠١. وأدت إلى تراجع توقعات النمو الاقتصادي العالمي بأسره إلى ٢.٤٪ في عام ٢٠٠١ مقارنة بنحو ٤.٧٪ عام ٢٠٠٠.(١٩) وبلغ صافي الواردات النفطية الأمريكية، نحو ١٠,٩٤ مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام ٢٠٠١.(٢٠)

وفضلا عن التأثيرات السلبية للركود الاقتصادي الأمريكي والتباطؤ الاقتصادي العالمي على أسعار النفط وبالتالي على معدلات نمو الاقتصادات العربية المصدرة له. فإن الولايات المتحدة مارست ابتزازا على الدول المصدرة للنفط حتى لا تعمل على تحسين أسعاره - وحتى تعطل آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨

دولار للبرميل. وبقدر ما أن الدول العربية مطالبة بتنويع اقتصاداتها لتقليل اعتمادها على النفط الخام عبر تصنيعه وتصديره كمنتجات مكررة أو كبتروكيماويات، وعبر تطوير القطاعات الصناعية والخدمية غير النفطية، فإنها مطالبة أيضا بعدم الخضوع للابتزاز الأمريكي بشأن أسعار النفط. وهذا يعني ضرورة الإصرار على تطبيق آلية الحفاظ على أسعاره من خلال التحكم في الإنتاج وتحقيق التوافق مع المنتجين من خارج الأوبك لضبط العرض العالمي للنفط.

جدول (٦)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001* (تقديرات)
البحرين	%3.9	%4.1	%3.1	%4.8	%4	%3.9	...
مصر	%4.7	%5	%5.3	%5.7	%6	%5.1	%3.3
العراق	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	%6.4	%2.1	%3.1	%2.9	%3.1	%3.9	%3.5
الكويت	%9.7	%8.6	%2.5-	%1.7	%0.6-	%3.6	%0.8
لبنان	%6.5	%4	%4	%3.5	%1	%0.7-	...
ليبيا	%0.9	%5.2	%1.2-	%2.9	%2.5	%3	...
عمان	%4.8	%2.9	%6.2	%2.7	%1-	%4.9	...
قطر	%2.9	%4.8	%25.4	%6.2	%2.4	%10.5	...
السعودية	%0.5	%1.4	%2	%1.7	%0.8-	%4.5	%2.2
سوريا	%5.8	%4.4	%1.8	%7.6	%1.8-	%2.5	...
الإمارات	%7.9	%6.2	%6.7	%4.3	%3.9	%5	...
اليمن	%34.7	%5.9	%8.1	%4.9	%0.6	%5.2	...
الجزائر	%3.8	%3.8	%1.1	%5.1	%3.2	%2.4	%3.8
جيبوتي	%3.5-	%4.1-	%0.7-	%0.1	%2.2	%0.7	...
المغرب	%6.6-	%12.2	%2.2-	%6.8	%0.7-	%0.8	%6
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
السودان	%3	%10.5	%10.2	%6.1	%5.1	%8.3	...
تونس	%2.4	%7.1	%5.4	%4.8	%6.2	%5	%6.2
موريتانيا	%4.6	%5.5	%3.2	%3.7	%4.1	%5.1	...
جزر القمر	%3.6	%1.3-	%4.2	%1.2	%1.9	%1.1-	...

Source: IMF, World Economic Outlook, October 2001.

ومن ناحية أخرى، تعاني الصناعة التحويلية القائمة في البلدان العربية، في أجزاء مهمة منها من التخلف التكنولوجي - حيث ينتمي جانب مهم منها لصناعات النصف الأول من القرن العشرين مع ضعف كبير لقدرتها التنافسية بالمقارنة مع الصناعات المناظرة في البلدان الأخرى. بما يضعها في موقف صعب لا يؤهلها للمنافسة بجدية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية في ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وهو ما يتطلب تحديث الصناعات التي تقادمت تكنولوجيا لرفع كفاءتها وقدرتها التنافسية.

أما هيكل الصادرات العربية فإنه جامد بصورة متسقة مع جمود هياكل الإنتاج العربية ومع ضعف الطموحات الاقتصادية لرأسماليتي القطاع الخاص والدولة في البلدان العربية . بحيث انه يتمحور في النهاية حول عدد قليل من السلع الأولية وشبه الأولية يتصدرها النفط الذي تشكل الصادرات العربية منه أكثر من ثلثي الصادرات الإجمالية للبلدان العربية . والذي يتم تصديره في صورته الخام سواء في دول الخليج أو في دول مثل مصر وسورية وليبيا والجزائر وتونس والعراق. وقد بلغت حصة المواد الأولية والسلع الاستخراجية وعلى رأسها الوقود نحو ٧٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات العربية عام ١٩٩٧.(٢١)

ومن المؤكد أن هذه النسبة قد زادت كثيرا في عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى ٢٧.٢ دولار للبرميل في المتوسط في العام المذكور. مقارنة بنحو ١٧.٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩، ونحو ١٢.٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨.(٢٢) وإلى جانب النفط تأتي الصادرات العربية من السلع الزراعية مثل الخضراوات والموالح والبطاطس والقطن. وشكلت صادرات البلدان العربية من النسيج والملابس الجاهزة ١٠٪ من إجمالي الصادرات العربية عام ١٩٩٧. ومع هذا الهيكل الجامد للصادرات والمرتكز على سلعة أولية رئيسية وعلى سلع أخرى أولية وشبه أولية. فان الصادرات العربية ستظل تتذبذب قيمتها. كما أن الصادرات العربية الجامدة الهيكل والتي تنطوي على قيمة مضافة محدودة وقدرة تنافسية محدودة قد تتعرض لصدمات قوية مع تطبيق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لالتزاماتها إزاء تحرير تجارتها الخارجية . وأيضا مع دخول العديد من الدول العربية إلى أطر للشراكة تنطوي على تحرير التجارة مع بلدان متقدمة ونامية مثل إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ولمجابهة التحدي الذي يمثله تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات فان إزالة هذا التخلف والجمود يتطلب خلق إرادة اجتماعية ونخبوية لتجاوزه باعتبار أن هذا التجاوز يحقق مصالح كل فئات المجتمع أيا كانت التناقضات بينها. واستنادا إلى هذه الإرادة فان التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري يتطلب وضع الدولة لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتجون أقدر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده .

كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها .

وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية ، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها ، شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

ثانيا : التنمية والتكامل الاقتصادي العربي: -

من الصعب على البلدان العربية، من خلال شبح تكتل عربي هزيل ومفرغ المحتوى والمضمون، أن تواجه التحديات التي يطرحها عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة التي حققت هيمنتها الحاسمة على صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية في تسعينيات القرن العشرين وستتواصل خلال القرن الحالي .

ولابد للدول العربية من إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة في السلع والخدمات . ويتضمن أيضا تحرير حركة عنصري العمل ورأس المال وفق جدول زمني واضح، وذلك لخلق فضاء اقتصادي عربي رحب أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج بصورة تضاعف من حوافز النمو على الصعيد الاقتصادي ، وتسهم في تنمية نوازع الوحدة على الصعيد الاجتماعي في البلدان العربية.

وإقامة هذا التكتل، أمر صعب بدون عقد قمة اقتصادية عربية تحدد ملامح التكتل المطلوب وجدول تنفيذه مع عقد قمة اقتصادية عربية دورية سنويا لمتابعة هذا التنفيذ على غرار قمة دول الاتحاد الأوروبي. ومؤسسة القمة العربية السنوية هي وحدها القادرة على تحقيق هذا الإنجاز لأن الرؤساء والملوك والأمراء العرب هم الذين يملكون كل السلطات في بلدانهم وهم القادرون على تجاوز أي عقبات يمكن أن تصادف التكتل الاقتصادي الغربي الذي يعنى الكثير لمستقبل الاقتصادات العربية كما أشرنا آنفا.

أما القول بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تحقق هذا الهدف ، فإنه تعلق بالسراب، لأن السلع المستثناة من التحرير في هذه المنطقة والتي تجاوزت ٢٠٠٠ سلعة، تجعل منها وهما كبيرا بالصيغة الراهنة. كما أن الروزنامة الزراعية التي تعطل آلية تحرير تجارة السلع الزراعية في مواسم إنتاجها في البلدان العربية تجعل هذه السلع خارج نطاق التحرير التجاري بين الدول العربية من الناحية العملية. هذا فضلا عن عدم الاستقرار على قواعد المنشأ التي يتم على أساسها تطبيق التحرير التجاري حتى الآن.

وكان من المأمول أن يشهد عام ٢٠٠١ تقدما كبيرا بعقد أول قمة اقتصادية عربية في شهر نوفمبر بالقاهرة، لكن عدم توفر الإرادة الحقيقية للقيادات السياسية العربية الراهنة، في هذا الشأن، أدى إلى تراجعهم عما سبق واتفقوا عليه، فاستبدلت القمة بمؤتمر اقتصادي، وبعد ذلك لم يعقد هذا المؤتمر، ليسجل عام ٢٠٠١ استمرارا لتغييب التكامل الاقتصادي العربي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية بشكل تكاملي فيما بينها، يتيح مجالات واسعة للتبادل التجاري ويساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد وعلى زيادة حوافز الاستثمار والنمو في سوق واسعة، لا يمكن أن يتم إلا عبر تنسيق الاستثمارات الجديدة، أو ما يمكن تسميته بالتخطيط التأشيري على الصعيد العربي، بحيث تكون هذه الاستثمارات متكاملة وليست متنافسة.

ثالثا: العلاقات الاقتصادية الدولية ومقتضيات التنمية العربية:

تشكل البيئة الاقتصادية الدولية، الوسط التاريخي الذي تتحرك الاقتصادات العربية في إطاره، وتتأثر به، وتؤثر فيه . وفي أي عملية مخططة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، لابد من دراسة طبيعة التغيرات في هذا الوسط التاريخي ، ودراسة وتخطيط كيفية التفاعل معها من أجل تحقيق المصالح العربية.

وقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية، تغيرات هائلة في العقد الأخير من القرن الماضي، وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية . والتي أصبحت مؤثرة بفعالية في كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن عدة اتفاقات ، (اتفاق جات لتحرير التجارة السلعية عام ١٩٩٤،واتفاقا تحرير خدمات الاتصالات والخدمات المالية عام ١٩٩٧)، وتمخضت أيضا عن تنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق في عام ١٩٩٤ على تأسيسها، وتأسست فعليا عام ١٩٩٥ .

وبنظرة عامة للأطر الدولية للتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي الذي تجاوز تحرير وتدويل التجارة في السلع والخدمات، إلى وضع أسس قوية لتدويل واسع النطاق للإنتاج، سنجد أنها عبرت بالأساس عن مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم من خلال اتفاق جات تحرير تجارة السلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة والجديدة ميزات نسبية فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الزراعية التي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيها.

كما تضمن الاتفاق آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية التي تعود الغالبية الساحقة منها ، وربما كلها في بعض المجالات، إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . سواء كان

إنتاجها الفكري عائدا إلى نخبتها العلمية المحلية أو إلى الإنتاج الفكري للعقول التي جذبتها من الدول النامية ومنها الدول العربية.

أي آن الاتفاقية تمنع السطو على الإنتاج الفكري للعقول التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها. وهو السطو الذي تقوم به الدول المتقدمة التي أسست نظاما للبحث العلمي والابتكار قادرا على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية . بعد أن تم إعدادها للإنتاج في بلدانها الأصلية. لاستيعابها في النهاية في منظومة البحث العلمي في الدول المتقدمة.

وهذا الأمر لا يمكن مجابهته إلا من خلال خلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم . وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار . وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد . وتحسين القدرات التنافسية من خلال ابتكاراتهم . بحيث تكون هذه الميزات المادية والمناخ المناصر للعلم قادرين على إغراء عقول الدول العربية على البقاء فيها والإسهام في تقدمها .

كما أن البنود الخاصة بمكافحة الإغراق وضبط المواصفات القياسية يمكن أن تستخدم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لعرقلة حرية التجارة. أو بشكل حمائي في مواجهة صادرات الدول النامية. ورغم أن كل الدول يمكن أن تستخدمها بهذا المعنى. إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تملك خبرات متفوقة في هذا الصدد. وتملك قدرات اقتصادية تمكنها من تفادي الكثير من الخسائر لدى استخدامها لها .وهذا الوضع لا يمكن مجابهته إلا بتطوير القدرات العربية المنفردة أو المجتمعة . على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية .

أما اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية وخدمات الاتصالات فإنها جاءت استجابة لمطلب رئيسي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . نظرا لتفوق قطاع الخدمات فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات في مجالها. ومن المفهوم ضمنيا أن تحرير الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية والاتصالات ينطوي على تحرير حركة رأس المال الذي تمتلك فيه الدول الرأسمالية المتقدمة ميزات نسبية. دون أن يتوازى ذلك مع تحرير خدمات عنصر العمل الذي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيه. وهو ما يجعل الدول النامية والعربية مطالبة بالتعاون للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال.

وبغض النظر عن فكرة العدالة التي تقف وراء مثل هذا المطلب. فإن تحرير حركة عنصر العمل يعتبر ضرورة اقتصادية لدفع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى في الدول الرأسمالية المتقدمة والتي لها نشاط دولي . إلى التركيز على ضخ استثمارات مباشرة إلى الدول النامية لإغراء عمالتها على البقاء فيها بدلا من التوجه للدول المتقدمة. وذلك بدلا من سياسة تلك الشركات والمؤسسات المالية التي تركز على ضخ الاستثمارات غير المباشرة التي تتسم بالسخونة وسرعة الحركة والتي تثير الاضطراب عادة في الاقتصادات المستقبلة لها.

وليس هذا هو كل شئ ؛ لأن البيئة الاقتصادية الدولية التي شهدت اتفاقات وأطر دولية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين، شهدت أيضا تصاعدا هائلا لقوة وتماسك التكتلات الاقتصادية العالمية التي كانت قائمة من قبل ، مثل (الاتحاد الأوروبي) ، وشهدت ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة جديدة ، مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) .

وبقدر اقتراب هذه التكتلات من التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية بينها ، أو تحولها إلى سوق واحدة بالمعنى الكامل للكلمة ، فإنها تصبح أكثر انغلاقا أمام البلدان من خارج التكتل ، وأكثر قوة في أي مفاوضات دولية تدخلها ؛ لأنها ببساطة تنطوي على توحيد إرادة عدد كبير من الدول التي تملك قوة اقتصادية جبارة.

وفى ظل هذا الوضع فإن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة ، من خلال إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى ، قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل، وبحاجة أيضا لهذا التكتل لتدعيم قوتها التفاوضية ، في التفاوض مع الدول المتقدمة ، ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية.

رابعا: استخلاصات ومقترحات:

بعد كل ما أوردناه آنفا يمكن تركيز الاستخلاصات الرئيسية من هذا المحور؛ حيث يمكن تركيز التوصيات أو المقترحات التي نطرحها للمجتمعات والدول والنخب الثقافية العربية ، بشأن مقتضيات تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة في بلدان الوطن العربي، على النحو التالي:-

١- تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترشيد الاستهلاك، لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن.

وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك ، والتي لا تقيم للادخار وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع بالاعتماد على الذات بشكل أساسي كقاعدة للتنمية الذاتية المتواصلة.

٢- إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل.

وذلك لأن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة ، لتعظيم حوافز الاستثمار والنمو، كما أنها بحاجة لهذا التكتل أيضا من أجل تدعيم قوتها التفاوضية في التفاوض مع الدول المتقدمة ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية.

٣- هناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ .

حيث أدت تداعياتها إلى حدوث ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم والفائدة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة. بما قلل من جاذبيتها للأموال العربية. كما أن تزايد النزعات العنصرية ضد العرب والمعاملة التمييزية ضدهم ، والمراقبة التمييزية أيضا لأموالهم. تعزز من فرص إبقاء الأموال العربية للادخار أو الاستثمار في بلدانها. أو تحويل مسارها إلى بلدان عربية أخرى بدلا من التوجه للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

وللدفع في اتجاه إبقاء الأموال العربية في بلدان الوطن العربي. فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب. والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي ، لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية. والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون ، حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي.

٤- هناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها .

كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للعقول المهاجرة، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. والدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كآلية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد. كما أنها مطالبة بخلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء ، يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد وتحسين قدراته التنافسية من خلال ابتكاراتهم.

٥- تحتاج البلدان العربية إلى العمل بشكل جدي على رفع إنتاجية العمل ورأس المال فيها لتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وإنتاجها من السلع والخدمات.

وهذا الأمر يحتاج إلى ثورة حقيقية في مجالات التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع.

٦- يتطلب التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري، وضع الدول العربية لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات .

لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير ، والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتجون أقدر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده . كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية . مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع ، ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات ، تلك التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها.

وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها، شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية ، لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب ، لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

٧- هناك ضرورة لتطوير القدرات العربية المنفردة أو المجتمعة ، على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية.

٨- الدول العربية مطالبة بالتعاون مع الدول النامية للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال فيما يتعلق بالأطر الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

كما أنها مطالبة، من باب أولى، بالعمل على تحرير تدريجي لحركة عنصر العمل وحركة البشر بصفة عامة فيما بين البلدان العربية ، باعتباره ركنا أساسيا في السوق العربية المشتركة التي تشكل هدفا مهما على طريق تحقيق الوحدة العربية.

المراجع :

١- د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير.. دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراته، الطبعة الأولى ، القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص١٨.

٢- جون مينارد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، (منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد) ، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص٤١٧.

٣- Joseph E.Stiglitz ,Keynote Address : The Role of Government in Economic Development , Annual World Bank Conference on Development Economics 1996 , The World Bank , Washington, D.C, p.13.

٤- IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1995.

٥- أحمد السيد النجار. المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية. في د. سمعان بطرس فرج الله (محرر). موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. القاهرة . ٢٠٠٠. ص٢٦.

٦- هانسين بيتر مارتين. هارالد شومان. ترجمة د. عدنان عباس علي. مراجعة وتقديم د. رمزي زكي . فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية . عالم المعرفة . الكويت. العدد ٢٣٨. أكتوبر ١٩٩٨. ص٩٦.

٧- البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠. جدول ١٤.

٨- المرجع السابق مباشرة.

٩- جون مينارد كينز . النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود . (منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد) . الترجمة العربية . دار النشر العربية . دار مكتبة الحياة . بيروت . ص٨٥.

١٠- د. مجيد مسعود . التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . سلسلة عالم المعرفة . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت. العدد ٧٣. يناير ١٩٨٤ . ص٢٣٣.

١١- د. رمزي زكي . مشكلة التضخم في مصر..أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٨٠ . ص٤٥٣.

١٢- البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠. جدول ١٣.

١٣- البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠. جدول ٩.

١٤- المرجع السابق مباشرة.

١٥- The Economist, London, December 15th 2001, Economic & Financial Indicators.

١٦- أحمد السيد النجار . الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر. سلسلة كراسات استراتيجية . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . العدد ٨٤. عام ١٩٩٩. القاهرة. ص٢٠.

١٧- IMF, International Financial Statistics Yearbook 2001.

١٨- البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. العدد ٥٤. سبتمبر ٢٠٠١. جدول ٢٢.

١٩- صندوق النقد الدولي يجدد تفاؤله بحدوث انتعاش اقتصادي مبكر في منتصف السنة المقبلة. جريدة الحياة. لندن. ٢٠٠١/١١/١٧.

٢٠- Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001 p.15.

٢١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . سبتمبر ١٩٩٩ . أبو ظبي . ص٢٥٥.

٢٢- أحمد السيد النجار. نفط الخليج. دراسة ضمن التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠١/٢٠٠٠. الشارقة. ٢٠٠١ . ص١٣٧

مشكلات التعليم وأزمة البطالة فى مصر

أحمد جلال

■ ترجمة وتلخيص : محمد عبد السلام

هناك اختلال خطير فى مصر منذ سنوات بين العدد الهائل من الخريجين (مئات الألوف سنويا) والفرص القليلة المتاحة فى سوق العمل وهو اختلال يهدد الاستقرار الاجتماعى والسياسى للبلاد إذا استمر هذا الاختلال الخطير خلال السنوات المقبلة خاصة أن هناك انكماشا خطيرا فى الفرص التى ظل سوق العمل يطرحها أمام المصريين فى البلاد العربية سنوات طويلة . وإيمانا من «اليسار الجديد» بأهمية كل فكرة تسهم فى حل هذه المعضلة تقدم إلى قرائها ملخصا مترجما من الانجليزية لورقة عمل فى الموضوع أعدها أحمد جلال وطرحها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فى مارس الماضى ، وقدم جانبها الأساسى فى مؤتمر عقده بالقاهرة فى يناير الماضى .

وتؤكد ورقة العمل التى بين أيدينا أنه على الرغم من أن نظام التعليم فى مصر قد حقق تقدما كبيرا فيما يتعلق بانتشار التعليم ، إلا أنه ما زال فى حاجة لتخريج أعداد ونوعية العمالة المطلوبة فى الأسواق لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتناول الورقة هذه الظاهرة من منظور اقتصادى ، مؤكدة أن عملية إصلاح التعليم يجب ألا تقتصر على إنشاء مدارس جديدة وتدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية. وتقترح هذه الدراسة منهجا يتضمن ثلاثة محاور رئيسية للنهوض بالعملية التعليمية ، وهى: ضرورة إعادة النظر فى حوافز الطلاب والمعلمين والآباء والموظفين

والتعليم الخاص بما يخدم الهدف النهائي ، وإصلاح الأسواق من أجل زيادة الطلب على العمالة ، وأخيرا القيام بحزمة من الإصلاحات هدفها معالجة أوجه القصور في آليات السوق لضمان توفير مستوى من التعليم يتسم بالعدالة والكفاءة.

واختلالات التعليم في مصر متعددة ، وعلى سبيل المثال أن تبين أن الإنفاق الكبير على التعليم تصحبه غالبا عوائد قليلة منه ، وعلى الرغم من الحكومة تؤكد دائما أنها حريصة على إيجاد التوازن في العملية التعليمية إلا أن الواقع يشهد بأن هناك تحيزا حكوميا مطرداً للتعليم العالي على حساب التعليم الأساسي ولتعليم البنين على حساب تعليم البنات ، كما يشهد الواقع بزيف الادعاء المعلن عن مجانية التعليم في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف الدروس الخصوصية وغيرها من مكونات العملية التعليمية.

وهناك في الحقيقة اختلال جوهري بين نوعيات التعليم ونوعيات المهارات المطلوبة في الخريجين ، أي العرض والطلب بين حاملي المؤهلات وسوق العمل ، فضلا عن الاختلال الكبير بين أعداد الخريجين وفرص العمل الموجودة.

وفي حين أن التركيز في هذه الدراسة ينحو إلى إصلاح التعليم ، فإننا نقرر أن نجاح الإصلاحات التعليمية في مصر في الثلاثين سنة الأخيرة ليس موضع شك. فالمؤكد أن المزيد من البنين والبنات في مصر اليوم أفضل تعليما مما كان عليه الحال من قبل كما أن معدل القادرين على القراءة والكتابة ارتفع كثيرا ، فضلا عن أن التعليم امتد إلى طبقات اجتماعية كانت محرومة منه في السابق.

ولكن ما هو واضح إلى جانب ذلك أن النظام التعليمي لا يقدم لسوق العمل الأعداد والمهارات المطلوبة . ومن الواضح أن هناك شيئا غير مفهوم . فمن أجل تحسين نظام التعليم وجعله أكثر اتساقا مع الطلب الموجود في سوق العمل من المهم الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا فشلت جهود الإصلاح السابقة في تحقيق اهدافها؟ وهل هناك صيغة بديلة لجهود الإصلاح في المستقبل ؟ وأخيرا ، ما هي مكونات الصيغة الإصلاحية المطلوبة ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تنحو هذه الدراسة إلى الابتعاد عن النظر إلى التعليم باعتباره عملية «هندسية» والنظر إليه كظاهرة اقتصادية . ووفق هذه الصيغة تذهب الإصلاحات في النظام التعليمي إلى ما هو

أبعـــد من بناء المدارس وتدريب المدرسين وتحسين مستواهم لتركز على حوافز التعليم وعـوائده ، فى ذات الوقت الذى يتـجـه فـيـه الانتباه إلى العمل بمبدأ الفرصة المتكافئة.

وتتضمن الصيغة المقترحة ثلاثة حزم من الإصلاحات ، تتعلق الأولى بالحوافز التى تقدم للطلاب والمدرسين وأوليـاء الأمـور وجـهـات التـعليم الخـاص التى يتـزايد دورها ، وذلك بقصد الوصول إلى نوعية أجود من التعليم. وتتضمن المجموعة الثانية إصلاح سوق العمل لكى تستـوعب المزيد من الخريجين ، وتهدف الحزمة الثالثة من الإصلاحات إلى إصلاح عيوب سوق العمل عبر ضمان تأهيل أفضل للخريجين.

وبادئ ذى بدء فإن الواقع يشهد بمستوى تحصيل دراسى متطور بمعدلات كبيرة فى مصر ، وقد أكدت ذلك دراسات عديدة ومن بين ما أشـارت إليـه أن مـتـوسط عـدد سنوات التـحـصـيل الدراسى للسكان فى سن ١٠ سنوات وأعلى بلغ ١.٧ سنة فى عـام ١٩٦٠ وأنه فى عـام ١٩٩٦ ارتفع إلى ٥ سنوات ، أى حوالى ثلاثة أمثال . وتشير بيانات الفترة من عـام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٧ إلى تحسن هـائل فى التـحـصـيل الدراسى للبنين والبنات فى مختلف مستويات التعليم . فمعدلات القيد فى التعليم الابتدائى تشير إلى أنه غطى تقريبا جميع الأطفال فى سن الدراسة الابتدائية فى عام ١٩٩٧ فيما يعد تحسنا هائلا. وفى عام ١٩٩٧ بلغت نسـبـة المقـيـدين فى المدارس الثانوية ٧٨٪ من الشبآن والبنات فى سن هذه المرحلة الدراسية ، وكانت هذه النسبة ٤ر٢٨٪ فقط فى عام ١٩٧٠.

وكانت نسبة المقيدين فى التعليم العالى فى مستوى زيادة مماثل ، ففى عام ١٩٩٦ وصلت هذه النسبة إلى ٢ر٢٠٪ بينما كانت ٩ر٦٪ فى عـام ١٩٧٠ .وفضـلا عن ذلك فـإن الفـتـرة من عـام ١٩٧٠ إلى عـام ١٩٩٧ لم تشـهـد أى هوة فى الانتظام الدراسى بين البنين والبنات.

وبالمقـارنة بالمسـتـوى الدولى فـإن مـصـر تشـغل بذلك موقـعـا مـقبـولا بين الدول القريبة منها فى مستوى الدخل الفردى ،إذ تسبقها كل من جمهورية الدومنيكان وجواتيمالا وقزقستان والمغـرب وتلحـقـهـا الفلبين وأندونيـسـيـا وأوزبكستان وبوليفيا.

وإذا كـان هذا التطور الكمى كـبيـرا فـإن تقدما كبيرا لم يحدث فى مجال تحسين نوعية التعليم . صحيح أنه لا توجد بيانات منتظمة للمقـارنة بين مـصـر وغيـرها فى هذا المجـال ،

ولكن هناك دلائل على أن الكم فى النظام التعليمى بمصر كان على حساب الجودة. فالحكومة تنفق نسبة كبيرة من الدخل القومى (من ٤إلى ٥٪) على التعليم ، ولكن ما تنفقه لا يكفى للوصول بالطلاب إلى نوعية جيدة من التعليم ، خاصة فى ظل الزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

بل زاد على ذلك أن هناك ظواهر سلبية انتشرت منها أن الأبنية التعليمية عانى الكثير منها من ضعف الصيانة ، وزاد عدد التلاميذ أكثر من الزيادة فى عدد المدرسين ، ولجأ المدرسون إلى الدروس الخصوصية لكى يعوضوا انخفاض رواتبهم . وبالأرقام وصلت نسبة المدارس المحتاجة إلى صيانة فى عام ١٩٩٢ إلى ٤٠٪ ، وزادت كثافة الفصول من ٣٩٫٩٪ فى السنة الدراسية ١٩٨٠ / ١٩٨١ إلى ٤٥٫١٪ فى السنة الدراسية ١٩٩٠ / ١٩٩١ . وبلغت نسبة التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية أكثر من ٥١٪ من التلاميذ ، وبينهم تلاميذ من أسرة فقيرة.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المتسربين من المدارس الابتدائية الإعدادية زاد كثيرا فى التسعينيات وزاد على ١٢٪ من البنين والبنات في سن هاتين المرحلتين التعليميتين ، ويؤكد هذا أن عائد التعليم لم يعد مجزيا ، خاصة بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة . وزاد على ذلك أن نسبة الرسوب وطلب إعادة الامتحان كانت عالية هى الأخرى بما يقطع بأن الطلاب لا يحصلون التحصيل العلمى الكافى المفترض تحصيله.

وهناك المعضلة الأكبر ، وهى علاقة التعليم بسوق العمل ، أو بمعنى آخر أزمة البطالة التى تعد عقبة خطيرة أمام التعليم . ولا يمكن أن يكون إصلاح التعليم حقيقيا بدون أن تتناسب نوعيات الخريجين مع الفرص المتاحة فى سوق العمل. وتشير البيانات الخاصة بعام ١٩٩٨ إلى أن البطالة تتركز بين الأكثر تعليما، خاصة من يحصلون على المؤهلات المتوسطة (٥٥٪ من إجمالى الخريجين) . والحقيقة أن مشكلة حملة المؤهلات المتوسطة تزداد حدة باعتبار أن التوقعات تشير إلى أن سوق العمل لن تطرح فرصا أمامهم إلا بنسبة ٥٪ منهم فى الفترة بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٥ . وتشير البيانات إلى أن نصف الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا يحملون مؤهلات متوسطة . ومن المتوقع أن تنكمش فرص العمل المتاحة لهم فى السنوات المقبلة فيما يمثل اختلالا خطيرا فى نظام التعليم.

وهناك فى الحقيقة ما يشير إلى أن المشكلة أكبر من مجرد العرض والطلب فى سوق العمل. فالمسوح العشوائية لآراء شركات القطاع الخاص بخصوص عوائق نشاطها فى مصر توضح أن من بين هذه العوائق عدم توافر العمالة الماهرة ونقص الخبرات الإدارية ، فالنظام التعليمى لا يقدم فحسب الخريجين الذين لا توجد فرص عمل لهم ، وإنما يقدم أيضا خريجين غير مؤهلين لفرص العمل الموجودة ، وبذلك يكون التدريب أحد عناصر التغلب على هذه المشكلة الأخيرة ، ولكن التدريب هو الآخر يحتاج إلى إصلاح كبير.

واضح إذن أن مصر استثمرت الكثير فى التوسع التعليمى ، وأن هذا التوسع أثمر زيادة كبيرة فى أعداد المقبولين بمراحل التعليم المختلفة فى مختلف المناطق ومن الجنسين فى آن واحد . ومع ذلك فإنه واضح بنفس الدرجة أن نظام التعليم فى مصر لم يقدم الخريجين المؤهلين بمهارات تحقق الفوائد الاجتماعية والشخصية المرتقبة منه . وأوضح عيب فى هذا النظام هو عجزه عن تخريج المطلوبين فى سوق العمل بالنوعيات والمهارات المطلوبة.

والتفسير الوحيد لهذه المشكلة بسيط ،وهو أن الصيغة الحالية للتعليم تقوم على وكثير جدا من الكمية وقليل جدا من الكيفية ، وهذه الصيغة تنظر إلى التعليم على أنه عملية مختصة بذاتها ، أى مدخلات / مخرجات ، أو أنه عملية إنتاجية ، بينما حقيقة الأمر أنه ليس كذلك فالتعليم فى الحقيقة هو عملية تعظيم للعوائد الشخصية والاجتماعية عبر الكتلة السكانية.

لقد كان مفهوما لماذا ركزت مصر فى العقود الماضية على التوسع فى التعليم ليشمل الجميع ،فقد كان هناك مستوى متمايز فى توزيع التعليم على السكان طبقا للمناطق والفئات الاجتماعية . وكان مفهوما بالتالى لماذا ركزت الحكومة على تخصيص الاعتمادات اللازمة لبناء المدارس ، وتحسين مستوى التعليم وتدريب المدرسين، ثم فى الآونة الأخيرة إدخال التكنولوجيا إلى الفصول الدراسية . ومن الطبيعى أن تجد الحكومة نفسها مسئولة ومشرفة على التعليم باعتبار أنها الممول الرئيسى للعملية التعليمية ، ومالكة المؤسسات التعليمية .والحقيقة أن هذه الصيغة للعملية التعليمية كانت صالحة فيما مضى باعتبار أن الحكومة كانت تعلم التلاميذ والطلاب وتضمن الوظائف للخريجين ، ولكن هذه الصيغة ليست ملائمة لاقتصاد تسيطر عليه قوى السوق

وتغيب فيه مسئولية الحكومة عن تعيين جميع الخريجين . وهذه الوضعية لاقتصاد السوق تتطلب تعليما يركز على إكساب المهارات ودراسة العرض والطلب فى سوق العمل .كما أن النظام القديم يجعل المدرسين أقل حماسا للتعليم فى الفصول بسبب ضعف رواتبهم ، وبسبب الروتين الحكومى القاسى فى معاملتهم ماليا ومهنيا . ومن المعروف أيضا أن ترقى المعلمين أو زيادة رواتبهم لا يرتبطان بنتائج الامتحانات وما إذا كانوا يقدمون لتلاميذهم مستوى أعلى من التحصيل .كما أنهم لا يتعرضون للعقاب فى حالة ضعف النتائج وضعف مستوى التحصيل الدراسى .

والحقيقة أن المدرسين اكتشفوا منذ سنين أن الدروس الخصوصية هى الأكثر فائدة لهم.

والحقيقة أيضا أن هناك وضعا مشابها يغيب فيه الحافز بالنسبة إلى أولياء الأمور والطلاب والمشرفين على العملية التعليمية فأولياء الأمور ليس لهم كلمة فى العملية التعليمية لأنهم ليس لهم دور فى إدارة المدرسة أو اختيار المدرسين لأبنائهم أو أى شئ آخر ، فهم لا يملكون إلا قيد أبنائهم فى أقرب مدرسة موجودة فى الحى . وحتى لو كان هناك اختيار متاح لدى أولياء الأمور فى إلحاق أبنائهم بهذه المدرسة أو تلك فإنهم تغيب عنهم المعلومات عن نتائج المدارس وأفضلها فى العملية التعليمية .

وحين يكون لدى أولياء الأمور الدافع إلى إكساب ابنائهم أكبر قدر من التحصيل الدراسى وتحقيق أفضل النتائج فلن يكون أمامهم سوى المدرسين الذين يقدمون الدروس الخصوصية.

ومن الواضح أن الإجراءات الشرطية أو غيرها من الإجراءات لن يمكنها كبح جماح ظاهرة الدروس الخصوصية.

أما أكبر حافز لدى الطلاب فهو أن يذاكروا دروسهم بقصد أن يحصلوا على أعلى الدرجات بما يؤهلهم للأفرع الأهم فى التعليم كالطب والهندسة والصحافة. وفى الوقت نفسه فإن الحافز ضئيل لدى البيروقراطية التى تتولى الإشراف على التعليم ووضع لوائح العملية التعليمية ، فهم يتقاضون رواتب ضئيلة مثل المدرسين ، ومن الصعب الحديث عن حقيقة دورهم فى العملية التعليمية على الرغم من أن مركزية التعليم من الناحية الإدارية تجعل نفوذهم ضخما.

إن التدهور الحادث فى نوعية التعليم فى مصر لا يمكن أن يكون السبب فيه مجرد نقص الحوافز لدى أطراف العملية التعليمية ،

بل إن هناك أسبابا أخرى منها زيادة عدد السكان فى سن التعليم ، والتوسع المتزايد فى التعليم بما يؤدى إلى التحاق تلاميذ عددهم كبير من الطبقات الفقيرة دون أن يكون لديهم أى مهارات قبل دخول المدارس . يضاف إلى ذلك أن هناك تفرقة لحساب المراحل الاعلى من التعليم فى مجال تخصيص الاعتمادات.

ومع ذلك فإن مشكلة البطالة تظل أكبر المشاكل ، فهى قائمة حتى لو تم حل مشكلات التعليم وعلاج الاختلالات الموجودة فيه أو أغلبها ، فالتوسع فى التعليم لن يترجم بالضرورة إلى نمو أعلى أو وظائف أكثر ما دام الطلب على الخريجين ضعيفا بالصورة الراهنة ، أو بمعنى أصح ما دامت هناك تشوهات وانحرافات هيكلية فى سوق العمل.

والمؤسف أن العوامل المحبطة فى سوق العمل بأنواعها الثلاثة موجودة بدرجات مختلفة، فالنمو الاقتصادى بطئ جدا بما لا يستوعب أى أعداد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل خاصة فى السنوات الثلاث الأخيرة . يضاف إلى ذلك أن أسباب البطء فى النمو الاقتصادى مضاعفة، وبعضها راجع إلى الإدارة الاقتصادية للبلاد. وهناك أثر غير منكور لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على الوضعية الاقتصادية للبلاد . وقد حاولت الحكومة بكل جهدها المحافظة على معدل ثابت لسعر الصرف ولكنها لم تنجح فى ذلك حتى بعد أن رفعت سعر الفائدة. وهناك أسباب هيكلية أيضا منها الفجوة الكبيرة بين الادخار والاستثمار وتقدر هذه الفجوة بما يتراوح بين ٤ مليارات و٦ مليارات دولار سنويا . .

والحقيقة أنه لن يكون هناك طلب على الخريجين الجدد إذا لم يكن بمقدور القطاع الخاص الاستثمار ، والنمو ، فوجود فائض فى العمال بشركات القطاع العام ، أو ما يسمى بطالة مقنعة، يعنى أن القطاع الخاص وحده هو المجال المفتوح أو الواعد لتوظيف الخريجين الجدد ، فماذا يكون الحال لو أن القطاع الخاص يمر بالمشاكل الراهنة . يضاف إلى ذلك أن الحكومة لم تعد اختياراً فى مجال التوظيف لأن الدولاب الحكومى متخم بالعاملين الذين لا عمل للكثيرين منهم.

ومعنى هذا كله أن هناك تشوهات تفرضها السياسات فى سوق العمل وتحد من الطلب على الخريجين الجدد ، أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وذلك على الرغم من جهود الحكومة وسياساتها لتحرير الاقتصاد.

وسعر الصرف ليس وحده هو القوة الضاغطة على النمو الاقتصادى فى مصر ، فهناك الجمارك الكبيرة على الواردات ، والضرائب العالية المفروضة على الشركات وسعر الفائدة العالى ،وكذلك التكاليف العالية النسبية لنقل السلع والتحويلات المالية . وهذه الوضعية الاقتصادية تجعل المنتجين يفضلون تسويق أنتاجهم فى مصر لأن هذا أكثر ربحا لهم من التصدير ، وبالتالى تفقد العمالة المصرية الرخيصة ميزتها النسبية فى المنافسة فى الأسواق الخارجية .

ولا يمكن طبعا إنكار أن الحكومة نجحت فى التسعينيات فى تطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادى أدى إلى ضبط التضخم واستعادة التوازن الداخلى، كما نجحت فى خفض الحواجز التجارية وأحرزت تقدما فى مجال الخصخصة، وحسنت ووسعت البنية التحتية وأجرت إصلاحات هيكلية أخرى ، ولكن عملية الإصلاح ما زالت غير مكتملة، وهذا واضح فى انخفاض معدل النمو وعدم قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف.

وبالإضافة إلى بطء النمو الاقتصادى ، وتشوه السياسات فإن ملامح سوق العمل ذاتها يحتمل أنها أضعفت الطلب على الخريجين . وقوانين العمل تعد دليلا على ذلك، فهى لا تجيز فصل العامل لأى سبب إلا إذا ارتكب خطأ جسيم للنظر ،وحين تنشب النزاعات العمالية فإنها تستمر سنوات فى المحاكم .واللافت أن قانون العمل لا يحمى العاملين فى القطاع غير الرسمى على الرغم من أن هذا القطاع يمثل ٨٠٪ من إجمالى التشغيل فى القطاع الخاص، وهناك مثال آخر هو سياسة الاستثمار التى تتجه إلى محاباة رأس المال وتفضيله على القوة العاملة من خلال مجموعة من الإعفاءات الضريبية والبنية الأساسية المجانية.

وأخيرا هناك الأثر الباقى للقوى العاملة التى تضمن الوظائف للخريجين . فعلى الرغم من أن القوى العاملة انتهت فى التسعينيات إلا أنه ما زال مفهوما لدى الناس أن الحكومة سوف تتدخل وتعين أعدادا من العاطلين إذا وصلت معدلات البطالة إلى مستويات خطيرة.

وقد ثبتت صحة هذا التوقع بالإعلان منذ فترة عن تعيين ألوف العاطلين فى وظائف حكومية ، وأدى ذلك إلى إقبال الطلاب على الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية وكل منهم فى ذهنه أن الحكومة ستواصل السير على طريق تعيين الخريجين فى وظائف ثابتة ساعات

عملها محدودة.

ومن المحبطات في سوق العمل أنه لا يتسم بالفرص المتكافئة ، وسبب ذلك أن المنافسة الحقيقية غير موجودة غالبا . وعلى ذلك فإن الحكومة تظل القوة الأكثر تأثيرا في سوق العمل ، وعليها الدور الأكبر في تحقيق الكفاءة والتكافؤ في الفرص لو انتهجت خطة إصلاح حقيقية وشاملة، وهو أمر غير وارد لأن الحكومة نفسها فشلت من قبل . وبالتالي لابد من قيام توازن بين الحكومة وقوى السوق . فهل قام هذا التوازن؟.

أولاً لنأخذ في الاعتبار موضوع تخصيص الاعتمادات:

كما ذكرنا سابقا خصصت الحكومة النسبة الأكبر من الاعتمادات للمراحل الأعلى من التعليم . وهنا فإن الحكومة لم تتحيز إلى التعليم الأساسي على خلاف الحادث في دول جنوب شرق آسيا مثلاً ، وذلك على الرغم من أن مصر تخصص نسبة من الدخل القومي للتعليم تزيد على النسبة التي تخصصها الدول القريبة منها في متوسط دخل الفرد ، ولعل هذا ما أدى إلى التفاوت الحادث بين العرض والطلب في سوق العمل.

ثانيا– لنأخذ في الاعتبار موضوع التعليم المجاني في مصر:

الكلام عن مجانية التعليم يتناقض جوهريا مع الأعباء التي تتحملها مختلف الأسر في تعليم أبنائها ، وبالنظر إلى أن المجانية المدعاة تسري على الجميع فمعنى ذلك أن الحكومة تقدم دعما للأسر الثرية على حساب الأسر الفقيرة التي تتحمل انخفاضا في مستواها الاجتماعي نتيجة ما تتحمله من تكاليف في تعليم الأبناء ،وبالتالي فإن التعليم ليس عادلا بافتراض أنه مجاني في الحقيقة.

ثالثا– لنأخذ في الاعتبار أخيرا مشاكل الاحتكار والمعلومات : إن احتكار الحكومة لتخصيص الاعتمادات ورسم السياسات التعليمية يجعلها ذات طابع احتكاري في مواجهة أولياء الأمور والطلاب الذين لا تتوافر لديهم المعلومات غالبا في سير العملية التعليمية. صحيح أن الأموال الخاصة دخلت في مجال التعليم من مراحل ما قبل الدراسة الابتدائية حتى المراحل التعليمية العالية إلا أن النموذج البيروقراطي ما زال غالبا ، وما زال في احتياج إلى الإصلاح ، ولابد أن ينطوي الإصلاح على كسر احتكار العملية التعليمية من جانب الحكومة وتوفير المعلومات الدقيقة والحالية عن المدارس.

وخلاصة الأمر أنه إذا كانت قد قطعت خطوات واسعة نحو التوسع فى التعليم فإن الوقت قد حان لإدخال إصلاحات مهمة فى النظام التعليمى لكى يتوافق مع التوجه نحو اقتصاد السوق .ولكن كيف يمكن أن ننحو نحو نظام تعليمى ملائم لسوق العمل؟.

هناك رابطة بين التعليم والتشغيل ، وإذا انكسرت هذه الرابطة فإن الموارد الكبيرة التى تخصص للإتفاق على التعليم تذهب هباء ، وكذلك يتقلص العائد من التعليم . والحقيقة أن هناك دلائل كثيرة على أن التعليم ضرورى للنمو الاقتصادى السرية .وحين يكون التعليم واسع النطاق فى المجتمع فإنه يكون من قوى المساواة بين المواطنين ، بل إنه أفضل الوسائل فى هذه الناحية ،والتشغيل هو الوسيلة التى تتم من خلالها ترجمة التعليم إلى نمو وتوزيع متكافئ لهذا النمو.

وقد حققت مصر تقدما كبيرا فى مجال مد التعليم إلى قطاع كبير من السكان ، ولكن المشكلة الموجودة هى أن الرابطة بين التعليم والتشغيل مكسورة ، وبالتالى فإن هناك موارد كثيرة ضائعة أى إن عائد التعليم ضئيل . ويضاف إلى ذلك أن الفرص المتكافئة تتآكل بسبب التكلفة المتزايدة للتعليم فى المدارس العامة . وصار متعينا الوصول إلى الإصلاح الذي يحقق تعظيم العوائد الشخصية والاجتماعية للتعليم.

وكما قلنا من قبل فإن الصيغة الجديدة للإصلاح تذهب إلى ما هو أبعد من النظر إلى التعليم باعتباره عملية هندسية والانتقال إلى النظر إلى التعليم كظاهرة اقتصادية.

وهذه النقلة لا تعنى إهمال الإصلاحات التى يتم من خلالها تحسين المدارس ومهارات المدرسين ومستوى التعليم ، بل إنها تعنى الاحتياج إلى إصلاحات إضافية لإضافة قيم نسبية جديدة للمدخلات والمخرجات التعليمية من خلال حوافز هدفها تحقيق هذه النتائج، فضلا عن الاهتمام بتكافؤ الفرص . وهذه الاستراتيجية الإصلاحية تتضمن حوافز لأطراف العملية التعليمية تكون أساسا لحوار قومى حول ماذا يكون وضع التعليم فى المستقبل.

إن تقديم الحوافز للمدرسين والمديرين والعاملين فى التعليم الخاص بهدف الوصول إلى نوعية أفضل من التعليم هو أمر صعب ، ولكنه ضرورى ويتطلب هذا النظام فى المدارس العامة دفع المدرسين إلى تعليم أكثر فعالية فى الفصول على أساس عوائد مالية إضافية

أساسها الأداء . وأساس هذه الاستراتيجية أيضا إنهاء المركزية فى إدارة العملية التعليمية واشتراك أولياء الأمور فى نشاطات المدرسة بما فى ذلك اختيار المدرسين مثلما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، وبالاضافة إلى ذلك تشمل هذه الاستراتيجية منافسة أكبر بين المدارس التى يختارونها على أساس معلومات منسقة تقدمها وزارة التعليم.

والحقيقة أن المدارس الخاصة تهتم بالكثير من مسائل الحفز على إجادة التعليم المنوه عنها سابقا .ومع ذلك فإن الحكومة عليها أن تقوم بدور مهم لضمان منافسة نزيهة بين المدارس وكذلك توفير المعلومات الدقيقة عنها، وفى حالة نشوب نزاع بين المدرسة وأولياء الأمور يتعين على الحكومة أن تقوم بدور المحكم على أساس مجموعة من القواعد والإجراءات والعقوبات المحددة سلفا.

وبالتوازى مع هذه الحوافز يجب أن تكون هناك إصلاحات متصلة لتحسين تدريب المدرسين ومستوى العملية التعليمية وصيانة المبانى المدرسية . ومع مواصلة الضغط على الميزانية العامة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على بناء المدارس وصيانتها فإن الفرصة يجب أن تتاح للقطاع الخاص لدخول السوق التعليمى بدرجة أكبر مما كان عليه الحال من قبل.

ومرة أخرى فإن هذه العملية تتطلب المنافسة والشفافية والسير على قواعد واضحة جدا . أما التطبيق فإنه يجب أن يترك للسلطات المحلية باشتراك أولياء الأمور.

ومن ناحية ثانية فإن التعليم هو استثمار يعتمد عائده الاقتصادى على الطلب على العمل، وبالتالى فإن أى محاولة للإصلاح فى مجال التعليم يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءا من عملية إصلاح أوسع للاقتصاد ككل، وفى ضوء التقدم الذى أحرزته مصر إلى الآن فإن المرحلة القادمة من الإصلاح تتضمن تنشيط الاقتصاد وتوسيع نطاق الإنتاج ،وتحسين الأداء فى سوق العمل.

والحقيقة أن كل وجه من وجوه الإصلاح المشار إليها يجب أن تكون موضوع منافسة عامة تذهب إلى ما هو أبعد من نطاق هذه الدراسة.

والحقيقة أيضا أن الإصلاح الجدى للتعليم فى مصر مطلوب على وجه الاستعجال.

البناء على الأرض الزراعية
المشكلة والحل

■ أحمد حسن الحدينى

لم يعد الغنى والفقر بين الدول يقاس بزيادة أو نقص الموارد والثروات الطبيعية وتوافر أو عدم توافر المناخ المناسب . ولكن الغنى الحقيقى هو فى حسن استخدام هذه الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها . ولهذا فإن دولا كثيرة مواردها الطبيعية محدودة ومناخها غير مناسب ورغم ذلك يرتفع فيها الدخل القومى وكذا متوسط دخل الفرد سنويا أكثر من دول أخرى حباها الله ثروات طبيعية وموارد وفيرة ولكنها لا تحسن استخدامها ولا تحافظ عليها أو تصونها لذلك فإن قضية حسن استخدام الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها هى الدعامة الرئيسية فى تقدم الأمم وازدهارها .

من هذه الموارد الطبيعية والهامة «الأرض الزراعية».. ففى مصرنا الحبيبة تتعرض أرضنا الزراعية لذلك التعدى الصارخ والتى لن نعوضها مهما بذلنا من جهد فى إضافة أى مساحات من الأراضى الصحراوية فالتربة المصرية تتعرض لصنوف مختلفة من الاعتداء عليها سواء بتآكل مساحاتها أو بانخفاض خصوبتها ، وذلك بالبناء عليها أو بتبويرها أو بتجريفها ، وذلك لأن المحافظة على كل شبر من الأرض وبأن تظل أرضنا خصبة ومنتجة باتت ضرورة حياة وأمن ومستقبل وضمانا لاستمرار التنمية والتعمير لنا ولأولادنا وأحفادنا من بعدنا .

والموضوع الذى نحن بصدده ليس بحثا فى

المشكلة الزراعية ولكنه دفاع عن الأرض الزراعية تلك المساحة التى اشتهرت منذ القدم بالخصب الذى وهبه الله والنيل لمصر وحافظ عليه المصريون منذ آلاف السنين. ولقد أعد الله تعالى المثوبة لمن يساعد على خصوبة الأرض وزراعتها وغرسها بما ينفع ويفيد.

فعن أنس رضى الله عنه قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم :«ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة» رواه مسلم».

فإذا كانت مساحة مصر الأرضية تصل إلى ٢٥٠ مليون فدان تقريبا فإن مساحة المعمور منها لا يتعدى ١٠ ملايين فدان«٤٪ من جملة المساحة» منهما حوالى ٧ مليون فدان أراض مزروعة متدرجة ومتباينة الخصوبة.

وال٣ ملايين الباقية يعيش عليها البشر «نحو ٦٧ مليون نسمة ٩٧٪ منهم يقطنون وادى النيل والدلتا» فى منازلهم ومصانعهم وكافة الخدمات اللازمة لاستمرار حياتهم وكما سبق أن قلنا إن من أهم المشاكل التى تتعرض لها الأراضى الزراعية المصرية هى مشكلة التفريط الكامل فيها إزاء الزحف العمرانى على أخصب هذه الأراضى داخل الوادى والدلتا سواء فى المساحات داخل القرى أو فى المساحات المتاخمة للمراكز والبنادر وعواصم المحافظات إذ يقدر حجم استنزاف الأرض الزراعية خلال الفترة من ١٩٦١- ١٩٨١ نحو ١ر٢٥ مليون فدان.

كما يذهب البعض إلى تقدير ما فقد خلال السبعينيات بنحو ٧٠ ألف فدان سنويا واستمرت التعديات خلال الثمانينيات والتسعينيات وإن كان تشديد العقوبة من جهة وجدية تنفيذ الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ قد حدا من هذه المشكلة.

إذ أنه ووفقا لما هو ظاهر أمامنا فإن الأمر العسكرى قد أحدث أثرا لا يمكن إنكاره، حيث تلاحظ انخفاض نسبة المخالفات وذلك خلال الأعوام الثلاثة أعوام من بداية تنفيذ الأمر العسكرى إلا أنه ومع نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ٢٠٠٠ عادت ظاهرة بل كارثة الاعتداء على الأرض الزراعية تظهر مرة أخرى وبصورة تهدد بتآكل الأرض الزراعية.حيث تسابق المواطنون فى القرى والمدن المتاخمة للرقعة الزراعية تسابقوا فيما يشبه السعار على البناء على الأرض الزراعية ضاربين عرض الحائط بما يعرف بكردونات القرى والبنادر مما أدى إلى التهام آلاف الأفدنة من الأراضى الزراعية الخصبة.

مما يوضح حجم وخطورة هذه الكارثة ما جاء على لسان نائب رئيس *الوزراء* وزير الزراعة من أن ما تمت إزالته من تعديات على الأرض الزراعية ٧٠٪ من التعديات على مساحة تقدر بنحو ١٩ ألف فدان(التعاون فى ٢٠/١٠/٢٠٠١).

وما صرح به وزير التنمية المحلية من أن ما تمت إزالته ٢٦٦٥٦٦ مخالفة اعتداء على ٢٧ ألف فدان .

(التعاون ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠١) الصفحة الأخيرة.

ومما يوضح أيضا خطورة هذه الكارثة ما جاء فى تصريح نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة لجريدة التعاون الصادرة فى ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠١ ص٣ حيث صرح بأن القضاء قد حفظ ٤٠١ دعوى تعد على الأرض الزراعية كما برأ القضاء أيضا ٧٤٢١٠ مواطنين من المتعدين على الأرض *الزراعية* حتى ١٥/ ١١/ ٢٠٠١.

يؤكد هذه الخطورة التى تهدد الأرض الزراعية أيضا ذلك التقرير الذى عرضه نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة على اللجنة الوزارية لحماية الأرضى والذى شمل جميع الحالات بالنسبة لكل محافظة ،الذى جاء فيه أن سلبيات الأجهزة المختلفة أدت إلى ضياع ٢٥ ألف فدان من خلال ٣٥٢ ألف حالة تعد (التعاون فى ٩/ ١٠/ ٢٠٠١ ص١٨).

وهنا نستطيع أن نقول إن فرض سياسة الأمر الواقع وصعوبة بل استحالة تنفيذ قرارات الازالة وإعادة حالة الأرض إلى ما كانت عليه قبل التعدى فى كثير من الحالات لظروف وأسباب كثيرة سوف يكون نتيجتها خروج مئات بل آلاف الأفدنة من إنتاج الغذاء الرئيسى للسكان وإلحاق كارثة بالاقتصاد القومى.

وليت الأمر قد توقف عند هذا الحد بل إنه نلاحظ فى الآونة الأخيرة أن تعالت بعض الأصوات داخل مجلس الشعب وفى بعض الصحف تطالب بوقف العمل وإلغاء الأمر العسكرى رقم ١ الصادر فى ١١/٥/١٩٩٦ والخاص بحظر التجريف والتبوير والبناء على الأرض الزراعية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل تكفى القوانين والقرارات الوزارية بل والأوامر العسكرية وحدها لوقف كارثة العدوان على الأراضى الزراعية ؟

بهدوء وموضوعية نحاول من جانبنا البحث عن الإجابة على هذا السؤال..

حجم المشكلة

من الثابت أن السكان فى مصر يتزايدون بمعدلات كبيرة للغاية فيصل معدل الزيادة السكانية نحو ٤ر٢٪ فمصر تعانى من انفجار سكانى "٥ر١ مليون نسمة كل سنة" لايبدو فى الأفق علامات هدوء لها . هؤلاء البشر يشكلون ضغطا متزايدا على الموارد المحدودة بتزايد متطلباتهم ليس فقط على الغذاء الذى تنتجه الأرض الزراعية ولكن أيضا تلك المتطلبات المتعلقة بمناحى الحياة الأخرى من خدمات " مدارس - مستشفيات - طرق - مصانع ... الخ" ولايقتصر الانفجار السكانى فى مصر على زيادة السكان ، فقط بل على التركيب السكانى - توزيع السكان وبذلك فإن مطالب السكان غير محدودة فى ظروف موارد طبيعية عامة غاية فى المحدودية أولها المساحة المأهولة. فإذا كان عدد السكان لايتناسب مع تلك المساحة إذ أصبح مايخص الفرد فى مصر من جملة الأراضى المأهولة بالسكان والتى يتم زراعتها وسكناها نحو ٥٠٠م مربع" ٢٠x ٢٥م " على الفرد أن يدبر منها معاشه بالكامل وأن يعطى جزءا منها لمختلف المرافق اللازمة لحركته وتعليمه والعناية بصحته وجزءاً آخر لإقامة البناء الثابت للأمة كالمصانع أو المنشآت العامة . أيضا انخفاض ملحوظ فى نصيب الفرد من الأرض المنزرعة حوالى ١٠ أفدنة تقريبا . أى مايعادل حوالى ٤٠٠ م مربع على المواطن المصرى أن يحصل من هذه المساحة على غذائه وكسائه وتوفير المواد الخام التى تستخدم فى الصناعات التى تعتمد على المنتج الزراعى.

وهذا المعدل قليل للغاية ويكفى هنا أن نقول إن قضية الغذاء فى مصر تمثل تحديا حقيقيا للاستقلال الوطنى والمستقبل الوطنى .. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الاكتفاء الذاتى من القمح لايتعدى ٥٥٪ والأذرة ٧٦٪ والسكر ٧٢٪ واللحوم الحمراء ٦٢٪ واللحوم البيضاء ٧٢٪ والزيوت ١٨٪ ، والباقى نستورده من البلاد الأجنبية.

فهل من المعقول أنه فى ظل هذه الظروف التى يعيشها المواطن المصرى فى الريف والحضر أن تذبح الأرض الزراعية بكل الصور من تبوير وتجريف وبناء!!!؟؟

تلك الأرض التى هى مصدر غذائنا ، علما بأن هذه الأرض التى نتعدى عليها هى ذات الصفات الجيدة من الناحية التركيبية ونسبة الخصوبة العالية ذات القدرة الإنتاجية الممتازة ، وبالتالى يجب المحافظة عليها كواجب قومى

واعتبارها نظاما من أنظمة الدولة فى رفع مستوى الإنتاج الزراعى للمحاصيل الاستراتيجية كالقطن - الأرز - الأذرة - القمح - قصب السكر بدلا من البناء عليها وخاصة أن مثل هذه المحاصيل الاستراتيجية لايجوز زراعتها فى الأراضى الجديدة وإذا زرع بعضها فلا تعطى محصولا جيدا.

حقا لقد أسهمت مشروعات الانفتاح الاقتصادى مع بداية السبعينيات ، وكذا هجرة العمالة الزراعية وغير الزراعية إلى دول النفط ورجوعهم وفى أيديهم حفنة من الأموال ورغبتهم فى المعيشة فى مسكن صحى إلى حد ما وهذا حقهم . أيضا زحف المشاريع الخدمية " مدارس - مستشفيات - طرق - كبارى - مصانع - ملاعب .. إلخ " من هذه الأسباب التى أدت وتؤدى إلى مزيد من الضغط على الأرض الزراعية.. إلا أن الملاحظ أن تطور هذه الظاهرة ونمو وتطور حجمها فاق كل التوقعات إلى درجة أن بعض القرى تآكلت أرضها الزراعية عن آخرها ولم يبق منها إلا القليل وخاصة القرى المتاخمة للمدن أو الأراضى الزراعية المتاخمة للحيز العمرانى فى القرية . وأصبح من الصعب التمييز بين الحيز العمرانى أو الكردونات القديمة أو الامتدادات العمرانية العشوائية الجديدة. وفى حدود قاموس اللغة والتشخيص لظاهرة تآكل الأرض الزراعية وضمورها بأن هذا معناه« السفه الوطنى» كما يقول د. جمال حمدان . فهذه الظاهرة الشريرة والمستشرية لنقص الأراضى الزراعية وإنخفاض جودتها بمطلق إرادتنا وبأيدينا ، إذ ليس من المعقول أن نفعل المستحيلات لكى نكثف إنتاجنا الزراعى الرأسى أو أن نستصلح الصحراء وفى نفس الوقت نبدد ونحرق أرضنا الزراعية الحاضرة بالفعل والموجودة من قبل والمنتجة من قبل ومن بعد مع سبق الإصرار والترصد.

تشير إحدى الدراسات التى أعدها مركز الاستشعار عن بعد فى أكاديمية البحث العلمى حول التوسع العمرانى وأبعاده أن مساحة الأراضى الخصبة المروية التى يلتهمها هذا التوسع العمرانى سنويا يتراوح بين ٣٠-٦٠ ألف فدان تم تصويرها جوا وتم عمل خريطة شاملة لكافة الأراضى المزروعة فى الوادى والدلتا عام ٨٤ - ١٩٨٥م.

وقد كانت نتيجة الدراسة أنها سجلت انخفاضا شديدا فى نصيب الفرد من الأراضى المنزرعة حيث كان يقدر سنة ١٩٣٧ بحوالى ٣٤ر. من الفدان انخفض إلى ١٣ر.

من الفدان عام ١٩٩٠ هذا بجانب الانخفاض التدريجي فى خصوبة التربة عالية الإنتاج وانخفاض مساحة الأراضى التى كانت تجود فيها زراعات الخضر والفاكهة .

على أية حال ففى هذا المناخ الردئ لظاهرة الهدر الكبير للأراضى الزراعية والتى كانت بمثابة النتاج الطبيعى للسياسات المعمول بها والتى عجزت عن خلق الظروف الموضوعية المحددة أو المانعة لهذا الهدر والمتمثلة فى عجزها عن بناء مجتمعات حديثة متكاملة الخدمات وتمكن من جذب السكان إليها بحوافز ملنسبة . وكذا انحياز هذه السياسات لسيطرة رأس المال وإهداره لمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية لاستخدامها فى بناء مشاريعه الخاصة بالقرب من العمران حيث توافر العمالة الرخيصة والبنية الأساسية المدعومة من الدولة محققا من وراء ذلك مزيدا من الأرباح والمتاجرة فى الأراضى والمضاربة عليها بعد تقسيمها إلى أراض للبناء ، بجوار هؤلاء ظهرت فئة السماسرة والتجار الصغار الذين يقومون بإغراء المزارعين برفع ثمن الأراضى الزراعية ثم تحويلها إلى أراض للبناء

* نخلص من هذا كله أن هناك أعدادا من السكان يتزايدون سنويا دون ضابط وأن هناك فى نفس الوقت أرضا زراعية تهدر دون رادع وأن هناك كذلك فجوة غذائية تتزايد عاما بعد عام وكل هذا وغيره وراءه أسباب رئيسية لايمكن إغفالها من أهم هذه الأسباب:

* أزمة الإسكان : وهى أزمة من الأزمات الضاغطة والحاكمة والمتحكمة فى المجتمع المصرى لذلك لايمكن لنا أو لغيرنا أن نفصل بين مشكلة الاعتداء على الأرض الزراعية وإستمرارها وبين مشكلة الإسكان .

* انتشار ظاهرة التمليك للوحدات السكنية والتى انتشرت فى السبعينيات وحتى الآن مع قلة بل ندرة المساكن بالإيجار جعل معظم القادرين يلجأون إلى المناطق الزراعية المتاخمة للمدن ، ثم تمليك أو تأجير هذه الوحدات السكنية بأسعار أقل وهذا بالطبع أدى إلى تحقيق المقاولين ومالكى هذه العقارات أرباحا طائلة وفى نفس الوقت انتشار العشوائيات بما فيها من سلبيات وقيم اجتماعية سيئة (١٠٩ عشوائية يسكنها نحو ٧٫٣ مليون مواطن) إذ من البديهى من جراء نشوء هذه العشوائيات أن ترتفع معدلات الجرائم وغرائبها وتنوع أصنافها وضحاياها (جناة ومجنى عليهم) على حد سواء إذ تؤكد

نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية والصحية على ارتفاع معدلات العدوانية والعنف والعنف المقابل فى ظل الزحام فى أماكن ضيقة نتيجة للصراع على موطئ قدم فضلا عن ضحايا الصراع على الرزق المحدود . وكذا انتشار الكثير من الأمراض العضوية.

* أيضا مما تسبب فى تفاقم مشكلة الإسكان أنه خلال التسعينيات شهدت المدن المصرية ظاهرة الاهتمام بالمساكن الفاخرة وفوق المتوسطة والتى وصلت إلى نحو ٢ مليون وحدة سكنية فى مقابل تزايد عدد السكان محدودى الدخل الذين لا يستطيعون شراء مثل هذه الوحدات الفاخرة مما أدى إلى زيادة العرض بالنسبة للإسكان الفاخر وفوق المتوسط يقابله فى نفس الوقت النقص الشديد فى الإسكان منخفض التكاليف وقلة المعروض منه وزيادة الطلب عليه أدى ذلك إلى زيادة حدة الإسكان ولجوء كثير من محدودى الدخل إلى السكن فى القرى المتاخمة والملاصقة للمدن حيث الأسعار الأرخص لانخفاض أسعار الأرض الزراعية التى أقيمت عليها هذه الوحدات السكنية مما أدى بالطبع إلى زيادة التعديات على الأراضى الزراعية بالبناء فى هذه المناطق.

* أيضا سكان القرى هم أكثر المتعدين على الأراضى الزراعية سواء فى الأراضى الخاصة بهم أو بالشراء من الآخرين بغرض إقامة مبان للسكن فيها هروبا من المساكن القديمة التى كانوا يعيشون فيها والتى كانت تبنى بالطوب اللبن، وذلك لسفر الكثير منهم إلى البلاد العربية وفى أيديهم حفنة من الدولارات .وحاجتهم إلى مساكن جديدة إما لكبر عدد أفراد الأسرة أو للزواج الحديث أو بهدف المعيشة المستقلة عن الأهل وخاصة أبناء الفلاحين الذين حصلوا على قسط من التعليم .والتحقوا ببعض الوظائف الحكومية فى نفس قراهم. واقع الحال وعلى ضوء العرض السابق نستطيع أن نقول إن مشكلة ، بل كارثة البناء على الأراضى الزراعية قد تجاوزت الآن كل حد وأصبحت تتفاقم وتتعقد باطراد بحيث لم تعد مشكلة بعض العواصم أو حتى كل العواصم الحضرية ضد الريف الأخضر وحسب وإنما تدرجت إلى أسفل على كل المستويات حتى وصلت إلى قلب الحقول فى أعمق أعماق الإقليم .. فالقرى تبتلع الحقول ، والبنادر والمراكز والعاصمة تبتلع الكل، والكل على حساب الأرض الزراعية.

* خلاصة القول:

إن تمادى بعض المواطنين فى التعدى على الأراضى الزراعية بالبناء يفرض علينا واجبا وطنيا وهو البحث عن حلول موضوعية ومناسبة لهذه الظاهرة بل هذه الكارثة ، حلولا تضمن معها توافر المسكن المناسب للمواطنين المحتاجين للمسكن كحق من الحقوق الإنسانية وفى نفس الوقت يضمن عدم الاعتداء على الأراضى الزراعية والمحافظة عليها.

التطور التشريعى

عندما ظهرت حركة التقنين فى أواخر القرن التاسع عشر رؤى وضع تشريع للمعاملات الخاصة كان اتجاه واضعى هذا التشريع ينحو إلى التقنيات الغربية فصدر القانون المصرى سنة ١٨٨٢ نقلا عن قانون نابليون الصادر فى فرنسا سنة ١٨٠٤.

ومن المعلوم أن القانون الفرنسى هذا لم يفرد للمعاملات الزراعية مكانا مستقلا بين قواعده وإنما كان شريعة عامة للمعاملات الخاصة .وبذلك صدر القانون المدنى المصرى متأثرا بالقانون الفرنسى حيث لم يتعرض للنشاط الزراعى إلا عامة وبطريقة متناثرة بين مواده.

وعندما صدر القانون المدنى الجديد ، صدر كالقانون المدنى القديم مع بعض التعديلات التى اقتضتها الظروف. وفى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ حدثت تغيرات فى الأوضاع القانونية الزراعية بصدور القانون ١٧٨ قانون الاصلاح الزراعى الأول» ، وإن كان هذا القانون لم تتضمن مواده أى إشارة لما يتعلق بالحفاظ على الأرض الزراعية وحظر التعدى عليها وعندما صدر القانون الزراعى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى ٨ سبتمبر لم تكن ظاهرة التعدى على الرقعة الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء على الأرض الزراعية تمثل خطرا يذكر ولذلك لم يتضمن هذا القانون ثمة أحكام تحظر التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة.

غير أنه عندما تفاقمت ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية وباتت تشكل خطرا داهما على الرقعة الخضراء تصدى المشرع المصرى لمواجهة هذه الظاهرة وكان ذلك على مراحل أربع:

المرحلة الأولى وهو صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣

المرحلة الثانية: وهو صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨

المرحلة الثالثة وهو صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢

المرحلة الرابعة وهو صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ .

وخلال هذه المراحل الأربع صدرت عدة قرارات وزارية صادرة عن وزير الزراعة وهى القرارات ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥.

وعلى أية حال فإنه بصدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ألغى القوانين السابقة وشدد من عقوبة التعدى على الأرض الزراعية.

ولكن رغم ذلك استمرت التعديات على الأراضى الزراعية بصورة سافرة وخطيرة فيكفى أن نقول إنه رغم صدور هذا القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والذى بدأ تنفيذه فى ١٩٨٣/٨/١٢ وحتى عام ١٩٩٣ تم تحرير ٨٠٠ ألف مخالفة بناء وتبوير وتجريف للأرض الزراعية على مساحة ١٧٠ ألف فدان منها حوالى ٦٠٠ ألف مخالفة تعدى بالبناء . ذلك أن تفشى هذه الظاهرة وبهذا الحجم إذ تمثل جريمة لا يمكن السكوت عليها وتعلن التحدى لسلطة هذا القانون الذى يجرم هذا الفعل مما حدا برئيس الوزراء بصفته نائب الحاكم العسكرى العام أن يصدر الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بخصوص حظر التعدى على الأراضى الزراعية ومنذ هذا التاريخ كما تطالعنا مجلة التعاون فى عددها الصادر فى ١٠/ ١٢/ ١٩٩٦ ص١٤ ثم تنفيذ ١٤ ألف حالة إزالة على مساحة ١٠٦٩ فدانا والتى تصل جملة الاعتداءات بالبناء عليها نحو ٧٧٠ فدانا ومنذ ذلك التاريخ صدرت قرارات إزالة فى ٢٧٠٠٠ حالة فى ٢١ محافظة وجار إزالة ١٣ ألف حالة تطبيقا للأمر العسكرى.

هذا وفى حكم حديث للمحكمة الدستورية بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠٠٢ نشر بجريدة الأهرام فى (٢٠٠٢/٦/١١ -ص١٤) حيث أكدت المحكمة فيه حظر إقامة المبانى فوق الأرض الزراعية كما أكدت اتفاق مبادئ الحظر مع أحكام الدستور وعدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وذلك بعد أن قضت برفض دعوى كان أحد الأشخاص قد أقامها أمامها طالبا فيها إباحة تشييد المبانى فوق الأراضى الزراعية بدعوى أن الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ الخاصة بحظر البناء فوق الأراضى الزراعية تخالف أحكام الدستور وتتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التى تبيح قسمة الأراضى.

صدر الحكم برئاسة المستشار الدكتور

محمد فتحى نجيب رئيس المحكمة.

قالت المحكمة فى أسباب حكمها إن المشرع لم يؤثم تقسيم الأراضى بصفة عامة وإنما حظر تقسيم الأراضى الزراعية بغرض البناء عليها لما يترتب على ذلك من إخراج هذه الأراضى من دائرة الانتفاع الزراعى بها .

وقد استهدف المشرع الحد من التعدى على الأراضى الزراعية وتقليص مساحتها بما ينعكس بالسلب على الاقتصاد القومى.

وأكدت المحكمة الدستورية فى أسباب حكمها أن مبادئ الشريعة الإسلامية توجب دفع الضرر عن جموع المواطنين وأجازت لولى الأمر أن يتدخل لتنظيم حق الملكية تحقيقا لمصلحة الجماعة والوفاء باحتياجاتها.

واختتمت المحكمة أسباب حكمها بأن نص المادة المطعون فيها الخاصة بحظر البناء فوق الأراضى الزراعية لاتتعارض مع مبادئ الشريعة الغراء ولاتشكل أى مخالفة لأحكام الدستور.

التوصيات

مما لاشك فيه أن ظاهرة البناء على الأرض الزراعية واحدة من أخطر المشكلات التى تعانى منها مصر . وفى تقديرى أن استمرار المشكلة دون حل جذرى ونهائى هو بمثابة تهديد حقيقى بحدوث مجاعة سواء بالنسبة للأرض الزراعية التى تتآكل يوما بعد يوم داخل القرى أو تلك الأراضى الزراعية التى فى موقع تماس بالمناطق الحضرية وعندما يتعلق الأمر بسلوك جمعى للمواطنين لاتستطيع التشريعات وحدها أن تعدل من هذا السلوك أوحتى توقفه . إذ أن الاعتماد على القوانين والأوامر العسكرية لوقف الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية لايجدى كثيرا . إن فاعلية القوانين والأوامر تكاد تكون محدودة بفترة زمنية معينة أو مرتبطة بمصدر هذا الأمر ،لذلك فلابد من توافر عددا من السياسات والإجراءات التى يجب أن تتخذ لوقف وتعديل هذا السلوك من خلال بعض الحلول العاجلة والمستقبلية ومن هذه الحلول:

١- ضرورة تحديد زمام كردون مراكز العمران وخاصة الرئيسية منها بصورة دقيقة وحازمة مع عدم تمديدها مهما كانت الظروف حتى يتم وقف الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية مع الالتزام الصارم بتنفيذ القانون فيما يختص بالإزالة والحبس والغرامة للمخالفين مع صدور هذه الكردونات وإعلانها للأفراد حيث أصبحت الكردونات " اللغز" الذى يعلق عليه المعتدون أسباب الاعتداء على

الأرض الزراعية وهو أيضا المبرر فى إصدار الأحكام المخففة على المخالفين لعدم وجود حدود واضحة المعالم أمام المحاكم لمعرفة حجم المخالفات وخطورتها.

٢- إعداد تخطيط القرى يتحدد فيه النطاق العمرانى لكل قرية ولايسمح بالبناء خارجه ويكون امتداد العمران إما أفقيا فى نطاق الأراضى الفضاء داخل نطاق حيزها العمرانى أو رأسيا وذلك بالاعتماد على زيادة كثافة البناء مع تيسير حصول الأفراد بالقرى على القروض التعاونية لتشجيع الأفراد على التوسع الرأسى فى المبانى إذ أن الإسكان الريفى الحالى فى القرى مسرف جدا بتمسكه بنظام المسكن ذى الطابق الواحد والتوسع الأفقى باصرار على حساب الرقعة الزراعية إذ أنه بمجرد مضاعفة الطابق يختزل بضربة واحدة نصف مساحة البناء لهذا فان الواجب على التخطيط الحالى والمستقبلى أن ينظر بجدية فى مبدأ مضاعفة الطوابق وربما تثليث طوابق المسكن الفردى وبذلك يمكن إستنقاذ نصف الأرض المبنية. ولايقال فى هذا أن تقاليد الفلاح المصرى من الاحتفاظ بماشيته بجواره وتحت سقف واحد هى العقبة. إذ لايجوز أن يكون الحيوان هو الذى يحدد ويخطط للإنسان شكل المسكن.

٣- إعداد تخطيط تفصيلى لجميع المدن يحدد النطاق العمرانى لكل مدينة واستخدامات الأرض والكثافات السكانية والبنائية ومحاور الإمتداد العمرانى للمدن التى تسمح مواقعها بمثل هذه الإمتدادات وعلى أن يتم ذلك فى الأراضى الصحراوية بعيدا عن الأراضى الزراعية.

٤- أن تكون فى كل محافظة أو مجموعة من المحافظات هيئة تقوم باعداد مخططات القرى والمدن داخل نطاقها بالتعاون مع الجهات المعنية وصدور التشريعات اللازمة لوضع هذه المخططات موضع التنفيذ على أن تكون بمنأى عن عوامل التغيير والتبديل.

٥- ضرورة إعداد التخطيط الإقليمى لمصر شاملا الحيز المأهول والحيز غذر المأهول تتحدد فيه محاور التنمية حسب الإمكانات بكل منها وقدرتها الاستيعابية للسكان وطبيعتها الأيكولوجية مع تحديد الأنشطة المعيشية بها وكذلك الأنماط التخطيطية والمعمارية الملائمة لها بهدف إعادة توزيع السكان على كل المسطح المصرى كما يحدد التخطيط الإقليمى العلاقة بين الحيز الحالى ومحاور التنمية المقترحة مع شموله لجميع الأنشطة الإنتاجية

والخدمية . وقد أعد قسم العمارة والإسكان بمركز بحوث الإسكان والبناء دراسة ميدانية لتقييم الوضع الراهن للقرى المصرية شملت جميع أنماطها وقدمت الدراسة على هيئة ورقة عمل فى المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصرى الذى عقد بكلية الهندسة جامعة المنوفية وقد رصدت الدراسة مجموعة من المشكلات منها الامتداد العمرانى على حساب الأراضى الزراعية وكذا الهجرة العكسية من المدن للقرى فى بعض المحافظات ومعاناة معظم القرى من الشوارع الضيقة التى لاتسمح بالامتداد فى حالة إعادة التخطيط ..علاوة على حرمان معظم القرى من خدمات الصرف الصحى وارتفاع منسوب المياه الجوفية مما أدى إلى تلوث مياه الشرب.وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر فى التخطيط الاقليمى لمحافظات مصر بحيث يتوافر لكل محافظة منفذ للامتداد العمرانى إلى الصحراء ،أيضا اتباع نظام للمراقبة والمتابعة مع الأجهزة المحلية للقرية ومديرية الزراعة بالمحافظة حفاظا على الأراضى الزراعية .. الخ من التوصيات.

٦- أن يتحدد دور الدولة فى مناطق التنمية الجديدة بالقيام ببناء وإنشاء المرافق الرئيسية والبنية الأساسية مع تنشيط دور الجمعيات والشركات الوطنية والأفراد فى القيام بالمشروعات الجدية التى يلزم لها العمالة المختلفة حيث يتم تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال إلى مناطق التعمير مثل الأسر المكونة حديثا والمجندين الذين أدوا الخدمة العسكرية أيضا الخريجين من المدارس المتوسطة الفنية وبعض التخصصات من خريجى الكليات . مع منح هذه الشرائح ميزات سواء فى الأجر أو السكن أو الخدمات اللازمة لمعيشتهم فى هذه المناطق.

٧- عدم التقيد بالتوزيع الجغرافى عند إقامة المشروعات الإقليمية التابعة للمحليات كأن تنشئ محافظة ما مشروعا لها بالمناطق الصحراوية الموجودة فى نطاق محافظة أخرى مع توفير المسكن والإقامة والإعاشة والتنقلات للعاملين بهذه المشروعات من سكان المحافظة الأولى حول هذه المشروعات.

٨- يمنع بصورة قاطعة إقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة والمستودعات فوق الأرض الزراعية . على أن يتم تركيز هذه المشروعات فى نطاق الأراضى البور التى لاتصلح للزراعة أو توجيهها صوب مراكز عمرانية جديدة تمتد خارج نطاق الأراضى الزراعية وهو الاتجاه

الذى أخذت به الدولة أخيرا فى إقامة المدن الجديدة " العاشر من رمضان – السادات – ٦ أكتوبر – العامرية ... الخ).

٩– تعاون الأجهزة ووزارات الزراعة – العدل – الداخلية – الإدارة المحلية فى تحرير المخالفات للمعتدين على الأراضى الزراعية ، وذلك بسرعة مع بداية وقوع التعدى " المخالفة " وتقديم المخالفين للمحاكم المستعجلة للفصل فى الدعاوى على وجه السرعة إذ أن وقف جريمة التعديات فى البداية أسهل من وقفها بعد تطورها . أيضا العمل على إعادة الأرض المعتدى عليها إلى ماكانت عليه قبل التعدى والعمل على تجنب تدخلات السياسة بالقانون والنظام والتى ينتج عنها التراخى فى تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة بالإزالة وخاصة فى مواسم الانتخابات للمجالس النيابية " الشعب – الشورى" أو انتخابات المجالس المحلية ،حيث لجأت الحكومات المتعاقبة فى الآونة الأخيرة للصمت إزاء هذه التعديات الصارخة على الأرض الزراعية وماترتب على ذلك من زيادة حدة الظاهرة وصعوبة إزالة المبانى " لدواعى أمنية وخلافه " والرضوخ للأمر الواقع ونشوء بؤر عشوائية جديدة ، إذ كشف تقرير للرقابة الإدارية عن فقد مصر ١٣ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية فى الفترة من يوليو ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١، حيث أشار مصدر مسئول بوزارة الزراعة أن المساحات التى فقدت خلال انتخابات مجلس الشعب الماضية أكبر من المساحات المسجلة منذ صدور الأمر العسكرى ١ لسنة ١٩٩٦ وأرجع ذلك إلى تراخى إدارات حماية الأراضى بالمحافظات ورفض مراكز الشرطة تسلم محاضر المخالفات الخاصة بالتعدى على الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة (الأهالى ٢٠٠١/١٠/٣١ – العدد ١٠٥٩ – ص ٥)

١٠– التزام الحكومة بما تصدره من قوانين وقرارات وتعليمات خاصة بحماية الأراضى وبأن تكف الحكومة عن بناء المؤسسات والمستشفيات والملاعب وخلافه على الأراضى الزراعية مهما كان المقتضى.

١١– ضرورة تبنى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة المبادرة فى عرض وتناول المشكلة وحتى لايقتصر دورها على متابعة الأحداث والمناسبات ومسايرة اهتمامات أجهزة الدولة فقط على أن يتضمن عرضها وتناولها للظاهرة من خلال البرامج الدرامية والندوات النقاشية والأبحاث والدراسات التى تعالج هذه المشكلة الهامة ، وذلك من خلال

إبراز وتوضيح حجم المشكلة ومدى خطورتها والأضرار الناجمة عنها فى الحاضر والمستقبل وتوضيح أبعاد وتأثير ذلك على المجتمع أو الأفراد بأن تعمل أجهزة الاعلام على إحساس الجماهير كلها فى الريف والحضر بالخطر بأن أى مبنى يقام على قطعة أرض زراعية هو خصم من قدرتنا على إنتاج الغذاء ويجعلنا معرضين لأى ضغوط أجنبية من البلاد التى نستورد منها الغذاء - لا أن يقتصر دور الإعلام على " إعلام الأزمات " و" إعلام المناسبات" بمعنى أن الإعلام لايهتم بالمشكلة إلا إذا بلغت ذروتها حيث يتصاعد ايقاع الإعلام إلى أقصى مدى له ثم يهبط بعد ذلك إلى أدنى مستوى فقد بلغ النشر الصحفى والبث الإذاعى والتلفزيونى مداه عام ١٩٨٥ وهو نهاية مهلة تطبيق القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ثم هبط إلى أدنى مستوى له فى الأعوام التالية . ثم عاد ونشط بصورة ملحوظة مع صدور الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ ثم هبط أو كاد ينتهى الإعلام من هذه المشكلة بعد شهر أو إثنين من صدور القرار.

١٢- بقيت نقطة هامة ألا وهى صمت رجال الدين أمام استغلال الدين الإسلامى فى الأغراض الشخصية أو لتحقيق المنافع الخاصة للبعض بصرف النظر عن المصلحة العامة مثال ذلك أن يقوم شخص ببناء مسجد صغير" زاوية" له فى مقدمته مئذنة ويلاصق هذا المسجد مبانى أخرى أو يتوسط هذه المبانى ذلك المسحد على الأرض الزراعية . وبالطبع لايَجرؤ أحد على هدم هذا المسجد لأنه إذا قامت الشرطة والزراعة بعملية الهدم يترتب عليه هدم المسجد .. وهذا بالطبع عمل شيطانى صادر عن حكومة كافرة ومسئولين كفرة ويبقى الوضع على ماهو عليه وتتزايد المبانى خلف وحول المسجد!! وعلماء الدين يعرفون أن هذا التصرف من قبل البعض بمن قاموا بالتعدى على الأرض الزراعية بالبناء على تلك الأرض التى تخرج لنا قوتنا مخالف للدين والشرع ومع ذلك لانجد منهم إلا الصمت . والأمثلة على هذه الصورة كثيرة ومتعددة يعرفها الجميع فى كل قرية.





١- الصراع السياسي في الصين

٢- اليسار ومستقبل مصر

٣- حزب اليسار الاشتراكى الموحد بالمغرب

صراع سياسى فى الصين

■ صلاح صبح

فى أول يوليو ٢٠٠١ ألقى " جيانج زيمين" السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى ، خطبة، اعتبرت وقتها فى غاية الأهمية.. لأنه "اقترح" فيها لأول مرة فى تاريخ الحزب قبول عضوية رجال الأعمال والرأسماليين.

وعقب هذه الخطبة اندلع صراع غير معلن بين المؤيدين والمعارضين للفكرة من كبار قيادات الحزب.

وفى الوقت الذى لم تتناول فيه الصحف الصينية أمر هذا الصراع ، وحتى صحف هونج كونج – الأقل خضوعا للرقابة – نأت بنفسها عن الخوض فى هذا الموضوع .. لوحظ أن هناك خطابين موقع عليهما من رموز قديمة من قيادات الحزب يتم توزيعهما يداً بيد ، وبشكل شخصى وسرى ، وقد أكدت هذه الرموز فى الخطابين معارضتها لاقتراح " زيمين" بالسماح لرجال الأعمال والرأسماليين بالانضمام لعضوية الحزب.

وسرعان ما انتشر أمر الخطابين ، وبالتالى أمر الصراع داخل الحزب ، ولكن ظل الحديث عنه محدودا بين عامة أفراد الشعب الصينى.

وتقول مجلة "Monthly Review" فى عددها الصادر فى مايو ٢٠٠٢ " إن أهمية هذا الصراع واضحة ، لأنها تعد اختباراً لمدى قوة ووجود المعارضة داخل

الحزب الشيوعى الصينى ، ويمتد الأمر لبحث العلاقة بين الاشتراكية والرأسمالية فى الصين".

ويبدو أن الرئيس الصينى " جيانج زيمين" لن يسمح بأى معارضة لاقتراحه ، الذى سيتم (أو من المفترض أن يتم) إقراره فى المؤتمر العام القادم للحزب ، نهاية هذا العام ، والدليل أن " إيريك إيكهولم" مراسل الـ " نيويورك تايمز" كتب مقالا فى عدد الصحيفة الصادر فى ١٦ أغسطس الماضى جاء فيه أن " صحيفة ماركسية صغيرة، ولكنها مؤثرة تسمى "The pursuit of truth" (ملاحقة الحقيقية) قد تم إغلاقها ، لأنها هاجمت خطة الرئيس الصينى ، لضم الرأسماليين للحزب" . وقال " إيريك" إنه " على الرغم من عدم الارتياح داخل عدد من الدوائر لاتجاه الرئيس زيمين ، فان رئيس تحرير الصحيفة التى تم إغلاقها ، كان قد كتب أن " القــرار (ضم الرأسماليين) قد تم اتخاذه بالفعل ، وأى معارضة له لا طائل منها"

ولكن الصراع يبدو أنه غير قاصر على اتجاه" زيمين" لضم الرأسماليين لعضوية الحزب، " بما يخالف طبيعته ولائحته الأساسية وبرنامجه "- كما يقول المعارضون – ولكنه يمتد لرغبة أكيدة لدى القيادة الصينية لإقصاء القوى اليسارية المتشددة فى الحزب . ففى ٢٣ أغسطس ٢٠٠١ ، كتب " فيفين بيك – كوان" فى –" South china Morning Post" وهى صحيفة يمينية التوجه ، تصدر فى هونج كونج أن " الرئيس زيمين" أمر بأن يتم إقصاء القوى اليسارية المتشددة ، المعارضة لعملية " إصلاح الحزب" عند بدء عملية إدماج الرأسماليين .

وأضاف :" أن السيد " زيمين" ، من ناحية ، يخشى أن يتسبب زيادة تأثير اليساريين المتشددين فى مواقع السلطة ، فى هروب رجال الأعمال الأجانب من البلاد ، فى الوقت الذى تنوى فيه الصين ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .. ومن ناحية أخرى فان " زيمين" يخشى من تعرض فرصته للاستمرار فى قيادة الحزب والبلاد (أو اختيار خليفة له من أتباعه) للخطر عند انعقاد المؤتمر العام السادس عشر للحزب نهاية هذا العام.

وقد كان من غير المألوف لصحيفة يمينية مثل (SCMP) أن تقول إن السيد " زيمين" يخشى على زعامته خلال المدة المتبقية له فى الرئاسة ، وحتى انعقاد المؤتمر العام للحزب ، بسبب تزايد المعارضة الماركسية المتشددة له ، وخاصة بعد اقتراحه الأخير.

ورغم وجود نوع من الرقابة على الصحف ذات التوجهات الماركسية ، فان إحدى هذه الصحف ، قد نشرت مقالا ، مؤخرا ، جاء فيه أن هناك العديد من الرأسماليين ، انضموا بالفعل إلى الحزب ،

وأن ذلك حدث ، قبل الخطاب الذى ألقاه السيد زيمين فى يوليو ٢٠٠١ . بل إن صحيفة ماركسية أخرى ، ابتعدت عن كل تقاليد الرقابة " الذاتية" وكتبت أنه " عندما رحب " جيانج زيمين" بانضمام الرأسماليين إلى الحزب فى العام الماضى ، قام أربعة عشر شيوعياً من الحرس القديم ، بكتابة خطاب موجه للرئيس " زيمين" يتهمونه بالإخلال بوحدة الحزب ، بطريقة قد تقود الصين إلى الانهيار ، مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى "

وقد رد " زيمين" على هذا الاتهام بأن وضع زعيم المجموعة التى وقعت على الخطاب ، ويدعى " وى وى (Wei Wei) وهو كاتب ومفكر يبلغ من العمر ٨٢ عاما ، تحت الإقامة الجبرية."

كما ألقى جهاز الأمن الصينى – كما تقول " صحيفة الأمة" الصينية ذات التوجه الماركسى – القبض على بعض الرسميين ، المشاركين فى التوقيع على الخطاب ، أو المتعاطفين مع ماجاء فيه .

ورغم وجود معارضة شديدة لاقتراح " زيمين" بضم الرأسماليين للحزب الشيوعى الصينى ، ورغم أن هذا الاقتراح لم يتم إقراره بعد، فان وكالة الأنباء الصينية الرسمية "Xinhua" نشرت فى مطلع هذا العام قائمة بالرأسماليين الذين يرغبون فى الانضمام للحزب ، وقالت إن " هؤلاء" من الذين يعاملون العاملين لديهم بطريقة عادلة ، ويعيدون استثمار أرباحهم فى المشروعات التى يملكونها ، دون تحويلها للخارج ، أو اكتنازها.

وفى مايو الماضى قالت الوكالة إن الحزب فى مقاطعة جانج دونج "Guangdong"– وهى معقل الرأسمالية فى الصين – قد اختار رأسماليين ضمن وفده المقرر أن يشارك فى المؤتمر العام السادس عشر للحزب نهاية هذا العام.

وترجح مجلة "Monthly Review" فى عددها الأخير أن يتم إجراء تغيير رسمى فى هيكل الحزب الشيوعى الصينى وبرامجه ، فى المؤتمر القادم . وتقول " إن معارضة انضمام الرأسماليين للحزب ، يجرى الآن – أو جرى بالفعل – إخمادها ، ولكن تظل نتائج الصراع الخفى داخل الحزب، غير مؤكدة بعد.

فهل سينجح الرئيس " زيمين" فى تنفيذ خطته بالسماح بانضمام رجال الأعمال للحزب ، وهل سيسفر ذلك عن تغيير جوهرى فى برنامج الحزب، ولائحته ، وتوجهاته ، أم أن المعارضة الماركسية داخل الحزب سوف تنجح فى إفشال خطة " زيمين" وإبقاء الحزب – وبالتالى الصين – على شكلهما وتوجهاتهما التقليدية؟

هذا ماستكشفه الأيام ، عقب انعقاد مؤتمر الحزب ، نهاية هذا العام.

اليسار ومستقبل مصر

وجهات نظر: نبيل الهلالى و عبد الغفار شكر و حسين عبد الرازق

و بهاء الدين شعبان وأنور مغيث

■ متابعة خالد حريب

نظم مركز البحوث العربية ندوة موسعة تحت عنوان «اليسار ومستقبل مصر» شارك فيها باحثون ومهتمون ونشطاء من مختلف أجيال اليسار.. ومن مواقع يسارية مختلفة.

اتفق المشاركون على حجم الأزمة التى يمر بها اليسار بمختلف فصائله .. وجاء اللقاء فرصة لبحث الأسباب التى أدت إلى ذلك ومحاولة استشراف المستقبل .

ولم يترك المشاركون أمر المستقبل مفتوحاً للظروف الطارئة ولكن اجتهد عدد من الباحثين فى بلورة ما يشبه «الأجندة» التى تبحث عن إتفاق كخطوة أولى نحو ترجمتها إلى واقع.

وإقتناعا من مجلة « اليسار الجديد» بأهمية الموضوع ننشر تفاصيل هذه الندوة المهمة ونفتح الباب واسعاً للتعليق والتعقيب.

من نحن؟

أحمد نبيل الهلالى المحامى والمناضل المعروف كان أول المتحدثين فى الندوة واستهل رؤيته بأن نقطة البدء عند الحديث عن اليسار ومستقبل مصر ،لابد أن تكون هى تحديد المقصود باليسار ثم التعريف بالمستقبل الذى ننشده لمصر . ويرى الهلالى أن اليسار مصطلح سياسى يتسع لقوى متعددة تناضل فى سبيل مجتمع متحرر من التبعية والقهر البوليسى والظلم الاجتماعى ، وهذا المجتمع يستهدف على المدى البعيد تحقيق الاشتراكية مع افتراض وجود تباين بين قوى اليسار حول موقف كل منها من الاشتراكية ويحدد الهلالى

بالتالى أن اليسار يضم الشيوعيين المنضمين لتنظيمات والماركسيين المستقلين والتجمعيين.

واختار الهلالى أن يتركز حديثه على اليسار الشيوعى باعتباره منتميا لهذا الفصيل.

وينتقل الهلالى إلى رؤيته لمستقبل مصر الذى يعرفه بأنه الغد الذى نتمناه لمصر ويوضح أنه إذا كانت مصر تعانى اليوم من أزمة مجتمعية شاملة هى تحديداً أزمة التطور الرأسمالى التابع .. فالمستقبل الذى نتمناه لا يمكن أن يكون امتدادا لحاضر مصر المأزوم أو صيغة محسنة ومنقحة من هذا الحاضر، بل يجب أن يكون المستقبل نقيضاً نافياً لهذا الحاضر المحتضر.

ويضيف: وإذا كانت الأزمة التى تعانيها مصر هى الحصاد المر لمجمل سياسات الحكم فإن الخروج من الأزمة رهن بالخلاص من هذه السياسات وصانعها مما يتطلب بروز قيادة طبقية جديدة قادرة على طرح سياسات بديلة وتعبئة قوى التغيير وقيادة معركة هذا التغيير.

أوضاع اليسار الحالية

وعند تناوله لأوضاع اليسار الحالية يطالب الهلالى بضرورة أن نصارح أنفسنا بأنها أوضاع مأساوية لأن اليسار المصرى يعانى بكل فصائله من مجموعة مشتركة من الآفات أهمها:

-الانقسامية والتشرذم : وهى علة يشكو منها اليسار الشيوعى واليسار الناصرى أيضا.

- افتقاد الرؤية المتكاملة عن الحاضر والمشروع الخاص للمستقبل.

-العزلة عن الجماهير وعن القاعدة الاجتماعية الطبيعية من عمال وفلاحين . وحركة اليسار الشيوعى محصورة أساساً فى نطاق القشرة المسيسة على سطح المجتمع.

- يدفع اليسار اليوم ثمن إخفاقات الأمس فهو يتحمل اخفاقات وانحرافات التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، واليسار الناصرى بأجياله الجديدة يتحمل مسئولية الأخطاء والانتهاكات التى ارتكبت فى ظل العهد الناصرى.

مهام اليسار

بعد أن يكشف الهلالى عن مواطن الضعف الحالية فى اليسار الشيوعى يحدد مجموعة من المهام يرى أنها كفيلة بتحويل اليسار إلى قطب أساسى مؤثر فى الصراع من أجل المستقبل. أولى هذه المهام من وجهة نظره هى ممارسة نقد ذاتى علنى وجرئ عن أخطاء الفكر والممارسة والتنظيم فى المرحلة الماضية وتصحيح هذه الأخطاء.

ويوضح الهلالى أن من أهم هذه الأخطاء:

-فشل اليسار الشيوعى فى تحقيق الربط الجدلى بين النظرية والواقع المصرى والاكتفاء بترجمة النصوص وحفظها عن ظهر قلب وعجز اليساريين بالتالى عن تطبيق النظرية بشكل خلاق يتناسب مع الواقع المصرى.

-اكتفاء اليسار بترجمة ودراسة كتابات ماركس وإنجلز ولينين وستالين وماو فى حين أدار ظهره لكل ما هو إيجابى فى التراث الإنسانى العالمى والعربى والإسلامى رغم أن الماركسية لم تخلق من عدم ولم تهبط على ماركس من السماء ولكى نكون ماركسيين حقاً لابد من الانفتاح على كل اجتهادات العقل البشرى.

ويستشهد الهلالى بمقولة شهيرة للينين يقول فيها:

«إن الشيوعى الذى لا يثقف نفسه بأفضل ما أنتجه العقل البشرى ويكتفى بدراسة الكتب الماركسية شيوعى بائس».

-الخطأ التاريخى الفادح نظريا وسياسياً الذى وقع فيه الشيوعيون المصريون بقبولهم تقسيم فلسطين مسايرة لموقف الحزب الشيوعى السوفيتى رغم تناقض هذا الموقف مع مبادئ الماركسية ومفهومها عن القومية والأمة والدولة .. فتعاليم الماركسية لا يمكن أن تقبل الاعتراف بدولة إسرائيل لأن الدولة فى الماركسية هى نتاج وجود اجتماعى سابق عليها وهو ما لا ينطبق إطلاقا مع حالة دولة إسرائيل التى فرضها الاستعمار العالمى والصهيونية العالمية على منطقة الشرق الأوسط.

-الموقف الخاطئ من الديمقراطية :حيث يدين الهلالى مشاركة اليسار فى عهد عبد الناصر فى لعبة الديمقراطية الموجهة التى طبقها النظام الناصرى الذى ارتضى إهدار الحريات العامة تحت شعار«لا حرية لأعداء الشعب » وحل اليسار الشيوعى تنظيمه المستقل ثم حاول الدخول كأفراد فى الحزب الحاكم الأوحد، ويضيف الهلالى أن هناك أخطاء فرعية تندرج تحت هذا الموقف الخاطئ من الديمقراطية مثل عدم التزام التنظيمات الشيوعية عامة بالديمقراطية الداخلية وعدم توفير القنوات الصحية للصراع الفكرى داخل التنظيم مما أدى لتفريغ الانقسامات وأفقد اليسار مصداقيته فى عيون الجماهير.

-وأخيرا يتطرق الهلالى لأخطاء اليسار العديدة فى مجال العمل الجبهوى حيث ظلت قضية التحالفات من أبرز القضايا المثيرة الجدل والاختلاف والانقسام فى صفوف الحركة الشيوعية وشاب هذه القضية أخطاء بارزة مثل إهمال التحالفات الاجتماعية

والتركيز على التحالفات السياسية مع أحزاب البرجوازية ويضرب لذلك مثلا هو الانجاز التاريخى الذى حققه الشيوعيون عام ١٩٤٦ بتأسيس اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وإغفالهم تمثيل الفلاحين فى هذا التشكيل الجبهوى ، ومن الأخطاء البارزة أيضا التى يراها الهلالى إخفاق الشيوعيين فى ممارسة قانون الوحدة والصراع مع الحلفاء واكتفائهم بالاشتراك فى تشكيل أشكال عمل جبهوية فوقية معزولة عن الجماهير العريضة وحركتها.

بوصلة اليسار

وهنا تنتهى أولى المهام التى حددها الهلالى لتحويل اليسار لقطب فاعل فى الصراع من أجل المستقبل . وينتقل بعد ذلك إلى ثانى هذه المهام وهى ألا يتخلى اليسار الشيوعى عن منهجه العلمى المتمثل فى الماركسية اللينينية أى إيديولوجية الطبقة العاملة وهو المنهج الذى يعد بمثابة البوصلة التى توجه خطى اليسار.

ويوضح الهلالى أنه فى مواجهة أكاذيب ايديولوجيا الامبريالية حول انتهاء عصر الايديولوجيات فعلى اليسار أن يتمسك أكثر بالماركسية اللينينية لأن الانهيارات التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا ليست شهادة وفاة للماركسية فكما قال ماركس «الفلسفة تموت فى الممارسة لكى تولد من جديد كنظرية تقدم ممارسة جديدة للحياة» .

وينبه الهلالى إلى ضرورة قيام اليسار الشيوعى بإعادة قراءة وفهم ماركسية ماركس : ولينين بعيون وعقول العصر الراهن حتى نعيد إنتاج ماركسية لينينية على ضوء مقتضيات الواقع الجديد الذى لم يعشه ماركس ولا لينين.

والمهمة الثالثة التى يمكن أن تحول اليسار لقوة مؤثرة هى توحيد اليسار الشيوعى وتجاوزه أوضاع الانقسام والتشرذم التى يعانى منها منذ عقود على أن يتسم التوحيد على أسس مبدئية ومن خلال عملية فرز واستقطاب لمعرفة الغث من السمين .

ورابع المهام من وجهة نظر الهلالى هى إنجاز تحالف اليسار ونفض الغبار من على شعار تحالف اليسار بالمعنى الواسع وتجسيده على أرض الواقع وإلا ظلت طاقات اليسار غير الموحدة مبددة.

والمهمة الخامسة هى الالتقاءات الأوسع بمعنى الدخول فى سلسلة من أشكال التنسيق مع قوى اجتماعية وسياسية عديدة ومتنافرة قد تتفق معنا حول نقطة أو أكثر من نقاط مشروعنا عن مستقبل مصر وتختلف مع اليسار حول بقية النقاط.

مشروع بديل

وسادس المهام هى وجوب طرح مشروع بديل غير مشروع البرجوازية الحاكمة حيث تتوقع الجماهير الشعبية من اليسار طرح رؤية علمية للحاضر المأزوم وتصور متكامل لكيفية انتشال الوطن من براثن طريق الندامة أى طريق التطور الرأسمالى التابع المسدود ، ويشير الهلالى إلى أن طرح مثل هذا المشروع المتكامل سوف يسهم فى تمايز اليسار الحقيقى أمام الجماهير عن حملة الوجه اليسارى السائرين فى ركاب السلطة، والمهمة السابعة هى قيام اليسار بطرح نفسه على الجماهير طرحاً نضالياً بالنزول للجماهير فى مواقعها ومعايشة همومها ومشاكلها ومشاركتها فى معاركها الحياتية اليومية وعدم الاكتفاء بالاستغراق فقط فى المعارك الفكرية والسياسية ذات الطابع الفوقى التى تعكس شواغل واهتمامات المثقفين.

ثم يطرح الهلالى ثامن المهام وهى ضرورة أن يلعب اليسار الشيوعى وغير الشيوعى دوراً مبادراً وفاعلا من أجل الإسراع فى تحقيق التلاحم بين بؤر المقاومة للعولمة الرأسمالية والإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية لتشكيل جبهة عالمية واسعة ضد كل أعداء الشعوب، ويبدأ ذلك بإطلاق حركة شعبية فى مصر لمقاومة العولمة الرأسمالية كرافد من روافد الحركة العالمية ضد العولمة . وهنا يسجل الهلالى اعتراضه الشديد على ما ورد فى افتتاحية «اليسار الجديد» حول اختفاء مزعوم «للصراع من أجل إقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للرأسمالية» أو «لبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل على النطاق العالمى» ، ويؤكد الهلالى أن هذا النضال العالمى نضال قديم جديد لم ولن يتوقف أبدا ويدعو للتوقف عن إطلاق مثل هذه المقولات المثبطة للهمم .

وأخيرا يؤكد نبيل الهلالى على أن اليسار لن يستطيع أن يكون قوة فاعلة إذا ظل مجرد تيار يفتقد للقوام.. فتحقيق الاشتراكية مستحيل دون توافر جيش منظم من الاشتراكيين الحقيقيين المؤمنين بالقضية والذين يعتبرون أن النضال فى سبيل الاشتراكية عطاء وتضحية وبذل وليس انتفاعاً واسترزاقاً وإثراء.

العمل المطلوب

القائد اليسارى **عبد الغفار شكر** أدار الندوة بخبرته المعروفة ولكنه خرج عن هذا الإطار -كمدير- ليقدم نقاط أسريعة ربما تفيد فى المناقشات التى يقول عنها شكر« قد تستمر لموسم ثقافى كامل بالمركز» .. ولكن قبل عرضه لمداخلته أوضح أن مجلة «اليسار الجديد» هى منبر لكل تيارات اليسار المصرى واختلاف

الهلالى مع ما جاء فى مقدمة العدد الماضى يكشف عن الحاجة إلى حوار مستمر بين المهتمين .. ووجه شكر الدعوة لأحمد نبيل الهلالى لكتابة وجهة نظره كاملة إلى المجلة لنشرها والحوار معها.

ويدخل شكر فى نقاطه المرشدة بسرعة وإيجاز مؤكداً فى بداية عرضه أنه إذا طالبنا مشاركة كل اليساريين فى العمل المطلوب فلن ينهض اليسار ولكن من الممكن أن يتقدم فصيل نلتف حوله إذا تحققت له هذه الشروط وهى:

-توافر رؤية فكرية وسياسية سليمة تتعامل مع التطورات.

- رسم خريطة لتحالفات سياسية صحيحة على اعتبار أن اليسار ليس وحده فى المجتمع.

-إنعكاس الرؤية والتحالفات على الممارسات اليومية.

-إعطاء الأولوية للإصلاح السياسى وبناء جبهة ديمقراطية سليمة لضمان مشاركة العمال والفلاحين.

-الانخراط فى عمل جماهيرى قادر على بناء الديمقراطية من أسفل بعيداً عن مناشدة الحكم لتحقيق ذلك.

- اكتشاف جيل جديد من القيادات الشابة.

-بناء تنظيم حزبى ديمقراطى على أرضية مؤسسية.

-الحرص على وجود حوار منتظم بين كل قوى اليسار.

تراجع الحركة

الكاتب الصحفى والمفكر اليسارى حسين عبد الرازق جاء إلى الندوة حاملاً رؤية كاملة لما يدور فى المجتمع المصرى وأثر ما يحدث فى أرض الواقع على اليسار .. فهو يبدأ حديثه متفقاً على أن اليسار فى أزمة ويصفها أنها «أزمة طاحنة» ولا يستثنى من ذلك الأحزاب العلنية أو السرية ..مع اختلاف أسباب وشكل ونتائج الأزمة فى كل حزب على حدة.

ويرى عبد الرازق أن اليسار فى مصر يضم التجمعين والناصريين والحزب الشيوعى المصرى وحزب الشعب الاشتراكى والاشتراكيين الثوريين إلى جانب الشخصيات اليسارية المستقلة.

ويرى عبد الرازق أن المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة يتجه يمينا ولذلك فإن الحركة الإسلامية وتيار الإسلام السياسى يسيطر عليه .. ويطالب بضرورة مواجهة هذه الحقيقة .. وإذا كان توجه المجتمع إلى اليمين هو أول أسباب الأزمة العامة فإن ثانى الأسباب هو تراجع الحركة العمالية خاصة الحركة ذات

الطابع السياسى ويرصد فى ذلك أن المجتمع يشهد ما يشبه السكون خلال السنوات الماضية فلم يحدث إضراب مشابه لإضراب سائقى السكك الحديدية أو مظاهرات مشابهة لما حدث أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧.

هذا التراجع فى رأى عبد الرازق لم يقتصر على الحركة العمالية فقط ولكنه امتد إلى حركة الفلاحين وحركة الطلبة .. ولا يعتبر ما حدث فى الشهور الأخيرة من تضامن طلابى مع الانتفاضة أمرا حاسما فى شكل ومضمون حركة الطلبة المنشودة.

ويضيف أيضا أن من الأسباب العامة للأزمة التى تواجه اليسار هو انعكاس انهيار الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والوسطى على الأحزاب الشيوعية والاشتراكية.

مواقف عدائية

ويشير **حسين عبد الرازق** بوضوح وصراحة إلى إنقسام وتشتت الحركة الشيوعية مما نتج مواقف عدائية وأرجع ذلك إلى لا أخلاقية بعض المنتسبين إلى اليسار واحتفاء بعض القوى بهؤلاء رغم سقوطهم الأخلاقى والسياسى من جانب قوى أخرى.

ويصف حسين عبد الرازق أحوال العضوية فى اليسار أنها« تكلست» وغابت الأجيال الجديدة ويظهر ذلك بوضوح فى أحزاب التجمع والناصرى والأحزاب الشيوعية مع ملاحظة خصوصية الاشتراكيين الثوريين والحركة الطلابية.

وفى الاقتصاد

وبالرجوع إلى الوضع الاقتصادى فى مصر وأثره على المجتمع وبالتالى انعكاسة على الحركة برصد حسين عبد الرازق نقاطاً وعناوين موجعة :

-حالة الركود فى السنوات الخمس الأخيرة.

-ارتفاع الدين الداخلى إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

-انخفاض معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلى.

-العجز فى الميزان التجارى.

-العجز فى ميزان المدفوعات.

-انخفاض النمو فى الصناعة والزراعة.

-فشل سياسة الرهان على التصدير والاستثمارات الأجنبية والخاصة.

-انهيار سعر الجنيه المصرى أمام الدولار (٣٤٪ خلال أقل من عام) وارتفاع أسعار كافة السلع.

-أزمة ١١ سبتمبر وانعكاس ما سبق على مستوى معيشة الطبقات الشعبية حيث إزداد

الأغنيـاء غنى والفـقـراء فـقـراً ..أمـا العنوان العـريض الذى وصل إليـه عـبـد الرازق فـهـو «تعميم الفساد».

وفى السياسة

خريطة شاملة يرسمها عبد الرازق للواقع السـيـاسـى ويبـدأ بكشف مـوقف العـداء للديمقـراطيـة ويدلل على ذلك بتـعـديل قـانون مباشـرة الحـقوق السيـاسـيـة بقصر رئاسة القضـاة للجان الفرعية فى انتخابات مجلس الشعب والاستـفـتـاءات المنصوص عليـهـا فى المادتين ١٢٧، ١٣٦ من الدسـتـور .. وأن هذا التعديل قام باستبعاد رئاسة القضاة للجان الفـرعـيـة فـى إنتـخـابات المجـالس المحليـة والاستفتاء الخاص بالرئاسة والاستفتاء على تعديل الدستور والاستفتاء على الإجراءات التى يتـخـذهـا الرئيس طبـقـا للمادة ٧٤ والاستـفـتـاء على المسـائل الهـامـة التى يقـرر رئيس الجمهورية طرحها على الاستفتاء.

كمـا يشـيـر عبد الرازق إلى وقـائع محددة فى العداء للديمقـراطيـة مـثـل تزوير انتـخـابات المجـالس المحليــة والموقف من التظاهرات الطلابيـة والمسـيـرات السلمـيـة وإصـدار قـانون الجـمـعـيـات والمؤسسـات الأهلية وكذلك إصدار قانون العمل الموحد.

كمـا يلمـح عـبـد الرازق فى رصـده للواقع السـيـاسـى إلى مـواقف بعض قـوى اليـسـار واقترابها من السلطة.

وفى المستقبل

وعن المستقبل يتحدث عبد الرازق فى ثقة.. فيـؤكد أن مـسـتـقـبل مصـر مرتبط بمسـتـقـبل اليـسـار .وذلك على اعـتـبـار أن البـرجـوازية حصلت على فرصـتين الأولى قبل ثورة ١٩٥٢ والثانية بعد عام ١٩٧٤ وأن الحصاد كان هو هذه الأزمة التى يمر بها المجتمع الآن .وهذه الأزمة تكشف وتؤكد أنه لا حل بدون اليسار.

وفى هـذا يتـضـح حـجـم عبء الدور المنتظر لليـسـار المصـرى .فـهـناك حـاجـة ضـرورية للوحـدة بين قـوى اليـسـار .. ويحـدد أكـثـر أن المطلوب وحدة نضـالية تطرح رؤية وتتـجـاوز التشبث بالرؤى السابقة. وتعمل هذه الوحدة فى صـفـوف الطبـقـات من العـمـال والفـلاحين والطلاب والمهنيين والمثقفين .. وضرورة العمل وفق بـرنـامـج يرتبـط بقـضـايا النـاس الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الديمقراطية.

ويشـيـر عـبـد الرازق إلى أهمـيـة القـضـيـة الفلسطينية وارتباطها بالأمن القومى المصرى ..وكذلك القضية العراقية والتصدى للعولمة والهيمنة الأمريكية.

الحقائق الثابتة

وبمجموعة من الحقائق الثابتة التى قد لا

يختلف معها أحد يقدم **أحمد بهاء الدين شعبان** رؤيته له أزمة اليسار المصرى» .. «الأعراض والاقتراحات» ، وأولى هذه الحقائق أن الحركة اليسارية المصرية واحدة من أقدم الحركات السياسية فى مصر، إذ يعود أول تنظيماتها المعلنة إلى أوائل العشرينيات من القرن الماضى «وسبق ذلك جهود ونشاطات عديدة مهدت الأرض لإعلان ميلاد حزب الاشتراكية فى مصر عام ١٩٢١ وعلى مدار العقود الماضية قدم آلاف المناضلين تضحيات جسيمة ودفعوا من حياتهم سنين طويلة فى المعتقلات والسجون وتركوا بصماتهم الواضحة على ثقافة وفكر الوطن . وهنا يلفت بهاء الدين شعبان النظر إلى الحقيقة الثانية وهى أن عوائد كل تضحيات اليسار المصرى وجهود المنتمين إلى صفوفه حتى الآن لا تتناسب بأى حال مع تاريخ حضوره السياسى وتبدو صورة اليسار الآن غير مرضية على الإطلاق إذ بدأ قرناً جديداً وهو فى أسوأ حالاته على الإطلاق.

وبعد هذا الرصد السريع لماضى اليسار وحاضرة ينتقل بهاء الدين شعبان إلى تحديد عدة أمراض قادت اليسار المصرى والعربى إلى هذا الواقع المتردى :

-هناك يساريون ولكن لا توجد حركة منظمة لليسار ،وهناك فكر يسارى مشوش دون خطة مدروسة لترتيب بيت اليسار وهناك منتمون لليسار دون قوة يسارية منظمة ومؤثرة تملك فرض جدول أعمالها ورؤاها .وباختصار يرى بهاء الدين شعبان أن اليسار المصرى مجرد« حالة وليس واقعاً» والحالة مجرد احتمال، أما الواقع فهو وحده الذى يعتمد عليه فى موازين القوى وفى لحظات صنع القرار.

-بعد ثمانين عاماً ما زالت الحركة اليسارية المصرية تعيش نفس ازماتها القديمة وتدور داخل دوامتها الموروثة وتحمل نفس الأمراض التى ولدت بها وأهمها الانقسامية والتشرذم والتفتت والتخوين وشخصنة الخلافات.

-أثمر الوضع السابق ثماره المحرمة المرة فأصيب اليسار بالشلل الذى عزله عن الجماهير وأعجزه عن الانغراس فى التربة الوطنية بعمق وعنفوان وباستثناء حالات فردية لم ينجح اليسار بشكل عام فى نسج روابط قوية مع الطبقات الفقيرة وظل الحديث عن الجماهير والطبقة العاملة والكادحين محض كلام نظرى مرسل لم يتجسد كحقائق فى أرض الواقع إلا نادراً.

-على مر تاريخه لم ينجح اليسار فى حل المعضلة التنظيمية حلاً موفقاً فدائما ما كان يقع اسير التناقض بين التنظيم المغلق المعزول

أو التنظيم المفتوح الضائع ولم يفلح أبداً فى صياغة منظومة تنظيمية تحدد العلاقة بين العمل الخاص والعام وبين ال« تحت» و«الفوق» وغيرها من المكونات التنظيمية.

-يرى بهاء الدين شعبان أن اليسار عجز أيضا عن طرح منظومة برامجية تؤثر وتعيش وتتطور بالتراكم المستمر على مدى الأحقاب والسنين ،وهذا البرنامج المتفق عليه هو الذى كان سيجعل الهدف النهائى لليسار لا يغيب عن أنظار مناضليه وتصبح قضية التغيير لا مجرد حلم عصى المنال ولكن عملاً متكاملاً وصاعداً متماسك الحلقات ، فكما يقول ماركس إن التاريخ ليس شيئا إلا الإنسان المتجه نحو أهدافه.

-من أخطر نقائض التجربة اليسارية ولعلها أخطرها غياب روح التجديد والعجز عن فتح بوابات الأمل أمام الأجيال الجديدة وما دام اليسار -فى معياره الأساسى -هو الانحياز للمستقبل فيبدو الوضع مأساويا حين نرى كافة الأشكال اليسارية فى غربة حقيقية عن الأجيال الجديدة، تتحدث لغة غير لغتها وتهتم بقضايا غير قضاياهم وهو ما يعنى بالضبط خيانة اليسار لنفسه وانقلابه على مفاهيمه وتخليه عن المستقبل لصالح ماضى ولى ولن يعود.

أسئلة اللحظة

ولم يتوقف بهاء الدين شعبان عند مجرد استعراض امراض اليسار المثيرة للأسس لكنه ينتقل بنا سريعاً إلى اثارة مجموعة من الأسئلة التى طال الزمن دون أى محاولة جادة للإجابة عنها ويطلق عليها أسئلة اللحظة الراهنة ومن أبرزها:

-أسئلة حول اليسار وأزمة المصطلح:

فماذا نعنى بتعبير «اليسار» : هل هو القوى الماركسية (إذا استخدمنا المعيار الطبقى)، أم القوى الماركسية والناصرية (إذا استخدمنا المعيار الوطنى) ،أم القوى الماركسية والناصرية وكل دعاة الحرية والتقدم (إذا استخدمنا المعيار السياسى -الديمقراطى).

-أسئلة حول اليسار وأزمة الرؤية.

لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ هل المشكلة فى الجذور والأصول أم فى التطبيق؟ وهل المشكلة فى النظرية أم الممارسة؟ما الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى ولماذا وكيف ننظر إلى تقويمه ونستفيد من هذه التجربة ونستخلص منها الدروس؟ وهل ما زالت الاشتراكية صالحة للتطبيق وللنضال من أجلها وإذن : ما هى الاشتراكية؟.

-أسئلة حول اليسار وأزمة الحزب:

هل ما زال الحزب البلشفي بصيغته التي نعرفها صالحاً لقيادة التغيير في ظروف السموات المفتوحة والعولمة والإنترنت وثورة الاتصالات أم نحن في حاجة لشكل جديد يستفيد من هذه التطورات ويتمتع بديناميكية وقدرة على التطور والتأثير وإذا كان الأمر بالإيجاب فكيف يمكن بناء حزب حقيقي مرتبط بقواعده ومعبر عن حاجات موضوعية في الواقع.

–أسئلة حول اليسار وأزمة الديمقراطية:

ما هو موقف اليسار من الديمقراطية ومن الليبرالية داخل الحزب وفي المجتمع؟ وما هو تعريف الديمقراطية من وجهة نظر اليسار وما هو موقف اليسار من قضية ديكتاتورية البروليتاريا ..هل ما زال متمسكاً بها وهل يتناقض ذلك مع ادعاءاته بشأن الديمقراطية وإذا كان تخلى عن هذه الديكتاتورية إلا يعد ذلك هرطقة ماركسية ؟ وما موقف اليسار من قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية ومن هم الحلفاء ومن هم الاعداء ؟ إلخ.

–أسئلة حول اليسار والفكرة القومية:

ما هو تقويم اليسار الآن للقضية القومية وللقوى القومية العربية ولطبيعة الصراع مع خصوم هذه الفكرة؟ وهل يعتبر اليسار أن هناك أمة عربية متحققة أم ما زال على تشككه في هذا الأمر؟.

– أسئلة حول اليسار والموقف من الإسلام السياسي:

ما موقف اليسار العملي من الدين «الإسلامي بالذات» ، ومن الهجمة على الإسلام والمسلمين خاصة بعد ١١ سبتمبر وما موقف اليسار من قوى الإسلام السياسي : عداء مطلق مثل موقف الدكتور رفعت السعيد أم أن هناك إمكانية لتطوير مواقف مختلفة من السعيد أم أن هناك إمكانية لتطوير مواقف مختلفة من التيارات الاسلامية والتفاعل معها في إطار هجمة إمبريالية ساحقة كالتي نعيشها ؟.

–أسئلة حول اليسار والموقف من العولمة:

كيف يفهم اليسار ظاهرة العولمة: نحن معها أم ضدها ؟ نقاومها أم ننصهر فيها وما موقف اليسار من جماعات مناهضة العولمة وكيف يتعامل معها ؟ وهل هناك مجال لبناء عولمة أممية ذات بعد إنساني يكون اليسار المصري جزءاً منها أم أن العولمة ظاهرة لصيقة الصلة بالمجتمع الرأسمالي ومغلقة على مكوناته العضوية.

–أسئلة حول اليسار وقضايا الصراع العربي– الصهيوني : كيف يرى اليسار الآن طبيعة الصراع العربي؟ الصهيوني ومستقبل

التسوية وهل نقبل الاعتراف بإسرائيل إذا أقيمت دولة فلسطينية بالشروط الأمريكية؟ وما موقفنا من قيادة عرفات الحالية ومن مواقفها الأخيرة؟ وكيف ننظر لقضية الإرهاب والعمليات الاستشهادية وما موقفنا مما يسمى بـ« معسكر السلام الإسرائيلى»؟.

-أسئلة حول اليسار وقضايا الصراع السياسى :

كيف يرى اليسار الموقف الآن فى مصر وما هى رؤيته للتحالف الطبقى الحاكم ؟ وكيف ينظر لظواهر كالفساد وتفشى البطالة والركود وغيرها من ظواهر المجتمع ؟ وهل يرى إمكانية للتغيير وبأى وسيلة وما شروط نجاحه فى ذلك وما هى تحالفاته فى هذا الشأن؟.

-أسئلة حول اليسار والتحولات الاجتماعية:

كيف يرى اليسار التحولات الطبقية الواسعة؟ وعمن يعبر اليسار المصرى طبقيا الآن وعن أى مصالح اجتماعية يدافع ؟ وما هى ملامح الطبقة العاملة من وجهة نظر اليسار وما الموقف من بقية الطبقات وعلى أيها يمكن المراهنة كرافعة لعملية التغيير؟ وعديد من الأسئلة الأخرى المرتبطة بالتغييرات الاجتماعية.

-أسئلة حول اليسار والثورة التكنولوجية:

كيف ينظر اليسار للثورة التكنولوجية الهائلة التى تعم العالم الآن وما تأثيرها على وضعية التخلف الراهنة؟ وهل يمكن الاندماج فيها والاستفادة من زخمها للانطلاق وما هى شروط ذلك ومن يقود هذه الانطلاقة؟.

-وأخيرا أسئلة حول اليسار وحركة المجتمع المدنى:

ما هو فهم اليسار لمسألة المجتمع المدنى وإشكالياته وما هو الموقف اليسارى الصحيح من حركات المجتمع المدنى والجمعيات غير الحكومية .هل تذوب فيها باعتبارها بديلا للحزب السياسى أم نعاديها ونعتبرها مدخلا لرشوة المثقفين أم أن هناك موقفا وسطاً بين هذا وذاك؟.

اقتراح

ومن كل ما سبق يصل أحمد بهاء الدين شعبان إلى اقتراح محدد هو تشكيل لجنة تحضيرية أولية يوكل إليها مهمات إجرائية فقط للإعداد لعقد مؤتمر وطنى شامل لليساريين المصريين تحت شعار محدد واحد هو «إعادة بناء الحركة اليسارية المصرية». ولا يكون لهذه اللجنة أية صلاحيات لاستبعاد أى فرد أو مجموعة من الحضور وتكون مهماتها عملية فقط من نوع تحديد وتوفير مكان لانعقاد المؤتمر وتحديد زمنه وتدبير تكاليف تنظيمه

بالتبرعات من أعضائه مثلا» وطباعة الاوراق والاتصال بأوسع التجمعات لدعوتهم للحضور.

ويرى بهاء الدين شعبان أن هذا المؤتمر يعقد خلال مالا يزيد عن شهرين للنظر فى جدول أعمال محدد سلفاً ومدروس مسبقاً مبنى على جهود استطلاعية مسبقة قامت بها اللجنة التحضيرية للاستبصار بالقضايا التى يود المؤتمرون مناقشتها على أن يحدد المؤتمر شكل ما يراه اليساريون الممثلون فيه لحل أزمتهم ويتخذ قرارات مناسبة للتحرك الفعال لمواجهة هذه الأزمة.

أفكار المناقشة

وفى ورقة مركزة تحدث **الدكتور أنور مغيث** مفجراً من الأسئلة أكثر من الإجابات والشروح فيقول أننا الآن فى مواجهة نمطين من اليسار .. الأول صيغة لإدارة المجتمع بالتبادل مع الليبرالية ، والثانى بوصفه حاملا لمشروع اجتماعى بديل»..وهنا يكشف مغيث أن النمط الأول فى إزدهار مشيراً إلى ما يحدث فى أوروبا والثانى فى أزمة .. والنمط الأول يبرز دائما كبديل الليبرالية عندما تطفو مشكلات مثل التأمين الاجتماعى والبطالة وما غير ذلك، أما اليسار الراديكالى الذى يعتمد على أسس فى الماركسية يجب النظر إليها خاصة فى مفهوم الثورة .. ويتساءل مغيث : هل هى تطور قوى الإنتاج أم هى حدث سياسى . ينتهز الفرصة الممكنة لانتزاع الحكم؟.

والرأى الذى يتبناه مغيث هو أن الثورة ليست بالضرورة أن تكون حدثاً سياسياً وإنما هى مشروع طويل فى مواجهة الرأسمالية ..وعن اللحظة الحالية على الأرض يقول مغيث: «الرأسمالية منتصرة على المستوى العسكرى والسياسى .. ولكن هل هى منتصرة على مستوى الاقتصاد ؟!» ويشير فى هذا الاتجاه إلى أن فرض الرأسمالية لمنطقها لا يحل أزمة البشر ويعيد مغيث إلى الأذهان ما ذكره كيسنجر إلى السادات عندما أشار إلى أنه إذا كانت الإقطاعيات مثلت مشكلة لرأس المال ..فإن المشكلة التى تواجهها الرأسمالية الآن هى الدول القومية.

ويرجع بنا أنور مغيث إلى مقولة ماركس الشهيرة «إما الاشتراكية وإما البربرية » ويربط ذلك بمفهوم الرأسمالية عن التنظيم الذاتي للسوق .. وهنا يشير مغيث بوضوح من الممكن أن تتحدد أسعار كل السلع ولكن كيف يتحدد «سعر» «قوة العمل» وسعر» النقود» ليفتح بذلك المجال للحديث عن القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع الثورة ، مشيراً إلى رهان الماركسية على الطبقة العاملة ولكن فى لحظتنا الراهنة لا يمكن أن تعول على

الطبقة العاملة وحدها وأن هناك ضرورة أن يكون لدينا قوى اجتماعية جديدة.

وفى فكرة الأممية يشير مغيث إلى أشكال جديدة فى النضال تجمع بين أيديولوجيات شتى مدللاً على ذلك بما حدث فى« سياتل» و«دربان» ولذلك فإن هناك واقعاً عالمياً جديداً لابد من التعامل معه. وإذا كان ما سبق يعتبر طوافا فى رحاب اليسار العالمى فماذا عن اليسار فى مصر؟ يقول مغيث :لابد أن يكون هناك تفكيراً جديا فى برامج الإصلاح الاجتماعى .. وأن يحدد اليسار ملعبه فى اتجاه العمل الأهلى وأن الأحزاب لم تعد شرطاً.

ويلح مغيث على ضرورة بحث موقف اليسار من قضية التنمية .. مشيرا إلى أن الرأسمالية استنزفت موارد الطبيعية وإذا كان للرأسمالية قدرة على ترويض العمال فماذا ستفعل فى تناقضها مع الطبيعة .. وأن التنمية حسب تعريف آدم سميث لا يمكن أن تتم إلا بما تسمح به الأرض وأن الأرقام تشير إلى أن الدول الغربية مسئولة عن أكثر من ٧٥٪ من تلوث البيئة وأن مواجهتنا لنمط الاستهلاك الغربى مهم فى حركة عملنا حفاظاً على الأرض.

وفى موضوع دقيق يتحدث أنور مغيث مؤكدا على ضرورة الفصل بين المفكر والسياسى وفى رأى مغيث أنه على المفكر أن يتمسك براديكاليته بعيداً عن ابتزاز السياسى ومتطلبات العمل السياسى اليومى.

مداخلات

شارك فى التعقيب وإبداء الملاحظات عدد من المهتمين والمفكرين ولأن المداخلات كانت مختصرة فنحن فى انتظار إرسالها مكتوبة لمواصلة الملف.والملف مفتوح لكل الزملاء من مختلف الأجيال والمواقع والمحافظات لإثراء الإجابة على السؤال الصعب وهو اليسار ومستقبل مصر؟!.

أما عن الزملاء الذين شاركوا بالتعقيب فهم فاروق العشرى ، صلاح عدلى ، صابر بركات ، على نجيب عطية الصيرفى ، ود.شريف حتاتة، د.عبد المجيد عمارة ، على عباس همام، سعد الطويل، محمد الجندى ، د. إيمان يحيى ، طلعت عبد الحميد ، ماجدة الرفاعى ، فتحى إمبابى ، فيليب فؤاد.

حزب اليسار الاشتراكى الموحد المغربى

حوار مع محمد بن سعيد

شهدت الساحة السياسية المغربية مؤخرا انعقاد المؤتمر التأسيسى لحزب اليسار الاشتراكي الموحد المكون من اندماج أربع منظمات يسارية وهى الحركة من أجل الديمقراطية وحركة الديمقراطيين المستقلين ومنظمة الفعاليات اليسارية ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبى.

ويقول محمد بن سعيد آيت ايدر رئيس الحزب الذى التقته «اليسار الجديد» أثناء وجوده بالقاهرة إن الحزب الجديد هو استجابة لتحد موضوعي يفرض ضرورة تجاوز التفتت والتشرذم ، والانخراط فى الكفاح من أجل فرض الخيار الديمقراطى بمعناه الشامل على أرض الواقع.

فاليسار الاشتراكى الموحد- كما يرى محمد بن سعيد- ليس تحالفا مؤقتا مرتبطاً بظروف انتخابية عابرة، بل هو مشروع مجتمعى وهادف إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسى الجاد الكفيل بإعادة الثقة للمواطنين فى المشاركة فى الشأن السياسى العام. كما تساهم هذه الخطوة الكبيرة فى مجابهة كل محاولات التيئسيس والتمييع للحياة السياسية فى البلاد ، والتى تمثلت فى تفريغ الأحزاب المرتبطة بالإدارة والتشجيع على الانشقاقات الحزبية وتحكم الدولة فى المجال السياسى.

ويشخص رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد عوائق التحول الديمقراطى فى المغرب فى استمرار الاستفراد بالشأن العام وتهميش كل المؤسسات المعنية بالمشاركة فى تدبيره . ويرى أن إزالة هذه العوائق مرتهن بإقرار ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب مصدراً للسيادة والسلطة ،

ديمقراطية قائمة على حقوق المواطنة الكاملة وتوزيع عادل للثروة وفصل فعلى ومتوازن للسلطات بما يفضى إلى تداول فعلى وتناوب حقيقى على السلطة لضمان وحدة البلاد ومصالحها الاستراتيجية ومستقبلها . وذلك فى اتجاه ملكية برلمانية حيث يسود الملك ولا يحكم .الأمر الذى يتطلب إجراء إصلاح دستورى وسياسى يستوجبه الواقع السياسى والاجتماعى.

ومن وجهة نظر حزب اليسار الاشتراكى الموحد تتأسس الديمقراطية فى المغرب على قيم الحوار الإيجابى الذى يعترف بالآخر وعلى التعاقد الذئ يعبر عن إرادة الشعب المغربى ويعكس موازين القوى فيه .ومن ثمة فالديمقراطية الحقيقية تعبير عن مصالح الأغلبية وضمان للمصالح العامة للشعب.

ويشدد الحزب المغربى الجديد على الروابط العضوية بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل تحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

وترسيخ قيم المواطنة التى باتت تشكل مطامح ملحة للمواطنين والمواطنات . وإقامة دولة الحق والقانون على أسس سليمة وصلبة تضمن استمراريتها فى إطار مشروع مجتمعى ديمقراطى.

الوضع الاقتصادى

ويرى رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد أن الاقتصاد المغربى يعانى من عوائق أساسية تتمثل فى تحكم البنية التقليدية فى عجلات الاقتصاد ومرافق الإنتاج مما يحول دون تقدم الاقتصاد الوطنى فى إتجاه تحديث حقيقى وعصرنة تفتح الطريق لتطويره وجعله قادرا على إنتاج الثروة وتنميتها وتراكمها لحل مشكلة البطالة التى طالت حتى الفئات المثقفة ، وتأهيل قطاع المقاولات وتحديثه ليكون فى مستوى المنافسة فى زمن العولة وتلبية المتطلبات الاجتماعية والمعيشية للمواطنين.

ويشير محمد بن سعيد إلى أن التحولات التى شهدها العالم منذ انهيار المنظومة السوفيتية وتعمق التوجه نحو العولة بشقيها الاقتصادى والعسكرى جعلت الاقتصاد فى المغرب يعيش مأزقا فعليا ، وذلك نتيجة لاحتكار الثروة فى البلاد والحد من أى تطور منتج للاقتصاد الوطنى وحصره فى دوائر ضيقة وتوجيه السياسة المالية والاقتصادية لخدمة مصالح الفئات المتنفذة فى مراكز القرار من بيروقراطية إدارية وعسكرية .

وقد جعلت هذه التحولات من المحسوبية والامتيازات قاعدة.

المسألة الاجتماعية

ويرصد حزب اليسار الاشتراكى الموحد ما آلت إليه السياسة الاقتصادية الاحتكارية فى المغرب والتى تقوم على الاستحواذ على الجزء الأكبر من الثروة التى ينتجها أفراد الشعب . ومن هنا تنشأ الفوارق الصارخة بين الطبقات الاجتماعية سواء بالنسبة لحظها من الثروة المنتجة أو فيما يتعلق بالمستوى المعيشى الأمر الذى يؤدى إلى شروخ اجتماعية عميقة بين أقلية تتحكم فى الثروة وتتمتع بأسباب الثراء والبذخ والفئات الواسعة التى تعانى من التهميش والفقر . وهذه المعطيات تؤكد بوضوح -كما يقول رئيس اليسار الموحد- أن الأزمة الاجتماعية التى تعرف تفاقما نتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية للنظام المغربى ، أصبحت تنذر بانفجارات وخيمة العواقب، الشئ الذى يفرض على القوى الوطنية والديمقراطية وحزب اليسار الموحد فى مقدمتها أن تواجه الأوضاع بنظرة متكاملة شاملة تربط النضال الديمقراطى بالتنمية الاجتماعية.

دولى وعربى

يرى محمد بن سعيد رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد أنه بانهيار المنظومة السوفيتية عرف الوضع الدولى هيمنة النظام العالمى الجديد بزعامة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وهكذا عملت أمريكا على تثبيت سيادتها سياسيا على العالم عن طريق التحكم فى قرارات الأمم المتحدة واستعمال مجلس الأمن لخدمة مصالحها عن طريق فرض الحصار الاقتصادى والسياسى على الدول التى تدافع عن استقلالها وترفض الهيمنة ، أو من خلال استغلال منافق لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان للضغط على أنظمة أخرى.

أما على المستوى الاقتصادى الدولى فقد تجسدت العولمة فى سيطرة الشركات العالمية على اقتصاد العالم وتوحيده من خلال القوانين التى تحاول المنظمة العالمية للتجارة تطبيقها فى العالم . ويزيد ذلك من تهميش وإفقار اقتصاديات البلاد التى تملك الأسس السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للمنافسة . كل ذلك حسب رأى حزب اليسار الموحد فى المغرب يفرض على شعوب الجنوب ضرورة البحث عن وسائل للانخراط الإيجابى فى العولمة.مع الحفاظ على استقلالها

وهويتها الثقافية .،في نفس الوقت الذى تعمل فيه من أجل توفير الشروط لعولمة المقاومة وذلك بالتضامن بين كل من تهددهم العولمة فى مقومات عيشهم ووجودهم وكرامتهم وتشجيع بوادر المقاومة التى امتدت من سياتل إلى غيرها من البلدان.

فلسطين والعراق

ويوضح محمد بن سعيد رؤية حزب اليسار الاشتراكى الموحد لقضايا الوضع العربى فيرى أنه يتميز بتناقض صارخ بين تطلع شعوبه إلى الديمقراطية والتنمية والتحديث والتضامن وبين عرقلته من قبل أنظمة غير ديمقراطية تغتمد الحكم الفردى المطلق أو أنظمة عسكرية بيروقراطية عاجزة بدورها عن تحقيق آمال شعوبها . وهذه الوضعية تحول دون قيام حد أدنى من التكامل أو الاندماج.

ويؤكد محمد بن سعيد أن التشرذم والتنافر الذى تعيشه البلدان العربية تدعمه الولايات المتحدة بهدف تأبيد الهيمنة التى تفرضها على خيرات الشعوب العربية وخاصة منها الثروة البترولية . ولتدعيم صنيعتها وحليفتها المتمثلة فى الكيان الصهيونى وتمكينها من فرض سيطرتها على المنطقة العربية.

ويلفت حزب اليسار الاشتراكى الموحد فى المغرب إلى أنه فى ظل هذه الظروف يبرز نضال الشعب الفلسطينى الذى اتخذ شكل انتفاضة شعبية مستمرة وضعت السياسة الصهيونية فى مأزق فرض عليها الكشف عن وجهها الحقيقى الذى يمثله السفاح الدموى شارون .

كما كشفت الانتفاضة الدور الحقيقى للإدارة الأمريكية كداعم استراتيجى للسياسة الصهيونية ،كما وضعت الانتفاضة الفلسطينية الأنظمة العربية فى مأزق تاريخى وفضح عجزها عن تقديم الحد الأدنى من الدعم والحماية للشعب الفلسطينى وإصرارها على منع شعوبها من القيام بدورها فى مساندة الانتفاضة.

ويشير محمد بن سعيد إلى ما يتسم به الوضع العربى من غياب الحد الأدنى من التضامن مع العراق وشعبه المحاصر منذ أكثر من عشر سنوات .

بل وإصرار عدد من الدول العربية على استمرار الحصار واستعمال أراضيها كقواعد تنطلق منها الجيوش الأمريكية لتدمير العراق.

ملف

خمسون عاماً على ثورة يوليو (١٩٥٢ - ٢٠٠٢)

١- ثورة يوليو وقضية التنمية والاشتراكية.

٢- تجربة تنظيم الحكم الناصرى فى سياق التاريخ المصرى.

٣- على ذكر ثورة يوليو: عن «عسكرة» النظام.

٤- ثورة يوليو والماركسيون المصريون: التعاون والصدام.

٥- ثورة يوليو وحركة التحرر الوطنى العالمية.

٦- ثورة يوليو ١٩٥٢: ما لها وما عليها.

٧- يوليو عبد الناصر والأفق المغلق.

٨- ثورة يوليو وأسس الحكم الديمقراطى ١٩٥٢ - ١٩٥٤.

٩- يوليو والثقافة والمثقفون.

١٠- عبد الناصر: الكاريزما.. والعصر.

ثورة يوليو .. وقضية التنمية والاشتراكية

■ د. فوزى منصور

كنت أشعر على الدوام ولاأزال ، أن التاريخ المصرى الحديث على مدى قرنين من الزمان لايحمل ، بالإضافة إلى نضال الشعب المصرى المتواصل ضد القهر والاستغلال الداخلى والخارجى ، سوى تجربتين عظيمتين تستحقان التوقف طويلاً عندهما :

تجربة " محمد على" لبناء مصر الحديثة فى مستهل عصر انعقاد السيادة على المستوى العالمى للنظام الرأسمالى ، وتجربة ثورة ٢٣ يوليو للدخول بمصر إلى عصر التحولات الاشتراكية العظمى.

والحديث عن نقد وتقييم الانجازات الكبرى التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو على هذا الطريق ، وبيان العقبات والسلبيات التى اعترضتها وتحليل أسبابها

والنتائج التى انتهت إليها لاينتهى ، على أن الأحداث الجسام التى حفلت بها السنوات الثلاثون الأخيرة على المستوى العالمى مالبثت أن ألحت علىَّ .

بخاطر بدا لى غريباً ومفاجئاً فى أول الأمر . ثم وجدت نفسى أتقبله بعد طول تأمل فيه ، وهو أن ثورة ٢٣ يوليو تنتمى بصلة القرابة القريبة إلى تلك العائلة ، ولن أسميها الآن بهذا الاسم أو ذاك ، إلى تلك العائلة من الثورات العظمى التى أضاءت بنورها القرن العشرين ثم لم يلبث نورها ان خبا أو كاد مع غروب شمسه ، وعلى رأسها الثورة السوفيتية والثورة الصينية ، وإن البحث فيما هو مشترك ومختلف بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه الثورات ، ربما كان هو الأهم الآن ، لفهم عالمنا المعاصر ، وموقعنا نحن منه وتحديات حاضرنا ومهام مستقبلنا . وأظن أن ذلك فى النهاية هدفاً لقلة الاحتفالات السياسية التى تركز على إيجابيات وسلبيات ونتائج توجه ثورة ٢٣ يوليو الاشتراكى ، أو المقارنة بين جهدها للنهوض بمصر والعالم العربى ، وجهد محمد على ، على أهمية ذلك كله . لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو بعد السنوات الأولى التى سارت فيها مصر على طريق التطور الرأسمالى وأكاد أقول النظام الرأسمالى التابع ، وبعد سنوات الحيرة والتردد والردة والمراجعة الوسيطة ، ترفع فى سنوات نضجها الأخيرة وحتى هزيمة ١٩٦٧ التى كاد يتوقف معها ، دون ضرورة ، كل تقدم اجتماعى .. كانت الثورة ترفع على لسان قائدها الذى أصبح فريداً فى طول قامته ومتفرداً بالسلطة ، شعارات تزداد قرباً يوماً بعد الآخر وسنة بعد أخرى من شعارات تجارب القرن العشرين الاشتراكية الكلاسيكية . أصبح عبد الناصر يردد المرة تلو المرة فى المحافل العامة والخاصة أن الاشتراكية لايبنيها إلا الاشتراكيون . وكان يعرف أن الاشتراكيين لن يبنوا الاشتراكية إلا إذا انتظمت صفوفهم فى تنظيم طليعى يقود الجماهير ويقود العمل التنفيذى. وأصبح عبد الناصر يسلم بأن الاشتراكية لاتبنى اعتباطاً وبشكل انتقائى ولكن وفقاً لقوانين عامة للتطور الاجتماعى ، استناداً إلى أسس مادية ، قوامها سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج طبقاً لخطة محددة تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية

إنسانية ، لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية ، أصبح عبد الناصر يسلم بأهمية التحليل الطبقى لفهم قضايا التطور الاجتماعى ، ويؤكد أن الصراع الحتمى بين الطبقات لايمكن تجاهله ، ويسعى لكى يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية ، ويجعل شرط ذلك تجريد الرجعية أولاً وقبل كل شئ من جميع أسلحتها ، والحرص على قيمة سيادة تحالف قوى الشعب العاملة الذى يحتل فيه الفلاحون والعمال مكاناً متميزاً ، يستوجب أن يضمن لهم نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها.

أخيراً وفى مواجهة القوى التى كانت تسعى وبدأب داخل تنظيمات عبد الناصر العامة والخاصة للتفرقة بين تجربة مصر الاشتراكية وتجارب البلدان الاشتراكية الأخرى وتصر على تسمية مايحدث بالاشتراكية العربية أو الاشتراكية التعاونية الديمقراطية ، كان عبد الناصر يؤكد أن هناك اشتراكية واحدة لها تطبيقات مختلفة ، وفقاً للظروف التاريخية الخاصة بكل بلد ويعد بمراجعة نصوص الميثاق الخاصة بالتطبيق العربى للاشتراكية وفقاً لتجربة تقدم مصر الحية . ويتواتر عنه أنه كان يردد أنه ليس هناك من يقف على يساره ، موحياً بذلك أنه سوف يسير بالتحول الاشتراكى إلى آخر المدى، وان كان البعض منا قد يرى أن التفسير الواقعى لهذه المقولة ، هو أنه لم يسمح بوجود قوى أخرى تجاوز رؤيتها مايراه هو مناسبا لأى لحظة تاريخية معينة . إن هذه المبادئ والنصوص المتواترة التى لاتختلف كثيراً عن النصوص والمبادئ المتواترة التى حكمت تجارب القرن العشرين الاشتراكية العظمى ، أو تولدت منها بالإضافة طبعاً للمستوى العملى فى التأميمات الكبرى ومحاولات التخطيط وأشكال العمل السياسى ، هى التى دفعتنى للقول بوجود صلة قرابة عائلية بين ثورة ٢٣ يوليو وتلك التجارب الاشتراكية العظمى وأكاد أسمع على الفور اعتراضين أساسيين على هذه المقولة ، أولهما أن الثورات الاشتراكية

الحقة بدأت منذ لحظاتها الأولى من قبل ذلك في فترات الإعداد السابقة، مسلحة بنظرية كاملة للعمل الثورى ، تشمل التعريف السليم لقوى الثورة وأساليب تعبئتها وتنظيمها وحشدها للثورة أو للبناء ، وطبيعة المراحل التى تمر بها عملية البناء الاشتراكى والأسس التى تقوم عليها .. الخ مما يعرفه كل قارئ مبتدئ فى الكتب الدارجة أو التى كانت دارجة عن الاشتراكية العلمية ، والاعتراض الثانى هو أن بناة الاشتراكية الكلاسيكية ، أخذوا مبادئهم ونصوصهم بقدر أكبر بكثير من الجدية ، وعملوا بها فى ظروف تاريخية أصلح لتطبيقها مما كان يتوافر لمصر فى ظل تطورات ثورة ٢٣ يوليو ، التى بدأت بفهم محدود ولاأريد أن أقول فهم قاصر لطبيعة الاستعمار وأعوانه الذين قامت الثورة بالأساس لمنازعتهم وفى ظل تطورات وأساليب القيادة والعمل التى كانت لصيقة بشخص قائد الثورة . لقد تمتع عبد الناصر بحكم فضائله وطبائعه الشخصية وانتماءاته الطبقية الأصيلة بدرجة عالية من الإحساس

بمشاعر واحتياجات الجماهير الشعبية ، والتوحد معها ، وتأثر بلا ريب بقوى التقدم التى كان على اتصال شخصى بها ، ومعرفة كاملة بمدى اخلاصها واستقامتها . وأود بهذه المناسبة أن أوجه تحية خاصة وبمناسبة الذكرى الخمسين للثورة الى الأساتذة الكبار " خالد محيى الدين " و" أحمد حمروش" والمغفور له " يوسف صديق " الذين أسهموا مع العديد من رفاقهم الآخرين المعروفين وغير المعروفين من داخل القوات المسلحة ثم بعد أن أبعدوا عن المشاركة فى قيادة ثورة ٢٣ يوليو أسهموا رغم ذلك فى نجاح تلك الثورة وفى تطويرها . أخيراً ينبغى عدم التهوين من دور الضغوط التقدمية والشعبية المنظمة وغير المنظمة التى لعبت فيما أرى وفيما يقر الميثاق فى فقرات شهيرة مليئة بالزخرف وبالإيحاءات الحية ، دوراً حاسماً بل ربما الدور الحاسم لتثقيف عبد الناصر ، وتغيير توجهاته ، وربما كان لدى البعض منا شواهد محددة ملموسة فى فترات تاريخية معينة ، على هذا التأثير

المباشر ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية وداخلية لايتسع المجال لتقصيها ، أقول رغم ذلك جميعه فربما كان أقوى المؤثرات فى أسلوب قيادة عبد الناصر وفى النتائج التى انتهت إليها ثورته ، هو حرصه الشديد على عدم قيام تنظيم فعال قادر على تقييد حريته فى الاختيار والمناورة.

والاعتراضان المتقدمان على المقاربة التى أجريتها بين ثورة ٢٣ يوليو والثورات الاشتراكية العظمى اعتراضان صحيحان فى الأساس ، لكنهما ينقلان المناقشة إلى مستوى آخر أكثر أصولية ، إذا صح أن الثورات الاشتراكية الكلاسيكية كانت أعظم معرفة بالقوانين العلمية، وبالتطور الاجتماعى ، وأكثر إخلاصا لها وقدرة على تطبيقها ، فكيف نفسر إذن خيار الاشتراكية الكامل فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى التى كانت لصيقة به ، وتوجه الاشتراكية السريع كنظام اجتماعى لا كمجرد مشروع لبناء اقتصاد حديث متطور

؟إلى أى مدى إزاء هذا الانهيار تصلح المبادئ والقواعد التى استرشدت بها التجارب الاشتراكية العظمى ، أو استمدت منها معياراً للحكم على مدى قرب أو بعد التجربة المصرية من عملية التحول والبناء الاشتراكى ؟!. إننى مثل الكثيرين قد قرأت الكثير عن أسباب انهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى غيره ، ورغم وجاهة الكثير مما كتب عن هذا الموضوع فاننى لم أجد فيه التفسير الجذرى الكامل لما حدث ، وانتهيت الى رأى أن الذى كان يبنى فى الاتحاد السوفيتى ، ثم فى الصين وفى غيرها من البلدان ، لم يكن المجتمع الاشتراكى الذي كان يتنبأ به آباء الاشتراكية العظام فى القرن التاسع عشر . هؤلاء على أية حال ، كانوا ينتظرون قيام الاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية الأكثر تقدماً ، ليس فقط على أساس أن تناقضات الرأسمالية فى هذه المجتمعات سوف تصبح الأكثر حدة واستعصاء على الحل ، ولكن أيضا وبنفس القدر وربما بقدر أكبر من الوجاهة ، لأن التطور العالى لقوى الإنتاج فى تلك المجتمعات

المتقدمة ، ومايصحبه من ارتفاع فى مستويات الوعى الاجتماعى ، سوف يجعلان التحول إلى أسلوب الانتاج الاشتراكى أكثر يسراً من النواحى المادية والتنظيمية وأكثر تقبلاً وفهماً ، من جموع القوى العاملة فى المجتمع ، مما هو عليه الحال فى المجتمعات المتخلفة ، ولعل بعضنا يذكر القصة الشهيرة التى رواها ماركس عن مسافر المستقبل الذى ينتقل من مجتمعه الاشتراكى فى انجلترا ليجد الرأسمالية المزدهرة بكل تناقضاتها ومآسيها تبنى فى الصين ، وأن الحياة كما نعرف قد صارت على خلاف النسق الذى تنبأ به ماركس أو حتى لينين فى سنوات الثورة الأولى التى اعتبر فيها قيام الثورة فى روسيا مجرد خطورة تمهيدية تحفظية ، دعت إليها ظروف ثورية خاصة تسبق قيام الثورة الحقيقية المكتملة البهاء فى ألمانيا ، ومن بعدها فى البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى . وبعد أن خيبت ألمانيا الرأسماليات المتقدمة الأخرى الآمال المعقودة عليها ، فسر لينين استمرار الثورة الاشتراكية فى روسيا المتخلفة بمقولة قيام الثورة الاشتراكية فى أضعف حلقات سلسلة البلدان الرأسمالية . لقد كان ماركس وكان لينين من عباقرة التحليل الاجتماعى والعمل الثورى ، لكن حتى أكبر العباقرة يعجز فى العادة عن الإحاطة الكاملة بظروف عصره ، وبوجه خاص إذا كانوا من المشاركين بشكل فعال فى أحداثه الكبرى ، ولقد كان ماركس نفسه هو الذى قال ، وأمامه مثال الثورة الفرنسية ، أن الثورات ترفع فى العادة شعارات أكثر تقدماً من مضمونها التاريخى الحقيقى ، حتى يضمن تجميع أكبر قدر من التأييد لصفوفها . والذى يبدو لى أن ذلك تحديداً هو ماحدث للثورتين السوفيتية والصينية وهو الذى يجمع بينهما وبين ثورة ٢٣ يوليو . فكلها رغم الشعارات الأكثر تقدماً التى رفعتها ، تحتوى على مضمون تاريخى واحد ، هو اختراق الحصار الذى تفرضه داخل النظام الرأسمالى العالمى مراكز هذا النظام المتقدمة على القسم المتخلف المسيطر عليه والمستغل . وتأكد لى هذه النظرية

عندما راجعت كتابى لينين عن تطور الرأسمالية فى روسيا وعن الاستعمار أعلى مراتب الرأسمالية وتيقنت منها ومن غيرهما من المراجعة العامة ، أن روسيا التى قامت فيها الثورة فى عام ١٩١٧ لم تكن فقط أضعف حلقات السلسلة الرأسمالية ، ولكنها ورغم تطور العلاقات الرأسمالية فيها على النحو الذى وصفه لينين ، كانت من واقع مستوى تطور قوى الانتاج فيها ، وطبيعة علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وسيطرة رأس المال الأجنبى على اقتصادها ، تنتمى إلى القسم المتخلف المحاصر من الاقتصاد العالمى ، وهذا الوضع أكثر وضوحاً بالنسبة للصين بطبيعة الحال وبالنسبة لمصر.

وفى مصر حيث تمت إجراءات مايسمى التحول الاشتراكى على مراحل يسهل الربط مرة بعد الأخرى بين هذه الإجراءات ، وبين ضرورات الفكاك من الحصار والاستغلال الاستعماريين ، كخطوات أساسية لتطوير قوى الإنتاج الداخلية ، ويعنى التصور العام أن ماحدث بعيداً عن وضعه بوصف الثورة الاشتراكية ، إنه كان محاولة للخروج من إطار النظام الرأسمالى العالمى الذى كان القسم الأكثر تقدما ، ولم تجد تلك البلدان سبيلاً للخروج من هذا الحصار المحكم سوى اتباع أساليب تبدو فى ظاهرها أنها تنتمى إلى عالم الاشتراكية ، لكنها فى حقيقتها هى محاولة للتطوير والتنمية بأساليب لاتتوافق مع التطور الرأسمالى التلقائى ، وبوجه خاص أساليب التخطيط القومى الشامل المرتكز على الملكية العامة ، أو السيطرة العامة على وسائل الانتاج الرئيسية ، باعتبار أن هذا أو ذاك يتكفلان بتقديم مايعجز عن تقديمه التطور الرأسمالى الطبيعى بوسائل التقدم والتخطى وبوجه خاص فى ناحيتين : تجميع الموارد وتوزيعها بكفاءة أكبر مما يستطيع النظام الرأسمالى التلقائى توزيعها على فروع الانتاج ، وفقاً لخطة مدروسة تستطيع الإسراع بخطى التطور لقوى الانتاج، بصرف النظر بعد ذلك ، عما إذا كان الوضع العام يستجيب لتسمية البناء الاشتراكى أو لايستجيب . هل يعنى

هذا التفسير لأحداث الماضى القريب أن قضية الاشتراكية كانت قضية زائفة ؟ أو أنها أصبحت قضية مرجأة أو مؤجلة إلى غير مالانهاية ؟ إطلاقا وعلى العكس . إن العالم ونحن فى مصر تحديداً ، لم يكن أحوج إلى استبدال النظام الحالى وإحلال نظام إشتراكى محله ما هو الآن . وكل مايعنيه حديثى أن الإطار الفكرى لقضية الاشتراكية ينبغى أن يتسع ، لكى يتناسب مع التناقض الرئيسى الذى أصبح يحكم عالمنا الحديث ، ويشقه إلى قسمين ، قسم البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وقسم البلدان المتخلفة، وتتصاعد حدته وتتزايد مخاطره حتى أصبح يهدد البشرية بأكملها المتقدم منها والمتخلف بالفناء ، هذا العالم الحديث ولد مع مولد الرأسمالية القومية فى بلدان أوروبا الغربية واحدة بعد الأخرى ، منذ حوالى خمسة قرون ، ورغم التناقضات التى كانت قائمة داخل هذه الرأسماليات القومية ، وهى التى ركز على تحليلها ماركس ومن بعده لينين ، أو بين بعضها والبعض الآخر رغم المظاهر الشديدة الحدة التى كانت تأخذها تلك التناقضات الداخلية فى إطار النظام الرأسمالى القومى الواحد ، أو إذا شئتم ، العائلية القائمة بين النظم الرأسمالية المتقدمة ، رغم هذه التناقضات فان التناقض الرئيسى الذى ولد مع ولادة النظام الرأسمالى العالمى واستمر يتفاقم داخلها رغم اختفاء العديد من مظاهره وأسبابه وفترات التطور الأولى ، هو التناقض بين مراكز النظام المتقدمة والمناطق التى أخضعت لسيطرة تلك المراكز ، وموريست عليها أشكال متعاقبة ومتعددة من القهر والاستغلال ، بدأت بالقهر المادى المباشر والسلب والنهب ، وتطورت إلى الاستعمار بأشكاله التقليدية حتى انتهت فى عصرنا الحالى إلى الشكل الحديث ، شكل الاستغلال الرأسمالى على المستوى العالمى للمناطق المتخلفة ، بواسطة المراكز المتقدمة . وبأشكال من الاستغلال تخالف فى الكثير من النواحى شكل الاستغلال الرأسمالى التقليدى فى بلدان الرأسماليات المتقدمة ، أن تقسيم

العالم إلى مراكز متقدمة وأخرى متخلفة وتابعة هو ظاهرة اجتماعية وتاريخية . وككل ظاهره اجتماعية وتاريخية لم تكن الحواجز بين القسمين ثابتة ومصمتة ، ولم تمنع بعد البلاد المتخلفة المحدودة العدد من أن تصعد في ظروف تاريخية محددة إلى مصاف البلدان المتقدمة ، كما حدث في اليابان ، وبعض البلدان التي تقع على حافة القارة الأسيوية ، التي استفادت من التناقضات التي كانت قائمة بين الغرب والاتحاد السوفيتي في فترة معينة ، أو سمح لها بتخطي التخلف بناء غلى اعتبارات استراتيجية معينة . لكن يبقى أن أساس النظام العالمي القائم فرض نمطاً لتقسيم العمل الدولي يتغير تبعاً للتغيرات المستمرة في فنون الإنتاج ، يجعل التقدم ذاتي الحركة حكراً على المراكز الرأسمالية المتقدمة ، ويبقى على البلاد التي كانت في الماضي مستعمرة ليست فقط دائمة التخلف عن مستوى البلدان المتقدمة ، ولكن أيضاً دائمة اللهاث للحاق بها ،هذا التطور لايجعل الاشتراكية قضية ملغاة ، وعلى العكس إنه يجعلها قضية أكثر إلحاحاً لكنه أيضا يرتب على الاشتراكيين أعباء نظرية وعملية أعمق بكثير وأكثر مما كنا نتوقع ، أعباء رصد حركة التناقضات الرئيسية التي تحرك هذا العالم ، وصف قوى الثورة في جانب منها من الممكن أن يتعدى خطوط التقسيم الجغرافي ليشمل بعض جماهير البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، وبيان واجبات المرحلة وأساليب العمل ، تلك واجبات كبيرة لايتسع هذا الحديث للكشف عنها.

تجربة تنظيم الحكم الناصرى
فى سياق التاريخ المصرى المعاصر

□ طارق البشرى

(أولا)

أقصد بالديمقراطية ذلك النظام فى إدارة المجتمع وإدارة الدولة . الذى يعتمد على التشكيلات المؤسسية الموضوعية وليس على العلاقات الشخصية بين القائمين على الأمور . ويعتمد على جماعية اتخاذ القرار وليس على الفردية في هذا الشأن ، ويعتمد على تعدد الهيئات والجهات التى تمارس الشئون العامة وليس على واحدية هذه الجهات.

. والديمقراطية فى تصورى هى وصف يلحق التشكيلات والتنظيمات التى تتكون فى المجتمع لإدارة الشئون العامة لجماعة معينة ، وأهم هذه التشكيلات والتنظيمات وأخطرها شأنا هو " الدولة" بطبيعة الحال . وسواء صح هذا الفهم للديمقراطية لدى القارئ أو لم يصح . فإننى أبدية لا لأقنع القارئ بصوابه . ولكن لأوضح له أننى فيما أكتب هنا إنما أصدر عن هذا التصور للديمقراطية . وذلك حتى لاتلتبس فى ذهنه المعانى حول حقيقة ما أقصد.

على أننى أيضا بهذا التصور " للديمقراطية" . أزعم أن لها متطلبات . فلاتقوم الديمقراطية ولايحسن إعمالها إلا بهذه المتطلبات . ومن ذلك مايتعلق بعصمة الإنسان وحرمته فى جسمه وعرضه وسمعته وماله . وبحقه فى العمل وفى التنقل والسكن وغير ذلك . وحقه فى الاجتماع وتنظيم شئون جماعاته الفرعية التى ينتمى إليها . وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية . أو سواء كانت من الحرمات والعصم أو من حقوق الفعل والممارسة . وسواء كانت من حقوق الإنسان فى حال سكونه أو من حقوقه فى حال حركته.

هذه الحرمات والحقوق لازمة للإنسان بذاتها وهى ضرورية له أفرادا وجماعات ، ولكن إثارتها هنا إنما ترد بمناسبة الإشارة بأنها ليست لازمة بذاتها فقط لبنى البشر ، ولكنها أيضا مما يشكل المناخ الاجتماعى السياسى الثقافى الضرورى لإقامة التشكيلات المؤسسية الديمقراطية. فهى من الأبنية التحتية الواجب توافرها بوصفها متطلبات مسبقة لإقامة الهياكل التنظيمية الديمقراطية.ومن حيث الأبنية الديمقراطية ، فإن المقصود فى ظنى بالتشكيلات المؤسسية وبجماعية اتخاذ القرار وبتعدد الهيئات الممارسة للشئون العامة لجماعة من الجماعات ، المقصود فى ذلك هو إقامة التوازن بين الهيئات بعضها البعض . والتعددية مثلا لاأقصد بها" الأكثر من الواحد أيا كان عددها ولاأقصد عددا محدداً " . إنما أقصد هذا القدر من التعدد بين الجهات والتنظيمات الذى يقيم التوازن بين بعضها البعض ويضمن بقاءه، وكذلك الشأن بالنسبة للجماعية ، يقوم حدها اللازم بما يحقق " التوازن" بين الإرادات الشخصية والذاتية لمن يتولون اتخاذ القرار.

ونحن هنا لسنا أمام تعدد رقمى فقط . ولسنا أمام جماعية أو أكثرية مطلقة فقط ولكننا أمام " تعدد" و" جماعية" لما يمكن من تحقيق التوازن بين القوى المؤسسية المختلفة التى يكون لها دور فى رسم السياسات والأهداف واتخاذ القرارات وتنفيذها . والتوازن المقصود هنا ليس هو التوازن" الصفرى" من نحو (٢-٢)= ٠ مما يؤدى إلى الجمود ، ولكن المقصود هو التوازن الحركى الذى يجعل القوى المتقابلة ليست متطابقة فى طاقة كل منها ، ولكنها" متقاربة " وهى أيضا" متغيرة" ، مما يجعل هناك دائما حركة تحد وحركة صمود ومقاومة، مع بذل للجهد من أجل التفوق ، أى مما يجعل الأمور قائمة على التدافع بالتحديات والاستجابات.

ومن جهة أخرى ، فإن الديمقراطية فى تصورى ليست مشورة فى الرأى ، ولكنها مشاركة فى اتخاذ القرار ،وهى لاتتعلق بالقرار الذى اتخذ من حيث موضوعه ، ولكنها تتعلق بكيف اتخذ هذا القرار ، أى بطريقة اتخاذه . إن الديمقراطية نسق تنظيمى لاتخاذ القرار ، أى القيام بالنشاط بطريقة جماعية تجرى بين أنداد . والقيادة الفردية (غير الجماعية) ليست استبداد بالرأى ، وإنما هى استبداده بالقرار.

إن أى قائد فردى رشيد ، إنما يسأل ويشاور ويتبادل الرأى ، وهو بموجب رشده يتلقى معارف جماعية عن الأوضاع القائمة ، ويتبادل الرأى مع من يستحسن الاستعانة بتجاربهم حول ماتصلح به الأوضاع لصالح حكومته وجماعته ، ويستطلع الخبرات حول ردود الفعل وحول القيود والضوابط الحاكمة للأوضاع القائمة وللجماعات المتعددة التى تخضع لحكومته ، وكل ذلك يحتاج إلى معارف جماعية وإلى خبرات جماعية وإلى أراء متعددة يجمعها ويقارن بينها ويتحرى الأصح منها من وجهة

نظره ومن جوانب المصالح التى يرعاها . ولكن قراره بعد ذلك يبقى قرارا فرديا يملكه وحده لايخضع فيه لقرار يرد من غيره ويلتزم هو به.

ومن جهة أخرى أيضا فنحن نعلم أن تاريخ البشرية قبل تطبيق النظم الديمقراطية يستغرق عشرات القرون . ولايجحد منصف ماتقدمت به البشرية عبر تلك القرون ، سواء فى الثقافة أو فى مسائل العيش أو فى نظم المجتمع أو فى تبلور المثل الإنسانية فى علاقات البشر. وكل ذلك جرى قبل بزوغ فجر التنظيمات الديمقراطية ، وهو يفيد أن خير البشرية ليس حبيس التنظيمات الديمقراطية المعروفة الآن ، وأن رشد القرارات يمكن أن يتشكل بغير هذه التنظيمات ، وقد حدث ذلك فعلا.

وبالعكس فإن نظما ديمقراطية عرفت من وسائل البطش والجبروت ومن حماقة اتخاذ القرارات مالاتخفى وقائعه. وديمقراطية " فايمر" شبه المثالية فى ألمانيا فى العشرينات من القرن العشرين تولد منها النظام النازى عبر انتخابات حرة. وديمقراطيات أوروبا الغربية بعامة أنبتت على أشد أنواع العسف والاستغلال لشعوب المستعمرات ، والديمقراطية الأمريكية تأسست فيما تأسست عليه على فائض اقتصادى أتى من جهود الرق الأفريقى ، وما أدرانا ماهو الرق الأفريقى وتاريخه فى أمريكا.

إن كل مانستطيع أن نؤكده – من حيث الديمقراطية – أن التنظيم الديمقراطى تزداد فيه احتمالات الوصول إلى الصواب وتجنب الخطأ ، وأن النظام غير الديمقراطى تزداد فيه احتمالات الخطأ والظلم. لأن السلطة المقيدة تكون أكثر ذكاء وأحد بصراً وحذرا وأكثر تلفتاً لتبين وجوه ردود الفعل بالنسبة لأى قرار ، بينما السلطة الطليقة تغريها طلاقتها بالاندفاع وإغفال قوة الغير ، ويتضخم لديها الإحساس بالقوة الذاتية والانحصار فى مراعاة الصالح الذاتى.

ونحن عندما ندرس قراراً صدر فى الماضى واكتملت آثاره من بعد ، إنما ندرس موضوعه وماترتب عليه من نتائج ، دون أن نهتم كثيرا بكيف اتخذ هذا القرار ، لانهتم عادة الا بموضوعه وبمدى ماجلب من خير أو اقترف من شر . ولكننا عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولانعرف ماسيقع فى هذا المستقبل ، إنما يجب علينا أن نختار ماتقل فيه احتمالات الخطأ والضرر وماتزداد فيه إمكانيات النجاح والنفع . لذلك نهتم برسم كيفية اتخاذ القرار ، ويكون الماضى هنا مما تضرب به الأمثال للاعتبار ، مع تركيز الاهتمام على المستقبل ، فتكون الديمقراطية أكثر ضمانا لإدراك الصواب.

ومن هنا تبدو أهمية مناقشة موضوع الديمقراطية ، نحن لانقيم بها الماضى ، لأن الماضى يقيم من خلال موضوع القرارات المتخذة ، ولكننا نرنو بها إلى المستقبل، ونعتبر من الماضى ودروسه المستفادة فى مجال احتمالات الصواب والخطأ.

(ثانيا)

إذا نظرنا إلى التنظيم الديمقراطى فى تصوره التقليدى المتعارف عليه . من حيث قيام سلطات ثلاث متميزة الواحدة منها عن الأخرين . ومن حيث وجود جهاز تشريعى يصدر التشريعات ويراقب أعمال الحكومة ويمكنه اسقاطها ، ومن حيث قيام سلطة قضائية ذات تميز عن غيرها تراقب سيادة القانون. وإذا نظرنا إلى سوابق هذا التنظيم في مصر لا من حيث أنه دعوة سياسية فقط ولا من حيث أنه محض مثال مرجو الأخذ به . إذا نظرنا إلى كل ذلك لم نجدْ أمامنا فى التاريخ المصرى إلا تنظيم دستور ١٩٢٣ الذى كان ساريا فى الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢.

وفى هذه الفترة نلحظ أن دستور ١٩٢٣ خولف فى ثانى انتخابات جرت فى ١٩٢٥ وبقى مخالفا حتى ١٩٢٦ ، ثم عاد للتطبيق . ثم وقف العمل به فى الفترة بيم ١٩٢٨ و١٩٢٩ ثم عاد لتطبيق ثم ألغي وحل محله دستور آخر من نهايات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٥ ، ثم عاد للتطبيق فى ١٩٣٦ . بمعنى أن الدستور فى الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٣٦ كان مطبقا فى عام ١٩٢٤ ثم فى نحو عامين فى ١٩٢٧ و١٩٢٨ ثم لأقل منة عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠.

وبقى الدستور معمولا به فى المدة المتصلة بين ١٩٣٦ و١٩٥٢ ، ولكن خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية مع بداية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ حتى نهايتها فى ١٩٤٥ ، ورفعت الأحكام العرفية من نحو منتصف ١٩٤٥ حتى منتصف مايو ١٩٤٨ عندما خاض الجيش المصرى الحرب ضد إسرائيل ، واستمرت حتى منتصف ١٩٥٠ ، ثم رفعت الأحكام العرفية فى يونية ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ . بمعنى أنه خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية خمس سنوات مع الحرب العالمية ثم سنتين مع حرب فلسطين ، ورفعت هذه الأحكام ثلاث سنوات ثم سنتين تقريبا.

بمعنى أن دستور ١٩٢٣ لم يستمر تطبيقه بغير مخالفة ولاوقف ولاإلغاء ، وبغير أحكام عرفية إلا مددا متقطعة مجموعها لايزيد على عشر سنوات ، ولاتجاوز المدة المستمرة الواحدة ثلاثة أعوام.

ومن بين عشرة انتخابات جرت في ظل هذه المدة جرت ست منها نزيهة والأخرى نتائجها مصطنعة مطعون في نزاهتها حسبما شاع لدى الرأى العام وقتها ولدى المؤرخين المتابعين لهذه الفترة. وإن مجالس النواب التى شكلت تشكيلا نزيها ، استمر أولها فى ١٩٢٤ اقل من عام واحد واستمر ثانيها في ١٩٢٦ نحو عام ونصف واستمر ثالثها فى بداية ١٩٣٠ نحو ستة أشهر ، واستمر

رابعها فى ١٩٣٦ عامين واستمر خامسها فى ١٩٤٢ عامين واستمر سادسها عامين اثنين فقط بمدة إجمالية إذا احتسبت بالشهور لاتزيد عن ثمانية أعوام .

وأن وزارة الوفد التى كانت تتولى الحكم مع كل انتخابات حرة لم يتجاوز مجموع بقائها فى الوزارة خلال مدة دستور ١٩٢٣ كلها لم يتجاوز سبع سنوات ، وهى عندما تحالفت مع حزب الأحرار الدستوريين بين عامى ١٩٢٦ و١٩٢٨ لم تتجاوز هذه المدة العام ونصف العام.

وإن هذا العرض يظهر لماذا كان (إزورار) تنظيمات شباب الثلاثينيات عن التركيز على المثل الديمقراطى فى صورته التقليدية . ذلك أنهم وجدوا أن الطريق ليس معدا وليس سهلا وليس مفض حتما إلى تحقيق الأهداف الموضوعية الكبرى التى كانت الجماعة السياسية ترنو إلى تحقيقها ، وذلك بالنسبة لتحقيق الاستقلال السياسى وإقصاء النفوذ العسكرى والسياسى الأجنبى أو استعادة المرجعية الثقافية والإسلامية أو تحقيق وجوه التنمية والاستقلال الاقتصادى.

وايا كان مدى صواب نظرتهم هذه ، وقد ثبت من بعد بتجارب السنين ومن المحن التى تلت فى العقود التالية ، إن الطريق غير الديمقراطى ليس اقل وعورة ولاأوطأ أكنافا ، وإن فقدان الديمقراطية قد هدد كل المكاسب السياسية والاجتماعية التى بدت فى لحظة تاريخية أنها تحققت . أقول رغم ذلك كله كان علينا أن ننظر فى حال تلك الأجيال عندما كانت تعمل فى الساحة السياسية وتتصدى لمشكلات بلدها واثر وجهة نظرهم السائدة فى مجريات الأمور فى ذلك الوقت . فقد كانت الديمقراطية لديهم هدفا مسبوقا وتابعا ، وليس هو الأصل المطلوب.

وهذا العرض يظهر أيضا ، أن التطبيق الديمقراطى لم يكن مفقودا ولاكان سرابا يحسبه الظمآن ماء ، إنما كان حقيقة واقعة . وإن إجراء انتخابات حرة ست مرات ليس بالأمر الهين ، وتولى الحكم حكومة لاترضى عنها القوى الحاكمة وقتها ذات الوجود الثابت كالإنجليز والملك ، ليس ذلك أيضا بالأمر الهين ، وإن مايسبق كل ذلك ويستتبعه من تحركات شعبية بالمظاهرات والإضرابات والتجمعات ليس بالأمر الهين ، ولاكان أيضا بالأمر الهين قيام ذلك القدر الفسيح من حرية التعبير السياسى وحرية نقد الحاكمين.

إنما النتيجة المقصود إظهارها والكشف عنها ، أن التنظيم الديمقراطى فى وضعه التطبيقى الذى عرفناه تاريخيا قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، إنما كان عن الحقبة مابين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ، وأن هذا التطبيق لم يتخذ صورة مثالية مستقرة مطلقة ، إنما كان متقطعا ومضطربا ومحدودا ، وإن هذا ماأضعف من اثر هذه التجربة التاريخية وصرف حركات شباب الثلاثينات ومابعدها عن أن تبوئ الديمقراطية الأولية فى أهدافها ومساعيها.

ولكن هذه النتيجة لاتمنع من القول بأن هذا القليل الذى جربه المصريون فى العقود الثلاثة لنظام دستور ١٩٢٣ ، افتقدوه ولم يبق لهم فى الفترة التالية ، وإن هذا الفقدان هو ماجعل تجربة تلك العقود السابقة ذات بريق ووهج.

أما أن ثورة ٢٣ يوليو قام بها ضباط من الجيش ، فلاغرابة فى هذا الأمر إذا وضع فى الاعتبار أن الانعطافات الأربع الكبرى التى عرفتها مصر من بداية القرن التاسع عشر، منها ثلاثة انعطافات قام بها ضباط من الجيش أو شاركوا فيها بمشاركة فعالة وتتعلق بقيادة هذه الحركات . وهى حركة محمد على فى ١٨٠٥ وحركة عرابى فى ١٨٨١ وحركة ٢٣ يولية.

وإن لم يختلف عن ذلك إلا ثورة ١٩١٩ ، بمراعاة أن الجيش لمصرى بعد إعادة فتح السودان فى ١٨٩٩ ظل مغيبا فى السودان بقيادة انجليزية له حتى ١٩٢٤ فليس فى الأمر شذوذ، إنما الأمر يتعلق بما فرضه قيام الضباط بالحركة السياسية من انعكاسات لعادات عملهم ونوع ثقافتهم وطبيعة علاقاتهم المؤسسية ، مافرضه ذلك كله من انعكاسات على أوضاع الدولة والمجتمع.

(ثالثا)

إن التنظيم السياسى للدولة الذى اقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، نشأ وتشكل فى المدة القصيرة الأولى من قيام الثورة ، وتم تشكيله خلال مدة تتراوح بين السنتين والأربع سنوات ، من بدء الثورة فى يوليه ١٩٥٢ حتى استقرت أوضاعها السياسية فى آخر ١٩٥٤ ، أوحتى صدر أول دستور متكامل لها فى يونية ١٩٥٦. ونحن هنا لانؤرخ للثورة ، إنما نتبين ملامح التنظيم السياسى الذى اقامته . وأول هذه الملامح فى ظنى ان لم تكن هناك صورة تنظيمية دستورية وإدارية وسياسية مسبقة ، بنيت على أساسها تشكيلات دولة ٢٣ يوليو ومجتمعها ، إنما تراكمت الملامح والخطوط العامة والخاصة من خلال تفاعل الإمكانات المتاحة مع التشكيلات السياسية الرسمية والأهلية القائمة، وهى متفاوتة فى الصلابة والهشاشة ، ومن خلال أوضاع الصراعات السياسية التى نشبت.

لاأريد أن استطرد هنا وأكرر الحديث بما سبق أن فصلته فى كتابى " الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ " . ولاأزال مقتنعا بما اثبته فيه وماانتهيت إليه به ، وحسبى أن أشير هنا إلى الملامح العامة التى اثبتها فى هذا الكتاب ، ثم استطرد من ذلك إلى محاولة ربط الأهم من هذه الملامح بالسياق التاريخى السابق واللاحق لنظام ٢٣ يوليه ، لأن ملامح نظام الحكم فى خلال مدة ثورة ٢٣ يولية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) لم يكن فى ظنى مقطوع الصلة بما سبقه ، وهو ليس معدولا عن جوهره فيما لحقه.

لقد قامت ثورة ٢٣ يوليه مـن داخـل الجيش المصرى . ومـن خـلال تنظيم الضباط الأحـرار . والتنظيم السياسى الذى ينشـأ داخـل الجيش ، قـد يتبنـى الأهـداف السياسية للجماهير أو لتيار جماهيرى . ولكنه لايمكن أن يكون ذا توجه جماهيرى ، من حيث الخطاب السياسى الذى يتعـين أن يبقى سريا وليس جهريا ، ولامن حيث إساليب العمل التى يتعين أن تبقـى محصـورة ومحكومـة بعضوية ضيقة اختيرت اعتمادا على الثقة والروابط الشخصية وليس على الانتشار والروابط السياسـية وحدها.

ولذلك لايمكن أن تكون وسائله للتغيير إلا محصورة فى عمليات الاغتيال السياسـى أو الانقـلاب العسكرى . والحاصل أنه بعد التردد بين هذين الاتجاهين ، اختارت قيادة التنظيـم الطريـق الأرفـع مستوى فى العمل السياسى وهو الانقلاب الذى يمكن من تقرير سياسـات وتنفيذهـا حـال نجاحـه ، وليس مجرد هدم بعض قوائم النظام القديم أو إثارة قلقـه واضطرابـه ، كمـا هـو الحـال فـى موضـوع الاغتيالات.

وهذا التنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش . عندما يقوم بحركته الانقلابية ، فهو لايعتمـد على قوته الذاتية فقط ، فهى قوة محدودة لاتمكنه من شئ فى أمر السيطرة علـى السـلطة فـى دولـة ذات رسوخ واتساع إنما هو يعتمد فى الأساس على موقعه لأنه موجود داخل السلطة ، بل إن رجاله يشغلون أماكن حساسة داخل عمود الارتكاز الأساسى للدولة وهو الجيش ، وهـؤلاء عندمـا يسـتغلون مواقعهم إنما يحركون غيرهم من رجال الجيش وفقا لقواعد التحريك العادية التـى يعرفـها الجيـش، أى يحركون قوات لأهداف يعرفونها هم وحدهم ولايذيعونها ولايتحركون بالقرار السياسـى المعـروف الهدف . ولكن بالأمر الإدارى الذى ينفصل فيه الأمر التنفيذى عن هدفه السياسى العام ، فلايعرف المنفذون عادة أى أهداف سياسية تتحقق عن صنيعهم.

فهو تنظيم محدود العدد ، يركب على مفاصل حساسة من جسم الدولة ويحركها لأهداف تقررت لديه ولاتعرفها قيادة الدولة بل تكون قيادة الدولة . فالتنظيم السياسى العسكرى لايكون قويا بذاته ، ولكنه قوى بموقعه داخل الدولة ، ليسيطر على جهازها وليتحرك به حركة تتفق مع أهداف سياسية جديدة .ولذلك لايمكن تصور فصله عن جهاز الدولة من حيث هى الجـهاز الأساسـى لإدارة الشـئون العامة.

وفى ظنى أن التنظيم السياسى الذى يتولى السلطة نتيجة ثورة يقوم بها إنما يكسب الدولة سماته التنظيمية ، أى أنه يحور تنظيمها إلى مايتناسب مع نظام العلاقات التى كانت سـائدة فـى التنظيـم قبل وصوله إلى الحكم . ويمكن أن نقول أن التنظيم السياسى هو من الناحية التنظيمية جنين الدولـة

التى يسيطر عليها ، لما ينقله إليها من نمط علاقات تنظيمية سادت لديه وتكون بها نظام علاقات العمل وعادات ممارسته لدى هذه النخبة التى كونت التنظيم.

وفى الحالة التى نحن بشأنها ، فإن التنظيم السياسى فى أصل نشأته ، وبحسبانه تنظيما قام من ضباط للجيش بموجب انتمائهم العسكرى فضلا عن الهدف السياسى ، هذا التنظيم بموجب عسكريته إنما قام وهو يحمل فى نسيجه العضوى خصائص العلاقات الوظيفية لأجهزة الإدارة والدولة ، من حيث مراعاة الرتب والأقدميات وغير ذلك . كما أنه لم يكن يستبعد من أسلوب عمله أنه عندما يقوم قومته إنما سيحرك مايستطيع تحريكه من قوات الجيش ، لابموجب العضوية السياسية لهؤلاء فى التنظيم ، فهم ليسوا فيه ، ولكن بموجب التبعية الإدارية للقوات المتحركة لأعضاء التنظيم وبموجب الموقع القيادى لهؤلاء الأخيرين.

لذلك كانت صلة تنظيم الضباط الأحرار بجهاز الدولة المصرى صلة استنساخ متبادل من حيث نظم العلاقات والملامح الرئيسية لهياكل البناء.

ومن حيث التكوين السياسى للضباط الأحرار ، فهم من هذا الجيل من الشباب المصرى الذى تفتح إدراكه السياسى فى الثلاثينات ودخلوا الكلية الحربية فى أواخر الثلاثينات ، وهم من جيل التنظيمات السياسية التى تكونت عبر الثلاثينات والأربعينات ، وهم بترتيب النشوء الحزب الوطنى والإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحركة الشيوعية وبعض من شباب الوفد فى الأربعينات الذى تأثر بواحد من هذه الاتجاهات (الحزب الوطنى حزب سابق طبعاً على كل هؤلاء سواء أحزاب العشرينات أو مابعدها ، ولكن تجدده بالشباب عبر الأجيال ، وعدم اعتباره من الأحزاب التى تصل إلى الحكم ابقى شبابه متفاعلا مع التيارات الجديدة ومستجيباً للمتطلبات المتغيرة على نحو ما).

وهذه الأحزاب الناشئة تتسم كلها بأنها صارت أكثر بعدا عن المثل الليبرالى الذى خطف الأبصار فى العشرينات ، وقام لديهم التحفظ عن مدى جدوى التنظيم الليبرالى فى تحقيق الأهداف الوطنية التقليدية وفى تحقيق جلاء الانجليز من مصر واستقلال الإرادة السياسية للشعب المصرى ، وفى مدى إمكان تحقق المدينة الفاضلة لمجرد أن تجرى انتخابات دورية وأن تفضى إلى تداول السلطة . وهم جميعا نظروا إلى الديمقراطية الليبرالية بحسبانها وسيلة لخلخلة النظام القائم لا لتحقيق الأهداف المرجوة ، وهى تتعلق بالاستقلال وبالمرجعية الإسلامي وبنمط ما من التنمية . والشيوعيون كانوا يجهرون بأن المآل هو للأخذ بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا.

لم يكن فى الساحة المصرية إلا الوفد والأجيال المنحدرة عنه من يؤمن بالتنظيم الديمقراطى الليبرالى بصورته التقليدية المعروفة ، ومع ضعف الوفد وظهور قوى سياسية خارجة عن إطاره

ومتحدية لـه وناقصـة الإيمـان بمـا يمكـن للوفـد أن يحققـه فـى مجـال الاسـتقلال الوطنـى والرخـاء الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والأصالة الثقافية . مع هذا الضعف ونقص الإيمان ضعف أيضا المثـل الديمقراطى ونقص الإيمان به .

وهنا أذكر كلمة قرأتها للدكتور محمـد منـدور عندمـا كـان يـدور قلمـه فـى قضايـا السياسـة فـى الأربعينـات ويشـارك فـى تحريـر صحيفـة " الوفـد المصرى" ، قـال إنـه اذا انـهار الوفـد انـهارت الديمقراطية فى مصر . وهذه العبارة لاتشير فقط إلى معنى المديح لدور الوفد ، إنمـا هـى فـى صدقـها السياسى والتاريخى عندما قيلت ، إنما كانت تشير أيضاً إلىَ أن التنظيم الديمقراطى فى مصـر ليـس من الرسوخ والثبات بحيث أنه يستغنى بايمان الجماهير به عن وجود مؤسسة سياسية حزبية بعينها تسهر عليه وتصونه.

(رابعا)

تنظيم الضباط الأحرار قام بحركته فى ليلة ٢٢-٢٣ يولية ١٩٥٢ وفـى الصبـاح كـان قـد سـيطر على الحكومة . وهو تنظيم وحيد عسكرى يتكون من بضع عشرات من الأعضـاء وهـم ومـن جذبوهـم اليهم من قرنائهم حركوا مايتبعهم من وحدات عسكرية للاستيلاء على عدد من المواقع والمراكـز التـى تكفل الهيمنة على الجيش ، مع ضمان إعـلام المواطنـين بالحركـة ومراقبـة تحركـات الملـك ومراكـز حكمه ، لشل الفاعلية إذا بدت احتمالات تحـرك مضـاد ، كـانت خطـة ذكيـة ومختصـرة وشـديدة الفاعلية . ثم تقدموا بطلباتهم السياسية.

المهم أنه فى هذه البدايات الأولى ، انتهى تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالحركة الانقلابيـة ، التى مكنته من السيطرة على الدولة . وظهر ماسمى باسم " مجلس قيادة الثـورة" مـن قيـادة التنظيـم الذى ضمر ، وهو اسم يتناسب مع موجبات الهيمنة على الجيش كله وجهاز الدولة كله . واندمجت هذه القيادة التنظيمية الجديدة فـى الجـهاز الإدارى للدولـة عـبر عـدد محـدود جـداً مـن الشـهور ، وتحولت القيادة إلى رئاسة ، وذلك بعد أن أجرى عدد من الاصلاح والترميمات علـى أجـهزة الدولـة ذات الحساسية من الناحية السياسية.

اندمجـت السياسـة فـى جـهاز الإدارة ، واندمجـت القيـادة السياسـية فـى الرئاسـة الإداريـة ، واندمجت وظائف الدولة التنفيذية والتشريعية ، وحصر نطاق الرقابة القضائية بما يمكـن مـن طلاقـة اتخاذ القرارات ذات الأهميـة السياسـية أو ذات الأهميـة التنظيميـة والإداريـة فـى تشـكيل الوضـع المؤسسى الجديد. وعرف نظام اللاحزب ، أى النظام الذى لايعتمد فى اتخاذ قرارأته السياسية على جماعة محددة يتشكل منها تنظيـم سياسـى يملـك اتخـاذ القـرارات الخاصـة بالتوجـهات العامـة ،

معتمدا على صلته المباشرة بقوى الرأى العام ، والنخب والجماعات التى يتشكل منها الرأى العام الفعال.

لاوجه للاستطراد والتفصيل فى ذلك ، ولكن بيانا لرؤوس المسائل ، يمكن الإشارة إلى أنه صدرت فى مصر فى هذه الفترة ، البيان الدستورى فى ١٩٥٣ ثم دستور ١٩٥٦ الذى جرى الاستفتاء عليه . ثم دستور الوحدة مع سوريا ، اصدره رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨ ثم بيان دستورى اصدره الرئيس فى ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا ، ثم ماسمى بالدستور المؤقت الذى صدر بقرار من الرئيس فى ١٩٦٤ . ثم صدر بيان دستورى من رئيس الجمهورية أيضا فى ١٩٦٩.

وخلال الفترة ذاتها جرت تغييرات وتعديلات وزارية فى السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . كما جرت ثلاثة تشكيلات لمجلس الشعب ، الأول بالانتخاب فى ١٩٥٧ فى ظل دستور ١٩٥٦ والثانى بالتعيين من المجلسين السابقين لمصر وسوريا فى ظل دستور الوحدة ١٩٥٨ . والثالث بالانتخاب فى إطار الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ . وثمة تسع سنوات من المدة الكلية منذ ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ لم يوجد بها مجلس نيابى .

وان استقراء الوثائق الدستورية التى صدرت فى هذه الفترة ومتابعة التشكيلات الخاصة بمؤسسات الحكم ، هذان" الاستقراء والمتابعة" يكشفان عن أن الجماعة المصرية خلال هذه الفترة لم تعرف توزيعا بين السلطات بالشكل الذى تتصوره النظم الديمقراطية التقليدية، وعرفت اندماج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية . وان غالب القوانين التى صدرت فى ذلك الوقت كانت تصدر فى صورة " قرارات بقوانين" تصدر من رئيس الجمهورية.

والحاصل كما سبقت الإشارة أنه خلال ثمانى عشرة سنة لم يوجد مجلس نيابى أصلا لمدة تسع سنين ، والمجالس التى وجدت ثلاثة فى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، وأوسطها كان بالتعيين من رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلسين السابقين فى مصر وسوريا (خلال دستور الوحدة) وفى المجلسين الآخرين كان للتنظيم الشعبى سلطة الاعتراض على المرشحين ، ولم يذكر أن مجلسا منها مارس حق الرقابة على الوزراء فى عملهم التنفيذى . وأن الشواهد على هذا الدمج واستيعاب السلطة التنفيذية للوظيفة التشريعية وهيمنتها على المجلس النيابى وقتما يوجد ، إن شواهد ذلك متوافرة فيما حرر من أعمال ودراسات تعلقت بهذا الأمر، بما لايحتاج إلى مزيد إثبات.

ومن جهة أخرى فإن ذات عملية الاستقراء للعلاقات والتشابكات والخرائط التى ترسم الهيكل التنظيمى للدولة وأجهزتها ، تكشف عن مركزية قابضة فى بناء هذه الأجهزة والهيئات ، وتتصاعد السلطات المركزية تصاعدا سريعا من أدنى المستويات إلى أعلاها متركزة فى رئيس الجمهورية ، الذى

صار هو مصدر الدفع الرئيسى فى النشاط العام بأوجهه المتعددة . ومن الطبيعى أن يبنى جهاز الإدارة بطريقة هرمية ، فالأعلى يعين الأدنى ، والأدنى يعمل فى إطار التوجيهات التى ترد له من الأعلى .. وهكذا . ولكن وجه الملاحظة أن هذا جهاز الإدارة والتنفيذ قد أدمجت فيه سائر وظائف الدولة الأخرى من سياسية وتشريعية ورقابية وغيرها.

وكان الرئيس المختار بالاستفتاء الشعبى ، تتركز فيه سلطات التقرير والتنفيذ والاستفتاء ، يسوغ له ممارسة هذه السلطات بالوصف التمثيلى الشعبى المستمد من الاستفتاء العام . وباستثناء دستور ١٩٥٦ الذى عاجلته الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ فلم يبق إلا عامين ، باستثناء هذا الدستور ، فإن جميع الدساتير التالية والإعلانات الدستورية كانت تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية . وإن متابعة حجم سلطات رئيس الجمهورية واختصاصاته فى التقرير والتنفيذ تكشف عن هذا التركيز الشديد للسلطات.

ومن جهة ثالثة ، فنحن لانرى فيما أنشأ نظام الثورة من تنظيمات سياسية ، لانرى إنها كانت أحزابا ولاتنظيمات سياسية . إن التنظيم السياسى الوحيد - فى ظنى - الذى كان تنظيما سياسيا فعلا وأنشأه رجال الثورة ، كان هو تنظيم " الضباط الأحرار" وهو الذى به أمكن السيطرة على جهاز الدولة وقيام الثورة ، وتحقق به الانتقال إلى قيادة أجهزة الدولة وادارتها ، وأدى التنظيم وظيفته وفقد وجوده بإتمامها . ثم نشأ مجلس قيادة الثورة ، وهو تكوين من تكوينات الدولة رسمت له وظائف أشار إليها الإعلان الدستورى لسنة ١٩٥٣ بوصفه من المؤسسات التى تمارس سلطة الدولة . وأنشئت هيئة التحرير بحسبانها تجمعا للشعب المصرى بديلا عن الأحزاب الملغاة.

ثم ذوت هيئة التحرير وألغى مجلس قيادة الثورة مع دستور ١٩٥٦ ، وبموجب هذا الدستور أنشئ تنظيم " الاتحاد القومى " الذى يشكله المواطنون وله وحده حق الترشيح لعضوية المجلس النيابى . وكان رئيس الجمهورية هو رئيسه وواضع نظمه ، وقد شكل فى مايو ١٩٥٧ وأعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٥٩ بعد الوحدة التى جرت بين مصر وسوريا ، وبدء بالتفكير فى العدول عن صيغته فى ١٩٦١ وأعلن عن الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٢ ، أشير إليه فى دستور ١٩٦٤ المؤقت . وشكل بالانتخاب أولا ثم أعيد تشكيله بالتعيين فى ١٩٦٥ ثم أعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٦٨.

إن وظيفة التنظيم السياسى أنه هو الجهاز الذى يرسم التوجهات السياسية العامة ويحدد المطالب العامة التى يرى صالح الجماعة فى تقريرها فى مرحلة تاريخية معينة ، ويشكل تحققها الاستجابة الحميدة لتحديات الواقع المعيش فى هذه المرحلة . وكل ذلك وفقا للرؤية الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تتبناها الجماعة التى يعبر عنها جهاز التنظيم ، سواء كانت الجماعة

الوطنية العامة أو واحدة من الجماعات والمصالح الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية الموجودة فى المجتمع . والتنظيم يحتك بهذه الجماعة التى يعبر عنها ويدرك مطالبها وردود أفعالها ويعكس أزماتها ويترجم طموحاتها . كما أنه يتخذ وسائل الدعوة لهذه المطالب المتبناة لتصير بالتأييد الشعبى قوة قادرة على فرض النفوذ.

هذه الوظائف فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ كانت أجهزة إدارة الدولة هى من تقوم بها . كان جهاز الدولة متين البنيان فائق القدرة مدربا على حكومة الناس ، ولم يمض وقت طويل حتى كان هو من يجمع قياسات الرأى العام لرئاسته الجديدة التى تلاءم معها ، وهو من يقوم بتنفيذ سياساتها والدعوة لها ، وكانت رئاسة الدولة وماتوافر لها من تشكيلات جديدة هى من يصنع القرارات السياسية ويرسم التوجهات العامة . وأعيد بناء أجهزة الأمن السياسى بما يناسب هذه الوظائف السياسية ، جمعا للمعلومات وتهيئة لرسم السياسات وضماناً لفاعلية القرارات وحماية لها .

ونحن نلحظ أن أخطر مااتخذت قيادة الثورة ورئاسة الدولة من قرارات سياسية ، وترتب عليها آثار سياسية بالغة الأثر فى تحديد مصائر الشعب والوطن ، أخطر ما اتخذ من ذلك كان فى وقت غاب فيه التنظيم السياسى تماما أو كاد أن يكون غائبا ، وهى على التحديد قرار تأميم قناة السويس فى يوليه ١٩٥٦ ، إذ كانت هيئة التحرير قد ذوت ولم ينشأ بعد الاتحاد القومى، وقرارات التأميم الكبرى فى يولية ١٩٦١ ، إذ كان الاتحاد القومى قد ذوى ولم ينشأ بعد الاتحاد الاشتراكى.

وأدى ذلك إلى اندماج الوظيفة السياسية فى الوظيفة الإدارية من حيث الأجهزة المنوط بها ذلك ، وآل الأمر إلى قيام أجهزة الأمن بدورها الفعال فى هذا الأداء السياسى التنفيذى المتوحد.

(خامسا)

لكى نفهم الظواهر السابقة فى سياقها التاريخى ، علينا أن نتفحص وظائف أجهزة الدولة المصرية قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لنعرف مإذا كانت هذه الملامح التى تكشف عنها البناء التنظيمى للثورة قد تولدت عن نظام الثورة ونشأت به إنشاء ، أم كانت هذه الملامح متهيئة للظهور من قبل وذات جذور سابقة.

إن نظام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ لم يخلق هذه الظواهر ، فهى قديمة وهى فى مصر تدعمها الجغرافيا السياسية ، مصر الواحة الكبيرة المحصورة بين الصحارى والبيادى ، ومصر السهل المنبسط الذى يحكمه ويتحكم فيه مصدر رى وحيد . ولما سأل هارون الرشيد فقيه مصر الليث بن سعد عما تصلح به مصر ، فقال "جريان النيل وصلاح الحاكم"

وإن جهاز إدارة الدولة فى مصر ، إن كان يستمد قوته التقليدية من أوضاع الجغرافيا السياسية فقد أضيف عليه من أسباب القوة والدعم منذ القرن التاسع عشر مازاده هيمنة وجبروت . فإن ظهور الجماعات القومية المتحدة فى أوروبا الحديثة ونشوء الدول القومية هناك ، كان قد دعم ابنية الدولة المركزية فى أوروبا وطفر بأساليب الحكم المركزى وطورها هناك . وانتقلت هذه الخبرة إلى مصر فى بدايات القرن التاسع عشر على ايدى محمد على ، لتخدم مشروع نهوض وبناء مجتمع ودولة ذات جيش مسلح تسليحا حديثا ومشروع سياسى طموح . فثمة مشروع سياسى يقتضى تمركز السلطة وتقويتها ، وثمة خبرة مجتمعات وتجارب تطبيق سبقت فى دول صارت ذات احتكاك بمصر والدولة العثمانية . ويمكن الاستفادة من هذه التجارب.

وكذلك فإن التطور العلمى والتقنى كان يغذى مركزية السلطة ويمنحها إمكانات الشمول والإحاطة ، ومن أهم ذلك التقدم الذى حدث فى وسائل النقل وفى الاتصالات ، وهما يمكنان من سرعة تبادل المعلومات مما يزيد السلطة المركزية قدرة على جمع المعارف والتدخل فى التفصيلات وإصدار القرارات والربط المباشر للأطراف بالمركز، وكذلك سرعة النقل سواء كان ذلك تبادل ماديات أو كان تحريكا لقوات وفرق عسكرية.

والجانب الآخر فى الخبرات الحديثة ، كان جانبا تنظيميا وإداريا يتعلق بأساليب تقسيم العمل . إن ماحدث فى الصناعات من تقسيم للعمل حدث مثله فى الإدارة الحكومية وفى بناء الجيوش . وتنظيم القوات المسلحة لم يعد إضافة عددية بسيطة للمشاه والفرسان ولحملة السيوف والحراب والرماح ، ولكنه صار تركيبا عضويا متكاملا ومتآزرا لتخصصات متباينة من هؤلاء المشار إليهم مع سلاح المدفعية وغيره ، وإن حروب الفترة النابليونية فى أوروبا أسفرت عن تقدم جوهرى فى الأساليب الحديثة لبناء الجيوش.

وحدث ذلك بطريقة مشابهة بالنسبة لنظم الإدارة الحديثة وتوزيع العمل الواحد عبر مراحل متميزة فى تشكله طبقا لتخصصات إدارية ونوعية متباينة ، وقد دفع هذا الأسلوب قدرات الإدارة الحديثة دفعات قوية زادت من إمكانات تركز السلطة ذاتها واتصالها المباشر بتفاصيل العمل فى مجالاته النوعية ومجالاته المحلية الإقليمية المتعددة.

والحاصل أن إدارة محمد على قد توزعت على سبعة دواوين انقسم العمل بها (تقسيما نوعيا) فثمة ديوان " الوالى" وديوان الايرادات وديوان الجهادية (القوات البرية) و(ديوان القوات البحرية) وديوان المدارس ، وديوان الأمور الأفرنكية وديوان " الفاوريقات " (المصانع) وديوان المدارس لازم للمدارس الحديثة التى أنشئت لإعداد الجيش ، وكذلك ديوان المصانع المنتجة للوازم القوات

المسلحة . ثم فى ١٨٧٨ تكون أول مجلس للنظار فى مصر فى نـهايات عـهد الخديـوى إسمـاعيل ، وتشكل من الخارجية والداخلية والمالية والجهادية والحقانية والأشغال والمعارف . هى ذاتـها تقريبا التقسيمات النوعية للدواوين السابقة.

هذا التشكيل شمل مايسمى حاليا وزارات السيادة التى كانت وظيفة الدولة تقتصر عليها قديما ، من حيث حفظ الأمن الخارجى والداخلى وضبط العلاقات بـين الجماعـات والأفـراد وإعـداد المرافق العامة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للجماعـة السياسـية وأدائـها الاجتمـاعى. ذلـك أن الدولـة هـى الشخص للجماعة السياسية العامة الحافظة لبقائها والضابطة لتصرفاتـها . أمـا مـايتعلق بالخدمـات الاقليمية أو النوعية لوجوه النشاط المختلفة للجماعات الفرعية التى تتكـون منـها الجماعـة . وسـواء كانت جماعات تقوم على أساس المهن والحرف أو الاقاليم الجغرافية أو المذاهـب والملـل، فـإن ذلـك كان متروكا شأنه لكل جماعة منظمة فى إطار الضوابط العامة للعدل والسكينة والانتظام.

ولكن لم تقتصر وظائف الدولة المركزية على المجالات السيادية ، إنما ضمت إليـها مـع تعـاقب الزمن ومع نمو قوتها ومع ازدياد إمكانياتها العلميـة والفنيـة ، ضمـت إليـها العديـد مـن الخدمـات وأوجه النشاط الشعبى الذى كانت تستقل بتنظيمه تقريبا جهات الإدارة الذاتية لكل من هذه الوجوه . لقد تمددت الدولة المركزية، وبخاصة فى النص الأخير من القرن التاسع عشر ، وزاد تمددهـا مـن بعد ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول هو شمول نشاطها أنـواع الخدمـات المستخدمة وأنـواع الخدمـات التـى كـانت فـى الأساس تقوم بها الهيئات الأهلية ، مثل جهات التعليم كالكتاتيب وهيئاته الكبرى كالأزهر مما كان ذا إدارة ذاتية فى الأساس ويمول من ريع الأوقاف ، وكان إشراف دولة محمد على على التعليم إنما يتعلق بما يخص ماله صلة بالجيش ومؤسسات الإدارة الجديدة للدولة ، وليس التعليم العام . وكذلك إدارة المرافق القليلة التى كانت لازمة للأهالى بالنسـبة للسـقاية ودور الرعايـة الصحيـة ، وكـل ذلـك انتقل بالتدريج القديم منه والحديث إلى إدارة الدولة وإشرافها.

والوجه الثانى يتعلق بالهيئات المشخصة للجماعات الفرعية فى المجتمع ، كانت هذه الهيئـات فى بدايات القرن التاسع عشر تتمثل أساسا فى نقابات الطوائف والطرق الصوفيـة والهيئـات الماليـة والأوقاف . وبدأت سلطة الدولة المركزية تنمو على حساب هذه الهيئات وتقودها الدولة بما تقدمه من خدمات وماتصدره من قرارات وماتمارسه من وجـوه إشـراف ، كـل ذلـك يخصـم مـن وظـائف هـذه الجهات ويقلل من مجال نشاطها ويضعف من الأهمية الاجتماعية لبقائها.

ثم تحول الأمر على مدى النصف الأول من القرن العشرين إلى نوع هيمنة من الدولة واشراف على هذه الهيئات وفرض وجوه وصاية على نشاطها وعلى تشكيلاتها . ولم يقتصر الأمر على الهيئات الأهلية التقليدية مثل الطرق الصوفية والأوقاف وهيئات الملل ، ولكن امتد طبعا الى الهيئات الأهلية المنشأة حديثا ، مثل الجمعيات والتعاونيات والنقابات العمالية والنقابات المهنية ، وهذه الهيئات كانت كلها تشكيلات حديثة ظهرت فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فى إطار نوع من الإباحة القانونية والتشريعية الفسيحة ، ثم بدأت القيود التشريعية تظهر متدرجة ونامية على مدى النصف الأول من القرن العشرين.

أنا لا أجد مجالا الآن للإيضاح التفصيلى لهذا الأمر ، وأتصور أنه جلى لكل ذى بصر بالنتاج التاريخى المعاصر ، ولاأحب أن أضرب الأمثال فيبدو الدليل انتقائيا وسابق التجهيز فى دلالته ، وأتصور أن تجريد الفكرة يجعلها اصقل فى تحديد مرماها ، مادمنا فى مجال العرض المركز العام.

وإن كل ماأردت أن أبينه ، أن الدولة المركزية الحديثة بسلطاتها الشاملة وبقدراتها المستوعبة وبميلها الاضطرارى لتنظيم الجماعة وبتفردها المؤسسى ، لم يكن ذلك نبتا ناصريا ولاكان من مواليد ثورة ٢٣ يوليه ، إنما بدأ ونما من قبل ذلك بأكثر من قرن ، وكانت ثورة ٢٣ يوليه فى ذلك تابعة ومسبوقة. وإن كانت هذه الثورة نمت بهذه الخصائص وجرت بها خطوات بعيدة غير مسبوقة.

وكان المؤشر فى الرسم البيانى الذى يبين سيطرة الدولة المركزية وإشرافها وسعيها للتفرد على حساب الجماعات الأهلية ، كان المؤشر أثناء ثورة ٢٣ يولية أحد صعوداً واسرع صعودا ولكنه كان يشكل استمراراً ، ولم يكن يشكل انكسارا للخط البيانى ولاتغييرا لتوجهه السابق.

(سادسا)

مع إعادة بناء أجهزة إدارة الدولة على نهج حديث ، ومع نموها وتوسعها وانتشار نفوذها المركزى ، بقيت السلطة فردية على رأس الدولة وعلى رأس كل من أجهزتها ، وبقيت الشرعية مستمدة من هذه السلطة الفردية ، وبقيت قوة الدفع صادرة عنها . وقد عرف نظام محمد على عدداً من المجالس التى تتداول النظر فيما يعرض من أمور ، ولكنها كانت مجالس معينة منه وكانت ذات وظيفة استشارية . وأنشأ الخديوى اسماعيل فى ١٨٦٦ مجلس شورى النواب وكان منتخبا . ولكنه كان مجلسا استشاريا لايشارك فى اتخاذ القرار ولايراقب سلطة التنفيذ ، ودستور العرابيين صدر فى ١٨٨١ وأنشأ مجلسا تشريعيا حقيقياً عصف به الاحتلال الإنجليزى فى ١٨٨٢ ، وبعدها نشأ مجلسان استشاريان ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، الأول بالانتخاب والثانى بالانتخاب والتعيين ، ولكن لم يكن لأى من ذلك سلطة تشريع ولارقابة.

لذلك كان نمو جهاز الإدارة الحديثة وتوسعه سابقاً على نمو الجهاز التشريعي وتطوره ، الأول بدأ قبل ثلاثينات القرن التاسع عشر ، والثانى بدأ فى عشرينات القرن العشرين . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان جهاز الإدارة المركزى الحديث قد بلغ من عمره نحو مائة وعشرين سنة متصل الوجود والنمو ، وكان المجلس التشريعى الرقابى ذو الوجود المستمر قد بلغ من عمره بضع سنوات متقطعة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة.

لقد عرفت الثلاثين سنة التى عاشها دستور ١٩٢٣ بمجلسيه التشريعيين (النواب والشيوخ) ، عرف عشرة انتخابات أنشأت عشرة مجالس نواب ، كلها كان يحل قبل انتهاء مدته ماعدا المجلس قبل الأخير (١٩٤٥ – ١٩٤٩) الذى لم تمثل فيه المعارضة الحزبية إلا ببضع أفراد ولم يدخله حزب الوفد ذو الأغلبية التقليدية فى الانتخابات الحرة وقتها . ولم يستطع مجلس واحد أن يستخدم سلطته الدستورية فى إسقاط حكومة واحدة. وصار تزييف الانتخابات وتزويدها فنا تتوارث أساليبه وصار مناهج وطرق وبدائل يختار منها الأنسب لكل حالة مخصوصة ولكل ظرف تاريخى محدد ، منها تعديل الدوائر الانتخابية بما يفتت أنصار مرشح معين ويركز أنصار الآخر ، ومنها رشوة الناخبين ، ومنها الضغط السياسى وضغوط الشرطة ، ومنها سرقة الصناديق أصلاً وتغييرها ، وصار لكل من ذلك خبرات تتناقل.

ومن جهة ثانية ، فإن تفرد الحاكم بالسلطة لايعنى انطلاق سلطته من القيود كلها وتفلتها من الضغوط ، لأن تفرد الحاكم يعنى أن القرار يصدر منه وحده ، ولكنه يمكن أن يكون رشيدا فيدخل فى حسابه مايمتد إليه بصره وبصيرته من تقديرات لاعتبارات المواءمة ووزن الأمور وتقدير القوى المختلفة ، وليس التفرد مما يعنى استفتاء المزاج والهوى، وإنما يعنى أن تقدير الموازين التى يصدر القرار على هديها إنما يملكه صاحب القرار الفردى وحده فى نهاية الأمر ، وقراره يصدر عن مشيئته وحده.

وبهذا الوصف يمكن القول بأن الوالى الذى كان يحكم مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كان صاحب سلطة متفردة ، ولكن تفرده هذا يكون محكوما بأن تدور إرادته فى إطار الصالح العثمانى العام الذى يقدره الباب العالى فى استامبول ، وأن يكون مقيدا بما يتناسب ولايتعارض تعارضاً جوهرياً مع إرادة كبار بكوات المماليك فى مصر ، بحسبان أن حكم مصر فى الإطار العثمانى ، كان يدور على وفق إرادة مشتركة للوالى المعين من الدولة العثمانية وللقوة السياسية المحلية فى مصر الممثلة فى بكوات المماليك . فهو نوع من الحكم " الثنائى" إن صح هذا التعبير.

فلما تولى محمد على الحكم فى ١٨٠٥، أمكن له فى ١٨١١ أن يتخلص من المماليك بوصفهم قوة مشاركة ومنافسة لتفرده بالسلطة ، ثم تمكن من التخلص من قوة النخب المصرية الأهلية المتمثلة فى العلماء والشيوخ ، وكذلك قوة الجند الألبان والانكشارية بوصف هؤلاء ، كل فيما يخصه ، يشكل مكنة مشاركة فى السلطة . وتفردت حكومة محمد على مع إنشائه الجيش المصرى منذ سنة ١٨٢٠.

ومن ذلك التاريخ التقريبى صارت سلطة والى مصر وخديويها فى الإطار العثمانى العام سلطة فردية ، تقبل وجود ضغوط عليها وتقبل تقدير الإمكانات المتاحة وحسابها ، ولكنها تظل فى إطار السلطة الفردية التى تصدر عن حاكم يملك إصدار القرار ويملك فى النهاية حسم ملاءماته وترجيح توازناته . بغير مشاركة منظمة له.

فلما احتل الانجليز مصر ، وجدت قوتان سياسيتان ، مما أطلق عليه أحمد لطفى السيد السلطة الشرعية التى يمثلها الخديوى ، والسلطة الفعلية التى يمثلها المعتمد البريطانى مستندا لجيش الاحتلال . وكلا السلطتين لايستطيع الواحد منهما أن يزيح الآخر فى الظروف السياسية والتاريخية التى كانت قائمة فى الداخل والخارج . ودارت القرارات السياسية فى هذا الإطار من الازدواج والتزاحم والتقارب والتباعد.

ومع ثورة ١٩١٩ – وباختصار شديد – وجدت فى مجال سلطة الحكم قوة ثالثة مشاركة للقوتين السابقتين . وهى قوة الحركة الوطنية التى صارت ممثلة للجماعة فى سعيها الى الاستقلال . والثورة لن تستطع أن تقضى ايا من القوتين السابقتين ، فبقى الملك على رأس الدولة صاحب قرار يتعلق بالشرعية ، وبقى الإنجليز قوة" بالفعل" بقواتهم المسلحة، وصيغ التنظيم الدستورى بما يمكن من الإفساح للصراع والتحرك السياسى من خلال هذا الصراع بين القوى الثلاثة . وقامت الضغوط المتبادلة والتحالفات المتنقلة بين الملك والوفد على الانجليز أو بين الملك والانجليز على الوفد أو بين الوفد وحلفاء الإنجليز على الملك .. وهكذا ، فكانت كلما تقاربت قوتان استبعدت القوة الثالثة .. وهكذا.

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ومالبث الوضع أن أوجد صورة مختلفة تماماً عن المرحلتين السابقتين ، وصارت على الوجه الآتى:-

- لقد ألغيت الملكية ، وصارت قوة ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ هى من يمارس السلطة السابقة للملك وللسراى ، وتمثل ذلك فى مجلس قيادة الثورة حتى صدور دستور ١٩٥٦ ، ثم تمثل فى رئاسة الجمهورية بعد ذلك.

- وجلت القوات الإنجليزية من مصر بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ ، وتم الجلاء كاملا وفعلا فى يونية ١٩٥٦ ، ثم حدث العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس ثم جلت قوات العدوان فى ديسمبر ١٩٥٦ . ولم تعد هناك سلطة فعلية بالمعنى الذى أطلقه أحمد لطفى السيد فى بداية القرن العشرين على الاحتلال العسكرى الأجنبى.
- وألغيت الأحزاب السياسية ومنها وعلى رأسها حزب الوفد الذى كان يشخص الحركة الوطنية للجماعة المصرية فى سعيها لإجلاء المحتل الأجنبى ولحكم نفسها بنفسها.

(سابعا)

ورثت ثورة ٢٣ يوليو هذه القوى الثلاث التى كانت تتنازع السلطة وتمارسها بالصراع أو بالتوافق ، وتتشكل الأوضاع السياسية وفقا لحصيلة هذه النتائج والصراع والتوافق : ولكن السؤال هو كيف ورثتها كلها ، وكيف استطاعت أن ترث القوة ونقيضها معا . فإن هذا أمر لايتعلق بالارادة والاختيار ، ولكنه يتعلق بالاستطاعة والقدرة.

إن الحالات التى أشرت إليها فى سوابق التاريخ المصرى الحديث ، قبل محمد على وبعد الاحتلال الانجليزى وفى ظل نظام ثورة ١٩١٩ ، هذه الحالات قامت فيها المشاركة فى السلطة أو المزاحمة عليها ، قامت لابموجب رغبة ولاباختيار جرى فى تقرير هذا النظام ، ولكنها قامت بموجب وجود أكثر من قوة سياسية ، كل منها قادر على ممارسة السلطة وغير قادر على إزاحة الآخر ، فجرت المشاركة إما بطريق المزاحمة ، أى بممارسة الضغوط المتبادلة مع كل حادث يحدث لفرض الأرجحية من قوة على قوة أخرى ، أو بطريق التداول بتبادل الأرجحية عن طريق تغيير الوزارات وتعديلها حسب النوازل التى تطرأ ومايمهد لذلك من انتخابات يتقرر أن تكون نزيهة أو مزيفة.

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو إسقطت الملك وحل مجلس قيادة الثورة محل المؤسسة الملكية ، ثم حققت ذروة ماسعت إليه الحركة الوطنية المصرية منذ ١٨٨٢ وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى عن مصر، ويسر لها ذلك الأمر أن لم يعد هناك" ملك" يقصى الحركة الوطنية من الحكم ويستبدل بها حكومة من الحكومات غير المعادية للانجليز . وإن ثورة ٢٣ يوليو بهذين الإجراءين ورثت وظيفة الوفد فى قيادة الحركة الوطنية . وكان الوفد قام لتحقيق رسالة تاريخية هى إجلاء الإنجليز وتحقيق استقلال مصر ، وكانت رسالته الثانية المتعلقة بالديمقراطية تتضمن فى جوهرها إزاحة السلطة الملكية ، أى محاصرتها فى أضيق نطاق ممكن.

إننا نعرف فى نظم الغرب أن القوى السياسية التى تتشارك أو تتزاحم على السلطة إنما تتحدد وتتشكل باعتبار أن كلا منها يمثل " قسما" من الأمة من حيث المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية ، وليس منها فيما أظن واحدة تعبر عن المصلحة الوطنية فى عمومها ، لأن الصالح الوطنى العام آمن ومستقر بما صارت إليه هذه المجتمعات من قوة ومنعة وقدرة لا على تأمين مصالحها بعيد المدى فقط ، ولكن قدرة على فرض هذه المصالح بعيدة المدى على الآخرين . فصارت الانتماءات الداخلية للجماعات الفرعية التى يتكون منها المجتمع هى مايجمع الناس فى السعى لتحقيق المكاسب الأكبر والوجود الأقوى فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى. وتبلورت هذه القوى تاريخيا فى إطار تكوينات سياسية محددة بما لايستطيع أى منها أن ينفى الآخر . أقصد بذلك طبعا دول أوروبا الغربية وشمال أمريكا ، وهى الدول والمجتمعات التى صيغت النظم الديمقراطية والدستورية فى ضوء تجاربها ، وصارت هذه الدول والمجتمعات هى نموذج الممارسة الصحيحة لهذه النظم . وهى صحيحة لأن النظم ذاتها قدت على قدها وصيغت وفقا لتجاربها.

أما نحن فى مصر وفى بلاد العرب والمسلمين وفى كل بلاد آسيا وأفريقيا ، نحن من الأمم غير الآمنة ، لاعلى مجتمعاتها ولا على شعوبها ، لا على أرضها ولا على ثرواتها ولا على ثقافتها . هذه المجتمعات والشعوب والأمم غير الآمنة التى عرفت أزمات حادة تتعلق بالأمن القومى لها على مدى القرنين الأخيرين ، هذه الجماعات إنما تتحرك حركتها السياسية الأساسية فى إطار التجمع على مستوى الجماعة السياسية الوطنية لتقاوم مخاطر الخارج ولمحاولة فرض عصمتها ومناعتها على قوى الخارج المهددة لها .

إن الدولة تقوم بحسبانها المؤسسة السياسية المشخصة للجماعة الوطنية العامة ، لأن أهم مايجب عليها أن تكفله هو حراسة أمن هذه الجماعة فى مواجهة أخطار الخارج عليها ، أو فى مواجهة اختلال صيغ التوازن بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الوطنية العامة ، اختلالا يهدد قوى التماسك الجماعى أو ينذرها بالتفتت.

والحاصل أن الجماعات الوطنية فى بلادنا العربية والإسلامية ، استشعرت أقصى درجات الخطر على أمنها من نهايات القرن الثامن عشر . بالتوغل الروسى تجاه الجنوب فى بلاد الفرس والعثمانيين ، وبالتوغل البريطانى تجاه الشمال فى هذه البلاد ذاتها ، وبالتهديد والاقتحام الذى جرى من فرنسا لمصر (١٧٩٨) ثم للجزائر(١٨٣٠) وكانت المقاومة ترد من الحكومات المعبرة عن الجماعة الوطنية . وهذا مايفسر إصلاحات محمد على ومحمود الثانى وغيرهما فى النصف الأول للقرن التاسع عشر.

فلما سقطت مقاومة الدول والحكومات على مدى لقرن التاسع عشر . بدأت تظهر حركات المقاومة الشعبية بتنظيمات شعبية وأهلية تستهدف تجميع الأمة للقيام بذات الوظائف التى فشلت الحكومات فى أدائها . ومن هذة التنظيمات مثلا الحزب الوطنى القديم الذى ظهر فى مصر أيام العرابيين ، وحركة عبد القادر الجزائرى فى الجزائر ، وحركة محمد أحمد فى السودان . وحركة السنوسى فى ليبيا والصحراء الأفريقية الكبرى لبلاد المغرب العربى .. وهكذا . كما نرى ذلك فى حزب المؤتمر الهندى وعصبة الإسلاميين هناك. هنا نحن لانكون أمام حزب أو أحزاب بالمعنى الذى أطلقته نظم أوروبا الغربية على التجمعات السياسية بها . لأن تجمعاتهم السياسية فى بلادهم الآمنة كانت تجمعات للجماعات الفرعية فى المجتمع سواء الراسماليين أو العمال أو غير ذلك . أما فى بلادنا فقد كانت تجمعات تشخص الجماعة الوطنية العامة فى سعيها لتماسك ولصد مخاطر الخارج التى صارت متحققة بالنسبة لبعض بلادنا أو وشيكة التحقق بالنسبة للبعض الآخر. هى جماعات بديل عن الدولة الساقطة أو عن الدول التى عجزت عن أن تقوم بأداء وظيفتها الأساسية فى حماية أمن الجماعة.

ومن هنا تبدو معقولية فكرة التنظيم السياسى الواحد التى ظهرت فى غالب الأمم الساعية إلى الاستقلال ، بعد أن غزتها الجيوش الأجنبية وسيطرت على حكوماتها ودولها ، من حزب المؤتمر فى الهند إلى حزب الكومنتانج فى الصين (ثم الحزب الشيوعى الصينى) إلى جبهة التحرير الجزائرية إلى أحزاب التحرير فى أفريقيا جنوب الصحراء ، لأن التنظيم الواحد هنا قام بديلا عن الدولة فى تشخيص الجماعة الوطنية بعامة ، وقام بديلا عنها فى السعى لاسترداد الاستقلال وإجلاء النفوذ الأجنبى.

والحزب الواحد أو التنظيم الواحد هنا لم يكن يعنى منع قيام تنظيمات أخرى ، ولاكان أى من هذه الأحزاب أو التنظيمات يقدر على منع قيام منافس له أو أى حزب أو تنظيم آخر ، لأنه لم يكن يملك إرادة الدولة القادرة على المنع ، إنما كانت واحدية آتية من تعبيره على الجماعة كلها وسعيه لتحقيق ماأجتمعت عليه من طموح ومقاصد تقتضيها المرحلة التاريخية التى كانت قائمة ، ومن مصداقية هذا السعى واطمئنان الغالبية الغالبة فى الجماعة إلى صدق مسعاه ، وعزوفهم عن قيام منافس له . وقد وجدت فعلا تنظيمات أخرى معه ولكنها لم تكن شيئا. كما توجد تنظيمات وأحزاب فيما عرف باسم نظام الحزبيين فى بعض ديمقراطيات الغرب ، فالواحدية المقصودة هنا هى واحدية سياسية وليست قانونية ، واحدية بالفعل وليس بالشرع . إننى أقصد التنظيم الواحد بمعنى أنه التنظيم " الجامع" وليس التنظيم " الوحيد".

(ثامنا)

وفى مصر ، فان أول ماظهر فى مصر كان ماسمى " الحزب الوطنى" القديم ايام العرابيين . ولفظ "الحزب " كان يشير بمعناه اللغوى إلى " الجماعة" ، وهو لايشير إلى مايشير إليه اللفظ المقابل فى اللغات الأوروبية من معنى " القسم " ونحن نقول الحزب الوطنى بذات المعنى المقصود بعبارة " الجماعة الوطنية" ، وكما تستخدم الآن عبارة " الجماعة الإسلامية ". ولم يظهر تنظيم يحمل هذا المعنى إلا مع بدء السيطرة الأجنبية على مصر فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، ثم مع الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين على يدى مصطفى كامل ومحمد فريد .

ثم ظهر " الوفد المصرى" مع ثورة ١٩١٩ وكان تحدد للفظ الحزب معناه الإصطلاحى المقابل للفظ الأوروبى بحسبان الحزب يكون قسماً بين أقسام . فلم يطلق الوفد على نفسه قط أنه حزب ولم يعترف قط بأنه كذلك . كان دائم التعبير عن نفسه بعبارة " الوفد المصرى" باعتباره " وفدا" موفودا من الأمة بموجب وكالته عنها "للسعى فى تحقيق استقلال مصر استقلالا تاما " حيثما وجد إلى السعى سبيلا. ولازمه هذا الإصرار على عدم اعتباره حزباً حتى نهايته ، وحتى عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو واصدرت قانونا للأحزاب وألزمت الأحزاب القائمة بتقديم طلباتها للاعتداد بوجودها وبقائها ، عندما حدث ذلك وانصاع له الوفد ، تقدم بطلب للاعتداد بوجوده بوصفه حزباً بناءً على قانون الأحزاب ، ومع ذلك صدر طلبه بعبارته التقليدية "إن الوفد المصرى" بغير أن يسبقه لفظ الحزب . وكان ذلك فى سنة ١٩٥٣.

ولم يقبل أن يضيف لفظ الحزب إلى اسمه إلا فى تشكيل الوفد فى السبعينات ، وكانت دولة الخمسينات والستينات قد نازعته صفته ، صفة " الوفد " الممثل للجماعة السياسية فى عمومها والمشخص المؤسسى لها.

وهذا ماحدث أيضاً مع جماعة الإخوان المسلمين ، فلم تعتبر نفسها حزبا قط فى عهدها الأول ، وكان ذلك جليا فى كلمات المرشد العام المؤسس لها الشيخ حسن البنا ، كان ينكر كونها حزباً من الأحزاب " أو طريقة من الطرق". بما يعنى إن كانت تعتبر نفسها ممثلا ومشخصاً لجماعة المسلمين.

ومما يتعين ملاحظته من ذلك أن التنظيمات السياسية التى جمعت مثلا جماهير وحركات شعبية واسعة النطاق وعبرت عن جموع كثيفة ، كانت تنكر على نفسها وصف " الحزب " بدلالته الاصطلاحية الغربية التى انتقلت إلينا ، وسادت فى الفهم السياسى.

والحاصل أن ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ استجابت لمطالب الحركة الوطنية السابقة عليها وأنجزت منها ما كان على مشارف الإنجاز ، وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى من مصر، واستردت الاستقلال السياسى لمصر، وتحقق كل ذلك كاملا فى السنوات الأربع الأولى من عهدها . ثم لم تلبث أن طورت أهداف الحركة الوطنية وهى فى موقع السلطة السياسية ، فقادت حركة مقاومة الأحلاف العسكرية التى كانت دول الغرب الاستعمارية تسعى لفرضها على شعوب أسيا وأفريقيا ، وقد فرضتها فعلا بما عرف بحلف بغداد وحلف مانيلا ، ثم ساهمت مساهمة فعالة فى بناء تجمع دولى من الدول حديثة العهد بالاستقلال لضمان موقف عدم الانحياز فى الصراع الدولى بين دول الكتلة الشيوعية ودول الكتلة الرأسمالية ، وأقدمت على النهوض بالاقتصاد لدعم الأساس الاقتصادى للاستقلال السياسى.

لذلك تكون ثورة يوليه قد ورثت باستحقاق وجدارة قيادة حركة التحرر الوطنى فى صورتها المطورة المتلائمة مع ظروف النصف الثانى من القرن العشرين ، وتكون قد استردت للدولة وظيفتها الأساسية التى تقوم عليها وهى حفظ الأمن القومى للجماعة السياسية ، واستردت للدولة دورها السياسى فى كونها المشخص المؤسسى للجماعة السياسية ، كل هذا صواب .

والصواب أيضا، أن سعى الثورة لإنشاء تنظيم سياسى واحد، لم يكن بدعا ولا شذوذا فى سباق السوابق المشار إليها ،وبحسبان أن كانت الجماعة لا تزال تخوض معارك الاستقلال، سياسية كانت أو أقتصادية أو ثقافية ، وأن مخاطر الخارج عليها تظل محدقة ، وبحسبان أن الدولة صارت متوجهة إلى أداء دورها فى حراسة الأمن القومى ودعمه أفقيا بما اتخذت من سياسة عربية ودولية ، ودعمه رأسيا بما شرعت فى تنفيذه من مشروعات النهوض الاقتصادى المستقل ، فهى بقيت تؤدى وظيفتها فى خوض المعارك دفاعا عن الأمن القومى ، مع فارق هام هو أنها طورت هذه الوظيفة ، بأن أجرت معارك الدفاع عن الأمن القومى خارج الحدود السياسية للدولة ، ضد إسرائيل وضد الاحلاف العسكرية وضد ظاهرة الاستعمار بها.

إنما المشكل يبدو من عدد من الوجوه ، أولها أن ثورة ٢٣ يوليو لم تؤيد مفهوم التنظيم الجامع ، إنما جعلته التنظيم الوحيد ، و التنظيم الجامع يعنى- حسبما أقصد هنا- إنشاء تنظيم سياسى يعبر عن مجمل السياسات والطموحات التى تعبر فى إطارها العام عن الجماعة الوطنية على أن تترك للأفراد حرية إنشاء ما يرون من تنظيمات تقوم على هوامش هذا التنظيم الجامع للدعم أو النقد أو الحث أو التعبير عن مطالب الجماعات الفرعية فى المجتمع . وثورة ٢٣ يوليه عندما شكلت تنظيماتها أقامت تنظيما وحيدا وليس تنظيما جامعا فقط ، ومنع قانونا إنشاء أى تنظيم سياسى

وفرض العقاب الجنائى على مخالفة هذا المنع . فلم تسمح بفتح ذرائع التفاعل الحـى بـين الجماعـة الفرعية المنتمية لها . والحق أن جامعية التنظيم لا يضمنها ولا يكفل تحققها الفعلى إلا باتاحة فرص التحدى له من وجود تنظيمات أخرى . وإن منع التعدد هو ما يقضى علـى التنظيـم "الجـامع " لأن السلطة تستوعبه فى هذه الحالة وتقضى عليه. وهذا ما أدى إلى المشكل التالى.

والمشكل التالى يبدو أيضا من أن التنظيم الجامع الذى نادت به الثورة وأنشأته لم يكـن تنظيمـا حقيقيا له استقلاليته وله وجوده المتميز عن سلطة الدولة . وذلك إذا نظرنـا للأمـر فـى الإطـار العـام لممارسة دامت ثمانية عشر عاما وتنوعت فيها التنظيمات وتعدلت . وحسبما سبقت الإشـارة كـان كل من هذه التنظيمات فى وقت وجوده يمثل واجهة لنشاط الدولة ، فهو لا يرسم سياسة ولا يصـدر قرارا ، إنما يجرى ذلك فى رئاسة الجمهورية ، وهو لا يحشد جمهورا لأن ذلك تقوم به فى الأساس أجهزة الإدارة المحلية ، ولا يشيع فكرا فإن ذلك تقوم به وسائل الإعلام ،ولا يجمـع معلومـات لأن ذلك تقوم به أجهزة الأمن ، وإن قام بأى من ذلك فهو جهد المقل يضاف قليله إلى الكثير الذى تقوم به أجهزة الدولة.

(تاسعا)

إن الفترة المعنية فى هذه الدراسة هى من أول أيامها إلى آخرها تشكل ثمـانى عشرة سنة حتـى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، أو تسع عشرة سنة حتـى مـايو ١٩٧١ عندما انفرد الرئيـس أنـور السادات بالسلطة وأعلن عدوله عن نمط التنظيم السياسى للدولة الذى كان معتمدا ومتبعا فـى الفـترة الناصرية السابقة عليه . ومن ثم يكون مضى على نهاية هذه الفـترة حتـى الآن مـا يشـارف ثلاثـين سنة . وهذه الفترة الأخيرة هى من الطول بما يسمح بالقول بإمكان أن يتعدل خلالها ويتغير ما سـبق ارساؤه فى الثمانى عشرة سـنة السـابقة عليـها ،فـإن لم يكـن حـدث هـذا التعديـل والتغيـير كـاملا بعدمضى المدد الكافية التى تسمح بذلك ،فإن ذلك يترجم به الظن أن نظام الحكم خـلال فـترة ثـورة ٢٣ يوليه ليس مسئولا وحده عن قيام هذا النمط من السلطة السياسـيةوإن الأمـر لابـد أن يرجـع إلى أوضاع تجاوز "السبب الناصرى" كما اعتاد البعض أن يقول.

ومع بدء السبعينات صدر دستور ١٩٧١ فى أول عهد الرئيس السادات ، وصيغ على نهج دستور ١٩٦٤ من حيث رسم هيكل السلطة وعلاقاتها . ثم خلال السبعينات ، وبخطوات مترددة ومتعارضة ، ولكنها على مدى عقد السبعينات أفادت نوعا من التتابع ، آل النظام السياسى للدولة إلى نـوع مـن التعددية الحزبيـة ، وفـك مبـدأ التنظيـم الوحيـد. ومـن جهـة ثانيـة أطـرد نشـاط المجلـس النيـابى

بالانتخاب الدورى ، وصار لمجلس الشعب (حلت هذه التسمية له محل اسم مجلس الأمة بموجب دستور ١٩٧١) مؤسسة مستمرة ثابتة.

ويمكن إجمال الوضع الحاضر من الناحية التنظيمية ومن ناحية الممارسة الدستورية فى عدد من النقاط أهمها . ما يتعلق بمدى استقلال مؤسسة التشريع عن السطة التنفيذية ومدى أثر الوجود الحزبى فى اتخاذ القرارات.

الحاصل أن مجلس الشعب صار مؤسسة مشاركة فى إصدار القرار ، فلم يعد واجهة سياسية فقط. ووجوده مطرد وانتخابه تجرى مع كل انتهاء له ، وهو ينتهى بالحل أو بانتهاء مدته بفوات خمس سنوات . وفى ظل دستور ١٩٧١ ،جرت انتخابات بمجلس الشعب فى أكتوبر من ذات السنة .واستمر مدته كاملة حتى إنتهت فى ١٩٧٦ فأجريت انتخابات جديدة للمجلس التالى .وجرت هذه الانتخابات فى ظل موجه من التفاؤل عن الانفتاح الديمقراطى ، وجرت فى ظل وجود ثلاثة منابر تشكل تنظيمات سياسية فى إطار التنظيم الوحيد المنصوص عليه دستوريا وهو الاتحاد الاشتراكى.

ولكن فى يناير ١٩٧٧ حدثت الانتفاضة الشعبية التى هزت قوائم نظام الحكم بشدة ، فشدت الدولة يدها المرتخية ، ثم حدثت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نهايات السنة مما أثار عاصفة من النقد والهجوم الحاد ، وانعكس ذلك على مجلس الشعب بما فيه من شبه تنظيمات مستحدثة ،وتبلورت فيه المعارضة ببضعة عشر عضو ، منهم من شد النكير بعد ذلك على مشروعات الصلح مع إسرائيل التى انتهت بالاتفاقية المعروفة فى ١٩٧٩ . فحل الرئيس السادات المجلس وأجرى انتخابات جديدة فى أبريل ١٩٧٩.

إن انتخابات ١٩٧١ بمجلسها الذى استمر مدته كاملة صفى المرشحون لها بما يستبعد كل من رأته سلطات الرئيس السادات معاديا له من أنصار العهد السابق عليه الذين هزمهم فى مايو ١٧٩١ . وفى انتخابات ١٩٧٦ التى رشح لها ممثلون عن التنظيمات الوليدة ، كان لتنظيم الحكومة (تنظيم الوسط ، مصر العربى الاشتراكى) نحو ٨٢٪ ولليمين (الأحرار الاشتراكيين) نحو ٣ر٥٪ ولليسار (التجمع الوطنى الوحدوى) نحو نصف فى المائة وكان " التجمع" هو تنظيم المعارضة الحقيقى وقتها . أما باقى الأعضاء فكانوا مستقلين .فقد حل هذا المجلس لمعارضة بضعة عشر عضوا فيه لاتفاقية الصلح مع إسرائيل . ثم جرت انتخابات ١٩٧٩ بعد أن كان تم الاعتراف بالنظام الحزبى وتحولت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى إلى أحزاب مستقلة من الناحية القانونية . وحصل حزب الحكومة (الوطنى الديمقراطى) على ٩٠٪ من المقاعد ،وسقط فى الانتخابات كل وجوه المعارضة السياسية التى كانت ظهرت فى المجلس السابق ومنهم الأستاذ محمود القاضى.

ثم بعد ذلك جرت انتخابات ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية ، ووجد تمثيل حزبى لحزب الوفد ووجد التحالف مع الإخوان المسلمين وقتها ولحزب الأحرار ، ثم حل المجلس بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات التى تجرى بنظام القوائم الحزبية ، وأجريت انتخابات جديدة فى ١٩٨٧ ، ووجد تمثيل حزبى فى المجلس الجديد لحز الوفد وللإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحرار ، وبلغت نسبة مقاعد المعارضة كلها فى المجلس ٢٢٪ وهى أعلى نسبة وصلت إليها المعارضة منذ ١٩٥٢ ، وهى من أعلى النسب التى بلغتها المعارضة حتى فى ظل دستور ١٩٢٣ . ثم حل هذا المجلس فى ١٩٩٠ بناء على حكم صدر للمحكمة الدستورية لبطلان مبدأ الانتخاب بالقوائم الحزبية بالصيغة المعدلة التى جرت فى ١٩٨٧ . ثم جرت انتخابات ١٩٩٠ واستمر المجلس مدته كاملة حتى انتهت فى ١٩٩٥ ، ثم جرت الانتخابات الثالثة واستمر المجلس مدته كاملة التى إنتهت فى ٢٠٠٠ وكان نصيب المعارضة السياسية فى كلا المجلسين المتتالين لا يزيد عن بضع أعضاء من مجموع ٤٤٠ عضوا منتجا.

فى سنة ١٩٧٧ عقدت بالجامعة الأمريكية ندوة عن مستقبل الديمقراطية فى مصر، وكنت شاركت فيها بورقة أعددتها (حاولت فيها أن أوضح الصلة بين الديمقراطية وحركة التحرر الوطنى فى مصر بحسبان أن المصريين نظروا دائما للديمقراطية فى توظيفها لخدمة الحركة الوطنية) . وكان من محاضرى الندوة المهندس سيد مرعى من كبار المسئولين وساسة الحكومة وقتها ولفت نظرى فى حديث وفى رده على الأسئلة و قوله إن تعدد الأحزاب آت لا ريب فيه وأن المطلوب هو الانتقال من نظام الحزب الواحد على نمط السوفيتى إلى نمط الأحزاب المتعددة على نمط بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية .

فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة ، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الصين أو فى بلدان أوروبا الشرقية .

فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة ، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الصين أو فى بلدان أوروبا الشرقية . وكان معنى كلمة المهندس سيد مرعى أن تقيم فى مصر نظاما لتعدد الأحزاب يتشكل من أحزاب صورية هى رسوم بغير محتوى ،لأن ذلك كان هو وضع الأحزاب التى وجدت بالاسم فقط مع الأحزاب الشيوعية فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وغيرها ، وظهر

لى من توالى السنين أن ذلك القول لم يكن يصدر عن محاكات للتجارب الشيوعية وقتها . ولكنه كان يصدر عن حقيقة ما تبغيه الدولة المصرية من "التعدد" فكرا وتطبيقا . وهو أن يكون تعددا صوريا.

ونحن إذا نظرنا إلى مجالس الشعب السابق الإشارة إليها منذ العمل بدستور ١٩٧١ فى عهد الرئيس السادات . نلحظ أن المجالس التى استمرت مدتها كاملة وهى خمس سنوات لكل منها ، كانت أربعة مجالس ، الأول فى ١٩٧١ وكان النظام لا يزال غير حزبى وكان للاتحاد الاشتراكى أن يعترض على الترشيح وكانت أقصيت من الترشيح كل الأسماء المعارضة لحكم الرئيس السادات وكانت المعارضة الظاهرة وقتها قاصرة على الناصريين من الاتجاه السياسى الذى أقصاه السادات ومجلس ١٩٧٩ عند إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل . وكان حظ حزب الحكومة منه يصل إلى ٩٠٪ من مقاعد المجلس . وكان حزب العمل فى بداية إنشائه وحصل على نحو ٣٣ مقعد . ثم انخفض هذا العدد فى ١٩٨١ إلى ١٢ مقعد فقط. ومجلس ١٩٩٠ ومجلس ١٩٩٥ الذى أتم كل منهما مدته ، وقد تمثلت فى كل منهما المعارضة الحزبية وغير الحزبية فى أدنى درجاتها وانحصرت فى بضع أعضاء فقط.

وان المجالس الأخرى التى لم يتم أى منها مدته هى مجلس ١٩٧٦ الذى كانت نسبة مقاعد الحكومة فيه نحو ٨١٪ وكانت وجوه المعارضة المنظمة أو المستقلة ذات قوة ونفوذ ومنهم مثلا ممتاز نصار ومحمود القاضى . وقف هؤلاء يعارضون الحكومة ، وبخاصة بالنسبة لاتفاق السلام مع إسرائيل . وتركز انزعاج الحكومة فى نشاط بضعة عشر نائب لم تطق الحكومة وجودهم وحلت المجلس ووقفت ضد إعادة انتخابهم فى ١٩٧٩ ، وقدم ممتاز نصار ومحمود القاضى طلبا لتكوين حزب رفضته لجنة الأحزاب ثم رفضه القضاء.

والمجلسان الآخران وهما مجلس ١٩٨٤ ومجلس ١٩٨٧ ، قضت المحكمة الدستورية ببطلان تشكيل كل منهما استنادا إلى أن إجراء الانتخاب بنظام القائمة الحزبية يقصر الترشيح على الحزبين مما يعتبر انتقاصا لحقوق المواطنين غير المنتمين لأحزاب . ولكن كلا من هذين المجلسين كان يشمل نسبة تمثيل لابأس بها من أحزاب المعارضة السياسية ، وهى أحزاب الوفد والعمل والأحرار ، فضلا عن الإخوان المسلمين الذين تحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٤ مع الوفديين وتحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٧ مع حزب العمل . وكانت هاتان التجربتان قد نبهتا الحكومة إلى أن نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية أفضل لأحزاب المعارضة وأكفل لحجم تمثيل معتبر لهم مما تسفر عنه الانتخابات الفردية . كما أن وسائل الاصطناع والتأثير فى نتائج الانتخاب تكون أسهل وأوفق فى الانتخابات

الفردية . وقد ترتب على صدور كل من حكمى المحكمة الدستورية حل كل من المجلسين قبل انتهاء مدته بعامين أو أكثر.

والحاصل كذلك أن نسبة مقاعد المعارضة فى مجلس ١٩٨٧ كانت بلغت ٢٢٪ من مجموع لمقاعد . وأذكر عندما صدر التقرير الاستراتيجى الحولى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وكان يناقش كالعادة فى ندوته السنوية التى يعدها مركز الدراسات والبحوث السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، أذكر أننى فى تعقيبى على نتيجة الانتخابات أن ذكرت أن أحزاب المعارضة يمكن أن تتحملها الدولة على أن تدور فى أحسن الفروض فى إطار جماعات الضغط ، ولكن ليس مأذونا لها أن تصل إلى الحكم ، أو أن تكون مشاركة فى اتخاذ القرار ، أو يقوم أدنى احتمال بذلك . وأن نتائج الانتخابات وفقا لهذا القرار يتعين أن ينظر إليها فى إطار أنه ينبغى للحكومة أن تضمن لنفسها ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب ، وهى تشكل النصاب الخاص بالقرارات الاستثنائية كترشيح رئيس الجمهورية ، ورجعية القوانين وغير ذلك . ولضمان هذه النسبة فى الواقع يتعين أن تضمن الحكومة على أقل الاحتمالات نسبة تمثيل تقل عن ثلاثة أرباع المقاعد ، سدا لذرائع غياب عضو أو أعضاء لحادث طارئ . ومن ثم تكون النسبة المتاح التنافس فيها بين الحكومة والمعارضة هى ٢٥٪ من المقاعد . اذا حصلت المعارضة على ٢٢٪ تكون قد اقتربت من خط الخطر وهو احتمال أن تهدد نسبة الثلاثة أرباع . وأنه على ذلك فاما أن يجرى سد الذرائع أمام تكرار هذه التجربة فلا تحدث ابدا من بعد ، أو أن تكون أمام احتمال تغير أوضاع نظام الحكم فى مصر إلى نوع من التعددية الحزبية الحقيقية التى تمكن من تداول الحكم والاشتراك فيه بالتحالف أو التداول . ولم تتكرر قط هذه النسبة ولانصفها ولاأقل من ذلك.

(عاشرا)

وبالنسبة للملاحظات العامة والخاصة بفترة دستور ١٩٧١ ، وهى فترة ثلاثين سنة حتى الآن ، نلحظ مثلا أن المحكمة الدستورية حكمت ببطلان انتخابات ١٩٨٤ ، ثم ببطلان انتخابات ١٩٨٧ ، ثم حكمت بعد تسع سنوات من رفع الدعوة بطلان انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩١ لنقص الاشراف القضائى على عملية الانتخابات وقد صادف أن صدر حكمها على هذين المجلسين المتعاقبين ، حكما واحدا فى يولية ٢٠٠٠ بعد أن كانا أتم كل منهما مدته فى وقته ، فلم تترتب آثار عملية بالنسبة لأى من هذين المجلسين ، وصحت قوانينهما بموجب شرعية الأمر الواقع ، ولكن ذلك لايخل بأنه طبقا للمحكمة الدستورية ، كانت مجالس الشعب كلها باطلة فى بلدنا ولتخلف

الإشراف القضائى منذ صدور دستور ١٩٧١ واشتماله على المادة ٨٨ التى توجب الإشراف القضائى . وإن صحة عمل هذه المجالس يرد بموجب فكرة " التغلب" أى بموجب الأمر الواقع.

ومن جهة ثانية فإن قانون الأحزاب الذى صدر فى ١٩٧٧ ولايزال معمولا به ، يشترط لقيام حزب جديد أن يقدم طلبا لذلك إلى لجنة الأحزاب وهى لجنة تتكون وفيها رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء منهم وزراء العدل والداخلية وشخصيات عامة ، وهى لجنة الغالبية فيها للحكومة وحزبها . ولم يحدث من ١٩٧٧ حتى الآن قط أن وافقت على ظهور حزب جديد . وإنما ترفض (وأخيرا وافقت على حزب فى ٢٠٠٠) ، ثم تأتى الموافقة إن أتت من محكمة الأحزاب وهى محكمة تشكل بمجلس الدولة ، ولكن فيها شخصيات عامة تختارها الحكومة بعدد الأعضاء القضاه فيها . وللجنة وقف الحزب أو صحيفته ولها طلب حله .

ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة للصحافة القومية ، كانت تابعة للاتحاد الاشتراكى فى الستينات . فلما ألغى الاتحاد الاشتراكى وظهرت الأحزاب لم يمكن نقل تبعيتها إلى حزب الحكومة ولا إلى الحكومة ذاتها لأن ذلك يكون بمثابة تأميم أو سيطرة حكومية غير شعبية على الصحافة . فأنشئ مجلس الشورى بذات التعديل الدستورى الذى استبدل نظام الأحزاب بنظام الاتحاد الاشتراكى وذلك فى ١٩٨١، ونيط بمجلس الصحافة التابع لمجلس الشورى أن يكون هو المهيمن على الصحف القومية . فحل مجلس الشورى محل الاتحاد الاشتراكى فى اسباغ المظهر الشعبى على الصحافة القومية . مع بقائها بيد الحكومة.

ومن جهة أخرى ، فإن فترة الرئيس السادات التى جرى بها التحول من وضع إلى وضع آخر ، تحتاج إلى دراسة تجمع بين التخصص القانونى التشريعى وبين الإدراك التاريخى السياسى لأوضاع الفترة ، لأنه كان مع كل تحول فى أشكال الحكم وصياغاته كانت تصدر تشريعات تقنن إمكانيات تدخل الدولة وسيطرتها وتجرم أفعالا غير منضبطة ، ولامحددة ، مثل ماحدث فى قانون حماية الجبهة الداخلية ، وقانون محكمة القيم والمدعى الاشتراكى وغير ذلك .

وكانت الإجراءات تجرى بالتجربة والخطأ وتلمس ردود الفعل بحيث تحتفظ الدولة بالقدر الأكبر من جوهر سلطاتها مع تعديل فى الأشكال والهياكل وتعديلات فى العلاقات . وهذه المجموعة من القوانين هى ماعتمد عليه الرئيس السادات بوصفها بديلا عن حالة الطوارئ عندما ألغاها فى نهايات حكمه . ولكن حالة الطوارئ فرضت من جديد عقب اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ . وهى لاتزال مفروضة إلى اليوم بما شارف واحد وعشرين سنة مددا متصلة ، كانت تمد سنة بسنة ثم صارت تمد ثلاث سنين بثلاث سنين . وحالة الطوارئ عرفتها مصر منذ سبتمبر ١٩٣٩

وفرضت وألغيت ثم فرضت وهكذا . وعدد سنوات إلغائها بغير بديل من نوعها لايجاوز السنوات الخمس طوال هذا المدى . وكذلك فى ظل دستور ١٩٧١ لم تلغ قط بغير بديل من نوعها . والجديد فى الأمر أنها كانت تفرض غالبا بسبب حالة حرب أم بمناسبتها . ولكنها فى المرة الأخيرة بقيت أكبر مدة متصلة فى التاريخ وهى عشرين سنة . وكان ذلك جميعه بعد انتهاء حالة الحرب تماما وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وعدم نشوب حرب أخرى . وحالة الطوارئ تيسر للسلطة التنفيذية ممارسة شئون السلطة التشريعية والقضائية أيضا . من حيث إصدار الأوامر العسكرية ومن حيث إجراءات القبض والاعتقالات والإحالة للمحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة.

(احدى عشر)

وفى النهاية فإن وحدة القيادة فى الدولة وفى الحزب ووحدة العناصر القيادية وبقاء الأغلبية الساحقة فى مجلس الشعب لحزب الحكومة على مدى ثلاثين سنة متصلة لاتنقطع . إن ذلك يفيد حدوث الاندماج بين السلطات التنفيذية والتشريعية والتكوين الحزبى . ولايمكن ألا يتم هذا الاندماج إلا أن تكون الأغلبية فى المجلس التشريعى قابلة للتغيير والتعديل من حيث الأشخاص ومن حيث الوصف الحزبى ولايمكن ألا يتم الاندماج إلا إذا كانت الأحزاب التى تتولى الحكم متغيرة . ولايمكن لجهاز الإدارة الذى ينظم الانتخابات أن يكون محايدا إلا إذا كان يرى احتمالا لأن تكون السلطة مجالا للتداول بين الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات .

والنتيجة فنحن إذا قارنا بين النظام السياسى خلال المدة الأساسية لثورة ٢٣ يوليه . أى من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ . وبين مدة الثلاثين سنة التالية . نلحظ طبعا اختلافا فى رسم هياكل السلطة ونوعا من التوزيع للأدوار والمشاركات فى اتخاذ القرار.

ولكن يبقى جوهر الاندماج بين سلطتى التنفيذ والتشريع قائما . وجوهر التوحد بين السلطة المندمجة والحزب الحاكم قائما . فالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والحزب الحاكم . هم ثلاثة فى الشكل وواحد فى الجوهر.

ويبقى جهاز إدارة الدولة بتشعباته وامتداداته . هو المؤسسة شبه الوحيدة التى لاتقوم إزاءها مؤسسات أخرى : لاأهلية ولارسمية . وأنه بموجب هذا التوحد يمتلك السلطة كاملة . سواء بالانتخابات أو بغيرها . وكل ماعداها ملحق بها تابع لها.

وإن الحل الصحيح فى ظنى لايرد من الحديث عن مايخلف من نظام ثورة ٢٣ يوليه . فالظاهرة أقدم وإن كان غذاها نظام ٢٣ يوليه . والظاهرة أحدث وأبقى من نظام ٢٣ يوليه فهى محيطه به ، وهو منفعل بها بقدر ماهو فاعل فيها أو أكثر مما هو فاعل فيها.

والحل فى ظنى هو السعى والضغط لتقوية هيئات المجتمع الأهلى ، وبخاصة النقابات العمالية المستقلة والنقابات المهنية والهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ذات الاستقلال النسبى مثل الجامعات . والقصد من ذلك ليس إضعاف الدولة طبعا ولكن موازنة قوتها فى حدود توازن السلطات وفى حدود الأطر الشعبية والأهلية للجماعة الوطنية ولكن ذلك يتعلق بحديث آخر.

على ذكر ثورة يوليو

عن «عسكرة» النظام وآثارها

■ د. رفعت السعيد

منذ البدايات الأولى شعر الحكام الجدد أنهم يتحكمون فى السلطة لكن أدوات هذه السلطة لم تزل فى أيدى «الغير» . والغير لا يشترط أن يكون «الخصم» وإنما هو ذلك الوعاء أو الأفراد المختلفين تكوينا أو أسلوباً أو حتى فى طرق الخضوع.

ومنذ اللحظة الأولى اكتشف هؤلاء الحكام أن استيلاءهم على السلطة وتواصل هذا الاستيلاء يحتاج إلى التحكم المحكم القبضة على أجهزة وأدوات بعينها .. منها مثلا الإعلام (فقد كان هناك صحفيون مشاغبون أو معتادون على معارضة الحاكم ، أو حتى مؤيدون ولكن فى غير تهليل ، أو مؤيدون مع بعض التحفظات ، أو متجاسرون على القول بما لايرضى ، أو حتى بالاقتراح فى مجالات لايجب أن يلمسها أحد فى هذا التوقيت ، أو منحازون لفريق من الضباط ضد فريق ،أو داعون لتحالفات غير مسموح بها .. أو أى شئ آخر ..) ومنها الأمن (أجهزة البوليس وخاصة البوليس السياسى الذى اعتاد العسكريون الشبان على اعتبار رجاله عملاء السراى أو الاحتلال ، أو كانوا يتحسبون من تآمرهم مع الرجعية التى قامت بتربيتهم واستخدامهم على الدوام ..) وهكذا ومنذ البدايات الأولى ، ولنقل منذ الأيام الأولى ظهرت ظاهرة أسميت « مندوب القيادة». وقد ظهرت أول ما ظهرت فى أروقة الصحافة. ضباط شبان يختالون بزيهم العسكرى (الذى كان مبهراً ، ومثيراً لكبرياء أصحابه .. أليسوا أصحاب الثورة ومحررى الوطن من الملكية والرجعية ؟) ويمتلكون سلطة حاسمة وآمرة فى نشر مايشاءون وشطب مالا يرغبون .

ورويداً رويداً امتدت ظاهرة « مندوب القيادة » إلى مختلف أروقة الحكم ، وأصبح إلى جانب كل وزير مدنى " ظل" يلاحقه آمراً وناهياً.

واتخذت هذه الظاهرة مسميات لاحقة ابتكرها البعض ناقداً مثل العسكرتاريا (وأعتقد أن صاحبها كان صلاح عيسى ونال مقابلها ما إستحق من غضب) أو مبرراً ومؤيداً مثل « أهل الثقة » (وأعتقد أن صاحبها كان الأستاذ هيكل) والغريب - والمثير للدهشة - أنه وضع " أهل الثقة" فى مواجهة ماأسماه «أهل الخبرة» وكأن هناك تناقضا بين الاثنين.

وكان الأمر ممكناً ليس فقط لأن هذه هى رغبة " القيادة" وإنما لأن الجيش كمؤسسة يستوعب فى صفوفه خبرات ومهناً متعددة فهناك فى صفوفه - وهذا طبيعى وضرورى - مهندسون من مختلف التخصصات ، وأطباء ومحامون وصيادلة ومتخصصون فى الأمن .. .. الخ لكنهم وبطبيعة الحال وبرغم اختلاف النشأة التعليمية يتأقلمون مع الطبيعة العسكرية ويتصفون بها ، وربما تدمغهم هذه الصفة بطابعها المميز.

وتوالت عملية" العسكرة" لأسباب عديدة.

* هناك طبعا الرغبة فى إحكام قبضة الحكم على الحكومة.

* هناك وظائف ومؤسسات تحتاج لأهل الثقة.

* وهناك ضباط يتمردون أو يستعدون للتمرد، أو يعتبرون أنفسهم شركاء فى الثورة" فيحاولون المشاركة فى اتخاذ القرار . وهم يمتلكون بحكم مشاركتهم فى « الضباط الأحرار» علاقات وتحيزات وانحيازات لم يعد مسموحاً بوجودها مع احتدام الخلاف بين أعضاء مجلس الثورة.

* وهناك تحيزات ومنافسات بين الضباط من مختلف الأسلحة وخاصة الفرسان و المشاه والمدفعية وخدمة الجيش والطيران..

وهكذا كان من الضرورى التخلص من هؤلاء جميعا حتى يستقيم الأمر داخل" المؤسسة العسكرية" التى أصبحت تعانى من خلافات داخلية ، ومجاهرات بالاختلاف ، وانتقادات ومؤتمرات (لعل أشهرها مؤتمر ضباط الفرسان فى الميس الأخضر) .. وهؤلاء الذين انغمسوا فى " السياسة" والخلاف والاختلاف هم " رجال الثورة" وهم قوام الضباط الأحرار . ولكنهم جميعا سواء من الأصدقاء أو الخصوم يتعين استبعادهم وبشكل حاسم من صفوف الجيش . هذا هو الدرس الأول الذى تعلمه عبد الناصر مبكراً ، وربما بعد عدة أشهر من يوليو ١٩٥٢، ولنقل مع رائحة أول خلاف ، أو أول محاولة جادة للخلاف ، وتفاقمت الحاجة مع أول محاولة

للانقلاب فى صفوف الجيش ضد ثوار يوليو.

وبعد مارس ١٩٥٤ كان طبيعياً أن تنحو هذه الظاهرة منحى فئوياً داخل الجيش فقد صار إستبعاد الكثيرين من ضباط " الفرسان" (بعد مناصرتهم لخالد محيى الدين) . ولكن وحتى هؤلاء الذين تعرضوا للعسف بعد نفى خالد محيى الدين للخارج ، عادت السلطة (ربما فى محاولة لاستعادتهم إلى أحضانها ، وربما كى تحافظ على مشاعر وعلى ولاء زملائهم القدامى الباقين فى صفوف المؤسسة العسكرية) عادت لمنحهم مناصب إدارية تتراوح بين درجة سفير ودرجة " موظف" فى الجهاز الإدارى.

والغريب أنه حتى هؤلاء المغضوب عليهم ظلوا فى كثير من الأحيان عوناً للنظام ، وأدوات داعمة له .. ربما لأسباب فئوية (الاعتزاز بالانتماء السابق للمؤسسة العسكرية) أو لأسباب تتعلق بتطور العلاقات الشخصية (عودة خالد محيى الدين وتصالحه من خارج الحكم مع عبد الناصر) أو حتى بتطور الأوضاع السياسية ، فمع اشتعال المعركة ضد الاستعمار صعوداً حتى تأميم قناة السويس اصطف جميع المصريين (أو غالبيتهم الساحقة) مع عبد الناصر وبالطبع كان فى المقدمة أبناء المؤسسة العسكرية وحتى الذين استبعدوا من صفوفها يقول باتريك سيل :" أصبحت صورة عبد الناصر فى أذهان الجماهير العربية محببة أكثر فأكثر منذ إعلانه الحرب بلا هوادة ضد الاستعمار وحلف بغداد فى الأعوام ١٩٥٣- ١٩٥٥ "(١) ويردد ذات الفكرة باحث آخر قائلا ": كان على عبد الناصر أن ينتظر حتى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ كى يتم عبوره التاريخى إلى الصورة الكاريزماتية الخاصة به . ففى ذلك اليوم لم يؤد تأميم قناة السويس إلى إدخال عبد الناصر فى عقول غالبية الجماهير المصرية والعربية فحسب ، بل وأدخله فى قلوبهم أيضا .. والواقع أنه قد تم رسم خط فاصل بين عبد الناصر الرجل القوى فى الانقلاب العسكرى ، وبين عبد الناصر الزعيم المستحوذ على محبة جماهير واسعة فى أنحاء كثيرة من العالم مع نهاية عام ١٩٥٦ وبداية ١٩٥٧"(٢).

ومع زيادة نفوذ الزعامة يزداد الولاء و.. يزداد التحكم .(ويتعين أن نلاحظ أن تحكم الزعيم كان يستدعى تداعيات عديدة من بينها - وبالضرورة- زيادة تحكم العسكريين السابقين الذين تم اختيارهم أو حتى استبعادهم إلى الجهاز الإدارى).

ومع حرب ١٩٥٦ وما ترتب عليها من رحيل أو ترحيل آلاف من الأجانب ، ورفع شعار التمصير ، والاستيلاء على ملكيات ومؤسسات رجال الأعمال الأجانب ، وتكوين" المؤسسة

الاقتصادية" زادت عملية " إيفاد " عسكريين إلى الجهاز الاقتصادى.

ومع بريق المناصب غير العسكرية التى تبدت وكأنها جنة خالية من القيود العسكرية ومفعمة بالمال والسلطة والنفوذ ، بدأت تتلاحق عمليات " الإنعام" على " الأصدقاء" والمقربين بمناصب إدارية رفيعة.

ولعل ذلك بذاته قد أدى إلى إطلالة الفساد ليس فقط فى صفوف العسكريين السابقين ، إنما حتى داخل المؤسسة العسكرية ذاتها.

يقول أحد أكثر المدافعين عن عبد الناصر دفاعاً عن تجربته : «المؤسسة العسكرية تصاعدت سلطتها وأصبحت دولة فوق الدولة ، وامتصت قياداتها مدداً لا بأس به من الدخل القومى ، فأصبح القادة العسكريون من بين قمم الأثرياء والمترفين والوسطاء فى الصفقات المدنية والعسكرية ففسدوا هم أولا ، وأفسدوا الحياة ثانياً»(٣).

وقد تطور الأمر بحيث أصبح كل ضابط فى الجيش ينتظر منصباً مدنياً بعد إحالته على المعاش وهو منصب يتفاوت دخله ومكانته وفق مدى رضاء هذا أو ذاك عليه.

وأدى الانقسام الحادث والمعترف به من الجميع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى أن اتخذت عملية «العسكرة» منحى خطيراً حيث صارت وسيلة لحشد الأنصار والتخلص من الخصوم .

ثم تحولت إلى أداة من جانب المشير يحاول أن يهيمن بواسطتها على الجهاز المدنى بالاضافة إلى القوات المسلحة ، فتسارعت عملية تنصيب أنصار المشير ودفعة شمس بدران فى مواقع مدنية واقتصادية حاكمة.. إما إرضاءً لهم ، أو لضمان السيطرة على ما تبقى من نفوذ خارج المؤسسة العسكرية.

ولكى نتعرف على حقيقة هذا الصراع بين ناصر وعامر ، وهو صراع لم يحاول أطرافه إخفاء ملامحه نقرأ التجربة التالية.. يقول عبد الله جزيلان نائب رئيس وزراء اليمن ، خلال حرب اليمن : « عكست التجربة فى اليمن حقيقة الشلل المتصارعة داخل النظام السياسى المصرى .. كان بامكان المرء أن يميز جبهتين رئيستين :جماعة ناصر وجماعة عامر . ولأن اليمن كانت ساحة قتال عسكرى ، كان أمراً طبيعياً أن تكون جماعة عامر فى تلك الساحة أقوى ، وقد كنت معتاداً أن أحضر إلى القاهرة وأجتمع الى عبد الناصر وأحصل على موافقته على بعض المسائل ، إلا أننى عند عودتى لليمن ماكنت أجد يداً واحدة مستعدة لتقديم المساعدة .. ومع مرور الوقت تعلمت أن على المرء أن يقابل عامر ويقنعه بما يريد .. فقد كان بيد المؤسسة العسكرية سلطة العقد والحل » (٤).

ولقد كان الصراع مفتوحاً ومكشوفاً .. وتطلب الأمر المزيد من حشد الأنصار (أقصد أنصار المشير) داخل السلك الدبلوماسى وداخل مختلف المؤسسات المدنية ، وخاصة الهامة منها وهكذا امتدت أمواج العسكرة.

* * *

وقد اجتاحت عملية العسكرة مختلف المجالات..

ففى المجال السياسى ومنذ قيام هيئة التحرير كحزب للثورة كان هناك الاسمان البارزان الطحاوى وطعيمه ثم وحيد رمضان.

وفى النقابات المهنية تمترس العسكريون على قمة العديد منها.

وتمادت عملية العسكرة حتى انطلقت عشرات النكات (كعادة المصريين فى مواجهة همومهم) حول أمر عبد الناصر لأحد قادة يوليو كى يطلق لحيته ليتولى منصب شيخ الأزهر وأحيانا ليصبح " بابا" للكنيسة الأرثوذكسية.

ولكى تتضح الصورة نحتاج الى وقفة احصائية.

خلال الفترة الممتدة من وزارة محمد نجيب الأولى التى شكلت فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ وحتى التعديل الوزارى الذى أجراه عبد الناصر فى ١٩٦٨ تولى الوزارة ١٣١ وزيراً وزعوا كالتالى لكن المثير للدهشة أن دور هؤلاء المدنيين ظل دوماً باهتاً وبلا أثر بحيث كانوا يأتون ويذهبون دون أن يذكرهم أحد أو أن يهتم بهم أحد.

لكنه من المهم أن نتابع كيف تدرج الأمر.

ففى الوزارة الأولى التى شكلها محمد نجيب (٧ سبتمبر ١٩٥٢) كان نجيب هو الوحيد من السلك العكسرى والباقون جميعا مدنيين وحرصت الآلة الإعلامية للثورة على إبراز أن نجيب حاصل أيضا على ليسانس الحقوق (أى أنه يستحق أن يتولى منصباً مدنياً).

ثم دخل تعديل فى وزارة نجيب الثانية (ديسمبر ١٩٥٢) وظل نجيب رئيسا وشاركه فى التشكيل الوزارى أربعة عسكريين فقط عبد الناصر – عامر – بغدادى – صلاح سالم.

كانت هذه مجرد بداية ، ثم تغيرت النسب بصورة ملفتة للنظر.

تزايد نسبة العسكريين فى التركيب الوزارى

ولعل مايوضح بشكل جلى انعكاس العلاقات والأوضاع وتوازنات القوى السياسية على نسبة العسكريين محاولة المقارنة بين التطور السياسى ونسبة العسكريين فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ومع تصاعد السخط الشعبى على دور المؤسسة العسكرية فيها . ثم ماتلى ذلك من مظاهرات طلابية وعمالية عارمة ضد أحكام ضباط الطيران أدخل عبد الناصر تعديلاً وزارياً جوهرياً انخفضت

فيه نسبة العسكريين بصورة حاسمة وملفتة للنظر-

مقارنة بين تركيب الوزارة القائمة فى يونيو ١٩٦٧

والوزارة التى شكلت بعد فبراير ١٩٦٨

(٥)

ولعل فى هذه المقارنة مايكفى ويزيد.

لكن بحر الإحصاءات لم يزل يحمل المزيد.

ونتأمل موقع رئيس الوزراء من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٨ تولاه العسكريون دوماً: نجيب - عبد الناصر - على صبرى - زكريا محيى الدين - صدقى سليمان.

أما الوزارات الهامة الدفاع . الإنتاج الحربى . الحكم المحلى فكانت دوما فى يد العسكريين

أما وزارة الداخلية فكانت دوما فى يد ضباط من الجيش باستثناء فترة وجيزة تولاها عبد العظيم فهمى(ضابط بوليس).

ووزارة الارشاد القومى ومايتبعها من إذاعة - تليفزيون - استعلامات - التحكم فى الصحف ، فقد كانت دوما فى يد العسكريين باستثناء لمحات محدودة ووزارة الثقافة (د.ثروت عكاشة ، د.عبد القادر حاتم) وكذلك وزارة الخارجية (محمود رياض وعسكريين آخرين) وحتى البحث العلمى (صلاح هدايت).

ويروى أنيس منصور واحدة من أهم ملامح العسكرة قائلاً إنه عندما قرأ الأستاذ عباس العقاد أن السيد كمال الدين حسين قد أصبح رئيساً للجنة الطاقة الذرية ضمن وظائف أخرى عديدة قال : إن الله لن يحاسبنى على ما أفعل ، إذ كيف يحاسبنى وقد خلقنى فى عصر كمال الدين حسين "(٦) .

وتبقى أرقام مهمة وكاشفة

* نواب رئيس الجمهورية من ١٩٥٣ وحتى ١٩٧٠ - كانوا ثمانية جميعا عسكريين.

* رؤساء الوزارات من ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠ كانوا أربعة جميعا عسكريين.

* نواب رئيس الوزراء من ١٩٦٤ - ١٩٧٠ كانوا ١٧ منهم عشرة عسكريين.

* المحافظون الذين عينوا عند قيام الحكم المحلى فى ١٩٦٠ كانوا ٢١ محافظاً منهم ١٠ ضباط جيش و٨ ضباط بوليس و٣ مدنيين . وفي ديسمبر ١٩٦٤ بلغ عدد العسكريين ٢٢ محافظا من بين ٢٦ بنسبة ٦١ر٨٢٪

كذلك تمت عسكرة وزارة الخارجية.

تطور عسكرة مناصب السفراء(٧)

نسبة العسكريين إلى إجمالى عدد السفراء

ويتبقى رقم آخر مثير للاهتمام هو متوسط الاستمرار فى المنصب الوزارى .

فالضباط كان متوسط استمرارهم ٥ر٥٩

شهراً بينما المدنين كان متوسط استمرارهم ٣٧ شهراً(٨)

***

ويتبقى أن نتأمل الآثار المترتبة على هذه العسكرة . وهى اثار سياسية واجتماعية وفكرية وحتى نفسية . ونلاحظ مايلى.

* العسكريون تربوا على نمط محدد هو النمط الأوامرى - وهذا طبيعى وضرورى - تتلقى أمراً واجب الطاعة دون نقاش من القيادة ثم تعكسه إلى الأدنى مرتبة منك أمراً واجب الطاعة دون نقاش .

ومن ثم افتقد الجهاز الإدارى المدنى حق النقاش وليبرالية التعامل ومن ثم افتقد الشفافية أيضاً . فليس لك أن تناقش حتى لو اكتشفت خطأ ما .. فقد يكون لذلك حكمة خافية ، وعلى أية حال ليس لك أن تناقش أو أن تعترض أو أن تتسأل . وساد ذلك حتى فى تعامل القيادات المدنية مع المراتب الأدنى فى السلم الوظيفى .

* الاستعلاء .ففى زمن كانت السلطة فيه للثوار كان ممثلوهم هم أصحاب السلطان فى كل موقع ، وترتب على ذلك حالة من الاستعلاء ومايترتب على ذلك من آثار سلبية انعكست أحيانا فى شكل فساد وإفساد.

خلاصة الأمر أن عملية العسكرة بدأت كمحاولة لحماية الثورة الوليدة ، ثم تطورت لتكون أداة لمواجهة الرجعية المتراكمة فى أجهزة الحكم ، ثم تحولت إلى أداة للتخلص من المناوئين فى صفوف القوات المسلحة ، ثم سبيلاً لإرضاء الموالين ، ثم تحولت إلى مظهر من مظاهر الصراع داخل السلطة بين عبد الناصر وعامر.

كانت حلاً سهلاً لعديد من المشكلات لكنه نوع من الحلول التى تتولد منها مشكلات أكبر وأفدح.

فالعسكرة وماحملته إلى الجهاز الإدارى من نظام " أوامرى" أفقدت الجهاز بأكمله ليبرالية الأداء المفترضة. ثم أفقدته الشفافية ، ثم فتحت أبواب الفساد والإفساد ، بل إنها أرهقت الجهاز الادارى ومؤسسات القطاع العام بعناصر خالية - فى أغلب الأحيان - من الدراية الكافية بالشئون التى تتولى التحكم فى إدارتها ، فراحت تستر انعدام المعرفة بانعدام الديمقراطية فى الإدارة فازداد الأمر تفاقما.

ثم إن سياسة الإغداق بالمناصب الرفيعة على الأنصار حولت الولاءات ، وأثرت على طبيعة العمل فى مؤسسة تقوم بالأساس على الانضباط وعلى أن الكفاءة والمقدرة هما أساس الاختيار ، بل إنها جعلت من القيادات الوسطى فى المؤسسة العسكرية عناصر غير ملتفتة إلى واجباتها فى التدريب وتنمية المواهب والاعتداد بالروح القتالية بل سكبت كثير من اهتمامها للاستعداد لما هو آت من

حياة مدنية رغدة ، ومناصب مدنية رفيعة ، ولعل هذا التوجه السلبى كان واحداً من أسباب هزيمة ١٩٦٧.

كذلك فإن مزاحمة هؤلاء الغادين من المؤسسة العسكرية للكوادر الوسطى والعليا فى المؤسسات المدنية قد خلق نوعاً من الحساسيات المكبوتة ، فالقادمون يزاحمون بل ويستبعدون أبناء المؤسسة ويفقدونهم الدخل والطموح لأى منصب رفيع ، ولعل النموذج الصارخ لذلك هو وزارة الخارجية حيث احتل العسكريون وعلى مدى سنوات طويلة منصب السفير فى أغلب الأحيان ، بما سد امكانات الطموح لهذا المنصب أمام أبناء السلك الدبلوماسى الأصليين.

ويتبقى بعد ذلك الدرس الذى تلقنته مصر وتلقنه المصريون . فالمؤسسة العسكرية مؤسسة قومية تمتلك واجبات سامية أسمى بكثير من أن تتبدد فى حسابات صغيرة أو حتى كبيرة. وواجباتها السامية تتطلب من أفرادها انضباطاً وتفانياً وتطلعاً إلى مزيد من تنمية الروح القتالية والكفاءة العسكرية ، ولاتسمح بتبديد ذلك عبر تطلعات أخرى مهما تبدت مغرية.

وأعتقد أن مصر قد وعت هذا الدرس جيداً.

المراجع:

1-patric seale - the struggle for syria - oxford - (1965) p 196

٢- د. أسعد عبد الرحمن - الناصرية - البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى - بيروت - ط٢ (١٩٨١) - ص ٥٩.

٣- د. عصمت سيف الدولة - هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً - دار المسيرة - بيروت (١٩٧٧) - ص ٢٥٣

٤- د. أسعد عبد الرحمن - المرجع السابق - مناقشة مع عبد الله جزيلان - ص ١٣٧

5- R. herir Dekmajian - Egypt under Nasser - London - (1972) 272

٦- أنيس منصور - فى صالون العقاد - دار الشروق - (١٩٨٤) ص ٣٤

7- Dekmejian - ibid -p. 273.

٨- لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - تأملات فى الناصرية . ط٤ - دمشق .(٢٠٠٠).

وأيضا د. رفعت السعيد - التيارات السياسية فى مصر .(٢٠٠١)

ثورة يوليو والماركسيون المصريون

بين التعاون والصدام

■ عبد الغفار شكر

تتهيأ مصر – وهى تدخل القرن الواحد والعشرين – لبدء مرحلة تاريخية جديدة تطوى صفحة النصف الثانى من القرن العشرين ، وتطوى معها صفحة ثورة ٢٣ يوليو التى قادت مصر والوطن العربى خلال هذه الحقبة نحو آفاق لم تكن تخطر على البال ، وحققت بالفعل إنجازات كبيرة، لايقلل من شأنها مايحدث اليوم من تراجع عنها وعدوان عليها . وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو توشك أن تصبح من ذكريات الماضى فإنها لن تفقد – رغم ذلك – تأثيرها على مستقبل مصر والوطن العربى ، فالإنجازات التى حققتها والأهداف التى صاغتها للنضال الشعبى سوف تبقى علامات تهتدى بها الأجيال القادمة فى سعيها لاستئناف مسيرة الثورة العربية بمفهومها الشامل . سوف تبقى الحرية والاشتراكية والوحدة أهدافاً كبرى للنضال الشعبى فى مصر والوطن العربى يتحقق من خلالها ماضحت الأجيال السابقة من أجله من استقلال وطنى وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. ولأن التقدم على طريق المستقبل لن يكون مأمونا بدون الاستفادة من خبرات الماضى ، فإن الحاجة ماسة إلى استخلاص أهم الدروس المستفادة من تجربة ثورة ٢٣ يوليو والانطلاق منها لبدء المرحلة التاريخية الجديدة . لن تكون ثورة ٢٣ يوليو حدثا عابرا

فى تاريخ مصر، بل هى إحدى أهم أحداث أواسط القرن العشرين ،إذ حققت أهداف مرحلة كاملة من تاريخ مصر - مرحلة النضال ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى الكومبرا دورى الملكى الفاسد ، بالإضافة إلى أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية . بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام الاستعمارى العالمى (١).

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور قيادى بارز وسط البلدان الحديثة التحرر فى آسيا وأفريقيا . وبهذه الصفة فهناك الكثير مما يتعين دراسته فى خبرة الثورة ، وكيف نجحت فى مواصلة دورها هذا رغم ما واجهته من عقبات ، وكيف تحولت من انقلاب عسكرى تصور البعض أنه على شاكلة انقلابات أمريكا الجنوبية إلى عملية ثورية متكاملة تمتلك كل مقومات وعمق الثورة الحقيقية التى تناضل من أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى ، ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والفئات الوسطى ، وإنجاز الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وكيف نجحت فى التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على أساس التوجه نحو الاشتراكية (٢) . ليس من شك فى أن هذه السمات التى ميزت ثورة ٢٣ يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى عاشها المجتمع المصرى فى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٥٢ . كانت هذه الجماعة على صلة وثيقة بمختلف التيارات والقوى السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك ، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت ، أى التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت من قوى من خارج نخبة الحكم ، ولم تشارك فى هذا الحكم أو تقترب منه ، وكانت بمثابة النقيض له ، وتضم الجناح اليسارى من شباب حزب الوفد ، والمنظمات الشيوعية ، ومصر الفتاة ، والحزب الوطنى الجديد ، والإخوان المسلمين (٣).

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى ومايتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار

فى تاريخ مصر، بل هى إحدى أهم أحداث أواسط القرن العشرين ،إذ حققت أهداف مرحلة كاملة من تاريخ مصر – مرحلة النضال ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى الكومبرا دورى الملكى الفاسد ، بالإضافة إلى أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية . بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام الاستعمارى العالمى (١).

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور قيادى بارز وسط البلدان الحديثة التحرر فى آسيا وأفريقيا . وبهذه الصفة فهناك الكثير مما يتعين دراسته فى خبرة الثورة ، وكيف نجحت فى مواصلة دورها هذا رغم ما واجهته من عقبات ، وكيف تحولت من انقلاب عسكرى تصور البعض أنه على شاكلة انقلابات أمريكا الجنوبية إلى عملية ثورية متكاملة تمتلك كل مقومات وعمق الثورة الحقيقية التى تناضل من أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى ، ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والفئات الوسطى ، وإنجاز الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وكيف نجحت فى التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على أساس التوجه نحو الاشتراكية (٢) . ليس من شك فى أن هذه السمات التى ميزت ثورة ٢٣ يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى عاشها المجتمع المصرى فى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٥٢ . كانت هذه الجماعة على صلة وثيقة بمختلف التيارات والقوى السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك ، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت ، أى التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت من قوى من خارج نخبة الحكم ، ولم تشارك فى هذا الحكم أو تقترب منه ، وكانت بمثابة النقيض له ، وتضم الجناح اليسارى من شباب حزب الوفد ، والمنظمات الشيوعية ، ومصر الفتاة ، والحزب الوطنى الجديد ، والإخوان المسلمين (٣).

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى ومايتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار

فى الداخل . كانت هذه القضية هى محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية ، كما كانت أساس العلاقة التى نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينيات . وسواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتنظيمات لكل منها هويته الخاصة ، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية . ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة ودروسها المستفادة . وسوف نكتفى فى هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية ، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة فى نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وما شهدته هذه العلاقة من تذبذب شديد بين التعاون الكامل والصدام الحاد ، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية.

(١)

جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات

لايمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى ، ومن بينها الماركسيون المصريون، فهما سليما مالم ننظر إليها فى إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات ، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع يرفض نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه ، يدين أحزاب الأقلية التى استخدمها الاستعمار والقصر الملكى لإضعاف الحركة الوطنية ، ويتشكك فى قدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واعترف بدور لقوات الاحتلال فى الدفاع عن مصر. جيل جديد اجتذبته أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنية جديدة تناهض الحكم العداء فى مقدمتها الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المتعددة . وملأ هذا الجيل الساحة السياسية فور انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥ ، ومارس كافة أشكال النضال السياسى ابتداء من تسيير المظاهرات

فى الداخل . كانت هذه القضية هى محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية ، كما كانت أساس العلاقة التى نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينيات . وسواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتنظيمات لكل منها هويته الخاصة ، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية . ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة ودروسها المستفادة . وسوف نكتفى فى هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية ، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة فى نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وما شهدته هذه العلاقة من تذبذب شديد بين التعاون الكامل والصدام الحاد ، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية.

(١)

جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات

لايمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى ، ومن بينها الماركسيون المصريون، فهما سليما مالم ننظر إليها فى إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات ، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع يرفض نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه ، يدين أحزاب الأقلية التى استخدمها الاستعمار والقصر الملكى لإضعاف الحركة الوطنية ، ويتشكك فى قدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واعترف بدور لقوات الاحتلال فى الدفاع عن مصر. جيل جديد اجتذبته أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنية جديدة تناهض الحكم العداء فى مقدمتها الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المتعددة . وملأ هذا الجيل الساحة السياسية فور انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥ ، ومارس كافة أشكال النضال السياسى ابتداء من تسيير المظاهرات

وتنظيم الإضرابات ،إلى إصدار الصحف وتوزيع المنشورات ، إلى إنشاء النقابات العمالية والمهنية والكيانات الجبهوية ، إلى ممارسة الاغتيالات السياسية للزعماء السياسيين المرتبطين بالاستعمار والقصر . واستوعبت حركة هذا الجيل الجديد كافة فئات الشعب من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية إلى عمال الصناعة والخدمات إلى المهنيين والمثقفين والموظفين ، ولم يكن ضباط البوليس والجيش خارج هذه الحركة السياسية الجديدة ، حيث شهد النصف الثانى من الأربعينيات إضرابات صريحة لضباط البوليس كان آخرها فى إبريل ١٩٤٨ ، ولولا إعلان الحرب فى مايو ١٩٤٨ ودخول الجيش المصرى أرض فلسطين لشهدت البلاد تطورا خطيرا فى موقف رجال البوليس وضباط الجيش ، خاصة وأن السنوات السابقة كانت قد كشفت بوضوح أن عدداً غير قليل من هؤلاء الضباط قد ارتبط بالفعل بهذه التنظيمات السياسية الجديدة ، يستوى فى ذلك ضباط البوليس وضباط الجيش ، وكان أنشط هذه التنظيمات فى تجنيد هؤلاء الضباط حركة الإخوان المسلمين والتنظيم الماركسى المعروف باسم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو) الذى كان بناؤه التنظيمى يضم قسما للجيش.

كانت القضية الوطنية هى الشغل الشاغل لأبناء هذا الجيل الجديد من الضباط ، الذين التحقوا بالجيش المصرى بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، حيث سمحت بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى ، مما تطلب التوسع فى عدد الضباط ، وأدى هذا التوسع إلى التحاق أبناء الفئات الوسطى بالجيش، فلم يعد قاصراً على أبناء الطبقة الارستقراطية أو أبناء كبار ملاك الأراضى الزراعية من الإقطاعيين . وكما كان طلاب الجامعات وعمال المصانع والخدمات والمثقفون والمهنيون منشغلين بالقضية الوطنية كان أقرانهم من ضباط الجيش مهمومين بها فى معسكراتهم سواء فى مرسى مطروح فى أقصى شمال البلاد إلى منقباد فى وسط الصعيد إلى جبل الأولياء فى السودان . ولم يقتصر اهتمامهم بالقضية على الارتباط بالتنظيمات السياسية الجديدة كالإخوان المسلمين والشيوعيين ، بل شكلوا تنظيمات سرية خاصة بهم فى قلب الجيش مستقلة عن هذه التنظيمات مثل التنظيم الذى أسسه بعض الطيارين وشارك فيه عبد اللطيف البغدادى

وحسين ذو الفقار صبرى وعبد العزيز سعودى ، والتنظيم الذى أسسه جمال منصور وزملاؤه فى الجيش . أما جمال عبد الناصر نفسه فإنه قبل أن ينهى دراسته الثانوية كان قد تعرف على الواقع السياسى فى مصر وعلى الأحزاب السياسية ، وكان قد نشط لبعض الوقت فى إطار حزب الوفد ومصر الفتاة والإخوان المسلمين . وفى النصف الأول من الأربعينيات ، وقبل تأسيس جماعة الضباط الأحرار ، قام بعض ضباط الجيش المرتبطين بتنظيمات سياسية ، أو الذين آثروا تشكيل تنظيمات خاصة بهم ، بأنشطة سياسية بالفعل مثل محاولة تهريب الفريق عزيز المصرى للالتقاء بقوات المحور فى العلمين (مجموعة سعودى والبغدادى)، أو مساندة الملك فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ضد تدخل الانجليز لتشكيل وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس باشا ، إلى اغتيال أمين عثمان باشا وزير المالية الوفدى (أنور السادات وحسين توفيق) . وفى مرحلة تالية نظم بعض الضباط معسكرات لتدريب الفدائيين تمهيدا للحرب فى فلسطين . هكذا كانت حركة ضباط الجيش الشبان جزءاً من الحركة الوطنية المصرية خلال الأربعينيات ، وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ سببا مباشرا فى المد الجديد الذى شهدته الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة ، وإلى تلك الفترة بالذات يعود تبلور فكرة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة داخل الجيش بعيدا عن الارتباط بأى قوة سياسية أخرى . نعم نشأت جماعة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة ، لكنها فى نفس الوقت كانت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية فاتفقت المهمة الاستراتيجية للحركة مع أهداف الحركة الوطنية أي انتزاع استقلال مصر بالقضاء على القهر الاستعمارى وإنهاء الاستغلال الإمبريالى(٤). وهكذا كان هناك ما يجمع الضباط الأحرار بالتنظيمات السياسية الأخرى وما يدعوهم للتعاون معها . ولم يكن ذلك بعيدا عن انتفاضة جيل الغضب بكل صورها ، والتى استمرت طوال النصف الثانى من الأربعينيات حتى قيام ثورة سنة ٥٢ . إن التداخل بين جماعة الضباط الأحرار عند تأسيسها وباقى التنظيمات السياسية الرافضة لنظام الحكم يتأكد بوضوح من تشكيل الخلية الأولى للضباط الأحرار ، التى عقدت أول اجتماع لها فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩

وضمت : جمال عبد الناصر ، خالد محيى الدين ، عبد الحكيم عامر، عبد المنعم عبد الرؤوف ،كمال الدين حسين ، حسن إبراهيم (٥) .فقد كان خالد محيى الدين، مَرتبطا بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ، وعبد المنعم عبد الرؤوف عضوا بجماعة الإخوان المسلمين وكذلك كمال الدين حسين ، بينما كان جمال عبد الناصر قد انشغل فى فترة سابقة بالاتصال بالإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ولعل هذا التدخل كان أحد جذور تذبذب العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات بعد استيلاء جماعة الضباط الأحرار على الحكم ، وهو ما سوف نوضحه بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد. هكذا كانت الظروف مهيأة لقيام علاقة وثيقة بين جماعة الضباط الأحرار والماركسيين المصريين ، كانت توجد فى هذا الوقت (نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات) العديد من التنظيمات الماركسية أكبرها وأكثرها تأثيراً الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو)، والحزب الشيوعى المصرى ، ومنظمة طليعة العمال التى عرفت أحيانا باسم المنظمة الشعبية الديمقراطية(د. ش) وباسم حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى فيما بعد. وإلى جوارها مجموعة من التنظيمات الصغيرة التى كانت طرفا فى الصراع مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فيما بعد مثل النجم الأحمر الشيوعى ، وطليعة الشيوعيين المصريين ، ونواة الحزب الشيوعى المصرى (٦) ،كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) هى التنظيم الماركسى الوحيد الذى أسس قسما للجيش تقوده لجنة تتكون منالضابط أحمد حمروش كمسئول سياسى ، والضابط شوقى فهمى حسين كمسئول تنظيمى ، ووكيل النيابة أحمد فؤاد كمسئول تثقيف ، يقول أحمد فؤاد إنه تعرف على جمال عبد الناصر عن طريق خالد محيى الدين (٧) ، وإن لجنة قسم الجيش وافقت على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار يكون أحمد فؤاد مسئولا عنها(٨) وكان خالد محيى الدين قد رتب لقاء بين جمال عبد الناصر والرفيق بدر(سيد سليمان رفاعى). سكرتير عام الحركة جرى فيه استعراض الأوضاع السياسية فى البلاد .كان التوجه العام للماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم يعطى الأولوية للقضية الوطنية والديمقراطية حيث برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر

الوطنى فى هذه الفترة يدور حول طرد الاستعمار وتحقيق الجلاء والكفاح المسلح وعدم دخول مصر فى أية أحلاف عسكرية مع دول الغرب وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .كما طالبت بتأميم قناة السويس وتوسيع الحريات الديمقراطية التشريعية التى تحد من حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب والإفراج عن المسجونين السياسيين ، وطالبت بتحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع ، وذلك من غير أن تضع اقتراحا بحد أقصى للملكية الزراعية وتأميم الاحتكارات (٩) . أما الحزب الشيوعى المصرى فقد تشكل على أساس تقرير سياسى صدر باسم «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر» جاء فيه أن مصر ستمر بثورتين هما الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، وأن الثورة العاجلة هى الثورة الوطنية الديمقراطية التى تصفى السيطرة الاستعمارية وبقايا الإقطاع ، وأن عدو الثورة ليس الاستعمار وحده ولكن الإقطاع ومن يلوذ به من الرأسمالية الكبيرة، وأن قوى الثورة هى الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وخاصة الفلاحين والمثقفين مع إهمال دور البرجوازية الوطنية واعتبارها طبقة خائنة للثورة الوطنية ، ولابد من قيادة الطبقة العاملة للحركة الثورية ولتحقيق هذه القيادة لابد من تكوين الحزب الشيوعى المصرى كمهمة عاجلة وملحة للثورة(١٠) . لم يكن هناك خلاف جوهرى بين التنظيمات الشيوعية رغم تعددها حول طبيعة المرحلة الثورية وأولوية القضية الوطنية ، وبالتالى فإنه لم يكن هناك ما يحول دون التعاون بين الماركسيين المصريين وبين الضباط الشبان الذين نشطوا سياسيا من أجل القضية الوطنية ، وتعتبر العلاقة التى نشأت بين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو) وبين جماعة الضباط الأحرار تأكيدا لهذه الحقيقة ، وقد ساعد على تطور هذه العلاقة واستمرارها ما شهدته مصر خلال هذه الفترة وخاصة ما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ من تطور ملحوظ لنضالات القوى التقدمية وامتلاكها نفوذا سياسيا وجماهيريا متزايدا ، فقد نشطت حركة أنصار السلام التى كانت تتخذ من مجلة الكاتب الأسبوعية منبرا لها . وسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لعمال نقابات مصر إلى تطوير الحركة العمالية ، فشهدت مصر ٤٩ إضرابا عماليا عام ١٩٥١ ، واستعادت اللجنة الوطنية للطلاب

نشاطها مرة أخرى ،وكان ثلثا قياداتها أعضاء في الجبهة التي شارك فيها الماركسيون ويسار الوفد ، وأخيرا فقد شهدت الحركة النسائية أيضا تطورا ملحوظا (١١) .وتطورت الأحداث خلال هذه الفترة فرفعت كل القوى الوطنية شعار مقاطعة الانجليز ، ونجحت ضغوط القوى الوطنية في إجبار الحكومة المصرية في ٨ أكتوبر ١٩٥١ على وقف المفاوضات مع الانجليز وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا سنة١٨٩٩ . قدمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني خدمات هامة لجماعة الضباط الأحرار ، وكان لأحمد فؤاد شخصيا دور أساسي في العلاقة التي نشأت بين التنظيمين ،فقد شارك في كتابة منشورات الضباط الأحرار التي كانت تطبع في المطبعة السرية لحدتو ، وكان خالد محيي الدين وجمال عبد الناصر يشتركان في كتابة بعض هذه المنشورات ، وبعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أصبحت (حدتو) هي الجهة التي تقوم بطبع وتوزيع المنشورات (١٣) .كما تولت طباعة المجلة السرية للضباط الأحرار «النصر» (١٤) ،لم تقتصر العلاقة بين(حدتو) والضباط الأحرار على طباعة وتوزيع منشورات الضباط الأحرار ، بل اقترح أحمد فؤاد أن يكون للثورة أهداف محددة ووافق جمال عبد الناصر على ذلك . وقدم أحمد فؤاد اقتراحا بالأهداف الستة التي أقرت وصدر بها منشور (١٥) .

وبالاضافة إلى هذه المساعدات قامت (حدتو) بتوفير عضوية جديدة للضباط الأحرار ، يقول خالد محيي الدين عن ذلك: «عرض أحمد فؤاد فكرة انضمام ضباط (حدتو) لتنظيمنا ، ووافق جمال عبد الناصر لكنه اشترط كعادته أن ينضم الأعضاء فرادى .. أي كأفراد وليس كمجموعة منظمة .. وقبل أحمد فؤاد ، أو بالدقة قبلت حدتو ، وبدأ تنظيم الضباط الأحرار يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء (حدتو) وانضم أيضا عدد لا بأس به منهم ..محمود المانسترلي ود. محمود القويسني ، وصلاح السحرتي وجمال علام وآمال المرصفي وأحمد قدري وغيرهم . أما عثمان فوزي فقد كان أحد مؤسسي مجموعة الضباط الأحرار في سلاح الفرسان ، واندمج هؤلاء الضباط في مجموعات التنظيم وأسهموا إسهاما كبيرا في عملها وخاصة في توزيع المنشورات بالبريد كذلك أسهمت حدتو فيما بعد في طباعة

منشورات الضباط الأحرار ، كما أسهم ضباطها إسهاما نشيطا وفاعلا ليلة ٢٣ يوليو (١٦) . كانت حدتو مشاركا نشطا فيما جرى يوم ٢٣ يوليو ابتداء من دور يوسف صديق منصور فى التحرك مبكراً ساعة بقواته مما أفشل قدرة قيادة الجيش على إحباط تحرك الضباط الأحرار ، إلى دور أعضاء حدتو فى سلاح البحرية المصرية ودعمهم للثورة رغم عدم وجود أعضاء لجماعة الضباط الأحرار فى البحرية (١٧) .كما قام أحمد حمروش ليلة قيام الثورة بإبلاغ سكرتير عام حدتو(بدر) بالأمر مما جعل حدتو تبادر إلى إصدار أول منشور يؤيد الحركة فى شوارع القاهرة صباح يوم ٢٣ يوليو (١٨) . ليس هذا فقط بل إن المعتقلين السياسيين من أعضاء حدتو بادروا إلى تأييد الثورة، حيث يقول زكى مراد عضو المكتب السياسى لحدتو« استقبلنا حركة الجيش داخل المعتقل بتأييد فورى ، وعلقنا على جدران المعتقل بيانا بذلك» (١٩) وعن هذا البيان يقول فتحى خليل إنه تولى صياغته تحت عنوان «نحن نؤيد هذه الحركة ونبتهج» (٢٠).

-٢-

الضباط الأحرار فى الحكم

نشأ وضع جديد فى مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتحولت جماعة الضباط الأحرار من تنظيم سرى إلى سلطة حاكمة ، وانعكس هذا الوضع الجديد على العلاقة بين السلطة الجديدة وحلفائها الشيوعيين ورغم ما كان بينهما من تعاون كامل ، ورغم ما قدمته حدتو من خدمات ومساعدات للضباط الأحرار فقد كانت هناك عوامل عديدة تدفع فى اتجاه الصدام رغم التأييد الكامل الذى أبدته حدتو لحركة الجيش صباح ٢٣ يوليو والفترة التالية وقد أفرجت حركة الجيش عن المعتقلين السياسيين خلال خمسة أيام من ٢٣ إلى ٢٨ يوليو ومن ضمنهم بعض قيادات حدتو . لم يكن بيان التأييد الصادر من حدتو صباح يوم ٢٣ يوليو معبرا عن موقف كل الشيوعيين من الحركة ، فقد كان للحزب الشيوعى المصرى موقف آخر مناقض حيث أصدر يوم ٢٦ يوليو الذى طرد فيه الملك فاروق منشورا يدين فيه حركة الجيش باعتبارها فاشية عسكرية (٢١) . وقد استفز هذا الموقف جمال عبد الناصر ، وحاول أحمد فؤاد أن يفسر له الفرق بين

التنظيمين ، لكنه لم يقتنع قائلا إنه من الصعب توضيح هذه الفروق للمسئولين أو للجماهير (٢٢) . كما أن معظم الحركة الشيوعية العالمية باستثناء الحزب الشيوعي السوداني قد أدانت الحركة ، وكذلك الاتحاد السوفيتي (٢٣)، الذى يتضح موقفه من فقرة فى مطبوعة رسمية هى دائرة المعارف السوفيتية جاء فيها «وفى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت مجموعة من الضباط الرجعيين بقيادة الجنرال نجيب والذين كانوا على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على السلطة فى مصر» (٢٤) وقد أثرت هذه المواقف بالسلب على علاقة السلطة الجديدة بحلفائها فى حدتو ، وعزز هذا التطور السلبى إعدام العاملين خميس والبقرى الذى أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين وزود المنظمات الشيوعية الأخرى بمادة دعائية ضد حدتو وموقفها المؤيد للحركة كما أصابها بالعزلة وأثر على قناعات قياداتها وقواعدها إزاء الحركة ، وتوالت المواقف التى تباعد بين الطرفين وعدم تجاوب السلطة الجديدة مع مطالب حدتو السياسية وتأسيس هيئة التحرير كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد ، وفتح أبواب المعتقلات من جديد لتضم ١٤٤ من الأحزاب القديمة ، ٤٨ شيوعيا ، ٣٩ بتهمة الاتصال مع جهات أجنبية ، وفرض الرقابة على الصحف ومصادرة المجلات التقدمية كالواجب والكاتب اللتين تصدرهما (حدتو)(٢٥) واعتقال أحمد حمروش ، وإبعاد يوسف صديق إلى أسوان .

ونشطت (حدتو) فى الاتجاه المضاد فطرحت وثيقة سياسية قامت بجمع توقيعات عليها باسم «ميثاق الطبقة العاملة» تدور حول مطالب لها مغزاها فى هذا التوقيت بالذات (٢٦) منها مطالب وطنية عامة مثل:

١- الجلاء الكامل عن مصر والسودان ورفض أى تحالف مع الاستعمار.

٢- إجراء انتخابات برلمانية سريعة.

٣- إلغام الأحكام العرفية.

٤- الموافقة على مطلب اتحاد عام نقابات عمال السودان بالجلاء أولا ثم تقرير المصير.

٥-حماية تطور الصناعة الوطنية بالحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية وإلغاء كل المعاهدات والاتفاقات التى تسهل دخولها.

وتضمن الميثاق أيضا مطالب فئوية فى مقدمتها وضع حد أدنى للأجور ، التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، إلغاء منع الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات

من مزاولة نشاطها والسماح بعقد مؤتمرها ، تعديل كافة القوانين العمالية مع اشتراك ممثلى العمال فى هذا التعديل ،توسيع الحقوق والحريات التى حصل عليها العمال فى ظل أحلك الظروف وعلى رأسها إلغاء مواد قانون العقوبات المقيدة لحق الإضراب ، حق العمال فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم تكوينا ديمقراطيا بعيدا عن أى تأثير ،وحماية النشاط النقابى وإلغاء مكتب العمال أو البوليس السياسى فى مظهره الجديد ، حق العمال الزراعيين فى تنظيم أنفسهم بعيداً عن تدخل واضطهاد رجال الإدارة وحقهم فى الاشتراك فى مناقشة كل ما يتصل بحياتهم .وفى خطوة لها دلالتها نشطت (حدتو) فى اتجاه تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية مع الوفد والإخوان المسلمين فى أبريل ١٩٥٣ ضمت فى قيادتها النائب حنفى الشريف مندوبا عن الوفد ، والدكتور خميس حميده وعبد الحفيظ الصيفى عن الإخوان المسلمين ، وأحمد الرفاعى وزكى مراد عن حدتو، وقد قدمت هذه الجبهة للمحاكمة فى يوليو ١٩٥٤ ، وصدرت أحكام بالسجن تراوحت بين سنتين وعشر سنوات (٢٧). هكذا حدثت القطيعة بين حلفاء الأمس ، وبلغت أشدها فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، واستمرت حتى عام ١٩٥٥ ،بعد أن عزز جمال عبد الناصر مكانته الدولية من خلال الدور الذى قام به فى مؤتمر باندونج . انتقلت حدتو من موقف التأييد للثورة والتعاون معها إلى العداء ، وشهدت أعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ العديد من المواقف الصدامية وتوالت المنشورات التى تدين الحكم ومن أمثلتها بيان صادر فى سبتمبر ١٩٥٣ جاء فيه «إن اعتداءات العصابة الحاكمة المتتالية على الشعب لم تعد خافية على أحد ، لقد بدأت العصابة العسكرية بالتنكر لوعودها البراقة شيئا فشيئاً» . ومارست حدتو نقدا ذاتيا لموقفها من قضية خميس والبقرى ، وأقرت بخطأ موقفها من انقلاب ٢٣ يوليو الذى أدى إلى انعزالها عن طبقتها العاملة والعجز عن فهم تحركاتها إذ ذاك فهما سليما ، واعتبرت هذا الموقف نتيجة تحليل سياسى انتهازى يمينى يتحمل السكرتير العام السابق (بدر) مسئوليته.

وواصل الحزب الشيوعى المصرى هجومه على الثورة ، ومن أمثلته بيان فى مارس ١٩٥٤ عنوانه« فليواصل الوطنيون كفاحهم من أجل

إسقاط العصابة الفاشية ، وإقامة حكومة وطنية» ، وبيان آخر فى ٣٠ أبريل ١٩٥٤ يعلن فيه أن كوربيل جاسوس خطير مثل عبد الناصر وأفراد عصابته (٢٨) . وعندما سافر جمال عبد الناصر للمشاركة فى مؤتمر باندونج أصدر الحزب بيانه الشهير فى ١٢ أبريل ١٩٥٥ بعنوان «فاشى مصر المفلس يبحث عن المجد فى باندونج» . وهكذا راحت كل التنظيمات الشيوعية تتبارى فى إدانة الحكم ، وفشلت حدتو فى المحافظة على علاقتها بالضباط الأحرار وتطويرها ، ورغم أنها لا تتحمل وحدها مسئولية ذلك، بل كانت هناك مسئولية مشتركة للطرفين عن تدهور هذه العلاقة ، إلا أن خالد محيى الدين الذى لعب الدور الأكبر فى قيام هذه العلاقة ، يرى أن مسئولية الشيوعيين أكبر فى فشلها بقوله عن حدتو «لقد غرها أنها شاركت وأشركت فى صناعة هذا الحدث التاريخى ، لكنها نسيت الفارق الهام بين التعامل مع مجموعة قليلة العدد من الضباط يعملون سرا ، وبين التعامل مع ضباط يحكمون الوطن ويطمعون إلى تعزيز حكمهم هذا» «كما كانت حدتو متعجلة ، وربما تحت ضغط الحركة الشيوعية العالمية التى كانت تدين حركتنا وتتهمها بانها صنيعة للأمريكيين، وتصمها بأنها مجرد تعبير عملى عن الصراع الخفى والملتهب بين الاستعماريين الأمريكى والبريطانى ، وكانت من ثم تتهم حدتو وتدينها لأنها كانت تؤيدنا ، بل وكانت مشاركة وضالعة معنا ، ربما تحت هذا الضغط، وتحت ضغط المنظمات الشيوعية الأخرى التى كانت تتهمنا بأننا حركة فاشية ، وتتهم حدتو بالعمالة ، كانت حدتو تضغط من أجل مواقف مبدئية وواضحة وإعلان نوايا صريح وواضح من حركة الجيش وكان هذا صعبا بل ومرفوضا من قبل مجلس قيادة الثورة ، فالحركة عندما حكمت كانت راغبة فى الاستقرار وفى حماية هذا الاستقرار »(٢٩) وباختصار «كان اليسار فى ذلك الوقت يفتقد القدرة على التعامل المتوازن مع سلطة له علاقة قديمة بها ، لكنها أصبحت علاقة غير متكافئة ، ولم يعمل على الاحتفاظ بنقطة ارتكازية داخل السلطة وتنمية دورها . بل وأسرع بالتصادم بما أفقده علاقته بالسلطة نهائيا ، بل وأوقعه فى مواجهة مريرة معها» (٣٠) ومما سبق كله يتضح أن تحول العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)

من التعاون إلى الصدام كانت له أسباب متعددة منها:

١- الانقسامية فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية واختلاف المواقف من ثورة ٢٣ يوليو بين التأييد والإدانة ، وهو أمر لم يكن مقبولا من قيادة الثورة ، وكما ذكرنا فإن جمال عبد الناصر أوضح أنه أمر لا يمكن تفسيره للمسئولين أو الجماهير ، وقد ساهمت الانقسامية فى إضعاف موقف الطرف المؤيد للثورة ، وهيأت المجال للمزايدة بين التنظيمات الشيوعية على إدانتها.

٢- موقف الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية العالمية ضد الثورة وتصويرها على أنها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهو عنصر مؤثر فى موقف الشيوعيين المصريين ، ولم يكن باستطاعة أى منهم أن يتجاهله طويلا.

٣- قرارات السلطة الجديدة ومواقفها السياسية التى لا تتجاوب بالكامل مع مواقف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى سواء فيما يتصل بالإصلاح الزراعى أو الحياة الحزبية أو الديمقراطية أو قضايا الطبقة العاملة ، واستقرارها فى النهاية على إلغاء الأحزاب وعدم إجراء انتخابات برلمانية والحكم من خلال سلطة استثنائية ومصادرة حق الأطراف السياسية الأخرى فى ممارسة نشاط سياسى.

٤- التصور الخاطئ لدى قيادة حدتو أن تعاونها مع جماعة الضباط الأحرار قبل الثورة يعطيها الحق فى المشاركة فى السلطة ، وتعجلها السلطة الجديدة لاتخاذ المواقف التى تراها صحيحة دون أن تعطى اعتباراً لتكون هذه السلطة من أجنحة بعضها يسارية وبعضها يمينية ، مما يؤدى فى الغالب إلى إتخاذ مواقف وسطية ترضى الجميع.

هذه بعض الأسباب لتحول العلاقة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وحدتو من التعاون إلى الصدام، لكنها ليست كل الأسباب ، فهناك سبب أهم يوضحه طارق البشرى فى دراسة له عن «الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو» يقول فيها «إن من قام بثورة هو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه أن يحكم ، وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختيارا ، وإنما هى أهداف بدئ بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصوما ، وهى مركب من ركبه لا ينزل عنة

وسط الموج إلا بمنزل ،كما أن من دخل حربا لا يخرج منها الا بنصر أو هزيمة .وأكثر من هذا فإن صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة إنما تأتى على صورة الجماعة التى قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية . هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل أن يفرضوها هم اختياراً على غيرهم» -(٣١) .خلاصة هذا الرأى أن من قام بالثورة هو الذى سيحكم ، وأن الجماعة التى تحكم هى التى ستحدد طبيعة الحكم الجديدة ، ولم يكن ذلك بعيدا عن فكر جمال عبد الناصر منذ البداية عندما أسس جماعة الضباط الأحرار حيث اشترط على أعضاء الجماعة إنهاء ارتباطاتهم التنظيمية مع أى جماعة أخرى وأصدر قرارا بفصل عبد المنعم عبد الرؤوف عندما أكتشف أنه ما زال على صلة بالإخوان المسلمين ، ولم يقبل أن تتوحد جماعة الضباط الأحرار مع جماعات أخرى . يقول خالد محيى الدين إن علاقته مع أحمد فؤاد كانت علاقة فردية «إننى فضلت هذه العلاقة الفردية لأننى وجدت أنه من غير الملائم أن أكون أحد قادة تنظيم الضباط الأحرار ، بينما أتلقى أوامر أو تعليمات تنظيمية من جماعة أخرى أو تنظيم آخر» (٣٢)وعندما اقترح أحمد فؤاد أن ينضم ضباط حدتو إلى الضباط الأحرار اشترط (جمال عبد الناصر) أن ينضم الأعضاء فرادى .. أى كأفراد وليس كمجموعة . يقول خالد محيى الدين « ولكى أكون واضحا فإن هذا الشرط كان شرطا دائما عند جمال عبد الناصر ، فعندما عرضت عليه فكرة التوحد مع مجموعة جمال منصور رفض مسألة التوحد ، وأصر على أن ينضم أعضاء المجموعة فرادى إلى التنظيم وقبل جمال منصور ذلك، كذلك قبل أحمد فؤاد ، أو بالدقة قبلت حدتو» (٣٣) .إذن كانت جماعة الضباط الأحرار هى الأصل ، وكان تمايزها عن غيرها أمراً أساسياً ، يأتى بعد ذلك التعاون مع الآخرين حدتو أو الإخوان المسلمين أو الوفد . وإذا كان من يقوم بالثورة هو الذى سيحكم ، وأن جماعة الضباط الأحرار هى الأصل ، فإن جمال عبد الناصر تفهم ذلك مبكرا وقبل قيام الثورة .ففى رواية لإبراهيم الطحاوى ، أنه خلال اجتماعات الضباط الأحرار قبل الثورة جرى الحديث عن مساوئ الأحزاب ويومها قال جمال عبد الناصر «أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف فى

مصر يوما ما ، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صادقة ومنظمة تعمل من أجل مصر» (٣٤)

ويقول إبراهيم الطحاوى الذى عهد إليه بتنظيم هيئة التحرير أول تنظيم شعبى تقيمه الثورة ، إن عبد الناصر استدعاه فى أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٥٢ وقال له : لقد يئست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير فى ركاب الأحرار ولذلك فلابد من إيجاد هيئة جديدة(٣٥) وكلفه بإعداد دراسة حول هذه المسألة ، فتم الاتصال بأهل الرأى والفكر والصحافة والسياسة الذين لم تلوثهم الحزبية ، وكانوا مبدئيا حوالى ٨٠ سياسيا وقدم الطحاوى نتائج دراسته لعبد الناصر الذى أعاد النظر فيها وقدم مشروعا مقترحا بتسمية الهيئة هيئة التحرير(٣٦) والجدير بالذكر هنا أن الصاغ إبراهيم الطحاوى والصاغ عبد الله طعيمة اللذين أشرفا على إنشاء هيئة التحرير وإدارتها لم يكن لهما أى نشاط سياسى سابق سوى عضويتهما للضباط الأحرار .

وهكذا يتأكد أن الصدام بين ثورة يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) بعد قيام الثورة ، ورغم تعاونهما السابق كان جزءاً من الصدام بين الثورة وكل الأحزاب السياسية ، وهو صدام لم يكن يعود فقط إلى الخلاف حول السياسات ، بل كان يجرى فى الأساس حول الوجود الحزبى نفسه(٣٧) ولعل هذا التوجه يعود إلى طبيعة الجماعة التى قامت بالثورة وهى جماعة عسكرية تشكلت من خلال قواعد الضبط والربط وإطاعة الأوامر ووحدة التنظيم مما لا يعطى مجالا لقبول تعدد التنظيمات أو وجود المعارضة.

بين التعاون والصدام

تميز الماركسيون المصريون دائما بتغليب العامل الوطنى فى علاقتهم بثورة ٢٣ يوليو على أى اعتبار آخر ، فإذا كانت القضية الوطنية هى التى جمعتهم بالضباط الأحرار فى أواخر الأربعينيات ، وكانت السبب الرئيسى للتعاون الذى استمر بينهم حتى قيام الثورة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فإن هذه القضية نفسها هى التى أعادتهم مرة أخرى إلى التعاون مع قيادة الثورة سنة١٩٥٦ ، رغم خلافهم معها ورغم وجود رفاقهم فى السجون والمعتقلات وكان جمال عبد الناصر يتخذ نفس الموقف ، يقول أحمد فؤاد عندما أشيع أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يقدم إنذارا لجمال عبد الناصر بعد إعلان صفقة الأسلحة

استدعاني جمال عبد الناصر وطلب مني الاتصال بزملائي القدامى استعدادا لنضال سري مسلح ، ولكن وكيل الخارجية الأمريكية تراجع عن موقفه ». وقد أيد لطفي واكد هذه الواقعة . كان ذلك عام ١٩٥٥ حيث توالت الإشارات إلى تصاعد المواجهة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . يقول الدكتور فؤاد مرسى (سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت) فى حوار له مع جريدة الأهالى يوم ١١/ ٩/ ١٩٨٥ عن هذه الفترة :«سرعان ما بدأت مواقف عبد الناصر تتبلور بعد مؤتمر باندونج ، ثم صفقة الأسلحة التشيكية والتصدى للأحلاف ومعركة تمويل السد العالي وتأميم قناة السويس ، ودعوة أمريكا لإسقاط النظام .عند ذلك بلغ تأييدنا لعبد الناصر مدى بعيدا.وبدأ هو يدخل فى معركة التنمية فطرحنا عليه من خلال المنشورات تأميم المصالح الفرنسية والبريطانية لكنه مصرها ثم أممت بعد ذلك ». ويضيف الدكتور إبراهيم سعد الدين إلى ذلك «وكان عام ١٩٥٦ قد تميز بتأميم القناة والعدوان الثلاثي وتصدى السلطة القائمة له ،كما كان من معالمه البارزة أيضا المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفيتى الذي أعاد تقييم دور البرجوازية الوطنية واعتبرها حليفا للقوى العاملة واتخذ قرارات بمناصرة حركات التحرر الوطنى. وقد أدى هذا إلى جانب محاولة الثورة الصينية احتواء البرجوازية الوطنية تحت شعار «دع مائة زهرة تتفتح » ..أقول أدى هذان العاملان إلى حدوث تغيير من أقصى اليسار حيث الرفض الكامل إلى أقصى اليمين حيث التأييد الكامل (٣٩) فى هذا الوقت وفى ظل التطورات الجديدة بدأت تنمو داخل السجن وخارجه اتجاهات لإعادة التفكير فى الموقف من جمال عبد الناصر . تبنى هذه الاتجاهات الجديدة أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى الذين كانوا قد شاركوا فى تأسيس الحزب الشيوعى المصرى الموحد مع منظمات ماركسية أخرى ، وباسم هذا الحزب صدرت منشورات وتحليلات تعبر عن هذه التوجهات الجديدة . ساعد على ذلك تغيير الموقف الأممى من ثورة ٢٣ يوليو ، ومن حركة التحرر الوطنى عموما . فى أواخر أكتوبر ١٩٥٥ صدر منشور تحت عنوان بيان إلى الشعب المصرى جاء فيه:« لقد انتزع الاستعمار من اقتراح مصر اشتراك الاتحاد

السوفيتي وأوكرانيا في لجنة تقرير المصير السودان .. وأزعج الاستعمار الأمريكي الإنجليزي الاتجاه الجديد في حكومة عبد الناصر الذي تجلى في الخروج على الأسواق الاستعمارية وتوسيع نطاق تجارتنا مع الكتلة الشرقية لصالح اقتصادنا القومي . كما أزعج الاستعمار الأنجلو أمريكي وقوفنا إلى جانب حركة السلام العالمي ورفض الأحلاف العسكرية ، ولقد أزعج الاستعمار الأنجلو الأمريكي أخيرا المعونة العسكرية التي قدمها الاتحاد السوفيتي لبلادنا في صورة طائرات حربية من طراز ميج واستعداد الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش المصري بالأسلحة الثقيلة .إن الديكتاتورية العسكرية تخضع لضغط استعماري سافر لأنها منفردة بالحكم وليس لها سند شعبي» (٤٠) وفي نوفمبر ١٩٥٥ تصدر اللجنة المركزية للحزب بيانا يتحدث عن خطة سياسية جديدة تقدم نقدا ذاتيا لمواقف الحزب السابقة «الذي ينبغي ذكره هنا ببساطة أن كفاحنا الحزبي كان يتميز باتجاه يساري حاد ، ففي تحديد موقفنا من سياسة الديكتاتورية العسكرية الخارجية لم يكن موقفنا من باندونج ، ولم يكن موقفنا من رفض الحلف العراقي- التركي إلا اتهاما للديكتاتورية بالمناورة والتآمر .. وكنا نتغافل دائما عما في هذه السياسة من اتجاه استقلالي . ولقد أدى هذا إلى موقف قوقعي يساري بحت في كفاحنا الجماهيري» (٤١)

وفي فبراير ١٩٥٦ تسقط كل التحفظات ، ويختفي تعبير الديكتاتورية العسكرية ، ويبرز بوضوح التأييد الكامل للتوجهات الوطنية لثورة ٢٣ يوليو . يتضح ذلك من برقية بعث بها أعضاء اللجنة المركزية المعتقلون بسجن الواحات إلى جمال عبد الناصر : «إننا نحن الشيوعيون نؤيد سيادتكم ومواقفكم ، نؤيد مواقفكم في مؤتمر باندونج التاريخي ، ونقدر تقديرا عاليا دوركم في هذا المؤتمر وفي اتخاذ قراراته وفي السعي لوضعها موضع التطبيق ، ونؤيد موقف حكومتكم المعادي للحلف التركي العراقي وضد كل الأحلاف العسكرية، وضد الإمبريالية المعتدية ، ونؤيد نضالكم من أجل وحدة البلدان العربية في نضالها ضد الامبريالية ومن أجل حماية أراضيها ونؤيد نصوص مشروع الدستور التي تنص على أن العمل حق لكل مواطن والتي تجعل من التأمينات الاجتماعية في حالة

العجز أو المرض أو الشيخوخة حقا مكفولا للمواطنين» (٤٢) . وواصل الشيوعيون تأييدهم لسياسات جمال عبد الناصر ومواقفه الوطنية طوال عام ١٩٥٦ ، بما فى ذلك تأييد تأميم قناة السويس ، والاشتراك فى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى ، ودخول متطوعين منهم إلى مدينة بور سعيد لتنظيم المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال ونجاحهم فى تأسيس الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية »(٤٣) . وأدى الشيوعيون المصريون دورهم الوطنى كاملا فى هذه الفترة ، وواصلوا تأييدهم للنظام فى مواجهة مشروع إيزنهاور« إن وحدتنا الوطنية ستقوى وتتدعم بمزيد من اليقظة والانتباه ، وإن تآمر الرجعية لن يزيدنا إلا التفافا حول حكومتنا الوطنية الباسلة . عاشت وحدتنا الوطنية .عاش بطل تحررنا جمال عبد الناصر ،، يسقط مشروع إيزنهاور» (٤٤) .وفى سبتمبر ١٩٥٧ يصدر بيان عن الحزب الشيوعى المصرى المتحد الذى ضم كافة الفصائل الماركسية الكبيرة يؤكد من جديد نقد ممارساتهم السابقة «والشيوعيون لا يخشون أن يعترفوا بأخطائهم الماضية أمام الجماهير فى صراحة وأمانة ، وفوق هذا يعلم الجميع أننا قد عدلنا موقفنا منذ زمن طويل ، وأننا نقف فى طليعة القوات الوطنية المصممة على الدفاع عن الحكومة الوطنية وكافة المكاسب الشعبية(٤٥) .كما تتضمن النشرة الداخلية للحزب فى نفس الوقت (سبتمبر ١٩٥٧) تحليلا للرفيق خالد انتهى إلى استنتاج جديد:« الثورة المصرية هى ثورة برجوازية وطنية ديمقراطية من نوع جديد تتم فى ظروف عالمية ومحلية متقدمة ، وظروف انتصار الاشتراكية عالميا ، وانتصار الشعب داخليا وبخاصة الطبقة العاملة ، وهى ثورة ديمقراطية معا يتولاها تحالف وطنى لا شعبى وتقوده البرجوازية الوطنية ، وتلعب فيه الطبقة العاملة متحالفة مع الجماهير الشعبية دورا قياديا . إنها ثورة جديدة فى التاريخ لا يمكن أن تقارن بالثورة البرجوازية التقليدية ، ولا بالثورة البرجوازية الجديدة كثورة الصين الشعبية «والبرجوازية الوطنية المصرية هى برجوازية من نوع جديد لم يسبق له مثيل فى التاريخ فهى ليست البرجوازية التقليدية . إنها تقدمية فى عالم احتضار الرأسمالية .. وهى برجوازية يغزوها الفكر الاشتراكى .. وتتعلق بالإشتراكية العالمية بوصفها النظام الوحيد الذى يمكن

ويريد أن يعاونها فى مهمة تطوير بلادها(٤٦)

وفى ظل هذا المناخ الجديد فكريا وسياسيا تأسس الحزب الشيوعى المصرى يوم ٨ يناير ١٩٥٨ شاملا كل المنظمات الماركسية التى توحدت حول خط المساندة لحكم عبد الناصر ، وكانت الظروف مهيأة لتطوير أوجه التعاون بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين إلى مستوى أرقى ، وكانت هناك بالفعل إمكانية حقيقية لبدء مرحلة جديدة فى مصر أساسها وحدة كل القوى الوطنية والتقدمية حول برنامج مشترك لحماية وتطوير الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر وتصفية العلاقات الاجتماعية المتخلفة . ويلفت النظر بشدة أنه قد صدر فى هذه الفترة(عام ١٩٥٧) كتاب« تطور الحركة الوطنية» تأليف شهدى عطية الشافعى يتضمن برنامجا كاملا لتحقيق ذلك يطرح رؤية فكرية وسياسية لا تختلف كثيرا عما تبناه جمال عبد الناصر بعد ذلك فى الميثاق الوطنى . يقول شهدى عطية الشافعى فى هذا الكتاب :«فليس أمام مصر إذا أرادت رفع مستوى شعبها المادى والثقافى ، وإذا أرادت أن تكون جبهة عربية حقا ، إلا أن تسلك طريق التطور الاشتراكى فى اقتصادها .وليس هناك طريق واحد لتحقيق الاشتراكية ، فهناك عدة طرق ، كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية فى داخله . ولكن مهما تعددت طرق التطور إلى الاشتراكية ، إلا أن جوهرها الاقتصادى يستمر واحدا ، أن تصبح المصانع والتجارة والخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكا لدولة العمال والفلاحين ، وأن تصبح الأرض بالتدرج ملكية جماعية للزراعيين الذين يفلحون الأرض بأنفسهم . ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن اليوم التحول فورا إلى الاشتراكية فى مصر؟ .إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه فاقتصادنا متخلف ، ولا زال من الممكن أن يلعب النظام الرأسمالى والملكية الفردية لبعض وسائل الانتاج دورا فى نهضة البلاد الاقتصادية(٤٧) . ويطرح شهدى عطية الشافعى المهام الأساسية المحققة لهذا الهدف تحت عناوين المحافظة على استقلالنا ، وتحطيم العوائق فى سبيل تطورنا (وتشمل تصفية بقايا الإقطاع وتصفية الاحتكار) ،كما يطرح مهام زيادة القطاع الحكومى ، وتخطيط الاقتصاد القومى ، وتدعيم النظام التعاونى ،

ومواصلة الحصول على المساعدات الأجنبية غير المشروطة ، وسياسة جديدة للضرائب ليتحول عبئها إلى القادرين ، وأسس جديدة لتوزيع الأرباح والأجور والجبهة الوطنية المتحدة. كان الماركسيون المصريون باختلاف توجهاتهم يتطلعون فى هذا الوقت إلى المشاركة فى العمل الوطنى من أجل دعم وتطوير استقلال مصر السياسى والاقتصادى وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى وكانوا يأملون أن تتم هذه المشاركة فى إطار ديمقراطى من خلال جبهة وطنية متحدة وكانوا يعتقدون بإمكانية أن يتحول الاتحاد القومى (التنظيم السياسى الوحيد آنذاك) اطلوا لهذه الجبهة ، التى كان يراها شهدى عطية الشافعى جبهة طبقات تضم الطبقات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية فى الخارج والمعادية للإقطاع والاحتكار فى الداخل . جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والطلبة وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسمالية الوطنية بكافة أقسامها متوسطة وكبيرة وأثرياء الريف . هذه الجبهة يجب أن تضم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية واتحاد عام لها ومن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعية واتحادات فلاحين وتنظيمات جماهيرية لها كجبهة فى المصانع والقرى والأحياء ، وهى جبهة سياسية سيكون فيها تناقضات وصراع طبقى يحل ديمقراطيا وسلمياً. لم تعترف ثورة يوليو بحق التنظيم السياسى المستقل وبوجود تنظيمات سياسية خارج التنظيم السياسى الوحيد المعترف به (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى) ، لكنها تغاضت عن النشاط السياسى والجماهيرى الماركسى خلال فترة احتدام الصراع الوطنى ضد الاستعمار والصهيونية فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ وكانت هناك اتصالات خلال هذه الفترة بين ممثلين للحكم ومندوبين عن التنظيمات الماركسية لبحث كيفية تنظيم التعاون بين الطرفين ، ولم تتخل ثورة يوليو عن المبدأ الذى اعتمده جمال عبد الناصر منذ تأسيس جماعة الضباط الأحرار وهو أن من يريد الانضمام إليها له ذلك بشرط أن يتم الانضمام كأفراد وليس كتنظيم ، وبالتالى فإن فكرة الجبهة التى تتكون من تنظيمات مستقلة كانت مرفوضة وهو ما تأكد فى نهاية المطاف للماركسيين المصريين عندما رتب الدكتور يوسف إدريس فى أكتوبر ١٩٥٨ لقاءً بين أنور

السادات سكرتير عام الاتحاد القومى ومحمود أمين العالم ممثلا للحزب الشيوعى المصرى حيث دعا أنور السادات الماركسيين إلى الانضمام للاتحاد القومى كأفراد ،ولكن محمود أمين العالم رد عليه بأنهم مستعدون للتعاون التنظيمى داخل الاتحاد القومى محتفظين بمنبرهم المستقل (٤٨) ،وكان الرد العملى اعتقال عدد محدود من الشيوعيين بعدها بيومين ، ثم اعتقال كل الشيوعيين من كل التنظيمات بعدها بشهرين فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٨.

هكذا فإن الذين تجمعوا حول الموقف الوطنى المشترك فى مواجهة الاستعمار تفرقوا مرة أخرى نتيجة لاختلاف الموقف من قضية الديمقراطية . وكانت هناك أسباب أخرى للفرقة مثل وحدة مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ التى عارضها الحزب الشيوعى السورى ورفض حل نفسه ،كما انتقدها الماركسيون المصريون ،وتصاعد دور الشيوعيين فى ثورة ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٨ بالعراق ، وتصفيتهم العناصر القومية فى الثورة ، وانفجار خلاف علنى حاد بين مصر والاتحاد السوفيتى بسبب ذلك فى نهاية ١٩٥٨ ،كان هناك خلاف فى ذلك الوقت حول رؤية كل من الطرفين للقومية العربية ،وكان هناك خلاف مع الاتحاد السوفيتى ، لكن السبب الرئيسى لانتهاء التعاون بين الثورة والماركسيين كان هو إصرارهم على حقهم فى العمل التنظيمى المستقل، واختلاف رؤية كل منهما للديمقراطية.

الاندماج فى تنظيمات الثورة

قضى الشيوعيون ما يقرب من خمس سنوات فى السجون والمعتقلات عانوا خلالها من المعاملة القاسية وعندما استعادوا حريتهم عام ١٩٦٤ كانت مياه كثيرة قد جرت فى النهر ، وكانت أحوال مصر قد تغيرت بصورة جوهرية ،فقد فشلت الوحدة بين مصر وسوريا بانقلاب عسكرى مولته الرجعية السورية والرجعية العربية ، واكتشف جمال عبد الناصر إنه لا يمكن جمع كل الطبقات فى تنظيم واحد واعترف بانقسام المجتمع إلى طبقات وبالصراع الطبقى وبحتمية الحل الاشتراكى لمشاكل مصر المزمنة ، وحققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات ملموسة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى طريق العدالة الاجتماعية والحد من الاستغلال ، وتحققت مشاركة العمال فى الإدارة والأرباح ، وتم استكمال قانون

الإصلاح الزراعي لتحديد سقف أقل للملكية الزراعية ،وتأميم وسائل الإنتاج الصناعية الأساسية تنفيذا للقرارات الاجتماعية عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، وصدر الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ كإطار فكرى للثورة تضمن تحديدا واضحا لحدود القطاع الخاص والدور القيادى للقطاع العام فى التنمية ، وتأسس الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد يقوده جهاز سياسى سرى باسم طليعة الاشتراكيين ،أعلن جمال عبد الناصر أنه الحزب الاشتراكى الذى يتعين أن يجمع كل الاشتراكيين فى مواجهة تجمع الرجعيين فى حزب واحد . ولم يكن هذا الذى جرى بعيدا عن البرامج المرحلية التى طرحتها التنظيمات الشيوعية ، بل كانت تسير فى الاتجاه العام الذى حددته هذه البرامج . وكانت ثورة ٢٣ يوليو قد نجحت أيضا خلال السنوات الخمس الأولى من الستينيات فى مواجهة الضغوط الاستعمارية ،والتصدى لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المنطقة ، وساندت الثورة حركات التحرر الوطنى فى الوطن العربى وأفريقيا وبلاد العالم الثالث ، وطورت تحالفها مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى وتلقت منه مساعدات اقتصادية وعسكرية هائلة ، كما نجحت الثورة فى اكتساب مكانة قيادية مؤثرة فى الوطن العربى ،وتصاعدت إلى درجة كبيرة الروح القومية العربية ، ومن خلال هذه الإنجازات مصريا وعربيا ودوليا عزز جمال عبد الناصر مكانته كزعيم بارز يحظى بشعبية هائلة فى مصر والوطن العربى . فى ظل هذه التطورات استدعى جمال عبد الناصر فى صيف ١٩٦٣ أحمد فؤاد وأخبره أنه ينوى بناء تنظيم حديدى «مثل اللى كان عندكم» يقصد التنظيمات الشيوعية ، وأنه لا توجد خلافات جذرية بين الثورة وبين الماركسية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وطلب منه ترشيح عشرة أسماء لعضوية هذا التنظيم .كانت هذه المقابلة فى حضور حسن إبراهيم ، ومحمد حسنين هيكل ،وعلى صبرى، وسامى شرف ، وانتهت إلى تكوين فرع خاص تقوده لجنة مشكلة من أحمد فؤاد وأحمد حمروش والدكتور عبد المعبود الجبيلى (٤٩) .ونما هذا الفرع من طليعة الاشتراكيين نموا سريعا واستقطب إليه عناصر ماركسية ناضجة فكريا وسياسيا فى مجالات الثقافة والصحافة ، كما انضم إليه

عدد من الشيوعيين الذين خرجوا من المعتقلات ، ويبلغ عدد الذين انضموا إلى هذا الفرع ما يزيد عن ٢٥٠ عضوا معظمهم يصلح كادرا قياديا مؤثرا فى مجال عمله أو سكنه (٥٠) . وعندما قدمت بعد ذلك خريطة تنظيمية بأسماء شيوعيين لتسكينهم فى طليعة الاشتراكيين فى مواقع مختلفة رفض جمال عبد الناصر هذه الفكرة(٥١) . يقول أحمد حمروش إنه فى ظل هذه الظروف« كان صعبا من الوجهة العملية أن تجد التنظيمات الشيوعية فرصة عمل تؤدى فيها دورا مميزا بعيدا عن قيادة جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة التى كان يتحرك كل شئ فيها نحو التطبيق الاشتراكى ، وكان اختيارا قاسيا لها أن ترفض فكرة الاندماج فى التنظيم الرسمى والعلنى الوحيد حيث تتاح فرصة عمل أكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية(٥٢) .كانت هناك مقدمات لهذا التحول فى موقف الشيوعيين المصريين وقبولهم فكرة الاندماج كأفراد فى تنظيمات الثورة ، فقد شهدت الفترة الأخيرة من سنوات الاعتقال وبعد صدور الميثاق الوطنى مناقشات حول هذه التطورات انتهت إلى تبنى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) فكرة وجود مجموعة اشتراكية فى قمة السلطة العليا ينبغى دعمها ومساندتها ضد الأجنحة الرجعية فى السلطة ، وتبنى الحزب الشيوعى المصرى فكرة التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث. كانت هذه الأفكار هى المقدمة الطبيعية لصدور قرارات بحل التنظيمات الشيوعية لنفسها والانضمام كأفراد إلى الاتحاد الاشتراكى العربى . يقول أحمد الرفاعى أحد قيادات حدتو:« يتعين علينا أن نعود للأفكار والإطار العالمى اللذين سادا فى هذه الفترة ..فعلى الصعيد الفكرى سادت نظرية النمو غير الرأسمالى ،وهى فكرة لم تكن تتضمن وضوحا لدى القيادة السوفيتية .. ثم أن الحزب كان قد تآكل ليس بسبب الإرهاب والتعذيب كما يقول السذج ، وإنما لأن عبد الناصر سحب البساط من تحت أقدام الجميع ، لأن عبد الناصر تقدم وتجاوز كل الشعارات التى كانت مطروحة .. ولم يكن بالإمكان المزايدة على عبد الناصر ، وإلا تحولنا إلى المغامرة اليسارية (٥٣) . ويقول الدكتور فؤاد مرسى سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت : «كنت مؤيدا لفكرة الحل. ولقد قلت ساعتها ربما لا تتمشى هذه الفكرة تماما مع المبادئ ، لكنها

كانت شيئا ضروريا ضرورة ملحة ، وأمر فرضته الحقائق الملموسة .لقد هجرنا الكثيرون ، ولم يبق سوى القليلين الذين يدافعون عن قضية الشيوعية ، وكان النظام يرفع ذات شعاراتنا . ورفع عبد الناصر شعار بناء مجتمع اشتراكى على أساس من مبادئ الاشتراكية العلمية ، وكان يسعى لتجميع المناضلين داخل حزب طليعى كان مفترضا أن يصبح قيادة الاتحاد الاشتراكى .وهكذا لقد فكرنا فى الأمر على أساس عملى وليس على أساس المبادئ .لقد قلنا إن هذا ليس موقفا مبدئيا ولكنه ضرورة مفروضة علينا كى نستطيع مجرد الاستمرار والبقاء .كى نستطيع الاستمرار كشيوعيين كان يتحتم علينا أن نحل الحزب وهذا هو التناقض» (٥٤) فى الرابع عشر من مارس ١٩٦٥ اجتمع الكادر القيادى للحزب الشيوعى المصرى(حدتو) وممثلو مناطقه المختلفة ، وتم فى هذا الاجتماع الموسع الموافقة الإجماعية على إنهاء الشكل التنظيمى المستقل للحزب .وتجسيد هذا التنظيم فى شخص واحد هو كمال عبد الحليم وتفويضه بالتعبير عن هذا التيار . وقد قام كمال عبد الحليم فى نفس الاجتماع وبمجرد اختياره بإنهاء الشكل التنظيمى للحزب المستقل . وفى أبريل ١٩٦٥ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى اجتماعا موسعا يضم مسئولى المناطق ، وسكرتارية منطقة القاهرة ، ومسئولى العمل الجماهيرى ، وقرر الاجتماع بالإجماع إنهاء الشكل المستقل للحزب .وتكليف كافة أعضائه بالتقدم- كأفراد -بطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى .والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا . وبهذه القرارات حقق الشيوعيون المصريون الشرط الذى لم يتنازل عنه جمال عبد الناصر أبدا .وهو أن من يريد أن يشارك فى العمل الوطنى تحت قيادته فلينضم إلى تنظيمات الثورة فرديا قام الماركسيون بعد ذلك بدور كبير ومؤثر فى تنظيمات الثورة ومؤسساتها ، فشارك ثلاثة منهم فى إدارة التنظيم الطليعى التى كانت تتكون من ١٢ عضوا (عبد المعبود الجبيلى وأحمد حمروش ومحمود أمين العالم) .وشاركوا أيضا فى صياغة محاضرات وبرنامج إعداد كوادر منظمة الشباب الاشتراكى (الدكتور محمد الخفيف ، الدكتور عبد الرازق حسن ، الدكتور حسن خليل ،

الدكتور ابراهيم سعد الدين) ، وتولوا مسئولية المعهد العالى للدراسات الاشتراكية تحت قيادة أمين المعاهد بالاتحاد الاشتراكى العربى الدكتور ابراهيم سعد الدين . وقاموا بدور قيادى وإشرافى فى الصحافة (خالد محيى الدين ، أحمد حمروش ، د. رشدى سعيد، د. محمد الخفيف ، صلاح حافظ ، أبو سيف يوسف ، ميشيل كامل ..إلخ) كما قاموا بدور مماثل فى المسرح وأجهزة الثقافة والنشر(نعمان عاشور، سعد كامل ، محمود أمين العالم .دعبد العظيم أنيس).

خاض الماركسيون المصريون معارك فكرية مهمة داخل التنظيمات السياسية وفى الصحافة وأجهزة الثقافة وناضلوا من أجل طرح الأفكار الأساسية للاشتراكية العلمية ، ونجحوا فى تشكيل تيار يسارى حقيقى داخل هذه التنظيمات وفى الحركة النقابية العمالية والمهنية وفى صفوف الشباب . وكانوا فى طليعة المدافعين عن استمرار الثورة وإنجازاتها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وانقلاب مايو ١٩٧١ ، وقدموا نموذجا إنسانيا قلما يتكرر عندما غلبوا مسئولياتهم تجاه المجتمع والوطن على جراحهم الشخصية ومانالهم من الأذى خلال سنوات السجن والاعتقال وكان لنشاطهم الفكرى والسياسى فضل كبير فى استمرار المقاومة لسياسات الردة عن مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وإنجازاتها طوال السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن.

ملاحظات ختامية

وفى نهاية هذا العرض لتطور العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين وتذبذبها بين التعاون والصدام يصبح من المهم أن نستخلص من هذه التجربة الإنسانية أهم دروسها المستفادة ، وأن نرصد الأسباب التى حالت دون استمرار التعاون بين الطرفين ، رغم إنتمائهما إلى الحركة الوطنية المصرية ، ورغم اتفاقهما فى الأهداف الكبرى للنضال الوطنى المصرى ، ورغم الحاجة الملحة لوحد النضال الشعبى المصرى فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وما أكثرها وفيما يلى نعرض بعض الملاحظات الختامية حول هذه التجربة:

أولا:- كان العامل الحاسم فى الصراع بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين هو قدرة الثورة على الإنجاز ، ونجاحها فى تصفية النظام القديم ، وإنهاء الاحتلال الأجنبى

وتمصير الاقتصاد المصرى، وتأكيد الإرادة السياسية المستقلة لمصر وتصفية الإقطاع، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة والمحرومة، ودورها العربى والإقليمى والعالمى المؤثر، بينما كانت التنظيمات الماركسية تعانى من العزلة الجماهيرية، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العميقة بالكتل العريضة من الشعب. ولا يعنى ذلك التهوين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانيا:- لعبت الانقسامية والتشرذم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية دورا مدمرا ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين، بل أيضا وهذا هو الأهم فى عدم مقدرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع حال تعدد التنظيمات الماركسية واختلاف مواقفها السياسية دون بناء حزب شيوعى مصرى له ارتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكادحين عموما. هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها وما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدر تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية فى البلاد.

ثالثا:- رغم أن اندماج الماركسيين فى تنظيمات الثورة كأفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية مهمة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة، ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا:- كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت دورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كأفراد لإمكانية ممارسة

وتمصير الاقتصاد المصرى، وتأكيد الإرادة السياسية المستقلة لمصر وتصفية الإقطاع، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة والمحرومة، ودورها العربى والإقليمى والعالمى المؤثر، بينما كانت التنظيمات الماركسية تعانى من العزلة الجماهيرية، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العميقة بالكتل العريضة من الشعب. ولا يعنى ذلك التهوين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانيا:- لعبت الانقسامية والتشرذم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية دورا مدمرا ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين، بل أيضا وهذا هو الأهم فى عدم مقدرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع حال تعدد التنظيمات الماركسية واختلاف مواقفها السياسية دون بناء حزب شيوعى مصرى له ارتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكادحين عموما. هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها وما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدر تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية فى البلاد.

ثالثا:- رغم أن اندماج الماركسيين فى تنظيمات الثورة كأفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية مهمة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا:- كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت دورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديمقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كأفراد لإمكانية ممارسة

العمل السياسي.

• **الهوامش:**

١- أ. ف توفتونوفيتش -ثورة الضباط الأحرار، كتاب الأهالي رقم ٣٠ القاهرة ديسمبر ١٩٩٠ ص١٢.

٢- ثورة الضباط الأحرار ، المرجع السابق ، ص١٣.

٣- د. رؤوف عباس (تحرير) ، أربعون عاما على ثورة يوليو ، طارق البشرى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة يوليو ١٩٩٢ ص٥٧- ٥٨.

٤- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ، ص٧٨.

٥- خالد محيى الدين -والآن أتكلم- الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٦٣.

٦- د. رفعت السعيد -منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ -١٩٥٧ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص١ وما بعدها.

٧-أحمد حمروش -شهود يوليو ، الطبعة الأولى ، شهادة أحمد فؤاد ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت يونيو ١٩٧٧ ، ص٥١.

٨- شهود يوليو ، المرجع السابق ص٥٢.

٩- طارق البشرى -الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٢ ، ص٤٢٦.

١٠- الحركة السياسية ، المرجع السابق ، ص٤٤٥.

١١-ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص٤٤.

١٢- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص٤٥.

١٣- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص٥١.

(١٤) ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص١٠٢.

(١٥) شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص٥١.

١٦- والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ص٦٨.

١٧- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص١٠٢.

١٨- شهود يوليو ، شهادة أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص٣٩.

١٩- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد ، مرجع سابق ص١٦٧.

٢٠- شهود يوليو ، شهادة فتحى خليل ، ص٢٦٠.

٢١- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد، مرجع سابق ص١٦٨.

٢٢-شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد، مرجع سابق ص٥٤.

٢٣- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٩٨.

٢٤- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ،ص٩٨.

٢٥- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص١٢٩.

٢٦- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨.

٢٧- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد ، مرجع سابق ، ص١٧٠ ، ١٧١.

٢٨- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ص٢٧٠.

٢٩- والآن أتكلم ، مرجع سابق ،ص٩٧.

٣٠- والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ٩٨.

٣١- أربعون عاما على ثورة يوليو ،مرجع سابق ، ص٨١.

٣٢- والآن أتكلم ،مرجع سابق ، ٦٨.

٣٣- والآن أتكلم ، مرجع سابق ،ص٦٨.

٣٤- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ٨٣.

٣٥- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ص٨٠.

٣٦- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ص٨٣.

٣٧- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ،ص٧٦ ، شهود يوليو مرجع سابق ص٢٨٠.

٣٨- شهود يوليو ، مرجع سابق ، ص٥٥.

٣٩-شهود يوليو ، شهادة د. إبراهيم سعد الدين ، مرجع سابق ص٢١.

٤٠- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٢٦.

٤١- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ص٢٦٥،

٤٢- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٢٧٣.

٤٤- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ،ص٢٩٤.

٤٥- د. رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧- ١٩٦٥ ، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١٤٦ ، ١٤٧.

٤٦- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، المرجع السابق ص٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦.

٤٧- شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ -١٩٥٦ ، الطبعة الأولى ، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص٤٥٦.

٤٩- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ص٤٩.

٥٠- أحمد حمروش ،مجتمع جمال عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٥ ، ص٢٤٣.

٥١- مجتمع جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ص٢٤٤.

٥٢- مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص٢٤٥.

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، مرجع سابق ، ص٢٧٠.

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، مرجع سابق ص٢٧٦.

ثورة يوليو..

وحركة التحرر الوطنى العالمية

■ حلمى شعراوى

يبدو أن خمسين عاما ليست بالزمن الطويل ، فها نحن فى يوليو ٢٠٠٢ نعيش ظروفا يومية تدفعنا وقائعها بدرجة أو بأخرى لاستحضار الكثير من وقائع ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر . نستحضر ظروفا تذكر بمواجهة الاستعمار التقليدى والاستيطانى من جهة كما تذكر بانطلاق الامبريالية الأمريكية وخطواتها نحو الهيمنة العالمية . وفى قلب هذه العملية التاريخية نستحضر دور الدولة الوطنية وحركة التحرر العالمية منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد فرضت ثورة يوليو ١٩٥٢ نفسها فى لحظة حاسمة من تاريخ العالم الذى كانت تنفرد به الامبريالية العالمية ، ويبدو أن وجود "يوليو" فى قلب حركة التحرر العالمية قد شكل سنداً كبيراً لمعسكر المقاومة– الاشتراكى والوطنى – مما أجل تلك الهيمنة الامبريالية الشاملة ، حوالى نصف قرن !

ومن الطبيعى أن يكون هذا الإحساس هو الذى دفع مفكراً مثل جمال حمدان ليضع ثورة مصر بين أحداث تحررية كبرى فى التاريخ الحديث مثل الثورة الفرنسية والاشتراكية السوفيتية بحكم نزوعه الرومانسى لوضع مصر فى قلب العالم..

لكننا بعيداً عن أجواء الرومانسية نستطيع أن نضع ثورة يوليو أمام أسئلتها التاريخية التى تبقيها دائماً حدثاً رئيسيا فى عالم التحرر الوطنى ، ليس فقط بما صنعته أو قدمته ، ولكن أيضا بآثار التخلى عنها مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، حين سقط سقفها على يد السياسة الساداتية الجديدة ١٩٧١/١٩٧٣.

وقد لانستطيع فى هذه العجالة أن نقدم

تفصيلات عن كل ماجرى ، ولكننا يمكن أن نطرح بعض أسئلة يوليو ، أو بعض الأسئلة حول يوليو ، بما يفيد استمرار التأمل فيما بعد " يوليو".

أولا : هل انطلقت " ثورة يوليو " من فراغ؟

ثانيا: مرجعية التحرر الوطني ، أم نظرية الدوائر الثلاث.

ثالثا: ممارسات التحرر الوطني وخاصة في أفريقيا.

رابعاً : نكسة ١٩٦٧ لم تحاصر حركة التحرر الوطني.

خامسا: مرجعية مايو .. وتساؤلات أهل يوليو.

أولا: هل انطلقت ثورة يوليو من فراغ؟

لم تكن ثورة يوليو « مشروعا ثوريا » لمصر فقط ، وإنما حركة تحرر وطني أصيلة لمصر وعوالمها المحيطة ، هكذا لابد أن نتخيل كيف صاغ جمال عبد الناصر عوالمه تلك مع زملائه، وهو الضابط العائد من عملية مقاومة للاستعمار الاستيطاني في فلسطين ، وهو المعلم في الكلية الحربية وكلية الأركان مدرسا وقارئا لمادة الشرق الأوسط والفكر الاستعماري حوله ، وهو المراقب الذكي للحدث العالمي عقب الحرب العالمية الثانية ، وجذور الفكر الوطني في الحركة المصرية من الوفد والحزب الوطني ومصر الفتاة والاخوان المسلمين والحركة الشيوعية.

لابد أن نتصور هنا أن قراءته كانت " سياسية " أكثر منها اجتماعية ، فالحدث" السياسي" كان كبيرا ولافتا بل وسائداً بقدر التعتيم على الحدث الاجتماعي العالمي . وكانت ردود الفعل في مصر ماقبل يوليو ، ردوداً على الحدث السياسي والسياسات العالمية في لندن وواشنطن بأكثر مما كانت على التطورات الاشتراكية في موسكو وبكين . لم تكن بارزة أمام شباب يوليو تحليلات النظام الرأسمالي العالمي وآلياته الجديدة بعد الحرب قدر مابرزت معالم الحرب الباردة في مبادئ ترومان ١٩٤٧ لمواجهة معسكر الشيوعية والسوفيت ، ومشروع مارشال واقامة حلف الأطلنطي لانهاض حركة أوروبا وحمايتها أمام حماية السوفيت لأوروبا الشرقية، ثم صدام المعسكرين المبكر في شبه جزيرة منشوريا أو الحرب الكورية . تضادلت عندئذ دلالات ونماذج ثورة الصين واستقلال الهند واقامة باكستان ، وتراجع بريطانيا وفرنسا عن وعودها لشعوب المستعمرات في آسيا وأفريقيا.

لم تكن مصر أمام عبد الناصر مجرد " مستعمرة" تطالب بالاستقلال ، لأن الواقع أن " وطنية الاستقلال" فى مصر ، شرعت قبل " يوليو" فى مواجهة المشروع الاستعمارى ، حيث وقفت القوى الوطنية مع حكومة الوفد لدفع " وطنية الاستقلال" أمام المشروع الاستعمارى والامبريالى فى حدود دولة الاستقلال الوطنى عند الوفد ، وليس مشروع الدولة الوطنية على نحو ماشرعت فيها الناصرية عقب ذلك . لقد أسقطت وطنية الاستقلال نظام ١٩٣٦ للتحالف المصرى البريطانى بالغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١، ورفضت الدخول فى حلف عسكرى مباشر مع بريطانيا ، كما رفضت الاشتراك تحت العلم الأمريكى فى الحرب الكورية ، ورفضت نظام الدفاع المشترك والبيان الثلاثى ١٩٥٠ أيضاً والذى طرحته القوى الاستعمارية والامبريالية معا – بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . بل إن مصر الوطنية رفضت وساطة أمريكية مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال" المنشود" مقابل دخول مصر نظام الدفاع المشترك الأمريكى البريطانى فى ذلك الوقت قبل يوليو ١٩٥٢ . إذن فقد استحضر عبد الناصر ورفاقه بالضرورة تلك " الخريطة السياسية " والتخطيطات التى تتضمنها ليدرك أن الاستعمار حقيقة عالمية وأن التحرر الوطنى لابد أن يكون عالميا بدوره حتى ولو لم يكن ملف كل ذلك ناضجا على مستوى الثقافة السياسية بهذا الوضوح . ولأننا نعلم أن السياسة الخارجية هى دائما انعكاس للأوضاع الداخلية فان مجتمع " الاستقلال الوطنى" بقيادة الوفد ، لم يكن يطرح أكثر من مطامح بعض القوى البرجوازية المحلية " للاستقلال" وليس للصدام مع النظام الرأسمالى العالمى ، وسوف تكون تلك المسألة هى إحدى مسائل ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما بعد ذلك بعقد من الزمان على الأقل ، وخلال مشروعها لبناء الدولة الوطنية فى مصر ، لكن هذا المشروع الجديد" ليوليو" لم يكن قائما على نظرية " القطع التاريخى" مع ماقبله على نحو مايصوره البعض ، بقدر ماكان تعميقاً لتيار الحركة الوطنية فى مصر ، وإن لم يكن ابن" الحركة الوطنية الديمقراطية " التى يرى البعض أنها كانت مرشحة بدورها للإنطلاق.

ثانيا : مرجعية التحرر الوطنى أم نظرية الدوائر الثلاث؟

منذ اللحظات الأولى بدا واضحاً أن زعامة " يوليو" تفكر فى مشروع وطنى كبير لمصر ،

مهدت له مواقف الوطنية المصرية من جهة لكنها كانت تحتاج لبناء دولة وطنية مستقلة من جهة أخرى . لعل ذلك ماتكشفه حسابات التفاوض بشأن الجلاء مقترنة بمفاوضات " المسزلة السودانية" ولن أدخل هنا في تفاصيل هذه المسائل التى لاتدخل في موضوع بحثنا الآن ، ولكن حساب أن بناء الدولة الوطنية في مصر لايحتمل جهد حماية السودان الشاسعة من الوجود الثقيل للانجليز فيها وحولها في حوض النيل مع دعم القوى الاستعمارية الأخرى ، هذا الحساب الذى يجعل اتفاقية السودان تسبق اتفاقية الجلاء عن مصر " لايمكن أن يكو ن محض صدفة ، ولامجرد السعى إلى السلطة في مصر بأى ثمن . ولعل ذلك يذكرنا بأن مبادئ " حق تقرير المصير" هى التى تصدرت مشروع الثورة الاشتراكية من قبل على يد لينين وهاهى تتصدر مشروع ثورة التحرر الوطنى في مصر ، وذلك خلافا لمبادئ " نشر الثورة" لمصالح البرجوازية على يد قيادة الثورة الفرنسية من قبل . ليس مصادفة أن جاء مبدأ حق تقرير المصير في السودان هو نافذة مصر على أفريقيا ، كما كان مؤتمر باندونج بدلالته الأوسع هو نافذتها على آسيا . لابد أن رسالة القوى الاستعمارية قد وصلت زعامة " يوليو " باستحالة البقاء هناك في ظل هذا النفوذ الاستعمارى ، وإن ذلك قد دفع هذه الزعامة للتفكير في القفز على هذا الموقف والقيام " باحتواء مضاد " عبر تخليص مصر أولا . ألا يدخل في هذا نشر الصحف المصرية تباعا لأنباء مقابلات القيادات المصرية لزعماء من " الماوماو" وأوغندا ونيجيريا في يناير ١٩٥٤ في رسائل مضادة لبريطانيا المتآمرة في السودان . ولقد ذكرنا أن عبد الناصر كان دارسا لمسائل ومشروعات القوى الامبريالية الكبرى تجاه الشرق الأوسط ، ولابد أن نتصور كيف بدا له " الزحف الأمريكى" بالفعل بديلاً للحضور الاستعمارى التقليدى ، ومواجها جديداً أيضاً لتيارات التحرر من الاستعمار ، وعلى المحللين أن يقوموا كيف تعاملت الزعامة الشابة مع هذا المشهد ككل . ولنتذكر هنا قوة تحولات السياسة البريطانية إزاء شرق السويس في إطار الهجوم الأمريكى ومشروعاته لإقامة منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ، والأحلاف المقترحة لتنفيذها .. الخ وقد يفيد هنا تأمل زيارات وزراء أمريكيين لمصر تباعا في هذه الفترة (دالاس ٥٣ ثم أكتوبر ١٩٥٥ ووزير مالية أمريكا ديسمبر ١٩٥٥).

وقد دفع ذلك القيادة المصرية أن تدخل في " حوارات" مباشرة مع السلطان الأمريكي الجديد بدت غير مفهومة وقتها إلى حد كبير ، بل ومازالت تدخل في قاموس بعض المناقشات حتى الآن نتيجة شواهد عن وجود مساعدات أمريكية مباشرة لمصر وفق برنامج النقطة الرابعة الأمريكية ، وعن طروح أمريكية حول الوساطة مع بريطانيا أولاً ثم إسرائيل من أجل تنفيذ " خطة شاملة" للمنطقة سميت " ألفا" في بعض المصادر . ولكن هجوماً إسرائيلياً على غزة في فبراير ١٩٥٥ دفع بحضور المسألة الفلسطينية كلها دفعاً أمام الزعامة الجديدة في مجال العمل الدولي . ولنستحضر هنا توابع هذا العدوان لنرى معنى الفارق بين حجم اعتداء محدود في غزة في فبراير ليجري توقيع اتفاقية دفاع مع سوريا مع تأييد سعودي لها في مارس ١٩٥٥ ، والذهاب إلى باندونج بأكبر وفد حضر المؤتمر في أبريل ١٩٥٥ ثم إعلان صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥.

في تقديري أن صياغة " استراتيجية يوليو" عن علاقتها الخارجية فيما يعرف بالدوائر الثلاث" التي تضمنها كتيب فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ لاتعبر عن الفلسفة الحقيقية وراء هذه الخريطة من الوقائع والمشاهد التي عاشتها ثورة يوليو لحوالي عقدين من الزمان في تلك الفترة ، بل أنني أعتقد أن مرجعية " الدوائر الثلاث " لاتتوفر لها مصداقية كبيرة كمضمون أو أداة تحليل لتظل مرجعية التحرر الوطني كبنية أسستها البراجماتية الناصرية في فترتها الأولى ورسختها مبادئ التحرر الوطني على الصعيد العالمي كله بعد الحرب العالمية الثانية تظل هي الجديرة بالاعتبار . إن نظرية " الدوائر الثلاث" لاتخدم إلا هيكلة جامدة لتحركات " يوليو"، وإن خدمت مسائل " الانتماء" أو الهوية التي مازالت موضع الجدل . ولفهم دور ثورة يوليو التاريخي على الساحة العالمية والتي تمثلها ساحة التحرر الوطني ومعركتها مع الامبريالية العالمية ، فانني أرى الفصل بين القضايا التاريخية والثقافية وبين قضايا الاستراتيجية التي تلتزمها بنية " الدولة الوطنية" الناصرية في عالم التحرر الوطني . إن بنية الدولة الوطنية مفهوم متكامل للاستقلال والتنمية المعتمدة على الذات وعلى بنية اجتماعية اقتصادية ذات توجه ديمقراطي و بناء تحالفات اقليمية وعالمية تساند هذا التوجه الوطني ولاتعوقه وهذا ماأتصوره معنى الدولة الوطنية في مصر يوليو . ومع أننا لانريد

التوسع فى هذا الجدل أيضاً فاننى أضع بعض عناصر المشهد التى قد تساعد مختلف الأطراف على التحليل:

* قفزت العديد من القضايا الأفريقية وحماية وادى النيل من النفوذ الاستعمارى قرينة وعقب اتفاقية السودان مباشرة وأصبح مبدأ تقرير المصير حاكما لموقف مصر فى أوغندا وكينيا (مساعدة الماوماو) ونيجيريا (الاستعمار البريطانى) واريتيرا .. وذلك فى تحركات سابقة على اللقاء بثوار الجزائر أنفسهم رغم أن الانطلاق مع كتلة الوطنية المغاربية عموما كان فى إطار التحرر من الاستعمار الفرنسى وليس بناء الوحدة العربية مثلا بدءاً من المغرب.

* كانت " باندونج" النافذة التالية مباشرة والتى فتحت على آسيا ولقاء معسكر التحرر الوطنى بالمعسكر الاشتراكى عن طريق الصين وماقام من علاقات استراتيجية وثيقة عقب ذلك مع الهند وليس مع الباكستان ، وأعقب ذلك اللقاء بيوغوسلافيا وقبرص واليونان لدواعى التحرر وعدم الانحياز وليس مع تركيا المسلمة حيث بدأت تحالفات اسلامية مضادة معظم الوقت لدائرة التحرر الوطنى.

* كان انعقاد مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية بالقاهرة فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٧ نافذة كبيرة على قضايا التحرر الوطنى عاد بالقاهرة إلى أفريقيا بقدر ما تأكدت الدائرة الأسيوية فى باندونج ، وقد اقترن ذلك بالوحدة مع سوريا كما تعالت نغمة مقاومة الاستعمار والامبريالية على نغمة القومية العربية رغم أن العدوان الثلاثى على مصر كان قد عبأ الجماهير العربية بشكل بدا مفاجئا للمحللين ، ومازال يذكر حتى الآن تقريبا بحس المفاجأة لغياب ثقافة سياسية من حول ذلك رغم شيوع فلسفة الثورة لعدة سنوات ، ولكن الشعوب العربية نفسها لم تنس الدور الهندى الأسيوى عموما - إلى جانب الدور الاشتراكى - فى الوقوف ضد العدوان الاستعمارى.

* إن كان التحرك الجماهيرى العربى هو قاعدة استراتيجية الدائرة العربية ، وهو ماله من أسس ثقافية ومطامح شعبية وطنية ، فان التحرك السياسى المنظم وشبه المؤسسى كان قاعدة الانطلاق فى الدائرة الأفريقية (مجموعة الدول المستقلة ١٩٥٨ - الدار البيضاء ١٩٦١ - منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣) ، ولذا فقد ظل ثقل مصر التحررى فى دائرة عدم الانحياز ذات التأثير المعروف فى النظام الدولى فترة

تفعيلها لعدة عقود معتمداً علي الدائرة الأفريقية المؤسسة ثم الأسيوية ، ولم تكن الدائرة العربية لمؤدلجة أحيانا ولامؤسستها فى الجامعة العربية هى السند الرئيسى لمصر فى هذه الساحة.

* يمكن لأي محلل أن يراجع مدى حضور الدائرة الاسلامية فى استراتيجية يوليو حتى يعرف أنها لم تتفاعل معها فى أى وقت ، بل إن التناقضات معها غلبتها فى معظم الأوقات وكانت المعارك مع الأحلاف الاستعمارية قرينة تحالفات دائمة لهذه المشروعات داخل الدائرة الاسلامية.

نستطيع أن نقول الآن أن نظرية " الدوائر الثلاث" لم تكن إلا رداً متواضعاً – فى صياغتها تلك – على ثقافة سياسية شائعة مع بداية يوليو – وذات عمق لاينكر فى الواقع المصرى – حول انتماءات مصر العربية والمتوسطية وحتى الفرعونية ، وعندما صيغت بعض الأفكار القريبة من زعامة يوليو ممثلة فى أعمال مثل " مصر ورسالتها " فى الخمسينيات أو عن " شخصية مصر" فى منتصف الستينيات فانها لم تشعر قادة يوليو بمصداقية مرجعيتها لما تمضى فيه ، كما لم يكن فلاسفة القومية العربية المعروفين ذوى نظرة شاملة للتحرر الوطنى على صعيد عالمى . ولذا فان " ميثاق العمل الوطنى" فى مطلع الستينات يكاد يكون الوثيقة الأصدق تعبيراً عن يوليو وليس صدفة أن تجاهل الميثاق الاشارة للصياغة المبسطة فى فلسفة الثورة ليتحدث – كوثيقة للتحرر الوطنى والاجتماعى – بقدر ماوسعه التعبير إزاء زخم معسكر التحرر والاشتراكية فى تلك الفترة.

ثالثا: ممارسات التحرر الوطنى ، وخاصة فى أفريقيا

لسنا بصدد تقييم ممارسات فى عصر مختلف ، فلكل عصر ظروفه وأبعاده ، ولكنا لابد أن نعى أننا كنا بصدد بنية وطنية ذات نزوع استقلالى وطنى ، وأن هذا المطلب مازال قائما حتى فى ظروف العولمة بل وللحماية من سياسات العولمة ، وذلك فى ضوء علمنا أيضا أن لاسياسة خارجيبة دون أن تعبر عن طبيعة البنية الداخلية . وأظننا شعرنا بذلك منذ اللحظات الأولى لثورة يوليو فى قرار التسليم بحق تقرير المصير للسودان ، ذلك القرار الذى لم يتحرك عالميا – إلا بالكفاح المسلح الصينى أو الكفاح السلمى فى الهند . ولعله المبدأ نفسه الذى دفع ثورة يوليو للوقوف بقوة وراء حق الشعب الكينى والزيمبابوى فى أسبقية

ملحوظة حتى عن دعمها لثورة الجزائر . والأسئلة التى تطرح نفسها هذا تقترن بحركة التحرر الوطنى العالمية كلها عقب الحرب الامبريالية الثانية ، وعن مدى جذرية التطلع للاستقلال عن النظام الرأسمالى العالمى والامبريالى ببنية اقتصادية واجتماعية تضمن دعم التوجه السياسى فى هذا الفضاء . والحق أن المعسكر الاشتراكى نفسه لم يستطع حتى هذه الفترة إلا أن يكون" مشروع انفصال " عن ذلك النظام عن طريق نظام اشتراكى دولتى فى الاتحاد السوفيتى نفسه ، وفى إطار الرغبة فى كسب هذا المعسكر لحركة التحرر الوطنى أصبح النموذج السوفيتى هو السائد ولم تكن خيارات يوليو الاجتماعية لتصل لأبعد من ذلك، ولم تساعد الحركة الشيوعية العربية نفسها لدفع أفكار حول التجربة الصينية ، بينما كانت بؤرة الجذب الأخرى هى الهند بديمقراطيتها الليبرالية الرأسمالية التى لم تطرح الانفصال بدورها.

من هنا كان توجه يوليو – الدولة الوطنية – إلى تصفية الاستعمار كخطوة أولى ثم إلى المشاركة فى بناء كتلة التحرر الوطنى التى اتخذت إطاراً لها حركة عدم الانحياز : ليس صدفة أن بدأت العلاقة بقيادات حركات التحرير الأولى والوافدة إلى مصر عقب استقلال السودان – من الدول المحيطة بحوض النيل ، كينيا – أوغنداً – اريتريا – الكونغو – تشاد. وأعقب ذلك الالتفاف على إسرائيل فى العالم العربى ببروز الدور المصرى مع سوريا وفى لبنان والصراع مع الأردن . كان ذلك لحماية ظهير الدولة الوطنية وبابها الشرقى بالضرورة ثم انطلقا إلى الحضور على الصعيد الدولى بتكتل أسيوى أفريقى ، شعبى وحكومى أسس لكتلة الحياد الايجابى ثم عدم الانحياز ، تلك الكتلة التى أجلت عولة الامبريالية لعدة عقود رغم عدة قدرة كتلة التحرر الوطنى على الخروج الفعلى من النظام الرأسمالى العالمى ، التوسعى الامبريالى بطبعه.

لقد توثقت العلاقة بشكل ملفت بين عبد الناصر ونهرو وتيتو تحديداً . وتشير هذه العلاقة الخاصة واجتماعات " بريونى" فى يوغوسلافيا أن رسالة "ما " صدرت عن هذه الاجتماعات إلى طبيعة الكتلة الجديدة ، غير النظامية.

رسالة إلى الغرب أن الزعماء الجدد عازمون على التحرر الوطنى من الاستعمار وإن استمرت علاقة المصالح بالمعسكر

الرأسمالى ، ورسالة إلى الشرق أنهم لن يقبلوا بمبادئ الحرب الباردة وسياسة الأحلاف ومعاداة الشيوعية ، لكن ستبقى اختياراتهم " خاصة" فى مسائل الاشتراكية وتحفظاتهم قائمة على الأممية الشيوعية نفسها . فالى أى حد قبل المعسكر أن هذه الرسائل أو أتاحوا لهذه الصيغة أن تكون قابلة للعمل ؟ هذه كانت معركة التحرر الوطنى ووقائعها العديدة ؟

انطلقت الهند على الصعيد الأسيوى محاولة دائما تحييد الصين بتوازن مع السوفيت حتى اشتد الصراع الصينى السوفيتى فعزلت الصين نفسها بعد حرب محدودة مع الهند بدت فيها الخاسرة أمام قوة التحرر الوطنى وحليفها السوفيتى.

وانطلقت يوغوسلافيا تنشط وتدعم البنية الاقتصادية للكتلة الجديدة التى حمتها من الضغط السوفيتى . وانطلقت ثورة يوليو على الصعيد الأفريقى والعربى ووراءها كتلة التحرر الوطنى.

لقد كانت ثمة أحداث كبيرة كفيلة أن تردى تجربة يوليو منذ وقت مبكر لولا وجودها وسط ساحة التحرر الوطنى . فانهيار الوحدة مع سوريا ، والصعوبات الدائمة فى لبنان ، وتعثر دورها فى اليمن ، واشتداد الصراع الفرنسى مع الثورة الجزائرية ، والقلق الزئبوبى الأمريكى من اتفاقية مياه النيل مع السودان ، والفشل فى انقاذ لومومبا فى الكونغو بانتصار الثورة المضادة ، وتراجعات كتلة الدار البيضاء فى الطريق لبناء منظمة الوحدة الأفريقية ، كل ذلك كان فوق طاقة تجربة منفردة مثل ثورة يوليو ، لكنها اكتسبت قوتها من حشد التحرر الوطنى الذى كان يضيف الجديد كل يوم من نمو البرجوازية الهندية حتى تنامى دور الثورة الكوبية على الحدود الأمريكية وفى حديقتها الخلفية فى أنحاء أمريكا اللاتينية . وقد تعمقت علامات وأدوار ثورة يوليو بقوة على طول هذه الساحة.

ويمكن هنا إجمال بعض عناصر هذا المشهد فى عجالة :

* ساحة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ وقرار حق الشعوب فى تقرير مصيرها.

* قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، وإقامة لجنتها لتحرير المستعمرات من دار السلام إعلانا لحق التدخل المسلح فى المستعمرات وبدعم من القوى التقدمية والمحافظة لبدء الزحف على مناطق الاستعمار التقليدى والاستيطانى فى الجنوب الأفريقى وكذا إعلان

منظمة التحرير الفلسطينية ليقوم الشعب الفلسطيني بدوره في التحرر الوطني.

* اتخاذ القاهرة منفذا لأكثر من عشرين حركة تحرر وطنية أفريقية ، تخاطب العالم من القاهرة عبر أكثر من خمسة وعشرين محطة اذاعة موجهة لأفريقيا.

* تحالف مع أدوار خاصة وقوية مثل دور دولة الجزائر الجديدة تحت شعارات للعالمثالثية ، ودور غانا لترسيخ حركة الجامعة الأفريقية ، ودور تنزانيا بشعارات الاشتراكية الأفريقية المتحالفة مع الصين وليس السوفيت ، مع نموذج جماعي أفريقي بألا يسمح للصراع الصيني السوفيتي بتعويق حركة التحرر الوطني.

* الانتباه إلى ضرورة دعم حركة عدم الانحياز السياسية ببنية للتفكير الاقتصادي عبر انعقاد مؤتمر التجارة والتنمية بالقاهرة عقب اجتماعات القمم العربية والأفريقية وعدم الانحياز ١٩٦٥/٦٤ وانطلاق مجموعة الـ ٧٧ (الانكتاد) التي مازالت تحمل بقايا دعوة نظام اقتصادي عالمي جديد منذ هذه الفترة وحتى الآن.

* الاستجابة - وإن في حدود - مع انطلاقة جيفارا والمهدي بن بركة لبناء ساحة أوسع وأعمق للتحرر الوطني في إطار مؤتمر القارات الثلاث الذي عقد بهافانا عام ١٩٦٦ ، وأثار رعبا في معسكر الامبريالية كلف القائدين المناضلين حياتهما ، بل كلف الكتلة كلها ماهو أكثر من ذلك.

رابعا : نكسة ١٩٦٧ لم تحاصر حركة التحرر الوطني.

لم تكن ضربة ١٩٦٧ موجهة لثورة يوليو في مصر وحدها وإنما كانت إنتقاما امبرياليا لايمكن إنكار آثاره . وقد تعالج أوراق أخرى أسباب هذه النكسة وكيف أن" يوليو" أكلها أبناؤها مثلما انتهكها الآخرون . لقد تفجرت عناصر الانتهاك على صعيدها الاجتماعي بأكثر مما تأثرت حركة التحرر الوطني العربية والأفريقية بهذا الحدث المروع . ويبدو أن بقاء شخص عبد الناصر والشروع العاجل في إعادة بناء الجيش الوطني ليرد الفعل بفعل مناسب ، كان حجر الزاوية في بقاء أبنية الدولة الوطنية رغم هزيمتها ومن ثم بقاء الروح في حركة التحرر الوطني ، ذلك أن المراقب يمكن أن يرى بوضوح أن موجة التحرر الوطني قد احتفظت بزخمها ، ومن حول مصر في قسم كبير منها دون أن يكون لهذه النكسة أثرها الخارجي بقدر ماكان التأثير في الداخل

، ومن هنا انطلق مبدأ تأثير الأوضاع الداخلية على السياسة الخارجية لمصر وبشكل فلكى بعد ١٩٧٣/٧١.

فمع وقوع الهزيمة ١٩٦٧ لم يسقط تحالف قوى التحرر الوطنى مع المعسكر الاشتراكى حيث دعم السوفيت اعادة بناء القوة الجديدة للجيش المصرى فى ظل شعارات تحرير الأرض بالقوة ، ولكن المخاوف تزايدت على صعيد قوى التحرر الأخرى نتيجة ضغط القوى الامبريالية الذى تجسد فى حذر كتلة عدم الانحياز مباشرة كما بدا فى قرارات الأمم المتحدة فى ذلك الحين . ومع ذلك فلا يمكننا أن ننسى أثر المقاومة الفيتنامية المدعومة من المعسكر الاشتراكى أيضاً على معنويات حركة التحرر العالمية وتفجير المواقف داخل وخارج معسكر الرأسمالية والامبريالية عام ١٩٦٨ و (حركات الشباب والنساء ..الخ) . ولأن نغفل وقوع ثورات السودان وليبيا والصومال ، على المستوى العربى وتزايد الضغط على الاستعمار البريطانى فى اليمن ، وتطور الشعور الوحدوى فى سوريا والتقدمى بالجزائر . وإعلان ميثاق طر ابلس ، ومع رفض ثورة يوليو للاستسلام ، اندفعت روح المقاومة الفلسطينية وانضمت لحركات الكفاح المسلح لأول مرة بعد عقدين من قيام الكيان الصهيونى . وقدمها عبد الناصر بنفسه لموسكو ، وهى تشرع فى دفع أعمال الكفاح المسلح بل ودفع جناحها القومى فكرة السياسى لآفاق أوسع من الثورية وتبنى الماركسية . هذا فيما هو من حول مصر يوليو مباشرة. أما على الصعيد الأفريقى ، فقد انطلقت مناطق أوسع من المستعمرات بعد ١٩٦٧ لدائرة الكفاح المسلح بعد اعتمادها لفترة فلسفة النضال السياسى ، وهذا ماحدث فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا ، كما تقدم زحف حركة التحرر فى غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق ولمعت أسماء كابرال ونيتو وموندلانى لأول مرة على الساحة العالمية . ومع تصاعد الكفاح المسلح من فيتنام حتى بيساو نضجت الأفكار الاشتراكية ، وجرت مراجعات النموذج السوفيتى فى أكثر من موقع بين الثوريين والقوميين الوطنيين فى الوطن العربى وأفريقيا على السواء.

أما فى مجال الاقتصاد السياسى للنظام العالمى فقد اكتسبت المواجهة ملمحا جديدا فى تجارب وتحالفات مابعد ١٩٦٧ ، بدءاً من دفع البناء فى السد العالى ومروراً بالصناعات الحربية المشتركة بين مصر والهند ويوغوسلافيا (١٩٦٦/٦٨) ، ووصولاً إلى

مؤتمرات وإلحاح النطالب العالمثالثية بمراجعة النظام الرأسمالى الامبريالى من أجل نظام اقتصادى عالمى جديد ، بل وبروز فلسفات الاعتناد على الذات فى تنمية مستقلة ، قد تكون تحالفات بلدان الجنوب ساحتها والتيسيرات الاشتراكية سندها.

إن روحا متوثبة بهذا الشكل فى ساحة التحرر الوطنى عقب ١٩٦٧ مباشرة كان يمكن أن تعنى " حالة علمية" أخرى فى طريق بناء عالم مختلف . لكن جمود الأوضاع الاجتماعية فى المنطقة العربية ، وصعوبات انتقال النظم الأفريقية – خاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية – من دولة الاستقلال إلى مشروعات الدولة الوطنية ، واشتداد الصراع الصينى السوفيتى دون أخلاقيات اشتراكية حقيقية ، لم تكن لتضمن لثورة يوليو أو غيرها تجديد بيئة التحرر الوطنى بقدر ماتوفر لها من عناصر التجديد ، ومن هنا تهيأت الأوضاع لانكسار يوليو وحركة التحرر الوطنى العالمية كلها بعد نكسة ١٩٦٧ ببضعة سنوات ، منشيرة إلى درس أساسى ومازال ذى معنى وهو أنه فى البدء كان التحرر الوطنى ، وأن الدولة الوطنية ببنيتها التحتية ، ودائرة التحرر الوطنى لم تشكلا أمية تقليدية ، ولذا يستحيل استمرار بنية كهذه دون البنية الاجتماعية الديمقراطية المناسبة ، وهذا مالم يتح استمراره من قبل مؤسسات يوليو ، أمام هجوم مايو ١٩٧١.

خامسا: مرجعية مايو .. وتساؤلات أهل يوليو

لاأدرى لماذا لايعترف الكثيرون الآن بأن ثورة يوليو نفسها مسئولة جزئياً أو كلياً عما جرى لحضورها ونهجها التحررى أو الاجتماعى بدليل السرعة التى تم بها التحول الكبير عنها ، يشاركها فى ذلك حلفاؤها فى الداخل والخارج على السواء ، ولأن ذلك ييسر فهمنا لما جرى من بعد " كحالة أخرى" وأنه لامعنى للقول أننا دائما فى يوليو..

لقد قامت شرعية " يوليو" على بنية اقتصادية واجتماعية معينة وصيغة سياسية بل ودستورية معينة ، وتحالفات وأدوار معينة وهذا ماشكل مشروع الدولة الوطنية الناصرية.. فهل أن تغير كل هذه المقولات إلى مانعايشه الآن لايعنى أننا لسنا فى رحاب يوليو ؟ وأننا فى مصر أخرى غير مصر يوليو ؟ ومن حق من يرتضيها أن يطرح لنا قناعاته ، وأسس مشروعيته ؟ بينما يراجع أهل يوليو حساباتهم وتحالفاتهم إزاء أسئلة العصر الملحة ؟ كما أن حلف اليسار كله مطالب بالمراجعة؟

١٠- مراجعات مايو ١٩٧١

لست بصدد الحديث عن " انقلاب " أو" ثورة تصحيح" أو" ردة" .. إلى آخر مايخص مناقشات التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على يد قيادة مايو ١٩٧١ ، ذلك أن هذا الحدث الكبير قد شارك فيه " يوليويون" كبار شاركوا أيضاً فى صياغة سياساته ، وضمنوا إنجاح انقلابيته لبعض الوقت حتى تبلور فى مصر أخرى " ، قد يكونوا أرتضوها أو لم يرتضوها ، لكن ذلك ليس من اختصاص بحثنا ، نشير فقط إلى أننا مازلنا نرى أن السياسة الخارجية هى انعكاس لأوضاع داخلية بالضرورة . ويضع ذلك أمام أصحاب مايو أسئلة حول طبيعة الطبقة الجديدة التى التهمت مكالسب يوليو ، طبيعة الكاريزما القيادية الجديدة ، وكيف سخرت الاعلام والثقافة والاجتماعيات ، طبيعة اليسار الذى حوصر ، والمارد الذى انطلق باسم الدين ليواجهه ، بل وطبيعة النمط " الليبرالى" الذى فرض ، وفئات المثقفين واليساريين الذين عملوا فى إطاره . ومن هذه البنية نفسها انطلقت المواقف من قضايا التحرر الوطنى عالميا وعربياً وأفريقياً.

* فاذا كان الالتزام العربى ليوليو تجاه فلسطين والصراع العربى الصهيونى قائما ، فكيف يمكن تفسير فك التحالف مع المعسكر الاشتراكى بهذه السرعة ، دون وقائع جذرية إلا جذرية التوجه الجديد ، خاصة تجاه معسكر التسليح ، الذى بدأت به علاقة التحرر الجديدة ليوليو فى الخمسينيات . وكيف ستبقى يوليو مع بيانات التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة رأس النظام الرأسمالى العالمى ومركز التحالف مع " العدو الصهيونى" الذى قامت يوليو على مواجهته؟

* كيف لانربط بين تحولات ثورة مايو - النميرى فى السودان وبين تحولات سياسة مصر تباعا فى أفريقيا ، تجاه الثورة الأثيوبية ، وتجاه ثورة التحرير فى أنجولا والتعامل مع سافمبى ، ومشاركة الغرب فى شابا الكونغو بل والتعاون الأمنى مع نظام إيان سميث فى روديسيا ، واحتضان نظم موبوتو وعيدى أمين .. ومعنى ذلك أن بوابة السودان التى انطلقت منها مصر بحق تقرير المصير وحماية حوض النيل أصبحت تنطلق منها إلى مسارب مايو الجديدة بنادى السفارى" مع المغرب والسعودية والكونغو وروديسيا.

* كيف عولجت أو استثمرت نتائج حرب أكتوبر المجيدة وقد تفاعلت الوقائع الصغيرة

لتؤدى إلى القطيعة العربية هنا وهناك رغم مشهد التضامن العربى من حول حرب أكتوبر؟ كما انفض الارتباط بالهند ويوغوسلافيا – واستبدلت بها ايران الشاه وتركيا الأطلنطى؟

إذن فنحن لم نعد أمام يوليو التحرر الوطنى وجبهته العريضة ، ومحاولاتها للخلاص من سيطرة نظام الرأسمالية العالمية الامبريالى ، وإنما أصبحنا أمام مقاربات جديدة ، لم تتعلق فقط بممارسات سياسية يمكن الرجوع عنها ولكن البنية التحتية الداخلية كانت تمهد لها فى ظل تحليلات وتنظيرات مختلفة بالتأكيد.

ثانيا: مسائلة أهل يوليو وحلفائهم :

اختلطت التحليلات " اليوليوية" مع التحليلات الماركسية فى كثير من المراحل والظروف دون أن يتقدم الجهد المشترك لدفع مواقف حماية " الثورة" من التردى ، مهما تغيير خطاب " الدولة" القائمة ، ولنتأخذ بعض مايخص دائرة التحرر الوطنى فى إيجاز:

* أدى مفهوم" الرأسمالية الوطنية غير المستغلة " فى الخطاب الناصرى إلى مسالك ضرورية على سياسات الانفتاح فى السبعينات ، كما أدى مفهوم" طريق التطور اللارأسمالى " الماركسى القبول الضمنى برأسمالية الدولة .. الخ ولم يلحظ كلاهما إمكان ابتلاع النظام الرأسمالى العالمى وآلياته الوحشية للطريقين ، بينما كانت تحليلات مدرسة التبعية التى ترددت مفرداتها كثيرا فى مصر تؤدى – مع تطوراتها فى التحليل – إلى موقف نقدى مبكر للسوفيت من جهة وموقف جذرى أعمق من النظام الامبريالى كأساس للمحافظة على قاعدة الثقافة السياسية للتحرر الوطنى فى مصر والعالم العربى (نشير إلى وثائق تفاهمات سعودية ايرانية أمريكية حول رفع سعر البترول منذ ١٩٧٢ وقبل مظاهر البطولة والتضامن البترولية فى ١٩٧٣).

* يبدو الحوار الناصرى مع الاسلاميين متغافلا عن نتائجه السياسية الخارجية فالأممية الاسلامية ذات طابع خاص ومحكم من جهة ، وهى رأسمالية بالضرورة ومن ثم يصعب دفعها أو الاندفاع بها فى عالم أوسع للتحرر الوطنى بمعنى المواجهة المشتركة للرأسمالية الامبريالية بمفهوم ناصرى سابق ، قد يكون ذلك قد عوق حركة جبهة اليسار مجتمعا بما فيها الناصريين – تجاه حركة تحرر واسعة معادية للامبريالية ولها وجود لاينكر على مستويات شعبية مختلفة ضد العولمة وغيرها ، واليسار فى مصر مستمر فى

بحث أشكال فوقية للأحزاب الشيوعية على مستوى عربى أو عالمى لم تشهد لها فاعلية تذكر فى مجال التحرر الوطنى الديمقراطى المنشود . من ثم لاتساعد أطراف التحالف التقدمى الناصرى اليسارى على استمرار خط يوليو نفسه فى العمل على مستوى بلدان الجنوب وحركة شعوبها الأفريقية الأسيوية.

* أصبح التوجه القومى الناصرى محافظا ومنكفئا على الذات بشكل ملفت ، وتمثل دوائر تحركه العربية نموذجاً واضحاً لذلك كما وتمثل صياغاته للصراع العربى الصهيونى جوهر التحرر الوطنى العربى مثالية لاتتفاعل حتى مع القوى الوطنية الأخرى السائدة فى المنطقة ، ومن ثم تبدو مثالية انعزالية – ولايساعد اليسار التقليدى على تطوير هذا الموقف مع حليفه الناصرى ، حيث يبدو راغبا فى عزل نفسه بدوره عن هذا الاتجاه القومى ، فالى جانب مشاكله القديمة مع صياغة الوجود الصهيونى فى المنطقة ، فانه يكتفى بدعم الحلول الفلسطينية القاصرة والعاجزة ، ولم يقبل بالصمود أو دعم " حل الدولة الديمقراطية " للقضية الفلسطينية حتى بعد نجاح هذا الحل فى نموذج جنوب أفريقيا وإرتضاه اليسار العالمى والوطنية الاقليمية ، ويوقعه ذلك فى صياغات حول" مستقبل السلام " تباعد بينه، وبين كثير من التيارات الوطنية أو القومية ، ويعطى تبريرات لحركة التحرر الوطنى خارج الوطن العربى بل وداخله بالقبول بالوضع الراهن الذى يحمل فى طياته فرص نجاحات أخرى للمشروع الصهيونى والامبريالى.

وختاما

لعل احتفالية مرور خمسين عاماً على ثورة يوليو أن تعيد زخم الحوار الأصيل والفعال بين القوى الوطنية والديمقراطية فى« مصر والوطن العربى والحركة الأفريقية الأسيوية . إن ثورة يوليو نفسها فى صيغتها الوطنية ليست إلا نتاج هذا التفاعل نفسه الذى ازدهر أو تعثر بفضل ممارسة حميمة لمنطلقات التحرر الوطنى الذى بقينا دائما نحلم بعمقه الوطنى الديمقراطى.

ثورة يوليو :
ما لها وما عليها

■ وديـــــع أمــــين

- توافق هذه الأيام الذكرى الخمسين لثورة يوليو ١٩٥٢ المجيدة التى غيرت وجه الحياة على أرض مصر وزرعت الأمل فى قلوب المصريين والشعوب العربية وجعلتهم يحسون بالكرامة والعزة القومية . وأن المرء أينما ولى وجهه فى أنحاء البلاد سيرى وجه جمال عبد الناصر .. إن الحديث عن إيجابيات الثورة أمر معروف وليس بحاجة إلى التكرار، فقد أفاضت فيه الصحافة والكتابات الكثيرة من قبل ويدرسها التلاميذ فى المدارس ، ويكفى أن أول تأميم للمصالح الاستعمارية فى العالم العربى كان قناة السويس ، وأن أول انتصار عسكرى على الاستعمار كان انتصار بور سعيد . وإذا كان لليسار انتقادات لسلبيات وأخطاء التجربة الناصرية فهى تتركز أساسا حول قضية الديمقراطية والحريات ، وهو انتقاد لأفكار ومواقف الرئيس الراحل كبشر ليس فوق مستوى النقد ، ما دام أن هذا النقد بعيدا عن التجريح والإساءة الى شخص وروح القائد والزعيم.

لقد أيد اليسار عبد الناصر ولا يزال ويكاد هو الوحيد بين القوى السياسية فى مصر الذى انتقد عبد الناصر ووقف الى جانب الثورة طوال أعوامها رغم السجون والمعتقلات وتحمل الانتقادات والبذاءات والتجريح من قوى اليمين المختلفة وما زال بسبب هذا التأييد . ومن هنا تجئ هذه المناسبة للحديث فى هذا الموضوع الهام والتعرف على السلبيات والأخطاء التى صاحبت التجربة ومازال تلاحق عبد الناصر بعد رحيله . وإن انتقادات اليسار لأخطاء وسلبيات التجربة الناصرية ونضال اليسار ومساندته للثورة كانت بهدف أن تكون الثورة فى وضع أفضل مما كان والحفاظ على التجربة والحرص على تطورها وتقدمها إلى الأمام ..

ولكن هذه الإنجازات والتحولات الاجتماعية كانت فى الواقع رهينة بوجود الزعيم والقائد على قيد الحياة فى السلطة .. فقد أعقب رحيل الزعيم -كما رأينا- انقضاض أعوان وشركاء الأمس على السلطة والانفراد بها بزعم « ثورة التصحيح » وكأن ماحدث طوال ١٨ سنة كان كله خطأ فى خطأ . ولم تمض فترة من الزمن حتى رأينا تردى الأوضاع فى كثير من المجالات والانحراف التام عن سياسة الزعيم الراحل الداخلية والخارجية ، ولم تقم المؤسسات التى تدافع عنها ضد كل انحراف أودة .. ولاشك أن المسئول عن هذا التردى والانحراف هو للأسف الرئيس عبد الناصر نفسه .. وأنها كانت نهاية طبيعية ومنطقية لسياسة طويلة استمرت زهاء ١٨ سنة تتمثل فى غياب الديمقراطية وتغييب الشعب صاحب المصلحة عن السلطة وفرض الوصاية على الشعب والانفراد بالحكم . أنها ولاشك من الأخطاء الفادحة التى يختتم بها نظام عبد الناصر وثورة يوليو هذه المرحلة التاريخية . وكان فى الإمكان حماية الثورة والتجربة من الأخطاء والانحرافات التى اتجهت إليها سواء فى حياته أو بعد رحيله .

علاقة قديمة

أن علاقة الشيوعيين واليسار بثورة يوليو بدأت قبل الثورة عن طريق أحد التنظيمات الشيوعية « حدتو » وكان هناك تعاون مشترك بين تنظيم « الضباط الأحرار» وتنظيم « حدتو» ويقول خالد محيى الدين عضو تنظيم الضباط الأحرار وعضو مجلس الثورة :« وبدأ تنظيم « الضباط الأحرار» يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء« حدتو» وانضم إلينا عدد لابأس به منهم .. واندمج هؤلاء الضباط فى مجموعات التنظيم وأسهم اسهاماً كبيرا فى عملنا ، وخاصة فى توزيع المنشورات بالبريد ، كذلك أسهمت « حدتو» فيما بعد فى طباعة منشورات « الضباط الأحرار» كما أسهم ضباطها إسهاماً نشيطاً وفاعلا معنا ليلة ٢٣ يوليو .

وكان عبد الناصر قد وافق على انضمام الضباط الشيوعيين داخل تنظيم الضباط الأحرار ، وكان يعلم أن هناك تنظيما شيوعيا يهدف إلى إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية وطرد الاستعمار وتطبيق الاشتراكية ، إذن الأمر لم يكن سراً . إن تاريخ كفاح الشيوعيين فى ذلك الوقت ضد السراى والاستعمار البريطانى والرجعية هو تاريخ مكتوب لحسن الحظ ومعروف منذ أعقاب الحرب العالمية

الثانية وما قبلها ، من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وتحقيق الجلاء وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والاشتراك فى معارك الفدائيين فى منطقة القناة وحرث الأرض والتمهيد لنجاح الثورة الوطنية القادمة أيا كان القائمون بها ،كما أن دورهم فى إنقاذ ثورة يوليو من الفشل هو تاريخ مكتوب أيضا .وعلى حد قول البكباشى لطفى واكد وهو من الضباط الأحرار « لولا دور البكباشى يوسف صديق فى إنقاذ الثورة لكنا تعلقنا على أعواد المشانق» .. ويقول خالد محيى الدين : إن البكباشى يوسف صديق قد حقق عملاً تاريخياً هاماً ، وإنه قد أسهم بشكل كبير ومباشر فى إنجاح حركتنا . وقد كانت شجاعته الحاسمة والآمرة فى آن واحد عاملا من عوامل نجاحنا»(٢).

مطالب مشروعة

كان من الطبيعى أن يكون مطلب الشيوعيين بعد نجاح ثورة يوليو هو تحقيق الديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية وإقامة جبهة وطنية من القوى والأحزاب الوطنية وإقامة عدالة اجتماعية وإطلاق الحرية النقابية وحرمان الطبقات الرجعية وأحزابها من ممارسة الحقوق السياسية وأن لا حرية لأعداء الشعب وتأميم الاحتكارات الرأسمالية والمصالح الاستعمارية والمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين وتأميم قناة السويس ، وإلغاء البوليس السياسى وإطلاق سراح الشيوعيين واليساريين من السجون والمعتقلات والاعتماد على المعسكر الاشتراكى . وأنه لاسبيل لإقامة حكم وطنى وضمان استقرار الحكم بدون تحقيق هذه الإنجازات الاقتصادية والسياسية ، أى وضع البلاد فى أيدى الطبقات الوطنية صاحبة المصلحة فى الثورة عن طريق أحزابها الوطنية الديمقراطية والتقدمية.

لكن كما تبين كانت هناك أشياء أخرى» لقد ظهر فى الأيام الأولى أن الثورة بدأت تتجه إلى قبول الأشياء التى كانت الحركة الوطنية ترفضها ، النقطة الرابعة قانون استثمار رأس المال الأجنبى .. كانت هناك فعلا أرضية تمهد لهذا الأمر والرغبة والتفاهم مع الولايات المتحدة ، الاتجاه الثورى لم يكن قد وضح بعد . وكانت الطبقة الرأسمالية فى مصر سعيدة جدا فى ذلك الوقت بحكم عبد الناصر ، يمثلهم اتحاد الصناعات (وعبد الرحمن حمادة) رئيس مجلس إدارة شركة المحلة كان صديقا لمجلس قيادة الثورة ، ويقول لهم مجئ الثورة قد أنقذ مصر من الراية الحمراء ، يعنى كان

فى نظرهم أن الثورة لازم تقوم بإصلاحات متعددة تقوم بمنع الشيوعية " (٣).

رفض الثورة

ثم كانت الصدمة ذلك أن الثورة التى تولت السلطة نتيجة نضال وتضحيات الحركة الوطنية وسائر الجماهير الشعبية وكان من المنطقى أنها ستستجيب للمطالب الديمقراطية العادلة ، وإذ بالثورة تتنكر لمطالب القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية. وإذ بها تلوث أيديها بدماء العمال الفقراء فى كفر الدوار بسبب تظاهرهم من أجل حقوقهم المشروعة وإعدام العاملين خميس والبقرى ، ثم ماكان من أزمة مارس ١٩٥٤ وأحداثها المريرة واختراع المظاهرات العمالية المزيفة لتأييد الثورة وضد مصالحهم الأساسية ، ثم طرد عشرات العناصر اليسارية والديمقراطية من أساتذة الجامعات . ثم ماكان من خروج العناصر اليسارية وهما البكباشى يوسف صديق والصاغ خالد محيى الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة بسبب خلافه مع عبد الناصر لعدم إيمانه بالديمقراطية.

ويقول خالد محيى الدين عضو مجلس الثورة فى ذلك الوقت فى توضيح أحداث مارس ١٩٥٤ : « فلما حدثت أحداث ١٩٥٤ كانت وجهات نظرنا أنه إزاء هذا الموقف الذى فيه السلطة مطلقة وبعد حل الأحزاب هذه الأشياء التى تمت أنه فى غياب الديمقراطية ممكن يحدث انحراف للحكم ، لأنه لاتوجد أية مساءلة فأنت سائر تضرب كل القوى واحدة وراء الثانية ، وبعد ذلك فإن السلطة المطلقة ممكن تقرر أى شئ . النقطة التى أريد أن أبرزها أنه كان هناك رغبة فى وجود حياة ديمقراطية. وأنا بقول وجهة نظرى فى ذلك الوقت ، وكان جزء كبير من الحركة الديمقراطية فى مصر واليسار أيضا كان رأيه ذلك ، يعنى أنا لم أكن أقول هذا بمفردى .. وكان فيه رأى أنه لابد أن يكون هناك حكم برلمانى ، لأنه مادام المجتمع لن يغير نظامه الاجتماعى - مجرد الإصلاح الزراعى هذا لايعتبر شيئا كبيرا - ومادامت هناك طبقات فإن من حقها أن تعبر عن نفسها وإلا فإن طبقة معينة تمسك الحكم . ولهذا السبب كان اتجاهنا فى مارس ١٩٥٤ إلى الديمقراطية "(٤).

من الأحزاب الشيوعية

لقد أيدت «حدتو» الثورة عند قيامها « حدتو» ثم عادت واختلفت مع الثورة من أجل

الديمقراطية ، كما اختلفت معها أحزاب شيوعية أخرى اعتقادا منها بأن ماحدث هو انقلاب عسكرى فاشى ودكتاتورية عسكرية ، واستمرت الأخطاء المتبادلة والتخبط من الجميع فترة من الزمن ، ثم انتهت هذه الفترة وبدأت الأمور تتضح أمام الجميع مع بدايات عام ١٩٥٥ وتبين أن ماحدث هو ثورة وطنية بأسلوب غير تقليدى ، ووضح موقف الثورة من حلف بغداد الاستعمارى ، وتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية وكسر احتكار السلاح مع الغرب والاعتماد على المعسكر الاشتراكى فى الصراع مع الاستعمار وتأميم قناة السويس ، هذه الانجازات الهامة التى كانت تلقى التأييد من جانب الشيوعيين.

الدفاع عن الوطن والثورة

وجاءت معركة قناة السويس والعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وأدركت قيادة الثورة أنها مهددة بسبب العدوان الثلاثى ووجودها وسط محيط من الأنظمة الرجعية العميلة للاستعمار وإسرائيل ، وأن القوى الرجعية مازالت قوية وتتربص بالثورة فى الداخل . لم تجد أمامها من تأمن وتطمئن إليهم غير الشيوعيين وكافة القوى الوطنية وجموع الشعب المصرى البطل ، وقامت بتوزيع السلاح على الشيوعيين ليدافعوا عن بلادهم ، الذين قاموا بتكوين لجان المقاومة الشعبية لشمال القاهرة . ونجح الشيوعيون فى فتح الطريق أمام المخابرات المصرية للدخول إلى بور سعيد والخروج منها . وذلك بشهادة رجال المخابرات أنفسهم أمام المحاكم، وحين انتهت الحرب قام الشيوعيون بتسليم السلاح لحكومة عبد الناصر وظلوا يساندون الثورة وحكم عبد الناصر والوقوف بجانبه والتصدى للقوى الرجعية فى الداخل ، وذلك بالرغم مما تسببه لهم سياسة عبد الناصر فى الداخل من آلام وملاحقة المباحث والمخابرات لهم . وهم فى نفس الوقت لم يرهبهم التعذيب والقتل فى سجون ومعتقلات الثورة فى تغيير موقفهم المبدئى من الثورة . كانوا هم وحدهم -دون كافة القوى السياسية القادرين على انتقاد سياسة عبد الناصر المعادية للديمقراطية وذلك من موقف المساندة له وتجديد مطالبهم المشروعة فى حرية تكوين الأحزاب الوطنية والديمقراطية وإطلاق الحريات النقابية وحرية الصحافة ، وذلك من أجل حماية الثورة وضمان الاستقلال الوطنى والاعتماد على الجماهير المنظمة فى حماية الثورة بدلا من الاعتماد على الأجهزة البوليسية ولكن دون جدوى.

ويتحدث محمد حسنين هيكل عن الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية بقوله :« فى معركة السويس كانت هناك شبه جبهة وطنية فى مواجهة العدوان الاستعمارى ، وكان موقف العناصر الشيوعية يصدر عن عداء للاستعمار لاشك فيه . ولكنها كانت تريد بعد ذلك أن تحصل على اعترافنا الفعلى بها ، وكانت الشيوعية تريد أن تحول هذا الاندفاع إلى غير وجهته الوطنية الصحيحة» (٥) .. وكما يبدو أن هذا الخطأ السياسى عن الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية ظل غائبا طوال عشرات السنين لايعلم أحد عنه شيئا حتى جاء محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر ليكتشفا أخيرا هذه الحقيقة التى كانت غائبة عن القاموس السياسى وعن حركات التحرير الوطنية الديمقراطية فى المستعمرات فى العالم الثالث ، وأن الشيوعيين غير وطنيين ، ولكى يعملا على فرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية الأصيلة فى العالم العربى.

كان عبد الناصر مصمما على إدارة الدولة بنفسه بالاعتماد على الأجهزة البوليسية والمخابراتية والاستعانة بقيادات المباحث العامة التى خدمت النظام الملكى الاستعمارى والاستفادة بخبرتهم فى مكافحة الشيوعية وفى تصفية القوى اليسارية والديمقراطية واستمرار هذه الأجهزة فى ملاحقة الشيوعيين والزج بهم فى السجون والمعتقلات وقتل من قتل على أيدى هذه الأجهزة الرهيبة ، وحدث ولا حرج عن دور هذه الأجهزة وزوار الفجر فى إثارة الخوف والرعب بين المواطنين وحقها فى اعتقال أى إنسان لمجرد إبداء الرأى أو الشبهات وتعذيبه وارساله وراء الشمس دون أن يعلم أحد عنه شيئا.. حقا لقد أعطت الثورة الإنسان المصرى الكثير ولكنها سلبته فى نفس الوقت الكثير أيضا من حريته وإرادته فى تحديد مصيره الذى يميز الإسان ويشعره بكرامته وإنسانيته ، وأقنعته بأن عليه أن يأكل فقط . وأن عليه أن يترك التفكير فى أمر مستقبله إلى القائد والزعيم .. لقد تجاوزت التجربة الناصرية كل الحدود والتدابير المشروعة التى تحمى بها نفسها . حتى أدى الخوف الى تفشى السلبية والنفاق والرياء والمداهنة فضلاً عن فقدان قدرة الإنسان على التفكير المستقل . الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى تخريب الإنسان من الداخل . وهذه واحدة من أكبر سلبيات التجربة الناصرية . هذا فى الوقت الذى كانت الأجهزة تحصى على المواطن حركاته وأنفاسه كانت قيادات الجيش

غارقة فى الملذات والمؤامرات ، وكانت النتيجة هزيمة ١٩٦٧ المريرة والتى أسفرت عن ضياع هيبة مصر العسكرية ومكانتها الدولية.

الوحدة المصرية السورية

كانت تجربة الوحدة المصرية السورية فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ من المقدر أن يتحقق معها حلم العرب التاريخى فى إقامة الوحدة العربية ، هذا فيما لو تمت كما يجب على أسس ديمقراطية صحيحة تراعى الظروف الموضوعية الخاصة لكل من البلدين . لقد طلب عبد الناصر أن تكون الوحدة اندماجية وفورية ، كما اشترط أن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها ، وعدم تدخل الجيش فى السياسة وانصرفت القوى الحاكمة فى القطرين الشمالى والجنوبى إلى ترديد الأغنيات الوطنية والعاطفية والشعارات الاستراتيجية عن القضاء على الحواجز الإقليمية وعوامل الفرقة والتجزئة ، وتحقيق الكيان العربى الواحد . وفى مصر حذر الحزب الشيوعى المصرى الذى كان يتعرض للمطاردة والتعذيب فى السجون من الوحدة الاندماجية الفورية مع سوريا ، ودون الأخذ فى الاعتبار الظروف التاريخية والتطور السياسى والاجتماعى والوضع الاقتصادى ، وطالب بالاتحاد الفيدرالى على أسس ديمقراطية صحيحة .. وفى سوريا « أعلن الحزب الشيوعى السورى ترحيبه بالوحدة وأنه أرادها وحدة قوية لها صفة الديمومة ، وطالب بأن تؤخذ فى الاعتبار الظروف المحلية فى كلا القطرين ، وكذلك التدرج فى عملية الوحدة ، ذلك هو السبيل إلى تذليل المصاعب، كما وعد التصنويت للوحدة فى استفتاء عام »(٦) . وفى سوريا أعلنت الأحزاب حل نفسها ورفض الحزب الشيوعى حل نفسه . وسرعان مابدأت الحملة ضد الشيوعيين فى سوريا واضطر الحزب إلى العمل السرى والنزول تحت الأرض . وقد كلفه ذلك تضحيات جسيمة والزج بأعضائه فى السجون وتعرض أعضائه لعمليات التعذيب الوحشية واستشهد منهم من استشهد وبخاصة أحد أبرز قياداته « فرج الله الحلو» والتخلص من جثته فى الأحماض على أيدى أجهزة عبد الحميد السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية والحاكم الفعلى لسوريا والذراع الأيمن للرئيس عبد الناصر فى سوريا . هذا فى الوقت الذى كان فيه الشيوعيون فى مصر يتعرضون للتعذيب والقتل والنوم على الأسفلت وتكسير الحجارة فى ليمان أبى زعبل والواحات على أيدى هذه

الأجهزة الرهيبة.

ويقول محمد حسنين هيكل : « حين قامت الوحدة المصرية -السورية كانت الحدود ضائعة ما بين الوطنية العربية وما بين الشيوعية . وسبب ذلك أن الشيوعيين حاولوا الوقوف فى الجبهة الوطنية أثناء الحرب مع الاستعمار فى المعركة ضد الأحلاف(٧) . وكان الشيوعيون فى الخط الوطنى ويساعدون فى المعركة بكل قوتهم من أجل أهدافهم بالطبع . وكانت أهدافهم فى ذلك الوقت متشابكة مع أهداف القومية العربية مختلطة بها إلا أن هذا التسلل وفرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصلية كان أمراً لابد من مواجهته » (٨) وقامت تجربة الوحدة بعملية فرز كانت ضرورية وأخرجت من الصف الوطنى العربى ماكان قد تسرب إليه من العناصر الشيوعية (٩) ومن هنا يتبين أن عبد الناصر الذى كان يعرف أهداف الشيوعيين ، ولم تعرفه عناصر الجبهة القومية التقدمية التى كانت تحكم سوريا قبل مجئ عبد الناصر ولم يكن يردد مثل هذه الأكاذيب فى سوريا سوى القوى الرجعية وحدها لتشويه موقف الحزب الشيوعى مصدر الخطر الرئيسى بالنسبة لها .. وسرعان مابدأت الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل سوريا ومحاولة فرض الاتحاد القومى التنظيم السياسى الواحد فى مصر كبديل لتنظيم الجبهة القومية التقدمية من الأحزاب والقوى الديمقراطية فى سوريا التى كانت تشترك فى السلطة حتى زمن الوحدة، وفى ظل معاداة الديمقراطية والحريات العامة وشعار العداء للشيوعية ومطاردة العناصر الوطنية واليسارية كان يتم الاعتماد على العناصر الرجعية والتعاون معها وهو ما اعترف به الرئيس عبد الناصر عقب حادث الانفصال أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى أواخر أكتوبر ١٩٦١ بقوله : « إن الرجعية تسربت إلى الاتحاد القومى وأن الوضع الثورى لم يعد له وجود» .. ومن المفارقات العجيبة أيضا والمثيرة للسخرية أن « مأمون الكزبرى» المحامى ورئيس الاتحاد القومى فى سوريا هو نفسه أول رئيس وزراء لحكومة الانفصال وهو نفسه محامى الشركة الخماسية الاحتكارية التى أممت فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ وزوج ابنة رئيس مجلس إدارتها . ومن هذه المفارقات والسخرية المرة أن « اللواء عبد الكريم زهر الدين» مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة لدولة

الوحدة ونائب رئيس الجمهورية هو أيضا أحد العسكريين الذين قادوا عملية الانفصال والإطاحة بالوحدة صبيحة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . وقد أصدر الحزب الشيوعي السوري عقب الانفصال بيانا يوضح فيه موقفه المبدئي الذي يختلف أساساً عن مواقف القوى السياسية الأخرى التي شاركت في عملية الانفصال جاء فيه :« أنه ليست فكرة الوحدة المصرية -السورية التي فشلت بل فشلت طريقة معينة معادية للديمقراطية في تحقيق هذه الوحدة " .(١٠) كذلك فإن الرئيس عبد الناصر فيما بعد وفي محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ نقد نفسه لإشتراط الوحدة بحل الأحزاب التقدمية في سوريا ، لأن تجربة الأحزاب في سوريا تختلف عن تجربة الحزبية في مصر» .(١١)

نفس الأخطاء القديمة

إن معركة عبد الناصر التي افتعلها ضد الحزب الشيوعي وجبهة الأحزاب والقوى الديمقراطية في العراق هي نفس أخطاء ومآسي السياسة الناصرية والتدخل في شئون العراق والدول العربية الأخرى . وانطلاقاً من الإيمان بالوحدة والقومية العربية فقد رفع الحزب الشيوعي العراقي شعار «الاتحاد الفيدرالي» ،كذلك دعت الأحزاب العراقية «الاستقلال» والحزب «الوطني الديمقراطي» إلى إقامة وحدة فيدرالية واتحادية ، إلا أن عبد الناصر أصر على وحدة بعضوية تلغي الدولة المستقلة وإلغاء الأحزاب الديمقراطية ، وأنه لا يقبل بأقل من تصفية الجبهة القومية الديمقراطية التي قامت بالثورة وتضم البعثيين والناصريين وأن تلغي نفسها . وإن الوحدة يجب أن تكون تحت قيادة مصر . وحدة اندماجية وفورية مثل سوريا ، ودمج جميع المنظمات السياسية والاجتماعية في تنظيم سياسي واحد يخضع لمصر ولمفهومها الإيديولوجي أي «الاتحاد القومي» الأمر الذي يعني تسليم العراق وأحزابه الوطنية وتنظيماته الديمقراطية والنقابية المناضلة التي تحملت عبء الكفاح ومرارة السجون وتعليق رؤوس الشهداء الأبطال فوق أعواد مشانق نوري السعيد طيلة السنين الماضية، وتقديمها هدية لعبد الناصر ولكي تصنع بها البيروقراطية العسكرية مثل ما حدث في نكسة الانفصال السورية، وكذلك هزيمة يونيو ١٩٦٧ في مصر والتي لا تزال حركة التحرر العربية تتجرع مراراتها وتعاني من تداعياتها وآثارها السلبية حتى اليوم وسرعان ما قامت أجهزة الإعلام

فى ج . م. ع بشن الهجوم على الشيوعيين العراقيين والرئيس العراقى اللواء عبد الكريم قاسم ومحاولة تشويه صورته واتهامه بالجنون بهدف مساندة القوى المؤيدة لعبد الناصر فى داخل العراق وتأليب القوى السياسية الداخلية ضد بعضها البعض والوقيعة بينها .وفى مصر قام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت بحملة تفضح التدخل المصرى فى العراق وترفع الشعارات التى تعارض فيها تدخل عبد الناصر فى شئون العراق . ويتم القبض على المئات من أساتذة الجامعات المصريين والأطباء والمهندسين والمدرسين والكتاب والصحفيين والمحامين ورؤساء النقابات والقيادات العمالية والموظفين حتى امتلأت بهم جميع السجون والمعتقلات وكانت خطابات الرئيس عبد الناصر ومقالات محمد حسنين هيكل فى الأهرام تهاجم الاتحاد السوفيتى والشيوعيين العرب وتتهمهم بالعمالة ، وكان هناك من يروج فى الصحف والإذاعات بأن المعركة ضد الاستعمار قد انتهت ، وبأنه لم يعد هناك استعمار ، وبأن المعركة بدأت مع الشيوعيين ، لقد شغل عبد الناصر نفسه بتلك الحرب غير المقدسة والتفرغ لتصفية ثورة العراق والتدخل فى شئونه الداخلية ، هذه الآفة التى كان يعتبرها من حقه كزعيم وقائد عربى كبير التدخل فى شئون الدول العربية الأخرى . ويدافع محمد حسنين هيكل عن هذا التدخل فى شئون العراق بقوله: « كانت الوحدة -يقصد الوحدة مع سوريا- عملية دفاع طبيعية قامت بها الأمة العربية وأنها حققت أغراضها ، أسقطت حلف بغداد ، وارغمت الخطر الشيوعى أن يتراجع عن سوريا ، وأن توجه إليه ضربة شديدة فى العراق »(١٢). لكن هيكل لم يوضح حتى فوضت الأمة العربية عبد الناصر للتدخل فى شئون الدول العربية الأخرى؟ ولقد تبين أن الاذاعة التى كانت تساند انقلاب العقيد «عبد الوهاب الشواف» الفاشل فى العراق فى مارس ١٩٥٩ كانت تذيع نداءاتها من دير الزور فى منطقة الجزيرة شمال شرقى سوريا ج. ع .م وفى الثامن من فبراير ١٩٦٣ وقع انقلاب البعث العراقى الذى أطاح بحكم الجبهة القومية الديمقراطية .وفى نوفمبر ١٩٦٣ أطاح الإنقلاب «العقيد عبد السلام عارف» المعروف بميوله الناصرية بحكم البعث العراقى ، وتردد «أن مصر كانت تساند الانقلاب فى ذلك الوقت».

مرحلة جديدة

كان الشيوعيون فى السجون والمعتقلات عندما أعلنت التأميمات الكبيرة التى شملت البنك الأهلى وبنك مصر وغيرهما من وسائل الإنتاج عام ١٩٦١ وازداد تأييد الشيوعيين واليسار للثورة ، وقد أعقبها صدور الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ كوثيقة تؤكد اتجاه الثورة نحو الاشتراكية العلمية كطريق وحيد للتنمية الاجتماعية لصالح غالبية الشعب.

كان تأييد الشيوعيين واليسار للتجربة الناصرية دائما على أساس تأييد الإجراءات الثورية والعلمية . لقد اقترب اليسار من التجربة الناصرية والثورة ،كما اقتربت الثورة أيضا من الشيوعيين واليسار بهذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى أعلنتها الثورة . وبعد حوالى عامين ونصف عام أفرج عن الشيوعيين فى أبريل ١٩٦٤ ، ودارت المفاوضات بين المسئولين فى الثورة وبين القيادات الشيوعية ، والتى انتهت بحل الأحزاب الشيوعية والدخول مع الثورة فى تجربة جديدة والدخول فى الاتحاد الاشتراكى.

وكما كان موقف اليسار دائما هو أن يضع ثقله وراء الثورة وترجيح كافة الإيجابيات على السلبيات ،فقد كان الموقف فى منتصف ١٩٦٤ يفرض على الشيوعيين مساندة الثورة والسير بها إلى الأمام وخاصة مع بروز الطبقة الجديدة التى بدأت كاتجاه معوق للثورة وانطلاقا من الأسس الفكرية بهذه التجربة ووقوف مصر على أرضية الأفكار الواردة فى الميثاق الوطنى ، الذى يخددان مستقبل مصر هو المستقبل الاشتراكى على أساس منهج الاشتراكية العلمية ، والاتجاه إلى تصفية النفوذ الاستعمارى السياسى والاقتصادى ، وتصفية الملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض وتوزيع الأراضى على الفلاحين ،وتصفية الرأسمالية الكبيرة ، التى كانت موجودة ، قبل الثورة وحتى عام ١٩٦١ ،وإقامة قطاع عام كبير يقوم أساساً على تأميم المصالح الاستعمارية والأجنبية، ويقوم على الاستثمارات التى اقتطعت من تضحيات ملايين الشعب المصرى ،والأخذ بأسلوب التخطيط العلمى الذى يعتبر أساساً لنهضة مصر ومستقبلها ، والأخذ بمبادئ التعاون فى الزراعة وفى مجال التسويق والإنتاج ، والتأكيد على الدور القيادى للقطاع العام فى التنمية ، وتبنى الميثاق فكرة الصراع الطبقى ،والاعتراف بأن هناك صراعا بين الطبقات الاجتماعية وأن الصراع الطبقى حتمى ، وتبنى الدولة لفكرة عدم الفصل بين الحرية السياسية

والحرية الاجتماعية. كما نص الميثاق على وجود تنظيم سياسى واحد ووجود حزب طليعى داخل الاتحاد الاشتراكى .لقد أكدت الأحداث تطور فكر عبد الناصر منذ فلسفة الثورة فى ١٩٥٢ حتى الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ وهو ما يجب تدعيمه والتمسك به وأن هناك الكثير من الفكر النظرى ما زال فى فكر عبد الناصر ..

ولكن هذه الآمال لم يقدر لها أن تتحقق . لقد فشلت الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ نتيجة نقص الموارد الخاصة بالتنمية ، ثم جاءت كارثة هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى هزت هذا الأمل بالنسبة للقائد الذى كان يرغب فى تحقيقه . وجاءت وقفة الجماهير فى ٩ و١٠ يونيو تأكيداً على تمسك الجماهير بالقائد والزعيم كما كانت بمثابة تفويض من الجماهير للقائد فى إصلاح ما أفسدته النكسة وإعادة بناء القوات المسلحة والثورة العسكرية لمصر . وتولى عبد الناصر الوزارة ومقاليد الأمور ، كما كشفت الأحداث عن بروز نمو فى قطاع المقاولات والتجارة الذى أفرز اتجاهات وقوى فكرية معادية للتقدم والاشتراكية .ولم يتخل اليساريون عن دورهم فى الوقوف خلف القائد والزعيم ، وإثارة كل القضايا الخاصة باقتصاد الحرب والتعبئة الشعبية والعسكرية والتصدى للطبقة الجديدة ، وإعداد البلاد لحرب التحرير الوطنية وتعبئة كل طاقات البلاد من أجل التحرير والتنمية.

وجاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بمثابة برنامج عمل لسد الثغرات ومعالجة النواقص التى أدت إلى النكسة والتى تتعلق بالقضاء على المناخ الفاسد الذى كشفت عنه النكسة ، هذا من جهة .ومن جهة أخرى كان تمسك اليسار بحق النقد جعلهم ضيوفاً دائمين على السجون والمعتقلات بين الحين والآخر حتى وفاته .المهم ألا تبقى السجون والمعتقلات خالية من اليسار والماركسيين ، وإلا لمن وجدت هذه السجون والمعتقلات إذن ؟! وحتى يظل سيف التهديد مصلتاً على رقاب الماركسيين واليساريين ويقدر عدد هؤلاء المعتقلين نحو ١٤٠ شخصا معظمهم من الكتاب والصحفيين والعمال والموظفين.

هوامش:

١) خالد محيى الدين «والآن أتكلم» ص٦٨.

٢) خالد محيى الدين ، مرجع سابق ص١٥٠.

٣) خالد محيى الدين «اليسار المصرى يحاور توفيق الحكيم» الطليعة : يناير ١٩٧٥ ص٢٨، ٢٩.

٤) خالد محيى الدين «اليسار المصرى يحاور توفيق الحكيم» الطليعة : يناير ١٩٧٥ ص٢٨.

٥) محمد حسنين هيكل «ما الذى جرى فى سوريا» ص١٥١ ، ١٥٢.

٦) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعى منها: نبيه إرشيدات «النهج» دمشق العدد ٩، السنة الثالثة ١٩٨٥ ص١٨٦.

٧) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص١٦.

٨) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق ص١٧.

٩) المرجع السابق . ص١٨.

١٠) ظهير عبد الصمد « الوقت» اللبنانية ، يوليو ١٩٦٤ ص١٠٥.

١١) د. جمال الأتاسى «الثقافة العربية ٧١» ، ٢١ تشرين الثانى ، السنة ١٥ العدد ٦ . ص ١٥ عدد خاص عن الوحدة العربية.

١٢) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص٦.

قالوا

* على المرء ألا يكون كالنملة يجمع لنفسه فقط ، ولايكون كالعنكبوت .. ينسج خيوطا واهية .. وإنما يجب أن يكون كالنحلة يأخذ رحيق الزهور ويعطى عسلا شهيا.

صلاح أبو سيف

* كان كل انتصار على نفسى ، بمثابة إدارة المفتاح لاغلاق باب سجنى.

أندريه جيد

* إن العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتى ، أصبح يحكم من تل أبيب ، أما واشنطن فهى نائبة الحاكم.. ومهمتها الوحيدة هى تدجين الخيول العربية وجرجرتها إلى حدائق البيت الأبيض ، حيث الصهيل ممنوع ، والرفض ممنوع والعنفوان ممنوع.

نزار قبانى

يوليو عبد الناصـــــر والأفـق المغلـق

□ محمـــد صالـــح عبد الســـلام

بعيدا ً عن نيات ورغبات الزعيم . بل بعيدا ً حتى عن قراراته وخطبه . كيـف نـرى يوليـو عبد الناصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ ؟ إن مـا تجســد في الواقـع وعلـى الأرض هـو مـا يمكـن وصفـه . وكشـف محتواه . ورصد أفقه .

إن توازن القوى التقليدية الحرج عشيـة ٢٣ يوليو. وعجز هذه القوى عن حسم قضيـة السـلطة . والتوتر المتصاعد في أوساط الطبقات الشعبية . كان الخلفيـة والمدخـل لحسمها بواسـطة مجموعـة مـن صغار ضباط الجيش (الضباط الأحرار) بهذه السرعة والسهولة . رغم وجود قوات الاحتلال البريطـاني !!!!

لتنفرد في لحظة بهذه السلطة بلا شريك أو منـاوئ وبـدون خطـة عمـل أو تصـور شـامل . فقـط الستــة أهداف العامــة الشهيــرة.

إلا أن المجتمع المصري كان يضمر مشروعا للتطور الرأسمالي . تعجز طـرق الـتراكم الرأسمـالي التقليدية القديمة التي فات زمانها عن تحقيقه . في الأوضاع الإمبريالية للرأسمالية العالمية . وتشوه بنيـة الرأسمالية المصرية.

هذا المشروع المكبوت سقط في حجر السلطة الجديدة المنفردة الفاقدة لرؤية كيفية تحقيقه.

التــراكم الرأسمالــي

إن جوهر هذا المشروع هو إنجـاز الـتراكم الرأسمـالي. ولا بديـل لتحقيقـه سوى عن طريق الدولة . المالك لأكبر نصيب في الاقتصاد القومي . والمسيطر على إدارته وتسـييره . لقد

بدأ هذا الطريق المتردد والمتعرج بإصدار قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ م ، ووصل إلى ذروته فيما سمى التحولات الاشتراكية والتأميمات الكبرى أوائل الستينيات ـ مرورا بقانون الاستثمار الأجنبي والتمصير والمؤسسة الاقتصادية.

لقد تحقق هذا التراكم الرأسمالي البيروقراطي الهش ـ الذي ارتكز على خلل هيكلي عميق (خطة خمسية أولى وأخيرة — ٥٩ / ٦٠ — ٦٤ / ٦٥) وأنتج تجربة لتحقيق هذا التراكم قصيرة العمر وهزيلة القيمة ـ بالمقارنة بتجارب أخرى أطول عمرا وأكثر قوة .

لحظـــة البدايـــة

رغم كل الشروط التاريخية والجغرافية التي أحاطت بالتجربة الناصرية ، إلا أن هذا لا ينفى طبيعة وحجم التراكم الرأسمالي البيروقراطي المتحقق ، مما يجعلنا ننظر للحظة بداية التجربة الناصرية ومقارنتها بلحظات البداية لتجارب التراكم الرأسمالي البيروقراطي الأخرى.

ففارق كبير بين لحظة بداية التجربة السوفيتية (على سبيل المثال) لتحقيق هذا التراكم بثورة قامت بها الجماهير المنظمة ، قادها حزب يمتلك رؤية شاملة ، ولحظة البداية الناصرية كانقلاب عسكري من داخل السلطة ، لا يمتلك رؤية شاملة ، وفارق كبير بين تأييد الجماهير لها ، وبين الجماهير المنظمة الفاعلة.

يبدو أن لحظة البداية هي لحظة فارقة في طبيعة تجارب تحقيق التراكم الرأسمالي البيروقراطي من حيث طولها الزمني ، واتساعها ، وعمقـــها .

ديموقراطية اجتماعية أم لزوم ما يلزم

اتفقت كل تجارب الرأسمالية البيروقراطية ، على تحقيق التراكم الرأسمالي بالاستبداد السياسي ـ والطرق الإدارية ـ واستفحال دور الأجهزة الأمنية ، وعبادة الفرد ، والحزب السلطوي الواحد ، و الإعلام الموجه ، وشعارات الاشتراكية والعدالة ، وإدراكها لأهمية التعاون مع التجارب المماثلة (على المستوى الرسمي) ومساعدة حركات التحرر الوطني لمناوأة الرأسمالية العالمية (بحكم التناقض المرحلي)

وكان موضوعيا لتحقيق تراكمها الرأسمالي إن تعيد إنتاج العمل وتطوره لإدارة وتسيير مشروعاتها ، دون رقابة على فائض القيمة ، بالتالي كان ما يسمى المكاسب الاجتماعية المختلفة ، لا غنى عنها لتحقيق هذا التراكم و الحشد الجماهيري – فرادى – حول التجربة / الزعيم ، فكانت هذه المكاسب في إطار لزوم ما يلزم.

وعند سقوط هذه التجارب أو بالأحرى التحاقها أو إلحاقهـــا بالسوق الرأسمالي العالمي بمواقع الالتحاق المختلفة من حيث القوة والضعف حسب طبيعة التجربة ، تم العصف بهذه المكاسب ، وتركت الجماهير — فرادى — عرايا ، مجردة من أي سلاح للدفاع عن هذه المكاسب ، إن الأفق مغلق بهذا المعنى ، لهذه التجارب، في علاقته بشعارات التجربة وأمانيها الزائفـة بالنسبة للجماهير.

الأفـــق المفتـــوح

تظل برامج وشعارات هذه التجربة بشكل عام مطروحـة الآن ، مجتمـع المشاركـة الشعبية ، يفتح الأفق بواسطة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في تقدم الوطن ، ومصداقية الشعارات.

هذا الأفق المفتوح مرهون بانتزاع الحقـوق الديمقراطيـة محليـا وإقليميـا وعالميـا ، باعتبـار الديمقراطية في المحصلة النهائية هي آلية دائمة للمساواه ، وليست مجـرد أن المواطـن يسـاوى صوت انتخابي ، مهما كانت نزاهة العملية الانتخابية.

إن فتح هذا الأفق مرهون بالانتصار المتصاعد في هذه المعركة الكوكبية التي تتضافر فيها جـهود ونضال القوى الديمقراطية من أجل إنسانية اكثر عدلا وحريـــــــة.

ثورة ٢٣ يوليو

وأسس الحكم الديمقراطى ١٩٥٢-١٩٥٤

أنـــور فتـــح البـــاب

شكلت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ منعطفاً هاماً فى تاريخ مصر المعاصر سواء بالسلب أو الإيجاب وقد كانت أكثر أوجه النقد التي وجهت للثورة موقفها السلبى من قضيتى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولعل النزوع اللاديمقراطى لثورة يوليو له أسبابه الموضوعية والذاتية ، فمن الأسباب الموضوعية ضعف التراث الديمقراطى المصرى منذ مطلع التاريخ الحديث لعوامل داخلية وخارجية .. ففى البدايات ومع قيام الثورة العرابية والتى حملت أول مشروع لحياة نيابية ديمقراطية فى مصر وضعت الثورة دستور ١٨٧٩ الذى يعتبر «مشروعا متقدما بالنسبة للظروف التى صدر فيها وتضمن أهم الأفكار الدستورية العصرية فى ذلك الوقت »(١) ونال معارضة شديدة من جانب إنجلترا وفرنسا حتى انتهى الأمر بالاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢.

كذلك فإن التجربة الليبرالية التى أعقبت قيام ثورة ثورة ١٩١٩ والتى بدأت بصدور دستور ١٩٢٣ قد ووجهت بكثير من المشكلات والعقبات التى حرمت الشعب المصرى من أن ينال حقوقه الدستورية وثمار الديمقراطية بما واجهته من مؤامرت الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية المختلفة

وقصور حزب الأغلبية (الوفد) عن تعبئة الجماهير فى مواجهة فاصلة مع القصر والاحتلال وتحوله فى وزارته الأخيرة ١٩٥٠ -١٩٥٢ إلى مهادنة القصر الملكى والسعى لإرضائه .وعلى العموم فإن الوفد على طول تاريخه لم يخرج عن كونة حزبا ملكيا دستوريا يلتزم بأساليب الكفاح السلمى فى مجالى الديمقراطية وحل القضية الوطنية(٢).

ولعل مثالب هذه المرحلة كانت أحد الدوافع الرئيسية لقيام ثورة ٢٣ يوليو بما شاب هذه المرحلة من اضطراب سياسى واستمرار للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ولعل أخطر أشكالا لتدخل حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت فى إعادة النظر فى جدوى النظام الليبرالى ومؤسساته من أحزاب وصحافة واستقلال للقضاء والجامعات وساعدها على ضرب هذا النظام هشاشة النظام السياسى فى مصر الذى كان سائداً منذ دستور ١٩٢٣ ولا شك أن الثورة استطاعت فى الفترة ما بين ١٩٥٢ / ١٩٥٤ أن تقوض أسس النظام السياسى القديم ووضع أسس نظامها السياسى القائم على الحكم الفردى وغياب المؤسسات المستقلة والحريات السياسية فيما أسماه الثوار(بالشرعية الثورية).

وقد برز الطابع المعادى لليبرالية لثورة يوليو فى استعانتها فى بدايتها برموز سياسية معادية للوفد رمز المرحلة وأكثر الأحزاب جماهيرية،ومن أبرز تلك الشخصيات على ماهر باشا المعروف بميوله الأوتقراطية التى أظهرها أثناء الحرب العالمية الثانية فى موالاته لدول المحور فضلا عن مشاركته فى الوزارات الانقلابية ضد دستور ١٩٢٢ كوزارات أحمد زيور ،ومحمد محمود، وإسماعيل صدقى وهى وزارات أهدرت سلطة الأمة واعتدت على الدستور ثم ألغته.

ثم استعانت الثورة بالثلاثى عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة، وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة وفتحى رضوان المحامى البارز ورئيس الحزب الوطنى الجديد وأحد مؤسسى مصر الفتاة فى الثلاثينيات ويذهب صلاح عيسى للقول بأن «هؤلاء الرجال الثلاثة كانوا ممن فقدوا الثقة فى أن الحكم الدستورى القائم على تعدد الأحزاب قادر على أن يحقق أحلام الوطن»(٣) ،بل يذهب إلى القول «بأن هؤلاء وحدهم لم يكونوا المحرضين على الانقلاب على دستور ٢٣ بل كانت هناك «جماعة الإخوان المسلمين التى كانت تتوهم فى خلال الشهور الأولى من العهد الجديد أنها إذا ما شجعت الضباط على التخلص من الأحزاب القائمة والدستور فلن يبقى غيرها فى الساحة»(٤).

كذلك فإن الضباط أنفسهم لم تكن تعوزهم تلك النزعة الديكتاتورية فقد كان معظمهم قد انتمى

إلى جماعات معروفة بعدائها للنظام الديمقراطى وسعيها لتقويضه ، كمصر الفتاة ،الإخوان المسلمين ،الشيوعيين الذين كانوا يرفضون النظام الليبرالى باعتباره نظاما يعبر عن ديكتاتورية طبقية ، وأنه تفريغ للديمقراطية الحقيقية من محتواها كما زعموا.

كذلك فإن شخصيات رئيسية فى مجلس قيادة الثورة كعبد الناصر والسادات لم تكن تخفى إعجابها بأفكار أتاتورك والتجربة الكمالية فى تركيا ومنحاها الاستبدادى فى إعادة النظام إلى تركيا وما توهموه من بناء سياسى واقتصادى كانت تروج له الدعاية الكمالية ومشاركتهم فى محاولات اغتيال سياسى كمشاركة عبد الناصر فى محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا وتوجيه الاتهام للسادات بالمشاركة فى اغتيال أمين عثمان باشا الذى دعا لقيام تحالف أبدى بين مصر وإنجلترا مما يظهر تغليبهم لنزعة العنف على الحوار الديمقراطى السلمى.

فضلا عن اقتناعهم وبشكل خاص جمال عبد الناصر بفكرة المستبد العادل والتى ظهرت بواكيرها فى رواية عودة الروح لتوفيق الحكيم والتى كان يكن لها عبد الناصر إعجابا خاصا والتى شاعت بشكل واسع فى أعقاب التدهور السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية.

وإتجهت الثورة لضرب الأحزاب السياسية وإضعافها كرمز من رموز الليبرالية فطلبت منها تطهير صفوفها وصدر قانون تنظيم الأحزاب الذى اشترط «بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه إبلاغ وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لوزير الداخلية وللوزير الحق فى الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر»(٥).

ثم صدر قرار بإلغاء دستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وكان واضحا أن دستور ٢٣ لم يعد يتناسب والطبقة المتوسطة التى وثبت للسلطة ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا يحرمها من فرض تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها (٦) ثم تلاه قرار حل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ وبدء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وتبع ذلك إعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتعيين اللواء محمد نجيب كأول رئيس للجمهورية ليزداد الاستقطاب فى مجلس قيادة الثورة ما بين المحرك الرئيسى لتنظيم الضباط الأحرار جمال عبد الناصر والرمز الذى استعان به الضباط محمد نجيب والذى اعتقد بأنه سوف يمارس سلطة حقيقية لرئيس جمهورية مما عجل بحدوث الصراع فيما بينهما والذى انعكس على عملية الفرز التى شملت مجلس قيادة الثورة باستبعاد للعناصر الفاقعة أيديولوجيا سواء بالانتماء للإخوان المسلمين أو الجماعات اليسارية.(٧) .

كذلك وصلت الأزمة قمتها فى أزمة مارس ١٩٥٤ والتى يحلو لبعض المحللين تصويرها

باعتبارها صراعا بين جناح ديمقراطي في مجلس قيادة الثورة بزعامة محمد نجيب وآخر دكتاتوري بزعامة عبد الناصر ، ويصور صلاح عيسى طرفي هذا الصراع بأنهما " كانا يؤمنان بأن الحكم الصالح لمصر هو النظام الذي يلعب فيه الحاكم الفرد دور الأب الحازم الذي يدرك مصلحة أولاده القصر وأنه ليس في حاجة إلى التعرف على رأيهم واستشارتهم فيما يتخذه من قرارات .. فهم في حاجة إلى حكم أبوي مركزي قوي "(٨).

وقد تزامن هذا المنحى الدكتاتوري مع صدام حاد مع القوى السياسية الفاعلة في مصر بعد التخلص من الأحزاب السياسية وعلى رأسها الوفد فكان لابد من التخلص من القوى الأخرى كالإخوان المسلمين التي صدر قرار بحل جمعيتها في ١٥ مايو ١٩٥٤ ثم إصدار أحكام عنيفة ضد قياداتها بعد حادثة المنشية وإعدام رموز لها كالمحامي عبد القادر عودة وأحكام متشددة ضد أعداد كبيرة منها ثم الصدام مع الشيوعيين الذين كانوا منقسمين منذ البداية تجاه الثورة مابين اتجاه (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني . حدتو) المؤيد للثورة والاتجاهات الأخرى التي كانت ترى في الثورة (فاشية عسكرية) واستغلت الثورة هذا الانقسام لتنكل بالحركة الشيوعية في حملات متتابعة.

وبدأ دور جهاز الأمن السياسي في التضخم وقام بحملات اعتقال في فترات متعددة خاصة في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣ وسبتمبر ١٩٥٣ وفي مارس ١٩٥٤ وأكتوبر ١٩٥٤ ، وشملت هذه الاعتقالات خاصة الأخيرة منها آلاف من التيارات الحزبية سواءً القديمة أو الحديثة ... كذلك امتد الأمر لتوجيه ضربات ضد الجامعة والحركة الطلابية كان أبرزها صدور القانون ٥٠٨ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ والذي يرخص لمجلس الوزراء القواعد الخاصة بشروط قبول الطلاب ونظام تأديبهم ويجيز نقل أعضاء هيئات التدريس إلى وظائف أخرى ويمنح مجلس الوزراء الإشراف على تشكيلات الجامعة"(٩) .

كذلك صدر في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ قرار بفصل ٤٢ عضوا من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية والمعروفين بنشاطاتهم السياسية العامة مثل د. عبد المنعم الشرقاوي، ود. لويس عوض ، ود. عبد العظيم أنيس ، ود. فوزي منصور ومحمود أمين العالم إلخ ، كذلك صدر قانون تطهير الصحافة ووضعت الصحف تحت الرقابة المشددة ".. وفي ١٥ أبريل ١٩٥٤ لحل مجلس نقابة الصحفيين، كذلك مجلس نقابة المحامين وأمر بانتخاب مجالس جديدة وأنيط بوزير العدل إصدار قرار بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين"(١٠) .

ومن هنا نخلص بأن الفترة مابين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى مطلع ١٩٥٥ كانت فترة فاصلة في

تاريخ مصر وضع فيها النظام الناصرى مرتكزات حكمه الفردى وتأميمه لمجريات الصراع السياسي والاجتماعي فى مصر واحتكار السيطرة على الحياة المدنية فى مصر وإهدار استقلال القضاء والجامعات والحركة النقابية والتى سوف تصبح منهجاً تحكم به مصر بتنويعات مختلفة حتى عصرنا الحاضر.

الهوامش:

١- صلاح عيسى : الثورة العرابية - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ ص ١٩٣

٢- راجع بشأن الصراع حول دستور ٢٣ والصراع بين الوفد والقصر:

أ- د. على شلبى ، ود. مصطفى النحاس جبر - الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١/ ١٩٣٦ - الهيئة المصرية العامة.

ب- د. عبد العظيم رمضان - الصراع بين الوفد والعرش - مكتبة مدبولى ١٩٨٥.

٣- صلاح عيسى : دستور فى صندوق القمامة - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة ٢٠٠١ ص ٣٢

٤- صلاح عيسى : المرجع السابق ص ٣٢

٥- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١ - مكتبة مدبولى ط٣ - القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٤٠

٦- أحمد حمروش : المرجع السابق ص ٢٦٥

٧- راجع فى ذلك : أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو ج٤) ، وشهادات خالد محيى الدين ويوسف صديق وفتح الله رفعت.

- حول أزمة مارس د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، وشهادات خالد محيى الدين ويوسف صديق وفتح الله رفعت.

- خالد محيى الدين والآن أتكلم - مركز الأهرام للترجمة والنشر ط القاهرة ١٩٩٢

٨- صلاح عيسى : المرجع السابق ص ٥٥

٩، ١٠ طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) - كتاب الهلال القاهرة ديسمبر ١٩٩١ ص ١٨٧ ، ١٨٩.

يـوليـو والثقـافـة

□ فـريـدة النقـاش

قدمت يوليو إلى الساحة الفكرية السياسية مجموعة من الأفكار الكبرى التى خاضت الثورة معاركها الرئيسية تحت راياتها مثل القومية العربية ، الحياد الإيجابى ، عدم الإنحياز ، الإشتراكية ، المساواة ، التحرر الوطنى والاستقلال القومى ، الملكية الاجتماعية للثروة ، تذويب الفوارق بين الطبقات ، قيادة القطاع العام للتنمية ، التعليم حق ، العمل حق ، سيادة الشعب ، الثقافة خدمة لاسلعة ، الأرض لمن يزرعها والمصنع لمن يبنيه وأشركت العمال فى إدارة مصانعهم ومنشآتهم تجسيدا لهذه الفكرة الأخيرة .

وكانت هذه الأفكار الكبرى مادة أساسية فى الإعلام الذى إندمج فى الثقافة معظم سنوات الثورة فلم تبق أفكارا نخبوية بل باتت أفكارا شعبية حتى أنها كانت موضع سخط عميق عبر عنه كتاب الرجعية وممثلو القوى المحافظة فى المجتمع الذين دافعوا عن ماأسماه جمال عبد الناصر مجتمع النصف فى المائة وخاضوا المعركة ضد الثورة فى ميدان الأفكار تحت اقنعة دينية غالبا.

وأنشأت ثورة يوليو بنية تحتية ثقافية واسعة فى كل من التعليم والمسرح والسينما والنشر وبشكل خاص هيئة قصور الثقافة فنشرت بيوت وقصور الثقافة التى زادت الآن على أربعمائة موقع وأنشأت الهيئة العامة لقصور الثقافة ، وهذا يعد إنجازا خطيرا جدا ، كبيرا جدا وأكبر من شبيهه الفرنسى لأن الشبيه الفرنسى لايؤدى الرسالة الكبرى للهيئة العامة لقصور الثقافة فى مصر، حيث أن هذه الهيئة كانت رسالتها ومازال هى ديمقراطية التثقيف ، وحققت إنجازا ماديا فى المسرح وكما يقول ألفريد فرج فى الأهرام ٢٠٠٢/٧/٥" فى سنة ١٩٥٢ كان لنا مسرح قومى واحد ثم اصبح لدينا خلال عشر سنوات أربعة عشر مسرحا قوميا ، وكل مسرح من هذه المسارح كان أكبر من المسرح القومى الذى جاءت الثورة ووجدته ، وهذه المسارح إنقسمت إلى قطاعات وهى القطاعات التى نراها اليوم

وهى البيت الفنى للفنون الشعبية ـ البيت الفنى للمسرح ، والبيت الفنى للأوبرا وكل بيت له خمس أو سبع فرق.

وواصلت الثورة مشروع " طه حسين " الطموح لنشر التعليم فى كل ربوع الوطن مع تأمين مجانيته " فى الثمانينات بينت رسالة ماجستير عن الأصول الاجتماعية لأساتذة الجامعة ، أن ٦٣٪ منهم لم يكن بإمكانهم أن يتعلموا فى الجامعة لولا وجود المجانية والثورة وهى احصائية أوردها الدكتور رفعت السعيد فى مجلة المحيط يوليو ٢٠٠٢.

ويقدم الروائى يوسف القعيد شهادته عن التعليم التى هى نموذج للغالبية العظمى من مبدعى جيله الذين لم يكونوا ليصبحوا كتابا أو فنانين أو مهنيين دون مجانية التعليم فيقول

" كان الإقطاعيون هم الذين يحددون من يذهب إلى الكتاب أولا ، ثم المدرسة بعد ذلك، ويحرمون من لايريدون ذهابه إلى المدرسة فضلا عن أن المدرسة كانت فى المركز وبعيدة جدا عن القرية ولولا قيام ثورة يوليو ، ولولا انشاء مدرسة فى القرية ماكنت قد تعلمت .." الأهرام ٢٠٠٢/٧/٥.

كذلك كان إنشاء أكاديمية الفنون يشكل نقلة نوعية فى أساليب رعاية الدولة الثقافة والمثقفين حيث توسعت وتنوعت معاهدها وتعلم فيها آلاف الفنانين والفنيين من ابناء الفئات الوسطى والطبقات الشعبية الذين طبعوا الفنون الجديدة بطابعهم وعبروا عن قضاياهم ورؤاهم الجمالية والتحق بها المئات من كل أرجاء الوطن العربى فأسهمت فى تكوينهم الثقافى لتصبح هذه الأكاديمية رافدا قويا لفكرة القومية العربية بحكم علاقاتها بالتكوين الوجدانى لملايين المواطنين العرب عن طريق أبنائهم الذين تعلموا فنون السينما والمسرح والموسيقى والنقد فى هذه الأكاديمية فى فترة تشكل الوعى القومى بالذات فى مواجهة الاستعمار والخروج بالفنون من حالة الفولكلور البسيط الى البناء الغنى المركب وامتلاك القدرة على التعبير الجديد.

وأنشأت الأكاديمية مدرسة ومعهدا للباليه ليتوطن هذا الفن الرفيع فى مصر وأسست له فرقة أخذ جمهورها يتسع باستمرار.

وبينما تطورت السينما التى دخلت إلى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر لتنتج مائة وواحد وأربعين فيلما عن طريق القطاع العام فى الفترة التى عاشها هذا القطاع شهد المسرح عصره الذهبى فى الخمسينات والستينات حيث كان منبرا ديمقراطيا وأداة نقد.

وولدت مع الثورة مجموعة من الفنون القومية الجديدة التى لم تكن معروفة إلا فى دوائر محدودة مثل فنون السيرك والرقص الشعبى الذى تكونت عدة فرق له وأصبح راقصوها وإداريوها ولاعبوها

موظفين فى وزارة الثقافة ومثل فن الكاريكاتور الذى كان حكرا على الرسامين الأجانب ولكنه تبلور كفن قومى فى ظل الثورة وأسوق هنا شهادة " لجمعة" وهو واحد من ألمع فنانى الكاريكاتور قول فيها :

إن الكاريكاتير قبل ثورة يوليو كان يرسمه متمصرون أجانب ، وأول رسام مصرى هو محمد عبد المنعم رخا الذى رسم وهو عنده ١٨ سنة ، ثم جاء بعده زهدى العدوى ثم طوغان و عبد السميع ، الذى يعد بداية رسامى الكاريكاتير حسب المفهوم العالمى بأن رسام الكاريكاتير هو المفكر وصاحب الرسم ، إذ قبل عبد السميع كان مايسود الصحافة المصرية هو أن تضع الجريدة فكرة للرسام والرسام يرسمها ، وهو مااستمرت عليه أخبار اليوم حتى الآن ، أما عبد السميع فقد كان يفكر ويرسم مايفكر ، ثم بدأت مرحلة اعتبرها بداية حقيقية للكاريكاتير الجديد فى مصر حيث أرسيت قواعد الكاريكاتير كما هو معروف مع بدايات صباح الخير عام ١٩٥٦ وظهور كوكبة كبيرة من الرسامين وضعوا أسسا جديدة لهذا الفن ، على رأسهم جورج بهجورى وصلاح جاهين وبهجت عثمان وإيهاب شاكر وحجازى وصلاح الليثى وناجي ورجائي ومحيى اللباد ورؤوف عياد.

هذا الجيل من رسامى الكاريكاتير كانوا يؤمنون بمبادئ الثورة لأن هذا الجيل فى أغلبه عندما قامت الثورة لأن هذا الجيل فى أغلبه عندما قامت الثورة وعندما بدأوا فى صباح الخير كان عندهم ٢٠ سنة أى تربوا قبل الثورة ، لكنهم كلهم آمنوا بمبادئ الثورة وكانوا مع الفقراء ، كما كانوا فيما بعد مع ماسمى بالثورة الاجتماعية أو المبادئ الاجتماعية الخاصة بالاشتراكية ، ولم يكن بينهم وبين الثورة أى تناقض ولهذا السبب سنلاحظ أن كل رسامى الكاريكاتير المصريين ارتضوا تماما أن يمشوا فى ركاب الثورة ، لكنى اقول إن هذه الكتيبة من رسامى الكاريكاتير فى صباح الخير مهدوا الأرض أمام الثورة فى تغيير مفاهيم اجتماعية كثيرة فقد اهتم رسامو الكاريكاتير فى كل هذه المجموعة بأن يرسموا الكاريكاتير الاجتماعى الذى يمهد الأرض أمام الثورة فى التغييرات الاجتماعية ، فألف صلاح جاهين مثلا مجموعة من رسوم الكاريكاتير ، منها (قيس وليلى)، و(عنتر وعبلة) وهنا كان يحاول أن يقول إن المرأة كيان اجتماعى يستطيع أن يفكر ويقود ، لأنه فى قيس وليلى كانت المرأة هى صاحبة الفعل وقيس هو صاحب رد الفعل ، وفى عنترة وعبلة كانت المرأة هى المخ وعنتر هو العضلات ، وهو كان يؤكد هذه الحقيقة بشكل رائع جدا وجميل وبسيط للغاية ، فكان يدخل إلى القلب ويغير فى العقل دون أى شئ من المسائل الاعلامية الجافية.

وبعد الثورة هذه المجموعة من الرسامين لم تكن عليهم اية رقابة أو توجيه بالمرة ، لكن كان هناك إيمان حقيقى بداخلهم بهذه الأهداف وبمبادئ الثورة وبعمل الكاريكاتير .. ومن وجهة نظرى

فان الكاريكاتير عندما أدرسه الآن أجد أنه كان كاريكاتيرا على أعلى مستوى من الجودة والقيمة ، لأنه لم يحاول أن يأخذ السلوب الدعائى إطلاقا ورسموه كما يجب أن يكون الكاريكاتير الفكرى إذ كان هناك دائما وأبدا وراء كل كاريكاتير سبب هدف اجتماعى حتى ولو كان بعيدا ".

ودشن تأميم قناة السويس فكرة إسترداد الثروة الوطنية فى بلدان العالم الثالث خاصة بعد أن نجحت مصر فى الاحتفاظ بالقناة رغم الحرب التى شنتها عليها بريطانيا وفرنسا متحالفتين مع إسرائيل .. وتواكبت الذاكرة المستعادة مع الثروة الوطنية المستعادة ، حيث أخذت مصر التى كانت تستعد لخوض معركة بناء السد العالى بعد استعادة القناة ، تبحث عن خصوصيتها فى الأيدى المبدعة والعقول الخلاقة لأبنائها المزهوين بانتصارهم على الغرب الاستعمارى ، وبزعيمهم الذى برز واحد من قادة حركة التحرر الوطنى وصانعى باندونج وحركة عدم الانحياز ، وكان طبيعيا أن تبرز روح البحث عن خصوصية فى مواجهة الاستعمار والصهيونية ، بدءا من تحديد دزائر ثلاثة للانتماء الحضارى والثقافى – السياسى هى العربية والأفريقية والاسلامية فى كتاب فلسفة الثورة الذى إستبعد الدائرة الانسانية الأشمل التى تضم القوى التقدمية فى الغرب الاستعمارى نفسه ، وتضم أيضا آسيا الناهضة التى تمتد أرض مصر وثقافتها فيها ، وصولا إلى مفهوم الاشتراكية العربية ذات السمات الخاصة جدا التى بدأت تعاونية ثم طورها الجدل الثقافى المجتمعى لتصبح الطريق العربى إلى الاشتراكية التى هى واحدة أى الإشتراكية تتأسس على نفى استغلال الانسان للانسان وتمكين البشر من السيطرة الكاملة على مصائرهم.

وكان الاتساع الهائل لقاعدة الفئات الوسطى نتيجة للحراك الاجتماعى عبر التعليم من جهة وسياسة تذويب الفوارق بين الطبقات من جهة أخرى أحد أهم إنجازات ثورة يوليو على صعيد بناء القاعدة الاجتماعية الصلبة للثقافة الحديثة والمجتمع الجديد فإتسم ذلك المجتمع بدرجة من التماسك كانت هذه الفئات الوسطى هى لحمتها وهى أيضا معمل إنتاج الأفكار والرؤى الجديدة من أجل المستقبل ، وفى أوساطها دارت الصراعات الفكرية الكبرى.

وفى تلك المرحلة الناصرية الأولى كانت مصر تمتلك أهم عوامل الاستقرار والقوة برغم أى ظروف ، بسبب صلابة هذه الطبقة وتفاعلها القوى مع مجريات الأمور.

المثقفون وثقافاتهم ، والطالعون الى نهار الحق والعدل والحرية ، ابناء هذا الشعب الذين تعلموا فى مدارسه وجامعاته وطلعوا من ضميره لكى يدفعوا عنه ويزودوا عن حماه ، ويبنوا مؤسساته لبنة لبنة . هؤلاء هم الذين سروا حاجز اليأس وعبروا بنا من الهزيمة إلى النصر .." كما يقول كاتب مناديا بإنقاذ الطبقة الوسطى من عملية الإزاحة إلى حواف الحياة وهامشها فى مصر ونزولها المتواصل الى قام

المجتمع (د. أحمد الدرة ، انقاذ الطبقة الوسطى ضرورة وطنية ، جريدة الأخبار ، القاهرة ٢٠٠٢/٧/٩)

ومع ذلك بقيت الإشكاليات الكبرى قائمة دون حل سواء فى ذروة انتصار الثورة أو فى ظل انكسارها الآن.

فرغم الاتساع الكمى الهائل فى التعليم الذى وصل فى مرحلة الازدهار إلى بناء مدرستين كل ثلاثة ايام فإن هذا التعليم لم يعرف أى نوع من الاصلاح الجذرى فى مناهجه وطريقة تنظيمه وبقيت ديمقراطيته كمية لأنه لا المعلمون ولا الطلاب كان لهم قول حيث سيطر العسكر والبيروقراطية وبقى التعليم منقسما بين الدينى والمدنى وبين الأجنبى والوطنى، ولم تطو قط صفحة التلقين ، وماتزال الشكوى منه قائمة . ولم يتسلح الطلاب بأدوات النقد والتساؤل وروح الحوار والمسؤولية ، وبقيت مفردات العلم مفصولة عن مناهجه وفلسفته ولم تتلاشى المرتكزات المعرفية للعصور الوسطى.

كذلك طغى الاهتمام بالجانب الدعائى للمشروعات الثقافية الكبرى على هم تطويرها ، فكان هناك إحتفاء كبير على سبيل المثال بانشاء جامعات جديدة دون عناية بتجديد المناهج ومواكبة الجديد فى العلوم . رغم وفرة البعثات التى زادت كما وتراجعت نوعا. كما تراجعت أيضا روح البحث العلمئ وحريته .

بل إن الجامعة تعرضت لما سمى بالتطهير حيث جرى طرد عدد من الأساتذة بناء على تقارير أمنية وهى الظاهرة التى تكررت بعد ذلك فى الصحافة المملوكة للاتحاد الاشتراكى والتى طرد منها صحفيون لايرضى عنهم النظام وفى واحدة من هذه الحملات جرى فصل طه حسين الذى كان ينشر مقالا أسبوعيا فى إحدى الصحف ثم كان تطهير الجامعة مرة أخرى فى آخر أيام السادات وقد تابع الدكتور " محمد ابو الغار" فى كتابه الهام الصغير" إهدار إستقلال الجامعات " كيف تفاقمت ظاهرة العدوان على هذا الاستقلال مع ثورة يوليو وحتى الآن حتى اصبحت عملية الإصلاح الجذى للجامعات عسيرة ايما عسر.

وبقى الاصلاح فى الأزهر إداريا إجرائيا ." وكان خريجو الأزهر لايزيدون على ألف طالب كل عام قبل عام ١٩٥٢ وهم الآن يزيدون على مائة ألف كل عام طبقا للدكتور عبد المعطى بيومى المصور ١٢ يوليه "

ولكن هذا التوسع لم يشكل انتصارا حاسما للمدارس الجديدة فى التفسير والتأويل التى قالت بتاريخية النص الدينى عنوانا على الحداثة وبقى ذلك التداخل الضمنى قائما بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة التى أدخلها الاصلاح الجزئى إلى الأزهر كذلك بقيت البرامج والمواد الدينية فى

أجهزة الاتصال الجماهيرى دون تغيير جذرى مع الباسها ثيابا تلائم الاختيارات السياسية للثورة دون أن تجرؤ أو تغامر – ان شئت – بإدخال طريقة جديدة تاريخية أى واقعية للتفكير بالدين.

وكانت الثورة قد دخلت مبكرا فى صراع سافر مع جماعة الاخوان المسلمين بعد شد وجذب ومحاباة لهم حين جرى حل الأحزاب وإستثنيت جماعة الإخوان عام ١٩٥٣ وفى عام ١٩٥٤ حاولت الجماعة اغتيال عبد الناصر بإطلاق الرصاص عليه فى حادثة المنشية المشهورة بالإسكندرية وهو يلقى خطابا سياسيا ، ثم تجدد هذا الصراع بعنف مأساوى عام ١٩٦٥ وأعدم سيد قطب على إثره ليصبح علما ومعلما لجماعات التطرف الدينى.

وفى كل هذه الصراعات لم يبلور النظام مشروعا واضح المعالم للاصلاح الدينى أو لموقفه من الدين . بل ظل يتعامل بصورة أداتية براجماتية مع الإخوان المسلمين ليؤكد للجماهير المعزولة عن الصراع والمذعورة من عنفه أنه هو الأكثر إسلاما من الإخوان المسلمين الذين يعارضونه بالسلاح.

وإنطلاقا من هذا الموقف البراجماتى الخالص وئدت فى المهد محاولة شجاعة لوضع دستور جديد عصرى .. مدنى وديمقراطى يتأسس على مبدأ المواطنة.. ولم يتضمن فى مسودته الأولى نصا على تحديد دين رسمى للدولة معتبرا أن الدولة لابد أن تكون دولة المواطنين كافة بصرف النظر عن دياناتهم ، حيث الدين علاقة خاصة بين الانسان وربه لاشأن للدولة بها ، وإذ الدولة العلمانية الديمقراطية والتى تفصل تماما بين الدينى والسياسى وتمثل كل مواطنيها هى الحد الأدنى للحداثة وللدخول إلى العصر بقوة .. وهى نفسها الدولة التى تحمى حرية العقيدة وممارسة الطقوس وتدعيم دور العبادة.

وفى ذلك الحين كان تراث المرحلة الليبرالية الأولى فى بداية القرن مايزال حيا فى الأذهان ونابضا وكان المجتمع قابلا للموافقة على مثل هذا الدستور وإستيعاب ضرورته التاريخية . ولكن نظام الثورة الذى إستخدم الدين شأنه شأن القوى الدينية التى حاربها ساهم فى إستبعاد هذا المشروع وإستبداله بمشروع آخر فى سياق دستور آخر تماما هو دستور ١٩٥٦ ينص على دين للدولة هو بطبيعة الحال الدين الاسلامى وهو النص الذى تعتبره الجماعات الدينية بكل ظلالها أساس شرعيتها حتى لو لم يعترف بها القانون . وهى المادة التى اعتبرتها جنبا إلى جنب النص على أن مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فى مجادلاتها داخل السجون اساسا لمشروعية قتل الحاكم أو المفكر الذى تصنفه هى مرتدا..

والحق أن هذا التراث الذى إستخدم الدين فى الصراع السياسى ونكص عن إصدار دستور جديد عصرى، هو الذى بقى حيا حتى الأن فى إتجاه بعض الجماعات الناصرية والقومية بكل ظلالها

لاعتبار الجماعات الدينية هى الحليف الرئيسى الذى لأبد أن تنشئ الائتلاف السياسى الدائم معه بصورة براجماتية صريحة إذ ترى أن الجماعات الدينية تصل بسهولة إلى الجماهير وتقيم علاقات وثيقة معها . وذلك دون أى اعتبار لفكرة تجديد المجتمع التى كانت فكرة ضمنية فى منظومة الأفكار الناصرية المؤسسة . والتى لابد أن تتضمن بالضرورة تجديد الدين وفصله تماما عن السياسة.

وكانت قضية تحرير المرأة لهذا السبب تحديدا واحدة من الإشكاليات الثقافية الكبرى فى ظل ثورة يوليو وهى أيضا قضية الحداثة بامتياز . كانت ولاتزال .

ورغم أن ثورة يوليو فتحت الباب واسعا للنساء لكى يدخلن إلى التعليم والعمل والمشاركة السياسية إلا أنها – وباسم الدين أيضا – ابقت على جوهر القيود التى كبلت المرأة فى نطاق الأسرة وأخضعتها للهيمنة الأبوية بحكم قوانين الأحوال الشخصية التى صدرت عام ١٩٢٩ وهى بكل المقاييس قوانين مقيدة للحريات ماتزال قائمة حتى الآن رغم التعديلات الجزئية وهى تحيل إلى الأسرة والزوج مهمة قمع المرأة وتقييد حريتها مما أفضى الى بروز تناقضات هائلة فى العلاقات الاجتماعية والأسرية وإلى تردى وضع المرأة ومكانتها رغم اسهامها المتزايد فى الإنتاج الاجتماعى وفى بناء الأسرة.

وتمثل كعب أخيل لثورة يوليو فى هذه المقايضة العقيمة للحريات العامة التى جرت مصادرتها بالحقوق الاجتماعية مثل مجانية التعليم والصحة دعم السلع والمساواة فى الأجور وتأمين حق العمل والثقافة التى كانت خدمة لاسلعة . وسرعان ماتبين أن تكميم الأفواه وملاحقة المعارضين من اليمين واليسار . وسن القوانين الاستثنائية وفتح السجون والمعتقلات وعسكرة المؤسسات العامة بما فيها مؤسسات الثقافة والتعليم . واعتماد نظام الحزب الواحد الذى هيمنت عليه البيروقراطية وقوى الأمن قد فتح الباب للكارثة التى حلت بالبلاد سنة ١٩٦٧ وللانقلاب السهل على الخيارات الوطنية والاجتماعية للثورة بعد ذلك لتدخل البلاد فى مرحلة جديدة عنوانها الانفتاح الاقتصادى والليبرالية الجديدة والدخول الى العولمة دون قوة ذاتية حامية بسبب تضعضع الأساس الاقتصادى – الاجتماعى للاستقلال الوطنى – ولو النسبى – فى هذا الزمن الجديد ولهذا كله بقيت الحداثة فى بلادنا ناقصة أو بالأحرى واقعة برانية لم تصبح أى من مقتضياتها وضروراتها مفروغا منها.

ورغم كل التناقضات داخل نظام يوليو والمراحل المختلفة التى مر بها فقد كان هناك دائما مايشابه التوافق بين الأجنحة المختلفة على التعالى على النظريات والفلسفات واعتماد التجربة وحدها مرجعية ومحكا والإحتكام للنتائج العملية وحدها للخيارات.

ويمكن أن اقول دون مغالاة - احتقار التاريخ حيث بدأ تاريخ مصر الحديث فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولم تكن الخبرة الثمينة فى هذا التاريخ منذ الحملة الفرنسية مرورا بتجربة محمد على والثورتين العرابية وثورة ١٩١٩ تعنى شيئا لثوار يوليو الذين واجهوا كل من اليمين واليسار فى الثقافة والسياسة فاستقر فى وعيهم أنهم يمثلون الوسط والتجربة فهذا هو الاتحاد القومى اتحاد يجمع بين أبناء الوطن الواحد لا إنحراف الى اليمين ولا إنحراف الى اليسار " كما قال جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ والوسط والتجربة هما مفهومان يلتقيان تماما مع الموقع الاجتماعى الذى انحدر منه ثوار يوليو ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة التى تتطلع الى مايمكن أن نسميه توازن المصالح الطبقية. هذا التوازن الضمنى الذى جعلها تبتدع وصفا جديدا للراسمالية حين تفرق بين راسمالية مستغلة وراسمالية غير مستغلة ، لتضم الأخيرة الى التحالف الطبقى الواسع الذى كانت تتطلع إلى بنائه من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة ، ودون أن تعترف أن لهذه القوى الاجتماعية منظماتها وطلائعها السياسية والنقابية التى كانت قد تشكلت فى الصراع الوطنى والاجتماعى الضارى الذى مهد لقيام ثورة يوليو وكان ينضج ويستوى فى رحم البلاد منذ ثورة ١٩١٩ فى بداية القرن وتعاملت مع هذه القوى الاجتماعية كأفراد جرى للمتهم داخل الاتحاد القومى ثم الاشتراكى وفشل ذلك كله فشلا ذريعا .

ويصف الدكتور فخرى لبيب مفارقة تطور الصراع بين يوليو وحلفائها الموضوعيين على النحو التالى قبل عام ١٩٥٢ كانت مصر " تمور بقوى التغيير نحو الأمام ، نحو المستقبل ، نحو الأفضل ، وجاءت الأحداث بالحزب العسكرى الوطنى الى السلطة ، وكان هذا الحزب دون شك جزءا من قوى التقدم فى مواجهة الإقطاع والإستعمار والأجزاء من الرأسمالية المرتبطة بكليهما. لقد إستهدف هذا الحزب - وحقق - تغييرات وطنية واقتصادية واجتماعية مهمة فى نطاق الثورة الوطنية ، إلا أنه افتقد الرؤية الصحيحة لباقى قوى الثورة ، وضرورة التحالف معها ، كما إفتقد أيضا الرؤية الصحيحة لضرورة المشاركة الفعالة لجماهير الشعب على أسس ديمقراطية . ومن هنا ، ونتيجة ظروفه الذتية وطبيعة رؤيته المحدودة لحركة التاريخ والثورة ومدى التغيير اللازم وأسسه وقواه ، قاتل بشراسة كى ينفرد بالسلطة دون باقى قوى الثورة ، بل والأدهى من ذلك أنه وجه ضربات قاتلة إليها ، كما إنفرد بصنع القرار والوصاية على الشعب ، لا الاعتماد عليه والسير به نحو تحقيق أهداف التغيير . لقد عمل نيابة عن الشعب لا بالشعب.

إن نفى الديمقراطية عن الشعب واللجوء الى الأساليب الديكتاتورية الباطشة مع قوى الثورة والتقدم الحليفة أضر بقوى الثورة أبلغ ضرر . وشغلها بالصراع فيما بينها بدلا من التوحد فى الصراع

ضد العدو المشترك . لقد دفع بالتناقضات الثانوية فيما بين قوى التقدم الى مستوى تجاوز التناقض الرئيسى فى مواجهة الأعداء.."

ويضيف إن ذلك كله " فتح أوسع ثغرة أمام القوى المضادة ، الساعية الى النكوص والردة لتنفذ من هذه الثغرة . وتضرب الثورة . وتعمل على الإجهاز عليها باسم تصحيح المسار وتحقيق الديمقراطية المفتقدة .." - فخرى لبيب الشيوعيون وعبد الناصر نقلا عن المحيط الثقافى.

ورغم أن وثائق يوليو المتقدمة انتقدت الديمقراطية البورجوازية فى سعيها لإرساء نوع جديد منها يتجاوز الديمقراطية الطبقية فان استبعادها للشعب من ساحة العمل السياسى الحر جعلها عاجزة عن ابتكار ماهو جديد . وكلما أنشأت إطارا لبناء هذه الديمقراطية الجديدة قفزت عليها أما قوى الأمن أو الانتهازيون والمتسلقون الذين يعملون فى ظل أى سلطة ، بل إن أبنيتها الجديدة فتحت الباب أمام ممثلى الطبقات القديمة الأكثر دربة ومهارة لكى تقفز الى قيادتها ، وقد كانت لى تجربة شخصية فى لجنة العشرين بالاتحاد الاشتراكى العربى حين رشحت نفسى فى أول تشكيل للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٣ فى وكالة أنباء الشرق الأوسط ورأيت كيف قفز أبناء العائلات القديمة وأغنياء العهد الجديد الى قيادة التنظيم الذى أراده عبد الناصر شعبيا.

ورغم الانجازات الواسعة فى مجال العدل الاجتماعى والحرية الاجتماعية والتقدم الاقتصادى والنجاح ى تحقيق استقلال وطنى من طراز جديد لايكتفى بجلاء قوات الاحتلال ، أو بالواجهات السياسية للاستقلال من علم ونشيد وحكومة ، ولكنه يستند أيضا الى التحرر الاقتصادى واستقلال الإرادة الوطنية وتصفية علاقات التبعية للرأسمالية العالمية فى مجالات الاقتصاد والسياسية والثقافة والفكر ، ويرتبط ذلك كله بمحاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية فى كل أرجاء الوطن العربى.

رغم هذا كله فقد واجهت الثورة أزمة واضحة في حل مشكلة الديمقراطية السياسية ، وتعميق الحريات السياسية .." كما يشهد خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فى كتابه مستقبل الديمقراطية فى مصر - كتاب الأهالى - مارس ١٩٨٤.

وهنا نجد أنفسنا أمام مفارقة أخرى.. انه بينما كان التعليم الواسع قد أتاح الفرصة لأبناء الطبقات الشعبية لكى يدخلوا الى ساحة الإبداع الثقافى بكل قوة ، فان تغييب الديمقراطية ومصادرة الحريات العامة فى التعبير والتنظيم والأحزاب والاعتقاد قد حرمهم من الإبداع السياسى لابتكار ديمقراطية تتجاوز الديمقراطية البورجوازية حقا ، فضاعت على يوليو فرصة ثمينة لأحداث تغيير جذرى فى المجتمع المصرى ، وتجديده من كل جوانبه تغيير كان يمكن أن يصبح النكوص عنه صعبا . وهكذا كان النكوص ممكنا بل سهلا.

وحدث ذلك التدهور العام في الحياة السياسية الذى نعيشه الآن فى ظل التعددية المقيدة وترسانة القوانين المعادية للحريات التى انحدرت الينا من نظام يوليو.

وتقع المسؤولية " عن تدهور وانحطاط الخطاب السياسي العربي على صعيد النخب الحاكمة والمعارضة وعلى صعيد الجماهير فى عنق " الدولة المعصومة وهو التشخيص الدقيق للدولة الاستبدادية التى سادت كنمط للحكم العربي طوال النصف الثانى من القرن العشرين كما يقول صلاح عيسى فى كتابه " دستور فى صندوق القمامة ص ١٣٣

وأسهم مثقفون بيروقراطيون تكنوقراطيون ونخبويون متعالون على الشعب هم الغالبية والذين يقدمون المثل الأعلى الشائع أمام الأجيال الجديدة فى انتاج هذا الخطاب تأييدا للسلطة القائمة وهو ماسماه صلاح عيسى أيضا ".تيار النفاق الأكاديمى الذى دفع كثيرين من أساتذة الجامعات لكى يسخروا العلم لدعم الاستبداد"

وهكذا جرى تهميش تيارات فكرية رئيسية فى الصراع السياسى – الثقافى إذ لم يتح لها فى ظل سطوة الإعلام وقبضة الدولة أن تطرح مشروعها على المجتمع بشكل صحى وعقلانى سواء فى ذلك التيار الليبرالى الديمقراطى أو التيار الماركسى.وسيطر المثقف الوضعى التقنى على المشهد وأصبح هو المثل الأعلى الذى يروج له الإعلام وتتشكل منه النخبة السياسية والثقافية فى المواقع الرسمية كافة.

وخارج السلطة يصارع الشيخ أو مثقف المشروع الدينى من أجل الهيمنة ويحتل مساحة لايستهان بها من المشهد . ويخوض المعارك من أجل صياغة مناهج التعليم على نحو خاص.

وفى نفس الوقت " تجرى عملية استعادة وهمية لماضى الأمة التليد . والنظر الى هذا الماضى الذي اصبح مقدسا باعتباره مخزون هوية الأمة وعلامتها الخاصة .

وأزيح كل من المثقف الليبرالى الديمقراطى والمثقف الاشتراكي الماركسى إلى الهامش .

فى ظل عملية الالحاق الواسعة التى تترتب على التدويل " تجتاحنا العولمة ونحن عاجزون عن الولوج إليها بندية وتكافؤ حيث مازلنا نستورد أكثر مما نصدر ونستهلك أكثر مما ننتج ومن بين مانستورده ونستهلكه رؤى وأفكار مابعد الحداثة والليبرالية الجديدة وعبادة السوق التى تنفعل بها أكثر مما نتفاعل معها .

وللديناميكية الثقافية اساس اقتصادى اجتماعى قانونى هو مختل وراكد فى حالتنا وحيث مازلنا نعيش فى ظل سلطان يكفل لنا حق النوم كما قال الفنان المسرحى الراحل محمود دياب ولابد لنا أن نستيقظ أولا. وللثقافة دورها الرئيسى فى هذه اليقظة حين تتحرر من التجارى – الاستهلاكى الشائع وهو تحرير يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والحريات من جهة وحيث تقف مصر وبلدان الوطنى العربى فى ذيل الأمم فى هذا الميدان وفقا لتقرير التنمية البشرية الأخير للأمم المتحدة ، وبالخيارات السياسية من جهة أخرى بعد أن اثبتت الخيارات القائمة فشلها ودخلت فى أزمة مستحكمة.

عبد الناصر :

الكاريزما .. والعصر

■ محمد فرج

لا يمكن الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر بعيدا عن شخصية ودور قائدها وزعيمها «جمال عبد الناصر» ، فتلك الثورة المصرية التى يجرى الحديث عنها كثورة عربية ، يجرى الحديث عنها أيضا كثورة ناصرية ، ويقولون عنها ثورة عبد الناصر ، وعن النظام الذى نشأ عنها: نظام عبد الناصر، حتى أولئك الذين لم يعترفوا لها بمفهوم الثورة، يتحدثون عنها باعتبارها انقلاب الضباط ، أو حركة العسكر ، ويتفقون فى الحديث عنها بصيغة :« انقلاب عبد الناصر».

ودون الخوض فى أحاديث ومفاهيم وفقه الخلاف بين الانقلاب والثورة، ودون الخوض فى حقيقة الدور الذى لعبه «اللواء محمد نجيب» فى ثورة يوليو قبل وأثناء وبعد قيام الثورة، فإننا نلاحظ مركزية دور عبد الناصر ، فى الخلافات والتقييمات المتعددة لدور وطبيعة وحقيقة ثورة يوليو فى مصر ، فالوجود المتلازم بين الشخصية والحدث قوى عند محبى عبد الناصر وكارهيه ، عند حرس الثورة والحرس المضاد ،عند أصدقاء ثورة عبد الناصر والمعادين أى عند أعداء الثورة وزعيمها وحلفائهما.

وتأتى المطابقة بين ثورة يوليو وعبد الناصر فى تعبير «ثورة عبد الناصر» من الحلف المعادى للثورة على سبيل الإدانة ، ولكى تكون الإدانة أشد يظهر تعبير «انقلاب عبد الناصر» ، وذلك بغرض التأكيد على الطابع الفردى الانقلابى للثورة ، أى كحركة انقلابية ، وبغرض التأكيد على الطابع الفردى ، الشخصى ، الديكتاتورى لزعيم الانقلاب ، أو حتى الثورة ،

ونظام حكمها.

كما تأتى المطابقة- أحيانا- بين الثورة وعبد الناصر فى تعبير «الثورة الناصرية» أو «الثورة العربية الناصرية» من داخل حلف الثورة على سبيل الفخر ، بغرض التأكيد على دور عبد الناصر -بين الضباط الأحرار ، وبغرض التأكيد على استمرار الثورة الناصرية فى صورة اتجاهات وتكوينات وأحزاب ناصرية فى مصر وفى العالم العربى.

وبين الإدانة والفخر ، الإدانة بالنقد والابتعاد ، والفخر بالحب والانتساب ، نستطيع أن نجد الروابط الوثيقة بين ثورة يوليو وعبد الناصر ، بين عبد الناصر ورفاقه ، بين الحدث وظروفه الموضوعية ، بين السمات الموضوعية والسمات الشخصية، يستطيع الباحث الموضوعى أن يرى الحدث فى اتجاهاته الموضوعية وشروط تحققه دون إغفال لدور الفرد فى التاريخ ، ودون مبالغة أو تهوين.

الزعامة الشخصية لعبد الناصر

فمن المؤكد أن جمال عبد الناصر كان مختلفا -فى اتساق -عن زملائه من الضباط الأحرار ، الأمر الذى هيأه لأن يتقدم الصفوف ، وأن يتحرك بينهم باعتباره القائد ، ومن المؤكد أنه لا يستطيع أن يكون كذلك دون كفاءات خاصة ، إذ لا يستطيع أحد مهما كان أن يفرض زعامته على جماعة معينة دون قبول هذه الجماعة ، حين يكون الانضمام لمثل هذه الجماعة تطوعيا ، أي حين تكون القيادة أمرا لا ينبع من الوظيفة أو الرتبة.

فالسمات القيادية لعبد الناصر التى استمدها من مصادر متعددة حتى أصبحت لصيقة بشخصيته – من وجوده فى الجيش وما يتيحه من طرائق الحركة المنضبطة ، والأساليب التنظيمية ، والتعليمية ، وغير ذلك مما هو معلوم وغير معلوم من المصادر الأسرية وغيرها من مصادر تكوين الشخصية -قد بدأت تظهر مبكراً عنده وعند غيره من الضباط ،ونحن نستطيع أن نتلمسها عند عبد الناصر من حقائق بسيطة جداً ، أهمها وضعه بين الضباط الأحرار ، وعلاقة تنظيمه العسكرى بما سبقه من محاولات مشابهة ، فوضعه بين الضباط الأحرار ، يتيح لنا الآن التأكد من قدرته على تنظيم وقيادة جماعة وطنية ، يتسم أفرادها بالتنوع الفكرى ،حيث ينتمى بعضهم لتيار الإخوان وبعضهم للتيار الاشتراكى مروراً بالتيارات الوطنية العامة والديمقراطية ، وبروزه كقائد بين هذه التركيبة لا تعنى سوى قدرة قيادية على صنع -أو

المسـاهمـة فى صنع- التناغم بين كـفـاءات واتجاهات متنوعة ، وهى قدرة قيادية تنظيمية ، تفتقدها جماعات سياسية كثيرة.

أما علاقة تنظيمه-الضباط الأحرار -بما سبقه من تنظيمات وطنية داخل القوات المسلحة ، فهى علاقة تؤكد الدور القيادى لعبد الناصر ، حيث يقوم أفراد التنظيمات والمنظمات والمحاولات السابقة بقبول الانضمام الفردى لتنظيم عبد الناصر الجديد ، بما يعنى قبول هذه الجماعة القيادية دون غيرها بما فيها من علاقات وأوضاع قيادية ، وهو أمر يعكس قدرة هذه الجماعة القيادية الجديدة وأفرادها على المستوى التنظيمى والمستوى السياسى ، ويقدمها كمنظمة تمتلئ بالكفاءات المتنوعة والشخصيات المقبولة والمشهود لها ،الأمر الذى يعود لأفراد هذه المنظمة ويعود لعبد الناصر فى نفس الوقت.

ونريد هنا أن نضيف أن السمات الشخصية لعبد الناصر تنتمى لحزمتين من الأسباب أو العوامل المباشرة ، فالسمات الشخصية القيادية فى ذلك الوقت المبكر هى نتاج لتفاعل سمات شخصية قيادية سابقة على تنظيم الضباط الأحرار ، وسمات جديدة نشأت من داخل العلاقات القيادية بين الأفراد فى تنظيم الضباط ، بما يحمله الأفراد من خبرات تنظيمية وسياسية سابقة ، فلكل من عبد الناصر ويوسف صديق وأنور السادات وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وجمال سالم وصلاح سالم ..إلخ خبرات خاصة ، كان لتفاعلها القدرة على إنتاج خبرات سياسية وتنظيمية جديدة ، أنتجت وأعطت لعبد الناصر كقائد تمكن من البروز القيادى وسط هذه الجماعة سمات قيادية جديدة وخبرات جديدة وكفاءات جديدة ، كان من أبرزها على الإطلاق القدرة على إحداث التناغم بين هؤلاء الأفراد باتجاهاتهم السياسية المختلفة وخبراتهم وكفاءاتهم المتنوعة، وكان أهم منتجات هذه المرحلة المبكرة هى قبول واعتراف أفراد جماعة الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر ، وقبول الجماعات العسكرية السابقة بالاعتراف بالضباط الأحرار كتنظيم معبر عن الجميع ، وقبول تيارات الحركة السياسية الوطنية المصرية ، من الإخوان المسلمين حتى القوى الاشتراكية بالتعاون مع تنظيم الضباط ،والمشاركة فيه بعناصر عسكرية ،واعتباره شكلاً قيادياً جبهوياً.

«لو» بين الشخصى والموضوعى

ولا يقبل التاريخ استخدام الحرف« لو» ،

فبعض الكتابات التى تتناول ثورة يوليو وعبد الناصر من باب انطلاقها من القوات المسلحة نقداً لها ، يقولون «لو» لم يبادر الضباط الأحرار بانقلابهم لاندلعت «الثورة الشعبية » وغيرت الواقع المصرى جذرياً .

وبعيداً عن مناقشة الحقائق حول إمكانات إندلاع الثورة الشعبية الجذرية فى ذلك الوقت -أى فى منتصف القرن العشرين- فإن «لو» السابقة على اندلاع الثورة بصورة أخرى، تبحث عن ظروف مصر الموضوعية باعتبارها كانت حبلى بالثورة، وهذا أمر حقيقى، لكنه يؤكد سمة أخرى من سمات عبد الناصر وتنظيم الضباط الأحرار القيادية ، حيث تقدم هذا التنظيم- كسمات ذاتية- بالتفاعل مع ما هو موضوعى، باستيعاب حقائق الواقع ومتطلباته ، برفع الشعارات التى تعبر عن جملة الاحتياجات الوطنية والاجتماعية بوجوهرها القضاء على الاستعمار وأعوانه كمقدمة للإصلاح الزراعى والتصنيع ، وغير ذلك من القضايا التى كانت مطروحة من كافة تيارات الحركة الوطنية .

ذلك أن السمات الشخصية للقادة والزعماء السياسيين والمصلحين الاجتماعيين لا تتم أو تتحقق بمعزل عن الشروط الموضوعية ، المقروءة من هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات قراءة صحيحة موضوعية أيضا، لكن ما هو موضوعى لا يستبعد أبداً ما هو ذاتى فى إطار ما أصبح معروفاً ومعترفاً به من حقيقة دور الفرد فى التاريخ ، الفرد الاجتماعى فى سياقه الموضوعى إن صح التعبير.

وكمثال فقط دعونا نستخدم «لو» ، فلو لم يتقدم «يوسف صديق» بالحملة الميكانيكية للثورة قبل الموعد بساعة كاملة لفشلت الثورة ، وكان لعبد الناصر ورفاقه وضع آخر لا يعلمه إلا الله .

لكن ما نقصده بالموضوعى هنا ، هو ما نطلق عليه بأوضاع وطنية وإقليمية ودولية ذات سمات معينة ، كان لوجودها وضع حاسم فى قيام ثورة يوليو وتقدمها على المستويات الوطنية والقومية والدولية ، الأمر الذى أكد الدور الزعامى ، القيادى ، الكاريزمى لعبد الناصر على كافة الأصعدة ، والذى وضع لثورة يوليو حجمها ونجاحاتها وانكساراتها ، انتصاراتها وهزائمها ونكساتها.

عصر عبد الناصر:

فقد قامت ثورة يوليو فى« مفترق طرق» على المستوى الوطنى ، و«مفترق طرق» على المستوى الدولى ، فعلى المستوى الوطنى كانت

تيارات الحركة الوطنية المصرية تواجه مأزق الانتقال من فشل الأحزاب المعبرة عن النخبة السياسية لكبار ملاك الأرض المتداخلة مع الرأسمالية الوطنية، فى تحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر عبر أساليب المفاوضات والحركة السلمية ، باتجاه نمو أشكال من الكفاح المسلح لقوات الاحتلال، وقصورها عن مواجهة دسائس القصر وألاعيب وفساد أحزاب الأقلية.

وكان تنظيم الضباط الأحرار- خاصة بعد الهزيمة المرة فى حرب فلسطين . هو أحد أبرز الأشكال الجبهوية المعبرة عن مشاكل هذا الانتقال ، الأمر الذى جعله يتقدم كجماعة قيادية قادرة على الفعل الثورى المسلح ، من داخل أجهزة الدولة ، أى من داخل الجيش .

وعلى المستوى الدولى كان العالم يعيش فى مفترق طرق بين أشكال وأساليب الاستعمار القديم- البريطانى الفرنسى -وظهور الاستعمار الجديد بقيادة أمريكا ، الأمر الذى أنشأ «مرحلة انتقالية» تتسم بتفكك قبضة الاستعمار القديم وأساليب الاحتلال العسكرى أمام ضربات الحركة الوطنية فى المستعمرات فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى المستوى الدولى أيضا برز «الانقسام العالمى» بقوة بين الشرق(الاشتراكى) والغرب الرأسمالى ، وهو انقسام يتفاعل كشرط موضوعى مع تفكك قبضة الاستعمار القديم، مع نمو حركات التحرر الوطنى ، منتجاً شروطاً موضوعية مواتية لنجاح ثورة يوليو فى مصر ، وتقدمها كثورة مساندة لثورات التحرر الوطنى فى الجزائر واليمن وليبيا والعراق ، وقادرة على مد يدها إلى ثورات التحرر الأفريقية والآسيوية واللاتينية ، وهى الظروف التى مكنت عبد الناصر من البروز كزعيم وطنى فى معارك التمصير والتأميم وبناء السد العالى والإصلاح الزراعى والتصنيع ..إلخ، ومكنته من البروز كزعيم قادر على التفاعل مع زعماء ذلك العصر مثل نهرو وتيتو وخروتشوف ، ليعطى أبعاداً قومية وحدوية وعالم ثالثية ودولية لا يمكن انكارها فى حركة عدم الانحياز وغيرها ، ووضعته فى دائرة الصراع ضده فى محاولات مستمرة لكسره وهزيمته.

«عبد الناصر الراهن»

إن سمات زعامة عبد الناصر كانت نتاج عصر «الانتقال» من ذبول وانهيار الاستعمار القديم وجيوش احتلاله فى صورة تقلص الامبراطورية البريطانية ، وبداية بروز الاستعمار الجديد والإمبريالية المسيطرة على

الاقتصاد والأسواق وعصر «الانقسام» بين الشرق والغرب ونمو حركات التحرر الوطنى والثورات السياسية والاجتماعية المحاطة بتلك الظروف، تلك التى أنتجت القيادات الوطنية لذلك العصر : غاندى ونهرو ، وسوكارنو ، وتيتو ، ولومومبا ، ونكروما وكاسترو وماوتسى تونج .. وغيرهم ، وثورته كانت كثوراتهم فى السمات الرئيسية..

لكن يبدو أن الحياة دارت دورة كاملة «منتجة النظام العالمى الجديد ذى القطب الواحد ، وفى القلب منه الهجوم الأمريكى الكاسح لأمركة العالم «فى إطار من تجديد الرأسمالية لنفسها وانتقالا إلى الكوكبة ، وهجومها فى ظل «العولمة» لرسملة العالم ، واختراق السيادة الوطنية للدول عبر نشاط الشركات متعدية الجنسيات وعبر الهجوم الصاروخى المسلح وحرب التلفزيونات..

فهل يحتاج هذا الوضع الجديد لعبد الناصر بسماته القديمة ، وهل يستطيع العالم النامى أن ينتج زعامات وحركات تحرير تعيد الفردوس المفقود، أى تعيد عصر الثورات الوطنية التى انكسرت ، أم أن لكل عصر ثوراته وزعاماته؟.

قالوا

★ إنما اللغة مظهر من مظاهر الابتكار فى مجموع الأمة ، فاذا هجعت قوة الابتكار ، توقفت اللغة عن مسيرها ، وفى الوقوف التقهقر ، وفى التقهقر الموت والاندثار

جبران خليل جبران

★ ما أضيق فكرى ، مادام لايتسع لكل فكر

ميخائيل نعيمه

★ لكى يكون المرء انسانا ، لابد أن يجد شيئا يضحى من أجله.

جان بول سارتر

فـــكــــــــرة

مبادرة الإيجاد واتفاق ماشاكوس

أستند إتفاق السلام بين الحكومة السودانية ، والحركة الشعبية لتحرير السودان فى «ماشاكوس»الكينية ، على مبادرة الإيجاد التى أطلقتها السلطة الحكومية للتنمية فى شرق أفريقيا فى عام ١٩٩٤ بناء على طلب من الحكومة السودانية ،ومبادرة الإيجاد التى عرفت بإعلان المبادئ ، إتفقت فيه الحكومة السودانية والحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان على أن تشكل بنود الإعلان ، الأساس الذى يتم بموجبه حل النزاع فى السودان.

وتنص بنود الإعلان ، على أن الطرفين يقبلان الالتزام ، بأن تاريخ وطبيعة النزاع السودانى ، تظهر بوضوح أن الحل العسكرى، لا يمكن أن يقود إلى سلام دائم واستقرار فى البلاد وأن الحل السلمى والعادل يجب أن يكون هدفا مشتركا لأطراف النزاع ، كما يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطنى جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلى ، عن طريق الاستفتاء كما يجب على كل الأطراف أن تعطى الأولوية للمحافظة على وحدة السودان ، شريطة أن تضمن المبادئ التى ستلى فى الإطار السياسى والقانونى والاقتصادى للبلاد ومن بينها : أن السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات ، وأن القانون يجب أن يكفل المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين ، ويجب التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية ، الحكم الذاتى لكل أهل المناطق المختلفة ، وأن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة ،وتفصل الدين عن الدولة ، ويجوز للدين والأعراف أن تكون أساسا لقوانين الأحوال الشخصية .كما يجب تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين ،كما تكون حقوق الإنسان كما هو معترف بها دوليا جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات ويجب تضمينها فى الدستور، الذى يجب أن ينص هو وكل القوانين على استقلال القضاء ،وفى حالة عدم الاتفاق على المبادئ السابقة، يكون للطرف المعنى الخيار فى تقرير المصير ، بما

فى ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء على أن يتم الاتفاق على ترتيبات انتقالية تتفاوض أطراف النزاع حول مدتها ومهامها ، وعلى اتفاق لوقف إطلاق النار يتم تنفيذه كجزء من التسوية الشاملة للنزاع فى السودان.

إعلان مبادئ الإيجاد يوضح أن فكرة الانفصال التى وردت فى اتفاق «ماشاكوس» لم تكن جديدة أو مفاجئة كما تروج بعض الكتابات . بل إن الحكومة السوادنية نفسها قد وافقت قبل إعلان المبادئ بعامين فى عام ١٩٩٢ ، فى حوار ممثليها مع ممثل الحركة الشعبية فى فرانكفورت على مبدأ حق تقرير المصير ، الذى أصبح بعد ذلك جزءا من أدبيات كل الحركة السياسية السودانية.

يحدد اتفاق ماشاكوس الفترة الانتقالية بست سنوات ، يمكن خلالها للحكومة المصرية ولأطراف عربية أخرى ، الدفع فى اتجاه بناء الثقة بين طرفى الاتفاقية فى السودان ، لالتزام الحكومة السودانية بإنهاء كافة أشكال المظالم التى يشكو منها الجنوبيون ، لكى يأتى تصويتهم فى الاستفتاء الذى يجرى فى نهايتها لصالح الوحدة لا الانفصال.

ووحدة السودان تبدأ بدولة تفصل بين الدين والسياسة ، وتقيم مشاريع تنمية متوازنة وتعترف بالتعددية الدينية والثقافية والعرقية وتلتزم بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، وليس بإطلاق الشعارات وكيل الاتهامات المرتبكة والمتناقضة لاتفاق «ماشاكوس» الذى يوقف فى نهاية المطاف حرب أهلية أجاعت السودان ودمرته.

ووقف الحرب الأهلية ينبغى أن يكون مصلحة مصرية وعربية ، كما هو مصلحة سودانية وأفريقية بصرف النظر عن الأطراف التى سعت إلى إبرامه وإنجاحه؟

أمينة النقاش

قالوا

* إن عاقبة الجبن ، أوخم من عاقبة السلامة

نجيب محفوظ

* لكل شئ طريق ، وطريق الجنة العلم

الامام على بن أبى طالب

* المهم هو مايفعله المرء فى هذه الدنيا ، وليس كيف جاء إليها

إيزابيل الليندى

فكــــرة

معـــاداة الســـاميـــة

وفقا للموسوعة البريطانية .. فإن العداء للسامية يعنى اتخاذ موقف مناهض لليهود كمجموعة دينية أو عنصرية . وأول من استخدم تعبير " معاداة السامية" هو الألمانى " ولهيلم مار" فى عام ١٨٧٩ لكى يصف الحملات المضادة لليهود التى كانت تجرى فى وسط أوربا فى ذلك الوقت . ورغم أن هذا التعبير واسع الانتشار الآن .. إلا أن الموسوعة البريطانية تعترف بأن ثمة خطأ فى تفسير وتعريف تعبير " معاداة السامية" حيث إنه يستخدم فى وصف كل أنواع التمييز ضد جميع الساميين بينما العرب وشعوب أخرى تنتمى إلى الجنس السامى ، ومع ذلك فإنهم ليسوا هدفاً لمعاداة السامية.

والتعبير المذكور غير ملائم فى وصف التحيزات والتصريحات والتصرفات المناوئة لليهود.

فمعاداة السامية لدى النازيين الألمان ، والتى بلغت الذروة فى المحرقة ، لها أبعاد عنصرية .. فقد اضطهدت اليهود باعتبار أن لهم خصائص بيولوجية معينة.

وفى العالم الإغريقى - الرومانى ، كانت الخلافات الدينية وراء نزعة العداء للسامية.

فقد كان رفض اليهود الاعتراف بالآلهة التى تعبدها شعوب أخرى سبباً لإثارة الغضب والسخط . واشتعل التنافس بين اليهود ، والمسيحية ثم حدثت القطيعة بعد تدمير الرومان للهيكل فى عام ٧٠ بعد المسيح . وأخذ المسيحيون يتحدثون عن مسئولية اليهود عن صلب المسيح وكيف قتلوا " ابن الله".

وعبرت تعاليم الكنيسة عن العداء لليهود والاحتقار لهم ، وبخاصة أن المسيحية تعتبر أنها جاءت برسالة لخلاص العالم وأن المسيح افتدى البشر ولم يعد هناك مكان لليهودية التى لم يعد لها معنى سوى التمرد على الله.

وقد تخلت الكنيسة الكاثوليكية عن هذا الموقف عقب المحرقة ثم جاء إعلان الفاتيكان فى "NOSTRA AETATE" (فى

عصرنا) فى عام ١٩٦٥ الذى قام بتنقيح تعاليم كنيسة روما حول اليهود واليهودية . فقد اعترف الفاتيكان بمشروعية الديانة اليهودية (كدين متصل) وقام بتبرئة اليهود من قتل المسيح . وتغيرت طقوس صلاة يوم الجمعة الحزينة لكى تكون أقل حدة تجاه اليهود . بل إن بابا روما اعترف بدولة إسرائيل فى عام ١٩٩٣ عقب توقيع اتفاقيات أوسلو بوقت قصير. وعند زيارته لإسرائيل فى مارس عام ٢٠٠٠ ، وصف بابا روما معاداة السامية بأنها معاداة للمسيحية بالطبيعة واعتذر عن اتخاذ المسيحيين فى السابق لموقف العداء للسامية.

* * *

كان معظم اليهود قد استمروا يرفضون الدين الجديد مع انتشار المسيحية فى القرون الأولى بعد المسيح . ونتيجة لذلك نظر المسيحيون إلى اليهود كغرباء مقضى عليهم بالهجرة المستمرة والارتحال الأبدى (وهو ماتصوره أسطورة اليهودى التائه) بسبب موقفهم المعادى للمسيح وكنيسته.

وعندما سيطرت الكنيسة المسيحية فى الإمبراطورية الرومانية أوحى زعماؤها للأباطرة باصدار قوانين تعزل اليهود عن بقية المجتمع وتحد من حرياتهم على أساس أن سلوك ومواقف اليهود تهدد السيطرة الدينية المسيحية . وترتب على ذلك اضطرار اليهود – بايقاع مطرد – للإقامة على هامش المجتمع الأوروبى . وتم حرمان اليهود فى معظم أوربا ، خلال العصور الوسطى ، من حقوق المواطنة ومن تولى وظائف فى الحكومة أو الجيش ، وجرى استبعادهم من عضوية نقابات التجار والصناع.

وفى أواخر القرن الحادى عشر أطلقت الحملة الصليبية الأولى موجة من العنف المعادى للسامية فى فرنسا والإمبراطورية الرومانية ، ووقعت مذابح فى " ورمس" وتريبه (تقعان فى ألمانيا الآن) وميتز (فى فرنسا الآن) وشهد القرن الثانى عشر لأول مرة إطلاق شائعة كاذبة لتضليل الجمهور حول طقوس القتل أو جريمة الدمّ ، وهى الزعم بأن اليهود يستخدمون أطفالاً مسيحيين ليكونوا أضاحى فى عيد الفصح اليهودى للحصول على دمهم لإعداد خبز بلا خميرة، وتم إحياء هذه الأسطورة فى شرق ووسط أوربا لتصبح فى الثلاثينيات جزءاً من الدعاية النازية.

وثمة أداة أخرى لممارسة معاداة السامية فى القرن الثانى عشر هى الشارة الصفراء التى يضعها اليهودى إجباريا لكى تدل على أنه يهودى ، وقد أحياها النازيون أيضا.

وترجع عمليات عزل السكان اليهود عن بقية أفراد المجتمع فى أحياء مغلقة(جيتو) داخل المدن إلى العصور الوسطى . واستمر هذا العزل حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى معظم أنحاء أوربا.

ومع نمو التجارة الأوروبية فى أواخر

القرون الوسطى، أصبح بعض اليهود من أنشط قطاعات السكان فى التجارة والصرافة وإقراض الأموال ... الأمر الذى أثار الضيق والسخط فى أوساط المجتمع. وأدى هذا الغضب (من النشاط الاقتصادى اليهودى) على خلفية التحيزات الدينية التقليدية إلى الطرد القسرى لليهود من عدة دول وأقاليم ، منها انجلترا عام (١٢٩٠) وفرنسا (القرن الرابع عشر) وألمانيا (الخمسينيات من القرن الرابع عشر) والبرتغال (١٤٩٦).

وبلغ اضطهاد اليهود الذروة فى أسبانيا عام ١٤٩٢ حيث تم طرد السكان اليهود بأعدادهم الكبيرة هناك بعد طول إقامة.

ولم يسمح بالبقاء فى أسبانيا إلا لليهود الذين اعتنقوا الديانة المسيحية . أما الذين اشتبه فى أنهم مازالوا يتمسكون بالدين اليهودى ، فقد قدموا إلى محاكم التفتيش.

وأسفرت عمليات الطرد الجماعى عن انتقال مراكز الحياة اليهودية من أوربا الغربية إلى تركيا ثم إلى بولندا وروسيا.

وظلت فكرة أن اليهود يجسدون الشر تشكل محور حركة الإصلاح الدينى البروتستانية . وساعد اعتماد مارتن لوثر، زعيم تلك الحركة ، على الإنجيل كمصدر وحيد للسلطة المسيحية فى إشعال غضبه على اليهود لرفضهم للمسيح ، وكتب يقول :" نحن نستحق اللوم لأننا لم نقتلهم ، بل نسمح لهم بأن يعيشوا بحرية فى وسطنا رغم جريمة القتل التى ارتكبوها واللعنة التى حلت بهم وتجديفهم على الله وكذبهم وافتراءاتهم "

وقد أكد النازيون على هذه الآراء التى نبذتها الكنيسة اللوثرية الإنجيلية البروتستانتية فى أمريكا عام ١٩٩٤.

فى عصر التنوير لم يعتبر المفكرون أن اليهود مسئولون عن صلب المسيح ، ولكنهم حملوهم مسئولية المظالم التى ارتكبها أتباعهم. وكان هذا هو موقف " دنيس ديدرو" وفولتير اللذين هاجما اليهود كمجموعة تنفر من المجتمع وتمارس طقوس " دين بدائى وخرافى"

ومع اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى فى عام ١٧٨٩ وظهور شعارات الحرية والإخاء والمساواة ، أصبحت حقوق المواطنة تشمل اليهود . غير أن الاحترام لحقوق هؤلاء اليهود كان مشروطاً برغبة اليهود فى التخلى عن عاداتهم البالية وتمسكهم بهوية مشتركة . وكان هذا معنى الشعار الذى رفعته الثورة فيما يخصهم " « كل شئ لليهود كأفراد ، ولا شئ لليهود كشعب ».

وكانت فرنسا فى طليعة حركة أفراد المساواة المدنية والقانونية لليهود. وأدى غزو نابليون بونابرت للولايات الألمانية إلى تحرير اليهود فى بعض هذه الولايات ، ولكن اليهود واجهوا بعد هزيمته ، سلسلة من النكسات القانونية.

وحتى فى فرنسا نفسها ، فان التحرير لم يكن يعنى إنهاء العداء للسامية . فمع ظهور

القومية كعنصر حاسم فى المجتمع الأوروبى فى القرن التاسع عشر، اكتسب العداء للسامية طابعاً عنصرياً بدلاً من الطابع الدينى، نظراً لأن الشعوب المتجانسة - عرقياً - لم تشعر بارتياح لوجود عناصر يهودية " غريبة " بينها. وانبثقت نظريات تؤكد أن اليهود جنس أدنى من " الأجناس " الآرية.

وبطبيعة الحال .. لم تتردد بعض الحكومات فى أن تجعل من اليهود " كبش فداء" للمظالم الاجتماعية والسياسية القائمة.

وفى أواخر القرن التاسع عشر، أصبحت معاداة السامية حركة منظمة لها أحزابها السياسية فى ألمانيا والنمسا.

وخصصت الإمبراطورية الروسية مناطق محددة يقيم فيها اليهود وفى فرنسا، تركت قضية الضابط فى الجيش الفرنسى الذى يدعى ألفريد دريفوس عام ١٨٩٤ آثاراً سيئة فى الحياة السياسية الفرنسية بعد أن اتهم - زوراً - بالخيانة، لأنه يهودى واتسع نطاق حملات العداء للسامية بعد أن نشر البوليس السرى الروسى فى بداية القرن الماضى " بروتوكولات حكماء صهيون" ، وهى عبارة عن مسبودة مؤامرة يهودية للسيطرة على العالم. وتقول الموسوعة البريطانية إن هذه البروتوكولات " مزورة".

غير أن عاصفة العداء للسامية انطلقت من عقالها فى ألمانيا النازية تحت قيادة أدولف هتلر (من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٥)، وبلغت مستوى مخيفاً لم يقتصر على ألمانيا وإنما تجاوزها إلى أماكن أخرى.

ففى فرنسا ظهرت حركة معادية للسامية تحت اسم " الكاجولار" "CAGOU-LARDS " أى الرجال ذوى الغماء "(الغطاء الذى يغطى الرأس والعنق) ، وفى المجر، تأسست حركة " الصليب السهم " ، وفى بريطانيا، تشكل " الاتحاد البريطانى للفاشيين "، وفى الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت الجمعية الألمانية - الأمريكية الموالية للنازية و" القمصان الفضية".

وطرح النازيون الألمان ماأسموه " الحل النهائى للمسألة اليهودية" .. وهو قتل جميع اليهود واستئصالهم من الجنس البشرى.

واستندت النازية إلى فكرة تفوق الجنس الآرى. وأصبح العداء للسامية فى ألمانيا النازية سياسة رسمية، يجرى تعليمها فى المدارس وشرحها فى المجلات العلمية ومعاهد الأبحاث .. كما يجرى الترويج لها عبر أجهزة دعاية قوية. وتمت إقامة معسكرات الإبادة النازية فى أوشفتز وشليمنو وبيلزيك وماجدانيك وتريبلينكا خلال الحرب العالمية الثانية حيث هلك عدد كبير من اليهود إلى جانب العناصر الديمقراطية واليسارية والليبرالية التى عارضت الحكم النازى الهتلرى.

* * *

ومن هذا العرض التاريخى نستنتج أن

العداء للسامية كان يتركز فى أوربا والولايات المتحدة وليس فى العالم العربى .. بل إن العرب لاعلاقة لهم - من الأساس - بكل الحركات المعادية للسامية.

ولم يحدث أن تردد فى أى ركن من أركان العالم العربى أن اليهود جنس أدنى من العرب .. فالعرب ساميون مثل اليهود، وبالتالى فان اتهام العرب أو المصريين بمعاداة السامية .. حكاية مفتعلة من أولها إلى آخرها للتغطية على جرائم شارون ضد الشعب الفلسطينى واستخدامه نفس الأساليب النازية الهتلرية بعد أن أصبحت إسرائيل هى أداة السيطرة الاستعمارية الجديدة على العالم العربى وثرواته.

والعداء لإسرائيل لايعنى - عند العرب - العداء لليهودية ، ومع ذلك ، فان من يكشف الستار عن جرائم إسرائيل واغتصابها لأراضى الشعب الفلسطينى وسلبها لحقوقه القومية .. أصبح يتعرض للاتهام بمعاداة السامية . بل إن إسرائيل وحماتها يحاولون أن يربطوا بين مقاومة العدوان والاحتلال والتوسع الإسرائيلى وبين الإرهاب والعداء للديمقراطية ومناهضة الحضارة الغربية.

وتستند الحملة الصهيونية - الغربية إلى مغالطات تحاول تصوير الإسرائيليين باعتبارهم الضحية ، وتحاول الإيهام - بالتالى - بأن كل من يقف في وجه جرائمهم يعد متواطئاً مع أعداء السامية.

وهؤلاء يريدون تجميد الوعى العالمى عند لحظة المحرقة. ومنذ سنوات طويلة ، نلاحظ جهوداً أيديولوجية ودعائية منظمة لتكوين " عقدة ذنب" لدى الغرب ، وخاصة الأوروبيين تجاه اليهود مع تنمية هذه العقدة باستمرار .. رغم أن الشعوب الأوروبية - بوجه عام - قاومت النازية ، وضحت القوى اليسارية والديمقراطية ، على امتداد الساحة الأوروبية بالكثير فى النضال ضد هتلر ، ودفع الكثيرون من القادة حياتهم ثمناً لهذا النضال.

والملاحظ أيضًا أن معزوفة معاداة السامية تظهر كلما اشتدت موجات الإدانة العالمية لسياسة القمع والقتل الجماعى والحصار والاغتيالات وتدمير المنازل ومصادرة الأراضى والاستيطان التى تمارسها إسرائيل يوميا ضد الشعب الفلسطينى.

بل إن القاعدة الفكرية التى تحكم التعامل الإسرائيلى مع الفلسطينيين .. تنبع من نظرة عنصرية تعتبر العرب جنساً أدنى لايختلف عن " الصراصير" و" النمل" والزواحف كما عبر عن ذلك جنرالات وحاخامات فى إسرائيل.

وكلما تصاعدت مشاعر الغضب إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية ، تحاول إسرائيل قلب الحقائق وإلصاق تهمة معاداة السامية بالعرب ، وتحويل السبب إلى نتيجة والعكس.

ويشتد الحصار على الدوائر الصهيونية فى العالم بسبب التوجه الأوربى الجديد الذى يرى ضرورة التمييز بين الصهيونية واليهودية.

والرأى السائد الآن فى الدوائر العلمية والسياسية الأوربية أن نقد ومعاداة الصهيونية - وهى حركة سياسية وفكرية لايزيد عمرها على قرن وربع قرن - لايعنيان بالضرورة معاداة اليهودية بصفتها تقليداً دينياً وثقافيا عمره ٥٥٠٠ سنة.

ويقول الكاتب السياسى الأمريكى تيم وايز (وهو من أصل يهودى) أنه من الضرورى الفصل بين المفهومين ، حيث يمكن للمرء أن يعارض الصهيونية دون أن يكون متحيزاً ضد اليهود بصفتهم يهودا ، كما أن تأييد إسرائيل لايمنع بالضرورة من أن يكون المرء مدانا بمعاداة السامية.

ويرى الكاتب اليهودى - الأمريكى ريتشارد كوهين أن المساواة بين معاداة السامية ، من ناحية ومهاجمة إسرائيل والصهيونية ، من ناحية أخرى .. هو أمر يشبه ماكان يفعله النازيون الألمان.

واليهودية عقيدة وتراثق دينى. أما الصهيونية فانها فكرة وعقيدة سياسية قام على أساسها الكيان الإسرائيلى ، وهى تمثل حركة استعمارية تنادى بتكوين وطن لليهود على حساب شعب آخر ينكرون عليه كل حقوقه القومية .. وتم تشريد الملايين من أبنائه فى كل أصقاع الأرض.

وحتى بعد أن اكتفت قيادة الشعب الفلسطينى بنسبة تقل عن ٢٢ فى المائة من أراضى فلسطين التاريخية - وقدمت هذا التنازل التاريخى من أجل « مصالحة تاريخية». يطالب القادة الإسرائيليون باغتصاب هذه النسبة الباقية أو معظمها على الأقل ، ولذلك يوسعون شبكة المستوطنات ويصادرون المزيد من الأراضى الفلسطينية كل يوم ، ويحولون الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق غير صالحة لسكنى البشر من الفلسطينيين.

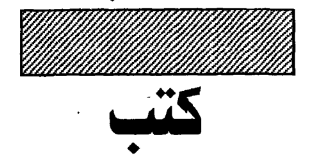
إنها الطبعة الجديدة للنازية.

والصهيونية حركة عنصرية أدينت بالفعل فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية بموجب القرار رقم ٣٣٧٩ قبل أن تتدخل الولايات المتحدة وتمارس أبشع الضغوط لإلغاء هذا القرار فى سبتمبر عام ١٩٩١.

ولايمكن توظيف تهمة معاداة السامية كمبرر لحرب الربادة التى تشنها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين .

وكما يعترف الكاتب الأمريكى تيم وايز ، فان الإجراءات القمعية الدموية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى تمثل إحدى صور معاداة السامية .. فالصهيونية ربما تكون أكثر أشكال معاداة السامية عمقا ورسوخا فى أرض الواقع الآن نتيجة لما ألحقته من شقاء وبؤس بالفلسطينيين ، كما يقول هذا الكاتب الأمريكى.

نبيل زكى



كتب

١ - كريم مروة يتذكر: موقف الماركسية من الدين

٢ - الصحة فى مصر وسيناريوهات المستقبل

موقف الماركسية من الدين

■ كريم مروة

في كتاب «كريم مروة يتذكر فيما يشبه السيرة » الذي يصدر قريبا عن دار المدى ، تحدث المفكر اللبناني في فصل منه عن علاقته برجال الدين ، وموقف الماركسية من الدين . وكريم مروة (مواليد ١٩٣٠) هو كاتب ومفكر لبناني وأحد أبرز قادة الحزب الشيوعي اللبناني . وفي الحوار التالي معه الذي أجراه «صقر أبو فخر» يكشف «مروة » عن جوانب هامة من شخصيته وتفكيره.

** علاقاتي ،اليوم ،مع عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين تعود إلى بعض مواقف عندي صدرت في كتب وكتابات ومحاضرات عبرت فيها عن نقد بعض مواقف الماركسيين والعلمانيين من الدين . وذكرت في كتاباتي هذه بمواقف لماركس وإنجلز ولينين من الدين ، وكيف أنها مختلفة عما ألصق بهم وبالماركسية والدين ،من دون أن أدخل في جهد غير مجد للتوفيق بين مختلفين لا يمكن التوفيق بينهما ، أي الدين بما هو دين ،والماركسية بما هي فلسفة مادية . إذ اعتبرت إن ما هو أهم من ذلك هو دعوة الأحزاب الشيوعية خصوصاً ،واليسارية والعلمانية عموماً ،حتى وهي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة ، إلى إقامة علاقات حقيقية مع المؤمنين من كل الأديان ،ومع أحزابهم ، في النضال من أجل تحقيق الحرية والسعادة للناس . وأطلقت فكرة ، لاقت اعتراضات في بعض الأوساط الماركسية ؛ تشير إلى أن الإيمان ، مثل عدم الإيمان، هو مسألة شخصية ،وما زلت أدافع عن هذه الفكرة

منذ أن بدأت أتصدى لهذا الموضوع فى أول كتاب لى يعالج طبيعة ومصادر وتجليات الأزمة فى الحركة الثورية العربية ، هو كتاب «كيف نواجه الأزمة» ، الصادر فى صيف عام ١٩٧٤. وظلت كل هذه الأبحاث وكل هذه الافكار تتصدر كتاباتى حتى الآن . وآخر كتابين عالجا هذه القضايا ، أثارا اهتماماً ، هما كتاب «حوارات» (١٩٩٠) وكتاب «حوار الايديولوجيات»(١٩٩٧) . وقد أتاحت لى هذه الكتابات فرصة اللقاء والنقاش ، فى محاضرات وندوات متعددة مع هذا الوسط الصعب ، أعنى الوسط المرتبط بالفكر الدينى وبالأحزاب وبالمؤسسات الدينية.

أذكر من هذه اللقاءات تلك التى دعيت إليها بعد صدور كتاب« حوارات» فى عام ١٩٩٠ وهى : ندوة فى المركز الثقافى فى بعقلين ، شارك فيها كل من الدكتور عبد الرحمن منيف والدكتور عصام خفاجى وسمير سعد مراد وسمير أبو حمدان ، وندوة أقميت فى صيدا ، بدعوة من الدكتور مصطفى دندشلى ، شارك فيها السيد محمد حسن الأمين والشيخ إبراهيم المصرى ، عضو قيادة الجماعة الإسلامية ورضا سعادة ، من حركة أمل ، فضلا عن مصطفى دندشلى نفسه . وندوة فى بعلبك، حضرها الشيخ جعفر المهاجر وعدد كبير من ممثلى التيارات السياسية بما فيها التيارات الإسلامية وندوة مماثلة فى الهرمل ، ندوة من نوع مختلف فى القرعون ، بدعوة من الدكتور جورج حجار ، شارك فيها عدد من الأساتذة الجامعيين .كما لبيت فى عام ١٩٩١ دعوة من اتحاد الطلاب المسلمين لإلقاء محاضرة تميزت بالنقاش الصريح ، الذى تجاوزت فيه وتجاوز الحضور الحساسيات السياسية والدينية ، وقد حضرها قياديون من حزب الله .كما حاضرت فى مركز الإمام الخمينى الثقافى فى عام ١٩٩٣ حول رسالة الإمام الخمينى ، التى وجهها إلى جورباتشوف يدعوه فيها إلى التخلى عن الشيوعية والدخول فى الإسلام . وشاركنى فى الندوة الشيخ حسن حمادة . وأعتبر أن مجرد دعوتى لإبداء رأيى فى الرسالة وكان رأيا مختلفا بوضوح عن الرسالة ، تعبير عن روح تسامح عالية . وجميع هذه اللقاءات والندوات والمحاضرات تميزت بالصراحة والحرية فى النقاش وكانت ، بالنسبة إلى أول مدخل إلى هذا الوسط من الباب الواسع ، من دون أفكار مسبقة من قبل الداعين ومن دون أفكار مسبقة من قبلى ومن دون مساومة من أحد منا حول أفكاره .

وإذا شئت فإنني أقدم لك نماذج من أسماء رجال الدين ، الذين يسعدني أن تكون علاقاتي مع أصحابها علاقات ود واحترام وفي المقدمة من هؤلاء السيد علي مهدي إبراهيم ، الذي تستمر علاقتي معه منذ مطلع السبعينيات والسيد محمد حسين فضل الله والمرحوم الشيخ محمد مهدي شمس الدين والمطران غريغوار حداد والمطران جورج خضر والشيخ عبد الأمير قبلان والسيد محمد حسن الأمين والشيخ محمود فرحات والسيد هاني فحص والسيد كاظم إبراهيم ، وأذكر من التاريخ الأول أسماء الشيخ محمد جواد مغنية والشيخ عبد الله العلايلي والسيد موسى الصدر والشيخ صبحي الصالح والشيخ أحمد العجوز والمطران نيفون سابا والخوري طانيوس منعم والمطران بولس الخوري ، والأب انطون مالك ، الذي كان في صور كاهناً ، وأصبح في مينا بوليس في أمريكا مطراناً وقد التقيت به في عام ١٩٧٨ في مدينة مينابوليس ، إذ جاء ، بعد سماع كلمتي في الاحتفال الذي أقيم حول لبنان ، ليذكرني بتاريخ قديم من العلاقة بينه وبين والدي في الأربعينيات . أما المطران بشارة الراعي فلما ألتق به ، لكنني اشتركت معه في حوار صريح على الهاتف في إذاعة «مونت كارلو» حول زيارة قداسة البابا إلى كوبا .

إلا أنني أحب أن أضيف إلى ما تقدم تفصيلا مهما عن لقائي مع ثلاثة رجال دين كبار هم : البطريرك مار نصر الله صفير والإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين والعلامة السيد محمد حسين فضل الله . وقد جاءت هذه اللقاءات في الفترة التي أعقبت اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية .اللقاءان مع البطريرك صفير ومع الإمام شمس الدين حصلا في نهاية عام ١٩٩٠ ، بعد خروج العماد ميشال عون من القصر الجمهوري وبدء مرحلة السلام الأهلي وكان جورج حاوي أطلق في تلك الفترة سلسلة تصريحات يوضح فيها موقف الحزب الشيوعي من الدين ، بهدف تبديد الأفكار السائدة التي تعتبر الحزب الشيوعي معاديا للدين . وأعلن في تصريحاته تلك أن الحزب الشيوعي ليس حزبا ملحداً ، بل هو حزب سياسي تتسع صفوفه لكل المناضلين من أجل التغيير ، بمعزل عن انتماءاتهم الدينية وغير الدينية ، مؤمنين وغير مؤمنين وهو ما نصت عليه أنظمته الداخلية على الدوام . وأذكر أن كلا من البطريرك صفير والإمام شمس الدين نصحانا بألا نكثر من مثل هذه

التصريحات حول الإلحاد ، لأنها لا تفيد فى شئ مما نبتغيه منها وقالا لنا، بوضوح ، إن الممارسة السياسية وحدها هى التى يلتفت إليها الناس ويولونها اهتمامهم ، فيما يتعلق بالحزب الشيوعى ، وبأى من الأحزاب العلمانية الأخرى.

ولعل أهم ما سمعته من رجل دين هو ما قاله لنا الشيخ شمس الدين فى هذا الصدد ،وهو يبتسم ابتسامة عريضة ، لا تخلو من السخرية : ليس ثمة إيمان مطلق ،ولا كفر مطلق . فالمؤمن يتعرض فى أقصى حالات إيمانه للحظات شك، عندما يعجز عن تفسير ظاهرة من الظواهر الخارقة . والأمر ذاته بالنسبة للذى لا يؤمن بوجود الخالق . إذ هو يعجز عن إثبات نفيه هذا، فضلا عن أنه يجد نفسه فى لحظات معينة عاجزاً عن تفسير ظاهرات خارقة ، فيقتله الشك فى يقينياته . وأردف قائلا: ألا ترون أن كثرة من بين كبار العلماء ممن يقتحمون أسرار الكون والحياة تنتمى إلى جمهور المؤمنين بدياناتهم المختلفة؟ وقد أتيح لى، بحكم علاقاتى برجال الدين ، أن أسمع مثل هذا الكلام مع المطران غريغوار حداد والمطران جورج خضر والسيد محمد حسن الأمين والأب يوسف مونس . وأحب ،هنا ، أن أنقل ما قاله لنا ، ذات مرة السيد محمد فضل حسين الله ، بهذا الخصوص ،وهو ما أشار إليه فى اللقاء الذى أجرته معه جريدة «السفير» بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠١ ، إذ قال « كنت مرة فى مجلس مع مثقفين منهم كريم مروة وحبيب صادق وغيرهما . قلت لهم ليس هناك ملحد . لأن الإلحاد يحسم بعدم وجود الله . ولكن يجب قيام الدليل على عدم وجود الله . لأن النفى الحاسم الجازم يحتاج إلى دليل ،كما إن الإثبات الحازم يحتاج إلى دليل... من يستطيع أن يقول أن الله ليس موجوداً؟! مثلما قال جاجارين عندما صعد إلى الفضاء : لم أر الله. قد يقول شخص غير مسلم: لم يثبت عندى الدليل على وجود الله ،ولكن ليس عندك دليل على العدم» .أما الإمام موسى الصدر فقد قال لنا، فى زمن سابق(١٩٧٤) كلاماً من نوع آخر ، تميز بقدر عال من المسئولية ، وبأفق واسع ،وبنظرة حكيمة بعيدة المدى ،كنا نلتقى به ، يومذاك ، للمرة الأولى ،وقد تم اللقاء بواسطة المحامى زكريا رعد فى منزله وبحضوره ،وكنا ثلاثة من قيادة الحزب الشيوعى : جورج حاوى وعلى العبد وأنا، تحدث إلينا ، يومذاك ، بلهجة الواثق من كلامه ، فى ظروف كانت تبدو له ولنا

شديدة الصعوبة ، حافلة بالمفاجآت ، لا تبشر بإمكانات التغيير فى لبنان ، فى زمن قريب ، لا فى شروط مشروعه هو، ولا فى شروط مشروعنا . قال ما مضمونه : نحن محكومون بالتعاون فيما بيننا ،من دون أن نحشر أنفسنا فى تحديد صيغة علنية وعملية لهذا التعاون . يكفى أن تكون شعارات حركة المحرومين قريبة من شعاراتكم ، ولذلك فإن من المبكر ، المبكر جدا ، الحديث عن احتمال تحول الاختلاف القائم بين عمامتى وبين ايديولوجيتكم إلى خلاف وفراق!.

■ لديك كتابات عديدة تعالج فيها موضوع الدين والموقف الماركسى من الدين ،ما هو موقفك حقا من الدين؟.

** هذا الموضوع دقيق وشائك . وقد عالجته فى بعض كتبى ،كما ذكرت لك، قبل قليل ، ولن أدخل هنا فى تفاصيل تلك المعالجات ...بل سأجيب باختصار ،والاختصار فى مثل هذه الحالات يحمل احتمالات التعسف والخلل . وأعتقد أننا سنظل بحاجة إلى مزيد من البحث فى هذا الموضوع من أجل التخفيف من الآثار السلبية لردود الفعل بين التيارات الفكرية المختلفة ، وبين العلمانيين والدينيين خصوصاً ،هنا وهناك. وهى ردود فعل تغذيها الدوائر المعادية لحركة التقدم فى بلداننا ، من داخلها ومن خارجها .وما أحب أن أقوله باختصار ، هو أن الدين ظاهرة اجتماعية تاريخية وهى قد ولدت مع الإنسان منذ فجر التاريخ ، وشكلت وعيه الأول . إن عمر الأديان السماوية يزيد على ثلاثة آلاف سنة ، لكن الوعى الدينى أبعد من ذلك بآلاف السنين . وقد شكل الدين ملاذا للبشر فى مواجهة أسئلة صعبة ومحيرة ، من جهة ،لا تجد أجوبة عنها إلا فى الغيب ، وأسئلة سهلة، من جهة ثانية ، يمكن الجواب عنها عندما تتوافر الشروط لذلك . وهى شروط بشرية لا علاقة لها بالغيب والغيبيات . الأولى تتصل بالوجود وبأسراره ، والثانية تتصل بالحياة اليومية ، وبالطموح إلى جعله أكثر حرية وعدالة وإنسانية.

إن باستطاعة الفلاسفة أن يقولوا ما يريدون فى تصورهم للعالم : كيف نشأ وكيف تطور وكيف يزول . لكن أصحاب المشاريع المتعلقة بتحسين حياة الناس معنيون بأمور أخرى تمحور حول هذا الموضوع ، بالذات ،أى جعل حياة الناس أفضل . لذلك فلا يعنينى ، كسياسى ومناضل من أجل التغيير ، الجانب الأول من الوعى عند الإنسان ،المرتبط بالغيبيات .فذلك شأن يخص أصحابه ، ولا

قدرة لي على الجدل فيه .ما يهمني من وعي الإنسان هو ضرورة أن يمتلك الحرية أولا ، التي تتيح له امتلاك المعرفة بأن تحسين شروط حياته أمر مختلف عن تلك الأمور المتعلقة بأسرار الوجود. لأن تغيير شروط الحياة أمر بشري .والإنسان وحده المعني بحل القضايا المرتبطة به في مختلف جوانب حياته وفي مختلف مراحلها . إن الإيمان هو، في اعتقادي ،مسألة شخصية .كذلك هو الحال بالنسبة لعدم الإيمان .أما المشترك بين المؤمن وغير المؤمن فهو البحث الجاد عن الوسائل واستنباط المشاريع التي تساهم في تحرير الإنسان من العبودية ،وتحقيق السعادة له . لذلك أقول إن على الشيوعيين والاشتراكيين ، وعلى العلمانيين عموماً ، ألا ينظروا إلى الأديان والمتدينين كأخصام ، بل عليهم أن يجذبوا هؤلاء المؤمنين إلى أفكارهم ومشاريعهم ، وأن يجهدوا في التفتيش في الأديان وفي الأفكار الاصلاحية على اختلافها عما هو مشترك بينها من أمور تتعلق بالإنسان وبكل ما يتصل بتأمين الحرية له في شئون حياته المادية والروحية إن المهمة الأساسية للاشتراكيين هي العمل على تعظيم جيش المناضلين من أجل تحقيق التغيير في خدمة الإنسان وتحرره وتقدمه وسعادته. وقيم الاشتراكية ومُثلها ،ومشروعها السياسي عندما يجري تجديده وتطويره وتأمين شروط تحقيقه ، هي ، بالنسبة إلي كاشتراكي ، الطريق الأقصر إلى تحقيق هذا الهدف.

وها أنا أزودك ببعض المقتطفات التي أنتقيها من كتابات ماركس وإنجلز ولينين واستشهدت بها في كتبي الثلاثة : «كيف نواجه الأزمة» «وحوارات» و«حوار الايديولوجيات».

■ دعنا إذن ، ننشر هذه المقتطفات في سياق هذا الجواب؟.

** في كتاب «كيف نواجه الأزمة» ،وتحت عنوان «الماركسية والدين والمحرك الأساسي للتطور» استشهدت بالمقتطفات التالية من كتابات لينين ، مقدما لها بما يلي:

.« في الحقيقة فإن هذا الوضع هو الأساس في موقف الماركسية من قضية الدين،وهو موقف لا يعادي الدين كدين، بل يعادي استخدامه كأداة من أجل إبقاء الجماهير العمالية والفلاحية ، ولا سيما في البلدان المتخلفة التي تضطهدها الإمبريالية واحتكاراتها ، في حالة دائمة من الخمول ، أسيرة الغيبيات ، بعيدة عن المشاركة

الضرورية فى النضال من أجل الدفاع عن مصالحها وإزالة الاستغلال عن كاهلها»..

«يقول لينين فى مقاله عن «الاشتراكية والدين» : «إن البرجوازية الرجعية تسعى فى كل مكان لتسعير الأحقاد الدينية- وقد بدأت تفعل ذلك عندنا- لكى تشغل انتباه الجماهير بهذا الجانب وتحولها عن المشاكل الاقتصادية والسياسية الجوهرية فعلاً ، هذه المشاكل التى تحلها الآن البروليتاريا الروسية المتحدة عملياً فى النضال الثورى».

وفى مكان آخر يقول لينين: «يجب أن يصبح الدين قضية خاصة، هذا هو التعريف المألوف لموقف الاشتراكيين من الدين . وإنه لمهم أن نحدد بدقة مدلول هذه الكلمات تجنباً لكل سوء فهم . على الدولة ألا تدس أنفها فى قضية الدين والجمعيات الدينيةلا ينبغى لها أن ترتبط بسلطة الدولة . لكل إنسان حرية الاعتقاد بأى دين يشاء أو عدم الاعتراف بأى دين من الأديان ، أى حرية أن يكون ملحدا أو مؤمناً، حال الاشتراكيين . ولا يجوز التسامح مع الفوارق المدنية بالمعتقدات الدينية».

وفى مقاله عن موقف حزب العمال من الدين يتحدث لينين عن إمكانية انتساب المتدينين للحزب الاشتراكى ، فيقول: «إذا جاء كاهن إلينا ليقوم بعمل سياسى مشترك وقام بمهمته فى الحزب ، بكل وجدان ، دون أن يعارض برنامج الحزب ، كان بإمكاننا أن نقبله فى صفوف الحزب الاشتراكى -الديمقراطى ، لأن التناقض بين روح برنامجنا ومبادئه وبين عقائد الكاهن الدينية قد يبقى ، فى هذه الأحوال ، تناقضا خاصا بالكاهن يتعلق به شخصياً.

ويتابع لينين فى المقال نفسه: «ينبغى لنا أن نقبل فى صفوف الحزب الاشتراكى -الديمقراطى جميع العمال الذين لا يزالون يؤمنون بالله. وليس هذا وحسب ؛ إنما ينبغى لنا أيضا أن نعمل على اجتذابهم إلى الحزب . إننا نعارض إطلاقا أقل إهانة توجه لعقائدهم الدينية . ولكننا نجتذبهم لكى نربيهم بروح برنامجنا».

تلك كانت استشهاداتى بأقوال لينين حول الدين التى عرضتها فى كتابى «كيف نواجه الأزمة»؟.

أما فى كتاب «حوار الايديولوجيات» فقد استشهدت بما قاله ماركس وإنجلز بصدد الموقف من الدين فى فصلين من الكتاب ، الفصل المتعلق بالنقاش مع الإمام الخمينى والفصل المتعلق بدور العوامل الروحية فى

تكوين الوعى الاشـــتـــراكى . وأورد هذه النصوص من دون ربطها بسياق بحثى.

يقول ماركس عن هذا الموضوع ، بالنص ، فى مقدمه كتابه فى «نقد فلسفة الحق عند هيجل»:

«الدين هو النظرية العامة لهذا العالم ، خلاصته الموسوعية ،منطقه فى صيغته الشعبية مناط شرفه الروحى ، حماسته ،جزاؤه الأخلاقى ، تكملته المهيبة ، أساس عزائه وتبريره الشامل .إنه التحقيق الخيالى لكينونة الإنســان ، لأنه ليس لكينونة الإنسـان واقع حقيقى . إذن ،فالنضال ضد الدين هو، بصورة غير مباشرة ، نضال ضد ذاك العالم الذى يشكل الدين عبيره الروحى . إن الشقاء الدينى هو تعبير عن الشقاء الواقعى . وهو ، من جهة أخرى ، احتجاج عليه . الدين زفير المخلوق المقموع ، قلب عالم لا قلب له .كما أنه روح شروط اجتماعية لا روح فيها. إنه أفيون الشعوب».

وفى مقاله «برونو باور» والمسيحية الأولى يتحدث إنجلز عن الدين ، رداً على الذين يستهزئون بالظاهرة الدينية ، بأن ظاهرة سيطرت خلال ١٨٠٠ عام على عقول البشرية المتحضرة ، وجعلت الامبراطور قسطنطين ، صاحب المطامح اللامحدودة ، يعتنق المسيحية - الأولى بالنص : «إذا أردتم أن تأخذوا فكرة صحيحة عما كانت عليه الجماعات المسيحية الأولى فلا تقارنوها بالجماعات الدينية فى أيامنا . إنها تشبه ، على الأكثر ، الفروع المحلية للجمعية العالمية للشغيلة» . ويقول إنجلز نفسه فى مقاله «إسهام فى تاريخ المسيحية الأولى» :« إن تاريخ المسيحية الأولى يقدم نقاط تماس ملفتة للنظر مع الحركة العمالية المعاصرة ،فالمسيحية ، كهذه الحركة ، كانت فى بدايتها حركة مضطهدين .لقد ظهرت فى البدء كدين العبيد والمحررين، الفقراء والمحرومين من الحقوق ، للشعوب المستعبدة التى شردتها روما .كلاهما ، المسيحية والاشتراكية العمالية ،تبشران بالخلاص القريب من العبودية والبؤس. المسيحية تضع هذا الخلاص فى العالم الآخر ، فى حياة ما بعد الموت ، فى السماء ، فى حين تضعه الاشتراكية فى هذا العالم ، من خلال تحويل المجتمع .كلاهما يلاحقان ويطاردان ، ويتعرض أعضاؤهما للحرمان ، ويخضعون للقوانين الاستثنائية ، الأولى كعدو للجنس البشرى ، والأخرى كعدو للحكومة والدين والعائلة والنظام الاجتماعى». نضيف إلى كل ذلك ما جاء فى

كتاب «العائلة المقدسة» ، على لسان ماركس ، من رد عنيف على الهيجليين الشباب الذين يضعون الدين في موضع العدو ، معتبراً هذا الموقف هو تمويه للعدو الحقيقي ، العدو الطبقي.

ويتضح من هذه الاستشهادات السريعة ، التي تؤكد المنهجية العلمية للماركسية في تعاملها مع الظاهرات التاريخية بموضوعية ، إن الماركسية ، رغم تعارضها فلسفيا مع الدين ، لم تجعل من المشروع الاشتراكي المرتبط باسمها هدفا لنقده ، بل نظرت إليه وقيمته كنتيجة من النتائج التي أفرزتها العوامل الاجتماعية التاريخية المتعددة . واعتبرت أنه شكل معين للوعي لا يجوز النظر إليه بتبسيط ، بل في حركته منذ نشوئه ، كرد فعل على الظلم في شروط تاريخية معينة ، وكمستوى معين من موقع معين للدفاع عن القيم الإنسانية والروحية والتبشير بها . وإذ ننظر إلى الأديان ، وأكثر تحديداً الاسلام في الوقت الراهن في بلداننا ، فاننا نجد أنها تستخدم ، مثلما كان يحصل في العصور الغابرة ، كغذاء روحي في تطعيم الحركات السياسية والاجتماعية الكبرى- كما يشير إلى ذلك انجلز -لكي تصبح هذه الحركات أكثر قدرة على تعبئة أوسع الجماهير حولها . ذلك أن الوعي الديني وهو الذي يجمع في تكوينه بين ما هو بسيط وما هو متقدم، يشكل عاملا بالغ التأثير في استقطاب جماهير المؤمنين المهيئين ، بفعل هذا الوعي الذي يمتلكونه ، للانخراط بشكل قوي في الدفاع عما يبدو لهم أنه مصلحتهم المباشرة ، أكان ذلك من أجل بناء مجتمع يحقق لهم أحلامهم ومطامحهم التي تحددها لهم قيم الدين الذي ينتمون إليه ، أم من أجل تقريب المسافة بين واقعهم على الأرض وبين جنتهم التي في السماء من هنا خطورة ما تستخدمه بعض الحكومات والتيارات الدينية صاحبة المشاريع السياسية الرجعية من شعارات ديماجوجية تستهوي وتستقطب هذه الجماهير ، وتدفعها في نشاط مناقض في جوهره لمشاعرها الدينية ولمصالحها الدنيوية . وهذا ما يؤكد الأهمية القصوى التي يرتديها الطرح الصحيح من قبل حركات التغيير- ولاسيما تلك التي ترتبط باسم الاشتراكية -للمهمات الملموسة التي ينبغي أن تلتقي مع المصالح المباشرة لهذه الجماهير ، وألا تتعارض ، بأي شكل من الأشكال ، مع مشاعرهم وعقائدهم الدينية ، بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن تنسجم هذه المهمات وتتطابق مع الجوهري من هذه

المشاعر والعقائد ، وتضع الشعارات السياسية في قالب شكله ومضمونه منسوجان من القيم الإنسانية والروحية التي هي من صلب جوهر الدين . وإنه لبالغ الدلالة في هذا السياق ، التذكير بما قاله الإمام علي بن أبي طالب في إحدى خطبه المعروفة ، متوجها إلى جمهور المؤمنين ، يحثهم على الكفاح من أجل تحسين ظروف حياتهم على الأرض وعدم الاكتفاء بجنة السماء: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» ، موحداً ، بذلك ، بشكل رائع ، بين جنتي الأرض والسماء .هنا ، بالذات ، تبرز أهمية الدعوة من جديد إلى الإصلاح الديني وهي الدعوة التي كان قد أطلقها في أواخر القرن التاسع عشر اثنان من كبار رواد النهضة هما السيد جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، وتابع الدعوة لها رواد نهضويون جدد في الربع الأول من القرن العشرين كان أبرزهم الشيخ علي عبد الرازق في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» ، الذي حوكم بسببه من قبل علماء الأزهر ، وأبعد من منصبه الديني . فمن شأن العودة إلى الإصلاح الديني والدعوة له أن يشكلا تقاطعاً مع التطور العقلاني في موقف العلمانيين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين من الدين ، التطور الذي يقطع الطريق على المتاجرين بالدين لإبقاء بلداننا أسيرة تخلفها ، من جهة ؛ وأسيرة أنظمة الاستبداد ، من جهة ثانية . ففي ظل هذا التخلف في الوعي تقوى مواقع الظلاميين الخارجين من كهوف التاريخ ومن محاكم التفتيش في القرون الوسطى ، . حركات ومؤسسات دينية وأنظمة حكم استبدادية قروسطية.

غير أنني في كتاب «حوارات» لم أستشهد بنصوص بقدر ما ناقشت أفكارا قديمة وحديثة وقدمت إسهامي فيما اعتبرته محاولة في تجديد نظرتي إلى الدين من موقع الماركسية ، وباسم المشروع الاشتراكي لتغيير العالم.

■ **ينوء العالم العربي تحت وطأة مشكلات كثيرة ومستعصية وقد أضيفت إلى مشكلاته المزمنة ظاهرة السلفية المعاصرة ، الأمر الذي أدخل هذا العالم في بلبلة واضطراب وسوء حال . كيف تفسر ، صعود السلفية الجديدة وكيف تنقد ما يحدث الآن في هذا السياق؟.**

** هناك سببان أساسيان لصعود السلفية ، السبب الأول هو الاستبداد السائد في أنظمة الحكم في بلداننا ، بمختلف مستوياته ، وغياب الحرية وتغييبها . ذلك أن سلطات الاستبداد ،

أيا كان نوعها ، إنما تغلق الطريق أمام التطور وأمام الحرية الفردية والعامة ، وتستأثر بالقرار وبالشأن العام وبالسلطة . وبعضها يحول كل البلاد إلى ما يشبه الشركة الخاصة ويعين شخصه وأصحابه أعضاء حصريين فى مجلس إداراتها ! وفى ظل وطأة هذا الاستبداد تفتقد الشروط لإنتاج تطور وتقدم حقيقيين، وتفتقد الشروط لحل مشاكل الناس ، أو للأمل بحلها وتحقيق السعادة لهم ، بمستوياتهم الواقعية ، السبب الثانى: هو فشل المشاريع التغييرية الكبرى لاسيما المرتبطة بالاشتراكية. و هذا الفشل هو الذى افسح المجال لبروز ظاهرات كانت تراجعت فى الفترات السابقة . وللسلفية ، هنا تعبيرات شتى لا تنحصر فى الحركات الدينية ، فثمة سلفيون ماركسيون وسلفيون قوميون ، ذلك أن الماركسى عندما يعجز عن تطوير أفكاره ، ويستنجد بالنصوص الماركسية القديمة ، يصبح سلفياً ، أى يعود فى تفكيره وفى تحليله للظاهرات إلى ما يسميه هو الأصول (!) لإراحة نفسه . والقومى الذى يهرب من الحاضر المأزوم إلى التراث ، مستنجدا به لحل أزماته ، هو سلفى أيضا .

السلفية ، إذن ، تأتى كنتيجة للاستبداد السلطوى ، وكنتيجة للعجز عن إحداث التطوير فى الفكر ، والفشل فى صياغته المشاريع المختلفة للتغيير . ولا شك أن إشاعة الديمقراطية وفتح المجال أمام الحوار الحر، ثم إعادة الاعتبار للمشاريع الفكرية والسياسية الكبرى وتجديدها ، هما الكفيلان ، فى مدى زمنى معين ، بالحد من تفاقم ظاهرة السلفية ، بأشكالها وأنواعها المختلفة ، ولاسيما تلك التى تشكل مصدرا لسيطرة أفكار رجعية ، ومصدرا لممارسة أساليب قمع لحرية الرأى والنشاط ولحرية اختيار أنماط الحياة والسلوك . ففى ظل الديمقراطية تزدهر التعددية التى تقوم على الاعتراف بالآخر ، والخروج من حالات الانغلاق على الذات ، ومظاهر احتكار الحقيقة . إن القمع يولد قمعاً من نوع آخر . قمعاً من موقع القهر . والنماذج على ذلك كثيرة فى بلداننا . ولا نحتاج إلى كثير جهد لتحديد أمكنة وجودها وأشكال تجليها ومظاهر البشاعة فيها.

الصحة فى مصر وسيناريوهات المستقبل

جهد كبير لسمير فياض ومنتدى العالم الثالث

د. عبد المنعم عبيد

فى سفر ضخم أنيق الطباعة للمكتبة الأكاديمية (٧٤٠ص) قدم منتدى العالم الثالث من أعمال الدكتور سمير فياض منفرداً ، هذه الدراسة الفياضة التى تلت انتاجاً غزيراً لمنتدى العالم الثالث من تسعة أعمال سابقة. وقد شكلت هذه الأعمال جواً فكرياً حاشداً فى قضايا تنمية مصر الحيوية الإنسانية ، مهد الطريق لتفهم المشكلة الصحية فى مصر.

وقد تصدى الدكتور فياض لهذا الجهد الكبير كراهب يسارى ، آخذاً نفسه بالجد والجهد ، مصاحباً لنا فى عمله الذى هو أشبه بمركب سياحى ضخم يخوض به لحجج الحوارات والخطط والأفكار الدولية ، وعباب مساهمات الهيئات المالية والدولية حول الفقر وما يسببه وما ينتج عنه ، وحول المشكلة الصحية من منظور هذه الهيئات . ويدعونا الباحث إلى النظر معه إلى الأمام فى كل هذه الخطط والأفكار ، من منظور مصرى ، وإلى التأمل تحت أقدامنا فى قاع سفينته الزجاجية الشفافة لنرى أغوار وتضاريس وأرضية مصر وسكانها وأوضاعها المتخلفة الراهنة ، البادية فى الزيادة الانفجارية التى حدثت فى سكانها فى القرن العشرين ، وتزاحم السكان وتكدسهم ، وظروف الوهن الاقتصادى وتخلف النظام التعليمى وتعثر الثقافة ومحدودية -التوجه السياسى وشكلية العمل الديمقراطى الشعبى الجاد.

وفى تقديمه لهذا العمل الرائع يعبر الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله عن اعتزازه بالعمل وبالمؤلف معاً وبتفرغ المؤلف لخدمة الشعب ، .

مفضلا ذلك على العمل الخاص أو الكسب المالى ، وبملازمة الفكر للممارسة طيلة رحلة حياة ، وبالتوجه إلى ساحة العمل السياسى فى صفوف اليسار المصرى بكل حماس وثقة ، وبتكامل صورة المعالم ، العامل ، المفكر المناضل الوطنى المنحاز إلى مختلف فئات الفقراء والمهمشين ومحدودى الدخل ، هذا إلى تواضع جم ورغبة فى النقاش وأمل فى الاستفادة من آراء الغير فى كل ما طرحه من قضايا هامة».

ضخامة العمل المرجعى الراهن .. وأين الاطلاع والاستيعاب .وكيف الطريق إلى العمل؟.

ولئن كانت الأعمال التسعة السابقة لمنتدى العالم الثالث حول مشروع تنمية مصر قد تناولت أغلب إشكاليات التنمية الإنسانية بالعمق الكافى فإننا نخص بالاهتمام عند مناقشة المشكلة الصحية البحث المتميز عن« التنمية فى عالم متغير» للدكتور ابراهيم العيسوى والذى أسهب فى توضيح ما حدث من تطور فى مفهوم التنمية بالتحرر الإنسانى والتحرر من التبعية والاستغلال من خلال التنمية المستقلة ، المتطلعة إلى الاهتمام بتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية فى الدول النامية ، ومواجهة تخريب البيئة وتعزيز الحريات والمشاركة الديمقراطية فى إدارة شئون المجتمع والدولة. كما ألقت دراسة دكتور العيسوى ضوءاً على أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بالتنمية فى العالم الثالث نلخصه هنا إذ ، نفيد ذلك فى فهم سلوك هذه الطبقة المتوغلة دوليا فى تناول قضية« الإصلاح الصحى» فى العالم الثالث ودور القطاع الخاص المتطلع إلى مد جذوره إلى شبكة التأمين الصحى الحيوية للشعب الفقير وتحويلها إلى مصدر للربح بإدعاء تطويرها وبث الحيوية فيها وبافتراض توفير جودة عند الحد الأدنى للفقراء ، تسمح برفاهية صحية وعلاجية للقادرين والأغنياء «من كل على قدر ما يملك ولكل على قدر ما يدفع» !

ولننظر كيف ناقش بحث دكتور العيسوى قضية التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق وأهمية الاستنارة بكليهما حسب ظروف التنمية وخاصة حين يكون للتخطيط أداة فنية تعمل فى سياق اجتماعى وسياسى لتعبر الخطة عن أساليب حسم التناقضات بين مصالح فئات المجتمع ،كما أن التحرر الاقتصادى والاعتماد على سطوة السوق فقط يوضح كيف أوجدت الدولة حدوداً لتطبيق الرفاهة فى المجتمع الرأسمالى التى أصبحت عبئا ثقيلاً يلزم التخفف منه ، فما بالنا وحل مشاكل الفقراء الصحية.

وفى سرد الدكتور العيسوى لدروس وكادر

التنمية الصحية نجد ما يساعدنا –فى صدد الدراسة الموسعة للدكتور سمير فياض– على لم شمل المتفق عليه من أسس للحوار بين ما يطلق عليه «سيناريوهات التنمية حتى عام ٢٠٠٢».

فلنبق فى أذهاننا هذه المحاور التنموية حتى لا نتوه فى دراسة دكتور فياض الضخمة . لنحتفظ بالبوصلة الهادية التى نبهنا إليها دكتور العيسوى ونسترشد بدروسها التى تؤكد أهمية استيعاب مفهوم التنمية للأبعاد الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والبيئية إلى جانب البعد الاقتصادى ، وذلك أن التنمية هى عملية تحرر إنسانى للفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية ، وذل الاعتماد على الخارج ، وقيود التبعية والاستغلال وتقييد الإرادة الوطنية وهشاشة المجتمع أمام الصدمات الخارجية . للتذكر أيضا **أنه ما دام البشر هم هدف التنمية ووسيلتها فينبغى أن تهتم التنمية باشباع الحاجات الإنسانية لعموم الناس وباشراكهم وبشكل فعال فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى حياتهم وحياة أبنائهم والأجيال** المقبلة ، والحفاظ على البيئة وتوازناتها ، وتطوير قاعدة الموارد الطبيعية بانتظام من أجل إتاحة فرص إعادة البناء والتجدد الذاتى . وتؤكد دراسة دكتور العيسوى– التى تشكل الأساس المتين المتفق عليه لما تلاها من دراسات وخاصة دراسة دكتور فياض عن الصحة فى مصر– **على أن أهداف التنمية المستقلة الصحيحة لا تتحقق إلا من خلال تغييرات جوهرية فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع تعيد ترتيب علاقاته الداخلية وتكون محصلة لنضال سياسى ونتاج إرادة واعية وتخطيط محكم لتحقيق أهداف محددة.** يحتاج تحقيقها إلى التغلب على مقاومة شرسة من أصحاب المصلحة، مما يتطلب توفير حوافز كافية ليقبل الناس بنضالياتهم على صنع التقدم الصعب ، من خلال التنظيم الجيد لصفوف القوى الساعية لتحقيق تنميتها المستقلة ، وليس هناك أقوى من حافز المشاركة الفاعلة والتشاور المستمر مع الناس فى تحديد الأهداف والوسائل ، **كما أن حشد كل الجهود الممكنة– للقطاعات : العام والخاص والتعاونى– والتضافر الإقليمى عامل ضرورى لإنجاز ذلك** . كما يلزم توفير حزمة سياسات تخاطب القضايا والمستجدات ، وتنشط القوى العديدة فى المجتمع وتشركها بجدية فى اتخاذ وتنفيذ متابعة قرارات التنمية ، من خلال إقامة «شراكة من أجل التنمية» بين قوى المجتمع كلها ،مع تقديم دور التخطيط الجاد على دور السوق دون إهمال السوق .كما لفت نظرنا إلى الاستناد إلى عدد حيوى من المؤشرات التنموية

المتضافرة التى يمكنها أن ترسم صورة جيدة عن مدى التقدم على محاور التنمية السبعة.

وتم تذكيرنا بأن هذه المحاور السبعة هى **تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم والارتقاء بها، واكتساب القدرات والمهارات لإطلاق طاقات الإبداع الكامنة ، وابناء قاعدة وطنية البحث والتطوير العلمى والتقنية ، وتمكين البشر بتشغيل القادرين ، وإزالة قيود المشاركة فى صنع القرارات ، وتضييق الفوارق بين الطبقات فى سبيل إشباع الحاجات الإنسانية المشروعة دون إضرار بالحوافز التى تحافظ على إنتاجية العمل ، وألا يكون الاطراد المرغوب فى تحسين نوعية الحياة على حساب تامين احتياجات الأجيال التالية ، وأن يسعى الوطن لتعديل موقع اقتصاده فى نظام تقسيم العمل الدولى وأن يعيد ترتيب البيت من الداخل بإعادة توزيع السلطة السياسية لكى تصبح سلطة اتخاذ القرارات فى يد الطبقات والفئات صاحبة المصلحة** فى هذا النوع من التنمية حتى يتعمق الوعى بحقيقة التخلف وأسبابه ويعنى وعناصر التنمية الأساسية ويتم حشد الجهود ولإحداث التحولات الهيكلية المطلوبة العميقة لانجاز هذه التنمية.

المحاور التى تناولها كتاب د. سمير فياض عن الصحة فى مصر:

يضم الكتاب ستة أبواب كبيرة ،كنا نتمنى أن يبدأ الكتاب بالفصل الثانى عن «بروفيك» (مصر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والادارى .. ثم السكانى والصحى والبيئى) . ويا حبذا لو ضم إلى هذا الباب الدراسة الواردة تاليا له عن الغذاء فى مصر .. إذن لكانت قد قدمت الدراسة إتساقاً فى مواضيعها يمهد بعد ذلك لدراسة القطاع الصحى فى مصر(الباب الرابع) ثم النظام الصحى برؤيته العالمية وإتجاهاته وجهوده الدولية (الباب الأول) وبرؤيته المصرية (الباب الخامس) وهما البابان الرئيسيان -الرابع والخامس- اللذان يشكلان «الموضوع الرئيسى» «الأول» فى الكتاب- ، والذى يفضى فى النهاية إلى« الموضوع الرئيسى الثانى» فى الكتاب فى الباب السادس والأخير ويتناول السيناريوهات المتعددة للعناية بصحة الشعب المصرى من وجهة نظر المؤلف إلى ما يعتقد أو يتصور أنه رؤى سياسية مختلفة فى هذا الموضوع الهام.

بل إن المؤلف ينصحنا فى المقدمة للقارئ المتخصص- البدء بقراءة الكتاب من الباب الخامس للإطلاع على الموجز التنفيذى للواقع الصحى فى مصر .

أما القارئ «الخبير بالقطاع الصحى الحالى» ، وأطروحات منظمة الصحة العالمية

فى برنامج الصحة للجميع .. فيمكنه التوجه مباشرة إلى الباب السادس والأخير ليحيط بالرؤى المختلفة المطروحة من التيارات والقوى السياسية حول موضوع مستقبل الصحة فى مصر».

لماذا اقتراحنا من جانبنا –واقترح المؤلف– خريطة أو بوصلة تهدى القارئ ببدايات للإطلاع من منتصف الكتاب لكى يجوس فى هذا العمل الضخم؟ السبب هو ضخامة العمل من ناحية ، كما أن حرص الكاتب على «الموسوعية» أغراه بألا يترك شاردة أو واردة فى موضوع الإصلاح الصحى أو فى قضايا الاقتصاد والسكان والبيئة والغذاء وغيرها ، إلا وقد خاض فيها . وقد كنا نود أن يربط الكاتب بين عرضه للقضايا الاقتصادية والسكانية وعرض من سبقه فى المواضيع نفسها فى كتابين هامين عن «السكان وقوة العمل فى مصر» ، وعن «قضايا البيئة والتنمية فى مصر» فى نفس سلسلة الأعمال البحثية لمنتدى العالم الثالث بما فيها من رؤى متخصصة وجداول وافية ومؤشرات إضافية، ويكتفى –بعد أن ألقى الدكتور فياض بعصاه –بقراءة بحثه الضافى الضخم بديلاً من كتب ثلاثة ، بل إن ذلك يدعونا إلى التوجه إلى المجموعة المشرفة على هذا المشروع الضخم بتوثيق «حوار دراسى تبادلى» منشور حول القضايا السكانية والوظيفية والبيئية والسياسية المشتركة وما احتوتها من جداول ومقارنات وأرقام ومؤشرات تشكل إتفاقا عريضا من ناحية وتفاديا للتكرار من ناحية ثانية . بل ربما دعونا المؤلف إلى إصدار ملخص واف لعمله الكبير– تأسيسا بسلفنا الصالح فى كتبهم التى تلقب بالشارح الكبير وبملخصاتهم الصغيرة المفيدة.

ولقد عكفت على قراءة هذا البحث المطول مرة وأعدت النظر مقلبا له مرات ، ثم قررت–من أجل هذا المقال– أن أسلك فى مسار به مسلكى الذى بسطته فيما سلف ، كى أزود القارئ برؤية واضحة لهذا الجهد الضخم ، فدلفت إلى استعراض البابين الرابع والخامس فى عجلة لن تغنى القارئ عن قراءتهما كلهما .

أولا: القطاع الصحى فى مصر (الباب الرابع–خمسة فصول من الفصل العاشر إلى الرابع عشر : من صفحة ٢٦٥ إلى صفحة ٤٣٣).

ويشرح الفصل العاشر منظمات القطاع الصحى فى مصر ويلخص نقاط القوة لوزارة الصحة فى أنها المسئول الأول عن صحة مصر.. وبها بعض الكوادر العالية القدرة والحماس ، وتحتاج إلى بعض التدريب وإعطاء المسئولية لكى تصبح عناصر التغيير (كيف؟)

ونجحت وزارة الصحة فى بعض البرامج المتعلقة بصحة الأطفال والتطعيم الممتد وتنظيم الأسرة(ولم يناقش هنا طبيعة التأثير الأمثل على الزيادة السكانية) ، وإنشاء شبكة كبيرة لتقديم الرعاية الصحية من الوحدات الأولية إلى المستشفيات «فى متناول أى مواطن (٩٥٪ من السكان) . ولكن المؤلف يطلب أن ترتفع فاعلية تلك الوحدات (كيف؟) وتتجاوب مع المجتمع المحلى(كيف؟) ،كما يجب اثارة التنبيه العام واليقظة فى المجتمع الصحى لتحديد الألويات الهامة للإصلاح الصحى وخيارات السياسة الصحية» (ما هى وكيف؟).

ويستطرد المؤلف فى وصف ما يعانى القطاع الصحى من نقائص : عدم التكامل فى الأداء وفى البيئة التنظيمية وفى تقديم الخدمات الصحية المجزأة بين عدد من مقدمى الخدمة الصحية بأنظمة محدودة مغلقة، وهناك غياب للرؤية المجتمعية(؟) وتسيد الخدمة العلاجية على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية ، وغيبة الحوافز(؟) وغياب القدرات المؤسسية اللازمة لتنظيم القطاع الصحى(؟) ،كما أن البنية التشريعية الحاكمة للقطاع الصحى بنية مقيدة فى التوظيف والادارة والتمويل والتشغيل المحلى والذاتى الهادف لتوليد موارد خاصة ومركزية الشراء والصيانة ، والخوف من المسئولية والاسترخاء فى الأداء (ص٢٩٤) أما عن عيوب وزارة الصحة البنائية والوظيفية فتتلخص فى التكدس ، والتعقد بعشرات القطاعات مع تنظيم رأسى بلا تواصل ، وعدم وضوح الأدوار التنظيمية والمسئوليات ، ومركزية السلطة وعدم تحديد مستوياتها ، . وتعقد الصلات بحوالى ٢٩ وزارة وهيئة تقدم خدمات صحية!.

ويواصل دكتور فياض سرده لعيوب البناء والأداء الصحى الواضح فى غياب التوازن الواجب بين الوظائف الاستراتيجية والوظائف التشغيلية (ولماذا لا يقوم شعب كبير بتشغيل مؤسساته على قواعده التعاونية والتضامنية) ، والاغراق فى تفاصيل العمل الإدارى ، ونقص القدرة على على التخطيط الاستراتيجى وتحليل السياسات والتخطيط القطاعى للقوى البشرية ، وضعف أنظمة تشغيل مقدمى الخدمة، وغياب أنظمة اعتماد الوحدات الصحية ، ونقص قدرات تنظيم وإدارة الاستثمارات فى قطاعات الصحة. أما نظم تقديم الخدمة -وخاصة العلاجية -فهى ضعيفة الكفاءة فقيرة التوعية . ودور مديريات الصحة بالمحافظات محدود فى تخليق السياسات وصناعة القرار .-

ويستعمل المؤلف نفس فكرة سرد نقاط القوة ونقاط الضعف لمناقشة حالة التأمين الصحى ، هذه المؤسسة الهامة لصالح الشعب

المصرى ، إذ أنها ذات قوة بنائية ووظيفية» تجعل منها قوة مشكلة لمستقبل الرعاية الصحية ونظام تقديمها فى مصر من خلال إدارة الافراد ونظام التمويل من الاشتراكات وإسهامات المنتفعين ، ووجود الممارس العام ونظام الإحالة إلى الأخصائى والرعاية الداخلية فى مستشفى ، وتوفير كل ما هو ضرورى -من خلال مواردها- لتصميم برنامج الإصلاح الصحى(؟) وقدرتها بفضل قوتها الاقتصادية على تشكيل أنظمة التعاقد ، ووجود بدايات لنظم إدارة المعلومات . أما عن نقاط الضعف فتركز على عدم اكتمال بنائها التنظيمى بعد(؟!) . أو بنيتها المؤسسية المختصة بأعمال التخطيط الاستراتيجي وتنمية السياسات ، وليس لها سلطات على التحكم فى اشتراكات وإسهامات منتفعيها والحزمة الطبية اللازمة لهم طبقا للتمويل المتاح ، وليس لها معدلات وسياسات نموذجية أو كتب تعليمات إدارية عصرية ، وبالتالى فهناك ضعف فى المتابعة الدقيقة التى تحقق الجودة وخفض التكلفة ، هذا مع مركزية فى اتخاذ القرارات فى المشتريات والتمويل والتشغيل ، وصعوبة تعديل حزمة الخدمات والاشتراكات طبقا للتضخم مما يؤدى إلى عجز تمويلى متراكم . وهناك ضعف قدرة الهيئة فى مجال التنمية البشرية ، وفى إدارة المشتريات السلعية بكفاءة وأمان ، وفى إيجاد نظم للدفع محفزة للسلوكيات الإيجابية لمقدمى الخدمة ، والتحكم فى أسعار الخدمات المكلفة والاستثنائية ، والتحكم فى استهلاك الدواء وترشيده أو تطوير نظم المعلومات وأساليب الجودة وترقية الخدمات الصحية.

وينبه المؤلف إلى الدور الجيد الذى تلعبه منظمة صحية أخرى هى المؤسسات العلاجية التى تتمتع بنقاط إيجابية كثيرة فى نظم التسعير والتكاليف والحوافز ولكن بها العديد من السلبيات بإلحاق مستشفياتها بوزارة الصحة ومركزية بنيتها الكونفدرالية وعجزها المالى .أما قلعة المستشفيات الجامعية فيغيب عن أدوارها العالية التخصص دور ملموس فى مجال الرعاية الصحية الأساسية والوقائية ، واتباعها أكثر فأكثر نظام العلاج بأجر ، مع ضعف فى الادارة ومحدودية فى الاستفادة من إمكاناتها وغيبة التفكير الاستراتيجى القومى لديها وكذلك أشار المؤلف إلى تناثر القطاع الخاص وتفاوت الجودة فيه رغم قيامه بالتعامل مع عدد كبير من مرضى العيادات الخارجية ، وغياب أى مشاركة من جانبه فى أى حوار صحى للوصول إلى استراتيجية شاملة لمصر.

ويناقش المؤلف- فصلاً جديداً فى هذا الباب- مشاكل وملامح «البنية التحتية للقطاع الصحى» ، بما يتميز به من طاقة سريرية

والفنيين وسوء التوزيع الجغرافى خاصة للوجه القبلى ونقص القوى البشرية للتوليد وطب الأسرة وضعف نظم وخبراء التدريب والتنظيم والتخطيط والاقتصاد والتمويل ومن هنا انخفاض جودة الأداء وغياب كتب ووثائق التعليمات والإرشادات الطبية والمهنية وجزئية الفائدة من مجهودات التعليم الطبى المستمر ، وقصور نظام التوظيف وظروفه المحفزة للإيجابية والجودة . وهناك تشوهات الأداء البشرى للقطاع الخاص وإنعدام للمعلومات المتاحة حوله . وهناك غياب لمساهمة وزارة الصحة فى المقررات الدراسية الطبية .كما أن هناك نقصاً فى التنسيق بين وزارة الصحة والتخطيط والمالية والجامعات والنقابات والهيئات النيابية.

ويشير الفصل الثالث عشر إلى مشاكل الانتفاع بالخدمات الصحية وانخفاض معدلات الأداء بها وغياب الأدلة وغياب الأدلة الاسترشادية فى العمل وضعف قواعد المعلومات واعتماد نظام التمويل والتشغيل الرأسى بدلا من التشغيل بواسطة المجتمع المحلى .

أما الفصل الرابع عشر فهو من أغنى أجزاء العمل بالإحصاءات المفيدة عن الأداء المالى للنظام الصحى فى مصر ، ويتضح منه تضخم الانفاق الصحى من جيوب المواطنين (٥٧-٦٠٪) مع تعدد فى آليات التمويل وعدم توجيهه إلى السكان الأكثر احتياجا وعدم ضمان تحريك موارد مالية مستقرة مما يؤدى إلى عدم كفاية تمويل الوحدات والهيئات وعجزها وسداد العجز عشوائيا بواسطة الحكومة، مع غياب ترشيد الموارد مما يضر بجودة الأداء مع زيادة الانفاق على مبانى وتجهيزات الخدمات . ويزيد من تفاقم المشاكل إلى تفاوت قدرة السكان على الوصول إلى الخدمة طبقا للتقسيمات الجغرافية والطبقية وتجزئة تمويل الشرائح السكانية ، وكذلك فإن نظام الدفع لمقدمى الرعاية أصبح عشوائيا لا علاقة له بالانتاجية أو باحتواء ارتفاع الأسعار أو تشجيع المرضى على الاستخدام الرشيد والفاعل للخدمات الصحية ما دام غير مرتبط بمعايير الجودة ربط الأجر والحوافز بتحقيقها.

بيت القصيد : كيفية مواجهة النقائص والحفاظ على نقاط القوة فى النظام الصحى:

فى الباب الخامس يستعرض المؤلف:

١- **نقاط القوة التسع:** الدولة (رسميا) ترعى كل المواطنين مجانا(؟!) أو تأمينيا ، وتتيح ولوج المواطنين (فيزيقيا) للوحدات ، من خلال قاعدة تحتية هائلة من الوحدات والقوى البشرية مع إمكانية الحصول على نوعية راقية من الخدمات التقنية(؟!) وإتاحة الأصناف الدوائية (؟) مع مستوى جيد للتطعيم الإجبارى

(نعم) ، وتناقص معدل نمو السكان (؟ بما يكفى) وحصول ٨٠٪ على المياه (تقابل مشاكل بيئية مستجدة خطيرة) مع تزايد النسبة المالية المخصصة حتى وصلت إلى ٤٪ (المتوسط العالمى ٤ر٧٪).

٢- فالمشاكل البنيوية التى تحد من كفاءة وفاعلية النظام الصحى فى مصر فهى:

ارتفاع لا زال فى وفيات الأمهات ، والأطفال الرضع ، والأطفال تحت سن خمس سنوات ، والتفاوت فى كل ذلك بين الحضر والريف ، والمعدلات الأقل فى مقاومة الأمراض السارية ومحدودية التعامل مع الأمراض غير المعدية ، وصعوبة تغيير نمط الحياة والمسببات الاجتماعية (التدخين والمخدرات والحوادث وفرط التغذية) وسوء التغذية . ولا يغطى التأمين إلا أقل من ٤٠٪ من المواطنين ، وهناك تجزئة فى تقديم الرعاية الصحية مع عشرات من الهيئات الوزارية وخدمات الهيئات الاقتصادية والتأمينية والقطاع الخاص وهكذا فالخدمات غير عادلة وغير متاحة للجميع ومحدودة الكفاءة ، ويتحمل الفقراء نسبة مئوية أكبر من دخلهم للإنفاق على الرعاية الصحية مع تناقص فى الضرائب مع ارتفاع الدخل وهناك تفاوتات فى الانفاق العام والصحى بين الحضر والريف وبين شرائح الدخل(يحصل الفقراء على ١٦٪ والأغنياء على٢٤٪) ومحدودية انتفاع الفقراء بالدعم الدوائى ، وتفاوت فى وفيات الأطفال بين المحافظات(١:٣) ووفيات الأمهات (١:٥) وتنظيم الأسرة وتوزيع الأطباء(١:٦) وفى التردد على العيادات ودخول المستشفيات .

وقد سبق الاشارة إلى نقائض كفاءة الادارة، والتمويل والانتفاع (كررها المؤلف فى مواضع سابقة) وفى الجودة والفاعلية وإشباع الخدمات(سبق تكرارها) .

مرتكزات النظام المستقبلى

إن التأكيد المحمود والمشهود للمؤلف فى ص٤٥٦ والمنسجم مع رؤية مجموعة الدراسة لمنتدى العالم الثالث فى مشروع ٢٠٢٠ عن أصول التنمية الشعبية الإنسانية المرتجاه ، إن هذا التأكيد للمؤلف يتجلى فى قوله أنه لن تفيد أية وسائل غير علمية وعملية فى الارتقاء بالوضع الصحى ، دون تصور استراتيجى متوافق عليه شعبيا ، يحقق أوضاعا تحسينية لعلاج النقائص والسلبيات ، لإيجاد القاعدة الضرورية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية ثم يقوم بتحويل الاستراتيجية إلى خطط متتابعة ، ذات أهداف قابلة للقياس وتعزيز العوامل الضرورية لتحقيق الهدف ، ومراجعة التخطيط باستمرار لتعديل الانحراف أو تعديل الخطط ، وتوفير المدخلات الضرورية والعمليات النمطية قدر الإمكان للوصول إلى أفضل مخرجات وأجود

خدمة صحية بأقل تكلفة فى حدود أولويات الخطة والاختيار ، ولن يتحقق قبل رفع متدرج لموازنة الانفاق الصحى الحكومى إلى ٥ر٧ ٪ وتحمل القطاع العائلى لمثله ، وتوفير متدرج للكوادر ، وتوفير القدرة على الإدارة العصرية ، وتوفير المناخ المجتمعى الديمقراطى المحجم للفقر المحافظ على البيئة المتعامل بكفاءة مع الحوادث ، وتعميم المرافق ، وتشجيع أنماط الحياة والسلوكيات المعززة للصحة.

إلا أن المؤلف يعود بعد سطور قليلة ليتحدث عن «أوضاع تحسينية فى إطار الأوضاع القائمة» ويسرد قائمة طويلة لما تقترح الهيئات الدولية وخاصة هيئة المعونة الأمريكية وتتعلق بالكفاءة التقنية والتكلفة الأدنى وجودة الخدمة وتوافرها .. ولا أتبين كيف يرى المؤلف امكانية ذلك عمليا فى إطار ما سبق وقدم عن تقييمه للنظام الصحى القائم وربما كنا فى حاجة لمناقشته فى فكرة ص٤٥٧ عن وجوب التركيز على دور حكومى ضرورى للتعامل مع الإيجابيات والسلبيات فى الجودة الناتجة والتكلفة المتحققة والإتاحة عند الحاجة».

إلا أن المؤلف سرعان ما يعود إلى صواب فكرته عن التنمية الشاملة كما أكد هو إليها منذ سطور سابقة وأكدت عليها دراسة دكتور العيسوى المشار إليها فى أول المقال ،عن «وجوب تسيد المفهوم التأمينى بمعناه القومى الشامل الذى باتساعه يمكنه تجنب مخاطر نقص التمويل المزمن وتحقيق دور الكتالة البشرية كمشتر له اليد العليا فى سوق العرض والطلب من أجل شراء الخدمة من موقع القدرة والقوة لصالح المجموع السكانى» مع تأكيد دور الدولة كراع لاستمرارية توقف التمويل فى ضوء مشاكل عولة الاقتصاد والتحول فى نمط الأمراض والتطورات الاقتصادية المستقبلية.

ويقدم المؤلف عرضا وافيا (٤٥٩-٤٧٥) من الدراسات المستقبلية لمنظمة الصحة العالمية ! يتعلق بتوفير الصحة للجميع حتى عام ٢٠٢٠» إلا أننا ننبه إلى طوباوية الإعلانات الدولية- العامة من حيث التطلعات وكأنها ممكنة، والصعبة من أجل التحقيق إذا اكتفينا برفعها كعلم مرفرف على بنايات متصدعة»!

فمن السهل أن نتحدث عن الحصول على الطعام الكافى والمتوازن والماء السليم صحيا ، والمسكن الصحى ، والملابس اللائقة بشريا والملائمة مناخيا !! يا سلام! إعطنى ذلك واترك لى العناية بصحتى ودعنى أعيش فى دعة وأموت فى سعادة.

إن هذه المتطلبات الحيوية اللازمة لسلامة صحية شاملة يواجهها تحديات خطيرة فى العالم الثالث وخاصة فى مصر حيث اشتد الاستقطاب الاجتماعى وبان الوهن على قدرات

الفقراء .

أما الحصول على الأمان من البطالة والمرض والعجز وتقدم العمر فينطبق عليه المثل القائل (ما هو خاطر الأعمى..؟ قيل قفة عيون) ومن هنا كثر الحديث حول التنمية وبؤرتها الإنسان الذى له حقوق ، واستئصال (؟) الفقر وتقوية وضع المرأة فى التنمية المتمسكة بالأولويات الاجتماعية مع إطار منفتح وعادل للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا .

إن كل هذه المتطلبات لوجود جنة الفقراء كفيلة بتحقيق «الأهداف العشرة المستقبلية للصحة للجميع» ، بدءاً بالعدالة (تقزم الأطفال) واستمرارية الحياة (قصف حياة الأطفال والأمهات) وتغيير مسارات أوبئة خطيرة واستبعاد غيرها وتحسين الطعام والمأوى وتوفير مقاييس لتعزيز الصحة وسياسات تتبنى الصحة للجميع وتنفذها وإتاحة الوصول إلى رعاية صحية متكاملة جيدة مع وجود أنظمة معلومات ترصدية للأمراض ومساندة البحوث الصحية» . وكل ذلك لن يجدى معه مجرد تقليل السلبيات وتحسين الايجابيات!.

أمنيات الهيئات الدولية .. كلام كثير .. تكرر الإطالة فى فى الباب الأول:

إن المؤلف الكريم قد أحس بوضوح كم الأمنيات وحسن رص الأهداف والمؤشرات فى كلام فى كلام حين يتحول إلى التنفيذ فى بلادنا .فقد أدمنت أجهزة الحكم لدينا« عادة علنية «خطيرة هى ذكرها لأمنيات ومقولات ومؤشرات الهيئات الدولية وكأنها تتبناها ، وعندما يمر (الوقت المحدد من آلما آت عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٠) فلا مانع من فترة سماح حتى ٢٠٢٠ مع إثارة الغبار الكثيف عن برامج (التحديث) والتعبير عن الحكمة الصائبة فى خطورة الزيادة السكانية ، وكأننا نقول ..ها نحن حذرناكم فلم تفعلوها .

والقارئ المحب للتكرار حول الأمانى وأوج القصور ونقاط القوة فله أن يرجع إلى عشرات الصفحات فى تسهيل الكتاب فى موضوع أفاض فيه منتصف الكتاب حول الأفكار والجهود والنظم العالمية المقدمة (مع إضافة مستبشرة حول إمكانيات المستقبل فى العلاج الجينى أو الإصلاح الجينى ، لا بأس بها وقد أعجب بها دكتور سمير فياض من فيض ما تغص به شبكة الانترنت وتلفزيون المستقبل).

والآن ماذا يرى أصحاب السيناريوهات من المجموعات الاقتصادية فى مصر فى قضايا المسألة الصحية؟.

إذا نظرنا إلى خاتمة هذا العمل المرجعى الكبير(ص٧١١ –٧٢٢) أرشدنا المؤلف إلى:

–الزيادة السكانية وتزايد أسعار السلع والخدمات مع ارتفاع ظاهرى فى دخل الفرد وانفاقه مع تناقص قدرته فى الحصول على

سلة السلع الضرورية والارتفاع المتوسط وانتسار الفقر بمعيار الحد الأدنى على الرغم من التحسن المحدود بمعيار الحد الأدنى (وهل علينا أن نراجع انتشار وعمق الفقر في السنوات الخمس الماضية مع عمق أزمة النظام الرأسمالي مؤخراً واحتمالات تنذر خطيرة للصراع والحرب في المنطقة العربية؟).

– تزايد تخلي الدولة عن دورها التقليدى في تقديم السلع والخدمات.

–انتقال عبء الانفاق على الصحة إلى القطاع العائلي.

–انشقاق المجتمع إلى مجتمع الفقراء والمهمشين ومجتمع المتيسرين وانعكاس ذلك بوضوح في مجالات الصحة والغذاء والسكان والمرافق ونمط المعيشة وسلم القيم، وزيادة الانفاق على الرعاية الثالثية والعلاجية (والحقيقة إننا نرى أن تأخر التعامل مع المرض أصبح ضرورة حياتية نظراً لعدم قدرة المرضى ولا رواتبهم بالتعامل مع الأمراض في خطواتها الأولى ما دام كل امرئ يسعى على قدميه حتى يقعد).

–لا قدرة على الحصول على نصيب عادل كفء من الرعاية الصحية (المجانية المتاحة) والتأمينية المتفاوتة الجودة المتدهورة الآداء والتي لا غنى عنها في نفس الوقت (فالإنسان مريض وكذلك الحيوان والنبات والبيئة وكذلك النظام الصحى).

والسيناريو المرجعي (النظام الحالي) يحس بوطأة الأعباء السابقة (فقد أوجدها) وهو يركز على برنامج إصلاح صحى مقترح من الهيئات الدولية، وإن كان تحت وطأة تزايد مشكلات الأزمة المالية الراهنة قد أجل النظر حتى في هذا المشروع للإصلاح . وقد استعرض المؤلف أسس البرنامج المقترح لما سماه «الإصلاح الصحى» –والذى تم تأجيل النظر فيه– ص٥١٠–في تطلعه إلى توفير حزمة رعاية صحية أساسية للكافة يتم تجريبها في ثلاث محافظات بمعونة مقدمة من عدد من المنظمات : البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية مع محاولة زيادة عناصر ومكونات هذه الحزمة الطبية الأساسية.

آملا أيضا في توسيع نطاقها لتشمل باقي المحافظات ، وتهدف من تقديم هذه الخدمة إلى انقاص متدرج ومتسارع لأمراض ووفيات الأمهات أثناء الولادة ، وحديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن الخامسة مع انقاص معدلات الخصوبة لتقليل الزيادة السكانية إلى ٥ر١ بالمائة وزيادة الاهتمام بالصحة العامة والتطعيم الشامل وتقديم الرعاية المنظمة بالعيادات الخارجية التى تنشئها وزارة الصحة بمعونة دولية في صورة قرض (فائدة منخفضة وبإشراك وحدات

عيادات القطاع الخاص . ويتم التمويل من خلال صندوق قومى مركزى شامل له فروع بالمحافظات ، هو صندوق التأمين على صحة الأسرة يمول من الموازنات المقررة للصحة والتأمين والوزارات ، ودفع رسم على زيارة العيادة الصحية ومن الضرائب على السلع الملوثة للبيئة (مثل الضرائب على الدخان والسجائر) مما يعنى ضمنيا الأمل فى استمرار الشعب فى التدخين حتى يمكن زيادة الضريبة اللازمة للتأمين على تلاميذ المدارس ، وقلة هذه الضريبة لو أقلع الشعب عن التدخين) . وهناك أمل فى أن يلعب تقديم هذه الخدمات المنتظمة دور حارس البوابة الذى سيقلل (عبور) المرضى إلى حيث يوجد الاخصائيون وأسرة المستشفيات . وقد أعتبر أى (إصلاح) فى أحوال المستشفيات إنما هو مرحلة (ثانية) لا يتم الاقتراب منها علنيا الآن وإنما يتم تحويل العلاج فى جزء كبير منها إلى علاج يسمى (الاقتصادى) بواسطة لوائح ادارية وزارية يتم وضع قواعدها بصورة خفية منظمة صامتة تحت مبادئ سياسة تسمى(استعادة التكلفة) . ويتصور واضعوا سياسة الرعاية الصحية الأولية(التأمين الأولى على صحة الأسرة) أنه قادر على أن يصبح هو المتعاقد مع المستشفيات مستقبلاً لتحويل ما يراه من المرضى إليها حسب قوانين المنافسة والجودة الاقتصادية، وحتى يتم ذلك مستقبلا فإن(ملل) الناس من تدنى كفاءة نظام التأمين على صحة الأسرة المقترح ربما يدفعهم إلى الاستمرار فيما هم فيه من اللجوء فى الرعاية الصحية الضرورية إلى العيادات والقطاع الخاص كما يفعلون الآن عند احتدام المرض وزيادة الصراخ حول الآثار الاستفحالية للأمراض مع نقص القدرة على مواجهتها بعد تضخمها كما كان هناك عدم قدرة على اكتشافها والتعامل معها قبل أن تحدث أو فى بداية وجودها . بل إن المنظرين الدوليين لبرنامج الإصلاح الصحى المتمحور حول التأمين على صحة الأسرة قد صرفوا النظر عن عمل الفريق الطبى طول الوقت وسمحوا باستغلال الوحدات الصحية بنظام العلاج الاقتصادى (وهو غطاء للعلاج الخاص) بعد الساعة الحادية عشرة ظهراً مما أفرغ المشرع فى بدايته من مضمونه الرئيسى حول فرق العمل وأهمية التسجيل الطبى والاكتشاف المبكر وشمولية التغطية وكفاءة الأداء وقياسه لحساب الزيادات فى الأجور التى ستمنح مقدمى الخدمة وغير ذلك من الكلام فى كلام. ويمكن الرجوع إلى موجز مشروع الاصلاح الصحى المقترح والمأسوف على تنفيذه فى ص٥٣٥ وما بعدها -والجدير بالعجب أن أدبيات هذا المشروع فى آلاف الصفحات

وزيارات الخبراء الأجانب بالمئات مئات ملايين الدولارات التى أنفقت على التحضير له كلها تشير إلى وجوب إجراء أوسع مناقشات جماهيرية ومع أهل الحل والعقد وفى المجالس النيابية ومع مقدمى الخدمة. ولكن كل ذلك لا يعدو أن يكون فى صورة اتفاقات بين وزارة الصحة والهيئات الدولية ويتم بمقتضى الأمر الواقع تناسيا وعدم العناية بنشرها أو إجراء أى حوار واسع حولها كما أن الحكومة تطرح- من باب زغللة النظر- مشروعات صحية بديلة تخرج من كم الساحر لتصوير الأمر وكأن هناك بدائل أقوى حول مؤسسات وأبنية أكبر من المؤسسات القاعدية الفردية تقدم مستويات أشمل من العلاج.

وبالطبع فإن موضة الحديث عن« أهمية التأمين الصحى» لا يمنع من أن ننظر إلى(كبشة) السيناريوهات المرجعية والرأسمالية الحديثة والإسلامية على أنها ستدور فى إطار خلافات بين فئات البرجوازية البيروقراطية أو الرأسماليين الجدد حول أى نوع من (البطة) التأمينية : هل هى البطة (المتريشة) والتى تسعى فيها شركات خاصة للتأمين الصحى لتحظى بمبان وأراض وممتلكات وأجهزة مستشفيات ومؤسسات هيئة(التأمين الصحى الحالى.ووزارة الصحة (فى الخفاء وعلى مهل وبالتدريج وبالإحلال ومن الباطن وغيرها) ثم الانتشار فى التأمين الصحى عند مستوى الرّعاية الأولية لتتخلص الدولة من عبء النظام التأمينى الحالى . وهنا ينصح المرجعيون فى النظام القائم زملاءهم فى الرأسمالية الجديدة بأن يقدروا لرجلهم قبل الخطو موضعها فى الدخول فى الجب العميق للفئات الشعبية عند مستوى الرعاية الصحية الأساسية المكلفة والاكتفاء من الغنيمة بصفقة العلاج على المستوى الثانى وإذا أمكن الثالث فى المستشفيات ، وهو نصيب- وأنتم تعلمون- عظيم-بالتعاون مع شركات التأمين وآليات النصب والاحتيال الدولية. ولن يخرج السيناريو المسمى بالإسلامى عن هيئة البطة (العرجاء) التى تتناول الأعشاب وتسبقها تجمعات الأعمال الخيرية فى المساجد وتلحق بها أفكارها حول الزواج المبكر ، فى إطار توليفة تأمينية مماثلة للتوجه الحالى . أما التوجه الاشتراكى التآزى فهو فى انتظار ما يأتى به الزمن الآتى فى إتجاه تحريك الناس للحصول على حقهم فى الكلام والمعرفة والتفهم والمشاركة وفهم الممكن وتذليل الصعاب لفرد شبكة أمان معقولة على قدر تعاوننا وجهدنا وأموالنا وصدقنا.

شكراً من القلب للدكتور سمير فياض .
ولمزيد من الحوار الجاد بينى وبينه ،مع أمل اللقاء الأكيد .. هنا أو هناك.

وثائق

١ اتفاق ماشاكوس:

بين الحكومة السودانية وحركة قرنق

وثيقة:

اتفاق ماشاكوس

بين الحكومة السودانية وحركة قرنق

في العشرين من يوليو من هذا العام، وقعت الحكومة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان، في «ماتشاكوس» شرق العاصمة الكينية نيروبي، اتفاق إطار ينهي الخلافات بين الجانبين ويمهد لتوقيع اتفاق السلام تنهي الحرب الأهلية الممتدة في السودان منذ نحو عشرين عاما.

وفي ما يلي نص الاتفاق:

المقدمة، المبادئ ومراحل عملية الانتقال، بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان

حيث إن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الجيش الشعبي لتحرير السودان(واللذين يشار إليهما لاحقا بالطرفين) قد اجتمعا بماتشاكوس، كينيا، من ١٨ يونيو(حزيران) ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو (تموز) ٢٠٠٢ وحيث إن الطرفين أكدا حرصهما على حل النزاع السوداني بصورة عادلة ومستدامة بمخاطبة جذور المشكلة وخلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان، منتبهين إلى أن النزاع السوداني أطول النزاعات الحالية في كل أفريقيا، وأنه حصد أرواح الملايين، ودمر البنيات التحتية للبلاد وأهدر الموارد الاقتصادية، وتسبب في معاناة تفوق الوصف وخاصة بالنسبة لشعب جنوب السودان، وواضعين في الاعتبار المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء

السودان المختلفة والتى تستوجب المعالجة ، ومهتدين إلى أن اللحظة الحاضرة تتيح فرصة نادرة للوصول إلى اتفاقية سلام عادل تضع حدا للحرب، ومقتنعين بأن مبادرة سلام الإيجاد التى اكتسبت حيوية مضافة ، بقيادة صاحب الفخامة الرئيس الكينى دانيال أراب موى ، توفر الوسائل الكفيلة بحل النزاع والوصول إلى سلام عادل ودائم .، وملتزمين بحل، شامل وسلمى ، يصلان إليه عبر التفاوض ، لهذا النزاع على أساس إعلان المبادئ لمصلحة الشعب السودانى ، وعلى هذه الأسس يعلن الطرفان ، إنهما اتفقا على ما يلى :

الجزء (أ) (المبادئ المتفق عليها)

إن وحدة السودان القائمة على الإرادة الحرة لشعبه وعلى الحكم الديمقراطى والمساءلة والمساواة والاحترام والعدل ، لكل مواطنى السودان ، هى الأولوية بالنسبة للطرفين وستبقى كذلك، وأن رفع مظالم أهل جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم يصبح أمراً ممكنا فى مثل هذا الإطار.

١-٢ إن من حق أهل جنوب السودان أن يحكموا ويقرروا شئون إقليمهم وأن يشاركوا مشاركة عادلة فى الحكومة القومية.

١-٣ إن أهل جنوب السودان لهم الحق فى تقرير المصير ، ضمن أشياء أخرى عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى.

١-٤ إن الدين والعادات والتقاليد مصادر القوة الروحية ومصادر للإلهام بالنسبة لشعب السودان.

١-٥ إن أهل السودان لديهم إرث وتطلعات مشتركة مما يجعلهم ميالين إلى العمل سويا من أجل:

١-٦ إقامة نظام ديمقراطى للحكم يعطى الاعتبار للتنوع الثقافى والاثنى والعرقى والدينى وتعدد اللغات ومساواة الجنسين، لكل شعب السودان .

١-٧ إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى للسودان ويستبدل الحرب ، ليس فقط بالسلام ، بل كذلك بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والتى تحترم الحقوق الأساسية ، الإنسانية والسياسية ، لكل شعب السودان.

١-٨ مناقشة الوقف الشامل لإطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل فى صفوف الشعب السودانى.

١-٩ صياغة خطة لإعادة التوطين والاستقرار والتعمير وإعادة البناء والتنمية ، وذلك لمقابلة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب ولإزالة الاختلالات التاريخية للتنمية وتوزيع الموارد.

١-١٠ صياغة وتطبيق اتفاقية السلام بصورة تجعل وحدة السودان خيارا جذابا وخاصة لأهل جنوب السودان.

١-١١ النهوض التحدى بخلق إطار تنفذ فيه هذه المبادئ المشتركة بأفضل الصور ويعبر عنها بأحسن الصيغ ، لمصلحة كل شعب السودان.

الجزء ب(العملية الانتقالية)

من أجل حل النزاع لضمان مستقبل يعمه الأمن والرخاء لكل شعب السودان ومن أجل التعاون فى حكم البلاد ، يتفق الطرفان على تطبيق اتفاقية السلام وفق الترتيبات والأطر الزمنية والمراحل المنصوص عليها أدناه:

٢- ستكون هناك فترة تمهيدية سابقة للفترة الانتقالية مدتها ٦ أشهر.

٢-١ خلال هذه الفترة التمهيدية:

أ- تؤسس الهيئات والآليات المنصوص عليها فى اتفاقية السلام.

ب- إذا لم يكن ذلك قد تحقق بالفعل ، ينفذ وقف للأعمال العدائية مصحوب بخلق آليات المراقبة المناسبة.

ج- خلق آليات لمراقبة وتنفيذ اتفاقية السلام.

د- إنجاز كل التجهيزات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار بأسرع ما يمكن.

ز- البحث عن المساعدات العالمية.

ر-خلق إطار دستورى لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليه فى ١و٢ .

٢-٢ تبدأ الفترة الانتقالية بنهاية الفترة التمهيدية وتستمر ٦ سنوات.

٢-٣ خلال الفترة الانتقالية:

أ- تعمل المؤسسات والآليات التى أقيمت خلال الفترة التمهيدية وفق الترتيبات والمبادئ المنصوص عليها فى اتفاقية السلام.

ب- إذا لم يكن قد أنجز بعد ، يطبق عندها الوقف الشامل لإطلاق النار وتقام وتفعل الآليات الدولية للمراقبة.

٢-٤ تكوين آلية مستقلة للتقييم والمراقبة خلال الفترة التمهيدية وذلك لمراقبة وتائر تنفيذ اتفاقية السلام ولإجراء تقييم على المدى المتوسط لترتيبات الوحدة المنصوص عليها فى

اتفاقية السلام.

١-٤-٢ تكوين آلية المراقبة والتقييم يكون على أساس التمثيل المتساوى بين حكومة السودان والحركة الشعبية(الجيش الشعبى لتحرير السودان) إضافة إلى ممثلين للجهات التالية لا يزيد عددهم عن ممثلين اثنين للجهة الواحدة.

* أعضاء اللجنة الفرعية حول السودان لدول إيقاد وهى(جيبوتى، إريتريا ، أثيوبيا ، كينيا ، وأوغندا).

* أعضاء الدول المراقبة وهى «(إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية).

* أية دول أخرى أو هيئات اقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ : يعمل الطرفان مع هذه الآلية خلال الفترة الانتقالية بغرض تطوير وتحسين المؤسسات والترتيبات المكونة بموجب الاتفاقية وجعل وحدة السودان خيارا جذابا لأهل جنوب السودان.

٢-٥ فى نهاية العام السادس للفترة الانتقالية يجرى استفتاء تحت المراقبة الدولية تتعاون فى إجرائه حكومة السودان والحركة الشعبية و(الجيش الشعبى لتحرير السودان) من أجل : تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبنى نظام الحكم الذى أقيم بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت لصالح الانفصال.

٢-٦ يمتنع الطرفان عن إلغاء هذه الاتفاقية أو خرقها من طرف واحد.

النص المتفق حوله فيما يتعلق بدين الدولة

اعترافا بأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان و اللغات وتأكيدا لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة ، يتفق الطرفان على ما يلى:

٦-١ الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر القوة الروحية والإلهام للشعب السودانى.

٦-٢ تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف ولا يجوز التمييز ضد أى شخص على هذه الأسس.

٦-٣ تولى جميع المناصب ، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات ، يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراف.

٦-٤ يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور

الشخصية والعائلية ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء ، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

٥-٦ يتفق الطرفان على احترام الحقوق التالية:

-حرية العبادة والتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التي تقوم لأداء هذه الشعائر.

-إنشاء وحماية المؤسسات الخيرية والإنسانية التي تقتضيها الحاجة .

-صناعة وحيازة واستخدام كل المواد والأدوات المتعلقة بأداء الشعائر أو العادات الخاصة بأي دين ، بصورة تستوفي أداء الغرض المتوخى منها.

-تأليف وإصدار وتوزيع المطبوعات الخاصة بهذه القضايا.

-تدريس الديانات والمعتقدات في الأماكن المناسبة لأداء هذه الأهداف.

-السعي للحصول على المساهمات النقدية وغيرها من الأفراد والمؤسسات وتسلم هذه المساهمات.

-تدريب وتعيين وانتخاب وانتداب القادة الذين تتوافر فيهم الشروط والمستويات التي يتطلبها الدين أو المعتقد المعين .

-التمتع بالعطلات والاحتفال بالمناسبات وفق المبادئ والتعاليم التي ينص عليها الدين الذي يدين به الفرد المعين.

-إقامة الصلات والاتصال بالأفراد والمجموعات فيما يتعلق بالشئون الدينية المعتقدية ، على المستويين القومي والعالمي.

-لإزالة الشكوك حول هذه القضية لا يسمح بالتمييز ضد أي شخص من قبل الحكومة القومية ، أو الدولة أو المؤسسات أو مجموعة من الأفراد أو فرد واحد على أساس الدين أو المعتقد.

٦-٦ المبادئ الواردة في المواد ١-٦ إلى ٥-٦ تضمن في الدستور.

الجزء ت : هيئات السلطة

من أجل تفعيل الاتفاقات الواردة في الجزء (أ) يتفق الطرفان ، في إطار السودان الموحد الذي يعترف بحق تقرير المصير لأهل جنوب السودان ، على أنه وفيما يتعلق بتقسيم السلطات والبنية والوظائف المختلفة لأجهزة

الحكم ، فإن الإطار السياسي للحكم في السودان سيكون على الوجه التالي:

١-٣ السلطات السيادية

١-١-٣ : يكون الدستور القومي للسودان هو القانون الأعلى في البلاد . كل القوانين يجب أن تتوافق مع الدستور وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والوظائف بين مختلف المستويات الحكومية كما يحدد في نفس الوقت آليات اقتسام الثروة بين هذه المستويات ويضمن الدستور الوطني حرية المعتقد والعبادة وأداء الشعائر الدينية بكاملها ولكل المواطنين السودانيين.

٢-١ ٣: تكون لجنة قومية لمراجعة الدستور خلال الفترة التمهيدية وسيكون على رأس مهامها صياغة الدستور والقانون.

٣-١-٣ يجاز الإطار المشار إليه سابقا وفق آلية يتفق عليها الطرفان.

٤-١-٣ خلال الفترة الانتقالية تجرى عملية مراجعة شاملة للدستور

٥-١-٣ لا يعدل الدستور أو يلغى إلا عن طريق إجراءات خاصة وأغلبيات متفق عليها وذلك من أجل حماية مبادئ اتفاقية السلام.

٢- الحكومة الوطنية

١-٢-٣ يتفق على تكوين حكومة وطنية لتمارس الوظائف وتجيز القوانين التي تتطلب طبيعتها أن تجاز وتمارس من قبل سلطة عليا ذات سيادة وعلى المستوى القومي. وستأخذ الحكومة الوطنية في الاعتبار ، في كل القوانين التي تجيزها ، الطبيعة التعددية للشعب السوداني دينيا وثقافيا.

٢-٢-٣ : التشريعات التي تسن على المستوى الوطني والتي تطبق على الولايات خارج جنوب السودان ، يكون مصدرها التشريعي الشريعة وإجماع الشعب.

٣-٢-٣ : التشريعات التي تسن على المستوى الوطني والتي تطبق على الولايات الجنوبية و -أو الأقليم الجنوبي يكون مصدرها التشريعي الإجماع الشعبي وقيم وعادات الشعب السوداني ومن ضمنها تقاليده ومعتقداته الدينية مع وضع الاعتبار للتعددية السودانية في حالة ما إذا كانت التشريعات الوطنية المعمول بها الآن أو المطبقة وكان مصدرها دينيا أو القوانين العرفية ، وكانت أغلبية سكان الولاية أو الإقليم لا يمارسون شعائر هذا الدين أو القوانين العرفية:

١- إما طرح تشريعات تسمح بـ أو تؤسس

مؤسسات أو ممارسات فى الإقليم متماشية مع دينهم أو أعرافهم أو .

٢- عرض القانون على مجلس الولايات لإقرارها بأغلبية الثلثين أو تقديم تشريعات وطنية تطرح مثل هذا المؤسسات البديلة الضرورية كما هو مناسب.

نص اتفاقية حول حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان

لأهل جنوب السودان الحق فى تقرير المصير ، بين أشياء أخرى ،عبر استفتاء لتقرير أوضاعهم فى المستقبل.

-سيتم تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية السلام خلال الفترة المؤقتة وستجرى الهيئة تقييما فى منتصف المدة لترتيبات الوحدة التى تم التوصل إليها طبقا لاتفاقية السلام.

-تشكل هيئة التقييم من ممثلين متساويين من حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، ومما لا يزيد عن ممثلين ٢ ،من الدول والمنظمات الآتية:

* الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لإيجاد (جيبوتى وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا).

* دول مراقبة (إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) و..

* أى دولة أخرى أو هيئات دولية إقليمية يتم الإتفاق عليها من قبل الأطراف.

-ستعمل الأطراف مع الهيئة خلال الفترة المؤقتة بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسة طبقا للاتفاقية وجعل وحدة السودان جذابة لأهل جنوب السودان.

-فى نهاية الفترة المؤقتة التى تستغرق ٦ سنوات سيجرى استفتاء تحت رقابة دولية ، تنظمه حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، لأهل جنوب السودان لـ تأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبنى نظام حكم مؤسس طبقا لاتفاقية السلام ، أو التصويت على الانفصال .

-تمتنع الأطراف عن أى شكل من أشكال التعديل والإلغاء من طرف واحد لاتفاقية السلام.

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلي سابقاً)



خالد محيى الدين
فارس
اليسار المصرى

الثمن
٥ جنيهات

اليسار الجديد

ليكن الوطن محلاً للسعادة المشتركة .. نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

دعوة للحوار

منزلة المرأة



من أعمال الفنان : فتحى عفيفى

- الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على البترول
- من الذى يقف وراء الحرب ضد العراق
- مبادرات لتدمير العرب
- محاكمة شعبية لجرائم شارون
- ملاحظات على تقرير التنمية الإنسانية
- أسباب تأخر الأمة

الاصدار الثانى - العدد الرابع - شتاء ٢٠٠٣

اليسار
الجديد



*مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

*الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة– ميدان طلعت حرب– القاهرة.

هاتف : ٥٧٩١٦٢٩– ٥٧٩١٦٢٨

فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨– ٥٧٨٤٨٦٧

البريد الالكتروني

elyassar@alahali.com.



الاشتراكات:

في مصر :

سنويا للأفراد ١٢ جنيها

للمؤسسات ١٥ جنيه

خارج مصر:

للأفراد ١٥ دولار

للمؤسسات ٢٠ دولار

الاعلانات

يتفق بشأنها مع الإدارة

الآراء الواردة بالمجلة، لا تعبّر بالضرورة عن رأى حزب التجمع .

المحتويات

دعوة لمزيد من الحوار العلمى الهادئ

ولمزيد من مشاركة الشباب

■ د. إبراهيم سعد الدين

فى افتتاحية العدد الأول لمجلة اليسار الجديد طرحت الأسباب التى تستوجب من وجهة نظرى إصدار مجلة لليسار من نوع جديد ، تركز على بحث القضايا الفكرية الخاصة بالاشتراكية ، وتناقش فى نفس الوقت مشاكل مصر وتطرح حلولا لها من وجهة نظر اليسار المصرى.

وأشرت فى هذا الإطار إلى عدد من القضايا الأساسية التى تتعلق بالفكر والممارسة الاشتراكية وبالحركة الاشتراكية الدولية التى اقترحت أهمية دراستها ومناقشتها وإعادة بحثها على ضوء التطورات المعاصرة فى الإطار السياسى الدولى وفى الأوضاع الاقتصادية العالمية والتطور فى طبيعة النظام الرأسمالى العالمى الذى دخل مرحلة جديدة هى مرحلة العولمة وعلى ضوء أيضا حركة النضال العالمى المعاصرة فى مواجهة العولمة والهيمنة الأمريكية.

وكان كل ما قدمته فى هذا الإطار هو مجرد رصد لعدد من الملاحظات التى رأيت كمفكر مصرى انشغل فى الماضى ولم يزل منشغلا حتى الآن بقضايا النضال من أجل العدل الاجتماعى والديمقراطية وحقوق الإنسان وتحسين نوعية الحياة ، ومارس مع غيره النضال ضد الاستعمار والإمبريالية لتحقيق التحرر الوطنى والقومى، كما ناضل من أجل تحقيق تحول اشتراكى فى مصر باعتبار ذلك الطريق الأصوب والأعدل لتحقيق أهداف مصر فى التقدم والحرية والعدل الاجتماعى . والتزم بالمنهج الماركسى باعتباره المنهج العلمى الأقوم لتحليل التطورات الاجتماعية والسياسية على

النطاق العالمى وفى الإطار الوطنى والقومى، وللتعرف على طبيعة التناقضات الطبقية والدولية واستشراف إمكانات التغيير والتحول فى المستقبل بما يرشد حركة الصراع الدولى والوطنى والقومى من أجل تحقيق أهداف الإنسانية فى التحرر والديمقراطية والعدل الاجتماعى والتحسين المستمر فى نوعية الحياة.

أكرر مرة أخرى القول بأننى رأيت ضرورة طرحها للنقاش وإعادة دراستها على ضوء التطورات المعاصرة.

ولا تشكل أى من الملاحظات التى أبديتها استخلاصا علميا جديدا ولا تكون قناعة فكرية ألتزم بها وأدافع عنها. فهى مجرد قراءة للواقع قد تكون صحيحة أو غير صحيحة . ولكنها تسعى فى كل الأحوال أن تكون موضوعية وأن تستلهم الواقع ولا تتشبث بقناعات فكرية لمجرد الدفاع عما اعتقدنا لفترة طويلة بصحته.

وقد أكون من أكثر الناس سعادة لو تبين لى أن الملاحظات التى أوردتها ليست صحيحة وأن قراءاتى للواقع غير سديدة. وأن الأمر على عكس ما أقول أو أزعم . وأرحب ترحيباً شديداً بأى قراءة معاكسة للواقع تستند إلى حقائق موضوعية لا إلى مجرد التمسك بصحة استنتاجاتنا السابقة.

ومن الأسف أن قراءاتى للواقع كان لها ردود أفعال عكسية . لدى العديد من مفكرى ومناضلى اليسار الذين سارعوا برفض هذه الرؤية لا لمناقشتها .فالأستاذ محمود أمين العالم الذى كان قد قبل أن يكون أحد مستشارى المجلة أبلغنى بأنه لا يقبل الاستمرار مستشارا للمجلة بعد أن تبين له أن اتجاهاتها قبل قضايا الاشتراكية والنضال الوطنى والقومى هى اتجاهات تخالف أفكاره وقناعاته.

والأستاذ نبيل الهلالى المناضل اليسارى المعروف عبر فى ندوة عن اليسار ومستقبل مصر عقدت فى مركز البحوث العربية وتابعها خالد حريب ونشر تقرير عنها فى مجلة اليسار الجديد فى عدديها الثانى والثالث . سجل الأستاذ الهلالى اعتراضه الشديد على ما ورد فى افتتاحية اليسار الجديد حول اختفاء مزعوم للصراع من أجل إقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للرأسمالية ولبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل على النطاق العالمى مؤكدا أن هذا النضال العالمى نضال قديم جديد لم ولن يتوقف أبداً ويدعو للتوقف عن إطلاق مثل هذه المقولات المثبطة للهمم.

أما الزميل العامل النقابى عطية الصيرفى فيذهب فى مقال له نشر فى هذا العدد إلى أن إضافة كلمة الجديد إلى عنوان مجلة اليسار فى إصدارها الثانى هو أمر له مغزاه

السياسى والطبقى الذى لا علاقة له باليسار الاشتراكى . وأن الإصدار الثانى لمجلة اليسار الجديد قصده المشاركة فى زفة التهليل للرأسمالية والمشاركة فى إشهار إفلاس الماركسية . وأن ما كتب فى اليسار الجديد هو بمثابة شهادة ضد الماركسية واشتراكيتها صدرت من أهلها اليساريين المصريين فى وقت تفشت فيه عبودية العولمة الأمريكية والصهيونية واستبعادها الصارخ للبشر كل البشر. ويعلن الزميل عطية الصيرفى أن المثقفين اليساريين قد انبهروا بالعولمة .

وأن هذا الانبهار قد بدأ فى مصر المعاصرة بظهور الإصدار الثانى لمجلة اليسار الجديد الداعية إلى نشوء يسار جديد يرتكز على أصول مرجعية غير ماركسية . وأن الافتتاحية التى كتبتها كانت بمثابة لطمة للماركسية وحرب على الاشتراكية . ويخص بالذكر ما أوردته فى الافتتاحية حول التناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والطابع الفردى للملكية مستخلصا مما قلته أن قناعتى قد رسبت على ضفاف مفهوم العالم اليابانى الأمريكى فوكوياما فيلسوف عولمة رأس المال.

إن هذا الرفض والاتهام من مفكرين ومناضلين أجلهم وأحترمهم وأقدر نضالهم الدؤوب والمستمر من أجل الاشتراكية والديمقراطية والتحرر هو أمر متوقع ولكن للأسف الشديد غير مقنع . إنه موقف يعبر عن انزعاج شديد مما يحدث فى الواقع ورفض للتسليم بأن التطورات الجديدة والمعاصرة التى تحدث فى إطار النظام الرأسمالى العالمى من ناحية ، وفى حركة النضال ضد الرأسمالية من جهة أخرى ، وفى مجال العلم والتكنولوجيا من ناحية ثالثة تتطلب إعادة نظر شاملة فى عديد من المسلمات التى قبلناها لمدة طويلة .وهو تعبير عن موقف إيمانى بالماركسية من ناحية وبالاشتراكية من ناحية أخرى.

ونعود مرة أخرى إلى بعض مما طرحناه . لقد بدأت بالتذكير بأن الحركة الاشتراكية كانت ذات طابع دولى منذ بداية الدولية الأولى، وأنها استهدفت إقامة نظام اشتراكى عالمى بديل للنظام الرأسمالى العالمى .وكان معنى العالمية عند ماركس وفى فترة الدولية الأولى ينصرف إلى الدول الرأسمالية المتقدمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية وأيضا فى اليابان . ثم أصبحت الحركة الاشتراكية الدولية تغطى أيضا الدول التابعة والدول حديثة الاستقلال فى إبان عصر سيادة الإمبريالية وعصر النضال ضد الاستعمار ومن أجل التحرر الوطنى والقومى . واستمر هذا الطابع الدولى للحركة الاشتراكية فى عصر تصفية الاستعمار وفى عصر النضال من أجل التنمية والتحرر والسعى لتصفية التبعية فى المرحلة

التى تلت الحرب العالمية الثانية والتى تلت نجاح الدول المستعمرة فى نيل استقلالها.

ولكن هذا النضال من أجل إقامة نظام اشتراكى دولى بديل للنظام الرأسمالى الدولى يبدو أنه قد توقف بعد تصفية التجربة السوفيتية وبعد تصفية الماوية فى الصين.

إن ما قدمته من ملاحظة بالنسبة لهذا الموضوع ليس استخلاصا نظريا ولا هو أمر يتعلق بصحة النظرية الماركسية أو عدم صحتها . إنه مجرد قراءة للواقع فى حدود علمى ومعرفتى التى لا أدعى أنها شاملة.

وقد تكون قراءتى للواقع صحيحة . ولكن رفض هذه القراءة للواقع لا تتم بمجرد القول بأنها مقولة مزعومة أو بوصف هذا القول بأنه مثبط للهمم. إن الرفض يمكن أن يكون مجديا فقط ببيان الوجود الفعلى لحركة اشتراكية دولية معاصرة تناضل من أجل إقامة نظام اقتصادى اجتماعى بديل للنظام الرأسمالى الدولى . وبيان ممن تتكون هذه الحركة وطبيعة أطروحاتها وأشكال نضالها والقوى الاجتماعية والطبقية التى تعتمد عليها والقوى الحليفة.

وقد يكون من المفيد هنا أن أؤكد على أن القول بغياب النضال من أجل إقامة نظام اشتراكى دولى فى الفترة التاريخية التى تلت انهيار التجربة السوفيتية وتصفية الماوية فى الصين لا يعنى القول بأن مثل هذا النضال لن يوجد مستقبلا وأن مثل هذا السعى سيختفى إلى الأبد ولا التسليم بأن الرأسمالية هى النظام الاقتصادى الاجتماعى الأخير سيسود العالم.

إن أشكالا جديدة من النضال والصراع تتفجر فى أكثر من ميدان فى المرحلة العالمية المعاصرة ، فالحركات التى تناضل من أجل المحافظة على البيئة ومن أجل تحسين نوعية الحياة، والتى تناضل من أجل حقوق الإنسان ومن أجل السلم وضد الهيمنة الأمريكية والعدوان الصهيونى وضد التمييز العنصرى والدينى والنضال لتصفية الفقر كل هذه أشكال متعددة من النضال ضد الرأسمالية المعاصرة فى مرحلة العولمة. وقد تكون كل هذه الصراعات والنضالات لبنات فى الصراع ضد الرأسمالية ومن أجل إقامة نظام اقتصادى اجتماعى اقتصادى بديل، وقد تكون هى منطلق تحليل أكثر شمولا وعمقا لطبيعة المرحلة الحالية للرأسمالية ولطبيعة تناقضاتها، والاحتمالات تطور المستقبل وتحديد ماهية النظام الاقتصادى الاجتماعى البديل الذى يجرى السعى لإقامته لتحرير الإنسان والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدل الاجتماعى والتحسين المستمر لنوعية الحياة لكل البشر. ولكن هذه اللبنات لا تشكل حتى الآن بناء نظريا جديداً . ولا تحدد هدفا لها بناء نظام

اقتصادى اجتماعى بديل عن الرأسمالية . إن جهداً علمياً نظرياً ، يستند إلى دراسة الواقع ومعرفة الاشتراكية وعلماء الاجتماع والاقتصاد الاشتراكيين والقيادات الفكرية لحركات النضال لاستنتاج الجديد ولرسم طريق المستقبل . ومن الطبيعى أن يستند مثل هذا الجهد النظرى على المنهج الماركسى الذى لا يزال يشكل أهم وأصلح المناهج العلمية لتحليل واستشراف آفاق التطور الممكنة فى النظام الرأسمالى وتحليل التغيرات الاقتصادية الاجتماعية فى المدى الطويل . على أن الالتزام بالمنهج الماركسى للتحليل الاقتصادى الاجتماعى لا يعنى بالضرورة التمسك بالاستنتاجات الذى وصل إليها المفكرون الماركسيون فى مراحل سابقة، والجمود عندها ونعود من هنا إلى معالجة تلك الاتهامات الجارفة التى كالها الزميل عطية الصيرفى لمجلة اليسار الجديد ولكاتب هذا المقال وللدكتور رفعت السعيد، حيث اعتبر ما جاء فى مجلة اليسار الجديد شهادة ضد الماركسية واشتراكيتها وإشهاراً لإفلاسها فى مواجهة عالم رأس المال وعولمته الأمريكية والصهيونية المتوحشة يصدر من يساريين مصريين. فأشير إلى أهمية التمييز بين منهج التحليل الماركسى للتطورات الاقتصادية الاجتماعية والتنظيم الاقتصادى الاجتماعى من ناحية أخرى وبين الاستنتاجات التى وصل إليها ماركس عند تحليله للنظام الرأسمالى ، والتى وصل إليها لينين بعد أن انتقلت الرأسمالية الدولية إلى مرحلة الإمبريالية والتى وصلت إليها الدولية الثالثة فى المرحلة التالية للثورة البلشفية وغيرها من الاستنتاجات النظرية التى قدمها العديد من الماركسيين فى مراحل مختلفة من مراحل التطور والصراع الاجتماعى الاقتصادى بمن فيهم روزالوكسمبرج ، وجرامش ، وماوس تونج وغيرهم.

إن التمسك بالمنهج الماركسى فى تحليل التطورات الاقتصادية الاجتماعية لا يعنى ضرورة التمسك بكل استنتاجات ماركس أو لينين أو ماوتس تونج أو غيرهم . إن التمسك بالمنهج الماركسى يصدر من إدراك أن هذا المنهج لا يزال من أفضل المناهج العلمية فى تحليل التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والتعرف على طبيعة التناقضات واستشراف احتمالات التطور فى المستقبل.

ونشير هنا إلى ملاحظتنا الخاصة بأن القول بحتمية الحل الاشتراكى استناداً إلى التناقض بين طابع الملكية الرأسمالية الفردية ، وبين الطابع الاجتماعى لعملية الإنتاج والتوزيع لم يعد يستند إلى أساس بعد أن برزت أشكال جديدة للملكية فى إطار الرأسمالية، كما برزت وسائل جديدة للاتصال مكنت من الإدارة

الكفـاءة للمـشروعـات الرأسمـاليـة لا فى الإطار الوطنى أو القومى فقط بل وعلى النطاق العالمى أيضا مؤكدين على أن مثل هذا القول لا يعنى اتخاذ موقف مضاد للماركسية . بل يكون فقط قـراءة جـديدة للواقع تتطلب إعـادة النظر فى مقولات سبق الاستناد إليها ولم تعد قائمة فى العـالم المعـاصـر . إن النضـال من أجل الاشـتراكيـة لا ينبعث الآن من حتميتها ولكن من أفضليتها كنظام اقتصادى اجتماعى أكثر عدلا ويمكن أن يصبح فى الوقت نفسه أكثر كفاءة.

وفى ظننا أن مـجلتنا مع غـيـرها من الإصدارات الفكرية يمكن أن تؤدى دوراً مهماً فى هذا المجـال أولا ببـعـدها عن الجـمـود . وبتـحليـها بالجرأة فى مناقشة قـضايا عـالمنا المعاصر ومشاكل مصر والعالم العربى من منطلق يسـارى . وإبداء الرأى العلمى الحـر دون قيود أو خوف من اتهام ، وإتاحة الحرية للرأى والرأى المضاد مـهمـا اشـتط الرأى أو اختلفت وجهات النظر.

كما يمكن لمجلتنا أن تلعب دوراً أساسياً فى تعريف المفكرين الاشتـراكيين فى مـصـر بالجديد فى الفكر الاشتراكى العالمى وتعريفهم بالإصدارات الجديدة وعرض الكتب العربيـة والأجنبيـة وعـرض القـضايا التى تناقش عن طريق الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال.

ولتلعب مجلتنا دوراً فعالاً فى إحياء الفكر والنضـال الاشـتـراكى فـإننا نتطلع إلى مسـاهمات المفكرين الاشتراكيين من الشباب. فمستقبل الاشتراكية فى مصر رهن بنضالهم، ولذا فإننا نوجه دعوة خاصة إلى المفكرين من الشـبـاب بأن يلعـبـوا الدور المنوط بهم فى المجـال الفكرى والثـقـافى . وصـفـحـات المجلة مـفـتـوحـة لهم بلا قـيـود مـهـمـا كـانت آراؤهم ومـقـترحـاتهم وبصفة خاصة لنقدهم مـهـمـا اشـتـد.. فـالمسـتـقـبل هـو مـسـتـقبلهم . وأى اشتراكية ستبنى فى المستقبل ستكون نتيجة لنضالهم ...ومصر القادمة هى مصرهم.

قـــــالوا

إن الخطأ لا يصير حقا عندما يتضاعف

غاندى

إن العقل أعدل الأشياء قسمة بين الناس.

ديكارت

أحب التراث العربى ولا يقف بينى وبينه حجاب .. ولكنى أعتقد أنه ليس مقدسا وأن فيه غثاء كثيرا لا يستحق الأحياء .

المؤرخ الفلسطينى

د. إحسان عباس

الحرب ضـــد العراق .. مَنْ وراءها ؟

د.منار الشوربجى

" هناك منظومة قيم لايجوز المساومة بشأنها . فهى القيـم التى نجلها. وإذا كانت هذه القيم مناسبة لشعبنا ، فهى بالضـرورة مناسبة للآخرين ، فالمسـألة ليست أننا نفرضها عليـهم . فهى قيم إلهية . وهذه القيم لم تخترعها الولايات المتحدة ، فهى قيم الحرية والوجود الإنسانى ، وحب الأم لصغارها ".

الرئيس الأمريكى جورج بوش (١).

تجسد تلك العبارات التى قالها الرئيس الأمريكى طبيعة الخطاب الـذى تسـتخدمه القـوى التـى تدفع نحو الحرب ضد العراق. فهى قوى تؤمن بأن العالم " ليس فقط معقدا ولكنه ملىء " بالأشـرار" (٢)، وبالتالى فهو فى حاجة إلى " وضوح أخلاقى" moral clarity للتعامل معه، والوضوح الأخلاقى ينطوى بالتالى على مواقف جدية من نوع " معنا أو ضدنا" ، " خير أو شـر" . أى أن العـالم أبيـض وأسود فقط ، لاتوجد فيه مساحات رمادية ، ومن ثم لامجال للتفاوض ، الذى هو جوهـر العلاقـات الدولية . ولايمكن التوصل إلى حلول وسط و تعايش . فلأن المسألة" خير وشر" بـالمطلق فإنـه لايجـوز بالضرورة التفاوض أو التعايش مع " الشر" بعد تعريفه أمريكيا بالطبع.

والعبارة التى قالها الرئيس الأمريكى تجسد أيضا نقطة التماس بين تيارين ، رغـم اختلافـهما ، التقيا حول أهداف بعينها . فالطابع " الرسالى" المتضمن فى العبارة هو نقطة التماس التى يمكـن مـن

خلالها أن يلتقى تيار " المحافظين الجدد neo conservatives وتيار اليمين الدينى حول مسألة " الوضوح الأخلاقى" . وهذان التياران هما أهم القوى الدافعة اليوم نحو الحرب على العراق. بل إن فكرهما يمثل الركيزة الأساسية التى تنطلق منها كل سياسات الإدارة الأمريكية الحالية. ففى السياسة الداخلية والخارجية معا ، تتحرك هذه الإدارة فى مربع فكرى تتدافع فيه المنظومة الفكرية لهذين التيارين ، دون باقى فصائل اليمين الأمريكى وهى من ، ثم تنتج سياسات تكون معبرة عن أحدهما فى بعض الأحيان أو عنهما معا فى أحيان أخرى.

وسوف تنقسم هذه الدراسة إلى جزءين ، يتعرض أولهما للأصول الفكرية لكل من هذين التيارين. بينما يتناول الجزء الثانى موقفهما من قضية العراق تحديداً.

وينبغى الإشارة هنا إلى أنه التزاما من الباحثة بالموضوع الأصلى للدراسة وهو المسألة العراقية ، فإن الجزء الأول لن يكون بمثابة حصر شامل لكن الرؤى الفكرية لهذين التيارين ، وإنما سيركز على أطروحاتهما بشأن السياسة الخارجية دون موقفيهما من القضايا الداخلية.

الرؤى الفكرية :

رغم أن تيارى " المحافظين الجدد " واليمين الدينى قد التقيا اليوم حول عدد من القضايا المهمة، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين التيارين سواء من حيث طبيعة كل منهما أو نشأته أو أصوله الفكرية .

أما تيار " المحافظين الجدد" ، فقد ظهرت أولى إرهاصاته فى الأربعينيات من القرن العشرين وإن بدأ تبلوره الحقيقى فى الستينيات . وتيار المحافظين الجدد هو تيار فكرى نخبوى بالأساس انقلب على الليبرالية الأمريكية . فقد بدأ هذا التيار بمجموعة من الكتاب والمثقفين وأساتذة الجامعات الذين كانوا وقتها ينتمون للتيار الليبرالى ولكنهم انتقدوها فى الأربعينيات بسبب انتهاج سياسات دولة الرفاهية ، والموقف من العلاقة مع الاتحاد السوفيتى منذ بدء الحرب الباردة. غير أن هؤلاء قد ظلوا جميعا على انتمائهم لليبرالية رغم تمردهم على بعض تطبيقاتها حتى بدأت قطيعتهم معها فى نهاية الستينيات بعد مراجعة شاملة لجوهر أفكارها.

فقد شهد المجتمع الأمريكى فى الستينيات أحداثاً كبرى مثلت فى الواقع بداية النهاية لارتباط هؤلاء بالليبرالية الأمريكية فقد كانت تلك الفترة ، هى أوج حركة الحقوق المدنية وماتبعها من إصدار قوانين عدة ترسى أسسا جديدة فى المجتمع ، وتم تدعيم برامج دولة الرفاهية من خلال تمرير تشريعات " ليندون جونسون" التى عرفت باسم المجتمع العظيم Great Society ، هذا فضلا عن أنها شهدت أيضا عنفوان الحركة المناهضة لحرب فيتنام . وكانت هذه التطورات تمثل

في الواقع صعود أفكار الليبرالية الأمريكية سواء فيما يتعلق بترتيب أوضاع المجتمع أو بالنسبة للدور الأمريكي في الخارج، وكانت هي المحك الذى أدى بهؤلاء الكتاب والمفكرين إلى مهاجمة الليبرالية والانقلاب عليها واعتبارها مسئولة عن مجموعة من المخاطر التى صارت فى رأيهم تحيق بالمجتمع الأمريكى فى الداخل والخارج.

غير أن المهم لنا في هذا الإطار هو موقف المحافظين الجدد من رؤية الليبرالية وقتها للدور الأمريكى فى الخارج . فكما سبق القول ، كان المحافظون الجدد حتى ذلك الوقت " ليبراليين" لايؤمنون بالانعزالية فى السياسة الدولية ، أى يؤيدون أن تلعب بلادهم دورا قويا فى العالم . غير أن اختلافهم مع الليبرالية الأمريكية كان جوهره موقفهم من الشيوعية والذى تبلور أثناء حرب فيتنام أكثر من أى وقت مضى.

فقد كان المحافظون الجدد يؤمنون إيمانا عميقا بأن الشيوعية خطر حقيقى يهدد الوجود الأمريكى ذاته. فالشيوعية عندهم أيديولجية صراعية فى جوهرها ، ومن ثم لامجال للتوافق أو التعايش معها ، وإنما لابد من القضاء عليها ، وإلا قضت على الولايات المتحدة. وعلى ذلك ، فإن الحرب على الشيوعية لم تكن فى نظرهم " حربا باردة" على الإطلاق ، وإنما هى حرب ساخنة بكل المعانى . وهى حرب لايمكن فيها المهادنة أو التوفيق ، فهى معركة وجود ينبغى أن تستخدم فيها كل الوسائل ، بما فى ذلك السلاح النووى إذا لزم الأمر، رغم أنه لابد أن يظل الملجأ الأخير (٣) لذلك كانت من أولى معارك السياسة الخارجية التى خاضها هذا التيار ضد الليبرالية هى تلك التى دارت بشأن المكارثية " فإرفنج كريستول " Irving Kristol ، أحد أهم رموز هذا التيار ، رغم أنه وصف مكارثى بالديماجوجية إلا أنه احتفظ بالانتقاد الأكبر لليبراليين الأمريكيين ، فقد اعتبر أن هجومهم على المكارثية لم يكن دفاعا عن الحريات المدنية " بقدر ماكان تعاطفا مع الشيوعيين كتقدميين " من رفقاء الكفاح (٤).

نقطة فاصلة

ثم جاءت حرب فيتنام ومناهضة الليبرالية لها لتمثل نقطة القطيعة . فقد وجد المحافظون الجدد فيما حدث استعدادا لدى الليبرالية " لتقويض النظام العام" إشارة إلى أحداث الجامعات وعجزا عن إدراك حجم الخطر الشيوعى. فقد اعتبروا أن موقف الليبرالية وخاصة اليسار الجديد الداعى الى احتواء الشيوعية إنما يمثل انعزالية غير مقبولة ومهادنة خطرة مع تهديد فعلى يمس الوجود الأمريكى (٥). ومن ثم دافع رموز هذا التيار عن الحرب فى فيتنام. إلا أن الأهم على الإطلاق فى كل ذلك ، هو أن فيتنام كانت النقطة الفاصلة التى كشفت عن أهم اختلاف بين

المحافظين الجدد والليبرالية ، وأدت بالتالى إلى القطيعة معها وهو الاختلاف المتعلق بنسبية القيم . فقد اعتبر المحافظون الجدد أن الليبرالية عجزت عن الانتصار على الشيوعية ، بل وعن إدراك حجم الخطر الذى تمثله لأنها تقوم على نسبية القيم . فلايوجد شر مطلق أو خير مطلق مما نتج عنه عدم " وضوح أخلاقى" أدى إلى عجز الليبرالية عن إدراك " الشر" الكامن فى الشيوعية (٦).

بعبارة أخرى ، كانت فيتنام قد فجرت أزمة هذا التيار مع الليبرالية ، سواء فيما يتعلق بمنهجها فى التعامل مع قضايا المجتمع ، أو فى التعامل مع السياسة الخارجية وخصوصا الاتحاد السوفيتى.

غير أنه من المهم أيضا الإشارة إلى أن هذا التيار ، كان منذ البداية له موقف مناهض للعمل الدولى الجماعى (أى من خلال المنظمات الدولية) . صحيح أنه كان يرفض الانعزالية ، إلا أنه كان يشك كثيرا فى إمكانية تحقيق المصالح الأمريكية من خلال العمل العولى الجماعى. وقد نبع ذلك من تقويم هذا التيار لدور الأمم المتحدة خصوصا فى الخمسينيات والستينيات . فقد اعتبر رموز هذا التيار أن الأمم المتحدة تجسد أخطاء الليبرالية فى السياسة الخارجية ، لأنها تناهض حقيقة العلاقات الدولية التى تقوم عندهم على القوة . وليس المساواة بين الدول . وعلى ذلك فإن أحد الأخطاء المهمة التى وقعت فيها الإدارات الليبرالية المتعاقبة هى أنها بتعاونها من خلال الأمم المتحدة ، أدت إلى التوسع الشيوعى فى العالم ، وانهيار الهيمنة الغربية عموما والأمريكية على وجه الخصوص . وكان جوهر انتقاد المحافظين الجدد للأمم المتحدة هو أن عملها يتسم بازدواجية المعايير ".. ففى الوقت الذى أدانت فيه حكومة روديسيا البيضاء لم توجه أية إدانة إلى نظام نكروما الدكتاتورى فى غانا.. وبينما طالبت فرنسا وبريطانيا بالخروج من قناة السويس ، لم تطالب الروس بالخروج من بودابست "(٧).

ولم يكن كل ذلك بمعزل عن القضايا الداخلية . فلم تكن مصادفة أن تزامنت حركة الحقوق المدنية فى الداخل مع حركات التحرر الوطنى فى آسيا وإفريقيا ، بل إن حركة الحقوق المدنية كانت قد استهلمت فكر غاندى بشأن العصيان المدنى السلمى ، وكانت تلك هى نفس الفترة التى ارتفعت فيها أصوات اليسار الجديد داخل الولايات المتحدة لمناصرة الحقوق الفلسطينية ، وكان لهذا الموقف تحديدا من الحقوق الفلسطينية تأثيره المهم . فقد كانت الغالبية العظمى من رموز تيار المحافظين الجدد فى ذلك الوقت من اليهود الذين ينتمون لليمين على الساحة اليهودية الأمريكية، وهم الذين اعتبروا فى مناصرة الليبرالية (والأمم المتحدة) للفلسطينيين " معاداة للسامية " ولإسرائيل.

ورغم أن تيار المحافظين الجدد كان قد بدأ بعدد محدود من الكتاب وأساتذة الجامعات .. كان على رأسهم " أرفنج كريستول" و" ناثان جليزر" و" هارفس مانسفيلد" إلا أنه سرعان ما انتشرت أفكاره من خلال الدور الذى لعبه هؤلاء من خلال رئاسة تحرير صحف ومجلات كبرى . كان من أهمها مجلة كومنتارى اليهودية Commentary ثم عدد من المجلات التى أنشأها مثل پابليك انترست Public Interest وناشيونال انترست National Interestوغيرها ، فضلا عن دورهم فى تربية أجيال جديدة ، خصوصاً فى الجامعات من الطلبة الذين آمنوا برؤاهم الفكرية وتخرجوا فى كبرى الجامعات الأمريكية وصاروا اليوم فى مواقع قيادية مهمة.

اليمين الدينى

ولكن ينبغى هنا الإشارة إلى أنه رغم أن هذا التيار صار صاحب نفوذ قوى فى المؤسسات الحاكمة ودوائر صنع القرار، إلا أنه ظل فى واقع الأمر تيارا فكريا نخبويا أى ليس له قاعدة شعبية(٨). ومن ثم فإنه يعتمد على القاعدة الشعبية لتيارات يمينية أخرى ، أهمها تيار اليمين الدينى وتيار اليمين التقليدى ، خصوصا فصائله التى تتفق مع المحافظين الجدد بشأن السياسة الخارجية . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل البعض يخلط بين هذه التيارات ، رغم الاختلافات بينها بل والعداء الصريح أحيانا بين رموزها خصوصا بين رموز تيار المحافظين الجدد وتيار اليمين الدينى.

فعلى عكس تيار المحافظين الجدد ، فإن تيار اليمين الدينى تيار شعبى فى جوهره وليس نخبويا . وربما يرجع الخلط لسبب آخر مهم ، وهو تزامن صعود التيارين فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات مع تولى ريجان الرئاسة ، بل والتشابه فى الخطاب وقتها من زاوية مناهضة الليبرالية . فرغم أن اليمين الدينى كان قد شهد انحسارا فى الفترة من العشرينيات وحتى الستينيات بعد صعوده المدوى فى القرن التاسع عشر ، إلا أن فترة الانحسار هذه ، لم تكن بمثابة نهايته إذ كانت أقرب إلى مرحلة الكمون ، وإعادة ترتيب الأوراق أكثر من أى شئ آخر ، حتى عاد بقوة على الساحة فى السبعينيات وكان وجه الشبه فى خطابه مع المحافظين الجدد هو مناهضته " للنسبية الأخلاقية " كإحدى سمات الليبرالية الأمريكية ، ولكنه اعتبر ذلك علمانية غير مقبولة فى مجتمع مسيحى أدت إلى انحلال أخلاقى وانهيار للقيم الدينية.

وهذا هو فى الواقع أحد الاختلافات الجوهرية بين المحافظين الجدد واليمين الدينى . فرغم أن الاثنين يؤمنان بمسألة " البعد الأخلاقى" وأهميته فى السياسة الداخلية والخارجية معا ، إلا أن تيار المحافظين الجدد تيار علمانى يقيم هذا " الوضوح الأخلاقى " على أساس من منظومة قيم تأتى من التقاليد وليس من الدين . إلا أن نقطة الالتقاء الرئيسية بين الفريقين هى أن تيار المحافظين الجدد

ليس فقط تيارا نخبويا من حيث الطابع وإنما من حيث الفكر أيضا ، فهو يؤمن بأهمية دور النخبة الفكرية في المجتمع ، واختلاف هذا الدور عن أدوار باقي القطاعات . فهو على سبيل المثال يرى أنه من الخطر بمكان أن يطلع عوام الناس على الحقيقة كاملة لأن هذا قد يؤدى إلى فوضى وغليان ، ومن ثم لابد أن تظل الحقيقة الكاملة مقصورة على النخبة الفكرية فقط القادرة على التعامل معها بحكمة وفاعلية ، بينما يفضل أن تظل عقلية الرجل البسيط محكومة بالتقاليد ، ولامانع من أن تحكمها القيم الدينية بدلا من التقاليد أو كليهما فهى تجعل العواطف الشعبية تحت السيطرة (٩).

بعبارة أخرى فإن تيار المحافظين الجدد واليمين الدينى يؤمنان بمسألة " الوضوح الأخلاقى" وإن وصل كل منهما إليها من رافد مختلف وهو مايؤدى فى أحيان كثيرة إلى الاتفاق حول سياسات بعينها ولكنه يؤدى أيضا إلى خلافات ، خصوصا بشأن أولويات القضايا . فتيار اليمين الدينى كان حتى نهاية الثمانينيات يركز تركيزا أساسيا على قضايا الداخل ، وبالتحديد قيم المجتمع مما جعله يضع قضايا مثل الإجهاض ، وإقامة الصلوات فى المدارس واللواط على قمة أولوياته . إلا أن نقطة الالتقاء كانت دوما العداء للشيوعية وإن كان على أساس دينى ووطنى . فالشيوعية كانت بالنسبة لهم تمثل " التهديد الملحد لأمريكا المسيحية"(١٠).

إلا أن أطروحات اليمين الدينى تذهب فى الواقع إلى ماهو أبعد من ذلك ، إذ إن له موقفاً من الحداثة ذاتها. فهذا التيار بإيماناته العقيدية يرفض فكرة تقدم البشرية وتحسين أوضاعها مع مرور الزمن . فهو فى جوهر اعتقاداته يؤمن بأن أحوال البشرية تزداد سوءا مع مرور الوقت . والبشر وحدهم عاجزون عن تحسين الأوضاع ووقف التدهور ، فالأمر يحتاج إلى تدخل قوة عليا . ومن ثم فإن عودة السيد المسيح إلى الأرض هى وحدها التى تمثل الإنقاذ والخلاص (١١).

ويؤمن هذا التيار إيمانا حرفيا بعودة السيد المسيح ليحكم العالم لألف عام . " فسوف يحكم " أعداء المسيح " العالم أولا ثم يعود اليهود إلى فلسطين ويعتنق بعضهم المسيحية . بعد ذلك يتعرض اليهود لاضطهاد واسع النطاق ، ثم يعود السيد المسيح ويكون جيشا قويا وتقع معركة " هرمجدون" التى سوف يهزم فيها المسيح قوى الشر وبتحقيق الانتصار يبدأ حكم المسيح فى القدس لمدة ألف عام "(١٢).

والمسألة بالنسبة لهذا التيار لاتتوقف عند مجرد الاعتقاد بتلك العودة . فهذا الاعتقاد هو بمثابة الأساس لقراءة الأحداث العالمية . فالكتاب المقدس عندهم لايعرض فقط لتاريخ البشرية وإنما يقدم خريطة لأحداث المستقبل ، وبالتالى الدور الذى ينبغى للمؤمنين أن يلعبوه من أجل أن تتحقق تلك النبوءة ويتم إنقاذ البشرية (١٣).

ومن هذا المنطلق نفسه يؤيد هؤلاء إسرائيل تأييدا مطلقا . فرغم أن الكثيرين من رموز هذا التيار اتهموا بالعداء للسامية ، إلا أن أحدا لم يشكك فى تأييدهم لإسرائيل . فتجمع اليهود فى الأرض المقدسة ، أحد شروط تحقق النبوءة كلها . ثم أن المفاوضات مع الفلسطينيين لاجدوى منها من عدة زوايا ، فهى أولا مناهضة للنبوءة ، فإسرائيل ستظل فى عداء مع " أعداء المسيح" وسيتعرض اليهود لاضطهاد واسع النطاق . ثانيا أن البشر عموما عاجزون عن تحسين أوضاعهم.

ورغم أن إسرائيل ودعمها ظل دوما قضية مهمة لدى هذا التيار ، إلا أنه خصوصا منذ بداية التسعينيات بدأ يلعب دورا مهما فى عدد من قضايا السياسة الخارجية الأخرى ، فقد كان هذا التيار من أهم القوى التى أدت إلى صدور قانون الاضطهاد الدينى فى ١٩٩٨ ، وهو الذى لعب دورا أساسيا فى فرض العقوبات على إيران وكان أيضا وراء قانون " السلام فى السودان " الذى صدر فى أكتوبر ٢٠٠٢.

وقد اكتسب هذا التيار قوته بفعل التطور التكنولوجى حيث صار له عدد هائل من برامج التليفزيون والراديو ، بل وصارت لهم شبكات مستقلة خاصة بهم ، فضلا عن شبكة هائلة من المريدين يتم التواصل معهم عبر الكمبيوتر (١٤).

السيطرة على الكونجرس

ورغم أن منظمة " الأغلبية الأخلاقية " Moral Mojority التى أنشأها القس جيرى مولويل عام ١٩٧٩ كانت قد لعبت دورا محوريا فى تسليط الأضواء على هذا التيار ، إلا أن نفوذه الحقيقى على المستوى الشعبى إنما يرجع الفضل فيه إلى منظمة الائتلاف المسيحى Christian Coalition التى أنشأها بات روبرتسون بعد فشل حملته لمنصب الرئاسة فى ١٩٨٨ وقد تولى هذه المنظمة منذ ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧ شاب لم يكن عمره يتعدى الخامسة والعشرين وقتها يدعى " رالف ريد" وهو الذى يرجع إليه الفضل الرئيسى فى تحويل هذا التيار من خلال منظمته إلى قوة بالغة الفاعلية فى العمل السياسى الأمريكى. وكانت هذه المنظمة هى إحدى المنظمات المهمة التى لعبت دورا محوريا فى تحقيق الفوز السابق للجمهوريين فى انتخابات ١٩٩٤ التشريعية التى نجحوا فيها فى السيطرة على الأغلبية فى الكونجرس بمجلسيه لأول مرة منذ أربعين عاما (١٥).

إلا أن المهم بالنسبة لنا فى هذا الإطار هو أن " رالف ريد " كان قد سعى إلى توسيع نطاق نفوذ هذا التيار عبر استمالة قطاعات أخرى . فدخل فى تحالفات مع عدد من المنظمات الكاثوليكية اليمينية ، وعدد من منظمات اليهود الأرثوذكس أيضا (١٦).

وينبغى الإشارة إلى أن هذا التيار له علاقات قوية مع اليمين الإسرائيلى . بل أصبح تقليدا متعارفا عليه منذ عهد مناحم بيجين أن يزور زعماء الليكود هذه المنظمات فى واشنطن قبل لقائهم بالمسئولين الأمريكيين (١٧).

وهكذا يتضح أن هناك نقاط اختلاف بين تيارى المحافظين الجدد واليمين الدينى . إلا أن هذا الاختلاف يتضاءل فى السياسة الخارجية ، بالمقارنة بالسياسة الداخلية . صحيح أن المنطلقات مختلفة ، إلا أن كليهما اعتبر الشيوعية خطرا يحيق بالوجود الأمريكى ذاته ؛ وأيد وجود جيش قوى وميزانية عسكرية كبيرة ، بل إن كليهما يدعم إسرائيل بشكل مطلق ، ويؤيد سياسات الليكود على وجه التحديد . لذلك يتفق هذان التياران على الموقف من الكثير من القضايا الخارجية وهو الذى جعلهما ركيزة معا لحكم إدارة بوش . فمن ناحية يوجد لفكر المحافظين الجدد نفوذ قوى داخل هذه الإدارة ، خصوصا فى وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومى . ومن ناحية أخرى ؛ لايملك بوش استعداء اليمين الدينى الذى يمثل أحد القطاعات المهمة التى تحسم الانتخابات لصالح الجمهوريين عندما يضيق الهامش بين الحزبين . وفى الواقع فإن هذه الإدارة أشبه فى ذلك إلى إدارة ريجان منها إلى إدارة بوش الأب . فبوش الأب كان ينتمى للتيار التقليدى المعتدل فى الحزب الجمهورى لذلك كان توليه بمثابة نقطة أفول لكلا التيارين بعد المكاسب التى حققوها أثناء حكم ريجان . بل إن هيمنة تيار اليمين الدينى على مقدرات الحزب الجمهورى فى المؤتمر العام للحزب عام ١٩٩٢ كانت أحد الأسباب الجوهرية لهزيمة بوش الأب ".

لماذا العراق ؟

باختفاء الاتحاد السوفينى ، انهار العدو الذى وحد تيارات اليمين حول هدف واحد ، ومن ثم حدثت فجوة بين هذه التيارات بشأن طبيعة الدور الأمريكى فى عالم جديد . وأنذر هذا الوضع بحدوث نكسة لليمين الأمريكى عموما بعد الصعود الذى حققه فى عهد ريجان . وبالفعل حدثت مواجهات عدة واتهامات متبادلة خصوصا بين تيار المحافظين الجدد وتيار اليمين الدينى . فقد اعتبر الثانى أن الأول بفكره العلمانى يمثل خطراً على حركة اليمين (١٨). إلا أن أحداث ١١ سبتمبر قد أعادت لتيار اليمين بفصائله المختلفة قوته من جديد . ففى غياب عدو واضح ، كان من الصعب على تيارات تستخدم خطاب الوطنية المتشددة أن تكسب أرضية شعبية ، وهى التى راح بعضها ، خصوصا اليمين الدينى ، يركز على " أعداء الداخل " المسئولين عن الانهيار الأخلاقى . أما وقد أصبح هناك عدو جديد واضح فقد صار من السهل استخدام خطاب التشدد، بل واتهام الآخرين بالتهاون إزاء الخطر الجديد ، بالضبط كما كان الحال زمن الشيوعية . والمتابع لأدبيات

تيارى المحافظين الجدد واليمين الدينى يلمح بوضوح إعادة إنتاج الخطاب نفسه ، كل مافى الأمر هو أنه قد تم تكييفه ليتناسب مع العدو الجديد.

ولكن لماذا العراق تحديدا ؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد أولا القول إنه فى مجال السياسة الخارجية ، فإن تيار المحافظين الجدد أكثر ثقلا من الناحية الفكرية من تيار اليمين الدينى . ومن ثم فإن الأطروحات الفكرية الرئيسية فيما يتعلق بالعراق ، هى فى الواقع نتاج فكر الأول . أما اليمين الدينى فهو الذى يمثل الدعم الشعبى لهذه الأفكار . فكما سبق القول فإن تيار المحافظين الجدد ليس تيارا له قاعدة شعبية وإنما يعتمد على باقى التيارات اليمينية . ومنذ أحداث سبتمبر أصبح اليمين الدينى أهم قاعدة له ؛ لأن هذا التيار هو الأكثر إيمانا بمسألة " الوطنية " الأمريكية فى أكثر أشكالها تطرفا . وهو يؤمن أيضا بضرورة وجود دفاع قوى لخوض المعركة مع " أعداء المسيح " حين يحين موعدها (١٩) .بعبارة أخرى هو التيار الذى تلقى مقولات المحافظين الجدد لديه ترحيبا أوسع من باقى تيارات اليمين.

إلا أن تيار المحافظين الجدد اعتمد أيضا على الذعر الذى أصاب المواطن الأمريكى عموما بعد ١١ سبتمبر ، ورغبته فى تحقيق أمنه بأى ثمن. فقد قوضت أحداث سبتمبر واحدة من أهم مسلمات الثقافة السياسية الأمريكية ذاتها. فالأمريكيون اعتقدوا طويلا أن شطآن أمريكا الطويلة إنما تحميها من الفوضى الدائرة فى العالم ، وبالتالى تجعلها فى مأمن من المخاطر التى تحدث به . ومن ثم كان ١١ سبتمبر بمثابة لحظة فارقة انهارت فيها تلك المسلمة فشعر المواطن العادى بحالة انكشاف غير مسبوقة ، كانت هى المسئولة عن تمرير عشرات من القوانين والقرارات التى تقوض الحريات المدنية وتتوسع فى الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الأمن تحت مسمى " حماية للأمن القومى".

ومن ثم فقد استخدم المحافظون الجدد فيما يتعلق بالعراق نفس أسلوب إثارة ذعر المواطن العادى الذى استخدم منذ ١١ سبتمبر لتمرير قرارات أخرى . ومن هنا أتت المحاولات المستميتة التى بذلتها الإدارة للربط بين النظام العراقى وتنظيم القاعدة. إلا أن هذا كله كان خطابا للاستهلاك الشعبى ، ولايعبر عن الأهداف الحقيقية لضرب العراق ، والتى تتعلق بالاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط عموما.

المتسامحون مع الكراهية

فعند المحافظين الجدد ، فإن غزو العراق إنما يذهب إلى ماهو أبعد من العراق نفسه. فالعراق هو الخطوة الأولى نحو إعادة رسم خريطة العالم العربى بأسره . والفكرة هنا

مماثلة لفكرة الدومينو التى سادت فى زمن الشيوعية ولكن معكوسة . ففى ذلك الوقت كانت فكرة الدومينو تستخدم للتدخل فى أى موقع نفوذ سوفيتى لئلا يؤدى ذلك النفوذ لوقوع دولة أخرى مجاورة تحت النفوذ الشيوعى. أما هذه المرة فالمطلوب أن تتدخل أمريكا حتى يحدث التداعى ، أى حتى تبدأ لعبة الدومينو . فهم يرون أنه بمجرد غزو العراق وتغيير النظام هنا ، وهو الذى يصرون على وصفه " بالتحرير " ، ثم إقامة نظام ديمقراطى علمانى ، فإن النظام الجديد فى العراق سوف يمثل تحديا قويا لباقى النظم العربية فتنتقل " عدوى" التحرير إليها .. وهو الأمر الذى سيحدث انقلابا فى المنطقة سيكون بالضرورة لصالح الولايات المتحدة ، خصوصا فى دول الخليج ، ولم تكن بمنأى عن هذه الفكرة تلك الحملة التى شنها هذا التيار فى صيف ٢٠٠٢ على السعودية ، وبدرجة أقل على مصر. بل إن التخطيط لإعادة رسم الخريطة العربية لس سرا ولايدور وراء الكواليس فهو معلن ومنشور منذ شهور طويلة.

ولعل أول تعبير رسمى عن هذه الأفكار كان ذلك الذى جاء فى خطاب الرئيس الأمريكى فى وست بوينت فى يونيو الماضى . فليس صحيحا أن أخطر ماجاء فى هذا الخطاب كان الحديث عن " الضربات الوقائية" ، لتحل محل سياسة الاحتواء، فالأخطر فى الواقع هو ماقاله عن " دول تعارض الإرهاب ولكنها تتسامح مع الكراهية التى تقود للإرهاب ، وهو أمر لابد أن يتغير ". ورغم أن بوش لم يحدد وقتها تلك الدول بالاسم ولاطريقة التغيير، إلا أن خطابه هذا تلاه بعد أقل من أسبوع خطاب ألقاه " وليام كريستول " أحد أقطاب تيار المحافظين الجدد فى إيطاليا لم يقصر فيه قائمة أعداء أمريكا على دول " محور الشر" وإنما شملت القائمة دولا صديقة وحليفة لأمريكا . ثم دعا كريستول فى خطابه صراحة لتغيير نظام الحكم فى السعودية.

وفـى شـهر يوليـو ، نشـرت مجلـة كومنتـارى اليهوديـة المعروفـة بصلاتـها الوثيقـة بالمحافظين الجدد والليكود الإسرائيلى ، مقالا كان عنوانه " أعداؤنـا السـعوديون" قـال كاتبه صراحة إن أهمية قضية العراق إنما تذهب لما هو أبعد وأهم " من مجرد الشر الذى تمثله اليوم إلى الخير الذى قد تمثله غدا .. إن الحل الوحيد للتخلص من أمثال بن لادن وعرفات وصدام حسين هو السعى لإحداث عدم التوازن إن لم يكن الفوضى الكاملة " فى تلك المنطقة من العالم (٢١).

بعبارة أخرى فإن كل المحاولات العربية لإقناع أمريكا بأن غـزو العـراق سـيؤدى إلى فوضى فـى المنطقـة ليسـت مجديـة ، فـهذه الفوضـى هـى بـالضبط مايسعى إليـه تيـار المحافظين الجدد من وراء فكرة غزو العراق وتغيير النظـام فيـه ،لأن هـذه الفوضـى هـى التى تمكن أمريكا من إعادة ترتيب المنطقة على أسس جديـدة تماما . وكمـا اتضـح ممـا سبق ، فإن إسرائيل ومصالحها ليست بمنأى عن كل ذلك أيضا . فلـم تكـن مفاجـأة أن يشهد بنيامين نتنياهو أمام لجان الكونجرس الأمريكى فـيردد لأعضـاء الكونجـرس نفـس مقولة الدومينو التى يستخدمها المحافظون الجدد ، هذا ناهيك عن دعوة نتنيــاهو أصـلا دون غيره للإدلاء بدلوه فى مسألة العراق !

وتيار المحافظين الجدد بصهيونيته الليكودية ، هو الذى كـان وراء ترتيـب أولويـات هذه الإدارة منذ أن وصلت للحكم أى قبل شهور طويلة مـن أحـداث سـبتمبر علـى نحـو يضع العراق قبل فلسطين ، وهو النهج الـذى اسـتخدمته الإدارة طـوال الوقـت إلا حـين تضطر اضطرارا للاهتمام بقضية فلسـطين (كمـا حـدث فـى إبريـل ٢٠٠٢)، ثـم جـاءت أحداث سـبتمبر فاسـتغلها هـذا التيـار لدمـغ الرئيـس عرفـات بالإرهـاب ، واعتبـار أن إسرائيل تخوض المعركة نفسها التى تخوضها الولايـات المتحـدة ذاتـها ضـد الإرهـاب . واستخدم هذا التيار مسألة " الوضوح الأخلاقى" للضغط علـى الإدارة بشـأن التعـامل مـع

القضية على أساس أنه لايجوز التفاوض أو حتى اللقاء مع مايسمونه " الإرهاب الفلسطيني " وضرورة إطلاق يد حكومة شارون بالمطلق للقضاء عليه !

وقد كان هذا التيار ورموزه داخل الإدارة هو المسئول عن إفشال مهمة " كولين باول " في المنطقة في ربيع ٢٠٠٢ ، حيث وصل وزير الخارجية الأمريكي إلى الشرق الأوسط مكتوف اليدين في واشنطن ، بل وشن المحافظون الجدد في وزارة الدفاع حملة محمومة عليه في واشنطن أثناء وجوده في المنطقة تتهمه بأنه " تخطى الخطوط الحمراء، ومال نحو الفلسطينيين دون تفويض له بذلك "(٢١).

ولم تنته معارك هذا التيار مع جناح باول ـ تينيت الذى عارض مسألة غزو العراق . بل وصلت الحملة إلى نشر ١٢ مقالا في صحف كبرى اتهمت باول ، بعدم الولاء للرئيس وطالبت بإقالته أو استقالته (٢٢) .وقد تخطى الأمر مجرد النشر في الصحف ليتحول إلى ضغوط على العاملين في وكالة المخابرات المركزية لمراجعة أسلوب تحليل المعلومات على نحو يؤدى لإيجاد علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة (٢٣).

ولكن حين نجح باول في دفع الرئيس الأمريكي للجوء إلى الأمم المتحدة اعتبر المحافظون الجدد أن قرار مجلس الأمن ١٤٤١ كان بمثابة " توريط" لبوش من جانب باول لتقييد حرية حركته في غزو العراق وتحويل المسألة برمتها إلى " نزع أسلحة العراق " وليس تغيير النظام " (٢٤). والحملة الدائرة اليوم على قدم وساق تسعى بالأساس لإعادة تركيز الخطاب من جديد على أهمية " تغيير النظام العراقي ".

أما بالنسبة لفلسطين ، فإن المقولة التى يرددها المحافظون الجدد مؤداها أن العراق هو مفتاح الحل لقضية فلسطين ، حيث ستؤدى إلى إضعاف الفلسطينيين ، وإجبارهم على قبول تنازلات جديدة أمام الليكود.

ومن ثم فإن التطورات فى المرحلة المقبلة لن تتوقف على ماسوف يحدث بـين النظـام العراقى ومفتشى الأمم المتحدة ، ولا على ماسوف يحدث فى أية اتصالات بين الأطـراف المختلفة بشأن فلسطين ، بقدر ماسوف تتوقف على جولات الصراع المستمر بين جنـاحى الإدارة : جناح باول ـ تينيت وجناح تشينى رامسفيلد.

1. Woodward, A Course of Confident Action, The Washington Post, Nov.19,2002. Nov.21,2002-12-19 www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A7596-2002Nov18
2. George H. Nash, The Conservative Intellectual Movement in America, (Delaware: Intercollegiate Studies Institute, 1998) P.250
3. Ibid
4. Irving Kristol, Neo-Conservatism, The Autobiography of an Idea, (Chicago: Ivan Dee Publihers,1999) P.19
5. Ibid pp.24 -26
6. George H.Nash, op.cit., p.250
7. Ibid p.248
8. Douglas Koopman, Hostile Takeover, The House Republican Party 1980-95 (Maryland: Rowman and Littlefield Publishers Inc., 1996) pp.50-75
9. Irving Kristol, p.8
10. George M. Marsden, Fundamentalism and American Cutlure, (Oxford: Oxford University Press, 1980) p.209
11. Catherine L.Albanese, America: Religious and Religion, (Belmont: Wadsworth Publishing Company, 1999) p.370
12. George M. Masden, op.cit., pp.52-3
13. Catherine L. Albanese, op.cit., p.372
14. Ibid
15. Nina J. Easton, Gang of Five, (New York: Simon and Schuster, 2000, pp.111-134
16. Catherine L. Albanese, op.cit. p.372
17. Tony Smith, Foreign Attachments, (Massachusetts: Howard University Press, 2000) p.120
18. George Nash, op.cit., pp.333-4
19. Catherine L. Albanese, op.cit., p.379
20. Victor Davis Hanson, Our Enemies, The Saudis, Commentary, Vol 114, no 1, July / August 2002, pp.23-28
21. Bob Woodward
Mind, Washington Post Online Nov 17, 2002. Nov 18,2002-12-19
www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn/A64603-2002Nov16.htm
22. Ibid

23. David Corn, Are Bush Officials Exploiting Bali Blast and Leaning on CIA? The Nation, www.thenation.com/capitolgames/index.html
24. Wiliam Kristol & Robert Kagan, The UN Trap? The Weekly Standard, Vol 008, no 10, Nov.18, 2002, p.2

الأهالى

جريدة كل الوطنيين

تصدر صباح كل أربعاء

رئيس مجلس الإدارة : رفعت السعيد   رئيس التحرير : نبيل زكى

مبادرات إدارة بوش:

مطلوب تدمير العرب!

■ أحمد عبدالغنى

خلال الشهور القليلة الماضية، أطلقت الإدارة الأمريكية مبادرتين بشأن الشرق الأوسط. المبادرة الأولى أعلنها الرئيس چورچ بوش باسم «خريطة الطريق» فى شهر أكتوبر عام ٢٠٠٢. والهدف الظاهرى منها أنها تؤدى، كما قال بوش، إلى قيام دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥. لكنه ترك كل مواصفات هذه الدولة دون تحديد قاطع، بينما فرض على الفلسطينيين شروطا صارمة قبل أن تقوم هذه الدولة. أما المبادة الثانية، فهى تلك التى أعلنها كولين باول وزير الخارجية الأمريكى فى «مؤسسة التراث» فى واشنطن فى شهر ديسمبر، تحت اسم «مبادرة الشراكة الأمريكية ـ الشرق أوسطية: بناء الأمل فى السنوات القادمة». وفى

هذه المبادرة يدعو كولين باول إلى ما أسماه إصلاحات اقتصادية وسياسية وتعليمية. وتبدو مبادرة باول وكأنها جزء مكمل لمبادرة بوش «خريطة الطريق».

سياسة ثابتة

وبالنسبة لأى إنسان عربى، ومن واقع الخبرة المريرة مع الولايات المتحدة، وعدائها للعالم العربى، وتأييدها الأعمى لإسرائيل، فإن هذا الإنسان العربى لا يأمل خيرا من من أى تحرك أمريكى فى قضايا الشرق الأوسط، ولا يمكن أن يتوقع أن تنتصر واشنطن لقضاياه العادلة، وحقوقه المشروعة، أو أن تردع عميلتها إسرائيل، وتجبرها على التوقف عن الجرائم التى ترتكبها يوميا فى حق الشعب الفلسطينى. وما يزيد من عمق عدم ثقة الإنسان العربى فى الولايات المتحدة، أن المبادرتين الأمريكيتين الأخيرتين، تأتيان، بينما الدبابات الإسرائيلية تجتاح كل يوم المدن والقرى الفلسطينية، وتعمل فيها قتلا وتدميرا، وتجريفا للأراضى، واقتلاعا للأشجار، دون أن تتضمن أى من المبادرتين ـ مبادرة بوش أو مبادرة باول أية إدانة للجرائم الإسرائيلية، أو مطالبة قاطعة وحاسمة بوقف

هذه الجرائم.

ومن يتأمل المبادرتين الأمريكيتين، يدرك على الفور أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي لم تتغير، ولا ينتظر أن تتغير، خاصة في ظل إدارة الرئيس جورج بوش، التي يسيطر عليها اليمين المتطرف المتحالف مع القوى الصهيونية، داخل إسرائيل وخارجها. المتأمل للمبادرتين سيشعر بأن السياسة الأمريكية ستظل، في المستقبل المنظور، على انحيازها لإسرائيل ضد المصالح والحقوق العربية، رغم أن هدف المبادرتين الإيهام بأن السياسة الأمريكية تتجه نحو قدر من التوازن بين العرب وإسرائيل.

«خريطة الطريق»

من الفقرة الأولى للمبادرة، يكتشف الإنسان النظرة الأمريكية الظالمة للقضية المحورية في الشرق الأوسط، وهي القضية الفلسطينية، والتجاهل الكامل والمتعمد للمحنة القاسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

تقول الفقرة: «لفترة طويلة من الزمن، عاش المواطنون في الشرق الأوسط وسط الموت والخوف. كراهية قلة تحتجز آمال الكثرة كرهينة. قوى التطرف والإرهاب تحاول قتل التقدم والسلام بقتل الأبرياء. وهذا يلقي بظلال قاتمة على منطقة بأسرها. يجب أن تتغير الأمور في الشرق الأوسط من أجل الإنسانية. يستحيل أن يعيش الإسرائيليون في رعب. ويستحيل أن يعيش الفلسطينيون في فساد سياسي واحتلال. والموقف الراهن لا يبعث على الأمل في تحسن الحياة. سيظل المواطنون الإسرائيليون يقعون ضحايا للإرهابيين، ومن ثم فستظل إسرائيل تدافع عن نفسها، وسيزداد وضع الشعب الفلسطيني بؤسا أكثر فأكثر.

هكذا.. يختصر الرئيس الأمريكي المشكلة في الشرق الأوسط في إرهاب فلسطيني، ورعب يعيش في ظله «المواطنون الإسرائيليون»، ضحايا الإرهاب، وبالتالي يضطرون إلى الدفاع عن أنفسهم. لا شيء عن الاحتلال الذي تدينه كل القوانين والمواثيق الدولية. لا شيء عن عمليات القتل التي يتعرض لها الفلسطينيون، رجالا ونساءً وأطفالا، على يد جيش مدجج بأحدث الأسلحة الأمريكية. لا شيء عن تدمير البنية الأساسية للمجتمع الفلسطيني الاقتصادية والتعليمية، ولا عن خطر التجول الخانق الذي يعيش تحت وطأته الشعب الفلسطيني بشكل شبه مستمر.

ورغم أن بوش يتحدث عن تأييده لقيام دولتين (إسرائيلية وفلسطينية) تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، فإنه يتحدث في كل فقرة من فقرات مبادرته عن الإرهاب الفلسطيني. وهو يتهم السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مباشر وصريح بمساندة الإرهاب عندما يقول «واليوم فإن السلطات الفلسطينية تشجع الإرهاب ولا تعارضه وهذا غير مقبول». ويدعو بوش الشعب الفلسطيني إلى تغيير القيادات الفلسطينية، و«انتخاب زعماء جدد لا يشينهم الإرهاب». ويطالب بوش

أجهـزة الأمن الفلسطينيـة إلى تفكيك بنيـة الإرهابيين، كمـا يطالب الدول العـربيـة بوقف التمويل العام والخاص للمجموعات التى تؤيد أعمال العنف والإرهاب.

وتتضمن مبادرة بوش ثلاث مراحل، تنتهى عام ٢٠٠٥ بتسوية شاملة ونهائية للصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، بحيث يسير التقدم فى المراحل الثـلاث، مع التـزام الجـانب الفلسطينى بالإجراءات الأمنية لوقف العنف. وتشير المبادرة إلى أن التسوية النهائية إلى قـرارات مـجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، وإنهـاء «الاحـتلال الإسـرائيلى الذى بدأ عـام ١٩٦٧ والتوصل إلى تسوية معقولة لقضية اللاجئين، والتفاوض حول القدس بحيث توضع فى الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للطرفين، وبتوفر حماية للمصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين فى العالم.

الهدف.. الانتفاضة

وتدعو المبادرة فى النهاية الدول العربية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وضمان أمن جميع دول المنطقة، فى إطار سلام شامل عربى ـ إسرائيلى. وتتضمن المبادرة نقاطًا أخرى هى فى معظمها سلبية بالنسبة للعرب.

ومن الواضح أن مبادرة بوش لا تهدف إلى تسوية عادلة للصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى أو العربى ـ الإسرائيلى، بقدر ما تهدف إلى تحقيق أهداف أمريكية وإسرائيلية. ويمكن إبداء الملاحظات التالية على المبادرة:

أولا: أن إدارة بوش أهملت منذ توليهـا السلطة قبل عامين، قضية الشرق الأوسط، وتركت إسـرائيل تعـربد فى الأراضى الفلسطينية كما تشاء. وهذا يحمل على القول بأن اهتمامها المفاجئ بالقضية، كما ظهر فى مبـادرة الرئيس الأمـريكى، فى الوقت الذى تخطط لضرب العراق، يهدف إلى كسب تأييد الدول العربية لخططها لمهاجمة العراق، عن طريق الإيهام بأنها تتخذ موقفا متوازنا فى الشرق الأوسط.

ثانيا: أن المبادرة بتركيزها على المطالبة بوقف ما تسميـه «بالعنف والإرهاب» يعنى ببسـاطة أن الإدارة الأمـريكيـة تريد وقف الانتفاضة، وحرمان الشعب الفلسطينى من حقه المشروع فى النضال لتحرير أراضيه، واستعادة حقوقه المشروعة.

ثالثا: أن إلحاح الرئيس بوش فى المطالبة بإجراء انتخابات لاختيار قيادة فلسطينية جديدة، هى مطالبة مستحيلة التحقيق، فى ظل الاحتلال وحظر التجول المستمر.

رابعا: أن دعوة بوش لاختيار رئيس وزراء فلسطينى (أى تهـميش الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات)، هدفه فى هذه الظروف إحداث شـقـاق فى الصف الفلسطينى، بما يتـيح الفرصة لإسرائيل للمضى فى جرائمها ضد الفلسطينيين.

خامسا: أن المبادرة لم تطرح على إسرائيل أية مطالب محددة سواء فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال أو تصفية المستوطنات. وإشارتها لقـرارات مـجلس الأمن لا تعنى شـيـئـا لأن

إسرائيل، اعتادت أن تضرب عرض الحائط بهذه القرارات. أما إشارتها إلى المبادرة السعودية، التى أصبحت مبادرة عربية، فهى تأتى من باب النفاق. فالولايات المتحدة، رغم ترحيبها بالمبادرة السعودية فى البداية، فقد أهملتها بعد ذلك كى يطويها النسيان. والدليل على ذلك أن واشنطن لم تعتبر المبادرة السعودية أساسا يمكن البناء عليه، بل قدمت مبادرة جديدة تماما للتسوية هى مبادرة بوش، «خريطة الطريق».

سادسا: على الرغم من أن المبادرة الأمريكية تزعم أن هدفها هو الوصول إلى تسوية نهائية وشاملة، فإنها تتجاهل حقوق سوريا ولبنان لاستعادة حقوقها وأراضيها المحتلة. ومع ذلك، فإن المبادرة تطالب الدول العربية بالتطبيع مع إسرائيل.

مبادرة «خريطة الطريق» إذن، لا تخرج عن الخط الأساسى لإدارة جورج بوش إلا شكليا فقط، بينما تظل هذه الإدارة ملتزمة بالانحياز الكامل لإسرائيل، والوقوف إلى جانب حكومة شارون فى جرائمها الدموية ضد الفلسطينيين. لذلك فإنه حتى صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية انتقدت المبادرة، وقالت «إنه يبدو أن بوش يقول لشارون إنه مطلق اليدين فى إعادة احتلال كل الضفة الغربية إلى أن تقوم فلسطين ديمقراطية. فكيف يمكن أن نتوقع من الفلسطينيين إجراء انتخابات أو القيام بإصلاحات، بينما هم محاصرون بشكل كامل؟».

وعلى الرغم من الانحياز الكامل والصارخ لإسرائيل الذى تعبر عنه مبادرة «خريطة الطريق»، فإن المسئولين فى حكومة شارون يعترضون عليها. فقد وصف بنيامين نتنياهو وزير الخارجية المبادرة بأنها غير مناسبة. أما شاؤول موفاز وزير الدفاع فقد صرح بأن المبادرة، تسبب مشاكل لإسرائيل، وأنها مليئة بالثغرات الأمنية التى تهدد الكيان الإسرائيلى. فحكومة شارون لا تريد أية تسوية مع الفلسطينيين من أى نوع. بل هى تريد أن تستمر فى اعتداءاتها ومذابحها ضد الشعب الفلسطينى حتى تحين الفرصة المناسبة لترحيل أكبر عدد من الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، حتى لو خلق ذلك اضطرابات فى المملكة الأردنية، أو إلى العراق بعد الإطاحة بالنظام العراقى، وإقامة نظام حكم عميل.

ويبدو أن المسئولين فى حكومة شارون مطمئنون إلى أن اليمينيين المتطرفين فى إدارة بوش، ومن يسمون بالمحافظين الجدد، سيؤيدون الأهداف الصهيونية على طول الخط، والجرائم الإسرائيلية المروعة، حتى لو أدت إلى إبادة الجزء الأكبر من الشعب الفلسطينى.وأول دليل على ذلك تأجيل بدء تنفيذ مبادرة خريطة الطريق.

مساندة الاستبداد

لكن من المؤكد أن الرئيس بوش وأركان حكومته واهمون، إذا تصوروا أن مبادرة خريطة الطريق سوف تخدع الشعوب العربية،

وتخفف من معارضتها للسياسة الأمريكية، ورفضها للتوجهات الأمريكية سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو العراق.

فقد كشف استطلاع للرأى أجراه مركز أبحاث الشعوب والصحافة بإشراف مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة، عن تدهور صورة الولايات المتحدة فى العديد من الدول عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بعام ٢٠٠٠. وفى الدول التى ظهرت فيها نتائج الاستطلاع تبين أن صورة الولايات المتحدة تدهورت فى ١٩ دولة من بين ٢٧ دولة. وقد تدهورت هذه الصورة بصفة خاصة فى الدول الإسلامية. ففى تركيا هبطت نسبة الأشخاص الذين كانت لديهم صورة إيجابية عن الولايات المتحدة بمقدار ٢٢ نقطة إلى ٣٠٪. وفى باكستان كان الهبوط ١٣ نقطة إلى ١٠٪. وفى مصر بلغت نسبة الذين لديهم صورة سلبية فى الولايات المتحدة ٦٩٪، وفى الأردن ٦٩٪. وكشف الاستطلاع أيضا أن أغلبية الأشخاص الذين شملهم هذا الاستطلاع فى فرنسا وألمانيا وروسيا، يعارضون استخدام القوة لتغيير النظام العراقى.

الشراكة الأمريكية - الشرق أوسطية: بناء الأمل فى السنوات القادمة

وهذه المبادرة التى طرحها كولين باول وزير الخارجية التى تعد مكملة لمبادرة «خريطة الطريق» تدعو إلى تعاون أمريكى - عربى فى إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية وتعليمية. وتتحدث المبادرة عن الفقر والبطالة وسوء الأحوال الاقتصادية فى العالم العربى، فضلا عن تخلف التعليم، وغياب الديمقراطية. وتعد المبادرة بتقديم ٢٩ مليون دولار للإصلاحات التى تقترحها مع وعد بتقديم مبالغ أكثر مستقبلا. وتتحدث المبادرة عن أهمية مكافحة الإرهاب، وخطورة العراق، وضرورة التوصل إلى تسوية للصراع العربى - الإسرائيلى.

وأول ملاحظة على مبادرة باول أنها تمثل تدخلا فى الشئون الداخلية للدول العربية. كذلك فإن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مستوردة، ولا يمكن فرضها بالقوة أو بإغراء المال. أما عن الفقر والبطالة وتخلف التعليم، فلا شك أن الشعوب العربية تتطلع إلى التخلص من الفقر، والحد من البطالة، والنهوض بالتعليم. ولكن يمكن الإشارة هنا أن أمريكا رغم كل ثرائها تعانى من هذه الآفات. وعلى سبيل المثال، هناك البطالة. وهناك ملايين من الأمريكيين بلا مأوى، وينامون فى الحدائق ومحطات المترو تحت الأرض. أما بالنسبة للديمقراطية، فالمعروف عن الولايات المتحدة، أنها ساندت نظمًا دكتاتورية فى أمريكا اللاتينية وآسيا لحقبة طويلة، ووصل الأمر إلى حد تدبير انقلابات دموية فى بعض الدول ضد رؤساء تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية، كما حدث فى شيلى وغيرها. وفى الولايات المتحدة نفسها، بدأت الديمقراطية تتراجع بشكل خطير بعد أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن، حتى بدأ البعض داخل أمريكا يتحدثون عن عودة المكارثية؛ تلك الظاهرة التى تولى رعايتها

السناتور جوزيف مكارثى «ولجنة النشاط المعادى لأمريكا». وكانت مهمة هذه اللجنة إرهاب المفكرين والمثقفين الأمريكيين الذين يعارضون سياسة بلادهم، ومنهم مفكرون كبار مثل أرثر ميلر.

لهذا لا يمكن أن تكون مبادرة باول مبادرة جادة أو مخلصة، ولو كانت كذلك، لكان أول ما يتعين على أمريكا أن تفعله، هو أن توقف المجازر التى تسعى بها إسرائيل لسحق الشعب الفلسطينى.

مخطط إعادة الصياغة

إن مبادرة باول لا تهدف إلى الإصلاح فى العالم العربى، بل تهدف إلى إعادة صياغة الدول العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حتى تصبح أكثر ضعفا، وطوع أوامر الولايات المتحدة، ومن ورائها إسرائيل. واللافت للنظر أن باول تجاهل فى مبادرته أن من أهم أسباب التخلف الذى يعانى منه العالم العربى، هو أن هذا العالم عانى طويلا من الاستعمار الغربى، ونهب الدول الغربية لثرواته، ثم استنزاف إمكاناته وطاقاته، بزرع كيان عنصرى عدوانى فى قلبه يمثل خطرا عليه فى كل وقت.

ويقول المحلل السياسى السورى چورچ جبور إن مبادرة باول محاولة لخطف العقول العربية بشىء من المال، لتأخذ موقفا غير معارض أو محايد بالنسبة للعدوان الأمريكى على العراق، وتتغاضى عن الاحتلال الإسرائيلى. وقال جبور إن باول تجاهل القضية الفلسطينية، ولم يتحدث من قريب أو بعيد عن مشكلة الاحتلال الإسرائيلى، كأهم معوق من معوقات التنمية فى منطقة الشرق الأوسط.

وليس العرب وحدهم الذين يقولون إن الولايات المتحدة تريد بمبادراتها الأخيرة إعادة تشكيل العالم العربى، حتى تستطيع تحقيق أهدافها بسهولة. فالكاتب الأمريكى وليام فاف يقول فى مقال بصحيفة «هيرالد تريبيون» إنه أصبح معروفا فى الولايات المتحدة أن إدارة بوش تعمل على تنفيذ مخطط كبير لإعادة صياغة الشرق الأوسط، وهو مخطط وضعه المحافظون الجدد فى واشنطن الذين الكثير منهم رفاق فى إسرائيل. وينقل وليام فاف عن صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» الأمريكية قولها إن هذا المخطط طموح مثل اتفاق «سايكس بيكو» بين بريطانيا وفرنسا، الذى أسفر عن تقسيم الإمبراطورية العثمانية المهزومة إلى دول عربية تسيطر عليها لندن وباريس.

وقال الكاتب الأمريكى وليام فاف إن برنامج المحافظين الجدد يعنى ضمان سيطرة الولايات المتحدة على بترول العراق، وعلى أسعار البترول فى العالم، بتحطيم منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) إذا دعت الضرورة، وسيضمن هذا البرنامج سيطرة إسرائيل عسكريا على المنطقة، ربما بإحداث تغيير فى الأنظمة فى سوريا وإيران والسعودية، بالإضافة إلى العراق. وتوقع الكاتب وليام فاف أن يفشل هذا المخطط الأمريكى.

إن الموقف الأمريكى - رغم كل محاولات أمريكا تجميل صورتها من خلال مبادرات لا

معنى لها يضع الولايات المتحدة فى موضع الشريك لإسرائيل فى كل ما ترتكبه ضد الفلسطينيين والعرب. كما أنها ستكون محل إدانة عالمية إذا هاجمت العراق، فى مواجهة معارضة من الرأى العام العالمى، ومن عدد كبير من الحكومات. يصف الكاتب البريطانى هارلود بنتر فى مقال بصحيفة «ديلى تلجراف» البريطانية الإدارة الأمريكية بأنها «حيوان كاسر متعطش للدماء». والحقبة التى يعيشها العالم حاليا هى كابوس من الغطرسة والهستيريا والغباء والعدوانية من جانب أقوى دولة عسكرية فى العالم، تشن حربا بلا هوادة على بقية دول العالم». وقال الكاتب البريطانى» إن بوش الذى أعلن أن الولايات المتحدة لن تسمح بوجود أسوأ أنواع الأسلحة فى العالم، فى يد أسوأ القادة فى العالم، عليه أن ينظر بسرعة فى المرآة، لأنه فى الواقع يتحدث عن نفسه، وليس عن الآخرين»!

والحقيقة أن كلام الكاتب البريطاني صحيح!

قالوا

الشعراء يحملون أوطانهم على أجنحة قصائدهم ويطيرون، وما أشقى الأوطان التى لا تحرسها كلمات الشعراء!!

نزار قبانى

الفن ليس طريقة معقدة لقول أشياء بسيطة ، بل طريقة بسيطة لقول أشياء معقدة.

جان كوكتو

الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على بترول الشرق الأوسط

عمرو كمال حمودة *

في منتصف شهر فبراير عام ١٩٤٣، حينما كانت الحرب العالمية الثانية في أوجها.. كان ثلاثة من رؤساء مجالس إدارات الشركات الأمريكية البترولية الكبرى، هم بالترتيب رؤساء: "شركة سوكال" و"شركة تكساكو" و"شركة كازوك" يقفون على عتبة مكتب الرئيس "روزفلت" ممسكين بقبعاتهم في انتظار الإذن بالدخول.

كان رؤساء مجالس إدارات الشركات الثلاثة قد تقدموا بمذكرة عاجلة، وإن كانت وافية للسكرتير العام للبيت الأبيض..، طالبين مقابلة الرئيس مع وزير داخليته المشرف على قطاع النفط "هارولد أيكس".

استقبل الرئيس روزفلت الضيوف في مكتبه البيضاوي وبجواره "أيكس" واستمع بتأن شديد للشرح المستفيض الذي قدمته المجموعة للأوضاع البترولية في أنحاء العالم، ولاحتياجات الأمن القومي الأمريكي، ثم في نهاية الاجتماع تقدموا بطلب محدد ألمحوا إليه في مذكرتهم على النحو التالي..

* خبير في شئون النفط ومدير مركز الفسطاط للدراسات

"تريد أن تضع الإدارة الأمريكية في اعتبارها إبعاد النفوذ البريطاني عن الشرق الأوسط بترولياً.. والحصول على تأكيدات قاطعة بأن يكون بترول هذه المنطقة لصالح الشركات الأمريكية عندما تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها".

وعقب انتهاء الاجتماع، قال الرئيس روزفلت لوزير الداخلية "هارولد أيكس".. "إنني أشعر بأهمية ما قيل في الاجتماع وإنه لابد من التحرك في الاتجاه السليم، فما رأيك؟"

كان رد أيكس" إنه من الضروري أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية يدها على بترول المملكة العربية السعودية تحديداً.

لقد كان من أهم عوامل مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، الاهتمام ببترول الشرق الأوسط، حيث ظهر خلال الحرب نفسها مدى حساسية هذه السلعة الاستراتيجية في مسار الحرب وفي قدرة الولايات المتحدة على التعبير عن قوتها في الساحة العالمية وأن يكون لها ولمجموعة شركاتها البترولية القدرة على ممارسة النفوذ الأمريكي وتأكيده.

** بعد أن أنهى "أيكس" اجتماعه مع الرئيس روزفلت استدعى الجيولوجي "دي جويلر" وهو واحد من أهم الجيولوجيين الأمريكيين الذين ظهروا في القرن العشرين، وقد اكتشف أكبر حقول النفط في المكسيك "بورتريرو دي لانو"، وقد اتسمت شخصيته بالديناميكية والثقة بالنفس والثقافة وسعة الاطلاع، وامتلك مكتبة ضخمة متعددة المعارف.

وقد عمل مستشاراً لوزير الداخلية الأمريكي في الشؤون البترولية نظراً لمكانته المحترمة في المحافل الدولية.

قام "أيكس" بتكليف "دي جويلر" بمهمة محددة وهي تكوين فريق تحت رئاسته من العلماء والجيولوجيين المختارين بعناية فائقة، لزيارة المملكة

العربية السعودية والعراق وإيران والبحرين خلال النصف الثاني من سنة ١٩٤٣، وكتابة تقرير واف عن الإمكانات البترولية في هذه المنطقة.

بعد ثلاثة شهور عاد الفريق إلى واشنطن وقدم تقريره للرئيس روزفلت ذكر في نهايته: "البترول في هذه المنطقة هو أكبر جائزة في التاريخ" و"أن مركز الإنتاج البترولي في العالم قد انتقل من منطقة الكاريبي إلى منطقة الشرق الأوسط في قلبها حوض وشواطئ الخليج الفارسي".

الرخص والجودة

ولم يقتصر اهتمام الحكومة الأمريكية على تقدير حجم الاحتياطي من الثروة النفطية في الشرق الأوسط، وكيفية استخراجه، إنما انتقل الاهتمام لدائرة أخرى تتمثل في تأمين خروج البترول إلى مرافئ آمنة للتصدير، وقد تبنى "هارولد أيكس" فكرة مشروع خط أنابيب ضخم تقدر قيمته بمائة وعشرين مليون دولار، تشترك في تشييده "شركة سوكال" و"شركة تكساكو" و"شركة جلف أويل" مع الحكومة الأمريكية.. وهي شركات تعمل في الجزيرة العربية، والمشروع يستهدف نقل النفط الكويتي والنفط السعودي عبر صحراء الجزيرة العربية إلى البحر الأبيض المتوسط ليذهب بعد ذلك لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعبرت هيئة قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة الأمريكية عن تأييدها لهذا المشروع لأهميته في تأمين الموارد النفطية للأمن القومي الأمريكي.

كانت حكومة بريطانيا العظمى قد شعرت بتحركات الشركات البترولية الأمريكية تجاه بترول الشرق الأوسط، وبدأت تقارير المخابرات البريطانية من طهران وبغداد وعدن ترسل إشارات عن لقاءات مكثفة بين كبار مسئولي الشركات البترولية الأمريكية وصانعي القرار في المشرق العربي والجزيرة العربية.

لم يسترح رئيس وزراء بريطانيا "السير ونستون تشرشل" لمحتوى تقارير رجال مخابراته وأعطى تعليماته لسفيره في واشنطن "لورد هاليفاكس" بضرورة مقابلة الرئيس الأمريكي "روزفلت" ليناقشه في موضوع واحد فقط ألا وهو "نفط الشرق الأوسط".

عقد الاجتماع في مكتب الرئيس الأمريكي في أحد أيام شهر فبراير ١٩٤٤، وبعدما استمع الرئيس روزفلت لحيثيات السفير البريطاني، أخرج من درج مكتبه ورقة عليها "سكتش" بخط اليد مرسوم بالقلم الرصاص به خريطة للشرق الأوسط والخليج الفارسي مع نقاط بارزة بها سواد ثقيل.

أعطى الرئيس الأمريكي "السكيتش" للورد هاليفاس" قائلاً له:

"عزيزي اللورد، تلك الورقة توضح لك أن نفط العراق والكويت سيتم تقسيمه بيننا بالتساوي، أما نفط المملكة العربية السعودية فهو لنا بالكامل".

وهكذا حددت الولايات المتحدة الأمريكية موقفها من نفط الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان تقدير الإدارة الأمريكية أن نفط الشرق الأوسط يشكل ٦٠ بالمائة من الاحتياطي العالمي المعروف آنذاك، ناهيك عن رخص تكلفة استخراجه، إذ أنه يوجد في طبقات قريبة من سطح الأرض ومن جودة فائقة بحيث تصل درجة نقاوة النفط الخام إلى ما يقرب من ٤٠ درجة API، أي أن المنطقة تزخر بالخامات النفطية الخفيفة والخالية من النسبة العالية من الرصاص.

وفي عبارة واحدة كان نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، نفطاً رخيصاً وفائق الجودة ومنه احتياطي ضخم.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن نظاماً بترولياً جديداً مركزه الشرق الأوسط وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلن عنه. وبادرت الإدارة الأمريكية بإصدار كتاب أبيض حول ترتيبات صناعة البترول الأمريكية، كتب

مادته الاقتصادي "يوجين روستو"، أعقبه صدور قرار إنشاء هيئة فيدرالية جديدة لتأمين الموارد البترولية من الخارج مع التشديد على الحفاظ على الخامات النفطية الأمريكية في باطن الأرض كاحتياطي استراتيجي عسكري وتعويضه بالاستيراد من الخارج.

النظام البترولي الجديد وضع أقدام الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المواقع البترولية التي كانت تحت سيطرة دولة بريطانيا العظمى، وبدأت الشركات الأمريكية البترولية مثل "جلف أويل" و"تكساكو" و"موبيل أويل" و"أسو" تغزو الشرق الأوسط وتبعد رويدا رويدا الشركات البريطانية عن الحصول على "الكعكة البترولية كلها".. وقد فتح ذلك شهية الحكومة الأمريكية لتمديد نفوذها السياسي في الشرق الأوسط، إلا إنها ووجهت بمصاعب كبيرة ذلك أن "حركة التحرر الوطني" كانت في بداية اشتعالها لتطول المنطقة العربية معلنة عن عهد جديد ورياح للتغيير.

الصراع على إيران

فوجئت الولايات المتحدة الأمريكية بأول رد فعل قوي لتحركاتها البترولية في الشرق الأوسط، بحدوث مواجهة عندَ أهم موقع ساخن وكان "إيران".

في العاصمة طهران كان الصراع البريطاني / الأمريكي على النفوذ السياسي على أشده وبالتوازي مع الصراع على النفوذ البترولي ورغبة الشركات الأمريكية في مزاحمة وتحجيم الشركات البترولية البريطانية.. وإذا برئيس الوزراء الإيراني "مصدق" يعلن في مطلع النصف الثاني من القرن الماضي.. قيام الحكومة الإيرانية "بتأميم صناعة النفط" وأدت هذه الخطوة لإرباك كافة حسابات الإدارة الأمريكية آنذاك.. وخططت لواحدة من أهم عملياتها الانقلابية المخابراتية من أجل ضبط الشعور الوطني الإيراني وطرد النفوذ البريطاني وإدخال إيران في حظيرة النفوذ البترولي الأمريكي. فكان

الانقلاب الذي دبرته وأدارته الوكالة الأمريكية للمخابرات فأطاح برئيس الوزراء الإيراني "مصدق" وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي لكرسي السلطة. وبعدها دخلت الشركات البترولية الأمريكية لإيران.

ولم يهدأ الصراع، لأن فكرة "التأميم" لصناعة النفط.. ولو جزئياً، بدأت تغزو العالم العربي. وجاءت ثاني أزمة حقيقية، عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو بتأميم قناة السويس.. صحيح أن النفوذ البريطاني قد انكمش بعدها عن المنطقة العربية لصالح النفوذ الأمريكي.. إلا أن "فكرة التأميم" أصبحت هي الأخرى حقيقة واقعة..

ساهمت "مصر الثورة" في إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط والمعروفة باسم (أوبك).. ويقول وزير البترول الفنزويلي الأسبق "بيرس ألفونسو" في مذكراته:

"كنا في غاية الرعب، أنا وصديقي عبد الله الطريقي وزير البترول السعودي، من التجاسر باتخاذ قرارات خاصة بالتأميم الجزئي لصناعة النفط عندنا أو حتى إنشاء منظمة تضم الدول المنتجة للنفط لمواجهة كارتل الشركات المنتجة له.

ولكن تشجعنا بعد أن أمم جمال عبد الناصر شركة قناة السويس ووقف أمام الغرب وقفة قوية صلبة. وكان أن اتصلنا سراً بالرئيس ناصر وأطلعناه على خططنا، فدعانا لزيارة القاهرة، وقام فريق من مستشاريه بعرض تجربة التأميم علينا بالكامل، وكيفية إدارة الشركة بعد طرد العناصر الأجنبية منها، وكان ذلك في شتاء عام ١٩٦٠، وكان الاجتماع في نادي اليخت بضاحية المعادي جنوب مدينة القاهرة.

خرجنا من اجتماع القاهرة إلى بغداد، وأعلنا من هناك وبموافقة العراق والكويت وإيران قيام منظمة أوبك".

كان صراع الولايات المتحدة الأمريكية مع "ثورة يوليو" هدفه تطويق انتشار الفكر القومي والحيلولة بين أن تستطيع الدول العربية ومنها الدول المنتجة للنفط السيطرة على ثروتها القومية وأهم عنصر فيها "النفط" ولقد وقفت الشركات البترولية الأمريكية أمام محاولات الأوبك لكسر النظام الاحتكاري لتجارة النفط.. بل تمكنت منظمة أوبك وفي ظل مناخ المد القومي العربي من تعديل شروط امتيازات التنقيب واستخراج البترول، لتصل في النهاية إلى قاعدة التقاسم والمشاركة بالمناصفة في الإنتاج بعد احتساب التكاليف.

سلاح النفط

وعندما وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لسيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وغزة.. فإن الإدارة الأمريكية لاحظت بجلاء أن النظم العربية التي كانت معادية للنظام الناصري، ولكنها منتجة للنفط مثل السعودية، وقفت بجانب الدول العربية التي احتلت أراضيها، وقامت المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا بتحويل مبالغ كبيرة لدعم الصمود العربي ضد العدوان الإسرائيلي.. وعندما شنت مصر وسوريا الحرب ضد إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ تم استخدام سلاح النفط في المعركة، وتولت المملكة العربية السعودية إدارة المعركة البترولية وصدرت القرارات للحظر التدريجي للنفط طوال أيام المعركة.

وجدت الإدارة الأمريكية للرئيس نيكسون نفسها في وضع غير مسبوق.. فالشعب الأمريكي يقف في الطوابير من أجل تموين سياراته، والشاحنات تقف بالساعات عاجزة عن التحرك لنقل البضائع من ولاية لأخرى. في الوقت الذي اهتز فيه المخزون الأمريكي من البترول بشدة.. بينما ارتفع ثمن برميل النفط

بعشرات الدولارات دفعة واحدة، ولم تكن المدافع قد سكتت بعد علـــى ضفــاف قناة السويس أو في هضبة الجولان !

استاءت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الموقف البـــترولي الــذي حدث مع شن حرب أكتوبر، وكان هنري كيسنجر وزيـــر خارجيــة الرئيــس نكسون يشعر طوال فترة المفاوضات التي دارت أثناء إطلاق النــــيران وبعــد سكوت المدافع.. بأن دخول النفط بؤرة الصراع سوف يكـــون لـــه تداعيـــات مباشرة على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصاد الأمريكي وعلـــى تـــأجيج حـــدة الصراع العالمي حول النفط.. ثم من ناحية أخرى أن سلاح النفط أصبح ورقــة تفاوضية للعرب في صراعهم مع إسرائيل.

وبدأت إدارة الرئيس نكسون في التفكير في سياسة جديدة لوضع الطاقـــة، على أنها رأت أن الأمر يحتاج لتحليل للواقع الجديد المتغير. وقد عبر عن ذلك "هنري كيسنجر" عندما ألقى محاضرة بجامعة شيكاغو يوم ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ فقال:

"إنني أتكلم بالطبع عن أزمة الطاقة، وهي أزمة شديدة الخطورة، ولابـــد أن نجد لها حلاً. إن الواقع الذي يواجهنا كئيب. فقبل سنة ١٩٧٣ كان الطلب على البترول يتجاوز المعروض منه. وكانت تلك مشكلة. ولكن المشكلة تحولت إلـــى أزمة خانقة لأننا فوجئنا، ومن غير تحذير مسبوق ولأول مـــرة بحظـــر علـــى البترول يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية. ثم تلت ذلك زيــــادة فـــي أســـعار البترول رفعت تكاليف هذه السلعة الاستراتيجية التي لا غنى للعالم عنها بنسبة ٤٠٠%، وكان تأثير ذلك فادحاً على كل مجتمعات الغـــرب وعلـــى المســـتوى العالمي. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نتصدى لهذا الوضع الطـــارئ ونعيـــده إلى نطاق السيطرة. ولابد أن ندرك أننا أمام ضرورة الاختيار وحتمية القرار."

وفي كتاب حرب الخليج – أوهام النصر والقوة للأستاذ محمد حسنين هيكل، يحدد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت سياستها في ضوء ما سبق على النحو التالي:

"

- الإمساك بزمام عملية البحث عن حل لأزمة الشرق الأوسط، وترتيب ذلك على سياسة الخطوة خطوة، بحيث تتوافق الخطى مع استعادة السيطرة على موارد الطاقة.
- اعتبار إسرائيل الرادع الأساسي في الشرق الأوسط، ورفع درجة العلاقات معها لكي تصبح علاقة استراتيجية، فإسرائيل هي العنصر الذي أدى بالعرب في النهاية إلى قبول حل أمريكي للأزمة، واستمرار إحساس العرب بتهديدها هو الضمان بهرولتهم دائماً إلى أبواب البيت الأبيض.
- القبول بارتفاع أسعار البترول، والعمل على امتصاص الفوائض المتولدة من زيادة الأسعار وتدويرها بواسطة البنوك الأمريكية الكبرى وتشجيع الأموال الباقية في يد العرب على أنماط في الاستهلاك تهدر الثروة ولا تحفظها.
- كسر تحالف أكتوبر الذي جمع على غير انتظار بين الجيوش العربية القادرة على القتال وبين منابع البترول العربي المعبأة بالذهب الأسود.
- استخدام جزء من فوائض الأموال العربية ليكون هو نفسه الاستثمار الذي يوجه لتوفير بدائل للطاقة منافسة للبترول العربي.

- العمل على خلق حساسيات بين العرب والعالم الثالث وخصوصاً أفريقيا، فقد نجح العرب خلال أزمة أكتوبر في إقناع معظم الدول الأفريقية بقطع علاقتها بإسرائيل.
- تشجيع الرئيس "السادات" على خطته في إخراج السوفييت تماماً من الشرق الأوسط سواء كنفوذ سياسي أو كمصدر للسلاح."

****

الأمن والطاقة

وسارت الإدارة الأمريكية بالتوازي مع سياستها الجديدة في الشرق الأوسط على مسار آخر يتمثل في إيجاد بدائل لنفط الشرق الأوسط. فكان إنشاء الوكالة الدولية للطاقة، وكان اتخاذ الكونجرس قرار إنشاء خط أنابيب "ألسكا" بتكلفة قدرت بعشرة بلايين من الدولارات لضرب آثار الحظر البترولي ، وكذلك إنشاء احتياطي إستراتيجي من النفط ، يكفي الولايات المتحدة لمدة ٦ شهور على الأقل في حالة امتناع الإمدادات البترولية من الخارج.

وقد تحقق تطور مهم في قضية الطاقة، عندما أتى عهد الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" الذي عهد بملف الطاقة لشخصية من خارج الدائرة البترولية وهي "جيمس شليزنجر" الأستاذ الجامعي المتخصص في "اقتصاديات الأمن القومي". وكانت فكرة الرئيس كارتر أنه يريد شخصاً يستطيع الربط بين ملف الطاقة وأهداف الأمن القومي خلال الفترة التي تسبق بداية القرن الواحد وعشرين.

كانت مهمة "شليزنجر" صعبة، ذلك أن تقارير وكالة المخابرات الأمريكية وتقارير الوكالة الدولية للطاقة، أشارت إلى أن الاحتياطي المعروف من النفط

سوف يتآكل بدرجة كبيرة. بحيث قد ينتهي عند عام ٢٠٢٠ ماعدا بعض الدول هي بالتحديد:المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت.

وفي ظل هذا الوضع البترولي الشائك، سقط شاه إيران أقوى حليف للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج (الفارسي أو العربي)، وقامت جمهورية إسلامية ترفع شعارات الغضب والكراهية لرمز الرأسمالية العالمية.

وكان تقرير "شليزنجر" والذي أخذ به الرئيس كارتر، أنه لابد من صياغة مبدأ جديد للإدارة الأمريكية يضمن الحفاظ على مصادر الطاقة في الخليج وفي الشرق الأوسط، مبدأ أمني عسكري في الأساس. فجاء إعلان الرئيس كارتر لمبدأ جديد وذلك في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونجرس في ٢٣ يناير ١٩٨٠ بالنص التالي:

"إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية كهجوم على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيها القوة العسكرية".

وأضيف للإعلان تشكيل قوة أمريكية عسكرية خاصة للتعامل مع الظروف التي يتعرض لها "مبدأ كارتر" وأطلق على هذه القوة اسم "قوة الانتشار السريع".

وعندما اندلعت حرب الخليج الثانية واستولت العراق على الكويت.. ثم قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تحالف دولي اقتحمت به الكويت، وأخرجت الجيش العراقي منه، وأعلنت الحصار على دولة العراق.. وقد كانت هذه الحرب بسبب النفط ومن أجل النفط.

ونذكر هنا عبارة السيناتور "بينيت جونسون" رئيس لجنة الطاقة بالكونجرس الأمريكي في يوليو ١٩٩٠ قبيل غزو العراق للكويت عندما نبه لخطورة وضع الطاقة في الولايات المتحدة قائلاً:

"إن الزيادة في الواردات من البترول هي عبارة عن نزيف مستمر للاقتصاد الأمريكي، وهو في الوقت نفسه يواجهنا بخطر حقيقي في أمننا القومي".

وتشير هذه العبارة إلى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى الحصول على نفط رخيص بأي طريقة وبكل وسيلة. ولذلك خاضت الحرب من أجل تأمين ذلك.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية وإخراج الجيش العراقي من الكويت، أصبحت القوات العسكرية الأمريكية متواجدة بكثافة في الشرق الأوسط وبالقرب الشديد من مواقع إنتاج البترول وموانئ شحنه.

وعلى صعيد آخر.. جاءت التقارير العلمية عن حالة الحقول البترولية الموجودة في العالم، وذلك عبر الوكالة الدولية للطاقة لتشير بأن نحو ٧٠ بالمائة من هذه الحقول قد تعدى عمر إنتاجها الثلاثين عاماً بمعنى أنها "شاخت" وبدأ إنتاجها في التراجع رغم التقدم في الإمكانات التكنولوجية والتي حاولت بقدر الإمكان الاستمرار في الضخ من الحقول بنفس الشروط التي كانت موجودة من قبل.

ولذلك كان على الإدارة الأمريكية أن تقوي من مركزها في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت أن تبحث عن مناطق جديدة تضخ بترولاً يطول عمره ويجعلها قادرة على الالتفاف حول جبهة منظمة أوبك.

واحدة من أهم المناطق الجديدة تلك الجمهوريات الإسلامية التي كانت ضمن مملكة الاتحاد السوفييتي السابق، والتي عرفت فيما بعد بجمهوريات آسيا الوسطى ثم أطلق على المنطقة الجغرافية فيما بعد "نفط القوقاز وبحر قزوين".

وهي منطقة واعدة مازالت الشرعية السياسية فيها غير مستتبة، وإمكانات الحصول على امتيازات بترولية بشروط ممتازة للشركات البترولية العملاقة..

قائمة، وتكاد تكون الصورة هناك مماثلة لمرحلة توقيع الاتفاقـــات البترولية الأولى في منطقة الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين.

ومنطقة القوقاز شاسعة وتضم دولاً عدة متباينة المصالح وتتميز بـالملامح الآتية..

- وجود عدد كبير من الشركات البترولية العالمية في القوقاز وبحر قزوين يحكم عملها قانون الصراع والتعاون.
- وجود اختناقات كبيرة في عملية تصدير النفط والغاز، لأن عـدداً من الدول في القوقاز ليس لديه منافذ بحرية وبالتالي ظهور خلافات حول مسألة إقامة شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز إلى الخارج.
- المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القوقاز.

الناقلون والمالكون

تبلغ الاحتياطات الحالية المعروفة لدول القوقاز المطلة على بحر قزوين "أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان" حوالي ١٦ مليار برميل من النفط أي حوالي ١,٦ فقط من مجموع الاحتياطات العالمية، ويتم تصدير يوميا ما يقرب من ٤٠٠ ألف برميل في الوقت الراهن. وقد ذكرت دراسة لوزارة الخارجية الأمريكية صدرت عام ١٩٩٧ أن الاحتياطات المؤكدة والمحتملة من النفط الخام في جمهوريات كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان تقدر بحوالي ١٧٨ مليار برميل وتشير الدراسات المتوافرة إلى أن إنتاج المنطقة سيرتفع إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠.

ولا يقل عدد الشركات التي تعمل في الجمهوريات الإسلامية عن ١٠٠ شركة كلها تنقب عن النفط والغاز في البر والبحر، ويضاف إليها عدد آخر من شركات المقاولات والخدمات البترولية.

وفي جمهورية "كازاخستان" قامت شركة شيفرون الأمريكية بتشغيل حقل "تنجيز" والذي اكتشفته وتستخرج منه ما يقرب من ١٥٠ ألف برميل يومياً وهو مشروع مشترك مع جمهورية كازاخستان، وكان وزير خارجية الاتحاد السوفييتي الأسبق "إدوارد شيفرنادزة"قد قام بدور كبير بصفته وكيلاً لشركة شيفرون لإقناع السلطات الكازاخية لتوقيع عقد المشروع مع شيفرون وذلك قبل أن يتولى رئاسة الجمهورية في "جورجيا".

ويواجه المشروع مشكلة كبيرة، وهي عدم وجود موانئ للتصدير، ومن ثم يعتمد في الوقت الحالي على مقايضة الخام من "تنجيز" بخام أورال الروسي، مع وجود كمية بسيطة قدرها ٣٠ ألف برميل يتم شحنها يومياً بوساطة خطوط السكك الحديدية إلى فنلندا، وأخرى مثلها إلى البحر الأسود عبر جمهورية جورجيا بالقطارات.

وتشارك شركة "موبيل" بملكية ٢٥ % من حقل "تنجيز"، والتي حصلت أيضاً على امتياز حفر وتنقيب واستخراج النفط من منطقة "توليار" في حين تتنافس كل من شركة أموكو الأمريكية وشركة بتروناس الماليزية والشركة الصينية الوطنية للبترول، من أجل استخراج النفط الخام من حقل "أوزان" وهناك أيضاً كونسورسيوم مكون من ثلاث شركات، أجيب الإيطالية وتوتال الفرنسية والغاز البريطانية وموبيل الأمريكية وشل الهولندية والبترول البريطانية وستات أويل النرويجية، يقومون بتطوير منطقة نفطية شمال بحر قزوين تبلغ مساحتها ستة آلاف كيلومتر مربع وتقدر الاحتياطيات النفطية فيها حوالي ٣٠ مليار برميل.

أما في أذربيجان فشركة "أنوكال" الأمريكية وشركة "دلتا" السعودية لديهما اهتمام كبير بالبحث والتنقيب عند الشواطئ المطلة على بحر قزوين وكلاهما يشترك ضمن كونسورسيوم "المجموعة البريطانية الأذربيجانية الدولية للبترول". وأما موبيل الأمريكية فقد كونت كونسورسيوم مع شركة توتال الفرنسية وشركة رامكو الأمريكية للبحث والتنقيب في منطقة بحر قزوين.

كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع كل من شركة أموكو وأنوكال الأمريكيتين ودلتا السعودية في منطقة "أشرافي دان الدوز" ، وكذلك مع شركة توتال الفرنسية بالإضافة لمباحثات وصلت إلى طورها النهائي مع شركات أمريكية عدة هي شيفرون وإكسون وأركو وكونوكو ثم مع شركة شل الهولندية.

وتقوم المجموعة البريطانية الأذربيجانية المشتركة مع شركة "بتر أويل" الأمريكية وشركة "لوك أويل الروسية وشركة أجيب الإيطالية، بالبحث والتنقيب في منطقة "كاراباخ" المشتركة مع "جورجيا" وتحتكر المجموعة البريطانية الأذربيجانية المشتركة العمل في منطقة "شاخ دينيز".

ومن أهم الحقول التي يستخرج منها النفط الخام وتحت احتكار المجموعة حقول: أذري وجونشالي وشيراج.

وعلى صعيد آخر فإن الحكومة التركية عن طريق شركتها .T.P.O وأيضاً الحكومة الإيرانية عن طريق الشركة الإيرانية البترولية الهندسية قد اشترتا حصصاً في منطقة "شاخ دينيز" تعادل ٩% لكل دولة.

وفي منطقة "لانكوران" الغنية بالنفط (احتياطي ٣٥٠/٤٠٠ مليون برميل) فإن شركة إلف أكيتان الفرنسية قد استحوذت على عمليات الحفر والتنقيب وستمتلك ٧٥% من حصيلة الإنتاج بالاتفاق مع شركة "شوكار" الأذربيجانية الحكومية. بينما نجد أن شركة توتال الفرنسية قد كونت كونسورسيوم مع شركة "موبيل" الأمريكية وشركة "رامكو" البريطانية للتنقيب والبحث في المياه

الضحلة بالقرب من المياه الضحلة بالقرب من المياه الإقليمية في إيران وحدودها مع "أذربيجان".

وبالنسبة لجمهورية تركمانستان، تمكنت شركة بتروناس الماليزية من توقيع عقد امتياز لمدة ٢٦ عاماً مع حكومة تركمانستان لاقتسام الإنتاج في المنطقة (١) التي تغطي ١٤٦٧ كيلومتراً مربعاً في ابشرون على بحر قزوين.

وتبعت بتروناس شركة موبيل الأمريكية التي دخلت كشريك في ثلاثة حقول تقوم شركة "مونيمونت البريطانية" بتنميتها وهذه الحقول هي: بورون / كاراتبي / كيزيلكوم.

وتجدر الإشارة أنه برغم وجود احتياطيات النفط الخام فإنه من الصعوبة بمكان استخراج الغاز في الظروف الحالية بسبب غياب منافذ تصدير للخارج لحين بناء شبكة خطوط الأنابيب.

عند أهل البترول من المتعاملين فيه، قاعدة مهمة تحكم عملهم، تقول القاعدة "إن ناقل النفط أهم من مالكه، " لأن النفط إذا لم يجد وسيلة لنقله إلى أماكن الاستهلاك فسيؤثر ذلك على سعره وقيمته بالسلب. وتلك القاعدة كانت في صالح منتجي النفط العرب، حيث البحار المفتوحة تحيطهم من كل جانب ، وظروف التواجد في قلب العالم أتاح سرعة الوصول لأماكن استهلاك النفط شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، بطريقة سهلة.

ونقل النفط والغاز من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى مواطن الاستهلاك في العالم الخارجي.. هي مشكلة المشاكل، والعقبة الكأداء التي تختلط فيها حزمة من المشاكل السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والجيوبوليتيكية على السواء.

دبلوماسية الطاقة

وفي تقدير خبراء النقليات إن الدول المشار إليها ، ستتحمل تكاليف إضافية نتيجة رسوم النقل والعبور والترانزيت الواجب دفعها إلى دول الجوار والتي تقدر بحوالي ٤ – ٦ دولارات للبرميل الواحد. والنفط والغاز المستخرجان ليس أمامهما سوى العبور للعالم الخارجي بواسطة خطوط الأنابيب والسكك الحديدية. وبذلك تفجر صراع المصالح بين القوى المتصارعة هناك حول الهيمنة والسيطرة على مسارات خروج النفط والغاز من القوقاز وقزوين إلى العالم الخارجي. ومن هنا بدأ الدور الأمريكي في الظهور على ساحة اللعب مستخدماً دبلوماسية الطاقة كنموذج للهيمنة الأمريكية في عالم أحادي القطبية.. حتى الآن.

وهذه الآلية خارج إطار الجهاز الدبلوماسي التقليدي وهو وزارة الخارجية الأمريكية، ورغم أنها تشارك فيه، إنما نحن أمام آلية جديدة لها تكوينها الخاص وتتشكل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للتنمية والتجارة، وزارة التجارة، وكالة المخابرات المركزية لشئون آسيا الوسطى، والبيت الأبيض. وكان الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قد أصدر قرارا بتعيين مستشار له لشئون الطاقة يتولى عملية التنسيق بين الأجهزة المختلفة المتعاونة في تنفيذ "دبلوماسية الطاقة".

أهداف دبلوماسية الطاقة الأمريكية واضحة جداً.. الإعاقة التامة لأي مسارات تنقل النفط والغاز من القوقاز عبر روسيا وإيران. وطرحت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة مشروعين كبيرين من خطوط الأنابيب، الأول: لنقل الغاز من تركمانستان وأذربيجان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا وأطلق عليه اسم: خط أنابيب ترانز كاسبيان لنقل الغاز" (T.P.C.). والثاني: لنقل البترول الخام من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا وأطلق عليه اسم: "خط أنابيب قزوين لنقل النفط" (C.P.C.).

وثمة عدة ملاحظات، فكلا الخطين يمتدان لمسافة طويلة جداً، لا تقل عـــن ١٧٠٠ كيلومتر. وذلك عبر عدة دول بينها خلافات سياسية وعرقية. كمـــا أن التكلفة لكل خط تتراوح ما بين ٢,٥ مليـــار و ٣,٥ مليـــار دولار. ومشـــكلة التمويل تمثل عقبة كبيرة. فالأتراك رغم حرصهم على إتمام المشروعين إلا أن الميزانية التركية بعد آخر زلزال ضرب البلاد، تعاني من أزمات مالية متلاحقة. أما باقي الدول فهي تمتلك نفطاً ولكنها لم تتصرف فيه بالبيع حتى الآن ممـــا يجعلها في وضع اقتصادي قوي يسمح بدفع حصصها في المشروعين.

ومنذ شهر أغسطس من العام ٢٠٠٠، ودبلوماسية الطاقة الأمريكية" تعمـل بطريقة محمومة للتنسيق والضغط والترتيب بين جميع الأطراف وصولاً لاتفاق من أجل تنفيذ المشروعين.

وكان جون وولف مستشار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لشئون دبلوماسية للطاقة قد أعلن أمام الأوساط البترولية في ١٩٩٩/٨/٩ خـــبر تكويـــن آليـــة لتمويل خط الغاز   من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي والوكالة الأمريكية للاستثمارات الخاصة عبر البحار، وتعمل شـــركة بـــي. إس. جـــي. الأمريكية كوكيل للمؤسسين مع الإشراف علـــى تنفيـــذ المشـــروع وإعـــداده للتشغيل.

تبع ذلك زيارة من وزير الطاقة الأمريكي السابق بيل ريتشاردســـون إلـــى تركمانستان وأذربيجان استهدفت أمرين: الأول تهدئة التوتر الذي نشـــأ بيـــن الدولتين وأدى لصدام مسلح محدود ، والأمـــر الثـــاني تـــأكيد ريتشاردســـون للرئيس التركماني "نيازوف" وقوف الولايات المتحدة الأمريكيـــة بكـــل ثقلـــها بجانب المشروعين لخطوط الأنابيب، وقد حضر الوزير مراســـم توقيـــع عقـــد لتمويل الدراسة القانونية للمشروعين بمبلغ ١٥٠ ألف دولار منحة من الوكالة

الأمريكية للتجارة والتنمية وقد وقع العقد جراند ميسون مدير الوكالة مع الرئيس نيازوف.

وعندما زار وزير الطاقة الأمريكي بعد ذلك العاصمة باكو، فهم من خلال مباحثاته مع القادة الأذربيجانيين عدم رغبتهم في تصدير ما يمتلكون من نفط وغاز عبر مسالك روسية، وأنهم يشعرون بقدر من الارتياح عندما انتهوا من الخط القصير للأنابيب ، الذي يبدأ من باكو وينتهي في "سوبسا" بجمهورية جورجيا. وقد أبدت القيادة الأذربيجانية قلقها من خلافاتها الحدودية مع تركمانستان التي تتمتع بدعم تركي ليس بالقليل. في حين توجد علاقات جيدة بين باكو وطهران، لا ترضى الولايات المتحدة الأمريكية عنها، بينما تسعى الأخيرة لربط أذربيجان وتركمانستان بعلاقة شراكة اقتصادية قوية مع تركيا، خاصة في مجال الطاقة. فالخطة الأمريكية تعتمد على أن تكون المحطة الأخيرة لمشاريع الأنابيب سواء النفط أو الغاز عند ميناء سيهان التركي، واعتمد هذا الجزء من دبلوماسية الطاقة على إنشاء مركز مالي في أنقرة يعمل كبؤرة تجمع لأنشطة المفاوضات مع الأتراك والأذربيين والتركمان والكازاك من ناحية، ثم مع خبراء البنك الدولي وصندوق النقد وبنك الاستيراد والتصدير الأمريكي وهيئة الاستثمار الخاص الأمريكية عبر البحار.

وتولت "دبلوماسية الطاقة" التفاوض والتنسيق مع شركات شيفرون وموبيل وأموكو وتكساكو وشل ، لتوقيع بروتوكولات لاستخدام خطوط الأنابيب عند التشغيل، لأن هذه الخطوط لن تكون مربحة إلا عند الاستخدام المناسب ،وهو مليون برميل في اليوم وما يعادله من غاز بالنسبة لخط أنبوب الغاز.

التحكم فى أوبك

الدولة الروسية في مأزق شديد، فهي تسعى لاستعادة "حضورها القوي" في منطقة القوقاز وقزوين بوساطة شبكة نقل تحت نفوذها، ولذلك أقامت خط سكة

حديد لشحن النفط من أذربيجان إلى روسيا متفادياً "الشيشان"، وفي الوقت نفسه تجد صعوبات كبيرة في إصلاح خط أنابيب نقل النفط باكو (أذربيجان). نوفو روسيسك (روسيا على البحر الأسود)، فهذا الخط الذي يعبر جروزني يتعرض للتخريب المستمر من المتمردين الشيشان. ثم أن هناك مشكلة لدى تركمانستان التي تريد هي الأخرى تصدير الغاز وليس أمامها سوى خط أنابيب يعبر أذربيجان أو يذهب إلى روسيا ولكن عبر جزء من جمهورية داغستان. هذا التعقد في مسارات خروج النفط والغاز أعطى كارتاً تفاوضياً مهماً للشيشان في صراعهم مع الروس، ولم يكن بالتالي أمام الحكومة الروسية سوى استخدام أكثر الوسائل عنفاً لكسر إرادة الشيشانيين حفاظاً على المصالح الروسية التي بدأت تتعرض للضياع الحقيقي. فالحملة الروسية العسكرية على الشيشان استخدمت فيها وبكثافة.. الطائرات وقذائف الصواريخ والمدفعية المتنوعة الأطوال والأقطار لضرب المدن والقرى والبنية الأساسية، وعندما تفقد الرئيس بوتين القوات الروسية المقاتلة قال: "سوف أضرب قادة الشيشان ولو كانوا في المراحيض!".. بالإضافة لتخوف الروس من قيام محور إسلامي بين قيرغيزيا وطاجاكستان وداغستان والشيشان.

أما الشركات البترولية العاملة في القوقاز فلقد عبرت عن تخوفاتها العميقة هي الأخرى، خلال الاتصالات مع وزارة الخارجية الروسية – من الاضطرابات الموجودة في المنطقة، فـ"هلال العنف" أصبح يمتد من "أوس" في قيرغيزيا حتى "جروزني" في الشيشان وهو حافل بخلطة غريبة من المخدرات والمصالح البترولية، ولا تخفى أهمية المحطة الشيشانية في تهريب المخدرات من أفغانستان وباكستان إلى تركيا ثم أوروبا الغربية بوساطة المافيا الشيشانية. فطرق نقل النفط والغاز مهددة في حقيقة الأمر، ومن ثم تحاول الشركات

البترولية العاملة هناك استخدام عدة طرق بديلة لتصدير النفط والغاز، دفاعاً عن مصالحها.

وقد أعربت الحكومة الروسية عن ضيقها الشديد من دبلوماسية الطاقة الأمريكية النشطة التي تحاول توقيف وإعاقة المشروع الروسي الطموح لتصدير غاز منطقة القوقاز عبر روسيا بوساطة خط أنابيب (روسيا – تركيا) والذي يبلغ طوله ١٢٠٠ كيلومتر، ويطلق عليه اسم خط أنابيب (بامال – أوروبا) ومن فوائده رفع قدرة روسيا على التصدير بنحو ٢٠%. وقد وجه وزير الخارجية الروسي إيجور إيفانوف اتهامات قوية للولايات المتحدة أمام المبعوث الأمريكي لشئون الطاقة في بحر قزوين، جون وولف في هذا الشأن والذي قابل هذه الاتهامات بهدوء ، لأن المشروع الأمريكي قد نجح وبدا أقرب للوجود من نظيره الروسي الذي يحوطه الكثير من الغموض، بسبب التمويل وعدم وجود وسائل روسية كافية لإقناع الشركات البترولية والدول في القوقاز للاشتراك فيه.

ومع صدور التقرير النهائي لقانون الاضطهاد الديني في الولايات المتحدة مؤخرا، كانت هناك فقرة تثني بشدة على أداء الحكومة الأذربيجانية ودعمها لحقوق الإنسان، مما يدل على الاهتمام الأمريكي الكبير بموقع أذربيجان على الخريطة السياسية في القوقاز، وأتبع ذلك زيارة ناجحة للرئيس كلينتون لباكو ثم إلى كازاخستان في إطار مساع "دبلوماسية الطاقة" والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية إنشاء الخطين مؤخرا بحضور الرئيس كلينتون ورؤساء جمهوريات: تركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان، وجورجيا، وتمت مراسم التوقيع في قصر "شيجاران" العثماني الطراز بالعاصمة أنقرة. وقال الرئيس كلينتون: "هذان الخطان من الأنابيب يشكلان معا بوليصة تأمين للعالم أجمع ،

ويتيح ذلك إمكانية تصدير النفط والغاز عبر بدائل عدة لا تمر بأي عوائق أو أماكن اختناق".

وبطبيعة الحال، فإن بوليصة التأمين هذه ستحتاج لحماية، سواء بوسائل عسكرية لتلك الغابة من خطوط نقل الغاز والنفط عبر ذلك العدد الهائل من الكيلومترات، أو بتوافر نفوذ سياسي قوي لا تملكه سوى قوة كبرى تستطيع أن تطوع مصالح الشركات البترولية العاملة هناك وسط الخلافات السياسية والقانونية بين دول القوقاز وبحر قزوين.

وعلى صعيد آخر فإن بوليصة التأمين موجهة بصفة مباشرة لمنتجي النفط من دول منظمة "أوبك" الذين أصبحوا عرضة للاتهامات من قبل الدول الصناعية، بأنهم السبب الرئيسي لحالة الركود الاقتصادي العالمي "على أساس تمسكهم بآلية الحفاظ على سعر عادل لبرميل النفط ، لا يقل عن ٢٢ دولارا ولا يتعدى ٢٨ دولارا" ووسيلتهم في ذلك التحكم في حجم المعروض من النفط.

وثمة بديل ثالث حان الوقت للتحدث عنه. فقد كان أقرب طريق لتصدير النفط والغاز هو مد خطوط أنابيب عبر أفغانستان وباكستان إلى جنوب شرق آسيا وتحديداً الصين. ويكفي أن نعلم أن أكبر مستهلك للغاز الطبيعي خلال العشرين عاماً القادمة سيكون الصين واليابان وكوريا.. والإمداد المطروح من الغاز هو قطر أو تركمانستان. ولذلك ضغطت الشركات البترولية العملاقة العاملة في آسيا الوسطى لتعزيز الإمدادات عبر البديل الثالث الذي نتحدث عنه. وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية حكومة "طالبان" على أسس أنها المجموعة الأقوى لتأمين هذا المشروع، ثم عندما أفصحت حكومة طالبان عن اتجاهات أيديولوجية غير مريحة لسياسات الغرب بدأ التفكير في معالجة أخرى للوضع تتعدى "دبلوماسية الطاقة". وبعد نجاح الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، تم تثبيت الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى، وذلك

من شأنه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على خروج النفط من هذه المنطقة للعالم الخارجي (أول شحنة تجريبية تم شحنها في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١ من إنتاج حقل تنجيز الذي تملكه شركة شيفرون وتكساكو في كازاخستان من خط أنابيب قزوين .C.P.C. والخط يشحن يومياً ٥٦٠ ألف برميل وسيبدأ بكامل طاقته عام ٢٠٠٣)، وقد حقق ذلك هدفين.. الأول سياسي بتواجد قوات أمريكية عند بطن جمهورية روسيا الاتحادية وعند ظهر الصين من ناحية أخرى.. وأما الهدف الثاني فهو اقتصادي – جيوإستراتيجي من خلال التأثير على قدرة منظمة أوبك" في ضبط حجم الإنتاج ، والهيمنة على البديل الآسيوي لمسار الغاز والنفط من القوقاز وبحر قزوين إلى الصين، مؤثراً بذلك على الحسابات الاقتصادية الصينية بالنسبة لخطتها التنموية.

سبب الغزو الحقيقى

ويظهر بجلاء أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تطويق منظمة أوبك وعلى الأخص مجموعة الدول الموجودة في الشرق الأوسط وتبدأ من إيران إلى المغرب، ضرورة لتأمين احتياجاتها النفطية خلال هذا القرن، ويضاف لمسألة تأمين إمدادات النفط من منطقة "بحر قزوين" مسألة أخرى وهي عدم قدرة نفط هذه المنطقة على استيفاء الاحتياجات الأمريكية إلا بعد فترة زمنية لن تقل عن ١٠ إلى ١٢ سنة، فلا يزال الاعتماد الرئيسي على بترول الشرق الأوسط، ولكن نفط بحر قزوين ضروري كاحتياطي في تقليم أظافر دول منظمة أوبك ، وكعامل تهديدي عند التفكير في استخدام سلاح رفع الأسعار.

ولقد وصلت قيمة فاتورة الواردات البترولية في الولايات المتحدة نحو ٩٠ مليار دولار سنوياً ! ويتوقع أن يرتفع استهلاكها عند تمام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٦ مليون برميل / يومياً (أي ما يزيد بمليوني برميل على كل إنتاج دول منظمة أوبك اليوم !) بينما لن يتجاوز إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية المحلي

في ذلك العام عن ٩ ملايين برميل يومياً، ويصبح مقدار العجز المغطى بالاستيراد ١٧ مليون برميل يومياً.. وهذا الرقم المخيف للعجز، يجعلها راغبة بشراسة في تأمين احتياجاتها بأي وسيلة ولكن ليس بأي ثمن. فهي تريد دائماً إمدادات بترولية مستمرة ولكن بسعر رخيص أو معقول في تصورها.

لذلك.. كانت أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية وسيلة لإخراج الخطط الحربية من الأدراج لتصبح القوات الأمريكية بنفسها في أفغانستان ، بعد أن ثبتت أقدامها في منطقة الخليج، وحان الدور على العراق.

مستشار الرئيس الأمريكي للشئون الاقتصادية أعلن في بداية شهر أكتوبر الماضي، أن السبب المباشر لغزو العراق هو السيطرة على بترولها.

والحقيقة أن الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، فقدت الكثير من الثقة في النظام السعودي، بعد اشتراك عدد كبير من الشباب السعودي في العمليات الإرهابية التي تمت في ذلك اليوم. ولوحظ أن الإدارة الأمريكية خفضت من استيرادها من البترول السعودي بنحو ثلاثة ملايين برميل عوضتها بالبترول الروسي ، وذلك رغم العلاقة الاستراتيجية التي لا تزال تربط الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام السعودي.

ومن ثم فالأهمية التي تعلقها الإدارة الأمريكية على نفط العراق.. بالإضافة إلى أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق، سوف يهدد ويقلق ويربك القيادة في إيران، كما أنه سيحمي ظهر القوات العسكرية الأمريكية الموجودة بالقرب من نفط بحر قزوين.

وثمة عنصر آخر في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على بترول الشرق الأوسط، وهو التسابق مع دول الاتحاد الأوروبي، بحيث تكون الثمار المبكرة لصالح الشركات البترولية الأمريكية، وهكذا كان السباق الذي حدث والفوز الذي أحرزته الشركات البترولية لاستخراج البترول من أراضي المملكة

المغربية، وتزايد نفوذ الشركات الأمريكية في الجزائر في مجال النفط والغاز، وعودة الشركات الأمريكية للعمل في الجماهيرية الليبية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وأخيراً الرغبة في السيطرة على نفط الجنوب السوداني، حيث تضمن تقرير السناتور "دانفورث" الشهير تقسيم عوائد النفط بين الجنوب والشمال.

النفط الرخيص مع الإمدادات المستمرة منه.. جوهر الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع بترول الشرق الأوسط.. وهذا التعامل تم بوسائل متعددة.. المؤتمرات والضغوط والمعارك الحربية والابتزاز والتفاوض وتغيير النظم السياسية ولاتزال لعبة الصراع مستمرة.. والبترول وقود الحرب القادمة بين الولايات المتحدة والعراق.. وسيكون للشرق الأوسط وجه آخر مختلف.

فــكـــــرة

كتلة يسارية

فى الفناء الخلفى للولايات المتحدة

■ نبيل زكى

رغم الادعاءات الأمريكية الكاذبة والمضللة حول الديمقراطية .. إلا أن واشنطن لم تتوقف عن التآمر للاطاحة بحكم فيدل كاسترو فى كوبا وهوجو شافيز فى فنزويلا ، وخاصة بعد أن تشكلت كتلة يسارية فى نصف الكرة الغربى ، وبالتحديد فى «الفناء الخلفى» للولايات المتحدة (وفقا للتسمية الاستعمارية التقليدية) تضم البرازيل إلى جانب كوبا وفنزويلا.

ومنذ انتخب الرئيس الفنزويلى هوجوشافيز وهو يواجه سلسلة من المؤامرات والهجمات المنظمة على يد اتباع الولايات المتحدة وممثلى شركات البترول . ولم تتوقف محاولات الاطاحة بالرئيس الذى جرى انتخابه بطريقة ديمقراطية .. وسط نشاط محموم يسعي وراء تكرار تجربة الزعيم اليسارى التشيلى سلفادور الليندى.

ورغم أن ولاية شافيز تنتهى فى عام ٢٠٠٧، إلا أن خصومه يصرون على استقالته من منصبه! ووسيلتهم فى ذلك هى تحريك المظاهرات وبعض ضباط الجيش والمراهنة على تفتيت وحدة القوات المسلحة (التى أعلن البعض منها أنه فى حالة تمرد) وتعميم الفوضى بحجة أن شافيز يدفع البلاد نحو نظام شيوعى يستلهم النماذج الاشتراكية فى الحكم.

وقد تحول شافيز إلى خصم حقيقى للولايات المتحدة بعد إصراره على زيارة العراق فى عام ٢٠٠٠

متحديا الحظر المفروض على هذا البلد، ودفاعه عن مصالح دول الاويك وحقها فى سعر عادل لبترولها، ويعد إدانته للحرب الأمريكية ضد الشعب الافغانى ووصفها بالمجزرة، وكذلك بعد أن أنتقد الوجود الأمريكى فى كولومبيا ، وأقام علاقات جديدة مع الدول التى وضعتها واشنطن ضمن« محور الشر» ، وعزز علاقاته مع الصين.

وتقف دوائر البيت الأبيض والبنتاجون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية وشركة البترول المحلية وراء محاولات الإطاحة بشافيز والسيطرة على فنزويلا، التى هى خامس دولة مصدرة للبترول فى العالم(تنتج ١ر٣ مليون برميل يوميا)، ويصل بترولها إلى الولايات المتحدة خلال ست ساعات على الأكثر ، بينما بترول السعودية والعراق يستغرق وصوله إلى الأسواق الأمريكية حوالى الخمسين يوما مع ما يعنيه ذلك من ارتفاع فى التكاليف.

ويقف شافيز حجر عثرة أمام مشاريع أمريكية فى حقل الغاز الطبيعى وأمام استثمارات أمريكية تقدر بأربعة مليارات دولار تؤتى ثمارها فى شكل عائدات ضخمة للشركات والبنوك الأمريكية.

ويزيد من خطورة استمرار شافيز على رأس البلاد فى فنزويلا- من وجهة النظر الأمريكية-.. تولى الزعيم اليسارى «لويس انياسيو لولا داسيلفا» رئاسة البرازيل، أكبر دولة فى أمريكا اللاتينية، والدولة الخامسة فى العالم من حيث عدد السكان والثامنة فى الاقتصاد) . ويطرح «لولا» برنامجا اشتراكيا ديمقراطيا جذريا لمعالجة البؤس فى بلاده والقضاء على الفقر ومكافحة الفساد ومحو الأمية ومنح أراضى زراعية للفقراء (أكثر من خمسين مليون فقير) وتوفير وجبات الافطار والغداء والعشاء لمواطنيه «حتى يحقق رسالة حياته»، وتوسيع نطاق التعليم وتطويره وتوفير عشرة ملايين وظيفة ومضاعفة الأجور.

ويعترف أستاذ علم السياسة بجامعة برازيليا ديفيد فلايشر (وهو أمريكى) بان فوز «لولا» بالرئاسة فى البرازيل «يكشف مدى خيبة الأمل فى البلاد من اقتصاد السوق».

وكان الرئيس الأرجنتينى« إدواردو دوهالدى» قد أوضح، من قبل ، إن الأزمة فى أمريكا اللاتينية تؤكد أن نموذج اقتصاد السوق قد انهار فى المنطقة.

المهمة إلى تواجه «لولا» فى البرازيل شاقة للغاية .. فهل يستطيع الرجل الذى بدأ حياته ماسح احذية قبل أن يلتحق بصفوف العمال ثم يتحول إلى زعيم نقابى وسجين رأى ومناضل من أجل الحريات وخصم للديكتاتورية العسكرية ، وداعية للعولمة البديلة،.. أن يواجه التحدى وينجح فى تطبيق مشروع« استعادة الكرامة للشعب البرازيلى»؟.

أدب ونقد

مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية

تصدر شهريا عن حزب التجمع

رئيس مجلس الادارة : رفعت السعيد   رئيس التحرير: فريدة النقاش

ملاحظات على تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

د . إبراهيم العيسوى

برعاية كريمة من البرنـامج الإنمـائى للأمـم المتحـدة والصنـدوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتمـاعى ، عكفـت نخبـة مـن العلمـاء والمفكرين العرب على إعداد تقرير عن أحـوال التنميـة البشـرية – أو التنمية الإنسانية على حد تعبير التقرير – فى الوطن العربى . وقـد صدر التقرير فى صيف ٢٠٠٢ ، وكانت لـه أصداء قويـة فـى الإعـلام الغربى والعربى . كما يتوقـع أن تكـون لـه ردود فعـل قويـة أيضاً – إيجابية وسلبية – فى الدوائر العلمية والثقافية فى الوطن العربى .

ويبدأ التقرير بنظرة عامة بعنوان " مستقبل للجميع " ، تلخص أهم ما استخلصه مؤلفو التقرير من تحديات تواجه الوطن العربى ، وأهم عناصر الاستراتيجية التى يعتبرونها كفيلة بمواجهة هذه التحديات . ثم تبدأ فصول التقرير (ثمانيـة فصول) بفصل أول يعرّف التنمية الإنسانية ويبلور مفهومها ، ويناقش المؤشر الذى صاغته التقارير الدولية للتنمية البشـرية منذ عام ١٩٩٠ (وسوف نطلق عليه المؤشر التقليدى) ، ويقترح مؤشراً بديلاً يحيط بعدد أكبر من القضايا أو العناصر الواردة فى مفهوم التنمية الإنسانية (وسوف نطلـق عليـه المؤشـر البديل) . يلى ذلك الفصل الثـانى الـذى يستعرض أوضـاع التنميـة الإنسـانية العربيـة ، مبرزاً عدداً من المقارنات بين مجموعة الدول العربية ومجموعات إقليمية مختلفة ، ومبيناً المجـالات الرئيسية التى يتركز فيها العجز فى التنمية البشرية .

ثم يركز التقرير فى الفصلين الثالث والرابع على عملية بناء القدرات البشرية فى مجالات الصحة والبيئة والتعليم . وبعد ذلك يتم تناول مسألة توظيف القدرات البشرية أولاً فى اكتساب المعرفة وإنتاجها (الفصل الخامس) ، وثانياً فى استعادة النمو الاقتصادى وزيادة التشغيل وتخفيف حدة الفقر (الفصل السادس) . ويعالج الفصل السابع قضية الحكم ، وفى القلب منها مسالة الحريات وبناء مؤسسات الحكم الصالح . وأخيراً ، وبحكم السمة العربية للتقرير ، وتركيزه على أوضاع الوطن العربى فى مجموعه ، فقد خصص الفصل الثامن والأخير من التقرير لقضية التعاون العربى .

منهج جرئ

ومن أهم ما أبرزه التقرير أنه من السابق لأوانه الاحتفال بالإنجازات التنموية للبلدان العربية ، حتى طبقاً للمقياس التقليدى للتنمية البشرية . فبالرغم من الإنجاز المتحقق فى مجالات شتى رصدها التقرير (زيادة توقع العمر عند الولادة – انتشار التعليم – تحسن أوضاع المرأة – تخفيض مستوى الفقر المادى المدقع – بعض خطوات على طريق الديمقراطية – بناء عدد كبير من مؤسسات العمل العربى المشترك ... الخ) ، إلا أن المقارنات الدولية تبرز أن معدلات التقدم أقل فى المجموعة العربية عن المجموعات الإقليمية الأخرى فى عدد كبير من المجالات .

ويوضح التقرير أن أبرز مجالات القصور فى الأداء التنموى هى مجال الحريات ، ومجال المعرفة ، ومجال تحرير المرأة وتمكينها . ولذا فقد ركزت الاستراتيجية المقترحة للارتقاء بالتنمية البشرية فى الوطن العربى ومواجهة تحديات العصر على " هذه النواقص " أو " التحديات " الثلاثة . واعتبر التقرير أنه " يمكن للمعرفة المتطورة ، بمعناها الواسع ، والتقدم فى مجال الحريات الإنسانية ، كما تتجلى فى المشاركة السياسية والاقتصادية ، بالإضافة إلى تقدير سليم لدور الثقافة والقيم (شاملة القيم المتصلة بالمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الأطفال والشباب وثقافة الجودة والانفتاح) يمكنها مجتمعة أن تشكل أسساً لمنهج تنمية إنسانية فى المنطقة العربية ، يستجيب لتطلعات الناس إلى حياة أفضل ، ويستفيد من القوى التى تشكل القرن الحادى والعشرين " .

ويتلخص تعليقى على تقرير التنمية الإنسانية العربية فى الملاحظات العشر التالية :

- لاشك أن تقريراً كهذا كان مطلوباً ، خاصة بعد مرور ١٢ سنة على صدور أول تقرير عالمى عن التنمية البشرية ، توالى خلالها صدور تقارير وطنية عن التنمية البشرية فى ١٧ بلداً عربياً . وعلاوة على صدور بعض التقارير الإقليمية للتنمية البشرية ، فقد أخذ تقرير التنمية البشرية العالمى مؤخراً فى نشر تقديرات للمؤشرات المختلفة للتنمية البشرية فى مناطق مختلفة من العالم ، من بينها المنطقة العربية . وهو ما يؤكد الحاجة إلى رصد أكثر عمقاً وتقييم أكثر شمولاً لأوضاع التنمية البشرية فى الوطن العربى ، لاسيما أن العرب لا تعوزهم الوسائل المادية ولا الخبرات البشرية اللازمة للقيام بمثل هذا العمل . وقد كان فى صدور التقرير العربى وما أحدثه من أصداء عربية وعالمية ، وفى طبيعة المادة المهمة التى قدمها هذا التقرير بخصوص تقييم أوضاع التنمية البشرية واقتراح السبل الكفيلة بتحسينها ، تأكيدات إضافية لكون الساحة العربية كانت تفتقر إلى تقرير كهذا . ومن هنا فإننى أرحب – بحرارة – بصدور هذا التقرير .

- هل أتى التقرير بجديد فى مجال التنمية العربية ؟ فى تقديرى ، أن التقرير قد أتى بالجديد والمفيد فى هذا الشأن ، حتى إذا كانت بعض المعلومات أو الاستنتاجات الواردة فيه بخصوص هذا الموضوع أو ذاك معروفة من قبل . فالجديد والمفيد حقاً هو محاولة رسم صورة شاملة ومتعددة الأبعاد لأوضاع التنمية فى الوطن العربى ، وذلك بوضع المعلومات المستمدة من مصادر متعددة جنباً إلى جنب ، وبعقد المقارنات بين مجموعة الدول العربية والمجموعات الإقليمية الأخرى ، وبتسليط الأضواء على ما يعتبره معدو التقرير أوجه قصور جوهرية فى الأداء التنموى العربى ، وفى البنى المؤسسة والاستراتيجيات والسياسات التنموية العربية – قطرياً وقومياً .

- وليس من المبالغة القول إن تقديم الصورة الشاملة للأداء التنموى العربى قد خلّف شعوراً بالصدمة لدى قطاعات واسعة ليس فقط من المثقفين والمفكرين العرب ، بل ولدى قطاع غير صغير من الاختصاصيين فى هذا المجال أو ذاك من مجالات التنمية . وفى تقديرى أن هذا الشعور

بالصدمة يؤكد أن جانباً من المعلومات التى تم وضعها جنباً إلى جنب مع إبراز ما بينها من علاقات ، لم يكن معروفاً ، أو لم يكن فى متناول الكثيرين ، بمن فيهم بعض الاختصاصيون . وذلك خلافاً لما زعمه بعض المعلقين على التقرير .

- من حسنات التقرير صراحته وجرأته فى طرح المشكلات الراهنة والتحديات المستقبلية ، وعدم التزامه بالمعالجة " الدبلوماسية " التى عادة ما تلاحظ فى التقارير العالمية أو القطرية للتنمية البشرية . فهو وإن كان قد ذكر الجوانب الإيجابية فى الأداء التنموى ، إلا أنه أبرز أنها محدودة ومعدلات تقدمها بطيئة فى أغلب الأحوال . كما سلط الضوء على الجوانب السلبية للمسيرة التنموية العربية باعتبار أن إدراكها والوعى بمداها الحقيقى هو أول الطريق نحو الارتقاء بأوضاع التنمية البشرية فى الوطن العربى . والتقرير من هذه الزاوية واقعى ، أكثر منه تشاؤمى . بل إنه يمكن القول إن التقرير يتضمن رؤية تفاؤلية مشروطة ، لعل الاقتباس التالى من التقرير يجسدها : " إن الفكرة المتكررة فى ثنايا هذا التقرير هى أن قدرات المنطقة العربية القائمة والكامنة تمثل مصادر قوة لم يتم الانفتاع بها على نحو كاف " . ومن ثم فإن التقرير يعتبر أن التقدم ممكن شريطة إحداث تغييرات جوهرية فى عدد من الأمور . من أبرزها : الرؤية العربية للتنمية ، لاسيما دور المعرفة والحريات والمرأة فيها – التنظيم المجتمعى والحكم بمعناه الواسع– نسق الحوافز العلاقات العربية – العربية . ومن حسنات التقرير أيضاً لغته الرصينة المحكمة والمكثفة من جهة والاستثارية والتحريضية من جهة أخرى .

التراكم الرأسمالى

- غير أن رغبة مؤلفى التقرير فى الإيجاز ، وربما أيضاً رغبتهم فى تسليط الأضواء بشدة على جوانب معينة دون غيرها ، قد أدت إلى إغفال تناول بعض القضايا المهمة ، أو إلى خفوت الضوء الملقى عليها . ومن أهم القضايا التى كانت تستحق عناية أكبر من جانب واضعى التقرير : قضايا النمو الاقتصادى والأداء الاقتصادى بوجه عام ، لاسيما قضية الانفلات فى أنماط الاستهلاك والاستيراد ، وضعف معدلات الادخار والاستثمار المحلى ، وعدم قدرة معدلات الادخار

التقليدى على تعويض النفاد أو التدهور فى الموارد الطبيعية (وبخاصة النفط) ؛ وهو ما كان يستوجب استدعاء مفاهيم جديدة مثل مفهوم رأس المال الشامل الذى يضم رأس المال المادى ، ورأس المال الطبيعى ورأس المال البشرى ، ومفهوم الادخار الأصيل الذى يأخذ فى الاعتبار التآكل أو النفاد فى كل من رأس المال المادى ورأس المال الطبيعى من جهة ، والإضافة إلى رأس المال البشرى من جهة أخرى . فالحق أن الوطن العربى يواجه مشكلة كبرى ليس فقط فى مجال تنمية رأس المال البشرى ، وهو الأمر الذى حظى بعناية كبيرة فى التقرير ، بل وفى مجال تنمية رأس المال المادى أيضاً . وفى تقديرى أن قضية التراكم الرأسمالى ، خاصة بعد فوات عصر الفوائض النفطية وتعرض معظم الدول النفطية للعجز فى ميزانياتها ، لم تزل من القضايا الملحة والجديرة بالاهتمام فى الأقطار العربية .

ولا شك أنه لو كان قد تم تناول قضية رفع معدل الادخار المحلى ، وإيضاح ما يتطلبه ذلك من ضبط لمعدلات الاستهلاك والاستيراد ، لكانت قد طرحت قضايا أخرى فى غاية الأهمية مثل قضية تحرير التجارة واندفاع معظم الدول العربية إلى إزالة الكثير من القيود على تجارتها الخارجية ، بل وعلى حركة رؤوس الأموال فى بعض الأحيان ، ومثل قضية دور الحكومات فى التنمية . والحق أن التقرير قد تعامل مع هاتين القضيتين على أنهما من القضايا المحسومة لصالح اتجاه الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، مع أن البحث عن دروب جديدة للارتقاء بالتنمية البشرية كان يستوجب اعتبارهما من القضايا الجدلية القابلة للنقاش ، خاصة فى ضوء ما أسفرت عنه خبرات الانخراط فى العولمة وتحرير الاقتصاد وتراجع دور الدولة من نتائج سلبية فى الواقع العربى .

أما القضايا التى كان الضوء الملقى عليها خافتا بشكل ملحوظ فى التقرير ، فمن أبرزها قضية البيئة وقضية التعاون الاقتصادى العربى . فقد اقتصرت معالجة قضية البيئة على شح الموارد الطبيعية ، لاسيما المياه والأرض ، والتلوث ، بينما لم يتطرق التقرير لقضية استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة بالقدر الكافى ، وبخاصة استنفاد النفط ، ومدى قدرة الدول العربية على

توليد مدخرات كافية لاستعواض النقص فى رصيدها من الموارد الطبيعية غير المتجددة . أما قضية التعاون العربى ، فقد تم تناولها بشكل تسجيلى أكثر منه تحليلى ، ولم تتجاوز المقترحات التى قدمت بشأنها النطاق التقليدى المعتاد . واتسم ما طرحه التقرير من أفكار مثل مثلثات التنمية ومنطقة المواطنة العربية بشئ غير قليل من الغموض ، ناهيك عن عدم ربطهما ببعض المفاهيم التى نادى بها بعض شيوخ الاقتصاديين العرب فى السابق مثل الإنماء التكاملى أو التكامل الإنمائى .

- وفيما يتعلق بما اعتبره التقرير نواقص أساسية واجبة الاستكمال أو تحديات جوهرية يتعين مواجهتها للنهوض بالتنمية البشرية وهى : المعرفة والحريات وتمكين المرأة ، يمكن طرح ملاحظتين الأولى هى إن هذه المجموعة من النواقص قد لا تكون – على أهميتها – شاملة لكل ما هو مهم وجوهرى . والثانية هى أن المجموعة تضم أموراً قد لا تكون جديرة بالأولوية ، وذلك باعتبار أن كل ما هو ناقص ليس بالضرورة محل أولوية فى سياق وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية .

فأما أن أموراً مهمة قد تركت خارج مجموعه النواقص أو التحديات ، فهذا واضح حتى بالرجوع إلى التقرير ذاته . إذ يذكر التقرير فى مواضع أخرى قضايا مهمة مثل الفقر ، مع طلب " وضع مكافحة الفقر على رأس أولويات برامج العمل الوطنى فى البلدان العربية " . وبرغم أن فصلاً كاملاً قد خصص لقضية التعاون العربى ، فضلاً عن الإشارة إلى هذه القضية فى فصول أخرى ، فإنها لم تظهر ضمن قائمة النواقص والتحديات . وإلى جانب هذا وذاك ، ثمة قضايا أخرى مهمة لم ترد ضمن مجموعة النواقص والتحديات مثل بناء القدرات الإنتاجية العربية وتنمية القدرات الادخارية المحلية ومواجهة تحديات العولمة .

وأما أن بعض القضايا التى تضمنتها مجموعة النواقص والتحديات ليست جديرة بالأولوية ، على أهميتها . نذكر من ذلك قضية المرأة . فالأرجح أن تحسين وضع المرأة نتيجة وليس شرطاً للارتقاء بالتنمية البشرية ، حيث إن هذا التحسين محصلة تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية شتى وليس رهنا بقرار سياسى أو بإجراء تشريعى إلا فى حالات قليلة . وإسقاط تمكين المرأة من قائمة الأولويات لا يعنى بالطبع التوقف عن فتح مجالات التعليم والعمل أمامها ، وإزالة صور التمييز ضدها . كما أنه لا يعنى التوقف عن متابعة التطور فى أوضاع المرأة من خلال المؤشرات المناسبة .

أضف إلى ما تقدم أن التقرير لم يتضمن تأسيساً واضحاً وقوياً لاختياره للنواقص أو التحديات الثلاثة . فكان من الواجب استباق بعض الاعتراضات على تضمين مسألة الحريات وحقوق الإنسان مثلاً ضمن مجموعة النواقص والتحديات . إذ أن هناك آراء تستند إلى شواهد تاريخية مهمة بأن التنمية يمكن أن تتحقق حتى فى ظل نظم حكم ديكتاتورية . كما أن التقرير ذاته قد أضعف حجيته فى اختيار النواقص الثلاثة عندما أورد نتائج لتحليل الارتباط بين كل من العناصر الثلاثة الناقصة من جهة ، وبين مؤشر التنمية البشرية التقليدى من جهة أخرى ، تظهر غياب أى ارتباط واضح بينها . وحيث إن مؤشر التنمية الإنسانية الذى اقترحه التقرير على ارتباط قوى مع مؤشر التنمية التقليدى (إذ بلغ معامل ارتباط الرتب بينهما ٠,٩) ، فإن النواقص الثلاثة تعتبر غير مرتبطة ارتباطاً قوياً مع ما يعتبره التقرير مؤشراً أفضل للتنمية البشرية . ومن أسف أن التقرير لم يعلق على هذه النتائج الإحصائية ، ولم يقدم حججاً بديلة – منطقية أو تاريخية – تبرز سلامة اختياره للقضايا الثلاث . وهذا النقد لا يعنى اعتراضى على إدراج الحريات والمعرفة كمسائل ذات أولوية فى استراتيجيات وسياسات التنمية . إذ أننى من الذين يعتبرون هاتين المسألتين من الأمور الحاسمة فى التنمية – إلى جانب أمور أخرى حاسمة

أيضاً . فليس للتنمية الشاملة فى هذا العصر مفتاح واحد . وسوف نعود إلى هذه المسألة فى الملاحظة التاسعة .

- وفيما يتعلق بموقف التقرير من مفهوم التنمية البشرية ، فمن الملاحظ أن النسخة العربية من التقرير قد وصفت التنمية بـ " الإنسانية " بدلاً من " البشرية " التى درجت النصوص العربية لتقرير التنمية البشرية العالمى وكذا التقارير الوطنية العربية على استعمالها . ولا أظن التقرير يقدم هنا مفهوماً جديداً مختلفاً عما أتت به تقارير التنمية البشرية العالمية . وفى اعتقادى أن مؤلفى التقرير قد اعتبروا أن " إنسانية " هى ترجمة أدق من " بشرية " للفظ الانجليزى **human** . وبالرغم من موافقتى على هذا الرأى ، وذلك باعتبار أن ما يندرج تحت صفة " الإنسانية " من معان كالعطف والرحمة والتعاون على البر ودفع الشر ليست بالضرورة متوافرة فى كل البشر ، إلا أننى أعتقد أنه قد فات أوان تدقيق الترجمة بعد مرور ١٢ عاما على استقرار العمل بالترجمة الأقل دقة للفظ الإنجليزى . فنحن لم نعد إزاء " لفظ " ، بل إزاء " مصطلح " لم يعد ثمة خلاف يذكر حول ما الذى يشير إليه .

- أما فيما يتعلق بقياس التنمية البشرية ، فإن التقرير قد اقترح مؤشرا بديلا للمؤشر التقليدى للتنمية البشرية الذى درجت تقارير التنمية البشرية العالمية والوطنية على استعماله . والمؤشر البديل يستبقى مؤشرين فرعيين من المؤشرات الفرعية للمؤشر التقليدى، وهما العمر المتوقع عند الولادة والتحصيل التعليمى ، ويستبعد المؤشر الفرعى الثالث وهو الدخل الفردى . ويضيف التقرير أربعة مؤشرات فرعية أخرى ، وهى الحرية ، وتمكين النوع ، والاتصال بالإنترنت (كمؤشر يعبر عن مدى قصور المعرفة ومدى الانتفاع بفرص العولمة) ، وانبعاثات ثانى أكسيد الكربون (تعبيرا عن مدى مساهمة الدولة فى الإضرار بالبيئة العالمية) .

ويدرك أصحاب التقرير أنه يمكن أن ترد على هذه المؤشرات تحفظات كثيرة ، وأنها قد لا تكون هى الأكثر ملاءمة للتعبير عن الظواهر محل الاهتمام . ولذا فقد اعتبروا أن المؤشر البديل هو مجرد اقتراح " جدير بالمحاولة والتشذيب " . وقد أغنونا بذلك عن تقديم نقد تفصيلى

للمؤشر البديل ، فيما خلا مسألة واحدة جديرة بالذكر ، ألا وهى استبعاد التقرير لمؤشر الدخل - أو أى مؤشر آخر للأداء الاقتصادى - من المؤشر المقترح للتنمية البشرية .

النمو الاقتصادى

فمع التسليم بعدم ملاءمة مؤشر الدخل الفردى كمقياس للرفاه الإنسانى ، إلا أن ذلك ليس مبرراً كافياً لاستبعاد الدخل أو النمو الاقتصادى من مقياس التنمية البشرية . فمن منظور القدرات الإنسانية ، يعتبر الدخل شرطاً ضرورياً لامتلاك هذه القدرات ، أو التمكن من استعمالها لصالح تنمية البشر ولصالح انتفاعهم بثمار التنمية . والنمو الاقتصادى وإن لم يكن كافيا لتحقيق التنمية البشرية ، إلا أنه ضرورى ولا غنى عنه من أجل تحقيقها . ومن جهة أخرى ، من المعروف أن تعدد أبعاد التنمية البشرية يستوجب اشتمال مؤشراتها ، ليس فقط على مؤشرات الغايات ، بل وعلى مؤشرات الوسائل أيضاً التى تساعد فى إظهار ما يبذل من جهود تنموية على المدى القصير أو المتوسط ،إن لم تظهر نتائجها إلا على المدى الأبعد . ومن أهم هذه الوسائل الدخل أو النمو الاقتصادى . ومما يسترعى الانتباه أن التقرير قد وقع هنا فى الخطأ نفسه الذى رصده بالنسبة للمؤشر التقليدى للتنمية البشرية . إذ أخذ التقرير على هذا المؤشر أنه " مركب من نتائج التنمية على الأجل البعيد . وعليه فليس باستطاعته، أن يعكس مدخلات الجهود المتضمنة فى السياسات ، أو يقيس الإنجازات الإنسانية على الأجل القصير " ! .

ومما يذكر أخيراً فى مسألة القياس ، أن التقرير قد وجد ارتباطاً إحصائياً قوياً بين المؤشر التقليدى والمؤشر البديل للتنمية البشرية (على ما سبق ذكره فى الملاحظة الخامسة) . وإذا كان التقرير قد فسر ارتفاع معامل الارتباط بين المؤشرين على أنه " دليل على انتمائهما إلى العائلة نفسها من مقاييس التنمية " ، فإنه من الوارد تقديم تفسير أدق بأن المؤشر البديل لم يتضمن معلومات إضافية تمثل تغييراً جوهرياً بالقياس إلى المؤشر التقليدى للتنمية البشرية .

- في تقييمه لأوضاع التنمية البشرية في البلدان العربية (الفصل الثاني) ، عزز التقرير تحليلاته المستندة إلى ما يعتبر عادة " مؤشرات موضوعية " ، بتقديم " مؤشرات ذاتية " تستند إلى استبيان للتعرف على اهتمامات الشباب العربي وتوجهاتهم . وهذا بلا شك اتجاه صائب . إذ إن استيعاب الجوانب المتعددة والمركبة للتنمية البشرية يستدعي – كما ذكرنا سابقاً – استعمال أصناف مختلفة من المؤشرات جنباً إلى جنب . ولكن النقد الذى يوجه للتقرير في هذا الصدد يتعلق بمستوى جودة تنفيذه لهذا التوجه الصائب .

فقد استند التقرير إلى آراء ١٢٨ شاباً من خمسة بلدان عربية (أضيفت إليها نتائج آراء مجموعة من شباب السعودية تحصل عليها التقرير من مصدر منشور) ، أى بمعدل ٢٥ شاباً لكل بلد ، بما فيها بلد عربي مثل مصر يناهز عدد سكانه ٧٠ مليوناً . كما استند التقرير إلى آراء ١١٢ طفلاً عربياً من ١٤ دولة عربية ، أى بمعدل ٨ أطفال من كل بلد . ومن ثم فمجموعة (ولا أقول عينة) الشباب والأطفال التى أبرز التقرير نتائج تحليل ما أدلوا به من إجابات في الاستبيان هي مجموعة جد محدودة ، ومن الصعب – إن لم يكن من المستحيل – الوثوق في نتائجها أو التعويل عليها في تقرير إقليمى عربى كهذا الذى نحن بصدده .

- وفيما يتعلق بدفع عجلة التنمية في البلدان العربية ، ذكر التقرير أمرين جديرين بالتأمل . الأمر الأول هو أن " التربية يمكن أن تكون قاطرة للتقدم . وهي كذلك بالفعل في المجتمعات المتقدمة " . وفي تقديرى أن التقدم ليست له قاطرة واحدة . بل إن التشبيه بالقطار والقاطرة قد لا يكون مناسباً أصلاً في مجال التنمية ، وذلك لما يوحى به من خطية في التنمية ومن إمكانية تحريك عملية التنمية بمفتاح واحد . وربما يكون من الأصوب الحديث عن التخلف كدائرة مغلقة أو خبيثة تحتاج إلى أن تكسر من أكثر من نقطة على محيطها من أجل تحقيق التنمية المنشودة . وإضافة إلى حاجة التنمية إلى ما هو أكثر من " التربية " ، فإنه لا يمكن إغفال العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادى والتربية ، حيث يمكن أن يكون النمو الاقتصادى أداة فاعلة في الارتقاء بأحوال التربية . وأخيراً ، فحتى لو كانت التربية هي قاطرة التقدم في

المجتمعات المتقدمة المعاصرة ، فإنها ليست كذلك بالنسبة لمجتمعات لم تخرج بعد من دائرة التخلف ، كما أنها لم تكن كذلك حتى في هذه المجتمعات المتقدمة أثناء سعيها للخلاص من التخلف منذ بضعة قرون خلت.

حرق المراحل

أما الأمر الثانى الذى يطرحه التقرير فى شأن دفع المسيرة التنمية ، فهو التعويل كثيراً على دور قطاع المعلومات ، وقطاعات الخدمات الكثيفة للمعلومات فى " تحريك الازدهار الاقتصادى بقوة فى البلدان العربية " ، وذلك استناداً إلى أن هذه القطاعات تعطى قيمة مضافة أعلى من مشاريع الصناعة التحويلية التقليدية . وهنا مبالغة لا مبرر لها فيما أرى . فمع التسليم بأهمية المعلوماتية والاتصالات وما إليها من خدمات متطورة ، إلا أنه من السابق لأوانه التعويل على مثل هذه القطاعات فى تقدم البلدان العربية . إذ إن التقدم الذى تحققه البلدان المتقدمة حالياً ، وما يرافقه من بروز متزايد لقطاعات الخدمات المتطورة ، إنما يرتكز على قاعدة إنتاجية مادية متطورة سبق بناؤها عبر فترات طويلة ، أساسها الزراعة والصناعات التحويلية . ومن ثم فليس من الوارد بالنسبة للعرب حرق مرحلة تطوير الزراعة والتصنيع والقفز فوراً إلى عالم الخدمات كثيفة المعرفة ، كما قد يفهم من التقرير . وهذا لا يعنى بالطبع عدم الانفتاح على قطاعات الخدمات المتطورة ، وتفعيل دورها فى الاقتصادات العربية . ولكن هذا شئ ، واعتبارها ذات دور حاسم أو محورى فى التنمية العربية المعاصرة شئ آخر .

- وثمة ملاحظة أخيرة حول مستقبل هذا التقرير ؛ تحديداً فيما يتعلق بدورية التقرير ومحتواه فى إصداراته القادمة . إننى لست من المتحمسين لإصدار تقرير سنوى عن التنمية البشرية العربية ، وهذا لما يفرضه ذلك من أعباء علمية ومالية وإدارية ضخمة ولا مبرر لها من حيث المردود المتوقع . وتجدر الإشارة إلى أن الإصدار السنوى قد لا يجد من المادة الجديدة بين عام وآخر الكثير الذى يمكن تعديل تقييم الأداء التنموى العربى السنوى بناء عليه . كذلك فإن وراء التقرير جهداً بحثياً كبيراً ، من خلال ما يعد له من أوراق فنية أو خلفية . وهذه الأوراق

ليس من الميسور إنجازها بإتقان خلال شهور قلائل . ومن ثم فإننى أحبذ المباعدة بين الإصدارات المختلفة للتقرير ، بحيث يصدر التقرير كل ٣ إلى ٥ سنوات .

أما فيما يتعلق بمحتوى الإصدارات التالية من التقرير ، فإننى أعتقد أن الوفاء لشمولية واتساع وتعقد مفهوم التنمية البشرية ، يستوجب أن يختص التقرير بالتقييم الشامل للأداء التنموى العربى ومتابعة مسيرة التنمية البشرية فى مختلف جوانبها فى الوطن العربى . وهذا التوجه ينسجم بالطبع مع اقتراح المباعدة بين الإصدارات المختلفة للتقرير، وتجنب الإصدارات السنوية . وفى تقديرى أن هذا التوجه أفضل من النهج الذى اتبعته التقارير العالمية والوطنية للتنمية البشرية ،حيث يقدم التقرير الأول نظرة شاملة لمختلف جوانب التنمية البشرية ، ثم تركز التقارير التالية على قضية بعينها من قضايا التنمية البشرية . إذ إنه ليس هناك عجز يذكر فى التقارير والدراسات والمؤتمرات التى تركز على القضايا الجزئية للتنمية . ولكن العجز الأكبر يكمن فى التقارير والدراسات التى تعنى بتقييم الأداء العربى من المنظور الشامل والواسع والمركب للتنمية البشرية .

وفى الختام ، أشدد على أن غاية هذه الملاحظات العشر هى تعزيز قيمة التقرير وزيادة مساهمته فى استنهاض الهمم وتسريع الخطى على طريق تقدم العرب ونهضتهم . فبالرغم من كل هذه الملاحظات يبقى التقرير إنجازاً عربياً علمياً مهماً . ويحسب له – لا عليه – أنه أثار ما أثار من ردود فعل قوية على الصعيدين العربى والدولى . والأمل أن يلقى هذا التقرير ما يستحقه من عناية فى أوساط العلماء والباحثين فى شئون التنمية ، وفى أوساط السياسيين وصناع القرارات فى وطننا العربى .

على هامش تقرير التنمية الإنسانية العربية:

أسباب تأخر الأمة

د. منير الحمش

صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، بالتعاون مع الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى تقرير «التنمية الإنسانية الإقليمى الأول للبلدان العربية للعام ٢٠٠٢ » ويغطى هذا التقرير ٢٢ بلداً عربياً ، تمتد من المغرب إلى الخليج.

ويلفت النظر فى البداية ، أن التقرير استخدم تعبير «التنمية الإنسانية» بدلاً عن التعبير المستخدم فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، أى تعبير «التنمية البشرية» ويبدو ذلك معقولاً ، إذ استخدم التقرير مؤشرات أخرى، فأصبح يتعدى المفاهيم المعتادة ليشمل إلى جانب الدخل مؤشرات أخرى تصل إلى مفاهيم الحرية والحكم الصالح والحق.

فى المساءلة والشفافية ، والمعرفة والمعلوماتية والتعليم ، وإمكانية التعبير مدنياً وسياسياً، وتوافر جهاز الكمبيوتر والقدرة على استخدام الإنترنت ، إلى جانب ما تتعرض له له البيئة من أذى نتيجة النشاط الاقتصادى والاجتماعى.

وإذ يلاحظ التقرير أن الدول العربية حققت تقدماً فى التنمية البشرية على مدى العقود الثلاثة الماضية ، خاصة فى مجال ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة بمعدل ١٥ عاماً ، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال ، وتضاعف نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة ، وتضاعف نسبة النساء الملمات بالقراءة والكتابة ثلاث مرات ، وارتفاع نصيب الفرد من الماء الصالح للشرب ، كما أصبحت حالات الفقر المدقع أقل مما هى عليه فى أى منطقة نامية أخرى.

وبرغم ما حصل من تقدم فى هذه المجالات إلا أنه يدق ناقوس الخطر ،. بسبب العديد من الظواهر السلبية التى تجتاح البلدان العربية مثل:

*عدد الأميين من البالغين العرب ٦٥ مليوناً ثلثاهم من النساء.

* الناتج المحلى الإجمالى لجميع الدول العربية ٥٣١,٢ مليار دولار (١٩٩٩) وهو أقل من دخل دولة أوربية واحدة مثل إسبانيا .رغم ما يقال عن العائدات النفطية ، ورغم مظاهر الإنفاق غير العقلانى لفئات معينة فى البلدان العربية.

* متوسط البطالة ١٥٪ وهى من أعلى النسب فى العالم . ويبلغ عدد العاطلين ٢٠ مليون شخص.

* نمت الصادرات (التى يشكل النفط ٧٠٪ منها) خلال التسعينيات بمعدل ١٥٪ سنوياً . فى حين أن المعدل العالمى كان ٦٪.

* رغم أن مستوى الفقر المدقع فى البلدان العربية هو الأقل فى العالم ،إلا أن مواطناً من كل خمسة ، يعيش على أقل من دولارين فى اليوم.

* يظهر التقرير أنه لا يوجد عربى متمتع بمستوى رفاه إنسانى مرتفع (وهذا المؤشر مركب يضم مؤشرات الحكم، ومقياس التمتع بالحرية ، ومكونات الرفاه المتضمنة فى مقياس التنمية البشرية ويقارنها بالمتوسطات العالمية).

* لا يزيد الاستثمار فى البحث والتطوير على ٠,٥٪ من الناتج القومى الإجمالى ، وهو أقل من ربع المتوسط العالمى.

* تمت ترجمة ٣٣٠ كتاباً سنوياً فى جميع البلدان العربية ، أى خمس ما ترجمته اليونان .وفى الألف سنة الماضية ، ترجم العرب من الكتب ما ترجمته إسبانيا فى سنة واحدة.

إلى غير ذلك من الظواهر والمؤشرات التى تظهر الفجوة الهائلة بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة.

الاحتلال الإسرائيلى

وقد أعد التقرير مجموعة من الخبراء والمثقفين العرب برئاسة الدكتور نادر فرجانى وقدمته مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ، ريما خلف هنيدى ،فى مقر الجامعة العربية فى القاهرة فقالت إن التقرير يخلص إلى ضرورة أن تتوفر البلدان العربية ،على تأسيس المجتمعات على ثلاث استحالات:

الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية –الاستحالة الأولى: باعتباره حجر الزاوية فى بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

الاستحالة الثانية: تمكين المرأة العربية ، عبر إتاحة جميع الفرص خاصة تلك الممكنة من

بناء القدرات البشرية للبنات والنساء على قدم المساواة مع أشقائهن الذكور.

أما الاستحالة الثالثة: فتتصل بتكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية فى بناء القدرات البشرية وفى جميع صفوف النشاط المجتمعى وصولاً إلى تعظيم الرفاه الإنسانى فى المنطقة.

ويشير التقرير إلى قضايا على جانب من الأهمية: * فهناك محنة البيانات والإحصاءات حيث النقص الحاد فى البيانات.

* وهناك قلة كفاءة الجهاز الحكومى،وضعف الروح العلمية فى اتخاذ القرار.

-وهناك قلة كفاءة الجهاز الحكومى ، وضعف الروح العلمية فى اتخاذ القرار.

-وهناك مجموعة (نواقص) : نقص الحرية و نقص فى تمكين المرأة من ممارسة دورها الطبيعى ونقص القدرات الإنسانية قياسا إلى الدخل ونقص القدرة المعرفية.

والعرب كما يشير التقرير ،هم الأخيرون فى متوسط قيمة مقياس الحرية ،وكذلك فى التمثيل والمساءلة ،وبقياس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحريات المدنية والحقوق التنظيمية واستقلال الإعلام .

وفى كل ما هو جانب حاسم من جوانب حرية الإنسان ،فالبلدان العربية عموماً تحتل المرتبة قبل الأخيرة عالمياً ،وليس بعدها إلا أفريقيا جنوب الصحراء فقط.

وإذ يشير التقرير إلى دور (الاجتلال الإسرائيلى) ويبرز مآسى الاحتلال ،وبرغم إنه يؤكد أنه يمثل إحدى أكبر العقبات أمام مسيرة الأمن والتقدم فى المنطقة «فإنه يقول أيضا» إنه فى أحيان معينة، يمكن أن نستخدم الحاجة إلى تعبئة الشعب ضد المعتدى الخارجى، مبررا لكبح الخروج عن الصف فى وقت يتطلب فيه التحول الديمقراطى قدراً أكبر من التعددية فى المجتمع ، ومزيداً من الحوار العلنى حول سياسات التنمية الوطنية ويخلص إلى نتيجة صريحة وواضحة عندما يقول إن للاحتلال الإسرائيلى نصيبه الوافى من اللوم على ما آل إليه الساحة العربية، لكن هذا لا ينفى المسئولية العربية التى تقتضى الاعتراف والشجاعة على إبرازها وهى فى الحرمان من الحرية » .

ويتناول التقرير لعنة الفقر كما يدعوها الخيارات والفرص وفى تدنى نوعية الحياة. وبناء المجتمعات ،كما يراه التقرير يتطلب نظم سياسية واقتصادات أكثر عدالة ،وتصميماً على محاربة الفقراء.

ويرى التقرير أن الحرمان واللامساواة فى القدرات والفرص أكثر استشراء فى فقر الدخل أو اللامساواة الاقتصادية.

فإذا ما كانت هناك رغبة فى استعادة النمو على أساس مستدام : فلابد من معالجة تركة الحرمان.

ويعالج التقرير مسألة أخرى بالغة الأهمية، وهى علاقة الثقافة والقيم السائدة ،وفيما إذا كانا يعززان ، أو يعرقلان ، التنمية ، فإذا ما علمنا أن الثقافة والقيم هما روح التنمية ، لأدركنا أهمية هذه المسألة، وبالتالى أهمية التوفيق بين الثقافة والحداثة العالمية وتعزيز التنمية الإنسانية وهنا يبرز دور الديمقراطية فى هذه العملية.

ويؤكد التقرير على أهمية «محاربة الفساد والمحاباة بحزم ، فهذه التشوهات تحبط مبادرات البشر وتحرم الجدارة والإبداع مما يستحقانه من مكافأة وتقدير.

ويرى التقرير أن محور عملية التنمية فى البلدان العربية، يجب أن يكون تحرير الناس من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع خياراتهم.

لقد جاء هذا التقرير ، فى الوقت المناسب، حيث تمر البلدان العربية بحالة مخاض، لأحداث تاريخية بالغة الأهمية مما يتطلب إطلاق المبادرات والحوارات ، حول الواقع العربى ، بما فيه من ضعف ومهانة ، وحول أسباب ما آل إليه حال الأمة، وحول كيفية الخروج من المأزق.

ولعل الخطوة الأولى ، بعد الكشف عن واقع الحال، وتشخيص مشكلة التأخر العربى ،والواقع العربى المزرى ، اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً ، هى معرفة الأسباب . ولطالما طرح هذا الموضوع من قبل العديد من المفكرين والمثقفين العرب ،، خاصة فى مفاصل تاريخية هامة من حياة الأمة.

ففى النصف الأول من القرن السابع عشر، حاول مفتى دمشق نجم الدين الغزى (١٥٧٠-١٦٥١) البحث فى أسباب الضعف والتأخر الذى أصاب العرب، والذى قاد إلى ما آل إليه حالهم ، حين كتب كتابا بعنوان أسباب تأخر الأمة وحاول بعد ذلك الأفغانى ومحمد عبده والكواكبى والشميل والشدياق وفرح أنطون وقاسم أمين وغيرهم.

كما عين محمد على والى مصر الطهطاوى(١٨٠١-١٨٧٣) إماما للبعثة التى أرسلها إلى باريز للدراسة فى تخصصات مختلفة حيث استطاع الطهطاوى إقناع رئيس البعثة الفرنسى ووالى مصر بإدخاله عضواً فى البعثة وليس مجرد إمام لها ،فتخصص فى الترجمة والتاريخ والجغرافيا وعلوم الإدارة وبعد أن عاد الطهطاوى بعد خمس سنوات وعلى مدى أربعين سنة كان سؤاله الأساسى : كيف نتقدم؟.

وفى لبنان تساءل شكيب أرسلان (المتوفى عام ١٩٤٦) :لماذا تأخر المسلمون ، ولماذا

تقدم غيرهم؟.

وقد شهد القرن العشرون ،محطات تاريخية حاسمة فى حياة الأمة: الاستقلال من الحكم العثمانى ، وعد بلفور ،اتفاقية سايكس بيكو ، والانتداب الفرنسى والانجليزى وتقاسم النفوذ وإقامة (دولة إسرائيل) والعدوان الثلاثى على مصر والوحدة السورية -المصرية ثم إجهاضها.. وقد تناول العديد من المفكرين والمثقفين العرب هذه الأحداث ، وأسباب ما تعرضت له الأمة العربية من هزائم وكوارث ونكسات ، إلى آخر ما هناك من تعابير تقود إلى المغالاة فى استخلاص النتائج والتهوين بها، أو النظر إليها وكأنها خاتمة لأحداث مرحلة ، أو بداية لأحداث ومرحلة جديدة . ولم تخل العديد من التحليلات السياسية والفكرية من عمليات جلد الذات أو الإحباط واليأس.

وبعد قيام إسرائيل ١٩٤٨ وتناول قسطنطين زريق أسباب «الكارثة» وبين كيفية الخروج منها، كما عكف زريق بعد ١٩٦٧ على نفس الموضوع فى كتابه« معنى النكبة مجدداً » شدد فيه على أهمية الأخذ بالعلم والعقلانية فى إقامة المجتمع العربى الجديد، بقلب المجتمع العربى من مجتمع انفعالى توهمى ميثولوجى شعرى إلى مجتمع فعلى عقلانى علمى . وأعاد زريق أسباب النكبة إلى الفارق الحضارى بين المجتمع العربى و المجتمع الإسرائيلى ،وهو فى نظره فارق فى « الأخذ بالحضارة الحديثة».

وحاول زكى نجيب محمود فى كتاباته التوفيق بين ثقافة عربية أصيلة والاستعارة من الثقافة الغربية الحديثة ،والتأكيد على العقل والحرية أو التعقيل (أي عقلنة الثقافة) والتحرر (من السلفية العمياء والحداثة المفتعلة والجذور) ،وتساءل محمود :كيف تكون الثقافة العربية معاصرة (بمعنى أن تكون علمية وعربية حقيقية فى الوقت ذاته؟).

وعالج العديد من المفكرين العرب الجدد أيضا مسألة تطور الفكر العربى من فكر فلسفى ليبرالى إلى التحليل الاجتماعى الثقافى من منظور نقدى ، فأعاد صادق جلال العظم ما آلت إليه الأمة إلى هيمنة الفكر الدينى التقليدى ، أو إلى البنية العائلية والقبلية التى تهيمن فيها الجماعات القرابية الأبوية الاستبدادية ،كما توصل هشام شرابى فى كتابه مقدمات لدراسة المجتمع العربى إلى أن السلوك العام يرتبط بتركيب المجتمع ارتباطا وثيقا ،واعتبر أنه بالإمكان فهم هذا الترابط عن طريق تحليل بنية العائلة العربية ونوعية العلاقات التى تقوم بين أعضائها . خصوصا علاقة الوالدين بالأطفال ووسائل التنشئة المنيعة فى الأسرة العربية التقليدية . ويعيد هشام شرابى العديد من الانهزامات إلى

التركيب الاجتماعي البطريركي وهيمنة السلطة الأبوية ،ليس في العائلة فحسب ، إنما في مختلف المنظمات ومؤسسات التربية والعمل والدولة.

الليبرالي العربي

وقد شهدت مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧ ، بداية إنتاج فكري عزيز ، يحاول أن يحلل ويبحث وأن يطلق الفكر من إساره ، وكان من بين أهم الاتجاهات الفكرية الدعوة للتحول إلى مرحلة أيديولوجية جديدة ، عبر عنها المفكر المغاربي عبد الله العروي في دعوته إلى الليبرالي العربي إلى التحول باتجاه الايديولوجيا القومية العربية (بجذرها الماركسي) ..فالليبرالي العربي عند العروي إنما هو (وريث الشيخ) ولكنه يفترق عنه بأنه (غربي) الهوى ، لهذا فإن العروي يرى أن (حالنا) لم ينحط إلا بسبب استعبادنا الطويل ،فالعبد لا يكون عاملا نشيطاً ، ولا محاربا مقداماً .نعم في ظل العبودية لا تزدهر زراعة ولا تجارة ولا علم ولا فلسفة، والممالك تنهار لأن العبودية لا تدوم ويرى العروي أن الليبرالي العربي سرعان ما يكتشف أن الدولة العربية بقيت ضعيفة في مرحلة ما بعد الاستقلال ،وتأسيس المجالس النيابية، وأن خطبه الرنانة ما عادت تعني شيئاً ،فلم يعد الشعب قوة لا تقهر ، وسرعان ما يجد الليبرالي العربي نفسه مدفوعاً إلى الفراغ من قبل الدولة القومية التي أدارت ظهرها له، وراحت تصغي السمع لوقع خطى التقنوي العربي. ويخلص العروي إلى نتيجة مفادها، أن تمثلات الشيخ والليبرالي وداعية التقنية تنفتح بشكل أو بآخر على الماركسية ، وتستدعي الماركسية كأفق ومنتهى «فهو يدعو إلى تأسيس الماركسية على قاعدة من الليبرالية السياسية.

قبلية الدولة

ويفسر عابد الجابري ، دعوة الليبرالي العربي إلى العلمانية علمانية المجتمع والدولة بما يدعوه المسكوت عنه ، فإذا ما بحثنا في هوية هذا الليبرالي فسنجدها في سوسيولوجيا الأقليات . فالليبرالي العربي ، في الغالب ، من الرجال المتنورين في الأقليات الدينية ،والمسيحية العربية منها خاصة ومن وجهة نظر الجابري أن المسكوت عنه في خطاب الداعية الليبرالي ، الداعي إلى العلمانية ، هو الاعتراف بحقوق الأقلية واحترام حقوقها السياسية والمدنية ، والتي لا يمكن ممارستها إلا في ظل الديمقراطية . وينبه الجابري إلى لعبة الخطاب الليبرالي العربي الذي يوظف شعار العلمانية بدلاً من الديمقراطية ، لأن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية ، وبالتالي تهميش الأقلية التي ينتمي إليها(الليبرالي العربي) أو أن يتحدث باسمها.

وفى حين اهتم خلدون النقيب بظاهرة الدولة التسلطية واعتبر أنها تنطبق على المنطقة العربية بأكملها ، توصل محمد سيد أحمد إلى أن البنية السياسية للنظام العربى تقوم على سلطات يملكها الحاكم ولا تمت بصلة إلى الديمقراطية ، وأن تركيب السلطة فى أى نظام هو تركيب هرمى ، وأن هناك هرما كبيرا يتمثل بالدولة ، وأهرامات صغيرة تتمثل بالمعارضة ومؤسستها. ومن منظور علم الاجتماع السياسى العربى ومقولات البنية الفسيفسائية ومفاهيم التجزئة الاجتماعية ، درس غسان سلامة مسألة قيام الدولة فى المجتمع العربى ، مستعيناً بملاحظة ابن خلدون «أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تتحكم فيها دولة».

ويحاول حليم بركات الاستفادة من مختلف الدراسات والتحليلات المتاحة له، فيشدد على أربع مسائل.. الأولى : الأهمية القصوى للربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية فى تفسير الهزائم والإخفاقات العربية.

والثانية : ضرورة التركيز على ظاهرتى الاغتراب وأزمة المجتمع المدنى.

والثالثة: فشل العرب فى معالجة القضية الفلسطينية إلى ما يدعوه مثلث الهيمنة: الهيمنة الخارجية وهيمنة الدولة على المجتمع ، وهيمنة الجماعات الوسيطة من قبلية وعرقية وطائفية ومحلية وجهوية على حساب الأمة والإنسان الفرد ، يضاف إليها جميعا هيمنة الثقافة التقليدية السائدة . ويتفاعل هذه الهيمنات تعطل المجتمع المدنى.

أما المسألة الرابعة فهى أنه أصبح من الضرورى التركيز على تحديد طبيعة الحلول الفعالة بقدر التركيز على أسباب الفشل . فيتم الربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

وهذه المسألة الأخيرة ، تكتسب أهمية بالغة ،كما أرى، فكما أنه ليس من المصلحة ، ولا العلمية أو الواقعية ، أن تلقى المسئولية على العوامل الخارجية فحسب ، كذلك فإنه ليس من المصلحة ، ولا العلمية أو الواقعية ، أن نحمل مجتمعنا فحسب ، تلك المسئولية فنبرئ الخارج على حساب الداخل ، مما تغيب معه أصول المعالجة السليمة لواقعنا ،كما حاول ذلك البعض من أمثال لطفى الخولى حين قال «المشكلة ليست فى الخارج المستغل ، بل فى الداخل الكسول» ، وهى محاولة تتجاهل تعقيدات الواقع العربى ومطامع الآخرين ومؤامراتهم فى الخارج وانعكاساتها فى الداخل ،كما تتجاهل العلاقات العضوية بين العوامل الداخلية والخارجية ، التى لا يمكن فهمها وتحليلها بمعزل عن بعضها البعض.

ومن أسباب الفشل والإخفاق الذاتية

الداخلية فى المجتمعات العربية عموماً ، فإن البحث يجب أن يوجه أيضا ، إلى دور العوامل الخارجية ، وبالتحديد على دور الغرب والولايات المتحدة ،حيث التقى هذا الدور مع أهداف الحركة الصهيونية . ثم التقت هذه العوامل ، على نحو أو آخر مع مجموعة العوامل الذاتية ، مما نجم عنه (حزمة) من العوامل التى تشكل بمجموعها ، عوامل إعاقة تقدم الأمة .

أسس النهوض

وقبل كا ما سبق أجد من الضرورى الإشارة إلى النقاط التالية:

أن للدول مصالح، وهذه المصالح قد تلتقى مع مصالح دول أخرى ، لكنها قد تتعارض وفى جميع الحالات ، فإننا يجب ألا نتوقع أن تتخلى الدول عن مصالحها التى تراها عادلة، من وجهة نظرها ببساطة (ودونما مقابل) كما أنها تجد أن ما تتخذه من سياسات تنسجم مع مصالحها ، وأن قدرتها على تنفيذ هذه السياسات يرتبط ، بمقدار ما تملكه من قوة ، وكلما كانت هذه القوة ، فاعلة ، استطاعت أن (تقنع) الآخرين بالقبول أو الرضوخ لمصالحها ، فالعلاقات بين الدول تحكمها المصالح من جهة والقوة من جهة أخرى.

لقد اتسع نطاق فشل الأنظمة العربية ، حتى طال ، إلى جانب إخفاق عملية التنمية القطرية والإخفاق فى بناء قوة عسكرية قطرية أو قومية ، والإخفاق فى التوصل إلى أدنى درجات التنسيق أو التعاون أو العمل العربى المشترك ، ناهيك عن التكامل وأفرز هذا الوضع تدنى أو ضعف الدول العربية فى المحافل الدولية ،مما أدى إلى إضعاف القدرات التفاوضية لهذه الدول فى علاقتها مع العالم الخارجى ، واستهان الجميع بالعرب ، حتى كادوا يخرجوا من معادلات السياسة الإقليمية والدولية الفاعلة.

لا يعنى التركيز على دور العوامل الخارجية ، فى التخلف الراهن أن هناك مؤامرة مبيتة للإيقاع بالعرب ، إنما نبحث فى هذا الموضوع بعيداً عن فكرة المؤامرة وقد يكون هناك شبه مؤامرة ،لكن السؤال هو: وماذا فى المقابل؟ كيف تلقى أصحاب العلاقة المؤامرة أو شبه المؤامرة (لا فرق) كيف تعاملوا معها؟ وعلى أى حال ،فإن هناك سياسات واستراتيجيات تضعها الدول، قد تلقى أو تتقاطع مع سياسات واستراتيجيات أخرى لدول أخرى ، وقد تتعارض فيما بينها ، إلا أنها فى النهاية تعبر عن مصالحها ، من وجهة نظرها ، وفى جميع الحالات يجب أن تلتقى باللوم على الآخرين ، فى الوقت الذى يجب فيه أن نواجه أنفسنا وبمقدار ما تكون هذه المواجهة صادقة ، بمقدار ما نستطيع القول إننا فى الطريق

الصحيح . ذلك أن الكشف عن العوامل الذاتية للتخلف والضعف ، فى مثل حالتنا ، يعتبر الخطوة الأولى ،والأساسية ، فى عملية النهوض ،فلا ينتظر التوصل إلى علاج ما، دون مكاشفة ، وأن أمة تخفى عيوبها ، ولا تكشف عنها ، لن تكون قادرة على علاج ما بها من أمراض ،ولن يفيدنا إخفاء الفشل ،وتصويره على أنه نجاح ، فى تحقيق التقدم والنهضة ، بل سيؤدى ذلك إلى المزيد من النكبات والانكسارات.

إن التقدم والنهضة ،وما يحمله ذلك من مضامين الحق والخير ومن طموح فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،والتكامل الاقتصادى العربى والحرية والوحدة .إن ذلك كله لا يمكن تحقيقه فى غياب المواطن الحر الذى يملك حرية الاختيار ،والمواطن العربى ،وفقاً لمقاييس الحرية السياسية ، لا يملك حق الاختيار ، وبالتالى لا يستطيع أن يمارس هذا الحق.

ليس حال الأمة العربية ، بما فيها من ضعف وهوان ، وانكسارات وهزائم حالة فريدة فى التاريخ القديم، كما هى فى التاريخ المعاصر .فحياة الأمم ، لا يمكن أن توصف ،فى النهاية ، لا من خلال ما عاشته من نهضة وتقدم أو من خلال ما عانته من ضعف وتراجع وتخلف.

فعلى مدى حياة الأمة المديدة ، تشهد أيام رخاء ، وأيام عوز ، أيام قوة وأيام ضعف ، أيام عزة وأيام انكسار. من هذا المنطلق فإن أى تحليل يراد الانطلاق منه نحو المستقبل ، يجب ألا يغرق فى ماض سحيق ، عاشت فيه الأمة أيام عز وسؤدد ، ولا يتيه فى مستنقع واقع مذل . بل يأخذ من هذا وذاك ما يفيد ، وينبذ ما لا يفيد فى تطلعه إلى بناء المستقبل.

وفى هذا السياق ،يجب فهم الواقع ، ليس ، فقط ، من خلال عوامله المحلية ، أو الذاتية ، بل أيضا ، لابد من إدخال آليات التطور والتفاعل على المستوى العالمى والإقليمى .من هنا يمكن فهم واستيعاب التطورات الحاصلة على الساحة الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على الوضع الداخلى، فالإطار الإقليمى والدولى تأثيره على مسيرة وحياة الأمم ، خاصة فى المراحل التى لا يكون لهذه الأمم القدرة على التأثير ،وحتى على تحقيق قدر كاف من الإرادة المستقلة سياسياً واقتصادياً.

بعد هذه الإشارات سوف نستطيع وضع حال الأمة العربية ، على ما فيها من ضعف وهوان وتخلف ، فى إطار العلاقات الدولية والنظام العالمى، الذى حكمت حركته وتطوره ، طبيعة وحركة وتطور الرأسمالية العالمية.

التوسع الرأسمالى

من المعروف أن الرأسمالية ، ذات طبيعة

توسعية ، وكانت قد أدت سياستها التوسعية منذ منتصف القرن التاسع عشر ، إلى نوع من الهستيريا التنافسية فيما بين (قلاعها) فى ذلك الوقت ، من أجل الحصول على المستعمرات ،مما قاد إلى اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية ، التى كانت تقول إنها تحمل الحضارة إلى البلدان المستعمرة (بالفتح) وتعمل على نشر قيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان بين الشعوب ، بينما كانت تخفى أغراضها العنصرية الحقيقية ، ونهمها غير المحدود لاستنزاف ثروات وخيرات شعوب العالم التى دعيت بالمتخلفة ، وقد اكتسى التوسع الإمبريالى مفهوم (الداروينية) انطلاقا من القانون الذى يمنح الغلبة (للأقوى والأصلح).

لقد ولد التوسع الإمبريالى ، التنافس بين الدول الرأسمالية الاستعمارية الذى قاد العالم إلى الكوارث والحروب ، وإلى تدمير الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية ، والذى تمثل في القرن العشرين فى حربين عالميتين.

وكانت محاولة الاقتصادى الليبرالى الانجليزى (هويسون) التى جاءت بعنوان: دراسة حول الإمبريالية عام ١٩٠٢ ، أول محاولة جادة لفهم ظاهرة الإمبريالية.

لقد اعتبر هويسون أن موطن الخلل فى النظام الرأسمالى هو التوزيع غير العادل للثروة، الأمر الذى أدى إلى ظهور مشكلة« نقص الاستهلاك» وهى مشكلة تعتبر قاسماً مشتركاً بين الفقراء والأغنياء على حد سواء.

الفقراء لقلة مواردهم والأغنياء لقلة عددهم.

ويرأى هويسون أن النظام الرأسمالى ، مضطر إلى التوسع الجغرافى ، لتجاوز مشكلة(نقص الاستهلاك) الذى يزداد تفاقماً فى عصر الإمبريالية والاحتكارات ، وبما أن جميع البلدان الرأسمالية تعانى من نفس المشكلة ، فإنها تدخل فى صراع –لا مفر منه– حول المستعمرات مما يؤدى إلى تفشى «الحمائية» و«العسكرتارية» والحروب.

ولعل أهم كا كتب حول الإمبريالية ،هو ما عرضه لينين فى كتابه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية عام ١٩١٦ .وقد اختلف فى تفسير ما أراده لينين فى عنوان كتابه عن الإمبريالية ، فهل يريد القول بأن مرحلة الإمبريالية هى آخر المراحل التى تمر بها الرأسمالية ، وأنها ستنتهى بنهايتها؟ أم يريد أن يقول بأنها أعلى المراحل مما يعنى أنها المرحلة العليا فى تطور الرأسمالية وهذا لا يعنى جمودها ، بل حركتها وديناميكيتها؟.

ويرى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله ، أن لينين لم يقصد جمود الرأسمالية عند هذا الحد من التطور وإذا كان لينين يظن أن انتصار الاشتراكية القريب لن يترك للرأسمالية

العمر الكافى لدخول مرحلة جديدة ، فإن ظنه لا يعدو أن يكون ثمرة تقدير شخصى ، لا يستطيع البرهان الحاسم على صحته ويرى الدكتور عبد الله أن لينين لم يجزم بحتمية انتصار الاشتراكية ،وإنما (رجحه فقط).

فيما يرى البعض الآخر أن لينين قد أفرط فى التفاؤل بقرب انهيار الرأسمالية ،كما أن بعض ما أورده لم يتحقق، فلم تتحول البرجوازيات فى العالم المصنع إلى أصحاب ريوع يعيشون من عائدات رؤوس أموالهم الموظفة فى الخارج.

التبعية والتنمية

إننى أعتقد أن لينين قد استطاع فهم آليات الهيمنة الإمبريالية على المستعمرات وأنصاف المستعمرات، ولكن الثغرة فى تحليله ، أنه ركز على الآليات الاقتصادية والسياسية ، ولم يشر إلى الهيمنة الثقافية ،وهى فى التطور الحالى لا تقل أهمية عن الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

وركز (بول باران) الاقتصادى الأمريكى الماركسى المعروف ، على مسألة الفائض الاقتصادى ، فى تحليله لمشكلة (التقدم والتخلف) التى يراها وجهين لعملة واحدة . وشاركه فى هذه النتيجة عدد من الماركسيين الأمريكيين الذين توصلوا لهذه النتيجة قبل غيرهم، بسبب انتمائهم إلى بلد يعتبر تاريخ الرأسمالية فيه، مختلفا عن تاريخ الرأسمالية الأوربية ،كما أن الولايات المتحدة اكتسبت أسبقية فى مجال إرساء أسس الكولونيالية الجديدة أو الإمبريالية غير القائمة على السيطرة السياسية والعسكرية المباشرة.

وقد تأثر منظرو التنمية فى أمريكا اللاتينية بهذه الفكرة عندما درسوا «التبعية» أى تبعية القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) اقتصاديا وسياسيا وثقافيا للبلدان الرأسمالية الغربية، ولقيت مقولة «التبعية» رواجاً فى صفوف القوى التقدمية فى بلدان العالم الثالث.

وقادت مقولة «التبعية» إلى نظر التخلف .فإذا كانت التبعية تمثل جوهر التخلف .فإن التنمية المطلوبة تعنى عملية التحرر الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى ،من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده ،ومن أجل ممارسة الإرادة الوطنية دورها فى خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مما يعنى ، ليس فقط انعتاق هذه الإرادة وتحررها ، وإنما أيضا إنهاء الاستغلال الذى تتسم به علاقة التبعية ،والذى يحول دون استفادة البلد الذى تتسم به علاقة التبعية ،والذى يحول دون استفادة البلد من موارده ويمنع قيام هيكل إنتاجى متكامل ، ومتوافق مع هيكل الاستهلاك المحلى وبعد الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه الدول النامية ، ومن بينها البلدان العربية

، بعد الحرب العالمية الثانية ، تباعاً . بدا وكأن هذه البلدان، وضعت فى طريق تحقيق إرادة شعوبها ، فى التخلص من التبعية ومن التخلف ومن التجزئة .إلا أن شيئا من هذا لم يتحقق . بل إن من يدقق فى أوضاع الأمة، يجد أن الفجوة بين التقدم والتخلف ، بين الدول المتقدمة وبيننا ، تزداد اتساعا ولم تتحقق التنمية وأحبطت جميع محاولات الوحدة أو التكامل أو التعاون بين الدول العربية وبالطبع ، فإن فهم ذلك يجب أن يوضع فى إطار العلاقات الدولية غير المتكافئة والنظام العالمى.

ففى ظل الحرب الباردة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وقف الغرب إلى جانب «إسرائيل» القومية العربية بموالاة الشيوعية . والوقوف إلى جانب الاتحاد السوفيتى وسقوط نظامه الاشتراكى ، الذى صور على أنه انتصار للرأسمالية وللنظام الرأسمالى ، وبعد انتهاء الحرب الباردة ، أعلنت الولايات المتحدة، بصفتها زعيمة النظام الرأسمالى عن قيام نظام عالمى جديد ، بدأ الترويج له على نطاق واسع ، من خلال مقولات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، وثقافة حرية السوق فى دعوة صريحة للالتحاق بقطار العولمة، التى هى نظام للسيطرة والهيمنة على العالم، من خلال حرية التبادل التجارى وحرية حركة الأموال الطيارة وانفتاح الأسواق حيث بدأ يبرز دور الشركات متعدية الجنسية فى فرض جدول أعمال مغاير على دول العام ، رسمت برامجه من قبل مؤسستى بريتون دودز ومنظمة التجارة العالمية. وإذا كان المطلوب من دول العالم الثالث وشعوبها الانضواء تحت ظل النظام المعولم الجديد بقيادة الولايات المتحدة، فإن الدول العربية وشعوبها أصبحت ملزمة، بهذا الانضواء ، نظراً لما تمتع به من خصوصية تتمثل فى أمرين اثنين:

الأول وجود «إسرائيل» فى قلب الوطن العربى وقد سبق أن عملت دول أوروبا والولايات المتحدة ، على خلق الكيان الصهيونى ودعمته بالمال والسلاح والرجال . ثم أخذت الولايات المتحدة على عاتقها دمج المشروعين الأمريكى والصهيونى فى مشروع واحد يشكل أحد تجليات العولمة فى الإقليم العربى.

والأمر الثانى فهو وجود النفط فى الأرض العربية، هذه المادة السحرية التى تحتاجها الدول الصناعية ، وتعتبر بالنسبة لها عصب الحياة الاقتصادية.

لهذا فقد كانت سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، تخضع لهذين العاملين اللذين يحددان الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة انطلاقا من: أمن إسرائيل . ولذا فهى تريدها دولة قوية مهيمنة على دول المنطقة واستمرار تدفق النفط بالكميات والأسعار

المناسبة.

خيارات ممكنة

لهذا فإن ، منع تقدم البلدان العربية، ومنع وحدته ومنعها من الحصول على السلاح وتكوين قوة دفاعية ، ومنعها من تحقيق التنمية ، ومنعها من امتلاك قرارها السياسي والاقتصادى جميع ذلك يحتاج إلى تهميش دور الشعب ، وإضعاف الأنظمة تجاه الخارج وتقوية آلتها البوليسية تجاه الداخل ، وهذا ما عملت من أجله الولايات المتحدة باستمرار واستطاعت تحقيقه إلى أبعد الحدود.

وهنا تلتقى العوامل الداخلية (الذاتية) والعوامل الخارجية . ويحتاج الباحث الموضوعى لمثل هذا الربط العضوى ، خاصة عندما يتوجه إلى تلمس أسباب تأخر الأمة ، وصياغة الخيارات الممكنة لحلول مجدية.

وفى هذا الإطار ، لابد من التوجه إلى الإنسان العربى ، والتدقيق فى حالة الاغتراب التى يعيشها ، وبالتالى الوقوف على أزمة المجتمع المدنى . ففى ظل الأنظمة السلطوية «يعيش الإنسان العربى على هامش الوجود والأحداث ، مستباحاً لمختلف المخاطر والاعتداءات قلقاً ، حذراً ، باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والتعرض للمخاطر»، كما يقول د.حليم بركات . وهذا هو هى حال المجتمع العربى ، فهو أيضا يعانى هو حالة الاغتراب عن ذاته، وقد كشفت الانهزامات المتتالية عن عجزه عن مجابهة التحديات التاريخية ، كما كشفت عن هشاشة الحركات السياسية والاجتماعية وفشلها فى تحقيق برامجها الخطابية.

والشعب كما يراه د. بركات مقهور فى علاقاته بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتسيطر هى على حياته ، ولا يسيطر هو عليها ويعمل فى خدمتها ولا تعمل فى خدمته ، ويجد نفسه مضطراً للتكيف مع واقعه بدلاً من العمل على تغييره ،وللامتثال للسلطات المهيمنة على حياته بدلاً من اتخاذ المبادرات والجرأة على التفرد والإبداع ولهذا يعيش الشعب كابوساً لا حلماً ، إنه محاصر ، ودائرة الحصار تضيق باستمرار . فيضطر يائساً للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة وتحسن أوضاعه المعيشية المادية لا الإنسانية.

لقد ضاعت فرص عديدة على البلدان العربية ، كى تحقق التنمية ، ولتبنى مجتمعاً ديمقراطيا ، قائما على العدل والمساواة ، وأن تقيم دولة القانون وتحقق الازدهار والنمو الاقتصادى الذى يضعها فى مصاف الدول المتقدمة . كما أضاعت فرصا أخرى لوضع لبنات فى صرح التكامل الاقتصادى العربى وبناء تكتل اقتصادى قوى ومتين.

وكذلك من أجل تحقيق الوحدة السياسية، أو على الأقل تحقيق التعاون والتنسيق بين هذه البلدان بما يجعلها قادرة على مواجهة العالم الخارجي ،والوقوف إلى جانب التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى على مستوى الندية والمساواة .لقد كانت هناك فرص ضائعة كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فرص كان يمكن من خلالها الانعتاق من حالة التأخر ، ولكن مجموعة العوامل الذاتية والخارجية تضافرت وتضامنت للانقضاض على هذه الفرص وإجهاضها فقد أصبح الوضع أكثر خطورة ،كما أصبح إصلاح الحال أكثر صعوبة. فالعولمة من خلال سيادة آليات حرية السوق ، تزيد من حالة الاستقطاب على الصعيد العالمي فتزيد من غنى الأغنياء وتفاقم فقر الفقراء ، وتتجلى هذه الحالة في اتساع الفجوة بين البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، والبلدان النامية المتخلفة وهي فجوة تتمظهر في تفاوت متزايد على صعيد إنتاجية العمل ومستويات المعيشة، بما في ذلك التفاوت التكنولوجي الهائل وأشكال عدم التكافؤ الأخرى.

ونجم الاستقطاب على المستوى العالمي عن آليات النظام الرأسمالي العالمي ، فهو ظاهرة ذات صلة مباشرة بهذا النظام غير المتكافئ ، فدول (المركز) الرأسمالي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تتفوق ،على نحو غير مسبوق ، على دول (التخوم) الفقيرة ، بسبب سيطرتها واحتكارها للتكنولوجيا الحديثة. والأموال والأسواق المالية والمؤسسات المالية العملاقةو امتلاك قرار استثمار واستخدام الموارد الطبيعية على الصعيد العالمي والسيطرة على المؤسسات العملاقة في مجال الاعلام والاتصالات واحتكار إنتاج الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وأسلحة الدمار الشامل والاستقطاب على الصعيد العالمي ، ينعكس على شكل شرخ غير قبل للالتئام في ظل الظروف غير المتكافئة القائمة ، بين الدول الفقيرة ،كما ينعكس على شكل ممارسات من قبل دول المركز الغنية، تزيد من حالة التهميش التي « تعيشها دول التخوم الفقيرة ،ومن بينها المنطقة العربية (على الرغم من وجود الثروة النفطية في بعض بلدانها.فهذه الثروة، رغم وجودها في الأرض العربية، فإن قرار استثمارها وإنتاجها وتسويقها وإدارة عوائدها المالية ،ليس بيد العرب).

وتزيد حالة تهميش الدول ، من حالة تهميش الشعوب داخل هذه الدول ، حيث تهيمن على القرار الاقتصادي ثقافة السوق ،وآليات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ،التي هي جوهر العولمة الاقتصادية ،وما ينجم عنها من استبعاد الفرد واستعباده . واستلاب

إرادته .وهنا تلتقى مصالح عمالقة النظام الرأسمالى العالمى ،مع مصالح الأنظمة ، فتركز الجهود على فرض جدول أعمال تحت مسميات مثل « الإصلاح الاقتصادى» و«التثبيت الهيكلى» من خلال سياسات الاقتصاد الكلى لليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ويخلق من خلال ذلك التحالف بين كبار البيروقراطيين الحكوميين ، وفئة من المستفيدين السماسرة ، فتتكون فئة من المثقفين ومن نخب العولمة المرتبطة أساسا فى الخارج بمصالح تلتقى مع مصالح «قلاع العولمة» التى تعمل على شفط الفائض الاقتصادى وإخراجه من البلاد ليدور فى دورة رأس المال العالمى لخدمة أغراض وأهداف النظام الرأسمالى المعولم.

أيديولوجية الفساد

وفى البلدان العربية ،وغيرها من البلدان النامية ، يتم على نطاق واسع تشجيع الفساد ، ولهذا الأمر أصوله (الايديولوجية) ، إذ إن حالة الفساد ليست ظاهرة عادية. صحيح أن الفساد موجود منذ بدء التاريخ ، وموجود فى كل زمان ومكان . لكنه اليوم يتخذ طابعا ممنهجاً ، ويحمل فى طياته فلسفة ، تعبر عن أقبح وجوه الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرامجها فى «الإصلاح الاقتصادى» ..فالبلدان العربية التى كانت تنتهج سياسة اقتصادية موجهة (كان يطلق عليها زوراً وبهتانا سياسة اشتراكية) هذه البلدان تفتقر إلى رأسمال تراكمى ، يستطيع النهوض بأعباء الاستثمار ، الذى (أحجمت) الدولة عن القيام به ، فى ضوء (توصيات) قلاع العولمة وتوجهات السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، وبالتالى لابد من سد فجوة الاستثمار . لهذا فالسبيل إلى سد الفجوة يكون ، بإطلاق وحش الفساد ، الذى يستطيع أن يسمح (للبعض) من رجال الأعمال الجدد (وبعض)البيروقراطيين بتراكم الثروة عن طريق العمولات والسمسرة ليتولى هؤلاء القيام بمهمة سد فجوة الاستثمار بأموال الفساد.

لكن ما يحدث فعلاً ،هو أن وحش الفساد الذى انطلق ،خلق حالة من فساد الأخلاق أيضا ، فالقلة المستفيدة ، قامت فعلا بتراكم رأسمالى مهم ، لكنها حولته للخارج (الأكثر أمانا) بينما طوفان الفساد يكاد يغمر المجتمع ، ويصيبه فى أعز قيمه وأخلاقه .. والنتيجة أن الدولة التى أحجمت عن الاستثمار وتراجعت عن سياسات «التدخل الحكومى» فوجئت وارتبكت لأن الطغمة المالية الجديدة ، لم تقدم على سد الفجوة الاستثمارية ، إضافة لاستمرارها فى عملية (نهب) منتظمة للمال العام، وقامت بضخه فى دورة رأس المال العالمى ، ليتعرض لمختلف المخاطر المؤدية إلى تبخس قيمته الحقيقية.

ومع تراجع دور الدولة الاقتصادى ، تراجع أيضا دورها الاجتماعى ويظهر ذلك ، خاصة فى تراجع خدمات الصحة والتعليم .مع إطلاق يد القطاع الخاص فى إقامة المراكز الصحية ، وفى تأسيس الجامعات الخاصة، وفرض رسوم عالية للاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية الخاصة.

هكذا يبدو لى، أن مسألة الخروج من مأزق حالة التخلف لن يكون سهلا ، فى ظل السياسات الاقتصادية الكلية الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، التى تشكل جوهر عملية العولمة المالية والاقتصادية . وبذات الوقت فإن الأنظمة الشمولية عجزت ،كما عجزت الأنظمة الوراثية ، عن تحقيق النقلة من عالم التخلف إلى عالم التقدم . لكن هذا الفشل ، يقابله ،أيضا فشل المعارضة ،والمجتمع المدنى.

وحتى النظام الديمقراطى (مثل النظام اللبنانى) قد أجهض مشروعه ، وتراجع أمام زحف مصالح متعهدى الطائفية ومع إشاعة أجواء الشك وعدم الثقة ، وتغذيتها خاصة، من قبل (الدعاية) الصهيونية التى تلتقى مع(أهواء) ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ،وإلى حد ما الغرب الأوروبى.

هل نحن فى طريق مسدود؟ ..هل وصلنا إلى حالة من الشلل والعجز التى تمنعنا عن التفكير السليم فى واقعنا ومستقبل أجيالنا؟.

لا أريد ولا أسمح لنفسى ، بتقديم وصفات جاهزة ، إنما ما أردت سوى التذكير ، وتفعيل الحوار ، ودفع المفكرين والمثقفين والسياسيين والمهتمين بمصير الأمة ، إلى الحوار من أجل حل المعضلة التى يعيشها وطننا العربى للخروج من(مأزق) التخلف وتلمس طريق النجاة قبل فوات الأوان.

فكـــرة

التجمع ينجح فى الاختبار

■ عبد الستار حتيتة

خطوتان مهمتان اتخذهما حزب التجمع التقدمى الوحدوى فى مؤتمره العام الطارئ الذى عقد فى شهر ديسمبر الماضى. الأولى تخص الإبقاء على المادة الثامنة من اللائحة الداخلية للحزب، والتى تحظر على القيادات الحزبية البقاء فى موقع المسئولية أكثر من دورتين متتاليتين . والثانية موافقة المؤتمر على تشكيل لجنتين إحداهما منوط بها إدارة الحوار مع أوسع دوائر ممكنة فى صفوف اليسار المصرى والأخرى تتولى إدارة الحوار على المستوى المركزى وفى المحافظات مع الأعضاء الذين توقفوا عن ممارسة النشاط الحزبى فى الفترة السابقة.

وبحث المؤتمر العام عدداً من القضايا المهمة فى شأن اللائحة الداخلية والأوضاع التنظيمية الخاصة بالحزب ، وكذلك ألقى المؤتمر العام الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى خلفتها سياسات «الانفتاح» التى بدأت منذ منتصف السبعينيات و«الخصخصة» التى شرع الحزب الحاكم فى تطبيقها بدءاً من التسعينيات ، و«حالة الطوارئ» المستمرة منذ عدة عقود ، وحذّر المؤتمر العام من خطورة هذه السياسات التى تؤدى إلى الاعتداء على مكاسب الطبقات الشعبية ، ومحدودى الدخل، وتوقف التنمية وشيوع الركود وضعف معدلات الادخار والاستثمار واستمرار العجز فى الموازنة الأخرى ، وغيرها من مظاهر« الضعف العام» الذى أسفرت عنه سياسات الحكومات المختلفة خلال السنوات الماضية، وحتى الآن .

وأولى المؤتمر العام الجانبين «الاقتصادى» و«الاجتماعى» أهمية لافتة للنظر وبغض النظر عن ارتباط كل منها بالآخر ، وتأثير الأوضاع الاقتصادية على معيشة الغالبية العظمى من المواطنين ، وطالب المؤتمر بإتاحة الفرصة أمام الرافضين والمعارضين من الأحزاب السياسية والنقابات والصحف وغيرها ، للتعبير عن وجهة نظرهم المغايرة للتوجهات الحكومية .

وأكد المؤتمر العام على ضرورة تنظيم أوسع معارضة للسياسات المعادية للغالبية العظمى من المواطنين ، بمن فيهم العمال والفلاحون وصغار الموظفين ، وحتى الرأسمالية الوطنية، وأن يكون تنظيم تلك المعارضة من خلال القنوات الشرعية، في مجلسي الشعب والشورى ، وصحيفة «الأهالى» ، والحركة الحزبية اليومية ، والعمل الجبهوى فى المحافظات ، ومع العمال والفلاحين والفئات المضارة من الطبقة الوسطى ، والرأسمالية الوطنية المنتجة.

منذ الساعة الحادية عشرة من صباح يوم التاسع عشر من ديسمبر الماضى ، وإلى الساعة الثالثة عصراً ، دخل أعضاء المؤتمر العام فى جدل حاد حول تعديل أو عدم تعديل المادة الثامنة من اللائحة الداخلية للحزب. وانتهى الرأي الأخير ، الذى تم التصويت بالموافقة عليه ، بالانحياز إلى « التغيير» و«الديمقراطية» ، على الرغم من «الحب» الجارف الذى عبر عنه أعضاء المؤتمر لـ «خالد محيى الدين» لدرجة أن جدران قاعة جمال عبد الناصر (موقع المؤتمر) اهتزت أكثر من مرة، من فعل الكلمات الصادقة ، والمشاعر الفياضة..ومن الخيار الصعب الذى وجد أعضاء المؤتمر أنفسهم فيه، وهو : الانحياز للمبادئ الديمقراطية ، مع عدم وجود خالد محيى الدين كرئيس للحزب ، أو الوقوف ضد التغيير ، والإبقاء على «خالد» رئيسا بدون حد أقصى . وبعد ساعات من المناقشات الحامية، بدأت توجهات أعضاء المؤتمر تتعدل ويخرج واحد تلو الآخر للوقوف فى صف المطالبين بتعديل المادة ، واستثناء «خالد محيى الدين» من أى تغيير، ولم يحسم هذا الأمر غير «خالد» نفسه، الذى طالب أعضاء المؤتمر بالتصويت على ما سيصوت عليه ، وهو «الإبقاء على المادة الثامنة» والانتصار للديمقراطية وحظر تولى القيادات لموقع المسئولية أكثر من دورتين متتاليتين .

تداول السلطة

وفى الجلسة الثانية للمؤتمر ، بعد ظهر اليوم نفسه، شعر أعضاء المؤتمر العام بأنهم حققوا ،مع خالد محيى الدين ، خطوة غير مسبوقة فى الحياة السياسية والحزبية فى مصر، بل والمنطقة العربية، وكسب حزب التجمع ، بقياداته وأعضائه ، الرهان ، حيث كان المراقبون يقولون إن الحزب سوف يعدل المادة الثامنة ، وإنه لن يستطيع تغيير قياداته ، أو فتح الباب أمام الوجوه الجديدة.

على هذا الأساس جاءت مناقشات ما بعد الظهر فى شأن «الإصلاح السياسى فى البلاد» ، صادقة ، وحقيقية ، من أعضاء المؤتمر الذين صوتوا لصالح مبدأ تداول السلطة داخل حزبهم .

وطالب المؤتمر العام ، فى هذا الشأن ، بمواصلة خوض معركة الإصلاح السياسى والدستورى والديمقراطى فى مصر، طبقاً للبرنامج العام للحزب، ووفقا لبرنامج الإصلاح السياسى الذى أصدرته الأحزاب والقوى السياسية فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٩٧ ، وكذلك مواصلة العمل لإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية ، وتغيير نظام انتخاب مجلس الشعب ، وإلغاء قانون الأحزاب وتعديل قانون الجمعيات الأهلية، ووقف العمل بقانون الطوارئ ، وإقرار الحق فى تنظيم المسيرات السلمية ، وطرح تغيير نظام اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب من بين أكثر من مرشح ، وغيرها من مظاهر العمل والممارسة الديمقراطية.

وضع التجمع نفسه ووضعته كل الحياة السياسية فى اختبار ديمقراطى ، ونجح فى اجتياز الاختبار باقتدار.

في البداية تكون النهاية

د. سمير أمين *

إسرائيل دولة فريدة في نوعها .. فلم توجد دولة أخرى أنشئت في ظروف شبيهة ، كما لاتماثلها دولة أخرى منتمية للنظام الدولي في التنكر الفظ للقواعد التي تحكمه.

نشأت إسرائيل كصنيعة للقوى الإمبريالية الغربية ، بدءاً من بريطانيا وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية . فهي لم تكن من خلق الصهيونية وحدها ، وإنما جاءت أساساً كأداة للمخططات الإمبريالية المتعاقبة ، والهادفة إلى السيطرة على الشرق الأوسط بسبب موقعه الجغرافي - السياسي ،" كطريق إلى الهند " أول الأمر، ثم بوصفه الحد الجنوبي للاتحاد السوفيتي السابق .. وأخيرا بوصفه المنطلق للسيطرة على روسيا والصين وإيران والهند ، فضلاً عن الثروة النفطية . وتحتل فلسطين موقعاً شديد الأهمية في هذه المخططات لتفصل مصر عن آسيا العربية وبما يسمح بالسيطرة على قناة السويس.

ولهذه الأسباب - وليس لغيرها - اختارت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى التذرع بالصهيونية كأداة وذلك من خلال إعلان بلفور عام ١٩١٧ . وليس لهذا الإعلان أية مشروعية ، فلم يكن من حق الدول المستعمرة السلطة القانونية أو الأخلاقية في مصادرة حقوق الشعوب

* هذه شهادة للدكتور سمير أمين ، ألقى بها لتحالف المنظمات غير الحكومية ، في سياق مبادرة لإنشاء محكمة دولية شعبية للنظر في جرائم شارون.

الأصلية الموضوعة تحت الحماية واصالح مستوطنين أجانب سمح لهم بالقدوم . ودعمت السلطات البريطانية بقوة بناء " دولة يهودية داخل فلسطين المستعمرة " ، مستخدمة فى ذلك كل الوسائل المتاحة لها من إرهاب سياسى وبوليسى – عسكرى لتحطيم حركة التحرر الفلسطينية .

وفى مايو ١٩٤٨ اعترفت الأمم المتحدة بإسرائيل كدولة مستقلة ، وفى وقت لم يكن ممثلاً فى المنظومة الدولية سوى عدد قليل من البلدان الإفريقية والآسيوية ، ومع هذا فقد صوت معظمها ضد تقسيم فلسطين.

وكان العرب على صواب من الناحية الأخلاقية فى رفضهم لمبدأ التقسيم ، وكذا أولئك الفلسطينيون الذين بدوا سابقين لعصرهم وناضلوا من أجل دولة فلسطينية موحدة تشمل المستوطنين الجدد وتحترم جميع الجماعات . ولكن الأمر مازال بحاجة للنقاش عما إذا كان رفض التقسيم الخيار الأكثر فعالية من الناحية التكتيكية . فمن المؤكد أن التقسيم قد ساعد المستوطنين الأجانب فى تصوير حربهم العدوانية التوسعية على أنها عمل " دفاعى".

إن انضمام إسرائيل للأمم المتحدة كان يجب أن يتسق والمعايير الدولية ، وبخاصة أن يكون للدول حدود معترف بها . ومن ثم فإن عضوية إسرائيل مرهونة باعتراف من حكومتها بهذه الحدود . ولكن هذا الاعتراف لم يأت قط . ولهذا فمن الواجب من الناحية القانونية طرد إسرائيل من الجماعة الدولية.

ومع ذلك فإن إسرائيل لم تطرد ، بل سمح لها بأن تقلب الأمور رأسا على عقب ، فهى التى لاتعترف بشرعية قرارات الأمم المتحدة ، وهى الدولة الوحيدة التى سمح لها بهذا . فقد دأبت إسرائيل على رفض قرارات الأمم المتحدة لأكثر من نصف قرن، ومع هذا لم تطبق عليها أية عقوبات ، بما فيها مثلاً القصف الكثيف الذى استخدم ضد دول أخرى ، ولأسباب أقل أهمية فى أغلب الأحوال.

وفيما بعد أخذت الإمبريالية الأمريكية على عاتقها " حماية إسرائيل" . وفى عام ١٩٦٥ تم التخطيط فى واشنطون لحرب ١٩٦٧ بهدف تحطيم الجهود الناصرية لتحقيق تنمية مستقلة . ولم تكتف إسرائيل بالرفض الثابت للانسحاب من فلسطين المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، وإنما أنشأت بطريقة منهجية مستوطنات جديدة فى المناطق المحتلة. ورغم هذه السياسة التوسعية لم تفرض على إسرائيل أية عقوبات دولية ، كما لم تفكر قط أية دولة غربية فى خفض دعمها المالى لهذه الدولة التى يصعب تصور قدرتها على الحياة ولو لأسابيع قليلة بدون هذا الدعم.

هذا وقد أقدمت حركة التحرر الوطنى الفلسطينية – ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية – على تقديم تنازلات ضخمة من أجل الوصول إلى حل سلمى معقول ،

وذلك حينما اعترفت بوجود إسرائيل كأمر واقع.

لقد قبل الفلسطينيون بأن تتشكل دولة إسرائيل من معظم أراضيهم (وأجودها). ووقعوا اتفاقا فى أوسلو عام ١٩٩٣ ينص على انسحاب الإسرائيليين من الأراضى المحتلة وفقاً لجدول زمني محدد . وهو الاتفاق الذى لم تحترمه أى من الحكومات الإسرائيلية الخمس التى تعاقبت على السلطة منذ توقيع هذا الاتفاق.

ويقال إن باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق قد قدم " عرضاً سخياً للفلسطينيين أثناء مفاوضات كامب ديفيد . وليس فى هذا أى شئ من الحقيقة حيث يقسم عرض باراك الدولة الفلسطينية إلى أربعة أقسام صغيرة تفصل بينها كتل من المستوطنات الجديدة ، كما يبقى على الاحتلال العسكرى الإسرائيلى بطول نهر الأردن ، ويضم إلى إسرائيل معظم أراضى القدس الشرقية .. وكان العرض تراجعاً مرفوضاً عن اتفاق أوسلو ، وهو لايزال مرفوضاً حتى الآن.

أما آرييل شارون فهو مجرم ثبتت تماماً مسئوليته عن المذبحة التى وقعت للفلسطينيين فى صابرا وشاتيلا . وطبقا للمبادئ الحاكمة للجماعة الدولية يجب إلقاء القبض عليه ومحاكمته أمام محكمة جنائية دولية . ولكن شارون يتقاسم مع جورج دبليو بوش وجهات النظر فى معظم الأمور ، وهو فى وضع سمح له بالاستفادة من التشوش الناجم عن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لقلب " عملية السلام " التى بدأت فى مدريد وأوسلو ، من خلال إعادة احتلال المناطق الفلسطينية ذات سلطة الحكم الذاتى المحدود باسم ماتسمى " الحرب على الإرهاب " ، كما اضطلع شخصياً بالتخطيط للمذابح التى وقعت فى جنين ورام الله وبيت لحم وغيرها ، مستهدفاً تحقيق " الحل النهائى" الصهيونى ، ألا وهو إخراج الفلسطينيين من فلسطين.

إن شارون هذا لايقوم بأى عمل جديد ، فكما لاحظنا من قبل فإن باراك قد بدأ الانقلاب على " عملية السلام" . بل إن إسرائيل قد تأسست وتوسعت دائماً من خلال مصادرة حقوق الفلسطينيين وانتزاع أراضيهم وطرد ملاكها الأصليين ، ويمثل التطهير العرقى لب السياسات اليومية لهذه الدولة، وهو ما مارسته حكومات حزب العمل بنشاط أكبر حتى من حكومات اليمين. وقد بدأت هذه السياسة مبكراً بمذابح دير ياسين (١٩٤٨) وغيرها ، والتى تبعها الطرد الجماعى لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين تنكر عليهم إسرائيل حق العودة الذى كفله القانون الدولى . وقعت هذه الأحداث بعد ثلاثة أعوام فقط من انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى وقع اليهود الأوربيون خلالها ضحية للبربرية النازية . والنتيجة التى يمكن استخلاصها

من هذه الملاحظة أنه لايوجد مصل يحول دون تحول الضحايا إلى سفاحين بدورهم ، وحيث تواصلت المذابح من دير ياسين إلى جنين.

يتردد كثيرا القول بأن إسرائيل " دولة ديمقراطية "، ولكن مامعنى تلك الديمقراطية التى تقوم على الأبارتهيد والتمييز ضد المواطنين العرب فى إسرائيل .. ليس فقط بحكم الأمر الواقع وإنما بحكم القانون أيضاً ، فضلاً عن تقديم تصور للسلطة الفلسطينية كشرطة معاونة لإجبار الفلسطينيين على قبول وضعية البانتوستانات (انتظاراً لطردهم فى أفضل الأحوال) . إن إسرائيل دولة عنصرية ، دولة أبارتهيد ، ولايمكن تبرير هذا على الإطلاق من زاوية دعم أغلبية السكان ذوى الامتيازات لها ، فكثيراً ما أيدت الأغلبية العديد من النظم الكريهة فى ظل ظروف معينة.

إن المهمة الحقيقية الوحيدة اليوم هى ضمان انسحاب إسرائيل من الأراضى التى تحتلها ، والاعتراف بحق العودة للفلسطينيين المطرودين من ديارهم.

لقد حفلت رطانة بوش وشارون بقلب الأوضاع حينما ركزت على مسألة ماتسميه " العنف" و" الإرهاب" . عنف وإرهاب ضد من ؟ فالاحتلال الإسرائيلى هو الذى يستند فى ممارساته اليومية على العنف والإرهاب .. أما العنف الذى يلجأ إليه الفلسطينيون فهو رد فعل عليه ، ومن ثم فهو عنف مشروع تماماً ، طالما ظل حق مقاومة القهر أحد الحقوق الأساسية للشعوب . وإذا كان جيش الاحتلال الإسرائيلى ينشط خارج حدوده فلماذا لايعمل الفلسطينيون داخل إسرائيل؟ وإذا كانت بعض صور الممارسات الفلسطينية يمكن أن تخضع للمناقشة ومن زاوية فعاليتها بشكل خاص ، إلا أنه لايمكن بأى منطق المساواة بين عنف القاهرين وعنف المقهورين ؟ وإذا طالبنا الطرفين بايقاف العنف دون المطالبة بأسبقية انسحاب الجيش الإسرائيلى ، فان هذا يعنى وبكل بساطة الانحياز لاستراتيجية بوش - شارون.

إن الشعوب الإفريقية والآسيوية لتدرك بسهولة جوهر المشكلة فى فلسطين . إذ إن الاستعمار والمستوطنين البيض والعنصرية والأبارتهيد كانت قاسماً مشتركاً فى تاريخ هذه الشعوب ، كما كانت إسرائيل الصديق الصدوق لنظام الأبارتهيد . لذا أيدت إفريقيا وآسيا نضال الفلسطينيين من أجل التحرر الوطنى . وحينما أدانت مجموعة الـ (٧٧) ودول عدم الانحياز (العالم الثالث) الصهيونية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفها مساوية للعنصرية ، فانها بذلك كانت تعبر عن تقييم صحيح للأيديولوجية الحاكمة لدولة " المستوطنين البيض" الاستعمارية.

غير أن هذا لم يكن الحال بالنسبة

لأوربا ، ويبدو أن هناك سببين وراء هذا . إذ تتقاسم مجموعة الـ (٧) أو " الثالوث" (الولايات المتحدة وكندا وأوربا واليابان) رؤية " إمبريالية جماعية " عامة فيما يتعلق بعلاقاتها بشعوب الجنوب . وينطبق هذا على كل الحكومات " اليسارية " - بالمعنى الانتخابى - أو اليمينية . فكل منهما تؤيد ماتعتقد أنه من متطلبات العولمة النيوليبرالية (أى الدفاع عن مصالح رأسمالية الشركات المسيطرة متعدية القوميات) . وتشترك جميع هذه الحكومات فى الاهتمام بمصالح استراتيجية واحدة ، ومن بينها " السيطرة" على الشرق الأوسط ، كما قبلت بزعامة الولايات المتحدة فى هذا الصدد ، ومن ثم فقد اعتبرت إسرائيل حليفاً مفيداً فى هذا المشروع.

ويعتبر هذا الاتجاه السائد وسط المؤسسات الحاكمة فى بلدان مجموعة الـ (٧) ذا أهمية بالغة فى تفسير موقف هذه الحكومات من المسألة الفلسطينية ، وهو عامل أكثر أهمية من الثقل الذى يعزى دائماً للوبى اليهودى (والذى يجب وصفه بالصهيونى لأن العديد من اليهود ليسوا مساندين للصهيونية).

وإذا استطاعت مجموعة الـ (٧) أن تطور رؤية أخرى لعلاقاتها مع الجنوب فان تأييدها لإسرائيل سوف يختفى بين عشية وضحاها ، مهما بلغ ثقل اللوبى الصهيونى. أما السبب الثانى للتشوش بشأن القضية الفلسطينية فتكمن جذوره فى التاريخ الأوربى ، وخاصة معاداة السامية التى أدت إلى جرائم النازى ، وهى ظاهرة أوربية أفرزت الصهيونية كرد فعل عليها . وأياً كانت الاستجابة الأوروبية تجاه هذا التاريخ، فمما لاشك فيه أن المسئولية الكاملة عن هذا التاريخ يجب أن تتحملها الشعوب الأوربية وحدها . وإذا كان من الضرورى خلق دولة إسرائيل كحل لهذه المسألة ، فقد كان من الأولى أن تقوم فى مكان ما من أوربا ، إذ إن الشعب الفلسطينى لايجوز أن يتحمل تبعات معاداة السامية فى أوربا . غير أن الأوربيين يرون من المناسب أن يكفروا عن أخطائهم على حساب الآخرين . بل والأدهى من ذلك استخدام الصهيونية كأداة فى مخططاتهم الإمبريالية . وهو الاتجاه الذى يجب على الديمقراطيين الأوربيين (وفى أمريكا الشمالية) أن يدركوا أنه لم يعد مقبولاً.

ولقد برهنت الدعاية الصهيونية على كفاءتها فى استغلال هذا الوعى المتردى للأوربيين ، وخاصة " صناعة الهولوكوست " التى حللها نورمان فنكلشتين وفضحها تماماً.

وربما يمكن للمرء أن يضيف إلى السببين السابقين ذلك التعاطف الطبيعى الذى يمكن أن يلقاه الاستعمار الصهيونى من دولة مثل الولايات المتحدة التى بنيت من خلال إبادة السكان الأصليين على أيدى

المستوطنين البيض . ومع ذلك فان هذا التعاطف الطبيعي ماقدر له أن يكون مؤثرا مالم تكن المؤسسة الحاكمة فى الولايات المتحدة تجد مصلحة استراتيجية فى تحالفها مع إسرائيل . فمن المؤكد أن هذه المؤسسة لاترعوى عن اللجوء لأية حجة للدفاع عن مصالحها . يكفى فقط التذكير بموقف أيزنهاور عام ١٩٥٦ حينما وقف ضد إسرائيل بهدف الإجهاز على النفوذين البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط.

أخيراً .. هل يمكن أن تتغير إسرائيل نفسها ؟ هل ترتضى لنفسها دوراً تاريخياً آخر غير أن تكون رأس رمح للإمبريالية الغربية ؟

إن هذا يمكن أن يكون موضوعاً لجدل تاريخى مهم . أذكر أن اليهود اللاجئين لمصر إبان الحرب العالمية الثانية هرباً من اضطهاد النازى ، كانوا يلقون الترحيب ، انطلاقا من التعاطف مع أناس لفظتهم ظلماً المجتمعات التى نشأوا بها ويرغبون فى القدوم للعيش فى الشرق . لم لا وقد هناك مليون يهودى آنذاك يعيشون فى فلسطين . هكذا بدا الأمر وقتها . ولكنهم للأسف بمجرد أن وصلوا إلى فلسطين خضعوا لتنظيم وتحكم المؤسسة الصهيونية ، حيث تم تعليمهم كيف يتصرفون كمستوطنين بيض ، وهذا بالضبط ماقاموا به.

والآن .. إذا كان الفلسطينيون قد قبلوا بوجود دولة إسرائيل فماذا لو قبل الإسرائيليون بالمثل قيام دولة فلسطينية ؟ وحتى إذا تطلب هذا عملاً دولياً ما ، فهل يمكن لهذا المنعطف الجديد أن يخلق إمكانية لمسار آخر فى العلاقة بين الشعبين؟ أعتقد ذلك.

لكن لن يحدث شئ من هذا بدون انسحاب إسرائيل أولاً من الأراضى الفلسطينية التى احتلتها عام ١٩٦٧ . وهذا هو الهدف الذى يجب أن تحتشد من أجله القوى الديمقراطية فى العالم وفى إسرائيل نفسها.

مقترحات حول تطوير التعليم الثانوى

د. رفعت السعيد

هذه الورقة ، قدمها د.رفعت السعيد، إلى لجنة التعليم بمجلس الشورى ، باسم حزب التجمع ، وفيما يلى نصها :

الأصل فى التعليم الثانوى أنه مرحلة تحضيرية أما لمواصلة التعليم الأكاديمى بالجامعة ، أو للبدء فى الحياة العملية . والملاحظ أننا نتعامل معه بطريقة مختلفة .فالكثير من الدول لاتتعجل بدفع الطالب الثانوى إلى معترك هذا الاختيار الصعب ، ولاتفرض عليه أن يلهث وبسرعة نحوه. فى ألمانيا مثلا طالب الثانوى يتوقف عن الدراسة الثانوية كى يؤدى الخدمة العسكرية ، حيث يصقل ويكتسب معرفة بالحياة ومتطلباتها. ويحسن الاختيار . وفيها أيضا يقطع الطالب الذى ينوى التخصص فى دراسة جامعية تقنية أو ينوى التوجه إلى الحياة العملية ، عاماً دراسياً كاملا فى أحد المصانع وفق التخصص الذى يرغب فيه.. يعمل بيديه ، يتدرب ، يرى ، يتقن ثم .. يتعلم أكاديميا بعد ذلك.

بينما نحن نغرس فى نفوس الطلاب حالة من اللهاث ونزهو بأن الطالب حصل على الثانوية فى سن صغيرة.

المجموع الذى يبدو أنه معيار التفوق ، تحول إلى مزاحمة على كليات القمة .وأصاب الطلاب بحالة من التدافع غير المتصور نحو الحفظ .. فعن طريق الحفظ وحده يمكن للطالب أن يحصل على نسبة ١٠٠٪ وأكثر.

الفهم الانتقادى لايمكنه أن يصل بالطالب إلى هذا المستوى. والحفظ والتلقين آفة رئيسية تغلق أبواب العقل والتفكير حتى فى المواد الأدبية ، فكيف يمكن لطالب ثانوى أن يحصل على الدرجات النهائية فى موضوع التعبير ، وفى علم التاريخ إلا عن طريق إغلاق العقل واللجوء إلى الحفظ .

وهناك الآفة الأخرى المترتبة على ذلك وهى الدروس الخصوصية.

كذلك فإن " المجموع" يفرض على الطالب أن يخضع لاختيارات " التنسيق" وليس لطموحاته . فيتقبل هذه الاختيارات مرغما. ففارق درجة أو درجتين قد ينقله من كلية الطب إلى كلية الزراعة .. هنا يصبح التعليم خاليا من المتعة.. إنه دواء مرير يتجرعه الطالب فقط ليحصل على شهادة.

ومن ثم لابد من وضع معايير جديدة . أعرف أن الأمر صعب ، وأن التنسيق هو معيار العدالة ، لكنه أيضا مؤشر على الحفظ والتلقين والدروس الخصوصية وعشوائية الاختيار .. ولابد من إيجاد حل يكفل العدالة ويكفل معها تلافى هذه العيوب الأربعة .ونتلافى معها قصة الإجابات النموذجية– التى تشارك الوزارة فى وضعها– وغيرها من عوامل إغلاق القدرة على التفكير والبحث المنهجى.

المناهج تحتاج إلى تغيير شامل نوعاً وكماً وصياغةً ، ولابد لها أن تصاغ بأسلوب يمنح الطالب الحق فى المفاضلة بين أكثر من رأى ، ويمكنه من إعمال عقله ، وتقديم رؤيته الخاصة .. ولنقل إبداعه الخاص.

ونحتاج أيضا إلى مناهج واعية كأن تصاغ كتب التاريخ والقراءة وغيرها بأسلوب يمكن الطالب من التفكير وليس الحفظ ، ويمكنه فوق ذلك من التكون عبر وعى وطنى وعبر قيم وأخلاقيات

إيجابية ، وأن تترسخ فى وجدانه قيم الوحدة الوطنية ، والقدوة الإيجابية ، والالتزام بمصلحة الوطن والمجموع ، وذلك كله عبر أساليب مقبولة وليست مفتعلة.

كما أن طرق التدريس الحديثة والمطورة تعتمد على مصادر متعددة للتعليم بالمدارس مثل المكتبات المدرسية والمعامل وتكنولوجيا المعرفة والمعلومات والأنشطة التربوية، ومعامل اللغات والأفلام والكمبيوتر ويصبح الكتاب المدرسى أحد مصادر التعليم وليس المصدر الوحيد .. فيتغير دور التلميذ فى التعامل مع المعرفة من الحفظ فقط إلى كيفية إعداد البحوث والإجابة على التساؤلات ، والحصول على حلول لمشكلات معينة فتنمى لديه إلى جانب التذكر القدرات العقلية الأخرى فى الفهم والتحليل، وحل المشكلات واتخاذ القرارات والقدرة على ممارسة التفكير النقدى الخلاق.

ويتغير دور المعلم من تلقين معلومات الكتاب المدرسى للتلاميذ إلى دور إيجابى فى حلقات المناقشة ونقل التعليم خارج حجرات الدراسة، وتهيئة الموقف التعليمى للتلاميذ ،ودفعهم لممارسة الأنشطة التربوية، وتدريبهم على التعلم الذاتى ،وإكسابهم مهارات استقاء المعلومات عبر المراجع والكتب، ثم تقوم الامتحانات المطورة بتقويم الطلاب تقويماً شاملاً طوال العام من خلال البحوث ودراسة المشكلات والتجارب العملية ، وبذلك تحل مشكلة الامتحانات فى مدارسنا التى تقيس القدرة على الحفظ فقط.

وهكذا فإن التغيير الجوهرى لطرق التدريس سوف يؤدى إلى تغيير جوهرى أيضاً فى الكتاب المدرسى أو(المناهج) ونظام الامتحانات، ثم تطوير حقيقى للمعلم وبناء العقلية العلمية لدى التلاميذ.

ومع حل المشكلات الأخرى فى منظومة التعليم (أبنية معامل أنشطة كثافة الفصول – .. الخ). سوف نصل إلى حل حقيقى للمشكلة الرئيسية التى يفتقدها التعليم اليوم، ،وهى جودة التعليم وتختفى تدريجيا إحدى النتائج السلبية الخطيرة لهذا النظام وهى الدروس الخصوصية ، التى نشأت ونمت عندما فقدت المدرسة دورها التعليمى والتربوى، ولاتعمل

الوزارة على علاجها بتنمية الدور الـذى فقدتـه المدرسـة ولكنـها واجهتـها بطريقـة عقابيـة وأمنية وهى طريقة لاتحل المشكلة .

التعليم الثانوى الفنى:

إن تقسيم التعليم الثانوى إلى ثانوى عام وفنى هـو إحـدى سـلبيات التعليـم بشـكل عـام ،فقد أصبح لدينا نوعان للتعليم الثـانوى أحدهمـا يلقـى اهتمـام ورعايـة الدولـة ،وهـو الثـانوى العـام ،والآخر لايلقى نفس الاهتمـام ، بـل ينظـر إليـه كمسـتوى متدنـى للتعليـم بتلاميـذه ومناهجـه ومحتواه ومخرجاته،واستمرت هذه النظرة وعدم الاهتمام حتى أدت إلى أزمة شاملة بالتعليم كله العام والفنى.. فالطلاب، وأولياء أمورهم يرون أن الارتفاع بالمستوى الاجتماعى لخريجـى عمليـة التعليم لايتحقق إلا عبر التخرج فى الجامعةِ أى عبر التعليم الثانوى العام .

ومن هنا كان التكالب على الالتحاق بمدارس الثانوى العـام وأزمـة الثانويـة العامـة ومشـكلة المجاميع الكبيرة ، بينما التعليم الفنى لايسمح لخريجيـه بمواصلـة تعليمـهم العـالى إلا بنسـبة ضعيفة جداً.

وإذا كان التنافس الحضارى تزداد حدته يوما بعد يوم فى عصر العولمة الذى نعيشه حالياً،فلا سبيل أمامنا إلا الارتفـاع بمسـتوى التعليـم والبحـث العلمـى، بحيـث لايقـل مسـتوى خريجينـا الجامعيين وعلمائنا عن مستوى أقرانهم بالدول الصناعية الكبرى، حتى يمكننا بناء اقتصاد قوى فى هذا العصر الذى لايعترف إلا بالأقوياء، حيث تبنى القوة على العلم وعلى المال الذى يأتى هو الآخر فى معظم الأحيان عن طريق العلم أيضاً.

ومع خالص تقديرنا للجهود التى بذلت والتى ستبذل فى المجالات السـابقة ،فإنـها سـتكون محدودة إذا لم يؤهل طالب الثانوى تأهيلاً يجعله قادراً على استكمال تحصيله الجامعى بكفاءة ، والدخول فى عصر الثورات العلمية الثلاث التى شهدها القرن العشرون والتى سيظهر أثرهـا فـى القرن الواحد والعشرين على هيئة طفرات تكنولوجية تفوق الوصف والتصـور . وبنـاء علـى هـذه الافتراضية فإنه يجب التركيز على المناهج التى سيتلقاها الطالب والتركيز على المسـتوى العلمـى

للمعلم ، حيث يمكن إتمام ذلك من خلال عدد من الخطوات التى تنصب بصفة أساسية على مناهج العلوم الطبيعية (كيمياء فيزياء رياضة) ويضاف إليها العلوم البيولوجية سواء كان هؤلاء التلاميذ من دارسى التخصصين العلمى أو الأدبى.

وفيما يلى بعض الاقتراحات الكفيلة بتحقيق ذلك :

أولا- المناهج :

- أن تكون المناهج ولاسيما فى العلوم الطبيعية والبيولوجية متماثلة مع تلك التى تدرس فى دول أوروبا . حتى لو تم ذلك عن طريق المناظرة للمناهج وطرق تدربها ، وهذا لايقلل من شأننا فى أى شئ ،فإذا كنا نستورد العديد من التكنولوجيات المتقدمة من الخارج، فلا ضير فى أن نطالع ونستفيد من المناهج التى تؤدى إلى إحداث تلك التكنولوجيات من الخارج أيضا.
- أن تتدرج المناهج التى يدرسها الطالب فى كل من العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، رياضة) والعلوم البيولوجية ،بحيث تشتمل على التطور الذى حدث أثناء ثورتى البخار والكهرباء التكنولوجيتين ووصولاً إلى عصر الاكتشافات الذرية والالكترونية فى القرن العشرين .
- دراسة نظرية الكم والتفسيرات العلمية المقترنة بها عند تطبيقها فى فروع الكيمياء والعلوم البيولوجية ، حيث يتطلب ذلك الارتفاع بالمستوى العلمى للتلاميذ فى الرياضيات والفيزياء حتى يمكن فهم تلك النظرية وتطبيقاتها المختلفة . حيث إنها هى التى أدت إلى الدخول فى ثورتى الكمبيوتر والبيوتكنولوجية عن طريق اكتشاف التركيب الجزيئى الفراغى للمواد الجديدة التى ساهمت هى وعلوم الليزر فى إحداث ثورة الكمبيوتر الهائلة.
- أن يتعلم التلاميذ كيفية الدخول إلى عصر المعلوماتية عبر استعمال الكمبيوتر والإنترنيت ،حيث إن مستواهم العلمى والتقنى فى هذا المجال سيكون رافعة مهمة،

إذ إن ذلك المستوى يتناسب طرديا مع مستوى العلوم الرياضية لدى مستخدم الكمبيوتر في أي من مجالاته التي لاحصر لها .

ثانيا – المعلم :

- يجب الاهتمام بخريجي كليات التربية بحيث يكونون مؤهلين لتدريس المواد السابقة الذكر ،حيث يلزم زيادة مقررات الفيزياء والكيمياء والرياضة بما يساوى سنتين دراسيتين على الأقل ، مما يعنى زيادة سنوات الدراسة بهذه الكلية سنة واحدة على الأقل .

ثالثا – الأستاذ الجامعي الذى يؤهل المعلم لتدريس تلك المواد :

- في واقع الأمر فإن أعضاء هيئة التدريس الجامعي الذين يقومون بإعداد المعلم في العلوم سابقة الذكر يكونون من خريجي كليات العلوم وفي بعض الأحيان بمستوى غير كاف . بينما يجب أن يكون مستواهم موازيا تماما لمستوى أقرانهم في جامعات دول أوروبا المتقدمة وأمريكا واليابان، حتى يمكن أن يتخرج على أيديهم خريجون مماثلون لهم .

رابعا – مدارس التعليم الثانوى:

- يجب أن تشتمل كل مدرسة عصرية على مختبرات الفيزياء والكيمياء والرياضة التطبيقية وعلوم الحياة (نبات ، حيوان) وقاعات الكمبيوتر .
- يجب أن تكون المساحة المخصصة لكل تلميذ وأستاذ كافية لأن يؤدى كل منهم مهمته على الوجه الأكمل، وأن تزيد عن الحجم الحرج الكافي لحرية التصرف والعمل ..
- أن يمارس كل التلاميذ مختلف أنواع الأنشطة الفنية والأدبية المتعارف عليها والمحببة لكل منهم حيث إنها ترفع من مقدرتهم التخيلية، التي تساهم بشكل ملحوظ في قدرة التلاميذ الابتكارية جنبا إلى جنب مع المهارة العقلية المكتسبة كنتيجة منطقية للارتقاء بمستوى تدريس العلوم الطبيعية المذكورة سابقا.

فـــكــــــرة

المبادرة الأمريكية

حول«الديمقراطية»!

فى ١٢ ديسمبر الماضى، أعلن وزير الخارجية الأمريكى كولن باول ما سمى بـه مبادرة الشراكة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وتردد أن الدافع وراء «المبادرة» هو الرد على القائلين بأن الولايات المتحدة تساند الأنظمة الديكتاتورية فى المنطقة لأن هذه الأنظمة موالية لواشنطن.

ومن الواضح أن المبادرة الأمريكية هى وسيلة جاهزة للاستخدام فى حالة رغبة الولايات المتحدة فى تغيير أنظمة حكم عربية.

وجاء فى خطاب كولن باول «إن الولايات المتحدة سوف تساند العملية الديمقراطية حتى إذا أسفرت عن سياسات لا تتفق معنا» ، وهو أمر مشكوك فيه.

ومن الواضح أيضا أن الولايات المتحدة تريد التدخل فى الشئون التربوية والاجتماعية والاقتصادية عبر تشجيع مناهج تعليمية تنشر الافكار الغربية وكذلك تشجيع اقتصاد السوق.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة أصبحت تعتبر الأوضاع الداخلية للدول العربية من شئونها المباشرة ، ومن مقتضيات أمنها القومى.

كذلك أصبح شعار« الديمقراطية» أداة لتحقيق الهيمنة الخارجية على السياسات العامة لهذه الدولة أو تلك كما أصبح التوجه الأمريكى هو السيطرة على المنطقة ، وبأن تكون واشنطن هى صاحبة الكلمة العليا فى تقرير وتحديد قضايا أبعد من مجرد السياسات الاقليمية والخارجية للدول العربية.

ولا تقيد الولايات المتحدة نفسها بأسلوب واحد

محدد في التعامل مع الدول العربية. فهناك حالات تستوجب العدوان العسكرى المباشر. وهناك حالات أخرى-مثل مصر-. تتطلب التسلل والتوغل فى الحياة المصرية- سواء المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية -بحيث تجرى عملية تقويض نظام الحكم «برفق» ، وبطريقة متدرجة لضمان منع الانتكاسات والانفجارات . وتحت ستار «التغيير الديمقراطى» (وهو تغيير وهمى فى حقيقة الأمر أو يقتصر على عملية تجميل أو تحديث فى أحسن الأحوال) تفقد الدولة العربية المستهدفة استقلالها الوطنى.

ولا حاجة إلى التذكير بقطاع من العرب الذين تعاونوا مع الأنجليز والفرنسيين ضد العثمانيين ولم يحصلوا ، فى نهاية المطاف، سوى «سايكس بيكو» و«وعد بلفور»!.

وقد يؤدى تأييد الغزو الأمريكى للعراق إلى إعفاء حكومات عربية ديكتاتورية من الضغط الأمريكى عليها عند اللزوم ، أو تصبح قضية التغيير فى داخلها مؤجلة إلى حين.

والدليل على سوء النوايا الأمريكية أنها تتعامل مع عناصر عميلة ومأجورة من العراق بوصفها تمثل «المعارضة العراقية» .كما أن السلوك الأمريكى فى الأمم المتحدة يثبت رفض الولايات المتحدة لقبول ديمقراطية العلاقات الدولية. ومعلوم أن القيم الديمقراطية تتناقض كل التناقض مع منطق القوة العسكرية الذى أصبح الأداة الوحيدة للتعامل الأمريكى مع العالم الخارجي. ولا يوجد ما يشير إلى أن الولايات المتحدة التى تقيم امبراطورية جديدة فى العالم ، على استعداد للتضحية بمصالحها المتعددة والمتشعبة من أجل الدفاع عن ديمقراطية حقيقية.

بقى أن التحليل الأمريكى لأوضاع الشرق الأوسط يفترض أن سخط الشعوب العربية على الأنظمة الحاكمة يرجع إلى مساندة واشنطن لهذه الأنظمة . وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة تتجاهل تماما أحد الأسباب الرئيسية لهذا السخط ، وهو الانحياز الأمريكى المطلق للحرب الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى ، وهو انحياز يتزايد وقاحة وإجراما كل يوم ، مما يؤكد أن أمريكا تناصب العداء لقضية تحرير الأراضى العربية من الاحتلال والحقوق الديمقراطية للشعب الفلسطينى وعلى رأسها حقه فى تقرير المصير.

ومن الدروس القيمة لحركة التحرر الوطنى فى مصر والعالم العربى .. أن قضية النضال الوطنى لا تنفصل عن النضال من أجل الديمقراطية . ولذلك لا يمكن تصور تحقيق أحدهما على حساب الآخر.

وأمريكا أول من يعلم أن تطبيق نظام ديمقراطى حقيقى فى أى دولة عربية يعنى أن يتولى المسئولية فى تلك الدولة ممثلو الشعب الذين يتصدر برنامجهم السياسى الرفض الكامل للهيمنة والوصاية الأمريكية حرص على السيادة الوطنية وعلى مصالح الأغلبية التى أدلت بصوتها لهؤلاء الممثلين.

في مؤتمره الوطني السادس عشر:

الحزب الشيوعي الصيني ونظرية التمثيل الثلاثى

■ محمد عبداللاه

من خلال تصفيق حاد أبدى أكثر من ٢١٠٠ مندوب إلى المؤتمر العام السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني، تقديرهم واحترامهم للزعيم "جيانج تسه مين" البالغ من العمر ٧٦ عاما ، ولزملائه في المكتب السياسي للحزب لما تحلوا به من اتساع رؤيتهم السياسية ولأصالتهم الوطنية. هكذا قالت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" عن ختام أعمال المؤتمر الوطني للحزب المنعقد في النصف الأول من شهر نوفمبر الماضي.

وكان سبب التصفيق الحاد للزعيم "جيانج" وخمسة من رفاقه الكبار أنهم لم يتقدموا للترشيح لعضوية اللجنة المركزية للحزب، وذلك في خطوة فتحت الطريق أمام عناصر جديدة لشغل مقاعد القيادة. وبعد توزيع أوراق الاقتراع، وملء بياناتها، والإدلاء بالأصوات، وفرزها، وهي عملية استغرقت حوالى ساعتين، تم إعلان النتيجة التى أسفرت عن تشكيل لجنة مركزية جديدة ليس فيها كل من: "جيانج تسه مين" و"لى بنج ــ ٧٤ عاما" و "تشو رونج جى رئيس مجلس الدولة (الحكومة) ــ ٧٤ عاما" و"لى روى هوان ــ ٦٨ عاما" و"وى جيان شينج ــ ٧١ عاما" و"لى لان تشينج ــ ٧٠ عاما".

وكان العضو الوحيد في اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى الذى دخل اللجنة المركزية الجديدة هو "هو جين تاو ــ ٥٩ عاما" الذي تم

انتخابه سكرتيرا عاما للحزب ، فيما يعد خطوة مؤكدة نحو تقلده زعامة الحزب وزعامة الصين بعد "جيانج تسه مين".

وكان المؤتمر الوطنى للحزب الشيوعي الصيني قد بدأ أعماله يوم الجمعة ٨ نوفمبر الماضي ، واختتمها بهذا التغيير المهم في أسلوب تصعيد القيادات يوم الخميس ١٤ نوفمبر، وتم في جلسة الختام انتخاب اللجنة المركزية الجديدة للحزب من ٣٥٦ عضوا منهم ١٨٠ من الوجوه الجديدة، واكثر من ٢٠ بالمائة منهم تحت سن الخمسين.

وهكذا تكون قيادة الجيل الثالث في الحزب الشيوعى الصينى ـ وفي القلب منها "جيانج تسه مين" ـ قد تركت بصمتها في تاريخ الحزب العريق (٨١ سنة من العمل السياسي والعسكري السري والعلني). وقد مثل الجيل الأول من قيادة الحزب الزعيم الراحل ماو تسي تونج، ومثل الجيل الثاني "دنج شياو بنج" قائد ثورة الإصلاح الاقتصادي ومؤسس نهضة الصين الحديثة.

الله والصين

لكن كيف كانت صورة الصين في الغرب في وقت انعقاد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني؟

لم تكن طيبة بأي حال. ففي مقال نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية بعنوان "الله والصين" جاء ما يلي: [تعد الصين ـ بطرق كثيرة ـ أكثر حرية اليوم مما كانت عليه في السابق، ومن السهل أن ينبهر زائرها بالتليفونات المحمولة المنتشرة في أيدي الناس، وبناطحات السحاب هنا وهناك، ولكن إلى جانب ذلك مازالت معالم الدولة البوليسية القديمة بادية. فالشرطة، خاصة في المناطق النائية، تستطيع أن تلقي القبض على الأشخاص وتعذيبهم وتقتلهم بدون أن ينال رجالها أي عقاب، حتى لو كان الضحايا لا يفعلون شيئا سوى عبادة الله].

وتضيف الصحيفة أن ٦٠ ألف صيني لقوا مصرعهم بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١ برصاص الشرطة ، سواء في عمليات تنفيذ إعدام أو عمليات قتل لدى هروب الضحايا (قرابة ١٥ ألف شخص في السنة) وهو ما جعل ٩٧% من عمليات الإعدام في العالم في تلك الفترة تتم في الصين وحدها. وتشير الوثائق ـ حسب قول الصحيفة ـ إلى أن

العشرات من المسيحيين الصينيين وأبناء طائفة "فالون جونج" ماتوا من التعذيب في أقسام الشرطة].

وفي مقال آخر تقول "النيويورك تايمز" إن مشكلات الصحة العامة في الصين تجعلها صاحبة واحد من أعلى معدلات الانتحار في العالم، خاصة بين النساء، بل إن الصين هي الدولة الوحيدة التي يزيد فيها عدد المنتحرين من النساء على عدد المنتحرين من الرجال، وهي واحدة من بين عدد قليل من الدول يزيد فيها عدد المنتحرين في الريف على عدد المنتحرين في المدن.

أما سبب الانتحار فهو الضغوط النفسية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في الصين، ويساعد على الانتحار توافر المبيدات الحشرية وسم الفئران في الريف.

لكن هل صحيح أن صورة الصين رديئة بالطريقة التي نشرتها بها هذه الصحيفة الأمريكية الكبرى؟ مع العلم بأن "النيويورك تايمز" طالبت مع ما نشرته بأن تضغط الولايات المتحدة على الحكومة في بكين لوقف القمع البوليسي ومراعاة اعتبارات حقوق الإنسان.

٢٥٠ مليار دولار

الحقيقة أن صورة الصين ليست قاتمة، بل إن العكس هو الصحيح، خاصة إذا كان معيار الحكم على الأمر هو قدرة الحكومة على رفع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات المواطنين (١,٣ مليار نسمة) وكذلك إذا كانت عمليات الإعدام تتم في أغلبها عقابا على انحرافات مالية وأخلاقية وخيانة وطنية.

ولماذا لا نقول إن تقدم الصين اقتصاديا يثير قلقا في الدوائر الغربية، خاصة الولايات المتحدة؟ فصندوق النقد الدولي يتوقع فى آخر تقرير صادر عنه حول الصين أن يبلغ معدل نمو الاقتصاد الصيني ٧,٥% هذا العام(٢٠٠٢)، وذلك فى الوقت الذي تواصل فيه الصين تعزيز اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجى ، وتحقق تقدما فى قطاعات التمويل والبنوك والقطاعات الأساسية الأخرى من الاقتصاد. وفي نهاية شهر يونيو الماضي بلغ احتياطى النقد الأجنبى في الصين ٢٥٠ مليار دولار أمريكى، أى اكثر من أربعة أمثال الديون الخارجية القصيرة الأجل المستحقة على الصين.

وإلى جانب ذلك فقد أصبحت الصين أكثر دول العالم جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة لأول مرة، وفقا لما كشفته أحدث دراسة أعلنتها شركة "أيه.تى. كيرنى" الاستشارية المشهورة عالميا. وتشير الدراسة إلى أنه بينما تتراجع قوة أغلب الدول على جذب الاستثمارات فإن قوة الصين في هذا المجال تواصل نموها. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٥ أن يكون نصف من يزيد دخلهم السنوى على ١٠ آلاف دولار أمريكى فى العالم صينيين، وتعد القوة الشرائية الكبيرة فى الصين عاملا آخر لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وزيادة على ذلك فإن الصين ليست مجرد متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل إنها مستثمرة أيضا في الخارج، وفى العام قبل الماضى استثمرت ١٢ من أكبر الشركات الصينية المملوكة للدولة ٣٠ مليار دولار فى الخارج، وهذا القدر يعادل إجمالى استثمارات جميع دول أمريكا اللاتينية الخارجية.

فهل يمكن ترجيح كفة عمليات إعدام الفاسدين ماليا والمنحرفين أخلاقيا والخائنين وطنيا على كفة هذه الإنجازات الكبرى، كما تحاول صحيفة "النيويورك تايمز" أن تقنع قراءها؟ إن من المؤكد أن أي انتهاك لحقوق الإنسان مرفوض، ولكن من المؤكد أيضا أن ترك الحبل على الغارب للفاسدين، والمشوهين والمنحرفين أخلاقيا، والخائنين وطنيا، يمثل معاول هدم للأوطان، وتدميراً لحياة مئات الملايين من البشر مثلما حدث في الكتلة الشرقية السابقة.

ولذلك لم يكن غريبا أن يركز المندوبون المشاركون فى المؤتمر الوطنى الـ ١٦ للحزب الشيوعي الصيني على تشديد الحملة ضد الفساد، وأن يتفقوا على أن مكافحة الفساد تعد مهمة بعيدة المدى وشاقة، وأكدوا على ضرورة معالجة أسباب الفساد وإزالة آثاره فى آن واحد.

أورام الفساد

وفي ذلك يقول المندوب "بيان تسوى بينج" إن "مكافحة الفساد تعد نضالا سياسيا جادا ومسألة حياة أو موت بالنسبة للحزب والدولة" مشيرا إلى أن تقرير الرئيس جيانج تسه مين أمام المؤتمر الوطنى يوضح تصميم الحزب على معاقبة أعضاء الحزب الفاسدين.

ويقول "تشن بى تشونج" المندوب من مقاطعة يوننان، إن تحسين النظام يعد أسلوبا جيدا لمنع الفساد والتعامل معه في منبعه. ويضيف أن زملاءه أعربوا عن إيمانهم بأنه على مدى

السنوات الثلاث عشر الماضية، أستطاع الحزب التوصل إلى طريق لمكافحة الفساد بصورة فعالة، من خلال جهوده الخاصة ومن خلال المشاركة الشعبية، وأشار إلى أن مكافحة الفساد تتم وسط توسع اقتصادى سريع فى ظل ظروف اقتصاد سوق اشتراكى. وقال "وو تيان شيانج" المندوب من مقاطعة هوبى: "إن مسألة ما إذا كان الحزب يملك الشجاعة الكافية لاستئصال أورام الفساد من جسمه وتشديد حملة مكافحة الفساد، ستكون اختبارا رئيسيا يؤثر على بقاء الحزب وتطوره".

وقال المندوب "تشين سونج لين" من مقاطعة إنهوى إن أى حزب حاكم سيواجه عواقب وخيمة إذا لم يستطع التحكم جيدا فى كبار مسئوليه. وقال "تنج جيو مينج" من بلدية تشونجتشينج إنه فى وجود التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، فإن تضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية المختلفة يزيد من صعوبة الحرب ضد الفساد. وأضاف قائلا: "يجب أن يكون لدينا تفهم تام لضرورة مكافحة الفساد، لكننا يجب علينا من ناحية أخرى إدراك أن هذه مهمة بعيدة المدى تتطلب عزما لا يلين".

وأكد "ويه جيان شينج" على ضرورة بذل جهود مستمرة لتحسين نمط عمل الحزب الشيوعى الصينى ومحاربة الفساد. وقال خلال المناقشة التى أجراها بشكل مشترك مندوبون من مقاطعة شينجيانج حول تقرير جيانج تسه مين إلى مؤتمر الحزب، إن التقرير يعد دليلا لبناء مجتمع الرخاء فى الصين ودعم عملية التحديث الاشتراكى، وله أهمية عميقة فى تحقيق إحياء الأمة الصينية من خلال الطريق العلمى.

وأضاف قائلا: "إن ممارسة مكافحة الفساد على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية توضح بجلاء أن القيادة الجماعية للجيل الثالث، وفى القلب منه جيانج تسه مين، لديها تفهم كبير لموضوع مكافحة الفساد" مشيرا إلى أن مكافحة الفساد حافظت على قوة الدفع على طريق الإصلاح والتنمية الاقتصادية. وقال ويه "إن اللجنة المركزية للحزب، واصلت موقفها الصارم من محاربة الفساد، وكان من المحتم أن يلقى أى عضو فاسد مهما كان منصبه عقوبة قاسية بمجرد كشف وثبوت سلوكه الفاسد".

وأشار ويه إلى أن مراجعة عملية مكافحة الفساد على مدى الثلاثة عشر عاما الماضية تشير إلى أن أيديولوجية وممارسة الحزب فى مكافحة الفساد تتفق مع الظروف الوطنية فى

المرحلة الراهنة، وأن غالبية مسئولى الحزب بعيدة عن الفساد وأكد ذلك قـــائلاً "إن حزبنـــا قادر تماما على حل مشكلة الفساد".

وقال ويه "يجب علينا أن ندرك تماما أن موضوع مكافحة الفساد ما زال صعبا" مشـــــيرا إلى أن الفساد يمكن أن يحدث خلال عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة. وأكد ضرورة تحســـين نمط أداء الحزب ومعاقبة الأعضاء الفاسدين، وأنه يجب ضرب أسباب الفساد بشكل قـــاصم. وأضاف قائلا: "لا بد أن نعتمد أيضا على الإجراءات الوقائية مثل دعم التوعيـــة، وتطويـــر الديمقراطية، وتحسين النظام القانونى، وتشديد الإشراف فى عملية مكافحة الفساد".

وقد كانت النظرة إلى وضع الصين في المؤتمر متسعة باتساع الصين وعميقـــة بعمـــق واقعها الراهن، وفي ذلك قال "لى تسى بين" نائب مدير مكتب المجموعـــة الرائـــدة التابعـــة لمجلس الدولة لتنمية المناطق الغربية إن إجمالى الناتج المحلى للمناطق الغربية فى الصيـــن الذى حقق نموا ٨,٥ و ٨,٧ فى المائة فى عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالـــــى حقـــق معدل نمو نسبته ٩,٦ فى المائة فى الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام (٢٠٠٢)، وهـــو أعلى من المتوسط الوطنى.

وقال لى، وهو أيضا نائب الوزير المسئول عن لجنة الدولة لتخطيط التنمية فى مؤتمـــر صحفى على هامش أعمال المؤتمر، إن استراتيجية الصين الخاصة بتنمية منطقتها الغربيـــة الشاسعة حققت تقدما ونتائج كبيرة. وقال إنه بفضل الخطوط العامة الصحيحة والإجـــراءات الفعالة التى تبنتها الحكومة المركزية، تمتعت المناطق الغربية فى السنوات الثلاث الماضيـــة بنمو سريع فى الاقتصاد وتدفق الاستثمارات.

وفي الوقت نفسه تناسبت أعمال المؤتمر مع مرحلة التطور الراهنة في الصين، وكـــان من ذلك مشروع التعديل الدستوري الذي تقدم به جيانج تسه مين إلى المؤتمر وتم إقـــراره، ويتناول نظرية "التمثيل الثلاثي" في الحزب الشيوعي الصيني، بمعنى أن يفتح الحزب أبوابه أمام ممثلي النشاط الرأسمالي الجديد، وأن يفتح أبوابه أيضا أمام ممثلي التيارات الفكريـــة الجديدة إلى جانب ممثلي التيار الشعبي العام وأغلبيته العمالية والفلاحية. وقال جيانج فـــى تقريره إن "التمثيلات الثلاثة" والتي تعنى ضرورة أن يمثل الحزب من الآن فصاعدا اتجـــاه تنمية القوى المنتجة المتقدمة الصينية، واتجاه التقدم فـــي الثقافـــة الصينيـــة، والمصـــالح

الأساسية للغالبية الساحقة من أبناء الشعب الصينى تلخص الحكمة الجماعية للحزب، وتعد أيديولوجية مرشدة يتعين أن يلتزم بها الحزب لسنوات طوال فى المستقبل.

وحول هذا التعديل قال "لى جيان فوه" مندوب من مقاطعة شنشى بشمال غرب الصين، إن الجيل الثالث من قيادة الحزب، وفى بؤرتها جيانج تسه مين، لم تتوقف مطلقا عن الإبداع العملى والنظرى منذ أدرج الحزب نظرية دنج شياو بينج فى دستوره قبل خمس سنوات. وقال: "إن الفكر المهم للتمثيلات الثلاثة تم طرحه على أساس حكم علمى على الوضع التاريخى للحزب، ويعد سلاحا نظريا قويا لتعزيز وتحسين بناء الحزب ،ودفع الاكتمال الذاتى وتطوير الاشتراكية فى الصين".

ماو ودنج

وقال لى تشان شو، وهو مندوب من شنشى، إن "التمثيلات الثلاثة" وهى استمرار وتطوير لفكر ماو تسي تونج ونظرية دنج شياو بينج، تظهر أن الحزب عزز تحسين أساسه النظرى، واصبح أكثر نضجا سياسيا وأصلب عقيدة.

وقال "تشانج تشينج لى" المندوب من منطقة شيجيانج ذاتية الحكم لقومية "الويجور" إن الفكر المهم للتمثيلات الثلاثة مد جذوره فى قلوب مئات الملايين من المواطنين نتيجة لتعزيز دراسة وتطبيق هذا الفكر فى جميع أنحاء الصين خلال العامين الماضيين".

وقال وانج قوه شينج، المندوب من شركة هاندان ستيل الكبرى للحديد والصلب بمقاطعة خبى شمال الصين، إن أى نظرية لا تؤمن بها جماهير الشعب إلا إذا كانت تفيدها. وأضاف أن "التمثيلات الثلاثة" هى ذلك النوع من النظريات التى حققت المنفعة للشعب الصينى، مستشهدا بتحسن أداء شركته والزيادة السريعة فى دخل حوالى ٣٠ ألف موظف بها خلال الأعوام الماضية.

وقال تشيو خه المندوب من مقاطعة جيانجسو بشرق الصين، إن "التمثيلات الثلاثة" عززت بدرجة كبيرة من تنمية القوى الإنتاجية، والتقدم الاجتماعى الشامل، وتحرير العقول فى كافة أنحاء البلاد. وأضاف: "يجب أن نعزز تطبيق هذا الفكر المهم". مضيفا أن تعديل دستور الحزب كى يتضمن "التمثيلات الثلاثة" سيكون حتما أحد أهم إنجازات هذا المؤتمر.

كما تعهد نواب الحزب الشيوعى الصينى من جيش التحرير الشعبى بإقرار وتثبيت الوضع الريادي لفكر التمثيلات الثلاثة فى الجيش، وذلك بعد أن بحثوا تقرير جيانج إلى المؤتمر.

وقالوا إن النظريات المهمة حول الدفاع الوطنى وبناء الجيش فى تقرير جيانج قدمت دليلا أوضح لبناء جيش اكثر حداثة وتنظيما.

ومن جانبه قال ويه جيان شينج: "إن استراتيجية تنمية غرب الصين تعد ممارسة عظيمة لتنفيذ الفكر المهم للتمثيلات الثلاثة ولبناء مجتمع الرخاء". وتتكون المناطق الغربية من ١١ مقاطعة ومنطقة ذاتية الحكم ومن بلدية واحدة، ويصل إجمالى مساحتها إلى ٦,٨٥ مليون كم مربع وتعداد سكانها إلى ٣٦٤ مليون نسمة. ولكن متوسط إجمالى الناتج المحلى للفرد هناك يمثل فقط حوالى ٤٠ فى المائة من مثيله فى المناطق الساحلية الشرقية المتطورة. وكانت الصين قد بدأت حملة تنمية المنطقة الغربية فى عام ١٩٩٩ مع وجود رئيس مجلس الدولة تشو رونج جى رئيسا للمجموعة الرائدة لتنمية المناطق الغربية التابعة لمجلس الدولة.

الصين الواحدة

وعلى الرغم من تشعب أوضاع الصين الداخلية فإن الرؤية في المؤتمر لم تكن محلية فقط، فقد أشار جيانج تسه مين فى التقرير الذى ألقاه فى المؤتمر إلى أن السلام والتنمية سيظلان موضوعين رئيسيين فى العصر الراهن، ولكن النظام السياسي والاقتصادي الدولي القديم غير العادل واللامعقول لم يتغير جوهريا. وأضاف أن الصين تنتهج سياسة خارجية سلمية ومستقلة بصورة ثابتة ودعوية، وتدعو إلى تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول، والحفاظ على التنوع العالمي ومقاومة الإرهاب بشتى أشكاله.

وبشأن تايوان دعا جيانج تسه مين مرة أخرى إلى استئناف الحوار والمفاوضات بين جانبى المضيق(مضيق تايوان) فى أسرع وقت ممكن على أساس مبدأ "الصين الواحدة" وتنحية بعض المنازعات السياسية الصغيرة بصورة مؤقتة جانبا. وقال جيانج إن التمسك بمبدأ الصين الواحدة هو الأساس لتطوير العلاقات بين جانبي المضيق وتحقيق التوحيد السلمي. وأضاف: لا يوجد في العالم سوى الصين الواحدة التى ينتمي إليها كل من البر الصيني الرئيسي وتايوان. وأضاف: إننا نعارض بعزم وحزم أية أقوال وأفعال تهدف إلى

"استقلال تايوان" لأن مستقبل تايوان يكمن في التوحيد مع الوطن الأم، ونحن نرغب في تبادل الآراء مع مختلف الأحزاب والشخصيات في مختلف الأوساط في تايوان حول تطوير العلاقات بين جانبي المضيق ودفع التوحيد السلمي.

وقال: "إننا نعلق آمالا على أبناء الشعب التايواني في تسوية مسألة تايوان وتحقيق التوحيد الكامل للوطن الأم. إن مواطني تايوان يتحلون بالتقاليد الوطنية المجيدة، وهم قوة مهمة لتطوير العلاقات بين جانبي المضيق، وإننا نحترم تماما نمط حياتهم ورغبتهم في كونهم أسياد الدولة، وينبغي للجانبين أن يوسعا التبادلات والاتصالات وأن يطوروا التقاليد الممتازة للثقافة الصينية، وإن التبادل المباشر للخدمات البريدية والجوية والتجارية بين جانبي المضيق تكمن فيه المصالح المشتركة للمواطنين على الجانبين، لذا يجب التشجيع على ذلك باتخاذ إجراءات عملية نشيطة، وإيجاد وضع جديد للتعاون الاقتصادي بين الجانبين.

وقال جيانج تسه مين: إن شعار "دولة واحدة ونظامان" يعد أفضل وسيلة لتوحيد جانبي المضيق. وبعد تحقيق هذا التوحيد يمكن لتايوان أن تحافظ على النظام الاجتماعي الأصلي دون تغيير وتتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي.

وفي عبارة لها مغزى خاص قال جيانج: سيبقى نمط حياة مواطني تايوان دون تغيير، ويمكن ضمان مصالحهم الحيوية تماما وهم يستمتعون بالأمان والسلام دائما وأبدا، وسيحصل الاقتصاد التايواني على مجالات واسعة للتنمية بالاعتماد على الوطن الأم كمناطق انتشار حيوى له، ويمكن لمواطني تايوان، مثلهم مثل مواطني البر الصيني الرئيسي أن يشاركوا في ممارسة حقوقهم في إدارة شئون الدولة وفي التمتع بالكرامة والشرف للوطن الأم العظيم على الصعيد الدولي.

وأشار جيانج تسه مين إلى أن مواطني تايوان - البالغ عددهم ٢٣ مليونا - هم أشقاؤنا، ولا أحد يأمل أكثر منا في تسوية مسألة تايوان بالطريقة السلمية.

وقد أبدت وسائل الإعلام التايوانية اهتماما بالغا بالمؤتمر الوطني الـ ١٦ للحزب الشيوعى الصيني، ونشرت أخبارا تتعلق بافتتاح المؤتمر والتقرير الذى قدمه جيانج تسه مين إلى المؤتمر، خصوصا ما تضمنه عن توحيد الوطن. وبثت محطات التلفزيون والإذاعة التايوانية على الهواء مراسم افتتاح المؤتمر والقضايا الرئيسية في تقرير جيانج تسه مين.

يعي ما يقول

وأخيرا يبقى أن نركز قليلا على رأي "هو جين تاو" قائد الصين الصاعد، ويقول: إن المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني يعد اجتماعا مهما للغاية في القرن الجديد، وإن تقرير جيانج تسه مين نيابة عن اللجنة المركزية الخامسة عشرة للحزب الشيوعي الصيني يعد بمثابة دليل جيد لبناء مجتمع الرخاء ويشكل مسعى لتعزيز الحداثة الاشتراكية. وأضاف أن تقرير جيانج تسه مين يعطي رؤية علمية مفادها أن الأعوام العشرين الأولى من هذا القرن تعد بمثابة فرصة استراتيجية للصين.

والحقيقة أن "هو" نطق بالحقيقة، فخلال العشرين سنة المقبلة سيتغير الكثير في العالم إذا واصلت الصين معدلات النمو السريع التي ستؤهلها في عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢٥ على الأكثر لتحقيق ناتج محلي إجمالي يفوق الناتج المحلي الأمريكي، وهنا ستنقلب معادلات عالمية كثيرة. ويبدو أن "هو" يعني ما يقول.

منزلة المرأة بين الفكر الفلسفي والفكر الديني

■ فريدة النقاش

انشغل الفكر الفلسفي بكل فروعه السياسية والاقتصادية الثقافية والاجتماعية ، السيكولوجية والأنثروبولوجيه بقضية المرأة ، كما انشغل بها الفكر الديني بكل مدارسه وتوجهاته وميادينه انشغالاً كبيراً رغم الاختلاف البين في طبيعة وأدوات وتوجهات وآفاق الانشغال في المجالين.

وينشغل هذا البحث بالدرستين الفلسفتين العصريتين الرئيسيتين وهما الليبرالية والماركسية وبالديانتين الغالبتين في الوطن العربي هما المسيحية والإسلام رغم الإقرار بأن اليهودية هي رافد من روافد الثقافة العربية ورغم أن نظرتها هي الأكثر مغالاة في الديانات الثلاث في اعتبار المرأة كائناً ناقصاً .

وقد نشأت حركة نسوية واسعة في الوطن العربي والعالم قادمة من منابع مختلفة وأخذت تقدم أفكارها ورؤاها وهي تكافح من أجل تغيير الواقع حتى راكمت تراث ما زال يحتاج إلى الدرس ولا يمكن تجاهله .

الملكية الخاصة

انشغلت الفلسفة في قضاياها الأساسية بالوجود الإنساني وبالوعي والماهية ، كما أنشغلت بالفرد والمجتمع والعلاقة بينهما ، وعلى هامش هذا الانشغال سألت إذا ما كان الرجل والمرأة أفراداً

بنفس المعنى ،وطرحت افتراضات حول طبيعة الرجل وطبيعة المرأة والفروقات بينهما ومدى اتساعها وقدرتها على أن تجعل من الرجل والمرأة كائنين مختلفين اختلافا لا يمكن تجاوزه رغم التماثلات بينهما ، أو اختلافاً يمكن تجاوزه في المجتمع .

ولا تميز الليبرالية بين الرجل والمرأة من حيث كونها هي ذاتها نسقاً من المعتقدات والقيم والأفكار التي تنطوي على توجهات معرفية وأخلاقية وميتافيزيقية معنية بالإنسان الفرد- الذي يعيش في مجتمع من أفراد آخرين- ساعياً لتحقيق مصالحه ومتطلباته في مواجهة المصالح والمتطلبات العامة ، والفرد في الفكر الليبرالي هو الإنسان رجلاً كان أو امرأة. وقد تبلورت الليبرالية مع نشوء وتطور النظام الرأسمالي وارتبطت دعوتها للحفاظ على الحريات العامة والمدنية مثل حرية الفكر والتعبير والاجتماع والاعتقاد بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وبحق هذه الملكية في العمل بحرية دون أيه قيود وبأسبقية الفرد في الوجود على المجتمع ،إذ إن المجتمع هو ائتلاف من الأفراد الأحرار والفرد هو بطبيعته كائن حر ومستقل وإنه عادة ما يؤثر نفسه على الآخرين وهو يسعى لنفعه الخاص ويمارس حريته إلى أقصى مدى شرط ألا يتعارض ذلك مع حرية الآخرين ، وقد كان ظهور هذا التعارض الذي ترتبت عليه مآسٍ اجتماعية كثيرة هو السبب الرئيسي في تطور الليبرالية ثم انشغالها بموضوع العدالة الاجتماعية وتأسيسها لدولة الرفاه في أوروبا وأمريكا وهي الدولة التي مارست التدخل في تعارض مع أسس الفكر الليبرالي الكلاسيكي ، وكان تدخلها يتم لكي يمنع البعض من الإجحاف بحقوق البعض الآخر .

إذن فالليبرالية بالتعريف هي " ميتافيزيقيا ، الفرد كائن حر ومستقل بالطبيعة ، وهو الأساس أي أساس المجتمع ، إبستمولوجيا (معرفيا) هو كائن عقلاني ، يجيد حساب الوسائل المؤدية إلى الغايات ، أما أخلاقياً فله الحق في العيش بحرية سعياً وراء تحقيق غاياته الفردية مقابل الواجب المفروض عليه باحترام حق الآخرين في العيش بحرية مشابهة سعياً وراء تحقيق غاياتهم

الفردية ، وأخيراً من الناحية السياسية يلتزم الفرد بالخضوع للسلطة السياسية طالما استمدت شرعيتها من الموافقة الحرة ([1]) .

وقد عرفت الليبرالية طريقها إلى الفكر العربي الذي تطلع إلى تحرير العقل في سياق بحثه عن أسس للتحرير والنهضة لا تتناقض مع العقائد .

كذلك ولدت الحركة النسوية الليبرالية التي أدركت منذ البداية أن هناك نقاط ضعف في المنظومة الفكرية لليبرالية فيما يتعلق بالمرأة حتى ان النسوية الراديكالية اتهمت المدرسة الليبرالية بالذكورية .

مفهوم الفردية

وبوسعنا أن ننسب إلى النسوية الليبرالية إنجازات الفكر النهضوي النسوي العربي أو إنجازات المفكرين الرجال الذين اعتنوا بقضية المرأة في القرن العشرين مع تنويعات على أفكار الليبرالية الأساسية هنا وهناك من " زينب فواز " إلى " محمد عبده " " ملك حفني ناصف " ومن " قاسم أمين " إلى " نبوية موسى " ، ومن " مي زيادة " إلى " درية شفيق " وفي قلب الفكر النسوي الليبرالي العربي ظهر ميل أقوى إلى النظر للفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة نظرة اجتماعية لا تقلل من أهميتها إنما تؤكد أنها لا ترتب أي فروقات عقلية أو أخلاقية وأن الأخيرة هي من صنع الظروف الاجتماعية وليست قدراً ثابتاً لا يتغير .

وقد أنتجت الفلسفة الليبرالية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار ـ المعسكر الاشتراكي وذبول دولة الرفاه أنتجت الليبرالية الجديدة التي وصفها علماء الاجتماع والاقتصاد التقدميون بالمتوحشة ، وهي تتأسس لا فحسب على عبادة السوق والفردية المتطرفة وإنما تعتبر الإنسان لا المجتمع مسؤولاً مسؤولية كاملة عن كل ظروفه: عن فقره إن كان فقيراً ، وعن غناه إن كان غنيا..

[1] رجا بهلول ـــ المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر النسوي الليبرالي مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية ـــ رام الله ١٩٩٨ ص ٤٠

فالقضية هي الإرادة الإنسانية، وتلتقي هذه الليبرالية الجديدة مع نظرية " دارون " حول الانتخاب الطبيعي . وعلى الصعيد النسائي كانت محصلتها الأولية هي ظاهرة التأنيث الواسع النطاق للفقر والجوع والأمية ، ونشأت في ظلها ما أسمته الباحثة " خديجة صفوت " بالنسوقراط وهي نخبة تستفيد من فرص قدمتها لها الليبرالية الجديدة عبر المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات عابرة القوميات والأمم المتحدة ، وقد أصبحت هذه النخبة من أشد المتحمسين لسياسات الليبرالية الجديدة بفرديتها المتطرفة وحريتها المقصورة على الذين يملكون، " فهي تأخذ على عاتقها إعلاء أولويات النساء المختارات والمطالبات بالمزيد من الامتيازات للنساء مكونات الزعامة من فوق المنابر بطروحات وأجندة تجعل من جنس المرأة طبقة غير معرفة وتنصبها في حرب جميع النساء ضد جميع الرجال ، وقد أخذت النسوقراطيةFeminorat تتألف تباعاً ومنذ منتصف السبعينيات من أقليات لنساء ممتازات مكونة ، امتيازاتهن ، وتشارك تلك الأقلية الممتازة مع الجماعات الممتازة في العالم فائض عمل الأغلبية من المنتجات والمنتجين لكل من القطاع الأهلي والعاملين في أسواق العمل المكونة المعولمة ، إذ تتبادل مسارات صعود النسوقراط إلى قيادة المرأة الاعتماد مع مسارات كل من السلطة والثروة ونمط وأسلوب الحياة والإنفاق والاستهلاك لأقلية من النساء والرجال ٠٠([2])

المرأة فى الماركسية

تضم الكتابات التأسيسية للنظرية الماركسية كتاباً بالغ الأهمية وأساسياً هو " أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة " لفريدريك إنجلز ، والذي يعتمد عليه هذا البحث في إظهار الأسس العامة لاضطهاد وإخضاع النساء الذي بدأ طبقاً للماركسية مع ظهور الملكية الخاصة وانقسام المجتمع إلى طبقات وهو ما تزامن مع انهيار مكانة المرأة .

ففي ظل النظام الرأسمالي تتم عملية إنتاج السلع والخدمات الضرورية للعيش خلال عملية اجتماعية شاملة،بينما تتم عملية تجديد الإنسانية وإعادة إنتاجها أي ولادة الأطفال وتنشئتهم

[2] نقلا عن فريدة النقاش ، المحددات الثقافية لوضع المرأة في مصر ــ خطوط عامة ، بحث غير منشور ص٢٨

كعملية خاصة بكل أسرة والتي يجري في ظلها إخضاع النساء بسبب هذه الازدواجية والتناقض بين الشكلين للإنتاج ، ولذا فإنه طبقاً للماركسية لا يمكن فصل النضال من أجل تحرير النساء عن النضال ضد الرأسمالية بما أن الماركسية لا تكتفي بتفسير العالم بل تبين أيضاً شروط وسبل ووسائل تغييره ، هذا التغيير الذي ينبع كضرورة من تناقضات المجتمع الرأسمالي ، وحيث كل مرحلة من تطور المجتمع طبقاً للديالكتيك المادي التاريخي هي مرحلة عابرة مهما طالت وسوف يفضي نضال الطبقة العاملة وحلفائها وهو يقرن النظرية بالممارسة في خاتمة المطاف إلى تصفية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان واستغلال الرجل للمرأة " .

ولابد من ملاحظة أن الماركسية على عكس الليبرالية ترى أن الأولوية للمجتمع وأن الفرد هو جملة العلاقات الاجتماعية كلها . ويتتبع إنجلز في كتابه تراجع المجتمع الأمومي الذي كان الأطفال ينسبون فيه إلى أمهاتهم فكان الإرث ينتقل إلى الأقرباء بالدم من ناحية الأم .

وبقدر ما كانت الثروات تتنامى ، كانت من جهة تعطي الزوج في العائلة مركزاً أهم من مركز الزوجة ، وكانت من جهة أخرى تولد السعي إلى الاستفادة في هذا المركز المترسخ لأجل تغيير نظام الوراثة التقليدي في مصلحة الأولاد ، ولكنه لم يكن من الممكن أن يتحقق هذا مادام النسب كان يحسب تبعاً للحق الأمومي ، ولهذا كان ينبغي إلغاء هذا الحق ، فألغى ..." (٣) .

" إن إسقاط الحق الأمومي كان هزيمة تاريخية عالمية للجنس النسائي ، فقد أخذ الزوج دفة القيادة في البيت أيضاً ، وحرمت الزوجة من مركزها المشرف ، واستذلت ، وغدت عبدة رغائب زوجها ، وأمست أداة بسيطة لإنتاج الأولاد .. " (٤)

وهكذا نشأت العائلة الأحادية التي لا تدخل في التاريخ أبداً باعتبارها اتحاداً اختيارياً بين المرأة والرجل ، بل هو استعباد جنس لآخر وإعلان للتناقض بين الجنسين لم يعرفه التاريخ من قبل

---

[3] ــ فريدريك إنجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ضمن ماركس إنجلز منتخبات في ثلاثة مجلدات ، المجلد ٣ ــ الجزء ٢ ، دار التقدم ــ موسكو ١٩٨١ ص٥٥ .

[4] ــ المصدر السابق ص ٥٧

وقد تطورت وتنوعت إسهامات المفكرين الذين انتسبوا إلى الماركسية مستخدمين منهجها .
وسوف أتوقف أمام الماركس البنيوي " بيير بورديو " الذي خصص واحداً من كتبه الأخيرة قبل أن يرحل عن عالمنا " للسيطرة الذكورية " مستخدماً مفهومين من ابتكاره هما الرأسمال الرمزي والعنف الرمزي والذي ربط بينه وبين السيطرة الذكورية ، حيث شاعت أنماط تفكير هي نفسها نتاج للسيطرة ذلك أن " النظام القائم ، بعلاقات السيطرة فيه ، بحقوقه وحقوقه المكتسبة دون وجه حق ، بامتيازاته ومظالمه ، يتأبد بشكل حاسم بكل هذه السهولة باستثناء بصنع حوادث تاريخية ، وأن شروط الوجود الأشد فظاعة يمكنها مراراً أن تبدو مقبولة بل وطبيعية . كذلك رأيت دوماً في السيطرة الذكورية وبالطريقة التي يتم بها فرضها ومكابدتها المثال بامتياز على هذا الخضوع المتناقض الذي هو نتيجة لما أسميه العنف الرمزي الناعم ، غير المحسوس ، غير المرئي حتى من جانب ضحاياه ، والذي يمارس من الناحية الجوهرية بالطرق الرمزية الخالصة للتواصل والمعرفة ، أو بالأدق لإساءة المعرفة ••"(٥).

وأخذ " بورديو " يفكك ويحلل ويعيد تركيب السيرورات المسئولة عن تحويل التاريخ إلى طبيعة ، وتحويل ما هو تعسفي ثقافي إلى طبيعي ، وطالما حذرتنا نظرية الممارسة من النزعة الثقافية ويعكف " بورديو " على التحليل المادي لما أسماه بالسلع الرمزية واقتصادياتها نافياً ذلك الخيار المدمر بين المادي وبين الروحي أو المثالي والذي ما يزال قائماً حتى هذه اللحظة من خلال التعارض بين الدراسات المسماة مادية ـ أي الماركسية ـ والتي تتجه إلى تفسير التفاوت بين الرجل والمرأة بشروط الإنتاج الاقتصادي ، وبين الدراسات المسماة رمزية •• والتي أطلق " بورديو " على مكوناتها وصف رأس المال الرمزي وهي دراسات عادة ما تكون متميزة لكنها غالباً جزئية وقد حللها " بورديو " بدورها على أساس مادي فيما أسماه بالنظرية المادية لاقتصاد السلع الرمزية ووضع النساء فيها والذي يمثل الزواج جزءاً محورياً فيه كاشفاً عن البعد الرمزي للسيطرة الذكورية القائم على ما أسمته

٥ ــ بيير بورديو ، السيطرة الذكورية ، ترجمة أحمد حسان ، كتاب العالم الثالث ــ القاهرة ٢٠٠١ ص١٥

" فيرجينيا وولف " السلطة الإيحائية للسيطرة ، رافضا إضفاء الطابع الاجتماعي على ما هو بيولوجي أو إضفاء الطابع البيولوجي على ما هو اجتماعي ، وهي العملية التي تجذرت وتراكمت نتائجها عبر القرون حتى بدا التقسيم إلى جنسين كأنه أكثر الأشياء طبيعية في النظام الاجتماعي مما حدا بعلماء النفس أن يستعيدوا لحسابهم الرؤية الشائعة للجنسين بوصفهما مجموعتين منفصلتين جذريا دون تقاطعات ".

لكن " بورديو ينبه مع ذلك إلى ما يسميه " بالميل الباطني " الذي تكون نتيجته هي إنتاج التقاءات متناغمة بين الاستعدادات وبين المواقع بحيث تجعل من الممكن لضحايا السيطرة الرمزية أن ينجزوا بسعادة وبالمعنى المزدوج ، المهام التابعة أو المرؤوسة المنوطة بفضائلهم في الخضوع واللطف والوداعة ، والتفاني وإنكار الذات ..."[6].

لكن ثمة رؤية أنثوية للرؤية الذكورية إذ " تفرض البنية قيودها على طرفي علاقة السيطرة ومن ثم على المسيطرين أنفسهم الذين يمكنهم الاستفادة منها ، بينما ، وفق كلمة ماركس ، تسيطر عليهم سيطرتهم ويرجع هذا ، كما تبين بشكل كاف فعلا كل الألعاب المرتبطة بالتعارض بين الضخم والضئيل ، إلا أن المسيطرين لا يمكن أن يفوتهم أن يطبقوا على أنفسهم ، أي على جسدهم وكل ما يفعلونه ويكونونه مخططات اللاوعي التي تولد في حالتهم ، متطلبات جسيمة ، كما تحدس ، وتعترف بذلك ضمنيا النساء اللاتي لا يردن زوجا أضأل منهن ..." [7] .

ويستخلص إنها التأثيرات الأشد خفاء لشكل من السيطرة منقوش داخل كل النظام الاجتماعي ويعمل في ظلمة الأجساد.." [8] .

ويدعو " بورديو " الباحثين أن يقوموا بمواصلة ذلك العمل الذي بدأه ألا وهو إعادة بناء العمل التاريخي لنزع الطابع التاريخي ، أي عملية إعادة الإنتاج المتواصلة للبنيات الموضوعية والذاتية للسيطرة الذكورية التي يتم إنجازها على الدوام منذ أن وجد الرجال والنساء والتي تمت

---

[6] ـ بورديو ، المصدر السابق ص٥٥

[7] ـ بيير بورديو ، المصدر السابق ص٦٣

[8] ـ بيير بورديو ، المصدر السابق ص ٧١

عبر الأسرة والكنيسة والدولة والمدرسة والحزب وكل المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، وتنامت من بينها ثلاث مؤسسات هي الأسرة والكنيسة والمدرسة في العمل على البنيات اللا واعية حيث نشأ وترسخ ما أسماه بالنظام الأبوي العمومي الذي ينتقص من الرأسمال الرمزي للنساء بسبب الأنوثة (٩).

ويصل " بورديو " إلى استنتاج مشابه لما توصل إليه " إنجلز " حول شكل الأسرة القادمة في مجتمع متحرر من الملكية الخاصة والاستغلال فيقول " بورديو ": " الحب الخالص ، هذا الفن للفن في الحب هو ابتكار تاريخي حديث نسبياً ، مثل الفن للفن الذي هو حب خالص للفن والذي يرتبط به تاريخياً وبنيوياً .. إنه الاعتراف المتبادل ، وتبادل مبررات الوجود والشهادات المتبادلة على الثقة ، كلها علاقات على التبادلية الكاملة التي تضفى على الحلقة التي يحبس الثنائي العاشق نفسه داخلها ، تلك الوحدة الاجتماعية الأولية التي لا تنقسم والمتمنعة باكتفاء ذاتي رمزي قوي ، سلطة أن تباري منتصرة كل التكريسات التي تطلب بشكل عادي من مؤسسات وطقوس المجتمع " (١٠).

فهل هي نتائج الثورة الثقافية العارمة التي شهدتها أوروبا ولعب فيها الفكر الماركسي بكل تنويعاته وأطيافه دوراً كبيراً والتي يمكن فهمها باعتبارها انتصاراً للفرد الحر على قيود المجتمع ومن ثم بزوغاً واثقاً لفردية نسائية تنطوي على توسع الاختيارات وقدرة أكبر على تملك المصير خاصة بعد أن أصبح انخراط النساء على نطاق واسع في الإنتاج الاجتماعي واقعاً ملموساً .

جذور التميز

لم تساو كل الأصوليات الدينية بين النساء والرجال سواء كانت ديانات سماوية أو غير ذلك . رغم أن لفظ الإنسان هو من أكثر الألفاظ تكراراً في القرآن الكريم " إلا أن وضع المرأة ومكانتها وحقوقها في النص المؤسسي جاءت متناقضة وتراوحت بين المساواة بين الرجل والمرأة من حيث كونهما خلقاً من نفس واحدة وبين وضع المرأة في مكانة أدنى ٠٠ وكان السبب الرئيسي لتدني هذه

---

٩ ـــ بور بورديو ، المصدر السابق صد ٩٠

١٠ ـــ بيير بورديو ، المصدر السابق ص ٩١

المكانة هو جسدها ووظائفها البيولوجية ، أي اختلافها الفسيولوجي عن الرجل ، وهو الاختلاف الذي قنن له الفقه وعلوم التفسير التقليديان على أساس أن الاختلاف لا يمكن أن يلد المساواة وأن الإنسان هو الرجل في خاتمة المطاف .

ومن المعروف أن كل الديانات السماوية التي تضمنت هذه الفكرة بطريقة أو أخرى ولنفس الحيثيات تقريباً قد تعاملت مع المسألة الأساسية في الفلسفة ونظرية المعرفة حول الوجود والوعي أو المادة والروح من موقع أولوية الروح والوعي وفي نظرها جميعاً أن الله هو روح العالم وهو الموجود الأول الذي نشأت الخليقة بأمر منه أي أن الإحساس والمدركات والوعي هي الوقائع الأولية وهي جميعاً رجولية ضمناً بما أن الله مذكر .

وقد حرص المفكرون المستنيرون والتقدميون الإسلاميون الذين تعاملوا مع الدين باعتباره واقعة تاريخية على أن يفصلوا بين ألوهية النص وتاريخية التلقي حتى يكون بوسعهم أن يطوروا تأويلهم وقراءاتهم للقرآن الكريم لصالح قضية تحرير المرأة .ومع ذلك بقى الفكر الديني التقليدي مسيطراً على الساحة وقد ثبتت فورة النفط التي شهدتها الجزيرة العربية والخليج أركان هذه الروح المحافظة والمعادية للمرأة . وكان نصيب المجددين هو الطرد من الجامعات أو القتل أو النفي خارج الوطن.

وترتبت على النزعة المحافظة والتأويل التقليدي للنصوص مجموعة من الممارسات الاجتماعية والقانونية المعادية للمرأة باسم الإسلام مثل منع المرأة من السفر إلا بموافقة الزوج ، أو حبس نساء لأنهن غامرن بقيادة السيارات ، أو منع الاختلاط في المدارس والجامعات ، أو تطبيق ما يسمى بنظام الطاعة لأن المرأة ناشز ، أو رفض منح الجنسية لأطفال الأم المتزوجة من أجنبي على أساس أن الجنسية هي حق الدم والدم هو للأب ، والعمل في كل البلاد العربية ـ باستثناء تونس ـ بمقتضى قوانين للأحوال الشخصية مستمدة من الشريعة وتنتقص من حقوق المرأة .

وعلى أساس من الدين تحفظت الغالبية العظمى من البلدان العربية والإسلامية على مجموعة من مواد الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ، وهي الاتفاقية التي تجسد رؤية إنسانية شاملة للمساواة الكاملة بين الجنسين على أساس من إنسانيتها ذاتها ، والاتفاقية تستلهم كل ما هو إيجابي في الثقافات والديانات والحضارات الإنسانية كافة .

وكان هناك إجماع للمتحفظين على رفض المادة الثانية من الاتفاقية التي تدعو البلدان كافة " لتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى .. "

بل وحين حكمت المحكمة الدستورية العليا في مصر بحق المرأة في التنقل والسفر عادت وذيلت الحكم بدعوة المشرع لإصدار قوانين في هذا الصدد لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية ، مما أعاد الموضوع إلى المربع الأول كما يقال ، إذ دائماً ما يشهر الرجل سلاح القوامة إذا تعنتت مع المرأة وبوسعه كذلك أن يمنعها من السفر ، ويستند المحافظون إلى نصوص قرآنية وأحاديث نبوية

وفي المسيحية جاءت عملية خلق المرأة كتابع للرجل من حيث ان خلقها جاء متأخراً بعد أن خلق الرجل لكي تقوم المرأة على خدمته ، بل وجرى إلقاء اللوم على حواء في خروج البشرية من الجنة والذي تم تفسيره لقرون عديدة على انه سبب لحرمان المرأة من القيام بالوعظ وتولى المناصب الكنيسية ..

وظل جسد المرأة هو أحد أسباب دونيتها. وقد سببت عذرية السيدة مريم مشكلات كثيرة " ورأت بعض الكاتبات النسويات في هذه العذرية والإعلاء من شأنها في العهد الجديد دلالة على إدانة الحس الجنسي لدى المرأة ، وخاصة عند بعض المفسرين الذين يصرون على عذرية مريم حتى بعد ولادتها للمسيح ، حتى إنهم يفسرون ذكر أخوة وإخوات ليسوع صراحة في النص الإنجيلي على أنها

ذكر مجازي بينما هم في حقيقة الأمر أبناء عمومة أو هم أبناء يوسف من زواج سابق ، في محاولة لنفي تهمة إقامة العلاقات الجنسية عند مريم حتى في إطار الزواج ... " ([11]) .

وقد تأثر الخطابان الإسلامي والمسيحي كل منهما بالآخر، وقالت لي باحثة تجمع مادة حول مسألة ضرب الزوجات إن رجلاً مسيحياً برر ضربه لزوجته بأن الدين يقول واهجروهن في المضاجع واضربوهن ويتصور الرجل أن هذا النص هو من الدين المسيحي!

كذلك يؤثر الخطاب الديني المحافظ تأثيراً واسعاً على المتعلمين ويقرر الدكتور عادل أبو زهرة أستاذ العلوم السلوكية في خوار معه أن بحثاً يجريه أثبت أنه كلما كان الشخص متعلماً كان سنده في العنف ضد المرأة دينياً ، بنسبة ٨٠٪ بينما كان سند الأميين دينياً بنسبة ٥٠٪ فقط.

ردود الحركة النسوية

قدمت الحركة النسوية بكل توجهاتها وتياراتها ردوداً متباينة على الأفكار والآليات التي أدت إلى تدني منزلة المرأة في الفكرين الفلسفي والديني بحثاً عن الفلسفة السياسية والاجتماعية والثقافية التي من شأنها أن تساعد المجتمع في رسم معالم النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يأخذ مصالح المرأة وحقوقها وقدراتها في الاعتبار ، وعندما تتحدث عن المرأة فإنما تعني بها ملايين النساء الشعبيات وليس نساء الطبقة الوسطى والطبقات العليا فقط .

وفي هذا السياق برز النوع الاجتماعي في السنوات الأخيرة كموضوع للبحث المكثف بحيث صارت آثاره تنعكس على أساليب البحث والتفكير والنقد والتنظير ، ولا تستطيع باحثة أو باحث في قضايا المرأة أن يتجاهل لا مفهوم ولا الإنجاز المتراكم للفكر النسوي .

إن الفلسفة الليبرالية التي بنيت على أولوية الفرد على المجتمع وحريته التي لا يجوز ان تحدها حدود في تكوين الثروة والتملك وساوت نظرياً بين الرجال والنساء وجدت نفسها بعد قرون من المارسة وهي تقف وجهاً لوجه أمام عجز المرأة عن الدخول في المباراة ، بل وأمام النتائج المأساوية

---

[11] الكتاب المقدس وفقاً لحواء عرض منى إبراهيم في إطار النسوية والهوية .. مجلة طيبة ـــ العدد التجريبي يناير ٢٠٠٢ ص ١٧٥

للمباراة ذاتها التي أدت لتركز الثروة واتساع قاعدة الفقر وبروز ظاهرة تأنيثه مع أشكال التمييز المختلفة ضد النساء ، وهو تمييز يمنح مشروعية للأسئلة التي طرحتها الفلسفة الليبرالية في بدء نشأتها مثل: هل المرأة مخلوق مختلف عن الرجل كثيراً أو قليلاً ، جوهرياً أو عرضياً ، وهل الفروقات تتطلب فكراً يختلف عما تسمح به الليبرالية حتى في المجالات الأخلاقية والعقلانية والنظرة العامة للوجود.؟

إن موقع المرأة في النظام الاجتماعي يلعب دوراً مركزياً في تحديد مفاهيم الحرية والفردية والاستقلال وحيث الفروق القائمة اليوم بين الجنسين نفسياً وفيسيولوجياً هي مرهونة بالمجتمع وقد جرى صنعها في المجتمع وصولاً إلى ما يسمى بالخصائص والقدرات الأنثوية التي ليست مغايرة في نوعها فحسب بل أيضاً متدنية القيمة في المعايير الدارجة وعندما يكون علم النفس السائد أداة للسائدين أي للرأسمال والبطريركيه فهو يستخدم لحجب البني التسلطية ([12]).

وتضيف الباحثة ناقدة للتحليل الماركسي " إن النساء في الوقت الحاضر ، بغض النظر عن طبقاتهن يخضعن لعلاقات استغلال وتسلط نوعيين ، وفي دراستي هذه سوف أستبعد الجانب الطبقي لذاته ، رغم معرفتي ، بأن هذا ليس ممكناً في الحقيقة ، لأن الجانب الطبقي متشابك مع الجانب الجنساني ولا يمكن رصد أنماط هذا التشابك عن كثب إلا إذا وجد إلى جانب التحليل الطبقي المتوافر تحليل للعلاقات الاجتماعية ذات الطابع الجنساني ٠٠"([13]).

ولا يقدم المنظرون الاشتراكيون جواباً على مسألة من أين تأتي الاستعدادات الطبيعية للكفاءات الجنسانية ، بل إنهم يبقون السؤال على حاله بإشارتهم إلى " الاستعدادات الطبيعية " و" الحاجات " و" الصدف " الخ ، الأمر الذي يهزأ بمنطلقاتهم "([14]) .

كذلك فإن سيادة النساء وجدت في دولة عالية التطور ولم ترتبط فقط بالمجتمعات الأمومية، وفي المرحلة البربرية كما وصفها إنجلز ، وجدت هذه السيادة في مصر وفي المنطقة التي تقع عليها

---

[12] أصل الفروق بين الجنسين أورزولاشوي ، ترجمة بو علي يسن ، دار النهر — بيروت ص ١٦— ١٩٨٢

[13] المصدر السابق ص١٩

[14] المصدر السابق ص٢٨

تركيا حالياً وفي اليونان وغيرها وتميزت بسيادة النساء وتدني منزلة الرجال واضطهادهم ، وبمعاكسة مطلقة لتقسيم العمل بين الجنسين ، هنا أيضاً وجدت بناء على تقسيم العمل الجنساني فروق مميزة للجنسين ، إنما معكوسة تماماً ، هذا يعني أن النساء كن يمتلكن الخصائص والقدرات التي يملكها الرجال الآن ، والرجال كانوا يملكون الخصائص التي تملكها النساء الآن ، لقد وجدت هذه التقسيمات في مجتمعات متطورة ، فيها ملكية خاصة ، وتقسيم متطور نسبياً للعمل الاجتماعي وتجارة وطبقات وعبيد ومؤسسات حكومية ..." [15]

وقد أثبتت مارجريت ميد في أبحاثها عن قبائل غينيا الجديدة أنه توجد أشكال اجتماعية لا وجود فيها للفرق بين الجنسين كما نعرفه اليوم أو كما قامت عليه نظرية إنجلز في التقسيم " النظري " للعمل ، وأكدت ميد أن النساء لدى هذه العشائر لا يتفوق عليهن الرجال لا في ضخامة الجسم ولا في قوته ، وإنهن كن يقمن بنشاطات تعتبر لدينا رجالية خالصة كما على سبيل المثال الحراسة وصيد الأسماك ([16]).

وتضيف المؤلفة أنه طالما أن المنظرين الاشتراكيين لا يضعون تقسيم العمل بين الجنسين بكليته موضع تساؤل ، وطالما أنهم ـ ولو ضمن حدود ـ ينطلقون من الفروق البيولوجية (الطبيعية) بين النساء والرجال ، فإن اشتراكية كهذه ، مقامة على هذا الأساس ، لن تخلص النساء من منزلتهن المنقوصة ، بالعكس هم يضفون شرعية على سيادة الرجال على النساء من خلال الفرق الطبيعي المزعوم .. ، وحيث تظل قدرة المرأة على الأمومة البيولوجية ذريعة لإلقاء مسؤولية الأمومة الاجتماعية على عاتق النساء وحدهن ، ومثل هذه الاشتراكية المطبوعة بالبطريركية لا تجلب للنساء أي تحرر من اضطهادهن كنساء ، لا تجلب لهن أي تحرر من سيادة الرجل ، لأن الاشتراكية تقصر العلاقات الاجتماعية على العلاقات الطبقية ، وهذا في مجتمع يتسم بعلاقات طبقية وجنسانية ، وهو

---

[15] دولة النساء دولة الرجال ، مرفرتنج في إعادة محاولة تأسيس سيكولوجيا الجنسين برلين ١٩٧٤ ــ نقلاً عن كتاب أصل الفروق بين الجنسين ، مصدر سابق ص٣١

[16] المصدر السابق ص٣٢

الطرح الذي يجعلنا نصنف جـهدها العلمـي باعتبـاره نسوية ماركسية تتجـادل فيـها الطبقيـة مـع الجنسانية .

الهـوية النسـوية

وإذا كانت الطبقة تتفاعل مع الجنسانية في الفكر النسوي الماركسي فإن فكر الهوية النسوي يرى أن الماهية الجنسانية الجوهرية هي أساس مركزي ، وهـي موضـوع التنـاقض الرئيسـي في قلـب الغالبية العظمى من المدارس النسوية المحافظـة أو الراديكالية كمـا تقـول " سـيلفيا أجانسـكي " في إضاءتها للأساس الفلسفي لحركة " التكافؤ " الفرنسية والتي تكافح من أجل مواقـع متسـاوية للنسـاء والرجال في ميادين السياسة والتشريع بنسـبة ٥٠٪، مـن جميـع المقـاعد وقـد توصلـت الحركـة فعـلاً لإصدار تشريع في الثالث من مايو عام ٢٠٠٠ يفـرض علـى الأحـزاب أن تخصـص ٥٠٪ مـن المقـاعد في هيئاتها للنساء ، وذلك بعد التعديل الدسـتوري الـذي تقـرر سـنة ١٩٩٩ ونـص علـى حـق النسـاء في اقتسام مقاعد السلطات المنتخبة .

وقد أسست الحركة مجموعة من المثقفات الفرنسيات في بداية التسـعينيات وتقـول الحركـة إن هناك إنسانية عامة وهي بالتعريف رجل وامرأة ، وقد كان إنكار هذه العمومية وليـس الاعـتراف بها والتأكيد بدلا من ذلك على الاختلافِ هو السبب الرئيسي الذي أنزل النساء الفرنسيات إلى موقـع الجنس الثاني على حد تعبير " سيمون دي بوفوار " في كتابها الشهير بهذا الاسـم .وتواجـه حركـة التكافؤ نقدا جذريا إذ قامت الفيلسـوفة الفرنسـية " إلـيزابيث بادنـتر " بالاشـتراك مـع المحاميـة " إيفلين بيزيبيه " بمعارضـة " تكـافؤ" علـى أرضيـة إنسـانية عامـة أيضـا وقـالت " بادنـتر " إن علـى الفرنسيين أن يفكروا أقل في عدد النساء في الجمعية الوطنية وينتبهوا إلى حقيقة أنـه لا يوجـد شمـال إفريقي واحد في هذه الجمعية " وبصراحة إنه من الأصعب أن تكون إفريقيا شماليا من أن تكون امـرأة ، وإذا ما قلت ذلك فسوف يرد عليك أنصار " تكافؤ " بالقول : إن النساء لسن فئة مثل الآخرين .. "

وتضيف الفيلسوفة قائلة أنا أرفض كل أشكال الجوهرية الثابتة والماهيــة الـتي لا تتغـير " إن تكـافؤ تقودنا إلى فكرة فحواها أن للنساء طريقة مختلفة في التفكير وهو ما لا أستطيع أن أقبله ..." (١٧).

وفي أمريكـا تصـدر الحركـة النسـوية مانيفسـتوا لنسـويات نيويـورك الراديكاليـات باسـم سياسات الأنا التي تؤكد طابع الماهية الجوهرية الذي رفضته الفيلسوفة الفرنسية يقـول المنافيسـتو : الذي يتخذ طابعاً سيكولوجيا ." تتعرف النسوية الجذرية على اضطـهاد النسـاء باعتبـاره اضطـهاداً سياسياً في العمق حيث جرى تصنيف النساء دائماً كطبقة أدنى استناداً إلى جنسهن ، ويتمثـل هـدف النسوية الراديكالية في التنظيم سياسياً لتحطيم النظام الطبقـي الجنسـي ". ونحـن نـدرك كنسـويات رداكاليات إننا منخرطات في صراع قوة مع الرجال لأن الرجل هو أداة قمعنا طالما يتماهي مع ويجسد امتيازات التفوق والسيادة التي ينطوى عليها الدور الذكـوري ، وإذ نـدرك أن تحريـر النسـاء سـوف يعني قطعياً تحرير الرجال من دورهم المدمر كقاهرين فليست لدينا أية أوهام حول ترحيـب الرجـال بمثل هذا التحرر .

وتكتسب النسـوية الراديكالية طابعها السـياسي من إدراكهـا أن مجـموعة من الأفـــراد (رجال) قد نظموا أنفسهم لاكتساب القوة في مواجهة النساء ، وأنهم أنشأوا المؤسسات في المجتمـع للحفاظ على هذه القوة .

النسـويـة الجذريـة

وبنفس الطريقة فإن إخفاق الرجل في تأسيس تفوقه ضمن ذكور آخرين كما هـو حـال رجـل أبيض فقير مثلاً ، يدفعه إلى ان يزيح عداوته إلى علاقته بالنساء ما دمن يشكلن جزءاً مـن الجماعـات السياسية القليلة التي تقع في متناول يده لإعادة تأكيد ذاته .

ونحن نعيش كنساء في تشكيلة قوة ذكورية وتتحدد أدوارنا بالضرورة طبقاً لما يراه الرجـال ، وتصبح الخدمات التي نقدمها هي خدمات للأنا الذكورية ، ونحن نحصل علـى مكافآتنـا عـن هـذه الخدمات بقدر ما نحسـن تأديتـها وتنحصـر مـهارتنا ومـهنتنا في القـدرة علـى أن نكـون إناثـاً ، أي

---

١٧ Librety, eguality, sorority. French women jemand their sharer. Jane kramer the new york kcr, may29-2000 p12

رقيقات ، ودودات ، سلبيات قليلات الحيلة معطاءات دائماً وأبداً وجذابات جنسياً أي كل ما يؤكد للرجل ويطمئنه أنه يأتي في المقدمة . وإذا ما أنجزنا هذا الدور جيداً فإننا نحصل على المكافأة فنتزوج زيجة جيدة ونتلقى معاملة أبوية حسنة ويقال عنا نساء ناجحات وبوسعنا أيضاً أن نعد صفحات المرأة في الصحف .

وإذا ما اخترنا أن نمتنع عن أداء هذه الخدمات للأنا ، وعلى العكس أخذنا في تأكيد ذواتنا باعتبارها تأتي في مقدمة أولوياتنا فإننا نحرم من الوصول إلى البدائل أي إلى حيث نتمكن من تأكيد ذواتنا نحن " ([١٨]) .

هذه هي الأفكار الأساسية للمانفستو الراديكالي .

وتنهل النسوية الراديكالية العربية من هذه المنابع كلها وتزيد عليها تحالفها مع رجال الفكر الديني المستنيرين وتأويلاتهم التقدمية للنص ، وتصل راديكالية النسوية العربية لحد قول " نوال السعداوي " وهي من أبرز وأشهر الأصوات بتفوق الأنثى على الذكر في كتابها " الأنثى هي الأصل " .

وتقول في كتابها " الرجال والجنس " هناك عديد من الأمثلة على شدة خوف الرجل من المرأة ومن مظاهر خصوبتها ، هذا الخوف الذي جعله يطردها من المعابد ويحتكر لنفسه الآلهة والآخرة وما دامت هي قد ملكت الحياة الدنيا ، وملكت القدرة على خلق " الحياة " .

وأيا كان المنطلق الذي تبدأ منه الحركات النسوية سواء في الوطن العربي حيث ما تزال معركة التحرر الوطني محتدمة ووضع المرأة فيها ملتبس أو في العالم حيث تفرض العولمة الرأسمالية هيمنتها وتهمش وتستبد بالقوى الضعيفة ومن بينها النساء ، فإن الواقع يبرز حقيقتين أساسيتين فيما يخص موضوعنا الأولى هي أن استراتيجية ناجحة لتحرير النساء ورفع منزلتهن يجب أن تشتمل على هدف تغيير المؤسسات مجموع العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية والرؤى

---

[١٨] Rebirth of Feminsm, Judith hole and elen levine , the new york times book, new york, 1975 p 445-441.

الأخلاقية والفلسفية والتي تحدد مكانة النساء. والثانية هي بروز الحاجة لبناء خطاب فقهي لاهوتي إبداعي جديد تشارك النساء في صنعه وهو ما يفعلنه الآن على نطاق واسع .

والحركة النسائية العربية مطالبة في هذا الصدد .. أي إنتاج خطاب ديني تقدمي أن تتحالف مع فقهاء الهامش الذين جرى قمعهم على مر العصور شانهم شأن النساء ، وهؤلاء الفقهاء الذين يتسمون بالنزاهة والتجرد ، ويرون أن مبدأ أساسياً لابد أن يحكم العلاقات الاجتماعية والإنسانية بعامة هو مبدأ تساوي البشر جميعاً أمام الله ، وأيضاً مع القساوسة المستنيرين الذين يؤسسون للاهوت تحرير عربي ما زال في بداياته الأولى ، ودون أن يعني هذا التعاون مع المستنيرين الدينيين أي تنازل أو مساومة على اعتماد النساء للمرجعية العالمية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة

قالوا

الشعراء يحملونَ أوطانهم على أجنحة قصائدهم ويطَيرون، وما أشقى الأوطان التى لا تحرسها كلمات الشعراء!!

نزار قبانى

الفن ليس طريقة معقدة لقول أشياء بسيطة ، بل طريقة بسيطة لقول أشياء معقدة.

جان كوكتو

ردا على الدكتور إبراهيم سعد الدين

ومجلة اليسار الجديد

من حرب اليمين إلى حرب اليسار.. لماذا؟

■ عطية الصيرفى

لعلى أكون قد أخطأت واعترانى الشطط فيما أبديه من رأى بشأن الإصدار الثانى لمجلة اليسار التى يصدرها حزبنا حزب التجمع اليسارى. هذا الإصدار الذى أضاف كلمة الجديد إلى كلمة اليسار توصيفًا واعيًا لطبيعة مجلة حزبية فكرية يسارية جديدة، وتوصيفا لطبيعة اليسار الجديد.

وإذا تأملنا فى كلمة الجديد المضافة إلى كلمة اليسار فسوف نرى أنها كلمة مقصودة لما تتضمنه من مغزى سياسى ومضمون طبقى لا علاقة لهما باليسار الاشتراكى، وبالتالى فإن الإصدار الثانى لمجلة اليسار الجديد، قصده المشاركة فى زفة تهليل رأس المال فرحا فى سقوط الاشتراكية السوفيتية وغيرها من الاشتراكيات، بما فى ذلك الاشتراكية الناصرية. وقصده أيضا المشاركة فى إشهار فشل الماركسية فى مواجهة عالم رأس المال وعولمته الأمريكية والصهيونية المتوحشة، التى لم تعد أعلى مراحل ـ الاستعمار فقط بل باتت أعلى مراحل الاستعباد الكوكبى..

ومن ثم فإن المنبر اليسارى الجديد الصادر عن حزب التجمع اليسارى فى مصر، هو بمثابة شهادة ضد الماركسية واشتراكيتها صدرت من أهلها، اليساريين المصريين فى وقت تفشت فيه عبودية العولمة الأمريكية والصهيونية واستعبادها الصارخ للبشر كل البشر الذين يعضون الأنامل حسرة وتندما على سقوط القطبية الاشتراكية، والذين أحسوا أن العولمة تعاملهم معاملة الهنود الحمر أثناء فتح أمريكا، وتعاملهم معاملة الزنوج الأفارقة الذين اختطفوا من سواحل إفريقيا الغربية.. حيث القتل

بالجملة والإبادة بالجملة والسخرة لجملة والنهب بالجملة، وفقا لوصايا يشوع ابن نون التى وردت فى أسفار التوراة والتى هى عقيدة العولمة الأمريكية والصهيونية.

ولذلك فإن الاشتراكية وتنمتيها وعدلها الاجتماعى ومناهضتها للاستعمار باتت حلم البشر كل البشر، الذين يعانون مِن ويلات العولمة وما سببته من حروب عنصرية وعدوانية كوكبية ونهب كوكبى. وفقر كوكبى. وبطالة كوكبية وأمراض كوكبية وجرائم كوكبية وتلويث كوكبى للبيئة أرضها وبحارها وسمائها وتجارة كوكبية في المخدرات والرقيق. بالإضافة إلى محاولات العولمة بقيادة أمريكا فى إبادة الشعب العراقي والشعب الفلسطينى والشعب اليوغسلافى والشعب الأفغانى.. وللأسف فقد وقعت هذه الأهوال بفضل ثورة الاتصالات.. والثورة الصناعية والتكنولوجية الجديدة التى وظفت ضد البشر..

الفجر الكاذب

هذه هى العولمة التى انبهر بها وللأسف بعض المثقفين اليساريين فى مصر وغير مصر بعد سقوط القطبية الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى. رغم أن العولمة مجرد فجر كاذب بشأن طموحات البشر فى الخبز والزبد والعمل والحرية والسلام.

وقد بدأ ذلك الانبهار فى مصر المعاصرة بظهور الإصدار الثانى لمجلة اليسار الجديد، الداعية إلى نشوء يسار جديد، يرتكز على أصول مرجعية غير ماركسية.. علما بأن الماركسية هى علم العلوم فى مجالات العدل الاجتماعى والاشتراكى وصراع الطبقات.. وذلك فضلا عن أنها وريثة دعوات العدل الاجتماعى فى التراث الدينى والإصلاحى، وفى مضمون ثورات العبيد والفلاحين والعمال.. ولهذا يقال إن هيئة الأمم المتحدة قررت تدريس علم الماركسية فى المدارس والجامعات.

ففى مجلة اليسار الجديد التى كتب افتتاحيتها الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين بقصد التعبير عن توجهها العام، الذى كان بمثابة لطمة للماركسيين وحرب على الاشتراكية من خلال ما ورد منها بعنوان «التناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والطابع الفردى للملكية».

إن إحدى المسلمات التى كان يُستند إليها فى القول بحتمية الحل الاشتراكى. وفى تفوق التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للاشتراكية، هى مقولة بروز وزيادة التناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والتوزيع والطابع الفردى للملكية الرأسمالية. إن مثل هذا التناقض يؤدى إلى هدر فى الموارد البشرية والمادية التى تتعطل بين فترة وأخرى كنتيجة للتعليمات الدورية بين الرواج والكساد. كما أن أغلب

المشروعات الرأسمالية تعمل بأقل طاقاتها الإنتاجية معظم الوقت.

وعلى العكس من ذلك فإن الملكية المجتمعية وما يصحبها من تخطيط شامل.. ومن السعى لتحقيق توازن فعلى بين العرض والطلب وبين فروع الصناعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، هو الكفيل بتحقيق كفاءة أعلى واستخدام أكثر كفاءة لعناصر الإنتاج واستبعاد ظاهرة الهدر التى يتضمنها الاعتماد على المنافسة.

إن هذه المقولة لم تُثبت صحتها فى الواقع العملى. ورغم أن الاعتماد على المنافسة قد يتضمن هدرا لبعض الموارد بين وقت وآخر، فإن التنافس لتحقيق أقصى الربح بواسطة المشروعات الرأسمالية، يدفع بصفة مستمرة إلى السعى لتحقيق خفض فى التكاليف والسعى للوصول إلى تحسين طرق الإنتاج، وتطوير المنتجات خاصة بعد أن حلت المنافسة غير السعرية محل المنافسة السعرية، واعتمدت هذه المنافسة على التجديد المستمر للمنتجات والتطوير المستمر لطرق الإنتاج ذاتها..

من ناحية أخرى فإن المشروعات الرأسمالية المستقلة عن بعضها البعض قد تصدر قرارات فى اتجاهات متعاكسة، مما يؤدى إلى إلغاء تأثير أخطائها بواسطة بعضها البعض..

وعلى العكس من ذلك فإن أخطاء أجهزة التخطيط كثيرا ما تبقى غير مُصححة، إلا بعد تراكم الأخطاء وبروز الاختلالات فى التوازن بين الأنشطة والقطاعات. وقد صاحب التخطيط فى العديد من الحالات بروز عجز شديد فى عرض العديد من السلع مع وجود فائض كبير فى منتجات أخرى.

من ناحية أخرى فإنه بينما كان التطوير والتحسين هو جزء أساسى من أنشطة المشروعات الرأسمالية المتنافسة، فقد كان مثل هذا النشاط محدودا فى إطار وحدات الإنتاج الخاضعة للتخطيط المركزى فى المجتمعات التى كانت تسعى لبناء الاشتراكية. وذلك باستثناء فروع الإنتاج المتعلقة بالإنتاج الحربى وبصنع السلاح.

وقد تطورت الرأسمالية فى المرحلة المعاصرة، لتصبح رأسمالية ذات طابع كوكبى. وأصبحت الشركات المتعدية الجنسيات هى المسيطرة على الإنتاج والتوزيع، وعلى حركة رءوس الأموال واستطاعت هذه الشركات أن تدير بكفاءة وحداتها المتعددة فى أرجاء المعمورة بنقل ثورة الاتصالات الحديثة وبفضل الثورة فى طرق الإدارة التى صاحبتها..

هكذا تخلت قناعة الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين عن حتمية الحل الاشتراكى، وعن التخبط الاشتراكى للاقتصاد حيث ثبت له عدم

صحة قوانين الماركسية والاشتراكية فى الواقع العملى. فالتناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والتوزيع، والطابع الفردى للملكية لم يعد شيئا مذكورا، وأن التخطيط الاقتصادى قد تأكد فشله فى الحياة والمجتمع وإن الرأسمالية تستطيع تصحيح أخطائها بنفسها وأنها باتت ذات طابع كوكبى تدير بكفاءة وحداتها وشركاتها المتعدية الجنسية بكفاءة، مما جعلها تسيطر على الإنتاج الكوكبى والتوزيع الكوكبى وعلى حركة رءوس الأموال فى العالم.. مما يثبت أن الاشتراكية فقدت مصداقيتها أمام الرأسمالية.

ولا يعنى هذا إلا أن قناعة الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين قد رست على ضفاف مفهوم العالم اليابانى - الأمريكى.. فوكوياما.. فيلسوف عولمة رأس المال الذى قال قولته المشهورة.. الرأسمالية نهاية العالم..

أسباب السقوط

ولكن كيف استطاعت الاشتراكية السوفيتية أن تحقق قطبية عالمية متعددة. أى قطبية اقتصادية حولت روسيا القيصرية من دولة متخلفة ترتيبها السابعة عشرة فى قائمة الدول المتقدمة إلى دولة عظمى وقطبية صناعية فى صناعات الحليب والكهرباء والحديد والصلب والصناعات العسكرية والذرة والفضاء.. وقطبية عسكرية استطاعت دحر وهزيمة ألمانيا النازية والهتلرية وساعدت الثورة الصينية وحرب كوريا ضد أمريكا وأتباعها، وحرب فيتنام المجيدة ضد فرنسا ثم ضد أمريكا.. وقطبية فى مجال العدل الاجتماعى: تعليم مجانى للشعب السوفيتى وشعوب العالم الثالث وعلاج مجانى للشعب السوفيتى وشعوب العالم الثالث. وقطبيه فى مساعدة حركات التحرر ودول العالم الثالث بالخبرات والمساعدات الفنية والصناعية والإنشائية والسلاح.. وقطبيه إنشائية استطاعت إنشاء أول نفق للمترو فى العالم، بالإضافة إلى بناء السدود فى الاتحاد السوفيتى وفى مصر.. وقطبيه سياسية استطاعت تحجيم العدوانية الأمريكية..

هذه هى القطبية الاشتراكية العملاقة التى حققتها الاشتراكية رغم عيوبها وسلبياتها. ولكن لم يقل لنا الأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين كيف نشأت؟ وكيف سقطت تلك القطبية؟ فهذا السقوط لم يمكن بسبب عيوب القوانين الاشتراكية والماركسية كما نوه أستاذنا الدكتور ولكن السقوط حدث بسبب أمور مختلفة وهى: عيوب التطبيق الاشتراكى دون عيوب النظرية الاشتراكية.. وحداثة عمر وتجارب الاشتراكية بالنسبة للرأسمالية.. وتآمر أمريكا ورأس المال والصهيونية.. وعدم

تعدد المراكز والأحزاب الاشتراكية وعدم تعدد النقابات العمالية والجمعيات التعاونية فى الوطن.. الاشتراكى.. وتغليب المركزية على الديمقراطية فى الحزب الاشتراكى والسلطة الاشتراكية والمجتمع الاشتراكى.. وتهميش العمال والفلاحين فى قيادة الحزب الاشتراكى والسلطة الاشتراكية.

وانتقل من افتتاحية الحرب إلى الحرب نفسها الذى شنها الدكتور رفعت السعيد الأمين العام لحزبنا حزب التجمع اليسارى بإصدار كتابه الصغير والخطير.. كلام فى السياسة.. وبمقاله هذا فى مجلة اليسار الجديد تحت عنوان: على ذكر الصين.. هل هى بدايات حلم. إيديولوچى جديد..

والأمر الغريب أن الدكتور رفعت السعيد قد شن الحرب على الماركسية واليسار الاشتراكى، رغم انشغاله بحرب المفاهيم ضد اليمين والأسلمة وفاشيتها وإرهابها الدموى منذ عقدين من الزمان، وذلك دون أن تصب هذه الحرب ضد مضمونها الاجتماعى الرأسمالى المعادى للفقراء هذا المضمون المتفق مع المضمون الحكومى تماماً.

ومما يذكر فإن حصاد الدكتور رفعت السعيد وحصاد حزبنا حزب التجمع اليسارى من حرب اليمين والأسلمة الطويلة كان مجرد هشيم تذروه الرياح مما يدعو حزبنا اليسارى إلى ترديد مقولة «الله يا زمرى»..

ورغم ذلك فقد قسم حربه إلى حرب اليمين والأسلمة المستمرة حتى يومنا هذا، وإلى حرب جديدة ضد الماركسية واليسار الاشتراكى مما يجعلنى أحيى قدرات الدكتور رفعت السعيد فى ممارسة حرب المفاهيم يمينا ويسارا فى وقت واحد، وذلك رغم خلافى معه فى ممارسة كلتا الحربين لعدم جدوى هذه الحرب المزدوجة والمتناقضة.. للناس فيما يعشقون مذاهب..

ولقد استهل الدكتور رفعت السعيد جولته الثانية فى حرب الماركسية بمقالته المشار إليها من قبل بمقولة سبيتوزا التى تقول.. إن وقعت واقعة عظيمة لا تضحك ولا تبكى ولكن فكر.. ولقد فكر كثيرا كثيرا وسكت كثيرا كثيرا ثم قال:

كمثال الماركسية كفكر.. كيف يمكن حصرها. كيف يمكن التعرف على حدودها المكتوبة فحتى فى الأديان نعرف حدود الأصول.. ففى الإسلام القرآن وصحيح السنة، وفى المسيحية الأناجيل الأربعة.

لكن الفكرة الماركسية تكاد تكون بلا ضفاف، خاصة عند هؤلاء الذين عشقوا النص وارتاحوا فى أحضانه وتعبدوا فى محراب حروفه - فهل هى كتابات ماركس وإنجلز كلها. (مثلا ترجم كتابه الأيديولوچية الألمانية لماركس وإنجلز إلى عشرات اللغات ومنها ترجمتان

عربيتان وتلاحق الكثيرون فى إظهار النصوص الصعبة المراس والمنغمسة فى عراك فلسفى بالغ التعقيد ثم اكتشفا وياللروعة أن صاحبى الكتاب كتبا فيما بعد انهما اكتشفا فيه اخطاء عديدة فتركاه لقرض الفئران).

فهل هناك فى الأيديولوجيات ناسخ ومنسوخ؟ طبعا. لكن البعض تعبد الناسخ والمنسوخ معًا، ولكن يبقى سؤال هل الماركسية كل هذا النقيض من الكتابات لماركس وإنجلز ولينين. وهل الكتابات ملزمة؟ وهل الماركسية فكرة شاملة عالمية تطبق بنصوصها وكما هي دون تعديل في كل زمان وكل مكان؟

أم أن النصوص تلزم أصحابها ولها منا الدراسة لتهتدى بمنح التفكير مجرد اهتداء وليس اقتداء.. وإن الأساس الجوهرى هو مجموعة من القوانين العامة يمكن تطبيقها بوسائل وأساليب ومعايير وقيم تختلف، من بلد لبلد ومن زمان لزمان بمعنى أن هناك أكثر من ماركسية.

أرأيتم هذه السطور من مقالة الدكتور رفعت السعيد التى توحى بأنه راح يفكر ويفكر فى مسألة سقوط القطبية الاشتراكية باعتبارها طامة كبرى لليسار وقوى التقدم والتحرر فى العالم. وذلك عملا بوصية الفيلسوف سبينوزا التى ورد ذكرها. وانتهى به مطاف التفكير إلى ضرورة الإطاحة بصرح الماركسية وزلزلة قناعة اليسار الاشتراكى فى مصر والوطن العربى والعالم، حتى يأتى يسار جديد غير اشتراكى وغير مؤمن بصراع الطبقات ومناسب للعولمة الأمريكية والصهيونية ورأس المال وسلطة رأس المال على المستوى الوطنى على الأقل تحقيقا للسلام الاجتماعى والحضارى..

إن اليسار المرتجى هو يسار سقوفه منخفضة ومطالبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمقراطية متواضعة فى مواجهة سلطة رأس المال والعسكرة المصرية فى وقت باتت فيه مصر شبه مستعمرة أمريكية من الناحية الواقعية، حيث المعونات الأمريكية وشروطها والمشاورات والاتفاقيات الأمريكية الظاهرة والمستترة. فضلا عن المناورات العسكرية المصرية والأمريكية..

وهم بلا ضفاف

ونظرا لأن مصر المعاصرة تعيش فى مرحلة ثورة وطنية من نوع جديد؛ فهل يستطيع اليسار المنتظر والمسالم المساهمة الفعالة فى تعبئة الوطنية المصرية والشعب المصرى للتصدى للاستعمار الأمريكى الذى فرض جبروته واستعباده على شعوب الكوكب الأرضى دون أن تناطحه دولة من الدول، مثلما

كانت الإمبراطورية الرومانية بعد أن هزمت القائد العسكرى الإفريقى هانيبال عميد العسكرية فى العصر القديم. وبعد أن هزمت أيضا ثورة العبيد بقيادة سبارتكوس واستولت على مصر مما جعلها تنفرد بالعالم القديم وتفرض السلام الرومانى على شعوب الأرض..

إن اليسار الجديد المطلوب والمنشود سوف يكون يسارا هشًا يجرى وراء الاستفادة دون التضحية.. وعلى الوطنية المصرية وطموحاتها السلام..

ذلك هو مناخ الحال المصرى الذى جعل الدكتور رفعت السعيد يصول ويجول فى حربه للماركسية واليسار الاشتراكى، مما ذكرنا بالشاعر العربى الجاهلى امرؤ القيس الذى قال فى معلقته مِكَرٍ مِفَرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معًا.. هكذا يفعل الدكتور رفعت فى حرب المفاهيم التى يخوضها ضد اليمين والأسلحة ضد الماركسية واليسار الاشتراكى فى مصر والعالم..

وتأكيدا لذلك فقد شبه الماركسية بالدين وحاشا لله فما هى بدين.. ولكنها مجرد شأن نظرى بشرى أرضى يخص الحياة وصراعات الحياة.. وهى أيضا شأن لا علاقة لها بالجن والملائكة، ولا علاقة لها بالسماء والحياة الأخرى..

ولذلك فإن حدودها الأصولية والمرجعية محدودة جدا خلافا لما يقول الدكتور رفعت السعيد الذى يدعى أن حدودها بغير ضفاف لكى يثبت أن الماركسية وهم فى وهم لأن الوهم بلا ضفاف..

والحدود الأصولية والمرجعية الماركسية تتجلى فى التراث الدينى.. ففى القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة زجر للذين يكنزون الذهب والفضة وليس للإنسان إلا ما سعى بجهده وعمله وعرقه وتحريم لكراء الأرض التي يجب أن تعطى فلاحتها بالمجان، وأن الناس شركاء فى ثلاث: الماء والنار والكلأ. بالإضافة إلى ممارسات الظاهرة العمرية الاشتراكية وأقوال الصحابى الجليل أبو ذر الغفار أبى الاشتراكية فى الإسلام.

وفى المسيحية يقول إنجيل متى.. لا تكنزوا لكم كنوزا على الأرض حيث يفسد السوس والصدأ. وحيث ينقب السارقون ويسرقون.. ويقول.. لا تقدروا أن تخدموا الله والمال.. ويقول... لا تقتنوا ذهبا ولا فضة ولا نحاسا فى مناطقكم.. ولا مزودا للطريق.. ولا ثوبين ولا أحذية..

وذلك بالإضافة إلى ممارسات الاشتراكية المسيحية للمسيحيين الأوائل فى كل حياتهم.. وممارسات مجموعات لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية هذه المجموعات التى أنحازت إلى الفقراء والمظلومين.

كما تتجلى هذه الحدود الأصولية

للماركسية فى مضمون وأهداف ثورات العبيد. ثورة سبارتكوس فى الدولة الرومانية، وثورة الزنج وثورة القرامطة فى الدولة العباسية وفى حروب الفلاحين. وفى ثورات الطبقة العاملة..

كما أن الحركات الإصلاحيات والتعاونية فى انجلترا وغيرها كانت مصدرا مرجعيا للماركسية.. وذلك بجانب الاقتصاد الإنجليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الألمانية، وكتابات ماركس وإنجلز ولينين وستالين وماو وهوش وكاسترو وغيرهم وغيرهم..

تلك هى الأصول المرجعية المحدودة للماركسية مما يثبت أنها ذات ضفاف، بصرف النظر عن وصف نصوص الماركسية بأن بعضها ناسخ وبعضها منسوخ، لأنها نظرية بشرية تصحح نفسها بنفسها خلال تطبيقاتها، التى تختلف من بلد إلى آخر مراعاة للزمان والمكان، ومراعاة للقيم والعادات والأعراف لكل شعب من شعوب الأرض كما يقول الدكتور رفعت فى مقال الحرب الذى نتحاور حول مفهومه ومضمونه.

وفى سياق كر الدكتور رفعت السعيد وكره وفره وإقباله وإدباره فى مقاله هذا، قال بالحرف إن نصوص الماركسية تلزم أصحابها ولكن علينا دراستها للاهتداء دون الاقتداء.

وهذا هو الحاصل فالماركسية، هى مجرد مرشد للعمل النضالى خلال الصراعات الطبقية والوطنية، ولم ولن تكره أحدا على الأخذ بها أو تجبر أحدا على الاقتداء بها، لأن نصوصها ليست مقدسة، وذلك مصدر قوتها. فضلا عن أنها قابلة للتطوير حسب الزمان والمكان، بدليل أنها تطورت على يد لينين وماو وغيرهما، وسوف تتطور وتتطور فى إطار أنها ماركسية واحدة، ذات تطبيقات ثورية مختلفة.. وذلك خلافا لما قاله الدكتور رفعت السعيد بوجود أكثر من ماركسية..

وللعلم فإن المقولة الأخيرة بوجود عدد من الماركسيات، تتضمن تشبيه الماركسية بالإسلام، حيث تأثر الدكتور رفعت السعيد بما يردده البعض بوجود أكثر من إسلام أى أن هناك إسلاما عربيا وإسلاما متوليا وإسلاما تتريا وإسلامًا إيرانيًا .. إلخ. مع أنه لا يوجد غير إسلام واحد هو الإسلام الحنيف.

بعد هذا أرأيت أيها اليسار الاشتراكى المصرى أن الماركسية مجرد نظرية بشرية ذات حدود أصولية محدودة وذات تطبيقات مختلفة، وأنها مجرد مرشد للعمل النضالى، وأنها قابلة للتطوير حسب الزمان والمكان.. وأنها لا يمحوها إلا علم بديل ثبتت صحته وتأكدت قوانينه فى الحياة والمجتمع..

وأخطر ما أثاره الدكتور رفعت السعيد فى سياق حربه للماركسية بمقاله هذا هو زجه بالأديان، حيث قال «وحتى الأديان فإن لها

حدودها الأصولية المعروفة والمحددة» لكى يكرر وجهة نظره بالقول بأن الماركسية غير مجددة الأصول المرجعية مما جعلها بغير ضفاف، مثلها مثل الأوهام والخيالات.. ثم أضاف «ففى الإسلام. والقرآن والسنة»، وغفل عن ذكر الإجماع والعقل. حيث يُفسر القرآن بالقرآن ثم بالحديث ثم بالإجماع ثم بالعقل.. فالقرآن الكريم باعتباره كلام الله سبحانه وتعالى ليس له حدود، لأن كلمات ربى لا حدود لها فى المضمون ولا فى التفسير والتأويل.

كما أن التفسير القرآنى فى الماضى والحاضر والمستقبل لا حدود لمصادره، ففى كتاب مجاهد، التفسير والمفسر للدكتور أحمد إسماعيل نوفل يقول إن مصادر تفسير القرآن فى صدر الإسلام هى: القرآن الكريم وقراءاته والسنة النبوية. قوة الاستنباط والاجتهاد وذلك فيما لا نص فيه من قرآن وسنة وأهل الكتاب من اليهود والنصارى..

بالإضافة إلى هذه المصادر فقد زاد ابن عباس على العنصرين المعروفين فى تفسير القرآن الكتاب والسنة، عنصر الشعر الجاهلى.. وعنصر الأخبار التى لم تجئ فى حديث النبى.. يؤيد ذلك ما جاء فى تفسير الطبرى للقرآن. وفى الدر المنثور للسيوطى.

إذن فالقرآن الكريم باعتباره أصل الأصول المرجعية للإسلام لا حدود لها، وكذلك فإن بقية الأصول فى هذا المجال المحاط بالقداسة مثل السنة والخلاف حول صحيحها بين أهل السنة والشيعة والإجماع والعقل ومداه الواسع والاستنباط والاجتهاد وآفاقه المترامية، وأهل الكتاب والشعر الجاهلى والأخبار التى لم تجئ فى أحاديث النبى كلها أصول مرجعية إسلامية لا حدود لها يا دكتور..

والمسيحية لا تنحصر أصولها المرجعية فى الأناجيل الأربعة وفى الرؤيا وقرارات مجمع بنقيه كما يقول الدكتور رفعت السعيد، بل تتسع لكى تضم أسفار التوراة والثقافة اليونانية والثقافة الرومانية.

وحتى اليهودية ليست أصولها المرجعية فى التوراة وفى التلموذ فقط بل امتدت أصولها المرجعية إلى مجمل الثقافة الفرعونية فى مصر القديمة حيث أخذت الكثير والكثير من فنون الأهرام وكتاب الموتى وأقوال الحكماء المصريين، ومن ثم فالثقافة الفرعونية تكاد تكون أصل الأصول فى الدين اليهودى.

هكذا كانت الحدود الأصولية للأديان لا نهائية تقريبا (على عكس ما يرى الدكتور رفعت السعيد) مما أدى إلى انتشار الفرق الدينية.. ففى الإسلام ظهرت أكثر من سبعين فرقة إسلامية منها أهل السنة والخوارج والأشاعرة.. والمعتزلة والمرجئة والرافضة والدهرية والدروز.. فى المسيحية ظهرت

الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانية والمارونية والنسطورية. وفى اليهودية المارونية والموسوية والربانيين والقرابين والسامريين.

لعلى أكون بعد هذا الجهد أكون قد وفقت بعض الشيء فى تصحيح الأمور المقلوبة التى طرحها الدكتور رفعت السعيد خلال معاودته فى حرب المفاهيم ضد الماركسية بشأن الحدود الأصولية والمرجعية للماركسية من جهة والحدود الأصولية المرجعية للأديان من جهة أخرى.. حيث الأصول المرجعية للماركسية محدودة ومحددة جدا، باعتبارها نظرية بشرية همها الحياة وصراع الحياة. بينما الحدود الأصولية والمرجعية للأديان غير نهائية تقريبا، باعتبار الأديان تخص عالم الإنس والجن والملائكة وتخص السموات السبع والأرضين السبع والحياة الدنيا والحياة الآخرة..

ديمقراطية مشوهة

ولم أكد أخرج من غابة الأصول المرجعية للماركسية والأديان حتى وجدت أمامى ثلاث مسائل مهمة طرحها الدكتور رفعت السعيد للمرة الثانية وهى مسألة الاشتراكية ومسألة الديمقراطية ومسألة تبادل السلطة حيث قال: ومن ثم تكون التجربة الصينية واحدة من تنويعات تفردت بها رغم إدانة البعض (قديما) لهذا التفرد.. وقال أيضا: وكمثال آخر لهذه الأسئلة المعقدة إذا كان النقد الأساسى للنموذج السوفيتى المنهار هو افتقاد الديمقراطية والحريات الأساسية، وإذا كان الكثيرون يقرون الآن بضرورة البحث عن نموذج مثالى لقيم وتطبيقات اشتراكية ديمقراطية، فإن هذا النموذج يثير مشكلات عديدة ومثيرة للحيرة. فالديمقراطية تعنى بالأساس القبول بالتعددية الحزبية. وتعنى القبول بتداول السلطة وفى إطار كهذا، يمكن أن نسأل أنفسنا: إذا وصل حزب اشتراكى إلى السلطة عبر الانتخابات طبعا وطبق كل طموحاته: مصادرة الملكيات الزراعية. تأميم الصناعات الكبرى والمصارف والملكيات الكبيرة. ثم بعد أربع سنوات لم ينجح فى الانتخابات. وتشكلت حكومة رأسمالية فألغت التأميمات وأعادت الأراضى والمصانع والممتلكات إلى أصحابها.. ثم عاد الاشتراكيون بعد أربع سنوات ثم هل يمكن لأى نظام اقتصادى واجتماعى أن يتحمل هذه الأرجوحة.. قطعا لا. فما هو الحل؟..

هكذا يرى الدكتور رفعت السعيد أنه قد وضعنا على قرنى الإحراج بتصوره هذا وما يولده من أرجوحة تبادل السلطة تؤدى إلى بناء وهدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا كل أربع سنوات..

ولذلك أقول إن الديمقراطية ضرورة..

وتعدد الأحزاب والنقابات والتعاونيات ضرورة.. وتبادل السلطة ضرورة..

ولكن الديمقراطية الأمريكية بالذات ديمقراطية مظهرية ومشوهة بالعسكرة والعنصرية الطبقية، فلم تسمح ولن تسمح، بقيام أحزاب اشتراكية ونقابات وتعاونيات يسارية، وبالتالى فالديمقراطية الأمريكية المظهرية هى فى وجهرها دكتاتورية تعبر عن رأس المال الأمريكى وعسكرته، ولهذا لا يوجد فى أمريكا غير حزبين يمثلان مصالح طبقة رأس المال المالى الكبير ومن ثم يتبادلان وحدهما السلطة فى أمريكا طوال تاريخهما الحديث، دون أن تحدث الأرجوحة التى قال عنها الدكتور رفعت السعيد.

ولذلك فإن بدعة تبادل السلطة بين الأحزاب الرأسمالية وحدها دون الأحزاب الاشتراكية الحقيقة والمعبرة عن مصالح العمال والفلاحين وجمهور الفقراء والكادحين فى أمريكا وأوربا، لا شأن لها بالديمقراطية الحقيقية. ولا أغالى إن قلت إنها دكتاتورية رأس المال القادر على تضليل الجماهير التى ارتضت بتبادل السلطة بين الأحزاب الرأسمالية وحدها فقط.

ولو أن القطبية الاشتراكية فى الاتحاد السوفتى قد سمحت بتعدد الأحزاب الاشتراكية وتبادل السلطة الاشنراكية بينها لما سقط الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى.

وإذا تأملنا فى مسألة الأرجوحة التى توقعها الدكتور رفعت السعيد فإن تعدد الأحزاب يعنى تعدد الأحزاب الاشتراكية لأن الجماهير اليسارية والاشتراكية، نبذت فكرة الوحدانية الحزبية للأحزاب الاشتراكية كما هو حادث الآن فى روسيا. هذه الأحزاب التى يمكن فقط أن تتحالف فى إطار وحدة عمل فقط دون مركزية حزبية ملزمة.. وبالتالى فمن الممكن تبادل السلطة بين الأحزاب الاشتراكية دون الأحزاب الرأسمالية وفقا لإرادة جماهير الناخبين الذين سوف ينحازون حتما للأحزاب الاشتراكية دون الأحزاب الرأسمالية فى نفس الوطن.

والأمر الذى غفل عنه الدكتور رفعت هو المقولة التى تقول. لا يدرك الشوق إلا من يكابده.. ففى ظل مجتمع مدنى ديمقراطى تسوده الديمقراطية وتعدد الأحزاب الاشتراكية، فى مواجهة تعدد الأحزاب الرأسمالية حيث تتبادل السلطة. فإن الأحزاب الاشتراكية سوف تكسب وتحول دون وجود أرجوحة الدكتور رفعت السعيد.

وذلك نظرا لأن أهداف وطموحات الأحزاب الاشتراكية سوف تهم الأغلبية من السكان الأكثر عددا والأشد فقرا، والواعية بأمورها ومصالحها البعيدة والقريبة فى مواجهة الأقلية

السكانيــة، من الأغنيــاء والرأســمــاليين والشيوعيين أنصار الأحزاب الرأسمالية علما بأن جمهور اليسار الاشتراكى قد ازداد عددا ووعيا من جراء سقوط الاشتراكية السوفيتية، التى دفعت هذا الجمهور إلى الجوع والفقر والتشرد.وممارسة الرذيلة وتجارة الرقيق حيث اضطرت الآلاف من النساء الروسيات بعد سقوط الاشتراكية السوفيتية، إلى مزاولة البغاء والانخراط فى سوق الرقيق فى دول الخليج وفى أمريكا وغيرها.

اشتراكية المستقبل

بالإضافة إلى أن الطبقة العاملة فى ثوبها الجديد قد ضمت إلى صفوفها جمهور العاملين بأيديهم وجمهور العاملين بأدمغتهم، من البروليتاريا المهنية. والفنية من الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمعلمين والمحامين والعلميين فى الجامعات والمعاهد والفنية فى الاتصالات الحديثة والصناعات الحديثة.

إن هذا الجمهور الكادح الواعى والمترامى لم ولن يقبل بأرجوحة الدكتور رفعت السعيد فى حالة وصول الأحزاب الاشتراكية إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية حرة. وفى حالة تحقيق طموحاته الاشتراكية التى سوف تقضى على الفقر والبطالة، وتحقق التنمية والرخاء مما يدفع جمهور الكادحين إلى الحفاظ على الطموحات الاشتراكية التى يحلمون بها.. ولا يدرك الشوق إلا من يكابده..

وآخر مسألة جرنا إليها الدكتور رفعت السعيد مسألة الصين التى يرى أنها فى الطريق إلى تحقيق حلم أيديولوجى جديد.. طبعا مغاير للاشتراكية.

ويبــــدو أن دليله فى هذا يتلخص فى الاستثمارات الأجنبية فى الصين. وفى علاقة الصين بالمؤسسات الرأسمالية الدولية.. ألم يقل لينين: مرحبًا بالخبرة الأمريكية ومرحبًا بالاستثمارات الأمريكية فى الاتحاد السوفيتى.

إن هذا الحلم الصينى الأيديولوجى الذى تنبأ به الدكتور رفعت السعيد ولمحه من بعد ليس هو حلم فرعون الذى فسره.. يوسف «عليه السلام» بقدوم قحط على مصر طوال سبع سنين تتحول فيه البقرات السمان إلى بقرات عجاف، وتتحول السنابل الخضر إلى سنابل يابسات. فالحمد لله فإن بقرات الصين سمان سمان.. وسنابل الصين خضر خضر وتنميتها الاشتراكية مشرقة ومزدهرة إلى أبعد الحدود فى ظل حكم الحزب الشيوعى الذى ترفرف راياته الحمراء فى سماء الصين الاشتراكية.

وأخيرا أتقدم بالتحية للأستاذ الدكتور إبراهيم سعد الدين الذين أختلف مع ما قاله فى افتتاحية مجلة اليسار الجديد.. وأتقدم

بالشك للدكتور رفعت الأمين العام لحزبنا حزب التجمع. حزب اليسار المصرى الذى جرنى جرا إلى غابة الفكر المتشابكة الأغصان وشدنى شدا إلى حرب المفاهيم الصعبة والمعقدة. مما اضطرنى إلى الدفاع عن اشتراكية المستقبل القادرة على قبول تعدد الأحزاب الاشتراكية وتعدد الأحزاب الرأسمالية معا. وتعدد النقابات العمالية والمهنية وتعدد التعاونيات الفلاحية والحرفية فى الوطن الواحد والقادر على تبادل السلطة بواسطة انتخابات حرة مباشرة والقادر على تغليب الديمقراطية على المركزية فى الأحزاب الاشتراكية وفى السلطة والمجتمع. والواعية بحدود الطبقة العاملة فى ثوبها الجديد، التى تضم العاملين المعدمين والحرفيين الفقراء.. والواعية كذلك بأن مصر باتت شبه مستعمرة أمريكية وعالم جديد، عالم العولمة الأمريكية والصهيونية. مما يدعو اليسار الاشتراكى إلى تنمية عضويته الاشتراكية، تدعيما للوطنية المصرية فى مواجهة دوله رأس المال والاستعمار الأمريكى وعولمة الصهيونية.

إن اليسار المرتجى يسار اشتراكى وطنى جماهيرى تربى وتعمد فى التضحية. يسار يحظى بالاحترام من القوى الوطنية والتقدمية.. وليس مجرد يسار اسمى وشكلى تربى وتعمد على المنفعة. ومن ثم يفقد اليسار المصرى احترامه وينظر إلى شخصياته العتيدة باعتبارهم الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

الأهالى

جريدة كل الوطنيين

تصدر صباح كل أربعاء

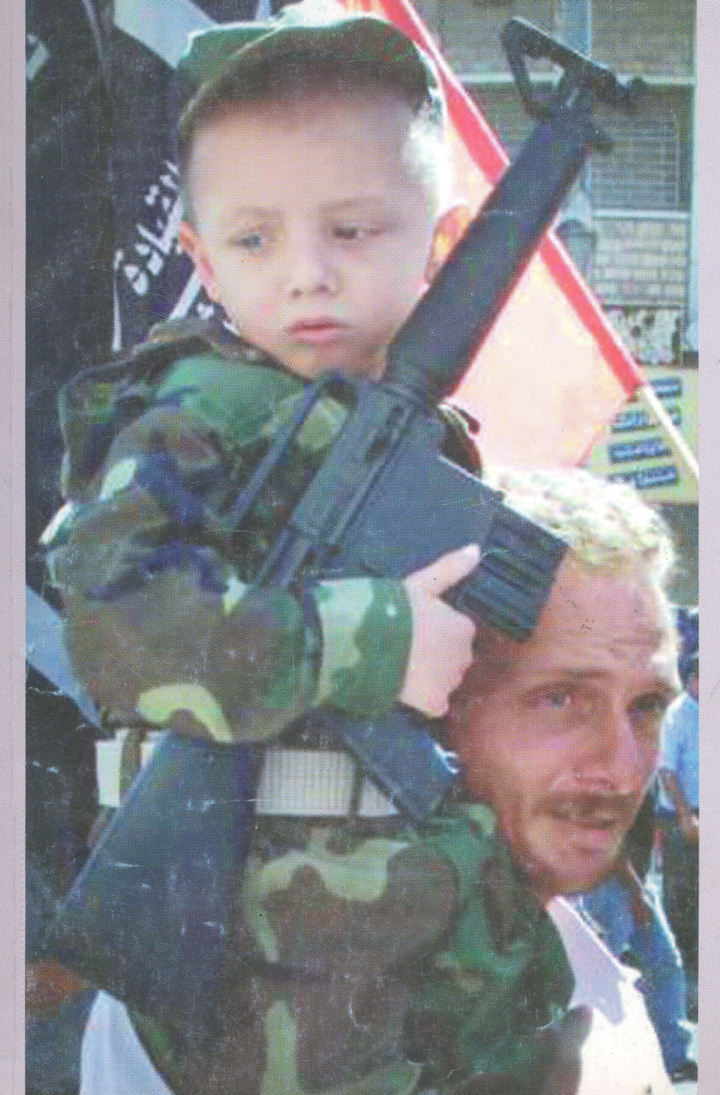
رئيس مجلس الإدارة : رفعت السعيد   رئيس التحرير : نبيل زكى

أدب ونقد

مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية

تصدر شهريا عن حزب التجمع

رئيس مجلس الادارة : رفعت السعيد   رئيس التحرير: فريدة النقاش



شخصية العدد .. الطفل الفلسطيني : كلنا فداء للوطن

اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا
للسعادة المشتركة..
نبنيه بالحرية والعقل
والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

فلسطين لن تموت



برامج التغيير

- مصر: بين التغيير الحقيقى والإصلاح الشكلى
- دراسة: نموذج جديد للتنمية الوطنية
- ملف: صحة المصريين فى خطر..!
- القاعدة: تنظيم أم مجرد
- مساهمات: سمير أمين.. لاتوش.. وشومسكى
- ندوة - دراسات - حوارات - تقارير

الاصدار الثانى - العددان الثامن والتاسع - خريف ٢٠٠٤

اليسار الجديد

● ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد الثامن والتاسع خريف ٢٠٠٤

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب-القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد الالكترونى

alyassar@alahaLi.com

الاشتراكات فى مصر : سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

المحتويات

بين التغيير الشكلى
والتغيير الوطنى المطلوب لمصر

د. إبراهيم سعد الدين

أصبحت قضية تغيير نظام الحكم فى مصر قضية حالة وملحة . فقد مضت أكثر من خمسين سنة منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى شكلت نظام الحكم الذى يتصف بالدمج بين السلطات التشريعية والتنفيذية . كما أن القضاء أصبح فى إطارها محاطاً به بين من يملك سلطة إصدار القوانين و من يملك قوة التنفيذ المادى لهذه الأحكام.

كما أن النظام يقوم فى قمة السلطة الموحدة والمندمجة على قيادة فردية لشخص الرئيس الذى يملك السيطرة على أجهزة التشريع والتنفيذ ، كما يملك السيطرة على التنظيم السياسى أو الحزب الحاكم الذى نشأ فى ظل الدولة وأصبح يؤدى إلى جانب الأجهزة الأمنية والإعلامية دوراً إعلامياً ومعلوماتيا . واندمج الحزب فى الدولة وأصبح جزءاً لايتجزأ منها.

وقد اتبعت ثورة ٢٣ يوليو فى مرحلتها الناصرية سياسات وطنية تحررية مضادة للاستعمار والصهيونية ، كما اتبعت سياسات اجتماعية لصالح العمال والفلاحين والطبقات الشعبية ، ونفذت برنامجا وطنيا للتصنيع وتنمية وطنية مستقلة ، وكان النظام يتخذ هذه السياسات بحكم توجهات قيادته التى اعتمدت على أجهزة الدولة القابضة على السلطات كلها وبالاعتماد على أجهزة أمن خارجي وداخلى هى مؤسسات رسم السياسات وتغذيتها بالمعارف والمعلومات وبدائل اتخاذ القرارات وبأجهزة إدارة قادرة على تنفيذ السياسة التى تتخذ ومتابعتها معتمدة على تعبئة الجماهير عن طريق صحافة وأجهزة إعلام صادرة عن الدولة ومسيطر عليها منها ، ورغم الهزيمة

العسكرية التى أفقدت النظام شرعيته فإن الهزيمة قد فجرت ضرورة الصمود ومواجهة العدو واستمرار التنمية المستقلة وحشد القوى من أجل مواجهة عسكرية مع إسرائيل . وجرى فعلا الاستعداد لذلك وأعيد بناء القوات المسلحة . بما مكن من تحقيق نصر ١٩٧٣.

وقد تم فى إطار نظام ٢٣ يوليو انتقال السلطة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر إلى نائبه الوحيد إذ ذاك الذى تم تعيينه رسميا عن طريق استفتاء تم تنظيمه في ظل سيطرة أجهزة الدولة القابضة.

ورغم أن الرئيس الجديد وعد بإصلاح نظام الحكم والاحتفاظ بجوهر السياسات التى طبقت فى المرحلة الناصرية . فقد تخلص الرئيس من رجال عبد الناصر الذين كانوا يقبضون على أجهزة الحكم والأمن والإعلام وعلى التنظيم السياسى بعد ستة أشهر من توليه السلطة.

وما أن اكتسب الرئيس السادات شرعيته الخاصة بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣ حتى بدأ فى تنفيذ سياسات مخالفه بعد أن كان الوعد بأن تستمر وتبقى واحتفظ بأسلوب الحكم ونظامه رغم الوعد بالتغيير.

وقد استطاع الرئيس أن يتخلص من خلفاء عبد الناصر وأن يبدأ طريقا مختلفا بفضل ما لمنصب الرئاسة من سلطات مجمعة . ولما تحيط برئاسة الدولة فى الثقافة السياسية من تقديس.

وكان من الطبيعى ألا يفرط الرئيس فى سلطته بعد أن انتصر باستخدامها فى مواجهة من يخالفونه سياسيا.

وكان دستور ١٩٦٤ قد رسم سلطات الدولة باعتبار أن رئيس الجمهورية هو الممسك بالفعل بالسلطة الشرعية وأنه هو مصدر الدفع فى العملية السياسية وهو مصدر اتخاذ القرارات ورسم السياسات فهو الرئيس الأعلى للدولة ورئيس السلطة التنفيذية ، وهو من يضع السياسة العامة للدولة بمشاركة الحكومة التى يعين أعضاءها . ومجلس الوزراء طبقا للدستور ذو مسئولية تنفيذية فى الأساس . ورئيس الجمهورية يقترح ثلث أعضاء المجلس النيابى ترشيحه ، ويرشحه ثلثا أعضاء المجلس على الأقل ثم يطرح اسمه باعتباره المرشح الوحيد على الاستفتاء الشعبى ، وعند تمام الاستفتاء تكون سلطته مستمدة من الشعب مباشرة . مما لايملك المجلس النيابى إزاءه أية سلطة بينما يملك هو سلطة حل المجلس النيابى . ومن سلطته تعيين الوزراء ورئيس الوزراء وتغييرهم ، وله حضور جلسات مجلس الوزراء فيكون له رئاسته . ومدة ولايته هى ست سنوات تزيد سنة على مدة ولاية المجلس النيابى.

وقد اتبع دستور ١٩٧١ ذات النهج فى رسم سلطات الدولة وطريقة ترشيح رئيس

الجمهورية وطريقة الاستفتاء عليه ومدة ولايته وعلاقته بالسلطة التنفيذية . كما اعتبر بالإضافة إلى ذلك حكما بين السلطات . وأصبح من سلطته بالإضافة لذلك أن يتخذ إجراءات سريعة يواجه بها مخاطر أى حالة تتجاوز السلطات المبينة بالدستور وأن يعرض ذلك خلال خمسة عشر يوما على الاستفتاء العام طبقا للمادة ٧٤ . ورغم أن الرئيس السادات جعل الدعوة للديمقراطية والحرية هى أميز مايميز نظام حكمه عن حكم الرئيس عبد الناصر فقد انتهى الأمر بأن يصبح له من المناصب والألقاب والمسئوليات أكثر مما كان يحوزه عبد الناصر . ضاما إلى اختصاصاته إلى جانب أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة . إنه قد صار أيضاً الرئيس الأعلى لقوات الشرطة ، ورئيس الهيئة القضائية إلى جانب رئاسته للحزب الحاكم ومفوض عام فى جميع المجالات العسكرية والاقتصادية والمجالات المتصلة بالأمن القومى إلى جانب سيطرته على المجلس الأعلى للصحافة.

وقد بقى الوضع على ماهو عليه بعد مصرع الرئيس السادات وحتى الآن ، ويصف المستشار طارق البشرى فى دراسة له عن الديمقراطية ونظام ١٩٧١ الأوضاع السائدة بقوله : إنه " مع بقاء ظاهرة الاندماج فى الرئاسة بين السلطات والهيئات على مدى يزيد على ٢٠ سنة بعد وفاة السادات فإن الظاهرة قد أصبحت أفدح وصار الوضع " إنه توجد سلطة تشريعية ولكن بغير استقلال ، وثمة سلطة قضائية ولكن محاط بها وبوزارة العدل نفوذ كبير فى إدارتها وثمة أحزاب ولكنها حزب حاكم مندمج فى السلطة وفى رئاسة الدولة ، وأحزاب معارضة تقوم بنشاط صحفى وباجتماعات لأعضائها فى الغرف والقاعات المغلقة ولاتصل إلى مؤسسات الدولة بنفوذ ذى أثر ، وثمة صحافة خاضعة للسيطرة ونقابات وجمعيات خاصة تخضع للسيطرة من جانب أجهزة الدولة ".

ويخرج المستشار طارق البشرى من توصيفه للأوضاع إلى استخلاص مهم وهو " إنه إذا حدث انفراد بالسلطة بغير مشاركة فى اتخاذ القرار وبغير تهديدات لها ولاتهديدات خارجية عليها وعلى امتداد زمان لاينتهى بتداول فان فى هذه الحالة تكون السلطة قد تشخصنت أى اكتسبت صفات العمل الخاص ، وتكون الدولة أهم الهيئات العامة وأدومها وأبقاها قد انتقلت من العموم إلى الخصوص فصارت شأنا خاصا بالقائم عليها ".

وتبرز شخصنة السلطة أكثر ماتظهر فى سيطرة حرم الرئيس على الحركة النسائية وعلى أنشطة مختلفة تتعلق بالطفولة وبالثقافة كما تبرز فى سيطرة نجل الرئيس على لجنة السياسات فى الحزب الوطنى ورئاسته لاجتماعات يشارك فيها رئيس الوزراء والوزراء

، وفي عديد من الاجتماعات والزيارات الرسمية دون أن يكون له منصب رسمي يؤهله لذلك ، كما تبرز أيضاً في التعديل الوزاري الأخير الذي تم بترشيح من لجنة السياسات التي يرأسها نجل الرئيس.

وترتبط الشخصنة أيضاً بتغييب ظاهرة الانتخاب كأداة لاختيار القيادات وتغليب الاعتماد على التعيين حتى في تلك المناصب التي كان يتم الانتخاب فيها من قبل . وبينما يصبح المعينون مسئولين أمام من قام بتعيينهم فإن من يقوم بالتعيين لايخضع لأى نوع من المساءلة أو المحاسبة.

وقد أخرت السلطة أى إصلاح سياسى حقيقى في مصر بدعوى أولوية الإصلاح الاقتصادى . إلا أن الإصلاح الاقتصادى نفسه اتخذ مسارا معوجا أدى به إلى الفشل وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

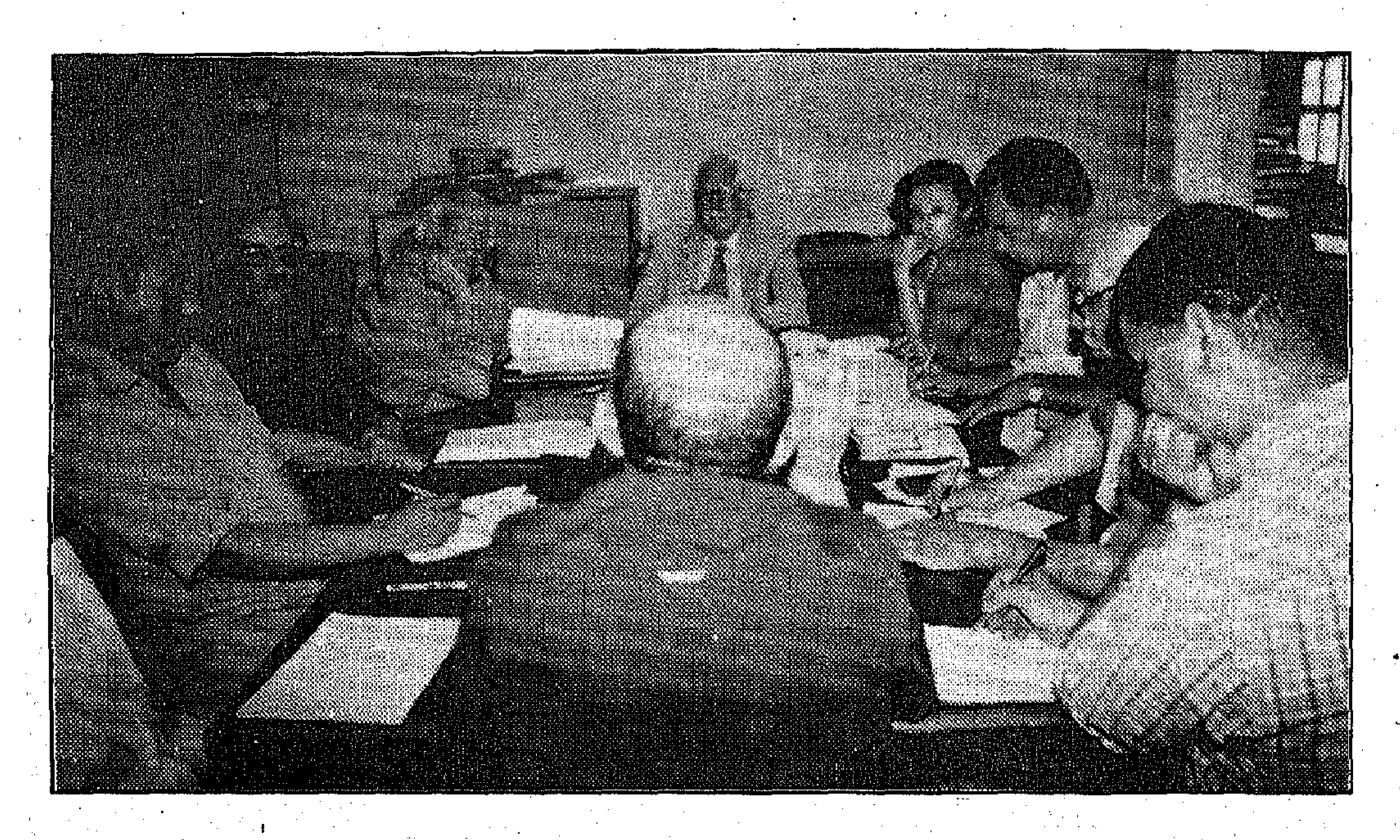
ومع الشخصنة أيضا يتم انتشار الفساد . فالعديد من المختارين تتم حمايتهم بواسطة من اختاروهم والذين يقومون بالدفاع عنهم .

لكل الأسباب السابقة ولغيرها مما ترتب عنها من نتائج أصبح تغيير نظام الحكم ضرورة حتمية ذات أولوية . من أجل ذلك أطلق حزب " التجمع " مبادرته التى تضمنها مشروع برنامج التغيير الوطنى فى مصر . والذى يشمل إلى جانب الإصلاح السياسى ، تحديداً للمواقف الوطنية ، ومطالب الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي ذات الأولوية التى يمكن أن تلتف حولها كل القوى الوطنية فى مصر على اختلاف اتجاهاتها.

ويتطلع " التجمع " أن يصبح هذا المشروع بعد مناقشته وإدخال أى تعديلات ضرورية عليه مشروعا لكل مصر تناضل كل القوى الحزبية والديمقراطية والمنظمات الأهلية والنقابات والاتحادات وغيرها من أجل وضعه موضع التطبيق.

إن التغيير الشكلى فى الوزارة ، واختيار جيل جديد أكثر شبابا لتولى المسئولية عن تسيير وزارات الدولة لن يكون مجديا لتحقيق أى إصلاح جاد أو تبنى أى سياسات وطنية أو اجتماعية جديدة خاصة إذا كان هؤلاء هم على الأكثر عناصر فنية . قد يعرف بعضهم بالإجادة فى مجاله الخاص . ولكن لم يعرف عن أى منهم تبنى أى فكر إصلاحى شامل حتى فى المجالات التى هم مسئولون عنها ويغيب عن أغلبهم أى نظرة عامة لجملة القضايا التى تعانى منها مصر.

حول برنامج " التجمع " للتغيير الوطنى



المشاركون :

١- د. إبراهيم سعد الدين
٢- أحمد بهاء شعبان
٣- حسين عبد الرازق
٤- عادل الضوى
٥- عبد الغفار شكر
٦- فاروق العشرى
٧- محمود أمين العالم
٨- د. منار الشوربجى

اليسار.. تفتح حوارا حول

برنامج "التجمع" للتغيير الوطنى

أعدها للنشر: إنتصار بدر

د. إبراهيم سعد الدين: تغيير أسلوب الاستفتاء مفتاح التغيير فى مصر.

حسين عبد الرازق: نريد حشد أكبر قاعدة جماهيرية حول المشروع.

محمود أمين العالم: معركتنا بالأساس من أجل الدستور.

عبد الغفار شكر: نحتاج إلى برنامج عاجل يستفيد منه الجميع.

منار الشوربجى: الباقى من الزمن أقل من طموحاتنا فى التغيير.

أحمد بهاء شعبان: النظام فاسد ومستبد وغير صالح للاستخدام.

فاروق العشرى: الحكم على ثورة يوليو بالنظر لمشروعها الوطنى.

نناضل لاستعادة بعض ما فقدناه بعد حكم السادات.

عقدتّ مجلة اليسار الجديد ندوة حول مشروع حزب التجمع للتغيير الوطنى ،أدارها الدكتور إبراهيم سعد الدين عضو المجلس الاستشارى للتجمع ورئيس مجلس إدارة مجلة اليسار الجديد ، وشارك فيها عبد الغفار شكر عضو المكتب السياسى لحزب التجمع والكاتب والمفكر محمود أمين العالم وحسين عبد الرازق الأمين العام لحزب التجمع والدكتورة منار الشوربجى أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية والمديرة الأكاديمية لمركز الدراسات الأمريكية بها ، وأحمد بهاء شعبان الناشط السياسى واليسارى المستقل ، وفاروق العشرى القيادى الناصرى المعروف . وفيما يلى عرض مفصل لوقائع الندوة .

التغيير أساس برامجه

الدكتور ابراهيم سعد الدين : أريد أن أبدأبكلمة صغيرة هى أن موضوع التغيير مطروح من حزب التجمع منذ صدر برنامجيه الأول والثانى بما يعنى أن التغيير ليس جديداً بالنسبة لفكر التجمع ، فالتجمع يطرح تغيير النظام القائم ، لكن الجديد فى الأمر أن قضية التغيير أصبحت قضية حالة على مستوى المجتمع كله وعندما كنا نطرح قضية التغيير لم يكن المجتمع كله مهيأ لها ، اليوم ، الظرف الذى نعيش فيه عملية التغيير قضية أصبحت مطروحة على المستوى الشعبى المصرى ، وعلى مستوى العالم العربى فى كثير من الأحيان وأيضا فى العالم ، وماجعل عملية التغيير تطرح بالحاح هو حالة الركود والجمود التى استمرت لفترة طويلة جداً فى مجتمعاتنا العربية ومن بينها المجتمع المصرى . فالأوضاع المصرية فى حالة جمود شبه كامل وتسير من وضع سيئ إلى أسوأ خلال فترة زمنية طويلة ، على عكس مايقوله الحزب الوطنى إن المجتمع فى حالة تقدم مستمر لأن المجتمع فى حالة زيادة عمق الأزمة وهذا مايعرفه الجميع . المسألة لاتحتاج إلى شرح ، وكون المجتمع أصبح مهيأ لعملية التغيير يجعل هذه القضية حالة والمهم فيها ليس الناحية الفكرية ولا النظرية ، إنما المهم الناحية الكيفية التى يمارس بها العمل السياسى من أجل إحداث تغيير مناسب للأوضاع المصرية ونقلها من حالة الجمود إلى حالة أخرى مختلفة ، والحقيقة إن نظام الحكم الموجود بدأ منذ عام ١٩٥٤ وليس عام ١٩٨١ ، هو النظام الذى قام عام ١٩٥٤ وركز السلطة فى يد رئيس الجمهورية ، ومن هنا وجدنا أنه مع تغيير الرؤساء يمكن أن تتغير السياسات لأن السيطرة الكلية للرئيس تمكنه من ذلك برغم أن أجهزة السلطة قد تكون هى نفسها ودون تغيير كبير ، إن مايتمتع به الرئيس من سلطات يجعله قادراً على تغيير مسار العملية التاريخية

بالكامل وبنفس أجهزة السلطة القائمة ، وإذا أخذنا الفترة التاريخية من عبد الناصر حتى الآن فمنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ حدث تغيير فى أجهزة السلطة فى العهد الملكى ونشأت أجهزة جديدة بينما منذ أن نشأت هذه الأجهزة حتى الآن فهى مستمرة ، يحدث تغير فى الأشخاص لكنهم يمارسون العملية السياسية على نفس النمط ومن هنا فإن عملية التغيير لايمكن أن تتم فى مصر دون تغيير نظام السلطة وليس تغيير الأفراد أيا ماكانوا، وهذا ماحاول التجمع أن يطرحه فى الورقة التى أظن أن الأستاذ حسين عبد الرازق مسئول عنها بالدرجة الأولى وهى موجودة معكم وموضوعنا مناقشة هذه الورقة مع التركيز بصفة أساسية على ما العمل من أجل نقل هذا من شعار إلى خطة عمل ؟.

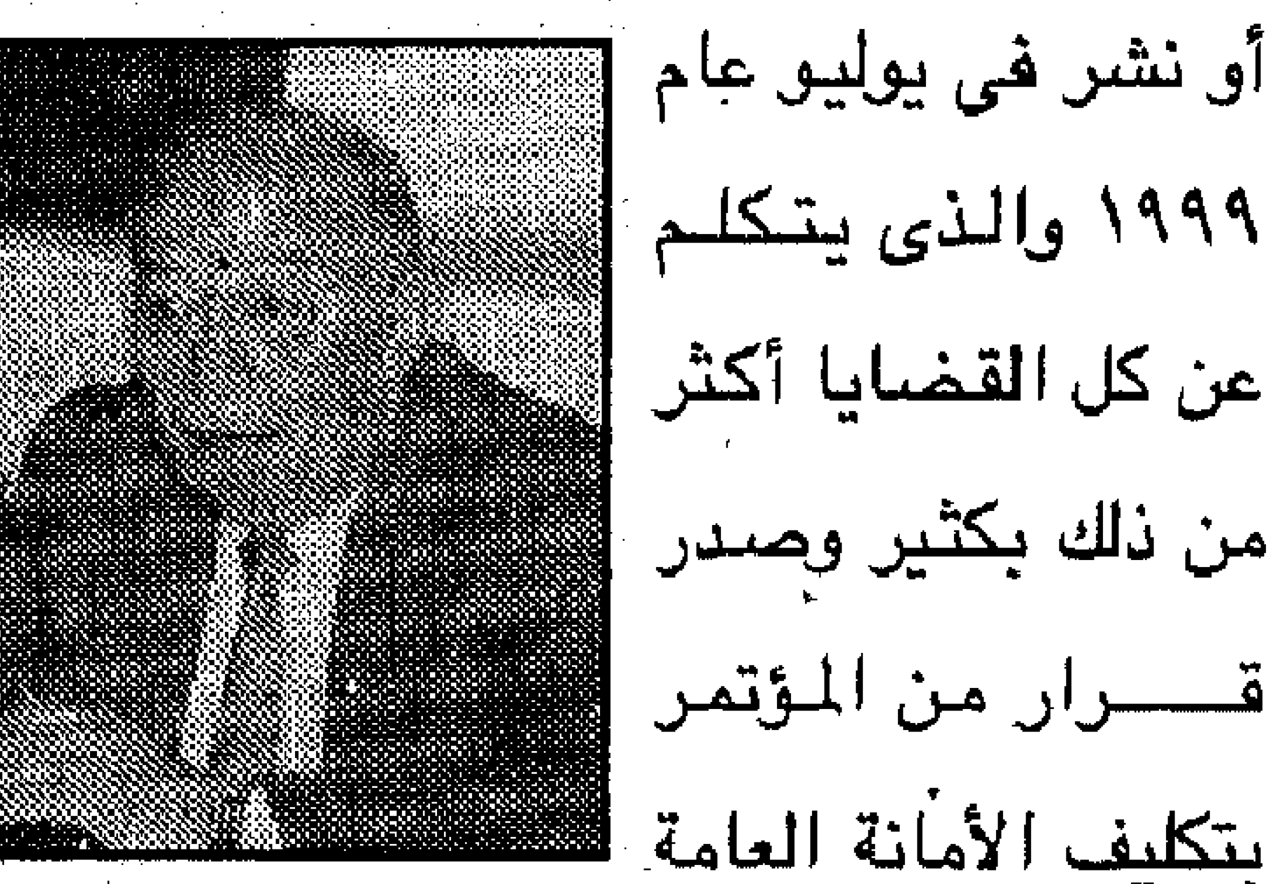
عبد الغفار شكر : هناك نقطة لابد أن تأخذ جانباً خاصاً من النقاش وهى موقع الديمقراطية من عملية التغيير فى مصر.

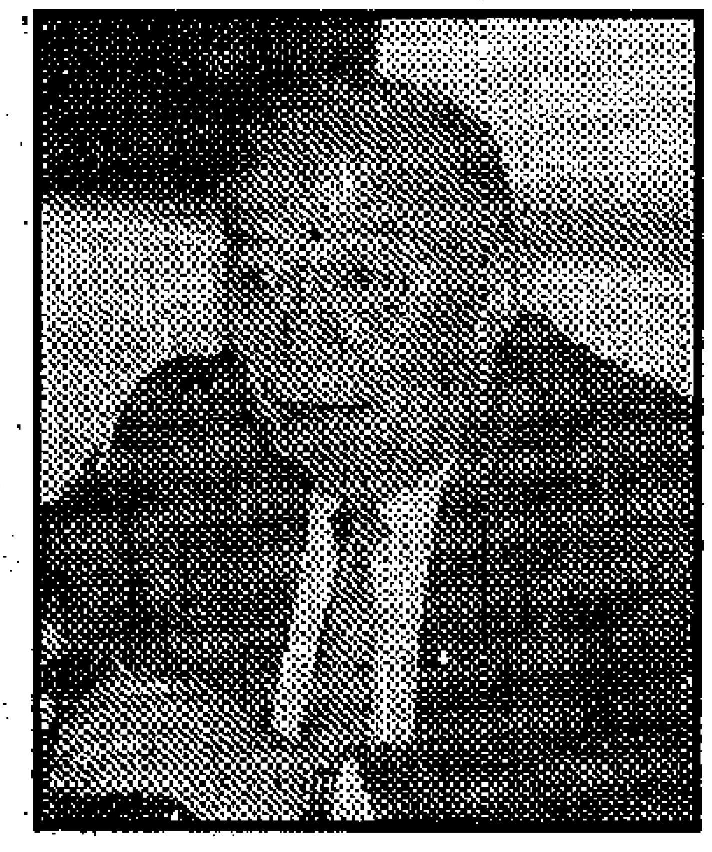
محمود أمين العالم : ليس هناك فرق بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية فى التنفيذ العلوى ، وأنا هنا اخترت الطرح الذى ذكرته سيادتك ، وأعتقد إننا يجب أن نركز المسألة على شكل السلطة الحقيقية لأن لها أهميتها ، فعندما نتأمل شكل السلطة فى الحالة المصرية لانستطيع أن نتوقف عند الشكل السياسى على الرغم مما يمكن أن يكون له من دلالات سلبية ، بمعنى أنه قد تكون هذه الظاهرة بدأت من ثلاثة قرون مثلاً ليس مهماً ،المهم تأمل ماحدث ، الذى حدث أن الإخوان حاولوا فرض الإرادة ، والشيوعيين رفضوا سياسات معينة وخرجوا وبقيت السلطة وسطية ووجدت نفسها مسئولة عن جهاز دولة كامل وليس لها حزب ، وفى التاريخ الذى نعرفه عندما تقوم سلطة تغيير خاصة إذا كان تغييراً حازماً ولم تغير جهاز الدولة القديم وما الذى حدث ؟ أن جهاز الدولة استولى عليها فهذا ليس معناه أن نقف عند هذا بل نتأمل ما الذى حدث رغم ما ارتكبه جهاز الدولة من أخطاء ومواقف ، الذى حدث تغيير جذرى فى البنية الاقتصادية ، تغيير جذرى فى التعليم ، تغيير جذرى فى السياسة الخارجية ، وكل هذه المسائل لم تؤت أكلها الحقيقى ثم جاء نظام آخر له الشكل العلوى ، ليس لأن الشيوعيين خرجوا وغيرهم ولكنه فرض نفسه وفرض سياسة جذرية مخالفة ، ومن ثم لايمكن القول أن المسألة هى استمرار نظام أو أن النظام هو الشكل ، وأنا باعتذر أنى أخذت الكلمة بعد الكلمة الافتتاحية

لكنها قضية مهمة للغاية لأنها موضع خلافنا، أشعر أن التركيز على الشكل كما ذكره الدكتور ابراهيم في كلمته والحقيقة لايوجد سياسي يبدأ بما العمل بدون لماذا وليه وإزاى وكيف خاصة بعد ملاحظتى لأكثر من زميل يكتبون فى الأهالى ويركزون على فكرة الديمقراطية، الديمقراطية فى أى واقع وأى شكل وأى دلالة وخاصة فى هذا الوضع على سبيل المثال واسمحوا لى أن انتقل لنقطة أخرى فأنا لاأجد فى الورقة أى إشارة للدستور ، هل تعلمون أن الدستور جيد ولكن لايعمل به ، هناك اجهاض للدستور ومن ثم فما هى معركتنا مع هذا الدستور الذى يتكلم عن القطاع العام ، والتوجه الاقتصادى ، هذا الدستور ملئ ولم نفكر فى معركة دستورية من أجل إعمال الدستور على سبيل المثال فى الوقت الذى يمكن أن تصبح هذه المعركة ليست ديمقراطية فقط ، ولكن ديمقراطية واجتماعية وسياسية ، أخشى أن نجتمع ونقول ما العمل العملى فقط أيضا لابد من العمل الفكرى أيضاً.

إن معركتنا من الداخل وليست من الخارج الأمريكانى فالخارج الأمريكانى متحقق منذ سنوات والداخل الذى يريده الأمريكان أيضا متحقق فإذا دفعنا قضية الديمقراطية ككل بالمعنى العام لن تحقق رؤية بنيوية فى واقعنا كما أرى فى التقرير مثل " تطوير مناهج التعليم ماذا تعنى بهذا، هناك أشياء تبدو كما لو كانت ينبغيات ، ينبغى نفعل كذا وينبغى نقول كذا المسألة فى رأيى غير هذا تماماً بل ينبغى نفعل كذا لماذا وكيف ، أنا أتحدث بشكل عام ، علينا أن نبدأ بالدستور لأن الدستور مضروب بالجزمة وهذه قضية دستورية كبيرة إلى جانب السياسات التى لا أرى إلا الصورة الجهيرة جداً لمطلب الديمقراطية معلقا فى الفراغ ومعزولاً وأنا فى رأيى لابد من التعشيق ربما أكون مغالياً ولكن التعشيق ، بمفهوم الديمقراطية التى نريدها وهذا هو الفارق بيننا وبين أمريكا واكتفي بهذا القدر.

حسين عبد الرازق لكى أوضح .. هذا ليس البرنامج العام لحزب التجمع الذى صدر أو نشر في يوليو عام ١٩٩٩ والذى يتكلم عن كل القضايا أكثر من ذلك بكثير وصدر قرار من المؤتمر بتكليف الأمانة العامة





واللجنة المركزية باصدار برامج متخصصة انتهى منها برنامج وهو الخاص بالتعليم ، هذه أول نقطة أريد توضيحها ، النقطة الثانية أنه بعد صدور البرنامج العام صدرت مجموعة من القرارات تطبيقاً لهذا البرنامج نسعى

لتحقيقها خلال خمس سنوات وهذا المشروع المطروح أمامكم مشتق من البرنامج ، وهو برنامج عاجل المفروض أن نسعى إلى تطبيقه خلال ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ قبل استفتاء الرئاسة في سبتمبر وقبل انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥.

إذن هو برنامج لمرحلة زمنية أقل من سنتين يستهدف أن يكون استفتاء الرئاسة مختلفاً واصررنا في بدايته على إنه مشروع لبرنامج للتغيير الوطني مطروح أولاً على الأحزاب والقوى السياسية والمجتمع المدني بهدف أن يصبح برنامجاً تتبناه كل القوى الوطنية والديمقراطية في مصر وقد أنهيناه بدعوة الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث ـ إلخ للنقاش حوله واقتراح التعديلات والإضافات لنصل من خلال النقاش إلى برنامج متفق عليه وقمنا بعقد ندوة دعينا إليها ٤٥ شخصية متنوعة ، من الإخوان المسلمين والشيوعيين ومابينهما وعدد من الشخصيات المستقلة قدموا ملاحظاتهم ، كما عقدنا اجتماعين أحدهما مع ممثل حزب الوفد ، أعد بعض التعديلات ستصلنا قريبا والاجتماع الثاني كان مع رئيس الحزب الناصري وقريباً سيرسل لنا أيضا بعض التعديلات ، هذا ولم ندع أي قوى في السلطة ، فليس لدينا وهم بأن السلطة التابعة للسياسة الأمريكية يمكن إقناعها بتبني برنامجنا الاقتصادي ، وعندما يصبح البرنامج في أيدينا سنحاول طرحه على الرأي العام ككل وليس النخبة السياسية فقط .

الديمقراطية مفتاح التغيير

النقطة الثانية وهي قضية الديمقراطية السياسية ، حزب التجمع بكل وثائقه خاصة في المرحلة الأخيرة يرى أن الديمقراطية السياسية هي المدخل لأي تغيير ولايضع شرطاً لذلك ، ونحن نطالب بديمقراطية سياسية على ضوء المبادئ العامة التي استقرت للديمقراطية السياسية في العالم وفي حال نجاحنا في تطبيق الديمقراطية ومن ثم تداول السلطة لانخشى أن يصل إلى السلطة أي تيار أخر سواء كان الإخوان المسلمين أو غيرهم فمسئوليتنا أن نصبح قوة حقيقية في الشارع وستأتي بنا الانتخابات في مرة قادمة وإذا كان هناك من يخشى من وصول الإخوان للسلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية فهناك أيضا هذا التخوف لدى البعض ضد الشيوعيين ، ونحن هنا لانقبل المزايدة على أحد ونثق في أن الديمقراطية ستفرض نفسها على الجميع ونحن مهتمون بالحوار حول هذا البرنامج وإجراء تعديلات مع كل القوى المستعدة لذلك.

محمود أمين العالم : لدى ملحوظة صغيرة ، هذا ليس برنامجاً بمعنى عندما تقول الضغط من أجل القضاء على الفقر أين البرنامج هنا؟

عندما نقول إصلاح ضريبى فهل هذا برنامج ؟

هناك كلام عن التغيير ولكن على أسس غامضة هذه ينبغيات عامة لاتؤدى إلى دلالة واضحة عكس ماذكرت .

حسم القضايا الخلافية

الدكتورة منار الشوربجى : أشكر الأستاذ حسين على هذا التوضيح فلم يكن واضحاً فى ذهنى هل هذا برنامج للتغيير فأين الإطار الزمنى المحدد له وماعلاقة هذه الورقة بالبرنامج العام لحزب التجمع ولكن



رغم تحديدك للإطار الزمنى بمدة عامين فأتصور أن هذه المدة أقل طموحاً مما هو مطروح فى الورقة فلا يعقل أن نقضى على الفقر مثلاً فى خلال عامين ولايجوز الحديث عن التعليم فى إطار هذه المدة ، وإذا كنا نريد إجماعاً وطنياً فلا يمكن الحديث عن معركة ضد الخصخصة وبالتالى هناك أشياء فى هذه الوثيقة سترفضها بعض القوى الوطنية ، أيضا حديثك عن الديمقراطية وهو جانب السياسة المحتمل الحديث فيه مع الحكومة فى حين الجوانب الأخرى سترفضها الحكومة مثل الجانب الاقتصادى والاجتماعى وهى الجوانب المقبولة من القوى الوطنية.

أنا الحقيقة اجتهدت فى قراءة هذا النص على أساس زاويتين ، الزاوية الأولى الرؤية العامة والاتساق فى الرؤية العامة ، والثانية هى التفاصيل والتوازن مابين الرؤية العامة والتفاصيل ، وإلى أى مدى نحتاج إلى التفاصيل واتفق مع الأستاذ محمود أمين العالم أن هناك غياباً للتفاصيل ، على أية حال سأتكلم عن التغيير السياسى والدستور ، لأنه إذا تحدثنا عن جمهورية برلمانية إذاً نحن نتحدث عن تقليص سلطات رئيس الدولة لفترة محددة فقط لأنه إذا أقمنا جمهورية برلمانية سيصبح رئيس الدولة دوره شرفياً ومن ثم لسنا فى حاجة للحديث عن سلطات رئيس الجمهورية لأن هذه مرحلة مؤقتة ، أريد أن أوضح أن هناك انفصالاً مابين الكلام عن الجمهورية البرلمانية وباقى النقاط الأخرى .

النقطة الثانية المهمة فى هذا السياق أن الورقة تحدثت عن جمهورية برلمانية وقبلها بسطرين تكلمت عن واحدة من أهم الشروط الأساسية لعملية تحقيق الديمقراطية وهى الفصل بين السلطات كيف والنظام البرلمانى

لايوجد فيه فصل بين السلطات ، أعتقد أننا فى حاجة لبلورة رؤية واضحة لما نريد هل نريدها جمهورية رئاسية مع إعادة النظر فى سلطات كل مؤسسة أم نريدها جمهورية برلمانية وبالتالى ستختلف المسألة وهذا مايطرح نفس الفكرة التى طرحها الأستاذ أمين العالم ألا وهى الدستور فتصورى باستثناء الجملة الخاصة بإلغاء المادة (٧٤) لايوجد كلام عن الدستور وهذه مسألة مهمة جداً فما موقفنا عن وجود الدستور لأن الكلام حول جمهورية برلمانية معناه تغيير الدستور فهل نقبل تغيير الدستور أو بعض ماورد فيه هذه المسألة لابد من التعامل معها لأنها قضية خلافية في مصر ، نفس الملاحظة تنسحب على شىء آخر وهو غياب الحديث عن قضايا مهمة جداً فى العمل الوطنى مثل إطلاق حرية تشكيل الأحزاب وهل نقبل أن تكون مطلقة وبالتالى هل نقبل تشكيل الأحزاب الدينية ، هذه أيضا قضية خلافية لابد من حسمها لأن ما العمل تعنى الضغط على الحكومة، ومفتاح هذا هو الاجماع الوطنى حول تغيير حقيقى فى مصر وحتى لاتستغل الحكومة الانقسام مابين القوى الوطنية المختلفة ومن ثم لابد من جهد للتوصل إلى اتفاق على القضايا الخلافية ، أيضا الورقة تتحدث عن الإعلام المرئى وغاب الحديث عن قضية مهمة جداً وهى حال الصحف الحزبية وتمويلها وفى تصورى لابد من وجود شكل قانونى لحماية الصحف الحزبية وتمويلها ، أيضا غابت التفاصيل فى موضوع الخطاب الدينى رغم أهمية هذا الموضوع فهناك شبه إجماع عن حاجتنا لتجديد الخطاب الدينى ولكن من سيقوم بتجديد الخطاب الدينى وكيف هل هم المشايخ أم الذين يدرسون الدين فى المنازل أم غيرهم ، نحن فى مرحلة حرجة جداً فى تاريخ مصر ولم نعد نملك رفاهية الحديث بالعموميات ، لابد أن نكون أكثر تركيزاً وتفصيلاً وهذا ينقلنى للجزء الاقتصادى فهناك غياب كامل له فى الورقة فلنفترض أننا تخلصنا من الحكومة كيف سندير ميزانية الدولة ، يبقى الحديث عن تطوير التعليم وهو جيد وكل القوى الوطنية تتحدث عن تطوير التعليم . وكل منها له رؤية مختلفة عن الآخر ، فما هى الأولويات فى عملية تطوير التعليم ، نسبته فى الميزانية العامة للدولة خصوصاً وأن البرنامج يطرح شيئاً آخر مثل الرعاية الصحية فموضوع الميزانية من الضرورى إدارة حوار حوله بين القوى الوطنية المختلفة.

النقطة الأخيرة وهى العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وفى تصورى أنه لابد من عقد مؤتمر مواز خاصة ونحن على أبواب الحملة الإنتخابية الأمريكية ، صحيح من ستأتى به الانتخابات لن يكون الأفضل ولكن

هناك أحاديث كثيرة حول المعونة الاقتصادية ولا أعتقد أن هناك خلافاً بين القوى الوطنية حولها إنما القضية الأهم هي المعونة العسكرية ، نحن نعتمد على الأمريكان عسكرياً وبالتالي نحن أمام قضية مهمة للغاية وهي كيف نحمي الأمن القومي المصري ، بدون الحديث عن المعونة العسكرية لن نصل إلى نقاش موضوعي هادف في العلاقات المصرية - الأمريكية.

تغيير أم إصلاح ؟

أحمد بهاء شعبان : قبل حديث الأستاذ حسين عبد الرازق كانت لدى عدة ملاحظات على الورقة فقد تصورت أنها بيان خاص بحزب التجمع موجه إلى العامة ، واليوم ونحن نناقش مسألة التغيير لابد من مناقشة مفهوم



التغيير ومفهوم الإصلاح ،لأنه بدون حسم هذه القضية سندخل في متاهة كبيرة جداً ، فهناك خلط سواء في هذه الورقة أو في الثقافة السياسية بشكل عام مابين المفهومين، وهما من وجهة نظري مفهومان متناقضان ، فالإصلاح يبدأ أو يكون متاحاً حينما تكون هناك بيئة سليمة وبها بعض الأخطاء والتجاوزات التي يمكن استبدالها أو استعواضها كي يعود البناء إلى سابق عهده الصحيح والسليم الذي يمكن الاعتماد عليه، ولكن حينما تصل بنا الأمور إلى هذا البناء الفاسد برمته فالحديث عن الإصلاح يصبح نوعا من تجميل القبيح وترويجاً لنظام فاسد ينبغي الخلاص منه ، وهذا يدخلنا في متاهات لن تؤدي لموقف سليم وبالتالي أود في البداية أن أتحفظ على قضايا مطروحة من منطلق إمكانية إصلاح النظام لأن جوهر الاتفاق العام بين الناس أن النظام تم عبر عقود طويلة اختراقه من مؤسسات الفساد الداخلية والخارجية ولم يعد صالحاً للاستخدام وبالتالي سأبدأ معتمداً على قضية التغيير ومتجاوزا قضية الإصلاح لأن الإصلاح قضية يطرحها الحزب الوطني والولايات المتحدة الأمريكية والقوى التي تعتمد في وجهات نظرها للواقع على هذا النظام باعتباره قابلاً للاستمرار .

غياب البعد الإجتماعي

تعقيبا على كلام الدكتور إبراهيم فأنا لم أشعر في السياق العام للحديث بوجود البعد الاجتماعي ، وكنت أتصور أن حزب التجمع باعتباره يقدم نفسه كحزب يساري يتبنى مطالب الطبقات الشعبية في المجتمع لن يغيب عنه الانتماء الطبقي خاصة في تحليل الدكتور إبراهيم فقبل كلام الأستاذ حسين تبدو الورقة

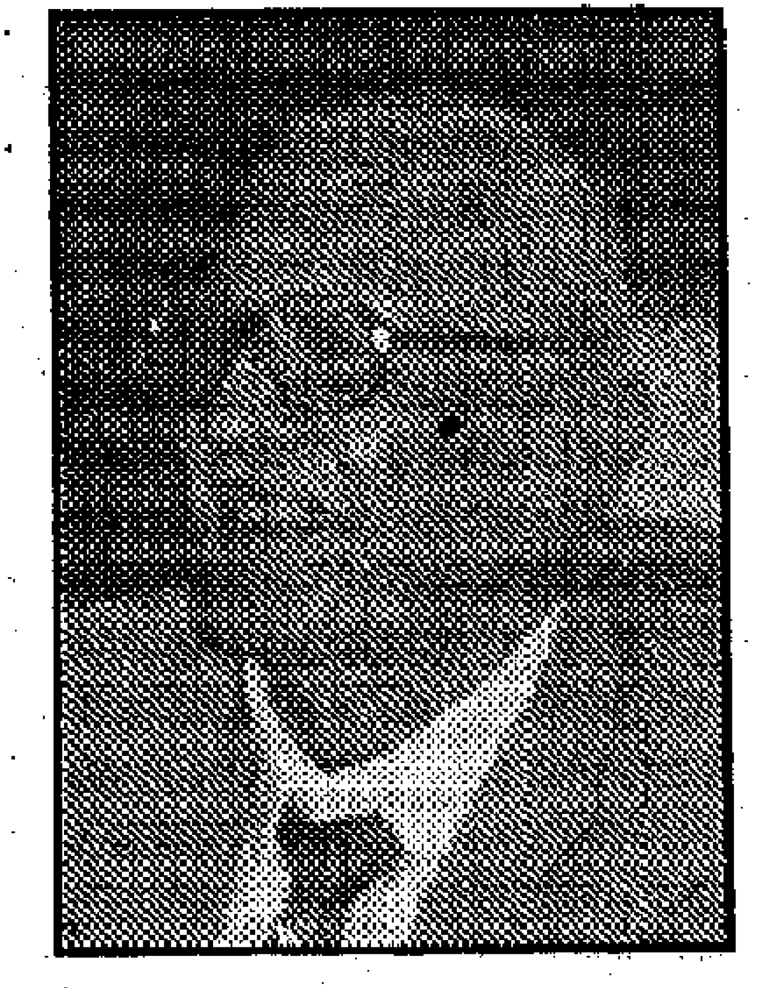
وكأنها بيان عام سيوافق عليه الجميع فالرأسماليون مع بعض الإصلاحات الطفيفة في البرنامج ، وحزب الوفد سيوافق لأن البعد الاجتماعي الطبقي غائب ، وانطلاقاً من هذه الملحوظة يبدو طبيعياً أن النظام الراهن هو امتداد لنظام ٢٣ يوليو في غياب الرؤية الطبقية لكن إذا وضعنا في الاعتبار أن المتغيرات الطبقية الحادة جداً التي جرت في كل المجتمع المصري وخصوصاً بعد انقلاب ٧١ وبالأخص خلال الربع قرن الأخير فأنا أعتقد أن هناك تغييراً عميقاً في التوجهات والمصالح الطبقية وفي الرؤى والانحيازات الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية في النظام القائم وبالتالي إذا سلمنا بأن هذا النظام هو امتداد لنظام ٢٣ يوليو في واقع الأمر ستشل قدرتنا على التغيير به فنظام ٢٣ يوليو كان نظاماً وطنياً وله مشروع برنامج وطني حتى وإن كنا معترضين ولنا خلافات معه ، هذه المسألة لابد من إيضاحها قبل أن أعود لكلام الأستاذ حسين عبد الرازق والحقيقة هو طرح منحى آخر باعتبار أن هذا المشروع مطروح على القوى السياسية لبلورة برنامج النضال خلال أقل من عامين ، وأعتقد أن ملاحظة الدكتورة منار الشوربجي باستحالة ذلك موضوعية ففي ظل الإدراك لطبيعة الوضع الحالي وهزال الحركة السياسية والقيود العنيفة جداً التي تحيط بعملية الحركة المعارضة ، وفي وضعية تنصل فيها النظام الحاكم حتى من وعوده بتغيير شكلي في بنيته فان الكلام عن التغيير كلام فارغ ، ومن يتحدث عن الإصلاح عليه أن يراجع نفسه وبالتالي ما العمل في ظل هذه القواعد الجديدة القديمة.

أعتقد أن التغيير في مسار عملية الإصلاح منذ فبراير ٢٠٠٤ حتى الآن المفصل فيها هو زيارة الرئيس مبارك لأمريكا وأستطيع أن استنتج أنه قد تمت عملية مقايضة بين النظام واستمراره لما هو عليه في مقابل تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن الضغط باسم التغيير أو الإصلاح ، وبالتالي نحن أمام نظام يمكن أن يوصف سياسياً بأنه نظام مستبد ولن يقدم أي تنازل وغير مستعد لأدنى مشاركة في السلطة وغير قابل للتطوير أو الاصلاح ، ولم يعد أمامنا غير نقطة واحدة فقط منذ الآن حتى نهاية العام المقبل وهي تكثيف القوى لإبراز موقف واضح جداً من القوى السياسية برفض هذا النظام وطرح برنامج للتغيير من نقطه واحدة هي " تغيير النظام " وبناء نظام وطني ديمقراطي جديد بملامح تفصيلية يمكن النقاش حولها فيما بعد نظراً لصيغتها الاستراتيجية وضيق الوقت .

الأستاذ عبد الغفار شكر : هناك توضيح لابد منه لتصحيح ما انطبع في الأذهان

باعتبار ثورة ٢٣ يوليو ممتدة بسياستها حتى الآن بالطبع لا ، فالأستاذ طارق البشرى له دراسة عن نظام الحكم ١٩٧١ تقول إن ثورة يوليو أقامت نظاماً فردياً للحكم مصحوباً بالوطنية وبالعدالة الاجتماعية وان التركيبة الثلاثية له كانت تخفف من حدة الحكم ثم جاء السادات وفك النظام وأعاد تركيبه تاركا فيه الحكم الفردى بدون العدالة الاجتماعية والوطنية ، وفى العشرين عاماً الأخيرة حدث شخصنة للدولة واستمرار للمناصب الرئيسية والأحكام العرفية.

الدكتور ابراهيم سعد الدين : عندما نتكلم عن ثورة يوليو فنحن لانتكلم عن نظام الحكم وإنما نتكلم عن سياسات الحكم وتوجهاته طوال هذه الفترة ويمكننا أن نفرق بوضوح بين مرحلة وطنية تهدف للعدل



الاجتماعى والاستقلال ومرحلة عكس هذا تماماً بدأت منذ عام ١٩٧١ تتجه للارتباط الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الحليف الاستراتيجى الوثيق وفض النضال ضد الاستعمار والتوقف عنه كاملاً فان تغيير التوجهات الاقتصادية والسياسية شىء وكيف ينظم الحكم فهذا شىء آخر ، وأنا قصدت فى كلامى أن النظام الموجود فى الحكم نظام رئاسى ، للرئيس فيه سلطات كبيرة للغاية وهو شبيه من ناحية المظهر فقط بالنظام الرئاسى الأمريكى ولكنه يخلو من أى قوى موازية لقوى الرئيس عكس النظام الأمريكى الذى يتمتع فيه الرئيس بقوة كبيرة تنتخبه ولكنه محكوم فى ذات الوقت بكونجرس قوى جداً ، وبنظام قانونى ومن ثم هو نظام به توازنات ، إن النظام المصرى وكل أنظمة دول العالم الثالث تتركز السلطة فيها بصفة أساسية فى يد الرئيس الذى يحدد سياسات ينفذها رئيس الوزراء دون أن يكون له برنامج ذاتى فالبرنامج هنا هو برنامج الرئيس ، فى هذا الإطار يطرح تغيير نظام حكم الدولة والقصد فيه تغيير مادى لنظام تتركز السلطة فى يد فرد يجرى عليه الاستفتاء ولاينتخب وقد ذكرت فى البداية أن أجهزة السلطة فى الدولة التى تم تغييرها مابين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٦ أصبحت بعد ذلك تقبل توجهات الرئاسة المختلفة وتقوم بتنفيذها ويمكن القول أن عبد الناصر كان على يسار جهاز السلطة للغاية والسادات وصل إلى أن أصبح على يمين جهاز السلطة للغاية خصوصاً فى العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة ومنذ الثمانينيات حتى الآن أجهزة السلطة والرئاسة أقرب إلى

بعضها البعض منها فى عهدى عبد الناصر والسادات والمطروح هنا هو كيفية تشكيل أجهزة الحكم وهل يستمر النظام الرئاسى الحالى معتمداً على أسلوب الاستفتاء أم أنه لابد من تغيير هذا باعتباره مفتاحاً للتغييرات الأخرى.

برنامج الحد الأدنى

فاروق العشرى : فى البداية أحب أن أوضح أننى مع مبدأ القضايا التى تطرح للنقاش ويتم التجمع حولها فاذا كانت هناك دعوة من التجمع للالتفاف حول المشروع المطروح فهناك أيضا مشروعات



أخرى مطروحة يتعين وضعها فى الاعتبار ولو برؤية نقدية ، هذا من أساسيات الرؤية الموضوعية التى نود الوصول إليها . واسمحوا لى قبل الحديث عن هذا بتعقيب فيما يتعلق بثورة يوليو قبل وبعد عام ١٩٧١ الاشكالية ليست فى آليات الحكم فقط ولكن يحكم عليها بالنظر إلى المشروع الوطنى والاجتماعى التحررى الذى كان مطروحاً حتى عام ١٩٧١؛ لأن هذا المشروع ووجه بالتحديات التى تمكنت من ضربه سواء من الخارج أو من السادات أو من غيره وهذه هى القضية التى تجمعنا حالياً لأننا نناضل حالياً فى سبيل استعادة بعض ماكان لدينا قبل عام ١٩٧٠ ومن ثم فما هى سمات المشروع الوطنى التحررى الاجتماعى الذى يناسب مصر فى هذه المرحلة.

النقطة الثانية ، علينا أن نركز على سمات الواقع الحالى ونحن نتحدث عن الديمقراطية ففى رأيى يستحيل الوصول للسلطة سلمياً فى ظل النظام القائم وآلياته ووسائله ومصالحه بالدرجة الأولى وارتباطاته ومن هنا البديل فى رأيى هو ضرورة البحث عن أسلوب ديمقراطى جماهيرى على أوسع نطاق لتعرية النظام وكشفه وفضح حالة الانهيار.

مؤشرات الإنهيار الاقتصادى فى مصر خطيرة جداً فعلى سبيل المثال هناك مؤشرات تؤكد أن ٥٪ من المصريين فقط يستأثرون بنصف الدخل القومى ، كما يوجد فى مصر ٥ ملايين عاطل بنسبة تتراوح مابين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من قوة العمل بينما تقدرها الأرقام الرسمية المنشورة بـ ٢ مليون عاطل بما يعادل ٩ر٩٪ من قوة العمل هذا فى الجانب الاقتصادى فأى إصلاح يمكن أن يقوم به من يسيطرون على الحكم فى مصر وعلى الجانب السياسى هل سيسمح هؤلاء بتداول السلطة بعد ما أصبح على قمة السلطة فى مصر تحالف الثروة والسلطة معاً ؟ ومن هنا فإن

الأمل الوحيد أن يتبنى التجمع بصفته قائداً تاريخياً لليسار حشد أكبر قدر من القاعدة الجماهيرية والمنظمات والأحزاب فى شكل جبهة عريضة جداً بحيث تشكل مجاميع وأغلبية ، فهذا هو التحدى فهل سينجح اليسار من خلال الأفكار التى سيطرحها الآن فى برنامج أريد تسميته برنامج الحد الأدنى للتجمع الوطنى أن يصل إلى توجه وطنى حقيقى ، وهنا سأطرح على الهامش مسألة تغيير الدستور ، فأنا أخشى إذا تولى هذه العملية أعضاء من مجلس الشورى أو مجلس الشعب أو لجنة منبثقة من حقوق الانسان القومية وكل هذه الهياكل أن نعود عشرات الخطوات إلى الوراء ، وأن تكون هناك قيود أكثر مما هى فى الواقع الراهن ، ومن هنا على اليسار أن يتبع تكتيكاً سياسياً شعبياً جماهيرياً وأنا أعلم الفن والعبقرية فى تجربة الشيوعيين عموماً فى كيفية الارتباط والاقتراب من الجماهير .

أنا رأيى أيضا ألا نتصادم مع الدين ولاندخل فى أغلبية قائمة وموجودة بحكم التعداد ، نحن نريد هذه الأغلبية وليس تصفيتها كما أن الفصائل الموجودة على الساحة الآن هى جزء من هذه الجماهير التى يتعين علينا أن نسعى لتكتيلها حول قضايا خاصة أن كثيراً من الاخوان ومنهم عبد المنعم أبو الفتوح وعصام العريان والدكتور عبد الحميد الغزالى يطرحون رؤيتهم من الألف للياء كما يطرحها اليسار ويرغبون فى الوصول لوحدة فكرية حولها كما يفعل اليسار ، وإذا استعرضنا نصف الإخوان سنجد عدداً من الخطوط الرئيسية مطروحة فى ١٤ قضية فى مجال الإصلاح السياسى الجمهورى الديمقراطى من خلال مبادئ الاسلام مع مبدأ تداول السلطة بمعنى أنهم يحترمون أيديولوجية الآخرين ولن يجبروا أحداً على التخلى عن أفكاره أو معتقداته وأرجو أن ننظر إلى هذا بمرونة ، وأنا لست وكيلاً عنهم ولكن أرى أنهم فصيل من الشارع وأن الحلول الديمقراطية تجعلنا نضع أيدينا فى أيديهم فى قضايا مشتركة لاخلاف حولها هل يمكن ذلك أم أن اليسار سيذهب فى اتجاه آخر ، نريد فى الدقائق القادمة أن نلتقى على دفة واحدة.

هذه مداخل أساسية أردت طرحها قبل الدخول فى القضايا التفصيلية المطروحة فى الورقة.

عادل الضوى : فى اعتقادى أن " سلسلة " المبادرات التى طرحتها الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية فى المجتمع .. مازالت بعيدة عن الجمهور ، وهى أشبه بالحوارات والمساجلات النخبوية التى تدور " مع" و" بين" الجماعة السياسية فى المجتمع وفقط..

وهنا كلامى بخصوص برنامج التجمع

للتغيير - أى مبادرته - نحن فى حاجة لجهد حقيقى سياسيا وجماهيريا وإعلاميا - ليتواصل الجمهور مع برنامجنا. وأركز على قضية - قد تبدو بعيدة بعض الشئ عن الموضوع وان كانت متماسة معه .. وهى مشاريع البرامج النوعية التفصيلية .. وهذه المشاريع كانت مطروحة - للانجاز - منذ المؤتمر العام الرابع للحزب .. وهىَ مهمة ونحن نتحدث عن " البديل " .. المواطنون يهمهم التعرف الواضح على سياستنا البديلة ، خاصة فى القطاعات الخدمية (التعليم - الصحة - الإسكان .. إلخ) نحن لدينا رؤية تفصيلية فى قضية الاصلاح السياسى والديمقراطى .. وفقط .. ولن نتفاعل الجماهير بالشكل الذى نأمله مع رؤيتنا إلا - وهذا ما أعتقده - من خلال طرح برامج تفصيلية لسياسات " بديلة " فى كافة القطاعات والمجالات.

برنامج عاجل

عبد الغفار شكر : من خلال سير المناقشة ، نحن أمام قضيتين مختلفتين ، قضية متعلقة بتصورنا لمستقبل مصر ، وهى أساس كل المبادرات المطروحة ، مبادرة الاخوان ، مبادرة الحزب الناصرى .. الخ ، وقضية أخرى وهى قضية التغيير العاجل فى خلال عام ونصف وبالتالى أعتقد أن المناقشة أوضحت بجلاء إنه من المهم لنا التمييز بين العمليتين ، عملية مطلوب الاستمرار فى النقاش حولها وهى وضع برنامج للتغيير يستهدف وضع رؤية لمستقبل مصر وبالتالى يمكن أن يلتقى فيها قوى وتختلف معها قوى أخرى وغالبا ستكون القوى التقدمية الديمقراطية فى صف والقوى الأخرى فى صف آخر لكن هذا لايمنعنا من المحاولة على أشياء مشتركة ويجب ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا لأننا فى حاجة ماسة إلى برنامج عاجل للتغيير يركز على المهام المطلوب انجازها قبل انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب القادمة ، ويكون جوهر هذا البرنامج هو فتح الباب أمام قدر من التطور الديمقراطى يسمح بعد ذلك بالدخول فى عملية تغيير نظام الحكم أو غيره ، وخلال مدة - عام ونصف - لابد من التعبئة حول هذا البرنامج على أوسع قدر ممكن من القوى الجماهيرية ومنظمات المجتمع المدنى وسيستفيد من هذا الجميع وهذا سيفتح الباب أمام قدر من التطور الديمقراطى فى نظام الحكم حتى وإن لم يكن كاملاً ، وعلينا وضع عدد من الأهداف وهى إلغاء القيود على حرية تأسيس الأحزاب ، إلغاء القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدنى ، فتح الباب أمام أجهزة الإعلام للتعبير عن جميع اتجاهات الرأى فيها ، تغيير انتخاب رئيس الجمهورية ، ليصبح بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح ، هذا مايجب التركيز عليه والمؤتمر العام الخامس لحزب التجمع كان واعياً لهذه المسألة وأوصى بأن تعطى الأولوية فى نضاله السياسى حتى أكتوبر ٢٠٠٥ وأنه فى هذه الفترة يسعى إلى طرح هذه القضية ، كما أوصى بالانفتاح على اليسار ثم السعى إلى

بناء تحالف أو جبهة للقوى الديمقراطية فى المجتمع عموماً وبالتالى يستطيع اليسار أن يلعب دوراً فى هذه العملية . وفى رأيى أن الندوة كشفت بوضوح عن هذه الحقيقة.

أحمد بهاء شعبان : الحقيقة أستاذ عبد الغفار كلامه قابل للتطبيق وبالتالى أعتقد أننا نحتاج إلى مرحلتين من الحوار مرحلة داخل البيت بين مجموعات وفصائل واتجاهات وشخصيات اليسار الماركسى فى الأساس تحسم فيه الخلافات وتبلور فيه الرؤى للوصول إلى برنامج متفق عليه ، ثم ننتقل إلى مرحلة من الحوار على مستوى أعلى بين فصائل اليسار بشكل عام تضم الماركسيين ، والاتجاهات الناصرية والقومية ومنها حزب التجمع حتى نصل إلى الحوار العام الذى تشارك فيه قوى من خارج اليسار مثل الاخوان المسلمين.

إذا نحن فى حاجة إلى ثلاثة مستويات من الحوار العاجل نظراً لضيق الوقت بمعنى أن تتم لقاءات سريعة بين الاتجاهات الماركسية والشيوعية بمختلف اتجاهاتها ثم حوار أوسع مع الاتجاهات اليسارية والقومية ثم اتجاه شامل.

واتفق مع الأستاذ عبد الغفار فى جوهر الفصل بين المهمات العاجلة والمهمات ذات الطبيعة الاستراتيجية التى تحتاج بطبيعتها وظروفها إلى وقت أطول وحوار أطول ووسائل تفصيلية أدق لن تكون متاحة فى هذا الزمن القصير.

محمود أمين العالم:

على ضوء ماقيل ينبغى العمل على تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية بما فيها الاخوان لها عدة مهام ، الأولى التقدم بمشروع لتعديل الدستور وأعتقد أن البلد كلها ستلتف حوله ثانيا وضع خطة تنمية مؤقتة تتضمن كل ماالتفقت عليه الجبهة من تفاصيل .

ثالثا لابد من إضافة الرؤية العربية هذه النقاط الثلاث ممكن أن تشكل برنامجاً لجبهة وطنية ديمقراطية خلال هذا العام .

حسين عبد الرازق : أغلب الملاحظات التى سأذكرها تتعلق بملاحظات الدكتورة منار، أولاً مسألة المطالبة بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح وتعارض هذا مع قبولنا جمهورية برلمانية فأنا أعتقد أن الجمهورية البرلمانية لاتشترط انتخاب رئيس الجمهورية من البرلمان ففى فرنسا ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة وهى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية ، وهذه الصيغة ربما تكون ملائمة لمصر ، ثانيا لايوجد فصل بين السلطات فى النظام البرلمانى وحسب معلوماتى أنها جزء أساسى فى العلاقة بين السلطات فى النظام البرلمانى ، فيما يتعلق بالدستور ، الورقة لم تذكر كلمة الدستور نصاً لكن عندما تتحدث عن تقليص وتحديد سلطات رئيس الجمهورية فهى تتحدث عن تعديل فى الدستور.

فيما يتعلق بالإصلاح الدينى فى رأيى أنها ليست مسئولية المشايخ هذه مسئوليتنا ومسئولية كل من هو قادر على تجديد الخطاب

الدينى ، ولدينا أمثلة الدور الذى قام به الدكتور نصر حامد أبو زيد ولم يكن شيخاً واجتهادات الأستاذ خليل عبد الكريم وهو المحامى فهى إذن مسئوليتنا جميعاً ، فيما يتعلق بموضوع الميزانية وحجم التعاملات ، الفكرة الأساسية أننا ننفق أكثر من ٥٠٪ من الميزانيـة على الشرطة والجيش أى على أجهزة حماية النظام ، قضية الضرائب المباشرة وغير المباشرة هذه كلها تفاصيل ومرة أخرى أؤكد أن هذا البرنامج لفترة محددة حتى عام ٢٠٠٥ ووارد فى صياغته أن يوقع عليه كل من حزبى الوفد والناصرى فهو لايخص اليسار وحده.

أحمد بهاء شعبان : أحب إضافة نقطة فى موضوع العلاقات الدولية وهى أهمية الإشارة إلى ظاهرة القوى العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية باعتبارها حليفاً محتملاً لنا بل هم الحلفاء الوحيدون المضمونون على الساحة.

محمود أمين العالم : لابد من تشكيل سلطة بديلة ، فالشعب له حق السلطة فالعمل السياسى الحقيقى اليوم ليس مجرد إصدار بيان مشترك ، يجب تشكيل سلطة من الأحزاب ، سلطة كلامية ، سلطة برنامج ، سلطة رأى عام تخاطب الجماهير وتشكل فى ضوء ذلك خمسة أو ستة برامج والقضايا التى عليها خلاف يتم تأجيلها ، وهذه السلطة تنمو من خلال العمل ومن خلال المؤتمرات استعداداً للانتخابات القادمة.

فاروق العشرى : أعتقد أن الحوار تخطى جوانب كثيرة من الموضوع لكننا لم ندخل فى تفاصيل عدة فأرجو استكمال الندوة بأخرى حول هذه التفاصيل.

الدكتور ابراهيم سعد الدين : طبعاً أرحب بالندوة واستمرارها ومن لديه رؤية خاصة بالتفاصيل يمكن كتابتها وتسليمها لعبد الغفار لتحديد محاور الندوة التالية وشكراً.



أبو عمار .. الرقم الصعب

يسجل «أوري دان» - وهو يميني عنصري إسرائيلي من أتباع السفاح شارون - في صحيفة «معاريف» الإسرائيلية الشهادة التالية:

«عندما كان شارون وزيرا للدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٨٢، وخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ظل يكرر سؤالا واحدا إلي قادة الموساد - المخابرات الإسرائيلية - خلال الاجتماعات، حول الموعد الذي سينفذون فيه أوامر قائدهم - رئيس الحكومة مناحم بيجن - بتصفية عرفات».

وفي ١٤ أبريل الماضي، كشف شارون نفسه أنه أبلغ الرئيس الأمريكي بوش بأنه لم يعد يعتبر نفسه ملتزما بما تعهد به في لقائهما الأول الذي جري في مارس عام ٢٠٠١ بعدم المس بعرفات.. فأجابه الرئيس بوش بأنه ربما يكون من الأفضل ترك مصير عرفات في يد قوة عليا، أي في يد الله.. ورد عليه شارون قائلا: «إنه ربما يتعين أحيانا.. مساعدة الله»!!.

والآن تقول مصادر فلسطينية مقربة من عرفات إن مسئولين فرنسيين أبلغوا المسئولين الفلسطينيين الكبار المرافقين للرئيس الفلسطيني في باريس أن الفحوص الطبية التي أجريت لعرفات أثبتت إصابته بحالة تسمم بطئ. وإذا صح هذا النبأ يكون شارون قد ابتدع وسيلة جديدة للقضاء علي عرفات غير القتل المباشر.. وغير الطرد. علي امتداد أربعين سنة.. ملأ «أبوعمار» الدنيا وشغل الناس في كل أركان الأرض. وهذ الرقم الصعب في المعادلة الصعبة.. يبدو اليوم - في غيابه - أكثر حضورا.

وحكاية عرفات هي واحدة من أساطير القرن العشرين.. فنادرا ما يتحول القائد أو الزعيم ليصبح «الرمز» الذي يصعب الفصل بين شخصه وبين قضية شعبه العادلة، وتاريخه هو تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة علي امتداد أربعة عقود من الزمان. إنه نسيج وحدة في دنيا العرب.

مسافر بلا حقائب!

عندما قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن يقدمه إلي العالم ليكون المتحدث باسم شعبه.. تقرر أن تكون البداية في موسكو، واتفق عبدالناصر مع عرفات علي السفر إلي هناك، والتقي الاثنان في مطار القاهرة لكي يستقلا الطائرة لمقابلة الزعماء السوفيت. وفي المطار.. سأل عبدالناصر.. عرفات: «أين حقائبك؟ ورد عرفات: لا أحمل معي حقائب!».

إنه طراز استثنائي من القادة.. وعندما يتحرك من مكان إلي مكان لا يحمل معه سوي الكوفية وقلم الحبر والمسدس، تلك كانت أسلحته الرئيسية ومتاريسه في زمن الزحف الإمبراطوري الكاسح.

لم يكن رجلا عاديا في تاريخ الشعب الفلسطيني وفي تاريخ المنطقة.. فهو يكاد يختزل ويختصر قصة الفلسطيني التائه والمقاتل الذي يتشبث بموقعه، فلا تستطيع قوة علي الأرض اقتلاعه وفصله عن جذوره.

نبيل زكي

ملف

صحة المصريين

إعداد : الدكتور سمير فياض

١- التجمع والجانب الصحى فى بيان الحكومة

٢- استراتيجية مشروع التأمين الصحى الشامل

٣- حول الصحة والبيئة والسكان فى مصر

(١)حزب التجمع والجانب

الصحى فى بيان الحكومة

يتبنى حزب التجمع شأنه شأن كل المصريين الدعوة لتوفير "الصحة للجميع"، ويرون: ضرورة تخصيص موارد مادية وبشرية أكبر، لإحداث تنمية بشرية أعلى، وهم حريصون على إدارة نظام صحى قومى شامل ، يدار بنظام الجودة الشاملة TOM، ومن منظور : أكثر عدلا، وأشمل تضامنا، وأكثر رشداً ، وأوسع تغطية صحية لكل السكان، فى حدود القدرات المادية لمختلف شرائحهم المجتمعية.

وفى طريقهم لذلك يحدد حزبنا طرحه فى نقطتين:

الأولى: تطرح تصحيح نقائص ومثالب النظام الصحى الحالى.

والنقطة الثانية: تطرح عدداً من البرامج تحقق التوجه نحو العدل والتضامن والتغطية الشاملة من خلال طرحهم لنظام التأمين الصحى القومى الشامل.

ويعد الحزب بطرح مشروع "التأمين الصحى القومى الشامل" باعتباره صالحا للتطبيق الجغرافى المتدرج على كل المصريين خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبتمويل يبلغ ٥ % عند بداية التطبيق من الناتج القومى الإجمالى، تتحمل فيه الدولة من إيراداتها السيادية وصناديق التأمين والمعاشات الحكومية والأهلية بحصة من التمويل ، ويتحمل المواطنون من أصحاب الأعمال والجهات الحكومية التى يعمل فيها المصريون من ناحية والعاملوين والموظفوين فى تلك الجهات من ناحية أخرى ما بالحصة التمويلية بإسهام من أصحاب الأعمال يعادل ثلاثة أمثال من إسهام العاملون والموظفون) ، وكذلك حصة من حصيلة العقوبات المفروضة على الإتجار فى الممنوعات والسلع الضارة صحيا والمنتجات الملوثة للبيئة وما إليها ، مع فتح الباب للمواطنين الراغبين فى العلاج خارج النظام التأمينى المقترح مقابل خصم نسبة من اشتراكهم مقابل تكافل اجتماعى مع الفئات المشتركة بالنظام التأمينى.

حزب التجمع والقضية السكانية فى عام ٢٠٠٤

يتناول حزبنا تلك القضية تحت مسمى "الفجوة التنموية السكانية" ،حيث نقرر ضرورة ربط القضيـــية الســـكانية بطرحـــنا لقضية التنمية ، حيث إن العلاقة بين هاتين القضيتين علاقة تبادلـــية ، ولا نتصـــور حـــل المشـــكلة السكانية إلا من خلال تناولها من المدخل التنموى، ويطرح الحزب التدخلات التالية:

* الدفـــع فـــى اتجـــاه تـــناقص الزيادة السكانية ، مع المحافظة على تناقص نسبة الوفيات المطردة.

*تناقص نسبة المواليد من خلال سياسات توسيع قاعدة التعليم ، وتزيد من سن الإلزام حتى الـــثانوية العامة، أو ما يعادلها من المدارس الفنية شاملة البنات بالمماثلة بالذكور ،وتعظيم توظيف الإناث، وزيادة عدد العاملات والموظفات.

* والدفـــع فى اتجاه مزيد من المدن، ليعيش فيها مزيد من المواطنين، بما يترتب عليه من تأخـــر ســـن الزواج، وقصر فترة الخصوبة، وكذلك من خلال تبنى سياسات تزيد من الفترة البينـــية (أى بيـــن حملين متتابعين) للسيدات الحوامل ، بما يؤدى إلى عدد أقل وأكثر صحة مـــن الأبـــناء، وأخيرا فيتوقع أن تكون تكلفة تنشئة الأطفال وإعالتهم، حتى سن الشباب ، أعلـــى وتتزايد بمرور الزمن، بما يؤدى إلى عدم القدرة على تنشئة أعداد أكبر من الأطفال، فـــى الأســـرة الواحدة ، وذلك ما يعنى تناقص عدد أفراد الأسرة النووية . ويتوقع أن يصل التـــناقص فـــى الـــزيادة الســـكانية إلى أقل من ١ر٥% ،وأن تنتهى ظاهرة الزواج والحمل المبكر، وأن يصبح متوسط العمر المأمول متجاوزاً السبعين عاما ، وأن يتزايد عدد السكان المسنين (أكثر من ٦٤ عاما) إلى أكثر من ٦%.

* تزايد التوجه فى النمو الحضرى السريع: ويترتب عليه التطور فى أحد اتجاهين:

* إذا تـــم التحكم فى تغلغل الفقر، فإن الأحياء فى المدن الحضرية ، والمدن الجديدة وعموم السكان ، سيكونون فى وضع صحى أفضل ، ونمط حياة أكثر صحة، وتغير صحى فى اتجاه التعامل مع الأمراض بعلاج الأصحاء لمنع ظهور الأمراض، وظهور مجتمعات صحية،(مدن وقرى ومنظمات)، وخصوبة أقل لدى السيدات ، ونمو السكانى متحكم فيه.

* أمـــا إذا لـــم يـــتم التحكم فى تغلغل الفقر، فإن البيئة ستظل ملوثة ،بل أكثر تلوثاً ، ويظل عمـــوم الســـكان فـــى وضع صحى عام متدن ، ويصبح نمط الحياة أكثر أمراضا وحوادث،

والعوامل المهيئة للمرض تكون غير متحكم فيها. والتغير الصحى يسير ببطء فى اتجاه الأمراض غير المعدية،حيث تظل الأمراض المعدية متسيدة لفترة أطول ، ويظل العلاج- وليس الوقاية- للمرض هو محور السياسات والأنشطة الصحية ، وقد يظل النمو السكانى غير متحكم فيه بدرجة كافية.

وعموما فإنه من المتوقع أن تتجاوز نسبة السكان الذين يعيشون فى الحضر نسبة ٥٥% وقد تصل إلى أكثر من ذلك ، إذا ما تحسنت الظروف المعيشية ، وتجاوز دخل أغلبية الفقراء خط الفقر الأعلى ، وأصبح مؤشر الفقر ومرتبته فى وضع أفضل (مصر رقم ٥٥ من بين أفقر ٨٦ دولة- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠).

ولذلك نقترح :

تلك السياسات التى أشرنا إليها باعتبار أن المدخل التنموى بالمفهوم الذى أشرنا إليه هو المدخل الأفضل والأسرع فى تحقيق النتائج المرجوة ، والأنسب للمجتمع المصرى، بربط القضية بالتعليم ومحو الأمية، والتمدن، ومقاومة الفقر والإفقار، ومواجهة البطالة للذكور والإناث، والتمكين للمرأة فى مجتمعها.

حزب التجمع وقضية الصحة فى عام ٢٠٠٤.

الصحة مطلب إنسانى، وحق من حقوق الإنسان لم يتحقق حتى الآن:

الصحة ليست سلعة مطروحة فى سوق الخدمة. ويرى أصحاب الرؤية الرأسمالية قصر هذا الحق على الرعاية الصحية الاساسية للكافة، وترك الرعاية الصحية العلاجية بمستواها المتقدم (أغلبية الثانوى والثالثى) للسوق(عرضا وطلبا) ، والمساندة (لمن لا يقدرون) . على حين يرى حزب التجمع تبنى الموقف الذى ينادى بأن الصحة بكافة مستوياتها حق للجميع ، وبالرغم من ذلك ، فإن المبادىء لا تعنى القدرة على وضع هذا الحق موضع التنفيذ ، وهنا يتفاوت الموقف ،حيث إن الطرح لممارسة الصحة كحق يستند أساسا إلى: القدرة الاقتصادية، والتقنية ، والأداء الإدارى، والمهنى، وهنا تتفاوت القدرات التنفيذية لأصحاب الرؤى المختلفة. غير أن حزبنا ، يرى أن هذا الالتزام ليس أخلاقيا فقط، وإنما هو عامل حاسم فى التنمية البشرية والاجتماعية، وبدونه لن تبدأ عجلة التنمية فى الانطلاق ، ويرى ترجمة هذا الحق ليس إلى مقولة نظرية أخلاقية إنسانية فقط، وإنما إلى ترجيحه بما يعطى تحققه فى قطاع الصحة بعدا عمليا، ليصبح مطلبا أساسيا يفرض نفسه على الموارد

المتاحة، وتقتطع حصة الحق فى الصحة من الموازنة العامة للدولة التى يتوقع أن تصل فى رأيهـم إلى ١٠% على الأقل من الناتج القومى الإجمالى فى عام ٢٠٢٠ ، شاملا : إسهاما مـن القطـاع العائلى، ومن أصحاب الأعمال، بمبلغ مماثل لإسهام الدولة . وتصبح الصحة محكـا للاختـبار فى قدرتها الهائلة المتوقعة ، فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية المجتمعية البشـرية، عندما يتملك البشر الشروط ، التى تمكنهم من بلوغ أقصى ما يمكن من الرصيد الصحى، للانتاج وللتمتع بالحياة، والاحتفاظ برصيد صحى مستقبلى.

المرحلة الأولى: تصحيح نقائص النظام الصحى:

ويـرى حزب التجمع أن هذا الحق الإنسانى لم يتحقق حتى الآن، لأسباب متعددة كلها قابلة للـتعامل معهـا والقضاء على تلك الموانع، بتصحيح نقائص النظام الصحى الحالى، تمهيدا لتمكيـنه مـن الإنطلاق نحو تحقيق الصحة للجميع، ونشير إلى أهم تلك النقائص والتى لم يشـر إلـى أغلبها بيان الحكومة، رغم تكرار الإشارة إليها للعمل على تلافيها فى خطابات رئـيس الجمهورية ، سواء الموجهة إلى الحكومة ، أو إلى الشعب المصرى مباشرة أو من خلال المجلس وتلك النقائص هى:

١- ضـعف المشاركة المجتمعية المحلية: حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى ضرورة ظهور منظمات حرة بجوار المنظمات الحكومية، فى وقت وعصر يتراجع فيه دور الدولة والحكومة.

٢- السـلوكيات، وأنماط الحياة، المنافية للصحة: نتيجة لاستمرار معاناة بعض المجـتمعات الإقليمـية (المحافظات) ،والمجتمعات الهامشية فى المدن، وحتى فى المجـتمعات الحضـرية ذات المكنة والقدرة ، من تلك الأنماط الحياتية والسلوكية المتردية ، ونخص بالذكر منها:

*الاسـتهلاك الغذائى المفرط وغير الملائم، المنتشر بين الشرائح المجتمعية القادرة ، فى معظم المحافظات الحضرية .

*الاسترخاء البدنى وعدم ممارسة الرياضة طوال الحياة(ظاهرة مصرية عامة).

*التدخين بين الذكور فى الشريحة العمرية ١٦ عاما فأكثر (ظاهرة متفشية).

* معاقـرة مـواد الإدمـان (مشـكلة حياتية وصحية متزايدة ، خاصة فى المجتمعات الهامشية) .

٣- قصور النظام الصحى الوطنى: لا يزال النظام الصحى المصرى غير مقدر لأهمية أمور تنظيمية وإدارية مرتبطة بصميم النظام الصحى ، ومن بينها:

* فى توزيع الموارد

* فى توزيع الخدمات

* فى نوعية الخدمة المؤداة للشرائح المجتمعية المختلفة.

* فى تخصيص موارد مجتمعية لتنمية : القوى البشرية ، والمعلومات للمهنيين والمعلومات للمرضى.

* فى تعزيز الرعاية الصحية الوقائية (إنفاقا وممارسة) ،وليس فى الرعاية العلاجية كأولوية خاطئة.

٤-سوء اختيار التكنولوجيا الطبية : فهناك اندفاع فى اختيارات ليس لها أولوية ، فى ظل موارد محدودة ، تتم على حساب أولويتى: الوقاية والرعاية الصحية الأولية. وتنعكس تلك الخيارات بأبلغ الضرر على الحوامل من السيدات ، وأمراض ووفيات حديثى الولادة والرضع والأطفال . كذلك يترتب على سوء اختيار التكنولوجيا والإفراط فى استخدام التكنولوجيا الطبية بغير داع ، فى فحوص ، وأبحاث، وأدوية، غير مطلوبة أو غير مفيدة ، وهذا يؤدى إلى تصاعد تكلفة الخدمات الصحية.

٥-سوء تنظيم وإدارة الخدمات الصحية بمستوياتها المختلفة: وذلك يحدث فى رأى حزبنا طبقا للأسباب العامة السائدة فى الدول النامية ،وكذلك بسبب محدودية وسوء تنظيم الإحالة إلى المستويات الصحية المناسبة والمتعددة . ونخص بالذكر النقاط التالية:

* بالرغم من التوجه فى مصر نحو اللامركزية والتفويض ، بل والإدارة المحلية ، غير أنه لم يتم حتى الآن ، إعداد مستوى المحافظة ومديرياتها الصحية على ممارسة القدرات القيادية ، وتنمية قدرات اتخاذ القرار، مع عدم توافر موارد كافية لدى كثير من هذه المحافظات، وذلك ما يؤدى فى النهاية إلى أن تصبح التفويضات بلا قدرة وبلا تمويل كاف.

* وقد آن لنا أن نعترف ، بأن نظم المعلومات الصحية ما زالت فى مرحلة التكوين، ولا تحكمها رؤية استراتيجية ذات مراحل للتنفيذ ، ولامتابعات لتحقيق أهدافها المرحلية ،

سواء في مستويات الادارات المركزية ، أو في المستوى الطرفي(المحيطي) في المحافظات ،والأحياء، والمدن، والقرى.

٧- قصور السياسات، والخطط، المرتبطة بالموارد البشرية: ويشير حزبنا إلى سياسات وخطط القوى البشرية التي يجب إعادة النظر فيها ، وهي:

* توزيع القوى البشرية على القرى والمدن والمحافظات .

* مستوى التعليم والتدريب، حيث لا تتوافر كوادر عالية التأهيل بنسبة كافية في التخصصات المختلفة، بعيدا عن المحافظات الحضارية ، بل بعيدا عن القاهرة والاسكندرية والجيزة، والمطلوب تحريك للقوى البشرية من الخبراء والمهنيين المتخصصين ، وذوى التخصصات النادرة، والفنيين والتمريض المتخصص، إلى المحافظات.

* سد الفجوة التدريبية المطلوبة بعد التخرج، للطبيب والممرضة، بالتدريب، من خلال: أدلة ترشيدية، وبروتوكولات، وممارسات صحية جيدة التنفيذ في الوحدات .

* ولا يزال التعليم الطبي والتمريضي والفني ، في حاجة إلى إعادة نظر كاملة ، في ضوء متغيرات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات .

٧- ظروف ورواتب العاملين في القطاع الصحي: ويترتب على ذلك سوء أحوال العاملين المعيشية ، نتيجة لربطهم بهياكل وظيفية حكومية، ورواتب متدنية، وذلك ما يهدر محاولات التنمية غير المصحوبة بتحسين تلك الأحوال.

٨- تدني تغطية السكان بخدمات البيئة: بما تتطلبه من العمل على المحافظة على البيئة النظيفة، نقية الماء، نقية الهواء، وتوفير النظم المناسبة للتخلص من الفضلات بأنواعها بما فيها البشرية ، وتعزيز المجهودات المتبناة للتخفيف من أثر التدهور البيئي، وخطورته على السكان عامة، وعلى الفئات الحساسة من الأطفال والسيدات الحوامل والمسنين خاصة .

ولذلك نقترح :

ضرورة تبني تلك الأهداف ، وأن تقوم الأجهزة الفنية بتحديد المؤشرات المرحلية، وتحديد خط الزمن اللازم للتنفيذ، ومتابعة القياسات الدالة على التقدم في تنفيذ تلك الأهداف، كمحاولة لتصحيح نقاط الضعف في النظام الصحي كبدايات تمهيدية ،

ومتطلبات سابقة، لمحاولة وضع نظم الإصلاح الصحية التى نرى أنها محققة للصحة باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان، مطلوب توفيرها بعدالة ، لجميع المواطنين ، ليس كخدمة متاحة فقط، وإنما أيضا بنوعية وجودة ملائمة للمهنيين ، ومحققة لتطلعات كافة المستهلكين لتلك الخدمات ، وبعمليات وتكلفة مرشدة.

المرحلة الثانية: برامج تتوجه نحو تطبيق التأمين الصحى القومى الشامل:

حول البرامج التمهيدية:

بعد تصحيح نقائص النظام الصحى يصبح من حق المصريين التطلع لتنفيذ البرامج الطموحة ، المهيئة لتعميم التأمين الصحى القومى الشامل وتطبيقه على أساس جغرافى ، ونشير إلى تلك البرامج دون تفصيل وهى:

- برامج التوافق الاجتماعى (العدالة والتضامن).
- برامج مواجهة ظاهرة الفقر وتأثيره فى المجال الصحى.
- بروز سياسات وبرامج اقتصادية ومالية ، معالجة للإهمال والهدر، وسوء استخدام الموارد المحدودة الخاصة بالصحة والخدمات الاجتماعية.
- برامج لرفع القدرة على التعامل مع ظاهرة العولمة وإدماج الشركات الكبرى.
- برامج للتعامل مع غلبة السوق الحرة، وحرية التجارة العالمية.
- برامج للتعامل مع الصحة فى ظل ثورة الاتصالات العالمية.
- برامج للتعامل مع التكنولوجيا الحيوية .
- برامج متقدمة عن الصحة وتدهور البيئة ..

<u>حول الأهداف فى إطار المتغيرات العالمية:</u>

كما يتم التعامل مع المتغيرات العالمية وتأثيرها على الوضع الصحى: من خلال خطط سياسية وتنموية(سكانية واقتصادية واجتماعية) ، والمحافظة على بيئة صحية ، ونمط حياة سليم والدعوة للممارسات السليمة وقيمها وتواصل أدائها، سعيا لتوجهات استراتيجية تستهدف:

- تحديد البروفيل المجتمعى لمصر، المتعلق بالمخاطر الصحية والأمراض ، والحوادث التى يتعرض لها المجتمع، إنطلاقا من وضعه الصحى الحالى.

- الاهتمام بالروابط المتكاملة بين الوضع الصحى الحالى من ناحية ، والسلامة الصحية من ناحية أخرى، والظروف الاقتصادية والأوضاع الإنتاجية والتعليم والبيئة والسكان والتغذية ،كإطار تتواجد فيه الصحة والعافية.
- تنامى الوضع المعلوماتى والمعرفى عن كل ما يتعلق بالصحة، ويزيد اعتماد المواطنين على أنفسهم للوصول إلى بيئة صحية ومجتمع صحى.
- وضع اهتمام خاص بالفئات الحساسة الأشد تأثرا بالمخاطر الصحية.
- الاهتمام للوصول إلى إدارة عصرية قائمة على المسئولية والشفافية، وتوجيه الحوافز لتحقيق سلوك إيجابى ، وتحديد أساليب وضع واختيار الأولويات الصحية، وتوليد بيئة حافزة على قيام شراكة مجتمعية ، لتوجيه الصحة، وتنفيذ مخططها ، وتوليد سياسة صحية محددة فاعلة وقابلة للتنفيذ.

<u>حول التأمين الصحى القومى الشامل:</u>

وأخيرا يبرز الحل الصحى المعاصر وهو التأمين الصحى القومى الشامل ، والذى يجب أن يبدأ حوار واسع حوله داخل المجلس وخارجه، وصولا إلى تصور مشترك، وبعد تحقق إصلاح صحى متوافق عليه، حتى يكون النظام المأمول محققا للمستهدفات المجتمعية والصحية المتوقعة ، ونشير إلى مشروع ورقة العمل التى سيتقدم بها حزب التجمع فى إطار ما تم داخله من نقاش ، الذى آن له أن يصبح نقاشا مجتمعيا متسعا، ونشير إلى الخطوط العامة التى دار النقاش الحزبى(بالتجمع) حولها:

<u>أسس الإصلاح الصحى الأربعة:</u>

تعريف الإصلاح الصحى

الإعداد للإصلاح الصحى وعناصره الاستراتيجية

<u>أهداف ومسارات الاصلاح الصحى</u>

- التغطية الشاملة
- الانتفاع بحزمتين صحيتين: الأساسية ، والشاملة .
- تمويل الحزمتين الصحيتين:
- صندوق قومى تأمينى بفروع المحافظات
- موارد الصندوق المقترحة

- ترشيد الإنفاق الصحى
- التأمين الصحى الخاص
- أنظمة دفع لمقدمى الخدمة.

نظام تقديم الخدمة الصحية:

*مستويات الخدمة ووحداتها

* طب الأسرة، وطبيب المجتمع

التنظيم والادارة

*المستوى المركزى ، واختصاصه

* المنطقة الطبية ، واختصاصاتها

* إدارة الحى الصحية، واختصاصاتها.

سياسات القطاع الدوائى ، وأهدافه .

والمطلوب هو:

إدراج موضـــوع برامج الإصلاح الصحى ومشروع التأمين الصحى القومى الشامل فى الحـــوارات الفكـــرية والثقافية والسياسية والمجتمعية والاقتصادية المستهدف ظهورها واستمرارها وصولا إلى أكبر قدر من التوافق المجتمعى فى ظل تعددية الآراء.

رفض الجانب الصحى فى البيان الحكومى:

وأخـــيرا، يتضـــح لـــنا مـــدى ســـطحية التناول الحكومى لقضية الصحة فى بيانها، بل وقصوره عن عرض وجهة نظرها بطريقة منطقية ومنظمة، مما يلزمنا برفض الجانب الصحى فى بيانها، ضمن إطار الرفض العام للبيان، ليس بسبب اختلافنا مع هذا البيان فقط ، وإنما أيضا بسبب سطحية التناول .

(٢) استراتيجية مشروع التأمين الصحى القومى الشامل

نرى أن تكون الأهداف فى المجالات الآتية :

١ـ التغطية الشاملة .

٢– الحزمتان الصحية الأساسية ، والكاملة .

٣– التمويل الخاص بهاتين الحزمتين .

٤– نظام تقديم الخدمات الصحية .

٥– النظرة العامة للتنظيم والإدارة .

٦– توصيات للاستفادة من سياسات القطاع الدوائى.

١– شمولية التغطية بالخدمات الصحية ذات الطابع التأمينى :

بحيث تكون الخدمة الصحية متاحة للكافة طبقاً لاحتياجاتهم وفى حدود قدراتهم .

وقد سار العمل فى الماضى ، ولازال يسير حتى الآن لتحقيق التغطية الرأسية لقطاعات سكانية ، مثل العمال والطلاب ، وهم يرون أنه قد آن الأوان للتوقف عن الاستمرار فى مثل هذا التطبيق ؟ وفتح الباب للتطبيق الأفقى بمفهومه الجغرافى ، بحيث يغطى حياً من الأحياء ، أو محافظة من المحافظات ، وذلك تلافياً لتجزئة سكان المنطقة . وحتى تجزئة الأسرة بحيث يتبع كل فرد فيها نظاماً صحياً مغلقاً ، خاصاً به ، وبما يترتب على ذلك من أضرار تمت الإشارة إليها سابقاً.

وبالطبع ، سيتم الاستفادة مما تم من تغطية رأسية لقطاعات سكانية ، تشمل العمال بالقطاع العام والقطاع الخاص المنظم . موظفى الحكومة ، المشتركين من ذوى المعاشات ، وطلاب المدارس ، والمشتركين من

الأطفال قبل السن المدرسى .

ولابد من الإشارة إلى أنه أثناء التطبيق الجغرافى ، ستظهر هناك استثناءات للتغطية الرأسية ، فلا يعقل مثلا أن ينتظر كبار السن ، سواء ممن لهم معاشات أو ممن ليس لهم معاشات لحين استكمال تطبيق الحزمتين العلاجيتين ، على عموم مصر ، ويعتقد أصحاب تلك الرؤية أن هناك استثناءين عاجلين يرون لزوم امتداد الخدمة التأمينية إليهما ، مع توفير التمويل الضرورى والمكلف وهما :

شمولية التأمين الصحى على كبار السن ، فلا يجب أن يفتح الباب كل خمس سنوات مثلاً لاشتراك ممن لم يشتركوا من ذوى المعاشات ، وإنما يجب أن يكون الباب مفتوحاً دائماً لاشتراك من يرغب ، وتجنيب تكلفة استثنائية مماثلة لصندوق العلاج على نفقة الدولة لتغطية المشتركين الجدد سواء كانوا ذوى معاش أم لم يكونوا ، فذلك حق دستورى صحى للمواطنين جميعاً ، وإن كان مكلفاً ، خاصة أن عدداً من هؤلاء المسنين لن يشترك إلا عند شعوره بخطر المرض على حياته (وقد تم حديثا صدور تشريع محقق لهذا الغرض " عبد العزيز شعبان ").

شمولية التأمين الصحى للرضع والأطفال قبل السن المدرسى وعدم ترك الباب اختياريا لاشتراك الآباء ، وإنما يكون الاشتراك وجوبياً مع حق الاعفاء من رسوم الاشتراك لغير القادرين ، وذلك لأن الأضرار المترتبة على نقص الوقاية أو العلاج تسبب مضاعفات أكثر تكلفة على المجتمع والأسرة والدولة لاحقاً . وبالطبع ، فان تكلفة هذه الشريحة أيضاً مرتفعة ولكن توفير ذلك الثمن ضرورة حتى بالاقتطاع من الضروريات .

وأخيراً ، فإننا نرى أنه لايعنى بالتغطية بالخدمة التأمينية تقديم خدمة شكلية بما يجعل المواطن هارباً دائماً من الجهات الحكومية والتأمينية ، باحثاً عن العلاج الخاص ، حتى ولو دفع الثمن غالياً ، فلايوجد أغلى من صحته؟؟ ، فالجودة ليست نقطة نصل إليها وإنما هى نقطة البداية ، فلا قيمة لأى خدمة صحية مالم تكن جيدة ، والإتاحة للوصول إلى الوحدة غير المجهزة ، أو غير الممولة ، أو الفاقدة للخبرة والعنصر البشرى المقتدر ، أو الفاقدة للدفء الإنسانى ، هى خدمة غير حقيقية ومنفرة للمنتفعين.

٢- الحزمتان الصحيتان : الأساسية ، والشاملة : والانتفاع بهما :

الأولى : هى الحزمة الصحية الأساسية بعناصرها الأربعة وتقدم تلك الحزمة للمنتفعين بالتأمين الصحى كجزء من الحزمة الصحية التأمينية الكاملة التى ينتفعون حالياً بخدماتها ، مع تغيير مستوى الأداء ، ومستوى الانتفاع للأفضل .

وهى تقدم أيضاً ، إلى كل الذين سيدخلون

فى منطقة جغرافية ، يتم تطبيق تلك الحزمة فيها للكافة ، بصرف النظر عن قدراتهم المادية ، سواء ساهموا فى حدود قدراتهم أم لم يساهموا ، إذا كانت القدرة لاتسمح .

وهذه الشريحة الكبيرة تقدم إليها هذه الخدمة الأساسية بتمويل من الصندوق المقترح (والمبين لاحقاً) ، وتقدم إليها هذه الخدمة للجميع طبقاً لاختيارهم فى وحدات الحكومة أو التأمين أو القطاع الخاص المشترك فى الخدمة ، ويحاسب مقدمو الخدمة بآليات دفع لكل منهم ، مسيرة طبقاً لآليات السوق ، وحوافز التشغيل بصرف النظر عن أن الطبيب والوحدة المختصة بتقديم تلك الخدمة تابعة للقطاع الحكومى أو القطاع الخاص.

الثانية : هى الحزمة الصحية التأمينية الكاملة ، وهى تختص بتقديم عناصر الخدمة العلاجية والتأهيلية ومتطلباتهما ، بالإضافة إلى خدمة الرعاية الصحية الأساسية ، وهى مماثلة لعناصر الخدمة الصحية التى يقدمها التأمين الصحى حالياً ، كالإلتزام دون قدرة على الوفاء بها ، بما يرضى المريض ، وحسب مواصفات الجودة . ويتزايد التوسع فى تطبيق هذه الخدمة لكى تصل فى النهاية إلى الكافة ، بدلا عن التطبيق الشرائحى الرأسى الحالى ، وبالطبع ستوظف كل الوحدات والمنشآت الصحية المتاحة فى منطقة التطبيق بغض النظر عن جهة تبعيتها الإدارية الحكومية أو كونها من القطاع الخاص . ويتم تمويلها من الصندوق التأمينى المقترح . ويحصل الأطباء ومقدمو الخدمة على « أتعابهم طبقاً لأسعار السوق ، وحسب طبيعة كل تدخل طبى بغض النظر عن أن الطبيب أو مقدم الخدمة يعمل بالحكومة أو القطاع الخاص.

وبالطبع فإن المنتفعين (المستفيدين) بالخدمة ليسوا كلهم منتمين لقطاع العمل المنظم بمفهوم العمل الحكومى ، أو العمل فى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص ، فكثير منهم لايعملون بوظيفة دائمة أو فى عمل ثابت ، وكذلك سيدات المنازل (برغم أنهم منتجون وليس لهم أجر)، وكذلك الفئات الهامشية ، والذين يعملون بدون عقود ، وخدم المنازل ، والباعة الجائلون والعمال الزراعيون ، والفئات الأخرى غير المصنفة ولكن ليس لها أجر ثابت ، ومالم يتم تدبير تمويل وآليات تمويلية دائمة ومتجددة لتغطية الحزمة الكاملة لتلك الشرائح ، فلا يتصور إمكان تقديم الخدمة الصحية الكاملة لتلك الشرائح والفئات.

ويلاحظ أنه يجب أن يكون تطبيق الحزمة التأمينية المبتغاة إجباريا ، على جميع المواطنين فى المحافظة موضع التطبيق ، وعلى من يرغب فى الخروج من النظام التأمينى أن يقبل اقتطاع نسبة مما يقدمه من تمويل ، مقابل السماح له بالخروج من النظام التأمينى ليعالج بمعرفته وعلى جانبه ، وتوظف تلك

النسبة المقتطعة لتحقيق التكافل المستهدف بين القادرين الذين يرون الخروج من النظام التأميني وبين ذوى الدخل المتدني ، الذين يتمسكون بما لديهم من نظام شروط توافر التمويل وجودة الخدمة ، مما يتعذر توفيره لو تكرر خروج الأعلى دخلا دون خصم مقابل ، لتحقيق التكافل المطلوب لتوفير التمويل الكافى.

٣- تمويل الحزمتين الصحيتين :

وسيتم تناول قضية التمويل المهمة والضرورية لتمويل حزمتى الانتفاع ، وهى:

تخليق الصندوق القومى للتأمين الصحى:

يرى أصحاب تلك الرؤية أن يخلق صندوق على المستوى القومى لتمويل المشروع القومى للخدمات الصحية ، بدءاً بما يغطى حزمة الرعاية الصحية الأساسية ، وامتدادا للوصول إلى تغطية جميع عناصر حزمة الرعاية الصحية الكاملة.

ويرى البعض أن يكون للصندوق فروع لها كل الصلاحيات فى نطاق محافظتها ، أو مجموعة من المحافظات ، إذا رؤى اعتبار مجموعة من المحافظات منطقة واحدة لتطبيق الحزم الصحية بها كوحدة واحدة.

ويتم تحديد حصص مناطق التطبيق طبقاً لدراسة تفصيلية ، تستند إلى النقاط والأفضليات كضرورة سابقة على توزيع التمويل.

موارد الصندوق :

إن المورد الأساسى للصندوق هو :

١- التمويل المخصص لمنطقة التطبيق من مخصصات تمويل وزارة المالية للصحة ووحداتها فى منطقة التطبيق .

٢- بالنسبة للخاضعين للتأمين الصحى داخل منطقة التطبيق ، ومن ينضمون إلى التأمين الصحى لتوسيع نطاق الانتفاع وصولاً إلى الحزمة الكاملة ، توحد أنظمة الاشتراك بلا تمييز حسب الخاضعين لقانون ٣٢ والخاضعين لقانون ٧٩ بحيث يعامل الجميع بقانون ٧٩ أو ما يماثله ، مع رفع قيمة اشتراك المنتفع من ١٪ إلى ٥ر١٪ وبالمقابل ترفع حصة اشتراك صاحب العمل من ٣٪ إلى ٥ر٤٪ بحيث يظل التوازن بين الحصتين بعد رفعهما بنفس النسبة السابقة المتعارف عليها وهى ٣:١ .

٣- أما بالنسبة لذوى المعاشات والأرامل ، فتشير الدراسات إلى أن صندوق المعاشات يتمتع بقدرة تمويلية عالية ، لأسباب متعددة معظمها يرجع إلى حصول الصندوق على نصيب الأسد من حصص المعاشات ، وحصول المستحق على حصة الفأر من مستحقاته بالصندوق ، ولذلك يقترح بعض أصحاب تلك الرؤية أن يقوم الصندوق بدفع نصيب صاحب العمل مضاعفاً بواقع ٦٪ ، وأن يقوم المنتفع بدفع ٥ر١٪ فقط فى حالة اشتراكه وحده ، و٣٪ فى حالة اشتراك زوجته معه ، ويدفع صندوق المعاشات ٩٪ عن الفرد وزوجته ،

ولعل هذا المصدر التمويلى يغطى عجز الإنفاق الصحى على ذوى المعاشات جزئياً ويعوض أصحاب المعاشات عن حصتهم التى يبتلعها الصندوق.

٤- أما حصة الـ ١٪ الخاصة بإصابات العمل والتى تدفعها التأمينات الاجتماعية إلى هيئة التأمين الصحى الحالية مقابل الاشتراك الجبرى للعاملين بقطاع الأعمال والقطاع الخاص ، والـ ١/٢٪ التى تحصل عليها هيئة التأمين الصحى من التأمينات الاجتماعية مقابل اشتراك الموظفين بالحكومة ، خصماً من حصة ٣٪ التى تحصلها هيئتا التأمين والمعاشات لتغطية المرضى والإجازات المرضية ، وتعويض الإعاقة ، ولاتدفع منها إلا أقل من ٣٠٪ لتغطية أهم بنودها وهو العلاج للإصابات، فإن أصحاب تلك الرؤية يقترحون مضاعفة الحصة بحيث يصل إلى الصندوق الجديد ٢٪ للعامل ، ١٪ للموظف ، لتغطية إصابات العمل ، ومجملها يقل عن ٥٠٪ من حصيلة الـ ٣٪ المشار إليها سابقاً.

٥- وتظل باقى موارد الهيئة العامة للتأمين الصحى للطلبة والأطفال وغيرها سارية ، على أن ينقل الاختصاص إلى صندوق منطقة التطبيق ، فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأساسية .

٦- كما يمول الصندوق :

* بحصة تجمعها المالية عن طريق جهازها الضريبى من سلع ومبيعات مرتبطة بأضرار بيئية وسكانية ، مثل المشروبات الكحولية والسجائر ، والصناعات الملوثة ، وأنشطة نوادى القمار والسباق ومايماثله ، بدلاً من تحويلها إلى الوعاء الضريبى العام.

* وكذلك حصة من ضريبة المبيعات الخاصة بالسلع والخدمات ، يتفق عليها بالتفاوض مع أجهزة الدولة وأجهزة التشريع.

* حصة تورد إلى الصندوق من حصيلة رخص السيارات بأنواعها ، ورخص القيادة بأنواعها ، والعقوبات الموقعة على السائقين .

* وأخيراً فإن الأجهزة المالية السيادية بالدولة تلتزم بتغطية أى عجز فى الموازنة الختامية للصندوق ، بما لايزيد على عجز ٢٪ من موازنة كل الصندوق التمويلى المركزى ، ويرى البعض بأن بكون سد العجز مقصوراً على صندوق الموازنة بالمحافظة التى تعانى عجزا فى نهاية العام .

* إلا أن كل ذلك لاينفى أن هناك احتياجا متزايداً فى رأى أصحاب ذلك السيناريو لأن ترتفع حصة الصحة فى الموازنة الحكومية من ٤٪ إلى ٧٪ على الأقل ، وذلك بالإضافة إلى الإنفاق الذى يتم من جيوب المواطنين ، بما يرفع نسبة الإنفاق الصحى الإجمالية إلى ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى ، حيث إن متوسط الإنفاق الصحى الإجمالى فى العالم يصل إلى ٤ر٧٪ ، أما النسبة المئوية فى جميع الدول

المتقدمة وشبه المتقدمة فتتراوح بين ٧٪ و١٢٪ ، وتصل فى الولايات المتحدة إلى حوالى ١٤٪ من ناتجها القومى الإجمالى ، ويلاحظ أصحاب تلك الرؤية أنه إذا تم التنسيب على أساس مايتم إنفاقه كمجتمع كامل (من القطاع الخاص والموازنة الحكومية) فتكاد نفس النسب أن تكون قائمة بالمماثلة للإنفاق الصحى الحكومى منسبا إلى الإنفاق الحكومى الكلى ، ويشير ذلك إلى أن المتوسط العام للتمويل من القطاع الخاص يصل عادة إلى النصف أو يزيد ، والنصف الآخر يمول من الحكومة وذلك فى أكثر الدول خصخصة (الولايات المتحدة)، ويقترح بعض أصحاب تلك الرؤية أن يتم تزايد سنوى متدرج ، للإنفاق الصحى الحكومى بواقع ١/٤٪ سنويا إلى أن يصل إلى معدل ٧٪ خلال بضع سنوات.

وبالطبع ، فإن هذا التمويل سيؤول إلى الصندوق التأمينى القومى وفروعه بالمحافظات المطبقة لنظام يتسع تطبيقه باستمرار .

وهناك توجه لدى عدد من الدارسين لهذا التوجه ، يؤكدون على مساهمة Co-payment طالب الخدمة (المريض) عند حصوله عليها من العيادة الخارجية ،. بنسبة مختلفة من سعر تلك الخدمة ، غير أن الأغلبية من الدارسين ، يرون أن تكون هذه النسبة مقصورة على كل مرة يطلب فيها المريض صرف الدواء فقط ، كما يرى البعض حذف أى تحصيل لأى غرض بالنسبة للمترددين من مرضى الأمراض المزمنة . ونفضل إلغاء هذا الموضوع برمته لضآلة حصيلته ، ولتعقد نظم التحصيل مهما بسطت أشكال التحصيل.

ترشيد الإنفاق الصحى :

وأخيراً ، فإن ترشيد الإنفاق الصحى يعتبر أمراً وارداً وممكناً (ليس هنا مجاله) ، ويكفى أن نعلم بأن النظام الصحى الكندى ، وهو يعتبر النظام الصحى النموذجى ، حيث يقدم خدمة صحية راقية المستوى ، حتى إنها تماثل النظام الصحى الأمريكى جودة وإرضاء للمريض ، إلا أن ذلك يتحقق بنسبة غير مكلفة نسبيا ، حيث لاترقى إلا إلى حوالى نصف التكلفة الأمريكية.

التأمين الصحى الخاص :

أما الشرائح الاجتماعية والمجموعات التى ترفض الانضمام إلى النظام المقترح وتفضل اللجوء إلى القنوات التأمينية الخاصة فإننا نرى أن هذا من حقهم ، وأن الحكومة عليها واجب تنظيم ومتابعة الترخيص والاعتماد ، والتحقق من المستوى الفنى والإنفاقى لهذه النظم ، والتأكد من أن النظم التى تطبقها تلك الشركات التأمينية الخاصة لاتؤدى إلى نقص الخدمة المقدمة والمغلفة مظهريا ، وأنها لاتقوم على أساس مالى مشوه ، استنادا إلى

اقـتـصـاديات السـوق بما تحـمله من مـزايا وأضرار جانبية.

وهناك أهمية كبيرة لمتابعة وترشيد تمويل التأمين الصحى الخاص .

أنظمة الدفع لمقدمى الخدمة :

ولايمكن للنظام أن يحقق مبتغاه فى رأى أصحاب تلك الرؤية إلا برضاء ومساعدة مقدمى الخدمة للحصول على أتعابهم عن الخدمات المقدمة منهم من خلال اختيار نموذج أو خليط من نماذج للدفع لهم ، طبقا لأسعار السوق المعتادة لمثل هذا النوع من الخدمة وذلك بشرط أداء الخدمة بالجودة المحددة ورضاء المستهلك ، وطبقا لنظم العمليات التشغيلية المعاصرة حيث يصبح استحقاقه لقيمة هذه الخدمة فى السوق ، هو المرشد فى الأداء ، حقا منتظما ، ينساب إليه فى سهولة ويسر.

٤- نظام تقديم الخدمة الصحية :

إن جوهر النظام المقترح من أصحاب هذه الرؤية يقوم ويتمركز حول تقديم الخدمة المتكاملة للأسرة الواحدة فى الإقليم الواحد ، من خلال وحدات ومنظمات صحية تخضع لنظام طبى واحد بصرف النظر عن كون الوحدات والعاملين فيها قطاعاً خاصاً ، أو عاماً ، أو حكومياً ، وفى هذا النظام تتكامل خدمات الأجهزة والأفراد والوحدات للتوظيف الأقصى ، وصولاً ، إلى الإنتاجية الحدية ، مقابل حصول مقدم الخدمة على حقوقه طبقاً لقواعد السوق الرشيدة ، وحصول المريض على الخدمة المبتغاة ، طبقاً للأسس المهنية والفنية شرط رضائه وارتياحه لمستوى الخدمة المقدمة إليه ، وسلامة العمليات التشغيلية المنتجة لتلك الخدمة وذلك بديلاً عن النظم الرأسية المغلقة ، التى تؤدى خدمة قاصرة لشريحة اجتماعية يتحتم عليها العلاج داخل تلك المنظمة المغلقة ، والتى لايتنافس مقدمو الخدمة فيها مع غيرهم من القطاعات المماثلة ، حيث لايحق للمريض الخروج من نظام مغلق ، إلى آخر ، إلا إذا أراد أن يسدد قيمة الخدمة بمعرفته ومن جيبه الخاص.

٥- التنظيم والإدارة :

ويستهدف أصحاب تلك الرؤية ، تحقيق فصل جهاز التمويل عن جهاز تقييم الخدمة ومستواها الإشرافى ، وكذلك يستهدف التعامل مع ثلاثة مستويات إدارية (ليس هنا مجال تفصيلها) بدءاً من مستوى الإدارة المركزية (الهيئة الممولة والمنظمة لأسس التعاقدات والخطط الصحية) ، وانتهاءً بمستوى الإدارة بالحى (المنظمة المنفذة لإدارة ومتابعة تشغيل الوحدات والمستشفيات الحائزة لمواصفات التعاقد سواء أكانت تابعة لها أو منفصلة عنها ، وهى غير تابعة لهيئة التأمين الصحى التمويلية ، وتخضع لإشراف وزارة الصحة ، وتتابع حيازة المستشفيات والوحدات المتعاقدة على الترخيص والإشهار والاعتماد من جهة

الإختصاص التى يتفق عليها ، ومستوى الإدارة بالحى هو المستوى الذى يعلو الإدارة المباشرة للوحدة أو المستشفى . كما تستهدف دراسة تفرغ (كل الوقت) لأوسع الشرائح من الأطباء ، ويجوز أن يسمح للمستشفيات ذات الحجم والقدرة الإدارية والتنظيمية على إدارة نفسها ذاتيا ، بإشراف مركزى.

٦- الاستفادة من سياسات القطاع الدوائى :

نوجزها كالتالى:

١- ترشيد الاستخدام الدوائى:

* تخليق القوائم الأساسية بأسمائها الكيميائية.

* ترشيد الأنماط المهنية للأدوية الموصوفة فى التذكرة الطبية عقب الكشف الاكلنيكى.

* ترشيد أنماط الاستهلاك الدوائى بواسطة المرضى.

* مراجعة التعاقدات : مع جهات توريد الدواء ، وأنظمة التوريد.

٢- الاستمرار فى تعظيم سياسات إنتاج دواء بسعر مرشد ومدعوم إذا لزم فى حدود طاقات جهات الانتفاع والمرضى ، طبقا لمواصفات الجودة والكنترول الدوائى ، وكذلك بترشيد نظم توصيل الدواء لجهات الانتفاع ، بأساليب أرخص ثمنا.

٣- مراجعة الصيغة الحالية المتفق عليها والتى ترفع التكلفة إلى ٧٧ر١ بدلاً من ١ فقط ، طبقا لمتطلبات : ربحية شركات الإنتاج الدوائى ، وشركات التوزيع . وربحية صيدليات التوزيع (القطاعى) ، وإجراء الترشيد اللازم للنزول بتلك النسبة ، قدر الإمكان.

٤- التحديث المستمر لقاعدة البيانات والمعلومات الدوائية ، على مستوى الوحدات ، وفى منازل الأطباء والصيادلة ، بتوظيف قواعد المعلومات الدولية ، من خلال الإنترنت ، وأقراص الليزر ، وقواعد المعلومات المحلية الإلكترونية ، التى لازالت حاليا موجزة وغير مفصلة.

٥- تلافى حدوث الاختناقات بأنظمة توصيل الخدمة الدوائية ، سواء بسبب الاختلال أو القصور التمويلى ، أو بسبب مشاكل فى إنتاج الدواء ، أو بسبب معوقات فى إيصاله للمريض والوحدات ، فى التوقيتات الملائمة.

(٣) رؤية إجمالية
حول الصحة والبيئة والسكان فى مصر

أولاً : التنمية الشاملة المتكاملة المعتمدة على الذات.

ثانيا : التمايزات والفجوات التنموية

ثالثا: الفقر معوق لحصول الفقراء على صحة ذات جودة

رابعا: الحفاظ على الموارد توقياً ومنعاً .

خامسا: جودة النظام الصحى البيئى والسكانى.

سادسا: الصحة والبيئة ركيزهما الأساسية الوقاية.

سابعا: واجه الواقع بحلول مقترحة.

أولا التنمية الشاملة المتكاملة المعتمدة على الذات:

وبؤرتها التنمية البشرية، تلك التنمية هى الأصل ، ومن فروعها الصحة والسكان والبيئة، ولا يصح النظر إليها مجزأة، ثم تجميعها بطريقة حسابية ؛ وإنما هى جزء من كل شامل.

ثانيا: التمايزات والفجوات التنموية

أدت فى الأعوام الماضية إلى واقع نوجزه فى المقولة التالية : " إن أسوأ شىء فى مصر الآن ، لمن لا يملك لنفسه نفعاً ولا يقدر على دفع ضرر (الطفل) ، أن يولد:

- **أنثى (وليس ذكراً)**
- **فى قرية (وليس فى مدينة)**
- **فى الوجه القبلى(وليس فى الوجه البحرى، أو محافظة حضرية)**
- **لأب وأم غير متعلمين ، وفقيرين فى ذات الوقت.**

ثالثا: الفقر معوق لحصول الفقراء على صحة ذات جودة، وهو فقران:

*** فقر الدخل .**

* وفقر القدرة .

وكلاهمـــا لا يقهر إلا من خلال خطة تنموية مدروسة ومتابعة فى التنفيذ، وبالطبع يطرد التزايد السكانى أو يتناقص، وفى كل الأحوال لابد أن يكون تزايد الناتج القومى الإجمالى بمـــا يعـــادل ثلاثـــة أمثال تزايد السكان، شرط توجيه الإنفاق من خلال أدوات اقتصادية تـــؤدى إلى تحسين الوضع الطبقى، عدلا من خلال إنقاص تلك الفوارق، وإتاحة بتمكين محـــدودى الدخل من الحصول على ذات الفرصة للولوج فى الوحدات الصحية، للحصول على الخدمة الجيدة، بذات النصيب والجودة التى يحصل عليها مرتفعو الدخل، مع شرط المحافظة على التنمية فى اتجاه تتناقص فيه الفجوات والتمايزات.

رابعا: الحفاظ على الموارد توقياً ومنعاً :

*لهدرها من خلال سوء الإدارة والإنفاق.

* والعمل على إطالة عمر الثروات الناضبة.

* وتوقى الموارد محتملة التلوث، وتصحيح ما تلوث منها.

ولا يـــتم ذلـــك إلا مـــن خلال نظام يتوقى ويعالج البيئة، ويحافظ على الموارد، بمتابعة دورية منتظمة(توفير الآليات اللازمة لتنفيذ قانون ٤ لعام ١٩٩٤).

خامسا : جودة النظام الصحى البيئى والسكانى:

يتحدد النظام بالقدرة على تعظيم توظيف الموارد المتاحة حاليا، بواقع يقل قليلا عن٥% مـــن الـــناتج القومى الإجمالى (إنفاق حكومى٣٣% وإشتراكات تأمينية ١٢% ،وإنفاق أهلـــى٥٥%) والمســـتهدف أن يصل إلى متوسط الإنفاق الصحى فى العالم(بواقع ٥ر٧ %)خـــلال خمـــس ســـنوات قادمـــة على الأكثر، مع تعزيز الحصة الحكومة، والحصة التأمينية، وإنقاص ما يتحمله المواطن من جيبه، وباتباع أفضل تنظيم للمدخلات، وأفضل إدارة ممكـــنة (نظـــام الجودة الشاملة) للنظام ، وأجود مخرجات مرضية للمواطنين ولا يـــتوقع أن يـــتم ذلـــك، إلا مـــن خلال تعميم إدارة النظام بواسطة الجودة الشاملة، كما سنوضح لاحقاً.

ولابد أن يكون واضحا أنه لا يوجد منتج أو خدمة ذات مستوى يقال له (نصف جودة) ، وأنـــه سيتحســـن ويصبح ذا جودة كاملة مستقبلا ، فالمال الذى ينفق فى إنتاج مثل هذه الخدمـــة هـــو مال مهدر بالكامل، والرؤية المعاصرة تبدأ من منطلق الجودة كبداية، ولا

تستهدف الوصول إليها ، وإنما الهدف الدائم المستمر هو ضمان إنتاج الخدمة الجيدة ، منذ البداية ، بحيث يتكرر إنتاجها مع كل دورة إنتاجية(فهى جيدة أول مرة وجيدة كل مرة)، وإلا فلا.

سادساً : الصحة والبيئة ركيزتها الأساسية الوقاية:

فلها الأولوية ولا يتقدم عليها إلا علاج الطوارىء، وهى أسلوب حياة، يتم تعلمه والتعود عليه، وهى ثقافة صحية، يتم الإرشاد إليها، وأساس تعليمى ، يتجنب الأمية ، ويقضى عليها ويزيد ارتفاع نصيب الفرد من سنوات التعليم، ويتجنب الملوثات الضارة بالفرد، مثل التدخين والمخدرات والمسكرات والملوثات المؤثرة على البيئة والنظام المجتمعى، ويستهدف منع ظهور المشكلة أو المضاعفة قبل حدوثها، ويتطلب منا تعظيم القدرة على التنبؤ، والانذار المبكر قبل حدوث المشكلة، حيث يتم وقف عوامل الخطورة المهيئة للمرض والحوادث والكوارث (فردية أو بيئية أو مجتمعية، سلوكا كانت أو أفكاراً خاطئة ترقى للحرافة).

وتشغل الرعاية الصحية الأولية حجر الزاوية فى قطاع الوقاية، على أن تنفذ طبقا للخطة، وتتابع عناصرها، وبرامجها المتعددة، فى جميع المحافظات، والقطاعات السكانية الحساسة(حديثو الولادة، والرضع، والأطفال، والحوامل، والشباب ، والمسنون، وهى قطاعات كبيرة الاعتماد على الآخر) مع التركيز على مناطق الفجوات المتدنية المشار إليها فى البند الثانى. وكمثال على ذلك نشير إلى التوظيف المتدنى لأسرة الوحدات الريفية، لأداء الولادات ،حيث من الممكن توظيف كل سرير من التسعة آلاف سرير بها بحيث يمكن أن يقدم مئة ولادة سنويا ، بما يمكن من تحقق أداء الولادات فى الريف فى الوحدات الصحية، النظيفة، والمصانة، وذات الجودة، والمزودة بالبشر المؤهل والمدرب وذوى المهارات .

سابعا: واجه الواقع بحلول مقترحة

١- دور الحكومة :

- إصدار السياسات والتوصيات والتوجيهات مبلورة فى خطط صحية وبيئية وسكانية ومرتبطة بالإطار التنموى التكاملى الشامل المعتمد على الذات .
- متابعة مخرجات النظام وجودتها وإستيفائها لاشتراطات الجودة ثلاثية الأبعاد.

- متابعة إصدار التشريعات المنظمة لأعمال القطاع ومؤسساته والحافظة لحقوق المرضى والعاملين.
- عمل تقييم وتقارير دورية سنوية وتقديمها مفصلةً للحوار حولها للمؤسسات التشريعية والندوات الأهلية.

٢- دور المؤسسات : حيث تسعى الدولة لإقامة نظام مؤسسى يستند إلى الحكم المحلى ويتابع القطاعات التالية :

- التأمين الصحى القومى الشامل
- العلاج المجانى للفقراء وغير القادرين غير المؤمن عليهم لحين إتمام التأمين عليهم.
- وكذلك الرعاية الوقائية والرعاية الصحية الأولية .

٣- دور وحدات التنفيذ : فى إطار من الحكم المحلى والمشاركة الشعبية ورقابة المجتمع (وليس من خلال النظام الحالى للإدارة المحلية)، حيث تتم إدارة الوحدات بإشراف إدارة مجتمعية بغض النظر جهات التبعية الإدارية.

٤- السعى نحو:

- توسيع دائرة التخصص وتفرغ جميع من يؤدى الخدمة خلال مرحلة زمنية يتفق عليها.
- توفير الأدلة الإرشادية والبروتوكولات والبروسيديارات ، الضرورية لاعتماد جودة الأداء .
- تعميم إدارة الوحدات بالجودة الشاملة، مع التركيز على نظافة وصيانة الوحدات .
- تعميم المعلوماتية ، بمراكزها ، وتقنيتها.
- إنتقاء التكنولوجيا الملائمة للأداء الجيد الملائم لدولة آخذة بالتنمية الشاملة.
- الاهتمام بالغذاء والدواء ، وتلك قضية أخرى.

<u>اللجنة الصحية لحزب التجمع</u>

نموذج جديد للتنمية الوطنية

د. إبراهيم العيسوى

نموذج جديد للتنمية الوطنية

د. إبراهيم العيسوى

مقدمه

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن سؤالين :

السؤال الأول : لماذا يقدم حزب التجمع نموذجاً جديداً للتنمية الوطنية؟ وسوف تستند الإجابة عن هذا السؤال على فشل النموذج التنموى الليبرالى الذى يطبقه نظام الحكم .

مصر عل امتداد الثلاثين عاماً التى انقضت منذ التحول إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ . وسوف نوضح ذلك باستعراض سبعة مآزق نتجت عن تطبيق هذا النموذج . وهذا مايتناوله القسم الثانى من الورقة .

السؤال الثانى : ماهى المعالم والمقومات الرئيسية لنموذج التنمية الجديد الذى يطرحه التجمع ؟

وتأتى الإجابة عن هذا السؤال فى القسم الثالث من الورقة ، وذلك استناداً إلى ماتضمنه البرنامج العام الجديد لحزب التجمع- بناء مجتمع المشاركة الشعبية- الذى اقره مؤتمره العام الرابع فى عام ١٩٩٨ .

ولما كان الحكم على نموذج ما للتنمية بالفشل أو النجاح يفترض توافر معايير معينة يبنى عليها هذا الحكم ، فقد كان من الضرورى أن توضح هذه الورقة فى إيجاز ما معنى التنمية الجادة ، وماهى الظروف المشجعة على جدوث التنمية الجادة ، والتى نشير إليها بعبارة " البيئة الصالحة للتنمية " . وهذا ماسيتناوله القسم الأول من الورقة ، مع البحث فيما إذا كانت هذه الشروط متوافرة أم غير متوافرة فى إطار نموذج التنمية الليبرالية المطبق فى مصر حالياً.

(١) التنمية الجادة وخصائص البيئة الصالحة لتحقيقها

بيئة التنمية هى مجموعة الظروف التى تحيط بعملية التنمية ، والتى قد يكون بعضها محفزاً ومشجعاً للتنمية ، كما قد يكون بعضها الآخر مثبطاً ومعرقلاً للتنمية .

-وتوافر البيئة الصالحة للتنمية يعنى ـ ضمن مايعنى ـ التالى :

-توافر الظروف المولدة للحماس والمفجرة للطاقات الكامنة لدى الناس ، مما يجعل الصعب أمامهم سهلاً ، ومما يدفعهم للتضحية وتحمل المشاق التى تنطوى عليها عملية التنمية .

- توافر الظروف المساعدة على التراكم الرأسمالى بمعدلات كبيرة ، وعلى تعبئة الفائض الاقتصادى المتاح ، وعلى تحويل أكبر قدر من الفائض الاقتصادى الكامن إلى فائض فعلى يغذى عملية التنمية .

-توافر الظروف المهيئة لحسن استثمار الموارد المتاحة وللارتفاع بكفاءة الإنتاج ، وفى مقدمتها الدور التنموى للدولة والمشاركة الشعبية الديمقراطية .

وقبل أن نبحث عن مدى توافر هذه الظروف فى المجتمع المصرى فى الوقت الراهن ، يحسن بنا أن نتوقف قليلاً عند مفهوم التنمية .

ماهى التنمية ؟

إن مفهوم التنمية أوسع كثيراً من مجرد عملية زيادة إنتاج السلع والخدمات أو تحسين دخول الأفراد وتحقيق المزيد من العدالة فى توزيع الدخل القومى بينهم . إنها كل ذلك وأكثر .

فالتنمية هى عملية تحرير وتمكين للوطن وللمواطنين .. إنها عملية تحرير بمعنى التحرر من القيود والعراقيل التى تعطل التنمية أو تؤخرها ، وهى عملية تمكين بمعنى اكتساب وبناء القدرات التى تمكن من الانطلاق على طريق التنمية والتى تؤدى إلى ارتقاء وضع البلد فى نظام تقسيم العمل الدولى من جهة ، وإلى تحسين نوعية حياة المواطنين من جهة أخرى .

والتنمية لاتكون تنمية حقاً إلا إذا كانت شاملة ومستقلة ومعتمدة على الذات وقائمة على مشاركة شعبية واسعة ، ومطردة . ونوضح هذه الصفات المرغوبة فى التنمية فيما يلى: أ-

أ-الشمول : يعنى أن تمتد التنمية لتغطى جوانب حياتنا كافة : اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية . الخ . وحتى على المستوى الاقتصادى وحده ، فإن الشمول مطلوب بمعنى إقامة هيكل اقتصادى متكامل ومتماسك يرفع مستوى حصانة الاقتصاد الوطنى ويزيد من قدرته على الصمود بقواه الذاتية فى وجه الاضطرابات الخارجية .

الاستقلال في التنمية ، لايعني القطيعة مع العالم الخارجي ، ولا الانكفاء على الذات . بل إن جوهـــر استقلالية التنمية ــ حسب تعريف دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله ــ هو توفـــير أكـــبر قـــدر مـــن حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي ،في مواجهـــة عوامـــل الضغط الخارجي التي تفرزها آليات الرأسمالية العالمية ، وإزاء التقلبات والصدمات بوجه عام . كما أن الاستقلالية تعني القدرة على مواجهة القيود الخارجية كتلك الـــتي تفرضـــها اتفاقـــات منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي ، ومن ثم القدرة على التعامل معها بما يصون المصالح الوطنية .. ولما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج ، فان استقلالية التنمية تعني أيضاً اعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع ، وفي مقدمة هذه القوى بالطبع القوى البشرية، أي عموم الناس .

ج-والتنمـــية الحقـــة هي التنمية القائمة على المشاركة الشعبية ، أي اشتراك الجماهير في اتخـــاذ القـــرارات على كل المستويات ، وذلك بما يمكنها من إدارة شئونها بنفسها وحماية مصـــالحها والحصول على نصيب عادل من عائدات التنمية . كما أن المشاركة هي السبيل إلى تصحيح أخطاء صناع القرارات ، بل هي السبيل إلى تفادي الكثير من هذه الأخطاء أصلاً . ومـــن الجوانب الأخرى للمشاركة : المتابعة والمراقبة والمساءلة .. والمشاركة بمختلف صورها هي صمام الأمان ضد الانحراف والفساد.

د-وأخـــيراً فإن التنمية الحقة هي التنمية المطردة أو القابلة للاطراد والتواصل .. وهـــو مايعـــني تفـــادي الاستخدام الجائر للموارد غير المتجددة ، وتوفير مقومات الحفـــاظ علـــى البيئة وصيانتها من التلوث ، والموازنة بين حق الأجيال الحاضرة وحقـــوق الأجـــيال القادمة في نصيب عادل من الثروات الطبيعية .. وإطراد التنمية يعـــني أيضاً توفير مقومات تجدد البنى التحتية للمجتمع وزيادة الادخار والاستثمار اللازم لتوسيع الطاقات الإنتاجية .

١ــ٢ــ الظروف المشجعة أو المحفزة للتنمية

لتحقيق العملية المزدوجة للتحرير والتمكين للوطن والمواطنين التي هي جوهر التنمية كمـــا ذكرنـــا يجب أن تتوافر شروط أو متطلبات معينة لحفز هذه العملية وتخليق قوى دافعة لهـــا وحشـــد الجهود من أجلها وتكاتف المجتمع من أجل تحقيقها . ومن بين هذه العوامل مايشـــار إلـــيه عادة في الحوارات حول تحسين مناخ الإستثمار في مصر مثل حسن تصميم وتطبـــيق نظـــم الضـــرائب والجمارك والتأمينات ، وحسن رسم وإدارة السياسات المالية

والنقدية ، وضبط إجراءات التقاضى وسرعتها ، وفاعلية التشريعات ومدى توافر المعلومات ومدى وضوح واستقرار السياسات ، وحسن أداء الجهاز الإدارى بوجه عام .

إن هـذه العوامـل مهمة بلا شك ، وبخاصة من زاوية خفض كلفة المعاملات ومن ثم زيادة القدرة التنافسية . ولكن علينا أن نذكر بشأنها تحفظين :

التحفظ الأول : هو أنه ليس من الواقعى أن يفترض توافر هذه العوامل جميعا كشروط مسـبقة للتنمية .. ذلك أن تحقق قدر كبير من هذه العوامل هو فى حد ذاته نتيجة من نتائج التنمـية .. ومـع ذلـك فيجـب أن يكون واضحا أن المطلوب هو تحقيق حد أدنى من هذه المتطلبات ، على أن يجرى تحقيق المزيد منها فى غمار عملية التنمية ذاتها.

التحفظ الثانى : هـو أن ثمة عوامل أخرى يمكن أن يكون لها دور مركزى فى تحريك قـوى التنمـية وفـى تعجيل أو ابطاء سير المجتمع نحو تحقيق أهداف التنمية . وهذه هى العوامـل التى أود أن يتركز عليها حديثى _ إلى جانب مناقشة عوامل أخرى كثيراً مايتردد أنها تشكل عوامل مثبطة للتنمية أو معرقلة لها .

وعلـى ذلـك أود أن أشـير أولاً إلى ستة عناصر من العناصر المهمة فى تشكيل بيئة التنمـية ، والتى أعتقد أن غيابها يشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية فى الوقت الراهن ، ولابد مـن توفيرها حتى ينطلق المجتمع المصرى على طريق التنمية . ثم سوف أتناول بعد ذلك عنصرين قد يعتبرهما البعض من العناصر غير المحفزة للتنمية أو المثبطة لجهودها ، بينما لا أراهما على هذا النحو .

أولا: الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية

إن الـدول الـتى أنجـزت إنجازات مرموقة فى مجال التنمية ، لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة ، وإنما ساعدها على ذلك شعور عميق وإدراك قـوى لايخـتلف كثـيراً عـن شعور الأمم عندما تخوض حربا ضد عدو لها . إنه الشعور بالـتحدى والقدرة على مواجهة المشكلات القائمة بالقوة الذاتية للمجتمع .. إنه الإحساس بالـثقة فـى الـنفس مهما كان عظم التحديات التى يتعين مواجهتها . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تعتبر مكوناً مهماً من مكونات مايطلق عليه أحيانا ثقافة التنمية.

والحقـيقة أن التنمية ليست مجرد عمل روتينى ، يؤدى بلا حماس ، لإضافة تحسينات هامشـية فى هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية حقيقتها شن الحرب على الـتخلف والتبعـية . والنصر فى هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات .

إنهـــا حـــرب عظمى غايتها إعادة بناء كبرى للوطن والمواطنين .. وهى مثل كل حرب عظمـــى لايكفـــى لهـــا توافر الحشد المادى من عتاد وسلاح ، ولا الحشد البشرى أى العدد الكبير من الرجال والنساء ، ولكن يلزمها أيضاً الحشد المعنوى الذى يفجر الطاقة الروحية الكامنة لدى الجنود ، ويجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن .. ويقابلها فى مجال التنمية الطاقة الروحية التى تجعل الناس يضحون بالكثير من نعم الحياة وملذاتها فى الوقت الحاضر ، وذلك من أجل إعادة بناء الأمة ، وانطلاقها على طريق النهضة والتقدم .

فـــلا قـــيمة للحشد المادى إذا ما كان مصحوباً باللامبالاة من جانب الكثيرين ، وإذا ما رافقـــه الإحســـاس بالدونـــية إزاء الأجنبى ، وافتقاد الثقة بالنفس .. وهذه هى الأحاسيس والمشـــاعر الـــتى تطغى على حياتنا فى الوقت الراهن .. والتى يندر أن يتحقق معها حتى مجرد الحشد المادى اللازم للتنمية.

ولكـــن من أين تأتى هذه الطاقة الروحية وتلك الشحنة المعنوية التى تجعل الصعب هيناً والصـــلب ليـــناً ؟ .. إنها فى الغالب نتاج زعامة وطنية قوية وملهمة وأحزاب أو تنظيمات سياســـية ذات طـــابع شعبى تستطيع أن تستثير حماس الجماهير ، وتحشد قواهم ، وتعبئ جهودهـــم ، وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التى يتعين مواجهتها ، كما تبث فيهم إحساســـاً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات ، وترسم لهم خطط السير وتحدد لهم المسار الصحيح لبلوغ أهداف محددة.

لقـــد شـــهدت مصـــر مـــيلاد هـــذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية فى الخمسينيات والســـتينيات ، حيـــث تحولت قضايا التنمية إلى معارك حقيقية .. معركة بناء السد العالى، ومعـــركة التصنيع ومعركة استصلاح الأراضى .. وارتبطت التنمية باستعادة الكرامة (ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد والاستعمار) .. وهذه هى الروح التى عرفتها دول أخرى مثل الصين وروسيا وماليزيا وغيرها والتى استطاعت أن تنجز فى عقود قليلة ماكان يحـــتاج إلـــى قرون . وللأسف فإن مثل هذه الروح غائبة عن بلادنا ، ولابد من عودة هذه الروح إلينا حتى تتوافر البيئة الصالحة للتنمية.

ثانيا : إدراك أنه لاتنمية دون تضحيات ومشاق

وهـــذا الإدراك مكون آخر مهم من مكونات ثقافة التنمية . وهو شديد الارتباط بما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الادخار وثقافة الاعتماد على الذات .

فمـــن الخطـــأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق باستجداء المعونات الخارجية أو حتى بالاســـتثمارات الأجنبـــية . والتنمـــية التى كتب لها الاستمرار أو الاطراد فى خبرات الدول المخـــتلفة هـــى التنمـــية التى قامت على المدخرات الوطنية والتراكم الرأسمالى الوطنى ..

وعندما يشتد ساعد التنمية بالاعتماد على الطاقات الادخارية الوطنية ، فان البلد لن يحتاج إلـــى جهد كبير لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية .. بل إن هذه الاستثمارات ستسعى للمشاركة فيما تحقق من نجاح وطنى.

ومـــن المهم تجنب التصور الخاطئ بأن الاستثمار الأجنبى يمكن أن يأتى لإنقاذ اقتصاد متعـــثر . إذ تشـــير تجـــارب الدول إلى أن الاستثمار الأجنبى لايتدفق بغزارة إلا إلى البلدان المـــتقدمة (أكـــثر مـــن ثلثى الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمى) ، وإلى البلدان حديثة النمو التى حققت بقدرتها الذاتية نمواً اقتصادياً سريعاً وديناميكية عالية .

ولـلأسـف فـإن هذه الحقيقة تكاد تكون غائبة عن تصورات التنمية الرسمية فى بلادنا ولذلــك فالنظر إلى معدلات الادخار فى بلادنا مقارنة بغيرنا من الدول النامية والدول حديثة التصـــنيع هو أمر مهم فى تجسيد هذه الحقيقة ، وفى استثارة الجهود لرفع معدلات الادخار الوطنى فى بلادنا.

فطبقا لإحصائيات البنك الدولى كان معدل الادخار المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ :

٤ر١٠% فى مصر ، مقابل ١ر٢٠% فى الدول منخفضة الدخل ،

و ٤ر٢٥% فى الدول المتوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر .

و ٦ر٢٩% فـــى الـــدول ذات الدخل المتوسط الأدنى وهى ذات الشريحة التى تنمى إليها مصر حالياً.

بل إن معدل ادخارنا كان أقل من معدل الادخار الذى تحقق فى أفريقيا جنوب الصحراء ، على بؤس حالها ، وهو ٥ر١٦%.

وتتضـــح المفارقة بشكل اقوى عندما نقارن مع دول ادخارنا بمعدل الادخار فى الصين ودول جـــنوب شـــرق آســـيا الـــتى نجحت فى كسر حواجز التخلف وحققت تقدماً اقتصادياً مرموقاً:

بلغ معدل الادخار المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠١ :

٣ر٤٠% فـــى الصين ، ٤٦% فى سنغافورة ، ٢ر٤٧% فى ماليزيا و ٢٩% فى كوريا الجنوبية،

٥ر٢٥% فى إندونيسيا.

بل إن معدل ادخارنا كان فى حدود نصف معدل ادخار دول ذات دخل منخفض عنا بكثير مثل الهند ، حيث وصل معدل ادخارها إلى ٧ر٢٠% فى عام ٢٠٠١ .

وإضافة إلى ماتقدم علينا أن نتذكر أمرين مهمين :

أ- إن معدلات الادخار فى دول مثل الصين وجنوب شرق آسيا ليست مرتفعة الآن فقط (نتـيجة لمعــدلات التنمية المرتفعة) ، وإنما حافظت هذه الدول على معدلات ادخارها عند مستويات مرتفعة لفترات طويلة ، على عكس الحال فى مصر .

فــإذا كان معدل الادخار فى مصر قد تقلب حول ١٠% - ١٥% خلال الربع الأخير من القرن العشرين (١٩٧٥ - ٢٠٠١) ، فإن المعدلات المناظرة خلال الفترة ذاتها كانت:

٣٠% - ٤٦% فى سنغافورة

٢٣% _ ٤٧% فى ماليزيا

٢٠% - ٣٦% فى كوريا

٣١% - ٣٥% فى هونج كونج

٣٤% _ ٤٠% فى الصين

١٥% - ٢١% فى الهند

أى أن هــذه الــدول قد ضحت وتحملت انخفاضاً فى مستوى استهلاكها لسنوات طويلة مقــابل توفير الموارد اللازمة للتراكم والنمو ، بينما يشيع بيننا الإحساس بأنه يمكن تحقيق التنمــية وتحقيق زيادة سريعة فى الاستهلاك فى الوقت ذاته ، بما فى ذلك ألوان الاستهلاك الترفى .

ب- إن معــدل الادخار المحلى الإجمالى فى مصر لايكشف عن حقيقة الوضع الادخارى السيئ فى مصر ، برغم الانخفاض الواضح فى مستواه . وللتعرف على حقيقة هذا الوضع علينــا أن نــنظر فــى مقياس آخر للجهد الادخارى الوطنى ومساهمته المحتملة فى النمو الاقتصادى وهو معدل الادخار الأصيل أو معدل الادخار الصافى المعدل . وطبقاً للبنك الدولى (مؤشــرات التنمــية الدولية) فإن هذا المعدل المطور هو المعدل الذى نصل إليه بإضافة الإنفاق على التعليم إلى معدل الادخار المحلى الإجمالى وبخصم عدة عناصر منه تمثل إهلاكاً للموارد الوطنية ، وأهمها مقابل إهلاك رأس المال الثابت ، ومقابل استنفاد الموارد المعدنية والطاقة والغطاء النباتى ، ومقابل الضرر المرتبط بتلوث الهواء وزيادة انبعاثات ثانى أكسيد الكربون .

عــندما نقوم بهذه التعديلات سنجد أن معدل ادخارنا فى عام ٢٠٠١ قد انخفض من ٣ر١٠% بمقياس معدل الادخار المحلى الإجمالى إلى ٣ر٣% بمقياس معدل الادخار الأصلى ، وبمقارنــة هــذا المعدل الأخير ، بالمعدلات المناظرة فى عدد من الدول الأخرى ، يمكن أن تدرك مدى تواضع الجهد الادخارى المصرى : فالمعدلات كانت : ٧ر٣٠% فى سنغافورة ،

٢٧% فى ماليزيا ، ٢ر١٩% فى هونج كونج ، ٢ر١٨% فى إندونيسيا ، ١٧% فى كوريا الجنوبية ، ٣١% فى الصين ، ٣ر١٣% فى الهند.

إن إدراك هـذه الحقيقة مهم جداً لتكوين ثقافة الادخار وثقافة الاعتماد على الذات وهما من العناصر الحيوية فى ثقافة التنمية .

ثالثا : الدور التنموى للدولة ـ أو الدولة التنموية

إن دراسة خبرات التنمية على امتداد التاريخ ، فى الدول الرأسمالية وفى الدول الاشتراكية وفى الدول حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية تشير بوضوح إلى أن الدولة كان لها دور حاسم فى تحريك قوى التنمية وفى صنع التنمية ذاتها .

كما تشير هذه التجارب إلى أن السوق لايصنع تنمية ، وأن التنمية قد استندت فى معظم الحالات إلى تصور مستقبلى أو تخطيط للمدى الطويل ، حشدت من أجل تنفيذه طاقات المجتمع المادية والمعنوية . فالتنمية فى نهاية المطاف عمل ارادى وليست عملاً تلقائياً. ومن هنا فهى فى حاجة إلى خطط عمل لإنجازها وفق أولويات محددة ، تنطلق من تطور مستقبلى لما يراد إنجازه ، وهذه بدورها لابد وأن تنطلق من دراسات مستقبلية جادة .

والحاجة إلى قيام الدولة بدور تنموى قوى وفق مخططات جادة ، تتناقض بالطبع مع الاتجاه السائد حالياً فى مصر والذى يقوم على فلسفة الاعتماد على قوى السوق ومبادرات القطاع الخاص ، والذى يعتبر هذا القطاع ركيزة التنمية .

إن هـذا الاتجاه الذى بدأ مع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤، والذى تكرس بتنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى منذ عام ١٩٩١ ، قد أصبحت نتائجه واضحة للعيان الآن . فبالرغم مما تحقق لفترة من انخفاض فى معدلات التضخم وعجز الموازنة والديون الخارجية وارتفاع فى احتياطيات النقد الأجنبى فى السنوات الأولى للبرنامج ، إلا أن هذا كله كان على حساب انكماش اقتصادى لم يلبث أن تحول إلى ركود اقتصادى خانق طوال السنوات الخمس الماضية ، فضلاً عن تزايد معدلات البطالة ، واتساع الفوارق بين الطبقات فى مستوى الدخل والثروة . وأخيراً جاء التضخم ليزيد الأمور سوءاً على ماهى فيه من سوء أصلاً.

إن المناخ المواتى للتنمية والبيئة الصالحة لنجاح مساعى التنمية لاتتطلب مقاطعة القطاع الخاص ولامعاداته . التنمية تحتاج إلى كل جهد إنتاجى يمكن أن يسهم به القطاع الخاص . ولكن هذا الإدراك للمساهمة المحتملة للقطاع الخاص والرأسمالية المصرية عموماً شىء، وإلقاء مسئولية التنمية على عاتقها شىء آخر . فالرأسمالية المصرية أضعف من أن تتحمل هـذه المسئولية . وقد ثبت أنها فى حاجة إلى من يقودها ويأخذ بيدها . وعندما

تراجعت الاستثمارات العامة للدولة وتقلص دور القطاع العام ، تراجع أيضا دور الاستثمار الخاص . ومن هنا تأتى أهمية دور الدولة الاستثمارى والإنتاجى . وفى غياب هذا الدور لن يجد القطاع الخاص من يقوده سوى القوى الخارجية ، الاستثمار الخاص والشركات الدولية التى تريد أن تفتح ابواب الاقتصاد المصرى على مصاريعها أمام المنتجات والاستثمارات الأجنبية ، والتى لايهمها تنمية مصر بقدر مايهمها إلحاق مصر وإدماجها فى الاقتصاد العالمى من موقع التبعية .

وإذا كنا نطالب بدور قوى للدولة وللقطاع العام ، فلابد وأن نقرن ذلك بمطالبة واضحة بالارتقاء بمستوى الإدارة فى جهاز الدولة وفى القطاع العام ، بحيث نتفادى ماوقعنا فيه من أخطاء فى الماضى ، لاسيما من جراء التسعير الاجتماعى أو الدعم الضمنى لمنتجات القطاع العام ، وتكديس العمالة فيه.

كذلك فإن البيئة الصالحة للتنمية تخاصم السوق ولاتستبعد آليات بالكامل . ولكن التعامل الواقعى مع آليات السوق ليستوجب إدراك أن آليات السوق منفردة لاتقدر على تحقيق التنمية الشاملة والمطردة ، وأن السوق فى بلد متخلف هى سوق متخلفة بالضرورة ، بل إن السوق عرضة للفشل حتى فى الاقتصادات المتقدمة ، وهو ما يشار إليه عادة بقصور أو فشل السوق . ومن ثم فإن البيئة الصالحة للتنمية تتطلب تضافر قوى السوق وقوى التخطيط ، على أن تكون عجلة القيادة والتحكم بيد التخطيط ، كما تتطلب اقتران قوى السوق بالكثير من أنواع التدخلات الحكومية الرامية لتوفير الدعم الذكى والحماية الذكية للمنتجات والصناعات الوطنية .

رابعا : الرؤى المستقبلية

يعتبر الانشغال الجاد بالمستقبل أحد العناصر المهمة فى البيئة الصالحة للتنمية . وأحد مظاهر الانشغال الجاد بالمستقبل هو النهوض بالدراسات المستقبلية ، والتحاور حول مايمكن أن تبلوره من رؤى أو تصورات مستقبلية . فالحقيقة أن الدراسات المستقبلية هى الخلفية التى يمكن أن تنطلق منها الخطط الجيدة للتنمية ، وهى الساحة التى يمكن أن يتحاور فيها اصحاب التصورات المستقبلية المختلفة حوارا علميا ، بما يساعد على إنضاج وعى عام راق بقضايا الوطن ، وبما يحفز الجهود لخوض معارك التنمية على أساس من الاستنارة والعلم .

وللأسف فإن حظ هذا النوع من الدراسات فى بلادنا ضئيل . والفترات متباعدة بين كل دراسة وأخرى ، وأغلب الدراسات قد تعثرت فى منتصف الطريق ، ومن ثم لم تحقق أهدافها . ولم تساعد ندرة الدراسات المستقبلية التى أجريت فى مصر ، بل وفى الوطن العربى بوجه

عـــام على تكوين تراكم علمى ورصيد معرفى يمكن الاستناد إليه فى إجراء المزيد من هذه الدراسات .

ومن هنا كانت المبادرة التى قام بها منتدى العالم الثالث منذ خريف عام ١٩٩٧ : مصر ٢٠٢٠ . وهى مبادرة لم تزل تحاول التعلق بطوق النجاة فى مواجهة أنواء عاتية كان يمكن أن تؤدى إلى إعلان فشلها منذ أوائل عام ٢٠٠٠.

والمهم فى الأمر هو أن استكمال عناصر البيئة المحفزة والمشجعة على التنمية يتطلب تضـــافر جهود متعددة ، حكومية وغير حكومية ، من أجل النهوض بالدراسات المستقبلية ، ومن أجل تأمين مقومات استمرار العمل فى هذه الدراسات ، ومن أجل استثمار نتائجها فى إجراء حوارات عقلانية حول هموم المستقبل ، وحول التصورات الرامية إلى مجابهتها.

خامسا : المشاركة الديمقرطية والتوزيع العادل للدخل والثروة

إن معظـــم التجارب الناجحة فى التنمية قد شهدت فى بدايتها عملية إعادة توزيع كبرى للدخـــل والـــثروة ، وكـــان ذلك أحد ألوان المشاركة التى عملت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية . ولكن المشاركة تتعدى الانتفاع المادى بثمار التنمية إلى المشاركة فـــى اتخاذ القرارات والمتابعة والرقابة الشعبية وهى فى حد ذاتها أحد جوانب التنمية ، كما أسلفنا.

عمومـــاً ، المشاركة تعنى توفير الشعور بامتلاك القضية ، أى الشعور بأن التنمية هى قضـــية المجتمع . وأن التنمية لنا ومن أجلنا ومن أجل ابنائنا ... ومن ثم فهى توفر حافزاً مباشـــراً للتضـــحية والتفانى فى سبيل تحقيق أهداف التنمية.. والمشاركة تضمن أن تكون التضحية من خلال زيادة المدخرات الوطنية وتأجيل الزيادة فى الاستهلاك فى الوقت الحاضر ، تضحية عن اقتناع ، وليست تضحية مفروضة قسراً.

والمشـــاركة تـــؤدى إلـــى محاصرة الفساد ، بل والوقاية منه ، حيث إن من عناصرها الرئيسية المتابعة والرقابة الشعبية ، بل والمساءلة الشعبية . وهذه الأمور تساعد فى الوقت ذاتـــه على تفادى وتراكم الأخطاء ومن ثم عدم الانتظار حتى تصل الأمور إلى حد الانفجار غير مأمون العواقب .

إن المشـــاركة الشـــعبية ضـــرورية لتسريع عملية التنمية وتأمين اطرادها . والتحول الديمقراطى ضرورى للتنمية بقدر ماهو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة .

ولذا فكل جهد يبذل ، وكل نضال يقوم به الناس حالياً ، من أجل توسيع نطاق المشاركة وتوسيع مجال الممارسة الديمقراطية هو مساهمة حقيقية فى تهيئة البيئة الصالحة للتنمية .

سادسا : التحديد الواضح لعلاقة الاقتصاد الوطنى بالعالم الخارجى

هل يشكل انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد الرأسمالى العالمى عنصراً مشجعاً على التنمــية أم عنصــراً مثــبطاً للتنمية ؟ هل هذا الانفتاح والتوجه للخارج من متطلبات البيئة الصــالحة للتنمية ؟ وهل حماية الاقتصاد الوطنى والتوجه للداخل تشكل بالتالى عنصراً من عناصر البيئة غير المواتية للتنمية ؟

إن قضية فتح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى ، وتوجيه التنمية للخارج(التوجه للتصدير مقابل التوجه لإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات) ، واعتبار أن التجارة هى محــرك التنمــية أو قاطــرة التنمية ، والنظر إلى أن الاستثمار الأجنبى المباشر هو القناة الرئيسية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة .. تعتبر من مكملات نموذج التنمية الليبرالية أو الانفتاحــية الشــائع منذ فترة ـــ إلى جانب الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص وتقليص دور الدولة وخصخصة المشروعات العامة .. الخ.

ومــن يرفضــون هذا النموذج ـــ وأنا منهم ـــ ويفضلون عليه نموذج التنمية الوطنية المســتقلة ، يعتبرون أن التحرير قبل التمكين خطر كبير . إذ أن فتح الاقتصاد قبل الأوان ، وتحريــر الــتجارة وحــركة رؤوس الأموال ، ورفع مختلف صور الحماية عن الصناعات الوطنــية وتحرير سعر الصرف يمكن أن يشكل عائقاً أمام التنمية ، بل إنه يمكن أن يقضى علــى ماقد يكون قد تحقق فى السابق من إنجازات تنموية . فالاقتصاد النامى لايستغنى عن الحمايــة والدعم. ومن المهم أن نتذكر أن الحماية والدعم من حق الصناعات الناشئة حتى فــى الاقتصادات المتقدمة . بل إن قطاعاً قديماً مثل الزراعة لم يزل يلقى من الدعم مقادير عظــيمة ، تصل إلى مليار دولار يومياً فى الدول الصناعية المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية).

والدولــة الناميــية لاتتحمل ترف تحرير أسعار صرفها ، وإطلاق حرية التعامل فى النقد الأجنبى ـــ طالما أنه يشكل موردا نادراً . وقد سارت دول رأسمالية كثيرة على نظم الرقابة على النقد الأجنبى ، حيث تقيد الطلب عليه وفقاً لأولويات محددة.

والحقــيقة أن هذه النظم ليست من اختراعات الاقتصادات الاشتراكية . فقد عرفت مصر الــرقابة على الصرف منذ عام ١٩٤٧ وظلت تعمل بصور مختلفة منها بعد قيام الثورة فى ظل الاقتصاد الموجه ، وفى الستينيات فى ظل التخطيط و" التحول الاشتراكى " . كما أن دولاً مثل النمور الأسيوية ظلت محتفظة بقيود على النقد الأجنبى لفترات طويلة ، ولم يزل بعضها يقصــر الــتعامل فــى النقد الأجنبى على البنوك ، ولايفسح أى مجال أمام الاتجار فى النقد الأجنــبى من خلال شركات الصرافة . وقل مثل ذلك عن دولة مثل تونس التى حققت نجاحا ملحوظاً فى مجال التصدير ، ومع ذلك لم تزل تمارس الرقابة على النقد ، ولايتعامل فى النقد

الأجنبى فيها غير البنوك ، ولايسمح لأحد بتحويل أى مبالغ بالنقد الأجنبى إلا من خلال البنوك ووفق الأولويات المحددة من جانب الدولة .

إذن فالانضباط مطلوب فيما يتصل بالمعاملات الخارجية عموماً ، والنقد الأجنبى خصوصاً . والحماية أو الدعم للصناعات المحلية أو للصادرات ليس من الخطايا . والمهم هو ألا تتحول الحماية إلى ستار للتغطية على عدم الكفاءة وضعف القدرة على المنافسة . ولذا فالحماية الذكية يجب أن تكون نسبية ومتدرجة ومؤقتة . أما الحماية التى تتصف بالإطلاق وعدم التدرج والاستمرارية فهى حماية غبية ، لأنها تضر أكثر مما تفيد على المدى الطويل .

إن انفتاح الاقتصاد الوطنى على الاقتصاد العالمى يجب أن يكون انفتاحاً متدرجاً وانتقائياً ، ومحسوباً فى كل الأحوال فى ضوء التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وتحسين المزايا التنافسية الوطنية . وهذا التوجه ، لا التوجه الانفتاحى المتسرع والمتحرر من كل القيود ، هو مايساعد على إيجاد بيئة صالحة للتنمية.

١-٣٠ الزيادة السكانية ووضع المرأة

فى ختام هذا التناول لبيئة التنمية ، أود أن أتعرض لعنصرين تكثر الإشارة إليهما على أنهما من العناصر المعوقة للتنمية ، وهما الزيادة السكانية ووضع المرأة فى المجتمع .

أولا: الزيادة السكانية

تعتبر الحكومة ومعها نسبة غير قليلة من الباحثين والمفكرين ورجال الإعلام أن الزيادة السكانية الحاصلة فى مصر هى المسئولة عن الكثير عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وأن حل هذه المشكلات يعتمد على أو يتطلب حدوث انخفاض كبير فى معدل النمو السكانى . وينظر هؤلاء إلى الزيادة السكانية على أنها عنصر من العناصر غير المحفزة أو المثبطة للتنمية . فما حقيقة الأمر ؟

أولا: ليس صحيحاً أن مصر تواجه انفجاراً سكانياً.

وثانيا: حتى لو كانت مصر تواجه انفجاراً سكانياً ، فإن وسائل تنظيم الأسرة لن تجدى فى الحد من النمو السكانى إذا لم تنشط أولا جهود التنمية.

وللنظر فى حقيقة الزيادة السكانية الراهنة والبحث عما إذا كانت تمثل زيادة غير عادية قد تصل إلى حد الانفجار السكانى ، وهل الشأن السكانى آخذ فى التدهور ، دعنا نرجع إلى الاحصاءات المتاحة.

إن الإحصاءات الوطنية والدولية تقول إن السلوك الإنجابى للمصريين قد تغير تغيراً جذرياً خلال الأربعين سنة الماضية . لقد انخفض معدل الخصوبة الكلية ، وهو مايشير إلى عدد المواليد أحياء لكل امرأة فى سن الحمل ، من ٧ مواليد فى عام ١٩٦٠ إلى ٤ر٥ مولوداً فى عام ١٩٧٥ ، ثم إلى ٦ر٤ مولود فى عام ١٩٨٥ . وواصل معدل الخصوبة هبوطه بعد ذلك إلى ٥ر٣ مولود فى عام ١٩٩٨، ثم إلى ١٦ر٣ مولوداً فى عام ٢٠٠١. ومن الواضح أن معدل الخصوبة قد انخفض بمعدلات معقولة فى كل مناطق الجمهورية ، وأنه لايرتفع نسبياً إلا فى المناطق الأكثر تخلفاً أى الأقل حظاً فى التنمية ، وهى منطقة ريف الوجه القبلى ، حيث كان المعدل فى حدود ٥ر٤ مولود فى عام ١٩٩٨. وهو مايشير إلى أن المشكلة إنما تكمن أساساً فى التنمية ، وأن التنمية ـ كما قيل منذ أول مؤتمر عالمى للسكان فى عام ١٩٧٤ ـ هى أحسن وسيلة لتخفيض النسل .

وقد صاحب انخفاض معدل الخصوبة انخفاض لابأس به فى معدل النمو السكانى . فقد هبط هذا المعدل من حوالى ٦ر٢% فى منتصف الثمانينيات إلى ٢% فى أوائل التسعينيات . وواصل معدل التزايد فى عدد السكان هبوطه حتى اصبح فى حدود ٨٢ر١% فى عام ٢٠٠١ . وهذا المعدل اقل قليلاً من المعدل المسجل لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهو ٩٥ر١% . أى أن الاتجاه النزولى فى معدل الخصوبة ومعدل النمو السكانى فى مصر قد أصبح اتجاهاً قوياً ومنتظماً . وطبقا لدائرة الإحصاءات فى الأمم المتحدة ، فإن التقدير المتوسط لمعدل النمو السكانى فى مصر خلال السنوات ٢٠٠١ ـ ٢٠١٥ هو ٥ر١% وهو مايصل بعدد السكان إلى ٨١ مليون نسمة فى عام ٢٠١٥، وإلى ٩٢ مليوناً نسمة فى عام ٢٠٢٠ . وطبقا للتقديرات السكانية لمشروع مصر ٢٠٢٠، فإن عدد السكان المتوقع عام ٢٠٢٠ يتراوح بين ٩٠ مليونا و٩٤ مليون نسمة . وذلك على خلاف المبالغات التى يرددها كبار المسئولين حول الزيادة فى عدد السكان خلال العشرين السنة القادمة.

إن العامل الحاسم فى التحول السكانى من معدلات النمو المرتفعة إلى معدلات النمو المنخفضة ليس تنظيم الأسرة فى حد ذاته ، وإنما هو التنمية التى ترتقى بأحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية وتتغير معها تطلعاتهم وتصوراتهم للحياة الطيبة ، ويسعون بالتالى إلى تكوين أسر صغيرة ويتخلون عن نمط الأسرة الكبيرة . فالدول التى حققت نمواً اقتصادياً سريعاً فى العقدين الماضيين أو حتى معدلات متوسطة ولكنها متواصلة للنمو مثل الهند ،

شهدت انخفاضات ملموسة فى معدلات نمو سكانها . فطبقاً لبيانات عام ٢٠٠١ أصبح معدل النمو السكانى :

٥٣ر١% فى الهند

٢١ر١% فى البرازيل

٧ر٠% فى تايلاند

٦٣ر٠% فى كوريا الجنوبية

إذن المشكلة ليست فى التناسل فى حد ذاته ، وإنما هى فى تحقيق أو عدم تحقيق إنجاز تنموى ومن جهة أخرى ينبغى تذكر أن النمو السكانى ليس إلا بعدا واحدا من أبعاد ثلاثة للقضية السكانية . والبدلان الآخران همـا توزيع السكان على مختلف أقاليم الدولة، وخصائص السكان من حيث التعليم والصحة والثقافة وما إلى ذلك . إن كلا من هذين البعدين يعانى خللا شديدا ، ولاعلاج لهذا الخلل سوى جهد تنموى ، يعاد فيه ترتيب الأولويات لصالح التعليم والصحة من ناحية ، ولصالح توسيع الحيز المعمور على أرض مصر من جهة أخرى . وعندما يتحقق ذلك ، سوف يخف كثيرا الشعور بوطأة النمو السكانى .

ثانيا : وضع المرأة

يرى البعض أن وضع المرأة فى المجتمع المصرى يشكل عنصرا من عناصر البيئة غير الصالحة للتنمية . وقد ذهب تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (٢٠٠٢) إلى أن فجوة النوع هى إحدى الفجوات الأساسية اللازم تخطيها لتحقيق التنمية ، إلى جانب فجوة المعرفة وفجوة الحريات أو المشاركة .

وإذا كان صحيحا أن التقدم فى سد فجوة المعرفة وفجوة الحريات يعتبر من متطلبات التنمية ، أى شرطا لها ، كما أنه نتيجة من نتائجها ، فإن سد فجوة النوع ليس كذلك فى رأيى . وهو فى هذا الشأن قريب من وضع الزيادة السكانية . فليس شرطا للتنمية تحقيق ارتقاء كبير فى وضع المرأة ، بل إن هذا الارتقاء نفسه سيأتى كثمرة من ثمرات التنمية . فالعناية بتعليم المرأة وتحسين صحتها وتوفير فرص العمل لها هو جزء مهم من مهام التنمية .

ولـذا ، يجب ألا يؤول قولنا فى شأن المرأة على أنه دعوة لإهمال وضع المرأة أو عدم الاهتمام بأحوالها . ولكنها دعوة لعدم وضع العربة أمام الحصان ، أى أنها دعوة لوضوح الرؤية حول أولويات الوطن عموما وأولويات التنمية خصوصا .

لاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين النمو السكانى و تحسين أوضاع المرأة ، لاسيما تحسين الحالة التعليمية والصحية للمرأة وفتح مجالات العمل خارج المنزل أمامها . فالتحسن فى هذه الأوضاع يعتبر من أقوى الدوافع لخفض الخصوبة والتحول من نمط الأسرة الكبيرة إلى نمط الأسرة الصغيرة ، وهو مايؤدى إلى انخفاض معدل النمو السكانى . وهذه الأمور من مصاحبات ونتائج التنمية . وهذا مادعانا للقول ــ إلى جانب اعتبارات أخرى ــ بأن خفض النمو السكانى ليس شرطاً مسبقاً للتنمية ، بل هو إحدى نتائجها.

١ــ٤ خلاصة

خلاصة ماتقدم هو أن البيئة الحالية التى يوفرها نموذج التنمية الليبرالى المطبق فى مصر ابعد ماتكون عن البيئة الصالحة لتنمية مصر :

- ففى مقابل تفجير الطاقات المعنوية والحماسة المطلوبة للتنمية ، يشيع الاسترخاء واليأس والقنوط .
- وفى مقابل ثقافة التنمية ، تشيع ثقافة التخلف .

وفى مقابل سلوكيات التقشف والادخار والتراكم الضرورية للتنمية ، تزدهر سلوكيات الاستهلاك بوجه عام ، ويشيع التبذير والسفه الاستهلاكى من جانب الأغنياء بوجه خاص.

- وفى مقابل الانضباط المطلوب للتنمية ، يشيع التسيب ويتغلغل الفساد فى مختلف مناحى حياتنا .
- وفى مقابل الدولة التنموية والدور الإيجابى المطلوب من الدولة لتحريك عجلة التنمية تتنصل الدولة من مسئوليتها عن التنمية ، وتبرئ ذمتها بإلقاء عبء التنمية على السوق والقطاع الخاص ، وتعتبر الشعب هو المشكلة .
- وفى مقابل ماتتطلبه التنمية من مشاركة فى صنع القرارات ومراقبة تنفيذها ، ومن عدالة فى توزيع الدخول والثروات ، تتكرس المباعدة بين الناس و مراكز صنع القرار ويحال بينهم وبين فرص التأثير فيها ، وتتسع الفجوة بين الطبقات .
- وفى مقابل الحسم والمواجهة المطلوبين للتنمية ، يشيع التهرب من مواجهة المشكلات والتردد فى التصدى لها ، كما يشيع التأجيل المستمر للمواجهة والحسم بدعوى التأنى والتدرج وتفادى الصدمات.

حقاً ، لقد آن الأوان ليقظة شعبية وانتفاضة وطنية لتهيئة البيئة الصالحة للتنمية ، ولاختصار الزمن اللازم للتقدم ، ولحشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل إعادة صنع

الحـياة علـى أرض مصر ومن أجل أن تحتل مصر المكانة اللائقة بحضارتها العريقة وبشعبها الأصيل بين الأمم.

(٢)

المآزق السبعة للنموذج الليبرالى للتنمية فى مصر

لقـد أسفرت سياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها حكومات الرأسمالية التابعة المتعاقبة على مصر على امتداد ثلاثة عقود (١٩٧٤ ــ ٢٠٠٤) عن مآزق عديدة . فقد عجزت عن إحداث تنمية وطنية جادة ، وأوصلت البلاد إلى طريق مسدود لم يعد يجدى السـير فـيه . ماهى هذه المآزق إذن ؟ ثمة سبعة مآزق على الأقل يمكن إبرازها على النحو التالى :

٢ــ١ــ المـأزق الأول : الحكومة تتخلى عن مسئولية التنمية والقطاع الخاص غير قادر على سد الفراغ التنموى الناشئ ، فأصيبت التنمية باليتم والضياع .

لقـد انسحبت الحكومة من مجالى الإنتاج والإستثمار الإنتاجى اللذين يشكلان عصب عملية التنمية . وكانت البداية بوقف الاستثمار والتوسعات فى القطاع العام مما أدى إلى إضـعافه وتكبيله بأعباء ثقيلة للقروض التى اضطر للحصول عليها من البنوك . ثم تلى ذلـك عملـيات الخصخصـة . فـتم بيع الشركات الرابحة ، وبقيت الشركات المتعثرة والخاسرة . فمن أصل ٣١٤ شركة قطاع عام تمت خصخصة ١٩٠ شركة كلياً أو جزئياً ، بالبـيع أو بالإيجار التمويلى طويل الأجل ، وبقيت ١٢٤ شركة لم تجد من يشتريها ، وذلـك طبقا للإحصاءات المتاحة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٢ . وكانت المحصلة كارثة ، حيث لم تزد قيمة ماتمت خصخصته من شركات القطاع العام على ١٦ر٩ مليار جنيه ، تمثل ثلث القيمة التقديرية لهذه الشركات فى أوائل التسعينيات[١] . والسؤال الذى لابد أن يطرح هـنا : أين رجال القطاع الخاص المحلى أو رجال الأعمال الأجانب الذين كان يقال إنهم يحثون الحكومة على الخصخصة وأنهم متلهفون على شراء القطاع العام؟

وتسـتمر الشـركات غـير المبـيعة فى حالة يرثى لها من الإهمال وضعف الطاقة المستغلة وتراكم المخزون ، حيث لم تزد عمليات إعادة هيكلتها تأهيلاً لبيعها على سداد

[1] قدرت قيمة أصول القطاع العام ق أوائل التسعيبات بنحو ٨٠ مليار جنيه ، وحيث إ ماتمت خصخصته يمثل ٦٠% من إجمالى عدد الشركات (١٩٠ من ٣١٤ شركة) ، فإن القيمة التقديرية الأصلية لهذه الشركات حوالى ٤٨ مليار جنيه . ومن ثم فإن حصيلة الخصخصة (١٦ر٩ مليار جنيه) لاتمثل سوى ٣٥% من هذه القيمة طبقا لهذا الحساب التقريبي المبسط بطبيعة الحال.

بعـض مديونـيـاتها للبـنوك ، وتسـريح نسبة من عمالها مقابل معاش مبكر هزيل . واصـبحت هذه الشركات مثل " البيت الوقف " ، فلا هى قادرة على الانتاج والتطوير ، ولا هـى قابلـة للبـيع بصـورتها الحالية ، والنتيجة هى تعطيل جزء مهم من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المصرى ، وتراكم خسائر هذه الشركات عاماً بعد عام . وأغلب الظن أن مصـير الكثـير مـن هذه الشركات ـ إذا ما استمرت السياسات الحالية ـ سيكون الخروج من دائرة النشاط الاقتصادى بإشهار الإفلاس والتصفية .

ومـن الثابت أن القطاع الخاص لم يكن يعانى مزاحمة من القطاع العام والحكومة ، بـل أنـه كـان يتوسع مع توسعهما . ولذا عندما هبطت الاستثمارات العامة هبط معها الاستثمار الخاص ، وانخفاض معدل الاستثمار الكلى .

ولذلك تبقى التنمية يتيمة فى مصر ، فلا الحكومة ترعاها ولا القطاع العام يسمح له بالإسـهام فيها ، ولا القطاع الخاص لديه الإمكانات وحب المخاطرة اللازمين للنهوض بها.

٢ـ٢ـ المأزق الثانى : عجز كبير عن زيادة الادخار المحلى وفشل فى اجتذاب رأس المال الأجنبى ، ومن ثم تهبط الاستثمارات إلى معدلات متواضعة وتتراجع التنمية مع استمرار الاعتماد على التمويل الأجنبى (قروض ومنح) ومايعنيه من اعتماد على الخارج وتبعية.

وتواضـع مسـتوى الادخار المحلى هو محصلة أمرين : ارتفاع مستوى الاستهلاك الخاص لدى الأغنياء والشرائح العليا من الطبقة الوسطى واستمرار العجز فى الموازنة العامة للدولة . والأمر الأول مرتبط بفتح الأبواب على مصاريعها للاستيراد ، وبالتوجه الاستهلاكى الشائع لاسيما فى التليفزيون وغيره من وسائل الإعلام ، مع غياب سياسات جـادة لتشـجيع الادخـار . أمـا الأمر الثانى ، أى عدم القدرة على تحقيق فائض فى العملـيات الجاريـة بالموازنة العامة ، وهو ما يعرف بالادخار الحكومى اللازم لتمويل الاسـتثمارات والتحويلات الراسمالية ، فهو أمر مرتبط بالإسراف فى النفقات الحكومية وبارتفـاع معـدلات الضرائب على الدخل والأرباح التجارية والصناعية، وكذلك ضعف القـدرة علـى تحصـيل الضرائب ، خاصة الضرائب المباشرة على الدخل المتحقق فى القطـاع الخـاص والضرائب الجمركية . أضف إلى ماتقدم الإفراط فى تقديم الإعفاءات الضـريبية للمسـتثمرين دون ضـوابط تحد من قيمة الإعفاء أو تربطه بأهداف محددة كـزيادة التصدير أو زيادة التوظف . ومن الملاحظ أن النسبة الكبرى من الضرائب هى ضرائب غير مباشرة مثل ضرائب الدمغة وضرائب المبيعات والرسوم الجمركية . ومن

المعــروف أن عبء هذا النوع من الضرائب تراجعي أى أنه يصيب الفقراء ومحدودى الدخل بنسبة أكبر مما يصيب ذوى الدخول المرتفعة .

وتشــير الإحصـــاءات إلى أنه من إجمالى إيرادات ضريبية فى العام ٢٠٠١/٢٠٠٢ قدرها نحو ٥١ر٧ مليار جنيه ، تشكل الضرائب على الدخل أكثر من ٢١ر٦ مليار جنيه أى ٤١ر٧% ، النسبة الكبرى منها ضرائب على شركات القطاع العام ومرتبات وأجور العاملين في الحكومة . أما الضرائب على السلع والخدمات فقد بلغت ٣٠ر١ مليار جنيه أى ٥٨ر٢% مــن إجمالى الإيرادات الضريبية عموماً فإن الإيرادات الضريبية لم تشكل فى تلك السنة أكثر من ٥١ر٣% من إجمالى الإنفاق العام .

وهذه الوقائع تشير إلى أمرين مهمين :

١-ضعف مساهمة القطاع الخاص فى تمويل الإنفاق العام الحكومى من خلال الضــرائب لاســيما الضـــرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضرائب الجمركية . فالتهرب أعلى مايمكن فى القطاع الخاص ، والملتزم هو شركات القطاع العام.

٢-إلقـــاء الجزء الأكبر من عبء تمويل الإنفاق العام على الطبقات الفقراء محدودة الدخل والطبقات الوسطى ، فهم الشريحة الأكثر تمويلاً لإيرادات الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات .

ومن جهة أخرى يشير ضعف معدل الادخار العام إلى ضعف مساهمة القطاع الرأسمالى فى الادخار، حيث يتسم هذا القطاع بميل مرتفع للاستهلاك ، وخاصة الاستهلاك الترفى . ومــن الشــواهد علـــى ذلك وارداتنا المرتفعة من السلع الكمالية والعدد الكبير من المناطق والمـــدن والقرى الجديدة المخصصة لإسكان الأغنياء أو لاستجمامهم ــ مدن الأحلام ومدن الجولف وقرى الساحل الشمالى وما إليها . وحتى عندما يدخر القطاع الرأسمالى فإنه يؤثر تمويل استثماراته بالقروض المصرفية ويحول جانباً من مدخراته إلى الخارج للاستثمار أو على سبيل التأمين فيما لو قرر تصفية نشاطه فى مصر . وهذا المسلك لايتفق من قريب أو بعيد مع الصورة المثالية للرأسمالى الناجح فى كتب الاقتصاد الرأسمالى.

وهكـــذا أدخلتـــنا سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية للاقتصاد المصرى ونموذج التنمية الليبرالـــية فـــى مأزق خطير ، ألا وهو مأزق العجز عن تمويل التنمية المنشودة من جانب الشـــعب أو حتى التنمية الموعودة من جانب الحكومة والهيئات المالية الدولية التى تحضها أو تشـــجعها على التمسك بهذا النموذج . فلا هى استطاعت زيادة المدخرات المحلية ، ولا هى نجحت فى جذب الاستثمارات الأجنبية .

إن متوسـط تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال ثمانى سنوات من ٩٤/ ١٩٩٥ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٢ لم يزد على ٨٢٣ مليون دولار . والقفزات التى يشهدها هذا الرقم لاتعود الى استثمار صاف حقيقى ، بقدر ماتعود إلى إتمام صفقات خصخصة لصالح الأجانب ، فهى شراء لأصول قائمة ، وليست إضافة صافية إلى الأصول القائمة . والأجانب (شأنهم شأن المصريين فى القطاع الخاص) يمولون الجزء الأكبر من عملياتهم فى مصر بقروض من البنوك ، وليس بضخ موارد نقد أجنبى من الخارج . كما أن رقم الاستثمار الأجنبى الصافى فى تناقص منذ عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ ، فبعد ماكان قد وصل فى تلك السنة إلى ١٦٥٦ مليون دولار ، هبط إلى اقل من الثلث فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (٥٠٩ ملايين دولار ، أى ٧ر٣٠% من قيمته فى السنة السابقة) ، ثم إلى ٤٢٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . ومن المعروف أن الجزء الأكبر من هذا الاستثمار لايصب فى قطاعات الصناعة التحويلية بقدر مايصب فى قطاعات البترول والغاز الطبيعى ، أى الصناعات الاستخراجية التقليدية .

وضعف تدفق الاستثمار الأجنبى ليس بالأمر الغريب طالما استمرت حالة الركود أو حالة الضعف فى معدلات النمو الاقتصادى فى مصر ، وطالما استمر النظر إلى الاستثمار الأجنبى على أنه بديل للاستثمار الوطنى، أى الممول بمدخرات محلية . فالاستثمار الأجنبى لايفد إلى دولة نامية لإقالتها من عثرتها ، بل إنه لايتدفق عادة (باستثناء التدفق لقطاعات الطاقة والمواد الأولية) إلا بعد ما يكون الاقتصاد الوطنى قد نجح ـ بجهوده الذاتية ـ فى رفع معدلات الادخار والاستثمار والنمو فى الدخل القومى . إنه يأتى لكى يشارك فى نجاح تحقق ، ولا يأتى كى يحول العجز أو الفشل إلى نجاح . ومن ثم يبقى الأمل فى التنمية السريعة منوطاً برفع معدلات الادخار المحلى وبحشد وتعبئة الفائض الاقتصادى من خلال سياسات تقشفية تحد من الاستهلاك والاستيراد لكل ماهو غير ضرورى.

٢ـ٣ـ المأزق الثالث : العجز عن التصدير مع فتح الباب لتسرب الموارد على نطاق واسع من خلال الاستيراد وخروج رؤوس الأموال .

وهذه هى الثمرة التى جنيناها من سياسات التثبيت والتكيف ، أى من برنامج الإصلاح الاقتصادى على النمط الرأسمالى . لقد كان أحد مبررات سياسة الانفتاح التى ساقتها حكومات الحقبة الانفتاحية هو أن هذه السياسات يقصد بها تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد متوجه للداخل ومعتمد على إنتاج بدائل الواردات إلى اقتصاد متوجه للخارج ومعتمد على الإنتاج للتصدير . ولكن الأرقام الرسمية تشير إلى عكس ذلك .

فالصادرات المصرية لم تزد فى أحسن الحالات على ثلث الواردات المصرية طوال الفترة من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠ ، ووصلت إلى أدنى مستوى لها فى عام ١٩٩٩/٩٨ وهو ٢٦% . وإذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات قد زادت بعد ذلك (إلى ٣٥٫٨% فى عام ٩٩/ ٢٠٠٠ ، و٤٣% فى عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ و٤٥٫١% فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) ، فإن السبب الرئيسى فى ذلك ليس زيادة القدرة على تصدير المنتجات غير البترولية ، بل النقص الحاد فى الواردات تمشيا مع حالة الركود التى اصابت الاقتصاد المصرى منذ عام ٩٩/ ٢٠٠٠ ، فقد هبطت الواردات السلعية من ١٧٫٩ مليار دولار فى عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ١٦٫٤ ملياراً دولار فى عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ، ثم إلى ١٤٫٦ مليارا دولار فى عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢.

أمـا الصادرات فكانت تدور حول رقم ٦ مليارات دولار خلال السنوات الأربع ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١ /٢٠٠٢ . وعمومـاً فإن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى لم تـزد على ٧٫٤% ، بينما وصلت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٦٫٤% وذلك فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.

يتضح مما تقدم أن الاقتصاد لم يزل عاجزاً- بفضل السياسات الرأسمالية المطبقة- عن وضـع حـد لطوفـان الاسـتيراد ، وذلـك بدعوى عدم الخروج على مبادئ فتح الاقتصاد والاندمـاج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى . بل إن السياسات الحكومية قد تحولت إلى قوة طاردة لرأس المال الوطنى الذى اتجه إلى التدفق للخارج بمبالغ كبيرة منذ عام ١٩٩٨/٩٧ ـ عام وقوع الأزمة المالية الأسيوية . والدليل على ذلك تضخم بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات ،وهو يقدم أحد التعبيرات غير المباشرة عن خروج رؤوس الأموال . فقد ارتفعت قـيمة هذا البند من ٦١ مليون دولار فى عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ١٣١٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٩/٩٨، وإن كـان قـد هبط بعد ذلك إلى متوسط قدره ٥٢٠ مليون دولار ، أى ٨٫٥ ضعف قيمة هذا البند فى عام ١٩٩٥/٩٤.

ولعـل أحد أسباب تسرب الموارد إلى الخارج هو ارتفاع مستوى الاعتماد على الخارج مـن جـراء ضعف الهيكل الصناعى المصرى ، وعدم قدرته على إشباع نسبة يعتد بها من الطلـب على السلع المختلفة ، لاسيما السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج . فدرجة التشابك بين قطاعات الاقتصاد المصرى ضعيفة ، الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض " مضاعف الإنفاق " ، أى انخفـاض الأثر التراكمى للإنفاق فى زيادة الدخل بعد عدد محدود من الدورات ، وإلى زيادة الطلب على الواردات ، ومن ثم تسرب الموارد من دورة الدخل القومى إلى الخارج .

٢ــ٤ــ **المأزق الرابع** : بالرغم من تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والخدمات العامة ، فإنها لم تزل عاجزة عن تدبير موارد كافية لتمويل الإنفاق العام المحدود .

لقد كان من أبرز نتائج تطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية فى مصر انكماش دور الحكومة أو كما يقال انكماش " حجم الحكومة " ، معبراً عن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى . فقد هبطت هذه النسبة من ٥٠% فى سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢% فى سنة ٩٣/١٩٩٤ ، ثم إلى ٢٦% فى المتوسط طوال الفترة ٩٦/١٩٩٧ حتى ٢٠٠١ /٢٠٠٢، حيث تكاد النسبة تكون ثابتة عند هذا المستوى فى هذه السنوات الست . وهذه النسبة أقل كثيراً مما تحقق فى دول رأسمالية متقدمة . ففى عام ١٩٩٧ مثلاً بلغت هذه النسبة فى المملكة المتحدة ٣٩% ، وفى السويد ٣ر٤٤% ، وفى فرنسا ٦ر٤٦% . ومن جهة أخرى انخفض نصيب الاستثمار العام فى الاستثمار المحلى الإجمالى من حوالى ٨٠% فى سنة ٨١ /١٩٨٢ إلى ٣٥% فى سنة ١٩٩٨ ، ثم إلى ٨ر٣٣% فى سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، وذلك حسب بيانات المتابعة التى تقوم بها وزارة التخطيط .

وبرغم انكماش الإنفاق والاستثمار الحكومى إلى هذا الحد ، تعجز الحكومة عن تدبير موارد كافية لتمويل هذا المستوى المحدود من الإنفاق العام ، حيث وصل عجز الموازنة (زيادة النفقات على الإيرادات) إلى ٩ مليارات جنيه فى سنة ١٩٩٨ ، ولكنه ارتفع إلى ٢ر ١٣ مليار جنيه فى ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ثم إلى نحو ٢٠ مليار جنيه فى سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١. ويقدر العجز فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ بحوالى ٢ر٢٢مليار جنيه . وقد واكبت هذه الزيادة المطلقة فى العجز ، زيادة فى نسبة العجز إلى الناتج المحلى الإجمالى حيث ارتفعت من ١% فى موازنة ٩٧/١٩٩٨ إلى ٧ر٥% فى موازنة ٢٠٠١/٢٠٠٢ (فعلى مبدئى) . ومن هنا أخذ إجمالى الدين المحلى والدين الأجنبى فى التزايد على النحو الذى بيناه فيما سبق.

وهنا نواجه بالخيارات الاجتماعية لليبرالية الجديدة ، حيث يتضح مدى انحيازها للرأسماليين . فبدلاً من مواجهة العجز فى الموازنة بمراجعة الإعفاءات والامتيازات السخية التى يحصل عليها رجال الأعمال بحجة حفزهم على الاستثمار (وهى حجة مبالغ فيها كثيراً حتى باعتراف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، وبدلاً من تضييق الخناق على كبار الممولين المتهربين من دفع الضرائب ، تلجأ الحكومة إلى بديل يحمل المستهلكين أعباء جديدة ــ وأغلبهم من الفقراء وذوى الدخول المتوسطة ــ وذلك من خلال تطبيق المرحلتين الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات . كما تلجأ الحكومة إلى زيادة الدين العام المحلى والخارجى ، ومن ثم تحمل الأجيال القادمة أعباء ثقيلة لخدمة هذا الدين.

ومــع تــراجع الخدمــات العامة، لايجد الناس بديلا سوى الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص . وهو بديل صعب بالنسبة للكثيرين من ذوى الدخول المحدودة ، بل وذوى الدخول المتوســطة . فــتكلفة العلاج الخاص باهظة ، وتكلفة التعليم الخاص والدروس الخصوصية شــديدة الإرهاق . وعندما عهدت الحكومة إلى شركات خاصة أو أجنبية بجمع القمامة فى بعــض المدن ، وربطت بين استهلاك الكهرباء ومصروفات جمع القمامة ـــ وهو ربط غير مــبرر أصلاً ـــ ضج الناس بالشكوى من ارتفاع تكلفة هذه الخدمة ، ولكن ما من سميع ولا مجيب !.

٢ــ٥ــ المأزق الخامس : اهتمام بالتنمية البشرية على مستوى الخطاب الرسمى ، لا على مستوى الفعل ، ومن ثم يستمر الفشل فى إصلاح نظام التعليم والصحة والعجز عن محاصرة الفقر والتفاوتات فى توزيع الدخل والثروة ، وتدنى أجور الكتلة الكبيرة من موظفى الحكومة ، مما لايسمح بنمو يذكر لا فى الإنتاجية ولا فى التنافسية.

لقــد عجــزت الحكومة عن تحويل شعاراتها البراقة فى شأن التنمية البشرية والنهضة العلمــية والتكنولوجــية والعناية بالبعد الاجتماعى إلى وقائع ملموسة . فبالرغم من التزايد المســتمر فــى الإنفاق الكلى على التعليم والصحة (حتى وصل الإنفاق المقدر فى موازنة ٢٠٠١ /٢٠٠٢ إلى ١٩٫٧ مليار جنيه للتعليم و٦٫٩ مليار جنيه للصحة) ، إلا أن الناس تضــج بالشــكوى من غياب المدرسة ومن الاضطرار إلى اللجوء إلى الدروس الخصوصية التى وصل مايدفع فيها طبقا لبعض التقديرات إلى ١٢ مليار جنيه فى السنة (أى إلى ٦٠% ممــا تزمع الحكومة إنفاقه على التعليم) . كما أن الخدمات الصحية فى المستشفيات العامة قد وصلت إلى مستوى بالغ السوء .

فقد اصبح الحصول على خدمة تعليمية وصحية معقولة رهنا بتوافر قدرة مالية كبيرة ، مما وضع الفقراء وذوى الدخول المنخفضة أمام خيارين كليهما سيئ : الحرمان من خدمات التعليم والصحة ، أو الرضا بما يقدم منهما فى المنافذ الحكومية بالرغم من عدم جدواه فى معظــم الحــالات . وفى كل الأحوال ، يضطر هؤلاء إلى اقتطاع نسب متزايدة من دخولهم الضعيفة من أجل الحصول على خدمة أفضل قليلاً فى مجالى التعليم والصحة ، وذلك بالقطع على حساب احتياجات أخرى كالغذاء والسكن وما إليهما.

ومما يزيد الأمور سوءاً بالنسبة للفقراء ومحدودى الدخل ، وبالرغم من حديث الحكومة المســتمر عن البعد الاجتماعى ، إلا أن نسبة الفقراء فى تزايد مستمر (٤٨% طبقاً لآخر تقدير متاح وهو عن سنة ١٩٩٦/٩٥) ، كما أن الفروق آخذة فى الاتساع بمعدلات سريعة فى توزيع الدخل والثروة . وقد سبق بيان ذلك فى القسم الأول من البحث .

ومـــن جهة أخرى ،تستمر السياسات الحكومية فى انحيازها للأغنياء وكبار الرأسماليين والطفيليين. فـــبدلا مـــن إعطاء أولوية خاصة لتوفير مساكن لائقة للفقراء وذوى الدخول المنخفضـــة ، وإنقـــاذ الكثيرين منهم من الإسكان العشوائى الذى اضطروا الى اللجوء اليه اضطراراً، نجد الحكومة تعطى الأولوية لتمرير قانون الرهن العقارى فى مجلس الشعب الذى يقصد به التيسير على الأغنياء الباحثين عن مساكن ، وذلك بتقسيط ثمن المسكن على أجل زمنى طويل من جهة ، وحل مشكلة المستثمرين الذين اندفعوا اندفاع القطيع (ودون تدخل من الدولة لوضع حد لرعونتهم) إلى الاستثمار العقارى فى فيلات وعمارات مرتفعة التكلفة وفى مدن الأحلام والمدن الترفيهية و" المولات " وما إليها ، من جهة أخرى .

فالرأســـماليون يدافعـــون عن السوق وقوانينه طالما كانت نتائجه مربحة لهم . ولكنهم يتذمرون منه عندما يجلب عليهم الخسائر ، ويضغطون على الحكومة بكل الوسائل ، لتحمل نتـــيجة سلوكهم الخاطئ فى السوق . ومن أسف أن الحكومة تستجيب لهم ، كما واضح فى تعجلها إصدار قانون الرهن العقارى الآن ، وذلك فى الوقت الذى تتلكأ فيه فى إصدار قانون مـــنع الاحـــتكار وقـــانون حمايـــة المســـتهلك . وهى تصرفات تجعل من الحديث عن البعد الاجتماعى " نكتة " سخيفة .

والمهم فى الأمر أننا إزاء مأزق آخر من مآزق سياسات الليبرالية الاقتصادية ، ألا وهو عجـــز الحكومـــة عـــن وضع مارفعه من شعارات حول التنمية البشرية موضع التطبيق . والنتـــيجة هـــى تعرض رأس المال البشرى للمجتمع المصرى للتآكل ، وفقدان القدرة على المنافسة فى الاقتصاد المفتوح الذى جرتنا إليه هذه السياسات قبل الأوان .

٢ـــ٦ـــ المأزق السادس : الحديث عن تزايد دور الحكومة فى الإشراف والتوجيه ، مع تهميش دور التخطيط والافتقار إلى أدوات فعالة لتنفيذ الخطط.

تطمئنـــنا الـــتقارير الرســـمية عـــندما نعـــترض على تراجع دور الحكومة فى الإنتاج والاســـتثمار ، بأن دور الحكومة يتزايد ولاينقص فى اقتصاد السوق . وهذا أمر لانلمس له أثـــر حتى فى بعض المجالات التقليدية التى تقوم بها الحكومات فى كل الدول الرأسمالية ، والتى كان يتوقع أن يزداد اهتمام الحكومة المصرية بها بعد ما انسحبت من عملية التنمية . ومـــن أمثلتها السهر على تطبيق القوانين القائمة ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ أحكام المحاكم ، ومراقبة جودة السلع ومواصفاتها من أجل الارتقاء بالمنتجات المصرية ومن أجل حماية المستهلكين المصريين من الغش والضرر ، وتحسين الأسواق حتى تعمل بكفاءة أعلى وذلـــك بتوفـــير المعلومـــات ومنع الاحتكار ، وغير ذلك كثير . وفى كل هذه المجالات يكاد المواطـــن المصرى لايلمس أثراً لوجود الحكومة . والأمثلة كثيرة ابتداء من فوضى المرور

فـــى الشـــوارع ، وانـــتهاء باستيراد لحوم مصابة بجنون البقر رغم صدور قرارات بحظر استيرادها ، ومرورا بغياب الرقابة على المواصفات ، وانتشار الغش الصناعى والتجارى ، وتغلغـــل الرشوة والمحسوبية فى كل نواحى الحياة ، وهذا فضلاً عن إعراض الحكومة عن تنفيذ أحكام المحاكم فيما يتعلق بالأحزاب والصحف الحزبية وغير ذلك.

وكـــان مـــن الطبـــيعى أن يتراجع دور التخطيط مع تراجع دور الدولة سواء من خلال انخفـــاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى أم من خلال توقفها عن الاستثمار الإنـــتاجى ، وركونهـــا إلـــى آليات السوق (وهى بالضرورة آليات متخلفة فى بلدنا ، حيث السوق غير مكتملة وغير موحدة). ولايدحض فى ذلك استمرار الحكومة فى إصدار الخطط الســـنوية والخمســـية . فمصداقية التخطيط تكمن أولاً وقبل كل شىء فى القدرة على تنفيذ مايوضـــع مـــن خطط . وإذا افتقدت هذه القدرة كما هو الشأن حالياً ، يصبح مالدينا مجرد خطط على الورق ، لاتخطيط جاد.

وإذا كان التحطيط الإلزامى الكامل غير ممكن ، بل وغير مرغوب فيه من زاوية الكفاءة الاقتصـــادية ، فلا شك أن المزج بين التخطيط وقوى السوق وارد فى ظروفنا ، شريطة أن تكون الأولوية لقوى التخطيط الذى قد يمارس فى بعض الأحوال بالإلزام وفى بعضها الآخر بالسياسات المالية والنقدية وما إليها من سياسات تهدف إلى بلوغ آثارها بالتأثير فى قوى الســـوق . ولكـــن عنصر الإلزام يقتضى الحفاظ على قدر معقول من الملكية العامة لوسائل الإنتاج (وهذا ماتفرط فيه الحكومة بالخصخصة) ، كما يستلزم امتلاك الحكومة صلاحيات واســـعة فى توجيه سلوك الفاعلين فى السوق وتحديد نطاق تصرفاتهم بمنح التراخيص أو حجبها (وقد فرطت الحكومة فى جانب من هذه السلطة بإحلال الإخطار محل الترخيص فى المشـــروعات الاستثمارية) ، وبحظر بعض الأنشطة أو الالتزام بممارستها فى إطار معين (مثلما يحدث بتجميع الحيازات الزراعية وتطبيق دورة زراعية موحدة).

وحتى فيما يتعلق باستخدام السياسات المالية والنقدية للتأثير فى قوى السوق ، فإن يد الحكومة فى هذا الشأن مغلولة نتيجة للإفراط فى منح الإعفاءات والمزايا للمستثمرين بشكل مطلق (الاعفاء مثلا من الضريبة بدلا من تخفيضها بنسب متناقضة عبر الزمن)، ونتيجة للإحجـــام عـــن وضـــع ســـقوف ائتمانية لبعض أنواع الاستثمار أو الأنشطة الاقتصادية ، والعزوف عن تباين أسعار الفائدة على القروض حسب الأغراض التى تتوخاها ، وحسب ما إذا كانت تتفق مع ماتضمنته الخطة من أولويات فى مجال الإنتاج والاستثمار . فكيف يتأتى تنفيذ الخطط فى مثل هذه الظروف ، وذلك إذا افترضنا جدلا أنه قد أحسن وضعها ؟!.

٢ـ٧ـ المأزق السابع : التغنى بالديمقراطية ، مع السماح بتآكل قاعدتها الاجتماعية ، وفتح الباب على الغارب لسيطرة رأس المال على الحكم.

كثيرا ماتذكرنا الحكومة (وربما تمن علينا !) بأننا نعيش أزهى عصور الديمقراطية . ولكن الواقع يشير إلى أن الديمقراطية السياسية منقوصة من نواح كثيرة ، وأن الديمقراطية الاجتماعية مفتقدة إلى حد بعيد. وإذا كان أنصار الراسمالية يعتبرون الديمقراطية رفيقا ضروريا لاقتصاد السوق ، فإننا لاننعم بأى منهما فى ظل نظام الحكم الراهن ؟ فكلاهما مشوه ومنقوص وعاجز عن الحركة السليمة . ولا أريد أن استطرد فى تعداد أوجه القصور فى حياتنا السياسية أو فى حصر الصور المختلفة لغياب المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات الأساسية من جانب غالبية الشعب . فقد أصبح هذا معروفاً للقاصى والدانى . كما أننى لن أفيض فى شرح عملية الاستقطاب الاجتماعى الحاصلة فى مصر . وحسبى ماذكرت سلفا بشأن تزايد الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات ، ومن ثم تآكل الأساس الاجتماعى لحصول المواطنين على فرص متكافئة فى تحسين مستوى معيشتهم وفى المشاركة فى الشئون العامة .

ولعله من المهم أن نضيف أن الحكومة لاتدخر وسعا فى تدليل الرأسماليين والإغداق عليهم بالمزايا والعطايا (وبخاصة كبارهم) ، وأنها صارت تشركهم فى كل قرار ، وأنها صارت تضمهم إلى الوفود الرسمية ، وأنها تدعوهم فى شتى الاجتماعات للجلوس مع الوزراء والرؤساء ، وأنها تستجيب للكثير من مطالبهم وضغوطهم . وفى المقابل لم نسمع عن دعوة ممثلى العمال للمشاركة فى اجتماع وزارى أو وفد رسمى ، هذا مع أن معظم الممثلين الرسميين للعمال تحت السيطرة الحكومية ، ويحركون ماتحت أيديهم من نقابات واتحادات وفق رغبات الحكومة ، لا وفق رغبات الطبقة العاملة الكادحة.

وفى الوقت الذى لم نسمع فيه عن منع رجال الأعمال من تكوين الاتحادات و الجمعيات ، أو عن منعهم من ممارسة شتى الأنشطة ومختلف الضغوط على الحكومة من خلال هذه المؤسسات ، وعن طريق الصحف التى سمح لهم بامتلاكها ، فإن النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية تستمر تحت الحصار ، لاتغيب عنها عيون رجال الأمن ، ولايسمح لها بممارسة الأنشطة المتعارف عليها فى كل الدول الديمقراطية كالمسيرات والتظاهرات والإضرابات . بل ويحظر عليها عقد الاجتماعات الجماهيرية خارج مقراتها ، كما هو الحال مع الأحزاب التى يفترض عملها مخاطبة الجماهير حيث يوجدون فى أماكن عملهم وأماكن سكنهم.

فهل يمكن فى مثل هذه الظروف أن يكون هناك كما تزعم الحكومة " تخطيط بالمشاركة " ، أى بمشاركة كل القوى الاجتماعية : القطاع الخاص ، والعمال ، والجمعيات الأهلية – إلى جانب الحكومة بالطبع ؟ . وهل يمكن فى مثل هذه الأوضاع إلا أن تكون مثل هذه المشاركة غير متكافئة ومنحازة لكبار الرأسماليين ؟ إن الديمقراطية تحتاج إلى جناحين للتحليق بهما ، وهما الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . ولكن الحكومة وسياسات الليبرالية الاقتصادية التى تطبقها قد دأبت على " قصقصة " الجناح السياسى للديمقراطية وتكاد تنزع جناحها الاجتماعى . فهل ينتظر فى هذه الظروف أن تتحقق الشفافية والمحاسبية والرقابة الجادة على أعمال الحكومة ، وهل ينتظر أن يحاصر الفساد ، وكل هذه الأمور من المتطلبات الضرورية للأداء الاقتصادى السليم ، فضلا عن أنها من مواصفات الحكم الجيد ؟ بل هل يتوقع فى مثل هذه الظروف أن تتطور الرأسمالية فى مصر وتصبح قوة دافعة للنمو الاقتصادى ، أم أن الأرجح أن تتحول إلى رأسمالية الأقارب والأصهار والمحاسيب التى تغنى هؤلاء وتفقر مصر ؟!.

٢–٨– خلاصة

قد يكون من المناسب فى ختام هذا القسم من الورقة أن نتناول سؤالا قد يرد على ذهن الكثيرين ، وهو : لماذا فشل النموذج الليبرالى للتنمية فى مصر ؟.

إن جانبا من الإجابة عن هذا السؤال يمكن التعرف عليه مما جاء فى القسم الأول من الورقة حول معنى التنمية الجادة وحول البيئة المناسبة لتحقيقها. فأغلب الظروف المشجعة على قيام التنمية وكذلك السمات المرغوبة فى التنمية غير متوافرة فى ظل التطبيق المصرى لهذا النموذج.

والجانب الآخر للإجابة يأتى من حقيقة أن التطبيق الناجح لهذا النموذج يفترض توافر عدة أمور ، مفتقدة هى الأخرى فى الظروف المصرية . ويكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى ثلاثة أمور:

أ–فالنموذج الليبرالى يفترض وجود رأسمالية مصرية بالمعنى الصحيح للرأسمالية والذى يمكن التعرف عليه من تاريخ التطور الرأسمالى فى الدول المتقدمة . ولكن الرأسمالية المصرية – لأسباب تاريخية – لا مجال لتفصيلها الآن تتميز بصفات تجعلها غير قادرة على تحقيق تنمية جادة . فهى رأسمالية عائلية فى الغالب ذات أفق محدود للتوسع ، وهى رأسمالية محافظة تعزف عن المخاطرة وتفضل " اللعب فى المضمون والمأمون " . وهى رأسمالية مستهلكة ضعيفة الميل للادخار . وهى رأسمالية مقلدة ، وليست مبتكرة ، وهذا مرتبط أيضا بعزوفها عن المخاطرة . وهى

رأسمالية مشتتة ، لاتركز على نشاط بعينه وتتخصص فيه ، بل تميل إلى الجمع بين أنشطة كثيرة متنوعة . ولذلك لم يعد من السهل الفصل بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية ، حيث كثيرا ماتجتمع الصفتان فى الرأسمالى الواحد . كما أنها رأسمالية شديدة الارتباط بالخارج ، أى رأسمالية تابعة تفتقر إلى مشروع وطنى لتنمية مصر ، ومن ثم تسير فى ركاب الدول الرأسمالية والشركات الدولية التى تحركها مصالح ذاتية لا تتوافق عادة مع المصالح الوطنية المصرية .

ب- كما أن النموذج الليبرالى يفترض وجود سوق ناضجة ، تنافسية ، قادرة على تصحيح انحرافاتها بنفسها . وهذا غير قائم . فالسوق المصرى مجزأ ومشتت ، تشيع فيه الممارسات الاحتكارية . كما أنه ـ مثل كل الأسواق حتى فى الدول المتقدمة ، لا يقدر على تصحيح نفسه بنفسه ، ويحتاج إلى قوة من خارجه لإجراء مثل هذا التصحيح ، أى إلى تدخل الدولة .

ج- النموذج الليبرالى الحديث يفترض أن قوة الدفع التنموى تأتى من الداخل ـ وذلك على نقيض نماذج النمو الرأسمالية التاريخية التى اعتمدت على استلاب خيرات الشعوب الأخرى من خلال الاستعمار . ولكن الرأسمالية المصرية تظل تعول كثيرا على أن تأتى قوة الدفع من الخارج . فهى تعول كثيرا على مساهمة المعونات والقروض الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر ، فى إقامة المشروعات التنموية . وذلك تعويضا عن ضعف قدراتها الادخارية والاستثمارية . وهى تقع هنا فى وهم كبير سبق أن أوضحناه ، عندما تتصور أن رأس المال الأجنبى يمكن أن يأتى لإنقاذ اقتصاد متعثر ، راكد أو بطئ النمو ، فهو ـ على العكس من ذلك ـ لا يأتى إلا إلى اقتصاد قد أثبت قدرته على النمو السريع بقدراته الذاتية ،وذلك من أجل المشاركة فى هذا النمو والاستفادة منه .

وإذا كان الحال كما صورناه ، يصبح البحث عن نموذج بديل للتنمية الجادة أمرا حتميا . ولحزب التجمع اجتهاده الخاص فى هذا الشأن الذى قدمه ضمن برنامجه العام الجديد فى عام ١٩٩٨: "بناء مجتمع المشاركة الشعبية " ، فى صورة نموذج التنمية الوطنية المستقلة.

(٣)
نموذج التنمية البديلة الذى يطرحه التجمع

٣ـ١ـ سمات رئيسية للتنمية فى النموذج التجمعى

كما يوضح البرنامج العام الجديد لحزب التجمع الذى صدر عن المؤتمر العام الرابع للحزب فى عام ١٩٩٨ ، فإن الخلاص من الأزمة الاقتصادية ومن مأزق التنمية فى مصر منوط بالتحول إلى نموذج جديد للتنمية .

وسمات هذا النموذج الجديد هى فى الواقع سمات التنمية الجادة التى أوضحناها فى القسم الأول من الورقة . ولذا سنكتفى بالتذكير بها دون تكرار لشرح معناها :

(أ) الشمول

(ب) الاطراد

(جـ) الاستقلال

(د) المشاركة

إن التنمية التى يدعو إليها حزب التجمع هى التنمية الشعبية ، أى التنمية بالشعب ، وللشعب ، كل الشعب . إنها تنمية معتمدة على الذات ، أى على القدرات الذاتية للمجتمع ، وفى مقدمتها البشر . وهى تنمية لفائدة الجموع الشعبية ، لا لفائدة القلة المحظوظة . كما أنها تنمية لكل الشعب ، أى لكل المصريين ، ذكوراً وإناثاً ، وفى كل أقاليم مصر .

٣ـ٢ـ المقومات الأساسية للنموذج التجمعى للتنمية

ومن أهم مقومات نموذج التنمية البديلة الذى يدعو إليه حزب التجمع مايلى :

(أ) أنه نموذج لايخاصم آليات السوق ، ولكنه يدرك أن آليات السوق منفردة لاتقدر على تحقيق التنمية الشاملة والمطردة . ولذا فهو يتعامل معها واقعياً ، أى من منطلق الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق وبالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق . ومن ثم تبرز الحاجة فى هذا النموذج إلى الكثير من المبادرات الإنتاجية للحكومة ، وإلى التدخلات الحكومية بالحماية الذكية والدعم الذكى وبغير ذلك من الوسائل ، كما تبرز الحاجة إلى التخطيط الفعال المنطلق من رؤية مستقبلية واضحة .

(ب) ونموذج التنمية التجمعى لايقاطع التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى ، ولكنه لايعتبر التجارة الدولية محرك التنمية ، كما لايعتبر الاستثمار الأجنبى بديلا للجهد الوطنى. بل إنه ينطلق فى التعامل معهما من مبدأ الانتقائية والتدرج فى فتح

السوق الوطنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وازدياد القدرات التنافسية الوطنية ، مع عدم التحرج من تقييد الواردات غير الضرورية ومن وضع الاشتراطات على المستثمرين الأجانب ، ومع تقديم الدعم المشجع لزيادة التصدير ، خاصة بالنظر إلى أن الدول المتقدمة لم تزل تشدد فى تضييق أو إغلاق أبواب نفاذ منتجات الدول النامية إلى اسواقها .

(ج) كما أن النموذج الذى يقدمه التجمع للتنمية لايعادى القطاع الخاص ، بل يقر بالحاجة إلى نشاطاته الإنتاجية لتعزيز التنمية ، ولكنه يدرك قصور إمكاناته وقدراته ، واحتمالات انجذابه للأنشطة الطفيلية وضعفه أمام إغراءات الشركات الدولية ، ويستشعر حاجته إلى قيادة رشيدة تأخذ بيده وتنسق تحركاته . ومن هنا فإلى جانب الحفاظ على الدور الإنتاجى للقطاع الخاص ، ثمة دور قوى للدولة وللقطاع العام الإنتاجى فى هذا النموذج ، مع الاستفادة من التجارب السابقة فى التوصل إلى إدارة ذكية للقطاع العام بشكل خاص وللتدخلات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بشكل عام .

(٨) ويعتبر نموذج التنمية المستقلة أن المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات وفى متابعة تنفيذها ، فضلا عن المشاركة فى ثمار التنمية وحسن توزيع هذه الثمار ، صمام الأمان ضد انحرافات البيروقراطية وضد الفساد الإدارى وضد تبديد الموارد وإهدار القدرات الإنتاجية . إن المشاركة الشعبية ضرورية لتسريع عمليات التنمية وتأمين اطرادها . فالتحول الديمقراطى ضرورى للتنمية بقدر ماهو ضرورى لإقامة حياة سياسية سليمة.

(ز) وأخيراً ، فإنه بالإضافة إلى البعد القطرى للاعتماد على الذات فى التنمية ، ثمة بعد عربى أساسى لنموذج التنمية الذى يتبناه حزب التجمع . إذ يمكن تعزيز وتكثيف الجهود التنموية القطرية للدول العربية من خلال أشكال مختلفة من التعاون ــ وصولاً إلى التكامل ــ على الصعيد الإقليمى العربى. والأولوية فى هذا التعاون ليست لتحرير التبادل التجارى ، وإنما لاقامة قواعد إنتاج مشتركة بين

(س) الدول العربية . وإلى جانب التعاون الإنتاجى والتجارى ، يمكن دعم التنمية فى مصر والبلدان العربية من خلال صور أخرى متعددة ، كالتعاون فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى ، وفى مجال استيراد احتياجات الدول العربية من الخارج ، وتسويق منتجاتها فى الأسواق الخارجية بصورة جماعية من خلال مؤسسات عربية كبيرة تتمتع بقدرة تفاوضية وميزات تنافسية أكبر كثيراً من

المؤسسات القطرية السائدة حالياً . إن التنمية التى يدعو إليها التجمع هى تنمية تكاملية عربية ، والتكامل الذى يدعو إليه هو تكامل إنمائى عربى .

٣ــ٣ــ أمثلة لبعض السياسات اللازمة لتطبيق النموذج التجمعى للتنمية

يتضــمن الــبرنامج العام الجديد لحزب التجمع وصفاً تفصيلياً لسياساته لتحقيق التنمية المســتقلة بوجــه خــاص ولبناء مجتمع المشاركة الشعبية بوجه عام . وسوف نكتفى هنا بالإشارة إلى نوعين من السياسات :

أولا: سياسات تنمية قوى الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى

وتركــز هــذه السياسات على التوسيع المستمر للطاقات الإنتاجية ، وعلى توليد فرص عمل كافية لاستيعاب كل قادر على العمل وراغب فيه . ومن أبرز هذه السياسات :

١-سياسة السير على أكثر من قدم فى اختيار التكنولوجيا لتحقيق أهداف متعددة : زيادة الإنتاج ــ الدخول فى عالم التكنولوجيا المتقدمة ــ تشغيل العمالة . ومن ثم فالتنمــية الــبديلة تقــوم على الجمع بين التكنولوجيات التقليدية مع العمل على تطويرها ، والتكنولوجيات الوسيطة ، والتكنولوجيات رفيعة المستوى .

٢-سياســة بــناء مجــتمع المعلومات بتنمية وتوسيع البنية التحتية للاتصالات ، وتهيــئة الأجيال الجديدة للتعامل منذ الصغر مع نظم المعلومات والاتصالات ، وإنشاء مجمعات تكنولوجية صناعية على غرار وادى السيليكون فى الولايات المتحدة ومجمع بنجالور فى الهند لتطوير تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها فى مشروعات إنتاجية .

١-سياســة الــنهوض بالصــناعة وتعمــيق التصنيع ، والدخول فى مجال الخدمات المــتطورة ، مع استهداف الوصول بنصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٠% بــنهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين . وهو مايستوجب زيادة معدل الادخــار ومعــدل الاســتثمار إلى مالايقل عن ثلث التاريخ المحلى الإجمالى ، وزيادة مخصصــات البحــث والــتطوير من مستواها شديد التواضع حالياً (٢ر٠% فى سنة ٢٠٠٠) إلى ٢% من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠٠٥ .

٢-الــنهوض بالإنــتاج الحرفى والصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فى ضوء تصور مــتكامل للهــيكل الصــناعى ترتبط فيه المشروعات الصناعية الكبيرة بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

١- الــنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المتكاملة ، من خلال تنشيط البحوث العلمية والتكنولوجــية ، ووضــع حد للبعثرة والتشتت فى التركيب المحصولى والتحول إلى أسلوب التحديد المركزى للتركيب المحصولى . واستهداف نسبة مرتفعة من الاكتفاء

الذاتـــى فـــى المحاصيل التى تلبى احتياجات أساسية للشعب المصرى ، والتخلص من الملكية الغائبة للأرض الزراعية ، وتطوير التعاون الزراعى ، وتحويل البنك الرئيسى للائتمان الزراعى والتنمية إلى بنك للتعاون الزراعى .

ثانيا سياسات توزيع الدخل وحماية مستوى معيشة الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة ومن أمثلة هذه السياسات مايلى :

أ-سياســات حفــز الــنمو المنحاز للفقراء . ومن أمثلتها سياسات لخلق فرص عمل كافية لاســتيعاب الراغبيــن فى العمل فى أعمال منتجة ومدرة لدخول تفى على الأقل باحتياجاهم الأساســية ، وسياســات إنتاج سلع وخدمات تتضمن نسبة كبيرة مما يحتاج إليه الفقراء ، والتحيز فى مشروعات التنمية لصالح المناطق التى يتركز فيها الفقراء وإعادة توطين بعض المشروعات فى هذه المناطق ، واشراك نسبة كبيرة من الفقراء وصغار المنتجين فى عملية النمو بمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة ، مع ربط هذه المشروعات كلما أمكن بعدد مــن المشــروعات . ومن المهم هنا أن يتحمل الأغنياء العبء الأكبر فى تمويل التنمية من خلال نظام ضريبى عادل ومن خلال الحد من الاستهلاك الترفى والاستثمار غير المنتج .

ب- تمكين الفقراء من الحصول على اصول إنتاجية . وفى هذا السبيل فإن التجمع يعارض سياسات الخصخصة ويطالب بإصلاح شئون القطاع العام . كما يقترح التجمع عدة سياسات لإعــادة توزيــع الدخل والثروة فى المجتمع مثل السياسات الضريبية التى تتضمن رفع حد الإعفــاء للأعباء العائلية ، مع التخلص من الاعفاءات غير المبررة اقتصادياً للمستثمرين ، مع التطبيق الفعال لنظام الضريبة الموحدة ، والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها الأكبر على الفقراء .

ج- تنمــية القــدرات البشــرية للفقراء وتمكينهم من زيادة مشاركتهم فى الإنتاج ، وذلك بتمكينهم من الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتغذية والسكن ، وتوفير برامج جادة للتدريب والإرشاد الإنتاجى .

د- توســيع فــرص المشــاركة الشــعبية فـــى صنع القرارات الوطنية ، وذلك عن طريق الإصــلاحات السياســية والدستورية التى طرحها برنامج التجمع . فهذا مايضمن أن تكون قــرارات التنمية لصالح الفقراء وذوى الدخول المنخفضة والمتوسطة الذين يشكلون أغلبية الشعب المصرى .

ظهور العاصفة

في أول يناير عام ١٩٦٥، سمع العالم بأسرة البيان الأول لقوات «العاصفة» - الجناح العسكري لحركة فتح. يقول البيان، الذي يحمل تاريخ ٧ يناير ١٩٦٥: «إلي شعبنا العظيم، إلي أمتنا العربية المناضلة، إلي الأحرار في كل مكان، من شعبنا الصامد علي الحدود، ومن ضمائر أمتنا المجاهدة انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقا للعودة والحرية.. لتثبت للمستعمرين وأذنابهم وللصهيونية العالمية ومموليها أن الشعب الفلسطيني مازال في الميدان، وأنه لم يمت ولن يموت.

لقد نسي هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة، وأنه مصمم علي الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتي يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده، لقد خطط الصهاينة لإقامة طويلة في بلادنا عن طريق مشاريع التحويل والإعمار ولزرع أرضنا الطيبة بمزيد من قوي العدوان فيفرضون علي أمتنا العربية سياستهم اللئيمة.. سياسة الأمر الواقع.

ومن وحي هذه الأخطار، ولأن الزمن يسير في خط معاكس كان لابد لطلائعنا الثورية أن تتحرك بسرعة لتشل مرافق العدو ومنشآته معتمدة علي قوتها الذاتية وإمكانيات شعبنا العربي الفلسطيني.

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره، ولا يحركنا إلا إيماننا بأن هذا هو الطريق السليم لإخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية، ولكن هذا لا يمنعنا من أن نصارح الدنيا كلها إننا مرتبطون بأمتنا العربية، مصيريا ونضاليا، التي سترفد كفاحنا ماديا ومعنويا.

فإلي جماهير شعبنا الفلسطيني، وإلي أمتنا العربية الواحدة، وإلي أحرار العالم كله.. نتجه بهذا النداء لتأييد طلائع العاصفة في كفاحها الثوري البطولي، وإننا نعاهد شعبنا أن نظل علي العهد، ولن نلقي السلاح الفلسطيني حتي تتحرر فلسطين وتعود إلي مكانها الطبيعي في قلب الأمة العربية، عاشت أمتنا العربية وعاشت فلسطيننا حرة عربية». وبقي أبو عمار علي العهد رغم أنه وجد علي الدرب الطويل من أصابهم اليأس والتعب وأرادوا إلقاء السلاح.

بدأت الثورة بمجموعة صغيرة من الوطنيين الفلسطينيين.. قليلة الخبرة.. لم يسبق لها ممارسة العمل الفدائي، وخاصة في ظروف عربية معقدة وفي ظل شعارات تؤكد أن الجيوش العربية النظامية هي وحدها القادرة علي تحرير فلسطين.. وأن الحديث عن «حرب الشعب» ليس سوي كلام مستورد ومترجم من تجارب شعوب أخري تختلف ظروفها عن ظروفنا وخصوصياتنا!.

وحاول أبوعمار، منذ ذلك الوقت، انتزاع الاعتراف العربي بشرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، فاتصل بالقيادات العربية طالبا الاعتراف والدعم، وحقق الرجل نجاحا في الوصول إلي هذا الهدف.

إنها بداية المسيرة الكبري الأكثر طولا من مسيرة الزعيم الصيني ماوتسي تونج، علي حد تعبير الكاتب العربي زهير هواري.

نبيل زكي

مقـالات

١- الامبراطورية المنطوية على نفسها

نعوم تشومسكى

٢- القاعدة : تنظيم أم مجرد تسمية ؟

أوليفيه روا

الإمبراطورية المنطوية على نفسها

■ نعوم تشومسكى

خلافاً لما قد يعتقده البعض فان الاحتلال العسكرى مهما كان فظاً قد يصيبه النجاح، فلنأخذ على ذلك مثال احتلال هتلر لأوربا الغربية واحتلال روسيا السوفياتية لأوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. وفى الحالتين كان على رأس تلك البلدان المحتلة قيادات متعاملة تمتلك أجهزة داخلية وتلقى الدعم الرئيسى من قوات الاحتلال. وقد نمت مقاومة جريئة ضد هتلر وبدون المساعدة الخارجية لكان تم القضاء عليها بسهولة، وفى أوروبا الشرقية كما فى روسيا حاولت الولايات المتحدة دعم المقاومة ضد الشيوعية حتى مطلع الخمسينيات دون نجاح.

نلاحظ فى المقابل مسألة اجتياح العراق الذى أنهى نظامين رهيبين ، الأول هو بالطبع حكم الطاغية أما الثانى والذى لا يصار للتطرق إليه فهو نظام العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة وبريطانيا، والذى أدى إلى مقتل مئات الاف الاشخاص وتدمير المجتمع وتدعيم المستبد بارغام الشعب على اللجوء إليه، من خلال التقنين مما أطال عمره خلافاً لسائر الديكتاتوريين المدعومين من الولايات المتحدة، أمثال سوهارتو وماركوس ودوفالييه وموبوتووغيرهم الذين أطيح بهم من الداخل وهذا كان احتمالا واردا قبل الحرب على العراق.

لاشك أن العراقيين رحبوا بنهاية الحصار وسقوط صدام حسين. لكن كان يمكن وضع حد لتدابير الحصار دون حرب، خصوصا وإنها لو أزيلت لكان العراقيون تمكنوا من إزاحة الطاغية بأنفسهم. أما التحقيق الذى قام به ديفيد كاى بتكليف من الرئيس بوش بعد تحقيق النصر،فقد جاء ليكذب بكل وضوح المزاعم عن امتلاك نظام السيد صدام حسين أسلحة دمار شامل. إلا أن التحقيق قد برهن أيضا أن حكم السيد صدام حسين فى سنوات ما قبل الاجتياح الأمريكى كان ضعيفا جداً . وهذا ما أكدته لاحقاً مقولات العديد من الخبراء المطلعين جيداً على الوضع الداخلى العراقى، ومنهم مثلا دنيس هوليداى وهانزفان سبونيك (١) ، منسقا المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة. فقد كررا مراراً أنه لولم يطل الحصار والعقوبات الشعب، لكان العراقيون أنفسهم أطاحوا السيد صدام حسين.

الجميع يعرف أنه للاجتياحات العسكرية نتائج ثانوية إيجابية، كأن أدى مثلما قصف مرفأ بـيرل هاربور من قبل الطيران اليابانى فى ١٩٤١ إلى طرد الامبراطوريات الغربية من آسيا، مما أنقذ حياة ملايين البشر كان سيقضى عليهم فى حروب التحرير. لكن هل يبرر ذلك الفاشية اليابانية وجرائمها؟ بالطبع لا. وأنا مقتنع أن العدوان اليابانى على الولايات المتحدة كان جريمة حرب وهى" الجريمة القصوى" بحسب محكمة نورمبرج.

هـذا ما دفع أكثر المؤرخين الامريكيين تقديرا ، أرثر شلنجر، إلى التذكير ببيرل هاربر ما أن بـدأ القصـف الأمريكى للعراق ، وكتب شلنجر قائلا أن الرئيس روزفلت كان محقا فى قوله أن الهجـوم اليابانى مهانة فى التاريخ وأن على الأمريكيين أن يعيشوا تلك المهانة مع قصف بغداد فى تشابه مع السياسة الامبراطورية اليابانية.

مع نهاية العقوبات وصدام، كان لدى أمريكا العديد من الموارد لإعادة إعمار العراق. كان الشـعب مرتاحا ولم يكن للمقاومة أى دعم خارجى، لكنها تتطورت من الداخل كجواب على فظاظة الاحتلال وعنف المحتلين. كان يلزم موهبة فعلية للوصول إلى هذا الفشل..

إن هذا الهجوم قد أطلق دورة من العنف ولدت هى بدورها أعمال عنف أشد، كما تدل على ذلـك اشـتباكات الفلوجـة التى توقع الضحايا بين المدنيين بشكل رئيسى، أما العلاقات بين النظام العـراقى السابق وتنظيم "القاعدة" فإنها لم تقم أبدا . لكن بداية من "انتصار" الولايات المتحدة بات الجمـيع يقـر بـأن العراق تحت الاحتلال أصبح "مرتعا للإرهابيين" وهذا ما بينته جيسيكا شتيرن، الاختصاصية فى شئون الارهاب من جامعة هارفرد، فى دراسة نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" (٢) بعد تدمير مقر الأمم المتحدة فى بغداد.

وقـد وقعـت الحرب على العراق بالرغم من معارضة الرأى العام الدولى الذى خشى أن يـؤدى هـذا الاعتداء إلى نشر أسلحة الدمار الشامل وإلى تفشى الإرهاب. وهذه المخاطر اعتبرتها إدارة السـيد جـورج دبلـيو بـوش غير ذات أهمية بالمقارنة مع التطلع إلى السيطرة على العراق وثرواته، وإلى إطلاق "الحرب الوقائية الأولى وإلى تعزيز القبضة على الساحة الأمريكية الداخلية.

من جهة أخرى فإن "الحرب على الإرهاب" فشلت فشلاً ذريعا وتنامت الهجمات الدموية فى كل مكان. ولسوء حظ سكانها فان عدد المدن التى ضرب فيها الإرهاب منذ ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ يـتزايد باستمرار ومنها حتى الآن بغداد ومالى والدار البيضاء واسطنبول وجاكرتا والقدس وحيفا وأشـدود وموممباسا والرياض ومدريد . وبهذا الإيقاع سيكون من الممكن عاجلاً أو آجلا أن تجمع منظمة عنيفة واحدة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل لتصبح ضرباتها فعلا أكثر رعباً .

وقـد انفضـح مفهوم "الحرب الوقائية" العزيز على السيد بوش على حقيقته ، فهو ليس عـبارة تمويهـية مـن أجـل التمكـن من مهاجمة الطرف الذى يستهدف بكل حرية. وهذا الطابع

الاعتباطى والخطير والعدائى فى هذه السياسة هو الذى أثارفى عام ٢٠٠٣ موجة الاحتجاجات الكبيرة ضد اجتياح العراق. ونظراً إلى النتائج المدمرة لهذه "الحرب الوقائية" الأولى فان الاستياء الدولى من الناهضين بها لا يزال يتزاي، لاسيما مع عدم تمكن واشنطن من تقديم البرهان على أمتلاك صدام أسلحة الدمار الشامل . فهذه التهمة خاطئة بكل بساطة ،إنها كذبة دولة كبيرة.

ومنذ أبريل عام ٢٠٠٣ بينت استطلاعات الرأى أن المواطنين الأمريكيين يتمنون أن تتولى الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة المسئولية الرئيسية بعد الحرب من أجل إعادة بناء العراق سياسيا واقتصادياً. وبالرغم من كل شيء فان فشل الاحتلال أمر مفاجيء نظرا للقوة العسكرية والقدرات التى تتمتع بها الولايات المتحدة، وإذا أخذنا فى الاعتبار غياب أى دعم من الخارج للمقاومة . وهذا الفشل هو الذى حمل إدارة بوش على التراجع والانصياع لتطلب مساعدة الأمم المتحدة التى أرادت أن تعرف ما إذا كان يمكن للعراق ألا يكون مجرد دولة تابعة لواشنطن ، إذ أن أمريكا تشكل فى بغداد بعثتها الدبلوماسية الأكبر فى العالم ليبلغ عدد موظفيها ثلاثة آلاف، مما يعنى بكل وضوح أن عملية نقل السيادة التى تمت فى يونيو الماضى سوف تكون محدودة.

وما يعزز هذا الشعور هو مطالبة أمريكية بالاحتفاظ فى العراق بقواعد عسكرية مهمة وبوجود قوى لكل قواتها العسكرية .كما أن هذه الرغبة فى استتباع العراق قد عززتها الأوامر الصادرة عن بول بريمر،مندوب واشنطن ، لابقاء الاقتصاد المحلى منفتحاً وخاضعا لسيطرة الأجانب (وخصوصا من الشركات الأمريكية المقربة من السيد بوش وحاشيته) ، وهى من الشروط التى لا تتقبلها أى دولة تحترم سيادتها ، ففقدان السيطرة على الاقتصاد يحد بشكل جذرى من السيادة كما من التطلعات إلى حركة نمو سليمة. وهذا من دروس التاريخ الأكثر وضوحاً إذ لم يتمكن أى بلد مستعمر من تحقيق التطور طالما ظلت سياسته واقتصاده تحت هيمنة القوة المحتلة.

فى ديسمبر عام ٢٠٠٣ أشار تحقيق أجرته "بيبا/نولج نتورك" إلى أن الشعب الأمريكى نفسه بات متراجعا جداً فى دعمه قرار إدارة بوش الاحتفاظ بوجود عسكرى قوى دائم فى العراق . وتنتج هذه المخاوف الشعبية من كون الناس لا يؤمنون بصوابية القضية . ومن شأن هذا ، إذا ما ترجم فى الانتخابات المرتقبة فى نوفمبر ، أن يؤدى إلى تغيير سياسى أساسى ،حتى وإن كانت الانتخابات فى الولايات المتحدة لا تقدم الكثير، وإن كان الناس يعرفون أن الانتخابات فيها تشرى شراء بشكل عام. فالمرشح الديمقراطى جون كيرى وصف أحيانا " بوش تنقصه بعض الحرارة" . إلا أنه من الممكن أن تؤدى أحيانا عملية الاختيار بين فصلين مما يسمى حزب الأسياد" إلى سياسات مختلفة، سواء فى الشئون الداخلية أو فى السياسة الدولية . فبعض الفوارق فى البداية بين هذا المرشح أو ذاك قد تترجم عند الوصول إلى السلطة بتأثيرات ضخمة وذات طبيعة متناقضة جداً

سواء انتخب السيد بوش أو السيد كيرى . وهذا ما يمكن أن يحدث فى نوفمبر المقبل كما حدث فى العام ٢٠٠٠ حين تواجه السيدان بوش وجور .

سياســة بوش صيغتها هى التالية تحرير العالم من الشر والإرهاب . فبعد ١١ سبتمبر أكد أن "إعلان الحرب على الإرهاب هو أيضا إعلان حرب على كل دولة تقدم الملجأ للإرهابيين .ذلك أن كــل دولـــة تــأوى إرهابيين على أرضها تكون هى نفسها دولة إرهابية ويجب أن تعامل على هذا الأساس . وباسم هذه السياسة خاض السيد بوش الحرب فى أفغانستان فى العام ٢٠٠٠ وفى العراق عــام ٢٠٠٣ ، وهــو الــيوم يهدد دولا أخرى مثل سوريا . وهنا يمكن التساؤل هل موقف بوش متماســك فعلا؟ إذ أن هناك الكثير من الدول الأخرى التى تؤوى إرهابيين وتحميهم ولم تتعرض لا للقصف ولا للاجتياح، وبدءا بالولايات المتحدة نفسها.

فكما هو معروف ، فقد أشرفت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٥٩، على اعتداءات إرهابية علــى كوبا. فقد كان هناك اجتياح خليج الخنازير فى العام ١٩٦١ وإطلاق نيران الرشاشات المضادة للطــيران علــى المدنيين ، وزرع القنابل فى الأماكن العامة فى هافانا وغيرها من المدن ، واغتيال الموظفيــن وتدمــير طائرة تجارية أثناء رحلة لها فى العام ١٩٦١٠ سقط فيها ثمانون قتيلاً ، ناهيك بعشــرات المؤامــرات لاغتــيال الســيد فيديل كاسترو، فأورلاندوبوش(Bosh) هو من الإرهابيين المعادين لكاسترو الأكثر بروزاً ،والمتهم بكونه العقل المدبر للاعتداء على الطائرة المدنية فى العام ١٩٧٦، وفــى العــام ١٩٨٩ ألغى السيد جورج بوش (Bosh) الأب قرار وزارة العدل التى كانت رفضــت طلب اللجوء السياسى الذى تقدم به السيد بوش. وها أن هذا الأخير يعيش اليوم بأمان فى الولايات المتحدة مواصلاً نشاطاته المعادية لنظام كاسترو.

وتتضــمن أيضا لائحة الإرهابيين الذين وجدوا ملاذا فى الولايات المتحدة السيد إيمانويل كونستان الملقب "توتو" ، من هايتى، وهو زعيم سابق من القوات شبه العسكرية من زمن دوفالييه. وتوتــو هــذا هو مؤسس الجبهة الثورية للتقدم والتطور فى هايتى ، وهى مجموعة شبه عسكرية أرهبــت السكان ما بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٤ بناء على أوامر من المجلس الحاكم الذى كان قد أطــاح بالرئيس أريستيد . وبحسب معلومات حديثة فان "توتو" هذا يعيش حاليا فى حى "كوينز" فى نــيويورك . وقــد رفضــت واشنطن الطلب الذى قدمته هايتى لتسليم المجرمين .. ولماذا؟ لأن من الممكــن أن يفضـــح "توتو" العلاقة بين الولايات المتحدة والمجلس الحاكم المسئول عن قتل ما بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ هايتى، على يد المجلس الثورى للتقدم والتطور فى هايتى.. وما يجدر ذكره أيضا هو أنه كان بين رجال العصابات الذين شاركوا إلى جانب القوات الأمريكية فى الانقلاب الأخير على الرئــيس أريســتيد العديــد مــن الزعماء السابقين فى" الجبهة الثورية للتقدم والتطور فى هايتى" الإرهابية..

ولا تـــزال واشنطن ترفض تسليم أولئك الذين خدموها فعلا حتى وإن كانوا من الارهابيين . ففنزويلا طالبت ، فى فبراير عام ٢٠٠٣ بتسليمها ضابطين شاركا فى انقلاب ١١ نيسان/ أبريل على الرئـــيس هوجوشـــافيز، ثم أعدا فى ما بعد لاعتداء فى كاراكاس قبل أن يفرا إلى ميامى حيث وجدا لهما ملاذا .وبالطبع فان واشنطن رفضت التسليم.

مـــا يعـــنى أن لـــيس الارهابيون جميعا من طينة واحدة. وأولئك الذين يخدمون مصالح الولايات المتحدة لا يمكن وصفهم بالعبارة المحقرة" إرهابيون" فهم المناضلون الجدد من أجل الحرية كمـــا كانت وسائل الاعلام تصف فى ما مضى السيد أسامة بن لادن نفسه يوم كان يرهب السوفيات لحساب أمريكا.

---

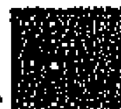
* أستاذ فى مؤسسة ماساتشوستس للتكنولوجيا، بوسطن، الولايات المتحدة، ومن مؤلفاته أخيرا ، إلى جانب مؤلفاته الكثيرة

Pirates et empereurs. Le terrorisme dans Le monde contemporain,Fayard,Paris,2003

1-Denis Halliday,"Des sanctions qui tuent", Le Monde diplomatique, Janvier1999

Jessica Stern,How America Created a Terrorist Haven," The New York Times,20aout2003.

" القاعدة " : تنظيم أم مجرد تسمية ؟

 أوليفييـه روا

هل تنظيم القاعدة موجود فعلا ؟ إن هذا السؤال الجدى الذى يثيره كتّاب من الصنف الجيد أمثال جاسون بورك (١) يستحق أن يطرح نظراً إلى ماينسب إلى مجموعة أسامة بن لادن منذ ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، و اعتداءات مدريد في نيسان / أبريل ٢٠٠٤ إلى الأعمال المرتكبة فى العراق على يد أبو مصعب الزرقاوى (الموجود كما يقال فى الفلوجة والذى اتهم أيضا باعتداءات مدريد) إلى تفجيرات بالى (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢) والدار البيضاء (أيار / مايو ٢٠٠٣) واسطنبول (تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠٠٣) ومؤخرا تلك التى طالت السعودية (حزيران / يونيو ٢٠٠٤) . يضاف إلى ذلك اعتقال مسئولين مفترضين فى " القاعدة " فى كل من بريطانيا وباكستان (آب / أغسطس ٢٠٠٤) . ماهو الرابط بين هذه الأحداث كلها ؟

إن إلقاء نظرة على مسيرة الأشخاص المتورطين فى الحوادث والاعتداءات المذكورة يسمح بتقدير حجم نفوذ " القاعدة " وخصوصا أن لهذه الشبكة تاريخاً . بيد أن الحذر واجب حيث يبين ضعف و حتى بطلان الاتهامات الموجهة إلى أفراد نسبوا إلى " القاعدة" وأسروا فى معتقل جوانتانامو (كالفرنسيين الأربعة الذين سلموا إلى فرنسا فى تموز / يوليو ٢٠٠٤) أحيلوا إلى المحاكم أمثال منير المتصدق (٢) فى ألمانيا .

بالطبع يؤكد البعض أننا لانرى سوى جزء صغير جداً من جبل الجليد فـ " القاعدة " شبكة أخطبوطية جرى تنظيمها قبل ١١ أيلول / سبتمبر تحتفظ بخلايا نائمة مستعدة للتحرك

بناء على تعليمات تصلها عبر رسائل سرية تتلقاها من خلال شبكة الانترنت. هل هذا التصور مقنع ؟ لماذا تنتظر " القاعدة " وقتاً كي تتحرك ؟ لابد أن السبب يعود إلى نقص في توافر الشروط التقنية (تجنيد العناصر ، تأمين المعدات ، الالتفاف على الإجراءات الأمنية) مما يعنى أن التنظيم أضعف مما تريد إدارة الرئيس بوش تصويره.

لايبدو أن لـ " القاعدة " أجندة قائمة على استراتيجية سياسية محددة (الضرب فى تاريخ معين من أجل تغيير مسار الأحداث) بل على العكس إنها تتسم بالنشاطية الانتهازية ، أى الضرب فى أى وقت من أجل إبقاء مناخ الإرهاب وتقديم البرهان على عدم فعالية التدخل العسكرى فى أفغانستان والعراق . إن اعتداءات مدريد لاتشكل استثناء كما يشير رايت (٣) لأن برمجة الهجمات لم ترتبط سوى من باب المصادفة بالانتخابات الأسبانية وماكانت لتؤتى مفعولها المعاكس على الرأى العام لولا سوء التصرف الفاضح لحكومة السيد خوسيه ماريا أثنار.

يمكن اختصارا توزيع الاعتداءات المنسوبة إلى " القاعدة " على صنفين : " الدولية " و" المحلية " . تقوم بتنفيذ الأولى فرق من جنسيات مختلفة يعملون خارج بلدانهم الأصلية (فى نيويورك وواشنطن ومدريد كما بالنسبة إلى الاعتداءات التى كشفت قبل تنفيذها فى لوس أنجلوس وباريس وستراسبورج) تنفذ الثانية فرق " وطنية" يعملون فوق أرضها لكنها تطول أهداف غربية (الدار البيضاء ، اسطنبول ، بالى) . حتى اليوم فان " الدوليين " هم من المقاتلين السابقين فى أفغانستان فى حين أن " المحليين " يبدون كأنهم نوع من شركاء ثانويين . حال العراق تبدو أكثر صعوبة على التحليل إذ أن أصول المتطوعين الأجانب فى الفلوجة وانتماءاتهم التنظيمية غير محددة.

كل شيء يدل علي أن تيار " القاعدة " يشهد تحولا خصوصا بسبب التغيير فى معايير التجنيد وبات من الصعب اعتبارها شبكة محكمة التنظيم . فى المقابل لاتزال التسمية رائجة وهى تؤمن دعاية قصوى للنشاطات التى ترتبط إعلاميا بـ " القاعدة "

مايسمى " القاعدة" هو تجمع للمحاربين القدامى فى حرب (أو حروب) أفغانستان . فمنذ احتلال القوات الأمريكية هذا البلد ليس فقط لم تعد هذه النواة تتجدد بل إنها تتقلص بفعل الموت والاعتقال . وتتكون هذه النواة من صنفين : الكوادر والعناصر المقربة من أسامة بن لادن والتى تتبعه منذ الثمانينيات من جهة ، وموجة الأمميين الجدد الواصلين – فى التسعينيات وخصوصا بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ – من جهة أخرى . معين محدود ويسهل التعرف على عناصره.

·النواة الصلبة تتكون من مناضلين من الشرق الأوسط فى الثمانينيات ومطلع التسعينيات تجندوا لمحاربة السوفيات . وقد قام هؤلاء المناضلون المسيسون القادمون من بيئات مؤمنة ، المتورطون سابقا فى حركات راديكالية داخل بلدانهم الأصلية ، باللحاق بأسامة بن لادن فى تجواله بين اليمن والسودان ليعودوا معه إلى أفغانستان فى العام ١٩٩٦ . كثر منهم اعتقلوا أو قتلوا أمثال الشيخ محمد الشيخ ، وديع الحاج . محمد عوده ، أبو حفص المصرى(محمد عاطف) ، أبو زبيده ، إلخ، شاطروا بن لادن حياته وسكنوا فى جوار عائلته ضمن المجمعات نفسها وارتبطوا معه بروابط عائلية (كان بن لادن " زوج " ابنته إلى عاطف) . لم يبق من تلك المجموعة سوى المصرى أيمن الظواهرى.

ظهر " حرس جديد " ذو ميزات مختلفة بعد ١٩٩٢ ولاسيما ابتداء من ١٩٩٦ ووصول حركة " طالبان " إلى الحكم باستثناء السعوديين من بينهم ، فإن غالبية هؤلاء " الأمميين" الشباب تجذروا بمعتقداتهم فى الغرب الذى اتبعوا نمط حياتهم (من خلال دراستهم وسلوكهم وزواجهم حتى لايبقوا عازبين) . وقد قدموا إلى الغرب فى سن مبكرة إما من أجل تحصيل الدراسة وقد ولد بعضهم هناك ، والعديدون حصلوا على جنسية غربية . تحولوا " مولودين جددا " أى أنهم ينفصلون عن عائلاتهم ويتجذرون سياسيا فى سياق ." العودة " إلى الدين ، كما يمكن الافتراض أن هذه " العودة " تحصل فى سياق التجذر السياسى . من بين هؤلاء نجد الملاحين الأربعة فى اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر وأيضاً محمد رسام (٤) وشبكة بغال (٥) ، زكريا الموسوى(٦) ، محمد سليتى عمر (٧) . من بينهم من اعتنقوا الإسلام كريتشارد كولفن راى (٨) وخوسيه باديلا (٩) .والغريب أن قلة من المناضلين تأتى مباشرة من البلدان الإسلامية (باستثناء بعض منفذى اعتداءات اسطنبول فى تشرين الثانى / نوفمبر ٢٠٠٣ وهم من أصل تركى).

عمليا لايرجع أبناء هذا الجيل إلى بلدان عائلاتهم ، فما من جزائرى بينهم التحق بـ " الجماعة الإسلامية المسلحة " هناك إذ يفضلون الانطلاق نحو الجهاد الطرفى (أفغانستان ، البوسنة ومن بعدها الشيشان إن لم تكن كشمير) بدل المشرق أو المغرب قبل أن يعودوا إلى أوروبا . فيصبح الجهاد وأفغانستان نوعاً من طقس للعبور ، إذ يعود الشاب محاطاً بهـا... " المجاهد " ولو كانت إقامته هناك قصيرة.

فى سعيها لتنظيم تدفق المتطوعين الأجانب الذين كانوا يتسببون ببعض التوتر مع السكان المحليين ، كلفت حركة " طالبان" أسامة بن لادن (فى مطلع العام ١٩٩٧ على الأرجح)

الإشراف على معسكرات " العرب " والداخلين حديثا فى دين الإسلام فى وقت حافظ الأوزبك والباكستانيون على تنظيماتهم الخاصة. بالتالى فان كل متطوع مسلم غير باكستانى أو من أصول من خارج آسيا الوسطى سافر إلى أفغانستان بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ كان مضطرا للمرور بمعسكرات " القاعدة " (وبالنسبة إلى قلة منهم بمعسكرات التنظيمات الباكستانية المتطرفة) . لايعنى ذلك أن كل من أمضى فترة هذه المعسكرات هو إرهابى بالقوة.

خلافا للحرس القديم لم يكن أى من عناصر الجيل الجديد من الأفغان قريبا من أسامة بن لادن فالمتطوعون كانوا يخضعون لعملية تصنيف حيث يختار الأفضل من بينهم للعودة إلى الغرب وارتكاب الاعتداءات هناك بعد أن يكونوا قد تلقوا التدريب اللازم فى أفغانستان وخصوصا بعد أن يكونوا قد اكتسبوا روح الجماعة والتى تؤمّن تماسك التنظيم ، الباقون الأكثرية كانوا يجندون فى الكتيبة الأجنبية للمحاربة إلى جانب " طالبان " ضد قوات أحمد شاه مسعود . من هنا أتت الصعوبة فى توجيه اتهامات محددة لمعتقلى جوانتانامو الذين وجدوا فقط ضمن صفوف " طالبان ".

إن هذا الجيل الجديد هو الذى أمّن الكوادر الأساسية التى ارتكبت الاعتداءات الدولية وهذا الجيل هو الذى أمّن فعالية التنظيم وقوته . إن هذه الشبكات هى تعريفاً دولية ومبنية على علاقات شخصية متينة . فهى توفق بين العولمة وتماسك مجموعة صغيرة متجانسة من الرجال الذين يعرفون بعضهم البعض جيدا . إن هذا التضامن بين مقاتلين أمميين سابقين تشاطروا المعسكرات والمعارك نفسها ، يؤمن للشبكات ليونتها ومصداقيتها . وكما برهن على ذلك مارك ساجمان (١٠) يمكن العثور على روح الجماعة هذه فى طرفى رحلة الجهاد الأفغانى الإعدادية . فالتجذر السياسى يحصل بداية ضمن شلة من الأصدقاء (فى المدينة الجامعية أو الحى أو المسجد) قبل اتخاذ قرار السفر . وفى أفغانستان (أو البوسنة أو الشيشان) يتم اللقاء مع " أخوة " آخرين يمكن أن يكونوا قادمين من ماليزيا أو باكستان ويمكن زيارتهم فى بلدانهم . ويتصرف أعضاء " القاعدة " فى الغالب خلافا لأى منطق يسود العمل السرى إذ يتقاسمون الشقق السكنية والحسابات المصرفية ويقف واحدهم اشبيناً فى زواج الآخر أو يصادق على وصيته الخ .. فالانغلاق لايأتى من تقنيات العمل السرى بل من تضامن المجموعة . هكذا فان القيادة والخلايا والشبكات العابرة للبلدان كما سلسلة إصدار الأوامر ، تقوم على علاقات شخصية بنيت إما فى أفغانستان وأما على المستوى المحلى

لتنتقل فى مابعد إلى مستوى يتعدى بلد الأصل فى نوع من الحيز المفتوح (الرحلات ، الإقامة فى بلدان أخرى ، الجنسيات المتعددة الخ ..) الروح الرفاقية تلعب دورا مهما جدا مضافا إليها أحيانا العلاقات الزوجية غير " التقليدية " : الزواج من شقيقة الرفيق وليس من الفتاة التى يختارها الأهل مما يعنى قيام علاقات زوجية حديثة ، كما تدل على ذلك شهادة زوجة قاتل مسعود التى أخبرت أن زوجها كان يرتق ثيابه بيده (١١) إن فى هذه العلاقات الشخصية قوة التنظيم وضعفه.

يكفى الشرطة أحيانا تفكيك شبكة كاملة من خلال مناضل واحد معروف (ولو أدى ذلك إلى تجريم أبرياء ذنبهم الوحيد أنهم شاطروه غرفة سكن أو قصدوا الجامع الذى كان يصلى فيه) . هكذا فان البوليس الفرنسى كان قد أبلغ السلطات الأسبانية عن جمال زوغام أحد المسئولين عن اعتداءات مدريد فاعتقل لفترة وجيزة.

بالرغم من غياب قاعدة معلومات حول المتطوعين فى أفغانستان إلا أنه تم التعرف على عدد متزايد منهم من خلال الوثائق التى تم العثور عليها هناك أو من خلال التوقيعات وجوازات السفر المزيفة .. لكن مع فقدان المعقل الأفغانى بشكل خاص لم يعد من وجود لمكان يعاد فيه إنتاج علاقات التضامن بين المناضلين الرواد . ولو أشير إلى الشيشان أو الساحل أو المناطق القبلية فى باكستان وحتى مدينة الفلوجة ، فان أياً من هذه الأماكن لايتمتع بالتسهيلات من الإدارات المحلية ولايمكن أن يشكل معقلا مستديما بسبب الرقابة والضربات التى تستهدفه . بعبارة واحدة فان جيل " الأفغان " الأوائل يتناقص (وأسلوب العمليات الانتحارية يساهم بالطبع فى هذا التناقص) كما يجد صعوبة فى تجديد نفسه .

من أجل تفادى " التهميش" كان على " القاعدة " توسيع دائرة تجنيدها وإبرام تحالفات . لكنها لاتتمتع ببدائل كونها لاتمثل حركة سياسية لها قيادتها السياسية وبنيتها العسكرية ورفاق الدرب والمنظمات الدائرة فى فلكها الخ .. فشبكة النشاط هذه لامبرر لوجودها إلا بمدى ارتكاب الاعتداءات ولايبدو فى الأفق أى توجه نحو العمل السياسى . بمعنى أن " القاعدة " لايمكن أن تتحالف سوى مع المجموعات المقاتلة (حتى لو كان لهؤلاء بعد سياسى كـ " طالبان " أو كما فى الشيشان).

يوجد إمكان لثلاثة أشكال من استراتيجيات التحالف أو خطط البدل : استخدام التسمية ، المشاركة أو أعمال اللصوصية.

إن استخدام التسمية جار على قدم وساق . فمرتكبو الاعتداءات " المحلية " يدخلون فى

هذا الصنف سواء سافروا إلى أفغانستان فى يوم من الأيام أم لا . هكذا تقوم مجموعة محلية بدون علاقة مباشرة مع قيادة " القاعدة " كما فى الدار البيضاء (أو مرتبطة بهذه القيادة بطريقة غير مباشرة كما فى اعتداءات اسطنبول وجربه) باعتداءات باسم " القاعدة أو أن " القاعدة " تتبنى أعمال هذه المجموعة المحلية.

يكفي من جهة أخرى أن ينسب الرأى العام أو السلطات المحلية الاعتداء إلى " القاعدة " كى تحصل النتيجة نفسها . فالأهداف واسعة بما فيه الكفاية (كل مايتعلق بالوجود الغربى أو اليهودى أو المصالح الأمريكية) بحيث يحدث دائما هنا أو هناك مايوحى أن تنظيم " القاعدة " موجود فى كل مكان.

تراوح هذه المجموعات البديلة بين الشبكات المحكمة التنظيمية والجذرية (الجماعة الإسلامية فى أندونيسيا أو المجموعات المتطرفة فى باكستان وقد ذهبت عناصر منها إلى أفغانستان مع " القاعدة " وصولا إلى جماعة الزرقاوى فى العراق) والعصبة الشبابية المتمردة تتزاوج فيها ظاهرة اللصوصية والفرقة المغلقة حول زعيم محلى كما فى اعتداءات الدار البيضاء . يمكن أيضا أن تتشكل خلايا فى أوساط مستخدمى الانترنت من المتعلمين ومتقنى اللغات تدعى الانتساب إلى" القاعدة " فى المختصر أن " القاعدية " يمكن أن تستمر بعد غياب " القاعدة".

ويسهل استخدام التسمية وخصوصا بسبب وجود تيار راديكالى يجند العناصر وينشط وفق أنماط عمل " القاعدة " من دون ارتباط عضوى بها كما فى فرنسا بالنسبة إلى شبكة خلخال (١٢) وعصابة مدينة روبيه(١٣) عامى ١٩٩٥ و١٩٩٦ يمكن أيضا الافتراض أن أعضاء فى حركات أصولية غير جهادية (أمثال " التبليغيين " (١٤) وحتى حزب التحرير يقررون التحول إلى النشاط العسكرى بصورة انفرادية تحت تسمية " القاعدة". فالاعتداءات التى حصلت فى طشقند فى تموز / يوليو ٢٠٠٤ ضد السفارتين الأمريكية والإسرائيلية يمكن أن تكون من فعل عناصر من " الحركة الاسلامية فى أوزبكستان " قاتلوا مع " القاعدة" ضد الأمريكيين فى أفغانستان أو من فعل منشقين عن " حزب التحرير" ولو أن الفرضية الأولى أقرب إلى التصديق.

كما يمكن لـ " أفغان" سابقين أن يستقلوا بنشاطهم كالزرقاوى (مهما كان الدور المنسوب إليه) فيما للمتطوعين الموجودين فى الفلوجة مصلحة فى الاستفادة من تسمية " القاعدة" وإيهام أخصامهم بأنهم ينتمون إلى شبكة أكثر تنظيما مما هم عليه فى واقع

الحال.

الوضع فى السعودية أكثر تعقيدا . ف نجد من جهة عدداً كبيراً من المتطوعين السابقين فى حرب أفغانستان من بين العناصر الأكثر تطرفا والتى أطلقت هجمات العام ٢٠٠٤ (التمثيل السعودى مرتفع بين المتطوعين المسلمين فى جميع الجبهات من أفغانستان إلى الشيشان مرورا بالبوسنة) . نظرا إلى الأصل السعودى لأسامة بن لادن ودوره فى انتقال السعوديين إلى أفغانستان فى الثمانينيات عندما كان لايزال مسموع الرأى لدى مخابرات بلاده (القطيعة بينه وبين النظام السعودى كان نسبية فى البداية ولم تحسم إلا فى العام ١٩٩١) فمن المحتمل أن تربطه معرفة شخصية برؤساء المجموعات الناشطة.

إن الاعتداءات التى وقعت فى السعودية تستهدف الأجانب (بمن فيهم العرب) ورموز الوجود الأجنبى أكثر مما تطول جهاز الدولة وهى بالتالى تندرج فى خط أعمال " القاعدة " . ولو أن الإرهابيين يتمنون صراحة زوال الملكية إلا أن الأسلوب المعتمد لايشكل نهجا ثوريا فى هذا الاتجاه . من جهة أخرى لايوجد داخل التيار السعودى هذا أى متطوع أجنبى ولايملك مناضلوه خبرة نابعة من مسار معولم باستثناء مرور فى أفغانستان أو الشيشان خلافاً لسائر عناصر " القاعدة " أخيراً لاتوقع المجموعة السعودية أعمالها باسم " القاعدة " ولو أنها لاتنكر هذا الانتساب.

يمكن فهم انتشار التسمية الواسع وفق منطقين متناقضين : إرادة الأنظمة من طشقند إلى موسكو ، فى توريط " القاعدة " إعلامياً كى تنسب نفسها فى المقابل إلى نادى مناهضة الإرهاب وجعل الرأى العام ينسى سياساتها القمعية . لكن الناشطين الراديكاليين لهم أيضاً مصلحة فى الإيهام أن تنظيم " القاعدة " كلى الوجود حيث يظهر أسامة بن لادن كأنه قائد أوركسترا كبير يؤمن لـ " الصغار " أوسع صدى لأعمالهم.

إنها فى الواقع سياسة بيع للاسم التجارى حيث إن المنظمة الأم قد حددت المفهوم وراحت تعطيه لوكلائها ويسهل الأمر خصوصاً أن " القاعدة " لم تكن يوماً منظمة " لينينية" حريصة على الرقابة اللصيقة على أعضائها . فهؤلاء يحظون عموما بالكثير من الاستقلالية ويترك المركز حرية المبادرة للشباب وحتى للمنضوين الجدد (وهذه ظاهرة جديدة فى منظمة إسلامية راديكالية).

أما البحث عن التحالفات فيتم على حساب النقاوة الأيديولوجية وليس لـ " القاعدة " خيار فى ذلك إذا أرادت تحاشى العزلة . فيتعاون عناصرها بانتظام مع مجموعات إسلامية ذات أهداف محلية محضة كـ " طالبان " والمتطرفين

الشيشان أو السنة العراقيين وجميعهم يؤمنون بمبدأ الجهاد . يمكن لهذه التحالفات أن تتطور في اتجاهات ثلاثة :

" التحالف مع حركات قومية أو عرقية كما في البوسنة والشيشان والعراق كما يبدو . لكن في هذه الحالات الثلاث لايتبنى " الأمميون " أستراتيجيتهم الخاصة بل يعملون فقط كطليعة عسكرية في إطار من النشاط المحلي الوطني . يتحولون بالتالي إلى نوع من " كتيبة أجنبية " يصار إلى التخلص منهم ما أن تضع الحرب أوزارها كما حدث في البوسنة ويمكن أن يتكرر في العراق.

بيد أنه ليس من المستبعد أن تلجأ بعض الشرائح المتطرفة في الحركات الوطنية ومن باب اليأس إلى إعطاء النزاع بعدا دوليا على غرار مافعله الفلسطينيون في السبعينيات . إن حركات التحرر الوطني ومهما بلغ دور الإسلام فيها (حركة حماس الفلسطينية وأنصار شامل باساييف في الشيشان) تحافظ على مجريات الصراع ضمن أراضيها وضد من تعتبرها القوة المحتلة . فلم يلجأ أي من عناصر " القاعدة " إلى التحرك في الحيز الإسرائيلي - الفلسطيني كما لم يشارك فلسطيني ، في المقابل ، في نشاطات " القاعدة " . لكن لايمكن الجزم بأن لاتعمد بعض الجماعات ، وفي مواجهة القمع والعزلة الدولية ، إلى توسيع دائرة النزاع من خلال التحالف مع التيار " الأممي" المناصر لقضيتها.

التلاقي بين " القاعدة " وشريحة من اليسار الراديكالي العنيف من ورثة مجموعات بادر ماينهوف الألمانية و"العمل المباشر " الفرنسية أو " الألوية الحمراء" الإيطالية وصولا ربما إلى أقصى اليمين . فالعدو واحد وهو النظام العالمي المتمثل في " الامبريالية الأمريكية " و" القاعدة " تثير إعجاب الباحثين عن قطيعة مع النظام القائم وهي تستفيد من زوال اليسار الماركسي المتطرف بصورة شبه كاملة بعد أن التحق بتيار العولمة المغايرة الذي لايطاول تماما حيز التهميش والبؤس الاجتماعي . حتى اليوم كان شرط الانتماء إلى " القاعدة " اعتناق الإسلام لكن قد يصار إلى الاستغناء عن هذه الشرط في كل حال أن أهداف " القاعدة " ليست دينية أبداً وإن عداءها للسامية يشبه الشعور التقليدي نفسه في أوروبا (محامي بادر السابق ، السيد هورست ماهلر ، وبعد انتقاله إلى صفوف اليمين المتطرف وجد نفسه في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٢ يشارك في حفل خطابي من تنظيم " حزب التحرير " الإسلامي المتطرف المعروف أيضا بعدائه الشديد للسامية).

ويمثل المعتنقون الجدد للعقيدة الإسلامية مؤشراً جيداً إلى التحولات القادمة ، إذ يمكن

لهذا الطريق المفتوح بين الشبان الغربيين والإسلاميين المتطرفين أن يكون سالكاً فى الاتجاهين ، أى أن " يعود " هؤلاء الذين أسلموا إلى مناطقهم الأصلية ليبحثوا فيها عن تحالفات من أجل أعمال إجرامية أو تحركات سياسية . فالسيد أيليش راميرز سانشيز المعروف تحت اسم " كارلوس " اعتنق الإسلام فى السجن وأشاد بن لادن فى كتابه الأخير " الإسلام الثورى" (١٦) مثله مثل ناديا ديسديمونا ليوتشي الناجية الوحيدة من مجموعة " الألوية الحمراء الإيطالية " بعدما اعتقلتها الشرطة فى شباط / فبراير ٢٠٠٣ والعديد من حالات دخول الإسلام هى أقرب إلى الالتزام السياسى منها إلى الاقتناع الروحى . أنه اعتناق لمبدأ الاعتراض.

الاتجاه نحو المرتزقة واللصوص . إذا تم فى النهاية القضاء على مركز " القاعدة "فان عددا من " الأفغان " السابقين أعضاء مفترضون فى هذه الشبكة لابد أن ينزلوا إلى السوق ماتعلموه من تقنيات ونظموه من شبكات واكتسبوه من شهرة . ذلك للارتباط بمجموعات مافياوية أو التحول هم أنفسهم إلى مافيا أو إلى مرتزقة فى خدمة أجهزة المخابرات السرية كما تحول فى وقت من الأوقات الفلسطينى أبو نضال أو كارلوس .

حتى الآن لاتجرؤ أى دولة على تعاون من هذا النوع خشية استثارة رد فعل أمريكى مباشر عليها . لكن الوضع قد يتغير إذا غرقت الولايات المتحدة فى العراق وأظهرت ضعفها وإذا ماتفككت شبكات " القاعدة " واختلطت الأهداف بالوسائل فى " الحرب على الإرهاب " لتنفتح منطقة رمادية لايعرف فيها من يحارب من أو من يحالف من ولماذا . إن حصول هذه التطورات ممكن لاسيما أن الحيز الذى يتحرك فيه المناضلون الأميون يفترض وجود ارتباطات وأشكال دعم من شبكات التهريب مع احتمال تواطؤ داخل أجهزة الدولة كما فى المناطق القبلية الباكستانية مثلا .

فى مختلف الأحوال إن ظاهرة " القاعدة " ومايتفرع عنها ، تتخطى قبل كل شىء الإطار الوطنى المحلى وليست لها روابط ظرفية مع الشرق الأوسط . فدينامية التعبئة والتحرك ليس لها سوى ارتباط غير مباشر بنزاعات المنطقة المندرجة ضمن المنطق القومى الوطنى قبل كل شىء . هناك إفراط فى إظهار الطابع الإسلامى لـ " القاعدة " وتغاضى عن بعدها الشمولى المعادى للإمبريالية والمناصر للعالم الثالث . يقوم منطق الحركة هذه على أن تتبوأ الصف الأمامى فى حركة الاعتراض على النظام القائم والقوة الأمريكية الكبيرة أكثر منها على الدفاع عن الإسلام.

هوامش :

* مدير أبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية ، من مؤلفاته
L'Islam mondialise et Les Illusions du 11 september: Le debat strategique face au terrorisme, tous deux parus au Seuil en 2002.

(1) Al Qaeda, casting a shadow of Terror, I . B . Tauris, Londres, 2004.

(٢) اتهم بلعب دور الحماية الخلفية للمعتدين على مركز التجارة العالمي.

(3) Lawrence Wright " The Terror Web, Where the Madrid bombings part of a new Al Qaeda Strategy, _ driven by the Internet?" The New Yorker, 2 aout 2004.

(٤) أوقف على الحدود بين الولايات المتحدة وكندا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ وبحوزته متفجرات وقد " تعاون " فيما بعد مع القضاء الأمريكي.

(٥) اتهم بالإعداد في فرنسا عام ٢٠٠٢ لاعتداء ضد السفارة الأمريكية في باريس.

(٦) فرنسي اعتقل في الولايات المتحدة بتهمة المشاركة في اعتداءات ١١ أيلول / سبتمبر.

(٧) المعروف بـ " أبي عمر" وقد اتهمه القضاء البلجيكي بإيواء وإرشاد اثنين من الانتحاريين التونسيين الذين اغتالو أحمد شاه مسعود في ٢٠٠١/٩/٩.

(٨) أدين بمحاولة دس المتفجرات في حذائه خلال رحلة باريس ميامي بالطائرة يوم ٢٠٠١/١٢/٢٢.

(٩) أوقف في مطار شيكاغو في آيار / مايو ٢٠٠٢ واتهم بتوفير المعلومات للقاعدة من أجل بناء قنبلة مشعة . اقرأ
Augusta Conchiglia, " Dans le trou noir de Guantanamo", Le Monde diplomatique, Janvier 2004.

(10) Sageman Understanding Terror Networks, Univeristy of Pennsylvania Press, 2004.

(11) Malika el Aroud, Les soldats de Lumiere, A . S . B . L . Les Ailes de la Misericorde, rue de L'Eglise Sainte- Anne 93, 1081 Koekelberg- Bruxelles, Belgique, 2003.

(١٢) شبكة يتزعمها خالد خلخال الذي قتل على يد الشرطة وهو متهم بالوقوف وراء موجة اعتداءات في فرنسا منها تلك التي استهدفت مترو سان ميشال في تموز / يوليو ١٩٩٥.

(١٣) ارتكبت عدة أعمال سطو مع إطلاق نار في المنطقة عام ١٩٩٦.

(١٤) أو جماعة التبليغ وهم من دعاة التبشير بالإسلام والموجودون في السعودية والمغرب وبلدان المحيط الهندي .

(١٥) وقاعدته لندن.. اقرأ
L'islam au pied de la lettre", Le Monde diplomatique, avril 2002. Edition du Rocher, " paris, 2003.

(١٦) استنكرتها رابطة أساتذة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة " أتاك " وقد تقدم أحد أساتذة الفلسفة جيليبر مولينيه ، بدعوى ضد هذه اللعبة

عرفات لا يموت

لقد أمضي ثلاث سنوات وهو سجين الاحتلال الإسرائيلي. حوصر في مقرّ إقامته في المقاطعة وأصبح ممنوعًا عليه أن يتحرك إلي أي مكان أو يبرح المقر. إنه العقاب لكلٍ من يتجاسر علي رفض إملاءات محور بوش/ شارون. لقد أوصد كثيرون الأبواب في وجه.

حاولوا بكل جهدهم لكي تتآكل مكانته وصلاحياته. ولكن الرجل جعل من جسده.. الخط الأمامي للمواجهة وسط الدمار الهائل في مبني المقاطعة وفي ظل الحصار والإقامة الجبرية المفروضة. تشبث بتراب أرضه بالأسنان والأظافر.. فهو القائد الأرفع مكانة الذي لم ينازعه أحد هذا المقام طوال الاربعين سنة الماضية.

وفي وقت اتجه فيه النظام العربي نحو السيد الأمريكي، الذي لا يمكن الحصول علي رضائه قبل الحصول علي رضاء شارون، ظهر عرب ينهالون عليه بالسهام لأنه مازال يتشبث بثوابت وطنية حان وقت التخلي عنها في رأيهم.. حتي يصبح الرجل - في عرفهم وفي عرف سادتهم- «واقعيا»!! ووجدنا عربا يرفضون حتي مجرد الاستسلام.. وقوفا.. وليس ركوعا! فهؤلاء العرب كانوا علي ثقة من استحالة حصولهم علي شهادة حسن السير والسلوك من واشنطن قبل أن يوقعها شارون.

وظل العرب يعتذرون عن عجزهم أحيانا ويوجهون اللوم إلي الفلسطينيين، في أحيان أخرى، لأنهم يختارون الوقت الخطأ للانتفاضة وللمقاومة ويطالبونهم بما هو فوق طاقتهم! كان قادة عرب يخشون خشية الموت من اتهامهم بحماية «الإرهاب» أو التستر عليه.. ولذلك سارعوا إلى غسل أيديهم من القضية والتنصل حتي من تقديم مجرد مساعدات مالية! وفي وقت كان مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر يجتمع كل أسبوع ليبحث مسألة: هل يقتلون عرفات أم يكتفون بطرده (؟) تآمر عرب علي هزيمته.

أصبح عرفات هو العقبة أمام التوسع الإسرائيلي وخطة إقامة إسرائيل الكبري وإخضاع المنطقة للهيمنة الأمريكية- الإسرائيلية. أما بالنسبة لعرفات فقد كانت رام الله قريبة من القدس وبيت لحم.. وهذا ما كان يوفر له السلوي. لم يتجده أحد.. بل إنه تسبب في إرهاق الكثيرين ممن يسقطون راكعين إذا.علموا أن هناك رسالة شفوية أو خطية من مسئول أمريكي في الطريق..

وقد أرهق عناده أيضا.. أعداءه وأحرج حماتهم وكشف- في نفس الوقت- هزال الوضع العربي.

لقد أمسك بالتراب الفلسطيني بكلتا يديه وقرر أن يقاوم حتي النفس الأخير في مواجهة القوة العاشمة ومنطق القهر والإذلال.

كم مرة تعرض للموت، ولكنه كان ينهض وينفض غبار التعب عن جسده المنهك ويستأنف مسيره. كان يحب أن يردد أن فلسطين باقية في مكانها تستعصي علي الاقتلاع.. وأن أجيال فلسطين سيرفعون العلم الفلسطيني علي أسوار القدس في يوم قريب.

حقًا.. عرفات مثل فلسطين قد يستشهد ولكنه لا يموت.

نبيل زكي

حول قضية التنمية

حوارات ومحاورات :

د. سمير أمين وسيرج لاتوش

قضية التنمية : الحقيقة والأسطورة

■ مع د. سمير أمين وسيرج لاتوش

إلى أى حد يمكن إعادة النظر بمفهوم التنمية ؟

وهل يمكن تطوير المجتمعات دون تنميتها؟ وهل يمكن أن تنشأ تنمية أخرى غير التنمية التى شهدناها حتى الآن ؟ أجرت فى هذا الشأن مجلة " بدائل" حواراً مع كل من المفكر الاقتصادى سمير أمين بصفته صاحب النظرية التى تبنتها جل تيارات العالم الثالث والقائلة بإمكانية إقامة تنمية وطنية متمحورة على الذات تتحقق عبر تراكم محلى خاص بمنظومة العالم الثالث وعبر فك الارتباط مع دول المركز فى الشمال . ومع سيرج لاتوش بصفته زعيم التيار الذى انتقد بشدة عملية التنمية القائمة على معدلات النمو سواء كما طبقت فى الشمال أو الجنوب ويعتقد بإمكانية الخروج من نظام العولة الليبرالية عبر إحلال نماذج اقتصادية ، اجتماعية وثقافية محلية.

غنى عن الإشارة أن أمين من أبناء العالم الثالث ويعتبر نفسه مشغولا بهمومه قبل أى شواغل أخرى . فى المقابل يصف لاتوش نفسه بأنه " من أبناء الشمال ويكتب لهم ".

وقد جرى الحوار على مراحل ثلاث بدأت بطرح أسئلة على كل منهما أعقبها إرسال الردود إلى كل منهما ليتبادلا التعقيب ، كل على آراء الآخر. ونشرت صحيفة السفير اللبنانية الحوار فى عدد ٢٦ إبريل فى العام الحالى وردود المتحاورين عليه .

وهو حوار يستدعى دون ريب حوارات أخرى.

*** كيف تنظر اليوم إلى موضوع التنمية ، هل تبدل منظورك لها على ضوء المتغيرات الاقتصادية ؟**

– لنقل بالأحرى أن التطورات تستدعي دون شك قراءة نقدية لما أسميه التنمية الشعبية المتمحورة على الذات . إذ تتعرض الشروط والصيغ المحيطة بهذه الموضوعات إلى تحول دائم ، فالرأسمالية تتغير وتتكيف مع التحديات التي تفرضها طبيعتها نفسها ، وكذلك انتفاضات الشعوب ، من المستحيل إذن اختزال التنمية وفك الارتباط في معادلات جاهزة وصالحة لكل الأماكن والأزمنة. يجب إعادة النظر في هذه المفاهيم ارتباطا بدروس التاريخ وتحول العولمة الرأسمالية . لقد طرحت كل الثورات الشعبية التي قامت ضد الرأسمالية منذ ثلاثة أرباع قرن مسألة التنمية المتمحورة على الذات وفك الارتباط . وشهدنا ذلك في التجارب الاشتراكية وفي حركات تحرر شعوب العالم الثالث.

ولكن لابد اليوم من مراجعة نقدية لهذه المحاولات التاريخية واستخلاص دروس النجاحات والفشل ، بالارتباط الوثيق مع الجوانب الأخرى من إشكالية تطوير القوى المنتجة ، والتحرر الوطني ، والتقدم الاجتماعي ، وديمقراطية المجتمع ..

لقد اختتمت موجة التحرر الوطني الطويلة التي اجتاحت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، بقيام أنظمة جديدة للدولة ، وأنتجت « مشاريع » تنموية أيديولوجية فعلية للتنمية اعتبرت استراتيجيات تحديثية تهدف إلى تأمين « الاستقلال في الاعتماد العالمي المتبادل ». لم تواجه هذه الاستراتيجيات عملية فك الارتباط ، بالمعنى الحقيقي لهذا المبدأ ، بل عمدت فحسب إلى التكيف الحثيث مع النظام العالمي . وهذا ماحدا بها ، بعد انتشار ناجح ظاهريا لمدة عشرين سنة ، إلى التراجع وإلى إعادة الكومبرادورية (الوكالة التجارية عن الاقتصادات الأجنبية على حساب الاقتصاد الوطني) . إلى اقتصاد دول الأطراف ومجتمعاتها ، من خلال سياسات « الانفتاح » المفروضة ، والتخصيص ، والتكيف الهيكلي الذي لاينظر إلا إلى متطلبات « الاقتصاد العالمي» ومستلزمات العولمة الرأسمالية.

*** أنت تقر في كتاباتك بأن البعد المسيطر في الاقتصاد بات كونيا ، ماذا بقي للاقتصاد المحلي ؟**

*** هل يعني التحاق أكثرية الطبقات القائدة في العالم بمشروع الشمولية النيوليبرالية زوال « الرأسمال الوطني» على اعتبار أن البعد المسيطر والأكثر ديناميكية في رأس المال قد أصبح عابرا للقوميات (« كونيا»)؟**

تثير هذه المقولة عددا كبيرا من الاشكالات . وحتى لو كان الجواب عن هذا السؤال إيجابيا ، فإن رأس المال العابر للقوميات يبقى

حصة الثلاثية : الولايات المتحدة ، أوروبا واليابان . ويستثنى من ناديه المغلق بلدان الشرق والجنوب . فهنا لانجد أمامنا إلا بورجوازيات كومبرادورية، أى قنوات توصيل لسيطرة رأس المال المتعدى للقوميات . وهذا مانحن فيه فى اللحظة الراهنة.

خلال القرن العشرين ، تداخلت فى إطار نقض المنطق الرئيسى للرأسمالية ، مهمتا « اللحاق » أو « فعل شىء آخر » بأشكال مختلفة حسب المكان والزمان . ويمكن القول ، دون مواربة ، أن الأولى فرضت نفسها إلى درجة أصبحت معها التنمية ، من الناحية العملية ، مرادفا « لاستراتيجية اللحاق» . أن انقلاب الشروط العالمية المحيطة ، سمح فى البداية بمرحلة نهوض عام سهلت الاندماج الديناميكى فى العولمة. ثم دخلت هذه الاستراتيجيات بعد إنهاكها ، مرحلة التفكك . وهى تعيش الآن أزمة إعادة تكيف تجعل هذا الاندماج مستحيلا . وتبقى باب الخيارات الأخرى مثل التنمية المتمحورة على الذات أمراً مفتوحاً.

*** كيف يمكن تفعيل هذا النوع من التنمية فى ظل سيادة منطق السوق وتقلص هامش حركة الأطراف التى نعهدها اليوم ؟**

* أرى أن التنمية شكلت حتى الآن سمة خاصة بعملية التراكم فى بلدان المركز وحددت كذلك أنساق التنمية الاقتصادية الناتجة عنها . بهذا المعنى ظلت التنمية محكومة أساسا بدينامية ، العلاقات الاجتماعية الداخلية فى المركز وفى الوقت نفسه ، معززة بروابط خارجية مسخرة لخدمتها . فى بلدان الأطراف اشتقت عملية التنمية من التطورات فى بلدان المركز والتصقت بها فى تبعية ما ، لذا أدعو إلى تنمية متمحورة على الذات فى بلدان الأطراف وتوفير شروط أساسية خمسة لفصل التنمية المحلية عن التبعية :

١) أن تؤمن سياسة الدولة فائضا زراعيا متطورا وبأسعار ملائمة.

٢) وجود رسمى لمؤسسات مالية وطنية يضمن استقلاليتها النسبية ازاء تدفق رأس مال الشركات المتعدية الجنسية.

٣) السيطرة المحلية على سوق مخصصة للإنتاج الوطنى أساسا.

٤) السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية التى تفترض قدرة الدولة على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطى.

٥) السيطرة المحلية على التكنولوجيا بمعنى إمكانية إعادة إنتاج التكنولوجيا حتى. وإن كانت مستوردة (قطع التبديل ، المعدات ، الخبرات ..).

*** أوضحت فى كتابك الأخير « العالم العربى : آفاق متوسطية » أن مشكلة العالم العربى تكمن فى نظامه المملوكى المستمر منذ صلاح الدين . وأشرت فى معرض مراهنتك**

على العالم الثالث إلى قدرة بعض دوله على المنافسة والتطور التقنى واحتلال مواقع استراتيجية ، ألا ترى أن هذه الدول لاتبدى العزم على اختراق الاستراتيجية الأمريكية شأنها شأن الدول الضعيفة الأخرى على رغم الاختلافات البينة فى الحجم والقدرات ؟

* الطبقات القائدة اليوم ، وبحكم طبيعتها التاريخية تؤطر رؤاها وتطلعاتها فى أفق الرأسمالية العالمية القائمة ، وتخضع استراتيجياتها ، قسرا أو طوعا ، لموجبات توسع الرأسمالية العالمى . لهذا السبب هى عاجزة عن النظر فى خيار فك الارتباط ، فى حين أن هذا الأخير يفرض نفسه على الطبقات الشعبية ما أن تحاول استخدام السلطة السياسية لتغيير شروط حياتها ، وتتحرر من الآثار اللاإنسانية التى جرها عليها التوسع الاستقطابى للرأسمالية.

ولكن المتغيرات قد تأتى ببرود فعل لانراها اليوم . وإذا كان « العالم الجديد » ليس إلا مرحلة جديدة من التوسع الامبريالى القديم ، أى استقطابيا بدرجة من العنف أعلى مما كان عليه فى المراحل السابقة، فهل سيكون هذا مقبولا أو ممكن القبول، ليس فقط من جانب الطبقات الخاضعة التى ستكون ضحية إفقار جماعى متفاقم ، بل حتى من شرائح فى الطبقات القائدة ، أو أية قوى اجتماعية وسياسية تطمح أن تصبح فى موقع القيادة ؟

*** أنت تنظر إلى المرحلة الجديدة إذن بوصفها إمبريالية من نوع جديد ؟**

* نعم أنا اعتبر سيطرة رأس المال المعولم بمثابة مرحلة امبريالية جديدة . ولكنه خلافا لامبرياليات الماضى ، المتنازعة دائما ، فإن الامبريالية الجديدة جماعية تحتضن الثلاثية كلها (الولايات المتحدة ، أوروبا ، اليابان) . فى هذا المشروع « مابعد الكولونيالى» الذى لايبدى أى مؤشر على خفوت حدة التباين بين المراكز المسيطرة والأطراف الخاضعة بل يفاقم هذا التباين ، تندرج صيغة الهيمنة الأمريكية .

ولهذا يغدو من سابع المستحيلات ، اليوم ، إدارة النظام الامبريالى الجديد « سلميا » ، بواسطة السيطرة الاقتصادية . وسيغدو ذلك أكثر استحالة فى المستقبل . لذلك يصبح اللجوء إلى العنف السياسى ، ومن ثم التدخل العسكرى ، حاجة ملحة لتلبية مهام تفعيل هذا المشروع الليبرالى أو لنقل المزعوم « ليبراليا» . وهذا مايجعل الامبريالية الجماعية بحاجة ملحة لهيمنة الولايات المتحدة . فهذه الدولة هى الوحيدة القادرة على القيام بمهام القيادة العسكرية لتدخلات الشمال فى الجنوب.

بالطبع . يدفع حلفاء أمريكا الملتحقون ثمن هذه « الخدمة » فى صيغة « سندات» تشكل جزءا لابأس به من « مزاياها الاقتصادية ».

إن مشروع الولايات المتحدة فى السيطرة العسكرية المنتظمة على الكرة الأرضية يهدف

إلى تمويل خط تدفق الرساميل إليها .

*** في مداخلات عديدة لك في منتديات ومحافل القوى المناهضة للعولمة ، دعوت إلى إقامة جبهة بين القوى ذات المصلحة في الشمال والجنوب ، لمجابهة مؤسسات العولمة الليبرالية وعسكرة العالم ، ألا تنطوي هذه الدعوة بحد ذاتها على دلالة من حيث ضرورة اتساق أساليب المجابهة مع طبيعة الخصم ؟**

* إن النمط الامبريالي غدا مرادفا لتنظيم نوع من الآبارتايد (الفصل العنصري) على المستوى الدولي . وبات إفشال هذا المشروع يشكل الشرط الأساسي لتحرك ضروري لكل القوى المناهضة له في الشمال والجنوب . ولقد رأينا كيف أن التصدي لمنظمة التجارة العالمية وكذلك رفع مطالب العالم الثالث خاصة لجهة إلغاء ديونه والدعوة لإزالة الاستعمار ، إنما تدل على ضرورة وجود رؤية شاملة لتنظيم مجابهة زحف العولمة الامبريالي الساحق الذي بات يهدد قطاعات شعبية واسعة في الشمال والجنوب.

وهي مجابهة تستدعي طرحا بعيد المدى ، وإقامة بدائل على أساس التمسك بالخيار الانساني الشامل . والتطور الشامل ، هنا ، يجب بناء تجمعات اقليمية كبرى ، في الأطراف تحديدا ، وكذلك في غيرها (أوروبا مثلا) ، وإعطاء الأولوية للوسائل التي تمهد للتحديث على نطاق عالمي ، مع العمل على التخلص ، تدريجيا ، من المعايير الضيقة للرأسمالية . ويقتضي هذا البناء ، طبعا ، تجاوز حدود الترتيبات الاقتصادية الصرف ، من أجل إطلاق بناء تجمعات سياسية كبرى ، هي دعامة عالم متعدد المراكز . بالطبع ، تقتضي التنمية الذاتية وفك الارتباط ، على هذا النطاق ، تمفصلا مرضيا للعلاقات بين الأقاليم الكبرى المشار إليها ، سواء على مستوى التبادلات والاشراف على الموارد واستخدامها ، أو على مستوى المال والأمن السياسي والعسكري . إنها تفرض ، إذن ، إعادة بناء النظام السياسي الدولي . متحررا من السعي إلى الهيمنة ، ومنخرطا في نهج التعددية القطبية.

الملف الكبير

سيرج لاتوش

*** أنت تندد منذ مايزيد على ربع قرن بالتنمية حتى بات هذا العداء السمة الرئيسية في فكرك ، فهل لك أن تبرر لنا رؤيتك هذه للتنمية ؟**

* منذ حوالي أكثر من أربعين عاما ، ولد أمل كبير ومن نوع أخر لشعوب العالم الثالث ، كمثل الأمل الذي مثلته الاشتراكية لبروليتاريي الدول الغربية . أمل قد يكون مشبوها في جذوره وأسسه ، كونه تركة من الاستعمار الأبيض للبلاد التي رحل عنها بعد احتلال مباشر استمر طويلا . ولدت التنمية إذن ، مع

مغامرة غربية استعمارية جديدة من أجل تفعيل الاقتصادى الذى نعرفه ، وفحواه المضمر أو المعلن هو إقحام دول ناشئة بوتيرة معدلات النمو ومراكمة رأس المال بكل مافي ذلك من آثار إيجابية وسلبية معروفة : من التنافس الذى لايرحم ، إلى تعاظم الفروق والتفاوتات بصورة لاحد لها ، إلى نهب الطبيعة بلا رادع أو وازع.

تم المشروع بطريقة أبوية (الدول الغنية تساعد على تنمية الدول الأقل تقدما) وفى النهاية ، قام المسئولون والقادة الجدد لهذه البلاد المستقلة حديثا ، بتقديم مشروع التنمية لشعوبهم على أنه الحل الوحيد لكل المشاكل . جربت تلك البلدان حظها مع مغامرة التنمية .

ونستطيع بالتأكيد أن نتناقش إلى مالانهاية من أجل معرفة ان كانت الشروط الموضوعية لنجاح المغامرة التحديثية مستوفاة بالكامل أم لا . إلا أنه من دون الحاجة لفتح مثل هذا الملف الكبير ؛ يستطيع المرء أن يعرف أن تلك الشروط لم تكن مناسبة ، لا للتنمية المبرمجة ، ولا لتلك الليبرالية ، لقد وقعت النخب الحاكمة لتلك الدول الجديدة فى تناقضات يصعب حلها ، فهى غير قادرة على رفض مشروع التنمية مع كل مايمثله من علاقة بالحداثة كالتعليم والطب والقضاء والإدارة والتكنولوجيا ، كما أنها غير قادرة على بنائه . خاصة أن العوائق الاقتصادية على أنواعها ، التى وضعت فى طريقها كانت تنزع مصداقية أى مشروع يحاول الدخول فى المنافسة العالمية . أما توزيع الازدهار بين « دول الشمال» ، وفتاته المتروكة « لدول الجنوب » . فقد ضمن للغرب نوعا من راحة الباب وأعطى الانطباع بالانصهار العالمى .

وعلى مدى ثلاثين عاما (1945 -1975) أتاحت النظم الاقتصادية للتنمية سرقة القوانين من إطارها الدولى وسمحت للعبة عدم المساواة بالتفاقم بلا حدود ، وهاهى الأرقام :

* وفق تقرير « البرنامج الانمائى للأمم المتحدة » فإن الثروة فى الكرة الأرضية قد تضاعفت ست مرات منذ 1950 ، فى حين أن متوسط الدخل لسكان 100بلد من البلدان ال 174 التى شملها الاحصاء ، قد وصل إلى حال من التدهور غير مسبوق ، كما أن معدلات الأمل توقع البقاء على قيد الحياة فيها فى تقهقر دائم . وتفوق ثروة أكبر ثلاثة أغنياء فى العالم ، ثروات 48دولة من الدول الفقيرة مجتمعة . وتفوق ممتلكات وأموال أغنى 15 شخصا فى العالم مجموع الناتج المحلى الاجمالى لجميع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء . أما ودائع ال 84 شخصا من الأكثر غنى فتفوق الناتج المحلى الإجمالى للصين بكل سكانها البالغين 2ر1 مليار.

وفى كل الأحوال ، فشل مشروع التنمية وهاهو يلفظ أنفاسه الأخيرة . أما الدليل على

ذلك فهو أن معظم مراكز الدراسات والأبحاث المتعلقة بالتنمية قد أقفلت أو دخلت فى وضع عقيم . ووصلت أزمة النظرية الاقتصادية التنموية التى أعلن عنها فى الثمانينيات ، إلى نهايتها . ولم يعد مفهوم التنمية يلقى رواجا فى المحافل الدولية « الجدية » ، كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى أو منظمة التجارة العالمية ، الخ.

ففى المؤتمر الأخير فى دافوس ، لم يطرح هذا الموضوع حتى للنقاش.

لم يعد موضوع التنمية اليوم أمرا واردا ، كل مابقى منه هو مجرد « تصحيحات هيكلية».

*** ولكنك تنزع عن هذا المفهوم كل سمة تقدم ، وهى السمة التى سادت لدى مفكرى العالم الثالث على الأقل .**

* ليس من مكان فى ظل الاقتصاد المعولم لنظرية خاصة « بدول الجنوب » على حدة.

نحن أمام عالم واحد متصل بامبراطورية احادية الفكر . لكى نقرب الصورة ، يمكننا أن ننطلق من العولمة كما هى الآن . فالعولمة تدلنا على حالة التنمية كما كانت حتى الآن ، وهى حالة رفضنا أن نراها كما هى . إنها أعلى مراحل النمو الحاصل أمامنا بالفعل ، كما أنها فى الوقت نفسه نفى للفهم الأسطورى للتنمية . لنتذكر ذلك القول الوقح لهنرى كيسنجر ذات يوم :« العولمة ماهى إلا الاسم الجديد لسياسة الهيمنة الأمريكية » . فنحن دائما حيال شعارات وأيديولوجيات ترمى إلى إضفاء الشرعية على مشروع الهيمنة الذى يرعاه الغرب . وهو مشروع كان قد اتخذ سمتين قديمتين ، أولاهما الاستعمار وثانيتهما التنمية . والواقع أن التنمية لم تكن إلا عبارة عن استمرار الاستعمار بوسائل أخرى . كما أن العولمة الجديدة بدورها ليست سوى استمرار التنمية بوسائل أخرى . فينبغى والحالة هذه أن نميز بين التنمية كأسطورة والتنمية كواقع تاريخى.

*** أريد أن أعود إلى موضوع التقدم ، لأنك متهم بأن مفهومك للتنمية يدين سلفا كل ديناميكية التاريخ البشرى ويرمى بها خارج الحقل التاريخى؟**

*** هل نقد التنمية يتنافى مع التقدمية ؟!**

إذا شئنا أن نخرج من المآزق التى يزجنا بها الوضع الراهن فإن علينا أن نتخطى نقد الليبرالية والرأسمالية ، وأن نعيد النظر فى مايكمن وراء النظام الذى تستند إليه قيم النقد المذكورة ، أعنى كيف تُفهم مقولتا الزمان والمكان ، مامعنى الإيمان بالتقدم ، وماهو المقصود بمقولة التحكم بالطبيعة الخ . هكذا يصبح أضعاف السلطة المعرفية المركزية أمرا لازما . كما يصبح من الواجب تفكيك مقولتى التقدم والتقدمية . « فمن أجل الحكم على التقدم ، لايكفى أن نحيط علما بما يقدمه لنا التقدم ، بل ينبغى أن نأخذ بالاعتبار أيضا

مايحرمنا منه» (كما يقول بودوان دو بودينا في كتابه : الحياة على الأرض . تأملات فى ضحالة المستقبل التى ينطوى عليها الزمان الذى نحن فيه ، المجلد الأول ، منشورات دائرة معارف الأضرار ، 1996، ص71).

ولكن هنا واضحين . فإذا كنا نرى أن إعادة النظر بصورة جذرية فى قيم الحداثة أمر مطروح علينا ، فإن ذلك لايعنى بالضرورة أننا نرفض العلم جملة وتفصيلا ، ولا أننا نرفض التقنيات ، فأنا لا أنفى أبدا انتمائى إلى الغرب الذى لايزال حلمه التقدمى يراودنى ويسكننى. غير أننى أطمح ، مع ذلك ، إلى تحسين نوعية الحياة لا إلى التعاظم غير المحدود فى الناتج المحلى الاجمالى . إننى أعمل على تحقيق جمال المدن والمناظر الطبيعية ، ونقاء حقول المياه الجوفية ، والحصول على المياه الصالحة للشرب ، وصفاء الأنهار وسلامة المحيطات . إننى أطالب بتحسين حالة الهواء الذى نتنفسه ، وطعم المأكولات التى نتناولها . وأعتقد أنه لايزال هناك الكثير من « الانجازات » التقدمية التى يقبلها العقل والتى تدفعنا الى النضال ضد اجتياح الضجيج لأسماعنا ، وإلى العمل من أجل ازدياد المساحات الخضراء . ومن أجل المحافظة على الحيوانات البرية والنباتات البرية ، ومن أجل انقاذ التراث البشرى سواء كان طبيعيا أو ثقافيا . ناهيك « بالتقدم » الذى يمكن تحقيقه على صعيد الديمقراطية . أن تحقيق هذا البرنامج « المضاد لمعدلات النمو والتعاظم الاقتصادى» ينتمى إلى أيديولوجية معينة للتقدم ، ويفترض الاستعانة بتقنيات دقيقة وفريدة مازال معظمها ينتظر منا أن نخترعه . فليس من العدل أن يصفنا البعض بأننا كارهون للتقنيات ومناوئون للتقدم لمجرد أننا نطالب بأن يكون لنا الحق بمساءلة التقدم ومحاسبة التقنيات . فهذا المطلب ليس سوى الحد الأدنى من ممارسة المرء لحقه فى المواطنة.

تعقيب سمير أمين

لاشك فى أننا ،لاتوش وأنا ، نشترك معا فى نقد الرأسمالية . هذا النقد الذى قام به ماركس (والذى يقول لاتوش نفسه أنه يتبناه)

فى هذا الإطار أجد أننا نقوم بقراءة نقدية « للتنمية » باعتبارها ، مبدئيا وعمليا ،« تنمية ضمن الرأسمالية » أو بوصفها مرادفا ل «تنمية الرأسمالية » . أن النقد الذى وجهته « للاشتراكيات القائمة فعليا » ، باعتبارها قد فرطت بهدف « القيام بشىء أخر» من أجل هدف « اللحاق » (بالركب) ، ينبغى إذن أن يكون مقبولا لدى لاتوش . لقد كتبت وكررت أن ما أنجز وبنى خلال تلك التجارب التاريخية كان عبارة عن « رأسمالية بدون رأسماليين » ، وإنما لابد له ذات يوم ، وبفعل قوة الأشياء ، أن يتحول جهارا إلى «رأسمالية برأسماليين ».

أما النقطة الأخرى التى أرجح كثيرا أننا نتفق عليها فهى أننا نرى أن « تنمية القوى المنتجة» هى فى الوقت نفسه تنمية « للقوى المدمرة » . لقد شددت فى كتاباتى تشديدا خاصا على هذا البعد التدميرى الذى ينطوى عليه التراكم ، إذ يتفاقم أمره كلما انتقلت التنمية الرأسمالية من مرحلة إلى أخرى ، بحيث أصبح يشكل اليوم تهديدا فعليا لبقاء المسيرة البشرية.

تعقيب سيرج لاتوش

قرأت رد سمير أمين على أجويتى . وأنا فى الحقيقة لم أفاجأ بموقفه منى . أسجل فقط أنه لايريد أن يخوض نقاشا حول ما أطرحه وكأن لديه موقفا جاهزا من المدرسة التى أنتمى إليها . لذا فسوف أكتفى بدورى بالإشارة إلى مايجمعنا ومايفرقنا فى الرأى . رغم أننا نخوض معا المجابهة مع العولمة الليبرالية ، ويجمعنا موقف نقدى منها . وبالرغم أيضا من نقد كلينا للتنمية الرأسمالية . إلا أنه يفصلنا موقف جوهرى ، فبينما أتمسك راديكاليا بالنسبية (حتى لو كانت نسبيتى نسبية) إلا أنها ذات بعد عالمى شامل ، فأنا أرفض التنمية القائمة على التسابق على معدلات النمو سواء فى الشمال أو فى الجنوب.

أما فيما يتعلق بالبدائل فأنا أرفض أن أعطى وصفة جاهزة ، خاصة للدول التى عانت وتعانى من السيطرة والهيمنة الغربية بشتى أشكالها بما فيها الأيديولوجية ، كما اعتبر أنها لايمكن « للبديل » عن التنمية أن يأخذ شكلا واحدا ، فما بعد التنمية أمر متعددد بالتأكيد . لذا يجب البحث عن أساليب ازدهار جماعى ، حيث لايستطيع أصحاب الثروات المدمرون للبيئة وللروابط الاجتماعية أن يتمتعوا بالامتيازات ويغرقوا باقى الخلق فى فقر مدقع . أن سعى الشعوب وهدفها فى إيجاد حياة كريمة يأخذ بالضرورة طرقا متعددة ، وفقا للمعطيات المختلفة. بتعبير آخر ، يجب إعادة بناء ثقافات جديدة ، وبإمكاننا أن نطلق على هذا الهدف اسم « العمران » حسب ابن خلدون ، أو اسم « تحسين الشروط الاجتماعية للجميع » حسب غاندى ، أما المهم ، فهو أن نعبر عن القطيعة مع مشروع التدمير الذى مازال مستمرا باسم التنمية ويستمر اليوم باسم العولة.

الثـورة الكوبيـة إلى أيـن ؟

عرض : د. أحمد الحصرى

لغز الثورة الكوبية

■ د. أحمد الحصرى

مــثل نقطــة نشاز فى ثوب العولمة تظهر لنا كوبا.. ولا يغيب عن المشــهد فــيدل كاسترو. جزيرة صغيرة كانت تواجه فى الماضى القريب الامــبراطورية الأمريكــية وهــى تقع على مرمى حجر منها .. لكن هذه المواجهــة كانــت تحظى بتأييد كل الأحزاب والقوى والدولة الاشتراكية وقتها.. الآن ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتى انفض المولد .. لكن كوبا ما الــت باقــية تواجــه بمفردها ابجديات العالم الجديد والفكر الجديد الذى تصنعه إرادة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. لم يبق من دول المعسكر الاشتراكى إلا التاريخ الذى يدرسه الطلاب فى مدارسهم لما تلك الحقبة .. لكن كوبا ما زالت باقية..وما زالت تتحدث عن نموذج اشتراكى فى عالم يصخب ويرقص على نغمات الاقتصاد الحر.

اللغزالكوبى بات يحير الكثيرون من دعاة الرأسمالية الجديدة .. لكنه يجد أكثر من تبقى من دعــاة الاشتراكية وفى محاولة لفك شفرة هذا اللغز تأتى المحاولة التى قام بها ثلاثة باحثين مــن أساتذة الاقتصاد والتاريخ والفلسفة الأول من فرنسا متخصص فى الاقتصاد وباحث فى المركز القومى للبحث العلمى بباريس CNRS .. والثانية والثالثة من كوبا وهما Marx Ahora.

الــثلاثة اشتركوا فى وضع دراسة لتفسير اللغز من واقع دراسة بعض بعض ملامح التاريخ الكوبــى واســتهدفوا بهــا استشراف مستقبل الجزيرة الكوبية فى القرن الواحد والعشرين ونشــرها مركــز الــبحوث العربية والافريقية بالتعاون مع منتدى العالم الثالث تحت عنوان "الثورة الكوبية إلى أين ؟".

فــى وصــف الدراســة يقول المفكر المعروف سمير أمين أنه كتابا فريدا يعرض بانوراما التاريخ كفاح الشعب الكوبى وإنجازات الثورة الكوبية والمشكلات التى يواجهها خلال الحقبة

الحالــية الــتى تشهد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمى ويعرف الجزء الأول من التاب لوحة تاريخية تبدأ من فترة الغزو الاسبانى وحتى عشية الثورة.

ومــن خلال تلك اللوحة نتعرف على مدى تبعية الجزيرة الكوبية لأمريكا فى ظل الاستعمار الأسبانى ذاته، بينما يوضح الجزء الثانى كيفية ومدى نجاح الشعب الكوبى فى التخلص من هذه التبعية فنجد بين ايدينا تحليلا للثورة الكوبية منذ بدايتها وحتى يومنا هذا مع عرض ما واجهته من صعوبات وما أوجدته من حلول كما يعرف الكتاب صور مقاومة الشعب الكوبى ونضــاله الحالى فى مواجهة النظام العالمى الرأسمالى الواقع تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول المؤلفون أن تاريخ كوبا يتميز بسمات خاصة كانت سببا فى تفرد مسيرته التاريخية لفترة طويلة فقد شهدت كوبا أطول فترات الاستعباد.الرأسمالى فى العالم أجمع .. فهى ثانى المستعمرات التى أدخلت نظام الرق ، لكنها كانت الأخيرة فى الغائه(عام١٨٨٦) ..كما شهد جلب أكبر عدد من الافارقة وهو ما كان يفوق المليون شخص وبلغ وجود العبيد ذروته عام ١٨٤٠ حيــنما وصلت اعدادهم ٤٣٦ ألف شخص من مجمل مليون نسمة أى بواقع ٦٠% من السود.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ظلت كوبا لفترة طويلة أول منتج ومصدر للسكر فى العالم فقــد دخلــت مبكراً فى إطار التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأن كان ذلك فى ظل السيطرة السياسية الاسبانية وكانت أسبانيا تحصل على ٥% من الصادرات الكوبية التى تــتكون مــن السكر الخام بينما تم توجيه ثلثى الصادرات إلى أمريا فى مقابل توفير وسائل الانتاج والتمويل اللازم.

وشــهدت كوبــا أطول فترات الاستعمار الاسبانى على مدار التاريخ (١٤٩٢-١٨٩٨) حتى انــتهى الأمــر بحرب استقلال دامية وسلسلة من فترات الاحتلال العسكرى من قبل القوات الأمريكــية (١٨٩٨-١٩٠٢) و(١٩٠٦-١٩٠٩و١٩١٧) ونجحت تلك القوات الغازية خلال بعض الفترات من دحر الحركة الشعبية القومية بل مكنت برى المجموعات المالية الأمريكية من احكام السيطرة على الجزيرة.

وعلــى الرغم من طول الفترة التى استغرقتها معارك الشعب الكوبى ضد هذه الأوضاع وما أنطــوت علــيه مــن أحــداث مؤلمة فانها قد أتاحت زيادة نمو الوعى السياسى والمقاومة

الشـــعبية كـــان رصـــيدا لا حـــدود له في انتصار حركة الأول من يناير ١٩٥٩ بقيادة فيدل كاســـترو .. كمـــا شـــكل رصيداً أكبر في بناء الدولة الجديدةوتحرير الجزيرة من السيطرة الأجنبـــية.. وخـــلال فترة تاريخية وجيزة للغاية أصبحت كوبا نموذجا فريداً ليس فقط لبلدان أمـــريكا اللاتينـــية بـــل لـــدول العالم التى كانت تسعى للتخلص من الاستعمار والرأسمالية والاقطـــاع وتســـعى لبـــناء المجتمعات الاشتراكية ويتوقف المؤلفون بعد رصد أهم ملامح الـــنجاحات والانجـــازات خـــلال العقود التالية على ذلك أمام ما أسموه الفترة الحرجة التى شهدت أزمة النظام الكوبى والتى تقع بين عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ .. فقد فقدت كوبا بعـــد ســـقوط الاتحـــاد السوفيتى الدعم الاقتصادى الرئيسى الذى كانت تحصل عليه .. وبدأ الـــرهان على بدء العد التنازلى لسقوط كوبا وحزب كاسترو خاصة بعد أن أصبحت معزولة داخـــل جمـــع مـــن الدول الرأسمالية وتم حرمانها من الموارد اللازمة لبقائها وزادت حدة التحرشات الأمريكية ، لكن القلعة المحاصرة استطاعت الصعود وتجاوز المحنة بدء من عام ٢٠٠٠ بابـــتكار أشـــكال جديـــدة خلافـــة فى إدارة الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية وتصـــدى الشـــعب الكوبـــى لحماية تجربته وتضامن القوى الشعبية فى العالم مع الجزيرة الصـــامدة وهو ما يعرضه المؤلفون بالتفصيل فى الجزء الأخير من الكتاب للتدليل على أن فك شفرة اللغز الكوبى تأتى من فهم تاريخ هذا الشعب وتجربته .. وأن نفوذ الجزيرة خلال نصف قرن لم يكن يأتى من خارجها أو كما قال البعض أنها أحد أقمار الاتحاد السوفيتى بل كانت كوبا بشعبها وتاريخها وتجربتها وقياداتها بمثابة كوكب تدور حوله الأقمار.

الأغنية وضمير الجماعة الشعبية

بين

الخطاب الرسمى والخطاب الشعبى

عيد عبد الحليم

بين الخطاب الرسمى والخطاب الشعبى

الأغنية وضمير الجماعة الشعبية

عيد عبد الحليم

مـــن أهـــم الصـــفات التى يتسم بها الإبداع الشعبى أنه أكثر الأنواع الفنية تداولا على الألسنة نظراً لانتقاله عبر وسيط شفاهى هو أسرع إلى الفهم مما يكسبه سعة انتشار .

كذلـــك فـــإن تداوله مرتبط بيئيا بالمناطق القريبة إلى الحياة البدائية للـــتطور الاجتماعى، بالاضافة إلى أن معظم قائليه ومبدعيه غالباً ما يكونون مجهولين على حد تعبير د. عبد الباسط عبد المعطى فى كتابه "التدين والإبداع الشعبى فى مصر".

فـــإن الثقافة الشعبية هى التعبير المكثف عن اتجاهات وآلام الناس التى أسهم وجودهم الاجـــتماعى فـــى صياغتها ،حيث لا يجدون قنوات متاحة ومشروعة للتعبير عنها عبر أجهـــزة الـــثقافة والإعـــلام الرسمى ، فهى ثقافة محجورة أو تكاد، سعى الناس للحفاظ علـــيها داخل الذاكرة ، فهى إشارات ورموز وتعبيرات موجهة ضد السلطة الرسمية مما جعلهـــا تعـــبر فى أحوال غير قليلة عن غياب الحاكم وعدم اضطلاعه بدوره فى نهضة الناس وتلبية تطلعاتهم وحاجاتهم أكثر منها تعبيراً عن حضور المحكومين ، وفى حالات أخـــرى عبرت عن حضور المحكومين أكثر من غياب الحاكم خاصة فى فترات الاحتلال الأجنبى.

والأغنية الشعبية ما هى إلا رسالة متناقلة بالفم مما يعطيها مدى انبساطيا يأتى بصورة تدريجـــية ، وإن جاءت بشكل مختصر فإن ذلك يعطى مستمعها الموجه إليه الخطاب أفقا جديـــداً يسبح فيه من فضاء ذاكرته الأولى بمعنى أن كل شىء تاريخى هو خلفية للفعل الآنى، خاصة إذا جاء فى شكل نغمى فكأنه صور متآلفة من ألوان الطيف .

ويـــأتى هـــذا التصور من كوب الأدب الشفاهى يرتبط كلياً بوظيفة اجتماعية لجماعة لها تأثـــيرها الخـــاص فى الذاكرة الجمعية ، فهذا النوع الأدبى لا يستهدف بعداً عالمياً قدر تعبيره عن ضمير الجماعة الشعبية.

المقاومة فى الفن الفرعونى القديم.

ومـــن الممكن أن نقول إن الثقافة الشعبية فى بدايتها وفى أطوار نشأتها الأولى اتخذت مـــن مفهـــوم المقاومة متكأ لها وربما كانت الأغنية الشعبية أقدم هذه الأنواع ومن ثم أكثرها تأثيرا فى الوجدان الشعبى.

ونظـــرة سريعة إلى الفن المصرى القديم وخاصة فن الموسيقى ، فإننا نلاحظ أن قدماء المصـــريين ازدهـــرت أغانـــيهم فى ساحات الحروب، وقد جاءت هذه الأغنيات محفزة للجنود ومؤكدة على الإرث الحضارى المصرى:

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد مزق بلاد سكان الرمال

هذا الجيش عاد إلى موطنه موفقا

فقد خرب بلا سكان الرمال

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد دمر حصون الأعداء

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد ألقى النار بين سائر جنوده

هذا الجيش عاد إلى وطنه موفقا

فقد أحضر جنودا كثيرة

من هناك أسرى

التكرار داخل هذا النص يوحى بالعمق الدلالى، وإذا كان علماء اللغة يؤكدون على أهمية التكرار فى الشعر الحماسي والنص الخطابى، فإن الشاعر المصرى القديم قد أدرك قيمة هـــذه التـــيمة الفنية، ووظفها بشكل أقرب إلى صناعة التماثيل الفرعونية حيث لا يوجد نتوءات تأخذ بالعمل الفنى خارج سياقه.

وتـــأتى فـــى هذا السياق أيضا أغنية من نوع النقد الاجتماعى والسياسى فى آن معتمدة على البنية الفلسفية .

الطيب بأعماله الشريرة

يسر منه الناس

ويضحكون كلما كانت خطيئته شنيعة

لمن أتكلم اليوم؟

الناس يسرقون

وكل إنسان يغتصب متاع جاره

لمن أتكلم اليوم ؟

فقد أصبح الرجل المريض

هو الصاحب

أما الأخ الذى يعيش معه

فقد صار العدو

لمن أتكلم اليوم؟

إذ لا يذكر أحد الماضى

ولن يفعل الخير لمن يسنده إليه

لمن أتكلم اليوم؟

فإن الخطيئة التى تصيب الأرض

لا حد لها

وإذا تمعـــنا فـــى هذا النص الرمزى سنجد دلالات القهر السلطوى الذى يتبدى من ثنايا الـــنص والذى مارسه فراعنة العصر الذى عاش فيه الشاعر والذين كانوا يعطون أهمية كبرى للذات الفردية أما الذات الجمعية فكانت بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم.

ورغـــم ســـلطوية الزمن الفرعونى إلا أن الأغنية الشعبية كانت تنتقل من خلال الرواية الشـــفهية إلى المجتمع الشعبى ، وكان هذا الانتقال الذى يجىء بطريقة يسيرة من جيل إلـــى جيل نظراً لوجود خاصية تميز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات ، وهى كـــون أفراده متمردين بطبعهم حيث لا يحول أى حاجز دون انتقالهم من مكان إلى مكان

فلهـم حرية الحركة والتنقل من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

وربما هذا التوارث الإبداعي لتلك الأغنيات التى خلقها الشعب وغناها قد حفرت فى روح المصـرى البسيط إمكانات التحدى منذ بداية الحضارة إلى الآن وهذا ما عبر عنه الفنان الشعبى التلقائى بعد ذلك فى نقده للواقع العربى الراهن مستخدما الرمز بعفوية تامة:

أبوح يا أبوح

كلب العرب مدبوح

وأمى وراه بتنوح

بتقول يا ولدى

يا طالع الشجرة

هات لى معاك بقرة

تحلب وتسقينى

وإذا كانـت مثل هذه النصوص على حد تعبير الشاعر حلمى سالم فى كتابه "العائش فى الحق" تتضمن جوانب فكرية وقضايا اجتماعية بالاضافة إلى كونها فضاء خصبا للنوازع العاطفـية والرومانسية والنوازع الأبيقورية الدنيوية ، إلا أن نزعتها السريالية والتكرار الموسـيقى من خلال بنية اللفظ والحروف اكسبتها قابلية التلقى بما فيها من رمزية تدل دلالة واضحة على الروح العامة للشعب المصرى فى تلك الآونة التى كان يسيطر عليها نظام الحكم الاستعبادى، فالثروات كانت حكراً على الفراعنة والأمراء من الأسر الحاكمة أمـا عامـة الشعب فقد سلبت ثرواتهم واحتكر الأغنياء جهدهم فى الحقول ولم ينج من هـذه الاحتكارية سوى فئة الكتاب والأدباء ، وهذا ما تعبر عنه تلك العبارة من " تعاليم والد لابنه" التى يقول فيها: "كن كاتبا حتى تغدو أعضاؤك ملساء ويداك رقيقتين ، وحتى تـرتدى الملابس البيضاء وتتجول مزهوا وإذا ناديت شخصا استجاب لك ألف شخص ، وإذا سرت فى الطرقات تسير حراً".

أمـا بقية أفراد الشعب فقد صاروا فى عزلة متجردين من أبسط حقوقهم فى الحياة وهذا ما تؤكده تلك الترنيمة للحكيم "أيبور" ومنها:

صار النهر دما والناس يشربون منه

تأمل: من كانوا يملكون الثياب الفاخرة

غدوا يرتدون الأسمال

ومن لم ينسج أبداً لنفسه

صار يملك أقمشة كتانية ناعمة

تأمل: المرأة التى كانت ترى وجهها

على صفحة الماء ، صارت تملك مرآة من البرونز

ياليتنى رفعت صوتى فى ذلك الزمان القديم

وتـــتخذ بعــض الأغنـــيات الشـــعبية الفرعونية الأشبه بالترانيم فى كتاب الموتى تيمة السخرية اللاذعة وإن جاءت بشكل رمزى مغلف بطابع دينى ومنها هذه المقطوعة بالغة الجمال المسماة بـــ" شهادة النفى".

إنى لم أفعل شيئا

إنى لم أسىء معاملة الناس

إنى لم أحلفً بالله

إنى لم أسلب ممتلكات فقير

إنى لم أرتكب ما تمقته الآلهة

إنى لم أتسبب فى الإضرار بخادم لدى سيده

إنى لم أتسبب فى ألم لأحد

إنى لم أتسبب فى أن يجوع أحد

إنى لم أقتل

إنى لم آمر بقتل

إنى لم أزن فى معبد إله مدينتى

إنى لم أغش الموازين

إنى لم أحرم الماشية من مرعاها

إنى لم أنصب الفخاخ للطيور فى حدائق الآلهة

إنى طاهر.. إنى طاهر.. إنى طاهر

هـذه الأزمات الاجتماعية والسياسية التى سيطرت على المجتمع المصرى ظهرت جلية فـى الأدب الشـعبى بوصفه المتنفس الأول للشعب ، وقد كان الأدب الشعبى أداة طيعة أفـرغ فـيها المصرى القديم سخطه وبؤسه على حد تعبير د. أنور عبد الملك فى كتابه القـيم" الشـارع المصرى والفكر" ولم يكن كذلك فقط بل كان أداة قوية لحماية القومية المصرية من الأغلال والذوبان فى الموجات الخارجية الدخيلة على أرض مصر.

الأغنية السومرية والبكاء على الأطلال

وهذا هو الشاعر الشعبى السومرى نجردامو يرثى مدينة" أور" التابعة للدولة السومرية القديمة "العراق الآن" فى ترنيمة شعبية تعد من أقدم القصائد الشعرية فى التاريخ ، بعد أن دمـرها الغـزاة بقـيادة رجـل يسمى لوجال زجيرى وقد كانت قرية "لكش" هى أكثر المـناطق تضـرراً مـن الهجمة الغازية فقد هدمت معابدها، وذبح أهلها فى الطرقات ، وسيقت تماثيل الآلهة الأشورية أسيرة ذليلة فى الشوارع، تقول كلمات القصيدة:

وأسفاه إن نفسى لتذوب حسرة على المدينة وعلى الكنوز

وأسفاه إن نفسى لتذوب حسرة على مدينتى جرسو "لكش" .

وعلى الكنوز

إن الأطفال فى جرسو المقدسة لفى بؤس شديد

لقد استقر "الغازى" فى الضريح الأفخم

وجاء بالملكة المعظمة من معبدها

أى سيدة مدينتى المقفرة الموحشة متى تعودين؟

ومـا شـهدته " أور الكلدانية" كان من أقسى ما شهدته المدن من الغزاة الذين دمروا الأخضر واليابس وأشعلوا الحرائق بها وأزلوا مجدها الذى بناه الملك "جوديا" فى القرن السـادس والعشـرين قـبل المـيلاد، وأكمل مسيرته الملك "انجور" الذى نادى بالسلام والعدالـة وأعلـن بذلك أول نص قانونى فى تاريخ العالم يقول فيه : "لقد أقمت إلى أبد الدهر صرح العدالة المستندة إلى قوانين شمش الصالحة العادلة".

لكن هذه المدينة التى نشرت الوعى بحق المصير فى تلك الفترة بين المدن المجاورة فى آسيا لم تلبث أن انطفأت بفعل الهجمة الاستعمارية التى قادها "أهل عيلام" و"العموريون" الذيـن عـاثوا فسـادا فى الأرض ، فدمروا المدينة وأسروا ملكها فما كان من الشاعر

الشـعبى إلا أن راحـت كلماتـه تـردد فـى تناوب صوتى يجمع بين الخطاب الذكورى والأنثوى دلالة علي عمق المأساة الشاملة لجميع أفراد الشعب:

لقد انتهك العدو حرمتى بيديه النجستين؟

انتهكت يداه حرمتى وقضى علىَّ من شدة الفزع

آه ، ما أتعس حظى

إن هذا العدو لم يظهر لى شيئا من الإحترام

بل جردنى من ثيابى ، وألبسها زوجته

وأنتزع منى حلى وزين بها أخته

وأنا الآن أسيرة فى قصوره

فقد أخذ يبحث عنى

فى ضريحى- واحسرتاه-لقد كنت أرتجف

من هول اليوم الذى أخرج فيه

فقد أخذ يطاردنى فى هيكلى

وقذف الرعب فى قلبى

هناك بين جدران بيتى، وكنت كالحمامة ترفرف ثم تحط

على رافدة ، أو كالبومة الصغيرة اختبأت فى كهف

وأخذ يطاردنى فى ضريحى كما يطارد الطير

طاردنى من مدينتى كما يطارد الطير وأنا أتحسر وأنادى

" إن هيكلى من خلفى، ما أبعد المسافة بينه وبينى"

أمـا الترانيم الشعبية البابلية فقد جاء خطابها سلبيا إلى حد ما بمعنى أنها لم تتخذ تيمة الـنقد الصـريح اللاذع فى مواجهة الصراعات الداخلية والخارجية التى أرهقت الشعب الـبابلى بـل اتخذت الخطاب العاطفى المغلف برمزيَة ما تشى ولا تفصح وإن تبادر فى قـراءتها الأولـى الإحسـاس بالـتذلل ،والتضرع فى أحيان كثيرة وهى أشبه ما تكون بمزامـير داود، كما فى هذه الترنيمة التى يتضرع قائلها إلى الآلهة كى تزيل عنه الهم الذى ناله من رؤيته للظلم:

متى يا آلهتى يا من أعرفها ولا أعرفها ، يهدأ قلبك الغضوب؟

لقد فسد الإنسان ، وساء حكمه

ومن من الأحياء كلهم يعرف شيئا؟

إنهم لا يعرفون أخيرا يفعلون أم شراً؟

أى إلهى لا تنبذ خادمك

وإذا كانــت الحضارة الفرعونية قد شغلتها كثيرا فكرة البعث بعد الموت وإقامة الموازين للحســاب، وهــذه نظــرة غيبــية أقــرب إلى الواقع، فإن الحضارة البابلية كانت أكثر الحضارات إيماناً بفكرة الخرافة الشعبية فعلى سبيل المثال أكثر الكتابات التى وجدت فى مكتــبة "أشــور بانيبال" أحد ملوكهم كانت محتوية على صيغ سحرية لطرد الشياطين ، واتقاء أذاها، وغيرها من قوائم الفأل السماوى والأرضى، وهذا يؤكد ما ذهبت إليه فكرة المقاومــة عــندهم مــن كونها خوفا من الغيب مما حدا بشعراء وفنانى تلك الفترة أن ينــتهجوا التضرع إلى السماوى بديلا عن الممارسة الإنسانية على الأرض وإن اتخذت بعــض الترانيم البابلية صيغة النقد الاجتماعى للمجتمع الطبقى وإن أتت. مشوبة بحزن عميق مثل هذه الترنيمة:

استمع، يا صديقى وافهم أفكارى

إن الناس يمجدون عمل الرجل العظيم الذى يبرع فى القتل

ويحقرون الرجل الفقير الذى لم يرتكب ذنبا

ويبررون أعمال الرجل الآثم الذى يرتكب

أشنع الأخطاء

ويردون الرجل العادل الذى يسعى لما يريده الله

وهم يسلطون القوى ليغتال طعام الضعيف

ويقوون القوى

ويهلكون الرجل الضعيف ، ويطرده الرجل الغنى

وتنــتقد الترنيمة الدور المزرى لكهنة ذلك العصر الذين حرفوا القانون والعقيدة لصالح الأغنياء، مثلهم فى ذلك مثل أحبار بنى إسرائيل الذين بدلوا التوارة وجعلوا هناك توراةً للأغنــياء وتوراة للفقراء، فإذا أذنب الغنى دفع لهم مالاً وتركوه ، وإذا أذنب الفقير ذنبا عاقبوه بأشد العقوبات .

إنهم لم ينقطعوا عن عرض الأكاذيب والأضاليل

يقولون باللفظ الشريف ما كان فى صالح الرجل الغنى

هل نقصت ثروته

إنهم يبادرون إلى معونته

وهم يسيئون معاملة الضعيف كأنه لص

وهم يهلكونه فى خلجة عين

ويطفئونه كما يطفئون اللهيب

البعد الإنسانى

وإذا كانت الأغنية الشعبية تحمل فى تكويناتها هماً محلياً إلا أنها فى الوقت نفسه تحمل بعـداً إنسـانياً عاماً فإن الأغنية الشعبية المصرية على مدى تاريخها الطويل بداية من العصر الفرعونى حتى العصر الحديث ورموز الغناء الشعبى غير الرسمى وأعلى نماذجه ثـنائى الشـيخ إمـام وأحمد فؤاد نجم الأغنية الشعبية على مستوى العالم عبرت بقدرة فائقة عما لم تستطعه النماذج الرسمية للخطاب الابداعى أن تعبر عنه.

ففـى البرازيل على سبيل المثال وفى أسوأ مراحل الديكتاتورية العسكرية ما بين أعوام ١٩٦٤ وحـتى ١٩٧٨ كانـت الـرقابة أكثر إحكاما وتركيزاً على الصحافة والتلفزيون والموسـيقى والمسرح والأدب الروائى ، ولكن بالنسبة للشعر لم تنشغل أجهزة الرقابة كثيرا به.

لكـن برغم كل ذلك فقد طورد الكثير من الشعراء البرازيليين أمثال فريبراجولر وثياجود مـيللو اقتـيد معظمهم إلى المنافى، ورغم ذلك كانت أعمالهم توزع فى طبقات محدودة وبشكل سرى.

وكانت هناك مجموعة من الشعراء الهامشيين من أمثال ألفنسو هنريك نيتو وغيره ممن قاموا بنسخ أعمالهم ، وبيعها فى الشوارع بأسعار شعبية رخيصة الثمن، وكانت الأغنية الشـعبية هـى أهم الأوراق الرابحة لحركة الكفاح الوطنى البرازيلى وكانت بالمثل أكثر الأنـواع الأدبـية تعرضا للرقابة وعنفها المقيت ، ولعل أهم كتاب هذه المرحلة الشاعر تشـيكوبواركى الـذى منعت معظم كلماته المغناة من الإذاعة، والبعض الآخر مورست ضده أساليب الحذف والتبديل والتغيير فى بعض الأحيان.

وقـد أعـتمد بواركى فى كتابته للأغنية الشعبية على اللغة العامية التى صورت أقسى صـور الامتهان التى تعرض لها المواطن البرازيلى أثناء هذه الفترة المظلمة ، ونقتبس مـن إحـدى أغنياته هذه الفقرة القصيرة جداً لكنها تعبر عن الواقع المرير الذى عاشته البرازيل لفترة طويلة:

قل نعم

لكى تضمن

أن تواصل حياتك

أمـا عن دور الرقيب فى منع أغانى بواركى فقد كان الرقباء يفتشون عن أدق التفاصيل الـتى قـد تحمل شبهة إسقاط سياسى ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أغنية شهيرة له تحت عنوان "بحار كثيرة" وكانت اللازمة المتكررة فيها كلمة " يا" وتتكرر بعد كل مقطع وكلمة "يا" عبارة عن صيحة إنفعالية برتغالية تعنى الرفض للأوضاع السائدة، مما جعل الـرقابة تـتعامل بقسـوة شديدة مع الأغنية واعتبرتها صيحة فرح بنهاية ديكتاتورية سالوزار كاتيانو وقد ساءت بعد ذلك الأمور بالنسبة للشاعر المغنى لدرجة أن أى أغنية كانت توقع باسم بواركى يتم منعها تلقائيا دون بحث أو تفتيش عن أى دلالة للكلمات. فكـان يكتب بعد ذلك بأسماء مستعارة مثل جولنيهود أديلا وباييفا ، وإذا كان هذا الحال بالنسـبة لـ بواركى فإن مغنين وشعراء آخرين مورست ضدهم أعنف أنواع الرقابة والـنفى أمـثال الشاعر ميلتون ناسيفتو والذى أجبر على حذف كل أغنيته "نادى الركن" حيـن ذهب لتسجيلها فى الاستوديو ، وكذلك المغنى جيرالد فاندريه والذى سجن وعذب كثـيرا لدرجة أنه أصبح غير قادر على الكتابة والكلام والغناء خاصة بعد انتشار أغنيته "كامـن هاندوش" وكذلك المطربان كاتيانوفيلوسو وهبليرتوجيل اللذان انتهى بهما الأمر إلـى أن أصبحا لاجئين فى لندن وهناك سجلا العديد من الأغنيات منها " لندن .. لندن" و"الطريق الطويل" ، ولكن برغم ذلك بقيت أغانى هؤلاء الفنانين يرددها العامة والبسطاء فى تلك المنطقة ، وعلى إمتداد القارة اللاتينية .

تقارير

المؤتمر السنوى الثانى للحزب الحاكم

عبد الستار حتيتة

الحزب الحاكم يتلاعب بمصير البلاد

■ عبد الستار حتيتة

توجهات خطيرة ظهرت في المؤتمر السنوي الثاني للحزب الوطني الحاكم تهدر حقوق الفقراء ومحدودي الدخل، والاستمرار في التلاعب بالقوى الوطنية والسياسية الأخرى من أجل الهيمنة على مقدرات البلاد والانفراد بالحكم وإدارة الدولة بلا رقيب ولا حسيب. ووضع الحزب خطة شاملة تهدف إلى بيع معظم الشركات والمصانع والمرافق العامة للقطاع الخاص، وإخراج رأس المال الذي تشارك به الدولة في العديد من الشركات، وتركها بالكامل للمستثمرين ورجال الأعمال، بالإضافة إلي بحث الاستعانة بالأجانب لإدارة المرافق الحيوية التي لن يتم طرحها للبيع!

وعلى الصعيد السياسي قرر الحزب عدم التخلي عن حالة الطوارئ. وتناست قيادات الحزب قضية الحوار مع أحزاب المعارضة. ولم تلتفت قيادات الوطني من الجيل القديم والجديد للمطالب الشعبية التي تنادي بضرورة تحديد فترات محددة لرئاسة الجمهورية، وأن يكون ذلك بالانتخاب المباشر من بين أكثر من مرشح.

واتخذ الحزب الوطني قرارات وتوجهات جديدة للعمل بها خلال السنوات المقبلة بما يهدف إلي «خلق» قبول شعبي كبير لشخصية جمال مبارك تمهيدًا لترشيحه لمنصب متقدم قد يصل لمنصب رئيس الدولة.

ويبدو أن الحزب يعاني من القلق الداخلي لأنه غير واثق من قدرته على الاستمرار في فعل ما يريد بدون انتقادات من الرأي العام. وتركزت حالة القلق تلك تجاه كل من الانتخابات البرلمانية والاستفتاء علي تجديد فترة الرئاسة للرئيس مبارك لست سنوات قادمة، والمقرر لهما النصف الثاني من العام المقبل، هذا على الرغم من سيطرة الحزب

علـــى مقـــدرات البلاد، من أول وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة حتى كشوف الناخبين وصناديق الانتخابات، وغيرها..

وســـاد شـــعور عـــام بيـــن جانـــب كبـــير من الذين شاركوا في المؤتمر السنوي لـــ"الوطني"، وهو أن القيادات الجديدة في الحزب بقيادة جمال مبارك أمين السياسات، تريد تحقيق معادلة من الصعب تحقيقها، وهي اتخاذ خطوات للتخلي عن محدودى الدخل والفقراء تدريجـــياً، وفي نفس الوقت تحويل الحزب بقياداته الجديدة في الأمانة العامة والحكومة إلى كيان شعبي له جماهير في الشارع من الفقراء والموظفين والعمال والفلاحين.

يـــأتى هـــذا فـــي الوقـــت الـــذي تعاني فيه القيادات الحزبية الوسيطة من ضغوط المواطنيـــن بالمدن والقرى، وشكاواهم من تقلص الدعم، وتراجع دور الحكومة في مراقبة الأسعار والسلع وغيرهما، وقد يكون اتخاذ القرارات الخاصة بالسماح لسكان القرى والمدن فـــي الدلـــتا والصـــعيد بالبناء على المساحات الخضراء المسماة بالمتخللات، دون أن تكون هناك أي ضوابط حقيقية للحفاظ على ما تبقى من الأراضي الزراعية.. لكن هل ستحقق مثل هذه القرارات الإجماع الشعبي على شخصية جمال مبارك كرئيس قادم للجمهورية!

لقـــد بـــات واضحاً حسب ما رواه أعضاء في الحزب ممن شاركوا في المؤتمر أن "جمـــال بـــيه ســـيكون الرئيس القادم، لكن ذلك لن يتم بقرارات أو بفرض على الناس، بل سيأتي بإرادة شعبية من خلال الإنجازات التي يسعى لتحقيقها(!!)" لقد تحدث "جمال بيه"أمام المؤتمـــر العـــام كثيرًا، وكان الحاضرون للمؤتمر لديهم شعور قوي بأن السيناريو المرسوم للســـنوات المقبلة، هو القيام بحشد الرأى العام لتمديد فترة الرئـاسة العام القادم، وفتح الباب واســـعًا للتربـيطات الإنتخابـــية التي تعطي للحزب الوطني الأغلبية الساحقة (كالعادة) في الانـــتخابات البرلمانـــية عـــام ٢٠٠٥، والثالثة الاستمرار في التأكيد على الدور الذى يلعبه «الجـــيل الجديـــد» فى التحول بمصر نحو الرفاهية بقيادة أمين لجنة السياسات، نجل رئيس الدولة.

من الملاحظات المهمة التى ظهرت في المؤتمر العام أنه لم يتم التطرق بشكل جدى إلـــى قضـــية الإصلاح السياسى، كما كان متوقعاً من القوى الوطنية والسياسية، وكما ردد الحـــزب الوطـــنى ذاتـــه خلال الأيام الأخيرة التي سبقت المؤتمر.. ما حدث هو توجه عام وخطـــير نحـــو تحولات اقتصادية كبرى قد تعصف بكل ما تبقى لمحدودى الدخل من العمال

والموظفيـــن والفلاحين والطلاب. هل اعترض صفوت الشريف، الأمين العام للحزب الحاكم الـــذي كـــان يتغنى برعاية الحزب لمحدودى الدخل؟ لا لم يتدخل ولم يعترض، كما لم يتدخل كمـــال الشاذلى، أمين التنظيم.. لماذا، لأن كلاً منهما كان يجلس في مؤخرة الصفوف، وقد تـــركوا القـــيادة للجـــيل الشاب، ومن هو الجيل الشاب، إن عددهم أصبح لا يزيد عن أربعة أشـــخاص، هـــم جمال مبارك مهندس السياسيات الجديدة وراعيها، والدكتور محمود محيي الديـــن، وزيـــر الاســـتثمار فـــي حكومة الدكتور نظيف، والدكتور محمد كمال، عضو لجنة السياسات، والمنسق الإعلامي للمؤتمر، وأحمد عز أمين العضّوية.

والـــذى لا يحـــتفظ بعلاقـــات وثـــيقة مع قيادات في الإدارة الأمريكية(في الاقتصاد والسياسة) من هؤلاء الأربعة، فإن له توجهاته الليبرالية المتشددة التي يرى بها أن مصر لا بـــد أن تتحول لدولة رأسمالية.. دولة رأسمالية نعم.. قد يقول البعض ذلك طمعاً في إجراء أي تحـــول يـــنقذ البلاد من التدهور العام، لكن هل يمكن بناء دولة رأسمالية بدون الأسس الديمقراطـــية الســـليمة، وإطـــلاق حق التعبير، وتطبيق القانون على اللصوص الذين نـهبوا مليارت الجنيهات من أموال البنوك، وغيرهم من الفاسدين داخل الحزب الوطني نفسه، وفي الإدارات المحلـــية الـــتابعة له، بشـــهادة الجهاز المركزي للمحاسبات، وغيره من الجهات الرقابية.

فـــبعد أيـــام قلائل من انتهاء المؤتمر السنوي للحزب الحاكم، أخذت قيادات الحزب الحـــاكم في الأمانة العامة ومجلس الوزراء تبحث، بل توقع الاتفاقات التي ستزيح ممتلكات الشـــعب بعـــيداً عن يدي الدولة، بل ستستعين بالأجانب لهذا الغرض. فهي تصر علي إعادة الـــنظر فـــي توزيـــع السلع المدعومة علي البطاقات التموينية، وستقوم بإعادة تقييم السلع السبع الإضافية علي البطاقة، علي أن تقوم بخفض بعضها تحت زعم عدم إقبال المواطنين علي تلك السلع!!

وجـــاء انعقاد المؤتمر السنوى للحزب الحاكم بعد شهور من تهرب قيادات الحزب من الاعتراف بموجة الغلاء التي تضر بغالبية الشعب المصرى، وما حدث في المؤتمر الذى عقـــد أيام ٢١، و٢٢، و٢٣سبتمبر لم يخرج عن ذات التوجهات السابقة وأهمها تأجيل حل مشـــكلة الغلاء، ومواصلة التستر على نهب المال العام، والفساد في الأجهزة الحكومية. لقد وقـــف نـــواب الحزب الحاكم ضد محاولات نواب المعارضة لكشف ملفات الفساد ومحاسبة

المسـئولين عـنه، وكان هؤلاء النواب يشغلون الجانب الأكبر من مقاعد المؤتمر السنوي، حيث صفقوا لكل ما قالته قيادات الحزب، تماماً كما يفعلون تحت قبة البرلمان!

ولـم تـدع القيادات الجديدة بالحزب أى عضو أو قيادي تسول له نفسه معارضة الخطـط الـتى يضعها رجال الأعمال في المجلس الأعلى للسياسات، ناهيك عن مناقشة تلك الخطـط التـي تصب في طريق المزيد من الخصخصة، والمزيد من الإجراءات للتخلي عن محـدودى الدخل في التعليم والصحة والمرافق الخدمية الأخرى. لقد وقف النائب في الحزب الحاكم، جمال أبو ذكرى معارضاً لبعض التوجهات، لكن أبو ذكري شخص واحد لا أكثر، كما أنه اعتاد عدم الصمت على ما يرى أنه خطأ أثناء جلسات البرلمان، وكذلك فعل في المؤتمر العام!

وكـان يوجد على رأس المؤتمر عدد من الوزراء الذين سبق اتهامهم في البرلمان باتـباع سياسـات تشجع على ممارسة الاحتكار، والتشريع لصالح حفنة من المنتفعين على حسـاب الغالبية العظمى من المواطنين.. وكان يوجد كذلك بين القائمين على المؤتمر العام جانـب كبـير مـن قيادات الحزب ممن تمكنوا في السابق من التستر على قضية مليارات الجنيهات التي اقترضها رجال الأعمال و لم يسددوها للبنوك.

ولـم يـتطرق أحـد من المجتمعين في اللجان المنبثقة عن المؤتمر السنوي إلى الاتهامـات الموجهـة للعديـد من الوزارات التي يديرها زملاؤهم المنتمون للحزب الوطني بارتكاب أعمال الفساد دون التحقيق فيها، ودون وضع أى اعتبار لما يتردد في الشارع العام عن إهدار المال العام، واستغلال النفوذ.

وانعقـد مؤتمر الحزب الوطني في ظل ظروف صعبة يعيشها المصريون ويكتوون بـنارها كـل يـوم، ولا يـريد أحد من قيادات الحزب الوطني الدفاع عن محدودي الدخل، أوالمطالـبة مـن خلال قاعة المؤتمرات بزيادة الحد الأدنى للأجور.. بينما تعتمد التوجهات التـي تمكن لوبي رجال الأعمال في الحزب الحاكم من إقرارها على السياسات التى وضعها عـدد مـن القيادات الجديدة التي دخلت الأمانة العامة للحزب الوطني فى العامين الأخيرين، ومـنها الدعـوة لمبادلة الاستثمارات ذات القيمة الموحدة لبنك الاستثمار بجزء من الديون المسـتحقة لهيـئة التأمينات الاجتماعية، واستكمال برنامج تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شـركات قابضـة، و تسـخير وسـائل الإعـلام (المملوكة للدولة) للدعاية لبرامج التحرر

الاقتصــادى ودعــم دور القطــاع الخاص، ودعوة هذا القطاع لتمويل وتطوير مرافق البنية الأساســية، ووضــع التشريعات اللازمة لذلك، بما فيها تحويل أجهزة المجتمعات العمرانية الجديدة إلى شركات ذات طابع اقتصادى، وغيرها من المقترحات.

وعلــى الــرغم مــن إعــلان حكومــات الحزب الوطني وعدد من قيادات الحزب والــوزراء، الموجوديــن في المؤتمر، عن قرب تقديمهم لمشروعات القوانين الخاصة بمنع الاحــتكار وحمايــة المستهلك والضرائب والحقوق السياسية والانتخابات، إلا أن الجديد في الأمر هو أن كل هذه البنود قابلة للتأجيل لسنوات قادمة.

ومــا بيــن مؤتمره السنوى العام الماضي ومؤتمر هذا العام، قدم الحزب الوطنى الرؤية التي يعتقد أنها ستعجب جماهير الشعب، وسيستقبلها المواطنون بالورود والرياحين، وهــى الرؤية التي تخلو من أى حديث عن إنهاء حالة الطوارئ، أو إطلاق الحريات العامة، أو حــتى فــتح حــوار جــدى مع أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى غياب البعد القومى من أطــروحات الحزب، وعجزه عن لعب دور فاعل تجاه العدوان الذي يقع على الدول العربية من فلسطين للعراق والسودان، مما يعرض الأمن القومي للبلاد للخطر مستقبلاً.

كما جاء المؤتمر السنوي للحزب الحاكم بعد نحو خمسة أشهر من التطبيل والتهليل لمؤتمر الإســكندرية للإصــلاح، والــذى لم ينفذ الحزب أي بند من بنوده، على الرغم من مشاركة أعضاء في المجلس الأعلى للسياسات بالحزب فى صياغة توصيات مؤتمر الإسكندرية، كما أن معظــم أوراق الحزب الوطني المعروضة على مؤتمره السنوى لم ترق إلى أى مستوى مــن مســتويات الفكر أو درجة من درجات المقترحات التي تقدم بها المشاركون فى مؤتمر الإصلاح بمكتبة الإسكندرية.

ويــبدو أنــه لم يكن في وسع الحزب الحاكم الاعتراف بما جاء فى أى من أوراق الإصــلاح الجديــة الــتى طرحتها تيارات وطنية مختلفة. ويبدو أن الذين يصيغون توجهات الحــزب الوطنى يريدون الابتعاد عن أي محاولة واقعية لتحقيق الإصلاح، لأن ذلك لن يعنى غــير أمر واحد، هو التنازل عن المقاعد الوثيرة والحراسات الضخمة والأموال الطائلة لمن يجلسون على سدة الحكم بلا مساءلة لا برلمانية ولا قضائية!

ومــن المــتوقع أن يســتمر دور الرافضين لإجراء أي إصلاح سياسى حقيقى فى تعطــيل الحــياة السياسية فى مصر، وفى إصابة المجتمع باليأس، وفى المزيد من التدهور

الشـامل للـبلاد. وهذه النوعية من قيادات الحزب الحاكم هي نفس النوعية من الشخصيات التي وقفت بشكل غير مباشر لإفشال توصيات مجلس الشورى بضرورة إنقاذ مستقبل البلاد مـن خلال خطة شاملة للإصلاح تم تقديمها في السابق للحزب الوطني، حيث ما زال تقرير "الشـورى" عـن "تحديث مصر"، مركوناً في أدراج مجلس الوزراء برئيسه السابق"الدكتور عبيد"، والحالي"الدكتور نظيف". ويتضمن التقرير، الذى لم يجد من قيادات الحزب الحاكم من يلتفـت إلـيه بعـد الانتهاء من إعداده، الخطوط العريضة لإنقاذ مصر من الكساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

ومن أهم التوصيات الواردة في التقرير مطالبته بتحديث القوانين المتعلقة بممارسة السـلطة التنفيذية لأعمالها، وانتهى إلى أنه لا بد من تطهير نصوص القانون حتى لا يكون للسـلطة التنفيذية حماية تزيد من حدة تسلطها، وتحميها من المحاسبة فى وقائع الانحراف أو إسـاءة استعمال الوظائف العمومية، مطالباً بوضع التيسيرات اللازمة لتطوير الدولة من خلال إعادة صياغة قوانين مثل الإدارة المحلية، والعاملين المدنيين بالدولة، والقطاع العام، وشركات قطاع الأعمال، وكذلك في الوظائف القيادية، والتأمين الاجتماعي، والسجل العيني، والسـجل المدنـي، وغـيرها من القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الغالبية العظمى من المواطنين.

إلا إن الحـزب الوطـنى اختتم مؤتمره السنوي بقيامه بوضع المواطنين في خيار صعب.. ومعادلة مستحيلة تتلخص في أنه على الشعب المصري أن يقبل بموجة جديدة من ارتفـاع الأسـعار، وارتفاع معدلات التضخم.. فى مقابل أن يقوم هو، أي الحزب، بتشجيع القطـاع الخاص على زيادة الإنفاق والاستثمار وذلك لكي يزيد من قدرة الاقتصاد على رفع معـدلات التشـغيل، وخلـق فـرص عمل تؤدى إلى قدرة المواطنين على الإنفاق، وبالتالى سـيتغلب الحزب، بهذه الطريقة، على ارتفاع الأسعار، حسب مزاعم السياسيين في الحزب الحاكم!


ولا تخـتلف رؤيـة الحزب الوطني لقضية التشغيل وخفض الأسعار عما ورد في جانـب من أوراقه الاقتصادية الأساسية، إذ أن كل البدائل التي توصل إليها تذهب إلى أنه لا حـل لتحقيق زيادة في حجم الإنفاق العام إلا بحدوث زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة. ويبدو أنه سوف يلجأ لهذا الخيار الذى سيتحمل العبء الأكبر فيه الفقراء ومحدودو الدخل..

ولأن رجال الأعمال هم أصحاب القرار في الحزب الحاكم فقد تم التوصل لمخرج آخر عجيب هـو جعل أهداف الحزب للمرحلة المقبلة هي تهيئة المناخ لدفع القطاع الخاص نحو زيادة إنفاقـه الجـارى والاسـتثمارى لكي يخلق فرص عمل تعيد النشاط للاقتصاد القومى وتدفع معـدلات التنمـية لاستيعاب الزيادة فى العاطلين والخريجين.. إذن أين دور الدولة؟ سيكون مجرد دور إشرافى لا غير.. هكذا؟!

ولم تخل أوراق الحزب الوطني من الموضوع الذي يشغل الملايين من المصريين، وهـو الدعم.. وبعد أيام من قيام حكومة الحزب برفع أسعار السولار، فإن الحديث بدأ يدور عقـب انـتهاء المؤتمـر عن ضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم، وتوجد خطط جاهزة للتنفـيذ تقضى بتقليص الدعم عن رغيف العيش، وعن أسطوانة البوتاجاز، وعن البنزين، وعـن مياه الشرب، وعن تذاكر الركوب، وعن الطرق العامة التي تربط المحافظات ببعضها مثل طريق الإسكندرية القاهرة الصحراوى..

وقـام مؤتمر الحزب الوطني بالتستر وراء كلمات براقة ومقبولة لدى الرأي العام مثل رغبته في تحديد مستحقى الدعم الحقيقيين، وتوصيل الدعم لهم باسلوب يسمح بتحقيق اكـبر استفادة منه. بالإضافة إلى القول بأنه يريد اتاحة دعم نقدى مباشر ليحل محل الدعم العينى الذى يتم فى شكل سلع باسعار منخفضة تتعرض للسرقة أو التهريب، أي أن الفقراء ومحـدودي الدخل هم المسئولون عن عدم وصول الدعم لهم، وأن الحزب الوطني يريد أن يوصله لهم حتى باب المنزل في صورة رزمة من الأوراق المالية.. يا سلام!

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)


وداعاً.. أبو عمار

اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا
للسعادة المشتركة..
نبنيه بالحرية والعقل
والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

خريطة أي طريق؟!

فخ المنظور الثقافى



«العمال» من أعمال الفنانة: انجى أفلاطون

- العدوان الأمريكى - البريطانى على العراق
- الاقتصاد العربى فى ظل احتلال العراق
- رؤية أولية لوحدة اليسار الديمقراطى العراقى
- فى ظل عسكرة السياسة الأمريكية
- سمات جديدة للصراعات على عتبة الألفية الثالثة
- ستالين.. هل كان ماركسيا حقا؟

الاصدار الثانى - العدد الخامس - ربيع وصيف ٢٠٠٣

اليسار الجديد

● ليكن الوطن محلاً للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد الخامس ربيع وصيف ٢٠٠٣

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب- القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد الالكترونى

alyassar@alahai.com

الاشتراكات فى مصر: سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

المحتويات

العدوان الأمريكى - البريطانى على العراق

تساؤلات حول جذوره وأهدافه ونتائجه المحتملة

د. إبراهيم سعد الدين

العدوان الوحشى السافر على العراق وشعبه، الذى بدأ فى السابع عشر من مارس الماضى بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وعدد قليل من الدول المتحالفة معها وعلى رأسها بريطانيا، والذى ضرب عرض الحائط بقواعد القانون الدولى وبدور هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها فى المحافظة على السلم العالمى ومنع الحروب بين الشعوب، وحماية سيادة الدول على أراضيها وضمان حقها فى اختيار نظم الحكم فيها وطبيعة النظام السياسى بها.

ويتم هذا العسف بحق إحدى الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة، ويتم العدوان على أراضيها وتعريض شعبها للموت والتهلكة وتدمير مواردها ومنشآتها ،باسم حق توجيه ضربه استباقية ضد الدول المارقة التى يحتمل أن تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو أى من حلفائها بالخطر بسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل أو بمعاونتها ومساندتها لأي من المنظمات التى تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية منظمات إرهابية . بغض النظر عما إذا كانت أعمال هذه المنظمات موجهة أصلا لتحقيق أهداف سياسية مشروعة أو لغير ذلك من الأسباب، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأعمال تتخذ فى مواجهة عدوان سافر أو احتلال للأراضى تمارسه الولايات المتحدة أو أي من حلفائها ضد الدول التى توجد فيها هذه المنظمات أو التى ترتبط بها المنظمات المذكورة.

إن العدوان على العراق وغزو أراضيه واستخدام أمضى الأسلحة لتحطيم منشآته وقتل رجاله ونسائه وأطفاله وفرض تغيير نظام الحكم فيه عن طريق استخدام القوة العسكرية للدول الغازية، يتم ونحن الآن فى بداية القرن الواحد والعشرين والذى يجئ بعد فترة من نجاح الشعوب وحركاتها الوطنية بعد الحرب

العالمية الثانية فى تصفية الوجود العسكرى للدول المستعمرة فى كل بقاع الأرض تقريبا باستثناء حالات قليلة، على رأسها الوجود الاستعمارى الإسرائيلى فى أراضى الضفة الغربية . وفى منطقة الجولان السورية المحتلة وأراضى شبعا اللبنانية، وقد تمكنت كل شعوب العالم فى المستعمرات السابقة من الحصول على استقلالها وتصفية الوجود العسكرى الاستعمارى فى أراضيها وانضمت كدول مستقلة للأمم المتحدة.

وقد حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها التغطية على الطبيعة العدوانية لغزوها بادعاء أن العراق يهدد جيرانه كما يهدد أمن الولايات المتحدة وأمن الدول الحليفة لها، باستمرار امتلاكه لأسلحة دمار شامل بالمخالفة لشروط وقف إطلاق النار فى الحرب التى شنت على العراق تحت مظلة الأمم المتحدة فى عام ١٩٢٢ بطرد الجيش العراقى من الكويت . وقبول العراق لأراضيه من أى أسلحة من أسلحة الدمار الشامل. ويوقف أى محاولة لإعادة إنتاجها فى العراق .كما قبل العراق أيضا إخضاع أراضيه ومنشآته للتفتيش لضمان عملية تدمير ما يمتلكه العراق من أسلحة دمار شامل ولوقف كل جهود لإعادة إنتاجها فى المستقبل.

وتعرضت الأراضى العراقية فضلا عن ذلك لعمليات استكشاف جوى مستمر لضمان بقاء منطقة منزوعة السلاح وخالية من وجود للجيش العراقى فى شمال العراق وجنوبه واستمرت عمليات الاستكشاف تلك بواسطة الطيران الأمريكى والبريطانى رغم عدم وجود قرار بذلك من مجلس الأمن الدولى.

وقد منع العراق عمليا من وجود أى منشآت للدفاع الجوى فى الأراضى الخاضعة لعمليات الاستكشاف الجوى وتعرضت أى أسلحة دفاع جوى فى المنطقة لعمليات قصف وتحطيم مستمرة بدعوى تهديدها للطائرات التى تقوم بعمليات الاستكشاف . أو احتمال تهديدها لها.

وقد أدى خلاف حول عمليات التفتيش فى العراق فى عام ١٩٩٨ إلى انسحاب المفتشين من الأراضى العراقية بناء على توجيه من الولايات المتحدة الأمريكية وتعرض العراق إثر ذلك إلى حملة تأديبية عنيفة من خلال الطيران الأمريكى والبريطانى انتهت بقبول العراق سحب قواته من المناطق الجنوبية المجاورة لأراضى الكويت ومن الأراضى الشمالية القريبة من منطقة الحكم الذاتى الكردى.

وبينما اكتفت الإدارة الأمريكية فى عهد كلينتون باستمرار الحصار الاقتصادى على العراق وتشديد أعمال المراقبة والتفتيش إلى جانب القيام ببعض حملات تأديبية على العراق

من وقت لآخر لإجباره على الالتزام بشروط وقف إطلاق النار، فإن الإدارة الجمهورية التى يقودها جورج بوش الابن سرعان ما غيرت السياسة الأمريكية قبل العراق وقبل المنطقة العربية عامة وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر التى تعرضت لها كل من نيويورك وواشنطن فى عام ٢٠٠١ وبدلا من سعى كلينتون فى الأسابيع الأخيرة من حكمه للوصول إلى تسوية مقبولة للصراع الإسرائيلى -الفلسطينى فإن الإدارة الجمهورية سرعان ما غيرت توجهات السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وانتقل تركيزها إلى ما اعتبرته تهديدا عراقيا وأفسحت المجال لحكم الليكود الإسرائيلى للتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية بأقصى درجات العنف لإنهاء أى مسعى لتطبيقه اتفاقية أوسلو ثم لنقض هذا الاتفاق وما ترتب عليه من إجراءات لفرض قبول الفلسطينيين لشروط تسوية نهائية غير عادلة وفق شروط حكومة الليكود الذى تضم تجمع الأحزاب الإسرائيلية اليمينية.

إن هذا التحول عن الاهتمام بالسعى إلى نوع من التسوية للصراع الإسرائيلى- الفلسطينى إلى التركيز على حسم الصراع مع العراق بأسلوب عسكرى بعد أن استمر لمدة تربو على اثنتى عشرة سنة بأساليب أخرى، قد جاء نتيجة لتبنى إدارة بوش للخط السياسى لمن يدعون بالمحافظين الجدد فى الولايات المتحدة والذين يشغلون عدداً من المراكز الهامة فى قلب الإدارة الأمريكية الجديدة ويأتى على رأس هؤلاء نائب رئيس الجمهورية ديك تشينى ووزير الحربية الأمريكية دونالد رامسفيلد ومجموعة مساعديهم ومفكريهم وتستهدف سياسات المحافظين الجدد ثلاث غايات مترابطة ومتداخلة فى نفس الوقت ويأتى على رأس هذه الغايات تأكيد الهيمنة السياسية والعسكرية الأمريكية على النطاق العالمى وعدم السماح بنشوء أى قوة سياسية أو عسكرية يمكن أن تهدد سيادة أو هيمنة الولايات المتحدة عالميا حاليا أو مستقبلا.

الهدف الثانى لهذه السياسة هو تأمين إسرائيل وفرض تسوية للصراع العربى -الإسرائيلى وفق الشروط الليكودية التى ترفض مبدأ الأرض مقابل السلام الذى استند إليه مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو والمبادرة السعودية وقرارات مؤتمر القمة العربية فى بيروت بتبنى هذه المبادرة . واستبدال بفكرة الأرض مقابل السلام فكرة السلام مقابل السلام التى تتضمن تسليما باستيفاء أجزاء من الأرض العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ والتى ما زالت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

وإجبار العرب على القبول بسلام مع إسرائيل مقابل قبول إسرائيل العيش بسلام

مع العرب.

أما الهدف الثالث فهو ضمان سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق النفطية وضمان استمرار تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الأسواق الدولية بأسعار مناسبة تقع بين حد أدنى لا يقل عن تكلفة استخراج وإنتاج النفط الأمريكي وبين حد أعلى لا يسبب اضطرابا فى موازين مدفوعات الدول المستهلكة الرئيسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن العدوان على العراق وتصفية النظام الصدامى يتيح فرصاً واسعة لتحقيق هذه الأهداف كلها.

إن الحشد السريع لقوة عسكرية جبارة مسلحة بأحدث الأسلحة وأشدها فتكا قد بين أن الولايات المتحدة هى دون غيرها الدولة التى تستطيع استخدام قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها ، وعدم مبالاتها بالمظاهرات والاحتجاجات التى شملت العالم استنكارا لمسلكها العدوانى، ورغم وصم عملها بأنه يفتقد الشرعية وأى هدف نبيل أو أخلاقى واشتراك القيادات الدينية فى أوروبا والولايات المتحدة نفسها فى مظاهرات التنديد بالسياسة الأمريكية هذا فضلا عن تنديد العالم الإسلامى كله بالعدوانية الأمريكية.

إن رفض مساعى الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة كان هو السبب الأساسى لرفض دول كفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وغيرها من الدول غير دائمة العضوية فى مجلس الأمن إصدار قرار من مجلس الأمن يعطى شرعية للعدوان الأمريكى وكان هو الدافع أيضا للحركة الجماهيرية الواسعة التى شملت العالم كله احتجاجا على السلوك العدوانى الأمريكى.

وبينما شملت حركة الاحتجاج الجماهيرى العالم على اتساعه فقد بقى التحرك الجماهيرى العربى محدوداً ومحاصراً . أما على مستوى الحكومات فإن العديد من حكومات الدول العربية قد سمحت بأن تصبح أراضيها قاعدة انطلاق العدوان ومركزا لحشد قوات الغزو . وسلمت أغلب الحكومات العربية بعجزها عن التصدى للهجمة العسكرية الأمريكية وبعدم قدرتها حتى عن التعبير والوصف القانونى للغزوة الأمريكية كعمل عدوانى مخالف للشرعية الدولية.

المقاومة الصلبة والانهيار المفاجئ

رغم الحرب النفسية التى شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها على الشعب العراقى ورغم ادعائها بأن جيوشها تغزو العراق لتحرير شعبه لا لاحتلاله ورغم استخدام أكثر الأسلحة فتكا وأشدها ترويعا ،فقد واجهت القوات الغازية فى بداية حملتها مقاومة صلبة من الشعب العراقى مما أوقفها أمام العديد من

المدن الصغيرة والمحلات بدلا من استقبال القوات بالورود والرياحين كما ادعى مخططو الحملة وسدنتها من منظمات المعارضة العراقية فى الخارج التى قبلت التعاون الوثيق مع القوات الغازية وقد أدت الصلابة غير المتوقعة للشعب العراقى فى البداية وتصدى العراقيين للغزوة الاستعمارية إلى إشعال المشاعر المناهضة للحرب والعدوان فى طول البلاد العربية وعرضها وإلى نهوض للحركة الشعبية المناهضة للحرب فى كل البلاد وبين شعوب الدول الإسلامية ،كما اتسعت حركة مناهضة الحرب فى كل بلدان آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وفى الدول الأوربية وفى الدول الغازية نفسها.

واستعدت الجماهير لتعميق نضالها مع كل زيادة فى المقاومة العراقية وللدفاع عن شعب العراق وأطفال العراق ونساء العراق وشيوخها ورجالها الذين أصبحوا وقودا لحرب تحطم الأخضر واليابس وتعرض مدنهم وقراهم للتدمير المتزايد. وأدت المقاومة العراقية أيضا لتبارى الشباب العربى لنصرة شعب العراق وتطوع الكثيرون لمشاركة الشعب العراقى فى معركته دفاعاً عن الأرض العراقية .

واستعدت الجماهير لمزيد من العون لشعب العراق متوقعة حرباً يحتمل أن يطول مداها وخاصة عند محاولة القوات الغازية دخول المدن العراقية الرئيسية وعلى رأسها بغداد.

وقد فوجئت كل شعوب الأرض وعلى رأسها الشعوب العربية بأن قوات الغزو ما أن وصلت إلى مشارف بغداد حتى دخلت المدينة دون مقاومة تذكر واختفت فى نفس الوقت كل القيادات العسكرية والسياسية والإعلامية المسئولة واختفى معها الحرس الجمهورى والجيش النظامى وجيش القدس وفدائيو صدام، كما اختفت قوات الأمن وتركت بغداد لتكون فريسة لقوات الغزو من ناحية ولعصابات السلب والنهب المنظم من ناحية أخرى ،وانتقلت عصابات النهب إلى المستشفيات ، ومنشآت الدولة ولتغير على المتحف الوطنى العراقى الذى يحتوى الكنوز التاريخية لحضارة ما بين النهرين!.

وإذا كنا لا نعرف حتى الآن أسباب هذا الانهيار السريع ومبرراته-فإن من المؤكد أن تخلى كل رجال النظام- بلا استثناء- عن أى محاولة لتنظيم تسليم المدينة للقوات الغازية يكون جريمة ضد شعب بغداد وضد الشعب العراقى كله من قيادات النظام ومسئوليه ،كما أن تغاضى قوات الغزو عن أعمال السلب والنهب بما فى ذلك نهب ثروات العراق التاريخية من متحفه الوطنى هو جريمة أيضا تسأل عنها القوات الغازية وقياداتها المسئولة.

ولعله مما يستوقف النظر أن القوى

الوحيدة التى استمرت تواجه قوات الغزو حتى بعد أن أكتملت لها السيطرة ، على المدينة كانت هى القوات المشكلة من المتطوعين العرب والذين استمروا فى القتال حتى الموت . مبينين بذلك أنه إذا كان أبناء العراق قد آثروا أن يتوقفوا عن حماية نظام أذاقهم الأمرين خلال فترة ربت على الثلث قرن وتخلت كل قياداته عنه وعن الشعب العراقى فى ساعة الأزمة فإن المتطوعين العرب الذين ذهبوا للعراق للدفاع عن شعبه وعن شعوبهم ضد الغزوة الإمبريالية والصهيونية الجديدة قد آثروا استمرار القتال حتى الموت دفاعاً عن الشعوب العربية كلها.

هل نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق أهداف الغزو؟

لقد استطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن تحقق نصراً عسكرياً حاسما على نظام صدام حسين بعد فترة لم تطل وانتهى نظام صدام حسين وأعوانه وانهار انهيارا تاما تاركا شعب العراق لمصيره وسيطرت القوات الأمريكية والبريطانية على العراق من جنوبه إلى شماله ، وبدأت الولايات المتحدة إعادة صياغة الدولة العراقية وإعادة صياغة سياساتها بالتعاون مع قوى المعارضة العراقية السابقة فى الخارج ومع قوى المعارضة داخل العراق نفسه وبدأت مرحلة جديدة فى العراق وفى الوطن العربى فى نفس الوقت . ومن المهم أن نتبين الآثار المحتملة للنجاح الأمريكى على النظام السياسى والاقتصادى فى نطاق العالم وعلى أوضاع الوطن العربى وقضاياه الهامة فى نفس الوقت:

١- إن أحد محفزات التوجه العدوانى الأمريكى هو تأكيد الهيمنة الأمريكية السياسية والعسكرية على النطاق العالمى. فإلى أى حد أدى النجاح العسكرى الأمريكى إلى زيادة هيمنة الولايات المتحدة وإلى أى حد يضمن استمرار هذه الهيمنة فى المستقبل؟.

لقد أدى سلوك الولايات المتحدة بشأن المسألة العراقية إلى تحدٍ واسع للموقف الأمريكى فى مجلس الأمن وفى هيئة الأمم المتحدة بصفة عامة ، ولم تنجح الولايات المتحدة فى الحصول على قرار من المجلس يعطى شرعية لعملها العسكرى . ورغم نجاح عملية الغزو عسكريا فقد استمر الجزء الأكبر من دول العالم يدين الغزوة الأمريكية- البريطانية. وشملت حركة استنكار هذه الحرب كل قارات العالم وأدت الحرب إلى نمو المشاعر المضادة لمحاولات الولايات المتحدة لفرض هيمنتها . وانتشرت فى نفس الوقت الضغوط العالمية من أجل أن تلعب هيئة الأمم المتحدة دوراً رئيسيا فى إعادة صياغة العراق الجديد بعد الحرب وفى ضرورة عدم ترك الولايات المتحدة لتنفرد بإعادة صياغة الأوضاع العراقية . ويزداد ضغط الشعب العراقى نفسه والشعوب العربية، ودول العالم جميعها لوضع

مصير الشعب العراقى بين أيدى أبنائه وأن يكون لمجلس الأمن الدولى وهيئة الأمم المتحدة دور فعال فى إعادة تعمير العراق وفى إعادة تنظيمه سياسيا ،كما يزداد ضغط الشعب العراقى والشعوب العربية وكل شعوب العالم لكى يتم تحقيق جلاء القوات الغازية عن أرض العراق فى أقصر فترة ممكنة.

إن التحدى للهيمنة الأمريكية يتسع ليشمل أغلب دول الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين وحركات الشعوب المناهضة للحرب والمناهضة للعولمة وحركات الدفاع عن البيئة ومناهضة العنصرية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية التى تسعى لإيجاد نظام سياسى أكثر عدلاً.

من ناحية أخرى فإن التفوق الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية يزداد تقلصا ، كما أن الاتحاد الأوروبى يزداد توسعا وتزداد قدراته الاقتصادية ويزداد فى نفس الوقت تلاحما ، كما يزداد التحدى لمحاولات الهيمنة الأمريكية ،كما أن النمو المتسارع فى الصين وفى الهند وفى عدد من الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا وجنوبها الشرقى وفى جنوب آسيا وفى دول أمريكا اللاتينية كفيل بنشوء أوضاع دولية أكثر تكافؤاً وبالحد بالتالى من إمكانات الهيمنة الأمريكية مما يؤكد على أهمية التعاون الدولى كبديل على فرض السيطرة ،كما تنمو التيارات الأكثر اعتدالا فى الولايات المتحدة ذاتها.

وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أن السلوك العدوانى لجماعات اليمين المتطرف المتحالف مع الصهيونية لا يعبر بالضرورة عن مجمل الرأسمالية الأمريكية فى مرحلة العولمة التى يعيشها العالم. وإن الرأسمالية فى مرحلة العولمة هى أكثر ميلا لاستخدام الوسائل الاقتصادية منها لاستخدام الوسائل العسكرية لمد نفوذها وتوسيع أسواقها ،وهى تتبع فى الغالب مبدأ استيعاب المنافس والتعاون مع الوحدات الاقتصادية الأصغر وإلحاقها بها فى إطار من التعاون بدلا من محاولة تصفية المنافسين وإخراجهم من الأسواق.

٢- إن الاستيلاء العسكرى العدوانى على العراق يثير إلى جانب قضية الهيمنة قضية أخرى تتعلق بما إذا كان هناك اتجاه لعودة شكل الإمبريالية وشكل من أشكال الوجود المسلح والاحتلال العسكرى فى أراضى الغير. أو إن حالة العراق هى حالة شاذة لا تعكس الاتجاه العالم بل تخالفه.

مرة أخرى قد يكون من المفيد أن نلاحظ أن أياً من الدول المعتدية لا تستطيع الجهر برغبتها فى الفتح أو الاحتلال أو الاستيلاء على أراضى الغير وخيراته ، على العكس من ذلك فإن الدول الغازية تؤكد على أن هدفها هو هدف تحريرى ، وأن قوتها سرعان ما ستغادر الأراضى التى احتلتها، وأن خيرات هذه البلاد

هى ملك لشعبها دون غيره وأنه هو صاحب الحق فى التمتع بها واستخدامها لصالحه.

من المفيد هنا أن نلاحظ أن هذا التأكيد على هدف التحرير لا الفتح إنما هو تعبير عن التحولات العالمية التى شهدها العالم خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وعما أدت إليه من تحرير للمستعمرات ، وتصفية للاحتلال العسكرى لأراضى الغير وعن انتصار للكفاح ضد العنصرية والاستغلال وعن تأكيد لمبادئ حقوق الإنسان.

إن مثل هذه النجاحات التى تحققت كنتيجة لكفاح الشعوب فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تجعل من المستحيل القبول مرة أخرى بعودة الإمبريالية وسيطرتها . ومن هنا نبعت ضرورة تغطية الأسباب الحقيقية للعدوان بأهداف أخرى يمكن قبولها . إلا أن ذلك لم يمنع المطالبة بأن يتم سحب قوات الغزو فى أقصر فترة ممكنة ،كما لم يمنع المطالبة بأن تلعب هيئة الأمم المتحدة ومجلس أمنها دوراً رئيسيا فى إعادة تعمير العراق وفى تسهيل إقامة حكم ديمقراطى فيه.

ويلاحظ أن سلوك القوات الغازية يتم فى الظروف المعاصرة تحت أعين ونظر مؤسسات الاتصال الجماهيرى وأن ما يتم فى العراق أو فى غيره من الأقطار سرعان ما يتردد عبر الأثير وعبر الفضائيات فى أرجاء الأرض كلها مثيرا حركات الاحتجاج على أى سلوك استقلالى أو استعمارى أو مشين فى العديد من أرجاء الأرض بما فى ذلك فى الدول الغازية نفسها . ومرة أخرى قد يكون من المفيد أن نشير إلى أن بقاء قوات مستعمرة فى أى من الدول المفتوحة كفيل بأن يستثير النضال الوطنى لنيل الاستقلال ويحمل الدول الغازية أو المستعمرة تكاليف مالية وبشرية مرتفعة مما يجعل الدول المسيطرة تميل إلى الاعتماد على أساليب اقتصادية أو غيرها لتأكيد استمرار استغلالها للبلدان التابعة.

ونشير هنا مرة أخرى إلى أنه يصعب أن تعود الإنسانية لتكرار سلوك نبذته فى الماضى لأسباب نفعية فى ظروف تجعل الإفادة من هذا السلوك أقل احتمالا.

٣- إن سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على العراق تمكن الولايات المتحدة من السيطرة على إحدى أغنى الدول بالاحتياطيات النفطية المؤكدة . إن هذه السيطرة على العراق بالإضافة إلى السيطرة على السعودية والتغلغل فى مناطق مكامن النفط فى منطقة بحر قزوين وأواسط آسيا تمكن الولايات المتحدة من أن تلعب دورا رئيسيا فى توجيه سياسات إنتاج النفط وتسعيره فى الأسواق العالمية.

إن ذلك يتيح لها فى قول البعض إمكان السيطرة على مقدرات الدول المستهلكة للنفط وعلى الأخص فى السوق الأوربية المشتركة وفى اليابان والصين ودول شرق آسيا وهى

الدول المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة اقتصاديا وعسكريا.

إن هذه السيطرة على النفط العراقى تدعم بذلك إمكانات الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولى وفى مجال السياسة الدولية . إن هذا الاستنتاج له ما يدعمه من ناحية وله ما ينفيه من نواحى أخرى.

إن السيطرة على مكامن النفط والجزء الأكبر من احتياطاته يمكن أن تدعم الهيمنة الأمريكية فى حال استخدام النفط كسلعة سياسية استراتيجية خاصة فى حالات المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأى من الدول المستهلكة للنفط فى الاتحاد الأوروبى أو فى اليابان أو الصين أو دول شرق آسيا . أما فى غياب احتمالات الصراع السياسى وخاصة فى غياب احتمالات الصراع السياسى وخاصة فى غياب احتمالات المواجهة العسكرية فإن النفط لن يكون إلا سلعة من السلع ذات الأهمية فى الأسواق التى تخضع لنفس قواعد التجارة الدولية التى تنظمها منطقة التجارة الدولية.

وفى ظننا فإن الدول الرأسمالية المتقدمة قد استبعدت الصراع العسكرى فيما بينها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. والأغلب أن تستمر فى استبعاد الحرب كأداة لحسم أى صراع أو خلافات يمكن أن تنشأ بينها . إن أى حرب ستؤدى إلى تحطيم متبادل للدول المتحاربة ولن يكون فيها رابح أو مغلوب . إن نفس الأمر يطبق على الصراعات المحتملة بين دولة كالصين أو روسيا أو الدول الصناعية البازغة والتى تتنافس جميعها فى سوق دولية واحدة تخضع لقواعد مشتركة يجرى تحديدها خلال التعاون والصراع فى نفس الوقت دون أن يبلغ فى أى ظرف من الظروف إلى إمكانات الصدام العسكرى.

٤- إن أحد المحفزات الأساسية للحرب والعدوان كان هو الدول العربية لإجبارها على القبول بتسوية مع إسرائيل وفق الشروط الليكودية ، التى تستبعد مبادلة الأرض بالسلام ليحل محلها مبدأ السلام مقابل السلام حيث يستبعد التنازل عن الجزء الأكبر من الأرض الفلسطينية المحتلة ، وتستمر القدس عاصمة لدولة إسرائيل دون غيرها ويتم التنازل عن حق العودة وفقا للقرارات الدولية.

وقد بينت الحرب العدوانية تهافت موقف الدول العربية وعدم قدرتها على منع الحرب أو حتى استنكار موقف الدول التى قامت بالعدوان . ويبرز ضلوع العديد من الدول العربية فى السماح باستخدام أراضيها قواعد للعدوان . بينما وقفت الدول العربية الأخرى موقف المتفرج من أحداث الحرب ومن قصف إحدى أكبر العواصم العربية وقتل أطفالها ونسائها وتحطيم بنيتها الأساسية وكان كل ما سعت إليه الدول العربية بعد إعلان عجزها عن

إيقاف الحرب أو التصدى لها أن تنصح حاكم العراق بالتنازل مقدما عن سلطته لتجنب الحرب ، رغم إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على اجتياح العراق حتى لو تنازل حاكمه عن السلطة وغادر البلاد.

ولم تستطع أى من الدول العربية التى استخدمت أراضيها كقواعد للعدوان أن تطلب من الولايات المتحدة الوفاء بشروط معينة مقابل استخدام قواعدها أو أراضيها كما فعلت تركيا الدولة الحليفة للولايات المتحدة .وتسلم الدول العربية بحق الولايات المتحدة فى القيام بالترتيبات اللازمة لإعمار العراق الذى حطمته الطائرات الأمريكية . وبحقها كذلك فى عمل الترتيبات اللازمة لإعادة البناء السياسى للدولة العراقية بعد القضاء على النظام القديم . ولا تذهب الدول العربية لأبعد من مطالبة الولايات المتحدة بأن يتم نقل السلطة للعراقيين فى أقصر فترة ممكنة.

وقد ترك زمام قيادة عملية الإعمار وعمل الترتيبات السياسية لقائد أمريكى سابق معروف بعلاقته بشارون وبالمؤسسات الصهيونية وكان من أول الأعمال التى قامت بها الولايات المتحدة فى ميدان النفط وقف خط أنابيب البترول بين العراق وسوريا بينما يجرى الاستعداد لإعادة خط النفط بين العراق وحيفا عن طريق الأردن والذى وقف عن العمل منذ زمن بعيد.

ويتحدث العراقيون القادمون من لندن ومن الولايات المتحدة صراحة عن المصالحة مع إسرائيل وعن تنشيط التعامل بين العراق وإسرائيل بدعوى أن مصر كانت الأسبق فى عقد صلح مع إسرائيل رغم أن العراق ليست من دول الجوار الإسرائيلى وإن إسرائيل لا تحتل أى أرض عراقية.

من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة لم تتوان بعد غزو العراق من تكرار القول بأن موقفا جديدا قد نشأ فى منطقة الشرق الأوسط وإن على كافة الدول العربية أن تعيد دراسة مواقفها على ضوء الحقائق الجديدة.

أما بالنسبة لسوريا ولبنان فقد بدأت الضغوط الفعلية والتهديدات باتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية ضد سوريا لإجبارها على إيقاف نشاط حزب الله والجلاء عن الأراضى اللبنانية ولطرد المنظمات الفلسطينية التى تتوطن بعض هيئاتها القيادية فى دمشق هذا بالإضافة إلى اتهام سوريا بإنتاج أسلحة للدمار الشامل.

ولا يجد النظام العربى العاجز عن الحركة أي سبيل أمامه سوى التعلق بالإعلان عن خارطة الطريق والأمل فى وضعها موضع التنفيذ بعد أن أجبر عرفات على تعيين رئيس وزراء جديد سوف يكلف بتصفية الانتفاضة الفلسطينية وبمحاصرة نشاط منظمات العمل الفدائى حتى يمكن أن يحظى الفلسطينيون

بوفـاء الأمـريكيين وبوعـد بـأن تعلن الولايات المتـحـدة خـارطة الطريق مـبـادرة ولى العـهـد السـعـودى التى تنبنى على جـلاء إسرائيل عن كل الأراضى المحتلة كـثـمن لتـسـوية عـربيـة شاملة بين الدول العربية وبين إسرائيل.

ورغم ما ظهر فى العـراق من عـجز النظام العربى الذى كان يدعى بأنه قد جيش الجيوش وأنواعـا مـخـتلفـة من المتطوعين للدفـاع عن عاصمة العراق عندما جدت ساعة الجد كنتيجة لسـيـاسـات القـهـر واسـتـبـعـاد الشـعـب وغـيـاب الديمقـراطيـة التى مـارسـهـا فـإن أياً من الدول العربية التى يهددها الأمريكيـون لا تخطو ولو خطوة واحدة فى اتجاه الإصلاح الداخلى وبناء جبهة متراصة داخليا لمواجهة ما يحتمل أن تواجهه من أخطار. ■

قـالوا

إلى قاتل : لو تأملت وجه الضحية.

وفكرت ، كنت تذكرت أمك فى غرفة

الغاز ، كنت تحررت من حكمة البندقية.

وغيرت رأيك: ما هكذا تستعاد الهوية

محمود درويش

فكرة

خريطة.. أى طريق؟

نبيل زكى

كل ما يهم شارون هو وقف الانتفاضة الفلسطينية وإنهاء المقاومة للاحتلال ومعاقبة كل من شارك فى عمليات فدائية ضد المحتلين بالحبس أو القتل أو المحاكمة التى تمهد لاحكام بالسجن لفترات طويلة.

وكل ما يهم شارون هو كسب الوقت لاقامة المزيد من المستوطنات ومصادرة المزيد من الأراضى الفلسطينية وتصفية من تبقى من القيادات الميدانية الفلسطينية .

غير أن القيادة الفلسطينية التى تواجه حملات قمع دموى همجية طوال أكثر من ثلاثين شهرا، كما تواجه ظروفاً بالغة الصعوبة نتيجة الحصار الحديدى المفروض عليها .. لم تجد مفراً فى ظل الهيمنة الأمريكية المنفردة والمطلقة على العالم (والتى يجرى استثمارها لصالح العدوان الإسرائيلى) من قبول خطة«خريطة الطريق» التى جاءت نتيجة مشاورات رباعية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وروسيا.

والمفترض أن الخطة ذات المراحل الثلاث والمستندة إلى خطوط زمنية ومواعيد محددة تستهدف التسوية الشاملة والنهائية للنزاع الفلسطينى -الإسرائيلى بحلول عام ٢٠٠٥ فى ضوء الأسس التى طرحها الرئيس الأمريكى بوش فى خطابه يوم ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢.

ورغم أن خطة «خريطة الطريق» تعطى الأولوية للمطالب الأمنية الإسرائيلية، وتعتبر إنهاء مقاومة الاحتلال بمثابة المدخل الحتمى لأى خطوات تالية أو أى التزامات تتعهد إسرائيل بتنفيذها .. إلا أن القيادة الفلسطينية أعلنت موافقتها على الخطة وأسقطت كل تحفظاتها بشأنها، وأكدت موافقتها عليها بحذافيرها لكى لا تعطى لإسرائيل أية ذريعة للرفض أو المناورة ، ولكى تنقل الكرة إلى الملعب الإسرائيلى- الأمريكى .

ولوحظ أن الجانب الفلسطينى نفذ معظم ما تفرضه عليه الخطة من التزامات حتى قبل نشر الخطة وتسليمها إلى الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى (إصلاحات مالية -تشكيل وزارة برئاسة محمود عباس -وضع مسودة دستور- توحيد أجهزة أمنية).

غير أن إسرائيل تصر على أن لها ملاحظات على الخطة وتطالب بإجراء تعديلات من شأنها تفريغ الخطة من أى مضمون.

وينتهج شارون تكتيك «نعم .ولكن» إزاء كل

المبادرات السياسية فهو لا يرفض شيئا ، ولكنه يعمل بدأب وإصرار على نسف هذه المبادرات وقتلها ببطء وقد حمل أحد الوزراء فى حكومته خطة بديلة لمناقشتها فى واشنطن تقضى بتصفية كيان السلطة الفلسطينية واعتبار الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين.

ولوحظ أن شارون بدأ بتحريك القوى الصهونية وداخل الولايات المتحدة للتحريض على رفض «خريطة الطريق» ،كما استخدم أعضاء الكونجرس لإعلان رفضهم لممارسة أى ضغط على إسرائيل وتعتبر الحكومة الإسرائيلية أن الظروف العالمية وظروف المنطقة مواتية تماما لمواصلة عمليات القمع ضد الفلسطينيين والإجهاز النهائى على ما تبقى من اتفاقيات أوسلو.

فالواضح أن من الأهداف الرئيسية للعدوان الانجلو أمريكى على العراق واحتلاله ..إزالة نظام الحكم العراقى «الذى كان يمثل تهديدا لإسرائيل» ،على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكى كولن باول خلال مؤتمر صحفى عقده مع شارون يوم ١١ مايو.

وليس هناك ما يشير إلى استعداد الحكومة -الإسرائيلية للاقدام على خطوات حقيقية ،حتى للانسحاب من الأراضى التى أعيد احتلالها فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها ابدت استعدادها لاتخاذ خطوات قليلة الاهمية تتعلق بتسهيل تحركات القادة الفلسطينيين وزيادة عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون فى إسرائيل وإطلاق سراح عدد ضئيل من الأسرى الفلسطينيين !وقد الغت حكومة شارون .. حتى هذه الخطوات الهزيلة والتافهة .

ومن الواضح أن حالة «الانتشاء» السائدة فى الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب الانتصار السهل والرخيص فى العراق لا تتيح مجالا لأى مرونة فى الموقف الأمريكى أو الاسرائيلى ،ويصر حكام واشنطن وتل أبيب على مقاطعة الرئيس الفلسطينى عرفات وتجاهله. وبعد أن ابدتا قدرا من الترحيب بتولى محمود عباس رئاسة الحكومة الفلسطينية ... تحول الترحيب إلى فتور ثم اعقبه موقف الحذر ثم التشكيك فى قدرة محمود عباس على الوفاء بمتطلبات إسرائيل الأمنية.

وهذه المطالب الأمنية تتركز على ضرورة شن حرب دموية فلسطينية- فلسطينية للتخلص من منظمات المقاومة.

فالمطلوب -إسرائيليا- ليس مجرد«هدنة أو وقفا لإطلاق النار على جنود الاحتلال ، وإنما عملية استئصال واجتثاث لكل مقاومة لضمان

تجـريد الفلسطينيين من أية أوراق للقـوة إلى الأبد.

وفى المقـابل ، ليس هناك أى ضـمـان بأن تتحرك إسرائيل على طريق التسوية . بل على العكس ، فإن كل المؤشرات تدل على أنها تريد أن تملك حق الفيتو على أى خطوة فى «خريطة الطريق» تكون مطلوبة منها.

والوسيلة لامتـلاك هذا «الفيتـو» معـروفـة، وهى رفض فكرة الجدول الزمنى وإحلال طريقة أخرى محلها وهى: أن تقرر إسرائيل مـا إذا كـان الجانب الفلسطينى قد نفذ استـحـاقـات المرحلة السـابقة أم لم ينفذ . وبطبيـعـة الحال، فإن الجانب الفلسطينى سيظل «لم ينفذ» -من وجهة نظر شارون -إلى مـا لا نهاية ، وبالتـالى يتعذر الانتقال إلى المرحلة التالية من الخطة.

وشارون يعلم أن مجرد اعلان موافقته على تجـمـيد الاسـتـيطان يعنى سـقـوط حكومـتـه، وانسحاب الاحزاب الدينية العنصرية المتطرفة منها(وهى أحزاب لا تختلف كثيرا فى طريقة تفكيرها عن شارون) مثل حرب المفدال وحزب «الاتحاد القومى».

ومن هنـا ، فـإن مناورته مكشـوفـة: القـاء مسئولية تعثر خطة «خريطة الطريق» وفشلها على عـاتق الفلسطينيين «الذين لم ينفـذوا التزامـاتهم وتعـهداتهم» المتعلقة بتفكيك«البنية الأسـاسـيـة الإرهـابيـة»! وشـارون يعلم سلفـاً انه من المسـتـحيل وقف المقاومة للاحـتلال بنسـبة مـائة فى المائة . ولذلك ،فـإن الفرصـة مـتـاحـة أمامه دائما لكى يتذرع بأى عملية مقاومة لكى يعلن انه متحرر من التزاماته.

ولما كـان المسـئولون الأمريكيون يتشـبثـون -لأسـبـاب مـفـهـومـة- بفكرة أن كل مـقـاومـة للاحـتـلال ليـست سـوى الإرهـاب بعـينه ،فـإن شـارون سيظل يمثل بالنسبة لهؤلاء المسئولين الأمريكيين «بطل مكافحة الإرهـاب»!.

ويعتمد شارون اعتمادا كلياً على المجموعة الليكودية التى تحكم البـيت الأبيض الأمـريكى وهى مـجـمـوعـة تتبنى كل أفكار حزب الليكود الحـاكم فى إسرائيل، بل أكثر تطرفاً وعدوانية من الليكود الإسرائيلى!.

ولما كـان الرئيس الأمـريكى بوش قـد أوكل «للنوايا الطيبة» مـهمـة تنفيذ «خريطة الطريق» فإن التكهن بالنتـائج يصـبح مـهـمـة سـهلة. ولما كـانت واشنطن تصـر على تـهـمـيش اللجنة الرباعيـة ، وبالتحـديد الاتحـاد الأوروبى والأمم المتـحـدة ، بحـيث لا يلعب أى منهـمـا أى دور فعال فى الإشراف على تنفيذ «خريطة الطريق» ..فإن التكهن بالنتائج يصبح من أسهل الأمور.

غير أن أخطر العوامل السلبية فى الموقف برمته هو أن «خريطة الطريق» تُطرح بعد احتلال العراق ، والتهديد بحروب أمريكية عدوانية أخرى ، وبعد التهديدات والانذارات الموجهة إلى كل من سوريا وإيران ومحاولة ارهابهما بكل السبل. والصورة- بايجاز- تدل على أن الولايات المتحدة تريد إعادة تشكيل المنطقة بحيث تضمن خضوعها الكامل للهيمنة الأمريكية -الإسرائيلية المشتركة، وتكفل الغاء أى خيارات أمام العرب إلا

خيار الإذعان للاحتلال أمريكى مباشر.

* خيار إقامة أنظمة «ديمقراطية» مزيفة وصورية وشكلية تكون تابعة للولايات المتحدة وتدور فى الفلك الإسرائيلى.

وفى كل الأحوال فإن أى نظام حكم عربى يعرض نفسه لغضب أمريكا إذا حاول إزعاج المحتلين للعراق أو قدم مساعدات للمقاومة الفلسطينية، أو حاول أن يشق لنفسه طريقا مستقلا أو يمضى فى طريق المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل أو يضع العقبات أمام السطو الأمريكى على ثروات العراق النفطية.

ونتائج هذا الغضب معروفة سلفاً!. ■

قالوا

أنا لست شاعرا سياسيا.

أنا شاعر وطنى . والوطن هنا ليس بمعناه السياسى المباشر، بل بمعناه المطلق ، أى الأرض والناس والتراب والحب ونسمة الهواء.

أمل دنقل

فكرة
درس بغداد
محمد فرج

أعاد الاحتلال الأمريكي للعراق طرح القضية الوطنية في سيرتها الأولى ، سيرة الاحتلال العسكري المباشر ، وسيرة الحروب العسكرية كأداة للسيطرة الاقتصادية والنهب الاستعماري ، وسيرة الأحلاف العسكرية كأداة لتمزيق التكتلات والنظم الإقليمية.

وإن كانت هذه العودة في سياق جديد وفي عالم جديد ،عالم ما بعد إنهيار وتفكيك الاتحاد السوفيتي وإنتهاء مرحلة التوازن الدولي والحرب الباردة ، وعالم ما بعد بروز ظاهرة العولمة الرأسمالية ، وبروز الحركة العالمية المناهضة للعولمة، عالم ما بعد الثورة العلمية والتكنولوجية ، عالم ما بعد ثورة المعلومات والاتصالات، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ،وعالم ما بعد ١٥ فبراير ٢٠٠٣ ، أي عالم بروز الإرهاب كظاهرة عالمية، وعالم بروز الحركة الشعبية كظاهرة عالمية أيضاً.

من هنا فإن حديثنا عن عودة القضية الوطنية هو حديث عن العودة في واقع جديد، وحديث عن عودة الظاهرة الاستعمارية في عالم جديد ، أما الواقع الجديد فهو واقع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم ، في ظل تفوقها العسكري غير المسبوق ، وتخلف وضعف وتفكك النظام الرسمي العربي ، أما العالم الجديد فهو عالم إنطلاق الحركة الشعبية العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية ، المناهضة للتوحش الرأسمالي ، المناهضة لعسكرة العولمة، المناهضة للحرب.

لذلك فإن جدل عودة القضية الوطنية، وجدل عودة الظاهرة الاستعمارية ، هو جدل التفاعل بين الطابع الوطني- القطري أو القومي- والطابع العالمي للقضية الوطنية الجديدة، وجوهر هذا الجديد هو التفاعل بين المقاومة الوطنية المحلية للاحتلال والحركة الشعبية العالمية المناهضة للحرب والعدوان ، المناهضة لتوحش الرأسمالية وعسكرة العولمة.

لكن القضية الوطنية المناهضة للاستعمار في وضعها الجديد، كقضية تحرر وطني في ظل العولمة ، لا يجب أن تظل مجرد نتاج للتفاعل بين المقاومة الوطنية أو القطرية المحلية والحركة الشعبية العالمية فقط، بل يجب أن تصبح متفاعلة أكثر بين الطابع الوطني التحرري المعادي للاستعمار ، الرافض للاحتلال الأجنبي ، والطابع الشعبي الديمقراطي الرافض للاستبداد السياسي ، سواء أكان استبداداً وطنيا أو استبداداً أجنبياً ، من هنا تأخذ قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعا مركزيا في بنية القضية الوطنية الجديدة.

ثمة جديدانُ في القضية الوطنية الجديدة ، المناهضة للحملة الاستعمارية الأمريكية الجديدة على العالم ، المناهضة للإمبريالية والتوحش الرأسمالي ، المناهضة لعسكرة العولمة، المناهضة لليبرالية الجديدة بزعامة أمريكا ، أما الجديد الأول فهو طابعها الأممي ، أي أنها حركة عالمية ، وأما الجديد الثاني فهو طابعها الشعبي الديمقراطي ، أي أنها حركة تحرير شامل ، تقاوم الاستعباد وتناهض الاستبداد.

فالقضية الوطنية الجديدة لا ترى إمكانية حقيقية في تحرير الأوطان بعيداً عن تحرير الشعوب ، بعيداً عن الديمقراطية السياسية والمشاركة الشعبية ، وإذا كان لنا أن نقرأ دروس سقوط بغداد ، فإن درس غياب الديمقراطية السياسية، وغياب المشاركة الشعبية، وغياب منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة ، هو أهم الدروس قاطبة، ذلك أن المواطنين الأحرار المشاركين في تقرير مصيرهم هم الأقدر دائما على تحرير أوطانهم وهم الأقدر دائما على دفع التنمية وحماية الاستقلال. ■



ملف

ماذا بعد احتلال العراق؟

١- الاقتصاد المصرى والعربى بعد الاحتلال.

أحمد السيد النجار

٢- سمات جديدة للصراعات.

محمد سيد أحمد

٣- وحدة اليسار الديمقراطى العراقى.

كاظم حبيب

٤- عسكرة السياسة الأمريكية

بهيج نصار

اقتصادات مصر والعرب والولايات المتحدة في ظل الاستعمار الأمريكى - البريطانى للعراق

أحمد السيد النجار

يشكل الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، الخطوة الكبرى في تدشين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة والتى تعكس تغيرا مهما في الرؤية الأمريكية لطبيعة وآليات تحقيق المصالح الأمريكية. وهذا التغير يحمل فى طياته تغيرا جوهريا فى الاستراتيجية النفطية الأمريكية التي تعرضت لأزمة كبيرة وفشل عملى منذ النصف الثانى من عام ١٩٩٩ وحتى الآن عندما عملت المملكة العربية السعودية على غير رغبة الولايات المتحدة، على رفع أسعار النفط لضمان تمويل إنفاقها العام بدون اقتراض نظرا لضرورة هذا الإنفاق للاستقرار السياسي والاجتماعى فى المملكة، مما أفقد الولايات المتحدة عمادا رئيسيا لاستراتيجيتها النفطية متمثلا فى الدور الرئيسى للملكة فى إبقاء أسعار النفط عند المستويات المقبولة أمريكيا.

العوامل الاقتصادية وراء صعود أميركا إلى طريق الحرب:

ربما يكون الفشل الأمريكي في الاستمرار في السيطرة على سوق وأسعار النفط، والأزمة الاقتصادية التي تمسك بخناق الاقتصاد الأمريكي منذ بداية عام ٢٠٠١ وحتى الآن والتي أدت إلى تراجع كبير فى أداء الشركات الأمريكية خاصة بعد تفجر قضايا الفساد الهائل فيها، والكساد الذي يهدد "غول" المجمع الصناعى العسكرى الأمريكى العملاق، هي الأسباب الرئيسية التى دفعت الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة إلى العدوان على العراق لتوظيف السيطرة عليه فى حل كل هذه المعضلات مجتمعة حسبما تأمل هذه الإدارة، إضافة إلى إنهاء آخر ما تبقى له من قوة وتدمير بنيته العلمية وتشريد علمائه وربما قتلهم لمصلحة إسرائيل، ولجعل العراق أمثولة لكل بلدان العالم أو رأس الذئب الطائر لإرهاب باقي

الذئاب من الدول النامية أو حتى من الدول الكبرى. لكن السيطرة على النفط العراقى يبقى هو الهدف المحورى والرئيسى للعدوان الاستعمارى الأمريكى على العراق واحتلاله حسب تصريح لورانس ليندساى مستشار الرئيس الأمريكى للشئون الاقتصادية في أكتوبر الماضى والذي أقيل أو استقال بعد أقل من شهرين من ذلك التصريح الذي ذكر فيه أن النفط هو الهدف الرئيسى لمساعى الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق، ليشكل صراحة غير معتادة من المسئولين الأمريكين حول الهدف الرئيسي الحقيقي من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيدا عن الأهداف الدعائية المعلنة حول نزع أسلحة العراق أو إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديموقراطى وغيرها من الادعاءات الأمريكية التي تدرك الإدارة الأمريكية قبل أى أحد آخر أنها غير صحيحة، ببساطة لأن الأسلحة المحظور على العراق امتلاكها قد نزعت فعليا، أما إسقاط النظام العراقي، فإنه حدث بهدف التنكيل والانتقام من نظام معارض للإدارة الأمريكية ويشكل برأيها تهديدا لإسرائيل، وحدث أيضا لإرهاب مختلف دول العالم، أما مسألة إسقاط نظام صدام حسين بهدف بناء نظام ديموقراطى في العراق، فإنه أم الأكاذيب الأمريكية، لأن فاقد الشيء لا يمكن أن يعطيه، والإدارة الأمريكية الراهنة تعمل بشكل مطرد ومنظم على تقويض الحريات المدنية في الولايات المتحدة، كما أن الرئيس الأمريكى يجمع سلطات غير عادية ، لدرجة أن زعيم الديموقراطيين في الكونجرس الأمريكي، اعتبر أنه، أي الرئيس الأمريكي، جورج بوش الصغير، يجمع سلطات ديكتاتور، كما أن سلوك الإدارة الأمريكية ضد الدول المختلفة معها لا يمت بصلة للديموقراطية واحترام حقوق وحريات الأخر، بل هو نموذج للعدوانية والانتقامية وروح التطرف والفاشية.

ضبع جائع للنفط:

النفط كهدف رئيسى من العدوان الأمريكى ضد العراق واحتلاله وإطاحة نظامه السياسى، يتمثل فى رؤية الإدارة الفاشستية الأمريكية بضرورة السيطرة على نفط العراق الذي يملك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ أكثر من ١١٢ مليار برميل أو نحو ١١٪ من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط، وذلك لتوظيف هذا النفط في تطوير استراتيجية نفطية أمريكية تمكن واشنطن من تحقيق أهدافها فى سوق النفط العالمية. علما بأن الولايات المتحدة بالذات، ترى أن الاحتياطيات العراقية من النفط تفوق كثيرا ما تعلن عنه بغداد. وكان وزير الطاقة الأمريكي الأسبق جون هارنجتون، قد أعلن فى عام ١٩٨٧، أن العراق يعوم في

الحقيقة على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته تبلغ نحو ٣٢٤ مليار برميل من النفط بما يوازي نحو ٢٦٪ من الاحتياطيات النفطية العالمية وبما يفوق الاحتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ٢٦٤ مليار برميل من النفط.

ومع سيطرة الولايات المتحدة على العراق ونفطه بعد احتلاله، فإنها إذا استتب الأمر لها في العراق، سوف تعمل على مضاعفة حجم الإنتاج العراقي ليصل إلى أربعة ملايين برميل يوميا في الأجل القصير (أقل من ثلاث سنوات)، ترتفع إلى ستة ملايين برميل يوميا في الأجل المتوسط (من ٣-٥ سنوات) باستثمارات تتراوح بين ٢٠، ٤٠ مليار دولار، وهذا الإنتاج يمكن أن يرتفع في الأجل الطويل في بداية العقد الثاني من هذا القرن إلى أكثر من ١٢ مليون برميل يوميا، وسوف تتجاوز الولايات المتحدة في كل ذلك أي التزامات للعراق إزاء منظمة الأوبك بل وربما تخرجه منها كلية، بما يعني تمزيق المنظمة فعليا وإفقادها القدرة على ضبط العرض العالمي من النفط وضبط أسعاره.

وللعلم فإن تكلفة استخراج برميل النفط في العراق هي أدنى تكلفة في العالم بأسره، حيث تبلغ نحو دولار واحد فقط، مقارنة بنحو ٢,٥ دولار للبرميل في السعودية ونحو ١٠ دولارات للبرميل في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للولايات المتحدة إذا دانت لها السيطرة على النفط العراقي بعد احتلال ذلك البلد العربي الكبير في شهر إبريل الماضي، أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط في العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادي يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وبالذات بالنسبة للدول التي تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا في تحقيق دخلها وضمان مستويات معيشية عالية لمواطنيها مثل بلدان الخليج.

وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كان أحد العوامل الرئيسية لتدهور المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكي، وبالذات تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي. وتشير البيانات الأمريكية، إلى أن الميزان التجاري الأمريكي في السلع غير النفطية كان يسفر عن فائض يبلغ نحو ٢٧,٢ مليار دولار سنويا في المتوسط، خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢، لكن الميزان التجاري الأمريكي في النفط ومنتجاته كان يسفر عن عجز بلغ ٤٦,٥ مليار دولار سنويا في

المتوسط خلال الفترة ذاتها، مما أدى في النهاية إلى أن يسفر الميزان التجاري الإجمالي للولايات المتحدة عن عجز بلغ ١٩,٣ مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة المذكورة. وبالتالي فإن سيطرة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، على نفطها، وإنهائها لعصر النفط الرخيص الذي كانت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تنهب خلاله، نفط الدول المصدرة له بأبخس الأثمان، كان سببا رئيسيا في انحدار المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكي بشكل سريع منذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف تسعينات القرن العشرين. وكان ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠، قد ساهم في إحداث أزمة ركود في اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي في عامي ١٩٨١، ١٩٨٢. كما أدى ارتفاع أسعار النفط من مستوى شديد التدني إلى مستويات معتدلة في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١، إلى المساهمة في خلق أزمة الركود الاقتصادي التي عانتها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في بداية تسعينات القرن الماضي.

سياسة رفع الأسعار

كذلك تتضح أهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة من حقيقة أن إجمالى الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل في الوقت الراهن، في حين يبلغ الاستهلاك الأمريكي الصافي، نحو ١٧مليون برميل يوميا، وهذا يعني أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفذ خلال ما يقل عن ثلاثة أعوام ونصف العام فقط لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها كليا. لكنها تعتمد بالأساس على استيراد النفط بدلا من الاستنفاذ السريع لاحتياطياتها النفطية. وقد بلغت الواردات النفطية الصافية (الواردات من النفط مخصوما منها الصادرات من منتجاته) للولايات المتحدة، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يوميا في المتوسط في عام ٢٠٠١، في حين يدور حجم الإنتاج الأمريكي من النفط حول مستوى ٦ ملايين برميل يوميا. وحتى في ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهي بعد ما يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفي الوقت الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنويا، أو نحو ٣٣٣ مليون دولار شهريا. أما عندما ينفذ الاحتياطي الأمريكي، فإنه وبفرض ثبات حجم الاستهلاك الأمريكي من النفط فإن

ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ستة مليارات دولار في العام، أو نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا.

وللعلم فإن بريطانيا والنرويج ستتحولان إلى دولتين مستوردتين لكامل احتياجاتهما من النفط قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي، كما أنه بعد عقدين ستنضب كل احتياطيات الصين وروسيا وستصبحان من أكبر الدول المستوردة للنفط. أما ليبيا والمكسيك فإن احتياطياتهما من النفط سوف تنضب قبل نهاية العقد الرابع من القرن الحالي بافتراض ثبات حجم إنتاجهما عند مستواه الراهن. أما الدول التي ستظل تمتلك احتياطيات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة، فإنها سوف تصبح محدودة ومتركزة في دول الخليج العربية وضمنها العراق، إضافة إلى إيران وفنزويلا. وبالتالي فإن الولايات المتحدة المعنية بإبقاء أسعار النفط منخفضة عند أدنى حد ممكن ولأطول مدى، وجدت أن مصلحتها الأنانية تقتضي تحقيق ذلك من خلال آليات الضغط بالثقل العسكري الرهيب على الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية الكبرى للنفط في الخليج، من جهة، والوجود العسكري المباشر أو احتلال بلد نفطي عملاق هو العراق لاستخدام نفطه في إحداث إفراط في الإنتاج وانهيار في الأسعار، حيث من المؤكد أن تعمل الولايات المتحدة بعد أن احتلت العراق فعليا، على زيادة إنتاجه وصادراته، وتحويله للمنتج والمصدر المرجح في سوق النفط الدولية حتى توظفه في تحقيق استراتيجيتها في السوق النفطية الدولية، ولذا فإنها تسعى باستماتة في الوقت الراهن من أجل رفع العقوبات المفروضة على العراق وإعادة ضخ النفط العراقي للأسواق بلا قيود، دون أن تكون هناك حكومة وطنية عراقية منتخبة ديموقراطيا ومخولة من الشعب العراقي بإدارة اقتصاده وثروته النفطية. وهذا الأمر سيكون نهاية الحقبة السعودية في سوق النفط الدولية، حيث سيحل العراق الخاضع للولايات المتحدة محل السعودية بشكل صادم وسريع كمنتج ومصدر أكبر للنفط، وسيكون الأمر بمثابة كارثة مالية للسعودية ولباقي بلدان الخليج ولإيران ولروسيا والمكسيك وفنزويلا ولكل الدول المصدرة للنفط في العالم. وإذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تعوض المكسيك عن ذلك باعتبارها شريكتها في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، فإنها ستتشفى على الأرجح في كل المصدرين الباقين.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد عبرت أكثر من مرة عن أن السعر المناسب لبرميل النفط هو ما يتراوح بين ١٥ و١٨ دولار للبرميل،

فإنها وبعد احتلالها للعراق ستعمل على تخفيض سعر برميل النفط إلى هذا المستوى، بل وربما تغريها سيطرتها على العملاق النفطي العراقي، على تخفيض السعر إلى ما هو أدنى من ذلك حتى مستوى يزيد قليلا عن تكلفة الاستخراج من المناطق الحدية أو الأعلى في تكلفة استخراج النفط منها، أي ما يزيد قليلا على ١٠ دولارات للبرميل.

وإذا كان سعر النفط قد ارتفع إلى نحو ٣٩ دولار للبرميل قبل العدوان الأمريكي على العراق، فإنه يراوح في الوقت الراهن حول مستوى ٢٣ دولار للبرميل، أي أن سعره انخفض بأكثر من ٤٪ على ضوء التوقعات بحدوث إفراط في الإنتاج العراقي، رغم أن النفط العراقي لم يبدأ بعد في التدفق للأسواق الدولية.

وهذا الربح الذي يمكن أن تحققه الولايات المتحدة سوف يتوزع بين الشركات الأمريكية المستهلكة للنفط وعلى رأسها المجمع الصناعي العسكري وشركات النقل والطيران، وبين الجيش الأمريكي وهو مستهلك كبير أيضا للنفط، وبين المستهلكين الأمريكيين أنفسهم.

وهناك حالة واحدة قد تعمل فيها الولايات المتحدة على رفع أسعار النفط إذا استتب لها الأمر في العراق وسيطرت عليه فعليا، وتمكنت من تمرير دعوتها اللصوصية لخصخصة النفط العراقي بحيث تشتري بعض حقول النفط العراقية وتتحول بناء على ذلك إلى الاكتفاء الذاتي من النفط، بما يجعلها تعمل على رفع أسعار النفط للإضرار بمنافسيها الرئيسيين الذين يستوردون النفط حاليا مثل اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وكوريا الجنوبية، أو بمنافسيها الذين سيتحولون للاستيراد مستقبلا مثل بريطانيا والصين.

الحصاد المر:

على الجانب الآخر من الصورة، تقف اقتصادات الدول العربية عموما وبالذات الدول المنتجة والمصدرة للنفط في موقف سيء للغاية بعد الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، حيث أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يعني بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة، خسارة أكثر من ٦ مليارات دولار من إيرادات صادراتها النفطية في العام، أو نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا، ويعني بالنسبة لدولة واحدة هي السعودية، انخفاض إيراداتها النفطية بما يتراوح بين ٢,٥ ، و ٣مليارات دولار في العام. وهذا يعني أن الاقتصادات العربية، خسرت من انخفاض أسعار النفط وحدها نحو ٨ مليارات دولار في شهر واحد من جراء انخفاض الأسعار من ٣٩ دولار للبرميل قبل الحرب إلى ٢٣ دولار للبرميل حاليا. وسوف تمنى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بخسائر مروعة عندما يبدأ

تدفق النفط العراقي ويرتفع إلى مستويات تمكن الأمريكيين من تخفيض سعر البرميل إلى مستوى ١٥ دولار للبرميل. وهذه الخسارة هي كارثة بكل المقاييس. وسوف تعاني الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بشكل حاد وعنيف إذا حدث هذا الانهيار لأسعار النفط، بحيث أن اقتصاداتها ومستويات المعيشة فيها سوف تتدهور بشكل سريع بما سيعنيه ذلك من احتمالات ظهور وتصاعد اضطرابات سياسية واجتماعية قد تغير الكثير في المنطقة.

ومن البديهي أن أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية لا يتوقف حجمه عند انخفاض إيرادات تصديره، حيث أن مضاعف الاستثمار الذي كانت هذه الإيرادات ستحققه كان من المفترض أن يؤدي إلى تحقيق المزيد من الدخل وإلى بناء المزيد من الاستثمارات ورفع طاقة الاقتصاد وجهازه الإنتاجي، وبالتالي فإن خسارة الإيرادات النفطية بسبب تراجع الإيرادات سيؤدي إلى خسائر أخرى كبيرة في الاقتصادات العربية.

ومن البديهي أن التدهور الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط في هذه الحالة سوف يعقبه استغناء عن أعداد كبيرة من العمالة العربية التي تعمل فى تلك البلدان بما سينقل الأزمة للدول العربية المصدرة لخدمات العمالة.

كذلك فإن تدهور اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط سيؤدى إلى تراجع أعداد السياح الذين يخرجون منها للسياحة في باقي الدول العربية. كما أن حالة اليأس والإحباط التي أعقبت الاحتلال الأمريكى لدولة عربية رئيسية مثل العراق، قد بدأ بالفعل يساهم في تصاعد التطرف، وكانت البداية هي التفجيرات الكبيرة التي وقعت في مجمع سكني للأجانب في العاصمة السعودية الرياض فى شهر مايو ٢٠٠٣، وأدت لمقتل وجرح عدد كبير من الأمريكيين والأجانب المقيمين في المملكة. وهذا التصاعد المحتمل للتطرف سوف تكون له تأثيرات سلبية على السياحة في المنطقة بأسرها.

ومن المنطقي أن تكون النتيجة الحتمية لكل هذه الآثار، هي تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية وبالذات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة والموازين الخارجية، حيث من المنتظر أن يسود الركود في الأجل القصير على الأقل وأن تتعرض الموازين الخارجية للبلدان العربية المصدرة للنفط لتدهور درامي، يقود إلى تدهور عام في تلك الموازين على الصعيد العربي.

كما أن الاحتلال الأمريكى لبلد عربى كبير مثل العراق، أغرى الإدارة الأمريكية على المزيد من التعسف مع باقي الدول العربية بما فيها الدول الرئيسية لفرض النموذج الاقتصادي الذي ترتئيه مناسبا لمصالحها بغض النظر عن

الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما أغراها على الضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادي العربي، لصالح إدماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكيا. وهو ما تجسد عمليا في إعادة إحياء مشروع "السوق الشرق أوسطية" في صيغة جديدة من خلال إعلان الرئيس الأمريكي عن نية واشنطن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المنطقة بشرط إنهاء كل أشكال المقاطعة لإسرائيل والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتحرير اقتصاداتها بشكل كامل بما يعني تقليص دور الدولة فيه إلى أقصى حد.

وهذا الطرح الأمريكي الجديد بشرطيه الرئيسيين هو إعادة إنتاج أكثر صلفا لمشروع السوق الشرق أوسطية الذي طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينات القرن العشرين في محاولة منها لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول الداخلة فيه. وكان ذلك المشروع قد كرست من أجله القمم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي عقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة ثم انتهت بفشل ذريع في الدوحة عام ١٩٩٧ بسبب الرفض الشعبى العربى لهذا المشروع، وبسبب إصرار الدول العربية الرئيسية على منع تحقق طموحات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية المدعومة من الغرب وشركاته الكبرى فى المنطقة العربية من خلال ذلك المشروع الأمريكى.

المقاطعة العربية

كما أن هذا الطرح الأمريكي الجديد هو نوع من الهجوم المضاد على الدعوة الشعبية العربية لمقاطعة السلع والشركات الأمريكية بسبب الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل والاحتلال الاستعمارى الأمريكي للعراق والقمع الذى تمارسه قوات الاحتلال الأمريكى ضد الشعب العراقي في أراضيه المحتلة. فإذا حدث هذا التحرير للتجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، فإنه سيفرض وجود السلع الأمريكية بكثافة كبيرة وتمتعها بميزات تفضيلية فى الأسواق العربية متمثلة في إزالة الرسوم الجمركية عليها بما يجعل سعرها رخيصا، بما يساعد تحقيق الضغوط على عملية المقاطعة العربية للسلع الأمريكية، بآليات اقتصادية.

ورغم أهمية الأهداف السياسية الأمريكية من الدعوة لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة، إلا أنْ الأهداف الاقتصادية حاضرة بشكل أقوى حيث تعد هذه المنطقة واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسع حجم تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، مع تزايد انفتاحها التجارى على العالم في ظل انضمام عدد من دولها إلى منظمة التجارة العالمية ودخول عدد من الدول في برنامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبى فى إطار اتفاقات

المشاركة التي تربط بين الطرفين. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك دول الاتحاد الأوروبى تستحوذ على حصة متزايدة من أسواق المنطقة في ظل اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد وبين عدد من دول المنطقة، فطرحت برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة لتتمكن من مزاحمة دول الاتحاد الأوروبى فى أسواق المنطقة، بعد أن أدت العلاقات التفضيلية التي أقيمت بين الاتحاد الأوروبى وبين بعض دول المنطقة إلى تزايد حصة الاتحاد الأوروبي في أسواق تلك الدول على حساب الحصة الأمريكية فيها. وعلى سبيل المثال تراجعت حصة الواردات السلعية التركية من الولايات المتحدة من ١١,٤٪ من إجمالي الواردات السلعية التركية عام ١٩٩٣ إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٩٥، إلى ٧,٩٪ منها عام ٢٠٠١. كما تراجعت نسبة الصادرات السلعية الأمريكية للمغرب من إجمالي الواردات السلعية المغربية، من ٧,٧٠٪ عام ١٩٩٣، إلى ٥,٩٪ عام ١٩٩٥، إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٠١. كذلك تراجعت نسبة الواردات التونسية من الولايات المتحدة، من ٥,٧٪ من إجمالى الواردات السلعية التونسية عام ١٩٩٣، إلى ٤,٩٪ عام ١٩٩٥، إلى ٤٪ في عام ٢٠٠١ وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات السلعية الأمريكية للدول العربية، بلغت نحو ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ تشكل نحو ٢,٤٪ من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الأمريكية في العام المذكور، كما بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الدول العربية، نحو ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٧٪ من إجمالي قيمة الواردات الأمريكية في ذلك العام. ورغم أن هذه التجارة لا تشكل في الوقت الراهن سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية الأمريكية، إلا أنها قابلة للتزايد السريع في حالة تحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بصورة يمكن أن تحول المنطقة إلى شريك تجارى رئيسي للولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة يهمها أن تربطها علاقات اقتصادية تفضيلية بالشروط الأمريكية، مع دول المنطقة العربية التي تملك ثلثي احتياطيات النفط في العالم، خاصة وأن السيطرة على هذا النفط من خلال الاحتلال المباشر لدولة نفطية كبرى مثل العراق يبدو أمرا محفوفا بالمخاطر بعد أن اكتشفت الإدارة الأمريكية "الذكية"، أنها هدمت النظام القديم وبعثرت الترتيب الحرج للعراق، دون أن تكون لديها القدرة على صياغة النظام الجديد على هواها، بل إنها قد تجد نفسها أمام وضع أسوأ يتمثل في مقاومة عراقية شعبية شرسة لقوات الاحتلال، وصعود للاتجاهات الإسلامية وثيقة الصلة بإيران فى منطقة جنوب ووسط العراق التي تحوي خزانه النفطي الرئيسي،

بما يصعد احتمالات حدوث توافق عراقي مع إيران يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة وليس في العراق وحده.

والحقيقة أن الدول لا يمكن أن تقيم علاقات تفضيلية عادلة ومتوازنة حقيقية في ظل منطق التحديد المنفرد والإملاء اللذين تتبعهما الولايات المتحدة في طرحها لتحرير التجارة بينها وبين دول المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا أن تقيم علاقات اقتصادية تفضيلية مع دول المنطقة بشكل جماعي فعليها أن تحترم إرادة دول وشعوب المنطقة سواء فيما يتعلق بخطوات وشروط تحرير التجارة، أو بمسألة دمج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصادات المنطقة من موقع متفوق مدعوم من الولايات المتحدة، حيث أن كل الشعوب العربية وغالبية دول المنطقة لن تقبل بمثل هذا الدمج في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في سورية ولبنان وفلسطين وعلى رأسها القدس الشريف، وفي ظل رفض إسرائيل لحق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني الذين طردتهم من وطنهم، وفي ظل عدم التزامها بدفع تعويضات عن الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة التي نهبتها منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن، والممتلكات التي نهبتها أثناء احتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ من الجولان إلى سيناء، وفي ظل إصرارها على امتلاك كل أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية التي تشكل عامل تهديد وابتزاز لكل الدول العربية. فإذا كانت الولايات المتحدة تريد تحرير تجارتها مع دول المنطقة بدون إقحام إسرائيل فأهلا بها في مفاوضات متكافئة ونزيهة وعادلة لا يمكن أن تتم بمباركة شعبية عربية إلا بعد زوال الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق، أما إذا كان الهدف من الإعلان الأمريكي الأخير هو تمرير الدمج الاقتصادي لإسرائيل في المنطقة، فإن ذلك أمر كان مرفوضا في السابق ولن تقبله الشعوب العربية في الحاضر أو المستقبل مهما كانت الظروف والضغوط، حتى لو خضعت الحكومات العربية للضغوط الأمريكية في ظل حالة الضعف والهوان التي تمر بها.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سعت بشكل دائم لتخفيض أسعار النفط واستعادة زمن النفط الرخيص، فإن العراق، قبل أن يسقط فريسة للاحتلال الأمريكي-البريطاني، كان دائما عقبة كأداء أمام هذه المساعي الأمريكية، فقد ظل دائما في موقع الصقور في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث كان في مقدمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط التي عملت دائما على رفع أسعاره لضمان عائد عادل للدول المصدرة له، كما قام بتأميم ثروته النفطية بما ساعد على انتشار هذا الأمر، بما حرم الشركات النفطية العالمية الكبرى وعلى

رأسها الشركات الأمريكية من النهب المبالغ فيه للثروات النفطية في البلدان النامية والعربية المنتجة والمصدرة له. وترتيبا على ذلك فإن العراق كان يمثل، تاريخيا، عقبة أمام الاستراتيجية الأمريكية في سوق النفط. وفي كل المواقف الرئيسية في سوق النفط، من مساعي رفع الأسعار لمستويات عادلة، إلى تحسين شروط تقاسم الإنتاج بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية، إلى تأميم الثروة النفطية، كان العراق يقف دائما في صف الصقور بين الدول المصدرة للنفط وداخل منظمة الأوبك، لذا يبدو سلوك الإدارة الأمريكية إزاء هذا البلد ونظام صدام حسين، مفعما بقدر هائل من الرغبة في الانتقام والتنكيل به، والرغبة في نهب ثروته النفطية الضخمة بأبخس الأثمان تحت عصا الاحتلال، وتحويله إلى عبرة لكل الدول المعارضة للولايات المتحدة، أو رأس الذئب الطائر لإرهاب كل الدول النامية وحتى الكبرى المتنافسة مع الولايات المتحدة.

لكن من الضرورى الإشارة إلى أنه رغم الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق الذى عزز من المساعي الأمريكية لفرض نموذجها الاقتصادي اليميني المتطرف وفرض إدماج اقتصاد إسرائيل في اقتصادات المنطقة العربية من موقع متفوق ومهيمن بدعم من الشركات الغربية الكبرى، إلا أن "النجاح" الأمريكي سيكون قصير الأجل إلى حد بعيد، لأن العدوان الأمريكي على العراق واحتلاله، سيطلق وفقا لكل خبرات التاريخ، طوفانا من الاضطراب في العراق الذى لن يستقر حكمه للاستعمار الأمريكي ولا للحكومة الألعوبة التي يمكن أن تضعها واشنطن في بغداد، لأن في العراق أمة عظيمة وعريقة، تستند لميراث حضاري هائل وتتسم بالاعتزاز بالذات ورفض الخضوع للمستعمر، ولها امتدادها الاجتماعي في كل البلدان العربية، وهي ببساطة ليست الأمة الأفغانية التي تمزقها صراعات قبلية لمجتمع لم يحقق أدنى درجة من درجات التكامل القومي. ومن قلب العراق المحتل يمكن أن تستنزف إمبراطورية الشر الأمريكية ويبدأ أفولها العملي في أوحال أهوار العراق، لأنها لو خسرت مقامرتها الكبرى في العراق فإنها ستخسر الكثير على كافة الأصعدة.

عن الاقتصاد المصرى

جاء الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق ليشكل صدمة جديدة للاقتصاد المصرى الذى يعاني أصلا من أزمة اقتصادية ممتدة منذ أربعة أعوام على الأقل. حيث أن هذا الاحتلال ومن قبله الحرب ومن قبلها التوترات الأمريكية-العراقية، تشكل عوامل تأثير سلبية على الاقتصاد المصري وبالذات على القطاعات والمجالات التي تحصل منها مصر على النقد الأجنبي، بما يهدد بالمزيد من الاضطراب في سعر وسوق الصرف المصرية، ويهدد أيضا

بالمزيد من الحاجة إلى الاقتراض والوقوع ثانية في فخ المديونية الثقيلة، لو لم تتصرف الحكومة المصرية على نحو رشيد وكفء، وهو أمر مستبعد في ظل حكومة تثبت في كل يوم أنها لا هي رشيدة ولا هي كفئة على الصعيد الاقتصادى.

وإذا بدأنا بتأثير العدوان الأمريكي ضد العراق ثم احتلاله، على قطاع النفط في مصر، فإن قيمة الصادرات المصرية من النفط بلغت نحو ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وتراجعت إلى ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠١، ثم عاودت الصعود في عام ٢٠٠٢ بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط خلال النصف الثاني منه على ضوء تصاعد التوتر الأمريكى-العراقى وتوقف صادرات النفط الفنزويلية بسبب الاضطرابات السياسية في ذلك البلد. وخلال الربع الأول من العام الحالى (٢٠٠٣)، بلغ متوسط سعر برميل النفط أعلى مستوى له منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، متجاوزا متوسط الأسعار خلال الفترة التي سبقت حرب الخليج الثانية. وتبعا لهذه الأسعار فإن إيرادات مصر من تصدير النفط كان من الممكن أن تتجاوز مليارا دولار في العام الحالي إذا بقيت الأسعار تراوح عند مستواها في متوسط الربع الأول من العام الحالي.

لكن وقوع النكبة العربية الكبرى بالاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، أدى بالفعل لتخفيض أسعار النفط بشكل كبير، وهو تخفيض مرشح لأن يصبح أوسع نطاقا عندما تبدأ صادرات النفط العراقية في التدفق للأسواق الدولية إذا نجحت المساعي الأمريكية لرفع العقوبات عن العراق فى ظل سيطرتها عليه كقوة احتلال استعمارية مباشرة. وإذا نجحت الولايات في توظيف نفط العراق الخاضع لاحتلالها في تخفيض أسعار النفط إلى المستوى الذي تفضله الولايات المتحدة وهو نحو ١٥ دولار للبرميل ، فإن هذا سيعني بالنسبة لبلد مثل مصر، خسارة نحو مليار دولار من إيراداتها النفطية السنوية، حيث أن مصر تخسر نحو ٦٦ مليون دولار سنويا، أو نحو ٥,٥٠ مليون دولار شهريا من انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط. وهي خسارة قد تتكرر لسنوات طويلة لو تمكنت الولايات المتحدة من إحكام سيطرتها على الاحتياطيات النفطية العراقية الهائلة ووظفتها من أجل ضخ كميات كبيرة من النفط تزيد عن الطلب عليه في الأسواق الدولية بحيث تنخفض الأسعار لزمن طويل وتتمكن الولايات المتحدة من شراء كميات ضخمة من النفط الرخيص لتعيد حقن آبارها به، وتصبح أكثر قدرة على الضغط على أسعار النفط.

أما قطاع السياحة المصري، فإنه شأنه شأن حركة السياحة العالمية عموما تعرض لصدمة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر التي أدت لتخفيض عدد السياح الذين يزورون مصر، من

٥,٥٠ مليون سائح عام ٢٠٠٠، إلى ٤,٦ مليون سائح عام ٢٠٠١، وانخفضت الإيرادات السياحية المصرية من ٤,٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠١. وفي ظل الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارة السياحة من أجل استعادة المعدلات المرتفعة للتدفق السياحي إلى مصر، ارتفع عدد السياح إلى ٥,٢ مليون سائح، وجاءت الزيادة بشكل أساسي من الدول العربية.

لكن عندما تصاعدت التوترات الأمريكية-العراقية، ثم بدأ العدوان الأمريكي على العراق، ثم احتلت القوات الأمريكي-البريطانية هذا البلد العربي الكبير، حدثت حالة من الاضطراب المتصاعد بالتوازي مع هذه الأحداث، في المنطقة العربية، وتصاعدت المخاوف التي تضع قيودا على تدفق السياحة بمعدلاتها الطبيعة للمنطقة عموما وفي القلب منها مصر التي تعد أكبر دولة في المنطقة فيما يتعلق بعدد السياح الذين يتدفقون عليها. ونظرا لأن التوقعات المنطقية تشير إلى الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق سوف يشعل حالة من التوتر والتطرف في كل المنطقة وفي العديد من بلدان العالم، فإنه من المنطقي أيضا أن يؤثر ذلك سلبيا على حركة السياحة إلى مصر لسنوات طويلة، كما أنه لن يكون من الممكن تعويض ذلك من خلال زيادة التدفق السياحي العربي إلى مصر مثلما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، حيث الانخفاض في أسعار النفط وبالتالي تراجع مستويات معيشة المواطنين في بلدان الخليج سوف يقلل على الأرجح من خروجهم للسياحة في الخارج بالمعدلات القديمة، وبالتالي ستتأثر السياحة في مصر بشكل مزدوج بسبب ما سيخلقه الاحتلال الأمريكي للعراق من توتر وتطرف، وبسبب تضاؤل رافد رئيسي من التدفق السياحي إلى مصر هو السياحة العربية.

أما بالنسبة للعمالة المصرية في الخارج والتي بلغت قيمة تحويلاتها نحو ٢,٨ مليار دولار في العام المالي الأخير ٢٠٠١/٢٠٠٢، فإن الجانب الأعظم من هذه العمالة موجود في بلدان الخليج. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق وتخفيض أسعار النفط الذي من المحتمل أن يصبح أكثر فداحة عندما تتدفق الصادرات النفطية العراقية كما أشرنا آنفا، فإن بلدان الخليج ستضطر إلى اتباع برامج اقتصادية تقشفية بما يعني أنها ستستغني عن أعداد كبيرة من العاملين الأجانب لديها وضمنهم المصريين العاملين في تلك البلدان، بما سيعنيه ذلك من انخفاض طويل الأمد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي تعد من أهم موارد النقد الأجنبي في مصر.

المتطرفون قادمون

أما بالنسبة لتدفق الاستثمارات إلى مصر، فإنه من المتوقع أن تكون الحالة المضطربة في المنطقة العربية عموما مع بدء العدوان

الأمريكي على العراق ثم احتلاله بما قد يخلقه من موجة جديدة من التطرف، غير مشجعة لتدفق هذه الاستثمارات سواء إلى مصر أو إلى باقي دول المنطقة.

لكن مصر لم تتلق أصلا سوى استثمارات أجنبية محدودة لأن هناك أمور أخرى أكثر أهمية لابد لمصر من تحقيقها حتى تكون قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية في أي حال، مثل ضبط المواصفات القياسية بالنسبة للسلع المنتجة في السوق المصرية حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة، وضمان عدم التجاوز على حقوق الملكية الفكرية فيها، وسهولة إجراءات تسيير الأعمال فيه بصورة توفر الوقت والجهد وتغلق الكثير من أبواب الفساد الذي تتزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية، وانفتاح السوق المحلية على العالم لضمان سهولة الحصول على السلع الأولية والوسيطة من جهة، وضمان سهولة التسويق الخارجي للسلع المنتجة من جهة أخرى، وارتفاع مستوى الشفافية وتوافر آليات شعبية ورسمية فعالة لمكافحة الفساد، وتوافر الشريك المحلي الكفء الذي يحترم حقوق شريكه الأجنبي، ووجود نظام فعال لمنع التهريب السلعي حتى تكون هناك فرصة عادلة للمنافسة على أسس واضحة.

كذلك فإن الصادرات المصرية للعراق تأثرت كثيرا بسبب الحرب وما أسفرت عنه من احتلال أمريكي-بريطاني للعراق. وكان العراق قد أعطى أولوية لمصر وباقي البلدان العربية في تعاقدات الاستيراد في إطار اتفاق "النفط مقابل الغذاء"، وذلك ضمن استراتيجية عراقية لتعميق شبكة المصالح بين العراق والبلدان العربية لضمان ألا تؤدي فترة الحصار الظالم والجائر المفروض عليه إلى عزله عن التطورات الاقتصادية التي تجري في محيطه العربي من جهة، ومن جهة أخرى، لتعزيز المواقف الشعبية والنخبوية العربية الرافضة للعدوان الأمريكي على العراق.

والغريب حقا أن الصادرات المصرية للعراق التي تتمتع بميزة خاصة هي عدم وجود رسوم جمركية عليها نتيجة وجود اتفاق لتحرير التجارة بين البلدين، لم تتدفق بمعدلات كبيرة للعراق، حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية للعراق، بلغت نحو ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠١. وهناك تناقضات صارخة بين التصريحات التي كان يطلقها المسئولون في العراق ومصر عن حجم الصادرات المصرية للعراق، وبين البيانات الفعلية عن هذه الصادرات ، فبينما يشير هؤلاء المسئولون إلى أن التعاقدات التي حصل عليها المصدرون المصريون منذ بداية تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠١، بلغت قيمتها ٣,٥ مليار دولار، فإن البيانات الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمعتمدة على بيانات رسمية من مصر والعراق، تشير إلى أن قيمة الصادرات السلعية المصرية إلى العراق خلال الفترة المذكورة لم تتجاوز ٣١٢ مليون دولار فقط. أي أن نسبة الصادرات المصرية تقل عن ٩٪ من قيمة التعاقدات التصديرية المصرية للعراق في

الفترة المذكورة.

أما باقي الصادرات المصرية للعراق فإنه في الأصل سلع مستوردة من بلدان أخرى يقوم مستوردون مصريون بإدخالها للعراق بشهادات منشأ مصرية للاستفادة من الميزات التفضيلية التي منحها العراق للصادرات المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية وفقا لاتفاق تحرير التجارة بشكل كامل بين مصر والعراق.

وسوف تعمل الإدارة الأمريكية على جعل الشركات الأمريكية هي المورد الرئيسي للسلع للعراق الخاضع لاحتلالها، على حساب الشركاء التجاريين القدامى للعراق ومنهم مصر.

وختاما، يمكن القول أن النكبة العربية الكبرى المتمثلة في الاحتلال الاستعماري الأمريكي للعراق تحمل في طياتها الكثير من الآثار الاقتصادية الوبيلة على المنطقة العربية وبالذات على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى الدول التي يوجد بها قطاع سياحي كبير وتصدر خدمات العمالة مثل مصر. ولن تكون هناك فرصة حقيقية لمواجهة كل هذه الآثار إلا من خلال نضال الشعب العراقي بلا هوادة من أجل هزيمة قوة الاحتلال الأمريكية-البريطانية وطردها من العراق مثلما طردت كل الشعوب المناضلة من أجل استقلالها، كل قوى الاستعمار القديم ورمت بها إلى مذبلة التاريخ. وهذا النضال العراقي يحتاج إلى دعم حقيقي من الدول العربية ومن كل القوى المحبة للسلام والحرية في العالم. كذلك فإن الدول العربية المصدرة للنفط يجب أن تعمل بشكل صارم على تفادي أي آثار سلبية للاحتلال الأمريكي للعراق على أسعار النفط، وذلك من خلال الحفاظ على تماسك وقوة منظمة الأوبك حتى ولو خرج منها العراق في ظل الاحتلال الأمريكي له، والعمل على استيعاب أي زيادة في الإنتاج النفطي العراقي بتقليل إنتاج الدول الأخرى المنتجة للنفط داخل وخارج الأوبك للإبقاء على أسعار النفط عند مستوى ٢٥ دولار للبرميل على الأقل قابلة للزيادة بشكل منتظم تبعا لمعدلات التضخم العالمية، وإجراء التغييرات ووضع القوانين الكفيلة بحفز ودفع الأموال العربية إلى التوقف عن النزوح للخارج بل وحتى العودة من المهجر لتمويل التنمية في البلدان العربية، ويأتي في مقدمة هذه الإجراءات، مكافحة التمييز بين رجال الأعمال تبعا لنفوذهم السياسي وعلاقتهم بقمم السلطة، ومكافحة الفساد الذي استشرى في البلدان العربية في ظل انعدام الديموقراطية الحقيقية وعدم تداول السلطة سواء في ظل النظم الملكية أو في ظل حكم الرؤساء مدى الحياة، وغياب المشاركة الشعبية الفعالة التي تضمن مكافحة الفساد ومنعه، بحيث أن الديموقراطية الكاملة وضمان تداول السلطة ووضع حد أقصى لحكم الرئيس بفترتين رئاسيتين لا يحق له بعدهما الترشيح للرئاسة مرة أخرى، أصبحت أمور

ضـرورية لحـيـاة وتطور النظم السـيـاسـيـة والاقتـصـادية العربية وليست ترفا سياسيا. وإضافة إلى هذا الشرط الجوهري لخلق بيئة تساعد على إبقاء الأموال العربية في بلدانها، فـإن هـناك عـدد من الأمـور التي يمكن أن تساعد بقوة على تحقيق هذا الهدف مثل ضبط المواصـفـات القـيـاسـيـة في الأسـواق العـربيـة، وضمان عدم التجاوز على حقوق الملكية الفكرية فيـهـا، وسـهـولة إجراءات تسيير الأعمـال فيه بصـورة توفر الوقت والجـهـد وتغلق الكثـيـر من أبواب الفساد الذي تتزايد فرصه كلما تعقدت الإجراءات البيروقراطية، وانفتاح السوق العربية على العالم لضمان سـهولة الحصـول على السلع الأوليـة والوسـيطة من جـهـة، وضـمـان سـهـولة التـسـويق الخـارجي للسلع المنتـجـة من جـهـة أخرى، وارتفـاع مستوى الشفافية وتوافر آليات شـعبيـة ورسـمـيـة فعالة لمكافـحـة الفـسـاد، وتوافر الشـريك المحـلي الكفء الذي يحـتـرم حـقـوق شريكه الأجنبي، ووجود نظام فعال لمنع التـهريب السلعي حتى تكون هناك فرصـة عادلة للمنافسة على أسس واضحة. ■

قالوا

أنام فى حظائر النسيان

طعامى: الكسرة والماء وبعض التمرات اليابسة

وها أنا فى ساعة الطعان

ساعة أن تخاذل الكماة والرماة والفرسان

دعيت للميدان

أنا الذى ما ذقت لحم الضأن

أنا الذى لا حول لى أو شأن

أنا الذى أمضيت من مجالس الفتيان

أدعى إلى الموت

ولم أدع إلى المجالسة

أمل دنقل

سمات جديدة للصراعات

على عتبة الألفية الثالثة

محمد سيد أحمد

لن تنتهى «القطبية الثنائية» طالما هناك استقطاب فى المجتمعات ، بفعل الصراع الطبقى ..نعم ، قد تختلف صور «القطبية الثنائية» ، ولكنها تظل فى الجوهر تعبيرا عن «إزدواجية ما» ،عن صراع بين قطبين.

وقد شهدت حقبة «الحرب الباردة» فى النصف الثانى من القرن العشرين طوال عدة عقود نظاما اصطلح على وصفه بـ«النظام العالمى الثنائى القطبية» ..غير أن هذا النظام كان صورة معينة من صور «القطبية الثنائية» الممكنة، حكمتها ظروف وملابسات تاريخية

حكمتها حقيقة أن الاشتراكية نشأت أولا فى مجتمعات لم تكن أكثر مجتمعات العالم تهيؤا لوضعها موضع التطبيق ..كان ماركس، فى منتصف القرن التاسع عشر ، واستنادا إلى تحليله «العلمى» للقوانين التى تحكم حركة المجتمعات ، قد تصور أن أكثر المجتمعات ملاءمة لنجاح ثورة اشتراكية هى أكثر مجتمعات العالم تطورا، حيث بلغ صراع الطبقات فيها درجة بعيدة من الاحتدام ، وكذلك درجة عالية من النضج .وخص بالذكر ألمانيا ،والولايات المتحدة ، وبريطانيا.

غير أن الذى حدث أن البلدان الأولى التى شهدت ثورات اشتراكية لم تكن بلدانا شهدت تطورا رأسماليا بالغا ، بل بلدان اعتبرت من هذه الوجهة «متخلفة» .مثل روسيا ،فالصين ،وكذلك القطاع الشرقى ، الأقل تطورا ، من أوروبا ..لقد نجحت الثورات الاشتراكية أولا فى بلدان لم تكن قد حققت حدا من التطور الاجتماعى بات أبرز ما يميزه هو بلوغ التناقض بين رأس المال والعمل حده الأقصى ..أى بلوغ تناقضات الرأسمالية حد إرساء أسس مجتمع «نقيض » «اشتراكى» ،كفيل بتجاوز هذه التناقضات .وهكذا ، بدلا من أن تتوافر للدول التى تخضع لسلطة اشتراكية الظروف التى تتيح لها فرصة الانصراف إلى بناء الاشتراكية ، وجدت نفسها مضطرة لتخصيص جل جهودها للتغلب على التخلف وإنجاز مهام تنموية تختلف كثيرا عن مهام بناء

الاشتراكية.

ثار جدل حاد فى صفوف الماركسيين عقب نجاح الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧: هل من الممكن إقامة مجتمع اشتراكى فى مجتمع متخلف مثل روسيا؟ هل من الجائز التخلى عن السلطة عقب نجاح الثورة، لمجرد أن بلدا متخلفا لا تتحقق له الظروف الموضوعية التى تهيؤه لحكم اشتراكى؟ هل يكون المطروح فقط هو مرحلة «انتقالية» ..مرحلة سلطة اشتراكية تمارس فى الأساس مهاما تنموية ، لعدم توافر الظروف الموضوعية لإقامة الاشتراكية؟.

ربما كان التصور، عقب نجاح الثورة فى روسيا ، التسليم بعدم جواز التخلى عن السلطة لمجرد أن الظروف الموضوعية لانتصار الاشتراكية غير متوافرة، والسعى إلى تثبيت الحكم الاشتراكى حيثما كان ذلك ممكنا ، استعدادا لجولات أخرى مستقبلا ، بمجرد توافر ظروف موضوعية مناسبة.

ترتب على ذلك فى النهاية اعتماد أطروحة ستالين القائلة بضرورة إقامة الاشتراكية فى بلد واحد، دون انتظار توافر ظروف إقامتها فى غيرها من البلدان ..وهذا القرار طبع مصير قضية الاشتراكية فى القرن العشرين..

الاشتراكية من موقع التخلف

اتخذت الازدواجية المتمثلة فى مواجهة بين أيديولوجيتين على طرفى نقيض ، صورة مواجهة بين دولة هى«قلعة للاشتراكية» من جانب ، وبين بقية أرجاء العالم التى ظلت تحت سيطرة دول عظمى، رأسمالية ، بلغت طور الإمبريالية ،من الجانب الآخر ..منها التى نهجت نهجا ديمقراطيا ،ومنها التى تخلت عن الديمقراطية على المكشوف ، وأطلقت ظاهرة الفاشية.

لم يكن موقف ستالين من الفاشية أكثر عداء ، أو أقل عداء ،من عدائه للرأسمالية بوجه عام .. فمن عام ١٩٣٥ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ركز على معاداة الفاشية بالذات، ودعا إلى جبهة متحدة على الصعيد العالمى ضد الخطر الفاشى ..ثم عندما أدرك ستالين أن الديمقراطيات الغربية كانت تحرض الدول الفاشية سراً ضد الاتحاد السوفيتى لتتجنب هى خطرها ، أقام حلف «عدم اعتداء» متبادل بينه وبين هتلر ..واستمر الحلف ساريا حتى اعتدى هتلر على الدولة السوفيتية عام ١٩٤٢.

لم يكن أمرا طبيعيا أن تقوم الاشتراكية- أولا- فى القطاع المتخلف من العالم .. لم تكن الظروف فى هذا القطاع المتخلف مهيأة لازدهارها ونجاحها ..لقد اصطدمت بحقيقة أن القطاع الأوسع من المجتمع مشكل من قوى اجتماعية محافظة، حريصة على بقاء النظام الطبقى السائد كما هو ، وليست ذات مصلحة فى التغيير الثورى للنظام الاجتماعى ،كما هو الحال مع طبقة البروليتاريا التى- على حد قول ماركس- «لا تملك شيئا تفقده سوى أغلالها».

وعندما تعثر التطبيق الاشتراكى ، وناهضت قوى اجتماعية شتى (وليست

الطبقات الرجعية وحدها) الإجراءات التى من شأنها إرساء أسس الاشتراكية ، نشأت ظروف أغرت السلطة الاشتراكية إلى استخدام القوة والبطش .مما أحدث مزيدا من التعثر ، وأفضى إلى تجدد الصراع الطبقى فى المجتمع بدلا من تجاوزه.

والتعثر الذى واجه البلدان الاشتراكية واجه من باب أولى المجتمعات التى عانت طويلا من النير الاستعمارى .. صحيح أن الحرب العالمية الثانية قد حققت للاشتراكية انتشارا لم يسبق له مثيل .. وبدلا من قصر الاشتراكية على دولة واحدة هى الاتحاد السوفيتى ، أصبح للاشتراكية «معسكر عالمى» يضم العديد من دول أوروبا وآسيا ..بل هيأ انتشار الاشتراكية الظروف لتعاظم شأن ظاهرة «التحرر الوطنى» فى بلدان عديدة انتمت أصلا إلى القطاع المتخلف من العالم .. تحديدا إلى عالم المستعمرات ..غير أن آفة التخلف قد أساءت إلى كثير مما بدا ممكنا تحقيقه فى ظل الاستقلال ،وفى صور كانت فى أحوال عديدة حدة مما حدث فى الأقطار التى تبنت العقيدة الاشتراكية..

مواجهة شمال/ جنوب

هكذا تميز بروز الاشتراكية كظاهرة عالمية خلال القرن العشرين بصفته ظاهرة منسوبة إلى الصراع بين «الشمال » و«الجنوب» ، بين التقدم والتخلف ، أكثر منه ظاهرة منسوبة إلى الصراع بين « الشرق » و«الغرب»..طبعا ، المقصود بالصراع بين «الشرق » و«الغرب» هو الصراع الايديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية(أى الاشتراكية بصفتها مرحلة أولى فى عملية ثورية هدفها الأقصى هو الشيوعية) ..لقد نسب الشكل الأكثر بروزا للصراع العالمى إلى صراع «أفقى» «بين الشرق» و«الغرب» ، بينما كان ينبغى رد جوهره إلى صراع «رأسى» بين «الشمال» «والجنوب».

وسوء التفاهم هذا أفضى إلى ظواهر كانت بحاجة إلى تفسير ..على سبيل المثال ، لماذا تلاشى الكثير من الآمال التى علقت على الاشتراكية وحلت محلها خيبة الأمل والإحباط ؟ ..لماذا زادت أوجه الصراع تفاقما بدلا من توجه الصراع إلى تجاوز التناقضات؟.. لماذا انتشرت ظواهر توحى بأن «العدو الطبقى» يزداد شراسة فى كل مكان ، بدلا من تعاظم إحساس الجماهير بأن الاشتراكية منتصرة وتحقق مزيدا من الانتصارات؟ ..قد وجدت هذه الأسئلة تبريرا فى نظريات راجت فى عهد ستالين ،وهى أن الصراع الطبقى يزداد ضراوة كلما أنجز المزيد من التقدم على درب الاشتراكية .وهذا لابد أن يطرح معضلة منطقية: كيف الجمع بين الاتجاه إلى زيادة ضراوة الصراع الطبقى ،والاتجاه إلى تجاوزه وتلاشيه فى آن واحد ، كلما اقترب هدف الشيوعية؟.. كان من نتائج هذا التناقض أن يوم وفاة ستالين فى ١٩٥٣ ، كان الإعلام السوفيتى يتحدث عن الإنجازات الرائعة للزعيم الراحل التى لم يشهد التاريخ مثيلا لها ، بينما كان يقبع وقتذاك ما لا يقل عن خمسة ملايين

معتقل وسجين روسى فى منافى سايبيريا!.

إن مثل هذه المفارقة غطت على حقيقة أن الاشتراكية ، بدلا من «توظيف الرأسمالية»، كخطوة تمهيدية للتحول إلى الشيوعية ، قد أصبحت هى الموظفة.. أصبحت الرأسمالية هى التى «توظف الاشتراكية، كأداة فى يدها لاختبار قوتها الذاتية ، ومكامن الخطر التى تتعرض لها ، وقد تتهددها ..أصبحت الاشتراكية عنصرا يستثمره النظام الرأسمالى القائم بدلا من أن يكون تعبيرا عن أن النظام القائم غير قادر على أن يحافظ على كيانه .ولم يكن ذلك بغريب ..فإن المهمة التى باتت تواجه الاشتراكية هى مهمة مزدوجة ..لم تكن فقط التغلب على التخلف ، وإنما أيضا اللحاق بإنجازات الرأسمالية فى أكثر مواقعها تقدما ،والحد من فجوة بين الطرفين عرضة للاتساع باستمرار ..كيف إنجاز هذا كله ، علما بأن العلم والتكنولوجيا كلما تقدما ، زادت قدرتهما على إنجاز المزيد من التقدم العلمى والتكنولوجى ، لا العكس.

نهاية التحييد المتبادل

لم يكن بغريب أن يتعرض النظام العالمى الثنائى القطبية لانهيار أحد قطبيه ..كان مخطط أمريكا إجهاد الاتحاد السوفيتى بسباق تسلح فوق طاقته ، حتى الإجهاز عليه ..قد أمكن للسوفيت الصمود فعلا لفترة فى أوجه التحدى ..حتى بدا -لفترة- أن السوفييت قادرون على تحقيق سبق فى الفضاء ، بإطلاق أول قمر صناعى ، ثم بإطلاق أول إنسان إلى الفضاء الخارجى ..غير أن هذا السبق لم يدم طويلا ..فكان الأمريكيون أول من استطاعوا إرسال إنسان ليطأ بقدمه القمر.

وسقوط المعسكر الاشتراكى فى العالم قد أوجد واقعا عالميا جديدا اختلف نوعيا عما كان عليه الحال من قبل ..فلقد حسمت (وبالذات فى ظل ظاهرة العولمة) تجربة إنه من الممكن القضاء على الرأسمالية بقلاعها الأكثر تقدما انطلاقا من مجتمعات أقل تطورا ، حتى لو نسبت إلى نفسها صفة الاشتراكية ..بل ربما ثبت أن الاشتراكية فى عصر العولمة من المتعذر تصور تحقيقها فى موقع من العالم ، بينما هى مهزومة فى العديد من المواقع الأخرى .. إن الانتقال من الرأسمالية إلى ما يتجاوزها أصبح مطروحا بشكل مختلف نوعيا عن النظام العالمى الثنائى القطبية- عالم« الحرب الباردة» -الذى سبق واختبر طوال عقود فى أواخر القرن العشرين.

ثم وضع حد نهائى للسمة التى ميزت سباق التسلح وقتذاك بما يمكن وصفه بـ« التحييد المتبادل» .. وإذا صح أن الجانب الأمريكى بات قادرا على إبادة الجانب السوفيتى ثلاثين مرة ، وأن الجانب السوفيتى لم يكن فى مقدوره إبادة الجانب الأمريكى أكثر من عشرين مرة ، فليست هذه معادلة غير متكافئة ، ذلك أن البشر يموتون مرة واحدة!.

الولايات المتحدة .. دولة أوحد

الآن، مع اختفاء الاتحاد السوفيتى ، قد أصبحنا بصدد حالة عدم تكافؤ بصدد توازن

دولى مختل ..فلقد رفع عن أمريكا الوجود العسكرى السوفيتى الكفيل بإزالة ما يملكه من تفوق كاسح .وفجأة أصبحت القوة العسكرية الأمريكية قادرة على إبادة السوفييت ، ومن باب أولى، على إبادة أى قوة أخرى على سطح الأرض ، بعد تخلصها من قوة رادعة مساوية لها ..أصبح النظام العالمى نظاماً احادى القطبية يحقق لأمريكا تفوقاً عسكريا كاسحاً ،غير مسبوق ،وبالتالى يغريها على تصفية خلافاتها مع أية قوة تناوئها بطريق الحرب ..ذلك أنه لم يعد يوجد رادع مادى كفيل بمنع أمريكا من انتهاج هذا الطريق ..قد يقال إن هناك موانع أخلاقية ، أو موانع قانونية أو شرعية .والحقيقة أن ما نشهده فى العالم اليوم، وبالذات بعد الضربة القاسية التى تلقتها الولايات المتحدة بهجمات ١١ سبتمبر إنما يدفعها إلى العمل حثيثا من أجل إبطال مفعول هذه الموانع ،وحسم الخلافات فى هذا الصدد بالطرق العسكرية قبل غيرها.

لم تعد الولايات المتحدة تنظر إلى نفسها على أنها دولة عظمى ضمن دول عظمى خمس هى الدول أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وصاحبة حق الفيتو ..لقد عكس ميثاق الأمم المتحدة موازين القوى الدولية كما كانت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ،منذ أكثر من نصف قرن ..لم يعد الميثاق يعكس التوازن الراهن فى هذا الصدد ..فى ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفيتى من كبار المنتصرين فى الحرب ..الآن لم يعد للاتحاد السوفيتى وجود، ذلك أن روسيا ليست الاتحاد السوفيتى فى أكثر من وجه .وفى ١٩٤٥ ، كانت ألمانيا واليابان دولتين مهزومتين ، بينما أصبحتا الآن عملاقين اقتصاديين ..لقد تمت تغيرات جوهرية فى النظام الدولى ، ولكنها لم تجد انعكاسا فى ميثاق الأمم المتحدة الذى يعتبر مرجع الشرعية الدولية..

أصبح النظام القانونى الدولى لا يعكس حقيقة موازين القوى الدولية الفعلية .ولا توجد فى الأمم المتحدة آلية تيسر عملية تجديد الميثاق كلما جد جديد فى موازين القوى. .وفجأة بلغت الأزمة حدا خطيرا بفعل حادثين كبيرين مع قرب نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين : أولهما ، انهيار المعسكر الاشتراكى العالمى إثر زوال الاتحاد السوفيتى كدولة ، وثانيهما ، أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية المدوية ضد الولايات المتحدة.

أفضت الحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى استقطاب فى النظام الدولى تمثل فى اختزال الدول العظمى إلى اثنتين ..إلى نظام عالمى هو فى حقيقته ثنائى القطبية قبل أن يكون خماسى القطبية .. ثم أفضى سقوط الاتحاد السوفيتى إلى نظام عالمى أحادى القطبية .ومع انفراد الولايات المتحدة بصفة «القطب العالمى» ،ومع تحرره فى مجال التسلح من التأثير «التحييدى» للاتحاد السوفيتى بعد انهيار هذا الأخير ، أصبحت القوة الفعلية للولايات المتحدة ،عسكريا وتكنولوجيا واقتصاديا ،متفوقة تفوقا حاسما

على كافة الدول الأخرى.

أصبح المطروح: هل تقبل واشنطن بنظام للشرعية الدولية (كما هو مجسد فى ميثاق الأمم المتحدة) ،يحجمها تحجيما يتعارض مع قوتها ومكانتها الفعليتين؟ .. أم تتحدى واشنطن النظام الدولى القائم ، وتفرض على المجتمع العالمى وضعها المتفوق الفريد ؟ .. هذا ربما جوهر ما يجرى الآن .وجوهر المقصود بحرب أمريكا ضد صدام حسين بعد حرب أمريكا ضد أسامة بن لادن ..القضية دولية، وكوكبية، قبل أن تكون إقليمية ، وشرق أوسطية .والقضية صراع اجتماعى ، وسياسى ،واقتصادى ، وليس فى جوهره صراع ثقافى وصدام حضارات كما يدعى بعض كبار المنظرين الغربيين.

رؤيتان

وربما كان من المفيد بمكان التطرق إلى كيفما يرى طرفا المواجهة هذا الصراع،كل من وجهة نظره .. إن الادارة الأمريكية ، بقيادة الرئيس بوش ، فى ضوء ضربة ١١ سبتمبر التى أصابتها فى الصميم ، تنظر إلى الصراع من موقع قيادة الدولة العظمى الأوحد .. إن أمريكا باتت قوة لا تضاهيها قوة وتطمع فى نظام دولى يلبى وضعها كدولة أعظم أوحد.. جاء إذن، من وجهة نظرها ، وقت إصلاح النظام الدولى ، وتجاوز صيغته الراهنة المتمثلة فى ميثاق الأمم المتحدة ، وإحلال صيغة بديلة محلها ، تعكس الحقائق الجديدة، وتكرس بالذات سعى إدارة بوش إلى نظام عالمى أحادى القطبية تتزعمه الولايات المتحدة . هذا إنما تبرز قوى أخرى فى الساحة الدولية ، كبقية القوى العظمى التى تتجه أمريكا إلى تهميشها وما زالت تملك حق الفيتو (فرنسا، روسيا ، الصين) ، أو كانت مهزومة فى ١٩٤٥ وأصبحت الآن دولا كبرى (ألمانيا ، اليابان) ، أو تعاظم شأنها تدريجيا (كندا، الهند، البرازيل إلخ) ..هذه دول تسعى على نحو أو آخر ، بديلا عن النظام العالمى الثنائى القطبية ،إلى نظام عالمى متعدد الأقطاب، وإلى مزيد من الديمقراطية فى النظام الدولى بدلا من مزيد من الهيمنة لدولة عظمى أوحد ..لقد كشفت الحرب ضد العراق عن صراعات ضارية بين الادارة الأمريكية والعديد من هذه الدول (فى طليعتها فرنسا وألمانيا وروسيا) ، بين أنصار نهج تجاوز النظام الثنائى القطبية إلى نظام أحادى القطبية ، وأنصار نهج تجاوزه إلى نظام متعدد الأقطاب.

والمفيد الالتفات إلى بريطانيا ونهج تونى بلير الذى تحدى خطة كتلة بارزة داخل حزبه(حزب العمال البريطانى) ، ليلتحق بالخط الأمريكى بدلا من الخط الأوروبى الداعى إلى تعدد الأقطاب .والحقيقة أن ثمة خطين برزا فى مواجهة سعى الإدارة الأمريكية إلى نظام عالمى أحادى القطبية ، خط انطلق من أن مناطحة أمريكا مستحيلة وفى نهاية الأمر عديمة الفائدة.. وأنه من الأفيد الالتحاق بمعسكره ، والاستفادة بما يجنى هذا الموقف من ثمار، ولو كانت دون المستحق .وكان ذلك موقف بريطانيا ، وأسبانيا ، وإيطاليا ، واستراليا ،والعديد من دول أوروبا الشرقية

المنتمية إلى الكتلة الشرقية سابقا .. ثم كان هناك إعمال خط التحدى للموقف الأمريكى المهيمن ، ومنطق تغليب الموقف المبدئى على الموقف المصلحى ، وكان فى مقدمة هؤلاء فرنسا وألمانيا وبلجيكا وروسيا .. وإن كانت بعض هذه المواقف «المبدئية» لم تكن تخلو من اعتبارات مصلحية .ومن أوجه تردد وقصور واضحة.

إن بوش ينطلق من أن الموقف الأمريكى هو الموقف الصائب الأوحد ومن مدخل أن من يناهضه ينتمى إلى معسكر الإرهاب .. لا مجال فى رأيه لمواقف «وسط» ، لا هى الموقف الأمريكى ولا هى موقف الإرهاب .ولذلك لم يعد هناك مجال ، فى رأيه ، لعدم الانحياز ..كان عدم الانحياز واردا فى ظل نظام عالمى ثنائى القطبية ، ولكن يزول مع نزع صفة الشرعية عن أن أى قطب غير القطب الأمريكى.

لم يكن النظر إلى مسائل الشرعية على هذا النحو فى ظل النظام العالمى الثنائى القطبية .. ذلك أن النظام الرأسمالى لم يكن له شرعية من وجهة نظر النظام الشيوعى .والنظام الشيوعى لم تكن له شرعية من وجهة نظر النظام الرأسمالى .ولكن عدم الاعتراف المتبادل كان يحمل فى طياته خطر الإفناء المتبادل ، فى ظل أسلحة الدمار الشامل .. فالالتفاف حول هذا الخطر ، ابتدع مبدأ «التعايش السلمى» ..عن أن يرجأ حسم الخلاف الأيديولوجى بين القطبين الرأسمالى والشيوعى إلى ظرف مستقبلى غير مقرر .وقد انتهى الأمر بسقوط أحد القطبين.

فى ظل النظام الذى يدعو له بوش ، لا مجال لمنح أى شرعية لما هو ضد القطب الأمريكى .. بينما النظام الثنائى القطبية السابق لم يكن ينطلق من أن شرعية «الآخر» شرعية مرفوضة ابتداء ..من هنا منطق بوش فى اللجوء إلى الحرب ، حتى بمنأى عن الأمم المتحدة ..حتى فى تحد صريح لدول عظمى أعلنت استعدادها للجوء إلى الفيتو(وهو ما حدث فعلا مع العراق) ..إن مثل هذا السلوك ليس تحديا صريحا لنظام الأمم المتحدة ، وانتهاكا صارخا لميثاقه ، وإنما هو أيضا ضربة فى الصميم إلى الديمقراطية فى مجال التعامل بين الدول ، وإعمال للقطبية الواحدة كأمر واقع دون مراعاة لأى التزام.

فى منطق بوش، أصبحت البشرية تضم قطاعا من الناس ، هم الذين يدمغهم بالإرهابيين ويشكلون «محور الشر» ، وهؤلاء فى عرف بوش لا يملكون أية شرعية ..هؤلاء فى نظر بوش ، لا ينبغى أن تطبق عليهم اتفاقات جنيف بشأن أسرى الحرب ..هم خارج نطاق الجنس البشرى! .وبديهى أن هذه النظرة لم يتداع منها مجرد انتهاك الديمقراطية فى مجالات العلاقات الدولية، وإنما أيضا فى مجال التعامل الداخلى فى أمريكا ..إننا بصدد نوعية جديدة من المكارثية ، قد تكون أكثر ضراوة ، وأكثر لا- أخلاقية وأكثر لا-قانونية ، من المكارثية الأصلية عندما بلغت الحرب الباردة ذروتها.

فى مقابل نظرة بوش ، هناك النظرة

المنطلقة من «قاع» المجتمع الدولى ، من القوى المهدرة الحق، المسلوبة الحريات ،ومنها جماعات بلغت من الإحباط درجة أنها باتت تتفق (ولو من الوجهة الموضوعية فقط) مع منطق بوش فى أن مآلها حياة هى أشبه بالموت ، وأن عالم الأحياء عالم غريب عليها! ..إن مثل هذه الحالة من اليأس فى الحياة ، وفى إمكانية أن يعتريها تحسن ، هو الذى يولد الإرهاب.

الإرهاب ، بما فيه العمليات الانتحارية ، مصدره أن الموت بات فى نظر البعض شر أهون من الحياة ، وأن البشرية قد غضت النظر تماما عن حال قطاعات من البشر ،حتى أصبح هؤلاء فى حل من أن يحرصوا على تضامنهم مع بقية البشر.. بل إن هؤلاء بإلحاقهم ضررا بغيرهم -حتى إذا تضمن ذلك القضاء على الذات -إنما يرون فى ذلك ما هو أقل ضررا من السكوت والرضوخ للظلم والهوان.

إن الإرهاب يتعذر استئصاله بالإجراءات القمعية والبوليسية وحدها .. بل إن الوسيلة الوحيدة لاقتلاع جذور الإرهاب فعلا هى إصلاح النظام الدولى إصلاحا جذريا يقضى على أسباب اليأس والإحباط ، ويمنح للجميع أملا فى الحياة ، ومعنى ذلك إحداث تغيير جذرى فى هذا النظام بمقتضى منطق هو نقيض منطق بوش والمنظرين لعالم القطبية الواحدة.

وقد انطلقت حركة عالمية ضد الرأسمالية كان إنجازها الأول حشدا جماهيريا ضخما حال منذ ثلاثة أعوام دون انعقاد الاجتماع التأسيسى لـ«منظمة التجارة العالمية» فى سياتل .. وتتابعت بعد ذلك مظاهرات حاشدة مماثلة فى عدد من المناسبات ، كان أولاها منتدى مضاد لكبار شخصيات الكون بمنتدى دافوس فى سويسرا ، أعقبه منتدى جماهيرى ضخم فى السنتين الماضيتين فى بورتو إليجرى بالبرازيل ، ويجرى إعداد حدث مماثل فى العالم القادم فى حيدر آباد بالهند .. وربما بلغت هذه المظاهرات قمة بحشدها ٣٠ مليون نسمة فى مختلف أرجاء المعمورة ، من أندونيسيا شرقا إلى كاليفورنيا غربا ، احتجاجا على الحرب على العراق.

قد يبدو لأول وهلة أننا بصدد حركتين ..حركة بوش ضد الإرهاب .وحركة شعوب العالم ضد الرأسمالية .ولكننا فى حقيقة الأمر بصدد نفس الحركة ونفس الصراع ..منظورا إليه من قمة المجتمع الدولى ،ومنظورا إليه من قاعدته.

لقد حان الوقت فعلا أن ندرك أننا بصدد وجهين لصراع واحد ..لصور متعددة للصراع الطبقى فى عصرنا .. وأن المعارك الدائرة فى سياتل ودافوس وبورتو إليجرى وحيدر آباد لها قواسم مشتركة مع المعارك الدائرة فى العراق وفى فلسطين ..عندئذ ، سوف نشعر بأننا لسنا وحدنا .. وأنه ليس هناك ما يدعو إلى اليأس ،والإحباط ،وخيبة الأمل .. وأن التاريخ حافل بالدروس التى علينا أن نسترشد بها..

قد نكون بصدد عنق زجاجة، ولكن الصورة ليست فقط قاتمة.. ■

نحو رؤية أولية لوحدة اليسار الديمقراطى العراقى

كاظم حبيب

المتتبع لتطور الأحداث على الصعد العالمية والإقليمية والعربية والعراقية سيجد نفسه أمام مجموعة من الاتجاهات التى حدثت حتى الآن مسار تطور الأحداث فى هذه المنطقة من العالم نشير إلى أبرزها فيما يلى:

تفاقم سياسات الهيمنة الأمريكية على مؤسسات المجتمع الدولى وهيئاته المختلفة والتحكم الكبير بقراراتها وإجراءاتها بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ، واشتد هذا الاتجاه فى أعقاب أحداث وجرائم ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

تحول الولايات المتحدة من سياسة التعاون فى إطار الأمم المتحدة إلى سياسة التهديد باستخدام القوة أو فرض الحصار الاقتصادى والمقاطعة أو شن الحروب فى معالجة القضايا الدولية والإقليمية.

تفاقم اتجاهات التسلح وإنتاج المزيد من الأجيال الحديثة لمختلف أنواع الأسلحة الهجومية والدفاعية ، التقليدية وذات الدمار الشامل.

اقترنت هذه الاتجاهات فى السياسة الأمريكية مع بروز مظاهر مهمة ومتطورة لمجرى عملية العولمة الموضوعية على الصعيد العالمى المقترنة بمحاولة فرض سياسات الليبرالية الجديدة على العالم.

تصطدم هذه الاتجاهات بقوة متنامية باتجاهات ثلاثة ، وهى:

تنامى حركة جماهيرية واسعة مناهضة للحرب وداعية إلى السلام بين الشعوب، وتنامى حركة جماهيرية على صعيد العالم مناهضة لاتجاهات وسياسات العولمة التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد عدد الدول، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبى الغربية ، التى ترفض السياسات التى تمارسها الولايات المتحدة إزاء البلدان النامية أو إزاء بقية بلدان

العالم.

وإذا كانت هذه الوجهة على الصعيد الدولى هى السائدة حالياً ، فإن أوضاع الإقليم ، الذى يشكل العراق جزءاً منه ، تتسم بما يلى:

قبول عدد متزايد من حكومات الدول العربية للسياسات التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما الدول التى تمارس سياسات مختلفة ومواقف متعارضة نسبياً مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة ، مثل سوريا وإيران وليبيا ،فإنها تمارس سياسات منافية للديمقراطية وحقوق الإنسان ،وبالتالى لا تمتلك دعماً شعبياً كافياً لتعزيز سياساتها ومواقفها. وتمارس إسرائيل سياسة العربدة العسكرية والقتل الواسع النطاق والعقاب الجماعى ضد السكان فى الأراضى فلسطينية المحتلة ،كما ترفض الانسحاب من الأراضى المحتلة فى الجولان ومزارع شبعا ،وهى فى ذلك تجد الدعم والتأييد من جانب القطب الأوحد فى العالم.

وليس فى مقدور الجامعة العربية أن تلعب أى دور فعال فى التأثير فى السياسات العربية وما تزال الحركة الوطنية العربية ، ومنها قوى اليسار الديمقراطى ،تعيش أزمتها الطاحنة وعجزها عن رؤية التغيرات فى العالم التى تستوجب منها إجراء التغييرات الضرورية فى الفكر والمنهج والسياسة والممارسة والتنظيم .

والمشكوك به هو أن ما حصل فى العراق يمكن أن يدفع ببعض النظم العربية إلى مراجعة سياساتها إزاء شعوب بلدانها باتجاه التخلص من سياسات الاستبداد التى تمارسها والتجاوزات الفظة على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتتزايد على صعيد المنطقة الاتجاهات الأصولية والقومية غير العقلانية والمذهبية المتعصبة فى محاولة منها لفرض نفسها على الساحة السياسية ،وهى لا تختلف فى ذلك عن أية اتجاهات استبدادية أخرى.

نتائج حرب الخليج

ومما لا شك فيه أن أحداث آذار /نيسان ٢٠٠٣ فى العراق وسقوط النظام الدموى هو انتصار كبير للشعب العراقى ، أدخلت المجتمع العراقى فى مرحلة انتقالية جديدة ذات ملامح جديدة، ويمكن تلخيص الملامح المميزة لهذه المرحلة فيما يلى:

* انهيار كامل للقيادة السياسية والعسكرية فى العراق وبالتالى سقوط النظام الديكتاتورى الدموى ووقوع العراق تحت الاحتلال العسكرى الأمريكى- البريطانى دون غطاء من الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى ولا يمكن تقدير الفترة التى سيبقى العراق فيها تحت الاحتلال المشترك بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية سواء بشكل مباشر أم غير مباشر. وحصول فوضى وتخريب من جانب قوى مختلفة ولكن بعضا منها مارس ذلك بسبب سياسات الكبت والإرهاب التى عانى منها المجتمع ، وبعضها الآخر من البعثيين المدنيين والعسكريين والقوات الخاصة وفدائيي صدام حسين . ويمكن أن تمارس السلطة التى تنصب فى العراق سياسة اقتصادية واجتماعية تلتقى مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التى تنطلق من مواقع الفكر الليبرالى الجديد المحافظ والتى تعبر فى الجوهر عن مصالح الولايات المتحدة أكثر من تمثيلها لمصالح العراق.

وستتولى الشركات الرأسمالية الأمريكية والبريطانية على القسم الأعظم من مشاريع عملية إعادة إعمار العراق بأسعار احتكارية تعبر عن مصالح تلك الشركات.

وستعود شركات النفط الاحتكارية الدولية إلى العمل فى العراق للهيمنة على عمليات استخراج وتصدير النفط الخام والتحكم بمقادير تصدير وأسعار النفط الخام. وربما تسعى إلى دفع الحكومة العراقية إلى خصخصة قطاع النفط الخام.

تمارس على صعيد السياسة الاقتصادية الداخلية نهجاً يتسم بتنمية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية فى الريف والمدينة على حساب العلاقات الإقطاعية ، ولكنها ربما لن تتدخل عن شيوخ العشائر والإقطاعيين الذين عادوا إلى مواقعهم فى سنوات حكم البعث الديكتاتورى . وسيلعب القطاع الخاص الدور الأول والمركزى فى السياسة الاقتصادية العراقية وستبذل الجهود لإنهاء أى دور لقطاع الدولة الاقتصادى . وفى هذا الإطار ستنشأ إمكانات غير قليلة لعملية تشغيل الأيدى العاطلة ، سواء فى عمليات إعادة إعمار ما هدمته الحروب المنصرمة من مشاريع للبنية التحتية والمشاريع الصناعية والزراعية أم بناء مشاريع جديدة ،كما سيتحسن المستوى المعيشى للسكان بشكل عام بسبب ذلك، خاصة وأن القطاع التجارى الخاص سينهمك فى استيراد السلع الأمريكية أولا والبريطانية ثانياً.

ورغم اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على شيوخ العشائر والطوائف الدينية حالياً ، إلا أنها تميل إلى أن يكون حكماً علمانياً يفصل بين الدين والدولة مع احترام كل الأديان والمذاهب.

وسيكون للثقافة الأمريكية تأثيرها المباشر وغير المباشر على الحياة العامة للمجتمع وسوف تقيم الحكومة العراقية الجديدة علاقات سياسة ودبلوماسية مع إسرائيل تدريجيا وستعقد صلحاً منفرداً ،كما هو الحال مع

مصر والأردن وغيرهما من الدول العربية.

ويمكن أن توافق الولايات المتحدة الأمريكية على استمرار الفيدرالية لكردستان العراق .مع احتمال طرح مبدأ الحكم الذاتي أو حتى السعي لطرح مبدأ المواطنة العراقية والحكم المركزي في الدستور العراقي.

ويمكن أن تلعب السلطة الجديدة دوراً جديداً في الموقف من الدول العربية من إيران ، إذ من المحتمل أن يكون العراق موقعا لمناهضة إيران والانطلاق منها ضد إيران وسوريا على نحو خاص.

وستحاول مختلف الجماعات والأحزاب أن تعزز مواقع لها في المجتمع ، وهو أمر لا يمكن تجنبه في هذه المرحلة الانتقالية، خاصة أن المعايير والقيم التي خلقها النظام السابق لن تزول بسرعة وسوف تترك تأثيرها على سلوك المجتمع بشكل عام ولفترة غير قصيرة.

ما العمل؟

إن تحرير العراق من هيمنة النظام الصدامي مسألة غاية في الأهمية ينبغي ألا تضيع في خضم المشكلات الراهنة، كما يفترض ألا ننسى بأن المشكلات التي تركها النظام ستجد تعبيرها في فوضى نسبية في الحياة العامة ونشوء صراعات غير قليلة . وهذه المشكلة ينبغي ألا تفقدنا الثقة بالقدرة على معالجتها تدريجيا والتخلص من الاحتلال أيضا . وبعض مظاهر الحياة العامة تشير إلى جوانب صحية في حركة المجتمع ، رغم الجوانب السلبية التي تبدو اليوم طاغية . إن كل ذلك يفترض فيه أن يشكل المنطلق لتحديد عملية المهمات التي تواجه الشعب العراقي .كما يفترض أن يكون لها الدور الأساسي في الدفاع باتجاه إقامة التحالف الوطني لمواجهة عملية إعادة بناء العراق وتطويره والخلاص من عواقب الديكتاتورية والحروب . وأن تكون المحدد للنضال السلمي والديمقراطي لتحقيق المهمات المنشودة . ويمكن أن تلعب قوى اليسار الديمقراطي العراقي دورها في كل ذلك إذا ما استطاعت أن تتجاوز واقعها الراهن. فقوى اليسار الديمقراطي تتوزع اليوم على عدد من الأحزاب والجماعات السياسية ،وهي بذلك سوف لن تكون قادرة على التأثير في الأحداث السياسية بفعالية وملموسية مباشرة وغير مباشرة ،كما يفترض فيها وفي تاريخها النضالي في العراق . وهي بحاجة إلى ما يلي:

وجود حزب سياسي للحركة اليسارية الديمقراطية العراقية يجسد تراث وتاريخ نضال مجموعة الأحزاب اليسارية والماركسية في العراق وقادر على تعبئة قوى اليسار الديمقراطي حوله وأن يضع له برنامج عمل جديداً يتميز بالواقعية والعملية وينسجم مع طبيعة ومهمات المرحلة و اختيار سبل عمل

جديدة وأدوات نضال جديدة وخطاب سياسى وإعلامى ملموس وحديث تستند إلى خيار النضال السلمى والديمقراطى والعمل العلنى المشروع فى إطار دولة القانون الديمقراطى والتخلص الكامل من المفاهيم الشمولية والنزعات الديكتاتورية فى الحكم والممارسة أو العمل السرى وتنشيط مؤسسات المجتمع المدنى وتوسيع قاعدة نشاطها وتأثيرها ودورها فى المجتمع.

عوامل متشابكة

وقد ظهرت فى العراق خلال العقود الثلاثة المنصرمة عدة تيارات فكرية وسياسية عاملة فى صفوف قوى المعارضة العراقية فى الداخل والخارج تتجسد فى أحزاب وجماعات أو كتل سياسية ذات مناهج وسياسات ومواقف متباينة . وأبرز تلك التيارات هى التيار الديمقراطى والتيار القومى والتيار المحافظ والتيار الدينى . ولاشك فى أن التيار القومى لا يضم نهجاً واحداً وتتداخل بعض قواه مع التيار الديمقراطى ولكنه مبنى على أساس قومى ،كما هو الحال مع بعض أهم الأحزاب الكردية أو من القوميات الأخرى .وفى هذه التيارات يمكن أن يلتقى المتتبع بقوى يمينية وأخرى يسارية أو وسطية معتدلة، كما نجد اتجاهات متطرفة أيضاً، خاصة فى صفوف القوى القومية والدينية.

وفى التيار الديمقراطى يمكن أن نلتقى بقوى يسارية وأخرى يمينية أو ليبرالية معتدلة. والتى تتباين فيما بينها فى سياساتها ومواقفها إزاء الكثير من الأمور التى كانت أو ما تزال تمس الواقع العراقى ،وسبل التحول الديمقراطى فيه. ويهمنى هنا البحث فى موضوع التيار اليسارى الديمقراطى العراقى، الذى يتشكل عموما من مجموعة من الأحزاب والقوى أو الجماعات السياسية ذات الاتجاهات أو النزعات الماركسية أو ذات الوجهة اليسارية العامة، ابتداء من الحزب الشيوعى وانتهاء لتجمع الديمقراطى العراقى والاتحاد الديمقراطى العراقى ..إلخ.

إن المرحلة الجديدة ستتميز بتشابك مجموعة كبيرة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ذات الطبيعة الوطنية والديمقراطية وستستوجب البحث فى مدى إمكانية قيام حزب يسارى ديمقراطى عراقى تتوحد فيه جميع أو أغلب فصائل اليسار الديمقراطى العراقى. إلا أن البدء بمثل هذه الخطوة يستوجب طرح مبادرة عملية ناضجة يمكن أن يقوم بها الحزب الشيوعى العراقى أو أى حزب يسارى ديمقراطى عراقى آخر على جميع فصائل اليسار الديمقراطى العراقى للتشاور والبحث حول هذا الموضوع . وتعتبر هذه

المبادرة محاولة للتحريك بهذا الاتجاه . إن قيام مثل هذا الحزب سيسمح له بلعب دور أكبر فى الحياة السياسية العراقية وهو المرجو فى هذه المرحلة والمرحلة التالية ،كما يمكنه أن يلعب دوراً مهماً فى إنهاء الاحتلال العسكرى الأمريكى-البريطانى للعراق ، ويمكن لهذا الحزب أن يتبنى منهاجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ديمقراطياً يتضمن القضايا الأساسية التالية:

* إرساء دعائم نظام جمهورى فيدرالى ديمقراطى يستند إلى دستور مدنى ديمقراطى حديث يحترم كرامة الإنسان وحريته وإرادته الحرة وحقوقه المشروعة، وحياة برلمانية حرة والفصل بين السلطات الثلاث والاستقلال الكامل للقضاء ،وتعددية سياسية وتداول ديمقراطى برلمانى للسلطة ،مشاركة الشعب وقواه السياسية فى وضع ومناقشة وإقرار الدستور فى استفتاء شعبى.

*ضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، حقوق وحرية الفرد والجماعة ، سواء أكانت تلك الحقوق قومية أم دينية أم مذهبية ،للمواطنين.

* تأكيد الدستور على رفض وإدانة الفكر العنصرى والتمييز بأشكاله المختلفة ورفض الحكم الاستبدادى وممارسات الاعتقال الكيفى والتعذيب الجسدى والنفسى أو النفى وإسقاط الجنسية العراقية والاستناد إلى قانون ديمقراطى حديث للجنسية العراقية الموحدة ، وإدانة النظم الشمولية وخاصة الحكم الذى ساد العراق خلال العقود الأربعة المنصرمة.

* ضمان حرية نشوء الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجمعيات غير الحكومية بعيداً عن موافقة وزارة الداخلية أو تدخلها . وإطلاق حرية الصحافة والنشر وتنظيم عمل المؤسسات الإعلامية كالإذاعة والتلفزة وفق إرادة ومصالح المجتمع.

* الفصل الكامل بين الدولة والدين مع احترام كل الأديان والمذاهب ومنحها الحرية فى ممارسة شعائرها وحقوقهم المختلفة.

* العمل الهادئ والحازم والمسئول عن سلامة المجتمع من أجل إنهاء الاحتلال والانتداب على العراق من جانب القوات الأمريكية والبريطانية بأسرع وقت ممكن وضمان استقلال وسيادة العراق واستقلال قراراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على سلامة ثرواته الوطنية فيما يخدم مصلحة الشعب العراقى.

وحدة اليسار

ينطلق هذا المقترح والمهمات التى يتضمنها من وعي طبيعة المرحلة ومهماتها والتعقيدات المحتملة الحبلى بها من جهة ومن أهمية الدور الذى يمكن أن تمارسه قوى اليسار الديمقراطى العراقى فى المشاركة الواعية والفعالة والمسئولة فى بناء عراق ديمقراطى

فيدرالى حر ومزدهر ... عراق آمن ومسالم ، يرفض العنف والتطرف والعدوان . إن المقترح يسعى إلى ضمان ما يلى:

* الحرص على تحقيق وحدة اليسار الديمقراطى العراقى أو وحدة العمل وإيجاد تحالفات سياسية واجتماعية ديمقراطية مع بقية القوى العاملة فى العراق ، والقدرة على امتلاك الفعل والتأثير الإيجابى فى الأحداث الجارية والمستقبلية.

* العمل على تجديد حركة اليسار الديمقراطى بمختلف اتجاهاتها السابقة وفق التجربة الغنية التى عاشتها خلال العقود الثمانية المنصرمة من تاريخ الدولة العراقية.

* الحرص على صياغة مهمات مشتركة واقعية وعملية لقوى اليسار الديمقراطى يمكن أن تكون أساسا لحوار ديمقراطى فيما بينها ثم إقرارها وتحويلها إلى منهاج عمل لهذه المرحلة والمرحلة القادمة، بعيدا عن المنافسة غير العقلانية أو المطالب التعجيزية.

* أن تمارس دورها المطلوب فى التأثير على صياغة الدستور العراقى والقوانين الديمقراطية لصالح المجتمع دون أن تدعى العصمة أو امتلاكها الصواب والحق دون غيرها من القوى العراقية.

* إن وحدة قوى اليسار الديمقراطى العراقى لا يمكن أن تفرض على أحد ولا تأتى دون سعى لها وحوار ديمقراطي واسع وعميق وشفاف ودون ادعاء بالقيادة أو التوجيه أو الرغبة فى التسلط ، إذ إن المهم فى الأمر هو الوصول إلى قواسم مشتركة بين قوى اليسار الديمقراطى لتكون أساسا صالحاً لحوارات وتحالفات متينة مع بقية القوى الوطنية والديمقراطية العراقية.

إن العجز أو رفض تحقيق مثل هذه المهمة الكبيرة سيقود إلى خسارة فادحة بهذا الاتجاه السياسى عموماً وبكل مجموعة فيه بشكل خاص، إذ يمكن أن يحول بعضها أو كلها إلى هوامش غير فاعلة فى السياسة العراقية وفى الأحداث الجارية والمستقبلية . إن الاتجاهات اليسارية الديمقراطية سوف لن تموت إن لم تحقق وحدتها ، ولكنها سوف لن تكون مؤثرة وقادرة على الفعل المطلوب منها فى هذه المرحلة الحرجة والجديدة فى حياة العراق فى بداية القرن الحادى والعشرين وبعد الخلاص من ديكتاتورية النظام الصدامى الدموى.

تتلخص آلية تحقيق هذا الهدف الكبير فى إجراء مشاورات واسعة ومعمقة بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية التى تعتبر نفسها ضمن اليسار الديمقراطى بغض النظر عن انتماء القومية أو الدينية والمذهبية، لمعرفة مدى استعداد كل منها لتحقيق مثل هذا الهدف.

والاتفاق بين القوى المستعدة لمثل هذه الخطوة يمكن تشكيل فريق عمل يمثل تلك القوى لتدرس ثلاث مسائل جوهرية هى:

المهمات التى تسعى إليها فى المرحلة الراهنة، وشكل التنظيم الذى تقترحه لهذا الغرض، والتحضير لمؤتمر عام.

وقيام القوى المشاركة فى الاجتماعات المشتركة إلى دراسة المقترحات لا فى قيادات تلك الأحزاب والقوى فحسب ، بل وفى قواعدها.

بعد ذلك تلخص الأفكار والمقترحات ليعود فريق العمل ليدرسها ويتفق على ما يمكنه الاتفاق عليه وتطرح نتائج ما توصل إليه فريق العمل على المؤتمر العام لاتخاذ الموقف النهائى بشأن ذلك على أن يتفق المؤتمرون على ما يلى:

إقرار البرنامج الموحد لقوى اليسار الديمقراطى العراقى وإقرار النظام الداخلى لعمل هذه القوى واختيار وإقرار الاسم المناسب لهذا الحزب فى ضوء مهمات المرحلة وانتخاب قيادة الحزب الجديد بالاقتراع السرى.

ينبغى الاعتراف بحق كل قوة سياسية تشارك فى الحوار ،ولكنها ترفض بالمحصلة أن تصبح جزءاً من هذا الحزب ، بل تفضل أن تبقى قوة مستقلة فى إطار الحركة اليسارية الديمقراطية العراقية أو أن تدخل فى تحالف معه. ■

قالوا

عم صباحا أيها الصقر المجنح

عم صباحا

سنة تمضى ، وأخرى سوف تأتى

فمتى يقبل موتى

قبل أن أصبح -مثل الصقر-

صقرا مستباحا!؟.

أمل دنقل

في ظل العولمة:

أثر عسكرة السياسة الأمريكية على الشرق الأوسط

■ بهيج نصار

لتحديد موقف من قضايا «العولمة» يقتضى تناول مختلف مكوناتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية الأمر الذى يتبلور فى البرنامج العام.

والتصور أن مقاربة البرنامج العام من هذه الزاوية ستضيف إليه جديدا بفضل ما طرأ على البعد الوطنى من تغيرات، إذ أصبح متداخلا فى وشائج البعد القومى العربى ليصبحا بدورهما مدخلين يؤثران فى تحديد معالم منطقة الشرق الأوسط والوضع العالمي مثلما يؤثر الوضع العالمى فى المستويات الأخرى ، والمثل على تلك الأهمية التى يكتسبها التكوين العسكرى وقضايا الحرب والسلام بعد أن أصبح التأثير البالغ لعسكرة السياسة الأمريكية وتطبيقاتها فى منطقة الشرق الأوسط واضحاً على التطورات الجارية على الكيان القومى للاقطار العربية وفى كل بلد من بلدان المنطقة وخاصة الأقطار العربية.

والمسألة الجوهرية التى ينبغى التأكيد عليها أن عمليات التحويل الجارية على النشاط الإنسانى فى مختلف المجالات فى هذه المرحلة من تدويل رأس المال جعلت وشائجها جميعا مندمجة مترابطة ثم متصارعة فى نفس الوقت مما يجعل صعبا فهم ما يجرى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية إلا ارتباطا وتداخلا مع ما يجرى فى مجال العسكرة وقضايا الحرب والسلام. ذلك على خلاف ما كان فى مراحل سابقة من الامبريالية حين كانت العلاقة مقصورة على مجرد التأثير المتبادل مما كان يؤدى فى أغلب الأحيان إلى غياب بعض القضايا مثل قضايا الأمن من برامج الأحزاب المصرية اللهم إلا ملاحظات متناثرة ، ونفس الحكم ينطبق على العلاقة بين ما هو وطنى وقومى وشرق أوسطى وعالمى بعد أن أصبحت العلاقة بين الداخل والخارج بعيدة أن تكون مجرد علاقات بين طرفين ، وبعد أن أصبحت

وشائجهما متداخلة فى إطار واحد، ذلك لأن النشاط فى مختلف المجالات أصبح متعديا للقوميات مؤثرا أو متأثرا.

هذا الوضع يفرض علينا تعبئة قدراتنا إلى أقصى حد، وكيفا ، حتى نحمى مصالحنا الوطنية والقومية فى ظل هذا التوجه نحو الاندماج ، إذ من الضرورى مقاومة التطبيقات التى تراهن عليها قوى الامبريالية حتى تفرض هيمنتها بالقوات المسلحة على مختلف المناطق وعلى العالم وفى مقدمتها أمريكا ، القوة العسكرية الأعظم.

مخططات جديدة

أولا: بدأت المخططات العسكرية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتبلور انطلاقا من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لإخراج قوات العراق من الكويت ،فالحرب وان توقفت رسميا بعد طرد القوات العراقية من أرض الكويت إلا أن غارات عسكرية للطائرات الأمريكية والبريطانية استمرت أكثر من عشرة أعوام تواكبا مع نشاط خبراء الأمم المتحدة لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وصواريخ تنقلها إلى أهداف.

وقد وضعت المخططات للدفاع عن مصالح أمريكا وحلفائها عالميا ، غير أنها تجسدت فى مخططات وضعت لمختلف المناطق وفقا لظروفها وارتباطها بمصالح أمريكا فى كل منها، وفى مقدمتها منطقة الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا التى تضم جمهوريات سوفيتية سابقة فى وسط آسيا عامرة بمصادر النفط لتصبح هى ونفط منطقة الخليج العربى مخزون النفط الأعظم فى العالم . واعتبر هذا المخزون ومعه إسرائيل التى تقع فى الشرق الأوسط من أهم الأصول الاستراتيجية StrategicAssets للولايات المتحدة الأمريكية.

فى رحاب هذه المنطقة الشاسعة واستفادة من خبرات حرب الخليج الثانية تشكلت الهياكل العسكرية الأمريكية الجديدة لتنفيذ مخططاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بالقوة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وابتداء من عصر الرئيس السابق كلينتون وكان أبرزها:

* سياسة مجابهة انتشار الأسلحة النووية ، وتقضى باستخدام القوات المسلحة التقليدية مع ردع نووى فعال لمنع أى دولة مناهضة للمصالح الأمريكية وتسعى إلى حيازة أسلحة دمار شامل ووسائل حملها إلى أهدافها ، وقد نفذت أمريكا هذه السياسة حين واصلت عدوانها على العراق بشن غارات عليها بالطائرات ،وكذلك حين أطلقت صواريخها عام ١٩٩٨ لتدمر مصنع يقع بالقرب من الخرطوم عاصمة السودان بدعوى كاذبة حول إنتاجه أسلحة كيميائية ،كما هددت بالعدوان على

الدولة الليبية بدعوى إنتاجها أسلحة كيمائية عام ١٩٩٥.

*استئناف إنتاج أنظمة «دفاع» صاروخى كانت أمريكا عازمة على إنتاجها فى عهد الرئيس الأسبق ريجان والتى عرفت بحرب النجوم لتدمير الصواريخ الاستراتيجية السوفيتية عابرة القارات ،فقد قررت إدارة كلينتون إنتاج أنظمة ميدانية لنشرها فى مختلف المناطق لتدمير صواريخ خصومها ، من دول تهدد مصالحها اعتبرتها دولا مارقة بينما تظل سماؤهم مفتوحة لتدمرهم بصواريخها ، وواصل الرئيس بوش (الابن) إنتاج المزيد من هذه الأنظمة الميدانية مع إنتاج أنظمة أخرى تدمر الصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات التى تملكها الدول الكبرى.

* توطد الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، ثم ازداد هذا الوجود انتشارا ليشمل مناطق وسط آسيا حول بحر قزوين بسبب حرب افغانستان ، ثم تصاعد هذا الوجود ارتباطا بحشود القوات الأمريكية لشن حربها على العراق ، وتمثل هذا الوجرد فى تعزيز وانتشار قوة الانتشار السريع وقيادتها المركزية ومعها وحدات عسكرية خاصة تقوم بعمليات سرية فى أراضى الخصوم.

* وفى عهد الرئيس بوش الابن تم دمج الأسلحة النووية مع الأسلحة التقليدية ثم دمجهما مع أنظمة الدفاع الصاروخى ، مع تطور شامل لتكنولوجيا الرصد وجمع المعلومات والاتصال والسيطرة والقيادة لضمان نجاح العمليات العسكرية عند مواجهة أخطار غير متوقعة من خصوم جدد يعارضون السياسة الأمريكية فى مختلف المناطق وقد يسعون إلى حيازة واستخدام أسلحة دمار شامل وهى الدول «المارقة» ومنظمات الإرهاب ، وأدى هذا الدمج إلى تعاظم دور الأسلحة النووية.

* وفى نفس الوقت اتفقت أمريكا مع روسيا على خفض صواريخ كل منهما الاستراتيجية عابرة القارات لتصل عام ٢٠١٢ إلى ٢٢٠٠ أو ١٧٠٠ صاروخ على أن تحتفظ أمريكا بحق إعادة الرؤوس النووية إلى ٢٠٠٠ صاروخ استراتيجى إذا دعت الضرورة مستقبلا ، وبهذا تواصل أمريكا سياسة الردع التقليدى مع الدول الكبرى.

* وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ فى نيويورك ووشنطن اتخذت إدارة بوش خطوات ثلاث بالغة الخطورة ،فقد أعلنت أنها قد توجه أسلحتها النووية إلى دول« مارقة» تخاصم مصالحها وعينت خمس دول تقع أربع منها فى منطقة الشرق الأوسط هى: العراق وإيران وسوريا وليبيا ، وأكدت أنها قد تستخدم رؤسا

نووية تكتيكية منخفضة قدراتها التفجيرية ضد أهداف تصمد أمام الأسلحة التقليدية ، ثم أعلنت تبنيها لسياسة الحرب الاستباقية رسميا ضد الدول«المارقة» بقرار تتخذه هي بدعوى منع امتلاكها لأسلحة دمار شامل وصواريخ تحملها لأهدافها متجاهلة القوانين والمنظمات الدولية المعنية.

ثانيا: أما بالنسبة لإسرائيل فقد طرأت تطورات مهمة على علاقتها مع أمريكا التى واصلت توفير تكنولوجيا عالية لأسلحتها التقليدية حتى تتفوق قواتها على مجمل بلدان الدول العربية واستمرار رضاها عن حيازة إسرائيل لترسانة نووية ضخمة تطلقها قواتها البرية والبحرية والجوية ، ثم شاركتها تكنولوجيا وماليا فى إنتاج نظام صاروخى إسرائيلى لتدمير صواريخ خصومها وهو النظام «أرو» كما أمدتها بأنظمة متطورة من الصواريخ المماثلة مثل نظام باتريوت ٣ ، وتواصل الآن تجارب مشتركة معها لتطوير سلاح الليزر الذى سيصبح مستقبلا من أخطر أسلحة الفضاء، وبهذا تضيف أمريكا وإسرائيل لأسلحتهما البرية والبحرية والجوية بعدا رابعا من أسلحة فضائية تهيمنان بها على خصومهما من البر والبحر والجو والفضاء الخارجى.

ثالثا: وهكذا أصبحت الأقطار العربية تواجه أخطار أسلحة إسرائيل النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مع صواريخ تحملها إلى أهداف فى كل هذه الأقطار من إيران شرقا إلى المغرب غربا والسودان جنوبا ، فإن حاول أى قطر عربى حيازة أسلحة قادرة على صد تهديده بالدمار الشامل من أسلحة إسرائيل فإن أمريكا تعتبره دولة مارقة تحاول حيازة أسلحة دمار شامل فتوجه إليها أسلحتها النووية وتشن ضدها حربا استباقية «وقائية» وقد تستخدم أسلحتها النووية فعلا ضد أهداف تصمد أمام أسلحتها التقليدية وذلك بالإضافة إلى قوات الانتشار السريع التقليدية التى تنتشر برا وبحرا وجوا وتقدم لها إسرائيل وتركيا وعدد من الأقطار العربية قواعد وتسهيلات عسكرية تعينها على شن حروبها العدوانية فى الشرق الأوسط.. وأساسا ضد دول عربية أخرى.

دلالات عسكرة السياسة الأمريكية والإسرائيلية:

أولا: أن أمريكا تشن حروبا فى الشرق الأوسط بقوات تقليدية تدعمها أسلحة نووية لا لحماية أمن دولة الولايات المتحدة الأمريكية إنما لحماية مصالحها أى أنها تشن الحرب لتحقيق أهداف سياسية فى مناطق بعيدة عن الأراضى الأمريكية ، ومن ثم قد تستخدم الأسلحة النووية التى تدمج الآن مع الأسلحة

التقليدية في العمليات العسكرية وما يصاحبها من مناورات سياسية، وتعترف الوثائق الرسمية الخاصة بالمخططات العسكرية الجديدة بأن الردع النووى التقليدى لم يعد وحده صالحا لمواجهة ما تعتبره أمريكا تهديدا لمصالحها من دول «مارقة» أو من جماعة إرهابية كما أثبتت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

وكذلك الحال بالنسبة لإسرائيل التى كانت من قبل ترى أن استخدام أسلحتها النووية سيتم كملاذ أخير للدفاع عن وجود الدولة الإسرائيلية نفسها ، أما الآن فإن أنظمة التسلح التى فى حوزة قواتها المسلحة تتيح لها استخدام الأسلحة النووية فى العمليات العسكرية لتحقيق أهداف سياسية أو كردع تلوح به لتحقيق أهداف سياسية بعد أن أصبح لأسلحتها النووية وظائف متعددة ، وقد كان تهديد ليبرمان ، الوزير فى حكومة شارون السابقة ، بتدمير السد العالى ينطوى على احتمال استخدام السلاح النووى كردع يستهدف تحقيق أهداف سياسية ، ولا شك أن امتلاك إسرائيل لأنظمة صواريخ تدمر صواريخ خصومها لتصبح سماؤهم مفتوحة لصواريخها ثم احتمال نجاح إسرائيل فى نشر أسلحة الفضاء مستقبلا بمساعدة أمريكا سيتيح لها المزيد من الفرص لاستخدام الأسلحة النووية كأدوات فى العمل السياسى لفرض هيمنتها.

ثانيا: تعددت أهداف ونتائج الحروب التى تشنها أمريكا الآن ، والمثل حروب الشرق الأوسط وجنوب غربى آسيا التى لم يعد الهدف منها حماية المصالح الاقتصادية وتعظيم أرباح الشركات متعدية القوميات فقط، إذ أصبحت كذلك أداة لمعالجة القضايا الكونية لصالح أمريكا وشركاتها وحلفائهاعلى الرغم من الاضرار الناجمة عن هذه المعالجة ،فالسيطرة على مصادر النفط لم تعد لأسباب اقتصادية فقط لأن النفط مادة ناضبة يمكن أن تختفى كمصدر من مصادر الطبيعة خلال عشرات قليلة من الأعوام إذا لم تتم ادارة رشيدة وعقلانية لهذه المصادر ، ومن ثم لم تعد قوى الأسواق وآلياتها هى التى تحكم وحدها عمليات الاستثمار فى مجال النفط بعد أن أصبحت مصادر النفط قضية كونية تتصل بوجود الحضارات وخاصة فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، فاختفاؤه سيؤدى إلى تقويضها.

ويبلغ استهلاك الفرد من الولايات المتحدة الأمريكية من النفط ضعف استهلاك الفرد فى بلدان غرب أوروبا وعشرات أمثال استخدام الفرد فى كثير من البلدان النامية ، هذه النسبة ستزداد كما ستزداد الهرولة للوصول إلى

مصادر النفط مستقبلا بعد تزايد استهلاك أسواق بازغة لهذه المادة الناضبة مثل أسواق الصين والهند والبرازيل . وذلك ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوات المسلحة ومعها أسلحة نووية للسيطرة على مصادر النفط وعلى أسعاره بعد لم تعد المنافسة على أساس قوى السوق صالحة وحدها لحماية المصالح الأمريكية.

وما يقال عن النفط يصلح عند الحديث عن ندرة المياه فى الشرق الأوسط كمصدر من مصادر الطبيعة يحكم مصير البشر ومجتمعاتهم ، إذ أصبح يهدد بنشوب حروب طاحنة بين بلدانها.

كذلك الأمر بالنسبة للأسلحة النووية التى يمكن أن يؤدى استخدامها إلى فناء البشرية ، إذ كان انتشارها من قبل سببا لمنع الحرب بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الانتشار الآن سببا لنشوبها.

ويقضى الاستغلال الوحشى غير العقلانى لمصادر الطبيعة إلى المزيد من قهر الشعوب والطبقات الكادحة وإلى تزايد انتشار الفقر فى وقت يتعاظم فيه الثراء والرفاه لطبقات ومجتمعات أخرى إلى الحد الذى أصبح فيه دخل ٢٥٠ شركة من أكثر الشركات جنيا للأرباح يزيد على دخل ٢٥٠٠ مليون من البشر الفقراء لتبرز قضية كونية تتجاوز معالجتها متطلبات نجاح التنمية المستدامة ، ثم لتخلق بدورها قضايا كونية أخرى مثل الهجرة من الجنوب إلى الشمال ونتائجها الاجتماعية والسياسية ، وتزايد قطاعات الجماهير بل والشعوب المهمشة والمستبعدة ،وانتشار أوبئة لا يعرف لبعضها علاج ،وتفاقم أخطار الجريمة المنظمة لتأخذ أبعادا دولية ومنها ما تشكله أخطار المنظمات الإرهابية ، وغيرها من القضايا الكونية التى تحاول أمريكا وحلفاؤها فرض علاجها بالقوة لحماية مصالحها وحماية شركاتها.

ثالثا: هذا التطور فيما تسعى أمريكا لتحقيقه بالقوة يعنى أن أزمة الرأسمالية التى كانت تستعين بعض بلدانها بالحروب لتجاوزها فى الماضى قد تفاقمت أخطارها فى ظل المرحلة الراهنة لتدويل رأس المال بعد أن أضيف إلى معالجة الرأسمالية للتناقض بين العمل والرأسمال بالقوة المسلحة معالجة أخرى أشد خطرا للتناقض من الإنسان والطبيعة بالقوة مما يهدد البشرية بالفناء إذا تركت طليقة بلا حساب.

إن خريطة التناقضات التى تواجهها القوى السياسية الآن قد اختلفت عما كانت عليه فى الماضى جذريا بعد أن أصبح التناقض بين الإنسان والطبيعة وما يسفر عنه من نتائج متداخلا ومندمجا مع التناقضات الاجتماعية ونتائجها . وتلك قضية تطلب بحثا مستقلا ، غير أن ما ينبغى التأكيد عليه هو أن الموقف

من قضايا الحرب والسلام أصبح حاسما فى تحديد مصير التوجه الجارى لعمليات التدويل فى مختلف المجالات بعد أن أصبح مرتبطا بتهديد البشرية بدمار شامل، فرفض الحرب وغيرها من أشكال العنف والقسر وقهر الشعوب سبيلا لمعالجة هذه القضايا والتحكم فيها لابد من رفضه ومقاومته ، مع البحث عن بدائل تعين التعاون بين الشعوب لحلها هذه القضايا بما يخدم مصالحها وقيمها الإنسانية.

رابعا: هكذا أصبحت عسكرة السياسة هى النهج الرئيسى لحماية المصالح الأمريكية ، يؤكد ذلك أن قوى رأسمالية أخرى قادرة على منافسة أمريكا اقتصاديا ، بل لعل الاتحاد الأوروبى أن يتفوق على الولايات المتحدة اقتصاديا بعد سنوات قليلة ، يضاف إلى ذلك منافسة اقتصادية من قوى بازغة مثل الصين ، وقد دفع ذلك الواقع حكام أمريكا إلى عسكرة سياستها وما يرتبط بها من مخططات فى مختلف مناطق العالم لحماية مصالحها حتى أصبحت أمريكا وحدها هى الدولة القادرة على تحقيق مثل هذه العسكرة والقيام بعمليات عسكرية على صعيد العالم كله ، أما الدول الأخرى فقادرة على فرض مخططاتها العسكرية فى حدود منطقتها ،ولعل ما يحدث فى الشرق الأوسط وجنوب غربى آسيا من حروب أمريكية على الرغم من بعد المنطقة آلاف الأميال من الولايات المتحدة الأمريكية شاهد على ذلك ، فالاسطول الأمريكى أعظم وأخطر قوة من أساطيل كل دول غربى أوروبا يضاف إليها أساطيل روسيا والصين واليابان ، وبلغت الميزانية المخصصة للشئون العسكرية فى أمريكا أربعة أمثال ميزانية مجموع دول الاتحاد الأوروبى و٢٦٠ ضعف ميزانية العراق التى تزعم أمريكا أنها تهدد أمنها القومى.

خامسا: ولشن الحرب عزمت أمريكا على تشكيل تحالف وفقا لما ذكره تقرير«الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية» للرئيس بوش حول« الدولية الأمريكية التى تعبر عن وحدة قيمنا ومصالحنا الوطنية» ،فليس صحيحا ما يردده الكثيرون حول عزم أمريكا على تنفيذ مخططاتها منفردة إذا لم يلحق بها حلفاؤها ، بل ستنفذها وهى على رأس تحالف دولى تسعى دائما إلى تشكيله حتى وأن رفض بعض حلفائها التقليديين الانضمام إليه أو أبى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تبنى ما تريده الإدارة الأمريكية.

وستعنى أمريكا عند تشكيل «الدولية الأمريكية» أكثر ما تعنى بانضمام دول من مختلف المناطق التى قد تصبح ساحات لحروبها إلى هذه «الدولية» ضمانا لنجاح عملياتها العسكرية، فما كان لأمريكا أن تحشد قواتها لشن حرب ضد العراق ما لم تتوافر تسهيلات عسكرية فى إسرائيل وتركيا ثم قواعد عسكرية أمريكية فى بلدان الخليج

العربية، ولو أن الدول العربية الخليجية أبت اتاحة أرضها لحشد هذه القوات لكان صعبا إن لم يكن مستحيلا أن تشن أمريكا حربا شاملة ضد العراق لتكتفى بغارات جوية، وستكون تحالفات أمريكا فى مختلف مناطق العالم هى الركائز الأساسية للدولية الأمريكية حتى تضمن النصر لحروبها ، وستكون إسرائيل هى محور تحالفها فى منطقة الشرق الأوسط بينما أطراف التحالف الأخرى ، العربية وغير العربية تظل تابعة لهذا المركز .. ذلك ما تسعى إليه أمريكا.

مجابهة العسكرة

ثمة تغييرات مهمة طرات على الأوضاع فى مختلف المناطق وفى العالم ، وهى لا تزال فى مراحلها الأولى من التطور وإن بدى تأثيرها جليا فى مرحلتها الراهنة ليتعاظم فعلها وتأثيرها مستقبلا.

فعلى الصعيد العالمى لم تعد التحالفات التقليدية بين دول الغرب الكبرى كما كانت حين جمعها تحالف متين لمواجهة أخطار تعرضت لها مصالحها من الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا فى مرحلة الحرب البارد ، وقد بان تفكك هذا التحالف إبان أزمة العراق بعد أن برز اختلاف المصالح بين أطرافه وزال ما كان يفرض الوحدة بينها .كذلك برزت قوى بازغة جديدة سيتعاظم تأثيرها مثل الصين والهند والبرازيل ،وليس بعيدا أن تتشكل فى المستقبل قوى كبرى من تجمعات اقتصادية اقليمية فى آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا ، وأخذت بلدان متوسطة الحجم تؤثر فى الشئون الدولية، والمثل على ذلك محاولة دول سبع متوسطة الحجم من بينها ومصر والسويد وجنوب أفريقيا والمكسيك أن تؤثر فى الجهود المبذولة لنزع الأسلحة النووية من عالمنا فطرحت جدول أعمال جديد يرمى إلى تحقيق هذا الهدف كان له أكبر الأثر فى بلورة الوثيقة التى أقرها مؤتمر دول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ، بل إن تجمعات البلدان النامية مثل تجمع بلدان عدم الانحياز والبلدان الإسلامية والبلدان الأفريقية تحاول النهوض من جديد لحماية مصالحها ، ولعل من أبرز التغيرات تلك الموجة العارمة من حركة الجماهير على الصعيد العالمى والتى تبلورت ارتباطا باجتماعات مؤسسات تفرض شروطها على ما يجرى من عمليات التدويل الجارية فى مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والبيئة الثقافية لتواجهها معارضات عنيفة من الجماهير مشكلة صداما للمصالح على الصعيد العالمى ليس له مثيل من قبل ،وكان أبرزها مظاهرات انتشرت فى يوم واحد فى مئات المدن وفى مختلف البلدان لمنع الحرب ضد العراق ، وقد تم تنسيقها عالميا لتشكل نبتا لأممية جديدة ولتجسد قوة كبرى سيكون لها قريبا التأثير الغلاب على سياسات الدول

ومنظماتها.

ولاشك أن هناك عوامل موضوعية أدت إلى هذه التطورات البعيدة المدى العظيمة التأثير . والتصوز ، أن أهم هذه العوامل هو بروز أخطار التناقض بين الإنسان والطبيعة التى يتم انتهاك انساقها بتوحش لاعقلانى وبالقوة المسلحة من قبل قوى امبريالية ، وقد تصاعدت هذه الأخطار فى المرحلة الراهنة من تدويل رأس المال ، فهى لا تسيئ وتضر بمصالح طبقات معينة فقط انما تقوض كل مؤسسات الشرعية الدولية وتهدد مجمل المجتمع والبشرية كلها بدمار شامل . هذا العامل الموضوعى الذى تعاظم دوره مؤخراً كان هو أهم أسباب ما جرى ويجرى فى عالمنا من تطورات تمثلت فى نهضة من الجماهير ومعظم دول العالم كبيرة وصغيرة لمقاومة مخططات أمريكا الجديدة.

هذه الحقيقة ينبغى الانتباه إليها لتصبح مددا لا ينضب إذا أحسن استثماره لدعم مقاومة الشعوب والبلدان العربية مما يتطلب حرية طليقة لنشاط الأحزاب ممثلة للطبقات الاجتماعية ولنشاط المنظمات الأهلية ممثلة للقوى المجتمعية ، فذلك شرط لانتصارها.

وارتباطا بهذه الحقيقة سيكون الخطر فاحشا إذا اقتصر النشاط دوليا على السعى أساسا لكسب موافقة أمريكا ورضاها فتتم هرولة الأقطار العربية إليها وإلى حليفتها إسرائيل بدعوى أن أمريكا تملك أوراق اللعبة فى الشرق الأوسط متجاهلة القدرات الدولية التى يتيحها المشهد الدولى الراهن، هذا النهج هو ما استمرت تتبناه الأقطار العربية عمليا منذ أن تبنته القيادة المصرية فى عهد الرئيس السادات . صحيح .أن حكومات عربية تتصل بدول أخرى غير أمريكا وهى تعالج قضاياها. غير أن هذه الاتصالات لاقيمة لها عمليا ما لم تتشكل مصالح مشتركة مستقرة مع هذه الدول تلزمها الدفاع عن مصالحها فى خضم منافستها الضارية مع أمريكا ، فالأقطار العربية تملك أصولا استراتيجية لا تزال تحتكرها أمريكا لتنفيذ مخططاتها خدمة لمصالحها.

وليس المطلوب فى هذه الحالة القطيعة مع أمريكا ، فهذا موقف خاطئ سيؤدى إلى فرض صورة العدو على العلاقة معها وهو ما ينبغى تجنبه لما تملكه من قدرات عسكرية من الخطر مواجهتها ، بالإضافة إلى قدرات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية من الأهمية الإفادة منها ، إنما المطلوب أن تتشكل مع أطراف أخرى مصالح مستقرة لينتهى ما تحتكره أمريكا وحدها من مصالح فى الشرق الأوسط ، وإنجاز هذه المهمة يتطلب فى المحل الأول تعظيم القدرات العربية بتنفيذ المشروعات العربية المشتركة لتفرض بها مصالحها على مختلف الأطراف.

هذا النهج لابد له من رؤية جديدة للعلاقة بين الحرب والسياسة ، فقوى الهيمنة تشيد هياكل عسكرية هائلة وتعد مخططات لها لدعم مصالحها الامبريالية الصهيونية على أساس أن الحرب امتداد للسياسة . وليس أمام الأطراف المناهضة لهذه الهيمنة من سبيل لمواجهة هذه المخططات إلا أن تكون سياستها رشيدة خالية من الأخطاء (على خلاف ما ارتكبه نظام صدام حسين فى العراق) حتى تواصل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والعلمية والتكنولوجية مع توفير الحد الضرورى من الحماية العسكرية لصد العدوان ، وبغير هذا النهج فقد يحل بها الدمار كما يتعرض له العراق ، أو تسقط فى شباك المخططات الامبريالية ومن ثم الصهيونية كما هو حال الكثير من البلدان العربية.

فإذا كانت الحرب التى تشنها قوى الهيمنة هى امتداد لسياستها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأدوات أخرى« عسكرية» فليس أمام القوى المناهضة لها غير المعالجة السياسية السليمة والرشيدة لتوفير قدرات فى مختلف المجالات ومعها الحد الضرورى من القدرات العسكرية سعيا إلى علاقات مع الأطراف الأخرى متحررة من الهيمنة الامبريالية والصهيونية ، ولهذا لم تعد قضية البلدان العربية هى خلق ركيزة من التنمية الشاملة أساسا وطيدا لأمنها فحسب بل لابد من المعالجة الرشيدة لمكونات التنمية كى تحول دون نشوب حرب عدوانية تشنها قوى الهيمنة ثم الانتصار إذا فرض عليها القتال، فالأمر بالنسبة لها ليس فقط أن «الحرب امتداد للسياسة» كما أكد كثير من المفكرين السياسيين بل كذلك» منع الحرب بفضل السياسة.

إن الطريق واضح، غير أن الوصول إلى غايته يقتضى تغييرا فى تشكيلات الأنظمة العربية حتى يتشكل نظام عربى ، أو نظام من دول اقليمية عربية وغير عربية، قادر على الفعل والتأثير ،ومعنى أدق ، أنه يتطلب سلطة وطنية قومية ديمقراطية قادرة على خدمة الجماهير الشعبية وعلى مواجهة عقلانية لمخططات القوى الإمبريالية والصهيونية مع إدراك سليم للأوضاع الدولية الراهنة لاستثمارها من أجل تغيير علاقات القوى السائدة، وجوهر النضال فى هذه المرحلة التى ستستمر سنوات عديدة هو «التحرير» من علاقات الهيمنة لتستقر علاقات أخرى تحمى مصالح الشعوب.

والمهم هو أن جديدا طرأ فى هذه المرحلة لم يكن واردا فى مراحل سابقة من التحرير ، وهو أن هذه السلطة ينبغى أن تنفتح على قوى النضال من أجل حماية المصالح الاجتماعية الطبقية والمصالح المجتمعية الإنسانية معا ، وأن تدرك سبل الدفاع عن هذه المصالح فى ظل الاتجاه المتنافى لاندماج ما هو محلى

ووطنى مع ما هو قومى وإقليمى وعالمى . وتلك قضية مركبة ستتضح معالم الحلول السلمية لها خلال الممارسة.

الخيارات والمهام

هذه التوجهات السياسية التى ينبغى مراعاتها عند مقاربة عسكرة السياسة الأمريكية وحلفائها وغيرها من القضايا التى أفرزتها التطبيقات والممارسات الامبريالية الجارية على عمليات التدويل الراهنة تطرح على البلدان العربية ثلاثة خيارات أساسية عند معالجة سياساتها العسكرية وقضايا الحرب والسلام.

* المواجهة العسكرية المباشرة كما كان يفعل الاتحاد السوفيتى إبان مرحلة الحرب الباردة للسعى إلى خلق تماثل مع الهياكل العسكرية الأمريكية وخاصة فى المجال النووى والذى أسفر عن تبادل دمار أكيد بين الطرفين مما منع نشوب حرب بينهما تجنبا لهذا الدمار ، وهذا خيار مستحيل تحقيقه بسبب الفرق الهائل بين قدرات العرب العسكرية والقدرات العسكرية لأمريكا وحليفتها إسرائيل ، يضاف إلى ذلك اعتماد معظم الأقطار العربية على السلاح الأمريكى حتى أصبح هو كل سندها لتنمية قدراتها العسكرية.

* محاولة قطر أو أكثر من الأقطار العربية السعى إلى حيازة سلاح نووى ليشكل تهديدا يمكن أن يوجه لمنع أمريكا وإسرائيل من شن حرب عليها . غير أن البدء فى هذا السعى سيكون مبررا لشن حرب أمريكية استباقية عليها لمنعها من مواصلة مسعاها وذلك خطر من الخير البعد عنه.

* أما الخيار الثالث فهو تقويض ما تستند إليه أمريكا وحلفاؤها من ركائز عسكرية فى المنطقة لشن حروبها على بلدانها ، وذلك كفاح مشروع يندرج ضمن أعمال نزع السلاح لتوطيد السلام والأمن للشعوب ، ثم أنها تلقى تأييد أوسع قطاعات القوى الاجتماعية والأغلبية الساحقة من الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والحكومات فى العالم.

ووفقا لما ذكرناه سابقا تتمثل أهم هذه الركائز فى أمرين:

التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة ، وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها إلى أهدافها والتى تزعم أمريكا أنه سبب حروبها ضد دول فى المنطقة.

وواضح مما تم من خطوات اتخذتها أمريكا لشن حرب على العراق أنه يستحيل عليها شن هذه الحرب ما لم يكن لها قواعد وتسهيلات عسكرية تساعدها على حشد قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية ، ويؤكد مشهد ماجرى أن التواجد العسكرى الأمريكى على أرض بلدان عربية كان هو الأخطر بالنسبة للعراق والأهم بالنسبة لقوات أمريكا ولهذا من

الضرورى المبادرة بتنظيم حملة عربية لإزالة هذا التواجد ، وكان واجبا على النظام العراقى العمل على تسوية علاقاته مع جيرانه بعد أن تدهورت بسبب غزو قواته لأرض الكويت عام ١٩٩١ ، ولو أنه فعل ذلك لكان صعبا إن لم يكن مستحيلا على أمريكا أن تحشد ما تملك من قوة وعتاد لشن حربها على العراق.

وقضية تصفية الوجود العسكرى الأمريكى على الأرض العربية أمره فى يد الأقطار العربية نفسها بحكم سيادتها على أرضها ، فهذا خيار متاح لها وحدها إذا قدر حكامها أنه فى صالحهم ، فتحسين العلاقات بين الأقطار العربية نفسها وخلق مصالح مشتركة فيما بينها تفوق ما بين بعضها وأمريكا من مصالح ، أو على الأقل تتوازن معها ، أمر ضرورى .من هنا تبرز أهمية القيام بحملة لتنفيذ المشروعات العربية المشتركة ومنها مشروعات عسكرية لتشكل فى مجموعها ركيزة لأمنها القومى ، وتؤكد الخبرة العربية أن انهيار مشروعها العسكرى القديم كان يسيرا لغياب وظائفه الأساسية وهى حماية مصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية وعلمية عربية معرضة للعدوان عليها من إسرائيل وقوى خارجية ، وقد فشلت الأقطار العربية فى تحقيق المشروعات اللازمة لتوفير هذه المصالح المشتركة ، لتبقى القضية الفلسطينية وحدها ما دعا إلى قيام تعاون عسكرى بين الأقطار العربية سرعان ما انهار لعدم توافر المصلحة المستقرة والثابتة لكل قطر عربى فى المشروعات العربية المشتركة كى تفرض عليه التمسك بالتعاون العسكرى العربى.

ولنفس هذه الأسباب تسعى أمريكا وهى تفرض نظاما من الأمن فى المنطقة يخدم مصالحها ويضم إسرائيل مع الأقطار العربية ألا يقتصر على الشأن العسكرى انما يمر عبر طيف من المشروعات فى مختلف المجالات ..من المشروع الشرق أوسطى الاقتصادى حتى تشكيل أنظمة سياسية جديدة وتعيين الحكام فى بعض بلدانها تحت دعاوى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية ، بل إنها تنشئ دولا عربية تحت إشرافها الدقيق كما تفعل مع الدولة الفلسطينية المنتظرة ومع الدولة العراقية البديلة.

أما قضية إزالة الأسلحة النووية فهى أكثر تعقيداً من التواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة لأن دولة أخرى تضم للأقطار العربية هى إسرائيل تملك وحدها هذه الأسلحة وترفض تدميرها مما يتطلب تنظيم حملة دولية واسعة النطاق للضغط على أمريكا وإسرائيل لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة حملها إلى أهدافها.

وتستند الحملة الدولية إلى قرارات الهيئات الشرعية وأهمها:

* القــرار الصـــادر عن مــؤتمر الدول الأطراف فى مـعـاهـدة عدم الانتـشـار النووى لعــام ١٩٩٥ ،والذى ينص على إزالة أسلحــة الدمار الشامل ،النووية والبيولوجية والكيمائية ، وأنظمــة حـملهـا إلى أهـدافـهـا ،من الشـرق الأوسط، وأهمية هذا القرار الذى قامت مصر بطرحـه منذ أبريل عـام ١٩٩٠ انه يدعـو إلى إزالة جـمـيع أسلحـة الدمـار الشامل حـتى لا يكون انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية فى المنطقة ذريعة لتمسك إسرائيل بأسلحتها النووية ،كمـا أنه يدعو إلى إزالة أنظمـة حـمل أسلحـة الدمـار الشـامل ومنهـا الصــواريخ ، ويعنى ذلك إزالة أنظمة الصواريخ الإسرائيلية والأمـريكيـة التى تدمـر صـواريخ خـصـومـهـا بالاضـافـة إلى صـواريخها الهـجومية لتـدمير أهداف فى الأقطار العربية ، وقد أكد مؤتمر أطراف المعاهدة عام ٢٠٠٠ هذا القرار.

* قـرار تصـدره الجـمـعـيـة العـامـة للأمم المتحدة حول خطر الانتشار النووى فى الشرق الأوسط وهو ينص على ضــرورة إنضـــمــــام إسرائيل إلى مـعـاهدة عـدم الانتـشـار النووى وخضوع جميع أنشطة إسرائيل النووية لأعمال الرصد والتفتيش التى تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،كما يشير القرار فى ديباجته إلى قرار مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار.

* قـرار رقم ٦٨٧ الصـادر فى عـام ١٩٩١ حـول إزالة أسلحـة الدمـار الشـامل العـراقيـة والذى يشير فى المادة ١٤ إلى العمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة حملها إلى أهدافها كما يدعو إلى تطبـيـق اجــراءات إزالة هـذه الأسلحـــة الواردة فى القرار عند تنفيذ المشروع الخاص بالشرق الأوسط.

وذلك بالإضافة إلى القرارات الصادرة عن التجمعات الدولية مثل مجموعة الدول الأعضاء في الجامعة العربية وبلدان عدم الانحياز.

وتشـارك فى الحملة شبكات الاتصـال بين المنظمات المشاركة فى الحملات الدولية لإزالة الأسلحـة النووية وغـيرهـا من أسلحـة الدمـار الشــامل وكــذلك أعـضــاء المنظمـات الدوليـة والإقليـمـيـة والمنظمـات الوطنيـة فى مـخـتلف البلدان.

على أن نجـاح الحـملة يتـوقف فى المحل الأول على جهود الأحزاب والمنظمات المصرية والعربية

من المنتظر أن تصـر أمريكا وإسرائيل على رفض مــشــروع إخــلاء الشــرق الأوسط من أسلحة دمار شامل ووسائل حملها إلى أهدافها ، ويمكن للبلدان العـربيـة اتخـاذ خطوات ثلاث للضغط عليهما من أجل تنفيذ المشروع:

*توحـيـد القـوات العـربيـة التـقليـدية تحت قـيـادة واحـدة لمواجـهـة تحـدى القـدرة النووية الإسـرائيليـة ، وشـبـيـه بذلك مـا فـعله الاتحـاد السوفيتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية

وقبيل تفجير أول قنبلة ذرية سوفيتية حين حشد قواته التقليدية فى شرق أوروبا لتهدد بالزحف لاحتلال دول غرب أوروبا إذا هددت الولايات المتحدة بتوجيه ضربة نووية ضد الاتحاد السوفيتى.

* التهديد بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من قبل عدد من الدول العربية وفقا للبند العاشر من المعاهدة مما يعنى ، لو حدث ، انهيار نظام منع الانتشار الذى تفرضه المعاهدة على جميع الأطراف المشاركة فيها باستثناء الدول النووية الخمس الكبرى ،مما يشكل ضغطا على أمريكا التى ترفض بالقوة الانتشار النووى بينما تحتفظ هى وإسرائيل بأسلحتهما النووية.

*تعظيم المدخلات العلمية والتكنولوجية فى مختلف مجالات التنمية مع مواصلة التوسع فى استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية إلى الحد الذى يصل فيه مستوى ما تملكه الأقطار العربية (أو بعضها) من تكنولوجيا عالية ما يمكنها من تحويل استخدام اليورانيوم لأغراض سلمية إلى الاستخدام لأغراض عسكرية فى فترة وجيزة إذا دعت الضرورة ، مما يشكل عامل ضغط تلوح به الأقطار العربية إذا لم تقبل أمريكا وإسرائيل المشروع العربى.

على أن اللجوء إلى هذه الخيارات يحتاج إلى جهود متواصلة لسنوات ومطلوب خلالها القيام بحمله دولية على صعيد الرأى العام ، أحزابا ومنظمات وقوى اجتماعية ، وأن تواكب هذه الحملة حملة أخرى موجهة إلى حكومات العالم، إذ يلاحظ أن التصويت على القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أخطار الانتشار النووى فى الشرق الأوسط والذى يطلب انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار واخضاع كل أنشطتها النووية لأعمال الرصد والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترفضه ثلاث دول فقط، إحداها دولة بجزيرة فى المحيط الهادى تدلى بصوتها فى الجمعية العامة وفقا لمشيئة الإدارة الأمريكية ، أما الدولتان اللتان تصران على رفض القرار كلما قدمته مصر إلى الجمعية العامة كل عام فهما أمريكا وإسرائيل ، أى أن الأغلبية العظمى من حكومات العالم توافق على المشروع العربى مما يعنى أهمية تعبئتها لمساندة المشروع والعمل على تنفيذه.

وهناك خطوات لابد اتخاذها لنجاح الحملة:

*خلق شبكة من الاتصالات بين الأحزاب المصرية من أجل اخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، كى تتولى الاتصال بالأحزاب العربية والأحزاب فى مختلف بلدان العالم لإشراكها فى الحملة الدولية، كذلك من الضرورى إيجاد شبكة من المنظمات الأهلية المصرية للقيام بالعمل على المستوى العربى والعالمى.

* ضرورة إنشاء منظمة أهلية مصرية من أجل الأمن المصرى والعربى والسلام فى الشرق الأوسط وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة حملها إلى أهدافها من المنطقة بعد أن توقف عمل المنظمة الوحيدة التى كانت مختصة بهذه القضايا حتى تشرع المنظمة الجديدة فى خلق الشبكة المصرية لتعمل بدورها عربيا وعالميا.

* توفير مهام طابعها وطنى وإنسانى يمكن لكل الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية أن تتبناها ، ثم إنها مهام عملية من اليسير تنفيذها لو توافرت الإرادة السياسية لإنقاذ شعب مصر وشعوب الأمة العربية من خطر الدمار الشامل. ■

قالوا

كان السرطان يأخذ من جسده الناحل ، فتزداد روحه تألقا وجبروتاً ، حتى كان باستطاعة زواره وعائديه أن يروا صراعه مع الموت رأى العين. صراع بين متكافئين : الموت والشعر.

وفى اللحظة التى وقع فيها الجسد بكامله بين مخالب الوحش ، خرج أمل دنقل من الصراع منتصرا.

لقد أصبح صوتا محضا ، صوتا عظيما سوف يتردد ، أصفى وأنقى من أى وقت مضى.

أحمد عبد المعطى حجازى

قـالوا

لا وقت للبكاء .
فالعلم الذى تنكسينه ..على سرادق العزاء
منكس فى الشاطئ الآخر
والأبناء..
يستشهدون كى يقيموه .. على «تبة»،
العلم المنسوج من حلاوة النصر ومن مرارة النكبة
خيطا من الحب ..وخيطين من الدماء
العلم المنسوج من خيام اللاجئين للعراء
ومن مناديل وداع الأمهات للجنود
فى الشاطئ الآخر..
ملقى فى الثرى ..
ينهش فيه الدود،
ينهش فيه الدود ..واليهود
فانخلعى من قلبك المفئود.

أمل دنقل



دراسات

بعد ٥٠ عاما على وفاته

ستالين هل كان ماركسياً حقاً؟

د. رفعت السعيد

سلطة زائدة تثمر فساداً ، أما السلطة المطلقة فتثمر فساداً مطلقاً

لورد أكتون

ليس فى العلم طرق ممهدة .. ولن يصل إلى ذروته المشرقة سوى هؤلاء الذين لا يخشون عناء تسلق مسالكه الوعرة

ماركس

يدفعنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع ان البعض من فرط يأسه وسخطه على مايجرى يرفع ومن جديد رايات الستالينيه فيكون كطبيب يصيب مريضه بالإيدز فى محاولة لشفائه من الانفلونزا!.

وقبل أن نبدأ علينا أن نمايز بين ثلاثة موضوعات تنفصل بالضرورة وتتداخل بالضرورة أيضا، تتداخل إلى درجة أن البعض ينظر اليها كشئ واحد ومصمت ، وهذه الموضوعات الثلاثة:

- الماركسية كنظرية وفكر أرسى لبناته ماركس وإنجلز.

- الصراع الطبقى والسياسى الذى تدعو إليه وتستدعيه وتنظمه الفكرة الماركسية.

- التطبيق .. الذى يتحقق كثمرة لهذا الفكر المنغمس فى غمرة الصراع .

ولكى نفهم الستالينية .. وبواعثها وحقيقة مواقفها يتعين أن نمايز بين هذه العناصر الثلاثة، وأن نحاول أن نحلل بعضا من تشابكاتها وتقاطعاتها.

ونبدأ بالمقطع الأول من هذه التركيبة المتمايزة والمتشابكة.

ماركس .. العالم . الفيلسوف، الأديب أخذه الماركسيون ككل مجمل . وتمسكوا بكل ما قال وكل ما نسب إليه.

وحتى عندما كان ماركس شابا فى طور التكوين .. أو عندما كان يلهو ، كانت أقواله تتحول إلى مقدسات.

ففى زمانه كانت هناك مثلا لعبة تسمى « الاعتراف» وفى لهوه مع بناته سجلت له هذه الاعترافات.

- ما الذى تحبه فى الناس ؟ .. البسالة.

- فى الرجل ؟ .. القوة

- فى المرأة ؟ .. الضعف.

- ما هى السعادة ؟ .. النضال.

- من هو شاعرك المفضل ؟ .. شكسبير - جوته.

- وكاتبك المفضل؟ .. ديدرو.

- وبطلك؟ .. سبارتاكوس.

- طعامك المفضل؟ .. السمك.

- قول مأثور .. كل ما هو إنسانى ليس غريبا عنى.

- شعارك؟.. لنضع كل شئ موضع الشك.

[ذكريات عن ماركس وإنجلز - موسكو (١٩٥٦) - ص ٢٧٤.]

هذه « الاعترافات» التى يبدو بعضها ساذجاً مثل حب الضعف فى المرأة والقوة فى الرجل .. تحولت الى أقانيم جرى التمسك بها .. فالثورى الحقيقى يجب أن يكون على مثال ماركس.. حتى فى حبه للسمك، أو لشكسبير.

وهكذا فإن هذه الإجابات المختصرة والمبهمة تحولت إلى إيقونات يتحلى بها الجميع ، بل لعل البعض تصور أنها جزء من الماركسية ذاتها، رغم أن ماركس كان من المحتمل أن يجيب بغيرها فى « إعتراف» آخر . ولكن هكذا كان الأمر دوماً.

ولكى نكون منصفين فإن تقديس ماركس لم يكن اختراعا سوفيتياً . بل أتى فى الاساس من رفاقه فى « نادى الدكاتره البرلينيين» وكان المنتدى الفكرى للهليجليين الشباب الذين انبهروا بحق بالدكتور ماركس الذى تجاسر بأنتقادات حاسمه ومحكمة للأسطورة الفلسفية « هيجل»، وبأنتقادات أكثر حدة لبرودون وفيورباخ ودوهرنج .. فالتفوا حوله مسجلين إعجابهم .. وإن لم يتمادوا معه فى مواصلة طريقه.

وذات يوم كتب أحدهم « لنتصور أن روسو وفولتير وهولباخ وهاينه وهيجل قد تجسدوا .. أقول تجسدوا وليس مجرد اجتمعوا فى شخص واحد.. ساعتها سيكون لديك فكره عن د. ماركس» .

[ستيبانوفا - كارل ماركس ، سيرة وحياة - ص١١]

وعندما أتى السوفييت اقتبسوا من ماركس

، وأقاموا مؤسستهم ، وتوجوا فوقها هذا العالم الفذ الذي هز أركان الفكر والتطبيق الرأسمالى .. وتحت تاج ماركس وبمعونته ، أو بالدقة بالتستر خلفه توجوا أنفسهم كعباقرة هم أيضا ، ومنحوا كل ما يفعلون وكل ما يقولون صفه الصحة المطلقة..

يقول لينين « إن نظرية ماركس مطلقة القوة ، لأنها صحيحة تماما » [لينين . المصادر الثلاثة للماركسية – الطبعة الأنجليزية].

لكن الامر لم يكن بهذه البساطة.

فليس ثمة نظرية صحيحة تماما ولا نظرية مطلقة القوة .. ألم يقل ماركس فى « اعترافه» إن شعاره هو : « أن تضع كل شئ موضع الشك؟ ».

كل شئ .. حتى أفكاره هو ، يجب أن توضع موضع الشك .. فماذا لو حاولنا أن نفعل؟

إنتقد ماركس منذ أن كان شاباً [٢٥ سنة] المنهج المثالى الذى تقوم عليه نظرية الحق عند هيجل وقال أن هيجل « قلب الذات إلى موضوع، والموضوع إلى ذات ، وحول ما هو جوهرى إلى عرضى ، وما هو عرضى إلى جوهرى ، وكأن ماركس محقاً حقاً فى انتقاده اللاذع لهيجل إذ حاول الخلط فى « مجتمعه المدنى» بين ما هو حق وما هو باطل ، ما هو ظلم وما هو عدل.

بين المالك الاستغلالى ، والعامل الذى يعانى من الاستغلال.

وانتقد ماركس نظرية الدولة عند هيجل ، وأكد أن الدولة هى تجسيد لظلم الطبقات الظالمة.. وكأن على حق فى ذلك تماما ، ثم تمادى فأكد أنه حيث لا ظلم [اى حيث تقوم الاشتراكية] فإنه لا دولة. [؟].

والحقيقة أن هيجل قد أقام فلسفة ونظرية الحق عنده علي قوائم أربعة

– المجتمع المدنى كمظهر يجسد الدولة الحديثة.

– مفهوم عالمية التاريخ باعتباره مسيرة لتشكل ونمو وسقوط وانحلال الأمم.

– الدولة كجماعة سياسية أو أمة منظمة سياسيا ذات مظاهر قومية وحضارية وثقافية متمايزة.

– التحقق الذاتى للوعى والحرية والممارسة من خلال نشاط الأفراد فى هذه الأمم، والتمايز بين هذه الأمم زمانا ومكانا.

وقد ركز ماركس مدفعيته الثقيلة على العنصرين الأولين دون أن يمس بالنقاش العنصرين الآخرين . تجاهلهما فنسيهما الجميع.

وعبر نقده الحاد لهذه « الدولة» المستبدة الغاشمة التى يروج لها هيجل ، توصل ماركس إلى فكرة أولية تقول إن الدولة أداة قهر طبقى

. وهذا صحيح ، ولكن ماذا يحدث عندما تتسلم البروليتاريا السلطة؟

والإجابة : تقهر خصومها مستبدى الأمس [دكتاتورية البروليتاريا] وهذا هو العدل . ولكن كيف ستواصل البروليتاريا سلطتها؟ . لم يهتم ماركس كثيرا بالإجابة .. فحيث لا تكون هناك حاجة إلى قهر بعد تصفيه الطبقات الظالمه].. لن تكون هناك حاجة إلى دولة ، ستذبل الدولة كيف؟ ومتى ؟ وإلى أين ؟ لم يقل.

يقول لينين « لقد استخلص ماركس من دراسته الشاملة للنضال الاشتراكى والسياسى أنه لابد للدولة أن تزول ، وأن الشكل الأنتقالى لزوالها (أى الأنتقال من مرحله الدولة إلى مرحلة اللادولة) هو البروليتاريا المنظمة فى إطار طبقة حاكمة ، لكن ماركس لم يحاول اكتشاف الأشكال السياسية لهذا المستقبل» [كتابات لينين حول كوميونة باريس. ص ٦٩].

وقد جاء الأساس الفكرى لهذا الافتراض فى كتابات أنجلز إذ يقول « عندما تسقط الطبقات ، وستسقط حتما، بنفس الحتمية التى نشأت بها، ستسقط معها الدولة لا محالة ، وسوف يضع المجتمع الذى سيعيد تنظيم الأنتاج على أساس اتحاد حر وعادل للمنتجين، كل ماكينة الدولة حيث مآلها الممكن الوحيد: فى متحف الآثار جنبا إلى جنب مع العجلة الدوارة والبلطة البرونزية» [أنجلز – نشأة الأسرة والملكية الخاصة والدولة – المؤلفات الكاملة – المجلد ٣ – ص٣٣].

ويعود إنجلز ليلح .. « تستولى البروليتاريا على السلطة السياسية ، وتحول وسائل الإنتاج إلى ملكية الدولة ، لكنها وهى تفعل ذلك تلغى نفسها كبروليتاريا ، تلغى كل الفروق الطبقية والعداوات الطبقية، وتلغى معها الدولة كدولة . إن إزالة الحكم الطبقى تعنى أنه لم تعد هناك حاجة إلى القمع، ومن ثم لا حاجة إلى قوة خاصة للقمع ، أى لا تكون هناك حاجة إلى الدولة : إن الدولة لا تلغى ، إنها تندثر » :

[إنجلز – عن الاشتراكية الطوباوية والعلمية – المؤلفات الكاملة – مجلد ٣ – ص١٤٦].

ونستخرج عبارتين .. نتأملهما..

– أن الدولة ستندثر لأنه لم تعد هناك حاجة للقمع . هذه العلاقة السببية يفهم منها: طالما تبقى الدولة يبقى القمع.

– سيقوم المجتمع على أساس اتحاد حر ومتساو للمنتجين . كيف؟ لم يقل ماركس أو إنجلز شيئا حول هذا الموضوع.

هذه العبارات أربكت ولم تزل تربك كل مفكرى الماركسية .. لأن ماركس الذى أتقن فن تشريح المجتمع الرأسمالى لم يقدم لنا – لا هو ولا إنجلز – سوى هذه العبارات المبهمة عن

مجتمع الاشتراكية.

أنها عبارات خيالية دفعت . عند تأملها بأحد المفكرين المعاصرين إلى وصفها بالطوباوية .. « وعلى الرغم من رغبة ماركس فى جعل خطابه علمياً إلا أنه لم يستطع التخلص من الإغراء الطوبوى .. فهو فى « رأس المال» و « شرح برنامج جوته» يلمح لنا بإشارات عن عصر ذهبى سيأتى فى المستقبل .. تختفى فيه الطبقات والدولة، ويكف العمل عن أن يكون ضرورة ، ويحصل فيه الإنسان على قدر حاجته .. وهو باختصار عصر تخطو فيه الإنسانية أخيرا خطواتها نحو مملكة الحرية » [موريس جوداليه – إعادة قراءة أعمال ماركس – (دراسة ضمن كتاب : ما بعد الماركسية – دار المدى – دمشق – ص ٤٣].

اما الموضوع الثانى الذى ركز عليه ماركس هجومه وتطويره فى أن واحد خلال نقده لنظرية هيجل عن « الحق » و « المجتمع المدنى» فهو عالمية التاريخ باعتباره مسيرة موحدة الخطى لتشكل ونمو وسقوط المجتمعات.

ومن خلال نقده الحاد لرؤية هيجل حول هذه القضية توصل ماركس الى فكرة التشكيلة الخماسية التى ينساق نحوها العالم أجمع .. عبر مسار تطوره [المشاعية البدائية ــــ الإقطاع ــــ الرأسمالية ــــ الاشتراكية ــــ]ولعل أنجلز كان مرهف الحس تماما عندما كتب فى « تطور الاشتراكية من طوباوية إلى علم » عبارتين ملهمتين ، لكن أحداً لم يلتفت إليهما . الأولى .. « كانت النظريات غير الناضجة متمشية تماما مع الحالة غير الناضجة للإنتاج الرأسمالى والعلاقات الطبقية غير الناضجة » . و الاخرى: « كان تحويل الاشتراكية إلى علم يتطلب أولا وقبل كل شئ غرسها فى تربة حقيقية».

لكن المفكرين اللاحقين .. والمطبقين للفكر خلال عملية البناء السوفيتى أخذوا « المطلقات ». توقفوا أمام الجملة الرنانة ليرددوها واكتفوا بذلك.

وتجاهلوا فى ذات الوقت ملاحظات وشروطاً مهمة .

وإذ يؤكد ماركس – وهو على حق تماما – أن تطور أدوات الإنتاج يمثل عنصراً حاسماً فى عملية التطور المجتمعى ..

ويقول : « إن العلاقات الاجتماعية ترتبط أوثق الارتباط بالقوى المنتجة وإن الناس باكتسابهم لقوى منتجة جديدة يغيرون أسلوب إنتاجهم».

« ومع تغير أسلوب الإنتاج فإنهم يغيرون علاقاتهم الاجتماعية بأسرها . إن الطاحونة اليدوية تعطيكم مجتمعا يقف على رأسه السيد

الاقطاعى ، بينما الطاحونة البخارية تعطى مجتمعا يرأسه الرأسمالى الصناعى».

[ماركس – بؤس الفلسفة – رداً على فلسفة البؤس للسيد برودون – المؤلفات جـ ٤ – ص١٣٢].

ونتوقف قليلاً لنتأمل ، ونلاحظ أن:

– فكرة الدولة الغامضة جداً عند ماركس إنعكست بالضرورة على محاولات التطبيق السوفيتية. وبدلا من القول صراحة « إن ماركس لم يقل..» بدأ الاعتماد على نصوص منتزعة وغامضة تزيد الأمر صعوبة ، مثل ذبول الدولة .. وفترة الأنتقال.

– فكرة إن الدولة أداة قمع طبقى .. انعكست أيضا على التصرفات والممارسات فى دولة البروليتاريا. وعبارة « دكتاتورية البروليتاريا» التى ربما كانت تعبيراً فلسفياً أو حتى أدبياً ، تحولت إلى مقصلة حادة النصل ، وأداة قمع لا مثيل له.

– فكرة عالمية المسار التاريخى ، والتشكيلة الخماسية تحولت إلى زعم بأن العالم « أجمع» سيسير « حتما » عبر مسار موحد.

وهو أيضا أحادى الاتجاه .. أى منطلق دوماً إلى الأمام فكما أن الرأسمالية لن تتراجع إلى إقطاعية . فإن الاشتراكية منطلقة حتما إلى الأمام دون تراجع . « حتميه أنتصار الاشتراكية» [بكل ما يحمله هذا من التغاضى عن الأخطاء].

– فكرة أن تطور أدوات الأنتاج هو العنصر الحاسم فى تطوير التشكيلية الاجتماعية. أدت فى زمن ستالين إلى إندفاع عمليه التصنيع الهائله التى كانت عجلاتها تدور متجاهلة ملايين الفلاحين وضمائر المثقفين وحقوق الأفراد [وهو ما سنفصله فيما بعد].

فماركس كان يؤكد دوما أنه يقدم أفكاراً تعتمد على التجريد ، وعند التطبيق يتعين الخروج مما هو « مجرد » إلى ما هو « واقعى».

ويقول فى مقدمة الطبعة الاولى لرأس المال « إن دراسة الجسم المتطور أسهل من دراسة خلية هذا الجسم . كما أنه لا يمكن لدى تحليل الأشكال الاقتصادية استخدام الميكروسكوب والكواشف الكيميائية . بل يجب على عملية التجريد أن تقوم بذلك» [ماركس – رأس المال – جـ ١ – ص١٢].

ويقول: « لا يمكن للمجتمع حتى ولو عثر علي القانون الطبيعى لتطوره ، لا أن يقفز عبر الاطوار الطبيعية للتطور ، ولا أن يلغيها بمراسيم [سنعود إلى التطور بقوة المراسيم وعنفها عند الحديث عن ستالين].

ولكنه يستطيع أن يقلص أو يخفض من آلام المخاض» [المرجع السابق – ص١٥] . أما ستالين فقد ضاعف عشرات المرات من آلام المخاض.

كذلك فإن ماركس لم يتخيل مجتمعات نقية

من الماضى أو حتى من المستقبل : « وإلى جانب المصائب الراهنة فإن هناك الكثير من المصائب الموروثه ، إن أساليب الإنتاج العتيقة والبالية وما يلازمها من علاقات إجتماعية وسياسية قديمة العهد لا تزال تحيا فنحن لا نعانى فقط من الأحياء ، بل من الأموات أيضا ، بل إن الميت لم يزل يمسك بتلابيب الحى » [المرجع السابق – ص١٥].

وقد عبر عن ذلك وبوضوح تام فارجا إذ يقول : « لا توجد ولم توجد أبداً أشكال نقية للإنتاج ، فهى تمر بتغيرات مستمرة ، وبالاضافة إلى شكل السائد توجد دائما بقايا الماضى ، وبذور أشكال الإنتاج التى ستظهر فى المستقبل».

[y. varga - politco - economic problems of capitalism. (1968 - p. 343)

لكن اعتراف فارجا جاء متأخراً . وبعد أن إستخدم ستالين كل عنف ممكن لإقتلاع الأشكال القديمة.. اقتلاعاً لا يستند إلى فهم حكمة التطور التاريخى ، ولا المصالح الآنية للمنتجين الصغار فى الريف بكل ما ترتب على ذلك من عنف وقسوة.

أما عن عالمية وواحدية المسار التاريخى [التشكلية الخماسية] فأن إنجلز قد حرص أكثر من مره على تحذيرنا من أن نأخذ هذا المسار العام» كمبرر لتجاهل تمايز مسارات الشعوب والامم المختلفه.

ويقول صراحة « إن الفهم المادى للتاريخ يعنى أن تأريخ الشعوب ليس متطابقا بل هو يختلف من شعب لآخر ومن بلد لآخر، إذ تؤثر فيه الظروف الطبيعية والحالة الديمغرافية والعلاقات العرقية والقومية المتراكمة عبر قرون طويلة وهناك أيضا تأثير الاديان ، وخاصية كل دين ، ومختلف التأثيرات التاريخية وعادات الناس وطباعهم ،بل وخصائص قادة التحركات الاجتماعية والسياسية ولهذا يستحيل أن يوجد تكرار أو تطابق حرفى، مع الاعتراف بوجود القانون العام » [أنجلز – عن الاشتراكية الطوباوية والعلمية– المرجع السابق – ص ٣١]

وحتى فى إطار أوربا ذاتها [وليس العالم الشديد التنوع] فإن أنجلز يحذر من عدم الاعتراف بخصوصية الصراع السياسى الحاد فى فرنسا الأمر الذى يطمس اختلاف المسار الفرنسى عن غيره من المسارات الأوربية .. ويقول إن التطور فى أغلب دول أوربا إتخذ الطابع الارتقائى evolutionist وليس الطابع الثورى [الفرنسى] -re voluntionist[أنجلز – مقدمة الطبعة الثانية من كتاب ماركس : ١٨ بروميير ، لويس بونابرت].

ولو تأمل الستالينيون وورثتهم هذه العبارات لما فرضوا على دول وشعوب أخرى مختلفة التراث والقدرات والحضارات والثقافات

والديانات ذات المسار الذى اختاروه لأنفسهم ، والذى تصوروه وصوروه على أنه التطبيق الأوحد والموحد للفكر الماركسى فى بناء دولة « مرحله الأنتقال» اى الدولة « الاشتراكيه».

لكن ما حدث هو إنه منذ التطبيق الاول فى الاتحاد السوفيتى جرى تجاهل الفوارق الظاهرة بين مختلف الشعوب والأقليات وبين الشعب الروسى .. ثم فرض ستالين فهماً عالميا حتى لأفكاره هو .. ثم فرض كل تصوارته على دول المنظومة الاشتراكية ، وعلى كل الشيوعيين فى العالم.

وحتى بعد المؤتمر العشرين .. ظل المسئولون السوفييت يفرضون تصوراً موحداً .. على الجميع ، و« بالمصادفة» كأن هذا التصور الموحد الواحد .. هو دوما تصورهم هم ، إنها بقايا الستالينيه التى ظلت رابضة فى العمق السوفيتى حتى أخر نسمات حياته.

ثم نأتى إلى العنصرين الآخرين .. الصراع الطبقى ومن ثم التطبيق.

فماذا قال ماركس؟

لقد اعتبر ماركس أن التطبيق هو الأساس وهو المعيار.

يقول إنجلز «إن الجنين العبقرى للمفهوم الجديد للعالم كأن كتاب ماركس : « موضوعات عن فيورباخ » [المؤلفات الكاملة . جـ ٢١ . ص ٢٢٠]

.. « والفكرة الرئيسية ، الخط الأحمر الذى يخترق الموضوعات جميعا فى هذا الكتاب هو دور التطبيق الثورى في تحويل العالم ، وينتقد ماركس فيورباخ على الطابع التأملى الخامل لماديته ، ولعدم فهمه لدور النشاط التطبيقى الثورى . إن التطبيق بالنسبة لماركس هو أساس المعرفة الإنسانية ، وهو مقياس الحقيقة لأية نظرية ، وهو فوق ذلك الوسيلة لتطبيق النظرية الطليعية فى واقع الحياة» .. « إن الفلاسفة لم يفعلوا أكثر من تفسير العالم بأشكال وصور مختلفة، ولكن المهمة الحقيقية تكمن فى تغيير العالم وليس فى مجرد تفسيره» [المؤلفات الكاملة - جـ ٣ - ص٣].

لكن ماركس كان حذراً جداً ، فحذرنا من محاولة الإسراع فى فرض التطبيق على واقع لم ينضج بعد لتقبله . وحذر من افتراض أن « الإرادة الثورية » وحدها كافية للقفز فوق المراحل .. وفوق الواقع الموضوعى .

ونقرأ .. « إن تشكيلا اجتماعياً ما لا يزول قبل أن تنمو كل القوى المنتجة التى يتسع لاحتوائها . ولا يمكن أن تحل محل هذا التشكيل علاقات إنتاج جديدة ومتقدمة ما لم تنضج شروط الوجود المادى لهذه العلاقات فى قلب المجتمع القديم . ومن أجل ذلك فإن الإنسانية لا تطرح على نفسها قط سوى تلك المسائل التى تستطيع حلها ، أى تلك التى تتوافر الشروط المادية لحلها . او تكون على الاقل على وشك التحقق» [ماركس - إسهام

فى نقد الاقتصاد السياسى - ص٢٦].

وهو يفسر ذلك بشكل أوضح قائلا : « وتتناقض قوى الإنتاج المادى فى مجتمع ما وفى مرحلة معينه من نموها مع علاقات الإنتاج القائمة ، ومع علاقات وأشكال الملكية التى نمت فى إطارها . ومن ثم تتحول هذه العلاقات من أشكال لنمو القوى الإنتاجية إلى عوائق فى وجه هذه القوى . وعندئذ يبدأ عهد جديد من الثورة الاجتماعية » [المرجع السابق].

لكن ماركس مع حذره الشديد تصور أن « أزمة إقتصادية» فى المجتمع الرأسمالى تكفى لإنهياره

« لقد اعتبر ماركس وإنجلز أن المقدمات الموضوعية للانتقال إلى الثورة البروليتارية تتحقق فعلا بسبب من الآثار الاقتصادية لأزمة عام ١٨٤٧» « واعتبر ماركس ذلك مؤشراً على قرب فناء الرأسمالية ، ومقدمة لأنتصار البروليتاريا الوشيك».

ولم يدرك ماركس [رغم دراسته العميقة لآليات المجتمع الرأسمالى]. أن الأزمة الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى يمكن الخلاص منها عبر مرونة النظام الاقتصادى الرأسمالى ، وقدرته على تقديم تنازلات للعمال ، وإلقاء عبء الأزمة على كاهل الحرفيين والفلاحين» [ستيبانوفا - المرجع السابق ص ١٢٢].

وقد إكتشف لينين هذا الخطأ « الذى وقع فيه عملاق الفكر الثورى » [لينين - المؤلفات - جـ ١٥ ص ٢٤٩]

لكننا نكتشف أن ستالين عاد ليناقض ماركس من بداياته وخاصة فى مسألة القفز المنفعل والمفتعل فوق مراحل نمو وتعاقب التشكيلات الاجتماعية [وهو ما سنفصله فيما بعد].

كذلك سنكتشف أن « ستالين» ظل يبالغ دوماً فى آثار أزمات المجتمعات الرأسمالية الأمر الذى دفعه إلى حسابات خاطئة ، فقد بنى كل حساباته فى كتاب « القضايا الاقتصادية للاشتراكية» على أن الاحتمال الأكبر هو أن تنشب الحرب العالمية الثالثة بين الدول الرأسمالية وبعضها البعض ، وذلك عبر صراعاتها الناجمة عن أزماتها الاقتصادية . وهو ما لم يحدث . و على أية حال . هكذا كان ماركس .. فكيف كان ستالين ؟

نبدأ أولا بالخطوة الأولى .. بلينين.

لقد أعلن لينين منذ البداية تمسكه بماركس . وبكل تصوراته ومقولاته عن دولة البروليتاريا.

ونقرأ : « إن مشكلة حيوية وملحة تواجهنا ، هى مشكلة تنظيم وإدارة الدولة ، فلا يكفى مطلقاً أن نبشر بالديمقراطية ، ولا يكفى أن نعلن تمسكنا بها ، أو أن نصدر بها مرسوما ، ولا يكفى أن نعطى لممثلى الشعب توكيلا بالدفاع عنها ، أو بتنفيذها.

إن الديمقراطية يجب أن تبنى على الفور من أسفل ، ومن خلال مبادرات الجماهير

ذاتها ، من خلال مشاركتها الفعالة فى كافة مجالات نشاط الدولة ودون أى إشراف من أعلى ، ودون أى تحكم بيروقراطى» [لينين – خطاب أمام مؤتمر نواب الفلاحين – المؤلفات الكاملة – جـ ٢٤ – ص ١٦٩].

ثم هو يترجم حلم ماركس ترجمه روسية صحيحة : « إن هدفنا هو أن نضمن أن كل كادح بعد أن ينهى واجباته عبر ثمانى ساعات من العمل المنتج سيقوم متطوعاً بواجبات الدولة دون أجر ، والأنتقال إلى ذلك صعب للغاية ولكنه وحده الذى يضمن التوطيد النهائى للاشتراكية » [لينين – عن المهام العاجلة للحكومة السوفيتية – المؤلفات جـ ٢٧ ص ٢٧٢].

بل إن لينين يكرر حرفيا وبالنص آراء ماركس « يتعين أن يمارس المندوب عمله العادى لثمانى ساعات، ثم يمارس عمله التنفيذى بعد ذلك ، بحيث يصبح الجميع بيروقراطيين بعض الوقت ، كى لا يستطيع أحد أن يكون بيروقراطيا كل الوقت» . ويقول : « أن الجماهير لا تمارس سلطتها بالإنتخابات فحسب وإنما بالحكم المباشر ، سوف يكون الجميع حكاما ، ومن ثم، سوف يعتادون على ألا يحكمهم أحد » .

[المرجع السابق]

وهكذا ترجم لينين رؤية ماركس ترجمة روسيه صحيحة ، بل قدم الدليل على أن تعبير « دكتاتورية البروليتاريا » هو تعبير أدبى محض يمكن بل يجب الاستغناء عنه كى لا يساء فهمه فيساء استخدامه . فلينين مثله مثل ماركس يعطى الحرية .. كل الحرية للجماهير.

.. أى جموع الشعب بروليتاريين وغير بروليتاريين بل إن البروليتاريا على زمن لينين كانت أقلية محدودة العدد بالنسبة إلى مجموع الفلاحين والبرجوازية الصغيرة.

لكننا ولكى نكون منصفين . نشير إلى أن هذا الأمر الذى يبدو سهلاً ومنطقياً من الناحية النظرية كان بالغ التعقيد فى التطبيق ومن نواح عدة:

* فالدولة التى أكد ماركس وإنجلز أنها ستذبل .. يتعزز وجودها البيروقراطي بفعل الصراعات الخارجية والداخلية والضرورات العملية.

* والرأسمالية التى تصور ماركس أنها ستنهار بفعل الأزمة الأولى ، تتجاوز الأزمة وتخرج منها أكثر قوة ، وأكثر وحشية .

* والتخطيط المركزى المحكم – والضرورى – يتناقض تناقضاً واضحاً مع الدعوة لإطلاق المبادرات الجماهيرية من أسفل .. ودون أى رقابة من أعلى كما يتناقض مع فكرة ذبول الدولة.

* والدولة تقدم التعليم والثقافة والمسرح والسينما والصحة.. الخ بشكل مجانى . ومن ثم هى لا تذبل بل تتعزز . ويجب أن تتعزز ..

وهى أيضا تشكل الرأى العام وفق رؤيتها.

* والعامل الذى يعمل ثمانى ساعات عمل يوميا لم يعد يجد لا الوقت ولا القدرة ولا المعرفة ولا التخصص الكافى لممارسة شئون الحكم، ومن ثم لم يعد بالإمكان أن يكون الجميع بيروقراطيين بعض الوقت . فتكرس وجود بيرواقرطية تهيمن على كل شئ ، كل الوقت.

* وفكرة المزج بين السلطات « السوفيتات تشرع وتنفيذ وتحكم » [وهى فكرة أخذها ماركس عن تجربة الكوميون] تحولت فى ظل تشديد قبضه البيروقراطية وإحكام التخطيط المركزى ، إلى أداة لمزيد من التحكم البيروقراطى من أعلى.

* والحزب الذى افترض فيه أن يمثل الإرادة الثورية للجماهير تحول إلي أداة للتحكم فى الجماهير فعبر فكرة الأنابة المتصاعدة والمتمركزة ، نابت الطبقة العاملة عن الشعب ، والحزب عن الطبقة ، والمؤتمر عن الحزب .. وهكذا صعوداً حتى السكرتير العام الذى تجسدت فيه عن طريق الإنابة سلطه هائلة يستمدها من كونه ممثلا للشعب والثوره والطبقه والحزب والنظرية ، وضاعف من هذه السلطه التمسك بفكرة الجمع بين السلطات التنفيذيه والتشريعيه فى يد واحدة ، كانت هى يد السكرتير العام « ستالين» .

* وهناك أيضا المناخ الذي العام الذي عاشه الثوريون الروس فطبعهم بطابعه ، ولعله أصبح جزءاً من طباعهم .فالصراع مع القيصرية ، عنيف ووحشى ، والصراع مع الخصوم السياسيين حاد أيضا، والثورة التى سبقتها مرحلة قاسية من حرب مستعرة فرضت على الداخل عنفاً عسكرى الطابع ، ثم جاءت الثورة البلشفية لتواجه بحروب التدخل التى أدخلت المجتمع الجديد فى دوامة بالغة العنف .. العنف الذى اتخذ طابعاً حربيا وعسكريا.

ذلك كله انطبع فى النفس والذاكرة والتصرفات.

وقد توقف أحد الباحثين أمام التعبيرات المستخدمه فى أدبيات الحزب .. أو بالدقة قاموس الحزب وأبدى دهشته من طابعه العسكرى المتشدد.- « الصراع» الفكرى - الحزب « الحديدى » - « خضوع» المستوى الادنى للأعلى - الثورة « المضادة» - التحريفية - الأنتهازية - رفض التكتلات ، والاتصالات الجانبية.. ويستنتج أننا إزاء أسلوب عسكرى وليس حزب ديمقراطى منفتح ينتمى إلي ماركس الذى قال يوما أن شعاره « لنضع كل شئ موضع الشك»

[راجع: waller -THe Languag of Communism

وبعد كل هذه المحاولة للإنصاف نحاول أن نرى ماذا فعل ستالين بحزبه ، ودولته وماركسيته وبنا...

ولنحاول أيضا أن ننصف ستالين بالقدر الذي يستحق.

* فقد تسلم من لينين حزباً تمزقه خلافات حادة . ومنافس خطر شديد الترفع وبالغ النفوذ هو تروتسكى ومن هنا نشأ التصور بضرورة الحزم لإنقاذ وحدة الحزب.

* وتسلم اقتصاداً يتوزع بين خمسة أنماط : « الاشتراكى - رأسمالية الدولة - الرأسمالى الخاص - الإنتاج السلعى الصغير - الإنتاج الأبوى.

ومن هنا نشأت فكرة الحاجة إلى قصف كل هذه الاشكال « المتخلفة» للنهوض بإقتصاد اشتراكى شامل، ومن ثم نسي أو تناسى كل مقولات ماركس عن ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية ، ونسى أو تناسى لجوء لينين الذكى إلى «سياسة النيب» .

* ويجب أن نعترف بأن سياسة العنف الستالينى وتجاهل المعارضة ، و سحق الاحتجاجات الفلاحية ، والعصف بما يمكن تسميته الظروف الموضوعية ، والاطاحة برأس كل معارض أو معترض أو متشكك

[ماركس أكد حتميه الشك] .. قد تواكبت مع تقدم إقتصادى مذهل.

ونتأمل ففى عام ١٩٢٦ وصل الأنتاج الصناعى السوفيتى بالكاد إلى ما كان عليه عام ١٩١٣ فى الزمن القيصرى . ولعل هذا يوضح بذاته مدى التدنى فى حجم ونوعية هذا الإنتاج.

وفى عام ١٩٣٩ تضاعف هذا الإنتاج تسعة أضعاف اى ٩٠٠٪ ، بينما كانت الرأسماليات الغربية تحقق نمواً أقل بكثير فى هذه السنوات التسع.

فرنسا ٢ر٩٣٪

إنجلترا ٣ر١١٣٪

أمريكا ١٢٠٪

ألمانيا ٦ر١٣١٪

[راجع: موضوعات المجلس المركزى لجمعية العلماء الروس ذوى التوجه الاشتراكى المنعقد بمناسبة الذكرى الثمانين لثوره أكتوبر شتاء ١٩٩٨ - والمنشوره فى صحيفة بوريفتسيك الروسية ، وقد نشرت بعدة لغات وتنقل هنا عن ترجمتها الأنجليزية].

.. ونلاحظ أن هذه الجمعية ذات توجه ستالينى ومن ثم فهى تتباهى بأن هذا التقدم المذهل - وهو مذهل حقاً - قد تم « ببعض » من قهر خصوم الثورة وأن الضحايا هم « فقط » [فى الفترة من عام ١٩٢١ وحتى ١٩٥٤] ٨ر٣ مليون سجين و ٦٤٣٠٠٠ حكم عليهم بالاعدام . أكرر : فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة الف سجين، وستمائه وأربعون ألفا حكم عليهم بالإعدام.

أى ثمن هذا ؟

لكن الثمن لا يتضمن عدد الخائفين و المرتجفين . ولم يتضمن انعكاس ذلك كله على

الحـزب وجـديه العـمل الحـزبى. وجـدواه ، وانعكاس ذلك كله على أداء الدولة وجـهـازها البيروقراطى .. الدولة التى من المفترض أنها الشكل الديمقراطى الأرقى.

* ونعـود إلى الأنصـاف أو مـحـاولة الأنصـاف . فـالنصـر العسكرى الهـائل على النازى كأن ثمرة لهذا التقدم الصناعى الهائل.

* وبعد الحـرب تمت إعادة بناء الاقتصاد السوفيتى بكفاءة . ففى عام ١٩٤٨ تم تجاوز الحجم الإجمالى للأنتاج الصناعى الذى كأن قـائمـا قـبل الحـرب . وأنطلقت آلة التـقـدم التكنولوجى .. والتـقـدم النووى .. واقـتـحـام عصر الفضاء .. الخ

ثم بعد هذا القدر من محاولة الإنصاف ..

- نقرر إبتداء أن أى حكم متشدد وغير عادل مـهما كأن مفيداً ومـحققاً للأنطلاق، وممسكا بمفـاتيح التـقـدم، إلا أنه وفى ذات الوقت يولد من داخله ، وبالضـرورة، عوامل فنائه وعزلته عن الجماهير.. ومن ثم نهايته المأساوية.

[ألم نر ذلك أمـام أعـيننا فى التـجـربة الناصرية ؟]..

وقـد درس « ويتـفـوجل » هذا النمط من « التقدم» المستبد ولاحظ عناصر فنائه قائلا : « وحيث إن الدولة الثـابتـه الأركأن تعـتـمـد على مـوظفين ثابتين أيضـا ، فـالحـاكم يحكم عن طريق مـجـمـوعـة كـبـيـرة من الإداريين الذين يسيطرون على جميع أوجه النشاط الاحتكارى فى الحكومـة .. فى السـيـاسـة والاقـتـصـاد والثقافة ، مما يحول بين القوى غير الحكومية وبين تقدمـها نحـو البلورة فى هيئات مستقلة ذات نفوذ كاف لموازنة ثقل الحكومـة.. ومن هنا فإن هذا الطغيان لا يسمح بوجود سياسى غير حكومى وفى التحليل الأخير فأن حكومة كهذه تعتمد على تخويف الجماهير ، فتصبح الدولة أقوى من المجتمع وترفض رقابته»

ويقـول : « وهكذا ينتشر الشعور بالوحشة بين الناس : فـالحـاكم لا يثق فى أحد، والموظف يشك دائما فى زميله ، والمواطن العادى يخشى من الوقـوع فى فخ الاسـتـفـزاز، ومن النادر أن يتحول النزاع حول السلطة إلى نشاط سياسى جمـاهيرى مـفـتـوح . واذا مـا أصـبح الكذب والتملق والمناورة الوسيلة الوحيدة المضـمـونة لتحقيق المصلحة الذاتية فأن المعارضين لهذا النمط من الطغـيـأن ليس أمـامـهـم من سـبـيل للفكاك . ويضطرون الى الاكتفاء بالبقـاء على حافة الموت».

[K.A WITTFOGIL - ORIENTAL DESPOTISM. (1957) - P137]

.. وفى الزمن السـتـالينى كـأن الأمر كـذلك تماما، فمع إعلأن ستالين إنهاء مرحلة الأنتقال والبـدء فى مـرحلة البناء الشـيـوعى ، وتـواتر مـشـاريـع السنوات الخـمـس ، تكرس نفـوذ المسئولين عن تنفـيذ هذه المشاريع، وأصبح البيروقراطيون التكنوقراط هم أعمدة النظام ..

واختفت فكرة « النقاش» و « الحوار» و « الشك الذى يؤدى إلى اليقين » وخضع الجميع لخضوع خاضع . تتصاعد درجاته ليقف ستالين على قمته القاهرة.

فكيف كان ذلك ؟

قلنا من البداية إن فكرة ماركس ارتكزت على أن وصول البروليتاريا إلى السلطة سيؤدى تدريجيا إلى ذبول الدولة.. ولعل من حقنا أن نفهم من هذه الفكرة أن « ذبول الدولة» سيكون تدريجيا ، وسيتخذ شكل الأنكماش التدريجي لسطوة الدولة والتزايد التدريجى لدور الجماهير وفعاليتها.

لكن ستالين كان على النقيض من ماركس .. ونقرأ ما قاله « ينبغى أن نحطم النظرية الفاسدة التى ترى أننا كلما تقدمنا إلى الأمام يتلاشى الصراع الطبقى شيئاً فشيئاً، وأننا كلما ازددنا نجاحاً كلما أصبح العدو مستأنساً ، هذه ليست نظرية فاسدة فحسب بل هى نظرية خطرة .وعلى العكس من ذلك فإننا كلما أحرزنا نجاحات .. كلما زاد حنق الطبقات المعادية وتصاعد تخريبها » [ستالين – من أجل تكوين بلشفى].

الدولة إذن مدعوة إلى تأكيد وجودها ، وتشديد قبضتها .. وليس العكس .

وهكذا يقف ستالين عكس ماركس تماماً.

والغريب إن ستالين إذ يقف ضد ماركس فقد وقف مع خصمه الألد تروتسكى..

فتروتسكى هو صاحب نظرية « عسكرة» الحزب والنقابات ، وصاحب نظرية إن الفلاحين قوة رجعية، وستالين يصفى تروتسكى ويطرده من الحزب عام ١٩٢٧، ولكنه وفى نفس الوقت يسعى على دربه المتشدد سواء فى الحزب أو الدولة أو إزاء الفلاحين.

فستالين يصف خصومه فى الحزب [لم يكونوا خصوماً بالمعنى المفهوم وإنما مجرد معارضين أو معترضين على سياسة] بأنهم « لم يعودوا يشكلون تياراً من تيارات الطبقة العامله ، وإنما أصبحوا عصابه لا مبادئ لها ولا فكر ، عصابة تضم مخربين وجواسيس وقتلة عاملين فى خدمة دوائر التجسس الاجنبيه » [ستالين – المرجع السابق – ص ٤٢] .. ثم يقول : « إن ما يجب علينا إزاء هؤلاء ليس استخدام الطرق القديمة فى الجدل فقط ، وإنما الطرق الحديثة التى تقوم على إبادة الأعداء والإطاحة بهم » [ص ٤٢]

لنقارن هذه العبارات بعبارات ماركس عن الحرية .. والديمقراطية الكاملة ، وعبارات لينين عن ممارسة الجماهير لسلطتها بشكل مباشر ، كى ندرك الفارق.

بل إن ستالين يقدم نموذجا غريبا للخصم .. المعارض .. العدو .. الجاسوس .. المخرب [جعلها جميعا مترادفات متشابهات].

فهو يدعو وبحماس إلى التخلى عن الفكرة « الساذجة » و « الفاسدة » والتى تقول : « إنه

ليس مخرباً هذا الذى لم يشترك فى أعمال التخريب، وهذا المجد والمجتهد فى عمله ونضاله .. بل على العكس فإن المخرب الحقيقى ينبغى أن يظهر تفانياً فى عمله ، وذلك للمحافظة على وضعه كمخرب ، ولكسب ثقة الجماهير ، كى يواصل عمله التخريبى » [ص ٤٦].

ونتأمل تأثير عبارة كهذه على الكوادر الحزبية والإدارية والمواطن العادى.

فحتى المجد والمجتهد فى عمله ونضاله ، والمتفانى فى عمله ، والحائز على ثقة الجماهير، يمكن [إذا ما عارض أو إعترض ، نقد أو إنتقد، أن يتهم بأنه جاسوس ومخرب وخائن.

وهكذا يتجسد النموذج الستالينى فى : أ - تقليص الحرية - ب - الخصم السياسى هو العدو والجاسوس والمخرب - جـ - لا حوار مع المعارضين وإنما الإبادة .

والدولة الستالينية تبتعد كثيرا عن حلم ماركس ولينين اللذين تصورا أنها ستكون مملكة للحرية ، وتفعيل إرادة الجماهير . فالنموذج الذى روج له ، وطبق فعلا يقول عن نفسه صراحة وبلا تردد: « الدولة تضبط العلاقات الاجتماعية بإقرارها قواعد معينة لسلوك الناس ولنشاط المنظمات ، أو بالاعتراف بها رسميا ، والذين لا ينفذون هذه القواعد أو يخالفون ، تجبرهم الدولة بالقوة على الخضوع ، وهذه القواعد تسمى معايير الحق » [بوريس ستراشون - التمثيل الشعبى الاشتراكى . ص١٦].

بل إن الجماهيرى يجرى استبعادها تماما من دائرة الفعل أو القول او حتى الفهم لما يجرى فالنموذج الستالينى بقول صراحة : « فى أغلب الاحيان تتخذ الهيئات التمثيلية قرارات فى مسائل لا تمتلك أغلبية السكان أية فكرة عنها ، أو على الاقل لم تبد رأيها فيها ، وفى هذه الحالة تكون الهيئة التمثيلية هى نفسها المعبرة عن إرادة الشعب » [المرجع السابق - ص ١٦].

فإذا عرفنا إن مجلس السوفييت الأعلى كان يجرى تجميعه على فترات متباعدة ليعقد دورة اجتماعات ليوم أو يومين يستغرق أغلبها فى سماع خطاب مطول للزعيم [السكرتير العام] ثم تعرض عليه عشرات التقارير والخطط والقوانين ليصوت عليها أوتوماتيكيا ودون نقاش حقيقى ، ودون أى اعتراض على أى شئ [فمن يستطيع أن يهمس باعتراض فيتحول الى عدو وجاسوس خائن ؟] وجدنا إن السلطة تتمركز .. فالشعب لا يفهم، والسوفييت الأعلى لا يجد الوقت ولا يجرؤ على الاعتراض .. ويبقى الزعيم هو المتحكم الوحيد. و لكن ستالين لا يملى إرادته على الاتحاد السوفيتى وحده .

فعندما كان هناك نقاش حول إعداد كتاب عن « الاقتصاد السياسى الاشتراكى » [وهو

نقاش أنهاه ستالين بمجموعة من الملاحظات طبعت فى كتاب وأهمل المشروع الأصلى فقد إكتفوا برأى الزعيم] .. خلال هذا النقاش أكد ستالين أأهمية إصدار هذا الكتاب قائلا .. « إن أهمية هذا الكتاب لا تتعلق بشبابنا السوفيتى فحسب ، بل هو ضرورى بشكل خاص للشيوعيين ولأصدقائهم فى كل بلدان العالم .. أن رفاقنا في الخارج يريدون أن يعرفوا ما هى الكلخوزات ، ولماذا لم نزل نحتفظ بالإنتاج السلعى ، وبالعملات النقدية والتداول السلعى ، لا لمجرد الفضول ، بل لكى يتعلموا منا، [لاحظ التواضع] ، ويفيدوا من تجاربنا فى بلادهم [لاحظ التعميم الكونى] نحن بحاجة إذن إلى كتاب يكون مرشداً [مرة أخرى كم هو متواضع] للشباب الثورى فى كل بلاد العالم» [ستالين – القضايا الاقتصادية للاشتراكية – الطبعة العربية – ٧٥].

وليس شباب العالم وحدهم .. وإنما شيوخه أيضا فالرفيق ستالين يؤكد إنه : « نظراً لمستوى التطور الماركسي غير الكافى فى معظم الأحزاب الشيوعية فى العالم فأن هذا الكتاب سيكون ذا فائدة للكوادر الشيوعية التى تجاوزت سن الشباب فى كل العالم » [ص ٧٧]

فقط نلاحظ أن عالم هذا الزمان كان يمتلك رفاقا: مثل : ماوتسى تونج – هوشى منه – موريس توريز – تولياتي..

فهل نفهم السر فى الإنشقاق الصينى ، والتمرد الأوربى؟:

لكن الترفع الستالينى على شيوعيى العالم أجمع كان إنعكاساً لحالة من الدكتاتورية الغاشمة في الداخل أدت إلى إعدام الغالبية العظمى من الكوادر الأساسية التى صنعت الثورة مع لينين ، والتى لعبت دوراً اكبر بكثير من دور ستالين سواء فى الثورة أو فى بناء الدولة السوفيتية مثل زينوفييف وكامنييف [وهما بالمناسبة اللذان رشحا ستالين لأول منصب رفيع فى الحزب « أمين اللجنة المركزية » ليواجها به طموحات وغرور تروتسكى ، وقد إعترض لينين طويلا ، ثم وافق تحت إلحاحهما] وقد أعدما عام ١٩٣٦ . وكذلك بورخاين الذى أسماه لينين « محبوب الحزب» فقد أعدم مع ريكوف رئيس الحكومة [عام ١٩٣٨] بتهمة تزعم المعارضة اليمينية ، وحكم أيضا على تومسكى رئيس اتحاد العمال بالإعدام لكنه انتحر .

ولم يبق من الحرس القديم سوى من خضع خضوعاً تاما مثل : مولوتوف وميكويان وكاجانوفتش وفوروشيلوف [ألا يذكرنا ذلك بمن أطيح به فى زمن عبد الناصر.. وبمن بقى خاضعا حتى النهاية] .

وإذا رجعنا إلى أسباب الخلاف فإننا سندهش إذ نجد أن بوخارين كان الأقرب إلى

أفكار ماركس وإلى تطبيقات لينين، وفقد حياته ثمنا لذلك. فمنذ المؤتمر الرابع للكومنترن [١٩٢٢] أكد بوخارين إن البروليتاريا بعد انتصار الثورة تصطدم بمشكلة التناسب بين أشكال الإنتاج التى يمكن أن تديرها بكفاءة وعقلانية ، وبين تلك التى لا تستطيع أن تديرها فى المرحلة الأولى من البناء الإشتراكى ، وأكد أنه إذا قامت البروليتاريا بتحميل نفسها بأعباء تزيد عن طاقاتها فى عملية التنظيم المباشر للإنتاج [وخاصة فى الزراعة] فإن القوى المنتجة ستتعثر فى حبال البيروقراطية ».

وفى عام ١٩٢٨ عارض بوخارين التخلي عن سياسة « النيب » اللينينية.

وفى تجاهل لإلحاح ماركس على ضرورة نضج التشكيلات الاجتماعية، فإن ستالين قرر البدء فى معركة التصنيع الكبرى [ولعلها كانت معركة ضرورية شريطة أن تتم على أساس متوازن وليس على حساب ملايين الفلاحين و حرية كل السكان] .. وكان ذلك فى خطابه الشهير أمام المؤتمر الرابع عشر للحزب [١٩٢٥].. والذى بدأ عملية تصنيع جبارة مثيرة للإعجاب حقا لكنها تمت على حساب إفقار جماهير الفلاحين بل وتجويعهم، وقهرهم قهراً على الرضوخ لتعليمات الدولة فى كل تفاصيل عملية الأنتاج الزراعى، ونسى ستالين تماما حديث إنجلز عن « المجتمع الذى سيعيد تنظيم الإنتاج على أساس إتحاد حر وعادل للمنتجين».

وكانت نتيجة هذا التدخل المباشر وربما الفج من جانب الدولة أن شهد عامى ١٩٢٧ - ١٩٢٨ انخفاضا شديداً فى إنتاج الحبوب بما وضع البلاد وخاصة الريف على حافة مجاعة حقيقية .. وفى يناير ١٩٢٨ إقترح ستالين إتخاذ « تدابيراستثنائية» وإعلان حالة الطوارئ ووافق الحزب .. ودارت الماكينه السيئة السمعة لتدوس أمامها كل الحقوق والحريات والآراء والأنتقادات .

.. وبدأت المرحلة الستالينية المريرة .

وكالعادة قيل إن التدابير الاستثنائية وحالة الطوارئ والمحاكم الخاصة .. ستكون مؤقته .. لكنها تمددت، وبقيت ، واستمرت.

والمشكلة الحقيقية هى أن سيتالين اعتبر أن كل اعتراض من رفاقه هو مقاومة لسلطاته ، ومنافسة له فى قيادته للحزب والدولة ، ومن ثم إعتبر أن الخلاف فى الرأى هو صراع على السلطة .. يتعين التخلص من القائمين به .

ووصل الأمر أن البعض بدأ فى اجتماع اللجنة المركزية [عام ١٩٢٨] يتحدث عن خطأ الخضوع لفكرة العدالة والحق ، وإنه

يتعين النظر لهذه الأمور ليس من وجهة نظر « القانون » [الذى كان شديد القسوة] وإنما من وجهة نظر « المصالح العليا ».

ثم تطور الأمر وأصبح تملق النهج الستالينى هو السبيل الوحيد للصعود ، وفى عام ١٩٣٣ إنتقد كاجا نوفتش [الذى أصبح رئيسا لاتحاد العمال بعد انتحار تومسكى] تساهل وتسامح القضاة ، وضرب مثلا بقاض رفض الحكم بالسجن لعشر سنوات على شخص سرق عجلة من عربة خشبية بحجة أن ضميره وشرفه المهنى لا يسمحان بذلك ، تهكم كاجونوفتش طويلا على هؤلاء « السادة المتساهلين» .و قال « يجب أن ننفذ توجيهات الحزب وليس القوانين» بل صاح قائلا :« إن أحكام الإعدام أقل بكثير مما يجب » . [وردت هذه المعلومات فى دراسة بعنوأن « زمن المواقف الصعبة » ، وهى دراسة اعتمدت على وثائق اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٩٢٠ وحتى ١٩٣٠ باشراف سمير نوف ونشرت فى البرافدا ٣٠ - ٩ - ١٩٨٨ وقد ترجمت هذه الدراسة الى لغات عدة .. وننقل هذه العبارات عن الترجمة الأنجليزية] .

وفى خضم معركة التصنيع الكبرى تشكلت فئة اجتماعية جديدة .. بروليتاريا جديدة لم تزل بعد غير ناضجة ، ولم تزل بعد بعيدة عن التكوين الطبقى المكتمل ، وإن كانت تشعر بزهو الأنتماء الطبقى الجديد فأندفعت هذه الفئة باحثة عن مساحة اجتماعية كانت تتسم بالضرورة بالتمجيد والزهو .. وجعلت من نفسها قاعدة جماهيرية لستالين والستالينية .

.. ويبقى قبل أن ننتقل إلى موضوع أخر .. أن نقرر أإه أثناء محاكمة « بوخارين » إستخدموا كدليل ضده عبارة قالها عام ١٩١٧ [كان يحاكم ١٩٣٨] والعبارة جميلة جداً . ولعلها ماركسية جداً وتقول:

« إن التاريخ الروسى لم يطحن بعد الدقيق الذى سيخبز منه ، مع مضى الزمن ، رغيف الاشتراكية».

.. وأعدم بورخاتن . وكل من عارض أو اعترض ، ونقد أو انتقد ..

ويبقى أن نتحدث عن همومنا نحن .

*** ستالين و مصر:**

.. تأسس الحزب الاشتراكى المصرى (١٩٢١) كأول حزب اشتراكى فى كل البلاد العربية وفي أفريقيا وقد وعى أمرين أساسيين : أولهما أن يضم إلى صفوفه كل التيارات الاشتراكية [أنها تجربة مبكرة لفكرة التجمع

] وألا يضم فى قيادته أى أجنبي ، فقد كان الأجانب فى ذلك الحين جزءاً من متاعب مصر بما يحوزون من امتيازات وبعلاقاتهم [بشكل عام] بالإحتلال وأعلنت قيادة رباعية للحزب [محمود حسنى العرابى - د. علي العنانى - محمد عبد الله عنان - سلامه موسى] .. وهكذا إستبعدت حتى العناصر اللبنانية التى لعبت دوراً هاما فى تأسيس الحزب.

لكن الحزب عندما أردا الأنضمام للكومنترن تعرض لضغوط كثيرة حاولت أن ترغمه على تغيير اسمه إلى « الحزب الشيوعى » رغم أن الدستور المصرى [١٩٢٣] كان ينص فى أكثر من موضع بالمذكرات التفسيرية لمواده على تجريم الشيوعيه [راجع - الدستور . إصدار مجلس الشيوخ المصرى - ١٩٤٠] . وحاول الشيوعيون المصريون المساومة ، وإيجاد حل وسط ، فأسموا أنفسهم « الحزب الاشتراكى المصرى - الشعبة المصرية للدولية الشيوعية» [الاهرام ٣ - ٨ - ١٩٢٢] لكن التشدد الستالينى رفض هذه المساومة ..

وسافر السكرتير العام للحزب [محمود حسنى العرابى] إلى موسكو محاولا إقناع الكومنترن ببعض المرونة لكن « الرفاق » هناك أحالوا طلب الحزب المصرى إلى لجنة يرأسها الرفيق « اليابانى » [!] كاتاياما .. وأعدت لجنه كاتاياما تقريرا مثيرا للدهشة ، يتجاهل تماما أوضاع الحزب وأوضاع مصر .. بل ويضع كثيرا من الأثقال فى عنق الرفاق المصريين.

ونقرأ فقرات من هذا التقرير المثير للدهشة « اتفقنا نحن لجنه المسألة المصرية على أن الحركة الشيوعية فى مصر [لاحظ فى مصر وليس المصرية] يجب أن تتلقى المساندة والتشجيع ، فبناء حركة شيوعية فى مصر أمر ضرورى حتى تمسك بمفتاح الشرق والشرق الأقصى . وفى حالة وقوع تمرد فى الهند فإن مصر بفضل الموقع الجغرافى يمكنها أن تفتح الطريق للثورة الهندية وأن تساندها بإغلاق قناة السويس [أنه يحرض لاحتلال تحريضا سافرا].

لهذا تحدونا الرغبة فى مد يد المساعدة للحركة الشيوعية المصرية وفى الاعتراف بالحزب الشيوعى المصرى ».

ثم يحدد الرفيق كاتياما شروطه لهذا الاعتراف:

١ - أن يطرد الحزب بعض العناصر غير المرغوب فيها.

٢- أن يعقد مؤتمرا ينضم فيه إلى الحزب أى عنصر شيوعى فى مصر يكون خارج الحزب ويقبل الشروط الواحد والعشرين للدولية الشيوعية [إنه يفرض الأجانب فرضا على الحزب ونلاحظ هنا أن بعض الستالينيين الجدد فى البلاد العربية يلومون الشيوعيين

المصريين على وجود أجانب في صفوفهم في هذا الزمان وكأنها عوره – وهى ليست كذلك – ناسين أن ستالينهم هو الذى فعلها].

٣ – أن يغير الحزب اسمه إلى الحزب الشيوعى المصرى..» [نشرة المراسلات الأمميهـ- الطبعة الإنجليزية – جـ ٣ عدد ٢ بتاريخ ٥ – ١ – ١٩٢٣ – ص ٢١] .. وكأن خضوع الشيوعيين المصريين لهذه الشروط هو بداية الكارثة التى انتهت بحل الحزب وسجن قيادته . [٣ مارس ١٩٢٤].

.. وبدأت بعد ذلك خلافات فكرية حادة . تصوروا .. الشيوعيون المصريون يختلفون مع ستالين ناسين أنه قد قرر أن من يختلف معه خائن وجاسوس ومخرب.

فمنذ عام ١٩٢٥ بدأ ستالين يهاجم « البرجوازية الوطنية فى المستعمرات » ويقول إنها « ألقت بعلم الحريات إلى الوحل » ويطالب بعزلها « وأن يسعى الشوعيون لتأسيس كتلة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة ، ورغم أن العدو الرئيسى هو الاستعمار والإقطاع فإن إتجاه الضربة الرئيسية يجب أن يوجه إلى البرجوازية الوطنية [!] [ستالين الماركسية والمسالة الوطنية – الطبعة الأنجليزية – ص ٢١٦] .. وتقرر أن يطبق ذلك فى مصر ، أن يسعى الشيوعيون لعزل حزب الوفد وتأسيس كتله ثوريه، ووجد الشيوعيون إن هذا الأمر صعب بل وضار . وفى تقرير قدمه الحزب المصرى إلى مؤتمر الكومنترن السادس قال إنه يعتقد :

« أن البرجوازية الوطنية فى مصر لم تنتقل نهائيا إلى المعسكر المعادى للثورة » ويقول : « إننا نرى أيها الرفاق إننا بمقاطعتنا لحزب الوفد نرتكب خطأً فادحاً » وكحل وسط اقترح الحزب الصيغة التالية :

« لا إعلان للتحالف مع حزب الوفد، ولا إقامة لأية منظمات مشتركة معه . ولكن من الحتمى الاستمرار فى إقامة اتصال دائم مع الوفد، وتنظيم أعمال مشتركة مع قواعده»

[قرارات مؤتمر الكومنترن السادس – ١٩٢٨ – طبعة بومباى ١٩٤٨ – الأنجليزية – ص٣٣] .

وفى محاولة لإحكام قبضة الكومنترون على هذا الحزب المتمرد تقرر فى موسكو تعيين محمد عبد العزيز سكرتيرا عاما للحزب رغم أنف الرفاق المصريين . وكأن محمد عبد العزيز عميلا للأمن .. وكان ما كان من تخريب بشع .

وفى عام ١٩٣٥ صدرت الطبعة الجديدة من دائرة المعارف السوفيتية لتورد تحت مادة الحزب الشيوعى قائمة رسمية بأسماء الأحزاب الشيوعية فى العالم .. ويشطب منها إسم « الحزب الشيوعى المصرى ».

لكن الشيوعيين المصريين واصلوا نضالهم غير مكترثين بقرار موسكو.

.. وفى أيام ستالين الأخيرة فعلها مرة أخرى .. فمنظمة حدتو [الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى] شاركت ونفذت عملية التحضير والإنجاز لثورة يوليو.

ولكن السياسة الستالينية كانت ترى إن ما حدث فى مصر هو إنتصار للإستعمار الأمريكى على الاستعمار البريطانى ، وأن عبد الناصر هو مجرد عميل أمريكى . ورفض رفاق حدتو هذا التفسير الأحمق .. وحكم عليهم مرة اخرى بالطرد من جنة الستالينية ، وأبعد ممثلهم فى اتحاد الشباب الديمقراطى العالمى .. وممثلهم فى المجلس العالمى للسلام عقابا لهم على هذا التمرد .. وهذه الانتهازية.

.. وهكذا نال الشيوعيون المصريون وعلى مدى سنوات طويلة .. ما يكفيهم ويزيد من عنت وتسلط الستالينية .

وبعد ..

لا يعصم المجد الرجالَ وإنما

كـأن العظيم المجد والأخطاء

حقق ستالين نجاحات كبرى ، وانتصارات عظمى . لكن ذلك كله تم فى ظل أخطاء فادحة ، وجرائم بشعة، لعل أخطرها هو فرض الحصار على الرأى الآخر ، وتدمير كل قدرة علي النقد سواء فى الحزب او الدولة أو الحياة العامة ، وتحكمت البيرقراطية فى كل مجالات الحياهة.. ومن ثم تراكمت الأخطاء لتخلق تلالا من الجرائم تنخر فى عظام دولة البروليتاريا ، دون أن يجرؤ أحد على المطالبة بالتصحيح ، أو حتى الإشارة ولو همساً إلى الأخطاء ، وفقد البناء السوفيتى جهازه المناعى الذى تحدث عنه ماركس ولينين طويلا « الإرادة الثورية للجماهير » ، واستسلم الجميع إستسلام المكره .. ألم يروا رأس الذئب الطائر ، ألم يروا رؤوساً كبيرة جداً ، ثورية جداً ، مخلصة جداً .. يطاح بها بأساليب استبدادية جداً وغاشمة جدا؟

وعلى هؤلاء الذين يحاولون أن يحلموا بالكابوس الستالينى أن يراجعوا علاقة الماركسية بالستالينية ، وأن يقدموا لنا تصوراً عن تقدم ما ، أى تقدم، بأى قدر يمكنه أن يتناقض مع الحرية والديمقراطية، ومع إطلاق العنان لإرادة الجماهير الحرة .. المتحررة من الخوف .. والقادرة قانونا وفعليا على رفض ما هو خاطئ ، وعلى الإطاحة بالحاكم إن أخطأ أو انحرف أو استبد..

.. باختصار : إن يقدموا لنا تصوراً يحمى التجربة ليس بالمشانق وإنما لإرادة للجماهير الحرة ..

وأن يكفوا عن محاولة معالجة الأنفلونزا .. بالاصابه بالايدز. ■

أزمة العولمة الرأسمالية
وأزمة الدولة القومية

■ عادل غنيم

تواجه الدولة القومية المعاصرة تغيرات هيكلية في النظام الاجتماعي التاريخي الذي يشكل النظام الحديث . ويسمي إريك هوبز بوم عقدي السبعينيات والثمانينيات: «عقدي الأزمة العالمية أو الكوكبية» ،الطور الختامي لما أسماه «القرن العشرين القصير» (١٩١٤-١٩٩١).

فقد خلق انهيار النظم الشيوعية ،في رأيه ،منطقة شاسعة من اللايقين وعدم الاستقرار السياسي والفوضى والحرب الأهلية» ، والأسوأ من ذلك أنه دمر النظام الذي وفر الاستقرار في العلاقات الدولية قرابة أربعين عاما ..وكشف هشاشة النظم السياسية الداخلية التي كانت تستند إلى هذا الاستقرار (هوبزبوم ١٩٩٤-ص٩-١٠)

وهذا يصدق أيضا ، على أزمة الفرضيات المشتركة التي تقوم عليها الرأسمالية والشيوعية أي أزمة المبادئ التي يقوم عليها المجتمع الحديث.

وفي المقابل ، يرى والرشتاين أن سبب هذه الفوضى المنظومية Systemic chaos هو أن تناقضات النظام الرأسمالي قد وصلت إلى الحد الذي أصبحت عنده كل آليات إعادة النظام إلى عمله الطبيعي عاجزة عن العمل بفاعلية .(والرشتاين ١٩٩٥، ص١، ٢٦٨) .أي أن الأزمة الراهنة هي علامة النهاية ، لا للحقبة السياسية– الثقافية التي افتتحها التنوير والثورة الفرنسية ، بل هي أيضا ،نهاية النظام العالمي الحديث ، الذي ظهر إلى حيز الوجود في القرن السادس عشر الطويل»(١).

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين تراجع الحركات الثلاث الكبرى المناهضة للنظام الرأسمالي-Antisystemic move

ments: الحركة الشيوعية والحركة الاشتراكية الديمقراطية وحركة التحرر الوطنى (والرشتاين ١٩٨٢).

ونتناول فى هذه الدراسة أزمة العولمة الرأسمالية وانعكاساتها على الدولة القومية سواء فى مركز النظام الرأسمالى العالمى أو فى أطرافه.

العولمة: الأسطورة والواقع :

-العولمة globalisation عملية موضوعية تاريخية مركبة ، جيوسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .وهى عملية قديمة، وليست جديدة كما يزعم دعاة الليبرالية الجديدة. فقد بدأت منذ خمسة قرون مع تحول الرأسمالية إلى نظام عالمى - World systemونحن نعيش الآن إحدى مراحلها.

-أما «العولمة» فى الخطاب السائد ، فهى أسطورة بكل معنى الكلمة ، إنها خطاب قوى «فكرة -قوة Idee-force»، أى قوة اجتماعية ، بعد أن تحولت إلى عقيدة بفضل تقنيات الفرض والترسيخ التى تستخدمها يوميا وسائل الإعلام ، التى تقدم العولمة الرأسمالية باعتبارها قدرا محتوما . إنها السلاح الرئيسى فى المعارك التى تخوضها الرأسمالية ضد مكتسبات دولة الرعاية الاجتماعية welfare state. وهى تبشر بنهاية الدولة القومية ذاتها (بيير بورديبه)(٢) ألم تجعل ثورة الاتصالات من العالم «قرية واحدة» تتوحد فيها أسواق السلع والعمل ورأس المال وتذوب فيها الفوارق بين الشعوب والحضارات ؟ ألم تصبح الشركات المتعدية الجنسية الفاعل الأول فى الاقتصاد السياسى الكوكبى وليس الدولة القومية؟.

وإذا أردنا محاربة أسطورة العولمة التى تجعلنا نقبل عودة رأسمالية متوحشة وإن كانت مرشدة ، لابد من العودة إلى الواقع.

أولا- الواقع الجيوسياسى أو جغرافيا القوة العالمية:

١- بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، ثار جدل واسع وشك عميق حول بروز دولة جديدة تهيمن على العالم-New world hegemonic state . وإذا كان الأمر كذلك فأى دولة سوف تلعب هذا الدور ؟ ليس هناك فى الواقع إجماع على من كسب الحرب الباردة ، هذا إذا كان أحد قد كسبها أصلا(ربرت جبلن: ١٩٩٦ ص٢) (٣).

وليس التوسع المالى الكوكبىglobal financial expansion والذى شهدته العشرون سنة الأخيرة ، مرحلة جديدة فى تطور الرأسمالية العالمية ، ولا هو نذير «بالهيمنة القادمة» للأسواق الكوكبية» ، بل أوضح علامة على أننا نعيش وسط أزمة

هيمنة، ويمكننا أن نتوقع أن يكون هذا التوسع ظاهرة مؤقتة ، سوف تنتهى بصورة كارثية تبعا لكيفية معالجة الدولة المهيمنة الآفلة لها(أريجى وسلفر) .وهناك بعض أوجه الشبه المهمة بين التوسع المالى المتمركز حول الولايات المتحدة وبين التوسع المالى المتمركز حول بريطانيا فى أواخر القرن التاسع عشر وفى مطلع القرن العشرين ،كما لاحظ هيرست وطومسون وسوروس وكثيرون من المراقبين غيرهم ، وبل ومع التوسع المالى المتمركز حول هولاندا فى القرن السادس عشر ، ولكن التوسع المالى الراهن لم ينته بعد بانهيار نظام الهيمنة الأمريكى الآخذ فى الاضمحلال.

- قد يكون هناك أساس لتوقع نهاية مختلفة لهذا التوسع عن التوسعين السابقين .ومع ذلك ، هناك أسباب قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن التوسع المالى الراهن وما يصاحبه من انتعاش قوة الولايات المتحدة ، هو فى الحقيقة علامة على أزمة هيمنة مشابهة للأزمتين السابقتين.

٢- وأهم جانب جيوسياسى جديد فى أزمة الهيمنة« القيادة الأمريكية الراهنة» ، هو انفصال القدرات العسكرية عن القدرات المالية للدولة ، لم يسبق له مثيل فى انتقالات الهيمنة السابقة . ويقلل هذا الانفصال من احتمال نشوب حرب بين أقوى وحدات النظام ، ولكنه لا يقلل فرص تفاقم أزمة الهيمنة الراهنة وتحولها إلى فوضى منظومية قد تمتد لفترة طويلة.

ويرى بول كندى أن أهم سبب لاضمحلال قوة الولايات المتحدة وضمورها الامبريالى imperial hypertrophy هو عجزها عن المحافظة على التوازن بين قوتها الاقتصادية من ناحية وقوتها السياسية والعسكرية من ناحية أخرى (بول مندى١٩٨٩).

٣- وعلى خلاف التوسع المالى يعتبر تكاثر وتنوع منظمات الأعمال والجماعات المتعددية الجنسية ransnational business organisations and communities سمة جديدة لأزمة الهيمنة الراهنة قد يتعذر الغاؤها .لقد كان هذا التوسع عاملا رئيسيا فى تفسخ نظام الهيمنة الأمريكية ، ويتوقع أريجى وسلفر استمراره ليشكل التغيير المنظومى الجارىongoing systemic changeمن خلال تجريد عام وإن لم يكن عالميا للدول من سلطتها disempowerment of states (تعد دول شرق أسيا استثناء من هذه العملية(٦) .وتلعب الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية) وحركات الإسلام السياسى الدولية و

مـافيـات المخـدرات وتجارة السـلاح وتجـارة الرقـيق الأبيض الدوليـة دورا بارزا فـى عمليـة تجريد الدولة القـوميـة المعاصرة من سلطتـها وسيادتها معمقة بذلك أزمتها.

٤-أما ظاهرة تجريد الحركات الاجتماعية من قوتها ،وعلى الأخص الحركة العمالية والتى صـاحـبت التـوسع المالى الكوكـبى فى الثمـانينيـات والتسـعينيات ، فظاهرة ظرفيـة مـؤقـتـة إلى حـد كـبـيـر . إنهـا إشـارة إلى الصعوبات التى يواجـهها الوفـاء بالوعود التى تتضـمنهـا «الصـفـة الشـاملة» التى قـدمـتـهـا الولايات المتحدة إلى العالم توسـيعـا للقـاعدة الاجتماعية لهيمنتها فى مواجة ثورات الطبقة العـاملة، والتمـرد على الغـرب ، فـقـد وعـدت الطبـقات العاملة فى بلدان الغرب الأكثر ثراء بضمان التوظف وبمستوى عال من الاستـهلاك الواسع ووعدت نخب العـالم غيـر الغـربى بحق تقرير المصير والتنمية للحاق بمستويات الثروة والرفاهية التى حققتها دول الغرب . وسرعان ما اتضح استحالة تنفيذ هذه الوعود ،مما ولد الشـعـور بـالاحـبـاط لدى الطبـقـات المحكومـة ،مهددا الاستقرار تهديدا جديا ، ومعجلا فى النهـاية بأزمـة هيمنة الولايات المتحـدة .وهنا يكمن الطابع الاجـتمـاعى الفـريد لهـذه الأزمـة بالمقارنة بازمتى الهيمنة السابقتين الهولاندية والبـريطانيـة .فـقـد كـان انفـجـار الصـراع الاجتماعى على مستوى النظام فى الستينيات والسبعينيات سابقا على التوسع المالى وشكله بعمق . وربما كان هذا الانفجار أهم كثيرا من تزايد حـدة المنافسـة الرأسمـالية كحـافـز على الهـروب الكبـيـر لرأس المال إلى أسـواق المال الخـارجـيـة فى السـبـعـينيـات مما وفـر شـروط العرض للتوسع المالى .لقـد كـان هذا الهـروب الذى قادته الشركات المتعدية الجنسية بمثابة التـصـويت «بعـدم الثـقـة» فى قـدرة الولايات المتحدة وحلفائها على حماية ربحية عملياتها الكوكـبـيـة من الاسـتـهـلاك العـالى فى البلدان الغنيـة ، وحق تقـرير المصـيـر ، والتنمـيـة فى البلدان الفقيرة . وقد كان لهذا التصـويت بعدم الثقة آثاره الوخيمة ، فـقد عـمق أزمـة هـيمنة الولايات المتـحـدة ، جاعلا عمليات الشـركـات المتعدية الجنسية ، وخاصـة الأمريكية منهـا ، أقل ربحية.

غيـر أن الموقف لم يتـحـول إلا فـى أعـقـاب الثورة الإيرانية والغزو السـوفيتى لافغـانسـتان واشـتـداد الطلب من جـديد على الدولار الأمـريكى . وتحت وقع هذه الأحـداث ، شـرعت الولايات المتحدة فى خوض منافسـة نشطة فى أسواق المال العالمية للحصـول على المال اللازم لتصـعيد سباق التسلح مع الاتحـاد السـوفيتى ،وخفض الضـرائب فى الداخل فى نفس الوقت . وقد سـاهم هذا التـغـيـر فى الاسـتـراتيـجيـة

بصورة حاسمة فى انطلاق عملية التوسع المالى الكوكبى الذى عظم قوة الدولة الأمريكية ورأس المال الأمريكى فى الثمانينيات والتسعينيات ، و أضعف فى المقابل ، الحركات التى عجلت بأزمة الهيمنة الأمريكية .غير أن المشكلة الاجتماعية الأساسية التى ولدت هذه الحركات بقيت بغير حل ، وأخذت تولد موجات جديدة من الصراع الاجتماعى على صعيد النظام.

وثمة موجه جديدة من الصراع الاجتماعى تعكس العملنة prolitarianisation المتعاظمة ، والتأنيث femenisation المتزايد لقوة العمل وتغير صورتها مكانيا وعرقيا لقد كانت أعظم حركات النصف الثانى من القرن العشرين على صعيد الاقتصاد الكوكبى ، حركة الرجال والنساء من المزرعة إلى المصنع ، فكان: «موت طبقة الفلاحين» أكثر التغيرات الاجتماعية درامية وأبعدها أثرا على حد قول هوبز بوم. كما كانت حركة النساء من البيت إلى المكتب أهم الحركات فى أوروبا . فلا غرو أن يتصاعد نضال الحركات النسوية والعمالية ويتزايد تلاحمهما ضد الرأسمالية.

ونحن نتفق مع أريجى وسلفر والروشتاين فى أن الرأسمالية القائمة اليوم عاجزة عن تلبية مطالب العالم الثالث ومطالب الطبقة العاملة الغربية معا(٧).

الصدام بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية تاريخ مضى وطويت صفحاته ، وما يواجهنا الآن ، هو الصعوبات التى ينطوى عليها تحويل العالم الحديث إلى جامعة للحضارات تعكس ميزان القوى المتغير بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية ، وفى مقدمتها الحضارة المتمحورة حول الصين .أما عن مدى عنف هذا التحول ، وما إذا كان سوف يفضى إلى جامعة لحضارات العالم أم إلى تدميرها المتبادل ، فيتوقف على شرطين: الأول : قدرة المراكز الرئيسية للحضارة الغربية على التكيف بذكاء مع مكانة أكثر تواضعا ، والثانى: قدرة المراكز الرئيسية للحضارة المتمركزة حول الصين على الارتفاع جميعا إلى مستوى مهمة تقديم حلول على مستوى النظام لمشاكله التى خلفتها الهيمنة الأمريكية(٨).

ثانيا: تغير الجغرافيا الاقتصادية للعالم:

لقد« أفرخت الجيوبوليتيكا توأمها: الجيواكونومكس .وفى ذلك ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات الخاصة للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بتقدم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة فى ظل ظروف العولمة»(٩).

بيد أن نظام الدولة السياسى والنظام

الاقتصادى مكونان متكاملان فى عملية واحدة للتطور المجسد فى مفهوم الاقتصاد العالمى وعليه فليس هناك منطقان بل منطق واحد يحكم الأمور . بمعنى أن الاقتصاد العالمى لا يعمل إلا ضمن الإطار السياسى الذى يوفره نظام دولتى تنافسى. وذلك تعريف ضرورى وإن لم يكن كافيا لاقتصاد رأسمالى عالمى: (dun.1982-chase) والنتيجة التى نخرج بها هى أن آليات التغيير ليست اقتصادية فحسب ، أو سياسية فقط ، وإنما هى جماع الاثنتين معا(١٠) .إننا إذن فى حاجة إلى إطار نظرى سياسى-اقتصادى لفهم ديناميات النظام الرأسمالى العالمى ومن ثم فهم أزمة العولمة الرأسمالية الراهنة بل وأزمة الدولة القومية التى لا تزال تشكل الوحدة الأساسية للنظام العالمى.

كما أننا فى حاجة إلى الربط الجدلى بين أزمة قيادة النظام الرأسمالى العالمى، أزمة الهيمنة الأمريكية وأزمة العولمة الرأسمالية.

١-العولمة الرأسمالية المعاصرة نتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التى أملتها أزمة التراكم الرأسمالى على الصعيد العالمى ، وللثورة المضادة .فبانهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية انفتحت آفاق واسعة أمام التوسع الرأسمالى .كما جاءت عولمة رأس المال لمواجهة تصاعد نضال الطبقة العاملة واحتدام الصراع الطبقى فى مركز النظام الرأسمالى.

٢-العولمة الرأسمالية المعاصرة إذن مرحلة تاريخية جديدة فى تطور النظام الرأسمالى العالمى وفى تطور أزمته الهيكلية ، وإن اختلف الباحثون على تحديد طبيعتها : فمنهم من يرى أنها مرحلة جديدة فى تطور الامبريالية تكتسب فيها شكلا ومحتوى جديدين(جس هول١٩٩٩) بينما يصفها بيترتيلور وكولن فلنت بالامبريالية غير الرسمية :السيطرة بدون امبراطورية (١١) . ويسميها د. سمير أمين «امبراطورية الفوضى» (١٩٩٩) «ويعتبرها د. إسماعيل صبرى عبد الله ، مرحلة ما بعد الامبريالية (بمفهومها اللينينى)(٢٠٠٠) . ويسميها ميخائيل هاردت وأنطنيو نجرو» امبراطورية «empire» بلاامبراطور ، بلا مركز يحكمها (٢٠٠١) ، ويصفها أوديل كاستل بالامبريالية المتطرفة ultra- imperialisme (١٩٩٩) . فهو يرى أن السمات الرئيسية للمرحلة الجديدة فى تطور الرأسمالية تتمثل فى:

١- ارتفاع درجة تركز رأس المال إلى الحد الذى أدى إلى خلق احتكارات العالمية oligopoles mondiaux التى أصبح لها دور حاسم فى الحياة الاقتصادية للأمم.

٢-اندماج المؤسسات المالية ورأس المال الانتاجى على الصعيد العالمى.

٣-أصبح للتجارة البينية داخل الشركات أهمية خاصة في التجارة الدولية.

٤-اقتسام العالم بين احتكارات القلة العالمية.

٥- الانتقال من منطق الجغرافية السياسية إلى منطق الجغرافيا الاقتصادية الذي يخدم مصالح احتكارات القلة فى العلاقات الدولية ،ومن ثم يكون مفهوم الامبريالية المتطرفة هو المفهوم الأنسب لوصف المرحلة الجديدة فى تطور الرأسمالية ، ويسميها برنار جيربيه الامبريالية الجيواقتصادية-imperialisme ge-oeconmique : فاذا كانت الامبريالية لم تغير طبيعتها ، فقد غيرت آلياتها تغييرا كاملا لتصبح أساسا امبريالية اقتصادية ،ومن هنا كانت الفرضية القائلة أن العالم دخل مرحلة الامبريالية الجيواقتصادية ، بمعنى أن الصراع لم يعد صراعا اقتصاديا بين اقتصاديات قارية ، النصر الاستراتيجى فيه هو فتح الأسواق لا فتح الأقاليم(برنار جيربيه ١٩٩٩) بينما يرى أريجى وسلفر والروشتاين : أن العولمة ظاهرة قديمة عرفتها الرأسمالية منذ خمسة قرون ، وأن الجديد هو أزمة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى المتمثلة فى عجزها عن إدارة أزمته الراهنة(١) ويسميها فريدريك جيمسون «امبريالية ما بعد الحداثة» (٢٠٠٢) .أما نحن فنميل إلى التأليفsynthesis بين هذه الرؤى النظرية والمداخل المنهجية المختلفة لفهم هذه الظاهرة التاريخية المعقدة.

لم تكن الأزمة التى ضربت جنوب شرق آسيا منذ خريف ١٩٩٧ والتى ارتبطت بالركود العميق للاقتصاد اليابانى أزمة مالية ولا آسيوية ، فامتدادها إلى روسيا واكرانيا والبرازيل فى يناير ١٩٩٩ ثم الارجنتين ، هو علامة على لحظة حاسمة فى عولمة رأس المال التى تنامت ابتداء من الثمانينيات ، وكان محركها الرئيسى إعادة تكوين re con-stitutionرأسمال مالى قوى.

ولقد صاحب عولمة رأس المال تراكم زائد لرؤوس الأموال الصناعية وفائض سكانى عمالى ، ويكشف الاستمرار الدائم لهذين العنصرين عن حجم آليات الكساد التى تفعل فعلها (١٢).

وينبغى أن نضع الأزمة الراهنة التى بدأت فى ١٩٩٧ فى إطار الفترة التى افتتحت فى ١٩٧٣ ، والتى اتسم فيها نمو الاقتصاد العالمى بتناوب الانتعاش والانكماش ، فهى تندرج ضمن اتجاه طويل الأجل لنمو شديد التباطؤ للتراكم والانتاجية ومستويات مرتفعة دائما للبطالة . هذا إذا أردنا ألا ننظر إلى كل أزمة جديدة كظاهرة منعزلة . ويفرض تاريخ الرأسمالية ضرورة إجراء هذا التمييز بين الدورات الظرفية والاتجاهات طويلة الأجل

للنظام الرأسمالى (دورات كوندراتييف).

*** أسباب الأزمة الراهنة:**

لاترجع الأزمة التى بدأت عام ١٩٧٣ إلى تشبع الطلب ، ولا إلى اختلال التوازن بين قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وقطاع إنتاج سلع الاستهلاك وفقا لتفسير ماركس للأزمة الاقتصادية (الكتاب الثانى من رأس المال) ، بل ترجع إلى« قاعدة الاستهلاك»norme de consommationالتى كان معمولا بها خلال العقدين اللذين اعقبا الحرب العالمية الثانية وأطلق عليهما خطأ« العصر الذهبى» الذى ثبت أنه كان باهظ التكلفة بالنسبة لرأس المال ، وساهمت مع عوامل أخرى فى تدهور شروط ربحية رأس المال وهو ما تجلى فى نهاية الستينيات معلنا الأزمة(١٣).

لقد كان تخفيض تكلفة قوة العمل دائما شرط الخروج من الأزمة لابد إذن من تخفيض الأجور وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية الكينزية.

وينبغى تفسير صعود رأس المال والليبرالية الجديدة باعتبارهما نتيجة أكثر من كونهما سببا للأزمة الاقتصادية ، وإن كانا قد زادا من تفاقمها بدرجة كبيرة . فجذور هذه الأزمة الاقتصادية تتمثل فى أزمة الربحية القديمة الناجمة عن طاقة انتاجية زائدة sur - capaciteوفائض انتاج مزمنsurproduction chr niquee فى قطاع الصناعة التحويلية الدولى.

فهناك (أولا) الحركة الكبرى لرأس المال نحو رأس المال المالى نتيجة لعجز الاقتصاد العينى لاسيما فى قطاع الصناعة التحويلية عن الحصول على ربح كاف .فقد أدى تزايد الطاقة الزائدة والإفراط فى الإنتاج إلى انخفاض معدل الربح فى ذلك القطاع منذ نهاية الستينيات ، وهو السبب العميق فى تسارع صعود رأس المال منذ نهاية السبعينيات.

(ثانيا) لم يكن التحول لليبرالية الجديدة فى الحقيقة الا نتيجة لثبوت عجز« السياسات الكينزية» فى السيطرة على الطلب عن حل أزمة الربحية القديمة وإعادة تحريك تراكم رأس المال ، وقد وضعت أزمة التضخم فى نهاية السبعينيات نهاية لهذه السياسات .لقد كانت النزعة النقدية والليبرالية الجديدة ردا على خيار عجز الموازنة الكينزى.

(ثالثا) إن الدافع وراء السياسات المقيدة للائتمان وتحقيق توازن الموازنة التى تحتل موقعا مركزيا فى البرنامج الليبرالى الجديد هو الرغبة فى الدفاع عن أرباح رأس المال وأن كان مبررهما الرئيسى هو استعادة ربحية النظام ككل بتخفيض نمو الطلب وذلك بطريقتين :

(١) فهى بزيادة البطالة تضعف قوة العمال وتخفض نمو الأجور وتزيد الأرباح).

(٢) وبتقويضها المشروعات المرتفعة التكلفة ، المنخفضة الربحية ، تجعل زمام السيطرة على السوق فى أيدى المشروعات المنخفضة التكلفة العالية الربحية. وبهذا ترفع معدل الربح.

والحق أن التبنى الكامل لبرنامج الليبرالية الجديدة على صعيد النظام ككل قد لعب دورا مركزيا فى الانتقال من مشاكل الربح فى الأجل الطويل والركود الدائم إلى الأزمة الحادة الراهنة(١٤).

* دور رأس المال فى الأزمة الراهنة

لقد انتهى القرن العشرون كما بدا بسيطرة رأس المال المالى الطاغية ، ولكن مع اختلاف نوعى فى أسس هذه السيطرة ومؤسساتها ،وفى علاقته بالإنتاج المادى وبالدولة . فقد غير رأس المال المالى ،كما يقول سويزى شروط تراكم رأس المال ولم يعد عنصرا مفيدا بعد أن أصبح دوره محدودا فيه وتحول إلى قوة مدمرة رهيبة.

ويتخذ توسع رأس المال المالى المعاصر أشكالا مؤسسية جديدة ،كما يشهد على ذلك الدور المتزايد الذى تلعبه صناديق المعاشات وتبادل المساعدات فى السيطرة على المشروعات وعلى إداراتها ، وتبنيها معيار قيمة السهم كهدف استراتيجى وأولوية الربحية المالية على البحوث والتطوير وعلى القيمة المضافة. والجديد المهم غير المسبوق هو انخراط مؤسسات رأس المال المالى المباشر فى كيفية إنتاج القيمة فى الإنتاج ومن ثم فى شروط استغلال اليد العاملة عن طريق «التحكم فى المشروع gouvernement d, en-treprise، وذلك نتيجة لتحول المشروعات الصناعية من الاستثمار الانتاجى إلى الاستثمار المالى (استثمارات المحفظة) وهو ما يسمى بعملية «المللنة» financiar-isation.

وترتكز سيطرة رأس المال المالى على أساسين:١- السياسات التى طبقت فى نهاية السبعينيات باسم تحرير الأسواق المالية ولكنها فى الحقيقة موجهة ضد الطبقات العاملة والحقوق الاجتماعية.

٢- تحرير رأس المال النقدى من القيود النقدية (١٥) وتتسم الحقبة المعاصرة (١٩٨٠) ،حقبة السياسات الكوكبية بالضعف الشديد لدينامية النظام الرأسمالى العالمى ، وبالتقلص الذى لا يقاوم لفضائه الاقتصادى ، حيث نشهد تركز التمويل فى عدد قليل من الدول واللا مساواة فى تكلفة رأس المال والتمويل على الصعيد الدولى مما زعزع استقرار عمل النظام العالمى وتزايد عدد الدول لاسيما دول الجنوب التى أعلنت تحت وطأة المديونية الثقيلة ، عجزها الاقتصادى وانسحابها من النظام العالمى . ولأنها مضطرة للاندماج فيه وجدت نفسها مهمشة داخله باعتبارها ضحية للعولة

المالية الراهنة(١٦).

لقــد أدانت وول ســتــريت جــورنال وفـايناننشـيـال تايمز ونيوزويك العولة المالية وسوق المال العالمية وحملتها مسئولية الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية وأزمة العولة الراهنة!.

*الدولة فى خدمة رأس المال المالى:

(١) تلعب الدولة الرأسمالية ، مع صعود اقتصاد الدينeconomie de dette ، سواء فى المراكز أو فى الأطراف ، دورا بارزا فى حماية عائد القروض من الآثار المدمرة للتضخم من خلال السياسات الاقتصادية التقييدية التى تنتهجها ، سياسات تقييد الائتمان وتوازن الموازنة، المسئولة عن تباطؤ النمو والبطالة المرتفعة.

(٢) تقليل الحواجز أمام لحركة رأس المال لضـمـان أفـضل عـائد لرأس المال المالى بما يسمح له بسرعة الدخول والخروج من الأسواق .بيـد أن حـراك رأس المال قـد جـعل إدارة سياسة التنمية الوطنية أكثر صعوبة.

(٣) لقد هدد تحرير أسواق المال استمرار عملية التنمية الطويلة الأجل ولاسيما فى العالم الثالث لما ينطوى عليه من مخاطر انسحاب الأموال المفاجئ من الاسواق(١٧).

*الدولة القومية والعولة الرأسمالية:

مـاذا فـعلت العـولة الرأسـمـاليـة بالدولة القومية ،وما هـو مصيرها فى ظل هذه العولة المتسارعة؟ وماذا فعلت الدولة القومية بالعولة الرأسمالية أهى حقا الفاعل الأول فيها أم أن الشركات المتعدية الجنسية هى محركها الرئيسى؟.

أثارت هذه الأسئلة ولا تزال جدلا واسعا وانقساما عميقا بين الباحثين . فمنهم من يرى أن« الكوكبة قد أدت إلى تراجع مكانة الدولة القومية فى عالم اليوم بالمقارنة بالشركات المتعدية الجنسية ، استنادا إلى ثلاثة مؤشرات:

(أ) مقارنة الاحجام

فـايرادات ثلاث عشرة شركة هولندية من قائمة مجلة فورشين بلغت ٢١١ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولنده لا يزيد على ٣٦٠ مليار دولار ،وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٣٩٦ مليـار دولار وكـانت ايرادات التسع وثلاثين شركة الكبرى ٨٨٩ مليار دولار أى مـا يسـاوى ٥٩٫٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ،وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٤٢٩٢ مليار دولار وإجمالى ايرادات الشركات الواردة فى قائمة مجلة فـورشن (١١٢) تصل إلى ٢٩٦٣ تريليـون ،ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا ،حيث بوسعها دائما نقل جزء مهم من نشاطها من دولة إلى أخرى ،ومن الطبيعى أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء تلك الشركات.

(ب) الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة:

لم تعد الرأسمالية (المتعدية الجنسية) فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى .والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة المتعدية الجنسية التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم وهى لا تواجه إلا بمنافسة شركات من نفس النوع.

وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تستخدم أحدث الأدوات الالكترونية فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة. أما الأمن السياسى والاجتماعى فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقصر دورها فى الحالات المهمة على الوساطة بين النقابات وإدارات الشركات فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية.

وفى مجال الاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنفى على الالتزام باجراءات التحكيم ضمانا لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن حتى فى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز للمتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى «صفة deal بين الطرفين كل اجراءات التقاضى.

وأخيرا ، وأن لم يكن أقل الأمور أهمية ،فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود .وبعبارة أخرى ، سقط حق خلق النقود من سيادة الدولة.. بعد ان انتزعه القطاع الخاص ليصبح محكوماً بآليات السوق.

(ج) القيود على السياسات الاقتصادية الكلية:

ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومات على وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، macro-economic policies التى تراها صالحة للاقتصاد القومى إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعدية الجنسية التى تنتمى تاريخيا لها أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر..

ولابد من استيعاب أمرين:

(الأول) : إنه ليس بوسع أى دولة أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها ،،وتلك طريق لا عودة فيها.

(الثانى) : أن السلطة الاقتصادية على نطاق العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى. وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها .لقد اعتمدت

الرأسمالية على الدولة القومية التى كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودى الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة كوكبية تحميها حتى من أخطائها.

(د) تخلى الدولة عن المرافق العامة:

المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود... والجديد الآن ،هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله.

(هـ) تآكل نظم التأمين الاجتماعى:

فقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد :عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات»(١٨).

بل ذهب بعض الباحثين إلى حد القول بتحول العديد من الدول القومية إلى دول افتراضية ertual states .

* ظاهرة الدولة الافتراضية:

نشأت ظاهرة الدولة الافتراضية ، هذا النوع الجديد من الدولة، بعد أن قامت بنقل إنتاجها ليستقر خارج أراضيها ، وأصبح فى استطاعتها التخصص فى منتجات العقل ، ألا وهى السلع غير المادية عالية القيمة. والدولة الافتراضية كالاقتصاد الافتراضى والشركة الافتراضية هى نتاج الثورة الاتصالية والثورة المعلوماتية والدور المحورى الذى يلعبه الاستثمار الاجنبى المباشر على الصعيدين القومى والعالمى . وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو الاقتصاد القائم على قاعدة الخدمات هو أمر حديث النشأة نسبياً .فمنذ عام ١٩٤٥ زادت السلع المستمدة من الأرض زيادة بطيئة وارتفعت أسعار منتجات الصناعات التحويلية بمعدل أسرع نسبيا . أما الخدمات فارتفعت قيمتها بصورة أكثر حدة ، وحققت الدول التى أولت اهتماما كبيرا للخدمات عالية المستوى مثل هونج كونج وتايوان وسنغافورة وبدرجة أكبر كوريا وسويسرا وبلجيكا وهولندا، حققت نتائج أفضل من نظيراتها من الدول الصناعية ، أما الولايات المتحدة التى تمثل فيها الخدمات أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وتمثل الصناعات التحويلية ١٨٪ فقط فهى على وشك الانضمام إلى زمرة الدول الافتراضية.

غير أن التحول إلى الافتراضية يتطلب وجود دولة فعالة من الناحية التنظيمية إذ أن الدولة التى تقيم إنتاجها خارج أراضيها تكون فى حاجة لأن تضمن أن أصولها ستلقى معاملة نزيهة وغير متحيزة ، وأن حقوق الملكية الخاصة بها ستصان على مستوى العالم .

وهذا يعنى أن على المناطق الأخرى فى العالم أن تحاكى الغرب فيما يطبقه من مجموعة المبادئ التجارية والنظم القانونية والممارسات السياسية(١٩) . وقد ترتب على هذا التحول إلى الافتراضية ثلاث نتائج رئيسية:

١- إعادة النظر فى وظيفة الدولة: وذلك بعد أن تزايد باطراد إنتاج الصناعات المحلية فى الخارج.، وبعد أن أصبحت التكنولوجيا والمعرفة ورأس المال أكثر أهمية من الأرض. ولم تعد الدولة تسيطر على الموارد كما كانت تفعل فى الحقبة المركانتيلية السابقة. وإنما صارت تتجه بالأحرى إلى التفاوض مع رأس المال والعمل المحليين والأجنبيين كى تستميلهما إلى محيطها الاقتصادى الخاص لتحفيز النمو فيها . وتلجأ الدولة الافتراضية أيضا إلى إقامة مواقع الإنتاج بالخارج لكى تركز جهودها فى الداخل على الخدمات عالية المستوى : البحث والتطوير وتصميم المنتجات والتمويل والتسويق والنقل. وأصبحت الاستراتيجية الاقتصادية للدولة حاليا لا تقل أهمية عن الاستراتيجية العسكرية إن لم تزد ، وباتت التجارة والمندوبون الماليون هم سفراؤها بالخارج.

٢-الشراكة بين السياسة والاقتصاد ، بين الدولة والسوق:

تحتاج الدولة الافتراضية لكى تنجح إلى قيام شراكة بين الاقتصاد والسياسة على المستويين المحلى والدولى . ويقتضى الأمر من الدولة الافتراضية أن تنظم الأنماط المحلية من اللوائح والمزايا ما يسهل من تدفق عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر. ولكى يحدث ذلك، ينبغى التوفيق بين مصالح كل من الدولة والسوق .فإذا ما قدر للسوق أن تفرض كلمتها على كل المعطيات السياسية ،فإن الرشوة واستغلال النفوذ سيكونان وراء القرارات التى تتخذها السياسة. ومن ثم تصبح القرارات الحكومية والأحكام القضائية معروضة للبيع لمن يدفع أكثر.

ومن ناحية أخرى ، إذا حكمت الدولة قبضتها على النشاط الاقتصادى ، فسيكون ذلك على حساب التوزيع الكفء للموارد . وسوف تسبق القيم العسكرية والسياسية فى أهميتها المكاسب الاقتصادية(٢٠).

٣- نظام جديد تماما للسياسة العالمية:

وتحمل الدولة الافتراضية فى صورتها النقية كنموذج مثالى يحتذى به من جانب دول كثيرة إمكانية قيام نظام جديد للسياسة العلمية .وفى الماضى ، عندما كانت النزاعات العسكرية وحتى التوسع الإقليمى هى التى تحدد طبيعة العلاقات بين الدول ، كانت الجيوش تشكل التدفقات الرئيسية بين البلدان .أما فى المستقبل فسوف تكون التدفقات فى معظمها اقتصادية .حيث ستنتقل عوامل رأس

المال والتكنولوجيا والمعلومات والقوى البشرية بين الدول بسرعة وعلى المدى الطويل ، يمكن أن تحل قدرة الدولة على الوصول إلى عوامل الإنتاج العالمية محل الحاجة إلى السيطرة على أراض جديدة.

ولا يعنى ذلك ، أن الدول ككيانات إقليمية ستختفى من الوجود ، أو أن النزاع على الأراضى سيتوقف ، أو إنه يمكن للسياسة أن تؤدى دورها فى ظل عدم وجود مساحة جغرافية(٢١) ومن الباحثين من يرى العكس: إن العولمة الرأسمالية أى تحول الأسواق ورأس المال إلى أسواق ورأس مال متعد للجنسية لا يفترض وجود الدولة القومية فحسب ، بل ويعتمد عليها باعتبارها أداتها الرئيسية ،فالنظام العالمى هو عالم من الدول القومية أكثر من أى وقت مضى(٢٢).

والنظام الرأسمالى القائم لا يعمل كنظام للمنافسة بين المستفيدين من احتكار الملكية فيما بينهم وضد الآخرين بل يحتاج لكى يعمل إلى سلطة جماعية تمثل رأس المال ككل ،يحتاج إلى الدولة. لذلك لا يمكن فصل الدولة عن النظام الرأسمالى(٢٣) . إن إدارة النظام الرأسمالى بالسوق وحده يوتوبيا ، والإدارة الحقيقية للنظام الرأسمالى تحتاج السوق +الدولة تؤدى العولمة الجديدة بالطبع إلى تآكل فاعلية إدارة الدول القومية للاقتصاد، ولكنها لا تلغى وجودها . وهى بهذا تخلق تناقضا جديدا لا يمكن حله فى ظل النظام الرأسمالى . والسبب فى ذلك ، أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادى، إذ لا يتصور وجودها بدون بعد اجتماعى وسياسى أى بدون الدولة. لقد كان توسع الرأسمالية إلى عهد قريب قائما على التطابق بين فضاء إعادة إنتاج التراكم وفضاء اداراتها السياسية والاجتماعية : ومن ثم شكل فضاء الدولة القومية المركزية بنية النظام الدولى. بيد أننا دخلنا الآن عصرا جديدا يتميز بانفصال الفضاء المعولم للإدارة الاقتصادية للنظام الرأسمالى عن الفضاءات القومية لإدارته السياسية والاجتماعية. فى ظل هذه الظروف يقتضى منطق المصالح السائدة أن تكون الأولوية للإدارة الاقتصادية على حساب وظائف الدولة القومية» إنهم يتحدثون اليوم عن التحكمGouvernence(وسائل التنظيم والتوجيه والرقابة على تدفقات عوامل الانتاج) »وهو ما يفترض إمكانية تحققه ، فكيف يتحقق فى وضع يتعذر إدارته لأنه وضع انفجارى؟(٢٤) ومع ذلك ،هناك من يرى أن الدولة لا تزال مؤسسة محورية فى خلق شروط التحكم الدولى الفعال ٢٠٠٢/١١/٢٨.

*** خمسة مستويات للتحكم:**

١-التحكم من خلال الاتفاق بين الأطراف القومية الرئيسية »وخاصة الثلاثة الكبار (أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية) لتثبيت أسعار الصرف وتنسيق السياسات المالية

والنقدية ،والتعاون فى تحديد نطاق الصفقات المالية قصيرة المدى القائمة على المضاربة.

٢-التعاون من خلال عدد كبير من الدول لخلق وكالات توجيهية دولية لبعد نوعى من النشاط الاقتصادى مثل منظمة التجارة العالمية.

٣-التحكم فى مناطق اقتصادية واسعة بواسطة تكتلات تجارة واستثمار مثل الاتحاد الأوروبى ونافتا ، وهكذا ،أضحت الأقلمة - gi onalisation إحدى الآليات الكبرى للتحكم.

٤-التحكم من خلال سياسات المستوى القومى التى توازن بين التعاون والمنافسة بين الشركات والمصالح الاجتماعية الرئيسية وتمثل الصين الشعبية نموذجا فذا لقدرة الدولة الاشتراكية على التحكم الفعال فى تدفقات عوامل الإنتاج ، من خلال التأليف الخلاق بين آلية التخطيط وآلية السوق« السوق الاشتراكية» ،محققة بذلك أعلى معدلات النمو الاقتصادى (٧-٨٪سنويا) وسط الأزمة الاقتصادية التى ضربت اليابان وأطاحت باقتصادات «النمور الآسيوية» وكساد عالمى ممتد.

٥-التحكم من خلال سياسات على المستوى الاقليمى ،تقدم خدمات جماعية إلى الأحياء الصناعية وتزيد من قدرتها التنافسية الدولية وتهيئ قدرا من الحماية ضد رؤوس الأموال الخارجية(٢٥).

غير أن دراسة العلاقة بين أزمة الدولة القومية ،كشكل سياسى تاريخى للدولة الرأسمالية ،والعولمة الرأسمالية تقتضى فى رأينا ضرورة التفرقة بين الدولة القومية فى المركز والدولة القومية فى الأطراف.

* الدولة القومية فى المركز:

فالدولة القومية فى المركز لا تزال بالرغم من العولمة بل وبسببها أحيانا ، ترتبط ارتباطا عضويا برأس المال المتعدى القوميةtransnational العامل فى قطاعات الاقتصاد القومى الاستراتيجية كالإنتاج الحربى والطاقة والمعلوماتية والاتصالات . والدولة الأمريكية هى أبرز نموذج لهذه العلاقة ،حيث يتصاعد الإنفاق العسكرى والانفاق على البحث العلمى والتطوير المرتبط به ليبلغ مستويات غير مسبوقة (الانفاق العسكرى ٣٥٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ مقابل ٢٤٧ مليار دولار عام١٩٧٧) ،ويصبح المحرك الرئيسى للاقتصاد الأمريكى الذى يعانى من ركود عميق ، وذلك بالرغم من انتهاء الحرب الباردة.

وأضحت شركات إنتاج السلاح الأمريكية المتعدية الجنسية من أعلى الشركات ربحية.

والمجمع الصناعى -العسكرىMilitary-industrial complex تجسيد حى للتداخل العضوى بين

البنتاجون وشركات الإنتاج الحربى الأمريكية المتعدية الجنسية ،حيث يتبادل جنرالات وتكنوقاط البنتاجون المواقع مع أعضاء مجالس هذه الشركات.

وقد كشفت فضيحة أفلاس إنرون Enron عملاق الطاقة الأمريكى العابر للقارات عن الحقيقة التى حاولت الميديا الأمريكية إخفاءها :«فقد علمت -ككثير من الشركات المتعدية الجنسية -كذراع للحكومة الأمريكية فى عملياتها العسكرية ،وكسلاح للهيمنة الاقتصادية والسياسية والاقليمية ،وفى عالم السوق الحر لا يمكن التمييز بين أهداف الدولة والشركات وجهاز الأمن القومى (وكالات المخابرات والعسكر - The military) ، وتتعاون هذه الجماعات الثلاث فى تخطيط وإدارة العمليات ،وتتحرك نخب الحكم والأعمال (التى تربطها علاقات صداقة قديمة) بين القطاعين العام والخاص دون عائق .وعلاقة إنرون باوليجاركية بوش/ تشينى التى تستند إلى المخابرات المركزية / البنتاجون ليست فى حاجة إلى المزيد من التوثيق .وارتبط عملاق التأمين امريكان انترناشيونال جروب منذ زمن طويل بالمخابرات المركزية الأمريكية والعسكر ويضم مجلس إداراتها أيضا فرانك وزنر مدير إنرون وجون داتش مدير (سى أى ايه) وروبرت روبن وزير الخزانة السابق ونورا سلاتكن المدير التنفيذى السابق للسى آى إيه .وهناك أيضا شركة هالليبيرتون ابنة عم إنرون التى كان يرأسها ديك تشينى منذ ١٩٩٥ إلى أن أصبح نائبا للرئيس .وتقدم الشركة «خدمات الدعم» للعسكر والصناعات النفطية ،وعاشت على الحروب و«عمليات مكافحة التمرد» التى قامت بها الولايات المتحدة فى الجزائر وانجولا والبوسنة وبورما وكرواتيا وهيتى والكويت ونيجيريا وروسيا ورواندا والصومال.

وشركات شبه عميلة- Quasi agents مثل إنرون ، هى واجهات فعالة لتنفيذ سياسات النخبة الحاكمة .ومن أهدافها:

١- الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها(النفط والغاز الطبيعى والكهرباء) .

٢-الحفاظ على المزايا الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية.

٣-السيطرة على الأهالى بالقضاء على المعارضة السياسية وتحطيم حركات الاصلاح السياسى.

وإذا نظرنا إلى نشاطات إنرون فى هذا الإطار الواسع نجد أنها ليست مظاهر أصيلة للنظام الحاكم فحسب ، بل وللسياسة الرسمية أيضا(٢٦).

كما تقدم الدولة الأمريكية الدعم المالى للشركات والبنوك الأمريكية المتعدية الجنسية فى أوقات الأزمات ،كما حدث فى الأزمة المكسيكية عام١٩٩٥ .

ولم يؤد تزايد عـدد ووزن الشـركـات الأمريكية المتعدية الجنسية واتساع نشاطها الكوكبي إلى تراجع مكانة الدولة الأمريكية بالنسبة لها في عالمنا ، بل زادتها قوة ورسوخا.

ومن ناحية أخرى ، أثبتت التغيرات العميقة التي طرأت على بنية الدولة الأمريكية واستراتيجيتها الكوكبية نتيجة لهجمات ١١ سبتمبر (بدءا بإنشاء وزارة للأمن الداخلي لأول مرة في التاريخ الأمريكي وإصدار تشريعات تهدر أبسط الحقوق الديمقراطية والضمانات الدستورية لتتحول الولايات المتحدة إلى دولة بوليسية ، وانتهاء بغزو واحتلال افغانستان والاستعداد لضرب العراق)أثبتت أن الرأسمالية الأمريكية (المتعدية الجنسية) لا تزال في حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية ، وأن عهد الفتوح والغزوات لم ينته وأن العبرة اليوم ليست بالقوة الاقتصادية للشركات المتعدية الجنسية وحدها ، وأن الأمن السياسي ضرورة ملحة.

ونجد تغيرات مؤسسية مشابهة وأن يكن بدرجة أقل بكثير في عدد من دول المركز.

* الدول القومية الطرفية وشبه الطرفيةSemiperephiral States:

وتختلف الدول الطرفية وشبه الطرفية عن دول المركز اختلافا نوعيا، سواء من حيث طبيعتها فمعظمها دول كومبرادورية أو من حيث مكانتها التابعة في تراتبية النظام الرأسمالي العالمي ، ومن ثم خضوعها لآليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية ، واستنزاف فائضها الاقتصادي ، أو من حيث تواضع قوتها التفاوضية أمام جبروت الشركات المتعدية الجنسية ، فتقبل صاغرة أو راضية شروطها ، وان اقتضى الأمر التفريط في سيادتها ، لتصبح هذه الشركات دولة داخل الدولة.

غير أن عجز الدولة القومية هنا " هو " عجز من نوع خاص " ، فكل من يحاول تحدي النظام القائم ، يكتشف أن الدولة مازالت قوية بما يكفي للقتال دفاعا عن هذا النظام "!!(٢٧) فبالرغم من عمليات الخصخصة الواسعة ، وتصفية دولة الرعاية الاجتماعية زاد تضخم أجهزة الدولة البيروقراطية والقمعية !!

رابعا: الجغرافيا الاجتماعية للعالم:

*** عولمة الفقر والبطالة :**

١- عولمة الفقر :

ستدخل نهاية القرن العشرين التاريخ العالمي باعتبارها فترة إفقار عالمي اتسمت بانهيار النظم الانتاجية في العالم النامي ، وتصفية المؤسسات الوطنية ، وتحلل البرامج الصحية والتعليمية .وقد بدأت " عولمة الفقر " هذه – التي قلبت إلى حد كبير إنجازات فترة تصفية الاستعمار فيما بعد الحرب – في العالم الثالث في تزامن مع أزمة الديون ،

وأنشبت قبضتها منذ التسعينيات فى كل أقاليم العالم الرئيسية ، من بينها أمريكا الشمالية وأوروبا وبلدان الكتلة السوفيتية السابقة والبلدان المصنعة حديثا فى جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

وظهرت فى التسعينيات مجاعات على المستوى المحلى فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية ، وأغلقت العيادات الطبية والمدارس ، وأنكر على مئات الملايين من الأطفال الحق فى التعليم الابتدائى ، وظهرت الأمراض المعدية ، ومن بينها السل والملاريا والكوليرا ، من جديد فى العالم الثالث وأوروبا الشرقية والبلقان (٢٨) ويحصد مرض الايدز طاعون العصر أرواح الملايين فى أفريقيا .

ويقابل عولمة الفقر تركز هائل للثروة على الصعيدين العالمى والقومى . فقد قامت أقلية إجتماعية ذات امتيازات فى الجنوب والشرق والشمال بتجميع ثروات هائلة على حساب الأغلبية العظمى من السكان . وزاد عدد المليارديرات فى الولايات المتحدة من ١٣ فى عام ١٩٨٢ إلى ١٤٩ فى عام ١٩٩٦ . وتتجاوز الثروة العالمية " لنادى المليارديرات العالمى" (الذى يضم ٤٥٠ عضوا) كثيرا إجمالى الناتج المحلى المشترك لمجموعة البلدان منخفضة الدخل التى يقطنها ٥٧ فى المائة من سكان العالم.

وتجرى عملية تراكم الثروة بصورة متزايدة خارج الاقتصاد الحقيقى ، منفصلة عن الأنشطة الانتاجية والتجارية المستقيمة . وتذكر مجلة فوربس ان " النجاحات فى بورصة وول ستريت (بما يعنى التجارة المضاربة) أنتجت معظم مليارديرات عام(١٩٩٦)"

وتتجه مليارات الدولارات التى تراكمت من صفقات المضاربة هذه بدورها الى أرقام حسابات سرية فى أكثر من ٥٠ ملاذاً مصرفياً لا إقليمى فى العالم أجمع (٢٩)

٢- عولمة البطالة :

البطالة العالمية هى أهم أسباب الفقر العالمى ، وهى بطالة هيكلية نتاج للأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالى العالمى . وقد أدى تدويل " التكيف الهيكلى" إلى تفاقم مشكلة البطالة ومن ثم اتساع دائرة الفقر العالمى ، وتتفاوت حدتها ، فهى أقل حدة فى دول الشمال الصناعية منها فى الدول الاشتراكية السابقة لتبلغ الذروة فى دول الجنوب ، فقد وصل عدد المتعطلين فيها إلى حوالى ٥٠٠ مليون فرد (٢٧٪) من قوة العمل مقابل ٦.٧٪ فى الدول الصناعية والى ٨ ، ١٠٪ فى الاتحاد الأوروبى (عام ١٩٩٧) أما فى الدول الاشتراكية السابقة فقد وصلت البطالة فيها بعد سبع سنوات من التحولات العاصفة إلى أرقام فلكية ، فارتفع عدد العاطلين فى عام ١٩٩٥ بنسبة تتراوح مابين ٤٠ - ٥٠٪ فى

أرمينيا وأوكرانيا و٦. ٢٤٪ فى يوغوسلافيا الاتحادية عام ١٩٩٣ (٣٠).

ويعد إقتصاد الدين والتبادل غير التكافئ وعولة التكيف الهيكلى الآليات الثلاث الرئيسية لإفقار شعوب العالم.

*** العولة المضادة :**

وقد فجرت هذه الأزمة الاجتماعية العالمية صراعا طبقيا عالميا لم تعرفه الرأسمالية من قبل ، اتخذ شكل الحركات الاجتماعية العالمية المناهضة للعولة الرأسمالية وسياساتها الليبرالية الجديدة المتوحشة.

لقد اتسعت جبهة النضال ضد الرأسمالية الكوكبية لتشمل إلى جانب "الحركات العمالية ، الحركات النسائية ، وحركات الشباب ، وأنصار السلام والدفاع عن البيئة وحقوق الانسان ومن ثم اتسع الأفق الإستراتيجى للثورة الاشتراكية العالمية ، إيذانا بمولد أممية جديدة فى مواجهة أممية رأس المال . فقد حاصرت المظاهرات الحاشدة المناهضة للعولة اجتماعات منظمة التجارة العالمية ، التجسيد المؤسسى لسلطة الرأسمالية الكوكبية ، بدءا بسياتل عام ١٩٩٩ وانتهاء بالدوحة عام ٢٠٠٢ واجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وطوقت هذه المظاهرات إجتماعات المنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس مركز التخطيط الاستراتيجى للرأسمالية الكوكبية ، وإجتماعات " السبع الكبار " ، فأنزلت الرعب فى قلوب قادة الرأسمالية ومفكريها فتحولت مقار هذه الاجتماعات إلى ثكنات عسكرية ، وتحولت مظاهرات الاحتجاج إلى مصادمات دامية مع قوات الشرطة والجيش . وقد بلغ عدد المنظمات التى شاركت فى " الحملة الدولية ضد الفقر والعنف " (أكتوبر ٢٠٠٠) ٢٦٧٥١ منظمة ، وتوجت هذه الحملة التى نظمها نساء العالم بمسيرتين كبيرتين ، واحدة فى واشنطن احتجاجا على سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والثانية فى نيويورك لتسليم المطالب و ملايين التوقيعات إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وتبدع حركة النضال اليومى ضد الرأسمالية الكوكبية ومؤسساتها ، أفكارا وأشكالا تنظيمية جديدة (التنظيم الشبكى network الأفقى بدلا من التنظيم الهرمى المركزى) ، فكان " المنتدى الإجتماعى العالمى " الذى عقد اجتماعه الأول فى بورتو اليجرى فى عام ٢٠٠١ والثانى فى عام ٢٠٠٢ وحضره أكثر من خمسين ألف وفد يمثلون أكثر من ألف منظمة من الشمال والجنوب يجمعهم النضال المشترك ضد الليبرالية الجديدة وآثارها الاجتماعية المدمرة . وأخذ يتشكل مجتمع مدنى عالمى جديد.

*** (١) المجتمع المدنى العالمى :**

هو " ذلك القطاع من مؤسسات المجتمع المدنى القومية التى تلعب دورا عالميا من خلال الشبكات والمنظمات الدولية غير الحكومية

(٣١) " . وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين طفرة هائلة فى عدد منظمات المجتمع المدنى العالمى، فارتفع عددها من ٦٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية الى ٢٦٠٠٠ فى بداية القرن الحادى والعشرين ، ويضم الملايين من البشر من مختلف القارات والحضارات. ويرتبط هذا " الانفجار العددى " ارتباطا جدليا بتسارع العولمة الرأسمالية وتفجر أزمتها ، وهو تعبير حى عن عولمة الصراع الطبقى حولها . فهذا المجتمع المدنى العالمى الوليد ليس كتلة واحدة متجانسة بل كائن حى بالغ التعقيد والتنوع ، حافل بصراع المصالح والثقافات . ومن الطبيعى أن يصبح هذا الفاعل الدولى الجديد ، ساحة للصراع السياسى والثقافى بين الفاعلين الآخرين (الدول والشركات متعدية الجنسية ومؤسسات التمويل الدولية) على المسرح الدولى ٢٠٠٣/١/٩.

وتختلف طبيعة علاقة الدولة القومية بالمجتمع المدنى العالمى باختلاف مكانتها فى سلم النظام العالمى، وباختلاف موقفها من قضية الديمقراطية . فهو فى الدول الطرفية يتخذ أحيانا مواقف تؤدى إلى إضعاف الدولة عندما يكشف ممارساتها المعادية للحريات وحقوق الانسان وينجح فى اجتذاب مساندة عالمية ، كما هو الحال فى الدول العربية مثلا . وأحيانا توظفه هذه الدول كآلية لإدارة سياستها الخارجية (حيث توجد إدارة للمنظمات غير الحكومية فى وزارة الخارجية المصرية مثلا)، ولدعم مواقفها فى مواجهة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية) لتخفيف الآثار السلبية لسياسة الخصخصة على المجتمعات القومية ، واكتساب المساندة العالمية والتمويل فى مجال مكافحة الفقر (٣٢).

ويواجه المجتمع المدنى العالمى الوليد تحديات جسام ، أبرزها : مشكلة التمويل وخطر الهيمنة الأمريكية الذى يهدد استقلاليته ، باختراقه وإحتوائه ، وفرض أولوياتها على أجندته ، مستخدمة سلاح التمويل ، الذى يقدمه البنك الدولى والوكالات الدولية لمؤسساته :فضلا عن تحديات التنوع والتعدد الثقافى ، وشراكة الجنوب والشمال ، وتحدى الديمقراطية والشرعية وإدارة الحكم gou-vernance فى مؤسساته (٣٣).

* (٢) العولمة الرأسمالية والاستراتيجية السياسية : ٢٠٠٣/١/١٣

لهذا كله ، تطرح العولمة الرأسمالية على الدولة القومية المعاصرة وعلى القوى الثورية فيها ، وخاصة فى الجنوب ، بالحاح ، قضية الإستراتيجية السياسية بمستوياتها الثلاث : الوطنى والاقليمى والعالمى ، وفى مجالاتها الثلاث : السياسية والاقتصادية والثقافية ، التى تتداخل وتذوب بسرعة الحدود الفاصلة بينها نتيجة لتسارع عملية التسليع Com-modification وإتساعها لتشمل كل جوانب الحياة الانسانية : للفكر والمشاعر والإبداع : أفلم تصبح سلعا ومحلا " للملكية

الفكرية " ؟!

١) Chaos and gouvernance in the modern world system Giovanni University of Menasota Press 1998 - Arrighi & Beverly J. Silver P. 1

٢) راجع : Le mythe de la "mondialisation" et l,etat sociale 1996 - intervention - Pierre Bourdieu - europeen

٣) مرجع : Chaios and gouvernence in the modern world system

سابق – ص ٤ ومابعدها

٤) المرجع السابق ص ٢٧٣

٥) المرجع السابق ص ٢٧٥ ومابعدها

٦) المرجع السابق ص ٢٧٨ ومابعدها

٧) المرجع السابق ٢٨٤ ومابعدها

٨) المرجع السابق ص ٢٨٦

٩) الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر : الجزء الأول : الاقتصاد العالمى – الدولة القومية المحليات – تأليف بيتر تيلور وكلن فلنت – ترجمة : عبد السلام رضوان وإسحق عبيد – عالم المعرفة ٢٠٠٢. ص ٩٤.

١٠) المرجع السالبق ص ١٢٢

١١) المرجع السابق ص ٢٢٥

١٢). Le Triangle Infernal : G Dumenil , D.Levy 1999 - P 20 - 24

١٣) المرجع السابق ص ٢٨ ومابعدها.

١٤) المرجع السابق ص ٤٩

١٥) المرجع السابق ص ١٣ – ٣٤

١٦) المرجع السابق ص ٦٤

١٧) المرجع السابق ص ٤٨

١٨) توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة – دكتور اسماعيل صبرى عبد الله – أوراق مشروع مصر ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ – منتدى العالم الثالث – ١٩٩٨

١٩) توسع بلا غزو – ريتشارد روزكرانس – ترجمة : عدلى برسوم – مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠١ – ص Vii و ص ٩٠

٢٠) المرجع السابق ص ٢٢

٢١) المرجع السابق ص ٤

٢٢) edited by Robert W. - Capitalism and the information age P 45 New York 1999- Mcchesney

٢٣)- Samir Amin - Z Books - Capitalism in the age of globalisation p. 15 - 2000

٢٤) المرجع السابق ص ٣٢ ومابعدها وص ٣٩ ومابعدها.

٢٥) مساءلة العولمة : الاقتصاد الدولى وإمكانات التحكم – بول هيرست وجراهام تومبسون – ترجمة ابراهيم فتحى – المجلس الأعلى للثقافة (١٠٠) ١٩٩٩ – ص ١٧٥ ومابعدها.

٢٦) Enron : Ultimate agent of the American empire : Money to get (C R G 2000) by Lary Chin - power , power to prtect money

٢٧) إستصلاح الدولة ، التحدى الذى يواجه اليسار – بوريس كاجارليتسكى – ترجمة سعاد الطويل – " مختارات مترجمة " العدد رقم (٤) ٢٠٠٠

٢٨) عولمة الفقر – ميشيل تشوسودوفيسكى – ترجمة : محمد مستجير مصطفى – كتاب سطور العاشر – ٢٠٠٠ ص ٣٠٥ ومابعدها.

٢٩) المرجع السابق ص ٣١١ ومابعدها.

٣٠) الاقتصاد السياسى للبطالة – د. رمزى زكى – عالم المعرفة (٢٢٦) – ١٩٩٧ انظر : ص ٨٣ و ٩٨

٣١) المجتمع المدنى العالمى – د. أمانى قنديل – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة (٢٠٠٠) – ص ٧٧

٣٢) المرجع السابق ص ١٠٩ و١١٣

٣٣) المرجع السابق ص ٨١.

قالوا

بقدر ما كانت الاسكندرية مدينة ساحرة حالمة وملهمة للشعراء ،فإنها لم تكن كذلك بالنسبة «لأمل دنقل» ، لأنه كان مسكوناً بهاجس مأساوى عنيف ، يقف دائما عند الحافة الشعرية بين الحياة والموت، بين الأبيض والأسود ، بين الحرية والقهر، بين الوجود والعدم ،مشحوذا كالنصل المسنون ضد الواقع المستتب والوعى الزائف ، باحثاً عن إجابات لأسئلة جوهرية عن معنى الحياة والحرية والوجود .. ربما لهذا كان يبحث عن الملحمة والأسطورة ورموز البطولة والقدر، كما يبحث عن لحظات الاحتدام والتوتر فى الحياة اليومية .. وهى ما كانت أيام الاسكندرية الرتيبة المسترخية تفتقر إليه . ولهذا أيضا كان يشعر بالملل من الحياة فيها، ويتطلع بلهفة للانتقال إلى القاهرة.

عز الدين نجيب

١٠٥ عاما على رحيله:

عبد الله النديم ..المثقف الثورى

■ وديع أمين

أطلقوا عليه«حامى الأمة» و«خطيب الشرق» و«مستشار الثورة العرابية» إنه كل ذلك، وأكثر. من ذلك - فهو العضو المدنى الوحيد فى الحزب العسكرى الذى قاد الثورة العرابية ،وهو الذى لعب الدور البارز فى حشد جموع الشعب وجماهير الفلاحين خلف الحزب العسكرى وإعطاء الثورة العرابية مضمونها الوطنى الديمقراطى ،وهو من أوائل الذين نادوا بأن« مصر للمصريين» وليست للأتراك والشراكسة وأسرة محمد على .وعندما انهزمت الثورة وتخلى عنها معظم زعمائها وقياداتها بالأمس ، ظل هو العضو الوحيد الذى رفض الاعتراف بالهزيمة ،وفضل الهرب على الاستسلام للعدو وحمل لواء الثورة ومبادئها حتى آخر يوم فى حياته.

فى مناسبة ذكرى وفاته فى العاشر من أكتوبر عام ١٨٩٦ يحق لنا أن نتذكر بعض مواقف النديم الخالدة كمثقف ومناضل ثورى ارتبطت حياته ونضاله السياسى بتاريخ مصر الحديث.

ولد عبد الله بن مصباح إبراهيم الشهير بالنديم سنة ١٨٤٣ فى بيئة فقيرة بحى العطارين بالاسكندرية لأب نجار يعمل فى صناعة المراكب ثم افتتح مخبزا، وشاهد بعينه ما تعانيه طبقته من الشقاء وعسر الحياة، ولم يعرف فى طفولته الدراسة المنظمة ،فقد أتم حفظ القرآن فى جامع إبراهيم باشا وهو فى الثامنة ،ولم يصبر على دراسة الفقه والأصول فى جامع إبراهيم باشا وهو فى الثامنة ،ولم يصبر على دراسة الفقه والأصول فى جامع الأنور بسبب جفاف المناهج وطريقة التدريس المتخلفة التى ترجع إلى العصور الوسطى ، والتى ترفضها روح الفنان والمشاعر الرقيقة

المتوثبة بين جوانحه .فكان عصاميا فى تحصيل ثقافته وتثقيف نفسه بنفسه . وكانت الحياة ومخالطة الناس من جميع الفئات هى جامعاته التى تعلم فيها وتخرج منها . وقد قادته ميوله الأدبية منذ صغره إلى معالجة الشعر والزجل والتسكع فى الطرقات وراء الأدباتية ومطارحة الشعراء والزجالين فى المحافل والمقاهى الشعبية وسط الجماهير الغفيرة من عشاق الشعر والزجل ، وسرعان ما أدرك أن حياة اللهو والفراغ لا تطعم جائعا وأنه فى حاجة إلى عمل يقتات منه. وتعلم فن الإشارات البرقية ، وعمل بمكتب تلغراف بنها . ثم انتقل منه إلى العمل فى القصر العالى الخاص بوالدة الخديوى إسماعيل بالقاهرة .وكان عندما يفرغ من العمل يختلف إلى المنتديات الأدبية والتعرف إلى الشعراء الكبار مثل الشاعر محمود سامى البارودى وإبراهيم اللقانى والشيخ أحمد وهبى ومحمود صفوت الساعاتى وغيرهم.

قهوة البوسطة

وعن طريق هذه المحافل الأدبية والتعرف إلى أوساط المثقفين عرف طريقه إلى مجلس جمال الدين الأفغانى ومحله المختار فى قهوة البوسطة- وكان مكانها تحت البواكى بجوار حديقة الأزبكية خلف جراج العتبة ، وقد تهدم هذا المبنى أخيرا لتوسيع ميدان العتبة -وهناك عديد من صفوة المثقفين الديمقراطيين المهمومين بقضايا الوطن مثل محمد عبده والأخوين عبد السلام وإبراهيم اللقانى وأديب اسحق وعلى مظهر وسليم النقاش ومعظمهم من أعضاء البعثات التعليمية التى سبق أن أرسلها محمد على إلى أوروبا يجمع بينهم كراهية الظلم والاستبداد والتخلف نتيجة حكم الخديوى إسماعيل والغزو الاستعمارى لبلادهم. كانوا يتحلقون مساء كل ليلة فى نصف دائرة حول ذلك الشيخ المعمم الثائر ، وخلف أقداح الشاى والقهوة ودخان النارجيلة كانت ترتفع الأصوات والمناقشات حول مبادئ الحرية والإخاء والمساواة التى أعلنتها الثورة الفرنسية .وعن المفاهيم الديمقراطية التى جاء بها رائد التنوير رفاعة الطهطاوى من باريس فيضئ عقولهم وينير بصائرهم ويجدون عنده إجابات لتساؤلاتهم حول ضرورة وضع حد للتحكم المطلق وإقامة حكم الشورى والدستور ويحدد لهم أسباب البلاء الذى يقيد حركة بلادهم وهو الجهل والخوف ويقدم لهم الحل: «أنت أيها الفلاح إنك تشق الأرض بفأسك فلماذا لا تشق بهذه الفأس قلب ظالمك.. أنا لا أفهم معنى الفناء فى الله كما يقولون . إنما الفناء يكون فى خلق الله وتعليمهم أسباب سعادتهم».

ويعتبر لقاء النديم بالأفغانى علامة فاصلة

فى حياته وتعلق عقله بالافغانى ، فهو يخاطب الجانب الآخر فى شخصيته والأشياء الجادة الكامنة فى أعماقه ، ولمح فيه الأفغانى مخايل الذكاء ، والشجاعة والصدق والروح الثورية فقربه منه .لقد غيرت دروس الأفغانى كل مفاهيمه عن الحياة والناس وفتحت عينيه وجعلته يرى الأشياء برؤيا جديدة ترى المظالم والطغيان والاستبداد ويعرف أساليبه الحقيقية من حكم إسماعيل والاستغلال الاستعمارى.

وقد جعله عمله بالقصر العالى يطلع على حياة الترف والبذخ الخيالية التى يعيشها أصحاب القصر على حساب عرق وقوت الفلاحين الغلابة .وجاء اليوم الذى يتمرد فيه على العمل فى خدمة الأسياد ويختلف مع خليل أغا الحاكم بأمره فى القصر الذى أمر بضربه بالسياط وطرده من عمله بالقصر ، فعاد إلى حياة الفاقة والجوع غير نادم على انقطاع هذا الرزق . ومهما بلغ الحال فإنه كان يشعر بكرامته وإنسانيته واحترامه لنفسه.

هموم الوطن

بعد جولات عدة جاب خلالها الدلتا والصعيد وتعرف على حياة الفلاحين الفقراء وعرف أسباب ما هم فيه من بؤس وشقاء ، ولكنه عجز عن التكسب عن طريق الأدب والشعر فعاد إلى الاسكندرية . وكان قد أشرف على الخامسة والثلاثين .فإذا بالمدينة تغلى والناس يتحدثون عن أمور جادة ، كانوا يتحدثون عن تغلغل النفوذ الأنجليزى والفرنسى فى كل أرجاء البلاد .فقد أعلن الخديوى إسماعيل إفلاسه ورهنت المحاصيل الزراعية فى الأرض ، ورهنت مديريات مثل الشرقية والمنوفية والجيزة بكاملها ، واستولى أصحاب الديون الأجنبية على إيرادات السكك الحديدية والجمارك والضرائب والملاحات وأصبح الانجليز والفرنسيون يسيطرون على البلاد، وأصبح هناك وزيران إنجليزى للمالية وفرنسى للاشغال بحجة تنظيم الشئون الاقتصادية وتحصيل فوائد الديون ، وشغل الموظفون الأجانب الوظائف المهمة برواتبهم الكبيرة وأحيل ٢٥٠٠ من الضباط المصريين إلى الاستيداع وطرد مئات الموظفين المصريين لضغط المصروفات ورغم كل ذلك عجزت هذه الموارد عن سداد فوائد الديون.

كان هناك من يفكرون فى النهوض وعدم الاستسلام ومقاومة هذا البلاء .وانتشرت فى الاسكندرية الجمعيات السرية التى تناهض حكم إسماعيل والتدخل الأجنبى . وبهذا الفهم انضم النديم إلى جمعية «مصر الفتاة» السرية، وهى الجمعية التى أنشأها على الروبى وبعض زملائه من الضباط الوطنيين ، ثم انضم إليها بعد ذلك أحمد عرابى وعلى فهمى ، انضم النديم كذلك إلى أديب اسحق وسليم

النقاش فى تحرير جريدتى« مصر» و«التجارة» اللتين اسسها الأفغانى وحزبه الإصلاحى وكان يكتب فيهما باسم مستعار ،كما كان يكتب فيهما تلاميذه وأنصاره من المثقفين الديمقراطيين ،،وتخلى النديم عن كتابة الشعر والزجل وتحول إلى الكتابة فى السياسة والاجتماع . وكانت مقالاته بمثابة دروس لتعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال والحياة الدستورية ، وكذلك اقتلاع الجهل والخوف الذى زرعه التخلف والإرهاب فى النفوس ، وقد تميز أسلوبه بالبساطة بعيداً عن التعقيد والسجع والمحسنات اللفظية ، وذلك لأول مرة فى تاريخ الكتابة الصحفية الأمر الذى كان محل اعجاب وارتياح جميع القراء : «لقد أصبح الاستبداد على أشده والظلم جاوز حده ، والقول بدا جنة والأفكار مضطربة وقد خرست الألسن وغلت الأيدى إلى الأعناق، واشتغل كل امرئ بنفسه» ثم عطل إسماعيل الجريدتين ،فاشترك مع أديب اسحق وسليم النقاش فى إخراج «المحروسة» و«العصر الجديد».

النهضة القومية

وأراد النديم أن يخرج من مصر الفتاة إلى العمل العلنى الجماهير فهو الذى يتفق وطبيعته الجماهيرية التى تكره السرية والعمل فى الخفاء ، وأنشأ «الجمعية الخيرية الإسلامية» -وهى غير الجمعية الحالية-وهى أول جمعية تهتم بفتح المدارس الحرة ، واختير النديم مديرا لأول مدرسة تقيمها الجمعية لتعليم أبناء الفقراء مجانا وبمصروفات قليلة للقادرين ، والمدرسة لا تتعصب لدين أو جنس أو هيئة دينية وتقبل أبناء المصريين جميعا وتعمل على نشر العلوم وتربية النشء فى وقت استحال معه إنشاء المدارس الحكومية بسبب أعباء الديون الخارجية . وقال عنها فى خطبته الأولى عند افتتاح المدرسة فى ١٨٧٩/٦/٢٢ :« إن المدرسة تعلم الأطفال الأخوة فى الوطن وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على الوطنية وحب الإنسانية ليتمكنوا إذا بلغوا مبلغ الرجال من أداء مقاصدهم بلا حياء ولا خجل لأن الأمة فى أشد الحاجة إلى ذلك بسبب ما قضى به ضغط الحكام السابقين على أذهانها من الجبن والخمول» .فكان أول خطيب فى تاريخ مصر يقف بين الحكام وينتقد الوضع السياسى فى البلاد وكانت الخطابة قاصرة على الشئون الدينية بالمساجد يوم الجمعه ،وفى كل خطبة كان يدعو إلى توعية الجماهير بمجريات الأمور والأحداث السياسية ويعلمهم معنى الحرية والاستقلال والقومية ، وذلك فى وقت كتم فيه الاستبداد الأنفاس وأغلق الأفواه، وصادر الصحف التى تفضح أسرار التعاون بين السلطة والاستعمار وتنتقد

نظام الحكم ،وتهاجم دكتاتورية إسماعيل واستغلال الفلاحين وتفضح مؤامرات الاستعمار وسياسة الديون الخارجية ودور المرابين والسماسرة الأجانب فى استغلال الفلاحين .ولم تكن الخطابة السياسية معروفة فى مصر حتى ذلك الوقت ،فأطلقوا عليه ألقاب «لسان الأمة» و«محامى الأمة» و«خطيب الثورة» ، و«خطيب الشرق» . وأصبح هناك عديد من الخطاب الذين برزوا فى هذا المجال مثل الشيخ محمد عبده وإبراهيم اللقانى وحسن الشمس وأحمد سمير وأديب اسحق وغيرهم الذين كان النديم يتولى تقديمهم فى المناسبات والمحافل والاجتماعات .وكان النديم يدرب تلاميذ المدرسة على مواقف الخطابة حتى برعوا فيها وبث فيهم روح الحماس والوطنية . فكان ذلك فتحا جديدا فى حركة النهضة القومية ، وكانت دعوة جديدة جريئة . وظل النديم يخطب ويجمع حوله الأنصار وكانت خطبه تنشرها الصحف كاملة فى صفحاتها الأولى .كما نحا النديم نحوا لنشر أفكاره السياسية والاجتماعية . إذ ألف مسرحيتين الأولى« الوطن وطالع التوفيق» والثانية« العرب» مثلها هو وتلاميذه ، وتندد أفكار المسرحيتين بالوطن الجريح وعدم اكتراث العامة بمصالح البلاد القومية ، وانصرافها إلى الملذات والترف وشرح فيهما أمراض الشعب وأساسها الفقر والجهل . ثم تطرق إلى كبار الموظفين ليؤنبهم حكاما ومديرين على استعباد الناس بلا جريرة واستغلال ضعف الجمهور وابتزاز أمواله ظلما وعدوانا أو عن طريق الرشوة حتى ذاع صيته واشتهر فى كل أنحاء البلاد .وعندما حققت الجمعية الخيرية الإسلامية نجاحها . دعا النديم فرق من مشاهير الأقباط إلى تكوين جمعية تسير على نهج الجمعية الإسلامية فى التعليم ولها نفس الغاية والأهداف ولتحقيق التعاون بين أبناء الطائفة فكانت «الجمعية الخيرية القبطية» .. غير أن نجاحه أثار عليه حقد بطانة الخديوى وخوفها من انتشار دعوته وكانت الجمعية قد دب فيها الفساد فأوعزوا إلى أعضاء الجمعية فقرروا فصله من إدارة المدرسة وعضوية الجمعية .وعلم بنواياهم فكان أسبق منهم إلى تقديم استقالته .وعاد ليكسب قوته من الكتابة للصحف يستحث العقول الخاملة والنفوس الخائرة على النهوض، وأصبح مشهورا ومعروفا للجميع بوطنيته وحماسه الشديد . ثم رأى أن يصدر جريدة تبث أفكاره فأنشأ جريدته الأولى وسماها« التنكيت والتبكيت» كان ظاهرها الهزل وباطنها الجد. وبها تبكيت ينادى بقبح الجهالة وذم الخرافات»، وصدر العدد الأول فى ٦ يونيه ١٨٨١.

خيانة الخديوى توفيق

إن مجئ توفيق وتخليه عن وعوده السابقة للحركة الوطنية من أجل تحقيق برامج الإصلاح السياسى والاجتماعى كان صدمة للوطنيين الذين وثقوا فيه وأيدوه . ثم تبين أنه كان يتقرب إليهم أملا فى الوصول إلى الحكم وكان أول إجراء قام به بعد اعتلاء العرش هو طرد جمال الدين الأفغانى زعيم حزب الاصلاح ونفيه خارج البلاد والانفراد بالحكم كما جاء بمصطفى رياض باشا رئيسا للوزراء ، بناء على طلب الانجليز ، وأعاد بذلك إلى الأذهان سيرة أبيه إسماعيل فى إشاعة القهر والاستبداد والبطش بالحركة الوطنية وتطبيق سياسة الحديد والنار ،كما أدى إلى حدوث تحول فى موقف الحزب الوطنى وكبار الملاك والاقطاعيين مثل محمد ترينو باشا ومحمد سلطان باشا وغيرهما ، الذين أسفروا عن وجوهم وطبيعتهم الطبقية المعادية للشعب وخيانة الثورة والحركة الوطنية .. وكان النديم قد عارض فى انضمام محمد سلطان وغيره من قادة الحزب الوطنى إلى صفوف الوطنيين وجماهير الفلاحين بدافع من حسه الثورى وطبيعته الطبقية المعادية أصلا للرجعية والاقطاع ، فقد كان يعتبره تلميذ مدرسة الظلم والخيانة وتربية الخديوى إسماعيل ، وقد صح ما توقعه وتحققت مخاوفه من مواقف قادة الحزب الوطنى الذين رفضوا الاستمرار فى الثورة إلى أبعد من ذلك واختيارهم الوقوف إلى جانب الخديوى توفيق ،، بحيث لم يعد فى الساحة غير أعضاء الحزب العسكرى الذين كانوا أكثر تنظيما وانسجاما باعتبارهم ينتمون إلى طبقة الفلاحين الفقراء.

كانت رياح التغيير تهب فى جوف الحياة المصرية والعرابيون يطورون أنفسهم من المطالبة بطرد الشراكسة والاتراك وإبعادهم عن السيطرة على الجيش والحياة المدنية وإقرار الدستور والحياة النيابية إلى عزل الخديوى والتخلص من أسرة محمد على وإقامة جمهورية وحكم وطنى ديمقراطى. وكان النديم يتابع نذر الثورة وهى تتجمع فى الأفق ويمهد لها بالكتابة من جانبه حتى نضجت الحركة الثورية بقيادة الحزب العسكرى وأخذت الجماهير تتعرف على قائدها أحمد عرابى الذى لا هم له إلا انقاذ البلاد وانتشالها من وحدة الخراب الذى غرقت فيه . وأخذ الحزب العسكرى يبعث برسله إلى النديم لكسبه إلى جانبهم وشد أزرهم لما عرف عنه من الجرأة والحماسة وشهرته الواسعة وفصاحته فى الخطابة ومحبة الشعب له. ولم يتردد النديم فقد كان يتابع تطور نشاط أعضاء الحزب العسكرى وتبين صدق نواياهم وغاياتهم واتفاق أهدافه مع أهدافهم . وانضم إليهم ومعه جريدته «التنكيب والتبكيت» وانتقل معهم إلى القاهرة ، وطلب إليه عرابى تغيير اسم جريدته

إلى« الطائف» التى أصبحت لسان الحزب العسكرى وتحولت إلى حملة شعواء ضد النظام وراحت تنتقد تصرفات الخديوى فى جرأة بالغة وتطالب بتحقيق الإصلاح السياسى عن طريق الحكم النيابى،كما تتحدث عن شقاء وبؤس الفلاحين واستغلالهم فى أعمال السخرة وتعرضهم للتعذيب ، وأصبحت لسان النواب ومطالبهم فى تحقيق الحرية والاستقلال والتخلص من النفوذ الأجنبى حتى أثارت ضدها كبريات الصحف الانجليزية مثل« التيمس» و«الديلى نيوز» وسائر الصحف الاستعمارية .وأصبح النديم كاتب الثورة وخطيبها .ولم تلبث الطائف أن تعطلت لمدة شهر لعنف هجومها على النظام ووصف أحمد عرابى في كل أعدادها بأنه« حامى حمى الديار المصرية» وعندما تطورت الأحداث كانت الطائف تطبع داخل مقر قيادة الجيش المصرى فى معسكر «كنج عثمان» بكفر الدوار لتكون الجريدة وموادها بمنجاة من مقص رقيب مطبوعات الخديوى . ويذكر المؤرخ أحمد شفيق باشا فى مذكراته السياسية :«وامتدت الحركة وإنضم إليها طائفة الكتاب القديرين والخطباء المؤثرين وفى مقدمتهم عبد الله النديم،فقد كان يستثير الشعور دون حيطة أو تبصر. وكان قلمه فى جريدة الطائف ، ثم«لسان الأمة» شعلة من نار ويشن فى خطبه حربا عوانا .وانقلبت مصر مسرحا للخطباء فى كل مجتمع وناد حتى فى المساجد أو مجالس السمر أو الاحتفال بعرس ، فلم يوجد تجمع إلا اقتحمه الخطباء واعتلوا منصة المغنين بعد إقصائهم عنها».

فى معترك النضال

وتطورت الأحداث سريعا فوقف عرابى فى عابدين وقفته الخالدة فى ١٨٨١ لحماية الديار المصرية وإجبار الخديوى على الخضوع لإرادة الشعب وتحديد مطالب الجيش بإقالة وزارة مصطفى رياض وإقرار الشورى بمجلس النواب . وكان النديم هو المدنى الوحيد فى الزحف العسكرى على قصر عابدين .وقد أسند إليه عرابى حماية مؤخرة ألوية الجيش .

وقد أشاد عرابى بدوره فى مذكراته .ومن أجل أن تكون حركة الجيش تعبيرا حقيقيا عن إرادة الشعب راح النديم يطوف بالمحافظات والمراكز والقرى فى الدلتا والصعيد ويجلس على المصاطب وعلى الأرض ويصعد منابر المساجد ويخطب فى كل مكان مثيرا ومهيجا ومحرضا الجماهير ويحدثهم عن حياة البذخ التى يعيش فيها الحكام على حساب كد وعرق الفلاحين الفقراء .ويشرح للناس القضية ويتمنى أن يرى عرش الخديوى ينهار فوق رأسه .ويجمع توقيعات الناس على عرائض تنيب عرابى فى التوكيل عنهم والتحدث باسمهم يقول فيها «واعلموا يا معاشر الوطنيين بأن أولادكم فى سلك الجهادية قد

اتكلوا على البارى وعزموا على منع كل ما من شأنه الاجحاف بحقوقكم .والمطلوب منكم هو التوقيع على هذه النشرة والمقصود بها أن أكون نائب عنكم فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد . (أحمد عرابى) .وعاد النديم إلى القاهرة ومعه ما يزيد عن ١٦ ألف عريضة موقع عليها من الأعيان المصريين والعمد والمشايخ .ولم يعد دوره دور المثقف الديمقراطى القاصر على كتابة المقالات والخطابة .فقد تحول إلى مناضل ثورى صاحب قضية يعمل لتغيير الواقع انطلاقا من المفهوم الثورى وأن التغيير لن يتم لأمنيات الطيبة وأن الثورة لابد لها من أداة لتحقيق التغيير ، وأن التغيير انما تصنعه أيدى الثوار وإرادة الأحرار.

وكان موقف النديم قد أثار ضده حفيظة السلطة فصدر قرار من مجلس الوزراء بترحيله خارج القطر. فما كان من القائمقام على فهمى قائد حرس الخديوى ومن قادة الحزب العسكرى إلا أن أعلنوا أن النديم واحد من معشر العسكريين وأن لم يحمل السلاح، وإن أخذتموه من البلاد حافظنا عليه بالأرواح والأجناد» وأصبح كاتب الثورة ومسئول الدعاية والإعلام فى حزب الثورة والمتحدث باسم ثورة الجيش والحركة العرابية . وسافر النديم مع عرابى فى جولة القطار فى الوجه البحرى لكسب تأييد الجماهير للثورة .وكان النديم يخطب فى كل محطة للقطار بناء على طلب الجماهير .وكانت مظاهرة شعبية عند سفرهما ودخولهما محطة القاهرة وقد تشابكت أيديهما.

الثورة ..مستمرة

ودخلت الثورة مرحلة الصدام المباشر بين معسكر الوطنيين ومعسكر الخديوى وسائر القوى الرجعية والاستعمارية .وكانت المؤامرات تحاك فى الظلام ، وقوى الثورة تطالب بخلع الخديوى والانجليز يساندونه فى مواجهة قوى الثورة .والاسطول الانجليزى يضرب الاسكندرية والقوات الانجليزية تزحف داخل المدينة وآلاف المواطنين يغادرون المدينة هربا من جحيم قنابل الاسطول والقوات المهاجمة .ولم يكن النديم يفارق عرابى ويواصل الخطابة ليل نهار منددا بالخديوى والاستعمار ويدعو المواطنين للتطوع للحرب وإمداد الجيش بالمؤن ، والقوات البريطانية المهاجمة تتراجع أمام الجيش المصرى فى كفر الدوار . وانتهى الأمر بخديعة التل الكبير بتدبير ديليسبس وحكومة فرنسا، وقوات عرابى تتراجع إلى القاهرة. ويستعرض المجلس العرفى العسكرى الموقف .وعرابى يعترف بالهزيمة ويقرر التسليم وكتابة التماس يعترف فيه بالعصيان ويطلب العفو. وثار النديم داخل المجلس غاضبا ومستنكرا هذا الاجراء واعتبر هذا العمل اعترافاً بالخطأ وإدانة لقادة الثورة ومبادئ الثورة ، وقال موجها حديثه لعرابى : كيف تكون عاصيا وقد

قدت الأمة فى طلب الحرية .ولم تكن وسيلتك فى ذلك إلا ما يقره القانون والشرف العسكرى ،لقد احترمت القانون ولم تفكر فى نفسك بل فى مصر ومستقبلها .لقد عينتك الأمة قائدا لجيوشها لتدافع عنها ضد خطر المحتل الأجنبى فكيف تكون عاصيا؟» .وأعلن النديم رفضه للتسليم وأصر على سحب الالتماس بل تسليمه . ولكنه لم يلحق به للأسف . ودخل الخديوى يوم ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ فى موكب حاشد تحيط به حاشية الخيانة فى حماية جيوش الامبراطورية الاستعمارية البريطانية لحراسته وتأمين عرشه . وألقى القبض على جميع زعماء الثورة والحركة الوطنية وبلغ عدد المقبوض عليهم ٣٠ ألفا من المصريين ما عدا النديم وحده الذى عجز الإنجليز عن القبض عليه ،فقد اختفى كفص ملح وذاب وسط الجماهير العريضة التى ينتمى إليها . وراجت حول اختفائه الحكايات والأساطير . ورصدت الحكومة وسلطات الاحتلال مكافأة ألف جنيه ذهبا لمن يرشد عنه أو يدلى بمعلومات للقبض عليه وتتوعد من يتستر عليه أو يساعد فى إخفائه بالاعدام. وظل النديم تسعة أعوام مختفيا عن الأنظار ،كان ينتقل من بيت لبيت ومن مكان لآخر ويجد الحماية من الشعب الذى كان يقدم له القوت والزاد ويوفر له الحماية .حتى أرشد عنه أحد الجواسيس طمعا فى المكافأة . ولكن بعد أن انتهى وقت الاعلان عنها ولم يحصل على شئ.وتشاء الأقدار أن يكون وكيل النيابة الذى يحقق معه فى طنطا هو قاسم بك أمين محرر المرأة، الذى هيأ له وسائل الراحة وسعى لدى أصدقائه عند الخديوى الذى وافق على نفيه إلى يافا بفلسطين ،حتى تولى عباس حلمى الحكم بعد وفاة والده توفيق الذى سمح له بالعودة ،فعاد ليستأنف الجهاد من جديد .فأنشأ مجلة«الأستاذ» مجلة أدبية علمية ليواصل عن طريقها دعوة المصريين للجهاد والثورة ضد الاحتلال. وذلك فى الوقت الذى استسلم فيه معظم قادة الثورة واعترافهم بالاحتلال، واختلافهم وتبادل الاتهامات وإلقاء التهم على بعضهم البعض ، ويدعو فيها لمناصرة الحركة الوطنية وإيقاظ الشعور الوطنى وعدم الاعتراف بالهزيمة ومناهضة الاحتلال ،حتى ضجت منه سلطات الاحتلال ،فأغلقوا مجلته بناء على طلب اللورد كرومر ممثل الاحتلال ونفيه مرة أخرى إلى يافا واشترطوا عليه ألا يكتب كلمة واحدة ضد الاحتلال ولا يتدخل فى شئون مصر.

بعيدا عن الوطن

وفى يافا لم يطق النديم الصمت وأخذ يندد بالحكم العثمانى المطلق وينتقد السلطان .وقد عارض سلطان تركيا عبد الحميد فى وجوده بيافا خشية تأليب وإثارة الشعب ضد الحكم العثمانى فأمر بإبعاده ورفضت السلطات المصرية نزوله بالاسكندرية .وحوصر الرجل بنارين : الاحتلال البريطانى فى مصر والاستبداد المطلق فى الآستانة .واختار الرجل أن يهادن السلطان على السكوت عن الاحتلال لبلاده . وسعى الغازى أحمد مختار باشا لدى السلطان لقبوله كلاجئ سياسى من الاحرار وعلى عهدته ، الذى وافق على قبوله فى

الآستانة ليكون تحت بصره ورقابته وفى الآستانة التقى باستاذه جمال الدين الأفغانى الذى رحب به. رجلان وفكر واحد يشتركان فى عدائهما للظلم والاستبداد والاستعمار وكان قد تعب من الترحال والمطاردة فى كل مكان ، واشتد عليه داء الصدر وفاضت روحه ودفن فى مقبرة مجهولة بالآستانة بعيدا عن الوطن الذى دافع عنه . ويذكر صديقه أحمد سمير فى سلافة النديم : « وقف جمال الدين الأفغانى أمام قبره وقد احتبست الكلمات فى فمه من شدة الجزع: ما رأيت مثل النديم طول حياتى فى توقد الذهن وصفاء القريحة ، وشدة العارضية، ووضوح الدليل، ووضع الألفاظ وضعا محكما بإزاء معانيها إن خطب أو كتب». ■

عن احتضار الدولة الوطنية

■ د. شريف حتاته

أغلب البلاد الصناعية الرأسمالية تكونت " هويتها الوطنية " قبل أن تتبلور فيها سلطة الدولة القومية . بمعنى أخر تكونت الأمة بعناصرها الرئيسية التى هى ثقافة مشتركة ، وطبقة متوسطة نضج تكوينها إلى حد كبير ، وسوق وطنى موحد مما سمح باقامة الدولة الحديثة.

أما فى آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية فكان الحال مختلفاً . ففيما يتعلق بالدول " شبه القومية " ، وأيا كانت الاختلافات الثقافية والتاريخية القائمة بينها ، سار التطور الذى شهدته فى عكس الاتجاه . انبثقت السلطة السياسية فيها قبل أن يكتمل تكوين الأمة ، وقبل أن تتبلور " هويتها " الثقافية القومية وقبل أن تنضج الطبقة المتوسطة أو تقوم سوق وطنية موحدة . ترتب على ذلك ، رغم اختلاف درجة التطور التى وصلت إليه كل منها أن النخب السياسية ، وبيروقراطية الدولة ، والقوات المسلحة المسيطرة عليها مازالت تسعى إلى استكمال " المشروع القومى ، أى تحقيق دولة حققت التنمية بالفعل شأنها شأن البلاد الصناعية المتقدمة . ومازالت هذه النخب السياسية ، والأجهزة البيروقراطية ، أو القوات المسلحة ترفع شعارات تعتمد على أسطورة " التنمية " و" اللحاق بعجلة التقدم " ، أو التكنولوجية ، أو غيرها كوسيلة لتغذية أحلامها وأحلام شعوبها ، حتى تتمكن من البقاء ، ومن ضمان الاستقرار ، والاستمرار لحكمها.

طوال القرن العشرين حاولت النخب

المسيطرة على مصائر البلاد النامية ، التى، تعاونت أغلبها مع الاستعمار القديم ثم الجديد ، حاولت تكرار ماحدث فى الدول الحديثة الأوروبية أو فى أمريكا ،. كما حاولت بعضها تطبيق النموذج السوفيتى بشكل أو بآخر ، أو الاستفادة من بعض جوانبه لكن انتهت هذه المحاولات بالفشل . لقد حالت الإمبريالية دون أن يتحقق لها النجاح . مع ذلك لم تتخل هذه النخب عن مطاردة وهم " التنمية" والإصرار على السير وراءه ، سواء اتخذ هذا الوهم شكل التعاون مع الاستعمار القديم والخضوع له أو محاولة الإفلات منه جزئياً عن طريق تدخل الدولة وتكوين قطاع عام ، وتقليد بعض جوانب الثورة " الاشتراكية " أو السير فى ركاب الرأسمالية النيولبرالية والاستعمار الجديد . أثناء هذه التجارب المختلفة فرضت هذه النخب المتعاونة مع الاستعمار القديم أو الجديد ، وفى أحيان قليلة المناوئة له ، تضحيات ضخمة على شعوبها دون أن يتم التخلص من الفقر ، أو إقامة قطاع مدنى تحكمه نظم ديمقراطية ، وقوانين متطورة . ذلك أنه سواء فى ظل الاستعمار القديم ، أو فى ظل الاستعمار الجديد ، والاقتصاد المعولم ظلت كل هذه الطرق مسدودة.

صلات منعدمة

من بين الخصائص الهامة والمميزة لهذه الدول " شبه القومية " فى آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، والمنطقة العربية تلك الصلات التى تكاد تكون منعدمة بين عالم الاقتصاد والقانون الرسمى وبين المحيط البشرى الضخم الذى يضم الجماهير شبه المتحضرة فى المجتمع . فهذه الكتلة الضخمة من السكان تنظم نفسها بوسائلها الخاصة متجاهلة الإجراءات القانونية وشكلياتها ، وتقيم لنفسها اقتصاداً شبه منفصل لايظهر فى الحسابات الوطنية للدولة رغم أنها تغرق أجهزة الحكم بمطالبها واحتياجاتها ، وتنظيماتها التلقائية الخارجة عن تحكم الدولة . أنها كتلة سكانية مكونة الى درجة كبيرة من العاطلين ، ونصف العاطلين تعيش خارج نطاق الاقتصاد القومى ، والمجتمع الاستهلاكى المعولم . جذورها لم تنفصل عن الريف إلا حديثا . لم تخضع لعملية التحضر إلا جزئياً، وليس لها إدراك حقيقى لمعنى الانتماء إلى الأمة . يحاول الذين ينتمون إليها التعبير عن هويتهم عن طريق الارتباطات العرقية ، أو الإقليمية ، أو التمسك بأساطير الأسلاف أو بالتفسير الدينى السحرى لظواهر حياتها ، أو بالاتجاه إلى الأيديولوجيات المتطرفة. فى بعض الأحيان تشكل هذه الجماهير ثقافات رافضة للحداثة ، والتحديث كما هو الحال مع الاتجاهات الدينية الأصولية أو الحركات

اليسارية المتطرفة التى تميل إلى " العنف الثورى "، أو غيرها من الحركات التى أخذت تنبثق فى البلاد التى لم تتشكل فيها أمة متناسقة تكون بمثابة القاعدة التى تستند إليها الدولة.

منذ نشوء الدولة الحديثة كانت توجد أمم قوية وأخرى ضعيفة وكانت توجد دائماً أمم كبيرة ، وأمم صغيرة . مع ذلك خلال القرن التاسع عشر استطاعت الأمم الصغيرة مثل الدنمارك، أو السويد ، أو سويسرا أن تحقق النمو ، والتقدم ، نتيجة توفر ظروف ملائمة . لكن خلال القرن العشرين ظلت الدول التى سيمناها " شبه " قومية أو وطنية تعانى من التخلف فى نموها ولم تنجح فى تحقيق تقدم ذا وزن فى مجال " التنمية " رغم مرور السنين ورغم بعض التغيرات التى طرأت عليها.

إن أسطورة إلغاء أو حتى تقليل الهوة التى تفصل بين هذه الدول وبين الدول الرأسمالية المتقدمة تحول إلى كارثة مروعة خلال العقود الثلاث الماضية . فقد تكون فى العالم نوع من " الابارثيد" الاقتصادى والاجتماعى العالمى . فهناك شبه جزيرة مكونة من عدد قليل من الدول القومية الغنية ، محاطة بأغلبية البلاد التى تضم سكان مايقرب من مائة وثلاثين دولة" شبه ومية " يعانى الناس فيها من الفقر المدقع . هذه الدول تنوء بحمل الانفجار السكانى ، وبوجود أغلبية تعيش فى قطاع اقتصادى غير رسمى ، الحياة فيه صعبة ، ومضطربة والشباب لايجد منفذا للحياة سوى فى الهجرة إلى الخارج.

فى الأوضاع الحالية تعجز هذه الدول " شبه القومية" عن إقامة دولة وطنية حديثة . ليس لديها سوق اقتصادى وطنى يمكن أن يساعد على نمو الإنتاج وازدهاره لأن أغلب سكانها يعيشون قرب خط الفقر أو تحته . ولاتتحكم أجهزة الدولة فيها على جزء كبير من النشاط الاقتصادى بسبب اتساع القطاع غير الرسمى . أما القطاع الرسمى فانه يخضع لسيطرة صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . حتى الحياة السياسية تسايرها القوى الدولية الخارجية بحكم هيمنتها الاقتصادية وقواتها العسكرية وقدرتها على التدخل المستمر فى شئونها الداخلية.

وفى العصر الحالى لم تتوقف الشركات المتعددة الجنسية عن اختراق السيادة الوطنية لهذه الدول وحصارها من كل الجوانب . اليوم أغلب السلع والخدمات ، والصفقات المالية ، ووسائل الترفيه والنشر تنتجها هذه الشركات . فى مرحلة تحول فيها العالم إلى عالم معولم ونتيجة نشاط هذه المؤسسات ذات القدرات الجبارة فقدت الدول قدرتها على التحكم السيادى فى القرارات الاقتصادية ،

والسياسية ، والثقافية ، وتنخر العولمة فى بقايا الرأسمال الوطنى الذى يشكل أهم الأسس فى قيام وبقاء الدولة الوطنية الحديثة.

إن الطابع المعولم للاقتصاد الذى يسمح بأن تتخذ القرارات السيادية بعيدا عن الأرض الوطنية التى تطبق فيها القرارات . وأن تحدد نسب الفائدة والعجز المالى ، وقيمة العملة ، وسعر المواد الأولية ، وحجم البطالة ، وأن يتقرر إعادة تسكين صناعات بأكملها عن طريق نقلها من مكان إلى مكان ، أو من قطر إلى قطر كادت الأنشطة السيادية الاستراتيجية أن تزول عن الوجود . أخذتها على عاتقها شركات مقراتها فى الخارج بل فى بلاد ظلت تعتبر منذ زمن طويل بلاد الخصوم.

الدولة والسيطرة

من أكثر العوامل المضعفة للسيادة الوطنية هى تلك المرتبطة بعولمة العمليات المالية . فقد أدت إلى أن تفقد الدولة سيطرتها على عملتها الوطنية ، وعلى سياساتها المالية . النظام المالى الدولى أصبح صالة ضخمة للمقامرة . ففى كل يوم تتم مضاربات بملايين الدولارات فى العملة الأجنبية المملوكة للدول الخمس الأكثر ثراءاً فى العالم. التغير فى قيمة إحدى العملات بالنسبة لعملة أخرى يمكن أن تترتب عليه آلاف التفليسات ، أو رواج فجائى تنتج عنه مكاسب باهظة لبعض الأطراف ، أو تضخم فى التكاليف ، أو بطالة واسعة النطاق ، أو تشجيع للاستيراد . وجميع هذه المقامرات أو المضاربات تتم إلكترونياً بسرعة الضوء بواسطة السماسرة الدوليين فى " نيويورك" ، أو " لندن " ، أو " طوكيو " أو " فرانكفورت" ، أو " باريس " ، أو " سنغافورة " ، أو " هونج كونج".

ارتبطت عملية العبور فوق الأوطان ، وعولمة الاقتصاد بثورة علمية وتكنولوجية لم يسبق لها مثيل ترتب عليها خلق إمكانيات تكاد لاتصدق لتحقيق الرفاهية للناس ، لكنها فى الوقت نفسه سببت مشاكل وصعوبات هائلة ليس زقلها ماسببتها للدول " شبه القومية " . فالإنتاج الصناعى الآن يتضاءل فيه الاحتياج إلى المواد الخام ، وإلى الطاقة بالنسبة إلى كل وحدة من الإنتاج وذلك نتيجة اختراع البدائل ، والمواد المصنوعة بدلاً من الطبيعية ، واستخدام الإدارة المبرمجة بواسطة الكومبيوترات . زصبحت الشركات المتعددة الأوطان أو الجنسيات قادرة على أن تنتج فى معاملها تلك المنتجات الزراعية التى تعتمد عليها البلاد " المتخلفة " فى التصدير منذ سنين . وأن تخلق مواداً صناعية تحل محل معادن مثل النحاس ، أو الصلب ، أو الحديد ، ومع تقدم هذه الاتجاهات التكنولوجية الحديثة سيفقد الاقتصاد الخاص بالدول المتخلفة قدرته على

الحياة إلى درجة تحال فيها إلى وضع المنتجة للسلع التى زصبحت عتيقة ، غير صالحة للمنافسة فى سوق الشراء .

التنافس بين الشركات العابرة للأوطان يرغمها على ردخال التحكم الآلى والإدارة الكومبيوترية فى زساليب الإنتاج . هكذا تتسبب فى قدر من البطالة يفوق عدد الوظائف التى تستوعبها مشاريعها الجديدة. بينما ينضم إلى سوق العمل ٤٧ مليون شخص على نطاق العالم ومايقرب من نصف مليون شخص فى مصر سنوياً . وإزاء الانجفار السكانى الخطير من المتوقع أن يصل أعداد العاملين فى البلاد المتخلفة إلى أرقام مهولة يصعب تقديرها.

إن الهشاشة التى تعانى منها الدولة الوطنية فى بلاد الجنوب هى نتيجة سنين السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية التى فرضها عليها الاستعمار ، مما أخر نموها وحال دون أن تتوفر الأسس التى تقوم عليها الأمة ، زى إلى القاعدة التى تستند إليها الدولة الوطنية المستقلة . كما أصبحت سيادتها تخترق باستمرار فى هذا العصر . وذلك بواسطة الشركات العابرة للأوطان والمنظمات الدولية التى تقوم بتنظيم وتقنين الاقتصاد العالمى لصالحها . وهذا يؤدى إلى أن أهم القرارات الخاصة بالأوضاع المالية والاقتصادية فى هذه البلاد لاتخضع للدولة الوطنية بل تتخذ بعيداً عنها وعن مصالحها فى الوقت نفسه تتزايد الظروف غير المواتية لأحداث تنمية اقتصادية حقيقية فى هذه البلاد نتيجة التقدم التكنولوجى الذى تحقق فى ظل العولة الرزسمالية ، والذى مكن الشركات العابرة للأوطان ، والاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة من اخضاعها لعملية تهميش متفاقمة وإبقائها فى أوضاع تزداد تخلفاً ، وتوسيع الهوة بينها وبين البلاد الصناعية المتقدمة.

بالإضافة إلى كل ذلك هناك عمليات أخرى تفت فى عضدد الدولة الوطنية . فالشركات العابرة للأوطان استفادت من عمليات التخصيص لكى تقوم بتسيير اقتصاديات الدولة " شبه القومية " عن طريق الاستثمار المباشر فى بعض المشروعات وسيطرة وكلائها على الشركات الخاصة ، وعن طريق القروض ، وسياسات " التكييف الهيكلى" التى شرع لها البنك الدولى للتعمير والإنشاء بهدف ضمان خدمة الديون وتسديد أقساطها.

إقامة المدن الحرة

فى السابق كانت محاولات " التنمية " تتم عن طريق الدولة الوطنية وتعتمد على القرارات التى تتخذها حتى إن كان الكثير منها مفروضاً عليها من القوى الأجنبية . لكن فى

هذه المرحلة يوجد تطور آخر وخطير يسلب الدولة الوطنية ماتبقى لها من سيطرة على الاقتصاد . هذا التطور هو نشوء ماتسمى " بالمدن الحرة " . وهناك ظاهرة جديدة تقترن بهذا التطور هى عملية بلقنة أو تفتيت قومى أو حتى " قبلى" فى بعض الأحيان داخل الدول الوطنية المتقدمة والدول شبه الوطنية على حد السواء. فى الدول الغنية يتزايد اصرار عدد من التجمعات الإثنية أو الاقليمية على التمتع بنوع من الاستقلال الذاتى فى إدارة شئونها الاقتصادية والسياسية . مثال ذلك مايحدث مع سكان اسكتلندا ، وكتالونيا ، والباسك ، والوالون ، والالزاس ، وبافاريا ، وكويبيك ، وكاليفورنيا ، الذين يسعون وراء هذا الاستقلال حتى يتمكنوا من الحاق اقتصادهم بالاقتصاد المعولم مباشرة.

كذلك يؤدى قصور الدول الوطنية فى إدارة شئون شعوبها نتيجة خضوعها لمتطلبات الشركات العابرة للأوطان ، الى تشجيع الحركات الانفصالية فى عشرات المدن مثل ليون ، وميلان ، وستوتجارت ، وبرشلونة ، وأنتويرب ، وروتردام التى أخذت تتحرر من قيود العاصمة ، والقرارات المركزية . كذلك توجد مناطق اقتصادية مكونة من عدة مدن تنتمي إلى أكثر من بلد تكتلت لتقييم مراكز اقتصادية نشطة تباشر نوعا من الاستقلال الذاتى . مثال ذلك مثلث ليبج . وماستريخت ، وأخن الذى يتخطى حدود بلجيكا وهولندا ، وألمانيا . كذلك الحال بالنسبة الى عصبة مدن البلطيق.

هذه الظواهر توحى بأن " الدولة المدنية " التى قامت فى عهد النهضة يمكن أن تعود من جديد بصورة أخرى . ومن الممكن أن تنتشر هذه الظاهرة على نطاق العالم خلال القرن الواحد والعشرين حيث سيصل السكان فى عديد من المدن إلى مابين عشرة وعشرين مليونا .

فى الصين توجد سلسلة من المناطق الاقتصادية الذاتية على الساحل ارتباطها بالاقتصاد العابر للقارات أقوى من علاقاتها بالعاصمة " بيجينج " وهى فى الوقت نفسه تكاد تكون مفصولة عن أقاليم الصين الشاسعة التى مازالت تعانى من الفقر الشديد.

أما فى مصر فقد نشأت أخيراً منطقة اقتصادية خاصة صدر لها تشريع بقرار جمهورى يجعلها خاضعة لإدارة ذاتية تتمتع بسلطات واسعة فى تسيير شئونها ، ولا تخضع للقوانين الاقتصادية السارية فى البلاد . هذه المنطقة هى ميناء " العين السخنة " ويتحكم فيها إلى درجة كبيرة عدد من أغنياء مصر وكلاء الشركات الأمريكية العابرة للقارات ، وعلى رأسها الملياردير أحمد عز .

وقيل أن هناك منطقة أخرى خاصة يعد لها فى " شرق التفريغة".

فالشركات العابرة للأوطان ليست فى حاجة الى مناطق شاسعة فى الكرة الأرضية يقطنها الفقراء . إنها فى حاجة فقط إلا قطاعات السكان التى تتمتع بقدر من الرفاهية تجعلها سوقاً لمنتجاتها . مناطق فيها قوى عاملة فنية أو مدربة لاسيما إذا كانت أجورها منخفضة نسبياً ، ولاتشملها ضمانات اجتماعية أو تشريعات عمالية تحد من قدرة الشركات على استغلالها . مناطق خضعت لعمليات التحديث أو فيها ثروات أو مواد أو حاصلات يحتاج إليها الاقتصاد الدولى الحديث . أما ماتبقى من بشر فالعولمة ستخضعها لمزيد من التهميش.

التطور التكنولوجي الحديث يسمح للشركات العابرة للأوطان بالتعامل مع أبعد المدن والمناطق ، وإخضاعها لإدارتها وتسيير اقتصادها بمرونة شديدة . كما أن هذه البلقنة ، وهذا التفتيت يجعل السيطرة عليها من الناحية السياسية أكثر سهولة. مما يفسر تلك الظاهرة التى تبدو متناقضة وهو من ناحية مركزة وتمركز المال ، والقوى الاقتصادية فى زيد قليلة ، وإلى حد لم يسبق له مثيل وعمليج تفتيت الشعوب ، والدول الوطنية أو " شبه الوطنية" واستشراء المنازعات العرقية والدينية والجنسية فى " الشمال"، وعلى الأخص فى " الجنوب ":.

تحولت الدول " الوطنية " وشبه " الوطنية " عموما إلى دول تشجع الاتثمار العابر للأوطان على أنه السبيل إلى تحقيق " التنمية " وهو وهم حل محل الأوهام السابقة على زعم إنه لايوجد خيار آخر أمامها . منذ سنة ١٩٨٠ قاموا جميعا بتغيير سياستهم الاقتصادية فى اتجاه " التحرير " والتخصيص ، وإلغاء القوانين ، والقواعد التى تقف حجر عثرة فى سبيل هذا " التحرير " المزعوم لأنه لصالح أقلية ضئيلة دون الأغلبية الساحقة من الجماهير . هكذا خلقوا الظروف التى تسمح للشركات العابرة للأوطان بالدخول إلى أسواقها والسيطرة عليها ، وضمها إلى السوق العالمى ، أى ترك الرأسمالية الوطنية لتحتضر فى مواجهة المنافسة الدولية بعد أن يختفى سوقها . الدولة الوطنية ، وعلى الأخص الدول شبه الوطنية التى كانت خاضعة للاستعمار القديم ، والتى خضعت الآن لاستعمار جديد ، تحولت إلى جهاز ردارى ، أو وكيل يقوم بتسيير مصالح وتلبية احتياجات رأس المال العابر للقارات . غدا دورها الأساسى هو دور المدير الكفء الذى يقوم بمهمة إقرار السياسات وسن القوانين التى تخدم مصالح هذه الشركات وتسهل استغلالها للمواد

الاقتصادية والبشرية الموجودة فى البلاد . من هنا مايحدث فى مصر منذ سنوات فى مجال رصدار التشريعات ، وإلغاء الضمانات الاجتماعية ، والقوانين التى كانت تصون بعض الحقوق العمالية. من هنا عمليات الخصخصة ، والتكييف الهيكلى وغيرهما من الإجراءات . من هنا البطالة المتفاقمة والحديث عن أهمية تطوير التعليم ، والتدريب ، وتكوين قوى عاملة فنية مؤهلة للعمل فى الخدمات والمنشئات التى تحتاج اليها الشركات العابرة للأوطان . ومن هنا الآهتمام بالأمن الداخلى والوسائل القمعية، وقوات البوليس ، ووسائل التجسس الحديثة ، وقانون الطوارئ وغيره من القوانين المقيدة للحريات لمواجهة السخط الشعبى المتزايد ، والتطرف الدينى والسياسى الذى ينتج بشكل أساسى عن تزايد الفقر ، وعدم الاستقرار ، والخوف من احتمالات المستقبل ، وانحلال النسيج الاجتماعى والقيمى للمجتمع دون أن تحل محله قيم ونظم قادرة على مسايرة العصر الحديث . من هنا ملايين المهمشين وانتشار الجريمة ، ووسائل التكسب الفاسدة والطفيلية فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى والسياسى والثقافى.

أفاق جديدة :

لم يعد من الممكن انكار الحقيقة التى تقول إن طريقة الرأسمالية النيوليبرالية مسدود بالنسبة إلى مصر ، شأنها شأن أغلبية بلاد الجنوب . هذا ماعدا قلة ضئيلة من الجزر التى استطاعت أن تحقق قدراً من التنمية لظروف خاصة مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وإلى درجة أقل ماليزيا . عندما نؤكد ذلك ينبرى لنا أنصار الرزسمالية النيوليبرالية أو المستسلمون لقضائها قائلين " وماهو البديل ؟ إنكم عاجزون عن تقديم طريق آخر مفتوح أمام بلادنا تستطيع السير فيه لتحقق مزيدا من الرفاهية ، والتقدم . أنتم لاترون إلا الفشل والغيوم السود تمتد أمامنا".

لاشك أن التغييرات السريعة والعميقة فى العالم ، أطاحت بكثير من الظروف والأوضاع التى تعودنا على التعامل معها إلى حد ما. فازاء التغييرات العالمية الشاملة أصبحنا فى حاجة إلى فكر جديد ، حتى يمكننا التصدى للمشاكل والصعوبات المعقدة التى أحاطت بحياتنا ومواجهة القوى العالمية العاتية التى تملك المال والسلاح ، ووسائل الاعلام والمعرفة.

هناك أفكار ، واجتهادات لايكف الرجال والنساء الراغبون فى تغيير أوضاعنا عن تقديمها لكنها بقيت محصورة فى حيز ضيق ، لأن وسائل النشر والإعلام تظل حكراً على القلة التى تملك كل شئ . هذه الاجتهادات قد لاتخرج فى بعض الأحيان عن خطوط عامة يمكننا طرحها لكنها جديرة بالمناقشة بغية

السعى لتطويرها . فهكذا يبدأ كل فكر جديد.

منذ المظاهرات التى حاصرت اجتماع البنك الدولى فى " سياتل" سنة ١٩٩٩ ، أو حتى قبلها أخذت تتشكل حركة دولية شعبية مناهضة للعولمة وللطريق الذى تسير فيها الرأسمالية النيوليبرالية فى تسيير العالم الاقتصادية والسياسية والثقافية . هذه الحركة مازالت تنشط وتتطور رغم الضربة التى وجهت إليها فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتى فتحت لأكثر الأجنحة النيوليبرالية رجعية وشراسة فرصة الهجوم الواسع عليها ، وعلى كل مظاهر النضال الشعبى فى أنحاء العالم بحجة " الحرب على الإرهاب"

إن ولادة هذه الحركة المناهضة للعولمة وتطورها يرتبطان أساساً بالقطاع المدنى ، وبالمنظمات التى تعمل فى إطارها . إنها المقابل فى المجال السياسى لخصخصة الاقتصاد والتعبير عن اتجاه الناس إلى المبادرات الجماعية الخاصة لمواجهة مشاكلهم والبحث عن حلول لها . إنها تعمل خارج نطاق المنظمات التى تشكل جزءاً لايتجزأ من النظام العالمى والمحلى القائم أى خارج الأحزاب والكثير من الهيئات التى لجأت طبقات المجتمع وفئاته المختلفة إلى تكوينها دفاعاً عن مصالحها . فقد فشلت هذه الهيئات والأحزاب وعلى الأخص الأحزاب اليسارية المعارضة فى الذود عن مصالح الجماهير ، وشحذ قدراتها لإجراء التغييرات الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية التى سعت إليها لسنين طويلة.

هذه الحركة المدنية الواسعة المناهضة للعولمة تتميز ببعض الاتجاهات العامة التى يجب أن نهتم بها فى أى مشروع بديل للمستقبل . فهى تشير أولاً إلى أن البعد الشعبى الدولى فى مشاريع المستقبل قد أصبح فى غاية الأهمية . فالقوة التى تواجهها الشعوب قوة دولية ربما توجد فى صفوفها بعض التناقضات لكى تظل المصالح المشتركة التى تربط بينها هى الأساس . وذلك بعد أن تحول رأس المال إلى عابر للأوطان وانتظمت صفوفه فى الشركات المتعددة الجنسية.

فى هذا العصر أصبح من المستحيل على أى شعب أن يحقق أهدافه فى التنمية ، وفى الحرية والتقدم بعيداً عن نال الشعوب الأخرى. إن النضال المحلى فى الوطن الواحد ، لابد أن يرتبط بالإطار الاقليمى والدولى ، وأن تقوم أشكال للتنسيق والتنظيم ، وتبادل الفكر والخبرة مناسبة لعولمة النضال فى مواجهة عولمة رأس المال.

هذا الأمر ليس جديداً . فقد تمكنت بعض بلاد الجنوب ومنها مصر أن تستفيد من وجود حركات شعبية واسعة مناهضة للاستعمار القديم ، والجديد فى تحقيق قدر من الاستقلال

السياسى والاقتصادى ، وأن تسرع فى طريق التنمية المستقلة أثناء وجود الاتحاد السوفيتى والدول التى كانت تشكل ماسمى " بالمعسكر الاشتراكى" . لكن منذ ذلك الوقت حدثت التحولات المرتبطة بنشوء الشركات العابرة للأوطان التى جعلت الحاجة إلى تطوير التنسيق والتضامن بين شعوب العالم وانتظامها فى تحالف عالمى فعال مسألة ملحة للغاية . لقد أصبح تطوير الحركة الشعبية الدولية لكى تصبح أكثر شمولاً وأكثر قوة شرطاً لاغنى عنه لكى تحقق الحركات المحلية فى كل بلد من بلاد الجنوب على حدة قدراً من النجاح فى مقاومتها لسيطرة الرأسمالية النيوليبرالية ذات الاتجاهات العدوانية والاستغلالية الشرسة ، ولكى تنتزع لنفسها شروطاً أفضل ولو قليلاً من سوق التجارة العالمية الحرة ، والمنظمات التى تقنن له وتحدد إجراءاته . وذلك إلى أن تتضح معالم نظام عالمى جديد تستطيع أن تحقق فيه شعوب الجنوب جميعاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ظلت تسعى إليها . وذلك بفضل تشافر الشعوب جميعاً ، فى الشمال والجنوب ، وبفضل وجود نظام دولى يتسم بقدر أكبر من المساواة يسعى إلى تعميقه . هذا إلى أن يأتى اليوم الذى يتحقق فيه إلغاء الاستغلال الأبوى والطبقى الذى ربض بثقله على الإنسانية منذ نشأة النظام العبودى.

إن النضال المحلى والقومى فى مصر لازال يلعب دوراً مهماً . إنه فيلق فى الحركة الأوسع لنضال الشعوب . يستمد منها الإلهام والفكر والقوة والثقة فى المستقبل. وفى الوقت نفسه يغذيها بتجاربه ، ومساهماته الفكرية ، والنضالية وبالتضامن فى المعارك المشتركة . لكنه بدون هذه الحركة العالمية سيصبح لاشئ وتضيع كل المحاولات لإخراج الجماهير الشعبية من براثن الفقر والبطالة والتهميش . أما الحكام فقد وضعوا أنفسهم فى خدمة الشركات العابرة للأوطان ، فى خدمة العولمة الرأسمالية ، والاستعمار الأمريكى الجديد.

الدفاع عن العمال

لكن القطاع المدنى فى مصر مازال حديث التكوين . ارتباطاته بالجماهير ضعيفة ، ومنظماته قليلة الفعالية . الأغلبية الساحقة منها واقعة تحت سيطرة التيارات الإسلامية السلفية ، والأقلية الضئيلة المتبقية تعتمد على التمويل الأجنبى مما يحصر نشاطها فى المجالات التى ترضى عنها الهيئات الممولة ، أو يجعلها قليلة الفعالية . وأغلب هذه المنظمات يقتصر نشاطها على قضايا تتعلق بحقوق الإنسان ، أو على بعض المجالات الخاصة بالمرأة ، أو الثقافة ، أو البيئة أو بجانب من جوانب الحياة الاجتماعية أى على قضايا

جزئية وتفصيلية ، لارابط بينها ولا أي نوع من التنسيق يدعم مجهوداتها ، ويعطيها طابعا شاملا له تأثير فى مسار المجتمع ، فالقطاع المدنى يعانى من التشتت الفكرى والتشرذم التنظيمى . النقابات المهنية خاضعة للدولة ، وفى بعض الأحيان تستولى عليها تيارات ومنظمات الإسلام السياسى . الاتحاد العام للعمال والنقابات العامة قايادتها خاضعة للدولة ولم يعد لها أية فعالية فى الدفاع عن مصالح العمال وفى التأثير على السياسات العامة فى البلاد . أصبحت عضويتها شكلية وانخفض عدد أعضائها بشكل ملحوظ حتى أصبح المنضمين إليها ورقيا زقل من ٢٠٪ من القوة العاملة . ولعبت الخصخصة دورا هاما بعد أن كان عددهم ٠٠٠ز٢٠٠ر١ . كما أن مايقل قليلا عن ٠٠٠ر٥٠٠ استقالوا مقابل المكافأة التى تمنح لهم . أما الحركة النسائية فمازالت تقتصر على الجمعيات التى تقوم بنشاط هو أقرب إلى الاجتماعى عنه إلى محاولة بلورة حركة نسائية فعالة . هذا بينما يظل ملايين الشباب وعلى الأخص العاطلين منهم بلا تنظيمات تجمع صفوفهم.

مازال القطاع المدنى مكبل بقانون الجمعيات شديد الوطأة على تنظيماته ، محاصر بالقيود عاجز عن اختراقها حتى ينطلق . فى ظل هذه الظروف وعلى الأخص بعثرة الجهود القليلة التى تبذل ، وطابعها المجزأ الضعيف وافتقاد التنسيق فيها بينها يصبح وجود أحزاب يسارية ، أو ديمقراطية لها فعالية مسألة جرهرية . فمثل هذه الأحزاب ضرورة لاغنى عنها لتنسيق الجهود ، واعطائها طابعا شاملا ، وبرنامجا مشتركا للعمل وفى إحداث أى تغيير فى أوضاع المجتمع.

فاذا نشأت أحزاب يسارية قادرة أن تشق لتفسها مسارا ديمقراطيا يتفادى المسارين اللذين سارت فيهما الأحزاب الشيوعية من ناحية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية من الناحية الأخرى من الممكن أن يتطور النضال فى بلاد الجنوب ، أن يتحقق التنسيق المطلوب بين مختلف الهيئات ، والنقابات ، والجمعيات التى تعمل فى القطاع المدنى ، أن تقام التحالفات التى تتبنى برنامجا مشتركا للتطور الديمقراطى الحثيث ، وأن تضرب تنظيمات الشعب بجذورها فى المبادرات الشعبية ، وتصبح فيالق متقدمة فى الحركة الجماهيرية ، زى تنشأ حركة شعبية منظمة تتسم بالمرونة فى زساليب النضال وبالقدرة على تدعيم روابطها مع الحركات الديمقراطية فى العالم ، ومع الحركات المناهضة للعولة . عندئذ يمكن إعادة بناء المجتمع من الداخل ، بحيث يتم الضغط على الفئات الحاكمة لتغير فى سياساتها ولو جزئيا ، أو يتم اقصائها عن

الحكم بعد أن تصبح جزرا منعزلة فى بحر من المعارضة الجماهيرية.

التكتلات الشعبية الإقليمية مهمة للغاية كجزء من السعى لإقامة قوة شعبية عالمية مناهضة للرأسمالية والنيوليبرالية والعولة وسيطرة قلة من الشركات العابرة للأوطان. وفيما يتعلق بمصر فهناك التكتل الإقليمى العربى ، وهناك التكتل الأفريقى ، وهناك تكتل البحر الأبيض المتوسط الذى يجمع بين الحركات الشعبية فى جنوب أوروبا والحركات الشعبية فى شمال أفريقيا . كما أن هناك التكتل الذى يجمعنا بغرب آسيا ، بالحركات الشعبية فى آسيا، وأمريكا اللاتينية . لأن كل هذه الحركات قريبة منا ، قضايانا متشابهة ومصالحنا متقاربة والمشاكل التى نعانى منها تكاد تكون واحدة . لذلك يجب إحياء التكتل الأسيوى الأفريقى الأمريكى اللاتينى من جديد.

كل هذا لايمنع بالطبع التعاون والتنسيق مع الحركات الشعبية فى أوروبا ، وأمريكا ، وكندا ، واليابان الخ . لكن من المهم ألا تتجه أنظارنا إلى هذه الحركات وحدها كما جرت العادة لأن بيننا وبينها بعض التناقضات الهامة التى يجب تخطيها وإلغاء تأثيرها بالتدريج وهذه مسزلة ليست سهلة لأنها نابعة من تاريخ طويل بنى على التعالى ، والتفرقة ، وعلى تراث من المركزية الأوروبية والأمريكية فى مجالى الاقتصاد والثقافة . للتغلب على هذه العقبات لابد أن تصبح الحركات الشعبية فى الجنوب قوية ومتضامنة .

الديمقراطية : كل هذه الأهداف لايمكن أن تتحقق إلا من خلال النضال العنيد من زجل الديمقراطية ، ديمقراطية فى عقلية وزسلوب العمل فى التنظيمات يعتمد على المبادرات الشعبية وعلى الرقابة الشعبية. وديمقراطية فى مؤسسات المجتمع والحكم تتحقق نتيجة النضال الشعبى . وديمقراطية فى كل مجالات الحياة ، فى الأسرة ، والمدرية ، والمصنع ، والحقل.

هذا النضال من أجل ديمقراطية عميقة وشاملة هو محور ترتكز إليه كل آمال الشعوب وأهدافها ومعاركها من أجل مستقبل يحقق لها الرفاهية والمساواة.

إن الحركة التى تحتاة إليها شعوبنا هى حركة معارضة شاملة للوضع الاقتصادى والسياسى ، والاجتماعى والثقافى الذى تعيش فى ظله ، وبالتالى للأحزاب والهيئات الحزبية الحكومية والمعارضة التى زصبحت جزءا مكملا للنظام . إن التغيير يجب أن يأتى من أسفل عن طريق تعظيم دور منظمات المجتمع المدنى ، والأحزاب اليسارية والديمقراطية التى ستنشأ فى المستقبل بحيث يصبح من المستحيل على

الحكومات ، ومؤسساتها ممارسة ذلك الهامش الواسع من الحرية الذى تمارسه على حساب حياة ، ومصالح الجماهير . إن الهدف هو بناء مجتمع ديمقراطى سواء على المستوى القومى أو الدولى.

إن الحيوية التى زظهرتها منظمات القطاع المدنى فى عدد من بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية قد قاد البعض إلى الادعاء بأنها بديل للعمل السياسى الراديكالى بواسطة أحزاب وتيارات سياسية بدأت نواياتها الأولى تظهر فى الميدان ، وستنمو وتتدعم لاشك مع الأيام . أن هذا الادعاء هو من قبيل التضليل . فمنظمات القطاع المدنى تبقى فى أحسن الأحوال مجرد جزء من تحالف أوسع يجب أن يضم الحركات الاجتماعية بمختلف مستوياتها التى بدونها لايمكن القضاء على الاستغلال ، والهيمنة ، والتبعية على المستوى الدولى والقومى . إن منظمات القطاع المدنى لاتستطيع أن تشكل بديلا للآليات التى قامت وتقوم للقضاء على الأوضاع الاستغلالية الحالية وتغييرها حتى وإن كانت هذه الآليات فى حاجة إلى تطوير جذرى لتتفادى الأخطاء والانحرافات التى وقعت فيها فى الماضى.

إن كل ماتستطيعه هذه المنظمات هو أن تعبر عن مطالب واحتياجات الجماهير . عن الأهداف التى يسعى إليها العمل السياسى الراديكالى من خلال تنظيماته وهيئاته ، وأن تعضد هذا السعى وتدعمه ، وتغذيه بالزفكار، وزساليب العمل الجديد. وبتقوية صلات الحركة الراديكالية الاجتماعية بالجماهير . فهذه المنظمات هى تعبير حى عن المبادرات الشعبية وماتريده . هذا إن كانت قائمة على تحالف للمتطوعين مستقلة عن الأحزاب السياسية وعن الدولة ، وهو مالم يحدث فى مصر حتى الآن . فالقائمون على المنظمات المدنية ليسوا متطوعين بل أشخاص يتقاضون أجراً أو مكافآت من هيئات أجنبية ، فأصبحوا يكونون فئة جديدة من ساسة شبه محترفين . كما أن أغلبيتهم من الذين كانت لهم ارتباطات مع حزب أو آخر من الأحزاب المصرية.

هدف الحركة المناهضة للعولمة

كثيراً مايوجه المدافعون عن الرأسمالية النيوليبرالية والشركات العابرة للأوطان والمسئولين فى الحكومات والهيئات اتهاما للحركات المناهضة للعولمة بأنها تعرف مالا تريده ، أى ماتريد تغييره ، لكنها لاتعرف ما الذى تريد أن تقيمه مكانه ، وهذا الاتهام فيه الكثير من الإجحاف ذلك أن الحركات المناهضة للعولمة قد نشرت برنامجاً متكاملاً فى المؤتمر الثانى للمنتدى الاجتماعى العالمى الذى عقد فى " بورتواليجرى" بالبرازيل من ١-٦ فبراير سنة ٢٠٠٢ ولامجال لمناقشة هذا

البرنامج الآن لكن مايهدف إليه بشكل زساسى هو تحقيق مايطالب به المواطنون العاديون من قيام الدولة بمسئولياتها الاجتماعية فى الاقتصاد القومى . وفى تغيير هيكل النظام المالى الدولى الحالى الذى ساد منذ شيوع حركة الخصخصة.

لقد ثبت الآن أن النظام المالى العالمى قد أفلس وأن النظام الاقتصادى الدولى المعمول به منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص منذ أن أرست العولمة قواعدها فى بداية السبعينيات فى طريقه إلى الانهيار . والبرهان هو معاناة دول كثيرة مهمة من أزمات مالية واقتصادية طاحنة كبلاد جنوب شرق آسيا والأرجنتين ، والبرازيل ، والمكسيك ، وروسيا ، وتركيا ، وإذا سمح بافلاس هذه الدول تفلس البنوك الأوروبية والأمريكية التى أعطتها قروضاً أو الشركات العابرة للأوطان التى استثمرت أموالاً فيها . أما رذا اتبعت هذه الدول سياسات انكماشية ، فان اقتصادياتها سوف تتوقف وتعجز عن تسديد ديونها . ولايملك النظام الحالى أكثر من أن يحتال لمنحها قروضاً جديدة من صندوق النقد الدولى ، أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير لكى تسدد ديونها التجارية مثلا . فاذا أضفنا سلسلة الانهيارات التى أصيبت بها عدد من الشركات الضخمة والكساد المنتشر فى الدول الرأسمالية الكبرى من اليابان حتى الولايات المتحدة مروراً بأوروبا ، وفى كافة بلاد العالم ، ومايصاحب هذا الكساد من انتشار البطالة بمعدلات لم يسبق لها مثيل (٣٠٪ من القوة العاملة فى العالم أى ٧٠٠ مليون) والتهميش والفقر الذى أصاب أربعة أخماس البشرية فان التكهن بالانهيار النهائى للنظام الاقتصادى العالمى لايصبح تشاؤما بل استقراء للظواهر التى نعيشها.

العودة إلى دور الدولة الوطنية

من هنا فان المطلوب الآن العودة إلى التفكير فى دور الدولة الوطنية ، بل دور كل الدول الوطنية شمالاً وجنوباً . أى التفكير فى أن تعود الدولة الوطنية إلى التدخل المباشر فى عمل آليات السوق التى عجزت حتى الآن عن استئناف النمو ، واستيعاب العاطلين كل منها بمفردها . هذا التدخل يجب أن يتخذ شكل الاستثمار المباشر فى المشروعات التى تحقق المنفعة العامة بدلاً من خصخصتها . لكن هذه الاستثمارات إلى جانب تلك التى توظف فى البنية التحتية أو الخدمات يجب أن تؤدى إلى تراكم رأسمالى حقيقى بمعنى أن تقيم الدولة مشروعات منتجة ، وأن تتوقف عن سياسة الخصخصة إلا فى المشروعات التى ليس من

المناسب ، أو المفيد أن تقوم بها . أن تعود أيضاً إلى سياسة التعاون التى عن طريقها يمكن تجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لكن هذا وحده ليس كافياً بسبب الارتباط الوثيق القائم بين الأسواق المحلية والسوق العالمى فى ظل الشركات العابرة للأوطان والعولمة. وهذا يتطلب توسيع نطاق الجهود الشعبية والحكومية التى تبذل من أجل وضع نظام مالى دولى جديد . وقد طالبت البرلمانات فى بعض الدول بوضع هذا النظام الدولى ومنها برلمان إيطاليا ، والدوما فى روسيا والبوندستاج الألمانى . وكجزء من هذا النظام المالى الجديد تقترح البرلمانات الاهتمام أوضاع بلاد الجنوب وتوفير رؤوس أموال للتوظيف فى اقتصادياتها .

هكذا تتضح الصلة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية المحلية والأوضاع الدولية . بين نضال الشعوب المحلى ونضالها الدولى . بين النشاط الحزبى اليسارى والديمقراطى وبين جهود المنظمات التى تعمل فى القطاع المدنى.

لكن يظل السؤال معلقاً . هل أغلق طريق التنمية الوطنية إلى الأبد أم يمكن أن يفتح من جديد على نحو مختلف مرتبط بالحركة المناهضة للعولمة ودورها فى تغيير الأسس الذى يعمل وفقاً لها النظام المالى العالمى ، هل يمكن أن يؤدى نضال الشعوب إلى عزل القلة الرأسمالية المسيطرة على العالم والتى يملك ٤٤٢ من أفرادها ثروة تعادل الثروة التى يملكها أكثر من نصف سكان العالم ليفتح الباب أمام تطور رأسمالى أكثر عدالة ، تمهيداً لمراحل أخرى قادمة تذوب فيها الفوارق مع مرور الزمن ومع نضال البشرية الديمقراطية المتصاعد . ذلك أن مصير بلادنا ومصير بلاد الجنوب أصبح لاينفصل عن التطور الاقتصادى والاجتماعى العالمى . بمعنى آخر تحولت قضية التنمية الوطنية لكل بلد على حدة إلى قضية التنمية والتقدم الاجتماعى على نطاق العالم.

لكن حتى ينفتح هذا الباب لابد من تغيير النظام النقدى والمالى العالمى بهدف ضمان تنمية عالمية عادلة ، غير قابلة للركود تسمح بتنمية الاقتصاد العالمى والاقتصاديات المحلية مادياً ومعنوياً . أى تحقيق التنمية عن طريق تضافر وتعاون جميع الشعوب وإقامة المؤسسات الدولية التى تضع القوانين والنظم بحيث تسهل هذا التطور وتساعد الشعوب فى معاركها الاقتصادية والاجتماعية على أرض الوطن. ■

مابعد الحداثة .. تاريخها وسياقها الثقافى

The Routledge Companion to Postmodermism, its History and Cultural Context Edite by Stuart Sim Routledage Londo and New York.

تحرير وإعداد : ستيورات سيم
ترجمة د. وجيه سمعان عبد السميع

لقد كانت الفلسفة ،ولاسيما الموروث الفلسفى الفرنسى الحديث، الموضع الأساسى الذى دار فيه النقاش المتعلق بما بعد الحداثة كما كانت مصدر كثير من النظريات التى تشكل ما بعد الحداثة . وربما كانت الشخصية الأساسية فى هذا المضمار هى شخصية جان فرانسوا ليوتار J.F lyotard الذى يعد كتابه : «أحوال ما بعد الحداثة» تقريراً عن المعرفة (١٩٧٩) أقوى تعبير نظرى عن« ما بعد الحداثة» .

ويلوح أن الحجة التى أبداها ليوتار بأنه ينبغى لنا رفض السرديات الكبرى (أى النظريات الكونية الشاملة)للثقافة الغربية لأنها فقدت الآن جميع مصداقيتها ، تلخص المعتقد الأساسى لما بعد الحداثة،مع ازدرائها للسلطة بجميع تجلياتها العديدة .وتذهب هذه الحجة إلى أنه لم يعد هناك أى مجال للانخراط فى مناقشة مع الماركسية مثلا، ويتعين بالأحرى تجاهلها بوصفها غير ملائمة لحيواتنا. وتزودنا فلسفة ما بعد الحداثة بالحجج والتقنيات التى تكون تلك الحركة الانشقاقية، وكذلك كيفية تكوين أحكام قيمية فى ظل غياب تلك السلطات الكلية الشاملة.

وربما كانت أفضل طريقة لوصف «ما بعد الحداثة» كحركة فلسفية هو اعتبارها شكلا من أشكال مذهب الشك الفلسفى ، الشكية فى

السلطة والحكمة المعترف بها ،والمعايير الثقافية والسياسية ،وما إليه –مما يضعها فى إطار الموروث الممتد فى الفكر الغربى منذ الفلسفة اليونانية الكلاسيكية ،فمذهب الشك (١) شكل سلبى فى جوهره من الأشكال الفلسفية، ينزع إلى تقويض النظريات الفلسفية الأخرى التى تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة ،أو المعايير التى تحدد ما يعتبر حقيقة مطلقة والمصطلح التقنى الذى يصف مثل هذا الأسلوب الفلسفى هو« مناهضة الأسس»Antifoundational، ويرفض مناهضو الأسس صحة الأسس التى يقوم عليها الخطاب ويطرحون أسئلة مثل :ماذا يضمن حقيقة الأساس الذى تعتمد عليه (نقطة البداية) بدوره؟ وقد استقت «ما بعد الحداثة» الكثير من المثال الذى قدمه فلاسفة مناهضة الأسس ،ولاسيما فيلسوف القرن التاسع عشر الألمانى الثائر على العادات والتقاليد المتوارثة ، فردريك نيتشه الذى تشكل دعوته إلى« إعادة تقييم القيم» نوعا من «صيحة المعركة» التى تبنتها هذه الحركة. بيد أنه قبل النظر فى وثائق الاعتماد الشكية التى قامت عليها« مابعد الحداثة» على نحو أكثر تفصيلا « فربما كان من المفيد الإشارة إلى ما الذى ومن الذى يمكن اعتباره مندرجا تحت عنوان «فلسفة ما بعد الحداثة» ولن يقتصر الأمر هنا على إدراج أولئك المفكرين الذين يجاهرون صراحة بانتمائهم إلى « ما بعد الحداثة» مثل ليوتار«lyotord، بل سوف يشمل أيضا مختلف أنواع الخطاب ، مثل التفكيكية deconstructinism والتى تدخل فى عداد ما يسمى ما بعد البنوية poststructuralim.

وإن كان رفض ما بعد البنوية لموروث التفكير البنيوى يشكل حركة أخرى للنزعة الشكية فى السلطة (٢) السائدة ويمكن اعتباره جزءا من المعالم الفكرية لما بعد الحداثة .وعلى الرغم من أن فلسفة «ما بعد الحداثة» تشكل إلى حد ما مجالا متبايناً إجمالاً، فقد نستطيع أن نلاحظ بعض القسمات المشتركة ،مثل تلك النزعة الشكية، والانحياز إلى مناهضة الأسس ،والكراهية اللاإرادية تقريبا للسلطة؟ التى تجعل من المعقول مناقشتها باعتبارها إسلوبا فلسفيا يمكن التعرف عليه فى حد ذاته؟.

وتعد ما بعد البنيوية حركة ثقافية عريضة تغطى العديد من المجالات الفكرية التى اشتركت فى رفض البنيوية وطرائقها وكذلك أيضا الافتراضات الايديولوجية التى تكمن خلفها. ويمكن اعتبارها حركة فلسفية وكذلك سياسية ،كما يمكن اعتبار«ما بعد الحداثة» بعامة كذلك أيضا . وترتاب ما بعد البنيوية فى اليقينيات الثقافية التى رأت البنيوية أنها جاءت

لكى تجسدها ، يقينيات مثل الاعتقاد بأن العالم يمكن معرفته على نحو حقيقى أصيل ، وأن البنيوية زودتنا بمفتاح منهجى لفتح شتى النظم والأنساق التى يتكون منها هذا العالم .وتستلهم البنيوية وجها من النظريات اللغوية التى قدمها اللغوى السويسرى. فرديناند دى سوسيرferdinand de Saussure ،الذى أحدث تغييرا شاملاً أو انقلابا ثوريا فى دراسة اللغويات بكتابه الذى نشر عقب وفاته Course in General lin-guisties (١٩١٦) .وموضوعه الأساسى هو اعتبار اللغة تمثل أولا وقبل كل شئ نسقا أو نظاما تحكمه القواعد والقوانين المنظمة(أو الأجرومية الداخلية) التى حكمت كيفية عمل شتى عناصر اللغة . فاللغة تكونت من علاماتSigns .وتكونت العلامات من جزءين ، الدال(الكلمة) والمدلول (المفهوم) ، اتحدا معا بعملية فهم ذهنى لتشكيل العلامة .وعلى الرغم من عدم وجود ارتباط ضرورى بين الكلمة والشئ الذى تسميه (ويعترف سوسير بطابعهما التعسفى أو التحكمى) فإن قوة العرف كفلت عدم تغيرهما بناء على نزوة عابرة .فهناك على الأقل استقرار نسبى فى اللغة وفى إنتاج المعنى ، وإنه يتعين النظر إلى اللغة كنسق من العلامات التى استحثت استجابة متوقعة من الجماعة اللغوية.

وشكل النموذج اللغوى الذى وضعه سوسير أساس التحليل البنيوى الذى طبقه على الأنساق أو النظم بعامة ، مفترضا أن كل نسق له قواعده النحوية الداخلية التى تحكم عملياته .وتمثلت مهمة التحليل البنيوى فى الكشف عن تلك القواعد ، سواء أكان النسق المعنى هو أسطورة قبلية أو صناعة الإعلان أو العالم الأدبى أو الموضة .وأخيرا فإن ما يعترض عليه دعاة ما بعد البنيوية هو الترتيب المنسق الشامل للمشروع البنيوى الذى يرى أنه لا توجد نهايات سائبة فضفاضة وكل شئ له مكانه المحكم الدقيق. وهكذا يعتبر مفكر مثل كلوديلفى شتراوس-claude leir Strauss أورونالدلدبارت Ronald Barthes فى بدايته ، أن كل تفصيل فى رواية ما له دلالته فى بنية المنتج النهائى (ولا توجد عناصر عشوائية) ، واندرجت الروايات فى أنواع محددة حيث كانت أمثلة أو حالات معنية منها(ولتكن أسطورة قبلية معينة) مجرد تنويعات على موضوع محورى وإنطلاقا من منظور كهذا فإن نسقا ما(أو رواية ما) قد يشبه كثيرا أى نسق آخر، ويغدو تحليل قواعده النحوية(أجروميته) ممارسة يمكن توقعها والتنبؤ بها إلى حد بعيد ،كما لو كان المرء يعرف مقدما تقريبا ما الذى سوف يجده ، ويمكن للمرء حتى أن يزعم ،كما فعل أنصار ما

بعد البنيوية ، أن التقنيات التحليلية التى استخدمها نصير البنيوية حددت النتائج. ويبدو أن المجال المحدود الذى تسمح به البنيوية للمصادفة أو القدرة الإبداعية أو لما هو غير متوقع يعده نصير ما بعد البنيوية أكثر أهمية بكثير من جميع أوجه التشابه بين الأنساق، وهناك ما يصل إلى حد الالتزام بين مفكرى ما بعد البنيوية باكتشاف ، وإمعان النظر فى عدم التشابه والاختلاف وعدم إمكان التنبؤ بالتحليل.

وقد غدت تفكيكية جاك دريداJacques Derrida أقوى تعبير عن معتقدات ما بعد البنيوية ،فالتفكيك يناهض التفكير المنهجى للبنيوية ويختلف مع الفكرة القائلة إن جميع الظواهر يمكن اختزالها لكى تنطوى فى نطاق عمليات تشغيل الأنساق بما يعنيه ذلك من أننا نستطيع السيطرة الكاملة على البيئة التى نعيش فيها . وقد اهتم دريدا بتبيان عدم استقرار اللغة، وفى الواقع، الأنساق بوجه عام . ولم تكن العلاماتSing تلك الكيانات التى يمكن التكهن بها من وجهة نظر دريدا ، ولم يوجد بالفعل أبدا أى ارتباط تام بين الدال والمدلول بحيث يكفل تحقيق اتصال غير إشكالى ، ويحدث دائما بعض الانفلات أو التحوير فى المعنى وبادئ ذى بدء فإن الكلمات احتوت دائما على أصداء وآثار لكلمات أخرى ، مع خاصيتها الصوتية مما يذكر ،مثلا وعلى نحو غير متغير ، بنطاق من خاصيات صوتية مماثلة. وقدم دريدا دليلاً على هذا الانفلات من الناحية الفعلية عن طريق مفهوم أطلق عليه اسمdifferance . (٣) كلمة جديدة مشتقة من الفرنسية Difference(وتعنى الاختلاف Differenceوالارجاءdeferralفى نفس الوقت) . ولا يستطيع المرء تبين المعنى أثناء الحديث (لأنهما يتشابهان فى النطق) وإنما يتضح ذلك فى الكتابة فقط . ويرى دريدا أن ما يظهر هنا هو عدم التحديد المتأصل فى المعنى والملازم له ،فالمعنى اللغوى ظاهرة غير مستقرة : وينطبق الاختلاف والارجاء Dif-feranceفى جميع الأماكن وفى كل الأوقات والأزمنة (وتجدر الإشارة إلى أن دريدا ينكر أنDifferanceيمثل مفهوما إنما هو مجرد تعيين أو إثبات لعملية متجسدة فى اللغة ذاتها). وتستهدف التورية والتلاعب بالألفاظ فى الكتابة التفكيكية (وتلك سمة متكررة لدى جميع كبار المحترفين لهذه الكتابة) توضيح عدم استقرار اللغة، وكذلك قدرتها الإبداعية اللانهائية على توكيد معان جديدة غير متوقعة.

وبناء على ذلك فالمعنى ظاهرة سريعة الأفول ، يتبخر أو يتبدد تقريبا حال حدوثه فى لغة منطوقة أو مكتوبة(أو يحافظ على تحوله إلى معان جديدة) بدلا من أن يكون شيئا ثابتا

يسيطر عبر الزمن على مجموعات متتالية من جمهور المستمعين . ويزعم دريدا أن الحضارة الغربية بأكملها نهضت على أو مستندة إلى افتراض أن المعنى الكامل للكلمة(حاضر) فى ذهن المتحدث ، على النحو الذى يمكنه أن ينقله إلى المستمع أو يبلغه إياه دون أى انفلات له دلالته . وهذا الاعتقاد اسماه دريدا «ميتافيزيقا الحضور»(٤) ويعتبر ذلك وهماً : لأن Dif-ferance يقتحم دائما الاتصال ليحول ، دون إرساء الحضور أو اكتمال المعنى . إن التوكيد على الاختلاف ، بما يعنى عدم التوافق مع المعايير أو التفكير المنهجى النظامى ، وهو ما يسود فى التفكيكية يعد من الخصائص التى تميز إلى حد بعيد المعتقدات الفلسفية لما بعد الحداثة.

وميشيل فوكو-Mihchel fou-cault مفكر آخر انقلب على التفكير المنهجى النظامى والاتجاهات التى ترمى إلى استبعاد الاختلاف لدى الفكر البنيوى . ومرة أخرى ، فإن حقيقة الاختلاف هى التى يتم التركيز عليها وبالنسبة لفوكو فإنه يهتم بشكل خاص بالجماعات المهمشة : جماعات مثل المجانين والمساجين والشواذ جنسيا . ويرى أن ثقافة ما بعد النهضة التزمت بتهميش الاختلاف أو حتى تحويله إلى عمل شيطانى ، عن طريق تحديدها لمعايير السلوك . وقد كتب فوكو مجموعة من دراسة الحالات يصف فيها كيف طبقت هذه المعايير فى أوروبا الغربية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر بحيث ظهر إلى الوجود نطاق جديد كامل من المؤسسات المنظمة بصراحة (مستشفيات المجانين والسجون والمستشفيات) لكى تتعامل مع الاختلاف . ويعتبر فوكو هذه المؤسسات تعبيرا عن السلطة السياسية وعن الطريقة التى فى استطاعة مجموعة مهيمنة أن تفرض بها إرادتها على الآخرين.

ولكى يبين فوكو كيف جرى إضفاء طابع شيطانى على: الاختلاف الجنسى فى المجتمع الحديث تعمد الرجوع إلى الأزمنة القديمة فى مجلداته الثلاثة المعنونة «تاريخ النزعة الجنسية»-The history of Sexual-ity (١٩٧٦-١٩٨٤) لكى يستقصى كيف عملت الجنسية المثلية فى الثقافة اليونانية والرومانية .فقد كان المجتمع اليونانى أكثر تسامحاً مع الاختلاف الجنسى من مجتمعنا ، برغم أنه لم يكن أقل أخلاقية فى نظرته. ووفقا لما رآه فوكو فقد كان «خطابه» عن الشئون الجنسية مختلفا ،ولم يفرض معياراً وحيدا للسلوك، حيث ازدهرت الجنسية المثلية إلى جانب اشتهاء الجنس الآخر ، وقابل فوكو بين هذا الوضع بين الأزمنة الحديثة حيث تحول اشتهاء الجنس الآخر إلى معيار اعتبرت جميع

الأشكال الأخرى للتعبير الجنسى انحرافا عنه . وهذا الإصرار على المعيار وتوكيده على حساب «المختلف» إنما يشكل جزءا من النزعة السطلوية (التسلطية) التى يقرنها مفكرون مثل فوكو بالثقافة الحديثة.

ومثل كتاب Anti-oedipus لكل من جيل ديلوز Gilles deleuze وفيلكس جاتارى felix Guattari هجوما آخر لما بعد البنيوية على النزعة السلطوية ، وفى هذه الحالة فإن هذه النزعة غاصت فى نظرية التحليل النفسى التى نشدت من خلال آلية نظريات على غرار عقدة أوديب ، السيطرة على التعبير الحر للرغبة الإنسانية . ويرى ديلوز وجاتارى أن الأفراد هم «آلات راغبة desiring machines، ينقصهم الشعور بالوحدة الذى نقرته عادة بالهوية الفردية ، لكنهم يتحينون الفرصة للتعبير عن رغبتهم التى تكبحها السلطات الاجتماعية- السياسية (وتقدم الفاشية أقوى مثال مقنع لكيفية سير هذه العملية) ويغدو التحليل النفسى بالنسبة لهما رمزا لكيفية كبت الرغبة ويضعان فى مواجهته «التحليل الفصامى» الذى يتركز على خبرة الفصامى (المصاب بمرض انفصام الشخصية) الذى يصبح فى نظامهما نوعا ما من النموذج المثالى للسلوك الإنسانى . إن البعد السياسى للفكر ما بعد البنيوى ، الذى كثيرا ما توارى على نحو ما وراء مناقشات ميتافيزيقية غامضة فى مجال التفكيكية يحتل المقدمة بكل تأكيدها هنا.

ويمكن أيضا ادراج الحركة النسائية Difference feminism تحت عنوان ما بعد البنوية ، من حيث إنها تتشكك فى الجمود المفترض فيما بين فئتى النوع . وحجتها أن هوية النوع ، والهوية النسائية على الأخص ليست عملية غير محددة المعالم (مساءلة) لا يمكن اختزالها إلى أى نوع من السلوك الأساسى والجوهرى أو المعيارى (وفى هذه الحالة فإن معيار السلوك مشتق من النزعة الأبوية) وقد استخدم المنظرون من أمثال Luce jrigaray هذه الحجة للتشكيك فى الافتراضات المتعلقة بنظام السلطة الأبوية (سيادة الرجل على المجتمع patriarchy) ولاسيما افتراض سمات محددة للذكورة والأنوثة التى تفضى إلى القوالب النمطية للنوع التى ما زال مجتمعنا يتمسك بها إلى حد بعيد ويستخدمها كأساس لكبت المرأة.

وما زال ليوتار أقوى صوت مؤثر فى فلسفة «ما بعد الحداثة» وهناك خيط متماسك من مناهضة السلطوية يتخلل عمله الفلسفى بحيث يمكن أن نعتبره الآن من أنصار ما بعد الحداثة على أكمل وجه. ومن الممكن اعتباره فى بداية حياته المهنية ماركسيا .وكان عضوا فى مجموعة الاشتراكية أو البربرية -So

«Socialism or barbarism» التى تخصصت في اخضاع النظرية الماركسية لنقد ثاقب من الداخل ، وتعرف كمتحدث بلسان الجزائر فى صحيفة المجموعة ،وتكشف كتابات ليوتار عن حرب التحرير الجزائرية فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى عن شخص بعيد عن كونه ماركسيا تقليديا ، وراغبا فى الشك فى المبادئ الماركسية ،وتمثل اعتراضه الأساسى فى أن قيادة الحزب الشيوعى تعاملت مع الجزائر باعتبارها حالة كلاسيكية للثورة البروليتارية ، فى حين أنها كانت فى الواقع مجتمعا فلاحيا.

حيث تكتسب الماركسية قيمة عملية محدودة.

وبعد انحلال مجموعة «الاشتراكية أو البربرية» فى ستينيات القرن العشرين ابتعد ليوتار بشكل واع عن ماضيه الماركسى ،وقد خاب أمله على غرار كثير من المثقفين الفرنسيين فى جيله من الموقف المناصر للمؤسسة الذى تبناه الحزب الشيوعى الفرنسى فى أحداث ١٩٦٨ فى باريس وفى أعمال مثل Libidinal Economy (الاقتصاد الليبدى (الشهوانى) عبر عن الإحباط الذى شعر به آنذاك تجاه الماركسية الرسمية وزعم فى «الاقتصاد الليبيدى» أن الماركسية غير قادرة على أن تستوعب شتى الدوافع الليبيدية التى يعانيها جميع الأفراد ،ما دامت هذه الدوافع التى يصعب التكهن بها تتجاوز أى سيطرة نظرية (وهى حجة مماثلة لتلك التى ابديت فى Anti- oedipus. وإن ما هو خطأ على وجه الدقة فى الماركسية تمثل عنده فى محاولة كبت هذه الطاقات ، وبعملها هذا كشفت عن نزعتها السلطوية الكامنة ،وهناك وراء هجومه الشرس على الماركسية اعتقاد ليوتار بأنه من غير الممكن أن تكون الطبيعة البشرية أو العملية التاريخية قابلة للتنبؤ ، وبالتالى قابلة التلاعب ، وذلك على النحو الذى تتمسك به النظرية الماركسية . ودعانا ليوتار إلى قبول أن الطاقة الليبيدية (شئ مثل عقدة الدوافع اللاشعورية التى حددها فرويد) قضت ببساطة على أى زعم بأن الماركسية يمكن أن تكون قادرة على السيطرة على الأحداث. ومن الممكن اعتبار هذا الكتاب بداية نقد «grand narrative» الروايات الكبرى» الذى يكمن فى قلب عمل ليوتار الأكثر تأثيرا والأكبر نجاحاً «أحوال ما بعد الحداثة «Postmodern Condition».

ويزعم فى كتابه هذا أن المعرفة غدت الآن أهم سلعة فى العالم ،وقد تصبح أيضا مصدر نزاع بين الأمم مستقبلا . ويشدد ليوتار على أن من يسيطر على المعرفة يمارس حاليا سيطرة سياسية ،وهو حريص على ضمان أن يظل نشر المعرفة متاحاً قدر المستطاع ،والبديل الذى يقدمه للسيطرة السياسية

المركزية على المعرفة هو جعل جميع بنوك المعلومات فى متناول عامة الجمهور والمعرفة تنتقل عن طريق ما يسميه السرد أو الرواية ، وهو ينتقد ما يطلق عليه اسم «الروايات الكبرى» أى تلك النظريات التى تدعى أنها قادرة على شرح كل شئ وتقاوم أى محاولة لتغيير شكلها (أو روايتها) فالماركسية مثلا لها روايتها الخاصة لتاريخ العالم التى تعتبرها حقيقية وبالتالى فإنها فوق النقد أو الحاجة إلى المراجعة . فهى ليست «رواية» لكى يعاد تفسيرها باطراد على ضوء الأحداث الثقافية المتغيرة ، ولكنها نظرية لا تنقض وتصمد مع مرور الزمن وإنه لا ينبغى أبدا الارتياب فى مدى موثوقيتها . ويرى ليوتار أن موقفا كهذا يتسم بطابع سلطوى، ويحتفى بدلا من ذلك بما يسميه (Petit recit) «الرواية الصغرى» . وإن الروايات الصغرى تتجمع على أساس تكتيكى من قبل مجموعات صغيرة من الأفراد بغرض تحقيق بعض الأهداف المعينة (مثل «الرواية الصغرى» التى جمعت بين الطلبة والعمال فى أحداث ١٩٦٨ وطالبت باجراء إصلاحات حكومية) ولا تدعى أنه لديها اجابات عن جميع مشاكل المجتمع: ومن الناحية المثالية فإنها تبقى فقط ما دام ذلك ضروريا لتحقيق أهدافها . ويرى ليوتار أن الروايات الصغرى هى أكثر طريقة خلاقة لنشر وخلق المعرفة وإنها تساعد على كسر الاحتكار الذى مارسته تقليديا الروايات الكبرى .وفى العلم ، مثلا فإنه يتعين اعتبارها الوسيلة الأساسية للاستقصاء والبحث . ويخبرنا ليوتار أن «علم ما بعد الحداثة ! هو بحث عن المفارقات وعدم الاستقرار والمجهول ، بدلا من أن يحاول تكوين رواية كبرى أخرى أيضا يمكن تطبيقها على الجماعة العلمية بأسرها.

لقد استهدف ليوتار تقويض السلطة التى زاولتها« الرواية الكبرى» التى يعتبرها قامعة للقدرة الإبداعية الفردية . وأعلن «لم نعد نلوذ بالروايات الكبرى» ،أى أنه لم يعد فى وسعنا الاعتماد عليها فى توجيه أفعالنا سواء على الصعيد العام أو الخاص . وما يبهجنا فعله هو عدم محاربة الروايات الكبرى بل بالأحرى الكف عن الإيمان بها؟ وعلى أية حال فإنه من المفترض أن تتلاشى .وعلى الرغم من أن هذه النظرة تعد نظرة مثالية إلى حد ما للعملية السياسية ، فإن شيئا ما مثل هذا الاضمحلال حدث بعد سنوات قليلة من كتابة «أحوال ما بعد الحداثة »، عندما انهارت أوروبا الشرقية الشيوعية -دون حدوث صدامات عنيفة إلى حد كبير مع السلطات السياسية . ووفقا لمصطلحات «ما بعد الحداثة» المرجعية فقد كف عامة الناس ببساطة عن الإيمان بالايديولوجية السائدة ، التى توقفت آنذاك عن أن تكون لها

سلطة لكى تفرض إرادتها.

وتتمثل إحدى المشاكل التى تبقى معنا حالما نستغنى عن الروايات الكبرى أو السلطات المركزية من أى نوع كان، فى كيفية تكوين الأحكام القيمية التى سوف يتقبلها الآخرون بوصفها عادلة ومعقولة ويجابه ليوتار هذه المشكلة فى كتابه -just Gaming(١٩٧٩) حيث يزعم أنه ما زال ممكنا تكوين أحكام قيمية ،حتى ولو لم تكن لدينا «رواية كبرى» تدعم موقفنا ، وذلك على أساس كل حالة على حدة (وهو شكل من البراجماتية التى يزعم أنها موجودة فى كتابات أرسطو السياسية والأخلاقية) . وإن التصرف على أساس كل حالة على حدة» Case by Case حيث يعترف المرء بعدم وجود معيار مطلق ، وهى الحالة التى يشير إليها ليوتار باعتبارها «وثنية» (paganism) ، حيث تغدو المثل الأعلى للكيفية التى يتعين علينا العمل والتصرف على أساسها فى عالم ما بعد الحداثة ، ولن يوجد أبدا مثل ذلك المعيار المطلق أو أسس الاعتقاد ، لكى توجهنا ، لكن هذه الحاجة كما يؤكد ليوتار لن تؤدى إلى الوقوع فى فوضى اجتماعية ، على نحو ما اعتاد النقاد من أنصار «الرواية الكبرى» افتراض أنه سيحدث وما يعتنقه ليوتار هنا هو نزعة مناهضة الأسسAntifoundationalism : أى رفض فكرة وجود أسس لنظام التفكير أو الاعتقاد ، لا تكون موضع شك وتساؤل ، وأنها ضرورية لمهمة تكوين الأحكام القيمية وقد اتضح أن فلسفة ما بعد الحداثة مناهضة للأسس على نحو قاطع فى نظرتها ،وغير راغبة فى قبول أن ذلك يجعلها مخلة بأى حال بوظيفتها كفلسفة..

لقد أولت فلسفة ليوتار الأخيرة اهتماما كبيرا بما يسميه «الحدث» (Event) ،وكذلك مفهوم «الاختلاف»differend. ويعتبر الحدث بمثابة حادثة أو واقعة غير متوقعة تغير بشكل درامى فى طريقة رؤيتنا للعالم وتثير التساؤل فى جميع افتراضاتنا الايديولوجية مع مرور الزمن ومسيرته ويمثل معسكر الاعتقال فى أوشفيتسز مثل هذا الحدث وكذلك أحداث ١٩٦٨. فالحدث الأول بصفة خاصة لا يعد أمرا يمكن أن تنتحل له الأعذار بتطبيق نظرية الرواية الكبرى والواقع أنه يمثل نقطة انهيار التنظير المتعلقة بالرواية الكبرى. أما الحدث الآخر فهو نوع من انفجار الطاقة الليبيدية لا يمكن للنظام أن يتعامل معها بخلاف ذلك ، وأن تعترف بوجود أحداث لا يمكن التنبؤ بها أو استيعابها فى نطاق نظرية عالمية شاملة محكمة يعنى الاعتراف لا بمجرد حدود« الرواية الكبرى» وإنما أيضا بانفتاح المستقبل .

ويغدو هذا الانفتاح عقيدة جوهرية عند« أنصار ما بعد الحداثة» فالمستقبل لا يتعين النظر إليه باعتباره يتحدد مسبقا ، فمثل ذلك يجعل كل جهد إنسانى لامعنى له.

وتعتبر الاختلافات تضارب مصالح بين أطراف لا يمكن حلها ، غير أنه يتعين الإقرار بها وأن تبقى قيد النظر فى جميع الأوقات (راجع differend (١٩٨٣) وكل طرف يقطن ما يسميه ليوتار نظام تعبير hra - seregine مختلف لا تتناسب أهدافه مع الآخر ، وليس لأى منهما أى حق أخلاقى لكى يجعل الآخر متوافقا ،مع رغباته. وما يحدث عمليا ، ولاسيما فى الممارسة السياسية ، هو أن أحد الأطراف فى النزاع يفرض آراءه على الآخر ، وبذلك يحل النزاع لصالحه . ووفقا لمصطلحات ليوتار فإن نظاما تعبيريا rase regine واحدا يمارس الهيمنة على غيره -مثال كلاسيكى للنزعة التسلطية من الناحية العملية . ويذكر ليوتار كمثال على هذا فى عالم اليوم ،حالة مستخدم (أجير) مستغل لا يمكنه أن يحصل على تصحيح لوضعه الاستغلالى فيما لو رفع دعوى على رب العمل ، ما دامت المحكمة التى تستمع إلى دعواه قامت على أساس مبدأ أن مثل هذا الاستغلال قانونى .

فالنظام التعبيرىPhrase regine لصاحب العمل يقوم على أساس أن يكون للآخر صوته الخاص ومهمة الفيلسوف هو مساعدة نظم التعبير المقموعة على أن تعثر على صوتها وذلك هو ما يسميه ليوتار «السياسة الفلسفية» . ويمكن اعتبار «السياسة الفلسفية ، البحث عن الجديد ، الثقافة المضادة ، نظم التعبير أقوى تعبير عن فلسفة ما بعد الحداثة.

وقد اهتم ليوتار فيما بعد بالطريقة التى تحاول بها القوى التى يسميها التقنية-العلميةtechno Scince (والتى يمكن أن نفترض أنها القوى المتعددة القوميات) أن تسطو على مجرى التاريخ الإنسانى ،عن طريق تمهيد السبيل لنهاية الحياة على الأرض . ويزعم ليوتار أن أنصار - Techno Scince يستأصلون تدريجيا البشرية من الصورة بتطوير تكنولوجيا الكمبيوتر المتقدمة دائما ذات المقدرة على إعادة انتاج نفسها واستمرار التواجد فى مكان آخر فى الكون حالما تموت الأرض(حدث قد يقع بعد٥ر٤ بليون سنة) ،ويحذرنا فى-The In human(١٩٨٨) من أن الهدف النهائىTechno -Science هو جعل التفكير ممكنا بدون جسد ، وهو ما يمثل تهديدا للإنسانية وقيمها ينبغى مقاومته بشدة ، لكونه «غير إنسانى» فى روحه وما يبغيه علماء التقنية العلمية هو اختزال الإنسانية إلى جوهرها المفترض ، أى الفكر ، وجعل ذلك ممكن التنبؤ به فى شكل برنامج كمبيوتر

.فالفكر المفترض دون جسد يعنى أنه لم تعد توجد أحداث و«اختلافات» تكون مثار قلق بطبيعة الحال ولا انفتاح المستقبل الذى يقدره أنصار ما بعد الحداثة إلى حد بعيد.

وتلك حالة أخرى لاستبعاد المختلف وما لا يمكن التنبؤ به لكى يمكن ممارسة السيطرة . وإن ما أسقط من المعادلة هو الفرد وكذلك «القصة الصغرى» Little marrative ، وليس لكليهما أى مكان فى المخطط السلطوى للأشياء– وإن الرغبة فى تجريد البشرية من صفاتها الإنسانية باختزالها إلى» عملية تفكير» وحدها هو فعل أخير للنزعة السلطوية بالنسبة لليوتار وتغدو المقاومة على صعيد Little Marrative تصرفا أخلاقيا بالانابة عن قضية الاختلاف ، وإن الاختلاف هو الذى يتعين حمايته مهما يكلف الأمر فى «عالم ما بعد الحداثة».

ويعد عمل جان بوديار Baudrillard تعبيرا مهما أيضا عن فلسفة «ما بعد الحداثة» وقد أضحى أيضا شديد النقد للماركسية والبنيوية ، رافضا فى نهاية الأمر فكرة وجود بنى متوارية خلف جميع الظواهر من مهمة المحلل أن يعينها ويوضحها . ويرى أن عالم ما بعد الحداثة هو عالم المحاكاة أو الصور المحاكيةSimulacra بحيث لم نعد نميز الاختلاف بين الواقع والمحاكاة والصور المحاكية لاتمثل شيئا سوى نفسها : ولا يوجد واقع آخر تحيل إليه. وبالتالى فإن بودريار أمكنه أن يزعم أن ديزنى لاندDisneland والتلفزيون يشكلان حاليا واقع أمريكا وحتى على نحو أكثر خداعا فإن حرب الخليج لم تحدث ، بل كانت مجرد محاكاة (شئ قد يتمشى مع ألعاب الفيديو على ما يبدو) ولم يكن من المستغرب أن تحظى هذه النظرة بقدر متعاظم من النقد لما تنطوى عليه من نظرة ساخرة تهكمية بكل وضوح وجلاء وانعدام الحساسية للبعد الإنسانى الذى تنطوى عليه.

وثمة حجة أخرى لبودريار آثارت قدرا هائلا من الجدل تمثلت فى أن النظم لم تعد محتاجة للمعارضة ، وأنها يمكن أن تغوى بدلا من ذلك، أى تغرى بالإذعان والاستسلام (راجعSeduction١٩٧٩) وقد وجه أنصار الحركة النسائية نقدا شديدا لما اعتبره بمثابة انحياز جنسى sexism متضمن فى فكرة الاغواء متهمين إياه بدعم الأنماط الجنسية المقولبة بهذا الاستخدام.

وعلى الرغم من الاقرار بقوة الحجة النسائية فإنه قد يتعين على المرء أيضا أن يعتبر الاغواء محاولة أخرى مميزة تماما لما بعد الحداثة فى تقويض النظم والأنساق بتحديد موضع مواطن الضعف . ولا ترى فلسفة ما بعد الحداثة بعامة ضرورة للدخول فى مواجهة سافرة مع نظم السلطة والقوة إذ

اهتمت أكثر بتبيان ما الذى يمكن عمله لكى تنفجر مثل هذه النظم (وأبرز الأمثلة هى الماركسية والشيوعية) من الداخل.

ومن الممكن اعتبار أن رد الفعل على الماركسية العقائدية فى عمل مفكرين من طراز ليوتار وبودريار هو بمثابة جزء من اتجاه ثقافى آخر أيضا عرف الآن باسم «ما بعد الماركسية» .وقد أصبح هذا الاتجاه يمثل موقفا نظريا مهما ويضم ليس مجرد شخصيات ترغب فى« رفض المعتقدات الماركسية (مثل ليوتار وبودريار) بل أيضا أولئك الذين يبغون مراجعة الماركسية من منظور التطورات الثقافية والنظرية الجديدة وقد عبر عن هذه الجماعة الأخيرة Ernesto Chantal Mouffie،laclau "Hegemany and Socialist Strategy: Tourads a Radical Democratic Politics.

وزعما فى هذه الدراسة أن الماركسية تحتاج إلى أن تنحاز إلى شتى الحركات الاجتماعية الجديدة التى برزت إلى الوجود (مثل الحركة النسائية، الخضر، الاقليات العرقية والجنسية) ، وبقول آخر فإنه يلزم الماركسية أن تحتضن التعددية السياسية وأن تتخلى عن ادعائها بأنها تجسد الحقيقة السائدة. كما تحتاج الماركسية إلى أن تأخذ فى الحسبان شتى النظريات الجديدة التى برزت إلى الوجود-نظريات مثل التفككية أو ما بعد الحداثة.

ومرة أخرى فإننا نستطيع أن نلحظ الارتياب المميز لما بعد الحداثة فى النظريات الكبرى(الروايات الكبرى) وعقيدتها الدوجماتية التى تأتى فى المقدمة وما اعتبر خطأ فى الماركسية هو اخفاقها فى أن تتطور مع الزمن وأن تدرك كيف أصبح المجتمع متنوعا (أو متعددا ، باستخدام الكلمة الشائعة الاستعمال) . وبدلا من ذلك تشبثت الماركسية بالمستوى الذى يحاول فرض نظرياته على الآخرين ،على أساس أنها هى وحدها التى تمتلك الحقيقة. وإنطلاقا من هذا المنظور ،تعتبر الماركسية نظرية سلطوية ومن الناحية الأخرى فإن Laclau وMouffe يدعوان إلى ماركسية أكثر انفتاحا ، قادرة على التواؤم مع الأوضاع الثقافية المتغيرة واجتذاب جماهير جديدة فى غضون ذلك. وعلى نحو متوقع إلى حد ما فإن المؤسسة الماركسية لم تول الاعتبار لمزاعم Laclau وMouffe بأن الماركسية بالمستوى فى حاجة إلى مراجعة جذرية، أو أن تسعى جاهدة لكى تصبح تعددية ، متمسكة بدلا من ذلك بالحقيقة المفترضة للماركسية وعالمية التطبيق.

إن هذا الارتياب فى النظريات الكبرى ومزاعمها السلطوية هو ما يمكن اعتباره السمة المميزة لفلسفة ما بعد الحداثة التى

تتمسك بموقف مؤيد لحرية الفكر والعمل عبر شتى تجلياتها.. وفى العالم الفلسفى الأنجلو أمريكى نستطيع أن نعثر على مثل تلك الآراء التى يعتنقها الفيلسوف البراجماتى الأمريكىRichard Roty، بطل مشهير لما يطلق عليه اسم الموروث الفلسفى القارى الحديث .وهو أيضا لا وقت لديه للنظرية الكبرى وأقل اهتماما ، على غرار الطراز البراجماتى الأصيل ، بما إذا كانت النظريات صحيحة أم غير صحيحة إنما ينصب اهتمامه على ما إذا كانت نافعة ومهمة . والفلسفة عنده ليست أكثر من شكل من أشكال المحادثة ويتجه تفضيله لكى يعثر على مصدر للأفكار لتوجيه سلوكنا إلى موضوعات أخرى مثل الأدب . وانعطاف Rotyإلى ما بعد الفلسفة وهو ما يعد أيضا خصيصة مميزة لما بعد الحداثة ، هو نبذها السرد(التنظير) المعيارى الذى اقترن بالموروث الفلسفى الغربى . وتلك سلطة أخرى يجرى إيداعها بفظاظة فى مزبلة التاريخ.

ومما لا يبعث على الدهشة ألا يكون جميع الناس سعداء بالالتجاء المتواتر لما بعد الحداثة إلى مزبلة التاريخ .وقد سمى الناقد الأمريكىFredric Jamesonنظرية ما بعد الحداثة « المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها الأخيرة» معتبر إياها متواطئة مع السلطات التى تساعد على إبقاء الوضع الراهن السياسى .لقد انتقد أنصار ما بعد الحداثة باستمرار إيمان اليسار بفعالية المواجهة الايديولوجية وبالنسبة لماركسى مثلJamesonفإن نتيجة ذلك هى خدمة قضية اليمين الذى له مصلحة ثابتة فى زيادة اللامبالاة بالعملية السياسية .وقد تبنى Ter-ry Eagleton رأيا مماثلا لرأىJameson ، ومسترعيا الانتباه بالمراد إلى المغزى الايديولوجى لتبنى اتجاه ما بعد الحداثة ، الذى يعتبره ضارا بقضية الاشتراكية .وقد انتقد Chirstopher Norris بشدة عمل بودريار ، وخاصة ما اعتبره موقفا يتسم بالرعونة تجاه حرب الخليج . ويرى أن أنكار بودريار لحقيقة هذه الحرب إنما يرمز إلى خواء ما بعد الحداثة بوصفها نظرية ثقافية ، وإنه لا يستطيع أن يتقبل فقدان بودريار الاحساس الواضح بالاضطراب السياسى والمعاناة الإنسانية .كما أنJurgen Habermas(ه) يجد أن ما بعد الحداثة تثير الريبة والشك من الناحية الايديولوجية .واختلف مع فلسفة ليوتار على هذا الأساس .

وإجمالا فإن فلسفة ما بعد الحداثة يتعين

تعريفها بوصفها صيغة من المذهب الشكى ، مع اهتمامها بالتركيز على تقويض أسس النظريات الأخرى ، ومزاعمها بامتلاك الحقيقة أكثر من اهتمامها بإرساء نظرية إيجابية خاصة. على الرغم من أن الشك والارتياب فى المزاعم النظرية للآخرين ينطوى بطبيعة الحال على برنامج محدد خاص بها ، ولو كان ذلك عن طريق عدم وجوده فقط ومن ثم فإن فلسفة ما بعد الحداثة يمكن أن تعتبر بمثابة نشر الفلسفة لتقويض الضرورات السلطوية الموجودة فى ثقافتنا على الصعيدين النظرى والسياسى ، وما إذا كان هذا الاتجاه سوف يثير الاهتمام لفترة طويلة للغاية فإنه يصعب قول ذلك وقد أضحت ما بعد الحداثة، وإلى حد ما، رواية كبرى خاصة (هناك «اتجاه ما بعد حداثى نهائى لمعظم القضايا الفلسفية)، ومعرضة بالتالى للهجوم بدورها كما أنه يمكن الزعم بأن فلاسفة ما بعد الحداثة قد غالوا فى أفول الروايات (النظريات) الكبرى وأحد الاعتراضات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع على قول ليوتار بتخليها عن دلالتها المستمرة تمثل فى أن الأصولية الدينية (من أكبر «الروايات » التى وجدت) تصاعدت بوضوح جلى فى العقود الأخيرة من القرن العشرين . ويلوح أن نمو الأصولية الإسلامية يلقى بظلال الشك والتساؤل على مدى صحة حكم ليوتار فى هذا الصدد ، علما بأنها تسيطر حاليا على الحياة السياسية فى عدد متزايد لبلدان فى الشرق الأوسط وآسيا ،مما يجعلها ذات تأثير مهم على المسرح السياسى العالمى.

ويتبنى ليوتار نفسه نظرة دورية للتاريخ الثقافى ،حيث تستمر ما بعد الحداثة والحداثة فى التعاقب عبر الزمن فى تتابع لانهائى ومن ثم فإن ما بعد الحداثة وجدت فى الماضى (ويعتبر ليوتار شخصيات مثل Sterne(٥)Laurrnce وRabelais وضمن شخصيات ما بعد الحداثة)وستوجد ما بعد الحداثة والحداثة مرة أخرى فى المستقبل وإنه من الممكن فقط الزعم أننا نعيش فعلا فى عالم ما بعد الحداثى حيث تعبر عن وجودها الاهتمامات الثقافية المتباينة (مثل اعادة تكوين الروايات الكبرى) ،من المؤكد أن المذهب الشكى اتجه إلى أن يسود ثم يعطل ويختفى عبر مجرى التاريخ الفلسفى وقد تكون الجولة الجديدة مفيدة فى تحقيق غرضه المعتاد فى استرعاء الانتباه إلى هشاشة بعض المواقف الفلسفية وأن يكون من الممكن لبرنامج ذى توجه فلسفى أقل سلبية أن يحتل مكانة فى المستقبل القريب.

(١) قول من التزموا الشك منهجاً مضطردا وحالا مستقرة ، فيترددون دائما بين الاثبات والنفى ويتوقفون عن الحكم (المجمع) وهو ما يجب تمييزه ، كمذهب فلسفى ،عن الشك المنهجى عند ديكارت وليس الشك

الوجودى راجع المعجم الفلسفى ،مراد وهبه (م).

(٢) يرى د.عبد العزيز حموده فى« المرايا المحدبة» أن كلمة authority au thov-itative (سلطة وسلطوى) لا تعنيان سلطة سياسية أو قوة خارجية- ولكنها تعنى ما هو موثوق به إلى درجة يصبح فيها الشئ ذا سلطة أو ثقل ويمكن ترجمتها إلى نص موثوق (ص٤١٦)(م).

(٣) راجع د. محمد عنانى : المصطلحات الأدبية الحديثة ص١٣٨ و١٣٩ حيث يوضح أن دريدا فى كتابه positionsيزعم عدم وجود أى معان محددة للكلمات وأن أقصى ما نستطيع ادراكه هو الاختلاف فيما بينها وارجاء المعنى إلى أجل غير مسمى والارجاء عكس الحضور، أى أننا حين نعجز عن الإتيان بشئ أو بفكرة فنحن نشير إليها بكلمة ،ومن ثم فنحن نستخدم العلامات مؤقتا ريثما نتمكن من الوصول إلى الشئ والفكرة ، وعلى هذا فإن اللغة هى حضور مرجأ للأشياء والمعانى ، ولا يمكن إذن افتراض حضورها فى وجود اللغة(م).

(١) يعرفه د. عبد العزيز حموده فى «المرايا المحدبة» (ص٣٧٨) بإنه القول بوجود سلطة أو مركز خارجى يعطى الكلمات والكتابات والأفكار والأنساق معناها ويؤسس مصداقيتها ويوضح د. محمد عنانى انه الاعتقاد بوجود مركز خارج النص أو اللغة يكفل ويثبت صحة المعنى دون أن يكون هو قابلا للطعن فيه أو البحث فى حقيقته ، أى الامكان بقدرة اللغة على الإحالة إلى أى مركز من هذه المراكز الخارجية أو النقاط المرجعية خارج النظام اللغوى والاعتماد عليها(ص٧٨) مرجع سابق (م).

* هابرماس عالم اجتماع المانى ولد فى دوسلدروف عام ١٩٢٩ وهو أحد ورثة مدرسة فرانكفورن والنظرية النقدية محتذيا خطوات هذه المدرسة فى الجمع بين الفلسفة والعلوم الاجتماعية وربما كان من أهم أعماله بعد كتابه النقدى عن الماركسية «بعد ماركس ١٩٧٥ كتاب «نظرية الفعل الاتصالى» الذى احتوى على جانبين أولهما دراسة ترشيد الفعل والمجتمع وانصب الجانب الثانى على نقد العقل الوظيفى Fonctionnal-ist(المترجم).

(٥) فرانسوار ابليه (١٤٨٣-١٥٥٣) كاتب فرنسى بدأ حياته راهبا ثم انصرف إلى دراسة الطب والأدب . اتسم بعمق ثقافته ومعرفته الواسعة بحيث استطاع التعبير عن التيار الإنسانى الذى ساد القرن السادس عشر بأكمله . وتميزت كتاباته بنزعة احتجاجية وسخرية فظة فى أحيان كثيرة من الحرب والكهنوت الكاثوليكى وتعليم القرون الوسطى . مازجا بين الجد والمزح فى كتاباته التى أثرت اللغة الفرنسية.

لوراتس ستيرن- (١٧١٣-١٩٦٨) روائى بريطانى كان واسع الانتشار فى القرن الثامن عشر -جاءت كتاباته مخالفة للمألوف والتقاليد الأدبية السائدة بحيث يعتبره البعض التجسيد المسبق للرواية الحديثة لما انطوت عليه أعماله من تجديدات تجاوزت العصر الذى عاشه (المترجم).

موقف الولايات المتحدة من مشكلة الصراع في جنوب السودان

■ د. زكى البحيرى

بدأت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الأفريقية عامة بعد الحرب العالمية الثانية حينما بدأت شمس الاستعمار الاحتلالى التقليدى فى الغروب ، فكان ظهور الولايات المتحدة فى هذا الوقت ، ودخولها مجال السيطرة الاقتصادية استعماراً جديداً فى شكل اقتصادى جاء ليملأ فراغ رآه الاستعمار فى أحوال الدول التى استقلت حديثا استقلالا سياسيا فقط . والاستعمار الاقتصادى يقوم على ربط اقتصاديات الدول ومواردها الطبيعية ، خاصة المعدنية ، وصادراتها ووارداتها بالولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، مما يؤدى فى النهاية إلى تحقيق التراكمات الرأسمالية الضخمة والأرباح العظيمة لشركات وبنوك الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة بينما تتعثر الدول والشعوب المستغلة والمتخلفة فى تطورها ، وإذا ماحققت تطورا فانه يأتى مشوها وفى حدود ماتسمح به دول الاستعمار الاقتصادى.

جاءت محاولات التغلغل الاقتصادى الأمريكى فى السودان – ذلك البلد الواسع ، الكثير الموارد – عقب استقلاله من الحكم الثنائى أو بالأحرى الاستعمار الإنجليزى ، حيث واجهته أزمة اقتصادية بسبب انخفاض المحصول الرئيسى له وهو القطن ، ورفض بريطانيا لشرائه ، وكانت سابقا هى المستورد الوحيد له وهنا ظهر التدخل الأمريكى فى شكل عرض المعونة الأمريكية على السودان أو بمعنى آخر فرضها ، ورفضها الشعب السودانى ، وقبلتها حكومة عبد الله خليل من زعامات حزب الأمة ، الذى سلم شئون

السودان للحكم العسكرى بقيادة إبراهيم عبود حسب نصح السفارة الأمريكية بالقاهرة عندما يتقن من سقوط حكومته على يد أحزاب سياسية أخرى إذا انعقد البرلمان فى موعده وقبلت بعد ذلك حكومة عبود العسكرية المعونة والمشروعات التى ترتبت عليها مثل إقامة مصنع لتعليب اللحوم فى كوستى ، والمساهمة فى إنشاء خزان الرصيرص ، والمطالبة باقامة مطارات فى غرب السودان لنقل اللحوم كأن الهدف منها تحويل هذه المطارات الى قواعد عسكرية أمريكية تستخدم للسيطرة على القارة الأفريقية ، وزادت الاستثمارات والمشروعات الأمريكية فى السودان خلال الفترة الأخيرة من حكم جعفر نميرى الممتدة خلال النصف الثانى من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات ، وجاء التدخل الأمريكى فى سنتى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ سافرا فى الشئون السودانية بهدف تهريب اليهود الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل سراً ، وهو موقف تسأل عنه حكومة السودان فى هذا الوقت مما يعتبر خيانة حقيقية للشعب العربى ، ولقضية فلسطين.

وقبل أن يغادر الإنجليز السودان كانوا قد زرعوا أصول الاختلاف والتنافر بين سكان الجنوب والشمال فيه، ولذلك فانه فى عام ١٩٥٥ وعند خروج الجيوش البريطانية من السودان ، وقع تمرد الكتيبة الاستوائية ومعظم جنودها من الجنوبيين ، واشتعلت الحرب الأهلية بين جنوب البلاد وشمالها تلك الحرب التى ظلت نارها مشتعلة منذ عام ١٩٥٥ وحتى ٢٠٠٢ باستثناء الفترة التى نفذت فيها اتفاقية أديس أبابا وتمتد من ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٣ ، وقد أخذت هذه الحرب معها الأخضر واليابس ، وبددت الطاقات ، وحصدت الأرواح التى يقدر عددها بحوالى ٢ مليون فرد، وأدت إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان الجنوب تبلغ حوالى أربعة ملايين أى أكثر من نصف سكان جنوب السودان إلى شمال السودان وغيره ، ويقال إن حكومة السودان فى السنوات الأخيرة تنفق مايقرب من ٣٠٠ مليون دولار سنويا على الحرب فى الجنوب فى بعض التقديرات ، أو مايبلغ مليار دولار سنويا حسب تقديرات أخرى ، إن هذه المبالغ الضخمة وتلك الطاقة البشرية المهدرة والمبددة فى تلك الحرب الأهلية مطروحة من مجمل انتاج وتقدم بلد نام كالسودان ، فماذا يتبقى له ، خاصة إذا كانت حكوماته غير قادرة على إحداث نقلة نوعية ، فى السياسة والاقتصاد السودانين ، ليس بسبب مشكلة الحرب الأهلية - على آثارها الكبيرة - فقط وإنما بسبب توجهاتها السياسية والأيديولوجية أيضا!؟.

ولقد أجريت المحاولات ، والاتفاقات بغرض حل مشكلة الحرب الأهلية فى الجنوب ، ففى

عام ١٩٨٦ جرت مفاوضات « كوكادام» دون أن تسفر عن مخرج ، وعقدت ورشة عمل كان على رأسها الرئيس النيجيري « أباسنجو» عام ١٩٨٧ ، طرحت فيها أفكار متعددة أهمها فكرة قيام حكومة سودانية لامركزية تدير السودان مع إعطاء حكم شبه ذاتي للأقاليم النائية بما فيها الجنوب ، وكان قد طرح هذه الفكرة أحمد دريج الحاكم الأسبق لإقليم دارفور ، وفي عام ١٩٨٨ في عهد حكومة الصادق المهدي تم اللقاء بين الصادق وجون جارانج زعيم " الحركة الشعبية لتحرير شعب السودان " أكبر القوى المعارضة والمسلحة في الجنوب دون حسم المشاكل الموجودة ، ثم وقعت مفاوضات " أبوجا" بين حكومة الانقاذ السودانية والقوى الجنوبية بحضور الوسيط " ابراهيم بابا نجيدا " رئيس جمهورية نيجيريا ولكنها لم تسفر عن شئ حقيقي كسابقتها.

وفي عام ١٩٩٥ قامت قوى وأحزاب " التجمع الديمقراطي المعارض" – ومن ضمنها الحركة الشعبية الجنوبية – بعقد مؤتمر أسمرة الأول ، الذي نادى فيه المؤتمرون بحق تقرير مصير جنوب السودان ، وجاءت موافقة قوى المعارضة غير الجنوبية في المؤتمر على مسألة حق تقرير المصير من منطلق رغبتها في التخلص من حكومة الانقاذ بأي شكل ، إلا أن هذه القوى تكشفت خطورة الأمر ، ولذلك فانها في مؤتمر أسمرة الثاني المنعقد في عام ١٩٩٦ قالت بحق تقرير المصير ولكن في إطار السودان الواحد.

البحث عن صيغة جديدة

وبعد أن استعصت مشكلة أطول حرب أهلية في أفريقيا على الحل طرحت عام ١٩٩٧ مجموعة دول " الايجاد" التي تضم كينيا ، وأوغندا ، وأثيوبيا ، وإريتريا ، وجيبوتي مبادرة باسمها يساندها في هذه المبادرة منتدى شركاء الايجاد الذي يضم الولايات المتحدة وإنجلترا ، وكندا ، وإيطاليا ، وفرنسا ، والنرويج ، وألمانيا .. الخ وقد ركزت المبادرة على حق تقرير المصير في الجنوب دونما نظر لعلاقة ذلك بوحدة السودان ، كذلك تم طرح المبادرة المصرية الليبية التي لم يقتصر اهتمامها على مشكلة الجنوب بل اهتمت بجميع مشاكل السودان بما فيها مشكلة الجنوب ، وركزت على ضرورة اتفاق التجمع الديمقراطي المعارض وحكومة الانقاذ على صيغة جديدة لحكم السودان تمثل كل القوى والاتجاهات السياسية ، وتحل مشاكل الأقاليم ، وتعطيها إدارات محلية أكثر استقلالية في إطار السودان الواحد .

وكانت حكومة الإنقاذ الاسلامية وقت وجود الترابي في السلطة قد تبنت موقفا أصوليا متطرفا ألبت عليها كل القوى السياسية

السودانية ، مما أدى إلى خروج تلك القوى من السـودان وتوجـهـهـا إلى الخـارج وإلى البلاد العـربيـة خـاصـة مـصـر ، كذلك كـانت حكومـة الانقـاذ قـد ألبت عليـهـا الدول المجاورة سـواء كانت أفريقية أو عربية بل وأصبحت فى عداء مع مـعظم الدول الغـربيـة خـاصـة الولايات المتحدة الأمريكية التى اعتبرت حكومة الإنقاذ فى الخرطوم حكومة مشجعة على الارهاب والتعصب الدينى ومؤججة للحرب فى الجنوب خاصة بسبب إصرارها على فرض الشريعة الإسلاميـة فى مجتمع تختلف عقـائد مـعظم سكانه عن الإسـلام ، لقـد وصل حـد عـداء الولايات المتحدة للسودان أنها ضربت مصنع الشـفـاء للأدوية دون إثبات حـقـيـقى بوجـود أسلحة بيولوجية تتصف بالدمار الشامل فى هذا المصنع.

وكـانت الولايات المتـحـدة أول الدول التى عملت شركاتها – مثل شركة شيفرون – فى كـشف واسـتـخـراج البـتـرول فى السـودان ، وعندما أوشكت على استخراجه وتصديره من مناطق فى جنوب البلاد قامت الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال مرة ثانية بسبب ١) الغاء اتفاقية أديس للحكم الذاتى للجنوب ٢) وفرض الشـريعة الاسلامية فيه ٣) وللاختلاف بين الشـمـال والجنوب حـول مكان إقـامـة مـصنع لتكرير البترول هل فى الشمال أم فى الجنوب ؟ فلما استـؤنفت الحرب الأهلية بعد توقف لمدة عشر سنوات تعدى الجنوبيون على العاملين فى شركة شيفرون الأمريكية فخرجت الشركة من السـودان ، إلا أنه لما تمكنت شركات أسيوية وكندية من اسـتـخـراج وتصـدير البـتـرول فى السنوات الأخـيـرة وبدا أن السـودان يمتلك كميات هائلة من احتياطى البترول تحركت الولايات المتـحـدة للتـدخل فى السـودان أو بالأحـرى فى مـشكلة الحـرب بين الشـمـال والجنوب – تحت مظلة الدفـاع عن حـقـوق الإنسـان هناك – ويتـوجـيـه من المنظمـات الكنسية والمسيحية فى الولايات المتحدة وأوربا ، فـأقـحـمت نفـسـهـا فى الصـراع الدائر بين الشـمـال والجنوب ، ومـدت يد العـون لجـيش الحركة الشعبية لتحرير السودان ، بزعامة جون جرانج.

وجدير بالذكر أن حكومة السودان والتجمع الوطنى الديمقراطى بما فيه الحركة الشعبية فى الجنوب ، كـانوا جميعا يحـاولون الوصـول إلى مـوقف مـوحـد لحل كل قـضـايا السـودان ومشاكله المزمنة وفى مقدمتها مشكلة الجنوب انطلاقا من المبادرة المصرية الليبية التى كانوا قد نوهوا بقبول أفكارها أوليا ، وفى هذا الوقت المحورى لقضية السودان والمبادرة العربية ، جـرت الاتصـالات الأمـريكيـة بزعيم الحـركـة الشعبية (جرانج) ، ووجهته لعدم الموافقة على

المبادرة العربية ، وأرسلت إدارة كلينتون مبعوثها " هارى جونستون" الذى وجه زعيم جيش الحركة الشعبية لرفض المبادرة المصرية الليبية التى لاتحبذها الولايات المتحدة الأمريكية ، وعند اجتماع أعضاء التجمع الديمقراطى بالقاهرة ١٩٩٨ انفرد الجنوبيون برفض هذه المبادرة ، وطلب " جارانج " تأجيل اجتماع آخر كان مقررا للتجمع فى « كمبالا» عاصمة أوغندا فى نوفمبر ١٩٩٩ ، لقد أكدت الولايات المتحدة على الأخذ بمبادرة « الايجاد » فقط.

المخطط الأمريكى

واستكمالا للدور الأمريكى خلال تلك الظروف المتأزمة قامت وزيرة الخارجية الأمريكية " مادلين أولبرايت " باستدعاء " جارانج " إلى واشنطن حيث أجرت معه مباحثات أثارت الكثير من الشك والريبة ، وأعدت الولايات المتحدة مشروعا تم عرضه على الكونجرس مغزاه " عزل حكومة الخرطوم " والدعوة لتغيير جذرى فى سياسات السودان ، وتقديم الدعم المالى اللازم لحركة التمرد فى الجنوب ، وفى جبال النوبة ، وإبقاء العقوبات المفروضة على السودان ، وزيادة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية عليه ، والعمل على دفع مجلس الأمن لفرض حظر على توريد السلاح لحكومة السودان ، وإصدار قرار بادانة ممارسات هذه الحكومة لتجارة الرقيق ، وأن تقوم الحكومة الأمريكية بالتحرى عن الشركات العاملة فى مجال النفط السودانى ، ومنع الشركات الأمريكية والأفراد من الاشتغال فى السودان ، ورصد مشروع قانون بتخصيص ١٦ مليون دولار سنويا لإقامة مؤسسات مدنية لتطوير السلطات فى الجنوب.

وخلال إدارة الرئيس الأمريكى الحالى « بوش» (الابن) تم إرسال المبعوث الرئاسى « دانفورث» لتقصى أحوال السودان ، حيث وضع تقريرا وافيا عما فيه من أوضاع ، وأوصى فى تقريره بعقد هدنة بين المتمردين فى جبال النوبة والحكومة السودانية ، ونفذت الهدنة بالفعل ، كذلك أوصى المبعوث الأمريكى بالعمل على اقتسام الثروة والسلطة ، وبضرورة تقرير المصير فى الجنوب ، والمناطق المهمشة.

ولما وقعت الأحداث المروعة للولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ولما كانت القوى المدانة فيها من وجهة النظر الأمريكية جماعات وبلدان عربية واسلامية زادت رغبة الولايات المتحدة فى الانتقام من الذين قيل إنهم قاموا بعمليات إرهابية ضدها واستغل محركو السياسة الأمريكية فى عهد " بوش" الفرصة لتوجيه الولايات المتحدة لفرض هيمنتها وتكوين امبراطورية أمريكية – خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وبقاء القطب الأمريكى الأوحد

– تسيطر على منابع البترول والمياه فى العالم ، وبدأت الولايات المتحدة بالفعل فى تنفيذ مخططها بدءا بالشرق الأوسط ، باعتباره منطقة تركز المسلمين ، ونقطة الضعف الأولى فى الوقت الحاضر ، وافتتحت الولايات المتحدة حربها ضد الدول الاسلامية – التى أطلقت عليها دول الارهاب أو التى تأوى إرهابيين يعادون الولايات المتحدة أو يتحدونها – بأفغانستان وهى تلوح الآن بضرب العراق مع وصمه بالارهاب أيضا علما بأن هذا كله غير مؤكد ، وقد تكون الدول التى سيأتى عليها الدور فى المخطط الأمريكى سوريا أو ليبيا أو إيران أو السودان ، والجزء من المخطط الموجه للسودان يهدف إلى تقطيعه ، بفصل جنوبه عن شماله أولا ، وضمه إلى مجموعة القرن الأفريقى لتكوين تحالف فى النطاق الشرقى من أفريقيا يعمل فى إطار المصالح الأمريكية ، مما يحقق للولايات المتحدة السيطرة على بترول جنوب السودان ، وربما بترول كل السودان – كما كان هدف الحرب فى أفغانستان ، إضافة لأهداف أخرى ، بترول بحر قزوين ، والسيطرة على قلب آسيا ، وهدف الحرب ضد العراق فرض السيطرة على آبار البترول والتحكم فى الكميات الهائلة هناك – الذى بدأ يتزل فى الأسواق العالمية ، كما يمكنها من التحكم فى منطقة البحيرات العظمى وفى تصريف مياه النيل ، ومحاولة مد إسرائيل بها ، ومنع قيام توحد عربى ، وخلق نظام شرق أوسطى تكون إسرائيل – باعتبارها الحليف الأول للولايات المتحدة فى هذه المنطقة – فيه بمثابة القلب الذى يتحكم فى الجسم ، مما يمكنها من التحكم فى هذا النظام وتوجيهه اقتصاديا وسياسيا لحسابها ولحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، والعمل على خلق أنظمة متشرذمة وضعيفة فى داخل أفريقيا ، على نمط السودان والصومال ، ومنع الدور العربى – الذى كان تاريخيا متحداً فى كفاحه مع الشعوب الأفريقية خاصة إبان فترة الاستقلال السياسى فى الستينيات – من الارتباط بأفريقيا ، وتعويق أو إيقاف دور منظمة الاتحاد الأفريقى ، التى ورثت منظمة الوحدة الأفريقية ، فى حل مشكلات القارة حتى لايعتبر دورها نموذجا يحتذى فى حل مشاكل القارة المتعددة، وهذا يعوق تنفيذ المخط الأمريكى فى القارة السوداء والقرن الأفريقى ، والبحر الأحمر.

مستقبل السودان

والسؤال بعد ذلك هل تنجح الولايات المتحدة فى تحقيق كل ترتيباتها فى السودان ، بعد اتفاق « ماشاكوس» الذى قرر حق تقرير المصير لجنوب السودان ؟ وهل من الممكن أن تتوصل حكومة الخرطوم الحالية إلى وضع حد للصراع العرقى والسياسى والحزبى فى السودان باتفاقها مع القوى السياسية المكونة

للتجمع الديمقراطى بما فيه الحركة الشعبية للجنوب والاتفاق على قيام حكومة منتخبة ممثلة لكل الاتجاهات لاتفرق بين سكان السودان على أى أساس ثقافى أو دينى أو جغرافى أو تاريخى ؟ وهل يتحقق قول الأستاذ « جوركوج براج» - ممثل الحركة الشعبية للجنوب فى ندوة « مستقبل السودان فى ضوء الأحداث الأخيرة» بمعهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة المنعقد فى ديسمبر ٢٠٠٢ تعليقا على الحوارات التى دارت بخصوص تدخل القوى الخارجية وفى مقدمتها الولايات المتحدة - فى شئون السودان - " إن المشكلة الخاصة بالحرب الأهلية فى الجنوب بدأت فى السودان وسوف تنتهى فى السودان " ؟ إن تلك الاتجاهات السياسية الخاصة بالسودان وجنوبه تتوقف على كيفية تصرف حكومة الخرطوم الحالية ، وموقف زعامة الحركة الشعبية فى الجنوب ، وموقف الشعب السودانى فى كل مكان ، ثم أخيرا مواقف الحكومة والشعب المصريين - ذات الدور والعلاقات التاريخية بدول حوض النيل ، والتى تربطها بالشعب السودانى مصالح أبدية تتمثل فى مياه النيل - ومواقف منظمة الاتحاد الأفريقى وجامعة الدول العربية ، إذا ماأحست تلك القوى والدول والمنظمات بحرج الموقف وخطورته على مستقبل السودان والمنطقة بكاملها. ■



الأغنية الشعبية والمقاومة.. وسلطة

الخطاب الهامشى

■ عيد عبد الحليم

يعد الإبداع الشعبى أحد أهم أشكال الوعى الاجتماعى للجماعة، ففى الإبداع كما فى الوعى توجد مشاعر واتجاهات شعبية ، وهو مايسميه علماء الاجتماع بـ « السيكولوجيا الشعبية».

وتعد الأغنية الشعبية أحد الروافد المهمة لتنمية وعى الشعوب ، وقد لعبت دوراً مهماً فى نضالها ضد نير الاستعمار والديكتاتورية وهى إحدى اللبنات الأساسية للهوية والأصالة والخصوصية والتمايز الحضارى ، بما تطرحه من أنساق معرفية مبسطة ومتعددة الرؤى.

وإذا كان بعض الباحثين - من أمثال « الكسندر روشكا » - ينفى فكرة وجود إبداع جماعى شعبى ، والبعض الآخر يشكك فى إمكان حدوثه فى بعض المجتمعات - رغم اعتراف الكثير منهم بتأثير الجماعة فى سياق الإبداع إلا أن موقفهم فيما يبدو قد أتى نتيجة لسيطرة الوعى النظرى السائد فى معظم دراسات العلوم الاجتماعية.

فالإبداع الشعبى ليس ظاهرة عشوائية بل هو - فى الأساس - يرتبط بقوانين تحكمه وإن مالت تراكيبه إلى مايمكن أن أسميه بـ « فطرة الابداع» لأن الإنسان فى الأصل مبدع خلاق. والأغنية الشعبية كأحد الروافد المهمة لهذا الابداع الفطرى تأتى لتعبر عن المستضعفين الذين حوصر إبداعهم غالباً من المرور إلى الثقافة المكتوبة بعد أن اختمر - كثيراً - فى

الثقافة الشفاهية.

ومبدعو هذا النوع يتوجه انتاجهم الابداعي - غالباً - للتصالح مع الحياة والتخفيف من أثقالها لتكون أقل عناءً وأكثر إنسانية على حد تعبير د. عبد الباسط عبد المعطي في كتابه القيم « توزيع الفقر في القرية المصرية ».

ولعل من أهم سمات هذا النوع الفني ، أنه ينتمي بصورة أو بأخرى الى الفلكلور الذي يتسم بطبيعة هجومية اقتحامية ، حيث يخترق كل مايتوهمه البعض من أنه « فوق فلكلودي» ، فرحابة الجمل الحرة التي تأتي مقترنة بالنكتة والأسطورة يكسبه تنوعاً واختلافاً باختلاف الجو الطبوغرافي والمكاني. بالإضافة إلى كونه يخلق وجوداً خاصاً لسلطة الخطاب الهامشي.

عزف منفرد

وعلى مر التاريخ المصري انتشرت أغاني المقاومة ذات الطابع الشعبي وإن اشتهرت بعض المدن المصرية بفرق غنائية كان هدفها الأولشحذ الهمم ، واسيتنطاق البنية النضالية داخل التكوين المصري - وخاصة في الفترة مابين ١٩٥٤ و١٩٧٣ ، حيث ظهرت فرق " الطنبورة" و" السمسمية" في مدن القناة. والطنبورة عبارة عن فرقة أسسها زكريا إبراهيم ، وهي فرقة موسيية غنائية تعتمد على مايسمي بـ " المسرح الإرتجالي" ، هدفها الرئيسي احياء التراث الموسيقي الشعبي ومزجه بالحياة في مصر.

وتبلغ حصيلة الفرقة من الغناء المروث مايزيد عن ٢٠ سنة، تعتمد على تقديم التراث في جو يسوده المرح، من خلال تفاعل الموروث مع الترانيم الروحية مع السمسمية - وهي آلة وترية ذات أصول فرعونية ، أتت مع هجرة الصيادين القدامى القادمين من سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط إلى مدن القناة . وعن أشهر الآلات التي تستخدمها الفرقة إلى جانب « السمسمية» نجد « الناي » و« الصاجات» و« المثلث» و« الر» و« الطبول ».

وفي الوقت الحالي تقدم عروضاً أسبوعية في مدينة بور سعيد وقد أنتج عنها عدة زفلام تسجيلية منها فيلم " الضمة" وهو فيلم روائي قصير مدته ٥٠ دقيقة من إخراج سعد هنداوي عام ١٩٩٨. وفيلم آخر لمحطة «HRa » الألمانية إخراج باري جافن وألفريد هوبر.

كما صدر لها شريط كاسيت تحت عنوان « نوح الحمام» سنة ٢٠٠٢ وهو أول شريط كاسيت للفرقة في مصر.

قد ضمت إلفرقة مجموعة من المنشدين والمغنيين الشعبيين ، من أمثال : الريس إمبابي - توفي سنة ٢٠٠١ ، والريس أحمد وليم توفي سنة ١٩٩٢ ، وسعد أبو الشحات توفي سنة ١٩٩٤ والأسطى محمد القط توفي سنة ١٩٩٣.

بالإضـافـة إلى المجـمـوعـة الحـاليـة وتضم الشيخ رجب ومحمد السعيد والسيد الجيزاوى ، ومرسى إبراهيم ، وحمام ، ومحسن العشرى ، وأحمد كنش ، والعربى جاكوما ، ومنصور حسين ، ومسعد باغة ، ومحمد المصيلحى ، والعربى البيه ، وسامى عبد النبى ، ومحسن جبريل ، وشوقى الريدى ، وصابر جزر ، وصلاح الحصرى.

ومن أشهر الأغنيات التى تشدو بها الفرقة أغنية:

يامسافر بور سعيد
عند البلد الحزينة
سلم على كل نسمة
بترفرف ع المدينة
وهات حفنة تراب
واقطف لى عرق غاب
يابلدى ياعزيزة
فى نسمتك اللذيذة
شوقى يوم عن يوم يزيد
للغالية بور سعيد

أنواع الهجرة

وتعد هذه الأغنية إحدى أكثر الزغانى انتشاراً خاصة بين مهجرى القناة ، حيث الإحساس بالغربة الذى اكتنف الجميع ومن بينهم مطربى الطنبورة خاصة زكريا إبراهيم الذى انتقل مع أسرته مهاجراً إلى مدينة السنبلاوين.

وهذه الأيام تعد أكثر الأيام بؤساً فى عمر مدن القناة الثلاث « بور سعيد - الاسماعيلية - السويس».

فالهجرة الأولى فى ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثى واستغرقت عدة شهور ، والهجرة الثانية فى ١٩٦٧ بعد الهزيمة.

وقد اشتهرت أغانى « بور سعيد شباب ورجال » و« فى بور سعيد الوطنية » والتى يقول مطلعها :-

المجموعة : فى بور سعيد الوطنية
شباب مقاومة شعبية
دافعو بشهامة ورجولية
وحاربوا جيش الاحتلال
مبروك ياجمال
المؤدى : بالطيارات والمدافع
فشل هجومهم مش نافع
واحنا ببنادق بندافع
وربنا نصر الأبطال
مبروك ياجمال
المجموعة : فى بور سعيد الوطنية
شباب مقاومة شعبية
دافعوا بشهامة ورجولية
وحاربوا جيش الاحتلال
مبروك ياجمال
المؤدى : ايدين وبن جريون ومولية

جايين يحاربونا على إيه
طارت عقولهم ولإيه
علشان مأممنا القنال
مبروك ياجمال
مبروك يارجال
المجموعة : فى بور سعيد الوطنية
شباب مقاومة شعبية
دافعوا بشهامة ورجولية
وحاربوا جيش الاحتلال
مبروك ياجمال
المؤدى : فرنسا كانت سالبانا
والانجليز مصوا دمانا
وباريس بتاخد إعانة
قال إيه من أسهم القنال
ماقطعها جمال..

مواقف فدائية

وتستحضر بعض أغنيات « الطنبورة» جوهر التاريخ النضالى للشعب المصرى خاصة المواقف الفدائية فى فترة العدوان الثلاثى: وإن اتخذت بعض الأغانى قيمة الحوار كبنية أساسية للنص المغنى:

مثل أغنية « بلد الفدائيين» :

بلدى يابلد الفدائيين
لدى يابلد الثوريين ..
بافخر بيكى فى كل مكان
وأحلف بيكى بألف يمين
بلدى يابلد الفدائيين
اسمع قصة جندى شهيد
ابن بلدنا الحر سعيد
ضحى بهمة وعزم حديد
يوم عدوان ستة وخمسين
بلدى يابلد الفدائيين
كان يومها ماسك دورية
ع القنصلية الإيطالية
مليان حماسة ووطنية
عن الأعادى ماغمض عين
بلدى يابلد الفدائيين
واقف وايده على زناده
يحمى الأجانب فى بلاده
ويحمى أرضه وأمجاده
من الوحوش الهمجيين
بلدى يابلد الفدائيين
لما العدو فقد عقله
من اللى شافه حصل له
ضرب بوحشية قنابله
لكن قنابله تخوف مين
بلدى يابلد الفدائيين
قنصل إيطاليا طلع إنسان
قال للسعيد أنا عندى أمان
تعالى تنجا من العدوان
وإحنا لجهدك مش ناكرين
بلدى يابلد الفدائيين

رد السعيد بصوت عالى
بعد الوطن إيه يبقى لى
أموت شهيد وطن غالى
بلدى يابلد الفدائيين
سقط شهيد الحرية
على رصيف القنصلية
وتانى يوم الصبحية
بكوا عليه الإيطاليين
بلدى يابلد الفدائيين
بلدى ياغنوة على لسانى
حبك فى دمى وكيانى
فداكى أهلى وأوطانى
وبكرة راح نفدى فلسطين
بلدى يابلد الفدائيين

الوعى بالحدث

وليست « السمسمية» بمنأى عن الأحداث الجارية فى أرض فلسطين ، بل تعيش فى قلب الحدث لتواكب وتعبر ، وهذا يجرنا إلى الحديث عن دور الثقافة الشعبية وتزثيرها الواقعى فهى فى حد – ذاتها تعبير مكثف عن طموحات وآلام الناس التى أسهم الوجود الاجتماعى فى صياغتها عن وعى ، والوعى كما عرفه « ابن منظور» فى لسان العرب هو « عقيدة وعقل ووجدان » وهذه الأبعاد الثلاثة هى – تقريباً ماتكأت عليه وانشغلت به فرق السمسمية منذ نشأتها وخروجها إلى الشوارعلتشارك الناس آلامهم وأحلامهم ، ومن المعروف أن الفرقة ظلت عشرين عاماً منكفئة على ذاتها بعد أن ترسخت أفكارها وتم تأسيسها على يد « عبد الله كبربر» فى بداية الثلاثينيات.

ومن الأغانى التى اشتهرت بها الفرقة فى الفترة الأخيرة خاصة مع تصاعد الإنتفاضة الفلسطينية الثانية، أغنية « ياصهيون» والتى تقول كلماتها :

ياصهيون وياصهيون
فلسطين دى بلدنا يادون
فلسطين دى عربية مش عبرية
بره .. بره ياملعون
قال جايين يعملوا دولة
ماإحنا الأولى
والمجازر دى علاولة هى مقاولة
دى فضيحة فى الكون
ياعصابة وزعيمك، شارون
مالهمش دولة ولايحزنون
عملوا المدابح لأهالينا ولاحد يحوش
والعالم كله رفع صوته لشارون ولبوش
أما الشعوب العربية
عرفت طريق الحرية
دولة إيه ياصهاينة يادون
ياصهيون .. ياصهيون
فى رام الله ونابلس وجنين
فيه مقاومة فيه فدائيين

وإحنا عرب كلنا جايين
نحمى أرضك يافلسطين
مالكشى دولة ولايحزنون
ياصهيون .. ياصهيون
ترانيم الروح

وإذا كان هذا هو حال فرق السمسمية فى مصر ، فان الفرق الغنائية فى فلسطين تتضافر ألحانها مع الدم فى ترانين هى أشبه بشدو الروح، فالمنتفضون الفلسطينيون يستخدمون الأغنية الشعبية كسلاح زناسى فى عملية التعبئة الجماهيرية ، ففى أحيان كثيرة تتحول حفلات العرس الفلسطينية الى مناسبات قومية ، تتردد فيها كلمات تشيد بالدور الاستشهادى للفدائيين الفلسطينيين.

ويرجع هذا - فى الأساس- إلى وجود عدة فرق غنائية تقوم بهذا الدور النضالى ومن أشهرها فرقنا « نجوم الليل» و« الأنوار» وتسجل أشرطة الكاسيت الوطنية وتوزع فى الضفة الغربية وغزة ، وتشتمل هذه الأغنيات على المكونات الأخلاقية الوطنية للشعب الفلسطينى من خلال تمجيد المقاتلين الذين يحملون السلاح والاحترام للفلاحين والمزارعين المتمسكين بأرضهم مما يعكس العالم الروحانى لجيل الشباب فى تلك الأرض المقدسة.

ومن أشهر المطربين الشعبيين فى فلسطين « معروف الكزرون» من منطقة البيرة - والذى انتشرت أغانيه بين الصغار والكبار ومن أهمها « فى قدس القرآن لن يسيطر شعب غريب» و« دبابات عرفات تتجول وتسفك دماء الصهاينة» وأغنية « أريد بناء أرض وتربية أولادى على حب البندقية» ومن أهم الأغنيات المتداولة فى الشارع الفلسطينى أغنية " نزلنا إلى الشوارع" للمطرب " وليد عبد السلام" من مدينة " رام الله" يقول فيها :-

نزلنا الشوارع .. ورفعنا الرايات
نغنى للحرية .. أحلى الأغنيات
أغان للحرية .. والوحدة الوطنية
والحروب الشعبية .. طريق الانتصارات

وفى أغنية أخرى لنفس المطرب - وهو فى نفس الوقت المؤلف - تقول كلماتها:

مابدنا ناصحين يويا .. ولاسردين يويا
بدنا قنابل يويا .. سيل م القنابل يويا
السلاح بيدك يويا .. يرسم لك دربك يويا
والعقل فى راسك يويا .. تعرف خلاصك يويا

واستخدام الأغنية الشعبية كأحد أسلحة المقاومة يكمن وراء ذكاء فطرى ، فمن الصعب مراقبة مضمونها وضبط عملية توزيعها على الرغم من احتوائها على تعبيرات مباشرة ولاذعة.

أى أن مثل هذه الأغانتى لايستطيع النظام

الأمنى الإسـرائيلى الوقـوف على مـعناها الأصلى ، نظراً لما تعـتـمـد عليـه من رمـزية شديدة لاتفهمها سوى القلوب التى آمنت بالحق والنضال.

ويصف الكاتب الإسرائيلى « دون شنعار» الصـراع المحـتـدم بين الأغنيـة الشـعـبيـة الفلسطينية وجـهاز الأمن الإسـرائيلى بأنه « أشبه بلعبة القط والفأر»، نظراً للحمولة الرمزية التى تغلف الخطاب الإبداعى لهـذه الأغنيـة ، وذلك فى مـقـال نشـر مـؤخـراً فى جـريدة « يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية.

وهذا الصـراع لايتـوقف عن الرفض المعلن للقيادة السياسية لإسرائيل ، بل يتجاوز الى العـقـوبة بالسـجن ، فـمن يجـهـر بمثل هذه الأغانى المعادية للممارسات الإسرائيلية يحكم عليـه بالسـجن لمدة ثلاث سنوات ، أمـا إذا ماصـرحت الأغنية باسم الرئيس الفلسطينى " ياسـر عـرفـات " فـتكون العـقـوبة السـجن لمدة خمس سنوات !! ■

قـالوا

معلق أنا على مشانق الصباح

وجبهتى -بالموت- محنية!

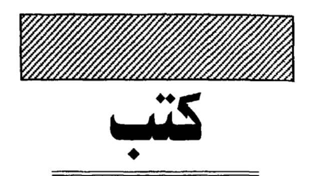
لأننى لم أحنها .. حية!

أمل دنقل

قــالوا

فى غرف العمليات
كان نقاب الأطباء أبيض ،
لون المعاطف أبيض،
تاج الحكيمات أبيض ، أردية الراهبات ،
الملاءات
لون الأسرة، أربطة الشاش والقطن
قرص النوم ، أنبوبة المصل،
كوب اللبن
كل هذا يشيع بقلبى الوهن
كل هذا البياض يذكرنى بالكفن!
فلماذا إذا مت ..
يأتى المعزون متشحين..
بشارات لون الحداد؟
هل لأن السواد..
هو لون النجاة من الموت؟
لون التميمة ضد.. الزمن ،
ضد من..؟
ومتى القلب -فى الخفقان- اطمأن؟!
***
بين لونين : أستقبل الأصدقاء ..
الذين يرون سريرى قبرا
وحياتى ..دهراً
وأرى فى العيون العميقة
لون الحقيقة
لون تراب الوطن!

أمل دنقل



فخ المنظور الثقافى

د. سمير أمين

فخ المنظور الثقافى المجرد

■ سمير أمين

تتلخص أطروحة رضا هلال فى كتابه المعنون بـ «المسيح اليهودى ونهاية العالم» فى مقولة بسيطة مفادها انحياز الولايات المتحدة لدولة إسرائيل ومساندتها مساندة شاملة بلا قيد ولا شرط فى مشروعها التوسعى الذى يسعى إلى تصفية الوجود العربى فى فلسطين على الأقل، بل وفى المناطق المجاورة «من النيل إلى الفرات» إذا سمحت الظروف بذلك.

ويرجع ذلك إلى أسباب ثقافية الطابع أكثر منها سياسة ، أى بتعبير آخر إن هذا الانحياز لاهوتى المصدر وليس انحيازا استراتيجيا ناتجا عن المشاركة فى المصالح . بل يزعم رضا هلال أكثر من ذلك ويدعى أن هناك تناقضا بين الخيار المذكور- أى مساندة إسرائيل- وبين مصالح الولايات المتحدة (دون تحديد مضمون ما يعنيه هو بالمصالح المعنية) ثم يستنتج رضا هلال، من اكتشافه لهذا التناقض المزعوم (والذى سوف نرى أنه قائم على تجاهل واقع المجتمع الأمريكى وممارسات طبقته الحاكمة) ، أن الجمهور الأمريكى-أى الرأى العام- هو الذى يفرض على مؤسسة الحكم هذا الخيار المنحاز للمشروع الصهيونى.

ثم تقوم الأطروحة على فضح «يمين مسيحى» له نظرة دينية تدعو إلى مساندة الصهيونية حيث إن المسيحية طبقا لهذا الفهم قد أصبحت «يهو مسيحية» أى مسيحية «نصف يهودية» ، ويبحث المؤلف عن مصادر هذا الفهم للمسيحية ، فيجدها فى تاريخ الثورة البروتستانية التى أعطت الأولوية لقراءة التوراة (العهد القديم) ولو على حساب مقولات الإنجيل

(*العهد الجديد*) ،كما أن رضا هلال قد اختار من بين مختلف مقولات الإنجيل التركيز على ذلك الفصل المعنون بـ «الرؤيا» **Apoc-alypse** المنسوب إلى القديس يوحنا ، وذكر بهذه المناسبة أن القصة المذكورة تقوم على تنبؤ بعودة اليهود إلى فلسطين ، وإحياء دولتهم اليهودية ثم عودة المسيح فاهتداء شعب إسرائيل للمسيحية ثم إنهاء العالم.

اليمين المسيحى

ينطلق رضا هلال من وصف صحيح ودقيق لظاهرة اليمين المسيحى الأمريكى المعاصر وممارساته وأساليب عمله وخطوات صعوده لدى الرأى العام ، ومدى اكتسابه نفوذا داخل المؤسسة الحاكمة وبالأخص فى صفوف الحزب الجمهورى.

وبما أن هذه الظواهر- والتى أعتبر أنا وصفها فى الكتاب المذكور صحيحا تماما- قد ظلت مجهولة إلى حد كبير فى المجتمع العربى والمصرى فإن إفادة الكتاب بذكرها قد أكسب المؤلف سمعة واسعة وقوة فى إقناع القارئ بصحة وأهمية أطروحته.

ولنذكر هنا باختصار تلك المقولات الرئيسية ، التى يقدمها هذا التيار الدينى المتطرف وممارساته وأساليب عمله ومدى مشاركته فى المؤسسة الحاكمة.

ثمة فعلا «يمين مسيحى» بشكل عام قد تجلى فى صور متتالية عبر التاريخ ، فالديانات -شأن المسيحية فى ذلك شأن جميع الديانات- ظواهر معقدة لها بالضرورة وجه اجتماعى . أقصد أن تعامل الديانة مع الواقع الاجتماعى، وتباين المصالح الفاعلة فى إطاره لابد أن يؤدى إلى تعدد «التفسيرات» . فهناك دائما تفسير «محافظ» (يمينى) يتمشى مع المصالح الحاكمة والمهيمنة ، كما أن هناك أيضا فى بعض الظروف تتبلور تفسيرات أخرى يطرحها المظلومون لدفع قضاياهم ، وهى إذن تفسيرات تقدمية (يسارية) إلى حد ما على الأقل .

هناك قاسم مشترك للتفسيرات اليمينية لا يتغير فى جميع الظروف ألا وهو الدفاع عن «أخلاقية محافظة» تضفى أهمية حاسمة لإدانة «التغيير» الاجتماعى بشكل عام وما يرافقه بدوره من تحولات فى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة، وخاصة فى مجال تنظيم العائلة، فالأخلاقية المحافظة تكره التغيير وتنظر له دائما على أنه مجرد« تسيب».

واليوم يركز اليمين المسيحى على إدانة الإجهاض والتسامح بالنسبة للممارسات الجنسية المثلية . بل يلجأ فى تعامله مع هذه الظواهر إلى استخدام وسائل العنف، بما فيها الهجوم البدنى على الأطباء والمرضات فى المستشفيات التى تمارس الإجهاض.

يضاف إلى ذلك إلى ذلك أن اليمين

المسيحى الأمريكى وهو يدافع عن مفهوم الحرية يكاد ينحصر دفاعه فى حرية تحرك الفرد فى إطار آليات وفعاليات السوق. أى بمعنى آخر دفاع عن« حرية المنشأة» فى إطار الرأسمالية Free enterprise، هكذا ليبدو أن اليمين المسيحى المذكور إنما هو يمين «حديث» بمعنى أن مفاهيمه للحرية والعدالة ليست هى مفاهيم اليمين المسيحى للقرون الوسطى. على سبيل المثال ، فهو إذن تفسير يتمشى تماما مع مقتضيات المعاصرة الرأسمالية ، وهنا نرى أن اليمين المسيحى المذكور يقع فى فخ الاستلاب السلعى الخاص بالنمط الرأسمالى ، فهو يمين حقيقى إذ إنه يعادى تماما مبادئ الاشتراكية التى تقوم على نقد هذا الاستلاب -من هنا كراهيته للشيوعية وبالتالى توظيفه من قبل المؤسسة الحاكمة. بيد أن رضا هلال يتجاهل تماما هذا الوجه من الإشكالية، وذلك لأنه يتجاهل تماما مفاهيم النقد الاشتراكى للرأسمالية، ومنها نقد الاستلاب السلعى فلا يهتم رضا هلال بماهية الرأسمالية كما سنرى فيما بعد.

ويفيد رضا هلال القارئ بمعلومات صحيحة وهامة حول مدى «تدين» المجتمع الأمريكى- بالمقارنة مع شعوب أوروبا- ومدى تغلغل فكر اليمين المسيحى فى هذا الإطار . ويشير إلى ممارسات وأساليب عمل استراتيجية وتكتيكية استخدمتها بعض الكنائس البروتستانتية والنحل الحديثة النشأة، قد أدت بالفعل إلى إكساب هذا التيار وزنا ثقيلا فى«الرأى العام» ، ومن هذه الأساليب التغلغل فى مؤسسات التعليم والقضاء والإعلام ، فالانتقال إلى المجال السياسى من خلال التركيز على جمع الأصوات الانتخابية لصالح مؤسسة الحزب الجمهورى .فالحركة- كما يقول رضا هلال- التى كانت «ما قبل السياسة» بمعنى أنها لم تسع إلى السلطة قد أصبحت الآن حركة سياسية تسعى إلى ممارسة السلطة.

كما أن رضا هلال قد ركز على الأساليب الإعلامية التى يستخدمها اليمين المسيحى الأمريكى ومنها بالأخص إلقاء خطب متكررة ومتبسطة فى الإذاعات وقنوات التلفزة(الوعظ التلفزى).

لا أختلف مع رضا هلال فى أقواله بهذا الصدد ، بل أوافقه تماما فى دقة وصحة وصفه للظاهرة.

على أن رضا هلال قد أضاف إلى مقولات اليمين المسيحى وممارسته الموصوفة أعلاه تركيزا خاصا على « نظرة» هذا التيار الدينى الرجعى إلى علاقته بالمشروع الصهيونى ، له أهميته الخاصة، وسوف نرجع إلى هذا الجانب من الإشكالية فيما بعد.

التخلف الثقافى تناقض وهمى

لن تفوت على من قرأ وصف رضا هلال لأفكار وممارسات اليمين المسيحى ، المشابهة التى تفرض نفسها بين تجليات هذا التيار الدينى المتطرف وبين تجليات الإسلام السياسى.

فالتياران يشتركان في سذاجة النظرة إلى « المشكلة الأخلاقية والثقافية» ووضعها فى مركز الاهتمام، إن لم يكن من التحليل العلمي- الناقص تماما فى كلتا الحالتين . والتياران يشتركان فى نفس النظرة المحافظة بل الرجعية وكراهيتهما للتغيير بشكل عام، ولما قد يحدث من تطور فى العلاقات العائلية بشكل خاص . والتياران يركزان على نفس الظواهر -مثل الإجهاض وتحديد النسل ..إلخ وكلاهما يلجآن إلى وسائل العنف من أجل «التخلص» مما يبدو لهما «تسيبا» . والتياران يستخدمان فى توظيف وسائل الإعلام وخاصة التلفزة. فمن سمع وعظا تلفزيا أمريكيا لا يفوت عليه التشابه الشامل بين أسلوبه وبين أسلوب الوعظ التلفزى للإسلام السياسى.

وكذلك نجد تشابها واضحا تمام الوضوح بين نجاح اليمين المسيحى الأمريكى فى المشاركة فى الحكم وما يحدث فى البلاد العربية . ففى كلتا الحالتين نواجه نفس ظواهر: ردة الدولة واتخاذها مواقف انتهازية فى مواجهتها للحركة المعنية ، وذلك سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الدولة الأمريكية نصف العلمانية أم بالنسبة إلى الدول العربية غير العلمانية!.

وكذلك فإن الحركتين تشتركان فى امتناعهما عن نقد الرأسمالية ، بل قبولهما مبادئ سيادة علاقات السوق كما هى بلا تحفظ ، فالإسلام السياسى هو الآخر يتجاهل مبادئ نقد الاشتراكية للرأسمالية ويقبل سيادة فعاليات السوق دون تساؤل يذكر . والحركتان أصبحتا حركتين سياسيتين بنفس المعنى أى حركتين تسعيان إلى السلطة فى إطار الرأسمالية فهما جزء لا يتجزأ من اليمين بشكل عام.

فالسؤال الصحيح الذى يجب أن يطرح هنا هو الآتى: ما هى المصالح الاجتماعية التى تخدمها هاتان الحركتان؟ ولماذا تلجأن إلى نفس الأسلوب « الدينى» شكليا والمتخلف فى حقيقة الأمر؟.

لم يطرح رضا هلال هذه الأسئلة بل لم يخطر بباله التشابه الذى رأيت من الضرورى توجيه النظر إليه.

أما أنا فأنسب الأسلوب الرجعى الدينى الشكل الذى يشترك فيه التياران من أجل التوصل إلى السلطة إلى ظاهرة مشتركة، ألا وهى التخلف الثقافى والسياسى للمجتمعات

المعنية. أقصد تخلف المجتمع الأمريكى ، بالمقارنة مع المجتمعات الأوربية التى تنتمى هى الأخرى إلى مراكز المنظومة العالمية ، وكذلك تخلف المجتمعات العربية والإسلامية فى المرحلة الراهنة بالمقارنة بما كان الأمر عليه فى مراحل سابقة من التاريخ القديم والحديث ، بحيث إن التناقض فى الظاهر بين المشروعين ، إنما هو تناقض وهمى .. فالصراع بينهما ليس صراع حضارات ، كما يحلو لخطاب هنتجتن المشهور أن يقوله ، بل أقرب إلى أن يكون صراعا بين بربريات كما كتبه جلبير أشقر ، أى صراع بين بربرية الاستعمار الأمريكى السائدة من جانب ، وبربرية رد الفعل من طرف بعض ضحاياه المتخلفين من الجانب الآخر.

كما أننا سوف نرى أيضا فيما بعد أن التشابه يتجاوز حدود المجال السياسى والاجتماعى ليشمل قضايا المنهج والتجاه إلى قراءة ساذجة للنصوص الدينية فى كلتا الحالتين، والاعتماد على منهج مثالى يصل إلى أقصى المثالية يتجاهل تماما إشكالية وطابع التحديات الاجتماعية الصحيحة.

ولنتناول الآن المفاهيم المطروحة فى كتاب رضا هلال حول « اليهو مسيحية» ومقوماتها ومصادرها.

المخلوق والخالق

تنحصر أطروحة اليمين المسيحى فى هذا المجال- طبقا لرضا هلال -فى قصة إحياء دولة إسرائيل ، وإعادة بناء معبد أورشليم ثم عودة المسيح واهتداء شعب إسرائيل بالمسيحية فإنهاء العالم.

الملاحظة الأولى التى أود أن أطرحها بهذا الصدد هى أن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم مسيحيين متدينين ، لا يؤمنون على الإطلاق بمثل هذه القصة، علما بأن المتدينين أنفسهم يكونون أقلية صغيرة فقط- فى فرنسا(١٠٪) -وأن نسبتهم تتراوح حول الثلث فى بلدان أوربية أخرى ، فلا يمثلون أغلبية في الولايات المتحدة . وعلما أيضا بأن الأغلبية الساحقة فى صفوف اليمين المسيحى نفسه يكتفون بالمقولات المحافظة المذكورة فيما سبق ويرضون بها دون إضفاء أى اعتبار «للقصة» التى اهتم رضا هلال بذكرها.

لئن آمن البعض ، ومنهم «شخصيات أمريكية كبرى» مثل الرئيسين ريجان وبوش ، بمثل هذه الخرافة. لست أدرى ، ولكن أستطيع أن أتصور أن القدرة الذهنية المحدودة لمثل هذين الشخصين تتيح مشاركتهما فى الإيمان بمثل هذه الخرافة.

على أن الإيمان بالقصة يفترض درجة من السذاجة يستحيل أن نتصورها سائدة عند

صناع القرار السياسى ، الذين تتكون منهم المؤسسة الحاكمة ، فعلى سبيل المثال تقول القصة إن شعب إسرائيل على وشك الاهتداء بالمسيحية! ورضا هلال يوحى بأن « اليمين المسيحى» يعتمد فى صنع قراراته السياسية على القناعة بأن الأمر على هذا الوجه ، فلا يميز رضا هلال بين « فكر » النحل الأمريكية المتخلفة المذكورة -وهو فكر ساذج بالفعل ناتج عن تخلف الثقافة الأمريكية -وبين فكر المؤسسة الحاكمة، وهو فى رأيى وبالتأكيد فكر عقلانى منطقى غير ساذج وإن كان إجراميا وقادرا على توظيف سذاجة وتخلف النحل المعنية.

وبالقطع لا تعتمد المؤسسة الحاكمة فى صنع قراراتها على مثل هذا «الأمل» الغريب ألا وهو أن شعب إسرائيل على وشك الاهتداء بالمسيحية.

فالمؤسسة الحاكمة الأمريكية تعتمد فى صنع قراراتها على أسس أخرى . وتطور استراتيجيات وتكتيكات عقلانية تماما من أجل دفع مصالحها الاقتصادية والسياسية والجيو استراتيجية لادخل فيها لمقولات الخرافة المذكورة.

وسوف نرى أن التجاء رضا هلال إلى هذه الفرضية الغربية ألا وهى أن المؤسسة الأمريكية الحاكمة «تؤمن» بخرافة قصة اليمين المسيحى المتطرف المذكورة ، ليحل عنده محل البحث عن المصالح الحقيقية التى تمثلها هذه الطبقة الحاكمة ، إنما يلعب دورا أيديولوجيا معيناً فيؤدى فى نهاية المطاف إلى عجز فى رسم استراتيجية فعالة فى مواجهة خطط العدو الاستعمارى الحقيقى.

ملاحظاتى التالية تخص نظرة رضا هلال لتاريخ المسيحية ولاهوتها ، وهى نظرة ضعيفة الأساس تظهر أوجهاً عديدة من التجاهل الخطير فى هذه المجالات.

أولا: يعلم الجميع أن التوراة كتبت فى عصر نفى اليهود فى بابل فى القرن الخامس قبل الميلاد، وأن العودة المذكورة فى الكتاب تشير إلى إنهاء هذا النفى لاغير ، فلا تمت بصلة للعودة التى نادت بها الصهيونية الحديثة، وعندما أقول «الجميع» أقصد الأغلبية الساحقة فى صفوف المتدينين هنا وهناك وخاصة فى أوروبا .أما الجماهير غير المتدينة فلا تهتم أصلا بتاريخ التوراة ومقولاتها.

ثانيا: لا يخلط المسيحى المتدين فى أغلبيته الساحقة بين الشعب المسيحى وشعب إسرائيل فالمتداول عنده أن المسيحية ديانة أقيمت على طموحات عالمية، وبالتالى فإن مفهوم الكنيسة قد حل محل شعب إسرائيل وذلك بشكل نهائى.

ثالثا: لا يضفى المسيحى المتدين، فى

أغلبيته الساحقة ، أهمية ما لقصة عودة المسيح وإنهاء العالم، فالتفسير الدارج عنده عن فصل الرؤيا وعودة المسيح وإنهاء العالم المنسوب للقديس يوحنا إنما هو أن هذه القصة تمثل تجليا آخر لقصة إحياء الموتى الموجودة لدى ديانات الكتاب الثلاث ، بينما التفسير الذى أصبح الآن سائدا عند المسيحيين المحدثين فى البلدان المتقدمة ذات الثقافة العالية هو تفسير قائم على قراءة دلالية للتراث الدينى.

لم يدرك رضا هلال أن ثمة اختلافا جوهريا بين التراث التلمودى ، وكذلك القراءة النصية الموجودة عند البعض فى الشريعة الإسلامية ، وبين القراءة الحديثة لتراث اللاهوت المسيحى الذى لم يجد أمامه «نصا واحدا كاملا ونهائيا» فتصدى إلى نصوص متعددة وغير دقيقة ، الأمر الذى فرض عليه الاعتماد على قراءة دلالية للعهد الجديد ، حتى أصبحت المسيحية بالتدريج عند أقسام مهمة ممن يعتنقونها -خاصة فى أمريكا اللاتينية وأوروبا ذات التراث الثورى،كما يقال عنها «ديانة دون دوغما». هذه الأقسام المهمة لا تمثل طليعة منعزلة عن شعوبها ، لكن رسالتها بكل ما تنطوى عليه من سمو أخلاقى وتوجه إنسانى شامل ، وتركيز على آمال وحقوق المستضعفين فى الأرض وتغليب الأمل فى المستقبل على عوامل اليأس ، تتمثل على المستوى العقائدى فى الإيمان بأن ثمة تلاقيا سوف يتبلور من خلال تطور إنجازات الإنسانية الصادرة عن الإلهام ومشروع الرب . هكذا سوف يتحقق بالتدريج جوهر العقيدة القائلة بأن المخلوق قد خلق على صورة الخالق.

فلسفة التنوير

لن أخوض هنا فى مزيد من التفاصيل حول مختلف أوجه إشكالية مسيرة العقيدة الدينية المعنية، مكتفيا بالإشارة إلى ما سبق أن كتبته (انظر العام والخاص فى الديانات الكبرى) وأقل ما يمكن أن يقال عن منهج رضا هلال هو أنه قائم على معرفة منقوصة للعقائد المذكورة ، وتجاهل تطورها والقضايا التى تعارضت على أرضيتها مختلف تيارات اللاهوت ، علما بأن الاستنتاج العام الذى أشرنا إليه بشديد من الإيجاز ، يتعلق بجميع التيارات التقدمية(مثل لاهوت التحرير) بل وأيضا ببعض التيارات المحافظة التى لا تستطيع أن تنعزل تماما عن التقدم المفاهيمى العام الذى يسرى منذ زمن فى مجتمعاتها ، حتى أصبحت على ضوئه أقوال النحل الأمريكية تمثل « الشاذ» والاستثنائى لا العام والمقبول.

رابعا: تظهر تماما نواقص منهج رضا

هلال فى تناوله قضية « مصادر» الأطروحة الشاذة التى حلا له أن يركز عليها.

فلم تتجاوز نظرة الكاتب لحركة الإصلاح البروتستانتى حدود التعميمات الدارجة التى لا يقبلها الدارس المثقف للتاريخ.

تنحصر هذه النظرة فى جملة واحدة (صفحة ١٦٦) تقول إن « البروتسانتية أكدت الفرد وهو الوصى على عقله والمسئول عن نفسه بيد أنها جذرت التراث اليهو مسيحى».

يعزى الجزء الأول من الجملة إلى الأطروحة التى قدمها فيبر فى زعمه المشهور أن البروتستانتية هى مصدر نشأة الرأسمالية . وبالرغم من أن هذه الأقوال قد اكتسبت شهرة فى البلاد الأنجلوسكسونية- ربما لأنها تمتدح دورها فى إبداع الحداثة- إلا أنها فى واقع الأمر ضعيفة الأساس . فماركس ومن بعده العديد من علماء التاريخ ، قد طوروا نظرة مختلفة تماما عن هذا الفصل من التاريخ الأوروبى ، فاعتبروا البروتستانتية شكلا مبكرا وغير ناضج تجميعى ضم معا مصالح البرجوازية الناشئة ، ومصالح الإقطاع المهيمن سابقا ، فأضفى طابعا وطنيا للمؤسسة الدينية البروتستانتية ، كما أن ماركس قد أشار إلى الطابع الرجعى للحركة اللوثرية- وهو ناتج تخلف ألمانيا- وتحالفها مع أمراء الإقطاع ضد ثورة الفلاحين . أما المذهب الكلفينى الذى نشأ وانتشر فى أقاليم متقدمة بالمقارنة مع أوضاع ألمانيا، فلم يمثل هو الآخر حركة جذرية من أجل تكريس سلطة البرجوازية وانعتاقها تماما عن قيود الماضى الإقطاعى. فلم تتحقق هذه الثورة فى شكلها الكامل إلا بعد أن نضجت الظروف فأبدعت فلسفة التنوير مفهوم العلمانية أى الفصل بين الدين والدولة.

يبدو لى أن أهمية ما ذكرته هنا-ورضا هلال يتجاهل تماما مقومات هذا الفصل من تاريخ الفكر الأوروبى-هو أنه يفسر، جزئيا على الأقل، تخلف الفكر السياسى فى أوروبا البروتستانتية ولاسيما فى مجتمع ابنتها الأمريكية الشمالية، وبالتالى العقبات التى حالت دون قبول الفكر الماركسى فى هذه المناطق . من هنا نستطيع أن ندرك الأسباب التى أدت إلى ظهور لاهوت التحرير التقدمى فى الأوساط الكاثوليكية ، بينما أصبحت بالفعل البروتستانتية أرضية خصبة لإنتاج نحل رجعية متخلفة.

المنهج القاصر

ويسير الجزء الثانى من تعميم رضا هلال إلى إحياء قراءة التوراة فى الأوساط البروتستانتية . الملاحظة حقيقية وصحيحة فى حد ذاتها إلا أنها ، لا تعنى كثيرا وبالقطع لا تعنى أن المسيحية بشكل عام أصبحت بعد ذلك «يهو مسيحية» بصرف النظر عن الاستخدام

السياسى فى أمريكا بوجه خاص لهذا الاصطلاح اللقيط الحديث، وعن مجاراة بعض مثقفى السلطة وأجهزة الإعلام المغرضة أو الجاهلة لمن ابتدعوا هذا المصطلح لأسباب مرتبطة فى نهاية الأمر بالحرص على إعطاء غطاء ثقافى أو دينى مقبول جماهيريا ، للتوافق بين المصالح الإمبريالية الأمريكية وأطماع الصهيونية العالمية. والحكم فى هذه القضية يتطلب فحصا أعمق فى أوجه التشابه والتباين بين ديانات الكتاب الثلاث ، إذ إن كلا منها تعترف بالتوراة. ويبدو أن رضا هلال غير مؤهل فى هذا المجال فأصبحت ملاحظاته بهذا الصدد سطحية للغاية. فعندما يشير- على سبيل المثال- إلى «تأثير» الفيلسوف اليهودى بن ميمون على الفكر الغربى ، ينسى تماما تأثير ابن رشد الأقوى والأعمق. ويرجع نقص رضا هلال بالأساس إلى تجاهله منهج اللاهوت وتاريخ الفلسفة الأوربية وإلى اكتفائه بأسلوب القراءة النصية وهى قراءة غريبة عن التراث الغربى المعنى.

خلاصة القول إن النظرية التى يقدمها رضا هلال تتسم بدرجة عالية من السطحية ، وهو يعمد إلى تكرار العديد من الأفكار المسبقة بل والخرافات التى نشرها حديثا الإسلام السياسى والتى مصدرها الأساسى خليجى فى كثير من الحالات.

وسوف نرى الآن أن نواقص رضا هلال فى المجال السياسى المناسب لدراسة قضية التحالف بين « الغرب» (أوروبا والولايات المتحدة) والصهيونية ثم دولة إسرائيل ، لا تقل خطورة عن نواقصه فيما يستنتجه من قراءة العقائد الدينية المعنية هنا.

يروج الخطاب السائد فى المرحلة الراهنة مقولة «صراع الحضارات» ،والمقصود من وراء هذه المقولة ، هو القول بأن التناقضات الأساسية التى تحرك التاريخ المعاصر قد انتقلت من أرضية الصراع الطبقى والمنافسة بين القوميات والدول، إلى الأرضية الثقافية وأن الثقافة المعنية هنا تتسم بدورها بطابع ثبات مقوماتها عبر التاريخ.

لن أناقش هنا هذه الأطروحة التى تبدو لى أقرب إلى أن تكون برنامجا استراتيجيا فى خدمة مصالح الاستعمار منها إلى نظرية قائمة على أسس علمية صحيحة، فالمهم بالنسبة إلى موضوعنا هنا هو أن نلاحظ تطوير البعض لنظرية موازية فى البلاد العربية، وهى نظرية تزعم أن «صراع الحضارات» (وهو يتحول إلى صراع الديانات) ليس واقعا جديدا بل ظاهرة قديمة قدم العلاقات بين الغرب والشرق ، كأن الانتماء الدينى والعداء الدائم قد تحكما فى العلاقات بين « الغرب المسيحى» و«الشرق الإسلامى» تحكما مطلقا ، حتى أصبحا

المحرك الأساسى فى رسم مسيرة التاريخ وفرضا عليه خطا مستقيما وذلك منذ الحروب الصليبية إلى اليوم.

يبدو أن رضا هلال لم يتبن هذه النظرة فقط بل أضاف إليها ، فتحول المسيحية إلى يهو مسيحية– هكذا، دون تحديد للمنطقة الأمريكية التى نشأ وانتشر فيها هذا المصطلح، أو بيان الأسباب الحقيقية لاختراعه فى هذا الوقت بالذات، قد أدى إلى وضع المسيحيين واليهود فى سلة واحدة فى مواجهة المسلمين ، وبالتالى فإن التحالف بين الغرب والصهيونية صار تحالفا ذا أصول دينية تتجاوز المصالح السياسية والاقتصادية ، كما يجرؤ رضا هلال أن يقول : كأن الاستيطان الإسرائيلى فى أرض فلسطين يمثل تكراراً للفتح الصليبى.

يكتظ كتاب رضا هلال بالتعليقات حول وقائع مختارة لكى توحد بأن تطور الأمور قد خضع بالفعل لهذا المحرك « الدينى» الرئيسى بل والوحيد .ومن أجل تحقيق غرضه استبعد صاحب الأطروحة ألوف الوقائع التى تشكك فى صحة نظريته ، فليس هذا المنهج ناقصا من الزاوية العلمية فقط، بل أصبح تمرينا أيديولوجيا ساذجا ومبتذلا يحول دون فهم قضية الصهيونية ، وأسباب مساندة الاستعمار لها فهما صحيحاً.

على سبيل المثال ينظر رضا هلال إلى الحروب الصليبية على أنها حروب دينية ولاغير، متجاهلا طابعها الرئيسى الحقيقى والثابت عند جميع المؤرخين ، ألا وهو أنها تجليات للصراع المتحكم فى هذا الفصل من التاريخ من أجل السيطرة على« طرق الحرير» .وفى هذا الإطار سعى كبار الإقطاعيين فى غرب أوروبا(الافرنج) إلى إنهاء احتكار الدولتين الشرقيتين على طرق التجارة الأساسية وهما دولة الخلافة الإسلامية ودولة الإمبراطورية الشرقية المسيحية.

هكذا نرى أيضا أن النظرة الأحادية الجانب لرضا هلال تحول دون فهمه للعديد من الوقائع التى لعبت دورا حاسما فى تطور تاريخ أوروبا ، تحالف ملوك فرنسا مع السلطان العثمانى ضد إمبراطور النمسا ، الأمر الذى ساعد على فتح البلقان واقتراب العثمانيين من فيينا.

أوهام عقيمة

هكذا ينقل رضا هلال تلك القصة التى روجت حديثا والمتعلقة بنداء بونابرت لليهود عند دخول جيوشه فى فلسطين عام ١٧٩٨ ، حتى صار الأمر كأن بونابرت قد اخترع الصهيونية قبل تبلور الظاهرة نفسها ! كلام ساذج ، يتجاهل طابع المشروع الأصلى ، وهو إقامة إمبراطورية شرقية جديدة قادرة على

تهديد موقع الانجليز فى الهند ، وإن بونابرت استخدم فى هذا المنظور جميع وسائل «الانتهازية السياسية» ومنها ، على سبيل المثال ، مشروع إسلام جيشه الذى أفشله شيخ الأزهر برفضه طلب بونابرت لفتوى يستثنى بها الجنود من مع شرب الخمر!.

وفى تناوله لإشكالية «المعاداة للسامية» لم يشر رضا هلال إلا إلى ذلك التحول فى موقف لوثر بعد أن رفض اليهود الاهتداء بالمسيحية المطلوب منهم فى دعوة زعيم الإصلاح، ولا يذكر أيا من الكتب العديدة التى درست المشكلة بأسلوب علمى حتى وضعت الجانب الدينى فى إطاره النسبى وربطته بالجوانب الاجتماعية الأخرى (مثل كتاب إبراهام ليون مثلا) .

ليس رضا هلال مؤهلا لفهم معقدات المشروع الصهيونى وإقامة دولة إسرائيل ومساندتها من قبل القوى الاستعمارية السائدة. فالغرب المسيحى يبدو القارئ المتعجل لكتاب رضا هلال كما لو كان قد أصبح واحدا، وبالتالى الحليف الأصلى الطبيعى والدائم للمشروع الصهيونى ، هكذا يتجاهل فعل التناقضات بين مختلف القوى الاستعمارية..

على سبيل المثال حقق المشروع الصهيونى انتصاره الأول من خلال تحالفه مع أهداف استراتيجية الاستعمار البريطانى ، الذى سعى إلى تكريس موقعه المهدد فى مصر خلال الحرب العالمية الأولى . ولذلك بالتحديد امتنعت فرنسا عن الاعتراف بشرعية إعلان بلفور.

حدث التقارب بين فرنسا وإسرائيل أثناء حرب الجزائر ومساندة النظام الناصرى للطرف الجزائرى ، اتخذت الولايات المتحدة موقفا معاديا له ، فاستغلت الظروف من أجل تصفية مواقع النفوذ الأوربى فى الشرق الأوسط لصالح انفراد المصالح الأمريكية . ولم يشر رضا هلال إلى هذا الفصل من التاريخ.

يرجع التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى فصل حديث من التاريخ المعاصر ، عندما أدركت واشنطن استحالة اعتمادها على النظم الوطنية الشعبوية (مصر وسوريا والعراق) وعندما أثبتت إسرائيل من خلال حرب ٦٧ قدرتها العسكرية المتفوقة على قوى النظم العربية ، وقد أوضح الباحث الأمريكى (اليهودى) نوزمان فنكلشتان ozman Finkelstein ذلك فى كتابه اللامع حول(ضد) صناعة الهولوكوست».

من هنا يظهر التقاء مصالح إسرائيل والولايات المتحدة فإسرائيل فى حاجة إلى أن يظل العالم العربى ضعيفاً حتى تستمر فى مشروعها التوسعى . وكذلك فإن مشروع الهيمنة الأمريكية على صعيد عالمى يقتضى هو

الآخر أن تظل الدول العربية فى موقع هش داخل المنظومة العالمية، حتى تضمن واشنطن سيطرتها على الثروة النفطية ، وهى بدورها شرط مهم من شروط تكريس قدرة أمريكا على التحكم فى أمور الاقتصاد العالمى .

يقوم التحالف الأمريكى الصهيونى على الالتقاء فى هذه المصالح المهمة والمشتركة التى يستحيل الفصل ، بينها ،بحيث أن الاشتراتيجية القائلة بالاعتماد على واشنطن كوسيلة للضغط على إسرائيل، لن تغذى سوى أوهام عقيمة .كما أن المقولات والأطروحات ذات الطابع الأيديولوجى (بل «ودينى» الشكل) لا تعدو كونها أدوات توظف فى خدمة المصالح السياسية المادية المذكورة ولاغير.

وبناء على ذلك استبعدت أوروبا من المسرح الشرق أوسطى ، الأمر الذى يفسر بدوره وبقدر كبير على الأقل موقف الفاتيكان الذى لم يعترف بإسرائيل إلا فى أعقاب اتفاقية مدريد عام ١٩٩١ ، أى بعد اعتراف الفلسطينيين والعرب أنفسهم ، أين الجريمة هنا؟.

وقد وظف العنصر الدينى بالفعل فى كثير من التطورات التاريخية المعنية هنا ، ولاسيما من خلال تعبئة صناعة الهولوكست المذكور ، ولكن لم يكن يوما هذا العنصر لا وحيدا فى إضفاء فعالية للاستراتيجيات ولا حتى رئيسيا فى العديد من الحالات.

لئن كانت الاستراتيجية الأمريكية تستغل أقوال(بل وخرافات) تيارات اليمين المسيحى المتطرف، إلا أنها تستغل أيضا تحالفها مع النظم الإسلامية فى الخليج وباكستان وغيرها ، ولا ترى تناقضا بل تكاملا بين تحالفها مع الصهيونية من جانب وتكريس علاقاتها بالإسلام السياسى من الجانب الآخر.

التوظيف المتبادل

ثمة تعاطف حقيقى -فى رأيى- بين الرأى العام الأمريكى والمشروع الصهيونى ، ولا شك أيضا- فى رأيى- فى أن أسلوب قراءة التوراة عند« البوريتان» الإنجليز الذين شبهوا هروبهم من إنجلترا بهروب قدماء «العبرانيين» بحثا عن أرض الميعاد (حتى أصبحت أمريكا أورشليم الجديدة) قد لعب دوره فى انتشاره هذا التعاطف خارج الأوساط الأمريكية اليهودية/

على أننى أطرح هنا، أن ثمة عنصرا مشتركا آخر وأقوى ألا وهو أن الثقافتين الأمريكية والإسرائيلية تقومان على نفس مبدأ الاستيطان وإبادة السكان الأصليين.

ليست العناصر الثقافية هى محرك التاريخ الأساسى ، بالرغم من أهميتها والدور الذى تقوم به بفاعلية فى مساندة الاستراتيجيات فى بعض الاحالات.

خلاصة القول إن رضا هلال ينطلق من وصف صحيح لمقولات التيار المتطرف فى اليمين المسيحى الأمريكى المعاصر ، ثم

يستنتج استنتاجات خاطئة تماماً ، فهى استنتاجات لا علاقة لها بالوصف المذكور ، بل استنتاجات غريبة ومدهشة تتلخص فى جملة هى أن أطروحات اليمين المسيحى لا تتمشى مع المصالح الحاكمة فى الولايات المتحدة! وبالتالى تصير المؤسسة الأمريكية الحاكمة بريئة بل هى ضحية تطرف رأى عام شعبى متخلف ،يفرض عليها مساندة المشروع الصهيونى لأسباب «دينية» بحتة، ناتجة عن قراءة معينة للتوراة واللاهوت المسيحى!.

ولم يذكر رضا هلال مرة ما يقصده بالمصالح الأمريكية المعنية . بل أزعم أن المنهج الذى يستخدمه يجعل تحديد محتوى هذه المصالح أمراً مستحيلا ، حيث إنه منهج لا يهتم أصلا بجوهر مقومات المجتمع الأمريكى ، فيتجاهل طابعه الرأسمالى ، وهيمنة المال الاحتكارى للشركات العملاقة ذات النشاط العالمى ، وبالتالى كون الاستراتيجيات التى تطورها المؤسسة الحاكمة(وهى فى خدمة هذه المصالح) ذات طابع استعمارى بالضرورة . هى من ثم تعتمد على وسائل العنف المتزايد (ومن هنا تحالفها مع الصهيونية فى منطقة الشرق الأوسط) من أجل إخضاع العالم بأجمعه والعالم الثالث بصفة خاصة لمقتضيات تحكم مصالح رأس المال الأمريكى فى شئونها . وفى هذا الإطار تطور المؤسسة الأمريكية الحاكمة وسائل عقلانية تماما، فى خدمة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها ، والتحالف الأمريكى / الصهيونى جزء لا يتجزأ من هذه الوسائل العقلانية ، فاليمين المسيحى هو فى خدمة هذه السياسة وليس داخلا فى تناقض معها . والمؤسسة الحاكمة هى ألتى توظف اليمين المسيحى وليس العكس.

القاسم المشترك

يقوم منهج رضا هلال على انقلاب علاقة السببية -ولكى يتوصل إلى هذا الانقلاب كان لابد أن يفترض صاحب الأطروحة من الأصل أن العقائد الدينية ورؤياها للقضايا المطروحة ، هى التى تحكم مسيرة التاريخ . الأمر الذى يفترض بدوره استبعاد التساؤل حول كيفية تكوين الرؤى «الثقافية» المعنية . فلا يهتم رضا هلال باكتشاف الأسباب التى تجعل مجتمعا ما(أو فئة معينة منه) يميل إلى الاهتداء بتفسير معين من بين العديد من التفسيرات ، التى تقلبها العقيدة والنص .كما أنه لا يهتم باكتشاف شبكة العلاقات التى تربط مختلف الرؤى «الدينية» والأوجه الأخرى للواقع المجتمعى .كأنك قدمت تفسيراً لسياسة دول الخليج من خلال قراءة نصوص مذهب الوهابية وإهمال الطابع للمجتمع المعنى والثروة النفطية!

ثمة قاسم مشترك يجمع منهج رضا هلال وخطاب الإسلام السياسى وخاصة الخليجى منه وأطروحة هنتجتن المشهورة حول «صراع الحضارات» ألا وهو الاعتماد على الفرضية «الثقافوية» القائمة على إهمال جميع جوانب الواقع الاجتماعى عدا بعده «الثقافى» .فالمنهج يخدم تماما استراتيجية الاستعمار الأمريكى وطموحاته فى السيادة العالمية.

كما أن هناك تشابها عجيبا يستحق أن يذكر ، بين أطروحة رضا هلال والخطاب السياسى لنظم الخليج- فهى أيضا تزعم أن العيب ليس فى طابع الرأسمالية ومقتضيات تحكمها، بل فى مقومات «الثقافة الغربية المسيحية» .هكذا تصير ممارسات رأس المال المهيمن للشركات العملاقة بريئة من المسئولية فيما يحدث من استخدام وسائل العنف وعسكرة العولمة، هكذا تصير المؤسسة الأمريكية الحاكمة بريئة مما يحدث فى فلسطين وهو ناتج الرؤية اليهومسيحية التى يفرضها الشعب الأمريكى على قياداته . أكان هذا التشابه من باب الصدفة؟.■

قالوا

-إن عدم انتماء أمل دنقل لتيار سياسى معين يعبر عن حقيقتين ، الأولى هى اعتزازه بحريته كشاعر وكمبدع ، يريد أن يتحرر من قيود الالزام والالتزام التى تفرضها عليه التنظيمات الحزبية التى كان بعضها تحت الأرض، ولم يكن أمل دنقل بصراحته المعروفة قادراً على أن يكون تحت الأرض ، كما أنه لم ينتم لتنظيمات ما فوق الأرض لأنه لا يريد أن يكبل قصائده بإيحاءات رسمية تحوله إلى بوق إعلامى لسياساتها ، وهذه هى حرية المبدع، أن يلزم نفسه لا أن يكون ملزما من أحد.

محمد إبراهيم أبو سنة

تقارير

اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية

■ د. شريف فياض

يمكن تعريف اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية على أنها اتفاقية تجارية تم إبرامها بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى تتناول كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتتناول ملفات الزراعة والصناعة والخدمات ، وتهدف مصر من وراء تلك الاتفاقية إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فى حين يهدف الاتحاد الأوروبى إلى زيادة التبادل التجارى بينه وبين مصر فى إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والعمل على زيادة التعاون بينه وبين مصر فى المشكلات التى يعانى منها مثل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية إليه وغيرها من تلك المجالات.

تاريخ الاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبى :

ليست هذه الاتفاقية هى الأولى من نوعها التى توقعها مصر مع دول الاتحاد الأوروبى ، حيث كان قد تم توقيع أو عمل الاتفاق التفصيلى بين مصر ودول الاتحاد الأوروبى خلال عام ١٩٧٧، ولكن لم يأخذ هذا الاتفاق (الاتفاق التفضيلى) فى الاعتبار كافة أوجه الحياة الاقتصادية ، بل ركز بشكل أساسى على الصناعة والزراعة وبعض السلع فى هذين المجالين وليس كافة السلع . وينشأ اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية من إعلان برشلونة حيث حدد هذا الإعلان ثلاثة محاور وهى التفاوض على اتفاقات التبادل التجارى الحر مع هذه البلدان على ألا يقتصر على مجرد التجارة السلعية مع إنشاء منطقة متوسطية

للتجارة الحرة وتقديم مساعدة مالية مهمة لتيسير التعديلات اللازمة(٥ر٥ مليار وحدة نقدية أوروبية).

اتفاقية الشراكة الأوربية المصرية :

تتكون اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية من عدد من البنود كما هو موضح و يمكن إبراز بنود الاتفاقية الأساسية فى الآتى:

أهداف الاتفاقية ، الحوار السياسى ، حرية انتقال السلع سواء الصناعية أو الزراعية ، حق اقامة وتوريد الخدمات ، انتقال رأس المال والمجالات الاقتصادية الأخرى ، التعاون الاقتصادى .. وتتناول مجالات عديدة : الحوار والتعاون فى المجال الاجتماعى ، التعاون فى مجال منع ومراقبة الهجرة غير الشرعية والشئون القنصلية الأخرى ، التعاون فى مجال الثقافة والاعلام ، التعاون المالى وأخيراً الإجراءات التنظيمية والتى تتناول الشروط والإجراءات الخاصة بتنفيذ تلك الاتفاقية.

تقييم اتفاقية الشراكة فى المدى الطويل والمدى القصير :

أولا : على المدى الطويل :(بعد اثنى عشر عاماً أى بعد التطبيق الكامل للاتفاقية) حيث قامت إحدى الدراسات (مرسى ١٩٩٩) (١) بتقييم الآثار العامة للاتفاقية وذلك بعد التطبيق الكامل لها ، فبالتالى توصلت إلى بعض الآثار السلبية وبعض الآثار الإيجابية من وجهة نظر الاقتصاد المصرى.

وتتمثل الآثار الإيجابية فى ارتفاع حجم الصادرات الزراعية وارتفاع سعر صرف الجنيه ، زيادة الناتج الحدى لعنصر العمل ، وانخفاض فى حجم العمالة فى القطاع الحكومى وأخيراً انخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم).

أما الآثار السلبية فتتمثل فى : انخفاض طفيف فى مستوى الناتج القومى الحقيقى ، انخفاض الاستثمار الحقيقى والدخل الحقيقى المتاح للإنفاق فى الريف والحضر ، زيادة معدلات البطالة بصورة جوهرية ، انخفاض الطلب الفعلى ومستويات الاستهلاك فى القطاع العائلى فى الريف والحضر ، تقلص الإنتاج فى القطاعين الزراعى والصناعى وكذلك فى قطاع الخدمات ، انخفاض معدلات الربحية فى القطاع الصناعى بصفة خاصة نتيجة لارتفاع تكلفة عنصر العمل ، ارتفاع حقيقى فى عجز ميزانية الدولة نتيجة لانخفاض عائد الضرائب الجمركية ، وكذلك الاثار الانكماشية بسبب تأثير انخفاض المستوى العام للأسعار على الطاقة الانتاجية فى القطاع الصناعى.

ثانيا : على المدى القصير والمتوسط : (خلال تطبيق الاتفاقية) :

١- فى مجال الصناعة : ويواجه القطاع

الصناعي المصري في الوقت الحالي مصاعب جمة نتيجة لتقادم دولاب الإنتاج وتخلف التكنولوجيات المستخدمة والتركز السلعي الشديد في صادراته ، وتشير بعض التقديرات الى أن تحديث هذا القطاع على النحو الذي يجعله قادراً على المنافسة مع الصناعة الأوروبية يقتضي ضخ استثمارات تتراوح مابين ٧ - ١٠ مليارات دولار . فاذا كان اتفاق المشاركة المقترح سوف يترتب عليه تلاشي الحماية تماما عن القطاع خلال فترة ١٠ سنوات من بداية تنفيذ الاتفاق (نظراً لوصول التعريفة الجمركية الى الصفر على الواردات من السلع الأولية والرأسمالية والوسيطة في السنة ٤و٩ على الترتيب وهي تمثل في مجموعها نحو ٨٧٪ من حجم الواردات المصرية) فان رصد استثمارات قدرها مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر الأولى من الاتفاق يعتبر شرطا ضروريا لكي تتمكن الصناعة من مواجهة المنافسة مع الإنتاج الصناعي الأوروبي في ظل انعدام الحماية.

وعلى ذلك فان ماتقرر تخصيصه من مساعدات من جانب الاتحاد الأوروبي بغرض تأهيل الصناعة المصرية وهو مبلغ ٦٠٠ مليون إيكو (منح وقروض) خلال السنوات الخمس الأولى من الاتفاقية أي نحو ١٤٠ مليون دولار سنويا لاتمثل أكثر من ١٤٪ من اجمالي الاستثمارات المطلوبة للتحديث ، وفي هذه الحالة على الحكومة المصرية تدبير الاستثمارات الباقية عن طريق السياسات الادخارية والاستثمارية الملائمة التي قد تقتضي رفع نسبة الاستثمار الى ٣٠-٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي (بدلا من ١٩- ٢٠٪ حاليا) ورفع معدلات الادخار المحلي الى ٢٢٪ وإزالة ماتبقى من عقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وهي على أية حال سياسات قد تكون صعبة التنفيذ.

٢- في مجال الزراعة : يعتبر قطاع الزراعة هو القطاع الرئيسي في الصادرات المصرية الى دول الاتحاد الأوروبي ويمكن القول إن الملف الزراعي في ذلك الاتفاق قد حظي باهتمام خاص في مجال المفاوضات التي جرت بين مصر ودول الاتحاد.

* يحدد الاتفاق لكل سلعة زراعية تصدرها مصر إلى دول الاتحاد الأوروبي جدولاً محدداً فيه الحصة التصديرية التي يمكن أن تصدرها مصر وكذلك الفترة الزمنية (النافذة التسويقية) التي تقوم مصر بتصديرها بتعريفات جمركية منخفضة خلال الفترة الزمنية، وكذلك محدد في ذلك الجدول التعريفات الجمركية إذا ماقام المصدر المصري بالتصدير خارج تلك الفترة التصديرية أو النافذة التسويقية.

* تدخل الصناعات الغذائية ضمن اتفاق الزراعة وليس ضمن اتفاق الصناعة بمعنى عند قيام المصدر المصرى بتصدير منتجات زراعية مصنعة إلى دول الاتحاد الأوروبى فان المكون الزراعى الداخل فى ذلك المنتج المصنع يحسب من الحصة التصديرية المصرية إلى دول الاتحاد.

* يعاد النظر إلى الحصص التصديرية المصرية وإلى التعريفات الجمركية وفترة السماح (النافذة التسويقية) كل ثلاث سنوات تبدأ من بدء سريان تنفيذ الاتفاقية.

وفى دراسة لمشروع تحليل السياسات الاقتصادية(DEPRA 1999) (٢) أجرى تحليل رياضى لبعض المنتجات الزراعية التى تمثل أهمية خاصة للاقتصاد المصرى من منظور المكاسب المحتملة نتيجة للتفضيلات الجمركية يتضمنها اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى . وتقدم التقديرات ، التى سترد فيما بعد ، صورة إرشادية عن قيمة زيادة التفضيلات والتى ستفوق ماهو قائم فى اتفاق التعاون الشامل لعام ١٩٧٧ بين مصر والاتحاد الأوروبى ، والذى تم تعديله فى عام ١٩٨٧.

وتتلخص النتائج الرئيسية لهذه الدراسة فى النقاط التالية :

* إن يؤدى العرض الحالى المقدم من الاتحاد الأوروبى بالإضافة إلى التفضيلات الموجودة فعلاً زيادة ملموسة فى أسعار الصادرات المصرية ذات الأهمية عند حسابها على أساس فوب FOP (التكلفة حتى توضع السلع على ظهر السفينة ولاتشتمل على النولون البحرى والتأمين) ، زيادة كبيرة فى كمية الصادرات المصرية بنسبة مئوية من ١٠٪ الى ٣٠٪ ، برغم صغر مقدارها بسبب انخفاض القاعدة التصديرية الحالية. هناك منتجات سوف تكون استفادتها ضئيلة عند دخول أسواق الاتحاد الأوربى فى ظل التفضيلات الجديدة المقدمة من الاتحاد الأوربى ، مثل البطاطس ، البصل ، الكرات ، الثوم ، البلح ، ويرجع ذلك إلى أن تفضيلات عام ١٩٧٧ كانت كبيرة . وهناك بعض المنتجات لاتستفيد شيئا فوق ماهو قائم فعلاً ، ومثال ذلك البطيخ . هناك زيادة كبيرة فى الصادرات المصرية تنتج عن آثار التوازن العام للاتفاق الشامل ، والذى يشتمل على التخلص من القيود المرتفعة على الاستيراد فى مصر . ومن المتوقع أن تزيد الصادرات بنحو ثلاثة أضعاف ، قياساً الى المنافع الناجمة عن التفضيلات التجارية عندما تؤخذ بشكل منفصل . وسوف تتأثر الأسعار الداخلية فى الاتحاد الأوروبى بقدر ضئيل ، على حين تزداد الرفاهة المصرية ، بالرغم من أن المكاسب فى

الرفاهة كانت أصغر نسبيا بالنسبة للزيادة فى الصادرات .

ومن هذا كله يتضح أن فى تقييمنا لملف الشراكة فى الجانب الزراعى يمكن أن نوصف المشاكل فى الآتى:

أن المشكلة الأساسية فى الصادرات الزراعية الى دول الاتحاد الأوروبى تكمن فى مشكلة العرض وليست مشكلة الطلب . مما يعنى أن المشكلة فى كمية الصادرات المصرية ضعيفة للغاية وأن الأداء التصديرى ضعيف . كذلك فان مصر لاتوجد لديها القدرة التنافسية فى كثير من المنتجات مما يمكنها أن تفقد أسواق لتلك المنتجات حيث إن دول الاتحاد تطلب أصنافاً معينة من المنتجات الزراعية خاصة فى مجال الخضر والفاكهة هذه الأصناف تتميز بالارتفاع فى التكاليف الانتاجية مما يؤدى إلى عدم قدرة كثير من المنتجين الزراعيين للدخول فى عملية التصدير الى دول الاتحاد الأوروبى . أو استمرار كبار المنتجين فى الإنتاج للتصدير الى دول الاتحاد وخروج صغار المنتجين من العملية التصديرية وبالتالى احتكار كبار المنتجين للمحاصيل والأصناف التى يمكن تصديرها الى دول الاتحاد . أيضا نتيجة تطبيق سياسة الزراعة المشتركة بين دول الاتحاد الأوروبى فان ذلك أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية داخل دول السوق الأوروبية . ووجود الدعم المقدم الى المنتجين الزراعيين فى دول الاتحاد سوف يؤدى الى نتائج سلبية للمنتجين الزراعيين فى مصر وتقليل القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية فى داخل السوق الأوروبية.

ونتيجة لفتح السوق المصرى أمام المنتجات الزراعية الأوروبية ولما تتميز به أوروبا من تقدم فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة واستخدام أغلب المنتجين الزراعيين المصريين التكنولوجيا البداية فى الزراعة فان ذلك يمكن أن يؤثر على جودة المنتجات الزراعية المنتجة وبالتالى على قلة المنافسة للمنتجات الزراعية المصرية أمام المنتجات الأوروبية . وقد طالب الاتحاد الأوروبى فى السنوات الأخيرة بتطبيق مايسمى بالممارسات الزراعية الجيدة على المصدرين المصريين وهى أن كل مصدر الى دول الاتحاد الأوروبى لابد له من تقديم ملف الى الاتحاد الأوروبى عن السلعة التى سوف يقوم بتصديرها الى دول الاتحاد موضحا فيه كيفية ممارسته لعملية الإنتاج لذاك المنتج مما سوف يؤثر بالسلب على إمكانية زيادة الصادرات الزراعية من مصر الى دول الاتحاد أو إلى احتكار عملية التصدير للمنتجات الزراعية على كبار المصدرين الزراعيين وخروج صغار المصدرين الى دول الاتحاد الأوروبى من

العملية التصديرية.

يتبين من جدول الحصص والتعريفات الجمركية على الصادرات الزراعية المصرية الى دول الاتحاد أن فى اتفاق الشراكة الأخير لم تحدث زيادة كبيرة فى الحصص التصديرية المقدمة من الاتحاد الى الجانب المصرى ، وكذلك لم يحدث انخفاض كبير فى التعريفات الجمركية على السلع الزراعية وإن كان هذا واضحاً فى السلع الزراعية الرئيسية التى تصدرها مصر الى دول الاتحاد الأوروبى مثل البطاطس والبرتقال ، وبالتالى سوف تكون الاستفادة قليلة أو ضئيلة من تلك المنتجات.

الإجراءات والتوصيات التى لابد من أخذها فى الاعتبار فى الجانب الزراعى:

وعلى ذلك فانه لكى تتحقق الاستفادة الكاملة باتفاقية المشاركة ينبغى العمل على زيادة القدرة التصديرية لمصر خاصة للسلع التى يوجد لها سوق فى الاتحاد الأوروبى وبالتالى لابد من العمل على وضع نظام المالى والتشريعى العمل على إلغاء كافة القيود أو المعوقات المالية أو التشريعية التى تعمل أو تحول دون النهوض بالعملية التصديرية خاصة التصدير الى دول الاتحاد الأوروبى . وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية من حيث الأصناف المطلوبة وذوق المستهلك الذى ينعكس فى المواصفات القياسية وأفضل المواعيد للتصدير الى هذا السوق . مع العمل على تدريب المنتجين الزراعيين الذين يقومون بالتصدير على الممارسات الزراعية اللازمة لتصدير المنتجات الزراعية الى دول الاتحاد الأوروبى . وكذلك العمل على رفع كفاءة العمالة المستخدمة فى إعداد الحاصلات التصديرية حيث إن رفع كفاءة العمالة سوف يقلل من تكلفة المعاملات بعد الحصاد مع تشجيع الإنتاج بهدف التصدير وعدم الاعتماد على فائض السوق المحلى كمصدر للتصدير. تشجيع الزراعة النظيفة للتصدير التى تتميز بها الأراضى الجديدة والأراضى الصحراوية لبعدها عن مصادر التلوث حيث إن تلك المنتجات غير الملوثة هى مطلوبة فى داخل دول الاتحاد الأوروبى وبأسعار تزيد عن أسعار السلع المماثلة المنتجة فى أراضى ملوثة قديمة . ويعتبر مكون نقل التكنولوجيا من المكونات الهامة فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية ، لذلك لابد من العمل على دراسة هذا المكون وأثره على الصادرات المصرية سواء إلى دول الاتحاد الأوروبى أو الدول الأخرى.

إن تحقيق الحصص المقررة وفقا للاتفاقية أمر فى غاية الأهمية فى حد ذاته نظرا لأن الاتفاقية سوف تتم مراجعتها كل ثلاث سنوات للتعرف على الكميات المصدرة وإعادة النظر فى الحصص الممنوحة فاذا لم يتم تحقيق

الحصص المقررة فان تلك الحصص سوف تكون عرضة للتخفيض . وبالتالى تشجيع عمل التعاونيات للمصدرين المصريين خاصة إلى السوق الأوروبى ويمكن لهذه التعاونيات من تقديم الخبرات الفنية اللازمة للمصدرين ، وكذلك تعمل على التفاوض مع المستوردين الأوروبيين لتقديم أفضل العروض الممكنة للمصدرين المصريين مع إعطاء التسهيلات اللازمة للمصدرين فى القيام بالعملية التصديرية بصورة تضمن وصول السلعة إلى المستهلك الأوربى بصورة جيدة وطبقاً للمواصفات المرجوة.

لابد من التركيز على السلع الزراعية المصنعة وتشجيع مثل تلك الأنشطة حيث أظهرت الدراسات وجود ميزة تنافسية مرتفعة لمصر فى ذلك النشاط خاصة الى دول السوق الأوروبية أكثر من تصدير السلع الزراعية الخام ، بالإضافة الى استفادة مصر من القيمة المضافة نتيجة تصنع السلع الزراعية.■

قالوا

... قلت لكم مرارا
إن الطوابير التى تمر..
فى استعراض عيد الفطر والجلاء
(فتهتف النساء فى النوافذ انبهارا)
لا تصنع انتصارا
إن المدافع التى تصطف على الحدود ، فى الصحارى
لا تطلق النيران ..إلا حين تستدير للوراء
إن الرصاصة التى ندفعها فيها .. ثمن الكسرة والدواء:
لا تقتل الأعداء
لكنها تقتلنا .. إذا رفعنا صوتنا جهارا
تقتلنا ، وتقتل الصغارا!.

أمل دنقل

وثائق

نداء الحركات الاجتماعية

بورتوأليجرى - البرازيل - ٢٧ يناير ٢٠٠٣

ترجمة : خالد الفيشاوى

نجتمع فى " بورتوأليجرى " فى ظل أزمة كوكبية . حيث يشكل ولع الحكومة الأمريكية بالحرب المتمثل فى تصميمها على شن حرب على العراق تهديدا خطيرا لنا ، ودليلا ساطعا على العلاقة التى تربط بين الهيمنة العسكرية والهيمنة الاقتصادية .

فى الوقت نفسه ، تعانى العولمة الليبرالية الجديدة من أزمة : حيث يتجلى خطر الركود الكوكبى بشكل يزداد وضوحا ؛ وتشكل فضائح فساد الشركات أخبارا يومية تكشف حقيقة الرأسمالية.

يتنامى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، بشكل يهدد البنيان الاجتماعى لمجتمعاتنا ولثقافاتنا ، كما يهدد حقوقنا وحياتنا .

ويتم التعامل مع التنوع البيولوجى ، والهواء ، والماء ، والغابات ، والتربة ، والبحار ، كسلع ، تباع وتشترى .

كل ذلك يهدد مستقبلنا . ولذلك فنحن نرفضه .

من أجل مستقبلنا المشترك نحن الحركات الاجتماعية التى تتناضل فى كل أنحاء العالم ضد العولمة الليبرالية الجديدة ، وضد الحرب ، والعنصرية ، والطائفية ، والفقر ، والبطريركية ، وضد كل أشكال التمييز والاستعباد الاقتصادى ، والعرقى ، والاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى والجنسى ، والنوعى (كون المرء ذكراً أو أنثى) . نحن جميعا نكافح من أجل العدالة الاجتماعية ، والمواطنة ، والمشاركة الديموقراطية ، والحقوق العامة ، وحق الشعوب فى تقرير مستقبلها .

نحن نناضل من أجل السلام والتعاون الدولى ، ومن أجل الاستجابة الاجتماعية المستدامة لتوفير حاجات الشعب من الغذاء ، والسكن ، والصحة ، والتعليم ، والمعلومات ،

والمياة ، والطاقة ، والمواصلات العامة وحقوق الإنسان .

نحن نتضامن مع نضال المرأة ضد العنف الاجتماعى والأبوى . ونؤيد نضال الفلاحين ، والعمال ، والحركات الشعبية المدنية ، وكل أولئك المهددون الآن بالطرد من مساكنهم ، أو وظائفهم ، أو أرضهم ، أو تجريدهم من حقوقهم.

نحن نحتشد ونتظاهر بالملايين كى نعلن أن عالم مختلف أمر ممكن ، لكن الهدف العاجل والملح لتظاهرنا هو رفض الحرب .

لا للحرب

إن الحركات الاجتماعية تناهض العسكرة ، وتنامى القواعد العسكرية والقمع الذى تمارسه الدول ، والتى تخلق أعدادا لا تحصى من اللاجئين وتؤدى إلى إفقار الشعوب ، وتجريم الحركات الاجتماعية .

إننا ضد شن حرب على العراق ، والهجمات العسكرية على الفلسطينيين والشيشان ، والشعب الكردى ، وضد الحرب على أفغانستان ، وكولومبيا ، وفى أفريقيا ، وضد التهديد المتنامى بشن حرب على كوريا . كما نعارض العدوان الأقتصادى والسياسى على فنزويلا ، والحصار الاقتصادى الذى تفرضه الحكومة الأمريكية ضد كوبا ، وضد أى بلد آخر . إننا ضد كل أشكال الأعمال العسكرية والاقتصادية التى تستهدف فرض نموذج الليبرالية الجديدة ، وضد الإعتداء على سيادة الشعوب وسلامتها فى كل أنحاء العالم.

لقد أصبحت الحرب جزء بنيويا ودائما للهيمنة الكوكبية ، حيث تستخدم القوة المسلحة للسيطرة على الشعوب وعلى مصادر الثروة الاستراتيجية مثل النفط . وتفرض الولايات المتحدة وحلفاءها الحرب كحل للصراعات يزداد شيوعا أكثر فأكثر . كما نشجب المحاولات الإمبريالية الدوبة لمفاقمة حدة الصراعات والنزاعات الدينية ، والاثنية ، والعنصرية والقبلية ، وغيرها من الصراعات فى كل أنحاء العالم دفاعا عن المصالح الخاصة للامبرياليين .

يعارض الرأى العام العالمى فى غالبيته الحرب القادمة فى العراق . وندعو كل الحركات الاجتماعية والقوى التقدمية لدعم الاحتجاجات التى ستقام فى كل أنحاء العالم فى ١٥ فبراير ٢٠٠٣ ، والمشاركة فيها ، وتنظيمها . هذه الاحتجاجات التى خطط ونسق لها كل المعارضون للحرب فى أكثر من ٣٠ مدينة حول العالم

قلب قطار منظمة التجارة العالمية

تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات كلا من منظمة التجارة العالمية ، (WTO) ، ومنظمة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية (FTAA) ، والكثير من الاتفاقيات التجارية

الإقليمية والثنائية ، مثل الاتفاقيات الخاصة بقانون النمو والمواءمة الأفريقى (AGOA) ، واتفاقيات التجارة الحرة المقترحة لبلدان أمريكا الوسطى ، تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات هذه المنظمات والاتفاقيات لتحقيق مصالحها الخاصة ، والهيمنة والسيطرة على اقتصادياتنا ، ولفرض نموذج تنمية لافقار مجتمعاتنا . باسم تحرير التجارة تصبح كل أشكال الحياة والطبيعة سلعا تباع وتشترى ، وتحرم الشعوب من حقوقها الاساسية . تسعى الشركات الزراعية المتعدية الجنسيات لفرض الأغذية المعدلة وراثيا GMOs على النطاق العالمى ؛ بينما يحرم البشر الذين يعانون من فيروس الإيدز وغيرها من الأوبئة فى أفريقيا وفى أماكن أخرى ، يحرمون من الحق فى الحصول على العقاقير الطبية الرخيصة . فضلا عن أن بلدان الجنوب تعانى من مصيدة الدورة التى لا تنتهى للديون التى تجبرهم على فتح أسواقهم وتصدير ثرواتهم للخارج .

إن حملاتنا فى العام القادم ، ضد منظمة التجارة العالمية ، وضد منطقة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية ، وضد تحرير التجارة ، سوف تتنامى سواء فى حجمها أو فى أهدافها . سنخوض حملات لوقف ومناهضة تحرير الزراعة ، والمياة / والطاقة ، والخدمات العامة ، والاستثمار ، وإعادة السيادة للشعوب على مجتماعاتهم ، وثرواتهم ،وثقافاتهم ، ومعارفهم ، واقتصادياتهم .

نحن متضامنون مع الفلاحين المكسيكيين الذين يطلق عليهم " الفلاحون المتضررون " ، ومتضامنون معهم فى صراعاتهم المحتدمة ، وسوف نتحرك على المستويات المحلية ، والقومية ، والدولية ، لقلب قطار منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية . ونؤيد نضال الحركة العالمية من أجل السيادة على الطعام ، وضد أساليب الزراعة التى تفرضها الليبرالية الجديدة . وعلى نحو خاص ، سنقوم بتنظيم احتجاجات جماهيرية من كل أنحاء العالم خلال الاجتماع الوزارى الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذى سيعقد فى " كانكون " بالمكسيك ، فى سبتمبر ٢٠٠٣ ، وأيضا ، خلال الاجتماع الوزارى لمنطقة التجارة الحرة الأمريكية ، الذى سيعقد فى ميامى بالولايات المتحدة الأمريكية ، فى أكتوبر القادم .

إلغاء الديون

إن الإلغاء التام وغير المشروط لديون العالم الثالث شرط أساسى للوفاء بأهم حقوق الإنسان الأساسية وسوف نؤيد وندعم أى بلد مدين يمتنع عن تسديد ديونه الخارجية ، ويتوقف عن تنفيذ اتفاقياته المبرمة مع صندوق النقد الدولى ، وبشكل خاص البلدان التى توقف تنفيذ برامج التكيف الهيكلى . إن قرون

من استغلال شعوب العالم الثالث ، واستغلال ثرواتهم وبيئتهم ، تمنحهم الحق فى التعويضات . من هنا نحن نطرح السؤال : " من مدين لمن ؟ " . يجب أن تطرح هذه القضايا فى الحملات الكبرى التى ستتم عام ٢٠٠٣ ، سواء فى الحملات المناهضة لاجتماعات قمة الدول الثمانية فى " إيفيان " فى يونيو ، أو المناهضة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية ، فى " كانكون " فى سبتمبر ، وأيضا فى معارضة الاجتماع السنوى لصندوق النقد والبنك الدولى ، الذى سيعقد فى واشنطن ، فى سبتمبر .

معارضة قمة دول الثمانية

نحن ندعو كل الحركات الاجتماعية والقوى التقدمية لتشارك فى التحرك لإدانة قمة الثمانية غير المشروعة ، ورفض سياساتها ، وهى القمة التى ستعقد فى " إيفيان " بفرنسا ، فى الفترة من ١ إلى ٣ يونيو ٢٠٠٣ . هذا التحرك سوف يتم فى كل أنحاء العالم بهدف تنظيم حشد دولى فى "إيفيان" بفرنسا ، سيكون بمثابة قمة بديلة ، ومعسكر بديل ومظاهرة عالمية ضخمة .

المرأة : السعى من أجل المساواة

نحن نشارك فى فعاليات الحركات النسائية وأنشطتها خلال اجتماعات قمة الثمانية ، حيث سيكون هناك يوما دوليا للمرأة للنضال ضد كل اشكال العنف والنظام الأبوى ، ومن أجل المساواة الاجتماعية والسياسية .

فى مجال التضامن

نحن ندعو كل القوى والحركات والمنظمات الاجتماعية التقدمية فى كل أنحاء العالم لمواصلة التضامن مع الشعب الفلسطينى ، والفنزويلى ، والبوليفى ، وغيرهم من الشعوب التى تواجه أزمات حادة ، ونناضل ضد الهيمنة الامبريالية فى كل لحظة .

نحن على يقين بأن عالم مختلف أمر ممكن ، وأن عوالم مختلفة أمر ممكن ، لأننا بالفعل شرعنا فى بناءها سواء فى التزاماتنا وتعهداتنا ، أو فى نضالاتنا ، وأيضا فى اجتماعاتنا الدولية ، ونحن مصممون على المضى قدما وعلى تعزيز وحدتنا ، وعلى النضال ضد الحرب ، والفقر ، ومن أجل السلم والعدالة الاجتماعية .

تعزيز شبكتنا الدولية

أصدرنا فى العام الماضى خلال انعقاد المنتدى الاجتماعى العالمى فى " بورتوأليجرى " إعلانا يحدد أهدافنا ، ونضالاتنا ، وأساليب إقامة تحالفاتنا . ولازالت روح النص الذى أصدرناه حية وفعالة ، وسوف نمضى على هديها فى تحركاتنا القادمة .

منذ ذلك الحين ، يتغير العالم على نحو بالغ السرعة ، ونحن نستشعر الحاجة لاتخاذ خطوة جديدة فيما يتعلق بعمليات صناعة قراراتنا ، والتنسيق فيما بيننا ، وإقامة تحالفاتنا ، والحاجة لوضع أجندة متطورة ، للقوى الواسعة ، والراديكالية ، والمتنوعة ، والدولية ،

والنسائية ، أجندة ضد التمييز وضد الامبريالية .

نحن الآن نريد بناء شبكة تربط بين تحليلاتنا ومواقفنا وبين تحركاتنا . يستلزم ذلك مشاركة فعالة لكل الحركات ، مع الوضع فى الاعتبار أن المنتديات الاجتماعية أشكال مستقلة عن الحكومات وعن الأحزاب السياسية (على النحو الموضح فى ميثاق مبادئ المنتدى الاجتماعى العالمى) ، وأيضا احترام الاستقلال الذاتى للمنتديات الاجتماعية . هذه الشبكة يجب أن تتعزز وتتدعم بمساهمة كل النشطاء والفاعلين اجتماعيا ، والمشاركة بخبراتهم وممارساتهم الاجتماعية الجارية فى الواقع . بالاضافة إلى ذلك ، يجب أن يكون ذلك بالتوافق مع الأشكال المختلفة من التعبير السياسى ومنظمات الحركات الاجتماعية ، واحترام تنوع الأيديولوجيات والثقافات ..

نحن نستشعر الحاجة لانشاء شبكة للحركات ، على أن تكون سريعة الاستجابة ، ومرنة ، ومستدامة ؛ كما يجب أن تكون واسعة وتتميز بالشفافية . من الضرورى أن تتولى هذه الشبكة مسئولية تعزيز ودعم الأنشطة والفاعليات ، وتعزيز تنوع المشاركين فيها وتولى مسئولية التنسيق المطلوب . سوف تستهدف الشبكة تعزيز وإدارة حوار سياسى أكثر عمقا فيما بين الحركات فى كل أنحاء العالم ، وتسهيل القيام بالعمل المشترك ، وتعزيز مبادرة النشطاء الفعليين فى نضالهم من أجل المصالح الاجتماعية . ويجب أن تقوم الشبكة بعملها بشكل فعال وأن تكون أوسع انتشارا .

من أجل ذلك ، نحن نستهدف تشكيل مجموعة إتصال تكون بمثابة وسيلة وأداة لتحركاتنا الدولية ، والإعداد للاجتماعات ، وتطوير الحوار وإشاعة الديموقراطية فيما بيننا من خلال موقع على الانترنت وعبر البريد الالكترونى . يجب إقامة مجموعة الاتصال تلك خلال فترة تتراوح بين ستة أشهر وعام ، وسوف تصب فيها خبرات المؤيدين لشبكة الحركات الاجتماعية والشعبية المشكلة فى البرازيل .

هذا النظام الخاص بمجموعة الاتصال هو إجراء انتقالى يضمن الاستمرارية والمهمة الرئيسية لهذه المجموعة المؤقتة هى إتاحة الحوار بين الحركات الاجتماعية على النطاق العالمى لتحديد الاجراءات والبروتوكولات الواقعية للعمل المشترك . إنها عملية متطورة دوما . وسوف تكون اجتماعات شبكة الحركات الاجتماعية خلال التحرك الجماهيرى ضد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى كانكون فى سبتمبر ٢٠٠٣ ، هى أول متابعة لمجموعة الاتصال الجديدة . والمتابعة الثانية سوف تتم فى اجتماعات شبكة الحركات الاجتماعية ، التى تعقب اجتماع المنتدى الاجتماعى العالمى المنتظر عقده فى الهند فى ٢٠٠٤ ، من بين أشياء أخرى ، ستتولى مجموعة الاتصال مراجعة مدى فاعلية التنسيق ، والبحث عن

أساليب جديدة لتعزيزه.. وسوف تضع مجموعة الاتصال فى اعتبارها أيضا متابعة كيفية التقدم من عام إلى آخر ، وكيفية التوسع لتشمل حركات قومية وإقليمية أخرى ، وشن الحملات الفكرية ، فى غضون ذلك ، نحن فى حاجة لحوار واسع بين المنظمات ، والحملات ، والشبكات من أجل ربط الأهداف والمشروعات ببعضها البعض بغية مزيد من الاستمرارية وإقامة بنية تمثيلية .

لدينا فى الأشهر القادمة مناسبات كثيرة لاختبار ، وتطوير ، وبناء هذه العملية من خلال حملاتنا وتحركاتنا .

نحن ندعو كل الشبكات ، والحركات الشعبية والاجتماعية لتوقيع هذا البيان خلال شهرين ، وإرسال توقيعها إلى :

mailto : movsoc@uol.com.br

قالوا

بعد ديوان أمل دنقل الثانى «تعليق على ما حدث» جاء ، عصر الانفتاح والسخرية الرسمية والإعلامية من كلمات النضال والجماهير والتحرير ، وصاحب ذلك اندلاع كلمة «الحداثة» عند الشعراء ،وعلى الرغم من أن «أمل» لم يكن فى شعره ناصريا أو يسارياً أو منغلقاً داخل خانة سياسية جاهزة، بل كان من رواد ثورة فى اللغة ، فقد اعتبره بعض حسنى النية مع بعض سيئى النية تقليديا ، ورفعوا شعار «أدونيسيون لا دنقليون» . ووضعت لغته المناوئه لمعنى كلمات الثورة والجماهير والقومية مع لغة الاتحاد الاشتراكى كأنهما شئ واحد. والحداثة فى الشعر المصرى ليس لها معنى محدد فهى حزمة من توجهات وأمنيات وادعاءات بعيدة عن الترابط والاتساق. ولها شعراء جاء بعضهم بالجديد والممتع وأضافوا الكثير فى إبداعاتهم ، وليس فى إعلانات الإيمان النظرية السطحية.

إبراهيم فتحى

قـالوا

أيتها العرافة المقدسة..

جئت إليك.. مثخنا بالطعنات والدماء

أزحف في معاطف القتلى، وفوق الجثث المكدسة

منكسر السيف ،مغبر الجبين والأعضاء .

أسأل يا زرقاء..

عن فمك الياقوت ،عن نبوءة العذراء

عن ساعدي المقطوع.وهو ما يزال ممسكاً بالراية المنكسة

عن صور الأطفال في الخوذات ..ملقاه على الصحراء

عن جاري الذي يهم بارتشاف الماء

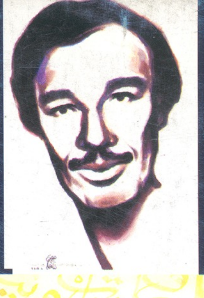
فيثقب الرصاص رأسه ..في لحظة الملامسة!

عن الفم المحشو بالرمال والدماء!!

أسأل يا زرقاء ..

عن وقفتي العزلاء بين السيف ..والجدار!

أمل دنقل



أمل دنقل

عشرون عاما على الرحيل

آه .. ما أقسى الجدار
عندما ينهض في وجه الشروق
ربما ننفق كل العمر كي ننقب ثغرة ..
ليمر النور للأجيال مرة ..
ربما لو لم يكن هذا الجدار
ما عرفنا قيمة الضوء الطليق!

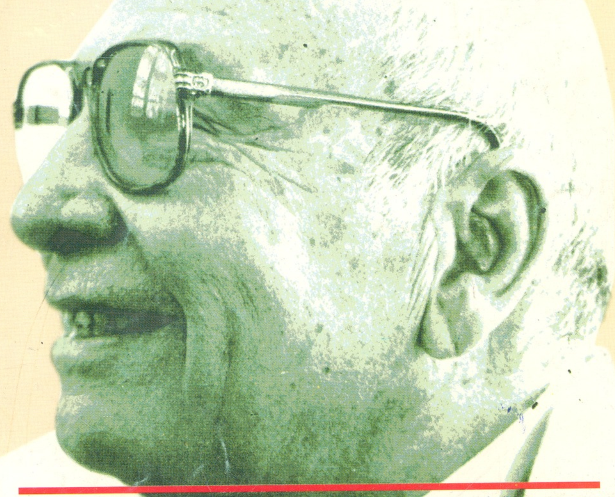
أمل دنقل

البورتريه بريشة الفنان : جودة خليفة واللوحة من معرض « فوق جدارية أمل دنقل» للفنان حامد العويضي

اليسار الجديد

ليكن الوطن محلا
للسعادة المشتركة
.. نبنيه بالحرية
والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى



- مؤتمران وسياسات متبادلة
- المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع
- نشأة وتطور الرأسمالية
- أثر العولمة على سوق العمل المصرى
- التعليم فى مصر (ملف العدد)
- الفقر فى العالم

الاصدار الثانى - العدد السادس والسابع - شتاء ٢٠٠٤

اليسار الجديد

• ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد السادس والسابع شتاء ٢٠٠٤

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب-القاهرة. هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨ فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧.. البريد الالكترونى

alyassar@alahai.com

الاشتراكات فى مصر : سنوياً للأفراد ١٢ جنيها للمؤسسات ١٥ جنيها. خارج مصر: للأفراد ١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

المحتويات

مؤتمران وسياسات متباينة

بين التغيرات الشكلية والدعوة إلى الإصلاح الشامل

■ إبراهيم سعد الدين

الحزب الوطني والفكر الجديد القديم؟!

في سبتمبر ٢٠٠٣ الماضي عقد الحزب الوطني الحاكم مؤتمره السنوي الأول بعد عقد مؤتمره الثامن في عام ٢٠٠٢. وسعى الحزب الوطني إلى أن يعطي انطباعا بأنه يقدم فكراً جديداً وسياسات لحل مشاكل مصر المختلفة. وقدم الحزب لذلك عدداً من الأوراق حول سياسات الحزب في مجالات مختلفة شملت موضوعاتها : التعليم والبحث العلمي ، وبناء مجتمع المعرفة ، والمرأة ، والشباب ، والصحة والسكان ،

والمشكلة السكانية ، والأبعاد الدولية للتنمية ، والتحولات الاقتصادية وسياسات المستقبل ، وحقوق المواطنة والديمقراطية ، ومصر والعالم. ورغم أن الأوراق كلها قد صدرت باسم الحزب الوطني وتحت عنوان فرعي هو فكر جديد ، فان الاطلاع على جملة الأوراق المنشورة يوضح بجلاء أن الأوراق تقدم نفس الفكر الذي التزم به الحزب الوطني منذ نشأته وحتى الآن دون تغيير يذكر . وأن السياسات التي تحملها الأوراق هي نفس السياسات المطبقة منذ أكثر من ربع قرن ، والتي قادت الأمة إلى أزمة تتزايد حدتها وإلى اختلالات هيكلية يزداد تفاقمها.

ويكفي لإبراز هذه الحقيقة أن نركز على بعض الأوراق ذات الأهمية والتي تأتي في مقدمتها الورقة الخاصة بالتوجه الاقتصادي ، والفكر الجديد وحقوق المواطنة ، وحقوق المواطنة والديمقراطية ومصر والعالم.

أولا: توجهات اقتصادية تتجاهل المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصري

تركز ورقة التوجه الاقتصادي التي يقدمها الحزب الوطني على السياسات النقدية

والإصلاح الضريبي وإدارة المرافق العامة والهيئات الاقتصادية ، وإدارة الدين العام والتأمينات الاجتماعية ، والسياسة الصناعية ، وتنمية المشروعات الصغيرة وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية ، وتنشيط سوق رأس المال ، وسياسات التجارة والاستثمار.

وتختفي من ورقة التوجه الاقتصادي أي معالجة لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية . وأهداف مثل هذه التنمية وسياساتها ووسائل تحقيقها . كما يختفي بالكامل الحديث عن الاختلالات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد المصري حاليا ، وكيفية مواجهة هذه الاختلالات . كما لاتوجد في الورقة أي إشارة إلى تدني معدلات الادخار وأثر ذلك على تدني معدلات النمو الاقتصادي.

ولايوجد في كل الأوراق المقدمة أي حديث أو حتى إشارة إلى ماتعاني مصر من عجز غذائي وخاصة في مجالات الحبوب الرئيسية ، القمح والذرة ، والفول والعدس والسكر ، وغيرها.

ولايوجد في ورقة التوجه الاقتصادي أو في أي من الأوراق الأخرى التي تعرض على المؤتمر أي ذكر لانتشار الفقر في مصر ، كما تتجاهل الأوراق تماماً حدة التفاوت بين الطبقات والفئات الاجتماعية ولاتطرح بالتالي أي سياسات لمعالجة مثل هذه المشكلات.

أما بالنسبة للبطالة المتزايدة بين الشباب فيكتفي بالإشارة إليها ولايقدم أي برنامج خاص لعلاجها اكتفاء بالقول بأن التشغيل يتم نتيجة لرفع معدلات النمو الاقتصادي ولزيادة دور المشروعات الصغيرة دون طرح أي سياسات فعالة لمعالجة قضية بطالة العاطلين من الشباب.

ثانيا : إصلاحات سياسية شكلية تتجاهل كوابح التطور الديمقراطي

إن نفس الغياب للقضايا الأساسية المطلوبة للإصلاح السياسي في مصر يلاحظ في أوراق الحزب الوطني الخاصة بحقوق المواطنة والديمقراطية والخاصة بالفكر الجديد وحقوق المواطنة.

إن الإصلاح السياسي والثقافي يتم من وجهة نظر الحزب الوطني باحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، وتوفير العدالة الناجزة للمواطنين وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

وفي إطار إحياء مفهوم وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة بطرح الحزب الوطني ضرورة إصدار وثيقة للمواطنة المصرية تحدد حقوق المواطن وواجباته الأساسية وتوفر المعلومات الأساسية الضرورية للحصول على هذه الحقوق . كما تشمل تحديداً لالتزامات المواطن ، وقواعد معينة لضمان الشفافية

ولمساءلة الحكومة والأجهزة التنفيذية عن مدى التزامها بتنفيذ التزاماتها إزاء المواطنين ، ويطرح الحزب الوطنى كوسيلة لتحديث العلاقة بين المواطن والدولة العمل على السعى لإنهاء الخصومة فى النزاعات التى تكون الدولة طرفا فيها ، وتحديث نظام القيد فى الجداول الانتخابية . وتيسير حصول المواطنين على الرقم القومى وإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة ، وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة فى مجال التراخيص ، واستخراج الأوراق الرسمية وتحسين نوعية التعامل بين المواطن والشرطة وتحديث نظام الإدارة المحلية.

أما فيما يختص بتحقيق العدالة الناجزة فان الحزب الوطنى يرى أن السبيل لذلك هو التحديث التشريعى وتحديث إدارة العدل ودعمها وتفعيل حركة تنفيذ الأحكام القضائية.

أما فيما يختص بتحديث البنية الثقافية فان الحزب الوطنى يدعو إلى تبنى منظومة من قيم النهضة والتقدم مؤكداً على الهوية المصرية والانتماء القومى والإسلامى ، وعلى توطيد العلاقات مع الدول الأفريقية والإسلامية ودول الجنوب والدول المتقدمة اقتصاديا ، والاستناد على العلم والتفكير العلمى والعقلانى كمنهج للتقدم والتعددية الإيجابية التى تشجع على التحديث والإبداع دون حجر على أى فكر أو مصادرة حق فى الاختلاف . وتفتح الباب للحوار والتسامح ونقد الأصولية الجامدة والتعصب والانغلاق.

أما فى إطار دور مؤسسات المجتمع المدنى فتدعو وثائق الحزب الوطنى لتفعيل دور الأحزاب السياسية وتمكين دور مؤسسات المجتمع المدنى وعلى رأسها الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية.

ورغم إشارات وثيقة الحزب الوطنى المتعددة إلى ضرورة دور النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية فى ممارسة الديمقراطية واقتراحاتها بشأن ضرورة دعم البناء المؤسسى والديمقراطى للجمعيات الأهلية ، وطرح الحزب لضرورة إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل النقابات المهنية بعرض تحديثها وضرورة وضع إطار تشريعى جديد ينظم ويحرر الحركة التعاونية فى مصر ويرسخ استقلالها ويرسى الممارسة الديمقراطية داخلها مع وضع الأسس التى تضمن الشفافية لأعضائها وقدرتهم على مساءلة ومحاسبة الإدارة عن تصرفاتها . فانه لاتوجد فى الوثيقة كلها أى إشارة للقوانين التى أصدرتها الدولة والتى عطلت بالفعل عمل النقابات المهنية . ولا للتدخل الإدارى والأمنى فى عمل النقابات العمالية أو التدخل فى انتخاباتها وتقييد

حركتها.

وتغيب فى معالجة الحزب الوطنى لقضايا الديمقراطية أى إشارة للقوانين والممارسات المعطلة للديمقراطية بالفعل كما تغيب أى دعوة حقيقية لمعالجة أسباب التضييق الفعلى على التطور الديمقراطى ، ولاتوجد إشارة واحدة فى كل وثائق الحزب الوطنى لحقيقة استمرار سريان أحكام الطوارئ فى مصر منذ أكثر من ٢٠ عاما . ولا لتأثير هذه الأوضاع على التطور الديمقراطى للبلاد . كما يختفى أى نقد أو إشارة إلى أثر التضييق على النشاط الجماهيرى الذى تمارسه الدولة على الأحزاب . أو أى مناقشة لدور التشريعات التى أصدرتها حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة على تعطيل نشاط النقابات المهنية وتجميدها ولا على تأثير التدخل فى الانتخابات النقابية وتأثير ذلك على حركة النقابات وديمقراطيتها.

ومن الطبيعى أن يغيب بالكامل أيضاً أى إشارة للطبيعة المركزية لنظام الحكم فى مصر ولحقيقة أن النظام الجمهورى القائم هو نظام وراثى يتم تحديد الخلف فيه بواسطة السلف ، ويجرى تمكين الرئيس الجديد من تولى سلطاته الكبيرة والشاملة عن طريق استفتاء على مرشح واحد يختاره مجلس الشعب الذى يسيطر عليه الحزب الحاكم . ويجرى الاستفتاء على اسمه فى أجواء تتصف بالتدخل الشديد لأجهزة الدولة والتجنيد الكامل لأجهزة الإعلام ، وفى غياب أى رقابة فعلية على عمليات التصويت والفرز التى يغيب عنها الجماهير الذين تسجل أصواتهم دون تواجد حقيقى لهم.

كما تغيب أيضاً فى وثائق الحزب الوطنى أى إشارة إلى أن النظام الرئاسى فى مصر هو نظام لاتتوافر فيه أى قوة موازنة للسلطات الضخمة للرئاسة ، كما هو الحال فى النظام الرئاسى الأمريكى الذى تميل أغلب دول العالم الثالث إلى تبنيه رغم غياب وجود أى تنظيمات مؤسسية لموازنة سلطات الرئاسة.

وتغيب فى وثائق الحزب الوطنى أيضاً أى اقتراحات جادة أو حتى طرح لأى أفكار تتعلق باحداث تطور ديمقراطى أو ضمان نظام انتخابى نزيه وخال من التزوير أو للحد من المركزية والانتقال إلى حكم محلى حقيقى.

ثالثاً : تمسك بالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة رغم المواقف الأمريكية المعادية للعرب.

تعالج ورقة مصر والعالم المقدمة للحزب الوطنى علاقات مصر العربية والإقليمية والدولية . وتتبنى الورقة الموقف المصرى الحالى فى العلاقات العربية والإقليمية والدولية تبنياً كاملاً دون أى ملاحظات أو اقتراحات جديدة . أو نقد . وتدافع عن السياسة الخارجية لمصر بايجابياتها وسلبياتها.

وتتناول الورقة علاقات مصر والعالم

العربى ، ومصر وإفريقيا ، ومصر والاتحاد الأوروبى ومصر والولايات المتحدة ومصر والقوى الكبرى الأخرى التى تشمل : روسيا واليابان والصين والهند.

ويؤكد الحزب الوطنى على عروبة مصر وأن هذه العروبة ركيزة أساسية من مقومات الشخصية المصرية . ويشير إلى أن القومية العربية قد أصبحت عملية واعية لإدارة القواسم المشتركة وتوظيف المصالح الواحدة والتنسيق بين السياسات المتضاربة ويؤكد الحزب الوطنى على أن العلاقات المصرية العربية طريق ذو اتجاهين . وليس عطاء من طرف واحد، وأن العروبة لاتستند فقط إلى التاريخ المشترك والهوية الواحدة ولكنها تعتمد أيضاً على الوعى بالحاضر والتهيؤ للمستقبل.

وبصفة عامة فان موقف الحزب الوطنى النظرى من عروبة مصر ، كما تعبر عنه ورقة مصر والعالم هو موقف إيجابى. ولكن ذلك لم يمنع الحزب من التبنى الكامل لموقف مصر قبل الصراع العربى ـ الإسرائيلى وقبل العدوان الأمريكى على العراق والذى يتصف بالضعف الشديد.

ويستمر الحزب الوطنى يدعو إلى الاستناد على الجهود الأمريكية لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربى ـ الإسرائيلى وخاصة للنزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى رغم كل ماهو واضح واضح من ممالأة الولايات المتحدة لسياسة اليمين الإسرائيلى بقيادة شارون، وتتجنب وثائق الحزب أيضا أى لوم أو إدانة للسياسة الأمريكية فى العراق مكتفية بالمطالبة بنقل السلطة إلى العراقيين فى أقرب وقت.

ورغم دعوة ورقة مصر والعالم لدعم علاقات مصر بالاتحاد الأوروبى والقوى الدولية الرئيسية الأخرى وعلى رأسها الصين واليابان وروسيا والهند. للحد من الاعتماد على الطرف الأمريكى وحده فان الورقة تؤكد على استمرار العلاقة الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتسعى لعقد اتفاق معها لتكوين منطقة للتجارة الحرة أمريكية ـ مصرية بالرغم من أن منطقة التجارة الحرة التى تدعو الولايات المتحدة لتكوينها فى المنطقة هى إحياء لمشروع منطقة الشرق الأوسط بقيادة أمريكية.

ومع دعوة ورقة مصر والعالم إلى تمتين وتعميق التعاون المصرى ـ الأفريقى باعتبار أن افريقيا تمثل عمقا استراتيجيا لمصر . كما أنها أيضاً مصدر لمياه النيل فان ورقة مصر والعالم تدعو لأن تكون أى خطة مصرية لتعميق التعاون مع الدول الأفريقية مبنية على التعاون وليس على التغاضى والتصادم مع القوى الدولية والإقليمية التى تنشط فى أفريقيا. وإذا كان من المفهوم أن تكون العلاقات المصرية ـ الأفريقية مبنية على التعاون مع القوى الاقليمية فى المنطقة . فان التعاون

مع الدول التى تسعى للسيطرة على أفريقيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واستبعاد التنافس معها هو موقف يؤكد التبعية للمواقف الدولية واستبعاد مناهضتها.

رابعا : اختيار القيادات بدلا من انتخابها

رغم دعوة الحزب الوطنى لتوسيع نطاق العمل الديمقراطى والحياة الديمقراطية فى البلاد ، فان الحزب نفسه لايطبق الأسلوب الديمقراطى فى اختيار قياداته العليا ومسئوليه الأساسيين . فالاختيار وتوزيع المسئوليات يتم بواسطة رئيس الحزب رئيس الجمهورية فهو يختار الأمين العام للحزب والأمناء المساعدين وأمين التنظيم ورئاسة لجنة السياسات وباقى أعضاء الأمانة ولجنة السياسات . وليس لمؤتمر الحزب نفسه أكثر من حق الموافقة على اختيارات الرئيس . وهى موافقة شكلية محضة . حيث لايملك مؤتمر الحزب واقعيا حق تغيير اختيارات الرئيس.

المؤتمر الخامس لحزب التجمع

التغيير الديمقراطى للقيادات وتشديد النضال من أجل تغيير ديمقراطى وطنى شامل فى مصر

أقر حزب التجمع برنامجه السياسى الجديد فى مؤتمره الرابع محدداً أهداف نضاله الرئيسية ، والطبقات التى يعمل لخدمتها والدفاع عن مصالحها والسياسات العامة التى يتبناها من أجل إقامة مجتمع المشاركة الشعبية كخطوة على طريق بناء الاشتراكية وإقامة مجتمع اشتراكى مصرى بوسائل ديمقراطية ولايحتاج الحزب لذلك لإعادة النظر فى سياساته العامة أو أهداف نضاله أو المنطلقات التى يستند إليها فى تحديد سياساته ، وإن كانت هناك حاجة لوضع برامج تفصيلية توضح موقف الحزب من مختلف القضايا التى تواجهها مصر وشعبها بصفة عامة وعلى الأخص طبقاتها الشعبية والفقيرة . ويأتى على رأس هذه القضايا التى تحتاج لسياسات تفصيلية قضايا الإصلاح التعليمى والصحى والإسكان والتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المالية والضريبية وسياسات التنمية الزراعية وسياسات التصنيع وسياسات مواجهة الفقر والحد من التفاوت الطبقى ، ومعالجة البطالة وغير ذلك من القضايا المهمة لحياة شعبنا . ورغم أهمية مثل هذه السياسات التفصيلية فانها لم تزل موضع بحث . ولم يستقر بشأنها سياسات محددة يمكن أن تقدم لمؤتمر الحزب.

وقد اكتفى الحزب لذلك فى وثيقته السياسية المقدمة للمؤتمر بأن يقدم تحليلا ضافيا للتطورات السياسية والاقتصادية فى مصر وفى الوطن العربى وفى العالم . وأن يحدد أولويات نضال الحزب فى المرحلة المقبلة.

وقد ركزت هذه الوثيقة على الاعتراف المتأخر للحكومة بالأزمة الاقتصادية ، ووجود سلسلة من المآزق التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وفى مقدمتها استمرار تخلى الحكومة عن مسئولية التنمية وعجز القطاع الخاص عن سد الفراغ الناتج عن انسحاب الحكومة من عملية الاستثمار ، والعجز عن زيادة الادخار المحلى والعجز عن التصدير والعجز عن توفير موارد لتمويل الانفاق العام بما يؤدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة ، واستفحال أزمة البطالة وارتفاع الدين المحلى ، والانخفاض المتوالى لقيمة الجنيه المصرى ، وتراجع تحويلات العاملين فى الخارج ، وانخفاض الاحتياطى النقدى فى البنك المركزى وفشل الحكومة فى إصلاح نظام التعليم ، وتوفير الخدمات الأساسية ، تزايد الفقر والتفاوت فى توزيع الدخل والثروة ، والفشل في حل مشاكل الزراعة المصرية ، وتراجع التصنيع.

وركز التقرير السياسى أيضاً على انتشار ظاهرة الفساد ، وغياب الرقابة على المال العام وانتفاء سبل المحاسبة كنتيجة للقيود على الأجهزة الرقابية وعلى حرية الصحافة.

أما بالنسبة للأوضاع السياسية فى مصر فقد ركز التقرير على إصرار الحكم على التمسك بالبناء السياسى القائم على احتكار الحزب الحاكم للسلطة ومصادرة العديد من الحريات العامة وحقوق الإنسان كما بين التقرير تآكل الهامش الديمقراطى المحدود الذى استخلصه النضال الشعبى فى سنوات سابقة ، وأشار بصفة خاصة إلى استمرار حالة الطوارئ منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وإعادة تجديدها لمدة ثلاث سنوات أخرى . كما يشير التقرير إلى مواصلة الدمج بين الحزب الوطنى وأجهزة الدولة وحرص وزارة الداخلية على إعلان نتائج غير صحيحة ومنافية للواقع عن التصويت فى الاستفتاء على رئيس الجمهورية ، وتدخل الحكم السافر فى الحياة الحزبية لعدد من الأحزاب ومواصلة الضغوط على حرية الصحافة والسعى لإصدار قانون جديد للعمل ينحاز ضد الطبقة العاملة ويحابى الرأسمالية ويصادر العديد من مكاسب المرأة العاملة.

كما أشار التقرير إلى تصعيد الدور السياسى لجمال مبارك محذرا من الظاهرة التى انتشرت فى عدد من البلاد العربية التى تحولت فيها الجمهوريات إلى جمهوريات وراثية للأبناء.

وعالج التقرير التطورات العربية والإقليمية والدولية مؤكداً على بروز ظاهرة العولمة المضادة وعلى الاتجاه الأمريكى للهيمنة وبناء إمبراطورية أمريكية ، وأبرز التقرير السياسى نجاح حركة مقاومة الهيمنة الأمريكية فى أكثر من منطقة من مناطق العالم خاصة فى أمريكا

اللاتينيــة بدءاً من فنزويلا والبــرازيل ، وعلى العكس من نجاحات سياسات المقاومة فى أمريكا اللاتينية ركز التقرير على الاستسلام العربى للهجمة الأمريكية والعجز عن صياغة استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الأمريكية وسياسة العدوان على الأمة العربية والدول الإسلامية ، كما أشار التقرير إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة شارون التوسعية ولمحاولات تصفية القضية الفلسطينية بدءاً من تصفية الشعب الفلسطينى.

وحلل التقرير السياسى علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية مبيناً طبيعة هذه العلاقات التى تتصف بالتبعية للسياسة الأمريكية ويعدم القدرة على مواجهة التجاوزات الأمريكية فى الوطن العربى أو على النطاق العالمى أو حتى فى مصر.

وعلى أساس من التحليل الذى قدمه التقرير السياسى للأوضاع المصرية والعربية والدولية حدد أولويات نضال الحزب فى المرحلة المقبلة.

واقترح التقرير إعطاء أولوية قصوى فى النضال السياسى للحزب فى المرحلة القادمة لتسع قضايا رئيسية.

١- انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر بين أكثر من مرشح وتخلى رئيس الجمهورية ونوابه عن انتمائهم الحزبى طوال فترة توليهم لمناصبهم.

وتحديد وتقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية فى الدستور وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور على أن تتم هذه التعديلات قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية فى عام ٢٠٠٥ بفترة كافية.

٢- إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين فى غير قضايا العنف وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية.

٣- توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة وتشكل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنفرد بادارة الانتخابات والاستفتاءات العامة وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدنى.

٤- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعى وحده وفق إحكام الدستور ورفع الحصار القانونى والسياسى المفروض عليها بما فى ذلك حق التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.

٥- الفصل الكامل بين الحزب الوطنى وبين الدولة وأجهزتها.

٦- كفالة إستقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى.

٧- إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية

وسائل الإعلام وتحرر أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية ، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وجميع الاتجاهات والتيارات الفكرية الديمقراطية فى طرح آرائها وأفكارها فى كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

٨- العمل على تأسيس جبهة وطنية على أساس برنامج للإنقاذ الوطنى.

٩- إقرار آلية للعمل مع أحزاب وقوى اليسار لإقامة تحالف يسارى ديمقراطى . وإقامة جبهة كل القوى الديمقراطية والتقدمية والعقلانية.

وتحدد الوثيقة أولويات العمل فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتى تشمل الضغط من أجل خطة جادة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته ، والحد من الفوارق بين الطبقات فى توزيع الثروة والدخل.

والضغط من أجل تبنى الدولة لبرنامج لمحاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة من خلال جهد فعال لتنشيط النمو الاقتصادى خاصة فى مجال النشاط الإنتاجى وبالتوسع فى برامج الأشغال العامة ومد يد العون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها وتبنى استراتيجية شاملة للتنمية.

كما يعطى التقرير أولوية لقضية تحقيق إصلاح ضريبى وتخفيض الدين العام ووقف التدهور المتواصل فى سعر صرف الجنيه المصرى والسعى لرفع معدلات الادخار والاستثمار بالاعتماد على موارد محلية وتنشيط برنامج للتصنيع ولتحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها ووضع برنامج عاجل لإصلاح التعليم والصحة فى المدن والقرى ووضع خطة قومية لمحو الأمية خلال مدة محددة بمشاركة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى.

كما يطالب التقرير باعطاء اهتمام متزايد لقضية التعاون والحركة التعاونية ولإنشاء بنك للتعاون.

ويؤكد التقرير على ضرورة مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه والسياسات التى أدت إلى تحوله إلى ظاهرة عامة ، وهو مايتطلب رفع الحماية القانونية عن العناصر الفاسدة المحمية بنفوذها فى الدولة والحزب الوطنى وإلغاء القيود على الأجهزة الرقابية ، وإصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء أثناء وجودهم بالوزارة ورفع القيود المفروضة على الصحافة والتى تحد من تصديها للفساد.

ويؤكد التقرير على أهمية الدفاع عن حرية الثقافة والإبداع الأدبى والفنى والبحث العلمى ورفع الرقابة المفروضة على الإعلام المملوك للدولة وتحريره من التعليمات الإدارية والخطوط الحمراء التى تحد من حرية التعبير ومعالجة القضايا الجادة . ويطالب التقرير بضرورة

الاهتمام بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية والدفاع عن حقوق المرأة والطفولة والشباب.

وفى مجال العلاقات الخارجية والعربية فان التقرير السياسى بنقد الاستمرار بادعاء وجود علاقة استراتيجية خاصة بين مصر والولايات المتحدة . كما يرفض استمرار الرهان على المساعدات الأمريكية والسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة معها ويؤكد أيضا خطأ الرهان اقتصاديا وسياسياً وإقليمياً على الولايات المتحدة لأن التناقض بين المصالح الأمريكية والمصالح المصرية بالغ العمق ، ويزداد هذا التناقض عمقا بعد غزو العراق والاندفاع لفرض حل أمريكى إسرائيلى للقضية الفلسطينية والاتجاه إلى مزيد من التدخل الأمريكى فى السياسة الدخلية المصرية وفى المنطقة العربية على وجه عام.

ويدعو التقرير السياسى إلى إعادة النظر فى منهج وطبيعة العلاقات المصرية ـ الأمريكية وتبنى سياسة جديدة تركز على وسائل الضغط وأوراق القوة التى مازالت فى أيدى مصر والتى تمكن من التأثير على السياسة الأمريكية والاستناد إلى إمكانات مصر الذاتية وأهميتها فى المنطقة ودورها العربى وعلاقاتها بالدول الأفريقية وبالدول الأسيوية والدول الإسلامية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها وأطماعها الإمبراطورية فى المنطقة العربية والإسلامية ومحاولات هيمنتها عالميا

ويدعو التقرير السياسى أيضاً إلى أن يسعى الحزب لعقد مؤتمر لبحث العلاقات المصرية الأمريكية تشارك فيه الحكومة والأحزاب المصرية ومراكز البحوث لرسم خريطة جديدة للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة بشكل خاص وعلاقتها أيضاً مع سائر القوى الدولية البازغة والقوى الإقليمية.

أما فيما يتعلق بسياسة مصر العربية والإقليمية فيعطى التقرير السياسى للحزب الأولية لأربع قضايا رئيسية هى : الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، والاحتلال الأمريكى للعراق ، والصراع الداخلى والحرب الأهلية فى السودان ، والحاجة إلى تطوير الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى ، ويطالب التقرير السياسى من الحزب أن يتحرك ـ بنشاط ـ مصريا وعربيا لتحقيق الأهداف التالية :

– المساعدة على تحقيق أكبر قدر من الوحدة بين جميع قوى وفصائل حركة التحرير الوطنى الفلسطينية على« أساس برنامج موحد للعمل والمشاركة فى اتخاذ القرار.

– دعم المقاومة الوطنية فى فلسطين ولبنان وسوريا ضد الاحتلال الإسرائيلى والتأييد الفعلى للانتفاضة ووقف الضغوط العربية على السلطة الفلسطينية لقبول الحلول والمطالب

الأمريكية والإسرائيلية.

– منح حركة مقاومة التطبيع لروح جديدة تعيد إليها قوتها وفعاليتها.

– قيام الأحزاب المصرية والعربية والحكومات العربية بدورها لمساندة الأحزاب والقوى الوطنية العراقية فى نضالها لإنهاء احتلال العراق وإقامة نظام ديمقراطى فى العراق وإفشال جهود الولايات المتحدة لعزل العراق عن محيطه العربى واستخدام الوجود العسكرى الأمريكى لتهديد القوى العربية والإسلامية المحيطة.

– الدعوة لصياغة استراتيجية عربية جديدة لمواجهة السياسة الأمريكية الإسرائيلية فى المنطقة تستند لإمكانات القوة العربية الاقتصادية والحضارية ، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك الاقتصادى والاجتماعى وتطوير الجامعة العربية لتكون إطارا صحيحا للنظام الإقليمى العربى ، وإعادة الحياة لاستراتيجية التنمية العربية المعتمدة جماعيا على النفس وتحويل قضية التكامل العربى إلى قضية شعبية.

– العمل مع القوى الوحدوية والديمقراطية فى شمال السودان وجنوبه وغربه للدفع فى اتجاه وحدة طوعية ودولة ديمقراطية لكل مواطنى السودان بكل أعراقه ودياناته.

وفى النهاية فان أهم مايسجل للمؤتمر الخامس للحزب هو أنه المؤتمر الذى يتم فيه اعمال مبدأ تغيير القيادات الحزبية وتولى قيادات حزبية جديدة لمهام قيادة الحزب بأسلوب ديمقراطى غير مسبوق فى الحياة السياسية المصرية. ■

المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع

يوم للديمقراطية.. يوم للبهجة

■ عبد الستار حتيته

شهدت قاعة جمال عبد الناصر بالمقر المركزي لحزب التجمع يوماً غير مسبوق في تاريخ الحياة السياسية المصرية، عندما تم "تداول السلطة" بشكل ديمقراطي بين قيادات الحزب في العديد من المواقع أهمها موقعا رئيس الحزب و الأمين العام.

و جاءت التغييرات التي جرت وفقاً للانتخابات التي شارك فيها أعضاء المؤتمر العام بوجوه جديدة في كل من "اللجنة"، و "الأمانة" المركزيتين، و اللجان و الأمانات الحزبية المختلفة.

قادرون على التغيير

و حرص أعضاء المؤتمر العام الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠ عضو على إنجاح التجربة الديمقراطية، بعد أن تمسكوا قبل ذلك بعدة أشهر بالمادة رقم ٨ من اللائحة الداخلية للحزب التي تمنع الإبقاء على أي قيادي في موقعه لأكثر من دورتين مدة كل منهما٤ سنوات.

و لهذا السبب اتسمت المناقشات التي دارت بين الأعضاء داخل أروقة الحزب على ضرورة رفض المحاولات الأمريكية للتدخل في الشئون الداخلية لمصر و غيرها من الدول العربية بزعم نشر الديمقراطية و تعليمها للمصريين. و قال الأعضاء إن تجربة التجمع تثبت قدرة المصريين على الحوار و الاختلاف و الاتفاق بالطرق السلمية من خلال الانتخابات.

كما تثبت كذب المقولة التي يرددها البعض في الحزب الوطني الحاكم عن أن الشعب المصري غير مهيأ للممارسة الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية و نائبه. و طالب المؤتمر العام بضرورة إعطاء الأولوية في المرحلة الراهنة للإصلاح السياسي، و بناء التحالف

الديمقراطي مع القوي الوطنية في البلاد.

و أقر المؤتمر العام الخامس الذي عقد يومي ١٧و١٨ ديسمبر الماضي عدداً من التوصيات المهمة منها أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح. و تقليص الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور.

كما طالب بإلغاء حالة الطوارئ التي يعتمدها نظام الحكم منذ عدة عقود. و على الرغم من الجدل الذي دار في بعض اللجان النوعية على هامش المؤتمر حول القوى السياسية الأخرى التي لا تؤمن بالتعددية كالتيارات الدينية، فإن أعضاء المؤتمر العام حرصوا على إعطاء الأولوية لنبذ العنف و إدانة سياسة الاعتقالات، و المحاكمات الاستثنائية.

ضمانات مطلوبة

و أوصى المؤتمر العام الذي حمل اسم "دورة خالد محيي الدين" بضرورة العمل على الإفراج عن المعتقلين السياسيين، و توفير الضمانات لانتخابات برلمانية حرة نزيهة. و كان جانب من الأعضاء قد طالبوا بمقاطعة الانتخابات البرلمانية، و وصل الأمر ببعض الأعضاء إلى طرح فكرة "سحب" نواب التجمع من مجلس الشعب احتجاجاً على سياسة الحكم في تزوير الانتخابات. كما عبر البعض الآخر عن رفضهم للحوار الدائر الآن بين التجمع و الحزب الوطني في إطار مبادرة الحوار بين الأحزاب.

إلا أن مثل تلك الأفكار المتشددة لم تصل لحد المناقشة في المؤتمر العام. و جاء الرأي العام لأعضاء المؤتمر مع الاستمرار في العمل على تحقيق المكاسب و لو بشكل تدريجي، و التواجد في المجالس النيابية و النقابات و الجمعيات الأهلية، و مؤسسات المجتمع المدني.

و طالب عدد كبير من أعضاء المؤتمر العام بالعمل في الأوساط العامة لحشد الرأي العام، و الضغط على نظام الحكم لتشكيل لجنة قضائية خاصة و مستقلة لإدارة الانتخابات. و شددوا على ضرورة إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، و رفع القيود عن نشاطها الجماهيري. و العمل على الفصل الكامل بين الحزب الوطني و الدولة. و كفالة المجتمع المدني و إطلاق حرية إصدار الصحف، و إتاحة الفرصة أمام القوى السياسية في التعبير عن نفسها من خلال الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة.

و كان المؤتمر العام قد قسم أنشطته في اليوم الأول إلى عدة لجان كان أهمها لجنة التقرير

السياسي، و لجنة صحافة الحزب، بالإضافة للجنة الشئون المالية. و تمكنت تلك اللجان من تقديم رؤية عامة حول مجمل التقارير المقدمة للمؤتمر، حيث تم عرض التوصيات و الاقتراحات و الانتقادات في الاجتماع العام الذي عقد في اليوم التالي.

الأطراف الأخرى

و لوحظ أن جانباً من أعضاء المؤتمر العام كانوا قد جاءوا عاقدين العزم على كيل الانتقادات لطريقة تعامل الحزب مع الظروف السياسية و الاقتصادية الداخلية و الخارجية في الوقت الراهن. لكن تلك الحماسة تم الرد عليها من أغلبية زملائهم بضرورة التمسك بالموضوعية في التعامل مع الأطراف الأخرى الفاعلة في الحياة العامة، و على رأسها نظام الحكم، مذكرين بأن الحزب يعمل في ظل القانون و الدستور.

و حصلت "الأهالي" بنصيب مماثل من تلك الانتقادات، عندما افتتح الأعضاء المشحونون بالحماس المناقشات في لجنة صحافة الحزب، بالمطالبة بتغيير سياسة "الأهالي" لتكون أكثر حدة في تناولها للموضوعات مثل بعض الصحف الحزبية و المستقلة الأخرى.

إلا أن مرور الساعات، و تعدد وجهات النظر بين أعضاء اللجنة انتهى إلى ما يشبه الاتفاق على أن "الأهالي" تميزت عن الصحف الأخرى بما فيها الصحف الحكومية بالموضوعية، و التحقق من صحة الأخبار و المعلومات التي ترد فيما تنشره من تقارير و تحقيقات. و وافق الأعضاء في نهاية الأمر على الاستمرار في تلك السياسة التي جعلت "الأهالي" طوال تاريخها محل احترام و ثقة من الرأي العام و القوى السياسية الأخرى في مصر و خارجها.

مواجهة الفساد

و حظيت الأوضاع الاقتصادية باهتمام واسع من أعضاء المؤتمر العام. و تضمنت توصيات المؤتمر ضرورة تبني نظام الحكم سياسات اقتصادية و اجتماعية و تنموية لإنقاذ الاقتصاد الوطني. و تبني خطة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته و الحد من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في توزيع الدخل و الثروة، و محاربة البطالة التي تتراوح نسبتها بين ١٧٪ و ٢٠٪ من قوة العمل. و اتباع سياسات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل، و ذلك من خلال قيام الدولة بتنشيط النمو الاقتصادي، و تكثيف الجهود في مجال الاستثمار الإنتاجي و التصنيع.

كما طالبوا بعدم الانسياق وراء مخططات البنك الدولي و صندوق النقد و الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية.

و انتهت مناقشات الأعضاء، و من بينهم الخبراء الاقتصاديين لحزب التجمع، إلى ضرورة تحقيق إصلاح ضريبي يستهدف تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل، و مراجعة الاعفاءات الحالية التي.."ثبت عدم جدواها في حفز الاستثمار". و كذلك مواصلة المعركة ضد سياسة الخصخصة، و مواجهة الفساد.

الرهان الخاسر

خيمت الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية على المؤتمر العام للحزب، و الذي طالب الحزب الحاكم بعدم الاندفاع في ربط علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية محذراً من الاستسلام الحكومي للمطالب الأمريكية و مخططاتها في المنطقة، مشيراً إلى أن الرهان على المساعدات الأمريكية و المنطقة الحرة معها لا يحقق المصالح المصرية و لا يحافظ على الأمن القومي المصري.

ووضع المؤتمر العام على رأس توصياته أربعة محاور مهمة هي: الصراع العربي الإسرائيلي، حيث طالب عدد من الأعضاء بطرد سفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و إسرائيل من القاهرة، بسبب الاعتداءات المستمرة على الشعوب العربية و علي رأسها الشعبين العراقي و الفلسطيني. كما تناولت المناقشات تطورات الصراع الداخلي و الحرب الأهلية في السودان. و الحاجة إلى تطوير الجامعة العربية و النظام الإقليمي العربي.

و قام المؤتمر بانتخاب الدكتور رفعت السعيد رئيساً للحزب لمدة أربع سنوات بالإجماع حيث فاز بالتزكية، و لم يكن أمامه أي منافس آخر. و قرر المؤتمر العام اختيار مؤسس الحزب خالد محيي الدين زعيماً تاريخياً للتجمع. و انتخبت اللجنة المركزية حسين عبدالرازق أميناً عاماً للحزب، و كل من أبو العز الحريري، و الدكتور سمير فياض، و رأفت سيف نواباً لرئيس الحزب. و مساعدين للأمين العام هم : محمد خليل للشئون التنظيمية، و أمينة النقاش لتدريب القيادات، و محمد سعيد للعمل الجماهيري، و الدكتور زهدي الشامي للشئون السياسية.

حصان طروادة

و قال خالد محيي الدين لأعضاء المؤتمر العام إن قضية توسيع الإطار الديمقراطي "هي قضية

مصرية مصرية، و قد نتفق أو نختلف حول مداها، و ممكناتـها، و تفاصيلـها، لكننـا نتفـق و نختلف كمصريين، دون أن نسمح ولـو بـأقل قـدر، لأي تدخـل أجنـبي في هـذا الشـأن، و دون أن نعطي أية فرصة لأمريكا بالتحديد أن تتخـذ مـن هـذه المسألة حصـان طـروادة للتدخـل في الشـأن المصري".

و أضاف أن حزب التجمع يمتلك "برنامجـاً جديـداً يجسـد تطلعاتنـا لعـالم القـرن الحـادي و العشرين مؤكدين به رغبتنا و قدرتنا على تجديد أفكارنا و مواقفنا متمسـكين بثوابتنـا". مشـيراً إلى.."أننا نمتلك برنامجاً للإصـلاح السياسـي و برنامجـاً اقتصاديـاً دافعنـا عنـه خـلال مناقشـتنا لبرنامج الحكومة طوال السنوات الماضية".

و في خطة الحزب للتحرك مسـتقبلاً مـع الجماهـير و زيـادة فاعليتـه في الشـارع العـام أوصـي المؤتمر العام بتكثيف الجهود من أجل بناء التجمع كقـوة سياسـية جماهيريـة مؤثـرة في الصـراع الدائر حول مستقبل مصر.

و اتفق أعضاء المؤتمر على ضرورة أن يتحول العمل الجماهيري إلى عمل مؤسسـي يرتكـز علـى عشرات المنظمات الجماهيرية و الديمقراطية مع أهمية خوض جميع الانتخابات في كل مؤسسـات المجتمع و منظماته. و بذل الجهود مع عضوية الحـزب بشـكل عـام و العضويـة الجديـدة بشـكل خاص لتدريبها و تثقيفها لكي تتحول إلى كوادر سياسية. مع ضـرورة تنشـيط العضويـة القديمـة الخاملة.

المـرة الأولـى

و على الرغم من الشكاوى المتعددة التي ظهرت بين أعضاء المؤتمر بسبب قلة الموارد الماليـة، و عدم القدرة الكاملة على الإنفاق الذاتي على بعض المقرات بعدد من المراكز، انتهت التوصيـات إلى أن العمل لابد أن يركز في المرحلة القادمة على تطوير المقرات في المحافظات، و المراكز، و الأقسام لخدمة معارك الحزب السياسية.

و لأول مرة يحظى كل من اتحادي "الشباب" و "النساء" باهتمـام خـاص مـن أعضـاء المؤتمـر، خاصة بعد أن شـهدت انتخابـات الاتحـادين منافسـات قويـة و معـارك سياسـية سـاخنة خـلال الشهور الماضية. و يعتبر عدد كبير من أعضـاء المؤتمـر ان الاتحـادين يمكنـهما العمـل إلى جـانب الحزب في جذب العضوية الجديدة. و لذلك جاءت التوصيات الختامية لتؤكد على "ضرورة تواصل

ظاهرة اهتمام المحافظات ببناء اتحادي الشباب و النساء و هي الظاهرة الـتي تم تقييمـها بشكل إيجابي عند الإعداد للمؤتمر الحالي".

و حرص عدد كبير من رموز العمل السياسي و ممثلي الأحزاب في مصر علـى حضـور الجلسـة الافتتاحية للمؤتمر العام لحـزب التجمع، مـن بينـهم محمـد رجـب زعيـم الأغلبيـة في مجلـس الشورى، و منير فخري عبد النور، ممثل الهيئة البرلمانية لحـزب الوفـد، و ضيـاء الديـن داود، رئيس الحزب الناصري، و غيرهم. بالإضافة إلى رؤساء بعض اللجان النوعية في مجلسي الشـعب و الشورى. و اعتبر ضيوف المؤتمر أن انتخابات التجمع، و التغيير في القيادات، بما فيها رئيس الحزب، هي المرة الأولى التي تجري في مصر منذ عودة نظام تعدد الأحزاب في عام ١٩٧٦.

و أعلن خالد محيي الدين خلال المؤتمر أنه سوف يظل يعمل في صفوف الحزب. مشـيراً إلى أن تغيير الموقع الحزبي لن يمنع الاستمرار في العمـل علـى تحقيـق أهـداف الحـزب و طموحاتـه. و وصف يو م الانتخابات التجمعية الديمقراطية بأنه "يوم للبهجة".

كلام الصور:

١- خالد محيي الدين

٢- د. رفعت السعيد

٣- حسين عبد الرازق

٤- أبو العز الحريري

٥- محمد خليل

٦- د. سمير فياض

٧- أمينة النقاش

٨- محمد سعيد

٩- رأفت سيف

١٠-د. زهدي الشامي

١١- صور لجانب من اجتماع المؤتمر العام

نشأة وتطور الرأسمالية

إسماعيل صبرى عبد الله

نقرأ هذه الأيام على صفحات «الأهرام» نقاشا عالى الوتيرة وأحيانا النغمة بين عدد من الكتاب ذوى المكانة حول الرأسمالية ورأسمالية الدولة والدولة الرأسمالية ..إلخ . ولا أريد أن أكون طرفا فى هذا النقاش . ولكننى أكتب عن الخلفية التاريخية للرأسمالية الغربية. لأن الشعب الذى يختار نمط إنتاج معيناً وتشكيلاته السياسية ليسٌ فى وضع الرجل الملئ الذى يستعرض القمصان المعروضة فى شباك متجر أنيق ليختار أحلاها فى نظره . ثم يعود لزوجته وصحبته فى النادى ليقول أغلبهم إن ذلك القميص لا يليق عليه . فيرميه جانبا ويشترى غيره .وعلى عكس ذلك لا يجسم اختيار الشعب لنظام يرضى به أن « تتوافر الإرادة السياسية» ويصدر قرار الحكام فتتغير فورا أوضاع المجتمع كله .

ولا يحتاج المرء إلى قراءات فى علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد ليدرك أن التغيير الأساسى فى بنية المجتمع ليس قرارا أو إجراء واحدا يصدر فى يوم مشهود ، وإنما هو عملية process تستغرق سنوات كثيرة يشهد فيها المجتمع تغييرات واسعة كما تعرف العملية المد والجزر ، التقدم والتراجع، الإتساق والتناقض، السعادة والشقاء ، صدام المصالح وتوابعها .كما تغطى عملية التغيير كل جوانب المجتمع وأساليب الحياة فيه وتعبيراته الجديدة فى الأدب والفن .. إلخ. ولما كانت الرأسمالية الغربية« الأنموذج» (بالمعنى الفلسفى) لنمط الإنتاج الرأسمالى فمن المفيد أن تلقى نظرة على نشأتها وتطورها.

(١)

ظاهرة تاريخية

ومعنى تاريخية هنا Historicity الارتباط بالظروف التى أفرزتها وتلك التى مكنتها من التجدد عبر خمسة قرون .وهى ظروف لن تتكرر لأن التاريخ لا يكرر نفسه . ولذلك لا يجوز فى عصر الكوكبة أن نفكر فى محاكاة هذه الظاهرة التاريخية فى أوضاعها الراهنة .ومن المتفق عليه بين المؤرخين والاقتصاديين الجادين وعلماء الاجتماع أن

الرأسمالية كنمط إنتاج ظهرت في القرن السادس عشر ثم نمت ببطء وبتحالفات سياسية متغيرة وأحداث عالمية مهمة حتى حققت «الثورة الصناعية» التى أحلت الآلة محل الجهد العضلى للإنسان ،فكشفت عن حقيقتها وسعت للاستيلاء على الحكم وتغيير الأوضاع السياسية والقانونية والأخلاقية وليس أوضاع الاقتصاد وحدها، وأنشأت الدولة القومية محل دول الملوك .وجعلت الأمة مصدر السلطات محل الملك ذى الحق الإلهى . ويصبح السؤال الرئيسى لماذا وكيف كانت نشأة الرأسمالية فى غربى أوروبا وليس فى غيرها من الحضارات؟.

والجواب المعروف عند أهل العلم هو تجمع ثلاثة أسباب جوهرية: التراكم المالى والتراكم المعرفى، والغزو الاستعمارى .ونعرض لكل منها بايجاز.

التراكم المالى

الرأسمالية بالتعريف تعنى توافر أموال للاستثمار فى إنتاج السلع والخدمات . فمن أي نشاط وبيد أى فئات توافرت رؤوس الأموال عند نشأة الرأسمالية ؟ لقد اشتهرت العصور الوسطى (من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية فى القرن الخامس الميلادى إلى عصر النهضة فى القرن الخامس عشر) بالجهل والفقر واختفاء كل سلطة مركزية فيما عدا بابوية الكاثوليك وتفتت السكان إلى جماعات محدودة العدد يحكمها واحد من سادة الإقطاع الكثيرين . وقد ولّد الجهل وطغيان الكنيسة الإيمان بأوهام كثيرة أهمها أن الفقراء أحباب الله لأن الأغنياء وحدهم يملكون ترف الفسق وأنهم ذاهبون إلى الجنة فى يوم القيامة المنتظر فى أمد قريب حيث انتظر البعض أن يكون ذلك عند حلول الألف الثانى بعد ميلاد المسيح . ومن ثم كان لابد من ظهور وسائل غير مألوفة لتحقيق الأرباح وادخار معظمها واستثماره . وبالفعل ابتدأ تكوين رأس المال المالى من «التجارة البعيدة» فلم تعرف أوروبا الغربية مكانا للتجارة الداخلية حيث كان الإنتاج بقصد الاستهلاك الذاتى المباشر فى إطار كل إقطاعية .وكان ما بقى من الحرف فيما بقى من المدن بعد اضمحلال الكثير منها التى نشأت تاريخيا بجوار مواقع الفرق العسكرية الرومانية ، واختفت أو تضاءل شأنها باختفاء تلك الفرق الذى أدى إلى أو ترتب على انهيار الامبراطورية . ولكن بعض الأفراد اشتغلوا فى مجال جلب المنتجات الترفية من الصين والهند ودولة الخلافة الإسلامية وبيعها إلى سادة الإقطاع الذين أثروا على حساب رقيق الأرض المجبرين على البقاء عليها وزراعتها وتوريد كمية محددة منها للسيد الإقطاعى أيا كان حجم محصول الزراعة .فقد كانت أوروبا آنذاك «متخلفة» وكانت دول الشرق متقدمة .وحتى هذه اللحظة يوجد نوع من المنسوجات يسميه الأوربيون «موسلين» لأنه فى الأصل جاء من الموصل ، وآخر يسمى «داماسيه» وهو تحريف لكلمة دمشق.

أما المصدر الثانى لتراكم رأس المال فكانت العمليات المالية فى شكلها الأبسط : الإقراض بفائدة عالية ،وهو إقراض فى العادة لسادة الإقطاع المبذرين الذين هاجمهم أدم

سميث فى كتابه الشهير (بحث فى أسباب ثروة الأمم) الذى يعد نشره بداية علم الاقتصاد .وكانت كنيسة روما تحرم الربا. وعند اليهود المحظور هو أخذ فائدة من يهودى. أما أخذها من بقية البشر فلا عقاب عليه . ومن ثم كان الإقراض بيد اليهود . ومن هنا جاء فكر معاداة السامية (أنظر : مسرحية شكسبير «تاجر البندقية» مثلا) . ولكن بعض المسيحيين أغرتهم الثروة وفتحوا البنوك، وقد بدأت الحركة قريبا من روما فى سهل لومبارديا فى شمال إيطاليا . وقد ظلت كلمة «لومبارد» تعنى المصرفى حتى القرن التاسع عشر . وما زال فى كثير من المدن الأوربية العريقة شارع يسمى «لمبارد» لأنه تاريخيا كان محل النشاط المصرفى.

التراكم المعرفى

وقد واكب نشأة الرأسمالية وتثبيت أقدامها ثورة معرفية شاملة لكل مناحى الفكر والعلم . وقد شهدت الفترة ما بين القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر فيضا متدفقا من العلماء والمفكرين الذين شكلوا الحضارة الغربية . فمنذ عهد النهضة عرفت أوروبا التراث اليونانى (ثم الرومانى) عن طريق المثقفين الذين فروا حاملين مكتباتهم من القسطنطينية عندما قضى الأتراك العثمانيون على الإمبراطورية الرومانية الشرقية واحتلوا عاصمتها(عام ١٤٥٣). وقد سارع المثقفون إلى دراسة هذه الفترة المجيدة فى تاريخهم قبل العصور الوسطى وتخلفها . وبدأ تدريس اللغة اليونانية جنبا إلى جنب مع اللاتينية التى كانت لغة الكتب والعلم والثقافة .كما عرفوا المزيد عن الموروث اليونانى والإبداع العربى بفضل المجتمع الإسلامى فى الأندلس الذى تعددت فيه الإثنيات وتعايش اليهود والنصارى إلى جانب المسلمين .ومن المسلم به أن مؤلفات ابن رشد هى التى أوضحت فلسفة أرسطو ومنهجه الفكرى ، وأقر الأوروبيون بفضل ابن رشد وفخر أساتذة فلسفة بانتمائهم إلى فكره (ومثال لذلك المدرسة الرشدية فى جامعة باريس).

ولا يتسع المجال هنا لتفصيل التقدم والتجديد فى الفلسفة والدين وعدد كبير من العلوم وأكتفى بسرد أسماء ترد على ذاكرتى وأنا أكتب هذا الكلام : كالفين ومارتين لوثر (وظهور الكنائس البروتستانتية) ديكارت ، بيكون ، هيجل (الفلسفة) نيوتون (الفيزياء) كوبرنيك وجاليليو (الفلك) ليبتتر وتبربيا (الرياضيات) فولتير وروسو (السياسة) آدم سميث (الاقتصاد) فيفالدى باخ، موزار (الموسيقى السيمفونية) شكسبير وموليير (المسرح) ميكل أنجلو ودافنتشى (الفنون التشكيلية).. إلخ مع إشارة خاصة لأول موسوعة علمية فى العالم أعدها فريق من أبرز العلماء والمفكرين بقيادة ديدرو ودالمبير وظهرت عبر مصاعب جمة واعتقالات متكررة فى ثمانية أجزاء فى أواسط القرن الثامن عشر.

ولم تكن الطبقة الرأسمالية التجارية والمالية بعيدة عن تيارات المعرفة المتدفقة فكان منهم من يرعون الأدباء والفنانين . ولما كانت الفئتان(أهل المال وأهل الفكر) مستبعدتين فى صالونات الاريستوقراطية ، أخذ أثرياء رجال

المال يبنون لأنفسهم دوراً تنافس قصور النبلاء تنظم فيها صالونات يتردد عليها زملاؤهم ويرحبون فيها بكبار المثقفين ، وهكذا اكتسب كبار التجار ورجال المال معارف علمية جديدة وأفكارا اجتماعية تناقض الأوضاع السائدة . وقد ساهموا في انتشار «الأنموذج» الفكرى الغربى : وصول الإنسان إلى إنشاء جنة أرضية عن طريق استخدام الطبيعة ومواردها التى ليس من وسيلة إلى التعرف عليها إلا بالعلم الذى يكشف ويحدد القوانين التى تحكم الطبيعة والإنسان. وبهذا استقر مفهوم القانون العلمى الثابت بالتجربة والتحقيق مطلبا مجتمعياً.

غزو واستعمار القارات الأخرى

تطلعت الرأسمالية الغربية منذ مرحلتها الأولى إلى نهب الشعوب الأخرى . ويمكن نقول أن أولى محاولاتها الكبرى كانت غزوات الفرنجة للشام(بالمعنى الواسع) وفلسطين ومصر ،والتى تتابعت عبر الفترة من ١٠٩٦ إلى ١٢٩١ .وقد أطلق عليها بابا روما اسم الحروب الصليبية لتساعد الغزاة من النبلاء والأمراء فى تجنيد الفقراء . ولم يضلل هذا الاسم المؤرخين العرب المعاصرين للأحداث الذين حددوا الغزاة على أنهم «الفرنجة» نسبة إلى القبائل البربرية (فى عرف الرومان) التى استقرت فى غربى أوروبا والتى بقى أثرها فى اسم فرنسا . ولكن أساتذة التاريخ عندنا الذين درسوه على مراجع غربية تبنوا التسمية الخادعة وكتبوا عن الحروب الصليبية.

وما يعنينا فى هذا المقام هو الجوانب التجارية والمالية التى دعت لهذه الغزوات وما تحقق خلالها من مكاسب . وبادئ ذى بدء لابد أن نذكر أن خلال تلك الأزمنة كان الثراء والتقدم فى شرقى البحر المتوسط فى حين كان غربيه فقيراً وجاهلا ومتخلفا (العصور الوسطى) ولذلك قدمت تلك الجيوش لنهب ثروات المنطقة وإقامة حكام منهم عليها ليبتزوا من سكانها الجزية والضرائب غير المباشرة وينعموا بأسلوب الفخامة الذى يخوض فيه سلاطين المشرق وأمراؤه وقادة جيوشه . وقد استفادت الرأسمالية الناشئة من تلك الحروب بأساليب متعددة : توريد ما يلزم للجيوش من غذاء وكساء وسلاح وخيول وسفن . ثم شراء السلع الشرقية الترفيهية بثمن بخس أو حتى سرقتها لبيعها لأغنياء أوروبا بأعلى الأثمان . ودون إطالة أتذكر مثلا شهيراً وهو نظام رهبنة عسكرى يسمى« فرسان المعبد» تأسس فى جزيرة مالطا ثم انتشر وأصبح أهم مصرف فى غرب أوروبا . ثم أغرت ثروتهم بعض الملوك فحصلوا من البابا على قرار باستبعاد هذه المؤسسة من الكنيسة . وهكذا تمكن ملك فرنسا فيليب الوسيم من قتل قادتهم وإعمال السيف فى أتباعهم ومصادرة أموالهم(١٠٧٨).

والواقع بالمقابل أن هذه الغزوات أضعفت طبقة النبلاء التى لقى كثير من فرسانها مصرعهم فى الحرب والذين أنفقوا لتوفير معدات القتال ولوازم الحرب لأبنائهم . وقد ساعد هذا الضعف فى دعم مجموعتين :الأولى الملوك الذين كانوا يتحرقون لفرض سلطاتهم المطلقة (الحق الإلهى) على الدولة بأسرها وإلغاء سلطات الإقطاعيين بل وتصفية أعداد

منهم والثانية ، هى الرأسمالية التى وردت للسلطة الملكية ما يحتاجه جهاز الحكم من أفراد قادرين وعادة متعلمين (مثل نظار زراعة كبار ملاك الأراضى فى مصر قبل الثورة).

ولم يقعد طرد الفرنجة من الشرق الأوسط الرأسمالية الغنية عن استمرار العمل بكل الوسائل للاستيلاء على ثروات بقية العالم . وبفضل معارفهم عن كروية الأرض وحصولهم على منتجات بديعة من الهند والصين ، أصبح أملهم الوصول إلى تلك المناطق والسيطرة على ثرواتها ، ولما كانت الهند أقرب جغرافيا من أوروبا أصبحت القبلة التى يحلم بها الرأسماليون . وبدأ السباق بين الملكيات المطلقة فى غربى أوروبا(إنجلترا ، فرنسا ، البرتغال، أسبانيا وهولندا التى حكمها ملوك أسبانيا) وهنا بدأ ما يسميه الأوربيون عصر الكشوف الجغرافية . وهذا اسم جميل لعمل رذيل : الغزو والاستعمار وكان أمام الحكام وكبار الرأسماليين طريقان، الأول الدوران حول أفريقيا ثم شرقا إلى الهند وقد بدأت رحلة اكتشاف هذا الطريق من البرتغال (١٤٩٧) بأسطول من أربع سفن يقوده فاسكو داجاما وقد نجح فى الدوران حول طرف القارة الجنوبى(رأس الرجاء الصالح) واستعان بملاح من اليمن ليخوض بحر الهند ولكن واقع أن الأرض كروية يجعل من الممكن أن يبحر الأسطول غربا فى« بحر الظلمات»كما كانت العرب تسمى المحيط الأطلسى وقد تصدت أسبانيا لهذا الامتحان العسير وسافر كولمبوس غربا(١٤٩٢) حتى وصل إلى جزر البحر الكاريبى وظن الرجل أنها الجزر الهندية . ومات وهو لايعرف أنه اكتشف العالم الجديد . وظلت أوروبا تطلق على تلك الجزر اسم« الهند الغربية» ! وبهذه المناسبة نذكر أن نفس السنة(١٤٩٢) شهدت سقوط غرناطة آخر موقع للمسلمين فى أسبانيا . وأضيف أن البرتغاليين فى ١٥٠٤ دمروا أسطول المماليك عند باب المندب ودخلوا أطراف الجزيرة العربية . وبعدها بقليل اجتاح الترك العثمانيون (١٥١٧) مصر بعد فتحهم الشام وفلسطين . وهكذا بدأ العرب التقهقر وخاض الأوروبيون بحار التقدم وعلى أية حال كانت مغامرات كولمبوس وداجاما بداية لسيل من الاكتشافات فى أفريقيا وآسيا وتسابقت دول غربى أوروبا لأن من يصل إلى أرض قبل غيره يرفع عليها علم دولته . أما سكان تلك البلاد الأصليون فكانوا «دون البشر» ووصول الأوروبيين يحمل لهم من المدنية ما يخرجهم من الوحشية ، فالغزاة ينشرون المدنية فى كل موقع ورغم أنوف السكان الأصليين . بل لقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا مهما فقد صاحب الغزاة أساقفة من الأسبان والبرتغاليين مباركين النهب والذبح واغتصاب النساء وقتل الأطفال بدعوى أنهم ينشرون المسيحية ولو بالقوة على المتوحشين الذين ما زالوا يعبدون طيورا أو حجارة . أما الأرض التى لم يرفع عليها علم أوروبى فتسمى أرضا بلا مالك ONMAN's land. ونتذكر نحن المصريين أن رسم الحدود الغربية للسودان مع تشاد تولاها ضابطان، أحدهما فرنسى جاء من الغرب فى

أرض بلا صاحب والثانى بريطانى أدعى أنه ممثل خديو مصر التى لها السيادة على تلك الأراضى!.

وليس ثم ما يدعو إلى الاسترسال فى تاريخ الاستعمار الأوروبى ،والذى يعنينا هنا هو دور الطبقة الرأسمالية فى مغامرات الاكتشافات الجغرافية الذى تهمله كتب التاريخ بالكامل وهو دور فعال ومتعدد الصور . لقد وفرت الرأسمالية للرحلات الشهيرة التمويل الذى بدونه كانت تحيات الملوك وبركات الكنيسة لاتجدى نفعا . وأذكر فى هذا الصدد أن تمويل رحلة كولبوس تحملها بيت تجارى من جنوا (إيطاليا) اسمه centerione، كذلك مولت بيوت تجارية برتغالية رحلة جاما . فلم تكن ثمة دول عظمى تغطى مثل تلك المغامرات وتسترد مادفعت من خلال ماتفرضه من ضرائب واتاوات . والأمر الثانى هو استقرار المهاجرين فى الأراضى المكتشفة الذى خلق أسواقا جديدة للتجارة البعيدة . فقد اتجهت غربا نحو العالم الجديد لتصدر بعد أن كانت تستورد فحسب ، وتصدر مصنوعات تباع بسعر فى متناول مجموعات المهاجرين . وأصبح مصدر ربحهم الأساسى زيادة المبيعات بعكس واردات الشرق غالية الثمن . وكان هذا مادفع كبار التجار إلى الإنتاج الصناعى . وانتشرت لفترة المصانع اليدوية . فتكوين وتقاليد الطوائف الحرفية كانت مبنية على الإنتاج لزبون معروف مقدماً ، فى حين أن مايصدر إلى العالم الجديد تحول إلى الانتاج للبيع فى السوق . وذلك هو الأصل التاريخى لما يسمى " اقتصاد السوق " .

وكانت المصانع اليدوية الجديدة يدوية بالفعل . وتغلب أصحابها على استحالة استخدام الحرفيين المنظمين . وهكذا اكتشف الرأسماليون فكرة التقسيم الفنى للعمل الذى يفكك عملية الإنتاج إلى عدد غير قليل من العمليات المتتابعة والمتكاملة بحيث أصبح من السهل تدريب الإنسان الأمى الذى لامهنة له على عملية بسيطة واحدة ومتكررة . وجاءت العمالة من الفارين من الإقطاعيات الذين لم يتعلموا شيئا إلا القليل من العمل الزراعى أو من خدمة السيد وحشمه وخدمه . وفى مثل هذه الظروف كان أجر العامل فى المصنع اليدوى يكفى بالكاد لتوفير غذائه متدنى القيمة والجودة ، ومن هنا كان اسم المصانع اليدوية manufacture ،وقد ساندها الملوك وكانت تتحول إلى شركات تنشأ قانونا بمرسوم ملكى ومن هنا كانت توصف فى فرنسا المصانع الملكية Royal وفى إنجلترا chartered. وكل هذا معروف . أما المسكوت عنه فهو دور الاستيطان فى حل أكبر مشكلة كانت تهدد بقاء نمط الإنتاج كله ألا وهى عملية استقطاب المجتمع بين أقلية ثرية تزداد بانتظام وإفقار الأغلبية العظمى من السكان وفى مقدمتهم الصناع الحرفيون إذ كانت منتجات المصانع اليدوية أقل كلفة وبالتالى أرخص ثمنا . وقد تنبه إلى هذا الخطر منذ البداية اقتصاديون من أقطاب الجيل المؤسس لعلم الاقتصاد ، وفى مقدمتهم ريكاردو ومالتس . وقد غاب عنهما أن

الرأسمالية الوليدة يمكن أن تتخلص جزئياً على الأقل من المشكلة بتصدير أعداد كبيرة من الفقراء إلى " العالم الجديد " الذى يشمل قارتين غنيتين فى الموارد الطبيعية . ومن الأمور التى تدعو إلى السخرية أن حكومة لندن حين واجهها إعراض المواطنين البريطانيين عن الهجرة إلى استراليا قررت إرسال أعداد لايستهان بها من المسجونين لمدد طويلة إلى القارة المكتشفة حديثا ومنحتهم الحرية !

ويقتضى الإنصاف أن نبرز ما تميزت به هذه الرأسمالية منذ نشأتها بالإقدام على المخاطر حيث تتكافأ فرص الثراء الهائل واحتمالات الخراب الكامل . فمن كان يضمن نجاح رحلة كولمبوس أو داجاما ؟ بل كيف يتأكد مرسل بضاعته على سفينة شراعية ألا تضيع بفعل الرياح والأنواء ؟ ومن ثم ميز الاقتصاديون الأكاديميون منذ القرن التاسع عشر داخل الطبقة الثرية بين " المريعين (rentier)" الذين يعيشون على عائد ثروة دون أى مخاطرة وبلا أى جهد إلا فى الحرص على تدفق الزيادة والنماء على نحو منتظم من ناحية ومن أسموهم eur entrepren ومعناها اللغوى الذى يقدم على عمل جرئ وشاق وأسموا نشاطه enterprise . وقد حددنا - نحن الاقتصاديين العرب - فى الاتفاق على لفظ يؤدى هذا المعنى . قال البعض المنظم ، وقال آخرون المقاول .. الخ دون أن نجد التعبير الدقيق ، وذلك بالرغم من الضرورة القصوى لفهم هذه الوظيفة ، فليس كل من أطلق على نفسه اسم " رجل أعمال" تتوافر فيه صفات الإقدام والمخاطرة وتحمل المشاق . كذلك ليس كل واسع ثراء رأسماليا بالمعنى المحدد أعلاه . وثمة من يجمعون المال من أعمال يؤثمها القانون.

(٢)
العنف والديمقراطية
فى بناء الرأسمالية الغربية

قرأت مؤخراً فى جريدة الأهرام قول كاتب " مما لاشك فيه أن هناك تلازما بين الديمقراطية والرأسمالية " وفى هذا الكلام الشك كل الشك . وهو يقرأ تاريخ الرأسمالية بطريقة موصلة إلى تناقض صارخ مع الواقع والتاريخ المحقق والمكتوب . لقد كان نمو الرأسمالية وتطورها منذ مولدها فى القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر مصحوبا بسلسلة من الحروب تكاد لاتنقطع.

إذ كانت الحرب وسيلة تحديد أرض دول أوروبا ، ثم تلتها حروب الاستعمار والمنافسة فى تقسيم القارات الأخرى بين تلك الدول ثم الحرب لإعادة تقسيم المستعمرات ناهيك عن العنف المستمر ضد السكان الأصليين . ويعرف من قرأ تاريخ أوروبا حرب المائة عام ثم بعد سنوات قليلة حرب الثلاثين عاماً . ثم حرب فرنسا ضد النمسا ، وحربها مع بريطانيا ، ثم حروب الثورة الفرنسية ونابليون ، ثم حروب توحيد ألمانيا : بروسيا ضد النمسا ، ثم ضد فرنسا .. وأوروبا الرأسمالية هى القارة الوحيدة فى تاريخ البشرية المعروف التى أشعلت حربين عالميتين فصل بينهما عشرون عاما فقط . ومن الجانب الآخر نجد سلسلة من الثورات الدامية أشهرها الثورة الفرنسية

الكبرى التى تلتها فى فرنسا نفسها ثلاث ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ (متزامنة مع ثورة المجر) ١٨٧١ . كما ولد فى أوروبا الإرهاب السياسى على يد اللاحكوميين (ما نقول عنهم الفوضويون وهى ترجمة خاطئة) . ولا ننسى أن تاريخ الولايات المتحدة حافل بدوره بالعنف : حرب الاستقلال ، الحرب ضد المكسيك وانتزاع خمس ولايات من أرضها ضمت إلى الولايات المتحدة ، الحرب الأهلية الدامية ، الحرب ضد أسبانيا التى مكنتها من الاستيلاء على بورتوريكو وكوبا والفلبين .. وقد أعدم شارلس الأول ملك إنجلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا كما اغتيل الرئيس الأمريكى لينكولن. وفى تاريخ الولايات المتحدة على الرغم من قصره العديد من جرائم الحرب والإبادة . فقد أعمل المهاجرون الأوربيون وحكوماتهم قتل سكانها الأصليين الذين أسموهم الهنود الحمر رغم كل ما عرفوا من حضارات من أشهرها المايا والأستيك . ثم استداروا نحو أفريقيا يخطفون شبابها ويستخدم من يصل منهم حيا كرقيق فى الزراعة ولم يلغ التمييز ضدهم إلا فى أواسط الخمسينيات من القرن العشرين ثم قتل فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين : رئيس جمهورية فرنسا وملك صربيا وولى عهد النمسا ، وآخرون من الحكام .كما أعدمت بالجملة قيادات وكوادر الثورات. وكانت الرأسمالية تحقق من تلك الحروب مكاسب جمة عن طريق الإنفاق على الجيوش والأسلحة والذخيرة والمؤونة . وكذلك بتوسيع السوق القومية ، وسوق المستعمرات والاستثمار فى المستعمرات واحتكار تجارة مواردها من المواد الأولية والمنتجات الزراعية .فإذا لم يكن ذلك كله عنفا فماذا يكون؟ هل يكون ديمقراطية ؟ عجبا.

وفى نشأة الرأسمالية وتطورها مراحل: ففى البداية وحتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت التجارة سمتها الأساسية مع ما يرتبط بها من عمليات مالية. ولذلك تعاونت الرأسمالية مع الملوك لتأكيد وحدة الدولة بالحد من نفوذ وسلطات سادة الإقطاع. ودافع كتابها عن «الحق الإلهى» للملوك الذى بنيت عليه السلطة المطلقة وصفق ممثلوها للويس الرابع عشر حين قال «الدولة أنا» .وكانت مكاسب الرأسمالية فى هذا الجو مكاسب متعددة .فقد سيطر أبناؤها المتعلمون على جهاز الدولة فيما عدا الجيش إذ كان ضباطه من طبقة النبلاء وسقطت سلطة الإقطاع فى فرض ضرائب على السلع التى تدخل إقطاعياتهم، أى توحدت إلى حد كبير السوق الوطنية .كذلك أدى تحرير رقيق الأرض إلى توافر عمالة بالغة الرخص لا تملك إلا أن تعمل عشر ساعات فى اليوم أو تموت جوعا .وقد استمات ممثلوها فى الدفاع عن الحماية ضد منتجات الدول الأخرى وانتشرت المصانع اليدوية الملكية كبداية للاتجار فى منتجات صناعية. ولم يكن بينهم وبين الملك من خلاف غير إسرافه فى جباية الضرائب .وقد نجح تجار بريطانيا ومصارفها فى إقرار مبدأ «لا ضريبة إلا بموافقة هيئة تمثل دافعيها» وكانت تلك بداية التمثيل النيابى .كذلك أنشأ الرأسماليون شركات تعمل فى المستعمرات وتساهم فى حكمها بل قد تسبق الجنود فى

السيطرة على إقليم ،ومن أشهرها شركة الهند الشرقية البريطانية ونظيرتها الفرنسية . وقد ساعدت المستعمرات فى دعم الرأسمالية الغربية التى نهبت ثرواتها المستعمرات .وقد كان أول أشكال النهب سحب ذهب وفضة العالم الجديد إلى أوروبا وكان المعدنان متوافرين وكان أكثر الذهب فى بيرو وكلورادو ، وتركزت الفضة فى الجمهورية التى تحمل أسمها حتى الآن الأرجنتين، المشتقة من اسم الفضة فى اللغة الفرنسية Argent. ولما كان السبق فى السيطرة على أمريكا الجنوبية والوسطى لأسبانيا والبرتغال ، فقد أقر صانعو القرار فى البلدين الاعتماد على هذا الفيض القياسى فانصرفوا عن بناء قاعدة اقتصادية للنمو . ودفع هذا أقطارا أوربية أخرى فى مقدمتها فرنسا وبريطانيا إلى التوسع فى صناعة السلع المطلوبة فى أسبانيا والبرتغال وبيعها بالذهب أو الفضة . وقد غمر المعدنان بالفعل الاقتصاد الفرنسى بحيث ظهر لأول مرة تضخم معدنى بعكس ما جاء بعد ذلك من ارتباط التضخم بالعملة الورقية .وهنا برز اسم جان بودان الاقتصادى الفرنسى (مخترع تعبير الاقتصاد السياسى) بكتاب عنوانه أسباب ارتفاع أسعار كل شئ «١٥٧٤» عرض فيه لأول مرة «النظرية الكمية» فى تحديد قيمة النقود.

وفى منتصف القرن الثامن عشر بلغت الرأسمالية مكانة مهمة فى المجتمع وتضاعفت ثرواتها بسبب استعمار غرب أوروبا «للعالم الجديد» ونشطت مبادلات السلع والخدمات والأموال عبر الأطلسى .وفى الوقت ذاته تدنى مستوى أداء الحكومات الملكية المطلقة التى أسرفت فى البذخ حتى نضب كثير من مواردها وخوت خزائن الملوك ودفع الجوع جماهير المدن الكبرى للتظاهر والإعراب عن سخطها والتخلى عن مفهوم الولاء الكامل لملك يدعى أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره وكلفه بحكم البلاد . وكانت قيادات الكنيسة الكاثوليكية جزءا من الميراث الاقطاعى. وكان العرف السائد أن تعطى كل أسرة من النبلاء أحد أبنائها للكنيسة (وهى مالك إقطاعى كبير) التى تخص هؤلاء النبلاء بأعلى المناصب حتى كان مجمع الكرادلة ، أو امراء الكنيسة ، كما كانوا يوصفون جميعا من طبقة النبلاء . وتكرر تدخل بعض الملوك الأقوياء فى اختيار البابا رئيس الكنيسة المعصوم. وهكذا فقد الفقراء والمساكين ما كانوا يتوهمون أنه الملاذ الأخير. ومن هنا كان تحول بعض الرأسماليين إلى البروتستانتية . وتوافقت الطبقة فى مجموعها على مبدأ فصل الدين عن الدولة وكف يد الكنيسة عن المشاركة فى الحكم ،وهو ما عرف «بالعلمانية» .وفى خط مواز لهذه المسيرة نشط التراكم المعرفى واهتم المفكرون «بالانسانيات» أى العلوم الاجتماعية . وظهر الاهتمام بالطبيعة وقوانينها ونشأت دراسات فيما سمى بالقانون الطبيعى المؤسس على مفهوم أن الناس يولدون أحرارا وأن الأصل العام فى حياة المجتمع البشرى هو «الحرية والمساواة والإخاء» شعار الدولة فى فرنسا حتى الآن. وقد تبنى فولتير مفهوم «المستبد المستنير» الذى يصلح أحوال كل الناس .وفى الطرف الآخر كتب روسو عن «العقد الاجتماعى» الذى

يعنى أن الناس أحرار ومتساوون فى الحقوق على أن ثمة أموراً ضرورية لبقاء المجتمع وازدهار وسعادة البشر . وبمقتضى هذا العقد يتنازل كل مواطن عن جزء من حريته المطلقة بحيث لا يمس حرية الآخرين ونشأت الدولة لحماية هذا التعدد وضمان استمراره . وكتب مونتسكيو المؤلف الشهير عن «الفصل بين السلطات» ثم جاءت الموسوعة الفرنسية كشهادة كبرى على حقوق الإنسان وإعلاء قيمة العقل والمنهج العلمى فى البحث والدراسة .. إلخ مما أسهم فى تسمية تلك الفترة باسم «عصر الأنوار» الذى تحول فى الثقافة العربية إلى عصر التنوير. ولم يكن هذا النهج التقدمى مقصورا على فرنسا فقد عرفت إنجلترا مؤلفات هيوم ولوك وآدم سميث وغيرهم وفى الدولة الوليدة فى أمريكا الشمالية ظهر أمثال : وليام بن وبنجامين فرانكلين .وفى هذه الظروف المواتية والتى صاحبت توجه الاستثمار نحو الصناعة ثم بداية الثورة الصناعية ١٧٦٩. اتجهت الطبقة الرأسمالية إلى السعى لتولى الحكم بنفسها بعد أن كان عمادها التأثير فى رأى الملك بقدر ما يستطاع . وقد استدعى المفكرون الماضى القديم أيام ازدهار الحضارة اليونانية وعرفوا كلمة « الديمقراطية» وتغنوا بالديمقراطية المباشرة فى أثينا . أما الرأسمالية فكانت تستخدم مفهوم «الليبرالية» وبمعنى محدد : قدسية الملكية الخاصة وحرية المالك فى أن يفعل بملكه كما يشاء : يستخدمه أو يؤجره أو حتى يدمره بلا تعقيب وبدون أى تدخل من جانب الدولة . وإزاء ما يمكن أن تفرضه الدولة من ضرائب تبنت الرأسمالية الأوروبية التجربة الانجليزية فى ضرورة موافقة ممثلى دافعى الضرائب على أى ضريبة .وكان وجه استخدام حصيلتها من أهم المقاييس المؤثرة فى قرار ممثلى دافعى الضرائب .وهكذا ظهر مفهوم « ميزانية الدولة» التى تبدأ بما تنوى أن تنفقه الدولة والذى على أساسه تحدد حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل ما استقر الرأى على حجم الانفاق .وفى القانون المبنى على هذا المفهوم الليبرالى كان واردا أن حق الانتخاب يقتصر على من يمارسون الملكية أو يدفعون ضريبة. ويبين القانون الحد الأدنى للملكية الذى إذا قلت عنه ملكية مواطن يسقط حقه فى التصويت .لقد أعلت الثورة الفرنسية الكبرى مبدأ الاقتراع العام : صوت واحد لكل مواطن .ومع ذلك لم يطبق هذا عمليا إلا بعد قرابة ثمانين عاما فى ظل الجمهورية الثالثة ١٨٧٢ ..! ولم تحصل المرأة الفرنسية على حق التصويت والترشيح إلا فى ١٩٤٥ بعد بلائها الحسن فى مقاومة الاحتلال الألمانى . ولا يجوز غض الطرف عن أن الفاشية والنازية وما عرفته الشعوب التى سيطرت عليها من أبشع صور القمع والإبادة والحكم الاستبدادى ،كانت من صنع الرأسمالية الألمانية حين عصرها الكساد الأعظم (١٩٢٩-١٩٣٣) ونشطت بين الجماهير الاتجاهات اليسارية.

أما ما نشاهده الآن من أوضاع ديمقراطية فلم يكن أبدا منحة من المالكين لمن لا يملكون وإنما كان ثمرة لنضال طويل ومثابر من القوى الشعبية طوال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين.

وقد ألمحنا أعلاه إلى الثورات العنيفة التى

راح ضحيتها مئات الألوف والتى واجهت أفظع أنواع القمع طوال ذلك القرن الذى شهد أيضا نشأة أحزاب شعبية وتقدمية والنقابات العمالية والمثقفين الأحرار التقدميين ويحسب للرأسمالية قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة واستمرارها فى التطوير التكنولوجى وزيادة الإنتاج وإنتاجية العمل . وأهم ما يستحق الاعجاب نجاح الرأسمالية فى تنظيم أساليب تداول السلطة دون تغيير فى طبيعة العلاقات الطبقية .فالتعددية السياسية مهما تكن برامجها وحتى إذا أعلنت أن هدفها الأخير هو تصفية الرأسمالية التى تستغل العمال مهما تغيرت ظروف العمل ، لا تطالب بذلك فى الحال . وأكثر الأحزاب انحيازا للطبقة العاملة يدخل الانتخابات ببرنامج إصلاحات حالة ولم تطالب الأحزاب الشيوعية التى شاركت فى الحكم ، غداة الحرب العالمية الثانية(لفترة وجيزة) فى بعض الدول الأوربية كسبت فى الانتخابات تحت برنامج إصلاح اجتماعى وتحقيق بعض المطالب العاجلة للعمال (وبنوع خاص نظام التأمينات الاجتماعية الشاملة).

وليس ثمة مجال لمتابعة تطور الرأسمالية من المشروعات الصغيرة والفردية إلى شركات كوكبية متعدية الجنسيات وكيف تحققت أثناء ذلك مكاسب ديمقراطية حقيقية . وأكتفى هنا بابراز أن أهم عنصر فى مرونة الرأسمالية وتطورها هو الفائض الاقتصادى الذى تحققه فى علاقاتها بالعالم الثالث . فمن الثابت أن أى تبادل بين دولة صناعية متقدمة ودولة من الجنوب تبادل غير متكافئ فنحن لا نبيع للأغنياء إلا إذا كانت أسعارنا أقل من تلك السائدة فى الدول الغنية . وأساس تدنى السعر هو تواضع الأجور عندنا مقارنة بتلك السائدة فى أوروبا وأمريكا حتى لو أجرينا الحساب على أساس القوة الشرائية للعملة فى كل من البلدين . ولا يجوز أن تنسينا ضرورة التصدير أن محتواه استغلالى .كذلك لابد أن نتابع النقد المتزايد للممارسة الفعلية لمبادئ الديمقراطية والتى تنحاز إلى الرأسمالية. ويكفى دليلا على أزمة هذه الديمقراطية من انصراف المواطنين عن التصويت فى الانتخابات وفى جميع الأحوال يندر أن يتجاوز عدد المصوتين ٥٠٪ من إجمالى من لهم حق التصويت ومن هنا ظهر اهتمام القوى الديمقراطية المنحازة للشعوب بمفهوم «المشاركة» الذى يعنى اشتراك المواطنين فى القرارات على المستوى المحلى وتمثيل العمال فى مجالس إدارة الشركات وانتشار جمعيات المنتفعين فى الوحدات الخدمية وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلى (أو المدنى كما يقال الآن) فى كل مناحى الحياة.

وأخيرا وليس الأقل أهمية الثمن الذى بنى عليه كل هذا التقدم ألا وهو تخريب البيئة الطبيعية ونسوق مثلا أن ما تجمع فى الجو من ثانى أكسيد الكربون فى القرنين الفائتين يتجاوز ما أفرزه البشر منذ أن وجدوا على الأرض إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ..! والولايات المتحدة أكبر منتج لهذا التلوث لأنها مسئولة عن ٢٥٪ من الغاز الملوث وقد رفضت التصديق على معاهدة كيوتو للحد من المتدرج لحجم الغازات الكربونية.

(٣)

وهم التكرار وضرورة الابتكار

التاريخ لا يتكرر وهذا ما يؤكده تاريخ البشر وقوانين الطبيعة، وأقوال الفلاسفة وأهل العلم ولابد من أن نعى تماما ما أشرنا إليه أعلاه من أن كل ثرى ليس بالضرورة رأسماليا. فأهل الثراء نوعان : فمنهم من يعهدون بطريقة أو بأخرى أموالهم إلى الآخرين ويقنعون بما يحصلون عليه من عائد هو لغة الاقتصاد ريع وليس ربحا لأنه لا يقتضى ممارسة أى عمل ،وهو ممن يقال عنهم أنهم عاطلون بالوراثة . أما الرأسمالى فهو الذى من ماله وبما يفترض من أموال يقتنى أدوات وآلات ويستأجر العمال لإنتاج سلعة أو خدمة بكلفة لم يكلفه أحد بأدائها ولكنه يبيع ما أنتج فى السوق أى لمشترين مجهولين لديه ، وقد يخيب تقديره فلا يجد فى السوق أسعارا مربحة ويضطر إلى قصر طموحه إلى حد تغطية التكلفة ،وقد يوفق فى سعيه للربح ويجد أسعار السوق أعلى من تكلفة الإنتاج بكثير . وإذا لم تكن حساباته دقيقة وحرصه على تخفيض تكلفة الإنتاج بالزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل يعود ملوما محسورا .فالرأسمالى ينتج مؤملا فى الربح ، والربح متغير يزيد أحيانا ويقل أخرى وقد يتحول إلى خسارة . فهو منتج يزيد فى حجم الإنتاج القومى ويوفر سلعة أو خدمة ويدفع بها إلى السوق. ومع ذلك فقد تكون الخسارة نصيبه وقد يفلس ،ومن ثم كان الإفلاس آلية مهمة فى مسيرة الرأسمالية لأنها بالمنطق الداروينى (البقاء للأصلح) فى تطورها عبر خمسة قرون تخلص السوق من المنتج غير الكفء ،وقد عرضنا فى إيجاز تاريخ تطور وظروف تكوين الطبقة الرأسمالية.

وإذا افترضنا جدلا أن العرب فى مجموعهم أو (مصر وحدها) استطاعوا أن يحققوا فى خمسين عاما ما حققته الرأسمالية الغربية فى خمسمائة عام سنجد الغرب حقق طفرات جديدة . وقد قيل فى الخمسينيات والستينيات إن البلدان المتخلفة يجب أن تجتهد للحاق بالدول الصناعة المتقدمة . ولكن هذا القول سرعان ما اندثر ولا نرى له ذكرا فى الأدبيات المعاصرة . فنحن لا نملك أيا من دعائم الرأسمالية الثلاث. فليس لدينا تراكم مالى، ومعدلات الادخار والاستثمار متدنية بدرجات متفاوتة. ولذلك نجرى وراء الاستثمار الأجنبى بوهم أن الرأسمالية العالمية ستبنى رأسمالية العالم الثالث . وما أقل ما يصلنا من هذا الاستثمار الذى يتجه معظمه إلى عدد محدود من بلدان العالم الثالث الناجحة فى نموها الاقتصادى مثل الهند التى يقدم إليها أكبر جزء من رأس المال الأجنبى الموجه لبلدان العالم الثالث ،والأدهى من ذلك أن أصحاب المال من أبناء العالم الثالث يستثمرون على نحو متكاثر فى أوروبا وأمريكا . وإبان أزمة المديونية فى عدد كبير من دول الجنوب فى منتصف الثمانينيات وجدت فى أوراق صندوق النقد الدولى تقديرات لتدفق رأس المال من الجنوب إلى الشمال مع استبعاد دول النفط الغنية كانت حوالى ٥٨١ مليار دولار، أى كثير من إجمالى مديونيات تلك الدول ،وفى وثيقة

أعـــدهـا البنك الدولى صـــدرت ١٩٩٢ عن استـثـمـارات عدد من دول الشـرق الأوسط فى الخـارج اكـتـشـفت أن رصـيـد اسـتـثـمـارات المصـــريين فى أوروبا وأمـــريكا للفـــتـــرة من ١٩٧٥-١٩٩٢ قد بلغ ٨٣٫٧ مليـار دولار بدون الاستثمار العقارى الذى يصعب حصره .وذلك فى الوقت الذى كـانت ديون مـصـر الخـارجـيـة تقدر بحوالى ٥٠ مليار .كل ذلك كان قبل عشر سنوات .كم حجم هذه الاسـتـثـمـارات ٢٠٠٣؟ أظن لو قلنا أكثر من مـائتى مليار دولار كـان تقديرنا مـتـحـفظا . وأزعم أن عـدد المصـريين الذين يملكون منازل فى أوروبا وأمـريكا أكـبـر بشكل واضح من عـــدد الســـعـــوديين . وتظل الحكومـة فى الحـديث عن تسـهـيـلات جـديدة للمستثمرين وحل مشكلة تعثر كبار المقترضين وامتناعهم عن سداد ديونهم لدى البنوك وكذلك فى دعوة الأجانب للاستثمار فى مصر. وأبسط مظهر لاهتمام شركة متعدية الجنسية بالنظر فى احـتـمـال عـمل شئ فـيـهـا يسـعـد الحكومـة ويهلل الإعلام الرسمى وكثيراً ما ينتهى الأمر إلى لا شئ يسـتـحق الذكر وأتسـاءل هنا هل يكفى «توافر الارادة السـيـاسـيـة» لخلق طبـقـة رأسمالية حقيقية تعتمد فى تحقيق ربحها على زيادة الإنتـاج وارتفـاع الإنتـاجـيـة والقـدرة على منافسة شركات أجنبية ؟ ولن أزيد شيـئا عن سلبـيـات مـا يسـمـيـه الخـبـراء «رأسـمـالـيـة المحـاسـيب» Crony Capitalism التى تحـقق أربـاحـا ضـخـمـة بسـبب ارتبـاطاتهـا السياسية وما يشيع فى الدولة من فساد وليس عن طريق زيادة الإنتـــاج ورفـع الإنتـــاجـيــــة والنجـاح فى المنافسة فى الأسواق الخارجية كما أنها تغطى استثماراتها بأموال المودعين لدى البنوك وترسل أرباحها إلى الخارج . إنها لسذاجة بالغة أن يتوهم البعض ، إمكان خلق طبقة رأسمالية منتمية تقودنا إلى تنمية شاملة ومطردة بين يوم وليلة أو حتى بعد عدة سنوات.

ذلك عن التراكم المالى فـمـاذا عن التـراكم المعـرفى؟ أحـسب أنه لا مـجـال للإفـاضـة فى وصف البون الشاسع بين بلدان العالم الثالث الصناعية المتقدمة . ونحن لا نسعى لبناء قاعدة وطنيـة للعلم والتكنولوجيا .وليس الأمر نقـصـا فى البـاحـثين العلمـيين . فلدينا مـا لا يقل عن مائة مركز للبحوث المتفرغة للبحث وليس عليها أعـبـاء تدريس .وفـيـهـا عـشـرات الالآف من البـاحـثين معظمهم حاصلون على الدكتوراة . ولكن أجـهـزة الدولة وقطاع الأعـمـال العـام والقطاع الخـاص لا يتـعـاقـدون مع أى منهـا لدراسة اقتراح حل لمشكلة تظهر عند أى منها .وتفـضل الجـرى وراء الخـبـراء الأجـانب وقـد يوجد خبراء مصريون أكفأ من بعض الخبراء المرتبطين بشـركـات كـبـيـرة أو من تـخـتـارهـم هيـئات المعونة الأجنبيـة . أصـحـاب النفوذ لا يطرحون فكرة بناء قاعدة مصرية (أو عربية) للعلم والتكنولوجيا، والحديث السائد يدور حول ما يسمى نقل التكنولوجيا .وهو تعبير غير علمى وغير واقعى .فما يصلنا مع الآلة المستوردة هو كيف نديرها وليس كيف نصنع مثلها. فـهـذه ملكية خـاصـة يدفع له غالى الثمن .وتحـمـيـهـا اتفاقية الملكية الفكرية.. ما نحصل عليه لا يزيد عما تحتويه كراسة الارشادات التى يتسلمها المرء عند شراء سيارة جديدة. وكثيرا ما نتوهم أن اقـتـنـاء جـهـاز جـديد يتـيح لمن يشـتـريه

إمكانيات هائلة وبالتالى فشراؤه طريق أقصر إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا من التعليم وتدريب مصريين قادرين على التعامل مع الجهاز .والعنصر البشرى أهم من العنصر الآلى . وبدون توافر القادرين على تشغيل أى جهاز حديث بكل ما فيه من إمكانات لا يدخلنا عصر التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال أقول إن مجموع أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى مصر والتى نراها فى مكاتب من يحسبون أنفسهم مهمين ، لا تعمل فى المتوسط أكثر من ١٠٪ من طاقتها النظرية ، وتستخدم أساسا كآلة كاتبة متطورة . أما ما يسمى البرمجة فلا مكان له ، فيما عدا محاولات السطو على برامج شركات كبيرة وربما إدخال بعض التعديل عليها . ولأهمية دور البشر المتعلم والمؤهل فى الاستفادة من اختراعات جديدة ومجددة تبرز أهمية التعليم والتعلم والتدريب المتجدد لتوفير أعداد متزايدة من القادرين على التعامل معها .وتوفير البشر من ناحية أخرى أقل من تكلفة الآلات التى يعطل الجزء الأكبر من إمكاناتها ،كذلك لابد أن يسعى صانعو القرار لفهم عام للتكنولوجيا الجديدة حتى توجد لغة مشتركة مع الشباب الذين يتعاملون بسهولة مع المفاهيم والمعدات والإمكانات التى أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة .وقد نجحت الهند فى بناء هذه القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا وأصبحت ثانى مصدر عالمى للبرمجيات .وتكونت شركات متخصصة فى التعامل مع كميات ضخمة من البيانات .ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن البنك الدولى تعاقد مع شركة هندية مقرها مومباى لتشغيل كل حساباته .وفى البرازيل أيضا قاعدة علمية جيدة ،وبنسبة أقل فى الأرجنتين .وللهند حاليا ١١ قمرا صناعيا لكل منها مهام خاصة ،وكلها صنعت بأيد هندية وصممت بعقول هندية . وأقر الشعب بعظمة دور العلم فى التنمية فانتخب أشهر مصممى الصواريخ رئيسا للجمهورية (وهو مسلم ولكنه ليس أول مسلم يتولى هذا المنصب الرفيع).

أما عن الغزو واستعمار بلدان أخرى فهو غير وارد فى عالم اليوم إذ تركز الاستغلال فى عمليات التبادل الاقتصادى فى ظل مفهوم التبادل غير المتكافئ الذى أشرت إليه أعلاه.

وأورد هنا ما قاله شيخ المدرسة الأمريكية اللاتينية فى الاقتصاد والتنمية وصاحب نظرية القلب أو التخوم (أو المركز والأطراف كما يترجمها البعض) ما قاله راوول برنبيش فى المقارنة بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية التخوم فى عبارة وجيزة:

-كانت رأسمالية الغرب مبدعة ورأسمالية التخوم محاكية.

-وكانت رأسمالية الغرب مدخرة ورأسمالية التخوم مستهلكة.

وإذا علينا أن كان ظهور الرأسمالية بصفات الرأسمالية الغربية منذ نشأتها أمرا عصيا إن لم يكن وهميا ،فما العمل فى بلادنا ؟ أعتقد أن علينا أن نبدع أهدافا تتحقق فى الزمن الطويل ، وهى أهداف تحل مشكلاتنا المحددة وليست محاكاة للغير. إن الله سبحانه أعطى القرد المقدرة البارزة على المحاكاة وميز الإنسان بالعقل وقدراته : الخيال ثم العلم الدؤوب لتحقيق ما يطمح ناسنا إليه .وفى

تسـيـيـر التنمـيـة لابد من تخطيط على آجـال طويلة ومتوسطة وقصيرة . ولا يجدى التخطيط كـثـيـرا ، بل يمكن أن يضـر ، إذا لم يكن مستنيرا بجهازه وما يحيط به من مراكز الفكر والإبداع أو ما يسمى عند الأمريكيين think

tanks لأن المعرفة الدقيقة بالواقع والإمكان وابتكار الحلول المتكاملة ضـرورة للتـخـطيط الرشيد وهذا النوع يحتاج إلى وجود سوق. فـالأولوية المطلقـة هى الزيادة المطردة فى الإنتاج ومن ثم لا يجوز تصفية أى منتج أيا كـانت أوضـاع مـشـروعه : فـردى ، شـركـة أشخاص أو شركة مساهمة . وتتكفل السياسة الاقـتـصـادية للدولة بتـوجيه تطوره أو تغـيره بالوسـائل الاقـتـصـادية والمالية وليس بالأوامـر الادارية .كذلك لابد من تنشيط حـركـة تعـاون جادة لا تخضع لسلطة إدارية وتحظى بتشجيع من الحكومـة ، وأيضـا يجب الاهتـمـام بالصناعات الحـرفية (القطاع غير الرسمى) ونشـيـر هنا إلى ثلث صـادرات الهند من المنسوجات ، منسوجات تقليدية لأن الحكومة تساعدها فى الحصول على المواد الأولية وفى التـسـويق ومن الملاحظ عندنا أن السـيـاح الغـربيين يزورون خـان الخليلى ويشـتـرون القـفـاطين . ولم يهـتم أحـد باجـتـذابهم إلى منتجات أجود قطن فى العالم وحين نتكلم عن السوق لابد أن نتذكر أنه يفتح أمام المستهلك فرصة أن يمارس حريته فى اختيار ما يأكل أو يلبس أو يزين به بيتـه وهذا مـا يفـرض حظر الأوضـاع الاحتكارية (احتكار شركة واحدة أو عـدد مـحـدود من الشـركـات وهو مـا يسـمى احـتـكار الأقليـة) . وذلك واجب حـتـى على الشـركـات المملوكـة للدولة ويكمل ذلك أولوية لسياسات التصفية المتدرجة للفقر .فالعدالة فى توزيع الدخل القومى ليست مطلبا اجـتماعـيا وسياسيا فقط ، ولكن اقـتـصـادية أيضـا كما تثبت الأدبيات الكثيرة عن التنمية البشرية . وثالث الأولويات العـالية التـعـامل الرشـيد مع البيئة ، وبطبيعة الحال تلك علامات شاملة ، يجب أن تسـتـقـر عند البـاحـثين وفى تقـيـيم المشـروعـات ولا أدعى القـدرة على إبداع استراتيجية تنمية كاملة . فتلك مهمة تنوء بها العصبة من الرجال والنساء ولو كانوا من ذوى الخبرة.

ومع ذلك يمكن في مصر أن يحدد الباحث أمورا صناعية تواجه الشعب المصرى ويزداد خطرها أو تتحسن أوضاعها فى المدى الطويل وهى أمور موضوعية لا يغير من وجودها أى موقف إيديولوجى وإن اختلفت الايديولوجيات فى أسلوب التـعـامل مـعـهـا . وأول مـا يتـعين النظر فيه هو وضع البيئة الطبيعية ، ونعنى بها الموارد الطبيعية المتجددة والناضبة ثم ما تتـعـرض له من تلوث قد يفسـدها أو يقـضى عليـهـا وفـى مـصـر يبـدأ البـحث بالضـرورة بأوضـاع نهر النيل فنحن القطر الوحيد الذى يعتمد وجوده ذاته على مصدر واحد للمياه من نهر تقع مصـر على مصبه ولا سلطة لها على منابعـه ولا الأقطار الواقـعـة على مـجـراه . ومعروف أن لنا من مائه كمية محددة ثابتة فى معاهدة مع السودان وقعت قبل البدء فى بناء السـد العـالى وحـتى إذا سـاهمت مـصـر فى مـشـروعـات أعـالى النيل(وأشـهـرها قناة

جونجلى) فإن زيادة حصتها ستكون محددة ،حوالى ٢ مليار متر مكعب . وهذا ما يستدعى إعادة النظر فى أساليب الرى وتدوير المياه المستعملة كلما كان ذلك ممكنا . والمورد الثانى هو الأرض الطينية التى كونها طمى النيل المتراكم بمدى عشرات الألوف من السنوات حاليا تتناقص بانتظام نتيجة النمو العمرانى للمدن والقرى .والوسيلة الوحيدة لحمايتها هى نقل بضعة ملايين من السكان إلى عمران فى الصحراء .وهنا يجب إعادة النظر فيما سارت عليه سياسة الحكومة من تركيز البحث والتجارب على الزراعة فقط ، فالكلفة هنا عالية والمردود قليل نظرا لفقر التربة فى الصحراء .والمطلوب هو التعمير بخلق فرص عمل جديدة وتعدد الأنشطة الإنتاجية وبالذات الصناعية ، يليها السياحة ومراكز البحث العلمى العميق والمتميز . وبكل أسف نحن نلوث هذين الموردين : فكل نفايات المجتمع تنتهى إلى النيل: الصرف الزراعى وما به من كيماويات متسربة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الصرف الصحى ، نفايات المصانع والمستشفيات وكثير من القمامة غير المعالجة .كما أن الإفراط فى استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتكثيف الزراعى تجهد التربة وتتدنى بإنتاجيتها.

ويلى الطبيعة أوضاع السكان . وليس الخطر هنا تكاثر السكان ، فقد هبط معدل زيادة السكان من حده الأعلى السائد فى الستينيات (٥٤ر٢٪) إلى ٦ر١٪ حاليا وتوضح كل توقعات المتاحة دوليا أننا على الجانب الهابط من منحنى الفترة الانتقالية الديموغرافية ، فقد كانت معدلات الزيادة لمئات السنين منخفضة ففى مصر من ١٩٠٧ إلى ١٩٤٠ كان المعدل يدور حول ٢ر١٪ وكان ذلك الاستقرار نتيجة لمعدل الوفيات العالى الذى يسقط أثر معدل المواليد المرتفع .كذلك نرى معدل الزيادة فى الدول الصناعية المتقدمة يتدنى أحيانا إلى أقل من الواحد الصحيح . ويعنى الديموجرافيون بفترة الانتقال التى بدأت غداة الحرب العالمية الثانية لسنوات عديدة التى شهدت انخفاضا سريعا فى معدل الوفيات بسبب تقدم الصحة العامة وقلة ظواهر الأوبئة والحروب. ولكن محاولات التنمية وتحسن مستوى المعيشة كانت أقل بكثير عن أوضاع الدول المتقدمة فبقى معدل المواليد مرتفعا .وفى مصر كان معدل الخصوبة ٤ر٥ فى ستينيات القرن الماضى وهو حاليا ١ر٣ فقط .والمشكلة السكانية عندنا هى احتمالات التكدس فى الوادى والدلتا لاستيعاب حوالى ٢٠ مليون ساكن .ومن ثم يجب أخذ قضية تعمير أجزاء من الصحارى بكل جدية.

وزيادة السكان ليست فى ذاتها كارثة إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عازمة وقادرة على تعليم الجميع وتوفير فرص عمل .لأن عصر الكوكبة يجعل حجم السوق ذا أهمية كبيرة فى التعامل مع الشركات متعدية الجنسية .ومن هنا تأتى أيضا الدعوة إلى التكامل الإقليمى لتوفير هذه السوق . ويجمع خبراء التنمية فى العالم الثالث على أن التكامل الإقليمى ضرورة حياة . وطبيعة الحال ، ولأن حجم الطلب فى أى سوق لا يعكس الحاجة إلى السلعة أو الخدمة فحسب

، بل لابد أن تكون مقرونة بالقوة الشرائية .فالمهمشون والذين يقل دخلهم عن دولار واحد فى اليوم ليسوا جزءا من الطلب .وهذا ما يطرح بإلحاح قضية الفقر. وقد تخلى خبراء الغرب أنفسهم عما كان يسمى« مفعول التساقط» لأن كثيرا من الدول حققت نموا اقتصاديا ملحوظا دون تأثير يذكر على حجم الفقر .ومن ثم يدعو البنك الدولى نفسه لوضع سياسات موجهة نحو تقليل عدد الفقراء تدريجيا .فالتصدى لقضية الفقر لم يعد مجرد طلب اجتماعى وإنما أصبح ضرورة للتنمية بما فيها الجانب الاقتصادى.

ومن أبشع مظاهر التخلف فى مصر أننا ما زلنا نتحدث من حين لآخر عن «محو الأمية ومع ذلك ما زال حوالى ٣٠ مليوناً من المصريين أميين. وذلك فى عصر يعرف الأمية بأنها العجز عن التعامل مع الحاسوب. كذلك يشكو كثير من الخبراء من ضعف مستوى التعليم الذى ما زال فى مصر التلقين والحفظ ونحن نحتاج إلى استخدام العقل والتفكير والإبداع والقدرة على الاستمرار فى التعلم مدى الحياة . ويجب أن يكون هدفنا الجوهرى فى هذا الصدد الحرص على بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية. وقد أشرنا أعلاه إلى وهم نقل التكنولوجيا . ويجب أن يكون مجتمعا قادرا على إنتاج المعرفة وليس مجتمعاً يعيش على الفتات الذى يحصل عليه بثمن غال . البنك الدولى يتكلم عن« مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة» إن أسوأ تبعية فى الحال والمستقبل هى التبعية العلمية والتكنولوجية لأن لها محتوى عنصريا : قوم خصهم الخالق بالقدرة على تحصيل المعرفة وتجديدها باستمرار وأغلبية البشر تستطيع أن تستخدم بعض ما يبدعه أهل الغرب.

وليست المعرفة مجرد تخصصات علمية ، ولكنها تحتاج إلى ثقافة عامة ترتفع بالمستوى المعرفى لكل مواطن وتوفر البيئة الضرورية لسيادة العقلانية وإعمال العقل الذى ميز به الله سبحانه الإنسان عن سائر المخلوقات .كما أن الثقافة تبنى نسق القيم الاجتماعية الإيجابية . وذلك يقتضى منا قراءة معاصرة لتراثنا الفكرى والحضارى وتجدده فتخلصها من الشعوذة التى أحاطت بها فى سنوات تراجع الثقافة العربية الإسلامية بعد أربعة قرون من الازدهار .وعلينا أيضا ألا ننبهر بثقافات الغرب ولكن نقرأها قراءة نقدية .فقد حققت تلك الحضارة إنجازات كبرى فى تاريخ البشرية. ولكنها تتضمن جوانب سلبية نذكر منها الفردية البالغة، والإيمان بالداروينية الاجتماعية .أى البقاء للأصلح والفناء للأضعف .وكذلك مفهوم سيطرة الإنسان على الطبيعة كما لم يكن جزءا منها يتغير بتغييره أوضاعا بيئية. ونضيف أيضا مسلك المبالغة فى الاستهلاك على نحو يهدد البيئة الطبيعية . وأخيرا لا يجوز أن ننسى أن تقدم الغرب استند وما زال على استغلال شعوب العالم الثالث بقدر لا يقل عن استغلال البيئة بما يهدد حياة البشر مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض . بل إن التخلص من نفايات الإنسان من أكبر مجتمع استهلاكى –الولايات المتحدة– أصبح مهمة شاقة وعالية التكلفة.

* قرأت فى عدد أكتوبر ٢٠٠٣ من مجلة «المستقبليات» الفرنسية ، وهى شهرية تصدر منذ قرابة ثلاثين عاما ، بحثا عن الفقر فى أوروبا جاء فيه : «يقول كثير من خبراء دول الجنوب أن رخاء الغرب جاء إلى حد كبير من استغلال شعوب الجنوب وثرواتهم الطبيعية. ومن منا يدعى أن هذا النهب توقف اليوم؟».

وختام هذا الحديث ليس ثمة نموذج كامل متكامل للمجتمع يتكرر عبر التاريخ والجغرافيا والتقدم مرهون دائما بالابتكار فى ضوء المعرفة الملموسة لكل مجتمع .وليس هذا نفيا لدور الإيديولوجيا وإنما هو إبراز لخصائص كل مجتمع، وعلى الإيديولوجيات محاولة فهم الواقع والتعامل معه. ■



أثر ظاهرة العولمة على سوق العمل المصرى

■ د. ليلى الخواجة

مع بداية عقد التسعينيات ، شهد المجتمع الدولى تطورا أساسيا تمثل فى تسارع وتيرة العولمة على نحو غير مسبوق من قبل ، إلا أنه من الصعب اعتبار العولمة ظاهرة فجائية برزت فقط خلال هذا العقد الأخير ، بل إن الأحرى هو اعتبارها عملية معقدة وتراكمية أخذت فى التبلور تدريجيا نتيجة للتغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى منذ بداية السبعينيات.

ويمكن تعريف العولمة – فى نطاق هذه الورقة – بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل إلى جانب التحرير المتزايد لتدفقات السلع ، تحركات واسعة لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول كنتيجة للطفرة الهائلة فى التطور التكنولوجى خاصة فى مجالات الاتصالات والمعلوماتية ، إلى جانب الاتجاه المتزايد نحو عمليات تدويل الإنتاج بحيث أصبح العالم يبدو كسوق عالمى واحد تحكمه قواعد الاقتصاد الحر بشكل متنام.

وقد تزايد تأثر الدول النامية بشكل عام ومنها مصر بظاهرة العولمة خلال الأعوام الماضية وذلك من خلال عدة آليات مختلفة

وتتمثل الآلية الأولى فى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى ينجم عنها إجراء تحولات جذرية فى الفلسفة الاقتصادية للدولة بحيث تتخلى تدريجيا عن تحكمها فى إدارة النشاط الاقتصادى والاتجاه إلى إعلاء قوى السوق والتحرير المتزايد لجميع معاملاتها السلعية والمالية مع العالم الخارجى بهدف زيادة درجة اندماجها فيه .

أما الآلية الثانية فتتمثل فى إعلان قيام منظمة التجارة العالمية وانضمام مصر إلى عضويتها وهو مايعنى التزامها بالتحرير المتزايد للتجارة فى السلع والخدمات فى إطار ماسوف يصدر عن هذه المنظمة من اتفاقيات

مستقبلية . وأخيرا فان هناك مزيداً من الاتجاه نحو الانفتاح على العالم الخارجى سوف ينجم عن تطبيق اتفاقيات المشاركة بين دول الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية المتوسطية مثل المغرب وتونس (اللتين وقعت بالفعل عليها) ومصر قامت بالتوقيع عليها خلال شهر فبراير عام ٢٠٠١.

ومن هذا المنطلق، تستهدف هذه الدراسة مناقشة طبيعة انعكاسات ظاهرة العولمة على سوق العمل المصرى من جانب ، وطرح رؤية لمجموعة السياسات الاجتماعية الممكن إتباعها لمواجهة زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى النظام الاقتصادى العالمى بكل مايحمله من تغيرات وتحديات من جانب آخر . وتنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين ، يخصص الأول منها لتحليل طبيعة العلاقات التى تربط بين ظاهرة العولمة وأسواق عمل الدول النامية بشكل عام وسوق العمل فى مصر بشكل خاص ، إلى جانب دراسة مختلف الآثار المتوقعة نتيجة لهذه العلاقات التبادلية . أما القسم الثانى من الورقة فيتناول مجموعة السياسات الاجتماعية المقترحة وفقا للآجال الزمنية المختلفة : المدى القصير ، المتوسط، والطويل مع محاولة ألا يقتصر هدف هذه السياسات على مجرد التخفيف من الآثار المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التى تمر بها هذه الدول وإنما يتركز مضمونها بالدرجة الأولى على التصدى الفعال لأسباب الاختلالات الاجتماعية وتقوم على تكامل جميع العناصر الفاعلة فى المجتمع، وفى مقدمتها الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى بجميع أشكالها فى تطبيق تلك السياسات.

العولمة وسوق المال

تعتبر انعكاسات ظاهرة العولمة على أسواق العمل من المسائل المهمة التى حظيت باهتمام متنام من جانب الباحثين خاصة فى الدول النامية . ويمكن تفسير هذا الاهتمام بمجموعة من العوامل:

*وجود علاقة تشابكية قوية بين العولمة وآلياتها المختلفة وبين سوق العمل وطبيعته فى كل دولة، فمن ناحية تقترن ظاهرة العولمة خاصة فى الدول النامية بتطبيق برامج للإصلاح والتكيف الهيكلى لزيادة قدرة الدولة على التأقلم مع الصدمات أو المستجدات الخارجية وفى هذا الصدد نجد أن وضع سياسات الإصلاح موضع التطبيق على المستوى الاقتصادى الكلى ، يحدث آثارا نهائية على المستوى الجزئى أى الفرد أو الأسرة.

مما أدى إلى أن حزمة سياسات الإصلاح

الاقتصادية يتم وضعها موضع التنفيذ على المستوى الكلى Macro-level .

،وفى المقابل تتبلور الآثار النهائية لهذه السياسات على مستوى الوحدات المكونة للاقتصاد الجزئى وأهمها الفرد أو الأسرة Micro-level ،ويتشكل هذا المردود النهائى من خلال التأثير فى مستوى وسيط يعرف باسم Meso- level والذى يضم كلا من أسواق عناصر الإنتاج وفى مقدمتها «سوق العمل» وأسواق المنتجات التى يتعامل فيها الأفراد (الأثر على جانب الطلب) ، والبنية الاقتصادية التى توفر الخدمات الإنتاجية الأساسية بالإضافة إلى البنية الاجتماعية التى تؤثر فى الاستثمار البشرى لأفراد المجتمع (الأثر على جانب العرض) ، وهو ما يعنى أن هذا المستوى يمثل شبكة من قنوات الاتصال تمر من خلالها انعكاسات برامج التكيف على الأفراد(World Bank,1990).

*والسبب الثانى لأهمية دراسة انعكاسات العولمة على سوق العمل يرجع فى الواقع لاشتداد حدة الجدل بين الاقتصاديين حول طبيعة هذه الانعكاسات . فهناك فريق يروج للمكاسب الضخمة التى يمكن أن تعود على الدول النامية -ومنها مصر- نتيجة اندماجها المتزايد فى الاقتصاد العالمى . وتتمثل هذه المكاسب فى المقام الأول فى رفع قدرة هذه الدول على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة على أثر تصحيح الاختلالات السعرية السائدة لكل من عنصرى العمل ورأس المال من جانب ، ونتيجة رفع قيد السوق المحلى ومحدودية الطلب منه فى ظل الانغلاق السابق لهذه الدول على نفسها من جانب آخر.

وفى ذات الوقت نجد عددا متزايدا من الكتابات التى تؤكد على الطبيعة السلبية لانعكاسات العولمة على أسواق العمل تحديدا ، وذلك بالاستناد إلى ما تقترن به هذه الظاهرة من تطورات تكنولوجية واسعة المدى سوف تقلل من الاعتماد على العمالة بشكل عام وعلى العمالة المنخفضة المهارة بوجه خاص ،علما بأن هذه الفئة الأخيرة هى التى تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل فى الدول النامية (Abdel Fadil(Korayyem 2000 1998) .ومن ثم يصبح من الضرورى التصدى لدراسة الآثار المتوقعة من تزايد تيار العولمة على سوق العمل المصرى فى ضوء طبيعة هذا السوق وآليات عمله ،وفى ظل الخصائص الأساسية ألتى تتسم بها قوة العمل فيه وذلك بهدف التعرف الموضوعى على طبيعة هذه الانعكاسات ومدى حدتها .وغنى عن البيان أن رسم السياسات العامة اللازمة

لمواجهة هذه الآثار -سلبية كانت أم إيجابية- لا يمكن أن يتم بدون القيام بهذه الدراسة التحليلية.

كما أن دراسة تدفقات رأس المال الأجنبى المباشر المفترض قدرتها على خلق وظائف إنتاجية جديدة يوضح تركزها طوال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات بين الدول الصناعية المتقدمة وعلى وجه التحديد بين أقطاب ثلاثة هى: الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا واليابان ،حيث أستأثروا بأكثر من ٧٥٪ من إجمالى رصيد هذه التدفقات . أما الدول النامية مجتمعة فلم يتجاوز نصيبها ٥٪ من إجمالى هذا الرصيد خلال ذات الفترة ،بالاضافة إلى تركز ثلثى هذا الحجم المحدود فى ١٠ دول فقط يقع معظمها فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط من توجه رأس المال الأجنبى ونشاط الشركات العالمية النشاط نحو الدول ذات المكونات التكنولوجية والمعرفية المتقدمة، وليس نحو الدول النامية التى تتسم بوفرة الأيدى العاملة محدودة المهارة ومنخفضة الأجر، كما كانت تفترض النظرية النيوكلاسيكية التقليدية ،خاصة بعد أن أصبحت تكلفة عنصر العمل لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالى التكلفة الكلية لأى سلعة صناعية (Lee.1996).

السوق المصرى

فى ضوء ما تقدم ، يصبح من الأهمية بمكان دراسة الانعكاسات الراهنة والمتوقعة للعولمة على سوق العمل فى مصر، وذلك بهدف تشخيص الأوضاع الاقتصادية التى يمكن أن تسفر عنها هذه الانعكاسات نظرا لأن خطورتها تتجاوز المجال الاقتصادى وتمتد إلى الاستقرار السياسى والاجتماعى للدولة.

وسوف نتناول فيما يلى آثار ظاهرة العولمة على كل من مستوى التشغيل والبطالة لقوة العمل المصرية ،الأثر على مستويات الأجور الحقيقية ، الأثر على تجزئة سوق العمل ،الآثار المحتملة لانتقال قوة العمل المصرية إقليميا ودوليا وأخيرا الأثر على مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعى لفئات معينة من العمالة.

١- الأثر على مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل.

على الرغم من القصور الواضح فى قواعد البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة فى مصر ، فضلا عن عدم قدرتها وتعارضها فى معظم الأحيان، إلا أن القدر المتوافر من المؤشرات يوضح وجود علاقة تزامن بين انخفاض مستوى التشغيل مع المضى قدما فى تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى ،مما أسفر

عن ارتفاع معدلات البطالة السافرة مع زيادة في معدل نقص التشغيل الظاهر والمستتر -كما سيتضح لاحقا- وبالطبع لا يمكن ارجاع هذه التغيرات إلى ظاهرة العولمة بآلياتها المختلفة فقط. فالاقتصاد المصرى قد عانى منذ بداية عقد الثمانينيات من تقلص قدرته على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة على النحو الذى يتلاءم مع الزيادة المطردة فى قوة العمل خاصة فى ظل التراجع الملحوظ لمعدلات النمو الاقتصادى وتباطؤ أو توقف حركة انتقال العمالة المصرية إلى الدول العربية النفطية.

ولكن مما لاشك فيه أن تطبيق السياسات الاقتصادية الراهنة قد أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة واتساع نطاقها كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل ، من أهمها:

* التراجع الحاد فى معدلات النمو الاقتصادى الذى شهدته مصر خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل الإصلاح والمعروفة باسم مرحلة التثبيت الاقتصادى التى تقوم على اتباع سياسات اقتصادية انكماشية بغرض تخفيض حجم الطلب المحلى إلى مستوى العرض بها ، الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى تراجع مناظر فى معدلات الطلب على قوة العمل وزيادة عدد المتعطلين الباحثين عن فرص عمل ملائمة.

* تراجع الحكومة المصرية عن الالتزام بسياسات توظيف الخريجين فى القطاع الحكومى والعام تمشيا مع سياسة خفض الإنفاق العام وتقليص حجم العجز فى الموازنة العامة. ولقد نتج عن هذا السبب أحد أهم خصائص البطالة فى المجتمع، والذى يتمثل فى ارتفاع نسبة المتعطلين من الشباب الحاصل على مؤهلات عليا أو متوسطة ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة، وخاصة بين الإناث المتعلمات.

* أما السبب الثالث فيرتبط بسياسة خصخصة المشروعات العامة، وضرورة تقليص العمالة الزائدة بها قبل انتقال ملكيتها القطاع الخاص، سواء عن طريق تشجيعهم على التقاعد المبكر أو الترك الاختيارى للعمل مقابل حزم تعويض مختلفة.

وأخيرا فإن الالتزام بتحرير التجارة وخفض الرسوم الجمركية -وفقا لمتطلبات برامج الإصلاح أو نتيجة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية أو اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى -يؤدى إلى تعرض الصناعة المحلية إلى منافسة غير متكافئة لا تستطيع الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة ، الأمر الذى ينتج عنه تزايد نسبة إفلاس وإغلاق الكثير من الوحدات الصناعية مع الاستغناء

بالطبع عن العمالة الموجودة فيها.

ولتوضيح نتيجة تفاعل العوامل السابقة على سوق العمل المصرى يمكن الرجوع إلى مصدرين أساسيين فى هذا الصدد، هما: التعدادات العامة للسكان والتى يتم إجراؤها مرة كل عشر سنوات ،وبحوث قوة العمل بالعينة التى يتم إجراؤها سنويا منذ ١٩٩٠ ، هذا فضلا عن دورتين ذات تصميم خاص من مسوح قوة العمل بالعينة قام بهما الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى كل من أكتوبر ١٩٨٨و١٩٩٨) لرصد أهم ملامح التغير فى أعداد وخصائص المشتغلين والمتعطلين خاصة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى.

توزع قوة العمل المصرية وفقا للحالة العملية (مشتغلين ومتعطلين) بالاعتماد على بيانات التعدادات العامة الثلاث الأخيرة للسكان ،ويظهر من مقارنة هذه البيانات ارتفاع معدل البطالة السافرة- سواء للمتعطلين الجدد أو ممن سبق لهم العمل -من ٢٧ر٤٪ عام ١٩٧٦ إلى ١ر١١٪ عام ١٩٨٦ .وتؤكد هذه النتائج تزامن ظاهرتى ارتفاع معدل البطالة وزيادة انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى . ولكن فى المقابل توضح بيانات تعداد١٩٩٦ حدوث تراجع ملحوظ فى معدل البطالة ليصل إلى ٩ر٨٪ من إجمالى قوة العمل المصرية. والواقع أن نتائج هذا التعداد قد تعرضت للعديد من التحفظات لعدم اتساقها مع ما تشير إليه المصادر الاحصائية الأخرى من جانب أو مع الأداء الاقتصادى الكلى خلال عقد التسعينيات من جانب آخر.

*فمن ناحية يوضح تحليل نتائج البحوث الدورية لقوة العمل بالعينة اتجاه معدل البطالة إلى الارتفاع المطرد منذ أواسط السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات. حيث بلغت ٨ر١١٪ فى عام ١٩٩٥.

ويتأكد نفس هذا الاتجاه بوضوح عند مقارنة بحث سوق العمل المصرى لعام ١٩٩٨مع دورة أكتوبر ١٩٩٨ ،حيث ارتفع معدل البطالة السافرة من ٤ر٥٪ إلى ٩ر٧٪ أى بحوالى ٤٨٪ خلال العشر سنوات محل الدراسة . أما من حيث الأعداد المطلقة للمتعطلين فقد ارتفعت من ٨٩٠ ألفا عام ١٩٨٨ إلى ٢٧ر١ مليون عام ١٩٩٨ وهو ما يعنى أن معدل النمو السنوى لعدد المتعطلين قد بلغ ٦٠ر٦٪ أي ما يتراوح بين ضعفى وثلاثة أمثال معدل نمو قوة العمل وكذلك معدل نمو السكان فى سن العمل (Assad-١٩٩٩).وعلى الرغم من عدم إمكانية مقارنة نتائج هذين المسحين بالمصادر

الاحصائية الأخرى -التى سبق الإشارة إليها- نظراً لاختلاف التعريفات المستخدمة والمنهجية المتبعة ، إلا أن اتجاه معدل البطالة نحو الارتفاع خلال الفترة ٨٨-١٩٩٨ اعتمادا على تطبيق ذات المعايير فى التاريخين يعنى صعوبة التسليم بانخفاض هذا المعدل ما بين تعدادى ١٩٨٦ و١٩٩٦ . ومن ناحية أخرى ، لانجد فى المؤشرات الأساسية للأداء الاقتصادى الكلى ما بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات ما يبرر انخفاض معدل البطالة على هذا النحو ، فمن الطبيعى ألا يسفر تباطؤ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى والاتجاه نحو زيادة الكثافة الرأسمالية خلال الفترة المذكورة عن توسع كبير فى خلق فرص العمل ، لأن معدل النمو السنوى الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى جميع القطاعات كان يفوق معدل النمو السنوى للتشغيل.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع التقديرات السابقة على الرغم من ارتفاعها تميل إلى تقدير معدلات البطالة السافرة فى المجتمع المصرى بأقل من حقيقتها Under estimated حيث يترتب على طول فترات التعطل ظهور سمات مركبة وخطيرة مثل البطالة اليائسة Discouraged Unemployment أى الفئات التى توقفت عن البحث عن العمل لاقتناعهم بقلة أو عدم وجود فرص متاحة للعمل مما يؤدى إلى استبعادهم من فئة المتعطلين وفقا للتعريفات الدولية لهذه الظاهرة.

وأخيرا لابد من التأكيد على إحدى الظواهر المهمة التي أصبحت تميز البطالة فى مصر والتى تتمثل فى تفاوت معدلاتها بشكل واضح وفقا للنوع ،حيث يلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين الإناث -خاصة المتعلمات- عن نظيرها بالنسبة للذكور، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٧ ٥٪ فقط بين الذكور مقابل ٢٤٪ بالنسبة للإناث، وهو ما يعتبر أحد الدلائل المهمة على إهدار انجازات التنمية البشرية التى تحققت نتيجة التوسع فى تعليم الفتيات فى المجتمع المصرى.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن استمرار وتيرة العولمة مستقبلا سوف يقترن بتزايد حدة البطالة فى مصر نتيجة لما ينتج عن هذه الظاهرة من اختلافات جذرية فى أساليب تنظيم العمل وفى التركيب المهنى للقوة العاملة.

ففى ضوء انخفاض المستوى التعليمى لقوة العمل المصرية حيث إن نحو ٣٦٪ منها أمى وأنه باضافة نسبة من يجيدون القراءة والكتابة إلى المجموعة السابقة، تصل نسبتهم إلى ٥٤،٥٪ وهو ما يؤكد عدم قدرة نحو نصف قوة

العمالة المصرية مع التعامل مع التقنيات الحديثة والتطورات التكنولوجية المتسارعة التى تقترن بظاهرة العولمة . ويؤيد وجهة النظر السابقة عدد من الشواهد التى توضح أن الانعكاسات السلبية للعولة على مستويات التشغيل ليست مقصورة على الدول النامية فقط- ومن بينها مصر- بل إنها أحدثت بالفعل تأثيرات مماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة إلى الحد الذى دفع إلى ظهور كتاب شهير بعنوانthe End of work يتنبأ فيه مؤلفه باختفاء «العمل» على النحو المعروف لنا وحدوث اختلافات جذرية فى أساليب تنظيم العمل وفى التركيب المهارى المطلوب لقوة العمل (Rifkin 1995). ويرجع تفسير ذلك إلى أن الطفرات التكنولوجية تؤدى إلى تدمير أو اختفاء مهن بعينها مقابل خلق مهن جديدة ومستحدثة ذات محتوى معرفى ومهارى أعلى .ومن الطبيعى أن ينصب تدمير الوظائف على العمالة منخفضة أو متوسطة المهارة وهى التى تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل فى مصر.

الأثر على مستويات الأجور

أن أحد التغيرات المهمة التى لحقت بسوق العمل المصرى ،خاصة خلال تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى هى اتجاه معدلات الأجور الحقيقية للعمالة إلى الانخفاض بشدة خاصة بعد الارتفاع الذى شهدته خلال العقد الممتد من منتصف السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات بسبب الفورة النفطية وتداعياتها . ويدل اتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض الشديد إلى عدم صحة مقولة اتسام سوق العمل المصرى بالجمود على النحو الذى يحول دون الاستغلال الأمثل لقوة العمل فيها.

ونظرا لأن قوة العمل الأجرية تمثل نحو ٥٦٪ من إجمالى قوة العمل المصرية، فإن الانخفاض الذى لحق بمعدلات الأجور الحقيقية لهذه الفئة يعنى تعرضها لتدهور بالغ فى مستويات معيشتها ويهدد قدرتها على الحصول على الحد الأدنى اللازم من الدخل لتوفير المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية مثل الغذاء وخدمات التعليم والصحة والإسكان المناسبة.

ففى أواسط التسعينيات لم تتجاوز معدلات الأجور الحقيقية فى جميع الأنشطة الاقتصادية ثلثى مستوياتها السابقة فى منتصف الثمانينيات .كما ان انخفاض مستويات الأجور الحقيقية بشكل عام كان أكثر حدة فى القطاع الخاص حيث تراجع بنسبة ٣٨٪ تقريبا- مقارنة بنظيرها فى القطاع العام الذى بلغت فيه نسبة الانخفاض ٢٠٪ ،وذلك على

الرغم من الاتجاه العام للأجور الأسمية إلى الارتفاع بنحو ١٦٠٪ خلال الفترة محل الدراسة.

ومن ناحية أخرى فإن الفروق الواقعة فى معدلات الأجور الاسمية والحقيقية فى أقسام النشاط الاقتصادى تجرى وفقاً للنوع، وهو ما يؤكد وجود نوع من التمييز ضد المرأة في مستويات الأجور حيث تحصل بشكل عام على نسبة لا تتجاوز ٨٣٪ من أجر الذكور مقابل تأدية نفس الأعمال ولكن مع اتجاه هذه التحيز إلى التناقص فى حالة القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص ونستخلص من البيانات السابقة وجود نمط عام لحدوث تراجع ملحوظ فى معدلات الأجور الحقيقية التى حصلت عليها قوة العمل المصرية حتى أواخر عقد التسعينيات وذلك مع وجود بعض التفاوتات وفقا لطبيعة النشاط عام/ خاص «أو لنوع العمالة ذكور/ إناث.

وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن انخفاض مستوى الأجور الحقيقية لم يترتب عليه زيادة الطلب على تشغيل قوة العمل المصرية أو خلق المزيد من فرص العمل الجديدة على النحو الذى يشير إليه التيار المؤيد للعولمة ،والذى يتبنى وجهة النظر القائلة بأن تصحيح الاختلالات السعرية لكل من عنصرى العمل ورأس المال سوف يدفع بأصحاب المشروعات إلى استخدام أساليب إنتاجية كثيفة العمل على أثر انخفاض تكلفة عنصر العمل ،بل إن الواقع المشاهد يشير إلى اقتران ذلك بارتفاع مواز فى معدلات البطالة السافرة-كما أوضحنا فى الأثر الأول- وهو ما يؤكد بوضوح أن الاعتماد على آليات السوق- مثل التغير فى الأسعار النسبية لا يمكن التعويل عليه لعلاج الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها أسواق عمل الدول النامية بشكل عام.

وحقيقة الأمر أن ضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة والتسابق على الفوز بالأسواق ،تجعل الحكومات تتحيز لرأس المال على حساب العمل ، فتخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال المطيين أو الأجانب ،وتمنحهم العديد من المزايا والاعفاءات حتى تجتذبهم للاستثمار المحلى وتصرفهم عن التفكير فى النزوح للاستثمار فى دول أخرى ،وفى نفس الوقت ، ولذات الهدف تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التى يحصل عليها العمال ووترفض أى اتجاهات لرفع الأجور الاسمية وذلك بدعوى خفض تكاليف الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية فى الداخل والخارج ،ويشجع الحكومات على ذلك التوجه الدعوة

الملحة من جانب المؤسسات الدولية- مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- التي تؤكد على أن تخفيض الأجور الحقيقية سوف يدفع بالدول النامية إلى توفير المزيد من فرص العمل ويدعم قدراتها التنافسية ويحقق لها النمو المنشود في حين أن الحقائق المشاهدة في سوق العمل المصرى تشير إلى أن هذا الاتجاه يضر أبلغ الضرر بمستوى معيشة الأفراد المنتمين لقوة العمل الأجرية ويعرضهم لعملية إفقار مادى ومعنوى طويل الأجل.

آثار غير مباشرة

وبالإضافة إلى ما سبق ، يمكن الإشارة أيضا إلى الآثار غير المباشرة التى تترتب على الآليات المختلفة للعولمة على مستويات الدخول الحقيقية لجميع الأفراد فى المجتمع .فتنفيذ قرارات دورة أورجواى التى نصت على ضرورة تحرير التجارة فى السلع الزراعية عن طريق تخفيض التعريفة الجمركية عليها والدعم المقدم لمنتجيها فى الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ فى المتوسط حتى عام ٢٠٠١ سوف يترتب عليها -خاصة نتيجة تخفيض الدعم- ارتفاع أسعار السلع الزراعية فى الأسواق العالمية، ولما كانت مصر مستوردة صافية للغذاء خاصة فى السلع الزراعية الأساسية مثل القمح والسكر والدقيق ، فمن المتوقع أن يؤدى ارتفاع أسعار هذه السلع إلى تدنى الدخول الحقيقية للمستهلكين خاصة من أصحاب الدخول المنخفضة والتى يشكل إنفاقها على هذه السلع نسبة مرتفعة من دخلها .ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن تنفيذ القرارات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية Tripsنظرا لتركز معظم براءات الاختراع فى الدول المتقدمة -سوف يؤدى أيضا إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية خاصة أسعار الدواء ،على نحو يتوقع معه انخفاض طلب الطبقات الفقيرة على العلاج .كما سينجم عن هذه الاتفاقية ارتفاع أسعار بعض المدخلات الزراعية المهمة مثل البذور المحسنة وجميع المنتجات الزراعية الكيماوية مما سينعكس سلبيا على دخول المزارعين وبشكل أشد وطأة على صغار المزارعين الفقراء.

التجزئة فى السوق

تعانى سوق العمل المصرية من العديد من مظاهر التجزئة : عام/ خاص . ذكور/ إناث ورسمى وغير رسمى . ويعد النمط الأخير من أنماط التجزئة بمثابة السمة الرئيسية لهذا السوق ،حيث يبدو سوق العمل غير الرسمى وكأنه الملاذ الأخير لكل من عجزت سوق العمل الرسمية عن استيعابهم وذلك لأن الغالبية العظمى من المتعطلين فى مصر -فى ظل عدم

وجود نظام واضح ومستقر لتأمينات البطالة- لا يملكون ترف البقاء بدون عمل ومن ثم بدون أي مصدر للدخل .وعلى الرغم من الصعوبات الاحصائية المتعلقة بحصر أنشطة هذا القطاع أو حجم المشتغلين به، إلا أن أحدث التقديرات المتعلقة به تشير إلى حدوث ارتفاع بالغ فى أعداد الملتحقين بسوق العمل غير الرسمى خاصة خلال عقد التسعينيات وقد وردت هذه التقديرات فى دراسة حديثة عن درجة التنافسية والمرونة فى سوق العمل المصرى والتى قامت بتقدير أعداد العاملين فى قطاع العمل غير الرسمى بطريقتين مختلفتين.

فوفقا للطريقة الأولى يتم تقدير عدد المشتغلين فى القطاع غير الرسمى باعتباره ناتج طرح إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص الرسمى غير الزراعى (أى المنشآت التى يعمل بها أكثر من ١٠ عمال) من إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص غير الزراعى .وفى هذا السياق أعداد الملتحقين بقطاع العمل غير الرسمى قد بلغت نحو ٢ر٥ مليون فرد يمثلون ما يقرب من ٩٢٪ من إجمالى العمالة المشتغلة بالقطاع الخاص بعد استبعاد العاملين بالقطاع الزراعى.

أما الطريقة الثانية فتعتمد فى تقدير أعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمى على نوعين من المصادر الاحصائية وهى التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦ ،ونشرة التوظف والأجور وساعات العمل لذات السنة .وفقا لهذه الطريقة يتم التوصل إلى التقدير المطلوب عن طريق جمع إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص خارج المنشآت (أى الجائلين) إلى إجمالى المشتغلين فى المنشآت الخاصة التى تستخدم أقل من خمسة عمال ، وذلك بعد استبعاد العاملين فى القطاع الزراعى فى الحالتين.

ووفقا لذلك فإن إجمالى عدد الملتحقين بالقطاع غير الرسمى قد بلغ ٨ر٤ مليون فرد عام ١٩٩٦ منهم ٣ر٢ يعملون خارج المنشآت بنسبة ٥ر٤٨٪ من الإجمالى بالإضافة إلى ٥ر٢ مليون فرد فى المنشآت صغيرة الحجم بنسبة ٥ر٥١٪.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن عدد العاملين فى سوق العمل غير الرسمى قد تراوح فى منتصف التسعينيات بين ٨ر٤ مليون فرد كحد أدنى، ٢ر٥ كحد أقصى ،وهو ما يعنى فى الحالتين تضاعف أعداد المنتمين لهذا القطاع مقارنة بعام ١٩٨٦ حيث لم يتجاوز عددهم ٦ر٢ مليون فرد حينذاك.

أما فيما يتعلق بنوعية العاملين فى الأنشطة غير الرسمية فهى تتصف بالتنوع

الشـديد حـيث تضم المتـسـربين من النظام التعليمي والداخلين الجدد في سوق العمل من الخـريجين والعـائدين من الهـجـرة في الدول النفطيـة والفـئـات المتـضـررة من عـمليـة الخـصـخـصـة ،كـمـا ترتفع نسـبـة الإناث منخفضات التعليم والمهارة من اللاتي يلجأن للعمل فيه كوسيلة لزيادة دخل الأسرة خاصة في ظل ما يلحق برب الأسرة من فقد لوظيفته أو ترد في دخله الحقيقي.

الصناعات الحرفية

والواقع أن هذا السوق غير الرسمي للعمل قد لعب دورا محـوريا كمستوعب للصدمات التي لحقت بسـوق العمل الرسمي في مـصـر خلال التسـعينيات ، إلا أنه لا يجب إغفال أن العاملين فيه لا يتمتعون بأي حقوق قانونية من حـيث عـدد سـاعـات العـمل أو الحـد الأدنى للأجـور، كمـا يفـتـقـدون أي شكل من أشكال التأمينات أو الضمانات الاجتماعية ،فضلا عما يتـسـم به العـمـل في هذا القطاع من عـدم الاسـتـمـرارية أو الاسـتـقـرار، وبعـبـارة أخـرى يمكن النظر إلى سـوق العـمل غـيـر الرسـمي باعتباره آلية من آليات التكيف الطبيعية التي يلجأ إليها أفرد العمل من أجل الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ولكن مع اتجاه مستوى الدخـول فـيـه إلى التـدهور بسـبب الزيادة المستمرة في أعداد الملتحقين به وشدة التنافس بين وحداته ، ستتحول وحدات هذا القطاع إلى بؤر تتركز فيـها العمـالة المنخفضة المهارة والدخل ، ومن ثم تزداد فيـها حـدة التهـمـيش الاجـتـمـاعي وتزداد وطأة الفـقـر خـاصـة في المناطق الحـضـرية بكل مـا يمثله ذلك من انعكاسـات اقـتـصـادية واجـتـمـاعـيـة بالغـة الخطورة.

وعلى الرغم من الحـقـائق السـابقـة، نلاحظ تزايد الدعـوة خـلال الأعـوام الأخـيـرة إلى ضـرورة الاهـتـمـام بالقطاع غـيـر الرسـمي وإمكانية الاعتماد عليه كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، وذلك لارتفاع قدرته على استيعاب المزيد من العمالة .، ويبرر أصحاب هذه الدعوة وجـهـة نظرهم بالإشـارة إلى تنوع أنشطة هذا القطاع بحـيث يمكن تقـسـيـمـهـا إلى ثلاثة قطاعات فرعية:

* قطاع الصناعات الحرفية بالغة الصغر الذي يعد أكثر أنشطة هذا القطاع ديناميكية وأعلاها إنتاجية.

* قطاع الصناعـات المنزليـة الذي يتـسم بالاعتماد على قوة العمل العائلية غير مدفوعة الأجر خاصة من الإناث والأطفال.

* قطاع الخـدمـات المتنوعـة سـواء داخل

المنشآت أو خارجها والذى لا يتطلب أى مستويات مهارية للانضمام إليه

ومن ثم ينادى هذا الفريق بإمكانية الاعتماد على مكون الصناعات الحرفية وبالغة الصغر والارتقاء به وتوسيع حجم نشاطه عن طريق توفير مجموعة الخدمات المساعدة التى يحتاج إليها مثل الحصول على الائتمان صغير الحجم ، التدريب ،التسويق ، والارتباط بالصناعات الأكبر حجما من خلال عمليات التوريد من الباطن ، وذلك بالاستناد إلى نجاح بعض التجارب خاصة فى اليابان أو بنجلاديش ،لكن الواقع المشاهد فى الدول النامية يلقى بالكثير من الشكوك حول إمكانية تبنى هذا الاتجاه كوسيلة أساسية لخلق فرص عمل جديدة .فمن المعروف أن لكل تجربة خصوصيتها، وأن التجارب الناجحة لا تعنى إمكانية تكرارها بشكل حرفى .ومن جانب آخر تشير بعض الدراسات إلى خطورة الاعتماد على هذا المنهج لما سينتج عنه من تكريس التجزئة فى أسواق العمل المعنية وزيادة حدة الفروق بين الفئات المختلفة من قوة العمل ، فضلا عن المصاعب العديدة التى سوف يتعرض لها القطاع غير الرسمي مع اشتداد تيار العولمة وتحرير التجارة وتوافر بدائل كثيرة للمنتجات المحلية حتى التقليدية بجودة أعلى وأسعار أدنى.

الأثر الدولى والإقليمى

يتضح من تعريف ظاهرة العولمة أنها تتمحور حول التحرير المتزايد وإلغاء جميع القيود التى يمكن أن تحول دون انتقال السلع أو عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية للدول . ويعنى ذلك ضمنيا أن العولمة سوف يترتب عليها المزيد من الحرية فى حركة الأفراد أسوة بتدفقات رؤوس الأموال و حركة التجارة العالمية . غير أن هذا الاستنتاج يحتاج إلى بعض التدقيق والمراجعة وذلك لسببين على الأقل:

أ- أن المناخ المتسم بالعولمة سوف ينتج عنه التفرقة بين ثلاث فئات متباينة من قوة العمل بصرف النظر عن جنسيتها.

ب- فئة محدودة من قوة العمل سوف تكون مؤهلة لشغل إى فرص عمل على المستوى الدولى، وذلك لتميزها بمستوى بالغ الارتفاع من المهارات والقدرات العقلية والفكرية -نتيجة لتراكم عملية استثمار بشرى تم فيها وفقا لأعلى المعدلات الدولية- وهذه الفئة ستتاح لها فرص عمل ذات مستويات أجور بالغة الارتفاع مقترنة بفرص مستمرة للترقى والتنافس عليها من قبل المؤسسات الدولية النشاط (لن يتجاوز حجم هذه الفئة ١٠٪ من إجمالى قوة العمل

فى العالم).

*الفئـة الثانيـة من قـوة العـمل ستـتـسم بمسـتوى أدنـى من المهـارات مقـارنة بالفئـة الأولى، وهو مـا سيـتيح لهـا فرص عـمل داخل حـدود دولهـا ولكن دون ضـمـان الاسـتـقـرار الوظيفى أى الخضوع لمبدأHire and Fire وفـرص أقل للارتقـاء مـقـابل حـصولهـا على مستويات معقولة من الأجر. وستتمثل المهام الأساسية لهذه الفئة فى معاونة الفئة الأولى ووضع أفكارهم وابتكاراتهم موضع التنفيذ (هذه الفئة سيتراوح حجمها بين٣٠ إلى ٤٠٪ من إجمالى قوة العمل فى العالم).

*الفئة الأخيرة وهى الأكبر حجما سوف تضم جميع العمالة غير الماهرة التى لن تجد أمامها سوى فرص عمل مؤقتة وغير مستقرة ومستويات أجور متدنية للغاية لاشتداد حدة المنافسة بينهم سواء داخل دولهم أو مع العمالة غير الماهرة فى الدول الأخرى- التى يمكن أن ينتقل إليها رأس المال إذا لم تقبل هذه الشروط -(وسـوف تمثل هـذه الفئة أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل الدولية) .

ونخلص مما سبق أن العولمة ستضع قيوداً متزايدة على حركة انتقال قوة العمل بشكل عام ما عدا قلة قليلة سوف تمثل طبقة محدودة أو متميزة من العاملين على عكس الانطباعات الأولى التى يمكن تصورها.

بالنظر إلى أهم الآليات التى تستند عليها ظاهرة العولمة وهى منظمة التجارة العالمية وباقى ما أسفرت عنه مقررات دورة أورجواى الأخيرة بالنسبة لاتفاقية الجات وعلى وجه التحديد اتفاقية تحرير الخدمات المعروفة باسم الجاتس Gatsسوف يتأكد لنا عدم تكافؤ الفرص أمام الأفراد المنتمين لقوة العمل فى الانتقال من دولة إلى أخرى ، وبايجاز شديد فـإن هذه الاتفـاقـيـة تتـبنى تعـريفـا شـامـلا للخدمات من حيث إنها تتألف من أربع طرق لتوريد الخدمة هى :عبر الحدود والاستهلاك فى الخارج والتواجد التجارى فى بلد الاستهلاك والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين .وما يعنينا في هذا المجال الشكلين الآخرين من تحرير الخدمات حيث يتضمنان انتقال أفراد من قوة العمل من دولة لأخرى لتقديم أنواع معينة من الخدمات المصرفية أو المالية أو المهنيين من تخصصات مختلفة مثل الأطباء والمحاسبين والمهندسين .وذلك بالطبع إذا ما قامت الدولة بالالتزام بتحرير خدماتها فى هذه المجالات.

وغنى عن البيان أن مثل هذا التحرير سوف ينجم عنه انتقال قوة العمل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية فى

الجنوب، وذلك لتمتعها بمزايا نسبية وتنافسية واسعة فى هذا المجال نتيجة لتطور وارتقاء المستوى التكنولوجى بها من جانب ولارتفاع مهارات الممارسين لهذه المهن من جانب آخر وهو الأمر الذى سيزيد من حدة الضغوط التى تفرضها العولمة أمام الدول النامية، ومنها بالطبع مصر التى انضمت إلى هذه الاتفاقية ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تتيح الفرصة أمام كل دولة لاختيار القطاعات المحددة التى توافق على تحرير الخدمات فيها مما يضمن إمكانية حصر الأثر السلبى لها فى نطاق معين ، فعلى سبيل المثال نجد أن مصر قد تعهدت بتقديم التزامات محددة فى قطاعات معينة هى البناء والتشييد والخدمات المالية والمصرفية والسياحة والمواصلات.

وتنطبق ذات النتيجة بدراسة اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى حيث إن أحد أهدافها الأساسية يتمثل فى الحد من انتقال قوة العمل من دول جنوب البحر المتوسط إلى شماله مقابل تحسين فرص الدخل والعمل فى دول الإرسال خاصة من العمالة ذات المستويات المحدودة من المهارة ، ويعنى ذلك تقلص قدرة قوة العمل المصرية على الانتقال مستقبلا إلى دول الاتحاد الاوروبى -سوى بطرق غير شرعية مقابل ظروف عمل بالغة التدنى والتهديد المستمر بتعرضها للعقوبات القانونية .

أما عن فرص انتقال قوة العمل المصرية داخل نطاق الوطن العربى ، فمن المؤكد أنها قد تناقصت بكثير عن المستويات المزدهرة التى شهدتها خلال الحقبة النفطية، وأنه من الصعب الاعتماد عليها مستقبلا كآلية لاستيعاب قوة العمل المتوافرة فى دول الارسال العربية مثل مصر والأردن واليمن خاصة بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها السياسية والأمنية . أما الحركة المحدودة المتاحة فسوف تتركز على الفئات عالية المهارة وفى تخصصات محدودة يصعب إحلالها سواء بالعمالة المواطنة أو العمالة الآسيوية.

ومن كل ما تقدم يتضح لنا أن الأثر المتوقع من العولمة على انتقال قوة العمل المصرية سوف يكون محدودا من حيث الحجم ولكنه سيترتب عليه تفريغ هذه الدول من أفضل عناصرها البشرية -سواء فى حالة انتقالها إقليميا أو دوليا- والتى هى بحاجة إليها لدعم جهودها التنموية وفى المقابل ستتزايد بها أعداد المتعطلين سواء من أصحاب المؤهلات الذين يفتقدون المهارات المطلوبة فى أسواق العمل الخارجية أو الفئات غير المؤهلة الذين يفتقدون المهارات المطلوبة فى أسواق العمل

الخارجية أو الفئات غير المؤهلة نتيجة لتقلص الطلب الداخلى عليهم كما اتضح من الأثر الأول.

وبالإضافة إلى ما سبق، توضح الدلائل المشاهدة حديثا لجوء أصحاب الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب إلى استقدام عمالة أجنبية للعمل فى سوق العمل المصرى خاصة بالنسبة لفئات العمالة الماهرة القادرة على التعامل مع الفنون الإنتاجية الحديثة ، وتتركز أهم جنسيات العمالة الوافدة فى العمالة الآسيوية خاصة من كوريا والصين لما يعرف عنها من الانضباط والالتزام بمعايير الجودة فى تنفيذ ما يعهد إليها من أعمال . ويلاحظ انتشار هذه الظاهرة فى قطاع المقاولات -خاصة فى حالة تنفيذ مشروعات ضخمة أو منتجعات سياحية -فضلا عن قطاع الخدمات الطبية المعاونة مثل الحكيمات والمرضات .وفى ذات الوقت يشهد سوق العمل المصرى توافد أعداد متزايدة من السودان وأثيوبيا وأريتريا من العاملين غير المهرة الذى يشغلون بالدرجة الأولى المهن المتعلقة بالخدمات المنزلية، وهى بالقطع ظواهر تدعو إلى الدهشة خاصة فى ظل توافر أعداد شديدة من المتعطلين المصريين الذين يمكنهم شغل هذه الوظائف سواء إذا توافر لهم برامج التدريب الملائمة -فى حالة العمالة الماهرة- أو قبلوا ممارسة الخدمات المنزلية -فى حالة العمالة غير الماهرة -خاصة أن هذه الفئة الأخيرة تحصل على أجور عالية وبالنقد الأجنبى مقارنة بمستويات الأجور السائدة والتى شهدت تراجعا مطردا -كما أوضحنا فى الأثر الثانى.

الأثر على انتشار الفقر

على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين انعكاسات العولمة على أسواق العمل وظاهرة الفقر، فإنه يمكن القول بأن المحصلة النهائية لتفاعل مجموعة التغييرات التى سبق الإشارة إليها فى هذا القسم قد انعكست بشكل سلبى على المستويات المعيشية للغالبية العظمى من العمالة المصرية. كما أن هناك دلائل عديدة تشير إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة حدته فى المجتمع . ويتضح ذلك جليا من ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التى تتناول قضية الفقر بشكل متعمق وقياساته المختلفة سواء فى الحضر أو الريف المصرى خلال السنوات الماضية.

ومن ثم يمكن القول بأن التصدى لهذه الظاهرة والتخفيف من انعكاساتها السلبية قد صعد إلى قمة جدول أعمال صانعى السياسات والجهات المختلفة المعنية بالتنمية البشرية

والاجتماعية . وبدون الدخول فى تفاصيل خريطة الفقر وسماته ومسبباته فى الاقتصاد المصرى- لتوافر العديد من الدراسات فى هذا الصدد -فأن ما يهمنا فى هذا المجال هو الإشارة إلى ملاحظتين عامتين تتعلقان بكيفية تناول هذه الظاهرة وآثارها على المجتمع بصفة عامة:

*حدوث تطور جوهرى فى المداخل المستخدمة فى تعريف الفقر وقياس نسبة انتشاره فى مجتمع من المجتمعات .فقد سيطر لسنوات طويلة على الأدبيات المعنية بهذه القضية مفهوم أو مدخل يستند على معيار الدخل والانفاق مما أصبح مشهورا بخط الفقر- المطلق أو النسبى- وذلك عن طريق استخدام مؤشر يركز على دخل الأسرة المعيشية وحدود السلع والخدمات الأساسية التى يمكن أن تحصل عليها بهذا الدخل ،وهو ما يعنى تحديد مستوى أدنى من الاستهلاك واعتبار الأسرة المعيشية التى يقل مستواها عنه أسرة فقيرة . ولكن مع ظهور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، تم تقديم مقياس جديد يبين مدى تعرض مجتمع ما للفقر بدلالة مفهوم «فقر القدرات الإنسانية» (مثل عدم القدرة على الحصول على تغذية وصحة سليمة وعدم القدرة على التعليم وتحصيل المعارف أو عدم القدرة على الانجاب وفقا للوسائل الصحية) .ونتيجة لهذا التطور اعتبر البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مقياس « فقر القدرة» على أنه المقابل لمؤشر التنمية ونعتقد أن هذا المفهوم الجديد للفقر يعد أكثر ملاءمة للتطبيق على حالة الدول النامية التى تعانى فى مجموعها من عجز فى القدرة الإنسانية (مقاسا بمؤشر التنمية البشرية) مقارنة بمستوى الدخل المتاح فيها (مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوة الشرائية للدولار) فعلى سبيل المثال يوضح التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩ وجود قيمة سالبة أو عجز بين ترتيب مصر وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حسب تعادل القوة الشرائية للدولار وترتيبها وفقا لمقياس التنمية البشرية يبلغ(-١١).

ويعد هذا العجز مقياسا غير مباشر لما يمكن تسميته «بالفقر المحكم تجنبه» كما يمكن اعتباره من منظور آخر دليلا على فرص مهدرة لم يستغلها الاقتصاد المصرى وقت أن توافرت لديه القدرات المالية لتحسين مستوى التنمية البشرية فيها.

ب- تتمثل الملاحظة الثانية فى أن تطبيق مفهوم للفقر يستند على« فقر القدرة الإنسانية» على مصر يقودنا إلى استنتاج ضمنى

مضمونه أن الفقر هو فى الأساس عملية من عمليات الاستبعاد الاجتماعى تحول دون وصول فئات واسعة من المواطنين إلى الأصول الاقتصادية (مثل الأراضى الزراعية والمياه النقية وفرص العمل المنتج ورأس المال العينى والمادى) والأصول البشرية (مثل التعليم الجيد والصحة) والأصول الاجتماعية (مثل الخدمات العامة وشبكات الاتصال وأنظمة الدعم الاجتماعى).

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن تزايد انفتاح الاقتصاد المصرى على السوق العالمى بآلياته المختلفة قد ساعد على تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى خلال السنوات العشر الأخيرة، فالعولمة وفقا لبعض التعريفات هى عملية مركبة ومعقدة تنتج عنها آثارا متعارضة تتمثل فى عمليات اندماج واستبعاد آنية ، بعبارة أخرى يمكن القول إن انعكاسات العولمة على الدول النامية بشكل عام ومن بينها مصر تساعد على اندماج نخبة أو صفوة محدودة العدد من أبناء كل دولة فى عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالى المرتبط بالسوق العالمى يطلق عليهمLabor aristocray وهم الذين تتاح لهم فرصة التمتع بمستوى رفاه أعلى بكثير مما يتيحه دخل الفرد فى هذه الدول. وفى المقابل يتزايد أعداد المستبعدين أو المهمشين من حلقات الإنتاج والدخل بحيث يقترن توليد الفقر بعملية الاستبعاد الاجتماعى والاقتصادى هذه .والأخطر من ذلك هو ديناميكية «الفقر» فى هذه الحالة حيث إن تفاقم الفقر يؤدى إلى زيادة حدة التفاوت فى توزيع الثروة والدخل وبالتالى تتناقص قدرة الفقراء على امتلاك رأس المال المادى والبشرى والاجتماعى مما يخلق حلقة خبيثة من الفقر والتخلف يعيد فيها الفقر إنتاج ذاته وتصبح الازدواجية الاجتماعية Social dualism إحدى السمات الأساسية التى يعانى منها المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة . وغنى عن البيان أن مثل هذه الازدواجية تهدد وحدة النسيج الاجتماعى للدولة وتولد مخاطر عدم استقرار على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Amin.1999) ■

ملف العدد

التعليم فى مصر

ثقافة الاستبداد فى المدارس المصرية

■ د. كمال نجيب
كلية التربية -جامعة الإسكندرية

«الأمة التى لا يشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية»

عبد الرحمن الكواكبى
طبائع الاستبداد ومصارع العباد
(دمشق : دار المدى ، ٢٠٠٢) ص١٢٤

إن أى تغيير فعلى فى مجتمع ما لا يمكنه أن ينبثق إلا من صميم ذلك المجتمع، (أى بتغيير الذات) ،فالتحرر الصحيح لا يمكن أن يحصل إلا من خلال عملية تنبثق من قلب المجتمع(أى التحرر الذاتى) .

هشام شرابى
مقدمات لدراسة المجتمع العربى
(بيروت : دار تلسن ،١٩٩٩) ص٣٣.

الاهتمام الرئيسى لعلم اجتماع التربية اليوم يتمثل فى محاولة تحليل وفهم التفاعلات والترتيبات والأنشطة التربوية التى تكمن فى واقع الحياة اليومية داخل الفصول وداخل المدارس ، فى إطار البنى والمؤسسات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع الأكبر. فى عبارة أخرى ، فإن ثمة اتجاهاً واسعاً بين النقديين من مفكرى التربية وباحثيها فى هذه الآونة بصفة أساسية للتركيز على دراسة «ثقافة الفصل» و«ثقافة المدرسة» ، أى ما تشتمل عليه ثقافة الأفراد والجماعات ، الطلاب والمعلمون وهيئة الإدارة المدرسية ، من مدركات ومعان ومنظورات وكيفية تعاملهم فى حياتهم اليومية داخل المدرسة، ومحاولة تحديد العلاقات والتداخلات بين هذه الثقافة وما يجرى فى المجتمع الأوسع من علاقات وتفاعلات ، على اعتبار أن الثقافة المصغرة .. ثقافة المدرسة هى« امتداد لثقافة المجتمع وتمديد لها فى نفس الوقت».

والدراسة الحالية تتصدى لهذه القضية

بمحاولة تقديم وصف إثنوجرافى نقدى لواقع ثقافة الفصول المدرسية فى مصر يساعد فى تحليل وفهم الخبرة الإنسانية اليومية والعلاقات الاجتماعية داخل هذه الفصول والمدارس، وعلاقاتها بالواقع الاجتماعى فى المجتمع الكبير . وترتكز هذه الدراسة على تنظيرات الاتجاه النقدى الجديد، وعلى تقاليده البحثية التى ظهرت فى سياق تطور علم اجتماع التربية خلال العقدين الأخيرين ، خصوصاً مايتعلق منها بمفاهيم إعادة الإنتاج الاجتماعى والثقافى ، والإنتاج الثقافى ، والمقاومة.

ويمكن القول بأن دراسة ثقافة الفصل فى المدارس المصرية ، ومايحدث داخله من علاقات وتفاعلات اجتماعية ، ومايجرى به من عمليات إعادة إنتاج للثقافة المجتمعية ، وعمليات الإنتاج الثقافى التى يمارسها الطلاب والمعلمون لمقاومة هذه الثقافة المسيطرة، تزودنا بأسس واقعية لفهم الواقع التعليمى المصرى ، وتقاليده ، وقيمه ، وعملياته ، كما تحدث فى الحياة اليومية للمدارس.

ولقد جرى فى هذه الدراسة عرض مشاهد ولقاءات مكثفة مع مديرى ومعلمى وطلاب سبعة من مدارس الفئات الاجتماعية الدنيا الحكومية بمدينة الإسكندرية ، ومدرسة واحدة ينتمى طلابها للشرائح الوسطى أو الدنيا من الطبقة الوسطى ، فى حين تضم مدرستان من مدارس هذه الدراسة خليطاً من الفئات الدنيا والوسطى . حاولنا أن نرصد ثقافة المدرسة وثقافة الفصل ، والكشف عن المفاهيم والمقولات التى تدور فى عقول المديرين والمعلمين والطلاب ، والقواعد التى تحكم عمليات التدريس والضبط الاجتماعى داخل الفصول ، والعلاقات الاجتماعية بين الإدارة والمعلمين من ناحية ، والطلاب من ناحية أخرى ، والمعايير والقيم التى يتم التأكيد عليها فى ثنايا هذه العلاقات ، وفى ارتباطها الجدلى بثقافة الطلاب الذين قد يشكلون مساحة واسعة أو ضيقة من الاختلاف مع النظام المدرسى وتقاليده وأعرافه ، والطرق والأساليب والاستراتيجيات التى يبدعها الطلاب للتعامل مع الثقافة المسيطرة للمدرسة . وعلى سبيل الإجمال ، نعرض فى هذا المقال ملخصاً موجزاً لما كشفت عنه الدراسة بخصوص هذه القضايا والموضوعات.

(١) إعادة الانتاج .. ما الذى يعاد إنتاجه؟:

فى جميع هذه المدارس ، جسدت المشاهدات واللقاءات التى جرت فى سياق الدراسة الحالية ، أوضاع المدارس الإعدادية الحكومية التى تتسم ببنية هرمية استبدادية ، تقوم على مبدأ الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المدرسة لمصلحة البيروقراطية الأعلى . أى أن سلطات مدير المدرسة وقراراته

ونمط إدارته ، تتحدد فى ضوء تعليمات وتوجهات القوى الإدارية الأعلى.

ولذلك ، فمدير المدرسة يمارس نوعا من أنواع " الاستبداد بالوكالة " ، أى أنه الإستبداد يجرى فى ضوء قرارات وتعليمات وتوجيهات ومتابعات السلطات الأعلى ولمصلحتها . هذا الاستبداد بالوكالة يخلو من الصلاحيات الأساسية اللازمة لممارسة الإدارة المستبدة على نحو يحقق فاعلية تنظيم شئون المدرسة ، والتغلب على التحديات والمشكلات التى قد تواجهها ، حتى وفقا للنمط الإدارى الاستبدادى نفسه . ولذلك ، فهى إدارة خائفة دوما من السلطة الأعلى ، وعاجزة عن حل كثير من مشكلات الحياة المدرسية ، وعن ممارسة الإدارة بالمعنى الحقيقى للكلمة نتيجة هذه الضغوط الإدارية الإستبدادية الفوقية ، ونتيجة تجريد إدارة المدرسة من صلاحياتها الإدارية الطبيعية.

ومع ذلك يبقى أن البنية المؤسسية للمدارس الإعدادية ، تقوم على هيمنة السلطة الأحادية داخل المدرسة ، باعتبار أن المدير – برغم مايستبد به من خوف وعجز – هو المحور الذى تنتظم حوله جميع أعمال المدرسة ، وهو المرجع الوحيد فى إنتاج القرارات والأوامر . إذ أن ثقافة الاستبداد السائدة فى المدارس – كما فى المجتمع – تقوم أصلا على وحدانية المرجع فى إنتاج القرارات والأوامر ، وإلغاء الآخر الذى يقول بمرجع أو قرار آخر محتمل ، والتحكم فى أقانيم المسموح والممنوع من القيم والتقاليد والأنشطة والممارسات والعلاقات ، وقبل هذا وذاك ، إتقان فن الخضوع إلى من هو أعلى وقمع من هو أدنى . فالعلاقة بين السلطة الخارجية الأعلى والمدير هى علاقة إملاء وخضوع، والعلاقة بين المدير والمعلمين وكذلك مع هيئة الإدارة بالمدرسة هى علاقة إملاء وامتثال أحادية المرجع أى أن جميعها علاقات سيطرة وخضوع.

ومن الواضح أن ثقافة الاستبداد وما تنطوى عليه من قهر وقمع ، تعمل على إعادة إنتاج " الشخصية المستبدة " التى تجيد ممارسة علاقات السيطرة والخضوع باتقان بين القائمين على السلطات الإدارية بمستوياتها المختلفة ، وفى صفوف المعلمين أيضا . ولذلك ، نجد أن كل فرد من العاملين فى المدرسة ، يمارس دور القامع والمقموع معا ، مقموع من السلطة الأعلى وقامع للسلطة الأدنى . وفى كل الأحوال ، فان رضاء السلطات الأعلى وماينجم عنها من مكافآت وترقيات ، يتجه دائما إلى نمط " الشخصية المستبدة " التى تجيد أداء هذا الدور المزدوج : الخضوع الكامل لمن هو أعلى ، والقمع العنيف لمن هو أدنى .

ومن ثم ، نجد أن بنية التنظيم المدرسى ، لاتشجع على إشراك العاملين ، سواء من هيئة الإدارة كالنظار والوكلاء، أو من المدرسين والطلاب ، فى مختلف النشاطات المتعلقة بإدارة المدرسة ، وبالتالى فى صنع القرار والمصير. بل العكس هو الواقع ، وجدنا أن هذه البنية تحيل كل العاملين فى المدرسة إلى كائنات خائفة ، عاجزة ، مغلوب على أمرها ، ولاحول لها ولا قوة إزاء السلطات التعليمية الأعلى.

وفى سياق نظام تعليمى استبدادى لاقوة فيه إلا للقمة الحاكمة ، وباقى أهرامات السلطة، مجرد أدوات تحركها تلك القوة وتعبث بها كما تشاء وجدنا أن المدير يقايض الخضوع والاستسلام للأوضاع التعليمية والإدارية المتردية ، بخصخصة جزء من وظيفته والسعى نحو تحقيق مصالحه الشخصية . وتتحول الإدارة المدرسية على هذا النحو إلى إدارة شكلية تكون القواعد واللوائح المكتوبة فيها بلا أى معنى إلا من حيث إرضاء السلطات الأعلى وتحقيق المنافع الشخصية . كما وجدنا أيضا أنه فى ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التى يعانى منها المعلمون، وظروف الهيمنة الاستبدادية التى تمنعه من مجرد التفكير فى المشاركة فى تغيير الواقع التعليمى الهابط يتحول المعلم إلى نفس الطريق الذى سلكه مدير المدرسة . فى هذه الأجواء المضطربة ، ينتشر الفساد والتحلل فى بنية ثقافة المدرسة ، وينتقل - كما رأينا - إلى ثقافة الفصل.

وجدنا داخل الفصول بنية استبدادية تقوم هى الأخرى على هيمنة السلطة الأحادية للمعلم ، الذى يعتبر محور جميع أعمال الفصل وأنشطته . ووجدنا أن علاقة المعلمين بالطلاب ، هى بالدرجة الأولى ، علاقة سلطوية استغلالية قليلة الانضباط بلا حماية قانونية أو أخلاقية فاعلة .. ففى سياق الانحراف التعليمى والسعى لتحقيق المصالح الخاصة حول الدروس الخصوصية ، يفقد كثير من المعلمين المعنى الحقيقى للتدريس والتربية ، ويتجهون إلى الاستخدام المتعسف للسلطة وفرض قواعد الضبط والربط بطريقة تتسم بالهوى والنزوات وبأساليب تحقق لهم مصالحهم الشخصية.

ويغيب القانون والعدل ومبدأ الحقوق المتساوية من ثقافة الفصل ، تكرارا مطابقا لما يحدث فى المجتمع . ولذلك نجد التلاميذ القادرين على " شراء" المعلم بالدروس الخصوصية، ينعمون بفرص تعليمية أفضل داخل فصول المدارس الحكومية . فى الوقت الذى يتحول فيه أغلب الطلاب فى مدارس الفقراء إلى فئات وجماعات معزولة عن العملية التعليمية ، ليس فقط بحرمانها من المناقشات

وطرح الأسئلة والحصول على درجات مرتفعة ، بل بشتى مظاهر القهر والعنف والحط من كرامتها ، وسد جميع سبل النمو الشخصى والنفسى السليم أمامها . ويؤدى كل ذلك إلى انحدار وانهيار فى ثقافة الفصل وفى العلاقات الاجتماعية اليومية المؤسسة عليها . ويتجه نظام الفصل الاستبدادى جنبا إلى جنب مع استغلال السلطة من جانب المعلم ومن جانب إدارة المدرسة بشكل متعسف وتحكمى فى اتجاه تحقيق المصالح الخاصة.

أما عن الوسائل الرئيسية للسيطرة والإخضاع داخل الفصل ، فقد رأينا أنها تقوم على بعدين هما : التلقين والقمع . فالتلقين يمثل علاقة الاتصال التعليمية التعلمية الأساسية داخل هذه المدارس . وأساس التلقين أن يستمع الطلاب ساعات طويلة إلى شروح المدرسين التى لا تنتهى ، وتقاليده ، أنه : " لاكلام ، لاصوت ، لا التفات إلى الزملاء ، لاتحدث مع الآخرين خلال شرح المعلم " (طالبة من المدرسة (ب) . وجميعها شروح نظرية بعيدة تماما عن أن يكون لها أى قيمة أو معنى حقيقى فى حياة الطلاب العملية . كما أنهم محرومون تماما – فى سياق التلقين – من ممارسة أنشطة يمكن أن يكون لها معنى فى حياتهم المدرسية ، مثل التربية الرياضية أو الموسيقية أو الفنية الحقيقية . الهدف من التلقين – كما أشرنا – مجرد إعادة إنتاج أشخاص خائفين يتقبلون النظام السلطوى وقيمه دون تردد ، ويتكيفون معه دون مقاومة رغم الإهانة والألم اللذين يكبدهم رياهما هذا النظام وقيمه.

والوسيلة الثانية للإخضاع هى القمع والعنف . ففى سياق علاقات التدريس القائمة على النقل والتلقين فى إتجاه واحد من معلم لايناقش إلى طالب سلبى لايشارك ، ونصوص دراسية جامدة ، مطلوب من التلميذ أن يحفظها فى ذاكرته ، وفى ظل تجريده من كل مصادر القوة والتحكم الكامل فى كلامه وحركته وتفاعله الاجتماعى مع زملائه ، لايمكن الاستمرار فى المحافظة على النظام والضبط الاجتماعى للتلاميذ بغير قمع وقهر دائمين.

فى هذه الثقافة التى ترتكز بصفة أساسية على التلقين والقمع ، لايكون للطلاب سوى القليل من السيطرة على تحديد مهامهم وطرق إنجازهم لهذه المهام وعلى الجهود المضنية التى يبذلونها فى عملية التعلم . ولايكون الطالب ناجحا ومتفوقا فى هذه الثقافة إلا إذا أجاد عمليتى القمع والخضوع فى إطار المؤسسة التعليمية . يخضع إلى من هو أعلى ، ويقمع – بالتنافس والدرجات والكراهية والاتجاهات العدائية – من هو أدنى . ومن ثم ، وجدنا أن هذه الثقافة تكرس قيم السلبية

والخضوع والخوف والكراهية والتنافس والأنانية والعجز والكذب والغش بين الطلاب.

ويبدو أن جميع هذه القيم تمثل خصائص رئيسية " للشخصية المستبدة " . ونعتقد أن المدرسة الإعدادية فى مصر تحاول إعادة إنتاج هذا النوع من الشخصية بين تلاميذها.

لقد انطلقنا فى هذه الدراسة من فرضية أن ثقافة الفصل فى خصائصها الأساسية ، صورة مصغرة ، أو جزء من ثقافة المدرسة . وثقافة المدرسة صورة مصغرة عن المجتمع . فالقيم التى تسود ثقافة الفصل من سلطة وتسلسل وقهر ، هي التى تسود العلاقات الاجتماعية فى المدرسة . وفى المجتمع بصفة عامة . وبنية المدرسة القائمة على السلطة الفوقية للنظام الاستبدادى ، يقابلها بنية اجتماعية مماثلة داخل الفصل .

والنظام السياسى الاستبدادى فى المجتمع الأكبر ، لايمكن أن يحقق الاستقرار الاجتماعي واستمرار علاقات السيطرة والخضوع ، بغير عملية إعادة إنتاج مستمرة لنمط " الشخصية المستبدة " بين المحكومين . فهو نظام لاقوة فيه إلا للقمة الحاكمة ، وباقى المؤسسات - كما أشرنا - مجرد أدوات تحركها تلك القوة كيفما تشاء.

ولذلك ، يتطلب الحكم الاستبدادى خبراء ووزراء ومديرين ومعاونين من ذوى الشخصيات المستبدة ، أى من المدربين تدريبا متقنا جدا على الانصياع المطلق لإراردة الحاكم ، وفى نفس الوقت ، لديهم قدرات فائقة على إخضاع المستويات الجماهيرية الأدنى وقمعها . ويستمر هذا التسلسل فى السيطرة والخضوع ، من قمة هرم الحكم حتى نهاية قاعدة هذا الهرم . وتكون ممارسة السلطة من جميع القيادات الأدنى من قمة الحكم فى ضوء مبدأ " الاستبداد بالوكالة " .

الشخصية المستبدة بكل خصائصها ، هى إذن ، أساس بناء النظام الاستبدادى ، وبدونها لايتحقق انصياع الجماهير لقوة الحكم . فالاستبداد يضع المواطنين بعضهم فوق بعض ، وبعضهم فى مواجهة بعض ، يمارسون السيطرة والخضوع على بعضهم البعض وتصب هذه الممارسة فى نهاية الأمر ، لصالح قمة الاستبداد . وعلى ذلك ، تسود هذه الثقافة نمط الحياة اليومية للناس ، وتهيمن على عقولهم على اعتبار أنها طريقة الحياة وطريقة تنظيم المجتمع الطبيعية.

وثقافة المدرسة وثقافة الفصل جزء من ثقافة المجتمع ، وتعمل على إعادة إنتاج ثقافة الاستبداد ، وخصائص " الشخصية المستبدة " بين تلاميذها ، والمدرسة ليست وحدها وسيلة إعادة إنتاج هذه الثقافة ، فلقد أدى تضخم أجهزة الدولة المستبدة واكتساحها لكل تفاصيل

المجتمع المدنى ، إلى تحويل جميع المواطنين إلى تلاميذ في مدارس التلقين والقمع ، وأعطت المدرسة مكانها للمجتمع بأسره ، بعد أن أصبحت أجهزة الدولة الإعلامية والثقافية تصوغ ثقافة المجتمع وتختار عناصرها . أصبحت الدولة معهدا جمعيا وعقلا ومعلما جامعا يصوغ عقل المجتمع وفقا لقوانين السيطرة والخضوع والمسموح والممنوع.

(٢) إنتاج الثقافة .. ومقاومة الطلاب :

نحن إزاء مؤسسات تعليمية فى حالة إنحدار وتدهور شديدين . يكفى أن نعلم هنا أن معنى التعليم وقيمة التعلم وأهدافه قيم ضائعة فى هذه المدارس ، وبصفة خاصة فى مدارس الفئات الدنيا السبعة . هى مدارس بلا تعليم حقيقى ، وتفتقد إلى جميع القيم والمبادئ والتقاليد التى تجعل منها مؤسسات تعليمية فعالة.

فى هذه المدارس ، يوجد طوابير طويلة من المديرين والنظار والوكلاء ، لكن جميعهم لايدير بصورة مستقلة مرنة تحقق مصلحة المدرسة الفعلية . والكلمة العليا فى الإدارة المدرسية ، هى للسلطات الهرمية الأعلى.

لدينا معلمون ، لكنهم لايعلمون ، إنما يستغلون المدرسة وفصولها من أجل كسب مزيد من الطلاب فى مجموعاتهم للدروس الخصوصية . والأسوأ ، أنهم يعلمون الطلاب قيم الفردية الأنانية والتنافسية ، والتمييز الاجتماعى ، والكذب ، والنفاق ، والغش ، وعدم احترام الذات ، كما يعلمونهم كراهية المدرسة وكراهية الآخر.

ويوجد بهذه المدارس قوانين وقواعد ولوائح ، لكن جميعها معطلة ، ويتم تفسيرها فى ضوء رؤية السلطات الأعلى المتعددة الدرجات والمستويات ، ومن ثم ، يشوبها فى كثير من الأوقات تناقضات وتشوهات وعدم ملاءمتها للواقع الفعلى للمدارس . وعلى ذلك ، نجد أن علاقة السلطات الإدارية الأعلى بالمديرين ، وعلاقة معظم المديرين بالمعلمين ، والمدرسين بالطلاب هى بالدرجة الأولى علاقة استغلالية قليلة الانضباط ، بلا حماية قانونية وأخلاقية فاعلة ، لا للمدير ولا للمعلم ولا للطالب.

لدينا مناهج تعليمية ، لكنها هى الأخرى ، مناهج " شكلية " نظرية لاعلاقة لها بحياة الطلاب وظروفهم الاجتماعية ، ولا باحتياجاتهم النفسية . ويتضمن البرنامج اليومى حصصا لمواد دراسية كثيرة مثل الموسيقى والتكنولوجيا والحاسب الآلى ، لكن الواقع اليومى للمدارس يكشف عن عدم تعلم الطلاب أى مهارات تتصل بهذه المواد الدراسية ، ولا ممارسة الأنشطة اللازمة لتعلم هذه المواد.

وتعقد هذه المدارس الامتحانات تلو الامتحانات ، لكنها أولا وأخيرا امتحانات

قمعية وشكلية ، تنصب أساسا على حفظ المعلومات ، وتتميز ثانيا بغش المعلمين أصحاب الدروس الخصوصية فى تقدير أعمال السنة ، فضلا عن غش الطلاب فى الامتحانات.

ثقافة المدرسة تتميز بالشكلية ، وتشير إلى أن مدارس طلاب الفئات الدنيا بصفة خاصة ، تعانى من أزمة حقيقية . غياب الأهداف المشتركة وضياع قيمة التعليم والتعلم ، وفقدان الالتزام من جانب المعلمين وصراعهم على المصالح الخاصة.

فى ظل هذا الانحدار والانحراف التعليمى يعيش الطلاب حياة مدرسية قاتمة ومضطربة ، يسودها قواعد متعسفة تحكمية ، وثقافة فصل يهيمن عليها التلقين والقمع والاستهزاء ، وتشجيع نزعات التنافس والأنانية والكذب والنفاق والخوف والعجز والاتكالية . وهذه الصفات ، جميعها ، صفات ضرورية لإعادة إنتاج المواطن الخاضع الخانع المستسلم والعاجز عن المشاركة فى تحسين أحوال الحياة فى المجتمع ، أو مقاومة أوضاع الظلم الاجتماعى السائدة فى النظام الطبقى الاستبدادى الراهن . هذه هى الصفات والخصائص التى يعمل مديرو المدارس والمعلمون على إعادة إنتاج الطلاب على شاكلتها ، ناهيك عن إعادة إنتاج الفشل الدراسى الذى يقود إلى المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، أى إعادة إنتاج التصنيف الاجتماعى الطبقى القائم.

هذه المدرسة المستبدة المنحرفة .. ماذا يكون موقف الطلاب منها ؟ هل نجحت المدرسة نجاحا مطلقا فى طبع شخصيات الطلاب بطابع الخنوع والخضوع وأعادت معهم إنتاج " الشخصية الاستبدادية " ؟ أو أن رفض الطلاب للقهر من جانب هذه المدرسة جعلهم يستحدثون أساليب ثقافية مختلفة يقاومون بها الاستبداد ببعديه المسيطرين على ثقافة الفصل : التلقين والقمع ؟

الواقع ، أنه لا مناص أمام الطلاب فى مثل هذه البيئة الشاذة التى تسود مدارس الفقراء بالمجتمع المصرى ، سوى أن يستخدموا طرقا مختلفة من طرق التفاعل مع السلطة والقوة ، ويضعوا مجموعة من استراتيجيات الالتفاف حول قواعد الفصل والتكيف مع نظام المدرسة ، بطريقة تحقق لهم التدخل النشط فى بناء شخصياتهم المستقلة.

لقد فضل المديرون والمعلمون التخلى عن قضايا التعليم وبناء الإنسان .. وخانوا القيم المهنية والمبادئ المفترض الالتزام بها من جانب المعلمين . وشاركوا فى عملية إعادة إنتاج ثقافة الاستبداد داخل المدرسة ، بكل ماتتضمنه من خوف وخضوع وكذب وعجز ،

ومن ثم ساعدوا - دون وعى وبلا قصد فى أحيان كثيرة - فى المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، أى على إعادة إنتاج التصنيف الاجتماعى الطبقى القائم.

ولكن الطلاب رفضوا الانصياع لمقتضيات بنية ثقافة الفصل . رفضوا قبول الأمر الواقع كما هو دون تساؤل ، ورفضوا الوعى الخاطئ الذى كان يمكن أن يجعلهم يرون معنى التعليم والتعلم من خلال نظارات تضعها الثقافة الاجتماعية المسيطرة داخل الفصل وداخل المدرسة رفضوا الاقتناع بأن الضرب والشتائم والاحتقار هى الضريبة المستحقة عليهم لقاء عمليات تعلمهم ، وأن المعلمين ومديرى المدارس يعملون لمصلحتهم ومن أجل مستقبلهم . رفضوا الواقع المسيطر فى المدرسة ، وما يحفل به من ظلم وعنف وسوء معاملة ، ورفضوا تدعيم القوى التى تسيطر عليهم وتظلمهم بالخضوع والصبر . وأقبلوا بإرادة قوية على استخدام وسائل أساليب متعددة للتمرد على هذا الواقع.

ويبدأ انهيار جدار الوعى الخاطئ عندما بدأ الطلاب يتساءلون حول المعطيات الأساسية المسلم بها فى المدرسة . وأهم هذه المعطيات المشكوك فيها من جانب التلاميذ ، أنهم جاءوا هنا لكى يتعلموا ، ويحصلوا على الشهادة ، ومن ثم يحققوا لأنفسهم حراكا اجتماعيا مناسبا فى المجتمع الذى يعيشون فيه .

لقد أدرك الطلاب أن النظام التعليمى - بما وصل إليه من انحدار وتدهور يشاهدونه يوميا فى سياق العلاقات التعليمية التعلمية المدرسية - لايبغى حقيقة تعليمهم وإعدادهم للحياة ، ولن يمنحهم ماقد أحجم النظام الاجتماعى عن إتاحته لهم من فرص متساوية مع الآخرين فى الحياة ، داخل بيئاتهم الفقيرة المحرومة من أبسط الاحتياجات الإنسانية اليومية . لقد أدرك الطلاب بجلاء - من خلال فهمهم لسياق علاقات التمييز السائدة فى المدرسة ودلالاتها ، أنهم لن يتقدموا فى حياتهم الاجتماعية عن طريق التعليم ، ولن يحققوا الحراك الاجتماعى الذى يطمحون إليه . ومع ذلك ، فهم لم يفقدوا الأمل فى هذا التقدم الاجتماعى بصورة نهائية . ولايزال الطموح فى النجاح والتفوق والحصول على الشهادة ، يملأ أفئدتهم . لم يخضع الطلاب لليأس والاستسلام ، ولم يفقدوا الأمل فى النجاح ، بل وضعوا التحصيل الدراسى نصب أعينهم ، كهدف يعملون على تحقيقه . وهكذا ، نجد أن الطلاب الفقراء فى المدارس الإعدادية الحكومية ، يريدون أن ينجحوا فى دراستهم وأن يتكيفوا مع عمليات التعليم المدرسية ، لكنهم يرفضون رفضا باتا الخضوع

والاستسلام لثقافة الاستبداد.

يرفض الطلاب تحمل الظلم وسوء المعاملة وعنت المعلمين وعنفهم بصبر وخضوع واستسلام ويتمردون على النظام المدرسي، ويقاومون الظلم والقمع باستحداث أساليب ثقافية يتحايلون بها على الواقع المر للمدارس، ويتدخلون بواسطتها في إعادة تشكيل ثقافة الفصل، وإعادة بناء نظام قيمي ونسق للعلاقات الاجتماعية بينهم وبين المعلمين على أسس مغايرة لعلاقات السيطرة والخضوع.

وربما يكون من المفيد لنا أن نلقى إطلالة سريعة جدا على أهم مايقوله الطلاب عن الأساليب التي يستخدمونها للاحتجاج على علاقات التسلط والقهر داخل المدارس، وللتعبير عن رفضهم للمعاملة السيئة من المعلمين، وردود أفعالهم لمشاعر الكبت والاضطهاد من جانبهم.

طالبة من المدرسة(ب) :

" مابنحترمشي المدرس .. ومابنحترمشي حصته. وبنغيظه .. مابنسمعشي كلامه ... وبنتعامل معاه بأسلوب مايعجبهوش .. وممكن نهزأه في الفصل .. لانحضر أدوات الحصة .. نتكلم في الحصة .. ولانجيب عن الأسئلة التي يعطيها لنا .. أو نهرب من الحصة .. أو نعبر عن كراهيتنا له . ونقدم شكوى للإدارة .. أو نحضر ولي الأمر إلى المدرسة .. أو نعمل له محضر في القسم..»

طالبة من المدرسة (ز) :

" بعضهم بيسيب الحصة .. بيزوغ .. والبعض بيقعد في الحصة مهموم .. وأحيانا عدم احترام المدرس وعمل فوضى في الحصة .. أحيانا السب في السر والعلن .. مانعملشي الواجب بتاعه .. ونقلده أثناء الحصة .. وأحيانا البنات مايجيبوش حاجاته .. وغيرها كتير .. بعض البنات بيشتكي المدرسين .. يعملوا لهم محاضر في القسم أو شكوى للإدارة .."

طالب من المدرسة (ج) :

هناك بعض الطلبة بيعترضوا على نظام المدرس عن طريق الصياح ..هناك بعض الطلبة يخلو بالنظام عن طريق الكلام مع بعض .وعدم الاستماع إلى شرح المدرس ... أو عدم المشاركة في الحوار .ويحاولوا التشويش عليه أثناء شرحه .. وهذا كله بسبب معاملتهم السيئة لنا.

طالبة من المدرسة(ز) :

مانجيبش الأدوات .. نصفر أثناء الشرح .. نرد عليهم بقلة أدب .. ونعاملهم كأعداء لنا .. ناكل مستيكة ولبان .ونطرقعها أثناء الشرح ونغيظه بصوتها .وناكل في الحصة».

طالب من المدرسة(ج):

محاولة تعجيز المدرس في مادته بطرح أسئلة غريبة.. أو السؤال عن معنى كلمة صعبة

لمجرد إحراجه أمام التلاميذ .. أو الاستهزاء به عن طريق القيام بحركات مزرية تثير ضحك الآخرين .والتمرد على الضوابط التى يضعها .والقيام بمحاولة تضييع الحصة .وغيرها من الأساليب «القذرة» التى تناسب مدى غيظنا».

طالب آخر من المدرسة(ج):

نغيظ المدرس .. إما بعدم الانتباه إلى شرحه أو عدم حضور الحصة .. أو نزعق له.. أو نذهب إلى أى قسم شرطة.. ونقدم فيه بلاغ .وهناك بعض التلاميذ ينفد صبرهم .. فيضربون المدرس».

طالبة من المدرسة(د):

فيه بنات بتهرب من الفصل.. وفيه بنات بتهرج فى الحصة.. وتخلى المدرس يسيب الفصل .وفيه بنات بتستسلم.وفيه بنات تخاف من الكلام وتسكت».

طالبة من المدرسة(أ) :

لما بنزهق من الحصة أو الأستاذ أو الأبلة .. بنزوغ من الحصة ..نلعب أو ننام فى الحصة .. أحط دماغى على التختة .. أعمل حجة التعب .. أى شئ يجعلنى لا أفهم الحصة ..لأننى هنا أكون باكره المدرسة وباكره المادة اللى بتدرسها».

طالبة أخرى من المدرسة(أ):

أضع رأسى على التختة .. وأديها نوم .. أشخبط فى الكراسة .وبعض الطالبات بيتجهوا إلى التزويغ من الفصل .والبعض الآخر يتسلق سور المدرسة ويزوغ للشارع».

طالبة من المدرسة(ط) :

نهرب من الحصص .وبعض الطلاب يضربوه .. ولا يحضروا حصته .. ولو شفنا هذا الأستاذ فى الشارع نحدفه بالحجارة.

طالبة من المدرسة (ى) :

لما يهينا بعض المدرسين .. نكرههم .. ونكره المادة اللى بيدرسوها لنا .. ولا نحب حصتهم ..ونرد عليهم بسبب غيظنا .. أحيانا نشتمهم .. أحيانا فى السر .. وبعض الطالبات يردوا فى وش المدرسين ويردحوا لهم».

طالبة من المدرسة(ب) :

لا نسمع كلامه .. ولا ننفذه .. ونضايقه بأكل اللب والمستيكة .. ولا نحضر أدواته .. ننرفزه .. وأحيانا بنطفشه ..بالطبل على التخت أو الكلام بصوت عال.. وننفخ فى وشه .. ونشكوه لإدارة المدرسة .يقولوا لنا..ده دلع بنات .. وساعات لما نشتكى المدرس .. بينصفوا المدرس بالرغم من أنه يكون غلطان».

طالبة أخرى من المدرسة(ب) :

.والله العظيم أحيانا بنطفشه .. لما يتكلم نضحك على كلامه .وناكل فى حصته .. ونتسلى باللب.. ومانسمعشى كلامه .. أنفخ فى وشه .. وأنام عالدسك».

طالب من المدرسة(ط) :

أحيانا يتجه التلاميذ إلى العراك مع المعلم ويضربوه .. وأحيانا لا يحضروا معهم أدوات المدرسة ويعملوا حاجات تهيج فى الفصل».

طالب من المدرسة (هـ) :

«عندما يتعامل المدرس مع الطالب بطريقة سيئة.. ممكن أن نرفض كلامه .. وممكن نشتمه .. ونتريق عليه ونحتقره بينا وبين بعض.. وممكن نزوغ .. وممكن نستسلم للأمر الواقع .وهما مابياخدوش رأينا فى أى قرار .. ولا فى أى طريقة.

على أننا نلاحظ وجود أقلية من الطلاب فى مدارس الفقراء ، تزداد أعدادهم بصورة ملحوظة في مدارس الطبقة الوسطى ، يعبرون عن مشاعر عجز عميقة تقعدهم عن مقاومة ظلم النظام المدرسى .وتعبر طالبة بالسنة الثانية الإعدادية من المدرسة(ى) عن مجمل آراء الطلاب من هذه الفئة بقولها:

«أنا ما أقدرشى أعمل أى حاجة .. بسبب أعمال السنة ..لأنها فى إيديهم وممكن أسقط بسبب أعمال السنة .. وأنا عايزة أنجح .. وأروح تالتة اعدادى .وألاقى نفسى مغصوبة أن أتحمل الأشياء المملة من المدرس.. وهذا ظلم.. وما نقدرشى نعبر عما بداخلنا من ظلم المدرس .. وظلم التعليم .وظلم المنهج .. إلا لبعضينا».

وتعبر هذه المواقف عن وجود نوعين من رد فعل الطلاب لنظام القهر الذى يسود ثقافة الفصل . النوع الأول، يمثلها طلاب يرفضون تقبل الظلم والتعسف ، ويدافعون بقوة عن أنفسهم وأحيانا عن زملائهم .وهذا الفريق من الطلاب يعتقد أن الرغبة فى الاستمرار بالمدرسة لا قيمة له باعتبارها مبررا للاتجاه نحو الخضوع والاستسلام لاستبداد ثقافة المدرسة، على الرغم من أنه يريد فعلا النجاح في الدراسة والحصول على الشهادة .وهؤلاء الطلاب يعرضون بالطبع مستقبلهم الدراسى للخطر .وغالبا تواجه إدارة المدرسة والمعلمون تمرد الطلاب ومقاومتهم للتعسف المدرسى بمزيد من الاضطهاد والعقاب الذى قد ينتهى بالفصل من المدرسة أو الفشل فى الحصول على الشهادة. أما النوع الآخر من رد فعل الطلاب لثقافة المدرسة المستبدة والظالمة ، فيتمثل فى النوع المحافظ من الطلاب ، الذى يفضل الابتعاد عن المخاطر ، لأن الدراسة عند هذا النموذج من الطلاب تحتل أولوية أولى . فمصلحته الأساسية هى البقاء فى المدرسة والانتهاء من دراسته بأسرع ما يمكن . لذلك يتجنب الصدام مع السلطة ، ويحاول أن يكون منضبطا قدر المستطاع ، ويحفظ لسانه عندما يتعرض لأى مظهر من مظاهر الظلم، بالرغم من رفضه ومعاناته من هذا الظلم .ومع ذلك

،فلقد يقف مع الآخرين -سرا- للدفاع عن حقوقهم وفى تمردهم على ظلم المدرسين.

وإجمالا يمكن القول ، أن الأساليب والأشكال الثقافية التى يستخدمها الطلاب للتدخل النشط فى ثقافة الفصل المسيطرة ومقاومتها ، ومحاولة اختراقها أو تعديلها هى على النحو التالى:

(أ) السلبية والانقطاع عن المدرسة أو التسرب منها:

يحكى الطلاب والطالبات (فى المدرستين(ب)و(و) قصصا عن زملاء وزميلات، انقطعوا عن المدرسة نتيجة اضطهاد المدرسين والمدرسات لهم ،والاعتداء عليهم بالضرب على وجههم بصفة مستمرة ، بالرغم من أن بعضهم كان مقيدا بالسنة النهائية من التعليم الاعدادى . يختصر الطلاب هنا المسافة والزمن ، وينسحبون من الدراسة أو يتسربون منها، أو تبحث الفتيات عن فرص للزواج ،وليس ثمة شك، فى أن الانقطاع عن التعليم ، يعبر عن اغتراب الطلاب داخل الثقافة المدرسية والإحساس بفقد المعنى والذاتية وفقد الهوية . ويتسبب ذلك فى رفض المدرسة والبيئة المحيطة بها ،وكراهية واقعها ،والخروج عليه ،كما يمثل صورة من صور مقاومة الطلاب للنظام المدرسى ،ورفضهم للضرب والقمع من المعلمين.

ومع أنه أسلوب سلبى يعيد إنتاج واقع الفشل الاجتماعى لدى هؤلاء الطلاب من الفئات الدنيا ،وبالتالى أوضاع المجتمع الطبقية ، إلا أنه يعبر عن شكل من أشكال الهروب من عملية إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية من الخارج ، أى من المدرسة ، إلى عملية إعادة إنتاج ذاتية. كما يعبر أيضا عن موقف من المدرسة ومن التعليم ،وعن رفض لآلياته وأساليبه وما يهيمن على ثقافة المدرسة من تحكم وسيطرة وجمود، وعن فقدان الثقة بالمدرسة وعدم قبول ثقافتها ،والتمرد على ضغوطها بالانسحاب الكامل منها وعدم الاعتراف- على الأقل المستوى الشخصى -بها ،وكأن لسان حال الطلاب المنقطعين والهاربين من المدرسة يقول مع عبد الرحمن الكواكبى : «ما أليق بالأسير فى أرض يتحول عنها إلى حيث يملك حريته ، فإن الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط».

(ب) تحطيم القواعد والتقاليد السائدة فى ثقافة الفصل وانتهاكها:

الاستخفاف بالقيم التى يرى الطلاب أنها تحكم عالم المدرسة ،والتأكيد على حقوقهم وحرياتهم وتدخلهم النشط والفعال من أجل تغيير هذه الثقافة ، يمثل رد الفعل الأكثر شيوعا وانتشارا بين تلاميذ مدارس الفقراء للثقافة المدرسية المسيطرة . يجد الطلاب

أنفسهم فى مواجهة قهر التلقين وما يسببه لهم فى حياتهم المدرسية اليومية من قضاء ساعات طويلة تحتشد بالملل والضجر والصمت . فى مواجهة هذه الأساليب التدريسية التحكمية والاستبدادية وما يتخللها من قمع وإعلاء قيمة التنافس والنزعات الفردية والأنانية والتميز الاجتماعى بين التلاميذ ونظام العنف المدرسى نفسه ، يبدع التلاميذ باستمرار أشكالا ثقافية للعمل والتفاعل فى محيط الفصل وهذه الأشكال ، جميعها ، عبارة عن بدائل ، يحطمون بها القيود الثقافية للتلقين المفروضة عليهم ويعطلون بها مسار الحصص الدراسية على النحو الإلقائى التلقينى السلطوى ويقاومون بها سلطة المعلم واستبداده.

يهربون من الملل بالنوم أثناء الحصة ، أو الانشغال فى أعمال أخرى بعيدا عن الدرس ، مثل الرسم أو الشخبطة فى الكراسة ، أو الحديث مع الزملاء ، أو الكلام والسخرية من شرح المعلم وافتعال الشجار مع أقرانهم ، ومقاطعة أسئلة المعلم وعدم المشاركة فى حصته .وأحيانا يقومون بتعجيز المعلم وطرح أسئلة صعبة أو غريبة عليه ، أو إثارة أسئلة وحوارات تافهة لا علاقة لها بموضوع الدرس ، أو إلقاء النكت والدعابات ، أو الغناء والطبل وإحداث أصوات غريبة ، وأحيانا القفز من الشباك أثناء الحصة أو القفز فوق المقاعد داخل الفصل وفى أحيان كثيرة ، لا يحضرون أدواتهم المدرسية ، ولا يلتزمون بعمل الواجبات المنزلية ولعل أهم استراتيجيات الطلاب لخرق القواعد تتمثل فى الغياب عن المدرسة (لاحظنا أن نسبة الغياب فى أغلب فصول المدارس العشر خصوصا فى الصف الثالث الإعدادى ، بصفة عامة أكثر من٥٠٪) . وأحيانا يكون الهروب أو «التزويغ» من الحصة أو من المدرسة ، هروبا من الكبت والاضطهاد الفكرى الذى يحاصرهم داخل الفصل فى عملية التلقين ، وإنتهاكا لقواعد المدرسة وثقافتها الاستبدادية.

إن الهروب من الفصل ومن المدرسة ، يمثل فى حقيقة الأمر ، مقاومة من الطلاب لمحاولة المدرسة تجاهل احتياجاتهم ورغباتهم وحريتهم ولذلك فهو يكون أحيانا هروبا لتحرير أنفسهم من تقاليد وأعراف المدرسة والأسرة أيضا ، وإثبات رجولتهم أو أنوثتهن .فلقد يمتزج الهروب من المدرسة أحيانا بالخروج مع البنات(أو البنين) وبالتدخين ، وأحيانا بتعاطى المخدرات.

(ج) العنف المضاد للمدرسة والمعلمين:

افترض المعلمون أن الاستبداد متمثلا فى التلقين والضرب والاحتقار والحط من قيمة وكرامة الطلاب ،بالشتائم والسباب وأشكال العقاب الأخرى ، سوف يجبر الطلاب على الخضوع والإذعان للسلطة ،كما كان يجرى

الحال قديما فى مدارسهم حين كانوا طلابا . لكن الطلاب خيبوا هذه الظنون ، وواجهوا العنف بعنف مضاد : بضرب المعلمين ، وضرب هيئة الإدارة ،وافتعال مشاجرات فيما بينهم ، وامتزج العنف بإعتداء على المدرسة ، وأثاثها ،وعلى أبواب الفصول ونوافذها.

والملاحظة الجديرة بالتبصر أن الغضب والكراهية ومشاعر العداء تجاه المعلم والمدرسة ، يزداد فى أوساط الفقراء ،والحقيقة أن العنف هو الابن الشرعى الأكبر للاستبداد فالطلاب الذين يواجهون بالاعتداء والضرب والازدراء فى محاولة إخضاعهم ،وكسر شوكتهم ، وتحقيق انصياعهم ، يتمردون على مظاهر الاضطهاد التعليمى والاجتماعى ،ويواجهون العنف، بعنف مضاد ،وتعكس مواقف الطلاب مقاومتهم لعمليات القمع والضرب التى تجرى داخل الفصول . فهم يرفضون توجيه الشتائم المهينة لهم ،والاستهزاء بهم ،وتحقيرهم ، وضربهم ، ويستجيبون لها استجابة مماثلة ،وهم يشتمون المعلم ،ويسبونه فى السر والعلن ، ولا يحضرون أدواته ، ويحاولون خرق قواعد الحصة وتعليمات المعلم ،والرد عليه بأساليب تنطوى على عدم الاحترام ، بل وأحيانا يلجأون إلى احتقاره وإغاظته وتهديده بالضرب ، وأحيانا أخرى ينتقمون منه ويعتدون عليه بالطوب والحجارة أو بأسلحة حادة. ويقوم الطلاب بتقديم شكاوى للإدارة أو فى أقسام الشرطة ،والتى تعبر أيضا عن أشكال ثقافية ابتكرها الطلاب لمواجهة علاقات القهر والقمع التى تسود ثقافة الفصل وثقافة المدرسة، واللجوء إلى أقسام الشرطة يعد عملا من أعمال العنف الموجه ضد المدرسة، ومحاولة لفضح أمرها وكشفه أمام آخرين من خارج المدرسة ،وسعيا للحصول على الحقوق بواسطة القوة .. قوة القانون.

ويلاحظ هنا أنه عندما يواجه التلاميذ ممارسات أصحاب السلطة المتعسفة ،فإنهم يشعرون بأن أحدا لا يعترف بأن لهم حقوقا تخصهم ، وأن المدرسة ظالمة لا تنصفهم ،وفى مواجهة سوء استخدام السلطة من جانب المدرسين والمديرين، هذا الذى يتراوح بين الشتيمة والإهانة والتوبيخ ،وحرمان الطالب من الدرجات التى يستحقها ، إلى الاحتقار والضرب أمام الجميع ، واستدعاء ولى أمر الطالب أو طرده من المدرسة ، لا يجد الطالب مخرجا سوى اللجوء إلى قوة خارجية ، فهذه العلاقة القائمة على الاستبداد ، تجعل التلاميذ فى حالة من عدم الأمان ، فيلجأون إلى سلطة خارجية ، يعتقدون أنها أعلى من سلطة المدرسة ،وقادرة على إعادة الأمور إلى نصابها ،واستعادة حقوقهم المسلوبة ،ومن ثم ، تكون شكاواهم فى أقسام الشرطة ، يدعمها أحيانا

تقارير طبية عن الإصابات التى ألحقها المعلم بالطالب . ولكن فى أغلب الأحوال ، فإن التصدى لسلوك المعلمين المتسعف ، يدفع الطالب ثمنه إن آجلا أو عاجلا .فالمدرسة مصممة على تحقيق انصياع الطالب مهما كلفها ذلك من استخدام مزيد من القهر والقمع . إذ أن هذه التصرفات من جانب الطلاب وأولياء أمورهم ،وبصفة خاصة ، لجوئهم إلى أقسام الشرطة وتحرير الشكاوى ضدهم مدعومة بالتقارير الطبية ، تعتبر -من وجهة نظر المدرسة- تهديدا لممارستهم المتعسفة للسلطة، فيتعرض هؤلاء الطلاب لمزيد من الاضطهاد والقهر من جانب المعلمين ، الأمر الذى من شأنه ، دفع التلاميذ إلى مزيد من الانحراف ، وإلى تصاعد حدة مواجهتهم للمدرسة ،وقد ينتهى كل ذلك، بانقطاعهم عن المدرسة أو بفشلهم دراسيا.

وثمة ملاحظة مهمة أخرى تتصل بالمعانى والدلالات التى يحملها لجوء الطلاب إلى أقسام الشرطة .فهم يدركون أن المعلمين ومديرى المدرسة ، ينتهكون القانون والتقاليد المدرسية الحقيقية.فليس من حقهم إهانة الطلاب أو ضربهم واضطادهم والتلاعب فى درجاتهم ، ولا يخولهم القانون أى سلطة تتعلق بهذه التصرفات الشاذة والمنحرفة من وجهة نظرهم.

ومما يضاعف من مشاعرهم بالمرارة والظلم ،معاملة المعلمين المختلفة للطلاب والتمييز بينهم على أساس شخصى بحت يتصل بالدروس الخصوصية .وبناءً على ذلك، يفهم الطلاب أن المعلمين يتحاملون ضد تلاميذ معينين ، فيضطدونهم ويضربونهم ويحقرون من شأنهم، فى حين يدللون آخرين ويتركونهم ينتهكون قواعد الفصل والمدرسة ،ويعتقد الطلاب أن الشرطة ، أى جهاز حماية القانون فى المجتمع ،قد يساعدهم فى تنفيذ القانون داخل المدرسة، وهنا يتضح لنا ما يمكن أن يتعلمه طلاب المدارس الاعدادية عن انتهاك الكبار من المسئولين عن تعليمهم للقانون ،والتصرف بمنطق الهوى والرغبات الشخصية ،فى حين يتمسك الصغار بالدفاع عن حقوقهم ،والاستغاثة فى ذلك- أحيانا- بالقانون.

على أى حال ، فإنهم فى كل هذه الأشكال الثقافية المستحدثة من جانبهم -بما فيها اللجوء إلى تحرير محاضر للمعلمين فى أقسام الشرطة والشهادات الطبية المدعمة لإصابتهم من جانب المعلمين حقا أو زورا- إنما يحاولون تحطيم القواعد والتقاليد المنحرفة القائمة فى ثقافة الاستبداد داخل الفصول.

إضافة إلى ما سبق ، لا يجب أن يفوتنا أعمال الطلاب من تدمير وتخريب لأبواب الفصول ونوافذها ،والكتابة على الجدران ،ومعاملة الزملاء بالعنف ، والردود العنيفة على

المدرسين ،وسرقة أدوات المدرسة وتجهيزاتها .فكل هذه الأعمال تنطوى على عنف صريح ضد المدرسة وثقافتها ،تعبيرا عن حقد وكراهية متزايدة تجاه النظام المدرسى.

(د) التضامن والروح الجماعية:

فى مواجهة علاقات السيطرة والخضوع وعمليات القمع والضرب والاستهزاء بكرامة الطلاب ، نجدهم يتجهون إلى التماسك والتضامن، ويصنعون كيانا طلابيا يسيطر عليه التوجه الجماعى .يحدث ذلك بالرغم مما ينشأ أحيانا من مشكلات وصراعات يتم التعبير عنها بعلاقات الكراهية والعنف .ولكن سرعان ما تنطفئ نيران الغل فى نفوسهم ،ويعودون إلى سابق عهدهم ينظمون صفوفهم لحماية أنفسهم من قسوة النظام وضراوته. تقول مديرة المدرسة(ز) : «توجد شللية واضحة بين التلاميذ» .وهذه الشللية أو الجماعية هى إحدى الاستراتيجيات التى يستخدمها الطلاب لمقاومة ثقافة الفصل والالتفاف حول قواعد المدرسة ،وتشجيع بعضهم بعضا على أعمال الرفض ،والتمرد على السياق الثقافى للمدرسة.

ثلاث وقائع يمكن أن تشير بجلاء إلى هذا التماسك والروح الجماعية بين الطلاب وكيفية استخدامها فى مقاومة النظام المدرسى .حدثت الواقعة الأولى فى المدرسة(ح) .دق جرس المدرسة مؤذنا ببداية الحصة ،ولم يدخل المدرس الفصل .ويقول مدير المدرسة أن المدرس كان مكلفا بالإشراف خلال هذا الوقت ،ومن ثم تأخر عن حصته المقررة له فى أحد فصول الصف الثالث الإعدادى .تجمهر الطلاب واعترض بعضهم وتساءلوا فى صياح عن سبب عدم حضور المدرس، موجهين الشتائم للمدرسة وللمدرسين . وأحدث الطلاب هرجا وفوضى عارمة داخل الفصل .حضر المعلم وسأل عن الطلاب الذين تسببوا فى إثارة زملائهم وأحدثوا الهرج والصياح فى الفصل وأمام الفصل .قام التلاميذ بحماية أقرانهم ورفضوا الإفصاح عن أسماء الطلاب الذين أحدثوا الفوضى .وقالوا إنهم جميعا شاركوا فى هذا العمل .حضر المشرفون فى محاولة أخرى بلا أى جدوى . وتكرر الموقف مع مدير المدرسة الذى هددهم بمعاقبتهم جميعا بالفصل إذا لم يفصحوا عن أسماء الطلاب لمحاسبتهم .وفضل الطلاب هذا العقاب الجماعى ، وانحازوا إلى التماسك والتضامن مع الطرد الجماعى على أن يفشوا بأسماء زملائهم . وأصدر المدير قرارا بالفصل الجماعى لكل طلاب الفصل .ومع ذلك ،،لم يستسلم الطلاب أو يخضعوا لقرار المدير ، بل لجأوا إلى نائب مجلس الآباء بالمدرسة ، ويعمل مستشارا بوزارة العدل ، فاتصل بدوره بأحد نواب مجلس الشعب ،وشكا الطلاب أيضا

المدير للإدارة التعليمية التابعة لها المدرسة وجرى حل المشكلة.

وتتكرر مشاهد حماية الأقران، فى المدارس كل يوم، ويصل الأمر أحيانا إلى اتهام التلاميذ أنفسهم ظلما حماية لأقرانهم. ويحكى المعلمون والطلاب قصصا وحكايات كثيرة عن رفض الطلاب كشف زملائهم الذين يخرجون على قواعد المدرسة، حتى أن المدرسين أنفسهم يقولون إنهم باتوا لا يسألون الطلاب عمن فعل هذا أو ذاك، لأنهم يعلمون أن الطلاب لن يستجيبوا لهم. هذا التضامن الذى ينطوى على حماية الأقران، يشير بجلاء إلى روح جماعية يحاول الطلاب أن يواجهوا بها الاستخدام المتعسف للسلطة من جانب المعلمين وإدارة المدرسة.

الواقعة الثانية حدثت فى المدرسة(و) خرج الطلاب من من فصولهم، أثناء اليوم الدراسى، وتجمهروا فى مظاهرة بفناء المدرسة ينادون بأصوات مرتفعة: «عايزين نروح .. عايزين نروح» سألت أحد الطلاب من السنة الثانية الإعدادية، لماذا هذا التظاهر، فأجاب قائلا:

لأن عملية الغياب بين المدرسين خلال الشهور الأخيرة من الدراسة .. كثيرة جدا .. ويقولون لنا.. اذهبوا إلى المدرسة .. ونأتى .. ولكن لا نأخذ شيئا .. ولا نستفيد بشئ أبدا.. ونذهب إلى المدرسة .. لكنهم فى الآخر .. يقولون لنا .. إيه اللى خلاكم تيجوا المدرسة؟ وما نلاقيش وقت نذاكر ونسقط فى الامتحان آخر السنة.. علشان كده .. إحنا عايزين نروح علشان نذاكر..

واللافت للنظر أن إدارة المدرسة نزلت على رغبة الطلاب، ونجح الطلاب فى فرض إرادتهم ومواجهة نظام المدرسة المتعسف، وسمحت لهم الإدارة بالانصراف.

أما الواقعة الثالثة، فلقد حدثت بالمدرسة (أ) حيث قامت مديرة المدرسة بنقل إحدى المدرسات من أحد الفصول، وتكليفها بالتدريس فى فصل آخر. مرة أخرى، تتظاهر الطالبات، ويرفضن تلقى حصص المدرسة الجديدة، ويذهبن إلى مكتب مديرة المدرسة، ويطالبن بعودة المدرسة. وتضطر مديرة المدرسة إلى تغيير قرارها، وإعادة المدرسة إلى فصلها مرة أخرى.

على أى حال، فإن هذه الوقائع الثلاث تجسد الروح الجماعية التى تسيطر على طلاب مرحلة التعليم الإعدادى فى مقابل تنافسية الثقافة المسيطرة للمدرسة وللفصل. ويبدو أن علاقات التماسك والتضامن وحماية الأقران، خصوصا فى مواجهة النظام الثقافى للمدرسة، تمثل واقعا مهما بالنسبة للطلاب والطالبات. وهى من الأساليب الثقافية التى يتدخل بها

الطلاب فى ثقافة المدرسة، يرفضون علاقات التنافس والأنانية الفردية والصراع على الدرجات ،ويفضلون أساليب التعاون وبناء الروح الجماعية فيما بينهم فى مواجهة استبداد المدرسة.

على أنه أيا ما كان الأمر ، فمن المهم أن نشير إلى أن المدارس الحكومية لتلاميذ الطبقات الاجتماعية الدنيا ، تعيش الآن مرحلة تطغى فيها الفوضى على كل مظاهر الحياة التعليمية والتعلمية فيها ،وتتعرض فيه القيم والعادات والأنظمة الحالية لهجوم مباشر أو غير مباشر من جانب الطلاب وأولياء أمورهم. وهم بالفعل يؤثرون على مجريات الأمور بهذه المدارس. إن الإنتاج الثقافى لطلاب بأشكاله وأنماطه المختلفة، يوضح بجلاء أن الطلاب الفقراء يرفضون رؤية المدرسة والتعليم من خلال أفكار المعلمين ومفاهيمهم ، ويعترضون على إطار القيم والعلاقات التى تحدد لهم هوياتهم وهوية الآخرين ،وتفسر طبيعة النظام والتعليم والتعلم . ويحاولون بهذه القيم والعلاقات البديلة تغيير النظام المدرسى ،وهم بالفعل يؤثرون أحيانا فى أوضاع المدرسة وثقافة الفصل ، ويدفعون المعلمين وهيئة الإدارة إلى تعديل علاقاتهم وإجراءاتهم مع الطلاب . وأحيانا يلجأون إلى مجرد امتصاص غضب الطلاب وأولياء الأمور، ببعض الإجراءات المؤقتة. ولكن تبقى الأزمة أساسا فى أعماق النظام الاجتماعى الاستبدادى الأوسع.

ولكن فى أحيان كثيرة، لا يتجه التغيير الذى يحاول الطلاب تحقيقه فى الاتجاه الإيجابى ،فأغلب الطلاب الفقراء لا يحاولون تهيئة الظروف المواتية لتحقيق نجاحهم الدراسى وضمان حراكهم الاجتماعى وعرقلة إعادة إنتاج أوضاعهم الاجتماعية. لكن السؤال الذى يبرز هنا : هل ثمة إمكانية لتحقيق هذا الوضع فى ظل ظروف مدارس الطبقة الدنيا الراهنة؟.

على أية حال ، فإن مدارس الفقراء فى مصر اليوم ، يعلو فيها حديث الاستبداد وثقافته ، لكن طلابها يتحدثون بخطاب آخر ..خطاب الحرية وثقافته ،والحديث عن ثقافة الفصل فى المدارس المصرية إذن يتضمن الحديث عن الاستبداد والحرية معا ووجود الثقافتين المتناقضتين يعادل وجود الصراع القائم بينهما لا أكثر . وهذا الأمر يجعل التعليم المتحرر يشتق عناصره من واقع الصراع مع ما هو مختلف عنه ، ويدفعه إلى طرح إشكالية تعليم جديد ، تكون الحرية فيه عنصرا أساسيا فى علاقات المدرسة وعلاقات الفصل جميعها .

ملاحظة ختامية:

تبقى بعد ذلك مسألة على قدر كبير من

الأهميـة ، تتـصل بالفـروق والتـبـاينات بين مـدارس الطبـقـة الوسطى والدنيـا. فلقـد كـان الاهتمام والتركيز فى هذه الدراسة موجها بصفة أساسية إلى ثقافة مدارس الطبقات الدنيا، ومع ذلك ، فالواقع يؤكد أنه ليس ثمة اختلافات جوهرية بين ثقافات فصول مدارس الطبـقـات الوسطى والدنيـا .كـمـا لا يوجـد اختلاف بينهما فى ردود أفعال الطلاب لهذه الثقافة، إلا من حيث ازدياد أعداد الطلاب الأكثر استسلاما وانصياعا فى مدارس الطبقات الدنيا . ونسب التسرب والفشل الدراسى وتعديل المسار والانقطاع عن المدرسة أكثر ارتفاعا فى مدارس الفقراء عنه فى مدارس الطبقة الوسطى والمعلمون فى مدارس الطبقة الوسطى أكثر رضاءً عن أوضاعهم الاجتماعية والمهنية من معلمى مدارس الفقراء.

ربما يكمن التبـاين الأساسى بين طلاب مدارس الطبقات الوسطى والدنيا ، فى تركيبة الشخصية وثقافة الفرد التى اكتسبها الطالب من بيته . فطلاب الطبقة الوسطى بطبيعتهم أكثر محافظة وانصياعا واحتراما للمعلمين ، وأكثر تقبلا لأنماط السلطة والسيطرة التى يستخدمونها . وهم يتمتعون فى نطاق أسرهم ميسورة الحال بإشباع كل احتياجاتهم المعيشية والتعليمية والثقافية . أما الفقراء ، فهم- كما رأينا- يضطرون غالبا إلى العمل ومساعدة الأسرة. وليس لديهم فى بيوتهم وسائل الترفيه والثقافة المتوفرة لأقرانهم من الطبقة الوسطى ومن ثم نجدهم يمارسون أحيانا أنشطة الكبار، مثل التدخين والجلوس على المقاهى والتسكع فى الشوارع وأحيانا أخرى تعاطى العقاقير والمخدرات، فضلا عن أنهم يتمتعون فى أسرهم بقدر أكبر من الحرية وتحمل المسئولية والإحساس بقيمتهم وكيانهم الشخصى.

وهذا الاختلاف فى الأوضاع الاجتماعية للتلاميذ من الطبقات الوسطى والدنيا ، يؤثر -بلا شك- على ردود فعلهم ومواقفهم من ثقافة المدرسة . فتلاميذ الطبقة الوسطى يناضلون بقوة من أجل النجاح والتفوق ، وهم متأكدون وواثقون من حصولهم فى نهاية المطاف على هذا النجاح . فى حين أن تلاميذ الطبقة الدنيا ليسوا متأكدين من أن اجتهادهم فى التعليم قد يحقق لهم فوائد اجتماعية فى المستقبل ، ولذلك، نجد أن التراخى داخل الفصول وعدم الاهتمام بالتعليم ومعارضة المعلمين والهروب من الفصول ومن المدارس ، وبحث فتيات هذه الطبقة الصغيرات عن زواج مبكر ، وإقامة علاقات مع الجنس الآخر ،حيث يعتقدن أن مستقبل البنت الحقيقى يكمن فى الزواج ، وأن الزواج لا التعليم هو «ستر» لحياة الفتاة الفقيرة .كل هذه الجوانب والتصرفات لاتحدث

بسهولة بين تلاميذ الطبقات الوسطى ، رغم كونها تتجسد فى أوساطهم فى ظروف معينة ، حتى المشاعر الجماعية وتضامن الطلاب الذى ينتشر بصورة واسعة بين الفقراء . ونجد بدلا منها مشاعر التنافس والغيرة والأنانية منتشرة على نحو واسع بين تلاميذ الفئات الوسطى

ورغم كل هذه الاختلافات ، فإن الواقع الذى نود التأكيد عليه ، هو أن ثقافة الاستبداد تسيطر على جميع المدارس ، مدارس الطبقات الدنيا والوسطى أيضا . لكن استجابات الطلاب لها تتباين وفقا للانتماء الاجتماعى للطالب ، الذى يلعب – بغير شك –دورا مهما فى تحديد طبيعة موقف الطالب من ثقافة الاستبداد.

لكن ذلك لا يعنى أن الاستجابات نفسها منقولة حرفيا من ثقافة الأسرة، إنما هى إبداعات خلاقة تظهر كرد فعل للظروف الموضوعية التى يواجهها الطالب فى المدرسة .فالأشكال الثقافية التى ابتدعها الطلاب–بما فيها العنف– إنما تنشأ استجابة ورد فعل لظروف التعليم فى المدارس المصرية ،والتى يسيطر عليها الأساليب التحكمية والاستبدادية .فالواقع أن الطلاب يبتكرون باستمرار أساليب ثقافية للتعامل مع بيئة المدرسة المستبدة. ومن الطبيعى ، أن يكونوا متأثرين فى هذه الأساليب الثقافية ، بثقافة أسرهم وبيئاتهم الاجتماعية . لكن هذه الأساليب ليست مجرد «نقل» حرفى لهذه الثقافة الأسرية والاجتماعية . بل بالأحرى ، هى استجابة خلاقة لظروف المدرسة الاستبدادية ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فى هذه المدرسة ، ومحاولة للتحرر من القيود غير المبررة التى تفرضها ثقافة المدرسة عليهم. ■

• التعليم ومكانة حقوق الإنسان

• الدور الوطنى للتعليم المصرى

• التعليم والعدالة الغائبة

د. شبل بدران

كان التعليم وما زال مجالا مهما من مجالات الصراع الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ، بين توجهات تريد التعليم للقلة- النخبة- وتوجهات فكرية وسياسية وايديولوجية تكرس كل جهدها نحو توسيع نطاق التعليم وتعميمه ونشره على أوسع نطاق وبين جميع فئات وطبقات المجتمع الإنسانى.. ولقد شهد النصف الأول من القرن العشرين تلك التوجهات إبان فترة الاحتلال الأجنبى لمصر والبلدان العربية فى جميعها وظهرت المدارس الفكرية والسياسية والايديولوجية والتربوية أيضا التى عمقت تلك التوجهات وأفرزت القوى الاجتماعية المساندة لكل توجه ومسعاها وآليات عملها فى تكريسها لمفهومها وسعيها.

ومع منتصف الخمسينيات وتحديداً مع ظهور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، والذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ،ومع إقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان العهد الأول الخاص بالحقوق السياسية والمدنية فى عام ١٩٦٦ والذى أقر من قبل الدول الموقعة عليه فى ١٩٧٦، وكذا العهد الدولى الثانى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ أيضا والذى أقر من قبل الدول التى وقعت عليه فى عام ١٩٧٦ ..وحركة حقوق الإنسان فى تنامٍ وتعاظم غير مسبوقين.

يضاف إلى كل ذلك اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بحقوق الإنسان وظهور العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات فى وطننا العربى ومصر فى الأساس منه، وكذا ظهور حركة نشطاء حقوق الإنسان فى جميع الدول العربية بدرجات متباينة، والاهتمام المحلى والإقليمى والدولى بحقوق الإنسان يتصاعد ولاسيما أن ذلك الشأن استخدم وما زال فى العديد من القضايا السياسية فى الصراع الدولى المعاصر.

واللافت للنظر أنه منذ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ وقضية تعليم حقوق الإنسان تحظى باهتمام بالغ على المستوى الدولى حيث نص إعلان الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٦٥ على تعليم الشباب مثل السلم والإنسانية والحرية والاحترام المتبادل بين الشعوب ، كما جاء فى التوصية الدولية لليونسكو عام ١٩٧٤ على الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات الكفيلة بجعل كل من مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية بشأن إزالة جميع أشكال التحيز العنصرى عنصرا جوهريا فى تكوين شخصية كل طفل ومراهق وشاب وراشد ، وذلك بتطبيق هذه المبادئ عند ممارسة عملية التعليم على جميع مستوياته وبجميع أشكاله(١) وأوضحت التوصية أنها تنطبق على التربية فى مراحلها كافة وبجميع أشكالها ،تعليم مدرسى وعال وتعليم غير مدرسى ومختلف المنظمات التى تضطلع بأنشطة تعليمية بين النشء والكبار.

ولقد دعا المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقدته اليونسكو عام ١٩٧٨ إلى:«نشر برامج بث الوعى لدى التلاميذ منذ التحاقهم بالمدارس والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ونشر مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم» وبهذا الصدد تكون المنظمة الدولية قد «توجهت توجهاً متصاعداً نحو العناية بقضية تدريس حقوق الإنسان، وبذلت جهوداً مكثفة للاتصال بالمؤسسات التعليمية وبالقائمين عليها لتوجيه مزيد من العناية نحو تدريس تلك الحقوق وتخصص مقررات دراسية متخصصة تتناولها من جوانبها المختلفة.

وعلى مستوى الفكر التربوى أشار التقرير الختامى وتوصيات المؤتمر السنوى السادس للطفل العربى (١٠-١٣ أبريل ١٩٩٣) قد تضمن فى التوصية رقم(٣) أنه يغدو من الضرورى أن تكون حقوق الإنسان مادة تقدم إلى طلاب العلم فى شتى مراحله بطريقة تتفق ومستوى نضج الطالب بدءا من مرحلة التعليم الأساسى حتى المرحلة الجامعية(٢).

من هنا يتضح لنا أن قضية حقوق الإنسان وإمكانية تربية وتعليم النشء بمراحل التعليم المختلفة قضية جوهرية ومهمة شغلت الفكر التربوى والسياسى خلال الربع قرن الأخير من القرن الماضى .وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والحوارات والدراسات وجميع الفاعليات التى جعلت ذلك الفضاء مليئا بتلك الاطروحات وكذا يجعل قضية حقوق الإنسان تتصدر الأولية على أجندة العمل التربوى والسياسى فى مصر.

وسنحاول فى الورقة الحالية أن نتعرف على واقع التعليم فى مصر ومدى قدرته على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين فى توفير التعليم القادر على تنشيط الذهن والعقلية لكى يصبح الإنسان قادرا على التعاطى مع مستجدات العصر وتحدياته.

١-نشأة التعليم الحديث:

لقد نشأ التعليم الحديث فى مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر مع بداية بناء محمد على الدولة الحديثة فى مصر ، حيث

ترك التعليم الدينى- اعطاه حريته- واستقدم نظام التعليم الأوربى والفرنسى تحديداً من خلال بناء المدارس وإرسال البعثات الدراسية .ولقد أخذ النظام التعليمى الحديث يتطور خلال عهد محمد على وكذا خلفاؤه ،ومع بداية الاحتلال البريطانى بدأ النظر إلى التعليم بوصفه أداة سياسية لمقاومة الاستعمار البريطانى ومطلباً رئيسياً لتحقيق الاستقلال الوطنى-إلى جانب كونه وسيلة للحراك الاجتماعى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،وخاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ،ومؤخرا خلال الربع الأخير من القرن العشرين كأداة لتحقيق المكانة الاجتماعية دون أن يكون شرطا كافيا لإحداث تغيير جوهرى فى الوضع الاجتماعى للفرد مع التسليم بكون التحولات فى هذه التوجهات قد تمت فى فترات زمنية مختلفة وفى إطار أوضاع اقتصادية اجتماعية متباينة ، وأنها ليست شاملة لجميع طبقات وفئات الشعب المصرى -ولا لجميع أفراده فإنه يمكن القول :إن التوجهات المشار إليها قد طبعت المناشط والأوضاع فى مجال التعليم خلال هذه الفترات(٢).

وكان للاحتلال البريطانى موقف من قضية التعليم فى مصر فلقد كان واضحا منذ البداية الغاء العديد من المدارس الحكومية وتزايد ظهور المدارس الأجنبية ولاسيما المدارس الإنجليزية أو التى تعتمد التدريس باللغة الإنجليزية، ولقد جعل المحتلون من قضية التعليم فى نوعه وكمه وسيلة محكمة لتحقيق أهدافهم بقدر ما يستطيعون ،ومن المعالم البارزة لسياسة الاحتلال البريطانى الحد من ميزانيات التعليم وفرض المصروفات المدرسية الباهظة وتحديد أعداد الطلاب المقبولين فى المدارس والتشدد فى الامتحانات ،وفرض اللغة الانجليزية كلغة للتعليم- نجلزة التعليم- وحصر أهداف التعليم- بصورة أساسية-فى تخريج موظفين حكوميين يعملون فى دواوين الحكومة . ولقد وعى الشعب المصرى بأهداف سياسة الاحتلال البريطانى وعمل على مقاومتها ،حيث نشطت «الجمعيات الأهلية الخيرية وبعض الأفراد فى إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية فى جميع المراحل والأنواع، ولقد تم تتويج تلك بالجهود الأهلية والوطنية بإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وهى أول جامعة فى الشرق تؤسس بجهود وطنية وأهلية فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، وإعتبار التعليم أداة للكفاح الوطنى والنضال ضد الاستعمار.

٢- الحق فى التعليم

أما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتى أنجز المصريون فيها تحقيق مجانية التعليم الابتدائى عام١٩٤٥ والتعليم الثانوى عام١٩٥٢ فلقد شهدت توسعاً غير مسبوق فى التعليم بكل أنواعه ومراحله وخاصة بعد دعوة طه حسين بأن التعليم كالماء والهواء وإقرار المجانية للتعليم قبل الجامعى ،ولقد تم فتح فرص التعليم فى جميع مراحله ومستوياته على مصراعيها بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والتى أقرت مجانية التعليم فى جميع المراحل الدراسية للجميع دون تمييز للون أو الجنس أو العقيدة أو الوضع الاجتماعى .. إلخ فكما نشأ التعليم

الحديث مجانياً وإلزامياً لأول مرة فى تاريخنا الحديث إن الطالب كان يحصل على مصروفات لنفسه ولاسرته من مأكل وملبس ومشرب ومسكن، وذلك نظراً لحاجة الدولة- محمد على إلى القوى المتعلمة فى بناء الدولة الحديثة واستمر الحال هكذا إلى وقت الاحتلال البريطانى الذى فرض المصروفات وأخذ يضع القيود والعراقيل أمام تعليم أبناء الطبقات الشعبية وأصبح الحلم الذى يراود أفراد الطبقات الشعبية وخاصة الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى وأبناء العمال والفلاحين بتعليم أبنائهم حتى أعلى المستويات الدراسية قابلاً للتحقيق لاسيما بعد أن أقرت ثورة يوليو مجانية التعليم العالى والجامعى عام ١٩٦٢ مع بداية «قوانين يوليو الاشتراكية» وظهور الميثاق الوطنى كوثيقة للعمل الوطنى والسياسى فى المجتمع المصرى.

وتدفق الطلاب الجدد فى جميع مراحل التعليم ويجدر بنا الإشارة فى هذا السياق إلى أن عدد الطلاب فى جميع المراحل التعليمية لم يكن يتجاوز ٢ مليون من الطلاب عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، ووصل إلى حوالى ٦ ملايين طالب عام ١٩٧٠ ،مقابل زيادة سكنية تصل إلى حوالى ٧٠٪ خلال نفس الفترة وحيث تقدر الزيادة فى مراحل التعليم المختلفة كما يلى :٢٩٨٪ فى المرحلة الابتدائية والاعدادية ٢٦٤٪ وفى التعليم الثانوى العام ، ٨١٤ ٪و فى التعليم الثانوى الفنى ٤٢٥٪ فى التعليم العالى الجامعى.

ومع مطلع السبعينيات وبعد تكريس حق التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وعدم التمييز بين الريف والحضر والذكور والإناث والأغنياء والفقراء بفضل المكاسب الشعبية التى تحققت خلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ،جاءت حقبة السبعينيات لتدعيم بعض تلك الحقوق ،حيث أكد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية والصادر فى ١١ سبتمبر عام ١٩٧١ فى الفصل الأول والخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع المصرى فى مادته الثانية عشر (١٢) نص على« أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى فى مرحلة التعليم الابتدائى والدولة حريصه على مد الالزام إلى المراحل الدراسية الأخرى ،كما أن الدولة تشرف على التعليم كله» . ونصت المادة عشرون(٢٠) على «أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة».

وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تعنى فى التحليل الأخير إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وأن يدور الاقتصاد المصرى فى فلك التبعية للنظام الرأسمالى العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية شكا ولقد ترتب على ذلك تغير وتبدل شديد فى شكل وطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية ،فعلى الصعيد الاقتصادى تحول الاقتصاد من اقتصاد موجه ومخطط لتحقيق أهداف تنموية تحقق مصالح الغالبية العظمى من الناس إلى اقتصاد السوق- العرض والطلب- ثم تعظيم دور القطاع الخاص والفرد على حساب القطاع العام الحكومى والجماعة.. وظهرت ممارسات

لم يشهدها المجتمع المصرى فى آليات السوق وتم تسعير الخدمات (التعليم والصحة والاسكان إلخ) وأصبحت سلعاً تباع فى السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها المكلف وأصبح فى المجتمع المصرى ما يسمى برجال الأعمال ووكلاء الشركات الكبرى وأصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية مع بلدان المركز الرأسمالى العالمى.

وعلى الصعيد الاجتماعى تبدلت خريطة القوى الاجتماعية وذلك بظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة خلقتها سياسة الانفتاح وحدث استقطاب حاد فى الواقع الاجتماعى أدى فى النهاية إلى فقدان الطبقة الوسطى فى مصر ووجود قلة فى الطبقة العليا والغالبية العظمى فى القاع .ولقد أدى ذلك إلى أن ٥٪ من جملة السكان يحصلون على ٢٠٪ من جملة الدخل القومى و٢٠٪ من السكان يحصلون على٤٥٪ من جملة الدخل القومى و٧٥٪ من جملة السكان يحصلون على ٣٥٪ من جملة الدخل القومى ، وأن أكثر من ٥٠٪ من جملة السكان تعيش تحت خط الفقر حسب المقاييس والمعايير الدولية ، أى أن ٢٥٪ من السكان يحصلون على٦٥٪ من جملة الدخل و٧٥٪ من السكان يحصلون على٣٥٪ من جملة الدخل وأصبحت الأوضاع الاجتماعية متردية وانتشرت ظاهر البطالة عامة والبطالة بين الجامعيين والمتعلمين حيث تبلغ أكثر من ٢٥٪ بحوالى ٣ ملايين عاطل من بين الحاصلين على مؤهلات عليا دراسية وعلى الصعيد السياسى لم يكن متاحا أن يستمر التنظيم السياسى الواحد- الاتحاد الاشتراكى العربى- بل سمحت الدولة بوجود ثلاثة منابر واحد للوسط وآخر لليمين وثالث لليسار، تطورت بعد ذلك فى وجود أكثر من خمسة عشر حزبا سياسياً تتبلور فى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يسار- وحزب الوفد ذو التاريخ الطويل فى حياة المجتمع المصرى منذ الربع الأول من القرن العشرين -يمين الوسط- وإلى جانب الحزب الناصرى وقوى سياسية إسلامية ويسارية وشيوعية غير محزبة وغير مسموح لها بتكوين أحزابها أو هيئاتها.

٣- أنواع التعليم :الازدواجيات التعليمية:

وعلى الصعيد التعليمى والتربوى استجاب النظام التعليمى لكل تلك التداعيات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية حيث تقلص دور الدولة وانسحبت من مجمل الخدمات وسعت الطبقات والشرائح الاجتماعية الجديدة فى خلق قنوات وأنواع للتعليم ، تعلم فيها أبناءها التربية وتعدهم لكى يتولوا القيادة فى المجتمع فيما بعد ، فظهر إلى جانب التعليم الرسمى الحكومى المجانى ، التعليم الخاص بمصروفات باهظة تفوق قدرة الإنسان المصرى العادى إلى جانب تعليم خاص باللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية تحديدا) ووجود مدارس خاصة أجنبية وأنواع من التعليم تماثل التعليم فى انجلترا وفرنسا وأمريكا وألمانيا إلى جانب وجود تعليم خاص استثمارى والمعيار الوحيد للالتحاق به هو القدرة المالية ، هذا على مستوى التعليم قبل الجامعى من الحضانة إلى التعليم الثانوى ووصل الأمر إلى وجود جامعات خاصة استثمارية ومعاهد عليا خاصة

والمقاييس للقبول بها هو القدرة المالية العالية وليس قدرة الشخص على مواصلة التعليم.. فأصبح فى المجتمع المصرى العديد من الثنائيات بين أنواع التعليم، تعليم حكومى مجانى وتعليم خاص استثمارى، وتعليم خاص أجنبى ومدارس لدول أجنبية إلى جانب التعليم الدينى الأزهرى ، ولقد كان ذلك استجابة طبيعية من النظام التعليمى للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين، وتحديدا بعد عام ١٩٧٤ أو اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ونستطيع فيما يلى أن نقدم بانوراما الواقع التعليمى خلال عقد التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة -القرن الحادى والعشرين(٤).

٤- تطور التعليم خلال التسعينيات ٩١-٢٠٠١

لقد تطور التعليم تطوراً ملحوظاً خلال هذه العقود وزادت اعداد المدارس من عام ١٩٩٢/٩١ -٢٠٠٠-٢٠٠١ من ٢٥٫٦١٦ ألف مدرسة لجميع مراحل وأنواع التعليم إلى حوالى ٣٣٫٨٨٠ ألف مدرسة بزيادة مقدارها ٨.٢٦٤ آلاف كما بلغت نسبة الاستيعاب -التمدرس -خلال عام ١٩٩٣/٩٢ من ٧٥٫٢٪ للبنين والبنات إلى حوالى ٩١٫٠٠ ٪ لعام ٢٠٠٠ /٢٠٠١، كما زادت نسبة الفصول الدراسية بنسبة ٢٨٫٥٪ والتلاميذ بنسبة ٢٥٫٤٪ والمعلمين بنسبة ٣٩٫٨٪ فى المدارس الرسمية الحكومية المجانية.

ولقد تطور التعليم الخاص ، المدارس الرسمية (لغات) التجريبية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتى تعد مصروفاتها الدراسية أقل من التعليم الخاص الاستثمارى حيث دخلت الدولة سوق المنافسة بتقديم مدارس لغات تجريبية تقدم خدمة تعليمية متميزة مدفوعة الأجر والكلفة أقل بكثير من المدارس الخاصة الاستثمارية حيث زادت تلك المدارس من١٩٥ مدرسة عام ١٩٩٢/٩١إلى حوالى ٥٧٥ مدرسة عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ وبنسبة زيادة مقدارها ١٩٥٪ ،أما التعليم الخاص الاستثمارى فقد زاد وتطور تطوراً كبيراً والجدول التالى يبين ذلك.

جدول(١)

الزيادة فى عدد المدارس والفصول والتلاميذ للتعليم الخاص فى الفترة من١٩٩٢/٩١ -٢٠٠٠/٢٠٠١(٥)

السنة البيان	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٠-٢٠٠١	نسبة الزيادة
مدارس	٢٫٧٢٣	٣٫٩٢١	٤٤٪
فصول	٢١٫٣١٨	٣٢٫٦٧٨	٥٣٪
تلاميذ	٨٣٨٫٩٢٥	١٫١٤٣٫١٤٢	٣٦٪

ولو حاولنا أن نتعرف على تطور أعداد الطلاب خلال مراحل التعليم المختلفة خلال العقد الأخير من القرن العشرين سنجد الصورة كما يلى (٦)

-فى مرحلة رياض الأطفال زاد العدد من ٢٢٣٫٠٥١ طفلا عام ١٩٩١، ١٩٩٢ إلى حوالى ٣٥٤٫٤٣٥ طفلا عام ٢٠٠٠/٩٩ بزيادة مقدارها ١٣١٫٣٨٤ وبنسبة ٥٨٫٩٠٪ .

-فى مرحلة التعليم الابتدائى زاد العدد من ٧٢٥ر٥٤١ر٦ طالبا عام ٩١/٩٢ إلى حوالى ٩٨٩و٢٢٤ر٧ طالبا عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٢٦٤ر٦٨٣ وبنسبة ٤٤ر١٠٪.

-فى مرحلة التعليم الاعدادى زاد العدد من ٣٦٥ر٥٩٣ر٣ طالب عام /٩١ /٩٢ إلى حوالى ٣٥٦ر٣٤٥ر٤ طالباً عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٩٩١ر٧٥ وبنسبة ٩٢ر٢٠٪.

-فى مرحلة التعليم الثانوى العام- موضوع الدراسة الحالية -فزاد العدد من ٠٢٦ر٥٧٢ طالباً عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٦٥٨ر٠٣٩ر١ لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٩٣٢ر٤٦٧ وبنسبة ٨٠ر٨١٪.

-أما التعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاثة ،التعليم الثانوى الفنى الصناعى زاد العدد من ٦٧٠ر٥٢١ عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٥٧٧ر٨٦٤ طالباً لعام ٩٩/٢٠٠٠ والتعليم الثانوى الزراعى من ١٣٢ر٧٨٧ طالباً عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ١٨٨ر٥٨٩ طالباً ،والتعليم الثانوى التجارى زاد من ٤٥٥ر٧٢٧ طالباً عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٨٥٩ر٨٥٦ طالباً لعام ٩٩/٢٠٠٠ ، وبلغت جملة التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة من ١٨٤ر١١٠ر١ عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٠٢٢ر٩١٣ر١ لعام ٩٩ /٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٨٣٨ر٨٠٢ طالباً وبنسبة ٣٢ر٧٢٪.

والملاحظ أن هناك زيادة هائلة فى أعداد الطلاب نتيجة للزيادة الملحوظة فى عدد السكان وكذا نتيجة للتوسع فى أنواع التعليم الأخرى غير التعليم الرسمى والحكومى.

٤- وضعية المرأة فى التعليم

ولقد تطور تعليم المرأة فى مصر تطوراً كبيراً،حيث نشأ التعليم الحديث فى مطلع القرن التاسع عشر مقصوراً على تعليم الذكور، ثم بدأت أول مدرسة لتعليم البنات «المدرسة السنية» فى مصر أنشئت فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٣ ثم تطور الأمر بعد ذلك بإنشاء الجامعة الأهلية ومشاركة المرأة فى الحركة الوطنية بعد أن طرح قاسم أمين قضية تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وخروجها للتعليم والعمل شاركت فى ثورة ١٩١٩ ،وكان تواجدها ملحوظا فى نظام التعليم خلال فترة الاستقلال الجزئى ١٩٢٣ -١٩٥٢ وتطور بشكل غير مسبوق بعد ثورة يوليو ١٩٩٢، والتى رفعت شعار المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة التعليم لجميع الفئات والطبقات الشعبية لاسيما تلك الفئات والطبقات الفقيرة والتى حرمت منه أصلا بحكم وضعها الاجتماعى الطبقى وحرمانها من حق التعليم خلال فترات الاستبداد والاحتلال .ولقد أهتمت الدولة بتعليم المرأة ويتبين ذلك خلال عقد التسعينيات من إتاحة الفرص التعليمية للمرأة بإنشاء المدارس الخاصة بتعليم المرأة. ولقد استطاعت الجهود المتواصلة فى إصلاح التعليم بمصر تضييق الفجوة بين البنين والبنات من خلال جهود خاصة وجهت إلى التوسع فى فرص التعليم العام للإناث وإنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس فى القرى الصغيرة التى تربط بين التعليم والعمل بالإناث اللاتى يعيشن فى المناطق الريفية والنائية وتكاد خدمة التعليم لا تصل إليهن. لقد أدت تلك الجهود جميعها إلى

انخفاض كبير فى نسب التسرب بين البنات وزيادة حصول الإناث حتى وصل التسارع فى الزيادة إلى ١ر٣٢٪ مقابل ٩٨ر١٩٪ بين البنين فتحسنت بذلك نسبة الفجوة بين البنين والإناث فى التعليم المصرى.

كذلك اهتمت الوزارة بمدارس الفصل الواحد خاصة فيما يتعلق بالإناث مقارنة بالذكور فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ما يقرب من ٣٠ ضعفاً حيث كان عدد البنين ١٨٠٤ فى مقابل عدد الإناث الذى بلغ ٥٤٠٢٢ ولقد كان هذا التطور فى مدارس الفصل الواحد ناتجا عن الجهود التى بذلتها الوزارة فى المشروع القومى لتعليم الإناث ،وتحقيقا للمشروع القومى لتعليم الإناث والذى يهدف إلى مد الخدمة التعليمية إلى المناطق المحرومة من التعليم فقد تم اعداد نموذجاً لمشروع مدرسة الفصل الواحد وتم تنفيذ وطرح حوالى ١٩٨٠ مدرسة فى المحافظات المختلفة وجار اتخاذ الاجراءات لتنفيذ أهداف المشروع المتضمنة إنشاء ٣٠٠٠ مدرسة فى جمهورية مصر العربية.

٥- عدالة توزيع فرص التعليم : التعليم فى الريف والحضر:

لقد تطور اهتمام الدولة بتوصيل الخدمة التعليمية إلى الريف والمناطق المحرومة من التعليم أصلا، وذلك بعد أن كان الوضع خلال الفترات السابقة لصالح الحضر على حساب الريف ولصالح البنين على حساب البنات ولقد تبلورت تلك الجهود فى الجدول التالى لجميع المراحل التعليمية.

جدول رقم(٢)

أعداد التلاميذ والمدارس فى الريف مقارنة بالحضر من عام ١٩٩٢/٩١ إلى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠(٧)

السنة	١٩٩٢/٩١		٢٠٠١-٢٠٠٠	
البيان	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلاميذ
حضر	١١ر٠٨٦	٦ر٤٨١ر٣٧١	١٣ر٢٧٨	٧ر٦١٨ر٨٢٨
ريف	١٤ر٥٣٠	٥ر٦٢٠ر٤٧٥	٢٠ر٦٠٢	٧ر٥٦٠ر٤١٨
الجملة	٢٥ر٦١٦	١٢ر١٠١ر٨٤٦	٣٣ر٨٨٠	١٥ر١٧٩ر٢٤٦

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا ما يلى:

-بلغت نسبة المدارس فى الريف لعام ٩٢/٩١ حوالى ٧ر٥٦ ٪مقابل ٣ر٤٣٪ فى الحضر وتطور الأمر خلال عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١ حيث بلغت ٧ر٦٠٪ فى الريف مقابل ٢ر٣٩٪ فى الحضر.

-بلغت نسبة التلاميذ خلال عام ١٩٩٢/٩١ فى الريف حوالى ٤ر٤٦٪ مقابل ٦ر٥٣٪ فى الحضر ،وتطور الأمر فى العام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغت النسبة ٨ر٤٩٪ فى الريف مقابل ٢ر٥٠٪ للحضر.

وربما تكون تلك النسبة دالة على مستوى التعليم الابتدائى والاعدادى ، أما فيما يخص التعليم الثانوى فإن الوضع يظل لصالح الحضر على حساب الريف ففى عام ٩٨/٩٧ بلغ عدد المدارس فى الحضر ١٠١٦ مدرسة ثانوية عامة بنسبة ١ر٦٧٪ مقابل ٤٩٩ مدرسة فى الريف بنسبة ٩ر٣٢٪ ،كما بلغ عدد الطلاب لذات العام ٧٣٢ر٩٨٦ طالبا فى الحضر بنسبة ٩٠٪ مقابل ٨١ر٧٨١ طالباً

بنسبة ٠٠ر١٠٪ وقد اختلفت تقديرات نسبة سكان الحضر فى مصر بين ٦ر٤٢٪ إلى ٦ر٤٤٪ من جملة السكان فى الأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦(٨).

٦- مقاربات منهجية ووجهة نظر

إن القطاع المنزلى يتحمل نصيبا متزايدا من تكاليف التعليم كنتيجة لجعل التعليم خصوصيا -خصخصة التعليم- بصورة خبيثة كرد فعل لعدم كفاءته الداخلية .وقد انعكس هذا فى الانفاق من الجيب الخاص لأولياء الأمور على أشياء خارج المدرسة -المدرسة الموازية- كالدروس الخصوصية والكتب الخارجية وغيرها والتى يمكن ترجمتها على أنها تكاليف لفرص أعلى من التعليم تقع على عاتق أولياء الأمور ذوى الدخول المنخفضة . وتشير الاحصائيات الواردة فى تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/٩٧ إلى أن متوسط الانفاق على التعليم بالنسبة للطالب الواحد ٥٦١ جنيها مصرياً ما يعادل ١٥٠ دولاراً أمريكياً (١٠٠٧ جنيهاً فى المناطق الحضرية ، ٢٨٥ جنيهاً فى المناطق الريفيــة) بمعنى كلفة الطالب فى الحضر حوالى ٣٠٠ دولار أمريكى مقابل ٨٠ دولاراً أمريكياً فى الريف.

وكان معدل الانفاق على الطالب الواحد بالنسبة للأغنياء فى المناطق الحضرية سبعة أمثال قيمة الانفاق من جانب الفقراء ، مقارنة بـ٨ر٣ أمثاله من جانب الطبقة الوسطى .وبالنسبة للجوانب المشتركة فى الانفاق فأن أهم جانب بالنسبة لمن يقطنون الحضر والذين يقطنون الريف أيضا بالنسبة للأسر وأولياء الأمور هى: الدروس الخصوصية وذلك بالنسبة للأغنياء والفقراء على حد سواء حيث تحولت ظاهرة الدروس الخصوصية إلى مدارس موازية للمدارس الرسمية فى المنازل (٩).

وتشير النتائج الاحصائية إلى أن معدل إنفاق أولياء الأمور على الطالب الواحد فى الدروس الخصوصية من قبل الأغنياء ٦ أمثال نظيره من قبل الفقراء ويقبل أولياء الأمور هذا الانفاق نظير خدمة تعليمية أفضل من تلك التى تؤديها المدرسة حيث فقدت المدرسة القدرة على تقديم نوعية جيدة من التعليم والتدريس.

إن مثل هذه العملية «التخصصية»أو بالأحرى الخصوصية غير اللائحية للعملية التعليمية قد تحد من فرص السماح للفقراء لمتابعة تعليم ذى نوعية أفضل ،وهو التعليم الذى يتم من خلال الدروس الخصوصية.

فقد وجد أن حوالى نصف الطلاب المقيدين بالتعليم يأخذون دروساً خصوصية مقارنة بـ٦٠٪ من الطلاب الأغنياء ونسبة الطلاب الأغنياء الذين يأخذون دروساً خصوصية أعلى من نسبة نظرائهم من الفقراء فى كل المستويات التعليمية وتشير الاحصائيات لعام ١٩٩٨/٩٧ إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى وتعاطى الدروس الخصوصية فى جميع مراحل التعليم حيث:(١٠).

-فى التعليم الأساسى ٨ر٤٥٪ للفقراء ، مقابل ٤ر٦١٪ للفئات الوسطى و٦ر٦٤٪ للأغنياء.

-فى التعليم الثانوى ١ر٦٦٪ للفقراء ،مقابل ٦ر٨٨٪ للفئات الوسطى و٦ر٨٣٪ للأغنياء .

-فى المعاهد العليا ٥ر٥٣٪ للفقراء ، مقابل ٧ر٦٧٪ للفئات الوسطى و٧ر٨٥٪ للأغنياء.

-وفى الجامعة ٨ر٧٪ للفقراء، مقابل ٧ر١١٪ للفئات الوسطى ، ٢ر١٦ للأغنياء.

-وجميع من يأخذون دروساً خصوصية فى جميع أنواع ومراحل التعليم ٣ر٥١٪ للفقراء ، مقابل ٢ر٦٣٪ للفئات الوسطى و٥ر٦٠٪ للأغنياء.

إن إعمال النظر فى التوزيع الحالى للانفاق عبر التصنيفات التعليمية ، يوضح أنه فى حين أن التعليم قبل الجامعى مسئول عن٩٠٪ من مجموع الطلاب فهو يتلقى٧٥٪ من حصاد الانفاق ،وعلى الجانب الآخر ، فإن التعليم العالى المسئول عن١٠٪ من مجموع الطلاب يتلقى ٢٥٪ من الانفاق الكلى الحالى وعلى الرغم من تكلفة الطالب المفرد فى الحلقات قبل الجامعية تشير إلى أن تكلفة الطالب خلال العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١ تصل إلى حوالى ١٥٠ دولاراً أمريكياً مقابل ٣٥٠٠ دولار فى إسرائيل ، و٦٥٠٠ دولار فى أمريكا و١٢ ألف دولار فى سويسرا.

هذا إلى جانب أن أنماط القبول والقيد تشير إلي تحيز قوى تبعا للمنطقة الجغرافية والجنس، حيث يتضح فى مناطق صعيد مصر وهى أكثر المناطق- المحافظات- فقراً وحرماناً من الخدمات أدنى نسبة ومعدل قيد ، وأعلى نسبة تناقض فى القيد تبعا للجنس.

وعلى الرغم من أن معدل الأمية قد تناقص عبر السنوات الماضية ، إلا أن العدد الكلى للسكان الأميين (+١٥) إزداد من ١٦ مليوناً عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٤ر١٦ مليون عام ١٩٩٩ . ويرتبط توزيع الأميين بتناقضات فى الجنس والموقف الجغرافى ففى عام ١٩٩٦ على سبيل المثال كانت نسبة الأمية بين الاناث ضعف النسبة بين الذكور (٥١٪ ،٢٦٪ على التوالى).

وكانت فى المناطق الريفية تقريبا ضعف المناطق الحضرية (٤٩٪ ،٢٦٪ على التوالى) وتشير التحليلات أن بقاء التلاميذ بالتعليم يرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فى مقابل التحيز الكامن فى النظام التعليمى نفسه. فكان توقع الحياة المدرسية- التمدرس-للذكور عام ١٩٩٢ (وهو يحدد على أنه المجموع الكلى لسنوات المدرسة التى يتوقع أن يقضيها الطفل فى سن معينة) كان ٨ر١٠ سنوات مقارنة بـ٨ر٨ للإناث . وأن الفجوة بالنسبة للجنس أضيق فى توقع البقاء بالمدرسة ، فهى ١ر١١٪ سنة بالنسبة للذكور و٥ر١٠ سنة بالنسبة للإناث)(١١).

وعلى الرغم من أن الأرقام قد تبدو متضخمة إلى حد ما إلا أنها توحى بأن التحيز للجنس يميل إلى الاختفاء بمجرد أن تدخل البنات إلى المدارس . ويبدو أن العوالم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية عوامل أقوى من النظام التعليمى فى التأثير على التحيز الجنسى للالتحاق بالمدرسة .كما أن القضية لم تعد دخول المدرسة بقدر ما هى الاستمرار فى الدراسة ، لأن الرسوب

والتسرب يعد مؤشراً آخر للتحيز ،حيث تلقى الفئات الاجتماعية الدنيا والفقيرة نصيبيا أعلى من المتسربين والراسبين ،حيث يعود التسرب والرسوب فى المدرسة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتى تعجز المدرسة عن أن التصدى لها ..إلى جانب أن الرسوب والتسرب والذى يبلغ ٢٠٪ من جملة طلاب التعليميين الأساسى والثانوى إزداد فى المناطق الفقيرة والعشوائية ويقل فى المناطق الحضرية ، والفئات الاجتماعية العليا.

ولعل الجدول التالى يوضح التوزيع النسبى للسكان خلال عشر سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية للفترة من عام ١٩٧٦ -١٩٩٦ خلال عشرين عاما وسنجد على مستوى التعليم الابتدائى والتعليم والثانوى أن النسبة للذكور ظلت تتراوح ما بين ٤ر١٠ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ٢ر١٠ بعد عشرين عاما ، أى لا تقدم يذكر، وستكون النسبة أقل بكثير بالنسبة للتعليم الثانوى العام بمفرده ،وبالنسبة للإناث ارتفعت النسبة من ٦ر٥٪ عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٣ر٨٪ عام ١٩٩٦ وظلت النسبة الاجمالية بنين وبنات خلال ذات الفترة لا تتجاوز ٣ر٩٪ ولاشك أن تلك نسب متدنية بالقياس للجهود التى تبذل لتطوير التعليم خلال عقدين من الزمان.

جدول(٣)

تطور التوزيع النسبى للسكان ١٠ سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ذكور			إناث			جملة		
	٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦
أمى	٤٢ر٧	٣٧ر٦	٢٩ر٠	٧٢ر٦	٦٢ر٨	٥٠ر٢	٥٧ر٣	٤٩ر٩	٣٩ر٤
يقرأ ويكتب	٢٨ر٦	٢٤ر٠	٢٢ر٧	١٣ر١	١٤ر٩	١٤ر٦	٢١ر٠	١٩ر٦	١٨ر٧
ابتدائى-ثانوى	١٠ر٤	٨ر٥	١٠ر٢	٥ر٦	٦ر١	٨ر٣	٨ر١	٧ر٣	٩ر٣
مؤهل أقل من جامعى	١٥ر١	٢٥ر٢	٣٠ر٧	٧ر٧	١٤ر٧	٢٢ر٩	١١ر٥	٢٠ر١	٢٦ر٩
مؤهل جامعى	٣ر٣	٤ر٧	٧ر٤	١ر٠	١ر٤	٣ر٩	٢ر٢	٣ر١	٥ر٧
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١٩٧٦-١٩٩٦(١٢)

المصادر والمراجع

١- شبل بدران ، التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، (القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ،١٩٩٩)، ص ص٢٧-٣٣.

-اليونسكو، توصيات بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، الدورة (١٨) باريس١٩ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، ص ص-٣-٥.

٢- محمد توفيق سلام، دواعي تعليم حقوق الإنسان بمراحل التعليم قبل الجامعي ، (وزارة التربية والتعليم ،مجلة التربية والتعليم، المجلد الخامس، العدد العاشر، سبتمبر ١٩٩٧)، ص ص٩-١٠.

-نادية محمد عبد المنعم ومحمد توفيق سلام، واقع تعليم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مصر ، المرجع السابق، ص ص ٣٩-٤٠.

٣- فايز مراد مينا ، التعليم في مصر -الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠-(القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٦ -منتدى العالم الثالث ،مصر ٢٠٢٠) ،الفصل الرابع والخامس.

٤- شبل بدران ، تكافؤ الفرص في نظم التعليم ،(الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢) ،ص ص ٢٠-٢٤.

٥- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ،٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير، ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم ،(القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠١) ص ٣٧.

٦- وزارة التربية والتعليم ،مبارك والتعليم : نحو تعليم متميز للجميع ، (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٠) ، ص ص ٢٠-٢١.

٧- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ٢٠ عاما من عطاء رئيس مستنير ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص٤٤.

٨- INp .Egypt , Human Development Report 1997-1998(cairo Inp,pp.35-123)

٩- Ibid, pp. 35-38.

١٠- شبل بدران، «صرورة تغيير نظام التعليم »، (القاهرة ، مجلة الهلال، عدد فبراير ٢٠٠٢)،ص٢١.

١١- شبل بدران ، التعليم والبطالة ،(الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية،٢٠٠٢) ، ص ص ١٠١-١٠٨.

١٢- ماجد عثمان وآخرون «السكان وقوة العمل ، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠، (القاهرة ،منتدى العالم الثالث، مركز الشرق الأوسط، يناير٢٠٠٢)،ص٢٩. ■

المواطنة والديمقراطية والتربية المدنية ..

ثلاثية الغياب فى التعليم المصرى

■ سامح فوزى

لماذا لاتلعب المدرسة دور الوكيل Agent فى تغيير المجتمع إلى الأفضل ؟ ولماذا تظل المدرسة أداة فى تكريس الوضع الراهن بكل مايحمله من جمود بيروقراطى وسياسى وعدم القدرة على حسم اختيارات الحداثة ؟

الاجابة التى إهتديت إليها عن هذين السؤالين تتمثل فى غياب الديموقراطية والمواطنة والتربية المدنية فى التعليم . وهو ما أدى إلى أن تصبح المؤسسة التعليمية ساحة لحرب استنزاف بين الدولة وقوى الإسلام السياسى ، وبدلاً من أن تلعب المدرسة دوراً حداثياً باعتبارها أول مؤسسة مجتمعية حقيقية يتصل بها الفرد تحولت إلى مؤسسة تكرس الفرز الطائفى والأسلوب اللاديمقراطى فى إدارة الشأن التعليمى.

الجهود التى قامت بها وزارة التربية والتعليم منذ مايقرب من عقد كامل مهمة لكنها غير كافية لأنها لاتزال تدور فى رد الفعل دون أن تخرج إلى حيز الفعل والمبادأة..

وماتقوم به وزارة التعليم فى هذا الصدد يتفق مع مجمل السياسات العامة للحكم التى باتت تحارب التطرف بالتدابير الأمنية دون أن تتجه لتعزيز المواطنة فى الوقت الذى تبقى فيه على حالة اللاديمقراطية السائدة .

وإذا استمر الحال كذلك فان خطر وقوع المدرسة فى مستنقع الطائفية والتطرف لايزال قائماً .. وهو الأمر الذى يستوجب طرح هندسة سياسية جديدة.

(١)

البحث عن « معنى »

حصلت على المنحة التى يقدمها المركز الثقافى البريطانى لدراسة الماجستير فى

إحدى الجامعات البريطانية .. أعجبت فى تلك الفترة بمصطلح جديد بدأ نجمه يبزغ فى سماء العلوم السياسية هو الحكم الجيد Good Governanc فوجدت نفسى بعد رحلة بحث قصيرة فى البرامج الدراسية التى تطرحها الجامعات طالباً بمعهد دراسات التنمية (IDES) بجامعة ساسكس susse ضمن أول مجموعة تدرس دهاليز هذا المصطلح الذى زج به البنك الدولى فى حقل التنمية حتى يكون بوسعه الولوج فى قضايا سياسية دون أية حساسيات أو حسابات مع الدول النامية.

المعهد من أشهر مراكز دراسة التنمية فى العالم ، أما جامعة « ساسكس » فهى يسارية المنشأ والتوجه . أساتذتها فى كل فروع العلوم الاجتماعية - وبالأخص العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى - فى حالة خلاف دائم حاد أحياناً مع نظرائهم فى كلية الاقتصاد الشهيرة بجامعة لندن المعروفة بيمينيتها المفرطة.

الدراسة فى بريطانيا ليست فقط عملية معرفية لكنها أيضاً عملية تنشئة يخرج منها الطالب بالمعلومة ، والتفكير العلمى ، وكذلك مجموعة من القيم المجتمعية التى تسهم فى توجيه مجمل كيانه الإنسانى .. ونظراً لإننى حصلت فى السابق على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فأصبح - بالتالى - من السهل المقارنة بين الحالة الأكاديمية هنا وهناك.

تقع جامعة « ساسكس » فى إحدى المناطق الريفية الخلابة على أطراف مدينة « بريتون» الساحلية .. البداية بالنسبة لى كانت بمثابة مفاجأة الجامعة لاتحيط بها أسوار حديدية ، وليس لها أبواب يقف عندها حراس مدججون بالسلاح ، ولاتوجد « بطاقة هوية طلابية » - كشرط - لدخول الجامعة ، وتستطيع أن تحمل ما تشاء من أوراق وكتب دون أن تمتد إليها يد رقيب أو حارس أو تشعر أنه بمجرد حملها فانك تدخل فى المربع « الخطر ».

إن هذه الحالة الانفتاحية للجامعة تعنى أنها مؤسسة مجتمعية تتصل بالواقع المحيط ، ولاتنفصل عنه ، جزء منه ، لاتحدها عنه أسوار..

فى داخل الجامعة هناك مسرح وسينما ومكتبة وكافيتريا وكنيسة ومسجد أى كل ماله علاقة بتكوين الإنسان معرفياً وإنسانياً وروحياً . الصحف تباع بنصف الثمن - جميع الصحف دون حظر أو تمييز أو تفرقة .. أى أن

هناك تشجيعاً للطلاب على التعرف على ألوان الطيف السياسى من خلال الصحف والأسر الجامعية المعبرة عن أحزاب سياسية والندوات التى تقام دون انقطاع..

العلاقة بين الأستاذ والطالب فريدة .. الحوار هو الأساس .. والاختلاف له احترامه .. ويقود الفصل بين العام والخاص إلى إيجاد بيئة تتسم بالموضوعية وتحجيم دور الاتجاهات السلبية التى قد تغلب على أى علاقة إنسانية .. ومن حق الطالب أن يقيم أداء الأستاذ ، ومحتوى المقرر الدراسى .. هو شريك " فاعل" وليس مجرد " متلق " سلبى للمعلومة .. ويعيش الطالب فى هذا المناخ الصحى رغماً عنه .. قد يغلبه الشك فى البداية ، ويعيش لزمن وفى مخيلته المخاوف التى تربى عليها من السلطة .. ولكن بمجرد أن يرى أستاذين اختلفا بشدة فى الرأى فى ندوة وهما يجلسان فى الكافتيريا يتناولان فى انسجام وود مشروباً يدرك أن الاختلاف فى الرأى جزء من البنية الثقافية للمجتمع بأسره ، وأن هناك من القيم المجتمعية المستقرة التى تحول دون تحويل " الاختلاف " إلى " خلاف "..

القضية - إذن - ليست تعليماً ومعلومات ومناهج ومقررات بل هى فى الأساس سياق مجتمعى يجعل المؤسسة التعليمية - الجامعة - والمدرسة - فى حالة اتصال وتواصل مع المجتمع .. ويجعل الطلاب فى حالة اتساق مع أنفسهم ومجتمعهم ، وتزول - بذلك - مساحة من الضبابية واللا يقين والخوف داخل الطلاب عندما تتصادم رؤاهم وأنشطتهم مع الفلسفة التعليمية السائدة ، أو يجدون أنفسهم ممزقين بين حياة داخل أسوار الجامعة وأخرى خارجها.

جاءت لحظة المقارنة فى نهاية العام الدراسى متأخرة بعض الشئ عندما طرقت إحدى الطالبات اللاتى يدرسن الإخراج التلفزيونى باب حجرتى تطلب منى الإدلاء بحديث عن الحياة الجامعية فى مصر وبريطانيا - ممثلاً للطلاب الوافدين من الخارج . قلت فى الحديث التلفزيونى ما خلاصته أن الطالب هو الطالب . يوجد هنا وهناك . والكتاب هو الكتاب . يوضع على رف مكتبه هنا وهناك .. إنما الاختلاف يكمن فى البيئة المجتمعية للعملية التعليمية التى إما أن تعزز الديمقراطية والمواطنة والحرية .. أو أن تساعد على ترسيخ ثقافة الاستبداد والطائفية والخضوع .. باختصار فان الاختلاف ينحصر فى عبارة واحدة " التكوين مقابل التلقين " ..

التعليم فى الغرب رحلة تكوين مستمرة إرتقائية متنامية للفرد والمجتمع ، أما التعليم فى المجتمع المصرى فهو مسلسل تلقين وإعادة إنتاج الأنماط الجاهزة ..

التلقين هو أداة البيروقراطية التى تهيمن على السياسة والإدارة المصرية .. هو السبيل الوحيد لانتاج عقول متناسخة .. متشابهة .. .. تتوافق مع نظام عام يقوم على الاتساق والسير على النص المرسوم والخوف من الخروج من ثقافة الحشد .. التلقين - إذن - هو « صمام أمان » للحفاظ على الجمود السياسى والفكرى .. وفطن الاسلام السياسى إلى أهمية « التلقين »، ودخل فى حرب إستنزاف طويلة مع الدولة للسيطرة على عقول المصريين .. الحرب بين الدولة والحركة الاسلامية ـ إذن - كانت على أرضية واحدة هى " تأميم العقل ".

كيف يمكن خلق مناخ موات لتعليم يستند إلى المواطنة ؟ .. حولت التساؤل إلى بحث عندما جاء موعد إعداد أطروحة الماجستير .. بحث عن أسانيد علمية تحقق الاشكالية / الأمنية فى أن تصبح البيئة الخاصة للتعليم مختلفة .. اختلاف من أجل التغيير والحرية..

(٢)

مؤسسة مجتمعية أم طائفية؟

البداية المنطقية لابد وأن تكون من المدرسة نظراً لأن التكوين الأساسى فى حياة الطالب يبدأ ويتراكم عبر مراحل التعليم المختلفة وصولاً للجامعة .. فى الفكر التربوى الحديث " المدرسة " ليست مجرد بناء / منظمة مغلقة يتلقى فيها الطالب معارف منظمة لكنها - فى الأساس - مؤسسة مجتمعية تنفتح على المجتمع المحيط بكل مايحويه من شبكة علاقات إجتماعية كثيفة .. العلم - الذى يتلقاه الطالب - يجيب عن تساؤلات حياته الأساسية ، ويرتبط بواقعه المعاش بكل تعقيداته، الحال لدينا ليس كذلك فى كل الأحيان .. العلم - مفرداته ومفاهيمه ومشكلاته البحثية " مستوردة " ولم يحدث له تمصير يجعله يشتبك مع الواقع المحلي..

طرح - يوماً - د. ريتشارد كروك - أستاذ التنمية المعروف فى بريطانيا - سؤالاً حول إشكاليات تطبيق مفهوم الحكم الجيد Good Governance طرح السؤال علينا .. وكنا عشرين طالباً وطالبة من مختلف قارات العالم ذكرت إجابة أذهلته وجعلته يفكر بعض الشئ . قلت له إن الإشكالية الحقيقية التى نواجهها فى الواقع العربى هى ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية على نحو دقيق يعكس ماهيته وجوهره

.. البعض يسميه الحكم الجيد ، وآخرون يقولون « أسلوب إدارة الدولة والمجتمع » ، وفريق ثالث يطلق عليه " الحاكمية " ورابع " الحكم الموسع " .. الخ

هذه هى حالة المفاهيم المستوردة فى العلوم الاجتماعية .. بالنسبة للأستاذ الانجليزى كانت إجابتى غريبة نظراً لأن الأكاديمية الغربية تفرز مفاهيم تتصل بصورة مباشرة وجدلية بالسياق المجتمعى التى ظهرت فيه .. من هنا تكتسب العلوم الاجتماعية أهمية فى الغرب ، وتعتبر فى مجتمعنا من باب " الحشو" أو كما تسمى " علوم نظرية " .

التعليم فى مجتمعنا يجب أن يجيب عن التساؤلات الأساسية للمواطن المصرى .. هذا ماتنبه إليه محمد على باشا فى مطلع القرن التاسع عشر ، وآلت بنا الأوضاع الملتبسة إلى جملة أزدواجيات تعليمية فى المنهج والمدرسة ونمط التعليم .. إلخ

جعلت التعليم يجيب عن تساؤلات عديدة قليل منها مايخص هموم الوطن .. من هنا ليس مستغرباً أن يتعلم الطلاب – فى الخبرة الأوربية – داخل المدرسة المواطنة – فكراً وممارسة – ويؤدى انفتاح المدرسة على المجتمع إلى تواصل الطلاب مع العناصر الأساسية للبيئة المحلية التى يعيشون فيها ، وترجمة المواطنة عملياً.

هناك فى المدرسة نوعان من المناهج . المنهج المعلن الذى يتكون من جملة المقررات الدراسية ويثور الجدل والنقاش حول فحواه . والمنهج الخفى Hidden Curriulum الذى يشمل جميع الممارسات التى تندرج تحت مسمى الحياة المدرسية school Life وتعنى أسلوب تعامل الطالب مع المدرس ، إدارة الشأن المدرسى ، الأنشطة المدرسية ، الثقافة التى يتشربها الطلاب فى المدرسة .. الخ بقول آخر فان المنهج المعلن يخاطب الجانب الكمى فى العملية التعليمية ، أما المنهج الخفى فانه يتناول الجانب الكيفى . ويتعلم الطالب عادة الديمقراطية فكراً وممارسة ، والتعددية ، وإدارة الاختلاف ، والحوار من خلال نمط الحياة المدرسية السائد . المدرسة بالنسبة له المؤسسة المجتمعية – شبه الوحيدة – التى ينضم إليها فى بواكير عمره ، يتعلم فى محيطها آليات التعامل فى المؤسسة وماتفرضه من علاقات السلطة ، والعلاقات الاجتماعية الكثيفة المتداخلة والمعقدة.

فى الخبرة المصرية حدث اهتمام بالمنهج المعلن – من حيث فرض المضمون الشعبوى

الذى يخدم النظام الحاكم – وجرى " بقرطة" المنهج الخفى بحيث لم تعد المدرسة تختلف عن أى بناء حكومى يخضع لسلطة الضبط والإكراه والروتين الإدارى.

وكانت قوى الإسلام السياسى من الذكاء عندما اخترقت المنهج المعلن ، ودفعت بعناصرها ضمن المدرسين ثم سعت للاستيلاء على المنهج الخفى . فى بعض الحالات جرى تحريم تحية العلم ، وحرق الكتب العلمية فى المكتبات ، وصودرت الأنشطة الفنية فى المدارس .. إنها صورة " مجتمع البداوة " التى أرادت هذه القوى أن تبدأ تأسيسه من المدرسة التى تحولت إلى خلايات للتجنيد بعد أن كانت أو يجب أن تكون مؤسسة مجتمعية.

فى الفكر السياسى هناك مؤسسات يطلق عليها مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتعلم فيها الفرد التلاقى مع غيره على أرضية المصالح المشتركة دون نظر أو اعتبار لما بينهم من اختلافات فى العرق أو الدين أو الجنس .. الخ الجيش والمدرسة فى مقدمة هذه المؤسسات التى تحقق الانصهار الوطنى ، وتخلق الولاء الواحد " الأسمى" على حساب الولاءات الضيقة التحتية..

من هنا يجب أن تكون المدرسة " مدنية" . وأقصد بذلك أن يكون السياق الذى يمارس فيه الطلاب أنشطتهم ذات طبيعة مدنية وليست دينية.. المدرسة – فى الحالة المصرية – ليست مدنية بشكل كامل ، كما إنها ليست دينية على نحو مطلق ، إنما تعمل فى حالة وسط مختلطة ملتبسة..

الخطاب الدينى الإسلامى يهيمن على الإذاعة المدرسية الصباحية دون أى إلتفات إلى حالة التعددية الدينية التى توجد داخل المدرسة ، وهو مايجعل الطالب المسيحى يعرف الآخر الدينى فى حين أن الطالب المسلم لايعرف الآخر الدينى الذى يشاركه هموم الوطن .. هذه المعرفة ضرورية .. بل إنها أساسية لاستقرار المواطنة فى هذا المجتمع..

فى كتاب لى بعنوان « هموم الأقباط » طلبت من إحدى الزميلات المسلمات أن تجرى استطلاعاً مبسطاً للرأى وسط المسلمين عما يعرفونه أو مالايعرفونه عن الأقباط .. جاءت الاجابات مذهلة ومخجلة فى آن واحد .. جملة من الخرافات التى تنتقل على الألسنة فى الواقع الفكرى المتردى كالنار وسط الهشيم .. قالوا إن « الأقباط لهم رائحة غريبة .. يعبدون ثلاثة .. يقيمون بروفة للموتى .. يحلقون شعر الزاهبة .. يستحمون كل ثلاثة أسابيع » هؤلاء

- بالتأكيد - هم ضحايا نظام تعليمى وإعلامى بالطبع لم يعطهم فرصة التعرف على الآخر الدينى الذى يشاركهم المواطنة..

عندما كنت طالباً فى السبعينيات والثمانينيات كنت أسمع زملاء لى ينعتونى « بالكفر» .. وعندما رشحت نفسى فى انتخابات اتحاد الطلبة بالمدرسة الثانوية لم ينتخبنى سوى المسيحيين حتى أن صديقاً مسلماً «حسين» نظر لى فى أسى ، ووقف ينتخبنى قائلاً لبقية الطلاب فى الفصل « ماذا جرى ؟».

وكانت الإدارة المدرسية من السلبية حتى أنها لم توفر للتلاميذ الأقباط فصلاً يتلقون فيه حصة " الدين المسيحى" .. كان مصيرنا " الفناء" .. وكان ذلك للمشاغبين وخفيفى الظل " فرصة للهو" ، لكنه كان بالنسبة لمن يفكرون فيما حولهم « فرز طائفى» غير مبرر..

خلاصة القول أن الوعى الطائفى يخلق فى المدرسة فى ظل مناخ طائفى يجعل المدرسة - كمؤسسة - فى حالة تحالف غير مقدس مع بقايا عناصر المجتمع الطائفى .. وهى حالة ينبغى الخروج منها حتى تصبح المدرسة هى الوعاء الأول الذى يتعلم فيه الفرد مبادئ المواطنة ، وتتحول إلى مؤسسة مجتمعية رائدة فى التغيير المجتمعى - السياسى والثقافى والاجتماعى.

هذه هى خبرة دولة جنوب أفريقيا عندما أرادت أن تخرج من نظام الفصل العنصرى فكان من الضرورى أن يعاد تأسيس المؤسسة التعليمية على أساس من الديمقراطية والمساواة فى الهيكل البنائى والممارسة العملية..

واللافت للنظر أن طائفية المؤسسة التعليمية - فى خبرة مجتمعنا - ترتبط بحالة استبداد إدارى داخلى يحول دون توسيع نطاق المشاركة فى إدارة العملية التعليمية ، وهو ما أدى إلى تحويل الطالب إلى متلق سلبى للمعلومة ، والمدرس إلى سيدMASTER وباتت العلاقة تشبه ذلك النسق الاستبدادى المجتمعى فى العلاقة بين من يملك السلطة ومن لا يملكها والذى يسمى بعلاقة السيد بالتابع - Patron client pelation ship وبموجبه يتحول المدرس إلى سيد ويتحول الطلاب - بالتبعية - إلى تابعين .. ومن الطبيعى أن يفرز هذا النظام بنية تقوم على توزيع المغانم الصغيرة فى المدرسة أسوة بما يجرى فى عموم النظام السياسى ككل .. أى أن تصبح هناك مجموعة من الطلاب - أهل الثقة - على مستوى اتحاد الطلاب ذى الطبيعة الهامشية .. هؤلاء

يحتكرون بعض المزايا القليلة .. المحدودة .. وكأنها عملية تنشئة تجرى لهذه الفئة كى تلعب يوماً دوراً على المستوى العام..

وبالتالى لم يكن مستغرباً أن تصبح الطائفية والاستبداد المدرسى وجهين لعملة واحدة هى الفرز على أساس لاعقلانى .. وأى تحديث للمدرسة لابد وأن يتعامل مع العلتين معاً من خلال قطع الحبل السرى الذى يجمعهما ، وإرساء أسس تعليم مدنى ديمقراطى يستند إلى مفهوم المواطنة الحقيقية فى جميع جوانبها.

(٣)

جهود مهيضة الجناح

لاشك أن وزارة التعليم حاولت أن تفعل شيئاً مع واقع تعليمى " ملتبس " .. فقد جعل د. حسين كامل بهاء الدين – وزير التعليم – إشكالية التطرف فى التعليم فى مقدمة أولوياته .. دخل معارك متتالية كسب بعضها ، وخسر البعض الآخر .. ورغم جسارة التصدى لواقع معقد إلا أن الجهود التى بذلت – وأحسب أنها لاتزال تبذل – تأتى فى إطار رد الفعل – أى التعامل مع التطرف فى العملية التعليمية – على حساب المبادأة والفعل – أى إعادة تأسيس المدرسة على أساس كونها مؤسسة مجتمعية تنشر فكر المواطنة – قولاً وعملاً ..

فى هذا السياق حدثت عملية تنقية المناهج المدرسية مما تحويه من موضوعات تحض على التطرف والطائفية ، وتكثيف حملات المراقبة والتفتيش ، وتحويل المدرسين الذين يقومون بنشر التطرف إلى وظائف إدارية ، والاهتمام – فى ضوء الاحتجاجات المتزايدة – بتدريس جانب من الحقبة القبطية فى المقررات الدراسية .. هى جهود – فى مجملها – إيجابية لكنها « مهيضة الجناح » .. وأقصد أنها تتعامل مع الجانب السلبى للظاهرة دون طرح برنامج إيجابى بديل .. أى تجفيف منابع التطرف فى المدارس دون التعامل مع مشكلة السلطة والاستبداد المدرسى ..

الأزمة لها جانبان : الأول يخص مايعتمل فى المدرسة من ثقافة دون المواطنة ، والثانى يتناول الحياة المدرسية التى تغلب عليها ثقافة دون الديمقراطية .. وماتفعله الوزارة – وهو مايقوم به النظام الحاكم – بمختلف هيئاته ومؤسساته وأجهزته ، هو محاولة التصدى لثقافة التطرف ولكن دون المضى قدماً فى نشر ثقافة المواطنة، والإبقاء على حالة اللاديمقراطية السائدة ..

يترتب على ذلك أن تظل محاربة الطائفية

والتطرف شأنا أمنياً بحتاً يعتمد على الملاحقة والتفتيش والتقارير أكثر مايعتمد على تغيير الذهن ، وتجديد الثقافة ، وتعميق المشاركة المجتمعية..

إذا لم تتجه العملية التعليمية برمتها – ماظهر وماخفى من المناهج الدراسية – صوب المواطنة والديموقراطية فان المدرسة ستظل مؤسسة مغلقة معرضة للتأثر بأى تيار سلبى يتسلل إليها من خلف الأسوار الحديدية التى تحيط بها ، ويتصور القائمون عليها أنها بسبب ذلك " محصنة ".

لم يعد للمدرسة أى اتصال مجتمعى يجعل منها " مؤسسة مجتمعية " تمثل جزءاً من المجتمع الذى توجد فيه .. لايوجد أى تواصل بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى بشتى أنواعها .. وتبعاً لذلك لاتقدم المدرسة العنصر البشرى المتعلم المدرب على المشاركة للعمل فى هذه المنظمات ، وتحمل عبء خدمة المجتمع من خلالها ..

التركيز المفرط على الجانب التقنى فى العملية التعليمية أفقد المدرسة دورها فى مجال التنشئة الاجتماعية ، وخدمة المجتمع المحلى .. والدولة – تحت لافتة محاربة الارهاب والتطرف – تتحفظ على " المدرسة" ، وتجعل منها إدارة حكومية ، وتنظر بعين الريبة والشك والترصد إلى أى جهود ترمى إلى مد جسور التواصل بين المدرسة والسياق المجتمعى الذى تباشر نشاطها فيه..

وبالتالى ليس مستغرباً أن تلفظ المؤسسة التعليمية أجيالاً من المواطنين الخاملين والسلبيين الذين لم يتعودوا يوماً على إدارة شئونهم حتى فى أبسط صورها .. يركنون قط إلى البيروقراطية النهرية المركزية التى تأخذ على عاتقها تنظيم حياة المواطن بوصفها وسيطاً حقيقياً بين المواطن والحكم فى ضوء ضعف المؤسسات الوسيطة التى تقوم على المشاركة والمبادأة والديمقراطية.

والتطوير مهيض الجناح حتى لو كان فى جانبه « التقنى» .. والسبب أن التحديث التقنى لايقترن بالقيم الحداثية التى يتعين عليه أن يحملها وينشرها .. ماذا يفيد الطالب إذا تعامل مع الكومبيوتر فى مناخ يفتقر إلى الحرية ؟.. أو إذا درس كتاباً – ملفتاً فى شكله – لكنه لايرتبط بواقعه المعاش ، وتساؤلات حياته الأساسية؟.

إن الفصل بين التقنية والقيم فى العملية التعليمية – أسوة بشتى مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى – يجعل من التعليم « أداة

مـعـرفـة » أكـثـر من كـونه « أداة تـحـديث »، و« ووسيلة ضـبط » وليس « وسـيلة تـغـيـيـر » ، وهو مايؤدى إلى انتشار ظاهرة البطالة فى صفوف المتـعلمين الذين لايعـرفـون أبسط مـبـادئ التـحـديث، ويفـتـقـرون فى نفس الوقت إلى « المبـادأة » التى تجـعل منهم قـوة اجـتـمـاعـيـة تسـعى للتـغـيـيـر .. ولعل « اللاحـداثة » و « التقاعس المجتمعى العام » هما وقود التطرف والعدمية السياسية .

(٤)

آفاق جديدة

يقودنا التحليل السابق إلى نتيجة أساسية هى أن مدنية التعليم ترتبط بأمرين أساسيين همـا نشـر ثقـافـة المواطنة ، والركـون إلى الديموقـراطيـة فى إدارة الشـأن المدرسى والجامعى .

وتـعـنى المواطنة CITIZEN SHIP تمتـع الأفـراد المنتـمين لاقليم دولة مـعـينة بالحـقـوق المدنية والسياسية والاجتماعية دون تمييز بينهم بسـبب الدين أو الجنس أو العرق أو التـراتبـيـة الاجتماعية ..... الخ

هناك مـايشـبـه الاتفـاق بين البـاحـثين فى العلوم الاجـتـمـاعـيـة على أن « المواطنة » موضوع للتعليم والتدريب والاكتساب من خلال رحلة عمر تراكمية ممتدة .. وتبدأ هذه الرحلة من المدرسة التى تعد – كما ذكرت من قبل – أول مؤسسـة مـجـتـمـعـيـة تـتـعـاطـى مع الطلاب بوصفهم « مواطنين » بعد أن يخرجوا من رحم الأسرة الضيق إلى فضاء المجتمع الواسع ..

وهناك فرق بين « الشخص الجيد » و« المواطن الجيـد» .. فـالمواطن يجب أن يكون شخصاً جـيـداً أمـا الأخـيـر فـلا يعنى بالضـرورة انه مواطن كامل الأهلية السياسية.

الشـخـص الجـيـد هو من يـتـعلم جـملة من المعايير والقيم الاجتماعية التى تجعل سلوكياته فى إطار لائق .. أمـا المواطن الجـيـد فـهو من يتعلم كيف يتحمل المسئوليات ويمارس الحقوق المكفولة له فى المجتمع . من هذا المنطلق فان " المشـاركة " تعـد عنصـراً أسـاسـيـاً فى تعـريف المواطنة حـيث إن الأخـلاق البـرجـوازية التى يتحلى بها البعض لاتخلق مواطناً حقيقيا فى المجتمع . ويتعلم التلاميذ فى الفضاء المدرسى أن لهم حـقـوقـاً وعليـهـم واجـبـات ، وإن أى تصرف يصدر عنهم سوف تستتبعه مساءلة أو كشف حساب بالضرورة.

المدرسـة هـى المكان الخـصب الذى يتعلم فيهـا الطلاب الثـقـافـة القـانونيـة اللازمـة التى تجـعل منـهم " أفـراداً قـانونيين " بالمعنى

الإصطلاحى ، يتعلم الطلاب طبيعة القانون ، وعلاقة المواطن بالقانون ، والعلاقة التى يجب أن تكون بين المواطن ومؤسسات العدالة ، أى يتعلم الطالب - باختصار - " أن القانون يستخدم أو يطبق من أجله وليس فقط ضده " على حد تعبير أحد الدارسين.

ويشير بعض الدارسين إلى أهمية أن يتعلم الطالب فى المدرسة " المواطنة العالمية " فى ظل التسارع الشديد فى وتيرة العولمة والتداخل بين المجتمعات على الصعيدين الاقتصادى والثقافى.

وهناك أربعة محاور أساسية يتعين على المقررات المدرسية أن تتضمنها حتى يصبح الطالب على وعى تام بمسيرة المواطنة تاريخياً وما آلت إليه الآن :-

١- المسار التاريخى للمواطنة الذى أفضى إلى أن تصبح كل مكونات المجتمع المصرى مواطنين كاملى المواطنة .. المقصود - إذن - هو تتبع مسيرة الحركة القانونية والدستورية التى قادت المسلمين والأقباط إلى اختراق حاجز السلطة التى هيمن عليها الأجنبى طيلة تاريخهم.

٢- تتبع مسيرة المرأة المصرية لاستخلاص حقوقها القانونية والدستورية وذلك حتى يترسخ فى ذهن الطالب أن مصر ليست ذكورية ، أو بنيت فقط بسواعد الرجال المسلمين بل إنها وطن بناه ويواصل بناءه كل من يعيش على أرضه ، مسلمين وأقباطاً ، رجالاً ونساء .. إلخ

٣- علاقة الارتباط التى نشأت فى التاريخ المصرى بين " الديمقراطية والمدنية والمواطنة " فقد أينعت المفاهيم الثلاثة - معاً - فى التربة المصرية ، وعندما غاب أى منها تأثر بشدة المفهومان الآخران .

٤- المسيرة الديمقراطية للمجتمع المصرى منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر ، وماشهدته من أنظمة حكم ، وتعددية سياسية تتقدم حيناً وتتأخر كثيراً ، وظاهرة المجتمع المدنى وسبل تدعيمه .. إلخ.

يرافق الحديث عن المواطنة مايعرف فى أدبيات التعليم باسم " التربية المدنية " وهى تعد ضرورة أساسية ، ومكوناً محورياً فى أى تعليم عصرى فى دولة مدنية .. الطلاب يجب أن يتعلموا ثقافة حقوق الانسان ، والحريات ، وسبل ممارستها ، والوعى البيئى واحترام الحضارة والمدنية..

وهناك جملة محاور أساسية يجب أن تلقى حضوراً قوياً فى المقررات المدرسية مثل حقوق

الانسان التى تتضمنها العهود والمواثيق الدولية فضلاً عن الدستور المصرى ، ومايتفرع من ذلك من حقوق تتعلق بتعامل المواطن / الفرد مع الدولة ، وسبل ممارسة هذه الحقوق حتى فى إطار المدرسة ذاتها ، وإدراك الطالب أن المجتمع الذى يعيش فيه « تعددى» وليس « أحادياً » ، وأتمنى بذلك أن يتعلم الطالب أسس التعددية الدينية والفكرية والسياسية داخل المدرسة.

ولعل غياب هذه المحاور عن المقررات الدراسية فى التعليم أدت إلى شيوع ظاهرة غريبة هى انخفاض الوعى الانسانى والحضارى والبيئى لدى الطلاب فى وقت يفترض فيه أن حماسهم الوطنى فى ذروته .. الطلاب يخربون الممتلكات العامة فى المدرسة والشارع والمواصلات ، ويشاركون فى ثقافة « ألرصيف» فى الشارع المصرى على نحو غير مسبوق هذا فضلاً عما تحفل به زيارات المدارس للمناطق الأثرية من إساءة تلقائية للآثار بصورة تثير استياء الأجانب الذين ينظرون فى أحوال كثيرة فى ذهول إلى الشعب الذى يربى أبناءه على إهانة حضارتهم وتاريخهم التليد ..

والوعى البيئى لدى الطلاب ليس أسعد حظاً من الوعى الحضارى .. ويكفى نظرة سريعة للمدرسة من الداخل لتبين حالة النظافة المتردية ، وغياب الاهتمام بالبيئة لدى الطلاب..

(٥)

المنهج الخفى : الفريضة الغائبة

تناولنا فى الجزء السابق المواطنة والمدنية ويقى الضلع الثالث فى مثلث الحداثة التعليمية وهو الديموقراطية.

الطلاب يتعلمون المواطنة والتربية المدنية ضمن المقررات المدرسية – أو يجب أن يتعلموا ذلك – ولكن عملية التنشئة بالنسبة لهم تكتمل إذا مارسوا هذه المفاهيم فى الحياة المدرسية أو ما أطلقنا عليه « المنهج الخفى» . هنا يحدث تلازم واجب – فى أذهان الطلاب – بين النظرى والتطبيقى ، وماهو كائن ومايجب أن يكون ..

وفى هذا الصدد هناك ثلاثة محاور أساسية أو دوائر أساسية على طريق إنشاء سياق مجتمعى مدنى ديموقراطى للعملية التعليمية ..

* المدرسة ثم الجامعة يجب أن تكون مجالاً لالتزام تعاقدى يقبله الطلاب .. هو عقد إجتماعى أخلاقى مصغر يمثل مقدمة فى أذهانهم إلى العقد الاجتماعى – الأشمل –

الذى ينظم الحياة فى المجتمع.

يجب أن يكون هناك ميثاق أخلاقى Code of Ethies يحكم العملية التعليمية أو الحياة المدرسية الداخلية . يعرفه الطلاب ، ويوافقون عليه ، ويصبح بالنسبة لهم الإطار الاسترشادى لممارسة العمل المدرسى .

ويعرف الطلاب أن هذا الميثاق الأخلاقى / الدستور هو جزء من بنية العملية التعليمية ، ويجب عليهم أن يعملوا فى إطاره .. إنه النموذج المصغر لما سوف يعرفه الطلاب - بعد ذلك - فى المجتمع الواسع .. وفى غياب هذا الميثاق التعاقدى فان مايحكم المدرسة هو « ثقافة الفوضى» التى تحكم مجمل المجتمع بمختلف مشتملاته ..

فى الخبرة الفرنسية يعكس الميثاق الأخلاقى للتاريخ بعيد الجذور والممتد للحقوق والحريات .. ومن المبادئ التى يتضمنها الميثاق المدرسى الفرنسى : « كل شخص برئ حتى تثبت إدانته » ، « لايجب أن يخضع أى شخص لعقاب غير عادل أو محاكمة غير عادلة » ، « كل شخص له الحق فى حرية الاعتقاد ، والضمير ، والتعبير واختيار المعتقد الدينى الذى يروق له » ، « كل الأفراد سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف فى الدين أو اللون أو الجنس أو الأصل الاجتماعى أو العرق ..».

* العنصر الثانى المبتغى فى المنهج الخفى هو المشاركة الديموقراطية للطلاب فى إدارة الشأن المدرسى .. فى المدارس المصرية لاتزال هذه المشاركة محدودة أو تستند إلى إدارة غير ديموقراطية تجعل دائماً الطلاب على الهامش ، وتخلق شبكات فاسدة لتوزيع المغانم الصغيرة فى الأنشطة الطلابية ..

والمطلوب هو انشاء مجالس طلابية منتخبة إنتخاباً ديموقراطياً حراً وتعطى صلاحيات فى إاردة الشأن المدرسى من الداخل .. فى الخبرة البريطانية ، يتحمل الطلاب - من خلال مجالس منتخبة - مسئوليات واسعة فى إدارة شئون الحياة داخل المدرسة من خلال ما يعرف باسم Circle Tine ويعنى أن يتلاقى التلاميذ - حتى فى المدرسة الابتدائية - فى حوار مفتوح لمناقشة المشكلات اليومية وطرح أفضل الصيغ لحلها فى ضوء مايتوفر من موارد وإمكانات .. هذه الخبرة البسيطة قامت عليها فكرة إيجاد مجالس منتخبة للطلاب تعمل فى ظل ميثاق أخلاقى واضح وتتحمل تبعة ماتتخذه من قرارات فى إطار نظام محكم للمساءلة والشفافية.

فى الحياة المدرسية ، الطلاب ينشئون أندية أو أسراً خاصة بهم تتخطى الفوارق الدينية والنوعية وأحياناً العرقية على أساس من النظرة المتشابهة والمصالح المتماثلة .. هذه هى البداية الحقيقية لدفع الطلاب لاحقاً لإنشاء أو الانخراط فى إطار ماهو قائم من منظمات المجتمع المدنى بشتى أشكالها وأنواعها.

* العنصر الثالث المأمول فى الحياة المدرسية هو مشاركة عريضة للآباء فى العملية التعليمية باعتبارهم أصحاب مصلحة Stake-holders وهذه المشاركة يجب أن تكون على المستويين المحلى والقومى والخبرة المصرية تشير إلى أن مشاركة الآباء تجرى فى أضيق حدودها ، وعادة ماتكون من أجل جمع الأموال أو التبرعات أو إنشاء شبكة علاقات تترتب عليها منافع متبادلة لأولياء أمور الطلاب والقائمين على الإدارة المدرسية..

إن المشاركة الحقيقية للآباء فى العملية التعليمية تقود إلى بناء جسور تواصل بين المدرسة والمجتمع ، ولكن حتى يتسنى ذلك يجب أن تكون مجالس الآباء ممثلة لقطاعات مختلفة من المجتمع وليس فقط للطبقات الأكثر حظاً فى الثروة أو المكانة الاجتماعية.

فى هذه الحالة تصبح الديمقراطية والمشاركة من صميم العملية التعليمية ويتحول السياق المجتمعى المحيط بالمؤسسة التعليمية إلى بيئة خاصة للتغيير فى الاتجاه الأفضل .

إن هذا الطرح لايمكن أن يكون فاعلاً إلا. فى سياق مجتمعى عام يقوم على الديمقراطية والمواطنة ، ولكن حتى فى ظل غياب أو عدم وجود هذا السياق فان المدرسة سوف تتحول إلى وكلاء Agents للتحول بدلاً من أن تصبح أداة لاستمرار وضع قائم لايجب استمراره.■

تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع

مفتاحان أساسيان لتطوير التعليم فى مصر

فايز مراد مينا*

تنطلق رؤية الكاتب للتعليم من أن الوظيفتين الأساسيتين له هما تحرير الإنسان وتعظيم إسهاماته فى التنمية المطردة، وحيث تستمر عمليتا التعليم والتعلم من المهد الى اللحد [1]. ومن ثم، فإن المجتمع يفترض أن يسعى إلى بناء "المجتمع المتعلم"[2]، دون التوقف عند حدود "النمو الاقتصادى" أو "الاستثمار" أو حتى "الأمن القومى" من جانب المجتمع، أو عند حدود "الشهادة" أو "الوظيفة" أو حتى النمو المهنى من جانب الأفراد. فالتعليم وفقا لتصور الكاتب هو الحياة بكل ابعادها، وهو المستقبل[3].

ومع كثرة الاجتهادات فى محاولة تطوير التعليم، فإننا نختار تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع باعتبارهما المفتاحين الأساسيين لتطوير التعليم فى مصر، ذلك أنهما المفتاحان الأساسيان لحل المشكلات القائمة ولبناء أساس جيد لتعليم المستقبل. ويقصد بتجاوز الشكلية أن يتم تجاوز معالمها الأساسية التى تتمثل فى التركيز على الشكل المناسب بغض النظر عن خدمته للمضمون أو الجوهر والوصول الى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها بغض النظر عن الوسائل المتبعة من أجل ذلك ... وغيرها من المعالم [4]. وتنعكس الشكلية فى مجال التعليم فى عديد من الظواهر، منها القضايا المتصلة بالغرض من التعليم والإدارة التعليمية والعلاقة بين الشعارات المرفوعة

* أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية – جامعة عين شمس.

والواقع التعليمى والتعليم الخاص وتنظيمات المعلمين. ويقصد بالتنوع أنه تنوع مادة التعلم وأساليب التعلم والتقويم ونظم الالتحاق بالجامعات وفرص التعليم المستمر.

ولكى نضع هذه الدراسة فى إطارها الصحيح ، نشير الى الملاحظات التالية:

١- تتداخل القضايا فى المجالات المتعلقة بالشكلية والتنوع (*)، مما يؤدى الى صعوبة الفصل بينهما فى حالات عديدة. فمثلاً يأتى فى مقدمة أسباب الأوضاع الحالية لمعظم المجالات التى تحول دون تنوع النظام التعليمى فى مصر تلك الإدارة المركزية السائدة (وذلك برغم الحكم المحلى)، مما قد ينتمى الى "الشكلية".

٢- تتناول القضايا التعليمية موضع النقاش فى هذه الدراسة بعض أهم القضايا التى تواجه التعليم فى مصر، وليس جميع القضايا. كذلك، فإن المفاتيح المقترحة للتطوير، أى تجاوز الشكلية والتنوع ، تشكل بعض أهم المفاتيح اللازمة للتطوير وليست جميعها، وإن كان استخدامها يؤدى الى صورة مختلفة جذرياً للتعليم وللمواطن المصرى، بل وللمجتمع المصرى.

٣- التعليم نسق[٦] (أو نظام أو منظومة) تتكون أنساقها الفرعية بصورة أساسية من : أهداف التعليم، وبنيته (نظم الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، والانتقال بين الصفوف الدراسية، ومتطلبات التخرج، والحصول على الشهادة، وتحويل المسار ... وهكذا)، وإدارته ، وتمويله ، ومناهجه ، ونظم تكوين المعلم فى إطاره، والبحث التربوى. كذلك فإن نسق التعليم يعد نسقاً فرعياً للعديد من الأنساق الأكبر، وبوجه خاص النسق المجتمعى، ونسق الثقافة الإقليمية (العربية فى حالتنا)، والنسق الإنسانى فى مجمله، بما يشمله من تغيرات فى العلم ومنهجيته، ومبادئ ومواثيق دولية ، وعملية الكوكبة (العولمة) الجارية الآن[٧]... وغير ذلك.

٤- لا توجد صورة واحدة للمجتمع المصرى فى المستقبل[٨]. ومن ثم، فإن تطوير التعليم يرتبط بطبيعة المجتمع القائم والذى يحدث التطوير فى إطاره[٩].

٥- تقتصر حدود الدراسة الحالية على تقديم تصورات عن بعض عناصر مستقبل التعليم "المستهدف" فى مصر

[١٠]، دون عرض تصور كامل لمعالم صورة المجتمع المصرى المستهدف.

- أما بعد، فنتناول بالتحليل والدراسة فيما يلى القضايا المشار إليها سابقاً عن الشكلية والتنوع، ثم بعض التصورات عن سبل مواجهتها.

قضايا تتعلق بالشكلية

١- الغرض من التعليم

لم يعد الغرض من التعليم على جميع المستويات بالدرجة الأولى الحصول على المعرفة. (بما فى ذلك تطبيقاتها)، وإنما الحصول على "الشهادة". ولقد ساعدت تلك الأولوية للحصول على "الشهادة" على انتشار بعض الظواهر السالبة فى التعليم فى مصر، يأتى فى مقدمتها الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات.

تمثل الدروس الخصوصية مصدراً أساسياً فى معاناة الأسرة المصرية [١١]، وتؤدى الى أن تفقد المؤسسات التعليمية مصداقيتها، ولعل المعيار الأساسى "لجودة المدرس الخصوصي" يتمثل فى قدرته على إعداد الطلاب للامتحانات كى يحصلوا على أعلى الدرجات بغض النظر عما حصلوه من معرفة، وبغض النظر عن القيمة الحياتية او التطبيقية، أو جوانب الأهمية الأخرى لمادة التعلم.

أما عن قضية الغش فى الامتحانات[١٢]، فإنها لا تلقى الاهتمام الذى يتناسب مع المخاطر الناجمة عنها، إلى حد أنه يبدو وجود قدر من الصمت "المريب" بين قطاعات كبيرة من أولياء الامور، وجماهير من المعلمين و / أو "المراقبين" من المتعاطفين مع الطلاب فى محنة الامتحانات، وقطاعات هامة من المسئولين فى وزارة التربية والتعليم. ومن أخطر النتائج التى تترتب على هذه الظاهرة تثبيت بعض القيم لدى أطفالنا و شبابنا، مما يهدد المجتمع المصرى فى مجمله، ويأتى فى مقدمتها "الغاية تبرر الوسيلة" ، "الحصول على ما يتمتع به الآخرون دون بذل الجهد اللازم"، "الشهادة أولاً وثانياً وثالثاً .. وليس المهم التعلم" ... الخ[١٣].

وقد يقول قائل إن الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات موجودان فى معظم دول العالم .. هذا صحيح.. ولكن أن تتحولا إلى ظاهرتين لهما هذا الحجم الكبير، فإنه لابد وأن تكون لهما جذور مجتمعية وتعليمية أساسية. ويكفى أن نشير ــ من وجهة نظر تعليمية ــ إلى أن الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات يصعب انتشارهما على هذا النحو إلا فى ضوء نظم للتقويم تعتمد بالدرجة الأساسية على "الامتحانات النهائية" (دون التقويم

المستمر) وعلى "التركيز على الذاكرة" فى أسئلة الامتحانات، إضافة الى نظم القبول المركزية فى التعليم العالى. ومن المفيد ان نذكر فى السياق الحالى، أن لوائح عقاب المعلمين والمراقبين والمسئولين والطلاب المخالفين، وكافة الإجراءات "البوليسية" التى تتخذ فى مثل هذه الأحوال، لن تنجح فى القضاء أو التخفيف من حدة هاتين الظاهرتين طالما استمرت طرق التدريس وأساليب التقويم وبنية النظام التعليمى الحالى (بما فى ذلك الفرص المحدودة للتعليم المستمر ونظم القبول بالتعليم العالى).. وغير ذلك من مكونات نسق التعليم فى بلادنا.

هذا، وينبغى أن نشير فى هذا السياق إلى خطر يتهدد المجتمع المصرى، إذ أنه يوجد احتمال أكبر فى ظل هذه الأوضاع أن تحصل الطبقات الأعلى بصورة أكبر على التعليم [١٤]، وفرص أكبر للتعيين فى الوظائف العامة والخاصة فى ظل تعثر خطط التنمية وما يترتب عليها من انتشار البطالة، وحيث يتوقع ان يحصلوا على معظم المناصب القيادية فى هذا المجتمع نتيجة انتشار الوساطة والمحسوبية والمحاباة، فيكونون أقل كفاءة وخبرة (ومن المحتمل أكثر طاعة للمسئولين)، كما أنهم لم يتذوقوا قيمة التعلم والعلم والتفوق بكل ما يرتبط بها من معاناة وأيضاً "بهجة"، وحيث يوجد بوجه عام – خلل فى إطارهم القيمى.

٢- إدارة التعليم [١٥]

يتم تناول نظام الإدارة المحلية فى مصر فى إطار محددات، تجعل منه فى الكثير من جوانبه أمراً شكلياً. فبالرغم من وجود هذا النظام فإنه لا يكاد أن يوجد اختلاف على أن إدارة التعليم فى مصر إدارة مركزية. ففى مرحلة التعليم قبل العالى تظل العناصر الحاكمة فى النظام التعليمى من مناهج، وتحديد قواعد التقويم على المستوى القومى، ومنح شهادات نهاية المرحلة الثانوية، واتخاذ القرار بالنسبة لخطط تطوير التعليم والميزانيات الخاصة بالإدارات التعليمية، وتحديد مرتبات ومكافآت المعلمين وكافة العاملين، والبرامج التدريبية .. وغيرها، من صلاحيات وزارة التربية والتعليم، مع بقاء صلاحيات محدودة للإدارات التعليمية المختلفة يتمثل أهمها فى إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس ــ عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية ــ وفقاً لخطة الوزارة، والترخيص بإنشاء المدارس والفصول الخاصة وفقا للقواعد التى تحددها الوزارة، وتحديد مواعيد الدراسة والامتحانات وفقاً لظروف المجتمع المحلى فى حدود المدة المقررة

للعام الدراسى، وتنظيم الامتحانات ومنح الشهادات فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وتبقى الوظائف الأساسية لهذه الإدارات فى "اقتراح" الخطط والميزانيات ... الخ، والإشراف على تنفيذ ومتابعة ما تقره الوزارة(١٦).

اما على مستوى التعليم العالى، فهناك صور متعددة للمركزية تشمل المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد العليا واختصاصات وزير التعليم العالى ورئيس مجلس الوزراء (بالنسبة لجامعة الازهر)، إضافة الى مكتب تنسيق القبول المركزى للجامعات والمعاهد العليا. ومع وجود مجال متسع لاتخاذ القرار على مستوى الأقسام والكليات والجامعات، إلا أن الدولة تقوم بتعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وهى تعد الجهة الأساسية التى تتولى تمويل التعليم العالى الحكومى بكافة صوره وأشكاله.

ويضيف إلى حدة الآثار المترتبة على ذلك ضعف فاعلية منظمات المجتمع المدنى، بما فيها نقابة المعلمين والجمعيات المهنية للمعلمين ونوادى اعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والأوضاع الراهنة للمحليات (١٧).

والجدير بالذكر ان الإدارة المركزية للتعليم فى حد ذاتها قد لا تمثل العقبة الأساسية نحو تحقيق إنجازات تعليمية هامة كما هو الحال فى بعض نظم التعليم المركزية كفرنسا واليابان، وإنما يتعلق العائق الأساسى بهذا الشأن فى نسق الإدارة على المستوى المجتمعى، وما يرتبط به من قيم سائدة وممارسات، لا شك انها تنعكس على مجال التعليم.

ومن أهم الاختلالات المجتمعية فى حال مصر وانعكاساتها على نظام التعليم، مما يرتبط "بالشكلية"، فى هذا المجال ما يأتى:

- غياب البعد الديمقراطى، وافتقاد المشاركة. ويتمثل ذلك فى عديد من المظاهر، نوجز أهمها فيما يلى:

(١) غلبة المكون البيروقراطى فى المجالس المسئولة عن رسم السياسات و / أو اتخاذ القرار، حيث يكون القطاع الأكبر من أعضاء هذه المجالس أعضاء فيها "بحكم مناصبهم". وينطبق هذا على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، والمجلس الأعلى للجامعات ... وهكذا، وحتى مجلس المدرسة. ويرتبط بذلك أن جميع أعضاء هذه المجالس معينون او مختارون (وليسوا منتخبين).

(٢) الجانب الأكبر من المقترحات الخاصة بتطوير التعليم يكون غالباً فى اتجاه واحد فى المجالس المشار إليها سابقاً، دون مشاركة او تفاعل حقيقى مع أصحاب المصلحة الحقيقيين من طلاب وأولياء أمور ومعلمين[١٨] ... الخ. ويرتبط بذلك ضعف فاعلية المجالس المنتخبة بوجه عام (مجلس الآباء والمعلمين واتحادات الطلاب بالدرجة الاولى)[١٩]، حيث يتم اهتمام أكبر باستيفاء "الشكل" دون الجوهر.

(٣) يدعم الشكلية فى مناخ غير ديمقراطى، ذلك الإرث الضخم للبيروقراطية المصرية، والذى يتمثل أساساً فى إظهار "الولاء والطاعة" للمسئول (طالما كان يشغل موقعه)، والتظاهر بالموافقة على اتجاهات التطوير التى يطرحها والحماس لها ولما يتصل بها من قرارات ... وهكذا، ثم الإغفال التام أو شبه التام لها والهجوم عليها وعليه حال تركه لموقعه.

(٤) ومن جوانب هذا الإرث أيضاً "الحيطة من الفساد"، مما يؤدى الى مظاهر عديدة منها؛ الوقت الكبير المستغرق فى اتخاذ القرار وفى المشتريات، وتعطيل استخدام الأجهزة والمعدات، وضياع فرص هامة لمنح دراسية ومالية .. الخ، فضلاً عن انتشار الفساد بصورة كبيرة (بشرط "استكمال الإجراءات السليمة").

(٥) بالرغم من انه يصعب التماس الأعذار لعمليات "التنازل طواعية" عن بعض الحقوق الأساسية للمعلمين والطلاب وأولياء الامور، وعن المشاركة فى البناء والتطوير، وممارسة واجباتهم بهذا الشأن حتى فى إطار هذا المناخ وهذه الأوضاع[٢٠]، إلا أن ذلك قد يأخذ صورة أكثر إيلاماً فى حال "الهيئات الجامعية المعطلة" (كثيراً)، مثل مؤتمرات الأقسام فى الجامعات وبعض مؤتمرات الكليات، إضافة الى بعض الممارسات الشكلية فيها . فى حال انعقادها، وفى مجالس الأقسام بوجه خاص.

– عدم الاستناد الى أساس علمى فى عملية اتخاذ القرار[٢١]. وإذا كنا لسنا فى

حاجة الى التدليل على ذلك– فى الواقع المصرى بوجه عام، فإنه يكفى أن نشير إلى أن الجانب الأكبر من البحوث التربوية كانت تالية لاتخاذ قرارات تعليمية أساسية، وليست سابقة لها.

- عدم وجود نظم وأساليب فعالة لتقويم الأداء. فالأصل فى نظام العاملين المدنيين فى الدولة– مما ينطبق على جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم وجميع العاملين فى الجامعات باستثناء اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (من جوانب معينة) والجانب الأكبر من مؤسسات التعليم العالى، عدم وجود ارتباط بين تحديد المرتب وكفاءة الفرد فى أداء عمله، فالأساس هو المؤهل الدراسى، وفى حالات معينة المرتب السابق او عدد سنوات الخبرة، وتبقى الترقيات والعلاوات "تلقائية" حتى مستويات الإدارة العليا. فإذا أخذنا فى الاعتبار سوء أحوال العاملين المادية، فإنه يصبح من المتعذر – من الناحية العملية استخدام إسلوب "الإثابة والعقاب" فى الحدود الضيقة المتاحة" وفى إطار المناخ السائد كحافز لتحسين أدائهم. هذا، وتؤدى الأمراض المتعلقة "بالوساطة والمحسوبية والمحاباة والفساد ..."، إلى ترقية عناصر غير كفؤة فى المناصب القيادية فى أحوال كثيرة، وعدم التعرض لبعض التجاوزات وضعف الأداء. وللاختصار نقول ان عملية تقويم أداء العاملين فى وزارة التربية والتعليم وفى أعضاء الجهاز الإدارى بالتعليم العالى تكاد أن تكون شكلية.

ومن جهة أخرى، لا يكاد أن يوجد نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى الحكومية ، سواء بواسطة الطلاب أو غيرهم، وحيث تخضع ترقياتهم لنظم خاصة (ليست فوق مستوى النقد). هذا، والأرجح ان تؤخذ بعض اشتراطات التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس والترقية إليها أيضاً بصورة شكلية[٢٢].

٣- العلاقة بين الشعارات المرفوعة والواقع التعليمى

يصعب حصر الحالات التى يختلف فيها واقع التعليم عن الشعارات المرفوعة بشأنه، إلى حد أنها تكاد أن تكون هى الأصل فى الواقع التعليمى وما عداها يكون بمثابة الاستثناء، ويشير هذا الواقع إلى "الشكلية" باعتبارها المسئولة عنه فى حالات كثيرة.

ونكتفى فيما يلى بذكر بعض الحالات، التى تتعلق بنقاط محورية فى التعليم، كأمثلة فقط فى السياق الحالى:

١- من أهم الشعارات التى طرحت خلال المؤتمر القومى لتطوير مناهج المرحلة الابتدائية (١٩٩٣) "النظر الى الأنشطة التربوية والمهارات على أنها الوسيط الأساسى فى الصفوف الثلاثة الأولى لاكتساب المهارات والخبرات العملية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية والموسيقية والجمالية، متكاملة فى ذلك مع تعليم القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية"[٢٣]، ومن خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإعدادى (١٩٩٤) طرح شعار "تمكين الطالب من مفاتيح المعرفة" (مما يشير إلى التعلم الذاتى والمستمر). ولسنا فى حاجة إلى القول بأنه بعد انقضاء ما يقرب من عشر السنوات من رفع هذه الشعارات، التى يفترض أن تأخذ طريقها إلى الواقع التعليمى، أنه لا توجد علاقة بين هذه الشعارات وواقع التعليم فى بلادنا[٢٤].

٢- إذا تجاوزنا عن بعض جوانب الغموض فى شعار "التميز للجميع" (كما يتم طرحه من قبل المسئولين)، فإن المؤكد أنه لم يتم اتخاذ إجراءات _ من قريب او بعيد _ لتحقيق ذلك فى الواقع التعليمى. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى الملاحظات التالية:

(١) تؤدى دراسة بعض محاولات رعاية "المتفوقين" و "النابغين" وبعض الطلاب المتميزين فى التعليم العالى إلى أنه لا يكاد ان يوجد نظام فعال لرعاية هذه الفئات الخاصة فى الوقت الحاضر، وذلك ربما باستثناء رعاية بعض المواهب فى بعض المدارس المتخصصة (مثل الباليه و الكونسرفتوار ... وهكذا)[٢٥].

(٢) لا تتوافر مادة إثرائية فى مجالات مختلفة، تساعد على رعاية الموهوبين والنابغين، كما لا توجد ميزات خاصة لهؤلاء الطلاب (مثل التقدم لامتحانات معينة مبكراً، إعفاءهم من بعض الامتحانات ... وغير ذلك).

(٣) يتركز الاهتمام على مجموعة من "المواد الدراسية" باعتبارها تمثل "علوم المستقبل". وذلك بالرغم من أن نقطة الانطلاق فى الفكر المعاصر هى تكامل المعرفة الإنسانية، وفى الفكر التربوى المعاصر "الذكاوات المتعددة" وضرورة الاهتمام بجميع

جوانب الشخصية، هـذا بالإضافة إلى الحاجة إلى التميز القومى على المستوى العالمى فى مجالات متنوعة.

وللوهلة الاولى نلمح أن مواد الدراسة موحدة على المستوى القومى (مع فرص محدودة للاختيار)، وأن مواد مثل التربية الرياضية والتربية الموسيقية والمجالات العملية .. وغيرها تعد من قبيل "المواد الثانوية" (وحيث لا تضاف درجاتها الى مجموع الدرجات)، وذلك إضافة الى "الشكلية" التى تتم بها تناول الأنشطة التعليمية وتدريس بعض هذه المجالات فى حالات كثيرة.

(٤) بالرغم من توافر العديد من مقومات البنية الأساسية لاستخدام التكنولوجيا فى التعليم، إلا أن واقع استخداماتها فى التعليم يعد محدوداً. وحتى الآن لم يتم تقديم برامج تعليمية فى الدراسة عن طريق الحاسوب (الكمبيوتر)، ولا تزال درجة الكمبيوتر لا تضاف إلى مجموع الدرجات، كما أن الحديث عن استخدام "الإنترنت" فى التعليم يظل فى أفضل الأحوال "غامضاً" (فى ضوء نظم التعليم والتقويم المتبعة على الأقل)، وقبل ذلك كله التباين فى استخدام أجهزة الحاسوب أصلاً فيما بين المدارس.

٤- التعليم الخاص

اعتبر المسئولون أن وجود نصوص قانونية لتنظيم ملكية مؤسسات التعليم الخاصة وإدارته والإشراف عليه تؤدى الى أن تكون الهيئات المالكة دائماً أو أقرب الى أن تكون "مؤسسات غير هادفة الى الربح"، مما يترتب عليه أن يحدد سياساتها ويتخذ قراراتها الأساسية "مجلس إدارة"، وأن يكون هناك تعاون "للصالح العام" بين مؤسسات التعليم الخاصة وجهات الإشراف الرسمية عليها. وبطبيعة الحال، فإن أصحاب المدارس والمعاهد الخاصة بل والجامعات الخاصة، يستكملون المتطلبات القانونية لإنشائها بصورة "شكلية"، بينما واقع الامر أنه يسهل لكل ذى عينين الإشارة الى صاحب او أصحاب المؤسسة التعليمية الخاصة بإسمه أو أسمائهم، وأنه يتم التعامل معه أو معهم بصفته او بصفتهم "الملاك" لهذه المؤسسات. ومن الطبيعى أن مطلب "الربح" يأتى فى مقدمة أهداف المؤسسة ومعايير نجاحها، وحيث تتراجع

مطالب التعليم (ومتطلباته مثل التدريب العملي او الميداني بأشكاله وأنواعه المختلفة، والأنشطة التعليمية ... الخ)، وحيث يخضع الطلاب لعديد من مظاهر الاستغلال والابتزاز (مما يتجاوز كثيراً الرسوم الدراسية المقررة)، كما يخضع أعضاء هيئة التدريس والعاملين لصنوف مختلفة من القهر وأيضاً الاستغلال، وذلك فضلاً عما يشيعه المالك / الملاك من محاولات للإفساد وشراء الذمم، وما يترتب على خبرة التعليم فى هذه المؤسسات من آثار نفسية واكتساب شبابنا – نتيجة لذلك – قيما "غير مرغوب فيها اجتماعياً".

والشيء الغريب أن التعليم الخاص فى أعتى الدول الرأسمالية تملكه وتديره هيئات خاصة "غير هادفة الى الربح" (بحق)، ولا يملكه أفراد. ومن هنا كان على سبيل المثال، نموذج "جامعة هارفارد" فى الولايات المتحدة الأمريكية، و"المدارس العامة"public schools فى إنجلترا. وتتعدد مصادر التمويل لهذه المؤسسات إلى جانب الرسوم الدراسية، فيساهم فيها عادة العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية ، وبعض الخريجين، إلى جانب مساهمة يختلف مداها من جانب الدولة. وتحرص هذه المؤسسات على أن تجذب الموهوبين والمتفوقين إليها بأن تخصص منحاً دراسية _ كاملة أو جزئية _ لهم، وأن تخصص نسبة لإعفاء بعض الطلاب "الفقراء" من الواعدين حيث يتم إعفاؤهم من نفقات الدراسة.

ومن اللافت للنظر أن هناك تجارب ناجحة لمؤسسات تعليم خاصة (وطنية) فى مصر، وإن كان يبدو أنها تشكل قلة، حيث يعد التعليم من المجالات "الجيدة" للاستثمار المالى فى مصر. ويكفى أن نشير الى أحد المعاهد التكنولوجية الخاصة والذى تم إنشاؤه فى إحدى المدن الجديدة وتملكه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى بها، والذى يلتزم بمعايير مشددة للقبول والدراسة والنجاح. وفى المقابل، ما زالت شركات القطاع الخاص بهذه المدينة _ وغيرها _ تتخاطف الخريجين، وذلك رغم أزمة البطالة الحالية.

مرة أخرى، فإن "الشكلية" فى تطبيق القانون وأحكامه مسئولة عن تدهور تعليم قطاعات هامة من أبنائنا، وتعرضهم لنماذج وقدوة سيئة مما يكون له آثار فردية واجتماعية بعيدة المدى، وذلك إلى جانب تعرض ذويهم ومعلميهم وغيرهم لمظاهر من الاستغلال البشع.

٥- تنظيمات المعلمين[٢٦]

تعد تنظيمات المعلمين أحد المجالات الأساسية لممارسة "الشكلية"،

فلدينا نقابة للمهن التعليمية (ونقابات فرعية لها) ونواد لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وبعض الروابط والجمعيات المهنية والعلمية (فى مجال التعليم)، وجميع هذه الهيئات تتم فيها "انتخابات حرة". ومع ذلك، فإننا لا نحتاج الى جهد يذكر لبيان ضعف الأنشطة النقابية والمهنية والعامة للعاملين فى مجال التعليم وأعضاء هيئة التدريس فى التعليم العالى. ويكاد أن لا يوجد خلاف حول غياب أو ضعف فاعلية نقابة المهن التعليمية ونقاباتها الفرعية فى الضغط من أجل تحسين اوضاع المعلمين او المشاركة الفعالة فى توجيه السياسة التعليمية وفى اتخاذ القرار التعليمى. كذلك، فلم نسمع عن أية منظمة تعليمية أهلية فى مصر لها إنتاج علمى متميز، وتصدر صحفا او كتباً متميزة، وتتيح للمعلمين خبرات متجددة ومشاركة فى تسيير أمورهم، على غرار العديد من الجمعيات فى دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية، ويتعقد الامر بصورة أكبر فى إطار الإدارة المركزية حيث يمتد ذلك إلى الممارسة اليومية لعمل المعلم[٢٧].

اما عن الروابط والجمعيات العلمية، فإنها محكومة بقانون تنظيم الجمعيات الأهلية سواء بصورته السابقة او المعدلة، والتى تؤدى إلى إضعاف حركتها وفاعليتها، وإخضاع كل ما تقوم به لوزارة الشئون الاجتماعية وللجهات الأمنية وللتفسيرات المختلفة لأنشطتها. اما نوادى اعضاء هيئة التدريس، فإنه يراد بها أن تتحول إلى "نوادى اجتماعية"[٢٨].

قضايا تتعلق بالتنوع

١- تنوع مادة التعلم

يدرس الطلاب فى مصر فى مرحلة التعليم قبل العالى مادة دراسية موحدة فى جميع الأقاليم والمحافظات والمدارس، رغم تنوع البيئات من حضرية وزراعية وساحلية وبدوية[٢٩]. كما أن المعلمين مطالبون "بتنفيذ" المنهج، دون أن يكون لهم دور فى اختيار مادته او الكتاب المدرسى المقرر. والأخطر من ذلك أن مادة الكتاب المدرسى تكتب - فى الغالب الأعم - على أنها تقدم معرفة "يقينية"، خلافاً لتوجهات العلم المعاصر، وبذلك تسهم فى زرع الجمود (الفكر الدوجماطيقى) فى الطلاب، وهو المقدمة الطبيعية للتطرف والإرهاب.

يحدث ذلك فى مصر - ومعظم دول العالم العربى - فى الوقت الذى تتنوع فيه مادة التعلم فى دول مختلفة من العالم، غرباً وشرقاً، حتى فى حال كونها دولا يطبعها الإطار المركزى للتعليم. فالأصل فى تلك النظم المركزية أن تقوم السلطات التعليمية فيها غالباً بتحديد الأهداف العريضة

للتعليم، والإطار العام له، ونواتجه المتوقعة عند نهاية كل مرحلة فى كل من المجالات الدراسية، مع ترك المجال مفتوحاً لاختيارات متعددة من جانب المعلم والطالب. ثم يتنافس الناشرون فى إعداد الكتب الدراسية، بما فى ذلك أدلة المعلم، ثم يترك لكل مدرسة أو إدارة تعليمية اختيار الكتاب المدرسى أو قد يستخدم أكثر من كتاب (فى تعليم مقرر معين فى فرقة معينة)[٣٠]. وكنتيجة لذلك، تختلف التوجهات والأساليب ومادة التعلم، وإن كانت تقود فى النهاية الى نواتج عامة فى نهاية المراحل التعليمية التى تقتصر غالباً على مرحلتين تقابل نهاية التعليم الأساسى، ونهاية المرحلة الثانوية. وبطبيعة الحال، لا يعنى بهذه النواتج العامة "تنميط" شخصية المتعلمين، وإنما – فى المحصلة النهائية إعدادهم للحياة العملية فى مجالات متنوعة و/أو إعدادهم للدراسة والبحث فى المستوى الدراسى الأعلى، وللتعليم المتجدد مدى الحياة، موظفين فى ذلك إمكانات التكنولوجيا المعاصرة.

والواقع انه لا معنى لمقررات موحدة على مستوى الأمة بغض النظر عن البيئة المحلية، ولا معنى لتعليم لا يوجد دور للمعلم فى اختيار مادته، ويمتد الأمر الى فقدان "مهنة التعليم" لقيمتها حال ان يقوم المعلمون "بتنفيذ" تدريس مادة معينة قد لا يكونوا مقتنعين بأهميتها وقيمتها. وإذا أضفنا إلى ذلك، فقدان الكثير من مادة التعلم التى يتم تقديمها فى المدارس لقيمتها التطبيقية فى المجالات الدراسية الأخرى، وفى الحياة العملية، فإنه من الطبيعى أن تصبح مادة التعلم عبئاً على كل من الطالب والمعلم، وأن تسود قيمة "البحث عن الشهادة وليس التعلم".

٢- تنوع أساليب التعلم

القاسم المشترك الأعظم لإسلوب التعليم المستخدم فى بلادنا هو "أسلوب المحاضرة"، مع القليل من التدريبات او التطبيقات العملية فى بعض المواد التى تقتضى طبيعتها ذلك (والتى غالباً ما تعد من المواد الثانوية مثل التربية الرياضية والاقتصاد المنزلى والمجالات العملية ... وهكذا).

وبرغم المدى الواسع لاستخدام المحاضرة، والذى يتراوح بين استخدامها لتقديم التكليفات التى يقوم الطلاب بأدائها والاتفاق على إسلوب معين لإعدادها وتوقيتات لالقائها .. وهكذا، وحتى ذكر قدر من المعلومات سواء المترابطة أو غير المترابطة، التى يمكن إقامة الدليل على احتمال صحتها أو التى تقبل "كحقائق" غير قابلة للنقاش، فإنه يرجح أن

الاستخدام الحالى للمحاضرة فى مدارسنا، بل وفى جامعاتنا ومعاهدنا العليا، يغلب عليه تقديم معلومات تتعلق بمادة دراسية معينة، دون أن تثير دوافع لدى المتعلمين نحو مزيد من الدراسة، ويفترض أن لها "قيمة فى حد ذاتها"، ولا نبالغ إذا قلنا انها غالباً ما تكون قديمة بمنطق التطور العلمى، وأنها تكرس "الحقائق المطلقة"(٣١).

وعلى الجانب الآخر، يغيب الاهتمام ـ أو يكون هامشياً أو شكلياً ـ بالجوانب العملية، والتكليفات البحثية والدراسات الميدانية (حتى على المستوى الجامعى)، والمشروعات بأنواعها، والتدريب الميدانى والعملى فى البيئة المحلية، وجمع البيانات (وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى ذلك)، وتحليل الأحداث الجارية ... وهكذا. وحتى فى حال استخدام مثل هذه الأساليب، لا تنعكس على الامتحانات، مما يجعلها تفقد مكانتها وأهميتها.

هذا، ومن اللافت للأنظار أن استخدام بعض المنتجات التكنولوجية مثل التليفزيون وأشرطة الفيديو والراديو والتسجيلات الصوتية والحاسوب والأقراص المدمجة ... وهكذا، فى الحياة العملية خارج أسوار مؤسسات التعليم يتجاوز استخدامها (النادر أو القليل) فى المواقف التعليمية.

ويرتبط باستخدام مادة وأساليب موحدة للتعليم والتعلم عدد من النتائج السالبة التى تهدد مستقبل البلاد، بعضها سبق التعرض لها والبعض الآخر لم يسبق، ويأتى فى مقدمتها نشر الجمود الفكرى ودعم التطرف والإرهاب، فقدان الاستمتاع بالدراسة – فى زمن اصبح فيه التعلم المستمر المتجدد ضرورة حياتية، انتشار عديد من القيم السالبة (سواء عن الدراسة أو العمل أو مهنة التعليم ... وهكذا)، إلى جانب فقدان الثقة بالذات وعدم القدرة على اتخاذ القرار والعمل الجماعى .. وغير ذلك من أعراض(٣٢).

٣- أساليب التقويم

من الطبيعى أن ترتبط أساليب التقويم بأساليب التعليم وبمادة التعلم. ومن ثم، فليس من المستغرب أن الامتحانات تعقد كل عام باستثناء المرحلة الابتدائية، منها امتحانان على مستوى المحافظة وامتحان على المستوى القومى فى مرحلة التعليم قبل العالى، وأن يعتمد الجانب الأكبر منها على الاختبارات التحريرية، وعلى أسئلة "الحفظ والتذكر" فى الغالب الأعم. ولا تكاد أن تختلف الصورة كثيراً فى التعليم العالى، باستثناء مزيد من الاختبارات

العملية فى مجالات دراسية معينة وأحياناً الشفوية أو الميدانية، وتقويماً لبعض التكليفات البحثية فى بعض الحالات [٣٣].

ومن مظاهر عملية التقويم فى بلادنا فى الجانب الأكبر من مدارس التعليم قبل العالى، وفى مؤسسات التعليم العالى الرسمية، تشكيل ما يعرف "بلجان النظام والمراقبة"، والتى تتولى الإشراف على جميع مراحل الامتحان، منذ وضع الأسئلة وحتى نتيجة الامتحان واعتمادها. ويبرر المسئولون الغرض من هذه اللجان، التى تستنفد جهوداً ووقتاً كبيراً وأموالاً طائلة، بأن الغرض منها "عدم التلاعب" فى الامتحانات ونتائجها .. الخ. ونشير فى هذا السياق إلى عدد من الملاحظات الهامة:

- الأصل أن يقوم المعلم بتقويم أداء طلابه، وأن يترك له حرية استخدام الوسائل التى يراها. وقد يتخذ مجلس معلمى الفصل (بالتعاون مع أولياء الأمور وبعض ممثلى الطلاب أحياناً) القرارات الأساسية بالنسبة للطالب.
- تجرى الاختبارات العامة فى الدول الأكثر تقدماً فى أضيق الحدود، وغالباً ـ كما سبقت الاشارة ـ عند الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسى وعند نهاية المرحلة الثانوية، وتزداد سبل التقويم وتوقيتاته غالباً فى مرحلة التعليم العالى. وتجدر الإشارة الى أنه – حتى فى حال الامتحانات العامة ـ فى مثل هذه الدول، يوجد مكون جزئى لحصيلة تقدير المعلم، نتيجة لاستخدامه أساليب متعددة من التقويم، كما قد لا تكون نتيجة بعض الامتحانات العامة فى هذه الدول سبباً فى التوقف عن مواصلة التعليم النظامى.
- بالرغم من ضياع الجهد والوقت والمال، فإن "لجان النظام والمراقبة" لم تمنع التجاوزات. وتجدر الإشارة الى أن تنوع أساليب التقويم، ومسئولية المعلم عن عملية التقويم، مطبقان فى مؤسسات التعليم العالى الأجنبية والخاصة فى مصر، وتتضمن الآلية الخاصة بذلك إمكانية تصحيح أى خطأ فى تقدير الدرجات، كما يرتبط بذلك غالباً مشاركة الطلاب فى تقويم معلميهم فى هذا المستوى من التعليم.
- تنتشر الظواهر المتعلقة بالدروس الخصوصية و"الغش فى الامتحانات" فى إطار الامتحانات المعتمدة على "الحفظ والتذكر"، بصورتها التى

تجـرى فـــى مؤسســات التعليــم الرسمية(ومن يتبع نظمها).

- يعـد إسـهام عمليـة التقويـم محـدوداً جداً، فى إطار النظـام الحـالى المتبـع بـهذا الشـأن، فـى عـلاج مشـكلات الطـلاب التعليميـة ورفـع مسـتوى أدائـهم، وذلـك فضـلاً عـن الجـانب المهمل الذى يتعلق بتعديل سلوكهم.

٤- نظم الالتحاق بالجامعات

إذا استبعدنا الجامعــة الأمريكيـة بالقـاهرة وبعـض مؤسسـات التعليـم العـالى الخاصـة فـى مصـر وبعــض المؤسســات التعليمية الأخرى كجامعة الازهر وأكاديميـة الفنون والكليات العسـكرية، فإن الالتحـاق بالجامعات والمعـاهد العليا يتـم عـن طريـق "مكتب التنسيق"، وهو مكتب مركزى يتبـع المجلس الأعلى للجامعات، ويقـوم بتوزيـع الطلاب الناجحين فى شهادة إتمام الدراسة الثانويـة العامـة وبعـــض الحـاصلين علـى شهادات إتمـام الدراسـة الثانويـة الفنيـة[٣٤] على مؤسســات التعليـم العـالى هـذه. أى أن هـذا المكتـب هـو "البوابـــة" الأساســية (الوحيدة) للالتحاق بمعظم مؤسسات التعليم العالى فى مصر، نتيجة الامتحانات المركزية (على مستوى إتمام الدراسة الثانوية).

ومنـذ عــام ١٩٩٦ طـرح الكـاتب ضرورة القضاء على مركزية الثانوية العامـة، وذلـك مـن منظـور تحقيـق اسـتقلالية الجامعـات، ولـما يحملـه هـذا الإجـراء مـن علاج لبعـض المشـكلات التعليميـة المزمنـة، وفـى مقدمتـها "الـدروس الخصوصيـة"[٣٥]. وبالرغم من مطالبة الرئيس بإجراء امتحـان الثانوية العامة على مستوى كـل محافظـة، إلا انه يبدو أن المسئولين فـى وزارة التربيـة والتعليم ما زالوا يقاومون هذا الاتجاه[٣٦].

والواقع أن مركزية الشهادة الثانوية ونظام الالتحاق بالجامعـات والمعـاهد العليـا فى مصر تعـد تعبـيراً عـن عـدم التنـوع فـى نظامنـا التعليمـى، إضافـة الى إعــلاء شـأن المركزية والتمسك بها، مما يعد مسئولاً عن العديد من "الأمراض" التعليمية والاجتماعية والاقتصاديـة التـى تـترتب علـى نظامنـا التعليمى الحالى.

٥- فرص التعليم المستمر

إن فـرص التعليم المسـتمر تعنـى ببساطة تعـدد الفرص التعليميـة، وإمكانيـة مواصلة عمليتى التعليم والتعلم فـى أى عمـر ومن أى مستوى تعليمى، وبلا حدود.

وإذا كـان حديثنـا فـى هـذا المقـال يتركز على التعليـم النظـامى، فـإن الأهميـة الكـبرى لهـذا النـوع مـن التعليم ترجـع بصـورة رئيسـية إلى أنـه يمثـل إحـدى حلقـات التعليـم المسـتمر، إذ يلعـب دوراً متميزاً فى إكساب الفرد مهارات الاتصال

وخاصة اللغة والرياضيات والفنون والخاسوب، وأساليب التعلم الذاتي، وبعض السلوكيات المتصلة بذلك.

وقد عنيت دراسة حديثة للكاتب بتناول فرص التعليم المستمر في مصر[٣٧]، وتوصلت إلى أن هذه الفرص محدودة. ونقتصر هنا على تناول بعض العناصر المتعلقة ببنية النظام التعليمي، وفرص التعلم الذاتي[٣٨]، إضافة الى النماذج الجديدة للتعليم العالي والتي تغيب عن الواقع المصري.

١- فيما يتعلق ببنية النظام التعليمي :

يمكن القول بأن بنية النظام التعليمي (نسق التعليم) في مصر تتمتع بدرجة عالية من الجمود، بل إنها كابحة لفرص التعليم المستمر. ومن أهم ما يشير إلى ذلك ما يأتي:

(١) يمكن ان تسير حركة الطلاب في اتجاه واحد فقط، نحو الأقل فرصاً في استكمال الدراسة، وتحديداً من المسار العام إلى المسار المهني في كل من المرحلتين الإعدادية والثانوية، ولكن من غير المسموح به التحويل من المسار الفني الى المسار العام.

(٢) توجد شروط إضافية وفرص محدودة لالتحاق خريجي التعليم الثانوي الفني بالتعليم الجامعي والعالي عموماً.

(٣) يشترط أن يلتحق خريجو المرحلة الثانوية بمؤسسات التعليم العالي في معظم الأحوال في نفس عام الحصول على الشهادة الثانوية (فقط).

(٤) لابد من استكمال عدد معين من سنوات الدراسة قبل التقدم لامتحانات نهاية المرحلة الثانوية. وينطبق نفس الشيء في التعليم العالي في الغالب الأعم.

(٥) لا يسمح بالتناوب بين الدراسة والعمل (أي الدراسة لفترة والعمل لفترة أخرى).

(٦) لا يسمح للدارسين المقيدين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية بالحصول على جانب من دراساتهم خارج هذه المؤسسات.

(٧) حتى مجال الالتحاق بالتعليم المفتوح يشترط الحصول على مؤهل سابق (شهادة إتمام الدراسة الثانوية) كمتطلب سابق للدراسة.

٢- فيما يتعلق بفرص التعلم الذاتى:

يصعب القول بأن التعلم الذاتى يمثل أحد أساليب التعلم فى مرحلة ما قبل التعليم العالى، وذلك بالنظر إلى أساليب التدريس السائدة وإلى طبيعة الورقة الامتحانية، كما يصعب لاعتبارات عديدة القول باستخدام "الإنترنت" فى التعليم فى هذه المرحلة التعليمية. والواقع أنه تبذل جهود فى مركز التطوير التكنولوجى فى وزارة التربية والتعليم فى عمل برامج تعليمية باستخدام الحاسوب، كما تقدم بعض وسائل الإعلام برامج تعليمية على الأرجح فى التليفزيون والراديو [٣٩]، إلا أن المشكلة الحقيقية لجميع هذه البرامج أنها تدور فى الغالب الأعم حول المناهج الحالية، ويقتصر العائد منها على تقديم أبعاد إضافية لثنائية المعلم والكتاب المدرسى، دون أن يكون لها عائد تعليمى يذكر فى إطار التعلم الذاتى، كما يتضح فى النهاية عدم الحاجة إلى المتطور منها من منظور الامتحانات المدرسية. فإذا انتقلنا إلى التعليم العالى (الرسمى)، فإننا سنجد أن الأمر ليس أفضل كثيراً، حيث يتم فى الغالب الاعتماد على الكتب المقررة (وكثيراً المذكرات) باعتبارها المصادر الأساسية للمعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الحاسوب وشبكات الاتصال الدولية فى التعلم الذاتى وفى التعلم المستمر فى مصر - بوجه عام - يظل هامشياً [٤٠]، رغم اهتمام الدولة مؤخرا بالتطوير التكنولوجى ومن سرعة انتشار أجهزة الحاسوب الشخصى والاشتراك المجانى فى خدمات الإنترنت. وفى تصورنا أنه لكى يحدث طفرة فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعليم والتعلم فلابد من نشر ثقافة المعلومات والاتصالات منذ الطفولة المبكرة ومن جعل دراسة الحاسوب إجبارية فى جميع مراحل التعليم (وأن تضاف درجاتها إلى المجموع)، مع التركيز على استخدام البرامج الجاهزة وشبكات الاتصال، والتوسع

فى استخدامها فى برامج التعليم عن بعد.

ج- نماذج جديدة للتعليم العالى [41]:

كانت الجامعة تعرف تاريخياً على أنها مجتمع لإبداع المعرفة المتقدمة ولتعليم مجموعة الصفوة من الشباب. ومنذ الستينيات، وضعت العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالى هذا الاعتقاد موضع التساؤل، وانطلقت فى توسيع مدى طلابها من صغار الراشدين الى الكبار منهم [42]. حتى أنه أصبح اليوم من مؤشرات التقدم، إلى جانب نسبة القيد الإجمالى فى التعليم العالى من الشريحة العمرية المقابلة ونسبة المقيدين والخريجين فى تخصصات معينة، أيضاً نسبة القيد فى "جامعة تعليم الكبار" university adult education [43]. ومن ثم فلقد نشأت نماذج جديدة للجامعات والتعليم العالى عموماً، يجمعها تجاوز الشروط "الشكلية" فى الالتحاق. وقد أصبح المقيدون فى التعليم العالى فى إطار مثل هذه الجامعات، يمثلون نسبا كبيرة من المقيدين فى التعليم العالى فى عدد من دول العالم [44].

كلمة ختامية ؛ الطريق نحو تطوير التعليم فى مصر

تؤدى مراجعة ما ورد فى هذا المقال إلى أن تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع، بمظاهرهما العديدة، يمثلان مفتاحين أساسيين لتطوير التعليم فى مصر.

ومع التحفظات الخاصة بأن نسق التعليم هو نسق فرعى من الثقافة المجتمعية، والتى هى بدورها تعد نسقا فرعياً للأنساق الخاصة بالثقافات الإقليمية والإنسانية، وإمكانية تعدد صور المستقبل بالنسبة لمصر، فإن الكاتب يلخص بعض المقترحات "الاستهدافية" لتطوير التعليم فى مصر كما يلى:

١- أن تقتصر وظيفة وزارة التعليم المركزية على تنظيم الجوانب الخاصة بالعلاقات الخارجية، والقيام بالاحصاءات التعليمية، والإشراف على البحث العلمى فى مجال التربية، وتقديم المشورة للمحليات .

٢- أن تشكل جميع المجالس المختصة بإدارة التعليم بالانتخاب على المستوى المحلى، وعلى مستوى المدرسة. وبحيث يتم توثيق علاقات الإدارات التعليمية والمدارس بمؤسسات البيئة المحلية، وبمناشطها المختلفة.

٣- أن تقتصر ملكية مؤسسات التعليم الخاصة على المؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

٤- أن يكون المعلم هو المسئول الأساسى عن تقويم أداء طلابه فى جميع مراحل التعليم.

٥- مقرطة نقابة المهن التعليمية ونقاباتها الفرعية، وإحياء أنشطة نوادى أعضاء هيئة التدريس، وإطلاق حرية العمل لمنظمات المجتمع المدنى (وضمنها المنظمات التى لها أنشطة تعليمية).

٦- تعدد المادة التعليمية المتاحة، ودور رئيسى للمعلم / المعلمين و/ أو الإدارة التعليمية فى اختيارها وتعدد وتنوع أساليب التدريس المستخدمة.

٧- إحداث تغييرات أساسية فى بنية النظام التعليمى بحيث يسمح بالتعليم المستمر.

٨- إجراء امتحان شهادات الثانوية على مستوى المحافظة، والاقتصار على إجراء هذا الامتحان، وامتحان آخر فى نهاية مرحلة التعليم الأساسى (قد لا تكون نتيجته تمثل قيداً على مواصلة الطالب لتعليمه).

٩- إنشاء جامعات تعليم الكبار والتوسع فى الجامعات المفتوحة (بدءا من أى مستوى تعليمى وأى عمر).

١٠- التوسع فى توظيف الحاسوب والإنترنت فى عمليات التعليم والتعلم.

ويختتم الكاتب هذا المقال من حيث ما ابتدأ منه من أن الوظيفتين الأساسيتين للتعليم هما تحرير الإنسان وتعظيم إسهاماته فى التنمية المطردة، وحيث تستمر عمليتا التعليم والتعلم من المهد إلى اللحد .. وأن التعلم هو الحياة بكل أبعادها، وهو المستقبل.

الهوامش

(١) للتفصيلات المتعلقة بتوضيح وشرح هذه العبارة، ولمسلمات الكاتب الأخرى عن التعليم، أنظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١). **التعليم في مصر ؛ الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (ضمن كتب مشروع مصر ٢٠٢٠). ص ص ٤٠ - ٥٢

(٢) يقصد "بالمجتمع المتعلم" أن يصبح التعلم موزعاً في كل زمان ومكان، وفي كل خلايا المجتمع. وقد قدم إدجار فور هذا المفهوم منذ عام ١٩٧٢ في عمله المعروف "تعلم لتكون" .

انظر :

إدجار فور (١٩٧٢). **تعلم لتكون**، ترجمة حنفي عيسى (١٩٧٤). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ص ٢١

مقتبس عن :

منير بشور (١٩٩٥). **التربية العربية ؛ التعليم في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**. السويد: دار نلسن. ص ٢٦

(٣) انظر : فايز مراد مينا، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٤) جاءت الشكلية مقابل الجوهرية في تحليل الكاتب للعناصر المكونة لأقطاب بعض سمات الشخصية المصرية. أنظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠٣). **قضايا في مناهج التعليم**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ص ص ٣٧-٤٠ (وبوجه خاص ص ٣٧)

(٥) نعني بالقضايا المتعلقة بالشكلية تلك القضايا المتعلقة بتجاوز الشكلية. ونستخدم حتى نهاية هذه الدراسة تعبير "الشكلية" في سياق إصلاح التعليم في مصر كي يشير إلى تجاوز الشكلية (وذلك للاختصار).

(٦) يقصد بالنسق مجموعة من العناصر (الأنساق الفرعية) التي ترتكز على علاقات متداخلة فيما بينها. وهذا يتضمن أن تغيير أحد عناصر النسق يؤدي إلى تغيير عناصره الأخرى.

انظر :

رشدي لبيب وفايز مراد مينا (١٩٩٣). **المنهج ؛ منظومة لمحتوى التعليم**، الطبعة الثانية. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية. ص ٢٠

(٧) الأصح استخدام مصطلح "كوكبة" عن "عولمة" باعتبارها ترجمة للمصطلح الانجليزي globalization ،

ويقصد بالكوكبة "ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراء حكومي".

انظر :

إسماعيل صبرى عبد الله (١٩٩٩). "توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة"، **أوراق مصر ٢٠٢٠**، ٣. القاهرة : منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط. ص ص ٧-٨

فمثلاً، توصلت دراسة مصر ٢٠٢٠ إلى خمسة بدائل لصورة المجتمع المصرى عام ٢٠٢٠، هى:

- سيناريو مرجعى أو اتجاهى يعبر عن المحافظة على الاتجاهات العامة الراهنة.
- ثلاثة سيناريوهات تدعى الابتكارية فى عنصر أو أكثر من العناصر الحاكمة لحركة المجتمع المصرى. وهذه السيناريوهات هى: سيناريو "الدولة الإسلامية" وسيناريو "الرأسمالية الجديدة" وسيناريو "الاشتراكية الجديدة".
- سيناريو " التآزر الاجتماعى" أو "السيناريو الشعبى" المعبر عن حل وسط يمكن أن تلتف حوله قطاعات عريضة من الشعب المصرى.

إبراهيم العيسوى وآخرون (ديسمبر ١٩٩٨). "بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠"، **أوراق مصر ٢٠٢٠**، ٢. القاهرة : منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط. ص٨

(٩) على سبيل المثال، يمكن وصف صورة المجتمع المصرى عن طريق دراسة العناصر الآتية:

- القوى الاجتماعية الغالبة والنخبة السياسية المرتبطة بها.
- نهج اتخاذ القرارات لإدارة شئون المجتمع والدولة.
- البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.
- البشر، والتعليم والتعلم والتدريب كعوامل حاكمة لتنميتهم.
- أداء وتنافسية الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية.
- التعامل مع قضايا ذات أهمية خاصة، وبخاصة الفقر والبطالة والفساد والإساءة للشعور الوطنى.

-الموارد الطبيعية والبيئية.
-نسق القيم المتوائم مع توجهات النخبة الحاكمة (وإن لم تدع إليها النخبة الحاكمة صراحة).
-المكانة الإقليمية والعلاقات الدولية.
-موقف الجماهير والقوى المعارضة والتناقضات الناشئة.
انظر : المرجع السابق، ص ص ١٢-١٣.

(١٠) لا يشترط أن يكون المجتمع المستهدف أو التعليم المستهدف هو ما يعبر عن صورة الواقع في المستقبل. وقد يمثل "السيناريو الاستهدافي" أحد سيناريوهات المستقبل في الدراسات المستقبلية. وعندئذ تكون نقطة البدء هي مجموعة أهداف محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل، يتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية متناسقة، ثم يرجع كاتب السيناريو من المستقبل إلى الحاضر لكي يكشف المسار أو المسارات الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوه أو الصورة المستقبلية المبتغاه.
انظر :
إبراهيم العيسوى (يوليو ١٩٩٨). "السيناريوهات ؛ بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠"، أوراق مصر ٢٠٢٠، ١. القاهرة : منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الأوسط. ص ٧-٨.

(١١) أحدث تقديرات الإنفاق العائلى على الدروس الخصوصية فى مصر ١٢ مليار جنيه سنوياً، وتأتى فى مقدمة أسباب إسهام هذا الإنفاق فى أزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى.
انظر :
محمود عبد الفضيل (فبراير ٢٠٠١). "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى"، **وجهات نظر**، ٢٥، ص ص ١٦-١٩. ص ١٧
والجدير بالذكر، أن ظاهرة الدروس الخصوصية لم تعد قاصرة على مرحلة التعليم قبل العالى، وإنما امتدت إلى عديد من الكليات الجامعية ومعاهد التعليم العالى.

(١٢) انظر :
فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ٢١٥ ٢١٦.

(١٣) وذلك إلى جانب اهتزاز صورة "المعلم" و "المسئول" .. وهكذا، وصورة "المجتمع بأكمله"، فضلاً عن وضع

تساؤلات حول مصداقية التعليم والشهادات التى يتم منحها نتيجة له . ومن الغريب أن يعلو الصراخ عندما "يغش مهندس فى مواد البناء"، وأن يتباكى الناس على "الرشوة والفساد" و"الصراعات غير الأخلاقية" .. الخ، ويتناسون أن قطاعاً كبيراً منهم أسهم فى تهيئة المناخ لذلك، وأنهم قد برروا لأنفسهم ذلك تحت دعاوى مختلفة.

(١٤) سواء لزيادة فرص حصولهم على الدروس الخصوصية أو حصولهم على بعض الشهادات الأجنبية المعادلة للثانوية العامة (والتى تتطلب ثراء خاص) وتؤهل للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى الرسمية فى مصر خلافا لما يحدث فى العالم، أو لغير ذلك من أسباب.

(١٥) الأفكار الأساسية فى مجال إدارة التعليم، مأخوذة عن :

المرجع السابق، ص ص ١٣٥ - ١٤٢.

انظر :

National Center for Educational Research and Development (1996). **Development of Education in Arab Republic of Egypt 1994/95-1995/96,** A report presented to the International Conference on Education, Forty-fifth session, Geneva, 1996.

(١٦) وإذا كان من المتعذر تناول هذه الأوضاع فى السياق الحالى، فيكفى أن نشير إلى أن المحافظين ورؤساء المدن والأحياء والعمد يتم تعيينهم دون انتخابات، وأن انتخابات المجالس المحلية قد بدأت قريباً نسبياً فى نفس الإطار العام لأوضاع الانتخابات فى مصر، وأنه لم يتضح بعد معالم تقاليد تتعلق بممارستها للدور الرقابى والمساءلة، كما لم يتضح أيضاً إلى حد ما بعض جوانب العلاقة بين السلطات المحلية والسلطات المركزية.

(١٧) وذلك رغم الاحتفاظ بممثلين "رمزيين" لهم، كما يحدث فى المؤتمرات القومية لتطوير التعليم أو فى مؤتمرات الكليات أو الأقسام (حال انعقادها) .. وهكذا. وما نتصوره أن مثل هذه المؤتمرات والمجالس يجب أن تكون مسبوقة بدراسات واستطلاعات للرأى تمثل مجتمع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ...، دون اقتصار على هذا التمثيل الرمزى. بل ويجب أن يتم تفاعل مبنى على

صيغ "مؤسسية" مستقرة، لا تتسم بالطابع الوقتى.

(١٨) وذلك جنباً إلى جنب مع التدخل فى انتخابات الاتحادات الطلابية، سواء كان ذلك بصورة تتيحها لائحة هذه الاتحادات، أو بغير ذلك من صور. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الحالات الاستثنائية حيث تكون هذه المجالس ذات فاعلية أكبر، وهو الأمر الذى يستند أساساً إلى اعتبارات تتعلق بشخصية المسئول، والأعضاء المنتخبين أنفسهم، وأوضاع المؤسسة التعليمية، دون أن يستند ذلك إلى قواعد وتقاليد تحكم تشكيلها وعملها.

(١٩) وذلك مثل العزوف عن المشاركة فى الانتخابات والأنشطة، أو عدم التمسك بحقوقهم فى مجالات عديدة، اذ توجد مساحة ما – يختلف مداها باختلاف مرحلة التعليم وموقع الأفراد فيها ـ لمارسة هذه الحقوق.

(٢٠) لا نعنى بالأساس العلمى فى السياق الحالى ضرورة الاستناد إلى "بحوث أكاديمية"، ولا حتى إلى "بحوث إجرائية"، وإنما ـ على الأقل ـ إلى منطق مناسب يأخذ فرصة مناسبة للنقاش والحوار الجاد على مستويات متعددة.

(٢١) من حيث أن يكون المرشح "ملتزماً ـ فى عمله ومسلكه بواجباته ومحسنا أدائها". أنظر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٩٩٧). **قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات**، الطبعة الثانية عشرة المعدلة. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ص ٣١–٣٤. وتجدر الإشارة إلى أنه أيضاً توجد عدد من القضايا الإدارية الأخرى فى التعليم المصرى، وذلك مثل تضخم الجهاز الإدارى، واستخدامه فى جميع مراحل ونوعيات التعليم الحكومى (على الأرجح) أساليب متخلفة فى أداء عمله (يدوية ودفترية فى الغالب)، مما يترتب عليه نتائج سلبية متعددة، ومما لم نتناوله فى السياق الحالى.

(٢٢) وزارة التعليم (أكتوبر ١٩٩٤). **مشروع مبارك القومى؛ انجازات التعليم فى ٣ أعوام**. القاهرة : وزارة التعليم قطاع الكتب. ص ٤٦

(٢٣) لبيان الأوضاع الحالية فى التعليم فى الحالين، أنظر:
فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ١٤٤ ١٤٦، ص ص ١٥٨–١٥٩.

وأيضاً من أمثلة الشكلية فى تنظيم هذه المؤتمرات تلك المشاركة الرمزية للطلاب وأولياء الأمور والمعلمين وغيرهم، دون أن يتم ـ كما سبقت الإشارة ـ إعداد دراسات عن آراء هذه المجموعات، التى من المؤكد أن من حضر المؤتمر منهم لم يكن عينة ممثلة أو حتى قريبة من التمثيل لها. كذلك، فلقد تصور المسئولون فى تبسيط زائد بل ونقول مخل أن إلقاء عدد من المحاضرات فى حدود ساعتين من قبل بعض أفضل قادة الفكر المتنورين فى مصر فى مجالات مختلفة كفيل بأن يؤدى إلى تغيير هذا التراث "التقليدى" (ولا نقول "المتخلف").

(٢٤) انظر : المرجع السابق، ص ص ١٧٨ ـ ١٨٠.

(٢٥) انظر : المرجع السابق، ص ص ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢٦) وتشير دراسة عن مستوى معلم المرحلة الأولى بمصر إلى أنه "يبدو أن حرية المعلم فى عمله محدودة جداً، فليس أمامه فرص إبراز ذاتيته وإطلاق طاقاته وإمكاناته وإبداعه، فهو محاصر بتعليمات صادرة من جهات أعلى منه. فمازال يتقبل الخطة والمقرر والكتاب المدرسى وأساليب التقويم من أجهزة مركزية وما عليه إلا أن يلتزم بتنفيذها حرفياً".

كلية التربية جامعة عين شمس (١٩٨٢). مستوى معلم المرحلة الأولى (بمصر). القاهرة: كلية التربية جامعة عين شمس (استنسل). ص ١٦١

ولا يمكن القول بحدوث اختلافات هامة من الناحية الفعلية منذ ذلك الوقت، حتى بافتراض مشاركة "ممثلين" عن المعلم فى بعض "المؤتمرات أو المهام".

(٢٧) جاء فى أهرام الجمعة ١٢ نوفمبر ١٩٩٤ أن لجنة التعليم بمجلس الشعب "أعربت عن تأييدها لقرارات ... وزير التعليم، بشأن ضرورة احترام الدستور والقانون بتأكيد ممارسة أساتذة الجامعات العمل السياسى والوطنى من خلال القنوات الشرعية، وهى الأحزاب السياسية ومجلسا الشعب والشورى وغير ذلك من التنظيمات السياسية وأن يقتصر نشاط أندية هيئة التدريس على الأغراض التى أنشئت من أجلها".

والطريف أنه قد جاء فى نفس العدد فى صدر الصفحة الثالثة فى معرض

تلخيص العناصر الرئيسية لخطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة "توسيع قاعدة المشاركة بالرأى والعمل فى قضايا الوطن" كأحد متطلبات فترة ولايته الثالثة، مع إشارات متكررة فى الخطاب إلى المهام الملقاة على عاتق أساتذة الجامعات.

(٢٨) حتى فى الحالات المحدودة التى يوجه فيها الطلاب لجمع معلومات عن بيئاتهم أو محافظاتهم فانه على الأرجح إما أن يتم إغفالها أو يتم تقديم إجابات نمطية بشأنها على مستوى المحافظة.

(٢٩) تقوم المدارس فى بعض الدول بتوفير نسخ من الكتاب المدرسى أو الكتب المستخدمة فى تدريس مادة معينة فى مجال معين، وفقا لعدد تلاميذ الفصل الدراسى، بحيث يكون من المتاح لكل طالب استعارتها وإعادتها عند نهاية العام الدراسى.

(٣٠) ويكمل هذه الحلقة الاعتماد فى تعليمها على مصدر واحد هو الكتاب المدرسى، إضافة إلى الاعتماد فى تقويم أداء الطلاب على الامتحانات القائمة على الحفظ والاسترجاع. ومن المؤسف أن جامعاتنا تنفق ملايين الجنيهات فى "دعم الكتاب الجامعى" الذى يكرس وجود مصدر واحد للمعرفة، وفى كثير من الأحيان يقدم صورة ممسوخة لبعض الوقائع العلمية (وكثيراً ما يكون فى صورة مذكرات).

(٣١) لم نناقش فى هذا السياق الدعوة إلى وحدة المعرفة "تكامل المنهج"، وما يرتبط بذلك من دراسات عبر معرفية transdisciplinary ، والتى تمثل روح العلم المعاصر ومنهجيته، وذلك بالنظر إلى أن المحاولات الخاصة بتطبيق ذلك فى مجال التعليم فى مراحله المختلفة لم تستقر بعد، وتأخذ حالياً الصورة التجريبية فى حالات عديدة. وإن كان يتحتم على نظامنا التعليمى الاستعداد لمواجهة ذلك، وما يترتب عليه من نتائج سواء فى مادة التعلم، أو أساليب التعلم أو أساليب التقويم .. وغيرها.

(٣٢) توجد تحفظات تتعلق باستخدام أساليب التقويم الشفوية والميدانية والبحثية، سواء فيما يتعلق بعدم استناد التقديرات فيها إلى بعض المعايير التى يمكن الاتفاق عليها، أو تتعلق بمستوى الإجابات والأعمال المقدمة، أو عن أساليب إجرائها ..

وغير ذلك، جنباً إلى جنب مع بعض جوانب القصور في الاختبارات "العملية". كذلك، فلن نناقش هنا تقويم ما يتعلق بالجوانب الوجدانية، وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه تقويم هذا المجال وحدوده على المستوى العالمي.

(٣٣) حيث يتم قبولهم في المعاهد العليا في بعض التخصصات، كما يتم قبول نسبة محدودة منهم في الجامعات بشروط خاصة، غالباً ما تتضمن إجراء معادلة في إحدى أو بعض مواد الدراسة. هذا، وقد يتم إجراء اختبارات خاصة في "القدرات" عند الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد. كذلك يتم قبول نسبة معينة من الحاصلين على الشهادات "المعادلة" الممنوحة من بعض وزارات التربية والتعليم العربية والأجنبية (وهيئات الامتحانات بها). وتوجد تحفظات أساسية على نظم القبول المتبعة في هذه الشهادات، وبخاصة الشهادة البريطانية IGCSE.

(٣٤) انظر :

فايز مراد مينا (٢٢ مايو ١٩٩٦). "ضرورة استقلال كل جامعة والقضاء على مركزية الثانوية العامة"، جريدة **الأهالي**، ص ٥.

(٣٥) جاء في الصفحة الأولى من عدد جريدة الأهالي الصادر في ٦ فبراير ٢٠٠٢ تحت عنوان "مبارك يطالب بإجراء امتحانات الثانوية العامة .. على مستوى كل محافظة" ما يلي:

"... وتساءل الرئيس خلال افتتاحه لمدينة مبارك للتعليم في السادس من أكتوبر: لماذا لا تكون امتحانات الثانوية "لا مركزية" على مستوى المحافظات، وعندما رد وزير التعليم بأن مركزية امتحانات الثانوية العامة لتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الطلاب بأنحاء الجمهورية، طلب الرئيس دراسة تولي لجنة موحدة على مستوى الجمهورية، وضع الأسئلة لكل محافظة على حدة لتتناسب الأسئلة مع طبيعة المحافظة سواء كانت حضرية أو ريفية أو ساحلية".

انظر :

فايز مراد مينا (٣ إبريل ٢٠٠٢). "تكافؤ الفرص .. في التعليم وليس في الامتحان"، **جريدة الأهالي**، العدد رقم ١٠٧٠، ص ٩.

وأيضا الرد على هذا المقال في العدد التالي للجريدة:

حامد عمار (١٠ إبريل ٢٠٠٢).
"تكافؤ الفرص فى التعليم وفى الامتحان أيضاً"، **جريدة الأهالى**، العدد ١٠٧١، ص ٧.

(٣٦) انظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع سابق، ص ص ١٤٣ ١٥٥.

(٣٧) ولا نتناول فى السياق الحالى العناصر الآتية: الارتداد إلى الأمية، برامج تعليم الكبار، برامج الانتساب الموجه والتعليم المفتوح، برامج التدريب، إسهام وسائل الإعلام.

انظر : المرجع السابق.

(٣٨) الأرجح أن البرامج التعليمية تعد تكراراً لموقف الفصل الدراسى، وفى حال البرامج التليفزيونية لا تتم الافادة من إمكانات التليفزيون فى أغلبها. هذا فضلاً عن أن بعض هذه البرامج يتم عرضه من خلال قنوات تليفزيونية مشفرة، لا يستطيع الفقراء وقطاعات عريضة من الفئات الوسطى استخدامها.

(٣٩) تحوز نسبة صغيرة للغاية (٥,٨ من كل ألف من السكان عام ١٩٩٦) على أجهزة حاسوب شخصى، وتقترب نسبة المشتركين فى الإنترنت من الصفر (٠,٣١ من كل عشرة آلاف من السكان فى يوليو ١٩٩٧). وبالرغم من أن أجهزة الحاسوب الشخصى آخذة فى الانتشار ومن التسهيلات المقدمة للحصول عليها والاشتراك المجانى فى شبكة الإنترنت، فإنه يبدو أنه مازال دور الحاسوب وشبكات الاتصال الدولية فى التعلم المستمر فى مصر هامشياً.

البيانات السابقة مأخوذة من:

البنك الدولى للإنشاء والتعمير/ البنك الدولى (١٩٩٩). **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩/٩٨ "المعرفة طريق إلى التنمية"**. واشنطن : البنك الدولى. ص ص ٢٢٦ ٢٢٧

(٤٠) انظر :

فايز مراد مينا (البحرر) (يناير ٢٠٠١)." التعليم العالى فى مصر ؛ التطور وبدائل المستقبل"، **أوراق مصر ٢٠٢٠**، ٥. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ص ص ٣٦-٣٧

(٤١) انظر :

Kasworm, C.E. (1994).

Torsten and T.Neivelle Postlethwaite (Eds.), **The International Encyclopedia of**

Education, Second edition (pp. 6547-6551). P. 6547

(٤٢) وقد جرى العرف على الإشارة إلى المتعلمين الكبار في جامعة تعليم الكبار بصفات مختلفة، مثل: "الطلاب الناضجين" أو "الطلاب العائدين للالتحاق" أو "الطلاب لبعض الوقت" أو "طلاب التعليم المستمر" أو "طلاب الفرصة الثانية" أو "الأكبر من الطلاب الراشدين"، وأيضاً "تاركوا المدرسة".

انظر : Ibid, p. 6548

(٤٣) ولعل إلقاء نظرة سريعة على نسب قيد الطلاب (٢٥ عاماً فأكثر) في برامج المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات كنسبة من جملة القيد في الجامعة في بعض الدول توضح لنا حجم هذه الظاهرة: السويد (٦٥,٩٪) ، ألمانيا (٥٠,٦٪)، الصين (٤٩,٠٪)، فنلندا (٤٧,٢٪)، النرويج (٤٥,٠٪)، النمسا (٤٤,٨٪)، الولايات المتحدة (٤١,٠٪)، أستراليا (٤٠,٣٪)، كندا (٣٧,٠٪)، المملكة المتحدة (٣١,٨٪) بخلاف طلاب الجامعة المفتوحة)، إسرائيل (٣٠,٧٪)، أسبانيا (٢٣,٥٪)، فرنسا (١٦,٢٪)، الدانمرك (٩,١٪)، فنزويلا (٧,٣٪)، بلجيكا (٤,٨٪). وذلك وفقا لأحدث البيانات المتاحة، وهي تتراوح بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ويتوقع إزدياد هذه النسب الآن، حيث يلاحظ أن حوالى نصف الدول المشار إليها لم يكن بها نظم لتعليم الكبار على المستوى الجامعي في أوائل الثمانينيات، وكذلك الاتجاه نحو تزايد تلك النسب بصورة واضحة في الدول التي كانت توجد بها هذه النظم.

انظر : Ibid, p. 6548

(ولاحظ أن البيانات الخاصة بألمانيا والنمسا والدانمرك تتضمن مجموعات أخرى من الطلاب).

دراسات

الفقر فى العالم ..... د. سمير أمين

الطليعة الوفدية .... د. رفعت السعيد

العولمة المرحلة الأخيرة للرأسمالية ... نبيل قرنفلى

دليل ما بعد الحداثة .... وجيه عبد المسيح

الفقر في العالم، الإملاق، والتراكم الرأسمالي

سمير أمين

ترجمة : سعد الطويل

الخطاب الشائع اليوم، عن "الفقر" وضرورة القضاء عليه، أو على الأقل التقليل من حجمه، وهو خطاب الإحسان بأسلوب القرن التاسع عشر، الذي لا يتصدى للسؤال عن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج "الفقر" في حقبة يسمح فيها التقدم العلمي والتقني المتوفر لدى البشرية بالقضاء عليه نهائياً.

الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة

كانت جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات فلاحية، وكانت زراعتها تحكمها أشكال مختلفة من المنطق، ولكن جميعها تختلف عن منطق الرأسمالية في مجتمع السوق، وهو تحقيق أقصى ربح لرأس المال.

وتستعد الزراعة الرأسمالية، ممثلة في أغنياء الفلاحين الجدد، أو الإقطاعيين الذين يستخدمون الأساليب الحديثة، أو المزارع الشاسعة للشركات متعدية الجنسية أو رأس المال الزراعي، للهجوم على الزراعة الفلاحية، وقد تلقت الضوء الأخضر لذلك من منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وهناك ضحايا كثيرون لهذا الهجوم أغلبهم من الفلاحين في العالم الثالث الذين يكونون اليوم نصف الإنسانية.

والزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريباً، في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سوى بضع عشرات الملايين من الزارعيين، الذين لم يعودوا "فلاحين" تقريباً. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة الراجعة لكل منهم، تتراوح ما بين مليون ومليوني كيلوجرام مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالي نصف الإنسانية - ٣ مليارات من البشر. وتنقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسمدة، وقاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجية هؤلاء الفلاحين ما بين ١٠ آلاف، و ٥٠ ألف كيلوجرام مكافئ للفرد. ولكن إنتاجية الفلاحين الذين لم يحصلوا على التكنولوجيات الجديدة فتصل إنتاجية الفرد فيها إلى حوالي ١٠٠٠ كيلوجرام فقط.

وهكذا ارتفعت النسبة بين إنتاجية الزراعة الأفضل تجهيزاً وتلك الراجعة للفلاحين الفقراء، من ١٠ إلى ١ قبل عام ١٩٤٠، إلى ٢٠٠٠ إلى ١ اليوم! وبعبارة أخرى، فإن معدل ارتفاع الإنتاجية في الزراعة قد فاق معدلها في الأنشطة الأخرى بمراحل. وفي الوقت نفسه، أدى هذا إلى تخفيض الأسعار النسبية لمنتجات الغذاء (بالنسبة لمنتجات الصناعة والخدمات)، إلى خُمس ما كانت عليه منذ ٥٠ عاماً. والمشكلة الزراعية الجديدة هي نتيجة هذا التطور غير المتكافئ.

جمعت الحداثة دائماً، بين بعد بناء وهو التراكم الرأسمالي، وتقدم قوى الإنتاج، وبين أبعاد مدمرة تجعل من الإنسان مجرد الحامل لقوة العمل، والتي صارت بدورها سلعة، وكثيراً ما دمرت بعض القواعد الطبيعية لإعادة إنتاج القدرة الإنتاجية، والحياة، وكذلك استقطبت توزيع الثروة على مستوى العالم. والحداثة كانت على الدوام، تضم البعض كلما خلقت الأسواق المتوسعة مجالات للعمل، وتستبعد أولئك الذين فقدوا مكانهم في الأنظمة السابقة ولم يجدوا مكاناً في النظام الجديد. وفي المرحلة الصاعدة من تاريخها، كانت الرأسمالية تضم الكثيرين، مع استمرار عملية الاستبعاد. أما الآن، فهي تستبعد جماهير غفيرة من الناس في مجتمعات العالم الثالث الزراعية في حين لا تضم إلا القلة.

والقضية المثارة هنا، هي بالضبط ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر بالنسبة للملايين الثلاثة من البشر الذين ما زالوا يعيشون وينتجون في المجتمعات الفلاحية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

فما الذي سيحدث إذا عوملت الزراعة، وإنتاج الغذاء كأي سلعة أخرى تتعرض للمنافسة في سوق مفتوح وغير مقنن، كما تقرر من ناحية المبدأ في اجتماع منظمة التجارة العالمية (في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١)؟ وهل سيدفع ذلك إلى التوسع في الإنتاج؟

يمكن للمرء أن يتصور أن الطعام الذي يدفعه للسوق المليارات الثلاثة من فلاحي العالم الثالث بعد أن يضمنوا لأنفسهم حد الكفاف، يمكن أن ينتجه بدلاً من ذلك عشرين مليوناً من مزارعي العصر الحديث. ولضمان نجاح هذا البديل، سيحتاج الأمر لنقل مساحات كبيرة من أجود الأراضي لهؤلاء المزارعين الجدد (وطبعاً ستؤخذ هذه الأراضي من المجتمعات الفلاحية الحالية)، وإلى رأس المال (لشراء المعدات والمدخلات الزراعية)، وإلى الوصول إلى الأسواق. وسينجح هؤلاء المزارعون في المنافسة مع المليارات من الفلاحين الحاليين، ولكن ما الذي سيحدث لتلك المليارات من البشر؟

في ظل هذه الظروف، يعني القبول بمبدأ المنافسة في المنتجات الزراعية والغذاء، كما تفرضه قواعد منظمة التجارة العالمية، القبول باستبعاد المليارات من هؤلاء المنتجين غير القادرين على المنافسة خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سيحدث لهذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق؟ أية تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، منتظرة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتى مع افتراض معدل نمو خيالي مستمر قدره، ٧٪ سنويا، لا يمكن أن يستوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي.

والحجة الرئيسية التي تقدم لتبرير مبدأ المنافسة الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية، هي أن مثل هذه التنمية قد نجحت بالفعل في أوروبا والولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث أنتجت مجتمعاً حديثاً، غنياً، حضرياً/صناعياً، وما بعد صناعي، يتضمن

زراعة قادرة على إطعام الأمة وتصدير الفائض من الطعام. فلماذا لا يمكن تكرار هـذه التجربـة في بلدان العالم الثالث المعاصر؟

وهذه الحجة تتغافل عن عنصرين أساسيين يجعلان تكرارها في بلدان العالم الثالث مسـتحيلاً تقريباً. الأول هو أن التجربة استغرقت مـن أوروبـا فـترة قـرن ونصـف مـن الزمـان، مـع وجـود صناعات تستخدم تكنولوجيا كثيفة العمالة. والتكنولوجيا الحديثة تستخدم عمالـة اقـل بكثـير، وسيكون على القادمين الجدد أن يسـتخدموا هـذه التكنولوجيـات إن كـانت صادراتـهم الصناعيـة ستحتل مكاناً منافساً في السوق العالمي. والثاني، أنه طوال تلك الحقبة الانتقالية، وجدت أوروبـا حلاً لمشكلة تزايد السكان في الهجرة إلى الأمريكتين.

لقد كانت دوائر واسعة من اليسار تقبل دائما القول بأن الرأسمالية قد نجحت في حل المشـكلة الزراعية في مراكزها المتطورة، ومن الأمثلة علـى ذلـك كتـاب كـارل كاوتسـكي الشـهير "المشـكلة الزراعية" الذي كُتب قبل الحرب العالمية الأولى. وقد ورثت الأيديولوجيـة السوفيتية هذا المفهوم، وعلى أساسه بدأت التحديث بأسلوب المزارع الجماعية الستاليني بما حققه مـن نتـائج محـدودة. وما جرى تجاهله هو أن الرأسمالية، وإن كانت قد "حلت" المسألة الزراعية في مراكز النظـام، قـد خلقت مسألة زراعية جديدة ذات حجم هـائل، لا تسـتطيع حلـها إلا بالإبـادة الجماعيـة لنصـف الإنسانية في التخوم. وفي معسكر الماركسية، كانت الماوية وحدهـا الـتي قـدرت الحجـم الصحيـح لهذا التحدي. وهذا دليل على أن من يتهمون الماوية "بالانحراف الفلاحي"، إنمـا يثبتـون بذلـك أنهم لا يمتلكون الأساس لفهم ماهية الرأسمالية الإمبريالية ، لأنهم يكتفون بخطاب مجـرد عـن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في عمومه.

والحداثة عن طريق تحرير الأسواق كما تنادي بها منظمة التجارة العالمية، ومؤيديها، تضـع في النهاية جنباً لجنـب، إنتـاج الغـذاء علـى المستوى العـالمي، علـى يـد المزارعـين، الحديثـين، المنافسين، الموجودين أساساً في الشمال، وإن انضم إليـهم في المستقبل بعـض الجيـوب في الجنـوب كذلك، مع تهميش، واستبعاد، وإفقار أغلبيـة الثلاثـة مليـارات مـن الفلاحـين في العـالم الثـالث اليوم، ثم في النهـاية "ركنهم" في نوع من المحميات. وهي حتى لا تجمع بين هذيـن الاتجـاهين،

وهما: الخطاب المنادي بالتحديث والكفاءة الإنتاجية، مع مجموعة سياسات ذات مضمون بيئي- ثقافي-للمحميات يسمح للضحايا بالعيش في حالة من الضنك المادي (والبيئي). وهذان الجناحان للسياسة قد يتكاملان بدلاً من التعارض.

فهل يمكننا تخيل بدائل أخرى تُقدم للمناقشة على نطاق واسع؟ بدائل تسمح باستمرار الزراعة الفلاحية خلال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشرين، ولكنها تتابع في الوقت نفسه، عملية من التقدم التكنولوجي والاجتماعي؟ وبهذه الطريقة، يحدث التغيير بمعدلات تسمح بانتقال متدرج للفلاحين إلى أعمال غير زراعية وغير ريفية.

وهذه الأهداف البديلة تفترض سياسات مركبة على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

فعلى المستوى الوطني، تفترض سياسات كلية تحمي الإنتاج الفلاحي للغذاء من المنافسة غير المتكافئة للزراعة الحديثة، أو الشركات الزراعية الكبرى، محلية أو دولية. وهذا معناه الإبقاء على أسعار مقبولة للغذاء محلياً، معزولة عن أسعار السوق العالمية، والتي تنخفض أكثر بفعل سياسات الدعم للمزارعين في الشمال الغني.

وهذه الأهداف لا تقبل أنماط التنمية الصناعية والحضرية على علاتها، والموجهة نحو التصدير (وتحافظ لذلك على أجور منخفضة، وبالتالي أسعار منخفضة للغذاء)، وتعطي اهتماماً أكبر للتوسع المتوازن اجتماعياً للسوق الداخلي.

وهذا يعني في الوقت نفسه، مجموعة متكاملة من السياسات لضمان الأمن الغذائي الوطني - الشرط الضروري للاحتفاظ للبلاد بوضع العضو النشط في المجتمع العالمي، الذي يتمتع بالقدر المناسب من الاستقلال في اتخاذ القرار، والقدرة التفاوضية.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، هذا يعني الابتعاد عن المبادئ الليبرالية الجامدة لمنظمة التجارة العالمية، ووضع حلول خاصة واسعة الأفق للمناطق المختلفة، تأخذ في اعتبارها القضايا الخاصة بكل منطقة، وظروفها التاريخية والاجتماعية الملموسة.

يصل سكان الحضر في الوقت الحالي إلى حوالي نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات من الأفراد، والنصف الباقي يضم الفلاحين. والأرقام الواردة بالجدول تسمح بتحديد تقسيم هؤلاء السكان إلى ما يمكن تسميته بالطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية.

وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، لا تمثل الطبقات المسيطرة، أي المالكين لأدوات الإنتاج الرئيسية، وكبار المديرين القائمين على تشغيلها، سوى جزء صغير من مجموع السكان، وإن كانوا يستحوذون على أغلبية الدخل المتاح لمجتمعاتهم. ويضاف لذلك الطبقات المتوسطة بالمعنى التقليدي، أي غير الأجراء، المالكين للمنشآت الصغيرة (ومتوسطي الموظفين)، وهي ليست طبقات في انخفاض بالضرورة.

ولكن الكتلة العظمى من العاملين في قطاعات الإنتاج الحديثة، تتكون من الأجراء الذين تزيد نسبتهم عن أربعة أخماس سكان المدن في المراكز المتقدمة. وتنقسم هذه الكتلة إلى قسمين على الأقل، يظهر الفرق بينهما للمراقب الخارجي، كما يعيشها كل قسم، ويعيها بوضوح.

فهناك قسم يمكن أن يوصف بأنهم "ذوي الأوضاع المستقرة" بمعنى أنهم مستقرون نسبياً في أعمالهم، بفضل مؤهلاتهم الفنية (ضمن أشياء أخرى) التي تعطيهم قدرة على التفاوض مع أصحاب العمل، وتسمح لهم بالتنظيم في نقابات قوية، في بعض البلدان على الأقل. وفي جميع الحالات تمثل هذه الكتلة وزناً سياسياً كبيراً يزيد من قدرتها التفاوضية.

وتتكون بقية الطبقات الشعبية "غير المستقرة" من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية، أو وضعهم كغير مواطنين، أو نوعهم الاجتماعي كنساء)، أو من غير الأجراء (العاطلين رسمياً، أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). ونصف هذا الجزء الثاني من الطبقات الشعبية "بغير المستقرين" بدلاً من التعبير "غير المنتمين"، أو "المهمشين"، لأنهم يكونون جزءاً منتمياً تماماً لمنطق النظام الذي يتحكم في تراكم رأس المال.

ويتجميع البيانات المتوفرة من البلدان المتقدمة، وبعض بلدان الجنوب (مع استكمال البيانات بالاستقراء)، يمكن الوصول إلى النسبة بين حجم كل من الطبقات التي عددناها أعلاه إلى مجموع سكان الحضر، كما تظهر في الجدول التالي الذي يمثل النسب المئوية لسكان الحضر:

	المراكز	التخوم	العالم
الطبقات الغنية والمتوسطة	١١	١٣	٢٥
الطبقات الشعبية	٢٤	٥٤	٧٥
المستقرة	(١٣)	(١١)	(٢٥)
غير المستقرة	(٩)	(٤٣)	(٥٠)
الإجمالي	٣٣	٦٧	١٠٠
عدد السكان (بالمليون)	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠

وإذا كانت الطبقات الشعبية تضم ثلاثة أرباع سكان الحضر في العالم، فغير المستقرين منهم يكونون اليوم، ٤٠٪ في المراكز، و٨٠٪ في التخوم، أي حوالي ثلثي الطبقات الشعبية على مستوى العالم. كما يمكن القول بعبارة أخرى، إن الطبقات الشعبية غير المستقرة، تكون اليوم نصف (على الأقل) عدد سكان الحضر في العالم، وتزيد النسبة عن ذلك كثيراً في التخوم.

وعند المقارنة مع سكان الحضر منذ نصف قرن، أي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، يتبين أن تغيراً كبيراً قد أصاب تركيب الطبقات الشعبية بالمقارنة بوضعها اليوم.

فالعالم الثالث لم يكن يومها يحتوي سوى نصف سكان الحضر في العالم (وكانوا يبلغون أيامها حوالي المليار نسمة). ولم تكن توجد حينئذ مدن عظمى مثل التي نراها اليوم في أغلب بلدان الجنوب. فلم يكن هناك سوى بعض المدن الكبرى في الصين، والهند، وأمريكا اللاتينية.

وفي المراكز، استفادت الطبقات الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من وضع خاص ترتب على الحل الوسط التاريخي الذي فرضته الطبقات العاملة على رأس المال، مما سمح بتثبيت

أغلبية العمال العاملين تحت الأشكال المسماة بالفوردية في المصانع الكبرى. أما في التخوم، فلم تتجاوز نسبة غير المستقرين نصف الطبقات الشعبية (في مقابل أكثر من ٧٠٪ اليوم)، وكان النصف الباقي من هذه الطبقات يتكون جزئياً من الأجراء المستقرين في الأشكال الجديدة من الاقتصاد الاستعماري، والمجتمع الحديث، وجزئياً في الأشكال التقليدية من النشاط الحرفي.

والتحول الرئيسي الذي ميز النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عنه رقم واحد ذو مغزى، وهو أن نسبة الطبقات الشعبية غير المستقرة قد زادت من أقل من الربع إلى أكثر من النصف من سكان الحضر في العالم. وعادت ظاهرة الإفقار هذه إلى الظهور بنسب ذات مغزى في المراكز المتقدمة ذاتها. وزاد عدد هؤلاء السكان الحضريين غير المستقرين من أقل من رُبع مليار من الأفراد، إلى اكثر من مليار ونصف خلال نصف قرن، وهي زيادة تفوق أية زيادة في معدلات التوسع الاقتصادي، أو الزيادة السكانية، أو زيادة سكان الحضر.

ولا توجد صفة تعبر عن الاتجاه العام طويل المدى أكثر من التعبير "الإفقار".

وهذه حقيقة صارت معترفاً بها في الحديث الجديد السائد، فقد صار "تخفيض الفقر" السائد بين الأهداف التي تدعي السلطات العمل على تحقيقها. ولكن "الفقر" المعني لا يقدم إلا كظاهرة تقدر جزافياً إما عن طريق توزيع الدخل ("عتبة الفقر")، أو عن طريق المؤشرات المركبة عن التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أية إشارة للمنطق أو الآليات التي تنتج هذا الفقر.

أما عرضنا لذات الظاهرة فيتجاوز ذلك لأنه يسمح بالتعرف على تفسير الظاهرة وتطورها. والفئات المتوسطة، والفئات الشعبية المستقرة، والفئات الشعبية غير المستقرة، تساهم جميعاً في نفس نظام الإنتاج الاجتماعي، ولكن كل منها تقوم بدور متميز. فبعضها "يُستبعد" إذن، من منافع "الوفرة"، ولكن هذا لا يعني أنها مُهمشة بمعنى أنها ليست داخلة وظيفياً في صلب النظام.

إن الإفقار ظاهرة حديثة (والواجب الحديث لا عن الفقر، وإنما عن "تحديث الفقر")، لا تُختصر في "عدم كفاية الدخل للإبقاء على الحياة"، ولها آثار مدمرة على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ففي حالة المهاجرين الذين اندرجوا في الطبقات الشعبية المستقرة (فقد عملوا في

المصانع) خلال السنوات الثلاثين المجيدة (١٩٤٥-٧٥)، ولكن أبناءهم والوافدين الجدد، يبقون على هامش الأنظمة الإنتاجية الرئيسية، وهذا يخلق بدوره ظروفاً تجعل التضامن على أساس العلاقات "الفئوية" تحل محل الوعي الطبقي. كذلك لها تأثير على النساء اللاتي يتعرضن لعدم الاستقرار اكثر من الرجال، فتزيد من تدهور أوضاعهن المادية والاجتماعية. وإذا كانت الحركات النسائية قد حققت الكثير من التقدم في مجالات الفكر والتصرفات، فإن المنتفعات من هذا التقدم في الغالب من الطبقات المتوسطة، وهن لسن بالتأكيد من الطبقات الشعبية الفقيرة. ولها تأثير كذلك على الديمقراطية، التي تتأثر مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بعجزها عن منع التدهور في أوضاع أجزاء متزايدة من الطبقات الشعبية.

والإفقار ظاهرة لا تنفصل عن الاستقطاب على المستوى العالمي، وهو الناتج الكامن في توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، والتي يجب وصفها لهذا السبب، بأنها إمبريالية بطبيعتها.

إن إفقار الطبقات الشعبية في الحضر، مرتبط تماماً بالتطورات التي تحدث لمجتمعات الفلاحين بالعالم الثالث، وخضوع هذه المجتمعات لمتطلبات توسع الأسواق الرأسمالية، يعزز أشكالاً جديدة من الاستقطاب الاجتماعي تستبعد نسبة أكبر من الفلاحين من حق الانتفاع بالأرض. وهؤلاء الفلاحين الفقراء حديثاً، أو المحرومين من الأرض، يغذون - بدرجة أكبر من النمو السكاني - الهجرة نحو المدن العشوائية. وتزداد جميع هذه الظواهر سوءاً طالما لم يُطعن في المعتقدات الليبرالية، وأية سياسة تصحيحية لن تنجح في وقف سريانها.

والإفقار يتحدى نظريات الاقتصاد، واستراتيجيات النضال الاجتماعي في الوقت نفسه.

ونظرية الاقتصاد الشائعة التقليدية، تفرغ القضايا الحقيقية التي يثيرها توسع الرأسمالية من مضمونها، لأنها تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل البناء النظري لرأسمالية خيالية تُعتبر امتداداً بسيطاً ومباشراً لعلاقات التبادل (السوق)، في حين أن النظام يعمل، ويعيد إنتاج نفسه على أساس علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية (وليست التجارية فحسب). ومع هذا الاستبدال تأتي ببساطة بدهية لا يؤيدها لا التاريخ ولا التفكير المنطقي، تقول بأن السوق بطبيعته ينظم ذاته، وينتج الوضع "الأفضل اجتماعياً". وهنا لا يمكن تفسير الفقر إلا بأسباب

خارجية بالنسبة للمنطق الاقتصادي، مثل زيادة السكان أو "أخطاء" السياسات. وتستبعد العلاقة بينها وبين منطق التراكم الرأسمالي من النظرية الاقتصادية. وهـذا الفيروس الـذي يلـوث الفكـر الاجتماعي المعاصر، ويلغي قدرته على فهم العالم، ومن باب أولى القدرة على تغييره، قد تغلغـل بعمق في مجموع "اليسار التاريخي" لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولن تتمكن الحركات المشاركة حالياً في النضال من أجل عـالم جديـد (أفضـل)، وعولـة بديلـة، مـن تحقيـق تقـدم اجتمـاعي ذي مغزى، إلا إذا تخلصت من هذا الفيروس، لتفتح الباب أمام حوار نظري جـاد. وطالما لم تتخلـص من هذا الفـيروس، فـإن الحركـات الاجتماعيـة ذات أحسـن النوايـا، لـن تخـرج مـن أسـر الفكـر الأحادي، وتبقى لهذا أسيرة الاقتراحات "التصحيحية" غير الفاعلة، النابعة من الطنطنـة حـول "تخفيض الفقر".

ويمكن للتحليل الذي لخصناه فيما سبق أن يفتح الطريق لمثـل هـذا الحـوار، لأنـه يؤكـد علـى حقيقة الارتباط بين التراكم الرأسمالي من جهة، وظاهرة إملاق الجماهير من الجهة الأخرى. وقد بدأ ماركس منذ مائة وخمسين عاماً تحليلاً للآليات التي تكمن وراء هذا الارتباط، ولم يتصدَّ أحد لمتابعة هذا التحليل منذ ذلك الوقت، وبالأحرى، لم يتصدَّ له أحد على مستوى العالم.

الطليعة الوفدية:

عندما تلتقى الماركسية بشباب الوفد

■ د. رفعت السعيد

فى افتتاحية العدد الأول لمجلة اليسار الجديد طرحت الأسباب التى تستوجب من وجهة نظرى إصدار مجلة لليسار من نوع جديد ، تركز على بحث القضايا الفكرية الخاصة بالاشتراكية ، ونناقش فى نفس الوقت مشاكل مصر ونطرح حلولا لها من وجهة نظر اليسار المصرى.

فكرة التناقض المتداخل مسألة فلسفية قديمة، وهى بالأساس فكرة أرسطية وجدلية. وقد تناولت هذه الفكرة كظاهرة سياسية وجدت لنفسها مكانا على ساحة الفعل السياسى المصرى فى رسالة دكتوراه العلوم والتى أعددتها تحت عنوان «الماركسية كيف أثرت فى مصر وكيف تأثرت بها» ثم أعدت تناولها فى كتاب «كلام فى السياسة». وإذ تناول البعض هذه الفكرة عبر توجسات ومخاوف وليس عبر تفهم لطبيعتها الفلسفية ولتألقها السياسى المتكرر. وجدت نفسى مضطراً إلى تقديم نموذج عملى لما يمكن أن يكون عليه.. التناقض المتداخل فى عالم السياسة.

منذ البدايات كانت ثمة علاقات بين مصطفى النحاس واليسار.

ففى عام ١٩٢٦ ترصد صحف هذه الفترة فى دهشة زيارة قام بها النحاس بك للمسيو روزنتال لكى يستطلع رأيه فى صيغة بيان سوف يصدره حزب الوفد. والمسيو روزنتال كما كان معلوماً ـ آنذاك ـ يمثل التوجه اليسارى أو على الأقل جناحاً منه(١).

بل كانت العلاقة مع حزب الوفد أحد أسباب المشكلات التى نشبت بين الحزب الشيوعى المصرى وبين الحزب الشيوعى السوفيتى، والكومنترن عامه. فالرفيق ستالين وجد فى

الخلاف الذى وقع بين الرفاق الصينيين وبين الكومنتانج (حزب البرجوازية الصينية آنذاك) خيانة للثورة الوطنية الديمقراطية من جانب الكومنتانج. وجرى تعميم هذه الفكرة - التى كانت صحيحة فى الصين - على كل الأحزاب البرجوازية الوطنية فيما أسماه ستالين بمستعمرات الدرجة الثانية، ومنها مصر. ومن ثم فقد أكد أن مثل هذه الأحزاب قد ألقت بعلم الحريات إلى الوحل، وخانت الثورة. وأن الحل الوحيد هو مناصبتها العداء وحشد الجماهير ضدها، وتشكيل جبهة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة (الفلاحين)(٢). وتجاسر الشيوعيون المصريون ورفضوا ذلك، وأعربوا فى اجتماعات مؤتمر الكومنترن السادس، عن صعوبة شن حملة ضد حزب الوفد فى الوقت الذى كان يخوض فيه تحت زعامة مصطفى النحاس معركة الدفاع عن الدستور الذى ألغاه الطاغية صدقى عام ١٩٣٠. وأكدوا فى تقريرهم - عبر محاولة للمساومة مع التشدد الستالينى، «أنه لا تحالف مع قيادة حزب الوفد، وإنما عمل مشترك مع قواعده»(٣). ورفض هذا الاقتراح بشدة، واعتبر موقفًا انتهازيًا. وانتهى الأمر بأن تم قطع العلاقة بين الحزب الشيوعى المصرى والكومنترن ومن ثم الاتحاد السوفيتى. وصدرت الإنسكلوبيديا السوفيتية عام ١٩٣٦ وهى تضم أسماء الأحزاب الشيوعية فى العالم، ولم يكن من بينها الحزب الشيوعى المصرى، فقد قرر ستالين طرده من جنة الشيوعيين المخلصين لأفكاره ومواقفه.

محاولات الترويع

وتظل العلاقة حميمة بين اليسار وبين الوفد رغم أن سعد زغلول هو الذى أصدر قرار حل الحزب الشيوعى، وأرسل قادته إلى السجن (وتتكرر الصورة فيما بعد فى صورة علاقة حميمة بين الشيوعيين وعبدالناصر رغم ما ارتكبه ضدهم من جرائم بشعة). ويمكن القول إن كثيرًا من الكوادر الشيوعية قد بدأت حياتها السياسية فى حزب الوفد. والأسماء عديدة نذكر منها على سبيل المثال (حلمى يس - محمد حسن جاد - سيد البكار - إلخ فقائمة الأسماء ممتدة بغير حصر)(٤).

وفى عام ١٩٤٦ قام الطاغية إسماعيل صدقى فى إطار حملته الشهيرة ضد الحريات بأوسع حملة قبض طالت مختلف قوى اليسار ومن بين المقبوض عليهم كان عشرات من الوفديين متهمين بالشيوعية، ولمْ يكونوا سوى وفديين يساريين أو طليعة وفدية ومنهم على سبيل المثال د. محمد مندور ونعمان عاشور وآخرون كثيرون؛ وقد دفع ذلك جريدة «صوت الأمة» الوفدية إلى شن حملات ضارية دفاعًا عن المقبوض عليهم ومنهم طبعًا الشيوعيون(٥).

وكثيرًا ما جرى خلط متعمد بين الليبراليين الوفديين واليسار، ربما بهدف إخافة الوفد، وعزله عن الحركة اليسارية وعن التوجه الليبرالى.

وقد استمرت محاولة الترويع هذه أمدًا

طويلاً، وشهدت كثيراً من الافتعال والتلفيق. فالمنشقون عن الوفد (١٩٣٧) (أحمد ماهر والنقراشى) اتهموا النحاس بالبلشفية. فقد أعلن أحمد ماهر أن النحاس «قد أغدق النعم على العمال حتى أبطرهم، وجرأهم على الإخلال بالنظام، والعمل على التحكم فى رؤسائهم». وقال إن قرار النحاس بنقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال «عمل شبيه بأعمال البلشفية»(٦).

أما د. محمد مندور فقد اتهمته جريدة «أخبار اليوم» (وكان آنذاك رئيسًا لتحرير الوفد المصرى) بأنه كان الواسطة بين «حزب الوفد والكومنترن» وأنه «أسهم فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية الثالثة»(٧).

ثم ما لبث حزب الأحرار الدستوريين أن تورط فى تلفيق مجموعة من الوثائق (١٩٥١) اتهم فيها النحاس بإقامة علاقة سرية مشبوهة مع الرفيق كيكتييف مستشار السفارة السوفيتية. فما كان من النحاس بعد نشر هذه الوثائق المزعومة إلا أن توجه وهو رئيس للوزراء للنائب العام طالبًا التحقيق فى الأمر»(٨) (وقد أثبت التحقيق أن الوثائق مزورة وأن اثنين من أقطاب الأحرار الدستوريين متورطان فى الأمر وهما محمد على علوبه باشا وحسن عبدالوهاب باشا).

الاستعمار والديكتاتورية

وحتى د. طه حسين جرى تصنيفه يسارياً واعتبر القصر الملكى اختياره وزيراً عملاً يسارياً، ولكن النحاس تمسك به. ويروى حسين سرى باشا القصة فى شهادته أمام محكمة الثورة. (أثناء محاكمة كريم ثابت) وكان رئيس الوزارة التى أجرت انتخابات ١٩٥٠ التى فاز فيها الوفد بأغلبية كاسحة «لما طلبت من النحاس تأليف الوزارة عرض علىَّ بعض الأسماء، وكان من بينهم طه حسين بعضهم استبعدته بموافقة النحاس، وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم فى السراى بيقولوا عنه إنه أفكاره يسارية، فقال: «ده أهمهم. فقلت أنت متشدد فيه؟ فرد قائلا: إن ده أهم واحد عندى، إنشالله تشطب الكل أنا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين. فقلت للملك: آدى الكشف، وإللى بيتشدد فيه النحاس قوى طه حسين، فالملك قال: مستحيل، ده راجل أفكاره يسارية، قل للنحاس أنا مش عايزه، ولكن النحاس تمسك به»(٩).

وكعادته دومًا فإن النحاس لم يتراجع أمام اتهام الخصوم له باليسارية أو الإفراط فى الليبرالية بل كال لهم الصاع صاعين. وعندما أغلق إسماعيل صدقى فى إطار حملته الواسعة ضد اليسار عام ١٩٤٦ «مجلة رابطة الشباب» لسان حال «الطليعة الوفدية» أسرع صاحب امتيازها حامد طلبة صقر بإصدار جريدة جديدة.. يومية هذه المرة هى «صوت الأمة» وقد حددت أهدافها «الديمقراطية السياسية، العدالة الاجتماعية، استقلال وادى النيل» ورداً على الحملة البوليسية ضد اليساريين ومنهم شباب الطليعة الوفدية خصصت «صوت الأمة» (وهى لسان حال

حزب الوفد) كامل صفحتها الأولى ومعظم صفحتيها الرابعة والخامسة لموضوع واحد «أسرار وخفايا قضية الشيوعية الكبرى - قصص لم يسبق لها مثيل فى التاريخ» واتهمت صوت الأمة إسماعيل صدقى بأنه دبر حملة صليبية وهتلرية ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية. وقالت إنها حملة فى خدمة الإنجليز «وكل وطنى يشتم من هذه الحملة رائحة الخيانة والاستعمار والدكتاتورية». ووصفت المقبوض عليهم بأنهم «صفوة من شباب مصر المثقف وكتابها المعروفين، يلعب الكثيرون منهم دوراً ملحوظاً فى حياة مصر الثقافية والوطنية» وتحدثت عن خطاب صدقى أمام مجلس الشيوخ والذى اتهم فيه المقبوض عليهم بالعمالة للاتحاد السوفيتى قائلة «وقد جاء التحقيق الذى أجرته النيابة فكان قاطعاً بأن كل ما أدلى به صدقى باشا فى بيأنه من اتهامات لا أساس له من الوجود. وحتى ولا شبهة الوجود، بل إن كل ما قاله كان من أوهامه وخياله المريض، وتلفيقا فى تلفيق» وتشن «صوت الأمة» هجومها على أخبار اليوم «ولئن نفهم أن تكذب أخبار اليوم وتلفق، وهى صحيفة غير مسئولة، ومعروفة بحقارتها، فلم يكن يصح من صدقى باشا المفروض أنه رجل رسمى مسئول، لأنه رئيس الوزراء أن يقف فى أكبر مجلس نيابى فى وطننا هو مجلس الشيوخ فيتهم مواطنين أبرياء وهم تحت يد القضاء بتهم لا أساس لها من الصحة، بل ويتهم دولة كبيرة هى الاتحاد السوفيتى، بالتدخل فى الشئون المصرية»(١٠).

استنتاج خاطئ

ولعله من الصعب الكتابة (سواء فى مجال التاريخ أو السياسة) عن «الطليعة الوفدية» دون الحديث عن المنظمة الشيوعية «طليعة العمال»، فقد كانت العلاقة بين «الطليعتين» وثيقة إلى الدرجة التى جعلت بعض خصوم «طليعة العمال» من الشيوعيين يتهمونها بأنها كانت مجرد امتداد وفدى، وبعض خصوم «الطليعة الوفدية» بأنها مجرد امتداد شيوعى. والحقيقة أنه لا هذا ولا ذاك كان صحيحاً، أو حتى قريباً من الصحة.

ولعله من المفيد أن نلجأ إلى وثائق «طليعة العمال» لنعرف حقيقة موقفهم من الوفد، ونتعرف على حقيقة علاقتهم بالطليعة الوفدية. ونقرأ تحت عنوان «مشاكل الوحدة والصراع مع الوفد» (ونلاحظ هناك أن الوحدة والصراع يشكلان جوهر التناقض المتداخل) «يختلف تحليلنا للوفد عن التحليل الذى يقدمه بعض الاشتراكيين. فبعض الاشتراكيين المصريين يتبعون طريقة خاصة فى تحليلهم للوفد وتمثيله الطبقى. فيقولون إن الوفد يمثل أصحاب الأملاك، وإن البارزين فيه هم من كبار ملاك الأرض، ويستنتجون من ذلك أن الوفد لابد وأن يشتد عداؤه للاشتراكية، ومن ثم يتعين على الحركة الاشتراكية ألا تدخل معه فى تحالف أو تتعاون معه، وأن تقف منه موقف الحياد على أكثر تقدير، ونحن نختلف مع هذه الطريقة فى التفكير لأن نقطة الانطلاق عندنا فى تحديد

الموقف من الوفد تنطلق من أن الاشتراكى المصرى يجب ألا يختلف اختلافًا أساسيًا وجوهريًا عن المجاهد الوطنى الديمقراطى المصرى، فنحن نرى أن المعركة الكبرى التى يخوضها الشعب بما فيه الطبقة العاملة ليست معركة الاشتراكية، وإنما هى معركة الاستقلال والديمقراطية، وقد كان الوفد دائمًا منذ تأسيسه فى جانب الحركة الوطنية الديمقراطية على وجه العموم، ولم يكن فى جانب الاستعمار والرجعية»(١١).

وتقول الوثيقة فى وضوح «نقول للزملاء النقابيين ألا يتنازلوا ولو لحظة واحدة عن مطالب العمال اليومية، وألا يترددوا فى الضغط على الوفد إذا كان ذلك ضروريًا للحصول على مكاسب الطبقة العاملة فى كفاحنا اليومى، ولكن نقول أيضا إن الطريقة الوحيدة لتثبيت هذه المكاسب هى أن توجد حكومة ديمقراطية وأن تستقل مصر، وهذا هو الهدف الذى ناضل الوفد من أجله الآن. فلا يمكن للطبقة العاملة إلا أن تؤيده وتشترك معه فى هذا النضال» ثم «إن المستوى الجديد الذى وصل إليه كفاحنا الوطنى يجعل من الوطنية - أكثر فأكثر - هدفًا ذا مضمون طبقى» ثم «لذا نقف من الوفد موقف التحالف، بل إن هذا لا يكفى وإنما يجب أن يكون موقفنا من الوفد التأييد والتقوية»(١٢).

وتمضى هذه الوثيقة إلى غايتها قائلة «إن تأييد العناصر الاشتراكية للوفد، لا يعود على الوفد بالتقوية الكمية فحسب، لأن هذه التقوية ستفتح المجال أمام الجناح اليسارى للوفد ليكون أكثر يسارية، كما أنها ستفتح المجال للعناصر اليمينية كى تتمرد وبمعنى آخر ستؤدى هذه التقوية إلى تطهير الوفد من عناصره اليمينية كى تصبح أكثر يمينية وتنشق، أو على الأقل شلها، كما أنها ستقود إلى تبلور الجناح اليسارى فى داخله»(١٣).

ثقل محسوس

وتقول الوثيقة عن الطليعة الوفدية إنها «وجدت فى الوفد كانعكاس لأكثر العناصر الوفدية شعبية ويسارية، وكان لتأييد الاشتراكيين دور فى مساعدتها على أن تتخذ سياسة أعمق إزاء المسائل الحزبية. كما تدل تجارب الاشتراكيين على أن المجال مفتوح أمامهم فى جميع اللجان والأوساط الوفدية لتعظيم ضغوط اليسار فى داخل الوفد على قوى اليمين»(١٤) ثم «نستنتج مما سبق شيئًا رئيسيًا طالما تحدثنا عنه فى الأشهر الأخيرة، وهو وجوب انضمام أغلب زملائنا إلى اللجان الوفدية التابعة لأحيائهم، ووجوب نشاطهم فى البيئات الوفدية».

وهكذا فإن هذا التقرير يتحدث عن العمل داخل الوفد، لكن «توجه الزملاء إلى العمل فى بيئات وفدية لا يعنى أن يصبحوا وفديين، مثل الوفديين الآخرين يتبعون أسلوب الوفد، وطريقة الوفد فى التفكير».

وطبعًا فإن قيادة الوفد لن توافق على التوجه السافر لشبابه بالاتجاه يسارًا. ومن ثم فقد بدأت سكرتارية الوفد فى الهجوم على

الشبان اليساريين فقررت أن تحل مؤتمر النشاط الوفدى، وصدرت الأوامر إلى الصحف الوفدية بعدم نشر أى شىء عنه «وحذر النحاس باشا الشبان الوفديين اليساريين من مهاجمة سراج الدين، وأنذر كل من يفعل ذلك بالفصل، ثم صدرت التعليمات إلى الصحف الوفدية بتشديد الحملة على الشيوعية، وبدأ النحاس باشا نفسه باتخاذ موقف رسمى فهاجم روسيا والشيوعية، الأمر الذى لم يحدث من قبل»(١٥).

ويقول التقرير «بينما راحت عناصر وفدية كثيرة تحتضن الآراء الاشتراكية» لكن «القيادة الوفدية ككل لم تكن عند مستوى مسئوليتها فى الدفاع عن الجماهير» ثم أن «ما سمى باليساريين الوفديين الذين عبروا عن أفكارهم وموقعهم أساسًا فى مجلة «رابطة الشباب» و«لجنة القاهرة للتأليف والنشر» قد أثبتوا وجودهم فى الشارع، وكان لهم ثقلهم المحسوس عندما قاوموا زحف اليمين الرجعى على قيادة الوفد، ولكن ما أن بدأت حركة الجماهير تنحسر بشكل مؤقت حتى بدأ الهجوم على اليسار الوفدى من داخل الوفد ومن خارجه، ووجهت إلى عناصره تهمة الشيوعية، وتعرضوا باستمرار لعمليات القبض والسجن والتشريد، وفى النهاية لم يلق الجناح الوفدى اليسارى حماية حقيقية من قيادة الحزب»(١٦) ورغم ذلك فإن التقرير يلاحظ اعتناق «بعض الوفديين للمبادئ الاشتراكية. وتبلور حماس التيار الوفدى المطالب بالعدالة الاجتماعية فى تضامن الطلبة الوفديين مع العمال فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وفى تعاونهم الصادق مع الاشتراكيين فى الجامعة، وفى احتفال الصحف الوفدية بعيد أول مايو»(١٧).

ثم تؤكد الوثيقة أنه يوجد أكثر من مجال للقيام بعمل مشترك فى الحقل الوطنى على الأساس التالى:

«الجلاء عن وادى النيل ووحدته ومحاربة الاستعمار الأنجلو - أمريكى فى مشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الشرق الأوسط، والحد من حقوق الملك الدستورية، وإلغاء حق الإقالة، وحق التعيين فى مجلس الشيوخ، وتأهيل «تأميم» الاحتكارات الأجنبية، العامة كشركة مياه القاهرة الكبرى، وشركة ترام القاهرة، وشركة سكة حديد الدلتا لما يحوط مثل هذه الشركات من شبهة النشاط السياسى». وتحديد الملكية الزراعية. وكفالة الحريات العامة، ومنها الحرية النقابية وحق الإضراب ومجانية التعليم فى جميع مراحله. وتصنيع مصر، وإيجاد جامعة عربية تمثل الشعوب العربية»(١٨).

وكان هذا هو البرنامج المشترك الذى سعت «طليعة العمال» لجذب «الطليعة الوفدية» نحو العمل المشترك من أجل تحقيقه.

ويبدو أن د. محمد مندور قد حاول أن يضع ميثاقًا، أو برنامجًا للطليعة الوفدية، فكتب مقالا فى رابطة الشباب بعنوان «طريق الخلاص» جاء فيه «على كل شاب أن يتعصب

لدستور وطنه، وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق، كحق التمثيل النيابى، وكفالة الحريات العامة، ويجب أن يؤمن إيمانًا راسخًا ومتينًا بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق إرادة الأمة فى اختيار ممثليها الحقيقيين، وكل رأى يخالف هذا الرأى إنما هو نفاق تمليه مصالح الحاكمين الذين يستبدون بأمورنا»(١٩).

وفى مواجهة مزاعم من خارج الوفد ومن داخله بأن «الطليعة الوفدية» ليست وفدية بالمعنى المفهوم يكتب عبدالمحسن حموده قائلا «إن الطليعة الوفدية ترى فى الوفد دون الأحزاب الأخرى معانى الوطنية الصادقة، والصلابة فى الكفاح، وتفخر بتعصبها لوفديتها، وتطرفها فى مبادئها التى تدعو لطرد الإنجليز، والدفاع عن الحرية والديمقراطية، وحقوق الجماهير الشعبية المقهورة» وردًا على اتهام حسن البنا للطليعة الوفدية بأنها تنظيم شيوعى يكتب عبدالمحسن حموده مقالا بعنوان «لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون»(٢٠).

جبهة معارضة

والحقيقة أن النحاس باشا ما أن وصل إلى الحكم عام ١٩٥٠ حتى أعلن فى خطاب العرش عن «إلغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات، وإلغاء الأحكام العرفية، وكانت قائمة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية، وترتب على ذلك إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية»(٢١).

لكن الملك ما لبث أن مارس ضغوطا شديدة على الوفد، « وبدأت حكومة النحاس باشا فى تقديم تنازلات عديدة مثل مشاريع قوانين الجمعيات، وقانون المشبوهين السياسيين، وقانون حظر نشر أخبار القصر الملكى فى الصحف إلا بعد الموافقة عليها مسبقًا من جهة الإدارة، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش إلا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة»(٢٢).

وفى مواجهة ذلك تشكل فى مجلس النواب «ذو الأغلبية الوفدية» جبهة للمعارضة من نواب «الطليعة الوفدية» وعلى رأسهم د. عزيز فهمى، مصطفى موسى وقد تصدى د. عزيز فهمى لقانون المشبوهين السياسيين بهجوم عنيف قائلا:

«إنه قانون رجعى يهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية. خاصة أن الأمن ليس فى حاجة إلى مثل هذا القانون ليحميه، ومسئوليتنا الأولى هى توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية»(٢٣).

لكن المعركة الحاسمة فى مسألة الليبرالية والتى خاضتها «الطليعة الوفدية» كانت تشريعات الصحافة.

ويروى إبراهيم طلعت (أحد قادة الشباب الوفدى آنذاك) القصة قائلا «اقترح كريم ثابت المستشار الصحفى للقصر الملكى على الملك أن يستدعى النحاس باشا ويقدم له مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلا من شأنه أن يفرض الرقابة على أنباء القصر» و«قد قام محمود سليمان غنام بتسليم هذه المشروعات

بقانون لإسطفان باسيلى ليقدمها باسمه، وكان الهدف من ذلك إثارة النواب والشيوخ الوفديين ضد الملك وأحكامه الجائرة، ومن ثم فقد كان إسطفان باسيلى مجرد مخلب قط لإثارة البرلمان والرأى العام ضد الملك»، وبدوره أكد إسطفان باسيلى هذه النظرية. «فالنحاس إذ قبل تقديم مشاريع القوانين التى تستهدف تقييد الحريات إنما كان يسعى لفضحها وحشد مظاهر العداء ضد الملك»(٢٤).

لكن مثل هذا التفسير أو التبرير لا يتقبله الكثيرون الذين يرون أن الجناح اليميني فى الوفد كان يسعى لكسب رضاء الملك.

ويستند فى ذلك إلى عديد من المواقف. فمحمود سليمان غنام باشا واجه هجوم عزيز فهمى على مشاريع القوانين هذه فى اجتماع الهيئة الوفدية قائلا: «إن هذه الاقتراحات على الرغم من أنها سيئة إلا أنه يمكن صياغتها كتشريعات لا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة، وفى ذات الوقت تحول بين الطعن فى أعراض الناس والعائلات»(٢٥).

كذلك فإن مضابط مجلس النواب تسجل أن عبدالفتاح حسن باشا وزير العدل فى الحكومة الوفدية. وكان وزير الداخلية بالنيابة نظرًا لسفر فؤاد سراج الدين باشا للخارج قد دافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة الوفدية أمام اللجنة التشريعية طالبًا منها ألا تتأثر بالضجة المثارة ضدها فى الصحف، مؤكدًا أن هذه التشريعات ليس فيها حد من حرية الصحافة، بل هى على العكس تحمى الصحافة الحرة من عبث الدخلاء عليها، والذين لا هم لهم إلا إشاعة الأكاذيب، وتشويه سمعة الشرفاء، والخوض فى أعراضهم»(٢٦).

كذلك فقد صرح وزير وفدى آخر هو د. حامد زكى بضرورة قبول هذه التشريعات كوسيلة لمواجهة الصحف التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى والفرقة بين الطبقات وقال «إن هذه التشريعات يجب أن تطبق فى مصر مهما كان الأمر، إذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعبًا أحمر»(٢٧).

تقييد الحرية

هذا بينما شنت جريدة المصرى (الوفدية الاتجاه) حملة ضارية ضد هذه التشريعات «التى تفرض قيودًا جديدة تحد من الحريات العامة التى كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجاله سنوات طويلة تحمل خلالها الكثير من المتاعب لتوطيد أركانه، وتدعيم نصوصه» وناشد «المصرى» أعضاء مجلس النواب أن «يحرصوا على حضور جلسة المناقشة حتى يعرف الشعب أن الذين كانوا جنودًا للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه»(٢٨). وفى نفس الوقت قدم عدد من المحامين الوفديين «اقتراحًا إلى مجلس نقابة المحامين بفصل إسطفان باسيلى من عضوية النقابة لأنه قد تقدم بتشريع لخنق حرية الصحافة»(٢٩).

وقرر الصحفيون عدم ذكر اسم إسطفان باسيلى فى أى صحيفة.. بينما أسمته بعض الصحف «إسطفان باميه».

ويؤكد د. يونان لبيب رزق أن الأمر لم يكن تمثيلية وفدية تستهدف حشد الرأى العام ضد الملك، بل كان تعبيراً عن انقسام حقيقى فى الحزب من قمته إلى قاعدته ويقول «إنه بالرغم من تأييد بعض الوزراء لمشاريع القوانين، فقد كان هناك معارضون فى الوزارة منهم محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذى أكد أنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية، وأنه سيذهب فى المعارضة إلى أقصى الحدود التى ترسمها مسئوليته كوزير، سواء فى هيئة الوزارة، أو فى الهيئة الوفدية، أو فى مجلس الشيوخ»(٣٠).

.. و«انعقدت الهيئة البرلمانية لحزب الوفد فى شكل جمعية عمومية بالنادى السعدى. وقد حضر الاجتماع جميع الوزراء فيما عدا فؤاد سراج الدين باشا الذى كان خارج البلاد. وتزعم عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح، ومحمد مندور وإبراهيم طلعت، ورفيق الطرزى، ومصطفى موسى، وعبد اللطيف المردنلى وحافظ شيحا وكانوا جميعًا أعضاء فى الطليعة الوفدية جبهة المعارضة لهذه التشريعات وقد حظى هؤلاء النواب بتشجيع وتأييد من بعض الوزراء الذين كانوا لا يزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد»(٣١).

وقد جرى فى اجتماع الهيئة الوفدية نقاش حاد، لا يمكن تصور أنه ناتج عن تمثيلية وفدية تستهدف إحراج الملك، فقد خا د. عزيز فهمى فى نقاش حاد مع محمود سليمان غنام باشا، وطالب المجتمعين «برفض هذه المشروعات حتى ولو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل (لعله قصد: تحت ضغط السراى) وذلك بالرغم مما يحمله لنا جميعًا من عاطفة الأبوة والزعامة، وما نكنه له من إخلاص وحب وتقدير، ذلك أن إقرار هذه التشريعات يعنى أن يسجل التاريخ لبرلمان الشعب أنه تولى بنفسه محق الدستور والاعتداء على ما كفله من حريات»(٣٢).

بينما أكد أحمد أبو الفتح فى ذات الاجتماع «أن الموافقة على هذه التشريعات فى عهد حكومة الوفد يكون عاراً على الوفد، وعاراً على صفحة الجهاد النظيفة التى حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية»(٣٣).

وانتهى الاجتماع العاصف بقرار يعد انتصاراً ساحقًا للاتجاه الليبرالى لحزب الوفد فقد قرر الاجتماع أن يطلب إلى إسطفان باسيلى سحب هذه التشريعات المقترحة، فإن لم يفعل توجب فصله من الهيئة الوفدية. وسحب إسطفان باسيلى التشريعات المقترحة. وهزم الملك وهزمت التوجهات الرجعية فى حزب الوفد، وانتصرت الليبرالية.

لكنه يتوجب علينا أن نلاحظ أن مصطفى النحاس برغم أنه كان رئيسًا للوزراء قد حرص حرصًا شديداً على عدم دعم هذه التشريعات، ولعله لو فعل لكان قد أجبر اتجاه الريح على أن يتغير. خاصة أن أحد أركان الحكومة الوفدية يؤكد «أنه كان هناك أكثر من وزير فى الحكومة الوفدية مقتنعًا بصواب

إصدار التشريعات التى تقدم بها إسطفان باسيلي، فلما قوبلت بتلك الموجة من السخط تراجع الجميع»(٣٤).

ولعل هذا يمنح مصطفى النحاس والطليعة الوفدية شرف إنجاح هذه المعركة الليبرالية ضد طموحات القصر الملكي، وربما أيضا ضد التوجهات اليمينية فى قمة حزب الوفد.

النموذج الليبرالى التقدمى

وقد نجحت «الطليعة الوفدية» فوق ذلك فى إرساء أفكار تقدمية واجتماعية مهمة. فقد تحدث د. رياض شمس (طليعة وفدية) أمام مجلس النواب مطالبًا بفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء «على هؤلاء القادرين على الحصول على الدجاج والشواء والثمار الفاخرة، فيدفعون فى أقة الكريز ثلاثين قرشًا بينما لا يستطيع غيرهم أن يأكل الخيار». وقال «على من يشتري أقة الكريز بثلاثين قرشًا أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشًا أخرى، وطالب أن ترتفع حصيلة الضرائب على الكماليات فى الميزانية من مليونين إلى عشرين مليونا».

وفى ذات الجلسة طالب إبراهيم طلعت (طليعة وفدية) بفرض ضرائب تصاعدية حتى يمكن أن تضاعف الميزانية العامة من ٢٠٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون»(٣٥).

وخلال مناقشة مجلس النواب لتقرير لجنة الشئون الخارجية حول البرنامج الذى طرحه الرئيس الأمريكى ترومان للتعاون الفنى مع مصر طبقا لبرنامج النقطة الرابعة، أعلن محمد بلال ومصطفى موسى (طليعة وفدية) رفضهما لهذه الاتفاقية. وقال محمد بلال «إن هناك حسابًا لم يصف بعد بين الدول العربية، وأمريكا التى ساهمت فى إقامة دولة إسرائيل لتكون شوكة فى قلب العالم العربى، وإذا كانت أمريكا تريد مساعدة مصر فإن عليها أن تتدخل لمعاونة مصر فى الحصول على الجلاء»(٣٦).

وهكذا كانت «الطليعة الوفدية» نموذجًا ليبراليًا مكتملاً ومتكاملاً. أو بالدقة نموذجًا لموقف ليبرالى حقيقى وتقدمى أيضاً. أما عن علاقة ذلك كله بالماركسية فهو أمر آخر. فنحن أمام أفكار «خلاسية» أو جرى تهجينها بين مكونين: الوفد بتراثه الفكرى وقيادته التى سادت فيها شخصيات من كبار الملاك العقاريين وبين توجهات ماركسية.

هذا التهجين توافق مع أوضاع تفوح منها رائحة التغيير الثورى الحاسم.. فأبدع لنا نموذجا فريداً هو الطليعة الوفدية.

ويبقى سؤال ملح: هل من عملية تهجين أخرى؟ هل يمكن تخيل «طليعة وفدية» أخرى؟ وهل هذا ممكن؟ فالتناقض المتداخل لا يتحقق فى كل وقت وفى كل وضع وإنما يتطلب شروطًا موضوعية أخرى ذاتية.

الهوامش

١ ـ د. رفعت السعيد ـ الشيوعيون المصريون وروسيا ـ بحث قدم لندوة روسيا والعالم العربى والإسلامى ـ جامعة حلوان ـ كلية الآداب ـ إبريل ٢٠٠٢.

٢ – Stalin-J- Marxism and the national and Colotnial question - Iondon - 1947. p.210.

3- International Press Correspondanse - No:72 - 17/10/1982- p7311.

٤ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد ـ هكذا تكلم الشيوعيون.

٥ ـ لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد ـ تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ـ جـ ٣.

٦ ـ المصرى ـ ١٩٣٧/١٢/٢٥.

٧ ـ أخبار اليوم ١٩٤٦/٧/١٣.

٨ ـ الأهرام ١٩٥١/٦/٧.

٩ ـ محاكمات الثورة ـ الكتاب الرابع ـ إعداد كمال كيره ـ مكتب شئون محكمة الثورة ـ محاكمة كريم ثابت ـ ص ٦٥٩.

١٠ ـ صوت الأمة ١٩٤٧/١/١٢.

١١ ـ راجع النص الكامل لهذه الوثيقة في: «أبو سيف يوسف ـ وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ ـ ١٩٥٧ ـ القاهرة (٢٠٠٠) ص ١٥٣.

١٢ ـ المرجع السابق ـ ص ١٥٤.

١٣ ـ المرجع السابق ـ ١٥٥.

١٤ ـ المرجع السابق ـ ١٥٥.

١٥ ـ المرجع السابق ـ ١٦٠.

١٦ ـ المرجع السابق ـ ١٦٢.

١٧ ـ المرجع السابق ـ ١٦٣.

١٨ ـ المرجع السابق ـ ١٦٦.

١٩ ـ رابطة الشباب ١٩٤٧/٤/١١.

٢٠ ـ رابطة الشباب ١٩٤٧/٥/١٥.

٢١ ـ مجلس النواب ـ مضابط الهيئة البرلمانية العاشرة ـ جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ ـ خطاب العرش الذى ألقاه صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.

٢٢ ـ طارق البشرى ـ الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ ص ٣٤٨.

٢٣ ـ روزاليوسف ـ ١٩٥٠/٥/٢٦ مقال د. عزيز فهمى.

٢٤ ـ صلاح عيسى ـ محاكمة فؤاد سراج الدين ـ القاهرة (١٩٨٣).

٢٥ ـ د. إسماعيل محمد زين الدين ـ الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ص ٧٤.

٢٦ ـ مجلس النواب ـ مضبطة جلسة ١٩٥١/٧/٢٩.

٢٧ ـ المصرى ١٩٥١/٨/٣.

٢٨ ـ المصرى ١٩٥١/٧/٣٠.

٢٩ ـ روزاليوسف ١٩٥١/٧/٣١.

٣٠ ـ د. يونان لبيب رزق ـ تاريخ الوزارات المصرية ص ٥٠٧.

٣١ ـ د. إسماعيل زين الدين ـ المرجع السابق ـ ص ٨٠.

٣٢ ـ روزاليوسف ـ ١٩٧٧/٢/٤ ـ إبراهيم طلعت ـ أيام الوفد الأخيرة.

٣٣ ـ المصرى ١٩٥١/٨/١.

٣٤ ـ عبدالفتاح حسن ـ ذكريات سياسية ـ القاهرة (١٩٧٤).

٣٥ ـ مجلس النواب ـ مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين ـ ٢٣ مايو ١٩٥٠.

٣٦ ـ عزة وهبى ـ تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ـ ص ١٦٨. ■

العولمة: المرحلة الأخيرة للرأسمالية

■ نبيل قرنفلى

العولمة على ألسنة الجميع. هذا اللفظ الذى بدأ استعماله منذ بضع سنوات فحسب، يحتل الصدارة فى كل دراسة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تتناول عالمنا المعاصر . كيف أصبحت العولمة تحتل هذه المكانة القصوى فى هذه الفترة الوجيزة؟ ذلك لأن جذور العولمة قديمة قدم الرأسمالية منذ مهدها الأول . لنتفحص بعناية ما كتبه ماركس وإنجلز عام ١٨٤٨:

«أعطى اكتشاف أمريكا والملاحة حول أفريقيا (ابتداء من القرن السادس عشر) للبرجوازية الجديدة مجالا جديداً للنشاط، فأسواق جزر الهند الشرقية ،والصين ،واستعمار أمريكا ،والتبادل التجارى مع المستعمرات ، وزيادة وسائل التبادل ،وعموما السلع، مكنت التجارة والملاحة والصناعة من نهضة لم يسبق لها مثيل ومن ثم سرعت تطور العنصر الثورى فى صلب المجتمع الاقطاعى المتداعى.

إلا أن الأسواق كانت تتسع باستمرار والطلب يزداد دوما . وهكذا أصبحت المانيفاتورة بدورها قاصرة (عن تلبية طلب السوق) .عندئذ نور البخار والآلة الإنتاج الصناعى. وخلعت الصناعة الحديثة المانيفاتورة عن عرشها ، واحلت البرجوازية الصناعية الوسطى مكانها للصناعيين من أصحاب الملايين ، لقادة الجيوش الصناعية الحقيقية لبرجوازيى العصر الحديث.

لقد خلقت الصناعة الكبرى للسوق العالمية ، هذه السوق التى ساعد اكتشاف أمريكا على خلقها . سرعت هذه السوق العالمية نمو التجارة وطرق المواصلات تسريعا مذهلا . وأثر هذا النمو بدوره على توسع الصناعة ، وبقدر ما كانت الصناعة ، والتجارة ، والملاحة ،والسكك الحديدية تنمو ، كانت البرجوازية ، تنمو هى أيضا ، وتنمى رأسمالها وتزيح إلى المؤخرة جميع الطبقات التى خلفتها القرون

الوسطى.

لقد لعبت البرجوازية فى التاريخ دورا ثوريا تماما ،فحيثما استولت على السلطة حطمت جميع العلاقات الاقطاعية ، الأبوية ، العاطفية . ومزقت دون رحمة جميع العلاقات المعقدة المتنوعة التى كانت تشد الإنسان الاقطاعى إلى من هم طبيعيا أعلى منه مقاما ، لكى لا تبقى على أية علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان ، سوى علاقة المصلحة الصرفة والإلزام القاسى بـ «الدفع فورا» .لقد أغرقت أقدس انفعالات الوجد الدينى ، والحمية الفروسية ورقة البرجوازية الصغيرة الرخيصة (وعاطفيتها المفرطة المحافظة) فى صقيع الحساب الأنانى ،وحولت الكرامة الشخصية إلى مجرد قيمة تبادل وأحلت حرية التجارة الوحيدة والغاشمة محل الحريات العديدة المعترف بها كتابة والتى انتزعت بأعلى التضحيات ،وباختصار ،فقد استبدلت بالاستغلال الذى كانت تموهه الأوهام الدينية والسياسية ، استغلالا صريحا ، وقحا مباشرا ، ووحشيا.

«لقد جردت البرجوازية من هالتها جميع ألوان النشاط التى كانت حتى ذلك الحين مجللة بالوقار وتحاط باحترام مقدس .فالطبيب والقانونى والكاهن والشاعر والعالم جعلتهم جميعا أجراء فى خدمتها.

«لقد مزقت البرجوازية الحجاب العاطفى والتأثر الذى كان يغطى العلاقات العائلية واختزلتها إلى مجرد علاقات مالية.

«لقد كشفت البرجوازية كيف أن التباهى بالقوة الغاشمة فى القرون الوسطى ، الذى تعجب به الرجعية أيما إعجاب ، فالبرجوازية هى أول من برهن على ما يستطيع النشاط الإنسانى أن يأتى به . لقد حققت عجائب أين منها أهرامات مصر ، وقنوات روما والكاتدرائيات القوطية، وقادت ببراعة حملات عسكرية أين منها اجتياحات الأمم القديمة والحروب الصليبية.

أفكار عتيقة

لا تستطيع البرجوازية أن توجد دون أن تثور باستمرار أدوات الإنتاج القديم بدون تغيير فقد كان ، على العكس ، الشرط الأول لبقاء جميع الطبقات الصناعية السابقة .فهذا التثوير الدائم للإنتاج ،وهذه الزعزعة المتواصلة للنظام الاجتماعى كله ،وهذا الاضطراب وهذا القلق المتجددين كل ذلك يميز الحقبة البرجوازية عن جميع الحقب التى تقدمتها .فكل العلاقات الاجتماعية التقليدية ،والباهتة تتفسخ وتتفسخ معها مواكب تصوراتها وأفكارها العتيقة الوقورة ،والعلاقات التى تحل محلها لا تلبث أن تهزم حتى قبل أن يصلب عودها، وكل ما كان مكينا ومستقرا يتطاير هباء منثورا ،وكل ما كان مقدسا يغدو مدنسا

، وأخيرا يضطر الناس إلى فحص شروط حياتهم وعلاقاتهم المتبادلة بأعين صاحية.

«تكتسح البرجوازية» مدفوعة بحاجاتها إلى أسواق أبدا جديدة، الأرض بأسرها . فلابد لها من أن تعشش فى كل مكان ، وأن تستغل فى كل مكان ، وأن تقيم العلاقات فى كل مكان.

«أعطت البرجوازية »، باستغلالها للسوق العالمية ، طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها . ورغم أسى الرجعيين العميق انتزعت البرجوازية من الصناعة قاعدتها القومية .فالصناعات القومية القديمة دمرت ، ويلحق بها يوميا مزيد من الدمار .وحلت محلها صناعات جديدة أصبح تبنيها من جميع الأمم المتحضرة مسألة حياة أو موت ، ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد المحلية ، بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعدا، وتستهلك منتجاتها لا داخل البلد وحسب ، بل فى جميع أنحاء العالم .وعلى أنقاض الحاجات القديمة التى كانت تلبيها المنتجات الوطنية ، تلد حاجات جديدة يتطلب إشباعها استيراد منتجات البلدان والأقاليم النائية .وعلى انقاض الانعزال القطرى والقومى القديم .القائم على الاكتفاء الذاتى ، تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم .وما هو صحيح بصدد الإنتاج المادى لا يقل صحة بخصوص الانتاج الفكرى .فالآثار الفكرية لأمة ما تصبح ملكا مشتركا لجميع الأمم ويغدو قصر النظر والتقوقع القوميان مستحيلين أكثر فأكثر . ويولد من مجموع الآداب القومية والقطرية أدب عالمى.

«وتجر البرجوازية بالاتقان السريع لأدوات الإنتاج ، وبالتحسين الدائم لوسائل المواصلات ، إلى تيار الحضارة ،حتى أشد الأمم همجية . أما رخص منتجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التى تشن بها هجوما عنيفا على جميع الأسوار الصينية ، وترغم بها على الاستسلام أشد الهمج مراسا فى عداء الأجانب .وتقود قسرا جميع الأمم ، تحت طائلة الهلاك ، إلى تبنى نمط إنتاج البرجوازية ، وترغمها ، مهما أبت ، على إدخال الحضارة المزعومة إليها ، أو قل ترغمها على أن تصبح برجوازية .وباختصار فهى تخلق عالما على صورتها .

هذا الوصف الرائع للصعود المزدوج للرأسمالية ولانتشارها فى العالم ، للتفاعل الجدلى بين الرأسمالية فى مهدها وعولمة الرأسمالية فى ذلك العصر، جاء هذا الوصف المتفحص للرأسمالية وبدايات العولمة فى« البيان الشيوعى» الذى صدر عام ١٨٤٨ أى منذ أكثر من مائة وخمسين عاما وهو دلالة قاطعة على أن العولمة لم تنشأ من الفراغ بل إنها عملية نامية متطورة وتبلورت ابتداء من

النصف الثانى من القرن العشرين وانطلقت فى شكلها ومضمونها الراهن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى فى أوروبا.

فبعد المرحلة الأولى لتدعم الرأسمالية فى بعض بلدان الغرب فى القرن الثامن عشر بدأ التوسع الرأسمالى فى إنشاء المراكز التجارية الرأسمالية فى مختلف القارات ثم جاءت مرحلة احتلال المستعمرات للاستحواذ المؤمن على أسواق وموارد لمواد خام مضمونة ، ثم مرحلة تقسيم العالم أجمع إلى امبراطوريات استعمارية كل منها تابع لإحدى الدول الصناعية ، ثم مرحلة الامبريالية التى تميزت عن سابقاتها بتصدير رؤوس الأموال إلى البلدان التابعة وأصبح استغلال الشعوب فى كل امبراطورية يعتمد - بالاضافة إلى أشكال القديمة- سوقاً مضمونة للبضائع ومورداً مضموناً للمواد الخام-على هذا الشكل الجديد للاستغلال وهو تصدير رؤوس الأموال إلى المستعمرات واعتصار فائض القيمة مباشرة من الشعوب المستعمرة . ونتيجة التصارع بين الامبرياليات قامت الحربين العالميتين نتيجة التداخل والصراع بين مختلف مراكز الامبريالية العالمية. ولكن إدراج الاتحاد السوفيتى عنوة فى الحرب الامبريالية الثانية نتيجة غزو النازى للاتحاد السوفيتى واضطرار المعسكر الامبريالى الآخر الموصوف بـ «المعسكر الديمقراطى» إلى التحالف غصبا مع العدو السابق لجميع الامبرياليات -الاتحاد السوفيتى ،غير طبيعة الحرب من حرب إمبريالية إلى حرب تحررية ديمقراطية ضد دول المحور الفاشستى .والانتصار على الفاشية-وهنا لعب الاتحاد السوفيتى الدور الأكبر فى هزيمة النازية- فتح الباب على مصراعيه للنضال التحررى للمستعمرات وأدى فى نهاية الأمر فى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات إلى القضاء التام على النظام الاستعمارى الكولونيالى فى شكلة القديم.

وفى الجزء التالى من الدراسة عن العولمة استلهمت بعض الآراء من مؤلف نظرى وفلسفى -Empire- إمبراطورية -صدر أخيرا عن مؤلفيه الإيطالى-Antonio Negri والأمريكى Michael Hardt ولنعود الآن إلى العولمة ، من الطبيعى أن تكون عولمة اليوم الوريثة الطبيعية لعولمة الأمس ولذا فالعولمة الحديثة مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية بعد مرحلتى الاستعمار والامبريالية .كما أن خصائصها هى نضوج طبيعى وطفرة لظواهرها القديمة فى ظروف العالم الجديدة ، ولكن يجب ألا ننسى طوال هذه الدراسة أننا نصف هذه الظاهرة الحديثة فى صيرورتها أى فى حركة تطورها ونموها .ففى بعض المناطق

وبعض الدول سوف نرى العولمة فى مرحلة البذرة التى تنبت منها الجذور وفى بلاد ومناطق أخرى سوف نرى آثارها فى شكل ثمارها الناضجة وفى غالبية بلاد العالم أى فيما سمى لمدة طويلة بالعالم الثالث ، سوف نرى الماضى الاقطاعى أو القبلى يتعايش مع الماضى الإمبريالى، وكذلك مع ظواهر العالم الجديد ظواهر العولمة . إننا لا نصف هنا ظاهرة استاتيكية ثابتة اكتسبت كل صفاتها ومميزاتها كاملة بل سوف ندرس العولمة كظاهرة جدلية متطورة فى مرحلة الترعرع والنمو.

كيف تطورت العولمة فى أحشاء الامبريالية؟

منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر بدأت السيطرة الاستعمارية الكولونيالية على العالم المقسم بأجمعه بين دول الرأسمالية المصنعة تكتسب صفة الامبريالية أى أن الاحتكارات والمؤسسات الرأسمالية الغربية والمصارف الكبرى المتداخلة المصالح إلى حد ما بدأت تصدر رؤوس أموالها إلى البلاد المستعمرة لكى تستغل مباشرة اليد العاملة الرخيصة فى هذه البلدان غير مكتفية بالمواد الخام الرخيصة وبتصريف بضائعها فى سوق مضمون محتكر وفى الوضع الامبريالى الجديد رغم تداخل الاحتكارات ومصالحها فى بلدان رأسمالية عديدة ظل النفوذ الكامل أو الأكبر فى البلاد المستعمرة فى يد احتكارات البلد المستعمر وحيث إن تطور الرأسمالية كان يدفع إلى تعدى مرحلة المنافسة الأولى وإلى تشكيل الاحتكارات الرأسية والأفقية وتداخل مصالحها عالميا ، بدأ النقاش بين محللى الامبريالية حول ما إذا كان هذا التداخل والتفاعل سوف يؤدى فى نهاية الأمر إلى امبريالية عظمى موحدة واحدة . وكان رأى لينين فى مؤلفه «الإمبريالية أعلى مراحل الاستعمار» أن هذا لن يحدث وأن قوى التناقض والصراع بين الامبرياليات المختلفة سوف تسود . وثبت كلام المفكر العظيم فى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغيرت الظروف تماما واتصف الوضع العالمى الجديد بما يلى

الامبريالية العظمى —وجذور العولمة

الظاهرة الأولى هى أنه بعد الحرب انفردت دولة عظمى فى المعسكر الإمبريالى بالهيمنة بحكم قوتها الاقتصادية التى لا تضاهى وبحكم مركزها كدائن وحيد حينذاك لكل الدول الامبريالية الأخرى .كما أن رؤوس أموال أمريكية دخلت بقوة لا مثيل لها فى الماضى فى اقتصاديات الدول الإمبريالية الأخرى عن طريق مشروع« مارشال» كما سادت الولايات

المتحدة تماما من الناحية العسكرية فى خلف الأطلنطى الامبريالى خاصة بحكم ملكيتها المنفردة لمدة طويلة للقنبلة الذرية.

ومن الناحية الأخرى اتسع المعسكر الاشتراكى وأصبح يضم إلى جانب الاتحاد السوفيتى الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية وبعد سنوات قليلة الصين الشعبية فى الشرق . ثم نجح الاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية بعد فترة وجيزة فى امتلاك القنبلة الذرية.

وهنا اتضح للجميع أن أية حرب بين الامبرياليين مثل الحربين الأولى والثانية سوف تعنى الانهيار النهائى للنظام الرأسمالى الامبريالى ولذا انضوت الدول الامبريالية جميعها رغم تناقضاتها تحت لواء الأخ الأكبر القوى المدافع فى نهاية الأمر عن كيانها ووجودها رغم جشع الاحتكارات الأمريكية وتعديها لحكم قوتها ومصالحها الذاتية على مصالح الدول الإمبريالية الأخرى (برر هذا التناقض بين انجلترا وأمريكا مثلا فى التأييد الأمريكى لحكم عبد الناصر فى سنواته الأولى).

إذا فقد تغير الوضع بين الامبرياليات كيفيا بعد الحرب العالمية الثانية وانفتح الباب لظهور امبريالية عظمى تجب شيئا فشئ الامبرياليات الأخرى وهنا بدأت تترعرع جذور العولمة الحديثة . وبعد انهيار المعسكر الاشتراكى الأوروبى انطلقت هذه العولمة الرأسمالية دون منازع يحجمها وأصبحت اليوم تسود العولمة العالم أجمع بما فيه الصين الشعبية التى انضمت أخيرا إلى منظمة التجارة العالمية أحدث وأبرز منظمات العولمة.

وقد برز تصور بعد انهيار المعسكر الاشتراكى بأن التناقضات بين الامبرياليات سوف تتفاقم ،حيث إن مهدد كيانها الرأسمالى قد انهار . وبالفعل برزت على السطح بصورة أوضح من قبل اختلافات فى المصالح وفى المواقف السياسية . ولكن تداخل المصالح فى آلاف المؤسسات الاقتصادية غير الوطنية وتزاوج رأس المال المالى على نطاق عالمى والقوة العسكرية الأمريكية المهيمنة هيمنة كاملة دون منازع فى العالم تنبئ بصورة شبه أكيدة أن تضافر المصالح الرأسمالية العالمية أقوى من أى نزاعات أو اختلافات . وأن عوامل الفرقة سوف تتغلب عليها عوامل المصلحة المشتركة والهيمنة العسكرية المطلقة للأخ الجديد الذى تقيمه القوى الرأسمالية الكبرى المسيطرة القديمة إمبريالية كانت أم وطنية تحت إشراف وهيمنة الامبريالية العظمى رغم التناقضات والتنافس والصراعات.

أما الظاهرة الثانية فهى تعميم العلاقات الرأسمالية فى الإنتاج بصورة لم يسبق لها مثيل .فبالرغم من أن النظام الرأسمالى بدأ

يسود العالم منذ تحول أوروبا الغربية إلى الرأسمالية وساد الاستعمار جميع القارات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من أن نسبة عالية جداً من الإنتاج الاجمالى العالمى كانت تنتج أثناء هذه الفترة وفقا لقواعد الاستغلال الرأسمالى ، إلا أنه ظلت هناك مناطق شاسعة فى العالم ونسبة عالية من سكانه يتم فيها الإنتاج الزراعى أساسا وفقا لأساليب شبه إقطاعية ،حتى نهاية الستينيات تقريبا . فالتصنيع فى بلاد عديدة مثل البرازيل والهند وتايوان وكوريا الجنوبية والأرجنتين ومصر والجزائر وبلدان أخرى عديدة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وآفريقيا لم يأخذ مداه والإنتاج الصناعى لم يصبح القطاع المدر لنسبة عالية من الدخل القومى إلا فى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات .كما أن علاقات رأسمالية وزاد تسويق الغلات الزراعية -الصناعية مثل الكاكاو والفول والبن والخشب..إلخ ، كما انتشرت الوسائل الحديثة للزراعة الواسعة الرأسمالية فى العديد من هذه البلدان .لقد أصبحت الزراعة تحت سيطرة الصناعة حتى لو كانت الإنتاج السائد من ناحية الكم فى بعض المناطق . لم تختف الزراعة بالطبع ولكنها تحولت فى أغلب مناطق العالم إلى زراعة مصنعة . وأخيرا أصبح التنقيب عن البترول وانتاجه وهى عملية صناعية تتم وفق أسس النظام الرأسمالى ، ظاهرة عالمية من أفريقيا الوسطى حتى اندونيسيا والصين وفى أمريكا اللاتينية من الشمال إلى الجنوب . وأصبح بلدا مثل السعودية الذى تسود فيه إلى الآن العلاقات الاجتماعية والسياسية القبلية بلدا رأسماليا تماما من الناحية الاقتصادية كما تعتبر رأسماليته جزءا لا يتجزأ من الرأسمالية المعولة.

الثورة والمعلومات والاتصال

. الظاهرة الثالثة التى يجب الإشارة إلى أهميتها هى الثورة المعلوماتية فى عملية الإنتاج والتطور الهائل فى وسائل الاتصال عن بعد ووسائل الإعلام المرئية نتيجة للأقمار الصناعية .بدأت كل هذه التطورات تأخذ مداها فى السبعينيات وتغزو مجالات الانتاج الصناعية والزراعية والخدمية ولعبت دورا مهماً فى إبراز تخلف النظام السوفيتى وعدم قدرته على مجاراة التقدم العلمى والتكنولوجى . وتزامنت هذه التطورات الهائلة مع أفول النظام السوفيتى ثم انهياره ،كما عاصرت وساعدت على التحول فى اتجاه العولمة.

إن أول تأثير للتحول من الاقتصاد الصناعى إلى الاقتصاد المعلوماتى هو السماح بلا مركزية الإنتاج .فالإنتاج الصناعى كان يستند إلى المصانع الضخمة وقرب مصانع

التحويل من مصنع الإنتاج المركزى . إن التقدم فى وسائل الاتصال عن بعد وتكنولوجيات المعلوماتية جعل من الممكن نقل الإنتاج وتوزيعه فى أى مكان لأن الاتصال والإشراف وفى بعض الأحيان المنتجات غير المادية ذاتها يمكن أن تنقل عبر العالم فى وقت قصير ودون تكلفة . إن تسهيلات الإنتاج يمكن أن تنسق فى إنتاج متزامن سلعة واحدة مما يسمح بتوزيع المصانع فى مواقع مختلفة . إن الانتقال إلى الإنتاج المعلوماتى والهيكل الشبكى للتنظيم يجعل التعاون الانتاجى والفعالية غير متوقفين إلى حد كبير على القرب والمركزية .فالعاملون فى عملية واحدة يمكنهم أن يتصلوا عن بعد ويتعانوا من مواقع بعيدة دون اعتبار للمسافة.

ولكن كان من نتيجة هذه الأوضاع الجديدة عدم وجود العمال فى تجمعات كبيرة مما يضعف قوتهم عند التفاوض الجماعى مع أصحاب العمل .فرأس المال فى مقدوره أن ينسحب من المفاوضة بنقل موقع الانتاج إلى مكان آخر ويضعف بذلك التضامن العمالى ويسمح للإدارة أن تستعيض عن عمالها السابقين بوسائل متنوعة من العمل مثل العمل الحر المستقل والعمل فى المنزل والعمل المؤقت والعمل بالقطعة . إن التوزيع الجغرافى للإنتاج يتطلب مركزية أقوى فى الإدارة والتخطيط ومركزية متزايدة للخدمات المتخصصة وبصفة خاصة الخدمات المالية . إن الإدارات والخدمات المالية فى مدن لندن ونيويورك وطوكيو تدير شبكات عالمية للإنتاج . لا غرابة إذا أن تعتبر الحكومة الأمريكية أن من أهم أولوياتها إيجاد هيكل إعلامى عالمى فشبكات الإعلام أصبحت أكثر الآليات نشاطا فى دمج المؤسسات الاقتصادية وكذلك فى تنافس أكبر المؤسسات الاقتصادية غير الوطنية.

مواسم هجرة الطبقة العاملة

الظاهرة الرابعة فى ظل العولمة هى قابلية التحرك للقوى العاملة التى اتخذ مداها حدا لم يسبق لها مثيل .فالهجرات فى الماضى القريب نسبيا مثل الهجرات الجماعية الكبيرة إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ونقل العبيد من أفريقيا عنوة إلى المزارع العبودية فى القارة الأمريكية يمكن اعتبارها هجرات قزمية بالنسبة للتنقلات البشرية فى عصرنا الراهن . إن ما يدفع هذه الهجرات دفعا هى الرغبات والاحتياجات التى خلقتها عمليات العولمة فى أذهان وعقول الجماهير العريضة التى ترى عن كثب من جراء وسائل الإعلام المرئية الحديثة كل المزايا التى يمكن أن يستمتع بها البشر فى عالم اليوم .إن الهروب من العالم الذى كان يسمى بالثالث إلى العالم الأول بحثا عن الرزق وهجرة العقول فى نفس الاتجاه والهجرة غير

القانونية وتدفق اللجوء السياسي يفوق كل الهجرات الماضية . فضلا عن أن هجرات اليوم ليست من الجنوب المؤقتة أو شبه الدائمة من جنوب شرق آسيا ومن البلاد العربية غير النفطية إلى منطقة الخليج . ومن اللافت للنظر أن بلدا مثل مصر التى لم يهاجر شعبها وطنه القديم فى أى مرحلة من تاريخه تشاهد اليوم هجرة أبنائه من جميع الطبقات لأول مرة فى تاريخها الطويل.

وكذلك منذ عشرات السنين تحدث هجرات ضخمة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية داخل كل بلد وعلى نطاق العالم، ولكن حتى هذه الهجرات الضخمة تبدو أقل عددا بكثير، وكذلك أقل شقاء من هجرة اللاجئين المضطرين إلى ترك ديارهم وأراضيهم نتيجة المجاعة أو الحرب . إن نظرة سريعة إلى العالم من أمريكا الوسطى إلى وسط أفريقيا ومن البلقان إلى جنوب شرق آسيا يبين بؤس أوضاع هؤلاء الذين فرضت عليهم هذه البداوة والانتقال. فبالنسبة لهؤلاء يعنى الانتقال عبر الحدود هجرة إجبارية فى ظروف من الفقر والبؤس لا يمكن أن تعتبر تحررية .وفى الواقع بالنسبة للاجئين فإنها مكان ثابت ومحدد للإقامة والعيش ، وأى نوع من الثبات والجمود يبدو على العكس أكثر الحاجات إلحاحا.

إن كل هذه التحركات الضخمة فى الخريطة السكانية للعالم وقابلية العاملين للانتقال من مصدر رزق إلى مصدر رزق آخر يسمح لنا بالحديث عن « بدونه» البروليتاريا العالمية الحديثة.

إن كل قوى عالم الشمال متحالفة ضد هذه الهجرة التى تتزايد عاما بعد عام رغم القيود والقوانين والحواجز على الحدود ورغم انتعاش قوى اليمين الأقصى التى تتزعم الدعوة لوقف الهجرة وطرد هذا السرطان البروليتارى الخطر بجميع الأساليب . إن الشبح الذى يرعب اليوم عالم الشمال هو شبح الهجرة.

الظاهرة الخامسة هى أنه فى أكثر البلاد النامية تقدما مثل الهند والبرازيل وغيرها تتواجد معا جميع مستويات عمليات الإنتاج : الخدمات القائمة على المعلوماتية والانتاج الصناعى الحديث والصناعات اليدوية التقليدية والزراعة المتخلفة والمصنعة والإنتاج الاستخراجى مثل المناجم واستخراج النفط .كل هذه الأشكال الإنتاجية موجودة فى إطار شبكات السوق العالمية وتحت سيطرة الإنتاج المعلوماتى الخدمى . إن المعلوماتية والإعلام اصبحت تلعب اليوم دورا أساسيا فى عمليات الانتاج .وبالطبع كل هذه الظواهر موجودة بصورة أقل فى بلاد أقل نمواً .

إن الاقتصاديات الخاضعة يمكنها

أن تنمو ويزيد حجمها فى ظل العولمة . ولكن هذا لا يعنى أنها لا تظل خاضعة للنظام العالمى كما يعنى أنها لن تصل أبدا إلى الشكل الاقتصادى السائد للاقتصاديات المتقدمة. إن بعض البلاد أو المناطق يمكنها أن تغير موضعها فى سلم السيادة ولكن بغض النظر عمن يحتل أى موقع فإن الاستقلال الاقتصادى مناله مستحيل حيث إن النمو يعنى الانغماس أكثر فأكثر فى الشبكات العالمية للإنتاج الرأسمالى.فالتصور السابق بأنه يمكن تنمية الاقتصاد القومى بمعزل عن السوق الرأسمالية العالمية حتى يضاهى هذا النمو وضع الدول السائدة ويستقل عنها كما تمت المحاولة فى الحقبة الناصرية وهم مستحيل تنفيذه اليوم .فإذا كان هذا الأمل من الممكن تحقيقه مجازا فى ظل وجود معسكر اشتراكى يمكن الاستناد إليه للتخلص من الاخطبوط الامبريالى ،فهذا الاحتمال النظرى غير موجود الآن.فأى محاولة للانعزال والافتراق سوف تعنى فقط نوعا أشد عنفا للإخضاع من قبل النظام العالمى وقهر أكبر يؤدى إلى مزيد من الضعف والتخلف والفقر . إن العولمة موجة جارفة لا يمكن وقفها أو تفاديها ، فهى نتاج تطور تاريخى للنظام الرأسمالى يمكن مقاومة بعض جوانب ضراوته إلى حد ما ولكن يستحيل تغيير مجراها الطبيعى أو الفكاك منها إلا بالقضاء على النظام الرأسمالى المعولم نفسه.

الخصخصة من لزوم العولمة

الظاهرة السادسة هى أنه بعد مرحلة نمو الملكية العامة بصفة خاصة ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضى فى الدول المتقدمة لأسباب متنوعة ومتعددة وفى البلاد المستقلة حديثا لتدعيم استقلالها ، تطالب رأسمالية النظام العالمى الجديد وتعمل على خصخصة كل مجالات الانتاج والاقتصاد حتى مجالات البنى التحتية مثل السكك الحديدية وإنتاج الكهرباء وتوزيعها والطرق العامة السريعة ووسائل الاتصال مثل البريد والهاتف وكلها وسائل ومجالات تابعة أصلا وتقليديا للدولة فضلا بالطبع عن جميع مجالات الإنتاج الأخرى . وقد شاهدنا فى مصر المعركة التى دارت وتدور حتى الآن لتفكيك القطاع العام والتخلص منه ولكن الأدهى أن نرى نفس المعركة تدور على قدم وساق فى الصين الشعبية التى لا يزال يحكمها حزب يحتفظ حتى الآن باسمه الشيوعى.

بروليتاريا جديدة

الظاهرة السابعة هى المركز الراهن للطبقة العاملة التقليدية التى تعمل فى المصانع الكبيرة فى قلب الموجة العارمة الجديدة للبروليتاريا العالمية . إن تحول العالم إلى نظام

الأجر الرأسمالى بدلا من أنظمة اقتصادية أخرى متبقية من العهد الإقطاعى أو القبلى أو حتى البدائى ، وكذلك حركة الهجرة العالمية الضخمة نحو البلاد الغنية يؤديان إلى قيام بروليتاريا عالمية من نوع جديد. إن مفهوم البروليتاريا القديم المبنى على الطبقة العاملة الصناعية فى كل بلد من البلاد يتحول إلى مفهوم للبروليتاريا جديد يشمل جميع هؤلاء الذين يخضعون لرأسمال يستغلهم وينتجون تحت هيمنته. إنه يجب أولا كل بروليتاريى الزراعة هؤلاء الذين يعملون بنظام العمل المؤقت أو من منازلهم أو بالقطعة فضلا عن البروليتاريا التى تبيع قوة عملها فى ظروف أقل قسوة فى البلاد الديمقراطية والبروليتاريا التى تعمل فى بلدان تفتقد الحريات العامة مثل بلادنا . فهو يشمل إذا الطبقة العاملة الصناعية ولكنه لا يقف عند حدودها وفى مقابل تشابك المصالح الرأسمالية داخل النظام المعولم تتشابك مصالح البروليتاريا العالمية بصورة لم يسبق لها مثيل إذ أن مستغليها مترابطون ولذا تحاول الرأسمالية العالمية تقسيم صفوف القوى المعادية لها . فمثلا كانت تحاول فى الماضى استخدام الاحتياطى فى قوة العمل الناتج عن البطالة لتحجيم الصراع الطبقى وتخفيض سعر العمل، كما كانت تنقل المصانع من منطقة إلى أخرى داخل حدود البلد الواحد لتفكيك نضال العمال والهروب من المواقع الساخنة إلى مناطق أكثر هدوءاً .أما اليوم فهى تتبع نقص الأساليب على نطاق عالمى إذ تستغل الاحتياطى فى قوة العمل فى بلدان العالم الفقير وتنقل مصانعها إلى هذه البلاد لتحجيم الصراع الطبقى فى بلادها وتخفيض سعر العمل وطمعا فى مرحلة أطول من الهدنة فى الصراع الطبقى ضد الاستغلال.

إن العالم الثالث الذى كان محددا ومنفصلا فى المرحلة السابقة يتداخل اليوم فى العالم الأول ويصبح كأنه مدن الصفيح للعالم الأول بينما يدخل العالم الأول والعالم الثالث ويخترقه بحداثته وبورصته ومصارفه وشركاته عبر الوطنية ، تكتمل الصورة باختراق العالم الثالث للعالم الأول . بتدفق المهاجرين الذى لا ينقطع . إن مختلف الأمم والمناطق تتضمن نسب متفاوتة لما كان يظن أنه العالم الأول أو العالم الثالث. إن نسب عدد السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر فى بلاد المركز يزداد باطراد . إن جغرافية النمو غير المتكافئ وخطوط الانقسام والسيادة لن توجد بعد ذلك وفقا لحدود قومية أو دولية ثابتة بل فى حدود تتميز بالسيولة بين ما هو دون الحدود القومية وما هو فوق الحدود القومية. من كل ما ذكرناه أنيا نستخلص أن الجموع البروليتارية العالمية

من كل جنس ومنطقة وبلد تشكل مع جموع الطبقة العمالية التقليدية العمود الفقرى لمقاومة النظام الامبريالى المعولم.

أفول الدولة القومية

الظاهرة الأخيرة ينبغى النظر إليها وفهمها فى صيرورتها لا فى واقعها الآنى . يصف ماركس وإنجلز الدولة القومية بأنها مجلس الإدارة الذى يدير مصالح رأس المال. إنهما يعنيان بهذا أنه بالرغم من أن عمل الدولة قد يبدو متناقضا فى لحظة ما مع مصالح بعض الرأسماليين فإن هذا العمل على المدى الطويل سوف يخدم دائما مصالح رأس المال الجماعى . أما اليوم فالعلاقة بين رأس المال والدولة قد نضجت تماما إذ أن المؤسسات عبر الوطنية قد اخترقت عمليا سيادة الدولة القومية فى الحكم والتشريع عن طريق ارتباط هذه الدولة وخضوعها للاتفاقات الدولية التى أسسها النظام العالمى الجديد . يمكننا القول إذا أن الدولة القومية قد هزمت أو فى طريقها إلى الهزيمة أمام سيادة المؤسسات عبر الوطنية فى العالم .فالحكم والسياسة القومية فى طريقهما إلى الاستيعاب فى النظام عبر الوطنى والسيطرة تتم من خلال مجموعة من الهيئات والوظائف الدولية. إن السياسة لا تختفى على النطاق القومى ولكن الذى يختفى أو سوف يختفى على المدى القريب فهو الاستقلالية فى السياسة القومية.

ومنذ نهاية النظام الاستعمارى القديم قويت لفترة ظواهر السيادة القومية فى العالم الثالث المستقل حديثا فى مواجهة سيادة دول العالم الأول استنادا إلى التناقض بين المعسكرين . ولكن انهيار المعسكر الاشتراكى ونمو النظام الجديد القائم على العولمة أذنت بأفول السيادة القومية التى اخترقتها سيادة المؤسسات القانونية والاقتصادية للنظام المعولم. ولذا فكثير من محاولات النضال ضد الأشكال القديمة للسيادة الامبريالية تفشل لسوء فهمها للعدو وطبيعته الراهنة .كل هذا لا ينطبق على دول العالم الثالث فحسب بل على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة.

إن الاتجاه إلى تحقيق السوق العالمية يعنى القضاء على أية نظرة تقول إن أى بلد أو منطقة يمكن اليوم أن تعزل نفسها وتنفصل عن الشبكات العالمية للاقتصاد والسلطة كى تخلق من جديد ظروف الماضى وتنمو كما نمت الدول الرأسمالية السائدة .حتى الدول السائدة تابعة اليوم للنظام العالمى . إن تفاعلات السوق العالمية فى طريقها إلى تفكيك جميع الاقتصاديات القومية وقد مضت شوطا بعيدا فى هذا الاتجاه . إن أى محاولة للانعزال والانفصال سوف تعنى أكثر وأكثر وبصورة متزايدة رد فعل أكثر وحشية من قبل النظام

العالمى ومزيدا من الضعف والفقر.

ومن ناحية أخرى فالدول التى تحافظ على جمودها بالنسبة للمزايا التى اكتسبتها قوى العمل (سواء فى العالم المتقدم أو العالم الفقير) وتقاوم السيولة والمرونة الكاملة لقوى العمل تطحن وتعاقب وفى نهاية الأمر يقضى على مقاومتها عن طريق الآليات النقدية.

يقول Robert Reich وزير العمل السابق فى الولايات المتحدة :« بما أن كل أشكال الإنتاج تقريبا ، النقود، التكنولوجيا ، المصانع ، الآلات ، تنتقل دون جهد عبر الحدود فإن مجرد فكرة الاقتصاد القومى تصبح دون معنى .ففى المستقبل لن يكون هناك منتجات وطنية أو تكنولوجيات وطنية أو مؤسسات وطنية أو صناعات وطنية . ولن يكون هناك اقتصاد قومى ،حيث إن الحدود الوطنية تتلاشى تدريجيا والسوق العالمية تتحرر من هذه الحدود».

إن العلاقة الأخيرة التى تفسر الخضوع المحتوم للدولة القومية فيما بعد النظام الكولونيالى هى النظام العالمى لرأس المال . إن سلطة الرأسمالية العالمية التى تخضع الدول القومية ذات السيادة رسميا فى إطار نظامها تختلف جوهريا عن الدوائر الاستعمارية والامبريالية التى كانت مسيطرة سابقا . إن نهاية الاستعمار لم تفتح بالطبع عهدا جديدا للحرية بل أدت فى الواقع إلى أشكال جديدة للسيطرة تعمل على نطاق عالمى.

هيكل السلطة فى النظام العالمى الجديد:

فى قمة الهرم السلطوى للنظام العالمى الجديد توجد سلطة عظمى هى الولايات المتحدة التى تهيمن على إمكانية استخدام القوة فى العالم ، قوة عظمى يمكنها أن تعمل منفردة ولكنها تفضل العمل بالتعاون مع آخرين تحت مظلة الأمم المتحدة . وقد تأسس هذا الوضع مع نهاية الحرب الباردة وتأكد هذا التأسيس فى حرب الخليج . وفى المستوى الثانى ولكن فى قمة الهرم أيضا هناك مجموعة من الدول القومية التى تسيطر مع الولايات المتحدة على الأدوات النقدية العالمية الأساسية وبهذا تتمكن من تنظيم التبادل الدولى . هذه الدول القومية مرتبطة فى مجموعة من الهيئات مثل مجموعة السبع دول ونوادى لندن وباريس ودافوس .. إلخ . ثم تأتى بعد ذلك الدول القومية ومهماتها المتنوعة . أولا للتوسط مع القوى المهيمنة والمساومة مع المؤسسات غير الوطنية وتوزيع الدخل حسب الاحتياج داخل حدودها الوطنية . إن الدول القومية تلعب دور المصفاة للتدفقات العالمية ودور المنظم لتنفيذ رغبات القوة العظمى . وبمعنى آخر فهى تتسلط على تدفق الثروة من وإلى السلطة العظمى وتعمل على انضباط السكان فى

حدودها أى تلعب دور الشرطى المحلى لحساب القوة العظمى . وتتحول الجيوش القومية من جيوش وطنية تدافع عن مصالح الأمة إلى نوع من فروع سلطة بوليسية عالمية تلعب دور الشرطة بالنسبة لشعبها ولشعوب المنطقة بالتعاون مع مثيلاتها تحت إشراف السلطة العالمية المهيمنة (حرب الخليج ، حروب البلقان ، أفغانستان ، الحرب ضد الإرهاب) . وتحصل السلطة العليا ، بحكم هيمنتها العسكرية والسياسية والاقتصادية وخضوع منظمة الأمم المتحدة لها فى اتخاذها للقرارات أو فى شلها(حق الفيتو) ، على حق التدخل فى شئون جميع الدول بشتى الحجج . ويستخدم هذا الحق لتلبية مصالح الامبريالية العظمى أو يشل هذا التدخل أيضا لتلبية هذه المصالح (فلسطين).

إن التدخل الأمريكى لايحدث بالضرورة رغم إرادة الدول التى يحدث فيها هذا التدخل أو إرادة الدول القريبة منها . بل كثيرا مايحدث أن تطالب هى بالتدخل الأمريكى أو ترى فيه مصلحة لها . إن الولايات المتحدة أصبحت اليوم " شرطة السلام " خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . فالتدخل ل " تحرير" الكويت من احتلال العراق والتدخل فى البلقان جاء بموافقة الدول التى تم التدخل فيها والدول المحيطة بها . فالولايات المتحدة أصبحت القوة المركزية فى النظام العالمى الموحد الجديد . إن شبكات الموافقة والمشاركة وقنوات التدخل فى حل الصراعات والتنسيق فى تحرك الدول يتأسس فى إطار النظام المهيمن الجديد . إننا نعيش المرحلة الأولى لتحويل العالم أجمع إلى مجال مفتوح لسيادة الإمبريالية الموحدة العظمى. والوسائل البنيوية للتدخل ترتكز على استخدام الآليات النقدية والمناورات المالية فى الحقل عبر الوطنى للأنظمة الإنتاجية المتوقفة بعضها على بعض وكذلك فى مجالات الإعلام وأثرها على إضفاء الشرعية على نظام ما أو سحب هذه الشرعية منه . إن ترسانة القوى الشرعية للتدخل كبيرة ومتنوعة ولاتتضمن التدخل العسكرى فحسب بل أيضا أشكالا أخرى مثل التدخل الأخلاقى والتدخل القانونى . وفى الواقع فان امكانات التدخل تفهم بصورة أفضل إذا وضح لنا أنها لاتبدأ مباشرة باستخدام السلاح العسكرى بل تبدأ بالأدوات الأخلاقية التى تلعب دورا أساسيا فى مجالها منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وكذلك المؤسسات القانونية التى خلقتها أخيرا الأمم المتحدة مثل المحكمة الجنائية الدولية .

عندما نتحدث عن منظمات حقوق الانسان فاننا نشير إلى طيف واسع من الهيئات تلعب اليوم دورا مهماً فى المجتمع المدنى ومهامها

هى تمثيل الناس والعمل لمصلحتهم بعيدا عن مؤسسات الدولة القومية وفى كثير من الحالات ضد هذه المؤسسات . إن هذه المنظمات تلعب دورا على المستوى المحلى والإقليمى والدولى ويقدر عددها على نطاق العالم أجمع بعشرات الآلاف . إننا نهتم هنا أساسا بتلك المنظمات التى تتخصص فى الدفاع عن حقوق الإنسان وفى أعمال الإنقاذ على النطاق المحلى أو الدولى مثل Human Rights watch ،Amnesty International, Med cins Sans Frontieres, oxfam وغيرها من المنظمات الدولية التى تلعب دورا سياسيا مهماً على النطاق العالمى وتحتل مكانة مهمة فى نظام الأمم المتحدة بصفتها مراقبا . إن هذه المنظمات من أقوى الأسلحة السلمية التى يستخدمها النظام العالمى الجديد بغض النظر عن الإدراك الواعى لأعضائها للدور الذى تلعبه . إ ن هذه المنظمات تشترك فى " الحروب العادلة " بدون أسلحة أو عنف أو حدود . وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا مزدوجا خاصة تلك المنظمات التى تلعب دورا عالميا وجميعها موجودة فى بلاد المركز . فهى تلعب دورا معاديا للاعتداءات على الديمقراطية فى دول المركز ووصل الأمر إلى حد إبعاد مارى روبنسون ، التى كانت على رأس وكالة الأمم المتحدة لحقوق الانسان .من منصبها لمعارضتها السياسة الأمريكية فى كوسوفو وأفغانستان وفيما يختص بمعتقل غوانتانامو، كما استبعدت أيضا لإدارتها الفاشلة ، على حد قول الدول الغربية ، لمؤتمر دوربان فى جنوب أفريقيا الذى انسحبت منه الولايات المتحدة وإسرائيل تحت ضربات الوفود العربية ووفود الدول الأفريقية . ونرى اليوم معارضة المنظمات غير الحكومية المتخصصة فى حقوق الإنسان أو منظمات الأطباء أو الصحفيين ، وكلها منظمات عالمية مركزها الغرب . ضد سياسة إسرائيل الإجرامية التى تؤيدها الولايات المتحدة . إلا أن كل هذا يمثل وجها واحدا من الصورة الإجمالية . لأن هذه المنظمات بانتقادها وهجومها على الحكومات القومية ، كما حدث فى الماضى وكما يحدث حاليا . بالنسبة للعراق والبلقان وأفغانستان وزيمبابوى وفنزويلا وكولومبيا وكوبا لاتأخذ فى الاعتبار الأسباب الحقيقية لعداء القوى العالمية المهيمنة . وبغض النظر عن ظروف هذه الدول المهاجمة وتوقيت الهجوم عليها وهوية القوى التى تعادى هذه الحكومات القومية ، فهذه المنظمات تفتح الباب للهجوم الاقتصادى والسياسى للسلطة العالمية المهيمنة وللهجوم العسكرى إذا اضطرت هذه القوة المهيمنة إلى ذلك . وهذا الدور السلبى تلعبه المنظمات غير الحكومية دون غضاضة

بحكم أيديولوجيتها البورجوازية التى تدفعها إلى التصور إنها يمكن أن تتصرف إنسانيا دون أخذ السياسة فى الاعتبار وتنسى أن السياسة تدخل فى صميم معالجة شئون الإنسان . وهكذا نتذكر الجريمة السياسية الكبرى التى ارتكبتها فى أفغانستان منظمة الأطباء دون حدود التى انحازت دعائيا وعمليا إلى القوى الظلامية المتعاونة مع الإمبريالية ضد نظام شعبى كان يعمل أساسا من أجل تقدم الشعب الأفغانى وتنويره أيا كانت أخطاؤه (ونذكر هنا مرة أخرى أن هذه المنظمة نفسها تأخذ اليوم موقفا حاسما ضد العدوان الإسرائيلى) . وكذلك موقف منظمات حقوق الانسان التى تنتقد كوبا منذ سنوات طويلة وتنسى ظروف هذا البلد الذى تحاصره الإمبريالية منذ أربعين عاما وتحاول حتى اليوم القضاء عليه . فالحكم السياسى على هذه المنظمات ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار إزدواجية طبيعتها وتناقضات مواقفها المختلفة القائمة على إهمالها التام للنتائج السياسية لتصرفاتها واعتمادها فى قراراتها على المبادئ المجردة البعيدة عن واقع الحياة.

ونفس هذه النظرة الجدلية يجب أن نلقيها على مؤسسات دولية أخرى مثل محكمة حقوق الإنسان التى تحاكم رئيس يوغوسلافيا السابق العدو اللدود لخضوع بلاده للهيمنة الأمريكية والأوربية . وهنا نذكر أن الولايات المتحدة فى الوقت الذى فرضت على الحكومة اليوغسلافية تسليم ميلوسيفتش إلى المحكمة مستخدمة فى ذلك الابتزاز الاقتصادى ، سحبت اعترافها المبدئى بالمحكمة الجنائية الدولية التى أنشأتها الأمم المتحدة واعترفت بها أكثر من ستين دولة حتى الآن . خوفا من أن يحاكم أمامها بعض المسئولين الأمريكيين بسبب الجرائم التى ارتكبوها . كما تفتح هذه القوانين الحديثة الباب لمحاكمة مجرمين دوليين مثل الدكتاتور الفاشستى بينوشيه ومجرم الحرب شارون . هذه الهيئات التى ابتكرتها القوى الامبريالية المهيمنة لخدمة أغراضها تشكل ضمنيا ونظريا خطر الانقلاب على صانعيها.

نمو القوى المعارضة للعولمة الرأسمالية:

إن انهيار معسكر الدول الاشتراكية وضع الحركة الاشتراكية بأكملها فى أزمة طاحنة وبصفة خاصة الأحزاب الشيوعية التى كانت تشكل بالرغم من نواقصها المتعددة رأس الحربة فى مقاومة النظام الامبريالى . ولكن التناقضات المتصاعدة فى النظام العالمى الجديد الجارى إقامته ونتائجه الوخيمة منذ نشأته بالنسبة للبروليتاريا العالمية جعلت دائرة المقاومة ضد النظام الجديد تتسع بحيث تشمل العالم بأكمله تعبر عنها الكراهية الجامحة

للولايات المتحدة الرأس المهيمن فى النظام الجديد التى تحمل مسئولية كل الجرائم التى ارتكبتها وجرائم أخرى لم تكن من مسئوليتها المباشرة ولكن ناتجة عن تدعيمها لنظم قومية دكتاتورية ورجعية تمقتها شعوبها قبل أن تلعب العولمة دورها الراهن..

إن مقاومة النظام الجديد برزت منذ نشأته ومن أوائل علامات هذه المقاومة المؤتمرات المتعددة لدراسة الفكر الماركسى من جديد وتبيان الأخطاء التى أدت إلى انهيار النظم الاشتراكية القائمة وتقارب تيارات ماركسية أو ماركسية لينينية تقاطعت وتحاربت لمدة طويلة فى الماضى وبدأت تتجادل من جديد ، ثم الاحتفال بمرور مائة وخمسين عاما على صدور البيان الشيوعى مما يثبت من ناحية قيمته النظرية العامة حتى اليوم ومن ناحية أخرى ازدياد أعداد المثقفين الثوريين المتمسكين حتى اليوم، رغم تباين الظروف ، بفكر ماركس وإنجلز الثورى.

وكذلك فان انهيار المعسكر الاشتراكى لم يعن انهيار أو توقف المقاومة للعدو القديم ولشكله المعولم الجديد . فهناك إعجاز صمود كوبا وانتصار الشعب الأفريقى ضد نظام الفصل العنصرى، وهناك ثبات وتقوية الثورة المسلحة لقوى ال FARC المسلحة الثورية فى كولبيا وانتصار القائد البوليفارى شافيز مرتين فى فنزويلا ، الأولى عند انتخابه رئيسا للجمهورية والثانية عند عودته إلى السلطة على أكتاف الانتفاضة الشعبية المؤيدة له ضد الانقلاب الذى قامت به القوى الرأسمالية فى فنزويلا بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وهناك الثورة العارمة للشعب الأرجنتينى ضد النظام المعولم الذى اتخذ الدولار الأمريكى عملة محلية وأيضا المقاومة المسلحة ضد التدخل الأمريكى فى بيرو . وفى نيبال تنتصر القوى الشيوعية فى الانتخابات كما يستمر الكفاح المسلح ضد قوى الملكية والاقطاع . وهناك الصراعات الطبقية فى فرنسا وإيطاليا وبلدان أوربا الغربية التى تدل عليها الإضرابات والمظاهرات التى لاتنقطع تعبيرا عن الإستياء من الأوضاع القائمة . وهناك أخيرا وليس آخرا الانتفاضة الفلسطينية التى تقدم أروع مثال للصمود ضد العدوان الإسرائيلى الأمريكى وضد هدف رئيسى من أهداف النظام الجديد .

مناهضة العولمة

وهناك الحركة المضادة للعولمة التى ظهرت علنا وبقوة للمرة الأولى فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة ثم أخذت تتسع لتضم العديد من العاملين فى مجالات السياسة والاقتصاد والعمل النقابى وفى شئون حقوق الإنسان وحقوق المرأة والسلم وحماية البيئة ... إلخ

وشكلت المظاهرات الضخمة فى مدينتى جينوا وبرشلونه وفى العديد من المدن الأخرى وأينما اجتمعت الهيئات الاقتصادية التى تمثل الرأسمالية المعولة . وفى التجمع الثانى للحركة المضادة للعولة الرأسمالية فى مدينة بورتو أليجرى فى البرازيل حضر من العالم أجمع ١٥٠٠٠ مندوب ومثلت ٥٠٠٠ جمعية ومنظمة واشترك فى مظاهراتها ٥٠٠٠٠ شخص بينهم ١٠٠٠٠ من منظمات شبابية و٨٠٠ عضو برلمان و٢٥٠ من عمد المدن الكبيرة . وأصبحت لهذه الحركة قوة معترف بها ترهبها الحكومات وخاصة قوى العولة الرأسمالية ولذا اهتم الجناح الليبرالى اليمينى للإشتراكية الديمقراطية بالاتصال بها والتأثير عليها والتخفيف من حدة عدائها للرأسمالية . ومن ناحية أخرى فقد انضمت إلى النواة الأولى منظمات ديمقراطية من كل نوع ، ثورية وإصلاحية ، تشكل فى مجموعها معارضة حقيقية لجوانب عديدة من العولة الرأسمالية ، ولكنها لاتعادى بالضرورة الرأسمالية كنظام اجتماعى ولذا فهى تشكل فى مجموعها حركة إصلاحية مفيدة جدا فى معركة الكفاح ضد أبشع النتائج المباشرة للعولة ولكنها حركة تفتقد إلى الآن القيادة الثورية المتمرسة لمواجهة النظام الامبريالى الموحد السائد اليوم فى عالمنا.

ومن كل ماسبق نرى أن معارضة العولة رغم أهميتها وعنفها فى بعض المواقع لازالت متفرقة ولاتتمتع بقيادة موحدة . فالعولة يجب أن تواجه بعولة مضادة إذا أردنا هزيمتها وهذا يعنى قوة أممية موحدة ديمقراطيا تتمتع بقيادة واحدة ، ثورية ، تنسق المعارك ضد هيمنة النظام العالمى الجديد كما تنسق التضامن بين كل حركات المقاومة ، إذ أن كل صراع محلى يمس جوهريا النظام المعولم ويشترك فى الحركة العالمية لمقاومة النظام.

وفى الوقت نفسه لم تصل الإرادة الثورية نظريا إلى حل بديل للنظام الامبريالى المعولم إلا من زاوية الهدف النهائى وهو الاشتراكية . هذا الحل لن يظهر نتيجة ابتكارات أو استخلاصات عقلية فى دوائر المثقفين الثوريين ، بل سيظهر فى محك الصراع العملى الطبقى ضد النظام العالمى . إن التجربة الجماعية المتكررة الخلاقة هى التى سوف تسمح بتصور وابتكار البديل أى اشتراكية الغد.

ولكن معارضة العولة لاتقتصر على القوى الديمقراطية الإصلاحية والثورية بل تشمل أيضا قوى اليمين الأقصى فى البلاد الأوربية وأمريكا، وكذلك قوى الظلامية فى البلدان العربية وفى البلاد الإسلامية الأخرى . ولكن هناك فارق عظيم بين كلا المعارضين . إن المعارضة الديمقراطية تهدف أولا إلى تحجيم

الأضرار المباشرة للعولمة الرأسمالية كما يهدف جناح من هذه المعارضة إلى القضاء على الرأسمالية كنظام . أما معارضة أقصى اليمين والظلاميين فهى لاتعادى الرأسمالية على الإطلاق بل يصرح كلا الجانبين علنا أنهما لايعارضان الرأسمالية بل أن هذا النظام الاجتماعى الرأسمالى يناسبهم تماما. إن معارضتهم قائمة على مواقفهم العنصرية ضد الأجانب وعلى تعصبهم القومى والعرقى والدينى وعلى رفضهم لقوى التغيير والتجديد بشكل عام ويرون فى العولمة مصدرا رئيسيا لهذه القوى . فضلا عن ذلك فهم لايخفون عداءهم المطلق للديمقراطية والعلمانية ويعلنون رسميا أن الشيوعية عدوهم الأول

وهناك نقطة مهمة أخرى . فقد سادت فى مرحلة ما النظرة التى كانت تفترض أن التناقضات الأساسية أصبحت بين النظام الامبريالى العالمى فى العالم الأول وقوى الثورة فى العالم الثالث . وهذا معناه أن احتمالات الثورة قائمة فى العالم الثالث ومقصورة عليه . إننى أرى أن هذه النظرية الماوية ثبت خطؤها منذ نشأتها فى ظروف عالم ماقبل العولمة، ويتضح بطلانها اليوم أكثر من ذى قبل لأنها تتجاهل تفاقم التناقضات والصراعات الطبقية داخل العالم الذى كان يسمى بالأول والثانى كما تتجاهل الفارق الهائل فى القوة العسكرية والاقتصادية بين السلطة الموحدة لرأس المال فى الدول الغنية والفقيرة معا وبين قوى العمل فى العالم الفقير . وهذا المنظور يتجاهل أيضا إلتقاء وتزاوج الصراعات فى العالم أجمع . أى فى الدول السائدة والخاضعة معاً . إننا بحكم الظروف وعلاقات القوة والضعف الجديدة أى بحكم انعدام التوازن بين الدول السائدة والخاضعة ، قد عدنا إلى مقولة ماركس الأصلية التى سادت قبل الظروف الاستثنائية للثورة السوفيتية وهى توقع اندلاع الثورة أولا فى مركز من مراكز العولمة الرأسمالية . إن الحديث عن بداية انهيار سلطة الامبريالية الموحدة سليم نظريا لأن ظاهرة الرأسمالية العالمية الموحدة تحمل فى طياتها بذور تفتتها وانهيارها ولكن الخطأ هو التصور أن تناقضات العولمة قد بلغت مداها وأن قوى التغيير جاهزة . إن الواقع الفعلى هو أن البديل الثورى للسلطة السائدة لم يتشكل حتى الآن نظريا ولم تتجمع وتتوحد بعد القوى الثورية على نطاق العالم. ■

ما بعد الحداثة والنظرية النقدية والثقافية

بقلم انتونى ايست هوب

Amtomy East Hope

من كتاب« دليل ما بعد الحداثة»

■ ترجمة د. وجيه سمعان عبد المسيح

تعد صورة «فتيات» أفينيون التى استكملها بيكاسو حوالى ١٩٠٧ نصا تأسيسيا فى شريعة الحداثة ، تصدم المتفرج فى كل مناسبة .وقد أرسى موروث القرن الخامس عشر (فن عصر النهضة خلال ذلك القرن) وهو الشكل السائد فى الفن الغربى ، عرفا يقضى بتمثيل الأشياء فى منظور خطى. وفى عمل بيكاسو فإن وجه الشخص الموجود فى أسفل اليمين والذى يبدو جالسا القرفصاء على نوع من مقعد المرحاض الذى يستخدم فى الاغتسال والنظافة تم رسمه من الأمام وبصورة جانبية فى نفس الوقت وهو تأثير يحطم الموروث (كما يفعل فى تشكيل الأجسام بعامة).

ويذكّر هذا الوجه وذلك الموجود فى أعلى الجانب الأيمن بالأقنعة الأفريقية ، ناقضا أى معارضة بين أوروبا «المتحضرة» والعالم «البربرى» خارجها . وبينما مثل الموروث الأساسى المرأة فى صورة سلبية (عادة عارية وفى وضع الاستلقاء بعامة) والتى ترد باحتشام حملقة المشاهد ، فإن تلك النسوة (ومن الواضح أنهن بغايا) تحدقن بعيون ترفض الخضوع لأية نظرة مسيطرة أو متحكمة .وتبرز رسوم بيكاسو تأكيدا إيجابيا بأن الماضى يموت، مظهر كاذب ، وإنه يتعين العثور على حقيقة جديدة وعلى طرق مختلفة للتصوير والرسم.

وتثير الصورة التى رسمها الفنان الأمريكىEricFischl فى ١٩٨٢ عن «قارب الرجل العجوز وكلبه» الواردة أدناه ، الكثير من الأسئلة .فهل تصور رحلة للمتعة أو أعقاب كارثة؟.

فهل يتعين علينا أن نلتفت إلى النصف الأسفل المشمس أو إلى المهاد المظلم، حيث

هناك موجة تهدد بغمر السفينة ؟ وهل الأشكال العارية من أجل المتعة ألجنسية أو من قبيل الفاقة والعوز؟(وهل المرأة الموجودة فى وسط الصورة تأخذ حمام شمس أم هى ميتة؟) . وبينما تتناسب الشخصية الموجودة فى الركن الأيسر مع إطار اللوحة تماما فإن اصبعها يقود فى مسار حلزونى يشير عرضا إلى الشخصية الأساسية ثم يتجه إلى اليسار نحو الرجلين اللذين يزحفان وفيما يتعدى الصورة إجمالا ولا يمكن التمييز فى تصويرFischl بين الظاهر والواقعى -فكل خط تساؤلى تلغيه إمكانية أخرى.

وتشيرهاتان اللوحتان إلى التعارض بين تأكيدات الحداثة الواثقة الثائرة على المعتقدات والمؤسسات التقليدية وما بعد الحداثة التى تتأسس على الازدواجية (ثنائية الضدين) ولابد أن توجد عدة أسباب لهذا الضرب من التغيير وقد يكون أحدها أن الفن يمتثل لضرورة ما لكى يتحرك ولذلك فإن الحداثة تركت لأنه تعين العثور على أمر جديد.

ومن المؤكد أن التأثير المراد للحداثة قد تضاءل بمرور الزمن :وفى عام ١٩١٧ فإنMarcel Duchamp(١) أفزع قاعة العرض الفنية بتقديمه مبولة للرجال من الخزف الصينى تحت عنوان «نافورة» ،لكنها عندما عرضت مرة أخرى فى معرض للدادية (٢) فى أواخر الخمسينيات ، وكما لاحظ Hams Richter فى كتابهDada: Artand Anti-Art (١٩٦٥) ، لم يتبق أى أثر للصدمة الأولى» ، وأوضحت الحداثة أكثر تدجينا أيضا فى الثقافة المضادة التى سادت فى ستينيات القرن العشرين.

وننسى اليوم بسهولة أن كثرة من البشر فى عام ١٩٢٠ أفزعها مستقبل مجهول تستولى فيه الطبقة العاملة على السلطة السياسية(وقد فعلت الثورة السوفيتية القليل لتخفيف وطأة هذه المخاوف) وقد ارتبطت نزعة الحداثة ارتباطا قويا بهذا القلق .وبحلول ستينيات القرن العشرين قد بات جليا أن الجماهير أمكن أن تتكيف لحسن الحظ فى نطاق المؤسسات القائمة، وقد تجلى هدوء معتدل يشوبه الارتياب استطاعت فيه ما بعد الحداثة إعادة تدوير الأفكار والآثار من النزعة الحداثية دون حدوث أى انزعاج جدى.

ما بعد الحداثة : جينكسJencks

يمكن التمييز بين استخدامات رئيسية ثلاثة لمصطلح ما بعد الحداثة، أحدها فى مجال تاريخ القرن العشرين ليشير إلى روايات John Bark(٣) ورقص Merce Cumningham (٤) .وجاء أول انتشار واسع النطاق مع صدور كتابJencks

The language of عن Charles past-modern(١٩٧٥) .

وقد أعطى جنيكس تطبيقا محددا للغاية وموحيا مع ذلك لفكرة ما بعد الحداثة . وكان المثل الأعلى الحديث النزعة فى المجال المعمارى حضريا ومعمما ودوليا ، يرفض الزخرفة ، مستخدما المواد المعاصرة بطريقة وظيفية ويتمثل بشكل نموذجى فى كوب هندسى وعلبة من الصلب، متجانس التكوين من جميع الاتجاهات ، ويمكن الاستدلال على الحدود فيما بين الجزء والكل، كما أنه يمكن أن تستدل من الكل على الجزء ويرى جنيكس أن ما بعد الحداثة تنشأ حالما تلتقى الحداثة مع التكنولوجيات الجديدة ، فينتج خليط تعددى من الأساليب ومعه إحساس مختلف بالفراغ أو الفضاء:

إن الحيز ما بعد الحداثى محدد تاريخيا ، متجذر فى الأعراف غير محدود أو مبهم فى تحديد المناطق و«لاعقلى» أو تحويلى فى علاقة الأجزاء بالكل . وغالبا ما تترك الحدود غير واضحة ويمتد الحيز أو الفضاء إلى ما لانهاية دون حد ظاهر جلى.

ومن هذا العرض يتضح أنه بينما يجرى تصميم مبنى الطراز الحديث من حول مركز محورى فإن نظيره من الطراز ما بعد الحديث ومن خلال استعمال الخطوط القطرية وتعدد الطبقات وأنصاف الأشكال والمحاور المتنقلة يغدو غير متماثل ولامركزى .وليس ذلك تماما هو ما يعبر عنه جنيكس لأن اهتمامه هو أن يقدم تحليلا تفصيليا لأمثلة من الفن المعمارى الحديث، وإنما هى طريقة لايجاز موقفه الذى يربطه بالنصير الأول المهم لما بعد الحداثة فى مجال الفلسفة والثقافة ، جان فرانسوا ليوتار.

ليوتار وبودريار

تناول كتاب ليوتار «أحوال ما بعد الحداثة» الذى نشره فى فرنسا اتجاها غير متوقع بعض الشئ : وضعية العلم فى العالم الحديث .وقدم ليوتار فى خضم هذا النقاش إعادة نظر جذرية مقلقة الكيفية التى عملت بها المعرفة فى الغرب منذ النهضة ، انطلاقا من وجهة النظر القائلة إن العلم أصبح اليوم بالنسبة لنا وثيق الصلة باللغة:

«المعرفة العلمية نوع من الخطاب.. ومن الانصاف القول إنه بالنسبة للسنوات الأربعين الأخيرة فإن التكنولوجيات والعلوم« الرئيسية» تعين عليها أن تكون ذات علاقة مع اللغة: الفونولوجيا (علم الأصوات) والنظريات اللغوية، مشاكل الاتصال والسيبرنطيقا (علم التحكم الآلى) ونظريات الجبر الحديثة والمعلوماتية ، الكمبيوتر ولغاته ، مشاكل تخزين المعلومات وبنوك المعلومات ، وارسال المعلومات عن بعد واتقان المحطات النهائية الذكية ،علم

المفارقات!».

(ومع مجئ فترة التصنيع أضحى الحديد والصلب سلعتين وفى عالم« ما بعد الصناعة» غدت المعرفة نفسها سلعة ولذلك يشير ليوتار إلى « تحويل المعرفة إلى تجارة»(٥) . ولا يقتصر الأمر على المعرفة بصيغة المفرد، ولكن المعارف ما دامت توجد حاليا منافسة متعددة بين المعارف . ويستنتج ذلك بروز مشكلة «الشرعية».

لأنه كما يسأل ليوتار «من يقرر ما هي المعرفة»؟.

لقد جرى، عادة ، تعريف «المعرفة العلمية» بالتعارض مع الإيديولوجيا أو العكس بالعكس . بيد أن هذا ، كما يشير ليوتار، يطرح مشكلتين مما يثير التساؤل عن مدى صحة العلم، وأولا . إذا كانت الإيديولوجيا لونا من ألوان «الخطاب» فكذلك «المعرفة العلمية نوع من الخطاب» ،مما يستتبع سؤالا هو«كيف نميز بينهما»؟ وثانيا، هناك مشكلة النكوص أو التقهقر اللانهائى : فإذا كان يتم التوصل إلى الحقيقة العلمية بالدليل والبرهان فإن ليوتار يتساءل «وما هو البرهان» على أن برهانى حقيقى؟.

ويزعم ليوتار أن المعرفة العلمية لم تمنح نفسها أبدا الصفة الشرعية لأنها اعتمدت دائما على ما يسميه «المعرفة السردية» لمساندتها .والمعرفة السردية متواضع عليها أو اعتيادية .وهى جزء لا يتجزأ من الثقافة وتتجسد فى أشكال من الكفاءة الاجتماعية مثل« الخبرة الحية» التى تعتبر وبشكل نموذجى نوعا من السرد . وخلافا للمعرفة العلمية فإن المعرفة السردية تتجاوز معيار الصدق ولا تستلزم أى مشروعية أخرى لأنها تضفى على نفسها المشروعية.

وإذا كان هذا هو كل ما تعين على ليوتار قوله فما كان ممكنا أن يغدو الشارح الأساسى لما بعد الحداثة .وقد جاءت النقلة التالية لتضفى بعض الأهمية على عرضه ، لأن ليوتار يزعم بأن المعرفة السردية التى اقتضاها العلم قد اتخذت شكلا أو آخر من نوعى السرد المتربعين على الرئاسة ، أو الكبيرين . وقد تكّونا من:(١) رواية التحرر والانعتاق ، قصة «تحرير الشعب» حيث أعتقد العلم أنه وسيلة ضرورية (يفكر ليوتار بشكل خاص فى عقلانية القرن الثامن عشر التى كانت فى خدمة الثورتين الكبيرتين ، الأمريكية والفرنسية ، وهى عقلانية تفسر الخرافة كاسترقاق يمكن للمعرفة أن تحررنا منها) و(٢) رواية انتصار العلم كتأمل أو معرفة محضة وأصيلة (وهذه الرواية السردية نشأت مع ثقافة النهضة .واستمرت بفضل التنوير وفى أعمال هيجل ووضعية القرن التاسع عشر) . وإذ لاحظ ليوتار سيادة

هذين النوعين من السرد فإنه أضاف وبطريقة جامة قائلا إن الماركسية «تذبذت بين هذين النموذجين من المشروعية السردية».

وقد ذهب كل هذا الآن.. وفى أحوال ما بعد الحداثة فإن «الرواية الكبرى فقدت مصداقيتها.بغض النظر عما إذا كانت رواية تأملية أو رواية تحرر وانعتاق .وبدلا من شمول وتوحيد الروايات (السرديات) فى مركز الثقافة- وتكوين مركز للثقافة- فإن أى «تسلسل هرمى للتعلم» سابقا قد أفسح المجال حاليا لشبكة متأصلة ، وإن جاز التعبير ، مسطحة من مجالات الاستفسار والاستقصاء.

وعند هذا الموضع ينزلق ليوتار من الوصف إلى الدفاع والتأييد .

فالمعرفة تتكون حاليا من عدم تجانس المعارف المحلية المتنافسة حيث توجد فيها ببساطة «جزر الحتمية» .وقد غدت المعارف ادائية (ترمى إلى فعل شئ فى مقابل الأسلوب الخبرى»(م) ولم يعد يحكم عليه بما يسميه ليوتار« التبرير غير المنطقى» (البارالوجى) ، مقدرة المعارف المتوازية بدلا من المعارف المترتبة هرميا على أن تتقدم بنقلة جديدة ، أى أحداث تجديد. ويرحب ليوتار بما يعتبره محصلة سياسية لهذا الوضع الجديد أى نهاية النزعة السلطوية المتضمنة فى أى مطلب بالفهم الشمولى للواقع- ويقول «دعنا نشن حربا على الكلية والشمول».

وفى هذا السياق فإن ما بعد الحداثة جرى تعريفها بوضوح تام: فهى تميز وضعا معاصرا صاغه ليوتار ، بقوله «إن أغلبية البشر فقدت الحنين إلى« الرواية المفقودة» .وقد يكون من سوء الفهم لتحليل ليوتار الإجابة بأنه ما زالت هناك«روايات كبرى» وإن تاريخه لكيفية تمهيد عقلانية التنوير السبيل لنزعة الشبكية لما بعد الحداثة تعد واحدة من هذه الروايات» .والأمر موضع الخلاف ليس مجرد الوعى والادراك بل شدة الاعتقاد والثقة اللذين يفترضهما مفهوم المعرفة السردية عن المعرفة العلمية على النحو الذى يزعمه ليوتار. وقد اختلف معه بعض الكتاب ومنهم جاك دريدا Jacques Derrida الذى قال بلا مواربة فى مقابلة معه فى Radical phi-losophy (١٩٩٤) : «لم أوافق البتة على تلك الإعلانات والتصريحات عن نهاية ضروب الخطاب الكبرى ذات الطابع التحررى والثورى».

ويعد جان بودريار مفكراً أقل جدية والتزاما بوجه العموم من ليوتار، وغالبا ما تتسم مناقشته لما بعد الحداثة بالاعتراض والطعن نتيجة لكونه استفزازيا وهازلا . وإذا كان ليوتار يشدد على أنه فى أحوال ما بعد الحداثة لا يمكنك أن تعثر على العلم حقيقة ،

فى الواقع لذلك يميزه عن الايديولوجيا (ويغدو العلم نفسه خطابا حيث تسفر محاولته للبرهنة على حقيقته الخاصة به عن نكوص مستمر) فإن بودريار يتصور ما بعد الحداثة بوصفها دورة لانهائية لها علامات Signs سقط منها أى معنى واقعى ، فهى عالم لا توجد فيه غير المحاكاة ، ولاشئ غير المحاكاة Simulations.

وفيما مضى(على نحو ما يوضح بودريار) أمكن أن تكون العلامات عوضا عن الواقع أو يمكن مبادلتها بالواقع ، بمعنى أنها كانت تمثيلا للواقع ،وفى مرحلة تاريخية تالية ، ارتبطت العلامات بعلامات أخرى تميل إلى الواقع ،والآن ، فى مرحلة ثالثة ، نظام ما بعد الحداثة ،فإن العلامات لا ارتباط لها بالواقع ،فالعلامات أصبحت أكثر واقعية بالفعل من الواقع فيما يسميه بودريار «ما فوق الواقع» أو إلغاء الواقعHyperreal وعلى سبيل المثال فإنه يزعم ، واجدا متعة فى المفارقة ، بأن ديزنى لاند«Disney land» فى الولايات المتحدة توجد كما هى لكى تعطى التأثير أن بقية أمريكا واقعية . ومرة أخرى ،وعلى نحو فاضح ، كتب مقالتين أثناء حرب الخليج فى ١٩٩٠ ، مقترحا أولا أنها لا يمكن أن تحدث ، ثم عقب ذلك أنها تحدث .غير أنه ثمة جانب له قوته فى مبالغات بودريار، لأنه يجعلنا نتساءل عما إذا كانت حرب يخسر فيها أحد الجانبين ٢٠٠٠٠٠ مقاتل ويخسر الجانب الآخر قرابة٧٠ مقاتلا ، معظمهم قتل من جانب قواتهم فيما يطلق عليه اسم حوادث «النيران الصديقة» تعد بأى اعتبار تقليدى حربا حقيقية.

جيمسون Jameson

قد يكون من المفيد عند هذا المنعطف تسجيل مجموعة من الآثار التى ارتبطت بما بعد الحداثة.

١- الشك فى وجهة نظر التنوير القائلة إن العقل فى استطاعته الاعتماد على أساس متين لكى يفصل فيما بين الحقيقة والكذب وهو تراث وثيق الارتباط بالعلم.

٢- عدم اليقين إزاء النزعة الإنسانية التقليدية(٦) وأفكار التقدم .

٣- تطور غير مسبوق على الإطلاق فى مجال وسائل الإعلام الجماهيرية Maso-media ،ولاسيما الوسائل السمعية البصرية (مثل التلفزيون والسينما والإعلانات وما إليه) منذ ١٩٥٠.

٤- الرخاء المتسع النطاق الذى يلوح أنه وجد ليبقى ،معبرا عن نفسه فى النزعة الاستهلاكية.

٥- اضعاف أى إحساس بالسلطة الاجتماعية المركزية لصالح التعددية فى مجال

أساليب الحياة والأخلاقيات الاجتماعية المقبولة.

وإذا كان ليوتار وبودريار بإنتماءاتهما الفكرية التى ترجع أصولها إلى نيتشه وجيل ديلوز ، دافعا عن ما بعد البنيوية فإن الناقد الأمريكى -الهيجلى -الماركسى- فردريك جيمسون اتخذ موقفا مدويا مناهضا لها. وفى أعقاب نشر كتاب ليوتار ،فى وقت كان ينتشر فيه مصطلح ما بعد الحداثة لكن قلة هى التى عرفت ماذا يعنى ، نشر جيمسون فى ١٩٨٤ مقالة فى مجلة New left Review عن: ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها المتأخرة».(وقد غدت لاحقا عنوان كتاب كامل) ، لم يقدم فيها تفسيرا واضحا لماهية ما بعد الحداثة فحسب بل شجع أيضا على إصدار حكم حاسم عليها.

يعتمد جيمسون بلا تردد فى حجته على أساس رواية واحدة أوردها ارنست ماندل A.Mandel فى كتابه-Late Capitalism (١٩٧٥) ،التقسيم إلى فترات زمنية تتوافق فيها قوى الإنتاج مع مرحلة من مراحل التطور الرأسمالى ونمط الإنتاج الثقافى .

بعد ١٨٤٨ : الآلات وتوليد الطاقة بالبخار / رأسمالية السوق/ الواقعية.

من١٨٩٠ : المحركات الكهربائية ومحركات الاحتراق / رأسمالية احتكارية /الحداثة.

من١٩٤٠ : الأجهزة الآلكترونية والأجهزة المدارة بالطاقة النووية / الرأسمالية المتعددة القوميات / ما بعد الحداثة.

وباستئصال الأشكال القديمة فإن النمط المعاصر امتد لكى يشمل جميع جوانب الحياة إلى درجة أن «الإنتاج الجمالى أضحى اليوم مندمجا فى الإنتاج السلعى بوجه عام» ما بعد الحداثة ، أو، المنطق الثقافى للرأسمالية فى مرحلتها المتأخرة ويوضح عرض جيمسون لما بعد الحداثة ما يعتبر النتائج الثقافية لهذا المنطق.

لقد سبق لمارتن هيدجر أن عبر عن رأيه إزاء لوحة فان جوخ (زوج من الأحذية) (١٨٨٧) ،والتقط جيمسون هذه الحجة بحماس: فالصورة تكشف حقيقة أحذية(١٨٨٧) ،والتقط جيمسون هذه الحجة بحماس: فالصورة تكشف حقيقة أحذية الفلاحين وكيف أنها تنتمى إلى عالم العمل والأرض. ويقابلها بصورة Andy Warhol عن أحذية البلاط المسماةdiamond Dust shoes التى انتجها فنان بدأ حياته رساما تجاريا والتى تتواطأ سلبيا ،فى زعمه ، مع النزعة الاستهلاكية التى تصفها. والنتيجة ، فى أحوال ما بعد الحداثة، فقدان الإحساس بالواقع وبالتالى بروز « نوع جديد من التسطيح» واللاعمق ، نوع جديد من السطحية

بالمعنى الحرفى التام».

إن هذا المحو للواقع من خلال «تحويل الأشياء إلى سلع» له تشعباته عبر الثقافة بأسرها ولا يقتصر على التصوير والرسم والفن المعمارى والتنظيم المتصور للحيز والفضاء بل يشمل أيضا السينما والرواية والشعر، والنظرية نفسها فى واقع الأمر . ويفضى فقدان الواقع التاريخى فيما أصبح يسمى حاليا «مجال التغاير الأسلوبى والاستطرادى دون معيار» إلى احلال «المعارضة محل» المحاكاة التهكمية»(٧).

وبينما كانت المحاكاة التهكمية (الباروديا) تقوم فى السابق على أساس تقليد أسلوب آخر بقصد السخرية والتهكم اللاذع (الهجاء) أو على الأقل إصدار حكم عليه فإن «المعارضة» الحالية تنتج معالم شكلية من أجل الاستمتاع بالاستشهاد بها، فى نوع من ممارسة «السخرية الخالية من المعنى» . ويتزايد تمثيل الماضى فى تجاهله للخصوصية التاريخية ولا يقدم سوى مجرد إحساس ماضوى بالماضى.

ويرى جيمسون أن فقدان الواقع يؤدى إلى اختزال الاستقلال التقليدى للنفس ما دامت الذات الفردية لم تعد قادرة مع نزعة ما بعد الحداثة على أن تتبين موقعها فى مواجهة موضوع خارجى يعول عليه . وإن قصيدة Bobperelman المسماة «الصين» تكشف بشكل نموذجى عن نمط بناء الجملة وتركيبها غير الكامل جذريا حيث يتبين جيمسون فيما وراء ذلك نوعا من «التشظى الفصامى» (الشيزوفرينى)» كما أن فندق Bonaren-ture فى لوس انجلوس لا يوفر أى فضاء يمكن للذات أن تعزز فيه حريتها واستقلالها إذ يطمح إلى أن يكون «فضاء شاملا» دون مداخل ومغطى بغلاف خارجى زجاجى يصد ويعكس المدينة فى الخارج ولا توجد حتى أى مساحة تستطيع أن تقرر المشى فيها لأن «آلة انتقال» هى التى تحدد انتقالك . إن اغتراب (استلاب) الذات ، الذى فرضته نزعة الحداثة (راجع لوحة بيكاسو السابقة). إزاحة فى ثقافة ما بعد الحداثة «تشظى الذات» فلا توجد عاطفة ، ولا عمق لأنه «لم تعد هناك نفس حاضرة لتمارس الشعور».

ومجمل القول إذن ، إن شمولية النزعة الاستهلاكية والتحويل إلى سلعة التى تتناسب مع التنويع متعدد القوميات ، بما يستأصل أى ادراك للواقع ووعى به لصالح« المعارضة» Pastiche وتكرار نقل النسخ ، اثمرت «اختفاء الذات الفردية» وما يبدو معتقدا حاليا هو أى بعد نقدى للثقافة والتكوين الاجتماعى والذى قد يتيح القيام بعمل جماعى من أجل التغيير ، ويتمثل الخوف فى أننا قد نغوص ونصبح غرقى حالما تتزايد أبدا صعوبة تصوير

الحاضر وعرضه على أنفسنا.

وبالاضافة إلى الأمثلة الكثيرة المتألقة التى قدمها جيمسون فإنه استمد معظم توصيفه من عرض بودريار (وبدرجة أقل من ليوتار) لكنه أضفى عليه تفسيرا مختلفا جذريا .وعلى الرغم من أن مدى وحيوية نظريته يجعلانها ذات دلالات موحية للغاية ، جملة وتفصيلا نظرية ما بعد الحداثة التى يقدمها لا يصعب استجوابها وطرح الأسئلة عليها. وبوصفها نظرية عامة فمن المؤكد أن مصيرها رهن بـ «القوة المنتجة» التى تعترف الماركسية بأنها الأساس الذى تقوم عليه وقد يلوح من غير الممكن ، بعد كل هذه السنوات من الثقافة الإنسانية ، لمجتمع ما أن يتطور وينمو ولم تعد توجد فيه ذوات فاعلة، ولذلك فإن تأكيد جيمسون هو ببساطة محصلة خيار مشكوك فيه : أما الذات الكاملة أو لا ذات على الإطلاق. وهل نحتاج إلى الإحساس بالشمول لكى ندخل تقييما نقديا ومقاوما أو هل تستطيع تدبر الأمر بما هو أقل من ذلك ؟ وكم من التحليل يتناسب مع الولايات المتحدة أكثر من أى مكان آخر ؟ (وهل كان فى استطاعة جيسمون أن يكتب كما فعل عن ديزنى لاند باريس) ومع ذلك فإن جيمسون يعد أبرز نقاد ما بعد الحداثة.

ما بعد الحداثة والواقع : نوريس NOR-RIS وإيجلتونEAGLETON كما قد يتوقع المرء من ثقافة تعد فيها التجريبية واستحواذ الواقع وسيطرته قديما العهد وعميقا الغور فإن الاستجابات البريطانية لما بعد الحداثة قد كانت غير متعاطفة على نسق واحد تقريبا .

وقد نشر كريستوفر نوريس كتابين ينتقدها: WHAT'S WRONG WITH POST-MODERNISM (١٩٩٠) وTHE truth ABOUT POSTMODERNISM (١٩٩٣) ونشرALEX CALLINICOS ويترى إيجلتون كل منهما كتابا وفى إحدى مقالات الكتاب الأول المعنونة LOST IN THE FUN-hOUSE.

اختار نوريس أن يحمل على بودريار لأنه دفع طريقته فى الكتابة إلى أبعد مدى يمكن أن تصل إليه ، متلاعبا عن قصد بالبلاغة كسلاح موجه ضد خصوم عقيدة ما بعد الحداثة. ويهاجم بودريار بدءا لتراجعه عن العقلانية والاستنباطه نتائج بعيدة المدى من دلائل محدودة».

وتجاهله «العلامات» التى قد تعقد تشخيصه وكذلك« عادته فى القفز باطراد من لعبة لغوية إلى أخرى». غير أن الدافع الأساسى لخصومة نوريس هو إصرار بودريار على أنه فى وضع ما بعد الحداثة ،حيث تتسم العلامات بالكثرة والتعدد، لم يعد ممكنا «تمييز

«الحقيقة TRUTH أو شتى بدائلها وما ينوب عنها-« العلم» أو «الواقع» أو «الموضوعية» أو «القيمة الاستعمالية» أو «الحاجة» أو ما إلى ذلك- عن التمثيلات الإيديولوجية التى تطالب على نحو عام أو شائع بهذا اللقب» وفى مقابل هذا يطرح نوريس عدة حجج . تشير إلى إحداها وهو مقطع من كتاب بودريار THE MASSESيجرى فيه مقابلة بين الحقيقة والزيف.

بيد أن نوريس يشعر بحق أن هذا التسجيل للنقاط غير كاف مستطردا فى اقتراح مايلى على نحو مختلف.

١) إن استراتيجية الإقناع عند بودريار لايمكنها فى حد ذاتها أن تفلت من التعارض بين الحقيقة / الزيف مادام لايصدقه أحد ، ومالم يستطع الادعاء بصحته وإنه على بينة بذلك . ومن ثم يغدو عرضة للوقوع تحت وطأة الحجة الصارخة التى استخدمت فى مواجهة مذهب النسبية منذ زمن أفلاطون ويوجزها نوريس بقوله « إذا أفلح فى تقويض كل احتكام إلى الحقيقة ... فلا يمكن إذن أن يوجد أى أساس لاعتباره على صواب .. وإذا لم يوفق .. فانه يحق لنا أيضا أن نرفض دعواه».

٢- تتجه الكتابات الحديثة فى الفلسفة يذكر نوريس DAN- HILARY PUTNAM ALd DON IDSON إلى إظهار أنه بدلا من كون الأمر يتعلق بأن لغة معينة أو « خطة مفهومية» تقوم بتشفير إدراكها للحقيقة فان اسناد المقدرة على الإحالة إلى الواقع إلى لغة ما هو بالفعل " شرط مسبق " لمعرفة أى لغة ".

٣- وكما زعم يورجن هابر ماس HA- BERMAS « إن قضايا الحقيقة والعقل السليم يثيرها على نحو لامفر منه أى خطاب يطرح نفسه من أجل نيل تقدير جاد على نمط التعقيب التشخيصى » ، وبقول آخر فانه يتعين على بودريار أن يستخدم حجة عقلانية ودليلاً مناسبا إذا كان ينبغى إقامة وزن لما يقوله (ومن الجلى أن وجهة نظر نوريس هى أنه ليس كذلك ولن يكون على هذا النحو مادام قد بدأ مقالته بأن يحثنا على أن نتغاضى عن بودريار).

إن نوريس تواق لتوديع بودريار ومابعد الحداثة ، لأنه على حد قوله ، إن المقدرة فقط على معرفة الحقيقة مما يعمل على إبراز التعارض الفعلى بين المعرفة والأيديولوجية هو الذى يجعل ممكنا القيام بنقد سياسى يرمى إلى تحويل الموقف ذاته الذى يصفه كاتب مثل بودريار على نحو معبر تماما (مثير للمقت ، يضيف نوريس)

وفى THE LiwSIMS OF POST-MODERNISM(١٩٩٦) فان يترى ايجلتون ، الذى يكتب من منظور اشتراكى بوجه عام

يتخذ اتجاها أقوى من نوريس عندما يرى أن مابعد الحداثة ، بكل ماتنطوى عليه من نزعة استهلاكية بالغة القوة ، ونزعتها النسبية والاحتفاء بالتعددية ، هى بالذات مايمكن أن يتوقع المرء بروزه فى وقت كُفت فيه مؤقتا الحركات السياسية الجماهيرية عن النشاط ومايضيفه عمله إلى الحجج المناهضة لما بعد الحداثة هو رفض الاتجاه إلى الجزم والتعبير عن آراء قطعية على أساس بعض المعارضات الزائفة.

بالرغم من كل حديث نظرية مابعد الحداثة عن الاختلاف والتعددية والتغاير فانها كثيرا ماتعمل فى نطاق تعارضات ثنائية متحجرة تماما ، إذ يصطف " الاختلاف" و" التعددية " وما إلى ذلك من مصطلحات مرتبة وعلى نحو بديع على أحد جانبى السياج النظرى بوصفها ايجابية بما لايحتمل اللبس ، ومهما تكن نقائضها (الوحدة ، الهوية ، الشمولية ، الكونية) فانه يجرى صفها على نحو مهلك فى الجانب الآخر .

لقد أحسن إيجلتون القول متابعاً نوع النقد الذى يكشف عنه هذا بزعمه مثلا أن النزعة الثقافية Culturatism(٨) هى شكل من أشكال الاختزالية reductionism مثلها مثل النزعة البيولوجية biologism ، رافضا ، بذلك وجود تعارض بين الرأى القائل أنه مادام الواقع الجسمانى يجرى تفسيره عبر الخطاب فان الجسم يتكون فقط من الخطاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاعتقاد البسيط بأن السلوك الانسانى يحدده أساسا الجسم .

وبحيلة تفكيكية مماثلة يرفض وجود تعارض بين التركيب الاجتماعى والفعاليات الحرة وبين مناهضة مذهب الجوهرية ومذهب الجوهرية نفسه (٩) ، ويواصل تأكيد أنه لايمكن أن يوجد اختيار ساذج بين " التاريخ بوصفه حكاية مصاغة ومشكلة والتاريخ باعتباره هيولى chaos(المادة اللامتشكلة المفروض أنها سبقت وجود الكون (م) .) غنية بالألوان ونابضة بالحياة أو (وضع علامة استفهام أساسية فى مواجهة ليوتار) وبين الرأى القائل بوجود إما رواية شارحة - METANAVVA TIVE(رواية تتحدث عن نفسها وعن أساليبها السردية (م)) وحيدة أو العديد من الروايات السردية الصغيرة . ومداخلة إيجلتون جادة ولاذعة وهزلية فى أحيان كثيرة .

دريدا ومابعد الحداثة

مادام ليوتار يؤكد أنه مازال من المتاح عدم التصور المعرفى الذى يجد أساسا له فى الحقيقة فانه يواجه نوعا من الارتباك فى إثبات أن روايته للواقع (عدم وجود الروايات (السرديات) الكبرى ، إنما يوجد فقط التبزير غير المنطقى أو الاستدلال الزائف -PARAL OGY) صائبة . ولايصادف جيمسون مثل هذه الصعوبة فى استنكار ثقافة مابعد الحداثة مادام يجد أساسا له فى حقيقة المادية التاريخية (أو عدم حقيقتها) . كما يتمسك نوريس وإيجلتون بأساس يقولون عليه فى انتقاد مابعد الحداثة.

وفى الختام ، قد يكون من المفيد الإشارة

إلى كتابات جاك دريدا لمعرفة رأيه في هذه القضايا . بما أن العمل التفكيكي الذى بدأه دريدا لنقض وزعزعة « التعارض الثنائى» الذى ينشد الحفاظ على معنى « الحضور »(١٠) ، ومادام " الحضور " بوجه عام جرى الشعورية كأثر ضرورى فى إدراك الحقيقة ، فان دريدا يعتبر على نطاق واسع فيلسوف مابعد الحداثة (ولهذا انتقده بشده CALLINICOS فى كتابه -AGAINST POST - MODERN ISM ، ١٩٩٠) . ومع ذلك ، فان موقف دريدا إزاء ثلاث قضايا حاسمة ، فيما يتعلق بالواقع وطبيعة العقل وإمكان النقد السياسى يبعث على الاطمئنان على نحو مذهل .

دريدا والواقع

لقد اشتهر دريدا فى ارتباطه بالزعم الذى سجله فى كتابه " عن علم الكتابة OF GRAMMATOLSGY" لاشئ خارج النص " ، "IL N'YA PAS DE BORS - TEXTE" وهو شعار كان يمكن لبوديار أن يفتخر بصياغته . ومع ذلك يصعب معرفة ماذا يمكن أن يشبه عالم إنسانى لاتوجد فيه سوى نصوص وأن العلامة SIGN لاعلاقة لها البتة بأى شئ فيما عداها . غير أنه لايتعين علينا حتى إمعان النظر فى هذا لأنه إذا تمت قراءة دريدا بتدقيق ، كما يلاحظ بالفعل -DOMI NICK LA CAPRA فى SOUNDINGS IN CRITICAL THESRY(١٩٨٩) يتضح أن نظرته هى أنه لايوجد شئ داخل النص كذلك . داخل / خارج النص : كيف يمكن للمرء أن يقرر بصفة جوهرية أين ينتهى النص ويبدأ الواقع ؟ كيف يستطيع المرء أن يشغل منصبا بحيث يكون فى وسعه أن يؤكد انطلاقا منه فى الختام ماهو " نص " وماهو " واقع " (إن الله وحده هو القادر على ذلك) . إن الحجة المتعلقة بالمعرفة لايتعين عليها بالضرورة أن تصعد السلم حيث يظن ليوتار أنه السبيل الوحيد إلى الحقيقة بسؤاله « ماهو الدليل على أن دليلى حقيقى ؟» النص والواقع ، ماهو داخل النص وماهو خارجه ، يصلان معاً ، صفقة شاملة.

دريدا والعقل

إن نفس نوريس الذى يدين بودريار يوافق على مايشغل دريدا بوضعه العقل موضع تساؤل ، إذ يحاول (وفقا لكلماته فى دراسته عن دريدا ، ١٩٨٧) " أن يتطلب مبررا لكون الأمر معقولا نفسه " أو بالأحرى فان دريدا ، كما يوجز نوريس ، " يعتبر المعقولية فى أشكالها الراهنة (تكنولوجية وغيرها) تكوينا تاريخيا محددا للغاية لايمكن أن يلتجأ إلى نوع مامن المبرر النهائى " . وبهذا القول فان استعراض نوريس بأكمله يبين (وربما حتى بشطط) أن دريدا يمارس المعقولية فى كتاباته وأن حججه تستحضر دوما العقل بكونها متماسكة المعانى ومتساوقة وتفصيلية على نحو ملائم . ومن هذا العرض يتضح أن العقل لايحتاج إلى « مبرر نهائى » فى الواقع لكى تكون له فعاليته المتوارثة كخطاب عقلانى.

دريدا وفوكوياما

في ١٩٩٢ نشر فرانسيس فوكوياما كتابا بعنوان مابعد حداثي مدوى "THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN" وتضمن رسالة مابعد حداثية مجلجلة بأن الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الاستهلاكية سوف تستولى فى نهاية الأمر على العالم قاطبة وبذلك تستكمل التاريخ الإنسانى وتودع الوداع الأخير مطالب أى نقد اشتراكى أو راديكالى للنظام الرأسمالى ولم يجد دريدا مشقة كبيرة ، أولا (فى كتابة Specters of Mars ، ١٩٩٤) فى إظهار العدد الضخم من الثغرات وجوانب الإغفال فى رواية فوكوياما لـ « الأخبار السارة » - فلا تسير جميع الدول صوب الديمقراطية الليبرالية بشكل حتمى فى رقة ودماثة كما يفترض فوكوياما . فالسوق الحرة لاتنتج بالضرورة حرية سياسية (أى نعم « حربان عالميتان » وأهوال النظام الشمولى).

وثانيا فان دريدا يؤكد أن نغمة فوكوياما الإنجيلية تستحضر بدقة « الإيمان المسيحى بالآخرة » وأنه ينزلق باستمرار فيما بين الواقع الفعلى ومثال أعلى ، وأنه يفترض نوعا من التعريف الشامل للطبيعة الإنسانية (الإنسان كانسان) .

وخلال هذا النقد المدمر لفوكوياما لم يظهر دريدا أى تحفظ البتة فى شأن التماس الدلائل الواقعية أو دعم قوله بحجة عقلانية ولم يشعر بأنه غير مؤهل لتأكيد بدائل سياسية إيجابية لنزعة انتصار المشروع الحر لفوكويوما . ويمكن لنا أن نخلص من مثال دريدا إلى مايلى : إما أنه لاينتمى إلى مابعد الحداثة فعلاً وحقا أو أن مابعد الحداثة ليست تماما القوة المعاصرة التى لاتقاوم كما قال بعض أنصارها - ونقادها .

١- مارسيل دوشان (١٨٨٧ - ١٩٦٨) رسام فرنسى - أحد مؤسسى المدرسة الدادية اشتهر بتقنية مايسمى Ready - made (م).

٢- الدادية : حركة فنية وأدبية انتشرت فى سويسرا أولا ثم امتدت إلى العديد من البلدان الأوروبية وأمريكا وذلك إبان الحرب العالمية الأولى ومابعدها . وتعتبر حركة عدمية هادمة لجميع المعايير الجمالية منتمية إلى مايسمى Anti - art. طورت العديد من الأساليب الفنية مثل التجميع Assemblage واللصق collage واعتبر مارسيل دوشان من مروجيها فى فرنسا - وقد خرجت من إحشائها الحركة السيريالية بانشقاق أندريه بريتون عن هذه الحركة لعدميتها وانشاء السيريالية (المترجم)

٣- روائى أمريكى مولود فى ١٩٣٠ بدأ

حياته موسيقيا ثم أصبح أستاذا اللغة الانجليزية فى جامعة نيويورك - يعتبر تلميذا لكافكا وجويس . تناول فى رواياته افتقاد القيم فى العالم ، واستحالة اتخاذ قرار عادل ، بأسلوب ساخر بلا توقير واحترام ومن أشهر رواياته sat - weed Factor (١٩٦٠) - المترجم.

٤- راقص ومصمم رقصات أمريكى مولود فى ١٩١٩ كون فرقة خاصة للرقص فى ١٩٥٣ وارتاد اتجاهات تجريدية جديدة فى مجال الرقص الحديث .

٥- يستخدم ليوتار هنا مصطلح " المركنتلية " اشارة إلى النظرية الاقتصادية التى سادت القرن السابع عشر ورأت أن التجارة تولد الثروة مما يستدعى تشجيع الصادرات والاقلال من الواردات لتحقيق فائض فى الميزان التجارى فضلا عن انتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة واتباع سياسات حمائية صارمة لدعم الاقتصاد الوطنى (المترجم)

٦- المقصود هنا الفلسفة الإنسانية التى تؤكد على قيمة الإنسان وقدرته على تحقيق الذات عن طريق العقل والتى تشمل بوجه عام الثقافة الأوروبية التى سادت عصر التنوير رافضة الإيمان بأية قوة خارقة للطبيعة .(م)

٧- المعارضة (pastiche) محاكاة الأثر الأدبى السابق محاكاة دقيقة أما المحاكاة التهكمية (parody) فهى إعادة أداء عمل فنى أو أدبى جاد بطريقة ساخرة مثيرة للضحك والدعابة مع مراعاة خصائص الأسلوب الأصلى (راجع د. مجدى وهبة : معجم مصطلحات الأدب) مكتبة لبنان - (المترجم)

٨- نظرية أنثروبولوجية انتشرت بصفة خاصة فى الولايات المتحدة مؤكدة أولوية الثقافة فى تحديد سلوك النظم الاجتماعية وتهتم فى عملية تحليل وتفسير أنماط السلوك بنظام القيم وأشكال التمثيل ونظام الرموز وما إلى ذلك (م)

٩- تقديم الماهية أو الجوهر على الوجود (نقيض الوجودية) بمعنى وجود صفات جوهرية فى كل مايدرس وهى واضحة وضوح البديهيات وأن السياق ليست له أهمية كبيرة (راجع د. محمد عنانى) (م)

١٠- يعنى الحضور "Presence " التسليم بوجود نظام خارج نطاق اللغة وإطار عملها بحيث يبرر ماتدعيه من الإحالة إلى الحقائق أو الحقيقة (د. محمد عنانى ، مرجع سابق) -(م)

متابعات

العالم الثالث يوقف قطار العولمة

أمريكا والعراق

الصراع السياسى وانتخابات الرئاسة الأمريكية

اتفاق نيفاشا

العالم الثالث يوقف قطار العولمة فى كانكون

■ جمال عمر

مثل فشل الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر الماضي نقطة تحول حاسمة في مسيرة منظمة التجارة العالمية.

فمنذ فشلت اجتماعات سياتل تزايد إدراك الدول النامية إن النظام التجاري الدولي الحالي و الذي تمثله منظمة التجارة العالمية يمثل مصالح الجزء المتقدم من النظام الرأسمالي العالمي و شركاته المتعدية الجنسية، و إن كل ما دبجته وسائل الإعلام من قصائد مديح للعولمة و ما تحمله من الخير الوفير للدول الفقيرة هو محض وهم.

فالعولمة النيوليبرالية ليست طريقاً ذا اتجاهين تعمل لصالح الجميع فقراء و أغنياء على حد سواء، بل هي طريق ذو اتجاه واحد لصالح الأغنياء و على حساب الفقراء . و التحرير إنما يعني فتح أسواق الدول النامية لمنتجات و سلع و خدمات الدول الغنية، في حين تفرض القيود كافة على دخول منتجات الدول النامية لأسواق الدول الغنية.

و منذ انتهاء مفاوضات جولة الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ و التي استغلت فيها الولايات المتحدة و دول الغرب أحداث ١١ سبتمبر لتفرض اجندتها على المؤتمر، بدأت بوادر الخلافات بين الدول النامية و الدول الغنية في الظهور.

فقد أدركت الدول النامية إن كل ما قيل عن مراعاة الأبعاد التنموية و الاجتماعية لها في جولة الدوحة للتنمية هو من قبيل الخداع للأسباب التالية:

- تراجع الدول المتقدمة عن وعودها بجدية الأخذ ببنود المعاملة التفضيلية و الخاصة و العمل على تفعيلها و ترجمتها إلى واقع عملي كأحد المطالب الأساسية للدول النامية و الأقل نمواً.

• الضغوط المستمرة من جانب الدول المتقدمة لفرض موضوعات تهمها بالدرجة الأولى، مثل موضوعات البيئة و الاستثمار و المشتريات الحكومية،و هي الموضوعات التي ترفض كثير من الدول النامية إدراجها في إطار المفاوضات الجارية.

• ما أعلنته الدول المتقدمة من ربط أى تنازلات تقدمها في اتجاه خفض الدعم على الزراعة بإلزام الدول النامية بفتح أسواقها و خفض التعريفة الجمركية أمام السلع الصناعية.

و قد ترافقت هذه الأسباب مع الإحباطات و الخسائر التي طالت الدول النامية منذ انتهاء جولة أوروجواي،لتفرض عليها ضرورة التوقف عن تقديم التنازلات المجانية،و المواجهة الجماعية للزحف النيوليبرالى الذي لا يحمل معه إلا الخراب و الدمار لشعوب العالم الثالث،و هو ما ظهرت بوادره في كانكون.

كانكون: أول الطريق

كان من المؤكد أن يفشل مؤتمر كانكون،بل كان من المهم و الضروري له أن يفشل،لأسباب و عوامل كثيرة منها تباين الأولويات التي انعكست على اجندات التفاوض،و رغبة الدول النامية في الخروج من مرحلة تقليل الخسائر إلى تحقيق مكاسب و لو ضئيلة و هي المرة الأولى التي تختار الدول النامية هذا التوجه.

فكل ما كان يهم المفاوضين الغربيين هو التوصل إلى اتفاقية قواعد الاستثمار والمنافسة، إذ تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باتجاه التوقيع عليها من جانب الدول النامية. هذه الاتفاقية تعني تكبيل هذه الدول وتوسيع أنظمة حقوق الملكية، وتطال مجالات حساسة جداً مثل صناعة الأدوية الرخيصة للأمراض الخطيرة في البلدان النامية (و هو ما تعتبره الدول الغنية خرقاً لحقوق الملكية وتشترط على الدول الفقيرة شراء الأدوية الباهظة الثمن من مصدرها الغربي).

أما مفاوضو الدول النامية فقد ارادوا التركيز على القضايا الأخرى الأكثر أهمية و إلحاحا لمجتمعاتهم التي تشكل غالبية سكان الأرض، وفي مقدمتها تفكيك أنظمة الحماية الغربية

للقطاع الزراعي، وإدخال منتجات الدول الفقيرة إلى أسواق الدول الغنية، وحماية الأسواق النامية من طوفان المنتجات الغربية.

مجموعة الـ ٢١

و كان أحد أهم العوامل التي شكلت نجاح الدول النامية في إفشال مؤتمر كانكون هو تشكيل مجموعة الدول الـ ٢١ بقيادة الصين والهند والبرازيل. وفوجئت الدول الغنية، للمرة الأولى، بوجود موقف تفاوضي موحد لهذه الدول الفقيرة يتصف بالصلابة والوحدة.

إن ما طالبت به مجموعة الـ٢١، وهو تكرار لمطالب دائمة منذ جولة أوروغواي ومراكش (١٩٩٣)، هو إنهاء الحظر على دخول منتجات وصادرات الدول النامية (وخصوصاً المنتجات الزراعية) إلى أسواق الدول الغنية، وتفكيك أنظمة الدعم الخيالي الذي تقدمه الدول الغنية إلى القطاع الزراعي والمزارعين فيها مخالفة بذلك قوانين منظمة التجارة العالمية، وبحيث تجعل من المنتجات الزراعية الغربية اقل سعراً واكثر منافسة في العالم. وهناك أيضا مطلب حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من منافسة نظيراتها الأكثر جودة والأرخص سعراً القادمة من الشركات الغربية، وهي الحماية نفسها التي تمتعت بها الصناعات الغربية عندما كانت ضعيفة وفي بدايات تكونها. هذه مطالب ممكن تحقيقها، وليست مستحيلة.

فقد دخلت الصين على الخط بعدما أصبحت عضواً كامل العضوية في المنظمة، وبها استجمعت الدول والحكومات الشجاعة الكافية لتقول لا لاستمرار استهتار الدول الغنية بمصالح بلايين البشر في طول الأرض وعرضها.

أمريكا و العراق و العودة إلى الأمم المتحدة

في أوائل شهر سبتمبر أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن رغبة بلاده في العودة إلى الأمم المتحدة بشأن الملف العراقي .و يأتى إعلان الرئيس بوش بالعودة إلى الأمم المتحدة ليؤكد الأزمة

التي تعيشها الإدارة الأمريكية و سعيها لمشاركة الدول الكبرى في مجلس الأمن تـأمين احتلالها للعراق.

موت الأمم المتحدة

و جدير بالذكر إن الولايات المتحدة قد قامت بالعدوان و احتلال العراق في عدوان صريح علـى قرارات الأمم المتحدة و قواعد الشرعية الدوليـة،بـل و شنت عليـها اخطـر حملـة تعرضـت لهـا المنظمة الدولية في تاريخها

فقد كتب ريتشارد بيرل في مقال له في صحيفة الجارديان انه يحمد الله على إن الأمـم المتحـدة قد ماتت،و إن كانت ستبقى بعد ذلك مقراً للثرثرة على ضفة نهر الهاديسون.

وما قاله بيرل قبل الحرب يتسق تماماً مع ما قالته كوندوليزا رايس مستشـارة الأمـن القومـي الأمريكي بعد الحرب من أن من دفع المال و الدم لتحرير العراق هو الذي يحق له دون غيره إعادة بناء العراق في صيغته الجديدة. و كلاهما يتفق مع التوجـه الأمريكـي باستبعاد الأمـم المتحـدة و تغييبها بل و قتلها باعتبارها إنها لا تمثل النظام العالمي،و إنـهـا نتـاج توازنـات نظـام الثنائيـة القطبية الذي انتهى.

- الأسباب التي دفعت الإدارة الأمريكية للعودة إلى الأمم المتحدة:

١. تصاعد عمليات المقاومة العراقية:

لا شك إن عمليات المقاومة قد تسببت في خسائر كبيرة في القوات الأمريكية و القوات الحليفـة لها.

فقد قدم بورتر جوس رئيس لجنـة الاسـتخبارات في مجلـس النـواب الأمريكـي تقريـراً بعـد زيارة وفد الكونجرس إلى بغداد قال فيه" إن عدد القتلى من الجنود و الضباط الأمريكيين في اليوم الواحد يصل إلى ما بين ١٠ و ١٢ قتيلاً،و إن مجموع القتلى الشهري بلغ ٣٠٠ قتيل،و إن استمرار هذه المعدلات يعنى إن القوات الأمريكية قد تفقـد سنوياً اكثر مـن ثلاثـة آلاف قتيـل.و إن هـذه النسبة العالية من القتلى تشير إلى إن هناك فشلاً ذريعاً و كبيراً للاحتلال".

غير أن احدث التقديرات عن أعداد القتلى و الجرحى الأمريكيين ظهرت في موقع على الإنترنت اسمه " جنودنا يقولون الحقيقة " و هو موقع أمريكي أنشأه ضابط شارك في حرب فيتنام. و يشير الموقع إلى إن عدد القتلى الأمريكيين خلال مائة يوم بعد الإعلان عن انتهاء الحرب، بلغ ٩٥٠ قتيلاً، و اكثر من أربعة آلاف جريح اغلبهم تقطعت أطرافهم و في حالات حرجة.

٢-التكلفة الاقتصادية الباهظة:

إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يكلف الخزانة الأمريكية حوالي أربعة مليارات دولار شهرياً بعد أن تكلفت عملية الغزو نفسها ما يربو على ٢٠٠ مليار دولار، و في الوقت الذي بلغ فيه عجز الموازنة الفيدرالية العامة رقماً قياسياً غير مسبوق يصعد حثيثاً إلى مستوى ٥٠٠ مليار دولار.

و إضافة إلى هذه الأعباء فقد طلب الرئيس بوش تخصيص ٨٧ مليار دولار لإعادة الإعمار في العراق و أفغانستان، و هو ما يضيف أعباء جديدة على المواطن الأمريكي دافع الضرائب و على العجز المستمر في الموازنة الفيدرالية.

و هو الأمر الخطير الذي يواجه إدارة بوش في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة، و في ظل تأكيد استطلاعات الرأي على إن تأييد الاحتلال بدأ يضمحل.

و يأتي ذلك مع اختفاء آخر ملامح التفاؤل الكاذب باستعادة نفقات الاحتلال عن طريق مبيعات النفط. فالأوضاع المنهارة لصناعة النفط العراقية تعني حسب إجماع خبراء الاقتصاد إن معظم موارد النفط ستذهب خلال سنوات عدة قادمة إلى أعمال الإصلاح و إعادة بناء الهياكل الارتكازية.

٣-التخبط داخل البنتاجون و أحوال الجنود الأمريكيين:

و قد تزامن الإعلان عن العودة إلى الأمم المتحدة مع صدور تقرير عن مكتب ميزانية الكونجرس جاء فيه إن الولايات المتحدة ستضطر إلى تخفيض عدد قواتها النظامية في العراق

بنسبة ٥٠٪ مع حلول شهر مارس ٢٠٠٤ ،إذا لم تلجأ إلى استخدام وحدات عسكرية مختلفة لا تستخدمها عادة في عمليات حفظ السلام،أو إذا لم تلجأ إلى دول أخرى،لأنها لا تستطيع التوفيق بين التزاماتها في العراق و التزاماتها العسكرية في أماكن أخرى في العالم.

و أضاف التقرير انه لا يوجد لدى القوات البرية وحدات كافية لإبقاء العدد الراهن من الجنود في العراق،و تحديد فترة الخدمة هناك لسنة واحدة،و في الوقت ذاته الحفاظ على الالتزامات الأخرى.و هناك وحدات من الحرس الوطني و قوات الاحتياط تخدم حالياً في العراق.

و تابع التقرير انه إذا لم يتم استدعاء وحدات احتياط إضافية(و هو أمر له مضاعفات سياسية و اقتصادية خطيرة) فان قوات الاحتلال بحجمها الحالي لا يمكن الحفاظ عليها إلى ما بعد مارس ٢٠٠٤.

و يقول السناتور الديمقراطي الذي طلب التقرير روبرت بيرد،و هو أحد ابرز معارضي الحرب، إن التقرير يثبت أن إدارة الرئيس بوش أخفقت في مصارحة الشعب الأمريكي بالكلفة الحقيقية لغزوها للعراق،و طالب باشراك حلف الناتو و الأمم المتحدة و تدويل الاحتلال للعراق.

و رداً على دعوات المحافظين الجدد بإرسال مزيد من القوات إلى العراق،كتبت صحيفة نيويورك تايمز متسائلة عن أية قوات يجرى الحديث؟ فالقواعد العسكرية المرعية تقضى بأن يكون هناك مقابل كل فرقة عسكرية واحدة ترسل إلى الخارج يكون هناك ٣ فرق في الداخل،في حين توجد حالياً في الخارج ٢١ فرقة منها ١٦ في العراق من مجموع القوات القتالية الحربية البالغة ٣٣ فرقة.

و بالنسبة لأحوال الجنود الأمريكيين،فان ما ينشر عن انهيار معنوياتهم في العراق في وسائل الإعلام الأمريكية و على شبكة الإنترنت لا يعد و لا يحصى.و كلها تتحدث عن مدى الصعوبات التي يواجهها الجنود الأمريكيون في هذا المستنقع الخطير،و كيف ينظر إليهم العراقيون على انهم قوة احتلال و انهم لم يعودوا يشعرون بأنهم أبطال و إن معنوياتهم منخفضة للغاية و يعانون من التعب و الإنهاك و انهم يعاملون كحيوانات في المزرعة و إن الكثيرين منهم يتمنون

الموت كل يوم لكي يتخلصوا من هذه الحياة الكريهة،و انهم يتفقون جميعاً على إن الأخطاء التي ارتكبها الأمريكيون في العراق هي الأخطاء نفسها التي ارتكبوها من قبل في فيتنام.

٤- الوضع المتدهور فى العراق:

فبعد اكثر من ستة اشهر على سقوط النظام العراقي ،لم تتمكن قوات الاحتلال الأمريكي من تلبية الحاجات الأساسية للشعب العراقي،و يشير آلان جريش في صحيفة لوموند ديبلوماتيك إلى ان السكان المذهولين يتفرجون على الجنود الأمريكيين بلباسهم المستقبلي و وسائلهم التكنولوجية العالية و اللوجيستية المتطورة التي تؤمن لهم المياه المعدنية و المأكل الوفير.فلماذا يعجزون عن تأمين مياه الشرب و الهاتف و التيار الكهربائي؟ حتى المطار الدولي لا يزال مقفلا ليمد في عزلة البلاد،بينما ينتشر اللصوص على طريق عمان ـ بغداد التي هي بمثابة الرئة التي كان يتنفس منها العراق خلال فترة الحظر النفطي.

و يشير جريش على سبيل المقارنة إلى انه بعد حرب عام ١٩٩١ و بالرغم من العقوبات تمكنت الحكومة العراقية خلال اشهر و بفضل الترتيبات المرتجلة تأمين الخدمات الأساسية التي تعرضت لتدمير يفوق ما تعرضت له عام ٢٠٠٣ .

فحالة الغليان في أوساط العراقيين ضد الاحتلال تتصاعد،و تساهم التصرفات الأمريكية و البريطانية الخاطئة في صب المزيد من الزيت على نارها.فالكهرباء ما زالت مقطوعة في معظم أنحاء العراق،و الخدمات الطبية في أسوأ حالاتها،و تأتي عمليات المداهمة و التفتيش العشوائية المهينة و التي تصل إلى مابين ٤٠ ـ ٥٠ مداهمة في اليوم الواحد،و تتركز في المثلث السني لبيوت العراقيين بحثا عن الأسلحة و العناصر التي تمارس أعمال مقاومة ضد قوات الاحتلال الأمريكي ،و هي عمليات تستخدم فيها الكلاب،و لا تستثنى النساء و ملابسهن الداخلية،لتحول العراقيين إلى المعسكر المعادى للاحتلال.

الصراع السياسي و انتخابات الرئاسة الأمريكية:

تضافرت العوامل السابقة إضافة لاشتعال الصراع السياسي و بداية الحملات الانتخابية للحزبين الديمقراطي و الجمهوري استعداداً لانتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢٠٠٥ لتشكل عوامل ضاغطة على إدارة بوش لقبول نصيحة كولن باول و بلير بالعودة إلى الأمم المتحدة.

فقد بدأ الخطاب السياسي الأمريكي يدرك تماماً أبعاد خطورة السياسة الأمريكية في العراق على أمريكا و العالم،حيث اعترف آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق إن إدارة بوش تورطت فعلياً في هذه الحرب التي خدعت بها الشعب الأمريكي و ضللته سعياً وراء تطبيق مثل هذه الاستراتيجية المتطرفة و التي ضممت أساسا لتضيف مزيداً من الثراء الفاحش على الشركات الداعمة لبوش،و إن الحجج التي حاولت الإدارة الأمريكية تمريرها بهدف غزو العراق كلها كانت محض افتراء و كذب و تزييف و إن القوات الأمريكية دفعت ثمن هذا التزييف حيث وصل بها الأمر إلى وضع خطير،و إن الشعب الأمريكي اليوم يعاني من هذه السياسة حيث إن عليه أن يدفع مليار دولار كل أسبوع كضرائب لتمويل احتلال العراق.

و في هذا السياق تصاعدت الحملة المطالبة بإقالة دونالد رامسفيلد و وولفويتز و دوجلاس فايث باعتبارهم مسئولين عن ما يحدث في العراق،و هو ما اجبر الرئيس بوش على انتزاع ملف العراق من رامسفيلد و تسليمه إلى كوندوليزا رايس مستشارته لشئون الأمن القومي ،الأمر الذي يؤكد على فشل وزارة الدفاع في إدارة عراق ما بعد الاحتلال.

قرار مجلس الأمن : ما الجديد ؟

بالتأكيد هناك جديد في القرار الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية نصراً ديبلوماسياً،فالقرار يقضي بإنشاء قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية ،و مساهمة الدول الأعضاء في تكاليف إعادة إعمار العراق .

و لاشك إن هذه مطالب حاسمة للإدارة الأمريكية في إطار تقليل التكلفة المالية و البشرية للاحتلال،و لتخفيف حدة المعارضة التي تواجهها.

ولكن ما يضع هذا النصر موضع الشك هو ما جاء في تصريحات كولن باول نفسه الذي عبر فيها عن تحفظه في احتمال أن يؤدى القرار الجديد إلى مساهمة دول جديدة بإرسال قوات إلى العراق، إضافة إلى البيان المشترك الذي أعلنت فيه ألمانيا و فرنسا و روسيا في إنها لن ترسل قوات إلى العراق و لن تساهم في تمويل إعادة إعمار العراق، و إنها صوتت فقط حرصاً على وحدة المجتمع الدولي و الحيلولة دون انقسام مجلس الأمن، و بغض النظر عن تحفظاتها على القرار التي تمثلت في مطالبتها بإعطاء الأمم المتحدة الدور الرئيسي في العراق و تحديد جدول زمني لعودة السيادة العراقية إلى العراقيين.

و في ظل تردى الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و حالة الغليان التي تسود الشارع العراقي و تصاعد حدة المقاومة العراقية و رفضها للاحتلال ،فمن المشكوك فيه أن تتدفق القوات و الأموال إلى العراق، فالمعادلة المشوهة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على مجلس الأمن لن تحقق الأمن و الاستقرار لقوات الاحتلال وسيكون مصيرها الفشل الذريع.

مستقبل الاحتلال الأمريكي

فإذا كانت الولايات المتحدة باستخدام قوتها العسكرية الجبارة قد استطاعت أن تحقق انتصاراً عسكرياً سريعاً على نظام فاشستي متآكل داخلياً و محاصر خارجياً، فإنها لم ولن تستطع تحقيق أي انتصار آخر له صلة بتحقيق الأمن و الاستقرار لقوات الاحتلال، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة و رفض الشعب العراقي للاحتلال، إضافة إلى ارتفاع التكلفة المالية و البشرية للاحتلال، و هو ما سيكون له بالتأكيد انعكاسات داخلية على المجتمع الأمريكي و اتجاهات الرأي العام فيه، كما انه سيفرض مراجعة سريعة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ثبت فشلها في العراق.

اتفاق نيفاشا

هل ينهي الحرب الأهلية السودانية؟

في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر الماضي شهد منتجع نيفاشا الكيني توقيع اتفاق الترتيبات العسكرية والأمنية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

و قد حرصت الأطراف المعنية على نجاح المفاوضات بأي شكل، واتضح ذلك في وجـود كـل مـن علي عثمان طه رجل النظام السوداني القوى و جون قرنق زعيم الحركة الشعبية على رأس فريقي التفاوض.

اتفاق تحت الضغط

و تجدر الإشارة إلى أن طرفي الاتفاق وجدا نفسيهما مجبرين علـى التوصل إلى اتفـاق في جولـة نيفاشا، فالحركة الشعبية وجدت نفسها مجبرة على التوصل لهذا الاتفـاق بسبب عـدة تطـورات أهمها الضغوط الأمريكية المستمرة لإنهاء الحرب في السـودان في اقـرب وقـت، إضافـة إلى انفـراج العلاقات بين أمريكا والحكومة السودانية وتأكيد الموقف الأمريكي على وحدة السودان .

ومن جهتها وجدت الحكومة نفسها مجبرة هي الأخرى علـى التوصـل لاتفـاق لقطـع الطريـق أمام العقوبات التي يفرضها قانون سلام السودان ضد الخرطوم في حال عدم التوصل إلى اتفاق سـلام مع الحركة الشعبية، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأصوات الـتي تطـالب بوقـف نزيف الحرب التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشباب.

ملاحظات على الاتفاق

ـ عدم مشاركة الأطراف السياسية الأخرى في المفاوضات سواء كانت شمالية أو جنوبيـة، ممـا يعني إن السلام في السودان مقصور على الحكومة والحركة فقط و إن الطرفين قد عقدا اتفاق شراكة بينهما.

ـ عمل الاتفاق على حل المشكلة الأساسية المتمثلة في وجود قوات الجيش النظـامي في الجنـوب والتي تقدر بنحو ١٢٠ ألف عنصر، فلن يبقى من هؤلاء سوى ١٢ ألفا فقط، وهذا أمر إيجابي فيما يتصل بفض الاشتباك في مواقع القتال في الجنوب.

ـ وجود وساطة دولية تتمثل في الإيجـاد والولايـات المتحـدة يجعـل مـن الصعـب علـى أي مـن الطرفين التراجع عن الاتفاق، ويرتبط بذلك أيضا إشراف دولي على العملية برمتها.

- الحديث عن عقيدة عسكرية جديدة للقوات المسلحة يعد نقطة مهمة فيما يتعلق بخطوات بناء الثقة بين الجانبين، إلا انه قد يكون من الصعب على نظام الخرطوم التنازل عن عقيدته وتوجهاته الإسلامية التي بنى على أساسها ما تبقى من الجيش السوداني بعد أن تم تسريح الآلاف من الرافضين لهذه العقيدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصادم عقيدة الجيش الشعبي وعقيدة المؤتمر الوطني الحاكم.

- عدم إغفال الاتفاق لوضع الفصائل المسلحة المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك يعد أمرا مهما لان تجاوزه كان يمكن أن يقوض الاتفاق.

- استمرار وجود جيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية يعد من الأمور الخطيرة ويمكن أن يشكل تهديداً للاتفاق.

- عدم الإشارة إلى موعد زمني للخفض النسبي لقوات الجانبين، وكذلك حجم القوات التي ينبغي تخفيضها وما إذا كان سيتم الخفض بالتساوي في وجود تفاوت واضح في حجم الجيشين لصالح الحكومة.

إضافة إلى ذلك فإن الاتفاق الاطاري نسف ثوابت نظام الإنقاذ الذي ظل يتمسك طوال نحو خمسة عشر عاما بتوجهاته الإسلامية الأحادية الرافضة لاقتسام السلطة مع أي طرف، كما صدم كافة الشعارات التي ظل يرفعها والتي من اجلها أعلن الجهاد على القوات "المارقة" في جنوب السودان ودخل في عداوة مع الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر"، ما يعني انه يعيش حالة من الوهن السياسي والفشل في الأداء في كافة جوانب الحياة، أجبرته على التخلي عن ذلك. كما تخلى النظام عن مشروعه الحضاري الذي ينطوي على إقامة دولة دينية متطرفة تصدر الثورة وتتوسع من خلال إلغاء الحدود وفرض التعريب والأسلحة والتنازل عن هتافاته السابقة على شاكلة "نأكل مما نزرع" و" نلبس مما نصنع" إضافة إلى تجييش الشباب ونشرهم على "الثغور" للدفاع عن "العقيدة والوطن".

مخاطر مستقبلية

من الواضح إن اتفاق الترتيبات الأمنية شكل اختراقاً لقواعد اللعبة في السياسة السودانية، مما يعني إفراز قوى جديدة تتوافق مع أصول اللعبة التي رسمها حكام السودان الجدد، وهو ما يؤكد على إن العلاقة بين الشركاء الجدد لا مفتاح لها سوى الأمن الذي يفسح لهم المجال لقيادة المجتمع السوداني نحو المصائر التي تنسجم مع أفكارهم وتوحدهم خلال الفترة الانتقالية. وبحكم أن الحكومة والحركة هما من توصلا إلى الاتفاق ومن يتابع تنفيذه، فان هذا يعني بالضرورة إن الطرفين يجب أن يظلا في السلطة حتى انتهاء الفترة الانتقالية، وإلا فان الاتفاق سينهار لا محالة، وتسنم السلطة هذا لن يسمح بوجود الممارسة الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية، وإلا فان الباب سينفتح أمام الصراعات إذا حدد الشعب خياراته الديمقراطية ولم ينحز لأي من الطرفين، وهذا هو بالتحديد ما اجبر الحكومة على توثيق علاقاتها بالحركة ومطالبتها بالمشاركة خلال الفترة الانتقالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو، أين هي القوى السياسية السودانية الأخرى مما يحدث؟

من الواضح إن الحركة الشعبية لتحرير السودان دعمت علاقاتها بالتجمع الوطني الديمقراطي إبان مرحلة الصراع مع الإنقاذ، كما استقطبت الإنقاذ من خلال قانون لتوالي كيانات سياسية هشة لا سند شعبي لها حاولت أن تطرحها كورقة مساومة في أي عملية تفاوض مع القوى السياسية الرئيسية قبل انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، ويمكن للإنقاذ أن تتنصل، كعهدها من أي استحقاقات تجاه كيانات هي التي شكلتها اصلا، غير أن تخلي الحركة الشعبية عن التجمع ينطوي على أبعاد خطيرة.

ومن هذه الزاوية تتكشف أسباب إصرار الحكومة على تشكيل ثنائية سياسية بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ أن حزب المؤتمر لا يمكن له أن يواجه القوى السياسية الأخرى، شمالية كانت أو جنوبية خلال الفترة الانتقالية إلا بالاستقواء بالحركة

وبدعم خارجي لنظام حكم جديد في السودان يمكنه أن يستجيب للمصالح الأمريكية في سودان ما بعد الحرب ضد ما أطلق عليه "الإرهاب".

وبالإضافة إلى ذلك فان الولايات المتحدة تستهدف وقف التوترات والنزاعات في جميع أرجاء العالم، ولقد اندثرت في عالم القطب الأوحد التوترات التي رافقت الحرب الباردة وقامت مكانها شعارات مثل " الأمن هو الهم الأول للعولمة"، ومن رحم هذه الشعارات وقف حلفاء الإيجاد وراء مفاوضات السلام السودانية ورموا بها في قلب مفهوم الأمن الذي اصبح الهاجس الأساسي للولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق فان اتفاق نيفاشا وما سيليه من اتفاقات إنما وجد ليبقى ويدوم، وعلى الفعاليات السياسية الشمالية والجنوبية أن ترضخ للرغبة الأمريكية إن هي أرادت البقاء.

ويجمع المراقبون على انه وبالرغم من الرغبة الأكيدة في تحقيق السلام طريقا إلى النماء والاستقرار والتقدم، إلا إن ما ورد في إتفاق الترتيبات الأمنية لا يوفر الحد الأدنى لتطلعات أبناء السودان، ويخشون من أن يكون الاتفاق عبارة عن حزمة تنازلات استجابة لضغوط خارجية أو مناورة من الحكومة والحركة لإضعاف الآخر، ويعتقدون بأنه إن كانت النية صادقة حقاً لكان من الضروري أن يمهد الاتفاق وبوضوح شديد لوحدة السودان وليس لإبعاد الأطراف الفاعلة الأخرى، وان يؤسس لقوات مسلحة سودانية تمثل جميع أهل السودان، وإدماج لجميع الفصائل المسلحة، ودعوة الجميع للمشاركة في صنع السلام.

ورغم كل السلبيات التي تحيط باتفاق الترتيبات الأمنية يتشبث السودانيون بالأمل في أن ينجح هذا الاتفاق في تجسير الهوة بين الشمال والجنوب وان يوقف نزيف الدم السوداني. واكثر ما يخشاه السودانيون أن يكون هذا الاتفاق مجرد استراحة للمحاربين.

وثائق

وثيقة

الاتفاق حول الإجراءات الأمنية أثناء الفترة الانتقالية

نيفاشا: الخميس ٢٥ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣

* بما أن حكومة جمهورية السودان، والحركة الشعبية ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان (الطرفين) ظلا يجريان مفاوضات في نيفاشا، كينيا، منذ الثاني من سبتمبر ٢٠٠٣، تحت رعاية عملية سلام الإيقاد؛ وبما ان الطرفين عبرا مجددا عن التزامهما بالحل السلمي، الشامل والمتفاوض عليه، للنزاع السوداني، في إطار وحدة السودان، كما ورد في بروتوكول مشاكوس في ٢٠ أغسطس (آب) ٢٠٠٢ .

يسجل الطرفان الآن، وفي الإطار المشار إليه أعلاه، انهما توصلا إلى اتفاقية محددة حول الإجراءات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، مرفق نصها الموقع أدناه، والذي سيضمن لاحقا في اتفاقية السلام النهائية.

وقد اتفقت الأطراف وأكدت، أنها ستستأنف المفاوضات مباشرة حول القضايا المتبقية وتواصل التفاوض لاحقا للوصول إلى اتفاقية شاملة لوقف إطلاق النار، حتى تتمكن من الوصول إلى اتفاقية نهائية شاملة للسلام في السودان.

إدريس محمد عبد القادر

الكوماندور باقان اموم عن حكومة السودان عن الحركة الشعبية

ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان

الاتفاق الإطارى حول الإجراءات الأمنية، خلال الفترة الانتقالية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، الجيش الشعبي لتحرير السودان.

١ ـ وضع الجيشين:

أ ـ في إطار السودان الموحد، وفي حالة تأكيد نتيجة استفتاء تقرير المصير لخيار الوحدة، يتفق الطرفان (حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان) على تكوين

جيش المستقبل في السودان من القوات المسلحة السودانية (قمس) والجيش الشعبي لتحرير السودان (جشتس).

ب ـ وكجزء من اتفاقية السلام، ومن اجل إنهاء الحرب، يتفق الطرفان على بقاء الجيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية، كما يتفقان إضافة إلى ذلك على اعتبار كلتا القوتين، وعلى قدم المساواة، القوات المسلحة السودانية القومية، ومعاملتهما على هذا الأساس، مع وضع الاعتبار للمادة (ج) أدناه.

ج ـ يتفق الطرفان على الخفض التناسبي للقوات من كلا الجانبين، خلال فترة مناسبة، بعد إكمال إجراءات وقف إطلاق النار.

د. لن يكون للقوات المسلحة الوطنية تفويض داخلي في ما يتعلق بالقانون والنظام، ما عدا في حالات الطوارئ المنصوص عليها دستوريا.

٢ـ وقف إطلاق النار:

الجانبان وافقا على وقف إطلاق النار في الحال بمراقبة دولية تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيع اتفاق سلام نهائي. وستنجز تفاصيل اتفاقية وقف إطلاق النار من الجانبين بمساعدة وسطاء إيقاد والخبراء الدوليين.

٣ ـ إعادة الانتشار:

أ ـ تفاصيل فك الارتباط وفصل القوات، ووضعها بالثكنات ونشرها، سترد جميعا في الاتفاقية الشاملة لإطلاق النار.

ب ـ فيما عدا تلك التي سيجري نشرها ضمن الوحدات المشتركة الموحدة، يعاد نشر القوات المسلحة السودانية الموجودة حاليا بالجنوب، شمال الخط الحدودي الجنوبي الشمالي، القائم يوم ١٩٥٦/١/١ ، تحت الرقابة والمساعدة الدوليتين، وذلك خلال وحتى سنتين ونصف السنة، من بداية الفترة قبل الانتقالية.

ج ـ فيما عدا تلك التي سيجري نشرها ضمن الوحدات المشتركة الموحدة، يعاد نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، الموجودة حاليا بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، إلى

الجنوب من الحدود الجنوبية ـ الشمالية القائمة في ١٩٥٦/١/١ بمجرد تكوين الوحدات المشتركة الموحدة تحت الرقابة والمساعدة الدوليتين.

د ـ تتعهد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، باستيعاب السودانيين الجنوبيين المسرحين من العاملين حاليا في القوات المسلحة السودانية بجنوب السودان، في المؤسسات الحكومية لجنوب السودان أسوة بالجنود المسرحين من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

هـ ـ يتفق الطرفان على تطبيق برامج إعادة التأهيل، بمساعدة المجتمع الدولي، لصالح جميع المتأثرين بالتخفيض والتسريح والتقليل من حجم القوات المتفق عليه في المواد ١:ج، و٣:د، و٧:ب.

٤ ـ القوات المشتركة الموحدة:

تتكون وحدات مشتركة موحدة، من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. تكون الوحدات المشتركة الموحدة، نواة الجيش السوداني لما بعد الاستفتاء، في حالة تأكيد نتيجة الاستفتاء لخيار الوحدة، وإلا فتحل هذه الوحدات وتلتحق بقواتها المعنية.

نقاط إضافية حول الوحدات المشتركة الموحدة:

أ ـ طبيعة هذه القوات:

تكون لهذه الوحدة خصائص جديدة قائمة على عقيدة مشتركة.

ب ـ وظيفة هذه القوات:

١ ـ تكون رمزا للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

٢ ـ تكون رمزا للسيادة خلال الفترة الانتقالية.

٣ ـ تساهم في الدفاع عن البلاد مع القوتين الاخريين.

٤ ـ تكون نواة لجيش المستقبل السوداني لما بعد الفترة الانتقالية، في حالة تدعيم الاستفتاء لوحدة السودان.

٥ ـ يكون لها دور في إعادة إعمار البلاد.

حجم القوات وانتشارها:

* سيكون حجم وانتشار الوحدات المشتركة الموحدة على طول الفترة الانتقالية على النحو التالي:

١ـ جنوب السودان: أربعة وعشرون ألفا.

٢ـ جبال النوبة: ستة آلاف.

٣ـ جنوب النيل الأزرق: ستة آلاف.

٤ـ الخرطوم: ثلاثة آلاف.

٥ـ شرق السودان:

أ ـ تكتمل إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، من شرق السودان إلى جنوب الحدود الجنوبية الشمالية القائمة في ١٩٥٦/١/١، خلال عام واحد من بداية الفترة قبل الانتقالية.

ب ـ يناقش الطرفان قضية تكوين وحدات مشتركة موحدة.

٥ ـ القيادة والسيطرة في القوتين:

١ ـ يتفق الطرفان على تكوين لجنة دفاع مشتركة تحت رئاسة الجمهورية، تتكون من قادة الأركان في الجيشين، ونوابهم وأي عدد من كبار الضباط يتفق عليه الطرفان. وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالتراضي ويرأسها بالتوالي رئيسا هيئتي الأركان.

٢ـ مهام لجنة الدفاع المشتركة: تنفذ لجنة الدفاع المشتركة المهام التالية:
أ ـ التنسيق بين القوتين. ب ـ قيادة الوحدات المشتركة/الموحدة التي جرى دمجها.

٦ ـ المنهج العسكري المشترك:

تتوصل الأطراف إلى منهج عسكري مشترك كأساس للوحدات المشتركة/الموحدة فضلا عن كونه أساسا لجيش السودان لما بعد الفترة الانتقالية إذا جاءت نتائج الاستفتاء مؤيدة للوحدة بين الشمال والجنوب. على الأطراف أن تتوصل إلى هذا المنهج المشترك خلال سنة واحدة من بداية

الفترة الانتقالية. سيكون تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان (في الجنوب) والقوات المسلحة السودانية (في الشمال) والوحدات المشتركة (في الجنوب والشمال على السواء) قائماً على أساس هذا المنهج المشترك.

٧ ـ وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد:

أ ـ لن يسمح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أي من الطرفين بالعمل خارج القوتين.

ب ـ يتفق الطرفان على استيعاب المذكورين في الفقرة (٧أ) من الذين لديهم الرغبة والأهلية، للانضمام إلى القوات النظامية التابعة لأي من الطرفين (الجيش والشرطة والسجون وقوات حرس الصيد)، فيما يتم استيعاب البقية في الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.

ج ـ يتفق الطرفان على معالجة وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد مع الوضع في الاعتبار تحقيق استقرار وسلام شامل في البلاد وتحقيق مشاركة كاملة خلال عملية الانتقال.

٨ ـ قوات الأمن الوطني والشرطة: البنى والترتيبات التي تشمل كل أجهزة الأمن والنظام، وعلى وجه الخصوص الشرطة وأجهزة الأمن الوطني، ستكون جزءا من ترتيبات اقتسام السلطة وستلحق إذا دعت الضرورة بالمستوى المناسب في السلطة التنفيذية.

التاريخ الهامشى للبطل الشعبى
البسطاء وقود المعركة .. وصوت الحرية
الأغنية الشعبية اللاتينية ونبوءة التحرر
الإبداع الثورى والوعى بالأسطورة

■ عيد عبد الحليم

تتعدد أنـواع الثـورات بتعـدد أسبابها ، فمـن ثـورات العبيد والثـورات الاشـتراكية وثـورات الفلاحـين والثـورات البرجوازيـة ، وثورات التحرر الوطنى فى العالم الثالث وغيرها كانت هناك منظومة لقيم فكرية وفنيـة سـعت إلى تـأكيد مفـهوم التغيير المطلوب وكيفية تحقيقـه مـن خـلال صياغـة منمقـة غـاصت فـى التفـاصيل والمنحيـات الداخلية للشعوب الثائرة ، من خلال بنية محكمة تلازمت مع الوعى السياسى لدى الأديب الثورى.

فالأدب الثورى كما يعرفه د. سيد البحراوى يسـعى إلى تحقيـق التغييـر الجـذرى في المجتمـع "هـذا يعنى أن الأدب المرتبط بالثورة ليس هو – فقط – المرتبط بنتائجها كحدث فعلـى ملمـوس ، انمـا هـو أدب يشارك في التحضير لها ، كما إنه يساهم في قيامها حتى قبل أن تلوح في الأفـق بأزمـان بعيـدة ، فهو أدب يثير فى متلقيه ضرورة تغيير الواقع نحو الأفضل.

وللثوار– دائمـا مكانـة مميزة في الأدب العـالمى فـهم حـبر الوجـود الـذى يضـيء صفحـات الحيـاة، والفدائى الشهيد يصل آلي درجة من القدسية حيث يصير رصاصـه الـذى يوجهـه إلى الأعـداء–مقدسا أيضا وفى إطار النص الأدبى وتصبح رسالته فى الدفاع عن النفس والعرض ماثلة فـى وعـى الشـعب ، ودائما ما يرتبط فعل الشهادة والتضحية بفكرة "الحلول والعودة مرة أخـرى إلى الحيـاة" مـن خـلال

تناسخ روح الشهيد داخل منظومة العمل الجماهيري الثوري : ويتجلى في قصيدته إلى البطل النيكاراجوي .. أغوسطوشيارساندنيو" المسمى ب- "جنرال الأحرار" في القارة اللاتينية:

يا بطل القارة

يا صاحب الشوكة

يا آدم بلا فردوس

بلا تفاحة..

ولأنني أعرف أنك حي

في قلب الشعب

وفى أمريكا السمراء

أتناول القلم

وفى القرطاس

أكتب إليك

وفى قصيدة أخرى موجهة إلى ساندنيو:

قتلوك وما قالوا أين دفنوك

لكن من يومها أرض الوطن

بأسرها أصبحت ضريحا لك

فقد مثل "ساندنيو" رمزية النضال داخل قارة أمريكا الجنوبية ضد الاستعمار الأمريكي الذي استغل القارة لعقود طويلة من الزمن ، هذه القارة التى وصفها الكاتب التشيلي "ألبيرتومونيامى" بأنها .. جنة تنبت الأشجار " ويتصور شعبها بأنه "شعب يبحث عن مكان يتسع لأثنيه".

فقد كانت القارة بالفعل مسرحا للتناقضات فقد أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق "ريتشارد نيكسون في عام ١٩٦٩ بأن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية سيصل عند نهاية القرن العشرين إلى خمسة عشر ضعفا بالمقارنة مع مثيله في أمريكا اللاتينية".

وفى ظل هذه التصريحات العنصرية عانت شعوب القارة من البؤس والفقر والجوع ، وقد وصفت ستيتمار" في أحد تحقيقاتها في ذلك الوقت أن أطفال الولايات المتحدة يموت منهم طفل واحد يوميا

بينما أطفال القارة اللاتينية البالغ عددهم مائة وعشرون مليونا يموت منهم طفل كل دقيقة ضحية الجوع والمرض ، وقد جاء تقرير لجنة العفو الدولية أن المئات من أطفال كولومبيا تأكلهم الفئران.

(أسطورة العطاشى)

وما فعله "ساند ينو" ورفاقه في دول القارة المختلفة كان بمثابة شرارة التحرر التى تلظى بحلمها الكثيرون من القلوب المتعطشة للحرية الواقفة في مواجهة من باعوا القضية وارتضوا بالمنفى: فهذا هو الشاعر "سالومون دى لاسيليا" يذكر الأحرار بتلك البلدان بأسطورة "سانديتو":

لا نحسدكم على الراحة.التى

بها تتمتعون

ولا على الاهانات التى

توجهونها إلى الطاغية

لا نحسدكم على الملاحم التى

تنشدونها ساندينو،

فهذا ممكن جدا فعله

خارج الحدود

نفضل البقاء هنا ، حتى

يحول الطاغية خوفنا

الى بطولة

وكل كلمة قلناها

قذيفة

عن الهدف لا تحيد

نريد أن يبعث فينا ساندينو.

أما الشاعر "ارنستو ميخيا سانش" فيرد على المزاعم الأمريكية التى تصف الاستشهاديين فى الدول التى قامت باحتلالها بأنهم ارهابيون " ، ورغم أن هذه القصيدة قد كتبها منذ أكثر من ثلاثين عاما الا أنها كطبيعة الشعراء تحمل فى طياتها نبوءة للواقع الآنى .. يقول سانش:

إذا تململ وأحتج مواطن مضطهد

يقال: إنه لص

وإن هب شاهرا سلاحه

يقال: ان كراهيته للأجناس الأخرى

على التعصب قد حملته

(أغنية المقاتلين)

"الحياة فى شرف والموت فى شرف ، دعونا نعيش ونموت بشرف أوطاننا" عبارة رددها "ترونج دنه" القائد الفيتنامى الذى قاد المقاومة فى الغابات ضد الاحتلال الفرنسى عام ١٨٦٣ ، وقد اعتمد فيه على تحفيز الجماهير معنويا لدرجة أن "بالودى لاباريير" المؤرخ الفرنسى قد كتب فى مذكراته "الحقيقة" أن مركز المقاومة كان فى كل مكان فقد قسمت الى عدد لا نهائى ،فحيثما وجدت الفيتناميين ، يمكنك أن تعتبر الفلاح الذى يربط حزمة الأرز مركزا للمقاومة".

ولعل من أبرز ما تركته المقاومة الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسى فى القرن التاسع عشر من الاحتلال الأمريكى فى القرن العشرين ، هو تلك النصوص الرائعة من أدب المواجهة ، خاصة الأغانى الشعبية الوطنية التى ظهرت بين الجماهير– وكان معظمها بدون توقيع من مؤلفها الأصلى ومن تلك الأغنيات " أغنية المقاتلين" التى تقول كلماتها :

نهبوا أرضنا وأخضعوها لمحاريثهم،

محوا بيوتنا وبنوا القواعد العسكرية،

لن يذهب البكاء بغضبنا

واستجداء الشفقة لن يفتح باب الاخلاص

البنادق والقنابل ليست طريقنا الى الحياة،

فلم نكن أبدا أصدقاء للحرب،

ولكنهم أقبلوا مسلحين حتى الأسنان،

فهل نسلم أنفسنا للعبودية

–كلا

دعونا ننهض ، بالبنادق والسكاكين فى الأيدي
دعونا نحمى أرضنا وأنهارنا وأسواقنا
قساة هم وبرابرة
ولكنهم ، ثمنا للدم سيدفعون دما
وتسخر الأغنية من أولئك الذين باعوا الوطن للمحتل بثمن رخيص وارتضوا فعل الخيانة:
أولئك الذين شنوا علينا العدوان،
وأولئك الذين "يطأون بالأفيال مقابر أسلافهم"
اننا سنرفع أسلحتنا بصلابة ونطردهم،
كما صنعنا مع أقرانهم منذ سنوات مضت.
ليلة بعد ليلة ، تحت أشجار النخيل،
أرضنا تهتز وشعبنا يستعد للهجوم
وأعين المقاتلين تبرق فى الظلام،
ينظرون الى النجوم ، والسماء ملء أبصارهم
للأمام يمضون ، ينشدون بحماس،
لأرضهم الحبيبة دمائهم وعظامهم
فهذه قلعتهم وحصنهم الحصين

ولأن البسطاء دائما- ما يكونون فى مقدمة المقاتلين من أجل الوطن ، فهم الذين يعانون ويلات الظلم بمستوياته المتعددة ، فقد كان القرويون البسطاء فى فيتنام هم وقود الثورة ضد المحتل وقد مجدهم الشاعر " نجوين دنه شيو" حين قال:

" ما كانوا جنودا هؤلاء الذين أشعلوا الحرب ضد الاحتلال، وانما كانوا قرويين بسطاء".

ومن هؤلاء الذين تغنى بهم الأدب الفيتنامى الفلاح "نجوين تراك" الذى صرخ قبل سقوطه برصاصات القوات الفرنسية فى عام ١٨٦٤ قائلا: " ما دام هناك شعب أخضر ينمو فى هذا الوطن ، فيسظل رجال يقاتلون الأعداء".

وقد ظل "تراك" لفترة طويلة رمزا للكفاح الشعبى وقد رثاه كثير من شعراء تلك الفترة بقصائد تحفز الشعب على تجاوز الصعاب ومنها هذه القصيدة :

البطل المقدام سيبقى اسمه الطيب للأبد
بينما الذين خانوا ، سوف يموتون من الخجل
لقد حمل السلاح عندما كان لا يزال شابا
وأرهف سيفه فى الريح والغبار
وا آسفاه ، ان المصير لن يترك البطل يهتاج حاقدا
لقد وفى بالقسم،
أن لا يحيا تحت سماء واحدة مع العدو.

..(دروس إنسانية)

وإذا كان الغزاة على مر التاريخ قد تجاهلوا الدروس الانسانية التى سطرتها خناجر المقاومين وأفعالهم ، وراحو يتمادون فى عنصرية شوفينية ، ينوعون من أساليب القهر والدمار ، فان الشعوب الثائرة كانت تضع – دائما– مواصلة النضال شرطا للنصر، سواء تحقق ذلك بتحرير الوطن أو الاستشهاد على ترابه، فمما لا شك فيه أن حرب التحرير الشعبية استراتيجية طويلة المدى تؤتى ثمارها ولو بعد حين . وهذا ما تؤكده هذه الأغنية الشعبية من السلفادور :

نعم ، نموت فداء وطننا
وسيظل فى التاريخ أننا متنا كراما
فى سبيل الحرية
استشهد المقاتل
وفى ذاكرة شعبه يسمى اليوم اشتياق

–اذن – نستطيع أن نقول إن الابداع الثورى يتميز عبر تاريخه– بتمسكه المطلق بالقيم الانسانية بما فيها التضحية بالنفس فى سبيل قيم أسمى ضد الأنظمة السياسية المستبدة سواء كانت داخلية أو خارجية تعيث بمقدرات الشعوب، إبداع يقف فى وجه "ازدواجية المعايير" و"الكيل بمكيالين" أو ما يسمى بالانجليزية Double Standares ".

وقد أصبح من الضرورى جدا النظر الى هذا الجانب الإبداعى المهم الذى لا يتأثر بتطور المدارس الفنية ، ولا يأبه بالتفكيكية أو التحليلية أو الحداثية وغيرها من المسميات ، انما يهتم بنبض الشارع دائم الخفقان ، يحفز ويواجه ويرفض ويقول "لا" فى وجه من قالوا نعم : يمتدح الثائرين ،ويشحن

الحرب ضارية على المتخاذلين، ولعل من أجمل ما قيل فى امتداح الثائرين قصيدة "برتولد بريخت"

"امتداح الثائر"

حين يزداد الاضطهاد

تخون الكثيرون شجاعتهم

غير أن شجاعته هو فى ازدياد

إنه ينظم كفاحه

من أجل القرش الذى يناله أجرا

من أجل الشاى

ومن أجل السلطة فى الدولة

إنه يسأل الملكية–من أين تأتين؟.

ويسأل الآراء :

أى انسان تفيدين؟!

حيث يسود الصمت دائما–

نراه يتكلم

وحيث يعم الظلم

ويتحدث الناس عن القدر

تجده يسمى الأشياء بأسمائها

حيث يجلس إلى المائدة

يجلس السخط معه

يجد الطعام سيئا

والحجرة ضيقة

.. الى حيث يطردونه

تذهب الثورة

والبلد الذى يغادره

لا يتركه الاضطراب!

..فالثائر وحده باستطاعته تغيير دفة الواقع إلى النقيض لامتلاكه شرعية الحلم فى زمن الانكسار ، أو على حد قول مارى مكارثى Mary Mcrthy فى وصفها لثوار فيتنام " كان دفاعهم عن أرضهم عملا ملحميا له كل خصائص العمل الفنى الذى يتجاوز كل أبعاد الواقع".

وينطبق هذا الوصف السيكولوجى على كثير من الأشخاص الذين قادوا مسيرة المقاومة فى بلدان العالم المختلفة ، فسكنوا فى ذاكرة وضمائر الشعوب حتى بعد رحيلهم فكانت القصائد التى خلدتهم أقرب الى الشكل الملحمى الذى يصفه الشاعر البريطانى درايدن بأنه "أعظم ما يمكن لروح انسان أن تبدعه" متخلية بذلك عن الملحمة القديمة التى كان أبطالها أنصاف آلهة وأنصاف بشر، أما الملاحم الحديثة فأبطالها من لحم ودم وأفعال أو على حد تعبير د. أحمد أبو زيد فى كتابه الواقع والأسطورة "بأنها القصيدة القصية الطويلة التى تحكى أعمال البطولة التى تصدر فى العادة عن بطل رئيسى واحد، كثيرا ما يكون لها مغزى قومى واضح".

ونستطيع أن نقول فى هذا الإطار إنه اذا كان الأدب الافريقي–على سبيل المثال– قد ربط بين موتيفة التوعية القومية واسترجاع الأسطورة الافريقية مما جعله فى ذلك صورة تكاد تكون طبق الأصل من الأدب الأغريقى الذى اعتمد فى كثير من صوره على تيمة "المثيولوجيا" ،فان بعض الشعراء الوطنيين أمثال " أوتامسى" يرد على المتكئين على التراث الأسطورى أمثال" كريستوفر أوكى جبو" وغيره من خلال قصائد هى أشبه بالوثيقة اليومية لحركة الكفاح الشعبى ضد الشعوبية والعشائرية التى كانت تسود "الكونغو" فقد كان حالما بانسانية تسمو على الهوس الدينى واللغوى حيث تتوحد الأنا الشعرية مع المجتمع بعيدا عن النكوص النوستالجى.

ولنأخذ مثالا على ذلك من قصيدته " زاد المسافر" اذ يقول مخاطبا أبناء وطنه ،لائما على الحروب الأهلية التى أتت على الأخضر واليابس:

أنتم من أهلى
أتبين ذلك فى عادات الأهداب
أنتم من أهلى حقا
اذ ترقصون من الحزن
هيا الزمن يتعقبنا
اعلموا أن هذا الزيت فى مصابيحكم

هو دمى الطامخ
واذا فاض لا تشعلوها
فنحن نحتاج الى جهة ظليلة فى الوطن
لرفع صلواتنا الوراثية
كلنا من حبل الوريد نفسه
ولكن من أين لنا
هذه الطباع الصعبة

ثم يؤكد على قيمة الوحدة بين أبناء الشعب الكونغولى المتناحر:

تقتات الثورات لحماً أدمياً
إنى أردد:
من يقاوم التحام
الجسد بالجسد المجاور
إذن
خطوط يدى إشارات إنذار مبكرة
من تعاستنا النهائية
ضعوا سكيناً أمام نومى
عله يقطع شبكة مصيرى السابق
أريد أن أتحرر من مصيرى
أن أعيد الندى للعشب
لعل خطوط يدى تفتح
سائر الدروب المؤدية
إلى هذا النهر الطويل
...، ..، ..،

وقد كان " أوتامسى" من أشد الناس إيمانا بكفاح البطل الإفريقى الكبير "لومومبا" فلم يعتبره ثائراً فقط بل أعتبره مسيحاً تمت خيانته ، وقد لام كثيراً- فى أشعاره الحال التى وصلت إليها الكونغو

فالشعب يراهن بنرد مزور والحرية قد صارت مجرد ملصقات ، ولم يعد لدى الشرفاء سوى الموت من أجل الوطن :- وهذا ما يتضح فى قصيدته " إعداد الموت":

ها هو الوطن ينقاد إلى الجريمة
الوحل والدم يشبكان ثلاثة موتى
كاهن وعلمانيان فى جهنم
الشعب يراهن بنرد مزور
على مصير مصنوع من النتف ومن الأحلام المقطعة.
باللاشتراكية .. باللاشتراكية
الوحل والدم يشبكان ثلاث جرائم
غير نافعة طالما أن التاريخ لم يتحرك
قيد أنملة
هلموا موتوا من أجل وطن لا يطرف بعينه
لابل يدع الأراضى دون زرع
والرؤوس دون سنابل
والبطون دون بذار
الحرية دون دوار
دون ملصق دون اسم
تستأصل حتى حب الشباب
الموت قبل زمن الموت
هاهو عهد البربرية الشرعية

إلى أن يصل إلى صورة هى أقرب إلى التشاؤمية فى رؤية معتمدة على مستويات متعددة من الوعى باستخدام أبعاد مختلفة للتجربة الاستعمارية التى أوصلت الشعب الكونغولى إلى حافة الانهيار الداخلى: ومع ذلك يتجلى الأمل وبوارقه من خلال صورة "لومومبا" التى تخترق النص اختراقاً مؤكدة على عمق وقوة تأثير ما يمكن أن نسميه بالأسطورة الواقعية

الحرية الكونغولية شوكة

فى القلب ، مثلى أنا "كينى" يخترق
النهر فى احتضاره
علينا أن نموت بمرض
يجنى القرن منه فائدة
لابل يدعوه للزهد
ومع ذلك قال: "لومومبا"
بأن الكونغو هى البهاء عينه وآخر العجائب..
أتخلى عن الموت هذا
وأمضى
ودائما يا خضوبة القمر ويا
نظرته الماثلة للمومياءات
وداعاً يا همى
فمى مفتوح من جديد للسائر صلوات التأبين
وداعا يا فمى
لن أسمم حياتى بعد اليوم
سأبنيها من جديد حول شعاع
يتجه من القلب إلى الخارج
حيث لا يمشى الليل على باطن قدمه
حيث لا يعنى الليل
غير الليل
وداعاً

وإذا كان البعض يعد الشعر الملحمى بديلاً هزيلاً عن التاريخ وعن الوصف الأنثربولوجى للحياة الاجتماعية والثقافية إلا أننى أظن– أنه فى ظل المتغيرات الحديثة وتنامى دور أشكال المقاومة فى ظل شراسة الاستعمار متعدد الأبعاد كان شعر المقاومة هو أحد الروافد الأساسية فى إيقاظ وتحفيز وعى الشعوب الثائرة ، وأحد المفاتيح الرئيسية لفهم بنية تلك المجتمعات ،فعلى سبيل المثال

التاريخ الإفريقى الذى يزخر بالمحاربين والأبطال الحقيقيين والآلهة والملـوك ومنجزاتـهم كـل تلـك الأشياء هى المادة الخام المؤسسة للملحمة الشعبية ، مما أنتج اليقظـة المتحركـة للوعـى بكونـها فعـلاً تاريخياً ، وأن تضمنت فى أحيان كثيرة عناصر خاصة للتحريض ضد المستعمر تـارة وضـد العنصريـة تارة أخرى ، ومن أمثلة ذلك قصيدة الشاعر" خوزيه كرافيرنيها" المسماه ب- "أغنية زورق كبير"

إذا رأيتنى أموت
ملايين المرات وأنا أولد
إذا رأيتنى أبكى
ملايين المرات وأنت تضحك
إذا رأيتنى أصرخ
ملايين المرات وأنا صامت
إذا رأيتنى أغنى
ملايين المرات وأنا أموت
وأنزف
فأنا أقول لك يا أخى الأوروبى
سوف تولد
وسوف تبكى
وسوف تغنى
وسوف تصرخ
وسوف تتعذب
لتنزف.. لتنزف
ملايين الميتات مثلى.

مصادر ومراجع:

١- قضايا النقد والإبداع العربي د. سيد البحراوي الهيئة العامة لقصور الثقافة٢٠٠٣.

٢- ضورة الفدائي في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر ترجمة د. عبد الله الجعيدي المشروع القومي للترجمة للمجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩.

٣- أدب المقاومة في فيتنام د. غالي شكري الدار القومية للنشر ١٩٦٦ .

٤- الأدب الإفريقي كتابة طوطمية وحزن أسود- غادة نبيل مجلة أدب ونقد- العدد ١٣٢ أغسطس ١٩٩٦ .

٥- الواقع والأسطورة د. أحمد أبو زيد سلسلة الدراسات الشعبية-الهيئة العامة لقصور الثقافة.

التحالف الوطنى الديمقراطى .. هو الحل

■ د. أحمد نصار

كانت أحداث ١١ سبتمبر بمثابة الشرارة التى أطلقت قوى الشر العالمية من مقالها .لقد مثلت هذه الأحداث إعلانا قويا عن الوجود الهائل لليمين الفاشى الشرق أوسطى الرافع لراية الإسلام السياسى ، وكانت هذه الأحداث أيضا فرصة لانطلاق وحش اليمين الأمريكى ذى النزعة العسكرية .لقد أطلقت أحداث سبتمبر الصراع المحموم بين قوى اليمين فى جميع أرجاء العالم وفتحت الباب على مصراعيه لبحور من الدم سوف تدفع البشرية كلها ثمنا باهظا لهذا الصراع اليمينى/ اليمينى من ثروتها البشرية والاقتصادية ورصيدها القيمى والثقافى والحقوقى.

اليمين العالمى

إن المخزون الحضارى للبشرية أصبح مهددا بخطر التبديد بفعل تداعيات هذا الصراع الذى انطلق بين قوى الشر اليمينية التى اندفعت تعيث فى الأرض فسادا وقتلا وتدميرا بعضها يحاول الإعلان عن وجوده المؤثر ، وبعضها الآخر يسعى لإحكام قبضته وترسيم خريطة جديدة للعالم ، وآخرون قابعون يتحينون الفرصة للوثوب إلى مواقع أفضل.

لقد كان من المأمول ومن المفترض نظريا أن يتم توجيه المخزون الحضارى للبشرية فى اتجاه حل العديد من المشكلات العالمية والمتمثلة فى انتشار الفقر والجوع والمرض على نطاق واسع فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ومن أجل تحديث وتطوير البلدان المتخلفة ، وإسقاط ديون العالم الثالث ، وإشاعة الشفافية والديمقراطية وقيم التسامح والتعددية وقبول الآخر والتداول السلمى للسلطة ، ومن أجل

مكافحة الرشوة والفساد وجميع أنواع الجريمة الاقتصادية ، ومن أجل النهوض بالبيئة العالمية والحفاظ على صحة الأرض والبشر.

لقد كان المأمول والمفترض أن تتجه كل هذه الفوائض نحو حياة آمنة لكل البشر الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى إنتاج هذه الثروات الهائلة ، ولكن هذا المأمول والمفترض لم يكن أبدا مطروحا على جدول أعمال اليمين العالمى بأجنحته المختلفة.

تحالفات اليمين الفاشى

لم يكن أبدا لليمين الفاشى الشرق أوسطى الرافع لراية الإسلام السياسى أي إسهام يذكر من أجل التقدم ولم يثبت عليهم مطلقا أى اهتمام ولو محدود بأحوال الشعوب التى ينتمون إليها -النموذج الأفغانى والنموذج السودانى- بل أنهم تحالفوا فى عدد غير قليل من المرات مع الفساد الحاكم فى بلدانهم لضرورات تكتيكية بغية انتزاع مساحات مطلوبة للتوسع فى نشاطاتهم ، وفى بلدان كثيرة تداخلت أموالهم مع أموال النخب الحاكمة فى أقطارهم.

وكانت النخب الحاكمة فى أغلب بلدان الشرق الأوسط -وهى أيضا أحد تنويعات اللحن اليمينى- تعتمد فى بقائها واستمرارها على تبعيتها المطلقة للغرب وعلى صراعها المتداخل مع اليمين الفاشى داخل بلدانها ، ذلك الصراع الذى يحتد أحيانا متخذا طابعا دمويا ، ويخفت فى أحايين أخرى ويغمض كل منهم الطرف عن الآخر ، ناهيك عن التداخل المالى وعلاقات النسب والمصاهرة التى جمعت أقطاب اليمين الفاشى الرافع لراية الإسلام -دون منازع- وأقطاب اليمين الحاكم الغارق فى فساده المالى والسياسى -دون منازع أيضا- وبمباركة من اليمين الغربى استمر هذا الصراع المتداخل بين النخب الحاكمة -الفاسدة -ومنافسيها من رافعى رايات الخلافة-الفاشية- حيث رأت كل الأطراف أن مصالحها تتحقق فى ظل هذا التشابك.

الغرب وعلاقاته

وأقام الغرب علاقات مستقرة مع جميع النخب الحاكمة فى الشرق الأوسط ، بل أن هذه العلاقات كانت تتدعم وتتوثق أكثر كلما ازدادت هذه النخب تخلفا وفسادا وكلما ازدادت هذه النخبة أو تلك اعتداء على الحقوق السياسية والاجتماعية لمواطنيها وكلما زاد تفريطها فى سيادتها الوطنية وأمنها القومى ، وكذلك أقام الغرب علاقات مستقرة مع جميع التشكيلات والتنظيمات المتطرفة العلنية منها والسرية والدعوية منها والعسكرية بداية من الإخوان المسلمين فى مصر مرورا بالترابى وأتباعه فى السودان ووصولا لبن لادن نفسه وتحولت عواصم الغرب إلى بؤر نشطة يتمركز

فيها النشاط المالى والإعلامى لمعظم فصائل التطرف، وحدثت فى هذه العواصم اتصالات عديدة بين ممثلين لجماعات التطرف وممثلين النخب الحاكمة لتنسيق بعض المواقف أو حل بعض الإلتباسات الناجمة عن سوء فهم بين الطرفين وتمت فى هذه العواصم أيضا بعض الصفقات المالية والأمنية والسياسية (التى تصل إلى حد الرشاوى).

كل ذلك يحدث على حساب شعوب المنطقة وبالتآمر على حاضر هذه الشعوب ومستقبلها من أجل أن تحقق كل أجنحة اليمين مصالحها ولم يكن لهذه الشعوب من نصير يستطيع أن يتصدى لهذا التدمير المنظم وهذا التخريب المستمر لقواها الذاتية ، وهنا يجب ألا نغفل الصهيونية العالمية ودورها فى المنطقة بوصفها أحد الأذرع القوية لليمين العالمى.

الانهيار السوفيتى

وبعد أن تم الإجهاز على المنطقة وتشويه شعوبها وتدمير مقدراتها وسلب ثرواتها وبفعل تغير خريطة التوازنات الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وإعادة ترتيب البيت الأوروبى بعد حل حلف وارسو وتفكيك الاتحاد اليوغسلافى ، طرأت تغيرات كبيرة على جدول أعمال أجنحة اليمين المتحالفة والمتنافسة على ثروات المنطقة العربية- وكانت العراق سباقة فى فتح ملف الثروة العربية وحاولت باجتياح الكويت الفوز بنصيبها من هذه الثروة- وحل الصراع والصدام محل الوفاق والاتفاق واستبدلت أجنحة اليمين العلاقات المتشابكة فيما بينها. والمنافسة القائمة بينها بالصراع العنيف من أجل أن يظفر أحد الأجنحة بالسيادة المطلقة على المنطقة ، ومن هنا جاءت الضربة المروعة فى ١١ سبتمبر والتى هزت الرمز الأمريكى المتوج ملكا لليمين الغربى والعالمى ومن هنا أيضا جاء الرد المروع على كل بلدان المنطقة والذى بدأ بأفغانستان لكسر شوكة رأس الرمح ، وفلسطين لكسر شوكة نموذج المقاومة الوحيد المتبقى فى المنطقة العربية ، ويتجه الآن نحو العراق وسورية ولبنان بتهديدات مباشرة ، ويلمح بانتقادات واسعة تجاه مصر والسعودية ، ويعمل على احتواء ليبيا واليمن وتقسيم السودان، وحديث لا ينقطع عن تهجير الفلسطينيين إلى شرق الأردن وسيناء وإعادة العرش الهاشمى إلى جزء من العراق والتلويح بإقامة جمهورية علمانية فى شرق المملكة السعودية ، ناهيك عما يحدث فى الجزائر والمغرب العربى ، ذلك كله مع استمرار حملة التدمير والقتل المروع للشعب الفلسطينى وجميع مؤسساته التابعة للنخبة الفلسطينية شبه الحاكمة أو التابعة لفصائل المقاومة ، وأصبحت الساحة الفلسطينية نموذجا مصغرا لما سوف يحدث

لمنطقة كلها ، ففى فلسطين المقاومة الإسلامية تدفع بطابور من الاستشهاديين معلنة أن هذا هو السبيل الوحيد للمقاومة ، وإسرائيل تجتاح الأراضى وتهدم المنازل وتحرق الأخضر واليابس وتفكك الهياكل وتقتل البشر معلنة أن هذا هو السبيل الوحيد لمحاربة الإرهاب الفلسطينى ،والسلطة الفلسطينية تتآكل اليوم بعد الآخر ويبدو أنها تتجه إلى الزوال تاركة مساحة شاغرة يتم البحث من الآن عن قرضاى فلسطينى كى يملؤها ولو مؤقتا ، وأصبحت كل دول المنطقة مهددة بدرجة أو بأخرى بتكرار البيان العملى الذى حدث على مرأى ومسمع من الجميع فى يوغوسلافيا ثم أفغانستان وفلسطين والعراق، وبات واضحا أن هذا الصراع المروع الذى نشب بين أجنحة اليمين الفاجرة لرسم خريطة جديدة للعالم وللشرق الأوسط خصوصا يمكن أن يتسع ليشمل مناطق أكثر اتساعا من العالم حيث سوف يحاول كل طرف من الأطراف المشتبكة تحقيق أكبر قدر من المكاسب الممكنة وهذا فيما يبدو تمهيدا لمعركة نهائية حسب التفكير الأمريكى تؤدى إلى استسلام التنين الصينى والقضاء على بؤر المنافسة فى آسيا وأوروبا ويتحقق الحلم الأمريكى فى سيادة مطلقة على الكوكب.

بطش الأنظمة الفاسدة

يحدث هذا والشعوب العربية جميعها فى حالة يرثى لها من الضعف والهوان بعد أن تم استنزاف ثرواتها وتم القضاء على قواها الحية القادرة على فعل المقاومة والمتمثلة فى أحزابها ومنظماتها الديمقراطية وبعد أن تم تشويه الوجدان الشعبى وتغييب العقل الجمعى بالمخدرات تارة وبالخطاب المتطرف تارة أخرى، وفقدت الشعوب قدرتها على المقاومة المنظمة الفاعلة ودليل عجز جميع شعوب المنطقة عن انتزاع حقوقها السياسية والاجتماعية ورضوخها تحت وطأة النخب الفاسدة وغير الديمقراطية.

إن هذه الحالة من العجز الشعبى لن تفرز مقاومة حقيقية قادرة على درأ الأخطار الواقعة فى المنطقة ،ولكن ربما تستطيع بعض التنظيمات الجهادية حشد عدد من الاستشهاديين ليكونوا دليل هذه المنظمات على أنها الوحيدة صاحبة القدرة على فعل المقاومة ، ويكون ذلك نفسه هو الذريعة والمبرر لمزيد من البطش والعنف الأمريكى والصهيونى بالمنطقة.

وعن الجيوش العربية فحدث ولا حرج عن كل جنرالات العرب بعد أن تم إفساد الجميع عن طريق الإغداق المالى- لضمان الولاء- وبعثات التدريب وعمولات صفقات السلاح، ومن لم يتم إفساده فهو لا حول له ولاقوة بعد

أن أصبح رهين المحبسين (السلاح الأمريكى وخطط التدريب الأمريكية).

أما النخب العربية الحاكمة والمتحكمة فهى فى هذا الوضع المتفجر بالمنطقة أشبه ما تكون بالفأر المذعور الذى وقع ما بين مخالب قط جائع وباب مصيدة جاهزة للإطباق عليه ، فهذه النخب لم تعد العدة لمثل هذا اليوم وأودعت أموالها فى البنوك الأمريكية والأوربية ولم تقم نظما ديمقراطية حقيقية تمكنها من الاستناد عليها فى أوقات الشدة، وفاحت منها رائحة الفساد المالى والادارى للدرجة التى أصبحت تدعو للغثيان والاشمئزاز ،لقد فقدت النخب العربية الحاكمة أسباب بقائها تلك الأسباب التى لم يكن من بينها أبدا أى دور إيجابى تلعبه هذه النخب لصالح شعوبها ، فمن اليوم من بين كل الشعوب العربية ذلك الذى يستطيع أن يرفع صوته مدافعا عن بقاء هذا النظام أو ذاك.

لأن هذه النخب لن تجد من يدافع عن بقائها من أبناء شعوبها ،وهى كذلك لن تستطيع أن تفعل ذلك بذاتها حيث أنها من الضعف والفساد والرخاوة مما لايمكنها من البقاء لحظة واحدة خارج حضانة كافل وجودها الأمريكى ،فكيف يكون حالها إذ هو نفسه يعلن استغناءه عن خدماتها ويفرض عليها المواجهة.

البديل الوطنى الديمقراطى

ولن تستطيع هذه النخب أن تمد جسورا من الثقة مع شعوبها لطول فترة الاستبداد من جانبها ولطول فترة انعدام الثقة من جانب شعوبها ، وربما تختار هذه النخب أن تقيم تحالفا غبيا مع القوى الفاشية والمتطرفة داخل بلدانها آملة فى حشد شعبى تضمنه هذه القوى ،وهنا يكمن الخطر الداهم حيث قد يضمن مثل هذا التحالف الغبى البقاء لبعض الوقت ولكنه يضمن أيضا رحيلا مهينا و غير هادئ لمثل هذه النخبة وتفقد بذلك ليس فقط مقاليد الحكم وإنما أيضا مدخراتها وملاذها النهائى فى الخارج ، وسوف تحاول بعض التنظيمات الفاشية والمتطرفة تقديم بعض التنازلات لسلطات بلادها وتحاول تزيين الأمر عبر خطاب معسول عن أن الجميع فى قارب واحد وإما أن ننجو معا وإما أن نغرق معا.

إن المنطقة سوف تدخل فى حالة من الفوضى كنتاج طبيعى لعقود طويلة من التخلف والاستبداد السياسى والفساد الحاكم ومن هنا تأتى الدعوة لإقامة التحالف الوطنى الديمقراطى الذى يضم فى صفوفه كل القوى الوطنية والديمقراطية لصياغة جدول أعمال المرحلة القادمة وتوثيق علاقات الصداقة والنضال المشترك مع كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية وكل القوى العالمية المحبة

للسلام والمناهضة لسيطرة اليمين الفاشى على مقدرات العالم إن مهمة إنقاذ الوطن مرهونة بقدرة كل القوى الوطنية والديمقراطية الشريفة على إنجاز تحالفها وصياغة برنامج عملها المشترك فى مواجهة أحلاف الشر المتربصة بالمنطقة كلها وبغير هذا التحالف الوطنى الديمقراطى يصبح مستقبل الوطن ومقدراته نهبا لأعداء الوطن فى الداخل والخارج.. إن مهمة إقامة التحالف الوطنى الديمقراطى أصبحت مهمة عاجلة لا ينبغى التباطؤ أو التراخى فى إنجازها حتى يمتلك الوطن بديلا وطنيا ديمقراطيا يقود سفينة الوطن قبل أن تحل الفوضى ويقع الوطن فى براثن المتطرفين أو مطية يعلوها برويز مشرف جديد أو قرضاى جديد.

أدب ونقد

مجلة ثقافية شهرية

تصدر عن حزب التجمع

رئيس مجلس الادارة : د. رفعت السعيد

رئيس التحرير : فريدة النقاش

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)







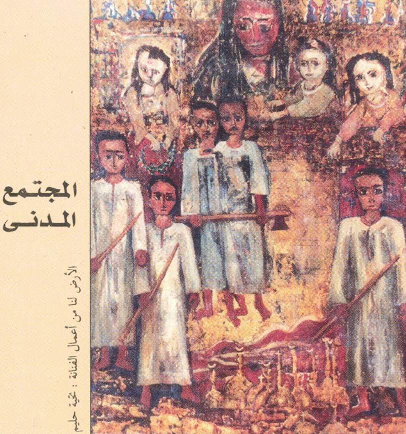
الثمن ٥ جنيهات

اليسار الجديد



حق العودة

المجتمع المدنى



الأرض لنا من أعمال الفنانة : تحية حليم

الكوكبة: الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية

- المنتدى الاجتماعى العالمى من الداخل
- إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا
- ماذا جرى للطبقات الاجتماعية فى مصر؟
- حول الحكومة الانتقالية فى السودان
- دراسات ▪ تقارير ▪ كتب ▪ وثائق

الاصدار الثانى - العدد الأول - ابريل - مايو - يونيه - ربيع ٢٠٠٢

اليسار الجديد

* ليكن الوطن محلا للسعادة المشتركة ، نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.
رفاعة الطهطاوى.

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.
* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة– ميدان طلعت حرب– القاهرة.
هاتف: ٥٧٩١٦٢٩–٥٧٩١٦٢٨
فاكس ٥٧٨٦٢٩٨–٥٧٨٤٨٦٧..
البريد الالكترونى
@lyassar@alahali.com.

رئيس مجلس الإدارة

د. إبراهيم سعد الدين

رئيس التحرير

نبيل زكى

نائب رئيس التحرير

أمينة النقاش

مديرا التحرير

عادل الضوى ـ محمد فرج

التصميم والإخراج

حامد العويضى

المحتويات

الافتتاحية

تحية وعهد

د. ابراهيم سعد الدين

بصدور هذا العدد من مجلة اليسار الجديد تتغير طبيعة مجلة اليسار من مجلة شهرية سياسية إلى مجلة فصلية ذات طبيعة فكرية تصدر كل ثلاثة شهور . ويتغير لذلك مجلس إداراتها ورئاسة تحريرها ومستشاروها .

إن التغيير الحادث يعود إلى أمرين فى نفس الوقت .أولهما : الصعوبات المالية التى واجهتها مجلة اليسار ، رغم كل الجهود التى بذلتها إداراتها ومحرروها لتغطية تكاليف صدورها .. ورغم المساهمات التى استطاعت الحصول عليها من عديد من أصدقاء اليسار . أما السبب الأهم للتغير فهو الضرورات العملية لوجود مجلة تصدر عن اليسار تناقش قضايا الاشتراكية فى عصر الكوكبة ،وتعيد مناقشة العديد من المسلمات التى كانت سائدة بين مفكرى اليسار، وفى أوساط المناضلين اليساريين ،والتى يعاد طرحها الآن على ضوء التجربة والتغيرات التى أدت إلى تقوض المعسكر الاشتراكى فى التسعينيات من القرن الماضى ، وإلى بروز مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية ذات الطابع الكوكبى .وهو أمر يتطلب أيضا إعادة مناقشة العديد من قضايا المجتمع المصرى والعربى المعاصرة من منطلقات جديدة.

ولابد لنا فى هذه اللحظة التاريخية أن ننوه ونحيى النضال المستمر لمجلة اليسار منذ صدورها وحتى اللحظة الأخيرة لها، دفاعاً عن الاشتراكية والاستقلال

الوطنى والتحرر والتوحد العربى، وعن جماهير العمال وفقراء الفلاحين، وعن الديمقراطيين وحقوق الإنسان المصرى والعربى . وأن نشيد بصلابتها فى الدفاع عن وجهة نظرها، ووجهة نظر العديد من قوى اليسار فى مصر، رغم الأزمة العميقة التى مرت بالقوى الاشتراكية منذ الانهيار التاريخى للاتحاد السوفيتى والدول الحليفة له فى التسعينيات من القرن الماضى . ورغم التدهور فى الموقف العربى منذ زيارة القدس والغزو العراقى للكويت ثم عقد اتفاقية أوسلو والسير فى طريق تصفية الصراع العربى الإسرائيلى، ورغم التحولات الاقتصادية فى مصر، التى تسارعت بعد تنفيذ ما سمى ببرامج التثبيت والإصلاح الاقتصادى التى تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .وفى هذا المجال أوجه تحية خاصة لرئيس تحريرها الزميل« حسين عبد الرازق».

على أن الصلابة فى الدفاع عن المبادئ ومصالح الوطن والأمة العربية والجماهير الشعبية، يتطلب فى المرحلة الحالية فهما أعمق لطبيعة التغيرات التى يمر بها العالم والأمة والوطن .كما يتطلب إعمال العقل لإعادة اختبار العديد من المسلمات النظرية والأفكار على ضوء ما حدث فى الواقع وعلى ضوء التجربة العملية.

اختفاء النضال لبناء نظام اشتراكى عالمى

١- لقد تقوضت التجربة السوفيتية وتجربة دول الديمقراطية الشعبية لبناء الاشتراكية فى التسعينيات لأسباب داخلية وخارجية عديدة لم تزل تحتاج إلى درس وتعمق خاصة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انهيار هذه التجارب . وقد ترتب على تقوض هذه التجارب العديد من النتائج الهامة والخطيرة، ولعل فى مقدمتها غياب أى محاولات لإقامة نظام اشتراكى دولى كبديل للنظام الرأسمالى الكوكبى المعاصر . وبغض النظر عن الصواب أو الأخطاء والنجاحات والفشل فى هذه التجارب الاشتراكية، فقد مثلت هذه التجارب محاولات للخروج عن إطار الرأسمالية ومحاولة لبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل يرتفع بمكانة الإنسان من كل الوجوه ويصفى الاستغلال وما يولده من فقر وجهل ومرض . وكانت هذه الدول قاعدة لحركة دولية واسعة مناهضة للرأسمالية .وحليفا يعتمد عليه لحركة مناهضة الاستعمار والتحرر الوطنى . وقد كانت الحركة الاشتراكية منذ بدايتها حركة دولية . شملت فى البداية حركات الطبقة العاملة فى الدول الأوربية الرأسمالية، واتسعت فى عهد الأممية الثانية لتشمل جميع الأحزاب الاشتراكية فى أوروبا وأمريكا وكندا واليابان، إلى جانب النقابات العمالية فى هذه البلدان . وقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى ثم الثورة البلشفية فيما بعد إلى صراع حاد فى

داخل الدولية الاشتراكية وظهور الدولية الثالثة بزعامة الحزب البلشفى . ورغم حل الدولية الثالثة بواسطة ستالين فى أثناء الحرب العالمية الثانية فقد استمر النشاط الدولى للطبقة العاملة فى إطار الكومينفورم ثم فى إطار الحركة الشيوعية الدولية بعد ذلك.

وبرزت إلى جانب الحركة الدولية للطبقة العاملة تشكيل اتحادات دولية للنقابات ، وحركة دولية للنساء فضلا عن حركة دولية من أجل السلام وظهرت تحالفات حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التى كونت مع بعضها البعض حلفا متسعا للقوى المناهضة للاستعمار والرأسمالية. ورغم ما حدث من انقسام فى الحركة الدولية وبروز الماوية والشيوعية الأوربية ، والانقسام فى الحركة النقابية الدولية وحتى فى حركات التحرر الوطنى فقد استمر الطابع الدولى للحركات المستندة إلى الماركسية .إلا أن انهيار الكتلة السوفيتية ثم تصفية الماوية فى الصين قد أدت إلى تغيب وجود حركة اشتراكية دولية تسعى لإقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للنظام الرأسمالى . ورغم استمرار وجود أحزاب شيوعية فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وفى آسيا وأفريقيا ،فى البلاد العربية أيضا ، فقد اختفى عمليا الصراع لإقامة نظام اشتراكى عالمى كبديل للرأسمالية. إن أحزاب كالحزب الشيوعى الروسى والحزب الشيوعى الصينى وفى دول شرق أوروبا والأحزاب الشيوعية فى إيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول قد أصبحت تطرح برامج خاصة ببلادها . وتدافع عن الشغيلة فى بلادها، وتطرح برامج للإصلاح الاقتصادى والسياسى أو لبناء شكل من أشكال الاشتراكية الديمقراطية فى بلادها ولم تعد منشغلة فى برامجها بقضية إنشاء أو بناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل على النطاق العالمى.

إن نفس الشئ ينطبق على حزب التجمع فى مصر والذى لم يزل يتمسك بالاشتراكية كهدف بعيد من أهدافه فإن إنشغاله الأساسى هو ببناء الاشتراكية فى مصر فى المستقبل كنتيجة لنضال شعب مصر وخاصة القوى الاشتراكية فيها . واكتفى الحزب فى برنامجه بالتمسك بالاشتراكية دون تحديد دقيق لمفهومها لديه.

.إن ذلك لا يعود لقصور فكرى لدى التجمع ، ولا لمجرد الانشغال بالقضايا المباشرة والحالة والأكثر إلحاحا ، وإنما يعود أيضاًلأن مفهوم الاشتراكية ذاتها قد أضبح أقل وضوحا بعد انهيار التجربة السوفيتية.

الاشتراكية وتصفية الاستغلال

وبينما كان بناء الاشتراكية يعنى تصفية كل أو جل أشكال الملكية الرأسمالية لأدوات الإنتاج وتصفية الاستغلا والاستحواز على فائض القيمة بواسطة

الرأسماليين ، وحلول الملكية المجتمعية لأدوات الانتاج محل الملكية الرأسمالية لها، والاعتماد على التخطيط القومى الشامل كأداة لتوجيه النشاط الانتاجى على المستوى القومى كبديل من الاعتماد استهداف تعظيم الربح كموجه للنشاط الاقتصادى فإن العديد من الأحزاب الاشتراكيةأو حتى الشيوعية أصبحت تقبل وجود أشكال من الملكية الرأسمالية ، وأصبحت أكثر اعتمادا علي قوانين السوق الرأسمالية ، واستهداف الربح كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادى ، حتى أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أصبح من ضمن الأهداف التى تسعى لها بلاد كالصين كما تتسابق الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث من أجل جذب الاستثمارات الرأسمالية كأداة من أدوات تسريع التنمية وهى تقبل لذلك بشروط منظمة التجارة العالمية بشأن حرية المنافسة وحرية انتقال رؤوس الأموال وحمايتها وغير ذلك.

وإذا كانت الملكية المجتمعية لأدوات الإنتاج يجوز أن تأخذ أشكالا متعددة وإن لا تقتصر على ملكية الدولة للمشروعات ،فإن الأمر هنا لا يتعلق فقط بتعدد أشكال هذه الملكية بل إنه يتعلق بالسماح بقدر واسع من الملكية الرأسمالية المحلية والأجنبية . وبالسماح بالتالى باستمرار الاستقلال الرأسمالى واستمرار حصول الرأسماليين المحليين والأجانب على جزء من فائض القيمة نتيجة لعملية استغلال القوى العاملة.

وإذا كان أى نظام اقتصادى اجتماعى لا يوجد فى الواقع المعاش بشكل صافى ، وإن كان هناك دائما إمكانية لأن يتضمن أى تنظيم اقتصادى اجتماعى أشكال من الملكية وعلاقات الإنتاج لأنظمة اجتماعية اقتصادية سابقة، كما قد تبرز فيه أشكال لعلاقات مستقبلية فإن الأمر يتعلق الآن بتعريف النظام الاقتصادى الاجتماعى الاشتراكى .ومتى يمكننا القول أن دولة ما قد استكملت بناء النظام الاشتراكى بها .

التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والطابع الفردى للملكية.

إن أحد المسلمات التى كان يستند إليها فى القول بحتمية الحل الاشتراكى وفى تفوق التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للاشتراكية ،هى مقولة بروز وزيادة التناقض بين الطابع الاجتماعى للإنتاج والتوزيع والطابع الفردى للملكية الرأسمالية . إن مثل هذا التناقض يؤدى إلى هدر فى الموارد البشرية والمادية التى تتعطل بين فترة وأخرى كنتيجة للتقلبات الدورية بين الرواج والكساد .كما أن أغلب المشروعات الرأسمالية تعمل بأقل طاقاتها الانتاجية معظم الوقت.

وعلى العكس من ذلك فإن الملكية المجتمعية وما يصحبها من تخطيط شامل

ومن السعى لتحقيق توازن فعلى بين العرض والطلب وبين فروع الصناعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة هو الكفيل بتحقيق كفاءة أعلى واستخدام أكثر كفاءة لعناصر الإنتاج واستبعاد ظاهرة الهدر التى يتضمنها الاعتماد على المنافسة.

إن هذه المقولة لم يثبت صحتها فى الواقع العملى . ورغم أن الاعتماد على المنافسة قد يتضمن هدراً لبعض الموارد بين وقت وآخر فإن التنافس لتحقيق أقصى الربح بواسطة المشروعات الرأسمالية يدفع بصفة مستمرة إلى السعى لتحقيق خفض فى التكاليف ،والسعى للوصول إلى تحسين طرق الانتاج ،وتطوير المنتجات خاصة بعد أن حلت المنافسة غير السعرية محل المنافسة السعرية واعتمدت هذه المنافسة على التجديد المستمر للمنتجات والتطوير المستمر لطرق الانتاج ذاتها.

من ناحية ثانية فإن المشروعات الرأسمالية المستقلة عن بعضها البعض قد تصدر قرارات فى اتجاهات متعاكسة ،مما يؤدى إلى إلغاء تأثير أخطائها بواسطة بعضها البعض.

وعلى العكس من ذلك فإن أخطاء أجهزة التخطيط كثيراً ما تبقى غير مصححة إلا بعد تراكم الأخطاء وبروز الاختلالات فى التوازن بين الأنشطة والقطاعات . وقد صاحب التخطيط الاشتراكى فى العديد من الحالات بروز عجز شديد فى عرض العديد من السلع مع وجود فائض كبير فى منتجات أخرى.

من ناحية أخرى فإنه بينما كان التطوير والتحسين هو جزء أساسى من أنشطة المشروعات الرأسمالية المتنافسة ،فقد كان مثل هذا النشاط محدوداً فى إطار وحدات الإنتاج الخاضعة للتخطيط المركزى فى المجتمعات التى كانت تسعى لبناء الاشتراكية ،وذلك باستثناء فروع الإنتاج المتعلقة بالإنتاج الحربى وبصنع السلاح حيث كانت المحافظة على توازن القوى مع معسكر الدول الرأسمالية تفرض سباقاً فى التسليح وتفرض اهتماما بتطوير المنتجات الحربية لا يمكن إهماله.

وقد تطورت الرأسمالية فى المرحلة المعاصر لتصبح رأسمالية ذات طابع كوكبى وأصبحت الشركات المتعدية الجنسيات هى المسيطرة على الإنتاج والتوزيع وعلى حركة رؤوس الأموال ،واستطاعت هذه الشركات أن تدير بكفاءة وحداتها المتعددة فى أرجاء المعمورة المختلفة بفضل ثورة الاتصالات الحديثة وبفضل الثورة فى طرق الادارة التى صاحبتها.

وفرضت الشركات متعدية الجنسيات والأجهزة الدولية التى تعتمد عليها ،(صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى ، ومنظمة التجارة العالمية) مبدأ حرية

التجارة ،وحرية انتقال رؤوس الأموال على النطاق العالمى وفرضت فى نفس الوقت مبدأ حماية الملكية الفكرية والعلمية . وحققت بذلك سيطرتها على السوق العالمى فى مختلف مجالات النشاط سواء كان يتعلق بإنتاج السلع المادية أو يتعلق بالترفيه أو الرياضة أو الثقافة أو بالخدمات.

إن الشركات متعدية الجنسيات قد أصبحت قادرة على استخدام التخطيط الاستراتيجى لنشاطها وتتمكن من إدارة أنشطتها فى مختلف الأسواق بفضل أدوات الاتصال المتقدمة التى تستخدمها ، وتمارس قدراً من المركزية واللامركزية فى نفس الوقت لتسيير الوحدات المختلفة التى تتبعها فى إطار من فلسفة موحدة لإداراتها ،وهى قادرة على توفير التمويل لنشاطها من مختلف أجزاء العالم وبواسطة أشكال متعددة من الأوراق المالية وأنواع متعددة من الأسهم والسندات والاكتتابات الدولية وغير ذلك ،وهى تمارس نشاطها فى أكثر من منطقة من مناطق العالم . رغم استمرار الطابع الفردى للملكية الرأسمالية.

لقد تمكنت الشركات المتعدية الجنسية أن تستوعب وحدات إنتاجية كانت مملوكة للدولة فى هذا أو ذاك وأن تشمل بسيطرتها حتى بعض الشركات العامة عن طريق أشكال مختلفة من التعاقدات ،وتلجأ الشركات العامة فى أكثر من بلد من البلدان فى الدول الرأسمالية ، ودول العالم الثالث، وحتى فى الدول التى كانت تسعى لبناء نوع أو آخر من النظم الاشتراكية إلى الارتباط بالشركات متعدية الجنسيات بشكل أوآخر من أشكال الارتباط للإفادة من قدرات هذه الشركات البحثية والمعرفية وقدراتها التكنولوجية أو للإفادة من شبكات التوزيع التى تسيطر عليها لتتمكن من الدخول إلى الأسواق فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو حتى للدخول إلى أسواق أخرى من دول العالم الثالث أو حتى فى سوقها المحلى الداخلى.

دور الطبقة العاملة

لقد ارتبط النضال لتحقيق الاشتراكية والسعى لبناء نظام اقتصادى اجتماعى بديل عن النظام الرأسمالى بنضال الطبقة العاملة وتنظيمها فى شكل حزب طليعى ووعى الطبقة العاملة بحقيقة الاستغلال الرأسمالى وإدراكها بضرورة تصفية مثل هذا الاستغلال لبناء نظام اشتراكى بديل يخلو من كل أشكال الاستغلال.

إن الدور الطليعى للطبقة العاملة فى بناء الاشتراكية يعود نظريا إلى عدد من الأمور يأتى فى مقدمتها أن الطبقة العاملة الصناعية ترتبط بالعمل فى أكثر القطاعات تقدما من الناحية التكنولوجية كما أنها تمارس نشاطها فى منشآت يتجمع فيها أعداد كبيرة من العاملين الذين يخضعون لنفس الاستغلال . بالاضافة لأنها هى مصدر فائض القيمة الذى يصادره الرأسماليون وأن الطبقة معرضة

للافقار المطلق أو النسبى وأنها تصبح بالتالى الطبقة التى لا تؤدى ثورتها إلى فقدها لأى شئ عدا قيودها وأنها تكون لذلك أشد طبقات المجتمع ثورية ورغبة فى التغيير الجذرى له.

لقد استمر عدد كبير من الماركسيين وخاصة فى الأحزاب الشيوعية يتشبثون بهذا التنبؤ الذى أورده ماركس فى تحليله للمجتمع الرأسمالى رغم ما حدث من تغيرات فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ورغم ما أدى إليه النضال الاقتصادى والسياسى للطبقة العاملة من نجاحات فى إعادة توزيع فائض القيمة لصالح العاملين . وما أدى إليه ذلك من ارتفاع مستمر فى مستوى معيشة العاملين وفى نوعية حياتهم .وقد فسر النجاح فى رفع مستوى معيشة العاملين ونوعية الحياة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة بقدرتها على الاستحواذ على جزء هام من الفائض الاقتصادى الذى يتكون فى البلاد التابعة لها فى المستعمرات وأشباه المستعمرات وماصحب هذا الاستغلال من زيادة معدلات التراكم فى الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الدول التابعة خلال فترة تاريخية طويل.

ورغم ما يتضمنه هذا التفسير من أوجه صحة خاصة بشأن انقسام بلدان العالم الرأسمالى إلى مجموعة محدودة من الدول المتقدمة فى الشمال ومجموعة كبيرة من دول العالم الثالث الفقيرة تقدما فى المستعمرات السابقة وأشباه المستعمرات فى الجنوب ، فقد ارتبط التقدمة فى الدول الرأسمالية بانتشار التعليم وزيادة كفاءة العاملين وتحسين أحوالهم الصحية .كما ارتبط أيضا بالتقدم العلمى والتكنولوجى وقد نمت العمالة الماهرة ذات مستوى التقنى المرتفع على حساب العمالة غير الماهرة.

وزاد حجم العاملين من ذوى الياقات البيضاء على حساب العاملين ذوى الياقات الزرقاء . وبمعنى آخر فإن العاملين فى مجال التصميم وتطوير أدوات وتكنولوجيا الإنتاج، والعاملين فى مجالات الادارة والرقابة والاتصالات والتسويق البيع يزدادون بشكل مطلق ونسبى على حساب عمال التنفيذ والانتاج.

كما أن تطور أساليب الاتصال واستخدام الكمبيوتر والإنترنت والتطور فى مجال علم الحياة والهندسة الوراثية وغيرها أدى إلى تغير فى أساليب وطرق الإنتاج .كما أدى إليه أداء بعض الأعمال بعيدا عن المنشآة الصناعية وفى أماكن منعزلة عن التجمع العمالى ، وان اتصلت بالمشروع عن طريق أدوات الاتصال الالكترونى .كما أصبح التطور التكنولوجى يتيح زيادة الإنتاج دون تشغيل مزيد من العاملين.

ورغم أن بروز نوعية جديدة من العاملين تعمل فى مجال نشاط ذهنى لا ينفى

حقيقة أن العاملين فى المشروعات الرأسمالية يستمرون فى إنتاج فائض قيمة يستحوذ عليه الرأسماليون ، فإن هذه الفئات الجديدة من العاملين تختلف عن العمال الصناعيين التقليديين فى العديد من النواحى ، لعل فى مقدمتها ارتباطاتهم المنظومية . إن وجود مثل هؤلاء العاملين فى النقابات العمالية هو أمر نادر . وهم يرتبطون بزملائهم فى المشروع الرأسمالى وكفاحهم ضد أصحاب رؤوس الأموال بشكل مشترك من أجل زيادة نصيبهم من القيمة المضافة هو أمر نادر . وهم لا يلجأون إلى المساومة الجماعية لتحسين شروط عملهم بل يفضلون العمل المباشر مع المشروع الذى يعملون فيه أو الانتقال إلى غيره من المشروعات ويتطلع العديد من العاملين الذهنيين إلى فرص لتمويل أنشطتهم أو مخترعاتهم لتكوين مشروعات خاصة بهم.

ومن ناحية ثانية فإن ما يحصل عليه هؤلاء العاملون من أجور تجعلهم يعيشون نوعية حياة هى أقرب إلى حياة الرأسماليين منها إلى حياة الطبقة العاملة التقليدية وهم قادرون على تكوين مدخرات كافية للمساهمة فى تمويل المشروعات الرأسمالية عن طريق بورصات الأوراق المالية ويسعون لزيادة ثرواتهم عن طريق المضاربة فى أسواق المال.

ورغم وجود حركة واسعة حاليا لمناهضة الكوكبة واشتراك العديد من منظمات المجتمع المدنى وجمعيات المحافظة على البيئة ومنظمات النساء وغيرها فى هذه الحركة. فإن مشاركة قوى الطبقة العاملة هى مشاركة محدودة رغم أن مناهضة الكوكبة لا تزيد عن أن تكون حركة لتحسين شروط الكوكبة لتصبح كوكبة ذات وجه إنسانى.

أسئلة مشروعة

التنمية المستقلة والكوكبة

إن القضايا السابقة رغم طابعها الجوهرى لا تزيد على أن تكون جزءاً من العديد من الأمور التى يحتاج الاشتراكيون بصفة عامة، والاشتراكيون فى مصر بصفة خاصة لإعادة بحثها ودراستها .

فإلى جانب القضايا المتعلقة ببناء الاشتراكية فإن العديد من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث وإعادة البحث. ويكفى أن نشير هنا إلى موضوعات التنمية المستقلة ومدى إمكان تحقيقها أو عدم تحقيقها فى إطار الكوكبة الرأسمالية المعاصرة وفى غياب وجود معسكر اشتراكى . إن هناك ضرورة لتحديد الشروط الضرورية لتحقيق مثل هذه التنمية والعلاقة بين التكامل الاقتصادى وبين الكوكبة . وشروط تحقيق تكامل اقتصادى عربى فى إطار اعتماد جماعى على الذات فى العصر الحالى.

من ناحية أخرى ما هى العلاقة بين التنمية المستقلة من جانب وبين الانتقال إلى الاشتراكية من جانب آخر؟ وهل تعتبر التنمية المستقلة شرطاً للانتقال إلى الاشتراكية فى الدول النامية ؟ وهل شرط ضرورى ؟ وإذا كانت شرطاً ضروريا فهل هى شرط كاف؟ وما هى الشروط لضمان أن تكون التنمية المستقلة طريقا للانتقال إلى الاشتراكية فى الدول النامية؟.

السلطة وديمقراطية المشاركة

وإلى جانب قضايا التنمية المستقلة وبناء نظام اشتراكى على المستوى الوطنى تطرح قضية السلطة ذاتها كقضية جوهرية . وتطرح قضية تحقيق الديمقراطية أيضا باعتبارها شرط ضرورى لتحقيق نظام اشتراكى حقيقى يتميز بالكفاءة وحسن الادارة وتعبئة كل قوى المجتمع ومشاركتها الفعالة فى بناء الاشتراكية والدفاع عنها . ويطرح فى هذا الإطار طبيعة الديمقراطية فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفى مرحلة استكمال بناء الاشتراكية أيضا وكيف يمكن بناء نظام ديمقراطى فعال يضمن مشاركة أوسع الجماهير الشعبية . ويضمن المساءلة الديمقراطية لعناصر السلطة والأجهزة البيروقراطية ويضمن شفافية كاملة لصالح الجماهير.

السوق والتخطيط

ويطرح ضمن قضايا إدارة المجتمع سواء فى مرحلة التنمية المستقلة أو فى مرحلة استكمال البناء الاشتراكى قضية دور السوق ودور التخطيط والعلاقة بينهما ودور كل منهما فى تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادى والاجتماعى وفى تحقيق العدالة الاجتماعية . والحد من الفوارق بين الطبقات .والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة، والحفاظ على البيئة ،وتحقيق تنمية بشرية فعالة. والقضاء على الفروق بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث والتوزيع العادل للخدمات بين مختلفة أقاليم مصر.

مشاكل مصر وحلولها

إن السعى لبناء الاشتراكية فى مصر عن طريق ديمقراطى لن يكون ممكناً دون أن يطرح الاشتراكيون حلولهم للمشاكل الأساسية التى يواجهها شعب مصر وتعريف الجماهير الشعبية بماهية هذه الحلول . ويأتى فى مقدمة هذه المشاكل فى مصر مشاكل النظام التعليمى ونظام الخدمات الصحية وتطوير القدرات البحثية لمصر وبناء قاعدة علمية مستقلة قادرة على الأخذ والعطاء والمساعدة فى حل مشاكل المصريين.

كما يتطلب التعبئة الجماهيرية للطبقات الشعبية خلف القوى الاشتراكية تعريف الجماهير بكيف يمكن للاشتراكيين حل مشاكل البطالة والقضاء على الفقر

، وحل مشاكل الاسكان وتوفير إسكان ملائم للمصريين ، وحل مشاكل النقل والمواصلات داخل المدن وفيما بينها وتنمية الموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد المائية ،والموارد الزراعية وموارد الطاقة والحفاظ عليها من الهدر وحسن استخدامها.

ومن المهم للاشتراكيين تعريف الجماهير باقتراحاتهم لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة فى مختلف ميادين النشاط واقتراحاتهم بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفروق الاجتماعية وتوفير حياة إنسانية كريمة لشعب مصر.

إن ذلك يتطلب أن يكون للاشتراكيين خططهم لحل قضايا التصنيع والتنمية الريفية وتطوير الزراعة وتوفير إسكان ملائم للطبقات الشعبية ،وتوفير وسائل المواصلات والاتصال وغير ذلك.

إن مثل هذه الخطط لابد وأن تستند على دراسات علمية للموارد والإمكانات والبدائل المختلفة لحل أهم المشكلات والاختيارات الاشتراكية للحلول الأكثر ملاءمة والتى تحقق مصالح المجتمع وخاصة طبقاته الشعبية.

منبر لكل اليسار

إن مجلة اليسار الجديد سوف تسعى لتكون منبرا للمناقشة العلمية الحرة لمثل هذه القضايا وغيرها من قضايا الاشتراكية والتنمية ومشاكل مصر والوطن العربى الرئيسية سواء كانت القضايا اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.

وستمارس المجلة عملها عن طريق نشر المقالات العلمية وتلخيص الدراسات والبحوث وتنظيم اللقاءات الفكرية والندوات ونشرها وعن طريق التقارير الدورية ودراسة الحالات وعرض الكتب وغير ذلك من أساليب العمل الصحفى.

والمجلة وإن صدرت عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فإنها ليست معبرة عنه بل إنها تفتح أبوابها لكل قوى اليسار وأفراده دون تمييز . وتفتح أبواب المساهمة لكافة الأجيال والأعمار وتشجع بصفة خاصة مساهمات الشباب والأجيال الجديدة من الاشتراكيين .

ومن الطبيعى لذلك أن تكون المساهمات معبرة عن رأى كاتبها أو الناطق بها وأنها لا تعبر عن رأى هيئة التحرير أو مجلس الادارة أو مستشارى المجلة ومن باب أولى عن رأى الحزب الذى يصدرها.

ولضمان المستوى العلمى للمقال أو البحث أو الدراسة فإن النشر سوف يخضع لتحكيم علمى من قرناء أو خبراء للتأكد من المستوى العلمى . دون استبعاد لأى رأى أو اتجاه لخلافات فكرية أو إيديولوجية.

دراسات

الكوكبة:
الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية

■ د. إسماعيل صبري عبد الله

توطئة

يصعب على من يتابع وسائل الإعلام العربية أن يصادف يوما لا تذكر فيه "العولمة". وما أكثر الندوات التى يدور الحديث فيها عن هذه الظاهرة التى يبدو أننا اكتشفنا وجودها خلال العقد الأخير من القرن العشرين. ولا يخلو النقاش كعادتنا العربية من "مناظرة" بين دعاة العولمة وما تجلبه من خيرات وفرص ثمينة لمن يعرف الانخراط فيها والاستفادة منها وبين من يرون فيها أحدث صورة لمؤامرة أمريكا المستمرة والمتجددة والتى تهدف بنوع خاص إلى محاصرة العرب وغزو بلادهم ثقافيا وتبديد جهودهم وحرمانهم من التحرر والتقدم والأصالة. ويقف بعضنا طويلا أمام بعض الأفكار الشاذة التى رددها بعض الكتاب الأمريكيين بصفة عامة: نهاية التاريخ، صراع الحضارات، صراع الأديان بين المسيحية والإسلام. الخ. ويردد أغلبنا نظرية القطب الواحد الذى يتحكم فى النظام العالمى تحكما مستبدا غير عادل. والغريب فى هذا النقاش الساخن ندرة التعرض للجوانب الاقتصادية فى الظاهرة محل الخلاف والجدل. والأغرب أن أحداً لا يتصدى لصياغة تعريف جامع مانع لموضوع التحليل.

ولهذا أحرص بادئ ذى بدء على تقديم تعريف (إجرائى على الأقل) يكون الدعامة الأساسية لما أكتب فى الصفحات التالية. وقد عثرت على تعريف شامل لجوانب الظاهرة المختلفة مما يسمح بالتعمق فى تحليلها. وآخذه عن اللجنة المستقلة التى شكلتها الأمم المتحدة لدراسة "حكم الكوكب" فى تقريرها الصادر فى ١٩٩٥ بعنوان "مجاورتنا الكوكبية" (١). وهذا نص التعريف:

"التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون

اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة لإجراءات حكومية ".

وجوهر هذا التعريف هو تكاثر الأنشطة من كل نوع عبر الكرة الأرضية متعدية الدولة القومية ، وهكذا تتزايد باطراد التعاملات والمبادلات وغيرها من العلاقات مسقطة مفهوم الوطنية أو القومية والجنسية والسيادة . وبعبارة أخرى ، ظهر مجال يتجاوز "المجال الدولى "المعرف بأنه مجتمع مكون من الدول ذات السيادة وحدها .

ولما كان تطور الجماعات البشرية من صنع البشر أنفسهم يتعين تحديد القوى الاجتماعية – الاقتصادية التى أوجدت هذا المجال والظروف التى دفعتها إلى فعل ذلك . ودون أى صعوبة نعرف أن نقطة البداية فى هذا التطور كانت نمط الإنتاج الرأسمالى الذى زاد بريقه بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والذى يبث فى أركان المعمورة "أيديولوجية السوق "بدعوى تفوقها وقدرتها على حل قضايا البشرية وليس فقط كآلية اقتصادية لها آثار حميدة وأخرى مدمرة .

وفى رأينا أن هذا النمط قد دخل مرحلة جديدة من التطور تختلف فى أمور كثيرة عما نعرفه وأن نقطة البدء فى هذا الطريق كانت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من أحداث هامة ومن ثم لابد من التذكير فى إيجاز بمراحل تطور نمط الإنتاج الرأسمالى ثم نفصل أهم معالمه الحالية وقواه الفاعلة . ولكن قبل الخوض فى هذا لابد من أن ندقق الكلمة الشائعة فى لغتنا العربية كترجمة للتعبير الإنجليزى globalisation وأرى أن "عولمة "تعبير مضلل وخاطئ لغويا وأفضل كوكبة *.

الفصل الأول
نشأة وتطور الرأسمالية

يكاد ينعقد إجماع على أن نشأة الرأسمالية كانت فى القرن السادس عشر وليست مع بدايات الثورة الصناعية وقبل قرنين من ظهور كتاب آدم سميث "ثورة الأمم" الذى عده الاقتصاد الأكاديمى إلى عهد قريب مؤسس علم الاقتصاد(٢) . ومنذ البداية ثم خلال النمو اعتمدت على ثلاث دعائم :

التراكم الرأسمالى

التراكم المعرفى

نهب أجزاء واسعة من المعمورة

وظلت تلك الدعائم تتنامى عبر المراحل المتعاقبة لتطور الرأسمالية : الرأسمالية التجارية ، ثم الصناعة التنافسية ثم الإمبريالية وأخيراً الكوكبة .

أ – الرأسمالية التجارية

منذ أوائل القرن السادس عشر ظهرت طبقة رأسمالية فى أوروبا الغربية أساسا وأخذت تحاول الخروج من العهد الإقطاعى .

وكانت هذه الطبقة تجمع رؤوس الأموال من "التجارة الخارجية "وهى أساساً استيراد سلع من الصين والهند وبلاد العرب وأفريقيا يقبل عليها أهل الثراء وتحقق أرباحاً كثيرة . كما أن موقف الكنيسة من الإقراض بفائدة يتفق عليها الدائن والمدين

تغير ، فهى كانت تحظر الربا طوال العصور الوسطى . وهذا ما جعل عمليات الائتمان احتكاراً لليهود (حيث يحظر دينهم تعاطى الربا فيما بينهم فقط ، وهو جائز مع غير اليهود) وهو ما كان من عوامل شعور العامة المعادى للسامية . ولكن الإصلاح الدينى وصمت الفاتيكان أسقطا عمليا حظر الربا . وظهرت البنوك "المسيحية" فى جوار روما فى سهل لومبارديا ، ونشرها الإيطاليون فى أجزاء من أوروبا الغربية (٣) .

وتركزت هذه البورجوازية فى المدن التى نجحت بصورة أو بأخرى فى الإفلات من سلطة سادة الأقاليم من أمراء الإقطاع : ففى إيطاليا استقلت بعض المدن التجارية مثل جمهورية البندقية ، أو كعاصمة لإقليم يحكمه أمير يتفهم مصالح التجار ويرعاها ويأخذ منها نصيبه (فلورنسا فى إمارة توسكانيا) واشترت بعض المدن حريتها من السيد الإقطاعى وحملت صفة الحرية فى اسمها (٤) . وأنشأت البورجوازية أحيانا مدنا جديدة .

وحين أنشأت الرأسمالية شركات احتمت بسلطة الملك فكانت تؤسس بمرسوم من الملك ، وتحمل فى اسمها النسبة إليه compagnie royale فى فرنسا و chartered company فى إنجلترا . وفى القرن السابع عشر ظهر مجال جديد للتجارة يعتمد على المستوطنين الأوروبيين فى المستعمرات . وفتح باب التصدير بعد أن كان الاستيراد عماد التجارة البعيدة ، إذ تعين تزويد من استقروا فى العالم الجديد بسلع أوروبية . وبالتالى ظهر الاشتغال بنهب الذهب والفضة من الأمريكتين ، ونشطت حركة نقل بحرى عبر الأطلسى مولتها البورجوازية وأثرت من عائدها .

وأخيراً دخلت البورجوازية مجال الصناعة لتستطيع توفير ما يلزم للذين استوطنوا فى المستعمرات . وكانت الصناعة الحرفية المستقرة عاجزة عن الوفاء بالمطلوب ، فهى صناعة تنتج لمشتر معروف مسبقاً يزودها أحيانا بالمادة الأولية ، كما أن عملاءها بالتالى أثرياء يريدون مصنوعات ممتازة وغالية التكلفة . ولذا استعان الرأسماليون بالعمالة غير المؤهلة الهاربة من الإقطاعيات ، وظهر التقسيم الفنى للعمل حتى يتمكن كل عامل بتدريب بسيط من أداء عمل جزئى محدد . وهكذا ظهرت المصانع اليدوية manufactures. وهذه النقلة بالغة الأهمية لأنها مهدت لاستخدام الآلات المسيرة بطاقة البخار فيما بعد . ولا يجوز الحديث عن الرأسمالية التجارية دون التذكير بتجارة الرقيق من غربى أفريقيا أساسا إلى أمريكا الجنوبية والشمالية (٥) .

التراكم المعرفى

ومن ناحية أخرى نشأت الرأسمالية فى عصر ما بعد النهضة وظهور العلوم الحديثة والفلسفة الجديدة ومناهج البحث العلمى الخلاقة . ولما كان معظم هؤلاء العلماء والمفكرين مكروهين من الكنيسة ولا محل لهم فى بلاط الملك أو دوائر النبلاء فإنهم وجدوا القبول والترحيب فى صالونات كبار البورجوازيين واسعى الثراء . ومن ثم اكتسبت الطبقة الجديدة ثقافة رفيعة وآمنت بالتقدم العلمى وساهمت فى إحداثه .

وخير دليل على هذا كله أن مغامرة كولومبوس فى السعى إلى طرق أبواب الهند بالإبحار غربا لم تكن متصورة قبل أن يقتنع الإنسان فى ضوء ما أثبته كوبرنيكوس وجاليليو وغيرهما من الفلكيين من أن الأرض كروية . ومن الناحية الأخرى حصل "المكتشف" الأسبانى على التمويل اللازم لمغامراته من بيت تجارى كبير فى جنوا

اسمه Centurione. وفى مثال آخر نجد أن البحث عن استخدام البخار كطاقة محركة بدأ فى ١٦٠١ على يد الإيطالى ديلا بورتا (1594- 1651) وتلته محاولات تطوير طوال القرن السابع عشر كانت محاولة وات الناجحة الثانية عشرة منها . وأقر وات بالشكر "لرجل أعمال "بريطانى اسمه ماثيو بولتون لأنه وفر لأبحاثه التمويل اللازم . ومن الإفراط أن أذكر هنا بعلامات الفكر والعلم المضيئة التى ظهرت فى القرون الثلاثة التى تلت عصر النهضة . وأكتفى بأن أبرز واقع التراكم المعرفى الذى سار جنبا إلى جنب مع التراكم المالى مما وفر القاعدة الصلبة لقفزة إنتاجية نوعية هى الثورة الصناعية الأولى .

ويبدو هنا الجانب الجدلى للعلاقة بين الاختراع التكنولوجى وأوضاع المجتمع فى جملته فى أن استخدام طاقة البخار لم يقتصر أثره على تضخم ثروات الرأسماليين ، بل إنه غير حياة المجتمعات القائمة وجعل من الصناعة الآلية قلب النشاط الرأسمالى . ويكفى أن نشير إلى السكك الحديدية والسفن البخارية وما أحدثته من ثورة فى انتقال السلع والأفراد . وعلى المستوى الاجتماعى نكتفى بتكوين الطبقة العاملة الصناعية وتصديها للحد من قسوة ظروف العمل وقلة الأجر ، والثورة الفكرية التى تجسدت فى عشرات من كتابات مفكرين يدعون إلى الإصلاح الاجتماعى أو التغيير الثورى للمجتمع .

ب - الرأسمالية الصناعية التنافسية

انتشرت الصناعة الآلية فى أوروبا ثم الولايات المتحدة فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر (استخدام الآلات فى صناعة الغزل والنسيج فى ١٧٨٢) إلى أواسط القرن التاسع عشر (انتشار السكك الحديدية)(٦) . وقد زادت الآلة من إنتاجية العامل زيادة جذرية وبالتالى خفضت بنفس النسبة تكلفة الإنتاج . وساعد على ذلك أيضا التقسيم الفنى للعمل الذى مكّن المصانع من استخدام عمال غير مؤهلين يعملون بأجر متدن وبصفة خاصة عمالة النساء والأطفال ، ويعملون ساعات طويلة وفى ظروف صحية بشعة(٧) . وساعد كل ذلك على تخفيض أسعار المصنوعات وزيادة الإنتاج ليصل إلى الطبقة الوسطى بعكس أوضاع الصناعة الحرفية . وظهرت أهمية السوق من أن المشروع الرأسمالى ينتج لمستهلكين مجهولين يظهرون عند عرض المنتجات فى الأسواق . ومن هنا ظهر تعبير اقتصاد السوق الذى يتحدد فيها سعر السلعة تحت تأثير العرض والطلب . وبالمقابل أفرزت الصناعة الآلية طبقة اجتماعية جديدة من العمال الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل والذين تستغلهم الرأسمالية أبشع استغلال . وبالتدريج استقطب المجتمع بين الرأسمالية والبروليتاريا وتفاقم الصراع الطبقى وظهرت الحركة التعاونية ثم الأفكار الاشتراكية التى ازدهرت فى أواسط القرن التاسع عشر

وقضت الثورات المتوالية على بقايا الإقطاع ووحدت سوق "الدولة - الأمة "وذاع مبدأ القوميات واستقر مفهوم الدولة القومية فى حدود رسمتها الحروب المتوالية . وشجعت الرأسمالية ومنظروها التعصب القومى الذى كان السند الأيديولوجى الجديد فى صراع كل دولة رأسمالية لتزيد نصيبها من أراضى الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وما صاحب هذا الصراع من حروب وانتزعت فيها دول بعض مستعمرات دول أخرى . وتطور أسلوب استغلال المستعمرات من مرحلة نهب المعادن الثمينة وانتزاع الأراضى

من أصحابها ليستقر عليها المستوطنون الأوروبيون . وصار الشكل الأساسى للاستغلال هو الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة الآلية ثم بيع المصنوعات فى أسواق المستعمرات (٨) .

وكانت المشروعات الصناعية فى البداية فردية أو شركة أشخاص حيث لم تظهر شركات المساهمة إلا فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولهذا كانت كلها مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم . ومن ثم لم يكن فى وسع أى منها السيطرة على السوق . وظل تحديد الثمن خاضعاً لآليات العرض والطلب وكانت المنافسة قريبة من الصورة النظرية التى صاغتها المدرسة الكلاسيكية فى علم الاقتصاد . ومن المعروف أن عدداً من أبرز الاقتصاديين انتهوا فى تحليلهم للاقتصاد الرأسمالى إلى أنه يسير نحو كارثة بسبب إفقار الفئات الشعبية : مالتوس ، ريكاردو ، ماركس .. الخ . وقد عاب هذا التحليل إهماله لدور المستعمرات فى مد عمر الرأسمالية . لقد هاجر كثير من الفقراء إلى "العالم الجديد" واستراليا ونيوزيلندا ومواقع فى أفريقيا ، كما أن التبادل غير المتكافئ بين الدولة الاستعمارية ومستعمراتها يمكنها من سحب نصيب كبير من الفائض الاقتصادى المتحقق فى المستعمرات والذى تجسد ، بين أمور أخرى ،فى تبادل المواد الأولية والمصنوعات .

وأخيراً لم تعرف شعوب تلك الدول الرأسمالية الأوضاع الديموقراطية التى تعيشها حالياً والتى تشكلت تدريجيا بفضل النضال الشعبى الذى اتخذ شكل ثورات فى بلدان كثيرة . لقد أقامت البورجوازية نظماً تضمن لها أساسا حق الملكية الفردية "المقدس" وحرية المالك فى أن يفعل بملكه ما يشاء دون تدخل من الدولة المكلفة بحماية تلك الملكية وضرب محاولات المساس بها . وارتكز النظام السياسى على الحصول على موافقة ممثلى دافعى الضرائب عند فرض أى ضريبة ورقابتهم على أوجه إنفاقها . وكان ذلك معنى الليبرالية الأصيل . أما سواد الناس فلا صوت لهم فى إدارة شئون المجتمع (٩) .

جـ – الإمبريالية

كانت المنافسة الحرة بين المنتجين التى مجدها الاقتصاديون من آدم سميث إلى ج.ب.ساى تعنى أن كل منتج يعمل بالضرورة على زيادة نصيبه فى سوق السلعة التى ينتجها . وهذا ما يحمله على السعى الدؤوب لزيادة إنتاجية العمل تقليلا للتكلفة بما يمكنه من تخفيض الثمن وجذب المزيد من المشترين . ومن هنا اتسم الإنتاج الرأسمالى بالحرص على التطور التكنولوجى. ولما كان كل المنتجين يشاركونه فى هذا المسعى كان عليه أن يعظم ربحه باستمرار خشية أن يقتنص بعض منافسيه جزءاً أكبر من السوق . ولهذا كانت المنافسة صراعاً لا نهاية له إلا بالوصول إلى طرد آخرين من السوق . فنجاح منتج يكون على حساب فشل منتجين آخرين . وقد أكد الاقتصاديون بل وحبذوا هذا التوجه باسم العقلانية التى تمكن الكفء من استبعاد الخامل أو العاجز لأن كفاءة المنتجين خير على المجتمع كله . لقد مارست الرأسمالية مبدأ "البقاء للأصلح" قبل أن ينشر داروين نظريته "فى أصل الأنواع بواسطة الانتقاء الطبيعى ١٨٥٩" . ويؤدى منهج المنافسة تدريجيا إلى ظهور الاحتكارات . وقد كان . فمن بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى أوروبا والولايات المتحدة ثم اليابان حتى أصبحت ظاهرة الاحتكار وما صاحبها سمة الرأسمالية العالمية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهى مرحلة الإمبريالية التى تتسم بالمعالم التالية

أ – الشركات الاحتكارية كان طبيعيا أن يأكل كبار السمك صغارها كما ذكرنا . فالإنتاج الكبير يخفض من تكلفة إنتاج السلعة وبالتالى يتمكن المنتج الكبير من إزاحة منتجين حديين إلى خارج السوق ، أى التوقف عن الإنتاج . كما أن كل من يغامر بدخول السوق عليه أن يحسب حسابا دقيقا القدر المتاح له لمنافسة المنتج الكبير . وتقول النظرية الاقتصادية الأكاديمية إن من يحتكر إنتاج سلعة

أو خدمة بوسعه أن يرفع ثمن البيع إلى الحد الذى لا يهدد بانسحاب نسبة عالية من الطلب ، وهو فى جميع الأحوال يفرض سعراً على السوق بعكس المفروض فى المنافسة الكاملة حيث يحدد السوق السعر عند نقطة توازن العرض والطلب إذ يستبعد هذا الفرض إمكان أن يسيطر منتج فرد أو مجموعة منتجين على الجزء الأكبر من العرض . ومهما يكن من أمر فإن الشركات الصناعية الناجحة هيمنت على الأسواق لوضعها شبه الاحتكارى . وحين تعجز شركة واحدة عن ذلك تتجمع عدة شركات فى اتفاق أسمى " كارتل" لاقتسام الأسواق فيما بينها وتفادى التنافس على السعر . ثم برزت إمكانيات اندماج عدة شركات فى كيان واحد أسمى "ترست ". وكان الاندماج أحيانا أفقيا يجمع شركات تنتج نفس السلعة ، وأحيانا أخرى رأسيا بشراء الشركة المنتجة للسلعة الرئيسية الصناعات المغذية لها ، بل ومناجم المعادن أو مزارع إنتاج المواد الأولية الزراعية .

ب – **رأس المال المالى** وكانت الرأسمالية الصناعية فى حاجة ماسة إلى تمويل من خارجها (أى فيما وراء ما تعيد استثماره من أرباحها) واتجهت بالتالى إلى الاقتراض . وترتب على ذلك أولا ظهور شركات المساهمة حيث أن الوضع الحقيقى للمساهم الفرد هو أنه يقرض من ادخاره للفرد أو المجموعة التى تسيطر على القدر الأساسى من الأسهم . وفى هذا لا يختلف وضعه عن وضع حامل السند إلا من حيث أن الثانى يحد من مخاطر استثماره بتحقيق عائد ثابت (سعر الفائدة) مقللاً من فرص خسارة رأس المال ومعرضاً عن الربح الذى يحصل عليه المساهم والذى يمكن أن يتحول إلى خسارة . ومن ناحية ثانية تطورت البنوك جذريا . لقد كانت تقرض فى الماضى بعض التجار وسادة الإقطاع ، ثم انفتح أمامها إقراض الشركات الصناعية الضخم . ومن ثم لم يعد ما يملكه البنك من رأس مال كافيا . واكتشفت البنوك أنها يمكن أن تجمع الأموال من صغار المدخرين ، بل وبعض كبارهم المعرضين عن الاشتغال بالصناعة بتقبل تلك المدخرات كودائع يدفع البنك عنها فائدة معينة . ثم تحولت البنوك إلى الشكل القانونى الناشئ "شركة المساهمة "وعرضت أسهمها فى البورصات . كما لجأ بعضها إلى إصدار سندات . وأخيراً أدخلت نظام الدفع بالشيك ، فثبتت الدولة وضعه كأداة دفع حالة مثله مثل البنكنوت . وبدأت هذه العملات أو وسائل الدفع الورقية تحل محل الذهب الذى يجمعه البنك المركزى كضمان لإصدار البنكنوت . وبالإضافة للبنوك ظهرت شركات التأمين كوسيط مالى يجمع المدخرات ويعيد استثمارها . وقد أدى اعتماد الصناعة المتزايد على الائتمان بأشكاله المختلفة جنبا إلى جنب مع تعاظم شأن الوسطاء الماليين وتمتع البنوك بحق "خلق النقود "بشروط معينة فى حالة البنكنوت وبغير قيود قانونية فى نقود الودائع . وتكون لدى الرأسمالية فى مجموعها رؤوس أموال تزيد عن القدرة الاستيعابية للصناعة وبهذا انتشر الإقراض للحكومات الأجنبية حتى ولو لم تكن كاملة السيادة (مصر فى عهد الخديوى إسماعيل) ثم إلى الاستثمار فى المستعمرات بحثا عن المعادن ومصادر الطاقة ، أو بالزراعة الرأسمالية الكبيرة لبعض المواد الأولية الزراعية (القطن فى الولايات المتحدة ، المطاط فى أمريكا اللاتينية وجنوبى آسيا ، الكاكاو والبن والشاى فى أفريقيا وآسيا ..) . وهكذا هيمن رأس المال المالى على نشاط الرأسمالية كله واتخذت مؤسساته أوضاعا شبه احتكارية ، ثم تداخل مع الشركات الصناعية باقتناء حصص

من رؤوس أموالها . وغلب ذلك على الأوضاع فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وحتى أربعينات القرن العشرين .

وهنا يثور التساؤل : أين المنافسة الحرة فى هذه الأوضاع ؟ لقد تصدى عدد من الاقتصاديين البارزين لإثبات أن المنافسة الكاملة بشروطها التى فصلتها النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية قد انتهت وحل محلها فى الأسواق نوع جديد من المنافسة غير الكاملة أو المنافسة الاحتكارية (١٠) .

جـ - **عصر القوميات** انفرد القرن التاسع عشر بانتشار ما سمى "مبدأ القوميات" والذى يؤكد حق كل أمة فى أن تكون لها دولة قومية . وكانت الثورات التى شهدتها أوروبا فى أواسط القرن ترفع هذا الشعار . واستقر فى الأذهان مفهوم الدولة الأمة nation state كوضع طبيعى رتب عليه الرئيس الأمريكى ولسن غداة الحرب العالمية الأولى "حق الشعوب فى تقرير مصيرها" الذى قيده حلفاؤه فى غرب أوروبا بشرط أن يكون الشعب "بالغاً" أى قادراً على تمييز ما يضر وما ينفع ويستطيع بالفعل أن يحكم نفسه بنفسه . وعلى جانب السلب ، غذى مفكرو الرأسمالية تمجيد كل أمة وفضلها على الأمم الأخرى ، وانتشر التعصب القومى (الشوفينية) وتقبل الناس مفهوم العدو التاريخى (فرنسا وألمانيا حينا ، وفرنسا وبريطانيا حينا آخر.. الخ . و)كان التعصب للأمجاد التاريخية لكل أمة يبرز فى المقام الأول الانتصارات العسكرية مما كان ضروريا لحمل الرأى العام على تقبل الحروب تحت شعار "التضحية من أجل الوطن" .

د - **الإمبراطوريات الاستعمارية** كانت الرأسمالية الأوروبية تصف كل أرض خارج أوروبا بأنها ليست ملك أحد no man's land لأن أولئك الذين يسكنونها نوع منحط من البشر ، يكاد يكون أرقى من الحيوان قليلا ولكنه أدنى بكثير من الإنسان الأوربى ذى المدنية العريقة التى نشأت فى أرض اليونان ثم انتشرت بفضل الرومان وارتقت بقبول المسيحية وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء . ولهذا وصفوا غيرهم بالتوحش Savage والهمجية Barbarism. واستنادا إلى هذا التصنيف اقتنع الأوروبيون أن غزوهم للأمريكتين وأفريقيا وشبه القارة الهندية .. الخ عمل نبيل ينقل لمن يبقى من سكان المستعمرات الأصليين أفضال المدنية الغربية . وقد وجد الأسبان أساقفة كاثوليك يباركون مذابح الهنود الحمر فى أمريكا الجنوبية بدعوى نشر الدين الحق . ونجحت الدول الرأسمالية فى تخليص الكوكب من الأراضى التى ليست ملكا لأحد . وبنت كل منها إمبراطورية استعمارية . فبريطانيا العظمى صاحبة الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس . واعتزت فرنسا الجمهورية رغم كل تراث الثورة الفرنسية بإمبراطوريتها فى غربى ووسط أفريقيا والهند الصينية ومدغشقر وجزر فى المحيط الهادى والبحر الكاريبى . وحاكم ألمانيا بعد توحيدها قيصر (إمبراطور) له أملاك فى أفريقيا وكذلك الشأن فى قيصر روسيا بعد استيلائها على آسيا الوسطى وجبال القوقاز . ولم يأت هذا التقسيم بطريق التفاوض وإنما من خلال حروب متعددة وانتقال أقطار من إمبراطورية إلى أخرى . وإذا نظرنا إلى الخارطة السياسية للكرة الأرضية عشية الحرب العالمية الأولى نجد أن الولايات المتحدة منذ مبدأ مونرو تهيمن اقتصاديا على أمريكا الجنوبية بعد أن اقتطعت من أرض المكسيك (خمس ولايات) وحلت محل أسبانيا فى كوبا وبورتوريكو والفلبين . وتراجع نصيب

هولندا أساسا إلى إندونيسيا وشريط ضيق فى شمالى شرق أمريكا الجنوبية وبعض الجزر الصغيرة المواجهة له . ولم يبق للبرتغال إلا أنجولا وموزمبيق وموقع قدم فى أقصى غربى أفريقيا وإحدى جزر الأرخبيل الإندونيسى . أما ألمانيا فقد احتلت تنجانيقا (الجزء الأكبر من تنزانيا حاليا) ونصف الكاميرون وناميبيا الحالية . ونالت إيطاليا ليبيا والجزء الأكبر من الصومال . ودخلت اليابان هذه المجموعة باحتلال شبه الجزيرة الكورية وإقليم منشوريا فى شمالى الصين .

ونشطت الرأسمالية الكبيرة فى كل من تلك الدول كرأسمالية قومية بمعنى أنها كانت تنشط أساسا فى إطار إمبراطورية الدولة "الأم" وتقاوم نفاذ شركات من جنسيات أخرى إلى أى جزء من تلك الإمبراطورية . وقد شغلت ظاهرة تكوين تلك الإمبراطوريات الاستعمارية عددا من المفكرين الذين أسموها "الإمبريالية im perialism" ومن أشهرهم الإنجليزى هوبسون والنمساوى شومبيتر والروسى لينين الذى انتشر كتابه الصغير "الإمبريالية أحدث مراحل الرأسمالية" انتشارا غير مسبوق . فلم يكن لينين أول من رصد هذا التطور وحلله ، وليس فيما كتب ما يوحى بأن الإمبريالية لن تتطور وستعيش حتى تطيح بها الشيوعية .

الفصل الثانى
الكوكبة

١- أسباب التطور نحو الكوكبة

لتفهم أسباب التطور الحديث للرأسمالية يجب أن نعود إلى بداية القرن العشرين واستمرار الاتجاه نحو انخفاض الأسعار الذى بدأ فى أواسط العقد الأخير من القرن السابق واستمر حتى بداية الحرب فى ١٩١٤ فيما يعد جزءا من التقلبات الدورية طويلة الأجل كما حللها كوندراتيف . يضاف إلى ذلك توالى أزمتين من تلك الأزمات الدورية التى عرفها الاقتصاد الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر ، مرة كل عشر سنوات فى المتوسط . وكان تقاسم المستعمرات الذى أقره مؤتمر برلين ١٨٨٥ لم يترك مجالا لتوسع امبراطورى جديد إلا على حساب إمبراطورية أخرى . وضاقت الرأسمالية الاحتكارية القومية الألمانية بنصيبها المجحف فى ذلك التقاسم بعد أن أصبحت فى مقدمة الدول الصناعية فى العالم . وهكذا بدت الحرب ضرورة واندلعت بالفعل فى ١٩١٤ واستمرت سنوات أربعا وخلفت خسائر فادحة وكانت أكبر حرب عرفتها البشرية حتى ذلك التاريخ . وأطلق عليها اسم الحرب العظمى وتمنت الشعوب أن تكون آخر الحروب . ولكن لم يكد المنتصرون يهنأون بما آل إليهم من مستعمرات ألمانيا وأشلاء الدولة العثمانية حتى واجهوا نجاح الثورة البولشفية وهزيمة قوات التدخل لتصفيتها (قوات من ١٤ دولة) أمام الجيش الأحمر الوليد . وعقب سقوط الأسر الحاكمة فى ألمانيا والنمسا انتشرت محاولات ثورية مستوحاة من نجاح الثورة فى روسيا وتوابعها : فى ألمانيا والمجر وإيطاليا بصفة خاصة . وصمدت الدولة السوفيتية فى إطار مقاطعة دولية شاملة وبعد حرب أهلية شرسة وحرب تدخل واسعة . وبعد الانتعاش الاقتصادى الذى صاحب جهود تعمير ما دمرته الحرب فوجئ المنتصرون والمهزومون معا بالكساد الأعظم (1929 - 1934) فأفلست شركات كثيرة وانخفض إنتاج البعض الآخر وتدهورت الأسعار إلى مستويات غير

مسبوقة وشملت البطالة عشرات الملايين (30 مليون فى الولايات المتحدة وحدها) وعجزت الحكومات عن الخروج من هذا الكساد الذى استمر لأول مرة أربع سنوات كاملة . وخرجت منه النازية بالتركيز الشديد على إنتاج الأسلحة ثم الحرب . وبطريقة أكثر تحضرا أخرج روزفلت الولايات المتحدة بتدخل من الدولة فى مشروعات أشغال عامة ضخمة وبداية التأمين الاجتماعى . وأخرج كينز المشتغلين بعلم الاقتصاد من زنزانة النظرية الاقتصادية الأكاديمية بكتابه الشهير (النظرية العامة) . واطمأن الحلفاء إلى أن النازية فى ألمانيا هى أقوى تحصين ضد المد الشيوعى وشايع اليمين الأوروبى هتلر ونظامه شوطا بعيدا ولم يحاربوه إلا دفاعا حين أخذ المبادرة بإشعال الحرب العالمية الثانية . ولنقف هنا لحظة لنرى أهم معالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من وجهة نظر الرأسمالية العالمية .

١- اكتسب الاتحاد السوفيتى هيبة وتقديرا فى كثير من أنحاء العالم بسبب دوره فى تصفية النازية . وامتد النفوذ الشيوعى إلى عدد من بلدان البلطيق وشرقى ووسط أوروبا . وفى ١٩٤٩ تحقق انتصار ثورة الصين الشعبية . وكان من الطبيعى أن تأتلف الدول الرأسمالية الكبرى لمواجهة هذه الظاهرة وتمنع وصول "العدوى" إلى أى بلد آخر .

٢ - اشتدت حمية حركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا بالذات مما جعل تكلفة بقاء الاحتلال باهظة لا يمكن تحملها لمدة طويلة . وحيث طال بقاء القوات الأجنبية وحاربت الشعوب طوال تلك المدة وانتهت بالانتصار (مثلا : فيتنام ، وحرب العشرين عاما وكذلك حرب الجزائر وآثارها على فرنسا وأوضاعها الداخلية ، ومع درس فيتنام اختار ديجول المصالحة والانسحاب) . ومن ثم كان على الرأسمالية العالمية أن تستخدم وسائل جديدة فى استغلال شعوب العالم الثالث دون حكم مباشر أو احتلال عسكرى .

٢ وربما كان أهم من ذلك كله هو أن أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها القنابل الذرية جعلت الحرب الحديثة بين دولتين صناعيتين مستحيلة إذ أنها تدمر الغالب والمغلوب معا . ومن ثم كان على البورجوازيات القومية الكبيرة أن تبحث عن طرق جديدة للتغلب على تناقضاتها دون استخدام للسلاح . ومن هنا ولدت ظاهرة الكوكبية .

٢- الشركات متعدية الجنسية

وواقع الأمر أن الرأسمالية غيرت بنيتها من احتكارات "قومية" تنتمى إلى دولة محددة ومتخصصة فى إنتاج معين وتتمتع بسوق الإمبراطورية التى تسيطر عليها تلك الدولة وتحرص على حماية تلك السوق ، إلى كائن غريب تماما هو الشركة الكوكبية global corporation ومن ثم لابد من التوقف عند السمات المميزة لهذا النوع الجديد من النشاط الرأسمالى . وهنا يتعين على الباحث دراسة الواقع وتطوره لاستخلاص تلك السمات . وقد توفرت منذ ١٩٩٢ على متابعة البيانات والمعلومات وبصفة خاصة ما تنشره مجلة "فورشن" الأمريكية سنويا عن أوضاع أكبر خمسمائة شركة كوكبية The 500 global corporations ودراسة ظاهرة الاندماج merger أو انتزاع السيطرة acquisition التى لا يكاد يمر يوم دون أن تدفع وسائل الإعلام خبرا جديداً فيها . وتسمى تلك الشركات "متعدية الجنسية

Transnational "وليس متعددة الجنسية multinational. فهذا الاسم الأخير ينطبق فقط على شركات تساهم فى رأسمالها عدة حكومات ومن هنا يأتى الوصف المذكور . أما الشركات التى نحن بصددها فإنها تتعدى الجنسيات والحدود القومية للدول ذات السيادة . والتعدى يقابل transكما نقول الفعل المتعدى -tran sitive verb. وهذا ما يحمل على ضرورة عرض سماتها المميزة :

أ - **الضخامة** : وأولى سمات الشركة متعدية الجنسية ضخامة الحجم . ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءا بسيطا من إجمالى التمويل المتاح للشركة . ولا برقم العمالة لأن تلك الشركات ولدت فى أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم . كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياسا فى هذا المجال للتنوع الشديد فى المنتجات التى يخضع إنتاجها لشركة متعدية الجنسية واحدة . وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales figure أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال chiffre d'affaires. وتعتمد مجلة "فورشن" فى ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى مقياس حجم الإيرادات revenues. وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت فى ١٩٩٩ "جنرال موتورز" بإجمالى إيرادات ١٧٦,٥ مليار دولار وحققت أصغر شركة فى المجموعة "ليتد" ٩,٧ مليار .

ب - **تنوع الأنشطة** : لا تقتصر الشركة متعدية الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية by- products. ولا تلجأ إلى التكامل الرأسى أو الأفقى كما كان الحال فى أشكال الكارتل والترست . وعلى العكس تتعدد منتجاتها ، وذلك فى أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقى يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقى لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسارة . فهى إن خسرت فى نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط economies of scopeمحل وفورات الحجم economies of scale التى اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية . وييسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعدية الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التى تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ولذلك فهى أقرب إلى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق . فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT تمتلك مثلا شبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى أهم مدن العالم كله تقريبا . وشركة ليون لمياه الشرب La Lyonnaise des Eaux اندمجت مع شركات أخرى لا علاقة لها بمياه الشرب واتخذت بعد ذلك اسماً جديداً هو vivendiوبلغت إيراداتها ٤٤,٤ مليار فى ١٩٩٩وتمتلك عددا من الصحف . وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد أن الشركات متعدية الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعى ، وفرضت التخصص فى إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع . وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعدية الجنسية وإما شركات أصغر حجما بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات فى مقابل ضمان تصريف المنتجات . ومن الناحية الواقعية يعنى هذا أن الشركة متعدية الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن

Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها لشراء أسهم .

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص فى إنتاج مكونات هو حالة الطيارة كونكورد التى دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة فى أقطار متعددة . وعلى مستوى أقل تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة بحيث أصبحت كل سيارة بغض النظر عن الاسم التجارى المألوف تحتوى على مكونات من عدد كبير من المصانع فى بلدان مختلفة ليست بالضرورة ملكا لها . وهذا ما يسمى فى الولايات المتحدة out sourcing والذى أدى إلى إغلاق عدد لا يستهان به من مصانع الشركات الكبرى . كما أن هذا الأسلوب فى الإنتاج يجعل من الصعب نسبة سلعة معينة إلى بلد معين واحد ، ومن ثم ثار الجدل حول شهادة المنشأ ، ولجأ الاتحاد الأوروبى إلى تحديد بلد المنشأ بأنه البلد الذى تحققت فيه أعلى نسبة من القيمة المضافة . وقد رفضت بعض الدول الأعضاء فيه منح الإعفاء الجمركى للسيارة "هوندا" المصنعة فى بريطانيا لأن معظم مكوناتها مصنع خارج المملكة المتحدة فى اليابان أو غيرها من دول الاتحاد .

ج – **الانتشار الجغرافى** : تنشط الشركة متعدية الجنسية بالتعريف فى عدد من الأقطار ويمكن أن نأخذ من "تقرير الاستثمار فى العام ١٩٩٢" الصادر عن الأمم المتحدة مثلا بليغ الدلالة هو شركة ABB التى تكونت فى ١٩٨٧ من اندماج شركة سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Bovery والتى استثمرت فور تكوينها ٣,٦ مليار دولار شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى . وهى تسيطر حاليا على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ فى بلدان العالم الثالث و ٤١ فى بلدان شرقى أوروبا – وثلاث فى مصر !. ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات . فكل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة التى استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا . ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولا بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم وبالاستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات . وضمانا لتسهيل الاتصالات اعتمدت هذه الشركة متعدية الجنسية اللغة الإنجليزية لغة عمل فى كل أنحاء شبكة الشركات التابعة واتخذت الدولار الأمريكى وحدة حساب للجميع . وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم ١١٠٠٠ من الباحثين والخبراء . كما أنها تملك بنكا ABB Credit ومركز معلومات Business Inforfmation Center ومركز تمويل World Treasury Center لتوفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات أخرى أو إنشاء شركات جديدة . هذا وفى ١٩٩٩ احتلت ABB المنزلة ١٦٠ بين الشركات الخمسمائة الكبرى التى نشرتها مجلة Fortune أى أن هناك ١٥٩ شركة أكبر حجما منها . ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء

ينعقد فى مقرها القانونى فى سويسرا . ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لا يمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالى مبيعات الشركة . وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب ٤٪ من مبيعات شركة نستله وأن هولندا لا تشترى إلا أقل من ٩٪ من مبيعات فيليبس .

ومن ناحية أخرى كثيرا ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات هامة قد تفوق إيرادات الشركة متعدية الجنسية فى بلد المقر الرسمى . وعلى سبيل المثال أن إيرادات شركة هوندا موتورز الأمريكية تمثل ٤٢٪ من إجمالى إيرادات الشركة الأم اليابانية . ونجد الشركة الأمريكية التابعة لشركة Siemens الألمانية تحقق ٤٧٪ من إجمالى إيراداتها . وأخيرا تحصل شركة J.E. Seagram الكندية على ٨٠,٩٪ من إجمالى إيراداتها من الشركة الأمريكية التابعة لها .

د - **تعبئة المدخرات العالمية :** من الشائع القول بأن الشركات متعدية الجنسية هى المصدر الأساسى للاستثمار الأجنبى . ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون ، فإذا دللناها تدفق الخير العميم . وواقع الأمر يختلف جذريا عن ذلك لأن تلك الشركات فى حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد . ونقطة البدء فى التحليل هى أن كلا من تلك الشركات ينظر إلى الكرة الأرضية كسوق واحدة . وكأى شركة ، تسعى الشركة متعدية الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق فى مجموعها . ولنفصل ذلك بعض الشئ .

كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة فى الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد فى حدود سوقها القومية ، تطرح الشركة متعدية الجنسية أسهمها فى كل الأسواق المالية الهامة فى العالم : طوكيو - زيوريخ - فرانكفورت - ميلانو - باريس - لندن - نيويورك . بل وكذلك فيما يسمونه "الأسواق الناهضة " emerging markets: هونج كونج سنغافورة - بومباى .. الخ . وبالتالى يمكن مثلا أن نقول إن مصريين مقيمين فى وطنهم يملكون أسهما فى شركات متعدية الجنسية . فإجمالى رصيد استثمارات هؤلاء المصريين فى أوروبا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار . ولابد أن جزءا من هذا المبلغ موظف فى حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات . وأى حافظة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهما لشركات متعدية الجنسية نظرا لما يفترض فى تلك الشركات من مكانة مالية . ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهما جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقا للعوائد الإضافية التى تترتب على وضع الشركة الجديد ، وهكذا تعبئ مدخرات محلية فى بلد مقرها القانونى وبعض البلدان الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما أسمته السيدة مارجريت تاتشر "الرأسمالية الشعبية "حين قررت طرح ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات خصصتها لصغار المدخرين . فقد كان القصد الحقيقى توفير تمويل إضافى دون تأثيرعلى سلطة القرار فى الشركة المعنية (ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أى دور فى الجمعية العمومية أو فى مجلس الإدارة كما هو معروف) . كما أن هذا الانتشار الواسع لحاملى الأسهم يعنى عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة ، وبالتالى يمكن أن يسيطر عليها تماما جماعة تملك ١٠٪ - ١٥٪ من إجمالى الأسهم .

وتعتمد الشركات متعدية الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم

شركة منافسة بالقدر الذى يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من البنوك متعدية الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات . ونحن نعرف أن البنك يقرض أساسا مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلى (أى مدخرات الطبقات الوسطى) . وهكذا رأينا بنكا يابانيا يوفر قرضا لشركة متعدية الجنسية مقرها فى الولايات المتحدة لتشترى شركة أخرى أمريكية المقر أيضا . كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية (رغم أن سكانها لا يزيدون عن ١٨٪ من سكان العالم) . وهكذا تستغرق الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوى للاستثمار الأجنبى المباشر .

ومن القواعد الأساسية فى الشركات متعدية الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها . ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم فى السوق المالية المحلية ، الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى ، الاقتراض المباشر من الجمهور عن طريق إصدار سندات بالعملة المحلية **.. الخ . وكما رأينا فى أسلوب التعاقد من الباطن يمكن ألا تساهم الشركة متعدية الجنسية فى رأس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم . (أو إحدى شركاتها التابعة) فى استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج الهامة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة . فهنا لا تهتم الشركة الأم كثيرا بالربح الذى تحققه الشركة المحلية لأنها تنقل مناسبة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من hardware(آلات وقطع غيار ومواد)-soft-ware,(المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية) كما يمكن أن تحقق ربحا إضافيا إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية . ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن فى استغلال نفوذها لدى بعض الحكومات الغربية لتقدم للقطر منحا أو قروضا ميسرة . وتغطى المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع ، كما تغطى القروض الميسرة جزءا من تكاليف إقامة المشروع أما الجزء الهام الذى يتمثل فى تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد فى الأسواق العالمية . ومن هذا المنظور ترحب الشركات متعدية الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام . فمادام الربح المنتظر من إنتاجه لا يعنى الشركة لأنها تنقل الربح Profit transfer إلى مرحلة سابقة للإنتاج فلماذا لا تتقاسمه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية .

هـ – تعبئة الكفاءات : لا تتقيد الشركة متعدية الجنسية بتفضيل مواطنى دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى فى أعلى المستويات التنفيذية . وعلى سبيل المثال ينتمى أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات ، فلا تفضيل للسويسريين ولا للسويديين . وكفاءة الأداء efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذى يضم أيضا النفوذ السياسى على الحكومات فى بعض الحالات) . والنمط السائد حاليا هو الاستفادة من الكادر المحلى لكل شركة تابعة فى إفراز

العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولى للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من الدورات التدريبية . وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلى ، ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله . وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت فى الستينات والسبعينات الدور الأساسى فى استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمى Brain drain فإن المسئول الأساسى عن هذه الظاهرة هو الآن الشركات متعدية الجنسية . فهى " تستورد "خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية . وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون فى الجامعات الغربية إلى العمل فى شركات متعدية الجنسية من خلال عملية اصطياد الرؤوس head huntingالتى تمارسها مثلا الشركات الأمريكية التى تفتش فى الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة . وأخيرا تسعى كل شركة متعدية الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين فى شركات أخرى .

٣ - **الشركات الكوكبية واقتصاد العالم** : أحدث ما تحت يدى من بيانات عن مكانة هذه الشركات فى اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة فورشن فى يوليو ٢٠٠٠ عن أكبر خمسمائة شركة فى العالم . وفيما يلى ما أمكن أن استخلصه من تلك البيانات :

أ- بلغ إجمالى إيرادات revenuesتلك الشركات الخمسمائة فى عام ١٩٩٩ مبلغ اثنى عشر تريليون وسبعمائة وخمسة وتسعين مليار دولار . وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم فى السنة السابقة (١٩٩٨) كان أكثر قليلا من ٢٨,٨ تريليون دولار وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية سبعة تريليون وتسعمائة وواحد وعشرين مليار دولار . وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعدية الجنسية) ٢٧٤,٨٪ الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و٤٣,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله . وإذا أخذنا فى الاعتبار بقية الشركات متعدية الجنسية (الذى يقدره البعض بأكثر من ٣٠ ألف شركة) يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير أن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالى فى العالم . أما قيمة الأصول فكانت ٤٤,١ تريليون دولار وعدد العاملين ٤٣,٩ مليون عامل وصافى الأرباح ٤٠٤,٤ مليار دولار .

ب - ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسمائة شركة بين الأقطار التى بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى فى اقتصاد العالم . وتظهر بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى home countries بالمقابلة مع host countries والذى يسقط الجنسية الواحدة عن أى شركة . فالمقر القانونى لا يعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة فى هذه الدولة . وقد ضربنا أمثلة سابقة فى هذا الشأن . كما أن وجود "المحل القانونى "فى أرض دولة مجرد تعبير قانونى مسجل فى مدينة متواضعة ليس بالقرب من السلطة السياسية . فنجد مثلا مقر شركة اكسون (الثالثة فى ترتيب الخمسمائة) فى مدينة Irvingفى ولاية تكساس . ونجد مقر شركة جونسون وجنسون (١٥٢ فى القائمة) فى مدينة برونزويك فى ولاية نيوجرسى .

وفيما يلى التوزيع الجغرافى للمقار القانونية للشركات الكوكبية الخمسمائة محل

الدراسة :
فى الشمال ٤٧٦ شركة
فى الجنوب ٣٤ شركة
الولايات المتحدة١٧٩
كوريا الجنوبية ١٢
أوروبا الغربية ١٥٤
الصين ١٠
اليابان ١٠٧
البرازيل ٣
كندا ٢٢
المكسيك ٢
استراليا ٧
فنلندا ٢
شركة واحدة فى كل من الهند ، ماليزيا ، جنوب أفريقيا ، ، تايوان ، فنزويلا

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسية موزعة مثالثة بشئ من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة -الاتحاد الأوروبى - اليابان . أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهى منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالا وجنوبا وشرقا وغربا . ويتأكد وضع الشمال فى مواجهة الجنوب إذا أضفنا كندا وسويسرا واستراليا ، كما أن الدور الحاسم لمجموعة السبع دول الصناعية الكبرى يبدو جليا حين تعرف أن بها مقار ٤٢٧ شركة من إجمالى الخمسمائة أى بنسبة ٨٦ ٪.

وأخيرا فإن أكبر عشر شركات فى ١٩٩٩ تقع أربع منها فى اليابان وخمس فى الولايات المتحدة وواحدة فى ألمانيا . ويبلغ إجمالى إيراداتها ١٤٠٥,٤ مليار دولار أى ١١,٦ ٪ من إجمالى الخمسمائة شركة مع أن عددها ٢٪ فقط من مجموع الشركات . ويجب الإشارة إلى أن الأوضاع النسبية للشركات متعدية الجنسية تتغير من سنة إلى أخرى . فشركتا "جنرال إليكتريك "و " IBM "كانتا ضمن العشر الكبار فى ١٩٩٣ ولكنهما تراجعتا فى ١٩٩٥ إلى الموقع ٢٠ و ١٨ على التوالى . أما فى ١٩٩٦ فقد ارتفعت جنرال إليكتريك إلى المرتبة ١٢ فى حين اختفت IBMمن قائمة الخمسمائة وفى ١٩٩٩ ارتقت الأولى إلى المرتبة التاسعة وظلت الثانية خارج إطار الخمسمائة . كما أن معدلات الربح والخسارة تتفاوت

كذلك . وبمقارنة سنة ١٩٩٤ بسابقتها نجد أن شركة سونى قد تراجعت أرباحها بمقدار ثلاثة مليارات ، وبنك الكريدى ليونيه الفرنسى خسر ٢,٢ مليار دولار ، وشركة الصناعات المعدنية الألمانية ١,٦ مليار. وشركة بل أتلانتيك (الأمريكية) ٧٥٤,٨ مليون دولار... الخ . كما تكشف بيانات ١٩٩٥ عن خسائر ضخمة لبعض الشركات : ٥,١ مليار فى ألكاتيل و٤.٤ مليار بنكودو برازيل ، ٤ مليار فى ديملر بنز (صاحبة مرسيدس) وفى ١٩٩٩ نجد أن نيسان خسرت ٦,٢ مليار وBMW ٢,٦مليار بين شركات أخرى . فضخامة حجم الأعمال ليست ضمانا ضد الخسارة ،

بل كثيرا ما تكون الخسارة ضخمة أيضا . ومازال قانون التركز فاعلا يوجه الشركات نحو ابتلاع الكبيرة للصغيرة . بل أنه لا يكاد أن ينقضى يوم دون أن تأتى الأخبار المالية العالمية بنبأ عن اندماج شركتين أوثلاث من الشركات الكبرى متعدية الجنسية ، أو المفاوضات على طريق الاندماج ، أو سعى شركة لشراء نسبة مسيطرة من أسهم شركة كبرى أخرى لتطرد الأقلية المسيطرة التى رفضت الاندماج . وهذا ما يسمى الانتزاع take over. وهذه العمليات تدر ربحا كبيرا للمسئولين عن إتمامها ودخلا وفيرا لشركات الخدمات المالية والبنوك وبيوت المحاماة ... وأحيانا بعض المسئولين فى حكومات . ونضيف فى هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة فى ظروف الركود فى الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة فى تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة – وأحيانا خسائر فادحة (حالة بنك بارينج مثلا) . وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالى على الإدارات العليا لهذه الشركات والموارد التى توجه لعمليات الاندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجي .

ج – وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها فى التجارة الدولية . فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر على جزء أساسى من التجارة الدولية . ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا . فكل شركة متعدية الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الاستيراد والتصدير بين بعضها البعض . وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة . وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة Intra- firm كنسبة من حجم التجارة الدولية وأرجح التقديرات فى نظرى ٤٠٪ . ثم تأتى بعد ذلك التجارة بين مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم Interfirm وإذا جمعنا النوعين معا لن يكون بعيدا عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية حاليا يتشكل منها. ومن وقت لآخر تظهر بيانات ذات دلالة . فمن المعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب الأسد فى تجارة المكسيك الخارجية . وقد اتضح أن فروع وتوابع الشركات المتعدية الجنسية أمريكية المقر تسيطر على ٤٠٪ من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة . كما ثبت أن ٦٠٪ من عجز الميزان التجارى الأمريكى مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة فى الولايات المتحدة .

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة إليهما ويلعبان دورا هاما فى إحكام قبضة الشركات متعدية الجنسية على التجارة الدولية . وأولهما ظاهرة انتشار اقتصار كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى . فالآن يصعب على المرء أن يجد سيارة صنعت بالكامل فى قطر واحد ويصدق ذلك حتى على السيارات الفاخرة . فمثلا أحدث طراز BMWالذى أثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن ٤٠٪ من مكوناته مستوردة من أقطار متعددة . وهذه الظاهرة حملت لجنة الاتحاد الأوروبى (ومقرها بروكسل) على تحديد نسبة المكونات المحلية وتلك المستوردة من أقطار أخرى أعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى إجمالى قيمة السيارة . وقد أشرنا أعلاه إلى رفض فرنسا ودول أخرى من الاتحاد إعطاء السيارة هوندا المنتجة فى بريطانيا الإعفاءات المقررة فى السوق الواحدة لأنها لا تفى بالشرط

المذكور . وقد رفعت بريطانيا القضية إلى المحكمة الأوروبية فى لوكسمبورج . وكما ذكرنا من قبل ساعد على هذا التخصص تشغيل الشركات الصناعية غير التابعة لشركة متعدية الجنسية من الباطن . والأمر الثانى هو ظاهرة الاستثمار المباشر المتبادل بين دول الثالوث المهيمن (الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد الأوروبى ، اليابان ودول شرقى آسيا المسماة بالنمور) فالسلعة التى يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة أم مقرها اليابان . والمنسوجات التى يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت فى الواقع فى إندونيسيا فيما أصبح يسمى "الإنتاج عن بعد teleproduction ". فما زال مقر الشركة الرسمى فى فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق . وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع فى إندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإليكترونى . وأخيرا تتداخل – لتتعارض أو لتتوافق – مصالح الشركات متعدية الجنسية عبر الأقطاب الثلاثة . ولا يوجد شركة متعدية الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها فى كل من تلك الأقطاب . وبعد قيام السوق الواحدة فى أوروبا الغربية والنافتا فى أمريكا الشمالية والتصديق على الجات ١٩٩٤ وبداية التعاون الواسع فى منطقة آسيا والمحيط الهادى تتمتع السلع والخدمات (وما يلزم لأدائها من العمل) ورأس المال بحرية متزايدة فى الدخول والخروج فى كل أسواق الدول الصناعية وكثير من أسواق دول العالم الثالث . ويقابل ذلك بالطبع "سور الصين العظيم "الذى أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال . ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكى الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضا حادا للدولار وانخفاضا ملموسا فى استهلاك الأمريكيين لا يمكن تفسيره إلا بأن الدول ذات الفائض إزاء أمريكا – وأهمها اليابان وألمانيا – حريصة على ذلك الاستهلاك لأن الولايات المتحدة هى أكبر وأقوى سوق فى العالم كله ، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال . فمعدل الادخار فى الولايات المتحدة قد هبط من ١٩٪ فى ١٩٨٠ إلى ١٥٪ فى ١٩٩٥ ومعدل الاستثمار المحلى من ٢٠٪ إلى ١٦٪ ويقابل هذه النسب فى ألمانيا ٢٣٪ و٢١٪ على التوالى . (المصدر : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) .

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هى المحرك الأول والأقوى فى ظاهرة الكوكبة ، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلا . ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى . فقد يسرت سهولة الاتصال والإعلام ظهور منظمات أهلية (غير الحكومية) تنشط على مستوى عالمى . كما أن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان وفى سهولة الاتصال والانتقال وكذلك الزيادة فى مجمل النشاط البشرى الإنتاجى والثقافى أبرز عدداً من القضايا التى لا يمكن التصدى لها فى إطار دولة واحدة ثم الأخرى وتحتاج لعمل جماعى لأنها تتجاوز الحدود السياسية ، وفى مقدمتها قضايا البيئة .

٤- غلبة النشاط المالى

يتأكد فى مرحلة الكوكبة الطابع المالى الغالب على نشاط الرأسمالية . وثمة دلائل قاطعة على ذلك رغم كل ما هو ذائع عن الإقبال على "الاقتصاد الجديد " والاشتغال بالتكنولوجيا الرفيعة ***.

أ – حجم القطاع المالى بين الشركات الكوكبية حين نستعرض الخمسمائة شركة الواردة فى مجلة فورشن ، نجد أن شركات القطاع المالى (البنوك والتأمين والشركات المالية) تبلغ ١٣١ عدداً بنسبة ٢٦,٢٪ من الإجمالى . ونجد أن إيراداتها فى ١٩٩٩ بلغت ٣٢٤٤ مليار دولار وهو ما يعادل ٢٥,٥٪ من إجمالى إيرادات الشركات الكوكبية . بالمقارنة نجد أن عدد شركات الحاسوب والاتصالات وما يتصل بها من خدمات ٥٧ شركة فقط ولكن إيراداتها تبلغ ٢١٠٤ مليار دولار . وقد أشرنا إلى أن الشركات الكبرى تمارس أيضاً نشاطاً ماليا مما يدخل عادة فى عمل بنوك الاستثمار وكذلك المضارية فى أسواق المال وأسواق الصرف .

وكل هذا ضئيل بالنسبة لحجم الأموال المتداولة بلا قيود (حرية حركة رأس المال) فى شكل استثمار أجنبى بنوعيه : الاستثمار المباشر (سيطرة على شركة) أو استثمار الحافظة (المضاربة على تغلب أسعار الأسهم والسندات وما إليها ومشتقاتها) ، وتلك المتداولة فى أسواق الصرف بعد تعويم كل العملات الأساسية وتحولها إلى سلع يتجر بها ويضارب على أسعارها .

وتلعب هذه الأسواق دوراً رئيسياً فى "غسيل الأموال غير المشروعة "كما تعبرها أموال الجريمة المنظمة وعلى رأسها تجارة المخدارت فى تجارة السلاح . ويمتد الغسيل لحصيلة الرشاوى التى يحصل عليها رؤساء دول وحكومات ووزراء وجنرالات وغيرهم من أولى النفوذ . ويسر من كل تلك الممارسات توسع البنوك فى خلق النقود بدون رابط وبعيداً عن سلطة أى بنك مركزى . ويمكن لكل منا أن يتساءل أى بنك مركزى يقف وراء بطاقات الائتمان التى يحملها ولن يكون الجواب سهلا . ومع تقدم ثورة المعلومات والاتصالات تتم المعاملات بالفاكس أو البريد الإليكترونى أو الإنترنت ويحصل المضارب على المعلومات بنفس السرعة . ومع كوكبة البورصات الهامة أصبح من الممكن القول أنه بفضل فروق الوقت يستطيع أى مضارب أن يتعامل مع الأسواق المالية طول اليوم تقريبا . وتقف الحكومات والمؤسسات الدولية عاجزة عن التدخل الفعال فى حركة رأس المال الدائر حول الكرة الأرضية . وأعرف من عدة سنوات أن حجم التبادل اليومى فيالبورصات يصل أحيانا إلى تريليون دولار فى اليوم . وآخر تقدير قرأته فى بحث لاقتصادى أمريكى قدمه لندوة فى القاهرة (نوفمبر ٢٠٠٠) (١١) ويبلغ ٢٥٠ تريليون دولار فى السنة . أما حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات التجارية فى السنة لا يتجاوز ٩ تريليون دولار فقط . وهكذا تخلق سوق المال على مستوى العالم أثرياء بالمليارات دون أن تزيد الثروة المادية والخدمات بما يقابلها(١٢) .

الفصل الثالث
دور الدولة فى مرحلة الكوكبة

١ - مقارنة فى الأحجام يفرض العرض السابق عن الفعاليات التى تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الآن وفى المستقبل القريب فى الأقطار الصناعية المتقدمة . فلم تكن الشركات الكبرى فى حاجة للكثير من القوة فى التعامل مع معظم دول العالم الثالث . ولكنها كانت تستند فى أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية . ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة فى عالم الصناعة المتقدم . ونعود لحظة للأرقام حيث نرى أن الناتج المحلى الإجمالى لخمس وأربعين دولة منخفضة الدخل تأوى ٣,١ مليار نفس لا يزيد فى مجموعه عن ٣٣٩,٨ مليار دولار، فى حين أن إيرادات أكبر ثلاث شركات فيما جاء فى مجلة فورشن تبلغ ٥١٠,٨ مليار . ونجد أن إيرادات عشر شركات هولندية من قائمة المجلة المذكورة بلغت ٢٤٢ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولندا لا يزيد عن ٣٨٨ مليار . وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٤٦٦ مليار دولار ، وكانت إيرادات سبع وثلاثين شركة الكبرى ٩٢٢ مليار أى ما يساوى ٦٢,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٢.٤ تريليون وإجمالى إيرادات الشركات الواردة فى قائمة فورشن (١٠٧) يصل إلى ٢,٩ تريليون . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أى دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها دائما نقل جزء هام من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعى والحال كذلك أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء هذه الشركات .

٢ - الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة : وقد تمكنت الرأسمالية متعدية الجنسية من الاستغناء - إلى حد كبير - عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها ، وهذه بعض الأمثلة .

لم تعد هذه الرأسمالية فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة متعدية الجنسية التى تمكنها من دخول أى دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهى لا تواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع . وكثيرا ما تنتهى المنافسة بين شركتين إلى اندماج merger أو انتزاع take over إحداهما السيطرة على الأخرى . ودون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة مثل المشاركة أو التعاقد فى الباطن . ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون

"المركز الأوروبى لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات" الذى تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحواسب : بول الفرنسية Bull، ICL البريطانية ، وسيمنز الألمانية . كذلك تنشئ الشركات المتنافسة فى أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة . وهى تملك دائما وسيلة التغلب على صعوبات دخول أى سوق محلية برشوة كبار المسئولين وذوى النفوذ السياسى ، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية الثمن . يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحا كبيرة من إنتاج الأسلحة ،

ولذلك لا يتصور أن تقر أى نزع للسلاح على نطاق واسع . فسوق السلاح أكبر – حتى الآن على الأقل – من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها أو رجال الدولة الذين يتوسطون فى الصفقات (انظر حكاية الأمين العام للحلف الأطلسى).

ومن ناحية أخرى يشكل الطلب العسكرى جزءاً هاما من الطلب على المنتجات والسلع ، فهو سوق رائجة ليس من المطلوب تصفيتها . وأهم من ذلك يوفر "الإنتاج الحربى "تمويلا أساسيا لأعمال البحث والتطوير التى تستفيد الشركات التى تجرى فيها البحوث والتى تورّد المنتج الحربى من الجديد فى التطور التكنولوجى بإنتاج سلع وخدمات مدنية . ويكفى مثالا لذلك شبكة "إنترنت "الشهيرة . فهى ثمرة إنفاق عسكرى فى البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمر واشنطون (القيادة المركزية) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة فى عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة . وقد كلف هذا التطور أكثر من عشرة مليارات دولار واستغرق قرابة عشرين عاما . وهو الآن فى الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لا تحصى فى تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أى نصيب من تكلفة البحث والتطوير .

وأخيراً ، كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح . وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبيا من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها فى القوات المسلحة حيث يتلقون المزيد من التأهيل للتعامل مع أسلحة حديثه بالغة التعقيد . فالتقدم التكنولوجى يوجب تسريح أعداد كبيرة من الأفراد ، كما يسرح الكثير من العمال فى المصانع ومواقع الخدمات . وتحول الانخراط فى القوات المسلحة إلى مهنة تحترف وليس تطوعا لخدمة الوطن . وهكذا ألغت فرنسا فى ١٩٩٦ التجنيد الاجبارى الذى كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة فى أن يدافع عن الجمهورية مواطنون يفدون الوطن بحياتهم وليس مرتزقة ينتقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقا لما يحصّلون من أجر ومزايا عينية وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة تعتمد على أحدث المعدات الإلكترونية ، فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن الاجتماعى والسياسى فإنه لا يمثل حاليا ضرورة ملحة ، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها فى الحالات الهامة على الوساطة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات . فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية . حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور بقانون أصبح موضع جدل شديد فى الدول التى تمارسه وهو لا يطبق فعليا فى بريطانيا والولايات المتحدة . ويبرز اتجاه إلى الاستعاضة عنه بما يسمى "دخل المواطنة "أى حد أدنى لدخل المواطن يوفره المجتمع (وليس صاحب عمل) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصى . ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية فى الدول الصناعية فى مواجهة شركات كبرى كثيرا ما تهدد بإغلاق المصنع الذى تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعاملين . وبهذا لا يلوح فى أفق الرأسمالية الكوكبية احتمال ثورة شعبية تحاول الإطاحة بها .

وفى مجال البريد والاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة التى تنقل الرسائل "من الباب إلى الباب "فى أقصر وقت ممكن .

ومن ثم فقد البريد الذى تسيره الدولة أهميته فى نظر الشركات ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها فى شئ اللهم إلا فى الإعلان والبيع بالبريد . وهو ما يهدده الآن "سوق الإنترنت ". أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها بطبيعتها أداة كوكبة . ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطى العالم فى مجموعه ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها . وهو ينجو حتى الآن من محاولات التنصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة . وارتبطت خصخصة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية telecomفى أوروبا بضرورة اندماجها فى شبكات الاتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم فى البريد الإليكترونى وشبكة إنترنت .

حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم ضمانا لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن . كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم فى أحوال كثيرة نتيجة لصلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة ويتنازل بمقتضاه المدعى عن دعواه . حتى فى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز للمتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى "صفقة deal "بين الطرفين كل إجراءات التقاضى . ومن الناحية النظرية يختلف القانون الفرنسى والقوانين التى تأثرت به (ومنها القانون المصرى) عن القوانين الأنجلوساكسونية من حيث أن الجريمة تعد عدوانا على المجتمع وليس على الضحية وحدها . وبالتالى يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها ، وإن كان واقع الأحوال عندنا التخلى عن "حق المجتمع "إذا تنازلت الضحية عن الخصومة .

وأخيرا ، وإن لم يكن أقل الأمور أهمية ، فقدت الدولة رمزا أساسيا لسيادتها هو خلق النقود . فأيام العملة المعدنية كان حق "سك العملة "بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولا تتنازل عنه لأى جهة . وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها فى إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار فى مقابل مقاسمته فى أرباح عملية الإصدار (وهو حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزى) وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل . وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها . وكان ارتفاع ذلك السعر دليلا على النجاح الاقتصادى لأنه يعنى أن الاقتصاد الوطنى قد حقق فائضا فى ميزان المدفوعات الدولية . وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسى لإنشاء صندوق النقد الدولى . أما الآن فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت ، فكل العملات اليوم عائمة ، بل إن الدولة تحرص أحيانا على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى انفلات أسواق الصرف العالمية وحجم المضاربات فيها وافتقاد أى دور انضباطى لبنك مركزى . ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو كما ذكرنا أعلاه التعامل ببطاقات الائتمان credit cardsالتى لا تخضع لإشراف أى جهة اللهم إلا حرص أصحاب الاسم التجارى على ضمان سلامة إصدارها من أى بنك فى أى بلد فى العالم . فهذه نقود (أى أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة . وبعبارة أخرى سقط حق خلق

النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوما بآليات السوق . وهى تزداد رواجا باطراد إذ أنها مقبولة فى كل الأقطار الهامة ومعظم الأقل أهمية وأيا كانت العملة التى حسب الدين بها ، فى النهاية يسدد حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك الذى أصدر له البطاقة . فهى نقود "كوكبية" بمعنى الكلمة .

٣ - **القيود على السياسات الاقتصادية الكلية :** ومن انعكاسات الكوكبة الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية macro-economic policies التى تراها صالحة للاقتصاد القومى إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعدية الجنسية التى تنتمى تاريخيا لها أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر . والاختلاف فى وجهات النظر وارد حين يفكر طرف فى مصلحة الاقتصاد القومى أولا فى حين يفكر الآخر فى اقتصاد العالم كله . وقد أوضحنا فيما سبق كيف لا تتقيد الشركات متعدية الجنسية بأى وطن أو جنسية فى تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق . ومازالت الصعاب تواجه الحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية ، أو تنشيط الاقتصاد القومى لامتصاص جزء من البطالة ، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة الذى يمكن أن يفرض بطء حركة الاستثمار والإنتاج ، أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلى ، وما زالت عقبة هامة فى طريق استكمال السوق الموحدة واعتماد كل أعضاء الاتحاد عملة أوروبية واحدة يصدرها بنك مركزى واحد . وعلى مستوى العالم كله استقر اللقاء الدورى لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا وكندا) ، إزاء واقع أن تلك الدول تضم المقار الأساسية لأربعمائة وثلاثين من الخمسمائة شركة الكبرى فى العالم . ولكنه ليس بحال " مجلس إدارة "الرأسمالية الكوكبية كما كتب البعض ، وإنما هو فى الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول فى المدى القصير.

ولم تجد الحكومات من سبيل لعلاج هذا العجز إلا الانتقاص من الخدمات المقدمة من هيئة التأمين الاجتماعى . وترتب على تخفيض الاعتمادات الحكومية تراجع مستوى الخدمة الصحية فى بريطانيا . وقررت الحكومة الفرنسية وضع سقف على قيمة الأدوية التى يصفها الأطباء للمرضى ، ومن يتجاوز منهم هذا الحد يدفع الفرق . ولما كان تأمين البطالة قاصرا على البطالة المؤقتة عندما يفقد العامل عمله ثم ينجح فى الحصول على عمل آخر فى حدود سنة واحدة ، فإن من يقع فى بطالة مستمرة (أى أكثر من سنة) يفقد حقه فى التأمين . وإذا كانت سنوات خدمته قليلة يكون معاشه غاية فى التواضع . وغنى عن الذكر أن الشبان الذين لم ينجحوا فى الحصول على عمل ليسوا مشتركين فى نظام التأمين الاجتماعى . وهكذا تصل أعداد كبيرة من المواطنين إلى وضع تهميش كامل marginalization أو استبعاد من المجتمع كما يقول الفرنسيون exclusion وليس فى الأفق ما يبشر بانتعاش اقتصادى يهبط بالبطالة إلى حدود مقبولة ، ولكن كل التوقعات تبين أن النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية سيكون متواضعا (بين ١٪ و ٣٪) وأنه سيكون نموا دون عمالة جديدة . فنحن إذا أمام بطالة بنيوية ناتجة عن التقدم التكنولوجى الكبير والمتسارع . فكل آلة جديدة تعنى استغناء عن عمال . وتنادى الأحزاب الاشتراكية بتخفيض ساعات العمل

الأسبوعى إلى ٣٢ أو ٣٥ ساعة فقط (أى أربعة أيام فى الأسبوع) . وهذا ما يمكن أن نسميه إعادة توزيع البطالة . والعقبة هنا هى أن أصحاب الأعمال يريدون تخفيض الأجور بنسبة تخفيض ساعات العمل وهذا ما يرفضه العمال .

ولهذا التهميش وخطر الوقوع فيه أثر مباشر فى ضعف الطلب على السلع الاستهلاكية وبصفة خاصة المعمرة . فالمهمشون لا يشترونها . وغير المهمشين يدفعهم القلق على مستقبل التأمين الاجتماعى إلى الادخار بأشكاله المختلفة ومنها التأمين الإضافى لدى شركات التأمين ، ومن ثم يؤجلون مشترواتهم لاسيما فى مجال تجديد السلع المعمرة (١٣) . ومن ناحية أخرى تؤدى هذه الأوضاع إلى السخط والتذمر والإضراب والتظاهر وانتشار الجريمة . وكانت تلك المخاطر تحمل الرأسمالية القومية إلى قبول إصلاحات اجتماعية لضمان سوق محلية موسرة واستقرار اجتماعى وسياسى . ولكن الرأسمالية الكوكبية لا تعنى بأحوال سوق معينة ، ولا حتى بسوق دولة المقر لأنها تنشط على أساس أن اليابسة كلها سوق لها . وماذا يعنيها فى تراجع الأسواق الداخلية فى غرب أوروبا إذا كان فى وسعها أن تغزو سوق روسيا أو الصين ، أو حتى الهند . وأحدث مثال على ذلك ما أعلن منذ أسابيع عن أن شركة ABBالتى سبقت الإشارة إليها قررت تخفيض نشاطها فى أوروبا وأمريكا (وبالتالى تسريح عشرة آلاف عامل) والتوسع فى آسيا .

ولا يلغى هذا كله بحال استدعاء الشركات متعدية الجنسية لدولة أو لعدة دول للتدخل مثلا فى إعداد الجات ١٩٩٤ فى الاتجاه الذى تريده تلك الشركات (مثل تغطية التجارة فى الخدمات ، وضمانات الاستثمار المباشر وحقوق الملكية الفكرية .. الخ) . وحين تتنافس بعض تلك الشركات إزاء صفقة معينة يستعين كل منها بحكومة أو أكثر . وكم من رئيس جمهورية أو رئيس وزراء يزور دولة أو دولا زيارات رسمية وفى حافظة أوراقه طلبات شركة أو شركات متعدية الجنسية بصدد صفقة أو صفقات تعقدها الدول التى يزورها . وهكذا تحول الحكام من رجال دولة statesmen إلى بياعين salesmenيسير فى ركبهم الرسمى عدد من رجال الأعمال . وعند اللزوم قد يتدخل عسكريا فى بعض مناطق العالم الثالث حلف عسكرى دفاعا عن مصالح الشركات متعدية الجنسية . ودون إسهاب فى هذا الشأن لابد من استيعاب أمرين :

الأول : أنه ليس بوسع أى دولة ، حتى ولو كان ناتجها المحلى الاجمالى أكثر من خمس الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله (الولايات المتحدة) ، أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها . ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقى فى أحيان كثيرة) أو "حرب تجارية "بين دولتين من الدول الصناعية لا يجوز أن نتوهم لحظة واحدة أن عملية الكوكبة ليست العملية السائدة التى تجرف فى طريقها الكثير مما يعوقها . وتلك طريق لا عودة فيها .

الثانى : أن السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى . وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها . لقد اعتمدت الرأسمالية القومية على الدولة التى كثيرا ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودى الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة سياسية كوكبية تحميها حتى من أخطائها ، ناهيك عن

مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال . وفى ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولى حاليا بقضية البيئة والتصدى المباشر للفقر وطرح قضية الفساد . بل إن تهديد أمن الرأسمالية الكوكبية يمكن أن يأتى من شعوب الدول التى نبعت منها الشركات متعدية الجنسية إذا استمر الركود الاقتصادى وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان ، وتفاقمت البطالة وتراجعت الأجور وانكمشت "دولة الرفاه ". وربما كانت هذه الاعتبارات وراء دعوة بعض الكتاب إلى تحلى المسئولين عن الشركات بصفات رجال الدولة . وهى بالطبع وراء ما حدث فى سياتل وواشنطون وبراغ . الخ .

٤ – **تخلى الدولة عن المرافق العامة** : المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود . ويسميها القانون فى مصر المرافق العامة أخذا بالتقليد الفرنسى services pub-lics. وهى فى أوروبا أصلا ملك للدولة ابتداء أو بالتأميم . ولما كانت الشركات تعمل فى الولايات المتحدة فى بعض أنشطة البنية الأساسية ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص وسميت "المنافع العامة public utilities " لتدخل السلطة السياسية فى أعمالها وعلى وجه الخصوص فى تحديد الأسعار . ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل فى نظر الاقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء . والجديد الآن هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله . ورأينا فى بريطانيا سجونا أنشأها القطاع الخاص بتشجيع من مارجريت تاتشر ... ! .

٥ – **تآكل نظم التأمين الاجتماعى** : انتشر فى أوروبا فى أعقاب تحريرها من النازية وتحت ضغط الجماهير التى قاومت الاحتلال الألمانى وقدمت مئات الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال . ولم تعترض "الرأسمالية القومية " على ذلك لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعنى إضافة كبيرة للسوق المحلية . وبالفعل ساعد هذا النظام بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداء ثم مسايرة لمعدلات التضخم على تعميم ما سمى آنذاك "أسلوب الحياة الأمريكى "والمقصود به مجتمع الاستهلاك الواسع . وخدم هذا المجتمع الرأسمالية بالذات فى مجال السلع المعمرة التى يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها فى المستعمرات السابقة . وكانت البداية التاريخية لذلك نشر "مشروع بيفريدج "فى بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها . وصاحب هذا التوجه حركة تأميم هامة فى المواقع الحاكمة للنشاط الاقتصادى : البنوك الكبرى ، شركات التأمين على الحياة، توليد وتوزيع الكهرباء .. الخ .

وقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد : عدم كفاية الموارد لتغطية كل النفقات . وساعد أمران على تفاقم هذا العجز . الأمر الأول هو الزيادة المتوالية فى العمر المتوقع عند الولادة (بين ٧٥ و ٨٠ سنة حاليا) وبالتالى وجود شريحة من السكان (نسبة من إجمالى السكان تتراوح بين ١١.٥٪ فى إيرلندا و ١٧.٥٪ فى السويد) تحصل على معاش وتحتاج إلى خدمات صحية كثيفة . وهذا ما

يفسر تركز معظم الزيادة فى تكاليف التأمين الاجتماعى فى مجال الصحة . والأمر الثانى هو ارتفاع نسبة البطالة لسنوات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب (تجاوز معدل البطالة ١٠٪ من قوة العمل فى فرنسا وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا ..) . وهذا ما يعنى النقص فى الموارد لأن العاطلين لا يسددون اشتراك التأمين

الهوامش

" *عولمة "توحى بأن البشرية كلها طرف فى الظاهرة وتستفيد منها وإن كان بدرجات متفاوتة . وهذا غير صحيح . كما أن كلمة عالم "وجمعها عالمون اسم أصيل وليس مصدراً من فعل ، ولا صلة له بفعل علم يعلم (أنظر الجوهرى : الصحاح) . أما التعبير الإنجليزى فهو مشتق من كلمة globeبمعنى الكرة الأرضية وهو أيضا فعل بمبنى "يكوّر "ومن ثم اشتق منه فعل آخر globalize
والاسم منه globalisation. أما العالم فإسمه world. وهناك فارق كبير بين الاقتصاد العالمى أو اقتصاد العالم world
economy وبين الاقتصاد الكوكبى global economyالذى يعنى الأطراف الفاعلة فى العملية محل البحث ، وكما سنرى فيما
بعد تعمل آليات الكوكبة على تهميش بل واستبعاد أقطار كثيرة . وربما رجع اختراع "عولمة "إلى تأثير الكلمة الشائعة فى فرنسا
mondialisationولكن أهل الاختصاص الفرنسيين أدخلوا فى اللغة الفرنسية تعبير globalisationاستناداً إلى globe فيها تعنى الكرة الأرضية . وأود أن أشير إلى واقع أننى قرأت "الكوكبية "فى مقال لكاتب تونسى قبل عدة سنوات وقد رجعت إلى المعاجم التراثية فوجدت فيها فعل كوكب بمعنى : وضع أحجارا بعضها فوق بعض دون شكل منتظم . كوّم التراب
وكوكب الحجارة . ثم وجدت "المعجم الوسيط "الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يذكر نفس الشئ . وفعلت ما فعل السلف فى بداية القرن العشرين حين نقلوا ثقف من صقل السيف إلى صقل العقل فولدت كلمة ثقافة .

**وعلى سبيل المثال نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة فى مصر فى الاقتراض من السوق المصرية بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات . وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الإنفتاح من أن التصريح للبنوك الأجنبية وسيلة أساسية فى جذب الاستثمارات من الخارج .

***High Technology

(1)بالإنجليــزية The Commission on global governance:"Our global Neighborhood" 1995.

(2)انظر أهم المراجع :

J.A. Schumpeter: History of Economic Analysis. Allen & Unwin, London 1952.

F. Braudel: Civilisation materielle, Economie et copitalism Xve-XVIII SiÇcles. Armand Collin, Paris 1979.
I . Wallerstein; Unthinking social Science, the Limits of Nineteenth Century Paradigms. B. Blackwell, 1991.
J.K. Galbraith: A History of Economics. The Past as the Present Polican Books, London 1989.

(3)تراجعت مكانة المدن التى كانت قد نشأت حول معسكرات الجاليات الرومان ولم يبق فى العصور الوسطى إلا القليل منها .أما المدن التى ازدهرت ابتداء من القرن السادس عشر فأصلها كانت قرى كبيرة تنعقد فيها الأسواق فى أيام معلومة وكانت تسمى bourgsومنها اشتقت "البورجوازية ."أى أعيان "هذه المدن وكانوا تجاراً . "

(4)
Villefranch فى فرنسا Freetownفى إنجلترا Freiburgفى ألمانيا .

(5)انظر بصفة خاصة Richard Grassby :
"The Business community of seventeenth century England" Cambridge University press 1995.

(6)انظر Werner Plum : Les Sciences de la nature et la technique : sur la voie de la revolution industrielle".
Fredrich Ebert Strifrung, Bonn, 1976.

(7)وقد وثق تلك الأوضاع "اللجان الملكية "المتعاقبة التى شكلها مجلس العموم لتقصى الحقائق .ويكفى أن نشير إلى أول حركة عمالية بريطانية منظمة Chartist Movementكانت فى ١٨٣٠ تطالب بألا يزيد يوم العمل عن ١٢ ساعة . !

(8)مع تحول صناعة الغزل والنسيج إلى الإنتاج الآلى اشتغلت بإنتاج المنسوجات القطنية ومن المعروف أن أوروبا لا تزرع القطن ولذا اعتمدت الصناعة الحديثة فى أوروبا على قطن المستعمرات :أمريكا الشمالية والهند وكذلك مصر .

(9)تأسس النظام البرلمانى فى بريطانيا على مبدأ "لا ضريبة دون تمثيل نيابى " no taxation without representation .وفى مرحلة الإعداد للتخلص من نابليون اتفق ممثلو البورجوازية مع المطالبة بعرش فرنسا على عودة الملكية لأسرة البوربون على شرطين :عدم الرجوع عن بيع أراضى الإقطاع والكنيسة للبورجوازية ، وكذلك عدم المساس بالقانون المدنى الذى أصدره نابليون ومحوره الملكية الفردية وحمايتها وتنظيم التعامل فيها بقواعد ثابتة . Code Napoleon

(10)انظر بصفة خاصة :
E. H. Chamberlain: The Theory of Monopolistic Competition" Harvard University Press, 1933.
Joan Robinson: The Economics of Imperfect Compition" Macmillan,London, 1933.

(11) انظر M. Baro: Globalisation : The Globalisation of Capital : Markets, Finantial Crisises and Capital Controls. Historical Per-

spective

(12) حين تبرع ت .تيرنر مؤسس CNN للأمم المتحدة بمليار دولار يخصص لتحسين أوضاع الأطفال الفقراء سأله مذيع على تلك الشبكة عما حفزه على هذا الكرم .وقد أجاب بأن ثروته قد زادت فى الشهور التسع الأولى من السنة بمقدار ثلاثة مليارات دون أن يفعل أى شئ ، فى حين ارتفعت قيمة أسهمه فى البورصة بهذا القدر فرأى أن يعطى منها شيئا لأشد الناس حاجة .

(13) قال رئيس وزراء فرنسا أثناء أزمة شركة "رينو" "إن دول الاتحاد الأوروبى تنتج سنويا ١٨ مليون سيارة وأنها تشترى فقط عشرة ملايين .فإذا دخلت المنافسة اليابانية والكورية بقوة فإن صناعة السيارات الأوروبية تواجه خطر الانهيار .

(14) Secularisation of Paradise.

(15) الشواش هى اللفظ المعتمد من مجمع اللغة العربية بالقاهرة وبين المختصين من أهل العلم وهو على أية حال أقرب إلى المعنى المقصود من لفظ "فوضى" الذى كان شائعا قبل نحت هذا المصطلح العربى .

(16) انظر النص الإنجليزى- RenÇ Thom: "Structural stability and Morphogenesis, An Outline of a General Theory of Models". 1975.

(17) المرجع :

Edward Yoxen: "The Gene Business", Harper & Row, New York 1983.

وانظر كذلك Sheldon Krimsiky: "Biotechnics and Society, The Rise of Industrial Genetics", Praeger, New York 1991.

(18) أنظر تفصيل ذلك فى كتاب " :دراسات فى الحركة التقدمية العربية" الصادر عن منتدى العالم الثالث فى إطار مشروع بحثى رعته جامعة الأمم المتحدة "المستقبلات العربية البديلة" وقد نشره مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٨٧ .

(19) ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى المثل الرائع الذى ضربته إيطاليا فى الحرب ضد الفساد والمافيا المتداخلة مع الأحزاب الحاكمة وأدت إلى تصفية شبه كاملة للحزب الديموقراطى المسيحى الذى حكم البلاد أكثر من أربعين عاماً بعد أن دخل عدد من أبرز قياداته السجن بأمر القضاء ، وكذلك الحزب الاشتراكى الذى فر رئيسه إلى تونس .وتم كل ذلك بإجراءات قانونية عادية وعلى يد قضاة نزيهين وهذا ما يثبت أنه من الممكن بالديموقراطية تصفية بنية الفساد الأساسية .

فى فن الرحلة عند الطهطاوى

مــواقف ورؤى فى« تخليص الابريز»

■ محمد دكروب *

لمئتى عام من ولادته

.وفى ذات يوم من العام ١٨٢٦، قبيل سفر البعثة العلمية الطلابية الشهيرة من القاهرة إلى باريس ، سأل التلميذ الشاب رفاعة الطهطاوى ، أستاذه الشيخ حسن العطار (وكان مولعاً بسماع عجائب الأخبار ،والاطلاع على غرائب الآثار) بماذا يشير عليه أن يتبعه فى هذه السفرة، فقال الأستاذ الشيخ لتلميذه الشاب:

-عليك «أن تنبه على ما يقع فى هذه السفرة ، وعلى ما تراه وما تصادفه من الأمور الغريبة والأشياء العجيبة ، وأن تقيده (فى كتاب) ليكون نافعاً فى كشف القناع ، عن محيا هذه البقاع التى يقال فيها عرائس الأقطار».(١)

وكان رفاعة الطهطاوى قد تتلمذ على الشيخ العطار فى الأزهر ، فأبدى نباهة وذكاء وقادا ، فآثره الشيخ على سائر زملائه ، وكان دائم التردد على بيت أستاذه، حيث «يشترك معه فى الإطلاع على الكتب الغربية التى لم تتداولها أيدى علماء الأزهر» (٢)..فقد كان الشيخ العطار متفتحا على معارف الدنيا ، مفتشا عن سبل تطور بلاده المصرية بالتفاعل مع حركات التطور والتمدن فى مختلف بلدان العالم، فصادف شغفا فى عقل الطهطاوى إلى العلم والمعرفة وحب التقدم والتطوير ، الخروج من قيود النقل والتقليد .وعندما قررت الحكومة المصرية ، فى عهد محمد على ، إيفاد بعثة علمية كبيرة إلى فرنسا فى طلب العلوم الحديثة للاسهام فى تطوير بناء الدولة ومؤسساتها وتقدم الوطن ، رأى الشيخ العطار أن يرشح تلميذه الطهطاوى لإمامة هذه البعثة ووعظها ، وهكذا كان، فسافر الطهطاوى إلى فرنسا فى العام نفسه (ضمن بعثة صار تعداد أفرادها ١١٤ طالباً) .وكان عمره ٢٥ عاماً.

---

* كاتب لبناني ، رئيس تحرير مجلة الطريق

كان رجل الدولة محمد على ، يخطط لبناء دولة حديثة ، متطورة وقوية .والدولة هذه تحتاج إلى مؤسسات فى مختلف مجالات العلوم والفنون والصناعات .وهذه المؤسسات تحتاج إلى كوادر علمية ثقافية تضخ المعرفة والعلوم فى شتى أنواع هذه المؤسسات .فعقد محمد على اتفاقاً مع فرنسا قلب أوروبا الناهضة.

فإذا كانت أهداف محمد على ، لبناء الدولة الحديثة ، واضحة لوعيه فهل كان فى وعى رفاعة الطهطاوى وضوح فى الهدف الذى يريد التوصل إليه عبر إمامته لهذه البعثة؟.

يمكننا القول أن الأهداف أمام رجل المعرفة ، رفاعة الطهطاوى ، بدأت ترتسم فى وعيه قبيل اختياره لإمامة البعثة ، وبعد اختياره .. ثم بالأخص ، خلال فترة تواجده فى مرسيليا ، وتعرفه تاليا على معالم باريس ،ومعالم التمدن والحضارة الجديدة ،ومؤسسات الدولة ، وصروح المعرفة.

فهو قد قرر-حتى وهو فى الباخرة ،ومع وصول الباخرة إلى مرسيليا -أن يتجاوز مهمة "الواعظ والإمام" وأن ينضم إلى الدراسة ضمن طلاب البعثة ، يختار علماً من بين العلوم المتاحة. وبدأ وهو فى مرسيليا ، بدراسة اللغة الفرنسية . ويبدو أنه اكتشف فى نفسه استعداداً لاستيعاب اللغات ، فاختار قسم الترجمة وقد وعى ضرورة أن تنقل كتب المعارف الحديثة ، العلمية والثقافية ،إلى العربية ،ليس كمجرد أدوات معرفية ، بل خصوصاً بهدف إيجاد أسس مكتبة لتدريس العلوم الحديثة عندما تعود البعثة إلى مصر ، ويدخل الطهطاوى فى تحقيق حلم إنشاء شبكة فى المدارس الحديثة ودور العلم ،ونواة الجامعة المصرية القادمة.

وهكذا، فإن حلم محمد على ببناء دولة حديثة ، واتخاذه التدابير العملية لتحقيق هذا الحلم ، قد تلاقى وتدامج مع حلم رجل المعرفة بأن يضع الأسس العلمية والمادية لتحقيق شبكة مؤسسات تعليمية لتوفير الكوادر الثقافية لعملية بناء هذه الدولة الحديثة نفسها .

فكانت الأهداف فى التحديث تتكشف لوعى الطهطاوى وتتوضح وتتنامى وتتعدد ،مع حركة تعرفه المتعددة المجالات على الحياة فى المجتمع الفرنسى ، فإذا هو يرنو إلى مختلف جوانب هذا المجتمع الجديد ، من منظور هذه الأهداف نفسها ، بحيث جاءت صياغة كتابه الجميل «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» ومن هذا المنظور ، سواء فى المشاهد التى يرسمها ،والجديد الذى ينجذب إليه ،والمواقف التى يعبر عنها ، والرؤى التى كانت تنتقل به من راهن ما يرى فى فرنسا ، إلى مستقبل ما يتخيله متحققا فى مصر ، أيام يتاح لمصر أن تأخذ فى أسس التمدن والمعارف ما يناسب تقدمها وتطورها.

ولم يكن هذا الأزهرى متحفظاً فى الدعوة إلى أخذ العلم والمعارف من كل مكان ، معتمداً الحديث القائل :«الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو فى أهل الشرك» .فكان يرى أن ثمرة هذا السفر ، فى البعثة ،و إلى بلاد الافرنج«تحصل بنشر هذه العلوم والفنون وبكثرة تداولها وترجمة كتبها .. فينبغى لأهل العلم حث جميع الناس على الاشتغال بالعلوم والفنون والصنائع النافعة » (٣).

وهو يورد ، بكثير من الافتخار والتأييد والتبنى ، قولا لافتاً قاله المسئول الفرنسى عن البعثة المصرية فى فرنسا ، مسيو جومار ، مخاطبا أعضاء البعثة متحدثا عن

المهمات التى تنتظرهم «أمامكم مناهل العرفان فاغترفوا منها بكلتا يديكم ..اقبسوا فى فرنسا نور العقل الذى رفع أوروبا على أجزاء الدنيا ، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التى ازدان بها عدة قرون فى الأزمان الماضية ، فمصر التى تنوبون عنها ستسترد بكم خواصها الأصلية ، وفرنسا التى تعلمكم وتهذبكم تفى ما عليها من الدين الذى للشرق على الغرب كله»(٤).

فلم يسدل الطهطاوى حجبا تعرقل وصول المعرفة بالعلوم والصنائع إليه ،وإلى سائر أعضاء البعثة ، محافظا ، فى الوقت نفسه ، على كون عقائد المسلمين تختلف ، فى الشرع ، عن عقائد هؤلاء الافرنج مفرقاً بين العلوم العقلية والصناعية وبين عقائد الدين ، فالبعثة إنما جاءت أصلا إلى فرنسا لقبس العلوم والفنون والصنائع وعوامل التمدن لا لتأخذ شرائع للدين ، فهى مكتفية بدينها مطمئنة إليه ،والحمد لله.

ويؤكد الطهطاوى ، فى مقدمة كتابه «تخليص الابريز .» على كونه قد« أنطقه بحث ديار الاسلام على البحث عن العلوم البرانية، والفنون والصنائع ، فإن كمال ذلك ببلاد الافرنج أمر ثابت شائع ،والحق أحق أن يتبع .ولعمر الله- يقول الطهطاوى- إننى مدة إقامتى بهذه البلاد فى حسرة على تمتعها بذلك وخلوّ ممالك الإسلام منه»(٥).

فكانت خطة الكتاب واضحة فى وعى الطهطاوى ، ارتباطاً بوضوح الأهداف ، فهو لا يلقى الضوء على مشهد أو حدث ، أو يفصل الحديث عن مؤسسة ما أو نظام أو تشريع ، إلا ليستخلص منه العبرة ،والقدوة ، والدلالة على عناصر التطور والتقدم ، أو «إبريز» التمدن فى بلاد الافرنج حيث «كمال ذلك أمر ثابت شائع».

لهذا، فهو يحرص جداً على القول بأن هذه السفرة ليست مقتصرة على ذكر السفر ووقائعه فقط ، بل هى مشتملة أيضا على ثمرته وغرضه (٦) .وفى رأينا أن هذا هو الأساس فى هذا الكتاب .وأنه كان ينظر إلى كل جديد فى ضوء الهدف الذى وعاه : إيقاظ ديار الإسلام ،ودفعها فى طريق التقدم.

فلنتأمل عبر أى منظور يرى الطهطاوى إلى المشاهد والأحداث والأنظمة والمؤسسات فى تلك الباريس ، «كرس مملكة الفرنسيس» قبل حوالى المئتى عام فى أيامنا:

❖ لابد من الإشارة ، بداية ، أن الطهطاوى وضع كتابه «تخليص الابريز»(١٨٤٣) وفى ذهنه أنه موجه ، بشكل خاص ، إلى عناوين رئيسية أربعة : فهو موجه ، أولا إلى الدولة المصرية ، وإلى رأس الدولة بالذات، محمد على ، فى ذلك الحين ، فعندما يشيد بالمؤسسات الدستورية والمؤسسات العلمية ودور الفنون ، يبدو واضحا أنه يوجه الكلام والتوصيفات إلى أهل الحكم فى مصر : هذا هو الطريق إلى النهضة ، هذه هى أسس النهوض والتطور وهذا هو الطريق إلى الدولة الحديثة ، فاسلكوا طريق التفكر والتدبر ونحن نشعر أن الكتاب موجه ، ثانيا ، إلى أستاذه الشيخ حسن العطار الذى مسح جبين تلميذه بنور المعرفة والتعرف ، والانفتاح على الحضارة والعلم الحديث ، والدعوة إلى الانتفاع بها ، دون أن يغادر بالضرورة قيم الدين وتعاليمه -وهو موجه ، ثالثا، إلى أساتذته الفرنسيين مبيناً مدى استيعابه لما رآه ودرسه وتفكر فيه ، ومشيداً بفضلهم عبر رؤيته التقيمية ، والنقدية أحيانا ، لمكانة المعارف والعلوم والفنون وشئون الدين والدنيا فى المجتمع الفرنسى -وموجه بالأساس إلى القراء ، ولو قليلين ، من مثقفى بلاده وزمانه ليقارنوا ويتعرفوا على عناصر فى التمدن الحديث.

❖ يحرص الطهطاوى على تبيان الفرق الأساسى بين مصطلحى «العلم والعلماء» فى

ديار الإسلام وديار الإفرنج فى ذلك الزمان ، حيث شاع فى بلادنا أن«العلماء» هم علماء الدين ، والعلم «هو المتصل بعلوم الدين» .فى حين أن العلم فى بلاد الافرنج هو شئ آخر تماما ، حيث العلماء الذين يكرمون فى تلك البلاد هم : «المشتغلون بجملة علوم شريفة ينتفع بها ويحتاج إليها فى الدولة والوطن، كعلم الطب والهندسة ، والرياضيات ،والفلكيات ،والطبيعيات ، والجغرافيا ، والتاريخ ، وعلوم الادارة والاقتصاد فى المصاريف ،والفنون العسكرية ،وكل ما كان له مدخل فى فن أو صناعة ، فإن أهله يجب إكرامهم من أهل الدولة والوطن».

وهو يشدد على تبيان هذا الفرق بشكل أكثر وضوحا وحسماً ودعوة إلى الاقتداء ،حيث يقول :«ولا تتوهم أن علماء الفرنسيس هم القسوس ، لأن القسوس هم علماء فى الدين فقط .. واما ما يطلق عليه اسم العلماء فهو من له معرفة فى العلوم العقلية... فاذا قيل فى فرنسا: هذا الانسان عالم ، لا يفهم منه أنه يعرف فى دينه ، بل انه يعرف علماً فى العلوم الأخرى ، وسيظهر للأفضل هؤلاء النصارى فى العلوم عمن عداهم ، وبذلك تعرف خلو بلادنا عن كثير منها».. ويلاحظ الطهطاوى أن هذا التراكم فى العلوم يؤدى إلى تقدم المجتمع وإلى استمرار التطور والتقدم والتنوع فى العلوم نفسها ، فيقول : «إن العلوم فى مدينة باريس تتقدم كل يوم ، فهى دائما فى الزيادة ، فإنه لا تمضى سنة إلا ويكشفون شيئا جديداً ، أو وسائط أو تكميلات»(٨).

❖ وفى هذا السياق يقدم الطهطاوى ، فى كتابه هذا ، تعريفات دقيقة ومكثفة بأنواع المؤسسات والجمعيات العلمية والأدبية والفنية وشتى الأكاديميات وأنواعها ، فى شكل يدل على مدى الجهد الذى بذله الطهطاوى فى جمع المادة والمعلومات ، وليس فى تعريفاته ولكن فى صياغة واضحة الاعجاب بما تعرف عليه ، معبرا عن الرغبة العميقة أن تستفيد الدولة المصرية ، من إيراد هذه الوقائع ، فى عملية بناء الدولة الحديثة.

❖ ويبدو أن الطهطاوى قد شغف بالمسرح (الذى يسميه سبلتاكل ، أو «تياترو» وأنواعه من : مسرح روائى إلى« الأوبرا» إلى «الباليه» إلى«الأبورا كوميك» وغيرها .وهو لا يكتفى أبداً بسرد أسماء وأنواع العروض ، بل يصوغ بدقة صفات كل نوع وبماذا يختلف بعضها عن البعض الآخر ، وبماذا تختلف جميعها عن الأشكال البسيطة لبعض العروض فى مصر ذلك الزمان .وهو يحرص على تأكيد القيمة البصرية المشهدية لهذه العروض، ويصفها بأن «أمرها غريب ، ولا يمكن معرفتها بوصفها ، بل لابد من رؤيتها بالعين»(٩).

❖ ويتحدث الطهطاوى عن الرقص حديث العارف بأنواعه وبالفروق الأساسية بين رقص هنا ورقص هناك ،وحديث الرائى لها لا السامع عنها فقط ، ويتجلى هذا خصوصا فى قوله : «ويتعلق بالرقص فى فرنسا كل الناس وكأنه نوع من العياقة والشلبنة ، لا فى الفسق ، فلذلك كان دائما غير خارج عن قوانين الحياء ، بخلاف الرقص فى أرض مصر فإنه من خصوصيات النساء لأنه لتهييج الشهوات ، وأما فى باريس فإنه نط مخصوص لا يشم منه رائحة العهر أبداً» (١٠) .ويشير إلى فن «الباليه» وكون الراقصين هم من الرجال والنساء ، وإنه «فن من فنون السبيكتامل».

❖ وكانت عين الطهطاوى ، فى هذا الكتاب ، ترى إلى تفاصيل ما هو عام (تياترات -ماريستانات- حمامات- مخازن ومرايا داخل المخازن- شوارع عريضة- حدائق واسعة

نضرة الجمال- دور الثقافة -أثاثات البيوت فى الداخل-الكبارى فوق نهر السين ،والضفاف المرصعة بالحجارة المصفوفة بترتيب دقيق -إلى طقوس الطعام وكيف يأكلون بالشوكة والسكين لا بالأيدى ، إلخ) .وهو يصف هذه المعالم كلها من حيث هى معالم حضارة وليست مجرد عادات وأشكال ،وهى مرتبطة بالمدينة الصناعية والمجتمع المنفتح . ويصف بدهشة -فى ذلك الزمان- ما صرنا نرى بعضه الآن فى طبائع الأمور .وفى إيراده الأوصاف والمعلومات والمشاهد ،كان واضحا أنه يتطلع -دائما- بوعى عميق وبشكل عفوى معاً ، إلى مصر المستقبل وكيف يحب هو أن يراها ،كما باريس.

ولابد فى الملاحظة أن الطهطاوى ،وفى خلال إبرازه عناصر التقدم فى مختلف المجالات الصناعية والعمرانية ،كان يشير إلى واقع هامشية الطقوس الدينية فى حياة الناس هناك ، وندرة المتدينين ، وإقبال الناس على تعمير الدنيا وانشغالهم فى حركة تطوير معالم التقدم، فى هذا العالم(١١).

❖ وقليلا ما كان الطهطاوى يتحدث عن أحداث وقعت له ، أو طرائق حدثت معه ، ويتجنب سرد الواقعات التى لا تفضى إلى دلالة ، ويركز فصوله على ما هو معرفى ، تعرفى ، بأكثر مما هو حدثى.

❖❖❖

ولكن أسلوبه اختلف تماما عندما وصل إلى الحديث عن الثورة الشعبية الاجتماعية التى شهد هو فصولا منها فى شوارع باريس عام ١٨٣٠ (وإذا كان قد سمى الثورة بلفظة «فتنة» ، فهو بهذا يقصد المعنى الإيجابى لهذه الكلمة الذى يعنى الثورة واقعيا .ولعل هذا يعود إلى أن لفظ الثورة لم يكن فى التداول الكتابى والاصطلاحى عربيا ،فى ذلك الزمان) .ولعل الصفحات التى يصف فيها حادثات هذه الثورة هى من أكثر فصول الكتاب حيوية ،وتعاطفا ، وقيمة فنية مشهدياً.

ومما له دلالته العميقة : أن الطهطاوى حرص أن يسرد أحداث هذه الثورة ، يوما فيوماً .. يسرد تفاصيل الأحداث وكيف تصاعدت حتى تم استيلاء الرعية على مؤسسات المملكة ، والسبب أن الملك شارل العاشر خالف القوانين المنصوص عليها فى الدستور ، وسار فى سياسة القمع وإلغاء الحريات والإتيان بوزراء فاسدين والتسبب بتفشى البطالة.

وواضح جداً تعاطف الطهطاوى مع قوى الثورة والرغبة ، وحرصه على إيراد الحديث القائل: «من سل سيف الجور سل عليه سيف الغلبة وركبه الهم» .وتفضيله جانب الحرية والحكم الجمهورى أو حكم الملكية الدستورية المقيدة بالقوانين بحيث لا يكون الملك ولا الحاكم مطلق اليدين يتصرف بالمملكة والرعية والأحكام كما يشاء.

وواضح أين يقف الطهطاوى ، من خلال وصفه لانقسام المجتمع الفرنسى إلى ملكيين وحريين .«فالملكيين أكثرهم من القساوسة وأتباعهم وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية» .و«فى الفرقة الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية ، ولا حاجة إلى ملك» .وهذا الكلام ، وإن كان يتخذ شكل التوصيف ، فهو يدل على جرأة كبرى من مثقف عضو فى بعثة حكومية فى زمن حكم فردى مطلق .. ويتابع الطهطاوى توصيفه الجرئ بالقول : « ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم ،وهذا هو حكم الجمهورية»(١٢).

وسوف يتحدث الطهطاوى لاحقا(فى «مناهج الألباب»١٨٦٩) عن القوة المحكومة ، فيقول : «إن هذه القوة لابد أن تكون محرزة لكمال الحرية ، متمتعة بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان فى معاشه ووجود كسبه وتحصيل سعادته» (الخاتمة .الفصل الأول) فحصول الشعب على كمال الحرية لا يكتمل ، إذن ، إلا بالتمتع بالمنافع العمومية فيما يحتاج إليه الإنسان فى معاشه إلخ ..ألا نرى فى هذا القول ، وهو إشارة إلى نوع من العدالة الاجتماعية قولا سابقا لعصره بزمان طويل؟.

وإذا أمعنا النظر فى كتابات الطهطاوى اللاحقة وفى نشاطه التنويرى العملى التثقيفى التعليمى ، لنشر العلم وتوسيع مدى نشر المعرفة ، وإسهامه الأساسى فى إقامة العديد من مؤسسات الدولة الحديثة.. فسوف نرى : أن هذا المفكر الثورى فى زمانه ، لا يزال ، وبالكثير من المعانى ، مفكراً ثوريا فى زماننا.

الهوامش:

١- راجع : رفاعة الطهطاوى : «تخليص الابريز فى تلخيص باريز» (١٨٣٤× ،الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق : محمد عمارة ، ج.١ ص١٠.

٢- على مبارك: الخطوط الجديدة ، ج ١٢ ص٥٣ (نقلا عن الأعمال الكاملة للطهطاوى ، ج ١ ص٢٣).

٣- الطهطاوى : «تخليص الابريز» ،الأعمال الكاملة ، ج ص١٨.

٤- الطهطاوى : نقلا عن مقدمة الأعمال الكاملة ، دراسة محمد عمارة ، الجزء الأول ، ص١٥ .

٥- الطهطاوى: «مقدمة تخليص الابريز..» الأعمال الكاملة ، ج٢ ص١١.

٦- المصدر نفسه ، ج .ص١١.

٧- الطهطاوى : «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» الخاتمة ، الفصل الثانى ، نقلا عن الأعمال الكاملة ، ج١ص٢٢٨.

٨-الطهطاوى: «تخليص الابريز» الأعمال الكاملة ج٢ ص١٦١.

٩- المصدر نفسه ، راجع الصفحات ٥٨ و١١٩ ، ضمن فصل «فى منتزهات مدينة باريس» .

١٠- المصدر نفسه ، ص١٢٢.

١١- المصدر نفسه ،الصفحات ١٥٥-١٥٧.

١٢- المصدر نفسه ص٢٠١.

مراجع أخرى

❖محمد عمارة :مقدمة الأعمال الكاملة لرافع رفاعة الطهطاوى ،المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ١٩٧٣ .

❖رشدى صالح: رفاعة رافع الطهطاوى ، دار القدس ، بيروت ١٩٧٨.

❖ حسنى فوزى النجار : «رفاعة الطهطاوى» سلسلة أعلام العرب رقم ٥٢ ،القاهرة.

❖ بهاء طاهر: أبناء رفاعة /الثقافة والحرية سلسلة «كتاب الهلال» ، أكتوبر ١٩٩٣ ،القاهرة.

فى تلوث المياه المصرية وآثاره
دراسة فى التلوث الضرورى

د.على نويجى

مقدمة :

فى السنوات الأخيرة أحس العالم المتقدم أن هناك تغيرات غير ملائمة قد ألمت بالبيئة التى يعيش فيها الإنسان ، وأجريت بحوث كثيرة حول آثار تغير البيئة وتلوثها ، فأصدرت الأمم المتحدة قرارها (٢٢٨/٤٤ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩) بعقد مؤتمر الأمم العالمى فى يونيو ١٩٩٢ حول البيئة . واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى أغسطس ١٩٩٠ فى نيروبى لاقتراح ما يجب أن تحتويه تقارير الدول المشتركة فى المؤتمر وحددت موعدا أقصاه يوليو ١٩٩١ لوصول التقارير . ولما تأخر وصول التقارير مدت المهلة إلى منتصف نوفمبر من نفس العام.

وكعادة الادارة المصرية فى المبادرة إلى اللحاق بركب التقدم شاركت مصر فى المؤتمر وأسرعت بإنشاء كيان لرعاية البيئة أطلقت عليه(هيئة شئون البيئة) واختارت له رئيسا يعتبر من أنشط رجال الادارة المصرية وهو د. عاطف عبيد قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. وأرسلت مصر تقريرها فى سبتمبر ١٩٩١ فى ٢٦٧ صفحة كتب مقدمة التقرير د. عاطف عبيد فجاء آية فى حسن البيان وتماسك العبارات وبلاغة الأسلوب ، وتضمن التقرير كل ما يمكن أن يظهر مصر بصورة براقة أمام العالم ، فذكر التقرير أن مصر بها العديد من الجمعيات غير الحكومية ساهمت فى صياغة التقرير وفى النهاية طالب التقرير بمعونات مالية دولية لتنظيم تعليم المحافظة على البيئة.

ولا تثريب على د.عاطف عبيد أو على جهاز شئون بيئته فيما ذكر عن رعاية البيئة فى مصر فالحكومة دائما تصر على إبراز الوجه الحضارى لمصر ،كما أن الحكومة المصرية قد أصبحت مدمنة على تلك المعونات ، وفيما بعد أنتقل ذلك الادمان إلى مؤسسات المجتمع الأخرى المتعددة ،حتى يخيل للإنسان أن تلك المؤسسات ما أنشئت إلا لطلب تلك المعونات.

ومن المعروف أن المؤتمر سوف يتكون من ثلاثة مستويات :مستوى الحكومات ، ومستوى الجمعيات الأهلية غير الحكومية ومستوى رجال الأعمال . وقد لاحظ بعض القوم أن وفد مصر قد اقتصر على ممثلى الحكومة ، وخلا من ممثلى الهيئات غير الحكومية ورجال الأعمال.

ورجع وفد مصر وقد حمل بمختلف الآراء عن التلوث فى دول العالم المختلفة وما لبثنا ألا قليلا حتى ازدحمت الساحة المصرية بالجمعيات غير الحكومية للمحافظة على البيئة ، وامتلأت الصحف ببحوث عن البيئة وصدرت مؤلفات عنها وعقدت ندوات حضرها متدربون لتعلم رعاية البيئة ، ورفعت تقارير إلى المؤسسات الدولية عن ذلك النشاط المثمر والمستمر.

وكان يمكن أن يثمر ذلك أثرا فى مصر لو أن القوم نظروا حولهم لبحث شئون البيئة المصرية وما يخصها من تلوث .غير أننا لاحظنا ولاحظ الكثيرون أن رعاية البيئة المصرية من قبل هؤلاء اقتصرت على استعارة قيم بيئية من الخارج، فالتقليد أسهل كثيرا من البحث والتنقيب ،كما أن ذلك سوف يكون مفهوما لدى الممولين الأجانب وسوف يكون مردوده جيدا ومثمراً ،، وحينما توجه القوم إلى ما يوجد فى مصر كانت ملاحظات عابرة عن الحريق الذى يسبق الجيل الثانى من قصب السكر وحرائق التخلص من بقايا المحاصيل لزراعة محصول جديد نحن فى حاجة إليه .كما لفت نظر القوم مداخن مصانع الطوب والأسمنت ، وما حدث السحابة السوداء التى سببت الذعر لسكان القاهرة ببعيد.

كل أنواع التلوث هذه موجودة ، وتلفت أنظار المصريين كما تلفت أنظار الأجانب الذين نحرص على إقناعهم بما نقوم به من مهام ،وهذه الجهود مشكورة ولا تثريب عليها ،غير أن القوم من باب الاستسهال والإرضاء ازوروا عن المجتمع المصرى ولم يروا حقيقة التلوث الذى يمكن رؤيته ومعرفته لو أننا دققنا النظر فى كثير من شئون الوطن ومنها الانتاج الزراعى.

لقد غضضنا النظر عن التلوث الأعظم فى مصر والذى لا يوجد له نظير فى العالم وهو التلوث الناجم عن استخدام المخصبات الصناعية فى الزراعة. أن مصر تستخدم سنويا نحو ٧٠٠ كم من المخصبات الصناعية للفدان الواحد من الزمام المزروع بينما يبلغ فى أكثر بلدان العالم استخداما وهى بعض بلدان شرق آسيا ١١١ كجم بينما المستوى العالمى لا يزيد على ٣٨ كجم للفدان . وهذه المخصبات يستمر قسم منها فى الأرض ويمتص النبات البعض لينتقل إلينا عبر الطعام والماء الذى نشربه .وقد تأثر المصريون بالتلوث الناجسم عن تلك الناجم عن تلك المخصبات على مستوى الفرد حين سبب الكثير من الأمراض التى سوف نعرض لها فيما بعد ،كما أنه بعد عشر سنوات سوف يكون نصيب الفدان سبعة

أطنان من المخصبات مما سوف يكون له أثر تراكمي ينتج جيلا من المصريين ضعفاء ومعتلين كما سوف يكون سببا في اختلال الموروثات الجينية وسوف يكون هذا مدار حديثنا التالي.

حينما نتحدث عن تلوث المياه المصرية وأثاره فأننا نعني المياه التي نستخدمها باستثناء مياه الشواطئ المصرية ،وليس معنى هذا أن مياه الشواطئ بريئة من هذا التلوث وبعيدة عنه ، ولكن الآن لنا حديث آخر.

سوف نتحدث عن المياه التي يستخدمها المصريون في حياتهم العادية ،مياه الشرب والأكل ومياه الاستخدام المدني وري الزراعة والنقل عبر المجاري الصالحة للسفن كما نعني كذلك مياه الصرف الزراعي والصحي والصناعي.

وحينما نتحدث عن التلوث فإننا نعني به ذلك التلوث الناجم عن وجود الإنسان وعن نشاطه ، فمجرد وجود الإنسان له آثار ملوثة ،كما أن لنشاطاته المتعددة في كل مناحي الحياة من مدنية وزراعية وصناعية آثار ملوثة.

وحينما نتحدث عن آثار ذلك التلوث فإننا نشير إلى التغيرات التي يحدثها ذلك التلوث في الإنسان المصري سواء أكان ذلك التأثر مباشرا من المياه الملوثة أو كان ذلك التأثر عبر الحيوان الذي يعايشه بعض الأناس أو عبر النبات والحيوان الذي يستهلكه الجميع.

وكيما يكون الحديث واضحا فإنه يحسن أن نشير إلى بعض صفات ذلك الإنسان الذي نقصده والتي يمكن أن تكون الأكثر عرضة للتلوث وتأثرا به وأن نتطرق إلى بعض ملامح مجتمعة الذي يعيش فيه ويتأثر بما يجري عليه، ومن المناسب أن يكون ذلك هو بداية الحديث.

بعض صفات الإنسان المصري:

ومن الأسف إننا سوف نستعير بعض الملامح البيولوجية ذات الصلة بالتلوث من بعض المتوسطات الشائعة في كتب الطب عن الإنسان في بعض البلدان الأوروبية لأن متوسطات الإنسان المصري ليست معروفة ولم يعتن عالم أو جهة بحثية بمحاولة التعرف عليها أو الاحاطة بها.

يحتوي جسم الإنسان على ماء يقدر بنحو ٦٥٪ إلى ٧٥٪ من وزنه ، ويزعم علماء الطب أن القسم الأكبر من هذا الماء(٥٥٪) موجود داخل الخلايا نفسها ، بينما القسم الآخر فإنه يتجول حولها كما يؤكدون أن الأعضاء الحيوية تحتوي على نسبة أكبر من الماء(الكبد ٦٨٪ والكلى٨٠٪ والمخ١٠٪).

ومصدر الماء في الجسم يتكون من مواد الطعام(٨٠٠-١٠٠٠سم٣) والماء المكون من أكسدة الطعام يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ سم٣، والماء الذي يتعاطاه الإنسان يوميا ويتراوح بين لتر ولترين من الماء ،كما أن الماء الخارج من الجسم يتراوح بين لترين إلى ٥ر٣ لتر يوميا ،ما بين عرق محسوس وغير محسوس وبخار ماء يخرج مع التنفس وماء يخرج مع نفايات الامعاء ، وبول تفرزه الكلى ويبلغ حجم هذا الأخيرأي البول لتر ولترين.

وكميات المياه التي يتعاطاها المصري على اختلاف مصادرها تتجول في الجسم وتختلط بعضها وتتبادل مع بعضها البعض بما فيها من المواد الغذائية

فيها والعالقة بها. كما أنها تخرج من الجسم عن طريق كافة مخارجه من الكلى إلى الرئتين والامعاء والجلد ولبن الرضاعة عند النساء ودموع الفرح والحزن حاملة معها كثيرا من بقايا التمثيل الغذائى الضارة بالجسم ،غير أن أهم عضو فى هذا الصدد هى الكلى . ومن الشائع بين الأطباء أن الكلى تستقبل يوميا نحو(١٨٠٠ لتر) من الدم لتنقيتها مما بها من سموم ومواد ضارة ، أى أن دم الإنسان (نحو ٦ لترات) يمر نحو(٣٠٠ مرة) بالكلى يوميا لذلك الغرض. يتراوح حجم البول بين لتر ولترين يوميا.

وهذا معناه أن الإنسان هو نظام مائى يتخلله الماء داخلا خارجا محكما صلته بالبيئة ، وإذا حدث ودخلت إلى الجسم مواد ضارة، وهذا يحدث فى غالب الأمر فإن الجسم يحاول التخلص منها أحيانا بادخالها فى مركب كيماوى غير ضار وفى أغلب الأحيان بالكلى وقد يكون ذلك بعد أن تكون قد سببت أضراراً ببعض أعضاء الجسم أو وظائفها.

هذا عن الإنسان المصرى من حيث هو نظام مائى.

فماذا عن المجتمع ..؟

سوف نعرض فقط لأحد خصائص المجتمع المصرى المعاصر وأكثرها تأثيرا فى التلوث وتأثرا به وهى الكثافة السكانية ونعنى بها عدد السكان فى الكيلو متر المربع من المساحة المأهولة والتى تقدر بنحو ٣٥٤٠٠ كيلو متر مربع.

عن الكثافة السكانية وتجمعاتها:

يبلغ عدد المصريين اليوم نحو ٦٨ مليونا من البشر ، يعيشون على مساحة لا تزيد عن ٣ر٥٪ من مساحة مصر أى ٣٥٤٠٠ كم٢. وقد تطورت الكثافة السكانية خلال الربع الأخير من القرن العشرين على النحو التالى :

السنة	الكثافة السكانية
١٩٧٦ (تعداد)	٠ر ١٠٥٥
١٩٨٦(تعداد)	٠ر ١٣٠٠

د. داود مرقص: السكان والتنمية فى مصر ص: ٩٩ –عن عبد الرحيم عمران ص٤٦ باعتبار المساحة المأهولة ٣٥٤٠٠ كم٢.

السنة	الكثافة السكانية
١٩٩٦ (تقدير)	١٥ر١٧٢٢
٢٠٠١ (تقدير)	٢٥ ر١٩٣٠
٢٠١٧(تقدير)	٢٥ر٢٥٩٠

ويحدثنا الأستاذ د. إبراهيم العيسوى (انفجار سكانى أم أزمة تنمية ١٩٨٥) أن الأرقام السابقة لا تظهر مدى التكدس السكانى فى بعض المدن والمناطق والأحياء . ويؤيده فى هذا مؤخرا الجهاز المركزى للتعبئة فى تقديره للكثافة التفاضلية المتوقعة فى بعض مناطق الجمهورية عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠١ فى كتابه عام ١٩٩٥:

المحافظة	الكثافةالسكانية فى الكيلومتر المربع	
القاهرة	٣٢٩٥٥	٣٥٦٨٦
الجيزة	٥٠٠٦	٥٩١٥
بورسعيد	٧٨١٢	٩١٨٦
المنوفية	١٧٩٨	٢٠٠٢
الغربية	١٧٩٩	١٩٨٣
سوهاج	١٩٣١	٢١٣٦
أسيوط	١٧٧٩	١٩٨٦

مزيد من التكدس السكانى:

ويبلغ معدل النمو السكانى نحو ٣ر٢ ٪ سنويا وبالرغم من النجاح الجزئى لتحديد النسل سواء بفعل ما تقدمه الدولة من مساعدات أو بفعل اقتناع المصريين بجدوى تجديد النسل فإن الخصوبة لا تزال مرتفعة ، ولم تنخفض بالقدر الذى كان يأمله المخططون فقد هبطت بما يعادل ٨ر١ طفل لتصل إلى ٥ر٣ طفل للمرأة وهو هبوط لا يؤدى إلى هبوط كبير فى معدل زيادة السكان وقد أشار د. محمد السيد غلاب إلى هذا (..إذ هبطت الخصوبة الكلية من ١ر٧ إلى ٥ر٣ طفل بين عامى ١٩٦٠ و١٩٨٠) وذلك طبقا للمسح القومى للخصوبة الذى أجرى عام ١٩٨٠.

وتحدثنا د. نادية فرج فى الفصل الذى حررته فى كتاب السكان والتنمية فى مصر ١٩٩٤ ص: ٦٤ أنه(..على المعدلات من هذا الانخفاض النسبى فى معدلات الخصوبة الاجمالية إلا أن تلك المعدلات ما زالت مرتفعة، وبالتالى سيستمر معدل النمو السكانى السريع لمدة طويلة قادمة).

وقد أشارت بيانات الأمم المتحدة السكانية عام ١٩٩٥ إلى أن معدل التضاعف وصل إلى ٣١ سنة . وينتظر أن يبلغ السكان ٧ر٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٠ وعام ٢٠٢٥ سوف يبلغ ٩ر٩٧ مليون نسمة . ولا شك أن ذلك سوف يؤدى إلى زديادة أخرى فى الكثافة السكانية إذا استمرت المساحة المأهولة على ما هى عليه..

فأين يقيم هؤلاء القوم:

ويعيش هؤلاء القوم فى تجمعات متنوعة تتكون من ٢١٣ مدينة كبيرة و٤٢١٥ قرية كبيرة و٢١ ألف قرية صغيرة تابعة، كلها تقع على النيل وفروعه وشبكة الرى. وتغطى شبكة الصرف الصحى ٦٧ مدينة فقط ، أى ٣٢٪ من المدن المصرية ويقال أن هناك ١٤٦ مدينة كبرى ينتظر أن تقاوم فيها شبكة للصرف الصحى ، أما عدد القرى المتصلة بشبكة الصرف الصحى فلا تعدو ١٧٠ قرية أى بنسبة ٤٪ وهناك ٤٠٤٥ قرية محرومة من الصرف الصحى بالاضافة إلى التوابع البالغ عددها ٢١ ألفا .

وهكذا لابد أن نرى أنه كلما زادت الكثافة السكانية كلما زاد العبء على المرافق وزاد التلوث الناجم عن إتساع التجمعات السكانية.

ولا نستطيع أن نغادر حالة الكصريين فى تجمعاتهم هذه دون أن نشير إلى زيادة التباين بين عدد السكان ومساحة الزمام المزروع والمساحة المحصولية والموارد المائية . ذلك أن زيادة السكان بنسبة أعلى من زيادة الموارد الزراعية الأرضية والمائية قد أدت وسوف تؤدى إلى زيادة الضغط للتكثيف الزراعى مع ما يستلزمه من زيادة فى المخصبات الصناعية لتعويض العناصر المستنزفة فى التربة ومبيدات الحشرات الابادة والآفات والحشائش المتزايدة بزيادة تعاقب الاجيال .كما أن ندرة المياه سوف تؤدى إلى إعادة استخدام مياه الرى . وسوف نشير إلى ذلك على النحو التالى

التباين بين زيادة السكان والموارد الزراعية على مدى القرن العشرين

السنة	السكان بالمليون نسمة	الزمام المنزرع بالمليون فدان	المساحة المحصولية بالمليون فدان	درجة التكثيف
١٨٩٧	٩ر٧١٧	٤ر٩٤٣	٦,٧٤٢	١,٣٦
١٩١٧	١١ر١٩٠	٥ر٢٤٧	٧,٦٣٣	١,٤٢
١٩٣٧	١٥ر ٩٢١	٥ر ٣١٢	٨,٤٧٤	١,٥٩
١٩٤٧	١٨ر٩٦٧	٥ر٧٦١	٩,٠٥٢	١,٥٨
١٩٦٠	٢٦ر٠٨٥	٥ر٩٠٠	١٠,٢٨٩	١,٧٤
١٩٧٠	٣٣ر٢٠٠	٦ر٠٠٠	١٠,٨٥٥	١,٨٠
١٩٨٦	٥٠ر٠٠٠	٧ر٠٠٠٠	١٢,٨٦٧	١,٨٣
١٩٩٣	٥٦ر٤٣٤	٧ر٤٠٠	١٣,٠٠٠	١,٧٦
١٩٩٩	٦٣ر٨٦٨	٧ر٧٠٠	١٣,٥٠٠	١,٧٥
٢٠٠١	٦٥ر٠٠٠	٨ر٧٠٠	١٤,٠٠٠	١,٦١

وقد حاول المصريون خلال القرن الماضى ملاحقة الزيادة السكانية بزيادة الزمام لمزروع باستصلاح الأراضى وزيادة التكثيف الزراعى أى زيادة المساحة المحصولية باستخدام مكثف للمخصبات الصناعية ومبيدات الحشرات والحشائش حتى وصلنا إلى أعلى معدل فى العالم رغم ما يمثله ذلك من أخطار.

هذا عن أرض المصريين الزراعية فماذا عن الموارد المائية؟.

ويروى البيان التالى مسار الموارد المائية على مدار سنوات القرن العشرين :

السنة	السكان بالمليون نسمة	نصيب الفرد من مياه النيل
١٨٩٧	٩٫٧١٧	٥٠٨٤
١٩٠٧	١١٫١٩٠	٤٤١٤
١٩١٧	١٢٫٨١٧	٣٨٥٤
١٩٣٧	١٥٫٩٢١	٣٤٨٤
١٩٤٧	١٨٫ ٩٦٧	٢٦٠٤
١٩٦٠	٢٦٫ ٠٨٥	١٨٩٣
١٩٧٠	٣٣٫٢٠٠	١٧١٣
١٩٨٦	٥٠٫٠٠٠٠	١١٣٨
١٩٩٣	٥٦٫٤٣٤	١٠١٦
١٩٩٩	٦٣٫٨٦٨	٨٩٠

وقد حاول المصريون طوال سنوات هذا القرن اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى لمواجهة النقص الحاد فى المياه المتاحة وفى سبيل ذلك تنازلوا عن مواصفات المياه العذبة المتجددة التى تعودوا عليها ،واستخدموا مياه الصرف رغم ما فى ذلك من مخاطر.

وسوف نرى إلى أى حد تتلوث أنواع المياه المصرية : مياه النيل والرى ، مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والصناعى والمياه الجوفية.

مياه النيل والرى:

تحدث التقرير رقم (٧) الذى تضمنه مشروع الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية واستخداماتها الذى جرى الاتفاق عليه بين وزارة الرى المصرية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى الذى بدأ تنفيذه فى أكتوبر عام ١٩٧٧ تحدث عن نوعية المياه بشبكة الرى فزعم أنها ما زالت فى حدود المواصفات المقبولة طبقا للتحاليل التى أجريت .غير أن التقرير توقع حدوث تغيرات فى نوعية المياه نتيجة لما يجرى من التوسعات الصناعية والبلدية ، وأوصى التقرير بتعاون كافة الجهات المعنية لمع مزيد من المعلومات عن الشبكة فيما يختص بالعمليات الطبيعية والكيمائية والبيولوجية التى تجرى فى مياهها.

وقد صدق ما توقعه التقرير إذا ما لبث نوعية المياه أن تدهورت بوتيرة سريعة. فقد جاء فى دراسة أجريت عام ١٩٩٣ قام بها فريق من الدارسين بتكليف من المجلس القومى للخدمات بالمجالس القومية المتخصصة أن ٧٢ مصرفا تصرف فى النيل من أسوان إلى القاهرة وأنها تلقى سنويا نحو ٢٫٥ مليار متر مكعب من مياه مختلطة للصرف الزراعى والصناعى والصحى دون معالجة ، غير أربعة مصارف تصرف فى فرع رشيد وثلاثة مصارف فى فرع دمياط .وتحتوى هذه المياه على أملاح الفوسفات والنترات الناجمة عن استخدام المخصبات الصناعية وبقايا مبيدات الحشرات والحشائش كما تتلقى هذه المصارف مياه الصرف الصناعى : فيصرف مصنع سماد ميكا فى مصرف خور السيل الذى يحمل مياه الصرف الصحى والزراعى إلى النيل شمال أسوان

وتصرف كل مصانع السكر فى الوادى(كوم إمبو وأرمنت وقوص ودشنا ونجع حمادى) كما يلقى مصنع الألومنيوم فى نجع حمادى بمخلفاته فى النيل وكذلك مصانع الكوكاكولا والصابون وزيت الطعام بسوهاج وقرب القاهرة تلقى مصانع الحديد والصلب صرفها فى النيل مباشرة ويتلقى فرع رشيد مخلفات مصانع كفر الزيات للصابون والزيت . هذا غير الصرف الصحى والمدنى للمراكب العائمة فى النيل ومنها ٣٠٠ مركب سياحى .ومن المفيد أن نعرف أن وزارة الرى قد أعدت بضع مراسى على شواطئ النيل كى ترسو فيها السفن وخاصة السياحية لتصرف فيها ،غير أن هذه السفن لم تجد من يجبرها على ذلك وخاصة أن شرطة المسطحات المائية لا تستطيع ملاحقة القوم.

وخلاصة القول أن مياه الصرف الزراعى والصناعى والصحى فى الوجه القبلى ويبلغ مقدارها ٥ر٢ مليار متر مكعب تلقى فى النيل مباشرة دون معالجة ، ولم تستطع وزارة البيئة أن تفعل شيئا سوى منح الشركات وغيرها مهلة بعد أخرى لإجراء معالجة هى غير قادرة عليها فضلا عن كونها غير راغبة فيها.

ورغم مرور أكثر من ثمان سنوات على هذه الدراسة فإن الأمر بقى على ما كان عليه رغم استحداث وزارة للبيئة خلال هذه المدة.

أما فى الوجه البحرى ،فإن ما ذكرناه من قبل من أن المدن والقرى قد أنشئت على ضفاف شبكة الرى وأن صرفها يجرى فى هذه الشبكة أو عبر القسم السطحى من المياه الجوفية وهو على صلة مباشرة بالترع والمصارف يكفى لتوضيح الصورة . غير أنه يبقى أن نتذكر أننا كلما انحدرنا مع النيل من الجنوب إلى الشمال كلما زاد ما تحمله المياه من مواد ملوثة . هذه المياه هى التى نروى منها الزروع ونسقى الحيوان ونستخدمها للشرب وللأغراض المدنية الأخرى.

وهناك دراسة ميدانية أشارت لها دراسة (المياه والأراضى الزراعية فى مصر) من اصدارات مصر ٢٠٢٠ قام بها الأستاذ محمد بسيونى عن تلوث مياه الترع الفرعية عن بعض ترع محافظة القليوبية قدمت للمؤتمر العلمى الدولى الخامس كلية الهندسة جامعة الأزهر ١٩٩٧ : وجاء فى الدراسة (٠٠٠ وقد تجاوزت معظم دلائل التلوث الحدود المسموح بها بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٨٢ ووصلت قيم هذه الدلائل إلى أعلى تقدير لها فى نهايات الترع وفى فترات البطالة وتجاوزت قيم تركيز أيون الهايدروجين (**PH**) وهو مقياس الحموضة أيضا حدود القانون ،كما وصل تركيز الأوكسجين الذائب إلى أقل من المسموح به فى القانون ، ووصلت قيم الأوكسجين الممتص إلى أعلى من حدود القانون وفى هذا دلالة على وجود المواد العضوية كنتيجة لمخلفات الصرف الصحى غير المعالجة وهذا يؤثر على نمو الاحياء المائية والاسماك.

المياه الجوفية:

والمياه الجوفية هى أحد امكانيات مصر المائية ، وتمثل مخزونا نلجأ إليه كى نستكمل احتياجاتنا المائية ، لذلك فإن المحافظة عليها يجب أن تكون فى نفس مستوى المحافظة على سلامة المياه السطحية .غير أن الواقع بمختلف عن هذا تماما ففى دراسة أجراها معهد بحوث المياه الجوفية وعرضت فى ندوة المائدة المستديرة (٥ أكتوبر ١٩٩١) لبحث تخطيط وتطوير المياه الجوفية أثبتت الدراسة تلوث المياه الجوفية من

جراء الاستخدامات المدنية والزراعية .وقد اتضح أن هذا التلوث قد غير نوعية المياه بحيث أصبحت غير صالحة للاستخدام دون معالجة مكلفة. وقد أخذت عينات الدراسة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو (١٩٨٩) وأجريت التحليلات فى معامل المركز القومى للبحوث ومعامل وزارة الصحة ومعامل مركز بحوث المياه . وكانت العينات مأخوذة من مناطق بلبيس وشبين القناطر وامبابة وبنى سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورية بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير. (مجلة علوم المياه عدد أكتوبر)

مياه الشرب:

عن شبكة مياه الشرب:

رغم أن شبكة مياه الشرب النقى تصل إلى أغلب بقاع مصر ألا قليلا ، فهناك شكوك دائمة تدور حول كفاءة هذه الشبكة . وتحدثنا مجلة العصور (عدد ٤٠١١ فى ٢٤ أغسطس ٢٠٠١) عن تقرير للمركز القومى للبحوث الطبية أن أغلب شبكات مياه الشرب متآكلة وتتعرض للكسر مما أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحى إليها .

وقد أشارت دراسة (المياه والأراضى الزراعية فى مصر اصدارات مصر ٢٠٢٠) إلى تلك المشكلة وأرجعت ذلك إلى نقص الصيانة لشبكة مياه الشرب القديمة فقد أكتفت الهيئة القومية لمياه الشرب بالصيانة العلاجية ولم تعر انتباها للصيانة الوقائية فاقتصرت الصيانة على عمليات الطوارئ باستبدال المواسير التى تتفجر أو التى تزداد الشكوى من نوعية مياهها ،كما أشارت إلى عدم وجود بيانات فعلية عن الشبكة على المستوى القومى أو المحلى.

عن مواصفات مياه الشرب:

أما عن مواصفات مياه الشرب هذه فقد ظلت مصر تتبع المواصفات التى قررتها منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٩٥ ،مع أن المنظمة قد غيرت تلك المواصفات عام ١٩٨٤ ثم عدلتها مرة أخرى عام ١٩٩٣ .وفى عام ١٩٩٥ غيرت مصر مواصفات المياه لتماثل مواصفات الهيئة الصحية العالمية باصدار القرار الوزارى رقم ٨ فى ١١ مارس عام ١٩٩٥ بالمواصفات الجديدة وهى تطابق مواصفات الهيئة الصحية العالمية إلا فى بعض المواد ، حيث لم تحدد المواصفات المصرية الحد الأعلى من النترات مع أنها من أهم ملوثات المياه فى مصر.

(راجع النجعاوى ص: ٥٤ ومحمد مدحت مصطفى– اقتصاديات الموارد المائية ص٣٤١)

مياه الصرف الصناعى

فى دراسة لمعهد التخطيط القومى عن الآثار البيئية للتنمية الزراعية (نوفمبر ١٩٩٣ أن إجمالى أحمال التلوث الناجمة عن الصرف الصناعى تبلغ ٢٢٧٥ طنا فى اليوم . أشار أ. د. محمد مدحت مصطفى أستاذ زراعة المنوفية (٢٠٠٠) إلى أن تلك الأحمال تبلغ يوميا : ٦٥٨ طنا مواد كيمائية و١١٥١ طنا مواد صلبة ذائبة و٢٩٦ طنا مواد عالقة و١٦٨ طن شحوم وزيوت ٢ طن معادن ثقيلة.

وحتى اليوم لم نستطع الفصل بين شبكة مياه الصرف الصناعى عن شبكات الصرف الاخرى أو المعالجة رغم صدور القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ والقوانين اللاحقة له.

مياه الصرف الزراعى :

اضطر المصريون إلى استخدام مياه الصرف الزراعى لسد فجوة الاحتياجات المائية التى سبق ذكرها . وتقول وزارة الموارد المائية والرى أنها تحرص على مراقبة مواصفات مياه الصرف وذلك عبر اقامة ٩٠ نقطة على المصارف ومحطات الصرف وذلك لدراسة مياه الصرف.

وتقول مصادر وزارة الرى أن ملوحة مياه الصرف عموما تجعلها صالحة للاستخدام فى الرى بعد خلطها بمياه نهر النيل بنسبة١ :١.

وتبلغ كمية مياة الصرف الزراعى المستخدمة حاليا فى الرى ٣٠٦٦ مليون متر مكعب ، وتخطط الوزارة لزيادتها إلى ٦٩٠٠ مليون مترا مكعبا بزيادة المستخدم منها فى الوجه البحرى والفيوم، وتمثل الأرقام التالية الزيادة فى مياه الصرف التى سوف تستخدم فى مختلف المناطق بالمتر المكعب.

منطقة شرق الدلتا ٢٠٠٠ مليون

منطقة وسط الدلتا ٣٩٥ مليون

منطقة غرب الدلتا ١٠٥٠ مليون

الفيوم: ٣٩٠ مليون

اجمالى : ٣٨٥٣ مليون

غير أن المخطط القومى للمياه **WATER MASTER PLAN** يقدرما يمكن استخدامه من مياه الصرف الزراعى ٤ر٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، وهذا أقل من تقدير وزارة الرى الذى يصل بها إلى ٦٩٠٠ مليون مترا مكعبا.

وفيما يختص بخواص المياه ،فقد لاحظت مصادر معهد بحوث الصرف أن ملوحة مياه الصرف ما فتئت تزيد من متوسط ٨٥١ جزءا فى المليون عام ١٩٨٤ إلى ١٢٥٣ جزءا فى المليون عام ١٩٩٠ . وكان أكثرها ملوحة مياه صرف وسط الدلتا (١٥٨٧) جزءا فى المليون، بينما كان أقلها ملوحة شرق الدلتا حيث سجل ١٠٩٤ جزءا فى المليون عام ١٩٩٠ ، بينما كان متوسط ملوحة مياه ٧٤١صرف غرب الدلتا وسطا حيث سجل ١١٤٢ جزءا فى المليون . وليس هناك تفسير لهذا التدهور فى نوعية مياه الصرف بين عامى ١٩٨٤ و١٩٩٠ إلا تصاعد استخدام المخصبات الصناعية وخاصة أن مشروعات ترشيد الرى لم تقطع من المراحل ما يجعل مياه الصرف أقل كمية وأكثر تركيزاً.

متوسط الملوحة فى المناطق المختلفة بين سنتى ١٩٨٤ و١٩٩٠

	عام ١٩٨٤	١٩٩٠
وسط الدلتا	٧٨٢	١٥٨٧
شرق الدلتا	٨٣٣	١٠٩٤
غرب الدلتا	٩٥٥	١١٤٢

د. حسن عامر/ معهد بحوث الصرف يناير ١٩٩٢(مشروع إعادة استخدام مياه الصرف للرى)

ومن المعروف أن متوسط ملوحة مياه النيل تبلغ ٢٥٠ جزءا فى المليون .

وبالنسبة لإجمالى مياه الصرف، فإن هناك كميات قليلة تتصف بملوحة مقبولة وهناك مقادير أخرى كبيرة تزيد ملوحتها كثيرا وذلك على النحو التالى:

أقل من ١٠٠٠ جزء فى المليون ١١٣٣ مليون متر مكعب

١٠٠٠–١٥٠٠ جزء فى المليون ٢١٨٠ مليون متر مكعب

١٥٠٠–٢٠٠٠ جزء فى المليون ٣٧٧٣ مليون متر مكعب

٢٠٠٠ –٣٠٠٠ جزء فى المليون ٧٠٢ مليون متر مكعب

أكبر من ٣٠٠٠ جزء فى المليون ٥٣٣٦ مليون متر مكعب

إجمالى مياه الصرف حسب أرقام ١٩٩٠ ـــ ١٣١٢٤ مليون مترا مكعبا

يناير ١٩٩٢ د. محمد حسن عامر مدير معهد بحوث الصرف

وخطط وزارة الرى لاستخدام مياه الصرف تغطى خمسة مناطق:

(١) مشروع ترعة السلام:

يتضمن استصلاح ٥٨٥ ألف فدان فى سهل الحسينية بمنطقة شرق الدلتا وفى سيناء بالشريط الساحلى بين رمانة والعريش ويشمل سهل الطينة . وتروى هذه المساحة من ترعة السلام التى يبلغ تصرفها ٤٤٥٠ مليون مترا مكعبا فى العام تأخذ مياهها من مياه الصرف الزراعى من مصارف حادوس والسرو وفارسكور فى حدود ٢٣٤٠ مليون متر مكعب ومن النيل فى حدود ٢١١٠ م٣ سنويا.

(٢) مشروع وسط الدلتا:

يتضمن استصلاح ١٣٤ ألف فدان فى مناطق حفير شهاب الدين والخاشعة والبرلس والكوم وأم دنجل . وتستخدم مياه محطات صرف حفير شهاب الدين والحامول ومصرف نمرة ٧ و٨ و١٠ و١١ . وتتراوح الملوحة بين ٦٥٠ جزء فى المليون فى محطة صرف الحامول و١٦٠٠ جزءا فى المليون فى محطات صرف حفير شهاب الدين ونمرة ٧ وتبلغ كمية المياه المطلوبة ١٤٧٠ مليون متر مكعب ومياه الصرف التى سوف تستخدم تصل إلى ٧٣٥ مليون مترا مكعبا تخلط بمياه النيل بنسبة ١: ١.

(٣) منطقة غرب الدلتا:

وتبلغ المساحة التى سوف تستصلح ٣٦ ألف فدان، منها ٢٠ ألف فدان لمنطقة برسيق و١٦ ألف فدان بالبوصيلى . وتتطلب ٣٩٦ مليون مترا مكعبا من المياه وتأخذ مياه الصرف الزراعى من محطة حلق الجمل بمصرف أدكو ومحطة البوصيلى على مصرف الطرد. وتتراوح الملوحة بين ٩٥٠ و١٨٠٠ جزء فى المليون وسوف تستخدم من هذه المياه ١٦٣ مليون مترا مكعبا من إجمالى مياه صرف مقدارها ١٢٠٠ مليون متر مكعب وسيجرى الخلط بنسبة ١ :١ .

(٤) مصرف العموم:

وقد نشأت الحاجة إلى استخدام مياه مصرف العموم بعد التوسع فى حركة استصلاح الأراضى الطموحة فى مناطق النوبارية وغرب النوبارية والساحل

الشمالى الغربى .وتقدر المساحة التى يمكن استصلاحها بنحو ٦٠٠ ألف فدان، علاوة على امتداد آخر للاستصلاح على الساحل الشمالى الغربى مستقبلا.

ويعتمد مشروع مصرف العموم على استخدام مياه محطات صرف أبو حمص والشريشرة وتروجة وحارس والدشودى ومريوط ثم أخيرا محطة طلمبات المكس.

وقد تبين أن مياه محطات المكس والقلعة ومريوط وحارس لا تصلح للرى إذ أن ملوحتها لا تقل عن ١٠٠٠٠ جزءا فى المليون خلال العام .كما تبين أن مياه محطة تروجة ذات ملوحة زائدة خلال شهور نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير . وتقرر الاكتفاء بمياه محطة الشريشرة وأبو حمص خلال هذه الشهور.

وقد تقرر استخدام ٩٩٦ مليون متر مكعب سنويا تتراوح ملوحتها بين ١٨٧٦ جزء فى المليون فى شهر أكتوبر و٢٥٤٥ جزء فى المليون فى شهر فبراير . وهذا يتطلب دوام مراقبة المياه على مدار العام وفى كل القطاعات.

(٥) منطقة الفيوم :

يبدو أن الاتجاه إلى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى رى أراضى الفيوم يرجع إلى صعوبة زيادة مقننها من مياه النيل لأن ذلك يتطلب توسيع وتعميق جسور بحر يوسف فى مسافة ١١٠ كم ، وأفرع حسن واصف والنزلة والبنات وقارون ووهبى وابشواى وبحر الغرق مع تعديل المنشآت الصناعية المقامة عليها . غير أن هذا يتكلف كثيرا . لذلك خططت وزارة الرى لإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى فى رى أراضى الفيوم ، وذلك فى خمسة مواقع ، ويصل تصرف مياه الرى المستخدمة فى الزراعة إلى إلى ١٠ متر مكعب / ثانية أى نحو ٣١٥ مليون متر مكعب سنويا .

وهكذا تبلغ كمية مياه الصرف الزراعى المقرر استخدامها حتى عام ٢٠٠٠ نحو ٤ر٤ مليار مترا مكعبا . ومن المعروف أن هذه المياه سوف تخلط بمياه عذبة نيلية بنسبة ١:١ . كما أنه من المعروف أن هذه المياه سوف تستخدم دون أى معالجة ، وأنما سوف تخلط بمياه النيل بنسبة ١:١.

ومورد مياه الصرف المخصصة للخلط بمياه النيل هى المصارف الكبرى التى تصرف فيها أيضا مياه الصرف الصحى وتحمل مياه الصرف الزراعى قسما كبيرا من المخصبات الصناعية والمبيدات . ومن الجدير بالذكر أن مصر تعتبر من أكبر البلاد استهلاكا للأسمدة الصناعية ، فهى تستهلك سنويا أكثر من ٦ ملايين طن أى أن فدان الزمام يتلقى أكثر من ٧٠٠ كجم من تلك الأسمدة سنويا . وكى نتبين فداحة الأمر نشير إلى ما نشره البنك الدولى فى ١٤ فبراير ٢٠٠١ فى دراسة عن الأرض فى العالم اتضح منها أن معدلات استهلاك دول العالم من الأسمدة الصناعية يجرى على الوجه التالى :

المنطقة	كجم لكل هكتار	كجم للفدان
شرق آسيا	٢٦٥	٣ر١١١
أوروبا	٤ر١٥٨	٥ر٦٦
أمريكا الشمالية	٨ر١٠١	٨ر٤٢
جنوب آسيا	٨ر٨٨	٦ر٣٦
جنوب شرق آسيا	٨ر٨٢	٣٦

أمريكا الجنوبية	٦٢ر١	٢٦
غرب آسيا وشمال افريقيا	٦١ر١	٢٥ر٧
الاتحاد السوفيتى سابقا	٢٠ر٨	٨ر٧
أفريقيا جنوب الصحراء	١١ر٦	٥ر٠
المتوسط العالمى	٨٩ر٧	٣٧ر٧

وهذا يوضح فداحة التلوث بالمخصبات الصناعية فى مصر وهو تلوث ضرورى لأنه تلوث لابد منه للحصول على المحاصيل الزراعية اللازمة لغذاء عدد متزايد من السكان.

وتحتوى المخصبات الصناعية على كيماويات ضارة بالجسم البشرى ولها تأثير على الموات.

ويحسن هنا أن نشير إلى إعلان بعض المسئولين عن انخفاض استخدام مبيدات الحشرات الزراعية ومبيدات الحشائش من ٣٤ ألف طن إلى أربعة آلاف طن . ولانملك فى مواجهة هذه الأرقام الرسمية إلا إلى الاحتكام للمشاهدة اليومية أو القيام بدراسات ميدانية ، أو حتى باستطلاع الرأى بين الفلاحين المصريين.

وتظن الحكومة أن عدم توزيع المبيدات بواسطة الحكومة سوف يجعل المبيدات زقل تداولا . غير أن استيراد تلك المواد أصبح حرا بعد تحرير مستلزمات الزراعة وقد ضاعف القطاع التجارى استيراده لتلك المبيدات وضاعف الفلاحون من استخدامه بعد أن تخلت الحكومة عن مباشرة توزيعها وذلك للتغلب على الأجيال المتلاحقة من آفات الزراعة الناجمة عن التكثيف المحصولى.

وقد فاجأتنا الحكومة فى الملحق رقم (١) عن انجازاتها خلال السنة المالية ١٩٩٢/١٩٩١ بأن الحكومة بسبيل حصر المواد الكيماوية والأسمدة والمبيدات التى توقف استخدامها فى الدول المتقدمة لتأثيرها الضار على الصحة ووضع نظام للسيطرة على دخولها إلى مصر.

ولاشك أن المستقبل سيحمل لنا أخبارا أخرى غير سارة فقد بشرتنا د. شادى عبد الجواد مدير معهد بحوث الصرف (... أن استراتيجية السياسية المائية حتى عام ٢٠١٧ تقضى بتدوير مياه الصرف الزراعى من مرتين إلى ثلاث مرات ..) وذلك فى تصريحها للمجلة الزراعية عدد أكتوبر ٢٠٠١ ، ويحذر من ذلك د. كمال سليمان أستاذ الرى والصرف بهندسة القاهرة الآن مصر لايتوفر لديها التقنية لإعادة استخدام مياه الصرف أكثر من مرة.

محاذير فى استخدام مياه الصرف الزراعى :

وإذاتوسعنا فى استخدام مياة الصرف الزراعى فى الري فأن علينا أن نراقب التربة باستمرار ونجرى عليها تحليلات نصف سنوية ٠ كما يجب علينا أن نراقب مراحل الانبات والنمو والنضج للمحاصيل الزراعية. وذلك من أجل وقاية التربة والنبات وبالتالى الانسان من أثار الملوحة والتلوث ٠ كما يجب علينا أجراء

غسيل للتربة كلما ثبت تغير غير موات فيها • وهذة عمليات تتطلب الدقة في قياس التلوث الملحى والدقة فى توقيت الغسيل وأجراءاته حتى لانغسل العناصر الغذائية من الأرض • كما تتطلب ألى جانب ذلك نمو فى بلد يلجأ ألى التمويل الأجنبى فيما صغر وجل من الأمور • كما يتطلب دقة لا تتوفر لادارة تفتقد الحد الأدنى من الدراية •

المياة الجوفية:

ولايقتصر التلوث على مياة النيل والشرب والصرف الزراعى• فقد سبق أن علمنا بتلوث المياة الجوفية : وقد أثبتت التحليلات لعينات ماخوذة من مناطق بلبيس وشبين القناطر وأمبابة وبنى سويف وأبو رواش والجبل الأصفر والمنصورية بالجيزة ومنطقة البستان بمديرية التحرير أنها ملوثة• مجلة علوم المياه عدد أكتوبر ١٩٩١

تلوث البحيرات المصرية:

بقيت كلمات عن البحيرات المصرية . وقد كانت البحيرات ما عدا بحيرة قارون تعتمد على توازن بين مياة النيل التى كانت تصل اليها وبين مياه البحر المتوسط ، وقد انتهى ذلك التوازن بألقاء مياه الصرف الزراعى والصحى فيها ، ومع انتهاء ذلك التوازن انتهى دور هذه البحيرات ، فقد زادت الملوحة والملوثات وانخفض الأنتاج ألى أقل من الربع وما ينتج من أسماك يعانى من تلوث مصدره مياه الصرف الصحى والزراعى .

حول القوانين :

فى عام ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٦٣ وقد أوجب أحكام القانون ضرورة معالجة المخلفات السائلة من المنشآت الصناعية التى يتم صرفها على شبكة الصرف الصحى وبعد سنوات ثبت عدم جدواه فصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ .

وأخيرا صدر القانون رقم ٤ فى ٢٧ فبراير ١٩٩٤ ، وهو شامل لكل عناصر التلوث .

وصدرت اللائحة التنفيذية له بعد نحو سنة يقرر رئيس مجلس الوزراء بالقرار رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٩٥ فى ١٨ فبراير ١٩٩٥ وقد أعطى القانون مهلة قدرها ثلاث سنوات من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية كى توفق المؤسسات أوضاعها ، أى أن المهلة بلغت ٤ سنوات ومع ذلك فإنه للآن لم توفق المؤسسات أوضاعها ، وكانت محاولة تطبيق سببا فى أخراج وزيرة البيئة من الوزارة الاخيرة .

ويحدثنا د. أحمد فؤاد النجماوى بعبارة ساخرة فى كتابة القيم (تكنولوجيا معالجة الماء والصرف الصحى –٢٠٠٠) (...وبمقارنة هذا القانون بالقوانين الدولية الأخرى ، نجد أن القانون المصرى أكثر تشددا فى أحكامه إذا قورن مثلا بالقانون المماثل فى المملكة المتحدة).

العناصر الملوثة:

رأينا أن مصر تقيم على شبكة الرى ، وأن مياه الصرف الزراعى البالغة نحو ١٣ مليار متر مكعب يستخدم منها نحو ٣٠٠٠ مليون متر مكعب فى الرى ، على أنه يجب أن نضع فى الاعتبار أن مياه الصرف الزراعى التى لا تستخدم فى الرى تتصل بشبكة الرى عن طريق المياه الجوفية السطحية فلا توجد طبقة عازلة بينهما

وتتحرك العناصر الذائبة فى مياه الصرف الزراعى إلى شبكة الرى.

وعلمنا أن الصرف الصحى لمصر كلها يلقى فى شبكة الرى أو شبكة الصرف التى لا يعزل بينهما عازل .وتقدر مياه ذلك الصرف الصحى بنحو ٤ مليارات متر مكعب سنويا، كما يبلغ حجم مياه الصرف الصناعى نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

فما الذى تحتوى عليه هذه المياه:

والعناصر التى تحتوى عليها هذه المياه هى من بقايا المخصبات الصناعية التى لم تمتصها جذور النبات وبقيت فى التربة ومن ثم مياه الصرف الزراعى أو عبر المياه السطحية إلى شبكة الرى. وهى أيضا من مبيدات الحشائش والحشرات التى استخدمت .كما تحتوى هذه المياه على ما يوجد فى مياه الصرف الصناعى والصحى هى مجموعة من العناصر والمركبات الكيماوية من المفروض ألا يتعرض لها الإنسان مثل النحاس والزنك والزئبق والرصاص والحديد والنيكل والصوديوم والبوتاسيوم والكادميوم والفوسفات والنترات والنايتريت ومبيدات مثل أمبير وريلدان وكوراكرون وكتدو ولارنين وغيرها من المبيدات المتداولة.

كما تمثل المياه الملوثة بيئة صالحة لنمو الميكروبات والفطريات المسببة للأمراض وأهمها الأميبا والسلمونيلا المسببة لأمراض التايفويد والباراتايفويد وهى الأمراض التى أطلقت عليها وزارة الصحة لقب أمراض الصيف تخفيفا لوقعها على المواطنين.

آثار تلوث المياه:

فى معنى التلوث

وبعد هذا العرض للمصرى : بعض داخلياته البيولوجية وبعض أحواله المجتمعية يحسن بنا أن نتطرق إلى ما نطلق عليه تلوث المياه المصرية.

إننا بصدد اختلاط أحد موارد الحياة الأساسية وهى الماء بعناصر فاسدة ومفسدة تخل بالشروط الأساسية اللازمة للجسم كى يقوم بالوظائف الحيوية لاستمرار حياة الأفراد ،كما تخل بالتوازن الوراثى فى عملية انتقال الصفات الوراثية اللازمة لبقاء الأمة المصرية . وهذا الاخلال على المستويين :المستوى الوظيفى الفردى ، والمستوى الوراثى ينتج عنه أثرين على درجة كبيرة من الخطورة . ففى حياة الافراد سوف يتدهور أداء أعضاء الجسم لوظائفه الحيوية فيصبح الأفراد ضعفاء فى مواجهة المرض وغير قادرين على أداء ما يمكن أن يكون ضروريا لهم وللمجتمع .أما اختلال التوازن الوراثى فإنه سوف ينقل إلى الأجيال القادمة عناصر وراثية غير مواتية للحياة فى عالم الأقوياء.

وهذا معناه إننا قد نصبح فنجد أنفسنا وقد أصبحنا أناسا من الدرجة الثانية. لقد عرضنا أن المصريين البالغ عددهم نحو ٦٥ مليونا من البشر يقيمون فى مدنهم وقراهم التى سبق ذكرها والتى تقع على شبكة الرى المصرية التى تبلغ أطوالها ٥٠ ألف كيلو متر ، وعلمنا أن هذه التجمعات قلما تمتعت بصرف صحى

، ولذلك فأنها تدفع بصرفها الصحى إلى شبكة الرى التى تقيم عليها وإلى القسم السطحى من المياه الجوفية وهذا بدوره على صلة وثيقة بشبكة الرى وبشبكة الصرف . وهذا يعنى أن كل مخلفات الانسان المصرى وحيواناته ونشاطاته الزراعية والصناعية تختلط بمياه شبكة الرى وتحمل إليها ماتحويه من مواد كيماوية ومن ميكروبات وطفيليات.

وهنا يجب الانتباه إلى أن الماء هو الحامل الرئيسى للمادة الملوثة ، وأن هذا الماء هو الذى يوصل لنا هذه المادة . ومادام الأمر كذلك فأن درجة تعرضنا للملوث هى التى تحدد تأثرنا به.

ويتعاطى المصرى نحو ٢٫٩ لتر من الماء يوميا فى طعامه وشرابه . فاذا كان هذا القدر يحتوى على درجة من التلوث ، فأن على الكلى أن تتعامل مع هذا التلوث بالإضافة إلى ناتج التمثيل الغذائى الذى سبقت الإشارة إليه فى مواصفات المصرى ، لذلك فأنها قد تنوء بهذا الحمل الثقيل . وفى نفس الوقت فأن الكبد يقوم بدمج بعض الكيماويات الضارة مع بعضها أو مع عناصر أخرى تخلقها كى تصبح أقل ضررا وكى تتمكن الكلى من افرازها مع البول . وهكذا يضاف عبء التلوث إلى عبء المواد الضارة الناجمة عن التمثيل الغذائى . فلا غرو إذا أصبحنا فى مصر نواجه بحالات متزايدة من القصور الكلوى والكبدى التى تتطور سريعا إلى حالات من الفشل الكلوى والكبدى . ولعل كثرة هذه الحالات ملحوظة عند المصريين هذه الأيام ، ويدعم هذه الملاحظات مانشرته مؤخرا مجلة المصور (عدد ٤٠١١ الصادر فى ٢٤ أغسطس عام ٢٠٠١) عن وزارة الصحة عن انتشار أمراض الالتهاب الكبدى الوبائى والفشل الكلوى . فاذا عن لأحد الاحتجاج بأن مياه الشرب النقية قد امتدت الى أغلب المناطق فآن تقريرا للمركز القومى للبحوث الطبية فى نفس العدد من المجلة يشير إلى أن أغلب شبكات مياه الشرب متآكلة وتتعرض للكسر مما أدى إلى تسرب مياه الصرف الصحى إليها ، وهى أحوال مشهودة سبق الإشارة اليها عند الحديث عن شبكة مياه الشرب .

ولايقتصر الأمر على أمراض الكلى والكبد ، فجميع أعضاء الجسم تتضرر من التلوث ، فمن ذلك نخاع العظام التى قد تصاب بقدر من التلف يجعلها غير قادرة على صناعة عناصر الدم . وهناك وهن العضلات الذى يؤدى إلى عدم القدرة على القيام بالعمل على وجه مرضى . وتؤدى بعض الملوثات الى جعل الجسم غير قادر على الاستفادة من الطعام . وبعض المركبات مثل الفوسفات والنترات تؤدى إلى الاقلال من احساس الانسان بالزمان والمكان وضمور الإحساس بالموجودات.

ومعنى ذلك أن الانسان يتعرض بالتلوث إلى حالة من عدم الكفاءة فى القيام بالعمل.

غير أن أخطر مافى الأمر هو عدم احساس المجتمع بأن أخطر أنواع التلوث هو ذلك التلوث الضرورى الذى نضطر إليه اضطرارا وندفع إليه دفعا لاحيلة لنا في ظل الأوضاع الراهنة ، وهو الناجم عن زيادة استخدام المخصبات الصناعية والاضطرار إلى استخدام مياه الصرف والاندفاع دون تبصر إلى إعادة استخدامها أكثر من مرة.

أنه تلوث أصابنا بأضرار بالغة ففى الماضى القريب ويهدد الحاضر ويحيط مستقبل الأمة بالشكوك.

فى سبتمبر ٢٠٠٠ عقدت كلية العلوم بجامعة القاهرة مؤتمر (الحد من مخاطر البيئة) حضره وزراء الكهرباء والبيئة والتعليم العالى والبحث العلمى والانتاج الحربى ورؤساء وأساتذة الجامعات ، كما شارك فيه الخبراء من ١٥ دولة عربية و١٩ دولة أجنبية ، ولم يحضر وزيرا الرى والزراعة . وصدرت التوصيات وليس بها مايشير إلى التلوث الضرورى وهو الناجم عن المخصبات الصناعية والمبيدات .

ومن دواعى الأسى والأسف أن بعض كبار العلماء يرون أن استخدام الأسمدة الصناعية فى مصر لايزال دون المستوى دون دراسة جادة توضح دعواهم.

دعوة إلى الصفوة :

ومن الأضرار بل الكوارث الناجمة عن عدم احساس المجتمع وتقديره لآثار ذلك التلوث الضرورى أن يقفز المسئولون من قادة الرأى العام وإدارة المجتمع إلى اقتراح الحلول السهلة التى يقترحها العالم الخارجى لمعالجة مشكلات لانعانى منها دون التعمق فى دراسة المسألة دراسة متأنية ومتعمقة ينشغل بها علماء مصر فى العلوم والطب والهندسة والأحياء والزراعة والرى والنفس والاجتماع.

إن تبنى وجهة نظر أوروبية فى مسألة التلوث تشى بأن المجتمع لم تتخلق بعد له قيادة علمية واعية ورصينة ، وأن المجتمع لايتمتع بادارة لها قدرة على التمعن فى الواقع والتقيد به . وهذا معناه أن المجتمع فى طريقه إلى التآكل.

قـالوا ...

❖ أنا أحب التراث العربى ، ولا يقف بينى وبينه حجاب وأنا أعتز بالجيد فيه ، ولكنى أيضا أعتقد أنه ليس مقدسا ، وأن فيه غثاء كثير لا يستحق الأحياء.

المؤرخ الفلسطينى
د. إحسان عباس

❖ كن شديد التسامح مع من يخالفك فى الرأى ، فإن لم يكن رأيه كل الصواب ، فلا تكن أنت كل الخطأ بتشبثك برأيك.

شبلى شميل

حـق الـعــودة

دام الانتظار لأكثر من ٥٣ عاما .. ومازال خمسة ملايين لاجئ فلسطيني يحلمون بالعودة إلى الوطن .

وقد ربطت الحركة الصهيونية نجاح مشروعها لاقامة كيانها بقدرتها على طرد السكان الفلسطينيين من بلادهم وإحلال المستوطنين اليهود من كافة بقاع الأرض ، محلهم.

وفي عام ١٩٤٨ نجحت الحركة الصهيونية في إقامة إسرائيل على نحو ٧٨ في المائة من مساحة فلسطين ، التي تتجاوز ٢٧٠ ألف كيلو متر مربع ، وطرد ٨٥٠ ألفا من الفلسطينيين خارج أرضهم . واعتبر حكام الدولة العبرية مجرد وجود " الأقلية العربية " في أرضها خطراً عليها .. فانتهجوا استراتيجية استهدفت الاستمرار في الارهاب لإجبار الفلسطينيين على الرحيل وتفريغ الأرض من أهلها الشرعيين . كذلك قام الجيش الإسرائيلي بارتكاب العديد من المجازر " دير ياسين - اللد - الرملة - كفر قاسم - الطنطورة - بلد الشيخ ... وخلال فترة الحكم العسكري الإسرائيلي (١٩٤٨ - ١٩٦٦) ، استصدرت إسرائيل نحو ٣٤ قانونا لمصادرة الأراضي العربية ، غير أن المصادرة بلغت أوجها في مارس ١٩٧٦ ، الأمر الذي أدى إلى تفجير انتفاضة يوم الأرض في الثلاثين من مارس ١٩٧٦ .

ورغم أن فلسطينيي ١٩٤٨ الذين ارتفع عددهم من ١٥١ ألف عام ١٩٤٨ إلى نحو مليون ومائتي ألف فلسطيني الآن ، يمثلون ١٨ في المائة من سكان إسرائيل ، إلا أنهم لايملكون سوى ٣ في المائة من الأراضي التي أقيمت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى هذه الثلاثة في المائة معرضة للضياع الآن .

الألاعيب الدولية والإسرائيلية التي تجري في الوقت الحالي بشأن " حق العودة " .. تدفع عدداً كبيراً من المفكرين الفلسطينيين إلى إعادة تأكيد هذا الحق باعتباره حقا تاريخيا لايجوز لأحد أن يتجاهله أو يساوم عليه تحت لافتة " التعويض " .

مبادئ حقوق الإنسان والقرارات الدولية وأبرزها القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذي صدر اثر عمليات الطرد والتهجير الجماعيين للفلسطينيين بعد تدمير قراهم ومدنهم ، والقرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادر من مجلس الأمن) تعني أن " العودة " هدف رئيسي لحركة النضال الفلسطيني .

(ولايستطيع أحد أن يتغاضى عن حقيقة أن أكثر من نصف الشعب الفلسطيني مازال يعيش في الشتات . ولايستطيع أحد أن يتجاهل أن يوغوسلافيا تعرضت لحرب تدمير على مدى حوالي ثمانين يوما بحجة اعادة اللاجئين الذين نزحوا من اقليم كوسوفو إلى ديارهم !

اللاجئون الفلسطينيون يتوزعون بين عدة دول ، منها لبنان والأردن وسوريا . بل أن هناك نحو ٢٥٠ ألفا من العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر .. هم لاجئون في أرضهم !

ومما يضاعف من حدة المشكلة أن هناك لاجئين تم تشريدهم بعد إبادة مخيماتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة .. وأصبحوا لاجئين للمرة الثانية أو الثالثة إذا كانوا أصلا من لاجئي ١٩٤٨ !

البيان الذي صدر في عمان في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٠ ، ووقع عليه نحو مائة شخصية فلسطينية من فلسطين ولبنان والأردن وسوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا ، يعلن عدم القبول بنتائج أي مفاوضات يتم التنازل فيها عن حق اللاجئين أو المهجرين أو النازحين في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها منذ عام ١٩٤٨ .

والبيان يتفق تماما مع مبادئ حقوق الانسان وقرارات الأمم المتحدة وكل المواثيق الدولية . وقد حان الوقت لإعادة شرح " حق العودة " ومأساة اللاجئين الفلسطينيين في كل المحافل الدولية .

نبيل زكي

تقارير

1. على ذكر الصين
2. إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا
3. العلاقات العربية الأوروبية بين الواقع والأساطير
4. المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى ـ صورة من الداخل

على ذكرى الصين

هل هى بدايات حلم إيديولوجى جديد؟

■ د. رفعت السعيد

عندما انهار الحلم السوفيتى وروافده (كان حلما عند البعض وهاجساً عند البعض الآخر) .. كانت القارعة بالنسبة للبعض فى هذا العام (وهذا البعض كان مئات من الملايين من البشر) وكانت البسمة عند ملايين أخرى.

وفيما الحيرة تغلف الجميع ،هذا البعض وذاك، برز فى أذهان الكثيرين «سبينوزا» وهو يقول «إذا وقعت واقعة عظيمة لا تضحك ولا تبكى ، ولكن فكر».

وبدأ البعض فى التفكير . وهو القليل الأقل .أما الآخرون (الأغلبية) فقد انخرطوا فى بكاء لم ينقطع حتى الآن ،أو ضحك لم يزل متواصلا.

والتفكير ليس مسألة سهلة فى حالة كهذه .فالتعقيدات تغلف كل شئ .. الفكرة ، وتجلياتها المكتوبة ،وتداعياتها المتواترة عبر تاريخ طويل ، ثم السلطة وما أثمرت من ثمار شديدة الحلاوة ، وشديدة المرارة وتعقيدات أخرى بغير نهايات.

لكن أكثر هذه التعقيدات إثارة للحيرة كانت تساؤلات صعبة المراس ، صعبة لأنها تخترق جدار المسلمات وتبحث عن منفذ ولو كثقب إبرة.

كمثال: الماركسية كفكر ..كيف يمكن حصرها .كيف يمكن التعرف على حدودها المكتوبة .فحتى فى الأديان نعرف حدود الأصول ،ففى الإسلام القرآن وصحيح الحديث ،وفى المسيحية الأناجيل الأربعة والرؤيا وقرارات مجمع نيقيه.

لكن الفكرة الماركسية تكاد أن تكون بلا ضفاف.. خاصة عند هؤلاء الذين عشقوا النص ، وإرتموا فى أحضانه ،وتعبدوا فى محراب حروفه .فهل هى كتابات ماركس وانجلز ..كلها (مثلا ترجم كتاب« الايديولوجية الألمانية» لماركس وانجلز إلى عشرات اللغات ومنها ترجمتان عربيتان ، وتلاحق الكثيرون فى

استظهار النصوص الصعبة المراس، والمنغمسة فى عراك فلسفى بالغ التعقيدثم إكتشفنا – وياللروعة–أن صاحبى الكتاب، كتبا فيما بعد انهما إكتشفا فيه أخطاء عديدة، فتركاه لقرض الفئران).

فهل هناك فى الايديولوجيات ناسخ ومنسوخ؟ طبعا . لكن البعض تعبد الناسخ والمنسوخ معاً.

ولكن يبقى السؤال . هل الماركسية هى كل هذا النقيض من الكتابات لماركس وانجلز ولينين .. و .. حتى هوشى منه وفيدل كاسترو؟ وهل الكتابات ملزمة؟ وهل الماركسية فكرة شاملة «عالمية» تطبق بنصوصها وكما هى دون تعديل فى كل زمان وكل مكان؟.

أم إن النصوص تلزم أصحابها ، ولها منا الدراسة لنهتدى بمنهج التفكير؟ مجرد إهتداء وليس إقتداء.

وأن الأساس الجوهرى هو مجموعة من القوانين العامة يمكن تطبيقها وإعادة تطبيقها بوسائل وأساليب ومعايير وقيم تختلف من بلد لبلد ومن زمان لزمان . بمعنى أن هناك أكثر من ماركسية.

فالقوانين العامة الواقع والمحتوى الفكرى والحضارى لفرنسا مثلا لا يمكن أن = ذات القوانين العامة+ الواقع والمحتوى والتقاليد والأخلاقيات والقيم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الأفريقى أو العربى .. أو ذاك.

ومن ثم تكون التجربة الصينية واحدة من تنويعات تفردت رغم إدانة البعض(قديما) لهذا التفرد.

وكمثال آخر لهذه الأسئلة المعقدة: إذا كان النقد الأساسى للنموذج السوفيتى المنهار هو إفتقاده للديمقراطية وللحريات الأساسية ، واذا كان الكثيرون يقرون الآن بضرورة البحث عن نموذج مثالى: قيم وتطبيقات اشتراكية + ديمقراطية ،فإن هذا النموذج يثير مشكلات عديدة ومثيرة للحيرة.

فالديمقراطية تعنى بالأساس القبول بالتعددية الحزبية ، وتعنى القبول بتداول السلطة. وفى إطار كهذا يمكن أن نسأل أنفسنا إذا وصل حزب إشتراكى إلى السلطة(عبر الانتخابات طبعا) وطبق كل طموحاته . مصادرة الملكيات الزراعية ، تأميم الصناعات الكبرى والمصارف والملكيات الكبيرة إلخ ، ثم وبعد أربع سنوات لم ينجح فى الانتخابات وتشكلت حكومة رأسمالية فألغت التأميمات وأعادت المصانع والأراضى والممتلكات لأصحابها. ثم عاد الاشتراكيون بعد سنوات أربع ، ثم .. ثم . هل يمكن لأى نظام اقتصادى وإجتماعى أن يحتمل هذه الأرجوحة ؟ أكاد أقطع : لا . فما هو الحل؟.

هل سيكون الحل أن يأتى الاشتراكيون إلى السلطة ليتقدموا خطوة أو خطوتين من برنامجهما وفقط ، فإن أتى الآخرون سيتراجعون بعض الشئ عن الخطوات الاشتراكية «المعتدلة» والجزئية؟.

وهكذا يمكن تحقيق «بعض» التقدم الاشتراكى عبر سلسلة من الدورات الانتخابية قد تطول إلى عديد من السنوات . وذلك عبر فترة إنتقالية لا نعرف مداها ، ثم تتحقق صورة تتجمع لا نعرف ملامحها بعد، بل وتبدو محاولة رسم ملامحها مجازفة محفوفة بالأخطاء.

. هذه مجرد نماذج لتعقيدات تثيرها عملية الاستجابة لأوامر سبينوزا «لا تضحك ولا تبكى ولكن فكر»

. وتثير التجربة الصينية عديداً من هذه الأفكار . ومحاولات التفكير.

وتأتى المتغيرات الصينية ، فى الهيكل النموذجى والممارسات لتطرح سؤالا جديدا . هل نحن إزاء تجسد جنين لحلم إيديولوجى

جديد؟.

نظام سياسى يتمسك بالاشتراكية+ نظام اقتصادى منفتح على الاستثمار الفردى والأجنبى والملكية الفردية الكبيرة .

هذا السؤال يتوقف فى حلوقنا ..إنتظاراً لتأمل الواقع الصينى الجديد ، ولو عبر عدة أسطر .

❖ الصين تحقق نمواً اقتصادياً هائلاً ، ففى الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٠ كان متوسط الزيادة السنوية فى حجم الناتج القومى ٧ر٩٪ وهى من أعلى نسب النمو الاقتصادى المطرد فى العالم ، إن لم تكن أعلاها .

❖ بلغ حجم تجارة الصين مع الخارج عام ٢٠٠٠ أكثر من ٤٧٤ مليار دولار.

❖ بلغ حجم الاستثمار الأجنبى الكلى حوالى ٣٥٠ مليار دولار.

❖ تمت إجراءات إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

❖ من المنتظر أن تنضم الصين إلى مجموعة الثمانية الكبار **G 8** .

❖ الصين سوف تنظم الألعاب الأوليمبية ٢٠٠٨ .

❖ أصبحت الصين قوة عسكرية لا يستهان بها ، وهى مالكة لسلاح نووى قوى ، وإن كانت قد تعهدت بعدم إستخدام هذا السلاح كضربة أولى . وكانت الصين قد فاجأت العالم بأول تفجير نووى فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٤ ولم تزل حتى الآن تطور تقنية نووية عالية تجعل منها قوة نووية من الدرجة الأولى.

ويرغم ذلك كله ، فإن الصين تحرص بمبالغة شديدة على تحاشى أى تظاهر بالقوة . وهى أبداً لا تصف نفسها بأنها قوة عظمى ، إن مسئوليها يعلنون فى تواضع مثير للدهشة والحيرة أنها تسعى كى تصبح فى عام ٢٠٢٥ دولة متوسطة القوة.

وفى إطار توحيد الأراضى الصينية صبرت صبراً مثيراً للدهشة أيضا حتى إستعادت هونج كونج وقدمت مقابل ذلك ما يبدو أنه تنازل مبدئى(وإن كنت أعتقد أنه مفيد للانفتاح على العالم وليس تنازلا) اسمته دولة واحدة ،ونظامين . ثم هى لم تزل ـ ويصبر متريص ـ تسعى لتوحيد تايوان مع الوطن الأم .وتعلن استعدادها للحفاظ على ما أعتادت عليه تايوان من أطر سياسية واقتصادية .. وبدأت فى رفع شعار : دولة واحدة وثلاثة أنظمة.

لكن النموذج الأكثر أهمية والأكثر خطورة هو الازدواجية داخل البيت الأم ذاته .نظام سياسى وحكومى شيوعى ، يحكمه ويديره ويهيمن عليه حزب شيوعى (عمره ٨٠ عاما) وإقتصاد يفتح أبوابه واسعة أمام المبادرات الفردية ، والملكية الفردية لوسائل الانتاج والاستثمار الأجنبى.

هذه الازدواجية تعود بنا ..إلى ما بدأنا به .هل هى جنين ولو أولى جداً لحلم إيديولوجى جديد؟.

فقط تتأمل : نظام سياسى اشتراكى .يضاف إليه مزيج ديمقراطى حق ، ونظام إقتصادى يتقبل الملكية الفردية فى حدود محددة و يمتزج بمزيج من العدل الاجتماعى وإرتقاء بخدمات اجتماعية (تعليم ، صحة ..إلخ) راقية ومجانية.

نتأمل الحلم، ونتأمل إمكانية تحققه ..ليتجسد كأمل ، نموذجاً قابلاً للتحقق وإن بعد حين.

فهل يمكن تحقيق هذا الحلم على الأرض التى أنبتت جنينه ..هناك فى الصين.

والاجابة: ربما ، أو محتمل ، أو حتى ممكن جداً .

فإن تحقق الحلم فإنه سيحل ألغازاً كثيرة ، وستكون الصين هى صانعة الحلم الجديد ، حتى ولو كان حلماً مرحلياً.

إيديولوجية اليمين المتطرف فى فرنسا

■ نبيل زكى

ليس صحيحا ما تردده وسائل الإعلام الصهيونية حول السياسى الفرنسى جان ماري لوبان، الذى أدى صعوده فى انتخابات الدورة الأولى للرئاسة الفرنسية إلى حدوث زلزال سياسى فى فرنسا ، من أنه «معاد للسامية». وتتطلب مقتضيات الدقة العلمية والأمانة الفكرية وصفه بأنه «معاد للأجانب » ويمينى متطرف يعانى من تشوش فكرى إزاء قضايا عديدة.

وحول« معاداة السامية» ،فإن جان ماري لوبان نفسه يدّعى أن هناك -باليقين - صعوداً فى نزعة معاداة السامية والأعمال المعادية للسامية فى فرنسا خلال العام ونصف العام الماضيين .. وأن هذه النزعة وتلك الأعمال «نتاج لما يجرى فى الشرق الأوسط الآن» .

ويقول جان دانيل ، رئيس تحرير مجلة «نوفيل أوبزرفاتور» الفرنسية أنه لأمر مريح تماماً بالنسبة لجان ماري لوبان أن يرقب كل الحوادث المناهضة للسامية من خارج الملعب ، فهو لم يعد فى حاجة إلى تلطيخ نفسه.

ويقول محللون فرنسيون آخرون (يتعاطفون مع الصهيونية) إن « العرب » يؤدون «المهمة» بالنيابة عن لوبان ! ويكشف هؤلاء المحللون عن تحيزهم ضد العرب بقولهم أن هؤلاء العرب هم« الأعداء الحقيقيون للسامية» ، وهم الذين يجلبون على أنفسهم كراهية الرأى العام الفرنسى بدلاً من أن تتجه هذه الكراهية إلى جان ماري لوبان!.

ومن بين التحليلات الفرنسية الشائعة والرائجة أنه لهذا السبب .. يضرب لوبان عصفورين بحجر واحد: فهو يعتبر ان المهاجرين المسلمين فى فرنسا «ظاهرة خطيرة» وربما أكبر مشكلة تواجه فرنسا فى القرن الواحد والعشرين ، ويقول « إن ثمة مشكلة عامة هى العصابات التى تعيش فى ضواحى المدن الكبيرة .وهذه العصابات تستخدم أحداث الشرق الأوسط كغطاء إيديولوجى لاعتداءاتها».

وفى محاولة لفهم أعمق لكيفية تفكير هذا السياسى الفرنسى من خلال متابعة ما

يقول بلسانه نتوقف عند عبارات محددة يؤكد عليها: يقول : «هناك سكان مسلمون فى فرنسا ، معظمهم جاءوا من دول شمال أفريقيا . ورغم أن بعضهم ربما يحمل الجنسية الفرنسية ، إلا أنه لا توجد لديهم خلفية ثقافية فرنسية أو البناء السيوسيولوجى الفرنسى . إنهم يتصرفون وفقاً لمنطق مختلف عن غالبية سكان هذا البلد. وهم يحملون قيماً مختلفة عن تلك التى يعتنقها العالم اليهودى -المسيحى. وقبل وقت غير قصير ، بصقوا فى وجه رئيس الجمهورية ، وأطلقوا أصوات الاستهجان والازدراء عند عزف النشيد الوطنى فى مباراة لكرة القدم فى باريس بين الفريق القومى الفرنسى والفريق القومى الجزائرى.

وهذه العناصر لها تأثير سلبى على مجمل الأمن العام . وتزداد القوة الديموجرافية لهذه العناصر بواسطة التناسل والهجرة ، الأمر الذى يعزز ويدعم انعزالهم العرقى العنيد وشعورهم بالتميز العرقى وطبيعتهم التى تميل إلى الاستبداد . إن هذا هو عالم الإسلام بكل شذوذه وضلاله»!.

وإلى جانب هذا التفكير العنصرى الواضح .. يحاول جان مارى لوبان تخويف الفرنسيين من هؤلاء «الغرباء» . يقول: «اليوم هناك مناطق بكاملها فى فرنسا مغلقة ، حتى فى وجه قوات الأمن . وتشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن مثيرى الشغب المحتملين يسيطرون على تلك المناطق وتزدهر تجارة المخدرات ، ويتفاقم العنف على أيدى العصابات فى مثل هذه الأماكن ، وربما الايديولوجية الدينية أيضا . وفيما يتعلق بهذا الموضوع سوف أتوقف عند المشكلة المعقدة للعرب الاسرائيليين : إن المشكلة مع الاسلام تكمن فى قوة الدفع الديموجرافية التى يصعب تصديقها . فخلال السنوات العشرين القادمة ، سوف يرتفع عدد السكان فى أربع مناطق فى البحر المتوسط والشرق الأوسط- هى تركيا وإيران ومصر والمغرب -بمقدار يتراوح بين ستين مليونا ومائة مليون .عندئذ يجب النظر إلى هذه الدول باعتبارها قوى عظمى . ودعونا نأمل أن تكون هذه الدول مسالمة ، غير أن هذا غير مؤكد بأى حال . وهذا هو السبب فى إننا يجب أن نحمى مصالحنا وأرضنا وتراثنا . وفى هذا السياق ، فاننى أفضل نظام حكم مثل نظام صدام حسين على العربية السعودية. فالنظام البعثى نظام علمانى بل متسامح إزاء الاديان الأخرى . أما السعودية فانها تمول بكثافة وبغزارة نشر الاسلام . وكان الأولى اعتبار السعودية - وليس العراق- حركة خطرة للغزو»!.

معركة ضد الاسلام

وهكذا يتضح من أقوال لوبان نفسه أن معركته الكبرى هى المعركة ضد الإسلام لأنه يتبنى قيماً مختلفة عن قيم الغرب، ولأن الإسلام يشجع -فى رأيه- زيادة النسل ، ومن ثم يلوح خطر الاكتساح الديموجرافى الإسلامى -العربى للغرب.

وهنا يستثمر جان مارى لوبان مشكلة الزيادة الهائلة فى الجرائم والاعتداءات خلال السنوات الأخيرة ، ويربط بين هذه الزيادة وارتفاع معدلات الهجرة إلى فرنسا.

يقول دانيل دوجليرى ، المفتش العام السابق فى الشرطة الفرنسية وأحد مؤيدى الرئيس الفرنسى جاك شيراك، أن العدد السنوى للجرائم والمخالفات زاد من خمسمائة ألف إلى ١٢ مليون فى السنوات الثلاثين الأخيرة.

ويتجاهل لوبان أن هذه الزيادة فى الجرائم لا ترجع إلى الهجرة أو وجود «عرب من شمال أفريقيا» على الأرض الفرنسية بقدر ما ترجع إلى تدنى مستوى المعيشة فى الأحياء الفقيرة لعدد من المدن الفرنسية . ويعانى شبان شمال أفريقيا من أسوأ أشكال القمع الاجتماعى والتمييز فى فرنسا.

وأشد ما يثير القلق فيما يتعلق بالاسلام الجديد ، على حد تعبير لوبان، هو الحقيقة الديموجرافية .. «فهى تعنى أن الإسلام ليس مضطراً للجوء إلى الوسائل العسكرية للاستيلاء على دولة من الدول .. «ففى

فرنسا مثلا ، يوجد ستة ملايين مواطن مسلم ، وفدوا حديثاً، لقد دخلوا إلى فرنسا فى ثياب مدنية- حسب تعبير لوبان- يرتدون «الجينز» .. «فليس هناك من يسمح لستة ملايين شخص يحملون السلاح بدخول أراضينا غير أن الشخص الذى يرتدى «الجينز» يمكن أن يصبح جنديا . ورغم أنهم يحملون الجنسية الفرنسية ، فإن هؤلاء المسلمين إذا شعروا بانتماء إلى كيان آخر.. سيصبحون بطبيعة الحال ، مشبوهين فى نظر هؤلاء الذين سيضطرون فى يوم من الأيام إلى مجابهتهم».

ويقول أنصار هذا الرأى أنه فى ضوء تقديرات علمية رصينة ، يمكن أن يتغير وجه أوروبا فى أقل من خمسين سنة وتتحول إلى قارة ذات اغلبية اسلامية ساحقة نتيجة معدلات الولادة المتناقضة لدى الأوروبيين ، وارتفاع هذه المعدلات لدى ابناء المهاجرين ،وفى تقدير البعض أن التحول فى التركيب الديموجرافى لن يتوقف فى أوروبا .. ، وأن ما يصفه اليمين المتطرف بـ« الغزو الإسرائيلى» أو «الاستعمار الاسلامى»(١١) هو السبب الذى يكمن وراء الجنوح الأوروبى نحو العنصرية والعصبية القومية.

«معاداة السامية»

ويرى جان مارى لوبان أنه لا وجود فى فرنسا لما يسمى بالموجة الكلاسيكية لمعاداة السامية أو لما يسمى بالموجة الجديدة لمعاداة السامية ، يقول:

«لا وجود لمعاداة السامية فى فرنسا ولا توجد عندى فكرة عن مصدر ذلك التعبير ، وهو الموجة الكلاسيكية لمعاداة السامية ، ولا أعرف شيئا عن وجود علاقة بين هذا التعبير وما يجرى هنا فى فرنسا . ويمكن أن يقع حادث معزول هنا أو هناك ، فعندما يتشاجر سائقان ، ويسب أحدهما الآخر ، ويتصادف أن يكون احدهما يهوديا ، فإننا لا نستطيع أن نعتبر ذلك معاداة للسامية .وفى السنوات الماضية- قبل الانتفاضة-كانت تقع ثلاث أو أربع حوادث معادية للسامية من بين ١٨ مليون جريمة وانتهاكات للقوانين».

ولا يتفق لوبان مع الرأى القائل بأن الحكومة الفرنسية تغض الطرف عن مشكلة الجريمة لأسباب انتخابية ، أو إنها تضع فى اعتبارها الصوت الانتخابى العربى.

والسبب هو أنه لا يوجد شئ فى فرنسا اسمه «الصوت العربى» . ذلك أن سكان الضواحى التى تتركز فيها حوادث العنف لا يشاركون فى الانتخابات على الإطلاق .وكل ما فى الأمر أن الحكومة الفرنسية تتهرب من المسئولية ، فيما يرى لوبان ، وتخشى من أن تؤدى المعالجة الأمنية إلى توسيع دائرة العنف ،ومن ثم تمنع قوات الأمن من التدخل . ويعتقد لوبان أن هذا يؤدى إلى المزيد من المخاطر ، لأنه لا يمكن تأجيل المواجهة مع الخارجيين على القانون والنظام إلى ما لا نهاية ، وعندما تقع هذه المواجهة متأخرة ستؤدى إلى درجة من العنف أعلى وأكثر تكلفة.

ويربط لوبان بين مواقف موالية لإسرائيل ، بل حتى مواقف موالية للصهيونية ومواقف مناهضة لليهود ومناهضة للإسلام! أنها مجموعة من المتناقضات فى فكر هذا السياسى . وتصل هذه التناقضات إلى الذروة عندما نلاحظ أنه أبدى تعاطفه فى مطلع التسعينيات مع« جبهة الانقاذ الاسلامية» الأصولية المتطرفة فى الجزائر خلال صراعها ضد حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية ! وهو يشعر بحنين إلى أيام الاستعمار الفرنسى ، فى الوقت الذى يعارض فيه المستوطنات الإسرائيلية وفكرة «إسرائيل الكبرى».

ضد العقوبات

ويرى لوبان أن حربا ضد العراق ليست سوى حرب من أجل المصالح المادية الأمريكية . ويقول: «خلال حرب الخليج ، كنت اسخر من كل هؤلاء الذين زعموا أن العراق يملك رابع أقوى جيوش العالم ، عليك بتصنيع الاسلحة والذخائر . لقد سحق العراق . وتم تدمير جيشه بالكامل . وتسببت سياسة العقوبات فى موت مئات الآلاف من الناس» ومع ذلك فإن لوبان يعتبر

الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى » إجراء وقائيا .رغم أنه لا يتفق مع القانون الدولى!!.

ويوجه لوبان انتقادات للسياسة الأمريكية:

مشكلة الأمريكيين هى أن قوتهم تجعلهم يمارسون سياسات غير متوازنة وغير مدروسة ، ومن ثم .سياسات خطرة . واليوم هناك نزوع عالمى للرقص على أنغام القوى .أما أنا .فأننى وطنى فرنسى معنى بمصالح فرنسا . فهل من المفروض أن يجن جنونى من الانبهار بالأمريكيين لمجرد أنهم أمريكيون»!.

وينفى لوبان عن نفسه تهمة العنصرية . ويزعم أنه لا يفهم نظرية تفوق أجناس معينة، ولكنه يستدرك ويعترف بأنه يعتقد بوجود اختلاف بين الأجناس « الأسود ليس أبيضاً .والأبيض ليس يابانيا . وهذا لا يعنى أن هناك جنساً أو آخر -يجب أن تنسب إليه قيمة مثالية أو صفات أرقى».

غير أن لوبان يتفاخر بأن فرنسا تضطلع بدور ثقافى فريد فى العالم ، وبأن اللغة الفرنسية تثرى ، إلى حد كبير ، الثقافة العالمية.

ضد المهاجرين

لما كان جان مارى لوبان ابن صياد اسماك من مقاطعة بريتانى ، وولد (عام ١٩٢٨) فى بيت بلا كهرباء أو أنابيب مياه ، فإنه يجب أن يحشر فى أحاديثه تجارب الصيادين . يقول:

«إذا كان قاربك يوشك على الغرق بعد أن تسربت إليه المياه وكادت تملؤه .فإن أول ما يشغل تفكيرك هو سد الثغرة التى تنفذ منها المياه».

وهذه «الثغرة» هى التى ينفذ منها المهاجرون إلى فرنسا! ويرى لوبان أن الأجانب قد «غمروا» بلاده و «أغرقوها» ! وما أن يتسنى سد الثغرة حتى تبدأ محاولة تفريغ القارب من المياه ، وعندئذ يستعيد هذا القارب شكله الطبيعى.

وقد ظلت فرنسا ، على مدى قرون ، أشبه بقارب النجاة لأوروبا .. ولم تكف عن الترحيب بالمنبوذين من الساسة والمثقفين والفنانين من الدول الأخرى التى تخضع لأنظمة حكم أقل تسامحا . وفى المقابل.. ظلت فرنسا تتمتع بميزة كبرى بعد أن أصبحت باريس موطن وعنوان عدد هائل من أبرز الرموز الثقافية للقارة القديمة،.. ولكن .. هذه ليست فرنسا التى تأمل «الجبهة الوطنية» فى اغلاق ثقوبها وتفريغها من المياه لكى تعود إلى ملامحها الأصلية تحت شعار« فرنسا والفرنسيون ..أولا» .وكما يقول صمويل ماريشال ، رئيس شباب «الجبهة الوطنية» ، فإن فرنسا لم تعد تملك الوسائل لكى تطعم كل أصحاب الحظ العاثر فى العالم».

ومن أشهر ملصقات «الجبهة الوطنية» ذلك الذى كتب عليه « ثلاثة ملايين عاطل تعنى أن ثلاثة ملايين مهاجر .. رقم أكبر من اللازم»!.

وتميمة «الجبهة الوطنية» هى« جان دارك» الفلاحة الفرنسية الأمية التى عاشت فى القرن الخامس عشر ، وسمعت أصواتا تهيب بها- باسم الله -أن تحشد جيشا وتخلص فرنسا من الانجليز الذين يحتلونها .وقد فعلت جان دارك ما أمرها به الله، وتم حرقها بوصفها مارقة وخارجة على الدين . وماتت قبل بلوغها سن العشرين بقليل، ولكن بعد أن قادت الأجانب إلى طريق الخروج.

وإذا كانت جان دارك هى المثل الأعلى للجبهة الوطنية ، يبقى هناك فارق بين موقف «الجبهة الوطنية» وبينها .فقد ماتت جان دارك فى المحرقة ، وهى عذراء ، بينما تريد «الجبهة الوطنية» من النساء الفرنسيات أن يلدن المزيد من الأطفال!!.

ومن الواضح أن الظاهرة التى تؤرق زعيم الجبهة الوطنية هى أن نسبة المواليد بدأت تنخفض فى فرنسا قبل وقت طويل من انتشار هذه الظاهرة فى الدول الأخرى . ولولا الهجرة لانخفض عدد سكان فرنسا انخفاضا كبيرا فى القرن الماضى.

وفى« عيد الأم» الفائت ،وجه لوبان نداء

إلى الفرنسيات للقيام بواجبهن الوطنى عن طريق الحمل والولادة.

وإذا كان عدد سكان فرنسا ٥٨ مليونا ،فإن واحداً من كل أربعة .مهاجر بالطريق القانونى أو ابن أو حفيد لمهاجر.

وتؤكد استطلاعات الرأى أن غالبية الفرنسيين تعتبر حزب« الجبهة الوطنية» عنصرياً ، وخطراً يهدد الجمهورية .غير أن أغلبية ضئيلة تتعاطف مع رأى واحد على الأقل من آراء لوبان المتعددة . والأهم من ذلك أن ثلاثين فى المائة من الناخبين الفرنسيين صوتوا .مرة فى حياتهم للجبهة الوطنية.

ومنذ بضع سنوات ، قال لوبان أمام حشد من أنصاره « أننا نحب الأجانب» ثم صمت لحظة قبل أن يضيف : «فى بلادهم!»

النازية والتاريخ

يقول بيير اندريه تاجوييف الذى نشر عدة كتب حول« الجبهة الوطنية» التى يتزعمها جان مارى لوبان ، وحول العنصرية فى فرنسا ، أن الصورة معقدة إلى حد ما . فالمؤكد أن ناخبى لوبان من أشد المواطنين عداء لليهود.

وفى ضوء الاحصاءات التى نشرت فى شهر أبريل الماضى فإن حوالى ٥٢ بالمائة من مؤيدى لوبان يتخذون موقف الحذر من اليهود. كذلك فإن ٣٤ فى المائة من الفرنسيين يشاركون لوبان رأيه فى أن هناك مؤامرة عالمية تتمثل فى سيطرة اليهود على مواقع قوة ومراكز لصنع القرار فى العالم ، ويهيمنون على السياسات التى تنتهجها عدة دول ويشكلون هذه السياسات لكى تتلاءم مع أغراضهم.

غير أن أكبر ضجة آثارها لوبان فى أوساط يهود العالم تلك التى حدثت فى عام ١٩٨٧ غداة مقابلة أجريت معه ، وسئل خلالها عن غرف الغاز النارية .فقد رد لوبان على السؤال بالعبارة التالية:

«لا أقول أن غرف الغاز لم يكن لها وجود صحيح أننى لم أرها بنفسى .ولم أكرس وقتا لإجراء دراسة خاصة حول الموضوع . ولكننى أعتقد أنها مجرد شئ تفصيلى فى تاريخ الحرب العالمية الثانية».

وعندما طرح سؤال على لوبان فى عام ١٩٩٧ حول ما يقصده بعبارة «مجرد شئ تفصيلى» .فسر موقفه قائلا: «إذا أردت أن تضع كتابا من ألف صفحة حول الحرب العالمية الثانية ، فإن معسكرات الاعتقال النازية سوف تحتاج إلى صفحتين ، وغرف الغاز تحتاج إلى ما بين ١٠ سطور و١٥ سطرا . هذا ما أسميه مجرد تفاصيل».

ووجه إليه بعض الصحفيين يوماً سؤالاً مباشراً: «هل أنت مناهض للسامية؟» فأجاب قائلا: «إننى لا أحب الرسام شاجال ، وفى نفس الوقت فإن الموسيقار المفضل عندى هو فاجنر ، هل هذا يجعلنى مناهضا للسامية؟!».

تساؤلات وشكوك

وقد تحولت الاعتداءات على أماكن العبادة وبضعة محال تجارية يملكها يهود فى« مدن مرسيليا وليون وستراسبورج إلى حدث رئيسى مركزى يكاد يحجب ، اعلاميا على الأقل ، الحدث الأكبر ،وهو المجازر التى ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى.

وانهالت صيحات الاستنكار ومواقف التنديد بهذه الاعتداءات من كل ناحية . وتنافس المرشحون فى انتخابات الرئاسة، وتسابقوا للمزايدة على بعضهم البعض فى قسوة الادانة وارتفاع نبرة الادانة.

وكان مسئولو الجاليات الاسلامية ، سواء على مستوى فرنسا كلها أو فى المدن التى وقعت فيها الاعتداءات ، فى مقدمة الذين نددوا بهذه الاعتداءات ، وأعربوا عن تضامنهم مع أبناء الجالية اليهودية ضد هذه الاعمال الكريهة.

ونظراً لأنه لم يبق أحد فى فرنسا إلا واستنكر هذه الاعتداءات.

ونظرا لتزايد الوعى ، حتى فى الأوساط الأكثر شعبية للجالية الاسلامية بأن الاعتداء على المراكز اليهودية يخدم السياسة الإسرائيلية، ويلحق الضرر

بالقضية الفلسطينية (التى تحتل مكانة بارزة فى الوجدان الشعبى الفرنسى).. فقد ترددت تساؤلات عديدة بين العرب فى فرنسا حول أصحاب المصلحة فى هذه الاعتداءات ، التى تبدو كما لو كانت مدبرة لتحويل الأنظار بعيداً عن قضية الشعب الفلسطينى والحرب الشرسة التى يتعرض لها .

وتحوم الشكوك حول تنظيم «البيتار» الصهيونى الفاشى الذى توجهت مجموعة من أعضائه إلى مطار« أورلى» فى باريس للاعتداء على المناضل الفرنسى جوزيه بوفيه ، المناهض للعولمة والقادم من رام الله، حيث كان يشارك فى الدرع البشرى لحماية الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ، .وللاعتداء على مستقبليه .والمعروف أن هذا التنظيم الصهيونى لا يتردد فى استخدام أى وسيلة لقطع الطريق على أى إدانة للسياسة الإسرائيلية أو حتى مجرد توجيه انتقادات لحكام تل أبيب.

نصائح لإسرائيل

وحول محاولات التوصل إلى تسوية لنزاع الشرق الأوسط .تبدو كل جهود الوساطة غير فعالة .رأى لوبان .وهو يتساءل عما« إذا كان التدخل الدولى مفيداً فى هذا الشأن .. ويرجح لوبان أن يكون هذا التدخل ضاراً ويصب الزيت على النار . ويرى هذا الزعيم الفرنسى أن هناك حاجة لتفاهم مباشر بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويتهرب لوبان من اتخاذ موقف واضح وصريح عندما يقول أنه يعترف بأن الموقف بالغ الصعوبة :فإسرائيل تشعر ، حسب زعمه ، بأنها مهددة لأنها لا تملك عمقا استراتيجيا .وفى نفس الوقت ،فإن سياساتها الاستيطانية موضع شك. فالنظرة إلى هذه المستوطنات هو أنها محاولة لضم الأراضى المحتلة . ولا يحب لوبان أن يكون فى مكان شارون أو فى مكان عرفات! .فهو موقف مخيف . ورغم مساندة الغرب للإسرائيليين ، فإن لوبان يحرص على التذكير بأن هؤلاء الإسرائيليين يشكلون عدة ملايين ، بينما هناك مليار مسلم.

ولحسن الحظ -فى رأى لوبان- أن الوحدة الإسلامية لن تتحقق أبداً(!) فالمسلمون جميعا يختلفون مع بعضهم البعض ويناصبون العداء .. بعضهم البعض. «وهذا من فضل الله » فى نظر لوبان»!.

ولا يشعر زعيم الجبهة الوطنية بالارتياح إزاء هذه التغطية الاخبارية الواسعة لأحداث الأراضى الفلسطينية المحتلة . ويصف هذه التغطية بأنها« مسرح دائم» وفيلم سينمائى من أفلام العنف بلا نهاية .. يلعب على العواطف ولا يخاطب العقل!.

ولهذا السبب ، يقدم لوبان نصيحة غالية للإسرائيليين «نحن نعيش فى عالم الفرجة .وأجهزة التصوير فى كل مكان الآن. وكل شئ يجرى أمام العيون المفتوحة لمواطنى العالم . وهذه العيون لا تفهم دائما ما تشاهده .وأعتقد أن كل دول العالم التى عاشت حالة الحرب . استخدمت الرقابة . أما خوض حرب أمام الكاميرات وأمام عيون الجالسين على مقاعد وثيرة على مسافة ١٥٠٠ كيلو متر ، فإن هذا يشكل عائقا كبيراً .ولذا أسمى ذلك كله بالمسرح»!.

هذا ما يريده لوبان : التعتيم الاعلامى حتى يمكن ذبح الفلسطينيين فى الظلام بعيدا عن عيون الكاميرات . إنه يكشف عن كراهية بلاد حدود للفلسطينيين والعرب.

وباعتباره ضابطا سابقا فى الفرقة الأجنبية التى اشتهرت بوحشيته فى الحرب ضد الحركات الوطنية ، فإنه يرى أن موقف ضباط وجنود الاحتياط الإسرائيليين الذين يرفضون الخدمة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة« شديد الخطورة» لأن النظام هو مصدر القوة الرئيسية فى الجيش(ولا يهتم لوبان بأمر بسيط هو أنه جيش احتلال يقاتل لقمع ارادة الحرية والاستقلال لدى شعب يريد أن يحرر أرضه) . ويعرب الزعيم اليمينى المتطرف عن مخاوفه فى حالة عدم وقوف الشعب الإسرائيلى وراء جيشه ، لأن معنى ذلك هو خسارة المعركة!.

ويعلق لوبان على الحرب التى يشنها

شارون ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة، فيقول: «أنها السياسة التى أعلنها .إنه لا يخون الالتزامات التى قطعها على نفسه .فقد قال الرجل من البداية «اننى سأخوض الحرب» .وهو يخوض حرباً بكل ما تنطوى عليه من مخاطر . وسوف يكشف التاريخ ما إذا كان شارون على صواب أم على خطأ» !! إذن ، فهى مسألة شكلية أبدا تنحصر فى تطابق افعال شارون مع أقواله .وهروب من تقييم الافعال والأقوال.

وهكذا ترك لوبان الحكم على شارون للتاريخ! وامتنع الزعيم السياسى عن إصدار الحكم ، واكتفى بأن يسجل أن رئيس الوزراء الإسرائيلى منطقى مع نفسه ، وأنه ينفذ ما يقوله مما يؤكد أنه لا يوجد انفصال بين أفعاله وأقواله، حتى لو كانت هذه الأفعال .مجازر وجرائسم ضد الإنسانية .

ويندد لوبان برد الفعل الأوروبى تجاه الفظائع الإسرائيلية حيث أنها تشبه -فى نظره -رد الفعل الأوربى أثناء الحرب فى الجزائر ، يقول « عندما دعيت الفرقة العاشرة تحت قيادة الجنرال ماسو لمحاربة ارهاب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية .. انتقد المثقفون فى بلادنا .ما قمنا به من أعمال . أنه لأمر شديد السهولة أن يوجه المرء انتقادات من مقعده الوثير فى غرفة المعيشة .إننى أفهم تماما دولة إسرائيل ..التى تسعى للدفاع عن مواطنيها!.

ضحالة فكرية

وعلى خلاف ما تصوره الدعاية الصهيونية ، فإن لوبان لم يتورع عن التزلف ليهود فرنسا وإسرائيل قبل الدورة الأولى من انتخابات الرئاسة الفرنسية.

عندما سأله مندوب صحيفة« هآرتس» الإسرائيلية ، خلال مقابلة فى باريس عما إذا كان يعتقد أن الاتهامات الإسرائيلية حول موجة العداء للسامية فى فرنسا تستهدف تشجيع اليهود الفرنسيين على الهجرة إلى إسرائيل ، وما إذا كانت تستهدف أيضا منع فرنسا من القيام بدور فى نزاع الشرق الأوسط .. قال لوبان « أعتقد أن الأمريكيين هم الذين يتمنون- أكثر من إسرائيل- الابقاء على فرنسا بعيداً عن أى دور فى الشرق الأوسط» ولم يكتف لوبان بتبرئة إسرائيل بشأن هذه النقطة ، ولكنه أضاف قائلا: «فى تقديرى أن هناك تعاطفا شعبيا ،فى الأساس ،مع اسرائيل فى فرنسا ، غير أن التعاطف العلنى يتجه نحو الطرف الآخر .وفى النزاع الحالى ، يتخذ الاعلام الفرنسى نحو الطرف الآخر .وفى النزاع الحالى ، يتخذ الاعلام الفرنسى موقفا مواليا للعرب لسببين: الوجود الواسع للعرب والمسلمين فى فرنسا مع ارتباطه بوزن وثقل المليار مسلم فى العالم ، والسبب الثانى هو أن شارون يمينى ،وكان يمكن أن يكون العداء بدرجة أقل تجاه إسرائيل لو كان رئيس الوزراء الإسرائيلى يسارى حتى لو انتهج نفس السياسة الحالية!.

(هنا يوجه لوبان اهانة للرأى العام وللقوى السياسية فى بلاده ويزيد الأمر وضوحا عندما يوجه سهامه إلى الحكومة ..إلى جانب المثقفين فى فرنسا:

«اننى أتحدث عن الحكومة وعن الانتلجنتسيا الفرنسية أيضا ،فالحكومة كانت تفضل عدم اتخاذ موقف ، ولكن الوجود الدائم للنزاع الإسرائيلى- العربى على شاشات التلفزيون عندنا .جعلت منه موضوعا رئيسيا لا يمكن تجنبه».

وتكشف هذه العبارة مدى ضحالة آراء لوبان ، فهو يتجاهل دور فرنسا على الساحة الدولية وعلاقاتها التقليدية بالشرق الأوسط وموقعها فى الاتحاد الأوروبى . ويرجع الأمر كله إلى شاشات التلفزيون (!) غير أن هذا الرأى هو مجرد مدخل لجولة جديدة من نفاق لوبان وتزلفه الفكرى لإسرائيل . فهو يعتبر أن ما تواجهه إسرائيل الآن هو نفس ما واجهته فرنسا فى الحرب ضد الجزائر «فالحكومة الإسرائيلية تقول إنها ضحية للنشاط الارهابى ، غير أن هذا النشاط لا يبدو مرئيا مثل الضربات العسكرية من جانب الحكومة».

وهذا يعنى أن لوبان يقبل بوجهة النظر

الإسرائيلية القائلة بأن إسرائيل تشن حربا ضد الارهاب(وإن كان المثال الذى يضربه .. له دلالة واضحة، بما يتضمنه من إشارة إلى الاستعمار الاستيطانى الفرنسى فى الجزائر .. ومصير هذا الاستعمار على يد حركة التحرر الجزائرية ، حتى إذا لم يكن لوبان يقصد ذلك).

وكان زعيم الجبهة الوطنية ينتمى إلى فرقة المشاة العاشرة الفرنسية التى قاتلت تحت قيادة الجنرال الاستعمارى العنصرى الفرنسى الشهيره ماسو» ، الذى أصدر أوامره بـ« تدمير الارهاب فى الجزائر» بدعوى وقوع« سلسلة من الهجمات الارهابية ضد المدنيين فى الأماكن العامة».

ويقول لوبان: «إن هذه الفرقة قضت على الإرهاب ،وهى لم تنجح فى ذلك عن طريق استخدام وسائل ناعمة مع الارهابيين فالحرب على الارهاب شئ وحشى».

بل أن لوبان ،الذى يمثل اليمين المتطرف فى مرحلة تدهوره الفكرى ، يقدم تبريراً للسلوك الإسرائيلى بطريقة غير مباشرة ، عندما يدافع عن استخدام أسلوب التعذيب فى التعامل مع من يصفهم بالارهابيين.

يقول: «التعذيب ؟ التعذيب؟ ما هو التعذيب؟ على كل من يسأل عن التعذيب أن يقدم تعريفاً لى عن معنى هذه الكلمة»!.

ويضيف «أنا لا أعرف ، ربما التعريف هو: سلسلة الأعمال العنيفة التى تسبب إيذاء بدنياً للأفراد ..أعمال تدمر الشخصية وتترك آثاراً . ولا ينطبق هذا التعريف على استجوابات الشرطة والتحقيقات العسكرية .وما يدهش هو أن الناس الذين قاتلوا ضد التعذيب هنا فى فرنسا هم الشيوعيون .مع أن الشيوعيين هم الذين استخدموا التعذيب الجماعى المنظم فى بلادهم . والمعاناة التى يتسبب فيها الارهابيون ، هى التعذيب الحقيقى! والنضال ضد الارهابيين يتطلب ،أحيانا ، ستاراً من السرية .وله قواعده ويجب حرمان العدو من الميزة التى تتيح له أن يزرع القنابل حيثما ووقتما يشاء .وفى مجرى هذا النضال ، على كل شخص أن يضطلع بدوره»!.

ها هو لوبان يتطوع بتقديم خبرته فى الحروب ،التى شارك فيها ضد الحركة الوطنية الجزائرية ، وضد شعوب الهند الصينية ، وضد بورسعيد (فى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦)لجنرالات حرب الابادة فى إسرائيل ،مع أنه فى مواضع أخرى يحذر من خطورة السيطرة اليهودية على مراكز صنع القرار فى العالم!.

التناقضات كثيرة فى فكر لوبان.

مع التعذيب

وقد وجهت إلى لوبان شخصيا اتهامات بالاشتراك فى ممارسة التعذيب فى الجزائر .وكان رده هو أن البينة على من ادعى ، وبالتالى فإن من يوجه إليه الاتهام .. عليه أن يقدم الأدلة التى تثبت التهمة .أما هو نفسه ، فإنه لا يرى ضرورة تلزمه باثبات أن التهمة غير صحيحة.

وكانت صحيفة« لوكانار اتشينيه» الفرنسية الساخرة قد وجهت إليه هذه التهمة فى عام ١٩٨٧، وبعد ذلك ، نشرت صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أيضا شهادة ضحايا التعذيب فى الجزائر.

وعند الحديث عن التعذيب ، لا يتردد لوبان فى الاشارة إلى قرار المحكمة العليا فى إسرائيل الذى أعطى- بدرجة أو بأخرى -موافقة قانونية على .. «دعونا لا نسميه بالتعذيب !! حتى لا نخدم الارهابيين دعونا نسميه «الاستجوابات الخشنة أو العنيفة!!

ضد الوحدة الأوربية

ويعارض لوبان الوحدة الأوربية ، ويطلق على« اليورو» عملة الاحتلال» أو «عملة فرانكفورت» ، فهى عملة البنك الأوربى فى فرانكفورت ، بينما «الفرنك» مرتبط بالشخصية الوطنية والتاريخية لفرنسا . ويعتبر الزعيم اليمينى أن فقدان الاستقلال النقدى سيقود إلى فقدان استقلال الموازنة ، وبالتالى .فقدان الاستقلال السياسى . ويقرر لوبان أنه يحق للأمة أن تدافع عن هويتها وأمنها وحريتها ورخاء مواطنيها . ويعارض أن تجرد فرنسا نفسها من

استقلالها من أجل منظمة عابرة للقومية.

والثورة الفرنسية الكبرى فى القرن الثامن عشر تعد« كارثة دموية للشعب الفرنسى» من وجهة نظره ، ذلك أن تلك الثورة افرخت وحشين مخيفين : النازية والشيوعية!.

إفلاس اليمين التقليدى

وقد أدى إفلاس أحزاب اليمين التقليدى ومحاولات الأحزاب الاشتراكية الانتقال إلى موقع الوسط ، و«الطريق الثالث» إلى ازدهار اليمين المتطرف على أكثر من ١٥ فى المائة من الأصوات ويتبنى نظريات شديدة العنصرية ، وينظر باعجاب إلى جان مارى لوبان.(وفى النمسا ، أصبح حزب الحرية، بزعامة يورج هايدر ، الحزب الأول فى البلاد).

وفى النرويج ، يحصل حزب كارل ايجارهاجن على ١٥٫٣ فى المائة من الأصوات ويلتقى مع جان مارى لوبان فى الموقف من الهجرة.

وفى الدنمارك -بلاد الاشتراكية الديمقراطية النموذجية -انهار اليسار أمام المحافظين ، وترتفع الاصوات ضد تقديم مساعدات إلى العالم الثالث ، وضد تقديم الدولة لخدمات اجتماعية ، وضد المهاجرين.

وفى البرتغال ، وصل اليمين إلى الحكم ، ويشترك فى ائتلاف مع« الحزب الشعبى» بزعامة «باولو بورتاس» (٨٫٨ ٪ من الأصوات) الذى يعلن العداء لدولة الرعاية وللأجانب.

وفى إيطاليا يحكم الفساد والمحسوبية ممزوجين بافكار شديدة التطرف يستعيرها بيرلسكونى من شريكيه فى «التحالف الوطنى» وفى المانيا ، تلقى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الالمانى هزيمة قاسية فى آخر انتخابات فرعية.

قسمات مشتركة

والقسمات المشتركة لليمين الأوروبى المتطرف هى:

❖ العداء لكل أجنبى ، حتى للاتحاد الأوروبى.

❖ كراهية الاجانب والمهاجرين ..كوسيلة لمكافحة البطالة وتحسين ظروف التقاعد والضمان الصحى .. أو إعطاء أولوية الخدمات والعمل لسكان البلاد « الأصليين».

❖ إلغاء الضرائب عن الأغنياء ،وتقليص الدور الاجتماعى للدولة ،وتشتيت النقابات ،وتخفيف الضرائب على الدخل والثروات الكبيرة والميراث- وترسيخ التفاوت بين الطبقات.

❖ الغاء الحريات الممنوحة للأقليات بمختلف انواعها ، وإعادة عقوبة الاعدام ، ومنع الاجهاض.

❖ تشديد الاجراءات البوليسية والعقوبات وزيادة مراكز الشرطة وإقامة مخيمات أو معتقلات «ترانزيت» بطرد المهاجرين غير الشرعيين.

سوابق خطيرة

انها المرة الأولى فى تاريخ فرنسا التى يصل فيها مرشح يمينى متطرف إلى الدورة الثانية للانتخابات ، وفقد فى الدورة الأولى حوالى أربعة ملايين صوت بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٥.

وخرج شيراك من الدورة الأولى لانتخابات الرئاسة بأسوأ نتيجة عرفها مرشح رئاسى خارج لتوه من ولايته الأولى.

وفقد المرشح الاشتراكى جوسبان ما يقارب مليونين ونصف مليون صوت بالمقارنة بما حصل عليه فى انتخابات عام ١٩٩٥ وأسفر المشهد السياسى عن حزب« اشتراكى» بلا برنامج وبلا هوية ، بل أن زعيمه نفسه ينكر امتلاكه برنامجا اشتراكيا . وعندما ينتقل اليسار إلى موقع الوسط ،تتعمق جذور اليمين.

وحققت تيارات اليسار التروتسكي (النضال العمالى- الرابطة الشيوعية الثورية- حزب العمال) مفاجأة كبيرة بحصولها على ثلاثة ملايين صوت فى الدورة الأولى (١١فى المائة من الأصوات)وكان المرشحون التروتسكيون الثلاثة هم: درليت لاجييه (النضال العمالى)

واريك بوزانسونو(الرابطة الشيوعية الثورية) وجلوكشتاين. حزب العمال).

(أما الحزب الشيوعي الفرنسي ،فقد منى بهزيمة تاريخية ووصل إلى أدنى مستوياته منذ انشقاقه عن الاشتراكية الاصلاحية في مؤتمر «تور» عام ١٩٢٠ .فقد خسر مليون و٤٦٠ الف صوت بالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٥ ، ولم يحصل سوى على نسبة ٣ر٤ في المائة من الأصوات (٦ر٨ ٪ عام ١٩٩٥)(أنه حزب المقاومة ضد الاحتلال الألماني الذي حصل على ٨ر٢٨ ، في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٦. الحزب الذي ما يزال يضم ٨٠ ألف عضو، ويشكل أكبر قوة منظمة .. ولكن لم يعدلها وزن انتخابي!.

نسبة الامتناع عن التصويت في انتخابات الرئاسة يوم ٢١ أبريل الماضي تشكل سابقة في التاريخ الحديث لفرنسا(حوالي ٣٠ في المائة)

أين مشروع المجتمع المتغير؟

وفي شهر أكتوبر عام ٢٠٠١ عقد الحزب الشيوعي الفرنسي مؤتمره الحادي والثلاثين وأتخذ سلسلة من القرارات لاستعادة مكانته على الساحة السياسية ، وأبرزها تسليم مقاليد الأمانة العامة لسيدة هي» ماري جورج بوفيه» ، التي تولت منصب وزيرة الشباب والرياضة في حكومة ليونيل جوسبان ، بينما أصبح «روبير هو» رئيسا فخرياً ومرشحه للانتخابات الرئاسية التي جرت بعد مؤتمر الحزب بحوالي ستة أشهر.

وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ الحزب الشيوعي الفرنسي (ومن المرات النادرة في تاريخ الأحزاب الشيوعية الأوربية) التي تصل فيها سيدة إلى هذا الموقع في إطار سلسلة من التغييرات البطيئة التي قام بها «روبير هو» منذ توليه موقع الأمين العام خلفا لجورج مارشيه في عام ١٩٩٤ .وكانت الأمينة العامة الجديدة« ماري جورج بوفيه» تأمل في أن يتمكن الشيوعيون من الحصول على ما بين ١٥ و١٦ في المائة من أصوات الناخبين في المعركة الرئاسية ، رغم أن هذا الطموح أقرب إلى الوهم حيث أن استطلاعات الرأى لم تكن تمنحه أكثر من ٦ في المائة في أحسن الأحوال (وقد حصل روبير هو على ٣٧ر٣ في المائة فقط في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة في ٢٩ أبريل الماضي) . ولوحظ أن حزب «حركة المواطنين» بزعامة جان بيير شوفنمان»- يسار الوسط- يقضم جزءا من الأصوات التي كانت تتجه إلى الحزب الشيوعي.

ورغم أن «روبير هو» أوضح أن حزبه لن يكون مجرد« كومبارس للحزب الاشتراكي - كما كان الحال في انتخابات سابقة- إلا أن الكثير من المحللين في فرنسا ظلوا يعتبرون الحزب الشيوعي الفرنسي مجرد« حزب اشتراكي رديف» . ولذلك حذر بعض الشيوعيين من أي توجه جدي نحو تحويل الحزب الشيوعي إلى طريق «الاشتراكية الديمقراطية» على غرار ما حدث للكثير من الأحزاب الشيوعية الأوربية منذ مطلع التسعينيات ومن الانتقادات التي وجهت إلى الحزب أنه بدا كما لو كان يتشبث بموقف «الصمود» حتى يحول هذا الصمود إلى غاية في ذاتها منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي .وذلك على ساحة فرنسية متحركة باستمرار صوب شوفنمان (يسار الوسط) احيانا ، أو صوب اليمين المتطرف في أحيان أخرى ، مع شبه ثبات بين اليمين واليسار المعتدلين.

غير أن النقد الرئيسي الموجه إلى هذا الحزب العريق هو أنه لم ينجح بعد في تقديم مشروع جديد لمجتمع متغير.

تنكر للتراث

وبذل ليونيل جوسبان جهده لكي يخطط بعناية لكسب اصوات اليهود الفرنسيين في معركة الرئاسة. واليهود كتلة انتخابية صغيرة يتجاوز عددهم النصف مليون بقليل ، مقابل حوالي ستة ملايين عربي أو مسلم يقيمون على الأراضي الفرنسية ، لكنها كتلة قوية ومتماسكة وتتخذ قرارات حاسمة وتستقطب نسبة مهتمه من الرأى العام

الفرنسى بسبب تواجدها فى مراكز القرار السياسية والنقابية والحزبية ،والثقافية والاعلامية والادارية.

وكان جوسبان قد افتتح المعركة الانتخابية مبكرا ، عندما أعلن فى ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٠ ، خلال زيارة رسمية لإسرائيل أن حزب الله اللبنانى هو حزب ارهابى وطرف أساسى بين القوى المعادية لعملية السلام، وان عملياته العسكرية هى التى استفزت رد الفعل الاسرائيلى لضرب محطات توليد الكهرباء اللبنانية وإغراق لبنان فى ظلام دامس!.

لقد تنكر جوسبان لتراث كل الشعوب الحية فى مقاومة الاحتلال ، وبشكل خاص تراث المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازى فى الحرب العالمية الثانية .وتخلى حتى عن الموقف الديجولى .فقد كانت فرنسا فى عهد الرئيس الفرنسى الجنرال شارل ديجول من أكثر دول العالم تفهماً للموقف الفلسطينى . ولا ينسى أحد عبارة الجنرال ديجول الشهيرة : «هؤلاء الصهاينة سوف تبتلعهم الصحراء».

وعندما بدأ شارون حربه الشاملة الدموية لتدمير المجتمع الفلسطينى والبنية التحتية للسلطة الوطنية الفلسطينية فى ٢٨ مارس ٢٠٠٢ ، انحاز جوسبان إلى التحالف الأمريكى- الاسرائيلى ، وتعمد خلال حملته الانتخابية- اغفال الاشارة إلى مجازر شارون ضد الفلسطينيين ، ولجأ إلى أساليب الاعلام الديماجوجى بالدعوة إلى مفاوضات «طويلة الأمد» بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والفلسطينيين حتى أن شيراك اضطر إلى التصدى لتصريحات رئيس وزرائه واعتبرها خروجا على تقاليد فرنسا فى اقامة التوازن بين طرفى الصراع فى الشرق الأوسط.

أصوات اليمين المتطرف

وحققت قوى اليمين المتطرف فى فرنسا زيادة فى الأصوات التى تحصل عليها .تتجاوز ٩٠٠ ألف صوت . ورغم أن الضربة القاضية التى وجهها لوبان إلى جوسبان أطاحت به من الدورة الثانية لكى يحل محله لوبان نفسه ..إلا أن الزيادة فى الاصوات التى حصل عليها زعيم الجبهة الوطنية (لوبان) لم تتجاوز ربع مليون صوت بالمقارنة بانتخابات عام ١٩٩٥ .وحصل برونو ميجريه ، رفيق لوبان السابق الذى انشق عن الجبهة الوطنية عام ١٩٩١ ورشح نفسه للرئاسة لأول مرة ،على ٦٧٠ ألف صوت.

واقتنصت أحزاب اليمين المتطرف ربع الأصوات التى فقدها اليمين التقليدى.

وترى صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية أن توزيع الأصوات يبين أن فرنسا منقسمة إلى ثلاثة معسكرات متساوية ، وكل معسكر يملك ما بين ٩ و١٠ ملايين صوت: معسكر اليسار الحكومى بزعامة ليونيل جوسبان ،ومعسكر اليمين الحكومى بزعامة جاك شيراك ، والمعسكر المناهض للحكومة الذى صوت ..إما لليمين الفاشى الجديد أو لليسار المتطرف . أما هؤلاء الذين امتنعوا عن التصويت أو إفسدوا أصواتهم .فإنهم يشكلون معسكراً أكبر: حوالى ١٢ مليون مواطن.

ومما يلفت النظر فى الحركة القومية المتطرفة أن قوتها تتناسب عكسياً مع ضعف الدول التى توجد فيها .فالأخبار السيئة بالنسبة لفرنسا ، هى أخبار طيبة بالنسبة للجبهة الوطنية . فمع ارتفاع معدلات البطالة فى فرنسا خلال الخمس عشرة سنة الماضية ووصولها إلى رقم قياسى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٢٫٨ فى المائة فى شهر فبراير الماضى) .تحسنت فرص الجبهة الوطنية فى الانتخابات البرلمانية والمحلية على السواء .وبصورة مطردة (حصل لوبان على نسبة ١٥ فى المائة من الاصوات فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥ وتسيطر على المجالس المحلية فى أربع مدن رئيسية فى الجنوب ، بما فى ذلك أورانج وتولون ، كذلك فإن للجبهة ١١ نائبا فى البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج وآلاف.

تحول انتخابى

وفى عام ١٩٩٥ ، أدلى ٢٥ فى المائة من

العمال بأصواتهم لصالح ليونيل جوسبان ، أما هذه المرة ،فإن النسبة لم تتجاوز ١٢ فقط.

وينتمى الناخبون الذين صوتوا لصالح لوبان إلى قطاعين مختلفين من المجتمع سواء اجتماعيا أو جغرافيا . فقد استطاع الرجل أن يفوز بمساندة شرائح من البرجوازية الصغيرة فى المناطق الريفية المتخلفة ، وخاصة فى شرق وجنوب شرقى فرنسا ، حيث يوجد تراث طويل من الشعبوية اليمينية التى ترجع إلى أيام حملات «بيير بوجاد» ، الزعيم اليمينى الفرنسى فى فترة الخمسينيات (كان لوبان قد بدأ حياته السياسية نائبا فى البرلمان ينتمى إلى جماعة بوجاد) والمصدر الرئيسى الثانى للأصوات الجديدة التى حصل عليها لوبان هم العمال الساخطون فى الشمال والشمال الشرقى ، والذين تأثروا باغلاق المصانع والمناجم خلال السنوات العشر الماضية.

عامل من كل أربعة عمال يدويين (٢٦ فى المائة) ،وكذلك ٢٣ فى المائة من الناخبين من ذوى الدخل الشهرى الأقل من ١٥٠٠ يورو صوتوا لصالح لوبان.

وتشير دراسة قامت بها صحيفة «ليبراسيون» بالاشتراك مع معهد لويس هاريس إلى أن هذا التحول فى موقف الناخبين العاديين وكبار السن للتصويت لصالح الجبهة الوطنية هو أهم أسباب النتائج الانتخابية التى تحققت فى الدورة الأولى .وحصل لوبان أيضا على ٣٢ فى المائة من أصوات صغار التجار والحرفيين ، وكثير منهم كانوا قد صوتوا فى عام ١٩٩٥ لصالح «فيليب دى فيليه» ،وهو رجعى من المؤيدين السابقين لجاك شيراك ، ثم انشق على الديجوليين بسبب خلافه مع الوحدة الأوروبية ومعاهدة ماستريخت التى أدت إلى الوحدة النقدية الأوروبية . ولم يرشح دى فيليه نفسه هذه المرة ،مما أعطى لوبان مجالا أوسع للاستفادة من السخط الشعبى على نتائج الوحدة الأوروبية.

ورفع لوبان عدد أصواته من هؤلاء الذين يعيشون فى ضواحى الطبقة العاملة والفئات الأدنى من الطبقة الوسطى ..أى الذين يعانون من مشكلات اجتماعية .ورفى عدد كبير من هذه المناطق ، كان ترتيب لوبان هو الأول ..قبل شيراك وجوسبان! وحصل لوبان على أصوات قليلة نسبياً من الشباب (١٢ فى المائة فقط من الناخبين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يساندونه) وعلى خلاف ذلك، ارتفعت نسبة المؤيدين له بين الناخبين الذين تزايد اعمارهم عن ٦٥ سنة من ٩ فى المائة إلى ١٩ فى المائة.

وعندما سئل مؤيدو لوبان عن السبب فى تأييدهم له ،قال ٧٢ فى المائة أنها مسألة القانون والنظام . وقال ٣٠ فى المائة انها مشكلة الهجرة. وقال ١٦ فى المائة أن القضايا الرئيسية التى تشغلهم ودفعتهم للتصويت لصالح لوبان ، هى الضرائب ،ونظام المعاشات المتهالك، والبطالة، وقال ثلث الذين سئلوا عن سبب تصويتهم للمرشح لوبان انهم أرادوا التعبير عن سخطهم على الرئيس شيراك ورئيس حكومته جوسبان.

بين اليمين واليمين المتطرف

إذن ..فإن التصويت فى الدورة الأولى هو الذى يكشف واقع الاتجاهات والتيارات السياسية فى فرنسا . أما فى الدورة الثانية فقد تمت عمليات تعبئة سياسية شاملة ضد مرشح اليمين المتطرف، حتى أن بعض جماعات التروتسكيين لم تطالب بالامتناع عن التصويت لشيراك فى الدورة الثانية لأنها لم تشأ أن تقف فى وجه الطوفان الجارف من التأييد لزعيم اليمين التقليدى خشية أن يحرز مرشح اليمين المتطرف المزيد من التقدم! وكان من الواضح أن التصويت فى الدورة الأولى احتجاجى وعقابى بعد أن وجد قطاع كبير من الفرنسيين أن نظام «التعايش» بين حكومة «اشتراكية» ورئيس جمهورية يمينى لم يكن له أى عائد سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى أو ثقافى يتفق مع مصالح اغلبية الشعب الفرنسى .. وكل ما أسفر عنه نظام

«التـعـايش» هو تشـابه برامج شـيـراك وجوسبان بحيث لم يعد هناك فارق جوهرى بينهما . وتدهورت الأحوال المعيشية لغالبية الفـرنسـيين ولم يجـد اليـمين المتطرف الفرنسى «شـماعـة» يعلق عليـها المساوئ الاجتماعية والاقتصادية سوى.. المهاجرين..

وأصبح الناخب الفرنسى فى وضع لا يحسد عليه فى الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة .. إذا وجد نفسه أمام الاختيار بين جاك شيراك وجان مارى لوبان !! وتحدث الحزب الاشتراكى الفرنسى عن شيراك باعتباره «المدافع عن قيم الجمهورية» لكى يقنع الناخبين بالتصويت له فى الدورة الثانية ، وهذا ما انتهى إليه حزب ليونيل جوسبان ،الذى كان عضوا سرياً فى «المنظمة الشيوعية الدولية» فى السبعينيات لكى يصبح -بعد ذلك- أقرب حليف لفرانسوا ميتران ثم سكرتير الحزب الاشتراكى . ويتصور الاشتراكيون الآن أن مساعدتهم لجاك شيراك ستؤدى إلى انتهاج الرئيس الفرنسى لسياسات معتدلة ، وتجبره على أن يضع فى اعتباره مطالب ومصالح أوسع . وهذا ما فعله الحزب الشيوعى الفرنسى أيضا .

والحقيقة أن شيراك دافع بإصرار عن مصالح النخبة الحاكمة الفرنسية طوال أكثر من ثلاثين سنة . وقد عرف عنه أنه فاسد ، ولولا الحصانة الرئاسية لكان قد تعرض رسميا للاتهام باستخدام مئات الآلاف من الدولارات من المال العام للانفاق على رحلات خاصة فى الاجازات قام بها مع عائلته وحاشيته بينما كان يتولى منصب عمدة باريس. وينظر المحققون فى اتهامات أخرى بأن إدارة المدينة- أثناء توليه منصب العمدة -تلقت رشاوى بالملايين فى الثمانينيات والتسعينيات ، وأن هذه الأموال استخدمت لصالح حزبه السياسى(التجمع من أجل الجمهورية).

وفى الدورة الثانية لانتخابات الرئاسة صوت ٢٥ مليون فرنسى لممثل اليمين الفاسد الحاكم و٦ ملايين لصالح الديماجوجية الفاشية الجديدة(لوبان)!.

لقد وجد اليمين الفرنسى المتطرف أمامه فراغا سياسيا ومشكلات اجتماعية هائلة تطحن قطاعات واسعة من العاملين الفرنسيين ، وعلي رأسها نسبة عالية مزمنة من البطالة ، وتدنى فى مستويات المعيشة ، وتدهور فى أوضاع الاسكان والرعاية الصحية والتعليم ، علاوة على مناخ من عدم الاستقرار الاقتصادى.

وبدلا من أن يضع اليمين التقليدى حلولا لهذه المشكلات كان شغله الشاغل هو تجنب وضع يجد شباب فرنسا نفسه أمام الاختيار بين لوبان .. وتروتسكى (!!) على حد قول «آلان مادلان » المتحدث باسم الحزب الديمقراطى الليبرالى (اليمينى) وكتب جان دور ميسون ، عضو الاكاديمية الفرنسية ، فى صحيفة «الفيجارو» الفرنسية (يوم ٣ مايو ٢٠٠٢) للاعراب عن حزنه لأنه اصبح فى فرنسا ثلاثة أحزاب تروتسكية فى بداية القرن الحادى والعشرين!.

غير أن المعركة ستصل إلى ذروتها فى الانتخابات البرلمانية فى شهر يونيو ٢٠٠٢ . والمؤكد أن أوضاع الأحزاب السياسية الفرنسية ، التى من المفترض أن تدافع عن مصالح الاغلبية الساحقة من الفرنسيين ، لن تكون قد تحسنت قبل موعد الانتخابات التشريعية، وكما جرت العادة ، فإن اسرائيل حاولت استثمار الانتخابات الفرنسية لصالحها عن طريق الترويج لخطر« معاداة السامية» فى فرنسا ،حتى يتمكن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الاسرائيلى «ايلى يشاى» من دعوة يهود فرنسا إلى «حزم حقائبهم» والهجرة إلى اسرائيل ،وهذا ما قاله شارون أيضا ، الذى يخطط لاستقبال مليون مهاجر يهودى جديد لكى يستوطنوا فى مستعمرات الضفة الغربية التى يعتبرها جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل!.

العلاقات الأوروبية العربية
بين الواقع والأساطير

■ جورج الراسى*

فى بعض الأحيان من المفيد الاستعانة «بالأسطورة» لإعادة الأمور إلى نصابها، ورؤية الواقع من زاوية جديدة.

من الأساطير التى تكتسب أهميتها هذه الأيام، ونحن نهم بدخول جنات الشراكة مع أوروبا، تلك التى تذكرنا بأصل كلمة «أوروبا» ذاتها. فهى، كما جاء فى روايات الأغريق، ابنة ملك فينيقية «فونيكس»، أخت «قدموسى» خطفها الإله زفنسى، وهو يتقمص صورة ثوره، واصطحبها إلى جزيرة اقريطش (كريت) اليونانية، حيث تزوجت مليكها، وانجبت منه ثلاثة أبناء، وانضموا إلى قافلة الآلهة بالطبع.

كلمة« عريا» التى أطلقت على القارة الأوروبية تعنى فى اللغات السامية «الغرب»، أى إننا نحن سكان هذا الشرق ،الذين اعطوا لأوروبا اسمها، اعتمادا على موقعها الجغرافى منا. تماما كما وزعتنا أوروبا فى العصور الحديثة إلى« شرق أدنى»، و«شرق أوسط»، و«شرق أقصى» نسبة إلى موقعنا الجغرافى منها. فنحن شرق «أدنى» أو «أوسط»، أو «أقصى» بالنسبة إليها، لا بالنسبة إلينا.

لا بأس إذن من زج الأسطورة فى المعارك التى نخوضها اليوم، والتى تحتاج إلى كل أنواع الأسلحة.

حتى أختصر المسافة بين الأسطورة والتاريخ، وبين التاريخ الحديث والواقع الراهن، أقول أن العلاقات الجديدة بين العرب وأوروبا نشأت غداة الحرب الكونية الثانية، بعد أن تم تقسيمنا إلى مناطق نفوذه، وتوزيعنا على موائد القوى المنتصرة، وزرع الدولة العبرية فى موقع القلب من« العالم العربى» عام ١٩٤٨.

لقد جاء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ لكى يجسد ذلك التحالف الجديد

* كاتب لبنانى

بين أوروبا -ممثلة بفرنسا وانجلترا - وإسرائيل.

لكن هذا التحالف سرعان ما أخلى مكانه لتحالف من نوع جديد ، إذ تحولت إسرائيل شيئا فشيئا ، إلى ما يشبه كثيراً الولاية الأمريكية الواحدة والخمسين ، في حين بدأت أوروبا تخطو خطواتها الأولى نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية ، وتدرك مع الوقت أن مصالحها ليست بالضرورة مطابقة لمصالح إسرائيل ، أو لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كان العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ «حرب الأيام الستة التي لا تزال تجرجر ذيولها حتى اليوم ، واحتلال أراضي عربية جديدة تابعة لكل الدول المحيطة بالدولة العبرية ، كانت كلها عاملاً سياسياً من عوامل التغيير التي طرأت على المواقف الأوروبية تجاه العرب ، والصراع العربي-الإسرائيلي. لم يكن الأمر مجرد صحوة ضمير ، بل كان كذلك ، وقبل كل شئ ، وعياً لمصالح أوروبا الاقتصادية ، بعد الهزة النفطية الأولى.

كان موقف الجنرال شارل ديجول ، رئيس فرنسا إبان هزيمة يونيه(حزيران) ٦٧ ، هو الأكثر تعبيرا عن التوجهات الأوروبية الجديدة ، حين أمر بفرض حظر على بيع السلاح لإسرائيل ، واتهم الدولة اليهودية«بحب السيطرة».

كانت فرنسا ، حتى ذلك التاريخ ، أهم مصادر السلاح الإسرائيلي «وكانت هي التي قدمت لتل ابيب المفاعل «النووي في» ديمونا» ، أيام كان لشمعون بيريز مكتب خاص في وزارة الدفاع الفرنسية ، يتابع من خلاله صفقات السلاح والتعاون المخابراتي بين البلدين.

لكن التحول الأهم في النظرة الأوروبية إلى العرب ، بعد طي صفحة الاستعمار القديم في الأربعينيات والخمسينيات ، ونيل الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ ، تزامن مع حرب تشرين الأول-أكتوبر ١٩٧٣، والخضة النفطية التي رافقتها ، حين تضاعفت أسعار النفط اضعافا عدة، وشعرت أوروبا من خلال تلك «الصدمة النفطية الثانية» ،كم هي مرتهنة للعرب في مجال الحصول على مصادر الطاقة.جاءت بعد ذلك الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ لكي تعمق ذلك الشعور. وتضيف إليه بعدا إسلاميا.

المهم ، أنه في مطلع السبعينيات ، وبعد العام ١٩٧٣ على وجه التحديد ، برز على السطح شعار جديد عنوانه« الحوار العربي- الأوروبي» .كان الأوروبيون آنذاك ينظرون إلى« العرب» على أنهم وحدة متجانسة على غرار التوحيد الأوروبي الذي كانوا يخططون له، وكانوا يرون ، بوجه حق وبموضوعية ، أن المصالح بين العرب وأوروبا يمكن أن تكون متكاملة «وهي بالفعل كذلك.

إنطلاقا من هذه الرؤية ، شهدت السبعينيات والثمانينيات عدداً كبيراً من الندوات واللقاءات والدراسات والمحاضرات ، التي كانت تتبارى في استنباط أوجه التقارب بين حضارتي المتوسط، وتتسابق في تقريب وجهات النظر بين الضفتين «وتجتهد في تسجيل كل مجالات التعاون ، ونقاط التفاهم - كانت الفكرة آنذاك هي التأسيس لتعاون «مؤسساتي» بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، قبل تحولها إلى« الاتحاد الأوروبي» فيما بعد .

لكن تلك النظرة ما لبث أن تبلبلت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، بعد حربي الخليج الأولى (بين العراق وإيران

من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨) ،والثانية بعد الغزو العراقى للكويت فى أغسطس (آب) ١٩٩٠ ، وإخراجه منها فى فبراير ١٩٩١ ، بعد حملة عاصفة الصحراء» بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،وما تلى ذلك من انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى خريف ذلك العام نفسه.

منذ ذلك التاريخ ، اختفى تماما شعار «الحوار العربى -الأوروبى» . لم يعد هنالك شئ اسمه «عربى» من وجهة نظر أوروبا .فالعرب تخاصموا وتحاربوا وتوزعوا فرقاً وشتاتاً ،فلم يعد من الممكن أن يكونوا محاورين موحدى الكلمة فى مواجهة اتحاد أوروبى يزداد قوة ورسوخاً يوما بعد يوم.

منذ ذلك التاريخ أيضا، دخلت القاموس الغربى فى التعامل مع العرب ، مفاهيم جديدة ، ومعاييرجديدة ، واعتبارات جديدة .لقد أصبحت العلاقات الأوربية- العربية محكومة بعاملين :الأول هو النظر إلى العرب على أنهم مجموعات إقليمية متعددة ، لا مجموعة واحدة . والثانى هو التخطيط لدمج إسرائيل فى المنطقة ، واشراكها بالتالى فى أى حوار عربى- أوروبى مستقبلى ، وجعلها طرفا فاعلا فيه .

لذلك ازدهر قاموس العلاقات بين الطرفين بجملة من الأطر المستجدة.

أصبحنا نسمع كلاما حول الحوار الأوروبى-الخليجى» طالما أن الخليج العربى يملك أغلى ما تحتاجه أوروبا لنموها،ألا وهو النفط.

أصبحنا نسمع كذلك كلاما عن الحوار بين أوروبا ودول المغرب العربى ، بحجة القرب الجغرافى ،والتناغم اللغوى والثقافى ،والتكامل الاقتصادى ، خاصة بفعل ملايين المهاجرين العرب فى دول شمال المتوسط . وبرزت إلى السطح تعابير حسابية جديدة من نوع ٥+٥ (خمس دول أوربية متوسطية ، مقابل الدول الخمس الأعضاء فى اتحاد المغرب العربى) أو (٥+٧) أو (٥+١٢) إلخ.

أصبحنا نسمع كلاماً عن «الشرق - أوسطية» التى تريد اصابة مجموعة عصافير بطلقة حوارية واحدة، تضم إلى المنتدى - كلاً من إيران الإسلامية ، الغنية بالنفط ، وإسرائيل الموعودة بالجنة الجديدة .

لكن الغلبة كانت فى النهاية لما عرف «بالشراكة الأوربية- المتوسطية» «وبمسار برشلونة» الذى إنطلق عام ١٩٩٥ فى تلك المدينة الأسبانية ، والذى سنكون نحن بين أواخر الموقعين عليه هذه الأيام.

هل أفضل من الاستعانة بذكريات الأندلس لانجاح هذا الرهان الجديد؟ أليس هذا هو أفضل توثيق لزج الأساطير فى المعركة؟!

كان الفرد دريفوس من الطائفة اليهودية ، ضابطاً فى الجيش الفرنسى برتبة «كابتن» عندما انفجرت القضية المعروفة باسمه عام ١٨٩٤ فقد اتهم بافشاء اسرار مهمة إلى الملحق العسكرى الألمانى فى باريس، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة فى جزيرة «الشيطان» ، بعد أن ادانته المحكمة بالخيانة العظمى . لكن عناصر كثيرة ما لبثت أن طرأت على هذه القضية- كان من ضمن فصولها مقالة «انى اتهم» الشهيرة للكاتب الفرنسى اميل زولا وانتهى الأمر باثبات براءة درويفوس ، فأعيد إلى الجيش عام ١٩٠٦.

هذه الحادثة الفردية أججت المشاعر المعادية لليهود فى فرنسا فى مطلع القرن العشرين ، وشطرت البلاد إلى قسمين طيلة عقد من الزمان.

كان هناك فريق الملكين والعسكريين

والكاثوليك الذى أيد إدانة الضابط اليهودى ، مقابل فريق الجمهوريين والاشتراكيين والمعادين لرجال الدين الذى نادى ببراءته .

كانت إحدى نتائج «تلك المجابهة» التعجيل بفصل الدين عن الدولة فى فرنسا.

هذا ضابط صغير، شطر البلاد «وقسم العباد» خاصة لكونه يهوديا «مع أن الأمور انتهت بسلام ، وظل رأسه بين كتفيه.

فما بالكم والغرب متهم بابادة ستة ملايين يهودى فى افران الغاز ، بعد تلك الحادثة بعقود قليلة ، فى أواسط القرن العشرين على أيدى النازية الألمانية؟.

طبعا «ما يسميه اليهود «بمعاداة السامية» يمكن أن ترجع جذوره إلى صلب السيد المسيح ، لكن العقدة تأصلت فى الذهنية الغربية عموماً ، والأوروبية على وجه الخصوص ، إلى درجة أصبح من الصعب تماما خلخلتها اليوم، خاصة وأن هنالك من يغذيها بأسلوب مبرمج ويومى ، حتى دخلت النسيج الحضارى والفكرى والثقافى والسياسى فى المجتمعات الغربية.

لقد وصلت الأمور إلى حد تحريم أية مراجعة تاريخية» لموضوع المحرقة اليهودية ، مهما اتسمت بالموضوعية والعلمية ، حيث يتهم كل من يحاول القيام بمثل هذه المراجعة «بالتحريفية» ، والضحايا كثيرون ، لعل ابرزهم المفكر الفرنسى روجيه جارودى.

هذه إذن حدود أولى- راسخة من الصعب تخطيها فى الوقت الحاضر ، تحكم العلاقة الأوروبية مع إسرائيل «حتى حين يتم سفك دماء المسلمين فى باحة كنيسة المهد فى بيت لحم.

وحين تنقل الانباء أن معابد يهودية جرى تدنيسها فى بعض دول أوروبا ، أو أن انفجارا طال معبد «الغريبة» اليهودى فى جزيرة «جربة» التونسية من الضرورى أن نستحضر بعض فصول ذلك التاريخ القديم والجديد ، حتى ولو كان المنتفع الأخير فى نهاية المطاف من مثل هذه الاعتداءات هو الدولة العبرية بالذات الباحثة عن ذرائع متجددة كل يوم، تغطى بها الجرائم المرتكبة بحق العرب والمسلمين منذ استباحة أرض فلسطين عام ١٩٤٨ ، وحتى هذا اليوم.

لقد استمعنا إلى رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودى ، منذ أيام قليلة ، وهو يصف عمليات تدنيس بعض المقابر اليهودية فى أوروبا بأنها أعمال «همجية وبربرية» «وهى بالفعل كذلك -حتى ولو كانت تصب فى مصلحة إسرائيل. لكننا لم نسمعه يطلق الأوصاف نفسها- أو ما شابه- على مجازر رام الله ونابلس وجنين حيث تستعيد «اللغة الدبلوماسية» حقوقها ويجرى الحديث عن «تبادل لاطلاق النار» بين جيش «الدفاع» الإسرائيلى «وجيوش «الإرهاب» الفلسطينى.

هذه «الاعتبارات» تتحكم بما أصبح يعرف منذ العام ١٩٩٥ «بمسار برشلونة» للشراكة الأوروبية- المتوسطية».

المحور السياسى الرئيسى لهذه الشراكة هو انجاح عملية السلام فى المنطقة ، وتسوية النزاع العربى-الإسرائيلى . لذلك لا يمكن للاتحاد الأوروبى أن يتصور هذه الشراكة بدون حضور تل أبيب فيها.

لكنه لا يفعل الشئ الكثير لتأمين حضور الطرف الآخر الأساسى فى المعادلة ، ألا وهو السلطة الوطنية الفلسطينية التى كانت محكومة بالاقامة الجبرية داخل غرفتين فى رام الله المحاصرة بالدبابات.

لقد مضى على إنطلاق مسار برشلونة

ست سنوات منذ نوفمبر ١٩٩٥ ، ووضع له هدف أساسى هو إيجاد منطقة من التبادل الحر والاستقرار بين ضفتى المتوسط بحلول العام ٢٠١٠ . وخطط لهذا «المسار» لكى يضم ٢٧ بلداً ، الأعضاء ال١٥ فى الاتحاد الأوروبى ، و١٢ بلداً متوسطياً من دول «الجنوب».

هنا لابد من الاشارة إلى مفارقة جغرافية طريفة فى كيفية اختيار الأعضاء «الجنوبيين» لقد تم استبعاد دول الخليج العربى بالطبع، بما فى ذلك العراق واليمن بسبب واضح هو عدم امتلاكها لشواطئ . لكن تمت اضافة الاردن إلى اللائحة ،مع أنه لا يمتلك هو الآخر منفذاً على البحر الدافئ ، لكنه يمتلك حدوداً طويلة مع الضفة الغربية وإسرائيل، ناهيك عن انه وقع معاهدة للصلح مع الدولة العبرية عام ١٩٩٤ اللهم إلا اذا كان قد أخذ بعين الاعتبار احتمال شق قناة بين خليج العقبة والمتوسط مستقبلا .

كما أضيفت إلى اللائحة جمهورية موريتانيا الإسلامية ، رغم أنها تقع بكاملها على المحيط الأطلنطى ، لكنها طبعت علاقاتها تطبيعا كاملاً مع تل أبيب ، وفى أسوأ الظروف وأحلكها.

لماذا ، والحال هذه ، لم يتم ضم السودان مثلا إلى الشراكة ، وهو يخترقه على الأقل نهر يصب فى البحر العتيد؟.

هذه تبقى على كل حال ملاحظات هامشية.

ما هو مهم التوقف عنده هو إتساع الهوة بين مطامح الشراكة ، وما وصلت إليه اليوم.

وزراء التجارة الأوربيون المجتمعون فى مدينة طليطلية الأسبانية فى ١٩ مارس المنصرم ، اعربوا عن سعادتهم لاكتمال عقد الأول الماكةلتوقيع مع مصر فى يونيه ٢٠٠١ ، ومع الجزائر أواخر العام الماضى ،ومع لبنان مطلع العام ٢٠٠٢ . لم تبق خارج الحلبة سوى سوريا التى لها شروطها ،والتى قاطعت المؤتمر الأوروبى المتوسطى الرابع لوزراء الصناعة المنعقد فى ٩ ابريل الجارى فى مدينة ملقة الاسبانية ، بعد أن طالب وزير الصناعة فيها الدكتور عصام الزعيم بطرد إسرائيل ، وشجب أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى ، على اعتبار أن «مسيرة برشلونة» كل لا يتجزء وأن الاقرار بها والتزامها يعنيان التزام مبادئها الأخلاقية والقانونية الأساسية » ،مع العلم أن الشراكة لا تقتصر على الشق الاقتصادى فحسب ، لكنها تشمل فصولا تتعلق باحترام مبادئ الحرية والعدالة ، واحترام حقوق الإنسانية ، وترقية المرأة والمجتمع المدنى ،والعمل بالنظام الديمقراطى ، وتشجيع الحوار بين الحضارات. والثقافات ، بالاضافة إلى البنود التى استجدت مؤخراً ، واكتسبت اهمية خاصة مثل مكافحة الارهاب ، وملاحقةتبييض الأموال ، ومراقبة زراعة المخدرات ،ومحاصرة الجريمة المنظمة إلخ.

عقد اجتماع وزراء خارجية المسار الأوروبى-المتوسطى يومى ٢٢ و٢٣ ابريل فى مدينة فالنسيا ، فى اجواء الحملة الإسرائيلية الشرسة ضد الشعب الفلسطينى ، وانغلاق كل افق للحل فى المنطقة ، لكى يعمق المأزق السياسى للشراكة ،كما تدل على ذلك مقاطعة سوريا ولبنان للاجتماع.

أما على الصعيد المالى المحض ،فقد لاحظ المراقبون أن الاهتمام الأوروبى بدول أوروبا الشرقية يفوق بكثير درجة اهتمامها بدول الجنوب المتوسطى .فقد أوصت المفوضية الأوربية بتخصيص مبلغ يتجاوز ٤٠ مليار أورو لتوسيع عضوية الاتحاد

الأوروبى إلى مقر دول أوروبية جديدة ، بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ فى حين لم يخصص سوى مبلغ ٥ر٣٥ مليار أورو لأثنى عشر بلداً متوسطيا فى الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦.

يتساءل المرء ، وحال الاتحاد على ما هى عليه ، كيف نجعله ينقل عقدة الذنب ، من كتف إلى كتف؟.

تقول الرواية أنه فى عام ١٨٣٠ اقدم داى مدينة الجزائر -آخر حكامها الترك - على صفع قنصل فرنسا بمروحة كان يخفق بها من قيظ الطقس وحرارته رداً على ما اعتبره تطاولاً من جانب القنصل على جناب دولته العلية. فما كان من فرنسا إلا أن جردت حملة عسكرية دامت ١٣٢ عاماً حتى استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ، لرد الاهانة!.

فى عام ١٩٥٦ ، تواطأت كل من فرنسا وبريطانيا مع إسرائيل للهجوم على مصر ، رداً على إعلان جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس فى يوليو من تلك السنة ، على اعتبار انه الحق الضرر بمصالح لندن وباريس فى القناة.

قبل ذلك، جرد الغرب المسيحى سلسلة من الحملات الصليبية من القرن الحادى عشر حتى القرن الثالث عشر بمباركة باباوات روما ، من أجل «انقاذ» الأماكن المقدسة فى فلسطين .

كم كان الشرق الأوروبى رفيعا آنذاك حتى تراق على جوانبه انهار من الدماء ، فتشن الحروب ، وتجرد الحملات ، ويتم اختراق الحدود وعبور البحار ، لمجرد الرد على صفعة ، أو المطالبة بأسهم شركة ، أو الاحتفاظ بحق زيارة الأماكن المقدسة .

هذا ما تقوله الروايات على الأقل.

أما اليوم ، فالمشهد يبدو مختلفاً تماماً مع أن أوروبا أصبحت موحدة ،وتشكل احدى أهم التكتلات الفاعلة على الساحة الدولية .

لقد رأينا منذ أيام قليلة ، وفداً أوروبيا رفيع المستوى يضم جوزيب بيكيه ، وزير خارجية أسبانيا رئيسة الاتحاد فى دورته الحالية ، وخافير سولانا منسق السياسية الخارجية فى الاتحاد ، وميجيل موراتينوس مبعوث الاتحاد إلى المنطقة ،وهو يتعرض للاهانة فى بث تلفزيون مباشر من تل أبيب ، بعد أن منعوا من مقابلة ياسر عرفات المحاصر فى رام الله ، فعادوا أدراجهم بخفى حنين ، يجرجرون اذيال الخيبة والاحباط.

شاهدنا بعد ذلك وزراء خارجية الاتحاد يعقدون اجتماعا «طارئاً» فى مطلع هذا الشهر الماضى فى لوكسمبرج ، لاتخاذ «موقف موحد» أمام «الوضع المتدهور» فى الأراضى الفلسطينية ، يعلن عضو المفوضية ،مسئول العلاقات الخارجية كريس باتن، فى ذلك الاجتماع ، عن اقتراح الدعوة لالتأم مجلس الشراكة مع إسرائيل من أجل بحث تداعيات الأزمة فى المنطقة ، كإجراء قانونى ملزم قبل اتخاذ أى مبادرة عقابية. لكن غالبية الدول الأعضاء فى الاتحاد عارضت هذا الاقتراح ، رغم موافقة الرئاسة الاسبانية والدعم البلجيكى لها .فقد كانت هذه الغالبية حريصة جداً على حضور وزير خارجية إسرائيل «شيمون بيريز» الاجتماع الأوروبى -المتوسطى فى فالنسيا فى ٢٢ أبريل الجارى ، رغم المقاطعة السورية واللبنانية ، وقرار بيروت بتأجيل التوقيع على اتفاق الشراكة، ورغم بقاء رئيس أحد أعضاء الشراكة (ياسر عرفات) محاصراً من طرف عضو آخر ، فلا يستطيع مغادرة مكتبه فى رام الله . لا بل ذهب كريس باتن نفسه إلى حد التصريح بأن «إنضمام

إسـرائيل إلى عـملية بـرشلونة من مـكونات هذه العـمليـة ، وحضـورها إلى فـالنسـيـا أساسى لنجاح هذا المؤتمر».

إنه نجاح لا نحسد الاتحاد عليه.

اضـافـة إلى مـا رأينا وشاهـدنا ، سـمـعنا كذلك بابا روما يستصرخ الضمير العالمى لانقاذ كنيسة المهد على أقل تقدير ، فلا من يسمع ، ولا من مـجيب ، خـاصـة من طرف ابرز الدول الاوربية التى تعتبر بأنها من أبناء الكنيسة الكاثوليكية الابرار .

هكذا تبدو أوروبا الموحدة اليوم، مترددة فى موقفها تجاه إسرائيل ـحائرة فى كيفية تعاملها مع الولايات المتحدة . متفاوتة فى تعاطى كل طرف من أطرافها مع القضايا التى تمس العرب ومصالحهم.

لقد كانت الهجمة الصهيونية الجديدة على ما تبقى من فلسطين مناسبة كشفت أوراقــا أوربيــة كـثـيــرة ، تراوحت بين الاسـتـعـداد لمقاطعـة إسـرائيل ،والسـعى للتستر على جرائمها.

السـعـفـة الذهبـيـة فى المواقف المشـرفـة ذهبت دون شك إلى بلجيكا ، وإلى مقاطعة الفلامان على وجه التحديد التى أقدمت على تجـمـيـد عــلاقـاتهـا مع إسـرائيل فى سابقة هى الأولى فى دول الاتحاد. سارت على خطاها مقاطعة بروكسل التى تضم مقر الاتحاد . لكن العجيب أن المقاطعة الثالثة الفرانكوفونية ـولبنان ستضيف قمة الفرنكوفون فى الخريف المقبل ـلم تر من الضرورى أن تحرك ساكناً.

على كل حال مواقف وزير خارجيتها لويس ميشيل كانت مشرفة ، وأفضل من مواقف عربية كثيرة ـفقد قال للسفراء العرب فى العاصمة البلجيكية أن بلاده قررت منذ بضعة أشهر وقف شحنات السلاح إلى تل أبيب ، خصوصاً السلاح المستخدم فى عمليات القمع، وأن الاتحاد الأوروبى «لا يمكن أن يسكت على الاهانة الدبلوماسية التى لحقت بوفده إلى إسرائيل» .

للعلم فقط لابد من التذكير أن قيمة الدولارات الإسرائيلية من تجارة «الماس البلجيكى» غير المصقول تصل إلى نحو ٣٠٠ مليون دولار شهريا . وتحتكر تل أبيب جزءا كبيرا من هذه التجارة مع كل من بلجيكا وجنوب أفريقيا.

بموازاة بلجيكا ، يمكن أن تتقاسم معها سعفة الشرق الذهبية أنا ليند وزيرة خارجية السويد ، التى وصفت الهجمة الاسرائيلية فى مخيمى جنين ونابلس بأنها كانت «أسبوعا من العار» والتى أصبحت معروفة بمواقف جريئة يحسدها عليها الرجال ، عرباً كانوا أم أوربيين.

أسبانيا ، رئيسة الاتحاد حالياً ، تجرأت وتحدثت أكثر من مرة عن «عقوبات أوربية» محتملة ضد إسرائيل .(تجدر الاشارة بهذا الصدد أن المبعوثين الأوربيين الثلاثة الذين اهينوا فى تل ابيب كانوا من الاسبان).

المستشار الألمانى جيرهارد شرودر تحدث عن رغبته فى طرح «ارسال قوة عسكرية دولية برعاية الأمم المتحدة » إلى الشـــرق الأوسط ، وعلقت بلاده تسليم المعدات العسكرية إلى إسرائيل ، بما فى ذلك القطع التى تدخل فى تصنيع الطراز الجديد من دبابات ميركافا-٤ فى حين طرح وزير خارجيته يوشكا فيبشر مبادرة المانية من سبع نقاط ، على مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد فى لوكسمبرج ، أهم بنودها سحب القوات الإسرائيلية وتأسيس «دولة فلسطين الديمقــراطيــة » تحت اشراف دولى.

بريطانيا بدورها فرضت حظراً على الأسلحة الموجهة إلى الدولة العبرية للمرة الأولى خلال عشرين عاماً .

تونى بلير رئيس وزرائها استمرأ الكتابة فى الصحف العربية بلهجة توحى وكأنه أصبح عضوا فى حركة القوميين العرب . آخر رسائله المنشورة فى التاسع من الشهر الجارى مطلعها : «يسعدنى أن أتحدث إلى الأمة العربية فور عودتى من الولايات المتحدة» هو على الأقل يرى أن القمع سعيا إلى استتباب الأمن ليس هو الحل» ، ووزير خارجيته جاكسترو يصعد لهجته ضد إسرائيل «لعدم احترامها القانون الدولى».

فرنسا غارقة فى انتخاباتها الرئاسية والمرشحون -قبل زلزال جان مارى لوبن كانوا حائرين بين الوزن الاعلامى «والسياسى الذى يمثله ٧٠٠ ألف يهودى ، وأصوات مليون و٢٠٠ ألف عربى ومسلم يحق لهم التصويت .مع ذلك أعلن الرئيس شيراك أكثر من مرة أن حل النزاع لن يكون بقصف الدبابات مقر عرفات .وتجرأ جوسبان بالبوح انه «يتمنى حصول تغيير سياسى فى إسرائيل» وانتقد بشدة السياسة الامريكية فى المنطقة، واتهمها بانها محكومة باعتبارات السياسة الداخلية».

للحقيقة والتاريخ لابد أن نضيف أن وزير خارجية فرنسا هوبيرفيدرين كان أول مسئول أوروبى يحمل شارون مسئولية اندلاع انتفاضة الأقصى ، بعد زيارته المشئومة إلى المسجد ، ويصف سياسته بأنها كوارثية .

مواقف أخرى جديدة وقفتها سويسرا (ولو أنها خارج الاتحاد)، حيث أشارت مذكرة داخلية لمؤسسة التسلح (رواغ)، إلى احتمال خفض المبادلات العسكرية مع الدولة العبرية ، فى حين عبر المستشار النمساوى ولفغانغ سوشيل عن «غضب بلاده» إزاء اعاقة الاتصالات بين عرفات والاتحاد الأوروبى . ووصف وزير خارجية الدانمارك بيرشتيج مولر ما يجرى بأنه «حرب» تتخطى كل قواعد الحرب».

وحده بيرلوسكونى الذى عودنا على قول الشئ ونقيضه فى اليوم التالى ، إيد احتمال انعقاد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط لكن «بعد أن تكمل إسرائيل عملها الموجه إلى تفتيت مراكز الارهاب»!.

هذه هى المواقف الأوربية المتفرقة التى ينقصها موقف أوروبى موحد وواحد وفاعل تجاه الدولة العبرية من جهة ، وتجاه الولايات المتحدة من جهة أخرى .

فهى لا تستخدم إلا القليل من وسائل الضغط على تل أبيب (ثلث صادرات إسرائيل تذهب إلى دول الاتحاد و٦٠ فى المائة من تجارتها مع هذه الدول) وهى قلما تتخذ مبادرات ، تارة تنتظر نتائج جولة كولن باول ، وتارة أخرى تتابع تحركات انطونى زينى ،وفى مرة ثالثة ترقب مصير تقرير جورج ميشيل وخطة جورج تينيت .ما فائدة تلك الشراكة «الأورو -متوسطية» إذن ؟ مع العلم أن الملفات الخلافية مع الولايات المتحدة لا حصر لها (رفض الهجوم على العراق - الانفتاح على إيران -ملف الفولاذ- الخلافات حول العولمة وحول تمويل التنمية كما ظهرت فى مؤتمر مونتيرى الأخير فى المكسيك -التعارض بخصوص الانبعاث الحرارى كما بدا فى مؤتمر كيوتو-محاربة الهيمنة الثقافية -انتقاد عقوبة الاعدام رفض «الدرع الصاروخية» وسباق التسلح الجديد).

أقصى ما تطمح إليه أوروبا اليوم يبدو وكانه انتظار دعوة أمريكية للانخراط من جديد فى عملية السلام فى المنطقة ،كما بدا ذلك واضحا من خلال قمة برشلونة الأوربية الأخيرة أواسط الشهر الماضى ،

ومن اللقاء الذى جرى فى ١٠ أبريل الماضى فى مدريد وضم إلى جانب ممثل الاتحاد، كلا من وزيرى خارجية الولايات المتحدة وروسيا والأمين العام للأمم المتحدة، وصدر عنه بيان يدعو إلى قيام دولتين، إسرائيل وفلسطين، وإحلال تسوية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

لم يكن ينقص الأوربيين سوى الدعوة التى وجهتها إليهم مستشارة الأمن القومى الأمريكى كوندوليزا رايس تدعوهم إلى إدانة موجة التعصب ضد اليهود التى تتفشى فى أوروبا».

فى اليوم ذاته كان النائب البريطانى اليهودى جيرالد كوفمان، أحد أبرز الساسة الانكليز، يصف اريل شارون بأنه «مجرم حرب» وكان زعيم مجموعة الخضر فى البرلمان الأوروبى، اليهودى دانيال كوهن بنديت، (أحد زعماء الثورة الطلابية فى فرنسا عام ١٩٦٨)، يدعوالبرلمان إلى تجميد اتفاقات الشراكة مع إسرائيل.

أوروبا اذن «موزعة بين رأى عام يمثله البرلمان -كما دلت عليه المظاهرات الصاخبة كذلك- وبين مواقف رسمية متفرقة وعاجزة عن الفعل.

صحيح أننا أمام امبراطوريات قديمة غابت عن اطرافها الشمس، لكن هل غاب عن سمائها القمر كذلك؟.

قالوا ...

❖ الحقيقة يجب أن تقال ولا يكفى أن نعرفها.

شبلى شميل

❖ من الغلو أن ينسب السلفيون حميد الخصال إلى السلف وحده دون الخلف لأن الإنسانية تتدرج فى الرقى.

سلامة موسى

❖إن علينا أن نخرج أنفسنا من أن نستسلم لماضينا، إذا كنا لا نريد أن نظل جهلاء وضعفاء.

عبد القادر حمزه

المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى
صورة من الداخل

■ د. شريف حتاته

المدينة مشرقة تتلألأ فى ضوء الشمس بعد أن غسلتها الأمطار طوال الأسبوع الذى سبق قدومى إليها ، والسماء زرقاء كأن السحب المنذرة التى زحفت عليها منذ أحداث ١١ سبتمبر تبددت ليحل محلها الاطمئنان.

سرت بين الجموع خفيف الجسد ،منشرح القلب ،محمولا على النهر المتدفق من البشر ،من النساء والرجال ،والأطفال الذين جاءوا من كل أنحاء البرازيل ، ومن كل بلاد العالم ليتجمعوا فى« بورتواليجرى» . أنظر من حولى إلى الوجوه المبتسمة ، فيها نضارة ، وجمال الشباب ، أو فيها غصون مشوارها الطويل فى الحياة . بشرتها سوداء أو بيضاء ، أو صفراء ، أو حمراء ، أو برونزية اللون .ألمح أيدى العشاق تتشابك فى الزحام . وأيدى الأطفال تستكين فى كفوف الكبار.

هنا تجمع أناس من كل الأعراق ،والأديان ، من كل الطبقات والفئات ، من كل المهن والأجناس ،يحملون اللافتات والأعلام ، والورود . يغنون ، ويرقصون ، ويدقون الطبول ، ويهتفون .جاءوا ليعبروا عن وحدتهم فى مواجهة الطغاة ،عن إصرارهم على إيقاف سياسات الاستعمار الجديد ، وآلهة الحروب.

جئت لأنضم إليهم فى« بورتو اليجرى» تلك المدينة البرازيلية التى لا يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين ، لكن شاع اسمها فى ربوع الأرض بعد أن أصبحت موطنا لأهم تجمع إنسانى ضد العولمة التى تفرضها أقلية من الرجال لخدمة مصالحهم على حساب شعوب العالم .اجتزت عشرين ألف كيلو متر لأنضم إلى هذه الجموع التى جاءت لحضور المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى ،ولتشارك فى تدعيم الحركة العالمية

المعارضة لسياسات الاستعمار الجديد والحرب.

هكذا من ١-٥ تدفق ٧٠٫٠٠٠ من المشاركين والمشاركات إلى المدينة ، من بينهم ١٥٫٠٠٠ مندوب من ٥٫٠٠٠ منظمة جاءوا من مائة وخمسين دولة ليشاركوا فى ٢٨ محاضرة ومائة سينمار ، و٧٠٠ ورشة عمل قامت بتنظيمها الهيئات الست المشرفة على المنتدى ، لتغطى كل ما يمكن أن نتخيله من موضوعات ، تمتد من مشاكل المياه النقية والطعام إلى الفلسفة وعلوم النفس من الطب والجينات وعلوم الوراثة ، إلى الفنون وعلم الجمال من شئون النساء والأطفال ، إلى مشاكل سكان الادغال والأحراش والأعراق المحلية المنسية التى تحيا محرومة من كل حق من القوة النووية والحرب ، إلى الديمقراطية وحق الإنسان فى أن يعيش حرا يتمتع بالعدل.

نجح المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى فى إثارة أوسع نقاش عرف حتى الآن حول جميع المشاكل التى تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالعولمة الرأسمالية وأثرها على حاضر ومستقبل سكان الأرض، وفى طرح تساؤلات وأفكار جديدة بالدراسة والبحث، كما تمكن من تحقيق أوسع وأكبر حركة تعبئة فكرية وجماهيرية تستهدف تغيير اتجاه العولمة القائمة على خدمة مصالح أقلية تتضاءل مع الوقت إلى عولمة من نوع آخر مبنية على التضامن بين الشعوب لخدمة مصالح أغلبية الرجال والنساء الذين يعانون الحرمان والخوف من الغد ، ليكون حلقة جديدة فى الصراع من أجل خلق حركة للعولمة من أسفل ، تلك الحركة التى يعود منشأها إلى بداية تسعينيات القرن الماضى.

كان شعار المنتدى هو« يمكن بناء عالم آخر» رأيته مكتوبا بالخط الأبيض على مئات الأعلام البنفسجية اللون ، ظلت تحلق فوق رؤوسنا أينما ذهبنا . وقام بتغطية التجمع العالمى الفريد من نوعه أكثر من ثلاثة آلاف صحفى ، ومذيع ومعلق من التلفزيون والراديو والصحف والمجلات فقد كان أول تحرك جماهيرى واسع يتم إثر هجوم ١١ سبتمبر الإرهابى ، وإثر الحرب التى شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان ، بعدها بأقل من شهر لتثبت بذلك أنها أعدت من زمن يسبقه وكان المنتدى بمثابة الرد على إدعاء بوش ورامسفيلد أن ليس أمام الناس خيار سوى الوقوف مع أمريكا(أى مع الاستعمار الجديد) ، أو مع الإرهاب الإسلامى.

إن عقد المنتدى الاجتماعى العالمى فى« بورتواليجرى» دليل على أن الحركة العالمية المناهضة للعولمة ، تلك العولمة التى تريد الشركات المتعددة الجنسية فرض هيمنتها على العالم بواسطتها ، إن هذه الحركة ما زالت حية ، وأنها تتسع ، وتتعمق وتتدعم مع الوقت ، فقد تضاعف عدد الحاضرين فى منتدى ٢٠٠٢ مقارنة بالمنتدى الذى عقد فى السنة التى سبقتها ، وأتسع نطاق المجموعات والمنظمات التى شاركت فيه ، والأنشطة التى تناولها ، واتسمت الدراسات والمناقشات بدرجة من العمق كثيرا ما كانت ملفتة للنظر جديرة بالاهتمام والمتابعة رغم الجهد الذى كانت تتطلبه.

أما المظاهرة الشعبية التى قامت ضد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة التى تشمل القارة الأمريكية فى شمالها وجنوبها فقد جذبت إليها أكثر من خمسين ألف رجل، وإمرأة ، وارتفعت فيها شعارات تتعلق بصراع شعوبها ضد سياسات الاستغلال والنهب، وضد الحروب التى تسعى الرأسمالية الكبيرة بقيادة أمريكا إلى إشعالها . وأخيرا كانت التغطية الإعلامية

أوسع نطاقا بكثير عما كانت فى المنتدى الذى سبقها سنة ٢٠٠١.

بالاضافة إلى كل ذلك اتسم هذا التجمع العالمى بروح من الحماس والتفاؤل ربما ضاعف من أهميتها الوجود المادى لهذه الأعداد الضخمة من الناس ،وهى الروح التى انعكست فى الشعار الأساسى للمنتدى «يمكن بناء عالم آخر» ،وفى الوجوه والعيون ،والأغانى ، والكلمات التى ألقاها الرجال والنساء فى الاجتماعات الجماهيرية التى حضرها عشرات الآلاف ، أو فى المحاضرات ،والسينمارات ،والورش التى لم تتوقف طوال الوقت. هذه الروح من الحماس والتفاؤل استنشقتها كالهواء النقى أثناء الأيام التى قضيتها فى« بورتراليجرى» لأحملها معى فى صدرى عندما عدت إلى مصر.

اتجاهات ومظاهر ينبغى تسجيلها

مع ذلك فمن المهم أن نحاول تقييم المنتدى وعدم الاكتفاء بالأشياء التى يسهل ملاحظتها ،حتى ندرك ما تحقق فيها ، وما لا يزال يحتاج إلى جهد ، فربما كانت التغطية الإعلامية الواسعة للمنتدى ،والتعليقات الموضوعية التى نشرت عنه فى التلفزيون ،والاذاعة ،والصحف (ما عدا فى أمريكا) نتيجة حضور شخصيات قيادية تنتمى إلى« الوسط» فى الحزب الاشتراكى الفرنسى ،وممثلين من هيئة الأمم المتحدة ،والبنك الدولى ، وسياسيين معتدلين ينتمون إلى الجناح الاشتراكى الديمقراطى فى حزب العمال البرازيلى ،الذى هو قطب أساسى فى التحالف الذى يحكم مقاطعة «ريو جراندى دوسو».

ذلك أن أغلبية الصحفيين أشاروا فيما كتبوا إلى الآراء «الجادة» و«المعتدلة» التى عبرت عنها هذه الأوساط والتى كان يجتمع ممثلوها أساسا فى الجامعة الكاثوليكية ، هذا بينما لم يشر الصحفيون ،والمعلقون إلا نادرا إلى الآراء التى عبر عنها القادة المنتمون إلى منظمات الشعب، كما أنه لم تظهر صورهم فى وسائل الإعلام إلا نادراً.

جنحت وسائل الاعلام إلى تجاهل مئات الاجتماعات الجماهيرية الموازية التى قام بتنظيمها النشطون الشعبيون ، مثال ذلك الاجتماع الضخم الذى عقد فى صالة «ارنجوفيانا» يومى ١-٢ فبراير لمحاكمة القروض الخارجية ،وهو اجتماع حضره ما يقرب من خمسة آلاف رجل وإمرأة ظلوا يتابعون ما جرى فيه لساعات طويلة أثناء اليومين ،كما تجاهلت وسائل الإعلام بعض الاجتماعات والمناقشات العديدة ومنها مثلا اجتماع كبير للسكان الهنود المحليين الذين يمثلون أفقر وأبأس قطاع فى المجتمع البرازيلى ،واجتماع آخر فاقه فى الحجم عقده اتحاد فلاحى الإصلاح الزراعى والعمال الزراعيين فى ذات القاعة ، التى حوكمت فيه سياسات الاقتراض التى كبلت بلاد الجنوب بأثقالها.

تياران فى المنتدى

رغم كل مظاهر الوحدة ، والتضامن انقسم المنتدى إلى تيارين ، أحدهما إصلاحى ، والآخر راديكالى ، وإن وجدت تيارات تفاوتت اتجاهاتها فى المساحة الموجودة بين الاثنين ،كما أن هذين التيارين كانت بينهما بعض نقاط الاتفاق ، فلم يكن الاختلاف واضحا ، ومحددا فى كل وقت.

كان رأى الكثيرين من الناس أن الاجتماعات والحوارات التى جرت فى الجامعة الكاثوليكية لم تكن تمثل الاتجاه الأساسى للمنتدى ،فالذين شاركوا فيها لم يزد عددهم عن عشرة آلاف ، أى ما يعادل خمس مجمل الحاضرين فى المنتدى ،ويشكل عام كان سن هؤلاء أكثر من أربعين سنة ،كما كان أغلبهم مهنيون ينتمون إلى

الطبقة المتوسطة . ولكن خارج نطاق الجامعة الكاثوليكية حضر ما لا يقل عن خمسين ألف مشارك اجتماعات ،وحوارات عرضت فيها موضوعات لها طابع سياسى أكثر وضوحا ، ومن بينها الصراع من أجل الاشتراكية والاختلاف الموجود بين تياراتها.

فى الجامعة الكاثوليكية كان أغلب الحاضرين من المثقفين ، أو أعضاء فى المنظمات غير الحكومية ظلوا يتباحثون فيما بينهم فى مختلف الموضوعات ، بينما كان عدد ممثلى الفلاحين ، أو النقابيين أو النشطين فى المناطق الحضرية محدودا للغاية . ولم يبذل المنتمون إلى الأكاديميات جهدا للاتصال بالمناضلين الجماهيريين ، أو مناقشتهم فى القضايا المطروحة ،وفشلت الحوارات التى انهمكوا فيها فى أن تقيم صلة باهتمامات هؤلاء والظروف السياسية المحيطة بحياتهم .ربما ساعد على ذلك مشكلة اللغة، وكذلك غياب أى تخطيط مسبق لضمان نوع من الاخصاب المتبادل بين القطاعين وهو تخطيط كان يتطلب عقد اجتماعات مشتركة ،وتوفير أماكن مناسبة للانتقال تسهل عليهم مهمتهم .اتسم تنظيم المنتدى بوجود قطاعين نشطين كل منهما بشكل مواز منفصل عن الآخر .كانت اجتماعات ممثلى الفلاحين ،والعمال ،والنشطين وسط الشباب ، والنساء ، أو فى المناطق الحضرية تعقد فى المعسكرات التى أقيمت لهم ، أو فى الجامعة الفيدرالية التى يحضرها طلبة وطالبات مستواهم المادى والاجتماعى أقل من أولئك الذين يدرسون فى الجامعة الكاثوليكية .الاجتماعات فى الجامعة الكاثوليكية تعرضت لعدد كبير من القضايا والموضوعات الثقافية ،والفلسفية ،والاقتصادية ،والاجتماعية الهامة والسياسة كانت حاضرة فى بعضها مثال ذلك ندوة البدائل المستقبلية التى حضرتها أنا، لكن فى كثير من الأحيان غاب الحس السياسى الجماهيرى عن المداولات، بينما كان حاضرا دائما فى اجتماعات الراديكاليين.

التيار الإصلاحى كان يضم الأكاديميين فى الجامعات ، وأعضاء منظمات القطاع المدنى ،ومنظمى المنتدى نفسه ، وأعضاء منظمة «أتاك» الفرنسية ، وأنصار فرض ضريبة على التحركات المالية الدولية (ضريبة نوبيين) الذين حضروا من فرنسا ، والجناح الاجتماعى الليبرالى فى حزب العمال البرازيلى . أما التيار الراديكالى فكان يضم أعضاء اتحاد العمال الزراعيين أى« فلاحين بلا أرض» كما يسمونهم فى البرازيل ، نشطين ينتمون إلى فئات من المثقفين ، والمهنيين، وعمال من الأرجنتين ، وممثلى الأحزاب اليسارية ، ونقابيين ،ونشطين فى المناطق الحضرية.

الموكب (الزحف) الذى افتتح به المنتدى أشرف على تنظيمه ممثلون رسميون فى إدارة «بورتو اليجرى» وسارت فيه كل المنظمات ،والهيئات والأحزاب التى كانت ممثلة فى المؤتمر . لكن المظاهرة (الزحف) الشعبى غير الرسمى سار فيه ما يزيد عن خمسين ألف رجل ، وإمرأة ليعبروا عن معارضتهم لاتفاقية التجارة الحرة التى ستضم أمريكا الشمالية والجنوبية وأشرفت على تنظيمه الحركات الراديكالية ، ولذلك ضمت هذه المظاهرة أعدادا كبيرة من العمال ،والفلاحين ،والرجال والنساء الذين لا مأوى لهم فى البرازيل ، ومناضلين دوليين من أمريكا اللاتينية ، وقارات أخرى.

لكن الملفت أيضا خلاف بين التيارين فيما يتعلق بالاتجاه الأساسى الذى يجب أن يتطور المنتدى وفقا له فى المستقبل فالإصلاحيون استندوا إلى بنود فى دستور المنتدى ليبرروا بها عدم إشراك حركة« الزباتستا» الثورية فى البرازيل ، أو حركات

مماثلة فى أمريكا اللاتينية ، مثل الجيش الشعبى الثورى فى كولومبيا .هذا بينما حضر فى المنتدئ بعض قادة الحزب الاشتراكى الفرنسى، وحزب العمال البرازيلى المعروفين باتجاهاتهم الليبرالية المحافظة . اللغة التى استخدمها الإصلاحيون كانت تتحدث عن معارضة العولمة ، وسياسات الولايات المتحدة ،والعسكرة ، والحرب . لكن الراديكاليين كانوا يميلون بشكل متزايد إلى الربط الواضح بين التوسع فى نشاط الشركات المتعددة الجنسية ،وتفوذها وبين «الإمبريالية» .الإصلاحيون كانوا يتحدثون عن تعبئة الجماهير لكن تركيزهم عمليا كان على مشاركة النخب فى المفاوضات مع البنك الدولى، ومنظمات دولية أخرى بغية تحقيق عولمة من نوع مختلف يراعى فيها حقوق الإنسان، ويشرك فيها مندوبوهم فى المفاوضات التى تجرى معها . بينما الراديكاليون كانوا يرون أن هدف التعبئة الشعبية هو خلق تنظيمات ومؤسسات جديدة تتجسد فيها سلطة الجماهير ، وتستند إلى تكتلاتها فى المناطق الحضرية ، والريفية ، أى العمال ، والعاطلين، والفلاحين ،والنساء ذوات الأصول الطبقية الشعبية . الإصلاحيون فى كلامهم عن القطاع المدنى كانوا يعبرون عن عدم اهتمام بقضية السلطة ،ويكتفون بالحديث عن «الضغط» على «القوى الإمبريالية» بهدف تحقيق نظام يحد من غلواء «السوق الحرة» ،ويفرض قيودا وضرائب على المضاربات الرأسمالية الدولية ، ويضمن قدرا أكبر من التحرير للسوق بحيث تضعف قبضة الشركات المتعددة الجنسية ، وتستطيع بعض النخب المرتبطة بعمليات التصدير للحاصلات الزراعية والبستانية فى الجنوب من توسيع السوق الذى تصدر إليه فى بلاد الشمال.

أما التيارات الراديكالية فكانت تشير بشكل مباشر إلى التمييز على أساس الطبقة ، أو الجنس ، أو العرق ، وإلى مشاكل البيئة ، كانت تقر بضرورة إجراء «الإصلاحات» ولكنها أوضحت أن الرأسمالية الكبيرة على استعداد فى كل وقت إلى نسف الإصلاحات إذا ما تعارضت مع مصالحها فى أى مرحلة من المراحل. وقد فعلت هذا بالفعل فى العقود الأخيرة.

منظمات ورقية ومجموعات صغيرة بلا فعالية

لاحظت أن عددا كبيرا من المشاركين الذين جاءوا من الولايات المتحدة ، وبلاد أوروبا كانوا يمثلون منظمات «على الورق» وكان حال عدد كبير من ممثلى منظمات القطاع المدنى فى الجنوب لا يفترق وضعهم كثيرا عنهم .فأغلب المنظمات التى يمثلونها ممولة من الخارج ، ذات عضوية محدودة للغاية ،المساندون لها قليلون ، وليست لديها قدرة على التعبئة الجماهيرية .مع ذلك كان هناك عدد محدود من المشاركين الذين جاءوا من أفريقيا الجنوبية ومن آسيا (الفيليبين بالذات) الذين لا تنطبق عليهم هذه الأوصاف ،فمنظماتهم تمثل مئات وأحيانا آلاف من الذين يعملون وسط الجماهير .لقد أدى وجود هذا العدد الكبير من «القادة» والممثلين الذين ليست لهم قاعدة رغم أنهم معروفون ، إلى الاهتمام الإعلامى الواسع الذى أحاط بالمنتدى . لكنه لم يساعد على إجراء تبادل خصب ، وفعال للآراء ،كما أنه لا يوحى بأن هؤلاء المشاركين سيفعلون شيئا يذكر عندما يعودون إلى بلادهم لوضع ما استفادوه من آراء ،وخبرات موضع التطبيق فى بلادهم.

إلى أين

يعكس البيان الختامى «للمنتدى

الاجتماعى العالمى» نوعا من الحل الوسط بين اتجاهات التيار الإصلاحى ،والتيار الراديكالى . فهو يتضمن تحليلا راديكاليا (أى جذريا) للمشاكل التى يواجهها عالم اليوم ،كما يتضمن برنامجا مكثفا للتعبئة الدولية خلال الفترة الممتدة حتى موعد المنتدى القادم فى سنته ٢٠٠٣ . أما المطالب التى تقدم بها فهى جميعا ذات طابع إصلاحى ،جزئى ، وفيها تجاهل لأى مطالب بعيدة المدى تتعلق بالتخلص من الاستعمار الجديد ، أو إقامة نظام للمشاركة الديمقراطية المستندة إلى تأييد الجماهير ، أو خلق أشكال من السلطة الشعبية . ولا أى حديث عن الاشتراكية . إنه بيان يعكس توازن القوى القائمة فى المرحلة الحالية من تاريخ العالم.

إن الاتجاهين أو التيارين اللذين أشرت إليهما فى هذا التحليل هما فى الأغلب نتيجة الفروق الطبقية فكرا ، وتنظيما ، وأيضا نتيجة الفروق بين الشمال ، والجنوب لكن بين هذين التيارين مساحة تحتلها تنويعات متدرجة بينهما .كما توجد ضرورة ملحة لكى يتعلم كل منهما من خبرة ، وتحليلات الآخر ، ليحدث إخصاب متبادل وتقارب . ولبلورة قدر أكبر من التضامن فى مواجهة العولمة الرأسمالية التى تسعى قلة من الشركات المتعددة الجنسية نحو فرضها على العالم .ومن مميزات المنتدى هو هذا السعى نحو التقارب، والتضامن ، رغم الخلافات التى قامت ، والتى صبغ كل المداولات بالود والاحترام المتبادل .فمن المهم أن يتدعم هذا التضامن فى مواجهة شراسة رأس المال المالى والمؤسسة الصناعية العسكرية فى أمريكا ، فى مواجهة عسكرة العولمة ، وفرض الحرب على شعوب العالم.

فى رأيى أن قضية السلام لم تأخذ الاهتمام الواجب فى المنتدى وهذا فى وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى توسيع الحرب لتشمل مناطق أخرى من العالم غير أفغانستان ،وفى وقت تشن فيه إسرائيل حرب إبادة على شعب فلسطين الصغير الأعزل.

مع ذلك فإن السعى نحو المعرفة والتفاهم ، والحوار ،والتبادل ،نحو تأكيد أهمية التعبئة الديمقراطية لجماهير العالم ، وإتباع أساليب للعصيان المدنى تتسع مع الوقت ونحو استنباط أشكال من المشاركة الديمقراطية الشعبية التى تنبذ العنف والعدوان كان بارزا وهذا يشير إلى مستقبل مفعم بالاحتمالات المثيرة للتفاؤل مهما كانت صعوبة الطريق الممتد أمامنا.

لهذا ولغيره من الأسباب كانت الأيام الست التى قضيتها فى« بورتواليجرى» أياما لا تنسى ، رأيت فيها رجالا ونساء يمثلون مختلف بلاد العالم .يغنون ، ويرقصون ، ويناضلون من أجل المساواة ،والحرية ، والتضامن .كانت أياما من الحماس والثقة والتفاؤل ،أعادتنى إلى مصر مشحونا بقوة جديدة.

محور

١ أثر السلطوية على المجتمع المدنى فى الوطن العربى

٢ جــــرامــــشى والمجــــتــــمع المدنى

أثر السلطوية على المجتمع المدنى فى الوطن العربى

■ عبد الغفار شكر

تواجه الأمة العربية العديد من التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، وتتنوع وتتعدد هذه التحديات والمخاطر لتشمل كافة مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما تتسع ساحة المواجهة لتشمل الوطن العربى بأكمله وتتجاوزه إلى آفاق إقليمية وعالمية. فهناك تحديات التنمية والتحديث والتحول الديمقراطى واشاعة العقلانية، بالاضافة إلى مخاطر الوجود الصهيونى التوسعى، والهيمنة الأمريكية، والتهميش المتزايد للأقطار العربية فى ظل العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية المعاصرة. ورغم أن طبيعة هذه التحديات والمخاطر تتطلب أوسع تعبئة ممكنة للشعوب العربية كطرف أساسى فى المواجهة، وقيامها بدور فعال فى صياغة سياسات المواجهة وتحديد أولوياتها، ألا أن نظم الحكم القائمة حرصت على الانفراد بإدارة هذه المواجهة وحرمان شعوبها من القيام بأى دور فعال رغم ما تتحمله هذه الشعوب من أعباء وما تقدمه من تضحيات فى مواجهة هذه التحديات والمخاطر. دفعت الشعوب العربية ثمنا باهظاً وتحملت عبء المواجهة من خلال المعاناة الاقتصادية والتقشف الذى وصل درجة كبيرة من الحرمان من أبسط ضروريات الحياة والبطالة والفقر، وقدمت عشرات الألوف من الشهداء، فضلا عن القمع السياسى والقهر الطبقى والتضليل الفكرى والإعلامى، ولم يكن هناك مبرر معقول لأن تتحمل الشعوب هذه المعاناة وتقدم هذه التضحيات بينما هى محرومة من المشاركة فى تحديد أهداف المواجهة وأبعادها وأولوياتها، خاصة بعد أن اثبتت التجربة على مدار سنوات طويلة تزيد عن نصف قرن فشل هذه النظم فى خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية والصراع العربى الصهيونى

بكفاءة لأنها حرصت بالدرجة الأولى ألا تؤثر هذه المواجهة على مصالحها الخاصة، واستبعدت من المواجهة القوى الشعبية خوفاً من أن تتجاوزها هذه القوى فى اللحظات الحرجة من الصراع، أو أن يهدد اتساع نطاق المواجهة أو تصاعد المعارك المصالح الضيقة للفئات الحاكمة. التقت حول هذا النهج كل نظم الحكم العربية ملكية وجمهورية، رجعية وتقدمية، لأنها بصرف النظر عن المسميات مارست الحكم من خلال سلطة أبوية أو تسلطية أو ديمقراطية انتقائية مقيدة، أى أن الاستبداد السياسى الذى عانت منه الشعوب العربية ولا تزال رغم كل ما يقال عن تطورات ديمقراطية هو الجذر الأساسى لفشل العرب حكاما ومحكومين فى خوض معارك التنمية والتحديث والعقلانية والديمقراطية ومواجهة الخطر الصهيونى والهيمنة الأمريكية بكفاءة. ولهذا فإننا نلاحظ أن المناقشات الدائرة منذ سنوات بين المفكرين والمثقفين والقوى السياسية العربية حول المأزق العربى الراهن تجمع كلها على أن الديمقراطية هى المخرج الأساسى للشعوب العربية مما تعانيه حاليا من مشاكل وأزمات، فلا يمكن بدون الديمقراطية الحديث عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التطلع إلى تحديث حقيقى للمجتمع، أو توفير العدالة الاجتماعية، أو تعميق المشاركة الشعبية أو الحد من مخاطر الوجود الصهيونى والهيمنة الأمريكية. ورغم الجهود المضنية والتضحيات الكبيرة والمعاناة الشديدة فإن آمال العرب تحطمت أكثر من مرة على صخرة الاستبداد والحكم الفردى والعسكرى والقبلى والعشائرى.

وإذا نظرنا إلى الموقف الرسمى العربى من الصراع الصهيونى كنموذج لنهج الحكومات العربية فى التصدى للتحديات والمخاطر فإننا نلاحظ حرصها الشديد على تهميش دور الشعوب العربية فى المواجهة والحيلولة دون قيامها بأى دور فعال يتجاوز حدود الموقف الرسمى، ولم تترك لها سوى موقف رد الفعل والتعبير عن الغضب لما يحدث للشعب الفلسطينى مع حرصها على حصر رد الفعل الشعبى فى أضيق نطاق وعدم السماح له بالتعبير عن نفسه بأساليب ديمقراطية كتنظيم المواكب الجماهيرية والمسيرات الشعبية. ولم يكن مسموحاً فى أى وقت للقوى الشعبية أن تشارك عملياً فى مواجهة قوات الاحتلال الاسرائيلى فى الأراضى العربية، كما أغلقت الحدود تماماً فى وجه أى مساندة شعبية عربية للشعب الفلسطينى، ولم يكن مطروحاً لديها أى دور للمقاومة الشعبية سواء من خلال عمليات فدائية أو حرب عصابات او غيرها. وعندما اكتشفت نظم الحكم العربية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية العراقية لمعاقبة العراق على غزو الكويت أن استمرار اغتصاب فلسطين والاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة ينذر بتصاعد الغضب الشعبى العربى لسياسة الكيل بمكيالين التى تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعرب وإسرائيل، وأن تصاعد الغضب الشعبى العربى يمكن أن يؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى المنطقة بما يهدد مصالح الفئات الحاكمة، سارعت هذه النظم إلى قبول ما طرحته أمريكا فى إطار مؤتمر مدريد بإجراء تسوية سياسية تنهى الصراع العربى الصهيونى ورغم ما كشفت عنه التطورات من أن هذه التسوية لن تحل قضية فلسطين ولن تعيد لشعبها حقوقه المغتصبة فإنها ما تزال متمسكة بها حتى الآن إدراكاً منها أن الاعلان عن فشل هذه العملية سوف يعود، بالمنطقة مرة أخرى إلى أجواء المجابهة التى لا تضمن النظم الحاكمة نتائجها ولا تطمئن معها إلى المحافظة على مصالحها. وهكذا يتأكد أن هذه النظم التى تحرم الانسان العربى من حقوقه وحرياته الأساسية وتحتكر السلطة لفئات معينة محدودة الحجم على حساب الأغلبية الشعبية لا يمكن أن تساهم بحق من أجل تحرير الانسان الفلسطينى، وهو ما توصل إليه أخيراً المفكر الفلسطينى الدكتور عزمى بشارة من عدم مصداقية النظم العربية فى دفاعها عن الإنسان الفلسطينى وهى تنتهك حقوق الإنسان العربى "فالذى يريد أن يدافع عن

حقوق الإنسان الفلسطينى لابد أن يسأل عن مدى احترامه هو لحقوق الإنسان والمواطن فى بلده "(١) ويخلص من هذا الطرح إلى استنتاج هام يتمثل فى أن القوى القادرة على مواجهة العالم بحقوق الإنسان الفلسطينى فى ظل الاحتلال الذى يتخذ شكل نظام فصل عنصرى (ابارتهيد) هى القوى الاجتماعية والسياسية غير الرسمية العربية، فتضامنها مع الشعب الفلسطينى هو تضامن مشروع عربياً، ولا تستطيع الأنظمة العربية أن تواجهه بالقمع. وفى نفس الوقت يعتبر نضالها التضامنى مع الشعب الفلسطينى، ومع حرية الإنسان الفلسطينى، نوعاً من التحرير الذاتى ونوعاً من التمرين والتمرس على النضال من أجل حرية الإنسان العربى. فالدفاع عن حرية الإنسان الفلسطينى لابد أن يؤدى فى النهاية إلى تطوير الانعتاق الذاتى كهدف وكحلم.. يقود التضامن العربى مع تحرير الإنسان الفلسطينى إذا ما تم بناؤه على استراتيجية صحيحة ليس فقط إلى تحرير القدس ولا الإنسان الفلسطينى فحسب وإنما أيضاً إلى تحرير الإنسان العربى "(٢) .

إذن تتطلب المواجهة الفعالة للصراع العربى الصهيونى وسائر التحديات والمخاطر المحيطة بالأمة العربية تحرير الإنسان العربى أولاً، وإطلاق طاقاته ليصبح القوة الأساسية فى هذه المواجهة. ولا يمكن الحديث عن تحرير الإنسان العربى طالما بقيت رواسب الاستبداد قائمة فى المجتمعات العربية على شكل نظم حكم سلطوية وثقافة غير ديمقراطية، وما لم يشمل التحول الديمقراطى كافة مجالات المجتمع فإنه لا مجال للحديث عن تحرير الإنسان العربى لأن الديمقراطية فى الأساس هى طريقة فى الحياة وأسلوب لتسيير المجتمع وإدارة صراعاته بوسائل سلمية، وهى بهذا المفهوم تتضمن قيماً ومؤسسات وآليات ولا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون اشاعة ثقافة ديمقراطية تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين فى هذا الاتجاه. كما لا يمكن الحديث عن الانتقال إلى الديمقراطية بدون بناء المؤسسات التى تمارس من خلالها هذه الطريقة فى الحياة، أو بدون توافر الآليات التى يتم من خلالها وضع هذه القيم الديمقراطية موضع التطبيق وشمولها المجتمع كله (٣).

للقيم الديمقراطية إذن دور محورى فى إنضاج عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وتوفير شروطها الأساسية ويتطلب ذلك ":-

١-إشاعة الثقافة المدنية فى المجتمع.

٢-الاهتمام بتربية المواطنين لتمثل هذه الثقافة وقيمها فى حياتهم اليومية وعلاقتهم بالآخرين.

٣-تدريب المواطنين عملياً على الممارسة الديمقراطية، واكسابهم خبرة هذه الممارسة من خلال النشاط اليومى الذى يقومون به فى مختلف مجالات الحياة.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدنى الاطار الأمثل للقيام بهذه المهام الثلاث لأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الاستفادة من خدماتها، أو الدفاع عن مصالحهم، أو ممارسة أنشطة انسانية متنوعة. فكيف تقوم مؤسسات المجتمع المدنى بهذا الدور؟ وما علاقة ذلك بتحرير الإنسان العربى؟ ولماذا أصبحت نظم الحكم السلطوية عقبة أمام تطور المجتمع المدنى وتعاظم دوره؟ وما هو أثر السلطوية على المجتمع المدنى؟

المجتمع المدنى وتحرير الإنسان العربى

المجتمع المدنى هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائى وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعى، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات (٤) .

تزداد أهمية المجتمع المدنى ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور فى تنظيم وتفعيل مشاركة الناس فى تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التى تؤثر فى معيشتهم وتزيد من افقارهم، وما يقوم به من دور فى نشر ثقافة

خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الاعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين فى الفعل التاريخى وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخى والمساهمة بفعالية فى تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة (٥) وفى هذا الاطار يرى جرامشى أن المجتمع المدنى ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالى، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة (٦) . أى أن المجتمع المدنى عند جرامشى هو مفهوم صراعى وليس شأناً رأسماليا بحتاً حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدنى ودورها فى حماية الإنسان العادى من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعى فى مواجهتها، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسات العامة للدولة.

من هنا يمكن تعريف المجتمع المدنى بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أى بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التى لا مجال للاختيار فى عضويتها" . هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم فى وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. وللمجتمع المدنى بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هى:

-الفعل الإرادى الحر أو الطوعى.

-التواجد فى شكل منظمات.

-قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.

-عدم السعى للوصول إلى السلطة.

ورغم أن مؤسسات المجتمع المدنى لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسى بالفعل لأنها تقوم بتنمية ثقافة الحقوق وثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطى الحقيقى وهى قيم المحاسبية والمساءلة، فضلا عن قيامها بدور أساسى فى تربية المواطنين وتدريبهم عملياً واكسابهم خبرة الممارسة الديمقراطية على النحو الذى سنوضحه فيما بعد . وهناك أيضاً ما يتعلق بمهام المجتمع المدنى فى تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على إعلاء أهمية تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية فى صياغة تنظيمية خلاقة تؤدى إلى الارتقاء بالوعى السياسى وبالثقافة السياسية وبما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة فى صناعة القرار السياسى وفى التأثير على سياسات الدولة فى مختلف المجالات أو ما يعرف بالسياسات العامة (٧) وهناك من يرى أن الأحزاب السياسية تدخل فى إطار المجتمع المدنى لأنها ما تزال محرومة من تداول السلطة فى المجتمعات العربية .

مكونات المجتمع المدنى: يدخل فى دائرة مؤسسات المجتمع المدنى أى كيان مجتمعى منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل الطوعى، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة وبالتالى فإن أهم مكونات المجتمع المدنى:

-النقابات المهنية

-النقابات العمالية

-الحركات الاجتماعية

-الجمعيات التعاونية

-الجمعيات الأهلية

-نوادى هيئات التدريس بالجامعات

-النوادى الرياضية والاجتماعية ومراكز الشباب والاتحادات الطلابية

-الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال

-المنظمات غير الحكومية المسجلة كشركات مدنية كمراكز حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع ومراكز البحوث والدراسات

-الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات

تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التى كانت بمثابة أساس المجتمع المدنى فى المجتمعات العربية منذ مئات السنين وقبل ظهور هذه المنظمات الحديثة.

دور ووظائف المجتمع المدنى:

للمجتمع المدنى دور واضح محدد فى المجتمع الرأسمالى أو المتجه إلى الرأسمالية فهو من وجهة نظر البورجوازية يستكمل سيطرتها على المجتمع التى تمارسها من خلال أجهزة الدولة وبوسائل القمع بآلية ثانية هى الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال السماح لمختلف القوى والطبقات الاجتماعية أن تجد لها مكانا فى هذا المجتمع وأن تحسن شروط وجودها فيه وتدافع عن مصالحها بأسلوب سلمى من خلال العمل فى إطار النظام القائم واحترام آلياته. والمجتمع المدنى من وجهة نظر الطبقات المحكومة هو ساحة للصراع تستطيع من خلاله أن ترسى أساس هيمنة مضادة تمكنها من توسيع نطاق تأثيرها فى المجتمع والدفع فى اتجاه توسيع الهامش المتاح لها للحركة والتأثير وبلورة آليات ديمقراطية تسمح بتسوية المنازعات سلمياً وتعمق عملية التطور الديمقراطى للمجتمع وفى هذا الإطار تبلورت خمس وظائف تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق هذا الدور هى:-

١- وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدنى بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التى تواجه اعضاءها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية وتمارس هذه الوظيفة بشكل اساسى من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال والمنظمات الدفاعية.

٢-وظيفة حسم وحل الصراعات: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدنى حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها البيروقراطية، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدنى تجنب أعضاءها المشقة وتوفر عليهم الجهد والوقت وتجنبهم كثيراً من المشاكل التى تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات ودياً وتسهم بذلك فى توطيد أسس التضامن الجماعى فيما بينهم.

٣-زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير إمكانية ممارسة نشاط يؤدى إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التى تنفذها الجمعيات التعاونية الانتاجية والنشاط الذى تقوم به الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التى تقوم بها الجمعيات الأهلية والتدريب المهنى الذى تقوم به النقابات العمالية والمهنية لزيادة مهارات اعضائها.

٤-إفراز القيادات الجديدة: حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدنى فى الحقيقة مخزناً لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدراً متجدداً لإمداد المجتمع بها. فهى تجتذب المواطنين إلى عضويتها وتمكنهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعى وتوفر لهم سبل الممارسة القيادية من خلال المسئوليات التى توكلها لهم وتقدم لهم الخبرة الضرورية لممارسة هذه المسئولية. وتؤكد الدراسات الميدانية أن العناصر النشطة فى مؤسسات المجتمع المدنى والتى تتولى فيما بعد مسئوليات قيادية فيها هى القاعدة الأساسية للقيادات الشعبية المحلية وأعضاء المجالس النيابية والتشريعية وأعضاء وقيادات الأحزاب السياسية وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدنى فى توسيع قاعدة القيادات فى المجتمع بشكل عام من خلال ممارستها لهذه الوظيفة (٨).

٥-اشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: من أهم الوظائف التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى اشاعة ثقافة مدنية ترسى فى المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعى، والعمل الجماعى، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية فى ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمى، مع الالتزام

بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات. وهذه القيم هي في مجملها جوهر الديمقراطية. من هنا فإن اشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة هامة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع حيث يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع طبقاً لقواعد متفق عليها بين الأطراف، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان خاصة حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم (١١) . ومن ثم فإن دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية. بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت. ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشىء الأعضاء على هذه القيم وتدربهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية.

هناك صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته من خلال الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة وهذا هو نفس الأساس المعياري للمجتمع المدني حيث نلاحظ أن أعضاء المجتمع المدني هم أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم. والإدارة السلمية للمنافسة والصراع هي جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو العقد الاجتماعي وحتى هيجل وماركس ودي توكفيل وجرامشي. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين هو تنقيته أو توسيع نطاق مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة. ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو المجتمع المدني وما يستتبعه من ثقافة ديمقراطية. ويمر الوطن العربي حالياً بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها، ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم (٩) .

وهكذا فإن الدور الهام للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع. وهي من ثم أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في أي مجتمع ما لم تصبح منظمات المجتمع المدني ديمقراطية بالفعل باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية في المجتمع بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات وروابط ومنظمات نسائية وشبابية.. الخ، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية من خلال:

- المشاركة التطوعية في العمل العام
- ممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية
- التعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر والمشاركة في اتخاذ القرار
- المشاركة في الانتخابات لاختيار قيادات المؤسسة أو الجمعية وقبول نتائج الانتخابات سواء كانت موافقة لرأي العضو من عدمه.
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته والرقابة على الأداء وتقييمه (١٠) .

عندما تتوفر لأوسع دائرة من المواطنين امكانية المشاركة الفعالة من خلال منظمات المجتمع المدني، وعندما تتوفر لهذه المنظمات حياة داخلية ديمقراطية تمكن الأعضاء من القيام بهذه الأدوار في نشاط هذه المنظمات

وحياتها الداخلية، هنا تنشأ امكانية حقيقية لقيام مجتمع مدنى ديمقراطى يكون بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل فى المجتمع كله، وبذلك تصبح الديمقراطية بناءاً من أسفل يشمل الشعب كله تربية وتدريباً وممارسة فى مختلف ميادين الحياة اليومية، ويصبح الشعب عندها طرفاً أساسياً فى معادلة الحكم، وتكون الديمقراطية السياسية محصلة هذا كله، وبذلك يتأكد مفهوم الديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير المجتمع.

السلطوية وتهميش الإرادة الشعبية

رغم تفاوت الأوضاع السياسية فى الأقطار العربية، واختلاف نظم الحكم العربية بين ملكية وجمهورية، عسكرية ومدنية، شمولية وتعددية، إلا أنها تتسم جميعاً بقدر عال من التسلط وتمركز السلطة، وبضعف شديد فى المشاركة الشعبية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تتوافر فيها سمات الدولة الديمقراطية التى تقوم على احترام مبدأ سيادة القانون واعلاء شأن دولة المؤسسات والتعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة وما يحيط بهذه العملية من ضمانات على رأسها استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبصفة خاصة حقه فى حرية الرأى والتعبير والتنظيم (١٢) .

وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ما يؤكد أن الديمقراطية الحقيقية تقوم أساساً على الحقوق الآتية:-

-الحق فى حرية الرأى والتعبير بما فى ذلك حرية تداول المعلومات من مصادر متعددة

-الحق فى تأسيس والاشتراك فى الجمعيات بمعناها الواسع الذى يشمل الأحزاب السياسية والنقابات والروابط والجمعيات الأهلية

-الحق فى المشاركة فى إدارة شئون البلاد

-إرادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة ويعبر عنها بانتخابات نزيهة دورية

إلا أننا نلاحظ أن الأوضاع فى معظم الأقطار العربية تنعدم أو تضعف فيها هذه الشروط لقيام ديمقراطية حقيقية حيث تتسم هذه الاوضاع بغياب دولة المؤسسات، بمعنى تداول السلطة وفق التعددية السياسية عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والقضاء المستقل وحرية الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى. كما تتميز كل نظم الحكم بتقليص سيادة القانون وسيادة حكم الطوارىء، ووضع القيود على الحريات العامة. وبدلاً من أن تنظر السلطات الحاكمة إلى منظمات المجتمع المدنى باعتبارها مساهما وشريكاً فى تنمية المجتمع، نجد أنها تتوجس من قيام هذه المنظمات ومن نشاطها، وتعتبرها جهات ضغط هدفها نقد الحكومة ومعارضة سياساتها (١٣) .

أننا لا نبتعد عن الحقيقة كثيراً إذا اعتبرنا نظم الحكم العربية نظماً سلطوية رغم أن بعضها يحكم وفق دساتير تنص على احترام حقوق الإنسان وتأخذ بالتعددية السياسية وتؤكد أن نظام الحكم يقوم على دولة المؤسسات واحترام مبدأ سيادة القانون لأن الممارسة فى ظل هذه النظم تختلف عما أوردته نصوص الدستور، ولأن القوانين تقيد هذه الحريات والحقوق وتمنع تداول السلطة من خلال انتخابات دورية نزيهة. وما تزال بقايا الاستبداد ورواسب الشمولية قائمة فى معظم المجتمعات العربية بما يؤكد أن السمة الأساسية لهذه النظم الحاكمة هو تهميش الإرادة الشعبية وهو ما يشكل الأساس الموضوعى لضعف المجتمع المدنى وعجزه عن التطور فيكرس بذلك تجميد أى امكانية للانتقال إلى الديمقراطية. وإذا كان الاستبداد فى جوهره هو غياب القانون والكف عن المشورة كما هو متفق عليه فى الفكر العربى، أو أنه حسب تعبير أديب اسحاق "تصرف واحد من الجماعة بدمائهم وأموالهم ومذاهبهم بما يوجبه هواه وما يقضى به رأيه، سواء كان ما يجرى مخالفاً لمصلحتهم أو موافقا لها "فإن هذا الاستبداد ما يزال له تجلياته فى مجتمعاتنا العربية، التى يمكن تحديد موقعها من التطور الديمقراطى بأنها تسير فى طريق أوله الاستبداد ونهايته

الديمقراطية، وهى رغم وقوعها على مسافات مختلفة من هذا الطريق قربا وبعدا عن الاستبداد آلا أنها لم تغادر تماما هذه المرحلة. وهى فى أحسن الأحوال نظم سلطوية تقوم على احتكار حزب واحد بل وفرد واحد للسلطة لا يخضع للمساءلة بل هو فوق كل السلطات والمؤسسات (١٤) ونظم التعددية السياسية المقيدة القائمة حالياً فى معظم الأقطار العربية لا تزيد فى حقيقتها عن "قبول النظام السياسى مبدأ التعددية السياسية فى شكل أحزاب سياسية، ولكن فى أطر قيود وضوابط معينة تحد من امكانية تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية".

أن نظم التعددية السياسية المقيدة هى فى حقيقتها استمرار للنظم الشمولية نشأت الحاجة اليها لانقاذ هذه النظم التى تآكلت شرعيتها ولتخفيف حدة الصراع الطبقى والسياسى فى مجتمعات تعمقت أزمتها نتيجة لسياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تطبقها هذه النظم. أنها ديمقراطية انقاذية لنظم الحكم هدفها استمرار سلطتها بإجراءات جديدة، هذه النظم ما زالت تحتوى المجتمع وتهمين عليه وتبتلع المجتمع المدنى حيث لا يوجد مجال فى ظلها لمؤسسات تقع خارج الدولة، فكل المؤسسات يجب أن تكن امتداداً للمؤسسة الأم وهى الدولة أو على الأقل تخضع لاشرافها ووصايتها "(١٥).

لم تكن نظم الحكم الشمولية والتقليدية، عسكرية أو وراثية، صادقة فى توجهها الديمقراطى عندما أقدمت خلال السنوات الأخيرة على الأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية وأدواتها كالدساتير والتعددية والانتخابات الدورية... الخ بل كانت هذه النظم تناور للحفاظ على سلطتها وضمان استمرارها واستمرار مصالح الفئات الحاكمة تحت الضغوط الداخلية والخارجية التى تزايدت فى حقبة السبعينيات وما بعدها من القرن العشرين وأدت إلى تآكل شرعية هذه النظم نتيجة لاخفاقها فى حل المشكلة الاقتصادية الاجتماعية. فقد تكررت المواجهات العنيفة بينها وبين الجماهير والقوى الاجتماعية التى عبرت عن احتجاجها ورفضها الأوضاع والسياسات القائمة من خلال المظاهرات والاضرابات والاعتصامات والانتفاضات الجماهيرية التى عرفت باسم انتفاضات الجوع والخبز. واشتبكت النظم مع الشرائح العليا من الطبقات المتوسطة فى معارك حول الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية. وبدأت تحولات ديمقراطية من أسفل فى صورة تأسيس منظمات حقوق الإنسان وتنظيمات مهنية أكثر استقلالية مما أدى إلى بعث الحياة فى المجتمع المدنى الذى كان قد توقف عن النمو فى بعض هذه الأقطار منذ مجىء الأنظمة السلطوية إلى مقاعد الحكم (١٦). وتزايدت المطالبة بحرية الصحافة وحرية تكوين الاحزاب. وقامت كل نظم الحكم تقريبا بتقديم تنازلات من جانبها استجابة لهذه المطالب. ولكنها لم تستجب لكل المطالب الديمقراطية، تلك المطالب التى تنهى احتكارها للحكم مثل إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسة وتوفير ضمانات قانونية تكفل نزاهة الانتخابات العامة، وانهاء الوصاية الإدارية على مؤسسات المجتمع المدنى، وحق استخدام الإعلام الجماهيرى لكل القوى السياسية بالتساوى. حدثت هذه الظواهر طوال السنوات الأخيرة من القرن العشرين فى الجزائر ١٩٨٨ - ١٩٩٠، فى مصر ١٩٧١، ١٩٨١، ١٩٨٦ فى الأردن ١٩٨٩، فى الكويت ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١. فى اليمن الشمالى والجنوبى من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، فى السودان ١٩٨٥، فى تونس ١٩٨٤ - ١٩٨٨. فى كل هذه الأقطار وغيرها حدثت تحولات ديمقراطية وسمح بقيام أحزاب سياسية وأجريت انتخابات تشريعية ومحلية كما حدث فى الجزائر والأردن واليمن وموريتانيا والسودان ومصر (١٧) كما حدثت تحولات ديمقراطية فى ظل النظم التقليدية حيث شهدت المملكة العربية السعودية إصدار قانون أساسى للبلاد (دستور) ونظام حكم محلى وتشكيل مجلس

استشارى بالتعيين. كما استؤنفت الحياة البرلمانية فى الكويت بانتخابات ١٩٩٢. وشهدت المملكة المغربية تطورات دستورية هامة أدت إلى الانتقال إلى نظام التناوب الذى يعتبر أول اختراق لاحتكار الحكم والانتقال إلى مرحلة جديدة تدشن عهد تداول السلطة من خلال الانتخابات.

رغم هذه التطورات استمر الصراع حاداً حول المطالب الديمقراطية فقد واصلت القوى الشعبية والسياسية نضالها من أجل مزيد من التطورات الديمقراطية وأصرت النظم الحاكمة على فرض سيطرتها على هذه العملية وخضوعها لهيمنتها، بل أنها ما لبثت أن تراجعت عما تحقق من خطوات عندما أدركت أنه يمكن أن يهدد استمرار احتكارها للحكم. وشهدت فترة التسعينات حالات تراجع كثيرة فى مصر والجزائر وتونس والأردن واليمن وموريتانيا، ودار الصراع من جديد حول تعديلات أجريت على الدساتير وقوانين الأحزاب والصحافة والمطبوعات والنشر والانتخابات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية كان هدفها احكام السيطرة الحكومية على عملية التحول الديمقراطى، واستمرار هيمنة الفئات الحاكمة. واستمر الوضع فى العراق والسودان وسوريا دون أى تقدم يذكر.

وقد حرصت نظم الحكم على ألا تتجاوز التعددية السياسية والحزبية المقيدة التى سمحت بها ما تميزت به منذ البداية من سمات أساسية تضمن استمرار نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى وهى:

١-هيمنة السلطة التنفيذية على العملية كلها وعلى مجمل الحياة السياسية وخاصة رئيس الدولة الذى يملك فى الواقع صلاحيات وسلطات دستورية واسعة تجعل هذه النظم أقرب إلى الحكم الفردى منها لأى نظام آخر.

٢-التدرجية فى الانتقال إلى التعددية بقرار من أعلى أى من السلطة التنفيذية.

٣-الانتقائية فى القوى التى يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها والانتقائية فى الأنشطة المسموح بها للأحزاب.

وفيما يلى نعرض لأهم ملامح الوضع السياسى الراهن فى معظم الأقطار العربية فى ظل الأنظمة السلطوية وما يتصل منها بصفة خاصة بهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الدولة على السلطات الأخرى، وضعف المؤسسة التشريعية وتقييد التعددية الحزبية وجمود وضعف الثقافة السياسية وضعف المشاركة السياسية، وهى جميعاً ظواهر تؤكد تهميش الإرادة الشعبية وتؤثر بالسلب على فرص نمو المجتمع المدنى واستقلاليته

أولاً: هيمنة السلطة التنفيذية والحكم الفردى

تتميز معظم نظم الحكم العربية بأن رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو أميراً أو رئيس جمهورية أو رئيس مجلس قيادة الثورة يتمتع بسلطات دستورية واسعة فهو رئيس السلطة التنفيذية يضع السياسات العامة بالاشتراك مع الوزراء ويشرف على تنفيذها، ويعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم، كما يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والسفراء ويعزلهم وله حق إصدار قرارات لها قوة القانون فى غيبة السلطة التشريعية إن وجدت. يعلن حالة الطوارىء ويبرم المعاهدات، ويدعو المجلس التشريعى للانعقاد ويعتمد القوانين التى أصدرها المجلس وله الحق فى حله. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والشرطة ورئيس السلطة القضائية أيضاً (١٨).

وبالاضافة إلى هذه السلطات الواسعة لرئيس الدولة الأمر الذى ينعكس على مكانة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطات الأخرى، فإن هذه السلطة تحتكر أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة كما تسيطر على الصحافة وتضع مؤسسات المجتمع المدنى تحت إشرافها.

ثانياً: ضعف المؤسسة التشريعية فى الحياة السياسية

تشكل المؤسسة التشريعية إحدى أهم القنوات الرئيسية لدى الدولة والمجتمع السياسى ونخبة الحكم فى صياغة شكل ومضمون العلاقة بين الدولة والمجتمع وفى

إدارة وتسيير المجتمع (١٩) . ولذلك فإن النظم السلطوية تستخدم المؤسسة التشريعية بما يضمن تكريس الأوضاع القائمة واستمرار احتكار الحكم. من هنا غياب أو ضعف دور المؤسسة التشريعية فى الحياة السياسية فى أغلب البلاد العربية بما فى ذلك الدول التى تأخذ باشكال من التعددية السياسية والتى تشهد إجراء انتخابات عامة دورية. وهذه الظاهرة تعكس فى جانب منها حالة عدم التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحساب الأولى فى العديد من الدول العربية. وقد أكدت دراسات عديدة على ضعف وهشاشة دور البرلمان فى العملية السياسية. بهذه الدول حيث:

١- أغلب البرلمانات يغلب عليها لون سياسى واحد فى ظل عدم تمثيل أحزاب المعارضة، أو تمثيلها بصورة محدودة. وفى الدول التى يتمتع فيها الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة داخل البرلمان فإن رئيس الدولة يكون من الناحية العملية هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً، ومن هنا فإن حكومات هذه الدول تكون قادرة على تمرير أى قانون داخل البرلمان بسهولة ويسر.

٢-على صعيد الدور التشريعى، يلاحظ أن السلطات التنفيذية هى التى تتقدم بأغلب مشروعات القوانين، وغالباً ما تقوم البرلمانات بتمرير هذه القوانين وإضفاء المشروعية عليها.

٣-بالنسبة للدور الرقابى، يمكن القول بأن البرلمانات المنتخبة فى العديد من الدول العربية تعمد فى الأغلب الأعم إلى استخدام أساليب للرقابة البرلمانية لا تضعها فى تصادم مع الحكومة مثل تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة لرئيس الوزراء والوزراء. أما بالنسبة للوسائل الأكثر فاعلية فى ممارسة الرقابة البرلمانية مثل تقديم الاستجوابات وتشكيل لجان تقصى الحقائق وطرح الثقة بأحد الوزراء أو الحكومة فقليلا ما تمارسها البرلمانات فى الدول العربية. وأن كان هناك تفاوت من بلد لأخر بهذا الخصوص.

٤-شيوع ظاهرة نواب الخدمات فى برلمانات العديد من الدول العربية، مما يسهم فى تقليص قدرة البرلمان على ممارسة رقابة جدية على أعمال الحكومات لحرص النواب على علاقة طيبة مع الوزراء وكبار المسئولين.

٥- تأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن السلطات الحاكمة فى غديد من الدول العربية تسمح بوجود برلمانات منتخبة، وإن كانت تحيطها بعدد من القيود والضوابط التى تهمش دورها فى العملية السياسية بل إن القرارات المصيرية والكبرى عادة ما يتم اتخاذها خارج أطر هذه البرلمانات مع الاكتفاء بموافقتها عليها لاحقاً. يستثنى من ذلك مجلس النواب اللبنانى ومجلس الأمة الكويتى (٢٠).

ثالثاً: خريطة الأحزاب السياسية العربية تعددية سياسية شكلية (مقيدة ومشروطة):

تتفاوت الأوضاع الحزبية فى الأقطار العربية بين الحظر الكامل والتقييد الصارم والتعددية المشروطة المقيدة. يؤثر هذا التفاوت على خريطة الأحزاب العربية من حيث الانتشار والحجم والفاعلية والقدرة على التأثير، فهناك حظر مطلق على التعددية الحزبية فى دول الخليج الستة وفى ليبيا، كما شهد السودان هذا الحظر طوال التسعينات من القرن العشرين رغم تمتعه قبل ذلك بتعددية حزبية ناضجة. كما أدى تفكك الدولة فى الصومال وسيطرة أمراء الحرب على مختلف أجزائه إلى الحيلولة دون قيام أحزاب سياسية حقيقية وغلبة الصراع القبلى والعشائرى على الحياة السياسية هناك. وتعانى الحياة الحزبية فى العراق وسوريا من التقييد الصارم الذى يحول دون ممارستها نشاطاً حقيقياً فى المجتمع، وهو ما أدى فى حالة العراق إلى هجرة معظم القيادات والكوادر الحزبية المعارضة إلى الخارج. كما أدى فى سوريا إلى قبول الأحزاب المعترف بها قانوناً الدور القيادى لحزب البعث العربى الاشتراكى واحتكاره الحكم والاكتفاء ببعض الأنشطة الإعلامية والثقافية المحدودة فى غياب نشاط سياسى جماهيرى مما يحرمها من امكانيات التأثير الفعال أو القدرة على

النمـو والاتسـاع. وهكذا يمكن القـول أن التعددية الحزبية مصادرة أو شبه مصادرة فى أحد عشر قطر عربى/ وأن أحزاب المعارضة السودانية والعراقية والصومالية موجودة بالفعل خارج بلادها. وهكذا فإن نصف الأقطار العربية تقريبا تمنع إنشاء الأحزاب أو تصادر نشاطها فعلياً. أما النصف الآخر والذى يشمل مصر والأردن ولبنان واليمن وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا فإنه يشهد نوعاً من التعددية الحزبية المقيدة التى تتسم بهيمنة السلطة التنفيذية والانتقائية فى الأنشطة التى يسمح بممارستها والانتقائية فى القوى التى يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها. مما أدى كما أوضحنا من قبل إلى استمرار نظام الحزب الواحد فى قالب تعددى، واستمرار احتكار الحكم لحزب كبير تحيط به مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى لا يسمح لها بالنمو لمنافسته بحكم القيود المفروضة عليها.

رابعاً: السلطوية والثقافة السياسية:

المكون المعرفى هو أهم مكونات الثقافة السياسية على الإطلاق، لأن عدم معرفة أسس النظام الديمقراطى والعمليات السياسية المرتبطة به ووظائف المؤسسات الديمقراطية يؤدى إلى ضعف التمسك بالديمقراطية، وبالتالى عدم المطالبة بها حيث يجهل المواطن مزاياها. ولما كانت مصادر المعرفة السياسية تقع أغلبها تحت سيطرة السلطة السياسية المركزية فى النظم السلطوية سواء من خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيرى أو المؤسسات الثقافية أو مؤسسات التعليم، فإن هذه المصادر على اختلاف أنواعها تعمل على إعادة انتاج نفس القيم السائدة فى النظام السلطوى وتساهم فى تكريس الواقع السلطوى. من هنا فإن التغيير فى الثقافة السياسية نحو الثقافة الديمقراطية لن يتأتى إلا بعد حدوث تغيير فى النظام السياسى نفسه (٢٢).

يؤكد ما أشرنا إليه من مسئولية الدولة وأجهزتها عن غياب ثقافة ديمقراطية أن المدرسة التى تزدحم فصولها، بالتلاميذ تقوم العلاقات فيها على منهج تسلطى حيث لا يشارك التلاميذ فى اتخاذ القرارات المدرسية أو انتخاب من يمثلهم ولا يناقشون إدارة المدرسة والمدرسين. ويتم تنشئة الأطفال على التوحيد ما بين الحكومة والدولة، وتمجيد الفرد مقابل التهوين من شأن الجماعة. وأن حركة المجتمع لا تصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها أفراد، وتأتى قيم العدل والتسامح فى أدنى المنظومة القيمية. ولا تتورع مناهج التعليم عن تشويه وحجب الحقائق التاريخية فى سبيل تسويغ أفكار وقيم النظام الحاكم. أما وسائل الإعلام فإنها تخضع للسيطرة الحكومية مما يؤدى إلى انخفاض الثقة فى مصداقيتها وفى دورها السياسى ولا يسمح ألا لتوجه واحد موال للحكومة باستخدامها. وتمارس المساجد الخاضعة للحكومة دوراً مشابها حيث يؤكد أئمة المساجد فى خطبهم على القدرية ومحاربة العقل ودعوة الناس إلى الاستكانة والتشاؤم.

لهذا كله فإننا لا ندهش عندما نعلم أنه أجرى مسح فى ١٨ دولة عربية من بينها مصر كانت نتيجته أن ١١٪ فقط من مجموع العينات تنظر إلى الديمقراطية كقضية رئيسية تستحق الاهتمام الكبير وكان معظم هذه النسبة من الشرائح المتعلمة (٢٣).

أما الأحزاب السياسية فإنها ضعيفة ولا تلعب دوراً يذكر فى نشر الثقافة السياسية الديمقراطية. وفى دراسة ميدانية عن الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر أكد ٦٥٪ من المرتبطين بالأحزاب أنها لا تقوم بدور يذكر فى التنشئة السياسية وقد احتلت التنظيمات السياسية المرتبة الأخيرة من بين مصادر نشر المعرفة السياسية حيث لم تتجاوز سوى ٣٪ فقط من بين مصادر المعرفة الأخرى (٢٤).

خامساً: السلطوية والمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة فى الحياة السياسية أحد الأركان الأساسية للديمقراطية، ولا يمكن حدوث تطور ديمقراطى حقيقى دون أن تكون هناك قنوات ومؤسسات فعالة يشارك من خلالها المواطنون فى اختيار حكامهم وممثليهم

في عملية صنع القرارات والرقابة على تنفيذها. وهناك عدة صور وأشكال للمشاركة السياسية منها المشاركة في الانتخابات العامة، ورغم تفاوت نسبة المشاركة في الانتخابات من دولة عربية لأخرى، فإن هناك عدة ملاحظات جديرة بالتسجيل من منظور علاقة الانتخابات كإحدى صور المشاركة السياسية بعملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي منها:

١-تدني نسبة المشاركة في الانتخابات العامة لزيادة عزوف المواطنين بسبب إدراكهم أن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً لحساب الحزب الحاكم ومقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات من حين لآخر.

٢-تزايد نسبة التصويت في المناطق الريفية والمدن الصغيرة عن المدن الكبرى نتيجة لغلبة الاعتبارات القبلية والطائفية على حساب العلاقات الحديثة السياسية والمهنية.

٣-لا تختلف نتائج المحليات عن الانتخابات العامة من حيث تأكيد الأغلبية الساحقة للحزب الحاكم.

٤-أدى غياب أو ضعف القنوات الرسمية والفعالة للمشاركة في الحياة السياسية إلى تزايد السلبية وتزايد اللجوء إلى اساليب غير تقليدية للمشاركة مثل المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات، وهو ما يؤدي إلى تكثيف الإجراءات الحكومية والممارسات غير الديمقراطية لقمع تلك الأشكال.

٥-غياب تنظيمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية أو ضعفها أو هشاشتها في الدول الأخرى التي سمحت بقيامها أدى إلى ضعف الوجود الحزبي والبرامج السياسية عند إجراء انتخابات عامة في عدد من الدول، واتساع المجال أمام القبيلة والطائفة والعصبية العائلية والعرقية، وفي الأغلب الأعم تتجه الأحزاب إلى التكيف مع المتغيرات الحاكمة لديناميات العملية الانتخابية بل وتصبح مجرد امتداد لبعضها كما حدث في مصر بشكل واضح في انتخابات مجلس الشعب سنة ٢٠٠٠ (٢٥)

تأثير السلطوية على المجتمع المدني

يمر المجتمع المدني في الوطن العربي بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم من ٢٠ ألف مؤسسة في منتصف الستينات إلى ٧٠ الفا في أواخر الثمانينيات، ومع ذلك فهي تعاني في مجملها العديد من القيود والعوامل المحبطة الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر لآخر باختلاف النظم السياسية رغم أنها تلتقي جميعا في تركيز السلطة في يد فرد أو نخبة محدودة تهيمن من خلالها السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وعلى المجتمع. ففي مجموعة الأقطار التي تشهد تعددية سياسية وحزبية مقيدة أو توجها نحو الديمقراطية مثل لبنان والمغرب ومصر والأردن واليمن والجزائر وتونس هناك اتجاه لنمو الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية الأخرى أكثر من النظم السياسية الأخرى المحافظة. وبالتالي تتنوع المنظمات وتنشط في مجالات لا نجدها في الأقطار الأخرى، وأوضح مثال لذلك منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن المرأة والمنظمات التنويرية. أما في أقطار الخليج العربي فإننا نلاحظ انخفاض حجم الجمعيات، وتكاد تختفي جمعيات حقوق الإنسان وكذلك المنظمات الدفاعية، ويتجه جزء كبير من الجمعيات إلى العمل الخيري الذي يرتبط بالوازع الديني كما هو الحال في السعودية والكويت والبحرين والامارات. وفي دول أخرى حيث تسود نظم ذات طبيعة شعبوية تسلطية أو شمولية، فإن الدولة لا تسمح بتأسيس منظمات أهلية تعكس مبادرات المواطنين، لكنها تؤسس لجانا شعبية تكون امتدادا للدولة كما هو الحال في ليبيا، أو تؤسس اتحادات نوعية تهيمن عليها الدولة كما هي حالة العراق (٢٦). وأيا كانت درجة الاختلاف في وضع مؤسسات المجتمع المدني من قطر لآخر فإن معظمها يعاني من التوتر في العلاقة مع

الأجهزة الإدارية لأكثر من سبب:

1-أعطت القوانين صلاحيات كاملة للحكومة من خلال الوزارات المختصة كالشئون الاجتماعية أو العمل أو الشباب أو الداخلية في الإشراف على الجمعيات والمنظمات الأخرى. وقد تحولت هذه الصلاحيات في التطبيق الفعلي إلى نوع من الإشراف والرقابة البيروقراطية التي انتقصت من استقلالية هذه المنظمات، كما تحولت في بعض الأحيان إلى رقابة أمنية أثرت سلباً عليها.

٢-في بعض الأقطار العربية تتعدد مستويات الإشراف والرقابة من قبل الحكومة على المنظمات، مما يخلق مشاكل عديدة تعوق تنفيذ المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات.

٣-السلطات التي منحها القانون للحكومة في بعض الأقطار العربية (مصر، سوريا، الامارات، الجزائر) لحل المنظمات الأهلية أو دمجها في أخرى، تصبح أيضاً مصدراً للتوتر وعدم الثقة بين الطرفين، أو قد تتحول إلى سلطة للتهديد في يد الدولة في بعض الاحيان.

٤-أصبحت عملية توزيع المخصصات المالية على الجمعيات الأهلية مصدراً آخر للتوتر بينها وبين الحكومة، وقد ارتبط ذلك بتدفق المعونات الاجنبية التي يجب أن تحظى بموافقة الحكومة، وفي حالات أخرى يتم توزيعها من خلال الحكومة مما يخلق حساسية بينها وبين القطاع الأهلي.

٥-تختلف درجات التعاون أو التوتر بين الحكومات والجمعيات الأهلية باختلاف الأقطار العربية وباختلاف مجالات النشاط، فالتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي، أو من خلال اضطلاع البعض منها بدور في تنفيذ الخطة القومية بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديداً أو تحديا لها. من أمثلة ذلك العلاقة بين بعض الحكومات العربية ومنظمات حقوق الإنسان. كذلك فإن التوتر بين الطرفين قد يجد مصدره في الأشخاص القائمين على بعض هذه المنظمات حيث تبرز قيادتها كعناصر معارضة للحكم. ومن ثم فإننا نلحظ اتجاه بعض المنظمات نحو اختيار شخصيات على علاقة طيبة مع الحكومة، ليكونوا واجهة طيبة لهذه المنظمات ولضمان رضا الحكومة عما تقوم به من نشاط (٢٧).

وقد استخدمت الحكومات أكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني.

أولاً: آلية التشريع:

استخدمت النظم السلطوية آلية التشريع للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني واخضاعها للسيطرة الحكومية مما يحد من نموها وقيامها بالدور المطلوب منها واسهامها في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع وأجريت تعديلات على القوانين القائمة عندما تبين أنها لا تكفي لاحكام السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات مهنية وعمالية واتحادات طلابية. ومنظمات حقوقية ودفاعية. وكان لهذا الإطار التشريعي الذي يفرض قيوداً عديدة على إنشاء ونشاط هذه المنظمات أكبر الأثر في الحد من قدراتها وامكانيات نموها. وفيما يلي نعرض لنماذج من هذه القيود وما ترتب عليها من آثار سلبية:-

١-بالنسبة للتسجيل والاشهار:

تشترط كل الدول العربية ما عدا لبنان والمغرب موافقة السلطات الحكومية قبل بدء النشاط، وتوضع شروط مبهمة وغامضة لقيامها مثل عدم مخالفة النظام العام واثارة الفتنة وتستخدم هذه الشروط لرفض قيام الجمعيات التي لا تطمئن إليها الحكومة. ويعتبر قرار الرفض نهائياً لا يجوز التظلم منه أمام جهة قضائية في بعض الأقطار العربية. ونرى نفس القواعد بالنسبة للنقابات العمالية والمهنية حيث لا يجوز إنشاء أكثر من نقابة لكل مهنة او أكثر من لجنة نقابية في نفس الموقع.

٢-سلطة حل الجمعيات:

يعتبر حل الجمعيات بواسطة السلطة

الإدارية لا يقل خطورة وربما كان أكثر من رفض تأسيسها خاصة إذا أعطيت الجهات الإدارية حق حل الجمعيات فى غير المخالفات الخطيرة وبدون حق الاستئناف إلى القضاء. وفيما عدا لبنان والمغرب فإن معظم التشريعات العربية تعطى للسلطة الإدارية حق حل الجمعيات لأسباب متنوعة يمكن أن تصدر بشأنها عقوبات أقل مثل الانذار أو لفت النظر وليس حل الجمعية.

٣-العلاقة بين السلطة الحكومية والمنظمات الأهلية

يتجاوز دور السلطات الحكومية بالنسبة للجمعيات حدود الرقابة والتوجيه بما يضمن سلامة الأداء وانتظام الأمور المالية وسلامة التصرفات المالية إلى حد الهيمنة والسيطرة الإدارية على الجمعيات، حيث تنص بعض القوانين على حق السلطة الإدارية فى إدماج الجمعيات وتعديل أغراضها واستبعاد بعض المرشحين لمجالس الإدارة وحق الاعتراض على القرارات، وتحديد الهياكل التنظيمية بشكل تفصيلى من خلال لائحة نموذجية تضعها الجهة الإدارية وتلتزم بها مجالس إدارة الجمعيات وللسلطات الحكومية حق الإطلاع على السجلات والغاء أنشطة معينة.

٤-الموارد المالية:

تلتزم الجمعيات بمسك الدفاتر التى تحددها الجهة الإدارية وعدم الحصول على تبرعات ألا بعد موافقة الجهة الإدارية وضرورة تحديد مصادر التمويل، ويستخدم التمويل الأجنبى ذريعة لمحاربة الجمعيات واتخاذ إجراءات ضدها.

٥-فرض عقوبات مغلظة على أعضاء مجالس الإدارة المخالفين يصل إلى عقوبة السجن مما يؤدى إلى أحجام المواطنين عن المشاركة فى العمل التطوعى خوفاً من التعرض لهذه العقوبات (٢٨) .

ومن الجدير بالذكر أن النقابات العمالية والمهنية والجمعيات التعاونية والاتحادات الطلابية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى تخضع لنفس القيود تقريباً فى علاقتها مع السلطات الحكومية.

ورغم أن الدساتير فى معظم الأقطار العربية تؤكد حق المواطنين فى إنشاء الجمعيات والنقابات ألا أن التشريعات المطبقة تسلب المواطنين هذا الحق وتحرمهم من ممارسته بحرية. وكنموذج لهذا الوضع فإن قانون النقابات العمالية فى مصر يعطى للجهة الإدارية وهى وزارة العمل سلطات واسعة بالنسبة للنقابات مثل الحق فى الاعتراض على تكوين النقابة وطلب حل مجلس الإدارة المنتخب ومنح وزير العمل سلطة تحديد شروط العضوية فى مجلس الإدارة وقواعد تمثيل أعضاء اللجان النقابية فى النقابات العامة. وحق تحديد مواعيد الانتخابات وإجراءات الترشيح والانتخاب لمجالس الإدارة، وإصدار اللائحة النموذجية واعتماد اللائحة المالية ومراقبة مالية النقابات. وما تزال هذه الوصاية الإدارية قائمة رغم صدور حكم المحكمة الدستورية فى ١٩٩٥/٤/١٥ الذى ينص على "حق النقابة ذاتها فى أن تقرر بنفسها أهدافها ووسائل تحقيقها وطرق تمويلها، والمواد والقواعد التى تنظم بها شئونها، ولا يجوز بوجه خاص ارهاقها بقيود تعطل مباشرتها لتلك الحقوق أو تمتعها بالشخصية الاعتبارية على قبولها الحد منها ولا أن يكون تأسيسها بأذن من الجهة الإدارية، ولا أن تتدخل هذه الجهة الإدارية فى عملها بما يعوق إدارتها لشئونها ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقابا لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أفضل لتأكيد مصالح أعضائها والنضال من أجلها " .

ويؤكد موقف الحكومات من مؤسسات المجتمع المدنى أنها ما تزال تدير تفاعلات المجتمع بمنطق الحزب الواحد أو المسيطر وبآليات الاحتكار للقوة السياسية ولصناعة القرار، بل إن حصار المجتمع الأهلى يدل على رغبة هذه السلطة فى عدم السماح للتطورات والمبادرات المستقلة للجماهير بالإفلات من قبضة نظام الحكم (٢٩) .

ثانياً: احتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة:

يعتبر الإعلام الحر والمستقل جزءاً من المجتمع المدنى بما يوفره للمواطنين من معارف تساعد على غرس قيم الثقافة المدنية

وتطورها مساهما بذلك فى تكوين رأى عام متفهم لضرورات تطوير مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دوراً إيجابياً فى الدفاع عن مصالحهم وتحسين أحوالهم، وممارسة التضامن الجماعى بما يقوى قدرتهم فى مواجهة إمكانيات الدولة الهائلة، كما يساعد الإعلام الحر والمستقل على تأكيد قيم الحوار والتسامح والتراضى على حلول وسط من خلال وسائل التنافس السلمية. ونحن نلاحظ أن هذا الدور الإعلامى مفتقد فى كثير من الأقطار العربية حيث تحرص الحكومات على إحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيرى كالتليفزيون والاذاعة واحتكارها بحيث لا تعبر ألا عن رأى الدولة، وتعمل هذه الحكومات أيضاً على الحد من حرية الصحافة. ولهذا فإن جزءاً هاماً من تحرك مؤسسات المجتمع المدنى والقوى الديمقراطية يجب أن يوجه إلى تحرير الإعلام من السيطرة الحكومية واتاحة الفرصة لكل اتجاهات الرأى أن تعبر عن نفسها وأن تتحول أجهزة الإعلام إلى منابر للحوار الحر ومصادر للمعلومات المتحررة من أى قيد وإثراء معارف المواطنين بما يمكنهم من التجاوب مع متطلبات المشاركة الإيجابية والتفاعل بشكل سليم مع التعددية الثقافية والدينية والسياسية التى هى احدى السمات الأساسية فى المجتمع العربى ولتحقيق ذلك يكتسب تحرير الاذاعة والتليفزيون من سيطرة الحكومة أهمية خاصة، وتعديل القوانين المنظمة لها لتصبح جهازاً إعلاميا مستقلا تمثل فيها التيارات الفكرية والسياسية وتحصل من خلالها الأحزاب السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب. والغاء الرقابة الحكومية على الإذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة. وتعديل قوانين الصحافة والمطبوعات والنشر لفتح الباب أمام حرية إصدار الصحف، وتعديل المواد والنصوص القانونية التى تفرض عقوبات قاسية على قضايا الرأى والنشر(٣٠).

ثالثاً: الحد من الحريات والحقوق الأساسية:

لا يمكن ان ينمو المجتمع المدنى وتنضج مؤسساته فى ظل مناخ غير ديمقراطى، وهناك ارتباط قوى بين تطور المجتمع المدنى والانتقال إلى الديمقراطية فى أى مجتمع من المجتمعات. وقد ربط الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بين الحق فى تكوين الجمعيات والحق فى المشاركة الشعبية وتوافر الحقوق والحريات الأساسية فى المجتمع، وحيث تتكامل هذه الجوانب الثلاثة باعتبارها شروطاً ضرورية للتطور الديمقراطى للمجتمع. ويلعب التضييق على الحريات والحقوق الأساسية دوراً محبطاً بالنسبة لإمكانيات تطور مؤسسات المجتمع المدنى وتشكل القيود المفروضة فى معظم الأقطار العربية على حرية التنظيم بما فى ذلك حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات عاملاً سلبياً يحول دون إسهام المواطنين فى العمل العام، كما يلعب دوراً مماثلا القيود المفروضة على حرية الرأى وحق التعبير وما يتعرض له المواطن من انتهاك لحقوقه المدنية. ومن المهم أن تنتهى كافة القيود المفروضة على ممارسة الإنسان العربى لحقوقه وحرياته الأساسية لتمكينه من المشاركة فى القضايا العامة للمجتمع والمساهمة الإيجابية فى تكوين مؤسسات اجتماعية وشعبية متحررة من أى قيود حكومية.

الآثار السلبية للتضييق على مؤسسات المجتمع المدنى:

سوف نكتفى هنا بمعالجة الآثار السلبية لموقف النظم السلطوية من مؤسسات المجتمع المدنى على دور هذه المؤسسات فى دعم التطور الديمقراطى للمجتمع بشكل عام بما تقوم به من دور فى تربية أعضائها وفق قيم ديمقراطية وتدريبهم من خلال الممارسة ومن خلال الحياة الداخلية للجمعية على السلوك الديمقراطى واكسابهم الخبرة التى تمكنهم من المساهمة فى تعزيز التطور الديمقراطى بالمجتمع خارج مؤسساتهم. وقد أدت القيود التى أشرنا إليها فى علاقة الأجهزة الإدارية بمؤسسات المجتمع المدنى وبالنسبة لحق تأسيس الجمعيات وتمتع المواطنين بحرياتهم

الأساسية واحتكار الإعلام للفئات الحاكمة، أدى هذا كله إلى آثار سلبية اضعفت الطابع الديمقراطى والدور الديمقراطى لمؤسسات المجتمع المدنى. ويمكن التعرف على هذه الحقيقة من خلال رصد واقع هذه المؤسسات فى المجالات الآتية:

١-مدى النمو فى العضوية الفاعلة والنشطة بالجمعية:

تتحدد ديمقراطية أى مؤسسة اجتماعية بعوامل متعددة يأتى على رأسها مدى مشاركة الأعضاء فى نشاطها ابتداءً من تخطيط النشاط إلى التنفيذ والتقييم ومراقبة الأداء وانتخاب القيادات، كما تتحدد ديمقراطية المؤسسة بمدى اتساع العضوية الفاعلة والنشطة ونموها فترة بعد أخرى. ولكننا نلاحظ أن عضوية كثير من الجمعيات الأهلية والمؤسسات القائمة على العضوية الاختيارية تتآكل عاما بعد الآخر ولا يوجد زيادة فى العضوية إلا بالنسبة للمؤسسات التى تشترط للاستفادة من خدماتها أن يكون المستفيد عضواً بها.

٢-مستوى المشاركة فى حضور الجمعية العمومية للمنظمة:

وإذا كان النمو فى العضوية يعتبر مؤشراً على قدرة المنظمة على اجتذاب نشطاء جدد، فإن مستوى مشاركة العضوية وحضورها الجمعية العمومية للمنظمة (وهى أعلى سلطة فى المنظمة بحكم القانون) يشير إلى مستوى فاعلية الأعضاء ومشاركتهم فى صنع توجهاتها، وتحديد أولويات أنشطتها، والرقابة على أعمالها، وانتخاب قياداتها. وتؤكد الدراسات الميدانية عزوف الأعضاء عن حضور اجتماعات الجمعيات العمومية التى تنعقد بأقل نصاب قانونى بعد تأجيلها أكثر من مرة، وغالباً ما يقتصر الحضور على أعضاء مجلس الإدارة والعناصر المرتبطة بها والعاملين بأجر فى المنظمة. وبالتالى فإن اجتماعات الجمعية العمومية التى تعتبر أهم مؤسسات المشاركة داخل المنظمة هى اجتماعات شكلية لا تعكس مشاركة حقيقية وفاعلة للأعضاء، وتنفرد قلة محدودة العدد بإدارة المنظمة، مما يضعف الطابع الديمقراطى للمنظمة.

٣-معدلات التغيير فى عضوية مجالس الإدارة:

تقاس ديمقراطية أى مؤسسة أيضاً بمعدلات التغيير فى عضوية هيئاتها القيادية لاتاحة الفرصة لتداول القيادة أمام أكبر عدد ممكن من أعضائها للتدريب على القيادة واكتساب خبراتها. ومن ثم يتأهل هؤلاء الأعضاء للمشاركة فى العمل العام خارج المنظمة ويتزودون بالخبرة اللازمة للقيام بدور قيادى. وبذلك تساهم مؤسسات المجتمع المدنى فى تزويد مختلف مجالات المجتمع بالقيادات الجديدة مما يعزز التطور الديمقراطى للمجتمع بصفة عامة. وتشير نتائج الدراسات الميدانية فى أكثر من قطر عربى إلى محدودية الدور الذى تقوم به هذه المؤسسات فى هذا الصدد، حيث يلاحظ جمود النخبة داخل المؤسسة واستمرارها فى القيادة لسنوات طويلة وارتفاع متوسط اعمارها مما لا يتيح للأجيال الجديدة فرصة حقيقية لتولى القيادة واكتساب خبراتها، وتتقاعس بذلك عن أداء أحد أدوارها الأساسية وهو تزويد المجتمع بالقيادات الجديدة.

٤-آلية إصدار القرارات:

تتفرد النخبة المحدودة فى قيادة المنظمة باصدار القرارات المحددة لسياساتها وأولوياتها، ولا تتوفر بالتالى فرصة واسعة للمشاركة فى صنع سياسات المنظمة وتوجهاتها، حيث ينفرد مجلس الإدارة بالسلطة الفعلية فى إصدار معظم القرارات. ويشرف رئيس المجلس على العمل اليومى ويصدر القرارات المطلوبة لتسييره. وهكذا تصبح مؤسسات المجتمع المدنى صورة مما يجرى على مستوى السلطة العليا فى المجتمع من تركز القرار فى يد قلة محدودة أو فرد واحد، ولا يتوفر لها امكانية حقيقية لتجسيد نمط ديمقراطى فى القيادة ينعكس بعد ذلك على دوائر أوسع من مؤسسات المجتمع المدنى.

هكذا فإنه فى ظل السلطوية والسيطرة

الحكومية على مؤسسات المجتمع المدنى لا تستطيع هذه المؤسسات أن تقوم بدور فعال فى التمكين للتطور الديمقراطى للمجتمع. وما يزال هناك فجوة كبيرة بين الدور المنوط بها وما تقوم به فعلاً. ومن المهم اختراق هذا الوضع بعمل نضالى طويل المدى يستهدف تحرير الإنسان العربى وتمكينه من السيطرة على مصيره انطلاقاً من قدرته على بناء منظمات شعبية مستقلة يمارس من خلالها عملا جماعياً يؤهله للقيام بدور أكبر فى المجتمع، ويساهم أيضاً من خلال تطور هذه المنظمات فى دفع التطور الديمقراطى للمجتمع. وهناك بالفعل جهود مستمرة ومعارك متصلة بين مؤسسات المجتمع المدنى والقوى الديمقراطية وبين بقايا الاستبداد والأنظمة السلطوية سوف يحسمها فى النهاية قدرة هذه القوى والمؤسسات على ترسيخ ثقافة مدنية ديمقراطية فى المجتمع وتوفير أكبر قدر من الحريات والحقوق الأساسية وتطوير أشكال مناسبة للعمل الجماعى وإفراز قيادات جديدة تواصل حركة التطور الديمقراطى استناداً إلى مجتمع مدنى قوى ومستقل.

الهوامش

(١) الدكتور عزمى بشارة، تحرير فلسطين تحرير الإنسان العربى، مجلة وجهات نظر، العدد الثالث والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٠، تصدر عن الشركة المصرية للنشر العربى والدولى. القاهرة ص ٢٥.

(٢) الدكتور عزمى بشارة، المرجع السابق ص ٢٦.

(٣) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية، ورقة بحثية من دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية، مركز البحوث العربية بالقاهرة ١٩٩٩ (غير منشورة).

(٤) د.الحبيب الجنحانى، المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس ١٩٩٩، ص ٣٦.

(٥) الدكتور أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى يناير ١٩٩٩ ص ٢.

(٦) الدكتور مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدنى ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة، ص ٣.

(٧) د.أحمد ثابت، مرجع سابق.

(٨) عبد الغفار شكر، المجتمع المدنى العربى، جريدة البيان، الامارات العربية المتحدة، ١٦ ابريل

.١٩٩٤

(٩) د.سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، مركز ابن خلدون، القاهرة، التقرير السنوى ١٩٩٣. ص ١٣.

(١٠) عبد الغفار شكر، الجمعيات الأهلية الاسلامية، مرجع سابق.

(١١) د. أمانى قنديل، إلى أى حد يمكن الحديث عن مجتمع مدنى متطور فى مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة ص ٣.

(١٢) د.أمين مكى مدنى، تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧.

(١٣) د.أمين مكى مدنى، المرجع السابق.

(١٤) حسين عبد الرازق، التنمية والديمقراطية وحرية التنظيم فى مصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية والديمقراطية والمجتمع المدنى، دار الخدمات النقابية، ٢٧-٣٠ يناير ٢٠٠٠.

(١٥) محمد عابد الجابرى، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدنى فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت السنة الخامسة عشرة، العدد ١٦٧ يناير ١٩٩٣ ص ٦.

(١٦) د.سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق ص ٢٨.

(١٧) د.سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق ص ٢٩.

(١٨) حسين عبد الرازق، مرجع سابق.

(١٩) د.أحمد ثابت مرجع سابق ص ١٢٦.

(٢٠) الهيئة العامة للاستعلامات جمهورية مصر العربية، المؤسسات التشريعية والتعددية السياسية فى الوطن العربى، سلسلة دراسات دولية، العدد رقم ١٨، يناير ١٩٩٩ ص ١٣٠، ١٣١.

(٢١) عبد الغفار شكر، الأحزاب العربية وثقافة حقوق الإنسان، ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٣-١٦ اكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢.

(٢٢) هديل غنيم، الثقافة السياسية فى مصر والتطور الديمقراطى، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة، ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧ ص ٢١.

(٢٣) هديل غنيم، المرجع السابق ص ١٤.

(٢٤) ايمان شومان ومحمد ياسر الخواجة، الأحزاب والتنشئة السياسية فى مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر الثقافة بين التغيير والاستمرارية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة مصر.

(٢٥) الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سابق ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٢٦) د.أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى العالم العربى، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطن ودار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٩٤ ص ٦٨، ٦٩.

(٢٧) د.أمانى قنديل، المرجع السابق ص ٨٢.

(٢٨) الدكتور أمين مكى مدنى، مرجع سابق.

(٢٩) د.أحمد ثابت، مرجع سابق ص ٩٨.

(٣٠) حسين عبد الرازق، الديمقراطية، مصر وقضايا المستقبل، كتاب الأهالى، سلسلة كتب شهرية

جرامشى و المجتمع المدنى

■ جمال عمر

١- المقدمة :

تتناول هذه الدراسة مفهوم المجتمع المدنى ، و هو المفهوم الذى صاحبه رواج كبير فى السنوات الاخيرة من خلال وسائل الاعلام العالمية و مراكز البحوث و الدراسات الاكاديمية ، كما عقدت ندوات كثيرة فى كل انحاء العالم و فى عالمنا العربى لدراسة و تحديد دلالات هذا المفهوم . و قد ارتبط هذا الرواج الكبير لمفهوم المجتمع المدنى اساساً بانهيار المنظومة الاشتراكية ، و التحولات الكبيرة التى شهدتها تلك المجتمعات و التى كان وراءها فاعلون جدد من منظمات المجتمع المدنى التى تحدت سيطرة و تسلط الدول و الاحزاب الاشتراكية و الشيوعية فى تلك البلاد ، ففى بولندا كان هناك كل من الكنيسة و نقابة تضامن العمالية ، كما كان هناك المنتدى المدنى فى تشيكوسلوفاكيا و المنتدى الجديد فى المانيا الشرقية و المنتدى الديمقراطى فى المجر . كما ارتبط رواج مفهوم المجتمع المدنى بسقوط النظم السلطوية فى امريكا اللاتينية و بعض دول جنوب آسيا و الدور الكبير الذى لعبته منظمات المجتمع المدنى فى ذلك . و قد صاحب ذلك السقوط المدوى لانظمة الحكم الاشتراكى و الانظمة السلطوية الاخرى ذيوع و انتشار الكتابات الفكرية و الايديولوجية التى تنظر للموجة الثالثة للديمقراطية و الدور المتعاظم لمنظمات المجتمع المدنى و نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية الغربية النهائى ، و ايضاً بالحديث عن نظام عالمى جديد تحتل فيه الديمقراطية و المجتمع المدنى اهم اركانه .

وفى هذا الاطار العام لاتساع الحديث عن المجتمع المدنى تسعى الدراسة لتناول اشكالية المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات الفكر الماركسى بشكل عام ، و على الاخص اطروحات المفكر و المناضل الماركسى الايطالى انطونيو جرامشى (١٨٩١ - ١٩٣٧) ، و دراسة مفهوم المجتمع المدنى فى الفكر الماركسى تستلزم منا التعرض لمفهوم المجتمع المدنى عند هيجل على اعتبار ان المفهوم كان ضمن المفاهيم الاولى التى

جادل ماركس فيها هيجل ، كما تحاول الدراسة الاجابة على عدد من التساؤلات منها :

١- ماهى الاطروحات التى قدمها الفكر الماركسى (ماركس و انجلز و لينين) للتعامل مع مفهوم المجتمع المدنى ؟

٢- ما هى رؤية جرامشى للمجتمع المدنى ؟ و هل مثلت تلك الرؤية تحولاً جديداً فى اطار تعامل الفكر الماركسى مع هذا المفهوم ؟

المبحث الاول : مفهوم المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات هيجل

فى سنة ١٨٢١ نشر هيجل كتابه الشهير " مبادئ فلسفة الحق " الذى تضمن رؤيته للدولة و المجتمع المدنى ، و هى الرؤية التى اختلفت تماماً عن رؤية سابقيه من الفلاسفة و المفكرين .

و قد تأثرت رؤية هيجل للدولة و المجتمع المدنى و العلاقة بينهما بعاملين اساسيين هما

١- النظرية الاقتصادية الكلاسيكية و ممثلها الاول آدم سميث ، و التطور الاقتصادى الرأسمالى الاوروبى .

٢- واقع التأخر الاقتصادى النسبى الذى كانت تعيشه المانيا فى ذلك الوقت مقارنة بفرنسا و انجلترا ، و ضعف البرجوازية الالمانية و ترددها و ميلها نحو المساومة مع الارستقراطية البروسية .

و فى ظل هذه الظروف التاريخية ، تأكد هيجل من ان البرجوازية الالمانية لن تتمكن من القيام بمهامها التاريخية فى إنهاض الاقتصاد الالمانى و تجاوز تخلفها النسبى ، و من ثم اعطى للدولة الالمانية الدور الحاسم الذى لابد و ان تلعبه لفرض سياستها التنموية على جميع السكان الالمان (١)

و من هنا تحددت رؤية هيجل لكل من المجتمع المدنى و الدولة . و يمكن ابراز الملامح الرئيسية لكل من المجتمع المدنى و الدولة و العلاقة بينهما فى ضوء رؤية هيجل على النحو التالى :

المجتمع المدنى :-

١- يتكون المجتمع المدنى من الافراد و الطبقات و الجماعات و المؤسسات و تنتظم كلها داخل القانون المدنى .

٢- يقع المجتمع المدنى بين الاسرة و الدولة .

٣- المجتمع المدنى هو فضاء المؤسسات الحرة ، و الجماعات الحرفية ، و هو مجال تقسيم العمل و اشباع الحاجات المادية ، و هو فى الوقت نفسه مجال تنافس المصالح الخاصة و المتعارضة .

٤- ان المجتمع المدنى هو اقرب شبهاً بحقل صراع مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة ، فكل شخص يكون مشغولاً فقط بامن ملكيته و يعمل فى دأب لتحقيق مصالحه الذاتية .. فالمجتمع المدنى منظومة غير مستقرة ، و مهددة باستمرار بالانفجار . و يقع ، نتيجة لذلك ، ضحية صراع المصالح و الطبقات الاجتماعية ، مشكلاً مشهداً لكل انواع العربدة الاجتماعية و البؤس و الفساد (٢)

الدولة :-

و على هذا الأساس ، لم يبد هيجل حماساً للمجتمع المدنى ، فقد اعتبره وحدة عاجزة فى حاجة مستمرة الى المراقبة الدائمة من الدولة (٣) ، كما اكد هيجل على عجزه عن اقامة العقل و الحرية من تلقاء ذاته (٤)

فالدولة عند هيجل هى الاطار القوى القادر على تحقيق هذه الغاية ، و هى القادرة على صيانة مصالح المجتمع المدنى . فهى (أى الدولة) المجسدة للمصالح العامة . فالدولة تقوم على تحقيق مصالح عامة لكل افراد المجتمع ، و تسعى الى غاية اخلاقية مشتركة دونما نظر الى المصالح المحددة لبعض الجماعات الموجودة داخل حدودها .

و لتحقيق هذه الغاية فان الذى يدير الدولة هو طبقة عامة من المواطنين المدنيين و العسكريين الذين يضعون هذه المصلحة العامة موضع الاعتبار ، بتجرد و دونما انانية (٥) .

فالمجتمع المدنى عند هيجل لا يتحقق الا عبر الدولة . و على الدولة ان تؤمن حل التناقضات الداخلية للمجتمع المدنى ، و من واجب المجتمع المدنى ، بالنتيجة ، ان يخضع لسلطة الدولة (٦)

و تتحقق العلاقة التنظيمية بين المجتمع

المدنى و الدولة من وجهة نظر هيجل باسلوبين

الاول : مباشر ، من خلال انتخاب نواب عن المواطنين فى المجلس التشريعى للدولة .

الثانى : غير مباشر ، من خلال تمثيل المتحدثين باسم الطبقات و الروابط المختلفة لاعضاء تلك التجمعات فى اتصالهم المستمر بالدولة ، التى تجسد الغايات الاخلاقية العامة لكل مواطنيها (٧)

المبحث الثانى : مفهوم المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات ماركس

كان مفهوم المجتمع المدنى من المفاهيم الاولى التى جادل فيها ماركس هيجل عام ١٨٤٣ فى نقده حقوق الدولة فى الرؤية الهيجلية . فعلى الرغم من اتفاق ماركس مع استاذه على ان المجتمع المدنى يستند إلى علاقات الانتاج المادية ، و ان المجتمع المدنى هو فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقاً للقيم البرجوازية ، و انه المجال الذى تتضح فيه التناقضات الطبقية بجلاء ، الا انه (اى ماركس) نظر الى العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى نظرة تخالف ما ذهب اليه هيجل . فالمجتمع المدنى و الذى يشمل كل التفاعلات المادية للافراد فى إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية ، و يحتضن كل الحياة الصناعية و التجارية فى تلك المرحلة ، يتجاوز الدولة و الامة (٨) . فالمجتمع المدنى لدى ماركس هو اوسع من الدولة ، و له امتدادات خارجها ، و من ناحية ثانية فهو الذى يقيم الدولة فى مرحلة معينة من تطور القوى الانتاجية (٩)

و يرى ماركس ان الدولة ليست هى التى تكيف المجتمع المدنى و تنظمه ، بل ان المجتمع المدنى هو الذى يكيف الدولة و ينظمها (١٠) .

و فى مقابل المجتمع المدنى الذى يتحرك الانسان فى فضائه ، ذائداً عن مصالحه الشخصية ، و عالمه الخاص ، يضع ماركس الدولة التى لا تمثل فى نظره الا فضاءً بيروقراطياً يعانى فيه الانسان من الاغتراب .

و لا يمكن ان نفهم هذا الموقف السلبى من الدولة ، و وضع المجتمع المدنى مقابلاً لها الا اذا وضعنا المفهوم الماركسى فى الظرف التاريخى للنضال الفكرى السياسى ، و الاقتصادى الاجتماعى الذى عرفه النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فلا غرو بعد ذلك ان يرى ماركس فى فصل هيجل المجتمع المدنى عن السياسة تناقضاً ، فالحياة الخاصة تحتاج الى قوانين تنظم شئونها ، و الى سلطة تشرف عليها ، فتكتسب عندئذ بعداً سياسياً (١١) .

و بالنسبة للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى ، فاننا نجد ان كتابات ماركس قد تفاوتت بخصوص هذه المسالة . و نكتشف ان هناك رؤيتين لهذه العلاقة تتفاوتان ما بين الاستقلال النسبى للدولة ازاء المجتمع المدنى و بالعكس ، و بين ان تكون الدولة اداة للتسلط السياسى و الاقتصادى لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً :

× ففى الحالة الاولى : تتحقق الدولة كأداة تسلط طبقى إذا تمكنت طبقة معينة او قسم من طبقة من فرض ارادتها على سائر الطبقات ، فان الدولة تصبح مجرد هيئة اركان الطبقة المسيطرة عليها (١٢) ، و هذه الرؤية نجدها ضمن الآثار الرسمية لماركس (رأس المال ، البيان الشيوعى)(١٣) .

× اما الحالة الثانية و التى تعطى الدولة نوعاً من الاستقلالية النسبية ازاء المجتمع - العكس صحيح ، فتتحقق فى حالة عدم قدرة اى طبقة على السيطرة . و هذه الرؤية نجدها ضمن كتابات ماركس الاقل شهرة (١٨ بروميير ، الاشكال الاولية) (١٤)

و قد سيطرت الرؤية الاولى التى ترى فى الدولة وسيلة سيطرة سياسية و طبقية لصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً على حساب الرؤية الثانية التى تعطى الدولة نوعاً من الاستقلالية النسبية ازاء المجتمع ، خصوصاً و ان كتاب انجلز " اصل العائلة " الذى تضمن هذه الرؤية قد طبع مباشرة اثناء الثورة البلشفية مع القضاء على الدولة القيصرية و تعويضها بدولة

"ديكتاتورية البروليتاريا"، فقد اصبحت هذه الرؤية تحتل مكان الصدارة فى تفكير لينين فى كتابه "الدولة و الثورة" الذى تحول فيما بعد الى عقيدة لدى الفكر الاشتراكى. اما الرؤية الثانية، فقد تم التخلى عنها بسرعة بتهمة الاصلاحية، خاصة و انه قد تم الدفاع عنها فى الغالب من قبل مهزومين سياسياً امثال كاوتسكى و برنشتاين وغيرهما من اللذين ذبحهم لينين نظرياً متهماً اياهم بالتحريفية البرجوازية الصغيرة (١٥).

و نتيجة لسيطرة فكرة ان الدولة هى "اداة الطبقة الحاكمة" و انها "آلية قهر طبقة لاخرى"، و ما تبع ذلك من ان الديمقراطية البرلمانية فى ظل الراسمالية هى مجرد ديمقراطية للطبقة الحاكمة، و ديكتاتورية بالنسبة للطبقة العاملة. فتكون النتيجة هى انه مع الثورة الاشتراكية فانه من الضرورى على البروليتاريا ان تدمر الدولة الديمقراطية البرلمانية و ان تستبدلها بنمط مختلف للدولة، اى بالديمقراطية السوفيتية التى ستصبح ديكتاتورية البروليتاريا على الراسمالية (١٦).

و قد شكلت نظرية لينين عن الديمقراطية البرلمانية ضربة خطيرة للاحزاب الشيوعية التى تنخرط فى النضال من اجل جبهات شعبية، فاذا كانت النظم البرلمانية ادوات للسيطرة البرجوازية فلابد ان تتخلص منها الثورة الاشتراكية، و قد عرض ذلك الاحزاب الشيوعية للانتقاد، باعتبار ان دفاعهم القائم عن الديمقراطية هو مجرد تكتيك.

و لذلك فقد التزم الشيوعيون الأوروبيون بالديمقراطية البرلمانية التى يمكن الا تكون تعبيراً خالصاً عن السيطرة الراسمالية. و قدم الحزب الشيوعى البريطانى حلاً جزئياً لهذا التناقض فى برنامجه حول "الطريق البريطانى للاشتراكية" الذى اعلن فيه تفضيله للطريق البرلمانى الى السلطة للطبقة العاملة عن القول بالنمط السوفيتى. و لم يحل ذلك المشكلة النظرية لعلاقة الاشتراكية بالديمقراطية حتى قدم مفهوم جرامشى عن الهيمنة، و هو الحل القائم على الاعتراف بان النضالات الديمقراطية الشعبية و المؤسسات البرلمانية التى تسهم هذه النضالات فى اقامتها ليست بالضرورة ذات طابع طبقى، انها بالاحرى الارضية السياسية بين الطبقتين الرئيسيتين (الراسمالية و العمال) و للتقدم نحو الاشتراكية فان الحركة العمالية عليها ان تجد الطريق لربط النضالات الديمقراطية باهدافها الاشتراكية مؤسسة التحالف الذى يمكنها من تحقيق قيادتها الوطنية (١٧)

المبحث الثالث : جرامشى و المجتمع المدنى

بعد غياب استمر لاكثر من نصف القرن عاد مفهوم المجتمع المدنى للحياة و لدائرة الجدل السياسى مع الفيلسوف و الزعيم الشيوعى الايطالى انطونيو جرامشى (١٨٩١ - ١٩٣٧).

فبعد نهاية الحرب العالمية الاولى و انتصار الثورة البلشفية فى روسيا، كان السؤال الرئيسى الذى واجه جرامشى يتمثل فى كيفية وصول الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية فى المجتمعات ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة ؟ و الى اى مدى يمكن ان تتلاءم الاستراتيجية الثورية التى اتبعها البلاشفة فى روسيا مع الظروف المميزة للمجتمع الايطالى ؟.

و للاجابة عن هذا السؤال المركزى فقد استعاد جرامشى مفهوم المجتمع المدنى الذى كان قد اختفى كلياً من الخطاب الغربى حول الحياة السياسية منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر.

فقد رأى جرامشى ان ما يميز الشرق عن الغرب (روسيا / ايطاليا) يتمثل فى "ان الدولة فى الشرق هى كل شىء، و المجتمع المدنى لا يزال هلامياً. اما فى الغرب فلا يمكن اختزال الدولة الى جهاز للقمع. فهى اشبه بقلعة محاطة بنظام دفاعى من الحصون و الخنادق، التى تتمثل فى مؤسسات "المجتمع المدنى" (الاحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات و الكنيسة و المدارس و الصحافة ...الخ)، التى

تمارس الطبقة الحاكمة من خلالها هيمنتها على الطبقات المحكومة، و على الحياة الوطنية و الاجتماعية و الثقافية "(١٨).

ففي روسيا القيصرية كانت السلطة مركزة تماماً في يد الدولة، وكان من الممكن الاستيلاء على السلطة في لحظة تاريخية واحدة، و لكن البلاد التي يكون فيها المجتمع المدني متطوراً بشكل جيد كما في اوروبا الغربية فإن " حرب الحركة " لابد ان تخلي السبيل لاستراتيجية مختلفة، إلى" حرب المواقع " (١٩). و من هنا فان الاستيلاء على السلطة في الغرب يقتضي تطوير استراتيجية جديدة مخالفة لاستراتيجية البلاشفة، استراتيجية تقوم على استخدام الايديولوجيا في سبيل الهيمنة، اى استخدام المثقفين لانتاج رأسمال رمزي بواسطة النقابات و المدارس ... الخ لتحقيق الهيمنة (٢٠).

و في اطار بحث جرامشي عن نظرية للاشتراكية في مجتمعات اوروبا الغربية، فقد توصل الى انتاج جملة من المفاهيم المتداخلة و المتقاطعة التي لا يمكن التعرف على دلالات مفهوم المجتمع المدني بدون التعرض لها، بالاضافة الى تطويره لمفهوم المجتمع المدني .

١- المجتمع المدني:

المجتمع المدني لدى جرامشي يتمثل في النقابات و الاحزاب و الصحافة و المدارس و الكنيسة ...الخ، و هي مجموعة التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة . و هي وظيفة يتم القيام بها بواسطة المثقفين .

و هو الفضاء الذي يمارس فيه الرأسماليون و العمال و الآخرون نضالاتهم السياسية و الايديولوجية، فهو ليس فقط فضاء الصراعات الطبقية، و انما هو ايضاً فضاء جميع النضالات الشعبية و الديمقراطية التي تنبثق عن الطرق المختلفة التي يتجمع فيها الناس معاً عبر النوع و الجنس و الجيل و الجماعة المحلية و الاقليم و الامة ... الخ .

و ذهب جرامشي الى ان مؤسسات المجتمع المدني، و التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التعليمية و الثقافية و الاعلامية، و المؤسسات التقليدية الموروثة عن الماضي مثل المؤسسات الدينية و مثقفيها هي التي يعود لها الفضل في استقرار نمط انتاج معين أو نوع معين من التنظيم الاقتصادي للمجتمع، و داخلها يدور الصراع الذي قد يؤدي الى التحول عن هذا النمط و انتقال المجتمع الى مرحلة تاريخية أخرى (٢١).

و يؤكد جرامشي على ان المجتمع المدني ليس افرازاً للنمط الانتاجي، او بنية فوقية لقاعدة اقتصادية، بل هو في نظره يتموقع بين القاعدة الاقتصادية و بين الدولة بقوة قوانينها و جهازها القمعي، و يصبح له دور بعيد الشان في المجتمع البرجوازي الصناعي الحديث، و يلقى ايام الازمات بقوى مؤثرة، قادرة على مواجهة الاجهزة القمعية للدولة، و الحد من **مفعولها** (٢٢) .

٢- الهيمنة (٢٣):

تتمثل نقطة الانطلاق في مفهوم جرامشي عن " الهيمنة " في ان طبقة ما و ممثليها يمكن ان تمارس السلطة على طبقات اخرى خاصة عن طريق الجمع بين القهر و الاقتناع . فالهيمنة علاقة، لا تقوم على الاخضاع عن طريق القوة، و لكن بالقبول عن طريق القيادة السياسية و الايديولوجية، انها تنظيم القبول .

فالهيمنة عند جرامشي علاقة بين الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى، و الطبقة المهيمنة، أو الفئة المهيمنة منها هي تلك التي تحصل على قبول الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى عن طريق خلق نظام للتحالفات و المحافظة عليها عبر النضال السياسي و الايديولوجي .

و تعتبر فكرة بناء نظام للتحالفات فكرة مركزية في مفهوم الهيمنة . و يقول جرامشي في كراسته " عن بعض اوجه المسألة الجنوبية " : " تستطيع الطبقة العاملة ان تصبح طبقة قائدة و مسيطرة بقدر ما تنجح في خلق نظام للتحالفات يسمح لها بتعبئة اغلبية السكان ضد الراسمالية و الدولة البرجوازية . و تستطيع الطبقة العاملة ان تتطور الى طبقة مهيمنة اذا

اخذت فى الاعتبار مصالح الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى، و اكتشاف طرق الجمع بين مصلحتها و هذه المصالح الاخرى" . انها يجب ان تذهب الى ابعد من النضالات الفئوية التى يسميها جرامشى بالنضالات " الطائفية الاقتصادية" و ان تكون مستعدة لاجراء المساومات حتى تصير الممثل الوطنى لكتلة عريضة من القوى الاجتماعية .

من هنا فان العلاقة بين الطبقتين الرئيسيتين ، الراسمالية و العمال ، لا تغدو تلك العلاقة البسيطة بين طبقتين متعارضتين فقط ، اذ انها فى الواقع علاقة معقدة تجمع فيها الطبقات و القوى الاجتماعية الاخرى ، و يكافح كل طرف لتعزيز نمطه فى التحالف ، و تفكيك تحالفات الطرف الآخر ، لينتقل ميزان القوى لصالحه . فأى طبقة لا تستطيع ان تحقق القيادة الوطنية و ان تصبح مهيمنة اذا ربطت نفسها فقط بالمصالح الطبقية ، أنها لابد أن تأخذ فى اعتبارها المطالب و النضالات الشعبية و الديمقراطية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم ملامح طبقية نقية أى ممن لا يأتون مباشرة نتيجة علاقات الانتاج .

وتتوفر الأمثلة على ذلك فى النضالات الراديكالية والشعبية من أجل الحريات المدنية وحركات التحرر الوطنى والحركة النسائية وحركة السلام والحركات المعبرة عن مطالب الاقليات العرقية والشباب والطلاب ، ولكل هؤلاء سماتهم الخاصة ولايمكن أن يتحددوا بالنضالات الطبقية ومع ذلك فإنهم مرتبطون بها من هنا يصبح للهيمنة بعدا وطنيا وشعبيا بقدر مالها من بعد طبقى .

وهى تتطلب توحيد التنوع الممثل فى القوى الاجتماعية المختلفة فى تحالف ديمقراطى عريض يعبر عن ارادة جمعية وطنية شعبية بالقدر الذى تحافظ فيه كل من هذه القوى على استقلالها الخاص وتدفع بمساهمتها الخاصة فى مسيرة التقدم نحو الاشتراكية وهذه الاستراتيجية لبناء كتلة عريضة من قوى اجتماعية متنوعة توحدها رؤية مشتركة للعالم وهى التى اسماها جرامشى "حرب المواقع" .

ويتطلب جهد عبور الطبقة العاملة من المرحلة "الاقتصادية الطائفية" الى مرحلة الهيمنه عملية تحول فى الوعى السياسى للطبقة العاملة بل ولأعضاء الطبقات والجماعات الأخرى ممن يحتاج الموقف تأييدهم لاقامة التحالف العريض..

لابد أن تكون هذه الأيديولوجيا مركبا يأخذ فى اعتباره التقاليد التاريخية الفريدة للبلد والمساهمات التى قدمتها مختلف الحركات الاجتماعية التى تشكل الكتلة المهيمنه ويسمى جرامش عملية النضال الايديولوجى هذه الاصلاح الفكرى والمعنوى .

ويتطلب ذلك فهما لطبيعة الايديولوجيا والطريقة التى يرتبط بها فكر الناس بانشطتهم العملية ، ويصمم جرامشى على مادية الايديولوجية بمعنى ان لها حضورا ماديا فى الممارسات الاجتماعية للافراد والايديولوجيا ليست اخيلة فردية بل انها تتجسد فى الانماط الجماعية لاسلوب الحياة والسلوك .

ولكى نفهم العلاقة بين الايديولوجيا والافراد الذين يتأثرون بها يبدأ جرامشى بما يسميه الحس المشترك اى الطريقة النقدية وغير الواعية التى يدرك بها الانسان العالم التى غالبا ما تكون مضطربة ومتناقضة ومركبة من الفولكلور والاساطير والخبرة الشعبية ، ويصبح على الماركسية ان تشكل نقدا "للحس المشترك" وان تمكن الشعب من تنمية "النويات الايجابية" لديه – والتى اسماها جرامشى "الحس الجيد" لتصبح نظرة اكثر تماسكا .

و يجب ان تحقق الطبقة التى تتقدم نحو الهيمنه فى المجتمع المدنى قيادة ايضا فى ساحة الانتاج ، ولأن البرجوازية تتطلب ضبطا حاسما لعملية الانتاج فإنها لهذا السبب فقط يمكنها ايضا ان تصبح الطبقة المهيمنة فى المجتمع المدنى وان تشكل سلطة الدولة .

لكن سيطرة الراسمالية على الانتاج لم تكن أبدا مطلقة فقد كانت تواجه دائما نقيضها المتمثل فى الطبقة العاملة وكانت هناك دائما

نضالات من قبل العمال ونقابتهم حول ظروف العمل وشروط استعمال آلات جديدة وبالتالى لا تبدو مقولة البنية التحتية و الفوقية مرضية .

و قد يضللنا ان نفكر بصيغة الفصل الحاد بين مجال الاقتصاد (انتاج فائض القيمة) و مجال السياسة (النضال من اجل سلطة الدولة) ، و على العكس فإن العلاقات الاجتماعية للمجتمع المدنى تتداخل مع علاقات الانتاج .

و يستعمل جرامشى مصطلح " الكتلة التاريخية " لايضاح الطريقة التى تجمع بها الطبقة المهيمنة بين قيادة كتلة من القوى الاجتماعية فى المجتمع المدنى و بين قيادتها لمجال الانتاج .

والثورة هى مد عملية هيمنه الطبقة العاملة وبناء كتلة تاريخية جديدة وليست قطعا حادا عند لحظة معينة تنتقل بها الدولة من طبقة لاخرى ، ومن هنا فان الانتقال الى الاشتراكية يتكون من عمليتين متميزتين متداخلتين مع بعضهما الاخر يتمثلان فى نمو هيمنة الطبقة العاملة وتحول الدولة الى دولة اشتراكية .

ويرى جرامش أنه من الأفضل أن تفهم السلطة كعلاقة، فالعلاقات الاجتماعية فى المجتمع المدنى هى ايضا علاقات سلطة لأن السلطة موزعة فى المجتمع المدنى، كما أنها مجسدة فى الأجهزة القهرية للدولة .

ويستعمل جرامش مصطلح الدولة المتكاملة لوصف مفهومه الجديد عن طبيعة السلطة والذى يوجزه فى انها "الهيمنه مسلحة بالقهر" ويتبع ذلك ان النضال السياسى للطبقة العاملة من اجل الاشتراكية لايمكن ان يقتصر على الوصول لسلطة الدولة ولكنه يجب ان يمتد الى مجمل المجتمع المدنى .

أى أنه لابد من تحقيق درجة اساسية من الهيمنه على المجتمع المدنى كشرط لتحقيق السيطرة على الدولة ، ويعتبر تحقيق السيطرة على الدولة جزءاً فقط (وان كان جزءاً حاسماً) من عملية الانتقال الى الاشتراكية.

٣-المجتمع السياسى (الدولة) :

يستعمل جرامش مصطلح "المجتمع السياسى" للإشارة الى العلاقات القهرية التى تتجسد فى المؤسسات المختلفة للدولة مثل القوات المسلحة والمحاكم والسجون الى جانب جميع الهيئات الادارية التى تتعلق بالضرائب والمالية والتجارة والصناعة والتأمينات الاجتماعية .. الخ

فهذه الهيئات تعتمد آخر المطاف لتحقيق فاعليتها على احتكار الدولة لقوة القهر ، وليس مصطلح "المجتمع السياسي" عنده بديلاً لمصطلح "الدولة" لكنه يشير فقط الى العلاقات القهرية التى تتجسد فى اجهزة الدولة .

ويقول جرامش اننا حين نتحدث عن الدولة انما نعنى اجهزة الحكومة وكذلك الاجهزة الخاصة للهيمنة(٢٤) كما يكتب جرامش أن الدولة هى "المركب المطلق للانشطة النظرية والعملية التى تحافظ بها الطبقة الحاكمة ليس فقط على سيطرتها وانما لتدبير عملية كسب قبول من تحكمهم (٢٥)

ويلخص وجهه نظرة فى القول بان الدولة هى "المجتمع السياسي زائد المجتمع المدنى"أى بمعنى اخر انها الهيمنه التى يحميها سلاح القهر ويسمى جرامش ذلك "الدولة المتكاملة" كمقابل للدولة بالمعنى العام والذى يسميها أحياناً "الدولة كحكومة" كما يطلق عليها كذلك اصطلاح "المجتمع السياسى" .

٤-المثقفون :

ان الحجة الرئيسية التى طرحها جرامش عن المثقفين حجة بسيطة :ان تصور المثقفين كفئة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس الا خرافة فكل الناس يمكنهم ان يكونوا مثقفين بمعنى ان لديهم ذكاء وانهم يستخدمونه ولكنهم ليسوا جميعا مثقفين من حيث الوظيفة الاجتماعية (٢٦)

وينقسم المثقفون من الناحية الوظيفية الى جماعتين :

أولاً :المثقفون المحترفون "التقليديون" كالادباء و العلماء وغيرهم الذين تحيط بهم

هالة من الحياة بين الطبقات،تخفى وضعهم الحقيقى الناشيء فى النهاية عن علاقاتهم السابقة والراهنة ،كما تخفى تعلقهم بالتكوينات الطبقية التاريخية المختلفة.

ثانياً :المثقفون العضويون ،ذلك العنصر المفكر والمنظم فى طبقة اجتماعية اساسية معينة،ولايتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنهم، التى قد تكون اى وظيفة تتميز بها الطبقة التى ينتمون اليها ،بقدر ما يتميزون بوظيفتهم فى توجيه افكار وتطلعات الطبقة التى ينتمون اليها عضوياً (٢٧)

إن الطبقة العاملة شأنها شان البرجوازية قبلها قادرة على ان تنمى من داخل صفوفها مثقفيها العضويين ووظيفة الحزب السياسى ، سواء كان طليعياً ام جماهيرياً هى ان يكون قناة لنشاط هؤلاء المثقفين العضويين ،وان يكون همزة الوصل بين الطبقة العاملة وبعض قطاعات الانتلجنسيا التقليدية (٢٨)

الخاتمة :

فى إطار هذه الدراسة الأولية حاولنا التعرف على رؤية الفكر الاشتراكى و نظرته للمجتمع المدنى من خلال تتبع المسار الذى ولجه هذا الفكر للتعامل مع هذا المفهوم و علاقته بالدولة بدءاً من هيجل ثم ماركس و أخيراً جرامشى .

ففى البداية كان التعرض لمفهوم المجتمع المدنى من خلال قراءة هيجل لاوضاع المجتمع الألمانى فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حيث كان الاقتصاد الألمانى متخلفاً قياساً إلى كل من انجلترا و فرنسا ، كما كانت البرجوازية الألمانية ضعيفة و مترددة و مالت إلى المساومة مع الارستقراطية البروسية ، الأمر الذى أدى بهيجل إلى أن يعطى الدولة الالمانية الدور الكبير و الطاغى فى إحداث التقدم الاقتصادى فى مقابل تقزيم المجتمع المدنى و إخضاعه للدولة .

بعد ذلك تعرضنا للمفهوم من خلال رؤية ماركس . فقد تعامل ماركس مع مفهوم المجتمع المدنى على نحو مغاير لهيجل.. فبالرغم من اتفاق ماركس مع هيجل فى البداية على ان المجتمع المدنى يستند الى علاقات الانتاج المادية ، و انه مجال المواجهات بين المصالح و التناقضات الطبقية ، الا ان ماركس رأى ان المجتمع المدنى هو اوسع من الدولة و انه يتجاوزها ، و انه هو الذى يقيم الدولة فى مرحلة معينة من تطور القوى الانتاجية .

كما وجدنا ان كتابات ماركس حول العلاقة بين الدولة و المجتمع المدنى قد تفاوتت ما بين اضفاء قدر من الاستقلال النسبى للدولة ازاء المجتمع المدنى و بالعكس ، و بين أن تكون الدولة اداة للتسلط السياسى و الاقتصادى لصالح الطبقة المسيطة اقتصادياً .

و قد سيطرت الرؤية الأخيرة حتى صارت تحتل مكان الصدارة فى تفكير لينين عن الدولة و الذى صاغه فى كتابه " الدولة و الثورة " الذى تحول الى عقيدة لدى الفكر الاشتراكى ، و هى الرؤية التى شكلت ضربة خطيرة للأحزاب الشيوعية فى غرب أوروبا التى كانت تنخرط فى النضال من أجل تكوين تحالفات شعبية .

ثم ختمنا الدراسة بالتعرف على رؤية جرامشى لمفهوم المجتمع المدنى و علاقته بالدولة و هى الرؤية التى تأثرت بمحاولة جرامشى الاجابة على السؤال المتمثل فى : كيفية وصول الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية فى بلدان غرب اوروبا ذات التقاليد الديمقراطية البرجوازية الى السلطة ؟ و هل يمكن ان تتلائم معها الاستراتيجية الثورية التى اتبعها البلاشفة فى روسيا ؟ .

و هو الأمر الذى جعل جرامشى يستدعى مفهوم المجتمع المدنى من ذاكرة الخطاب السياسى الاوروبى حول المجتمع المدنى ليحاول به فهم طبيعة المجتمع الايطالى (و مجتمعات غرب اوروبا) ، و يسعى به أيضاً الى التغيير .

و قد مثلت رؤية جرامشى للمجتمع المدنى، تحولاً كبيراً فى إطار الفكر الاشتراكى :

× فقد اكد جرامشى على أن المجتمع المدنى ليس هو فضاء الصراعات الطبقية كما عند ماركس ، و انما هو ايضاً فضاء جميع النضالات

الشعبية و الديمقراطية التى تنبثق عن الطرق المختلفة التى يتجمع فيها الناس معاً عبر النوع و الجنس و الجيل و الجماعة المحلية و الاقليم و الامة ..الخ .

× كما أكد جرامشى على أن المجتمع المدنى ليس افرازاً للنمط الانتاجى ،أو بنية فوقية لقاعدة اقتصادية ، بل هو يتموقع بين القاعدة الاقتصادية و بين الدولة بقوة قوانينها و جهازها القمعى .

× وأكد جرامشى أيضاً على مادية الايديولوجيا بمعنى أن لها حضوراً مادياً فى الممارسات الاجتماعية للأفراد ، و انه ليست اخيلة فردية بل انه تتجسد فى الانماط الجماعية لاسلوب الحياة و السلوك .

× كما أكد جرامشى على فكرة التحالفات ، فيقول " ان اى طبقة لا تستطيع ان تحقق القيادة الوطنية و ان تصبح مهيمنة اذا ربطت نفسها بالمصالح الطبقية ، فإنها لابدأن تأخذ فى اعتبارها المطالب و النضالات الشعبية و الديمقراطية لهؤلاء الناس الذين ليس لهم ملامح طبقية نقية " .

مما سبق يتضح أن رؤية جرامشى للمجتمع المدنى تحول كبير و تطور فكرى بالغ الأهمية فى إطار الفكر الاشتراكى ، و هى الرؤية التى يجب دراستها بشكل جدى و تعميقها من اجل التوصل إلى أجوبة لإشكاليات مازالت تشكل عائقاً يحول دون انتشار الفكر الاشتراكى و الماركسى ، كما تشكل أسلحة ماضية يرفعها أعداء الاشتراكية . و هى الاشكاليات المتعلقة بعلاقة الاشتراكية بالديمقراطية ، و بالتعددية الحزبية و السياسية و الفكرية ، و موقع المجتمع المدنى و علاقته بالدولة فى اطار التجربة . و هى الاشكاليات التى تتطلب قدراً عالياً من التنظير الفكرى و السياسى ، كما تتطلب قراءة نقدية لحصيلة الفكر و الممارسة الاشتراكية خلال القرن الماضى .

المراجع :

(١) عبد القادر الزغل ، مفهوم المجتمع المدنى و التحول نحو التعددية الحزبية ، فى كتاب : قضايا المجتمع المدنى فى ضوء اطروحات جرامشى (القاهرة ، مركز البحوث العربية و مؤسسة عيبال للدراسات و النشر ،١٩٩١) ص٥٠

(٢) عبد الباقى الهرماسى ، المجتمع المدنى و الدولة فى الممارسة السياسية الغربية (من القرن التاسع عشر الى اليوم : دراسة مقارنة) ، ورقة قدمت الى ندوة : المجتمع المدنى فى الوطن العربى و دوره فى تحقيق الديمقراطية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٩٢) ، ص٩٣

(٣) المصدر السابق ، ص٩٢

(٤) هربرت ماركوز ، العقل و الثورة : هيجل و نشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، ط٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٧٩) ، ص٢٤٨

(٥) د. مصطفى كامل السيد ، مفهوم المجتمع المدنى ، و التحولات العالمية و دراسات العلوم السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، ع ٩٥ (مركز البحوث و الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ابريل ١٩٩٥) ، ص١٢

(٦) عبد الباقى الهرماسى ، م س ذ . ، ص٩٣

(٧) Z.A.Pelczynski , ed , The state and civil society , studies in hegel's philosophy, (London, 1984 political (pp.1-13

نقلاً عن مصطفى كامل السيد ، م س ذ. ،ص١٣

(٨) مصطفى كامل السيد ، م. س ذ. ، ص١٣

(٩) المصدر السابق

(١٠) كريم ابو حلاوة ، اعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدنى (الكويت ، عالم الفكر ، مجلد ٢٧ ، ع ٣ ، يناير / مارس ١٩٩٩) ص١٦

(١١) راجع الاعمال الكاملة لماركس و انجلز (برلين ١٩٦٣ - ١٩٧١ ، المجلد الاول ، ص٢٧٩) نقلاً عن الحبيب الجنحانى ، المجتمع المدنى بين النظرية و الممارسة (الكويت ، عالم الفكر ، مجلد ٢٧ ، ع ٣ ، يناير / مارس ١٩٩٩) ص٣٠

(١٢) مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ، ص١٣

(١٣) على الكنز ، من الاعجاب بالدوله الى اكتشاف الممارسة الاجتماعية (بيروت ، مجلة المستقبل العربى ، عدد ١٥٨ ، ابريل ١٩٩٢) ، ص٧٠

(١٤) المصدر السابق ، ص٧١

(١٥) المصدر السابق ، ص٧١

(١٦) روجر سيمون ، الفكر السياسى لجرامشى ، ١٩٨٢ ، ترجمة حلمى شعراوى (القاهرة ، نشرة مركز البحوث العربية)

(١٧(المصدر السابق

(١٨) جرامشى ، كراسات السجن ، ترجمة عادل غنيم (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٤) ص١١

(١٩) روجر سيمون ، الفكر السياسى لجرامشى ، مصدر سبق ذكره

(٢٠) كمال عبد اللطيف ، التعقيب على ورقة سعيد بنسعيد العلوى ، فى ندوة المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، م.س.ذ. ، ص ٧٨

(٢) مصطفى كامل السيد ، م.س.ذ. ، ص١٢-١٥

(٢٢) ANTONIO GRAMSCI, Marxismus und kultur, Hamburg , 1983 p.55, نقلاً عن : الحبيب الجنحانى ، م.س.ذ. ، ص ٣٢

(٢٣) اعتمدنا فى هذا الجزء بشكل اساسى على roger simon مرجع سبق ذكره

(٢٤(جرامشى ، م.س.ذ ، ص٢٦١ ، نقلاً عن سيمون ، المصدر السابق

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٤٤

(٢٦) جرامشى ، كراسات السجن ، ص ٢١

(٢٧) المصدر السابق

(٢٨) المصدر السابق ، ص٢٢

قالوا ...

❖مساكين هم أنصار الحرية ، يذهبون ليفكوا عنها إسارها ، فيقعوا هم فى الأسر.

ولى الدين يكن

❖ إذا ترتب على شئ مفسدة فى الزمن الحاضر ، بينما لم تكن تلحقه فى الماضى ، وجب تغيير الحكم على الشئ ليتلاءم مع الحالة الحاضرة.

الشيخ محمد عبده

فكرة ..

روح السـويس

عام ١٩٥٦ نجح عبد الناصر في تحويل نتائج الحملة العسكرية لدول العدوان الثلاثى إلى انتصار سياسى.

وعام ٢٠٠٢ حقق الصمود الفلسطينى الفذ في مواجهة الاجتياح العسكرى البربرى الإسرائيلى انتصارا سياسيا دون أن تنكسر ارادة القتال وروح المقاومة لدى الشعب البطل.

وقد أدى إنتقال المقاومة وتواصلها ، في مسرح عملياتها الحقيقى ، فى الأرض المحتلة إلى عودة الروح للشارع العربى ، وبعث الدماء فى جسد كاد أن يصاب بتصلب الشرايين ،وإلى إحياء روح وثقافة المقاومة ، التى وضعت أحجاراً ثقيلة أمام قطار التطبيع ومشاريع الشرق أوسطية ، كما أعادت حركة التضامن الاعتبار للعروبة بروافدها الشعبية والديمقراطية، حيث كل المدن والقرى العربية من أدناها إلى أقصاها ، حتى ارتفع علم فلسطين فوق مبنى السفارة الأمريكية فى البحرين ، كما امتدت مظاهرات الغضب إلى السعودية وقطر والكويت وغيرها من دول الخليج.

ولم تكن تلك الغضبة الشعبية العربية الجبارة والتى تواصلت معها حركات التضامن والاحتجاج فى العواصم العالمية ، مجرد رد فعل على مذابح النازى في الأرض المحتلة ، بل نتاجا لروح المقاومة التى أشاعتها الانتفاضة بين شعوب العالم والتى أعادت إلى المشهد العربى والدولى بعض أجواء حملة السويس.

ورغم اختلاف الظروف الاقليمية والدولية عن أيام السويس فإن الانتفاضة وحركة التضامن الملتفة حولها قد أثبتت أن هناك فرصة دائمة للمقاومة حتى فى عالم القطب الواحد دوليا ، والتبعية المعممة اقليميا ، وحتى فى عالم ما قبل وما بعد ١١ سبتمبر.

من هذه الزاوية تنتمى الانتفاضة وحركة التضامن الملتفة حولها إلى الحركة الديمقراطية الشعبية المناهضة للعولمة المتوحشة ، بثقافتها ونظام قيمها ، ووكلائها الاقليميين ،وهى الحركة المشتعلة على أكثر من جبهة ساخنة.

ولا يمكن الحاق الهزيمة بالشعوب فى حرب خاطفة، فهى تملك دائما فرصة تجديد القتال وإشاعة روح المقاومة فى كل المحيط ..تملك فرصة التقدم بعد التراجع ..والهجوم بعد الدفاع ،والاستخدام الرشيد لكل أسلحة الكفاح على جبهة واسعة ممتدة ، بينما ينتقل العدو من أزمة إلى أزمة ، فإن استخدم درجة محدودة من العنف طاردة شبح الهزيمة ، وإن وسع دائرة العنف النازى واجهة شبح البربرية ،لانه لا يمكن تركيز الضربة على أهداف بعينها ، والأرض كلها تمور بالمقاومة وتتفجر بالثورة ، فتصبح المذابح الجماعية وحملات الابادة والتطهير هى الوسيلة الباقية لمحاولات كسر روح المقاومة.

وفى الحالتين تخسر إسرائيل الاستعمارية دون أن تنجح فى كسر روح المقاومة المتأصلة فى جذور الأرض ، أو إجهاض حركة التضامن الملتفة حولها ..أو إطفاء لهيب روح السويس باختصار تعيد السياسة العدوانية لإسرائيل إنتاج الفلسطينى والعربى كعدو، مثلما تعيد المقاومة انتاج روح السويس.

مدحت الزاهد

١ ماذا جرى للطبقات الاجتماعية فى مصر ؟

ماذا جرى للطبقات الاجتماعية في مصر ؟ ؟

ـ قراءة نقدية ـ

■ محمد فرج

الكتاب : الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر
إصدار : منتدى العالم الثالث - المشروع البحثي مصر ٢٠٢٠
المؤلف : د. عبد الباسط عبد المعطي - المحرر والباحث الرئيسي - وفريق بحث
عدد الصفحات : ٥١١ صفحة من الحجم المتوسط
الناشر : ميريت للنشر والمعلومات - القاهرة - ٢٠٠٢

يأتي كتاب « الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر » ، معبرا عن عطش علمي وسياسي للمعرفة حول عناصر ومكونات هذا الموضوع الهام ، فقد شهد ربع القرن الأخير من القرن العشرين هبوب عواصف التحول والتغيير ، ولم تكن تلك العواصف بعيدة عن التأثير في كل من التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية .

لكن التحولات العاصفة والتغيرات السريعة الفعلية ، كانت قد أثارت معها موجات عنيفة من العواصف الترابية ، ملأت الفضاء الفكري والسياسي بالغموض والشك والضبابية ، فبدت الظواهر الاجتماعية والسياسية الجديدة بلا تفسير ، ودخل الشك - سريعا قاطعا في أحيان ، وبطيئا متسربا في أحيان أخرى - إلى المفاهيم والمقولات والمناهج التي كانت سائدة إلى درجة اليقين ، ومع تسارع ظهور دعوات وموجات التجديد ، نشأت نزعات الخوف من التجديد ، كما نشأت نزعات الخوف من الجمود ، بما تنتجه مثل هذه النزعات من كوابح وعراقيل أمام البحث العلمي لقضايا التحولات الطبقية .

ومن المؤكد أن هذا الكتاب الجديد ، قد سبقته عدة كتابات ودراسات لرصد ودراسة وتحليل تحولات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر في ربع القرن الأخير ، فضلا عن الكتابات والدراسات الرائدة حول الطبقات والتحولات الاجتماعية والسياسية في مراحل زمنية مختلفة ، كما سبقته محاولات لتجديد مفاهيم ومناهج التحليل الطبقي ، لمواجهة الحقائق الخاصة بالطبقات والتكوين الاجتماعي في العالم الثالث عموما ، وفي مصر بصفة خاصة .

لكن هذا الكتاب الجديد - الذي ذكر وتناول وبنى على العديد من الدراسات

السابقة عليه - قد توفرت له مجموعة من العوامل الإيجابية ، التي زادت من أهميته وزادت من الأعباء الملقاة عليه في نفس الوقت ، فقد توفرت لهذا الكتاب الإمكانيات التي جعلته نتاج جهد جماعي ، أي جهد فريق بحثي وليس جهدا فرديا ، والإمكانات التي جعلته أحد فروع مشروع علمي متنوع الفروع هو المشروع البحثي "مصر ٢٠٢٠ ".

كما توفر لهذا الكتاب - مقارنة بما سبقه من جهود - ما يمكن تسميته بزمن الهدوء النسبي للعواصف ، أو الاستقرار النسبي للتحولات العاصفة ، وهو زمن يمكن فيه الإمساك بخيوط التحليل ، ويمكن فيه الاقتراب من رصد حركة الطبقات ، ورسم صورة تقريبية للتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر.

وقد ظهر الجهد العلمي لفريق البحث برئاسة الدكتور عبد الباسط عبد المعطي في كتاب من سبعة فصول ، ركز الأول منها على الإطار النظري والمنهجي للدراسة ، وعني الفصل الثاني برصد أهم ملامح التكوين الاجتماعي المصري في السبعينيات ، وركز الفصل الثالث على دراسة المواقع الطبقية الرأسمالية ، ودرس الرابع المواقع العمالية ، والخامس المواقع الطبقية الوسطى ، في حين اهتم الفصل السادس برصد وتحليل ملامح التكوين الاجتماعي والمواقع الطبقية عند نهاية القرن العشرين ، أما الفصل السابع والأخير فقد اهتم بالمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ في محاولة استشراف التحولات المستقبلية للمواقع الطبقية الأساسية في سياق عدة سيناريوهات.

أولا : المفاهيم والتصورات النظرية:

قدم كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، مجموعة من التصورات النظرية والتعبيرات والمفاهيم ، التي يراها ملائمة لفهم ودراسة أوضاع الطبقات والتكوين الاجتماعي في مصر ، فهو لم يتخل عن مفهوم نمط الإنتاج ، لكنه رأى أن الواقع يحتاج لتعبير تداخل أنماط الإنتاج أو تجاور الأنماط ، أو تعايشها وتمفصلها ، كتداخل نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط الإنتاج العائلي أو السلعي الصغير ، أو تجاور نمط الإنتاج الرأسمالي مع نمط الإنتاج قبل الرأسمالي .

ولم يتخل عن مفهوم الطبقة ، لكنه تبنى أكثر مفهوم المواقع الطبقية الأساسية ومفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، فتحدث عن المواقع الطبقية الرأسمالية أو العمالية أو الوسطى ، كما تحدث عن مواقعها المختلطة ، ورآها ملائمة لدراسة طبقات التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري ، الذي يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من نمط إنتاجي لكل طبقاته الأساسية والفرعية .

وفضل الكتاب استخدام مفهومي التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية بديلا عن مفاهيم وتعبيرات مثل : التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، أو البناء الطبقي ، أو التركيب الطبقي ، دون أي انتقاد لها ، أو إعلان عن أسباب فكرية أو أدبية للتفضيل .

وتمسك فريق البحث باستمرار جدوى التحليل الطبقي ، وبحقيقة وجود الطبقات ، فمع تسليمه بسرعة التغيرات التي لحقت بالمجتمعات الإنسانية ، وعمق تأثيراتها ، وتعدد عواملها وتشابكها ، نتيجة لعوامل داخلية تفاعلت مع الكوكبية ، ومع تسليمه بما طرأ على قوى وعلاقات الإنتاج في المجتمعات المتقدمة وفي مصر من تغيرات : في أنواع الأصول الرأسمالية ، وأماكن العمل ، وأنماط التكنولوجيا ، وتغير أعداد العاملين وتنوع تخصصاتهم - عمالا وموظفين ، وأيضا التغير في مصادر تشكيل الوعي وعوامله .

فمع تسليمه بهذه المتغيرات وسرعتها ، رأى فريق البحث أن هذا لا يلغي وجود الطبقات ، وبصرف النظر عن مسمياتها وأوضاعها ، من حيث التباين أو التجانس ، أو التماسك

والتفكك النسبيين ، كما لا يعد هذا التغير برهانا علميا على عدم جدوى التحليل الطبقي في فهم تطور البنية الطبقية ، وتغيراتها ، ورفض الكتاب مزاعم الكثير من الباحثين والمنظرين ، عالميا ومحليا ، وتعبيراتهم حول موت الطبقة ، أو خواء التحليل الطبقي .

لكن فريق بحث كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر - على الرغم من تبنيه للتحليل الماركسي للطبقات - إلا أنه لم يغفل عن التحديات والانتقادات التي توجه إلى بعض جوانبه في ظل الكوكبية والتطور العلمي والتكنولوجي ، أو في العالم الثالث واستمرار دور الانتماءات القبلية والإثنية والطائفية في الوعي الاجتماعي ، أو في بعض البلدان - ومنها مصر - التي تتميز بالتغلغل التاريخي للدولة المركزية وتنظيماتها ومؤسساتها وآثارها على منظمات المجتمع المدني ، وناقش وطرح بعض هذه الانتقادات وتبنى بعضها ، وانحاز إلى أهمية تطوير بعض المفاهيم ، وأهمية إبداع مفاهيم جديدة لمواجهة التحديات والمعضلات الجديدة .

وانطلاقا من النقاش والتفاعل والجدل مع الانتقادات والتحديات تبنى فريق البحث المفاهيم التالية :

مفهوم الطبقة الاجتماعية :

هي جماعة تشترك في موقع متشابه نسبيا من ملكية وسائل الإنتاج ، أو ضبطها ، أو من علاقات العمل وأنماطها ، وتتبلور بتبلور وعيها بمصالحها المشتركة ، وسعيها لتحقيق تلك المصالح من خلال تنظيم حركتها ، وتفعيل مشاركتها .

تعايش أنماط الإنتاج وتمفصلها :

يقصد بتعايش أنماط الإنتاج ، وجود أكثر من نمط إنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي في لحظة تاريخية محددة ، رغم هيمنة أحد هذه الأنماط المتعايشة ، وهذا التعايش ليس مجرد حالة شكلية ساكنة ، بل حالة نتجت عن كبح المرحلة الاستعمارية للتطور الاقتصادي والاجتماعي داخل المستعمرات ، وتتجدد في مرحلة الرأسمالية الكوكبية ، وتشير إلى ضعف قدرة نمط الإنتاج الرأسمالي على إدماج بعض الأنماط السابقة عليه في هذه البلدان ، وتفرز معوقات أمام تطور نمط الإنتاج الرأسمالي ، بالرغم من مساعدتها إياه على الاستمرار ، وتساعد على إعطاء فرص أكبر لهيمنة سلطة الدولة وأجهزتها السياسية والإيديولوجية على الطبقات ، وتضع العقبات أمام الاستقلال النسبي للطبقة الرأسمالية عن سلطة الدولة ، وتساهم في تباين وربما تناقض مصالح الطبقات الأساسية ، بما تتيحه من إنتاج مواقع طبقية مختلطة .

المواقع الطبقية الأساسية والمختلطة :

بالرغم من وجود استقطاب واضح داخل نمط الإنتاج الرأسمالي في المجتمعات الصناعية المتقدمة ؛ إلا أن التغير في علاقات وقوى الإنتاج ، والتغير في أحجام وأماكن المشروعات وتداخل نشاطاتها ، دعا بعض الماركسيين التحليليين من أمثال "أولين رايت "إلى صياغة مفهومين للمواقع الطبقية ، الأول هو مفهوم المواقع الطبقية الأساسية ، ويقصد به الطبقات الأساسية داخل نمط إنتاجي معين ، كالرأسماليين والعمال ، والثاني هو مفهوم المواقع الطبقية المختلطة - أو المتناقضة - ويقصد به الجماعات التي تدخل في علاقتين اجتماعيتين من علاقات الإنتاج ، كالمديرين الذين يسيطرون على القرارات الاستثمارية وعلى العمال ، لكنهم خاضعون لأصحاب رأس المال ، وصغار أصحاب الأعمال ، الذين يشغلون موقعا متناقضا ، بين الطبقة الرأسمالية في نمط الإنتاج الرأسمالي ، والبرجوازية الصغيرة في نمط الإنتاج السلعي الصغير ، وقد طور " العيسوي "هذا المفهوم ، مقترحا مفهوما للتمييز بين المواقع الأساسية والمختلطة المتناقضة وغير المتناقضة ، داخل نمط إنتاجي

واحد ، وعبر المواقع الطبقية التي تتقاطع مع نمطين إنتاجيين أو أكثر ، داخل التكوين الاجتماعي ككل .

ثانيا : ماذا جرى للطبقات في مصر ؟

يرصد كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ويناقش أهم التحولات التي لحقت بالتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية عبر سنوات الانفتاح والخصخصة ، بداية من نهاية العهد الناصري في السبعينات وحتى نهاية القرن العشرين .

ويكتشف أن المجتمع المصري يعيش دوما في مرحلة تحول وانتقال ، فما أن تستقر العلاقات المرتبطة بأنماط إنتاج محددة ، حتى تطرأ عليها تحولات تدخلها – مرة ثانية – في مرحلة انتقال جديدة ، وتكاد تصل دورات التحول والانتقال بسقف مداها الزمني إلى ثلاثة أو أربعة عقود ، حدث ذلك قبل عام ١٩٥٢ ، وبعدها ، ومع السبعينات .

ويبين أن حركة الطبقات الاجتماعية وتحولاتها منذ منتصف السبعينات ، يرتبط بالانتقال من نظام كانت السيطرة فيه والهيمنة للقطاع العام ، إلى نظام تنتقل فيه السيطرة والهيمنة للقطاع الخاص ، أي الانتقال من هيمنة رأسمالية الدولة إلى هيمنة رأسمالية القطاع الخاص .

ويرصد ويحلل الآثار الناجمة عن هذا التحول والانتقال على كل من أنماط الإنتاج ، والمواقع الطبقية الأساسية ، والمواقع الطبقية المختلطة ، أي على المواقع الرأسمالية ، والعمالية ، والوسطى .

ولا يمكن لهذا العرض أن يحيط بكل تفاصيل الرصد والتحليل والسياق الذي تمت فيه ، تلك التي احتاجت لأكثر من خمسمائة صفحة لرسم صورتها التقريبية ، لذلك فإن محاولتنا ستركز على تقديم أهم المعطيات ذات الدلالة من وجهة نظرنا ، مؤكدين على أن قراءة الكتاب بما ينطوي عليه من تفاصيل هامة وسياق تحليلي ومنطق ، أمر لا يغني عنه أي عرض مهما كان موسعا .

١-أنماط الإنتاج :

لم ينتقل نمط الإنتاج السائد داخل التكوين الاجتماعي المصري ، من نمط معين كان سائدا قبل الانفتاح ، إلى نمط إنتاجي جديد ، رأسمالي الطابع ، بل يرى الكتاب أن الأمر لم يخرج عن نطاق تحول رئيسي طرأ على نمط الإنتاج ذاته ، من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة ، حيث الاعتماد على السوق وآلياته في ظل عمليات التكيف الهيكلي والخصخصة الشاملة .

لكن سياسات الانفتاح والخصخصة ، والاستثمار الخاص المحلي والعربي والأجنبي ، والقوانين والتشريعات وفترات السماح ، لم تمكن الرأسمالية من القضاء على أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية ، فظلت أوضاع تداخل وتجاور وتمفصل أنماط الإنتاج المختلفة قائمة ، وظل نمط الإنتاج العائلي متواجدا بقوة في الريف والمدينة ، في الزراعة والصناعة ، على الرغم من تمكين الدولة للقطاع الخاص ، وربما بسبب ذلك التمكين .

ففي نهاية عام ١٩٨١ تمكن القطاع الخاص من تحقيق ٥١٪ من الناتج القومي الإجمالي ليصبح شريكا للقطاع العام في قيادة وتوجيه الاقتصاد المصري ، وبحلول عام ١٩٩٦ بات القطاع الخاص يمثل القطاع الرئيسي في الاقتصاد المصري حيث قفزت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠٪ تقريبا نتيجة لنموه والخصخصة وبيع القطاع العام .

فهل أدى ذلك التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، إلى تزايد هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على علاقات إنتاج القطاع الخاص ، والاقتصاد المصري عموما ؟

تميز دراسات الطبقات وأنماط الإنتاج ، بين رأس المال الخاص المنظم أو الرسمي ، ورأس المال الفردي ، إذ ينتمي الأول لنمط الإنتاج الرأسمالي ، بينما يشير الثاني إلى أنماط الإنتاج غير الرأسمالية ، وتوضح البيانات أن

القطاع العائلي (غير المنظم) قد حافظ على مكانته كأهم القطاعات التنظيمية في الاقتصاد المصري، فوفقا لبيانات ٩١ /١٩٩٢. وإذا أخذنا المساهمة في الناتج المحلي نجده يحقق نسبة ٤٢,٤ ٪ مقابل ١٨٪ للقطاع الخاص المنظم، ومقابل ٣٩,٦٪ للقطاع العام والحكومي.

وإذا نظرنا إلى توزيع تكوين رأس المال الثابت بين قطاعات الاقتصاد المصري، سنعرف مدى ضآلة مساهمة القطاع الخاص المنظم في التكوين الرأسمالي بالمقارنة بكل من القطاع العائلي، أو القطاع العام والحكومي، على الرغم من كل ما قدم له من حوافز ودعم ومساندة ودعاية رأسمالية، منذ بدء عملية التحول نحو السوق الحر، فقد ظل النصيب النسبي لمساهمة القطاع الخاص المنظم في رأس المال الثابت عبارة عن ٦,٨٪ مقابل ٢١,٧٪ للقطاع العائلي ٥٩,٢ ٪ للقطاع العام، و١٢,٢٪ للقطاع الحكومي.

وإجمالا فإن الرأسمالية الخاصة الناتجة عن عملية التحول طوال السبعينات والثمانينات والتسعينات، قد تطورت عن طريق تعديل التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الأخير، دون أن يؤدي ذلك إلى تطور ملموس في قدرة علاقات الإنتاج الرأسمالية على محاصرة بقايا علاقات الإنتاج غير الرأسمالية (المعيشية أو العائلية أو السلعية الصغيرة)، بل ربما أدى هذا التطور إلى نتائج عكسية، فالقطاع الخاص غير قادر على توفير فرص عمل تستوعب البطالة المتزايدة، فضلا عن العمال المسرحين بسبب تصفية وبيع وحدات القطاع العام، والمطرودين من العمل الزراعي بسبب قوانين الأرض الزراعية الجديدة، وهؤلاء وغيرهم من فائض السكان في الريف لا يجدون أمامهم من ملجأ سوى القطاع العائلي غير الرسمي أو غير المنظم.

وتقدم بيانات توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية في عام ١٩٩٦ مؤشرات دالة على الوضع المعتبر لنمط الإنتاج غير الرأسمالي في التكوين الاجتماعي المصري، ففي الزراعة مازال ٤٨٪ من قوة العمل يعملون لحسابهم أو بدون أجر، وتصل النسبة إلى ٥٧٪ في نشاط صيد الأسماك، و٢٤٪ في نشاط التجارة، و٢٦٪ في التشييد والبناء، و٢٤٪ في نشاط النقل.

وفي كل الأحوال فإن استمرار الأشكال الإنتاجية غير الرأسمالية لا يعود إلى عناصر قوة خاصة بها؛ بقدر ما يعود إلى عناصر ضعف وعجز الرأسمالية المصرية عن مأسسة وتنظيم هذه الأشكال الإنتاجية، وتوحيد السوق القومي، وتجاوز انقسامه إلى سوق للأغنياء وآخر للفقراء.

٢-المواقع الطبقية :

لم يكن تطور المواقع الطبقية بعيدا عن التحول الرئيسي عن طريق الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع القطاع العام، أي نتاج الانتقال من هيمنة القطاع العام إلى هيمنة القطاع الخاص، وفي هذا السياق تكونت الرأسمالية المصرية المعاصرة، عن طريق تمكين المواقع الرأسمالية الخاصة، التي استمرت أو تمكنت من الاستمرار والتواجد في ظل هيمنة القطاع العام، والمواقع الرأسمالية التي استفادت من تفكيك وبيع المواقع الاقتصادية للدولة، بالإضافة إلى مواقع رأسمالية جديدة، وانعكس هذا التحول والتمكين على كل المواقع الطبقية الأساسية، منتجا السمات الجديدة للمواقع الطبقية، الرأسمالية والعمالية والوسطى، ومنتجا المواقع الطبقية المختلطة.

١- المواقع الطبقية الرأسمالية :

فقد أتت الرأسمالية المصرية المعاصرة من أربعة روافد أساسية متداخلة، تمثل المصدر الأول: في عناصر الرأسمالية المصرية التي مارست نشاطها قبل ١٩٥٢، وبعدها حتى مشارف السبعينات، وكانت أبرز أقسامها :

الرأسمالية التجارية ورأسمالية المقاولات ، والرأسمالية العاملة في المشروعات الصناعية الصغيرة وشبه المتوسطة ، إضافة إلى شريحة زراعية محدودة ، كانت تمارس زراعة رأسمالية ذات كثافة تكنولوجية عالية .

وتمثل المصدر الثاني : في أغنياء الفلاحين الحائزين لأراض تتراوح مساحتها ما بين ٣٠ - ٥٠ فدانا ، وقد كانوا يتمتعون بنفوذ اقتصادي واجتماعي وسياسي في الريف المصري في الحقبة الناصرية ، وامتد هذا النفوذ إلى المدينة عبر أبنائهم العاملين في أجهزة الدولة ، وعبر ممارستهم للتجارة ونشاط العقارات .

أما المصدر الثالث : فقد تمثل في عناصر من (الطبقة الجديدة) ، المسماة بالبرجوازية البيروقراطية التكنوقراطية ، التي كانت تهيمن على القطاع العام ، وبعض المواقع المؤثرة في أجهزة الدولة ، والتي كونت ثروات عينية ومادية ، وأقامت تحالفات مصلحية مع التجار والمقاولين وأغنياء الريف .

وأما المصدر الرابع : فقد تمثل في عناصر جديدة ممن عملوا بالخارج من المهنيين ، خاصة المهندسين والمحاسبين ، وممن اغتنموا فرص التحول بعد عام ١٩٧٥ ، وكونوا الثروات مستغلين أزمات السوق المحلي ، في الغذاء أو في السكن ، أو في الخدمات الصحية والتعليمية ، وعن طريق الاتجار في العملة والمضاربات والتوكيلات التجارية .

وفي سياق التحول والتكوين الجديد للرأسمالية المصرية المعاصرة ؛ يرصد الكتاب ميلها الواضح نحو المشروعات سريعة الدوران ، قصيرة الأجل ، مضمونة الربح ، ولهذا يعد النشاط التجاري أهم نشاطات الرأسمالية المصرية ، دون أن ينفي ذلك وجود نشاطات أخرى .

كما يرصد نمو وتبلور شريحة احتكارية ، تتحكم في معظم النشاطات الاقتصادية ، لتعلو قمة هرم الرأسمالية ، عبر التوسع الأفقي لتحقيق وضع احتكاري آمن في السوق المحلي ، بدلا من التوسع الرأسي الذي يضعها في منافسة مع الشركات دولية النشاط ، حيث التوجه نحو السلع الاستهلاكية المضمونة التوزيع في السوق المحلي ، لذلك نجد أن الصناعات الأساسية التي شغلت الرأسمالية المصرية خلال فترة البحث ، هي صناعة الملابس ، والمواد الغذائية ، والأدوية ، ومستلزمات البناء ، ومستلزمات الإنتاج الزراعي ، ثم الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية ، خاصة الأكثر ارتباطا بنشاط المقاولات والبناء وإنتاج السلع المعمرة .

وتمول الرأسمالية المصرية مشروعاتها ، عن طريق استغلال العلاقات والصلات الاجتماعية والمصلحية ، من خلال التمويل المصرفي مستغلين مدخرات بعض الشرائح الوسطى ، ومدخرات العاملين بالخارج ، والمدخرات العائلية ، وتنقل بعض نواتج الاستثمار أو المضاربة للخارج .

وتستثمر بعض شرائح الرأسمالية المصرية عمليات بيع القطاع العام ، بشراء الأصول بأسعار لا تعكس قيمها الحقيقية ، وإعادة التصرف في بعض منها ببيع أرضها المرتفعة الثمن لأغراض البناء وغيرها .

وتقيم الرأسمالية تحالفا مع بعض كبار موظفي الدولة والصفوة السياسية لتحقيق المصالح المتبادلة ، من إصدار القوانين إلى مزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات والاستثناءات ، وهو أيضا يحقق للبيروقراطية السياسية والإدارية تطلعها إلى الثروة ، حتى إن البعض ذهب إلى وجود شريحة رأسمالية مختلطة ذات خصائص نوعية ، تسمى رجال أعمال الدولة ، من الوزراء السابقين والحاليين ، ويدل على ذلك رئاسة أكثر من وزير سابق لمشروع مالي أو تجاري أو رئاسة جامعة خاصة ، أو المشاركة في المشروعات الرأسمالية .

كما يمكن رصد ما تسميه الدراسة جيوبا رأسمالية حقيقية ، بازغة ، متطلعة إلى تطوير

علاقات الإنتاج والتملك والعمل والفن الإنتاجي : لتحقيق تطوير في إنتاجية العمل والتراكم الرأسمالي ، لكن هذه الجيوب والطموحات مازالت مرتبطة ببعض الأشخاص ، وفي بعض الصناعات وأنواع المهن الزراعة .

ب- المواقع الطبقية العمالية :

تضاعف الحجم الإجمالي للعمال في الحضر ، من ٣.٢ مليون عامل تقريبا في عام ١٩٧٦ ، إلى ٦ مليون عامل تقريبا في عام ١٩٩٦ ، وعلى الرغم من هذه الزيادة في الحجم المطلق ، فإن ثقل المواقع العمالية الحضرية ، قد تراجع داخل قوة العمل الإجمالية في الحضر.

فقد تقلص ثقل العمال الأجراء في الأنشطة الإنتاجية (الصناعة ، والتعدين ، والكهرباء والطاقة ، والتشييد) حيث تراجع وزنهم النسبي من ٤١,٣٪ عام ١٩٧٦ ، إلى ٣٧٪ تقريبا عام ١٩٩٦ ، وفي المقابل ارتفع ثقل العمال الأجراء في الأنشطة الخدمية من ١٤٪ إلى ٤٥٪ تقريبا ، كما ارتفعت نسبة العمال الأفراد الذين يعملون لحسابهم من١٤,٨ إلى ١٨٪ تقريبا .

ومعنى هذا أن النمو الرأسمالي في الحالة المصرية ، لم يخلق المزيد من فرص العمل لمواجهة تزايد أعداد القادرين على العمل ؛ بل أدى إلى تحويل الطبقة العاملة إلى طبقة هشة ، تتقلص فيها المهن والأنشطة الإنتاجية لصالح عمال الأنشطة الخدمية .

وعلى الرغم مما شهده التكوين الاجتماعي المصري ، منذ بداية السبعينات ، من تحفيز ودعم لنمو الرأسمالية الخاصة ، فإن قدرتها النسبية على استيعاب وتشغيل العمال قد تراجعت ، من ٥٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٦.

وأما في الريف فقد ارتفع حجم موقع عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ، من ٣,٦ مليون تقريبا عام ١٩٧٦، إلى ٤,٢ مليون عام ١٩٩٦ ، وفي داخل هذا الموقع الطبقي شهدت شريحة عمال الزراعة وتربية الحيوان تراجعا واضحا في نسبتها ، من ٥٨,٢٪عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٦٪ عام ١٩٩٦ من إجمالي عمال الزراعة وفقراء الفلاحين ، بينما ارتفعت نسبة صغار الفلاحين الحائزين ، من ٤٠٪ عام ١٩٧٦ إلى ٤٦,٢٪ عام ١٩٩٦ .

ويستخلص فريق البحث أن المواقع الطبقية العمالية تعايش تفكيكا واضحا ، وتجزئة في بنيتها ، وأن زيادة أعداد العمال في سوق العمل ، يقابله انحسار فرص التشغيل ، الأمر الذي يفضي إلى آنية وجزئية وفردية في الوعي العمالي ، الذي كاد أن ينحسر في فرصة عمل أو أجر أفضل ، ومن ثم قبول أي عمل متاح .

وبدء تبلور شريحة عمالية من نوع جديد ، تتمثل في العمال ذوي الياقات البيضاء ، الذين يعملون في المشروعات الرأسمالية الجديدة ، سواء في المدن الجديدة أو غيرها من المشروعات في أبي زعبل وشبرا الخيمة ، وهي شرائح ذات خصائص مهارية وتعليمية ، وذات تطلعات نوعية .

وفي نفس الوقت تبلور ظاهرة العمال الأفراد ، الذين يعملون لحسابهم ، من خلال مقاول ، أو الإنفاق على عمل طالبه لفترات محددة ، والتعرض لفترات قد تطول أو تقصر من البطالة ، نتيجة لوجود شركات كبيرة خاصة في مجال المقاولات ، والتعايش مع ظاهرة عمال التراحيل الجدد ، الذين يعملون لبعض الوقت في مشروعات البنية الأساسية ، في المدن الجديدة وسواحل مصر .

ومع تهميش أعداد متزايدة من العمال اقتصاديا ، ومن ثم لجوئهم إلى سوق العمل غير المنظم ، الذي لا يضع أي شروط قانونية للعمل ، يرصد الكتاب صعود مجموعات من العمال – نتيجة بعض التراكمات المادية في الهجرة أو الاتجار في مستلزمات البناء – إلى البرجوازية الصغيرة التقليدية .

وأخيرا يستخلص الكتاب أن المواقع العمالية قد تم تفكيكها ، وتسريح أعداد عمالية منها تصل في بعض التقديرات إلى قرابة مليون عامل ، وتحويلهم إلى احتياطي في سوق العمل ، وإلى العمل في القطاع غير المنظم ، ويقرر الكتاب أن المواقع العمالية هي أكثر المواقع الطبقية التي يقع عليها الاستغلال ، وارتفاع الأسعار ، والاستبعاد الاجتماعي ، نتيجة لتحول سياسات الدولة نحو الاقتصاد الحر ، وانحسار أدوارها في دعم الفقراء والمهمشين في الريف والحضر .

ج- المواقع الطبقية الوسطى :

تضم المواقع الطبقية الوسطى العديد من الجماعات والشرائح ، تجمع بين صغار أصحاب الأعمال في الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعية ، وكذلك أصحاب المنشآت التجارية الصغيرة ، كما تضم الموظفين والإداريين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص ، ورجال العلم والثقافة ، وأصحاب المهن الفنية والمحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهارات اللازمة لرأس المال .

وإجمالا فقد أدت جملة التحولات التي شهدها التكوين الاجتماعي المصري ، في فترة البحث ، إلى توسع ملحوظ في الحجم الإجمالي لهذه المواقع الطبقية ، حيث زادت نسبتهم في قوة العمل من ٢٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من تباين المواقع الطبقية الوسطى واختلاطها وتناقض بعضها ، ومن ثم تباين وتناقض مصالحها ووعيها ، يرى كتاب الطبقات أن بينها وشائج تقارب ، تسهم في قدر من وحدة المصالح - أيا كان أمدها الزمني والاجتماعي - في مقدمتها الخوف المزمن من الحراك الهابط ، والتطلع إلى طريقة نوعية في الحياة ، والحاجة الكامنة والمعلنة نحو مزيد من الهوامش المتسعة نحو حرية التعبير والتصرف والحركة .

وإذا كانت بعض شرائح المواقع الوسطى قد استطاعت أن تحقق بعض الحراك المادي ، نتيجة لتغير التوجهات والسياسات الاقتصادية ، كأصحاب المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة والمستشفيات والمدارس والجامعات الاستثمارية والإعلام والدروس الخصوصية ، فإن غالبية المواقع الوسطى تكاد تعاني من الانهزام ، في سياق الصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي ، خاصة بعد تحول الثقل الاقتصادي لصالح القطاع الخاص ، الذي حال دون فاعلية أدوار سابقة لبعض الشرائح الوسطى ، في إدارة وتسيير القطاع العام ومؤسسات الدولة .

ويرصد بحث المواقع الوسطى ما يسميه بالجماعات الوسطى البازغة ، وهي جماعات جديدة مرتبطة بالعولمة ، لعل أبرزها العاملون في مجال المعلوماتية ، سواء المعدات أو البرمجيات ، والعاملون في المنظمات غير الحكومية ، ومنها منظمات حقوق الإنسان والمرأة والطفولة والبيئة وغيرها ، ومندوبو المبيعات والتسويق في مجالات السلع والخدمات .

٣ - المواقع الطبقية المختلطة :

يأتي مفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، كإضافة إبداعية على المستوى النظري والتطبيقي ، لمواجهة ما كان يسميه الباحثون في مجال التكوين الاجتماعي في مصر والعالم الثالث ، بأوضاع السيولة الطبقية ، أو عدم التحدد الطبقي ، أو الخلخلة الطبقية ، أو التداخل واختلاط أنماط الإنتاج وغيرها من التعبيرات ، كمحاولة للاقتراب من البنية الطبقية الواقعية .

ويستخلص كتاب الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، أن معظم المواقع الطبقية تعيش صورة أو أكثر من صور الاختلاط والتداخل ، وهو ما يمكن - حال التأمل فيه - أن يسهم في تفسير جزئية وآنية ردود أفعال المواقع المختلطة، أمام مجمل تناقضات البنية

الاجتماعية ، وأمام مختلف السياسات العامة والقطاعية ، كما يمكن أن يسهم في تفسير وهن الفعل الجماعي ضد أوضاع التحيز والتهميش والاستبعاد الاجتماعي .

وتبدو فئات وشرائح المواقع الوسطى كنماذج واقعية لتجسيد اختلاط المواقع الطبقية ، ذلك أن المواقع الوسطى عبارة عن جماعات تدخل في علاقات إنتاجية متنوعة ومختلطة ، فبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال ، وهي تسيطر في الوقت نفسه على تنظيم العمل المأجور ، وجماعاتها ذات وعي يقترب ببعض شرائحها من وعي بعض شرائح الرأسمالية ، وآخر يقترب من وعي بعض شرائح العمال ، وهي تشارك أو تنوب عن الرأسمالية في الهيمنة على العمل المأجور ، وتقترب من العمال في بعض الخصائص والأوضاع ، حيث تعمل هي بالأجر ، ولذلك فإن بعض جماعاتها مرشحة للحراك إلى المواقع الرأسمالية ، وبعضها الآخر معرضة للحراك الهابط إلى المواقع العمالية .

ويعطي كتاب الطبقات في بحث المواقع المختلطة ، عدة نماذج للاختلاط الأفقي والرأسي في المواقع الرأسمالية والمواقع الوسطى والمواقع العمالية ، فالشريحة الكبيرة أو العليا من الرأسمالية المصرية ، التي لا يتجاوز عددها بضع عشرات من كبار الرأسماليين ، تمثل نموذجا للاختلاط الأفقي ، فشركاتهم وممارساتهم تجمع في الوقت نفسه ، بين ممارسة الأنشطة الصناعية والاتجار في العقارات والأراضي ، والعمل في سوق المال والسلع المستوردة ، وتجارة الجملة والتجزئة ، وخدمات الاتصالات والبرمجيات والخدمات الصحية والتعليمية .

أما الشريحة الدنيا من الرأسمالية فتعتبر نموذجا للاختلاط الرأسي ، فقد تكونت هذه الشريحة من بقايا عناصر رأس المال ذات الطابع العائلي ، التي طحنتها المنافسة الرأسمالية خاصة في أنشطة المقاولات والتجارة ، كما تكونت من بعض العمال والحرفيين الذين كونوا بعض الثروة ، نتاج الهجرة للخارج أو الأعمال غير المشروعة ، إضافة إلى العناصر الجديدة التي استفادت من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية ، من خريجي الجامعات والمعاهد .

ويتقدم موقع العمال الأفراد كنموذج للمواقع العمالية المختلطة ، حيث يجمع هذا الموقع العمالي العديد من الشرائح العمالية المختلطة ، ويضم العمال الذين لا يشتغلون بانتظام ، وعلى الرغم من اطراد النمو الرأسمالي في التكوين الاجتماعي المصري ، على امتداد العقود الثلاثة الماضية ، فإن هذا الموقع لم يتهدم ، بل إنه قد أخذ في التوسع مسجلا أعلى معدل للنمو بين مختلف المواقع العمالية ، حيث ارتفعت نسبة العمال الأفراد من ١٤,٨٪ من إجمالي عمال الحضر عام ١٩٧٦إلى ١٨٪ تقريبا عام ١٩٩٦

ويضم هذا الموقع العمالي المختلط ثلاث شرائح ، الأولى تضم العمالة الماهرة في أعمال النجارة والطلاء والبناء وصيانة الأجهزة المنزلية ، والتوصيلات الكهربية وهي شريحة تفضل العمل لحسابها ، أما الشريحة الثانية فتشمل العمالة غير الماهرة كالباعة الجائلين ومطاعم الأرصفة وأنشطة النقل ، أما الشريحة الثالثة في هذا الموقع العمالي المختلط فتشمل القادمين من الريف بحثا عن فرصة عمل ، فيعملون في أنشطة التشييد والبناء ، أو في الخدمات كالبوابين وعمال الحراسة، وماسحي الأحذية وغيرها من الأعمال المشابهة .

ويحفل الريف بالمواقع الطبقية المختلطة بين حيازة الأرض والعمل الأجير ، والعمل الزراعي والوظيفة ، حيث تخترق المواقع المختلطة الكثير من فئات الحائزين الفقراء والمتوسطين وأغنياء الفلاحين الذين تتعدد أنشطتهم .

ثالثا : ملاحظات نقدية :

١- تميز الجهد العلمي لإنجاز بحث

الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، باهتمام عالي المستوى بالمفاهيم والتصورات النظرية، فدخل في جدل علمي مع نقاد التحليل الطبقي، ومفهوم الطبقة، وتبنى مفاهيم نمط الإنتاج، واختلاط وتداخل وتجاور أنماط الإنتاج، والمواقع الطبقية، والمواقع الطبقية المختلطة، وبينما ساهم في هذا السياق بطرح إيجابي لكل من مفهوم الطبقة، ومفهومي: المواقع الطبقية والمواقع المختلطة؛ إلا أنه لم يسهم بنفس الجهد في إعادة طرح "مفهوم نمط الإنتاج"، وبصفة خاصة لم يدخل في جدل مع التصورات النظرية المرتبطة بتداخل وتجاور أنماط الإنتاج المختلفة، لذلك لم نستطع آن نتبين إن كان فريق البحث يتبنى المفهوم الماركسي التقليدي لنمط الإنتاج (مشاعي، عبودي، إقطاعي، رأسمالي، اشتراكي)، أم يتبنى مفاهيم أخرى طرحها ماركسيون آخرون، أم يتبنى مفهوما خاصا جديدا يتخطى العلاقة المركبة بين علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية.

إن أهمية هذه الملاحظة تأتي من أن مفهوم نمط الإنتاج من المفاهيم المحورية في دراسة تطور المجتمعات، وأن هذا المفهوم لا يفهم أو يتم التعرف عليه بمنطق المسكوت عنه، وأن هذا المفهوم قد شهد جدلا كبيرا بين المفكرين وعلماء الاجتماع والسياسيين، فظهرت في سياق هذا الجدل والنقاش مفاهيم متعددة، لعل من أهمها: مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي في كتابات مهدي عامل، ومفهوم نمط الإنتاج الآسيوي في كتابات أحمد صادق سعد، ومفهوم نمط الإنتاج البيروقراطي في دراسة لعادل العمري وشريف يونس.

لكن إثارة هذه الملاحظة ليست مجرد مغالاة نظرية، فقد كان لغياب تقديم مفهوم نظري واضح عن مفهوم نمط الإنتاج، أن ظهر قدر من الغموض في فهم طبيعة التحول، من نظام يهيمن فيه القطاع العام ويقود، إلى نظام يهيمن فيه القطاع الخاص ويقود، بل ظهر ما يقترب من وجود تصورين لنمط الإنتاج، ففي صفحة ٢٠٨ نقرأ عن "تغير نمط الإنتاج من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة"، بينما في صفحة ٢٤١ نقرأ أن "الأمر لم يخرج عن نطاق تحول رئيسي طرأ على نمط الإنتاج ذاته من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الخاصة"، والسؤال المستمر هنا هو هل رأسمالية الدولة نمط إنتاجي يتميز عن الرأسمالية الخاصة كنمط إنتاجي آخر، أم أنهما مجرد صورتين نوعيتين لنمط الإنتاج الرأسمالي؟ وهل تجاور وتداخل أنماط الإنتاج المختلفة، الرأسمالية وما قبل الرأسمالية، تنتج نمطا إنتاجيا مختلطا خاصا ببنية التخلف، أم مجرد أنماط إنتاج متجاورة؟

٢- في رصده "لعملية التحول" من نظام هيمنة وسيطرة القطاع العام، إلى نظام هيمنة وسيطرة القطاع الخاص، ومع الوعي بأن الجهد البحثي منصب حول آثار هذا التحول على المواقع الطبقية الرأسمالية والعمالية والوسطى، وخاصة حول رصد وتحليل نمو وتطور وظهور المواقع الرأسمالية الخاصة (التجارية، وفي المقاولات، والصناعية والمالية)، تم التركيز أكثر على عمليات التحول من خارج القطاع العام، والتركيز على مستويات ومعدلات التوازن بين القطاعين العام والخاص في فترات متتالية، وبدت سلطة الدولة كمؤسسة مستقلة عن الطبقات تدير عملية التوازن، وفي هذا السياق ظهر التركيز على آليات تحويل القطاع العام من الداخل ضعيفا، فلم تظهر آليات تحويل القطاع العام من الداخل، من قاعدة لرأسمالية الدولة الوطنية، إلى قطاع لرأسمالية الدولة التابعة، إلى قاعدة لتطوير المواقع الرأسمالية الخاصة، وربما كان من المفيد في هذا السياق، دخول الكتاب في جدل مع كتاب الدكتور فؤاد مرسي "مصير القطاع العام في مصر - دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي"، فقد كان ذلك من شأنه التركيز أكثر على

آليات التحويل الداخلي ، والدور المركزي لسلطة الدولة فيه .

٣- ظهر مفهوم "البرجوازية البيروقراطية "في الكتاب غامضا ومتناقضا ومختلف المعاني والتعبيرات ، فهي أحيانا الطبقة الجديدة ، أو البيروقراطية المبرجزة ، وهي أحيانا برجوازية الدولة ، أو رجال أعمال الدولة ، وهي أحيانا البرجوازية البيروقراطية التكنوقراطية .

لكن الأمر لم يقف عند حدود تعدد التعبيرات ، فالمعاني التي وردت في مواقع مختلفة من الكتاب متباينة ، وإن كان يجمع بينها جميعا الإشارة إلى جماعة مرتبطة بكل من سلطة الدولة وإدارة القطاع العام ، لكنها ظهرت أحيانا في صورة انحراف لبعض أفراد الدولة والقطاع العام ، واستغلالهم للسلطة والتحالف مع أغنياء الفلاحين ، في تكوين الثروات وتوجيه الإعلام في اتجاه متناقض مع الأهداف الرسمية للنظام ، وظهرت في مواقع أخرى في تناقض مع اتجاهات تنمية رأسمالية القطاع الخاص .

كما ظهرت البرجوازية البيروقراطية في مواقع السلطة ، كفئة عليا مهيمنة على المواقع الأساسية للإنتاج ، والإدارة والتوزيع ، والأجهزة القمعية ، وظهرت أيضا كشريحة إدارية وفنية عليا في المواقع الطبقية الوسطى

وقد ظهر مفهوم البرجوازية البيروقراطية في بعض الكتابات السياسية ، التي اهتمت بتحليل الطبيعة الطبقية للسلطة في مصر في المرحلة الناصرية ، ثم بعد ذلك لتحليل تحولات التحالف الطبقي الحاكم في ظل الانفتاح الاقتصادي .

وقصد بهذا المفهوم التعبير عن وجود فئة طبقية عليا مهيمنة على الثروة والسلطة ، نشأت من خلال التوسع في إجراءات التمصير والتأميم ، وبناء القطاع العام في العهد الناصري ، وليس في مواجهته .

ولذلك تبلورت مصالحها الاقتصادية والسياسية في سياق الدور الوطني والاستقلالي النسبي للدولة ، وتكونت توجهاتها الفكرية في سياق بناء القطاع العام والإصلاح الزراعي وتحالف قوى الشعب العامل ، ولم يكن تحالفها مع المواقع الرأسمالية الخاصة أو أغنياء الفلاحين من خلف ظهر النظام ، بل تعبيرا عن التحالف الوطني .

لذلك لا تنظر هذه الكتابات التي ظهرت بقوة في جيل السبعينات ، إلى هذه الفئة الطبقية كانحراف ، بل كفئة قائدة وذات دور هو بالضبط دور الدولة الوطني بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ودون إغفال للاستقلالية النسبية للسلطة السياسية عن الطبقات .

ولم يكن التحول في دور الدولة في عهد السادات بعيدا عن هذه الفئة الطبقية ، وتحولاتها الداخلية وصراعاتها وعمليات الفرز داخلها وتحالفاتها الجديدة ، فقد تكونت داخل هذه الفئة البيروقراطية مصالح وتوجهات جديدة ، فردية ، داخلية وخارجية ، هي تلك التي عبرت عن نفسها بعد ذلك في سياسات الانفتاح الاقتصادي ، وتحويل دور القطاع العام وإنهاء آثار الإصلاح الزراعي وغيرها من السياسات .

الأمر الذي يفسر أن معظم هذه التحولات والتغييرات جاءت من أعلى ، لتعبر عن توجهات ومصالح جديدة لهذه الفئة الطبقية المهيمنة على سلطة الدولة ، وتعبر عن تحالف جديد ، وعن مستوى جديد من التزاوج والاندماج بين مصالح هذه الفئة والمواقع الرأسمالية الخاصة في التجارة والصناعة والمقاولات ، مع استمرار هيمنتها لبعض الوقت على بعض القطاعات المالية .

٤- وبينما تبنى فريق البحث مفهوم المواقع الطبقية ومفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، في سبيل تدقيق المفاهيم، إلا أن بعض مواقع

الكتاب قد التزمت بهذين المفهومين شكليا ، وغلب الطبع على التطبع كما يقول المثل في موقعين ، فكما رأينا خضع البحث للتعبيرات السائدة ، حين استخدم تعبير الطبقة الجديدة في الحديث عن البرجوازية البيروقراطية ، وهي فئة طبقية وليست طبقة .

أما الموقع الثاني الذي تغلب فيه الطبع على التطبع ، فهو المواقع الوسطى ، فعلى الرغم من تأكيد الكتاب على التباينات والاختلافات بين المواقع الوسطى المختلفة ، وعلى الرغم من إقرار البحث بأن هذه المواقع الوسطى ، تكاد تكون نموذجا للمواقع الطبقية المختلطة ، إلا أن تعبير "الطبقة الوسطى "كتعبير سائد تسرب إلى صفحات البحث ، إلى الدرجة التي يكاد يتراجع فيها تعبير المواقع الوسطى لصالح تعبير "الطبقة الوسطى ".

وفي الدراسات السابقة ، كانت الكتابات العلمية تفضل تعبير "الفئات الوسطى " كمحاولة للاقتراب من واقع التباينات والتناقضات ، بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا من هذه الفئات ، متعددة المواقع الطبقية ، متعددة التقاطع مع أنماط الإنتاج ، فهل نعود إلى تعبير الفئات الوسطى ، أم نواصل جهدا علميا للاستفادة من مفهوم المواقع الطبقية المختلطة ؟.

٥- هل نبالغ إذا قلنا أن مفهوم المواقع الطبقية المختلطة ، على الرغم من أهميته العلمية ، ربما يؤدي إلى ضياع بعض الفئات ، التي كانت الدراسات السابقة تركز على بحث أوضاعها ، كالحرفيين ، والعمالة الهامشية ، أو المهمشين .

فقد دخل الحرفيون إلى المواقع الطبقية الوسطي ، ولم يظهر موقعهم إلا بالتوزيع المهني للمواقع الطبقية الوسطى طبقا للحالة العملية ، فظهرت كشريحة من الحرفيين المهرة في قاع الفئات الوسطى ، بنسبة معتبرة بلغت ١٣٪ من حجم المواقع الوسطى .

أما العمالة الهامشية فقد ضاعت داخل موقع عمالي مختلط ، هو موقع العمال الأفراد ، الذين يعملون خارج القطاع الرسمي المنظم ، وهو موقع وصل إلى ١٨٪ من إجمالي عمال الحضر عام ١٩٩٦ ، لكنه يجمع بين العمالة الحرفية الماهرة ممن يعملون لحسابهم ، والعمالة غير الماهرة ممن يعملون كباعة جائلين وغيرها ، والعمالة القادمة من الريف للعمل في مجالات التشييد والبناء أو كبوابين وعمال حراسة وماسحي أحذية وغيرها من المهن الخدمية الهامشية .

ولعلنا كنا نفضل تفكيك هذين الموقعين ، وتركيب موقعين مختلطين آخرين ، يجمع الأول بين الحرفيين المهرة والعمال الحرفيين في موقع للحرفيين منفصل عن المواقع الوسطى ، ويجمع الثاني بين مختلف أنواع العمالة الهامشية في موقع للمهمشين منفصل عن المواقع العمالية .

وأخيرا

فإننا أمام جهد علمي متميز ، لم يكتف بطرح صورة ساكنة للتكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر ، بل انطوى على رصد وتحليل الطبقات أو المواقع الطبقية في تحولاتها ، وصراعاتها ، في الماضي ، وفي الحاضر ، وفي المستقبل ، بتمثله لخمسة سيناريوهات مختلفة ، هي سيناريوهات المشروع البحثي - مصر ٢٠٢٠ - .

لذلك فنحن لا نبالغ إذ نقول : أن هذا الكتاب جاء ليروي عطشا فكريا وسياسيا في مجال الفكر الاجتماعي والسياسي ، بما قدمه من تصورات نظرية ، ومفاهيم علمية ، وبما قدمه من تحليل طبقي ، ومن اقتراب من التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية .

كما لا نبالغ إذ نقول أن هذا الكتاب بما ينطوي عليه من فكر وجهد ، سيطرح نقاشا علميا وسياسيا أعتقد أننا في حاجة ماسة إليه .

فكرة ..

٥٧ عاما على هزيمة النازية

فى التاسع من مايو من كل عام يخرج ملايين المواطنين الروس إلى شوارع المدن والقرى متجهين إلى المقابر لتكريم ذكرى هؤلاء الذين قاتلوا فى « الحرب الوطنية العظمى » .. ولم يعودوا.

وهذه الحرب الوطنية العظمى هى التى نسميها الحرب العالمية الثانية ، غير أن شعوب الاتحاد السوفيتى ، فى ذلك الوقت ، كانت تخوض حرب دفاعية لتحرير التراب الوطنى الذى احتلته قوات الجيش النازى الهتلرى فى عملية كبرى تحت اسم « بارباروسا » حشدت لها أكبر قوة عسكرية عرفها التاريخ حتى ذلك الوقت.

وكانت هزيمة قوات هتلر فى الجبهة السوفيتية هى نقطة التحول الكبرى فى الحرب وبداية اندحار النازية وتحرير شعوب أوربا من النير الهتلرى وسقوط الرايخ الثالث.

لقد رفضت الحكومات « الديمقراطية » الغربية عشية عام ١٩٣٩ دعوة موسكو الى إقامة الأمن الجماعى فى وجه الخطر المشترك.

بل أن هارى ترومان (الذى أصبح رئيساً للولايات المتحدة بعد رحيل الرئيس روزفلت) دعا - وهو عضو فى مجلس الشيوخ الأمريكى - الحلفاء الغربيين إلى عدم التعجل فى فتح الجبهة الثانية ضد ألمانيا النازية ، ونصح بترك الألمان والروس لكى يقتلوا بعضهم البعض بأعداد كبيرة !

ومن الحقائق المعروفة أن الولايات المتحدة وبريطانيا وعدا بفتح الجبهة الثانية فى عام ١٩٤٢ ولكنهما لم يفعلا ذلك سواء فى عام ١٩٤٢ أو ١٩٤٣.

كانت الدول الغربية تتمنى أن يخلصها هتلر من « البلشفية » بعد أن اعتبرت أن العدو الألد هو الاشتراكية.

بل أن مؤرخين غربيين حاولوا التأثير على القارئ الغربى وبالأخص الجيل الجديد من الشباب بشتى الوسائل ومنها اعطاء رؤية مغايرة للحرب العالمية الثانية يزعمون عن طريقها أن هتلر اضطر إلى شن «حرب وقائية » ضد الاتحاد السوفيتى بغية الدفاع عن ألمانيا وأوروبا ضد " الخطر البلشفى " (الشيوعى) ! كما يزعمون أن الاتحاد السوفيتى لم يحرز انتصاره بفضل المقاومة البطولية الباسلة للشعب السوفيتى والجيش الأحمر ، وإنما بفضل برنامج " الإعارة والتأجير " الأمريكى " السخى " و" النزيه " ، وأن الاتحاد السوفيتى لم يكن يستهدف من وراء نقل عملياته العسكرية خارج حدوده ، لملاحقة القوات الهتلرية ، .. أهدافاً تحريرية بل غايات توسعية !

ودفع خمسون مليون إنسان فى العالم حياتهم ثمنا لهذا التواطؤ مع هتلر .. بينهم أكثر من عشرين مليون مواطن سوفيتى.

وقد قام الغزاة الألمان بتحويل ١٧١٠ مدينة وأكثر من ٧٠ ألف قرية سوفيتية إلى خرائب وأطلال وأبادوا حوالى ثلاثين فى المائة من ثروات البلاد الطبيعية.

وكانت معركة ستالينجراد هى الانعطافة الكبرى (صيف ١٩٤٢ - ٢ فبراير ١٩٤٣) فى الحرب العالمية الثانية .

فقد انتهى الزحف الألمانى صوب الشرق عند تلك المدينة وبدأ الهجوم السوفيتى المضاد الناجح . لقد تم سحق الجيش الهتلرى الذى كان يتكون من ٣٣٠ ألف مقاتل عند أبواب ستالينجراد ، كما تم أسر ٩٤ ألف جندى وضابط على رأسهم القائد العسكرى الألمانى المارشال باولوس.

العمليات الفدائية وراء خطوط العدو الألمانى لعبت دورا فى احراز النصر . وتضحيات الشعوب فى حركات المقاومة التى انتشرت فى كل أوروبا.

كان البشر يحلمون بعالم جديد تسوده الحرية والاستقلال والديمقراطية بعد هزيمة النازية . ولكن معسكر حلف الأطلنطى بزعامة الولايات المتحدة بدأ باستخدام السلاح الذرى ضد الشعب اليابانى ثم خلقت الحرب الباردة ، وسارت أمريكا على طريق هتلر فى إنكار حقوق الشعوب والإصرار على زمن السيطرة والهيمنة على العالم.

نبيل زكى



إعلان التجمع الوطنى الديمقراطى حول الحكومة الانتقالية فى السودان

إعلان التجمع الوطنى الديمقراطى حول الحكومة الانتقالية فى السودان

فى الثامن والعشرين من فبراير الماضى ، أنهت هيئة القيادة ، للتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى المعارض اجتماعها فى العاصمة الأريترية " أسمرا " وأصدرت بيانا بعنوان " إعلان سياسى حول الحكومة الانتقالية " فى السودان ، فيما يلى نصه

❖ مع اقتناعه التام بأن الدور الحاسم فى حل المشكل السودانى يقع على عاتق جماهير شعب السودان ، لايمكن للتجمع الوطنى الديمقراطى أن يتجاهل الدور الهام الذى يمكن أن يلعب المجتمع الدولى للإسهام فى ذلك الحل . لهذا يرحب التجمع بالوجهة العامة لجهود المجتمع الدولى فى عالم اليوم المتمثلة فى حل النزاعات المسلحة وإطفاء نيران الحرب الأهلية وإعادة ترتيب الأوضاع فى الدول التى تتعرض لهذه النزاعات ، عبر المفاوضات ، والسعى لضمان حد أدنى من الاستقرار فى هذه الدول . ومع هذا ، ينظر التجمع إلى التحرك الدولى تجاه السودان فى ارتباط وثيق بالسياسات الآخذة فى التبلور على الصعيد الدولى بعد أحداث ١١ سبتمبر المؤسفة ، ودور نظام الخرطوم فى إيواء تنظيم القاعدة وارتباطه بأركان الإرهاب الدولى . هذا الارتباط هو الدافع الأساسى لمحاولات النظام المحمومة للإفلات من أى مساءلة فى إطار الحرب الدولية ضد الإرهاب ، حتى وإن أدى ذلك للتفريط فى مصالح البلاد العليا .

❖ على أن جوهر الصراع فى السودان لايمكن حصره فى كونه معركة بين الشمال والجنوب ، كما أنه لن يحل بمجرد وقف إطلاق النار بين المتحاربين . فالصراع قديم تعود جذوره إلى مطلع الاستقلال حيث ظل السودان منذ ذلك التاريخ فى صراع دام مع نفسه . إلا أن ذلك الصراع تفاقم بعد أن سيطرت فئة إسلاموية متطرفة صغيرة على مقاليد السلطة عام ١٩٨٩ ، وفرضت نظاما دمويا ارهابيا يرتكز على ثوابت قوامها الشمولية والتسلط باسم الدين وانتهاك حقوق الإنسان فى شمال وجنوب وشرق وغرب البلاد ، وممارسة النهب المنظم للمال العام وثروات الوطن ، وتفريخ الإرهاب ورعايته وتصديره للخارج . بهذه الممارسات أدخل نظام الخرطوم البلاد فى أزمة خانقة تهدد وحدة الوطن وبقائه .

❖ لامخرج من هذه الأزمة إلا بحل سياسى متكامل يخاطب جذورها ، ويؤدى إلى الوقف الشامل للقتال ويطيح بثوابت نظام الخرطوم ، باعتبارها العامل الرئيسى فى تفاقم الحرب الراهنة واستمرارها . ذلك الحل ينبغى أن يحقق السلام العادل والديمقراطية الحقيقية والوحدة الطوعية والتنمية المتوازنة . ومنذ يونيو ١٩٩٥ توافقت فصائل التجمع ، سواء أكانت من شمال أو جنوب أو شرق أو غرب السودان ، على رؤية شاملة لإعادة صياغة الدولة السودانية وتعزيز وحدتها وفق مشروع ينهى دولة الحزب الواحد ويؤسس دولة المواطنة والوطن ، ويمنع استغلال الدين فى السياسة ، ويرد حقوق الشعب ، وينهى إلى الأبد ثقافة العنف والتطرف والإرهاب التى وجدت طريقها لمناهج التعليم وبرامج الإعلام . وهذه الرؤية تتطابق فى جوهرها مع المبادئ والقيم المجمع عليها فى المواثيق والعهود الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وفق المفهوم الشامل لهذه الحقوق . ولانظن أن المجتمع الدولى سيكون أقل حرصا منا على تثبيت هذه المبادئ والقيم . بيد أن العقبة الوحيدة أمام الانطلاق بهذه الرؤية إلى حيز التنفيذ هى استمرار الديكتاتورية وهيمنة نظام الفئة الصغيرة ، وإصرارها على مشروعها " الحضارى " الفاشل الذى تشير كل الدلائل إلى أن نتائجه لاتصب إلا فى خانة تفتيت وحدة البلاد وتمزيقها بعد نهبها . لهذا فان الظن بأن مثل هذا النظام يمكن أن يكون بديلا لذاته – مهما جمل من وجهه – ظن ضد طبائع الأشياء .

❖ إن الحلول الجزئية التى تطرحها بعض

دوائر المجتمع الدولى ستبقى هشة ومؤقتة ومشحونة القنابل الموقوتة ، وهى بطبيعتها الانتقائية لأطراف النزاع وتجزئتها للقضية تغلق الطريق أمام تصفية وتفكيك النظام الشمولى ، وتحول دون تحقيق السلام العادل والديمقراطية ووضع دستور ديمقراطى يصون وحدة البلاد . ولنا عبرة فيما الت إليه الحلول الجزئية فى السودان عام ١٩٧٢ بعد خرق اتفاقية أديس أبابا.

❖ إن التجمع الوطنى الديمقراطى سيظل مفتوح الذهن لأى طرح يمكن أن يفضى لحل سياسى شامل . وفى هذا السياق يرحب التجمع الوطنى الديمقراطى باتفاقية وقف إطلاق النار فى جبال النوبة باعتبارها مساهمة جادة للتصدى للقضايا الإنسانية التى تواجه شعبنا فى مناطق الجبال من مجاعة وأوبئة وأمراض وتحطيم للنسيج الاجتماعى ، تسببت فيها سياسات نظام الخرطوم . كذلك يؤيد التجمع الاتفاقية لما تتيحه نصوصها من فرص لأهلنا فى الجبال للتصدى لانتهاكات حقوق الانسان وسياسات التطهير العرقى والقهر الدينى التى ظل يمارسها النظام فى تلك المنطقة . وبعد أن استمعت هيئة قيادة التجمع لتقرير الدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عضو هيئة القيادة حول الاتفاقية وتطابقت رؤاها مع رؤى الحركة الشعبية حول الطبيعة الإنسانية لذلك الإتفاق يؤكد التجمع أن قضية أهل الجبال • كقضايا أهل المناطق المهمشة الأخرى – لن تجد العلاج الشافى إلا فى إطار الحل الشامل . ومع أن التجمع يرى فى الاتفاقية خطوة إيجابية ، إلا أنه يؤكد أيضا بأنها لن تحقق أهدافها كاملة مالم تتوافر الديمقراطية التى تسمح بالمشاركة النشطة للحركة السياسية والجماهيرية فى كل البلاد ، وكذلك مشاركة حكماء وقادة كل الكيانات فى المنطقة بهدف الوصول إلى التراضى والتعايش السلمى الأخوى.

❖ إن التحول الديمقراطى فى السودان لايمكن أن يتحقق إلا برجحان كفة ميزان الصراع السياسى لمصلحة القوى المناضلة من أجل الديمقراطية وقناعة النظام الشمولى بعمق أزمته واستحالة استمراره . ولهذا سيعمل التجمع على المضى قدما فى كل خياراته التى تجعل ذلك ممكنا . وفى ذات الوقت يظل التجمع ملتزما . بما قرره مؤتمره الثانى الذى انعقد فى مدينة مصوع بأريتريا فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، بأنه إذا ماتوفرت المقومات الموضوعية للتحول السلمى الديمقراطى فى السودان ، فسيكون ذلك الخيار هو الأفضل والأقل تكلفة لشعبنا من أجل وقف نزيف الدم وإرساء السلام العادل ، وإشاعة الديمقراطية ، وتمتين الوحدة الطوعية . تلك المقومات لم تتوفر بعد ، وحكومة الخرطوم وحدها هى المسئولة عن ذلك.

❖ يؤكد التجمع الوطنى الديمقراطى مجددا استعداده للتعامل الإيجابى مع أى مبادرة تسعى للخروج ببلادنا من أزمتها . وفى تعامله مع المبادرات لايهدف التجمع إلى الإنخراط فى النظام الحالى ، وإنما ينظر إلى مدى فاعليتها فى تمهيد الطريق للانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية التعددية ، ومن الحرب إلى السلام العادل ، مما يفضى ببلادنا إلى حقبة جديدة يصبح فيها السودان فى وئام مع ذاته ويضحى وطنا لكل السودانيين.

❖ إن لم الشمل ، وتضميد الجراح ، وحماية الوطن من التمزق والتفتت ، يستوجب أن يبدأ التحول السلمى الديمقراطى بفترة انتقالية تصفى أشكال الحكم التى قادت للأزمة ، وتخلق أشكالات جديدة يقننها دستور ديمقراطى يصون حقوق الجميع ويجنب البلاد الصراعات الدموية والحروب الأهلية . فى هذا السياق يطرح التجمع الوطنى الديمقراطى ضرورة اتفاق طرفى النزاع على فترة انتقالية بهدف تنفيذ برنامج انتقالى يعيد هيكلة الدولة السودانية وبناء أجهزتها على أساس قومى .

فكرة ..

الناصرية .. حلم أم هاجس ؟

.. وليس هذا العنوان جديداً . فقد استخدمته في دراسة أكاديمية قدمتها ضمن الدراسات التي تعين على تقديمها كتمهيد لقبول مناقشة رسالة دكتوراه العلوم في جامعة ليبزج ، أيامها رأت الجامعة - لأسباب سياسية - عدم نشر هذه الدراسات ، ورأيت أنا ذلك أيضا آنذاك ، ثم نسي الأمر حتى تذكرته الآن .

والحقيقة أن مأساة أية رؤية للناصرية أو تحليلها أو حتى مجرد الحديث المبسط عنها تبدأ وتنتهي من نظرة أحادية الجانب أن تعتبرها حلماً صافياً وبديعاً أو هاجساً وكابوساً . ولامخرج سوى النظر إليها بعينين وليس بعين واحدة .

الشاعر الجواهري لخص الأمر كله في رثائه لعبد الناصر

لايعصم المجد الرجال وإنما
كان العظيم المجد والأخطاء .

وتكمن المأساة في أمرين . أولهما أن الأخطاء كانت هي ذاتها السبيل لاغتيال الأمجاد . فالضربة لم تأت من الخصوم وحدهم وإنما أتت من ذات الممارسات الناصرية التي فتحت الباب بعد رحيل القائد - وحتى قبيل هذا الرحيل - للانقضاض على الإيجابيات ، وأتاحت إلتفاف عديد من الانتهازيين حول راية مالبثوا أن إنفضوا من حولها ، وإنقضوا عليها عند أول منحنى.

أما المأساة الأخرى فتكمن في أن الاخوة الناصريين (وأغلبهم من جيل لاحق ، ولعل هذا ليس مصادفة .. فالقدامى إنفضوا في هدوء قانعين بما حازوه منها أو انقضوا عليها ليحصلوا على المزيد) لم يجدوا أي سبيل لنظر انتقادي أو موضوعي لما فعلته الناصرية بنا أو حتى مافعلته بنفسها وبانجازاتها وبطموحاتها .

وربما تكمن المفارقة الحقيقية في أن أغلب من حاولوا تقديم نظرة موضوعية أو متكاملة الزوايا كانوا ممن لحق بهم عناء شديد بسبب ملاحقة السلطة الناصرية لهم.

ويبقى أن نفتش وبشكل موضوعي عما تبقى.

تبقى الحلم . غرسه عبد الناصر ثم أنبت حوله - وبيديه - كثيرا من الأعشاب الضارة أو حتى السامة التي أحاطت به . فبدون ديمقراطية حقيقية ، واحترام للآخر ، وإشاعة مناخ ليبرالي يحترم حرية الرأي والقول والفعل ، وبدون تعددية سياسية وضعت الناصرية نفسها في مهب ريح عاصفة ، اعتذر إذ أقول أنها عصفت بها . وأعتذر إذ أتذكر قول الشاعر .. الذي أتمنى أن يردده الناصريون ويعترفون به ، كمقدمة ضرورة لانبات فكر ناصري جديد ..

إنا بأيدينا جرحنا قلبنا
وبنا إلينا جاءت الآلام .

لكن الحلم يبقى أملا . وهو أمل جديد ، في ثياب جديدة ، أقصد ثيابا ديمقراطية حقة ويبقى منها ذكريات التحدي لخصوم الوطن ، والموقف الشجاع منهم سواء أكانوا استعماراً أو صهيونية الأمر الذي أشاع في قلب ووجدان المصريين روح الكرامة والاعتزاز . مع ضرورة التأكيد على أن الزمان قد تغير فقد كان عبد الناصر يستند في تحديه إلى وجود مالم يعد موجوداً . ومع ضرورة الاعتراف ببعض الأخطاء التي أدت إلى النكسة وماتلاها.

ويتبقى منها أيضا أن إيقاظ المارد الوطني والقومي ممكن . وأن تخاذل الحكام يمكنه أن يفرض على الناس خيمة من اليأس والاحباط ، فيفتقد الحكام أي سند في مواجهة الخصم ، فيزدادون ضعفا ويمعنون في التخاذل .. وهكذا دورة شريرة تقتادنا إلى حالة كتلك التي نعيش.

ويتبقى أخيرا ضرورة أن يتحلى الإخوة الناصريون بقدر أكبر من محبة ناصريتهم ، يمنحهم القدرة على النظر الانتقادي لما كان ، ثم يقدموا ومن جديد أوراق اعتماد جديدة - متخلصة من أخطاء الماضي - لجماهير الشعب التي عرفت كيف تحب عبد الناصر . وعرفت أيضا أخطاءه.

د. رفعت السعيد

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلي سابقاً)

حاصر حصارك لا مفرُّ / واضرب عدوك لا مفر / فأنت الآن حرٌّ وحرٌّ وحرُّ – محمود درويش